

# قَلْبُونِي وَبِعَمَائِرِي

حاشيتنا الامامين الحقين المدققين  
الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميد  
على شرح الدرر جليل الدين ابي  
على منارج الطالبيين الشيخ محيي الدين الخوافي قدس  
مذهبا لا يموت افاضوا به والراشد اشرح المذكور

راجعه منقسم له  
طه عبد الرؤف سعد

الكتبة المرقمية  
اسم البابا الوضوء بالاصح









# قليوبى وعميرة

حاشيتا الإمامين المحققين الشيخ شهاب الدين القليوبى  
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى  
على منهاج الطالبين للشيخ محيى الدين النوى  
فى فقه مذهب الإمام الشافعى  
وبالهامش الشرح المذكور  
رحم الله الجميع  
ونفعنا بهم  
أمين

٢٩٧.١٤

( تنبيه )

[ قد وضعت حاشية العلامة القليوبى بأعلى الصفحة وحاشية الشيخ عميرة  
بأسفلها مفصلاً بينهما بجدول والتعقيبة لحاشية عميرة وفوقها المتن المذكور ]

## الجزء الأول

تحقيق ومراجعة الأستاذ  
طه عبد الرؤوف

الناشر  
المكتبة التوفيقية  
أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يوافي نعمه بمته وإفضاله . ويدافع تقمه بعزه وجلاله . ويكافئ مزيده بحسن فعاله .  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله . وصحبه وتابعيه في أقواله وأفعاله . مادام المولى يتفضل على عبده  
بنواله . ( **أما بعد** ) فهذا ما تيسر جمعه من الحواشي على المنهاج وشرحه للجلال المحلى<sup>(١)</sup> وعلى ما  
يحتاج إليه في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام لم ينسج قبله على مثاله مشتمل على المعتمد من الخلاف فيهما  
ومبين لغوامض ما خفى من عبارتهما . ومنبه على دفع اعتراضات منهما ومن غيرهما . وجامع لما تفرق في  
الحواشي عليهما وغيرهما مع زيادات يسر بها الناظر إليها . وفوائد مهمة يعرفها المطلع عليها . ومناقشات  
جنية مختارة للوقوف عليها ممن جرد فهمه عن التعسف واحتماله . وخال عن الحشو والتطويل . وعن  
الغزو<sup>(٢)</sup> غالبا لإرادة التسهيل وكثرة الإفادة والتحصيل . وسرعة الإطلاع على المراد من أقواله . والله  
المسؤول في النفع به على التعميم وأن يجعله خالصا لوجه الكريم . وسببا للفوز بالنعيم المقيم . فإنه القادر  
على ذلك بكرمه وإجابة سؤاله وحسب من جعله وكيله في أحواله ( **قوله على** ) **إنا** هو خير ثان للحمد  
وقدم الأول لأن استحقاقه للذات وهذا للوصف وقيد الحمد بالإتمام لوقوعه كالواجب أو واجبا لأنه مع عدمه  
مختل للندب ، ولم يذكر التعميم به لدفع توهم الخصوص وإفادة الإحاطة والشمول لكل ما يتعلق به الإتمام  
للقصور عن تعداده إجمالا وتفصيلا ( **قوله والصلاة** ) **إنا** سيأتي الكلام على الصلاة والسلام ومحمد وأما السيد  
فيطلق على الشريف في قومه أو العظيم أو المقدسى به<sup>(٣)</sup> أو المالك وأصله سيود بكسر الواو فقلت بياء لتحركها  
واجتماعها مع الباء الساكنة السابقة عليها ثم أدغمته<sup>(٤)</sup> فيها وأما الآل فهم المؤمنون والمؤمنات من أولاد هاشم  
والمطلب وقيل عزته المتسبون إليه من أولاده وأولاد بناته ما تناسلوا وقيل أمة الإجابة<sup>(٥)</sup> قال الأزهري وهو  
الأقرب للصواب واختاره النووي وأصله أهل فقلت الهاء همزة وإن كانت أثقل منها يتوصل به إلى قلبها ألفا وقيل  
أصله أول بفتح الواو فقلت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل كل منهما أصل بدليل ما سمع من العرب من  
تصغيره على أهيل وأويل<sup>(٦)</sup> واختاره بعض مشايخنا المتأخرين ولا يضاف إلا إلى العقلاء من الأشراف ولو ادعاء  
جبر المالحقة من التغيير بخلاف أهل ولا ينافي ذلك تصغيره لأنه لبيان أصله وإمكان استعماله فيمن هو دون غيره  
فليس للتخفيف ( **قوله وأصحابه** ) جمع صاحب لاجمع صاحب لأنه لم يثبت وصاحب اسم جمع<sup>(٧)</sup> لصاحب وقيل  
جمع له وهو بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بيننا محمد ﷺ حال نبوته في حياته وإن لم تطل صحبته له أو  
لم يره والمراد الاجتماع العرفي فيدخل نحو الأعمى والمجنون والثام والصغير والخضر وعيسى صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم من رآه في النوم أو اجتمع به في السماء ليلة الإسراء ونحو ذلك ودخل في الصحابي الأدمي  
والجنى والملك وخرج بالمؤمن الكافر ولو حكما كالصغير واشترط الموت على الإيمان لدوام الصفة بعد  
موته لا لتسميته صحابيا<sup>(٨)</sup> وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة بأقربهم من غير الآل فهو أعم مطلقا

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله على إنعامه ،  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله  
وأصحابه .

(١) المعروف أن الكتاب الذي بين يديك يحوى في الحقيقة على أربعة كتب .

(٢) أي أنه لا يعزو الأقوال إلى أصحابها في أغلب الأحوال .

(٣) هو اسم مفعول من الفعل (افقذ) وهضارعه بقدي بإبدال حرف الضارعة ميما معضومة وفتح ما قبلها .

(٤) وراجع باب الإعلال والإبدال في شرح الكفاية لابن الحاجب .

(٥) المعروف أن كل البشر الموجودين حين البعث هم أمة الدعوة فمن آمن به ﷺ هم أمة الإجابة .

(٦) أي اسم جنس جنم .

(٧) والتصغير يرد الأسماء إلى أصولها .

(٨) وراجع مقدمة ابن حجر لكتابه الإصابة في تمييز الصحابة .

بالنظر لقيده السابق ومن وجه بعدم النظر له (قوله هذا) هو إشارة إلى الشرح وهو كبقية أسماء الكتب والتراجم اسم للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني كما يأتي وهو الأصح من الاحتمالات الثانية وهو من حيز علم الجنس فلا حاجة لما أظنوا به كما أوضحناه في محله فراجعهم (قوله ما دعت) لم يقل ما اشتدت كما قاله في جمع الجوامع لكثرة شروح المناهج وجملة مؤلفيها السابقين عليه لأنه رضى الله عنه ولداسة إحدى وتسعين وسبعمائة مات رحمه الله أول يوم من سنة أربع وستين وثلاثمائة وعمره نحو ثلاث وسبعين سنة وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم العراقي وهو عن الشيخ علاء الدين العطار وهو عن الإمام النووي (قوله المتفهمين) جمع متفهم وهو طالب الفهم أى المتعلم أو المعلم (قوله لمنهج الفقه) (١) المنهج والمنهج في الأصل الطريق الواضح وقد وجدت تسمية الكتاب بذلك بخط الإمام النووي على ظاهر نسخته وإضافته إلى الفقه لإخراج منهاج الأصول وغيره (قوله من شرح) هو الكشف والإظهار وهو ما بعده بيان لما دعت (قوله يحل الفاظه) بيان تراكيبها من الفاعل والمفعول ومرجع الضمير المستتر في هذا وما بعده للشرح ومرجع الضمير البارز (٢) في ذلك للمناهج وفي جميع ذلك استعارة بالكناية وترشيع وعطف يبين مراده عام على خاص (قوله مفاده) بضم الميم اسم مفعول أو مصدر وجوز بعضهم فتح الميم أيضاً والمعنى ما يستفاد منه أو فائدته ومعنى تسميته إلحاق نحو قيد أو الإشارة إلى إسقاطه أو إلى تعميم فيما ظاهره والخصوص أو عكسه ونحو ذلك (قوله على وجه) حال من فاعل الأفعال السابقة فهو متنازع (٣) فيه أو حال من ما في ما دعت أو من شرح (قوله لطيف) أى صغير الحجم بالنسبة لغيره من الشروح فما بعده تأسيس أو المراد صغر الحجم وبداعة الصنع فما بعده تأكيد وتفسير (قوله خال) أى فارغ عما ذكر بمعنى أنه لم يذكر فيه الحشو وهو الزيادة للتمييز لغير فائدة ولا التطويل وهو الزيادة غير المتبعة على أصل المراد لا لفائدة فهما بمعنى اسم المفعول ويجوز إرادة المعنى المصدرى (قوله حاول للدليل) وهو ما يذكر لإثبات الحكم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو استصحاب فعطف التعليل عليه مغاير لأنه إظهار لفائدة الحكم أو من عطف الخاص على العام لما في التعليل من معنى القياس (قوله والله أسأل) قدم المفعول لإفادة التخصيص (٤) وحذف مفعول ينفع إشاراً بالعموم (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) حسبي بمعنى كافى أو يكتفى (٥) والوكيل بمعنى الحفيظ أو المعتمد أو الملجأ أو المعين أو القائم بمصالح خلقه أو الموكل إليه بتدبيرهم وجملة نعم الوكيل إما عطف على هو حسبي أو على حسبي يتأويله بالفعل ففيه عطف الإنشاء على الخبر (٦) وهو عذور في الجملة ويجاب بأن جملة هو حسبي إنشائية معنى أو بأنه يقدر قبل نعم مبتدأ في الشقين ويجعل نعم متعلق خبره أى وهو مقول في حقه نعم الوكيل ولا عذور في كون متعلق الخبر إنشاء وإن عطف على حسبي بلا تأويل فهو عطف جملة إنشائية على مفرد ولا عذور فيه كعكسه أو أنه من عطف مفرد على مثله يجعل جملة نعم واقعة موقع المفرد لأن لها محلاً من الإعراب (٧) على أن بعضهم منع كون الواو عاطفة بل هي اعتراضية على مذهب من يجوز آخر الكلام (قوله أفتح) الأولى

### [ بسم الله الرحمن الرحيم ]

(قول الشارح هذا ما دعت إليه) الإشارة لموجود في اللفظ إن كانت الخطية متقدمة أو لموجود في الخارج إن كانت متأخرة وإنما لم يقل اشتدت كما قال في شرح جمع الجوامع لكثرة الشروح على المناهج وجملة مؤلفيها (قول الشارح المتفهمين) جمع متفهم (قول الشارح لمنهج الفقه) المنهج والمنهج في الأصل الطريق الواضح وخرج بالفتح منهاج الأصول للبيضاوى (قول الشارح مفاده) بضم الميم بمعنى الذى استفيد منه ويصح أن يكون بمعنى المصدر (قول الشارح على وجه لطيف) يتحمل أن يريد به رقة الحجم وبداعة الصنع مما ليكون قوله خال الخ تفسيره له وبياناً الحشو بمعنى الحشو وكذا التطويل والتعليل (قول الشارح عن الحشو) هو الزيادة المستغنى عنها والتطويل الزيادة على المراد (قول الشارح أى أفتح) قيل الأحسن أولف ليبيد

هذا ما دعت إليه حاجة  
المتفهمين لمنهج الفقه من  
شرح يحل الفاظه ويبين  
مراده وينم مفاده على  
وجه لطيف خال عن  
الحشو والتطويل ، حاش  
للدليل والتعليل ، والله  
أسأل أن ينفع به وهو  
حسنى ونعم الوكيل .  
قال المصنف رحمه الله  
تعالى (بسم الله الرحمن  
الرحيم) أى أفتتح  
(الحمد لله)

(١) وهناك المناهج في أصول الفقه والمناهج في أصول الدين .

(٢) من المعلوم أن في الكلام ضمير مستتر مقدر في الفعل يحل والضمير الآخر البارز أو الظاهر هو الخلاء في كلمة (الفاظه) .

(٣) التنازع مثل قول القائل (جاء وأكرمتم محمدًا) فتنازع الضميران وجاء وأكرمتم في عهد فأخذاً بظليهما فاعلاً والثاني بظليهما مفعولاً - راجع ما أخطف فيه البصريون والكوفيون في كتاب (الأشياء والظواهر الصورية) للإمام السويعي/ من تحقيقنا . (٤) قدم لفظة الجلالة لا أسأل أحداً إلا الله فقد عصه تعالى بالسؤال .

(٥) فهو هنا اسم فعل مضارع . (٦) الخبر هو ما أحمل الصدق والكذب لذاته كما تقول (بجح محمد) والإنشاء عكس ذلك كما تقول (اسقني) (لا تلبس) .

(٧) راجع الجملة التي لما عمل من الإعراب والتي ليس لما عمل في شرح الألفية لابن النافس من تحقيقنا .

أولف لأنه خاص بالمقام عام لجميع المؤلف وقدره فعلا ومؤخرا نظرا لأصل العمل وإفادة الاختصاص فالجملة فعلية إنشائية ويجوز كونها خبرية بتقدير فعل ماض وكونها اسمية بتقدير مصدر مبتدأ وعلى كل تحصل بها البركة وذكر جملة الحمد بعدها تأكيد وسكت الشارح عن تفسير ألفاظها طلبا للاختصار ولا نفردها بالتأليف نعم ذكر شيخنا الرملي تبعاً لغيره أقساماً تسعة للاسم فينبغي ذكرها بعزتها والاعتناء بها أحدها وقوعه على الشيء باعتبار ذاته كالأعلام ثانيها وقوعه عليه باعتبار جزئه كالجواهر<sup>(١)</sup> للجمع ثالثها باعتبار صفة حقيقية قائمة بذاته كالأسود والحر باعتبار رابعها باعتبار صفة إضافية كالمالك والمملوك خامسها باعتبار صفة سلبية كالأعمى<sup>(٢)</sup> والفقير سادسها باعتبار صفتين حقيقيتين وإضافيتين كالعالم والقادر لتعلقهما بذاته وبمعلوم ومقدور سابعا باعتبار صفتين حقيقيتين وسلبية كشجاع لاعتبار الملكة وعدم البخل ثامنها باعتبار صفتين إضافيتين وسلبية كأول لأنه سابق لغيره ولم يسبقه غيره وقيام لأنه غير محتاج إلى غير ومقوم لغيره تاسعها باعتبار الصفات الثلاث كإلالة لأنه دال على وجوبه لذاته وعلى إيجاده لغيره وعلى تنزيهه تعالى والله أعلم **(قوله هي من صيغ الحمد)** أي من جملة الألفاظ التي يؤدي بها الحمد لأنه يؤدي بها أيضاً كاجملة الآية بعدها وكالجنان والأركان إذ هو عرفاً ما ينشأ عن تعظيم المحم **(قوله الوصف)** أي النشاء باللسان بدليل جملة من الخلقين بقوله من الخلق وهذا معنى الحمد لغة ولو لم يقيد باللسان لشمع حمد الله تعالى لنفسه وفيه ما قرر في محله ومنه ما قيل عن بعضهم هل المراد به اعلام عباده به للإيمان به أو النشاء على نفسه به أو هما<sup>(٣)</sup> أقوال ثالثها أولي لعموم فائدته **(قوله بالجميل)** فهو المحمود به سواء كان اختيارياً أو لا وحذف المحمود عليه وهو الفعل الجميل الاختياري للعلم به ويحتمل أن الباء بمعنى على<sup>(٤)</sup> فهو المحمود عليه فيقيد بالجميل بالاختياري وحذف المحمود به لعمومه وعلمه من النشاء **(قوله إذ القصد)** الخ علة لكونها من صيغ الحمد وفيه إشارة إلى أنه يعتبر فيها قصد النشاء لأنها خبرية لفظاً ومعنى وفيه ما يأتي ويحتمل أن المراد أنه يقع بها النشاء فلا حاجة إلى قصد وهو المتعين حصول الحمد بها من لا يعرف معنى النشاء والخبر **(قوله على الله بمضمونها)** متعلقان بالنشاء ومن أنه الخ بيان لمضمونها ومالك ومستحق إشارة لمعنى اللام في الله وجميع إشارة لمعنى اللام في الحمد سواء جعلت للاستغراق أو للعهد أو للجنس ما يعلم من محله **(قوله لأن يحمده)** قال شيخ شيخنا عميرة أو قال له بدل ذلك الحمد لهم لكان أخصر وأشمل أي لعمومه لما وقع وما يقع وفيه نظر إذ هذا الوصف ثابت له في الأول فلا يتصور فيه سبق حمد من الخلق عليه فيه إشارة إلى أن كل حمد وجد فهو مستقبل بالنسبة لوصفه تعالى به فتأمل **(قوله لا الإخبار بذلك)** اسم الإشارة لمضمونها المتقدم وهذا زيادة تصریح بأنه لا يحصل بها الحمد إذا زيد بها الإخبار وكلامه متدافع في حالة الإطلاق والذي حققه السيد رحمه الله تعالى حصول الحمد بها مع قصد الإخبار للاذعان بمدلولها الذي هو الانصاف بصفات الكمال **(قوله أي المحسن)** أشار بهذا التفسير إلى أنه من فضله وأنه كالتواضع لما بعده فهو من الترقى ولعموم بره بملقه فهو أعم من قولهم هو الصادق فيما وعد أو لياؤه أو الذي إذا عبد أثاب وإذا أدى أجاب **(قوله الجود)** ذكره لأنه ورد في رواية ضعيفة أنه من أسمائه تعالى أو بناء على أن أسماءه تعالى غير توقيفية<sup>(٥)</sup> كما مشى عليه المصنف وحقيقة الجود فعل ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض ولا لئله وعلى هذا يكون مختصاً بالله وتفسير الشارح له بالكثير الجود لعله أدخله من اللام أو من رعاية المقام والسجاء مرادف له أو هو سعة

هي من صيغ الحمد وهو الوصف بالجميل إذ القصد بها النشاء على الله بمضمونها من أنه مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق لأن يحمده لا الإخبار بذلك (البر) بالفتسح أي المحسن (الجود) بالتخفيف أي الكثير الجود أي العطاء (الذي جلت) أي عظمت

تليس الفعل كله باسم الله **(قول الشارح الوصف)** شامل لنشاء الله تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم بالنشاء باللسان **(قول الشارح إذ القصد بها الخ)** تعليل لقوله هي من صيغ الحمد **(قول الشارح من الخلق)** قيد يعم بقرينة الملك **(قول الشارح لأن يحمده)** الأخصر له أو لخدمهم **(قول الشارح بذلك)** راجع للمضمون **(قول المتن البر)** يقال بررت فلاناً بره برافاً نابر به وبار **(قول الشارح أي الكثير الجود)** فضيحه أن يقال هو من صيغ المبالغة

(١) الجواهر عند الفلاسفة ما قام بنفسه وبغالبه العرض وهو ما يقوم بغيره.

(٢) أي سلب الصفة الأصلية.

(٣) الضمير الظاهر راجع إلى ما تقدم.

(٤) أي سلب الصفة الأصلية.

(٥) التوقيفية التي أوقف الله عباده عليها وقد رويت الثالثة في كل الطبقات (التوقيفية) وهي خطأ والصحيح ما أتينا به - وراجع في هذا الموضوع كتاب (الروابع) للبيات شرح أسماء الله تعالى والصفات للإمام الرازي - من تحقيقنا.

(٤) فحروف الجر تتناوب كما يقول النحويون.

العطاء فهو أخص وإن قيل بمنع إطلاقه على الله على ما مر والكرم أعم منهما معا (قوله جمع نعمة) يكسر التون وبالفتح التعم وبالضم المسرة (قوله بمعنى إنعام) أى ليناسب ما قبله من كون الحمد على الوصف ولأنه أمكن من الحمد على المنعم به ولأن عدم نسبة الضبط إليه باعتبار ما يترتب عليه أبلغ خلافا لبعضهم والنعمة بمعنى منعم به مرادفة للرزق على الأوجه وقيل ملائم للنفس تحمد عاقبته بدخول الجنة ورتبوا عليه أنه لا نعمة لله على كافر بل هو مرزوق (قوله أى بجميعها) هو مأخوذ من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله وإن تعدوا نعمة الله) هو مفرد مضاف<sup>(١)</sup> أى جميع نعمه أو على حقيقته إذ كل نعمة فيها نعم لا تحصى فنحو اللقمة فيها الإقذار على تحصيلها وتناولها ومضغها وإساعتها وهضمها وغير ذلك وفى الخير لا يستدير الرغيف ويوضع بين يديك حتى يعمل فيه ثلثة وستون صائعا أولهم ميكائيل وملائكة السحاب والشمس والقمر والأفلاك وملوك الهواء ودواب الأرض وآخر ذلك الحجاز والمراد أفرادها وإلا فهي منحصرة فى جنسين أخرى وهو العفو والرضا وعلو المراتب وذنوبى وهو إما كسبى بترك الرذائل والتحل بالفضائل والمهيأت المقبولة والجاه والمال ونحو ذلك وإما وهبى وهو إما روحانى كتفتح الروح والنطق والفهم والفكر وإما جسمانى نحو كمال الأعضاء وصحتها واعتدالها (قوله المان) أى المعطى فضلا أو المعدد نعمة على عباده لأنه منه محمود ومن العباد على بعضهم مذموم إلا لمصلحة تدفع مفسدة (قوله بالالطف) بضم أوله وسكون ثانيه وبفتحهما ويطلق الأول على الرفق والرحمة والثانى على الميروز به ومنه ما سيذكره (قوله بالإقذار) إن أريد به الوصف القائم به تعالى فالباء للتعدي أو أريد به ما ينشأ عنه فالباء للسيبى وصفة العبد هى القدرة فإن أريد بها سلامة الآلات لم يخص بالمؤمن وإن أريد بها العرض المقارن للمقدور اختصت به وعلى هذا فالالطف مرادف للتوفيق والطاعة فعل المأمورات ولو نذبا وترك المنهيات ولو كراهة وأخص منها القربة لاعتبار معرفة المقرّب إليه فيها والعبادة أخص منها معا لأنها يغير فيها النية (قوله أى الهداية) فسر الإرشاد بها لدخوله فى حيز المن لأنه عطف على اللطف فهى الدلالة الموصلة (قوله الدال على طريقه) فيه إشارة إلى أن المراد بالهداية مطلق الدلالة ولذلك عداها بعل<sup>(٢)</sup> (قوله وهو) أى الرشد وكذا الإرشاد والرشد لأنها مترادفة معناها الاستقامة والفلاح وفعلها رشد كعجب أو رشد كحسن وخلافة تفسيرها الذى سلكه الشارح لمناستة لحالها والذى ضد كل منها وأنواع الهداية لا تنحصر وأجناسها أربعة مرتبة أولها إفاضة القوى على العقل والحواس الظاهرة والباطنة ثانيا نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد ثالثا إرسال الرسل وانزال الكتب رابعا كشف حجاب القلب مطلقا أو ليرى الأشياء كما هى وهذا خاص بالأنبياء والأولياء (قوله المقدّر) هو تفسير للموفق المأخوذ من التوفيق الذى هو خلق الطاعة فى العبد المرادف للطف على ما تقدم وضده الخذلان وهو خلق للمعصية فى العبد قال القاضى الحسين واختص بالمعلم من التوفيق أربعة أشياء ذكاء القرينة وطبيعة صحيحة وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة وإذا جمع للمعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم العقل والأدب

(قول الشارح جمع نعمة الخ) لا يقال تنزيه الأثر عن الإحصاء بالعدد أبلغ فى التعظيم من تنزيه صفة الفعل عن ذلك لأننا نقول إجراء هذه الصفات على البارى سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن المصنف حمد على الإنعام قال الشيخ سعد الدين والحمد على الإنعام الذى هو من صفات فعل البارى أمكن فى التعظيم من الحمد على الأثر (قول الشارح أى بجميعها) هو من دلالة اللام لأنها تفيد العموم (قول المتن بالالطف) الظاهر أن الباء سببية فلا يلزم تعلق الإنعام بالإقذار على الطاعة (قول الشارح الغنى) هو الضلال والخبية كما قاله فى الصحاح . (قول الشارح أى المقدّر) يقتضى مرادفة للطف

(نعمه) جمع نعمة بمعنى  
إنعام (عن الإحصاء) أى  
الضبط (بالأعداد) أى  
بجميعها وأن تعدوا نعمة  
الله لا تحصى (المان) أى  
المع (بالطف) أى  
بالإقذار على الطاعة  
(والإرشاد) أى الهداية  
لها (الهادى إلى سبيل  
الرشد) أى الدال على  
طريقه وهو ضد الغنى  
(الموفق للتحقق فى الدين)  
أى المقدّر .

وحسن الفهم (قوله على التفهم) هو تفسير للتفقه وهو أخذ الفقه شيئا فشيئا يقال فقه إذا فقه وزنا<sup>(١)</sup> ومعنى وقته إذا سبق إلى الفهم وزنا ومعنى أيضا وقته بالضم<sup>(٢)</sup> صار الفقه سجية له وهذا معنى الفقه لغة وأما اصطلاحا فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وموضوعه أفعال المكلفين واستمداده من الكتاب والسنة وغايته تكميل القوى العقلية والشهوية والغضبية المرب عليها أبواب الفقه والغرض بالسعادة الأبدية (قوله في الشريعة) تفسير للدين سمي شريعة لامتلاء الشارع<sup>(٣)</sup> له علينا ودينا للدين به بمعنى الاتقياء للعمل به ويسمى ملة أيضا لامتلاء المذكور (قوله أراد به الخير) لم يفسر اللطف بما سبق فرارا من التكرار ولعدم صحة ذلك المعنى هنا ولناسية الحديث المذكور واللام في الخير للعموم والكمال أخذنا مما بعده (قوله له) ضميره عائد على الخير لقربه<sup>(٤)</sup> ورجوعه للتفقه بعيد وأبعد منه رجوعه لله (قوله خيرا) هو نكرة في سياق الشرط فيعم كل خير وتنوينه للتعظيم فهو الخير الكامل فلا يدل على عدم الخير لغرضه قال بعضهم وفيه بشرى عظيمة للمتفقه لأن إرادة الخير من الله للعبد مغنية ويستدل عليها بالعلامات وهذه أنوارها لصودرها عن الرسول ﷺ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال : جلس فقه خير من عبادة ستين سنة وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى الفقيه هو الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه المداوم على عبادة ربه (قوله وأكمل) أي آتمه (قوله المعنى) ليس ذلك المعنى الذي ذكره وإنما بكلام المصنف لأن الألفية وصوله إلى مثبته ولا يلزم منها تمامه ولا يلزم من تمامه ونحوه ولا يلزم من نحوه عمومها فإذا جمعت هذه الكمالات رأيت ما ذكره قاصرا عنها فتأمل ومعنى أصفه أعترف بانصفائه بجميع صفات الكمال لا بمعنى أنه يأتي بها لأنه لا يتصور وعلم من كلامه اتحاد معنى الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحسوس والافانم لنقص الذات والكمال لنقص صفتها فتأمل (قوله والقصد الخ) تقدم ما فيه (قوله وهو أبلغ الخ) أي من حيث أن فيه التجديد في غير النهاية مع وصفه بأوصاف الكمال المقدمة والأول أوقع أي أكثر ثبوتا من حيث تفصيله أي تعيينه بالمالكية أو الاستحقاق وهذا المعنى موجود في الآخر أيضا لأنه من جملة عموم وصفه المفيد لما (قوله وفي حديث مسلم الخ) أشار إلى أن ما صنعه المصنف موفق لما في الحديث وأشار بتفسيره إلى أن الحمد الأول غلة في صدور الحمد الثاني (قوله أعلم) بمعنى أتقن وأدعى فلا يكفي العلم وحده ولا العلم والتيقن من غير اذعان كما وقع لبعض المناقطين وضبط المصنف له في شرح مسلم بضم الهزلة وكسر اللام لعله ليناسب معنى أشهد لأن الشهادة إعلام الغير لا أنه المراد منها (قوله بحق في الوجود) ذكرها لأنها محل النزاع بين أهل السنة وغيرهم (قوله الواجب الوجود) هو الذي لا يحتاج في وجوده إلى شيء أصلا مع استحالة عدمه (قوله فلا يتقسم بوجه) أي لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (قوله فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه) أي لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (قوله الفقار) قال القرطبي هو مع التعريف بأل خاص بالله فيجوز أن يطلق الفعل منه والاسم منكرا أو مضافا على غيره تعالى (قوله المؤمنين) سر تقييده بهم أنه لما أضاف الذنوب

على التفهم في الشريعة (من لطف به) أي أراد به الخير (واختاره) له (من العباد) هذا مأخوذ من حديث الصحيحين : من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين (وأحمده أبلغ حمد) أي أنه (وأكمل وأزكاه) أي آتماه (وأتمم) أي أعمه المعنى أصفه بجميع صفاته إذ كل منها جميل والقصد بذلك إيجاد الحمد المذكور وهو أبلغ من حمده الأول وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله نحمده ونستعينه أي نحمده لأنه مستحق للحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا إله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله) السوابع الوجود (الواحد) أي الذي لا تعدد له فلا يتقسم بوجه ولا نظير له فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الفقار) أي السطار للذوب من أراد من عبادة المؤمنين فلا يظهرها بالغباب عليها ولم يقل الفقار

(قول الشارح أي أراد به الخير) لم يفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي (قول الشارح له) الضمير فيه راجع للخير من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح من يرد الله به خيرا الخ) لا يقال فيه ترتيب التفقه في الدين على إرادة الله به خيرا ما لأننا نقول بل على إرادة كل خير أخذنا من عموم التكرة في سياق الشرط ولئن سلم عدم العموم فالتذكير للتعظيم (قول الشارح إذ كل منها جميل) أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح من حيث تفصيله) أي تعيينه وهو صفة المالكية (قول الشارح أي تحمده الخ) أي فكأن المصنف قال أيضا أحمده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للحمد (قول الشارح أي أعلم) أي وأدعى أيضا (قول الشارح لا يتقسم بوجه) أي لا فعلا ولا فرضا (قول الشارح من عبادة المؤمنين) يقتضي أن الكافر

(٢) أي ضم حرف القاف وهو عين العمل .

(٤) والنحويون يقولون إن الضمير عادة يعود إلى أقرب مذكور .

(١) أي يفتح أوله وكسر آخره التال .

(٣) وهو الله جل جلاله ثم رسوله ﷺ .

المستورة إلى من أراد شمل ستر جميعها وهو لا يأتي في الكافر لأن ذنب الشرك لا يغفر<sup>(١)</sup> فلا يجوز الدعاء له بمغفرته ويجوز بمغفرة ما عداه خلافا للنورى وبالرحمة وبصحة البدن وكثرة المال والولد وبالعناية ويجوز التأمين على دعائه ويجوز طلب الدعاء منه **(قوله لأن معنى القهر الخ)** في نظر الأول أن يقال إنه ملاحظة أن المقام مطلوب فيه الذلة والخضوع فلا ينافي ما في الكتاب العزيز **(قوله محمد)** هو علم منقول من صفة هي اسم مفعول مضاعف بتكرير عينه<sup>(٢)</sup> مما به جده عبد المطلب بالهام من الله رجاء أن تكثر خصاله الحميدة فيحمده الناس كثيرا وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه كذا قالوا وفيه نظر بما قيل أن تسميته بذلك بأمر الملائكة لأمر به وفيه بحث تأمل **(قوله عبده)** العبد في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الأسماء والتعبد التذلل والخضوع والعبودية أشرف من العبادة بل هي أشرف صفات الإنسان ولذلك وصى الله تعالى بها نبيه **(عليه السلام)** في أشرف المواضع ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى :

**وما زادني شرفا ولها وكدت بأخصى أطأ للربا**  
**دعوني تحت قولك يا عبادي وأن صيرت أجد لي نيبا**

**(قوله ورسوله)** وصفه بالمبالغة لأنه تتبع أخبار مرسله ولم يقل نبيه لأنه أخص إذ النبي إنسان ذكر مر من بني آدم سلم عن منفر طيبا أوحى إليه بشرع يعمل به فإن أمر بتبليغه فرسول فكل رسول نبي ولا عكس<sup>(٣)</sup> **(قوله المصطفى)** من الصفوة فأصل طاقه تاء ه واختاره تفسيره له **(قوله من الناس)** هم الإنس والجن لا الملائكة قاله شيخنا م ر والراجح خلافه وإنما تخصيص الشارح لقوله ليدعوهم الخ فإن أراد شيخنا هذا فواضح ويلزم من ذلك اختياره على سائر الخلق لأنهم أفضل أنواع الخلق وخصم بالذكر لأجل ما بعده وإلا فهو مرسل لسائر الخلق حتى للملائكة والجماد والصحيح أن خواص البشر وهم الأنبياء وعندهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا منهم المرسل ثلاثمائة وأربعة عشر أو ثلاثة عشر أفضل من خواص الملائكة وهم رسلكم كجبريل خلافا للمعتزلة وأهم أفضل من عوام البشر وهم الأتقياء وهم أفضل من عوام الملائكة وبنات آدم أفضل من الحور العين اللواتي خلقن من الزعفران أو من تسييح الملائكة أو غير ذلك **(قوله صلى الله وسلم عليه)** الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرها دعاء والمراد من الصلاة منهم كل لفظ فيه دعاء كالرحمة والغفر والرضا ومعنى صلاتنا عليه **(عليه السلام)** طلب الصلاة من الله إما لزيادة المراتب له **(عليه السلام)** فإنها لا نهاية لها وإما لحصول الثواب لنا بها وإما لكمال الطالب وتعظيم المطلوب له فهي ليس منا ولذلك لا يدخلها الرياء بخلاف سائر الأعمال . والسلام بمعنى السلامة من النقائص وعدى الصلاة بعلى لتضمنها معنى الرحمة وإن امتنع الدعاء له بها لبشاعة اللفظ بأيام الذنب وأتى بالسلام لمشاركته للصلاة في الطلب وجمع بينهما خروجا من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر لفظا وخطا معا وقيل لفظا ونية وقيل لفظا فقط **(قوله فضلا وشرفا)** عطفه مرادف أو الأول للمعارف الباطنة والثاني للأخلاق الظاهرة وهما ولديه معمولات زائد **(قوله والقصد الخ)** فيه إشارة إلى أن الجملة انشائية معنى لأنه لا يحصل مضمونها ببقائها على الخبرة وقياسها على جملة الحمد فاسدا إذ ليس الأخبار بها طلبا للصلاة والسلام فتأمل **(قوله القليلة البركة)** أي من حيث المعنى وإن تمت في الحس كملكه .

**(تذبيهان):** أحدهما : أن المصنف سكت عن الصلاة على الآل والصحب ويمكن أن يقال لما كانت الصلاة عليهم مفادها حصول المغفرة وقد حصلت لهم بذكر القفار فاستغنى به فتأمل . لانيهما :

لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على كفره **(قول الشارح القهار بدل الغفار)** أي كما في التنزيل **(قول الشارح لأن معنى القهر الخ)** لا يقال هو معارض بما في التنزيل لأننا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والإنعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب **(أقول للفتن اختار)** صفة كاشفة **(قول الشارح من الناس)** الأولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لأن دعوته تتم غير البشر **(قول المتن لديه)** ظرف لقوله زاده

بدل الغفار لأن معنى القهر مأخوذ مما قبله إذ من شأن الواحد في ملكه القهر **(وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى اختار)** أي من الناس ليدعوهم إلى دين الإسلام **(صل الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه)** أي عنده والقصد بذلك الدعاء أي اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التشهد لحديث أبي داود والترمذي كل عطية ليس فيها تشهد فهي كاليد الجلماء أي القليلة البركة

أنه قد اختار في جملة الحمد الفصل وهو عدم العطف للاشارة إلى استقلالها وقدم البسملة عليها لتعلقها بالذات وعمل الكتاب والإجماع واختار في جملة الصلاة والسلام الوصل وهو العطف بدخولهما في جملة التشهد إيداناً بالتبعية لتمييز رتبة التابع عن رتبة المتبوع **(قوله أما بعد)** ذكرها مندوب تبعاً له **(قوله)** في خطبه وكتبه<sup>(١)</sup> ولا يؤتى بها إلا بين أسلوبيين من الكلام وأول من نطق بها داود **(عليه السلام)** وهي فصل الخطاب الذي أوتيته لأن جميع الكتب نزلت على الأنبياء بالعربية ابتداء كما ذكرناه في ليلة النصف موضحة وقيل قس ابن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وأصلها عند الجمهور مهما يكن من شيء بعدما تقدم من البسملة والحملة وما بعدها فكأنها متبداً ضمن معنى الشرط ويمكن فعله وجملته هي الخير على الصحيح وهي تامة وقاعلها ضمير يعود على مهما ومن شيء بيان لما ولا يصح كون شيء هو الفاعل ومن زائدة لخلو الخبر عن رابط يعود على المبتدأ فحذف مهما ويمكن أقيم أما مقامهما اختصاراً وتفصيلاً للمجمل الواقع في ذهن فحين تضمنت معناهما لزوماً لصوق الاسم والفاء وعملت في الطرف قضاء لحق ما كان بقدر الامكان والطرف مبنى على الضم لنية معنى المضاف إليه وروى منصوباً بلا تنوين لنية لفظه وروى منونا مرفوعاً ومنصوباً بالقطعة عنهما وهو بعيد جداً والأخير في كلام المصنف صحيح على لغة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمقصود من ذلك تعليق فضل الاشتغال بالعلم على وجود شيء في الكون بعد البسملة وما بعدها والكون لا يتخلو عن شيء ففضل الاشتغال ثابت لأن المعلق على الوجود يلزم الوجود **(قوله الاشتغال)** أى بالتعلم والتعليم لا بطلبهما وحده **(قوله المجهود شرعاً)** قال في العلم للعهد الذهني لكل علم يجوز الاشتغال به شرعاً والمراد به المعلومات أو ادراكها **(قوله بالفقهاء الخ)** رتبها كذلك لأنه اصطلاح الفقهاء في الرتبة ونظراً لكثرة الوجود وفضله على عكس ذلك الترتيب **(قوله فضل العالم)** أى العامل بعلمه على العابد أى المتعبد بعلمه<sup>(٢)</sup> والخطاب للصحابه أو للأمة وهو أمدح وأل فيها للجنس نحو الرجل خير من المرأة أو للاستغراق أى فضل كل عالم على كل عابد والمعنى أن نسبة شرف العالم إلى شرف العابد كسببه شرفه **(عليه السلام)** إلى أدنى الصحابة أو الأمة وفي الحديث الذي حسنه بعضهم : لفقهي واحد أشد على الشيطان من ألف عابد وفي رواية : إن الله وملائكته وأهل السموات وأهل الأرض حتى الحلة في جحرها وحتى الحوت في الماء يصلون على معلم الناس الخير وعن أبي ذر وأبي هريرة قال : باب نتعلمه من العلم أحب إلينا من ألف ركعة تطوعاً وباب من العلم نتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب إلينا من مائة ركعة تطوعاً أو قال : أحب إلينا من سبعين غزوة في سبيل الله . وفي ذلك زيادة فضل التعلم على التعليم ولعله لا مكان العمل إلا أن كانت الغزوات أفضل من الألف ركعة أو مساوية لها ويكون ذكر المائة ركعة مع ما قبله من الإخبار بالأقل قبل الأكثر وقيل لبعض الحكماء : هل العلم أفضل أو المال ؟ فقال : العلم فقالوا : فما لنا نرى العلماء على أبواب الأغنياء ولا نرى الأغنياء على أبواب العلماء فقال : العلماء عرفوا منفعة المال والأغنياء جهلوا فضيلة العلم وتقدم حديث : مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة وفي حديث قواه بعضهم وضعفه بعضهم : نظرة في وجه العالم أحب إلى الله من عبادة ستين سنة صيماً وقياماً **(قوله أنفققت)** يقال في الخير أنفققت وفي غيره أسرفت وضيعت وغرمت **(قوله نفائس)** جمع نفيسة فلو عر بدل الأوقات بما مفردة مؤث كالساعات كان أولى قاله الأسنوي **(قوله وهو)** أى ما أنفققت **(قوله شبه الخ)** فهو استعارة مصرحة لوقوعها في المصدر أو لا تبيح لاشتقاق الفعل منه والجامع الوصول إلى المقصود ويصح كونها استعارة

**(أما بعد)** أى بعد ما تقدم  
**(فإن الاشتغال بالعلم)**  
المعهود شرعاً الصادق  
بالفقه والحديث والتفسير  
**(من أفضل الطاعات)**  
لأنها مفروضة ومنسوبة  
والمفروض أفضل من  
المنسوب والاشتغال  
بالعلم منه لأنه فرض  
كفاية وفي حديث حسنه  
الترمذي : فضل العالم على  
العابد كفضل على أدناكم  
**(و من أولى ما أنفققت)**  
فيه نفائس الأوقات  
وهو العبادات شبه

**(قول الشارح شرعاً)** أى فيه فهو منصوب على نزع الخافض **(قول الشارح فضل العالم على العابد)** الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد **(قول الشارح أدناكم)** الضمير راجع لأصحابه **(عليه السلام)** أو للأمة **(قول الشارح شبه الخ)** أى فهو من الاستعارة التبعية المصرحة والجامع ما يحصل بكل منهما من الوصول إلى

(١) لقد ذكر هذه اللفظة في كل كتيب للملازم - وراجع السيرة لابن إسحاق من تحقيقنا - ط دار الجليل بيروت .

(٢) وألا فالعابد الجاهل بمبادئ أسوأ من غير العابد .

(٣) أى هذا المجلس الفضل من هذا الجنس وإن كان من أفراد النساء من هي أفضل بكثير من الرجال كالسيدة عجلية والسيدة فاطمة والسيدة عائشة - رضى الله عنهن - .



للمقصود ويصح كونها استمارة مكينة وإن التشبيه بالمال وإثبات الإنفاق تخييل **(قوله شغل)** قال الديموي : فيه أربع لغات ضم أوله وفتح مع سكن ثانيه وضمهما وضمهما وزاد بعضهم عليه كسر الشين والفين وسكون الفين مع كسر الشين وفتح الشين مع كسر الفين **(قوله لأنه لا يمكن الخ)** ففاسدها في ذاتها وإن لم تصرف في شيء **(قوله للتأني)** أي بين الأفضلية المطلقة والأولية المطلقة التي هي المرادة عند الإطلاق لا بالنسبة لبعض الأفراد فلا يرد ما قيل أنه لا تنافي لأن النبي ﷺ من الأفضل وهم الأنبياء وهو أولاهم **(قوله)** وقدم هي للتحقيق والتكثير وما المراد بالأصحاب معظمهم والتصنيف جعل الشيء أصنافاً مميزة كالأبواب والفصول والبسوط ما كثر لفظه والمختصر ما قل لفظه ولا نظر للمعنى فلا واسطة واختلف في أول من صنف في الفقه فقيل محمد بن جريح شيخ مسلم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي رضي الله عنهم وشيخ ابن جريح عطاء بن أبي رباح وهو عن ابن عباس وهو عن النبي ﷺ وقيل الربيع بن صبيح وقيل سعيد بن أبي عروبة وأما غيره من العلوم فراجع من محله ومنه المؤلف الذي جمعنا فيه الأوليات الذي ليس له نظير **(قوله)** في العشرة فهو المعنى الحقيقي لها **(قوله وأتقن)** أي أحكم والمحرر المتقن المهذب وكون الحرر مبتدأ وما قبله المحرر أولى من عكسه نظراً للأشهر **(قوله أي القاسم)** هي كنيته والتكني بها حرام على واضعها ولو في غير زمنه ﷺ ولغير من اسمه محمد <sup>(١)</sup> كما اعتمد شيخنا الرملي وقد اشترى بها الرافعي ولم يعلم واضعها أو هو من يرى حلها بأن يقيد الحرمة بزمنه ﷺ أو بمن اسمه محمد أو بهما معا كما قيل بكل منهما **(قوله)** إمام الدين عبد الكريم) فيه تقديم اللقب على الاسم ورأيت في بعض النسخ أن اسمه محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن رافع فلا مخالفة إلا من حيث الاسم وهي طريقة المؤرخين والراجع عند النجاة عكسها **(قوله فيما حكى)** أي عن قاضي قزوين مظفر الدين قال : رأيت بخط الرافعي وهو عندي في كتاب التلويح في أخبار قزوين أنه منسوب إلى جده رافع بن خديج الصحابي انتهى وفيه رد على من قال هو نسبة إلى رافعا بلدة من المعجم بل قال القاضي جلال الدين : لا يعرف في نواحي المعجم بلدة تسمى بذلك وعلى من قال هو نسبة إلى بني رافع قبيلة من العرب **(قوله الكثيرة)** هو من اللام الداخلة على جمع القلة **(قوله في العلم)** لأمه للاستغراق فإنه كما يقال كان إماماً في غالب العلوم شديد الاحتراز في ترجيحها وفي نقلها وعزوها لأهلها إذا شك في أصلها وكان العلم في أبيه

المقاصد وإعلم أنه يصح تشبيه الأوقات بالمال فكون مكينة وإثبات الإنفاق تخييل **(قول الشارح بلا عبادة)** أي أما الذي فات مشغولاً بالعبادة فلا يطلب تعويضه **(قول الشارح للتأني بينهما عمل هذا التقدير)** أي المذكور وهو العطف على الجار والمحرور معا لأنه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرف الأوقات النفسية فيه ولك أن تقول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل والأفضل من ذاته متفاوت الترتيب ولا يلزم من كون الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالتبني فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه أفضلهم فلا تنافي إن روعي ما في الواقع من أن الاشتغال بمعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل **(قول المتن وقد أكثر)** هي للتحقيق والتكثير إذ لا منافاة بينهما **(قول المتن أصحابنا)** أي مجموعهم لا كل فرد منهم **(قول المتن من المبسوطات)** أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فما بعده بيان أيضاً **(قوله مجازاً)** يرجع لقوله والصحبة هنا مجاز علاقته المشابهة في التودد والتعاون **(قول المتن وأتقن مختص)** أي من المختصرات المذكورة **(قول الشارح إمام الدين)** فيه تقديم اللقب على الاسم وذلك مبني على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح النجاة من تأخيره عن الاسم **(قول المتن ذى التحقيقات)** جمع تحقيقه وتحقيق المسائل إثباتها بالأدلة والتدقيق إثباتها بالأدلة وإثبات الأدلة بأدلة أخرى **(قول الشارح الكثيرة في العلم)** أخذه من دلالة اللام لأنها تفيد

شغل الأوقات يصرف المال في وجوه الخير المسمى بالإتفاق ووصف الأوقات بالنفاضة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بلا عبادة وأضاف إليها صفتها للسجع وقد يقال هو من إضافة الأعم إلى الأخص كمسجد الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتأني بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رحمه الله من التصنيف من المبسوطات واختصرات) في الفقه والصحبة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازاً عن الاجتماع في العشرة (وأتقن مختصر المحرر للإمام أبي القاسم) إمام الدين عبد الكريم (الرافعي رحمه الله) منسوب إلى رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه فيما حكى رحمه الله (ذى التحقيقات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة

وجده وجدته كما في كتاب الأمالي **(قوله في الدين)** قال النووي كان الرافعي إماما بارعا في المعارف والزهد والكرامات الخارقة توفي بقرن سنة ثلاث أو ثلث سنة أربع وعشرين وستائة وعمره نحو خمس وستين سنة فعلى هذا يكون مولده في سنة سبع أو ثمان وخمسين وخمسمائة ومولد الإمام النووي بعد وفاته بنحو سبع سنين لأنه ولد في الحرم سنة إحدى وثلاثين وستائة ومات في رجب سنة ست وسبعين وستائة وعمره نحو خمس وأربعين سنة<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى **(قوله ما حكى)** أى عن الإمام ابن النقيب رحمه الله تعالى **(قوله أن شجرة)** قيل إنها من العنب ومن كرامات النووي أنه أنشأ له أشجارا لم أشبهها لما فقدت في وقت التصنيف ما يصرجه عليه قال بعضهم : وهي سبابة يده اليسرى وهذه أبلغ كرامة من إضاءة الشجر لأنه من جنس ما يوقد **(تشبيهه)** أصل التحقيق إثبات المسائل بالأدلة والتدقيق أثبات تلك الأدلة بأدلة أخرى وما ذكره الشارح أعم من ذلك وأضاف الثاني للدين إشارة لغزارة دينه على علمه **(قوله عليه)** أى التصنيف أو الرافعي حين التصنيف **(قوله الفوائد)** جمع فائدة وهي لغة كل ما استفيد من علم أو غيره وعرفا كل مصلحة ترتبت على فعل ولها أسماء بحسب المراد منها كما ذكرناه في عمله **(قوله وفي تحقيق المذهب)** أى صوغه على الوجه الثابت المحكم والتدقيق على هذا إيمان النظر والنوص على غوامض العلم **(قوله الشافعي)** هو الإمام الأعظم نسبة إلى جده شافع ونسبه مشهور مذكور في عمله ولد بغزة وقيل بمغقلان سنة خمسين ومائة ومات بمصر ودفن بقرضا سنة أربع ومائتين وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما يناسب مقام ذلك الإمام **(قوله وأصحابه)** أى في المذهب كآمر **(قوله في المسائل)** أى مطلقة أو الراجحة لأنها المقصود الأعظم **(قوله مكان الذهاب)** فهو حقيقة في المكان **(قوله للمفتي)** هو من يجيز سائله عن حكم في مسأله ويجب عليه الجواب بشروط سبعة كون السؤال عن واجب وعلمه بالحكم الشرعي وخوف فواته وعدالته وانفراده بمعرفة الحكم وتكليفه وتكليف السائل قال المحاسبي رحمه الله تعالى : يسئل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل أفتى عن علم وهل نصح في الفتيا وهل أخلص فيها لله تعالى **(قوله وغيره)** كالدرس والمعلم **(قوله من أولي الرغبات)** بيان لغير أوله ولما قبله والمراد أولي الرغبات فيه لا عنه ولم يقيد للمعلم به **(قوله صحيحه)** لو قال رحمه الله في أصله لكان أعم وينص بمعنى يذكر لأنه يطلق على الدليل وعلى اللفظ الصريح وغير ذلك **(قوله معظم الأصحاب)** أى أكثر الأصحاب الإمام التابعين له في مذهبه وفي هذا ترشيح إلى أن الرافعي أول من ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة تبعه النووي عليه مع زيادة تمييز الأقوال وغيرها ولعل من بينهما في الترجيح كذلك وهم ثلاثة فإن النووي أخذ عن الكمال سلا و هو عن الإمام محمد صاحب الشامل الصغير وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاوي الصغير وهو عن الإمام الرافعي وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الغزالي وهو عن إمام الحرمين وهو عن والده محمد الجويني وهو عن أبي بكر الففال المروزي وهو عن أبي زيد المرزوي وهو عن ابن سريج وهو عن أبي سعيد الأنماطي وهو عن المزني وهو عن الإمام الشافعي رحمه الله أجمعين وتقدم مشايخ الإمام **(قوله حسبما أطلع عليه)** غرض الشارح من هذا دفع الاعتراض بالاستدراك الذي سيذكره بعد قال بعضهم : وفيه نسبة قصور للرافعي بعدم اطلاعه على ذلك فالأولى أن يقول حسبما ترجع عنده وقت التأليف ولعل هذا الذي فهمه النووي

العموم **(قول الشارح لما فقد وقت التصنيف ما يصرجه عليه)** الضمير في قوله عليه راجع للتصنيف **(قول المتن عمدة)** خبر ثان **(قول الشارح مجازا)** أى فخر استعارة تبعية مصرية **(قول المتن معتمد)** خبر ثالث **(قول المتن من أولي الرغبات)** أى فخر استعارة تبعية مصرية **(قول المتن لما ينص)** أو ظاهر **(قول المتن على ما صحيحه)** أى رجحه **(قول الشارح حسبما أطلع عليه)** صفة لمصدر محذوف أى وفاء حسبما إن **(قول الشارح المواضع الآتية)** أى التي استدرك عليه بأن الأكثر على خلاف ما رجحه

في الدين من كراماته ما حكى أن شجرة أضاءت عليه لما فقد وقت التصنيف ما يصرجه عليه **(وهو)** أى المهر **(كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب)** أى ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب **(معتمد للمفتي وغيره)** من أولى الرغبات أى أصحابها وهي بفتح الفين جمع رغبة يسكنونها **(وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص)** في مسائل الخلاف **(على ما صحيحه معظم الأصحاب)** فيها **(روفي)** بالتخفيف والتشديد **(جما)** التزمه **(حسبما أطلع عليه)** فلا يبال ذلك استدراكه عليه **(التصحيح في المواضع الآتية)** أى ما التزمه **(من أهم أو هو)** أهم **(المطلوبات)** لمطالب **(الفقه من الوقوف على)**

حيث أثبت أنه وفي بما التزم وقول بعضهم إن هذه المواضع لو اطلع الأصحاب عليها لقبولها فهي ما عليه المعلم تقدير كلام في غاية التهافت وحقه أن لا يذكر . (قوله المصحح) ذكره لرعاية كلام المصنف والأولى المرجح كما مر . (قوله لكن إلخ) هذا شروع في العذر لا اختصاره . (قوله منهم) هو عائذ لأهل العصر وفيه إشارة إلى أن استثناء أهل العنايات من أهل العصر فإضاة أهل إلى أكثر وإضافة بعض إلى أهل بيانية<sup>(١)</sup> أو أن لفظة بعض ولفظة أكثر محتملان والمعنى أن أهل العصر فيهم أهل عنايات لا يكبر عليهم حفظه وقيل إضافة أهل على معنى من والاستثناء من الأكثر والمعنى أن الأكثر فيهم أهل عنايات وبعضهم لا يكبر عليه حفظه فينضم إلى الأقل الذي علم أنهم يحفظونه ولا يلزم كونهم من أهل العنايات وقيل لفظ أكثر باق على معناه والاستثناء من مفهومه منقطع بمعنى لكن وإضافته إلى ما بعده حقيقة أو بيانية ، والمعنى أن الكثير من أهل العصر الذي خرج بالأكثر أهل عنايات وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه وقيل ضمير منهم عائذ إلى الأكثر باعتبار معناه وكأنه استدراك عليه . والمعنى أن الأكثر الذي استفيد من العبارات أنهم يكبر عليهم حفظه ليس على إطلاقهم بل منهم أهل عنايات وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه فينضمون للكثير الخارج بالأكثر كما تقدم لكن فيه مباينة لظاهر كلام الشارح كالذي قبله وقيل غير ذلك . (قوله عليه) ضممه عائذ إلى البعض وفي نسخة : عليهم أي البعض أيضا باعتبار معناه أو أهل العنايات وفيه إشارة إلى أن الإضافة بيانية فثأمله . (قوله من الرأى) بمعنى الجزء أو المناسب أو نحو ذلك لا من الرؤية . (قوله بأن لا يهوت إلخ) دفع لتوهم وجود الخلل الذي ربما يفهم من الاختصار . (قوله هو صادق إلخ) فالمراد بالنحو الزيادة بقرينة الوجود الخارجى وأشار بقوله ييسر إلى الرد على الإنسوى القائل بأنه قدر ثلاثة أرباعه ويصرح به . (قوله أى المختص بالمفهوم من اختصاره دفع به رجوع ضميره للمحرر كالذي قبله لعدم صحته . (قوله ذلك المختص) فإحال من ضمير حفظه . (قوله إن شاء الله) متعلقة بقوله اختصاره إلخ . (قوله في آثائه) بيان للضم الموهوم كونه في محل واحد سابق أو لاحق وفي إطلاق الضم على نحو الإبدال تسامح . (قوله قرب من ثلاثة أرباع أصله) فهو أقل منها كما قيل والمشاهد كذلك . (قوله التبيه) هو لغة الإيقاظ من التبه بالضم بمعنى البقطة أو القطنة وهو المراد هنا وفيه إطلاق المصدر على اسم المفعول أى المنبه به وعرفا ما علم من عنوان البحث السابق إجمالا وهو لا يناسب هنا فثأمل . (قوله قيود) جمع قيد وهو ما جىء به لجمع أو منع<sup>(٢)</sup> أو لبيان الواقع وهو الأصل فيه إن كان من الحقيقة وإلا فذكره عبث وما خلا عن بيان الواقع يلزمه الاحتراز وعدم ذكره معيب إن كان قيدا واحدا . (قوله متروكات) دفع به توهم أن الحذف يلزمه سبق الوجود وأشار بقوله إكتفاء إلخ إلى أن

(قول المتن كبر) أى مانع من حفظ أكثر أهل العصر . (قول المتن إلا بعض أهل العنايات) هو استثناء منقطع والمراد بالبعض الأقل المقابل للأكثر وضمير منهم لأهل العصر لا للأكثر . (قول الشارح بأن لا يهوت إلخ) الباء للملاسة . (قول الشارح من الزيادة) أى من كونه زائدا . (قول المتن مع ما أضمه إليه) فيه دلالة على سبق الخطبة . (قول المتن إن شاء الله تعالى) تنازع فيه ليسهل وأضمه . (قوله أى مصحوبا) أشار به إلى أنه حال من الضمير المحرور في حفظه أى حال كون ذلك المختصر مصحوبا بما أضمه إليه . (قول الشارح في آثائه) دفع لما قد يتوهم من أن المضموم مستقل (قول المتن منها التبيه) أى المنبه به . (قول المتن على قيود) أى سواء كانت مختصة بتلك المسألة أو معممة وكأنه أثبت ضمير فيها باعتبار أن البعض اكتسب تأنيبا من للضابط إليه أو لأن معناه مؤنت . (قول المتن قيود في بعض المسائل) أى معتبرة في بعض المسائل وإنما جمعه لأن البعض متعدد . (قول الشارح بأن تذكر راجع للتبيه والضمير في فيها يعود لبعض المسائل . (قول المتن محذوفات) يرجع لقوله هي من الأصل . (قول الشارح أى متروكات) الأحسن أن يقول

المصحح من الخلاف في مسأله (لكن فى صحيحه) أى المحرر . (كبر عن أن يعجز حفظ أكثر أهل العصر) أى الراغبين في حفظ مختصر في الفقه (الا) بعض أهل العنايات) منهم فلا يكبر أى يعظم عليه حفظه (فرايت) من الرأى في الأمور المهمة (اختصاره) بأن لا يهوت شئ من مقاصده (له نحو نصف صحيحه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف ييسر . (ليسهل حفظه) أى المختصر لكل من يرغب في حفظ مختصر . (مع ما) أى مصحوبا بذلك المختصر بما أضمه إليه إن شاء الله تعالى في آثائه وبذلك قرب من ثلاثة أرباع أصله كما قيل (من التفاسير المستجادات) أى المستحسنات (منها التبيه على قيود في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هى من الأصل محذوفات) أى متروكات

اكفاء بذكرها في المبسوطات (ومنها مواضع ميسرة) نحو خمسين موضعاً (ذكرها في الغرر على خلاف اختيار المذهب) الآتي ذكره فيها مصححاً

(كما سترها إن شاء الله تعالى) في مخالفتها لفظاً للمبارك. (واضحات) فذكر المختار فيها هو المراد ولو عبر به أولاً كان حسناً (ومنها إبدال ما كان من ألفاظ غريبة) أي غير مأثورة استعمال (أو موها) أي موقفاً في الوهم : أي اللهن (مخالف الصواب) أي الإتيان بدل ذلك (بأوضح وأخصر منه عبارات جليات) : أي ظاهرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ الإبدال على الثاني به موافقة للاستعمال العرفي وإن كان خلاف المعروف لفظاً من إدخالها على المترك نحو أبدلت الجيد بالردى. أي أخذت الجيد بل الردى ، (ومنها بيان القبولين والوجهين والطريقين والنسب ومراتب الخلاف) قوة وضعفاً في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المهر فتارة بين نحو أصبح القبولين وأظهر الوجهين وتارة لا بين نحو أصبح والأظهر (فحيث أقول في الأظهر أو الأشهر فمن القبولين أو الأقوال) للشافعي رضي الله عنه (فإن قوى الخلاف) لقوة مدركه (قلت الأظهر) المشرع بظهور مقابله (والأفالمشهور) المشرع بغرابة مقابله

هذا سائق عند المصنفين فراجعهم. (قوله ذكره فيها) أي ذكر المختار في تلك المواضع. (قوله في مخالفتها له) أي للمختار والجملة كالبدل من ترها لأن المراد ترى خلافها فيه تقدير مضاف قبل الضمير كأشار إليه بعدو المدرك الأدلة. (قوله بأوضح وأخصر) أي بواضع مختصر كما في إبدال كندوج بوجاء في السرعة ولا يجوز يشترط في أول الطهارة فكل منهما راجع لكل من الغريب والوهم فلا اعتراض ولا إيراد. (قوله ظاهرات في أداء المراد) دفع به توهم التكرار فإنه لا يلزم من الإبدال بما ذكره الله على المراد. (قوله وأدخل إلخ) هو اعتراض على المصنف وقد أشبهه على الشارح ما في لفظ بغيره فقد نقل شيخ الإسلام أن إدخال الباء على الماخوذ في حيز الإبدال هو الأنصح المعروف لفظاً وعكسه في حيز التبدل والاستبدال والتبديل قال وعمله في الكل إن لم يذكر مع الماخوذ والمترك غيرهما فأمثل. (قوله بيان القبولين) أي ذكر عبارات يعلم منها أن الخلاف أقوال للإمام أو أوجه لأصحابه أو مركب منهما وحاصل ما ذكره أحد عشر صيغة وهي الأظهر والمشهور والقديم والجديد في قول قديم والأصح والصحيح وقيل والنسب والمذهب والسنّة الأول للأقوال وإن لم توجد السادسة منها في كلامه والثالثة بعدها للأوجه والعاشرة للمركب بينهما يقينا والأخيرة محتملة الثلاثة وآل في القبولين والذهن بعده للجنس كما سيأتي. (قوله الخلاف) بمعنى المخالف. (قوله قوة وضعفاً) تمييز لمراتب باعتبار المجموع<sup>(١)</sup> لأنه إما ذكرها في الأقوال والأوجه فقط فإن أراد بالمرتبة الراجع من غيره فهو في الجميع لكن لا يوافق في كلامه. (قوله في المسائل) متعلق بالقبولين وما بعده. (قوله الحالات) أي حالات المسائل فهي غيرها خلافاً للإستوى<sup>(٢)</sup>. (قوله فتارة بين) أي نوع الخلاف أخذاً بما بعده ويلزمه بيان المرتبة لأن بيان النوع من المضاف إليه وبيان المرتبة من المضاف ومن غير المضاف والشارح لا ينظر للمرتبة ويلزمه قصور في كلام المصنف مع صراحته بالمرتبة فيه. (قوله في الأظهر) لو أسقط الجار<sup>(٣)</sup> كالذي بعده لكان أولى. (قوله لقوة مدركه) قوة المترك وضعفه راجع للدليل الذي استند إليه الإمام الشافعي رضي الله عنه وقد لا تعلموا وإنما يعلم الراجح ما مور كالنص على أرجحية فالعلم بتأخره فالتفريع عليه

يعني لأن هذا تفسير مراد إذ الخلاف يستدعي سبق وجود. (قول الشارح اكفاء بذكرها في المبسوطات) أي له أو لغيره. (قول المتن ومنها مواضع معطوف على قوله منها تنبيه. (قول الشارح الآتي ذكره إلخ) قيد مخصص للمختار يحرز به عن مختار الرافعي فإنه ما ذكره في عطفه. (قول الشارح ذكره) الضمير راجع للمختار. (قول الشارح في مخالفتها له) أي للمختار. (قول الشارح نظراً) علة لقوله سترها. (قول الشارح فذكر المختار فيها هو المراد) تبرع على قوله الآتي إلخ. (قول الشارح ولو عبر به) عطف على ذكر فالفاء مقدرة. (قول الشارح كان حسناً) لم يقل كان أحسن لأنه لا حسن عنده فيما وقع من التعبير. (قول المتن غريباً) حال. (قول الشارح أي موقفاً في الوهم) يريد أن المراد بالوهم هنا ما يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي. (قول الشارح أي اللهن) الأحسن الإتيان يعني المراد بالذهن النفس. (قول المتن خلاف الصواب) أي مخالفته أي في اعتقاده. (قول الشارح أي الإتيان) تفسير للإبدال وأخره لم يربط بالبدل. (قول المتن بأوضح) قضيه أن الأول فيه إضاح. (قول المتن بعبارات جليات) الباء إما سببية أو للعلانية. (قول الشارح أي ظاهرات) أي بينات لا مقابل النص. (قول الشارح من إدخالها) بيان للمعروف. (قول المتن القبولين) أي أو الأقوال وكذلك قوله : والوجهين أي أو الأوجه وكذلك قوله : والطريقين أي أو الطرق. (قول المتن والنسب) هو قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول خرج أو وجه. (قول المتن ومراتب الخلاف) أي المخالف. (قول الشارح في المسائل) الظاهر أن سائر ما مر تنازع فيه. (قول المتن في جميع الحالات) يعني المسائل التي ورد فيها ذلك. (قول الشارح فتارة بين) أي النوع فقط وقوله : وتارة لا بين أي النوع فقط. (قول المتن فإن قوى الخلاف) أي المخالف. (قول المتن قلت إلخ) أي فيما أريد ترجيحه

للشافعي رضي الله عنه (فإن قوى الخلاف) لقوة مدركه (قلت الأظهر) المشرع بظهور مقابله (والأفالمشهور) المشرع بغرابة مقابله

فالنص على فساد مقابله فأفراهه في محل أو في جواب فمواقفته لمذهب مجتهد فإن لم يظهر مرجع فللمقلد أن يعمل بأى القولين شاء ، ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لا في الإفتاء والقضاء إذا لم يجمع بين متناقضين كحل وحرمة في مسألة واحدة ويجوز تقليد بقية الأئمة الأربعة وكذا غيرهم ما لم يلزم تفتيق لم يقل به واحد كمنع بعض الرأس مع نجاسة كلية في صلاة واحدة وما لم يتبع الرخص بحيث تنحل ربة التكليف من عتقه فإن فعل ذلك أثم . قال شيخنا الرملى : ولا يفسق على المعتمد وقد نظم بعضهم ذلك بقوله :

وجاز تقليد لسر الأربعة في حق نفسه ففى هذا معه  
لا في قضاء مع إفتاء ذكر هذا عن السبكي الإمام المشتهر

ثم ما تقدم في الأقوال يجرى في الأوجه والله أعلم . (قوله يستخرجونها) أى غالبا من قواعد الإمام الشافعى وضوابطه وقد تكون باجتهاد منهم من غير ملاحظة كلامه . (قوله كما قال) أى النووي رحمه الله تعالى . (قوله منه) أى التعبير . (قوله مشعر) أى من حيث اللفظ لأن مقابله فاسد من حيث الحكم لما مر من جواز العمل به واختلف في حكم المأخوذ من الأصح أو الصحيح أيهما أقوى قيل الأول وعليه جرى شيخنا لزيادة قوته وقيل الثاني لأنه قريب من المنطوق به وعليه جرى بعضهم وهو أوجه وكذا يقال في الأظهر والمشتهر . (قوله المذهب إلخ) منه يعلم كون الخلاف طرقا وهو الذى التزمه المصنف فيما سبق ثم إن أريد برتبة الخلاف أرجحية المذكور على مقابله فهي معلومة أيضا كما مر وسيشر الشارح إليها وإن أريد بها كون المعبر عنه بالمذهب هو الأظهر أو المشهور أو الأصح أو الصحيح مثلا فهو وارد عليه وأما كون الخلاف في الطرق أقوالا أو أوجها فالمصنف لم يلتزم فيما سبق فهو غير وارد عليه خلافا لما زعمه . (قوله كأن يحكى) أى يجرى بثبوت القولين مثلا ويقطع بعضهم أى يجرى بثبوت أحدهما سواء نفى وجود الآخر من أصله أو نفى حكمه بحمله على غير ما يفيد حكم الأول فلمن أن الحكاية أو الجزم هو الطريق فيجزم عطف على يحكى ولو قال بأن يحكى لكان أولى والاختلاف في كلامه بمعنى المخالف . (قوله وما قيل) أى عن الإسنى كما ذكره بعضهم والمراد بالأول طريق القطع وإليه يرجع ضمير وأنه الأغلب ثم إن جعلت هذه الجملة حالا من الأول والمعنى أن مراد المصنف الأول غالبا فهو قول واحد وإلا فهما قولان والولو بمعنى أو<sup>(١)</sup> والمعنى أن قيل إن طريق القطع مراد المصنف دائما وقيل إنه مراده غالبا والمنع منصب على كل منهما فيجوز أن يكون المعبر عنه بالمذهب أحد القولين أو الوجهين من الحكاية وحيث أنه هو الموافق لطريق القطع أو المخالف له . قال الإسنى والزرخشى بالأول وخالفهما شيخنا في شرحه تبعا لابن حجر وكلام الشارح يوافقه . (قوله النص) أى هذه الصيغة بمخصوصها بخلاف لفظ المخصوص فقد يعبر به عن النص وعن القول وعن الوجه فالمراد به حيثما راجع عنده . (قوله وجه ضيف) أى من حيث كونه مقابلا للنص سواء عبر عنه بالأصح أو الصحيح . (قوله لا يعمل به) أى من حيث مقابله للنص ولا يجوز نسبته للإمام الشافعى رضي الله عنه إلا مقيدا . (قوله أو في قول قديم) أى لو فرض أنه غير بذلك فلا يرد أنه لم يعبر به كما مر . (قوله والقديم ما قاله الشافعى

(قول المخ فإن قوى الخلاف إلخ) لم يرد الشارح رحمه الله نظير ما سلف إحالة على ما سلف . (قول الشارح فإن الصحيح منه) الضمير فيه يرجع لقوله بذلك . (قول الشارح كأن يحكى بعضهم إلخ) الظاهر أن مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب . (قول الشارح لن تقدم) راجع لقوله وجهين (قول الشارح وأنه) الضمير فيه يرجع للمراد وقوله : بمنع منع إرادته وانضح وأما منع أغلبية فمقتضاه إما التساوى وهو بعيد وأما أغلبية الموافق والمخالف فإن أريد أحدهما على التحين فممنوع وإن أريد مجموعهما فربما يسلم . (قول الشارح لا يعمل به) أى بذلك القول المخرج . (قول الشارح لا يعمل به) أى غالبا ويجوز نسبته للإمام .

لضعف مدركه (وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأرجح) للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعى رضي الله عنه (فإن قوى الخلاف قلت الأصح والألصحيح) ولم يعبر بذلك في الأقوال تأديها مع الإمام الشافعى رضي الله عنه كما قال فإن الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب فمن الطريقين أو الطرق) زهى اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كأن يحكى بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين لن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ، ثم الراجع الذى عبر عنه بالمذهب إما طريق القطع أو الموافق لها من طريق الخلاف ، أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قبل من أن مراده الأول وأنه الأغلب ممنوع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعى رحمه الله ويكون هناك) أى مقابله (وجه ضيف) أقول يخرج من نص له في نظير المسئلة لا يعمل به (وحيث أقول الجاهل بالقديم خلافا ، أو القديم أو في قول قديم فالجاهل خلافا) والقديم ما قاله الشافعى

رضي الله عنه بالعراق وكذا بعده قبل دخول مصر ولم يستقر رأيه عليه قال الإمام : ولا يحمل عده من المذهب ما لم يدل له نص أو يرجحه من هو أهل للترجيح من الأصحاب ، والمشهور من رواته أربعة : الكرابيسي والزعفراني وأبو ثور وأحمد بن حنبل . (قوله والجديد ما قاله بمصر) أي بعد دخولها أو ما استقر رأيه فيها وإن كان قد قاله بالعراق والمشهور من رواته أربعة : للزوني والبويطي والربيع المرادي والربيع الجيزي ومنهم حملة ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير للكني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي قرر الشافعي في بيته وأبوه . (قوله والعمل عليه) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يبنه على الرجاء منهما وعلمه من فحوى المقام لا يفتيه عن ذكره وانظر هل هذا وما بعده إلى آخر هذه النفيسة داخل تحت أولها من بيان القولين إغ الظاهر نعم وتأخير هذا عن النص لا ينافيه لاختلاف نوعه لأن ما قبل النص في ذكر الرجاء وما بعده في ذكر المرجوح فتأمل . (قوله والصحيح أو الأصح) لم يقل فالراجح خلافه كالذي بعده لعلم الراجحية في مقابله من لفظ ضعيف فيه ولم يبين إلا معرفة أنه صحيح أو أصح ولما علم أن مقابل ما بعده أقوال ولم تعلم الراجحية نص عليها فقد نص في كل على ما لم يعلم من الآخر فتأمل . (قوله وبين وبين قوة الخلاف وضعفه) أي في المقابل للوجه والمقابل للقول راجع لقوله المذهب إغ . (قوله ينفى) أي يطلب طلبا مؤكدا . (قوله وما يضم إليه) بالمعنى الشامل لها لأن الكتاب هنا اسم للنسب لا جهة وهي من جملة . (قوله بوصفها) وهو النفاسة الشامل له ما تقدم بقوله من النفائس وزاد عليه بقوله ينفى إلى آخره . (قوله إظهارا) علة لصرح وزاد . (قوله فإنها) علة للعذر والفاء سببية أو تعليلية أي واحتاجت للعذر بسبب أو لأجل أنها عارية عن التنكيت أي الاعتراض على المحرر . (قوله في أولها) أي عنده أو عرفا وفي آخرها عقبه أو عرفا . (قوله وقد قال إغ) كلام للمصنف محمول على الأغلب في مفهومه ومنطوقه ودفع لتوهم عمومهما . (قوله وما وجدته) تنبيه على دفع ما عساه أن يتوهم من سهو أو سبق قلم من المصنف . (قوله في هذا المختصر) عبوله عن الكتاب الذي هو أقرب يرشد إلى أنه خاص بالمأخوذ من كلام المحرر وهو صريح كلام المصنف والأنسب للأعم لمعوم ما بعده بقوله وغيره بجمله راجعا لما قبل الأذكار فتأمل . (قوله ونحوها) ضميرها عائد على الزيادة فإدراكه البديل والمخير أو على اللفظة فإن أريد بها الحرف فنحوها ما زاد عليه أو الكلمة فنحوها يشمل الزيادة عليها والنقص عنها ويشمل نحو الإبدال بتجوز لكن ضمير فاعتمدها العائد للزيادة يرشد إلى عود الضمير في نحوها إلى اللفظة فتأمل . (قوله فلا بد) أي لا فراق ولا عهد عنها أي في صحة الحكم وإن لم يكن معتمدا كما في زيادة كثير المذكورة . (قوله وما وجدته) أي في المختصر أو الكتاب وتسميته به بالنسب <sup>(١)</sup> الذي هو الطريق الراضع قيل لم ترد عن المصنف وإنما هي من بعض تلامذته لوجود المعنى المذكور فيه وقيل : وجدت بخط المصنف على هامش بعض نسخه ، ولعله الأقرب

رضي الله عنه بالجديد ما قاله بمصر ، والعمل عليه إلا فيما يبنه عليه كاستدراك وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر في القدم كاسياني . (روحه) أقول ولعل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه وبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أضفها إلى أي إلى المختصر في مظانها) ينفى أن لا يحمل الكتاب أي المختصر وما يضم إليه (منها) صرح بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد عليه إظهارا للعذر في زيادتها فإنها عارية عن التنكيت بخلاف ما قبلها (أقول في أولها قلت ولي آخرها والله أعلم) تتميز عن مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل الخلا ولا يتكلم . (وما وجدته) أي الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظه ونحوها على ما في آخر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيسير لأن يكون بجرحه من كثير أو الشين الفاحش في عضو ظاهر (وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفا لما في آخر وغيره من كتب الفقه

(قول الشارح والجديد ما قاله بمصر) أي أحدثا واستقرا . (قول المتن فالراجح خلافه) قياس ما سلف أن يقول فالأظهر أو المشهور خلافه . (قول الشارح في مظانها) أي أمالها التي تنظن تلك المسائل فيها والظاهر أن مفردة مظنة . (قول المتن ينفى) أي يطلب ويحسم شرعاً ترك خلوها منها . (قول الشارح إظهارا للعذر) أي لأن الزيادة تنافي الاختصار وهو علة لكل من قوله : صرح بوصفها وقوله : وزاد عليه . (قول المتن وأقول في أولها قلت إغ) المراد بالأول والآخر معانها العرف فيصدق بما اتجهل بالأول والآخر بالمعنى الحقيقي وقوله : والله أعلم كأنه قصد به التبرير من دعوة الأعلمية . (قول الشارح لتعظيم إغ) أي من التبرير من دعوى الأعلمية . (قول الشارح وقد قال مثل ذلك) قد هنا للتقليل وكذا قد الآية . (قول الشارح وقد زاد عليه من غير تمييز) لكن هذا النوع إنما هو في التقليل مثل اللفظة واللفظتين . (قول الشارح في هذا المختصر) الأحسن في هذا الكتاب . (قول المتن من زيادة لفظه وقوله بعدله فاعتمدها) أي الزيادة (قول الشارح كثير) راجع للفظه وقوله : وفي عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة وقوله : في قوله أي النبوي . (قول المتن وكذا ما وجدته) كذا خبر مقدم وما

كما قاله أسيبنا الذي هو المنهاج بدليل ذكر غير المحرر هنا . (قوله فاختصاره) تأكيد للتنبيه قبله . (قوله لمناسبة أو اختصار) هي مانعة على إذ لا يازم من أحدهما الآخر . (قوله للمناسبة) وسكت عن الاختصار هنا لعدم صحته فيه . (قوله وأرجو) هو دليل الجواب فلا يتأخر الرجاء عن إتمام وسيأتي ما في الإشارة . (قوله أن يكون في معنى الشرح) لاشتغاله على بيان دقائقه وخفى الفاظه ومهمل خلاقه ومرتبته وما يحتاج إليه من قيد أو شرط وما غلط فيه وما أبدله وغير ذلك ، ولم يجعله شرحا حقيقة لكونه خاليا عن الدليل والتعليل ونحوهما . (قوله فإني لا أحذف) قال بعضهم : هو علة لما قبله وهو واضح لقوله مع ما أشرت إلخ . (قوله منه) أى من المحرر أو من المختصر منه . (قوله أصلا) أى شيئا أصلا بمعنى مقصودا أو من الأصول أو شيئا أبدا فهو من تأييد النفي<sup>(١)</sup> . (قوله ولو كان) أى الخلاف بمعنى الخالف بدليل ما بعده فقيه استخدم<sup>(٢)</sup> . (قوله أتى) بمد الحمزة . (قوله بجميع) هو بمعنى لا أحذف شيئا وما يبان لضمر منه ومصحوبا حال منها . (قوله مع الشروع) أى عقبه . (قوله لدقائق) وقد سمى ذلك الجزء بذلك اللفظ وهي جمع دقيقة وأصلها ما يستخرج من خفايا العلم بلغة الفهم . (قوله من حيث الاختصاص) أى من أجل اختصاره أى بيان سببه زيادة على ما مر من كبر حجمه . (قوله أو حرف) بالمعنى الشامل للكلمة ولو قدمه على قيد لكان أو في يلتصق الجار في المسألة به وبالشرط . (قوله مما يبينه) أى في الجزء اللطيف المذكور فتحو مجرور عطف على إلحاق أو على قيد كما قاله بعض مشايخنا لكن الثاني بعيد جدا بل خال عن المعنى والأقرب الأول فتأمل . (قوله وأكثر ذلك) أى الذى في الجزء أيضا . (قوله التي لا بد منها) حال مؤكدة أو صفة كاشفة . (قوله ومنه إلخ) هو بعض مفهوم الأكر . (قوله اعتادى) هو بمعنى استنادى لكن مع مبالغة في هذا لأنه شدة الاستناد المراد منها المونة والقوة كما أشار إليه الشارح بقوله بأن يقدرنى إلخ . (قوله في إتمام) قيد به مع احتمال العموم كالذى بعده ليناسب ما رجاه للمصنف سابقا بقوله إن تم هذا المختصر لكن المراد بالمختصر السابق ما كان من كلام المحرر وهنا جميع المنهاج . (قوله على إتمامه) فيه إشعار بأن المراد بإتمام المذكور في كلامه الإتمام ولم يعبر به ابتداء لأجل مراعاة كلام المصنف وفيه إشارة إلى أن نسبة إتمام إلى المختصر مجازية . (قوله بما تقدم)

مبتدأ مؤخر . (قول المتن فاختصاره) جواب شرط مقدر . (قول الشارح في نقله) الضمير راجع للحديث وقوله : لاعتناء أهله علة لكونها معدلة . (قول المتن إن تم) جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الرجاء والظاهر أنه المرجو كما لا يخفى . (قول المتن من الأحكام) من بيانية . (قول المتن أصلا) أى أوصل هذا النفي العام أصلا . (قول المتن ولو كان) أى الخلاف بمعنى الخالف فقيه استخدم . (قول الشارح أى أتى إلخ) يريد به أن عامل الطرف ما خوذ من معنى قوله فإني لا أحذف إلخ . (قول المتن التفاسير) ينبى أن يخص بما فيه تشكيك إذ الزائد الحذف لا دخل له في شرح عبارة المحرر . (قول الشارح مع الشروع) هي بمعنى البعدي لأن معية لفظ آخر من متكلم واحد تكون بمعنى البعدية . (قول الشارح من حيث الاختصاص) أى الكاتبة من حيث الاختصار وقوله أيضا من حيث الاختصار متعلق بقوله لدقائق . (قول المتن على الحكمة) هي السبب الباعث . (قول الشارح في الكلام) قدر ذلك لأن الحرف لا يحسن تعلقه بالمسألة . (قول المتن وأكثر ذلك) أى ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار . (قول المتن التي لا بد منها) صفة كاشفة . (قول الشارح كما قاله) أى كالذى قاله وفي التركيب فلاقة . (قول الشارح في قوله) أى النبوى . (قول الشارح في تمام هذا المختصر) قيد بذلك لكون أطراف الكلام متاخية فيقوى الطباق بينهما ويحتل التعميم نظير ما قيل في قوله تعالى ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ وتام معنى إتمام أو في حصول تمامه الناشئة عن إتمامه . (قول الشارح هذا المختصر) يعنى الكتاب . (قول الشارح بأن يقدرنى) المراد بالقدرة العرض

والطلاق فإن الطلاق لم يذكر قبل في الغرامات (وعلى الله الكريم اعتادى) في تمام هذا المختصر بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتداءه بما تقدم

على وضع الخطبة فإنه لا

يرد من سألوه واعتد عليه، (والله تفويضى واستسأدى) في ذلك وغيره فإنه لا يلجئ من قصده وأستدل إليه ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الإجابة فقال (وأسأله النفع به) أى بالخير فى الآخرة (فى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أى باقئهم بأن يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستشغال به، ككتابة وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالإعانة عليه بوقف أو نقل إلى البلاد أو غير ذلك وتفهم ويستنبع نفعه أيضا لأنه سبب فيه . (ورضوانه على وعن أحبائى) بالتشديد والمميز جمع حبيب أى من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض أفراده تكرر به الدعاء لذلك البعض الذى منه المصنف رحمه الله تعالى .

### [كتاب الطهارة]

هى شاملة للوضوء والفسل وإزالة النجاسة

على وضع الخطبة هذا أخذ الشارح من قول المصنف إن تم هذا المختصر من ذكر الشروع بقوله وقد شرعنا إلخ لأن هذين اللغزين من الخطبة وكل منهما يفيد أن بعض المنهاج سابق عليها نظر إلى ما هو الظاهر منهما وقد يقال إن المراد بقوله إن تم وجوده تاما وبقوله شرع عزمت على الشروع فالخطبة مقدمة على جميعه كما هو الأصل فيها، وسبقنى هذا الشارح فقيه انتقاد عليه وبدل لذلك ما قالوه في أسماء الإشارة الواقعة في الخطب من أن المشير بها استحضرت ما يريد تأليفه في ذهنه استحضار تاما كأنه محسوس عنده وأشار إليه وإيضاح ذكر الإتمام بطلق على ما بقى من الخطبة وما بعدها إلى آخر الكتاب وأيضا يحتمل أن وضع الجزء المذكور مقدم على الخطبة بالكلية لا احتيال أن المصنف سير عبارته وكتب عليها ما يتعلق بها ثم لما شرع في المنهاج نسجه على منوال ما كتب فتأمل . (قوله فإنه لا يرد إلخ) أشار إلى أن المقصود من الجملة الخيرية إنشاء الدعاء وكذا الجملة بعدها . (قوله تفويضى) التفويض رد الأمر إلى الغير مع البراءة من الحول والقوة وأعم منه التوكيل . (قوله في ذلك وغيره) عممه لعموم الاستناد عن الاعتماد كأم . (قوله قدر وقوع المطلوب إلخ) أى قدر أن الكتاب قد تم فسأل النفع به وفيه دفع توهم تأخير الخطبة المناق لا تقدم فمراده بالخير المنهاج وقيد النفع بالآخرة لأنه المقصود . (قوله بتأليفه) وكذا بتعليمه وكتابته ومقابلة فلو عممه لكان أولى إلا أن يراد بالياء السببية وفيه بحث وحيث خصص هنا فكان الأولى التعميم فيما بعده بأن يجعل النفع فيه عاما لغير التأليف ويجعل سائر بمعنى الجميع حتى يشمل المؤلف أيضا وكان يستغنى بذكره عما ذكره بعده بقوله ونفهم ويستنبع إلخ . (قوله ورضوانه) يطلق الرضا بمعنى المحبة بمعنى عدم السخطو بمعنى التسليم وبمعنى المغفرة وبمعنى الثواب ويراعى كل عمل بما يليق به<sup>(١)</sup> . (قوله جمع حبيب) إما بمعنى محبوب محبوب بذليل الفعل المضارع بعده أو بمعنى محب قال بعضهم : هو الأنسب هنا ولا ينافيه ما ذكره من تكرار الدعاء للمصنف لأنه محب لنفسه أيضا . (قوله من عطف العام) هو جميع المؤمنين . (قوله على بعض أفرادهم) هو الأحباء فهو من العطف على الظاهر بقرينة إعادة الجار لا على ضمير عنى الذى هو ضعيف عند الجمهور بعدم إعادة الجار فلا اعتراض على الشارح خلافا لمن زعموا أحكام الإسلام والإيمان تطلب من عملها .

### [كتاب الطهارة]

يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع أى المضموم والمجموع أو الضام والجامع واصطلاحا بمعنى اسم لجنس من الأحكام أو بمعنى اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبا، ويرادفه الكتابة والكتب فهى مصادر مشتقة منها لا مشتقة من غيرها ولا بعضها من بعض خلافا لبعضهم وهو من التراجم كالأب والفصل ونحوهما والمختار أنها أسماء للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل أسماء للألفاظ، وقيل للمعاني وقيل للنقوش، وقيل للاثنتين منهما، وقيل للثلاثة فهى سبع احتمالات غير الأول المختار ومعانيها عرفا مأمرا وإنما تختلف لغة فالأب فرجة فى سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس<sup>(٢)</sup> أو الفصل الحاجز بين الشيئين والفرج ما بينى على غيره والأصل عكسه<sup>(٣)</sup> والمسألة لغة السؤال وعرفا مطلوب خبرى يبرهن عليه في العلم وأشاروا

المقارن للفعل لا سلامة الأسباب والآلات فقط وقوله : كأقندر فى على ابتدائه ما أعوذ من قوله : وأرجو أن تم إلخ، إذ هو ظاهر في ذلك وأيضا من قوله : وقد شرعنا في جميع جزاء إلخ، فإن المراد مع الشروع في المختصر أى بعده . (قول المتن تفويضى) هو رد الأمر إليه سبحانه وتعالى وقصده بها وقوله : فإنه لا يلجئ من قصده واستدلاله كأنه يشير لما سلف . (قول الشارح ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الإجابة) الباء سببية لقوله : قدر . (قول الشارح فى الآخرة) الأولى التعميم . (قول الشارح تكرر به الدعاء لذلك البعض الذى منه المصنف) هذا مبنى على أن العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوى .

### [كتاب الطهارة]

وهى بضم الباء بقية الماء الذى يتطهر به (قول المتن طهروا) نقل النووى رحمه الله تعالى عن ابن مالك رحمه

(١) لسبب الكلام يدل على المطلوب .

(٢) أى من الخارج إلى الداخل .

(٣) أى ما لا يبنى على غيره بل هو أصل في نفسه وينفص



بقولهم غالباً إلى علو بعضها عن بعض والطهارة بضم الطاء اسم للماء الذي يظهر به وبالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من سدر ونحوه وبالفتح المراد هنا لغة النظافة والخلوص من الأذى حسية كانت كالنجاسات أو معنوية كالعيوب من الحقد والحسد والزنا والغيبة والتبعية ونحوها فهي حقيقة فيهما ، وصححه البلقيني<sup>(١)</sup> وقيل : مجاز في أحدهما وقيل مشتركة وعطف الخلوص تفسير وعرفاً زوال المنع المترتب على الحدث والخبر قاله القاضي أو صفة حكيمية توجب لموصوفها صحة الصلاة به أو فيه أو له قاله ابن عرفة المالكي وأشار بالأول للثوب والثاني للمكان وبالثالث للشخص ولم يقل أو عليه ليشمل الميت لأنه لا يظهر عندهم بالفلس ولا بد منه عندنا وقضية ما ذكره أنها لا تطلق حقيقة على الفعل ولا على المنسوب وليس كذلك فإن صريح كلام المصنف في تعريفه لها إطلاقها عليه وعلى المنسوب حقيقة حيث قال هي رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتها كالتييم والأغسال المستوينة والوضوء المجدد وما أشبه ذلك انتهى . وأشار بالتييم لما هو في معنى رفع الحدث بوجود الإباحة ومثله طهارة الضرورة وفي معنى إزالة النجس حجب الاستنجاء كذلك ولا يضر كون ما في المعنى على الصورة أيضاً والأغسال المستوينة إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأكبر وهو غسل صورة إزالة النجاسة أيضاً على قول التحرير وأصله أن من موجبات الغسل تنجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه ، وتجديد الوضوء إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأصغر وبالفلس الثانية والثالثة إلى ما هو على صورة الأولى في الحدث والتنجس فهي شاملة لأنواع الطهارة الواجبة والمنسوبة وعرفها ابن حجر بما يعم ذلك أيضاً مع زيادة الاختصار بقوله هي فعل ما ترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه أو ثواب مجرد . ثم اعلم أن النجاسة قسمان إما عينية وهي ما لا يتجاوز محل حلول موجبها كالنجاسات وإما حكمية وهي ما تتجاوز به غسل الأعضاء أو جميع البدن بخروج الخارج ونزول المني وقد تطلق الحكمة على ما لا وصف لها وستأتي في بابها . (تفتيح) لفظة لغو وعرفاً وشرعاً واصطلاحاً منصوب على نزع الخافض على الأرجح<sup>(٢)</sup> وقيل على الحال من نسبة الثبوت بين الحدث والخبر أو من ضمير مفعول حذف مع فعله أي أعنى وقيل على التمييز وقيل غير ذلك . (قوله هي شاملة للوضوء الخ) أي للواجب من ذلك لأنه سيذكر المنسوب وفيه إتياء إلى أنها مجاز في المنسوب وتقدم رده وهذه الأربعة مقاصد الطهارة ولم يذكر مسح الخف لأنه من الوضوء ولم يذكر هوهو للدباغ ونحوه كما في التحرير وغيره لأنه إحالة ومن ذكره فيها أراد بها ما يشمله كإقلاق دم الظبية مسكاً والحمر خلواً وبلغ للماء المستعمل قلتين ونحو ذلك . (قوله مع ما يتعلق بها) من الموجبات كالحدث والجنابة والنجاسة ومن الوسائل وهي ثلاثة : الماء والتراب وحجر الاستنجاء وعد الاجتهاد والأواني من الوسائل باعتبار أنها وسيلة للوسيلة . (قوله الذي هو الأصل) أي الغالب أو الأكثر أو المتبوع لأن غيره تابعه له على سبيل الشرطية أو الشرطية أو النيابة . (قوله مفتتحاً بآية) أي دالة على المطلوب وقدمها وشأن الدليل التأخير تبعاً للإمام الشافعي رضي الله عنه والأصحاب كما أشار إليه بقوله كما فعلوا وحكمته أنها كالفقاعة والضابط الذي شأنه التقديم واختاروا هذه الآية على آية ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ للنص فيها على الطهورية المقصودة والسماء الجرم المعهود حقيقة والسحاب مجاز لأن الماء ينزل من سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم يناع عليه وينزل من عيون فيه كالغبار وقيل : السماء السحاب حقيقة لما قيل إنه يخترق من البحر الملح كالسفنح ثم يصعد إلى علو

الله تعالى أن فعلاً لا قد يكون للمبالغة وهي أن يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساواة له في التعدي كضروب أو الزوم كصبر وقد يكون اسماً لما يفعل به الشيء كالبرود لما يتردد به فيجوز أن يكون الطهور من الأول وأن يكون من الثاني . هـ واعلم أنه قد أنكر جماعة من الخفية دلالة على التطهير وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول : كذا كحجة قاطعة على فساد قولهم قوله ﷺ : جعلت في الأرض مسجداً

والتييم الآتية مع ما يتعلق بها وبناء بيان الماء الذي هو الأصل في آلتها مفتتحاً بآية دالة عليه كما فعلوا فقال : قال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهوراً ﴾ أي مطهراً ويعبر عنه بالمطلق

وينصرف فيزل الماء منه ويقصره الهواء والشمس فيجلو وطهوراً تأكيداً لأن الماء منصرف للفرد الكامل كما يأتي في الحديث وجعله في الآية للأعم دون الحديث وتحكم وذكر التأكيد لدفع توهم العموم وكون التأسيس أولى ليس على إطلاقه في كل محل كذا قالوا والوجه أن يكون في الآية للتأسيس وحمل الحديث على الفرد الكامل بمعناها فأمل ، وتفسير الطهور بالمظهر المراد للمطلق لمناسبة كلام المصنف . (قوله يشترط) عدل إلى عن قول أصله لا يجوز لأن الشرط يلزم من عدم العدم<sup>(١)</sup> فيفيد عدم صحة الطهارة بغير المطلق بخلاف عدم الجواز فإنه ربما أفاد الصحة به مع الحرمة وعدم الصحة بالمطلق المحرم كالماء المسبل للشرب أو أفاد عدم الحرمة فيه فأمل ، والحديث لغة الشيء الحادث وشرعاً هنا أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص والتجسس يفتح التوهم وكسر ما مع سكون الجهم وكسرها وفتحهما مغالبة الشيء والمبعد أو المستقدر وشرعاً هنا وصف يقوم باخل عند ملاقاته لعين من الأعيان النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص . (قوله الذي هو) أى الرفع الأصل إذ غيره مبيح لا رافع كالتيميم أو مندوب أو محيل كالذبغ . (قوله ما يقع عليه) أى ما يطلق عليه عند أهل الشرع في عرفهم فيخرج المستعمل ويدخل المتغير بنحو مقرر له عند الراى فلا ينعكس ما ذكر فشمعل مارشع من بخار الماء الغلي بضم الميم وفتح اللام لأنه ماء بناء على انقلاب العناصر إلى بعضها وهو الأصح في الحكمة ولذلك ينقص للماء بقدره وشمعل الزلال وهو صورة حيوان في داخل الثلج إذا خرج منه صار ماء وشمعل ما نبع من الأرض على أى صفة من الخلقة وشمعل ماء البحر الملح ويقال له المالح والمليح والملاح وشمعل ما نبع من بين أصابعه عنه وهو أفضل المياه ، ثم ماء زمزم ثم الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي الأنهار على ما صححه السبكي بقوله نظماً :

وأفضل المياه ماء قد نبع من بين أصابع النبي المبع  
يليه ماء زمزم فالكوثر فيل مصر ثم باقي الأنهر

وخرج به ما لا يسمى ماء من جامد أو مائع فذكر المائع في عبارة بعضهم مضى أو لا حاجة إليه وبذلك خرج الخلل ونحوه لم يذكره لأنه مفهوم جنس . (قوله اسم ماء) هو على الإضافة البيانية وأطلق التقيد لأنه اللازم حيث أطلق والماء جوهر لطيف سيال شفاف يتلون بلون إنائه فهو لا لون له . (قوله الأعرابي) يفتح المحزمة وهو ذو الخويصرة التميمي واسمه حرقوص وهو أبو أصل الخوارج كذا في ابن حجر وفي القاموس أن الذي بال في المسجد في زمنه عنه هو ذو الخويصرة الإمامي وهو مسلم صحابي فليراجع . (قوله ذنوباً) أى مطروفي ذنوب لأنه اسم للدلو المتلفة ماء أو قرية الامتلاء ولم يذكره لقوله في الحديث من ماء . (قوله والأمر للوجوب) أى في الحديث . (قوله والماء) في الآية والحديث أو في الحديث بمجوعة الآية كما مر . (قوله لما وجب اغ) لأن ذكر الماء بعد ذنوب التقيد به دليل على تعيينه في إسقاط الواجب ولما بقوت الامتنان به المفهوم من المقام المتقضى لتعظيم المنية فيه التستفي في مشاركة غيره له . (قوله ونحو ذلك) كطهارة دائم الحدث وكسمل الذمية أو المجنونة إذا غسلها جليلها . (قوله فالتفجير) هو مفهوم مطلق أو بلا قيد إذ هما بمعنى واحد . (قوله بمستغنى عنه) منه ماء متغير بما لا يضر أو غمر أشجار ونحوها ولو ورقاً كورد أو بورقاً ولو ربيعي . (قوله كزعران) جمعه زعافر كزجران وتراجم . (قوله غير طهور) فإن زال تغيره رجع إلى طهوريته قيل : ولم يقل غير مطلق للخلاف الذي عند الرافعي بقوله إن مفهوم المطلق أعم لشموله المستعمل ولما زاده الشارح وفيه

وطهوراً ، فإن الطهور هنا إن لم يكن بمعنى المظهر لم يستقم لغوات ما اختصت به الأمة . (قول الشارح وإن قيد لولفة الواقع) قال الإسنوي : الغرض أن يصح الإطلاق من غير تقييد بخلاف ما لا يصح إلا مقيداً . (قول الشارح ويشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة) لو قال في وضوء المستحاضة لكان أولى .

(يشترط لرفع الحدث والتجسس) الذي هو الأصل في الطهارة (ماء مطلق) وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد وإن قيد لموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكر إلا مقيداً كماء الورد فلا يرفع الحدث لقوله تعالى : ﴿فلم يجهدوا مياء فيموتوا﴾ الخ ولا التجسس لقوله عنه حين بال الأعرابي في المسجد : وصوا عليه فذنوبها من ماء متفق عليه ، والذنوب يفتح الغال المحجمة : الدلو المملوء ، والأمر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره إلى الأذهان فلورفع مائع غيره ما وجب غسل البول به ولا التيمم عند فقدته ويشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة والسفسل المسنون والوضوء المجدد ونحو ذلك مما لا يرفع الحدث ولا التجسس كالنسلة الثانية والثالثة فهما (فالتفجير بمستغنى عنه) مخالط طاهر (كزعران) تعبير يمنع إطلاق اسم الماء لكثرة (غير طهور) كما أنه غير مطلق

(١) وهل يلزم من وجوده الوجود . راجع من تحقيقنا كتاب إرشاد الفحول في أصول الفقه للإمام الشوكاني ، وراجع من تحقيقنا أيضاً كتاب تنقيح الفصول في إحصاء الفصول في الأصول للإمام القرطبي .

إذ ما صدق الطهور والمطلق واحد (ولا يضري) في الطهارة (تغير لا يمنع الاسم) لقوله (ولا يتغير بمكث وطين وطحلب وما في مفره ومزج) ككبريت وزرنيخ لتغير صون الماء عما ذكر فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم عليه وإن أشبه التغير به في الصورة التغير الكثير بمسختي عنه (وكذا) لا يضري (متغير بمجاور) طاهر (كعود ودهن) مطين أو لا (أو بتراب) طرح فيه في الأظهر لأن تغيره بذلك لكونه في الأول تروحا ول الثاني كدورة لا يمنع إطلاق الاسم عليه والثاني يضري كالتغير بنجس مجاور في الأول وبزعفران في الثاني وفرق الأول بلفظ أمر النجس وبطهورة التراب بخلاف الزعفران وإن كان طاهرا لأنه لا يستعمل في حدث ولا نجس أما التغير بتراب نجس به الرغ فلا يضري جزما وضبط المجاور بما يمكن فصله واختلط بما لا يمكن فصله . (ويكوه الشمس) أي ما سخنته الشمس في البدن خوف البرص بأن يكون . بقطر حار كالخجاز في إزاء منطبع كالخديد لأن

نظر فراجه . (قوله إذا ما صدق) هو مركب مزجي يضم القاف وخيره واحد ومفهومهما مختلف فإن مفهوم المطلق ما يسمى ماء بلا قيد ومفهوم الطهور ما يرفع ويزيل وبذلك رد قول الرافعي فيما مر . (قوله في الطهارة) أي الرفع وإزالة النجاسة لا في الطهور المخرج إلى تقدير مضاف قبل متغير كذا قيل والوجه تقدير المضاف وما في شرح شيخنا غير مستقيم وإنما قال في الطهارة ولا يقل في الإطلاق الذي هو مقتضى كلام المصنف لثبوت العبارة إذ يصير التقدير ولا يضري في الإطلاق (تفتيحه) شمل ما ذكر التغير التقديري كأن وقع في الماء ما يوافقه في صفاته من الطهارات فيقدر مخالفا له وسطا فيها قطع المان ولون عصيره وريح اللاذن بالذال المعجمة قالوا : ولا بد من عرض الصفات الثلاثة وإن لم يكن للواقع إلا صفة واحدة فمتى لم يتغير في واحدة فهو طهور وفيه نظر وحيث خرج عن اسم الماء في أحد التغيرين فلا يحسن به من حلف لا يشرب ماء لعدم وجود المحلوف عليه في الواقع عرفا . (قوله لكثرة) أي يقينا فلو شك فيها ابتداء أو انتهاء فهو طهور على المتمد . (قوله وطحلب) أي لم يفتت ويطحر فيه ويخالطه بعد طرحه كما تقدم . (قوله ككبريت) ولو بصنوعا<sup>(١)</sup> لإصلاح المقرر لإصلاح الماء ولا عيبا ومنه الجبس والجص والقطران الخاطا ولا المجاور فلا يضري مطلقا والمراد الكبريت المفتت والأفقر مجاور وكذا غيره . (قوله مطين) بفتح التحتية المشددة أولى من كسرهما لأنه إذا لم يضري المصنوع فخالق أولى . (قوله بتراب) أي ولو مستعملا والمراد تراب مفتت ولا فهو مجاور فلا يضري قطعاً كما مر . (قوله طرح) ولو من عاقل قصدا ومثله الملح المائي والظرون المائي إلا إن كان متعقدا من ماء مستعمل . (قوله في الأظهر) قد ضعف الرافعي في الشرح كون الخلاف قولين ورجح أنه وجهان وعلى كل فهو ضعيف فكان الأنسب التعبير بالمشهور أو الصحيح . (قوله تروحا) طاهرا أن المجاور لا يغير إلا بالرغ وليس قيذا بل الطعام واللون كذلك إن وجد ولو شك في أنه مجاور أو مخالط فله حكم المجاور كذا قيل وهو غير صحيح إذ لا يتصور في الشيء الواحد أن يكون متميزا وغير متميز في رأى العين فامل . (قوله وفي الثاني كدورة) هو يفهم أنه ليس للتراب إلا لون وليس كذلك بل لو وجد له طعم أو ريح كان كذلك . (تفتيحه) جواز استعمال المتغير بما لا يضري إما لكونه من المطلق كما مر أو تسهلا على العباد إن لم يكن منه بد والأول أشهر والثاني أقدم<sup>(٢)</sup> . (قوله بطهورة التراب) أي بحسب أصله . (قوله وضبط المجاور بما يمكن فصله) وهو الأرجح عند الجمهور أو بما يتميز في رأى العين كالتراب وعكسه الخاطا ويمكن رد أحدهما للأخر وأعلم أن الشيء قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالأحجار أو دواما كالتراب أو ابتداء كالأشجار . (قوله ويكوه الشمس من الماء) وكذا المانع وهو اسم مفعول وفاعله الشمس كما أشار إليه فلا يعتبر فعل غيرها وكراهته شرعية وإن كان أصلها الطب فيثاب تاركها امتثالا ولذلك حرم على من ظن فيه الضرر بعدل ولا ينتظر بروده لو ضاق الوقت بل يجب استعماله إن لم يعلم ضرره وإلا لم يجز استعماله بل يتيمم ويصل بخلاف من معه ماء يحتاج إلى تسخينه وهو قادر عليه فيجب الصبر وإن خرج الوقت . (قوله في البدن) ولو لجت أو أبرص وإن استحسك برصه أو لنحو خيل ما يعتريه البرص وسواء داخل البدن وخارجه . (قوله خوف البرص) ابتداء أو دواما أو تعيدا كالميت . (قوله بقطر حار) فالمختبر القطر إلا في بلد خالفت طبعه أصالة كالتائف بمكة فلا يكره فيه وكحران بالشام فيكره فيها . (قوله إناء منطبع) أي منطرق أي شأنه ذلك إلا

(إذ ما صدق الطهور والمطلق واحد) هو بالرغ . (قوله المتن ولا يضري تغير لا يمنع الاسم) دليله أنه <sup>عنه</sup> اغتسل هو وميمونة رضى الله تعالى عنها من إناء واحد فيه أثر المعجن . (قول المتن وطحلب) يشترط عدم الطرح في الطحلب ونحوه دون الطين ففيه خلاف التراب الآتي ثم المراد هنا بالذكورات أهم من المفتت الخاطا . (قول الشارح فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم) كذا ذكره الإمام حيث قال : لا يبعد أن يكون عدم إمكان الاحتراز مسوغا للإطلاق عند أهل العرف واللسان . (قول المتن أو بتراب) أي بخلاف غيره من أجزاء

الشمس بحدتها تفصل منه زهومة تعلو الماء فإذا لاقى البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فلا يكره للعباب الزهومة بها (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحدث كالغسله الأول في (قبل ونفلها) كالغسله الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المستون (غير ظهور في الجديد) لأن الصحابة رضی الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليطهروا به بل عدلوا عنه إلى التيمم . والقديم أنه ظهور لوصف الماء في الآية السابقة بلفظ ظهور المتضمني تكرار الطهارة به كضروب من يتكرر منه الضرب وأوجب بكرر الطهارة به فيما يتردد على أفضل دون التفصيل جمعا بين الدليلين والأصح أن للمستعمل في نفل الطهارة على الجديد ظهور ، وخملت العبارة ما اغتسلت به الذميمة لتحل لزوجها المسلم فهو على الجديد غير ظهور لأنه أزال المانع وقيل : إنه ظهور لأن غسلها ليس بعبادة وما توشأ به الصبي

التقدين والعبرة في الموهوب بما لاقى الماء إن حصل بعرضه على النار شيء . (قوله تفصل منه زهومة) فلا يكفى مجرد انتقاله إلى السخونة . (قوله تعلو) أى تظهر في علوه وإلا فهي ميتة في كله . (قوله بسخونتها) فمحل الكراهة إذا استعمل حال حرارته وتردد العبادى في اعتبار وقت الحرق فإن بردت الكراهة وإن سخن بالنار بعدلها بخلاف تسخينه بالنار قبل تبريده فلا تزول به الكراهة أو يطبخ به طعام مانع كذلك . (تقنيته) يكره استعمال الماء الشديد البرودة أو السخونة لمنع الإسباغ ويكره استعمال كل ماء أو تراب مضروب على أهله كدبار ثمود غير بئر الناقة<sup>(١)</sup> ودبار قوم لوط وبئر بروهوت وبئر ذروان محل سحره ~~عنه~~ وأرض بابل . (قوله والمستعمل إلخ) هو خارج بطلاق لأنه معطوف على المتغير بمستغنى عنه إلخ ولا حاجة لقول بعضهم وإنما جعله جملة مستقلة لأجل الخلاف الآتى في أنه مطلق أو لا . (قوله عن الحدث) وكذا عن الخبث وإن كان من المفرو عنه وتخصيص الأول لكون الكلام فيه وهو محل الدليل وسيأتى الآخر في بابه . (قوله كالغسله الأول) أى بعد انفصالها عن العضو لأنه لا يحكم باستعمال الماء ما دام مترددا على العضو نعم إن انفصل إلى ما يغلب تقاذفه إليه من نحو رأس المخضلى إلى صدره لم يحكم باستعماله والكاف استقصائية أو لإدخال ماء للمسح أو ماء غسل الجبيرة أو الخف بدل مسحهما أو بقية السبع في نحو غسالات الكلب . (فروع) لو اتفلس جنب في ماء قليل ونوى رفع الحدث ولو قبل انتمام انغماسه ارتفع حدثه عن جميع بدنه بتمام انغماسه فإن طرأ له حدث آخر ونواه قبل انفصال شيء من بدنه ارتفع أيضا وإلا فلا ولو انغمس جنبان في ذلك فإن نوبا معا بعد تمام انغماسهما ارتفع حدثهما أو قبله ارتفع عما في الماء منهما أو مرتبا ارتفع حدث السابق مطلقا وإن شكا فقال شيخ الإسلام تبعا لبسط الأنوار إنه يرتفع حدثهما معا نظرا لأصل طهارة الماء مع عدم ترجيح أحدهما وفيه بحث والوجه أنه يرتفع حدث أحدهما منهما فتأمل . (قوله لم يجمعوا المستعمل) أى ما رجع المانع وهو الفسلة الأولى لاقتصارهم عليها لقلة الماء أو مطلقا كالغسله الثانية والثالثة لاختلاط ما ملها بماء الأول غالبا وتكليف تشييف الأعضاء بعد الأول في مشقة لأن الماء فيها ناله . (قوله والقديم أنه ظهور) قال ابن العماد : ومع ذلك لا يجب استعماله لقذارته . (قوله وحملت العبارة إلخ) في فهو ما نظر مع ذكر الخلاف بعده لأن فهو ما لا يقتضى الجزم فيها إلا أن يراد فهو ما من حيث الحكم وإن كان مخالفا لطريقة الشارح فتأمل . (قوله الذميمة) أو غيرها من الكفار والمسلمة المجنونة أو للمتنتة وغسلها زوجها ولا بد من النية في الجميع وإتقانها لأجل ما بعدها . (قوله لتحل لزوجها المسلم) هذا ما اعتمد الخطيب واعتمد شيخنا أن قصد الحل كاف وإن كان حلها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الغسل أو لم يكن لها حليل أصلا أو قصدت الحل لك نعم لو قصدت حنفية حل وطء حنفى<sup>(٢)</sup> يرى حله من غير غسل لم يكن مأثرا مستعملا ولا يصح غسلها لأنه ليس فيه مانع شرعا وبذلك فارتقت الكافرة للكافر . (قوله ليس بعبادة) أى فليس من فرض الطهارة . (قوله وما توشأ به الصبي) لو قال : وماء وضوء الصبي كان أولى لدخول ماء وضوء غير مميز وضاء إليه في الحج . قال شيخنا الرملى : وله إذا ميزان يصل به وفيه بحث دقيق . (قوله ما لا يده) أى ما يتوقف عليه صحة العبادة المقصودة من الفاعل ولو بحسب الأصل كالخبث المفرو عنه كما مر فخرج بذلك ماء غسل الرجل أو الرجلين في الخف بعد مسحهما فهو ظهور لأن المدة باقية مقيدة بالمسح وهو باقى وأما غسل أعضاء التيمم ممن توشأ به التيمم لعنوا فإن يغسل التيمم بغسل فلاما مستعمل وإلا فلا وسيأتى في باب الخف

الأرض كالنورة . (قول المتن قبل ونفلها) قال الإسكوى : ليس معناه النفل دون الفرض إذ لا قاتل به بل المراد أن النفل في ذلك على هذا الوجه كالفرض فيلزم أن تكون العلة على الأول الفرض وعلى الثاني أحد الأمرين من الفرض والنفل فينتج أن غسل الذميمة ليس بظهور قطعا وليس كذلك فكان الصواب أن يقول : قبل بل عبادتها . (قول المتن غير ظهور في الجديد) الذى في الروضة ترجيح طريق القطع بذلك . (فاشادة) جزم

(١) أى المكان الذى قال الله فيه : ﴿لَكُمْ حَرْبٌ وَمَا شَرِبْتُمْ يَوْمَ مَعْطُومٍ﴾ فهو من أماكن البركة .

(٢) ويرون أيضا حلها بمرور وقت صلاة على القضاء معها .

ولا بد لصحة صلاة  
الصبي مثلا من وضوئه  
وسبأتي المستعمل في  
التجاسة في بابها (فإن  
جمع) المستعمل على  
الجديد (بلوغ قلتي  
ظهور في الأصح) كالو  
جمع النجس بلوغ قلتي من  
غير تغير، والثاني لا  
والفرق أنه لا يخرج بالجمع  
عن وصفه بالاستعمال  
بمخلاف النجس (ولا  
تجسس قلنا الماء بملافة  
نجس) لحديث: «إذا بلغ  
الماء قلتي لم يمسك  
الحديث» صححه ابن  
حبان وغيره وفي رواية  
لأبي داود وغيره بإسناد  
صحيح: «فإنه لا  
ينجس» وهو المراد  
بقوله: لم ينجس أي  
يبلغ النجس ولا يقبله  
(فإن غيره) أي الماء  
القلتين (فجس) لحديث  
ابن ماجه وغيره: «الماء  
لا ينجسه شيء إلا ما غلب  
على ريحه وطعمه ولونه»  
(فإن زال تغيره بنفسه)  
أي من غير انضمام شيء  
إليه كان ذاك باطلا للمكث  
(أو بماء) انضمامه (طهر)  
كما كان لزوال سبب  
التجاسة (أو بمسك  
وزعفران) وخل أي لم  
توجد رائحة التجاسة  
بالمسك ولا لسونها  
بالزعفران ولا طعمها  
بالخل (فلا) يطهر

ما يفيد بقاء تيممه ما دام العذر . (قوله وسبأتي إلخ) هو مفهوم التقييد بقوله عن الحدث كما تقدم . (قوله  
بلوغ قلتي) أي ولو احتسلا ولا يضر تفرقه بعد الجمع . (قوله والفرق إلخ) هو ممنوع لأن الوصف بالتجاسة  
والاستعمال موجود فيهما قبل الجمع فإن أخرجه الجمع عن وصف التجاسة فلا يخرج عن وصف  
الاستعمال بالأول لأن الانتقال في المستعمل إلى الطهوية فقط والانتقال في المنجس إلى الطهوية والطهوية  
معاً تأمل مع أن وصف الاستعمال وإن لم يزل لا يضر لأن شرط منعه القلة وتعبير المنجس بالطهوية مراده  
الطهوية وإنما اقتصر عليها لأنها أقل درجات الطهارة فهي كالبرهان . (قوله ولا تجسس قلنا الماء) ولو احتسلا  
والمراد الصرف يقينا الخالي من التغير السالب للطهوية وإن جمع من مستعمل أو نجس سواء كان في حفرة  
أو حفر بحيث لو حركت واحدة تحركا عتيفا تحرك البقية كذلك فخرج ما لو بلغ قلتي بمائع استهلك فيه  
فإنه ينجس بمجرد الملاقة ويصير مستعملا بتمامها لا يفتقر فيه ويحتاج في الطهارة منه إلى نية الاعتراف  
وإذا وقع فيه طاهر قدر غائفا وسطا لكل هل يفرض هذا الواقع وحده أومع المستهلك الأول كل يحصل  
والظاهر هنا الثاني فراجع، وخرج الكثير المتغير كثيرا بمستغنى عنه غير نحو الملح المائي فإنه نجس بمجرد  
الملاقة أيضا وتقدم أنه لو زال هذا التغير أي بالطاهر فيما دون القلتي عاد طهورا فيها أول وخرج ما لو  
وقعت قلة من مائع في قلتي من ماء ولم يتغير حسا ولا فرضا ثم أخذ منه قلة فلباق حكم القليل على أقرب  
احتياطين ودخل ما لو شك في كثرته ابتداء أو انتهاء فله حكم الكثير وللرغوة المرتفعة على الماء عند البول  
فيه حكم الطهارة وكذا للمتأثر من الرشاخ عنده . (قوله فإن غيره) أي النجس يقينا وحده فإن شك  
في نجاسة الواقع لم ينجس أو كان مع النجس طاهر وتغير بهما فرض النجس وحده مخالفا فإن غيره ضر  
ولا فلا وكلامه طاهر فيما إذا تغير الماء جميعه أما لو غير بعضه فالباق طهور إن بلغ قلتي ولا يجب التباعد  
عن التنجس منه بقدرهما على القديم المتعمد هنا . (قوله فجس وإن قل التغير) أو كان معقرا عنه أو تغير  
بمستغنى عنه أو بمجاور . (قوله فإن زال) أي طاهر إذا أشار إليه الشارح بقوله «كأخبر» أي ما يوجد  
إلخ فلا ينال ما بعده . (قوله من غير انضمام شيء إليه) وإن نقل من محل إلى آخر . (قوله أو بماء ولو  
نجسا) وإن لم يمتلط صاف بكدر . (قوله انضم إليه) ما أخذ منه والباقي قلتي . (قوله كما كان) أي فالعائد  
الطهوية . (قوله لزوال سبب التجاسة) وهو التغير المذكور وهذا في التغير الحسي وأما التقديرى كما لو  
وقع في الماء نجس لا وصف له فيقدر مخالفا أشد كونه الحبر وطعم الخلل وريح المسك فإن غيره فنجس ويعتبر  
الوصف الموافق للواقع كما يأتي ويعرف زوال التغير منه بزوال نظيره من ماء آخر أو بضم ماء إليه  
لو ضم للمتغير حسا لزوال أو بمضى زمن ذكر أهل الحيرة أنه يزول به الحسى . (قوله أي لم توجد إلخ)

الرافى في الشرحين وأمر بأن المستعمل مطلق منع من استعماله تعبدا . وقال النووي في تصحيح التبيه :  
أنه الصحيح عند الأكثرين لكن صحح في التحقيق وشرح المذهب والفتاوى أنه ليس بمطلق . (قول الشارح  
وسبأتي المستعمل في التجاسة في بابها) أي هناك بين أنه نجس أو طاهر أو طهور إلى غير ذلك من الأحكام  
الآتية إن شاء الله تعالى . (قول نحن ولا تجسس قلنا الماء) لو كانت التجاسة جامدة فهل يجب التباعد  
عنها قدر قلتي أو لا ؟ الجديد نعم والفتوى على خلافه فلو فرض أن الماء قلتي فقط فعل الأول لا يجوز  
الاغتراف منه ، وعلى الثاني يجوز وإن كان الباق ينجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافى . (فائدة) نقل  
الإسنوى أن الشافعى رضى الله عنه نص على عدم وجوب التباعد في اختلاف<sup>(١)</sup> فيكون الفتوى على الجديد  
الموافق للقديم . (قول نحن قلنا الماء) أي الطهور فلو كان مسلوب الطهوية لتغيره بمخالط طاهر تنجس  
بالملاقة على ما يفهم من كلامهم فلو زال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهوية ومثل هذا لو تغير القليل  
بما لا نفس له سائلة ثم زال التغير . (قول نحن فإن غيره فجس) نقل ابن المنذر الإجماع على  
ذلك ثم إطلاعه يشهد التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتى قريبا في كلام الشارح .

للسك في أن التغير زال أو استمر بل الظاهر الاستمرار . (وكذا تراب وجص) أى جبس . (في الأظهر) للسك المذكور والثاني يظهر بذلك لأنه لا يغلب فيه شيء من الأوصاف الثلاثة فلا يستمر التغير ودفع بأنه يكدر الماء والكبدورة من أسباب الستر فإن صفا

الماء ولا تغير به  
 طهر جزما (ودونهما)  
 أى والماء دون القلتين  
 (ينجس بالملامعة) لمفهوم  
 حديث القلتين السابق  
 المخصص لمنطوق حديث  
 الماء لا ينجسه شيء  
 السابق نعم إن ورد على  
 النجاسة ففيه تفصيل  
 يأتي في بابها (فإن  
 بغيرها ماء ولا تغير  
 به (طهور) لما تقدم  
 (طهر كثره بإسراد  
 طهور) أى أورد عليه  
 طهور أكثر منه (فلم  
 يغيرها لم يغير وقيل)  
 هو (طاهر لا طهور)  
 لأنه مفصول كالنوب  
 وقيل هو طهور حكاية في  
 التحقيق ردا يغسله إلى  
 أصله والكلام فيما  
 ليس فيه نجاسة جامدة  
 ولو اتنى الأفراد أو  
 الطهوية أو الأكثرية  
 فهو على نجاسته جزما  
 ولا هنا اسم بمعنى غير  
 ظهر إعرابها فيما بعدها  
 لكسوتها على صورة  
 الحرف وهي معه صفة  
 لما قبلها (ويستثنى) من  
 النجس (ميتة لا دم لها  
 سائل) عند شق عضو  
 منها في حياتها كالزنبور  
 والخنفساء فلا تنجس  
 مائتها بموتها فيه

يفيد أن أحد الأوصاف لا يستمر غيره فلو زال الرغ بالخل أو الزعفران طهر وكذا البقية وأنه لا يفرض في  
 التقديرى إلا ما يوافق صفة الواقع فقط وفارق الطاهر بنظر أمر النجاسة كذا قيل وفيه تأمل دقيق . (قوله  
 للسك إلخ) قال شيخنا : عمل السك إن ظهر رغ المسك مثلا وإلا بأن خفى ريحه وريح النجاسة معا فإنه  
 يظهر على المعتد وكذا البقية ، قال : ومنه ثوب غسل بصابون ولم يظهر وصف النجاسة ولا الصابون فإنه  
 يظهر فإن ظهر وصف الصابون لم يظهر وفيه بحث في وصف نحو اللون فراجع . (قوله لأنه لا يغلب إلخ)  
 لتعليل الثاني بذلك صريح في أن الأول يقول بأن التراب يستمر الأوصاف الثلاثة وبه صرح النووي وغيره ردا  
 على الرافضى في جعله من أوصاف الرغ فقط . وقال بعض مشايخنا : إن صفات التراب مختلفة فكل يستمر  
 ما يوافق صفته . (قوله فإن صفا الماء) أى من التراب والجص<sup>(١)</sup> المذكورين في كلامه ولا تغير به من  
 أوصاف النجاسة طهر جزما وكذا يظهر التراب أو الجص ولو كان نجسا لأنه مجاور دوما كما مر . (قوله لما  
 تقدم) وهو زال سبب النجاسة . (قوله لمفهوم) أى لأجل اعتبار ذلك المفهوم إذ المخصص منطوق الحديثين  
 لكن لا اعتبار المفهوم بكونه لم يخرج خرج الغالب مثلا . (قوله نعم إلخ) هو استثناء من الملافة الشامل له .  
 (قوله بماء) ولو نجسا لا يتحو ماء ورد . (قوله أى أورد إلخ) تفسير للمراد من عمل الخلاف والحكم عام .  
 (قوله والكلام) أى في هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة فيما إذا خلا الماء عن نجاسة جامدة فهو معها نجس قطعاً  
 وإن لم يكن به تغير لأنه دون قلتين وتوهم بعضهم كالنجس رجوع ذلك للوجه الأول الذى بلغ فيه الماء قلتين  
 وهو غير مستقيم لأنها إن غوته لم يصح قول المصنف ولا تغير به وإن لم تغره فهي كالمعدوم وفرضه يعود التغير  
 ليس في حله فاقبل . (قوله اسم) أى على مذهب الكوفيين والقول بأنه لا بد أن يتقدم عليها جار لم يوافق  
 عليه . (قوله بمعنى غير) ولا يصح كونها عاطفة لقوات شرطها وهو أن لا يصدق أحد معطوفها على الآخر  
 ولأنها إذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى : ﴿إنها بقرة لا فارض ولا  
 ينكر﴾ (قوله لا دم لها سائل) بالرفع والتثنية ويجوز نصبه كذلك لولا الرسم ولا يجوز بناؤه للفصل  
 والمراد ما شأنا ذلك فلا يضر وجود دم لها على خلاف الأصل كعكسه ولتولد منها ومن غيرها حكم الغير  
 ولو شك في أنها لما دم لم تنجس ويجز جرحها كما قاله شيخنا في شرحه تبعاً للفرزلى وخالفه شيخنا . (قوله  
 مائتها) قال في البقائى : ومنه الماء الذى ذكره في الغرر فصدوله إليه لعمومه أو لعلم حكم الماء منه بالأولى .  
 (قوله بموتها فيه) وإن تفتت ما لم تغره سواء طرحت حية فهو أو وقت بنفسها وسواء ما نشأت منه وغيره .  
 (قوله إلا أن تغره بكتريا) فينتجس فلو زال هذا التغير لم يظهر إن كان مائتها مطلقاً أو ماء قليلا على المعتد .  
 (قوله ولو ماتت فيما نشأت منه) أى قبل إخراجها منه . (قوله ولو طرحت ميتة) ولو من غير آدمى كهيمة  
 إلا الرغ ومثله لو وقت بنفسها . (قوله نجسته) سواء ما نشأت منه وغيره . (قوله ولو طرح فيه من خارج)  
 أى حياتها مات فيه وهذه مسألة الشرح الكبير وهي في الماء خاصة وما قبلها في المائع فهو إشارة إلى أن الماء  
 كالمائع أو هو منه كما مر عن البقائى فهي من أفراد كلام المصنف الأول وفهم كلام الشارح المذكور على غير  
 هذا إما تصف أو تكلف وعلم مما ذكر أن المذكور في كلام المصنف والشارح ثلاث مسائل ، الأولى : ما  
 لو مات في المائع ومنه الماء بعد طرحها فيه أو وقوعها بنفسها حية سواء فيما نشأت منه أو لا فلا تنجسه على  
 المشهور ، الثانية : ما لو ماتت فيما نشأت منه من غير إخراجها منه فلا تنجسه جزما ، الثالثة : ما لو  
 طرحت ميتة سواء فيما نشأت منه أم لا فإنها تنجسه جزما وبقي رابعة

(قول الشارح لأنه لا يغلب فيه شيء من الأوصاف الثلاثة) أى لا يغلب عليه صفة التغير

(على المشهور) لمشقة الاحتراز والثاني تنجسه كثيراً ولو ماتت فيما نشأت منه كالعلق ودود الخ لم تنجسه جزما ولو طرحت في المائع بعد  
 موتها نجسته جزما كما قاله في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشؤه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد الخلاف أى بموته فيه (وكذا في قول

وهي ما لو وقعت بنفسها ميتة أو ألقاها الريح والظاهر أنها لا تنجسه جزما ولو ألقاها حية فماتت قبل الوصول أو عكسه لم تنجس فيها على المعتمد عند شيخنا الرملي وشيخنا الزيادي . (تنبيه) من الميتة المذكورة نحو فراد أو بق انشق جوفه في المائع وخرج ما فيه ولا يندب غمس غير الذباب لعدم المعنى الذي طلب غمسه لأجله<sup>(١)</sup> وهو حمل ما فيه هذه الميتة في الصلاة بطلت ومثله خل أو فاكهة فيها دود ميت ونحو ذلك فما في بعض نسخ شرح شيخنا مما يخالف شيئا من ذلك غير مستقيم . (قوله نجس) ولو من مغفل . (قوله بصر) أي معتدل لا بواسطة نحو شمسه . ولا بد من فرض لون الواقع عليه مخالفا للون النجاسة . (قوله لقلته) سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد دليل إطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد وسياق في شروط الصلاة وسواء كان وقوعه في محل أو محال ، نعم لو كان إذا جمع صار كثيرا عرفا لم ينع عنه على المصنف . (قوله وما يعلق) قال شيخنا الرملي : وهو عطف على نقطة بول فهو لما لا يدركه الطرف خلافا لابن حجر وفيه نظر والوجه ما قاله ابن حجر ما لم يترك عرفا . (قوله الذباب) المراد به ما يعم نحو النحل والبعوض والفراش . (قوله والثراب والبدن كالمائع في ذلك) اسم الإشارة راجع لعدم التنجس بما لا يدركه الطرف وما بعده وبعضهم جعله راجعا للينة أيضا وفيه نظر وسواء في المغوث ثوب المصلى وبدنه وغيره . (تبيين) من المغوث عنه قليل شعر من غير مغفل ويعنى منه للراكب ونحوه أكثر من غيره ومنه قليل غبار نجس ولو من مغفل وقليل دخان كذلك ومنه بخور طاهر على نار نجسة كسرجين لأنه يتباع فينجس بخار النجاسة طاهر وهو المتصاعد منها وبغير واسطة نار كريح من الدبر ويعنى عن فم نحو صبي كمجتون وولد بقر التميم تدى أمه وعن منفذ حيوان غير آدمي ورجله وفيه ما لم يتفصل منه عين النجاسة لأنه يشق الاحتراز عنه نعم لا بد في الحكم بالطهارة على فم نحو هرة أكلت فأرأ مثلا أن تغيب مدة يمكن أن ترد فيها ماء كثيرا ويعنى عن زرق طير في الماء وإن لم يكن من طيبوره وعن بصر نحو شاة وقع منها في لبن حين حلبها وعما على نحو كرش مما يشق الاحتراز عنه وعن جرة يعمر بكسر الجيم وعن روث ثور الدباسة وعما تلقية الفيران في بيوت الأكلية وإن أدركه الطرف خلافا للخطيب وعن ملاق ميتة نحو ذباب وودود أخرجه من مائع يعود أو بأصبع مرة بعد أخرى ولا يضر وقوعه فيه بعد فصله عنه وعن نحو زيت خلط بجم فيه دود للأكل وعن الخبز بالنجاسة كالسرجين بأكله أو ثرده بمائع كلبين ولا يجب غسل القدم منه لنحو الصلاة وتقل عن شيخنا أنه لا يمس أيضا وفيه نظر . قال الخطيب : ولا تبطل صلاة حامله وخالفه شيخنا الرملي وتعرف القلة والكثرة في جميع ما تقدم بالعرف . (قوله والجاري) أي من الماء كما هو ظاهر كلام الشارح والمائع كالماء وكلام المصنف يشمل كما مر وهو صحيح لأن المراد منه أن الجارية وإن كثرت فيه تنجس بالملاقاة لأنها كالراكد . ولا ينجس ما قبلها مطلقا وبنجس مما بعدها ما مر على محلها لأنه تنجس بها ولو نزل المائع من علو على أرض متنجسة لم ينجس إلا ما لاق النجاسة فقط لا ما فوقه خلافا للخطيب في هذه . (قوله تنجس) ولما بعدها من واحدة في غير المغلظة ومن سبعة فيها حكم الفضلة هذا إن لم تكن النجاسة واقفة ولا متثاقلة بأن لازمت الجارية التي وقعت فيها ولا فينجس جميع ما يمر عليها ، وإن بلغ قليلا فإن جمع في حفرة وبلغ قلتين عاد طهورا ولا يضر تفرقه منها ولا مروره عليها . (قوله بغدادى) نسبة إلى بغداد اسم بلد وأصله اسم بلدين بينهما نهر وكانت بغداد كذلك والذي بناها هو أبو جعفر المنصور عبد الله سنة أربعين ومائة وفيها لغات وهي بوحدة أو ميم ثم غير معجمة ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال معجمة أو مهملة أو نون بدلها

التي في الماء . (قول الشارح فإنه لا ينجس مائعا لما ذكر) يرجع لقوله لقلته . (قول المتن والجاري كراكد) انظر هل للجاري من المائع غير الماء حكم الجارى من الماء في أن الجارية المتنجسة لا تتعدى لغرها . (قول المتن

نجس لا يدر كطرف) أى بصر لقلته كنقطة بول وما يطلق برجل الذباب من نجس فإنه لا ينجس مائعا لما ذكر (قلت ذا القول أظهر والله أعلم) من مقابله وهو التنجس كغيره والثوب والبدن كالمائع في ذلك (والجاري كراكد) لى تنجسه بالملاقاة (ولى التقديم لا ينجس بلا تبيين) لقوته فالجارية التي ألقاها النجس وهي كما قال في شرح المهذب الدفعة بين حافتي النهر في العرض على الجنديد تنجس وإن كان ماء النهر أكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وإن كان ماء النهر دون قلتين لأن الجريات وإن تواصلت حسا متفاصلة حكما إذ كان جارية طالبة لما أمامها جارية مما وراءها (والقلبان خمسائة وظل بغدادى) أخذنا من رواية البيهقي وغيره : إذا بلغ الماء قلتين يقلل هجر لم ينجسه شيء والواحدة منها قندرها الشافعي أخذنا من ابن

(١) وهو أن في أحد جماعه داء وفي الآخر شفاء كمنطوق الحديث الشريف . وراجع في الموضوع كتاب نيل الأوطار شرح متقى الأخبار للشوكاني/ من تحقيقنا .

جريح الرائي لها بقرتين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وسياىى فى زكاة النبات أنه مائة وثمانية

وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، أو بلا أسباع أو وثلاثون ، ومهر بفتح الميم والجيم قرية بقرب المدينة المنورة (تقريباً فى الأصح) قدم تقريبا عكس الحرر ليشمله وما قبله التصحيح والمقابل فيما قبله ما قبل القلتان ألف رطل لأن القرية قد تسع مائتي رطل وقيل ما ستاة رطل لأن القلعة ما يقله البحر أى يحمله وبحير العرب لا يحمل غالبا أكثر من سق وهو ستون صاعا ثلاثمائة وعشرون رطلا يحيط عشرون للطرف والميل والعدد على الثلاثة قليل تحديد فيض أى شيء نقص وعلى التقريب الأصح لا يضر فى الخمسمائة نقص رطلين وقيل ثلاثة والمساحة على الخمسمائة ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع الأدمى وهو شبران تقريبا (والصحيح المؤثر بظاهر أو نجس طعم أو لون أو ريح) أى أحد الثلاثة كاف واحترز بالمؤثر فى النجس عن التغير بحجة على الشط (ولو اشتبه ماء طاهر بنجس) كأن ولغ كلب فى أحد المائتين واشتبه (اجتهد) المشبه عليه فيها بأن يبحث عما بين النجس كرشاش حول إنائه أو قرب الكلب منه (وتظهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل إن قدر على طاهر يقيى فلا) يجوز له الاجتهاد فيها بقوله اجتهد أى (اجتهد) أى لأن أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لا كان ترك الأصل فى غير معين وجب النظر ومقدارهما على مصحح النورى بالمصرى أربعمائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع من رطل ، وبالمشتقى مائة وسبعة أرباع وسبع رطل ، وعلى مصحح الرافعى بالمصرى أربعمائة وأحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاثة أوقية<sup>(١)</sup> ، وبالمشتقى مائة وثمانية أرباع وثلاث رطل . (قوله الرافى لها) من الرؤية لا من الرواية ولا من الرأى . (قوله قرية بقرب المدينة النبوية) هى الحد بين أرض الحجاز واليمن . (قوله فى الأصح) مجرور صفة تقريب وقيل مبتدأ مرفوع . (قوله نقص الرطلين) أى بحسب الاختيار الناشئ عن الضابط الذى هو لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت فى التغير بقدر معين من الأشياء المغيرة مثال ذلك أن يؤخذ ماء قدر قلتين وآخر دونهما بنحو رطل ويوضع فى كل منهما قدر رطل زعفران مثلا ويغض ثم ينظر هل التغير متساو أو متفاوت فإذا وجد متساويا يأخذ ماء ثالث ناقص قدر رطل ونصف ويوضع فيه قدر الزعفران المذكور ويميز التغير فيه فى رأى العين وهكذا وقد اختير أهل الخبرة ذلك فوجدوا أن التفاوت يظهر إذا زاد النقص على الرطلين فحكموا به فلا يقال إن ذلك من التحديد فتأمل . (قوله والمساحة) أى فى المربع المتساوى الأبعاد الثلاثة على مختار النورى فى رطل بغدادى الأعم لأن التفاوت يسر . (قوله ذراع وربع) أى خمسة أذرع قصيرة كل ذراع منها قدر ربع ذراع لأنها لو كانت أرباعا حقيقية لكان الحاصل منها ذراعين إلا ثلاثة أسباع من ربع أعنى لا تسع ذراع تقريبا وذلك باطل فيجعل كل من الطول والعرض والعمق خمسة ويضرب أحدهما فى الآخر ثم الحاصل فى الثالث فيحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا قصيرة وهى الضابط فى مقدار القلتين وإذا قسم عليها مقدار أربعة خص كل ربع أربعة أرباع وهى مقدار ما يسع الإناء الذى كل من طوله وعرضه وعمقه ربع ذراع وأما مساحتها فى المور كراسى البر فهى ذراع عرضا وذراعان ونصف طولاً والمراد بهرضه أطول خط بين حافيه وبطوله عمقه فيسط ذلك أرباعا أى أذرا قصيرة كما مروبسط المحيط كذلك وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله بالبرهان الهندسى ثم يضرب نصف العرض وهو اثنا عشر وأربعة أسباع فيضرب ذلك فى العمق وهو عشرة يبلغ مائة وخمسة وعشرين ذراعا قصيرة وخمسة أسباع ذراع فهو مقدار القلتين مع زيادة خمسة الأسباع والله أعلم . (قوله بذراع الأدمى)<sup>(٢)</sup> وهو ينقص عن الذراع المصرى المعروف بنحو ثمنه . (قوله واحترز) أى يحذر من أن يقال ذكر المؤثر فى النجس مستررك إذ التغير فيه مضر مطلقا قليلا أو كثيرا . (قوله على الشط) أى غير ملائمة للماء . (قوله ولو اشتبه (إخ) هذا شروع فى الاجتهاد الذى هو وسيلة لتطهير المياه بحسب الظن التى هى وسيلة للطهارة كما مر . (قوله ماء) خصه لكون الكلام فيه وإلا فالتراب مثله وكذا غير ما كاله بمال غيره ولوب طاهر بغيره وغير ذلك فلو أسقط لفظ الماء لكان أخضر وأعم كما فعل فى النجس لكن فى كلامه تكرار فمحول لما لا يصح كما يعرفه الراوق عليه . (قوله طاهر بنجس) المراد بالظاهر هنا الظهور نظرا للتطهير الآتى وإن كان لا يتيق به وبالنجس أى النجس أى الشئى النجاسة أو مظنونها بغير ثقة على ما يأتى فخرج ما لو رأى ماء متغيرا مثلا وشك فى سلب ظهوره به فله التطهر به نظرا لأصله ولا تنظر لشكبه فيه وبذلك فارق ما لو وجب عليه الاجتهاد فهجم وتطهر فطهارته باطلة وإن صادف الظهور . (قوله المشبه عليه) وهو المميز فى الطهارات اتفاقا وفى الأموال على المعتمد خلافا لاين حجر فإنه اشترط التكليف فيها أيضا . (قوله بأن يبحث) أى هذا معنى الاجتهاد لغة ومعناه عرفا بذل الجهود فى طلب المقصود وعلم من كلامه هنا وما يأتى أن شروطه ستة أن يكون فى متعدد ابتداء اتفاقا ودواما على الأصح عند النورى خلافا للرافعى فإن المفهوم من كلامه أنه اجتهد) أى لأن أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لا كان ترك الأصل فى غير معين وجب النظر

بنجس) كأن ولغ كلب فى أحد المائتين واشتبه (اجتهد) المشبه عليه فيها بأن يبحث عما بين النجس كرشاش حول إنائه أو قرب الكلب منه (وتظهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل إن قدر على طاهر يقيى فلا) يجوز له الاجتهاد فيها بقوله اجتهد أى



جواز إن قدر على طاهر  
يقين وجوب إن لم يقدر  
عليه كما ذكره في شرح  
المهذب (والأعمى  
كصير) فيما ذكر (في  
الأظهر) لأنه يترك أمانة  
التجسس باللمس وغيره  
والثاني لا يجتهد لتقيد  
البصر الذي هو عمدة  
الاجتهاد بل يقيد (أو)  
اشتباه (ماء وبول) بأن  
انقطعت راحته (لم  
يجتهد) فيها (على  
الصحيح) والثاني يجتهد  
كالماعين ورفق الأول بأن  
الماء له أصل في التطهير  
بالاجتهاد إليه بخلاف  
البول (بل يخطئ) أو  
يراقن (ثم يتيمم) ويصل  
بلا إعادة بخلاف ما إذا  
صل قبل الخلط أو نحوه  
فيجهد لأن معه ماء طاهرا  
يقين وقيل لا لتعذر  
استعماله وهكذا الكلام  
فيما إذا اجتهد في الماعين  
ولم يظهر له الطاهر  
وللأعمى في هذه الحالة  
التقليد في الأصح بلا  
البصر قال في شرح  
المهذب : فإن لم يجد من  
يقبله أو وجده فحصر  
تيمم ، وقوله : بل  
يخطئ بنون الرفع كما في  
خطئه استئنافا أو عطفا على  
لم يجتهد بناء على ما قاله ابن  
مالك إن (بل) تعطف  
الجمل وهي هنا وفيما بعد  
للاتصال من غرض

إذا تلف أحد الإناعين قبل الاجتهاد لم يسقط وجوبه أو بعده سقط وكان جائزا وأن يكون في محصور فيخرج  
ما لو اشتبه إناء بأوان غير محصورة فلا يجب عليه الاجتهاد بل يجوز له استعمالها إلى أن يقى قدر المشبهة  
وقيل إلى أن يقى محصور وبه قال ابن حجر<sup>(١)</sup> وبذلك علم أن هذا شرط لوجوبه لا لجوازه وأن يتأيد  
بأصل الحل المبرر عنه بقولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه وأن يسلم من التعارض وأن توجد العلامة  
وأن يكون لها مداخل ليخرج ما لو اشتبهت زوجته بأجنيت وهذا الأخير شرط للعمل به والذي قبله شرط  
لوجوده والثاني شرط لوجوبه والبقية شروط لصحته وزاد بعضهم شرطين أيضا اتساع الوقت واتحاد مالك  
الإناعين فإن اختلفا توضحا كل منهما بإثانه وردهما شيئا الرمل . (قوله كرشاش الخ) وله ذوق أحد  
الإناعين ويمتنع ذوق الآخر ما لم يغسل فمه بينهما لأنه يصير متيقنا لنجاسة فمه لا اجتراح الماعين عليه وبذلك  
علم رد ما ذكره بعضهم لجوازه بأنه حال ذوق كل غير متيقن بنجاسته . (قوله جواز) أي من حيث العدول  
عنه وتركه وجوبا من حيث عدم ذلك وإلا فالاجتهاد واجب مطلقا كما في مسح الخف وخصال الكفارة  
الخيرة وهذا ما قاله الولي العراقي وهو الوجه وما رده به شيئا في شرحه لا يجدي نفعا فراجع . (قوله إن  
قدر الخ) وكذا لو بلغ قلتين بالخلط في طهورين أو طهور ومستعمل بل يجب الخلط في هذين عند التحريم كذا  
قاله بعضهم وفيه نظر . (قوله ولو جوبا) أي موسما بسمعة الوقت ومضيقة بضيقه فلا يتم ولا يسقط الوجوب  
وإن خرج الوقت على المعتد . (قوله فيما ذكر) أي لا فيما يأتي من أنه يجوز للأعمى أن يقيد عند التحريم  
ولو لأعمى أقوى إدراكا منه بخلاف البصر . (قوله ماء وبول) مثله تراب طاهر أو طهور وتراب من أجزاء  
ميتة بليت ومن إعدادهما خلط جميع أجزاء أحدهما بجميع أجزاء الآخر . (قوله لم يجتهد) ولو لطف ناز أو  
عجن أو طين شرب التجسس لدواب أو غير ذلك لأن الاجتهاد يفيد حل استعمال الشيء الموافق لحله في الواقع  
فيرد إلى أصله وليس ذلك المعنى في البول فتأمل . (قوله في التطهر) لو قال : فيما طلب منه كان أولى .  
(قوله يخطئ) أي كلاً أو بعضاً بأن يخلط من أحدهما في الآخر ما يسلب طهوريته لو كان مخالفاً أشد فخرجه  
بذلك عن يقين طاهر معه فلا نظر لاحتال أن يكون قد صب من الطاهر في المتنجس . (قوله أو يراقن) أو  
أحدهما لما ذكر و لم ينظروا لتعلق الطهارة بالماء بعد دخول الوقت ومنع التصرف فيه لوجود الاشتباه وعلم  
من ذلك أنه لا يجب الخلط وإن بلغ به الماء قلتين ، وهو كذلك وبه علم سخافة ما قيل بوجوب صب بول  
على ماء قلتين مع جماعه لا يكتميم إلا به حيث لا يفتره ولو فرض مخالفاً أشد ولا يفتر بذكر ابن حجر له في  
شرحه عن أن ذكره له ليس للرضا به ولا لصحته وإنما ذكره للرد على الزركشي القائل بأن البول له أصل  
في التطهير يعود إلى أصله الذي هو الماء المطلق ثم رأيت ما يرد في كلام العلامة العبادي بقوله وما ذكره  
بعض المخالفين عن مذهبن وذكر مثل ما تقدم ثم قال : فهو غلط بل صرح الشيخ أبو حامد بأنه نجس بلا  
خلاف . (قوله بلا إعادة) أي من حيث الماء فلا ينافي كونها قد نجس من حيث المثل إن غلب وجود الماء  
فيه . (قوله بخلاف ما إذا صلى) عدل عن الظاهر وهو أن يقول بخلاف ما إذا تيمم الخ لقول الإسني في  
صحة التيمم وجهان والأصح بطلانه كما قاله شيخ الإسلام وغيره . (قوله فيجهد) لعدم صحة صلاته المبنية  
على تيممه الباطل أو عكسه . (قوله لأن معه الخ) أي مع تقصيره في إعداده وعدم احتياجه إليه فلا يرد الاحتياج  
إليه لنحو شرب . (قوله وللأعمى) أي يجب عليه وإن لم يبق الوقت على المعتد . (قوله في هذه الحالة)  
أي التحريم . (قوله التقليد) ولو بأجرة لا تزيد على ماء الطهارة وقدر عليها ويجب عليه طلب من يقبله من  
عمل يلزمه السعي إليه في طلب الماء في التيمم وضبط بعضهم له بمحل سعى الجمعة فيه نظر ويجب على من  
قصده الاجتهاد له ولو بأجرة وتجب له الأجرة إن لم يرض بجانا وانظر جل له أخذ الأجرة وإن غير راجعه .  
(قوله تيمم) وإن اتسع الوقت لكن بعد الإعدام كما مر . (قوله عطفا على لم يجتهد) لا يصح جزمه عطفاً

في التعيين . (قول الشارح بنون الرفع الخ) أي ولا يصح عطفاً على يجتهد لثبوت النون ، وكان نسخة الجمال

إلى آخر (أو ماء ورد) بأن انقطعت راحته (ووضاً بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيما (وقبل له الاجتهاد) فيما كلاً من فرق الأول بمثل ما تقدم في

البول (وإذا استعمل ما ظنه الطاهر من الماءين بالاجتهاد (أراق الأخرى) ندباً لا يشترش بتغير ظنه فيه (فإن تركه) بلا إراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة إلى الطهارة بأمرة ظهرت له واحتاج إلى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) فلا يتنقض ظن بمن (بل يميم) ويصل (بلا إعادة) في الأصح (إذ ليس معه طاهر يتيقن والثاني بعيد لأن معه طاهر بالظن فإن رآه قبل الصلاة لم يعد جزءاً، وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلية العمل بالثاني فيورد الماء موارد الأول من البدن والوثوب والمكان وتوضاً منه ويصل ولا يحد كما لا يبعد الأول وهل تكنى عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الوضوء عن الحدث والنجس، قال الرافعي: لا، وقال المصنف في شرح للمذهب: نعم وكل منهما قال بحسب فهمه للواقف للراجع عنده في مسألة تيقن النجاسة الآتية في باب الغسل ولو بقي من الأول شيء وتغير ظنه فقيه النص والتخريج لكن يبعد على النص

على يجتهد لفساد المعنى كما هو ظاهر . (تنبيه) لو تطاير من أحد المشتبهين رشاش على المجتهد أو غيره لم يجب غسله لعدم تيقن نجاسته وتصح صلاته معه إن ظهر مما منه الرشاش أو من غير الإنائين فإن ظهر من الآخر لم تصح صلاته قبل غسله لتيقن النجاسة عليه بهما . (قوله أو ماء ورد) ومثله الماء المستعمل وبحسب ابن حجر في هذه أن له الاجتهاد ويجري مثل ذلك في تراب طهور ومستعمل فيتميم بكل منهما مرة وما يقتضيه ظاهر شرح شيخنا غير مستقيم فرأجه . (قوله توضاً بكل منهما) وإن كثرت قيمة ماء الورد لأنه حاصل معه بخلاف ما يريد تحصيله ولا يلزمه العلول إلى متيقن الطهورة ويغفر له التردد في التيقن ولا يلزمه خطئهما وإن كان لا يضر لو قدر تخلفاً وسطاً وسيأتى ما يخالفه وما هنا أولى بل قال بعض مشايخنا : لا يجوز بعد دخول الوقت والأولى أن يأخذ من كل منهما غرفة ويغسلها على جانبي وجهه وينوي إذ فيه الجزم بالنية ولا يلزم ذلك لما في تكليفه من المشقة المعر عنها في كلامهم بالضرورة<sup>(١)</sup> . (قوله أو لا يجتهد) أي للطهارة وله الاجتهاد بهما للشرب ونحوه : قيل : وعليه يحمل الوجه الثاني وله التطهر بالماء تبعاً على كل من الوجهين . قال ابن حجر : كما يجوز له الوطء الذي لا يجوز فيه الاجتهاد تبعاً للاجتهاد في الملك في الأمة . (قوله أراق الأخرى فلها) والأفضل إراقتها قبل الاستعمال ما لم يحتج إليه . (قوله يشترش) هكذا في الصحاح وفي اختيار الشارح له رد على القاموس هو لحن والصواب يتوش . (قوله بأمرة ظهرت له) هو صريح في أن تغير ظنه ناشئ عن اجتهاد وإن لم يبق من الأول شيء كما قاله الرافعي والوجه أن يقال أن الإمارة التي ظهرت له كانت موجودة عند الاجتهاد الأول ولم تظهر له إلا بعد الاستعمال فهي راجعة إلى الاجتهاد الأول وليس هذا اجتهاداً آخر وإليه يرمي كلام الشارح وعلى كل فما في شرح شيخنا ليس في محله . (قوله لم يعمل بالثاني) وإن كان أرجح ولا يستعمل ما بقي من الأول لو كان لتغير ظنه وفيه ما يأتي نعم إن غسل ما صابه الأول أو كان الاشياء مع ماء ورد أو ماء مستعمل وجب العمل بالثاني ، قال البلقيني<sup>(٢)</sup> ولا يبعد ما صاله بالأول وهو قياس ما في التوحيين . (قوله بل يميم) ما لم يكن باقياً على طهارته الأولى وإلا فيصلي بها وقول شيخنا الرمي : يصلي كفاقد الطهورين سيأتى ما فيه وصح تيممه مع اعتقاده نجاسة أعضائه لإلغاء ظنه بعدم تحقق النجاسة . (قوله بلا إعادة) من حيث الماء كأم . (قوله قبل الصلاة) قال شيخنا : وقيل التيمم . (قوله فيورد الماء) أي إن لم يوجد ما تقدم . (قوله عنده) أي ابن سريج . (قوله وتغير ظنه) أي باجتهاد لوجوبه عليه كما يأتي عن الرضا . (قوله لكن يبعد) أي إذا تيمم

الإسنوي التي وقعت له بمحذف النون فإنه قال : إنه يجوز بمحذف النون عطف على يجتهد انتهى . وأعلم أن الذي سلكه الإسنوي فيه إشكال فإن العطف على يجتهد يفسد المعنى إلا أن يقال أن تقرر حكم ما قبلها وثبت ضده لما بعدها وأنه مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المحطوف كالمحطوف عليه . (قول المتن توضاً بكل مرة) أي ويغفر له تفرده في التيقن للضرورة قال بعضهم : هذه الضرورة تنفي بوجود متيقن الطهارة مع أن الحكم أعم فيما يظهر . (قوله) إذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد ، قال في شرح المذهب : ويجوز أن توضاً بكل منهما مرة ويغفر له التردد في التيقن للضرورة انتهى ، فقد انكشف لك أنه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد . (قول المتن وإذا استعمل ما ظنه) أي جميعه بقرينة قول الشارح الآتي ولو بقي من الأول شيء وحيد فنقول وتغير ظنه إما يأتي على طريقة الرافعي بمعنى أنه يجوز الاجتهاد ولا يجب لأنه على تقدير مخالفته للأول لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسألة هي المرادة من قول الشارح الآتي بخلاف ما إذا لم يبق منه شيء أو ما لو تلف أحد الإنائين قبل الاجتهاد فلا إشكال في وجوب الاجتهاد وجوازه عند الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لو اجتهد ونحو أو ظن طهارة أحدها ثم تلف أحدهما في الأولى أو الذي ظن طهارته قبل استعماله في الثانية فإنه ينبغي إذا تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الإمام الرافعي لأن المخذور في المسئلة الأولى أعنى مسبلة التلف بالاستعمال منتف هنا اللهم إلا أن يقال هذا

وصلى قبل الإعدام . ( قوله باقيا على طهارته ) أى ولم يتغير ظنه سواء بقى من الأولى شيء أم لا فإن تغير ظنه فقال ابن حجر والخطيب والعلامة ابن قاسم : له أن يصل بها أيضا كما فعلته العبارة لأنهم ألغوا ظنه بدليل صحة تنيمه كما تقدم في كلام المصنف مع الجواب عنه فقول شيخنا الرملى : يجب عليه غسل أعضائه فإن تعدل صلى كفاكف الطهورين<sup>(١)</sup> ولا يصل بطهارته ليس على ما ينبغي فراجع . ( قوله لزومه إعادة الاجتهاد ) وفى تغير ظنه وعدمه ما تقدم نعم إن كان ذاكرا للدليل الأول لم يمتنع إلى إعادة الاجتهاد . ( قوله بخلاف ما إذا لم يبق من الأول شيء ) أى فلا يلزمه الاجتهاد ، وتقدم عن النووى ومنه وعن الرافعى جوازه . ( قوله ولو أخبر ) هو إشارة إلى تميم النجس المشتبه أى سواء كان ظن النجاسة في الإناء حاصلًا عن معرفته بنفسه أو بغيره . ( قوله مقبول الرواية ) وهو البالغ العاقل العدل يقينا العارف بما ينجس من غيره ولو أعمى أو أخبر عن مثله ولو أعمى . ( قوله بخلاف الصبي ) والمجنون والفاسق وبجهول العدالة ما لم يبلغ عدد التواتر أو يعتقد صدقه أو يخبر عن فعل نفسه كبكت في هذا الماء أو ألقيت فيه نجاسة ولا بد أن يكون فيه معرفة ما ينجس فلا يعتقد تنجيس ما لم ينجس ولا يكفى نجسته ، وفى شرح شيخنا عدم قبول أخبار المجنون عن فعل نفسه وفيه نظر إلا أن قيد ما ليس له نوع تمييز . ( قوله موافقا ) أى يقينا وإلا فلا بد من بيان السبب . ( قوله في ذلك ) أى في الحكم بتنجس الماء وإن لم يوافق في مذهبه بل لو علم منه معرفة الحكم فيها عنده اعتمده وإن خالفه فيها في مذهبه . ( قوله اعتمده ) أى وجوبا إن لم يكن عن اجتهاد وسواء أخبره قبل استعمال الماء أو بعده ولو بمدة ويجب عليه إعادة ما صلا قبل الإخبار لتبين وجوب الاجتهاد عليه وإن كان الذى استعمله هو الطاهر ، قال بعضهم : وفى هذه الأخيرة نظر لموافقة فعله لما فى الواقع وليست كما لو هجم كما لا يخفى . ( قوله أو الفقيه المخالف ) أو المشكوك فى فقهه أو فى مخالفته . ( قوله فلا يصحده ) أى فيتوقف ولا يلغى خبره كما يرشد إليه الاحتمال . ( تنقيح ) تقدم فى شروط الاجتهاد السلامة من التعارض فلو تعارض عليه هنا مخبر إن قدم الأكثر فالأوثق فالأخير للسبب فإن لم يكن مرجح تساقطا ورجع إلى أصل الطهارة . ( فروع ) يعمل بأصل الطهارة فيما غلبت فيه النجاسة ككتاب مبدئى الخمر والجزائرين والصبيان والمجانين ونحو ذلك ولو رفع نحو كلب رأسه من إناء فيه ماء قليل أو مائع وقفه وطب لم يحكم بتنجس ما فى الإناء إن احتمل ترطب فيه من غيره والبقى الثابت فى النجاسة طاهر وما لا تسمى النجاسة منه متنجس يظهر بالمثل ولو وجدت قطعة لحم مرمية أو مكشوفة فهى نجاسة طاهرة وما لا تسمى النجاسة فكذلك إن كانت فى بلد غلب فيها المجوس والأفطاهرة . ( قوله ويحل استعمال الخ ) هو شروع فى وسيلة الوسيلة التى هى ظروف المياه لاحتياجها إليها كما مر فى الاجتهاد والمراد بالحل ما قابل الحرمة لأنه الأصل فيه ولما بأتى فى الكراهة فخرج به المنصوب وجلد آدمى ولو مهذرا كالمرتد وغير ذلك وفارق جواز إغراء الكلاب على جيفة المهتر نظرا للردع فيه وإنما اقتصر على استثناء الذهب والفضة لنس الحديث عليهما ولتنفى توهم جواز استعمالهما أخذنا من نفى كراهة الشمس فيما كما مر ولكون الحرمة فيها للأنفاس ولذلك حرما ولو على مالتهما بخلاف غيرها فالحرمة فيه لعارض ومن قيد الحل كما فى المنهج لقوله من حيث الطهارة أراد أنه بمعنى الصحة وهو غير معناه الأصل كما مر ويلزم عليه كون الاستثناء منقطعا وهو خلاف الأصل فيه فتأمل . ( قوله كل إناء ) أى ما يسمى إناء عرفا وإن لم يكن ظرفا كما بأتى وقد

أعطى ما ثبت له من الاجتهاد فلا تجب إعادة الاجتهاد فيه . ( قول الشارح لم يعد جزءا ) هذا يوجب أن مراده الإرافة قبل الصلاة وقبل التنيم إذ لو أرقه بينهما لم يصح الجزم لأن من يجعل الإرافة شرطا لصحة التنيم لا يعتبر الإرافة بينهما . ( قول الشارح لزومه إعادة الاجتهاد ) أى إذا كان الذى ظن نجاسته باقيا ولا فإن لم يكن هناك سوى بقية الذى ظن طهارته فلا يستعمله ولا يتجهد بل يتيمم ويصل إلى إعادة سواء تغير ظنه فيه أم لا كما صرح به الكمال المقدسى فى شرح الإرشاد وهو طاهر . ( قول المتن وكان فقيها موافقا ) لو شك فى موافقة

ما صلاه بالتنيم لأن معه طاهر ايقين وقيل لا لتعذر استعماله فإن أرقهما أو خلطهما قبل الصلاة لم يعد جزءا ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بها ذكره فى شرح المهذب أو محدثا وقد بقى مما تطلع منه شيء لزومه إعادة الاجتهاد بخلاف ما إذا لم يبق شيء ذكره فى الروضة كأصلها (ولو أخبر بتنجسه) أى الماء (مقبول الرواية) كالنبد والمرأة بخلاف الصبي (وبين السبب) فى تنجسه كولو كلب (أو كان فقيها) فى باب تنجس الماء (موافقا) للمخبر فى مذهبه فى ذلك (اعتمده) من غير تبين السبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف فلا يصحده من غير تبين السبب لا احتيال أن يخبر بتنجس ما لم يتنجس عند الغفر (ويحل استعمال كل إناء طاهر) فى الطهارة وغيرها بخلاف

التجس كالمتمخذ من جلد ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل ومائع لتنجسهما به . (إلا ذهباً وفضة) أي إناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة

وغيرها على الرجال والنساء قال **عنه** : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما متفق عليه ويقاس غير الأكل والشرب عليهما (وكذا) يحرم (التغاضد) أي التناؤ (في الأصح) لأنه يجر إلى استعماله والثاني لا اقتصاراً على مسود النبي من الاستعمال (ويحل) الإناء (الموه) أي المطل بذهب أو فضة أي يحل استعماله (في الأصح) لقلة الموه به فكانه معدوم والثاني يحرم للخلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر الموه به بحيث يحصل منه شيء بالعرض على النار حرم جزوا (و) يحل الإناء (النقيس) من غير الذهب والفضة (كيالوت) أي يحل استعماله (في الأطهر) والثاني يحرم للخلاء وكسر قلوب الفقراء ودفع ذلك بأنه لا يدرسه إلا الخواص وعلى الحرمة في المستلئين يحرم التغاضد في الأصح أخذاً مما سبق وصرح به المحامي في الثانية كما ذكره في شرح المهذب

توضيحاً **عنه** من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر والشئ يفتح الشئ المعجمة والنون كالركوة والمخضب بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة وآخره موحدة إناء كالقدح والإناء بكسر الهمزة والممد مفرد وجمعه آنية وجمع آنية أو إناء (قوله من جلد ميتة) ولو من مغلف على المتمخذ كما رجع إليه شيخنا في شرحه بقوله فيه قيل وعله إلخ . (قوله في ماء قليل) أي إن لزم عليه تضخم بنجاسة في بدن أو ثوب والأفلا حرمه كالبول فيه المصريح بكرهاته فقط ولو في إناء طاهر . (قوله أو مائع) إلا الحاجة كوضع دهن في إناء عاج للوقود وإن قدر على غيره ويكره باستعمال إناء نجس جاف في جاف . (قوله إلا ذهباً وفضة) فيحرم إن لم يصبداً ولا فكللموه . (قوله إناءهما) ومنه المكحلة والروود والحلال والجررة والمعلقة والمشط والإبرة ونحوها . (فخرج) يحرم ترسد قطعة من أحدهما وترسد إناءه أو الوزن بقطعة منه وإن لم تنهياً . (قوله لا تشربوا في آنية إلخ) علم من الخبر أن الآنية اسم لما بعد للشرب والصفحة اسم لما بعد للأكل والمراد هنا الأصح في كل منهما نعم يجوز استعمال ما ذكر لنحو تدلو كمرو دهب لجلاء البصر وخرج بالآنية رأس نحو كوز لا يصلح لوضع شيء فيها فلا يحرم . (فخرج) من الاستعمال المحرم ملاقة الماء بفمه من ميزاب الكعبة إن قرب منه بحيث يعد مستعمله لعرفا . (فائدة) طريق من أراد أن يستعمل ما ذكر من غير حرمة أن يفرغ ما فيه في غيره ولو في كفه لا يقصد استعماله ثم يستعمله . (قوله التناؤ) خرج به اتخاذه لإجارته لمن يجوز له استعماله ولنحو تجارة فيه . (قوله ويحل الإناء الموه) كالإناء السقوف والجدران ولو للكعبة والمصحف والكرسي والصندوق وغير ذلك فيحل استعمالها إن لم يحصل بالعرض على النار شيء منه وإلا حرم وأما فعل ذلك فحرام مطلقاً وخرج بالتمويه التحلية وهي قطع من النقد تسمر في غيره ما فقال شيخنا الزيادي يملأ في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالصحف والكرسي وغيرها وسياً في كلاله وفي شرح شيخنا الرمل تحريمها في الكعبة والمساجد أيضاً وهو الوجه وعبارته ويجرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة انتهى . (تنبيه) ينهى أن الزركشة من التحلية لا من التمشية فتأمل وراجع . (قوله بالعرض على النار) أي لا بالماء الحار . (قوله حرم جزوا) ما فيه من العين والخلاء . (تنبيه) لعكس ما ذكره المصنف حكم عكسه كإناء من نقد طلى بنحو نجاس فإن حصل بالعرض على النار شيء حل وإلا حرم قال في المنهج والتصريح بهذه من زيادتي وذلك لأنه إذا حل الاستعمال مع ملاقة عين النقد فمع عدمها أولى ولذلك حملوا كلام المصنف على الأولى مع احتمال الثانية على أنه قد يجعل كلام المصنف شاملاً لهما فلا تصريح ولا زيادة فتأمل . (قوله ويحل النقيس) أي لذاته مع الكراهة أما لصنعه كإناء من خشب يحكم الصنعة فلا كراهة أيضاً . (قوله وما ذهب) قال شيخنا : وتسم الدرامم في نحو الإناء كالفضة . (قوله من إناء) فكأن الإناء غيره نحو مروود وخلال وغيرها وخرج بالضبة الحلقة والسلسلة والغطاء والصفحة على حوائج الإناء والرأس التي ليست كالإناء فلا حرمة فيها كما لا يحرم تناوله الطعام بأصبع إن أخذ من نقد . (قوله كبيرة) أي بقية فلا حرمة مع الشك ولا كراهة أيضاً . (قوله صغيرة) وإن تعددت ما لم تكن لو جمعت صارت كبيرة . (قوله بقدر الحاجة) والمراد بها إصلاح الإناء أمالة لا عدم غير النقد . (قوله فلا يحرم) ولا يكره باختلاف

وخالفه فالظاهر أنه كالتخالف وكذا الشك في الفقه الأصل عدمه فيما يظهر . (قوله الشارح على الرجال والنساء) قال الرافعي : لتشمول معنى الخلاء وإن جاز لمن الحل بالذهب والفضة تزنيما كأن أقرش الحرير يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يجرم للباس عليهن انتهى . وصحح النووي جواز أقرشاهن للحرير لإطلاق الحديث . (قوله الخن كيقالوت) منه العقيق كما قاله في شرح المهذب ثم المراد نفيس الذات دون الصفة فقط . (قوله الخن أو صغيرة لزينة إلخ) استشكل الإسنوي هذا باتفاق الشيخين على تحريم تغلية السكين والمعلقة ونحوها مطلقاً واتخاذ سن الحاتم ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن النص ورد في تضييب الأواني لكثرة الحاجة

(وما ذهب) من إناء (بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم) استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لزينة أو كبيرة

حاجة جاز في الأصح  
نظرا للصغر وللحاجة  
ومقابلته ينظر إلى الزينة  
والكبر . (وضعية موضع  
الاستعمال) نحو الشرب  
(كثيره) فيما ذكر (في  
الأصح) - والثاني يحرم  
إنناؤها مطلقا لمباشرتها

بالاستعمال (فقلت  
المذهب تحريم) إزاء وضعية  
الذهب مطلقا والله أعلم  
لأن فيه الخيلاء من الفضة  
أشد وأصل وضعية الإتيان ما  
يصح به خلله من وضعية  
أو غيرها وإطلاقها على ما  
هو للزينة توسع و مرجع  
الكبرية والصغيرة العرف  
وقيل وهو أشهر الكبرية ما  
تستوعب جانبها من الإتيان  
كشفة أو أذن والصغيرة  
دون ذلك والأصل فيها ما  
روى أن قدحها <sup>منه</sup> الذي  
كان يشرب فيه كان  
مسلسلا بفضة لا تصنعه  
أي مشها بمخيط فضة  
لا تشقاؤه وتوسع المصنف  
في نصب الفضة بفعلها  
نصب المصدر وعبرة  
الحرر والمضيب بالذهب  
والفضة إن كان ضبته  
كيرة إلى آخره .

### [باب أسباب الحدث]

أي المراد عند  
الإطلاق وهو الأصغر  
ويحرم عنها بنواقض  
الوضوء (هي أربعة)  
أحدها خروج شيء

في وضعية الفضة وعلى مقابل الأصح في وضعية الذهب وكذا يقال في الحرمة قبله أي إنها حرام في الفضة بلا  
خلاف وفي الذهب على الأصح . (قوله جاز في الأصح) أي مع الكراهة . (قوله من وضعية) قال شيخنا :  
وإن عمت جميع الإتيان على المتعمد خللا لما روى وما قيل إن ذلك لا يسمى وضعية ممنوع . (قوله العرف)  
هو المتعمد . (قوله مشها) بيان للمراد من السلسلة لأحقيتها السابقة . (قوله وتوسع المصنف) قد قال لا  
توسع بل إنها خير لكان المحنوق مع اسمها . (تنبيه) قد أوصل بعضهم مسائل الضبة إلى اثني عشر ألف مسألة  
وأربعمئة وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة الخلاف فراجع .

### [باب أسباب الحدث]

هي جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وغرضا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه المعدم لذاته  
وإضافته إلى الحدث بيانته ولما له للجنس كذا قالوا والوجه بقاء الإضافة على حقيقتها لأنها أظهر في المراد  
وليس الغالت فيها إلا التسمية لأسباب حدثا وليس فيه كبر أمر أنه معلوم مما بعده فأمثل ، وفي اسمها وجه  
تقدمها على الوضوء ولموافقة الوجود والطبع والمراد بالحدث في عبارة الفقهاء الأصغر عند الإطلاق وكذا  
عند غيرهم إلا القرينة كنية الجنب رفيع الحدث فينصرف إلى الأكبر بقرينة كونه الذي عليه ويطلق حقيقة على  
أمر ثلاثة أحدها : الأسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر وهو المراد هنا كما تقدم ، وثالثها : أمر اعتباري  
يقوم بالأعضاء مع وجود تلك الأسباب ، وثالثها : المنع من الصلاة ونحوها المرتب على الأسباب حقيقة  
وعلى الأمر الاعتباري اعتبارا لأنه نتيجة له ، وإلا فهما متقارنان بل الثلاثة متقارنة كما مرث الإشارة إليه  
والمراد بالأعضاء ما يمسح وجوبا من أعضاء الوضوء وهو في الرأس جزء مبهم يتعين بوقوع المسح عليه  
ودخول المنسوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء له وقيل يقوم بجميها فيدخل فيه المنسوب منها وقيل  
بجميع البدن ويرتفع بفعل الواجب منها ومنع من نحو المصحف بغيرها أو ببعضها ولو بعد غسل لقوات  
شرطه الذي هو غسل كلها وقوله التي ينتهي بها الطهر أي لو كان ولا فهي أسباب مطلقا كما مرث الإشارة  
إليه ولذلك صحت التنية المضافة إلى غير الأول منها مثلا . (قوله بنواقض الوضوء) ذكره لقول المصنف نقض  
فيما يأتي إذ أصل الناقض ما يزيل الشيء من أصله اللازم عليه بطلان ما مضى بما ترتب عليه كالعبادة هنا وليس  
مرادا . (قوله هي) أي الأسباب التي ترتب على كل منها قيام الحدث بجميع الأجزاء فيما مر . (قوله أن بعد)  
الحصر فيها تصيد<sup>(١)</sup> غير معقول المعنى فلا يقاس عليها خامس وشفاؤه دأب الحدث غير ناقض لأن حدثه لم يرتفع  
كذا قالوا والوجه خلافه فقد قال الغزالي وغيره : إنه لو لم يخرج منه شيء أثناء الوضوء ولا بعده لم تبطل طهارته  
بشفاؤه وحيث فطلانها بشفاؤه بعد خروج شيء منه في ذلك منسوب إلى ذلك الخارج الذي عفى عنه في الصلاة  
للضرورة وقد قلت فأمثل ، وبطلان مسح الخف للمتطهر يوجب غسل الرجلين فقط على أنه بسبب الحدث  
السابق فأمثل ، وأما أفرادها فغير الخارج منها معقول المعنى مقاس عليه وأما هو فلا والحق النادر في بالمتخذ من  
حيث عموم الخارج بشموله . (قوله يخرج شيء) فهو المراد بوجوب والمراد يتقن خروجه فلا نقض بالشك<sup>(٢)</sup>  
كما يأتي والانتقاع شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها شرط لضيق الوقت والمراد بما ذكر ما يهم خروج

إليه بخلاف غيره واعلم أيضا أنه لا يجوز توقيه السيف والحام ونحوهما بالذهب وإن لم يحصل منه شيء بالعرض  
على النار . قال الاستوى : وقد يشكل على ما ذكر هنا من تنويه إلا أن يقال ذلك محمول على ما يليس بخلاف  
هذا أو يحمل ذلك على نفس الفعل وهذا على الاستعمال ، قال ابن النقيب : الاستعمال أولى بالمنع من الفعل  
بدليل جريان الخلاف في اتخاذ دون الاستعمال .

### [باب أسباب الحدث]

(قوله التي هي أربعة) قال الاستوى : علة النقض بها غير معقولة فلا يقاس على هذه الأربعة غيرها ولك أن

(١) أي يحكم الشارع فإذا أسلمت وجهك لله وأحست به وبرسوله فلا تقل المدا في ما أتاكم الرسول فاعلموه وما نهاكم عنه فانتهوا .  
(٢) أي ألبست الطهارة وشككت في الحدث .

الشيء وبعضه وإن أعاد أو استمر ومنه ما لو سل عودا أدخله في نحو قصبه ذكره مع بقائها فلم أنه لا تنقض بالدخول إن لم يعد من الداخل شيء . (قوله من قبله) هو مفرد مضاف فيعم مخرج البول والحيض وقبله الحثي<sup>(١)</sup> ويشمل المتعدد إلا زائدا يقينا على غير سمت الأصل نعم في النقص بالخارج من أحدهما مع الشك بحث يعلم من الحثي وغيره ومقتضى كلام العلامة ابن قاسم عدم النقص كما صرح به في اللبس كما يأتي فتأمل ، ويعتبر من ذكرين يؤول بأحدهما وبغنى من الآخر الأول وحده . (قوله المتوضيء) أي حقيقة أو فرضا فهو تقريب والمراد الحي الواضح فلا بد في الحثي من الخروج من قبله جميعا . (قوله المطمئن) بكسر المزة وفتحها وأصله المطمأن فيه فحذف الجار فاقصل الضمير واستكن . (قوله والخارج) قال الجلال السيوطي : من القبل أو الدبر ، قال الغزالي : ولو نادرا كالدبر وكلام الشارح غير مخالف له وحيث فلا قياس كما مررت الإشارة إليه . (قوله كالدبر) ولو من الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور أو زيادة خروجه وكذا مقعدة المزحور ولا يضر دخوله بعد الوضوء ولو بقطنة ولا يضر فصل شيء على القطنة لأنه من الانفصال قبل الدخول . (قوله إلا المني) أي منيه الموجب للغسل فخرج مني غيره إذا لم يخلط بمنيه ومنيه الخارج بعد استدخاله وخرج بالمني الولد ولو علقه ومضغه فينقض الوضوء مع إيجابه الغسل مطلقا . وقال شيخنا الرمي : لا ينقض لو كان جافا كالمني ولزوجه وطؤها عقبه قبل الغسل وتقطر به لو كانت صالحة وتنقض به العدة وفي ذلك تبعية الأحكام فراجع ، وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه . قال شيخنا الرمي : ولا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل : يجب الغسل بكل جزء لانقضاده من منيها ودفع بأنه غير عقق ، وقال الخطيب : تتخير بين الغسل والوضوء في كل جزء . (قوله الأعم) أي لشموله جميع البدن فهو من قاعدة أن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما معه بعمومه كزنا المحصن فإنه أوجب أعظم الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعموم كونه زنا فهنا أوجب الغسل بخصوص كونه منيا فلا يوجب الوضوء بعموم كونه خارجا ولا يرد وجوب الكفارة بالجماع في رمضان بخصوص كونه جماعا مع وجوب القضاء لعموم كونه مفطرا ولا وجوب الكفارة في البين الغموس بخصوص كونه غموسا مع التعزير بعموم كونها معصية لعدم المجانسة بين الأمرين كما أشار إليه الشارح بقوله الأعم المفيد أن الأولين بعض الأعظم ولا يرد ما لو كفر في رمضان بالصوم ، لأنه بدل ولما كان يرد على ذلك أيضا الحيض والنفس أجاب عنه الشارح بقوله وإنما نقض الحيض إلخ . (قوله لا فائدة لبقاء الوضوء إلى آخره) أي بخلافه في المني فليقله فائدة في سلس بصحة صلاته قطعاً أو بأنه ينوي بوضوئه فيه سنة الغسل لا رفع الحدث لا يقال قد يتصور مثل ذلك في النفس وغره لأن تقول هذا نادر على أنه لا يتصور سلس في الحيض والنفس أصلاً نعم يصح غسل الحائض ووضوؤها لذلك الغسل في نحو الإحرام لأنه غير مبيح وإنما المقصود منه النظافة . (قوله السند) بأن صار لا يخرج منه شيء وإن لم يتحتم . (قوله مخرجه) هو مفرد مضاف فيعم ما لو اتسد كل من قبله ودبره . (قوله وانفتح) يفيد طرو انفتاحه وعطفه بالواو يفيد شموله لما لو كان الانفتاح قبل الانسداد أو كان يفعل أو كان على غير صورة الأصل وهو كذلك وخرج به المناظرة الأصلية كاذنه وقمه فلا تنقض بالخارج منها خلافاً لابن حجر وإن لم يكن له غيرها . (قوله مخرج) فإن تعدد وكان بعضه أقرب فينقض الخارج من كل منها . (قوله وهي من السرة إلخ) هذا حقيقته عند الفقهاء والأصوليين واللغويين وغيرهم والمراد بها هنا من حيث الأحكام نفس السرة وما حاذها من خلفه وجوانبه كما أشار إليه بما في الدقائق . (قوله المتعاد) أي للشخص وإن لم يوافق ما للمتسد ومنه الرخ خلافاً لابن حجر ولعل تخصيصه بغير الرخ لا اعتباره بالنقص

تقول التعاليل الآتية في مسائل اللبس تنقضي أنه معقول للمني . (قول المتن من قبله) قيل هذا التعبير من حيث شموله ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة ومخرج بولها أحسن من قول الحر كغيره أحد السبيلين .

من قبله أي المتوضيء  
(أو غيره) قال تعالى :  
﴿أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ  
مِنَ الْغَائِطِ﴾ الآية ،  
والغائط : المكان  
المطمئن من الأرض  
تقضى فيه الحاجة سمي  
باسمه الخارج للمجاورة  
وسواء في النقص  
الخارج المعتاد كالبول  
والنادر كالدم (إلا المني)  
فلا ينقض الوضوء كان  
احتمل النائم قاعداً على  
وضوءه لأنه يوجب الغسل  
الأعم من الوضوء وإنما  
نقض الحيض مع إيجابه  
الغسل لأنه لا فائدة لبقاء  
الوضوء معه (ولو انسد  
مخرجه وانفتح) عرج  
(تحت معدته) وهي من  
السرة إلى المنخفض تحت  
البصر أي انفتح تحت  
السرة كما قاله في الدقائق  
(فخرج) منه (المتعاد)  
نقص وكذا نادر كبلود  
في الأظهير لقيامه مقام  
المنسد في المتعاد ضرورة  
فكلاً في النادر والثاني  
يقول لا ضرورة في قيامه  
مقامه في النادر فلا ينقض  
(أو انفتح (لوقها) أي

فوق المعدلة بأن افتتح في السرة وما فوقها كما قاله في الدقائق . (وهو) أى الأصل . (متسداً أو محتجباً وهو مفتوح فلا) ينقض الخارج منه المتحد . (فى الأظهر) لأنه من فوقها بالقيء أشبه إذا تمحله الطبيعة تدفعه إلى أسفل ومن تحتها لا ضرورة إلى خروجه مع افتتاح الأصل والثاني ينقض لأنه

ضرورى الخروج تحوّل خروجه إلى ما ذكره على هذا لا ينقض النادر فى الأظهر ولو افتتح فوقها والأصل مفتوح فلا ينقض كالتقى وفيه وجه وحيث قيل بالنقض فى المفتوح فقول له حكم الأصل من إجزاء الاستجاء فيه بالحجر وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالإبلاج فيه وتحريم النظر إليه فوق العورة والأصمى المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وعسبوج الاستجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصل أما الأصل فأحكمه بآية ولو خلق الإنسان مسدود الأصل فمفتحه كالأصل فى انتقاض الوضوء بالخارج منه تحت اللعنة كان أو فوقها والمسدود كعضو زائد من الخشى لا يوجب بمسه وضوء ولا بإبلاجه أو الإبلاج فيه غسل قاله الماوردى قال فى شرح المذهب : ولم أر لغيره تصريحاً بموافقته أو مخالفته (الثانى زوال العقل) أى التمييز بنوم أو غيره كجنون أو إغماء أو

بالخارج من المنافذ التى منها القم ولا يتصور الاحتراز منه ، وألحق غيره به كذا قيل وفيه نظر ومن المتعذر الذى والودى والمنى كما قاله المسمى وغيره وما ذكره الشارح تبعاً لبعض كتب النووى أنها من النادر مراده ما لا يكثر وجوده كالبول أو باعتبار المفتوح وإنما لا يجب الغسل بخروج المنى من ذلك لما يأتى فى الفصل فراجع . (قوله بأن افتتح إلخ) أشار إلى أن المراد فوقها ما فوق تحتها فهو على حذف للضاف أو أنه اكتسب للضاف من المضاف ، وفى نسخة : فوقه . وهى واضحة وفوقها معطوف على تحتها لا بقيد الانسداد فلا يخالف ما بعده . (قوله لأنه ضرورى الخروج) أى فى نفسه تحوّل خروجه أى صار له خروج آخر فالعلة صالحة لمقابل القولين قبله وفارق ما قبله بأنه لا حكم عليه بأنه خرج قطعاً للمناسبة ما مكن جعله خروجا لغيره . (قوله وعلى هذا لا ينقض) بآيات لا على الصواب المتعين لفقد علة الضعيف المذكورة ، وقال شيخنا الرمل فى شرحه : الصواب حذفها كما فى بعض النسخ وفيه نظر فراجع . (قوله وحيث قيل) أى على الأقوال المذكورة صحيحها وضعيفها . (قوله والأصمى المنع) فأحكام الأصل باقية له ما عدا النقص بالخارج ومثله النوم يمكن أن أسكن ولا يكفى فيه الحجر ولو لم يفتتح له مخرج أصلاً مع انسداد الأصل ففى النقص بنومه ما يأتى . (قوله ولو خلق) أشار إلى أن ما تقدم فى الانسداد العارض وهذا فى الخلق والمراد بالانسداد ما تقدم . (قوله فمفتحه) ولو فوق المعدلة أو فوقها أو على غير صورة الأصل كامر . (قوله بالخارج منه) ولو نادراً (قوله كعضو زائد من الخشى) فجميع أحكام الأصل انتقلت عنه إليه ومنها الاكتفاء فيه بالحجر ومنها ستره عن الأجانب وفى الصلاة ولو حال السجود لو كان فى الجبهة مثلاً على المعتمد لأنه عورة وكشفها يطلها خلافاً للغلط وانظر قدر ما يجب ستره ويطل كشفه فى الجبهة وغيرها وبذلك علم أن قول شيخ الإسلام وحيث أقيم إلخ هو الانسداد العارض خلافاً لما تقتضيه عبارة . (تنبيه) سيأتى حكم خروج المنى من المفتوح فى الانسداد الخلقى والعارض فراجع من الغسل . (قوله العقل) هو لغة للنقص وسمى بذلك لشمه صاحبه من القواش وشرعاً يطلق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقبح وهذا يزيله الإغماء ونحوه على الغريزى ويعرف بأنه غريز يتبعها العلم بالضروريات أى ضرورة بمعنى قهراً على صاحبه عند سلامة الآلات : أى الحواس وهذا لا يزيله إلا الجنون وعمله القلب وله شعاع متصل بالدماء فهو مطلقاً زوال الشعور من القلب ثم إن كان مع قوة حركة الأعضاء بلا طرب فهو الجنون أو مع طرب فهو السكر أو مع فتور الأعضاء فهو الإغماء مع استرخاء المفاصل فهو النوم ويعرف النوم بأنه رغب لطيفة تاتى من الدماغ إلى القلب فتغشى العين فإن لم تصل إلى القلب فهو النعاس ولا ينقض به ومن علامته سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه ومن علامة النوم الرؤيا لكن لو وجدت الرؤيا ولم يتذكر نوماً أو شك هل نام أو نعى فلا ينقض فيها وما فى شرح شيخنا من النقص فى الثانية تبعاً لشرح الروض فيه نظر فراجع . (فاقدته) نوم الأنبياء لا ينقض الوضوء لأنهم لا تنام قلوبهم كما فى الحديث . (قوله كجنون إلخ) أشار بالكاف إلى إدخال المذهول والمعتوه والمريسم والمطوب أى المسحور . (قوله وكاء الله) بكسر الواو ولد وتفتح السين المهملة المشددة وكسر الهاء وأصل الكاء الخط الذى يربط به فم نحو القرية لمنع خروج ما فيها فشببت البيضة به . (قوله غير النوم أبلغ منه) وجه الأبلغ أنه أقوى فى زوال الشعور من القلب كامر وأنه ينقض مع التمكن والمظنة بمعنى الظن المنزل منزلة اليقين فلذلك بطل استصحاب يقين الطهارة ثم انتقل الحكم إلى التمرى فصار ناقضاً وإن كان مسدود الخرج أو يتقن عدم خروج شيء كإخبار معصوم بعمده<sup>(١)</sup> نعم لو قال له المعصوم توضأ أو قال

(قول الشارح وعلى هذا لا ينقض النادر فى الأظهر) كذا ذكره الإسنى أيضاً . (قول الشارح أى التمييز)

سكر والأصل فى ذلك حديث أبى داود وغيره : « العيان وكاء الله فمن نام فليتوضأ » وغير النوم مما ذكر أبلغ منه فى الدهل الذى هو مظنة خروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذ السه : الدبر وكاءه حفاظة عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعيان كناية عن اليقظة

(الأنوم ممكن مقعده) أى ألبتة من مقره فلا ينقض لأمن خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتيال خروج ريع من القبل لندرتة ولا تمكين لمن نام على فقاء ملصقا مقعده بقرة ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقره نجاف . (الثالث الطقاء بشرى الرجل والمرأة) قال الله تعالى :

﴿وَأُولَئِكَ لَمْ يَصِبُوا عَلَيْهَا إِفْسَاقٌ إِذْ أَخَذُوا مِنْهُمُ الْمَخَاهِيرَ وَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾  
 لم لا يتوضأ وجب لامتثال أمره فيما سواه نام أم لا . (قوله إلا أنوم ممكن) ولو في الصلاة وإن طال ولو في ركن قصر وخالف شيخنا الرمل في الركن القصير لأن تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث يعلم بما يأتي عنه في مسح الخف . (قوله أى ألبتة) ولو محبباً أو ركباً على دابة أو مادار جلبيه خلافا لبعضهم في هذه الصورة فلو زالت إحدى ألبتة عن مقرها فإن كان قبل ابتهاجه بقينا انتقض وضوؤه وإلا فلا كالألبتة لا ينقض لو شك هل كان متمكناً أو لا نعم لو أخرجه معصوم بخروج شيء منه وجب عليه الوضوء بخلاف ما لو أخرجه عدل كما قاله شيخنا لأن استصحاب يقين الطهارة أقوى منه وفارق اعتاده في تنجس الماء لأنه وسيلة . (قوله لندرتة) فلو اعتاده ولو مرة لغر عن انتقض وضوؤه بنومه إلا إن أمكنه وأمكن . (قوله ولا تمكين إلخ) أى فهو خارج من كلام المصنف فسقط اعتراض الإنسوى وغيره نعم لو جلس الخليل على نحو قطن مما يمنع خروج شيء منه فلا تنقض والسمن المفرط كالفرال . (قوله الرجل والمرأة) بقينا لا مع الشك ولو من الجن فيما أو في أحدهما ولو على غير صورة الأدمى حيث علمت المخالفة كذا قاله شيخنا هنا في حاشيته وسأيت في عنه في النكاح أنه لو تزوج بجنية جاز له وطؤها وهي على غير صورة الأدمية ولا ينقض لمسها وضوؤه وسأيت في باب الإمامة عنه أيضاً إن شرط صحة الاقتداء بالجنى أن يكون على صورة الأدمى وكذا في صحة الجمعة به حيث كان من الأربيعين فالذي يتجه عدم التنقض هنا إجراء للأبواب على نسق واحد ولعدم الاسم كالمسوخ وإليه رجع أخيراً واعتمده وفعل الرجل والمرأة ما لو كانا ملتصقين فينقض إلا فيما يشق وفعل بعض كل حيث سمى رجلاً أو امرأة أو لم يقيد شيخنا الرمل بما زاد على النصف فعلم أن لس الميت ينقض وضوؤه إلى لا ينقض المسوخ ولو حيواناً لعدم التسمية فلو مسخ بعضه وبقي الاسم على الباقي نقض وإلا فلا والصبي والصبي كالرجل أو المرأة بشرطه الآتى وبذلك علم أن تعبير المصنف بالرجل والمرأة أولى بل هو الصواب فعُدل شيخ الإسلام إلى التعبير بذكر أو أنثى ليس في محله فأمثل . (قوله وأطلق عليه إلخ) هو تصحيح لقوله بعده والمموس كلامى . (قوله إلا غيرها) ولو احتالاً فلو استلحق أبو وزوجته لم يصدقه أو شك في رضاع أمراً أو اختلطت حرمة بنحو محصورات فلا تنقض في ذلك سواء قبل نكاحه أو بعده خلافاً للخطيب وابن عبد الحق في الجميع نعم لو لس من المخططات زيادة على قدر حرمة في طهارة واحدة تنقض ولا تنقض الخفية بالمان خلافاً للبقينى . (قوله من حرم نكاحها إلخ) تنقض بنت الزوجة قبل الدخول بأهلها<sup>(١)</sup> وتنقض أختها وعمتها مطلقاً وكذا تنقض أم الموطوعة بشبهة وبناتها وإن حرمتها ابتداءً عليه لأن وطء الشبهة لا يتصف بحلل ولا حرمة فلا تكتب به الحرمة بخلاف النكاح وملك العيىن وهما المراد بالسبب المذكور في الضابط الآتى وينقض زوجات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك ضبطوا الحرم بمن حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها . (قوله وقروا إلخ) تقدم جوابه بقوله وأطلق إلخ مع أن الآية ظاهرة في الذكور ولم يقصرها الثاني عليهم . (قوله صغيراً) ولو لزوجها كمكسه . (قوله متشقى) أى للبطاع السليمى لم يقيد شيخنا الرمل بسبع سنين وعليه فهل بلغ حد الشهوة يوجد فيما دونها أو لا يوجد إلا فيما فوقها ورجعه وعلى ذلك فما مقداره فيما حرره . (قوله وأن الله بالنظر إليه) أو بلمسه وهذا جواب عما قالوه في النكاح من حرمة نظره ولسه . (قوله ولا تنقض

أى فالاستثناء الآتى في لثن متصل . (قول الشارح والأول استبطل منها معنى خصصها) اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للجنة أى مع أنها لا تشتهى وتنقض . (قول الشارح والحرم من حرم نكاحها) أى على التأيد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوعة بشبهة وفروعها بين وكذا لا يرد عليه أمهات المؤمنين رضى الله عنهن . (قول المتن وطفى) فيه لغات ضم الطاء مع سكنون الفاء وضمها وكسر الطاء مع

في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ويجرى الخلاف في لس المرأة صغيراً لا يشتهى ذكره في شرح المذهب عن الدارمى ولا نقض

(١) إذ القاعدة الشرعية تقول الدخول على الأمهات يحرم البات فالعقد على الأم لا يحرم البت بعد تطلق أمها أما مجرد العقد على البت ولو بدون دخول يحرم الأم .



بالتقاء (خ) ولا بالعضو البان وإن تعلق بجلدة حيث وجب قطعها فإن التصق بحجارة الدم وحلته الحياة فله حكم ما التصق به فينقض عضو بهيمة اتصل بأدمى كذلك وخرج بالتقاء اللبس مع الحائل ولو رقيقاً ومنه القشف الميت على الجلد بخلاف العرق ومنه الزجاج وإن لم ينع اللون ولا ينقض لس غو أصبع من نحو نقد وإن وجب غسله عن الحدث . (قوله والخشيتين) نعم لو اتضح الخشيت بما يقتضى النقض عمل به ووجب الإعادة عليه وعلى من لامسه . (قوله والبشرة ظاهر الجلد) ويلحق بها لحم الأسنان واللسان وسقف الحلق وداخل العين والأنف وكذا العظم إذا وضح ، وقال ابن حجر بعدم النقض به وهو الوجه كالظفر قال في الأنوار : والبشرة ما عدا الشعر والسن والظفر أى من ظاهر البدن وإن أريد بالجلد في كلام الشارح البدن لم يحتج إلى إلحاقه وكان أولى من عبارة الأنوار فتأمل . (قوله مس قبل الأدمى) هو مفرد مضاف فيشمل ما لو تعدد وهو كذلك إلا زائداً بقينا غير مسامت للأصل كذا قاله شيخنا لكن في المشكوك فيه نظر يعلم من الخشيت ولذلك قال العلامة ابن قاسم بعدم النقض فيه ويشمل المنفصل إن سمي فرجاً وإلا فلا والجن كالأدمى على ما مر في اللبس وفي النقض بقبل الخشيت تفصيل في المطولات ضابطه أنه متى مس الأكيين من نفسه أو غيره من واضح<sup>(١)</sup> أو مشكل انتقض وضويع وإن مس أحدهما فإن احتمل عدم النقض في وجه من وجوه فرضه فلا نقض لأن بقين الطهارة لا يرفع بالشك في نقضها . (قوله يبطن الكف) هو ما يستمر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير وقيد باليسير ليقول غير النافض من رؤوس الأصابع وفي ذلك قصور بالنسبة لباطن الإبهامين وشمل الكف ما لو تعدد وهو كذلك إلا زائداً بقينا ليس على سمت الأصل كما تقدم سواء كان الجميع على مصمم أو أكثر خلافاً للخطيب وفي النقض بالمشكوك فيه ما تقدم وهمل الأصابع الأصل منها والزائد والمسامت وغيره وما في داخل الكف أو في ظهره وهو كذلك عند شيخنا ، وقيل : ينقض ما في داخل الكف مطلقاً ولا ينقض ما في خارجه مطلقاً كالسلعة فيهما ورد بالفرق الواضح بينهما . (قوله حديث الترمذي) قدمه لأنه أصبح وخرجه أكثر وما بعده تفسير له . (قوله لحديث) أى لمنطوقه وصح الحمل عليه لاعتبار مفهومه بكونه لم يخرج مخرج الغالب مثلاً أو هو من باب المطلق والمقيد كما صرح به شيخ الإسلام لأنه من باب الخاص والعام المحترض بأن ذكر فرد من أفراد العام بحكمه لا بخصوصه لأنه يرد بأن العموم إنما يكون من حيث الأشخاص وهو موجود في كل من الحدين وليس الكلام فيه وإنما الكلام فيها من حيث الأوصاف والعمل فيها من باب الإطلاق والتقييد كما أشار إليه بقوله ستر ولا حجاب وعطفه تفسير بالأعم ليشمل نحو الزجاج فإنه حاجب لا ساتر وستر بفتح السين إن أريد المصدر وبكسرها إن أريد الساتر وحجاب تفسير صحيح لكل منهما . (قوله والإفضاء) أى المراد هنا كما مر ففى القاموس أفضى يده إلى الأرض مسها براسحه وإلى المرأة اختلج بها وإن لم يجامعها وأفضى المرأة خلط مسلكتها . (قوله يبطن الكف) وقال ابن سيده بجيمعها ظهراً وبطناً ولعله مهجور فلم يعول عليه . (قوله أفضى) أى من حيث هو أو غالباً . (قوله لفتكه (خ) هو علة لقوله أفضى فعملة النقض في نفسه وفي غيره الفتحش وكان بقياس الفحوى في غيره للفتك لا للذة التى هى الأصل لانفتاحها في مس نفسه وبذلك علم أن التعليل بقول بعضهم ولأنه أشبهه لا غير لائق بل غير مستقيم ، قيل : ولعله عبارة من يعتبر اللذة جرت على لسان غيره من غير قصد فتأمل وانهم . (قوله ولهاذا)

سكون الثاء وكسرها وأظفرو . (قول المتن يبطن الكف) خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافاً لأحمد رضى الله عنه وإنما سميت كذا لأنها تكف الأذى عن البدن . (قول الشارح الأصل في ذلك حديث الترمذي (خ) إن قلت : لم قدمه على الحديث الذى بعده مع أن الذى بعده أنص في المقصود من حيث إن الإفضاء هو اللبس يبطن الكف بخلاف اللبس ، قلت : كانه لكثرة خروجه وأيضاً فقد قال البخارى هو أصح شيء في الباب . (قول الشارح ولهاذا لا يتعدى النقض إليه) أى بخلاف اللبس .

بالتقاء بشرق الرجلين  
والمرأتين والخشيتين ،  
والخشيت والرجل أو المرأة  
والبشرة ظاهر الجلد  
(الرابع من قبل  
الأدمى) ذكرنا كان أو  
أننى من نفسه أو غيره .  
(يبطن الكف) الأصل في  
ذلك حديث الترمذي  
وابن حبان وغيرهما :  
« من مس ذكره » ، وفي  
رواية « فرجه  
فليتوضأ » والمراد : اللبس  
يبطن الكف لحديث ابن  
حبان : « إذا أفضى  
أحدهم يده إلى فرجه  
وليس بينهما ستر ولا  
حجاب فليتوضأ »  
والإفضاء لغة : اللبس  
يبطن الكف ومس الفرج  
من غيره أفضى من  
مسه من نفسه لفتكه  
حرمة غيره ، ولهاذا لا  
يتعدى النقض إليه

وقبل فيه خلاف الملموس وقد تقدم وقبل المرأة النافض مسه لثنتي شفرها ذكره في شرح المذهب قال : فإن مسه ما وراء الشفرين لم ينتقض

بلا خلاف . (وكذا في الجليد حلقة دبره) أى الأدمى قياسا على قبله بجامع النقض بالخارج منها ، والقديم لا نقض بمسها وقفا مع ظاهر الأحاديث السابقة في الاقتصاد على القبل وغير في شرح المذهب بالدبر وقال : المراد به لثنتي الشفر ، أما ما وراء ذلك من باطن الأكتين فلا ينتقض بلا خلاف انتهى ، ولما حلقة سائكة . (ولا فرج بهيمة) أى لا ينتقض مسه في الجليد إذا لم يخرجه في ذلك والقديم ، وحكاها جمع جديد أنه ينتقض كفرج الأدمى ، والرقيق في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعبه في الروضة بأن الأصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجنب والذكر الأشل وباليه الشلاء في الأصح) لأن محل الجنب في معنى الذكر لأنه أصله لشمول الاسم في غيره ما ذكر والثاني لا تنتقض للذكورات لانتهاء الذكر في محل الجنب ولانتهاء مظنة الشهوة في غيره . (ولا ينتقض رأس الأصابع وما بينا) وحرفها وحرف الكف لخروجها عن سمت الكف ، وقيل : تنتقض لأثمان من جنس بشره باطن الكف . (ويخرج ما لحدت

أى الملتك أى يكفيه مما يترتب على المس الملتك فلا تحكم عليه بنقض الضوء أيضا . (قوله وقيل فيه خلاف الملموس) نظرا لأصل اللذة وفيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف . (قوله لثنتي شفرها) لم يقل كثيره على المتفرد ليعلم ما يلتقى على ما بين المنفذين وما فوقهما كالظفر على المحدث وما نقل عن شيخنا الرمي أن البظر قبل قطعه وعمله بعد قطعه ناقض لم يثبت عنه وإن وجد في بعض نسخ شرحه والناقض في الرجل جميع الذكر لا ما نبت عليه الشعر وفي الدبر ما ينضم من دائره كما سيذكره . (قوله ولما حلقة سائكة) أى على المشهور كحلقة العلم ونحو الحديد . (قوله لا فرج بهيمة) ومنها الطيور بحيث بذلك لعدم نطقها وسواء الأصلية والعارضة كالسمك وما تطور من الجن كما مر ولذلك مال شيخنا إلى حرمة وطء زوجته المسوخة حيوانا لأنه كالطلاق كما قاله في البيهقي وهو وجه راجعه . (قوله في ذلك) لعل مرجع الإشارة هناك الحرمة المعبر عنه في كلام غيره بوجود ستره ونحرهم النظر إليه فليراجع . (قوله وحكاها جمع جديد) فيه تصريح بأن هذا غير القديم السابق في دبر الأدمى فسقط ما هنا من الاعتراض وإن أمكن الجواب عنه . (قوله وينقض فرج الميت) قبيلا أو دبرا . (قوله ومحل الجنب) وهو هنا في الذكر ما حاذى المقطوع إلى جهة الداخل لا من الجانب خلفا لبعضهم . (قوله في معنى الذكر) قيد بالذكر لتبصير المصنف بالجنب ولو عبر بالفرج لكان أولى ليشمل محل قطع قبل المرأة وهو ما حاذى الشفرين من الجانبين لا من الداخل ولا من الخارج ويشمل الدبر وهو ما حاذى ما كان ينضم من دائره . (قوله وباليه الشلاء) خرج بها المقطوعة وإن تعلقت ببعض جلدها إلا إن كانت الجلدة كبيرة بحيث يتمتع انفصالها كما مر فراجعها وخرج بها اليد من نحو ثقب فلا نقض بمسها أيضا . (قوله ولانتهاء مظنة الشهوة) لم يقل لعدم هناك الحرمة المناسب لما علل به أو لأنه لا يصح هنا إذا الثاني لا ينكره وبذلك علم الرد عليه . (قوله وأسى) ولي نسخة : رعوس الأصابع ولو زائدة ويعطى الكف كما مر أنفا وكذا ما بعده . (قوله وما بينا) وهو ما يستمر من جوانبها عند ضمها وحرفها وهو ما لا يستمر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانب الإبهام وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الإسلام وغيره أو هو من عطف العام بقول بعضهم : إن المراد بحرفها ما يستمر منها وما بينا النقرة التي في أسفلها أو غير ذلك وتكلف وخروج عن الظاهر بلا حاجة إليه . (قوله لأنها من جنس الخ) وقياسا على الخلف حيث ألحق جوانبه بإطنه ورد بالرجوع إلى الأصل فهما لأن الأصل في الخلف عدم صحة للمسح إلا ما ثبتت الرخصة فيه والأصل في البدن عدم النقض إلا ما ثبت النص بالنقض فيه . (قوله ويخرج ما لحدت) المراد بالحرمة في الصلاة والطواف<sup>(١)</sup> عدم الصحة ولو سهواً في غيرهما وإن كان عامدا عالما وتعمد الصلاة معه كبيرة واستحلالها معه كفر وتردد شيخنا في الطواف والمراد بالحدث الأمر الاعتباري فدعوى الإجماع صحيحة إذ لا يقول أحد بصحة شيء من ذلك معه ولا يرد صاحب الضرورة والتيميم وفائد الطهوين لوجود الرخص ولا يصح أن يراد به التيمم لثبات العبارة إذ يصير المعنى ويتمتع بالنقض وهو فاسد وتعبير شيخ الإسلام بالأحداث مراده بها الأسباب لأن غيرها لا تعدد فيه ويصرح به ما ذكره بقوله أى بكل منها ، قيل : ويلزم عليه عدم صحة دعوى الإجماع فيما لا يراد نحو للمس والجواب بأن المراد الجنس

(قول الشارح والقديم وحكاها جمع جديد) أنه ينتقض كفرج الأدمى أى بجامع وجوب الغسل بالإبلاج في كل منهما . (قول المتن والصغير) أى لشمول الاسم وهناك الحرمة بخلاف لمس الصغيرة . (قوله المتن ولا ينتقض رأس الأصابع) قال في شرح المذهب : لو نبت أصبع زائدة في ظاهر الكف فلا نقض بها بخلاف ما لو نبت على استواء الأصابع في باطن الكف كذا رأته على هامش القطعة . (قول الشارح وحرفها وحرف الكف) لا يشكل على هذا إلحاق حرف الرجل بالأسفل في مسح الخلف لأن الأصل هنا بقاء الطهارة وهناك

أو المجموع لا يصح مع الكلية والوجه أن الكلية صحيحة من حيث الحدث بمعنى أنه مجمع على حرمة نحو الصلاة في كل سبب منها حيث كان حدثاً أو حيث ترتب عليه الأمر الاعتباري مع أن ذكر الكلية لدفع توهم توقف الحرمة على وجود جميعها وإنما جاء الإشكال من جهة النظر إلى الأفراد المذكورة هنا بقطع النظر عن ترتب الحدث عليها عند بعضهم فتأمل فانه ووضح جلي . (قوله الصلاة) سواء الفرض والنفل وكذا الطواف . (قوله لا يقبل الله) أي يقول صحة كما هو الأصل لا قبول كمال لاحتياجه إلى صارف ولم يقل به أحد . (قوله ومنها صلاة الجنابة) نص عليها لأنها لا تشملها الصلاة عرفاً<sup>(١)</sup> . ولذلك لا يمتح بها من حلف لا يصلي وردا على الشعبي والطبري القائلين بصحتها مع الحدث . (قوله سجدة التلاوة) وكذا سجدة الشكر وخطبة الجمعة . (فروع) قال ابن حجر : صورة الركوع الواقعة من العوام بين يدي المشايخ حرام وبأنهم فاعلها ولو بطهارة وإلى القبلة وهي من العظائم وأخشى أن تكون كفرًا وقول الله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ أي ركعاً إما منسوخ أو أنه شرع من قبلنا وخالفه شيخنا الرمل وسياق . (قوله وحمل المصحف) وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين كما في الحديث المراد به ما يسمى مصحفاً عرفاً ولو قليلاً كحزب ولا عبرة فيه بقصد غير الدراسة . (قوله ومس ورقه) المراد : ومس شيء منه وإنما صرح بالورق لدفع إيهام خصوص جملته وإدخاله وما بين سطوره وحمل بعضه من أفراد ما سياتي وإلزاماً حرم على الحرم مس الطيب دون حمله نظراً لترفه المقدود في الحمل ولو قطعت الهوامش لم يجرم مسها مطلقاً ، وقال بعضهم : يجري فيها تفصيل الجلد الآتي وخرج بحمله ومسّه حمل حامله ومسّه فلا يجرمان مطلقاً عند شيخنا الرمل ، وفي ابن حجر أن في حمله التفصيل في حمل المتاع الآتي وكلام الخطيب يوافقه وعند شيخنا الطبري أن عمل الحل إن كان المحمول بمن ينسب إليه الحمل نحو طفل نعم يجوز حمله خوفاً غرق أو حرق أو تنجس أو وقوع في يد كافر أو ضياع أو سرقة بل يجب حمله في غير الأعيان وتوسده كحمله إن عيّن طرفاً لا نحو الحاء الضياع ويجب عند إرادة حمله التيمم إن أمكن ودخل في مسه ما لو كان بمائل ولو تخينا حيث بعد ما سأل عرفاً . (فائدة) حكى ابن الصلاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً وحكى في التهمة وجهاً عن الأصحاب أنه لا يجرم إلا مس المكتوب وحله لا الهامش ولا ما بين السطور ، قاله الإسنوي . (فروع) يجوز توسد كتب العلم بخوف الضياع . (قوله وهو غير) أي لفظاً لأنه مرفوع . (قوله والمطهر) يفتح الماء بمعنى التطهر لإيقاعه الطهارة على نفسه وإنما احتيج إلى التأويل ليصح النفي والإثبات إذ لا يكونان إلا فيمن له الحالتان فليس المراد الطهارة المقابلة للنجاسة في الأبدان ولا الملائكة مع اللوح المحفوظ وهو شامل للمسلم والكافر وإنما جاز تعليمه عن ظهر قلب لأنه لا إهانة فيه مع احتفال رءاء الإسلام . (قوله وكذا جلده) أي يجرم مسه كما يؤخذ من المقابل وسكت عن حمله لدخوله في حمل المصحف إذ الكلام في جلده التصل به أما المنفصل عنه فيجرم حمله ومسّه ما دامت نسبتة إليه فإن انقطعت عنه أو جعل جلده لغيره وإن بقيت النسبة فلا حرمة ويصح بيعه للكافر مطلقاً . (قوله والثاني إرخ) هو مرجوح مبنى على مرجوح فتأمل . (قوله وخريطة وصدوق فيهما مصحف) وهما بالجر عطف على ورقه أو بالرفع عطف على جلده وعلى كل فهو في حرمة المس واستثنى عن الحمل فيهما بما مر من حمله لأنه فيهما وعلى الحرمة

أن يكون المسح على الظاهر فاستصحب الأصل في الموضعين . (تنبيه) قال بعض العلماء : المراد بما بين الأصابع للحمية الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بحرف الأصابع ما يستر إذا انضم الأصابع وإن كان التبادر إلى الأنفهام تفسير ما بينها بهذا الأخير . قلت : سبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكف فإن حرف الخنصر والإيهام يداخلان في حرف الكف لأنه الراحة مع بطون الأصابع ، قيل : ويجوز أن يكون المراد بحرف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكف . (قول المتن ومس ورقه) أي سواء كان باطن الكف أو غيره وسواء كان بمائل أو غيره

الصلاة إجماعاً وفي الصحيحين حديث : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » ومنها صلاة الجنابة وفي معناها سجدة التلاوة . (والطواف) قال شيخنا : « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه التطيق فمن نطق فلا ينطق إلا بخبر » رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . (وحمل المصحف ومس ورقه) قال تعالى : ﴿ لا يمسها المطهرون ﴾ هو غير بمعنى النجس والحمل أبلغ من المس ، والمطهر بمعنى التطهر ذكره في شرح المذهب . (وكذا جلده على الصحيح) لأنه كالجزء منه والثاني لا يجرم مسه لأنه وعاء له ككبسه . (وخريطة وصدوق فيهما مصحف

فيهما إن كانا لاثنين به وعداله عرفا لا نحو خلوة وغرارة وإن عدتاه ولا نحو صندوق أمتعة هو فيه ويحرم من علاقته في نحو كيسه وكذا ما زاد منها عنه أو ما زاد من الخريطة إن كان مناسبا ولا يحرم من الزائد إن كان منهما مفرطا في الطول والكرسى كالصندوق فيحرم من جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي ، وقال العلامة ابن قاسم : لا يحرم من شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا ولي به أسوة ولعله أجاب كلا منهما بما سمح له وقت سؤاله ، وقال بعضهم : يحرم من ما حاذى المصحف منه لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله ولعل حرمة المس عند هذا من حيث كونه ماسا للمصحف بحائل لا من حيث من الكرسى وخرج بكرسى المصحف كرسى القارىء فيه كالكراسى الكبار المشتملة على الخزائن فلا يحرم من شيء منها نعم الدفان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لأنهما من الصندوق المتقدم . (قوله وما كتب) عطف على خريطة لجمعه معها في الخلاف فكلما في حرمة من ذلك المكتوب ولذلك جعل حمله مقبلا على مسه وسلوك غير هذا في كلام المصنف غير لائق به فتأمل . (قوله للدرس قرآن) أى بقصد القرآن وحده ولو حرفا واحداً وخرج به ما قصد للتنمية ولو مع القرآن كما مر فلا يحرم مسها ولا حملها وإن اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب : وإن اشتملت على جميع القرآن وخالفه شيخنا الرمل والمبرة بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا أجره ولا أمر وإلا بقصد المكتوب له ويتفرع الحكم بتغير القصد من القيمة إلى الدراسة وعكسه . (قوله كلوح) فيه إشارة إلى اعتبار ما يعد للكتابة عرفا لا نحو عمود فلا يحرم فيه إلا من الأحرف وحرمتها عرفا ، ولو بحث أحرف القرآن من اللوح والورق بحث لا تنقرا لم يحرم مسهما ولا حملهما لأن شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق الجلد (فروع) يحرم لصق أوراق القرآن بنحو النشل والرساس وجعلها وقاية ولو لعلم ووضع مأكول عليها مع أكله ولا فلا ويلمعها بلمصغ<sup>(١)</sup> ووضع نحو دراهم فيها ووضعها على نجس ومسها بشيء نجس ولو من بدنه لا حرفها بالية بل هو أولى من غسلها ويجب غسل مصحف تنجس وإن أدى إلى تلفه وكان لمحمور ولا ضمان نعم لا تحرم الوقاية بورقة مكتوب عليها نحو البسلة ويحرم السفر بالمصحف إلى بلاد الكفار إن خيف وقوعه في أيديهم ويحرم كتابة القرآن بنجس ولو مغفوا عنه كمنه به لا قراءته بغير نجس وقيل يحرم ، ويجوز كتابته بقراءته بغير العربية ولها حكم المصحف في المس والحمل ويجوز ما لا يشعر بالإهانة كالصباغ على اللوح لمحوه لأنه إعانة ونحوه من رجله أى وكونه خلف ظهره في نوم أو جلوس لا بقصد إهانة في ذلك وكوضع المصحف في رف خزانة ووضع نحو ترجيل في رف أعلى منه ويجوز ضم مصحف إلى كتاب علم مثلا في جلد واحد ولكل جانب حكمه ولما قابل كلا منهما من الكتب حكمه وكذا اللسان إن كان مطبوعا عليه فإن كان مفتوحا وهو من جهة المصحف حرم كله أو من الجهة الأخرى حل كله ، وقال ابن حجر بالحرمة مطلقا تنظيرا للمصحف . (تنبيه) يجرى في كتب العلم الشرعى وألته ما فى المصحف غير تحريم المس والحمل لأنه يشعر بالإهانة . (قوله حل حمله) الضمير راجع للمذكور من المصحف وما كتب لدرس قرآن بالنسبة للمتاع ، وراجع لذلك باعتبار القرآن بالنسبة للتفسير كما يرشد إليه كلام الشارح ويجوز رجوعه للقرآن مطلقا فتأمل . (قوله تبعها) يفيد أن الظرفية والجمعية ليسا للتقييد فيمكنى متاع واحد ولو غير ظرف وصورة أن يحمله معلقا فيه لئلا يكون ماسا له أو يقال لا حرمة من حيث الحمل وإن حرم من حيث المس إذ لا تلازم بينهما وقد اختلف المتأخر بأن يصلح للاستيعاب عرفا لا نحو إبرة أو محيطها وعلم من التبعة أن القرآن ليس مقصودا فإن قصد وحده حرم اتفاقا أو قصد مع المتاع حرم عند الخطيب كما في قراءة الجنب وخالفه شيخنا الرمل فيما هنا وفرق بأن هنا جر ما يستتبع بخلاف القراءة ولا يحرم في الإطلاق ولا في قصد غير القرآن وحده

(قول الشارح تبعها) أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل . (هاهنا) لو كان القرآن منقوشا على خشبة أو طعام امتنع حرق الخشبة وجاز أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن القاضي والذي في الروضة كراهة الحرق لا غير

وما كتب للدرس قرآن  
كلوح في الأصح لشبه  
الأولين المصنفين  
للمصحف بالجلد  
والثالث بالمصحف ،  
والثاني لا يحرم مسها لأن  
الأولين كالوعاء  
للمصحف ، والثالث  
ليس في معناه وحمل  
الثالث كمنه ومس  
الأولين وحملها ولا  
مصحف فيها جائز .  
(والأصح حل حمله في  
أمتعة) تبعها لها

(و) في (تفسير ودنائير) كالأحذية لأنها المقصود أن دونه والثاني يحرم لإخلاله بالتعظيم ولو كان القرآن أكثر من التفسير حرم قطعاً عند بعضهم وصوبه

في الروضة والمس في  
الأخمين كالحمل (لا  
قلب ورقه يعود) فإنه لا  
يحل في الأصح لأنه في  
معنى الحمل لا انتقال  
الورق بفعل القلب من  
جانب إلى آخر (و)  
الأصح (أن الصبي  
أحدث لا يمتنع) من  
مس المصحف واللوح  
وحملها حاجة تعلمه  
منها ومشقة استمراره  
على الطهارة والثاني على  
الولي والمعلم منعه من ذلك  
قلت الأصح حل قلب  
ورقه يعود وبه قطع  
العراقيون والله أعلم  
لأنه ليس بحمل ولا في  
معناه، ولو لم يكن كونه على  
يده وقلب به حرم قطعاً  
وقيل فيه وجهان (ومن  
يقنن طهر أحدنا واشك  
في ضده) حل طراً عليه  
(عمل يقيه) استصحاباً  
لليقين والأصل في ذلك  
حديث مسلم: وإذا وجد  
أحدكم في بطنه شيئاً  
فأشكك عليه أخرج منه  
شيئاً أم لا فلا يخرج من  
المسجد حتى يسمع صوته  
أو يجده رجماً . والمراد  
بالشك التردد باستواء أو  
رجحان كما قاله في اللقائين  
فمن ظن الضد لا يعمل  
بظنه لأن ظن استصحاب  
اليقين أقوى منه، وقال

عندهما كثيرهما . (قوله وفي تفسير) لفظ تفسير عطف على أئمة كأشار إليه الشارح فهو على الطريق الجادة  
في العربية وشمل التفسير ما على هوامش المصحف قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي قالاً : ولا نظر لقصد دراسة  
فيه وفيه بحث ظاهر قوي . (قوله ودنائير) وجدرا ن وسقوف وثياب ويحل النوم فيها ولو جلب وكذا النوم  
عليها في نحو البساط لا الوطء عليها ، وقيل يجوز الوطء أيضاً لا بقصد إهانة وكلام ابن حجر يومئ إليه والوجه  
خلافه فراجع . (قوله ولو كان القرآن أكلي) قيد بذلك لأنه محل القطع فإن تساوى حرم على الأصح كما لو  
شك في الكثرة وفارق الشك في الضمة بأن الأصل في القرآن الحرمة وفي الإناء الحل فعلم أن محل الحل إذا كان  
التفسير أكثر يقيناً قال شيخنا تبعاً لابن حجر ونقله عن شيخنا الرملي والعبرة بالكثرة من حيث الحروف الرسمية  
بالرسم العثماني في القرآن وبقاعدة رسم الخط في التفسير ، وقال بعضهم يرسم الخط مطلقاً ، وقال العلامة ابن  
قاسم : العبرة باللفظ ونقله عن شيخنا الرملي وهو يخالف ما مر عنه فعله اختلف جوابه وكلامه في الشرح  
يحتمل لكل منهما . (قوله والمس في الأخمين) وهما التفسير والدنائير كالحمل فلا يحرم مس الحروف على  
الدنائير (١) ونحوها بما ذكر مطلقاً ولا في التفسير كذلك هذا صريح كلامه وبه قال الشيخ الخطيب وهو واضح  
وقال شيخنا الرملي بالحرمة إلا إذا كان الذي منه مشتتاً على تفسير أكثر وفيه نظر لأنه لو قصد حمل القرآن  
وحده في هذا التفسير لم يحرم وكذا لو قصد به الدراسة كما مر . (قوله لا قلب) هو بالجر عطف على حمل كما  
أشار إليه . (قوله إن الصبي) أي المسير ولا فيحرم تمكنه منه لفقد تعلمه وخرج بالصبى البالغ وإن شق عليه  
دوام الطهارة كمؤدب الأطفال وما نقل عن الشيخ ابن حجر من جواز المس والحمل مع التيمم غير معتمد  
عند شيخنا . (قوله الحديث) ولو حدثنا أكبر . (قوله لا يمتنع) أي لا يجب منعه فيندب . (قوله من مس إن) (و)  
ولا من القراءة بالأولى لجوازها للمحدث . (قوله حاجة تعلمه) ومنها حمله من البيت إلى المكتب وعكسه  
وخرج بها قطعاً غيره ومنه حمل بخادمه له معه إلى المكتب فيحرم على البالغ وعلى غيره تمكنه منه . (قوله  
وبه قطع العراقيون) فالأنسب التعبير بالمذهب . (قوله لأنه ليس بحمل) يفيد أنه لو انفصلت الورقة عن العود  
حرم وهو كذلك . (قوله ولو لم يكن كونه على يده) كونه على اليد قيد للقطع فإن لم يكن على يده حل عند الشيخ  
الخطيب وخالفه شيخنا الرملي ولو لم يكن متديلاً ليس ملبوساً له وقلب به لم يحرم لأنه حيث لا كعود . (قوله حرم  
قطعاً) خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه . (قوله استصحاباً لليقين) يفيد أن المراد باليقين الظن المستند إلى  
استصحابه لا هو لأنه لا يجمع الشك . (قوله شيئاً) أي ربما يحول في جوفه يطلب الخروج . (قوله فلا يخرج  
من المسجد) أي لا يظن صلاة نفسه بما وجد ويخرج من المسجد للوضوء أو المراد لا يخرج من صلاته وسماها  
مسجداً مجازاً . (قوله حتى يسمع إن) أي حتى يعلم أنه أحدث بسماع أو بغيره . (قوله لأن استصحاب)  
وفي نسخة : لأن ظن استصحاب اليقين أي الظن المستند إلى اليقين كما مر أقوى من الظن الذي لم يستند إلى  
يقين وإن استند إلى خبر عدل كما مر عن شيخنا وتقدم ما فيه . (قوله وقال الرافعي يعمل بظن الطهر بعد يقين  
الحديث) ذكره الشارح ولم ينبه عليه وقد اختلف في الجواب عنه فقيل هو سهو منه ، وقيل أنه سقط منه لفظة  
ولا الأصل لا يعمل ، وقيل إنه في ظن طهارة أحد الماعين بالأجناد كما مر ، وقيل في النوم غير ممكن ، وقيل إنه  
في المسئلة الآية عقب هذه وهو الأقرب وما قبله كلام صحيح في ذاته لكنه بعيد عن المقام . (قوله  
وأسقطه من الروضة إن) فإسقاطه دليل على عدم صحته . (فائدة) قال بعضهم : واستقرى كلام  
الشارح فوجد أنه متى أطلق لفظ الروضة فمراده زواتها ومتى قال أصل الروضة فهو ما تصرف فيه  
النور من كلام الرافعي أو زاده بغير تمييز ومتى قال الروضة وأصلها فهو ما اتفقا عليه معنى أو كأصلها  
فهو ما اتفقا عليه لفظاً فراجع . (قوله فهو الآن متطهر) سواء اعتاد التجديد أم لا : (قوله يقين

الرافعي : يعمل بظن الطهر بعد يقين الحديث قال في الكفاية : لو لم أر ذلك لغيره وأسقطه من الروضة . (قوله يقيناً) أي الطهر والحديث بأن وجدته بعد  
طلوع الشمس مثلاً . (وجعل السابق) منهما (فقد ما قبلهما) يأخذ به (في الأصح) فإن كان قبلهما حديثاً فهو الآن متطهر لأنه يقين

**الطهارة** أى الرافضة للحدث الذى قبل الشمس الذى ذكره فلا معارضة بالثلث . **(قوله وشك في تأخر الطهارة)** أى الثانية التى بعد الشمس . **(قوله إن كان يتعاد تجديد الطهارة)** وتثبت العادة ولو بمرة في عمره الماضى **(قوله فإن لم يعلم ما قبلها)** أخذ بمثل ما قبل ما قبلها فما أخذ في الإفراد بالضد وفي الإشفاق بالثلث . **(قوله لزومه الوضوء بكل حال)** أى إن لم يعلم شيئا مما ذكر وكان يتعاد التجديد وإلا فهو متطهر دائما . **(فائدة)** قال القاضى رحمه الله تعالى : لا يرفع اليقين بالشك إلا في أربع مسائل **(أحدها)** الشك في خروج وقت الجمعة فيصون ظهرا **(الثانية)** الشك في بقاء مدة المسح فيغسل **(الثالثة)** الشك في وصول مقصده فيتم **(الرابعة)** الشك في نية الإتمام فيتم أيضا ، قال بعضهم : لأن هذه رخص لا بد فيها من اليقين وحيث فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكورات بل إن غير الرخص يقع فيها ذلك كما مر أنفا في للمس والمس ، وانظر اليقين المقابل للشك في الأخوة ما هو فتأمل .

**(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء)** حقيقة وشروط آداب الآداب بمد الهمة جمع أدب وهو ما يطلب الإتيان به ندبا أصالة والمراد هنا ما يطلب وجوباً أو ندباً لأجل غيره صحة أو كمالاً وقدم هذا الفصل على الوضوء لأنه الأكمل وأخره في الروضة إشعاراً بجوازه في حق السليم وأعاد العامل في الاستنجاء<sup>(١)</sup> دفعا لتوهم إرادة أدابه فقط . **(قوله داخل الخلاء)** أى من أراد دخوله ولو صغيراً بأمر وليه أو حاملاً لغیره لغزو قضاء الحاجة المخصوصة كوضوء ماء وإزالة قدر فهو أولى من تعبير المنج وغيره بقاضى الحاجة والجواب بأن هذا أعم لشموله الصحراء قد يراد بالخلاء ما يشمله وسياً في ما يشير إليه مع أن تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل . **(قوله يساره)** أو بدلها وكذا الجين . **(قوله واليمين لغیره)** أى غير المستقر وهمل ما لا شرف فيه ولا خسة فيقدم بينه كالشرف وهو المنقول للمحدث من شيخنا الرمل وإن كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظر لأن الأقسام ثلاثة إما من مكان لما دونه فيقدم اليسار أو لما هو أعلى منه فيقدم اليمين أو لما يساره فيختار كأجزاء المسجد ومنه صعود الخطيب إلى المنبر أو نحو بيتين من دار بينهما فرجة نعم تقدم بينه في خروجه من الكعبة إلى المسجد كعكسه قاله شيخنا الرمل . **(فروع)** يحرم دخول الصاغة ونحوها من أمكنة المعاصي إلا لحاجة بقدرها . **(قوله والخلاء)** بالمد المكان الخالي أى لفة . **(قوله نفل)** أى عرفاً . **(قوله إلى الهاء)** لو قال : إلى المكان كالذي قبله لكان أعم وكان يستغنى عن إيراد الصحراء فيما يأتي ولعله راعى الظاهر وسعى باسم شيطان يسكنه . **(قوله مكتوب)** قدره لصحة نسبة الحمل إلى الذكر لأن معنى لكن فيه تغيير إعراب اللفظ وهو معقول فلو أخر لفظ مكتوب عن ذكر الله كما في بعض النسخ لمسلم من ذلك . **(قوله أو غيره)** كمنسوخ تلاوة وتوراة لم تبدل وأسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصده لما في التمام وأسماء الأنبياء وللأمة ولو عوامهم ، قال شيخنا : وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كالصحابة والأولياء فإن دخل بشيء من ذلك غيبه في نحو عمامته وعمره تجسسه ولو في غير الاستنجاء فراجع . **(قوله مكروه)** ولو نحو مصحف وإن حرم من حيث الحدث وعليه يحمل كلام الأذرى بالحرمة . **(تنبيه)** ما نقل عن الجلال السيوطي من حرمة نقش محمد رسول الله على الخاتم للنهي عنه في الحديث ضعيف لضعف الحديث أو محمول على من اسمه محمد على قول في الكنية أو على زمنه عليه السلام على قول فيها أيضاً أو على إرادة المضادة . **(قوله والصحراء كالبنيان)** أوردنا نظراً للظاهر وإن أمكن همل المكان لما كمر نعم قال بعضهم في هذين الأديين : فيهما خلاف فهما واران من حيث الخلاف فليراجع . **(قوله ولو بال قائما)** أى اعتمدته شيخنا الرمل مخالفاً للشيخ الإسلام وللمراد باليمض في عبارة الجلال الشارح وخرج بالبول الغائط

**(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء)** **(قول الشارح والصحراء كالبنيان)** نظير ذلك الصلاة في الصحراء فيقدم اليمين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه . **(فائدة)** من الآداب أن

الطهارة وشك في تأخر الحديث عنها والأصل عدم تأخره وإن كان قبلها متطهر فهو الآن بعدت لأنه يقين للحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والأصل عدم تأخرها إن كان يتعاد تجديد الطهارة فإن لم يجد تجددها فالظاهر تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهرًا فإن لم يعلم ما قبلها لزومه الوضوء لتعارض الاحتالين من غير مرجع . والوجه الثاني لا ينظر إلى ما قبلها ويأمره الوضوء لكل حال احتياطاً قال في الروضة : وهو الصحيح عند جماعات من محقق أصحابنا .

**(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء)** **(يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه)** مناسبة اليسار للمستقر واليمين لغیره والخلاء بالمد المكان الخالي نفل إلى الهاء المد لقضاء الحاجة عرفاً (ولا يحمل في الخلاء ذكر الله تعالى) أى مكتوب ذكر من قرأ أو غيره تعظيماً له وحمله ، قال في الروضة : مكروه لأحرام والصحراء كالبنيان في هذين الأديين (ويجوز) في قضاء الحاجة (جائزاً على يساره) دون يمينه فيصحبها لأن ذلك أسهل لخروج الخارج ولو بال قائماً فرج بينهما

فيتمتعهما (ولا يستقبل القبلة ولا يستديرها) أدبا في البنيان (ويحرمان بالصحرَاء) قال عليه السلام : « إذا أقيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة

ولا تستديرها بول ولا غائط ولكن شرفوا أو غربوا » رواه الشيخان ، وروى أيضا أنه عليه السلام قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدير الكعبة . وروى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن كما قاله في شرح المهذب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بغروبهم أو قد فعلوها حولوا بمقعدك إلى القبلة فجمع الشافعي رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بحمل أوها المفيد للتحريم على الصحرَاء لأنها السعيا لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدير بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي عليه السلام ليان الجواز ، وإن كان الأولى لنا تركه . نعم يجوز فعله في الصحرَاء إذا استتر بمرفق قدر ثلثي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويحرم فعله في البنيان إذا لم يستتر فيه على الوجه المذكور إلا أن يكون في البناء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وإن بعد الساتر وقصر ذكر ذلك في شرح المهذب وغيره وذكر فيه

قالما فهو كالجالس في اعتدال يساره وإن كان القيام مكروها في كل منهما نعم إن خشى التجنيس في حالة تعين خلانها . (قوله القبلة) أي عين الكعبة ولو باجتناد لا وجهها على المحمد وخرج بها بيت المقدس فاستقبله واستديره مكروه مع عدم الساتر ويكره استقبال القمرين <sup>(١)</sup> لا استدبارهما . (قوله بول ولا غائط) هو على اللف والنشر المرتب أي لا تستقبلوها بول ولا تستديرها بغائط لأن الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه والاستدبار جعل الشيء جهة دبره أي خلفه فلو استقبل وتغوط أو استدير وبال لم يحرم وكذا لو استقبل ولوى ذكره ميمنا أو يسارا بخلاف عكسه لو جود الاستقبال بالعورة والخارج معا في العكس دون ما قبله وبما ذكر علم سقوط ما شنع به بعض أكابر الفضلاء والعلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكمة تعارضهما لأنه لا يتصور وجودهما معا فضلا عن تعارضهما فذكر شيخنا له في شرحه وغيره غفلة عن الحكم المذكور وأما لو نزل ما فليس من التعارض بل يقال أيهما أشد حرمة فيتجنبه إذا تعلمت اجتنابهما معا فراجع وحرر وانهم . (قوله ولكن شرفوا أو غربوا) أي ميلوا عن عين الكعبة إلى جهة المشرق أو إلى جهة المغرب وهو خطاب خاص بمن قبلتهم الجنوب كأهل المدينة الشريفة أو الشمال كأهل عدن لأن هؤلاء يخرجون عن عين القبلة لو شرفوا أو غربوا بخلاف نحو أهل مصر ممن قبلتهم المشرق أو أهل السند ممن قبلتهم المغرب ، وقول بعضهم يؤخذ بعموم الحديث في هذا كما في الخطاب في صدره اعتبارا باللفظ يرده التعبير بالاستقبال والاستدبار في صدر الحديث على أنه لا يوجد ذلك حقيقة إلا في بلد مساو لمكة في الطول أو العرض كما يعرفه من له دراية بذلك ويجب على الولي منع العصى والمجنون في عدم الساتر ويندب معه . (قوله فعلوها) أي الكراهة بمعنى اعتدوها أو بمعنى فعلوها ما يدل عليها أو بمعنى وقعت منهم فهو توبيخ لهم وأشار بقوله حولوا بمقعدك إلى القبلة إلى أنهم إذا كرهوا ما نقل عنهم اعتدال على فعله عليه السلام من جعله مقعده لغير القبلة فهو تأكيد في رد ما فهموه والمقعدة اسم لنحو حجرين يجلس قاضي الحاجة عليهما وبينهما منخفض . (قوله فجمع الشافعي) نسبة الجمع للأصحاب كما في عبارة بعضهم كالنبح على ضرب من التجوز . (قوله أو فعلها) وهو حديث لا تستقبلوا الخ . (قوله كما فعله) أي في بيت حفصة وهو في غير المعد لكنه مع الساتر لبطلان الحكم عليه بكونه خلاف الأولى وإن كان المحمد أنه مكروه وسكت عن المعد المشار إليه بقوله عليه السلام : « حولوا .... » إلخ فله علم بما ذكر لأنه ليس خلاف الأولى وإن كان الأفضل تركه حيث سهل غيره . (قوله نعم إلخ) فيه إشعار بأن المراد بالصحرَاء ما ليس بساتر معتبر وإن كان في البنيان وعكسه والساتر في المستقبل للبول يكون أمامه وفي المستدير للغائط يكون من خلفه . (قوله يمرتفع) ولو من زجاج وماء صاف إن أمكن أو ينيله كما يأتي وتقديره بثلثي ذراع نظرا للغائط فلو كناه دونها فله الاقتصاد عليه أو احتاج إلى زيادة وجبت فلو بال قائما وجب ستر عورته وما غنها إلى آخر قدميه لكونه من حريم العورة قاله شيخنا الرمي عن إلقاء والده والوجه الاكتفاء بما حاذى العورة لما مر ، وقال أيضا : لا بد في الساتر أن يكون عريضا يستمر جوانب العورة فلا يكتفى نحو المنزلة والوجه خلافه وفقا لآين حجر رحمة الله تعالى . (قوله المهيأ) أي المعد وهو يحصل بأن يبني لذلك أو يقضاه الحاجة فيه مع قصد العود إليه بغير بناء أو يتكرر قضاء الحاجة فيه مرات يعدل العرف فيها معدا ولها نحو المكان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليها من المعد مال شيخنا إلى أنها ليست منه فراجع . (قوله فلا يحرم) ولا يكره ولا خلاف الأولى كما مر وكذا لا حرم مع المنع بعجزه عن الساتر ولو

لا يظيل القعود على الخلاء لأنه يحدث منه الباسور وهو مكروه كما قاله في الروضة . (قول الشارح ولكن شرفوا أو غربوا) أي إذا كان قاضي الحاجة في المدينة الشريفة وما سامتها ولا فقد يكون التشرية والتغريب على سمت الكعبة . (قول الشارح يمرتفع إلخ) الظاهر أن الساتر في هذا الباب لا بد أن يكون عريضا بحيث يستر العورة .

أنه لو أُرِخَ ذيله قبالة القبلة حصل به الستر في الأصح والمراد بالذراع ذراع الأدمى . (ويبعد) عن الناس في الصحراء إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستتر) عن أعين الناس في الصحراء ونحوها بمرقع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أُرِخَ ذيله حصل

به الستر (ولا يبول في ماء راكم) لحديث مسلم فقال واقد عن جابر : أنه عليه السلام نهي عن أن يبول في الماء الراكد والنهي فيه للكرامة وإن كان قليلا لإمكان طهره بالكثرة أما الجارى ففعل في شرح المهذب عن جماعة الكرامة في القليل منه دون الكثير ، ثم قال : وينهى أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه إتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (و) لا يبول في (خبر) لحديث أبي داود وغيره أنه عليه السلام نهي عن أن يبول في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء : الثقب وألحق به السرب بنفش السين والراء وهو الشق والمعنى في النبي ما قيل إن الجن تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه (ومهب ريح) لئلا يحصل له رشاش البول (ومحدث وطريق) لحديث مسلم : « اتقوا

اللعائن . قالوا : وما اللعائن ؟ قال : الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمه » تسبيا بذلك في لمن الناس كثيرا له

بذيله كما مر وتعد ترك الاستقبال والاستدبار بنحو ريح مبتدئ عن جانبي القبلة لأن أمكنه لأن خشية التنجيس أشد . (فتجنبه) خرج بالبول والغائط استقبال القبلة واستدبارها بجماع أو بدم فصد أو حجامه أو إخراج قبح أو ريح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا حرمة ولا كراهة وإن كان الأولى تركه تعظيما لها نعم الثبقة المفتحة في الاستدبار الخلفي حكم الأصلي كما تقدم أنفا . (فخرج) هل المذني كالبول فيما ذكر راجعه . (قوله) أنه لو أُرِخَ ذيله) ومثله سلمة فوق عورته وشعر كذلك كلبتيه . (قوله ويبعد) بفتح أوله وضم ثالثة لأنه من بعد اللازم كحسن لا من بعد المتعدي<sup>(١)</sup> والكلام حيث أمكن البعد وسهل عليه وأمن وأراد به والإسنان لغیره من الناس البعد عنه بقدر بعده عنهم ويندب أن يغيب شخصه عنهم أيضا والأبنية الواسعة في هذا كالصحراء وإنما قيد بها لإخراج الأبنية للعدة . (قوله ويستتر) لا يزجج ماء صاف بخلاف سائر القبلة كما مر ويقدم الستر على البعد وغيره لو عارضه والستر مندوب عن أعين من لا يحرم نظره إلى عورته سواء كان بحضرة أو أحتمل مروره عليه وواجب في غيره كذلك وجوب الغض لا يسقط وجوب الستر نعم إن علم غرض البصر بالفعل لم يجب الستر . (قوله ونحوها) أشار به إلى أن المراد بالصحراء ما يحصل فيه النظر ولو احتملا سواء كان في بناء يمكن تسقيفه أو لا والتقييد بثلثي ذراع وبثلاثة أذرع غير معتبر لأنه ناشئ عن توهم اتخاذ سائر القبلة والأعين وليس كذلك لأنه لا تلزم بينهما نعم لا يحرم التكشف على محوس بين جماعة تعذر عليه الستر ولا لمن يخاف خروج وقت الصلاة بخلاف خوف خروج أول الوقت أو فوات الجمعة لاتساع الوقت مع وجود البذل فيها كما يأتي . (قوله ولا يبول في ماء) والغائط كالبول وصحبهما فيه كذلك . (قوله للكرامة) إن كان مباحا أو ملكا له ولم يتعين للطهارة به ولا حرام مطلقا . قال شيخنا الرملي : ما لم يستبصر فأتاه . (قوله وينهى أن يحرم إلخ) هو مرجوح إلا إن حل على من معه نحو تضعيم بدن أو ثوب . (قوله لأن فيه إتلافا) تقدم جوابه بإسكان طهره بالكرامة . (قوله فالأولى اجتنابه) أي إن لم يستبصر والحاصل أن نحو البول في الماء مكروه بالليل مطلقا لأنه مأوى الجن وإنما لم يحرم كنتجس العظم لأنه قد لا يتنجس هنا أو لما فيه من تنجس ما يتناولونه بخلاف الماء ويكره بالليل إلا في راكم مستبصر وجاز كثير . (قوله ولا في حجر) أعاد العامل لدفع توهم عطف حجر على راكم فيكون المعنى في ماء جحر وليس مرادا فئاتمه ، وكلامه في البول ومثله الغائط كما تقدم . (قوله نهي أن يبول إلخ) وصرفه عن الحرمة عدم المقتضى لها ولذلك لو علم أن فيه إيذاء لم يما فيه أو لما فيه به حرم إلا في حيوان يندب قتله ولا تعذيب . (قوله الثقب) فيه إشارة إلى أن الحجر والثقب مترادفان وهو ما فيما استدراة وأن السرب والشق ما فيما استطالة والمراد هنا الأهم فأتاه . (قوله ما قيل إن الجن إلخ) فيه إشارة إلى أنه غير مرضي فغير الجن كذلك كما مر . (قوله ومهب ريح) أي جهة هبوبها حالة هبوبها سواء من الأعلى أو الجوانب أو الأسفل . (قوله رشاش البول) وكذا رشاش الغائط المائع أما الجلمد ففي شرح شيخنا الرملي تبعا لو أنه عدم الكراهة وخالفه شيخنا لحصول ريح الغائط وسواء في المعدود وغيره وما ذكره ابن عبدالحق وغيره من التعارض هنا بهبوب الريح عن بين القبلة وشمالها ممكن عقلا لاعادة فأتاه . (قوله تسبيا إلخ) جواب عن كونهما باللعائن أنفسهما أكثر المفهوم من الحديث المذكور وسكت عن جواب التثنية لهما من تعدد المكان بالطريق والظن . (قوله والمعنى إلخ) يفيد أن في الحديث مضافا محذوفا

(قول الشارح يحصل له رشاش البول) أي فيختص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي وقال فيما روى من أنه عليه السلام كان يستمخر الريح معناه ينظر إلى بحرأها فلا يستقبلها لئلا يعود عليه البول لكن يستدبرها انتهى ، ونازع الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار من عود الرائحة الكريهة . (قول الشارح الذي يتخلى في طريق الناس إلى آخره) هذا مفرد واللعائن مثنى فلا بد من تأويل وقد يقال هو منى في المعنى

عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور ، وألحق بظل الناس في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في



الشتاء وشملهما قول المصنف متحدث بفتح الدال اسم مكان التحدث وكلامه في البول وصرح في الروضة بكرامته في قارة الطريق ومنهها المتحدث، أما التفوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام الأصحاب أنه في الطريق مكروه وينبغي أن يكون محرماً لما فيه من إيذاء للمسلمين.

وهو التخلى أى اتقوا تخلى إلخ والتخلى يشمل البول والغائط فهما مكروهان على المعتد من الخلاف المذكور في الشارح ومحل الكراهة في الحديث المباح وإلا فلا يكره ذلك بل يجب إن لزم عليه دفع مصيبة . (قوله من إيذاء المسلمين) ودفع بأنه غير محقق والمراد بالطريق عمل مرور الناس الجائز وإلا فلا كرامة لعدم كراهة في مملوك له . (قوله إنه حرام) هو مرجوح قال بعضهم : وفي عدم الحرمة نظر إذ مقتضاه جواز لمن أكل البصل ونحوه كالنوم فراجعهم . (قوله صيانة للحرمة الواقعة) سواء كانت من مأكول أو غيره ولو لشم أو نحو تدلي كورق ورد وقرط ولديغ وسدر لغسل وغيرها . (فتنبيه) قال العبادي : وسقى الشجر بالماء التمس كالبول أخذاً من العلة فراجعهم . (قوله فيكرهان) من حيث البول وإن حرما من كون الأرض ملكاً للغيره قال شيخنا الرملي : والغائط أشد كراهة وخالفه غيره . (قوله وقت الضرورة وغيره) مما قبل إثمارة حيث ظن بقاء النجاسة إلى وقته ولو نحو ودى فإن ظن وجود ماء يظهر به المحل قبل وقت الضرورة فلا كراهة ويظهر أن ذلك في البول فشمه . (فروع) يكره قضاء الحاجة في الصفا والمروة وبني وعرقه والمزدلفة وقرح ومحل الرمي وغيرهما من أماكن اجتماع الحاج والفقول بالحرمة مرجوح <sup>(١)</sup> ويحرم ذلك في مسجد ولو في إزاء بخلاف القصد فيه للعفو عن جنس الدم ويحرم في مقبرة منبوشة لما فيه من تنجس أجزاء الميت ولو صديداً وعلى قبر مطلقاً ويقرب قبر نبي ويكره يقرب قبر غيره . (قوله ولا يتكلم) عطف على يقدم بأن يتلفظ به بحيث يسمع نفسه بالفعل ولو كان سامعاً معتدلاً . (قوله في بول أو غائط) أى في محلها سواء قبلها وبعدها وحالبها على المعتد كما أشار إليه الشارح بالظرفية دون على خلافاً للخطيب في غير الأخيرة . (قوله بذلك أو غيره) كتران وكلام عرفي . (قوله إلا لضرورة) فلا يكره بل يجب أو حاجة فينبذ . (قوله حمد الله بقلبه) ومثله الذكر المطلوب لو نسيه قبل الدخول وأذكر الوضوء لو توشأ فيه والذكر بعده والأول تأخيره ويقدم عليه الذكر المتعلق بالخلاء . (قوله ولا ينتقل المستحج بالحصى) أى ندبا بل لا يجب لئيم مع ماء لا يكفي أو علم عدم وجود الماء في الوقت . (قوله ويستترى من البول) قال شيخنا الرملي : وكذا من الغائط . (قوله ونتر) هو بالخشاة الفوقية بعد التبول ومعناه الجذب والمراد مسح ذكره بإبهامه وسبابته من أسفله إلى أعلاه وفي المرأة بمصرعانتها . (قوله وغير ذلك) منه المشي وأقله كما قيل سبعون خطوة وعبارة الخطيب وابن عبد الحق وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة انتهى وفيه نظر ويظهر أنه لا يتقيد بعدد بل بما يغلب به على الظن انقطاعه به . (قوله وجوبه) حمل على ما إذا غلب على ما في ظنه عدم انقطاعه . (قوله عند دخوله) أى قبيل دخول ما ينسب له ولو من أول دهليز طويل وإن كان دخوله لغرض قضاء الحاجة كما مر . (قوله باسم الله) ويكره إقامتها . (قوله اللهم إني أعوذ بك) أى أستجير وأعتصم بك فإن كان دخوله بطل قال إنه يرد إلى أعينه وقدمت البسملة على الاستعاذة هنا عكس القراءة لمنااسبة ما بعدها . (قوله خروجه) أى بعد تمامه وإن بعد كدهليز طويل كما مر . (قوله غفرانك) ويندب تكراره ثلاثاً وسبب سؤاله خوف نقصه في شكر نعم الله تعالى حيث أطعمه وسقاه ثم هضمه ثم سهل خروجه

باعتبار الطريق والظلل . (قول المتن وتحت مشفرة) قال في شرح المذهب : سواء في ذلك الباحة والمملوكة . (قول الشارح قال في الروضة يكره ذلك إلا لضرورة) أى ولو كان ذلك برد السلام . (قول المتن ويستترى) (فاشادة) يكره حشو الذكر بقطن ونحوه . (قول الشارح لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية) زاد في الكفاية أيضاً ولأن الماء يقطع البول على ما قد قيل

عند انقطاعه بالنتح ونتر الذكر وغير ذلك وهو مستحب لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية، ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه ويشهد له رواية البخاري في حديث القيرين : لا يستريء (ويقول عند دخوله باسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، وعند خروجه غفرانك

الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني (وذلك مستحب في الصحراء والبيان كما قاله في الروضة . وقد روى الشيخان أنه عليه السلام كان إذا دخل

الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والحيثات ، زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله ، وروى أصحاب السنن الأربعة أنه عليه السلام كان إذا خرج من الخلاء قال : وغفرانك ، وروى ابن ماجه أنه عليه السلام كان إذا خرج من الخلاء قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، والخبث بضم الخاء والباء جمع خبث والحيثات جمع غيبة والمراد بذلك ذكور الشياطين وإناتهم كما قاله في الدقائق والاستعاذة منهم في البناء للمعد لقضاء الحاجة لأنه ما أرام في الصحراء لأنه يصير مأوى لهم يخرج الحمار (ويجب الاستنجاء) إزالة للنجاسة (بماء) على الأصل (أو حصى) لأن الشارع جاز الاستنجاء به حيث فعله كما رواه البخاري وأمر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي رضى الله عنه : وليستنج بثلاثة أحجار ، الموافق لما رواه مسلم وغيره من أنه عليه السلام غن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان الواجب واحدا من الماء والحجر (وجمعهما) بأن

أو تركه الذكر في ذلك الوقت وإن طلب تركه خصوصا إن صحبه ترك قلبه وغفرانك مفعول مطلق أو مفعول به . (قوله الحمد لله الذي إغ) هذا لقاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب . (قوله بضم الخاء والباء) قال في الدقائق : ويجوز إسكان الباء ، وقال في تهذيب الأسماء : إنه بالضم خاص بما هنا وبالإسكان يطلق على هذا وعلى الشدة والكروه والكفر وعلى ذلك فلا حاجة لقول الشارح والمراد إغ . (قوله ويجب الاستنجاء) أى على سبيل الشرطية وإنما عبروا بالوجوب مراعاة لرد قول أبي حنيفة والمزني من أئمتنا بعدم وجوبه وهو بالماء يقال له استطابة وبالحجر استجمار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو لغة القطع من نجوت الشيء فطعته لقطع المستحى الأذى عن نفسه به وعرفا لآلة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه أى الماء يكون مطلقا والحجر بما يأتي أو بشرط الحجر المذكور ، قال ابن حجر : وتعتبر به الأحكام الخمسة أى بحسب عوارضه لأن أصله الإباحة ثم انتقل إلى الوجوب وقد يندب كجمع الحجر مع الماء كذا قال وفيه بحث والوجه تخيله بغير الملوث كما يأتي وقد يكره كما في نحو ماء زمزم وسبأني عن شيخنا أنه خلاف الأولى والأولى تمثيل الكراهة بالاستنجاء من الرغ على وجه كما يأتي وقد يجرم كما في النقد المطبوع وقد لا يجزئ كالأولى المطبوع وإنما يجب من خارج ملوث كما يعلم من آخر الفصل وإن كان قدرا لا يزيله إلا الماء خلافا للخطيب وخرج بالملوث خروج الرغ فلا يجب فيه الاستنجاء بل يكره منه إن كان المثل وطبا لأنه طاهر على الراجح بل يجرم لأنه عبادة فاسدة فراجع . (قوله إزاله للنجاسة) فهو ليس على الفور والإثم عند خروج وقت الصلاة بتركها فقط نعم يجب الفور للملح أو على من علم عدم الماء في الوقت كما مر ويتضح عليه بآداة القيام إلى الصلاة ونحوها وموجبه الخروج بشرط الانقطاع ويجب تقديمه على الوضوء في حق صاحب الضرورة وعلى التيمم مطلقا . (قوله بماء) مثل ماء زمزم وهو مكروه عند الخطيب وابن حجر ، وقال شيخنا : خلاف الأولى لما قيل أنه يورث الباسور ويلحق به في خلاف الأولى والكراهة ما نبع من بين أصابع النبي عليه السلام وماء الكثر والماء المنضوب على أهله . (قوله أو حصى) قال العلامة ابن قاسم : وهو رخصة ومن خصائص هذه الأمة وفيه نظر ما ورد أنه عليه السلام سأل أهل قباء بماذا أتى الله عليكم بقوله : (ففيه رجال) الآية فقالوا له : يا رسول الله لا نعرف شيئا إلا أننا كنا نتبع الحجارة بالماء وقد يقال إن الخصوصية من حيث الاختصار عليه فتأمل وحمل حجارة الذهب والفضة وإن حرم بالماء منهما وحمل حجارة الحرم ويكره بها . وقال شيخنا : لا كراهة وحمل الموقوفة غير المسجد مطلقا ويجزئ بها لكن مع الحرمة فيها وسبأني ما في المسجد وحمل نحو الجواهر . (قوله الموالقي) هو مجرور نعت ملا<sup>(١)</sup> والحديث الأول دليل الجواز والثاني دليل الوجوب والثالث دليل عدم جواز النقص عن الثلاث وما بعد الأول دافع لتوهم الخصوصية به عليه السلام . (قوله بأن

يقدم الحصى) هو تصوير للجمع قال شيخنا : ولا يشترط في الجمع طهارة الحجر ولا كونه ثلاثا فيكفي بالنجس ولو من مطلق قال : ولا يسن جمع الماء والحجر في غير الاستنجاء من النجاسة ويقدم في الاستنجاء بالماء قبله وفي الحجر ولو مع الجمع دبره بسرعة جفافه والمستعمل من الماء قدر يغلب على الظن زوال النجاسة به وعلامته زوال النعومة ولا يندب الاستعانة في الاستنجاء بنحو أشنان ولا شم اليد بعده فإن أهمها فوجد رغب النجاسة لم يضر إن كان من بين الأصابع ويضر إن كان من الملاقى للمحل لدلالته على

(قوله الشارح والخبث بضم الخاء والباء) قال في شرح مسلم : أكثر الروايات بإسكان الباء فقل هو المكروه مطلقا ، وقيل الشر وقيل الكفر وقيل الشيطان . (قوله الخن ويجب الاستنجاء) خالف في هذا أبو حنيفة والمزني قياسا على الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجزئ مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تمين الحجر . (قوله الخن وجمعهما إلى آخره) وما في قصة أهل قباء من أن البناء عليهم لجمعهم

يقدم الحجر (أفضل) من الانتصار على أحدهما ، والانتصار على الماء أفضل من الانتصار على الحجر لأنه يزيل العين والأثر بخلاف الحجر .

(١) إذ (ما) مجرورة بلام الجر والعت يتبع معونه في أربعة أشياء من عشرة من ضمنها الإعراب الرفع والنصب والجر .

(وفي معنى الحجر) الوارد (كل جامد طاهر قاطع غير محترم) كالخشب والحرف والخشيش فيجزئ الاستنجاء به واحترز بالجامد الذي زاده على الحجر عن ماء الورد ونحوه كما قاله في الدقائق وبالطاهر عن النجس كالبرق والقلع عن غيره كالنصب الأملس وبغير محترم عنه كالطعوم .

بقائها فتجب إعادته . (قوله وفي معنى الحجر) أي قياساً عليه بجامع إزالة النجاسة وفيه القياس على الرخص وهو صحيح حيث استنبطها معنى كائناً . (قوله الوارد) دفع به قياس الشيء على نفسه . (قوله كل جامد) دخل فيه الحرير كالديباغ ولو للرجال فيحل على التعمد . (قوله وبغير محترم عنه) أي المحترم فيحرم ولا يجزئ عنه ومنه تواتر وإيجال لم يبدل وكل علم شرعي والله كالنطق الآن لا ما كان لأنه كان فلسفة ومنه جزء حيوان متصل مطلقاً ولو نحو صوف أو منفصل من آدمي ولو مهدراً كحرف ومرتل ومنه جزء مسجد وإن انفصل وجاز بيعه عند بعض الأئمة ، وقال شيخنا بصحته فيما يصح بيعه ومنه حجارة الكعبة بالأولى من المسجد ولا نظر لمن تردد فيه ومنه جلد مصحف ولو منفصلاً حيث نسب إليه وجليده حال اتصاله . (قوله كالطعوم) وهو ما ثبت فيه الربا ومنه جلد حوت جف وخشن بحيث لو بل أكل فإن لم يؤكل جاز وبهذا يجمع التفاضل . (قوله فانها الرواية الأولى) فإنه لعل الشارح رواه بالمعنى . (قوله كالخيز) أي ما لم يحرق ، ولا جاز لخروجه عن الطعوم وبذلك فارق العظم فإنه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوماً للجن ويحرم حرق كل منهما وقيل يجوز حرق العظم وهل نفس العظم هو المطعوم فلم أو يعودهم ما كان عليه من اللحم وهل يأكلون عظام الميتة أيضاً راجع . (قوله وبمعنى به في المحترم) من حيث الاحترام لم يعصى به في غيره إن قصد العبادة لفسادها وحرمة الطعوم خاصة بالاستنجاء بخلاف زوال نجاسة به أو غسل الأيدي فجائز حيث احتيج إليه بقدر الحاجة<sup>(١)</sup> . (قوله وجليده) هو من أفراد ما قبله ونخصه للخلاف فيه وهو مجرور عطفاً على جامد أو مرفوع عطفاً على كل أو مبتدأ خبره عذوف أي في معنى الحجر . (قوله لأنه انتقل) أي فجائز الاستنجاء به وإن كان يؤكل على المتعبد أو قال في جلد الميتة إذا دبرغ فالتقديم منع أكله هو المتعبد أما جلد الميتة كالأحجار فلا يجوز أكله بعد دبرغه قطعاً . (قوله لمن النجاسات) ولو لم يبدد انفصالها وكذا من الطهارات الرطبة ولا تنضّر الجامدة . (قوله فإن جفف) أي لم يخرج بعده خارج ويصل إليه ولو من غير جنسه كارجع إليه شيخنا وإلا كفى الحجر فيه . (قوله وانتقل) أي بانفصال على ما قاله الخطيب وهو ظاهر وإن لم يجاوز الصفحة والخشفة . وقال شيخنا الرمل : وإن لم ينفسل بأن سال بعد استقراره مع الاتصال وعلى الأول يعمم الماء المنفصل فقطوعه الثاني في الجميع وسيأتي ما فيه . (قوله أو طراً) وكذا لو كان سابقاً على الخلل من غير الخارج جو فقيه بالنجس لمعومه في الرطب والجامد مثله لو كان من الطهارات الرطبة كيابل من أثر نحو استنجاء نعم لا يضتر العرق لأنه ضروري . (قوله كالمذي) أي من غير الحيض . (قوله وكالمذي) تبع في كونه من النادر الروضة وهو غير صحيح كما مر لأن المني والمذي والودي ودم الحيض من المحتاد على الرجح فيها خلافاً لمن زعم خلافه لأن إيراد البندور قلة وجوده فليس كالبول مثلاً وهو ظاهر كما تقدم . (قوله أو انتشر) ولو برق وبعض عماء بلا يلقه غالباً من ملبوسه . (قوله وحشفته) أي قذرهما من مقطوعهما أو من مثاله من فائدتهما في المرقء ولو بكر أن لا يدخل مدخل الذكر . (قوله أما المجاوز لما ذكره) قال شيخنا الرمل : وإن ابتلى به خلافاً لابن حجر وفي شرحه موافقة ابن حجر وحمله شيخنا على أن فقد الماء كأي بعض التنسخ وفيه نظر . (قوله دون المنفصل عنه)

بين الماء والحجر قال النووي : لا أصل له قال النووي بل وجه الثناء عليهم استعمالهم الماء لأن العرب كانت تقتصر على الحجر . (قول المتن وفي معنى الحجر) كل جامد طاهر (إخ) نقل النووي في شرح المهذب عن الخطاطي جواز استعمال النخالة وديق الباقل في غسل الأيدي ونحوها ، قال الزركشي : والظاهر أن عدم استعمال المطعوم لا يتعدى الاستنجاء إلى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم قال : وظاهره جواز استعمال الخيز ونحوه في ذلك وفيه نظر . (قول المتن وجليده) قيل : إن كان ابتداء كلام فلا خير له وإن كان معطوفاً على كل ثم أن يكون قسماً مع أنه فرد من كل جامد (إخ) وكذا إذا عطف على جامد يلزم مثل هذا ولو

الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تعبه به البلوى فلا يلحق به غيره أما المجاوز لما ذكره فيعين فيه الماء جزءاً وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه

(ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزى . (ثلاث مسحات) يفتح السين جمع مسحة يسكنها . (ولو بأطراف حجر) أي بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معاهنا ثلاثة أطراف حجر لأن المقصود عدد

المسحات . (فإن لم يتق) المحل بالثلاث (وجب الإنقاء) بالزيادة عليها إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صفار الخرف (وسن الإيتار) بعد الإنقاء المذكور إن لم يحصل بوتر كأن حصل برابعة فيأت بخامسة ، قال ﷺ : وإذا استجمر أحدكم فليستجر وتراه متفق عليه (و) سن (كل حجر) من الثلاثة (لكل عمله) فيبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه وفي الثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه وغير الثالث على الصفحتين والمسرة جميعا . (وقيل يوزعن لجانيه والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها وبالثالث الوسط (ويسن الاستنجاء بيساره) تأسيا به ﷺ كما رواه أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان : نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء للدود) وير

أى عن الجواز وهو ما في داخل الصفحة والحشفة سواء تقطع أو لا وسواء انتقل أو لا وهذا يخالف لما مر آنفا والوجه الأخذ بهذا العموم والحاصل أن المنفصل عن الخرج لا يجزى فيه الحجر مطلقا وأن المتصل به يكفي فيه الحجر إن لم يجاوز ما ذكر سواء انتقل أو لا وبذلك علم أنه لا حاجة لما زاده في المنهج بقوله أو تقطع فتأمل . (فروع) لا يجزى الحجر في فرج المشكل ولا في أحدهما إلا إن اتضح به أو كان له نقبة واحدة وتقدم إجزؤه في الثقبه المفتحة في الاستسداد الخلقى دون العارض . (قوله أى بثلاثة أحجار) (إخ) دفع هذا التفسير إليهم أن كل مسحة بثلاثة أطراف ويكفى طرفان أو طرف واحد لم يتنجس أو غسله وجف أو كشط ما لا في المحل منه . (قوله عدد المسحات) وبذلك فارق رمى الجمار لأن المقصود عدد المرات وكذا قالوا وفيه نظر واضح لأن المعتبر هو المسح والرمى وهو متعدد فيهما لا للمسح به والرمى به سواء تعدد فيهما أو لا واكتفى بغير الحجر هنا أيضا لأن المقصود زوال النجاسة . (قوله يتقى) يقرأ بفتح الباء والقاف وبضم الباء وكسر القاف كذا ضبطه بعضهم والمحل فاعل في الأول ومفعول في الثاني . (قوله بخامسة) وهو موضع الثالثة فتكون للمسرة في ذات حصل بوتر لم تسن الزيادة فعلم أنه لا يسن ثلثية كفصلات الكلب ونقل عن شيخنا الرمي طلب ثلثية النجاسة الكلية وثلثية الاستنجاء بالماء فلينظر ما هو . (قوله وسن كل حجر) (إخ) فالتعميم مندوب وكل عطف على الإيتار قال شيخ شيخنا عميرة : وهذا ما في الشرحين والروضة وعليه غالب المحققين ولم أر لشيخنا يعني شيخ الإسلام في المنهج وغيره سلفا في وجوبه واعتمد شيخنا الزبائدي والعلامة العبادي ورد على ابن حجر دعوى أن الوجوب منقول واعتمد شيخنا الرمي كونه أن التعميم واجب تبعاً للشيخ الإسلام لكن يازم عليه إلغاء الوجه الذي بعده بالتوزيع وجعله لشدة الاعتداء مما لا معنى له ولا معول عليه . (قوله فيبدأ) أى نبدأ وبضع الحجر أو لا على عمل طاهر نبدأ ولا يضر انتقال النجاسة في الإدارة . (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) وهو بالماء واضح وبالحجر في الدبر ما تقدم وأما بالحجر في الفيل فلم يذكره وهو في المرأة كاللبر وفي الذكر أن يمسك الحجر بعقبه إن أمكن ولا فيساره ويمسك ذكره ويمينه ولا يجركها وبضع الحجر على رأسه مرة بعد أخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجنار وله المسح عليه لأعلى ولأسفل ويمينا وخملا حيث لم يتكرر المسح على محل واحد كآمر . (قوله بلا لوث) خرج الملوث فيجب وإن كان قدراً قليلا بحيث لا يزيله إلا الماء أو صفار الخرف كآمر ويكفى فيه الحجر وإن لم يزل شيئا كأنه يكفي على قول الدب المذكور في غير الملوث وتقدم حكم الرخ .

### [باب الوضوء]

هو أول مقاصد الطهارة كسائر وقدمه لمعمومه هولفة النظافة لأن أصله من الوضوءة وهي النظافة والحسن وشرا استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية<sup>(١)</sup> وخصت هذه الأعضاء لأنها محل اكتساب الخطايا التي يكفرها الوضوء وفرض مع فرض الصلاة وقيل بعد عشر عشر شهر من الهجرة ولعلمهم على هذا كانوا قال : ومنه جلد لكان أولى والمخلص أن يقال هو من عطف الخاص على العام . (قول المني والوسط) كل موضع صلح فيه بين الكالص والجماعة والقلادة فإنه بإسكان السين لا غير وإن لم يصلح فيه بين كالدار والساحة فالفتح ويجوز الإسكان على ضعف نيه عليه التوى في الدقائق .

### [باب الوضوء]

(قول الشارح والأصل في النية إلخ) من الأدلة أيضاً من القرن قوله تعالى : **عَبْدُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ**

يفتح العين (بلا لوث في الأظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لأنه لا يخلو عن وطوبه خفية ويجزى بالحجر فيه وقيل فيه قول النادر وعلى الأول يستحب الاستنجاء منه خروجا من الخلاف وقول انحر لا يجب أوضح .

### [باب الوضوء]

هو مشتمل على فروض وسن وبدأ بالأول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم كل فرد منه أى فروضه كافي انحر (سنة أحدها نية رفع حدث)

(١) وقوله بنية يخص من يجعل النية من فرائض الوضوء كقول إمامنا الشافعي وإن كان بعض المذاهب لا يشترطها .

يصلون به لكن على سبيل الندب أو النظافة لأنه من الشرائع القديمة ولم ينقل وقوع صلاة لغير علمه بدونه فراجعوه وفرض أولاً لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث وعلم أنه ليس من خصائص هذه الأمة إلا أثره وهو يباح محله يوم القيامة المسمى بالفرقة والتجديد . (قوله فروض وسنن) اقتصر عليها لذكرها في الباب والمزاد به روضة أو كانه وأما شروطه كالغسل ففى الماء المطلق والعلم به ولو غطا بالاجتهاد وعدم المانع الشرعى كالخضف إلا في نحو اغسال الحج وعدم المانع الحسى كشتمع وجرى الماء على العضو ووجود المقتضى لانحو الشك والإسلام لغير ذميمة لتحل لجليلها والتميز لغير مجنونة كذلك وطفل في الحج وعدم الصارف كردة ونية تبرد ونحوها وعدم التعليق إلا بان شاء الله بقصد التبرك فقط وتميز فرأى من سنه إلا لجمال لم يقصد بفرض فلا ودخل الوقت لصاحب الضرورة وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج إليه وأما غسل عضو زائد اشبهه والجزء الذى يتم به الواجب من كل عضو فهما من الأركان لأنهما بعضهما ويجوز عدما شرطاً للاعتداد بها . (قوله فيهم كل فرض) أى جملة الأفراد كما ذكره فهو من الحكم على لفظ العام لا على حكمه الذى هو كلية محكوم فيها على كل فرد فرد المقتضى أن كل فرد منها ستة فتكون ستة وثلاثين وهو باطل قطعاً . (قوله نية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله :

### حقيقة حكم عمل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقته لغة الزم أو القصد وشرعا القصد المقارن للفعل وحكمها الوجوب ولو النقل للاعتداد به وعلمها القلب وزمنها أول العبادة وكيفية بحسب الأبواب كالصلاة هنا وشرطها الإسلام والتميز والمقصود بها تمييز العبادات عن بعضها أو عن العادات<sup>(١)</sup> واشترط بعضهم قصد أفعال الوضوء كالصلاة واستظهره العبادى . (قوله حدث عليه) المراد بالحدث السبب لأن غيره لا يكون عليه تارة دون أخرى ولا يحتاج للتأويل برفع حكمه . (قوله ما يصدق إلخ) لا جميع أفرادها لأنه نكرة فيهم . (قوله حدث البول) بالإضافة للبيان كما علم . (قوله رفع حكمه) أى أنه منزل على ذلك وإن لم يلاحظ التأويل أو لم يعرفه وينصرف للرفع العام كما سياتى . (قوله ليدخل) أى صريحاً بخلاف عبارة الحرر لإيهامها أن الالاستغراق فى الإدخال نظر من حيث الخلاف . (قوله بعض أحده) أى فرد منها وإن نفى بقيتها بخلاف من نوى جزء فرد منها فإنه لا يصح كبعض حدث البول لأنه إذا بقى بعضه بقى كله لعدم تجزئه ولا تعارض بالمثل لقوة جانب البقاء بالاستدامة وفارق الطلاق بأنه إنجاء بعض معلوم وليس دوام العصمة رافعا لبقائه وفى الحقيقة أنه لا جامع بينهما وإنما نظير ما هنا ما لو قال أو قعت عليك طلاقاً ورفعت بعضها فإنه يفلج جانب الباقي وحيث فلا مخالفة بينهما فتأمل ولا يشكل ما هنا أيضاً بما قاله من إلحاق ما لم يظهر من الشمس بما ظهر فى وجود النهار وبقائه لأن وجود النهار قد تحقق بما هو ظاهر وليس بقاء الليل محققاً بما خفى لا احتال ستره عما يمنع من رؤيته على أن اسم النهار يطلق على جزئه وكله كالأدب ومن هنا يعلم صحة قول البيهقى أنه إذا نوى رفع حدثه فى حق صلاة لا فى حق غيرها ما يصح ومثله لو رفعه لصلاة دون أخرى أو استحياح به صلاة دون صلاة أخرى فكأنه فى ذلك رفع بعضه وأبقى بعضه بخلاف ما لو قصد أن يصلى به صلاة دون غيرها فيصيح لأنه فى هذه رفع جميعه فى صلاة وصلاة غيره ما به موكول إليه وإنما ما يصح فيما لو قال أصلى به فى عمل نجس لو جود للمنايا فهو كآلو نوى الصلاة على شهيد المركة أو ليطوف به حالاً وهو مبصر مثلاً أو ليصلى به صلاة لا سبب لها فى وقت الكراهة ، وقول شيخنا الرملى بالصحة فى هذه يعمل على ما إذا لم يقيد الصلاة لصحتها فى الجملة فهو كآلو نوى الصلاة عارياً فإنه صحيح لذلك ولو نوى الوضوء للترأعة إن كفت وإلا فللصلاة ما يصح خلافاً لابن حجر وفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية ولو نوى رفع الحدث إن كان عليه أو لتجنبه يصح عند شيخنا الرملى . (قوله غير ما عليه) قال شيخنا الرملى : وإن لم يتصور منه كالحض للرجل لكن فى وجود تصور القتل له حيث لا ينظر . (قوله فنوى رفع حدث النوم) رتبته تنصرف لما عليه

عليه أى ما يصدق عليه حدث كأن ينوى رفع حدث البول الصادر منه أى رفع حكمه كحرمة الصلاة وعبارة . الحرر وغيره رفع الحدث أى الذى عليه وعدل عنها إلى ما قاله قال فى الدقائق : ليدخل فيه من نوى رفع بعض أحده فإنه يكفيه فى الأصح ، ولو نوى غير ما عليه كأن بال ولم يتم فنوى رفع حدث النوم فإن كان عامداً لم يصح وضوءه فى الأصح أو غاطلاً صح قطعاً

(أو) نية (استباحة مفترق إلى طهر) أى وضوء كالصلاة والطهارة ومن المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء ، وفى شرح المذهب فى نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لأنه قد يكون تجديدا والأصل فى النية حديث الصحيحين المشهور : « إذا الأعمال بالنيات » (ومن دام حديثه كمستحاضة) ومن به سلس البول (كفاه لية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حديثه (على الصحيح لهما) وقبل لا تكفى نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لللاحق وقبل تكفى نية الرفع لتضمنها لنية الاستباحة . (ومن نوى تبردا مع نية معبرة) كنية مما تقدم (جاء) له ذلك أى لم يضره فى النية المعبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثانى يضره للاشراك فى النية بين العبادة وغيرها ونية التنظيف كنية التبرد فيما ذكر (أو) نوى (ما يندب

كما مر وليس عليه نوم فلم تصادف نيته حدثا وإنما صحت للغلط لأن نيته صادفت حدثا عليه باعتقاده أنه عليه فهو قاصد رفع المنع ولم يضره الغلط لأن التعرض للأسباب لا يجب جملة ولا تفصيلا وبذلك سقط ما لبعضهم هنا . (قوله مفترق) أى فرد من أفراد ما يقتدر إلى وضوء فى نفسه وإن لم يقتدر إليه الثاوى فيصح بنية صبى استباحة مس المصحف ما لم يقصد الحاجة تعلمه لعدم افتقاره بهذا القيد ويصح الوضوء بهذه الصيغة أيضا . (قوله أى الوضوء) فسر به بذلك أخذنا من عدم صحته بنية ما يندب له الوضوء الآتى وأخذ بعضهم له من الاستباحة لا يصح لأنه يلزم عليه صحة الوضوء بنية استباحة ما يندب له الوضوء وليس كذلك فتأمل . (قوله فرض الوضوء) ومثله فرض الطهارة للصلاة أو الطهارة للصلاة وكذا فرض الطهارة خلافا للعلامة الخطيب وضمومها لإزالة النجاسة مردود لأنه لا نية فيها وإنما الفرض فيها وقوعها فرضا ولا يكفى نية الطهارة فقط اتفاقا والمراد بالفرض فى نية فرض الوضوء الشرط وهو يسمى فرضا لا حقيقة الفرض وإلا لكان يائمه بتركه إذا خرج وقت الصلاة مثلا وكان لا يصح من المجدد ولا قبل الوقت ولا من الصبي فتأمل . (قوله لأنه قد يكون تجديدا) أى ولفظ الوضوء شامل للواجب والتدبى ورد بأن نية فرض الوضوء وأداء الوضوء صحيحة من المجدد أيضا . (قوله لبقاء حديثه) أى الأمر الاعتبارى أو المنع العام لأنه المنصرف إليه النية كما مر وليس هنا إلا هو فقط فلم يدخل الخاص أيضا يقال إن لفظ الرفع مشترك بينهما فينصرف لذلك الخاص بالقرينة وبذلك فارق نية رفع الحدث من الجنب وقولهم إذا نوى الرفع الخاص صحت نيته وإنما هو لكون ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التى هى المقصودة منه لا بمعنى أنها رفعت جزءا من حدثه مطلقا لأن طهارته أبدا مبيحة لا رافعة فتأمل فإنه بعض عليه بالتواجد . (قوله لتكون نية الرفع للحدث السابق) أى لرفع المنع المرتب على الحدث السابق على وقت النية لأن الحدث ارتفع وخلفه حدث آخر وكذا نية الاستباحة المذكورة . (قوله لتضمنها لنية الاستباحة) هذا كلام مسلم لكنه مغالطة لأن الاستباحة التى تضمنها الرفع عامة لرفعها الأمر الاعتبارى أو المنع العام كما تقدم وليس كذلك فى صاحب الضرورة لأن الاستباحة له فى أمر خاص فلا تشبه إحداها بالأخرى ولذلك كانت نية الاستباحة فى حقه كنية التيمم يستباح بها فرض ونوافل أو نوافل وحدها نعم لو أراد الرفع رفعا خاصا كفاه لتضمنه الاستباحة التى هى خاصة به . (فتنبه) بشرط فى وضوء دائم الحدث تقدم الاستنجاء كما مر لا تقدم إزالة النجاسة بخلاف التيمم لقوة الماء قاله شيخنا وفيه نظر لأن الاستنجاء من إزالة النجاسة أيضا كما مر وقد يفرق فراجع . (فائدة) قد علم مما قرر أن النية فى حق السليم غير المجدد تؤدى بأوجه ثلاثة وهى كونها مضافة إلى رفع أو إلى استباحة أو إلى وضوء وأن غير السليم له الوجهان الآخران وأن المجدد له الوجه الأخير<sup>(١)</sup> نعم إن أراد بنية فرض الوضوء أنه فرض عليه لم تصح . (قوله ومن نوى تبردا) أى مثلا ومنه غسل لمعة فى المرة الرابعة لأن قصد ما صارف . (قوله مع نية معبرة) أى مع استحضاره لها فإن غفل عنها انقطعت وبني السليم على ما مضى بتجديد نية معبرة على العضو الذى انقطعت عنده النية ويستأنف غيره وينتاب كل منهما على ما مضى إن لم يكن متوقفا على نية أو لم يكن بطلانه باختياره . (قوله حصوله من غير نية) خرج ما لا يحصل إلا بها وهو إما مطلوب للإصلاح كنية الاغتراف فى غسلها من كون الماء قليلا كذا قبل الوجه خلافا لنظرنا إلى أن شأنها الإصلاح فلا تضر مطلقا ولو نوى رفع الحدث معها ارتفع وصار الماء مستعملا وإما مطلوب للإصلاح كنية

فاغسلوا<sup>(٢)</sup> لأن المعنى فاغسلوا لأجلها كما تقول إذا ذهبت إلى السلطان فالتبس أى لأجله . (قول المتن كفاه نية الاستباحة) (ع) بحث الإسنى جواز سائر الكيفيات فى الوضوء بالمجدد قياسا على الصلاة المعادة . (قول المتن دون الرفع) فى شرح الروض نقلا عن الرافعى أن حكمه كالتييمم في أنه إن نوى استباحة الفرض استباحه وإلا فلا

له وضوء كقراءة أى نوى الوضوء لقراءة القرآن أو نحوها (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفيه فى النية (فى الأصح) لأن ما يندب له الوضوء جائز

مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كاله يتضمن قصده ما ذكر (ويجب قربها بأول الوجه) أى بأول غسله فلا يكفى قربها بما بعد الوجه لخلو أول المغسولات وجوباً واعتباراً ولا يقبل منه تابعة للواجب (وقيل يكفى) قربها (بمنه قبله) لأنها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولسو وجبت النية فى أثناء غسل الوجه دون أوله غسل ووجبت إعادة المغسول منه قبلها كما قاله فى شرح المذهب فوجب قربها بالأول ليعتد به (وله تفريقها على أعضائه) أى الوضوء كان ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (فى الأصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تفريق النية فى الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) وقال تعالى: ﴿وَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالباً ومتنى (لحيه) أى آخرها وهما العظمان اللذان عليهما الأسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرضاً لأن المواجهة للمأخوذ منها الوجه. تقع بذلك المراد ظاهر ما ذكره إذ لا يجب غسل داخل العين

ما يندب له وضوء فهو كنية التبريد أو غير مطلوب كالتعليق فيضرب ما لم يقصد به التبرك وحده كما مر . (قوله) أى نوى (إلخ) دفع بهذا التقدير ما يرميه كلام المصنف من أن النوى نفس المندوب الذى هو السبب كما فى الأغسال المستونة وهو لا يصح هنا لأن طلب الوضوء لا يتوقف على تلك الأسباب هنا . (قوله لقراءة القرآن) بأن لاحظ فى نيته استباحة القرآن فهو قيد للبطلان فإن لم يلاحظ ذلك حال النية صحت كما علم مما مر . (قوله قصده حاله كاله) هو فعل ماضى<sup>(١)</sup> وضميره المستتر عائد للناوى والبارز للناوى ويصح فى حالة كاله أن يكون حالاً من الأول أو الثانى ولا يصح كونه مصدرًا لما فاتته للقاء بعده والتصرع بالفاعل بعدها فتأمل ولا تعدل عنه . (فائدة) كل عبادة وقع فيها تشريك فإن فاعلها يثاب عليها إن غلب الأخرى كما لو انفرق قاله الغزالي وقال ابن عبد السلام : لا ثواب له مطلقاً والمنفرد الأول . (قوله ويجب قربها) أى لا يعتد بها إلا كذلك فافهم . (قوله بأول غسله) أى بأوله المغسول لا بأول مغسول منه ببلىل ما بعده عن شرح المذهب ولو حله الشارح على المعنى الثانى المرشد إليه عدول المصنف عن عبارة الخمر وليكون لزيادة لفظ غسل فائدة لكان أولى وكان فيه استغناء عما فى شرح المذهب وكان فيه دفع إيهام عدم الاكتفاء بها أو أنها ليست بما يجب فتأمل . (قوله بما بعده) كاليدين نعم إن تعدل غسل جميع الوجه وجبت عندهما وكذا بقية الأضواء . (قوله ولا بما قبله) أى بما تتطلب النية عنده ندبا من مطلوبات الوضوء كالقلم والأنف نعم إن انفصل شيء من الوجه مع أحدهما واقرنت النية به كفت مطلقاً وإن قصدهما وحدهما ونج إعادة غسل ذلك الجزء مع غسل الوجه إن لم يقصد الوجه وحده على المصنف ، وقال الخطيب : لا تجب إن قصدهما معاً أيضاً ويحصل ثواب نحو المضمضة إن وجبت إعادة غسل الجزء وإلا فلا ، وقال ابن حجر بفواته مطلقاً للاعتداد بالنية وبواقفه شرح شيخنا فى بعض التمسح قبل رجوعه عنه . (قوله فى أثناء غسل الوجه) ولو مقارنة لما يندب غسله منه من الشعر أو البشرة كالخارج من الشعور عن حد الوجه أو ما استرسل من اللحية نعم لا تكفى مقارنتها لشعر باطن لحية كثيفة ولا لما يجب غسله لإتمام الواجب ولو لم توجد النية مع السنن المتقدمة فأت ثواباً وإن سقط بها الطلب . (قوله على أعضائه) أى الوضوء ولو مندوبة لكن يتجه أنه لا ينوى على المندوبة نحو الرفق بل ينوى الوضوء فقط . (قوله كأن ينوى رفع الحدث) ومثل رفع الحدث غيره من نبات الوضوء السابقة كما يؤخذ من الكاف خلافاً لمن منعه فى غير الرفق . (قوله عنه) وإن نفى غيره وهو قيد لكونه تفريقاً لا احتياجاً إلى النية فيما بعده ولو لم يقل عنه لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعده وكل الأعضاء بعده كذلك كما أشار إليه بقوله وهكذا وظاهر كلامهم أنه لا يوجد التفريق فى العضو الواحد فراجع . (قوله كما يجوز تفريق أفعال الوضوء) وإنما لم يزد لفظ له كإزاده فى المنهج وغيره لإفادة جواز التفريق لتمام الحدث وإن لم يجوز تفريق أفعاله كما هو المصنف . (قوله والثاني لا كما إلخ) ورد بأن الصلاة لا يجوز تفريق أفعالها بنحو ثلاث خطوات مثلاً . (قوله غسل وجهه) وإن تعدد إلا ما علم زيادته وليس على سميت الأصل ونجبت النية عند كل وجه إلا عند الزائد بيقيناً فلا تكفى عنده وإن وجب غسله ولا بد منها مع كل مشتبه والأيدى والأرجل كالوجه فى الغسل ويجب فى الرأس مسح جزء من الأصل إن علم ومسح جزء من كل ما اشتبه . (قوله المأخوذ منها الوجه) أى الذى هو سبب فى تسميته بذلك لا بمعنى الاشتقاق النحوى ولا حاجة لما شنع به بعضهم هنا . (قوله إذ لا يجب غسل داخل العين) ولا شعر نبت فيه ومثله داخل الفم والأنف وإن ظهر بقطعه ما ستره نعم يجب أن يغسل مما ظهر بالقطع ما كان محاذياً للظاهر ويجب غسل ظاهر نحو أنف من نقد وتكفى النية عنده ولا ينقض لمسّه ويجب غسل جميع ما ذكر عن النجاسة على المصنف .

(قول الشارح والثاني يقول قصده حالة كاله) الضمير فى قوله قصده يرجع للشخص والضمير فى كاله يرجع لقوله ما يندب .

ولا يستحب ومنتهى اللحين من الوجه وإن لم تشمله العبارة . (فهذه موضع الغمغم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة وليس منه موضع الصلغم وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه أجزز بقوله غالباً . (وكذا التحذيف) بالمعجمة أى موضعه من الوجه . (قوله الأصح) لخاذاثة بياض الوجه وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة فتعاد النساء والأشرف تحية شعره ليشمعه الوجه . (لا النزع عتاف) بفتح الزاي . (وهو ما يباح بكشفان الناصية) أى ليستمن من الوجه لأهتما في تدوير الرأس . (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال شعره بشعر الرأس ونقل الرافعي في

شرحه ترجيحه عن الأكرين وتبع في الحرر ترجيح الغزالي للآول (ويجب غسل كل هذب) بالمهملة (وحاجب وعذار بالمعجمة (وشارب وعذفة شعر) بفتح السين (ويشرب) أى ظاهره وباطنه سواء خف الشعر أم كثف لأن كثافته نادرة فألحق بالغالب، (وقيل لا يجب باطن عذفة كثيفة) بالثقة (وقيل لا يجب باطن الكثيف في الجميع لأن كثافته مائة من روية باطنه فلا تقع به المواجهة (واللهية إن عصف كهدب) فيجب غسلها ظاهراً أو باطناً (والإمام بأن كثفت (لفيصل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها العسر ليصل الماء إليه وغسل بعضها الخارج عن الوجه بطريق التيمية له لحصول المواجهة به أيضاً (وي قول: لا يجب غسل عوارج عن الوجه) من اللحية وغرها كالمدار خفيفاً كان

(قوله ولا يستحب) أى بل يكره . (قوله وهو) أى موضع الغمغم اسم للشعر المذكور ، ويقال لشعر القفا أيضاً والعرب تدم بكل ما يدل على البلادة والجبن والبخل وضده الأتزع<sup>(١)</sup> ولذلك يتحدح به كقول القائل :

(قول الشارح في وجوب غسل ظاهر الخارج) هذا بعمومه يشمل الخارج من اللحية وغيرها من الشعور النادرة الكثافة فتستفيد منه أن باطن الخارج الكثيف ولو من عذار ونحوه لا يجب غسله قطعاً عند الشيخين فيكون مقال النجاشي ، وفي قول بالنظر للكثيف لإيجاب غسل ظاهره فقط وإن كان ظاهر قوله وفي قول إلخ يأتي ذلك . (قول الشارح وزاده مع غيره) هو حكم ظاهر الخارج من غير اللحية .

أو كثيفاً لباطن وأظهره الخروجه عن محل الفرض وما ذكره من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهراً وباطناً في شرح الملهذب عن جماعة وصوبه وحمل كلام الرافعي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهر الخارج وأن باطنه لا يجب غسله قولاً واحداً على الكثيف وأسقط من الروضة الكلام في باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على الحرر وعبارته وأما اللحية الكثيفة فيكفي غسل ظاهر ما في حد الوجه منها وإن كانت خفيفة فهي كالشعور الخفيفة غالباً ويجب أيضاً غسل ظاهر الخارج من اللحية في أصبح القولين انتهى ، والخفيف ما ترى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب



والكثير ما يمنع الرؤية . (الثالث غسل يديه) من الكفين والذراعين . (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس قال تعالى : ﴿ وَإِيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ودل على دخوله فاعلمه <sup>عليه السلام</sup> فيما روى مسلم أن أبا هريرة قرأ الله عنه توضأ فغسل وجهه فامسح بالوضوء ، ثم غسل يديه اليمنى حتى أشرف في العضد ثم اليسرى حتى أشرف في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه اليمنى حتى أشرف في الساق ، ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرف في الساق ثم قال

هكذا رأيت رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يتوضأ (فإن قطع بعضه) أى بعض المذكور من اليدين واليد مؤنثة (وجوب غسل ما بقي منه (أو من مرفقه) بأن فك عظم الذراع من عظم العضد (فأرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور) لأنه من المرفق ومقابلة بقول لا وإنما وجب غسله حاله الاتصال لضرورة غسل المرفق ، ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو من) فوقه نذب غسل (بأى عضده) محافظة على التحجيل وسبأى . (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعره في حده) أى حد الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه ولو خرج عنه بالمد لم يكنه المسح على الخارج قال تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ وروى مسلم أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> توضأ فمسح بباطنيه وعلى العمامة فدل على الاكتفاء بمسح البعض والرأس مذكور (والأصبع جواز غسله) لأنه مسح

الجميع وما في شرح شيخ الإسلام بخلاف ما ذكر غير معتمد . (تفصيله) يجرى هنا ما سبأنى في الفسل من أنه يعنى عما تحت طبع عسر زواله وإن كثر ، وتجب إزالته مع الشعر إن لم يكن فيه مثله والله أعلم . (قوله يديه) أى كل يد وإن تعددت وعلمت زيادتها مع المسامحة كما مر وإن زاد طول المسامحة على الأصلية وسواء بقيت الأصلية أو قطعت وخالف العلامة ابن عبد الحق في الثانية لأن غسلها كان للتبعية وقد زالت والكلام في يد نبتت في غير محل الفرض ولا فيجب غسلها مطلقا والجلدة يعتبر فيها محل انتابها فإن نبت طرفاها فكأصلها وفارقت اعتبار الابتداء في شجر نقل من الحرم أو عكسه لأن النظر فيه إلى الوصف بكونه حرميا أو لا ويجب غسل يد التصقت في محله يد ولو من غير صاحبها بعد قطعها بخرارة الدم بحيث يمشى من إزالته محذور تيمم ويجب غسل ظاهر كف أو أصبع من نحو نقد وغسل موضع شوكه إن كان لو قلعت لا ينطبق موضعها ولا يصح الوضوء معها ولا فلا ويجب غسل ما على اليدين من شعر وإن كثف وطال ظاهره وأباطنا ويجب إزالة ما عليهما من نحو جرم كشمع يمنع وصول الماء ولا يضر لون نحو صباغ ولا دهن لا جرم له ويجب إزالة نحو كشف ميت وما تحت ظفر من وسخ يمنع الماء . (قوله مرفقيه) ولو تقدير من أمثاله . (قوله أشرف) بالمخرج أوله في الجميع لأن أشرف وشرع بمعنى واحد لفة . (قوله لأنه من المرفق) إذ المرفق اسم للمقام الثلاثة . (قوله ومنهم من قطع) فيه اعتراض من حيث الخلاف . (قوله لبشرة رأسه) ومنها البياض فوق الأذن لا ما حولها . (قوله شعر) ويكلى شعرة أو بعضها . (قوله في حده) أى حالة مسحه فلا يضر إزالته بالخلق بعينه كقطع اليد بعد غسلها ولا خروجه عن الحد بطوله بعد المسح أيضا ومثله جلدة تلت فلا يكفي المسح على ما خرج عن حد الرأس منها . (قوله ولو خرج بالمد) أى من جهة استرساله . (قوله لم يمسح على الخارج) لأنه لا يسمى رأسا وصح قصيره في الحج <sup>(١)</sup> لأنه يسمى شعرا تأمل . (قوله من وصول البلل) يؤخذ من ذلك أنه لو مسح شيئا على رأسه فوصل البلل إليه أنه يكفي . قال ابن قاسم : ما لم يقصدا على الرأس فقط كأي الجرموق ويوافقه بعض نسخ شرح شيخنا الرملى ، وقال ابن حجر : والذي يظهر الاكتفاء هنا مطلقا لأن المسح هنا أصل ولأن ما على الرأس قد يطلب مسحه انتهى وهو ظاهر فتأمل . (قوله لا يسمى مسحا) ولعل الأول يوافقه لكنه نظر إلى حصول المقصود من المسح كإزالة به فلا مخالفة إلا في اللفظ إذ حقيقة الفسل غير حقيقة المسح قطعاً . (قوله كعبه) ولو تقدير المن فقد مرأ خلقه من أمثاله . (قوله عطف على الأيدي) كان الموافق للقاعدة العربية أن يقول على الوجوه كما فعل شيخ الإسلام . (قوله ومعنى) أى تقديره فهو منصوب بفتحة مقبرة منع منها حرمة الجوار لأنها ليست حر كإعراب خلافا للداميني بقوله : جرحه على الجوار فيه تسامح لأن الجرب والجواراة لا يكون مع الوالو وبفرض جوارزه معها على ما قاله الثوري لا ينبغي تخريج القرآن عليه . (تفصيله) المراد بغسل الأعضاء المذكورة اتفاسلها سواء بالقل أو لا لكن مع ملاحظته في الثاني ويكفى ظن غسلها ولا يشترط اليقين كما يدل عليه الحديث الحسن خلافا لمن نازع فيه أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في حديث الوادى توضأ وضوءا لم يبل منه الثرى . (فاشادة) في ذكر حكمه لجميع المرافق وتبينة الكعبين في الآية الشريفة مع أن الواقع عكس ذلك وهى أن لكل مرفق ثلاثة عظام فجعلنا

(قول الشارح حتى أشرف إلخ) أى دخل فيها ومنه أشرف بابا إلى الطريق أى فتحه ذكره الجوهرى .

وزيادة (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول البلل إليه ومقابل الأصبع فيها يقول ما ذكر لا يسمى مسحا (والخامس غسل وجليه مع كعبه) من كل رجل وهما العظماء النكاحان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم قال تعالى : ﴿ وَرَأْسُكُمْ إِلَى الْكُعْبَيْنِ ﴾ قرئ على السبع بالنصب وبالجر عطف على الأيدي لفظا في الأول ومعنى في الثاني جرحه على الجوار والفصل بين المعطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين

ودل على دخول الكعبين في الغسل فعليه عليه كما تقدم في حديث مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الأصل وسيأتي جواز المسح على الخفين بدله .  
(المادس ترتيبه هكذا) أى كما ذكر من البداية بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع كما في حديث مسلم السابق وغيره (فلو اغتسل محدث)

بنية الوضوء بدله **فالأصح** أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والأ) أى وإن لم يمكن تقدير الترتيب فيه بأن غطس وخرج في الحال من غير مكث (فلام) يصح له وضوء (قلت الأصح الصحة بلا مكث والله أعلم) لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فلا يصح لأولى وقبل لا يصح في المكث أيضاً لأن الترتيب فيه قد يفسر لا تحفيق (وسننه) أى الوضوء (السؤال عرضاً) لحديث: **فلو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء** أى أمر بإيجاب رواه ابن خزيمة وغيره، وحديث: **إذا استسكمت فاستاكوا عرضاً** رواه أبو داود في مراسيله، والمراد عرض الأسنان قال في الروضة: كره جماعات من أصحابنا الاستياك طولا أى لأنه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصود به وأولاه الأراك، قال ابن مسعود رضى الله عنه: **كنت أجتى لرسول الله ﷺ سواكاً من أراكه** رواه ابن حبان (لا أصبعه في

المرفقين ستة أعظم أربعة من رأس العضدين واثنا من الساعدين فلو ذكر الشية فيما لوهم إخراج الأربعة الأولى وإن لكل رجل كعبين ولو ذكرهما بصيغة الجمع لوهم أن لكل رجل ثلاثة كعوب وليس كذلك فتأمل . **(قوله ترتيبه)** ولا يسقط بجهل ولا نسيان ولا إكراه فلو أكرهه على تنكيه حصل له الوجه فقط وله أن يتيمم عن بقية الأعضاء ولا إعادة عليه كالأصابع ماؤه قاله شيخنا الرمل فراجع . **(قوله اغتسل)** ولو في ماء قليل . **(قوله غطس)** يفتح الماء يغطس بكسر هاء كضرب يضرب . **(قوله بنية الوضوء)** أى بنية من نيته أو بنية من نيات الغسل غلطاً ولا بد من مماسة الماء لجزء من الوجه عند النية لإتمام الانغماس ولو منكس . **(قوله بدله)** بيان الواقع فلا يعتبر قصده . **(قوله لأن الغسل يكفي)** إلخ فلو كان عليه الأكبر كفاه أيضاً نيته عن نية الأصغر وإن نفاه لاضمحلاله معه وقضية العلة أنه لو أغفل لعة من بدنه لم يكف به عن الأصغر والمعتد أنها إن كانت في غير أعضاء الوضوء لم يضرب أو فيها وجب غسلها وغسل ما بعدها من أعضاء الوضوء لوجوب الترتيب حيث ولو اغتسل الجنب إلا أعضاء الوضوء ثم أراد غسلها ولو بعد حدث أصغر قبل غسلها لم يجب ترتيبها ولو اغتسل إلا رجليه مثلاً ثم أحدث ثم غسلها ثم توضأ لم يجب عليه إعادة غسلها ويقال هذا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشورتان بلا علة وقول بعضهم وخال عن الترتيب أيضاً غير صحيح وهل بقية الأعضاء كالرجلين واجبه . **(قوله فلا أصغر أولى)** لأن قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه أقوى وأحق بالاعتبار . **(قوله وسننه إلخ)** قد أوصلها بعضهم إلى نحو الخمسين سنة فالخمس المستفاد من تعريف الجملة بالنظر للمذكور هنا . **(قوله أى الوضوء)** وكذا التيمم والغسل وإن استاك للوضوء قبله على المعتد . **(قوله السؤال)** أى الاستياك لأنه يطلق لعة على آلة الدلك ولو بغیر سواك وعمل استعمال الآلة ولو في غير القم والمراد هنا استعمالها في القم ولذلك عرفوه بأنه استعمال آلة مخصوصة في أجزاء القم وأصله التدب ولا يخرج عنه مطلقاً من حيث ذاته وقد يخرج عنه لما روى من حيث وصفه فيحرم لنحو ضرب أو عدم إذن في سواك غيره ويكره كما يأتي ويجب لنحو إزالة نجاسة توقفت عليه وذكر بعضهم أنه من خصائص هذه الأمة وفيه نظر ففي شرح شيخنا حديث في «الزيوت» يخالف لذلك ولفظه هذا سواكي وسواك الأنبياء من قبل وإنه من شجرة مباركة انتهى ، قال ابن حجر : وله أصل في السنة . **(قوله عرضاً)** هو سننه مستقلة فلو عطفه بالواو لكان أولى . **(قوله عرض الأسنان)** سواء طاهرها وباطنها وبسن الثياب فيها بدأ من أول الأضراس من الجانب الأيمن إلى وسط الأسنان ثم من الأيسر كذلك وأقله مرة . **(قوله كره جماعات)** أى من حيث الكيفية إذ هو مندوب في كل حال وفي كل وقت ويحصل به السنة وإن حرم كما مر . **(قوله ويكره طولا)** أى في غير اللسان فيسن فيه طولا طاهره وباطنه . **(قوله بكل خشن)** أى طاهر خلافاً لابن حجر وإن كان الوجه الوجه معه كما مر وكلام الشارح يوافق نعم يخفف من كنهه للمشقة . **(قوله وأولاه الأراك)** ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذرير طيب ثم ما لا ريح له ورطب كل نوع أولى من يابس ثم المندى بالماء ثم بنحو ماء الورد ثم بالريق فالمندى بالريق من الأراك أولى من رطب الجريدة وهكذا<sup>(١)</sup> ويسن أن يبلغ ريقه أول مرة ويكره يعود للمرسن لما قيل إنه يورث الجذام . **(قوله لا أصبعه)** قال شيخ الإسلام : الفصلة فيكنى باللفصلة وأصبع غيره مطلقاً واعتمد شيخنا أن أصبعه لا تنكى مطلقاً وأن أصبع غيره تنكى إن كانت متصلة من حى وإلا فلا ويجرم بالمتصلة ولو من نفسه أو أذن صاحبها لا تقطع حقه منها بقطعها وكالأصبع غيرها كالشعر ويجزئ غير الآدمي من الحيوان ، قال بعضهم : ولم يظهر في حكمة تخصيص الأصبع بغيره مع أنها منه أبغى في المراد وكونها من أجزائه لا يظهر به المنع فتأمل . **(قوله ويسن للصلاة)** أى يتأكد لها ولو لكل ركعتين قبيل

الأصح لأنه لا يسمى استياك والثاني يكتفى واختاره في شرح المذهب لحصول المقصود به ويكتفى بأصبع وغيره قطعاً كما قاله في الدقائق ونبه فيها على زيادته المستثنى والمستثنى منه على الغرر (ويسن للصلاة) لحديث الشيخين : **فلو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة** أى أمر بإيجاب

الشروع فيها لا بعده ، وقال شيخنا الرملي : يطلب بعد الشروع فيها إذا لم يوجد قبلها بفعل خفيف وخالفه الخطيب . (تتبعيه) متى كان السواك مستقلاً ندب له نية فإن كان في ضمن من عبادة فلا كذا قالوا وفيه بحث فنامله . (قوله وتغير القم) أى يتأكد له ولو بلون أو ريح سواء بنوم أو غيره كالأكل فإن لم يوجد تغير كره للصائم كما يأتي ويتأكد عليه أيضاً لقراءة وذكر في غير صلاة فيما يقدمه على التعود للقراءة في غير الصلاة ويتأكد لتعلم أو تعلم أو سماع حديث أو علم شرعي أو آتته ولسجود تلاوة ولقراءة بعده ولسجود شكر ولدخول مسجد أو منزل ولو ملكا لغيره أو خاليا . (قوله آلة تنظفه) فمطهر بمعنى مزبل ولو لغير الریح واقتصاره عليه ليس قيدا وتفسيره بذلك يشمل ما لو كان نجسا كما قاله ابن حجر وتقدم خلافة عن شيخنا . (قوله ولا يكره) أى الاستياك ، فخرج ما لا يسمى به كالأصبع التي لا تجزىء كما مر . (قوله إلا للصائم) خرج المسك والمسلك وقيل بالكره فيه كما يحرم عليه ارتكاب المحرم ورد بأن سبب الكراهة الخلو فوهو منتف فيه . (قوله بعد الزوال) ولو تقدير ولو للصلاة أو الوضوء أو غيرها ما إلا لتغير القم بتغير الخلو فلو معه فيسن له فلو لم يحصل تغير كره رجوعاً لأصله فيما . (قوله أطيب) أى في الدنيا والآخرة والمراد كثرة الثواب عليه لأن الصوم له تعالى كما في الحديث وبذلك فضل كمداد العلماء على دم الشهيد<sup>(١)</sup> الذي هو كريخ المسك . (قوله والمراد إرخ) أى أن التقيد بالمساء في الرواية الآتية مبین للإطلاق في الرواية الأولى فحمل عليها فهو من المطلق والمقيد لا من الخاص والعام كادعاء بعضهم إذ ليس فيه ما يدل على العموم وبذلك علم تقيد أحاديث الصلاة والوضوء ونحوها به أيضاً فتأمل وتقيد بما بعد الزوال لأن التغير فيه من أثر الصوم وقيله من أثر الطعام غالباً فلو لم يوجد طعام بحال عليه التغير كالمواصل والجامع عادت الكراهة بالفجر أخذنا بالحكمة المذكورة قاله شيخنا الرملي واعتمده وفيه بحث مع قولهم غالباً كما مر فراجعهم . (قوله وأما الثانية إرخ) وصدر الحديث : ه أما الأولى فإنه إذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله إليهم ومن نظر الله إليه لا بعده أبداً وأما الثانية فلما ذكره المصنف وأما الثالثة فإن الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فإن الله يأمر جنته فيقول لها استعدي وتريني لعبادي أولئك أن يستريحوا من تعب الدنيا إلى دار كرامتي وأما الخامسة فإنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل : أهي ليلة القدر يا رسول الله ؟ فقال : لا . ألم تر أن العمال يعملون فإذا فرغوا من أعمالهم فروا أبجورهم . (قوله تدل على طلب إيقائه) أى طلباً مؤكداً أخذنا من الألفية فصبح التفرغ بقوله فكره إزائته وتزول الكراهة بالغروب ولو للمواصل لعدم الصوم بعده نعم إن أزاله غيره نهاراً بغير إذنه حرم كما في دم الشهيد وإذا مات بطل صومه فلا تكره الإزالة وفارق حرمة تطيب المحرم بعد موته لبقاء أثر الإحرام بعده ومثله دم الشهيد وإنما لم تكره المضمضة بعد الزوال لأنها لا تزال الریح بخلاف السواك . (فروع) يندب أن يستاك يمينه لبعدها عن مباشرة القدر وغسل السواك إن حصل فيه قدر ووضع خلف أذنه اليسرى والأفعلى الأرض منصوباً بالارميا وغسله قبل وضعه وأن لا يستاك بغيره الآخر ووضع فوق إبهامه وخصره وتحت بقية الأصابع وكونه طول شبر وعدم امتصاصه وتقدمت نيته ، وذكر بعضهم له فوائد تزيد على السبعين منها أنه يبيض الأسنان ويزيل الفلج عنها وحفرها ويذهبها ويزيل البثرة والتهور وخاوتها والرحمة الكريهة ويحمر اللون ويدفع فسادة ويقم الصلب ويصلب

(قول المتن إلا للصائم بعد الزوال) انظر هل في معناه للمسك ترك النية ونحو ذلك . (قول الشارح والمراد الخلو فإرخ) لك أن تستشكل في هذا بأنه من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه وهو لا يخصص إلا أن يقال التخصيص واقع بالمفهوم نظيره ما قيل في الحديث من مس ذكره فليتوضأ مع حديث الإفضاء ثم تأمل هذا الحديث مع أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء ونحو ذلك تجددها متعارضين فما الرجوع لحديث

(وتغير القم) بنوم أو غيره  
لأنه كان إذا قام من  
الليل يشوص فاه بالسواك  
أى بذلك رواه  
الشيخان ، وزوى  
النسائي وغيره حديث :  
« السواك مطهرة للقم »  
بفتح القم وكسر هاء الة  
تنظفه من الرائحة الكريهة  
(ولا يكره إلا للصائم بعد  
الزوال) لحديث  
الشيخين : « خلوف قم  
الصائم أطيب عند الله من  
ريح المسك » والخلوف  
بضم الخاء التغير والمراد  
الخلوف من بعد الزوال  
لحديث : « أعطيت  
أمتي في شهر رمضان  
خصاً » وقال ... وأما  
الثانية فلأنهم يمسون  
وخلوف أفواههم أطيب  
عند الله من ریح المسك  
رواه الحسن بن سفيان في  
مسئله وأبو بكر  
السمعاني في أماليه وقال  
هو حديث حسن كذا كره  
المصنف في شرح المذهب  
عن حكاية ابن الصلاح :  
وللساء بعد الزوال  
وأطيبه لخلوف تدل على  
طلب إيقائه فكره إزائه

(والنسبة أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال: طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءا فقلّم بحجده فقال ﷺ: «هل مع أحد منكم ماء فأق يا ماء فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال: توضعوا باسم الله فأبى الماء فيور من بين أصابعه حتى توضعوا أو كانوا نحو سبعين وهو وضوءه يفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به وقوله: (بسم الله) أي قائلين ذلك وهو المراد بالنسبة وأكملها كما قال في شرح المهذب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه أن حديث أبي داود

وغيره: وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أحق من جملة روايته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قليل البركة فإن تركه عمدا أو سهواً رفق أثامه، يأتي بها تدلر كما لها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المهذب لفوات محلها، وقال فيه: إذا أتى بها في أثناء يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره، والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليثاب على سنته المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمى عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الإقليد (وغسل كفيه) لحديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله ﷺ فدعا بماء فأكفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرج جهسا فعضض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثا إلى آخره فإن لم يتبين طهرهما بأن تردد فيه (كره غسهما في الإناء قبل غسلهما) لحديث: «إذا استيقظ

اللمح ويرضى الرب ويزيد ثواب الصلاة ويذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة وقد جمع بعضهم فيها مائة وعشرين مضرة دينية وبدنية تراجع من محلها كالمرأب. (قوله والنسبة) وينب عليها الاستعاذة ﴿رب أعوذ بك من هزات الشياطين﴾ الآية وأن يقول بعدها: الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والحمد لله على الإسلام ونعمته وهي سنة عين المنفرد كما في الوضوء وكفاية لغيره كما في الجماع وضوء جماعة من إناء صغير عرفا لا شيء يظهره أو قنعة ويكره على المكروه والحرام عند العلامة البرلسي، وقال شيخنا الرمي: تحرم على الحرام على المتعد كطعام مغسوب وإن احتلط بملكه وضوء ماء مغسوب كذلك وخالفه شيخنا الزرادي في نحو الوضوء لأن الحرمه فيه لا لذاته وبه قال العبادي. (قوله الذي يتوضأ به) أي الذي يصح منه الوضوء كما هو ظاهر الحديث لا ما أعد له خاصة. (قوله وهو) أي القول المذكور هو المراد بالنسبة فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول وحمله على الأقل لأجل الدليل وزاد عليه الأكمل ويمكن حمل كلام المصنف له. (قوله وأكملها أفضل) ولو للجنب على المحمد. (قوله ذي بال) أي حال يتم به شرعا وتقدم محترزه. (قوله وإن تركه) أي التوضوء فهو مبنى للفاعل وقول بعضهم: إنه مبنى للمفعول وضيمه للإتيان المعلوم يرد قول الشارح يأتي بها ولم يقل يؤتى به<sup>(١)</sup> لفساد المعنى عليه فتأمله. (قوله فلي أثامه) أي الوضوء ومثله غيره إلا نحو الجماع مما يكره الكلام في أثناءه. (قوله بعد الفراغ) وليس منه التشهد المطلوب عقبه لأنه بعده وهذا ما اعتدله شيخنا وشارك الأكل حيث يأتي بها بعد الفراغ منه لأن فيه رغم أنف الشيطان حيث يتقاهما ما أكله وهل يتقاهما في الإناء أو خارجه محل نظر. (قوله يستحب إلخ) أي الأكل ذلك ومنه بسم الله أوله وآخره بغير لفظ على ولو أقصر على بسم الله كفى. (قوله فينوي) قبله ويسمى بلسانه ثم ينوي بلسانه نية من نيات الوضوء ولو رفع الحدث ويستاك قبل المضمضة فأراد بالأولية تقدم جميع ذلك على فراغ غسل الكفين على أو المضمضة فلا معارضة ولا حاجة إلى دفعها بقوله إن السواك أول سنة الفعلية التي فيه لا منه وأن البسلة أول سنة القولية التي منه وكذا النية وأن غسل الكفين أول سنة الفعلية التي منه أيضا ولو لم يتو عند ذلك مسقط الطلب وفاته الثواب كما مر. (قوله بأن تردد) أخرجه به يقين النجاسة التي شمله كلام المصنف لأن الغصص مع محرم للتضيغ بها. (قوله في الإناء) المراد به الماء دون القلتين ولو في غير إناء كما أشار إليه الشارح. (قوله إلى احتمال إلخ) والاحتياط شامل للاستواء والرجحان المساوي لكلام المصنف. (قوله إلا بغسلهما ثلاثا) أي إلا بإتمام الثلاث وهذه الثلاثة مطلوبة خارج الإناء في هذا الفرد المخصوص وهو حالة الشك والخوف به حالة اليقين ولذلك قالوا إنه لو سبق غسلهما عن النجاسة من مرتين زالت الكراهة بواحدة خارج الإناء أو مرة زالت الكراهة مرتين خارج الإناء أيضا فليس طلبها لأجل طهارة اليد ولا لكون الشارع إذا غابا حكما إلخ، كما قيل: ثم هذا الفصل يكتفى عن الغسل المطلوب أول الوضوء فإن بقى من الثلاثة شيء فله فعله داخل الإناء أو خارجه ولو كانت النجاسة خارج الإناء مطلقة لم تنزل الكراهة إلا بغسلهما خارج الإناء بمعامع الترتيب. قال شيخنا الرمي: وهذه السبع مقام واحد من الثلاثة المطلوبة للوضوء ويندب الثاني أيضا خارج الإناء، وقال شيخنا الخلول. (قوله الثمن وغسل وكفيه) قيل في غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لطيفة وهي الإحاطة بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم والريح.

أحد كمن نومه فلا يمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أي يات يده رواه الشيخان لا قوله: ثلاثا فمسلّم أشار بما عمل به إلى احتمال نجاسة اليد إن النوم كان نعمة على محل الاستنجاء بالحجر لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويحبى بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا لزوم الكراهة إلا بغسلها ثلاثا كما ذكره في الروضة عن الشافعي والأصحاب للحديث والقصد بالثاني والثالثة تنميم الطهارة قال في الدقائق: أحرز بالإتيان عن البركة

ونحوها والمراد فيه إزاء دون قلتين فإن يقرن طهرهما لم يكره غسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه . (والضمضة والاستنشاق) لأنه عليه السلام فعلهما في وضوئه كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره وبحصلان بإيصال الماء إلى داخل الفم والأنف . (والأظفر أن فصلهما الفصل) من جمعهما وسياق . (ثم الأصح) على الفصل . (يتمضمض بغرفة ثلاثاً ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً) ومقابله يفعلهما بست غرفات والترتيب بينهما شرط كأفاده ثم (وبالغ فيها غير الصائم) لحديث لقيط بن صبرة : « أسبغ الوضوء وحل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » صححه

تكون صائماً صححه الترمذى وغيره، وفي رواية الدولابي في جمعه لحديث الثوري : « إن ترسّضات فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً وإسنادها صحيح كما قاله ابن القطان، والمبالغة في المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثلاث، وفي الاستنشاق أن يصب الماء بالنفس إلى الخيشوم أما الصائم ففكره له بالمبالغة فيهما ذكره في شرح المذهب (قلت الأظهر تفضيل الجمع) بينهما (فلا تغرب يعضض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره وفي البخاري من حديثه: تمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات، وقيل: يجمع بينهما بغرفة يعضض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما فإنه لا يتنقل إلى تطهير عضو إلا

الطباوى له فعلهما داخل الإناء والمائع في الكراهة المذكورة كالأداء . (قوله فإن يقرن طهرهما) أى مستندا للفصل ثلاثاً كما مر . (قوله والاستنشاق) وهو أفضل من المضمضة لأنه قيل بوجوبه عن أن ثور والإمام أحمد وعكسه ابن عبد السلام لأن الغم على القرآن والأذكار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك . (قوله فصلهما) وهو أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة والوصل أن يجمعهما فيها . (قوله بست غرفات) مع التخلل أولاً . (قوله والترتيب بينهما شرط) أى مستحب وهو المعتد كما في المجموع ومقابله مستحب فلو قدم بعد غسل الكفين الاستنشاق على المضمضة أو هما على غسل الكفين حسب المؤخر دون المقدم لوقوعه في غير حله على قول الاستحسان تقديم اليدين على الوجه وحسب الجميع على قول الاستحباب تقديم اليد اليسرى على اليد اليمنى فقول شيخنا الرملي كوالده بحصول المقدم وفوات المؤخر لفوات تيمنا لما في الروضة خلاف الصواب كما قاله الإسنى ولعل تعبير الشارح بالشرطية إشارة إلى ذلك لأن لا يوافق واحدا من القولين نعم إن اقتصر على ما قدمه فقط اتجه حسبانته لأنه أول من فوات الجميع . (فائدة) حكمة تقديم هذه الأعضاء الثلاثة في الوضوء أن بها تظهر أوصاف الماء الثلاثة<sup>(١)</sup> . (قوله أما الصائم) ومثله المسك هنا . (قوله ففكره إغ) وإما لم تحرم كقبليته لأن المنى سباق فلو علم سبق الماء هنا حرم أيضاً ، قيل : ولأن المبالغة هنا مطلوبة في الأصل بخلاف القبلة ولأن القبلة ربما تؤدي إلى فطر شخصين ولو احتاج إلى المبالغة لإزالة نجس وجبت ولا يفسد إن سبقه الماء منها لأنه مطلوب وإلا أفطر كما في مسألة الخيط . (قوله ثم يستنشق) أو يخلل بينهما . (قوله القياس إغ) قدمه على النص لعدم صراحته في الفصل . (قوله توضأ) هو بضمير التنبيه ومثله أفردا . (قوله وتلثت الغسل والمسح) لو أسقطهما لكان أخصراً وأعم لأنه يشمل السواك والتبتي والتسمية والدعاء والذكر عقبه وغيرها ويشمل المسح مسح الجبهة والصمّة ولا مسح الخف وهو كذلك على المعتد ويحصل التلث بتريده ماء الثانية إن لم يحتفظ بماء الأولى ويحركه عضو به ماء كثير لا قليل خلافاً لابن حجر لأنه يصير مستعملاً وفارق ماء الانغماس لقوته بكرته ونظر فيه وليس من التلث ما لو توضأ مرة ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك بل هو مكروه لأنه تعجيل قبل صلاة بالأول على المعتد قال بعض مشايخنا : وإما لم يجرم لما فيه من خروج إسناعته بالنقص وفيه نظر لأنه لم يخرج عنها لعدم حصول التلث فالوجه الحرة وينبغي الحرة إذا جدد بعد الثلاث قطعاً لأنه عبادة فاسدة وقد يطلب ترك التلث ندباً يخوف فوت جماعة لا يرجو غاها أو جوباً كضيق وقت أو قلة ماء أو احتياجه لشربه أو كان

(قول المتن تفضيل الجمع) أى وأما أصل السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك . (قول الشارح وفي البخاري من حديثه إلى آخره) هذا أصرح من حديثه السابق وذلك لأن قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثاً إن كان مرجع الإشارة إلى إدخال اليد وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية مقيدة للغرفات الثلاث كما هنا وإن كان مرجعها مضمض واستنشق لم يقد ذلك والله أعلم . (قول الشارح ودليل الفصل القياس على غيرهما إلى آخره) هذا قد يرد عليه الكيفية الثانية من كيفية الوصل المتقدمين .

بعد الفراغ مقابله ، وروى أبووداد وحديث أنه عليه السلام فصل بين المضمضة والاستنشاق لكن فيه رواضعيف ، وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة الصحاح المأثور أن علي بن أبي طالب عثان توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأفرد المضمضة من الاستنشاق ثم قال : هكذا توضأ رسول الله ﷺ . (وتلثت الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان أنه عليه السلام توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وحديث أبي داود عن عثمان أنه عليه السلام توضأ فمسح رأسه ثلاثاً ، قال في شرح المذهب كابن الصلاح : إسناده حسن ، وروى البخاري أنه عليه السلام توضأ مرة مرة فوتر توضأ مرتين مرتين ، وفي حديث عبد الله بن زيد السابق أنه غسل وجهه ثلاثاً وبديه

مرتين ومسح رأسه فأقبل بيديه وأدير مرة واحدة . (ويأخذ الشاك باليقين) من الثلاث فينمها وقيل بالأكثر حتى لا يقع في الزيادة عليها وهي مكروهة وقيل عزمة وقيل خلاف الأولى . (ومسح كل رأسه) لما تقدم من حديث عبد الله بن زيد السابق والسنة في كنيته أن يضع يديه على مقدم رأسه ويصق مسبحته بالأخرى وإيهامه على صديقه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المبدأ وهذا من له شعر ينقلب بالذهب والرد يوصل البلبل إلى جميعه وإلا ملا حاجة إلى الرد فلورود لم تحسب ثانية . (ثم مسح .) (أفنيه) ظاهرهما وباطنهما بما جديداً لبلبل ماء الرأس لا روى البيهقي والحاكم وصحاحه عن عبد الله ابن زيد قال : رأيت النبي ﷺ توضعاً يأخذ لآذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه ومسح صمخيه أيضاً بما جديداً ثلاثاً وأفاد تغييره بشتر أطراف آخر

الأذنين عن مسح الرأس  
خلاف تعبير الحرر بالواو  
(فإن عسر) رفع العمامة  
أو لم يرد نزاعها (كعمل  
بالمسح عليها) لحديث  
مسلم عن المغيرة أنه  
ﷺ توضعاً فمسح  
بناصيته وعلى العمامة  
والأفضل أن لا يقتصر  
على أقل من الناصية  
(وتخليل اللحية الكتف)  
بالمثلثة لأنه ﷺ كان  
يخلل لحيته ، صححه  
الترمذي وغيره وكانت  
كثة ، وروى أبو داود  
عن أنس أنه ﷺ كان  
إذا توضعاً أخذ كلها من  
ماء فأدخله تحت حنكه  
فخلل به لحيته وقال :  
هكذا أسرى ربي ،  
والتخليل بالأصابع من  
أسفل اللحية ذكره في  
شرح المذهب عن  
السرخسي وقال :  
يستدل به بهذا الحديث  
(و) تخليل (أصابعه)  
الحديث لقيط السابق وفي  
المبالغة ويدخل فيه كما  
قال في الدقائق أصابع

مسبلاً أو مفصوباً ويعرم استعمال ماء يكفي لواجب في مندوب . (قوله وهي مكروهة) إن كانت في ماء  
مباح أو مملوك ويعرم في الماء المسبل ولو للطهارة وعليه يحمل الوجه المشار إليه بقوله وقيل عزمة لأنها بدعة  
قبيحة ، وقولهم ترك سنة أولى من الوقوع في بدعة محمول على بدعة متينة كالغسل الثانية أو الثالثة مما ذكر  
كذا قالوه والوجه أن يقال إن براءة الذمة بالخروج من عهدة الشارع أولى بالمراعاة كما في الصلاة . (قوله  
ومسح كل رأسه) وهو أفضل من مسح ناصيته وهو أفضل من مسح ريع رأسه وهو أفضل من أقل منه خروجا  
من خلاف من أوجبه وسواء في ذلك الرجل والحشي والمرأة يقع من ذلك قدر الواجب فرضا والباقي تطوعا  
لإمكان التجزئ على القاعدة . (قوله ثم مسح أذنيه) وإن اقتصر على بعض رأسه على المعتد ويسن مسحهما  
مع الوجه ومع الرأس والاستظهار أيضا فهي اثنتا عشرة مرة . (قوله لا بلبل الرأس) أي في المرة الأولى .  
(قوله فإن عسر) ليس قيدا كما أشار إليه الشارح فالعبرة بإرادته . (قوله كعمل بالمسح عليها) فلا يتبدى بها  
خلافاً للتخليل ولا يقتصر عليها ولا يمسح منها ما يخفى ما مسح من الرأس ويكفي المسح فوق طيلسان  
عليها ولا يرفع يده قبل تمام مسحها لأنها تابعة وبذلك فارت التخليل ولا يمسح على ما عليها نحو دم براغيث  
ولا ما حرم لبسها لذاته كحرم بلا عذر بخلاف نحو المصوبة . (قوله وتخليل اللحية الكتف) وكذا كل شعر  
يكفي بفصل ظاهره إلا الحرم إزالة الشعر لقربه وبذلك فارق المضمضة للصائم وتخليل كل مرة قبلها  
أولى لأنه أبعد عن الإسراف خلافاً لابن حجر وتقدم ذكر التخليل من حيث طلب التثليث فيه . (قوله من  
أسفل اللحية) أي على الأفضل ويحصل بأى كيفية كانت وكذا يقال في تخليل الأصابع الآتي . (قوله  
بالتشبيك) لأنه لا يكره إلا لمن في المسجد ينتظر الصلاة أو الجاني إليها وخرج به وضع الأصابع بين بعضها  
فلا يكره مطلقاً . (قوله يختصر اليسرى) هو المعتد . (قوله فيطهران دفعه) الانحوا أقطع ولا يضري  
التياسم غسل كفيه معاً بعد غسل وجهه لدفع استعمال الماء ومخالفة التيامم خلاف الأولى على المعتد وكذا  
جميع ما بعده . (قوله بأعلى الوجه) وفي اليدين والرجلين والأصابع وفي صبغ غيره عليه بالمرق والكعب  
ومنه الخفية المعروفة . (قوله في طهوره وترجله وتعلله) هو بيان الشأن وتفصيله وليس المذكور كل الشأن  
إلا أن يجاب بأن الطهور إشارة إلى أن كل الطهارات والترجل إشارة إلى كل الشعور والتعلل إشارة إلى ما  
يتعلق بالأعضاء كاستحمام وتنظيف وحلق رأس وتقليم ظفر ومصافحة وليس نحو ثوب ونعل

(قول المتن كعمل بالمسح عليها) الظاهر أن حكمها كالرأس من الاستعمال يرفع اليد في المرة الأولى ولو مسح  
بعض الرأس ورفع يده ثم أعاد على العمامة لتكميل المسح صار للماء مستعملاً بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر  
ولكن يغفل عنه كثير عند التكميل على العمامة ثم ذلك القدر المسح من الرأس هل يمسح ما يخفى من العمامة  
ظاهر العبارة لا . (قول الشارح يختصر يده اليسرى) قال إمام الحرمين : اليسرى وأجبت في ذلك سواء قال  
في التحقيق : وهو المختار وقال في شرح المذهب : وهو الراجح المختار . (قول المتن وتقدم اليمن) قال القفال  
في غامس الشريعة : الحكمة في تقديمها اليمن إذ اليمن من اليمن وهو حصول الخير والشمال تسمى الشوماء .

يديه ورجليه وفي الروضة كأصلها لم يذكر الجمهور تخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كعب وفيه حديث حسنة الترمذي أي وهو كما قال الرافعي  
ما روى ابن عباس أنه ﷺ قال : « إذا توضعاً فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل  
الأصابع يختصر يده اليسرى يتبدى يختصر الرجل اليمنى ويختصر اليسرى » ، وروى البيهقي والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في شرح  
المذهب عن عثمان رضى الله عنه أنه توضعاً فخلل بين أصابع يديه وقال : رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت (وتقدم اليمن) من اليدين والرجلين  
على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يحب التيامم ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتعلله

والرجل تسريح الشعر وروى أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إذا توضأتم فابعدوا أيما منكم» فإن قدم اليسرى كره نص عليه في الأمأ الكفان والحدان والأذنان فيطهران دفعة واحدة وتسب البذاعة بأعلى الوجه للاتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي. (وطالة غرته وتحجيله) وهي غسل مافوق الوجه في الأول ومن البدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين: «إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع متكم أن يطيل غرته فليطيل» وحديث مسلم: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطيل

غرته وتحجيله وغاية التحجيل استيعاب العضدين والساقين ويقفل في الفرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس (والمالاة) وأوجها القدم) وهي أن يوالى بين الأعضاء في التطهير بحيث لا ينفذ الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج، قال في الكفاية: ويقدر الممسوح مغسولا دليل القدم حديث أبي داود أنه رضي الله عنه رأى رجلا يصل وفي ظهره قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة. وقال في شرح المذهب إنه ضعيف (وتورك الاستعانة) في الصب عليه لأنها ترفه لا تليق بالتعبد فهي خلاف الأولى وقيل مكروهة والاستعانة في غسل الأعضاء مكروهة قطعاً وفي إحضار الماء لأشها ولا يقال إنها خلاف الأولى وحيث كان له عذر

لا خلعها فهو شامل لكل الشأن. (قوله كره إغ) أي كراهة غير شديدة وهي خلاف الأولى كما مر. (قوله وهي غسل إغ) لأن الفرة والتحجيل اسم مصلحة لغل الواجب والمنسوب معا وتسقط إطالة الفرة بسقوط غسل الوجه لا التحجيل يسقط محل الفرض لتبعية الأول دون الثاني قاله شيخنا الرمل. (قوله أمتى) أي أمة الإجابة (قوله غرا محجلين) أي يبيض الوجه والأيدى والأرجل. (قوله من آثار الوضوء) فلا بد من وجوده أو بدله وهل يدخل من وضوء الممسح بعد موته قال شيخنا الرمل: نعم بل قال ابن حجر في شرح البخاري: إن ذلك شأن هذه الأمة ليشمل الصغير والمجنون ومن لم يحصل منه ذلك في عمره ولا في موته فراجعهم. (قوله بين الأعضاء) أي أنزاعها وأجزائها. (قوله بحيث لا ينجف) واستظهر شيخنا عدم الحصول فلا يعتبر الجفاف بالفعل ولا عدمه. (قوله الهواء) والمزاج والزمان أيضاً. (قوله الممسوح) حقيقة أو حكماً كتحو مسح إبرة. (قوله ضعيف) أو محمول على الزجر مع أنه لا دليل فيه إذ الواقعة في الحديث بعد التمام والقدم في الشروع. (قوله وتورك الاستعانة) أي التحكين منها ولو بلا طلب ولو من كافر أو نحو قرد وهل منها الحنفية المعروفة راجعهم، ويندب ووقوف المعين عن يسار المتوضيء ومثله نحو الإبريق ووقوف حامل المنديل عن يمينه ومثله إناء الاغتراف وبعضهم بحث تحويل الإبريق إلى يمينه عند غسل يساره وليصب في كفه منه وهو ظاهر والفعل في ذلك كالوضوء، وفي قول بعضهم: يقف المعين في الغسل عن يمين المختسل محله إن صب له على شقه الأيمن ويتحول إلى يساره في الأيسر فراجعهم. (قوله فهي خلاف الأولى) هو المعتمد في غير غسل الأعضاء ولا أفتكره اتفاقاً. (قوله وحيث كان له عذر فلا بأس) بل تجب إذا احتاج إليها ولو بأجرة قدر عليها بما في الفطرة فإن عجز صلي بالتييم وأعاد. (قوله وقيل خلاف الأولى) هو المعتمد أيضاً. (قوله بالرفع) لقيامه مقام المضاف كأشار إليه وما قيل خلاف هذا فهو كلام سخيف لا يعمل عليه وهو خلاف الأولى على المعتمد. (قوله ينفضه) بيان ليقول بمعنى يفعل والمراد بالتنشيف أخذ للماء عن العضو بمنزلة مثلاً أو بذيله أو كسبه كما فعله رضي الله عنه ليبيان جوازه فالمبالغة ليست مرادة، ونقل عن الجلال السيوطي: إن فعله بملبوسه يورث الفقر ومحله لغز عذر كبرد أو خوف نجاسة أو غبار وبحث شيخنا الرمل وجوبه في ظن النجاسة. (قوله ويقول) مستقبل القبة رافعا يديه إلى السماء. قال بعضهم: كذا بصره وسبابينه فراجعهم. (قوله بعده) فهو ليس منه كما مر خلافاً لبعضهم ويسم بعده قراءة سورة القدر ثلاثاً والصلاة على النبي رضي الله عنه ويغترف بطول الفصل عرفاً قال شيخنا: وبالإعراض. (قوله

(قول المتن وطالة غرته إغ) قال الإسنوي: كلامه يدل على أنه يشترط اتصافهما بالواجب وأنه إن شاء قدمهما وإن شاء قدمه انتهى، وقول الشارح: وهي أي الإطالة لكن عبارة الإسنوي: والفرقة غسل مقدمات الرأس وصفحة العنق مع الوجه والتحجيل غسل بعض العضدين مع الذراعين وبعض الساقين مع الرجلين.

فلا بأس بالاستعانة مطلقاً (و) ترك (النفذ) للماء لأن النفذ كالتي من العبادة فهو مكروه، وقيل خلاف الأولى والراجع في الروضة وشرح المذهب أنه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التنشيف) بالرفع أي تركه (في الأصح) لأنه رضي الله عنه بعد غسله من الجنابة أنه ميمونة بالمنديل فرد وجعل يقول بماء هكذا ينفضه رواه الشيخان والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم: وهذا هو الذي تخاره ونعمل به الثالث أنه مكروه (ويقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديث مسلم: «من توضأ فقال أشهد إلى آخره

فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء . (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذى على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك) لحديث الحاكم وصححه : ومن توضحاً ثم قال : سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت ، إلى آخره كتب بـرق ثم

طبع بطابع ولم يكسر إلى يوم القيامة قوله : بـرق أى فيه ، والطابع يفتح الباء وكسرها الخاتم ، ومعنى لم يكسر لا ينطق إلى إبطال (وحذفت دعاء الأعضاء) المذكور في الحرر وهو أن يقول عند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني وحسابي حساباً يسيراً ، وعند غسل اليد اليسرى : اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس : اللهم حرم شعري وبشري على النار ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وزاد على ذلك الرافعي في الشرح عند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (إذا أصل له) كما قال في الروضة وشرح المذهب أى لم يبق عليه شيء عن النبي ﷺ كما قال في الأذكار والتنقيح ، والرافعي قال : ورد به الأثر عن السلف الصالحين وفاتهم أنه روى عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة بالفعل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال .

### [باب مسح الخف]

هو جزء من الرضوء فذكره عقبه وهو أنسب من ذكر بعضهم له عقب التيمم نظر البدلية ويطلق الخف على الفردتين وعلى أحدهما فيجوز لبسها والمسح عليهما حيث لم يبق من الأخرى شيء من نحو الذي يجب غسله في الرضوء وبذلك سقط القول بأن التعبير بالخفين أولى كما في المنهج ولرجل من خشب حكم الأصلية وإن وجب غسلها والعليلة كالصحيحة فلا يجوز المسح على الصحيحة فقط لو جوب التيمم عن العليلة وإن أذلة وجب غسلها حكم الأصلية أيضاً يجوز ضم أكثر من رجل في فرداً من خف ويكفي عليه مسح واحد مسح الخف رافع لا يبيح وهو رخصة ولا يضر جوازه للمقيم العاصي كالتييمم وهو من خصائص هذه الأمة وأول مشروعيته في سنة الهجرة والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل <sup>(١)</sup> مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر ومضان وأربعة عامة أكل الميتة والنافة على الرحلة وترك الجمعة وإسقاط الصلاة بالتيمم فامل . (قوله يجوز) بمعنى لا يجزم فعله ولا يجب ترك الغسل إليه لا بمعنى يباح الذي رتب عليه شيخ الإسلام في النجى ما فيه تكلف وأصله الندب ومتى وقع كان واجباً كما يأتي فيعتبر به أربعة أحكام واستدلوا عليه بأحاديث كثيرة بل متواترة ، قال الحسن البصري : حدثني سبعون صحابياً أنه عليه السلام مسح على الخفين قال بعضهم : وأخشى أن يكون إنكاره كفراً . (قوله بدلاً) بمعنى أنه كاف عن الغسل لأنه أصل كما يأتي في خصائل الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المترتبة على تغلر الأصل متى وقع كان واجباً كما مر . (قوله والغسل أفضل) كما هو معلوم من الجواز والبدلية وصرح به لدفع توهم حقيقة البدلية ولا يجب لبسه ابتداءً اتفاقاً ولو مع ضيق وقت وتذكر فائتة وقلة ما ودع يجب على لبسه دوامه كمن معه ماء يكفى المسح ولو مع سعة وقت أو لنافلة قاله شيخنا فرأى جمعه ، وقد يجب المسح لعارض كمن خافوا بظن غير مؤكد فوثع رقاً أو الرمي أو طواف الواد أو عوج جماعة متعينة كالجمعة وأخروج الصلاة عن وقتها ، والمعنى في جميع ذلك أنه إذا مسح أدرك الصلاة في وقتها وأدرك ما ذكر ولو غسل أدرك الصلاة فقط فيجب عليه المسح ويحرم الغسل وقد يندب دوامه فيكره نزعه كخوف فوت جماعة غير متعينة وقد يندب المسح فيكره الغسل كالاعتداء به أو أربعة عن السنة بمعنى أنه يرجع الغسل عليه لنظافته مثلاً لا بمعنى عدم اعتقاده سنيتها لأنه كفى أو

### [باب مسح الخف]

(قول المتن مسح الخف) عن الحسن البصري أنه قال : حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله ﷺ مسح على الخف اتينى ، قال بعض الأصحاب : القراءتان في الأرجل بالنصب والجر كالأتين فقرأه

(١) أى في السفر الطويل .

### [باب مسح الخف]

(يجوز في الرضوء) بدلاً عن غسل الرجلين فالواجب على لبسه الغسل والمسح والنسل أفضل كإقاله في الرضوء في آخر صلاة المسافر واحترازوا بالوضوء



عن الغسل فلا يجوز المسح فيه واجبا كان أو مندوبا كما نقله عنهم في شرح المذهب وهو كما قال مأخوذ من حديث الجنابة الآتي آخر الباب (المقيم يومًا وليلة

وللمسافر ثلاثة بلياليها)

لحديث ابن خزيمة وجبان

أنه عليه السلام أرخص للمسافر

ثلاثة أيام وليالين وللمقيم

يومًا وليلة إذا ظهر غلب

خفيه أن يمسه عليهما،

وروى مسلم عن شرح بن

هاني قال: سألت علي بن

أبي طالب عن المسح على

الخفين فقال: جعل رسول

الله عليه السلام ثلاثة أيام وليالين

للمسافر ويومًا وليلة للمقيم

(من الحديث بعد ليس) لأن

وقت المسح يدخل بالحديث

فاتصرت مدته منه واختار

المصنف في شرح المذهب

قول أبي ثور وابن النضر أن

ابتداء المدة من المسح لأن قوة

الأحداث تعطيه والمراد

بليالين ثلاث ليال متصلة

بين سواء سبق اليوم الأول

ليلتها بأن أحدث وقت

أفغروب أم لا كأن أحدث

وقت الفجر فلو أحدث في

أثناء الليل أو النهار اعتبر قصر

الماضي منه من الليلة الرابعة

أو اليوم الرابع وعلى قياس

ذلك يقال في مدة المقيم، ثم

مسح المسافر ثلاثة يستدعي

أن يكون سفره قدرها ولو

ذهابا وإيابا فإن كان دونها

مسح في القصر مدة المقيم

وفيما فوقه إلى أن يتم كما

سيأتي في قوله أو عكس

والعاصي بسفره مسح مدة

المقيم وصاحب الضرورة

لشك في جوازه بمعنى عدم طمأنينة نفسه إليه أو لمعارضة دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعا ما ورد فذكره المسح كالوكره وقد يحرم كمغسوب ويصح أو يحرم بلا عذر ولا يصح . (قوله عن الغسل) وكذا إزالة النجاسة . (قوله وهو) أى عدم كفاية المسح عن الغسل مأخوذ من الجنابة نصابا من غيرها قياسا . (قوله للمقيم إلخ) وعند الإمام مالك لا يتقيد المسح بمدة المقيم ولا للمسافر ، وقيل : لا يجوز عنده للمقيم أصلا . (قوله أرخص) صريح في أنه رخصة ولو للمقيم العاصي كما مر . (قوله ثلاثة أيام) منصوب على التوسع بإقامته مقام المصدر المضاف المحذوف لا معمولا له لأنه لا يعمل محذوفا ولا لقوله أن يمسه بعده لأن ما بعد الحرف المصدرى لا يعمل فيما قبله وأن يمسه بدل من المصدر المحذوف . (قوله من الحديث) أى من آخره كما صرح به شيخ الإسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الأحداث وهو الوجه وفقا لولد شيخنا الرمل واعتمده شيخنا مخالفا لما في حاشيته من التفصيل بين الأحداث الذي اعتمده شيخنا الرمل من أنه في النوم والممس والممس والسكر تحسب المدة من أوله وفي غير ذلك من آخره لعدم ما ذكر لأن شأنها أن تكون عن اختيار وبحسب من المدة زمن الإغماء والجنون إن وجدا في أثناءها ولو اجتمع حدثان باختياره وغيره حسب المدة من آخر الأول مطلقا وعلى ما مر عن شيخنا الرمل تحسب من أول الذي باختياره وإن تقدم على الآخر كلمس في أثناء جنونه ولو تقطع يوله مع تواصل فممن آخره وإلا فمن آخر أوله وغسل رجله ولو عن حدث في الخف في أثناء المدة لا يقطعها . (قوله لأنه وقت المسح) أى الراجع للحديث فلا ينافي نذب تعديده كما في المجموع . (قوله فاتصرت مدته منه) لأنه لا معنى لوقت العبادة إلا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وهذا هو المقتضى لاعتبار المدة من آخر الحدث مطلقا كما مر . (قوله والمراد إلخ) يقيد به معنى الإضافة وإلا فليلة اليوم سابقة عليه . (قوله كأن) الأولى أن يقول «بأن» لأنه عكس ما قبله يحمل كلام المصنف على الأيام والليالي الكواامل . (قوله فلو أحدث) هي من أفراد ما دخل تحت المثني بقوله أم لا وربما يشمله كلام المصنف وإنما صرح به ليرتب عليه الجواب بعده ولا فائدة لذكر الكاف إذ لم يبق فرد آخر . (قوله ثم مسح المسافر إلخ) دفع به ما عساه أن يترجم وهو أن السفر الطويل يشمل ما لو كان يومين لأنها أوله فكيف يمسح فيها ثلاثة أيام كذا قيل وفيه إيهام منع مسح الثلاثة في اليومين لطولهما وليس كذلك فالوجه إن ذكره ليفيد أن المراد بالسفر ما يقع فيه للمسح لا ما قصد للمسافر كما أشار إليه بقوله ولو ذهبا وإيابا وصورته أن يرجع المسافر بعد يوم ونصف مثلا إلى غير وطنه حاجة ثم يعود ولو أبدل لفظه قدرها «بمدام سفره» لكان أولى . (قوله والعاصي إلخ) فهو مقيم حكما ، وغاية ما يستبيحه ست صلوات إن لم يجمع بالمطر تقدما<sup>(١)</sup> ولا فسحة وغاية

النصب للغسل وقراءة الجهر للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الرافعي في الشرح الصغير . (قول الشارح أرخص للمسافر ثلاثة أيام إلخ) أى مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فاتصبت المضاف إليه انتصابه على التوسع وإنما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفا لأن صلة أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله ، وقوله أن يمسح عليهما بدل من المصدر المقدر ثم الظاهر أنه قدم هذه الرواية على رواية مسلم لأنها ثم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة . (قول الشارح لأن وقت المسح يدخل بذلك فاتصرت مدته منه) هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك . (قول الشارح اليوم الأول ليلته) اليوم مفعول مقدم وليلة فاعل . (قول الشارح كأن أحدث وقت الفجر) عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالإباء لأن عدم سبق الليلة ليوها صادق بقدر مدخول الكاف كما لا يخفى . (قول الشارح ثم مسح المسافر ثلاثة) أى وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهبا وإيابا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الإسنوي حيث قال : شرط جواز

ما يباح للمسافر ست عشرة صلاة إن لم يجمع تقديمها وإلا فسبعة عشر . ( قوله كالاستحاضة ) قال ابن حجر : غير المتحيرة لأنه يجب عليها الغسل لكل فرض وهو موجب للزنع نعم لو لبست الخف بعد غسلها وأخرت بما يقطع الموالاة وجب عليها الوضوء لهذا الفرض ولها المسح فيه قاله شيخنا الرمل ولها المسح ثلاثة أيام مسافراً أو يوماً وليلة مقيمة إن تركت الفرض وصلت الزنازل فقط فعلم أن مدة من دام حدثه كغيره وإنما نقصت لوجوب الزنع عليه إن نزع ، هكذا ذكره وفيه بحث بما يأتي أن وجوب الغسل مبطل للمدة وإن لم ينزع إلا أن يقال ذاك فيما يتحقق فيه وجوب الغسل فتأمل والاستحاضة متممة لا تفقد ماء وصورت أن ليس الخف على تيمم محض ثم يحدث ثم يتوضأ فإنه يجب عليه غسل رجليه في هذا الوضوء فيمسح عنه وإن حرم عليه ذلك الوضوء للضرر لبقاء علقه وهذا صريح في بقاء طهارته الأولى بالتيمم مع استعماله الماء بالقلع وهو غير بعيد لبقاء العنق فيه فراجع . ( قوله فإن مسح حضراً إن ) حاصل هذه المسئلة أنه إذا لبس الخف حضراً ثم سافر قبل الحدث ثم أحدث ثم مسح ثم سافر وإن لم يمسح فيه وإن أحدث قبله فإن مضت مدة الحضر وجب الزنع وإن لم يمسح فيه وإن سافر قبل مضيه فإن مسح ولو أحد خفيه حضراً ثم مدة مقيم وإلا ثم مدة سفر وإن لم يمسح فيه وأنه إذا لبس الخف في السفر ثم أقام فإن لم يحدث أو لم يمض قدر مدة الحضر أممها وإن لم يمسح في السفر وإن أقام بعدها أقصر على ما مضى في السفر وإن لم يمسح فيه أيضاً فعلم أن اللبس ودخول وقت الصلاة غير معتبرين مطلقاً وأن اعتبار المدة من الحدث مطلقاً وإن قصر المدة مقيد بالمسح في الحضر بالفعل أو بالإقامة من السفر مطلقاً وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الإسلام . ( تنبيه ) سفر المصيبة كالحضر فلو مسح عاصياً ثم تاب أتم مدة حضر أو مضت مدة مقيم ثم تاب وجب الزنع ولو تخللت إقامة بين مسحين في سفر كان مسح في السفر ثم أقام ولم يمسح ثم سافر قبل مضى مدة المقيم ثم مسح فيها فهل يقتصر على مدة مقيم لأن المسح الأول كأنه في الحضر لوجود الإقامة بعده أو يستوفي مدة المسافر لوقوع المسح في السفر كل محتمل والأقرب الأول فراجع به وبذلك علم أن لفظ أو عكس مضى ولا حاجة إليه . ( قوله بعد حدثه حضراً ) أي وسفره قبل مدة المقيم كآمر . ( قوله استوفى مدة السفر ) وإن لم يمسح فيه أصلاً أو مسح بعد يوم وليلة من الحدث المذكور كاتقدم خلافاً لبعضهم وابتداء المدة من الحدث في الحضر كآمر أتفا . ( قوله أو عكس ) لا يخفى أنه لا حاجة إلى وجود المسح في هذا كآمر فتأمل . ( قوله وصحح المصنف ) هو المتمد كآمر . ( قوله وشرطه ) أي الخف أي شرط صحة المسح عليه كآمر أشار إليه وتفسير بعضهم بالجواز ليس في محله والمراد ما يسمى خفا عرفاً وسيأتي محضره . ( قوله بعد كآمر طهر ) من الحدثين جميعاً ومنه إزالة النجاسة لمن طهرته بالتيمم كلاً أو بعضاً وبعبارة المحرر بعد طهرهم وهي أولى لأن إتمام معتبر فيه عدم نقص الواجب من الذات وهو المناسب للشرطية والكمال معتبر فيه عدم نقص الأوصاف وهو يناسب الأولوية فتأمل . ( قوله إلا أن ينزعهما إن ) ولم يمسحوا الاستئمان هنا لبساً كآمر في الأيمان لأن مبتاعاً على العرف كذا قالوه والذي يتجه أن هذا لا يخالف ما في

الثلاثة أن يكون السفر طويلاً فإن قيل إنما لم يقيّد السفر بالطول لأن القصير وهو ما دون اليوم والليلة لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بل باليمن قلنا ممنوع فإن اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما إذا كانت دون ثلاثة انتهى ، وقول يقتضى إلخ محل وقفة فتأمل . ( قول الثن فإن مسح حضراً ثم سافر ) خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه إن مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تعجيله للبس وإن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافر وإن ابتداءها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ولما يذهب الوهم إلى خلافه والله أعلم . ( قول الشارح ولو مسح سفرأ بعد حدثه حضراً إن ) أي ولا يضرب في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كآمر سافر بعد دخول وقت الصلاة حضراً فإنه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

كالاستحاضة تمسح لفرض ونوافل أو لنوافل فقط كآسياً ( فإن مسح حضراً ثم سافر أو عكس ) أي مسح سفرأ ثم أقام ( لم يستوف مدة سفر ) تغليبا للحضر فيقتصر على مدته في الأول وكذا في الثاني إن أقام قبل مضيه فإن أقام بعدها لم يمسح ويجزئه ما مضى وإن زاد على يوم وليلة ولو مسح سفرأ بعد حدثه حضراً استوفى مدة السفر ولو مسح أحد الخفين حضراً ثم الآخر سفرأ مسح مدة السفر عند الرافعي تبعاً للقاضي حسين والبخارى وصحح المصنف مقالة الخولى والشاشي أنه مسح مدة الإقامة فقط ( وشرطه أن يلبس بعد كآمر طهر ) للحديث الأول فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يجزى المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل إحداهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزى المسح إلا أن ينزع

الأولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يجزىء المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالاستحاضة والوضوء والمضموم إليه التيمم لمرض فيجوز بناء المسح عليهما ويستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض أو نوافل فقط وإن كان قبل به فرض ويجب النزوع في الوضوء لفرض آخر. (سائر عمل فرضه) وهو القدم بكيفية من كل الجانب غير الأعلى فلورق منه بأن يكون واسع الرأس لم يضر وإن كان به غرق في عمل الفرض

ضرر قل أو أكثر ولو تخرفت البطانة أو الظهارة بكسر أوهما والباقي صفيق لم يضر وإلا ضرر ولو تخرفا من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهر) بخلاف النجس كالنخذ من جلد الميتة قبل الدباغ ، قال في شرح المذهب : والنجس فلا يكفي المسح عليه إذ لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الأصل من المسح وما عداهما من مس المصحف ونحوه كاتباع لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة مغو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافعي كالوجيز أن الحكم كذلك في غير المغو عنها يستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة مس المصحف وحمله كما قاله الجوهري في البصرة (يمكن اتباع المشي فيه لتردد مسافر حاجاته) عند الخط والترحال وغيرهما ما جرت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك

الأيمان وأن ذلك يسمى لبسا هنا أيضا وإنما لم يعتد به هنا لفوات شرطه وهو كون ابتدائه بعد كمال الطهارة فليتامل . (قوله ولو ابتدأ إلخ) وفي عكس هذه له المسح بأن نزعهما بعد اللبس إلى ساق الخف ثم أحدث عملا بالأصل فيها . (قوله كالاستحاضة) ولو متحيرة على ما تقدم . (قوله عليهما) أى على وضوء دائم الحدث والوضوء المضموم إليه التيمم لمرض إذا لبس كل منهما الخف بعد تمام وضوءه غسلًا وتيممًا ثم أحدث فله أن يتوضأ كوضوء الأول إلا غسل رجليه فله المسح على الخف الذي لبسه بعد الوضوء الأول ويصل بهذا المسح نوافل فقط إن كان صل بالأول فرضًا وإلا فيصلي به فرضًا ونوافل . (قوله ويجب النزوع لفرض آخر) أى إن أراد فعله وإلا تقتصر المدة كما مر ويجب مع النزوع الوضوء كاملا على دائم الحدث وإن لم يكن محدثًا وقت النزوع لأن وضوءه مبيح لا رافع وكذا الوضوء المضموم إليه التيمم يجب الإتيان به غسلًا وتيممًا لأن انضمام التيمم إليه جعله مبيحًا لرافعا وقيل يعيد التيمم وغسل الرجلين فقط صريح كلامهم خلافاً له لو أراد فرضاً آخر أو أكثر وهو على الوضوء الذي غسل رجليه فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض . (قوله سائر) يعني كونه مانعا من لبسه فيمكن الرجاء كما يأتي . (قوله محل فرضه) ولو من محل الخرز . (قوله غير الأعلى) وفارق ستر المورة نظرا للأصل فيها غالبا فلا يرد السراويل . (قوله قل أو كل) واختر الإمام أبو حنيفة تخرقا دون ثلاثة أصابع واختر الإمام مالك التخرق مطلقا حيث أمكن المشي فيه . (قوله والمتنجس) ولو لما زاد على محل الفرض على المتمد . (قوله نعم لو كان إلخ) هو المتمد وإن عمدته أو سال الماء إليها ومنها محل خزره بشعر نجس ولو من مغفل ويظهر ظاهره بالفسل مع الترتيب ويعنى عن باطنه وإن كانت رجله مبتلة ويصلي فيه الفرض لمعوم البلوى به وذكر الأسفل في كلامه ليس قيذا . (قوله ما لا نجاسة عليه) فإن مسح على النجاسة لم يصح لأن عمدته قاله شيخنا الرمل وخالفه شيخنا ولعل مفارقه عند شيخنا الرمل لنحو ذرق الطيور في المساجد لأن الحاجة هنا أشد فراجع . (قوله ويؤخذ إلخ) هذا مرجوح وحمله على نجاسة طرأت بعد للمسح ليس من عمل الخلاف قطعا . (قوله يمكن إلخ) وللحبر حاجات المسافر الغالبة في الأراضي الغالبة يوما وليلة للمقيم وثلاثة أيام ليلاليها للمسافر خلافا لابن حجر في اعتباره في المقيم حاجات الإقامة والاعتبار في الفرة بأول المدة لا عند مسح ولو قوى على دون مدة المسافر ورفق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته والمراد قوته من غير معين من نحو مداس . (قوله والتخذه إلخ) عطف تفسير للجورب . (قوله ضيقا يتبع) قال شيخنا : أو واسعا يضيق عن قرب . (قوله والرخص لا تطا بالمعاصي) أى لا تتعلق بالمعاصي ورد بأن ذلك فيما إذا كانت المعصية سببا للرخصة والخف تستوفى به الرخصة . (قوله وغیره) كالذهب والفضة وجلد آدمي وإنما لم يصح الاستنجاء بذلك الجلد لفوات الشرط بكونه محرما نعم الحرام لذاته كخف لبسه محرم لغو عنر لا يصح للمسح عليه كما مر قطعا .

(قول الشارح والتخذ من الجلد الضعيف) هنا بالمفظة جملة الإسنوي تفسرا لجورب الصوفية وعبارة الرافعي وكذا الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهو الجوارب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتمنع نفوذ الماء إن اعتبرنا ذلك إما لصفاتها أو لتجديد

لفظها كالخشبة العظيمة أو رفته كجورب الصوفية والتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك كسوته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالمشي عن قرب كفى المسح عليه (وقيل وحلالا) فلا يكفي المسح على المصبوب لأنه رخص بالمعاصي والأصح لا يشترط ذلك فيكفي المسح على المصبوب كالوضوء بماء مصبوب وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره ، وقوله : حلالا وسائر ما بينهما أحوال من ضمير يلبس أى

وهو بهذه الصفات . ( ولا يجزى منسوج لا يمنع ماء ) أى نفوذته إلى الرجل كإى الحرز لو صب عليه كإى شرح المذهب كالتبابة مع نفوذته قويا كإى البسيط . ( فى الأصح ) لأنه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها انصوص المسح والثانى يجزى كالتشخر ظهارته من موضع بطنه من آخر وإن نفذ الماء منه إلى الرجل لو صب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح إلى الرجل لحفته لم يجزى بالمسح عليه كإى جرحه بالمرورى وهو خارج بشرط

إمكان اتباع المشى ( ولا )

يجزى ( جرموقان فى

الأظهر ) مما خف فوق

خف كل منهما صالح

للمسح لأن الرخصة

وردت فى الخف لعموم

الحاجة إليه والجرموق لا

تتم الحاجة إليه والثانى

يجزى لأن شدة البرد قد

تجوج إلى لبسه وفى نزعه

عند كل وضوء للمسح

على الأسفل مشقة ويجاب

بأنه يدخل يده بينهما

ويمسح الأسفل ولو لم

يكن الأسفل صالحا

للمسح فهو كاللفافة

ويجوز المسح على الأعلى

جزما ولو لم يكن الأعلى

صالحا للمسح فهو

كخرفة تلف على الأسفل

فإن مسح الأسفل أو

الأعلى ووصل البلل إلى

الأسفل بقصده أو

قصدهما أو أطلق أجزاؤا

قصده الأعلى فقط فلا ولو لم

يصلح واحد منهما

للمسح فواضح أنه لا

أجزاء ( ويجوز مشقوق

قدم شد ) بالمرى ( فى

الأصحب ) لحصول الستر

والارتفاق به والثانى لا كما

لولى على قدمه قطعة آدم

وأحكمها بالشد فإنه لا

( قوله وهو بهذه الصفات ) فلو لم يكن بها أو ببعضها حالة اللبس لم يصح وإن صار بها قبل الحدث على الذى اعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل وقال العلامة ابن قاسم ووافق بعض مشايخنا : إنه يمكن لأن المقصود كونه حالة وجوب المسح متصفاً بها كإلى سد خرقه أو طهره بعد لبسه وهو متجه وقول شيخ الإسلام فى المنهج : فإن قلت إلخ لا محل له هنا لأنه ليس مما الكلام فيه فتأمله . ( قوله نفوذته ) أى من غير عل خزره . ( قوله لا يمنع وصول بلل المسح ) أى حالاً فلا يضر بعد طول المدة . ( قوله هما خف إلخ ) كلامه ظاهر فى أن كلا من الأعلى والأسفل يسمى جرموقاً ، قال ابن حجر : وهذا عند الفقهاء وأصل الجرموق شئ علبس كالخف ، وقال بعضهم : إنه اسم للأعلى فقط وكلام الشارح لا ينافيه فتأمله . ( قوله بأنه يدخل يده ) أى مثلاً . ( قوله ويجوز المسح على الأعلى ) قال شيخنا : ما لم يقصد الأسفل لأنه صار وفيه نظر فراجع . ( قوله فإن مسح إلخ ) ظاهر كلامه رجوعه لما إذا لم يكن الأعلى صالحاً ومثله ما لو كانا صالحين ويمكن شمول كلامه له ولو أخذ أحدهما فى الآخر فى صورتين كانا كخف واحد له ظاهر وباطن ، قال شيخنا : وينتج عليه أنه لا يمكن مسح غير الأعلى فراجع . ( قوله قصد الأعلى فقط ) قال شيخنا : أو قصد واحداً لا بينهما وخالفه العلامة ابن قاسم والبطارى وقالوا بالاكشاف فيها . ( قوله بالمرى ) وتسمى الشرح بفتح المعجمة والراء وبالجم . ( قوله فتحت العرى ) أى كلها وكذا بعضها إذا ظهر به شئ من الرجل لو مشى . ( قوله لأنه إذا مشى ظهر ) فلو لم يظهر لم يضر وفارق ما لو أحرص بالصلاة وجبه واسم بأن المضرب هناك رؤية العورة بالفعل لو تأملها . ( فرع ) لو لبس خفا على جيرة واجبها المسح بأن أخذت من الصحيح شيئاً لم يكف المسح عليه وإن مسح الجيرة داخله فإن لم يجب مسحها كفى مسحها ولا يضر نحو شمع على الرجل طراً بعد غسلها ولو قبل لبس الخف . ( قوله إلى مساقه ) قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل إلى أنه لا يندب التحجيل فيه ، وقال العلامة الخطيب وابن عبد الحق : إنه يندب فيه كما يؤخذ من قول شيخ الإسلام إلى آخر مساقه وحمل شيخنا الآخر فيه على الأول بأنه آخر المساق من جهة أسفله نظر . ( قوله ولا يسن استيعابه بالمسح ) فهو خلاف الأولى . ( قوله ويكره تكراره إلى آخره ) على ذلك بأنه يبيح ويقصد مقتضاه طلب ذلك أو عدم كراهته لو كان من نحو خشب قال شيخنا وهو كذلك

القديمين أو النعل على الأسفل . ( قول الشارح مع كونه قويا كإى البسيط ) ففى البسيط اعتبر النفوذ والصب والقوة . ( قول المتن ولا يجزى جرموقان ) هو فارسى معرب والجرموق خف فوق خف كذا عرفه وحينئذ نكل رجل فيها جرموق وهو الخف الأعلى والثنية فى المتن بهذا الاعتبار . ( قول الشارح هما خف إلخ ) أى كل منهما خف أو أراد بيان حقيقة الجرموق مع قطع النظر عن خصوص الثنية هذا ولكن ظاهر عبارته كإى ترى أن كلا من الأسفل والأعلى يسمى جرموقاً وأن فى كل رجل جرموقين وفيه بعد . ( قول الشارح كل منهما صالح ) بين به أن هذه الصورة هى محل القولين دون باقى الصور الآتية فى كلامه . ( قول الشارح والثانى يجزى ) أى ويكون الأعلى بدلا عن الخف الأسفل ، والأسفل بدلا عن الرجل هذا هو الأظهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضا يجوز ثالث وأكثر واعلم أن عدم الجواز يشكل عليه تجويز تعدد الانتظار فى الرباعية فى صلاة الخوف مع أن السنة إنما وردت بانتظارين فما الفرق . ( قول الشارح فإن مسح الأسفل إلخ ) مثل ذلك يجزى فى مسألة القولين السابقة بأن يصور وصول البلل إلى الأسفل من محل الحرز

يمسح عليها وفرق الأول بعسر الاتفاق بها إلى الإزالة مع استيفاز المسافر ولو فضحت العرى بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شئ لأنه إذا مشى ظهر ( ويسن مسح أعلاه ) السائر لمشط الرجل ( وأسفله خطوطا ) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى مساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مفرجابين أصابع يديه ولا يسن استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزى لو ولو وضع يده

المبتلة عليه ولم يبرها أو قطر عليه أجزأه أو قيل لا ويجزى به حرقة وغيره. (ويكنى مسمى مسح بمحاذي الفرض) من ظاهر الحذف دون باطنه الملاقى للبشرة فلا يكتفى كافأه في شرح المذهب اتفاقاً. (الأنسفل الرجل وعقباً فلا) يكتفى. (على المذهب) لأنه لم يرد الاقتصاد على ذلك كأورد الاقتصاد على الأعلى فيقتصر عليه وقرأه على عمل الرخصة والقول الثاني وهو مخرج يكتفى قياساً على الأعلى وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم قلت

حرفه كأسفله والله أعلم

في أنه لا يكتفى الاقتصاد عليه لقربه منه (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كان شك في وقت الحدث بعد اللبس لأن المسح رخصة بشرط منها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (فإن أجبت) لابس الحذف في أثناء المدة (وجبت) عليه (تجهيده لیس) إن أراد المسح بأن ينزع ويظهر ثم يلبس وذلك اللبس انتقضت مدة المسح فيه بالجناية لأمر الشارع بنزع الحذف من أجلها في حديث صفوان

قال : كان رسول الله ﷺ بأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة صححه الترمذى وغيره دل الأمر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لأجل الجنابة فهي مائعة من المسح فاطمة لمده حتى لو اغتسل لا يمسح بقية كما هو مقتضى كلام الرافعى ويؤخذ من قول الكفاية ينهى أن لا تبطل مدة

فراجعهم. (قوله مسمى مسح) لأنه أصل كما مر وقال الإمام مالك بوجوب تعميمه إلا مواضع الغضون أى الثنيات ، وقال الإمام أبو حنيفة بوجوب قدر ثلاثة أصابع منه ، وقال الإمام أحمد بوجوب أكثره . (قوله من ظاهر الحذف) دخل فيه عراه وحيط متصل به لا شعر عليه لأنه لا يسمى خفاً خلافاً لابن حجر وبذلك فارق صحة مسح شعر الرأس . (قوله دون باطنه) وإن نفذ إلى ظاهره نعم إن نفذ من محل الحزب فقيه تفصيل الجرموق . (قوله وعقباً) خرج به كعباً فيكنى مسح ما بمحاذيه . (قوله والعقب مؤخر القدم) مما وراء الكعب وهو بفتح العين مع كسر القاف وفتح العين وكسرها مع سكن القاف . (قوله في أنه لا يكتفى إلخ) فيه إشارة إلى أن التشبيه من حيث عدم الاكتفاء فقط لا في طلب مسحه خطأ أيضاً خلافاً لمن زعمه . (قوله ولا مسح شاك) أى لا يصح مسحه ولا صلاته المترتبة عليه لأنه رخصة يجب فيها العمل باليقين في قدر المدة والصلاة فلو زال شكك بعدهما والمدة باقية أعاد المسح وما صلاه حالة الشك . (قوله فإن أجبت) ولو جنابة مجردة عن الحدث الأصغر ومثل الجنابة الحيز والغاس لا غسل منثور ولا واجب عن نجاسة اشبهت فيه فلو غسل رجله وأدخل الحذف فيها لم تقطع المدة . (قوله وجب تجهيده لیس) المراد منه انقطاع المدة وكان الوجه أن يعبر به . (قوله ولا يمسح بقية) هو المعتمد خلافاً لما ذكره عن الكفاية . (قوله ومن نزع إلخ) أى أخرج رجله من ساق الحذف لا إليه إلا ما خرج منه عن الاعتدال وكذا لو خرج الحذف عن الصلاحية . (قوله أو انتهت) هو عطف عام . (قوله غسل قدميه وجوبا) ولابد من نية من نيات الوضوء لأن نيته الأولى منزلة على المسح وقد زال وفعل ذلك دأب الحدث وهو كذلك ويستحب ما كان له لو بقى لبسه كما تقدم .

### [ باب الغسل ]

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد الطهارة وأخره عن الوضوء لقلته عنه كما أخر إزالته النجاسة عنهما لذلك ولصحتها معا قبل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ وسكنوا إغن كونه من خصائص هذه الأمة ويقرب كونه منها وهو يفتح العين على الأنصح وبضعها على الأشهر استعمالا ، ويقال بالغسل للماء الذى يتصل به والكسر لما يضاف للماء من السدر ونحوه وهو لغة سيلان الماء مطلقا على الشيء وعرفا سيلان الماء

(قول المتن ويكنى مسمى مسح إلخ) أى خلافاً لأبى حنيفة بالتقدير بثلاث أصابع ولمالك في التعميم إلا مواضع الغضون ولأحمد في التقدير بأكثر الحذف لنا تعرض النصوص لمطلق المسح. (قول الشارح أو صفراً) جمع صافر كراكب وركب قاله الإسنى . (قول الشارح دل الأمر بالنزع) وجه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستئذان ليس من يأمرنا بل من علم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد، وعلى اللطاب المدلول عليه من يأمرنا فيكون الإتيان الذى أفاده الاستئذان مطلوباً وما موراً به ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ أمر أن لا تعبداً إلا إياه ﴾ . (قول المتن غسل قدميه) أى والظاهر انقطاع المدة أيضاً كما في الجنابة ثم رأيت في الكفاية صرح بأن نزع الرجل من الحذف مبطل للمدة .

### [ باب الغسل ]

(قول المتن الغسل) قيل لما كان الغسل من الجنابة معلوماً قبل الإسلام من بقية دين إبراهيم عليه الصلاة

المسح أنه يمسح بقية لا ارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحد ما في المدة أو انتهت (وهو يظهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالنزع أو الانتباه (وفي قول يتوضأ) لبطان كل الطهارة لبطان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزم من واحد منهما يصل بطهارته .

### [ باب الغسل ]

(وجه موت) (إلى الشاهد فسأى في أنه لا يقبل (وحوض ونفاس) فوجب عند انقطاعهما للصلاة ونحوها (وكذا ولادة بلا بطلان) لأن الولد

على جميع البدن مرة واحدة كما يأتي وما قيل إنه كان يجب سبع مرات ثم نسخ كل مريد ما يدل عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجعهم . (قوله موجبه) بكسر الجيم بمعنى سببه وإن لم يجب أو وجب على الغير كإي الكافر والميت والمراد الموجب لذاته فلا يرد تنجس جميع البدن لأن الواجب فيه إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد مثلاً كما في التحرير غير مستقيم . (قوله موت) وهو عدم الحياة عما من شأنه الحياة فدخل السقوط وخرج الجمد وقيل عدم الحياة وقيل عرض بضاد الحياة وقيل مفارقة الروح الجسد . (قوله إلا في الشهيد) اقتصر على استثنائه لحرمته فيه دون غيره . (قوله فيجب إلخ) هو صريح في أن الخروج موجب وأن الانقطاع شرط لصحته ولا يجب على الفور ولو على الزاني ويتضيّق بإعادة القيام للصلاة ونحوها ويتوضع بعدمها وإن خرج عن وقت الصلاة وإنه بتأخير الصلاة لا بعدم الغسل وعلى هذا ينزل ما ذكره شيخ الإسلام ولا لزم الفساد في بعض الأفراد فعامله . (قوله ونفاس) بخروج ولد من أدمية وإن كان الولد على غير صورة الأدمى ككلب أو تعدد الولد فيجب بهد كل من التوأمين أو كان من غير طريقه المعتاد ولو مع انفتاح الأصل ومال شيخنا إلى مجيء تفصيل المني خصوصاً مع تعليل الأصح بذلك فلا غسل بولادة الرجل ، والجن كالإنس كإيأتي . (قوله وكذا ولادة) أي لما ذكر بلا بلل فهي كالنفاس لكن اعتمد شيخنا الرمل أخذنا من التعليل أنها لا تنفض وضوء المرأة وأنه يجوز وطؤها عقبها وأنها تغتفر بها لو كانت صائمة طاهرة وفيه بحث ظاهر مع ما فيه من تبعض الأحكام فراجعهم ، وخرج بها إلقاء بعض الولد وإن عاد فنفض الوضوء فقط وقال الخطيب : تضييق بين الغسل والوضوء ويجب الغسل بإلقاء آخر جزء منه اتفاقاً . (قوله والعلقه والمضغة) أوردناها على المصنف لأنها ليسا ولادة لكن محل وجوب الغسل لكل منهما إن قال إثنان فأكثر من القوابل أنها أصل ولد ولو بقيت لتصورت . (هائدة) يثبت للعلقه من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائمة بها وتسمية الدم عقبها نفاساً وبقيت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء لم يقولوا فيها صورة أصلاً لأن قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أكلها من الحيوان المأكول عند شيخنا الرمي . (قوله وجباية) وهي لغة البعد لأنها من البعد عن العبادة ومحملها وشرعاً تعلق على دخول الحشفة وخروج المني بشرطها وعلى أمر اعتباري يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة بلا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث . (قوله وتحصل) أي توجد وتحقق لأنها نفس ذلك كاتقدم . (قوله للرجل) أي الواضح وقيد به لكون الكلام في الفاعل ولقوله بعد المرأة كرجل والمراد بهما الذكر والأنثى ولو مع الصغر وكذا الخنثى بشرطه . (قوله بدخول حشفة) ولو في هواء الفرج أو بمائل لا بدخول بعضها إلا لأن دخل البعض الآخر ولو في فرج آخر ولو من غير الجنس . (فروع) لو دخل الرجل كله فرجاً قال شيخنا الرمي : لا يجب الغسل فراجعهم . (قوله وألقدوها) كلاً أو بعضاً

منى منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى الأول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجري الخلاف بتصحیحها في إلقاء العلقه والمضغة بلا بلل (وجباية) وتحصل للرجل (بدخول حشفة أو قدرها)

والسلام كما بقي الحج والتكاح لم يحتاج إلى بيان كفيته في الآية بخلاف الوضوء . (قول الشارح إلا في الشهيد) فسياقاً أنه لا يغسل يريد بذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه . (قول المتن وكذا ولادة بلا بلل) الظاهر أن الولادة المذكورة تحرم الوطء كالحيض والنفاس قيل إن الولادة بلا بلل توجد كثيراً في نساء الأكراد . (هائدة) إذا أوجبنا الغسل منها فهل تبطل الصوم الأصح في التحقيق نعم والأقوى في شرح المذهب لا كالاتحلام . (قول الشارح والثاني يقول الولد لا يسمى منياً) أي ويجب الوضوء كذا في الإسنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الأول وفيه نظر لأنه متعقد من منياً ومنى الرجل . (قول الشارح وتحصل للرجل) أي تحقق وتوجد بالدخول للحشفة وخروج المني فليست غيرهما وإنما وجه إضافة الوجوب هنا إلى أمر مترتب على دخول الحشفة وخروج المني وعدم اعتبار ذلك في باقي الأسباب كالحيض . (قول المتن حشفة) قال الإمام : وفي اعتبار قدر الحشفة في البيضة كالقرد ونحوه كلام يوكل إلى فكر الفقيه . (فروع) قال في الروضة : لو استدخلت المرأة ذكراً مقطوعاً فقيه الوجهان في نقض الوضوء بمسه قال الإسنوي : هكذا أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجمع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على

كبيرة كانت أو صغيرة حيث اعتبرت من مقطوعها بخلاف فاقدها خلقة فيحبر قدر حشفة أقرانه . (قوله  
 منه) أى الرجل ويعتبر ذلك القدر من المتصل بالقطع لأن الكلام فى غير المبان . (قوله فرجا) ولو مبنا حيث  
 بقى اسمه أو من ميت من حيث فساد العبادة ولو حجا وعمرة ووجوب الغسل على الحى ووجوب كفارة  
 به فى الحج والصوم وإن كان لا حدودا لمهر فيه . (قوله قبل) أى من واضح أيضا أما الخشى فلا غسل بالإيلاج  
 فى قبله فقط ولا بإيلاجه فى غيره نعم إن كان له ثقبه فقط فكالواضح فإن أوج وأوج فيه وجب عليه الغسل  
 يقينا . (قوله أو دبرا) ولو من خشى . (قوله من آدمى) والجنى ذكر أو أنثى كالأدمى حيث تحققت الذكورة  
 أو الأنوثة ولو على غير صورة الأدمى قاله شيخنا . (قوله أو بيعة) ولو نحو سمكة ولو ميتة فلا تقدم . (قوله  
 ويصير الأدمى) المفعول به جنبا ذكر أو أنثى وهذا أعم من قول المصنف الآتى والمرأة كرجل فلا يبنى  
 عن هذا فافهم وكلامه فى ذكر الرجل المتصل وهو غير قيد فالذكر المبان كذلك حيث بقى اسمه والعبرة  
 بحشفته إن وجدت والافتقارها من أى جهة منه وغير الأدمى كالقرد كذلك وتعتبر له حشفته بمشفة آدمى  
 متمعدل الخلقة وقال شيخنا : يرجع إلى نظر الفقيه . (تفصيله) لا شىء على صاحب الفرج المبان من رجل  
 أو امرأة خلافا لما توجه بعض الطلبة الضعيف الفهم السقيم الإدراك وقد أحوج الدهر إلى ذكر هذا والله  
 أعلم . (قوله ويخرج منى) لا ينزوله فى قصبة الذكر وإن قطع به ما لم يخرج من باقيه للمتصل شىء ويعتبر  
 فى المرأة خروجها إلى ما يجب غسله فى الاستنجاء والمراد منى الشخص نفسه ولو مع منى غيره فلو قضت المرأة  
 شهوتها واغتسلت ثم خرج منها منى وجب عليها الغسل إقامة للمظنة مقام اليقين ولو خرج المني فى دفعات  
 وجب الغسل بكل مرة وإن قل . (قوله كأن انكسر عليه إرغ) هو تمثيل لخروجه من غير المعتاد لما يجب  
 به الغسل لأن الخارج لعله من ذلك لا يوجب وإن وجدت فية الخواص بخلاف الخارج من المعتاد . (قوله  
 فيعود له التفصيل) وهو المعتد فإن كان اتسداد الأصل عارضا وجب الغسل بالخارج من المنفتح فى الصلب  
 فى الرجل وفى التراب فى المرأة دون غيرها فلا يوجب الغسل وينبئ نقض الرضوء به إن كان مما تحت المعدة  
 لأنه من النادر فراجعهم وإن كان اتسداد خلقيًا وجب الغسل بالخارج من المنفتح له فى جميع البدن ولا عبرة  
 بالخارج من المتألف كما مر ولو تعدد المنفتح المذكور وخرج منه ما فيه خواص المني فقياس ما مر فى الحديث  
 وجوب الغسل بكل منها ويحتمل الفرق فراجعهم . (قوله والصلب هنا كالمعدة) صوابه كتحت المعدة إذ  
 الصلب الذى هو فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن المني هنا وكذا ترائب المرأة التى هى عظام صدرها .  
 (قوله ريع عجين) من نحو حنطة أو ريع طلع نخل ورطبًا وجافًا حالًا من اللبنى . (قوله فإن فقدت الصفات)  
 أى يقينا فلو احتمل كون الخارج منه منيا أو ودبا كان استيقظ من نومه فوجد يابسا مليوسه شيئا  
 أبيض تخينا تغير بين حكميهما فيختلص أو يتوضأ وإنما اقتصر على البياض والتخن دون الريح لأنها مناط

الفقيه . (قول الشارح من مقطوعها) يجوز أن يكون حالًا من المضاف وكذا من المضاف إليه لأن المضاف  
 بمعنى المائل فهو عامل ، ولأنه كالجزء أيضا وعلى الاحتال الثانى تفيد العبارة أن القدر معتبر بمشفة ذلك العضو  
 وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه إيضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول  
 الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذرا من أن يومه خلاف ذلك بسبب تنكير  
 الحشفة بذلك على أن هذا مراده أن الماتن فى الكلام على التحليل فى باب النكاح قال : فإذا طلق الحر ثلثا لم  
 تحل له حتى تنكح وتقبى بقبلها حشفته أو قدرها ، قال الشارح من مقطوعها : ولم يقل منه لأن الصغير هناك  
 يبنى عنه . (قول الشارح منه) حال من المضاف إليه فى قدرها . (قول الشارح ويصير الأدمى جيبا) نعم  
 يستثنى منه الميت فلا تجب إعادة غسله لاقطاع التكليف عنه . (قول المتن ويخرج منى) سى بذلك  
 لأنه يبنى أى يصيب فيقال أمنى ومنى ومنى الأول أنصح . (قول الشارح مع فصر الذكر إرغ) يرجع

من مقطوعها منه (فرجا)  
 قبل أو دبرا من آدمى أو  
 بيعة ويصير الأدمى جنبا  
 بذلك أيضا (ويخرج منى  
 من طريقه المعتاد وغيره)  
 كأن انكسر عليه فخرج  
 منه وفى أصل الروضة  
 وقيل الخارج من غير المعتاد  
 له حكم المنفتح المذكور  
 باب الأحداث فيعود فيه  
 التفصيل والخلاف  
 والصلب هنا كالمعدة  
 هناك وفى شرح المهذب أنه  
 الصواب وحزم به  
 التحقيق (ويعرف بتدلفه  
 أو لسعة) بالمجمعة  
 (ويخرج) وإن لم يتدفق  
 لفتته مع فصر الذكر عقب  
 ذلك ذكره فى الروضة  
 كأصلها وأسقطه من  
 الحر لا سترام للذلة (أو  
 ريع عجين وطبا ويبيض  
 بعض جافا) إن لم يتدفق أو  
 يلتص به كأن خرج ما  
 بقى منه بعد الغسل  
 (فإن فقدت الصفات)

الاشتياء وقول بعضهم : لعل بعض الخواص كاللذة وجد ولم يعلم به لثقل النوم فيه نظر لما قالوا أنه لو وطئ زوجته وهي نائمة لم يجب عليها بخروج المني منها ثانياً غسل لأنها لم تقض شهوتها فإنه صريح على عدم اللذة في النوم وإنما تخيير لتعارض الأمرين عليه وفارق وجوب الصلاتين على من نسي إحداهما باشتغال ذمتهما وكذا زكاة الأكر في المختلط من التقدين لإمكان التمييز فيه وله الرجوع عن اختيار أحدهما إلى الآخر ولا يعيد ما فعله بالأول من صلاة ونحوها نعم إن تغير اختياره في الصلاة فينتج البطلان للتردد حيث في صحته مع عدم تحقق اعتقاده فتأمل واختص التخيير بالفلس والوضوء فلا يتعدى الحكم إلى غيرهما كحرمة القراءة أو المكث في المسجد باختيار المني وتنجس ما أصابه باختيار غيره للشك في ذلك وخارج يبطلن مليوسه ظاهره فلا شيء عليه فيه لاحتمال كونه من غيره ولو تبين له الحال على وفق ما اختاره فهو كوضوء الاحتياط فيازمه الطهر وإعادة ما فعله ، وقال العلامة ابن قاسم : لا طهر عليه ويجزبه ما فعله هنا لأنه غير مترعب به بخلاف وضوء الاحتياط فراجع . (قوله المذكرة) يشير إلى أن المراد بها الخواص لا الصفات حقيقة نحو البياض كما مر . (قوله فلا غسل) أى مطلوب فلا يجوز لأنه عبادة فاسدة وعلى ذلك يحمل ما في المنهج . (قوله تحصل بما ذكر) يرد عليه الوجوب عليها بوطء نحو قرد وبالذكر المباني وقدر من التنبية عليه إلا أن يقال ليس في كلامه ما يفيد الحصر أو المنع وقد يقال كلامه شامل لذلك لمن تأمله . (قوله وفى أن فيها إغ) هو المتمد وعبر بالصفات موافقة لكلام المصنف . (قوله بالجانب) ولا يصح رجوع الضمير للموجبات المذكورة لأن ما يحرم بالحيف والنفاش سيأتى في بابه ولا معنى للحرمة في الموت ولأن الولادة إمام من النفاش وإمام من الجانب . (قوله والمكث) أى المسلم غير نبى يبعد مكثاً عرفاً ولو قدر الظمانية على المتمد ومنه كروب على دابة أو نحو سرير على الأعناق إن لم ينسب سر ذلك إليه ولا فهو عبور ومن المكث دخول المسجد الذى ليس له إلا باب واحد أو أكثر ودخل من باب واحد بقصد الرجوع منه لا إن عرف له ذلك بعد ومنه دخوله لأجل أخذ أجرة حمام ، قال شيخنا الخرملى : إلا أن يتيمم قبل دخوله ومكث بقدر حاجته ونوزع فيه ويجب على الولي منع غير المميز وكذا المميز إلا الحاجة لتعليمه أما الأنبياء فلا يحرم عليهم المكث تعظيماً لشأنهم خصوصية لهم والقراءة منهم كالملك وخرج بالمسلم الكافر ذكراً كان أو أنثى إلا لحائض فلا يمنع من المكث فيه لأنه لا يعتقد حرمة ولذلك فارق حرمة بيع الطعام له في رمضان لأنه يعتقد حرمة الفطر في الصوم ولكنه أخطأه ويمنع من الدخول له إلا بإذن بالغ مسلم أو لنحو الاستفتاء من العلماء أو لمصلحة لنا وأحد الأمور كاف كما صرح به ابن عبد الحق ، وشرح شيخنا لا يخالف ذلك لمن تأمله فإن دخل بغير ذلك عزر ودخلنا أمأنتهم كذلك ولو احتمل المسلم في المسجد ولو بمجد موضعاً يأمن فيه على نفسه وخشى ضرراً بخروجه جاز له المكث بقدر حاجته ويجب عليه غسل ما لا يضره من بدنه والتميم ولو بتراب المسجد الداخل في وقفه وإن حرم عليه وهذا التيمم لا يبطله إلا جنابة أخرى . (فروع) أجاز الإمام أحمد المكث في المسجد للمتوضىء الجنب ولو بلا عذر وعنده أن خروج المني ناقض . (قوله في المسجد) ولو مشاعاً أو مظنوناً بالاجتهاد بالقرينة خلافاً لابن حجر وسواء أرضه وهواؤه ولو طائرأ فيه وروشن متصل به وإن خرج عن سمته لا غصن خارجه من شجرة أصلها فيه كما مال إليه شيخنا . (قوله أى الجواز) دفع به توهم جواز التردد الذى شمله العبور ويحرم الجماع في العبور ولو على دابة وفى

المذكورة في الخارج (فلا غسل) به (والمراة كرجل) في أن جنابها تحصل بما ذكر وفى أن منها يصرف بالصفسات المذكورة ، وقال الإمام والغزالي : لا يعرف منها إلا بالتلذذ (وهو بها) أى بالجانب (صاحب حرم بالحديث) من الصلاة وغيرها المتقدم في بابه (والمكث في المسجد لا عبوره) أى الجواز به قال الله تعالى : ﴿ ولا جنبا إلا عابري سبيل ﴾ خرج بالمسجد الرباط

لقول المتن أو لذة بخروجه . (قول المتن والمكث في المسجد) أى ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجداً على سبيل الشيعى حرم أيضاً بخلاف الاعتكاف وصحة الصلاة للمأموم المتباعد عنه إمامه فوق ثلاثة أذراع . (قول الشارح ولا جنبا إلا عابري سبيل) أى فإنه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية موضعها قال الله تعالى : ﴿ فلدت صوامع وبيع وصلوات ﴾ . (فائدة) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي ﷺ دخوله المسجد جنبا ومال إليه النووي رحمه الله .



ونحوه (والقرآن) ولو  
بعض آية لحديث الترمذي  
وغیره: **ولا يقرأ الجنب**  
**ولا الخائض شيئا من**  
**القرآن**. ويقرأ روى  
بكسر الميم على النبی  
وبضما على الخبر المراد به  
النبي ذكره في شرح  
المهذب (وتحل أذكاره لا  
بقصد قرآن) كتوله عند  
الركوب: ﴿سبحان  
الذي سخر لنا هذا وما كنا  
له مقرنين﴾ وعند  
المصيبة: ﴿إنا لله وإنا إليه  
راجعون﴾ فإن قصد  
القرآن وحده أو مع الذكر  
حرم وإن أطلق فلا، كما  
اقتضاه كلام المصنف  
خلافا للمحرور به عليه في  
الدقائق وقال في شرح  
المهذب: أشار العراقيون  
إلى التحريم، قال في الكفاية  
وهو الظاهر (واقفه) أى  
الغسل عن الجنابة والحيض  
أو النفاس (نية رفع جنابة)  
أو حيض أو نفاس أى رفع  
حكم ذلك (أو استحابة)  
مفتقر إليه) أى إلى الغسل  
كان ينوي به استحابة  
الصلاة أو غيره مما يتوقف  
على الغسل (أو أداء فرض  
الغسل) أو فرض الغسل أو  
أداء الغسل كما في الحارثي  
الصغير قياسا على أداء  
السوء، وفي شرح  
المهذب قال الروياني: لو  
نوى الجنب الغسل لم يجزه  
لأنه قد يكون عادة  
وقد يكون مندوبا

المكث لعذر وفي ماء جار ولا يحرم الغسل فيه وإن دخل له بلا مكث . **(قوله والقرآن)** من بالغ  
مسلم غير نبي ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجى إسلامه سواء الذكر والأنثى وهذا مراد من غير بقراءته  
لأنها بمعنى إقراره إذ قرأته لا يمنع منها مطلقا وعبروا في الكافر بعدم المنع من المكث والقرع، ولم يعبروا  
بالجواز لبقاء الحرمة عليه لأنه مكلف بفروع الشريعة ويمتنع من مس للمسح وحمله لأن حرمة أبلغ بدليل  
جواز قراءة المحدث دون نحو مسه . **(قوله ولو بعض آية)** أو لو حرفا ونقصا قصد الاقتصاد عليه بشرط الحرمة  
سماع نفسه ولو تقدير أو إشارة الأخرس كالنطق وقيدنا شيخنا بلسانه وهو غير بعيد لكن الأول هو الموافق  
لقولهم إشارة الأخرس كالنطق إلا في ثلاثة : الشهادة والحنث وطلان الصلاة ويظهر هنا عدم الحرمة مطلقا  
بدليل عدم إيجابها عليه بدلا عن الفاتحة في الصلاة فتأمل ، نعم يجب على فاقده الطهورين قراءة الفاتحة فقط  
آخر الصلاة قال بعضهم : وكذا لو نذر قراءة في وقت معين وفيه بحث يتأمل . **(قوله وتحل أذكاره)** وكذا  
غيرها . **(قوله وإن أطلق فلا حرمة)** هو للمتمدد ولا يحنث لو حلف أن لا يقرأ لأن الجنابة صارف وإنما  
حرمت القراءة في قصد القرآن مع غيره هنا بخلاف ما مر في حمل المصحف مع غيره بقصد ما عهد شيخنا  
الرمي لعدم جرم يستتبع هنا كما مر وخالفه الخطيب . **(قوله أى الغسل)** أى ما عتبه الشاملة للتدبئة  
وللمندوب إذ الواجب في الغسل ليس له أقل وأكمل وتقييد الشارح بالواجب بخصوص المحل . **(قوله عن**  
**الجنابة إلخ)** قيد بها ليناسب ما بعده وسكت عن الموت لأنه لا يصح فيه نحو نية رفع الحدث وعن الولادة  
لأنها تصح بنية الجنابة قاله شيخنا . **(قوله بنية رفع جنابة إلخ)** أى من المغتسل المميز ولو صبلا<sup>(١)</sup> ونائبه  
كزوج مجنون أو عتمة ولو كافرة بعد حيضها وله وطؤها إلى إسلامها ولو تبعا أو إلى حيض آخر وإن طال  
زمنه ويصح الغسل بنية رفع الحدث إن قصد من جميع البدن وكذا إن أطلق لانصرافه لما عليه فإن عين  
وأخطأ لم يضر فإن نوى الأصغر غلطا ارتفع الحدثان عن أعضاء الوضوء غير الرأس لأن واجبه المسح فلم  
تتناوله النية بخلاف بقية أعضائه لأن واجبا الغسل في الحدثين وقضية ذلك بقاء الحدثين على الرأس ، ونقل  
شيخنا الرمي عن والده أنه يرتفع عنها الأصغر لأن الغسل يكفى عن المسح وفيه نظر فرجعه ، ويؤخذ من  
التعليل اختصاص الرفع بالغير الواجب من البدن والرجلين لا نحو عضد وساق وفي كلام العلامة ابن  
عبد الحق ما يشعر بخلافه ويندب له الوضوء إذا أراد غسل باقي بدنه بل هو أولى ممن تجردت جنابته عن  
الحدث . **(قوله أو حيض أو نفاس)** ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ولو عمدا ما لم يرد حقيقته  
الشرعية ويصح كل منهما بنية حل الوطء وإن لم يكن لها تحليل . **(قوله رفع حكم ذلك)** أى فالتنوي  
الأسباب وينصرف إلى حكمها وإن لم يقصد ما مر في الحديث . **(قوله كان ينوي استحابة**  
**الصلاة)** أو بآتي بنفس تلك الصيغة كما مر في الوضوء . **(قوله أو غيرها)** كمس مصحف وسجدة تلاوة  
وحل وطء كما مر وله بذلك فعل الصلاة المفروضة وفي نية صاحب الضرورة ما مر في الوضوء . **(قوله**  
**فرض الغسل)** ويدخل مندوباته فيما كان في فرض الصلاة وفي الأغسال المنوبة بنوى أسبابها وكنية فرض  
الغسل نية الغسل الواجب . **(قوله لم يجزله)** ما لم يهضمه لفتقر أو غيره مما كالفصل للصلاة أو لمس  
المصحف ، ومثله نية الطهارة لذلك وفي نية الطهارة الواجبة ما مر في الوضوء فكفى خلافا للخطيب . **(قوله**  
**لأنه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا)** أى فلا ينصرف للواجب إلا بالنص عليه لأنه لما تردد القصد فيه بين

**(قول المتن والقرآن)** أى باللفظ ومثله إشارة الأخرس قاله القاضي في فتاويه . **(قول الشارح أو حيض)** لو  
كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحدهما فقط لرفع الآخر قطعا واستشكل القطع مع جريان الخلاف في  
نظيره من الوضوء . قال الإمام النووي : والفرق صعب انتهى . قلت : قد يلوح فارق من جهة أن نية رفع  
الحدث الأكبر من حيث اقتضاؤها تعم جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الأعضاء بذلك  
على قوتها استتباعها للأصغر دون العكس . **(قول الشارح وقد يكون مندوبا)** فيه نظر فإن الوضوء قد

(مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ومقرونة بالرفع في الخط المصنف وقيل بالصب صفة نية المقطرة المنصورة بنية الملقوطة (وتعميم شعره) يفتح العين (وبشرة) حتى الأظفار وما يظهر من سماخى الأذنين ومن فرج المرأة عند مقودها لقضاء الحاجة وما تحت الشعر الكثيف ويجب نقض الضفائر إن لم يصل الماء إلى باطنها بالانقض (ولا تجب مضغضة واستشاق) كافي الوضوء (وأكملة إزالة القلار) بالمعجمة كالني على الفرج (ثم الوضوء) كاملا (وفي قول يخرى غسل قدميه) فيسلبها بعد الغسل لحدوث الشخبين عن عائشة أنه ﷺ تروأ في غسله من الجنابة وضوؤه للصلاة زاد البخارى في رواية عن ميمونة: غير رجله ثم غسلها بعد الغسل (ثم تعهد معاقله) كغضون البطن والإبط (ثم يفيض الماء على رأسه ويغسله) وفي السروضة: وأصلها أنه يغسل الشعر بالماء قبل إفاضته ليكون أبعد عن الإسراف في الماء، وفي المذهب: ويغسل اللحية أيضا (ثم) على (شفة الأيمن ثم الأيسر)

أسباب ثلاثة الماعدة الكالتظيف والتدب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج إلى تعيين بخلاف الوضوء ليس له إلا سبب واحد وهو الحدث فلم يحتج إلى تعيين لأنه لا يكون عادة أصلا ولا مندوبا لسبب وليست الصلاة بالوضوء الأول للمجدد سببا للتجديد وإنما هي مجوزة له فقط لا طالبة له ولذلك لا يصح إضافته إليها فافهم ذلك فإنه مما يكتب بالتبصر فضلا عن الجبر فرحم الله ثرى قبر هذا الشارح ما أدراه بأساليب الكلام وما أقوى إدراكه بتأدية المرام والله ولى التوفيق والإلهام . (تقنيته) لا تصح نية نحو من المصحف من الصبي إذا قصد حاجة تعلمه كالوضوء ولو شك المتعطل بعد الغسل في نيته وجبت إعادته كالوضوء . (قوله وهو أول ما يغسل من البدن) وإن كان عن سنة سابقة عليه كالوضوء فيه أو لم يقع غسله عن البدن كما لو غسل محلا متجسما يغط ونوى عنده فيعتد بالنية ولو في أول غسلة منه وإن وجبت إعادة غسله عن الحدث كما مر في غسل الجزء من الوجه مع المضمضة قاله شيخنا ونقل بعضهم عن شيخنا الرمل خلافة . (تقنيته) ظاهر كلامهم أن تفريق النية على الأعضاء لا يأتى في الغسل لأن البدن كالعضو الواحد فراجعهم إذا ما منع منه . (قوله وتعميم شعره) إلا ما نبت داخل العين أو الأنف فلا يجب ولا يسن وإن طال وخرج من حد الوجه كما صرح به العلامة ابن عبد الحى . (قوله حتى الأظفار) فالبشرة هنا أعم من الناقض في الوضوء ومنها ظاهر أنف أو أصبع أو رجل من نقد أو خشب كما في الوضوء . (قوله وما تحت الشعر الكثيف) نعم يعنى عما تحت نحو طبوع عسر زواله وإن كثر ويجب إزالته مع الشعر إن لم يكن فيه مثلة كلعبة المرأة . (قوله ويجب نقض الضفائر) إن لم يصل الماء إلى داخلها إلا به بخلاف ما تعتقد بنفسه فلا يجب نقضه وإن كثر فإن كان بفعل عفى عن قليله ولو بقى من أطراف شعره مثلا شيء ولو واحدة بلا غسل ثم أزالها بقص أو تنف مثلا لم يكف فلا بد من غسل موضعها بخلاف ما لو أزالها بعد غسلها . (قوله ولا تجب مضغضة واستشاق) نص عليهما ردا للقول بوجوبهما عندنا هنا ولا يكتفى عنهما فعلهما في الوضوء قبله . (قوله وأكملة) أى مطلق الغسل كما مر . (قوله إزالة القلار) أى الطاهر كما مثل وسيأتى النجس ويتدب أن لا يتعطل إلا بعد بول وأن يقدم غسل الفرج وما حوله إن اغتسل بنحو إيريقي لاحتياجه إلى غسله بعد فيلزم من ناقض أو احتياج إلى لف خرقة مثلا ، قال ابن حجر : ويجب بعد غسله غسل ما أصابه الماء من يديه عند غسل فرجه بعد نية الغسل بنية من نيات الوضوء لعود الحدث الأصغر عليه وهذا عما يغفل عنه فليتبين له . (قوله ثم الوضوء) والأفضل كونه قبله ثم في أثناءه سواء الغسل الواجب والمندوب وينوى به سنة الغسل إن تجردت جنابته عن الحدث وإلا نوى له نية معتبرة وإن أخره عن الغسل لأجل الخروج من الخلاف لأنه لا يفوت بتأخيره ولا يطل بتأخيره الغسل عنه وإن طال الزمن ، قال شيخنا : ولا يحدته قبله وفيه نظر لما مر من الخروج من الخلاف ، وقال ابن حجر : تسن إعادته . (قوله كاملا) يفيد أنه لابد فيه من المضمضة والاستنشاق والترتيب ، وعن شيخنا الرمل خلافة لأنه تابع للأكثر وفيه نظر فتأمل . (قوله والإبط) والمرق والمقل من الأنف ويغسل رأسه عند غسل أذنيه لئلا يدخل فيما الماء فيضره أو يغطر به لو كان صائما . (تقنيته) الترتيب فى السنن المذكورة للأفضلية . (قوله وفي الروضة إلخ) هو المعتمد والأفضل تقدم أعضاء الوضوء وأعلى بدنه عن أسفلها والشق الأيمن من رأسه وعلم بما ذكر أن بعض الأعضاء قد يتكرر غسله . (قوله تخليل طبعه) وكذا بقية شعوره . (قوله شقه الأيمن) ويقدم مقدمه

يكون مندوبا ويصح بنية الوضوء . (قول المتن وتعميم شعره) لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة فعل به كذا وكذا من النار » قال علي : فمن ثم عادت شعر رأسى وكان يجز شعره . (قول الشارح حتى الأظفار) ليست من البشرة . (قول المتن ولا تجب مضغضة واستشاق) خلافا لأبي حنيفة . (قول المتن ثم الوضوء) الظاهر أنه يستحب أيضا في الأغسال المستنونة أيضا . (قول الشارح كغضون البطن والإبط) وكذا السرة وبين الأيتين وتحت الأظفار وتحت الركبتين

لأنه عليه السلام كان يحب التيامن في ظهوره رواه الشيخان من حديث عائشة . (وبذلك) بدنه خروجا من خلاف من أوجب (ويطيل) كالوضوء

في غسل رأسه ثلاثا ثم شقته  
الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا  
(ويصحب المرأة الحيض  
أثره) أى أثر الدم  
(مسكا) بأن نجعله على  
قطنة وتدخله فرجها  
لأنما بما يؤدى ذلك في  
الصحيحين من حديث  
عائشة وتفسيرها قوله  
عليه السلام سالتني عن الغسل  
من الحيض : غدى  
فرصة من مسك  
فتطهر بها ، بقولها لها  
يعنى يتبعي بها أثر الدم  
ويكون ذلك بعد الغسل  
وحكمته تطيب المحل  
والنفاس كالحيض في  
ذلك ، والفرصة بكسر  
الفاء وبالصاد المهملة :  
القطعة الأثر بفتح الهمزة  
والثالثة (والأى) أى وإن لم  
يتيسر المسك (فصحه)  
من الطيب فإن لم يتيسر  
فالطين فإن لم يتيسر كفى  
الماء . وفيه في الدقائق على  
عدوله عن قول المهرج  
مسكا ونحوه للإعلام  
بالترتيب في الأولوية (ولا  
يسن تجديده) أى الغسل  
لأنه لم ينقل (بخلاف  
الوضوء) فيسن تجديده  
إذا صلى بالأول صلاة ما  
روى أبو داود وغيره  
حديث من نوضا على  
طهر كتب له عشر  
حسان (ويسن أن لا

على مؤخره وكذا الأيسر وفارق الميت بمسحة تحريكه . (قوله من أوجب) وهو الإمام مالك والمزني من أئمتنا  
ويستعين في غير ما تصل إليه يده بمسحة أو جدار فقول بعضهم : لما تصل إليه يده ليس للتعبد والتأنيك  
عقب كل غسلة أكمل عند شيخنا الرمل خلافا لابن حجر والوجه معه . (قوله ويطيل) والأفضل في شقيه  
أن يقدم الأيمن على الأيسر كل مرة ويكنى في التلبيث ثلاث جريات في الماء الجارى أو تحريك بدنه ثلاثا  
في الرأكة ويندب هنا بقية سنن الوضوء كالتمسية بأوله والذكر عقبه وغير ذلك . (قوله وتصحب المرأة) بكرا  
أو ثيا ولو خلية أو عجزا وكذا الحنثي المتضخ بالأنوفة والفرج المفتوح والشحيرة نعم لا تتبع الحرمة طيبا  
مطلقا ولا الخلة إلا بنحو أطفال . (قوله أى أثر الدم) يشير إلى أن المتبر وجود الدم ولو دم فساد خلافا  
لبعض نسخ شرح شيخنا فمن لا دم لها لا تتبع والحيض ليس قياداً هو كذلك فيهما . (قوله وتدخله فرجها)  
بعد غسله إلى المحل الذى يجب غسله كما قاله فيطلب للصائمة لأنه غير مفطر . (قوله فإن لم يتيسر) أو لم  
ترده وإن تيسر . (قوله كفى الماء) أى ماء الغسل في دفع الكراهة أو ماء آخر في حصول السنة وتقدم على  
الماء بعد الطين ترى الزبيب ثم مطلق الثوب ثم ما له ريح ثم طيب الملع . (قوله في الأولوية) فالسنة تحصل  
بالجمع . (قوله ولا يسن تجديده) وكذا التيمم ولو مكلا به الوضوء على المتعمد بخلاف الوضوء فيسن  
تجديده ولو لماسح الخف أو مكلا بالتيمم ولا يسن لصاحب الضرورة ولا إذا فوت فضيلة كفضيلة أول  
الوقت . (قوله إذا صلى بالأول) أى يدخل وقت جواز التجديد بذلك موسعا إلى إرادة فعل صلاة أخرى  
أو غيرها فلا تسلسل ولا استراق زمن كما ادعاه بعضهم فتأمل . (قوله صلاة ما) ولو ركعة أو جنازة لا  
غير الصلاة كسجدة تلاوة وشكر وطواف وقراءة قرآن وبذلك علم رد ما نقل عن والد شيخنا الرمل من  
ندبه قبل الصلاة بل للقراءة وعن غيره من نديه لمن وقع منه ما قيل فيه بالنقض كمن ميت فلو جدد قبل  
الصلاة لم يصح لأنه عبادة غير مطلوبة فيحرم عند الشيخ الخطيب ، وقال شيخنا الزياى : إن قصد به  
العبادة حرم ولا فلا ، وعن شيخنا الرمل بصحته وأنه مكروه مطلقا ، قال بعض مشايخنا : وفيه نظر ظاهر  
ولى به أسوة والوجه الأول . (فروع) يندب لتجنب رجل أو امرأة وحائض بعد انقضاء حيضها الوضوء  
لنوم أو أكل أو شرب أو جماع آخر<sup>(١)</sup> أو نحو ذلك لتقليل اللحدث قال الجلال : وهذا الوضوء لا تبطله نواقض  
الوضوء كالبول وإنما يطله جماع آخر أو نحو ذلك وبهذا يلغز فيقال لنا وضوء لا تبطله الأحداث . (قوله

(قول الشارح خروجا من خلاف) لما قوله عليه السلام : أما أنا فأحى على ثلاث حيات فإذا أنا قد  
طهرت . (قول الشارح كالوضوء) بل أولى . (قول المتن وصحب الحيض) لو تركته كره . (قول الشارح  
كفى الماء) عبارة الإسنى كفى أى في حصول السنة كما قاله الرافعى اهـ ، وقال غيره : كفى في إزالة اللوم  
المرتب على ترك هذه السنة المؤكدة لأنه كاف في حصولها ثم الظاهر أن المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى  
لا إدخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور . (قول الشارح للإعلام بالتدريب في الأولوية) فيه رد على  
الإسنوى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وإفادة الترتيب ظاهرة وكونها في الأفضلية لا يفيد  
المنهاج . (قول المتن بخلاف الوضوء) أى ولو كان مكلا للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكلا  
للوضوء . (قول الشارح إذا صلى بالأول صلاة ما) كأن حكمة ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكراهة  
الرابعة . قال الإسنى : وهو مكروه إذا لم يؤد بالأول شيئا ، قلت : ينبغى أن تكون كراهة عرجم لأنه عبادة  
فاصلة حيث . (قول المتن والغسل عن صاع) من السنن أيضا أن يقول بعده : أشهد أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء .  
(فروع) تسن الموالاة فيه أيضا كالوضوء .

ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع) لحديث مسلم عن سفيان أنه عليه السلام كان يغسله الصاب ويوضئه الد (ولا حد له) حتى

لو نقص عن ذلك وأسبغ أجزاء الصابع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالحدادى وتقدم فى الطهارة قدر الرطل (ومن يدخس يغسل ثم يغتسل

ولا تكفى هما غسلة واحدة (وكذا فى الوضوء) وذلك وجه فى المسكينين صححه الرافعى لأن الماء يصير مستعملا أولا فى التجسس فلا يستعمل فى الحدث (قلت الأصح تكفيه والله أعلم) ويرفعهما الماء معا (ومن اغتسل لجنازة وجعة حصلا أى غسلهما أو لأحدهما حصل أى غسله فقط) عملا بما نواه فى كل، وقيل: لا يصح الغسل فى الأولى للاشراك فى التبة بين الغسل والغرض، وفى قول يحصل بغسل الجنازة غسل الجمعة لأن المقصود به التنظيف، وفى وجه يحصل غسل الجنازة بغسل الجمعة لأن المقصود به حالة كالولا تكون إلا بعد ارتفاع الجنازة (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ولو أحدث ثم أحجب أو عكسه كفى الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء (على للمذهب والله أعلم) لانسراج الوضوء فى الغسل والوجه الثانى لا يكفى الغسل وإن نوى معه الوضوء بل لابد من الوضوء معه والثالث إن نوى مع الغسل الوضوء

لو نقص) ولو احتاج لزيد قد زاد. (قوله يغسله ثم يغتسل) المراد أنه يغسله قبل غسل عمله عن الحدث وإن لم يقدمه على الغسل. (قوله ويرفعهما الماء معا) إذا لم يبق للنجاسة وصف وتقدم الاعتناء بالنية عنده. (قوله أو عكسه) مرفوع كما يدل له كلامه بعد. (قوله وإن لم ينو معه الوضوء) بل وإن نفاه كفى المجموع. (قوله لانسراج أى خرج هذا بفهم أنه واجب وأنه سقط هو صريح الخلاف وقول شيخنا الرافعى أنه اضمحل معه فيه نظر لأن أراد أنه يحصل قهرا عليه على ما هو المتعمد. (قوله ولو وجد الحدثان معا) هو تنميم لأقسام المسئلة وسكوت المصنف عنه لمرعاة الخلاف كما قيل. (تتمه) لو اجتمع عليه أغسال واجبة أصالة كفى نية واحد منها عنها وإن نفى باقيةا بمعنى الكفاية فيها رفع الأمر الاعتبارى أو المنع المرتب عليها فلا يصح الغسل بعده نية واحد من باقيةا والأغسال المتنبو به كذلك، وقال ابن حجر: معنى الكفاية فيها سقوط الطلب لا حصول الثواب فلو أراد الغسل لواحد آخر لم يصح وما لشيخنا الرافعى إلى أن الواجب بالندر كالأصل، وفى كلام العلامة ابن قاسم الميل إلى خلافه وهو الوجه إذ ليس فيه أمر اعتبارى ولا منع فلا تشمل نية ما فيه ذلك فأمه. (فائدة) قال فى الإحياء: لا ينفى للإنسان أن يزىل شيتام شعره أو يقص شيتام ظفروه أو يستحذ أو يخرج دمالا أو يمين من نفسه جزءا هو جنب إذا سائر أجزائه ترد إلى معنى الأخرى فيعود جنبوا يقال إن كل شعر قطعه بجنايته انتهى، وفى عود نحو الدم ونظرو وكذا فى غيره لأن العائد هو الأجزاء التى مات عليها إلا نقص نحو عضو فراجع.

### [باب النجاسة]

وإن التهاوى هو موجب أى سبب وإن التهاوى مقصده هو المقصد الثالث والواجب فيها فى غير نجاسة نحو الكلب مرة واحدة كما باتى فمافى إن غسلها كان سبب مرات ثم نسخ غير مستقيم وإن قال به الإمام أحمد لعدم ورود ما يدل عليه من نقل معتبر فى حديث أو أثر فراجع وإن التهاوى أجنبية عند إرادة استعمال ما فيه وعند التضميم بها عينا وعند تنجيسه ملك غيره وعند ضيق الوقت وعن الميت إذا خرجت منه ومن المسجد، و النجاسة فى الأصل مصدر نجس نجس كعلم وحسن وقعت على التيمم لأن إن التهاوى شرط فى صحته بخلاف الوضوء والغسل ولو لصاحب الضرورة فيهما وتقدم اشتراط تقدم استجائه عند شيخنا وتقدم ما فيه وهى كما مر فى أول الكتاب إما حكمية بأن جاوزت محلها كالجنازة وإما عينية لم تجاوز وهذه تطلق على الأعيان النجسة وعلى الوصف القائم بمحلها وإطلاقها على الأعيان مجاز مشهور أو حقيقة عرفية ويقال لها باعتبارها لغة كل مستقذر وشرعا مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص وإسناد المنع إليها صحيح بدليل ما لو حملها أو باعتبار محلها، والمراد الاستقذار الشرعى لا بمعنى عدم قبول النفس ليصح الاستدلال به على نجاسة الميتة بعدم استقذارها فى التعريف المطول وهو كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا لحرمتها ولا

(قول الشارح لأن الماء يصير مستعملا أولا فى التجسس فلا يستعمل فى الحدث) أى ولا يضر فى ذلك قصد الحدث مع بل لوجود القصد للحدث ارتفع الحبث دونه على رأى الرافعى رحمه الله تعالى، وقوله: مستعملا يوافق بحث الشيخين فى مسئلة تجدد الحدث للمنغمس السالفة فى الطهارة، وقول الشارح: ويرفعهما الماء معا أى جيمعا. (قول المحقق حصلا) قال فى البحر: والأكمل أن يغتسل للجنازة للجمعة ذكره أصحابنا انتهى، ولو صام يوم عاشوراء عتوه عن نفر قال الأسنوى: القياس عدم الصحة لواحد منهما لكن أفتى البارزى يعضو لهما معا.

### [باب النجاسة]

(قوله هى كل مسك) لما كان الأصل فى الأعيان الطهارة لأنها خلقت لمنافع العباد وإن كان فى بعضها ضرر

كئى والأفلا فى الصورة الثانية طريق قاطع بالاكشاف لتقدم الأكره فيها فلا يؤثر بعده الأصغر فالطريقان فى مجموع الصورتين من حيث الثانية لا فى كل منهما ولو وجد الحدثان معا فكمالو تقدم الأصغر.

### [باب النجاسة]

(هى كل مسكر مائع) كالخمر وهى المتخذة من ماء العنب والتبىذ كللتخذ من الزبيب واحتزرت هنا بمائع المزيد على الحرر عن

لا استغذارها ولا تلضرها في بدن أو عقل كما ذكره في شرح الروض مع محترزاته فليراجع ، ويقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم بالمحل يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص ويقال له مع وجود طعم أو لون أو ريح نجاسة عينية ومع عدمها حكمية من باب مجاز المشاكلة وقد تعرف الأعيان بالمد وهو أولى فيما قلت أفرادها ولذلك سلكت المصنف بقوله هي كل مسكر مائع وكلية إلخ ، وقد ضبطها البلقيني رحمه الله بقوله : الأعيان جمامد وحيوان والمراد بالجمامد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان فالجمامد كله طاهر إلا المسكر والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرغ كل منهما وأصل الحيوان كالمنى والعلاقة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كميته كذلك والمنفصل عن الحيوان إما يرشح وشمعا كالرقق وله حكم حيوانه وإما له استحالة في الباطن كالبول فهو نجس إلا ما استثنى .  
**(قوله عن النجس)** ونحوه من كل ما فيه تحذير وتنظية للعقل فهو طاهر وإن حرم تناوله لذلك قال بعض مشايخنا ومنه الدخان المشهور وهو كذلك لأنه يفتح مجرى البدن ويبيها لقبول الأمراض المضرة ولذلك ينشأ عنه الترهل والتفافيس ونحوها وربما أدى إلى العمى كما هو محسوس مشاهد وقد أخبر من يوقن به أنه يحصل منه دوران الرأس أيضا ولا يخفى أن هذا أهم ضرر من المكور الذي حرم الزركشي أكله بضرره وما ذكره الشارح منى على ما فهمه المصنف من الرافعي إلى احتراز وجواب إذ كل ما هو كذلك نجس ولو من كشك ذو الشدة المطربة سواء الجامد والمائع فلا حاجة إلى احتراز وجواب إذ كل ما هو كذلك نجس ولو من كشك أو بوزة أو غير ذلك قاله شيخنا الرملي . **(قوله وكتب وخنزير)** وإن صار ملحاً قال شيخنا الرملي : ويندب قتل الخنزير مطلقا وكذا الكلب كما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وقال شيخنا : يحرم قتل النافع منه وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر ، وبعضهم قال بوجوب قتل المقور . **(قوله أو مع غيره)** فهل الآدمي وهو كذلك إن كان على غير صورة الآدمي اتفاقا فإن كان على صورته ولو في نصفه الأعلى فأنشئ شيخنا الرملي كوالده بظاهره وثبوت سائر أحكام الآدمي له ثم قال : وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات كدخوله المسجد وعدم نجاسة بمسه مع رطوبة وعدم تنجس نحو مائع بمسه وصحة صلاته وإمامته واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه موليته ووصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته وتسريه وإرثه ولو من أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله فقيل دية كاملة وقيل أو نصف الدية وقيل أخسها وقيل قيمته ، وقال الخطيب بمنعه من الولايات ، وقال ابن حجر يجوز تسريه إذا خاف العنت وقال شيخنا وإرثه من أمه وأولاده ومال إلى وجوب دية كاملة فيه .  
**(فائدة)** نظم بعضهم أحكام الفرع مطلقا في جميع أبواب الفقه بقوله :

يبع الفرع في انتصاب أباه      ولأم في السرقة والحرقه  
والزكاة الأغنف والدين الأعلى      والذي أشد في جزاءه وديه  
وأخس الأصلين رجسا وذمما      ونكاحا والأكل والأصليه

وبذلك علم أن الكلب المتولد بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالسبع وأن الآدمي بين الكليين نجس قطعا ويظهر أنه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرملي من إعطائه حكم الطاهر في الطهارات إلى آخر ما مر عنه فراجعه ، وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه وأكله انتهى <sup>(١)</sup> وقياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك ، وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي انتهى ، ومقتضاه حرمه أكله وهو ظاهر ومقتضاه أيضا أنه مكلف فانظره كالذي قبله . **(قوله أي مطهره)**

ففيه نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الأعيان النجسة ليعلم أن ما عداها في حكم الطهارة وقد استدل على نجاسة الحمر بالإجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر ، قال الإسنوي : كأنهما أرادا إجماع الطبقة المتأخرة من

النجس وغيره من الحشيش  
المسكر فإنه حرام ليس  
بنجس قاله في الدقائق ،  
ولا ترد عليه الحمرة  
المفقودة فإنها مائع في  
الأصل بخلاف الحشيش  
للدباب (وكلب وخنزير  
وفرعهما) أي فرع كل  
منهما مع الآخر أو مع غيره  
من الحيوانات الطاهرة  
تغليبا للنجس والأصل في  
نجاسة الكلب ما روى  
مسلم : « طهور إناء  
أحدكم إذا ولغ فيه الكلب  
أن يغسل سبع مرات  
أولاهن بالتراب » أي  
مطهره والخنزير أسوأ

حالا من الكلب لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب (وميتة غير آدمي) والسكك والجراد حرمة تناولها قال تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم وميتة السكك والجراد طاهرة لحل تناولها ﴾ وكذا ميتة آدمي في الأظهر لقوله تعالى : ﴿ ولقد كرمتنا بني آدم وقضية التكرم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وسواء الكفار والمسلمون (وهم) ما تقدم من غيرهم (ويقبح) لأنه دم مستحيل (ووقد) كالغائط (وروث) بالثقة كالبول (ويؤول) للأمر بصب الماء عليه في حديث الصحيحين المتقدمين للطهارة (وودى) يسكون الدال المعجمة للأمر بفصل الذكر منه في حديث الصحيحين في قصة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (وودى) يسكون الدال المهملة كالبول وهو يخرج عقبه أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا مني غير آدمي في الأصح) لاستحقاقه في الباطن كالدّم (قلت الأصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم) لأنه أصل حيوان طاهر ومنى آدمي لحديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تحك المنى من ثوب رسول الله ﷺ ثم يعلو

فظهر بضم الطاء . (قوله لا يجوز اقتناؤه) أي مع صلاحيته للاقتناء فلا يرد الحشرات . (قوله وميتة) وهي ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية فميتها ما لا نفس له سائلة ومنها مذبح الحرم من الصيد ومنها مذبح من لا تحل مناكلته كالخمس ومذبح غير المأكول وليس منها جنين الذكاة ولا جنين في جوف هذا الجنين ولا صيد مات بنقل جارحة ولا بغير عقر حين شرد ونحو ذلك . (قوله غير آدمي) وكأدمي الجن والملاك على المعتد . (قوله لحمة تناولها) مع عدم الاستعداد وضربه . (قوله في الأظهر) فيه اعتراض على المصنف ومقابلته على الميت نجس وبه قال الإمام مالك وأبو حنيفة وعليه تستثنى الأنبياء ، قال بعضهم : والشهداء وهل يطهر بالفصل على هذا القول قال أبو حنيفة والبخاري من أئمتنا إنه يطهر ومقتضى المذهب خلافه . (قوله وقضية التكرم) أي قضية عمومها في الآية إذ لم يرد تخصيص . (قوله الكفار) وأما قول الله تعالى : ﴿ إنما للمشركون نجس ﴾ فالمراد بنجاسة اعتقادهم أو اجتنابهم كالنجس وغير المشركين مثلهم أو المراد بهم مطلق الكفار والموت كالحياة . (قوله دم مستحيل) أي إلى فساد فلا يرد نحو المنى كاللبن . (قوله ووقد) حيث وصل إلى المعدة التي هي المنخفض تحت الصدر ولو ماء وعاد حالا فلا تغير لأن شأن المعدة الإحالة فلا يجب تسبيح فم من تقايا مغلظا قبل استحالته ولا ذبوه لذلك ، وقال شيخنا الرمي بوجوب تسبيح الفم في غير المستحيل وقال ابن حجر بوجوب تسبيح الدبر أيضا في غير المستحيل نعم ما ألقاه الحيوان من حب لو زرع لبث ويض لو حضن لفرخ متنجس يطهر بالفصل لا نجس وكذا نحو حصاة وعظم . (فرع) يعنى عن القيء لمن ابتلى به وإن كثر في ثوبه وبدنه<sup>(١)</sup> وعن ماء يخرج من فم النائم إذا علم نجاسته بأن كان من المعدة ويعرف بأنه منها بغيره ولا فهو طاهر . (قوله وروث) ولو من مأكول اللحم خلافا لمالك فهو أعم من تغيير أصله بالعذرة لأنها فضلة آدمي خاصة ومثله البول . (قوله ومدى يسكون الدال المعجمة) أي مع تخفيف الياء وبكسر الدال مع تخفيف الياء وتشديد ما وهو ماء أبيض رقيق وقيل أصفر رقيق وقيل أبيض تخين في الشتاء وأصفر رقيق في الصيف نعم يعنى لمن ابتلى به بالنسبة للجماع . (فرع) قال شيخنا كفيرو : يحرم جماع غير المستحي بالماء وإن عجز عن الماء . (قوله في قصة علي رضي الله تعالى عنه) ما قال : كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل النبي ﷺ لقرب ابنته مني فأمرت المخيرة فسأله فقال : « يفصل ذكره ويتوضأ » . (قوله وودى يسكون الدال المهملة) وفي ضبطه ووصفه ما مر قبله . (قوله ومنى آدمي) إن بلغ أوانه ولو خصيا وممسوحا وعينيا وخشي فإن لم يبلغ أوانه كابن دون تسع سنين فقال شيخنا الزبائدي بطهارته قياسا على لبن الصغور وهو مردود والفرق واضح وسيأتي أنفا ما يصرح بنجاسته . (قوله كانت تحك المنى إلخ) قيل : لا دليل فيه لأن الصحيح أن فضلاته عليه الصلاة والسلام كسائر الأنبياء طاهرة ورد بأن القائل بالنجاسة استدلل بالخلك المذكور لأن القول

بالميتين وإلا فقد خالف في ذلك ربيعة شيخ مالك والمزني . (قول الشارح لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال) نقضه الإسئوي بالحشرات انتهى ، وذهب مالك رحمه الله إلى طهارة الكلب والخنزير ولكن يفصل من ولوغهما تعيدا . (تتبعه) ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر إلا الدود المتولد من الميتة والحيوان العربي بلين كلية على وجه مرجوح فيهما . (قول الشارح وكذا ميتة آدمي في الأظهر) خص الأحوذى في شرح الترمذى الخلاف بغير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالفصل عند أبي حنيفة واختاره البخاري ، قال الإسئوي والمعروف من مذهبنا خلاف ذلك . (قول المتن ووقد) لو قاء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغي أقال الإسئوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمكاثرة أخذنا من مسألة الحب الصحيح إذا ألقته الدابة . (قول المتن وروث) قال في الدفاعات : هو شامل للخارج من آدمي وغيره بخلاف العذرة فإنها خاصة بالآدمي . (قول الشارح أنها تحك المنى إلخ) قال المحاملي رحمه الله : يستحب غسله وطبا وفركه بإسبا هـ . قلت : لو قيل

فيه ومنى الكلب ونحوه نجس قطعاً (ولبن ما لا يؤكل كل غير الآدمي) كلبن الأنان لأنه يستحيل في الباطن كالم ولبن ما يؤكل لحمه طاهر قال الله تعالى: ﴿لَهَا خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾ وكذا اللبن الآدمي لأنه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجساً ومن ذلك يؤخذ أن الكلام في لبن الأثني الكبيرة فيكون لبن الذكر الصغيرة نجساً كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحلي كميته) طاهرة ونجاسة فبد الآدمي طاهرة وأية الحروف نجسة (إلا شعر الماكول) يفتح السين (طاهر) وفي معناه الصرف والوير قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَلَا مِثْعَاتٍ إِلَى حِينٍ﴾ واحتز بالمأكول عن شعر غيره كالحمار فهو نجس (وليست العلقمة والمضغة ووطوبة الفرج من الآدمي) بنجس في الأصح لأن الأولين أصل آدمي كالتي والثالث كرمه والقائل بالنجاسة يقول الثالث متولد من محلها بنجس ذكر الجامع ولبق الأولين بالدم إذ العلقمة دم غليظ والمضغة علقمة جدت فصارت كقطعة لحم قدر ما يعضغ والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينسب عليها في الثالث تجس البيض

بطهارته طارئة مع أن القول بعدم الدليل مبنى على انفراد منيه وحده وهو لا يتصور لأنه لا يحتمل وإنما يكون منيه عن جماع ويلزم اختلاطه بمنى زوجته لأن الفقهاء أقاموا فيه المظنة مقام اليقين حيث أزموا الزوجة بالغسل من خروج منى منها بعد الجماع وحيث دفعه منى عائشة فيقتضي نفهض كونه دليلاً وفي كلام ابن حجر التصريح بأنه ~~كان~~ كان يحتمل لا عن رؤية في الزوم لأنه معها من الشيطان فراجع. (قوله نجس قطعاً) فما يوهيه كلام الرافعي من جريان الخلاف فيه غير مراد. (قوله ولبن ما يؤكل لحمه) لو ذكى ولو على لون الدم إن انفصل منه بعد تركيته أو انفصل في حياته ولو من ذكر كالنور أو بمن ولدت غير مأكول كخنزير من شاة فإن انفصل بعد موته من غير ذكاة فنجس إن كان مما ميتته نجسة وإلا كجراد لو كان له لبن فينبغي طهارته لأنه تبياً للخروج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته. (قوله وكذا لبن الآدمي) ولو بعد موته ومثله الجن والملك كما مر. (قوله ومن ذلك يؤخذ) رده الزركشي بأن اللبن من حيث هو من الآدمي ولو من صغير منشأ له بخلاف المنى لأن المقصود منه الإحبال ولذلك لا تثبت أمية الولد في أمة صغيرة وقد يسلك فيه يكون لبن الصغيرة لا يحرم في الرضاع إلا أن يقال لعدم التنفذ فيه بالفعل فراجع. (قوله والجزء المنفصل) منه المشيمة ويرنس الولد وثوب الثعبان ونحوها. (قوله إلا شعر الماكول) ما لم ينفصل مع قطعة لحم تقصد ولا فهو نجس تبعاً لها وإن لم يقصد فهو طاهر دونها وتغسل أمراً إن كان فيها رطوبة أو دم وعلى هذا يعمل ما في شرح شيخنا وغيره. (قوله من الآدمي) قيد به لأجل الخلاف وإلا فهي طاهرة من غير المخلط. (قوله بنجس) قال الدميري: يفتح الجيم فهو مصدر فصح وقوعه خيراً عن المؤنث<sup>(١)</sup> ولا يصح بكسر الجيم لأنه اسم عين. (قوله لأن الأولين أصل الآدمي) لو سكت عن لفظ الآدمي لكان صواباً إذ هما من الحيوان الطاهر طاهران أيضاً ويلزم على تنقيده سكوته عنهما نعم يحرم أكلهما بخلاف الجنين من المأكول. (قوله والثالث) وهو رطوبة الفرج وإن انفصلت عنه وهي ماء أبيض يخرج مما بين ما يجب غسله في الاستنجاء وآخر ما يمسله ذكر الجامع المحتدل فما وراء ذلك نجس قطعاً وما قبله طاهر قطعاً وفي كلام الشارح وغيره كشيخنا الرمل وابن حجر وغيره أن هذه الأقسام الثلاثة في فرج الآدمي لا في فرج البهيمة وهو المعروف المشاهد ثم رأيت عن البلقيني أنه ليس البهيمة إلا منفذ واحد للبول والجماع فراجع. (قوله تجس البيض) إن اعتد الفرج وهو المعروف للمشاهد وبعض عنه وقال شيخنا الرمل إن مخرج البيض مستقل وتقدم رده. (قروغ) سائر البيوض طاهرة ولو من غير مأكول وإن استحالت دماً بحيث لو حضنت لفرخت ولكن يحرم أكل ما يضر كبيض الحيات وكلها بالضاد إلا من النمل فيأطأ المشاة والريش والعظام والوبر والشعر محكوم بطهارتها وإن وجدت ملقاة على المزابل وكذا قطع الجلود لا قطعة

بإستحبابه مطلقاً خروجاً من الخلاف لم يكن بعيداً. (قول الشارح من الآدمي) الظاهر أنه قيد بذلك لأن الإمام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسة منى غير الآدمي فكذا علقته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الإسنوي قال: يشترط في طهارة العلقمة والمضغة على قاعدة الرافعي أن يكونا من الآدمي فإن منى غيره نجس عنده فيما أولى بالنجاسة منه قال: ويدل عليه تردده في هذا الكتاب في نجاستهما مع جزمه بطهارة المنى يعني من الآدمي وأما على ما ذهب إليه المصنف من طهارة المنى المذكور ففيه نظر اهـ. قال ابن النقيب: لك أن تمتنع كونهما أولى بالنجاسة من المنى فإنهما صاراً أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدعوية منهما وأما جزمه بطهارة المنى فهو في منى الآدمي والشارح رحمه الله لم يفرض الكلام فيه بل فرضه في منى غيره والخلاف فيه اهـ. (قول الشارح بنجس ذكر الجامع) أي ويجب غسل البيض قال في الشامل: أما الولد فلا يجب غسله إجماعاً. (قول الشارح أولى بالنجاسة) أي مناهي الآدمي أي فيكون الأصح الطهارة في العلقمة والمضغة غاية الأمر أننا إن قلنا بالرجوح وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كما ترى ظاهر أو صريح في أن

(١) إذ المعروف أنه يجب اتباع الخبر الملبس في التذكير والثالث وغيرهما.

لحم لأن شأنه أن يحفظ فإن كانت ملقوفة في نحو خرقة أو في إناء فطاهرة ويزر القز طاهر والمسلك التركي نجس لأنه من دم خرج من فرج الغزال كالحيض وفي ابن حجر أنه من حيوان غير مأكول وأما الذي من خراج من تحت سرتة فطاهر كقارته إن انفصل من حي أو مذكى أو تهيأ للوقوع قبل الموت كالبيض والزباد طاهر لأنه لبن سنور بحري أو عرق سنور بري وهو الأصح ويعنى عن قليل شعر فيه عرفا في مأخوذ جامد وفي مأخوذ منه مائع والعنبر طاهر لأنه نبات بحري على الأصح نعم ما يتلعه منه حيوان البحر ثم يلقيه نجس لأنه من القيء ويعرف بسواده وعسل النحل طاهر وهو من فم النحلة على الأصح ونحل من دبرها وقيل من ثدي صغير لها وعلى كل فهو مستثنى والشاذر نجس إن علم أنه من دخان النجاسة والسهم نجس وتبطل الصلاة بما ظهر منه لا بما خفي كالذي من العنبر لأنه في الدخائل لأنها تفرز إزالتها في داخل الجلد والنخامة بالميم أو بالعين وقيل الثاني اسم لما نزل من الرأس نجسة إن كانت من المعدة بقيتا وإلا فطاهرة ويعنى في الأولى عما يشق لمن ابتلى به منها وأما الإنفحة بكسر الهمزة وضحاها مع تخفيف المهملة وتشديدها وقد تبدل الهمزة ميمًا لجلدتها وتسمى أنفحة أيضا طاهرة والإنفحة التي في تلك الجلدة نجسة ويعنى عنها في نحو الجبين ، وقال شيخنا الرملي وابن حجر والخطيب بطهارة ما فيها إن انفصلت من حيوان لم يأكل غير اللبن ولو لبين مغلظ وذبح حالا وفيه نظر ظاهر أو الحاجة التي على بها لا توجد الطهارة وإنما توجد العفو والحصاة طاهرة ما لم يخبر طبيب عدل أنها انعقدت من البول في الشائنة أو غيرها ومثلها الخرزة البقرية والجرة بكسر الجيم ماء بجرة البعير نجسة لكن لا يحكم بنجاسة ما تطاير منها ولا بنجاسة مائع وضع فمه فيه إلا إن انفصلت فيه عين نجاسة بقيتا وكذا يعنى عن منفذ الحيوان وفمه ورجله المتيقن بنجاستهما وإن وضع في مائه ما لم يفصل فيه عين النجاسة وأوعية الفضلات كجلدة المرارة طاهرة لا ما فيها . (قوله إلا آخر تخللت) كدنها ولو من عسل أو سكر أو غير حرمة بأن عصرها من يخير قصده ولو سكران أو كافرا بقصد الحرمة ويتغير الحكم عليها بتغير القصد واعتبر شيخنا قصد المأكول وبعضهم أجرى هنا ما في القيمة وهو ظاهر . (قوله بطرح) المراد منه مصاحبة عينها حالة التخلل فإن زعرت قبله وهي طاهرة ولم يتخلل منها شيء بقيتا طهرت وإلا فلا ومن العين المضرة تلوث ما فوقها من الدن بوضع العين فيها أو بغرة لا ارتفاعها بنفسها فإن وضع عليها في الأول ما يصل إلى محل ارتفاعها مما يأتي طهرت كوضع حجر على حجر ولو من غير جنسها كتبيذ وكوضع ما يتخلل معها كعسل وسكر وفي شرح شيخنا كابن حجر إن وضع العصور عليها مضر فراجعه وكوضع شيء لطيفها أو ترويحها كورد ونزع قبل تخللها ويعنى عما يشق الاحتراز منه أو ما يحتاج إليه كحبات قليلة ونوى تمر كذلك ويطهر ما تخلل في حياته وكذا ما وضع عليه خل أو نحو عسل غير مغلوب قال شيخنا الرملي : وفي نحو العسل نظر لما مر أنه لا يضر مطلقا لأنه يتخلل معها ولو زعرت الحرمة ووضع مكانها عصير لم يظهر لتنجسه حال وضعه قاله البغوي أى لأنه ليس معه ما يتخلل معه فلا يخالف ما مر . (قوله وكذا إن نقلت) والنقل مكروه على المعتدل حرام خلافا للشارح وحديث أتخذ الحمر خلا قال لا يحول على نجس العين . (قوله والحمر المشتد إغ) تعريفها هنا لبیان حقيقتها لا يخالف ما مر . (قوله وقال البغوي) تقدم ما يعلم منه أنه المعتدل . (قوله وإلا جلد) لا غره من

(ولا يظهر نجس العين إلا حجر تخللت) أى صارت خلا من غير طرح شيء فيها تنطهر (وكذا إن نقلت من هيس إلى طلس وعكسه) تنطهر (ل) الأصح فإن تخللت بطرح شيء) فيها كالبيض والحيز الحار (فلا) تظهر لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انتقالها خلا وقيل لاستعماله بالمعالجة الحرمة فموجب بضد قصده وينبئ على العلتين الخلاف في مسئلة النقل المذكورة والخمر المشتد من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصاد عليها أن النبيذ وهو المختد من غير العنب كالزبيب لا يظهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا، وقال البغوي : يظهر لأن الماء من ضرورته (و) (إلا جلد

الشارح رحمه الله يرى أن الرافعي قائل بطهارتهما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن النقيب . (قول الشارح والخمر المشتد إلى آخره) كأنه عرفها هنا لوقوعها في اللبن أو ليرتب عليها المذكور بعد ذلك وإلا فقد عرفها قول الباب بقوله هي المختدة من ماء العنب . (قول الشارح وقال البغوي إغ) قلت : يدل له ما قال أعني الإمام البغوي لو أتى الماء في عصير العنب حالة عصره لاستقصاء ما فيه واستخراجه لم يضر بلا خلاف لأنه من ضروريته .



نجس بالموت فيظهر بدمه ظاهره وكذا باطنه على المشهور) حديث مسلم إذا دبح الإهاب فقد طهر والثاني يقول آفة الدبغ لا تصل إلى الباطن ودفع بها تانصل إليه بواسطة الماء ورطوبة الجلد فمل الثاني لا يصل فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشيء الرطب واحترض بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يظهر

بدمه . (والدبغ نزع

فصله بحرف) بكسر الحاء

كالتقرض والمنص والثث

بالمثلثة (والنص وقواب) فلا

يحصل بهما الدبغ لبقاء

فصلات الجلد وعفونه إذ لو

تقع في الماء عاد إليه التث .

(ولا يجب الماء في أكله) أي

الدبغ (في الأصح) بناء على

أنه أحاطه بمقابلته على أنه

إزالة ولا يضر عليه تغير الماء

بالأدوية لضرورة

(والدبوغ) على الأول

(ككتاب نجس) للاقائه

للأدوية التي تنجس به قبل

طهره عن فيجب غسله (وما

نجس بملاقاة شيء من كلب

غسل سبعا إحداها بتراب)

قال رحمه الله : « إذا ولغ

الكلب في الإناء فغسلوه

سبع مرات » رواه

الشيخان ، زاد مسلم في

روايته : « أو لأحسن

بالتراب » ، وفي أخرى :

« وعفوه الثامنة بالتراب »

والمراد أن التراب يصاحب

السابعة كما في رواية أبي

داود : السابعة بالتراب

وبين هذه ورؤية أولاهن

تعارض في عمل التراب

فيستأقطن في تعيين عمله

ويكتفى بوجوده في واحدة

من السبع كما في رواية

الدارقطني إحداهن

الأجزاء لكلمه شعر ، نعم يعنى عن قليل شعر اتصل بالجلد وقال ابن حجر إن يظهره تبعاً . (قوله ظاهره) وهو ما لا يلقى الدبغ وقيل الوجان وهو مشكل لأن حمل على وضع الدبغ عليهما . (قوله كجلد الكلب) خلافاً لأبي حنيفة قيل واقتصاره عليه لما نقل عن صاحب العدة أن شعر الخنزير في لحمه ولا جلده لكن ظاهر كلام الفقهاء بخلافه وفي الكاف إشارة إليه . (قوله كالشئ بالمثلثة) اسم شجر من الطعم طيب الريح وبالموحدة أحد المعادن وكثر في الطيور وهو بالذال المعجمة . (قوله إذ لو تقع في الماء عاد إليه التث) فإن لم يعد بقول أهل الخبرة أو بالفعل طهر ما لم يكن فيه شيء قاله شيخنا الرمل وعطف الفساد على التث عند من ذكره معه تفسير أو مرادف والمراد بالدبغ الانتداع لأنه لا يعتبر الفعل . (قوله فيجب غسله) ولو سبعا بتراب إن كان من مغفل كروته . (فتجيبه) مما يظهر بالاستحالة انقلاب دم الظبية مسكناً أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد تهيأ للورق والدم لبنا أو منيا وبضعة استحالت دماً ثم فرغوا ماء مستعمل بلغ قلتين وإنما اقتصرنا على الحمر والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فيما قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في تفريق الصفقة فليراجع . (قوله وما نجس إلخ) هذا شروع في المقصد الثالث من مقاصد الطهارة وهو إزالة النجاسة وشيخ الإسلام في النجس قيد ما نجس بكونه من جامد وسيأتي المانع وفيه ابن حجر بطاهره أيضاً لأن النجس لا يظهر وكل منهما ممنوع في النجاسة الطاهرة إذ الأصلية معلوم بقاؤها لما صرحوا به فيما لو أصاب شيء من نحو كلب بولا من غير كلب أو ماء كثيراً متغيراً بنجس من أنه يجب غسل كل سبع مرات مع الترتيب ليظهر من النجاسة الكلية وحيث ثبت ذلك في المانع فالجاءد أولى وسيأتي أيضاً هنا فيما لو اجتمع نجاستان على محل وغسل بقى من أحدهما الريح ومن الأخرى اللون أنه لا يضر فأمله . (قوله غسل) أي كفى بنفسه ولو احتيالاً لا أفتى به بالبقية فيما لو تنجس حمام بنحو كلب من أنه إذا احتمل مرور الماء عليه سبعا مع الترتيب ولو من نعال داخلية طهر ويجب الغسل حالاً على من تضرع بالنجاسة وفارق غسل الزنك لأن ما عصى به هنا باق مستمر . (قوله سبعا) ولو بسبع جريبات أو تحريكات وبحسب ذهاب الماء وعوده مرتين وفارق عدد ذهاب العضو وعوده في الصلاة مرة واحدة نظراً للعرف وتحريماً من المشقة ولأنه اغتفر جنس الفعل في الصلاة . (فتجيبه) كون الغسل سبعا وبالتراب متعدي . (قوله والمراد أن التراب إلخ) أي فالتراب هو الثامنة ويندب ثامنة بالماء خروجاً من خلاف الإمام أحمد<sup>(١)</sup> ولا يندب ثلث هذه النجاسة لأن المكبر لا يكبر قاله شيخنا في شرحه وقاله غيره أيضاً . (قوله فيساقطان) بناء على أنه من المطلق والمقيد وهو المعبر وقيل إنه من العام والخاص وقد يقال لا تساقط على كل منهما وبجواب عن الثاني بأن كلا منهما فرد من أفراد العام الذي هو رواية إحداهن بحكمه فلا يخصصه وعن الأول أيضاً باحتيال الشك من الراوى كما قال في رواية أولاهن أو قال أخرهن أو يحمل أولاهن على الأفضل وأخرهن على الإجزاء وإحداهن على الجواز وفي ابن حجر عكس هذا وهو لا يصح . (قوله لأنه إذا وجب إلخ) يشير إلى أن القياس من حيث الحكم بالنجاسة وإذا ثبت لزوم الغسل سبعا إحداهن

(قول المتن وكذا باطنه) قد رأيت على هامش قطعة الإسنوى حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظهره قاله أبو الطيب انتهى . (قول الشارح كجلد الكلب) خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى . (قول المتن بحرف) هو الذي يحرف الفم قاله الإسنوى . (قول المتن) لا يمس وتراب مثلها الملح كالزوائد . (قول المتن في أكله) ربما يقتضى عدم جواز تقدمه وليس كذلك إذ لو تقع في الماء ثم استعمل الأدوية طهره على الأصح . (قول المتن غسل سبعا) قال المجلى في شرح الوسيط : وتستحب ثامنة . (قول الشارح لكثرة ما يلهث) اللهث إذ لاغ للسان مع كثرة التنفس .

بالطحاء ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لأنه إذا وجب ما ذكر في فمه مع أنه أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث ففى غيره بطريق

(١) إذ التراب كما يقول البعض يقدره فيحتاج إلى غسلة أخرى بالماء .

الأولى . (والأظهر تعين التراب) جمعين نوعي الطهور والثاني لا ويقوم غير مقامه كالأشنان والصابون وسياق جواز التيمم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجواز ههنا أولى . (أن الحنفية ككلب) فيما ذكر لأنه أسوأ حالاً منه كإتقدم الثاني لا بل يكفي الغسل منه مرة واحدة بلاتراب كغيره من النجس ويجزى الخلاف في التولدن كلب وخنزير والتولدن أحدهما حيوان طاهر لأنه ليس كلباً ذكره في الروضة . (ولا يكفي تراب نجس ولا) تراب . (ممزوج بمائع) كخل (في الأصح) نظر إلى أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهوية التراب ومزجه بماء ومقابل الأصح بنظر إلى مجرد اسم

التراب وإلى استعماله ممزوجاً مع المحافظة على وجود السبع بماء كاصح به ابن الصلاح حتى لو غسل بماء ستا والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكف قطعاً وما في الروضة كأصلها إن يكفي في وجه قال في شرح المنهيد : هو خطأ ظاهر وحكي في التنقيح عن بعضهم أنه يكفي لزوج بمائع مع الغسل سبعا بماء دون الغسل به ستاً ، ثم صحح عدم الإجزاء في صورتين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء الخلل وقيل يكفي ما يطلق عليه الاسم ولا يجب استعمال التراب في الأرض الترابية إذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها . (وما نجس يبول صبي لم يطعم غير لبن فضح) بأن يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير سيلان بخلاف الصبية فلا بد في بولها من الغسل على الأصل ويتحقق بالسيلان ، والأصل في ذلك حديث الشيخين عن من قيس أنها جاءت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فقال عليه فعدا رسول الله ﷺ بماء فضحه ولم يغسله ، وروي الترمذي وغيره وحسنه حديث : ه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ، وفرق بينهما بأن الاختلاف يحمل الصبي أكثر فحفف في بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالخل لصوق بولها به ، وقوله : لم يطعم بفتح الباء أي لم يتناول وقوله :

(قول المتن غير لبن) أي ولو لم يرضع من لبن أو لم يغرسه . (قول الشارح فضحه) قال الجوهرى : الضحك بالمعجمة مثل الضحك بالمهمله سواء انتهى ، وقيل ما نضح كاطنين في المعجمة وما رق كلاء في المعجمة . (قول الشارح

والأصل في ذلك حديث الشيخين عن من قيس أنها جاءت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فقال عليه فعدا رسول الله ﷺ بماء فضحه ولم يغسله ، وروي الترمذي وغيره وحسنه حديث : ه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ، وفرق بينهما بأن الاختلاف يحمل الصبي أكثر فحفف في بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالخل لصوق بولها به ، وقوله : لم يطعم بفتح الباء أي لم يتناول وقوله :

غير لبن أى للتغذية كما ذكره فى شرح المذهب فلا يمنع التضع تحنيكه أول ولادته يتر ونحوه ولا تناوله السفوف ونحوه للإصلاح . (و ما نجس بغيرهما)  
أى بغير الكلب ونحوه وغير لب الصبي المذكور . (إن لم تكن عين من النجاسة فيه كيول جف لم يترك له طعام ولا زوال ولا ريح . (كفى جرى الماء) عليه مرة .  
(وإن كانت) عين منها بية . (ووجب إزالته الطعام) ونحوه لغيره . (ولا يضر بقاءه لو أن ريح عسر زواله) كلون الدم وريح الخسر بخلاف ما إذا سهل فيضر (وإي

الريح قول) أنه يضر بقاءه  
فى طهر المحل وفى اللون  
وجه كذلك فترتكب  
للشقة فى زوالهما . (قلت)  
كما قال الرافعى فى الشرح  
(فإن بقيا معا ضرر على  
الصحيح والله أعلم) لقوة  
دلتها على بقاء العين  
والثالث لا للشقة فى  
زوالها كما لو كانتا فى عينين  
ولا تجب الاستمالة فى  
زوال الأثر بغير الماء وقيل  
تجب وصححه المصنف  
فى التحقيق والتفصيل .  
(ويشترط ورود الماء)  
على المحل (لا العصر) له (ول  
الأصح) نهيا ومقابلة فى  
الأول قول ابن سريج فى  
الماء القليل إذا أورد عليه  
المحل التجس ليظهره  
كالتوب يغمس فى إجابة  
ماء كذلك أنه يظهره كالماء  
كان وأردا بخلاف ما لو  
أثقه الريح فيه فينجس به  
والخلاف فى الثانية مبنى  
على الخلاف الآتى فى  
طهارة الغسالة إن قلنا  
بظهارتها وهو الأظهر فلا  
يشترط العصر ولا اشتراط  
ويقوم مقامه الجفاف فى  
الأصح (والأظهر طهارته

ولحم من ضلع آدم . (قوله للتغذى) بأن أقصر عليه ولو مع لبن مغلوب ولو مرة فى الحولين وإن عاد إلى اللبن .  
(قوله للإصلاح) وإن حصل به التغذى . (قوله إن تكن عين) بالمعنى الشامل للوصف كما ذكره ومنه عجن دقيق  
أو طين به أو طبخ لحوم أو صبغ ثوب أو سقى حديد فيكفى غسل ذلك إن وصل الماء إلى جميع أجزائه نحو العجين  
ولو بدقه ولا يشترط إجماع الحديد ولا طبخ اللحم ثانيا . (قوله جف) أى بحيث لو عصر لا ينفصل منه مائة فلا  
تضر طراوته كالماء . (قوله ووجب إزالته الطعام) ويجوز ذوق محله لمعرفة بقاءه فإن عسر بأن لم يزل يحث بالتوقية  
أو قرص بالمهمله ثلاث مرات عفى عنه ما دام العسر ويجب إزالته إذا قدر ولا يعيد ما صلا مثلا بالأول ولا يجب  
قطع الثوب ولا ينجس ما أصابه مع رطوبة وغير ذلك . (قوله ولا يضر بقاءه لو أن ريح عسر) ولو لم يغلظ  
يفعفى عنه وقيل يظهر ويورد قول شيخنا الرملى بوجوب إزالته إذا قدر عليها<sup>(١)</sup> فراجع . (قوله فإن بقيا معا)  
أى من نجاسة واحدة على محل واحد وهذه زيادة على الخبر أو استبرك بهجلا أو مانعة خلوها جميع . (قوله وقيل تجب  
الاستمالة) هو المعتمد قطعاً فى الطعام وعلى الأصح فى غيره إن قدر على ذلك بما يجنب تحصيل الماء به للطهارة وإذا  
عسر ففيه ما مر . (فتقريبه) لا يحكم بالنجاسة بغير تحقيق سببها فالقاء المنقول من البحر للأزبار فى البيوت  
مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة محكوماً بظهارته للشك قاله شيخنا الرملى وأجاب عما نقل عن والده من  
الحكم بالنجاسة تبعاً للفقوى بأنه محمول على ما وجد سببها ويجب غسل مصحف تجس وإن تلف وكان  
لمحجور عليه كما مر ولا بد من صفاء غسالة ثوب صبغ بجنس ويكفى غمر ما صبغ بمتنجس فى ماء كثير أو  
صب ماء قليل عليه كذلك فيظهر هو وصفه . (قوله على المحل) كإثباته متنجس كله فوضع فيه ماء وأدير عليه  
فيظهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو مائعة واجتمعت مع الماء ولو معفوا عنها ولذلك قال ابن حجر : وإفتاء  
بعضهم بظهارته ماء صبغ على بول فى إجابة عمول على بول لا جرم له ، وقول الماوردى إنه إذا ضاع لم يظهر طريقة  
ضعيفة وبذلك علم أن التفصيل فى الغسالة محله فيما لا جرم للنجاسة فيها لكن قهره لم صب ماء على نحو  
دم براغيث فزال عينه طهر المحل والغسالة بشرطه يتنازع فى ذلك فراجع وحرره . (قوله قطعاً)

أى للتغذى (الخ) عبارة ابن يونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام أى يكفيه عن اللبن انتهى . وقال ابن يونس شارح  
التعجيز المراد بالمستقل أن يكون غير اللبن غالباً فى غذائه انتهى . (قول المتن ولا يضر بقاءه لو أنى آخره) أى لما  
روى أبو هريرة رضى الله عنه أن حولة بنت يسار أتت النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله إنه ليس لى لب الاثوب واحد  
وأنا أحضض فيه فكيف أصنع ؟ فقال : « إذا تطهرت فاغسله ثم صلي فيه » قالت : فإن لم يخرج الدم ؟ قال :  
« يكفيك الماء ولا يضر لك أثره » رواه أحمد وأبو داود ، ولكن فيه ابن حنبله مختلف فيه . (قول الشارح كلون الدم  
وربح الخمر) خصهما بالتثنية لأن لنا وجهاً بالمعنى عن لون الدم دون غيره ووجهاً بالمعنى عن ربح الخمر دون  
غيره . (قول الشارح فى اللون وجهه) عبارة الخمر تنبيه . (قول الشارح كما فى المستعمل فى رفع الحدث) نظير  
لقوله لا انتقال المنع إليها . (قول الشارح وفى القديم إنها مطهرة) يعبر عن هذا بأن الغسالة حكم نفسها قبل الورد  
وعن الثاني بأن لها حكم المحل قبل الورد عن الأول بأن لها حكم المحل بعد الورد وعلى هذه الأقوال يبنى حكم  
الطهار من غسل الكلب فلو تطاير من الأول فعلى الأظهر يفسل سئاً وعلى الثاني سبعا وعلى القديم لا شيء .

غسالة تفصل بلا تغير وقد طهر المحل لأن المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره والثانى أنها نجسة لا انتقال المنع إليها كما فى المستعمل فى رفع  
الحدث ومنه حرج وفى القديم أنها مطهرة لا تقدم فى المستعمل فى رفع الحدث فإن انفصلت متقية أو غير متقية ولم يظهر المحل فتجسه قطعاً ،

راجع للمسلتين لعله بناء على الأظهر . (قوله وزيادة وزها) هو في الفسالة القليلة ولا يضر في الكثيرة إلا التغير . (قوله أصحهما في التهمة نعم) هو للمتمد فيحكم على بقاء نجاسة الغل بنجاسة الفسالة وعكسه مطلقا وعلى طهارة الغل بطهارة الفسالة لا عكسه . (قوله ولو تنجس مائع) أى وإن جمد بعد ذلك كعسل انعقد سكرًا ولين انعقد لبنا أو جينا بخلاف عكسه كدقيق عجن به ولو أتباع فيطهر بالفسل كما مر وأما نحو السكر فإن تنجس بعد جموده طهر ظاهره بالفسل أو بالكشط أو حال اتصا به لم يطهر مطلقا كالعسل كما تفيد عبارة ابن قاسم وهو ظاهر كما مر ومن الجاهل الزئبق بكسر الزاى المعجمة وحمزة ساكنة فموحدة مفتوحة فلا يتنجس بوضعه في نحو جلد كلب حيث لا رطوبة وإلا فيطهر بالفسل مطلقا أو مع التتريب في النجاسة الكلية ما لم يفتتق وإلا فيمتلئ تطهيره فلو ماتت فيه فأرة لم تنجسه قاله ابن القطان أى حيث لا رطوبة . (تقبيبه) لا يطهر لبن<sup>(١)</sup> بكسر الباء عجن بسرجين مطلقا وقد سئل شيخنا الزيادى عن سؤال صورته : ما قولكم رضى الله عنكم في الجرار والأربار والأجنات والقتل وغير ذلك كالبرانى والأصحن مما يعجن هل يصبغ بيها ويحكم بطهارتها ما وضع فيها من مائع أو ماء دون القلتين ويجوز استعماله وفي الجبن المعمول بالإنفحة المتنجسة هل يصبغ بيها ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاب شيئا من بدن أو ثوب يحكم بطهارته وكذا ما تولد منه من المش المعمول به الكشك هل يجوز أكله ويحكم بطهارته ولا تنجب المضضفة منه ولا غسل ما أصابه لأن هذا مما تعم به البلوى وهل يجوز بيع الطوب المعمول بالزبل إذا أحرق وبناء المساجد به وفرش أرضها به ويصلى عليه بلا حائل وإذا اتصل به شيء من بدن المصلى أو ملبوسه في شيء من صلاته تصح صلاته أفنونا كأتابكم الله الجنة آمين فأجاب بما صورته بحروفه من خطه : الحمد لله الخرف وهو الذى يؤخذ من الطين ويضاف إلى الطين السرجين مما عمت البلوى به فى البلاد فيحكم بطهارته وطهارتها ما وضع فيه من الماء والمائعات لأن المشقة تجلب التيسير وقد قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : إذا ضاق الأمر اتسع والجبن المعمول بالإنفحة المتنجسة مما عمت<sup>(٢)</sup> به البلوى أيضا فيحكم بطهارته ويصبغ بيها وأكله ولا يجب تطهير الغم منه وإذا أصاب شيء منه ثوب الأكل أو بدنه لم يلزمه تطهيره للمشقة وأما الآخر المعمول بالسرجين فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش عرصها به وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم : يجوز بناء الكعبة به والمش المنفصل عن الجبن المعمول بالإنفحة طاهر لعموم البلوى به حتى لو أصاب شيء منه بدنا أو ثوبا لم يجب تطهيره والله أعلم ، وكتبه على الزيادى الشافعى . ثم سألت شيخنا المذكور فى درسه عن ذلك فقال : قلته من عندى وإن كان مخالفا لظاهر المذهب ولم أر لأحد تصريحا به وإنما خرجته على قواعد الإمام الشافعى رضى الله عنه ثم رأيت ما ذكره شيخنا عن الإمام الشافعى فى منظومة ابن العماد وشرحها الشيخ الإسلام . (تقبيبه) يتجه عدم صحة صلاة حامل شيء من هذه المذكورات إذا لزم ضرورة فيها حيثئذ على نظير قول شيخنا الرملى بطلان صلاة حامل الخبز المغفور عنه فراجع وحرره . (فروع) ما تنجس من المائع تجب إراقته ما لم يتنفع به فى شرب دواب أو فود أو نحو ذلك ومنه غسل تنجس فيسقى للتحل ولا يتنجس غسلها بعده .

(قول الشارح كاخل إلخ) قال الإسنى : أما غير الدهن فبالإجماع وأما الدهن فمحل الخلاف كما قاله فى الكفاية فيما إذا تنجس الدهن ببول أو نحر ونحوها بما لا دهنية فيه فإن كان المنجس له وذلك الميتة لم يطهر بلا خلاف ولو عصى الشخص بإصا به النجاسة كأن ضمخ بها ثوب أو بدنه وجب إزالته على الفور وإلا فلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الإسنى نقلًا عن الروضة ثم قال : وأما العاصى بالجنبية فيحمل الحاقه بذلك واتجه خلافه لأن ما عصى به فى النجاسة باق بخلاف الجنب .

وزيادة وزها بعد اعتبار ما يأخذه الغل كالنغير فى الأصح وهل يحكم بنجاسة الغل فيما إذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك وجهان أصحهما فى التهمة نعم والمستعمل فى الكرة الثانية والثالثة فى إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس مائع) كالخل واللبس والدهن (هذه) بالمعجمة (تطهيره) وقيل يطهر الدهن (كأنزيت) (يفسله) بأن يصب عليه من إزاء ما يخله ويحرك بمخشة حتى يصل للماء إلى جميع أجزائه ثم إذا سكن وعلا الدهن الماء يفتح الإناء من أسفل له يخرج الماء بناء على اشتراط العصر ، ورد هذا الوجه بحديث أبى داود وغيره أنه <sup>عليه السلام</sup> سئل عن الفأرة تموت فى السمن فقال : وإن كان جامدا فألقوها وما حوّلها وإن كان مائعا فلا تقرّبوه ، وفى رواية ذكرها الخطائى : وقارّبوه ، فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة فى باب البيع .

## [ باب التيمم ]

وهو المقصد الرابع لفظه مأخوذ من أتمته وتأتمته وتيممته فقصدته فهو لغة القصد وشرعا ما ذكره وهو ينوب عن طهارة الحدث في الوضوء وغيره لا عن غسل نجاسة وفرض سنة أربع وقيل خمسة وهو الراجح وقيل سنة ست وهو من خصائص هذه الأمة كما يدل له الحديث الآتي وهو رخصة مطلقة لأنه انتقال من صعوبة إلى سهولة وإنما جاز بالتراب المقصوب لأنه آلة لا سبب مجزوء وجوبه على العاصي لحرمة الوقت وقيل عزيمة لما ذكره الرخصة في إسقاط القضاء وقيل رخصة في الفقد الشرعي دون الحسي ودليله خير مسلم : جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وترتبا طهورا ، فضمير لنا عائده على الله ولأتمته وتأكيده الأرض بكلها للرد على الأمم السابقة حيث خصوا جواز العبادة بالبيع والكنائس ولفظ التربة دليل لتخصيص التيمم بالتراب وبها تفيد كل رواية لم تذكر فيها ومفهوم عدم صحته بغير التراب وما قيل إن لفظ التربة لقب لا مفهوم له وأنه فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصه ولذلك جوزوه الإمام مالك ما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وأبو حنيفة وصاحبه محمد بما هو من جنس الأرض كالزبرنيخ والإمام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا غبار فيه كالحجر الصلد أجيب عنه بأنه ليس من باب العام بل من باب المطلق والمقيد كافي تقيد الرقية واطلاقها في الكفارات وبأن الآية الشريفة دالة على اعتبار المفهوم بقوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ إذ لا يفهم منه من إلا التبييض نحو مسحت الرأس من الدهن والخباء والغالب أن لا غبار لغیر التراب فتعين وجعل من اللابتداء بخلاف الحق والحق أحق من المراءاة يقول الحق وهو يهدي السبيل وأجيب بغير ذلك بما يعرف من محله . ( قوله والجنب ) عطفه على الحديث مغاير بحمل الحديث على الأصغر أو خاص بحمله على الأعم وصريح كلام الشارح هو الأول لقوله ومثله الخائض والتفساء ومثله كل غسل مأور به وهذا أولى من قول شيخ الإسلام ومأور بفعل لا مراد لميت إلا أن يقال ذكره لمناسبة ما قبله وأولى منها أن يقال وطهر مأور به ليدخل الوضوء المجدد وخرج بالوضوء أبعاضه المندوبة نحو غسل الكفين أو مسح الأذنين إذ امتنع استعمال الماء فيها لمرض أو قلقة ماء بحيث يكفي للعرض تقطع فلا يسن التيمم عنها خلافا لابن حجر . ( قوله لأسباب ) أي لأحد أسباب وترك ذلك لوضوئه وفي الحقيقة أن السبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وغيره أسباب له حقيقة وللتيمم تجوزا وعلاها المصنف هنا ثلاثة وفي الروضة سبعة والخلاف لفظي <sup>(١)</sup> من حيث العدد ونظم بعضهم الأسباب السبعة المذكورة بقوله :

يا سائل أسباب حل تيمم هي سبعة بسماعها تركاح  
فقد وعرف حاجته إضلاله مرض يشق جسيمة وجراح

(قوله فإن يتيقن) أو ظن بخبر عدل ولو رواية أو تصديق غير وقيد شيخنا الإخبار بكونه مستندا إلى طلب فرجه . (قوله المسافر) هو جري على الغالب فالقيم مثله كاذكره شيخ الإسلام وغيره وفيه ما سأتى . (قوله فقله) أي الماء في حد الثوب أو القرب كإسيان ولا عبرة بوجود ماء مسبل للشرب بقينا أو ظنا ولو بسبب العرف كالسقيات على الطرق . (قوله توهمه) قال ابن حجر : ضميره عائده للمضاف إليه على حق قوله ﴿ فإنه وجس ﴾ وهو متعين لأنه المراد انتهى وفيه نظر فاعلمه . (قوله جوز ذلك) أشار إلى أن المراد بالتوهم مطلق التردد ولو

## [ باب التيمم ]

(قول المتن تيمم الحديث والجنب) قيل حكمة تخصيصهما كونهما محل النقص في القرآن والسنة . (قول المتن فإن يتيقن المسافر فقله) قيل التقيد به للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة : يتيقن الفقد وتوهم الوجود وتيقن الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله وحديثه فالحال الثالث لك أن تتوقف في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه بدليل أن المقم يقصد الماء التيقن وإن خرج الوقت بخلاف المسافر . (قوله أيضا) فإن يتيقن المسافر فقله) قال الولي العراقي : هو مثال لا قيد . قال الإسنوي هو للغالب . (قول الشارح) أ وقع في وهمه أي ذهني (لغ) يعني ليس المراد بالتوهم في المتن معناه المعروف عند الأصوليين وهو الطرف

## [ باب التيمم ]

هو إصصال التراب إلى الوجه واليدين بشرط كما يؤخذ مما سأتى . (تيمم الحديث والجنب) ومثلهما الخائض والنفساء (لأسباب) أحدها فقد الماء) قال الله تعالى : ﴿ وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ . (فإن يتيقن المسافر فقله تيمم بلا طلب) إذ لا فائدة فيه (وإن توهمه) أي وقع في وهمه أي ذهنه وجوده أي جوز ذلك

براجحية ويخرج يقين الوجود والعدم وما ألحق به مما مر وقول بعضهم : التجويز يشمل يقين الوجود وهم من حيث الحكم كما سيأتي . **(قوله بعد دخول وقت الصلاة)** أى وقت كل صلاة ما دام التوهم ولا يجب الطلب قبله وإن علم استغرق الوقت فيه على المتعمد خلافا لما نقل عن شيخنا الرمل وإن أومهم كلامه لى شرحه وفارق السعى إلى الجمعة لأنه وسيلة بخلافها وبأنها مضافة إلى اليوم وإذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لعطش أو فائتة كفى وخرج بالطلب الإذن فيه قبل الوقت فيجوز ما لم يقيد بما قبل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالإذن في القبلة بأن مبناها على الاجتهاد ولا يقوم اجتهاد شخص عن آخر . **(قوله من رحله)** وهو ما ينسب إليه من أمتعته وأوعيته وزاده ومركه ونحو ذلك . **(قوله وورفته)** وهم المنسوبون إليه للرافقون له عادة في الخط والترحال والمساعدة وغير ذلك وإن كانوا ولزم على استيعابهم خروج الوقت لكن يقطع الطلب منهم إذا ضاق الوقت كما مر وزاد على الرقعة داخل فيما بعده فيكفي فيه النظر ولو بلا سؤال . **(قوله يجوز به)** إن ظن منهم السماح به ولا فينادى بالبيع إن قدر على الثمن كما سيأتي . **(قوله حواله)** ويقال حواله وحوله وحواله . **(قوله تورده)** أى في الجهة المحتاج إلى التردد فيها . **(قوله يتردد)** إن لم يخف (إخ) ظاهره أنه لا يشترط الأمن على ما ذكر في الطلب من رحله وورفته وليس كذلك وتقدم أنه يشترط الأمن على الوقت فيأتى هنا وسواء وجد الطلب في أول الوقت أو في أثنائه ، وإن أخره لغیر عذر وإن توقف بعضهم في بعض ذلك . **(قوله على نفسه)** ذاتا أو منفعة والعضو كذلك . **(قوله أو ماله)** وإن قل وكذا اختصاصه والمراد المحترم من ذلك لا نحو قاطع طريق تخم قتل ولا زان حصن ولا عضو مستحق القطع في نحو سرقة ولو قال نفس أو مال لكان أعصر وأعم وأولى لبشمل نفس غيره ومال غيره المحترمين وإن لم يلزمه الذبح عنه كما يصرح به كلامهم ولا بد أن يخاف الانقطاع عن رقعة أيضا ولو جرد الوحشة وفارقت الوحشة هنا ما في الجمعة لأها مقصد ، قال شيخنا : والمراد بالوحشة أن يتوحيش إذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والتيمم وليس المراد بالوحشة برحيلهم عنه لأنه كما قال شيخنا الرمل له أن يرحل معهم وإن لم يحصل له وحشة كما لو كان وحده إذ ليس لصلاته عمل يلزمه وقوعها فيه فأصل ذلك وراجعه . **(قوله إلى حد يلحقه فيه غوث الرفاق)** وهو قدر ما يسمعون صوته المعتدل ولذلك سمى به حد الغوث وأوله من عمله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفته ولم يرضه شيخنا . **(قوله قيل وما هنا (إخ) فيه رد على الإنسوى وإشارة إلى أن المستفاد من العبارات الثلاثة واحد فمسافة قدر نظره في المستوى هي قدر مسافة غلوة السهم<sup>(١)</sup> أى غاية رمية وقدر المسافة الذي يلحقه فيها غوث الرفاق وبذلك علم أن المستوى متعلق بقدر لا يتردد وخرج بالتردد في وجود الماء في هذا الحد يتقن وجوده المشار إليه بقوله بخلاف من معه ماء فلا يجوز له التيمم وإن خرج الوقت إلا لما عجز ولو حسبا كسبح كما يعلم مما يأتي فتأمل . **(قوله فإن لم يجد)** ولو حكما كعدم الأمن على ما مر . **(قوله لظن فقده)** بالمتى الشامل لتيقنه أو بالأولى واعتبر الظن هنا لكونه مستندا إلى طلب ومنه إخبار عدل بعدهم أو غير عدل واعتقد صدقه كإمر ولا عبرة بإخبار فاسق بوجود الماء خلفه لأصل العلم إلا أن اعتقد صدقه كما قاله شيخنا ومثل الفقد خوف الفرق لمن في سفينة أو استقى وعلمه أن نوبته في نحو بر لمزدحم لا تنتهي إليه إلا بعد الوقت وظاهر كلامهم عدم وجود إعادة فيهما للمسافر والمقيم وقيد بعضهم بما إذا لم يخلب وجوب الماء في ذلك المخل بغير ما حصل فيه الخيلولة وفيه نظر فإن وجود البشر يجعل المخل مما يخلب فيه الوجود قال**

**(طلبه)** بعد دخول وقت الصلاة وجوبا عما توهمه فيه **(من رحله)** بأن يفتش فيه **(ورفته)** بضم الراء وكسرهما مستوعبا لهم كأن ينادى فيهم من معه ماء يجوده به **(و)** إن لم يجده في ذلك **(نظر حواله)** إن كان مجسوسا من الأرض أى يمينا وشمالا وخلفا وأماما **(فإن احتاج إلى تردد)** بأن كان هناك مهددة أو جبل **(تورده لغوث نظره)** في المستوى وهو كما في الشرح : الصغرة غلوة سهم وفي الروضة كأصلها أنه يتردد إن لم يخف على نفسه أو ماله إلى حد يلحقه غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قيل وما هنا كالتحرر أزيد من ذلك بكثير **(فإن لم يجد تيمم)** لظن فقده **(قوله مكث موضعه)**

المرجوح بل المراد به وقوع الشيء في الذهن راجحا أو مرجوحا أو مستويا وقوعه وعدمه . **(قول المتن طلبه)** إما وجب الطلب لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الماء ، وقوله من رحله هو مسكن الشخص من حجر أو شعر أو غيره ويطلق أيضا على ما يستصحبه من الأثاث . **(قول المتن وورفته)** هم الجماعة يتركون معا ويرحلون معا بما بذلك لا اتفاق بعضهم ببعض . **(قول الشارح مستوعبا لهم)** قال العراقي : إلا أن يخشى فوت الوقت

**فالأصح وجوب الطلب**  
 لما يطرأ كأن دخل وقت  
 صلاة أخرى لأنه قد يطلع  
 على ماء والثاني لا يجب لأنه  
 لو كان ثم ماء لطفر به  
 بالطلب الأول ولو حدث  
 ما يحتمل معه وجود الماء  
 كطلوع ركب وإطباق  
 غمامة وجب الطلب قطعاً  
 ولو انتقل إلى مكان آخر  
 فكذلك لكن كل موضع  
 يتقن بالطلب الأول أن لا  
 ماء فيه ولم يحتمل حصوله  
 فيه لم يجب الطلب منه .  
 (فلو علم ماء يضل المسافر  
 لحاجته) كالاحتطاب  
 والاحتشاش وهذا فوق  
 حد الفوت السابق  
 (وجب قصده إن لم يخف  
 ضرر نفس أو مال)  
 بخلاف ما إذا خاف  
 ذلك ، قال في شرح  
 المهذب : لا أن يكون  
 المال قدراً يجب بذله في  
 تحصيل الماء ثناً أو أجراً  
 فيجب القصص مع خوف  
 ضرره (فإن كان فوق  
 ذلك تيمم) ولا يجب  
 قصد الماء لبعده ولو انتهى  
 إلى المنزل في آخر الوقت  
 والماء في حد القرب ولو  
 قصده خرج الوقت ، قال  
 الرافعي : لا يجب وكل  
 منهما نقل ما قاله عن  
 مقتضى كلام الأصحاب  
 بحسب ما فهمه (ولو تيقنه

العلامة العبادي إلا أن يقال إنه قد يوجد فيها الماء في وقت دون وقت مثلاً فليراجع . (قوله وجوب  
 الطلب) أي تعلقه بذمته ويسقط بشيء مما تقدم . وقال بعض مشايخنا : إذا أمن النظر الأول لم يجب الطلب  
 بعده لما ذكر وإليه يشير كلام الشارح بقوله لكن كل موضع إلخ . (قوله صلاة أخرى) أي واجبة ولو جمعا  
 أو قضاء أو نذراً . (قوله فكذلك) أي يجب الطلب قطعاً . (قوله فلو علم) أو ظن بغير عدل أو قاسم امتنع  
 صدقه كما لا يغير ذلك . (قوله فوق حد الفوت السابق) ويسمى حد القرب وأوله من آخر حد الفوت  
 ومن ضبطه بنصف فرسخ أدخل فيه حد الفوت السابق . (قوله بخلاف ما إذا خاف ذلك) وكذا لو خاف  
 خروج الوقت بأن لم يبق منه ما يسمها وتيممها أو خاف الانقطاع عن الرقعة كما مر وصرح بهما شيخنا  
 الرملي في شرحه . (قوله إلا أن يكون المال إلخ) علم منه أنه لا يشترط على الاختصاص وإن كثر . (قوله  
 لبعده) أي لبعد الماء في نفسه فلو ذهب لاحتطاب مثلاً إلى آخر الأمن إلا من حد القرب فرأى الماء قريباً منه  
 لكنه في حد البعد من محله أو من رحله لم يجب طلبه وكذا لو كان في آخر حد الفوت وتوهمه في حد القرب  
 وقول بعضهم بوجوب الطلب في ذلك لقربه بالفعل في نظر فراجعه . (قوله والماء في حد القرب) أي  
 يقينا . (قوله بحسب ما فهمه) قال بعضهم : فهم الرافعي من كلام الأصحاب في محل يغلب فيه وجود  
 الماء فأوجب الطلب وإن خرج الوقت وفهم النووي أن كلامهم في محل يغلب فيه الفقد فلم يوجب فيه  
 هذا الجمع فساد من وجوه منها أنه يلزم عليه عدم صحة قول شيخ الإسلام ذكر المسافر جري على الغالب  
 ومنها عدم صحة عموم الأحوال التي ذكرها بعده ومنها عدم صحة قولهم بخلاف من معه ماء إلى آخر ما  
 تقدم ومنها اقتضائه أن الحدود الثلاثة خاصة بمن في محل الفقد ومنها غير ذلك من الوازم التي لا تستقيم  
 وبذلك علم عدم صحة ما ذكره ابن حجر بقوله : إن الخلاف في محل الفقد خلافاً للرافعي والذي يتجه  
 أن يقال إن الرافعي فهم من كلام الأصحاب في هذه الصورة عدم مراعاة الأمن لعدم تصريحهم به وأن  
 النووي فهم أن إطلاقهم فيها محمول على ما في غيرها من مراعاته واشتراط الأمن عليه فحامل ذلك وراجعه  
 وحرره . (تفتيحه) علم مما تقدم أن للمتميم أحوالاً في حدود ثلاثة أولها حد الفوت<sup>(١)</sup> فإن تيقن فقد  
 الماء فيه تيمم بلا طلب وإن تيقن وجوده فيه لزمه طلبه إن لم يكن مانع ولا يتيمم وإن خرج الوقت وإن  
 تردد فيه لزمه طلبه أيضاً بشرط الأمن على ما مر ومنه الأمن على الاختصاص والوقت . ثانيها حد القرب  
 فإن علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب فيه بالأولى مما قبله أو علم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الأمن كما مر ومنه  
 الأمن على الوقت لا على الاختصاص والمال الذي يجب بذله لماء الطهارة وإن تردد فيه لم يجب طلبه مطلقاً .  
 ثالثها حد البعد وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقاً سواء في جميع ذلك المسافر والمقيم  
 ومحل الفقد أو الوجود وما في كلام العلامة ابن قاسم تبعاً لشيخنا الرملي وغيره من أنه متى لزم المتميم

(قول المتن ضرر نفس إلخ) مثله مجرد الوحشة بخلاف نظيره من الجمعة وتكثير النفس والمال لإفادة عدم  
 الاختصاص به ، واعلم أن خوف خروج الوقت مثل ذلك كما ساقى في كلام الشارح . (قول الشارح قال  
 في شرح المهذب إلخ) لم يتعرض لمثل ذلك في الطلب من حد الفوت السابق وهو ما اعتمد شيخنا في المنهج  
 وشرحه ورفق بمحصل اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تنفرد هنا ولا تنفرد هناك . (قول المتن  
 فإن كان فوق ذلك تيمم) انظر له الأمر كذلك في المقيم أو لا ؟ لأن القضاء لازم له على كل حال ، وفي  
 شرح المقدسي أن المقيم يجب قصده الماء المتيقن ، وإن خرج الوقت ناقله عن الروضة كأصلها وعلم بما  
 ذكرناه ثم رأيت في الروضة مسطوراً كما قال وحيد البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر إلى بعد الوقت  
 إذا كانت النوبة لاتصل إليه إلا بعد خروج الوقت يتعين فرضها في السفر . (قول الشارح ولو انتهى إلى المنزل  
 في آخر الوقت والماء في حد القرب) الظاهر أن حد الفوت كذلك بدليل مسئلة البئر إذا علم أن النوبة لاتصل  
 إليه إلا بعد خروج الوقت . (قوله قال الرافعي وجب قصده) هو ما اقتضته عبارة المنهاج والمصنف

آخر الوقت لانتظاره أفضل من تعجيل التيمم لياقي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت . (فصجيل التيمم أفضل) من انتظاره . (ل) الأظهر لياقي بالصلاة في أول الوقت الخفق فضيلتها . والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الإمام : القولان فيما إذا قصر على صلاة واحدة فإن صلى بالتيمم أول

الوقت وبالوضوء آخره فهو النهاية في إحراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعتز به ابن الرقعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب إعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين وذكر المصنف في شرح المذهب بأن الرواية نقله أيضا عن الأصحاب ويجاب بأن هذا فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو ظن عدم الماء آخر الوقت فصجيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه . قال الرافعي :

فصجيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق بهذا النقل وتعبه المصنف بتصريح الشيخ أبي حامد الماوردي والمحمل وآخرين بمریان القولين فيه (ولو وجد ماء لا يكتفيه فالأظهر وجوب استعماله) في بعض أعضائه بعد أن كان أو جنباً وغره (ويكون قبل التيمم) عن الباقي لئلا يتيمم معه ماء والثاني لا يجب استعماله ويدل على التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراباً

القضاء لزومه طلب الماء إذا علمه ولو في حد البعد فيه نظر ظاهر بل لا يستقيم كعلمته من اللوازم السابقة . (قوله آخر الوقت) زمن يسع الوضوء والصلاة كاملة . (قوله لانتظاره أفضل) هو ظاهر أو صريح في أن الماء يأتي إليه في منزله ويمكن شموله لذلك ولعكسه وهو المتعمد وما قاله الماوردي من وجوب فراجحة . (قوله فصجيل التيمم أفضل) خلافاً للأئمة الثلاثة<sup>(١)</sup> . (قوله قال الإمام (رخ) هو المحمد كما قاله شيخنا . (قوله ويجاب (رخ) اعتمد شيخنا هذا الجواب ، وقول بعضهم يحمل عدم الاستحباب فيه على الإعادة منفرداً فيه نظر . (قوله مستحب) لم يقل أفضل لعدم الفضيلة في التأخير بالكلية فتأمل . (تستحب) متى اشتملت إحدى الصلاتين على فضيلة خلت عنها الأخرى فهي أفضل مطلقاً كجماعة وستر وخلو من حدث . (فروع) يقدم الصف الأول على غير الركعة الأخيرة وتقدم هي عليه ويقدم إدراك الجماعة على آداب الوضوء كالثلث وبجب ترك الآداب لضيق الماء أو الوقت أو إدراك الجمعة . (قوله ولو وجد ماء) وهو مبدوء كما هو صريح كلام الشارح والمراد بوجوده أن يقدر عليه ولو بخفر لا مثقفة فيه . (قوله لا يكتفيه) أي للواجب وقيل له مع المندوب . (قوله في بعض أعضائه) ويجب الترتيب في الأصغر ويندب تقديم ما يطلب تقديمه في النفس إلى الأكبر ويجب تقديم إزالة نجاسة على بدنه أو ثوب تعذر نزعها على التيمم لتوقف صحته على إزالها سواء في ذلك المقيم والمسافر على المتعمد وما في المجموع من وجوب استعمال تلج أو برد لا يذوب . قال شيخنا : إن كان في الرأس بعد غسل ما قبلها فصحيح ولا فخر محتمل . (قوله عن الباقي) يفيد أنه يكتفيه تيمم واحد من بقية أعضائه وهو كذلك ولا بد لهذا التيمم من نية مستقلة ولا يكتفي عنه نية الوضوء قبله لأن نية مع التقل وهو مسح . (قوله ولو لم يجد تراباً إلى آخره) قيد لنوع الخلاف . (قوله ولو لم يجد إلا تراباً (رخ) يفيد أن كلام المصنف في الماء ومثله التراب ولو جعلت ما موصولة لشمسهما معا . (قوله ويجب شراؤه) وكذا استجاره . (قوله أي الماء) وكذا التراب

لا يجب الظاهر أن المراد بعدم الوجوب ما يشمل عدم الجواز . (قول الشارح لياقي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت) يعني أن فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كأن مفضولة التعجيل ناشئة عما بعدها وبعبارة الإسوي رحمه الله لأن التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتواه أفضل . (قول المتن فصجيل التيمم أفضل) هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير لمن رجا زوال عذره المسقط للجمعة قبل خروج الوقت وقرئ بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالباً تأخير الظهري لو فاتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع أن راجي الماء لا حدثاً غيره فيلزم منه التأخير إلى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة . (قول الشارح والثاني انتظاره أفضل) هو مذهب الأئمة الثلاثة . (قول الشارح لما تقدم) لأن تأخير الظهري مأمور به عند شدة الحر محافظة على الخشوع للمسنون فتأخير الصلاة محافظة على الوضوء المفروض أولى والفرق لائح . (قول الشارح واعتز به ابن الرقعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب إعادتها بالوضوء) اعتز به أيضاً بأن الفرض هو الأول على الأصح ولم تشمله فضيلة الطهارة بالماء مدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء هو متفهما . (قوله الشارح إن الرواية نقله أيضاً عن الأصحاب) الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب إعادتها . (قول المتن ولو وجد ماء لا يكتفيه) الأحسن قرأته بالندو الحمز ليحترز به عما لو وجد شيئاً يصلح للمسح خاصة كبرد أو تلج لا يذوب فإن التيمم يكتفيه ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الأصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب . (فروع) لو كان جنباً على بدنه نجاسة ووجد ماء يكتفي أحدهما تعين للنجاسة فيفسلها ثم يتيمم لو تيمم قبل غسلها جازي في الأصح . (قول الشارح والثاني لا يجب) أي كالموجود بعض الرقية في الكفارة وجوابه ظاهر

وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان ولو لم يجد إلا تراباً لا يكتفيه للوجه واليدين وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان (ويجب شراؤه) أي الماء للطهارة



وإن لم يكفه كل منهما أو هما معا ولو بمحل يجب فيه القضاء ولو وجد ماء لا يكفيه وترايا يكفيه قدم التراب لكمال الطهارة فيه كذا ذكره شيخنا فأنظره مع ما مر قريبا والوجه خلافه وكالماء آلة استقاء كالذلو والرشاء بالكسر والمد . **(قوله بضمن مثله)** أو أجرة مثله ومنه مؤجل بزيادة على الحال تلقى بالأجل فلا حاجة لاستثنائه . **(قوله في ذلك الموضع في تلك الحالة)** أى على العادة فلا عبرة بحالة الاضطراب فقد تساوى الشربة فيها دنائير كثيرة . **(قوله ولا يجب الشراء بزيادة)** أى بيسن إن قدر ولا يجب قبل الوقت وإن استغرق كما مر في الطلب بل بيسن أيضا . **(قوله وإن قلت)** ولو تافهة نعم يجب شراء الآلة بزيادة على ثمن المثل بقدر ثمن الماء لو اشتراه كما قاله الرافعي وهو معتد . **(فروع)** يجب قطع ثوبه مثلا ليجمعه لرشاء<sup>(١)</sup> إن لم يزد قصه على ثمن الماء أو أجرته . **(قوله لدين)** أى يلزمه فإذ قد تعالى أو لآدمى تعلق بالعين أو بالذمة حالا كان أو مؤجلا إلا إن امتد الأجل إلى محل يجد فيه ما يفي بدينه . **(قوله مستغرق)** هو مستدرك لأن الزائد غير محتاج إليه له وأجاب عنه بعضهم بما فيه نظر فراجعه . **(قوله مؤنة)** منها النفقة والكسوة والسكن والحادام والمركوب وإن لم يكن ذلك لائقا بما على المعتد بخلافه في الحج لوجود البدل هنا . **(قوله سفره)** أى الذى يريده ولو مالا وسفر غيره إذا لزمه كسفره ومنه أجنبى خيف انقطاعه عن رفقته وكسوته ونفقته عند خوف ضرره ويحترى في المقيم مؤنة يوم وليلة . **(فروع)** يقدم ستر الصلاة ثمنا وأجرة على شراء الماء ويعدل إلى التيمم لأنها أكد . **(قوله أو نفقة)** أى مؤنة كما مر . **(قوله معه)** أو مع غيره أو المراد الغائلة مثلا . **(قوله كالمرة)** ومثله تارك الصلاة بشرطه وكذا الزانى المحصن نعم يقدم شرب نفسه على تيممه لأنه محرم على نفسه ويؤخذ من العلة أن غير الزانى مثله وهو ظاهر كلام شيخنا في شرحه فيقدمون شربهم على طهارتهم لما ذكر ، نعم بحث بعضهم أنه يجب على صاحب الماء أن يقول لهم إن تيمم تركت الماء لكم وتيممت ولا تؤذوا به وتركنكم محزون ، ولو الوجوب نظر منه أنه لا يصور التوبة في الزانى المحصن وإنما امتنع على العاصي بالسفر الشرب والتيمم قبل توبته لغيرته عليها . **(قوله والكلب الطور)** لا غيره لأنه يجرم قتله على المعتد عند شيخنا الزبائى وأجاز والد شيخنا الرافعي قل ما لا ينتفع به منه لأنه قد صح عند الشافعي رضى الله عنه الأمر بقتله كما مر لكن قال شيخنا إنه نسخ . **(تفصيله)** شملت الحاجة للعطش ولو مالا وكذا للطبخ وبلى الكحل وغير ذلك ، وقيد شيخنا الرافعي الحاجة لبلى الكحل في الماء بما إذا لم يتيسر تناوله بدون الماء وشيخنا لم يعتبر غير العطش وفى شرح شيخنا ما يوافقه ويمكن حمله على ما يمكن استغناؤه عن الماء ، واعلم أنه لو وصل إلى ماء أو فضل مما ادخره شيء لم يعتبر إن كان بسبب تقدير أو سرعة سيره وإلا وجب قضاء كل صلاة صحبها . **(قوله ولو وهب له ماء)** واجب القبول وكذا لو أعبره لصحة إعارته على المعتد كذا فرضه كاسيد ذكره . **(قوله أو أعبر دلو)** لأن

ثم تصويروهم بشعر بالجواز جز ما حتى إذا استعمل المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الأسنوى . **(قول المتن بضمن مثله)** قال الرافعي : فيه ثلاثة أوجه أظهرها عند الأكثرين أنه المقدار الذى تنسئ إليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحاجة والثاني كالأول إلا أنه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات ، **(قول الشارح)** ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وإن قلت مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها اغتزار الزيادة التى يجب بذها في تحصيل الماء قال : لأن الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيعتبر ثمنه . **(قول المتن إلا أن يحتاج إليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره)** لو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش لكن يحتاج إلى ثمنه في شيء من ذلك جاز له التيمم ذكره في شرح المذهب . **(قول المتن لدين)** ولو مؤجلا . **(قول المتن مؤنة سفره)** أى ولو مباحا ومثله سفر غيره لم يخاف انقطاعه عنه . **(قول المتن حيوان محرم معه)** قيد الشارح بالبعية هنا وترك ذلك في العطش الآتى والظاهر أنها سواء ، وقول المتن محرم أى ولو كافرا وقول الشارح معه هذه عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر . **(قول المتن ولو وهب)** يقال وهب له ووهب منه وباع له وباع منه فالأولى

**(بضمن مثله)** فى ذلك الموضع فى تلك الحالة ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وإن قلت (إلا أن يحتاج إليه) أى الثمن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) فى ذهابه وإياه (أو نفقة حيوان محرم معه) كزوجته وعبده ويهيمت فيصرف الثمن إلى ما ذكر ويقيم واحترى بالمحرم عن غيره كالرند والكلب المقور (ولو وهب له ماء أو أعبر دلو) أو رشاء (وجب القبول فى الأصح) ولو وهب ثمنه فلا يجب قبوله قطعاً لعظم البتة فيه وخفتها فيما قبله ومقابل الأصح فيه ينظر إلى أصل النية فى الهبة ، ويقول فى العارية : إذا زادت قيمة المعار على ثمن الماء لم يجب قبولها لأنه قد يتلف فيضمته ولو وهب آلة الاستقاء لم يجب قبولها ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح وفى شرح المذهب بناء على وجوب

أقرضه أو وهبه أو ثمنه نعم لا يستعير ولي لمحجوره عارية مضمنة بل غير مضمنة كالإعارة من مستأجر .  
**(قوله إنه يجب سؤال الهبة إلخ)** فالمراد في جميع ما يجب ما يعم القبول والسؤال . **(قوله وبالأولى)** قال العلامة  
 البرلسي : هي قبول الهبة ، وقال ابن عبد الحق : هي سؤال الهبة كما في الروضة ، والحاصل أنه يجب في الماء  
 الهبة والقرض والشراء والإعارة وفي الآلة الإجارة والشراء والإعارة فقط ولا يجب في الثمن شيء  
 ويتضيق الوجوب بضييق الوقت ولا يجوز له مع سعة أن يتيمم حتى يسأل . **(قوله لو لم يقبل)** أي لم يسأل .  
**(قوله إنه لا يجب إلخ)** دفع به توهم وجوب الهبة ونحوها على المالك بسؤال غيره وخرج بالطهارة العطش  
 وسبأني . **(قوله أي الماء)** ومثله ثمنه وآلته . **(قوله ثم تذكره)** في النسيان ووجده في الإضلال . **(قوله قضى)**  
 في الأظهر) وحل الخلاف أنه إن أمن في النظر والإقضى قطعا . **(قوله لوجود الماء معه)** أي حالة تيممه  
 ولو احتيالا فإن تبين له أنه تلف يقينا قبل تيممه فلا قضاء . **(قوله فلا يقضى)** أي إن أمن في النظر والإقضى  
 قطعا وفارق ما هنا إضلاله في رحله بأن تخيم الرفقة أو سعة من تخيمه ، قال ابن حجر شأنه ذلك ، وإن اتسع  
 تخيمه أو ضاق تخيم رفقته واعتمد شيخنا خلافة تبعنا لشيخنا الرمي وأخذنا من العلة . **(قوله لأنه لم يكن معه)**  
**حال الصلاة** (ما) أي قادر على استعماله حالة التيمم وعلمه بكونه معه قبل الإضلال لا يضر وبذلك علم  
 أنه لو أدرج في رحله أو خفيث عليه بشر هناك أو غصب منه أو تلف أو أتلفه وإن أتم به في الوقت أو ضل عن  
 الرفقة أو القافلة أو عن الماء كالبر أو حال نحو سبع أو علم انتهاء نوبته بعد الوقت كما مر فلا قضاء في جميع  
 ذلك ولا يجوز التصرف في الماء أو في ثمنه أو آلته بعد دخول الوقت ويلزمه استرداده ويصح قبل الوقت مطلقا  
 نعم إن أمكن عوده في الوقت كيبيع بخيار أو هبة لفرعه وجب الفسخ والرجوع وفارق ما هنا صحة بيع نحو  
 عبد محتاج إليه لنحو دين أو كفارة بأن الدين والكفارة متعلقتا بالذمة وليس لها وقت محدود . **(فروع)**  
 يحرم الحدث على متطهر بعد دخول الوقت وقبل الصلاة حيث لا ماء معه . **(قوله يحتاج ظاهر كلامه)**  
 أنه مبنى للفاعل وضبطه غيره بالبناء للمفعول ليشمل حاجة غير من هو معه ولو في قافلة كبيرة ولذلك قال  
 النووي : يحرم الوضوء في ركب الحاج لأنه لا يخلو عن عطشان وقواه ابن حجر وفيه نظر بقوله يعتبر في  
 العطش المبيع ما يختار في المرض من قول الأطباء والمراد بالاحتياج وقت التيمم والصلاة فلا يضر طرود عدم  
 الحاجة بعد ما كحدث مطر فلو تبين أنه غير محتاج إليه أو إلى بعضه ولو لماء يكفي صلاة واحدة وجب إعادة كل  
 صلاة وجدت مع بقاء غير المحتاج إليه . **(فروع)** يجب جمع الماء بعد التطهر به عن حدث أو خيث لسقى دابة  
 وغير مميز<sup>(١)</sup> ويجوز في غيرهما قلن من ماء مستعمل وطهور أن يشرب الماء الطهور ويتيمم . **(قوله إليه)**

القبول فيما ذكر أنه يجب  
 سؤال الهبة والعارية في  
 الأصح ومثلها القرض  
 والأولى في البروضة  
 وأصلها وأنه لو لم يقبل  
 في هذه الصورة وصل  
 بالتيمم أتم ولزمته إعادة  
 وفيه أنه لا يجب على  
 مالك الماء الذي لا يحتاج  
 إليه بله لطهارة المحتاج  
 إليه يبيع أو هبة أو قرض  
 في الأصح . (ولو لسيه)  
 أي الماء (في رحله أو  
 أضله فيه فلم يجد معه بعد  
 الطلب) هذا تفسير

لغة القرآن والثانية جابت بها أحاديث كثيرة . **(قول المخ وجب القبول)** أي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت .  
**(قول الشارح والأولى في الروضة وأصلها)** يريد بالأولى قبول الهبة والعارية والقرض والثانية سؤال ذلك .  
**(قول الشارح أتم ولزمته إعادة)** أي ما دام إمكان الوضوء باقيا فإن تعذر بالرجوع أو التلف فلا كما لو أتلف  
 الماء الذي معه بعد دخول الوقت ولو لغير غرض شرعي قاله ابن القري وكذا لو بلغ فوق حد القرب . **(قول)**  
**الشارح أي الماء)** مثل الماء ثمنه . **(قول المخ فلم يجده بعد الطلب)** في الرافعي تصوير المسئلة بما إذا لم يجده  
 وغلب على ظنه عدم . قال الإسنوي : وهو للاحتراز عما إذا تحقق بقاءه ولكن التيسر عليه وضاق الوقت  
 فإنه لا يتيمم بل يستمر على الطلب إلى أن يجده كنظيره من الإزدحام على البر انتهى . قلت : قد قالوا في  
 مسئلة البر لو علم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت تيمم وقول الشارح الآتي ووجده كذا هو  
 في الرافعي وشرح المذهب وهو يقتضي الحزم بعدم القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى  
 مراده ما يشمل إعادة الوقت أي فالقولان جاربان سواء وجده بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر  
 وخلافه بعيد جدا . **(فتنبيه)** قيد الإسنوي محل القولين في الثانية بما إذا أمن في الطلب ناقلًا ذلك عن

إضلاله له. (فيهم) في المستأين وصلى ثم تذكره ووجده. (قضى الصلاة). (في الأظهر) لوجود الماء معه ونسبته في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى التقصير والثاني لا يقضى لغرضه بالنسيان وعدم الوجدان. (ولو أضل رحله في رحال) فيهم وصلى ثم وجده وفيه الماء. (فلا يقضى) لأنه لم يكن معه حال الصلاة ماء أو قيل في قضائه القولان. (الثاني) من الأسباب. (أن يحتاج إليه) أي الماء. (للعطش) حيوان (محرم) من نفسه أو رفيقه أو غير ذلك (ولو)

كان الاحتياج إليه ما ذكر (مألاً) أي في المال أي المستقبل فانه يجوز التيمم (مع وجوده) صيانة للروح أو غير هاهنا التلف وخرج ما يحرم غيره كما تقدم (الثالث) من الأسباب (مرض يخاف منه من استعماله) أي الماء (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره أن تذهب كأن يحصل باستعماله عسى أو خرس أو صمم وفي المحرر والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضاً. (وكذا بطء البرء) أي طول مدته (أو الشين) أي الفاحش في عضو ظاهر في الأظهر والأصل في التيمم للمرض قوله

أي الماء وقول بعضهم بعدم الضمير إلى الماء أو غنمه أو آتله ما يناسب ما بعده مع ما فيه من التكرار مع ما تقدم فتأمل. (قوله للعطش) قيد به لقوله ولو ما لأن غيره فيه خلاف تقدم. (قوله وفيه) بالقاء القاف بعد الراء. (قوله أو غير ذلك) من كل حاجة إليه ولو في القافلة كما ويعتبر في الحاجة للعطش ما يأتي في خوف المرض من قول طبيب عدل على ما يأتي ومقتضى ذلك عدم جوازه ولو مع مشقة لا تحتمل عادة خصوصاً مع عدم وجود الطبيب وفي ذلك من المخرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة تأتي ذلك صيانة للروح فهو كالاضطرار ولذلك جاز للعطشان ولغيره لأجله أن يأخذ الماء من مالكة إذا لم يكن عطشاناً ولا معه عطشان قهراً عليه ومقاتلته ولا ضمان لو تلف لأنه ظالم منعه بل الطالب مضمون لو أتفته لأنه مظلوم كما في الصائل والمصلو عليه وكالعطشان من معه حيوان عطشان ويقدم حاجة العطشان الحالية على حاجة مالكة المألية<sup>(١)</sup>. (فروع) يقدم في الحاجة إلى الماء العطشان ثم الميت ثم السبق الميتين ثم المتجنس ثم الحائض والنفساء ثم الجنب ثم المحدث نعم إن كفى المحدث دون الجنب قدم وإذا استوى اثنان قدم بالرحم ثم بالأفضلية ثم بالترعة نعم إن كفى أحدهما دون الآخر قدم الأول على نظير ما قبله ويحرم الرضوء بالماء المحتاج إليه كما تقدم. (قوله غيره) كما تقدم ومنه المعاصي يسفره فليس له التيمم قبل توبته في العطش والمرض الآتي. (قوله منفعة عضو) أي محرم كما في شرح شيخنا كابن حجر ومثل العضو غيره. (قوله أن تذهب) أو تقل ولو في المستقبل. (قوله وفي المحرر) (إخ) وهو مفهوم بالأولى. (قوله بطء البرء) بضم الموحدة وفتحها فيهما ومثله زيادة الألم. (قوله أي طول مدته) قال بعضهم: لا يبعد ضبط أقل الطول بقدر وقت صلاة فراجعه. (قوله والشين) أي من حيث هو. (قوله المهية) بفتح الميم وحكى كسرهما. (قوله وسكت) (إخ) أي فهما واحد كما قاله شيخ الإسلام. (قوله واستشكله ابن عبد السلام) قال: قد مر أن الزيادة في الشين ولو تافهة تجوز المدلول إلى التيمم وما هنا يشمل ما لو كان المستعمل رقيقاً ينقص قيمته نقصاً فاحشاً وأجيب بأن الزيادة في الشين حقيقة وفيها تفاوت حصل، ولا كذلك في الرقيق مع أنه لا يلزم من نقص القيمة نقص الشين وهذا هو الوجه في الجواب وغير منقود

تصوير الرافعي رحمه الله. (قول الشارح وقيل في قضائه القولان) عليه إذا أمن في الطلب. (قول المتن ولو ما لأن) قال الشيخ أبو محمد: لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل ماء معه من استعماله والظاهر أن هذه مقالة قضي الروضة: لأنه أن يتزود دون أن كان يرجو الماء في الغد لا يتحققه على الأصح. (قول المتن مرض يخاف منه) مثله الخوف من حدوث المرض. (قول المتن على منفعة عضو) أي كلاً أو بعضاً. (قول الشارح أي طول مدته) أي وأن لم يزد إلا يوم مثل ذلك زيادة المرض وإن لم تطل المدة وعلّة الأظهر أن الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة اليسيرة على شئ من الماء قد جوزو التيمم لأجلها. (قول الشارح ومقابل الأظهر) إن استدققت ألبتة ما ورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالذي يخاف منه التلف ولأن الشين المذكور قوفاً جمال فقط. (قول الشارح فلا أثر لخوف ذلك) الإشارة ترجع لكل من قوله قليل سواد وقوله عن الفاحش. (قول الشارح واستشكله الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر إذا كان ذلك في مملوك نفيس فإن الحسب فيه أكثر

تعال: (وإن كسب مرضي) إلى (فيهم) أي إلى آخره أي حيث خفف من استعمال الماء ما ذكر ومقابل الأظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبير ضرر والشين الأثر المتكبر من تغير لون أو تحول أو استحشاف وثفرته تبقى ولحمته تزيد قاله الرافعي في

آخر الديبات في أثناء تعميل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافعي هنا ما يبدو عند المهية غالباً كالوجه واليدين، وقال في الجنائيات: في الاختلاف في سلامة الأعضاء ما يؤخذ منه أنه ما لا يكون كشفه تنكاً للمروعة وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضعين واحترزوا بالفاحش عن اليسر قليل سواد بالتقييد بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكر قول

عدل في الرواية وقيل لأبدم اثنين . (وشدة البرد كمرض) في جواز التيمم لما إذا خيف من استعمال الماء المعجوز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك . (وإذا امتنع استعماله) أي الماء . (في عضو) لعله (إن لم يكن عليه ساتر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب) والطريق الثالث في

وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكتفي بذكر ذلك في شرح المذهب وذكر في النقائض أنه عدل عن قول الحرر غسل الصحيح والصحيح أنه يتيمم إلى ما في المتأخر لأنه الصواب فإن التيمم واجب قطعاً زاد في الروضة: فلما بقي موضع الكسر بلا طهارة قال: لم أر خلافاً في وجوب التيمم لأحد من أصحابنا وينتلف في غسل الصحيح الجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بقره ويحتمل عليها لينفصل بالمقاطر منها ما حوله من غير أن يسيل إليه (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم والغسل (للجنب) وجوبا والأولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في جنب ونحوه في الحديث (فإن كان) من به العلة (محدثاً) لأصاحب اشترط التيمم وقت غسل العليل) رعابة لترتيب الوضوء والثاني يتيمم متى شاء كالجنب لأن التيمم عبادة مستقلة والترتيب إنما يرعى في العبادة الواحدة (فإن جرح عضوه) أي أحدث

فراجعه . (قوله عدل في الرواية) وهو البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة وكالعدل فاسق ولو كافراً اعتقد صدقه ويعمل بمرعته لنفسه إن عرف الطب مطلقاً واعتد شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي عدم الاكتفاء بالتجربة واكتفى بها الأسنوي وابن حجر وغيرهما واعتمد بعض مشايخنا وهو الوجه كما في جواز العدول إلى اللية مع الخوف من استعمال الطاهر في المضر والجواب بأن لزوم الصلاة يحق لا يجدي نفعاً ولا يكتفي بمجرد الخوف اتفاقاً ، ولابد من سؤال الطيب في كل وقت أحمل فيه عدم الضرر ولو لم يجد الطيب وصلى بالتيمم لزمه إعادة ما صلاه وإن وجده بعد ذلك وأخيره بجوازه قاله شيخنا فراجعه . (قوله وقيل لا يبد من اثنين) كالوصية وفرق بأنها حق آدمي ومقتضاه اعتبار كونها عدل شهادة وبه صرح الأسنوي كافياً . (قوله المعجوز عن تسخينه) ويجري هنا فيما يسخن به ما مر في طلب الماء من الحدود السابقة وأحوالها . (قوله وإذا امتنع) أي حرم ولو في بطن البرء والتين خلافاً لابن حجر وقيد شيخنا الرمي الحرمة بما إذا غلب على ظنه الضرر وقيل للمعنى امتنع الوجوب فلا حرمة قال ابن حجر إلا في قن منعه سيده . (قوله في عضو) ومنه الوجه فيتميم على البدن بنية عندهما . (قوله إن لم يكن عليه ساتر) وكذا إن كان ولم يأخذ من الصحيح شيئاً . (قوله غسل الصحيح) أي من باقي العضو العليل وأما غيره فلا خلاف في غسله كما سيذكره المصنف وبدن الجنب كعضو واحد . (قوله واجب قطعاً) فذكر الحرر الخلاف فيه معترض وسكت عن تعبيره بالصحيح عن المذهب لأنه لا اصطلاح له فلا يعترض به عليه . (قوله لينفصل إلخ) فهو غسل حقيقة فإن تعذر غسله غسلًا خفيفاً كما قال الشافعي رضي الله عنه أمسه ماء فلا إفاضة ولا يكتفي مسحاً بالماء وما قيل أن الشافعي قال مسح بماء فهو خطأ وتخريف في عبارة الإمام السابقة وفارق الاكتفاء بمسح الجبيرة عنه لأن مسحها بدل عن غسله وما هنا أصل ولا يكتفي للمسح عنه لأن الفصل أقوى ولذلك قال بعضهم: لو قدر على غسل محل العلة غسلًا خفيفاً لم يكتف عن التيمم لأن التيمم أقوى منه ونجس الاستئانة على ما ذكره ولو بأجرة قدر عليها فإن تعذر وجب القضاء ولا يجب نزع ساتر خفيف من نزع ولا وجب النزع خلافاً للأئمة الثلاثة<sup>(١)</sup> . (قوله ولا ترتيب إلخ) لكن الأولى كون التيمم وقت طلب غسل محل العلة ويجب إمرار التراب على محل العلة ولو على أنواه العروق . (قوله وفي الحديث) أي إذا كانت العلة في أعضاء التيمم . (قوله فيصمان) أي إن وجب الترتيب بينهما

من الحسran الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأوجب بما حاصله أنه يتفطر عن الاستعمال من الضرر ما لا يتفطر بسبب التحصيل لبطلان أن الماء المستغنى عنه يستعمل في المفاضة ولو بلغت قيمته أضعاف ثمن ماء الطهارة وبأن نقصان القيمة غير عائق بخلاف الزيادة المذكورة . قال بعضهم: ولأن الحسran في مسئلة الشراء يرجع إلى المستعمل بخلاف هذه أي فإن الحسran فيها يرجع إلى مالك الرقيق . (قول المتن غسل الصحيح) المراد من ذلك العضو الجرح إما باقي الأعضاء فلا خلاف في وجوبه وعلل وجوب غسل باقي العضو الجرح بالقيام على وجوب غسل باقي الأعضاء عند فقد أحدها . (قول الشارح قول الحرر غسل الصحيح) هو اقتصاؤه على الطريقة القاطعة لأنها الرابحة . (قول الشارح لينفصل بالمقاطر منها إلخ) لو تعذر بنفسه وجب الاستئابة ولو بأجرة فإن تعذر قضى شرح المذهب أنه يقضى لنوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وإن كان لا يخاف منه لأن الواجب إنما هو الفصل كذا نقله الرافعي عن الأئمة انتهى، واستشكله الأسنوي بأن الجبيرة إذا تعذر غسل محتاتان الصحيح يجب مسح كائناً عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب فأنت قد تفرق بأن واجب الجبيرة للمسح وهو بدل عن الصحيح الذي تحتها فحيث أمكن مسح الصحيح اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة . (قول المتن فإن جرح عضوه إلخ)

(فيصمان) على الأصح المذكور وعلى الثاني تيمم واحد وكل من البدن والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو (وإن كان) بالعضو

(١) يقصد أئمة المذاهب الثلاثة الآخرين: لها حجية ومالكا وأحمد بن حنبل .

ساتر . (كعبية لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور مما سبق . (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول إنه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح الجبيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصحيح هو على القول بوجوب

التيمم اكتفاء به غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم اكتفاء به والرافعي في الشرح حكى في قسم الساتر في وجوب غسل الصحيح الطريقين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم الساتر غسل الصحيح وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في القسم الأول ، والجبيرة ألواح تهيأ للكسر والاختلاخ تجعل على موضعه والصلوق بفتح اللام ما تحتاج إليه الجراحة من عرق أو قطعة ونحوها وله ولعله حكم الجبيرة رعلها فيما تقدم وما سياتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) استعمالا للماء ما أمكن (وقيل بعضها) كالخف ولا يتأقت مسحها ومسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل الثليل واحتز بماء عن التراب فلا يجب مسحها به إذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها لكي تفي بالأمر الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله وجب بأن يضع

ولا كما لو عمت لمة الوجه واليدين فكيفي لهما تيمم واحد عنهما وكذا لو عمت جميع الأعضاء لسقوط الترتيب . (قوله ساتر) أي على عمل اللمة وأخذ من الصحيح زيادة على قدر ما يحتاج إليه ومنه عصاة القصد . (قوله لا يمكن نزعها) هو شرط لوجوب المسح وصحته لا لتسميتها ولا للحكم عليه . (قوله كما سبق) لا يصح رجوعه لما في الخبر لاقتضائه القطع في غسل الصحيح ولا لما فيحتاج للاقتضائه القطع في التيمم وأشار الشارح بقوله بما فيه من الخلاف إلى تعهد الاعتراض عليه بما ذكره بعده . (قوله وما يترتب عليه) من الترتيب في غير الجنب وعلمه فيه وما لو جرح عضوه وغير ذلك . (قوله وفي التيمم إرخ) أي لأن مسح الجبيرة عنده كاف عما تحتها من الصحيح والعليل مما . (قوله اكتفاء به) أي بالتيمم عن العليل والصحيح معا . (قوله والرافعي في الشرح) هو ظاهر في تقرير الاعتراض على المصنف في التشبيه المذكور . (قوله وله ولعله إرخ) هو مستدرك لدخوله في الساتر السابق . (قوله ومسح كل جبيرة) إن كانت كلها في محل الفرض وإلا لم يجب مسح ما حاذى الخارج عنه<sup>(١)</sup> . ويعني عن الدم عليها وإن انحط بماء المسح قصدا لأنه ضروري ويتوقف صحة المسح عليه ، قال شيخنا : فلو جمد الدم على اللمة حتى صار كالجبيرة وجب للمسح عليه وكفى . (قوله ولا يتأقت إرخ) دفع به هم التأقت المستفاد من التشبيه بالخف فالمراد به من حيث الاكتفاء بمسح البعض ومعلوم أنه يتأقت مسحها بإمكان النزع . (قوله فلا يجب) أي بل يتنبذ إذا كان معه مسح بالماء على ما سبق . (قوله ويشترط إرخ) جعل الإنسوى ذلك شرطاً لعدم وجوب القضاء للمسح عليها وأوقع عما أخذته من الصحيح المحتاج إليه وغيره وإنما وجب القضاء لفوات شرطه بما زاد على الحاجة وبذلك قال شيخنا وأتباعه ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه بأن يراد بقوله لكي تفي أي في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وأن المسح لم يقع من الجزء الزائد على قدر الحاجة بل إن قدر على نزع الساتر عنه وغسله فذاك ولا فهو باق على عدم الطهارة فصلاته معه كصلاة فاقد الطهورين فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجبيرة على طهر فذلك مسئلة

لا يقال إذا جرح بعض وجهه ويده مثلاً ثم غسل صحيح الوجه ينبغي أن يكفي تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبراً أي يمكن غسله ساقطاً فيما لا يمكن لأن تقول أوجب بأن العضو الواحد لا يتجزأ طهارته ترتباً وعدمه . (قول المن كعبية إرخ) إيضاحه ما قاله الرافعي رحمه الله : المعتبر في حاجة الإنقاء أن يخاف شيئاً من المضار السابقة لو لم يلحقها ، قال : والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه إيصال الماء وإنما يقصد الانخيار انتهى . وقوله : لا يمكن نزعها قال الإنسوى : الأولى ولا يمكن نزعها لأن العبارة توهم أن الممكن النزع لا يسمى ساتر . قلت : يمكن دفعه بأن كان ناقصة والله أعلم . (قول الشارح بأن يخاف منه محذور مما سبق) منه يعلم أن الجبيرة يجب نزعها وإن وضعت على طهر ما لم يمش المحذور غاية الأمر أنها إن وضعت على حدث وجب القضاء وإلا فلا . (قول الشارح وفي التيمم هنا قول إنه لا يجب إرخ) عللوا ذلك بأن المسح على الجبيرة بدل من الصحيح الذي تحتها دون الجرح فالتعليل مشكل . نعم ظاهر عبارة الرافعي وغيره أنه يدل عن جميع ما تحتها وهذا التعليل بعضده قول الشارح ولا يتأقت مسحها أي على الأصح ومقابلته ثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم . قال الإمام : محل الخلاف إذا أمكن الرفع عند اقتضاء اللذة من غير ضرر فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدامة انتهى . وفيه نظر يراجع من الإنسوى . (قول الشارح فلا يجب مسحها به) لكن يستحب وأما عدم الساتر فيستحب مسحها بالتراب . (قول الشارح ولو قدر على غسله وجب) لو تعذر غسله ولكن أمكن مسحها بالماء وجب أيضا . (قول الشارح على طهر) أي كامل كالخف لا طهارة العضو فقط وبحث في الحاد من أن من عليه حدث أصغر لو وضعها في غير أعضاء الوضوء ثم

خرقة مبلولة عليه ويعصرها لينفصل المتقاطر منها وسياًق أن الجبيرة إن وضعت على طهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فإذا تيمم) المذكور (لفرض ثان) بأن أدى بطهارته فرضاً إلى التيمم وإن انضم إليه غسل الصحيح لا يؤدي به غير فرض وتوافل كما سياتي . (ولم يحدد

أخرى أشار إليها بقوله وسأبني إلخ . (فتدبيه) علم مما تقدم أن التيمم بدل عن العليل فقط وأن المسح بدل عما تحت الجبيرة من الصحيح المحتاج إليه وحده أو ما زاد عليه على ما مر وأنها لو لم تأخذ من الصحيح شيئا سقط المسح وأن المسح رافع كالغسل وأنه لا يجب مسحها بالتراب وأنه لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب وأنه إذا سقط الترتيب لمعوم العلة لأعضاء متواليين اثنين فأكثر كفى عنها تيمم واحد ولو عمت الجبيرة الرأس بأن لم يبق مما يجرى عن الواجب شيء وجب التيمم عن الواجب أو عن كله المشتمل على الواجب وسقط المسح ولا يكفي به عن التيمم فإن بقي من الواجب شيء بقدر استمسك الجبيرة وجب المسح ولابد من مسح كل الجبيرة وإن كان ما تحتها أكثر من الواجب لأن مسح كلها شرط في الاعتماد بمسح كل جزء منها وسقط التيمم بل لا يكفي به عن المسح على المعتمد ، وقال بعضهم : يكفي بأحدها والمسح أفضل والجمع بينهما أكمل ولو امتنع استعمال الماء في بعض الوجه وبعض اليدين أو بعض كل منهما تعدد التيمم في الثالثة وجب مسح محل العلة بالتراب في الكل إن لم يكن سائر ونذب عليه إن كان ، ولو عمت العلة أعضاء الوضوء أو أعضاء التيمم وعمت الجبيرة أعضاء التيمم سقط المسح والتيمم كالغسل كما قال في الكفاية أن التراب ضعيف لا يؤثر فوق حائل فيصلي كغفاد الطهورين ويعبد ، وعن بعضهم وجوب المسح هنا ، قال : ولو عمت أعضاء الوضوء وجب الوضوء مسحاً وعن بعضهم هنا وجوب التيمم فوق الجبيرة ولو بقي من عضو التيمم شيء صحيح بقدر الاستمسك تحت الجبيرة وجب مسحها وفي التيمم ما علمت وعن بعضهم نذب التيمم هنا ولا يجب . (قوله وإنما يعبد التيمم) ويكفيه تيمم واحد وإن تعدد في الأول بوجوب الترتيب وبذلك علم سقوط الترتيب في التيمم مع تعدد محال العلة ومنه جنب به علة في أعضاء الوضوء وعلة في غيرها فيكفيه تيمم واحد عنهما وله تقديمه على غسل الصحيح وتأخير عنه وتوسطه فلو أحدث وأراد فرضاً آخر فكنك لسقوط الترتيب بالنسبة لذلك المقدار ولا نظر لاختلاف المحل ومنه جنب في ظهور جبيرة ففصل الصحيح من بدنه وتيمم عن العليل ومسحها بالماء وصل فرضاً ثم حدث ثم جرت يده ثم أراد الصلاة فيكفيه تيمم واحد لما مر والقول بلزوم تيممين في ذلك لاختلاف المحل فيه نظر خصوصاً إذا تيمم وقت غسل يده . (قوله بغير أعضاء الوضوء) ليس للتقديم وله تقديم التيمم على الوضوء لأنه عن الجنبية ويدخل فيه الأصغر<sup>(١)</sup> تبعاً . كذا قال شيخنا واعتمده وهو يؤيد ما تقدم ومن أحدث وجب عليه التيمم لحذنه الأكبر إن أراد فرضاً غير ما فعله ولا كفاه الوضوء كالم لو لم يكن صلى فرضاً وكذا الجنب لا يعبد التيمم لملة في غير أعضاء الوضوء إلا إن كان فعل فرضاً وأراد فرضاً آخر كما تقدم . (تنقطة) لو رفع السائر فرأى العلة قد اندملت أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع الاندمال ولو احتسلاً ولو سقط السائر أو توهم البرء فرمعه فإن ظهر فيهما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته وإلا بطلت صلاته لتردده في صحتها لا تيممه لبقاء موجبها وتحقق البرء كوجوب التيمم الماء في التفصيل الآتي . (فصل فيما يتيمم به وكيفيته التيمم وما يتبعهما) (قوله يتيمم) أي يصح أن يتيمم الخ وهو أول من تقدر الجواز وهو إما بصيغة الفاعل أو المفعول . (قوله بتراب) هو اسم جنس ، وقال المبرد : هو جمع واحدة ترابة ويقال له الرغام يفتح الراء . (قوله طاهر) ولو احتسلاً كتراب مقبرة لم تنبش يقينا أو بالاجتهاد كأن تنجس أحد جانبي الصيرة من التراب أو كان به خيط مانع واجتهد فيه فيهما سواء تفرقت أو لا بخلاف ما لو اختلط بجمعيهما وإن تفرقت فقول بعضهم لا بد لصحة الاجتهاد من تفرقها غير صحيح منطقاً ومفهوماً فتأمل . (قوله بمعنى

لم يعد الجنب غسل) لما غسله (ويعيد المحدث) غسل (ما يعد عليه) حيث كان رعاية للترتيب (وقيل يستأنف الغسل والوضوء) وبأن المحدث بالتيمم في عله وهذا يخرج من قول تقدم في ماسح الخلف أنه إذا نزع أو انتهت المدة وهو يظهر المسح توطأ وجه الترخيع أن الطهارة في كل منها مركبة من أصل وبذل وقد بطل الأصل بطلان البذل هناك فكذا هنا (وقيل المحدث كجنب) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته إذ يتنقل بها وإنما يعيد التيمم لضعفه عن أداء النرض (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) لما ذكر واحترز بقوله ولم يحدث عما إذا أحدث فإنه كما سبق يسأل الصحيح من أعضاء الوضوء وتيمم عن العليل منها وقت غسله ومسح الجبيرة بالماء إن كانت وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للجنبية . (فصل) يتيمم بكل تراب طاهر قال تعالى : ﴿ فَيَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ أي تراباً طاهرًا كما فسره ابن عباس وغيره ، وطاهر هنا بمعنى

أجنب فهو وضع على طهر . (قول المتن لم يعد) بضم أوله وقوله غسلًا يفتح أوله . (قول الشارح غسل) هو بفتح أوله . (قول الشارح الغسل والوضوء) قال في شرح المذهب : اتفق الأصحاب في كل الطرق على أن استئناف الغسل غير واجب . وقال الرافعي : فيه خلاف كآي الوضوء ، قال : والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى . (فصل) قول المتن يتيمم بكل تراب) ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى جوازه بكل ما هو من جنس

الطهور لما سيأتي في نفى التيمم بالمستعمل (حتى ما يداوى به) كالطين الأرمني بكسر المصرة وضع الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (وهرمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا يعمد) كثورة وزرنيخ بكسر الزاي (وسحافة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالكيثران لأنه ليس في معنى التراب . (وخطاط بدقيق ونحوه) لأن الخليط يمنع وصول التراب إلى العضو (وقيل إن قل الخليط جاز) كالماء (ولا بمستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ويدفع بأنه انتقل إلى الماء (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضوه) حالة التيمم (وكذا ما تاتى) بالثلاثة حالة التيمم من العضو (في الأصح) كالمتقاطر من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضا فلم يعلق ما تاتى منه بالعضو بخلاف الماء لرقته ويؤخذ من مصر المستعمل فيما ذكر جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيمم بالتراب النجس وهو ما أصابه

الطهور) وقال ابن حجر بمعنى ما يشمل الطهور فقول المصنف لا بمستعمل تصريح بالمفهوم على الأول وقيد لإخراج بعض ما دخل على الثاني وهو أولى إذ التصريح بالمفهوم من شأن الشروح فدعوى أنه خلاف الصواب ليست في محلها . (قوله حتى ما يداوى به) تعميم في إرادة أنواع التراب كأي أنواع الماء من يبيض أو حمرة أو خضرة أو غيرها . (قوله ومن شأن إرخ) فذكره تصريح بما هو معلوم . (قوله وهرمل) أي لا يلبص بالعضو فيه غبار أي منه كأن سحق حتى صار له غبار كما يصرح به قول الشارح لأنه أي الرمل من طبقات الأرض فدعوى بعضهم أن الغبار ليس من الرمل بل هو فيه ، وإن صواب العبارة أن يقول وبغيره في رمل خلاف الصواب فتأمل . (قوله ويشوى) أي يحرق بأن يصير كالحجر أو الرماد أما سواده بالشي فلا يضر لأنه ليس خزفا . (قوله ونحوه) منه رمل يلبص وفات أوراق تقع على الأرض . (قوله وقيل إن قل الخليط) قال الإمام : بحيث لا يرى ، وقال الرافعي : لو اعتبرت الأوصاف الثلاثة<sup>(١)</sup> في الماء لكان مسكنا وتبعه المصنف وصرح به الغزالي بمعنى لو اعتبر التراب ماء وفرض الخليط مخالفا وسطا . (قوله كأي في الماء) وفرق بأن الخليط في الماء لا يمنع وصوله إلى البشرة لرقه الماء بخلاف الخليط هنا لكثافته التراب . (قوله بأنه انتقل إليه المائع) فهو كأي وضوء صاحب الضرورة فلا يصح تراب غسلا نحو الكلب وإن طهر ولا بما لا يقبل من أجل من حجر الاستنجاء وإنما جاز تكرار الاستنجاء به لأن المتبر فيه الطاهرة لا الطهورية . (قوله وهو أي المستعمل) في رفع الحدث وتقدم المستعمل في رفع الحدث . (قوله ما بقي بعضوه) أي المسوح أو الماسح ولم يمتح إلى ترده فيها وهذه المحترز عنها يقول الرافعي وأعرض التيمم عنه . (قوله حال التيمم) احترازا عما على عضوه قبل المسح أو تاتى منه قبل المسح فإنه باق في طهوريته فيها أما اللثائر بعد المسح فلا يصح التيمم به وإن احتاج إليه كان أخذه من الهواء كإرخ . (قوله والثاني إرخ) قال بعضهم : هذا الوجه واه جدا لو غلط فكان ينبغي التعبير عنه بالصحيح ثم إذا تأملت ذلك وجدت على الخلاف فيما شك في إصابته وعدمها وأما ما علم من إصابته فلا يصح جزما وما علم من عدمها فيصح به جزما وإنما امتنع مع الاحتال لوجود السبب كأي بول الطيبة في الماء فتأني ما مر . (قوله ولا يجوز إرخ) هو تصريح بما علم بالأولى من المستعمل والمراد بالنجس المتنجس

الأرض كالأحجار وغيرها ذهب مالك رضي الله عنه إلى ذلك وزاد الصحة بكل ما هو متصل بالأرض كالأشجار والزرع لنا الآية فإنها دالة على ذلك خصوصا مع قوله تعالى منه فإنها تدل على أن المسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف الزمخشري من الخفية فإنه ذكر سؤال الأيدى على المنع بالحجر ونحوه ثم قال : قلت هو كأي يقول والحق أحق من المراء اه . ولنا من السنة أيضا حديث : جعلت لنا الأرض مسجدا وترابا - وفي رواية : وترتبا طهورا - حيث لم يقل وطهورا والتراب اسم جنس . وقال الميرد : جمع واحده ترابية . (قول الشارح ومن شأن التراب) أي ترك المصنف تقييده في الغبار كإفعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه : تراب له غبار ، ولذا قال الإسنوي : لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار . (قول المتن وهرمل فيه غبار) أي منه حتى لو سحق الرمل وتيمم به جاز كما قاله النووي في فتاويه لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له ، قال ابن القيم في عبارة المتن المذكورة : التيمم بالغبار لا بالرمل . (قول المتن وخطاط بدقيق ونحوه) ولو من فتات الأوراق التي تقع على الأرض بكثرة . (قول المتن وقيل إن قل الخليط جاز) نقل الرافعي عن الإمام أن ضابط الفلّة والكثرة ظهور الرؤية وعدمه ثم قال أعنى الرافعي : ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كأي في الماء لكان مسكنا . (قول الشارح والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث) كذا علله الرافعي رحمه الله قال الإسنوي : وتيمم جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة . (قول المتن وكذا ما تاتى) قال الرافعي : إنما يثبت له حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية وأعرض المتيمم عنه . قال الإسنوي : وعليه فلو أخذه من الهواء وتيمم به جاز . (قول الشارح فلم يعلق) هو بفتح اللام . (قول الشارح ولا مانع من ذلك) أي كأي يجوز وضوء

ما تم نجس وجف (ويشترط قصد) أى التراب قال تعالى : ﴿ فيمضوا صعيدا ﴾ أى أقصدوه بأن تنقلوه إلى العضو (فلو سفته ربح عليه فردده

ونوى لم يجزىء) بضم  
أوله لا انتفاء القصد بانتفاء  
النقل الحق له وقيل : إن  
قصد بوقوفه في مهبط الريح  
التي تم أجزاء ما ذكر كالو  
برز في الضوء للمطر  
(ولو يجم بأذنه) بأن نقل  
لما أذن التراب إلى العضو  
ورده عليه ونوى الأذن  
(جاء) وإن لم يكن علز  
إقامة لفعل مأذونه مقام  
فعله (ولو يشترط علز)  
ولو يجم بغزانه لم يجزىء  
كالو سفته ربح (أو كانه)  
أى التيمم (نقل التراب)  
إلى العضو لما تقدم في الآية  
وفي ضمن النقل الواجب  
قرن التيمم به كما سيأتى  
القصد وإنما صرحوا به  
أولا رعاية للفظ الآية على  
أن جماعة اكتفوا عن  
التصريح به بالنقل ذكره في  
الشرح الصغير بأصح مما  
في الكبير (فلو نقل)  
التراب (من وجه إلى يده)  
بأن حدث عليه يده  
مسحه (أو عكس) أى  
نقله من يده إلى وجهه (كفى  
في الأصح) وكذا لو أخذه  
من العضو وورده إليه بكفى  
في الأصح والثاني لا يكفى  
فيهما لأنه نقل في محل  
العرض كالنقل من بعض  
العضو إلى بعضه ودفع يده  
بالانفصال انقطع حكم  
ذلك العضو عنه

(قوله مائع) ومنه صديد الموتى في مقبرة نشت وهذا لا يظهر بالفصل ومثله تراب وقع فيه ذرة من نجاسة  
جامدة واشتبهت فيه وإن كثر أما المائع غير ما ذكر فيظهر التراب منه بالفصل ويصح التيمم به إذا جف . (قوله  
قصد) أى التراب بخلاف قصد العضو فلا يعتبر كإياى . (قوله بأن تنقلوه) يفيد أنه عبر عن النقل بالقصد  
وليس غيره وقيل الباء للتعليل أى لأجل النقل فهو علة غائية للقصد وقيل إنها بمعنى مع وسيأتى في كلامه  
التصريح بهذا . (قوله عليه) أى العضو ولم يحركه لأخذ التراب به ولا كفى أخذا من التيمم الآتى . (قوله  
فردده) أى بغز انتفاله عنه وعوده إليه ولا كفى كإياى . (قوله بضم أوله) اختاره على فتحه لأنه لا يلزم من  
الحرمة الفساد . (قوله وقيل إن قصد إغ) واختاره السبكي وهو مردود والفرق أن الطهارة بالماء قوية .  
(قوله ولو يجم) أى يجمع غيره وهو مكروه بلا علز وغير مكروه معه بل واجب إن توقف عليه ولو بأجرة قدر  
عليها كما في الاستعانة في الوضوء . (قوله ونوى الإذن) أى عند نقل المأذون وعند مسح الوجه كما لو نقل  
بنفسه . (قوله إقامة لفعل مأذونه إغ) هنا يقتضى أنه لا بد من إسلام المأذون له وتبذره وبه قال بعضهم  
واعتمد شيخنا خلافه فيكفى كفى وحيزان كقوله ولو غير معلم لأنه آله . (قوله ولو يجم بغزانه لم يجزىء) يفيد  
أن المراد بإذنه نيته لا أمره لغزوه فيكفى بغز أمره بل ومع نيته . (تفصيله) سيأتى ما يتعلق بعزوب التيمم  
والحدث . (قوله وأركانه) عددها المصنف خمسة كما يأخذ من كلامه وعددها في الروضة سبعة بجعل القصد  
والتراب ركبتين ومال شيخنا إلى موافقته في التراب فهي عنده ستة وفارق عدم عد الماء في الوضوء لضعف  
التيمم والوجه خلافه . (قوله نقل التراب) فلا يشترط الضرب والمراد به وجود التيمم قبل مجامعة الوجه حالة كون  
التراب على ما مسح به كاليد . (قوله وفي ضمن النقل إغ) أى قصد التراب جزء من التيمم للمقارنة للنقل فلا يوجد  
انفكاكه عنه فالمراد بالنية والنقل المعبران شرعا فسقط ما قيل لا يلزم من النقل القصد ولا عكسه . (قوله وعناية  
لفظ الآية) إذ ليس فيه معنى زائد عليه . (قوله ذكره) قال شيخ شيخنا عميرة : ضميره يعود لقوله وفي ضمن  
إغ . وقال غيره : عائد لقوله على أن إغ علم مما ذكر أنه لا يشترط قصد العضو بل ولا يشترط قصد غيره فلنقل بقصد  
الوجه فتبين أنه مسح مسح به باليد . (قوله بعد مسحه) أى لم يخلط بتراب مسحه . (قوله فيهما) أى صورتى

الجماعة من إزاء واحد قاله الأسنوى . (قول المتن وأركانه إغ) ذكر له خمسة أركان وجعل القصد شرطا  
لكنه في الروضة جعلها سبعة فعد القصد والتراب ركبتين وما في المنهاج أول . قال بعضهم : جعل القصد  
ركنا أولى من النقل لتعرض الآية له بخلاف النقل . (قول الشارح لما تقدم) يعنى من أن القصد شرط وإنما  
يتحقق بالنقل . قال الرافعى : وغير هذا الاستدلال أوضح منه انتهى . (قول الشارح ذكره في الشرح الصغير  
إغ) الظاهر أن مرجع الضمير قوله وفي ضمن النقل إلى هنا . (قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو إغ)  
مثله في جریان الخلاف والترجيح لو مسحت التراب على كفه فمسح به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب  
من الأرض وقيل للمسح . قال الأسنوى : بطل نقله وعليه النقل ثانيا واستشكل بما سلف ومسألة التيمم ١ هـ .  
وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتياج إلى النقل ثانيا إذا لم يجد التيمم بعد الحدث فإن قلت على  
ما قاله شيخنا متى بنوى قلت : يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد مريدا مسح الوجه ويمتثل بوجهه على  
التيمم فيكفى بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذ النظر إلى ذلك يقتضى عدم اشتراط التيمم عند أول  
نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتيمم ما لو وضع وجهه على التراب الذى بيده مع التيمم لأنه حيثل بصديق  
عليه أنه نقل بالعضو المسوح إليه كما علل بذلك مسألة التيمم وبالجمله فهذا محل مشكل يحتاج إلى تأمل  
فلأن قولهم يجب اقتران التيمم بأول النقل واستصحابها ذكر إلى المسح يشكل على ما قاله شيخنا ويرجع كلام  
الأسنوى فليتأمل . (قول الشارح والثاني لا يكفى فيهما) الضمير يرجع لكل من قول المتن فلنقل من وجه إغ  
ومن قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو وردده . (قول الشارح كالنقل من بعض العضو إلى بعضه) يريد





ونفلا، أى استباحتهما . (أيضا) له وإن لم يمين الفرض فيأى بأى فرض شاء وإن عين فرضا جاز له فعل فرض غيره (أو) نوى (فرضا لله النفل) معه (على

المذهب) تبعاً له وفى قول لا لأنه لم يتنوه وفى ثالث له النفل بعد فعل الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال تحصلت من حكاية قولين فى النفل المتقدم وطريقين فى التأخر أحدهما فيه القولان وأصبحهما القطع بالجواز (أو) نوى (نفلا) أو الصلاة (نفلا) أى فعل النفل (لا الفرض على المذهب) أما فى الأولى فلأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تبعاً له وأما فى الثانية فلأخذ بالأحوط

وفى قول له فعل الفرض فيها أما فى الأولى فكما لو نوى بوضوئه استباحة صلاة النفل، فله فعل الفرض وأما فى الثانية فكان الصلاة تتناول الفرض والنفل ولـى ثالث له فعل الفرض فى الثانية دون الأولى والأقوال تحصلت من حكاية قولين فى المسطين كما فى شرح المذهب وطريقة قاطعة فى الثانية بالجواز وقطع بعضهم فى الأولى بعدمه والرافعى حكى الخلاف فى الثانية وجهين وتبعه فى الروضة ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنازة جاز له فعل غيرها من النوافل معها وله بنية النفل صلاة

فارق الوضوء . (قوله جاز له فعل فرض غيره) وإن دخل وقته بعد التيمم كأن نوى فاتية فدخل وقت حاضرة أو عكسه . (قوله فله النفل) أى نفى فعله فإن نوى عدم استباحته لم يصح التيمم . (قوله فلأخذ بالأحوط) أى فيما تساوت أفرادها فى الطلب بغير تدور فى بعضها فلا يخالف ما مر . (قوله لكما لو نوى بوضوئه) (أو) واجب بقوة طهارة الماء . (قوله وقطع بعضهم) هو مصدر مجرور مضاف معطوف على حكاية لإفادة أن فى كل من المستثنين طريقين لكن طريق القطع فيها مختلفة . (قوله والرافعى) (أو) فيه اعتراض على الروضة فى تبعيتها للرافعى فى كون الخلاف أوجها لا على الرافعى لأنه ليس له اصطلاح . (قوله أو صلاة الجنازة) فهى فى مرتبة النفل جزماً وإن تعينت كما قاله ابن حجر فهو شامل لما لو تعينت بانفراد<sup>(١)</sup> أو نذر وتقييد الشارح لما بالأول فيما يأتى ليس قيداً وإن كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال شيخنا : إنها كالفرض مطلقاً وكما قاله شيخنا الرمل فى شرحه إلا فى جواز جمع خطبتيه بتيمم تبعاً لابن حجر وقال شيخ الإسلام : يمتنع أن يصل بالتيمم لها الجمعة مطلقاً وأن يجمعهما بتيمم وأن يجمع بين خطبتيه كذلك وهو قياس الاحتياط . (قوله دون النفل) ومثله يمكن الحليل وإن كان فرضاً حاصل ما ذكره ثلاث مراتب الأولى فرض الصلاة والطواف ولو بالنذر فيها ، الثانية نفلهما وصلاة الجنازة ، الثالثة ما عدا ذلك كقراءة وإن تعينت ومسجدى التلاوة والشكر والاعتكاف ومس مصحف وحمله ومكث ومسجد وتمكين حليل وإن تعين ذلك أو شى منه بنذر أو غيره وله فى كل مرتبة استباحتهما وما دونها ولو متكرراً .

(قول المتن أو فرضاً) لو نوى فرضين استباح أحدهما ولو ظن أن عليه فاتية فتيمم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة لأنه يرفع الحدث . (قول المتن أيضاً أو فرضاً) (أو) مع الفرض أيضاً صلاة الجنازة كما سياتى فى المتن وأما خطبة الجمعة ففعلها مع الفرض وقع لشيخنا فى المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال له مع الفرض نفل وصلاة جنازة وخطبة جمعة ثم قال بعد ذلك : لو نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينها وبين صلاة الجمعة ا هـ . قلت : قد صرح الإسنوى عند قول المنهاج ولا يصلح بتيمم غير فرض يشمل الفرض فيه لخطبة الجمعة وهذا هو المنقول والحق بل كلامه فى شرح الهجة كالصرح فى ذلك والذي أوقعه فى ذلك نظره إلى أنها من فروض الكفاية فألحقها بالجنازة ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبتيه بتيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم لخطبة الجمعة فلا يصلح به الجمعة لأنها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له بنية النفل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنازة حيث قال فى المنهاج : أو نوى نفلاً فلا غير فرض عينى من النوافل وفروض الكفايات ا هـ . وبالجملة فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح فى كلامهم وأما استفادة خطبة الجمعة بنية النفل فكلامهم كالصرح فى امتناعه أيضاً كما أنه كالصرح فى صحة الفرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ، ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قلته فى إرشاده حيث قال : والتيمم لفرض واحد كخطبة ومنصورة ولو نوى غيره مع نفل وجنازة ا هـ . (قول المتن أو نفلاً) لو نوى النفل ونفى الفرض لم يستيح الفرض قطعاً فيما يظهر . (قول الشارح) أما فى الأولى فكما لو نوى بوضوئه (أو) هذا يوجهه بأن الوضوء يرفع الحدث . (قول الشارح) وأما الثانية فلأن الصلاة تتناول الفرض والنفل اختاره الإسنوى وعضده بأن الفرد الهكى بال يعم وبأن ما استند إليه الأول من القياس على ما لو نحر بنية الصلاة حيث تنقذ نفلاً يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح . (قول الشارح) وله بنية النفل صلاة الجنازة : زاد فى المنهج وسائر فروض الكفاية وقضيته أنه يستيح بنية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر . (قول الشارح) لأن النفل أكدتها) أى أنه من مهمات الدين يندبل

الجنازة كما سياتى وسجد التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله لأن النفل أكدتها فلـى من المصحف استباحه دون النفل ذكر ذلك فى شرح المذهب

(ومسح وجهه ثم يديه مع

مرفقيه) على وجه الاستيعاب وما يقفل عنه ما يقبل من الأذن على الشفة وعطف بطن لإفادة وجوب الترتيب كما في السوضوء (ولا يجب إيصاله) أى التراب (منبت الشجر) يفتح العين (الحنفية) لمرسه (ولا ترتيب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جان) والثالث يجب الترتيب في النقل كالسجدة وفرق الأول بأن المسح أصل والنقل وسيلة (وتندب التسمية) كالوضوء (ومسح وجهه ويديه بضميرتين قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضميرتين بحرفزة ونحوها والله أعلم) لأنه الوارد روى أبو داود أنه عليه السلام يمسح بضميرتين مسحاً بإحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التميم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ولو كان التراب ناعماً كفى وضع اليد عليه من غير ضرب (وقدم يمينه) على يساره (وأعلى وجهه) على أسفله كما في الوضوء (ويختلف الغبار) من الكفين إن كان كثيراً بأن ينفضهما أو ينفضه

(قوله ومسح) أى إيصال التراب إلى الوجه ولو بغير اليد . (قوله وجهه) أى جميعه وإن تعدد إلا زائداً بقينا ليس على سمت الأصل كما مر في الوضوء واكتفى أبو حنيفة بغالبه<sup>(١)</sup> . (قوله مع مرفقيه) خلافاً للإمام مالك وإن اختاره النووي وقيل إنه قول قديم عندنا . (قوله ما يقبل إلخ) ومثله مسترسل اللحية . (قوله وجوب الترتيب) ولو في الحدث الأكبر أو الغسل المندوب لعدم استيعاب اليدين فيه . (قوله كما في الوضوء) يفيد أنه لا يسقط الجهل ولا نسيان ولا إكراه . (قوله ولا يجب إيصاله) لما تحث الشعر الخفيف ولا يندب أيضاً وإن طلبت إزالته ولا لما تحث الأطفال كما رجع إليه شيخنا . (فخرج) لا يكفى النقل بعضو منتحبس إن كان بغير نجس معفو عنه إذ لا يصح التيمم معه وإلا فيصح كما في الروضة فليراجع ولا يكف الضرب على عضو امرأة لا مانع من النقض بلمسها إن لمستها فإن منع التراب لمسها صح . (قوله ولا ترتيب في نقله) أى ضربه أخذاً بما بعده إذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل . (قوله دفعة واحدة) ذكره نظراً للظاهر ويعلم منه عكس الترتيب أيضاً كما لو ضرب بإحدى يديه ناولاً وجهه ثم ضرب بالأخرى ناولاً يديه ولو مسح وجهه بالثانية ويديه بالأولى . (قوله التسمية) ولو الجنب وكأله أفضل . (قوله وجوب ضربتين) بمعنى عدم جواز التقص عنهما وتركه الزيادة عليهما لغیر حاجة . (قوله وإن أمكن إلخ) قال بعضهم : هذه الغاية لا تستقيم والأولى أن يقال إنها قضية شرعية لا تستلزم الوقوع فإنه لو ضرب بحرفزة كبيرة ومسح بعضهما وجهه وقصد مسح يديه بآقيها ومسحهما به كفى لأن الضرب ليس شرطاً وإنما للمعتبر النقل وهذا نقل آخر انتهى . وهذا خطأ مردود فإن الفعل الذى تقتزن به التية وإن كثر بعد نقلة واحدة والتية الثانية لا تلتغى التية الأولى فالبعض الذى قصد به مسح اليدين بقية النقلة الأولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب يديه معاً ومسح بإحدهما وجهه وبالأخرى يده فإنه لم يقل أحد بأن مسح اليد باليد ، الثانية نقلة ثانية مع قصدتها كما مر بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وأيضاً يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعى بالاكْتفاء بنقطة واحدة وهذا واضح جلي لا غبار عليه ويتبين اتباعه والمصر إليه وبه يتضح كلام المصنف ويندفع ما أطالوا به عليه من الاعتراض والإشكال وكثرة القليل والقال والله على التعمه والإفضال . (قوله ضربة للوجه وضربة لليدين) هو بيان للأكمل والأفضل فلو مسح بضربة وجهه وبعض يديه وبالأخرى ما بقى من يديه وإن قل كأصبع أو عكسه كفى . (قوله ولو كان التراب إلخ) يشير إلى أن التعبير بالضرب في الحديث وكلام المصنف التابع له ليس شرطاً . (قوله كفى) وإن لم يظهر منه غبار نعم إن كان عدم الغبار لنحو ندأوة لم يكف .

حله للتحجرة ومنعها من المصحف والقرأة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك . (قول المتن ولا ترتيب) هو بالفتح لا بالرفع عطفًا على إيصاله ثم المراد نفى الوجوب لا السنة . (قول المتن فلو ضرب يديه) قال الإسئوى : يفهم منه أن الشرط عند من يوجب الترتيب تأخر الضربة الماسحة لليد عن الماسحة للوجه عن مسحه ويفهم منه أيضاً أنه لو ضرب اليمين قبل اليسار ثم مسح يساره وجهه ويمينه يساره جاز أيضاً . هـ . وانظر هل يشترط في الأخيرة أن يتوى مع ضربه اليسار أو لا ؟ (قول المتن ومسح وجهه إلخ) أعلم أنه إذا ضرب واحتنيه بعد مسح الوجه تأدى فرضهما بمجرد الضرب وماسحة التراب وقيل لا إلا لما صلح الغبار الذى عليهما لمسح على آخر من اليدين فعلى الأول يكون ما ذكره في الكيفية المشهورة من أنه عند انتهائها مسح إحدى واحتنيه بالأخرى مستحباً وعلى الثاني واجبا ثم إنهم اغتفر وانتقل التراب من إحدى اليدين إلى الأخرى بخلاف الوضوء . قال ابن الصباغ وغيره : الفرق أن اليدين كمضوء واحد فلا يحكم بالاستعمال إلا بالانفصال والماء منفصل بخلاف التراب وأيضاً التيمم يحتاج إلى ذلك بأنه لا يمكن إتمام النزاع بكفها نقله الإسئوى . (قول المتن وجوب ضربتين) ويستحب في كل ضربة أن تكون باليدين جميعاً .

(قوله في مسح الوجه) وكذا في اليدين . (قوله وموالاة التيمم كالوضوء) هي جملة مستقلة لإفادة وجوبها في صاحب الضرورة قطعا فهي أولى من جعلها عطفًا على التسمية ويندب هنا أيضا السواك والغرة والتحجيل<sup>(١)</sup> وعدم تكرار المسح كالخف ومسح الغبار بعد الصلاة لا قبلها وذكر الأعضاء والشاهد عليه وصلاة ركعتين عقبه ولو عن طهارة مندوبة وأن مسح بالكيفية المشهورة بأن يلمص بظون أصابع يده اليسرى سوى الإبهام بظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل إحداها عن مسبحة الأخرى ويهر بها تحتها ضامًا أطراف أنامله على ساعده فإذا وصل إلى المسح على المرفق أدار يطن كفه إلى يطن ذراعه رافعًا إبهامه حتى يمر بيطنه على ظهر إبهام المسحوخة ثم يمسح إحدى راحتيه بالأخرى ويشبك بين أصابعه ويصح مسح إحدى يديه راحتيه مع اختلاف العضو للحاجة إليه . (قوله وقيل نجيب) ظاهره أنه وجه وفي نسخة وفي القديم نجيب وهي الصواب كما مر في الوضوء . (قوله ويجب نزع خاتمه) أي إزالته عن محله بقدر ما يصل التراب لما تحته من البشرة ولا يكفى تحريكه من محله بخلاف الماء لقوة سريانه . (قوله في الثانية) لأنه وقت مسح اليدين فوجوب الإزالة حالة المسح لا حالة الضرب وعلم ما ذكر أن تراب الأولى بين الأصابع لا يمنع من صحة المسح بتراب الثانية بل لو اقتصر على المسح به كفى بخلاف تراب على العضو قبل الضرب فلا بد من إزالته إن منع وصول تراب الضرب ولو توقف وصول التراب إلى ما بين الأصابع على تفريقها وجب . (قوله ومن تيمم) أي من اتصف بطهارة تيمم من ميت أو حي ولو لصلاة جنازة على المتمد . قال العلامة السنباطي : ومنه يعلم أنه لو يم الميت يحمل يغلب فيه الوجود وصل عليه ودفن ثم وجد الماء بعد ذلك لم يميز نيشه ونعم الصلاة عليه بالوضوء لبطان تيممه انتهى . (قوله فوجدته) أي طرأت له القدرة عليه ولو حكمًا يحمل يجب عليه تحصيله منه فيخرج من وجده بعد نسيانه أو أصله بشرطه فإنه يبين عدم صحة تيممه ويدخل من قدر على نمته أو آتته ومثل القدرة شفاء العلة من المريض . (قوله إن لم يكن في صلاة) بأن كان في غيرها كطواف وقراءة كما سيأتي أو لم يكن في شيء أصلاً والمراد بكونه فيها أن يبتليس بها بإتمام الراء أي جزئها من تكبيرة الإحرام . (قوله بطل تيممه) لأنه لم يشرع في المقصود وإن ضاق الوقت على ما سيأتي . (قوله إن لم يفتقر وجوده بمانع) بأن طرأ المانع أو لم يوجد . (قوله بخلاف ما إذا القرون) بأن سبقه أو استمر أو وجداً معاً كروية ماء وسبح معاً والمراد بالمانع وجود حالة يسقط معها وجوب طلب الماء أو وجوب استعماله ولذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت لمن علم الماء في جد القرب كما تقدم لو لم يزدحم على يهر وعلم تأخر نوبته عن الوقت كما مر ، ومنه ما لو سمع من يقول عندى لغائب ماء وقيد شيخنا الرمل بما إذا علم بغيبته وعدم رضاه ومنه ما لو سمع من يقول عندى من ثمن حر ماء وخالف شيخنا الرمل في هذه لوجوب البحث عن صاحب الماء ، ومنه كما قال شيخنا الرمل : ما لو مر على يهر ولم يعلم بها أو على ماء نالماً ممكناً مثلاً ولم ينتبه حتى بعد عنه فإنه لا يبطل تيممه ومنه حدوث نجاسة في الصلاة كزعاف ثم وجود ماء بقدر ما يزيلها وستأن في زيادة

(قول الشارح لأنه أبلغ إلخ) أي ولاختناؤه أيضاً عن اشتراط التحليل لكن إذا فرق في الأولى فقط يجب عليه التحليل لأن الأصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وإن كان كافياً في النفل لعدم اشتراط الترتيب فيه . (قول الشارح ليكون مسح جميع الوجه باليد) (مقتضى) لو كانت اليد نجسة فغضب بها على تراب ومسح بها وجهه جاز على الأصح ذكره في الروضة . (قول المتن فوجدته) من ذلك ما لو سمع شخصاً يقول عندى ماء أو دعني فلان بخلاف أو دعني فلان ماء نقله الرافعي في كفارة الظهار عن بعضهم وأقره . (قول المتن أيضاً فوجدته) مثله وجود نمته ومثل الوجدان توهمه بشرط أن يكون قبل الصلاة . (قول المتن بمانع) قال الإسوي: منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج ألحقه به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقاً أثناء الصلاة ، قلت : ورأيت في كلام الإسوي ما يخالفه بعمومه حيث قال في التحليل قول

منها لتلا يتشوه به في مسح الوجه (وموالاة التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل) أي موالاة كالوضوء كما ذكره الرافعي في الشرح في باب الوضوء أي تسن الموالاة فيهما وفي القديم نجيب (ويندب تفريق أصابعه أو لا) أي أول كل ضربة لأنه أبلغ في إزالة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين (ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم) لصل التراب إلى محله وأما في الأولى فمندوب ليكون مسح جميع الوجه باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجدته إن لم يكن في صلاة يبطل تيممه بالإجماع) (إن لم يفتقر وجوده بمانع كقطش) بخلاف ما إذا افتقر بمانع فلا يبطل (أو في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة القيم كما

أخرى . (قوله بطلت) الأولى بطل التيمم لأن التيمم هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لأنها تابعة له . (قوله بحافظة على حرمتها) شامل للفرض والنفل كما سيذكره الشارح فقول بعضهم : إن النفل يبطل قطعاً بخلاف له أو هو طريق لم ينظر إليها الشارح ولم يمتدحها وتعليق بعضهم بوجوب القضاء وعنده فيه قصور فإنه يندب قضاء النفل أيضاً<sup>(١)</sup> . (قوله فلا يبطل) نعم ولو نوى القاصر الإتمام أو نوى الإقامة أو اقتدى ميم أو وصلت سفينة ديار إقامة بعد رؤية الماء أو معه على المعتمد بطلت صلاته ومثله لو نوى المنفل الزيادة أو خرج وقت الجمعة وبفراغ الصلاة يبطل التيمم وإن تلف الماي قبله وله التسليم الثانية لأنها ملحقه بها لا مسجد سهو لو تذكره بعد السلام عن قرب وإنما بطلت صلاة أعمى قلد بصراً في القبلة ثم أبصر فيها لأنه لم يفرغ من البذل وكذا صلاة من تخوف خفه فيها لتقصيره بترك البحث عنه قبل الشروع . (قوله إن قطعها) وإن عزم على إعادتها بالماء لوجوده معه بلا مانع فلا يخالف ما مر عن الماوردي أو كان في جماعة تقوت بالقطع كما قاله ابن حجر واعتمده شيخنا مخالفاً لما في حاشيته عن شيخنا الرمل . (قوله أي الفريضة) قيد لخل الخلاف فقطع النفل أفضل قطعاً لأن رؤية الماء تؤثر فيه أقوى من الفرض لما قيل بطلانه كما وبذلك علم أنه لا يندب قلب الفريضة نفلاً ولكنه يجوز . وقال ابن حجر بعدم الجواز وهو وجهه لأنه كافتتاح صلاة أخرى كما مر يلزم من قلبه بطلانه فتأمل . (قوله ليتوضأ) ولو وضوءاً مكملًا بالتيمم كما قبله إطلاقهم . (قوله حيث وسع الوقت) أي جميعها وإلّا حرم القطع على المعتمد واكتفى ابن قاسم بركعة ونقله عن شيخنا الرمل . (تقضيها) خرج بوجود الماء فيها الذي هو بمعنى العلم به ما لو تردد فيه كأن رأى وكبأ طلع أو سحابة فظنها ممطرة أو رأى طيراً فظنه يحوم على الماء أو سمع من يقول عندى ماء وأتى عقبه بقوله لعائب أو نجس أو ودعة ففلان مثلاً فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج بقولنا فيها ما قبلها فيبطل تيممه بجميع هذه التوهيمات إن كان في حد الفلوت وإلا فلا ، وخرج بقولنا في محل يجب طلبه منه ما لو وجدته في حد البعد فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج بالصلاة الطواف وقراءة القرآن ولو لقدس معين ولو بنذر وغير ذلك فيبطل تيممه مطلقاً بوجود الماء ويتوهمه في حد القرب كما مر ومن أنف من ذكرناه لم يخف عليه ما في عبارة شرح المنهج من الخلل الذي منشؤه المحافظة على الاختصار . (فروع) يجب على الواطئ والنزع إذا رأته موطوءته الماء وعلم برؤيتها له وإلا فلا لبقاء تيممها عنه ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجو دوصلى بمحل لا يغلب فيه أو عكسه فالعبرة بمحل الصلاة عند شيخنا وخالفه العلامة السباطي والطندتائي ولو اختلف محل أول الصلاة وآخرها فالعبرة بالتحريم ولو صلى في محل ثم شك هل يلزم فيه القضاء أو لا ؟ لم يلزمه كمالو شك في ترك شرط بعد الفراغ والقضاء إنما يلزم بأمر جديد ويؤخذ من التشبيه لزوم القضاء إذا شك في المحل قبل فراغ الصلاة وهو واضح إن قارن الشك تحريمه فراجعوه ولو نزع الجبيرة لتوهم البرء فوجد الجرح لم ير ألم يبطل تيممه وكذا لو سقطت جبيرة لكن لو كان

المنهاج وإن أسقطها فلا لأنها لما لم تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لأنها متلازمان ، ألا ترى أنها يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ اهـ . وهو كما ترى دال على أن التلى لا يسقط فرضها بالتيمم يؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لما يقتضى الإرشاد ونصرح شارحه . (قول المتن والشرح فلا يبطل) استشكل ذلك الإسئوى بما لو أبصر الأعمى في الصلاة بعد التقليد في القبلة . (قول المتن وقيل يبطل النفل) قال الإسئوى : إذ خاله للنافلة في الصلاة المتقسمة إلى ما يسقطها وما لا يسقطها بنفد أن التيمم المقيم ونحوه كما يلزمه قضاء الفريضة يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف ما يقتضيه كلامهم . (قول المتن والأصح أن قطعها إلخ) أي ولا يستحب قلبها نفلاً لأنه إنشاء نفل وتأثير الماء في الفرض كهو في النفل . (قول الشارح من إقامتها) خروجاً من خلاف من حرم الإتمام . (قول المتن لا يجاوز ركعتين) أي لأنه الأحب والمعهود فيه . (قول الشارح إذا وجد الماء قبل إتمامها) خرج ما لو شرع في

سبأى (بطلت على المشهور) والثاني لا بل يتمها بحافظة على حرمتها والخلاف كما في الروضة وغيرها وجهان وعبر في المذهب بالأصح وفي شرح حكايته الثاني وجهان فما هنا موافق له مخالف لاصطلاحه السابق (وإن أسقطها) كصلاة المسافر كما سبأى (فلا) تبطل فرضاً كانت أو نفلاً (وقيل يبطل النفل) لقصور حرمة عن حرمة الفرض (والأصح أن قطعها) أي الفريضة (ليتوضأ) ويصل بدلها (أفضل) من إتمامها حيث وسع الوقت لذلك والثاني إتمامها أفضل (و) الأصح (أن المنفل لا يجاوز ركعتين) في النفل المطلق إذا وجد الماء

في صلاة بطلت فيهما مطلقاً . (قوله قبل إتمامهما) فإن رآه في أثناء ركعة بعدما أتتها مطلقاً . (قوله لا انعقاد نيته عليه) إما قصداً أو تزليلاً كأن أطلق في الوتر فإنه ينصرف إلى ثلاثة أقل الكمال ويتردد النظر على ماذا يقتصر على قول الخطيب إنه يتخير بين أفراد الوتر فراجعوه وظهر أنه يفعل ما اختاره فتأمله ومثل انعقاد نيته ما لو نوى زيادة بعد التحريم وقبل رؤية الماء ويمكن شمول كلامه له . (قوله ولا يصلي) بالبناء للفاعل أو للمفعول وغير مفعول أو نائب فاعل والطواف كالصلاة . (قوله غير فرض) إن أغنى عن القضاء فله جمع معادة ولو وجوباً مع أصلها وله جمع جمعة وظهر معادة وجوباً وله جمع صلاة بمحل يغلب فيه الوجود معها بمحل يغلب فيه الفقد ومحل ما ذكر الصبي نعم إن بلغ قبل صلاة الفرض لم يصله قاله شيخنا الرمل وغيره وشمل الفرض المذكور المؤداة والمقضية ومنها ما يقضيه نحو الجنون بعد كآله والصبي بعد بلوغه والكافر بعد إسلامه عند ما يقول بطله وفيه نظر وأضح يعلم مما يأتي في النسبية وفي قضاء الحائض والوجه جواز الجمع . (قوله والنذر) أي للنذور من كل نوع كفرضه الأصل لو كان أو المراد المنذور من الصلاة والطواف بخلاف غيرها كندر القراءة والاعتكاف ونحو ذلك كما مر فله جمع فروض منه يتيمم بقول المصنف ولا يصلي إلخ وإن كان في مفهومه تفصيل أولى من قول شيخ الإسلام ولا يؤدي لعدم صحته في غير الطواف والصلاة وليس منه نفل نذر إقامه لبقائه على التقية وإن حرم الخروج منه والمراد بالنذر ما انعقدت صيغته عليه أو عد خصلة واحدة فلو نذر التراويح كفاه تيمم واحد لجميعها وكذا لو نذر الوتر أو الضحى وإن نذر فيها التسليم من كل ركعتين لأن وجوبه بالنذر لا يزيد على وجوبه الأصل كما في التراويح ولو نذر وترين لزمه تيممان لكل وتر تيمم كما مر وهكذا هذا الذي اعتمدته شيخنا آخر ، وقال في مرة متى سلم لزمه تعديد التيمم وإلا فلا وفي مرة إن نذر السلام وجب تعديد التيمم وإلا فلا . وقال ابن حجر في نذر الوترين مثلاً يكتفيه تيمم واحد وفيه نظر . (فرد) نذر أربع ركعات من النفل المطلق فإن صلاها بإحرام واحد كفاه تيمم واحد اتفاقاً أو بإحرامين كان سلم من ركعتين ولو بغير نذر السلام منها لزمه تيممان كذلك قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل وفيه نظر ظاهر والوجه خلافه فراجعوه . (شاهدة) ذكر الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في شوارد الفوائد لغزاً نظماً يتعلق بما ذكر هنا بقوله :

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً إلى غير عصيان تباح له الرخص  
إذا ما تواضاً للصلاة أعادها وليس معيها لثقي بالتراب خص

ثم قال : وصورته كما في الروضة ما لو أجنب مسافر ونسى الجنابة وصار يصلي بالوضوء إذا وجد الماء ويصلي بالتيمم إذا فقد فعيده صلاة الوضوء لبقاء الجنابة على غير أعضائه لا صلاة التيمم لرفعهما عن جميع البدن بقيامه مقام غسل الوجه أن ذلك فيما لو نوى رفع الحدث الخاص بالفرض أو استباحه ذلك ولم يلاحظ الحدث الأصغر فيما لأنه ينصرف إلى الجنابة بقرينة كونها عليه مع جعل نسيانها لها كالغسل وإلا فالتيمم كالوضوء فراجع ذلك وحرره . (قوله في الأظهر) الأولى التيمم بالمشهور لضعف المقابل جداً كما في الروضة . (قوله في أصح الأوجه) هو المتمد . (قوله والأصح) إنما ذكره الشارح مراعاة لقول المصنف وإلا فالأولى التعبير بالصحيح لضعف المقابل كما في الروضة . (قوله أن من نسي إحدى الخمس) ولو احتالاً فيها أو مع غيرها كما لو شك حاج في أن متروكه طواف أو صلاة فيجب عليه الخمس مع الطواف ويكتفيه تيمم واحد للجميع ذكره في

الثالثة فله إتمامهما . (قول الشارح ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها) وإرادة على الكتاب لأن الواحد لا يسمى عدداً . (قول المتن ولا يصلي بتيمم غير فرض) له أن يصلي به مع الفرض المعادة في الجماعة كالتسمية في خمس بجمعهما بتيمم لأن الفرض واحد . (قول المتن غير فرض) خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه . (قول الشارح في جواز الترك) أي وعدم انحصار العدد .

قبل إتمامهما ليسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ما شاء (إلا من نوى عدداً فيهما) وإن جاوز ركعتين لانقضاء نيته عليه ومقابل الأصح في الأول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لأنه طهارة ضرورة (ويقتل ما شاء) لأن النفل لا ينحصر فحذف فيه (والنذر) بالمعجمة (كفرض في الأظهر) والثاني لأنه أن يصلي مع الفرض الأصلي (والأصح صفة جواز مع فرض) لشبه صلاة الجنابة بالنفل في جواز الترك وتعيينه عند انفراد المكلف عارض والثاني لا تصح لأنها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث إن لم تعين عليه صحت وإن تعينت فلا وتصح أيضاً مع نفل بنيتها في أصح الأوجه في شرح للمذهب وغير فيه بالجمع كما هنا ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في الحرر من باب أولى (و) الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولا

الروضة وله الاجتهاد في أيهما المتروك ، قال شيخنا : وله الاجتهاد في المتروكة من الخمس أيضا وكذا لو نذر قرية وشك في أنها صوم أو صدقة أو عتق أو صلاة فله الاجتهاد على المتمدن راجعه . ( قوله هن ) هو متعلق بكفاه كما هو الأصل في التعلق بالفعل فيدخل ما لو تيمم لغو هن أو لواحدة منهن قال شيخنا الرمي : وله بالتيمم لواحدة منهن أن يجمع بينها وبين فرض آخر وأن يصلي به فرضا آخر . ونظر في باحتمال أن التيمم لها في الأولى التي هي عليه وأنها في الثانية غير التي عليه وهي واقعة له نافذة نعم إن قصد في الثانية يتيممه التي عليه منهن فهو قريب ولو تذكر التنسية بذلك لم تجب إعادتها على المتمدن وفارق وضوء الاحتياط بإمكان اليقين فيه بنحو المس وبوجوب الفعل هنا . ( قوله لأن الفرض واحد ) فلو كان المنسي اثنين وجب تيممان وهكذا أو قد جعلوا ذلك ضابطا كليا بعبارة مختلفة إحداهما أنه يتيمم بعدد المنسي ويصلي بكل تيمم عدد غير المنسي مع زيادة واحدة . ثانيا أن يضرب المنسي في المنسي فيه ويزاد على الحاصل قدر عدد المنسي ثم يضرب المنسي في نفسه ويسقط الحاصل من الجملة فالباقي هو المقضى موزعا على التيممات التي بعدد المنسي كما مر . ثالثا أن يزداد مثل عدد غير المنسي فأكبر على عدد المنسي فيه بحيث ينقسم صحيحا على المنسي فالجمع هو المقضى موزعا على التيممات المذكورة أيضا ففي نسيان صلاتين يجب تيممان ويصلي بكل تيمم أربع صلوات بقدر عدد غير المنسي مع زيادة صلاة أو يصبر المنسي وهو اثنان في المنسي فيه وهو خمسة يحتمل عشرة يزداد عليها عدد المنسي المذكور وهو اثنان فيجمع اثنا عشر ثم يسقط منها مضروب الاثنين في نفسها وهو أربعة يبقى ثمانية تقسم على التيممين كما مر ويزاد على المنسي فيه وهو خمسة مثل عدد غير المنسي وهو ثلاثة يحصل ثمانية وقسمتها صحيحا على المنسي الذي هو اثنان فيخص كل تيمم أربع صلوات كما مر أيضا فتأمل . ( قوله مختلفتين ) أي يقينا سواء علم أيهما من يوم أو من يومين أو لم يعلم ذلك . ( قوله صلى كل صلاة ) أي نذر على الوجه الأول ووجوبه على الوجه الثالث . ( قوله وإن شاء ) أي على الوجه الأول . ( قوله ليس منها التي بدأ بها ) فيحرم فعلها لأنها عادة فاسدة قاله شيخنا وقال في مرة له فعلها فيصلي بكل تيمم خمسا لأن محل المنع من فعلها أنذارك واحدة غيرها والأول هو الوجه . ( قوله لأنه لا يخلو ) أي مجموع ذلكم عشر احتمالات واحد بقوله الصحيح والشاء وستة بقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث وثلاثة بقوله أو يكون من الثلاث تأمل . ( قوله هو المستحسن ) لقلة التيمم فيه وفي شرح البهجة إن هذه الطريقة لا تكفي فيما إذا لم يعلم تخالف المنسي المتعدد لاحتمال أن الذي عليه من جنس ما فعله مرة واحدة . ( قوله ولا ) مثال لا شرط فهو من التوالى لا من الموالاة كما فهمه بعضهم . ( قوله متفقين ) ولو احتال أخذوا بالأحوط كما لو جهل عدد ما عليه من الصلوات ولو نسي ثلاث صلوات من يومين وشك هل فيها متفقان لزمه صلاة يومين وكذا لو نسي أربعة أو خمسا أو سبعا أو ثمانية فإنه يلزمه صلاة يومين فإن كانت الثلاث مثلا من ثلاثة أيام لزمه صلوات ثلاثة أيام كذا نقله شيخنا الرمي عن فتاوى الفقهاء ، ومعلوم أنه لا بد في الثلاث من ثلاثة تيممات وفي الأربع من أربع وهكذا فانظر كيفية فعل صلوات اليومين بها فالوجه أن يقال يصلي الخمس ثلاث مرات أو أربع مرات وهكذا . ( قوله قبل الوقت ) عدل إليه عن قول المصنف وقت فعله ليفيد أن مؤدى العبارتين واحد أو معنى وقت فعله وقت يصح فيه فعله في ذاته لا بالنظر لشخص بعينه بخلاف ما فهمه العلامة البرلسي وبنى عليه ما يأتي عنه على أن وقت الفعل بالفعل ولو لشخص بعينه ليس معتبرا بالإجماع وإلا ما صح التيمم قبل السترة أو الاجتهاد في القبلة أو للجمعة قبل الخطبة أو للخطبة قبل اجتماع من يعتقد به <sup>(١)</sup> ولما صح إيراد المتنجس كما في فصيح التيمم للراتية التي بعد الفرض قبل فعله ويقبل به القبلة أو غيرها ، وقول لشيخ شيخنا عميرة بعدم صحته لم يذكره على أنه المذهب

( قول المتن هن ) متعلق بكفاه لا بتيمم . ( قول المتن ليس منها التي بدأ بها ) الظاهر أن فعله للأولى بالتيمم الثاني حرام فتأمل . ( قول المتن قبل وقت فعله ) قضيته أن الراتية البعلية لا يصح التيمم لها إلا بعد فعل الظهر وفيه

يعلم عنها ( كفاه تيمم هن ) لأن الفرض واحد وما عداه وسيلة له والثاني يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس ( وإن نسي مختلفتين ) لا يعلم عينها ( صلى كل صلاة ) من الخمس ( يتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصل بالأول أربعة ولاء ) أي الصحيح والظهر والعصر والمغرب ( وبالثاني أربعة ليس منها التي بدأ بها ) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه لأنه لا يخلو أن تكون المستثنان الصحيح والعشاء أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو يكونا من الثلاث وعلى كل صل كلاً منهما يتيمم والثاني هو المستحسن عند الأصحاب وقوله ولاء مثال لا شرط . ( أو نسي ) ( متفقين ) لا يعلم عينها من صلوات يومين ( صلى الخمس مرتين يتيمم ) وفي الوجه السابق بعشر تيممات . ( ولا يتيمم للفرض قبل ) دخول ( وقت فعله ) لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت الفعل ما تجمع فيه الثانية من وقت الأول ( وكذا الفصل المؤقت ) كالرواتب مع الفرائض وصلاته العيد

بل أخذ من لفظ فعله من كلام المصنف وقد علمت بطلان فاعتماد غيره له ليس في محله ولا يرد عدم صحة التيمم بنية العصر قبل فعل الظهر لمن يجمع تقديمه لأن وقت الجمع لم يدخل لتوقفه على نيته في الأولى ولا بطلان تيممه لها بعد فعل الظهر إذا بطل الجمع بعده بدخول وقتها مثلًا لتبين أنه قبل الوقت فهو كما لو ظن دخول الوقت وتبين خطؤه فلا حاجة لقولهم لأنه لما لم يستبح ما نواه بصفته لم يستبح غيره بالأولى وإنما توقفت صحة التيمم على إزالة النجاسة لأنه لا يباح معها ما يزيه ولا غيره . (قوله الفصل) أي الواجب ولو تيمم لجنازة فحضرت أخرى جاز أن يصل به على الثانية قبل الأولى أو معها ويجوز الصلاة على الميت من التيمم وإن لزمه القضاء مع المتوضيء وكذا منفردًا إذا سقطت به ولو مع وجود المتوضيء على المعتمد خلافاً لابن حجر ، وحمله بعضهم على ما إذا لم يصل المتوضيء والمحل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وهو واضح ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع غالب الناس لمن يريد فعلها جماعة وبارادته إن أرادها فرادى وصلاة الكسوف بالتغير سواء أرادها جماعة أو فرادى ووقت الفاتحة بتذكرها والمنصورة المطلقة ببارادة فعلها وكذا ما تأخر سببه . (قوله إلا وقت الكراهة) أي إلا إن أراد فعله في وقتها فلا يصح التيمم له ولو قبلها فإن لم يرد فعله فيه صح التيمم له ولو فيه لأنه وقت صحته في الجملة . (قوله ومن لم يجد ماء) في المحل الذي يجب عليه من ماء ما مر ولا تراباً كذلك لأنه يجب عليه كالماء . (قوله لزمه إغ) أعلم أن لزوم في كلامه مستعمل في الوجوب والصحة معاً بدليل حكاية القدم لمقول الندب والحرمه وليس في النفل لزوم كما هو معلوم فتفهيده بالفرض لإخراج النفل إما هو من حيث الصحة المشار إليها بقول الشارح واحتراز إغ فسقط ما ذكره بعضهم هنا فراجع . (قوله أن يصل) أي عند بأسه منهما ولو في أول الوقت وهي صلاة حقيقة بحث بها من حلف لا يصل ويطلبها ما يظل غيرها ويحرم قطعها بلا عذر نعم تبطل بتوهم الماء أو التراب في محل يجب عليه من ماء وإن كان يسقط به فيه القضاء على المعتمد . (قوله الفرض) أي الصلاة المفروضة المؤقتة ولو بالنذر في وقت معين وله التشهد الأول وغيره من المندوبات منها إلا نحو السورة للجنب ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا تجوز المندوبات فيها كسجدة التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو لا تبعاً لإمامه فيها ودخل في الفرض الجمعة فتزومه ، وإن وجب إعادتها ظهراً ولا تجب على الأربعين كذا قاله وظاهر هذا عدم صحتها منهم لو كان فيهم منهم أو كانوا كلهم كذلك وهو بخلاف ما قبله فراجع ودخل صلاة الكسوف إذا نذر ما وصلها بالمقابلة التي قصدتها في نذرها أو بما عمل عليه عند الإطلاق ولا تقضى إذا خرج وقتها . (قوله حرمة الوقت) أي الحقيقي فلا يجوز قضاء فاتة تذكرها وإن فاتت بغير عذر . (قوله ويعيد) صوابه التعبير بالقضاء لأنه محل الأقوال وأما الإعادة في الوقت فلا خلاف في وجوبها ولو بالتراب في محل لا تسقط به فقول بعضهم

لا تيمم له قبل وقته (في الأصح) والثاني يجوز ذلك توسعة في النفل وصلاة الجنازة كالتفل ويدخل وقتها بالقضاء الفصل وسياق في أواخر الجناز كرهاها قبل التكفين فيكره التيمم لها قبله أيضاً كما يؤخذ من شرح المذهب والصلاة المنصورة في وقت معين كالفرض الأصلي والنفل المطلق تيمم له كل وقت أرادته إلا وقت الكراهة (ومن لم يجد ماء ولا تراباً) كالتخيوس في موضع ليس فيه واحد منهما (لزمه في الجديد أن يصل الفرض) لحرمة الوقت (ويعيد) إذا وجد أحدهما وفي القديم أقوال أحدها له يندب الفعل ، والثاني يحرم ويعيد عليهما ، والثالث يجب ولا يعيد حكاية في أصل الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاء ما في قول قال به الزني وهو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء وذكر فيه وفي الفتاوى على الجديد أنه إذا يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فإن كان فيما

نظر بقوى عند خروج وقت الفريضة . (قول الشارح وسياق في أواخر الجناز هذا الكلام ربما يؤخذ منه عدم صحة التيمم للجمعة قبل فعل الخطية لكن صرح شيخنا في شرح المنهج بخلافه . (قول الشارح حرمة الوقت) أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله ﷺ أناساً في طلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصلوا وهم على غير وضوء فأقر الله آية التيمم رواه الشيخان ، وقد تمسك من منع وجوب الإعادة بهذا الحديث وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاهم إذ ذلك بغير ظهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد من قوله لحرمة الوقت أن الفاتحة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها . (قول المتن ويعيد) أعلم أن كل موضع وجبت فيه الإعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كالتأخير وهو الأقف وقيل الأولى وقيل أحدهما لا يعينها قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصل الثانية تيمم الأولى .



لا يسقط به لم تجب الإعادة إذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فله قطعاً . (ويقضي المقيم المقيم لفقد الماء) لتدور بقده في الإقامة وعلى المختار السابق لا يقضى . (للمسافر المقيم لفقده لمعموم بقده في السفر (إلا العاصي بسفره) كالأبق فيقضى (في الأصح) والثالث لا يقضى لوجوب

المراد بها ما يعم القضاء غير مستقيم . (قوله لم تجب الإعادة) أى ولا تجوز حزم . (قوله واحترز بالفرض عن النفل) سواء المؤقت وغیره ومثله صلاة الجنابة فلا تجوز وإن تعينت عليه بأن لم يكن غيره فيفد الميت بلا صلاة ومثله قراءة الجنب القرآن بقصدته ومكثته بالمسجد وتمكين الحليل فلا يجوز شيء منها . (تنبيه) يلحق بفائد الطهورين في المنع من النفل ونحوه من على يذنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس على نجاسة على المعتمد بخلاف غيرهما كفكافد ستره ومتيم بمحمل يغلب فيه الوجود ، ونقل عن شيخنا الرملى إلحاق نحو مربوط على خشبة بفائد الطهورين في ذلك . (قوله المقيم إلخ) المراد به كما سيذكره من في محل يغلب فيه الوجود وبالمسافر عكسه . (قوله إلا العاصي بسفره) المراد بالسفر هنا حقيقة فيلزمه التيمم ويصل ويقضى وهذا في الفقد الحسى وأما الشرعى كعطش فلا يصح منه التيمم حتى يتوب ومثله أكل الميتة وخرج به العاصي بالإقامة فلا يقضى لأنه ليس من شأنها الفقد فلا فرق فيها بين الفقد الحسى والشرعى والعاصي بها وغيره . (قوله بأن عدم القضاء رخصة) قال بعضهم : هذا يقتضى أن التيمم عزية ويدل له تعليل المقابل القائل بعدم وجوب القضاء ولعل سكوت الشارع عنه لذلك وفيه ما تقدم . (قوله أو المرض) ولو في محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حلولة نحو سيع أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك . (قوله لعدم العفو) اعترض بأن التيمم باطل لعدم صحته مع النجاسة كما مر فالقضاء لبطلانه لا للدم وحله شيخنا الرملى على دم طراً بعد التيمم أو على أن في مفهوم الكثير تفصيلاً وفيه نظر إذ ليس في كلامه ما يفيد صحة التيمم بل عدم العفو صريح في بطلانه فتأمل . (قوله ورجع المصنف هناك) أى فيأى مثله هنا وهو كذلك . (قوله بالأعضاء) أى غير أعضاء التيمم كما سيذكره وأخذ السائر بقدر الاستمساك فقط . (قوله على طهر) أى من المحدثين<sup>(١)</sup> على المصنف فلا يكتفى طهر عضو السائر مثلاً خلافاً

(قول الشارع لم تجب الإعادة إذ لا فائدة فيها) قضية كلامه في شرح المذهب تحريراً . (قول المتن ويقضى المقيم التيمم) هذا بعمومه يشمل صلاة الجنابة فيتكلف الشخص التوجه إلى القبر ليعبد الصلاة إذا وجد الماء بعد أن صلب عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للمشفقة نعم نقل الإسئوى عن ابن خيران أن المقيم لا تصح صلاته بالتيمم على الجنابة . (تنبيه) لو يعم الميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لأنه خاتمة أمره ذكره البيهقى ولكن نازع فيه الزركشى في الخادم وحمله على الحضر . (قول الشارع لو جوب تيممه) أى وإذا وجب صاب عزية لا رخصة أو سيع أو آلة الاستسقاء ونحو ذلك . (قول الشارع لو جوب تيممه) أى وإذا وجب صاب عزية لا رخصة ذكره الرافعي وعلمه الإمام بأنه لا لزوم فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم على هذا إذا كان الفقد حسياً فإن كان الماء موجوداً وأراد التيمم لمريض أو عطش أو نحوهما فإنه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من شرح المذهب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الإسئوى . (قول الشارع وما ذكره من القضاء في الإقامة إلخ) انظر هل العبرة بمحمل التيمم أو الصلاة الذى في شرح الإرشاد الأول . (قول الشارع وجب القضاء في الأصح) أى وإن كان حكم السفر نافياً . (قول الشارع والثالث يقضى الحاضر دون المسافر) يدل له قضية عمر وإذ لم يتقل أنه أمرهم بالقضاء وأوجب بأنه على التراخي وتأخير البيان جازئ . (قول الشارع وما سياتى له) أى للرأى . (قول المتن على طهر) هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الأول كالحنف نعم بحث الزركشى أن المحدث حدثاً أصغر أو وضع للصبر في غير أعضاء الموضوع ثم أجنب فهو وضع على طهر

بدم الأجنبية فلا يعفى عنه في الأصح عمول بقرينة التشبيه على المتقل عن محله ورجع المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجيرة فأكثر (لم يقضى في الأظهر إن وضع) السائر (على طهر) لأنه حيث قد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه شبه

(١) أى الأصغر الذى يرفعه الوجوه فى الأصل أو الأكبر الذى يرفعه الفصل كذلك .

بالخف وماسحه لا يقضى والثاني يقول مسح للعنبر وهو نادر غير دائم (فإن وضع) الساتر (على حدث وجب نزعه) إن أمكن

للسباطي تبعا للزكشي وغيره . (قوله على حدث) أى أو على طهر من حيث وجوب النزع . (قوله فإن تعلن) أى في الوضع على الحدث . (قوله لنقص البذل) يؤخذ منه أنه لو لم يكن ساتر ولكن لم يمكنه إمساك محل العلة بالترايب أنه يجب القضاء وهو كذلك . (قوله واستغنى) أى أن التعبير بالمشهور يشعر بأن مقابله من الخلاف غير قوى سواء كان طرقا أو أفقا فأثر التعبير به عن التعبير بالمذهب أو الأظهر كذلك فتأمل .

### [باب الحيض]

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس فهو من الزيادة على الترجمة وليس معييا . والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وشرع آدم جيلة أى طبعه يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة وتعدد الفرع يعتبر بما في الحدث وحكمته الأصلية أنه لباسال ماء الشجرة حين كسرتها حواء في الجنة قال الله تعالى لها لا دميتكما آدميتها أول وجوده كان فيها ، وقول بعضهم : أو وجوده في بني إسرائيل يحمل على أول ظهوره وانتشاره ، والاستحاضة ويقال لها دم فساد لغة كالحيض وشرع آدم علة يخرج من أدنى رحم المرأة من عرق يقال له العاذل بمعجمة أو مهمل وبالأاء بدل اللام مع الإعجام ، والنفاس لغة الولادة واصطلاحا الدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل وقبل مضي خمسة عشر يوما فما بين التوأمين حيض في وقته ودم فساد في غيره وكذا ما يخرج مع الولد يسمى نفاسا لأنه عقب نفس غالبا يقال نفست المرأة بضم النون أفصح من فتحتها وكسر الفاء ويقال للحائض نفست بفتح النون وكسر الفاء وللحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله :

حيض نفاس دراس طمس إعصار ضحك عراك فراك طمث إكبار

والذي يبيض من الحيوان ثمانية كما ذكره الجاحظ<sup>(١)</sup> بجمع من جاء مهمل مكسور وظاء مشالة أربعة باتفاق وهي المرأة والأرنب والضبع والخفاش ، وأربعة على الأصح وهي الناقة والحجرة أى الأنثى من الخيل والكلبة والوزغة . قال بعضهم : ولعل معنى حيض غير المرأة رؤية دمها وليس حيضا حقيقة فلا يعتبر له أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الأحكام وقد جمعها بعضهم بقوله :

ثمانية في جنبها الحيض يثبت ولكن في غير النساء لا يوقت  
نساء وخفاش وضبع وأرنب كذا ناقة وزغ وحجرة كلبه

(قوله أقل منه تسع سنين) وغالبه عشرون سنة ولا حد لأكثره وقيل سنون سنة ولفظ تسعة في كلامه كغيره مرفوع من الخبر المفرد عن أقل لا منصوب طرفا من الخبر الجملة عنه خلافا لما زعم ذلك في كلامهم ورتب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه مطرفا في التسع وهذا معنى ما في المنهج فقوله فيه : والتسع مبتدأ وليست طرفا خبره وما قبل مبتدأ أيضا وليس بشئ خبره وما بينهما اعتراض راجعه . (قوله قمرية) منسوبة إلى القمر لاعتبارها به من حيث اجتماعه مع الشمس لا من حيث رؤيته هلالا وهي ثلثائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه على الأصح وخرج بها الشمسية المنسوبة إلى الشمس لاعتبارها بها من حيث

(قول المتن قضي على المشهور) الذي في الشرحين وشرح المذهب وأشعرت به عبارة الحرر حكاية طريقتين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان ينبغي التعبير بالمذهب كما قاله الإسنوي . (قول الشارح وابن الوكيل) أى قضيتا طلاقا لأن كلامه هذا في الموضوعة على حدث .

### [باب الحيض]

نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني إسرائيل انتهى . وقيل : بل وقع أمنا حواء عند قطع الشجرة . (قول المتن تسع سنين) أى تمام التاسعة وقبل نصفها وقبل الطعن فيها وهي جارية في إسكان بلوغها بالإنزال بخلاف الصبي فتام التاسعة وقبل نصف العاشرة وقبل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب . (قول الشارح قمرية) أى هلالية وهي ثلثائة وأربعة وخمسون يوما وسدس

بأن لا يخاف من ضررها كما ذكره في شرح المذهب ليتطهر فيضه على طهر فلا يقضى كالنكاح (فإن تعدل) نزعه لحرف محذوف مما ذكره في شرح المذهب (قضى) مع مسحه بالماء (على المشهور) لانتهاء شبهه حيث لا يخاف من الضرر والخلاف لا يقضى للعدول والخلاف في القسمين فيما إذا كان الساتر على غير محل التيمم فإن كان على محله قضى قطعاً لنقص البذل والمبذل جزم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب كالرافعي عن جماعة ثم قال : إطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى . ابن الوكيل قال : الخلاف في القضاء إذا لم نقل بجمع فإن قلنا بجمع وتيمم فلا قضاء قطعاً واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور المشرع بضعف الخلاف عن تعبير الحرر كالشرح بأصح الطريقتين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسئتين الأظهر أنه إن وضع على طهر فلا إعادة وإلا وجبت انتهى ، وعلى المختار السابق له لا تجب .

### [باب الحيض]

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس . (أقل) منه تسع سنين) قمرية

حولها في نقطة رأس الحمل إلى عودها إليها وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الأصح  
 إلا جزأ من ثلثمائة جزء من اليوم . (قوله أو بما يسعها فلا) أى فليس حيضا وإن اتصل بدم قبله فلا  
 رأته ما عشرين يوما من آخر التاسعة فأربعة أيام وجزء يوم من أول العشرين فساد . (فتنبيه) ذكر  
 شيخنا الرملى هنا فى شرحه أن من المتى فى الذكر والأنتى تقرىبى كالحيض فإذا رأى أحدهما متيا  
 فى زمن لا يسع حيضا وطهرا حكم بولوغه وذكر فى ذلك الشرع فى باب الحجر أنه تحديدهى فيها  
 وهو الوجه واعتمده شيخنا لأن الشيء يرجع بذكره فى بابه والمتى لا يقدر بوقت محدد . (قوله يوم  
 وليلة) أى متوالين سواء اعتدلا أو لا وأشار بقوله قدرها إلى دخول ما لو طرأ فى أثناء يوم أو ليلة وبقوله  
 متصلا إلى أن الأقل حقيقة لا يتصور إلا مع الاتصال . (قوله كما يؤخذ إلخ) هو راجع لاعتبار ذلك القدر  
 حيث اعتبروا فيما لو تحلل نفاة أن تنقص أوقات الدماء عن أربعة وعشرين ساعة قدر اليوم والليلة بحيث  
 لو أدخلت قطنة فى أهل تلوثت بالدم ، وقوله كما يؤخذ إلخ لو قال كما باقى إلخ لكان حسنا إذ لا يؤخذ  
 الشيء فى نفسه فأتم . (قوله بالاستقراء) أى التام فلو اطردت عادة امرأة بأقل من يوم وليلة أو بأكثر  
 من خمسة عشر لم تعتبر واعتبار الاستقراء لعدم ضابط هنا لذلك شرعا أو لغة فليس مخالفا لقول الأصوليين  
 بتقديم الشرع ثم الغلبة فى اللغة<sup>(١)</sup> . (قوله لا يخلو عادة) وعادة شرح المنهج غالبا أى جرت عادة النساء  
 وغلب فبين لا شتاهن كل شهر على حيض وطهر وأما كون الحيض خمسة عشر فلا يتوقف على عادة ولا  
 غلبة لثبوت الحكم بالرد النادر فالزوم المذكور صحيح وبذلك علم أنه لا ينافى الحكم فى اعتبار السنين  
 بالقرينة فأتم . (قوله بين الحيض والنفس) وكذا بين النفاسين كان وطىء عقب الولادة وألقت علقه  
 بعد السنتين أكثر النفاس لدون خمسة عشر يوما . (قوله تقدم الحيض) الأنسب تقدم أو تأخر كما هو صريح  
 عبارة شيخ الإسلام فى المنهج فراجع . (قوله من الصلاة إلخ) وتاب الحائض على ترك ما حرم عليها إذا  
 قصدت امتثال الشارع فى تركه لا على العزم على الفعل لولا الحيض بخلاف المريض لأنه أهل لما عزم عليه  
 حالة عزمه . (قوله وعبور المسجد إن خافت تلويثه) المراد بالخوف ما يشمل التوهم وأما عبور غير المسجد  
 كالرباط وملك الغير فإنما يرجع مع الظن ويكره لما عبور المسجد مع الأمن لفظ حديثها ولذلك كان خلاف  
 الأولى فى الجنب نعم لا كراهة ولا خلاف الأولى إذا كان حاجة كقرب طريق . (فتنبيه) كل من به  
 نجاسة تلوث كجراحة نضاحه لى حكم الحائض فيما ذكر سواء فى بدنه أو ثوبه أو نعله وبحرم إدخال  
 النجاسة فى المسجد وإيقاؤه فيه ومنه نحو قمل ميت فى ملبوس نعم يعفى عن ذلك فى نحو نعله للضرورة  
 وبحرم إلقاء نحو القمل حيا مطلقا عند شيخنا الرملى وقيده ابن حجر بما إذا علم أنه يتأذى أو يؤذى وإلا فكره  
 كإلقائه فى محل فيه تراب مسجد أو غيره ويجوز قله فى المسجد إن أسرع بإخراجه ويجوز القصد فيه إن لم  
 يلوث وأسرع بإخراجه وفارق حرمة البول فيه مطلقا ولو فى إناء للغفو عن جنس الدم ويحرم تقديره

يوم لقوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الأهلة ﴾ . (قول الشارح تقريبا) وقيل تحديدا وعليه قتل بضر بقية  
 اليوم وقيل إن رأته قبل التسع أقل من يوم وليلة وبعدها يوما وليلة فالجميع حيض وإن انعكس فليس بحيض  
 وإن كان يوما وليلة بعضه قبل وبعضه بعد ففيه وجهان والثانى قول المتولى ورجحه فى التحقيق . (قول  
 الشارح كما يؤخذ) يرجع لقوله متصلا . (قول الشارح أيضا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي) هى قول  
 المصنف والتقاء بين الحيض إذ قضية جبل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيضا أن لا تكون دماء الأقل  
 التى تخللها ذلك النقاء أقل الحيض فى حالة تخلل بل الحيض هى مع ذلك النقاء فيعمل بلا ريب أن شرط تحقق  
 أقل الحيض حيضا فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالخاصل أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون إلا  
 مع الاتصال إذ لو فرض نقاء فى خلاف دم اليوم والليلة زاد الحيض عن الأقل . (قول المتن خمسة عشر) ذهب  
 الحنفية إلى أن أكثر الحيض عشرا . (قول الشارح أخذا من المسئلة الآتية) يرجع لقوله وإن لم يتصل

بالطهارات كغشور البطيخ وإلقاء الماء المستعمل فيه ويجوز الوضوء فيه وإن وقع ماؤه في أرضه لعدم  
الامتنان في ذلك وبحرم غسل نجاسة فيه وبصاق ولو يقطع هوائه لا أخذ من قمه بويه مثلاً ودفن البصاق  
فيه مكفر لأنه قال شيخنا ابتداء ودواماً لو في تراب من وقفه أو في حصيره أو في خزانته أو غيرها وإن حرم  
من حيث استعماله لملك غيره . (فتاويه) آخر سياًتي أنه يحل لها الطهر بعد انتطاع الحيض لأنه نابع فإن قيل  
إلا لاغتسال نحو حج وعيد وحضور جماعة . قال شيخنا : ولها الوضوء لذلك الأغسال لأنه نابع فإن قيل  
إن الجنب كالحائض لا يصح طهره حالة خروج المني أوجب بأن المنع في الحيض لذاته ولذلك لا يتوقف  
على خروجه كزمن النقاء بين دمائه والمنع في الجنب لوجود المنافي ولذلك صح مع وجوده في سلسه  
على خروجه كزمن العادة لا تتوقف على نية غير ما استثنى . (قوله والصوم) فرضاً ونفلأ أداء وقضاء وتحريمه  
تعمد وقيل لئلا يجمع عليها مضمفان . (قوله ويجب قضاءه) أي الصوم أي بأمر جديد لا انعقاد سببه في حقها  
كأن نحو النوم . (قوله بخلاف الصلاة) لا يجب قضاءها وافتقرت الصوم بالمسقة بكثرتها وبأنها لم تبين على أن  
تؤخر ثم تقتضي بل إيمان لا نجب أو نجب ولا تؤخر ونفى وجوب القضاء يبرهم جواز قضائها لكن مع كراهتها  
تنزيهاً بخلاف القول البيضاوي بحرمتها وعلى كل لا تمتد لو قلنا لأن المباداة إذا لم تتطلب لم تمتد وبه قال شيخنا  
كالخطيب وغيره وخالف شيخنا الرمل فقال بصحتها وانعقادها على قول الكراة للمتمدن وسياًتي الفرق بينها  
وبين الصلاة في الأوقات المكروهة وعلى الصحة قلها جمع صلوات يتيم لأنها دون النفل المطلق فرأى . (قوله  
أي مباشرته) أي مسه بلا حائل ولو بلا شهوة فخرج النظر ولو بشهوة خلافاً للزركشي وخرج نفس السرة  
والركبة ولغف مباشرة يقتضي حل وطها بمائل ومس شرها وليس كذلك فيها بخلاف مسها بشعره وبحرم  
عليها مباشرة بشيء ما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه وبحرم عليه تكبتها منها وعكسه ولو أخبرته بالحيض حرم  
عليه مباشرة إن صدقها وإلا فلا وإذا صدقها وأدعت دونه صدقت ولا يجرم عليها حضور المخضر ولا يكره  
استعمال ما مسته بطيخ أو غره ولا فعلها له ولا غسل الثياب . (فتاويه) الوطء في الحيض كبيرة ويكفر  
مستحله ولو بعد انقطاعه إلا في زمن يقول أبو حنيفة بجوازها<sup>(١)</sup> نعم قال بعضهم بجوازه لمن خاف العنت  
فراجعاً ويندب لمن وطئ فيه ولو بزناً أن تصدق بدنيار أو ما يساويه إن وطئ في إقباله ونصف دينار في  
إدباره كذلك وتكرر التصديق بتكرار الوطء والمراد بإدباره زمن ضعفه ويناقضه وبعدة إلى الفصل كذلك .  
(فوج) قال في المجموع ومن ترك الجمعة بلا عذر ينوب له أن تصدق بدنيار أو نصفه وعمه بعضهم في  
إتيان كل معصية . (قوله وسياًتي إغ) هو توطئة لما بعده . (قوله أي الحيض) ومثله النفاس وسياًتي . (قوله قيل  
الفصل) الأول الطهر ليشمل التيمم . (قوله غير الصوم والطلاق) أي الطهر كأي المنهج وعلل الشارح الأولين  
لأنه لم يذكر الثالث وعلل الثلاثة في المنهج بقوله لاتفاء علة التحريم وهي المنع في الصوم وطول المدة في الطلاق  
والتلاعب في الطهر وقيل علة الأول اجتماع المضعفين كما رويهم في عبارة المنهج تماثت لأنه استثنى

(قول الجن والصوم) أي بالإجماع قال الإمام : وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه يضعفها . (قول الجن  
وما بين سرتها) أي لأنه حرم للوطء وأما الوطء فظاهر ويؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع  
بهما . (قول الشارح أي مباشرته) هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر  
خلافاً لما اقتضته عبارة الروضة والشرحين وابن الرضا من المنع حيث عبروا بالاستمتاع . قال الأسنوي :  
القياس تحريم مباشرتها فيما بين سرته وركبتها . (قول الشارح بوطء) وهو كبيرة . (قول الجن وقيل لا يجرم  
غير الوطء) أي ولكن يكره . (قول الشارح واختاره المصنف) أي لقوله **عَنْهُ** : « اصنعوا كل شيء إلا  
النكاح » وظاهر أن المراد على هذا القول الوطء في الفرج . (قول الشارح وسياًتي في كتاب الطلاق إغ)  
توطئة لصحة استثناء الطلاق أي إذ كانت حرمة معلومة مما ذكره في كتاب الطلاق فكانه ذكره هنا

بالدم لغتية أو عدم  
أحكامها الشد فإن أمنت  
جاء المصور كالجنب  
(والصوم ويجب قضاؤه  
بخلاف الصلاة) فلا يجب  
قضاؤها للمشفة فيه  
بكثرتها (وما بين سرتها  
وركبتها) أي مباشرته  
بوطء أو غره (وقيل لا  
يحرم غير السوطه)  
واختاره المصنف في  
التحقيق وغيره وسياًتي في  
كتاب الطلاق حرمة في  
حيض بمسوسة لتضررها  
بطول المدة فإن زمان  
الحيض لا يحسب من  
العدة فإن كانت حاملاً لم  
يحرم طلاقها لأن عدتها إنما  
تقتضي بوضع الحمل  
(فإذا انقطع) أي الحيض  
(لم يحل قبل الفصل) مما  
حرم (غير الصوم  
والطلاق) فيحصلان  
لاتفاء مانع الأول والمنع  
الذي حرمه الثاني ونقطة  
الطلاق زادها على المحرم  
وقال إنها زبادة

الطهر من نفسه فكأنه قال لم يحل قبل الطهر إلا الطهر مردود لأنه إنما استثناء من عموم ما حرم فتأمل .  
 (قوله وهي أن يجاوز إرج) فيه قصور لأن كل دم ليس في زمن حيض أو نفاس استحاضة وإن لم يتصل بها  
 ولعله ذكر ذلك إشارة إلى تقديمها على النفاس فتأمل . (قوله حدث دائم) هو بيان لحكم من أحكامها لا  
 تفسير لها فلا يلزم أن سلس المذي أو البول أو غوّه يسمى استحاضة ولا يقال به كذا قالوا وفيه نظر إذ هنا  
 كقولنا الإنسان حيوان ذو رجلين ولا يلزمه أن يكون كل ذي رجلين إنسان تأمل . (قوله فلا تنع الصوم  
 والصلاة) ولو نقلوا ولا غير هذا فله الوطء ولو مع جريان الدم ولا كراهة فيه إلا في متحيرة على ما يأتي . (قوله  
 تفصل) بالماء أو تمسح بالأحجار . (قوله وجوبا) بيان للمراد من الطلب . (قوله مشققة الطرفين) أى أو  
 الطرف المقدم فقط قال بعضهم : ولا بد في الحشو أن لا يكون شيء من القطعة مثلا بارزا إلى ما يجب غسله  
 في الاستنجاء فلا يصير حاملة لتصل بنجس فراجعه . (قوله وإن تأذت) أى ولو بمجرد الحرقان تركته  
 وكلامه في الشد ومثله الحشو ولا يضر خروج الدم بعد ذلك وإن لوث ملبوسها في تلك الصلاة خاصة ولا  
 يجوز لنحو السلس تعليق نحو قارورة ليقطر فيها بوله مثلا وهو في الصلاة بل تبطل صلاته به . (قوله صائمة)  
 أى ولو فلا تركت الحشو نهرا وإن احتاجت إليه وتمحوا ليلا فلو أصبحت صائمة والحشو باق فهل لما نزعه  
 بإدخال أصابعها لأجل صحة الصلاة حرره كذا قال بعضهم : وفيه نظر مع ما مر في شرط الحشو .  
 (تقريبه) علم مما ذكر أن صلاة الصائمة مع ترك الحشو صحيحة كصومها فمراعاة الصوم إنما حصلت  
 بترك الحشو وبذلك علم سقوط اشتكال ما هنا بمسألة الخيط الآتية في الصوم التي فيها لزوم بطلان  
 أحدهما وهي ما لو ابتلع خيطا قبل الفجر وأصبح صائما وطرفه خارج حيث راعوا فيها الصلاة بنزعه  
 لصحتها لا الصوم ببقائه وبطلانها فلا حاجة للجواب عنها لأن الاستحاضة علة مؤنة ربما يتعذر معها قضاء  
 الصوم فتأمل<sup>(١)</sup> . (فهرج) قد مر أنه لا يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم إزالة النجاسة لأن الطهارة  
 بالماء قوية فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل إنها من أفرادها . (قوله وتوضأ) أو تيمم ولو عر بالفاء  
 في الحشو والعصب والوضوء لكان أولى كما فعل شيخ الإسلام في المنهج لإفادة القوية الواجبة . (قوله وقت  
 الصلاة) تنازعه ما قبله من الغسل وما بعدها . (قوله كالتيتم) أى من حيث النية وما يستباح به والوقت  
 وتلث الغسل والوضوء ونحوها خلافا لمن منع ذلك وعلم من التشبيه أنها لا تقتل لفرض الكفاية وهو  
 يخالف ما سياتى في التحيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض فراجعه وعلم أيضا أنه لا يلزمها صلاة الفرض  
 الذي تطهرت له فلو تطهرت لحاضرة فتذكرت فاتت أو عكسه فلها فعل أيها شاعت كما نقل عن الأذرى .  
 (قوله وتبادر) أى وجوبا ويفتر قدر ما بين صلاتي الجمع ولها فعل الرواتب القبليّة قبل الفرض . (قوله تقليلا  
 للحدث) أى للدم النازل عليها . (قوله وانتظار جماعة) أى كون صلاتها جماعة ولو بوحد معها وذهب  
 لمسجد ونحو أذان وإقامة وإجابتها والمراد بالأذان في حقها إجابته أو زمنه لأنه غير مطلوب منها . (قوله لم  
 يضى) أى وإن طال الزمن وإن خرج به الوقت وإن حرم عليها ، نعم إن كانت عاداتها الانقطاع بقدر الطهر  
 والصلاة امتنع التأخير . (فهرج) لها أن تصلى التوافل المؤقتة في الوقت وبعده والمطلقة في الوقت فقط قال  
 (قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر فسرهما بهذا ليعلمك أن قوله حدث دائم ليس تفسيراً  
 للاستحاضة . (قول المتن حدث دائم) قال الأسنوى : ليس تفسيراً للاستحاضة بل هو حكم إجمالي ولا يلزم  
 أن السلس ونحوه استحاضة والسلس يفتح اللام مصدر . قال الأسنوى بعد ذكر ذلك وقوله كسلس للتشبيه  
 لا للتشثيل . (قول الشارح) وهو أن لا ينقطع بفيدك أن السلس في المتن يفتح اللام . (قول الشارح) بأن تشده  
 (إرج) يسمى ذلك تلجما واستغفارا . قال الأسنوى : من اللجام وتقر الدابة لأنه يشبههما . (قول الشارح) وإن  
 كانت صائمة تركت الحشو نهرا أى وإن لم تراع مصلحة الصلاة للوام الاستحاضة وأن الحشو لا يزيل الدم  
 بخلاف مسألة الخيط المتبلع قبل الفجر وطرفه خارج فإن الأصح مراعاة الصلاة .

حسنة (والاستحاضة)  
 وهي أن يجاوز الدم أكثر  
 الحيض ويستمر (حدث  
 دائم كسلس) أى سلس  
 البول وهو أن لا ينقطع  
 (فلا تنع الصوم  
 والصلاة) للضرورة  
 (تفصل المستحاضة  
 فرجها وتصبه) وجوبا  
 بأن تشده بعد حشوه مثلا  
 بخرق مشققة الطرفين  
 تخرج أحدها إلى بطنها  
 والأخرى إلى صلبها  
 وتربطهما بخرق تشدها  
 على وسطها كالتيكة وإن  
 تأذت بالشد تركته وإن  
 كان الدم قليلا يندفع  
 بالحشو فلا حاجة للشد  
 وإن كانت صائمة تركت  
 الحشو نهرا واقصرت  
 على الشد فيه . (وتوضأ  
 وقت الصلاة) كالتيتم  
 (وتبادر بها) تقليلا  
 للحدث (فلو أخبرت  
 بمصلحة الصلاة كستر  
 وانتظار جماعة لم يضر ولا  
 فيضر على الصحيح)  
 والثاني لا يضر كالتيتم  
 (ويجب الوضوء لكل  
 فرض) كالتيتم لبقاء  
 الحدث (وكذا تعهد  
 العصابة في الأصح) وإن  
 لم تزل عن موضعها

ولا ظهر الدم بجوانبها قياسا على تجديده بالوضوء الثاني لا يجب تجديدها إلا إذا زالت عن موضعها أو الاله وقع أو ظهر الدم بجوانبها حيث قبل بتجديدها فتجدد ما يتعلق بها من غسل الفرج وإبدال القطنة التي بفسه (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد انقطاعه وعوده أو اعتادت)

ذلك (ووسع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوءا والصلاة) بأقل ما يمكن (وجوب الوضوء) أما في الحالة الأولى فلا احتمال للشقاء الأصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا إمكان ادعاء العادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل إمكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضؤها باق بحاله تصل به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها ما امتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة (فصل) إذا رأت (دما لمن الحيض أقبله) فأكثره (ولم يعر أكثره) أي لم يجاوز (لكله) حيض) أسود كان أو أحر أو أشقر مبتدأ كانت أو معادة تغيرت عاداتها أو لا لأن يكون عليها بقية طهر كأن رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المهذب مرفقا (والصفرة والكثرة) أي كل منهما (حيض في الأصح) مطلقا لأنه الأصل فيما تراه المرأة في زمن الإمكان والثاني لأنه ليس على لون الدم وإذا كان لون الدم فهو مثل حيض اتفاقا وقيل يشترط في كونه حيضا في غيرها تقدم دم قوی

والد شيخنا الرمي وبهذا يجمع بين كلام الروضة والجمع وفيه نظر فراجعها . (قوله ولا ظهر الدم) نعم يفي عن قليل سال منه فلا يجب تجديد العصب وتغييره بالعصا فيه تجوز والأولى العصب ولو زالت العصا لضعف الشد أو خرج الدم في الحشو أو شغيت بطل الوضوء سواء وجد ذلك فيه أو بعده . (قوله ولو انقطع دمها) ولو في الصلاة أو الوقت أو بعده . (قوله أو اعتادت) أي أو أخرها رقة . (قوله ووسع) راجع للصورتين قبله كما يصرح به . (قوله بأقل إلخ) أي بأخف ممكن على العادة وقول الإسوي بخير في المسافرة ركعتان ربما يؤهم وجوب القصر عليها وليس كذلك . (قوله وجوب الوضوء) وكذا إعادة ماصلته كما يأتي . (قوله فلو عاد الدم إلخ) فلو كانت توضح تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الأول ولأن هذا الوضوء كان لزوال الحدث وقد تبين بقاؤه . (قوله تبين إلخ) نعم إن كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم تجب إعادة . (تنبيه) محل بطلان الوضوء والصلاة فيما ذكر إن خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها وإلا فلا تبطل طهارتها وتصلى بها ولا تبطل صلاتها ولا تجب إعادة لعدم المانع تأمل . (تنبيه) من به جراحة نضاحة<sup>(١)</sup> كالاستحاضة في وجوب الغسل وما ذكر معه كما مر الإشارة إليه . (فصل في بيان المستحاضة والقساما) وهي سبعة كما ذكرها بقولهم لأنها إما مبتدأ أو معادة وكل منهما إما مميزة أو لا وهذه إما حافظة للقدر والوقت أو ناسية لهما أو لأحدهما وستأتي زيادة على ذلك . (قوله رأت) أي الأثني ولو بوجوده كالخشي إذا حاض لأنه يتضح به . (قوله أقبله) أي قدر أقبله وهو أربعة وعشرون ساعة كما مر . (قوله ولم يعر) أي الدم لا يبقيد كونه أقبله . (قوله إلا أن يكون إلخ) يفيد أن المراد بسن الحيض زمنه الذي يمكن وجوده فيه وهذا الاستثناء معلوم بظاهر بقوله وأقل الطهر إلخ فليس راد على كلامه خلافا لما ادعاه . (قوله كأن رأت إلخ) فلورأت ثلاثة دما ثم ثلاثة نقاء ثم اثني عشر دما أو اثني عشر دما ثم ثلاثة نقاء ثم ثلاثة دما فالذي يجب فيها أن حيضها السابق فقط وهو الثلاثة في الأولى والثانية عشر في الثانية فراجع ثم إن الحكم على الثلاثة الأولى بأنها حيض فقط ربما ينافيه ما سيأتي آخر الباب من انتفاء الحيض فيما لو زادت أو قات الدماء مع النقاء حينها عشر لأن ما سيأتي محمول على ما إذا لم يكن في أو قات الدماء بمقدار حيض كامل كاصوره أو على ما إذا لم تر ذوات الدماء مع النقاء على أكثر الحيض فراجع وخرج بقوله ثم انقطع ما لو استمر فإن أسكن كونه كله حيضا بان لم يعر ما زاد على خمسة عشر فلا يعد الحكم عليه بأنه كله حيض وإن لم يكن وكانت مبتدأ لا مميزة فحيضها يوم وليلة من الثلاثة الأول فقط أو كانت معادة لا مميزة ردت لعادتها فراجع ذلك . (قوله والصفرة والكثرة) فهما من الدماء سواء اجتمع مع غيرها أو انفردا أو أحدهما لم يجاوز

(قول الشارح والثاني لا يجب تجديدها) أي لأنه لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الأمر بالطهارة مع استمرار الحدث . قال الإسوي : والوجهان جريان فيما لو انتقضت طهارتها لم يمس أو ربح أو نحوهما كما لو أرادت صلاة فرض ثان فإن بالت وجب التجديد قطعا . (قول المتن بعد الوضوء) أي ولو في الصلاة . (قول الشارح فوضوؤها باق بحاله) قال في شرح البهجة : إلا إذا جددت الوضوء بعد الانقطاع فإنه يبطل بهذا العود لأنه وضوء أزال الحدث فتأثر به .

(فصل) (قول الشارح فأكثر) انتفع بهذا ما قيل أقبله أن يعر أكثره . (قول الشارح أو معادة) رأت الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوى لأن الفرض عدم مجوره خمسة عشر . (قول الشارح في غيرها) أي غير أيام المعادة هذا بعمومه يفيدك أن الخلاف ثابت في الصفرة والكثرة الواقعتين للمعادة في غير أيام عاداتها وللمبتدأة المستحاضة وغيرها وظاهر اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال

المجموع خمسة عشر . (قوله وفي شرح المهذب) أى فيمكن حمل ما في الروضة عليه المنزل عليها ما في المنهج . (قوله باشتراط تقدم إلخ) وقياس ما مر أن يقال وتأخره عنه وعلى هذين يكنى أى قدر من القوى وقيل لابد من يوم وليلة وانقصار الشارح على الأسود والأحمر يقتضى أنه لا يكنى تقدم الأصفر والأحمر ولعله لخل الاتفاق والدم الخارج مع طلقها ليس يفيض إن لم يقع في زمنه وإن لم يسبقه يوم وليلة كما لو مات بعد رؤيته قبل يوم وليلة ولأنها لو لم تلد لاستمر حكم الحيض وإنما انقطع ذلك الحكم بالنفاس لأنه عارض قوى ولا يوصف الدم الواحد بكونه حيضاً ونفاساً معاً كذا قاله فتامله . (قوله أى أول ما ابتدأها الدم) أى فهي يفتح الدال اسم مفعول وفيه رد على ابن الصلاح القتال بأنه لم يسمع في كلامهم ابتداء الشيء وإنما هو بكسر الدال أى مبتدئة في الدم . (قوله بشروطهما) هو قيد للحكم في قول المصنف فالضعيف إلخ وظاهر كلامه كالشارح أنه قيد لتسميتها بميزة كما سيأتى . (قوله أقواماً) والأصفر أقوى من الأكرد فإن تساوى الدمان عمل بالأسبق . (قوله والضعيف استحاضة) أى وإن طال ونمادى سنين كما رأت يوماً وليلة أسود ثم ألبقت أحمره نعم لو رأت قويا وضعيفا وضعيفا فاقوى مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط تقدم القوى واتصال المناسب له به وصلاحيتهما معا للحيض كخمس أسود ثم خمسة أحمر ثم ألبقت الصفرة وإلا كعشرة أسود ثم ستة أحمر ثم ألبقت الصفرة أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم ألبقت الصفرة أو خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم ألبقت الحمرة فالحيض في الكل هو الأسود فقط والحكم على القوى بالحيض والضعيف بالاستحاضة في أى زمن وجدا بهذه الشروط إذا الكلام فيمن دام معها كما يستدل عليه بقوله فإن عره إلخ أما لو انقطع فلا تأتى فيه الشروط ولا ترد عليه كأن رأت عشرة أسود وعشرة أحمر وانقطع فالحيض العشرة الأسود وثبت لها به عادة . (قوله والقوى حيض) أى وإن تخلله نقاء أو ضعيف أو عقبه ضعيف على ما تقدم . (قوله إن لم ينقص

الثاني أن تكون مبتدئة فإذا رأت صفرة أو كدرة فلواقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العدة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصدير إنما هو في المستحاضة فلو رأت المبتدئة ذلك ولم يجاوز أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة على نظر انتهى . (قول الشارح من سواد أو حمرة) انقصاره عليهما يقتضى أن تقدم الشفرة لا يكنى . (قول الشارح بين المبتدئة والمعتادة) أى ولو كانت الصفرة والكدرة واقعتين في أيام العادة ولا ينافى ذلك قوله : وحكاية وجه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم أن الذى في الإسنى عن صاحب التمهيد حكاية وجهين في أيام العادة . أحدهما هذا الذى نقله الشارح رحمه الله عن شرح المهذب . والثاني اشتراط دم قوى سابق على الصفرة أو لاحق وهكذا ذكره الإسنى بعد أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة . (قول الشارح أى أول ما ابتدأها الدم) أى فهي يفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قولك ابتداء الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أى ابتدأت في الدم . (قول المتن بأن ترى قويا وضعيفا) يرجع لقوله بميزة . (قول المتن فالضعيف استحاضة) أى وإن نمادى سنين لأن أكثر الطهر لا حد له صرح به الإسنى وغيره والدليل على ذلك قوله <sup>في</sup> لفاظحة بنت أبى حبيش إذا كان دم الحيضة فإنه أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فوضئى وصل فإنما هو عرق رواه أبو داود . (فخرج) لو رأت خمسة أسود ثم ألبقت الحمرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذنا من نظيره في المعتادة المميزة كما يأتى إن شاء الله تعالى . (قول المتن والقوى حيض) أى مع لاحق له نسبي يمكن الجمع بينهما . (قول المتن إن لم ينقص عن أقله إلخ) هذه الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقا سواء كان تمييز مبتدئة أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم

من سواد أو حمرة عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكنى أى قدر من القوى وقيل لابد من يوم وليلة هذا ما في الروضة وأصلها وفي شرح المهذب لا فرق في جريان الخلاف بين المبتدئة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة باشتراط تقدم دم أسود أو أحمر عليه محترضا بذلك على الرافعي وغيره في نفهم الخلاف فيه (فإن عره) أى عبر الدم أكثر الحيض أى جاوزته (فإن كانت) أى من عبر دمها أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبتدئة) أى أول ما ابتدأها الدم (بميزة) بأن ترى قويا وضعيفا وبشروطهما الآتية كالأسود والأحمر فهو ضعيف بالنسبة إلى الأسود قوى بالنسبة إلى الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر ومن الأكرد إذا جعلها حيضا وماله راحة كربة أقوى مما لا راحة له والسخين أقوى من الرقيق فالمتن أو السخين من الأسودين مثلا أقواما والمتن السخين منهما أقوى من المتن أو السخين (فالضعيف استحاضة والقوى حيض إن لم ينقص عن أقله

ولا غير أكله ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر بأن يكون خمسة عشر يوما متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كأن رأت خمسة أيام أسود ثم أطبق الأحمر إلى آخر الشهر أو خمسة عشر يوما أحمر ثم خمسة عشر أسود أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوما أسود ويومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تميز وسيأتي حكمها وفي وجهه في الصورة الثالثة إن خمسة الأحمر مع خمسة الأسود حيض (أو مبدأة لميزة بأن رآته بصفة أو بصفتين مثلا لكن (فقدت شرط تميز من شروطه السابقة) فالأظهر أن حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون بنية الشهر والثالث تحيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تنحيز بينهما والأصح النظر إلى عادة النساء إن كانت ستة فستة أو سبعة نسبية وبقية الشهر طهرها والعبرة بنساء عشرين من الأيوين وقيل بنساء عصباتها خاصة وقيل بنساء بلدها وتاحتبها كذا في

(الخ) هذه الشروط معتبرة في المعتادة أيضا . (قوله ولا نقص الضعيف إلخ) أي لإمكان جعله طهرا بين حيضتين . (قوله أو تأخر) لأنه لا يلحق الأضعف بالأقوى إلا إن تقدم الأقوى كما مر كأن رأت خمسة عشر أحمر ثم خمسة عشر أسود ثم أطبق الصفرة . قال الرافعي : فتترك الصلاة شهرا وليس لنا من تتركها شهرا إلا لهدوء واعتراض عليه بأنها قد تتركها ثلاثة أشهر ونصفا كأن ترى خمسة عشر من كل من الأكثر ثم الأصغر ثم الأشقر ثم الأحمر ثم الأسود الساذج ثم الأسود اللين فقط ثم الأسود اللين الشخين وأجاب عنه ابن حجر بأن الدور شهر وقد تم فلم ينظر إلى القوة بعد تمامه فهي فاقدة شرط تميز كما في شرح الروض فحيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون انتهى وفيه بحث فأنمله . (قوله من شروطه) عمل كلامه ما لو رأت عشرة أسود ثم عشرة أحمر ثم عشرة أسود وهكذا فيقتضي أن حيضها يوم وليلة وفيه نظر بما قاله فيما لو رأت خمسة دما ثم عشرة نقاء ثم عشرة دما إن حيضها الخمسة الأول والأخيرة أو لوقوعهما في زمن الحيض وهل فرق بين النقاء والدم الضعيف راجعه وهذا فيمن عرفت وقت ابتداء الدم أو لفتح حرة كسيأتي . (قوله أو بصفتين) يفيد أن فقدت عطف على صفة فهي غير مميزة وقيل عطف على لا مميزة فهي مميزة مفيدة بفقد شرط ومشى عليه في النهاج والأول هو ما في الروضة وأصلها ، والخلاف في الاسم مبتدأ أو فاعل الحكم واحد والثاني أقصد . (قوله يوم وليلة) أي من كل شهر كما يؤخذ بما بعده . (قوله وطهرها) مرفوع مبتدأ خبره ما بعده وهو ظاهر كلام الشارح بعده وقيل منصوب عطفا على حيضها فهو من عمل الخلاف . قال الإسني : وهو ظاهر عبارة الكتاب وأصله وترك البناء من العدد لأن الممدود محذوف أو تغليا لليلالي . (قوله بنية الشهر) لم يقل تسع وعشرون كأفضل المصنف قبله لأن المعبر هنا الشهر الحلال كما مر وقال شيخنا : المراد شهر المستحاضة لأن دورها ثلاثون دالما من غير اعتبار هلال ولو طرأ لها تميز ردت إليه نسخا للماضى بالنجز . (قوله لتحيض) هو بضم الفوقية وتشديد اللثا التحتية مبنى للمجهول . (قوله فسبعة) فإن نقص كلهن عن الستة أو زدن على السبعة حيضت مثلهن أو اختلفن فسبعة أيضا وفي كلام شيخنا عمرة أنه يعتبر الأغلب

جرباها في تميز المعتادة الآتي . (قول المتن ولا نقص الضعيف إلخ) قال الرافعي رحمه الله : لأنا نريد أن نجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة أخرى وإنما يمكن ذلك إذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الإسني لذلك بما لو رأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتميز هنا واعتبرناه فجعلنا القوى حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر يلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى . (قول المتن أيضا ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) عبارة الروضة ولا نقص إلخ يمكن جعله طهرا بين حيضتين . (قول الشارح ثم خمسة عشر أسود) أي فهي الحيض فلو جازز الأسود خمسة عشر ولو مع تن تجديد في الخمسة عشر الأخيرة فهي فاقدة شرط تميز خلافا لما في المهمات فيما إذا كانت الخمسة عشر الأخيرة أغلظ مما قبلها نيه عليه شيخنا في شروح الروض . (قول الشارح بخلاف ما لو رأت يوما أسود إلخ) أي فليس هذا من التمييز المعبر وإن كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر . (قول الشارح وفي وجهه في الصورة الثالثة إلخ) علته الحرة قويت بالسبق والسواد باللون . (قول المتن فالأظهر أن حيضها إلخ) علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر محقق وفيما عنده مشكوك فيه وليس ثم أمارة ظاهرة من تميز أو عادة ثم عمل هذا إذا علمت وقت ابتداء الدم ولا فمتحيرة . (قول المتن وطهرها) ينبغي أن يقرأ بالنصب لأننا وإن فرغنا على أظهره لولا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطا . (قول الشارح بنية الشهر) أولى من قول المتن تسع وعشرون فليتأمل . (قول الشارح والثاني تحيض) بتشديد الياء كما ضبطه الشارح رحمه الله . (قول الشارح والعبرة بنساء عشرين) قال الرافعي : فهنا اعتبر عادتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشرات ستا وبعضهن سبعا اعتبر الأغلب فإن استوى البعض أو حاض البعض دون الست والبعض



إن وجد وإلا حيضت سنا احتياطا فراجعهم . (قوله وهي غير مجزية) أى بأن تراه بصفة فقط . (قوله قدرا ووقفا) وإن بلغت سن اليأس أو زادت عاداتها على تسعين يوما كأن لم تحض في كل سنة إلا خمسة أيام فبقية السنة طهر . (قوله من العود إلخ) قال الإسئوى : وهو استدلال باطل لأن لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به انتهى . وعمل اعتبار العادة إن لم تختلف وسكت الشارح عن اختلافها وقد ذكره شيخ الإسلام في المنهج بقوله : أما لو اختلفت فإن تكرر الدور وانتظمت عاداتها ونسبت انتظامها أو لم تنتظم أو لم يتكرر الدور ونسبت النوبة الأخيرة فيها حيضت أقل النوب واحتاطت في الرائد انتهى . ومعنى التكرار عود الدور مرة أو أكثر ولو على غير نظم الأول ومعنى الانتظام كون كل شهر أكثر مما قبله أو أقل عما قبله فلو رأت في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم في شهر سبعة أو عكسه فهنا انتظام فإن عاد الدور كذلك فهو تكرر أيضا ولو رأت في شهر ستة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة فهنا عدم انتظام فإن عاد الدور كذلك فهو تكرر أيضا وادعى بعضهم أن هذين من الانتظام أيضا لتوافق الدورين وليس كذلك وإن لم يعد الدور بأن أطبق الدم بصفة واحدة فلا تكرر في ذلك كله ولا انتظام في الأخير وفي هذه الأقسام كلها ترد في كل شهر ما يقابله إن حفظت ذلك والإحيضت أقل النوب وهو خمسة فيما ذكر واحتاطت بالفصل بعد السنة والسبعة ولو تكرر الدور من غير توافق كأن رأت في شهر سبعة ثم في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم رأت في الشهر الرابع سنة ثم في الخامس سبعة ثم في السادس خمسة وهكذا ردت إلى النوبة الأخيرة إن حفظتها لأنها نسخت ما قبلها وإلا احتاطت كما مر وظاهر كلام المنهج المذكور أنها ترد إلى النوبة الأخيرة في قسسي عدم الانتظام السابقين وليس كذلك وأشار بقوله فيما إلى قسسي عدم الانتظام وعدم التكرار وفي بعض نسخه فيها يضمير الجماعة والوجه الأول وهو قول كلامه لبعض صور ليست في كلامهم صريحا غير مضر خلافا لمن نازع فيه فقامل . (قوله بالتمييز لا العادة) أى إن لم يتخلل بينهما نقاء أو ضعيف قدر أقل الطهر وإلا عمل بهما فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ثم رأت في شهر عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا فهذه الخمسة حيض لقوتها والخمسة الأولى من العشرين حيضا أيضا لوقوعها في عمل العادة وقد أشار إلى ذلك في المنهج بقوله أما إذا تخلل بينهما أقل طهر كأن رأت بعد خمسين أى السابقة التي تثبت بها العادة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة أى من أول العشرين وهو خمسة حيض أى لوقوعه في عمل العادة والقوى حيض آخر أى لقوته فراجعهم . (قوله حكمه بأن حيضها العشرة) أى إن انقطع الدم بعد شهر تلك العشرة ثبت لها بها عادة ناسخة للأولى فلو رأت بعد ذلك بصفة واحدة حكم بأن حيضها عشرة منه في عمل تلك العشرة فإن لم ينقطع رجعت إلى محسبها الأولى فقط لأن ثبوت العادة بها عتق بوجود الطهر بعدها بخلاف العشرة فقوهم وبقيت للعتادة بالتمييز عادة ناسخة للأولى محمول على ما إذا انقطع الدم بعدها وبذلك علم سقوط ما أطال به شيخنا عموه فراجعهم . (قوله أو متعيرة) سميت بذلك لتصحها في أمرها فهي بكسر التحتية وقيل بفتحها من باب الخذف والإيصال والأصل متعير في أمرها ويقال لها عجيبة بكسر التحتية لأنها حيرت الفقيه<sup>(١)</sup> في أمرها وفتحها لأن الشارع

فوق السبع ردت إلى الست احتياطا فإن نقصت عادتجن كلهن عن الست أو زادت على السبع فالأصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لأنه أقرب إلى عادتجن . (قول الشارح ثم ستة في آخر ثم استحيضت) أى في آخر . (قول الشارح حكمه بأن حيضها العشرة على الأول) اعلم أن المبتدأة المميزه ذكرها في شأنها أن ما بعد القوى استحاضة وإن تبادى سين وقضية قولهم هنا إن التمييز ينسخ العادة السابقة وبقيت به عادة جديدة أن الأشهر التي تلي شهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وإن أطبقت الدماء فيها بصفة واحدة وقد يشكل على ما تقر في المبتدأة . قال ابن الصلاح : فليحمل قولهم تثبت العادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر مميز عن الدم المطبق . (قول المتن أو متعيرة إلخ) قال الرافعي

الروضة كأصلها ومعنى من الأربعين بقرينة الثالث للمختار في مهر المثل ما في الكفاية أنه لا فرق بين الأقارب من الأب أو الأم (أو معادة بأن سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فقدرا إليهما قدرا ووقفا) بأن كانت حافظة لذلك (وقبليت العادة) المرتب عليها ما ذكره (جمرة في الأصح) لأنها في مقابلة الانتداب والثاني مجزئين لأنها من العود فمن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت إلى الخامسة على الثاني لتكررها وإلى الست على الأول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت إليها على الأول وهي كسبتدأة على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (ويحكم للعتادة المميزه لا العادة) المخالفة (في الأصح) لأنه أقوى منها بظهوره والثاني يحكم بالعادة فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقيته طهر فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحر حكم بأن حيضها العشرة على الأول والخمسة الأولى منها على الثمان والباقي عليها طهر (أو) كانت (متعيرة

حيرها فيه وهي من المعتادة لكنها ناسبة لعادتها قدرا ووقتا أو أحدهما ويلحق بها من شكت في الوقت أو في أنها مبتدأة أو معتادة فلو قال كأن لكان أولى ليشمل هذه الأقسام لكنه ناظر إلى قول بعضهم إن إطلاق المتحيرة على غير الناسبة لهما مجاز أي من حيث الاسم لا من حيث الحكم فتأمل . (قوله فتحيض) بالتشديد والبناء للمجهول كما تقدم . (قوله يوما وليلة) أي من أول الشهر الهلال على هذا القول المرجوح نعتل من معرفة وقت ابتدائه فلا يتناق ما مر من أن شهر المستحاضة ثلاثون يوما فتأمل . (قوله وجوب الاحتياط) قال شيخنا الرمل : قبل من اليأس فلا يجب بعده وفيه نظر بما مر من ردها لعادتها وإن بلغت من اليأس إلا أن يجاب بأن لها هناك وقت حيض معلوم فاستصحب بخلافه هنا فتأمل . نعم تعدد ثلاثة أشهر في الحال دفعا للضرر . (قوله فيحرم الوطء) قال بعضهم : إلا إن خاف العنت بالأولى من جوازه حيثئذ مع الحيض المحقق كما مر وغير الوطء من المباشرة حرام أيضا وإنما خص الوطء لأنه محل الاتفاق وتجب نفقتها على زوجها ولا خيار له في الفسخ لتوقع الوطء بالشقاء . (قوله والقراءة) أي بقصد القراءة فلا حرمة في الإطلاق أو قصد الذكر كما في الجنب وحيثئذ فلا حاجة لقولهم وتدفق النسيان بالنظر في المصحف أو بإجرائه على القلب أو بالقراءة في الصلاة لجوازاها فيها ولو لجميع القرآن لطلب القراءة فيها مع عدم تحقق المانع وبذلك فارتت الجنب لا يقل يلزم على هذا أنه لا يعتد بقراءتها الفاتحة في الصلاة بغير قصد القراءة لأنها تقول إن كانت حائضا فصلاها غير معتد بها فلا فائدة في قصدتها ولا فقراءتها معتد بها بلا قصد وبذلك علم أن طلبهم قصد القراءة في غير الفاتحة اللازم على قولهم يجوز لها قراءة جميع القرآن فيها لا حاجة إليه بل الوجه تركه وليس طلب السورة منها أو إرادة الثواب لها محرج لذلك مع احتمال الحرمة فتأمل . (قوله وتفصل) أي ولو في المسجد كما يدل له كلام الأصحاب وصرح به ابن حجر وغيره كما في الجنبات المشكوك فيها كما مر ولا وجه لقول شيخنا إنه لا يجوز لها دخوله إلا ما يتوقف عليه كالتحية والطواف فراجع . (قوله الفرقان) ولو نذرا وكفاية<sup>(١)</sup> فتكفي صلاة الجنازة منها ويسقط بها الحرج ولو مع وجود متطهر كامل قاله شيخنا الرمل وأتباعه وينجبه بخلافه موافقة للمخطب ومن تبعه . (قوله وكذا النفل) من راتب وغيره قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده إلا النفل المطلق بعد الوقت كما تقدم عن والد شيخنا الرمل وتقدم ما فيه وغير الصلاة مثلها كاعتكاف وطواف من فرض ونفل . (قوله وتفصل) أي تطهر لكل فرض ولو كفاية ولا يلزمها المبادرة به وإن خرج وقته وحرّم عليها نعم إن تأخرت إلا لصحة الصلاة لوها الموضوع . (تفصيله) اكتفاؤهم بالنفل صريح في اندراج وضوئها فيه وهو كذلك

إنما نخرج الحافظة للقدر عن التحيز المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض انتهى . (قول المتن بأن نسيت) يعني لم تعلم ليشمل من اعتبرها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفانقت وهي مستحاضة . (قول الشارح ولا تمين) أي مع التمييز فهو المحتر . (قول المتن فلي قول كعتبة) أي فعل هذا القول لا عبرة بالتحير بل يقضى بأن حيضا يوما وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها احتياط نعم تخالف المبتدأة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه . (قول الشارح فتحيض) بتشديد الياء يوما وليلة أي لأن العادة النسيية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمدومة كما أن التمييز إذا قد بعض الشروط كان كالعدم ولما في القول الثاني من المشقة وقوله يوما وليلة أي من أول الشهر لأنه الغالب . قال الرافعي : وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمدة في تزيف هذا القول . (قول الشارح وطهرها بقية الشهر) أي الهلال . (قول المتن والمستحاضة وجوب الاحتياط) لكن تعدد ثلاثة أشهر في الحال دفعا للضرر . (قول المتن فيحرم الوطء) أي وعليه النفقة ولا خيار لأن وطأها يتوقع . (تفصيله) حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالحائض . (قول المتن والقراءة في غير الصلاة) بخلاف الصلاة ولو لغیر الفاتحة . (قول المتن وكذا النفل في الأصح) خلاف نفل الصلاة جار في نفل الصوم والطواف

بأن نسيت عاداتها قدرا ووقتا ولا تمييز (فلي قول كعتبة) غير مميزة فتحيض يوما وليلة وطهرها بقية الشهر على الأظهر السابق (والمشهور وجوب الاحتياط) وليست كالمبتدأة لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فيحرم الوطء ومن المصحف والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض (وتفصل الفرقان) أبداً لاحتمال الطهر (وكذا النفل في الأصح) احتياماً به والثاني يقول لا ضرورة إليه . (وتفصل

لأنه إن كان غسلها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً وإلا فهو وضوء بصورة الغسل فقول بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لأنه للاحتياط غير مستقيم ويرده أيضاً قولهم إنها لو نوت فيه الأكبر كفها لأن جهل حدثها جعلها كالعاطلة ولها فعل النفل بفعل الفرض كما علم . (فرع) قال الشيخ الطيلاري : لو لم تحدث بين الغسلين لم يجب عليها الوضوء وفيه نظر لأن إرادة غير حدثها الدائم لا يستقيم وحيث وجب الغسل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حيزاً فأولى أن يجب الوضوء لتحقق كونه خارجاً ولو غير حيز وإنما اغتفر وجوده في المعتاد : للضرورة وحيث بطل بالنسبة للغسل فأولى أن يطل بالنسبة للوضوء فتأمل . (قوله لاحتمال الانقطاع) وإنما ألغوا هذا الاحتمال حالة الطهارة وقبل الصلاة وفيها لأنه لا حيلة في دفعه كما ألغوا احتمال طرؤ الحيز قبل الصلاة فلم يوجبوا تركها ولا المبادرة بها وقبل الطلاق فلم يجرموه كل وقت نعم قد مر عن شيخنا الرمي أن حيزها يوم وليلة من أول الشهر الحلال ومقتضاه الحرمة فيه قطعاً والجواز في بقية الشهر قطعاً وسياً في العدد أنها لو طلقت وقد بقي من الشهر أكثر مما يسع حيزاً وطهرها انقضت عديها بشهرين بعد تلك البقية ومقتضاه الحرمة فيها وفيما يقابلها من الشهرين قطعاً والحل في غير ذلك قطعاً وقد يجاب بأن اعتبار ذلك للضرورة ولا يمنع من قيام الاحتمال مطلقاً فتأمل . (فتحة) قد نص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب قاطبة على أنه لا قضاء على المتحيرة وإن صلت في أول الوقت واعتمد شيخنا الزايد وشيخنا الرمي كوالده والخياط وغيرهم ، وقال الشيخان بوجوب القضاء عليها وفي كفيته طرق تطلب من المطولات . (قوله وتصوم رمضان) أي وجوباً وكلما كل صوم فرض ولو نذراً موسعاً وما صوم النفل بالأولى من صلاته كما مر . (قوله كاملين) حال مؤسسة وصح بجيشها من النكحة لجمعها من المعرفة واعتبار الكمال فيها لقوله فيحصل من كل أربعة عشر نعم إن سبقت عادتيا بانقطاع الدم ليلاً حصل من كل خمسة عشر ولا يبقى عليها شيء . (قوله ويطرأ الدم في يوم إرخ) وهذا ما عليه الأكرتون قالوا ونص الشافعي وأصحابه على أنه يحصل من كل خمسة عشر لأن تقدير طريان الحيز نهاراً تقدير للمفسد بعد الانعقاد والأصل عدمه محمول على ما إذا علمت الانقطاع ليلاً كما تقدم وفيه نظر لأن هذا الحمل لا يناسب التعليل المذكور مع أن قوله إنه من تقدير طريان المفسد إنما يناسب اليوم الأول وإنما يقال فيه بعده أنه من سبق المانع إلا أن يقال لما كان فساد الأول مرتبطاً على الطرؤ فيه جعل طرؤاً في الجميع فتأمل . (قوله من ثمانية عشر) قال ابن قتيبة : ترمس بالألف مع إثبات هاء التأنيث ومع حذفها وإثبات المثناة التحتية مفتوحة وساكنة ومع المثناة وكسر النون وفتحها ويرسم بحذف الألف مع إثبات المثناة هكذا ثمانى عشرة وأشار المصنف بقوله ثم تصوم إرخ إلى أن يشترط أن يقع قدر ما بقي عليها في طهر يقينا سابق على الحيز أو متأخر عنه وله قواعد منها

أيضا لكن حل جواز النفل مطلقاً لم يخرج وقت الفريضة على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم خلافاً لما في الزوائد . (قول المتن لكل فرض) نعم يكفي غسل واحد للطواف وركعتيه إذا أوجباها . (قول الشارح بعد دخوله وقته) أي ولا يلزمها البذر لأنه يمكن تكرار الانقطاع بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيز والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه وبحت الرافعي وجوب البذر لأن فيه تعليل الاحتمال . (قول المتن كاملين) لو قال كاملاً كالأولى نعم حصول أربعة عشر من كل يتوقف على كون رمضان ثلاثين . (قول المتن ثم تصوم من ثمانية عشر إرخ) إشارة إلى طريقة مذكورة في الحواشي وغيره كأن قوله بعد ويمكن قضاء يوم إرخ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك ذكر صاحب البيهجة الأولى بقوله :

أو فلتصم مثل الذي فات ولا  
وبين ذين اثنين كيف وقعاً هذا نصف سبعة أيام

وأزول إرخ والثانية بقوله قبل ذلك

لكل فرض بعد دخول  
وقته لاحتمال انقطاع الدم  
حيث قال في شرح  
المتن عن الأصحاب :  
فإن علمت وقت انقطاعه  
كعند الغروب لزوماً  
الفصل كل يوم عقب  
الغروب وتصل به المغرب  
وتتوضأ لباقي الصلوات  
لاحتمال الانقطاع عند  
الغروب دون ما سواه  
(وتصوم رمضان)  
لاحتمال أن تكون طاهرة  
جميعه (ثم شهراً كاملين)  
بأن يكون رمضان ثلاثين  
وتأتي بعده ثلاثين يوماً  
متوالية (فيحصل لها من)  
كل منها (أربعة عشر)  
يوماً لاحتمال أن تحيض  
فيها أكثر الحيز ويطرأ  
الدم في يوم وينقطع في آخر  
ففسد ستة عشر يوماً من  
كل منهما فإن كان رمضان  
ناقصاً حصل لها منه ثلاثة  
عشر يوماً (تصوم من)  
ثمانية عشر يوماً (لثلاثة)  
أولها وثلاثة آخرها  
فيحصل اليومان  
الباقين لأن الحيز إن  
طرأ في اليوم الأول من  
صومها فبأنه أن ينقطع لما  
السادس عشر فيصح لها  
اليومان الأخيران وإن طرأ  
في اليوم الثامن

صح لها الأول والأخير أو في الثالث صح لها الأولان أو في السادس عشر صح لها الثاني والثالث أو في السابع عشر صح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صح السادس عشر والسابع عشر . (ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من اليوم الأول لأن الحيز

إن طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيز الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وإن حفظت شيئا من عاداتها دون شيء كأن حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (للقيمين) من حيز وطهر (حكمه وهي في إختصاص للحيز والطهر (كمكان في الوطء وطاهر في العبادة وإن أحصل القطاعا وجب الغسل لكل فرض احتياطاً ويسمى محتمل الانقطاع طهراً مشكوك فيه والذي لا يحتمله حيزاً مشكوكاً فيه والحافظة للوقت كأن تقول كان حيزي يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيزي يتبين ونصفه الثاني طهر يتبين وما بين ذلك محتمل الحيز والطهر والانتقطاع والحافظة للقدر كأن تقول حيزي خمسة في الشهر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أن في اليوم الأول طاهر فالسادس حيزي يتبين الأول طهر يتبين كالعشرين الآخرين

ما يمكن فيها قضاء أربعة عشر يوماً فأقل وهي أن يقال تصوم قدر ما عليها متواليات تصوم قدره كذلك من سابع عشر أول صومها وتصوم يومين بين الصومين سواء وصلتها بالصوم الأول أو بالثاني أو لم تصلها بواحد منهما أو وصلت أحدهما بالأول والآخر بالثاني ومن هذا الأخير ما ذكره المصنف في قضاء اليومين . (تنبيه) أوصل بعضهم صور قضاء اليومين إلى ألف صورة وصورة واحدة فليراجع . (قوله ويمكن قضاء إغ) أشار بذلك إلى طريقة ذكرها الدارمي استدراكاً على الأصحاب في اقتصارهم على الأول مع أن الصوم عليها أقل منه على الأول لكنها إما تأتي في قضاء سبعة أيام فأقل وهي أن يقال تصوم قدر ما عليها مع زيادة يوم مفرقا في خمسة عشر يوماً ثم تصوم قدره أيضاً مفرقا بعد سادس عشر أول صومها بشرط أن تترك بين هذين الصومين بقدر ما بين الأولين فأقل ويمكن قضاء اليومين عليها بصوم خمسة أيام فقط بأن تصوم يوماً وثلاثة وخامسة وسابع عشره وتاسع عشره وقد أشار إليها في المنهج فراجع . (تنبيه) هذا الذي تقدم في صوم غير متتابع أما المتتابع ينحو نذر فإن كان سبعة فأقل صامت قدره متواليات ثلاث مرات بشرط كون الثالث من سابع عشر الأول وأن تفصل بين الصومين بيوم فأكثر وإن كان أربعة عشر فأقل صامت قدره كذلك بالشروط الأول مع زيادة صوم يومين متصلين بالصوم الأول وإن كان شهرين صامت مائة وأربعين يوماً متواليه والله أعلم . (قوله وإن حفظت) أي المتحررة لا بقيد السابق . (قوله شيئاً) أي الوقت فقط أو القدر فقط بقيد الأتي وأخر هذين القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لمخالفتها له من حيث أن فيها حيزاً محققاً وطهراً محققاً . (قوله حوز يتبين) أي باعتبار إحصاءهما وكذا الطهر . (قوله في العصر الأول) قيد لا بد منه فإن قالت خمسة ولا أعلم ابتداءها فهي من القسم الأول وبنه بالطوء على ما ألحق به بما مر وبالعبادة على ما ألحق بها بما تقدم أيضاً وعمل غسلها لكل فرض فيما فيه احتمال الانقطاع ولا يكتفيها الوضوء كما في شرح البيهقي وغيره . (قوله محتمل للانقطاع أيضاً) اقتضت هذه العبارة أن الطهر الذي بعد السادس ليس ناشعاً عن الانقطاع وأنه أصل كالذي قبله وليس كذلك لأنه غير ممكن مع تيقن الحيز قبله فالوجه أنه ناشئ عن الانقطاع أيضاً قطعاً فلعل المراد أن الانقطاع ممكن الوجود في الثاني دون الأول مع قطع النظر عن وصف الطهر . (قوله والتقاء) أي الذي لم يبلغ خمسة عشر يوماً . (قوله بين دماء أقل الحيز) أي قدر أقله فأكثر كمر

ومرة تأتي بفوت الصوم مع واحد تزيده في عشرة مع خمسة مفرقا ومرة سابع عشر كل صوم وإلى خامس عشر الثاني عنه فعلا

إغثم اقتصار المصنف على قضاء الصوم ظاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكنه رجح كالرافعي الوجوب . (قول الشارح صح لها الثاني والثالث) أي لأن الحيز السابق ينقطع في الأول فيفسد . (قول المتن والسابع عشر) إشارة إلى طريقة الدارمي وعلى الطريقة الأولى إما تخرج عن عبدة اليوم بأربعة أيام . (قول الشارح كأن تقول إغ) هذا المثال يرشدك إلى ما قاله الدارمي رحمه الله من أن المحافظة للقدر الحيزي إما تخرج عن التحيز المطلق إذا حفظت أيضاً قدر الدور وعلمت وقت ابتداءه هذا لفظة ومنه نقلت . (قول المتن والأظهر أن دم الحمل إغ) أي ولا تنقض به العدة بالأكثر أي إن كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فإن كان من زنا انقضت العدة به . (قول الشارح ومقابلته فيها يقول هو دم فساد) ويستند أيضاً لقوله <sup>عليه</sup> في سبأ أوطاس ألا لا توطأ حاملاً حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة أنه جعل الحيز دليلاً على براءة الرحم فدل على أن الحمل لا تحيض وورد بأن الشارع إما حكم براءة الرحم به بناء على الغالب فإن

والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيز والطهر والسابع إلى آخر الباشر محتمل للانقطاع أيضاً (والأظهر أن دم الحمل يتبدى بين دماء أقل الحيز) فأكثر (حيزي) أما في الأولى فلا يصفه دم الحيز ومقابلته فيها يقول هو دم فساد إذ الحمل يسد مخرج دم الحيز

وسواء على الأول تخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أقل وقيل في تخلل الأقل ليس ببعض وأما الثانية وهي أن ترى وقتا دما وقتا نقاء وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض فهي حيض والنقاء بينهما حيض في الأطهر تبعا لها والثاني

يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون الصدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعاً وإن نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وإن زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوما فهي دم استحاضة (وأقل النفاث) أي الدم الذي أوله يعقب الولادة (لحظة وأكثره سون) يوما (وغالبه أربعون) يوما فيما استقره الإمام الشافعي رضي الله عنه وعبر بدل اللحظة في التحقيق كاتبيه بالهة أي الدفعة وفي الروضة كالشرح بأنه لا حد لألفه أي لا يتغير بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاساً ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمانها باللحظة فالمراد من العبارات واحد (ويحرم به ما حرم بالحيض) قياساً عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما صرح به الرافعي في بابه والمصنف هنا (وعوره ستين) يوماً (كعوره) أي الحيض (أكثره) فينظر أمثلة في النفاس أم معادة مميزة أو غير مميزة ويقاس بما تقدم في لحظة في الأطهر والمتادة

(قوله والثاني) فيه إشارة إلى أن عمل الخلاف في غير العدة ونحوها . (قوله النفاس) سمي بذلك لأنه يعقب نفساً غالباً كما وهو لغة الولادة أي ونحوها ما ذكره كاعلم . (قوله يعقب الولادة) لو قال يعقب فراغ الرحم من الحمل كما مر لكان أولى ليشمل نحو المضغة وليخرج ما بين التوأمين فإنه من فساد أو دم حيض إن كان في زمنه كما مر والمراد يعقب الولادة أن يوجد قبل مضي خمسة عشر يوماً من تمامها وأن لا يوجد في أثناءه نقاء خمسة عشر يوماً متصلة وإلا فهو حيض والولادة في الأول خالية عن النفاس وحيث لم تر نفاساً يعقب الولادة فلزوجها وطؤها وعليها أن تصل وغير ذلك لأن الأصل عدم وجوده فإن وجد قبل مضي خمسة عشر يوماً فهو نفاس وكلما ما قبله كما في نفاث الحيض فما صلته متلا يقع لها نفلاً مطلقاً لكن لا تنقطع الحرمة على وطء الزوج وهكذا بقية الأحكام ، وقال شيخنا الرملي : إنما يحسب من النفاس من حيث علمه من الستين يوماً أو الأربعين يوماً مثلاً لا من غير ذلك حتى لو لم تكن صلت فيه وجب عليها قضاء صلواته وغير ذلك ونوع فيه بما هو واضح فراجع . (قوله وأكثره ستون) وقال أبو حنيفة وأحمد : أكثره أربعون يوماً . (فائدة) قد أبدى أبو سهل الصعلوكي حكمة لكون أكثر النفاس ستين يوماً فقال : لأن دماء الحيض غذاء للحمل بعد نفع الروح فيه فلا يمتنع شيء يخرج بعد الولادة وقبل ذلك أربعة أشهر نصفها حيض وهو ستون يوماً يحتاج إلى خروجه بعد الولادة في مثلها أي ولا ينظر إلى كونها قد جمع الدم فيها في أزمة متفرقة وخرج في أزمة متوالية فتأمل . (قوله قياساً عليه) أي قياساً للنفاس على الحيض فهو مثلها قال الرافعي إلى أن أمرين أحدهما عدم تعلق البلوغ به لو جوده قبله وثانيهما عدم تعلق العدة والاستبراء به أيضاً لحصولهما قبله بمجرد الولادة نعم لا تنقص العدة بمحمل الزنا كما يأتي وينبغي أنها تنقص بالنفاس بعده فراجع ، وزاد بعضهم ثالثاً وهو عدم سقوط صلاة بأقله . (قوله والمصنف هنا) أي في هذا الباب من الروضة . (قوله ولا يضبط في الضعيف) أي فهو

وقوع حيض الحمل نادر فإذا حاضت المرأة حصل الظن براءة الرحم إذ الظاهر عدم حملها فإن بان خلافه على النور بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان . (قول الشارح وسواء على الأول تخلل الخ) بل لو اتصل بها كان كذلك . (قول الشارح ولم يجاوز الخ) أي فإن جاوز فهو استحاضة وإن نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر . (قول الشارح والنقاء بينها حيض في الأطهر) أي ولو كثر جداً . (قول الشارح والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها) أي كالجماع . (قول المتن النفاس) هو لغة الولادة . (قول الشارح أي الدم الذي أوله يعقب الولادة) مثله لو ولدت ولداً جافاً ثم رأت الدم قبل خمسة عشر فإنها تنفاس من حين الولادة على الأصح وقوله الولادة أي ولو علقه أو مضغه ولو خرج بين توأمين فهو حيض لا نفاس . (فتنبية) لو ولدت ولم تر دماً أصلاً إلا بعد خمسة عشر يوماً قال : فلا نفاس لها بالكلية في أصبح الوجهين كما قاله في شرح المهلب انتهى . قلت : ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة عقب الولادة . (قول المتن وأكثره ستون) قال الإسنوي : أبدى الأستاذ أبو سهل الصعلوكي لذلك معنى لطيفاً دقيقاً نقله عنه ابن الصلاح في فرائد حلفه وهو أن المني يمكث في الرحم أربعين يوماً لا يتغير ثم يمكث مثلها علقه ثم يمكث مثلها مضغة ثم يتنفع فيه الروح والولد يتنفع بدم الحيض وحيث فلا يجمع الدم من حين النفع لأنه غذاء للولد وإنما يجمع قبل ذلك وجميع للدة السابقة أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثره ستين يوماً انتهى . قلت : قضية هذا أن يكون الغالب أي غالب النفاس أربعة وعشرين أو ثمانية وعشرين ولم يقولوا به . (قول الشارح أي الدفعة) وهي بضم الدال . (قول الشارح ولا يضبط في الضعيف) أي لأن الظاهر بين أكمل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر

الحيض فترد المبتدأة المميزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين يوماً ولا يضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة في الأطهر والمتادة

مستثنى من التشبيه كما استثنى منه نقص القوى عن الأقل أيضا . (فرع) يجب على المرأة تعلم أحكام الحيض وما معه ويحرم على زوجها منعها من الخروج لتعلمه إلا إن علمها بنفسه أو بسؤاله ويحرم عليها الخروج لزيارة القبور أو أهلها أو غيرهم أو لحضور مجلس ذكر أو جماعة بغير رضا وله وطؤها عقب طهرها بلا كراهة وإن خافت عود الدم لكن يندب له التوقف احتياطا . (فائدة) الوطء قبل الغسل في الحيض أو النفاس يورث الجذام في الولد كما قبل والله أعلم .

### [ كتاب الصلاة ]

بالمعنى الشامل للفرض والنفل وهي تطلق لغة بمعنى الرحمة وبمعنى التعبد وبمعنى الدعاء وغير ذلك ومنه ما مر أول الكتاب أنها من الله رحمة إلخ ، وقال النووي : إنه معنى شرعى أيضا فهو مما اتفق فيه الشرع واللغة وهي مأخوذة من ذلك أو من صليت العود بالنار لئله لأنها تلين القلب ولا مانع من كون ذلك اشتقاقا إذ يجوز اشتقاق الراوى من الياى وعكسه كالبيع مشتق من الباع والعيد مشتق من العود أو مأخوذة من الصلويين وهما عرقان عند خاطرة المصل من الجائنين ينجبان بائخانه عند ركوعه وسجوده وقيل غير ذلك . وشرعا أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختصة بالتسليم غالبا أو وضعا فلا ترد صلاة الأخرى والمرضى لمرض المانع ودخل في التعريف صلاة الجنائز لأن قيامتها أفعال وإن لم يحنث بها من حلف أن يصلى نظرا للعرف وخرج سجدة التلاوة ونحوها لأن المراد بالأقوال والأفعال الواجبة فقط لأن المندوب ليس من حقيقته بل هو تابع عارض فيها وفرضت ليلة الإسراء لسبع وعشرين من رجب قبل الهجرة بسنة ونصف على الأصح وهي أفضل أركان الإسلام بعد الإيمان ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة على الصحيح . (قوله أى المفروضات) هو تفسير المرادف كما يصرح به كلام الشارح في الأذان كما يأتي وذكر بعضهم أن المكتوب أعم فيشمل المندوب . (قوله فى كل يوم وليلة) أى ولو تقدر قيامتها أفعال فيما كاتام الدجال<sup>(١)</sup> وليلة طلوع الشمس من مغربها فقد ورد أنها قدر ثلاث ليال خلافا لما نزع فيه . (قوله خمس) أما خصوص كونها خمسا متعبدى وكذا مخصوص عدد كل صلاة وكذا مجموع عدد الخمس من كونه سبع عشرة ركعة وبعضهم ذكر لهذا حكمة بأن ساعات القطة سبع عشرة ساعة منها النهار اثنا عشر ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين أخره فكل ركعة تكفر ذنوب ساعة فتأمله . ودخل في الخمس الجمعة لأنها خامسة يومها وأراد بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع أن الأخبار بوجود الخمس وقع قبل فرض الجمعة وحين فرضت لم تجتمع مع الظهر فتأمل . وجمع الخمس من خصوصيات هذه الأمة فقد ورد أن الصبح كانت لأدم والظهر للود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والمشاء ليونس كما قاله الرافعى وأفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم المشاء ثم المغرب وفضل الجماعات تابع لفضل الصلاة كما قاله العبادى لكن الذى نقله شيخنا الرمل وغيره أن جماعة عصر الجمعة وغيرها سواء وأنها مؤخره عن جماعة المشاء وسأتى . (قوله كما هو معلوم) أى كونها خمسا معلوم من الدين بالضرورة أى علم ذلك ضرورى يشترط فيه كل أحد لا يتوقف على نظر واستدلال بعد ثبوت أصله بما سيذكره . (قوله خمسين صلاة) لكن غير هذه الخمس لم تعلم كقيمتها ولا كميته ، وفى كلام الجلال السيوطى ما يروى إلى أنها على هذه الكيفية فكانت الظهر مئلا عشرة والعصر كذلك وهكذا وقال أيضا إن النسخ لم يقع فى حقه <sup>(٢)</sup> فبما رواها من خصوصياته ونزع فيه بعضهم بأنه لم ينقل أنه فعلها كذلك فى يوم ولا فى وقت مع توفر الدواعى على الحرص عليه وأجاب بعضهم بأن من حفظ حجة على غيره

الميزة إلى التمييز لا العادة فى الأصح وغير الميزة المحافظة إلى العادة وتثبت مرة فى الأصح والثانية إلى مرد المبتدأة فى قول وتختاط فى الآخر الأظهر فى التحقيق .

### [ كتاب الصلاة ]

(المكتوبات) أى المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله <sup>(٣)</sup> : فرض الله على امتى ليلة الإسراء خمسين صلاة فلم أزل أرأبجه وأسأله التخليص حتى

### [ كتاب الصلاة ]

(قول الشارح أى المفروضات) أى على العين . (قول المتن خمس) الصبح لآدم والظهر للود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والمشاء ليونس ذكره الرافعى فى شرح المستند وأورد فيه خبرا . (قول الشارح ليلة الإسراء)

جعلها خمسا في كل يوم  
وليلة ، وفولسه  
للأعرابي : خمس  
صلوات في اليوم  
والليلة ، ولما دعا به  
إلى اليمن : أخبرهم أن  
الله تعالى قد فرض عليهم  
خمس صلوات في كل يوم  
وليلة ، رواها الشيخان  
وغريهما (الظهر وأول  
وقته زوال الشمس) أى  
وقت زوالها وعبرة  
الوجيز وغره يدخل وقته  
بازوال (وأخوه مصر)  
أى وقت مصر (ظل شيء)  
مثله سوى ظل اصواء  
(الشمس) أى الظل  
الموجود عنده وبيان ذلك  
أن الشمس إذا طلعت وقع  
لكل شخص ظل طويل  
في جهة المغرب ثم يتنقص  
بارتفاع الشمس إلى أن  
تنتهي إلى وسط السماء  
وهي حالة الاستواء  
ويبقى حيث ظل في غالب  
البلاد ثم تجل إلى جهة  
المغرب فيتحول الظل إلى  
جهة المشرق وذلك الميل  
هو الزوال والأصل في  
المواقيت حديث :

(قوله جعلها خمسا) أى من الصلوات بدليل خبر الأعرابي مفروضة بدليل خبر معاذ ووجوبها عينا لا مجال  
للمقل فيه وهو موسع في جميع وقتها لكن يجب في أوله العزم على الفعل أو الشروع فيه ولا يقضى عن هذا  
العزم ظهور حال الشخص أنه لا يخرج الصلاة عن وقتها ولا العزم العام عند أول التكليف على الإتيان بكل  
واجب في وقته وإذا مات قبل الفعل لم يأثم ما لم يطلب على ظنه الموت لأن تأنيبه بخروج الوقت محقق وبهذا  
فارق الموت قبل الحج عن استطاع فإنه يأثم من آخر سنى الإمكان عند شيخنا وقال غيره من أولها . (قوله  
الظهر) بدأ بها لأنها أول صلاة ظهرت في الوجود بل وأول صلاة فرضت إما بإخبار الله تعالى له ﷺ أو  
بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافا لمن توهمه وسميت بذلك لما مر ولفعلا في وقت الظهيرة  
ولأن وقتها أظهر الأوقات وصرح هنا وما يأتي أنه صلاها بهذه الهيئة فما قيل إنه صلاها بغير ركوع غير  
مستقيم فراجع . (قوله يدخل وقته بالزوال) أى فوقت الزوال ليس من الوقت وإن أوهمه عبارة المصنف  
مع أن نها إتيان الأخبار بالمبنى عن الزمان وقد أشار الشارح إلى الجواب عنه والزوال المراد هو ميل الشمس  
عن وسط السماء كما سيذكره ويعرف بحدوث الظل بعد علمه أو بزايده فهو تنهى قبره وذلك بحسب  
ما يظهر لنا ولا فقد قال جبريل إن حركة الفلك بقدر النطق بالحرف المحرك قدر محسبته عام أو أربعة  
وعشرون فرسخا . (قوله ظل الشيء) مثله لا يخفى أن الظل يوجد في جميع النهار ويقال له بعد الزوال  
النفي أيضا وهو لغة الستر واصطلاحا أمر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره لا عدم الشمس بل هي  
دليل عليه وللظل القدر ويقال له القامة وهو طول كل شخص على بسط الأرض وطول كل إنسان بقدمه  
سنة أقدام ونصف قدم تقريبا وهذا جملة الوقت وينقسم إلى ستة أوقات : وقت فضيلة وسأقي أنه بقدر  
الاشتغال بها وبأسبابها واستنهاو شروطها وأكل لقمة يكسر بها حدة الجوع وتحفظ من حدث دائم ونحو تعميم  
وتقصص وكل ذلك بالوسط المعتدل ، وقول القاضى إنه إلى ربع الوقت ضعيف ثم وقت اختياره قال القاضى  
وهو إلى نصف الوقت ثم وقت جواز إلى أن يبقى ما يسع واجباتها وإذا أحرم بها فيه فله الإتيان بسنتها لأن  
تأخر بعضها الآن من لئلا الجأز ثم وقت حرمة أى يحرم تأخيرها إليه لأن إيقاعها فيه واجب ويحرم الإتيان  
بمبدئياتها إذا أحرم بها فيه ثم وقت ضرورة بإفراك قدر تكبيرة أخرى ثم وقت عذر وهو وقت العصر  
لن يجتمع . (قوله أمنى جبريل) أى صل إماما فى . (قوله عند البيت) فيما بين الحجر بكسر الحاء والمهل  
المعروف بالمعجزة كذا قالوا وهو صريح في أنهم كانوا مستقبلين الكعبة وهو مخالف لما صح أنه ﷺ  
صل إلى بيت المقدس بأمر الله قبل الهجرة ثلاث سنوات لا يقال إنهم صلوا في ذلك المثل مستقبلين  
البشام لما ورد أنه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل الكعبة بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك  
المحل فبدأ بذلك وراجعه من أمكانه . قال بعضهم : إنه لما أتى جبريل للنبي ﷺ لأجل تعليمه نادى ﷺ

هى قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة عشر شهرا . (قول الحق الظاهر) بدأ بها لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي  
ﷺ فإن قيل إنجاب الخمس كان ليلة الإسراء فلم بدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر دون الصبح  
فالجواب محمول على حصول إعلامه ﷺ بأن أول وجوب الخمس من الظهر ذكره التنويز في شرح المهذب  
وأجاب غيره بأن الإتيان بها يتوقف على بيانها ولم يبين إلا عند الظهر . (لهاددة) قال الجوهرى : الظهر  
بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى . وقيل : سميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت أو لأنها تفعل  
وقت الظهيرة . (قول الحق ظل الشيء) مثله الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والنفي  
مختص بعد الزوال . (قول الشارح إلى وسط السماء) هو بفتح السين (قول الشارح وذلك الميل هو  
الزوال) هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد قدحه حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها وعبرة  
الإسنوى ثم إذا مالَت الشمس إلى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق إن لم يكن قد بقى عند

الصحابه فاجتمعوا فقال : إن جبريل جاء بعلمكم الصلاة فأحرم جبريل وأحرم النبي ﷺ خلفه وأحرمت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتأهبون النبي ﷺ كالرابطه قال بعضهم : وفي هذا نظر فرأجعه واحتياجه ﷺ إلى التعليم هنا تفصيلا لا ينافي كونه أعطى علم الأولين والآخرين إجمالا لأن ذلك من معجزاته وهي ثلاثون ألف معجزة سوى القرآن وفيه ستون ألف معجزة . (قوله حين حرم إرخ) قال بعضهم : هذا بعيد أنه كان هناك صوم واجب لأن الحرمة لا تتعلق بالمنسوب إلا أن يقال المراد حين امتنع على من يريد الصوم ولو نفلا . (قوله فلما كان الغد) هو من طلوع الشمس نظرا إلى حقيقته الأصلية فلما أصبح من اليوم الأول لذلك . (قوله ما بين هذين الوقتين) أي ما بين ملاصق أول الأولى مما قبلها وملاصق آخر الثاني مما بعده وهذا من التقدير الذي تنوقف صحة الكلام عليه خصوصا في وقت المغرب فيجب تقديره والتأويل بخلاف ذلك لا يخلو عن تكلف مع عدم الوفاء بالمراد تأمل . (قوله قاله الشافعي رضي الله عنه) فيه خرازة بالتحاد وقت الفراغ والشروع فالمراد عقبه وبذلك يعلم أن صلى في مستعمل في الأعم من الشروع والفراغ . (قوله نالها به اشتراكهما في وقت واحد) ردا لما قاله الإمام مالك من أنها مشتركان في قدر أربع ركعات وواقته المزدني من أمنتها ولما قاله الإمام أبو حنيفة من أنه لا يخرج وقت الظهر إلا بمصر ظل الشيء مثليه وبه قال للزني في ثاني قوليه . (قوله وهو) ضميره عائذ إلى ما قاله الشافعي فنفى الحديث دليل على ذلك التأويل فقدم على عكسه الذي قيل إنه الأول لأنه الموافق للأصل من حمل للمقيد على المطلق مثلا فأمثل . (قوله دخل وقت إبطاره) أي وقد كان معلوما عندهم فلا ينافي أن رمضان كان لم يفرض بعد إذ المراد وقت الإنطار من مطلق الصوم<sup>(١)</sup> فافهم . (قوله إذا أقبل الليل من ههنا) أي من جهة المشرق وأدير النهار من ههنا أي من جهة المغرب والتمسح الذي ذكره المنج في كلام القاضي وغيره من فحول وقت الجواز في كلامهم لوقت الضرورة والحرمة . (قوله العصر) وهو لغة العشي وهي الصلاة الوسطى في أرجح الأقوال . (قوله وبه يدخل) أي فهو ليس من وقت العصر بل من وقت الظهر كما مر . (قوله حتى تغرب) أي يم غروبها فتحي بمعنى إلى فما بعدها خارج وفعل الغروب حقيقة أو تقديرها كما مر ولو عادت بعد غروبها عاد وقت العصر فضلاته الآن أداء كما في قصة الإمام على رضي الله عنه ونج إعادة المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطر ولو حبست استمر الوقت . (قوله وروى ابن أبي شبة إرخ) دفع بهذا الحديث ما يوهم من الذي قبله أن ما دون الركعة ليس من الوقت ولأنه أصرح في المراد . (قوله والاختيار) سمي بذلك لأن جبريل ﷺ اختار الصلاة فيه أو لاختيار وقوعها فيه أو لاختيار أن لا تؤثر عنه وهذا هو الذي اختاره المصنف .

الاستواء ظل ويزدادان كان قد بقي والتحول إلى المشرق بملحوظ أو زيادته هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر . (قول الشارح والعشاء إلى ثلث الليل) أي متناه إلى الثلث . (قول الشارح فأسفر) يجمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الأسفار والأظفار كما ترى أنه أوقعها في الأسفار . (قول الشارح أي مصر ظل الشيء) قال الإسنوي : غير أنه لا بد من حدوث زيادة وإن قلت وتلك الزيادة من وقت العصر لأن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل إنها وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما . (فائدة) العصر لغة العشي . قال الجوهري : ومنه سميت صلاة العصر اهـ . والمصران الغداة والعشي . (قول الشارح وروى ابن أبي شبة) إما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل ، إذ يجمل أن يريد فقد أدركها بمعنى وجبت . (قول المتن والاختيار إرخ) قال الإسنوي : من هذا التعبير يعلم أن تسميته باختيار لما فيه من الرجحان أي على غيره من باقي الوقت . وقال في الإقليد : سمي بذلك لاختيار جبريل ﷺ إياه ثم عبارة المصنف وصنيته بعيدك أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك

حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أي الشيء من مثله والعصر حين كان ظل مثليه والمغرب حين أنظر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفرج فأسفره . وقال : الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره ، وقوله : صلى في الظهر حين كان ظل مثله أي فرغ منها حيث كان شرع في العصر في اليوم الأول حيث ، قاله الشافعي رضي الله عنه نالها به اشتراكهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم : وقت الظهر إذا زالت الشمس ما لم يجز العصر . وقوله : حين أنظر الصائم أي حين دخل وقت إنطاره . ولي الصبح حين حديث : وإذا أقبل الليل من ههنا وأدير النهار من ههنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصر ظل الشيء من أول وقت العصر وعبارة الوجيز وغيره وبه يدخل وقت العصر (ويحي) وقته (حي) تغرب الشمس لحديث الصحيحين : ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . وروى ابن أبي شبة : وقت العصر ما لم تغرب الشمس وإسناده في مسلم . (والاختيار أن



لا تؤخر بالفوقانية . (عن) وقت . (مصر الظل مطلق) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقرله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين

محصول على وقت الاختيار  
وبعد وقت جواز إلى  
اصفرار الشمس ثم وقت  
كراهة أى يكره تأخير  
الصلاة إليه (والغروب)  
يدخل وقتها (بالغروب)  
ويبقى حتى يغيب الشفق  
الأخضر في القدم) كما  
سيأتي واحتجز بالأحر  
عما بعده من الأسفر ثم  
الأبيض ولم يذكره في  
الحرج لانصراف الاسم  
إليه لفة (روى الجديدي  
ينقضى بحضرة قدس زمن  
(وضوء مسرعة واذان  
واقامة وحضرة ركعات)  
لأن جبريل صلاها في  
اليومين في وقت واحد  
بمخلاف غيرها وللحاجة  
إلى فعل ما ذكر معها اعتبر  
مضى قلزمه والاعتبار  
في جميع ما ذكر بالوسط  
المعتدل وسيأتي من  
ركعتين خفيفتين قبل  
المغرب في وجه صححه  
المصنف قتياسه كما قال في  
الشرح الصغير اعتبار  
سبع ركعات (ولو شرع)  
فيها (في الوقت) على  
الجديد (ومد) بالتطويل  
في القراءة وغيرها (حي)  
غاب الشفق الأخضر جاز  
على الصحيح) من  
الخلاف المبني على الأصح  
في غير المغرب أنه لا يجوز

(قوله بالنسبة إليها) ذكره في هذه وفي العشاء والصبح إشارة إلى الجواب عن اختلاف صلاة جبريل فيها في  
اليومين مع قول جبريل : الوقت ما بين هذين الوقتين بمخلاف وقت الظهر والمغرب . (قوله وبعده وقت  
جواز) أى زيادة على ما قبله من وقت الفضيلة والاختيار ومعنى الجواز فيه جواز أن تؤخر إليه فرائضها وإلا لم  
يجز له المد فمطلقاً بل يحرم الإتيان بالمتوسط فيها كما مر لو في وقت يسع فرائضها ففي جواز مدو جهان أرجحهما  
جوازه وإن لم يذكر ركعة في الوقت وقتنا إليها قضاءه الثاني عدم جوازه على ما تقدم . (قوله ثم وقت كراهة)  
أى حتى يبقى ما يسعها فوق حزمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عند كما مر فلها سبعة أوقات . (قوله والمغرب)  
سمى بذلك لفعلها وقت الغروب إذ الغروب لفة البعد أو قته أو مكانه<sup>(١)</sup> . (قوله وضوء) الأول طهر ليشمل  
التيسم والغسل وإزالة النجس عن بدن أو ثوب أو مكان ويقدر مطلقاً . (قوله عورة) لو أسقطه لكان أولى لما  
مر . (قوله إلى فعل إلخ) خرج به القول وسيدكره . (قوله بالوسط المعتدل) أى لقلب الناس كما قاله شيخنا  
الرملى أو لفعل نفسه كما قاله ابن حجر ويلزم عليه طوله تارة وقصره أخرى . (قوله ولو شرع إلخ) حاصله أنه  
إذا شرع في غير المغرب في وقت لا يسع الصلاة وإن أدرك ركعة في الوقت وقتنا إليها أداء وإذا شرع في مثل ذلك  
في وقت للمغرب على القول الجديد فعل الجواز في غيره يجوز فيها قطعاً وعلى عدم الجواز فيه يجزى فيها وجهان  
أحدهما لا يجوز كغيرها والصحيح الجواز كما يدل له الحديث بقوله : ومد أى طول حتى استغرق وقت الشفق  
كما يدل له كلام الشارح وليس المراد به المد المخصوص لأنه جائز في جميع الصلوات ولا كراهة فيه على الصحيح  
والمراد بقوله : حتى غاب الشفق قرب منفيه فالعامة خارجة كما صرح به الشارح بعد نظر اللزاد هنا وما رده بقوله  
وبناء قائل الثاني إلخ أنه يحسن التطويل بالمد المخصوص أى وهو ممنوع عنده لأنه لا يقول بهذا صريح ما قاله الشارح  
ولا يتجه فيهم خلافه وما في غالب الشروح والحواشي من مخالفته ينهى عدم الميل إليه وعدم التعويل عليه والله الموفق

(قول المتن وفي الجديد إلخ) قالوا : وذلك يسع العشاء لو جمعت معها فإن لم يسع بسبب الاشتغال بالأسباب  
فلا جمع ، وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مدتها وسلف لك ما في معناها  
ونقصه بأن سائر الصلوات يجوز مدتها . (قول المتن وضوء عورة) انظر هل المراد ستر جميع البدن وأفاد  
الإسنوى رحمه الله أن الحرة في غير الصلاة إنما يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط . (قول الشارح  
بالوسط المعتدل) قال الإسنوى : السورة المختارة في الفرض تكون من قصار المفصل . (قول المتن ومد حتى  
غاب الشفق) عبارة الرافعي : ومد إلى غروب الشفق قال الإسنوى : وهو يقتضى الاتساع فيما بعد الشفق  
بمخلاف عبارة الكتاب ، قلت : عبارة الكتاب أحسن خلافاً لابن النقيب . (قول الشارح على الأصح في غير  
المغرب) هذا المبني عليه صورته ما لم أخر غير المغرب من غير فعل حتى يخرج بعضه بدليل قول الشارح : كما  
سيأتي وهذا هو الآتي وأيضاً نقوله : المبني على الأصح صريح في ذلك لما استعرفه من كلام الروضة وأيضاً فكلام  
الروضة صريح أو كالصريح في ذلك . قلت : فما حكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا شرع في وقت  
يسعها . قلت : قال في الروضة لم يأثم قطعاً ولا يكره على الأصح ونقل من زوائده عن تعليق القاضى وجهاً  
قاتلاً بالإثم . قال الإسنوى رحمه الله : نقياس هذا الجرم بالجواز في المغرب انتهى . قلت : لعلها فارتقت غيرها  
من حيث إن النبي ﷺ فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز إخراج بعضها عن  
الوقت في الصورة المذكورة فذهب إليه مقابل الأصح ومن ثم اتضح لك<sup>(٢)</sup> كون النبي ﷺ المبني عليه هو  
تأخيره غير المغرب من غير مد أى إذا قلنا بتحريم ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالمد  
خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فصلت في اليومين في وقت واحد بمخلاف غيرها فلا يرد ما عساه يتوهم

(١) قطع طرفاً للزمن والمكان والسياق يحدد المراد .

(٢) قول المصنف ومن ثم اتضح لك كون النبي ﷺ إلخ كلها بالأصل . وانظر أين غير الكون ففعل في هذه العبارة سقطاً .

تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كما سيأتي والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه عليه السلام كان يقرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين ككتبهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقرأته لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومده في الصلاة إلى ذلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها إليه وعلى عدم امتداده إليه وبناء قائل الثاني على الامتناد فقط. (قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح

المهذب : بل هو جديدا أيضا لأن الشافعي علق القول به في الإملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت فيها أحاديث منها حديث مسلم : « وقت المغرب ما لم يغيب الشفق » (والعشاء) يدخل وقتها (بموجب الشفق) أي الأحمر المنصرف إليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويؤتى إلى الفجر) أي الصادق وسياق الحديث مسلم : ليس في النوم تفريط وإنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الخمس أي غير الصبح لما سيأتي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها : الوقت ما بين هذين حصول على وقت الاختيار (ول قول نصفي) لحديث : « لولا أن أشفق على أمي لأخترت صلاة العشاء إلى نصف الليل » صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف

(قوله قلت القديم أظهر) ورجحه جماعة كثيرة منهم ابن المنذر وابن عزيمة والخطابي والسهيلي والغزالي واليعقوبي والرويانى والعجل وابن الصلاح والطبري والنووي في جميع كتبه وأجاب النووي عما اعترض به الجديد من حديث جبريل بأن جبريل إنما بين الأوقات المختارة وغن نسل من وقت الاختيار في المغرب مساو لوقت الفضيلة نعم يستثنى من كلام النووي الظاهر لما مر فيها ولو لم يغيب الشفق عند قوم كأن طلع الفجر من غروبه اعتبر بعد غروب الشمس زمن يغيب فيه شفق أقرب بلد إليهم أي قدر ذلك وبمضي ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع بقاء شفقهم والمراد بقدر ذلك بالنسبة الجزئية إلى ليل البلد الأقرب مثاله لو كان البلد الأقرب ما بين غروب شمسهم وطلوعها مائة درجة وشفقهم عشرون منها فهو خمس ليلهم فخمس ليل الآخرين هو حصة شفقهم وهكذا طلوع فجرهم وعلى هذا فلا حاجة لما ذكره بعضهم من الاستدراك على عبارته وغيره كما يعلم بمراجعته وتحريه وعلى هذا القديم فلها خمسة أوقات حقيقة وسبعة أوقات اعتبارا وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وهو أوله بقدر وقت الجديد ووقت جواز بكرة إلى أن يبقى ما يسعها على ما مر ووقت حرمة بعده ووقت ضرورة ولما وقت عذر ، وزاد بعضهم وقتا آخر وهو ما زاد على وقت الفضيلة من وقت الجديد وصاح وقت جواز بلا كراهة وفيه نظر كما علم . (قوله ظاهره) أي فليس صريحا وقال بعضهم بل هو صريح لأن نفى التفريط يلزمه كونها في وقتها وهو ما قبل الأخرى إلا أن يقال يحتل أن يراد في الحديث صلاة معهودة فلا يكون فيه العموم المراد من الدليل . (قوله والعشاء) وهي لفظة أول الليل وليست من خصائص هذه الأمة كما علم مما مر خلافا لما قاله . (قوله المنصرف إليه الاسم) قال في للمهد إما الذهني كما مر في كلام الراعي أو الذكري هنا لتقدمه في كلام المصنف . (قوله لولا أن أشفق) أي والمشقة تنافي الوجوب لا التنبه . (قوله عن ثلث الليل) أي الأول وللعشاء سبعة أوقات : وقت فضيلة أوله واختيار إلى آخر ثلثه وجواز بلا كراهة للفجر الأول وبكراهة إلى الفجر الثاني ووقت حرمة ضرورة وعذر . (قوله والصبح) بالضم ويجوز فيه الكسر وهو لفظة أول النهار ويقال له الفجر وتسميته غداة خلاف الأولى لا مكرهه على المتمدن . (قوله معترضاً) أي في عرض الأفق من جهة المشرق فيما بين شماله وجنوبه والمستطيل الصاعد إلى الأعلى إلى وسط السماء والعرب تشبهه بذب السرحان بكسر السين أي

من أن المذ في المغرب أولى بالجواز من غيرها . (قول الشارح ومده) هو بضم الدال . (قول المتن والعشاء) قال الإسنوي : هو اسم أول الظلام سميت الصلاة به لأنها تفعل فيه . (قول الشارح المنصرف إليه الاسم) يعني عن هذا أن يقول الألف واللام فيه للمهد الذكري . (قول المتن لث الليل) يجوز فيه ضم اللام وإسكانها والنصف مثلث النون ويقال فيه نصيف على وزن رغيف وقلوا أيضاً في الخمس خميس وكذا في الثمن والتسع والمشر واختلفوا في الربع والسدس والسبع . قال أبو عبيد : ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى . وأعلم أنه قدم هذا الحكم على القول بمده مع أن حديثه ثابت . قال في الكفاية : لأنه تضافر عليه خبر جبريل في رواية ابن عباس وخبر أبي موسى الأشعري قال الشيخ أبو حامد : ولما وقت كراهة وهو ما بين الفجرين . (قول المتن والصبح بالفجر الصادق) أي ما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يفركم أذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستظهر » والصبح بالضم كما قاله الإسنوي وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة . (قول الشارح مستطيل) هذا تشبه العرب بذب السرحان بكون النور في

في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المهذب يقتضي أن الأكرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (الفجر الصادق وهو النشر ضوءه معترضاً بالأفق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيل ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويؤتى) الوقت

(حتى تطلع الشمس) حديث مسلم: «وقت صلاة الصبح من طلع الفجر ما لم تطلع الشمس» وفي حديث الصحيحين حديث: «من أدرك ركعة من الصبح

قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» (والاختيار أن لا يؤخر عن الإسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنسبة عن الأول في حديث البخاري: «لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الأعراب هي العشاء» وعن الثاني في حديث مسلم: «لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا أنها العشاء وهم يسمون بالإبل» يفتح أوله ويضمه وفي رواية: بحلاب الإبل. قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها العتمة لكونهم يمتنعون بحلاب الإبل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لأنه عليه السلام كان يكرههما روى الشيخان عن أبي هريرة (الآن خير والله أعلم) كثرة القرآن والحديث وملازمة التفقه وإناس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويحسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) حديث ابن مسعود: سألت النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال:

الذهب وكونه ثمنه ظلمة غالب. (قوله حتى تطلع الشمس) وطلوعها بطول جزء منها بخلاف غروبها إلحاقاً للمعنى بالظاهر بخلافه في الكسوف لئلا يلزم عدم صلاته غالباً. (قوله أن لا تؤخر عن الإسفار) أي إليه فمن بمعنى إلى فوق الإسفار ليس من وقت الاختيار فأسفر أي فدخل بعد الفراغ في وقت الإسفار الذي هو وقت الجواز بلا كراهة إلى الإجماع ثم بكرة حتى يبقى ما يسعها ثم حرمة ثم ضرورة فلها ستة أوقات. (قوله ويكره) للنسبة عنه وما ورد من تسميتها بذلك بيان للجواز أو خطاب لمن لا يعرفها إلا به. (قوله تسمية المغرب عشاء) ولو مع التغليب أو مع وصفها بالأولى كما يشير إليه كلام شيخ الإسلام ونقل عن شيخنا الرملي عدم الكراهة في التغليب ومشى عليه الحنفية. (قوله والعشاء عتمة) أي يكره ذلك وقيل خلاف الأول قاله في المجموع وأصل العتمة الظلمة. (قوله والنوم قبلها) أي قبل فعلها وبعد دخول وقتها إلا لعلة النوم فلا يكره إلا لظن استراق الوقت بالنوم فيحرم ويجب إيقاظه على من علم به في هذه ويندب في غيرها أما قبل دخول وقتها بخلاف الأول وإن علم استراق خروج الوقت بالنوم أما الحديث ونحوه فلا يكره ويجوز ما ذكر في غير العشاء من بقية الصلوات ولو جمعة فلا يكره النوم قبل الزوال وإن لم يؤت بها به على المعتمد عند شيخنا الرملي وخالفه غيره. (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها في وقتها الأصل خوفاً من فوات الصبح بالنوم بعد الحديث ولا يكره بعد فعلها بمجموعة من المغرب إلا بعد مضى ما يسعها من وقتها الأصلي بخلاف النفل المطلق بعد فعل العصر بمجموعة مع الظهر لتعلق الكراهة فيه بالفعل والكلام في حديث مباح فغيره أشد كراهة أو حرمة هنا. (قوله وإناس الضيف) غير نحو الفاسق ولا فيحرم لغیر عذر. (فتنبیه) قد علم أن ما ذكر من كراهة النوم والحديث يجرى في سائر الصلوات وإنما خصت العشاء بذلك لأنها محل النوم أصالة وإنما لم يكره الحديث قبل الفعل لأن الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه. (فروع) يندب لإيقاظ من نام أمام المصلين أو في المحراب أو في الصف الأول أو في بيت وحده أو على سطح لا حاجز له أو في عرفه وقت الوقوف أو في يده ربح غير النسيان المعجمة أي زفر كتحريم لحم أو نام بعد الصبح وإن صلاها لأن الأرض تنعج أي تصبح مشككة إلى الله من ذلك أو نام مستلقاً وهو أتى أو متكياً وهو ذكر لأنها نومة يفضيها الله تعالى ولصلاة ليل ونحو تسحر. (قوله ويسن تعجيل الصلاة) بإيقاع جميعها في وقت الفضيلة ولا يكفى الإحرام فيه خلافاً لمن زعمه ويجوز تأخيرها عنه بشرط العزم كما مر وقد يطلب التأخير كما يأتي

أعلاه. (قول الشارح حديث مسلم) قدم هذا على حديث الصحيحين لأنه أوضح منه. (قول المتن عن الإسفار) أي الإضاءة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى إلى لتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يراد الجزء الأول من الأسفار فإنها إذا وقعت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الأول من الاختيار فالتأويل الأول أولى بل متعين. (قول المتن قلت يكره إلخ) أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجواز وهو خطاب مع من يشبهه عليه الحال. (قول المتن عتمة) هي في اللغة شدة الظلمة. (قول المتن والنوم قبلها) قال الإسنوي: سياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما يعرض بعد دخول الوقت وقبل الفعل ولقائل أن يقول ينبئ الكراهة أيضاً قبله للمعنى السابق بمعنى خوف استراق الوقت بالنوم، وقوله: والحديث بعدها قال الإسنوي: إطلاقه يشمل ما لو جمعهما مع المغرب جمع تقديم والتجسس بخلافه قال: فإن قلنا بعدم الكراهة فهل تكون بدخول الوقت أم بمضي قدر زمن الفعل على نظر قال: وإطلاق المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصل السنة أم لا. (قول المتن ويسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) قال القاضي: ولا خلاف في أنه لو افتتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسناً، وخالف الغزالي في الإحياء فقال: إن

«الصلاة لأول وقتها» روى الدارقطني وغيره وقال الحاكم: إنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين وقتها فيشتغل أو الوقت بأبوابها كالطهارة والستر

ونحوها إلى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها . (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أى ما لم يتجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي برة قال : كان رسول الله ﷺ يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المذهب أن تقديمها هو الذى واطب عليه النبي ﷺ

(ويمن الإبراد بالظهر

في شدة الحر) إلى أن يصير

للحيطان ظل يمشى فيه

طالب الجماعة لحديث

الشيخين : أبردوا

بالصلاة ، وفي رواية

للبخارى : بالظهر فإن

شدة الحر من فيح جهنم

أى هيئتها وفي

استحباب الإبراد

بالجمعة وجهان أحدهما

نعم لحديث البخارى عن

ابن عباس أن النبي ﷺ

كان يرد بالجمعة

وأصحهما لا لشدة

الخطر فربما المؤدى إلى

تأخيرها بالتكاسل وهذا

مفقود في حق النبي ﷺ

(والأصح اختصاصه

ببلد حار وجماعة مسجد

يقصدوله من بعد) ولا

ظل في طريقهم إليه فلا

يسن في بلد معتدل ولا

لم يصل في بيته منفردا

ولا لجماعة مسجد لا

بأنهم غيرهم ولا لمن

كانت منازلهم قريبة من

المسجد ولا لمن يمشون

إليه من بعد في ظل والثاني

لا يختص بذلك فيسن في

كل ما ذكر لإطلاق

الحديث وذكر المسجد

جرى على الغالب ومثله

الرباط ونحوه من أئمة

الجماعة (ومن وقع

بعض صلاته في الوقت وبعضها خارجها فالأصح أنه إن وقع في الوقت (ركعة فأكبر فالجميع أداء وإلا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (فقتضا)

لحديث الشيخين : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة ومفهومه أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق

(فروع) يندب التعجيل في النفل ذي الوقت أو السبب أيضا وربما شملهما كلام المصنف . (قوله ونحوهما) كأذان وإقامة وكلام قصير وشغل كذلك وطلب ماء أو تراب وتبريق حدث وقيل راتب وأكل لقم لسد رمق ونحو ذلك وكل ذلك معتبر بالوسط المعتدل لغالب الناس وهذا مقدار وقت الفضيلة سواء احتاج فيه ما ذكر أو لا لكن المبادرة فيه أفضل . (قوله كان يستحب تأخيرها إلخ) ليس هذا من أخباره ﷺ إنما هو من أخبار الراوى بحسب ما فهمه من تأخيره ﷺ لفعلها أحيانا بيانا للجواز الذى ربما يتوهم من عظمها منه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التعجيل وبه يرد أيضا دعوى قوة دليل التأخير المستند إلى أن هـ مع المضارع تفيد الدوام وعلى ما ذكرناه ينزل ما في النسخ فراجعه . (قوله ويسن الإبراد بالظهر) أى تأخيرها لوقت البرد طلبا للخشوع أو كماله الفائت بشدة الحر وهذا فرد من أفراد ما طلب فيه التأخير ندبا أو وجوبا في جميع الصلوات وقد أوصلها بعضهم إلى نحو أربعين مسئلة وضابطها اشتغال التأخير على كمال خلاصه التقديم كندرة على قيام أو ستره أو ماء أو جماعة أو بلوغ صبي أو انقطاع حدث أو نزول مسافر أو إضاعها في مسجد ولو فردى أو وقف بهرفة أو رمى جمار أو إنقاذ غريق وخرج بالظهر أذنانها فلا يسن الإبراد به إلا لقوم يعلم أنهم لا يتخلفون عن سماعه وخرج بها أيضا الجماعة كما مر وسائل الصلوات . (قوله في شدة الحر) خرج به الاعتدال وشدة البرد لما سياتى ولأنه ربما يستغرق الوقت . (قوله إلى أن يصير للحيطان ظل إلخ) وغايته إلى نصف الوقت وبما ذكر علم أنه لا يطلب الإبراد في أيام الدجال . (قوله أصحهما لا) أى لا يطلب الإبراد في الجمعة وهو المتمد كما تقدم . (قوله ببلد حار) لا معتدل كمصر ولا بارد كالشام وحل اعتبار البلدان خالفه وضع القطر وإلا فالعبرة بالقطر خلافا لابن حجر وقد مر مثله في الماء المشمس ويعتبر أيضا حرارة الزمن . (قوله وجماعة مسجد) سياتى في الشرح عدم اعتبارها . (قوله يقصدوله) أى باتون إليه . (قوله من بعد) أى بحيث يحصل لهم مشقة لا تحتمل عادة لغالب الناس وقيل للشخص نفسه والمشقة المذكورة هنا ما تذهب الخشوع أو كماله . (قوله ولا لمن يصل في بيته منفردا) وكذا جماعة . (قوله ولا لجماعة مسجد لا بأنهم غيرهم) فإن كان بأنهم غيرهم بمن يسن له الإبراد سن مؤداة الإبراد لأجلهم . (قوله ومن وقع بعض صلاته في الوقت إلخ) اعلم أن الإحرام بالصلاة في وقت يسع جميع فرائضها ليس حراما بلا خلاف وله المد فيها على الأصح كما تقدم وله أن يفعل مندوباتها كتطويل قرائتها وإن خرج بعضها أو كلها عن الوقت وفارق ترك تلبية الوضوء مثلا لأنه وسيلة وتأخير النفل لأن الفرض أهم ثم إن وقع منها ركعة فأكبر في الوقت فالجميع أداء والإقتضاء وأن الإحرام بها في وقت لا يسع ما ذكر ليس حراما أيضا إن كان تأخيرها للعلو ويجرى فيه ما تقدم والإحرام قطعاً وليس له الإتيان بشيء من مندوباتها ثم إن وقع منها ركعة فأكبر في الوقت فأداءه أيضا والإقتضاء مع الإتم فيهما وظاهر كلام الشارح تخصيص كلام المصنف بهذه مع هو لها لغورها مما ذكر ولعله لثبوت الحرمة على الخلاف وهملت الصلاة الفرض والنفل ودخل فيها الجمعة وهو كذلك من حيث تسميتها أداء وقضاء وإن فاتت كونها جمعة وإن حرم لقوات شرطها كما يأتى . (قوله فالجميع أداء) أى على الجواز كما هو ظاهر كلام الشارح أو الحقيقة العرفية . (تتبعه) لا تجوز نية القضاء في ذلك مع ظن إدراك ركعة في الوقت ولا نية الأداء مع ظن عدم ذلك ولا بضر في صلاته تبين خلاف ما نوه .

المد إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الأولى . (قول الحق ويسن الإبراد إلخ) الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع . (تتبعه) محصل ما في الإسرى أن أذان الظهر كصلاته .

قوله إن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة) أى وأقوالها وأراد بالأفعال ما يشملها تغليبا أو لأنها فعل اللسان . (قوله كالتركيز لها) أشار بالكاف إلى أنه ليس تكرارا حقيقة لاعتباره في نفسه ولزادته بالشاهد وما معه . (قوله وعلى القضاء إلخ) قيل : إن ما ذكره الشارح هنا يخالف لما ذكره في شرح جمع الجوامع وليس كذلك خلافا لمن زعمه . (قوله نظرا إلى الظاهر المستند إلى الحديث) لأن لفظ الإدراك فيه يفهم منه أنه كمن أدرك جميعها في الوقت وهو لا يتم فيه وهذا مثله . (قوله ومن جهل الوقت) أى جهل دخوله لعدم ظنه فخرج من أخيره به عدل رواية عن علم أو سمع أذانه في الصحراء أو أذان ما فونه ولو صيبا ما مونا في ذلك أو رأى مزولة وضعا عارف ثقة أو أقرأها كالخير عن علم ومثلها منكب مجرب وأقوى منهما بيت الإبرة المعروف لعارف به . (قوله يورد ونحوه) لفظ نحوه قبل مستترك لأن ما دخل تحته من الورد وكلام الشارح يشير إلى رده لأن الورد ما كان بنحو ذكر أو قرابة ونحوه ما كان بنحو صناعة ومنه سماع صوت ديك مجرب وسماع من لم يعلم عدلته أو من لم يعلم أذانه أو خبره عن علم وسماع أذان ثقة عارف في الغيم لكن له في هذه تقليده وخرج بالثقة المذكور القاسق ومجهول العدالة ولو مستورها والصبي وإن كان ما مونا عارفا وفي صحو وما نقل عن الثوري والهروري من قبول قول الصبي فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ودلالة الأعمى على القبلة وخبر الموضع عن الماء وطلوع الفجر والشمس وغروبها لا فيما طريقه الاجتهاد كالإفتاء بحتمه شيخنا الرملي . (قوله جواز إلخ) هو نظير ما مر في المياه فاللحنى أنه يجوز له ترك الاجتهاد مع القدرة على غيره لاستغنائه عنه به ولا يجوز له تركه مع المعجز ومتى وقع كان واجبا والقدرة تتم ما كان بالبرص كما ذكره الشارح وما كان بغيره كوجود غير عن علم عنده أو في محل يجب طلب الماء منه ويمكن من سؤاله بلا مشقة وهو هنا كذلك وفارق منع الاجتهاد ووجوب السؤال في مثله في القبلة بتكرار الوقت وقول شيخ الإسلام في النجس بجواز التقليد له ولو لأعمى أقوى إدراكه وإن كان قادرا على الاجتهاد كالصبي العاجز لمعجز البصير حقيقة والأعمى في الجملة يقتضى أن التقليد لا يجب على الأعمى العاجز وأنه يتمتع تقليد المجتهد البصير القادر لمجتهد آخر ومقتضى ما بعد عن النووي جوازه له كما مر والذي اعتمدته شيخنا الرملي أنهما إن كانا عاجزين وجب التقليد أو قادرين تخيرا بين تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا مستثنى من منع تقليد القادر على الاجتهاد لمجتهد للمشقة هنا وبذلك فارق تقليد منع الأعمى لغيره في الأوانى ما لم يتحصر . (تنبيه) قال شيخنا : معنى الاجتهاد بالورد أنه إذا فرغ من الورد يصلى من غير بحث وفيه نظر والوجه خلافه لأن الورد سبب للاجتهاد تأمل . وللمنتج العمل بحسابه وجوبا كما في الصوم وقياسه أن من صدقه مثله وقول المنهج أنه كالصغير عن علم أى بعد إخباره لأنه يتمتع الاجتهاد حيثن كذا . (قوله فإن يتيقن) أو أخبره عدل أن صلاته كلها أو بعضها قبل الوقت سواء علم في الوقت أو بعده وتعيينه بقوله وعلم بعده بيان

(قول الشارح والرابع أن ما وقع في الوقت أداء إلخ) الظاهر أنه على هذا ينوى الأداء فقط نظرا إلى الانتاح قاله المحب الطبري . (قول الشارح وعلى القضاء بآثم إلخ) عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا والقضاء ومرجع الإشارة التحق . (قول المتن اجتهد يورد ونحوه) لو أخبره عدل عن عيان كروية الفجر طالعا امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصبح إذا كان ثقة عارفا وأما في يوم الغيم فقد صحح النووي اعتياده خلافا للرافعي . قال الإسنى لأنه لا يتقاعده عن ذلك انتهى . قلت : ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يتمتع عليه الاجتهاد . (فرع) لو صلى من غير اجتهاد أعاد ولو ظن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه . (قول المتن قضى في الأظهر) أعلم أن لنا خلافا فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت أى تقع قضاء أم أداء والصحيح الأول فالأظهر هنا مبنى على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابله مبنى على الأداء

أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيز لها لنجعل ما بعد الوقت تابعها لها بخلاف ما دونها والوجه الثاني أن الجميع أداء مطلقا تبعها ما في الوقت والثالث أنه قضاء مطلقا تبعها ما بعد الوقت والرابع أن ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء بآثم المصل بالتأخير إلى ذلك وكذا على الأداء نظرا للتحقيق وقيل لا ، نظرا إلى الظاهر المستند إلى الحديث (ومن جهل الوقت) نعيم أو حبس في بيت مظلم أو غير ذلك (اجتهد يورد ونحوه) كخياطة وقيل إن قدر على الصبر إلى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهد أى جواز إن قدر ووجوبها إن لم يقدر وسواء البصير والأعمى (فإن يتيقن صلاته) بالاجتهاد (قيل الوقت) وعلم بعده (قضى في الأظهر) والثاني لا اعتبار بظنه فإن علم في الوقت أعاد أى بخلاف كما قاله في شرح المذهب (والأى) أى وإن لم يتيقن الصلاة قبل الوقت بأن تيقنها في الوقت

لمحل الخلاف كما ذكره ولتسميتها قضاء . (فروع) يجب القضاء من جهل وجوب الصلاة أو الصوم لأنه ليس عذراً فهو على الفور أيضاً . (قوله أو لم يتبين الحال) بأن لم يعلم أنها قبل الوقت أو فيه أو بعده أى ظن شيئاً من ذلك أو شك فيه نعم إن غلب على ظنه أنها قبل الوقت وجب قضاءها كما اعتمده شيخنا الرمل كما لو شك بعد الوقت هل صلى أو لا بخلاف ما لو شك بعده هل عليه صلاة أو لا وبهذا يجمع بين التناقض ويفرق بأن الأول شك في الفعل والأصل عدمه والثاني شك في براءة ذمته والأصل براءتها وعلى هذا ينظر في كلام النووي في أى الصورتين هما فاضل . ولو قضى صلاة شك فيها ثم تبين أنها عليه لم تجزه ما قبله ويجب قضاءها وفيه بحث ولو مات قبل أن يظهر له الحال لم يعاقب في الآخرة وإذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم يتبين فعله قاله القاضي وهو الراجح في المذهب عند المتأخرين كشيخنا الرمل وأتباعه . وقال النووي : يقضى ما يتبين تركه فقط على الأصح ثم قال : ينبغي أن ينتار وجه ثالث وهو أنه إن كان يصل تارة ويترك أخرى ولا يحدد فهو كقول القاضي وإن كان تركه نادراً فهو كمقابل . (قوله فلا يقضى) وإن وصل بعد فراغ صلاته إلى بلد لم يدخل وقتها فيه كمخالفة مطلعه كمن أقام بعد فراغه من مجموعة مقصورة قاله شيخنا وفيه نظر بما قالوه في الصوم أن له حكم البلد المتقل إليه في جميع الأحكام وقياسه على ما ذكره غير مستقيم في شرح شيخنا وجوب الإعادة وهو واضح والمراد بالقضاء ما يشمل الإعادة ليدخل ما لو يتبين في الوقت أنها وقعت قبله . (قوله كالنوم والنسيان) هما مثالان للعذر ويمكن أن يكونا غيره بأن حصل عن نحو هو كلب شطرنج . (قوله ويسن ترتبه) أى والبداة بأول ما فاتته وشك ذلك ما لو سبق ما فاتته بغير عذر وهو كذلك لأن مراعاة الترتيب أولى بل قال شيخنا إنه لا إثم عليه إذا شرع في القضاء ولو أفسد صلاة عمداً لم يجب فعلها فوراً على ما اعتمده شيخنا الرمل وقال شيخنا يجب فعلها فوراً ويتجه أن يقال بالفورية إن ضاق الوقت وإلا فلا وعليه يحمل التناقض المذكور واللام في حديث : فليصلها للأمر وصرفه عن وجوب الفورية حديث الوادى وقد يتنازع فيه بأن التأخير في حديث الوادى لكونه كان به شيطاناً كما صرح به في الحديث فتأخيره ليغافره لأجل ذلك لا يدل على عدم الفورية فاضل . (قوله فلا تصير فاتتة) يفيد أنه يقدم الفاتت حيث كان يدرك

أو بعده أو لم يتبين الحال  
(فلا) يقضى (ويؤاد)  
بالحال (ت) وجوباً إن فات  
بغير عذر ونسباً إن فات  
بغير كالنوم والنسيان  
مسارعة إلى براءة الذمة  
(ويسن ترتبه) كأن  
يقضى الصبح قبل  
العصر (ولقد يه على  
الحاضرة التي لا يغاف  
فوتها) عاكاة للأداء  
فإن خاف فوتها بدأ  
بها وجوباً فلا تصير  
فاتتة (وتكره الصلاة

(قول الشارح أو بعده) أى ولا تضرية الأداء . (قول الشارح إن فات بعد) حكى ابن كعب عن ابن بنت الشافعى أن غير المنذور لا يقضى عملاً بمفهوم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها الخ . قال الإسئوى : وحكمته التغليظ وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الإقليد وأيده بأن تارك الأبعاد عمداً لا يسجد على وجهه مع أنه أحوج إلى الجبر . (واعلم) أن القاضي والمتولى والرويانى في باب صفة الصلاة صرحوا بأن من أفسد الصلاة صارت قضاء وإن أوقفها في الوقت لأن الخروج منها لا يجوز قال الإسئوى : وحديثه فيجته أن يقال إن أوجبنا الفور لم نجز تأخيرها إلى آخر الوقت وإن لم نجبه ففي جواز إخراجها عن الوقت الأصل نظر ويتجه المنع انتهى . (قول المخن ويسن ترتبه) أى ولا يجب وإن كان الوارد يوم الخندق هو الترتيب في قضائه ~~على~~ قياساً على الصوم . قال الإسئوى : ولأن الفعل المفرد لا يدل عندنا على سوى الاستحباب ولو فاتته الظهر بعذر والعصر بغير عذر فالظاهر مراعاة الترتيب أيضاً ويحتمل خلافه . (قول المخن التي لا يغاف فوتها) صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالاتساع والضيق بالفوات وعدمه . (فروع) قال في شرح المذهب : يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة قال : فيصلى أولاً الفاتتة منفرداً ثم إن أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها وإلا صلاها منفرداً ومثله في زوائد الروضة في آخر صفة الصلاة واعترضه الإسئوى وأطال في ذلك ونقل عن البغوى وغيره أنه يبدأ بالحاضرة . (فروع) لو شرع في الفاتتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاءها فلو تبين أنها عليه لم يجزه بلا خلاف أقول فلم لم يتبين حتى مات فالظاهر أن ذلك

عند الاستواء إلا يوم الجمعة) للنبي عنها في حديث مسلم والاشتاء في حديث أبي داود وغيره . (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد العصر حتى

من الحاضرة ركنة في وقتها وبه صرح في الكفاية واعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل ومقتضى ما في الروضة والشرحين أنه لا بد من إدراك جميعها فيه واعتمده الطيلاوي وابن حجر وخرج بقوتها فوت جماعتها ولو جمعة لم يدرك غيرها وهو كذلك فإذا رأى إماماً في حاضرة وعليه فائقة فالأفضل فعل الفائقة منفرداً إن أدرك مع الإمام من الحاضرة شيئاً ففعله وإلا فلا وإن لم يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة مع الإمام لكن في الأول اقتضى في مقضية خلف مؤداة . وفي الثانية عدم الترتيب وفيها خلاف ولو شرع في حاضرة فتذكر فيها فائقة أتىها وجوباً وإن اتسع الوقت وكانت الفائقة بغير عذر ولو شرع في حاضرة منفرداً رأى جماعة فله قلبها نفلاً ويقتصر على ركعتين إن لم يكن جازواً واتسع الوقت وإلا فلا ولو شرع في فائقة متعدياً سعة الوقت فيان ضيقه عن جميع الحاضرة وجب قطعها ولا يجوز قلبها نفلاً وإن أتم ركعتين وكان في التشهد لأن اشتغاله ولو بالسلاط ففوت جزءاً من الوقت وهو حرام قاله شيخنا واعتمده وهو الوجه ونقل عن شيخنا الرمل جواز قلبها نفلاً ولم يرضه شيخنا فراجعهم . (قوله عند الاستواء) ولو تقدير إكاً في أيام الدجال أى لو صادفه التحريم لم تعتد لأنه وقت ضيق . (قوله وبعد الصبح) أى المؤداة المنية عن القضاء وكذا يقال في العصر . (قوله كرمح) وهو قدر سبعة أذرع في رأى العين تقريباً وإلا فالمسافة طويلة لأن الفلك الأعظم يتحرك في قدر النطق بحرف حرك أربعة وعشرين فرسخاً كما مر . (قوله وبعد العصر) ولو مجموعة تقديمها على المصعد . (قوله كغيره) أى كما لم يذكره غيره فهو تابع له وهذا ما قاله الأسنوي وإن خالفه ظاهر عبارة الشارح . (قوله إن ذكره أجمد) لأن من الطلوع إلى الارتفاع ومن الاصفرار إلى الغروب متعلق بالزمن سواء صلى الصبح والعصر أو لا . (قوله ففضلاً بعد العصر) أى ودوام على ركعتين في ذلك الوقت كما قالوا لأن من خصائصه <sup>عليه السلام</sup> أنه إذا فعل شيئاً دوام عليه . (قوله وأجمعوا على صلاة الجنازة) أى سواء حضر بعد صلاة الصبح أو العصر أو قبلهما ولم يتحر فاعلها تأخيرها لأجل صلاحها في ذلك الوقت وأما الواقع الآن من قصد تأخيرها لأجل كثرة الجماعة فلا يضر . (قوله وقيس غير ذلك) أى وقيس على سنة الظاهر المقضية الثابتة بفعله <sup>عليه السلام</sup> وعلى صلاة الجنازة الثابتة بالإجماع غيرهما من نحو التحية وما معها . (قوله لا سبب لها) أى أصلاً كالتألف المطلق وإن لم يقصد تحريمها وإن نسي الوقت وألحق بها ما لها سبب متأخر وسيذكره كركعتي الإحرام والاستخارة . (قوله كراهة تحريم) هو المحمد . (قوله فلو أحرم بها) أى على التحريم أو التنزيه أخذاً بما بعده لم تعتد والحكمة على التحريم ذاتية وعلى الآخر للتلبيس بالمعبادة الفاسدة كما قاله ابن عبد الحق وغيره فراجعهم . (قوله وقيل تعتد) أى على التنزيه أخذاً من التشبيه بقوله كالصلاة في الحمام وفرق بأن تعلق الصلاة بالوقت لتوقفها عليه أشد من تعلقها بالمكان لعدم ذلك وبأن النبي في الوقت راجع للذات وبالمكان لمعى خارج . (قوله وفي الروضة) أى أشار إلى أن ما له سبب غير متأخر إذا عراه لا يتعد أى ما دام قاصداً للتحري وإن خاف الموت فإن نسي التحري أو تذكره لكن قصد إيقاعها لأجله أو أعرض عنه اعتقدت صلاحته في ذلك كما اعتمده الطيلاوي وهو واضح وإن تردد فيه شيخنا ولو قصد التأخير جاهلاً بأنه غير فهل تبطل صلاحته لوجود التحري أو لا لجله فيه نظر وظاهر ما ذكر في النسيان الثاني . (قوله ليصل التحية) فإن قصداه فقط فلا تعتد قال شيخنا: أم مع غيرها لا تعتد أيضاً وكذا يقال في الثانية . (قوله وسجدة الشكر) خرج سجدة التلاوة وإن

ينفعه في الآخرة كالوضوء احتياطاً . (قول الشارح والاشتاء في حديث أبي داود) فيه إيذاناً جهنم لا تسجر يوم الجمعة . (قول الشارح رعاية للاختصاص) علة لقوله ولم يذكر للمصنف . (قول الشارح فإنه) الضمير فيه يرجع لقوله ذلك . (قول الشارح لم تعتد) قال بعضهم: لأن الأمر بالفعل لا يتناول جزئياته المكروهة .

تغرب) للنبي عنها في حديث الشيخين وليس فيه ذكر الرمح وهو تقرب وفي المحرر وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاصفرار حتى تغرب أى للنبي عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذكر ذلك المصنف كغيره مع قوله في شرح المهلب إن ذكره أجمد رعاية للاختصاص فإنه ينلج في قوله بعد الصبح والعصر أى لمن صلى من حين صلاته ولمن لم يصل من الطلوع والاصفرار وأشار الرافعي إلى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان (الام صلاة (للسبب كالتلف) فرض أو نفل أو صلاة جنازة كما في المحرر (و) صلاة (كسوف ونهية) للمسجد (وسجدة شكر) أو تلاوة فلا تذكره في الأوقات المذكورة لأنه <sup>عليه السلام</sup> فإنه ككتاسنة الظاهر التي بعده فقضاهما بعد العصر . رواه الشيخان وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيس غير ذلك بما ذكر عليه في الفعل والوقت وحمل النبي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكراهتها تحريم عملاً بالأصل في النبي وقيل كراهة تنزيه فلو أحرم بها لم تعتد كصوم

يوم العيد وقيل تنعقد كالصلاة في الحمام وأدرجت السجدة في الصلاة لشبهها بها في الشروط والأحكام وفي الروضة وأصلها لو دخل

المسجد في أوقات الكراهة ليسل التحية فوجهان أنفسهم الكراهة كما لو أخر الفاتحة ليقضيا في هذه الأوقات ولا تكره صلاة الاستسقاء فيها على الأصح والثاني ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الإجماع فيها على الأصح لأنه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد الثاني يقول السبب إرادته وهي موجودة قال في شرح المهذب : وهو قوى وسبباً في صلاة العيد أن وقتها من طلوع الشمس وذكرها الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الضحى على ما في الروضة وأن وقتها من طلوع الشمس فلا تكرهان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرها إليه كما سيأتي (والإجماع في حرمة مكة) المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكره (على الصحيح) الحديث :

« يا بني عهد منافع لا تشعرا أحدا طاف بهذا البيت وصل أبه ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الترمذي وغيره وقال : حسن صحيح ، والثاني تكره فيه كفروه قال : والصلاة في الحديث ركعتا

فأرأى قصد السجود في وقت الكراهة حرمت القراءة السجود لا تنعقد أو لا يقصد فلا يسن وتنعقد . (قوله ولا تكره صلاة الاستسقاء) وكذا صلاة الكسوف وإن غرى فعلها لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو غرى تأخيرها عنها وسببها وهو أول التغير مقدم على صلاتها أو مفران لها إن علم به وأوقع إجماعه مع أوله وقد يكون مفراناً لوقت الكراهة والتحية كذلك والحاصل أن السبب إن اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الأصح فهو إما مقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مفراناً أيضاً . (قوله بأن السبب إرادته) (الخ) ورد بأن السبب هو الإجماع والإرادة من ضرورياته لا سببه إذ لو كانت الإرادة سبباً لما امتنع النفل المطلق مطلقاً لسبب إرادته على الإجماع به فامل . (قوله فلا يكرهان) هو المعتمد في العيد والمرجوح في الضحى لأن المعتمد أن أول وقتها من الارتفاع وعدم الكراهة هنا في العيد من حيث وقت الكراهة لا ينافي كراهتها من حيث طلب تأخيرها كما يأتي في بابها . (تنبيه) خرج بما ذكره من الأوقات الثلاثة أو الخمسة غيرها كوقت إقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وبعد غروب الشمس إلى صلاة المغرب ووقت صعود الخطيب إلى المنبر فالصلاة في تلك الأوقات مكروهة كراهة تنزيه ومنعقدة وأما الصلاة حال الخطبة فحرام ولا تنعقد إجماعاً<sup>(١)</sup> ولو فرضاً إلا ركعتي التحية ولو مع غيرها حتى لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقاً لعدم طلب التحية في غير المسجد . (فائدة) قال بعضهم : تكره الصلاة في سبعة أماكن : على الكعبة وعلى صخرة القدس وعلى طور سيناء وطور زيتا وعلى الصفا والمروة وعلى جمرات العقبة وعلى جبل عرفات فليراجع . (قوله والثاني تكرهه) وبقال مالك وأبو حنيفة والمحدث عندنا أنها خلاف الأولى لا مكروهة خروجا من خلافهما . قال المحاملي : وفيه نظر وتعميم الشارح في الحرم لغیر المسجد دفع لثوهم إرادة المسجد وحده نعم ينتج أن الصلاة وقت الخطبة لا تنعقد في الحرم كغيره فراجعوا الله أعلم .

**(فصل في شروط وجوب الصلاة)** ومن تجب عليه وبما بينهما . (قوله إنهما تجب) أي يطلب فعلها وجوباً . (قوله كل مسلم) أي يقتينا فلو اشتبه صبيان مسلم وكافر وبلغنا من بقاء الاشتباه لم يطلب أحدهما بها ويقال على هذا لنا شخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة إذا تركها من ذلك ما نقله شيخنا الرمي في شرحه عن الأذري أن من لم يعلم له إسلام كصغار الماليك الذين يصفون الإسلام بدرا لا يؤمر بها لاحتمال كفره ولا يتركها لاحتمال إسلامه . وقال الخطيب : الوجه أمره بما قبل بلوغه وجوبها عليه بعده وهو ظاهر . (قوله بالغ عاقل) أي سا لم الحواس وبلغته الدعوة فلا يطلب بها من خلق أعشى وأصم وأبكم ولا من لم تبلغه الدعوة ولا يجب على الأول القضاء إذا أصبحت حواسه بخلاف الثاني فيجب عليه القضاء فوراً كما مر إذا بلغته نسبتته إلى تقصير فيما حقه أن يعلم في الجملة ولا بد من أهلية الخطاب ليخرج التام والساهي والمجاهل بوجوبها لعدم تكليفهم وجوب القضاء عليهم وجوب انتفاء سلب كما سيأتي .

**(قول الشارح كالصلاة في الحمام)** الفرق بينهما أن تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أمكنة مخصوصة وأيضاً فالثاني في الوقت راجع للذات وفي المكان لغنى خارج كما بين في الأصول . (قول الشارح والثاني ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير) ونظر أيضاً إلى أن سببها متأخر وهو الدعاء فكانت كصلاة الاستسقاء . قال الرافعي : ولصاحب الوجه الأول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستسقاء . (قول الشارح فلا تكرهه) قال المحاملي : لكن الأولى أن لا يفصل خروجاً من خلاف مالك وأبي حنيفة . (قول الشارح والثاني تكرهه كفروه) قال الإسوي : ولأن الحديثين إذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم غرض أحدهما على عموم الآخر إلا يرجح انتهى . ولك أن تقدم المرجح أن أحاديث النبي في هذه الأوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا .

**(فصل) (قوله إنهما تجب الصلاة)** هذه العبارة ترد على مفهومها سؤال تقديره أن عدم الوجوب إن أريد

الطواف ولها سبب . **(فصل) (إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل)** ذكرنا كان أو أنثى (ظاهر) بخلاف الكافر فلا تجب



عليه وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقررى الأصول فتكفي من فعلها بالإسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليفهما وبخلاف الحائض والنفساء لعدم صحتها منهما **(ولا قضاء على كافر إذا أسلم ترغيبا له في الإسلام (إلا المرتدة) بالجر فإنه إذا عاد إلى الإسلام يجب عليه قضاء ما فاتة في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تغليظا عليه بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها والفرق أن إسقاط الصلاة فيها عن الحائض والنفساء عزيمة والمرتد ليس من أهلها (ولا قضاء على الصبي) ذكرنا كان أو أنثى إذا بلغ (ويؤمر بها لسبع ويضرب عليها لعش) حديث أبي داود وغيره : « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » وهو حديث صحيح كقوله المصنف في شرح المذهب قال : والأمر والضرب واحد على الولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو قима من جهة القاضي وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء والأمهات تعليم**

(قوله لعدم صحتها منه) أى مع تقصيره بعدم الإسلام كما سيذكره . (قوله وجوب عقاب إلخ) لأن الكافر ولو حرييا مطالب من الشارع بجميع الشرعيات وجوبا في الواجب وندبا في المندوب وقيل بعدم خطاب الحرة لعدم ذمته . (قوله فلا تجب على الحائض) وإن تسببت في الحيض بدواء أو غيره وكتاب على الترك امتثالا . (قوله ولا قضاء على كافر) قال شيخنا الرملي : أى مطلوب فلو قضى لم ينقض . (قوله ترغيبا له في الإسلام) إذا في وجوبه عليه تنفذه له عنه ومشقة شديدة وإذا أسلم الكافر أتى على ما فعله في الكفر مما لا يتوقف على نية كصدقة وعق . (قوله إلا المرتدة بالجر) على التبعة أى فهو أولى وخرج بالمرتد المتنقل من دين إلى آخر قبل إسلامه فلا قضاء عليه على المتمدن عند شيخنا الرملي والزيادى وفي قضاءه ما مر . (قوله حتى زمن الجنون فيها) أى في الردة إن استمرت فلو حكم بإسلامه تبعا لأحد أبويه فلا قضاء لما بعد ذلك الحكم فتأمل . (قوله بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها) ولو مع الجنون خلافا لما في المجموع وحمل شيخنا الرملي ما فيه على جنون سبق الحيض أو تأخر عنه ويراد فيه بدنى الحيض من بلغت سن الحيض وفيه نظر ظاهر إلا أن يقال فيه خروج عن السهو إلى التكرار وهو أسهل . (قوله رخصة) أى لغة وهى السهولة والخفة لا اصطلاحا لأنها المعلق بفعل المكلف . (قوله ولا قضاء على الصبي) أى واجب فيندب له قضاء ما فاتة في زمن التمييز ولو قبل سبع سنين وحكم قضاءه كأدائه من تعيين القيام فيه وعدم جمعه فرضين بتميم وعدم وجوب نية الفرضية عند شيخنا الرملي ولا يقضى ما قبل زمن التمييز ولا يتعقد لو فعله ويحرم عليه وفي كلامه إطلاق الصبي على الأنثى وهو من أسرار اللغة . (قوله ويؤمر بها) مع التهديد لسبع أى بعد تمامها على المتمدن إن ميز لا قبل السبع وإن ميز ألبسا والتمييز هنا أن يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده كالصلاة في الأمر والضرب سائر الشرائع الظاهرة ولو منشوبة كالسواك أى مما يعتقده الولي ويدخل فيها ما تتوقف عليه كالظاهرة للصلاة ويدخل فيها أيضا ما طلب منه فقضاءه ما بعد السبع كالأداء . (قوله ويضرب عليها لعش) أى من ابتدائها على المتمدن عند شيخنا الرملي تبعا للصبرى بفتح الميم على الأنصح خلافا للشيخ الإسلام لأنها مظنة البلوغ . (قوله والضرب واجب على الولي) أى لأجل التأديب لا لكونه عقوبة فينقذ بالمكلف أى فهو بولاية المقصود منها التأديب فلا يشكك بما يأتي . (قوله وفي الروضة إلخ) أشار به إلى أن المراد بالولي فيما قبله الجنس وأن المراد هنا ولاية خاصة لشموها للأمهات ولو مع وجود الآباء وأن « أو » في الأول بمعنى الولو فيفيد طلبه من الأمهات وإن علون مع وجود الآباء وإن قربوا وهو فرض كفاية في حق الجميع وبعدمهم الزوج لكن في الأمر لا في الضرب لأن له الضرب خلق نفسه لا خلق الله ثم الوصى ثم القيم ثم الملقط والمستعير والويعم ثم المسلمون ولغير الزوج الضرب والفقيه في التلمع كالزوج فله الأمر لا الضرب إلا من حيث أن له التأديب فإن وكله الولي قام مقامه ومن وجب عليه الأمر وجب عليه النهي عن المخرجات ولو صغائر ومنها ترك القيام في الصلاة ولو مقضية أو معادة كما مر .

به عدم وجوب المطالبة والعقاب معا ورد الكافر وإن أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير إزادة الثاني ذكره الإسئوى . (قول الشارح إذا أسلم ترغيبا له في الإسلام) ويناب على القرب التي لا تحتاج إلى نية كالعتق . (قول المتن إلا المرتدة) (فروع) لو انتقل النصراني إلى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء في مدة اليهود أيضا . (قول الشارح تغليظا عليه) أى ولأنه التزم الصلاة بالإسلام فلا تسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين . (فروع) لو أسلم أبوه في حال جنون الولد زمن الردة فالظاهر أنه لا يقضى من الآن لأنه جنون في زمن الإسلام المحكوم به تبعا . (قول الشارح ذكرنا كان أو أنثى) ظاهره إطلاق الصبي على الأنثى وبه صرح الإسئوى نقلا عن اللغة . (قول الشارح ويؤمر بها إلخ) يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع إلى البلوغ فإذا بلغ لم يؤمر ، ذكره الشيخ عز الدين عبد السلام ثم إنه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا

**(فرع)** إذا بلغ الصبي رشيدا سقط الطلب عن الأولياء ولا استمر وأجرة تعليمه ولو لمندوب في ماله ثم على الأب ثم على الأم ويجب تعليمهم ما يضطرون إليه من الأمور التي يكفر جاحدها ومنها أنه **عَلَيْهِ** أبيض مشرب بحمرة ولد بمكة وبعث فيها وهاجر إلى المدينة ومات بها ودفن فيها<sup>(١)</sup>. **(قوله ولا قضاء على شخص ذي حيز أو نفاس)** أي لا قضاء مطلوب منها اتفاقا فيكره لكل منهما القضاء وقال شيخنا الرمي: ولا يبعد لو قلته ويقع نفلا مطلقا فلها جمع صلوات منه يتيمم كما مر وهل تجب فيه نية الغرضية راجعه. وأجاب عن استحكاله بعدم الاعتقاد في الأوقات المكروهة على القول بالكراهة بفساد الوقت هناك وفيه نظر قوي. وقال شيخنا الزبائدي كالخطيب بالكراهة وعدم الاعتقاد كما مر عنه في الحيز وقدر الشارح لفظ شخص ليصح عطف الإغماء والجنون عليه. **(قوله أو جنون أو إغماء)** أي لا قضاء واجب عليهما فيندب لهما القضاء ويجب فيه ما في الأداء من قيام وغيره كما مر في الصبي وإنما وجب قضاء صوم يوم استغرقه الإغماء لعدم تكرره فلا مشقة فيه واستشكل طلب القضاء هنا مع عدم طلبه من الصبي غير المميز وأجيب بأن الكلام هنا فيمن وصل إلى سن التمييز كسبع سنين فأكثر على المتحد وقيل الكلام هنا فيمن سبق له تمييز وقيل فيمن سبق له تكليف وقيل فيمن وصل إلى سن التكليف وهو الوجه الوجهي ومحل عدم القضاء في الجنون والإغماء والسكر في غير المتعدي بها بعد البلوغ ولم تقع فيما تعدي به وإلا وجب القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تعد في ردة أو في سكر بعد قبضى ما انتهى إليه زمن الردة أو السكر لا ما بعده فتقولهم لو سكر مثلا بتعد من جن بلا تعد قضى زمن السكر لا زمن جنونه بعده بخلاف زمن جنون المرتد لأن من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً انتهى كلام ساقط متهاطل والفرق المذكور فاسد لأن زمن الجنون الذي لا يقضى هو ما اتصل بالسكر لا ما وقع فيه كما أن الجنون في الردة إنما يقضى ما انتهى إليه زمن الردة فقط لا ما بعده كما لو أسلم أحد أصوله في زمن جنونه للحكم بإسلامه تبعا كما مر فهما في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئا شاملا ونهزم. **(تنبيه)** ما اقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والإغماء والسكر على مثله أو غيره منها إراجع فيه أهل الخبرة وحيثما ينتظم منها صور كثيرة تزيد على مائة وأربعين صورة لأن كلا من الثلاثة إما بتعد أو لا وكل منها إما في ردة أو لا فهذه اثنتا عشرة صورة وكل منها إما مع مثله أو اجتمع مع متعدي به أيضا من مثله أو غيره منها وجب فيه القضاء وإن كان بغير تعد سواء انفرد بعدم بحسب العقل والواقع منها ما يقول أهل الخبرة به وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدي أو اجتمع مع متعدي به أيضا من مثله أو غيره منها وجب فيه القضاء وإن كان بغير تعد سواء انفرد بعدم التعدي أو اجتمع مع غيره متعدي به من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء ، وأنه إذا اجتمع ما تعدي به غيره وجب قضاء زمن المتعدي به سواء أسبق أو تأخر والله المعين والمهلهم. **(قوله الأسباب)** كان الأولى التعبير بالمانع لأن المراد موانع الوجوب كالصبا لموانع الصحة إلا أن يراد أسباب المنع وهو بعيد. **(قوله قدر تكبير)** أي فأكثر إلى قدر زمن لا يسعها فهو مساو لوقت الحرمة ولا بد أن يتصل ذلك بالخلو من وقت

أولادهم الطهارة  
والصلاة بعد سبع سنين  
وضربهم على تركها بعد  
عشر سنين (ولا قضاء  
على شخص ذي حيز)  
أو نفاس إذا ظهر (أو  
جنون أو إغماء) إذا أفانق  
(بخلاف) ذي (السكر)  
إذا أفانق منه فإنه يجب عليه  
قضاء ما فاتته من الصلاة  
زمنه لتعديه بهرب  
المسكر فإن لم يعلم كونه  
مسكرا فلا قضاء (ولو  
زالت هذه الأسباب) أي  
الكفر والصبا والجنون  
والنفاس والجنون  
والإغماء (وبقي من  
الوقت تكبير) أي قدرها  
(وجبت الصلاة لإدراك  
جزء من الوقت

يكنى أحدهما قال الإسنوي: والتعليم والضرب عليه بشرعان بمجرد التمييز كما هو المهود الآن من المعلمين .  
**(قول المتن ولا ذي حيز)** أي ولو تسببت بخلاف الجنون إذا تسببت في حصوله ومثله الإغماء. **(قول المتن أو جنون)** وذلك لأنه ورد النص في الجنون أعني حديث: رفع القلم عن ثلاث وقيس على الجنون أن في معناه والأصل أن من لا تازمه العبادة لا يلزمه قضاءها فخرج التامم والناسي لحديث: من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فيبقى من عده على الأصل. **(فرع)** ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما عن البيضاوي في شرح التبصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للعجلي أنه مكروه وكذا في البحر قال يكره للحائض ويستحب للمجنون والمعنى عليه. **(قول المتن بخلاف السكر)** أي ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف

التي بعدها فإن لم يتصل به لم يعتبر إلا أن كان قدر ايسع الصلاة وطهرها فإن وسع التي قبلها أيضا وجبت إن كانت تجمع معها . (قوله كما يجب على المسافر إلخ) مقتضى هذا التشبيه الوجوب بدون قدر تكبيرة وأجاب عنه ابن حجر بما حاصله أنه لما كان أقل من التكبيرة غير محسوس يعتبر الوقوف عليه أنيط الحكم بقدر محسوس بخلاف الربط في صلاة المسافر فإنه يوجد بأى جزء منها وفيه بحث فأمله . (قوله أخف ما يقدر عليه أحد) يفيد أنه لا يعتبر الوسط المعتدل ولا فضل الشخص نفسه وسيأتي ما فيه . (قوله كما أن الجمعة إلخ) وأجب بأن ما هنا فوات أصل وما في الجمعة فوات وقت أو بأن ما هنا إدراك إسقاط وما في الجمعة إدراك إثبات فاحتج في كل منهما أو يقال ما هنا فوات بغير بدل فاكفى الوجوب فيه بالقدر اليسير بخلافه في الجمعة فأمل . (قوله بل لا بد إلخ) مقتضى تعليل هذا القول اشتراط إدراك قدر زمن طهارة الأولى في وقتها أيضا وظاهر ما سبأني من أنه لا يشترط في الوجوب على القولين إدراك ذلك بخلافه فأمله . (قوله ركعتين للمسافر) قال شيخنا : إن لم يرد الإتمام ولا اعتبر قدر أربع ركعات وقال بعض مشايخنا : الوجه اعتبار ركعتين في حقه مطلقا بدليل أنهم اعتبروا أخف ما يقدر عليه أحد كما مر وأنهم اعتبروا في الفرض قدر واجباته فقط لا مع سننه كالسورة والقنوت فراجع . (قوله ويشترط فيه) أى في الوجوب والاستقرار أيضا امتداد زمن السلامة في وقت الثانية أى امتدادا متصلا كما يشير إليه لفظ الامتداد فيخرج ما لو خلا قدر الطهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر أنه لا وجوب وإليه مال شيخنا واعتمد فراجع . (قوله زمن إمكان الطهارة والصلاة) أى قدر زمن الواجب من طهارة الحديث وإن تعددت ومن طهارة الخبث وإن كثر ومن أفعال الصلاة وأقوالها الواجبة ولا نظر لإمكان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على المعتد عند شيخنا وهذا يقتضى اعتبار كل شخص بماله فأمله ، وقول ابن حجر إن اعتبارهم هنا زمن الطهارة المحكى تقدمها من نحو الصبي وعدم اعتبارها منه فيما يأتي مشكل انتهى مردود بأن زمن تلك الطهارة لم يعتبر من وقت الصلاة التي وجبت في الخلق وإنما زمن الطهارة المعتبر هنا من وقت الصلاة الثانية لأجلها لا لأجل الأولى المذكور منها قدر التكبيرة فأمل فإن الخلق سواء ولا بد مع ذلك من الخلو من الموانع قدر المؤدة وطهرها فلو أدرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين لم تجب واحدة من الثلاث أو قدر ثلاث ركعات أو أربع ركعات وجبت المغرب فقط أو قدر خمس أو ست وجبت العصر أيضا على المسافر دون المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو عشر وجبت الظهر أيضا على المسافر أو قدر إحدى عشرة ركعة فأكبر وجبت الثلاثة على المقيم أيضا ولو أدرك من وقت الصلاة قدر ركعة ومن وقت المغرب قدر ثلاث ركعات وجبت المغرب فقط ولو كان قد شرع في العصر وقتت له نفلا مطلقا وبقيت المغرب في ذمته ولو أدرك من وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منهما فإن كان قد شرع في العصر وقتت نفلا أيضا قاله شيخنا الرمل وتابعه فراجع ، ويقاس بهذا إدراك الزمن في وقت الصبح بعد إدراك جزء من وقت العشاء . (تنبيه) قد اعتبروا وقت الطهارة وسكتوا عن وقت الستر والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك ولعله لشدة احتياج الصلاة إلى الطهارة دون غيرها بدليل وجوب الإعادة فيها مطلقا . (قوله بالنسب) قيد به لأنه الممكن في الأصل وقد يتصور بالنسب فيما إذا أحس به في قصة الذكر ولم يخرج إلى الظاهر فمنعه من الخروج

ما لو جهل حاله . (قول الشارح أخف ما يقدر عليه أحد) ظاهر أنه لا يعتبر فعل الشخص نفسه . (قول الشارح كما أن الجمعة إلخ) أى ولنفهم حديث : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ورده القنوى بأن المفهوم لا يفيد عدم الزوم وإنما يفيد أنها لا تكون مؤدة . (قول الشارح وثلاث للمغرب) أى ثلاثة للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبير في آخر وقت العشاء . (قول الشارح زمن إمكان الطهارة) لو زال الصبا آخر الوقت ثم اعتراه جنون مثلا بعد زمن يسع الفرض فقط فينبغي لزومه لأن الطهارة يمكن

كما يجب على المسافر الإتمام باقتدائه بقيم في جزء من الصلاة (وقوله يشترط ركعة) أخف ما يقدر عليه أحد كما أن الجمعة لا تترك بأقل من ركعة (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر بإدراك تكبيرة أحسن) وقت (العصر) وجوب (المغرب) بإدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لأن وقت الثانية وقت للأول في جواز الجمع فكنا في الوجوب والثالث لا تجب الظهر والمغرب بما ذكر بل لا بد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في المسافر وثلاث للمغرب لأن جمع الصلوتين الملتحق به إنما يتحقق إذا تمت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بإدراك جزء مما بعدها لانقضاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب إدراك زمن الطهارة ويشترط فيه امتداد السلامة من الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالنسب

بإمسكه بماثل مثلاً فإنه يحكم بيلوغه<sup>(١)</sup> ويتم صلاته ويجرى فيها ما في البلوغ بالسن ولا يجب عليه غسل حتى لو قطع الذكر وفيه المعنى لم يجب الغسل أيضاً ما لم يبرز من المعتصل بالبدن شيء ولو سيرا كما مر فتأمل . (قوله وأجزأته) ولو مجموعة مع التي قبلها أو كانت باليتم وإن لم يبرز فيها الفرضية على ما اعتدته شيخنا الرمل فلا تجب عليه إعدادتها ولا تجب عليه الجمعة لو أدركها نعم يندب له فعل الجمعة حيث وجد ينيق انعقادها به لو كان من الأربعين . (قوله ولا تجزئه) أي على هذا القول كالحج وفرق بأن الحج وظيفة العمر فاعتبر فيه الكمال والصبي العبد إذا عتق بعد أن شرع في الظهر ولو في يوم الجمعة قبل فعلها فلا تجب عليه وإن أمكنه فعلها نعم يندب له فعلها حيث كان . (قوله والثاني تجب) فيه ما تقدم . (قوله لو وقعها حال النقصان) أي وطرو الكمال في أثناء الوقت مثله في أوله وعلم من ذكره الحيف أن المراد بالإعانة في هذه والتي قبلها على القول بالوجوب المرجوح وعلى التنبؤ المعتمد ما مهم ما بعد الوقت وفيه نظر لأنهما إن كانت من المعادة في صلاة الجماعة فشرطها الوقت أو مما طلب قضاء ما منه فهذه ليست مقضية لأنه فعلها قبل بلوغه فراجع ، وخرج بالصبي الخشعي إذا توضع بالذكورة ولو بعد فعل الظهر فوجب عليه الجمعة إن أدركها لتبين أنه من أهل وجوبها ويجب عليه إعادة الظهر إن لم يدرك الجمعة . (قوله أول الوقت) هو قيد لصحة الحكم بكون الظهر يمكن تقديمه وخروجه الخلو في أثناءه زمناً لا يسع الفرض وطره متصلاً كما مر فهو أولى من عدول شيخ الإسلام عنه إلى الأثناء لشموله لما لو حصل ذلك القدر في أزمان متعددة كأن أفاق قدر الطهارة ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين أيضاً ثم جن ولا يبنى الوجوب في مثل ذلك لما مر من شرط اتصال الخلو والمالو خلا في نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فإنه يقتضي الوجوب إن كان الظهر مما يمكن تقديمه وليس كذلك خلافاً لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولأنه يلزم استدراك ما زاده بقوله وطره لا يمكن تقديمه فتأمل . (قوله أخف ما يمكنه) كذا عبر هنا وهو يقتضي اعتبار فعل نفسه وقال فيما مر أخف ما يمكنه أحد وهو لا يقتضي ذلك وقد وجه بقوله مناهة أنه لو شرع في الصلاة أول الوقت لأمكنه إتمامها قبل طرو المانع وهو صريح في اعتبار فعل نفسه بخلاف ذلك فتأمل . وقال بعض مشايخنا : يبنى اعتبار الوسط المعتدل من فعل غالب الناس في ظنه حتى لو شك في إدراك ذلك لم يلزمه راجعه . (قوله فإن لم تجزئه طهارته قبل الوقت الخ) هذا يفيد أن الكلام فيمن حصل له ذلك أول الوقت وكان قبله من أهل الصحة فأنظره مع ما مر .

**(فصل في كيفية الأذان والإقامة)** وحكمهما وما يطلب فيهما وغير بعضهما بالباب وهو أنسب لأنه ليس من أجزاء الصلاة والأذان من أذن بعد الهزمة أو أذن بتشديد الذال بمعنى أعلم ويقال له التاديين والأذان لغة الإعلام واصطلاحاً الفاظ مخصوصة يعلم بها دخول وقت الصلاة والإقامة لغة كالأذان وشرعاً الفاظ مخصوصة تقال لاستنهاض المحاضرين لفعل الصلاة وهما حق للصلاة على التقديم المعتد غالباً وقيل للوقت وبنى على ذلك أن المسافرين المؤخر هل يؤذن للأولى في وقتها . (قوله أي كل منهما) هو تأويل لصحة الأخبار

تقديمها على زوال المانع بل يبنى جريان مثل ذلك في زوال الكفر لأن الطهارة ممكنة بأن يسلم هذا ولكن قضية التنبؤ والشرح خلاف ذلك . (قول المتن وأجزأته على الصحيح) أي لأنه ما مأمور بها مضروب عليها وقد شرع فيه بشرطها فلا يضر تغير حاله إلى الكمال كالعبد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة عتق قبل إتمامها وقبل فوات الجمعة . (قول المتن فلا إعادة على الصحيح) لا يقال هذا نقل فكيف يسقط الفرض لأننا نقول أوجب بأنه مانع من تعلق الفرض لا يسقط . (قول الشارح لعدم التحكم من فعلها) أي وكألو هلك النصاب قبل التحكم من أدائه .

**(فصل الأذان الخ)** الأذان في اللغة الإعلام يقال أذن بشيء أذنأ وتادينا وأذنأ أعلم به ومنه ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس ﴾ أي إعلام والأذان بفتح الهمز والذال الاستماع . (قول المتن والإقامة) سميت بذلك لأنها

(أتمها) وجوباً (وأجزأته) على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئه لإتمامها في حال النقصان (أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالسن أو الاحتلام أو الحيف (فلا إعادة على الصحيح) والثاني تجب لوقوعها حال النقصان (ولو حاضرت) أو نفست (أو جن) أو أغنى عليه (أول الوقت) واستغرقه ما ذكر (وجبت تلك) الصلاة (إن أدرك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (فقد الفرض) أخف ما يمكنه تفككه من فعله بأن كان متطهراً فإن لم تجزئه طهارته قبل الوقت كالتيتم اشتراط إدراك زمن الطهارة أيضاً (ولاً) أي وإن لم يدرك قدر الفرض (فلا) تجب تلك الصلاة لعدم التحكم من فعلها **(فصل الأذان)** بالمجموعة (والإقامة) أي كل منهما

(سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليها. (وقيل فرض كفاية) لأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة فإن اتفق أهل بلد على تركهما قتلوا على الثاني دون الأول. (وإنما يشترع للمكتوبة) دون النافلة. (ويقال في العيد ونحوه) مما شرع فيه الجماعة كالكسوف والاستسقاء والتراويح (الصلاة جامعة) لوروده

في حديث الشيخين في الكسوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الإغراء وجامعة على الحال كما قاله في الدقائق (والجديد نذهب) أي الأذان (للمنفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤذنين وكذا إن بلغه كما صححه المصنف في التحقيق والتنقيح والأصل فيه الحديث الآتي والقديم لا ينبغي له أن المقصود من الأذان الإعلام وهو متنفذ في المنفرد. قال الرافعي بعد ذكر القولين كالجوز: والجمهور اقتصر واعل أنه يؤذن ولم يتعسروا للخلاف وأفصح في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحري ويكتفى في أذانه إسماع نفسه بخلاف أذان الإعلام (ويرفع صوته) بتأديري البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعبه أن أبا سعيد الخدري قال له: إن أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة سمعته

(قوله سنة) أي على الكفاية في حق غير المنفرد وكذا في حقه وتمنيهما عليه عارض كصلاة الجنازة وقيل سنة عين في حقه وبه قال شيخنا في شرحه ولا بد في البلد من ظهور الشعار ولو مع تعدد احتيج إليه. (قوله لمواظبة السلف والخلف عليها) هو دليل للتأكيد اللازم له السنة وقيل دليل للسنة فقط والتأكيد من القول بالوجوب بعده فأمثل. (قوله وقيل فرض كفاية) أي للجماعة فقط. (قوله وإنما يشترع) أي ندبا أو وجوبا فهو جار على القولين وأول ظهور مشروعيتهما في السنة الأولى من الهجرة في المدينة الشريفة فلا يتأني ما قيل إن جبريل أذن وأقام في بيت المقدس لصلاته ﷺ فيه ليلة الإسراء ولا ما قيل أنه ﷺ رآها ليلة المعراج في السماء على أن رؤيته لهما لا تقتضي مشروعيتهما: قيل: وبذلك يعلم أنها ليسا من خصائص هذه الأمة فراجعه. (قوله للمكتوبة) أي من الخمس كما يؤخذ مما يأتي لأن اسم المكتوبة خاص بها عند الإطلاق أو لأنها المرادة في الإطلاق فهما هنا حق أصالة كما مر فلا يرد طلب الأذان في أذن من ساء خلقه ولو بهيمة أو المغموم أو المصروع أو الغضبان أو عند مردحم الجيش أو على الحريق أو وقت تغول الفيلان وطلبهما معا خلف المسافر وفي أذن المولود. (قوله دون النافلة) ومنها للمعدة وكذا للندوة وصلاة الجنازة فيكرهان في جميع ذلك. (قوله ويقال) أي بدلا عن الإقامة أصالة على المحدث فهو مرة واحدة عند إرادة الجماعة الفعل فلا يرد علم طلب ذلك للمنفرد. (قوله في العيد) أي إذا فعل جماعة. (قوله ونحوه) أي العيد من كل نفل تطلب فيه الجماعة إذا أريد فعله جماعة فخرج صلاة الجنازة. قال شيخنا: ويندب في كل ركعتين من التراويح أنهما كصلاة مستقلة وكذا من الوتر ونحوه إذا فعل كذلك فراجعه. (قوله الصلاة جامعة) ومثله هلموا إلى الصلاة أو إلى الفلاح أو الصلاة برحمة الله وغو ذلك. (قوله ونصب إله) أي في غير عبارة المصنف لتعين الرفع فيها نياحة عن الفاعل ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه على ما ذكر. (قوله أي الأذان) دفع بذلك عود الضمير لكل الموهوم لجرىان الخلاف في الإقامة وليس كذلك. (قوله للمنفرد) أي الذكر كما يأتي. (قوله وكذا إن بلغه) أي يطلب له الأذان لنفسه وإن بلغه أذان غيره إلا إن سمع الأذان من محل وقصد الصلاة فيه وصل فيه فلا يطلب له الأذان فيه. (قوله واكتفى عنها) أي طريق الجمهور بذكر الجديد ولعل وجهه أن القائل بالجديد قد يكون تأنيا للقديم فهو قاطع وقد لا ينفيه فهو حاك وقيل غير ذلك. (قوله ويرفع صوته) أي المؤذن المنفرد زيادة على ما يسمع نفسه المذكور قبله وتوطئة له وقيل المؤذن مطلقا. (قوله قال له) أي لعبد الله بن عبد الرحمن وقيل لعبد الرحمن كما نقل عن الشافعي رضي الله عنه. (قوله سمعت ما قلته لك) وهو أن أراك تحب إله خطب إلى من رسول الله ﷺ كما يأتي. (قوله وأوردوه) أي ذكر الماوردي والإمام الغزالي الحديث المذكور بلفظ يدل على أنه كلفه من لفظ النبي ﷺ على حسب فهمهم ولفظ الماوردي أنه ﷺ قال

تقيم إلى الصلاة. (قول المتن سنة) أي وليس يفرض لأن النبي ﷺ لم يأمر بهما في حديث الأعراب المسيء صلاته مع ذكره الوضوء والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث: فليؤذن لكم أحدكم. (قول المتن للمكتوبة) أي من الخمس. (قول الشارح) مما شرع فيه الجماعة أي إلا الجنازة لأن الشيعيين حاضرون ولا ترد على المنهاج لأنها ليست بنحو العيد ثم الأذان والإقامة في هذين مكرهان. (قول الشارح أي الأذان) احتز عن الإقامة فإنها مندوبة على القولين كما سنبه عليه الشارح رحمه الله فيقول قوله وبقية للفتاة. (قول الشارح) وأفصح (إله) أي بخلافه هنا فإنه وإن لم ينصح قد أشار إليه. (قول المتن ويرفع صوته) الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد نذهب للمنفرد. (قول الشارح ليظهر الاستدلال) الأحسن أن يجعل هنا علة

من رسول الله ﷺ أي سمعت ما قلته لك خطب إلى كما فهمه الماوردي والإمام الغزالي وأوردوا باللفظ الدال على ذلك ليظهر الاستدلال به على أذان

المنفرد ورفع صوته به  
وقيل إن ضمير سمعته  
لقوله : لا يسمع إلى آخره  
نقط (إلا بمسجد) وقعت  
فيه جماعة قال في الروضة  
كأصلها وانصرفوا أي  
فلا يرفع في ذلك لئلا  
يتوهم السامعون دخول  
وقت صلاة أخرى سيما  
في يوم النعيم وذكر المسجد  
جاء على الغالب ومثله  
الرباط ونحوه من أمكنة  
الجماعة ولو أقيمت  
جماعة ثانية في المسجد من  
ثم الأذان في الأظهر ولا  
يرفع فيه الصوت خوف  
اللبس على السامعين  
وتسن الإقامة في المسكتين  
على التوليين فيما (ويقيم  
للفائتة) من يريد فعلها  
(ولا يؤذن) لما (في  
الجديد) والقديم يؤذن لها  
أي حيث تفعل جماعة  
ليجامع التقديم السابق في  
المؤداة فإنه إذا لم يؤذن  
للمنفرد لها فالفائتة أولى كما  
قاله الراعي وعلى ما تقدم  
عنه من اقتصار الجمهور  
في المؤداة على أنه يؤذن  
يجري التقديم هنا على  
إطلاقه ويدل للجديد  
حديث أبي سعيد الخدري  
أنه عليه السلام فاته يوم الخندق  
الظهر والمصر والغرب  
فدعا بلالا فأمره فأقام  
الظهر فصلاها ثم أقام  
المصر فصلاها ثم أقام  
المغرب فصلاها ثم أقام

لأبي سعيد الخدري إنك رجل تحب الغنم والبادية فإذا دخل وقت الصلاة فأذن ورفع صوتك بالنداء فإنه  
لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . (قوله وقيل إن ضمير إغ)  
وهذا ما ذكره الشافعي رضي الله عنه وفيه الدلالة على ندبه للمنفرد فإن طلب رفع صوته به مستلزم لطلبه .  
(قوله إلا بمسجد إغ) أي لا يرفع المنفرد صوته بالأذان لنفسه في مسجد صلت فيه جماعة وانصرفوا كما في  
الروضة وسأيت في الشارح الإشارة إلى أن المنفرد والمسجد والجماعة جرى على الغالب وكذا الانصراف  
ووقوع الصلاة أخذنا من التعليل بقوله : لئلا يتوهم السامعون ولو غير المصلين أو غير المنصرفين . (قوله  
دخول وقت صلاة أخرى) إن كان هذا الأذان قريبا من آخر الوقت أو عدم دخول وقت تلك الصلاة قبله  
إن كان قريبا من أوله . (قوله من لهم) أي للجماعة الثانية وإن لم تنصرف الجماعة الأولى أو كانت الجماعة  
مكروهة . (قوله ولا يرفع فيه) أي الأذان للجماعة الثانية الصوت فوق ما يسمعون . (قوله خوف اللبس  
على السامعين) من توهم ما مر والمراد أن شأن ذلك اللبس فلا يرد ما لو لم يكن هناك إلا عارف . (قوله  
وتسن الإقامة في المسكتين) وهما مسألة المنفرد في كلام المصنف ومسألة الجماعة في كلام الشارح . (قوله  
من يريد فعلها) أي عند إرادة فعلها سواء الذكر وغيره . (قوله ولا يؤذن) أي الذكر لما لأن الأئمة لا يطلب  
منها الأذان مطلقا كما يأتي . (قوله ليجامع التقديم السابق) فيه إشعار بأن التقديم هنا غير التقديم الأول وحيث  
فلا حاجة لقوله ليجامع إغ لاحتمال أن التقديم هنا بقول بنده للمنفرد في المؤداة فإن كان هذا هو الأول فكان  
المناسب أن يقول لأنه لا يقول بنده للمنفرد في المؤداة فالفائتة أولى فأقبل وافهم . (قوله وعلى ما تقدم عنه)  
أي عن الراعي الموافق لما في الوجيز . (قوله من اقتصار الجمهور) وهي الطريقة القاطعة الثانية للتقديم هناك  
الموافقة للجديد من الحاكية . (قوله فاته يوم الخندق إغ) ولم يصل صلاة الخوف لأنها لم تكن شرعت  
لأورده ويمكن أن يحمل علة لقوله أي سمعت . (قول المتن لا بمسجد وقعت فيه جماعة) قال الإسني :  
التقديم بالمسجد يقتضي أنه يرفع في غيره وكأن سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الأذان فيكون الإيهام  
فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلأن الأذان قبلها لا يستحب له لأنه مدعو بالأول انتهى .  
وهذا الكلام يقتضي أن قولهم في المنفرد يؤذن وإن بلغه أذان غيره وجب حمله على منفرد يريد الصلاة بعد  
إقامة الجماعة أو يصل في غير المسجد وفيه نظر . (قول الشارح ولو أقيمت إغ) لا يقال ينشئ عن هذا  
قول المناهج ويرفع صوته لا بمسجد إغ لأننا نقول ذلك في المنفرد ، وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع  
بقدر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الأذان للجماعة كما استعرفه . (قول الشارح في المستثنى) أي هذه  
ومسألة الجديد وقول الشارح في الأظهر توجيه مقابله على كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالأذان الأول  
وقد حضروا فكما أن الجماعة الأولى إذا حضروا لا يطلب منهم إعادته كذلك الثانية لا شراك الجميع في  
الدعاء بالأول ووجه الأظهر ظاهر والله أعلم . (تنبيه) قد استندنا من هذا الكلام أن أحاد الجماعة  
بالأولى قبل إقامتها لا يطلب منهم أذان لأنهم مدعوون بالأول وهو كذلك لكن قالوا إن المنفرد يؤذن  
وإن بلغه أذان غيره وذلك بعمومه يشمل ما لو حضر للمسجد بعد سماع الأذان يصلي منفردا وقد سلف  
أن الإسني قال في قول المناهج وقعت فيه جماعة إن قيد الرفع مخرج ما قبله فلا يستحب له الأذان  
لأنه مدعو بالإذان الأول انتهى . وقد يحمل هذا على مريد الصلاة مع الجماعة لكن يمنع منه أن كلام  
المناهج في المنفرد . (قول المتن ويقيم للفائتة) أي اتفقا (قول الشارح أي حيث تفعل جماعة) يقتضي  
أن المنفرد لا يؤذن للفائتة لا في الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت التقديم أظهر خاصا بالجماعة نعم  
على طريق الجمهور لا إشكال . (قول الشارح على إطلاقه) أي فلا يقيد بالفعل جماعة وذلك لأن ما على  
به التقييد من قوله ليجامع التقديم إلى آخره لا يأتي على هذا التقديم .

العشاء فضلا هارواه الشافعي وأحمد في مستدبرهما بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب واستدل في المذهب بتقديم حديث ابن مسعود في ذلك أيضا وفيه : فأمر بالآذان ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلي العصر إلى آخره رواه الترمذي فقيه زيادة علم بالأذان على الأول فقدم عليه ثم ظهر أنه منقطع

فإن الراوي عن ابن مسعود وهو ابنه أبو عبد الله لم يسمع منه كما قاله الترمذي لصغر سنة فقدم الأول عليه في الجديد **قلت القدم أظهر والله أعلم** حديث مسلم أنه **صلى** نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزلوا فقاموا فآذنان بال صلاة فصلى رسول الله **صلى** ركعتين ثم صلى صلاة الغداة **فإن كانت فوات لم يؤذن لغير الأولى** قطعنا وفي الأولى الخلاف **ويذهب لجماعة النساء الإقامة** بأن تأتي بها إحداهن **لا الأذان على المشهور** فيما لأن الأذان يخاف من رفع المرأة الصوت به والفتنة والإقامة لا تستهين بالحاضرين وليس فيها رفع الأذان ، والثاني يندب أن تأتى بهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتيهما فوات مع ما تسمع صوابها والثالث لا يندب أن الأذان لا تصدم الإقامة تنع ولا ويجري الخلاف في المفردة بناء على نداء الأذان للمنفرد . قال في شرح المذهب : والخشي المشكل في هذا كله كالمزور والأذان مشي والإقامة فرادى إلا لفظ الإقامة فإنه متى لحديث الشيخين : أمر

حينئذ . **قوله فأمر بالآذان** لا يقال هذا الأذان للحاضرة لأنه لا يندب لها أذان في هذه الصورة على الأظهر الآتي . **قوله أنه منقطع** أى فلا يستدل به على طلب هذا الأذان . **قوله قلت القدم** هنا الغائل بالأذان للفتنة أظهر وبه قال الأئمة الثلاثة <sup>(١)</sup> . **قوله حتى ارتفعت الشمس** أى وخرجوا من الروادى الذى أخبر **صلى** أن به شيطان . **قوله ثم آذنان بال صلاة** قال بعضهم : في تعديته بالآذان دون الأذان إشعار بأن معنى آذنان أعلم الناس بصلاة النبي **صلى** لحضروها لا بمعنى الأذان المشهور فراجع . **قوله صلاة الغداة** أى صلاة الصبح التى فاتت بالنوم ونومه **صلى** بعينه اللتين يتعلق بهما رؤية الشمس لا ينافى أنه لا بناء قلبه . **قوله فإن كانت فوات** أى وصلاتها متوالية وإن تذكر كل واحدة بعد فراغ ما قبلها وكذا لو رأت بين حاضرة وفاتة وإن قدم الغائبة أو رأى بين حاضرتين كما في صلاتي الجمع وتقيد المصنف بالفوات لأن عدم الأذان للفتنة مع الحاضرة على الأظهر لا منقطع به كما أشار إليه الشارح بقوله قطعنا نعم إن دخل وقت الحاضرة بعد فراغ ما قبلها آذنان لدخول وقتها الحقيقي وهو المختلف ما مر وكذا لو آذنان لصلاة ثم أراد تقديم غيرها عليها فالوجه أنه يؤذن لها أيضا فراجع . **قوله لم يؤذن لغير الأولى** فيحرم بقصد أنه عادة قاسدة . **قوله** ويذهب لجماعة النساء الإقامة لا الأذان على المشهور . أعلم أنه يستفاد من كلام الشارح أن كلاما من الإقامة والأذان للنساء حرام مع رفع الصوت قطعنا وهو المختلف في الأذان فقط وكذا لو قصدت فيه التشبه بالرجال وإلا فيكره وليس آذاننا مطلقا بل على صورته . **قوله ويجرى الخلاف في المفردة** بجميع أحكامها المذكورة وأشار بقوله بناء على نداء الأذان للمنفرد إلى أنه لا يندب لها قطعنا إذا يندب له وأنه يندب لها الإقامة قطعنا وما في كلام شيخنا عميرة هنا غير مستقيم فراجع . **قوله والخشي المشكل في هذا كله كالمزور** في الحرمة والكراهة اجتماعا وانفرادا وفي جريان الخلاف أيضا وخرج بالأذان قراءة القرآن والغناء بكسر أوله مع المد من ذكر فلا يخبرمان ولو يرفع الصوت لأبهما ليسا من وظائف الرجال وألحق ابن عبد الحق القراءة بالأذان . وأعلم أنه يحرم سماع الأجنبي لشىء من ذلك مع الشهوة أو خوف الفتنة . **قوله أن يشفع** يفتح أوله وفتح الغاء أى أن يأتي به شفعاً . **قوله ثم المراد معظم الأذان والإقامة** والمصنف راعى لفظ الرواية وأشار بقوله فإن كلمة التوحيد إلخ إلى أن المراد المعظم من حيث الكلمات لأنه أخرج به التكبير أول الأذان والتوحيد آخره وهما خمس كلمات من خمس عشرة كلمة وأخرج به التكبير أول الإقامة مع لفظ الإقامة وهما أربع كلمات من إحدى عشرة كلمة ويورد عليه أن التكبير آخر الإقامة مشي أيضا فهو مع ذلك ست كلمات من إحدى عشرة المذكورة ودعى أنه لا يعتبر لتكراره أو لتساوى الأذان والإقامة فيه لا تستقيم مع عدده المذكور ولو أراد المعظم من حيث النوع لكان أولى لأن أنواع الأذان ستة أو سبعة إن عد التكبير مرتين وهى تكبير ثم شهادة لله ثم شهادة لرسوله ثم جملة صلاة ثم جملة فلاح ثم تكبير ثم توحيد ومنها خمسة أنواع مشي وأنواع الإقامة كذلك مع زيادة لفظ الإقامة فهى سبعة أو ثمانية ومنها خمسة فرادى فتأمل وافهم ، وكانت الإقامة أقل من الأذان لأنها كئنان له كما في خطبتي الجمعة وتكبيرات العيد وقراءة

**قوله الشارح على الأول** متعلق بقوله فقيه زيادة . **قوله لمن قلت القدم أظهر** بهذا قال الأئمة الثلاثة . **قوله لمن لم يؤذن لغير الأولى** أى إذا رأت بينهما ولو رأى بين مؤداة وفاتة وقتنا لا يؤذن للفتنة لم يؤذن للمؤداة أيضا أى إذا قدم الغائبة . **قوله الشارح ويجرى الخلاف في المفردة** أى خلافا لما تشعب به عبارة المناهج ، وقوله بناء على نداء الأذان للمنفرد اقتضى صنيعة رحمه الله أن آذنانا لا يندب الأذان للمنفرد ويجرى هذا الخلاف في المفردة وذلك يفيد أمرين أحدهما عدم آذانها جزما على

بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة أى أمره رسول الله **صلى** كما في النساى ثم المراد معظم الأذان والإقامة فإن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة

والتكبير في أوله أربع وفي الإقامة مثنى ففي إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسبأني . (ويسن إدراجها وترتيلها) للأمر

بذلك في حديث الحاكم والإدراك الإسراع والترتيل الثاني (والترجيع فيه) وهو كافي الدقائق أن يأتي بالشهادتين مرتين ساقيل قولهما جهرا لو روده في حديث مسلم والمراد بالسرا والجهر خفض الصوت ورفعهما كغيرهما في شرح مسلم وغيره (والضويب) بالثقة (في الصحيح) وهو أن يقول بعد الخيمتين: الصلاة خير من النوم مرتين لو روده في حديث أبي داود وغيره بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب قال: وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى . وقيل: إن ثوب في الأول لم يثوب في الثاني واحتراز الصبيح عما عداها فيكره فيه التثويب كقائه في الروضة (و) يسن (أن يؤذن قالما) لحديث الشيخين: يا بلال قم فناد ولأنه أبلغ في الإعلام للقبلة لأنه المنقول سلفا وخلفا والإقامة كالأذان فيما ذكر ويسن الالتفات فيما في الخيمتين يمينا في الأولى وشمالا في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه من مكانهما (ويشترط ترتيبه وموالاه) لأن تركهما

الصلاة . (قوله والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع) لا يخفى أن الصواب عدم اعتبار الترجيع هنا لأن به يصير كل من الشهادتين أربعاً يأتي بالمعظم السابق فليأتمل . (قوله والإدراج الإسراع) لأنه أبلغ في استنباط الحاضرين . (قوله والترتيل الثاني) لأنه أبلغ في إعلام الغائبين والمراد به كما قيل أن يأتي بكل كلمة في نفس الإتكبير والوجه أن يراد مع ذلك امتداد الحروف وتطولها . (قوله أن يأتي إلخ) فهو اسم للأول على المعتمد وقيل الثاني وقيل هما وضعفاً بأن إسقاطه لا يخل بالأذان وفيه نظر . (قوله صرا) بأن يسمع المنفرد نفسه وغيره أهل المسجد أو نحوهم . (قوله قبل قولهما جهرا) فإن جهرا في الأولين أعادها سرا . (فاشادة) قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء وأشهد أعلم وأذعن والفلاح الفوز بالمطلوب والقياس ضم راء أكبر الأولى والقول بفتحها غير صحيح خلافاً لما في شرح الروض تبعاً للمبرور وما علل به ممنوع . (قوله والتثويب) من ثاب إذا رجع لأنه طلب ثاب بالحضور إلى الصلاة وأصله أن من دعا شخصاً من بعد يلوح إليه بنو له لواءه وخص بالصبح ولو مضى لما عرض في وقتها من التكاسل بالنوم ، والقضاء يحاكم الأداء ويندب أن يقول المؤذن بعد الأذان على الأولى أو بعد الخيمتين<sup>(١)</sup> لا بد لهما لأنه يظل الأذان في الليلة ذات المطر أو الریح أو الظلمة أصلاً صلو في رحالكم ويكره أن يقول حتى على خير العمل مطلقاً . (قوله الصلاة خير من النوم) أي البيضة لما خير من راحته . (قوله قالما) فيكره قاعداً ومضطجعا أشد للأعز كراكب . (قوله القبلة) فيكره لغیرها في المنفرد مطلقاً وفي غيره إلا أن توقف الإعلام على تركها كاللدوران حول النار في وسط البلد ولا يشترط أن يسمع آخر أذانه من سمع أوله ولو في المسافر على المعتمد والإقامة كالأذان ويندب فيه كونه على عال كمنارة المسجد أو سطحه وأن يضع أسمعيه أو أحدهما في أذنيه والمسجدة أولى ليعلم الجدة يؤذن فيجب . (تفتيحه) الدوران حول المنارة لجهة يمين المؤذن حال استقباله القبلة كما أن الطواف كذلك وإن كان عكس ما معاني الصورة وكذا دوران دابة الرحي والسانية والدراسة لأنه عن يمين مستقبلها فأتمل . (قوله ويسن الالتفات) لأنه أبلغ في الإعلام في الأذان والإقامة وبذلك فارق الخطية . (قوله فيهما) أي في الخيمتين أي نوعهما في الأذان والإقامة لأنهما خطاب آدمي كالسلام بخلاف غيرهما ومنه التثويب لأنه ذكر . (قوله يمينا) في مرتي الخيملة الأولى فيبدأ مستقبلاً ويجهما معاً ملتفتاً وكذا يساراً في مرتي الخيملة الثانية . (قوله ويشترط ترتيبه وموالاه) فلا يعتد بغير ما رتب ويبيد في عمله ويكره عدم ترتيبه إن لم يعر المعنى ولا يجرم ولا يصح ولا يعتد بغير المتوالي عل ما يأتي والإقامة كالأذان ولم يجعل الضمير عائداً إلى كل كما فعل أول الباب نظراً للظاهر ولما تقدم من الإشارة إليه ويشترط كونهما بالعربية إلا في أعجمي لنفسه أو لأعجم يشترط سماع نفسه ولو بالقرعة وسماع جماعة أذن لهم ولو واحدا منهم ولو بالقرعة وسماع أهل بلد بحيث يظهر الشعار ولو بالقرعة

هذا الضمير هو كذا الأثر الثاني عدم إقامتها جزوا عليه منع ظاهر لأن اللدوران قلنا لا يؤذن بغير جزا ما كاسلف وقد عتذر عنه بأن قوله تعالى آخره راجع للخلاف في الأذان فقط . (قول المتن وترتيله) يستثنى التكبير فإنه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحد لحقة لفظه . (قول الشارح كافي الدقائق) بخلاف ما في شرح مسلم من أنه اسم للإتيان بالشهادتين ثانياً بخلاف تغيير الشرحين والروضة من أنه اسم للأمرين معا وقيل بالترجيع ركن لو روده كقاي الألفاظ الأذان ورد بعدم ذكره في أصل الأذان من حديث عبد الله بن زيد الرافعي . قلت: وفي الرد بذلك نظر . (قول المتن والتثويب في الصحيح) شامل للمقضية بناء على أنه يؤذن للفتاة وهو محل نظر . (قول المتن ويسن أن يؤذن قالما) ويكره من جلوس مع القدرة على القيام إلا في حق المسافر الراكب . (قول الشارح يمينا في الأولى) أي يقول الأولى مرتين في مرتي الالتفات الثانية كذلك . (قول الشارح كثيره من الأذان) الضمير يرجع لقول المتن ترتيبه .

يخل بالإعلام (قوله في قول لا يضر كلام وسكوت طويلان) بين كلماته كغيره من الأذان . قال في شرح المذهب: المراد ما لم يفصح الطول بحيث



(قوله ولا يضر اليسران) من الكلام والسكرت وإن قصد بهما القطع لأنه لا يخل بالإعلام وبذلك فارق الفاتحة ولا يندب الاستئناف في ذلك ولا يضر في كل من الأذان والإقامة لكن يكره للقادر ، وقيل يحرم إن غر المعنى ومشى عليه العبادى ولا يضر فيها يسر نوم أو إغماء أو جنون لكن يسر الاستئناف ولو عطس حمد الله بقلبه ويسر تأخير رد السلام وتشميت العاطس حتى يفرغ منهما كالتصلي ولا يكره لو رد نعم قد يجب الكلام لنحو رؤية أعمى يقع في بئر أو عقرب تدب إلى إنسان مثلا ولا يشترط لهما نية بل عدم الصارف عمدا فلا يضر الغلط فيما أذن له ويشترط عدم بناء غيره ، وإن اشتبه صوتا والعلة للأغلب أو المراد الشأن . (قوله وشرط المؤذن) ومثله المقيم كما مر وإنما خصه لما بعده . (قوله فلا يصح أذان الكافر) أى ولو مرتدا لكن للمرتد فيه أن يبنى <sup>(١)</sup> إن قصر زمن الردة ويستحب أن يؤذن غيره للرؤية ويحكم بإسلام الكافر إذا أتى بالشهادتين ويستأنف ما مضى نعم لا يحكم بإسلام عيسوى ولا يعتد بأذانه وهم طائفة من اليهود منسوبة إلى أبى عيسى إسحاق بن يقربب الأصفهاني كان يعتقد أن عمدا <sup>عليه السلام</sup> رسول للحرب خاصة . قال بعضهم : وهذا مشكل لأنه حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه وقد قال ما صح عنه : « أرسلت إلى الناس كافة المجمع والعرب » فتأمل . (قوله وسكران) أى إلى أن أوائل نشأة السكر .

(قوله وليسوا من أهلها) يفيد عدم صحة نصب الإمام لو أحد منهم ومثله بالغ غير أمين أو غير عارف بالأوقات بنفسه أو يخبر ثقة عن علم وإن صح أذانهم ولا يستحقون للمعلوم قالة شيخنا وقول شيخنا الرمل متى صح أذانه صح نصبه وإن حرم على الإمام ويستحق المعلوم فيه نظر بما سيأتى عنه في نصب من يكره الاقتداء به حيث قال : لا يستحق نصبه ولا يستحق المعلوم فالوجه إن ما هنا مثله بل أولى لما لا يخفى ولعله عند ذكر هذا لما يكن مستحضرا هنا ما ذكره هناك فتأمل وراجع . ويجوز للإمام وغيره الاستنجار للأذان بشرط ذكر مدة وأجرة معلومتين ، نعم لو قال الإمام استأجرت كل شهر بكذا من بيت المال صح وكذا لو وقف عليه منه وليس للإمام أن يرزق مؤذنا أو ينفق من بيت المال وهناك متبرع وتدخل الإقامة في الإجارة للأذان ولا يصح إفراؤها بالإجارة لعدم الكلفة فيها . (قوله والدكورة) ولو من نحو أورد وإن حرم سماعه لمن غشى منه فتنة . (قوله للرجال إلخ) أشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف أى عدم صحة أذان المرأة والختى للرجال مذكور هنا وعدم صحته منهما لهما وللنساء مذكور فيما مر فهو منهما ليس أذانا مطلقا وإن كان على صورته ولذلك حرم منهما لتشبه بالرجال كما تقدم فليس التقيد بالرجال لأجل الصحة منهما لغوهم كما أشار إليه الشارح خلافا لما فهمه بعضهم فرتب عليه صحة أذانها لهما وللنساء اللازم عليه مناقضته لما سبق بل قال شيخنا : إن الذكورة شرط في أذان نحو المولود مما مر ونظر فيه بعضهم ووجه النظر ظاهر فتأمل ذلك وحرره . (قوله ويكره للمحدث) أى يكره الأذان للصلاة من المحدث غير التيمم وغير فاقده الطهورين ولو لنفسه وفي استئناء التيمم نظر لأنه غير محدث فتأمل ، فلا يكره لغو الصلاة كنعو المولود ولا للتيمم لنفسه ولغيره ولا لفاقد الطهورين لنفسه فقط ويكره أذان الإعلام أيضا من الفاسق والأعمى والعصبي المميز ويحصل بأذانهم طلب الشعار وبأذان العصبي فرض الكفاية إذا قلنا به كصلاة الجنابة منه . (قوله وللجنب أشد) ومنه الجنب المحدث . (قوله والإقامة أغلظ) والخائض أغلظ أى وإن اختلف المحدث كأذان

(قول الشارح ولا يضر اليسر) قال الإسنى : لكن يستحب ترك ذلك بل يكره فلو عطس حمد الله في نفسه ولو سلم عليه إنسان لم يجبه ثم قال : وحيث قلنا في شيء لا يكون قاطعا استحباب الاستئناف إلا في السكوت والكلام اليسرين . (قول الشارح للرجال) عمومهم يشمل المحارم وقوله كإمامتهما لأنك أن تتوقف في هذا القياس . (قول الشارح في المحدث والجنب) قال الإسنى : ويتجه استواء أذان الجنب وإقامة المحدث . (قول الشارح لأنه أبعد على الإجابة) عبارة الإسنى لأن الدعاء من العادات إلى العبادات جذب

لا بعد مع الأول أذانا ولا يضر اليسران جزما ولا رفع الصوت بالكلام اليسر تردد للجوينى ويبنى من ترك الترتيب فيه على المنتظم معه ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشرط المؤذن الإسلام والحيض فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي ومجنون وسكران لأنه عبادة وليسوا من أهلها (والدكورة) فلا يصح أذان المرأة والختى المشكل للرجال كإمامتهما لم يسبق أذانها لنفسهما وللنساء . (ويكره للمحدث) حدثا أصغر ، لحديث الترمذى : لا يؤذن إلا متوضيء (وللجنب أشد) كراهة لفظ الجنابة (والإقامة أغلظ) من الأذان في المحدث والجنب لقربهما من الصلاة (ويسن صبي) أى عال الصوت لأنه أبلغ في الإعلام (حسن الصوت) لأنه أبعد على الإجابة بالحضور

(عدل) لأنه يجزأ بأوقات الصلاة . (والإمامة أفضل منه) أى من الأذان . (فى الأصح) لأنها للقيام بمقوتها أشق منه . (قلت الأصح أنه أفضل)

منها (والله أعلم) لأنه لإعلامه بالوقت أكثر نفعاً منها والثالث مما سواه فى الفضيلة (وشرطه) أى الأذان (الوقت) لأنه للإعلام به فلا يصح قبله (إلا الصبح فمن نصف الليل) يصح الأذان لما كان صحيحه فى الروضة وقيل من سبع يفتى من الليل فى الشتاء ونصف سبع فى الصيف تقريرا لحديث فيه وروجه الرافعى وكأنه أراده بقوله فى الحرر آخر الليل قال فى الدقائق: نصف الليل أوضح من قول غيره آخر الليل والأصل فى ذلك حديث الشيخين: وإن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد للصبح قبل الفجر وآخر بعده) للحديث المذكور فإن لم يكن إلا واحد أذن لما المرتين استحباباً أيضاً فإن اقتصر على مرة فالأول أن يكون بعد الفجر (ويسن لسامعه) أى المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين: وإذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن (إلا فى جمعياته فيقول) يسدل كل منهما

جنب مع إقامة حديث خلافاً لقول الإسنى باستوائهما فى هذه نعم لو طرأ الحدث فى أثناء الأذان أو الإقامة فإتمامهما أفضل ولا كراهة لأنه دوام . (قوله عدل) أى فى الشهادة لأنه المصروف إليه عند الإطلاق وإن أريد نصبه لهما ولا كفى عدل الرواية . (قوله أنه أفضل منها) أى الإمامة ولو للجمعة ومن خطبتها وإن ضم إليها الإقامة ، والإمامة أفضل من الإقامة وإمامة الجمعة أفضل من خطبتها إذ مأخذ الأفضلية عموم النفع ثم الجواب وبهذا علم منقطع تبرى شيخ الإسلام نظراً إلى أن فضل الأذان فى الخبر فى نفسه لا على غيره وإلى أن السلف والخلف واظفوا على الإمامة دونه وإنها فرض كفاية دونه وقد يجاب بشغلهم بمصالح المسلمين وبأنه لا مانع من تفضيل السنة على الفرض كابتداء السلام ورده وجواب الزركشى فيه نظر فراجع . (قوله وشرطه الوقت) أى ولو فى الواقع كما علم من عدم احتياجه إلى نية كما مر ويجزم قبله مع العلم أن قصد الأذان وإلا فلا إلا لشيء عامر وهو صغيرة على المحدث . قال شيخنا : ويجزم تكرير الأذان وليس منه أذان المؤذنين المعروف وبحث العلامة ابن قاسم عدم الحرمة فى التكرير إن حصلت به فائدة وهو ظاهر ووقت الإقامة عند إرادة الدخول فى الصلاة بشرط أن لا يطول الفصل إلا بمندوب كأمر الإمام بتسوية الصفوف بنفسه أو غيره فإنه يندب له إذا كبر المسجد أن يأمر من يطوف عليهم ويتأدبهم بذلك إلا فى الجمعة . (قوله فمن نصف الليل) هو المحدث شتاء وصيفا لكن الأول كون الأذان فى الشتاء والصيف على عكس ما فى الوجه الآخر وهو سبع الليل صيفا ونصف سبعة شتاء لتساوى الزمن فى ذلك تقريبا . (فائدة) السحر اسم للسدر الأخير من الليل وقال الخطيب اسم للنصف الثانى من الليل . (قوله ابن أم مكتوم) وكان اسمه عمرا وقيل الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله وعمرى بعد بدر بستين على الأصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه عاتكة وماروى من حديث : ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال فمغلوب قاله فى فتح البارى . (قوله ويسن مؤذنان) أى فأكثر بحسب الحاجة يؤذن كل وحده سواء فى الصبح وغيره وكلام المصنف والحديث للأغلب لا للتقييد ولغف للسجدة كذلك . (قوله يؤذن واحد للصبح) وكذا أذان الجمعة ما لم يخرج وقت الاختيار ولا اقتصر على واحد فإن تنازع أقرع لاستواء الأذنين فى الفضيلة والأذان الأول فى الجمعة حدث فى زمن الإمام عثمان رضى الله عنه ويندب كون الأذان فى المسجد وبكره خروج المؤذن عنه إذا دخل قريب منه ولا يكفى أذان مكان عن آخر وبكره خروج المؤذن قبل الصلاة لغیر عذر . (قوله ويسن لسامعه) أى ولو كان كل منهما جنباً أو عذناً أو السامع نحو الحائض أو لم يفهم كلامه أو قارناً

إلى خلاف ما تقتضيه الطباع . (قول المتن عدل) خرج به الفاسق فإنه يجوز أذانه مع الكراهة وصرح فى شرح المهذب باستحباب الحرية . (قول الشارح لأنه لإعلامه بالوقت إلخ) أى وأما عدم مواظبته ﷺ فلا يحتاج إلى فراغ مراعاة الأوقات وكان ﷺ مشغولاً بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه ﷺ إنه إذا عمل عملاً داوم عليه لكن هذا الحكم استشكله الإسنى من حيث إن الأذان سنة والإمامة فرض كفاية من حيث إنها إقامة للجماعة التى هى فرض كفاية . (قول الشارح فلا يصح قبله) قال الإسنى : ولا يجوز . (قول المتن فمن نصف الليل) (فائدة) السحر السدس الأخير من الليل . (قول المتن : لسامعه) أى وإن لم يستمع أى يقصد السماع قال فى شرح المهذب : ولو علم الأذان ولكن لم يسمع لبعد أو صمم فالظاهر أنه لا تنسرح به الإجابة وإذا ترك الإجابة حتى فرغ المؤذن فالظاهر أنه يتدارك قبل طول الفصل لا بعده . قال الإسنى : ولك أن تقول تكبير المعيد الذى الذى يقال عقب الصلوات يتداركه الناس وإن طال الفصل فما الفرق انتهى . وإذا لم يسمع الترجيع فالظاهر أنه يجب فيه لقوله مثل ما يقول وإذا سمع مؤذنين واحداً بعد واحد يجب الكل ولكن الأول متأكد بكره تركه ذكر ذلك كله فى شرح المهذب

أو ذاكرة أو طائفا أو مدرسا أو مصليا والأولى له تأخيرها لفرغها وتبطل بالجملة لا جوابها وبالتوبع وجوابه إلا نحو صدق الله ورسوله وسواء سمع الكل أو البعض ويجب في الكل مرتبا ويفوت بطول الفصل قال السنوي بخلاف الذكر عقب العيد فراجعه من محله ، ودخل في الأذان ما كان لغیر الصلاة كأذان المولود وخالفه في العباب وخرج أذان المرأة لأنه ليس أذانا ودخل في الذكر ما كان عقب الوضوء لكن قال البلقيني : يقدم ذكر الوضوء إذا عارضه الإجابة وفيه نظر إذ لا يتصور فيهما تعارض فراجعه . نعم لا تسن الإجابة لقاضي الحاجة ولا مجامع ونحوهما إلا بعد الفراغ وقبل طول الفصل وخرج بسماعه نفسه وإلا صم على المعتمد ويشمل ما ذكر ما لو تعدد المؤذنون واختلطت أصواتهم فيجب الكل وإذا ترتبوا فإجابة الأول أفضل إلا في أذاني صبح وجمعة فلا أولية . (قوله في كل كلمة عقبا) أي كما استغيد من سامعه فهو الأفضل ولا تضر مقارنته ولا سبقه بفراغ الكلمة قال بعضهم : ولا يبقية الإجابة قبل فراغ الأذان لقوله في الحديث مثل ما يقول دون مثل ما يسمع . قال شيخنا : وإذا أجاب بعد فراغه كالصلى مثلا فيبعد الأذان إلا الخيملات فيقول جوابا ولا يعيدها فراجعه . (قوله فيقول إغ) ولا يندب أن يقول معها حي على خير العمل كما مر ولا يكفي عقبا لو اقتصر عليه بل إنه مكروه مطلقا كما مر . (قوله والإقامة كالأذان) أوردها بمجمل ضمير سامعه للأذان كما هو الظاهر ولو جعله راجعا لكل المترجم به أول الب لب لم ترد ويكرر ألفاظ الإجابة في إقامة الخفي لأن العبارة بالمفصول . (قوله ويأتى إغ) أي فالتبعية في كلام للمصنف باعتبار النوع . (قوله فيقول صدقت إغ) يقدم ما يزيد في نحو الليلة ذات المطر ونحوها ويقول المصنف له لا حول ولا قوة إلا بالله كالخيملة . (قوله ويستحب لكل من المؤذن وسامعه) أي والمقيم وسامعه ولو أدخله في كلامه كما مر لكان أولى وإن خالف الظاهر . (قوله أن يصلي) ويسلم كما في المنهج وغيره . (ملاحظة) أو حدوث السلام المشهور كان في مصر في عام أحد وتسعين وسبع مائة عقب عشاء ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدث في بقية الأوقات إلا المغرب لقصر وقتها في عام أحد وتسعين وسبع مائة أحدثه المحاسب نور الدين الطنبدى واستمر إلى الآن ويندب أن يقول المؤذن والمقيم ومن يسمعهما بعد المغرب : اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك اللهم اغفر لى وبكس أوله بعد الصبح<sup>(١)</sup> ويطلب الدعاء بين الأذان والإقامة لما ورد أن الدعاء بينهما لا يرد . (تنبيه) علم مما ذكره المصنف وغيره أنه يشترط في كل من الأذان والإقامة الإسلام والتمييز والترتيب والموالة وعدم بناء الغير ودخول الوقت والبرية لمن فيهم عربى وإسماع نفسه للمنفرد وإسماع غيره في الجماعة وينفرد الأذان باشرط المذكورة وأنه يندب فيهما الطهارة والمعدلة والقيام والاستقبال والالتفات في الخيملات وبينما وشمالا والإجابة لهما والصلاة والسلام على النبي ﷺ عقبهما وانفراد الإقامة بالإدراج وانفراد الأذان بالترجيع والتريل ورفع الصوت وكونه على عال ووضع الأصبع في الأذن والإدارة حول المنارة إن احتج إليه نعم إن احتج في الإقامة إلى

(قول لمن لا حول ولا قوة إلا بالله) يعبر عنهما بالحوقة وبالحوقة أما الثاني فظاهر مأخذه وأما الأول فالحاء من حول والناف من قوة واللام من الله . قال السنوي : وهو أولى لشموله جميع الألفاظ . (قول الشارح ويأتى لتكرير الخيملتين) من هنا قال السنوي لو جمع فقال إلهي حيملاته ليشمل الألفاظ الأربع لكان أوضح . (قول الشارح خير ورد فيه) قال السنوي : ماداعاه من الوورد غير معروف قال : وفى وجه يقول : صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم قال أعنى السنوي وهو وجه منقاس . (قول الشارح ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبا) قال في شرح المهذب : أى لا يفارن ولا يتأخر ومقتضاه الاستماع عند التقدم ولو كان السامع في صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان في قراءة أو ذكر استحب قطعه ليجيب وفي المهمات لو قارنه كفى والله أعلم . (قول لمن أن يصلي) ظاهره أنه لا يكره إفرادها عن السلام

(لا حول ولا قوة إلا بالله) حديث مسلم : وإذا قال : حي على الصلاة قال أى سامعه : ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا قال : حي على الفلاح قال : ولا حول ولا قوة إلا بالله ، والإقامة كالأذان في ذلك ويأتى لتكرير الخيملتين فيه بحولتين أيضا كما قاله في شرح المهذب ويقول بدل كلمة الإقامة : أقامها الله وأدامها حديث أبي داود (قلت وإلا في التوبع فيقول) أى يندل كل من كلمته كما قاله في شرح المهذب (صدقت) ويرت والله أعلم قال في الكفاية بخير ورد فيه ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبا (و) بمن (لكل) من المؤذن وسامعه (أن يصلي على النبي ﷺ) بعد فراجعه حديث مسلم : وإذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على ، ويقاس المؤذن على السامع في الصلاة (ثم) يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

رفع صوت أو علو ندب فيها أيضا والله أعلم **(قوله الوسيلة والفضيلة)** لم يقل كأصله والدرجة العالية الرفيعة لما قالوا إنها لم ترد في شيء من طرق الحديث وعطف الفضيلة على الوسيلة مرادف أو مغاير لما قيل إنهما قيتان في أعلى عليين إحداهما محمد وآله والأخرى لإبراهيم وآله والأول من ياقوتة بيضاء والثانية من ياقوتة حمراء وفائدة سؤالهما مع تحقق أنهما لهما إظهار شرفهما وحصول الثواب للداعي بهما **(قوله والمؤذن يسمع نفسه)** أى فيدخل في حديث الصلاة المذكورة لا مطلقا فلا يجيب نفسه كما مر ولذلك أدخله شيخ الإسلام بالقياس ولو فعل الشارح مثله لكان أول إذ دخوله في هذا دون ما قبله ترجيح بلا مرجح فأتمله **(فروع)** يندب الفصل بين الأذان والإقامة بقدر اجتماع الناس وفعل الراتبة القبلية ويحمل قول الشافعي رضى الله عنه فيما إذا تعدد المؤذنون أن الإمام لا يبطئ بالخروج حتى يفرغ من بعد الأول بل يخرج ويقطع عليه الأذان على ما إذا خيف فوات وقت الفضيلة فليتأمل **(قوله والدعوة)** الأذان التامة السالمة من النقص **(قوله لا نعت)** لفقد شرطه من التعريف والتكبير ويجوز كونه مفعولا لخوف أو خيرا كذلك والله أعلم .

**(فصل)** في حكم استقبال القبلة في الصلاة وغير بعضهم بالباب وهو الأنسب لما مر في الأذان **(قوله أى الكعبة)** أى عنها يقيتتا مع القرب وظنا مع البعد عند إيماننا الشافعي رضى الله عنه وذيله الشطر في الآية لأنه العن لغة وتفسيره بالجهة اصطلاح لبعض الفقهاء بل قال بعضهم إن أصل الجهة لغة العن لأن من انحرف عن مقابلة شيء لا يقال إنه متوجه نحوه فالشافعي رضى الله عنه لم يخرج عن المعنى اللغوي أصلا ومن جعل الجهة أعم من العن أراد المجاز والحقيقة معا مع إن هذا لم يقل به غير الشافعي رضى الله عنه واعتبر الإمام مالك الجهة والإمام أحمد اعتبر العن مع القرب والجهة مع البعد واعتبر الإمام أبو حنيفة جزعا من قاعدة مثلث زوايته العظمى عند ملتقى بصره وكانت الكعبة قبله أباه **(قوله)** فكان يستقبلها ثم لما أمر بالتوجه لبیت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنوات كان يجمل الكعبة بينه وبينه فلما هاجر إلى المدينة تعذر عليه ذلك فحولت القبلة إليه بعد الهجرة بستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا في رجب في صلاة الظهر بعد صلاة ركعتين منها فاستدار هو ومن معه إليها وقول البخاري إن أول صلاة صلاها للحكمة المعصر محمول على الكاملة وسميت كعبة لتربعها وقبله لأن المصل يقابلها بوجهه وصدره **(قوله شرط)** فلا يسقط جهل ولا غفلة ولا إكراه ولا نسيان نعم لو استدبر ناسيا وعاد عن قرب لم يضر قاله شيخنا الرملي **(قوله القادر)** أى حسا بدليل ما بعده من التمثيل والاستثناء **(قوله فلا تصح صلاة بدونه)** أى الاستقبال لا يقيد كونه للعين بدليل تذكر الضمير فالإجماع في محله فأتمله **(قوله كمرضى)** مثله من يخاف نحو غرق بنفسه مثلا وكذا من يخاف ضياع ماله أو تخلفا عن رفقته وتلازمهم الإعادة بخلاف ما سياتي فيمن خطف نمله بالفعل قاله شيخنا **(قوله ويحيد)** أى لعدم استقباله ومنه يعلم أن الاستقبال شرط في حق العاجز أيضا لأن يقال إنه للقادر شرط للصحة وللعاجز شرط للأجزاء فأتمله **(قوله بالصدر)** أى بجميعه يقيتتا مع القرب وظنا مع البعد فلو خرج جزء منه عن محاذة العن لم تصح صلاته والمعتبر في الاستقبال في الركوع والسجود العرف بالصدر قال العلامة العبادي ومضى كان بين الإمام والمأموم أكثر من سمت القبلة بطلت صلاتهما كما قاله الفارق وهو ظاهر جلي ولا يأتي فيه قولهم خطأ غير محقق لأنه مع عدم الرابطة انتهى معنى وهو وجهه ولا يجوز العدول عنه والله للعين ، نعم في بطلان صلاة الإمام نظر إذا ظن أنه مقابل للعين فأتامل **(قوله لا بالوجه أيضا)**

القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابته مقاما محمودا الذى وعدته الحديث البخارى ؛ من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعى يوم القيامة ؛ أى حصلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الأذان والوسيلة منزلة في الجنة رجاء **(قوله)** أن تكون له والمقام المذكور هو المراد في قوله تعالى : **﴿عسى أن يعطك ربك مقاما محمودا﴾** وهو مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة بحمده فيه الأولون والآخرون وقوله الذى وعدته بدلا ما قبله لا نعت .

**(فصل)** **(استقبال القبلة)** أى الكعبة **(شرط لصلاة القادر)** عليه فلا تصح صلاته بدونه إجماعا بخلاف العاجز عنه كمرضى لا يجزى من يوجه إلى القبلة ويربوط على خشبة فيصل على حاله ويحيد ويحيد الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضا لأن الالتفات به لا يبطل الصلاة كما يؤخذ مما سياتي من كراهته **(إلا في شدة الحرف)** أى لا يشترط الاستقبال فيها

**(قول المتن الذى وعدته)** والحكمة مع سؤاله مع وقوعه لا محالة إظهار شرفه وعظم منزلته **(قول الشارح بدل مما قبله لا نعت)** وذلك لأن ما قبله متكرر وقد وقع هذا متكررا في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث حكاية لما في القرآن **(تتممة)** يستحب الدعاء بين الأذان والإقامة فإنه لا يرد كما رواه أبو داود والترمذي وحسنه **(فصل في استقبال القبلة)** **(قول المتن القبلة)** هى في اللغة الجهة **(قول الشارح إجماعا)** هو بذلك على

كما سيأتي في باب الضرورة وسواء الفرض والنفل (و) إلا في (نفل السفر للمسافر النفل راكبا ومشيا) أي صوب مقصده كما يؤخذ مما سيأتي لأنه **مكلف** كان

يصل على راحته في السفر حيثما توجهت به إلى جهة مقصده رماه الشيخان وفي رواية لها غير أنه لا يصل عليها المكتوبة وفي رواية للبغاري فإذا أراد أن يصل المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألحق بالمشي بالراكب وسواء الرتبة وغيرها وقيل لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المهذب والمشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثاني يشترط كالقصر وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه كجوازها قاعدة للقادر على القيام ويشترط ما سيأتي في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر مصيبة وأن يقصده بموضع معين ليس للمعاصي بفسره. والهم التنفل راكبا ومشيا كما أفصح به في شرح المهذب (لأن أمكن استقبال الراكب في موقفه) في جميع صلاته (واتمام ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه (والأى وإن لم يمكن الراكب ذلك فلا يصح أنه إن سهل الاستقبال وجب وإلا فلا) يجب والسهل بأن تكون البداية راقصة وأمكن انحرافه عليها أو

أي في القام والقاعد أما المضطجع والمستلقي فيجب بالوجه مع تقدم البدن فيما ومع رفع الرأس في المستلقي إن تيسر (قوله كما يؤخذ مما سيأتي) أي في انحراف البداية وغيره (قوله إلا في شدة الخوف) أي وما ألحق به من قتال وغيره مما سيأتي في باب (فروع) أو قدر على الاستقبال قاعدا لا قائما صلى قاعدا مستقبلا لأنه قد عهد ترك القيام كما في النفل مع القدرة دون الاستقبال (قوله نفل السفر) أي نفل يفعل فيه وإن فات حضرا (قوله للمسافر) يفيد أنه مباح وأن الاستقبال مستحب والمراد ما دام السفر فلو تركه أنهما للقبلة وجوبا فإن لم يفعل بطلت إلا أن اضطر إليه (قوله راكبا ومشيا) ولا يضرهما التحول عنها لمنعطفات الطريق ولو انحوا زحمة أو غبار أو سهولة ولا يكلفان التحفظ ولا الاحتياط ولا عدم العدو والراكب الركن ضرورة الحاجة ولو للحوق بعيد ولو وثقت البداية نجاسة رطبة مطلقا أو يابسة ولم يفارقها حالا أو أطأها نجاسة ولو يابسة أو اتصل بها نجاسة ولو في عضو من أعضائها أو بالث بطلت صلاته إن كان زمامها بيده في جميع ذلك ولا فلا ولو وطئ المشي نجاسة عمدا ولو يابسة أو رطبة سهوا أو يابسة سهوا ولم يفارقها حالا أو عدل عن طريقه لا لما مر بطلت صلاته نعم ما عمت به البلوى لا يضر بشرطه كذرق الطيور والمساجد والمراد بالمشي غير الراكب فيشمل نحو الزاحف (قوله وفي رواية للبغاري) دفع بها تومر تركها أو صلاتها على الأرض لمقصده (قوله ولا يشترط طول سفره) وأقله نحو ميل يقرب منه محل لا يسمع فيه النداء في الجمعة وشرط شيخنا مع ذلك أن يمد مسافرا عرفا ونزع فيه وله التنفل بمجرد مجاوزة السور أو العمران خلافا لابن حجر (قوله ويشترط إغ) أشار به إلى تقييد السفر هنا بما سيأتي ولا حاجة إليه لأنه المفهوم عند الإطلاق كما مر (قوله في موقفه) ومثله كما في البهجة وغيرها المحفة المعروفة والسفينة لغير ملاح وهو من له دخل في سير السفينة (١) ومثله مسير البداية كما قاله شيخنا فهما كغيرهما ومعنى الإمكان السهولة كما سيذكره (قوله وإن لم يمكن الراكب) أي المذكور وهو من في المردك كما هو ظاهر كلامه أو الأعم وسيأتي ما فيه (قوله ذلك) أي إتمام جميع الأركان والاستقبال في الصلاة جميعها وهذا صادق بما إذا لم يسهل عليه شيء منهما أو سهل عليه أحدهما أو بعض أحدهما أو بعض كل منهما فتأمل (قوله فالأصح) أنه إن سهل عليه الاستقبال أي في جميع الصلاة كما يؤخذ من الأوجه الأتية (قوله وجب) أي الاستقبال لا يقيد كونه في جميع الصلاة كما هو صريح الأوجه أيضا (قوله وإلا فلا) أي وإن لم يسهل عليه الاستقبال في جميع صلاته لم يجب عليه شيء منه وإن سهل (قوله مطلقا) هو تعميم على الوجهين في مقابلة الأصح أي سواء سهل أو لا (قوله فإن تعذر) أي الاستقبال في جميع صلاته على

أنه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح للضرورة) قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلَا أَوْ رَكَبُوا﴾ قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى عبد الله رضي الله عنه ذكر ذلك إلا عن النبي **عليه** (قول المتن وإلا في نفل السفر) أي حيث لم يمكنه الاستقبال وإتمام الأركان في هودج ونحوه كما سيأتي وخرج بالنفل الجنائز فإنها ملحقه بالفرأض لأن تجوزها على الراحلة يؤدي إلى نحو صورته قال الرافعي وقضية العلة جوازها على الراحلة قائما إذا تمكن منه يعني في حال مشيا واستظفهره الإنسانى وقال قياسه صحتها ماشيا في الصلاة على الغالب وغيره لكنه في شرح المهذب قد صرح بامتناع المشي والله أعلم وجوز الإصطخري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه (قول المتن للمسافر) ظاهره كغيره أنه يستحب الاستقبال (قول الشارح وفي رواية للبغاري) إيما ذكره لأن كل منهما لا يمنع من أن يصل المكتوبة على الأرض لجهة مقصده (قول الشارح كالقصر) أي يجمع أن كلا منهما تغيير في الصلاة نفسها ورد بأن المعنى الذي شرع هذا لأجله وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه إلى كثرة التوافل وملازمة الأوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كالميل والقاضي والبغوي أن يخرج إلى حد

نحوها أو سائرة ويده زمامها وهي سهلة وغير السهل أن تكون مفطورة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقا لأن وجهه يشوش عليه السير والثالث يجب مطلقا فإن

تعد لم تصح الصلاة (ويخص) وجوب الاستقبال (بالتحریم وقيل يشترط في السلام أيضا) ولا يشترط فيما بينهما جز ما قال ابن الصباغ القياس أنه

الوجه الثالث لم تصح صلاته وإن سهل في بعضها (قوله يخص الاستقبال) الذي سهل في جميع صلاته على الأصح بالتحریم فلا يلزمه في غيره مع سهولته بدليل ما بعده (قوله ويدل للأول) انظر هذا الدليل فإنه لا يطابق للقول إلا إن كانت راحلته عليه يسهل استقباله عليها في جميع صلاته فاضل (تفنيبه) ما قرناه في كلام المصنف والشارح هو صريح كلامهما وغيرهما من الشراح والمنهج وغيره وقد تقدم أن الراكب إما خاص بمن في نحو المرقدة أو شامل له وحصل ما في كلامهم من حيث الحكم أن ذلك الراكب إن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وإتمام جميع الأركان لزمه وإن لم يسهل عليه ذلك لم يلزمه شيء منه وإن سهل إلا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وهو ما مشى عليه ابن حجر وغيره واعتمد شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي أن من في نحو المرقدة إذا لم يستقبل في جميع صلاته ولم يتم جميع الأركان لم تصح صلاته فتركهوا وأن غيره يجب عليه ما سهل من الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها ومن إتمام الأركان كلها أو بعضها وهو ما قاله الإسنوي وزعم بعضهم أن كلام الإسنوي في الدابة الواقعة كما فعل ابن الصباغ غير مستقيم وليس في شرح الروض ولا غيره ما يفيد بذلك لمن تأمله والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (قوله ويحرم الخرافة) أي بنفسه أو دابته فإن أحرفه غيره ولو قهرها بطلت صلاته مطلقا ولو قال ولا ينحرف لكان أولى لأن النبي يفيد الفساد بخلاف الحرم ولو قصد بالانحراف قطع الصلاة لم يحرم وتبطل صلاته لجواز قطع النقل ويجوز ركوب الدابة مقلوبا لجهة القبلة ولكن لا يكلفه (قوله إلا إلى القبلة) أي فلا يحرم ولا تبطل صلاته بانحراف إليها وإن كانت خلفه على المعتد (قوله أو ناسيا أو جاهلا) وكذا الجماع للعادة أو غفلته عنها أو إضلال طريق فلا يضر ذلك إن عاده عن قرب وبسجد للسهو في الجميع على المعتد وإذا نوى الرجوع لقصد آخر فليحرف فوراءه ولو سلوك طريق لا يستقبل فيه وإن سهل ما يستقبل فيه (قوله يومئذ) أي الراكب الذي لا يلزمه إتمام الأركان كما مر (قوله أي يكفيه الإيماء) دفع بذلك إيهام كلامه وجوب الانصرار عليه فله الإتمام إن سهل ولا يكلف بذل وسعه في الإيماء ولا السجود على نحو عرف الدابة وإن سهل (قوله ولا بد من كون السجود أخفض) دفع به إيهام كلامه عدم وجوبه وعمله إن سهل عليه (قوله إن الماضي يتم ركوعه وسجوده) أي وجوبا وكذا استقباله فيها وفي إحرامه فإن عجز عن شيء من ذلك لم تصح صلاته نعم إن شق عليه الإتمام لنحو وحل أو خوض في ماء كغسل الإيماء أيضا (قوله وفي إحرامه) ومثله الجلوس بين السجدين (قوله ولا يمشی) معطوف على يتم فقيه الأظهر ويقابله تخصيص المشي بالقيام وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله إلا في قيامه) ومثله الاعتدال وتشهده ومثله السلام والعلة للأغلب وبذلك انتظم ما يقال إن الماضي يمشی في أربع ولا يمشی في أربع فيستقبل فيها ويمشها وأقرد السلام بالذكر لأجراء الخلاف فيه على

مادام اتفاقا لا يصلح إلا إلى القبلة ويدل للأول أنه عليه كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال بقائه القبلة فذكر من صلى حيث وجهه ركاياه رواه أبو جلود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب (ويحرم الخرافة) عن طريقه لأنه يدل عن القبلة (إلا إلى القبلة) لأنها الأصل فإن انحراف إلى غيرها عامدا بطلت صلاته أو ناسيا وعاد عن قرب لم تبطل وإن طال بطلت في الأصح (ويؤم) يركوعه وسجوده أخفض من ركوعه أي يكفيه الإيماء بهما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تمييزا بينهما وروى البخاري أنه عليه كان يصل في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماء إلا الفرائض وفي حديث الترمذي في صلاته عليه على الرحلة بالإيماء يجهل السجود أخفض من الركوع (والأظهر أن الماضي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيما وفي إحرامه) أي يلزمه ذلك لسهولته عليه بالليث (ولا يمشی) أي لا يجوز له المشي (إلا في قيامه وتشهده) لطوئها والثاني يكتفي أن يومئ بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فيها

لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن ويخص بالتحریم) قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحو لزمه الاستقبال قال ابن النقيب ويومئ للتوجه إلى القبلة فإن سار سر القافلة جاز أن يتمها إلى وجهة مسيره وإن كان هو المرید للسير لزمه أن يتمها للقبلة بل إن كان نزل في أثناءها لزمه ذلك قبل ركوبه لأنه بالوقوف لزمه التوجه اهـ وقوله قبل ركوبه أي وإحال أنه المرید للسفر هذا هو الظاهر وبمحتمل خلافة والحكمة في الاختصاص بالتحریم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعا له كالتنية (قول الشارح لا يصلح إلا إلى القبلة) أي فإذا سار ولو بإرادته تم لجهة مقصده وصححه الشلبي وخالف الماوردي فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقاله لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح عامدا) مثله المكره وإن قصر الفصل لتدوره ومثل الناسي ما إذا انحراف خطأ أو لجأح الدابة (قول الشارح ولا بد أن يكون السجود أخفض من الركوع) أي ولا يلزمه بذل وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول المتن ويستقبل فيما لا يمشي) ظاهر إطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن ولا يمشی) (إخ) هذا التعليل يفيد المشي

القولين لعدم طوله فاعتبر سهولة المشي فيه كالاتعداد (قوله ولو صلى فرضاً) ولو كفاية أو بحسب أصله أو عارضاً فشمل صلاة الجنازة وصلاة الصبي والمعدة ولو ندياً والمنشورة وخرج النفل وإن نذر إتمامه لجوازه قاعداً وعدم وجوب قصائه لو فسد وقول شيخنا الرملي إنه كالنذر غير مستقيم كقوله عن والده أنه لو نذر ركعتين على الدابة صح فعلهما عليها لأن الوصف ينافي النذر ولا حاجة لجعل هذه مستثناة فراجع (قوله على دابة) ومنها الآدمي ومثلهما الأرجوحة والسفينة والسرير على الأعناق (قوله وهي واقفة جاز) وكلافتة ما لو كان زمامها بيد يميز وكذا حامل السرير ولو واحداً من حامليه حيث ضبط باقعيهم وكذا لو كان مسير السفينة غيره لعدم نسبة سير ما ذكر إليه ولذلك لا يصح طوافه عليه (قوله أو سائرة) ولو في أثناءها ومنها المقطورة فلا يصح ، نعم إن خاف من نزوله عنها نحو انقطاع عن وقته وإن لم يتضرر صلى عليها وأعاد وقال ابن حجر بلا إعادة وقول المنهج لما قيل أراد به العجز في أول الباب وإن كان ذلك حسياً وقيل أراد به ما في التيمم وهو بعيد وإن كان في شرح الروض . (تقريبه) لو مشيت الدابة الواقفة ثلاث خطوات متوالية أو وثبت وثبة فاحشة ولو سهواً بطلت صلاته كلها قالوا وفيه نظر فراجع وفي كلام شيخنا الرملي أنه عتمل ولا يضر تحريك ذنبها ورأسها ورجلها<sup>(١)</sup> (قوله ومن صلى في الكعبة) وهي أفضل من المسجد وأفضلها جهة الباب والصلاة فيها أفضل منها خارجها لأن نحو جماعة خارجها إن كانت أكثر نعم نفل السبب فيه أفضل منه فيها (قوله واستقبل جدارها إلخ) وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أشد فلا يكفي استقبال هوائها له بخلاف من خارجها فيكفيه هوائها ولو أعلى قبل أو على جزء هدم بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه وخرج بذلك جدار الحجر بكسر الحاء وهواؤه فلا يكفي بهما قالوا لأن ثبوته من البيت ظني فراجع (قوله مع ارتفاع عتبتها ثلثي ذراع) تقريباً ومثلها ترابها غير المختلط بغيره ومثلها شجرة ثابتة فيها وخشبة مسمرة فيها أو مبنية أو مدقوقة كالوند وإن لم يكن لها عرض لا مفرزة ولا مربوطة ولا حشيش نابت فيها وبذلك علم أن قول بعضهم أن يكفي هنا ما يدخل في البيع عن الإطلاق لا يستقيم منطوقاً ولا مفهوماً فليأتوا ولو أنزل الشاخص في الأثناء لم يضر كالأربعة قاله شيخنا والطبيب وخالفتها شيخنا الرملي وقرر بأن أمر الاستقبال أشد ولو خرج عن محاذاته في الأثناء كخشبة معرضة في هواء الباب أو بين سارتين بطلت عند ركوعه أو سجوده لا إن صلى على جنازة لردام المخاضة فيها (فروع) لو كان يسير الشاخص إذا صلى ويذيله إذا فرغ كفى عند غير شيخنا الرملي . (قوله كمؤخرة الرجل) يميم مضمومة فهزة ساكنة وقد تبدل الواو كذلك فحاء معجمة فراء همزة مفتوحتين ثم راء وحاء مهملتين وهي الحفية المحشوة التي يستند إليها الراكب خلفه من كور البعير (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه كما يسير إليه بلا مشقة لا تحتمل عادة من ذكر أو أنثى حر أو رقيق بالغ أو غيره بصير أو أمعى (قوله علم القيلة) أي علم مقابلة عنها برؤية في بصير أو بلمس الأعمى ولو بواسطة كإخبار معصوم أو عدد تواتر مطلقاً أو فطهم في حق بصير وكموضع نشأ فيه بنحو مكة وعلم فيه إصابة

في الاعتدال دون الجلوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين (فروع) لو خاف انقطاعاً عن الرفقة بسبب الاستقبال وإتمام الأركان فهل يضطر ذلك ويومئء هو محتمل (قول الشارح) ويلزمه في الإحرام في الأصح) تبرع على الثاني وقضيته الزوم وإن لم يسهل (قول الشارح) بدليل جواز الطواف أي بخلاف السفينة فإنها كالنذر ونظر بعضهم في هذا بأنه لو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق فالظاهر الصحة قلت بل الظاهر خلافه وأيضاً المدلول إلى السير في السفينة متعذر أو متعسر في حال اليسر بخلاف الدابة (قول الشارح وفي الصحيحين إلخ) روى الشيخان أيضاً أنه ﷺ لم يصل في الكعبة والجواب عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصل في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن علم القيلة) قال الإسنوي وعمراب النبي ﷺ بالبلدية وكل موضع

ويلزمه في الإحرام في الأصح ولا يلزمه على القولين في السلام على الأعمى (ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز) وإن لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (أو سائرة فلا يجوز لأن سيرها منسوب إليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقراً في نفسه (ومن صلى في الكعبة واستقبل بجدارها أو بابها صروداً أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبتها ثلثي ذراع أو على سطحها مستقبلاً من بتائها ما سبق) أي ثلثي ذراع (جاز) أي ما صلاه بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة إليه لأن الشاخص ستره للصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل ﷺ عنها فقال : كمؤخرة الرجل » [رواه مسلم]

وهي ثلثا ذراع إلى ذراع تقريباً بذراع الآدمي ولا فرق في الجواز بين الفرض والنفل وفي الصحيحين أنه ﷺ صلى فيها ركعتين (ومن أمكنه علم القيلة)

عنها كروية أو لمس عراب أجمع على أنه **مكشوف** ومال شيخنا إلى أنه يلحق بذلك القرينة القطعية **(قوله ولا حائل إلخ)** هو قيد لوجود المشاهدة والمس كذلك بعد زوال مانعها المشار إليه بقوله **وشك إلخ (قوله لسهولة علمها)** بالمشاهدة أو باللمس في نحو الأعمى كما مر **(قوله وقول الروضة إلخ)** هو كذلك لأن العلم مقدم على خبر الثقة وهو مستفاد من قول المصنف **والأخذ إلخ** وربما أدخله المصنف في التقليد ويرشد تقديمه على الاجتهاد فأمّل **(قوله ولو حال إلخ)** هذا مفهوماً ما تقدم وهو بما يمنع العلم بالقبلة فينتقل لما بعده وشرط البناء أن لا يكون متعدياً به ولا كافٍ لإزائه أو صعوده أو دخول المسجد **(قوله للمشفقة في تكليف المعانية)** قال بعض مشايخنا ومن المشقة تكليف الأعمى الذهاب إلى حائط اخراب مع وجود الصفوف أو تعاره بالجالسين أو بالسوارى ونحوها أو صلاته خلف إمام بعيد عن حائط اخراب **(قوله ويؤخذ إلخ)** هو استدراك على ما أفهمه كلام الروضة من تقديم الاجتهاد على الخبر عن علم من أنه ليس كذلك وأشار إليه بما سيأتي من أن شرط الاجتهاد فقد الخبر عن علم **(قوله أخذ بقول ثقة)** هو عدل الرواية كما يأتي **(قوله يخبر)** عدل عن قول بعضهم أخير وعن قول بعضهم مع إخباره ليقيد أن وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل إخباره كما أشار إليه الشارح فيجب سؤاله حيث لا مشقة وكان في محل يجب طلب الماء منه كما يأتي **(قوله عن علم)** كرويته للكعبة أو لنحو الخراب السابق وليس منه الإخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد كما يأتي وأما الخبر عن الخبر عن علم فهو في مرتبه وإن قدم الأول عليه **(قوله بخلاف الفاسق)** قال شيخنا ما لم يصدقه ومنه الكافر وسيأتي ما فيه **(قوله والمميز)** ما لم يصدقه وكان الأنسب أن يقول وغير البالغ لأن الخارج بالقبلة ما لا يجامعه ولعله نظر إلى ما يمكن منه الإخبار **(تنبيه)** يقدم بعد المخبر عن علم رؤية محراب ثبت بالأحاد أنه **مكشوف** صلى إليه أو الإخبار به وبعده محراب معتمد بأن كثرة طارقه المارفون ولم يطعنوا فيه ولو ببطل صغير وفي مرتبه بيت الإبرة المعروف فلا يجتهد مع شيء من ذلك نعم له الاجتهاد في هذين ومنه يسيرة بخلاف ما قبلها من جميع ما تقدم **(فائدة)** أمّل المحراب صدر المجلس لغة وسمى بذلك لأن المصلي يحارب في الشيطان ولا تركه الصلاة فيه ولا بمن فيه خلافاً للجلال السيوطي **(قوله فإن فقد)** أي الثقة بالخبر عن علم وكذا ما ألحق به مما ذكر بأن لم يوجد في محل يجب طلب الماء منه أو لحق به مشقة لا تختمل عادة **(قوله بأن كان عارفاً بأدلة القبلة)** هو تصوير لإمكان الاجتهاد ولا بد أن يكون معرفة الأدلة من معلم مسلم أو من كافر بلغ حد التواتر أو أقر عليها مسلم عارف وإلا فلا عبرة بها ولا يعتمد عليها وإن صدق المعلم عليه قاله شيخنا الرمل واعتمده وتقدم عن شيخنا اعتبار التصديق **(قوله والنجوم)** عطف عام على الشمس والقمر ومنها قلب المقرب الذي هو نص في قبلة مصر عند طلوعه من الأفق ومنها الكوكب المسمى بالجدى بالتصغير وبالقطب لقربه منه وبالورد وبفاس الرحي وهو أقوى الأدلة وأعمها لأنه يستدل به في جميع الأماكن ملازمته مكانه فيجعل في أيمن قبالة الوجه وفي نحو الشام خلف الظهر وفي نحو العراق خلف الأذن اليمنى وفي نحو مصر خلف الأذن اليسرى وقد قيل في ذلك نظماً :

من واجه القطب بأرض اليمن وعكسه الشام بخلف الأذن  
عراق اليمن ويسرى مصر قد صحح استقباله في المصمر

**(قوله من حيث إلخ)** هو بيان للمراد من معرفة ما ذكر ليخرج به معرفة ذواتها وأسمائها ونحو ذلك

ثبت صلاته في منزل الكعبة في جميع ما ذكر فيه **(قول المتن حرم عليه التقليد)** لو قال بدله الرجوع إلى غيره لكان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية **(قول المتن أخذ بقول ثقة)** مثل ذلك الخارب الموجودة في بلاد المسلمين السالمة من الطعن **(قول الشارح)** بأن كان عارفاً بأدلة القبلة أي أو أمكنه العلم مطلقاً على ما في المنهاج تبعاً للرافعي أو بشرط السفر على المختار في الروضة كما سيأتي كل ذلك آخر الصفحة والله

ولا حائل بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل أي قيس أو سطح وشك فيها الظلمة أو غيرها **(حرم عليه التقليد)** أي الأخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها **(والاجتهاد)** أي العمل به فيها لسهولة علمها في ذلك وقول الروضة كأصلها لا يجوز له اعتماد قول غيره يعم المجتهد والخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بناء ففي الروضة وأصلها له العمل بالاجتهاد للمشقة في تكليف المعانية بالصعود أو دخول المسجد ويؤخذ مما سيأتي أنه يعمل بقول الخبر عن علم مقدماً على الاجتهاد **(والأى وإن لم يكن علم القبلة)** **(أخذ بقول ثقة)** يخبر عن علم سواء كان حرماً أم عبداً ذكرنا أم أنثى بخلاف الفاسق والمميز وليس له أن يجتهد مع وجوده **(فإن فقد وأمكن الاجتهاد)** بأن كان عارفاً بأدلة القبلة كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها



(حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فإن ضاق الوقت عنه صلى كيف كان ونجب الإعادة (وإن تحير) المجتهد بفهم أو ظلمة أو تعارض أدلة (لم يقلد في الأظهر) لجواز زوال التحير عن قرب (وصلى كيف كان) حرمة الوقت (ويقضى) وجوباً والثاني يقلد ولا يقضى قال في شرح المهذب والخلاف جار

سواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور وقال الإمام عليه إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة انتهى وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام وأنه قال بعدها وفيه أى التقليد احتمال من التيمم أول الوقت (ويجب تجديده الاجتهاد لكل صلاة تحضر من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) إذا لا تفتة بقاء الظن بالأول والثاني لا يجب لأن الأصل بقاء الظن ولا يجب للثالثة جزماً وعرض بعضهم الخلاف بما إذا لم يشارك موضعاً كما في طلب الماء في التيمم حتى إذا غارقه وغرق التجديد جزماً وغرق الرافعي بأن الطلب في موضع لا يفيد معرفة العلم في موضع آخر وأدلة القلة أكثرها متواترة لا تختلف دلالتها بالمسافات القريبة نعم الخلاف مقيد بما إذا لم يكن ذاكر الدليل الاجتهاد فالذاكر لدليله لا يجب عليه تجديده قطعاً كما قال في الروضة في كتاب القضاء في مسئلة وقوع الحادثة مرة أخرى للمجتهد القسمة على مسئلة القلة

(تنبيه) من الأدلة الجبال والرياح وهى أضعفها وأصلها أربع الشمال ويقال لها البحرية ومبدؤها من القطب المتقدم فلها حكمه فيما تقدم ويقاس عليها غيرها مما يناسبها ويقابلها الجنوب ويقال لها القلبية لكونها إلى جهة قبلة المدينة الشريفة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصبأ ويقال لها الشرقية ومبدؤها من نقطة المشرق ويقابلها الدور ويقال لها الغربية ومبدؤها من نقطة المغرب (قوله حرم التقليد) أى العمل بقول مجتهد آخر ولو أعلى منه معرفة (قوله ووجب عليه الاجتهاد) ولو على الأعمى (قوله وإن تحير لم يقلد) أى إن كان بصيراً وإلا فله التقليد ولو لأعمى أقوى إدراكاً منه (قوله فإن ضاق الوقت عنه) أى الاجتهاد صلى فلا يصل قبل ضيقه لأنه حرمة الوقت قال شيخنا إلا أن أبس من زوال التحير فيصل وقت بأسه ولو في أول الوقت وليس له أن يؤخر حتى يخرج الوقت وفارق من علم ماء في الغوث حيث يجب عليه طلبة وإن خرج الوقت لتيقن الماء معه (قوله والخلاف) أى الأظهر في أنه لا يقلد ومقابله جار سواء ضاق الوقت أم لا فالتعليق بحرمة الوقت يراد به عدم خلو الوقت عن الصلاة (قوله وقال الإمام عليه) أى الخلاف المذكور (قوله وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام) أى ارتضاها وحيث فالمسئلة ذات طرق فتأمل (قوله وإنه قال) أى وسكت في الروضة عن أن الإمام قال إن هذا يفيد أن الخلاف قبل آخر الوقت إنما هو من بحث الإمام وهو معارض لما ذكر في شرح المهذب من جريان التوليين فيه فسكوت المصنف عليه في عمله فتأمل (قوله وفيه) أى التقليد احتمال لجوازه أول الوقت كالتيتم (قوله ويجب تجديده الاجتهاد) ولو على الصبي ومثله تجديده الأعمى ونحو من يجوز له التقليد وكلامه شامل لغيره في وقت السابقة ولا مانع منه لإمكان زوال التحير في هذه (قوله لكل صلاة تحضر) أى يدخل وقت فعلها بدليل شموله للمقتضية كما ذكره الشارح (قوله من الخمس) ومنها المعادة وجوبا وخرج بها غيرها مما يحضر وقت فعله كصلاة الجنازة والثالثة ولو مؤقتة ومنها المعادة ندبا بخلافه لا يبرح حجر وأطلق الإسنى للضرورة بالخمس وضعف (قوله وقرى الرافعي) أى من حيث الخلاف لا الحكم قال بعضهم والمراد بالمسافة أى القريبة ما وافقت في الإقليم الواحد والبعيدة وما خالفت فيه وفيه نظر ظاهر فراجع (قوله فالذاكر لدليله) أى الاجتهاد عند حضور الغرض الثاني لا يمتنع إلى الاجتهاد وظاهر هذا جواز الغرض الأول وإن نسي فيه الدليل قبل شروعه فيه كأن أخره ولو بلا عذر وهو الذى مال إليه شيخنا آخره واعتمده وفارق المعادة وفارق لفساد الأولى بانها فرض ثان صورة ومعنى تذكر الدليل الأول أن لا ينسى ما استند إليه في الاجتهاد الأول كالشمس أو القطب وقيل أن لا ينسى الجهة التى صلى إليها أولاً (قول ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة) فهو من عطف السبب على المسبب لأن المعجز عن الاجتهاد بالعجز عن تعلمها كذا قالوا والوجه أن يراد بالمعجز عن تعلم كذا قالوا والوجه أن يراد بالمعجز عن تعلم الأدلة عدم معرفته وإن قدر على تعلمها لما سبأ أن أنه فرض كفاية<sup>(١)</sup> وما ذكره الشارح تفسير للمعجز في ذاته قال شيخنا ويجوز تعلمها من كافر قاله الموردي وقال شيخنا الرمل بحر متو على كل لا يمتددها إلا أن أقر عليها مسلم عارف كافر (قوله قلدة قلدة

أعلم أى بعد قول المتن فيحرم التقليد (قوله الشارح وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام) قال الإسنى رحمه الله أن نقل الرافعي كلام الإمام وأقره ثم جزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الرجز بأن الإطلاق معمول على هذا التقليد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الإمام ساكتاً عليه انتهى (قول الشارح) وفيه أى التقليد احتمال من التيمم أول الوقت) أى إذا علم وصوله إلى الماء أخره (قول المتن على الصحيح) هذا الخلاف يجرى في المفتى في الأحكام الشرعية وفي المقلد هنا أى في القلة وهناك وفي الشاهد إذا زكى ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن وفي طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه (قول المتن قلدة قلدة) لو

أنه إن كان ذاكر الدليل لم يلزمه التجديد قطعاً (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كأعمى) لعدم رؤيته لها وبصر ليس له أهلية معرفتها (قلدة قلدة

عارفاً أى بالأدلة يجتهد له **(قوله والمميز)** قال شيخنا ما لم يصدق ومثله الفاسق ومنه الكافر كما تقدم **(قوله)** ولا يقضى ما يصليه بالتقليد أى إن لم يظهر له الخطأ فلو أبصر الأعمى أو زالت الظلمة فرأى أنه ليس على الصواب أعادها إن كان معها واستأنفها إن كان فيها لبلاطياً ولو اختلف عليه عارفان فله تقليد أيهما شاء لكن يندب تقديم الأوثق والأعلم ولو في الصلاة فيتحول كما يأتي بيانه ، نعم إن قال له الثاني أنت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعلم أو قال له أخطأ بك الأول وكان هو أعلم وجب الأخذ بقوله مطلقاً ولو فيها فيتحول وجوباً وإن ظهر له الصواب مقارناً للخطأ كأن أخيره به أيضاً ولا بطلت وإن ظهر له الصواب حالاً وفارق هذا ما قبله بدعوى الخطأ في هذا دون ذلك **(قوله ويعيد فيه السؤال)** أى وجوباً ويلزم إعادة الاجتهاد من المسؤول لأنه يجتهد له وعمل وجوب السؤال إن لم تكن مشقة بما يسقط الجمعة والأصل وأعاد كما مر **(قوله وإن قلوا)** بما يصرفه في الحج ولو بالسفر إلى مسافة القصر وتعتبر القدرة في المسلم من بلوغه وفي الكافر من إسلامه بعده **(قوله الشخص)** أشار به إلى أن الضمير ليس عائداً لمن أمكنه التعلم قطعاً كما يرميه كلام المصنف وإلى شموله لغير الذكر كما مر **(قوله قال في الروضة إخراج)** أفاد كلامها وجوب التعلم عنها على المنفرد سفرها وحضرها وكفاية على غيره كذلك وليس كذلك بل للمصنف أنه إن وجد عراباً محمداً في حضر أو سفر في طريقه أو مقصده أو وجد عارف ولو واحداً في بلد كبير أو ركب وإن كبر ففرض كفاية وإلا ففرض عين ويمكن حمل كلامها عليه بأن يراد بالسفر فيها عدم العارف بالحضر وجوده وبذلك علم أن قول شيخ الإسلام ولم يمكن تعلم أدلتها مبنى على المرجوح المفهوم من كلام الروضة وقد ذكر من يوثق به أنه ساقط من نسخة المؤلف وأن ولده ألقه بها مشحواً مصححاً عليه والوجه إسقاطه كما علم من أن للمتصنف من التعلم أن يقلد عارفاً لأنه ليس عارفاً فلا ينافي ما هو للمعلوم من أنه ليس للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر لأنه في العارفين فتأمل **(قوله بالاجتهاد)** أى سببه منه أو من مقلده وكذا بخبر ثقة من علم أو غيره مما مر كالحراب **(قوله فيقين الخطأ)** وإن لم يظهر له الصواب والمراد باليقين ما يتحقق معه الاجتهاد فيشمل خبر الثقة للمعان للكمية أو التعطب أو الحراب للمحمد ويخرج به الظن ولو بخبر الثقة كما مر نعم لا عبرة بتردد يحصل في حال الصلاة لأنه لا يمكن التحرر عنه غالباً **(قوله قضى)** أى لزمه فعل الصلاة ثانياً لاستقرار في ذمته ولو في الوقت ولا يفعل حتى يظهر له الصواب ولو بعد الوقت لأنه متمكن من اليقين بالصبر أو بالانتقال إلى عمل آخر وبذلك فارق عدم لزوم القضاء بالأكل ناسياً في الصوم وبالخطأ في وقوف عرفة ونحو ذلك لأنه لا يأمَن وقوع الخطأ في القضاء أيضاً **(قوله وجب استئناها)** بمعنى أن فعلها يستقر في ذمته ولا يلزمه إلا إذا ظهر له الصواب كما تقدم

اختلف مجتهدان فأحبا تقليد الأعمل قبل يجب فإن استويا تغير **(قول المتن فالأصح وجوب التعلم)** كالوضوء وغيره من شروط الصلاة **(قول الشارح بل هو فرض كفاية)** أى لأن الحاجة إليه إدارة **(قول الشارح)** إن أراد سفرًا ففرض عين أى لكثرة الاشتباه فيه **(قول المتن فيقين الخطأ)** أى ولو بخبر ثقة ومثله عاربي المسلمين السائلة من الطعن **(قول المتن قضى)** يومه اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبله لابن القاص جريان القولين مطلقاً كما مشى عليه الشارح ثم ما ذكر هنا في المجتهد إذا تيقن الخطأ أو تغير اجتاده يجرى في المقلد إذا أخبر من قلده بتيقن الخطأ أو تغير اجتاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده **(قول المتن في الأظهر)** أى لأنه يثق الخطأ فيما يأمَن مثله في القضاء بخلاف الخطأ في الوقوف بعرفة وبخلاف الأكل ناسياً في الصوم **(قول الشارح والثاني لا يجب)** هو مذهب الأئمة الثلاثة لأنه ترك الاستقبال لعذر فكان كالتكرار للقتال واستدلوا بقضية أهل قضاء في تحملهم لما بلغهم النسخ وأجيب بأن النسخ إن لم يثبت في حقهم إلا بعد الحير فلا إشكال وإن ثبت قبل ذلك فهم كانوا متمسكين بنص فلا ينسبون إلى تقصير بخلاف المجتهد فقد يكون قصر **(قول الشارح بناء على القضاء)** قد

عارفاً بهما ولو كان عباداً امرأة بخلاف الفاسق والمميز ولا يقضى ما يصليه بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية **(وإن قلوا)** الشخص على تعلمها **(فالأصح وجوب التعلم)** عليها **(للمحرم التقليد)** فإن ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف كان وأعاد وجوباً والثاني لا يجب التعلم عليه بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصليه به هذا ما ذكره الرافعي وقال في الروضة المختار ما قاله غيره أنه إن أراد سفرًا ففرض عين وإلا ففرض كفاية صححه في شرح المهذب وغيره **(ومسن صلى بالاجتهاد فيقين الخطأ)** في الجهة في الوقت أو بعده **(قضى في الأظهر)** والثاني لا يجب القضاء لعذره بالاجتهاد **(ولو تيقنه فيها وجب استئناها)** بناء على القضاء

(قوله يظهر له الصواب) أى مقارنا لظهور الخطأ أو عقبه من غير تحلل زمن ولا بطلت كما مر لتأدى جزء منها لتغير القبة بغير ظنها (قوله عمل بالثاني) وجوبا مطلقا إن كان أرجح فإن تساوى العمل بالثاني فيها وتغير قبلها وبعد ما فعله كما قاله البغوى لتردده حال الشروع (قوله وسواء) أى هذا التعصم صحيح بالنسبة لعدم القضاء لا للعمل بالثاني كما علمت وفائدة العمل بالثاني بعدها بالنسبة لصلاة أخرى (قوله أربع ركعات لأربع جهات) وكذا أكثر في أكثر وهذا حيث لم يظهر له خطأ فيها أو بعدها في جهة منها (قوله ويندرج فيها إلخ) أى والتخصيص بالجهة الأولى مراعاة لقول المصنف أربع جهات (قوله أو فيها الخراف) أى إن كان الثاني أرجح كما مر (تنبيه) قال السبكي محل جواز تقليد محارب المسلمين إذا لم يظهر له فيها خطأ بأجتهاده فيها وإلا لم يجز تقليدها اهـ .

### [باب صفة الصلاة]

أى بيان ما اشتملت عليه ذاتها ولما كانت الصفة أصالة للأمر الحال عند الذات القائم بها سواء كان لازما لها أو لا وهذا لا تصح إرادته هنا لأنه لا يخرج الأركان المقصودة بالذات احتاج إلى تفسير الصفة بالكيفية التى هى اسم للأركان والسنن والشروط لأنها من كفيات الفعل أى كون أفعالها مقارنة للوضوء مثلا وبذلك صح اشتغالها على الشروط (قوله وهى) أى الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لأنها اسم حقيقة للأركان خاصة ولهذا لو اقتصر عليها كفاها وكانت صلاة حقيقة ولأنهم قالوا إنه سمي ما يجبر بالسجود بعضا لشبه البعض الحقيقي لا يقال يلزم على ذلك أن ما زاد على أقل ما يجزىء من الأركان ليس منها . لأننا نقول مفهوم الركن يشمله مطلقا كما أن مفهومها يشمل غير الأركان مما هو منها لدخوله في نيتها (قوله وعلى سنن) ويسمى ما يجبر بالسجود منها بعضا وما لا يجبر هيئة وسكت عن الشروط لعدم ذكرها في الباب وإن كانت من الكيفية كما مر وقوله شبهت الصلاة بالإنسان فركتها كراسه وشرطها كحياته وبعضها كعضوه وهيئتها كشره أرادوا بها الصلاة باعتبار كیفيتها المقعولة لا بحسب مفهومها فاعمل (قوله كالجزء) أى

أشار إلى ذلك المتن بقوله ظو البقاء (قوله الشارح وينصرف إلخ) استدل له بقصة أهل قضاء (قوله الجن وإن تغير اجتباها) أى ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قوله الشارح فظهر له الصواب) يريد أن عمل العمل بالثاني إذا اقرن بظهور الصواب بظهور الخطأ ولا فإن كان خارج الصلاة فهو متحرر أى فلا يقلد ويصل كيف كان ويقضى وإن كان فيها وجب الاستئناف وإن قلر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبلة محسوبة (فائدة) قال فى شرح الإرشاد والمراد بالمقارنة أن يظهر أمعا أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال فى قولنا يريد أن محل العمل إلخ ، وأعلم أن الاجتهاد الثانى إذا كان مساويا للأول فالذى جزم به البغوى وصوبه الطبرى والإسنوى وجوب البقاء على الجهة الأولى فما صححه فى المجموعة من وجوب التحول فى هذه الحالة أيضا أخذ بإطلاق الجمهور مردود بل قال الإسنوى إنه باطل ومخالف اقتضاء كلام الرافعى من وجوب الاستئناف وعبارة الإسنوى فى القطعة عند قول المنهاج وإن تغير اجتهد عمل بالثاني ما نصه التنبيه الثانى محل ما سبق إخراج خارج الثانى فإن استويا وكان خارج الصلاة فهو غير وإن كان فيها فإن عجز عن إدراك الصواب عن قرب بطلت وإن قدر فهو ينصرف ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كما قاله الرافعى وزاد فى الروضة الصواب الاستئناف قال الإسنوى وما ذكره هنا لا يستقيم فرجعه من المهمات انتهى ومراعاة ما سلف نقله عنه كالبنوى من البقاء على الأول (قوله الشارح أو فيها الخراف وأنها) قال الإسنوى يعود فيه الخلاف للذكر فى الجهة لأن التيامن والتياسر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد فى الجهة فى أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح .

### [باب صفة الصلاة]

(قوله الشارح أى أراد أن يصل ما هو فرض) كأنه دفع لما اعترض به الإسنوى من أن ضمير فعله الآتى

وينصرف على مقابله إلى جهة الصواب ويحبها (وإن تغير اجتباها) فظهر له الصواب فى جهة غير جهة الأول (عمل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالأول لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أو فيها (حتى لو صلى صلاة أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لما لا ذكر ويندرج فى عبارة المصنف الخطأ فى التيامن أو التياسر فإن يتغير بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الأظهر فيها وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأنها .

### [باب صفة الصلاة]

أى كيفيتها وهى تشتمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنن تأتى معها (أركانها ثلاثة) عشى وفى الروضة سبعة عشر عد منها الطعام تين فى عظامها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزء من ذلك وهو اختلافى

بدليل عدم اعتبارها ركنا في التقدم والتأخر (قوله دون المعنى) لأنها لا بد منها مطلقا ولا بد من تداركها إذا شك في فعلها مثلا لم يعدوا المصل ركنا هنا لتحقيق صورة الصلاة عقلا وحسا في الخارج بكونه وبذلك فارتقت المصوم بمعنى الإمساك والبيع بمعنى التملك (قوله وهي القصد) أي هي لغة ذلك ومفهوم القصد يعم ما كان فيه ملاحظة للفعل أو لا وما كان مقارنا للشروع في الفعل أو لا فإن لوحظ الفعل واقرنت بأوله فهي النية شرعا لذلك يقال النية شرعا قصد الشيء مقتضاها بفعله فقوله أراد أي شرع وقول بعضهم إن النية لغة وشرعا قصد الفعل مطلقا واعتبار الإحترام مصحح له ليعتد به مردود وكذا قول بعضهم اعتبار الأمور الثلاثة الآتية في النية بخلاف لتمريرها فتأمل . (قوله فرضا) أي ولو مندورا أو جنتزة وتكفي نية النذر في المنذور وعن نية الفريضة وأما منذور الإتمام فهو باق على النغلية ومثله نذر المحافظة على الرواتب مثلا ولا تكفي نية الكفاية عن نية فرضها لأنها قد تكون في الندوب (قوله ما هو فرض) أشار بذلك إلى أن المراد بالفرض ما يوصف بالفريضة ولو على غير الفاعل فلا ينافي ما بعده ويشمل صلاة الصبي والعادة والضمير في فعله عائدا إلى ما بهذا المعنى فتأمل (قوله وهي هنا إلخ) لا يخفى أن هذا لا حاجة إليه لأن النية من الصلاة لا من فعل الصلاة الذي هو في كلام المصنف والشارح وحيد فلا حاجة لقول بعضهم إنها كالشاه في الركعة تركي نفسها وغيرها<sup>(١)</sup> ولا لقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضا لما سيأتي على أنه يمتنع إخراج التكبير من ذلك أيضا بقصد بها التحريم وفعل غيرها ولا يصح قصد فعلها فيها لما استعرف واختلف في المراد بقوله لأنها لا تنوي قبيل معناه أنه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل إن المعنى أنه لا تجب نيتها وإن أمكن ملاحظتها منفردة كأن ينوي أنه ينوي الصلاة مثلا وهو باطل أيضا لأن انفرداها بمعنى سبقها الفعل كما مثل ليس مرادنا هنا ومقتضى عدم وجوبها تصورها مع المقارنة وهو غير صحيح لأنه إن نوى مع التكبير أنه ينوي الفعل لم يصح تكبيره ولا صلاته وإن نوى نفس الفعل فليس هذا نية النية وسيأتي مثل ذلك في نية التكبير فيها فتأمل وقول النجاشي ولو نفلا هو غاية للصلاة لا للنية أي الصلاة ولو نفلا لا بد من نية فعلها فلا يكفي قصد الصلاة من غير تعرض للفعل كما قاله وقد يقال هو غاية لاكتفاء بنية الفعل في النفل فلا يحتاج للتعرض للنغلية على المرجح الآتي فهو إشارة لرد الخلاف الذي جرى على طريقته والمراد بقوله لتمييز عن بقية الأفعال أي التي لا تحتاج إلى نية أو لنية غير الصلاة (قوله ولذلك قيل إنها شرط) قيل فائدة الخلاف تظهر فيما افتتحها مع مقارنة مفسد كسخت وزال قيل إتمامها فعل الركبة لا تصح وعلى الشرطية تصح وهو مردود بأن مفاد الشرط والركن في اعتبار الصحة واحد ولأنه بتمام التكبيره يبين أنه في الصلاة من أولها فيازم مقارنة جزئيتها لعدم الشرط وهو مفسد وقد صرحوا فيما يأتي أن الكلام الكثير ولو سهوا في أثنائها مبطل وغير ذلك غافهم وتأمل (قوله بالرفع) أي عطفًا على قصد لا بالجر عطفًا فله لأن قصد التعين لا يكفي في النية اهـ : (قوله من ظهر أو غيره) من كل ما يبعد التعين ففي الظاهر نحو صلاة بمن الإبراد لها وفي الصحيح نحو صلاة يثوب لها أو صلاة الغداة أو صلاة الفجر أو صلاة يقنت لها أبدا ونحو ذلك كذا قالوا وفيه نظر وسيأتي قوله في المنهج ليميز عن النفل أي لأن قصد الفعل والتعين من حيث هو موجودان في النفل فلا يتميز الفرض عنه إلا بنية الفريضة وليس المراد بالتعين تعيينا مخصوصا كالظهور مثلا ومراده بالنفل الأصلي فسقط ما توهمه بعضهم من إرادة تعيين مخصوص فأوجب إسقاط هذا التعليل فتأمل ولزاد بالفرض ما مر فوجب نية الفريضة والتعين في المعادة على المتمدن (قوله مع ما ذكر) هو قصد الفعل والتعين وضمير الصادق ويتمين عائدا إلى ما ذكر وهذا بناء من على عدم وجوب نية الفريضة في

لا يصح عوده على الفرض لأن ذلك سيأتي في قوله والأصح وجوب نية الفريضة قال القاهاني رحمه الله كلام

اللفظ دون المعنى (النية)  
وهي القصد (فإن صلى  
فرضا) أي أراد أن يصل ما  
هو فرض (ووجب قصد  
فعله) بأن يقصد فعل  
الصلاة وهي هنا ما عدا  
النية لأنها لا تنوي ولذلك  
قيل إنها شرط (ولعمريه)  
بالرفع من ظهر أو غيره  
(والأصح وجوب نية  
الفريضة) مع ما ذكر

الصالح بالصلاة المعادة لتعين بنية الفرضية للصلاة الأصلية والثاني يقول هو منصرف إليها بدون هذه النية فلا تجب بخلاف المعادة فلا ينصرف

إليها إلا بقصد الإعادة  
(دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا تجب لأن  
العبادة لا تكون إلا له  
تعالى وقيل تجب ليتحقق  
معنى الإخلاص (و)  
الأصح (أن يصح الأداء  
بنية القضاء وعكسه) هو  
قول الأكثرين القائلين  
بأن لا يشترط في الأداء  
نية الأداء ولا في القضاء  
نية القضاء وعدم الصحة  
مبنى على اشتراط ذلك  
ومرأهم كما قال في  
الروضة الصحية لمن نوى  
جاهل الوقت لغيم أو نحوه  
أي طائفاً يخرج الوقت أو  
بقائه ثم تبين الأمر بخلاف  
ظنه أما العالم بالخلال فلا  
تتعد صلاته قطعاً  
لتلغيه فقله في شرح  
المهذب عن تصريحهم  
(والفعل ذو الوقت أو  
السبب كالفرض فيما  
سبق) من اشتراط قصد  
فعل الصلاة وتعيينها  
كصلاة عيد الفطر أو  
الشعر وصلاة الضحى  
وراتبه العشاء والوتر  
وصلاة السكوف  
والاستسقاء (و)  
اشتراط (نية النافلة  
وجهان) كما في نية  
الفرضية (قلت الصحيح  
لا تشترط نية النافلة والله

المعادة وقد علمت ضعفه وأما صلاة الصبي فيجب فيها نية الفرضية أيضاً عند شيخ الإسلام وغيره كوالد  
شيخنا الرمي وضعفه شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي واعتدماً ما في المجموع وفارقت المعادة بأن صلاته تنفع فلا  
اتفاقاً وبذلك علم أنه لو قضى ما فات في زمان التمييز كما مر لم تجب عليه نية الفرضية فيه وإن كان الآن مكلفاً  
به خلافاً لبعضهم (قوله إلا بقصد الإعادة) مقتضى ذلك وجوب قصد الإعادة فيها على القول الثاني فراجعه  
(قوله دون الإضافة إلى الله تعالى) أي لا يجب التعرض لها بمعنى ملاحظتها لتحقيق معنى الإخلاص فلا ينافي  
كونها لا تنفك عنها إذا لا يتصور في عبادة الموحدان أن تكون لغير الله تعالى ومثلها اليوم والشهر والسنة وعدد  
الركعات والقبلة لكن يسن التعرض لما ذكر ولا يضر الخطأ فيه ولو بالتأخير إلا في عدد الركعات كذا قاله  
شيخنا الرمي وغيره وفيه نظر لأن الخطأ بالقلب فتأمل (قوله لمن نوى جاهل الوقت إلخ) ظاهره وإن قصد  
معناه الحقيقي وتبين خلافه وفيه نظر بعض مشايخنا وفيه نظر والوجه خلافه كما يؤخذ من تعقيد مسئلة البارزى  
وهي أنه سئل عن رجل كان محبوساً في موضع مظلم عشرين سنة وكان يترأى له الفجر فيصلي ثم تبين له  
بعد ذلك أنه خطأ سابق على الوقت فمادى يقضى فأجاب بأنه يلزمه قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم  
تقع قضاء عن اليوم الذي قبله بناء على الأصح أنه لا يشترط نية القضاء والأداء قال العلامة ابن قاسم والوجه  
أن عمل ذلك ما لم يقصد فرض ذلك الوقت الذي ظنه مخصوصه وإلا فلا تنفع عن الفائتة ووافقه على ذلك  
شيخنا ابن حجر والرمي وذكر مثل ذلك في مسألة الروضة المذكورة إذا كان عليه صلاة فائتة (قوله أما العالم  
فلا تتعد) أي إن قصد المعنى الحقيقي والإلا بأن قصد المعنى اللغوي وهو أن الأداء بمعنى القضاء وعكسه أو  
أطلق لم يضر وتوقف شيخنا في الإطلاق ولا تكفى نية الصلاة الوقت قالوا لأنه من الجائز أن يتذكر فائتة  
وهذا وقتها وفيه نظر مع الاكتفاء بنحو الظاهر أو المصروف بنحو صلاة الصبح أو صلاة يثوب لها مع وجود  
المعنى المذكور في ذلك وقد يجاب بأن الاشتباه في هذا بما هو من النوع فقط فيرجع إلى نية الأداء والقضاء  
وقد مر عدم اعتباره في الأول أهم من ذلك فلم يكفوا به لعمومهم مع أن نحو الصبح علم والاشتراك فيه لفظي  
(قوله وتعيينها كصلاة عيد) أي وإن نذرهما مع نية الفرضية كما مر (قوله والوتر) ولا يكفى راتبة العشاء فيه  
وإن كان من الرواتب كما سياتي (قوله وجهان) ذكرهما في المخرج بالتحريف فاقضى أنهما الوجهان السابقان  
في نية الفرضية وأن الأصح وجوب نية النافلة هنا وتبعه المصنف أو لا ثم كشط أداة التبريد وصحح عليه  
ليفيد أنهما وجهان غير الأولين ولذلك عبر هنا بالصحيح والاستدراك حينئذ على مقتضى إطلاقهما وفي قول  
الشارح كما في نية الفرضية دون أن يقول هما السابقان في نية الفرضية أو نحو ذلك إشارة إلى هذا فتأمل (قوله وفي  
اشتراط إلخ) أورد ذلك عليه مع إمكانه إدخاله في التشبيه السابق جرياً على ترتيب كلام المصنف من ذكره نية  
الأداء وما بعده بعد نية الفرضية فيما قبله وحيث لم تجب نية النافلة فهي متلوبة كما ذكر (قوله وهو ما لا يتقيد إلخ)

المؤلف أو في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الإسوي رحمه الله (قول الشارح  
الصالح إلخ) يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى) مثله  
قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن متى أو لم يسم (قول  
الشارح ليتحقق معنى الإخلاص) استدلل بعضهم بقوله تعالى ﴿ وما لأحد عنده من نعمة تجزى ﴾ الآية  
وجه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جمل المجازة لا تنفع بمجرد الفعل حتى يتبين بها وجهه به الأعلى (قول الشارح  
وتعيينها) معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح كما في نية الفرضية) من هنا قال الإسوي لو قال  
الوجهان كان أولى (قول الشارح وفي اشتراط نية الأداء والقضاء إلخ) عبارة المتن تعقيد ذلك فتأمل أي كما

أعلم) لعدم المعنى المحلل به في الفرضية وفي اشتراط نية الأداء والقضاء والإضافة إلى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفى في الطفل المطلق) وهو ما لا يتقيد  
بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصوله بها ولم يذكرها هنا خلافاً لاشتراط نية النافلة ويمكن مجيبه كما قال الرافعي ومجىء الخلاف في الإضافة إلى الله

فيه إشارة إلى وجه تسميته بالمطلق (قوله ولم يذكره إباح) ندب ذلك هنا وقول المنهج بخلاف الفرضية ولم يقل نية الفرضية ليفيد أن نية الفرضية في المعادة لا تجعلها فرضاً في الواقع هو المنظور إليه في الفرق فتأمل وإلحاق المنهج سنة الوضوء والتحية والإحرام والاستخارة بالنفل المطلق هو من حيث الاكتفاء في ذلك بنية فعل الصلاة من غير تعرض إلى سببه في نيته فهو مستثنى من وجوب نية السبب فيما له سبب وهذا كما ترى يفيد أنه من النفل المقيّد لكن إطلاقه له صادق بوقوعه في وقت الكراهة وهو واضح فيما وجد سببه كالتحية وسنة الوضوء لحصوله فقرأ عليه لا فيما لم يقع كالاستخارة لأنه مع ملاحظة سببه لا يصح فمع عدمها لا يصح بالأولى فليخصص الاستثناء بغير وقت الكراهة أو بما وقع سببه ولو من غير الأربعة التي ذكرها كما يأتي وبهذا علم عدم صحة قول بعضهم لا حاجة إلى الاستثناء لأنه نفل مطلق حصل به ذلك المقيّد خصوصاً مع قول بعضهم إن ماله سبب متأخر لا بد من ملاحظته حال الشروع وشملت سنة الوضوء ونحوها ما لو وقعت بأكثر من ركعتين وهو كذلك والتعبير بها أولى من التعبير بركعتي الوضوء ونحوها كما يعلم من مراجعة صلاة النفل وبما أخف بذلك أيضاً صلاة الطواف والحاجة والزوال وإرادة السفر والعود منه ونزول المسافر ومفارقة المنزل ونحو ذلك (قوله وصبق لسانه) وكذا لو تممده (قوله بالمئوي) أي مما تطلب نيته وجوباً أو ندباً ولو غير المذكور هنا كالفرضية والاختاء والجماعة والتغلية والأداء والإضافة إلى الله تعالى ولأجل إيهام اقتصار كلام المصنف على هذه حوله الشارح وما قيل غير هذا مردود وخرج بالنوى التكبيرة والنية كما مرّت الإشارة إليه لكن لا يضر النطق بالنية كقوله نويت كذا بل قال بعضهم بنديه و لم يخالفوه فراجعهم وخرج بذلك التعليق بالمشيئة بل هو مبطل للنية إلا مع قصد التبرك كسائر العبادات فيضّر الإطلاق هنا لأن ما مبنى النيات على الجزم بخلافه في نحو العقود ويضّر هنا التعليق بغير المشيئة أيضاً كحصول شيء وإن لم يكن متوقفاً إلا إن كان مما يجوز شرطه في الأحكام كما سيأتي في بابه (قوله تكبيرة الإحرام) سميت بذلك لأنه يحرم على الآق بها ما كان حلالاً قبلها في الفرض مطلقاً وفي النفل إن لم يقصد الخروج منه ولا يسن تكرارها خلافاً لابن حجر فإن كررها لا يقصد شيء أو يقصد الذكر لم يضر أو يقصد الافتتاح خرج بكل شفع ودخل بكل وتر ويدخل بكل إن قصد الخروج قبله ولو شك هل أحرم فأحرم لم تتعد ولو كبر بنية ركعتين ثم كبر بنية أربع ركعات لم تتعد أيضاً ولو كبر إمامه مرتين لم يفارقه حملاً على الكمال ويندب النظر قبله إلى موضع سجوده وإطراق رأسه قليلاً (قوله الله أكبر) خصص هذا اللفظ لأنه يدل على القدم والعظم بخلاف غيره ويندب أن يجهر به الإمام وأن لا يقصر بحيث لا يفهم وأن لا يطول بالمعطوط فالإسراع به أولى من تعطيله لتلا نزول النية بخلاف تكبير الانتقالات لتلا يتخلل باقيها عن الذكر وبذلك علم أن مده وإن طال لا يضر وهو ما أعني به شيخنا الرمل وفي شرحه خلافة حيث كان علماً وطول إلى حد لا يقول به أحد من القراء وقدر الطول ست ألفاظ واعتدته

تعالى (والنية بالقلب) فلا يكتفى بالنطق مع غفلته ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر (ويجيب النطق) بالمئوي (قيل العكس) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الإحرام ويعني) فيها (على القادر الله أكبر) لأنه <sup>ع</sup>كان يستفتح الصلاة به رواء ابن ماجه وغيره وقال ه صلوا كما رأيتموني أصلي [ رواء البخاري ] فلا يكتفى الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر)

يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن تكبيرة الإحرام) يقال أحرم الرجل إذا دخل في حرمة لا تمسك قاله الجوهري قال الأسنوي فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة الإحرام انتهى وذهبت الخفية إلى أنها شرط يدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة إذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضر المصل عظمة من تيمم اللوقوف بين يديه ليشتمل هيته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن الله أكبر) قال الأسنوي هي موصولة في هذه العبارة لأن قطعها على الحكاية يؤهم أنه يجب على المصل قطعها وليس كذلك إذ يصح أن يقول ما أمر الله أكبر بوصلها جزم به في شرح الملهذ (قول المتن ولا تضر زيادة لا تمنع) جعل المارودي من أمثلة عدم الضرر لله لا إله إلا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله لله لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلل الرافعي ذلك بأن هذه الزيادة تخرجه عن التكبير (قول المتن كالله الأكبر) علله

شيخنا الزبائدي ووصل حمزة الله خلاف الأولى نحو ما موما الله أكبر وقطعها أفضل<sup>(١)</sup> وإبدالها وإوا مبطل كمدعها وكإبدال حمزة أكبر وإوا للعالم دون الجاهل وقيل لا يضر مطلقاً لأنها لغة كذا في شرح شيخنا وكإدخال وإوا ساكنة أو متحركة بين الكلمتين وكإبدال كاف أكبر حمزة إلا لعجز أو جهل عربه أو لمن هي لغته وكزيادة ألف بعد الموحدة والراء أو تشديدها ولا يضر اللحن فيها ولا تشديد الراء ولا تكثيرها ولا رفعها وما ورد من أن التكبير جزم فليس حديثاً وبقرضه فمعناه الجزم بالنية بعدم التردد فيها لأنه مبطل كما لو كان في إنشاء الصلاة فتردد أنه في غيرها وكان تردد مصلي الظهر أنه في ظهره أو عصره أو ظن أنه في عصره فأتى ببعض الصلاة ثم تذكر أو مصلي سنة الصبح أنه في الصبح ففقت ثم تذكر أو نحو ذلك ففي جميع ذلك إن طال الفصل أو فعل ركناً ولو قولياً مع التردد بطلت وإلا فلا ومثله ما لو شك في الطهارة ولم يعلم حاله قبل الشروع (قوله الله الجليل) ومثله كل وصف لم يطل زيادته على ثلاثة أوصاف نحو عز وجل ونحوه الرحمن الرحيم بخلاف الضمير ونحوه والثناء والطويل نحو الله أكبر والله سبحانه أكبر والله تعالى أكبر والله بارحمن أكبر والله لا إله إلا هو أكبر خلافاً لظاهر كلام شيخ الإسلام في هذه (قوله لا أكبر الله) فلو أتى بلفظ أكبر لم يصح إلا إن قصد الاستئناف بلفظ الله ويجب في التكبير أن يسمع نفسه أو بحيث يسمع إن لم يكن صحيح السمع أو كان نحو لغط (قوله لأنه لا يسمى تكبيراً) وبذلك فارق صحة عليكم السلام في الخروج من الصلاة لأنه يسمى سلاماً كما يأتي (قوله عن التكبير) أي بالمرية وقدر بغيره (قوله ولا يعدل إلخ) أي لأن غيره من الأذكار ليس فيه ما يؤدي معناه كما وبهذا فارق الفاتحة ونحوها (قوله ووجب التعلم) ووقته من البلوغ في المسلم ولو تبعاً ومن الإسلام في البالغ واعتبر ابن حجر التمييز في المسلم ولا تصح الترجمة من الصبي القادر على العرية (قوله ولو بالسفس) أي ولو سافر القصر وإن طال إن أطاعه ووجد مؤتمته بما في وجوب الحج (قوله عند ضيق الوقت) أي إن رجي التعلم فيه ولا فله الصلاة ولو من أوله (قوله ويجب على الأغرم) أي الطارئ وعمره ومنه مرض يمنعه من النطق بخلاف الأصل لا يلزمه ذلك وإن قدر عليه (قوله تحريك لسانه إلخ) أي إن تمكن منه بمحاولة مخارج الحروف السابقة والنهاية الجلدة الموصفة في سقف الحنك (قوله وهكذا حكم إلخ) أي وجوباً في الواجب وتنبها في المنسوب وإذا عجز عن ذلك نواه كالريضي (قوله ويسن رفع يديه) أي كتبه إن وجدا

الإسنوي بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة في التعظيم وهو الإشمار بالتخصيص (قول المتن لا أكبر الله) أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاماً وهذا لا يسمى تكبيراً (قول المتن ومن عجز ترجم) أي فبى بالمرية واجبة ودليله أن النبي ﷺ فعلها وقال ه صلوا كما يأتون في أصلي، وقوله ترجم لأن التكبير ركن فلا بد منه من بدل الترجمة أقرب إليه من غيرها (قول الشارح بأي لغة شاء) وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لأن الله أنزل بهما كتاباً فإن عجز قبل الفارسية فإن عجز قبلها شيء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لأنها أقرب إلى العربية (قول الشارح) ولو بالسفر إلى بلد آخر ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح ويجب على الأغرم إلخ) فإن عجز نواه بقلبه (قول الشارح تشهد) الأحسن جعل الضمير عائداً على المصل لا عن الأعرس فقط (قول المتن ويسن رفع يديه) لما فرغ من بيان واجب التكبير شرع في بيان سنته (فرع) لو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع المضد ولو لم يقدر على الرفع المستنون بل كان إذا رفع يداً بنقص يأتي بالمكن فإن قدر عليهما فالزيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق بين يمين الأصابع تفرقاً وسطاً وأن يأتي بالتكبير أي التكبير التحريم مبنياً بلا مدو الحكمة في تفرق الأصابع أن يكون لكل عضو استقلال في العبادة بصورته (قول المتن حلو) قال الإسنوي معناه مقابل .

بزيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الأصح) والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الأولى (لا أكبر الله) أي لا يكتفى (على الصحيح) لأنه لا يسمى تكبيراً والثاني يمنع ذلك (ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (ترجم) عنه بأي لغة شاء ولا يعدل إلى غيره من الأذكار (ووجب التعلم إن قلن) عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء ما صلاه بالترجمة قبله إلا أن يكون آخره مع يتمكن منه فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمته ويجب القضاء لتفريطه بالتأخير ويجب على الأغرم تحريك لسانه وشفتيه وطاته بالتكبير قدر إمكانه قال في شرح المذهب وهكذا حكم تشهد وسائر أذكاره (ويسن رفع يديه في تكبير حلو منكبه) لحديث ابن عمر أنه ﷺ كان يرفع يديه حلو منكبه إذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره

والأفراش ساعديه وإلا قرأ عضديه سواء الرجل وغيره ويندب في التكبير لمن ذكر كشفه وإمالة  
وعوس أصابعهما القبلة وتقرئها وسطا ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ، ولا يكره سترها ويفوت من  
الرفع بفراغ التكبير (قوله أن يجاذي إلخ) أي إن كان معتدلا سليما وإلا راعى ذلك القدر وإن أمكن وإلا  
فعل الممكن من الزيادة أو النقص فإن تعارضا فعل الزيادة (قوله والأصل في وقت الرفع) أي الأفضل فيه  
ذلك والأفضل السنة بجميع ما ذكره فيها هـ (قوله وقيل يسن انتهاؤها معا) ضمير الثاني عائد إلى  
الحط والتكبير كما هو الظاهر من كلامه والمعتد بخلافه هو انتهاء الرفع والتكبير معا وبعضهم قال إن هذا  
هو الذي في كلام الشارح يجعل الضمير عائدا إلى الرفع والتكبير وفيه نظر فراجعه ويجعل يديه بعد التكبير  
تحت صدره إن صل مضطجما أو مستلقيا وهذا في القيام أو بدله وانظر ما عملهما في نحو الاعتدال وفي القيام  
بدل القعود (قوله يعني يجب قرئها إلخ) بأن يتصور في ذهنه كل ما يجب في النية أو يندب من قصد الفعل  
وغيره قبل التكبير ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره وهذا معنى قول بعضهم استحضرها  
ذكرا لاحكاما أو أنه يستحضر ذلك مع النطق بأوله وإن غفا عنه في بقية التكبير وهذا معنى الاستحضار  
حكما وهو أن لا يأتي بما ينافي قوله ويتصور إلخ جار على القولين وقيل معنى قرئها أن يحدد ذلك القصد  
عند كل جزء من التكبير قال بعضهم وهذا ظاهر كلام المصنف وأشار الإمام إلى أن هذا لا تقدر عليه القوة  
البشرية (قوله وقيل يجب بسطها عليه إلخ) أي أن يقصد فعل الصلاة في جزء من التكبير والتعين في جزء  
آخر والفرضية في آخر وهكذا واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد مستحضرا للصلاة وهو  
المعتد عند شيخنا الرمل والزيادي وغيرهما واختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية  
حالة التكبير مع بدل المجهود وقال شيخنا الرمل المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير أوله  
أو وسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضر ذلك قبل التكبير وإن غفل عنه فيه وفقا للأئمة الثلاثة والذي  
ينجيه هو المعنى الأول لأنه للنقل عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضرا للصلاة أو لما يطلب  
استحضاره ما استحضر ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكتفى قطعا (تفسيه) هل يجب قرن النية بما  
يزاد بين لفظ الله وأكبر اعتمد شيخنا الرمل على عدم الوجوب قال لكن ظاهر كلامهم بخلافه ونقله العبادي  
عنه وبه قال ابن عبد الحق كالبغيتي كذا وقالوا وفي نظر والوجه أن يقال هل يكتفى اقتران النية بذلك أو لا لأن  
المعتمد كما مر الاكتفاء بالمقارنة في جزء من التكبير فتأمل (قوله الثالث القيام) والواجب من الذي يؤدي  
به الركن قدر الطمأنينة كبقية الأركان وتطويله بقدر الفاتحة لضرورة الإتيان بها وكذا للسورة وهو أفضل

(قول المتن والأصح رفعه مع ابتدائه) لو ترك حتى أتى ببعض التكبير من الرفع أيضا بخلاف ما لو فرغ  
منه قبل الرفع (قول الشارح ويكره مع حط يديه) أي ويكون انتهاؤها معا فلا يغلز جزء من الصلاة  
بلا ذكر كذا ساق الإسئوى هذا الوجه لكن هنا وجه ثان وفي الإسئوى ثالث وجعل الإسئوى الثاني أن  
يرفع غير مكبر ثم يكبر ويده قارنان فإذا فرغ أرسلهما (قول الشارح واستصحابها) قال السبكي اختلفوا  
في هذا الاستصحاب فقيل المراد أن يستمر استحضرها إلى آخره قال ولكن استحضر النية ليس بنية وإيجاب  
ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوال أمثالا فإذا وجد القصد المعترى أو لا جدد مثله وهكذا من غير تغلل  
زمن وليس تكرير النية كتكرير التكبير كي بعض لأن الصلاة لا تعتمد إلا بالفراغ من التكبير قال وهذا  
الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا يفتل (قول المتن وقيل يكتفى) علل هذا الوجه بأن  
استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الأول بأن النية شرط في الاعتقاد وهو  
لا يحصل إلا بتمام التكبير ونصب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير (قول الشارح وقيل  
يجب بسطها عليه) هذا يتخلف في النقل المطلق لأنه فيها مقصود واحد (قول المتن الثالث القيام)

معنى حلو منكبه أن  
يجاذي أطراف أصابعه  
أعلى أذنيه وإبهاساه  
شخصي أذنيه وراحته  
منكبه وذال حلو وما  
تصرف منه معجمة  
(والأصح) في وقت  
الرفع (رفعه مع ابتدائه)  
أي التكبير والثاني يرفع  
قبل التكبير ويكره مع  
حط يديه وسواء على  
الأول انتهى التكبير مع  
الحط أم لا وقيل يسن  
انتهاؤها معا (ويجب قرن  
النية بالتكبير) يعني يجب  
قرئها بأوله واستصحابها  
إلى آخره كال في الروضة  
وأصلها والمحرر وغيره  
(وقيل يكتفى) قرئها  
(بأولسه) ولا يجب  
استصحابها إلى آخره  
وقيل يجب بسطها عليه  
ويتصور قرئها بأولها بأن  
يستحضر ما يتو قيله  
(الثالث القيام في فرض  
القائد) عليه فيجب حالة  
الإحرام به وهذا معنى قوله  
في الروضة كأصلها يجب  
أن يكره قائما حيث يجب



القيام (وشرطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فإن وقف متحيا) إلى أمامه أو خلفه (أو مائلا) إلى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه (فإن لم يطق انتصابا وحار كرا كعب) كبير أو غيره (فالمصحيح أنه يقف كذلك) لقربه من الانتصاب (ويزيد احتياؤه لركوعه إن قدر) على

الزيادة وقال الإمام بقعد  
فاذا وصل إلى الركوع  
ارتفع إليه لأن حله  
يفارق حد القيام فلا  
يتأذى القيام به (ولو)  
أمكنه القيام دون  
الركوع والسجود لملة  
نظيره (قام وعلهما  
بقدر إمكانه) في الانحناء  
لما بالصلب فإن عجز  
فبالرقبة والرأس فإن عجز  
أوما إليها (ولو عجز  
عن القيام) بأن يلحقه به  
مشقة شديدة أو زيادة  
مرض أو خوف الفرق أو  
دوران الرأس في السفينة  
(فقد كيف شاء  
وافترشه أفضل من  
تربته في الأظهير) لأنه  
قعود عبادة بخلاف التربع  
وعكسه وجه بشأن  
الافتراض لا يتميز عن  
قعود التشهد بخلاف  
التربع ويجري الخلاف في  
قعود النفل (ويكرهه  
الإقامة) في هذا القعود  
وسائر قعدات الصلاة  
(بأن يجلس) الشخص  
(على روكبه) وهما أصل  
الفخذين (ناصبا وركبته)  
ودليله حديث نبى  
رسول الله ﷺ عن  
الإقضاء في الصلاة

الأركان ثم السجود ثم الركوع ولا يضر وقفه على ظهر قدميه ولو بلا عذر ولا استناده لنحو جدار ولو بحيث  
لو أنزل لسقط ما لم يكن معلقا وإذا طول الأركان وقع ما زاد على قدر الواجب منها فلا كسح الرأس لا مكان  
تجزئ ذلك خلافا لما في شرح الرضوي وفصل وجوب القيام ما لو كان مع الإعانة بشيء كصبا سواء احتاج  
إليه لنهوضه فقط أو لولم قيامه أو لمعا على المحمد ونجيب الأجرة إن توقف عليها وقدر عليها بما في التيمم  
وقال شيخنا بما في الفطرة وأخر القيام عن البنية والتكبير لأن ركنيته معها وبعدهما وهو قبلهما شرط  
بصحتها فلو فرض مقارنتهما لأول جزء منه كفى ولأنهما معتبران في الفرض والنفل بخلافه (قوله في فرض)  
ولو كفاية أو بالأصل فشمع صلاة الصبي والخنزرة والمعدة والمنشورة (قوله فيجب حال الإحرام به) أى  
على سبيل الركنية كما علم وتفسير كلام المصنف بما ذكره فيه قصور لخروج القيام بعد الإحرام عنه مع فعله  
له وحمل ما في الروضة وأصلها عليه غير مستقيم لتصرحها بوجوب القيام فأمل (قوله فقاره) هو جماع  
مضاف مفردة فقارة كأشار إليه الشارح بتذكر ضميره نظر للجمع وجمع العظام نظرا للمناه (قوله بحيث  
لا يسمى قائما) بأن صار إلى أقل الركوع أقرب خلافا للأذرعى في حالة الاستواء (قوله فإن لم يطق) يلحق  
مشقة تذهب خشوعه أو كماله كما مر (قوله يقف كذلك) أى وجوبا وكذا يزيد ويكفيه ذلك ولو في النفل  
المطلق ولا يكلف تأخيرها إلى القدرة (قوله إن قدر) فإن لم يقدر على الزيادة وجب قصد الركوع قبله (قوله  
وقال الإمام بقعد) أى حالة الإحرام والقراءة (قوله ولو أمكنه القيام) ومثله الجلوس أو الاضطجاع (قوله  
قام) أى وجوبا ولو يمين كما مر (قوله أوما إليها) أى بأجفانه فإن عجز فقبله وسبأ (قوله مشقة شديدة)  
أى بما مر وقال شيخنا بأن تحصل عادة ولو تسبب في عجزه فاته الثواب ولا إعادة عليه (قوله أو زيادة مرض)  
وكذا حدوثه بالأولى ولو استمسك نحو بول حالة الجلوس وجب الجلوس قاله شيخنا الرمل ولو كان لو صلى  
جماعة جلس ولو صلى فرادى قام جاز الأمران قاله شيخنا ونقله ابن القاسم عن شيخنا الرمل وفيه نظر والوجه  
مراعاة القيام وقصد عدو يجوز للجلوس لأرؤيته ولا فساد تدبير (قوله افترشه أفضل) ثم بعده للإقامة  
المندوب ثم التربع وليس في كلام المصنف مخالفة لذلك كازعم (قوله ويجرى الخلاف في قعود النفل) أى فالقادر  
كالعاجز (قوله ويكره الإقامة) وكذا مدارجلين أو أحدهما أو تقديتها على الأخرى معتمدا عليها كالترشح (قوله  
بأن يجلس إلخ) خرج بذلك جلوسه على عقبه ناصبا قدميه فإنه إقامه مندوب في كل جلوس يعقبه حركة ويكرهه فيه  
فرش قدميه (قوله ناصبا وركبته) وإن لم يضع يديه على الأرض (قوله وهما على وزان إلخ) أى تربيان  
الأتى وتحقيقا هنا كما لا يخفى (قوله بالمعنى السابق) وهو المشقة أى لحقه مشقة في أنواع القعود (قوله صلى  
يكره أن يقدم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلمس قدميه ويستحب إطراق الرأس (قول المتن فقاره)  
جمع مفردة فقارة (قول الشارح وقال الإمام) اعترض بأن الإمام وافق على إيجاب القيام على الركنيتين مع  
أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن ولو أمكنه القيام إلخ) لو قدر الركوع دون السجود نظر  
إن قدر على أقله أتى به مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وإن قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع  
الاقتصار على الأقل لما فيه من تفويت سنة (قول المتن بقدر إمكانه) لو احتاج في ذلك إلى اعتدال على شيء  
لزمه (قول المتن فقد كيف شاء) لو نذر صلاة ركنيتين قائما فعجز فهل يجزئه الجلوس وجهان (قول المتن  
من تربته) وكذا باقى الجلسات (قول الشارح بالمعنى السابق) يعنى كيف شاء والأوجه أن يرجع

صحيحه الحاكم (ثم ينحني) هذا للمصل قائما (لركوعه بحيث تحاذى جبهته ما قدام ركبته) وهذا أقل ركوعه (والأكمل أن تحاذى موضع  
سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك وهما على وزان ركوع القيام في الحاذية وسبأ (فإن عجز المصل (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى

لجنبه) أى عليه وجوبا (قوله استحبابا) متعلق بالأيمن إن قدر على الأيسر أيضا وإلا فوجوبا (قوله ويجوز على الأيسر) وإن كره مع القدرة على الأيمن فإن عجز عنه وجب الأيسر (قوله فإن عجز عن الجنب) أى عن كل من الجنبين (قوله فمستلقيا على ظهره) ولا يجوز منكبا على وجهه إلا فى الكعبة ويظهر منع الاستلقاء فيها إذا لم تكن مسقفة فراجع (قوله ورجلا للقبلة) ندبا إن رفع رأسه قليلا أو كان فى الكعبة وهى مسقفة وإلا فوجوبا (قوله أى بهما) أى تأمين بالفعل (قوله أوأما بهما) أى بجميع يديه كما أشار إليه فإن عجز أوأما برأسه وجوبا فإن عجز أوأما بأفئافه كذلك فإن عجز فقبله ويجب كون الإيما للوجود أنفض من إلى الركوع فى جميع ذلك خلافا لابن حجر فى بعضه (تفصيله) لو طرأ العجز فى أثناء الصلاة فكما مر من فعل الممكن لكن يجب عليه القراءة فى هوى من القيام قبل فراغ الفاتحة كما قاله الشيخان خلافا لما فى الباب ولو طرأت القدرة فى أثناءها وجب النهوض فوراً لما قدر عليه من اضطجاع أو قعود أو قيام ويجب تأخير القراءة كلا أو بعضا لما انتقل إليه إن كان قبل فراغها ولا يقرأ فى نهوضه ولا يندب إعادتها ولو قدر فى الركوع مثلا على القيام قام راکما وجوبا بعد الطمأنينة فإن انتصب بطلت صلاته على المحدث وفيه نظر بعد الطمأنينة أو فى الاعتدال على القيام مثلا لم يحز له القيام إن كان بعد الطمأنينة إلا لنحو قوت فإن قام بطلت صلاته ويجب القيام إن كان قبلها ليطمئن فيه فإن لم يقم بطلت صلاته (قوله وللقاتر على القيام التفل قاعدا) أى مع إتمام الركوع والسجود وله القيام فى أثناءه أى إن لم يكن فى عل وجوب الجلوس كالتشهد الآخر ودخل فى كلامه قعود القيام وفى القراءة ما مر فى طرو العجز أو القدرة فى الفرض (قوله وكذا مضطجعا) أى له مع القدرة على القيام أن يصلى التفل مضطجعا على أحد جنبتيه ابتداء أو فى الأثناء مع إتمام الركوع والسجود أيضا بأن يقعد لهما وجوبا وله القعود أو القيام فى الأثناء وفى القراءة ما مر ولا يجوز للمصلى قائما أن يقرأ فى الموى للركوع ولا فى النهوض للقيام خلافا للخطيب (تفصيله) يقدم القيام الواجب على الجماعة ويجوز تركه لها فى المنفوب وانفراد فيه ولو أمكنه قراءة الفاتحة فى القيام دون السورة جاز له فعلها من قعود وتركها أفضل (فروع) المحدث عند شيخنا الزهادى وشيخنا الرملى تفضيل عشر ركعات من قيام على عشرين ركعة من قعود لأن القيام أفضل وأشق واعتمد ابن حجر تفضيل العشرين من حيث كثرة القراءة والأذكار وتفضيل العشر من حيث القيام وتوقف شيخنا البلقينى فى ذلك لوجوه منها أنه لا تكاد أن تتفق الصلاة فى الخشوع والتدبر والطمأنينة وعدم حديث النفس والقراءة والأذكار قال والوجه أن يحمل التفضيل فى الحديث على خصوص القيام مجردا عن غيره ولوى به أسوة فإنه واضح جلى (قوله والمراد بالثام أى فى الحديث المضطجع لا حقيقة الثام بانتفاه بنقص وضوئه بالنوم وتسميته

لجنبه الأيمن) استحبابا ويجوز على الأيسر (فإن عجز عن الجنب) (مستلقيا) على ظهره ورجلاه للقبلة والأصل فى ذلك حديث البخارى أنه عليه السلام قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير «صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب» زاد النسائى: فإن لم تستطع فمستلقيا لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، ثم إذا صلى على هيئة من هذه الهيآت وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والأوأمأ بهما منحيا وقرب جبهته من الأرض بحسب الإمكان والسجود أخفض من الركوع (وللقادر) على القيام (التفل قاعدا) وكذا مضطجعا فى الأصح حديث البخارى من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القيام ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد والمراد بالثام المضطجع

ذلك لعنى العجز السابق أوله وللقعود معا (قول الشارح ويجوز على الأيسر) لإطلاق الحديث (قول المن مستلقيا) أى ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قبل يرد على المنهج جواز الصلاة مستقليا للقادر على القيام إذا احتاج إلى ذلك لمداوة بصره (قول الشارح والسجود أخفض من الركوع) فإن لم يمكنه ذلك أوأما بطرفه وكذا محابجه كما ذكر المحضرمى شارح المذهب فإن عجز أجرى الأعمال على قلبه (فروع) لو شرع فى السورة فعجزكملها قاعدا ولا يلزمه قطعها ليركع (فروع) لو صلى منفردا لصلى قائما ولو صلى مع جماعة قعد فى بعضها الأولى أن يصلى منفردا كذا قالوه وغرضهم أنه يجوز أن يحرم قائما مع الجماعة ثم إذا عرض له العجز جلس فليعلم ذلك (قول الشارح لحديث البخارى إلخ) قال الإسئوى هو وارد وإلا لم ينقص الأجر .

نائما من حيث كونه على صورته فتأمل (قوله واليمين) أى الجنب اليمين أفضل من الجنب اليسار إن قدر عليهما معا ولا تعين المقدور منهما وإذا قدر عليهما فهل يكره اليسار على نظره ما مر في العاجز في القرض فراجع (قوله وقيل يومئذ بهما) أى الركوع والسجود مع بقاءه على جنبه والإيماء على هذه بالأفجان أو بالقلب وظاهره الاكتفاء بالثاني مع القدرة على الأول فراجع ذلك وحرره (قوله القراءة) فيه إشارة إلى أن الركن هو القراءة وكونها للفاضة شرط عند من يقول بتعيينها ولذلك كفى بغيرها عند من لا يعينها وكونها في القيام معلوم من الترتيب الآتي ومن ذكرها عقبه فتأمله (قوله ويسن) أى لكل مصل ولو أنشأ أو غشى أو عاجزا عن الفاتحة أو غيرها أو ما مر ما سمع قراءة إمامه على ما ساقى (قوله بعد التحريم) أى لا قبله خلافا للإمام مالك وشيخنا ما بعد التحريم وإن طال الفصل ما لم يشرع في التعوذ أو القراءة لأنه يفوت بذلك ولو سهوا أو جهلا ومراد من عبر بعقب الافتتاح كالنبيج تقديمه على ما ذكر لا حقيقة العقبة ويفوت أيضا بالسجود مع الإمام ولو لتلاوة لا بتأنيه لقراءة إمامه (قوله لفرض) أى غير صلاة الجنازة ولو على القبر وغير ما أحرم بها في وقت الحرمه ونحو ذلك (قوله أو نفل) أى من الصلاة كما هو المراد لا سجدة تلاوة وشكر ويظهر عدم نفيه في نفل يخرج به كله أو بعضه عن وقته لأن وقته كله في وقته أول وفي ذى سبب يخرج به سبيل فراغه (قوله دعاء الافتتاح) سمي بذلك لكونه في مفتتح الصلاة (قوله نحو وجهت) فلا يتقيد بما ذكر<sup>(١)</sup> وإن كان بغير المأثور لكن المأثور أفضل ومنه هذا المذكور ومعنى وجهت وجهي وأقبلت بذاتي أو بعبادتي وفطر أو وجد الشيء على غير مثال سبق والسماوات جمع سماء وهى لغة اسم لما علا والمراد بها هنا الأجرام المخصوصة المسماة بالفلك العلوية الدائمة الحركة لنفع العالم وجميعها لاتضافنا بجميع الأجرام التي فيها من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قوله بجميع أجزائه لأنه السبعة السيارة وهى زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر مشوبة في السماوات السبع على هذا الترتيب وما عداهما في الفلك الثامن المسمى بالكرسى وعلى هذا فالمراد بالسماوات ما يشمله وأفراد الأرض لاتضافنا بالعليها منها فقط وحينئذ ما تلا من يخالف الدين الحق أو مستقيما لإطلاقه عليهما أو على ملة إبراهيم مسلما متقادا وما أنا من المشركين بقوله الذكر والأنثى على أنه للتعليب أو منزلا على إرادة الشخص إن صلاتي المعروفة ونسكي عبادتي فهو عطف عام على خاص ومحياى أى إحيائى وماتى أى إماتتى فله غيره رب أى ملك العالمين المخلوقات لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وبذلك المذكور أمرت من الله وأنا من المسلمين فيه ما روي ويجوز الإتيان بنظم الأتقانا أول المسلمين على إرادته معنى ما قبله أو مطلقا فإن أراد معناه لم يجز بل يكفر بذلك (قوله ثم التعوذ) أى وإن لم يفتح ويفوت به الافتتاح ولو سهوا على

(قول الشارح ومقابل الأصح إلخ) عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على القرض ويقول المراد به المريض الذى يمكنه القيام أو القعود مع شدة فيجوز العلول إلى القعود أو الاضطجاع والأجر على النصف وإن تحمل المشقة وأما بقدر عليه ثم أجره وذكر زيادة على ذلك فراجع من شرحه (قول الشارح لمن يقبس الاضطجاع إلخ) لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرط المقيس أن لا يكون ثابتا بالنص (قول المتن ويسن بعد التحريم) خلافا للمالك في استحبابه قبله (قول المتن دعاء الافتتاح) لو تعوذ قبله ولو سهوا لم يعد إليه ولا بفعله المبسوق وإذا أدرك الإمام في التشهد وقعد مع الإمام ثم قام بعد سلامه (قول الشارح نحو وجهت) أقبلت بوجهي وقيل قصبت بعبادتي وفطر ابتداء الخلق على غير مثال وجمع السماوات فقط دون الأرض لأنه أشرف وقال القاضي أبو الطيب لأنها لا ينتفع من الأرض إلا بالطبقة الأولى بخلاف السماوات فإن الشمس والقمر والنجوم موزعة عليها والحنيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والحنيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما أنا من للمشركين يقول هذا ولو كان امرأة وظله من المسلمين .

واليمين أفضل من اليسار  
كما قاله في شرح مسلم  
ويقصد للركوع  
والسجود وقيل يومئذ  
بهما ومقابل الأصح  
يقول لمن يقبس  
الاضطجاع على القعود  
الاضطجاع محو  
صورة الصلاة بخلاف  
القعود قال في شرح  
مسلم فإن استلقى مع  
إمكان الاضطجاع لم  
يصح (الرابع القراءة)  
أى للفاضة كما ساقى  
(ويسن بعد التحريم)  
لفرض أو نفل (دعاء  
الافتتاح) نحو وجهت  
وجهي للذى فطر  
السماوات والأرض  
حينئذ مسلما وما أنا من  
المشركين ، إن صلاتي  
ونسكي ومحياى وماتى  
لله رب العالمين لا  
شريك له وبذلك أمرت  
وأنا من المسلمين  
للتابع وذلك رواه  
مسلم إلا بكلمة مسلما  
فإن حيان (ثم التعوذ)

ما مر ويأتي به وإن خرج حيث كان من المدة الجائز والأفلا . نعم لو أحرم والإمام في غير القيام بانه فيما هو فيه إلا أن أحرم في الجلوس الأخير ولم يجلس معه فله الإتيان به في هذه ويحصل التعوذ بغير الصيغة المشهورة مما فيه دفع الشيطان (قوله للقرأة) ولو بدلا وكذا لبدا من ذكر أو دعاء خلافاً للإسنوي وشملت القرأة غير المطلوبة كقرأة السورة قبل الفاتحة وتعوذ للفاتحة لا للسورة كما يأتي (قوله إذا أردت قرأته) أي ولو في غير الصلاة ولو في نحو مدراسة لغیر الأول أيضا (قوله الشيطان) هو اسم لكل متعذر وهو من شاط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد لبده عن الخير والرحمة أو عن تعوذ والرجيم بمعنى المرجوم باللعن أو الطرد أو بمعنى الراجم بالوسوسة (قوله كل ركعة) أي في قيامها ولو في النفل حيث قام فيه أو في بدله ولا تجزئه في النفل القرأة في نهوضه إلى قيامه ولا في هويته منه خلافاً للمخطيب فيها ولغيره كان حجر في الثاني وتعليه بأن أنه أكمل من الجلوس الجائز فيه ذلك مردود لأنه حيث التزم القيام فيه اعتبر حكمه بالإزاهما فيه ولو قال كل قرأة في صلاة لمكان أولى لبداخل صلاة الكسوف في كل من القيامين ويدل له التعليق المشهور ويسمى التعوذ والتسمية لكل قرأة خارج الصلاة إلا التسمية في سورة براءة على ما يأتي ويظهر بها أن جهر بالقراءة ولو من أثناء السورة ولا يتعذر بعد سجدة التلاوة لا في الصلاة ولا خارجها (قوله مما بعدها) وهو مرتبة واحدة (قوله في الأولى فقط) قال شيخنا فلو لم يأت به فيها فات في البقية ولا يتعذر للسورة بعد الفاتحة لما ذكره من الملة (قوله كل ركعة) أي مرة في غير صلاة الكسوف وفيها مرتين في كل ركعة وقد تعدد لعرض كما لو نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس وقتنا بصحة النذر على المتعمد لأنه مرغوب فيه لما فيه من راحة البدن فإذا عطس في القيام قرأها فيه كذا قالوا وفيه بحث ظاهر والوجه عدم شمول النذر لهذا لأنه مكروه أو حرام ثم على صحة إن عطس فيها كررها أو بعدها أعادها أو قبلها فقد تعارض عليه واجبان فيحتاج إلى تمييز فراجع وإن عطس في غير القيام أعادها بعد الفراغ من الصلاة في العاجز تمتددا في بعض أحواله عند انتقاله إلى أكمل (قوله المسىء صلاته) من الإساءة بمعنى النقص في أفعالها الخلة بها واسمه خلاد بن رافع الزرق الأنصاري وذكر الحديث الأول ودلالته على عدم الصحة (قوله مسبوق) وهو هنا من لم يشارك مع الإمام زما يسع قرأته للوسط المحتل سواء أدركه في الركعة الأولى أو غيرها ولو في الركعات الأربعة كبطيء الحركة أو الاقتداء بأئمة متعددة فقول بعضهم إنه في غير الأولى كمنسوق حكما لا حاجة إليه بل هو حقيقة وقوله مع الإمام يشمل ما لو أحرم منفرداً أو سكت مدة طويلة ثم اقتدى بمن في الركوع فإنه يركع معه وتسقط عنه القرأة ولا يبعد التزامه فراجع (قوله فإنها لا تعين) ظاهره رجوع الضميرين للفاتحة فيكون المعنى لا يستقر تعيينا عليه لتحمل الإمام لها عنه ويحتمل عودها للقرأة ويرشد إليه ما بعده من التأويل بقوله أي الفاتحة فلا حاجة إلى التأويل السابق (قوله والبسلة منها) ومن كل سورة براءة لنزولها وقت الحرب والسيف والبسلة للأمان فذكره في أولها وتندب في أثناءها عند شيخنا الرمي وقال ابن حجر والمخطيب وابن عبد الحق غرم في أولها وتكره في أثناءها وتندب في أثناء غيرها اتفاقا (قوله عملا) أي من حيث العمل فلا يجب اعتقاد أنها من الفاتحة أي ولا من غير ما بل ولا يجب اعتقاد أنها قرآن فلا يكثر جاحد قرأيتها ولا مشتبها لعدم تواترها والكلام في غير البسلة التي في أثناء سورة الفيل (قوله وتشددها بها) أي شدتها الأربع عشرة شدة فلو خففت مشددا فقيه تفصيل الإبدال الآتي أو شدد تخففاً أو زاد حرفاً فمر عليه ولا تبطل الأربع عشرة شدة فلو خففت مشددا فقيه تفصيل الإبدال الآتي أو شدد تخففاً أو زاد حرفاً فمر عليه ولا تبطل

(قول الشارح للقرأة) فمن لا يحسبها ينبغي عدم الاستحباب في حقه وقوله من الشيطان الرجيم الشيطان اسم لكل متعذر من شطن إذا بعد أو شاط إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفي الإقليد هو بمعنى فاعل لأنه يرجم بالوسوسة (قول الشارح نقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو بيان للأكل (قول الشارح أي دعاء الافتتاح والتعوذ داخل) قياسا على الأذكار المستحبة (قول الشارح في قول يستحب في الجهرية الجهر) أي تبعا للقرأة وكافي خارج الصلاة (قول الشارح والثاني يصح في الأول فقط) لو تركه على هذا في الأولى أتى به فيما بعد

للقرأة لقوله تعالى : **فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** أي إذا أردت قرأته قتل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم السرجيم (ويسمى) أي دعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية وفي قول يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ (ويصود كل ركعة على المذهب) لأنه يشتد فيه قرأة (والأولى أكده) مما بعدها والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يتعذر في الأول فقط لأن القرأة في الصلاة واحدة (وتعين الفاتحة كل ركعة) لخديث الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث المسىء صلاته في رواية ابن حبان وغيره قم اقرأ بأمر القرآن إلى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة (إلا ركعة مسبوق) فإنها لا تعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجماعة (والبسلة منها) أي من الفاتحة عملا لأنه **تَشْدِيدُهَا** عدها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم ويكتفى في ثبوتها من حديث العمل الظن (وتشددها بها) لأنها هيات لغزوفها

صلاته إلا إن غير المعنى وتعتمد **(قوله وجوبها)** أى الحروف شامل لمعانيها ومن المعاني الحركات والسكنات والمدة والقصر ونحو ذلك فإن خالف شيئا من ذلك ففيه التفصيل الآتى أيضا **(قوله ولو أبطل ضادا بظاه)** قيد بها لأنها محل الخلاف فغيرها مثلها **(قوله أى بدلها)** أشار إلى دفع توهم أن الباء داخلة على المتروك كما مره وتقدم ما فيه أول الكتاب **(قوله تلك الكلمة)** وفى غيرها التفصيل الآتى فى القطع وظاهره عدم بطلان الصلاة وفيه ما بأتى والحاصل أنه متى خالف فى شيء مما يجب فى الفاتحة سهوا لم يحرم مطلقا ولا تبطل صلاته ولا قرأته لكن يجب إعادة ما فيه إبدال أو تغيير معنى عند تذكره ويكفى ما فعله قبل إعادته فإن لم يتذكر حتى طال الفصل بعد الفراغ وجب الاستئناف أو عمدا حرم مطلقا وبطلت صلاته حالا إن غير المعنى فإن عاند واعتقد معناه كفر وإن لم يغير وجب إعادته ولو مع غيره إن قطع القراءة قبل الركوع فإن ركع قبل إعادته بطلت صلاته والحرمة فيما ذكر صغيرة ومن المغير للمعنى إبدال الضاد بالطاء والحاء بالماء والذال للمجمة بالمهملة أو بالزاي وتخفيف ياءك<sup>(١)</sup> وكسر مافها وكسر تاء أنمعت أو ضمها والكلام فى القادر أو من أمكنه التعلم وليس من المغير ضم راء الرحمن ولا فتح الموحدة فى نعيد ولا كسر نونه ونون تستعين ولا ضم صاد الصراط ولا النطق بقاف العرب المتردد بين القاف والكاف لأنه ليس إبدالاً بل حرف غير صاف خلافا لابن حجر ومثل الفاتحة فى جميع ما تقدم بدلها من القرآن وكذا من غيره من حيث البطلان قال بعضهم والحرمة أيضا فرجعه والقراءة بالشاذ فيها التفصيل المتقدم وهى ما رواه السبعة وعن الشيعين واعتمد شيخنا الرضى أو ما وراء العشرة واعتمده الطيلاوى وابن حجر كما نقل عنه **(قوله فلو بدأ بتصفها الثانى لم يحمد به)** أى مطلقا سواء بدأ به عامدا أو ساهيا **(قوله ويبنى)** أى يكمل الفاتحة بقراءة النصف الثانى على النصف الأول الذى قرأه بعد النصف الثانى الذى بدأ به إن سها بتأخيره كالأول أى لم يقصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به أولا ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الأول وبين شروعه فى الثانى الذى يعيده بعد الأول ويستأنف إن تعمد تأخير الأول بأن قصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به **(قوله أو طال الفصل)** أى عمدا بين ما ذكر فالضمر قصد التكميل وعدمه وإثما عبروا بالسهوه وعدمه نظرا للغالب من أن الساهى لا يقصد ذلك والعماد يقصده **(قوله فإن تحلل ذكر)** أى من عماد عالم ومنه الحمد عقب العطاس مثلا فيقطع القراءة وإن قلنا إنه مندوب حالة قراءة الفاتحة مع أن الوجه عدم ندبه كما قاله العلامة ابن قاسم وبما ذكر علم أن الذكر الكثير ساهيا كسكوته الكثير ساهيا فلا يضر على المعتمد ودخل فى الذكر القرآن غير الفاتحة مطلقا ولو قرأ بعضها مع الشك فيما قبله كأن شك هل قرأ ما قبله ثم تبين أنه قرأ ثمزه استئنافها كلها على الوجه وقيل يعيد ما قرأه مع الشك وحده ولو كرر آيه أو كلمة منها فإن كان لأجل صحبها لم يضر ولا يقال التثوى إن كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى وإلا فلا وقال ابن سريج يستأنف مطلقا وقال الإمام والبخارى يبنى مطلقا والمحدث الأول عند السنباطى وشيخنا **(فائدة)** الذكر بكسر أوله ضد السكوت وقد يطلق على ما يقابل كلام الأديمين وهو المراد هنا وبضمه ضد النسيان وقيل هنا لثنتان فيهما **(قوله قطع الموالاة)** وإن لم يقصد فيه القطع بخلاف السكوت أى لمنافاته للإعجاز وبذلك فارق نحو الأذان والوضوء **(قوله كآمينه لقراءة إمامه)** وإن لم يؤمن بالإمام لأنه مندوب ويلحق به كل مندوب يتعلق بإمامه كسؤال الرحمة عند قراءة آياتها أو استغفار كذلك أو استعاذه من عذاب كذلك

ثم هذا الخلاف يجرى فى القيام الثانى من صلاة المسبوق **(قول المن لم تصح قراءته)** هذا إذا لم يتعمد والا فالوجه بطلان الصلاة لتغير المعنى **(قول المن فإن تحلل ذكر)** أى ولو قرأنا قال الإنسانى لو أتى بذلك ناسيا للصلاة فمقتضى كلام الرافعى أنه كالسكوت الكثير ناسيا وهو لا يضر **(فائدة)** الذكر باللسان ضد الإنصات وذالهُ مكسورة بالقلب ضد النسيان وذالهُ مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لثنتان بمعنى

المشددة ووجوبها شامل لمعانيها **(ولو أبطل ضادا)** منها أى أى بدلها **(بظاه)** لم تصح قراءته لتسلك الكلمة **(ال الأصح)** لتغيره النظم والثاني تصح لفسر التمييز بين الحرفين على أكثر من الناس **(ويجب ترتيبها)** بأن بأتى بها على نظمها المعروف فلو بدأ بتصفها الثانى لم يعتد به ويبنى على الأول إن سها بتأخيره ولم يطل الفصل ويستأنف إن تعمد أو طال الفصل **(وموالاة)** بأن بأتى بأجزائها على الولاية **(فإن تحلل ذكر)** كسبيح لداعل **(قطع الموالاة)** وإن قل **(فإن تعلق بالصلاة كآمينه لقراءة إمامه)** ولصح عليه

أو سجود تلاوة كذلك أو صلاة على النبي ﷺ كذلك كما قاله العجلي وقال النووي بعدم سننها وحمله شيخنا الرملي على ما لو أتى بالظاهر نحو اللهم صل على محمد لأنه يشبه الركن وحمل الأول على الإتيان بالضمير وشيخنا الزبائدي قال بعدم القطع في جميع ذلك حيث تعلق بإمامه وبالقطع إن تعلق بغيره وإن كان مندوباً بل تبطل صلاته في جميع ذلك إن لم يقصد الذكر كما يأتي وفي شرح الروض عدم القطع بقراءة غير الإمام ولم يهتموه **(قوله إذا توقف)** أي في القراءة ولو مندوبة فلا يفتح عليه ما دام يرددها فإن نزع عليه حينئذ قطع الموالاة ولا بد من قطع الذكر في الفتح ولو مع الفتح ولا بطلت صلاته وظاهر كلامهم أن الفتح مندوب ولو في الواجب وفيه نظر في القراءة الواجبة في الركنة الأولى من الجملة وقياس النظائر وجوبه في هذه وأنه لا يقطع وإن طال وهو كذلك على المحدث **(قوله مندوب)** أي لمصلحة الصلاة وإلا فالتمسيح للداخل والحمد للعاطس مندوب مطلقاً مع أنه يقطع القراءة كما مر **(قوله ويقطع السكوت الطويل)** العمدة بالفعل ولو لتدبر أو تأمل أو غيرها إلا لعذر كإعياء أو جهل أو غلبة نحو سعال أو تذكر آية على المحدث أو نسيان للموالاة أو للصلاة أو للقراءة ولا يفتقر نسيان الترتيب في القراءة أو الأركان لأنه أقوى وأكد **(قوله كذا يسير)** أي بالفعل حالة العمدة مع قصد القطع **(قوله لو شك في قراءة الفاتحة)** أي في شيء منها قبل فراغها استأنفها أو بعده لم يؤثر وكذا سائر الأركان **(قوله لأن قصد القطع لا يؤثر وحده)** أي من غير سكوت لأنه لم يشرع في القاطع وبذلك علم أنه لا يضر قصد القطع بقية الأركان كقطع الركوع وهو فيه لأن ذلك غير مناف للنية بخلاف قصد قطع الصلاة وأنه لو سكت في الفاتحة مع قصد الإتيان بسكوت طويل انقطعت قراءته لشروعه في القاطع وأنه لو قصد الإتيان بثلاثة أفعال وشرع فيها بطلت صلاته والفرق بأن الفعل مناف للصلاة يرد بأن السكوت مناف للقراءة فتأمل **(قوله لم يعرفها وقت الصلاة)** أي لم يعرف شيئاً منها حال فعل الصلاة وإلا يلزمه الإعادة لو عرفها بعده ولو في الوقت ما لم يقصر وسيأتي لو عرف بعضها وأشار بقوله تعذر له إلى أنه المراد بعدم المعرفة وفسر الجهل لعدمها لدفع توهم أن من جهل شيئاً لا يأتي فيه قصد الإتيان ببطل عنه فتأمل **(قوله لعدم العلم أو المصحف)** دخل في عدم الحسني بأن لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب الماء منه والشرعي بأن توقف على أجرة عجز عنها كما في شراء الماء والأوجه أنه لا يلزم مالك المصحف إعارته ولا إجارته وإن لم يكن غيره ولا يلزم للمعلم إعارته نفسه وإن انفرد ويلزمه إيجارته وفارق المصحف بدوام نفع التعلم وبأنه قد عهدت الاستعانة بالأبدان بلا بدل ولم يعهد بذل المال بالبدل إلا في المضطر كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي وفي شرحه ما يفيد عدم اللزوم كالمصحف فراجعه وفارق ما هنا وجوب إعارته فحل تعين للضراب بوجوب البذل هنا فتأمل **(فروع)** لو قدر على مصحف لغائب لزمه القراءة فيه مع بذل الأجرة له ولو تعارض عليه القراءة مع القيام كان كانت الفاتحة منقوشة في أسفل جدار أمامه وتعذر عليه قرائتها من القيام أو مع الاستقبال كان كانت منقوشة خلفه أو معها كان كانت منقوشة في أسفل جدار خلفه وجب عليه قرائتها قاعداً ولغير القبلة ويجب عليه القيام والاستقبال في كل ركنة قبل قراءته وبعدها للركوع وقال بعضهم لم يقرأنها في غير الركنة الأولى قبل أن يقوم فراجعهم **(قوله أو غير ذلك)** كبلاد وضيق وقت قال بعضهم ومنه نسيانها كلما حفظها فحرره **(قوله فسيح آيات)** انظر هل يجب موالاة الذكر والدعاء كالفاتحة راجعه وينتج اعتباره في ذلك وظاهر كلامهم عدم وجوب توالي الآيات المتوالية من حيث الاكتفاء بها هنا

إذا توقف فيها **(فلا)** يقطع الموالاة **(في الأصح)** بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعه **(ويقطع السكوت)** العمدة **(الطويل)** لإشعاره بالإعراض عن القراءة **(وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح)** والثاني لا يقطع لأن قصد القطع لا يؤثر وحده والسكوت اليسير لا يؤثر وحده لكن إذا اجتمعا وجوبه المنع **(فإن جهل الفاتحة)** أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذر عليه لعدم المعلم أو المصحف أو غير ذلك **(فسيح آيات معالية)** يأتي بها بدل الفاتحة التي هي سبع آيات باليسلة **(فإن عجز)** عن المتوالية **(المضطرقة قلت الأصح)**

**(قول المتن فلا في الأصح)** قال الإسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر **(قول الشارح)** وقيل ليس بمندوب هو شامل لما إذا ترك الإمام التأمين فأمّن المأموم **(قول الشارح العمدة)** قال الرافعي سواء كان مختاراً أم لعارض كالسعال والتوقف في القراءة ونحوها فإن كان ناسياً لم يضر قال في الكفاية والإعياء كالنسيان **(قول المتن فسيح آيات)** أي بشرط أن تشتمل على الشدائد أو على حرفين بدل الحرف

فراجعه **(قوله جواز المتفرقة)** وإن لم تند معنى منظوما كتم نظر ومنها فواتح السور من الحروف المتفرقة وإن لم يقصد القراءة بها لأن المتبر عدم الصارف وكذا في الذكر والدعاء الآتي **(قوله يجب سبعة أنواع من الذكر)** الشامل للدعاء ولا يجب تقديم الذكر على الدعاء لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بالمعجمة على ما يتعلق ولو بالعربية وهمل ما ذكر لو كانت السبعة أنواع من التسييح وحده مثلا قال بعض مشايخنا وهو كذلك ولعل صورته أن يقول سبحان الله آمين بالله وهكذا لا نحو سبحان الله سبح الله ما في السموات ونحو ذلك وفيه بحث وهمل ما ذكر لفاظ التعمد ودعاء الافتتاح لكن يتجه في الركمة الأولى إن يقصد به البديلة لأنه محله أصالة كما مال إليه شيخنا الزبدي وهو الوجه وفي كلام العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمل خلافة وقال ابن القاسم وينبغي أن يقال إن طلب في البديل الإتيان بالتعمد والافتتاح حتى لو لم يقدر على غيرها كررها عن المنسوب والواجب فالتحججه اعتبار قصد البديلة وإلا فلا فراجعه **(قوله والأولى أقرب)** هو المحتمل لأنه الأنواع كالات **(قوله ولا يجوز نقص حروف البديل)** ولا يجب أن تسلي حروف كل نوع من الذكر أو آية من القرآن لكل آية من الفاتحة . **(قوله وحروفها)** بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفا ويقوم المشدد عن المشدد والمنفكان من البديل عن المشدد لاعتكسه كما اعتمد شيخنا الرمل ومال شيخنا إلى خلافة **(تتبعه)** قولهم لو قدر على بعض الفاتحة أى هو آية فأكثر قاله شيخنا الرمل واستدل بعلمه الحمد لله من الذكر ولم يجهلوه من بعض الفاتحة حيث قالوا أنواع الذكر سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومثل الفاتحة في ذلك غيرها من القرآن قال بعضهم بدليل عدم ما شاء الله من الذكر مع بعض آية أيضا<sup>(١)</sup> والمقدور عليه من آيات الفاتحة أو بعض القرآن ولم يبلغ قدر الفاتحة يكرره إن لم يقدر على بدل من الذكر والدعاء ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض القرآن ولم يبلغ مجموعهما قدر الفاتحة كما عليهما من الذكر والدعاء إن قدر عليهما وإلا كرر بقدر الباقي قال بعضهم ويقدم تكرير بعض الفاتحة على تكرير القرآن ولابد من رعاية الترتيب فيما يحفظه من الفاتحة مع غيرها فإذا كان المجموع عنه آية فأكثر أو آخرها قدم ما يحفظه منها وأخر البديل أو وسطها وسطه كذلك أو طرفها قدمه وأخره كذلك ويقدم البديل ولو بترجمة الذكر والدعاء على التكرير كما يقدمه الوقوف ولا تكرر في الذكر والدعاء بل يأتي بما يحفظه منه ويتم عليه من الوقوف بعده وقال الشيخ عميرة يكرره كالقرآن ورده شيخنا فرقي بأنه واجب بدلا فلا يقوم عن بدلين واجبين أصليين ولا يرد القرآن لشرفه فخا مله فإن فيه بحثا دقيقا **(قوله وقف قدر الفاتحة)** ومثلها السورة والتشهد وكذا بقية الأذكار وجوباً في الواجب وندياً للمنسوب **(قوله في ظنه)** تقتضى أنه لا يشترط البقين وهو يخالف لإدراك الركمة بالركع كآسياً في والفرق بأن ذلك في أصل الإتيان بالشئ بخلاف هذاه نظر الأولى أن يقال ذكر رخصة بخلاف هذا ولو قدر على مرتبة قبل الفراغ بما بعد عاد إليها وجوباً بعد الفراغ نذب العود إليها ولا يجب ولو بالوقوف **(قوله ويسن)** سكتة لطيفة

المشدد **(قول المتن جواز المتفرقة)** نازع الإسنى في ذلك وقال إن الذى استند اليهم المصنف في الجواز لم يصحوا به بل أطلقوا الكلام إطلاقاً يصح معه الحمل على ما قيد غيرهم **(قول المصنف سبعة أنواع)** تشبيها لمقاطعة الأنواع بغير الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد **(قول المتن ولا يجوز نقص حروف البديل)** يشترط أيضاً أن لا يقصد غير البديلة ولو افتتاحاً أو تعزداً وبحث الإسنى اشتراط قصد البديلة فيها لكان القرينة عند الإطلاق بخلاف غير الافتتاح والتعمد **(قول المتن وقف قدر الفاتحة)** مثلها التشهد والفتن قال الإسنى والسورة فيما يظهر أنه لم ينظر هل يجب تحريك لسانه كما في الأخرس **(قول المتن ويسن عقب الفاتحة)** أى لكن بعد

المخصوص جواز المتفرقة مع حفظه متواليه والله أعلم فإن عجز عن القرآن (أى بذكر) غيره كسبيح وببيل قال البيهوى يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الإمام لا قال في الروضة كأصلها والأول أقرب (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها مائة وستة وخمسون حرفاً بقراءة مالك بالآلف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصر قضاء عن يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طولاً وقصراً فلم يعتبر في قضاؤه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بلغا المساواة (فإن لم يحسن شيئاً) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) في (ظنه) ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لفوات الإعجاز فيها دونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها (أمين) للاتباع وراهب أولود

عقب الفاتحة وكذا ابدلها إن اشتمل على دعاء ولو من أوله وفارق نذب التعوذ في البديل مطلقاً لأنه لدفع الشيطان وشمل قارئها في غير صلاة وخرج بعقب نحو سجوده ولو سهواً فيغوث به ويحسن بعد أمين والحمد لله رب العالمين ولا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر رب اغفر لي لو ورده ويدل له قولهم إنه من أماكن إجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه (قوله بالماء) قالوا وهو أنصح ونظروا فيه بأنه هذا الوزن ليس عربياً كما صرح به الرافعي وغيره لأن هذه الصيغة من أبنية المعجم كقائيل واعتلوا بعضهم بأن الألف متولدة من إشباع الفتحة غير صحيح تأمل ويسن بعد أمين سكتة أيضاً وهي من الإمام بقدر قراءة المأموم الفاتحة ويسن سكتة ثالثة قبل الركوع وقول الركني بسكتة بعد التحريم فيه نظر لأنه يتعذ فيها ويفتح سراً كما أمر لأن يقال سكوت عن الجهر أو عجزا والمراد سكتة بين التكبير والافتتاح كما زاد ابن حجر سكتة بين الافتتاح والتعوذ وسكتة بين التعوذ والقراءة فتكون سكتات ستة (قوله ميني على الفتح) أي للتخفيف ولو شدد الميم لم يضر إلا إن قصد غير الدعاء وحده فلا يضر الإطلاق على المتعمد وكذا لو شارك على قياس نظائره وتجاوز فيه الإطالة مع المد والقصر (قوله في الجهرية) أي بالفعل وإن كانت في الأصل سرية في شرح شيخنا الرمل ما يقتضي خلافه (قوله مع تأمين إمامه) أي في الوقت الذي يطلب منه فيه سواء أمن الإمام فيه أو قدمه عنه أو أخره أو تركه يؤمن المأموم لنفسه أيضاً فإن فرغاً معاً كفاه تأمين واحد يسر المأموم في تأمين نفسه وأماكن طلب الجهر من المأموم خمسة : وهذا الفتح على الإمام ودعاء القنوت في محله الثلاثة ولا يؤمن المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام أو لم يميز ألفاظه وفي العباب والدمري أنه يؤمن إذا سمع تأمين المأمومين وضعف (قوله الملائكة) وهم من شهد تلك الصلاة في الأرض أو في السماء وقيل المخطئة وقيل جميع الملائكة لأنه عمل تأمينهم في صلاتهم (قوله ويسن سورة) لغیر الجنب الفاقدة الطهورين<sup>(١)</sup> ولا الفاتحة لمن يهرقها وتكره في غير القيام لأنه ولو قيل الفاتحة ولا تحمّل بها السنة قبلها وهي اسم لقضعة من القرآن أقلها ثلاث آيات والمراد هنا أمعن من ذلك ولو بالمسألة أو بعض آية ونقل الأسنوي عن الجوهري أنها تحمّل ولو غير مرتبة وفيه نظر إن خرجت بذلك عن القرآنية ولا فينتجه الحصول وإن كرهه أو حرم من حيث الإعجاز فراجع فإن قيل لم لم تجب السورة كالفاتحة لحديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » ؟ أجيب بأنه لم يروا بها عليها ولحديث أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضاً عنها وأقل كمال السورة ثلاث آيات وسورة كاملة أكمل من قدرها وأكثر منها أكمل منها وتحصل السورة بالذكر والدعاء لمن عجز عن القرآن ولا يكرر الفاتحة إن حفظ شيئاً من ذلك فإن لم يحفظ غير الفاتحة كرها عن السورة قال شيخنا وفي هذه لو ظهر له خلل في قراءته الأولى كفته الثانية كجلسة الاستراحة ويحتمل خلافه كوضوء الاحتياط راجعه . (قوله إلا في الثالثة والرابعة) أي من الصلوات الخمس وإن ترك الشهادتين الأول أما غيرها فيقرأ السورة ما لم يشهد (قوله والسورة على الثاني أقصر) أي مجموع القراءة في التمرة في الأخيرتين أقصر من مجموعها في الأولىين ويسن تطويل قراءة الأولى بأن تكون الثانية على النصف من الأولى أو قريبة منه كما في الخادم (قوله لما قام عندهم) قالوا وهو اتفاق الشيخين البخاري ومسلم على النفي وانفرد مسلم بالإثبات أو التخفيف على المصل (قوله وفيه تفصيل) أي

وغيره (خفيفة الميم بالماء ويجوز القصر) وهو اسم فعل بمعنى استجب ميني على الفتح (ويؤمن) المأموم في الجهرية (مع تأمين إمامه) فإن لم يفتق له ذلك أمن عقب تأمينه (ويجهر به في الأظهر) تبعاً له والثاني يسره كالتكبير والمنفرد بجهر به أيضاً (ويسن سورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة والرابعة في الأظهر) للاتباع في الشقين رواه الشيخان ومقابل الأظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباعان في الظهر والعصر ويقاس عليهما غيرها والسورة على الثاني أقصر كما اشتمل عليه الحديث . وسياق آخر الباب من تطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم في ترجيحهم الأول تقديم لدليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الراجح في الأصول لما قام عندهم في ذلك والعبارة تصدق بالإمام والمنفرد والمأموم وفيه تفصيل يساق

الفصل بسكتة لطيفة ليميز القرآن من غيره (قوله المتن خفيفة الميم) لو شدد مع المد لم تبطل صلاته لأنه دعاء إذ المعنى حيثما قاصدين إليك وأنت أكرم من أن نجيب من قصدك (قوله المتن وتسن سورة) أي غير الفاتحة (قوله المتن في الأظهر) هذا القول نص عليه في القديم وكذا في الجديد بين المزي والريطي وأنتى به الأكثرون والثاني نص عليه في الأم . (قوله الشارح للاتباع) فإن قلت قد قال عليه السلام : « صلوا كما رأيتموني أصلي » فلا وجبت السورة في الأولين قلت ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام : « أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوض عنها » (قوله الشارح والسورة على الثاني) اختصر في الخادم على النصف أو قريب منه



في المأموم وأما الإمام والمنفرد فلا تفصيل فيهما بل يقرأ في الأولتين مطلقاً ولا يقرأ في الآخريتين مطلقاً ولو لم يقرأ أحدهما في الأولتين لم يتدارك القراءة في الآخريتين قياساً على ما سيأتي ولأن هياتهما عدم القراءة كما في الجهر وعدمه ولو لسهو أو نسيان أو قول بعضهم إنه يتدارك فيه نظر **(قوله فإن سبق بهما)** أي بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها فيما بشروط ثلاثة أن لا يقرأها في الأولين وأن لا يتمكن من قراءتها فيما وأن لا تسقط عنه تبعاً للفتحة فيما قال بعضهم وفي هذا السقوط نظر لأن الإمام لا يطلب منه السورة فيما فكيف يحتملها إلا أن يراد بسقوطها عدم طلبها من المأموم لعدم إدراكه زمنها فليراجع وليأمل وكلامهم في الرابعة ومثلها الثالثة ويقرأ في الثالثة سورتي الأولين كما ذكره في شرح العباب ولعله فيما لو فاتته فيما وطلبت في الثالثة فإن فاتته في إحداها طلبت سورتها فقط وفي كلامه نظر وما يقرأ في قيام الركعة يسمى سورة وإن كثرت وليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كما في الجمعة فراجع **(قوله على النص)** ومقابلته قاسه على الجهر قال الإسني تبعاً لشرح المذهب والأول قال السنة في آخر الصلاة عدم الجهر والسورة لا يسن فعلها وبينهما فرق ورده بعضهم بأن مفاد العبارتين في المعنى واحد لرفض الإباحة مع أن الثانية أبلغ لإفادتها الكراهة نصاً فأمل **(قوله وهو مفرع غ)** فيه نظر على القول الثاني لأنها عليه مطلوبة أصالة فلا حاجة للاستدراك عليه ولا على السبق أيضاً وما ذكره شيخنا عميرة غير مستقيم فتأمل **(قوله ولا سورة للمأموم)** أي لا يندب له في الجهرية لفعل الإمام ولو في السرية ويسن للمأموم تأخير فتحة عن فاتحة الإمام في الأوهين ولو في السرية بغلبة ظنه وبشغل إذا لم يسمع غيرها **(قوله فلم يسمع قراءته)** أفاد أن المراد بالبعد عدم السماع فيسمع الأصم وكذا لو سمعها ولم يميز أفظالها وفارق ما هنا إجابة المؤذن يطلب البدل هنا **(قوله قراءة السورة)** قال شيخنا الرمي ولو سورة السجدة أو آية فيها سجدة وخالفه ابن حجر واعتمد شيخنا وغيره لأنه طلب من المأموم خصوص عدم قراءة آية فيها سجدة خلف الإمام لعدم تمكنه من السجود فيخصص به العموم هنا فتأمل وأفتى شيخنا الرمي بطلان صلاة من قرأ آية سجدة بقصد السجود إلا في صبح الجمعة بخصيص سجدة سورة آلم تنزيل وخالفه شيخنا في غير السورة قال لأنه عمل السجود في الجملة فلا يضر قصد السجود في غيرها وظاهر ذلك البطالان بمجرد القراءة والوجه عدمه حتى يشرع في السجود **(قوله ويسن)** أي لمنفرد وإمام محصورين لأن المطلوب هنا نوع القراءة لا خصوص سورة معينة نعم يسن في صبح المسافر سورتا الإخلاص **(قوله طوال)**

**(قول المتن فإن سبق بهما)** لو تركها المصل عمداً في الأولين فالظاهر تداركها في الآخريتين كنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه أن الركعتين الآخريتين من صلاة نفسه لم يتركهما مع الإمام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فيما أي في الركعتين الآخريتين من صلاة نفسه عند تداركهما بهذا التقرير صابر الضمير أن من قوله بهما وفيهما راجعين لشيء واحد خلافاً لما شرحه الإسني **(قول المتن قرأها فيما)** الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر أن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على أن مقابل النص قائل بعدم التدارك قياساً على عدم الجهر وفرق في شرح المذهب بأن السنة في آخر الصلاة الإسراع بخلاف القراءة لا تقول يسن تركها في الآخريتين بل تقول لا يسن فعلها وبينهما فرق **(قول الشارح وهو مفرع القولين)** أما تقريره على الأول فواضح وأما على الثاني فوجه تقريره مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الآخريتين على الأولين **(قول الشارح فلم يسمع قراءته)** قال الإسني أو سمع صوتاً لا يميزه كما دل عليه كلامهم **(قول المتن أو كانت سرية)** مثل ذلك الإسراع بالجهرية وأما عكسه فمحتمل نظر من رأيت في شرح البهجة أن للمعنى المذكور حكم الجهرية وعزاه للرؤية وشرح المذهب في الشقين واقتصر الإسني على نقل الشق الأول وعزاه لشرح المذهب **(قول المتن طوال)** بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال بضم

**(قلت فإن سبق بهما)** من صلاة نفسه **(قرأها فيما)** حين تداركهما **(على النص والله أعلم)** لتلا تخطو صلاته من السورة ذكره الرافعي في الشرح في آخر صلاة الجماعة وهو مفرع على القولين فيهما وقيل على الثاني فقط **(ولا سورة للمأموم)** في الجهرية للتي عن قراءتها رواه داود وغيره **(بل يسمع لقراءة الإمام قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾** **(فإن بعد)** فلم يسمع قراءته **(أو كانت الصلاة سرية)** **(قوله الأصح)** والثاني لا لإطلاق النبي وإن ورد في الفجر **(ويسن للصبح والظهر طوال)**

بكر الطاء جمع طويلة وفي شرح الروض والمنهج جواز ضمها أيضا وهي لغة صحيحة وفي ابن حجر جواز تشديد الواو مبالغة في الطول ولا مانع منه وقول التثاني المالكي طوال بكسر الطاء لا غيره جمع طويل وبضمها الرجل الطويل وبتفتحها المدة لا ينافي ذلك فلعلمه من المشترك في بعض أحواله وقول بعضهم الوجه أن يقال طوالات المفصل جمع طويلة لأنه اسم للسور مردود لعدم التأنيث الحقيقي مع أن نقل التثاق لا مطمئن فيه **(قوله المفصل)** سمي بذلك لكثرة فواصل سورته والمعتمد أن الظاهر يسن فيها القريب من الطوال كما في الروضة **(قوله وطواله إلخ)** الغاية في ذلك داخلية فيما بعدها على الأصل فيها واعتمد شيخنا الرملي والزبائدي كلنيج إسقاط هذا التحديد لورود نحو لم يكن مع الطارق **(قوله الحجرات إلخ)** هذا هو المرجح وقيل أوله القتال وقيل أوله الجانية **(قوله ولصبح الجمعة)** عطف على للصبح قبله فيفيد أن الكلام في غير المأموم وهو دليل لما مر عن ابن حجر والمراد بالإمام هنا ما يعم غير المحصورين ويسن دوام ذلك ولا نظر لتوهم اعتقاد العوام وجوبها **(قوله هاشدة)** قال السبكي يسن بسورة الجمعة والمنافقين في عشاء ليلة الجمعة أبدا وسورتي الإخلاص في مغربها كذلك لوروده **(قوله ألم تنزيل إلخ)** وكذا غيرها على ما تقدم **(قوله بكماهما)** على الأكمل وله الاختصار على بعض كل ولو أتي السجدة بل هو أولى إن ضاق الوقت وقراءة سورتين قصيرتين أولى من ذلك البعض مطلقا **(قوله وهذا)** الإشارة لقوله وللصبح إلخ تفصيل للسورة فيما سبق بقوله وتسن سورة بعد الفاتحة **(قوله بقراءة شيء)** ظاهره ولو كلمة وهو كذلك خلافا لمن منعه وتقدم كالمأ **(قوله وإن كان أطول)** مرجوح كما مر **(قوله ولي أصل الروضة)** هو المعتمد كما تقدم وكون السورة أحب هو في الركعة الأولى مطلقا وكذا في الثانية إن كانت أقل مما قرأه في الأولى واقتصر منها على ما دون الأولى وتسن القراءة على ترتيب المصحف وموالاته حتى لو قرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية من البقرة أقل منها نعم لو قرأ هل أتى في الأولى من صبح الجمعة قرأ سورة ألم تنزيل في الثانية ولو لم يقرأ واحدة منهما في الأولى وإن قرأ غيرها جميعهما في الثانية ولو لم يقرأهما فيها قرأ بدهما سيح وهل أتاك ولا قرأ سورتي الإخلاص ويستثنى من أفضلية السورة ما ورد فيه نص ببعضها كآتي البقرة وآل عمران في ركعتي الفجر والكتراويح المطلوب فيها القيام بجميع القرآن في الشهر قال شيخنا الرملي فإن لم يرد فيها القيام بجميع القرآن فالسورة أفضل . **(تنبيه)** يسن للجهر لغیر مأموم في صبح وأولتي المغربين والجمعة والعيدين وخسوف القمر والاستسقاء وكذا التراويح ووتر رمضان وإن وصله وركعتا الطواف ليلا أو وقت صبح والمقضية ليلا أو وقت صبح لأن العبرة فيها بوقت القضاء على المعتمد ويسر في غير ذلك ولو رتبة الصبح والعشاء والمغرب ويسن للمرأة والخنثى الإسرار مطلقا حيث يسمع أجنبي ولا فالوسط بين الجهر والإسرار كتوافل الليل المطلقة ولو للرجل إن لم يحصل تشويش على نائم أو مصل والإكراه وقيل يحرم ، والإسرار بقدر إسماع نفسه والجهر ما فوق ذلك وإن لم يسمع من يقربه وعلى هذا تتصور الوساطة بينهما بخلاف الأول فيراد بها عليه الإسرار في بعض والجهر في بعض فتأمل **(قوله الركوع)** وهو لغة الانحناء مطلقا وشرعا انحنا مخصوص قال ابن حجر وهو من خصائص هذه الأمة ونظر فيه بأنه شارحهم فيه سجود الملائكة لآدم وسجود اخوة يوسف وأبويه له فإن كان بصورة الركوع وبما يصح به الأئمة من أن هذه الصلاة كانت لخمس من الأنبياء وكل ما ثبت لنبي فهو لأئمة إلا ما ثبت اختصاصه به وبذلك علم رد ما قيل إن صلاة جبريل الظهر صبيحة الإسراء كانت بغير ركوع فتأمل **(قوله أن ينحني)** ولو بمعين ولو بأجرة قدر عليها كما مر أو مع ميل لا يخرجها عن الاستقبال فإن عجز فيه فبغيره فإن عجز فيقبضه وينحني

**المفصل وللسمير**  
والعشاء أو ساطه  
وللمغرب قصاره  
لحديث النساء وغيره في  
ذلك وأول المفصل  
الحجرات كما صححه في  
الدفائق قال بعضهم  
وطواله إلى عم ومنها إلى  
الضحى أو ساطه ومنها إلى  
آخر القرآن قصاره  
**(ولصبح الجمعة في**  
**الأولى ألم تنزيل وفي**  
**الثانية هل أتى)** بكماهما  
للاتباع رواه الشيخان  
وهذا تفصيل للسورة فيما  
سبق ويأدى أصل  
الاستحباب بقراءة شيء  
من القرآن لكن السورة  
أحب حتى إن السورة  
القصيرة أولى من بعض  
سورة طويلة أي وإن كان  
أطول كما يؤخذ من الشرح  
الصغير وفي أصل الروضة  
أولى في قدرها من طويلة  
**(الخامس الركوع)**  
ومعلوم أنه انحناء **(وأقله)**  
للقيام أن ينحني

الطاء وتخفيف الواو وسمى المفصل لكثرة الفصل فيه بين السور **(قول الشارح وهذا تفصيل)** الإشارة فيه راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر إلخ **(قول الشارح ويأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن)**

(قدر بلوغ راحته ركبته) إذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل الخلفه سالم الدين والركبتين ولو كان المتكبر من وضع الركبتين على الركبتين بالانحناس وحده أو

عن قصده الإنشاء بذكره ويشترط في الإنشاء أن يكون خالصا يقينا وإلا فلا يكفيه وتبطل صلاته إن تعدد فقوله  
ومعلوم أن إنشاء مستدرك مع ما تقدم إلا أن يكون قول الصنف أن ينحن ساقا من النسخة التي وقعت للشارح  
فراجعهم رأيت بعضهم ذكر أنها مكتوبة بهامش نسخة المؤلف بغير خطه (قوله إذا أراد إلخ) لا حاجة إليه مع  
التصريح قبله بقدر بلوغ راحته (قوله بحيث إلخ) هو تفسير للطمانينة لأنها مسكون بين حركتين ولا يكفى عنها زيادة  
خفض الرأس أو غيره . (قوله عن هويه) بضم الحاء وفتحها وقبل بالضم الصعود والفتح السقوط من هوى هوى  
كرمى يرمى وأما هوى هوى<sup>(١)</sup> كبقى يقى فهو بمعنى أحب (قوله ولا يقصد به غيره) أى يجب أن لا يقصد  
بالهوى غيره فقط من غير أفعال الصلاة فلا يقصر قصد غيره معه ولو من غير أفعال الصلاة ولا قصد غيره من أفعال  
الصلاة ولو شك بعد ركوعه في قراءة الفاتحة فماد يقصد قيامها لقراعتها فتذكر فيها أو بعدها أنه قرأها كفاها هذا  
القيام عن الاعتدال كما يأتي (قوله فلو هوى لتلاوة) أى يقصدها فقط (قوله لم يكف) أى لم يكفه هوى لتلاوة عن  
هوى للركوع لأن التلاوة وليست من أفعال الصلاة نعم إن كان تابعا للإمام قرأ آية سجدة لتلاوة ثم هوى فهوى معه  
بقصد التلاوة على ظن أنه يسجد لها فتبين أن إمامه هوى للركوع كفاها هوى معه للركوع لو جوب التابعية عليه فلو  
تبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود للركوع فقط فإن عاد للقيام عادا عاما بطلت صلاته (تتبعه) لو  
هوى للسجود ساهيا عن الركوع فتبين أنه لم يفعل له كفاها هوى به بل يجب عليه الانتصاب ليركع منه خلافا  
للإسنوى لإلقاء فضل الساهى كذا قيل والوجه ما قاله الإسنوى كما مر قبله (قوله ونصب ساقيه) لو قال نصب  
ركبتيه لكان أولى لأنه يلازمه نصب الساقين دون عكسه (قوله لجهتها) دخل فيه بين العين ويسارها وخرج عنه  
بين الجهة ويسارها وهو ما ذكره شيخنا في شرحه (قوله ويكبر) بالرفع عطفا على تسوية ويجوز نصبه أيضا (قوله  
كما تقدم في تكبيرة الإحرام) أى من حيث مقدار ابتداء الرفع ابتداء التكبير في حالة القيام فيمده التكبير هنا بعد حط  
يده إلى الركوع كافي بقية الأركان (قوله لتلاوة) هذا لكل مصلى وأكمل منه للمنفرد ونحوه خمس تسع تسع  
فأحادي عشر وعشرون تحصل السنة بدون الثلاث ولو بغير هذه الصيغة (قوله لم يزيد المفرد إلخ) والتسبيح السابق أفضل من

ظاهره ولو كلمه وفيه نظر وينبغي اشتراط الفائدة (قول المتن راحته) جمع لراحة راح بغير تاء (قول المتن  
بحيث يفصل رقبته عن هويه) وهذا كذا تفسير الشارح رحمه الله ألا في يفيدك أن زيادة الهوى على أقل الركوع  
من غير استقرار لا يفي عن الطمانينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط والضم الصعود  
والفعل هوى هوى كضرب يضرب بخلاف هوى هوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن ولا يقصد به  
غيره) أى وأما أن يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الأركان اكتفاء بانسحاب النية الأولى  
(قول الشارح بل عليه أن يعود إلخ) الظاهر أنه يسجد للسهر أيضا (قول الشارح للتابع) هو ما ورد من  
أنه عليه السلام كان إذا ركع يشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى يشخص يرفع ويصوب بخفض (قول الشارح لأنها  
أشرف الجهات) أى ويقاس على السجود فإن ذلك وارد فيه (قوله المتن ويكبر إلخ) قال الإسنوى في شرح  
هذا المثل اعلم أن أكمل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع  
الآن فيه اهـ . قلت وحينئذ فيجوز قراءة يكبر بنصب الراء عطفا على تسوية فيكون التقدير أكمله أن يسوى  
وأن يكبر قال الإسنوى وكيفية الرفع أن يندب به قائما وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاها منكبيه  
انحنى نقله في شرح الملهذ عن الأصحاب وتغيير المنهاج بخلافه (قول الشارح مع ابتداء التكبير) قال  
الإسنوى ولا يعود هنا الخلاف في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن ويقول سبحانه ربي العظيم إلخ) العمدة في  
عدم وجوب هذه الأذكار ونحوها مع قوله عليه السلام (صلوا كما رأيتموه أصلي) عدم ذكرها للمسىء صلاته  
ولك أن تقول يحتمل أن تركها للعلم كما اعتذر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرها وقد قال

مع الانحناء لم يكف ذلك في  
الركوع والراحة ما عدا  
الأصابع من الكف كإساقى  
في السجود وتقدم ركوع  
القاعد (بطمانينة بحيث  
يفصل رقبته عن هويه) بأن  
تستتر أعضاؤه قبل رفعه  
ودليه قوله عليه السلام للمسيء  
صلاته ثم أركع حتى تطمئن  
راكما متقيا عليه (ولا يقصد  
به غيره) أى بالهوى غير  
الركوع (فلو هوى لتلاوة  
فجعلها) عند بلوغ حد  
الركوع (وذكرها لم يكف)  
عنه بل عليه أن يعود للقيام  
ثم يركع (وأكمل تسوية  
ظهره وعقبة) كالصبيحة  
للاتباع رواء مسلم  
(ونصب ساقيه) لأنه أعز  
(وأعز ركبتيه يديه وتفرقة  
أصابعه) للاتباع رواء في  
الأول البخارى وفى الثاني  
ابن حبان وغيره (للقبلة) أى  
لجهتها لأنها أشرف الجهات  
(ويكبر في ابتداء هويه  
ويرفع يديه كإحرامه) أى  
يرفعهما حذو منكبيه مع  
ابتداء التكبير كما تقدم في  
تكبيرة الإحرام (ويقول  
سبحان ربي العظيم ثلاثا)  
للاتباع رواء في التكبير  
والرفع الشيطان وفى  
التسبيح مسلم وفى تلبته أبو  
داود (ولا يزيد الإمام) على  
التسبيحات الثلاث تخفيفا  
على المأمومين (ويزيد  
المفرد اللهم لك ركعت



وسع كرسية المسوات والأرض، وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظيمة أحق مبتدأ ولا مانع إلخ غيره وما بينهما اعتراض والجد الغنى ومنك بمعنى عندك قاله الأزهري (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن هديت إلخ) كذا في الخبر وجمته كافي الشرح : وعافى فيمن

عافيت وتولني فيمن توليت وبارك في فيما أعطيت وقى شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضي عليك إنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وعاليت : للإتيان رواء الحاكم للمستدرك عن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني إلى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح رواء البيهقي عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح فذكر ما تقدم وفي رواية له كان ﷺ يفتي في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهذا الكلام فذكر ما تقدم قال الرازي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي (والإمام بلطف الجميع) لأن البيهقي رواه عن ابن عباس أيضا بلطف الجميع فحمل على الإمام (والصحيح سن الصلاة على رسول الله

لأنه يقتضي تأخر خلق الكرمي غير مستقيم تأمله (قوله وسع كرسية) أي فهي فيه كحلقه ملقاة في الأرض فلاة وكذا كل سماء ما في جوفها قال بعضهم وكذلك العناصر والكرسي وما حوى بالنسبة للملك الأعظم المسمى بالعرش والملك الأعظم كذلك (قوله منادى) ويجوز رفعه خبرا لأن أي أنت المتأهل (قوله وأحق مبتدأ) ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أي هذا القول أحق نحو لا إله إلا الله كثر أو خبرا عن الحمد فلك خبر أول أو متعلق بالحمد (قوله ولا مانع إلخ غير) أي لفظا وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا إله أنه لغة أو أنه من باب وصف المنادى لا نداء الموصوف (قوله وما بينهما اعتراض) أي بين المبتدأ وخبره وأورد عبد باعتبار كل من جهة لفظه (قوله والحمد) أي يفتح الجيم وأما بكسر ها فلا جتهاد ويطبق الأول على أب الأب مثلا وعلى القطع ويجوز إرادة الثاني في الحديث أيضا . (قوله ويسن) أي بعدما يطلب الإتيان به للمنفرد أو غيره (قوله القنوت) وهو لغة العبادة أو الدعاء مطلقا وشرعا ما اشتمل على دعاء وثناء ولو أية قصيدة بها (قوله في الاعتدال إلخ) فلو قنت قبله لم يجزه خلافا للإمام مالك كما مر (قوله اللهم اهدني إلخ) وهذا أفضل من قنوت عمر الآتي في سجود السهو وهو أفضل من غيرهما وجميعهما أفضل مطلقا ويقدم هذا على ذلك<sup>(١)</sup> (قوله فيمن) أي معهم أو أمكن فيهم (قوله لا يذل) يفتح فكسر أي لا يحصل له ذلة في نفسه أو بهضم ففتح أي لا يذله أحد ومثله يعز الآتي (قوله قال في الروضة إلخ) وقال فيها أيضا ويسن لك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك لأنها وردت أيضا (قوله والإمام بلطف الجميع) أي ويسن للإمام أن يأتي في القنوت ولو بغيا ما ورد بلطف الجميع لأن المؤمن يؤمنون على دعائه وهذا فارق بقية أدعية الصلاة فالأولى فيها اتباع الوارد فحكره مخالفتها فيها بخلاف القنوت (قوله من الصلاة) وكذا السلام عليه وكذا الصلاة والسلام على الله وعلى أصحابه كما سيأتي في سجود السهو . (قوله وحمل على الإمام) وحديث ما من إمام يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة إلا خاتمهم محمول على القنوت فقط ولو بغيا ما ورد ما مر (قوله رفع يديه فيه) أي في القنوت وكذا في سائر الأدعية ولو في غير الصلاة فحاصل مقتضاها يتفرق أو جميع وهو أولى وكشفهما ورفع أصابعهما جعل بطونهما إلى السماء في الثناء مطلقا وكذا في الدعاء إن لم يكن يدفع شيء وإلا فكسره ويكره بيد نجسة ورفع بصره إلى السماء قال

ملاؤه بعد ذلك (قول الشارح وأحق مبتدأ) جواز ابن الصلاح مع ذلك أن يكون خبرا لما قبله أي هذا القول أحق ما قال المبدإ إلخ (قول الشارح والجد الغنى) قال الإسوي وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الحرب (قول المخن ويسن القنوت) لو قنت قبل الاعتدال لم يجزه ويسجد للسهو لفعله مطلوب قوليا لم يبطل فعله (فائدة) القنوت معان منه الدعاء كما هنا سواء كان بخير أم بشر يقال قنت له وقنت عليه (قول المخن فيمن هديت) أي تعميم مثل قوله تعالى : ﴿ فادخلني في عبادي ﴾ (قول المخن والإمام بلطف الجميع) علله في الأذكار بأن الإمام يكره له تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه اطراد في سائر أدعية الإمام وبه صرح الغزالي في الإحياء وكذا الجبلي ونقله ابن المنذر عن الشافعي ثم قال وثبت أن ﷺ كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي إلخ تقني اللهم اغسلني وهذا يقول الإسوي وعلى هذا فالفرق أن الكل مأثورون به هناك بخلاف القنوت هـ . قلت وكلام الشارح هنا إذا تأمله تجده ظاهرا في اختصاص ذلك بالقنوت (قول الشارح بلطف وعلى الله على النبي) أي هكذا من غير زيادة قاله الإسوي

ﷺ في آخره) رواء النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ الحسن بن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاء في إنك وواو في إنه بلطف وصلى الله على النبي فالحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح سن (رفع يديه فيه) لما تقدم في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من أدعية الصلاة

بعضهم في الصلاة خاصة ويكره للخطيب رفع اليدين مطلقا **(قوله كما فيس)** هذا من تمة كلام الثاني أي فهو معارضة قياس بقياس أي القول الأول قاسي الرفع في القنوت على الرفع في صلاة الغداة والثاني قاسي عدم الرفع فيه على عدم الرفع في غيره من بقية أدعية واعتضد الأول بحديث الحاكم المذكور وبمناسبة القنوت والدعاء في عمله **(قوله الغداة)** هي صلاة الصبح وذلك مدة ثلاثين يوما كما سيأتى وقال الإسنوي ولعل الحامل على ذلك دفع تردد القائلين ومن دعائه فيه أيضا أنه **عَلَيْهِ** مكث قدر تلك المدة يدعو على عامر بن الطفيل العامري حتى مات كافرا يقول اللهم اكفني عامر بن الطفيل بما شئت وابعث عليه داء يقتله فأرسل الله عليه طاعونا فمات به **(قوله لا يسن)** أي بل يسن تركه ففعله خلاف الأول **(قوله والثاني يدخله في حديث إرخ)** وأخرجه الأول منه بأن الصلاة يطلب الكف فيها فيسن خارجها وقد قال البيهقي لم يرد المسح في الصلاة في حديث ولا أثر ولا قياس وورد خارجها من طرق صحيحة فيسن ويكره مسح الصدر وغيره مطلقا **(قوله وأن الإمام يجهر به)** أي في الجهرية والسرية ولو قضاء كصبح أو وتر تنهارا بأن طلعت الشمس وهو فيه أو قبله وشم القنوت للدعاء والثناء والمنازلة وغيرها وهو كذلك وكذا يسن للإمام أن يجهر بكل دعاء دعا به في الصلاة كسؤال رحمة واستعاذة من عذاب وأن يوافق المأموم فيه **(قوله أما المنفرد فيسر به)** وفي شرح شيخنا الرمل تبعا لإضواء والده أنه يجهر به في النازلة ولم يرضه شيخنا الزيادي **(قوله يؤمن)** أي جهر **(قوله ويقول الثناء)** أي سرا أو يقول فيه جهرًا أشهد أو بلى أو وأنا من الشاهدين أو يقول فيه صدقت وموافقة الإمام أولى كبقية أدعية الصلاة وإنما لم تبطل بصدقت وبررت مع أنه خطاب آدمي لما بين الإمام والمأموم من الرابطة ولوروده أيضا وبذلك فارق إجابة المؤذن في الصلاة لأنها مكروهة من المصل كما مر وقال الخطيب بالبطان فيما وكالتناء الاستعاذة من النار وسؤال الجنة ونحوهما مما يطلب من المأموم فعله فيوافق الإمام فيه إن جهر به ولا أسره **(قوله فيؤمن فيها)** أي في الصلاة على النبي **ﷺ** وقال بعضهم ينبغي أن يؤمن إن أتى فيها بلفظ الأمر نحو اللهم صل على محمد ويوافق فيها إن أتى بغير لفظ نحو وصل الله على محمد وقول بعضهم لا يأتي بهذه الصيغة لأنها ركن في التشهد الأخير مردود وإن نقل عن بعض المصنفات ولو أتى الإمام بقنوت الإمام عمر فقال شيخنا الزيادي نقلا عن شيخ الإسلام إنه شارك من أوله إلى اللهم عذب الكفرة فيؤمن إرخ ويتوقف في أوله لأنه دعاء **(قوله فإن لم يسمعه)** وكذا لو سمع صوته ولم يميز حروفه **(قوله قنت)** أي سرا كما يقنت المأموم بناء على القول بأن الإمام يسر كما تقدم **(قوله ويشعر**

كما فيس الرفع به على رفع النبي يديه كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء بيثر معونة رواه البيهقي (و) الصحيح أنه **(لا يسمع وجهه)** أي لا يسن ذلك لعدم وروده والثاني يدخله في حديث سلوا الله بطلون أكفكم ولا تسأوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم لكم قال أبو داود روى من طرق كلها واهية والخلاف كما قال الرافعي إذا قلنا برفع يديه فإن قلنا لا فلا يسمع جزما وسكت عن ذلك في الروضة للعلم به (و) الصحيح **(أن الإمام يجهر به)** للاتباع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم والثاني لا كسائر الأدعية أما المنفرد فيسر به جزما (و) الصحيح بناء على جهر الإمام به **(أنه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء)** ولوله إنك تقضى والثاني يؤمن فيه أيضا وأحق الحب الطبري الصلاة على النبي **ﷺ** بالدعاء فيؤمن فيها هذا إن سمع الإمام **(السان لم يسمعه)** لبعد أو غيره **(قنت)** كما يقنت بناء على أنه يسر **(ويشعر**

**(قول الشارح كما فيس الرفع فيه إرخ)** فيه بحث إذ كيف يسوغ القياس مع كون الحكم منصوبا عليه في حديث الحاكم **(قول الشارح أي لا يسن ذلك)** من هنا قال الإسنوي لو قال لا مسح وجهه كان أول اهـ . قال البيهقي لم يرد في المسح في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وإنما ورد خارج الصلاة حديث ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجا فقط **(قول الشارح فإذا فرغ فامسحوا بها وجوهكم)** قال الإسنوي ورد في حديث حكمة ذلك وهي الإفاضة عليه مما أعطاه الله تعالى اهـ . **(قول المتن وأن الإمام يجهر به)** أي حتى بالثناء ولو قلنا أن المأموم يوافق فيه هذا قضية إطلاقه وقال الإسنوي يحتمل أن يسر به ويحتمل أن يجهر به كما لو سأل الإمام الرحمة واستعاذ من النار فإنه يجهر ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح المهذب اهـ والذي ذكره من أن الإمام يجهر بالدعاء مسألة مهمة لا ينفصلها ألمة هذا الزمان **(قول المتن وأنه يؤمن)** أي يجهر كآمينه لقراءة إمامه وأما إذا قال الثناء فالظاهر أنه يسره **(قول الشارح والثاني يؤمن فيه أيضا)** أي لإطلاق الحديث والظاهر أن التأمين وإن فارق الثناء يرجع إلى الدعاء الأول فإن الثناء المذكور له ارتباط بمعنى الدعاء السابق **(قول المتن فإن لم يسمعه قنت)** لو سمع صوتا لم يفهمه فالظاهر أنه كعدم السماع بالكية **(قول الشارح كما يقنت بناء)** يرجع لقوله كما يقنت وقوله على أنه يسر الضمير فيه يرجع للإمام من قوله هذا إن سمع الإمام

القنوت) أو يستحب (في سائر المكتوبات) أي باقيها (لأنه) قال في شرح المذهب والعدو لأنه **عنه** قنوت شهره يدعو على قتلى أصحابه القراء بشر معونة رواه الشيخان ويقاس غير العدو عليه (لا مطلقا على المشهور) لعدم وروده فيما عدا النازلة والثاني يتخير بين القنوت

وعلمه لأنه دعاء ويجوز

الإمام في السرية والجمهرية

وعلمه احتلال الركعة

الأخرى (السابع

السجود وأقله مباشرة

بعض جهته مصلاه) بأن

لا يكون عليهما حائل

كعصابة فإن كانت

لجراحة أجزأ السجود

عليها من غير إعادة ذكره

في الروضة والمراد ما في

شرح المذهب عن الجويني.

أن شرط جواز ذلك أن

يكون عليه مشقة شديدة

في إزالة العصابة ومشى

عليه في التحقيق فقال

وشأن الزاها (فإن سجد

على متصل به) كطرف

عماته (جواز أن ما يتحرك

بحركته) في قيامه وقعوده

لأنه في معنى المنفصل عنه

بمخلاف ما يتحرك بحركته

فلا يجوز السجود عليه

لأنه كالجزء منه فإن سجد

عليه عامدا علما بتحريكه

بطلت صلاته أو جاهلا أو

ساهيا لم تبطل ويجب

إعادة السجود قاله في

شرح المذهب (ولا يجب

وضع يديه وركبتيه

وقدسية في السجود (ل

الأظهر) لأنه لو وجب

وضعها لوجب الإيماء بها

عند المعجز عن وضعها

القنوت) أي المتقدم قال ابن حجر ينيق أن يؤتى في كل نازلة بما يناسبها (قوله أي باقيها) لأن الصحيح فيها القنوت مطلقا وخرج بالمكتوبات غيرها فبكره في الجنازة وفي نفل لم تطلب فيه الجماعة ويباح فيما طلبت فيه الجماعة منه (قوله للنازلة) أي العامة أو الخاصة بمن يقتضيه أو يفرضه وتعدي نفعه كعالم وشجاع كما قيد به شيخنا الرمي وابن حجر تبعه للإسنوي ولم يقيد شيخنا الزبائدي كالأدري (قوله كالولاء والقحط) وكذا الجراد والطاعون على المعتمد (قوله والثاني يتخير) أن يباح في النازلة وغيرها الثالث ذكره في الروضة يستحب مطلقا (قوله ويجوز الإمام به) أي لا المفرد وفيه ما مر (قوله السجود) وهو لغة النطمان والذلة والخضوع وشرعا ما سأتى وقد يطلق على الركوع ومنه ﴿وَحَرِّوْا لَهُ سَجْدًا﴾ كما مر ومنه ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ وحكمة تكراره مرتين كونه عمل إجابة الدعاء أو لأن آدم **عليه** سجد لما أخبر بأن الله تاب عليه فحين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوبا على باب الجنة فسجد ثانياً أو لأن النفس عاتبت صاحبها بوضع أشرف أعضائه على عمل موافق الأقدام وقرع النعال فأعاده رغاماً لها أو لأن إبليس لما امتنع منه حين أمر به لآدم فكرر رغاماً له أو لتغير ذلك (قوله وجهته) وهي طولاً ما بين صدغيه وعرضاً ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه (قوله بأن لا يكون عليهما حائل) نعم لا يضر شعر نبت عليهما أو بعضها فيكفيه السجود عليه وإن لم يستوعبها وإن سهل على الخالي منه لأنه مثل بشرتها وخصت بالكشف دون بقية الأعضاء لسهولة ما فيها من غاية التواضع بمباشرة الإنسان بأشرف أعضائه موافق الأقدام وقرع النعال كما مر ولأنها ليست عورة في الصلاة لكل أحد أصالة (قوله مشقة شديدة) أي لا تحصل عادة وإن لم تبح التيمم ولا إعادة إلا أن كان تحتها نجس غير معفو عنه (قوله على متصل به) أي ليس جزم من بدنه كشرعه وسلمة فيها أو لا فلا يصح السجود عليه مطلقاً في غير ما مر (قوله كطرف عماته) أي على رأسه أو كتفه متلفاً فإن كانت في يده لم يضر كسندبل وعود فيها ولو التصق بجهته شيء على سجدته فإن غناه قبل سجوده ثانياً لم يضر ولا لم يحسب (قوله بمخلاف ما يتحرك بحركته) أي في قيامه إن صل قائماً أو في قعوده إن صل قاعداً وهذا ما عليه عامة الأصحاب والمتأخرين ومشى عليه شيخنا واعتمد شيخنا الرمي أن ما يتحرك في قيامه يضر وإن صل قاعداً ولم يضر عليه استدراك قولهم أو قعوده فمائل والحركة خاصة بالجبهة (قوله بطلت صلاته) أي إن رفع رأسه قبل زواله وسجوده الشرعي وإلا لم تبطل نعم إن قصد ابتداء الاقتصار على ذلك بطلت بسجود شرعه فيه لأنه قصد البطل وشرع فيه (قوله ولا يجب وضع جزء الخ) أي عند الرافعي وصحيح النووي وجوب وضع الجزء وهو يشمل بعض باطن أصبع فيكفي وإن كره الاقتصار على جزء من بقية الأعضاء

(قول الشارح أي باقيها) أي وأما الصحيح فقد سلف (فتدبيره) لو كانت النازلة خاصة فهل يستحب لمن نزلت ولغيره القنوت محل نظر (قول الشارح قنوت شهره) قال الإسنوي وغيره كأن الحامل له على القنوت في هذه القصة دفع تردد القاتلين (قول الشارح والثاني يتخير) أي عند عدم النازلة كما شرحه كذلك الإسنوي قلت الكلام حيث يحتاج إلى تأويل لأن قوله والثاني يتخير يقتضي أن الخلاف في الجواز وقول الشارح أولاً إن يشرع بمعنى يستحب يقتضي أن المنفى بعد ذلك عدم الاستحباب لا عدم الجواز فليتأمل فينبغي أن يكون هذا مقابلاً لأول الكلام وهو قوله ويشرع القنوت الخ (قول المتن السجود) وهو لغة النطمان (قول المتن وأقله مباشرة) سأتى دليله في حديث أمّرت أن أسجد على منبة أعظم وكثيراً ما يقع للشارح مثله هذا بترك الدليل أولاً لعدم دليل يأتي بعد محافظة على الاختصار .

والإيماء بها لا يجب فلا يجب وضعها (قلت الأظهر وجوبه والله أعلم) لحديث الصحيحين أمّرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والأول يقول الأمر فيه أمر نذب في غير الجبهة ويكفي على الوجوب وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليد بإطراف الكف

(قوله سواء الأصابع والراحة) أى غير الأصابع الزائدة كما يأتي (قوله يبطون الأصابع) أى الأصلية ولو قطعت الكف أو الأصابع من الرجل سقط الواجب كما قالوه وظاهره السقوط وإن جعل لها بدلا من نقد أو غيره<sup>(١)</sup> وقياس نظائرها وجوب وضع البذل إن سهل فراجع له وقد يفرق بمشقة وضع الباطن هنا في الجملة أو يقال إن وجب غسله وجب وضعه والأفلا هو محتمل ولو تعددت الأعضاء فإن علم الزائد منها لم يكف وضعه أو الأصل كفى وضع جزء من واحد منه كما مر أو أشبهه وجب وضع جزء من كل من المشتهين ولا يكفى المشتهى مع عدم وضع أصل كما هو معلوم (قوله ولا يجب كشف شيء منها) بل يكره كشف الركبتين مطلقا والقدمين واليدين من غير الذكر بل يحرم كشفها إن لزم عليه بطلان الصلاة (قوله ويجب أن يطمئن) أى حال وضع جميع ما يجب وضعه من الأعضاء في وقت واحد وهو حال وضع الجبهة (قوله يفتح الجيم) أى على الأصح ويجوز كسرهما لكنه فيه إيهام للموضع المتخذ مسجداً لأنه من المشترك (قوله ويظهر أثره) أى أن يحس به حيث أمكن عرفا لا نحو قنطار قطن مثلا ومن ذلك الصلاة على التين ولا يجب التحامل في غير الجبهة كما قاله الزركشي وهو المتحمّد خلافا لما في النج (قوله بأن يوى إغ) دفع بذلك ما يورمه كلام المصنف من وجوب قصد نفى الغر فلا يصح التفرغ عليه بقوله فلو سقط إغ لكن في كلامه إيهام أن المرى بقصد غير السجود معه مضر وليس كذلك كما مر وإنما ضرر مع الإطلاق لسبق قصد الصارف عليه فاستصحب ولو لم يسبق قصد الصارف لم يضر الإطلاق (قوله إن نوى الاعتقاد عليها) أى فقط لم تحسب من السجود لوجود الصارف ويجب عليه العود إلى الموضع الذي نوى الاعتقاد فيه فإن زاد عليه عامدا علما بطلت صلاته وهذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره فقول شيخنا الرمي يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وإذا زاد عليه بطلت صلاته فيه نظر لأنه هو قبل نية الاعتقاد معتد به وبعدها لا غفره إن كان ما قبلها فهو زيادة فعل بلا موجب فيضر أو لا بعدها فهو نقص عما عليه فلا يكتفى بهذا علم ما في قول المصنف من العود إلى الاعتدال وما في شيخنا الزيدى تبعاً لشيخه الطنطاوى من وجوب عوده محل السقوط فأنزل (قوله والإ) بأن لم ينو الاعتقاد على جهة فقط سواء نوى السجود وحده أو مع الاعتقاد أو لم ينو شيئا (قوله حسب) أى استصحابا لما كان قبل الصارف لأن السقوط بغير اختياره فلا يعد فعلا ولو سقط لجنبه وجب عليه العود لمثل ما مر فإن لم يقصد غير الموى فله السجود من غير جلوس إن لم ينو برفعه منه الاستقامة فقط ولا واجب

(قول الشارح ولا يجب كشف شيء منها) في الحديث شكنا إلى رسول الله ﷺ حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا وهو دال على وجوب كشف الأكف وهو قول للإمام الشافعي رحمه الله وعلى عدم الوجوب بأن المقصود إظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وأيضا هي بارزة لا تشق مباشرة الأرض بها بخلاف الكفين فقد تشق مباشرة الأرض بهما لحر أو برد كذا قاله والرواية المذكورة في مسلم ودلائلها بينة تحتاج إلى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي ﷺ صلى في مسجد بنى عبد الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقيه برد الحمى رواه ابن ماجه (قول الشارح يضبط المصنف) إنما ضبطه بذلك لأن الكسر وإن كان جائزا يورمه هنا إرادة للموضع المتخذ مسجداً (قول الشارح لأن سجدة على قطن) الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله ﷺ إذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض ولا تنفر نقرا وذهب الإمام إلى عدم اشتراط التحامل قال ويكتفى بمجرد الإمساك بل الشرط أن لا يقل رأسه اهـ . (فروع) ظاهر كلامهم أن الأعضاء الستة لا يشترط فيها التحامل وقد يؤيده (قول الشارح ولو هو ليسجد إغ) مثل ذلك ما لو قصد الموى ثم عرض له السقوط قبل فعل الموى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر . (قول الشارح والإ حسب) استصحابا للقصد الأول أى ولا يقدح كون السقوط ليس فعلا بالاختيار .

سواء الأصابع والراحة  
قاله في شرح المهذب وفي  
الرجل يبطون الأصابع  
ولا يجب كشف شيء  
منها وعلى عدم الوجوب  
يتصور رفع جميعها بأن  
يصل على حجرين بينهما  
حائط قصير ينطرح عليه  
عند السجود ويوقفها  
قاله في شرح المهذب  
(ويجب أن يطمئن)  
لحديث الصحيحين ثم  
استجد حتى تطمئن  
ساجدا (وبال مسجد)  
يفتح الجيم بضبط  
المصنف أى موضع  
سجوده (قل رأسه) فإن  
سجد على قطن أو نحوه  
وجب أن يتحامل عليه  
حتى يتكيس ويظهر أثره  
في يد لو فرضت تحت  
ذلك (وأن لا يوى  
لفيه) بأن يوى له أو من  
غير نية (فلو سقط  
لوجه) أى عليه في محل  
السجود (وجب العود  
إلى الاعتدال) ليوى منه  
لاثناء الموى في السقوط  
ولو هو ليسجد فسقط  
على جبهته إن نوى  
الاعتقاد عليها لم  
يحسب عن السجود ولا  
حسب (وأن ترفع



**أسافله على أعاليه في الأصح** بأن يرفع أسافله فيما إذا كان موضع الجبهة مرتفعا قليلا والثاني يجوز تساوى الأسافل والأعلى فلا حاجة إلى رفع الأسافل فيما ذكر ومهما كان المكان مستويا فالأسافل أعلى ، ولو كانت الأعلى أعلى من الأسافل لارتفاع موضع الجبهة كثيرا لم يجوزته جزمنا لعدم اسم السجود كالوأكب على وجهه ومدرجيه ، نعم إن كان به علة لا يمكنه السجود إلا بمعدود الرجلين أجزأه ذكره المتن وأقره في شرح المذهب (وأكملة يكرر فويه بالا رفع) ليديه . (ويضع ركبتيه ثم يديه) أى كفيه للاتباع رواه في التكبير الشيخان وفى عدم الرفع البخارى

في الباقي الأربعة وحسنه الترمذى (ثم جبهته وأنفه) للاتباع في ضم الأنف إلى الجبهة رواه أبو داود (ويقول سبحان ربى الأعلى ثلاثا) للاتباع رواه من غير تثليث مسلم ، وبه أبو داود (ولا يزيد الإمام) على ذلك تحفيضا على المأمومين (ويزيد المنفرد اللهم لك سجدات ولك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع رواه المنفرد وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل (ويضع يديه) في سجود (جلوس منكبيه) للاتباع رواه أبو داود (ويشتر أصابعه مضمومة للقبلة) للاتباع رواه في النشر والضم البخارى وفى الباقي البيهقي (ويفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذه ويركعه وسجوده)

الجلوس ليسجد منه ولا يقوم فإن قام عامدا بطلت صلاته (قوله أسافله) وهى عجزته وما حولها وأعاليه رأسه ومنكباه وكذا يده (قوله ومهما إغ) أى متى سجد على الهيئة المطلوبة في السجود من رفع بطنه عن فخذه وكان المكان مستويا لزم أن ترتفع الأسافل وهذا واضح ولا يجوز فهم غيره من كلام المصنف (قوله أجزأه) أى ولا إعادة عليه وكذا لو لم يمكنه السجود إلا بوضع نحو نخدة تحت رجليه أو رأسه فيجب ولو بأجرة قدر عليها إن حصل حقيقة السجود بتكبس وغيره وإلا فيندب فلو كان في سفينة ولم يمكنه التكبس ليملأها صل على حسب حاله لحرمه الوقت وتلزمه الإعادة كالو تعذر عليه بعض الاستقبال أو إتمام بعض الأركان وليس له صلاة النفل مع شيء من ذلك كما مر (قوله وأكملة يكرر فويه) أى يتدىء بالتكبير مع ابتداء العزى ويمد التكبير إلى السجود (قوله وأنف) أفاد بالواو نذب وضعهما معا ويندب كشفه وبم فيما قبله الترتيب ومخالفة شيء من ذلك مكروهة أو خلاف الأولى (قوله للاتباع) أى في حديث أبى داود وفيه بحث لأن الذى في الحديث المذكور يدل على وجوب وضع الأنف في الصحيحين أيضا ما يدل له كما قاله في شرح المذهب ولا يعارضه حديث السبعة المذكور لأنه زيادة ثقة وقد يجاب بأنهم أجمعوا على أن الأمر به للندب ولذلك لم يستدلوا به على وجوب الجبهة (قوله سبحان ربى الأعلى) خص هذا بالسجود لدفع توهم البعد عن الله بالخفاضة وأقله مرة أو ثلث كالأكثر وأكره إحدى عشرة ، والأولى زيادة بحمد وتقدم في الركوع بيان الأفضل منه بأن المأموم بما يمكنه من غير تخلف (قوله وصوره) دفع به توهم إرادة خلق المادة فقط (قوله وشق سمعه وبصره) أى منفذهما (قوله لتبارك الله) أى تعالى شأنه في خلقهم وحكمتهم والخالقين المقدرين تقدير (قوله ويضع) أى المصل مطلقا (قوله ويفرق) أى الذكر كما صرح به شيخنا الرملى في شرحه كابن حجر (قوله ركبتيه) سواء صلى قائما أو قاعدا (قوله ويرفع من رقبته عن جبهته) أى الذكر ويندب رفع الساعدين عن الأرض في السجود ولو امرأة وغثنى إلا لنحو طول السجود (قوله بين القدمين) أى في القيام والسجود قال في القواعد ويسن تفریق أصابع الرجلين أى إن أمكن (قوله في الركوع والسجود) لو أسقطه لكان أولى ليشمل ضم القدمين والركبتين في

(قول المتن أسافله على أعاليه) المراد بالأسافل العجيزة وبالأعلى الرأس والمنكبين ودليل ذلك أن البراء بن عازب رضى الله عنه وضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزته وقال هكذا كان رسول الله ﷺ يسجد (قول الشارح والثاني يجوز تساوى الأسافل والأعلى) علل بمحصول اسم السجود بذلك (قول الشارح ومهما كان المكان مستويا إغ) إذا نظرت إلى ما سلف من اعتبار وضع الركبتين وأطراف القدمين اتضح لك ما قاله الشارح (قول المتن وأنف) وجوب وضع الأنف قوى من جهة الدليل ولا يرد حديثه وأمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الأنف لأن ذكره زيادة ثقة وقد ورد ذلك في أبى داود قال في شرح المذهب وهو صحيح وفى الصحيحين ما يدل له اهـ (قول المتن ويضع يديه) لو قدمه على التسييح في السجود كان أولى (قول الشارح يستحب التفریق بين القدمين بشير) قال في القواعد ويستحب أيضا تفریق أصابع الرجلين (قول الشارح ويقاس به التفریق بين الركبتين) أى في الركوع والسجود .

للاتباع في الثلاثة في السجود وفى الثالث فى الركوع رواه فى الأولىين فى السجود أبو داود وفى الثالث فيه الشيخان وفى الركوع الترمذى وقال حسن صحيح ويقاس الأولىان فيه المزيدين على المخر وغيره بالأولين فى السجود وفى الروضة يستحب التفریق بين القدمين بشير ويقاس به التفریق بين الركبتين (وتضم المرأة والحشى) بعضهما فى الركوع والسجود كما اقتضاه السياق لأنه أستر لها وأحوط له وضم الحشى المزيدي على المخر

مذكور في الروضة كأصلها في الركوع وفي نواقض الوضوء من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هنا عن نص الأم أن المرأة تضم في جميع الصلوات المرفقين إلى الجنبين (الظاهر الجلو من بين مسجديه مطمئنا) لحديث الصحيحين ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد رفعه غير هـ)

فلو رفع للذغة عقرب أو دخول شوكة في جنبه عليه أن يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطول ولا الاعتدال) لأنها للفصل وسيأتي حكم تطويلها في باب سجود السهو (وأكملها يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مفترشا) للاتباع رواه في الأول الشيخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الافتراض (واضعا يديه) على فخذه (قريبا من ركبتيه ويشتر أصابعه) مضومة للقلبة كما في السجود أخذ من الروضة (قالا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني) للاتباع روى بعضه أبو داود وباقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالأولى) في الأكل والأكمل كما في المحرر (والمشهور من جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبا تشهد لحديث مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض

الركوع والقيام والقعود وضم البطن إلى الفخذين والمرفقين إلى الجنبين في السجود والعمود والعمود كالركعة ولو في خلوة ويجب الضم على سلس يستمسك بوله به ويسن كشف قدمي الذكر كما مر ولا يكفي سترهما كالخفين (قوله أي المرفقين) لو سكنت عنه كان أولى ليشمل جميع ما تقدم (فروع) ويندب في السجود أيضا سبوح قدوس رب الملائكة والروح اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره سره وعلايته اللهم أي أعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويندب كثرة الدعاء في السجود مطلقا لورود الإجابة فيه كحديثه «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء في سجودكم فتمن أن يستجاب لكم» وقص بفتح القاف وكسر الميم أو فتحها بمعنى حقيق (فروع) لو قال سجدت لك في طاعة الله وأثبت إلى الله لم يضر مطلقا بخلاف ما لو قال استعنا بالله بعد قول الإمام وإياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولو مع غيره وفي شرح شيخنا الرملي في الكلام على الشروط أن التشريك مضر وفيه نظر (قوله للذغة عقرب) اللذغة بالمهمل ثم المعجمة لنزوات السموم ولعكسها لغوها كتار ولم يرد في اللغة إصاها ولا إعجامها (قوله وإن لا يطول) (إخ) أي ما لم يطلب تطويلها نعم لا يضر تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لأنه طلب تطويله في الجملة وسيأتي في سجود السهو أن تطويل الاعتدال المبطل بقدر ما يسع الفأخة للوسط المعتدل فأكثر زيادة على ما يطلب لذلك المصل عند ابن حجر وشيخنا الرملي وعلى ما يطلب للمنفرد مطلقا عند بعضهم وتطويل الجلوس بقدر ما يسع التشهد الواجب على ما ذكر (قوله يكبر مع رفع رأسه) ويندب إلى جلوسه (قوله واضعا يديه على فخذه) وإن تسامت رؤوسهما آخر الركبتين فلو أرسلهما في جانبيه فلا بأس (قوله واجبرني) أي في كل ما يحتاج إلى جبر وقيل معناه اغثنى عطف أرزقني بعده عام وقيل معناه أرزقني فطفه مرادف فما بعده تأكيد له وطلب الرزق ينصرف للحلال منه وكون الرزق ما ينفع ولو حراما ما هو فيما إذا استعمل بالفعل فالطلب المطلق لا ينصرف إليه اتفاقا فما اعترض به بعضهم هنا ناشئ عن الغفلة وعدم التأمل (قوله وعافني) أي من بلاء الدنيا والآخرة وأعاف عني رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم رب هب لي قلبا نقيا من الشرك برأيا لا كافرا ولا شقيا (قوله والأكمل) ومنه التكبير مع رفع رأسه ويندب إلى القيام ولا يكبر مرتين ثم يسجد السجدة الثانية (قوله كالأولى) فهما ركن واحد في العدد وكنان في التقديم والتأخر كما يأتي (قوله خفيفة) أي بقدر الجلوس بين السجدين كما قالوه ولعل المراد به المنسوب ولو ضبطت بقدر المطلوب في التشهد الأول كان أولى فراجعه وللمأموم ولو بطيء الحركة فعلها لكن مع الكراهة وإن تركها الإمام بخلاف التشهد الأول فيجب تركه لطوله ويكره تطويلها على ما ذكر ولا تطيل به الصلاة خلافا لابن حجر وغيره وهي فاصلة بين الركعتين على الأصح (قوله في كل ركعة) خرج بها سجود التلاوة ونحوه فلا تسن فيه (قوله يقوم عنها) ولو بإرادته فشمل من قصد ترك التشهد الأول فسن له وخرج من يصلي قاعدا (قول المشرح على فخذه) ولو أرسلهما من جانبيه فخذه كان كإرسالهما في القيام قاله في الروضة ولو انعطفت أطراف أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله الرافعي (قول المتن ثم يسجد الثانية كالأولى) إنما شرع تكرار السجود في كل ركعة لأنه أبلغ في التواضع ثم إن صنع المصنف كما ترى يقتضي أن السجدين معاركن واحدا وفي ذلك وجهان حكاهما الفزالي وغيره وصحح، أعنى الفزالي، أنهما ركنان قال في الكفاية فائدة ذلك تظهر في التقديم على الإمام والتأخر عنه (فروع) جزم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع

حتى يسوي قاعداه والبخاري والثاني لا تسن لحديث وإثل بن حجر أنه عليه السلام كان إذا رفع رأسه في السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره فقال المصنف هو غير مبطل لو صح وجب عمله ليوافق غيره على تبيين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الافتراض للاتباع عرواها الترمذي

وقال حسن صحيح (التامع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على النبي ﷺ فيه) على ما يأتي بيانه (فالتشهد وقعوده

إن عقيبهما مع الصلاة على النبي ﷺ (سلام) وكان ولا فستان) أما القسم الثاني فلائنه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه ، وأما القسم الأول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى الدارقطني والبيهقي وقالوا إسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي ﷺ هـ قولوا الصالحات لله واغ والمراء فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فبيعه في الوجوب (وكيف قصد) في التشهدين (جاز ويسن في الأول الانقراض فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلى ظهرها الأرض (ويصحب يمينه) ويضع أطراف أصابعه منها (للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالانقراض لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويصحب يمينه

(قوله التشهد) سمي بذلك لاشتغاله على الشهادتين (قوله فالتشهد وقعوده) أى لا يقيد كونهما ركعتين فليس التعريف للمهد الذي أوله يقطع النظر عن قيده (قوله مع الصلاة) نص عليها لأجل قول المصنف إن عقيبها سلام لا لسكوتها عنها لأنه سيذكرها بعد ذلك وكان الأنسب جعل التشهد شاملا لما تتدخل فيه مع قعودها ويكون ذكرها بعد ليبيان وجوبها دفعا لتوهم أنها كبحض ألفاظ التشهد المندوبة فتأمل (قوله إن عقيبهما) المراد بالعقب البعيدة وغلب في ذلك التشهد على القعود لأن السلام فيه لا عقبه كما نأتى الإشارة إليه وفي بعض نسخ المنهج أن عقيبهما بضمير التثنية الراجع للتشهد والصلاة على النبي ﷺ وهو أنسب بما في بعض النسخ من ضمير غير التثنية الراجع إلى الثلاثة التشهد والصلاة والقعود لأنه إن أريد قعودهما خرج قعود السلام أو القعود مطلقا لزم كون السلام عقب قعوده وكل باطل وفيه تسع أو الراجع إلى الصلاة على النبي ﷺ فقط لأنه لا يومه وجوب التشهد في غير الآخر وفيه ما ذكر (قوله ركعتان) والركن من التشهد ألفاظه الواجبة ومن القعود ما قارنا مع الصلاة والسلام وإن لم تشمله العبارة قيل وقول بعضهم الركن من القعود جزء بطمأنينة ولو قبل التشهد كما قيل بمثل ذلك في قيام القراءة كما تقدم يرده قولهم هنا والقعود هما أى التشهد والصلاة والسلام والوجه مساواة ما هنا لما هناك ولا معارضة فتأمل . نعم لا يجب القعود في نفل المسافر الماشي ويكفى الاضطجاع في نفل غيره كما تقدم فيما (قوله أما القسم الثاني) قدمه لسهولة مع دليله (قوله كما نقول) أى في السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الأخير كما هو الظاهر أو المتعين فلا حاجة لقوله والمراد فرضه إلخ لأن يكون ذكره لقوله وهو محله إلخ وضمير نقول عائد إلى الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له ﷺ ولجبريل فيه فكانا يقولانه إذ بعد اختراع الصحابة له (قوله قيل أن يفرض علينا التشهد) ظاهره أن القول السابق لم يكن مفروضا أصلا لم يعلموا بفرضيته ويحتمل توجه الفريضة إلى ألفاظه المخصوصة فلا ينافي كون الأول كان مفروضا مع فرض الصلاة ثم بدلت ألفاظه وهو الظاهر من ملازمته عليه إذ لم ينقل تركه وقول المنهج قبل عبادة هو بيان لأنهم كانوا يقدمون ذكر الله على ذكر عباده لأنهم كانوا ينفقون بذلك (قوله على فلان) بيان أنهم كانوا لا يقتصرون على ذكر جبريل مثلا بل يذكرون غيره نحو ميكائيل وإسرائيل وليس ذلك من ألفاظهم لكن لم يرد مقدار معين فيما يقولونه فراجع (قوله لما تقدم) أى في حديث أنه قام من ركعتين إلخ وهذا دليل لكونه في الآخر وأما دليل كونها في الصلاة فهو صريح خبر الصحيحين ولغة كما في شرح الروض وغيره أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا هـ . وعلى هذا فلا حاجة لقوله وأولى أحوال وجوبها الصلاة لأن ما ذكر نص في ذلك وإرادة الصلاة عليه من التأويل البعيد ولعل الإمام الشافعي رضى الله عنه لم يستدل به لذلك (قوله والأولى) بمعنى الأنسب أن يكون وجوبها خالصا بالصلاة والتبري بقوله قالوا لما ذكره الكشف من أن في وجوبها خارج الصلاة ثلاثة أقوال ووجه المناسبة لجمع بين الصلاة والسلام عليه ﷺ في محل الحتام (قوله جاز) أى بالإجماع بمعنى لم يحرم فلا ينافي كرامة الإقعام كما مر وصرح به شيخنا الرملى هنا (قوله ويسن في الأول) أى في غير الأخير الانقراض سمي بذلك لأن رجله كالفرش له كما سمي التورك بذلك لجلوسه على التورك وعند الإمام مالك رضى الله عنه يسن التورك مطلقا وعند الإمام أبى حنيفة يسن الانقراض مطلقا (قوله ويضع أطراف أصابعه) أى بطونها ويضع يديه على فخذه كما في الجلوس بين السجدتين (قوله للقيام) أى أصالة فيندب كالتورك لمن يصل من

(قول الحق والصلاة إلخ) اختار الحليمي وجوب الصلاة عليه ﷺ كما ذكر (قول الشارح قبل أن يفرض) هذا وكذا قوله الآن قولوا إلخ موضع الاستدلال (قول الشارح لما تقدم) يرجع لقوله قام من ركعتين من الظهر إلخ (قول الحق جاز) أى بالإجماع (قول الحق يمينه) أى قدمها .

بالأروى) للاتباع فيها رواه البخارى والحكمة في ذلك أن المصل مستوفى في الأول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الانقراض أقوم

(والأصح يفترض الميسوق) في التشهد الآخر لإمامه لاستيفاء للقيام (والسأهي) في تشهده الآخر لاحتياجه إلى السجود بعده والثاني بتوركان الأول متابعة

لإمامه والثاني نظرا إلى أنه  
قصد آخر الصلاة والثالث  
في الأول إن كان جلوسه  
على تشهده اقترش والا  
تورك المتابعة (ويضع  
فيهما) أي في التشهدين  
(يسراه على طرف ركبته)  
اليسرى (مستشورة  
الأصابع) للتابع رواه  
مسلم (بلا ضم) بأن يفرج  
بينهما فريحا مقصدا قلت  
الأصح الضم والله أعلم  
ليتوجه جميعا إلى القبلة  
(ويقبض من يمينه) ويضعها  
على طرف ركبته اليمنى  
والخمس واليسرى بكسر  
أولهما وثانيتها وكذا  
الوسطى في الأظهر  
للتابع رواه مسلم والثاني  
يخلق بين الإبهام والوسطى  
للتابع أيضا رواه أبو داود  
وغیره والأصح في كيفية  
التحليل أن يخلق برأسهما  
والثاني يضع رأس الوسطى  
بين عقد الإبهام (ويوصل  
المسبحة) وهي التي تلي  
الإبهام (ويرفعها عند قوله  
إلا الله) للتابع رواه مسلم  
(ولا يحرکہا) للتابع رواه  
أبو داود وقيل يحرکہا  
للتابع أيضا رواه البيهقي  
وقال الحديثان صحيحان  
١ هـ. وتقدم الأول الثاني  
على الثاني الثبت لما قام  
عندهم في ذلك (والأظهر  
ضم الإبهام كعقد ثلاثة  
ومحسين) للتابع والثاني

جلوس وفيه إعلام غيره بالتشهد الذي هو فيه ودفع اشتباه ما فعله من الركعات (قوله يفترض المسبوق) أي  
ولو خليفة عن الإمام الأصلي ولو في الجمعة ويقدم على مراعاة المستخلف للاختلاف هنا (قوله والسأهي) أي  
من طلب منه سجود السهو ولو لعدم ولم يرد تركه وإن كان مأموما وعلم من إمامه تركه لو أراد السجود  
بعد التورك فله الاقتراش كمنعه ويندب الاقتراش والتورك ولو لمن لا يحسن التشهد ولم يصل مضطجعا  
إن أمكن وطلب الاقتراش هنا لمن أطلق لكون الجلوس الأخير على سجود السهو أصالة لا ينافي طلب ترك  
الرمل في طواف القدوم لمن لم يرد السعي عقبه لأن عمله أصالة طواف الإفاضة (قوله الأصح الضم) ولو للإبهام  
(قوله إلى القبلة) أي ليعني غالبا فلا يرد ضم من صل في الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا (قوله ويقبض من  
يمينه) أي بعد وضعها مستشورة كما صرح به شيخنا الرمل كالخطيب وشيخنا الزبدي وظاهر كلام غيرهم أن  
القبض مقارن للوضع فالواو في ويضع في عبارة المنج وغيره على الأول للبعدية وعلى الثاني للعمية (قوله  
وثانيتها) الأصح الفتح في ثالث المختصر قاله الفارسي (قوله ويوصل المسبحة) بكسر الباء سميت بذلك لأنه  
يشار بها إلى التسبيح وتسمى السبابة لأنه يشار بها عند السب أيضا (قوله ويرفعها) أي بمائلة الرأس إلى قدر  
على رفعها وإلا فلا يرفع سبابة اليسرى عنها بل يكره لأنه هيئتها عدم الرفع فلا تغير بل قال بعضهم لا تسمى  
مسبحة لأنها ليست للتزنية (قوله عند قوله) أي معه إن قدر وإلا فوقفه كما يرفع العاجز عن القنوت يديه في  
الوقوف له ويقصد أن المعبود واحد فيجمع في التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد وخصمت بذلك لأن لها  
عرفا متصلا بالقلب فرفعها يحرکه ليتنبه للتوحيد ويدرهم رفعها إلى القيام أو السلام بخلاف الوسطى فإن  
لها عرفا متصلا بالذكر ولذلك يستفتح بالإشارة بها ولو جعل للسبابة بدلا وأمكن رفعه نذب (قوله ولا  
يحرکہا) لأنه مكروه خلافا للإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله لما قام إلخ) وهو أن المطلوب في الصلاة عدم  
الحركة أو لأن التحريك يذهب الخشوع وتحريكه <sup>عنه</sup> لها لبيان الجواز بل قال البيهقي إن المراد بالتحريك  
في حديثه الرفع فلا معارضة (قوله ضم الإبهام إليها) بحيث تكون رأس الإبهام على طرف الراحة عند أسفل السبابة  
(قوله كعقائد ثلاثة ومحسين) هذا قول المتقدمين وشرط فيه المتأخرون وضع المختصر فوق البنصر وإلا فهو

(قوله المتن والسأهي) المراد به من عليه سجود سهو كما عبر في الخبر سواء سببه لسهو أو عمد ثم إن هذا  
واضح إن أراد السجود أو أطلق ولا فالتجيز التورك (قوله المتن بلا ضم) أي قياسا على وضعها على الركبة  
في الركوع (قوله المتن قلت الأصح الضم) حتى الإبهام (قوله الشارح وثانيتها) قال الفارسي الفصح  
فتح صاد المختصر (قوله المتن ويوصل المسبحة) سميت بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد والتزنية ومن البين  
أن التسبيح هو التزنية وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند الخاصصة والسب (قوله المتن ويرفعها) حكمة  
الرفع الإشارة إلى أن للمعبود واحد فيكون جامعا في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة  
اليسرى ولو من فاقدها من اليمنى (قوله الشارح وقيل يحرکہا) قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في  
هذه الرواية هو الرفع (قوله الشارح لما قام عندهم) منه أن التحريك يذهب الخشوع كما قاله بعضهم  
(قوله المتن والأظهر إلخ) قال الأسنوني والثاني يرسله أيضا مع طول المسبحة وقيل يقبضه ويجعله فوق  
الوسطى قال فقول المصنف إليها يعني إلى المسبحة يخرج به القول يقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله  
كمقائد ثلاثة ومحسين أشار به إلى جعل الإبهام مقبوض تحت المسبحة فخرج به قول إرساها معها وهذا  
التقدير هو الصواب وذكر المصنف أن عقد ثلاثة ومحسين شرطها عند الحساب أن يضع طرف المختصر على  
البنصر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة ومحسون وإما عبر الفقهاء بالأول دون الثاني اتباعا لرواية ابن عمر

يقبض الإبهام على الوسطى المقبوضة كمقائد ثلاثة وعشرين للتابع أيضا رواها مسلم (والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الآخر)

وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة لأنها كما قال الشافعي رضي الله عنه واجبة بقوله تعالى: ﴿يُأَيِّدُ الَّذِينَ آمَنُوا صُلُوحًا عَلَيْهِمْ وَأُولَى

أحوال وجوبها الصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها فتجب فيه أي معه كما عبر به الغزالي ومعية لفظ الآخر من متكلم بمعنى البعدي فالعلمي أنها بعده وذلك موافق لما سيأتي من وجوب ترتيب الأركان وصرح به في شرح المهذب فقال يشترط أن يأتي بالصلاة على النبي ﷺ بعد فراغه من التشهد (والأظهر منها في الأول) أي الإتيان بها فيه قياسا على الآخر وتكون فيه سنة لكونه سنة والثاني لا تسن فيه لبنائه على التخفيف (ولا تسن الصلاة على الآل في الأول على الصحيح) وقيل تسن فيه والخلاف كما في الروضة وأصلها مبنى على وجوبها في الآخر فإن لم تجب فيه وهو الراجح كما سيأتي لم تسن في الأول جزوا (ولسن في الآخر وقيل تجب) فيه الحديث أمرنا الله أن نصل عليك فكيف نصل عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واغزاه الشيخان إلا صدره فمسلم فالصلاة فيه على الآل الزائدة في الجواب مطلوبة قال الثاني على وجه الوجوب كالجواب وقال الأول على وجه التنبؤ كالذي بعدها وهو أظهر ومنهم من حكي

تسعة وخمسون والخلاف في الأفضل وتحصل السنة بالجمع ومنها التحليل بين الإجماع والوسطى وروى عن الحسن بن عرفة عن الإجماع بجانب السبابة في كنيهاً خمس ويصلق ظهور أصابعه بركبته (فروع) لو عجز عن هيئة الانقراض أو التورك المعروفة وقدر على عكسها فعله لأنه الميسور ولو قدر على بعضه كتسبب يمانه فقط أتى بما قدر عليه لأنه هيئتها فلا تغير كما في المسبحة فيما مر (فائدة) في كنيهاً العدد بالكف والأصابع المشار إلى بعضه بقولهم كعاقدة ثلاثة وخمسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا أن الواحد يكنى عنه بضم الخنصر لأقرب باطن الكف منه والاثني بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم الوسطى معها كذلك والأربعة برفع الخنصر عنها والخمسة برفع البنصر معه مع بقاء الوسطى والسنة بضم البنصر وحده والسبعة بضم الخنصر وحده على لحمه أصل الإجماع والثمانية بضم البنصر معها كذلك والتسعة بضم الوسطى معها كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الإجماع والعشرين بملهما معا والثلاثين بلسوق طرفي السبابة والإجماع الأربعين بمد الإجماع بجانب السبابة والخمسين بعطف الإجماع كأنها راكمة والستين بتحليل السبابة فوق الإجماع والستين بوضع طرف الإجماع على الأمانة الوسطى من السبابة مع عطف السبابة عليها قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظفر الإجماع والتسعين بعطف السبابة حتى يلتقي على الكف وضم الإجماع إليها والمائة بفتح اليد كلها . (قوله وفي معناه إلخ) أورد هذا نظرا إلى أن لفظ آخر يستدعي سبق الأول ولو حمل الآخر على معنى آخر الصلاة لتشمل ذلك أ هـ . (قوله وأولى أحوالها إلخ) أي لانضمامها إلى السلام الذي في التشهد للخروج من كراهة إفرادها وقول إمامنا الشافعي رضي الله عنه بوجوبها قد اتفق عليه جمع كثير من الصحابة وغيرهم فمن الصحابة عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبو مسعود البدرى وجابر عن عبد الله ومن التابعين محمد بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل ومن غيرهم إسحاق ومالك وابن المواز وبوا مشددة وآخره زاي وابن الحاجب وابن العرف وأحمد في آخر قوليه فمن ادعى أن إمامنا الشافعي رضي الله عنه شذ في ذلك ولا سلف له فيه فقد غلط مع أن إيجابها لم يخالف نصا ولا إجماعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة وجوبها كان في السنة الثانية من الهجرة كما مر وقيل ليلة الإسراء (قوله والمضى أنها بعده) أي أخذنا من إضافة للمعية إليها وإلا فالمعية صادقة بعكسه (قوله أي الإتيان إلخ) أشار إلى أنه لا خلاف في سنها خلافا لما يومه كلام المصنف وإنما الخلاف في الإتيان بها وعدمه المستند للقياس وعدمه (قوله والخلاف) الذي هو الأظهر ومقابلة المذكور أن في الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول يجرى في الصلاة على الآل فيه بناء على القول بوجوبها في الآخر وإن قيل بندهما في الآخر وهو الراجح لم تندب في الأول قطعا وهذه الطريقة القاطعة هي المبرر عنها في كلام المصنف بالصحيح وإن كان على خلاف اصطلاحه كما أشار إلى ذلك الشارح بذكر البناء فتأمل (قوله كالذي بعدها) فيه تصريح بأنه

ثم نقل ، أعني الإسئوى ، عن صاحب الإقلايد أنه أجاب بأن اشتراط وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقبح مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك أ هـ . (فائدة) كيما فعل المصلي من الهيئات المذكورة حصل السنة وإنما الخلاف في الأفضل (قول الشارح والمناسبات لها منها التشهد آخرها) كان وجه المناسبة للتشهد اشتغال على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا تنافي خاتمة الصلاة (قول الشارح فتجب فيه أي معه) إنما صنع هكذا لأن قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسره بقوله أي معه ليكون هذا التفسير تفسيرا للتمتن وقوله فالعلمي أنها بعده أي المراد من التمن (قول الشارح قياسا على الآخر) أي ولأن السلام سنة مشروع فيه فلتكن الصلاة كذلك لأن جميعهما مستحب (قول الشارح لبنائه على التخفيف) في أي داود أنه عليه السلام كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف والرضف الحجارة الحماة (قول الشارح والخلاف كما في الروضة وأصلها) والإسنوى إننا إذا قلنا بالوجوب في



وأشهد الخ لأنه يؤدى معناه (قلت الأصح) يقول (وأن محمدا رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمدا عبده ورسوله فالمراد إسقاط

أشهد والمراد بقوله وقبل الخ حكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة كأصلها لو أخل بترتيب الشاهد نظر إن غير تغييرا مبتلا للمعنى لم يحسب ما جاء به إن تعمد به بطلت صلاته وإن لم يطل المعنى أجره على المذهب وقيل فيه قولان والتحية ما يحياه من سلام وغیره ومنه الصلاة أى الدعاء بخير والقصده التاء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات الثاميات والطيّبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي ﷺ وآله اللهم صل على محمد وآله) كذا في الروضة وأصلها وهو يتناول الصلاة الواجبة والتسوية في التشهدين على ما تقدم وأكمل من قوله وآله أن يقال وعلى الله محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة إلى حميد مجيد) الواردة فيه وهي كما صليت على إبراهيم وأبراهيم وبارك على محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد (سنة) في التشهد (الأخص) بخلاف الأول فلا تنس فيه كما لا تنس فيه الصلاة على آل لبيته على التخفيف وفيما قاله إشارة إلى أن ما في الحديث أكمل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الأكمل على إبراهيم وعلى

الوجه قد اعتمده شيخنا الرمل وشيخنا الزايدى (قوله لو أخل الخ) هذا الإخلال حرام وإن أجزأ ومفارقة للفاتحة ظاهر وعن العلامة المبادئ أنه إن غير المعنى وتعمد بطلت صلاته وإن لم يتعمد لم يجزئه فراجعته وتشرط المولاة فيه أيضا وتعبر بما مر في الفاتحة نعم لا يضر زيادة ميم في عليك ولا ياء ندلة قبل أيها ولا وحده لا شريك له بعد أشهد أت لا له إلا الله لورودها في رواية كآله شيخنا ولا زيادة عنده مع رسول ولا زيادة سيدنا قبل محمد هنا وفي الصلاة عليه الآتية بل هو أفضل لأن فيه مع سلوك الأدب امتثال الأمر وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل باتفاق الحفاظ<sup>(١)</sup> (فتنبية) اللحن في إعراب التشهد كالترتيب (قوله مالك لجميع التحيات) فلذلك جمعت لأنه كان لكل ملك تحية مخصوصة به كآدم صباحا أو مساء وأثبت اللحن وغير ذلك (قوله وأقل الصلاة على النبي ﷺ) ويجرى فيها ما مر في التشهد من الترتيب والمولاة واللحن ويجوز فيها صلى الله على محمد والصلاة على محمد وقيدته ابن حجر بما إذا قصد الإنشاء ولم يذكروه شيخنا في شرحه ولعله لا يشترطه ويجوز إبدال الصلاة بالرحمة وفي زيادة سيدنا ما تقدم ويجوز إبدال لفظ محمد بالنبي والرسول لا بغیرهما كاحمد والعاقب والحاشر وعليه فارق الخطية بعدم ورود هنا (قوله وأكمل الخ) أى إن لفظ محمد أكثر حروفا من الضمير الذى حذف فهو من الأكمل (قوله الواردة فيه) أى في الحديث (قوله إبراهيم) خص بالذكر لاختصاصه بجميع الرحمة والبركة له بقوله تعالى : ﴿وإبراهيم عليه السلام كان من أئمة الأنبياء﴾ والتشبيه في كآصلية عائد لآل محمد لا له أيضا لأنه أفضل من إبراهيم وآله إلا أن يقال إنه من حيث طلب الدعاء أو الكيفية ولذلك قال الشافعي رضى الله عنه إن التشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة أو المجموع بالمجموع قال النووي وهذا أحسن الأجوبة وقيل لإفادة المضاعفة له ﷺ دون إبراهيم (قوله سنة) وإن ضاق الوقت لأنه من حيث أحرم في وقت يسع جميعها (قوله في التشهد الآخر) أى لإمام ومأموم ولو مسبقا تبعاً لإمامه (قوله بخلاف الأول) فلا تنس فيه بل تكره للإمام والمأموم ولو فرغ المأموم منه قبل إمامه وهما في غير التشهد فللمأموم أن يدعو بما شاء ولو بالتأخير والآتي ولا يأتي بها ولا بما بعدها من تمام التشهد الآخر ولا يجوز الدعاء له ﷺ بالرحمة فيكره وقيل يحرم لعدم وروده وما قيل من وروده وهم (فرج) لو عجز عن التشهد جالسا لكونه مكتوبا على رأس جدار مثلا قال له كما في الفاتحة في عكسه ثم يجلس للسلام (فتنبية) كان تشهد ﷺ كشهدنا بلفظ وأن محمدا رسول الله يقول

محمدا رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به الإسنى وغيره وأن محمدا عبده ورسوله (قول الشارح فالمراد إسقاط لفظ أشهد) قال الإسنى لكن هذا الاستدلال يعكر عليه لفظ الجلالة فإنه قد ثبت الإتيان بالضمير بدلها هـ . ومراعاة ثبوت ذلك في البخارى ومسلم كآله عليه قبل ذلك (قول الشارح أخل بترتيب الشاهد الخ) أما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو ركن كما سلف (قول الشارح وأكمل من قوله الخ) إمّا به على هذا لأن قول المتن الآتي والزائدة الخ لا يفيد ذلك لأن المعنى والزائدة على الأقل المذكور لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه أنه زيادة على الأقل المذكور لأن قوات الضمير من المتن من كون ذلك زيادة عليه نعم زيادة على بعض الأقل المذكور فحرمه الله ونعنا به ما أدراه بأسباب السلام (قول الشارح الواردة فيه) أى في الحديث يريد رحمة الله أن آل في الزيادة للعهد الذهنى وهو الوراد في حديث الشيخين (قول المتن سنة في الآخر) قال الإسنى دليل عدم وجوبها فيه وعدم استجبا في الأول الإجماع (قول الشارح فلا تنس فيه) لو أدرك للمسبوق ركعتين من الرابطة تشهد التشهد كاملا تبعاً للإمام (قول الشارح وفيما قاله إشارة) يريد أن قوله والزائدة بعد قوله وأقل الصلاة الخ يفيد أن ما في الحديث هو أكمل الصلاة بمعنى بمرتبة أن آل في لفظ الزيادة للعهد الذهنى وهي الواردة في الحديث (قول الشارح وفي الروضة وأصلها الخ) قال في شرح المذهب وينبغي أن يجمع ما في الأحاديث

آل إبراهيم في الموضوعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضا بعد آل إبراهيم الثاني في العالمين .

وآل إبراهيم إسماعيل وإسحق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للإمام وغيره بدني أو ذنوي لحديثه إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب [ رواه مسلم ] وروى البخاري ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به أما التشهد الأول فلا يسن بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي (الفضل)

من غير المأثور (ومنه) اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت (إخ) أي وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت للاتباع رواه مسلم (ويسن أن لا يزيد) الدعاء (على قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ) وفي الروضة كأصلها الأفضل أن يكون أقل منهما لأنه تبع لهما فإن زاد لم يضر إلا أن يكون إماما فيكره له التطويل ١ هـ . (ومن عجز عنهما) أي عن التشهد والصلاة على النبي ﷺ وهو ناطق والكلام في الواجبين لما سيأتى (الترجم) عنهما وتقدم في تكبير الإحرام لأنه يترجم عنه بأى لغة شاء وأن يجب التعلم إن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر فيأتى مثل ذلك هنا أما القادر عليهما فلا يجوز له ترجمتهما (ويترجم للدعاء) الذي تقدم أنه مسنون (والذكر المسلوب) كالتشهد الأول والصلاة على النبي فيه والقنوت

النتج نقلا عن الرافعي أنه كان يقول وأنى رسول الله مرود لأنه لم يرد في الصلاة وإنما ذكره بعضهم على تردد أنه قال ذلك في أذان فعله مرة في سفر (قوله وآل إبراهيم إسماعيل وإسحق وأولادهم) وكل الأنبياء بعدهما من أولاد إسحاق وليس من أولاد إسماعيل نبي غير نبي محمد ﷺ قال بعضهم وفي ذلك حكمة امتيازهم وانفرادهم ﷺ بساتر أنواع الكمالات والفضائل وفيما ذكر تصريح بأن المراد بأولادهم ما يعم الأنبياء وغيرهما فامل (قوله وكذا الدعاء) أي بغیر محرم ولا تعليق ولا اقتطاع فيما (قوله فليقل (إخ) وصرفه عن الوجوب الإجماع (قوله فلا يسن بعده الدعاء) ولو لحذف وإمام محصورين بل يكره فيه ما لم يقرأ (قوله ما قدمت وما أخرت) المعنى ما مضى من ذنوبي كلها ما تقدم منها على غيره وما تأخر عنه أو المعنى ما سلف منها وما سيقع ومعنى غفرانه على هذا عدم مؤاخذته به وإذا وقع ومن المأثور اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحاسن والفتنة المسح الدجال ، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم . والمسبح بالخاء المهملة أو المعجمة والمأثم بالثاء التثنية أو الثالثة الإثم والمغرم بالعين المعجمة ثم المهملة ما يلزم أدقوه بلا حوق وربما يوجد فيه خلف وعد أو خلف كذب أو نحو ذلك وفتنة الغيا بالدينا والشهوات ونحوها كترك العبادات وفتنة المحاسن بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر (قوله وفي الروضة) هو المتعمد والمراد أقل مما أتى به منهما سواء الأقل أو الأكمل (قوله إلا أن يكون إماما) أي لغیر محصورين فيكره له ولا يكره ولا يندب لإمامهم فله أن يعطي ما لم يشاء ما لم يقع في سهو كالنفرد (فائدة) قال في الأم فإن لم يزد أي المصلي مطلقا على ذلك أي التشهد والصلاة كرهته (قوله والكلام في الواجبين) إنما قيد بذلك نظرا للخلاف بعده في المنسوب (قوله إن قدر) وقبل القدرة بأي ذكر غيره ما لا يترجم (قوله فلا يجوز) أي وتبطل صلاته (قوله والعاجز) وإن قصر في التعلم (قوله فلو ترجم) أي القادر بطلت صلاته (قوله فلا يجوز اختراع (إخ)

الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأُمِّي وعلى آله وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ١ هـ . (فائدة) إنما خص إبراهيم ﷺ لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبي غيره قال تعالى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ فسأل النبي ﷺ إعطاء ما تضمنته الآية بما سبق إعطاؤه لإبراهيم ويدرأه قال قال الإنسوي عن أن الإشارة بهذه الآية اتفاق آخرها مع آخر التشهد في قوله حميد مجيد والحمد المحمود والإنجيد بمعنى الماجد وهو الكامل في الشرف والكرام (قول الشارح أو ذنوي) لتأويله بأنه إذا قال اللهم إرقتني جارية حسنة صفها كذا ونحوه بطلت صلاته (قول الشارح لحديث (إخ) الصارف عن الوجوب الإجماع (قول المتن وما أخرت) قيل معنى هذا طلب غفران ما سيقع على تقدير الوقوع وقيل أراد التأخر من الذنوب التي صدرت منه وهذا الأخير هو الذي ذكره الإنسوي في بعض شروح الرسالة نقلا عن الأصحاب والأول بحث له رحمه الله (قول المتن على قدر التشهد والصلاة) قال الدمري الظاهر أن المراد أقلهما ١ هـ . وقال ابن الرفعة أكملهما وإلا فكانت سنة عند إسقاط سنة (قول المتن العاجز) أي قياسا على الواجب .

وتكثيرات الانقلاط والتسبيحات (العاجز لا القادر لا الأصح) فهما لعلم الأول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجمان أي يجوز لهما الترجمة لقيام غير العربية مقامهما في أداء المتن . والثالث لا يترجمان إذا لا ضرورة إلى المنسوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذكر للمأثور فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالمعجمة في الصلاة قطعاً نقله الرافعي عن الإمام تصريحاً في الأولى واقتصر عليها في الروضة وإشعاراً في



الثانية (الثاني عشر السلام وأقوله السلام عليكم والأصح جواز سلام عليكم) بالتثنية كان في التشهد فيكون صورة ثانية للأقل (قلت الأصح المنصوص لا يجزئه

وأقوله أعلم) قال في شرح المهذب ثبت الأحاديث الصحيحة أنه **عليه السلام** كان يقول السلام عليكم ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (رو) الأصح (أنه لا يجزئ نية الخروج) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني يجب مع السلام ليكون الخروج كالندخل بنية لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة (وأكملته السلام عليكم ورحمة الله مرثين يميناً وشمالاً ملطفاً في الأولى حتى يرى غده الأيمن وفي الثانية الأيسر) للاتباع في ذلك رزاه الدارقطني وابن حبان وغيرهما وينتدب السلام في المرثين مستقبل القبلة وبنيته مع تمام الالتفات (ناوياً السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة والس وجن) مؤمنين أي بنو بركة الجن على من على اليمين وبركة اليسار على من على اليسار إماماً كان أو مأموماً المنفرد بنو بالمرثين على الملائكة كذا في الروضة كأصلها (وينوي الإمام السلام على المقتدين) هذا يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه وليس في الروضة ولا أصلها ويلحق بالإمام في ذلك المأموم (وهم الرد عليه) فينوي منهم من على يمينه

أى وتبطل الصلاة بذلك من العاجز كالقادر (قوله وأقوله السلام عليكم) وكذا عكسه وإن كره لتأديته معناه وحكمة السلام أن المصلئ كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم وشرطه إجماع نفسه وموالاه وعدم زيادة فيه وتعرفه والخطاب فيه وميم الجمع ولا يضر تنوينه مع التعريف ولا زيادة ولو قبله وشاركه التكبير بالاحتياط للاعتقاد ولا زيادة التام بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفاعلة ولو قال السلام عليكم بكسر فسكون أو فتح فسكون أو فتح فإن قصد به السلام كفى ولا فلا لأنه يكون بمعنى الصلح والالتفات ونحوه أصالة . (قوله بالتثنية) فينوي تنوين لا يجزئ اتفاقاً (قوله لا يجزئه) بل تبطل صلاته إن تعمد وخاطب أو قصد الخروج (قوله لكن لا يحتاج تعيين الصلاة) أى على الوجهين فلو عين غير ما هو فيه عمداً بطلت عليها أو خطأ بطلت على الثاني المروج دون الأول الراجح نعم من صلى نفلاً مطلقاً وسلم قبل إتمام ما عينه من غير نية اقتصار ولا قصد خروج بطلت صلاته قاله شيخنا الرملي (قوله ورحمة الله) ولا يسن زيادة وبركاته (قوله مرثين والثانية) من ملحقات الصلاة لا منها فتحرر لمروض مانع كحدث وخروج وقت جماعة وتحرق خف وكشف عورة وطرو نجاسة لا يطغى عنها ولو سلمها معتقداً أنه سلم الأولى فبان عدمها أعادها معاً لوجود الصارف لما ليس منها وسجد للسهو قبل سلامه بخلاف ما لو شك في أنه سلم فيجب عليه أن يسلم وإن طال الفصل ولا يسجد لأنه سكوت في ركن طويل (قوله يميناً) أى في المرة الأولى وشمالاً أى في المرة الثانية ولو سلم الأولى عن يساره والثانية كذا<sup>(١)</sup> قاله شيخنا وقال بعضهم يسلم الثانية عن يمينه على نظير ما في قراءة سورتي الجمعة والمنافقين في الجملة فراجعهم (قوله مستقبل القبلة) أى يوجهه في ابتدائها وينتهي مع انتهاء الالتفات ويفصل بينهما بسكنة لطيفة ولو اقتصر على تسليم واحدة فتجاهل إلى القبلة أول (قوله ناوياً السلام إلخ) وإنما احتج إلى ذلك لأن وضع السلام من الصلاة للتحلل منها ولو بحضه للسلام عليهم أو لإعلامهم بفرغ صلاته بطلت صلاته (قوله إماماً كان أو مأموماً) هذا تعميم في فاعل ناوياً وجرور على وبذلك تكرر مع ما يأتي بقوله وينوي الإمام إلخ وأجاب عنه الشارح بقوله هذا يزيد إلخ فامله (قوله مؤمنين) هو صفة كاشفة في الملائكة وقيد في الإنس والجن ودخل فيهم غير المصلين ولو مع بعد المسافة إلى منقطع الأرض كما مر (قوله كذا في الروضة) تبرأ منه لأنه يقتضي أن الإمام والمأموم لا ينويان على من خلفهما أو إمامهما وأن المنفرد لا ينوي على المؤمنين مطلقاً وليس كذلك وقول بعضهم إن الكلام في المصلين مع بعضهم بخلاف المنفرد يراد عليه ما موم في طرف صف يميناً أو شمالاً (قوله في ذلك) أى فيمن خلفه وكذلك إمامه والمنفرد كالمأموم كما مر (قوله فينويهم منهم إلخ) وهو مبنى على المطلوب من تأخر تسليمي المأموم عن

(قول المتن السلام) قال الفقهاء في الحسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم . اهـ . ثم كلام المؤلف فيهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قول الشارح بالتثنية) أما بغيره فلا يجزئ قولاً واحداً (فروع) إذا قلنا بعدم الإجزاء كان الإتيان به مبطلاً للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كثيرها من العبادات ولأنها أعني النية تلحق بالأفعال دون التروك كذا قاله الاستوى وأحسن منه ما قاله غيره لأن النية الأولى شاملة لذلك (قول الشارح مع السلام) أى الأول وانظر هل يجب الأمران بأوله أو بجميعه (قول الشارح لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة) لكن لو عين عمداً غير ما هو فيه بطلت تلاعبه (فروع) المتأمل إذا نوى عداً ثم سلم قبل تمامه إن لم ينو التحلل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول المتن ورحمة الله) مقتضاه أنه لا يقول وبركاته وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الأول دون الثاني حكاية السبكي واختار الثاني قال الاستوى وإذا اقتصر على واحدة فعلها لقاء وجهه كأن حكمة هذا المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل يبدأ بيميناً ويكملها شمالاً (فاشدة) يسن أن يفصل إحدى اليدين عن الأخرى (قول الشارح والمنفرد إلخ) هذا قد يشكل عليه حديث سنة العصر الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الروضة

تسليمتي الإمام والحاصل أن كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه وينوي الرد على من سلم عليه ممن عن يمينه أو يساره أو خلفه أو أمامه **(قوله حديث على إرخ)** هو في السلام ولو في غير المقتنين وشامل للجهات الأربع وعطف المؤمنين فيه مرادف أو خاص لشمول ما قبله للمناقضين لإجراء أحكام الإسلام عليهم ظاهرا **(قوله وحديث سمرة)** هو في الرد على الإمام ويقاس عليه غيره فكان الأنسب للشارح ذكره **(قوله أن نتعاب وأن يسلم بعضنا على بعض)** هو من عطف السبب أو المرادف أو المتغاير بحمل المحبة على نحو عدم المشاحة قال ابن حجر ومصافحة المصلين خلاف الأولى من حديث كونها خلف الصلاة **(قوله أن ينوي إلى آخره)** أي مقارنا للسلام أو لبعضه فإن نوى الخروج قبله بطلت صلاته وصرح هذا وما قبله أن لا يشترط قصد السلام من الصلاة مع ذلك مع أنه صارف وقد تقدم أنه يشترط قصد الأركان معه فلذلك مال بعضهم إلى الاشتراط وإنما سكتوا عنه للعلم به من غيره والوجه عدم الاشتراط هنا وبقر بأن موضوع السلام للتحلل من الصلاة فنية غيره لا يخرج عنه إلا إن تحمضت لغويته ولذلك قيل بوجوب نية الخروج معه وإلى هذا مال شيخنا **(فتنبيه)** هل يجب على غير المصلي الرد لسلام المصلي عليه الوجه نعم إن علم أنه قصده به **(قوله ترتيب الأركان)** خرج بها السنن مع بعضها أو مع الأركان فترتيبها شرط للاعتداد بها من حيث حصول ثوابها وسكت عن موالاة الصلاة والوجه فيها أن يقال إن فسرت بعدم تطويل الركن القصير أو بطول الفصل بعد السلام ناسيا فهو شرط للصحة وإلا فلا **(قوله ومعلوم)** أي فلا يضر عدم تقدمه في الأركان السابقة **(قوله التشهد)** المشتمل على الصلاة على النبي ﷺ **(قوله فيما عدا ذلك)** فيه نظر بالنسبة للقيام مع القراءة إلا أن يقال إن الشارح يرى أن القيام بعمل يجزئ مما قبل القراءة وفيه ما تقدم **(قوله وعده إرخ)** هو مبنى على أن الترتيب بمعنى المترتب الذي هو المحيطة بالحاصلة للشيء المترتبة وإلا فهو من الأفعال لأنه جعل كل شيء في مرتبته **(قوله صحيح)** أي حقيقة وإلا فهو صحيح مطلقا **(قوله ركن فعل)** أي على فعل آخر ولا حاجة لقولهم أو على قول ليدخل تقديم الركوع على القراءة فإنه مبطل لأن البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعل ولذلك قال بعضهم لا يتصور تقديم فعل على قول محض ولا عكسه ولا فعل على مثله كذلك ولا قولي كذلك والجواب بما قيل إن الركن الفعل في القيام والقعود هو ما سبق على القول مردود بأن محل القول منه اتفاقا ولذلك عدوه ركنا طويلا ويلزم أن الفتاحة ليست في القيام أو أنها في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل إن المنظور إليه في عمل القولية هو الأقوال والفعل تابع لها لعدم تصور وجودها بدون مردود أيضا بعدم سقوط الفعل بسقوط الأقوال عند العجز والوجه أن يقال إن الفعل المتقدم على محله يخرج عن الركنية لعدم الاعتداد به كما هو صريح قولهم فما بعد المتروك ولذلك تجب إعادته ولا نظير إلى قصده ولا إلى صورته التي سموه ركنا لأجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله على بقاء ركنيته مطلقا وإنما جاء البطلان من جهة الخلل بترك الركن المتقدم وكان حقه البطلان مطلقا وإنما اختص البطلان بالفعلين المختلفين لوجود انحراف هيئة الصلاة فيهما دون غيرهما فآمل هذا وأرجع إليه وعرض عليه بالتواجد فإنك لا تتم على مثله في مؤلف والله الموفق والمهم **(قوله بخلاف تقديم القول)** على مثله أو على فعل كالتشهد قبل السجود وهذا كله بحسب الصورة خروجها عن الركنية كما مر والبطلان بتقديم السلام على محله للخروج به من الصلاة لا من

كأصلها **(قول المتن الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره)** لحديث المسيء صلاته ولأنه الوارد مع قوله **«صلوا كما رأيتموني أصلي»** قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والموالاة شرطين أظهر من جعلهما ركنين وصورة ترك الموالاة بتطويل القصير **(قول المتن الأركان)** أما السنن فالترتيب بينها ركن أو شرط في الاعتداد بها لا في الصلاة **(قول الشارح ومعلوم)** إنما قال ذلك لأنه لم يدخل في عده السابق بخلاف قرن النية بالتكبير

بالتسليم الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه بإيتمها شاء وبالأولى أفضل ويستحب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض الأولي في ذلك حديث على كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وحسنه وحديث سمرة أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على الإمام وأن نتعاب وأن يسلم بعضنا على بعض **«[رواه أبو داود]** وغيره ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا إن لم نوجها **(الثالث عشر ترتيب الأركان)** السابقة **(كما ذكرنا)** في عدها المشتمل على وجوب قرن النية بالتكبير ومعلوم أن محله القيام كما تقدم وأن قعود التشهد مقارنا له فالترتيب المراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح ويعني الإجزاء فيه تغليب **(فإن تركه)** أي الترتيب **(عمدا)** بتقديم ركن فعل **(بأن سجد قبل ركوعه)** بطلت صلاته لتلاعه بخلاف تقديم القول كأن

صلى على النبي ﷺ قبل التشهد فيعيد بعده (وإن سها) في الترتيب ترك بعض الأركان (فما) فعله (بعد المترك لغو) لوقوعه في غير عمله (فإن تذكرك) المترك (قبل بلوغ مثله فعله وإلا) أي وإن لم يتذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (تحت به) أي بمثلته المفعول (ركعته) المترك آخرها لوقوعه في عمله

(وتدارك الباقي) من

الصلاة ويسجد آخرها

للسهو كما سيأتي في بابه

(فلو تيقن في آخرها

صلاته ترك سجدة من)

الركعة (والأخيرة سجدها

وأعاد تشهده) لوقوعه

قبل عمله وسجد للسهر

(أو من غير هاتين ركعتي)

لأن الناقصة كملت

بسجدة من التي بعدها

ولغا باقيها (وكذا إن شك

فيهما) أي في الأخيرة

وغيرها أي في أمتها

المترك منها السجدة فإنه

يلزمه ركعة أخذاً

بالأحوط ويسجد للسهر

في الصورتين (وإن علم في

قيام ثانية ترك سجدة) من

الأولى (فإن كان جلس

بعد سجده) التي فعلها

(سجدة) من قيامه اكتفاء

بجلوسه سواء نوى به

الاستراحة أم لا (وقيل إن

جلس بنية الاستراحة لم

يكفه) لقصد سنة (والا)

أي وإن لم يكن جلس بعد

سجده (فليجلس

مطمئناً ثم يسجد وقيل

يسجد فقط) اكتفاء

بالقيام عن الجلوس لأن

القصد به الفصل وهو

حاصل بالقيام ويسجد في

جهة الركبة (قوله فيعيد بعده) أي وجوبا وإلا بطلت صلاته لعدم الاعتداد بها لخروجها عن الركبة كالتمتع  
لما لأن الاعتداد به تابع للاعتداد بها فليس فيها ترك فعل محلل بل ولا تقديم فعل على مثله كما تقدم (قوله فإن تذكرك  
المترك) أي علم تركه أو شك فيه (قوله فعله) أي وجوبا فوراً فلو مكث ليندكره بطلت صلاته إلا في قراءة  
النافعة قبل الركوع ويعذر المأموم تبعاً لإمامه فيترك بعده (قوله المترك آخرها) أي حقيقة أو حكماً لأن  
ما بعد المترك لغو كما أشار إليه بقوله لوقوعه في غير عمله فالآخر مترك أبداً وخروج ركعة أخرى فعل مثله في  
ركعة كقراءة في نحو سجود لم تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يعتد بها ولا يقوم سجود التلاوة مقام سجود  
الصلاة لأنه ليس منها وبذلك fark جلسة الاستراحة حيث تقوم مقام الجلوس بين السجدين . (قوله في آخر  
صلاته) أو بعدها وقبل طول الفصل وإن مشى قليلاً عرفاً أو تكلم كذلك أو استندبر القبلة وكذا لو طوى نجاسة  
غير معفو عنها عند شيخنا وخالفه شيخنا الرملي (قوله وأعاد تشهده) أي وبحسب جلوسه على الجلوس بين  
السجدين ولو بقصد التشهد لأنه من الصلاة ومثله جلوس من يصل من فعود بقصد القيام وكذا هوى من نسي  
الركوع فيقوم عند تذكره راعياً على المعتد وتبطل صلاته بانتصابه فيقول ابن حجر وإن تبعه شيخنا في شرحه  
وغيره بوجوب انتصابه غير مستقيم إلا أن حمل على هوى ليس في صورة هوى الركوع فتأمل . (قوله إن شك) أي  
تردد برأيه أو مرجوحية (قوله أي في أمتها) إلخ أشار إلى ترك السجدة متيقن وإنما التردد في محلها وهذا  
لمراعاة كلام المصنف ولا يتقيد بالحكم به بل بالشك في فعلها كذلك وكذا بقية الأركان نعم الشك في النية أو  
التكبير ليس في صلاة خلافاً لجمع (قوله لقصد سنة) تقدم أنه لا يضر (قوله وإن علم) والشك مثله كما تقدم  
(قوله يسجد من قيامه) أي نزل ساجداً فإن نزل جالساً بطلت صلاته (قوله اكتفاء بالقيام) ورد بأنه لا غنى وليس  
على صورة ما طلب في موضعه (قوله رباعية) نسبة إلى رباع المملول عن أربع (قوله ويلغو باقيهما) بما بين  
المترك والمحسوب (قوله أخذاً بالأحوط) أي بما فيه لزوم أكثر في جميع الصور ومقابله في الأول لزوم ركعة فقط  
بكون السجدين من ركعة فقط أو من ركعتين متواليتين (قوله وفي المسألة الثانية) أي على الأخذ بالأحوط  
ومقابله لزوم ركعة وسجدة فقط يجعل المترك سجدين من ركعة غير الأخيرة وسجدة من الأخيرة قال  
الإسنوي تبعاً لغیره والصواب في هذا لزوم سجدة وركعتين لأن الأسوأ فيها ترك أولى الأولى وثانية الثانية  
وواحدة من الرابعة في الأربع لزوم ثلاث ركعات يجعل المترك مثل ما ذكر في أولى الصورة السابقة مع سجدين  
من الثالثة وفي الست لزوم سجدين وثلاث ركعات يجعل المترك ما ذكر مع سجدين من الرابعة وهذا التقدير

(قول المتن تحت به) الضمير فيه يرجع إلى المثل من قوله بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي بمثله  
المفعول (قول الشارح المترك آخرها) إما قيد بذلك لقوله تحت به ركعته وذلك لأنه لو كان المترك من  
أثنائها قام المأني به مقام ذلك المترك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تحت به ركعته (قول المتن أو من غيرها)  
أي سواء علم عنها أو لم يعلم (قول المتن رباعية) هو نسبة إلى رباع المملول عن أربع (قول المتن وجب  
وكتعتان) قال الإسنوي الصواب في المسألة الثانية يلزمه ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى  
من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قلنا ترك السجدة الأولى وطلان السجود  
الذي بعدها فلا يكون المترك ثلاث سجديات فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المملود تركه إنما هو المترك

الصورتين للسهر (وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس في المستلئين (وجب ركعتان) أخذاً بالأحوط وهو  
في المسألة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فينجبران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما وفي المسألة الثانية ما ذكر وترك سجدة

لا محيص عنه فإن قيل هذا فيه ترك شيء آخر وهو الجلوس وكلام الأصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لأن المأني به وهو باطل شرعا كالمتروك حسا لسلوك أسوأ التقادير انتهى كلامه وهو ظاهر جلي إذ لا يتصور أن يحسب الجلوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهذا رد ما قاله السبكي وغيره كما يأتي وإن تبعه شيخنا الرمل في شرحه وما قيل في رد ذلك الاعتراض بتصوير الأصحاب المسألة بما لو سجد على كور عمامته لا يجلي نفعاً وما قيل إن الأسنوى ذكر الاعتراض ورده فغير مستقيم ولعله متقول عليه وقد ذكر الناج ابن السبكي في التوثيق ما يوافق كلام الأسنوى في المسألة الثانية بقوله نظماً هذه الآيات :

وتارك ثلاث سجديات ذكر وسط الصلاة تركها فقد أمر  
بحملها على خلاف القسائي عليه سجدة وركعتان  
ولعل الأصحاب ذكر السجدة وأنت فانظر تلقى ذاك عده  
ولم أره والله السبكي كتب عليه جواباً من رأس القلم بقوله :

لكنه مع حسنه لا يرد إذا الكلام في الذي لا يقصد  
إلا السجود فإذا ما انضم له ترك الجلوس ليعامل عمله  
وإنما السجدة للجلوس وذلك مثل المواضع المحسوس

وقد علمت رده مما ذكره الأسنوى فيما مر فتأمل والله الموفق والمهدي (قوله من ركعة أخرى) يعنى الثانية أو الرابعة (قوله جهل موضعها) في الجميع فإن علم عليها فهو واضح وقد صرح به في العباب وغيره فراجع (قوله فلفظ الأولى) فيه تسامح والمراد ما بعد المتروك منها كما هو معلوم هنا وفيما يأتي وقال فتكمل الأولى بالثانية والثالثة لكان أولى ومقابل الأسوأ في هذه لزوم ركعتين فقط يجعل المتروك سجدين من كل من ركعتين (قوله فتكمل أى الثالثة) لو قال فتكمل الأولى بالثانية والرابعة لكان أولى بل كان صواباً ومقابل الأسوأ في هذه لزوم سجدة وركعتين يجعل السجدة الخامسة من الركعة الرابعة (قوله وأنه في الست إلخ) ومقابل هذا لزوم سجدتين وركعتين يجعل المتروك سجدتين من كل ركعة غير الثالثة (قوله وفي الصور السبع) وهى ترك سجدتين وما بعدها ولا حاجة لجهل المثل في السبع ولا في الثمان وتصوير بعضهم له بمن أدرك سجدتين من آخر صلاة الإمام صحيح لكن لا مفهوم له (قوله ويتصور أى الترك لا بقيد الجهل كما علم (قوله إدامة نظره) ولو بالقوة كالأعمى والعاجز ومن في ظلمة أو على جنازة<sup>(١)</sup> وكذا الوصل خلف نبي أو عند الكعبة أو فيها نعم يتبد النظر إلى جهة العدو في الخوف وإلى مسبحته ولو مستورة عند رفعها في التشهد إلى

حسا للمأني به حسا الباطل شرعا لسلوك أسوأ التقادير إذ لو قلنا بهذا للزم في كل صورة وحيثما فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجديات أو أربعاً لأننا إذا جعلنا المتروك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك الأصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلاً وهكذا في غيرها وحيثما فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواعاً من الأركان قال وإنما تركت هذا الخيال وإن كان واضح البطلان لأنه قد يتجمل في صدر من لا حاصل له ولا فمن حق هذا السؤال السخيف أن لا يدون في تصنيف ومقتضى إشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالخمس وفي السبع كالست ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الأربع ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثلثين من الثالثة وفي الست يقدر الخامسة والسادسة من الرابعة فيأى بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لابن الخطباء في كتاب له على التبيين ذكره في مسئلة الثلاث فتبعه غيره كابن المقرئ (قول الشارح فلفظ الأولى) ينبغي أن يكمل الأولى بالثانية والثالثة ويلغو باقهما (قول المتن يسن إدامة نظره إلى آخره) أى ولو كان تجاه الكعبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أى من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الإطلاق جريان ذلك في حالة الركوع

من ركعة - أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فلسجة) ثم ركعتان لا احتمال أنه ترك سجدتين من الركعة الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فلفظ الأولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أى فيجب ثلاث ركعات لا احتمال أنه في الخمس ترك سجدتين من الأولى وسجدتين من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالرابعة وأنه في الست ترك سجدتين من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فلسجة) ثم ثلاث أى ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة إلا سجدة وفي ثمان سجديات يلزمه سجدتان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسهر (قلت يسن إدامة نظره) أى المصل إلى موضع سجوده لأنها

أقرب إلى الخشوع (قيل يكره تغميض عينيه) لفعل اليهود له (وعندى لا يكره إن لم يخفف ضرراً) إذ لم يرد فيه نهي (و) يسن (الخشوع) قال الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (وتدبر القراءة) أى تأملها قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ يَمْلِكُ الْيَدِ الْبَارَكَةِ لِيَدَّبَّرَ آيَاتِهِ ﴾

(والذكر) قياساً على القراءة (ودخول الصلاة ينشأ) للزم على ضد ذلك قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾ (وفراغ قلب) من الشواغل لأنها تشوش الصلاة (وجعل يديه تحت صدره) أخذاً يمينه يساره) مخرباً بين بسط أصابع اليدين في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد روى مسلم عن وائل ابن حجر أنه عليه السلام رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى أخرجه فيكون آخر اليد تحت روى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسخ والساعد والسين في الرسخ أفصح وهو المفصل بين الكف والساعد (والدعاء في سجوده) لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً كثر وأداء الدعاء أى في سجودكم (وإن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه) أى بطنهما على الأرض لأنه أعون له وهو مأخوذ من حديث البخارى في صفة صلاة

قيامه أو سلامه ولو كان في سجوده ما يلهي كترويق أو صور لم يسن النظر إليه ويسن النظر إليه عند التحرم وإزالة ما فيه وكنسه بطرف ثوبه وربما يشعر به التعبير بالإدامة (قوله لفعل اليهود) أى لأنه شعارهم كما قاله العبدى من أتمتت رحمته الله تعالى (قوله وعندى لا يكره) أى فيباح نعم يندب إن حصل به خشوع أو نحوه مما يطلب ويكره إن خاف به ضرراً له أو لغیره لم يحرم إن ظن به الضرر ويندب فتح العينين في السجود ليسجداً معه وكذا في الركوع (قوله ويسن الخشوع) أى في دوام صلاته وقيل يجب عليه فيكتفى بوجوده في جزء منها وهو سكون الجوارح مع حضور القلب فلو سقط رداؤه مثلاً كره تسويته إلا الحاجة كما في الإحياء وقد ورد أن من خشع في صلاته وجبت له الجنة وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (قوله أى تأملها) أى بمعرفة معانيها ولو إجمالاً ويندب للمصلي وغيره تركها لما ورد أن حرفاً يتزيل كحرفين بغیره ثواباً ويسن لكل منهما أيضاً سؤال الرحمة عند آياتها وسؤال الجنة عند آياتها والاستعاذة من النار عند آياتها والتسبيح عند آياتها والصلاة على النبي عليه السلام عند آياته والتفكير عند آياته مثل وأن يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين عند آيات الله بأحكام الحاكمين وأمر رب العالمين عند آخر تبارك وأمنت بالله عند قباى حديث بعده الآية ولا تكلم بالآيات بآب عند قباى آله وبكلمة تكذيباً ولا يقصد في شيء من ذلك غير القرآن أو الذكر وحده . (قوله والذكر) أى تدبره بمعرفة معانيه قال شيخنا ولا يثاب عليه إلا أن عرف معناه ولو إجمالاً بخلاف القرآن للتعبه به وقال ابن عبد الحق يثاب مطلقاً كالقرآن (قوله من الشواغل) أى ولو أخرى أو في مسألة فقهية وهذا زيادة على حضور القلب المتقدم في الخشوع فتأمل (قوله وجعل يديه) أى بعد حطهما من التكبير وقبل إرسالهما بل قيل يكرهه ويندب ذلك الجمل في كل قيام أو بدله ولو اضطرراً عايناً تيسر (قوله تحت صدره) أى بحذاء قلبه إشارة إلى حفظ الإيمان فيه (قوله يمينه) أى بكفه أو زندهاراً قطعت (قوله غير الخ) أى إن السنة تحصل بذلك كله وسيأتى الأفضل (قوله على ظهر كفه اليسرى والرسخ والساعد) أى قابضاً بعض كل منهما وهذا أفضل الكيفيات أو بلا قبض وهي بعداه في الفضيلة وهذا الحديث محتمل لهما ما قبله أعم منهما ولو أرسل يديه من غير عبث فلا بأس لأن المقصود من القبض المذكور عدم العبث بهما وقد وجد والمراد بظهر كفه اليسرى بعض كوعها وهو العظم الذي يلي إبهام اليد لا رأس الزند كما قيل (قوله وهو المفصل الخ) أى لا رأس عظم الكوع (قوله والدعاء في سجوده) أى بدني أو دنيوي إن كان منفرداً أو أماماً لمخصوصين أو لم يحصل به طول وإلا فلا (قوله وتطويل الخ) أى فيما لم يطلب

وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استثنوا حالة متشهد فإنه ينظر للمسجدة وقول المتن نظره أى ولو في ظلمة (قول المتن قيل يكره تغميض عينيه) قاله العبدى من أصحابنا (قول الشارح لفعل اليهود له) ولأنه خلاف ما تقتضيه الطبيعة من استرسال الأعضاء فيكون متكلفاً (قول المتن إن لم يخفف ضرراً) أى من نحو عدو (قول المتن والخشوع) هو السكون وفسره الإمام بآلن القلب وكف الجوارح ولحديث في شخص عبث في صلاته بلحيته لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه وفي الرافعي وجه أنه شرط لكن في بعض الصلاة كما قاله الحب الطبرى والعبث مكروه حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كره له تسويته قاله في الإحياء (قول المتن وتدبر القراءة) قال بعضهم لأن مقصود المصلي من الفعل والترك سؤال الرحمة والتعوذ من العذاب ونحو ذلك متفق عليه (قول المتن وفراغ قلب) قيل إذا كثر حديث النفس أبطل قال في الكفاية ولو تفكر في أمور الآخرة فلا بأس (قول المتن وجعل يديه) أى في القيام وبدله وكذا في الاضطجاع إن لم يشق (قول الشارح غير الخ) هو ما نقله الرافعي عن الغفال وأقره (قول المتن والقعود على يديه) أى نحو قعود التشهد

النبي عليه السلام فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام (وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح) للاتباع في الظهر والمصبر

رواه الشيخان وفي الصحيح رواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثاني لا يسن تطويلها للاتباع في التسوية بينهما في الظهور والعصر رواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما وفي تطويل الثالثة على الرابعة إذا قلنا يقرأ السورة فيهما الوجهان أحدهما نعم قياساً على تطويل الأولى على الثانية والثاني لا بل يسى

الأولى على الثانية والثاني لا بل يسى بينهما للاتباع في حديث مسلم في الظهور والعصر ويقاس عليهما العشاء وصبح في الروضة الأول وتقديم القياس فيه على النص لأن دليل أصله وهو الحديث المذكور الثاني لقراءة السورة في الأخيرتين مقدم على حديث إتيانها المذكور كما تقدم والذكر بعدها أي الصلاة كان رسول الله ﷺ إذا سلم من الصلاة قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجد رواه الشيخان وقال ﷺ : من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ثم قال غام المائدة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطيأته وإن كانت مثل زبد البحر [ رواه مسلم ] ويسن بعد الصلاة الدعاء أيضاً (وأن يتنقل للنفل من موضع فرضه) تكثر لوائح السجود فإنها تشهد له قاله البغوي

(قول الشارح لأن دليل أصله إلى آخره) لك أن تقول دليل أصله المذكور ناف للقراءة في الأخيرتين وقضية اعتباره رفع هذا الحكم المثابت بالقياس وأيضاً فطويل الثالثة على الرابعة فرع عن ثبوت القراءة فيما وهو فرع عن اعتبار الدليل وهو مانع من تقديم الأول فلا يكون عاضداً للقياس (قول المتن والذكر بعدها) قد ورد أن النبي ﷺ كان يستغفر الله ثلاث مرات إذا انصرف من الصلاة قال الإسوي بعد سوق الأذكار الواردة ويستحب أن يبدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما قاله أبو الطيب (قول الشارح الدعاء أيضاً) من الوارد في هذا المثل اللهم أعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه بين السجدين ومنه اللهم إلى أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أُرَدَّ إلى أرذل العمل وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الإسراع بالذكر والدعاء إلا عند إرادة التعليم (قول المتن وأن يتنقل للنفل) قال في شرح المهذب فإن لم يتنقل فليصلي بكلام إنسان ففى مسلم النسي عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام أو خروج (قول الشارح فإنها تشهد له) قد ورد في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ﴾ أن المؤمنين

(وأفضله إلى بيته) حديث الصحيحين : صلوا أيها الناس في يومكم فإن الفضل الصلاة صلاة المرة إلى المرة (وإذا صلى وراعه نساء

والضحى وإنشاء سفر وقدم منه ما شرعت فيه جماعة سنة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد أو خوف فوت وقت أو تكبير في جمعة أو تعليم أو تعلم أو خوف نكاسل أو في اعتكاف أو نحو ذلك (قوله مكتوم) أي الرجال ولو احتيا لا يشمل الخنثى وينصرف الخنثى فرادى قبل الرجال وبعد النساء وقول الإسنوى في المهمات والقباس استحباب انصرفهم فرادى إما قبل النساء أو بعدهن لا يخالف ما تقدم لأنه بالنظر لكونهم فرادى وهو مطلوب مطلقاً فتأمل ويسن النساء المشاورة في الانصراف ويندب انصراف المرء كاختنأى بعدهم (قوله فيمينه) هو مجرور كما أشار إليه الشارح والمراد به عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقيل عند انصرافه من مكان مصلاه نعم إن كان جهة فيمينه طريقه التي جاء منها انصرف جهة يساره بتقديم مخالفة الطريق (قوله وتقتضى القدوة بسلام الإمام) أي بفرأغه من الميم من عليكم في التسليم الأولى ولا تضر مقارنة المأموم له فيها لأن القدوة تختل بشروعه فيها ولذلك لو أحرم شخص خلف الإمام حينئذ لم تعتد صلاته عند شيخنا الرمل وأتباعه خلافاً لابن حجر والخطيب كإساقى ولو سلم المأموم قبل شروع الإمام في السلام عامداً لم يطل صلاته إن لم يكن نوى مفارقه ويندب للمأموم أن لا يشرع في التسليم الأولى حتى يفرغ الإمام من الثانية ويندب للإمام بعد فرأغه أن يتحول عن القبلة بحيث يعلم الداخل أنه ليس في الصلاة وهذا مراد من غير القيام ويندب جعل يمينه للقوم ولو حال دعائه إلا في مسجده <sup>عليه</sup> لم يلق في مقابلة الحجر الشريفة فيجعل يساره إليهم لئلا يستدبر القبر الشريف ويندب لمن صلى على ميت في ذلك أن يجعل رأسه لجهة القبر أيضاً وخرج بما ذكر ما زيد في المسجد من أمام الحجر وخلفها فهو كغيره من المساجد ونظر فيه بعضهم بأن فيه مخالفة للأدب أيضاً (قوله للعلماء موم) أي الذي فرغت صلاته وإلا فإن كان جلوسه مع الإمام في محل جلوسه لو كان منفرداً كالنشدة الأول فله التطويل ، وإن كرهه وإلا فليقم فوراً بعد فراغ الإمام من تسليمته فإن مكث بعدها زيادة على قدر جلسة الاستراحة المطلوب وهو بقدر ما بين المسجدتين أو بقدر ألفاظ الشاهد الواجب كما مر بطلت صلاته إن كان عامداً علماً وأعلم .

### [باب]

بالتنوين لقطعه<sup>(١)</sup> عما بعد ويجوز تركه على نية الإضافة للجملة بعده وعلى كل هو خير لمحذوف أو عكسه والمذكور فيه شروط الصلاة وموانعها وأخره عما قبله مع أن الشروط تقدم على المشروط إما لأن المعبر فيها بمقارنتها له أو لضمه الموانع إليها وهي لا يتصور تقديمها (قوله شروط الصلاة) هي جمع شرط يسكون الراء ويجوز فتحها وبجمع المفتوح أيضاً على شرائط وأشرائط ويقال له شريطة والشرط لغة العلامة وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والوجه أن يراد بالعدم في أوله ما يعلم عدم الصحة كالقادر على الطهارة وعدم الإجزاء كافتقار الطهورين وخرج به السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وخرج بأخره للمانع فإنه ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وأخرجه بهذا أنسب من إخرجه بأوله وقيد له لذاته ، زاده ابن السبكي ليدخل الشرط المقارن

إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصدع عمله من السماء ثم هذه العلة تقتضي أن ينتقل للفرض من موضع نفعه للمقدم وأن ينتقل لكل صلاة يفتحها من أفراد التوافل كالضحى والتراويح (قول المتن وإلا فيمينه) قال الإسنوى قد أطلق النووي في رياض الصالحين أنه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات أن يذهب في طريق وأن يرجع في غيرهما وهو بإطلاعه يخالف ما هنا (قوله الشارح التسليم الأولى) لكن يستحب للمأموم أن لا يسلم الأولى حتى يفرغ الإمام من الثانية (قول المتن للعلماء موم إلى آخره) أي ويسجد للسجود إن سها .

### [باب شروط الصلاة إلخ]

(قول المتن شروط الصلاة) الشرط في اللغة الإلزام كما في شرح البيهجة لا العلامة كما في الإسنوى والشرط

مكتوماً حتى ينصرف  
للاحتياج في مكث النبي  
عليه السلام والرجال معه لذلك  
رواه البخاري (وأن  
ينصرف في جهة حاجته)  
أي جهة كانت (ولا  
فيمينه) أي وإن لم يكن له  
حاجة فينصرف في جهة  
يمينه لأنها عبوسة  
(وتقتضى القدوة بسلام  
الإمام) التسليم الأولى  
(للمأموم أن يشغل  
بدعائه ونحوه ثم يسلم) وله  
أن يسلم في الحال (ولو  
اقصر إمامه على تسليم  
سلم) هو (تسليم) والله  
أعلم) إحراراً للفضيلة  
الثانية .

### [باب]

بالتنوين (شروط الصلاة)  
وهي ما يتوقف عليها  
صحة الصلاة وليست

للسبب أو المانع فإن لزوم الوجود للأثر والعدم للثاني لمقارنة ما ذكره لآفات الشرط قال شيخ الإسلام ولا حاجة إليه وذكره إيضاح لأن قوله ما يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخص الجلال المحلى ذلك القيد بشطر التعريف الثاني والوجه رجوعه لأوله أيضا ليدخل قيد الشرط المقارن لموجب كصلاة فاقده الطهورين فإن صحتها لحزمة الوقت لا لعدم اشتراط الطهارة والالام يجب قضاءها فاقبال وعد الموانع من الشروط مجاز أو حقيقة عرفية وهو ما مال إليه الإمام الرافعي رحمه الله تعالى وهو أولى لصديق تعريف الشرط السابق عليه لأن عدم العلم وجود وقولهم مفهوم الشرط وجودى يصدق عليه أيضا وما وجه به الأول من أنه يلزم من جعل الموانع شروطا بطلان الصلاة بالكلام القليل ناسيا لأن الشروط لا يؤثر فيها النسيان مردود بأن هذا ليس مما دخل في الشرط كما لم يدخل النجس المعفو عنه في طهارة الخيث فاقبال . **(قوله خمسة)** أى بعدم عد الموانع شروطا ولا فهي تسعة كما عدّها شيخ الإسلام كذلك ولم يعدوا الإسلام والتمييز اكتفاء عنهما بظهر الحديث ولا يرد بقاء المرتد لأنه قطع في الدوام ولا طهارة نحو الولي لغیر المميز كالصبي لطوافه لوجود الشرطين في التوبة وإنما اعتبرت من غير الفاعل للضرورة ولا نية الكافر في نحو الكفارة ونية الكفارة في الطهر من نحو الحيض لأن الكلام هنا في نية التقرب لا نية التمييز ولم يعدوا العلم بالكيفية لأنه غير معتبر مطلقا فإن من اعتقد أن جميع أفعال الصلاة وأقوالها فرض صحت صلاته مطلقا أو أن جميعها نفل لم تصح صلاته مطلقا أو أن بعضها فرض وبعضها نفل صحت صلاته إن لم يقصد بفرض نفلا وإلا لم تصح قال ابن حجر وسواء في هذا العامي وللتفقه وخصه شيخنا الرملي بالعامي ليخرج المختلف وهو من عرف من العلم طرفا يبتدى به إلى باقيه فلا بد فيه من معرفة الفرض من السنة حقيقة وإلا لم تصح صلاته **(قوله أى العلم إلخ)** أشار إلى أن المراد بالمرقة ما يعلم العلم والظن وأن في كلام المصنف مضافا محذوفا هو المقصود **(قوله لم تصح)** وإن وقعت في الوقت وهذا شأن كل ماله نية لتوقفها على الجزم بخلاف غيره كالأذان ونظر رمضان **(قوله وستر العورة)** وهي لغة النقص والمستقيح عن الأعيان ولو من الجن والملائكة **(قوله فإن تركه مع القدرة لم تصح صلاته)** بخلاف العاجز عنه ويجب عليه إتمام جميع أو كان صلاته تركه كركعه وسجوده ولا إعادة عليه ومنه احتياجه لفرض سترته على نجس محبوس عليه أو تنجسها مع عجزه عن ماء بغسله به أو من يغسلها له أو عن ثمن مثله أو أجرة مثله ويجب قطع ثوبه إن لم ينقص بقطعه قدرًا زائدا عن أجرة ثوب يصلى فيه ولا نظر لثمن ماء ولا غيره على المتمدن ولا يباع فيها مسكن ولا خادم **(قوله وعورة الرجل)** أى الذكر يقيناً<sup>(١)</sup> ولو غير مميز بطوف الولي به **(قوله ما بين إلخ)** شغل البشرة والشعر وإن خرج بالمدن العورة وقيل عورة الرجل سوائه فقط وخرج السرة والركبة فلسطينا من العورة لكن يجب ستر الجزء الملاصق منهما لما تنجم سترها الواجب وكذا عورته مع النساء المحارم أو مع الرجال مطلقا وأما مع النساء الأجانب فجميع بدنهن وأما في الخلوة فسوائهن **(فائدة)** السرة محل القطع والسر مثلث

بفتح الراء العلامة وجمعه أشراط **(قول الشارح أى العلم بدخوله إلخ)** أى ليس المراد ما تصدق به العبارة الأولى من تصور حقيقته ونحو ذلك **(قول المتن وستر العورة)** هي في اللغة النقصان والمستقيح وسمى بها المقدار الآتي لتقيح ظهوره **(قول المتن وعورة الرجل)** المراد به مقابل المرأة فيدخل المصبي ولو غير مميز وإن كان يجوز النظر إلى عورة غير المميز لكن فائدة ذلك إذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف . **(فائدة)** السرة الموضع الذى يقطعه منه السر وهو الذى تقطعه القابلة وفيه ثلاث لفات سر على وزن فعل وسر بكسر السين وسر يفتحها يقال عرفك قبل أن يقطع سر ك ولا يقال سرتك لأنها لا تقطع قاله الجوهري **(قول الشارح إلحاقها بالرجل)** بجامع أن رأسها ليس بعورة نعم بغير فرق أن لنا وجهان بأن عورة الرجل القبل والذير خاصة وهذا لا يجرى في الأمة

منها **(خمس)** أوها **(معرفة الوقت)** يقيناً أو ظناً كما عير به في شرح المذهب أى العلم بدخوله أو ظنه كما عير به في الروضة كأصلها فمن صل بدون ذلك لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت **(و)** ثانياً **(الاستقبال)** على ما تقدم في فصله **(و)** ثالثاً **(ستر العورة)** صلى في الخلوة أو غيرها فإن تركه مع القدرة لم تصح صلاته **(وعورة الرجل)** حراً كان أو عبداً **(ما بين سره وركبته)** لحديث البيهقي وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجزأه فلا تنظر إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة **(وكذا الأمة)** عورتها ما بين السرة والركبة **(في الأصح)** إلحاقها بالرجل والثاني عورتها كالخبرة إلا رأسها أى عورتها ما عدا الوجه والكفين .



الأول هو ما يقطع منها **(قوله عورتها)** أى الأئمة في الصلاة وكذا مع الرجال الحارم أو النساء وأما مع الرجال الأجانب فجميع بدنها على ما سياتى في النكاح وفي الخلوة كالرجل قاله ابن حجر وقال شيخنا كالخرة وسياتى ولو عتقت في صلاتها مكشوفة الرأس مثلاً لم تبطل إن كانت عاجزة عن سترتها أو سترتها فوراً بلا فعل كثير وبلا استبدار قبلة وإلا بطلت وإن جهلت العتق ولو قال لها سيدها إن صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فبطلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقاً وعتقت إن عجزت عن الستر وإلا فلا **(قوله وكذا الميعة)** فصلها لأن فيها وجهها أنها كالخرة مطلقاً كما في الإسئوى **(قوله وعورة الحرة)** أى في الصلاة وقيل ليس باطن قدميها من العورة وأما عند النساء الكافرات فما لا يبدو عند المهنة وأما عند النساء للمسلمات ورجال الحارم فكالرجل وأما عند الرجال الأجانب فجميع البدن وأما في الخلوة فكالحارم وقيل كالرجل **(تتبعه)** عورة الخشنى الرقيق لا تختلف والخشنى الحر كالأنثى الحرة ابتداء وكذا دوماً عند شيخنا الرملى وخالفه الخطيب وشيخنا الزيدى وابن عبد الحق واعتصموا أنه لو انكشف شئ منه من غير ما بين السرة والركبة بعد إحرامه لم تبطل صلاته للشك بعد تحقق الانقضاء كما في الجمعة لو كان زائداً على الأربعين لم تبطل صلاة واحد منهم وفرق شيخنا الرملى بأن الشك هنا في شرط راجعه لذاته وذلك في شرط راجع لغيره لا يجزئ نفقاً تأمله **(فروع)** يجوز التنكشاف في الخلوة لأذى غرض كبير وكس تراب وتطييف وخوف غبار سواء المرأة والرجل ولا يجب ستر عورة الشخص عن نفسه مطلقاً إلا في الصلاة لأجلها **(فائدة)** قال القفال لما كان للتمثل بين يدي كبير من العباد يتجمل بظهارة الثياب والبدن فين يدي رب العباد أولى وأحرى **(قوله ما منع)** أى جرم منع كاسيأتى وجعل ما مصدرية لأجل صحة الحمل لا يمنع من ذلك فلا يرد عليه نحو الظلمة ودخل في الجرم الحرير للرجل وإن حرم عليه بأن وجد غيره ولو طيناً وحشيشاً ولا يزمه قطع ما زاد على العورة منه ويقدم عليه النجس في غير الصلاة ويقدم غير الحرير فيها ولو نحو طين عليه كأمير ويقدم الحرير على المصوب ومن الجرم خيمة عرقها في عتقه وجب ضيق الرأس وحفرة كذلك وكذا أرض المضطجع أسبل فوقه ثوب قاله بعض مشايخنا ونوزع فيه لكن ينهى الاكتفاء بها قطعاً في باطن قدمي المرأة الواقعة ويكفى إرخاء ذيلها على الأرض فإن تقلص حالة ركوعها بطلت صلاتها ويجب قبول عارية السترة واستحجارها وسؤالها إن جوز الإعطاء ولو بأجرة قدر عليها ولا يجب قبول هبتها ولا قرضها ولو من نحو طين فيها ولا ثمتها مطلقاً ويحرم التصرف فيها بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلاته عارياً ويحرم غضبها من مالها إلا لنحو خراً أو برد مضر **(قوله ولو هو طين)** فطون خبر ليتبدأ محذوف والجملته خبر لكان فلا اعتراض بأن لو تخلص بالأفعال وأنه يجب نصب طيناً خبراً لكان **(قوله على جنازة)** أى أو غيرها وأمكنه إتمام ركوعه وسجودها في الماء بلا مشقة قال الخطيب وابن حجر وله في هذه الصلاة على البر عارياً بلا إعادة فإن كان مشقة فكذلك عندها بالأول ويحرم في هذه عند شيخنا الرملى بين ما ذكر وبين أن يصلى في الماء بالإماء أو بالخروج ليسجد على البر ويعود إلى الماء ولا إعادة فهما أيضاً **(قوله على فاقد الثوب)** أى فاقد السترة ولو بغير الثوب وهى المراد به يظهر أن يستمر في عمل فقدمها ما قيل في قتل الماء التيمم فراجع **(قوله ولا يكفى إرخ)** لكن يجب الستر

**(قول الشارح في حال خدمتها)** أى قياساً على الحرة **(قول الشارح وهو مفسر إلى آخره)** ولأنهما لو كانا من العورة ما وجب كشفهما في الإحرام **(فائدة)** صوت المرأة ليس بمورة على الصحيح فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة به لو جهرت والخشنى كالأنثى رقا وحرية **(قول المتن ما منع)** ما مصدرية **(قول المتن لو ن البشرة)** أى بشرط أن يكون له جرم كما هو ظاهر وأما ما يصف الحجم دون اللون كالسراويل الضيقة فيكره للمرأة وهو خلاف الأول للرجل وفيه وجه بطلان الصلاة **(قول المتن البشرة)** هى ظاهر الجلد والباطن يسمى أدمة **(قول المتن ولو طين)** أى ولو مع وجود الثوب .

والرأس والثالث عورتها مالا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وسواء الفنة والمذبرة والمكاتبه والمستولدة وكذا الميعة **(و) عورة (الحرة ما سوى الوجه والكفين)** ظهرها وبطنها إلى الكوعين قال تعالى : **﴿ ولا يدين زينتين إلا ما ظهر منها ﴾** وهو مفسر بالوجه والكفين **(وشرطه)** أى الساتر **(ما منع إدراك اللون البشرة ولو)** هو **(طين وماء كدر)** كأن صلى فيه على جنازة وفي كل منهما وجه أنه لا يكفى في الستر لأنه لا يعد ساتراً **(والأصح)** على الأول **(وجوب الطين على فاقد الثوب)** ونحوه والثاني لا يجب لما فيه من للمشقة والتلويت ولا يكفى ما يدرك منه لون البشرة كالثوب الرقيق والغليظ

المهلل السج والماء الصافي والزجاج لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك (ويجب ستر أعلاه) أي الستر (وجوانبه) للعوورة (لأسفله) لما تضر مضاف إلى فاعله

(فقلو رؤيت عورته) أي المصل (من جيبه) أي طوق قميصه لستة (أو ركوع أو غيره لم يكلف) الستر بهذا القميص (الليزره أو بشد وسطه) بضم الراء وفتح الدال والسين في الأحسن حتى لا ترى عورته منه ولو رؤيت عورته من ذيله بأن كان في علو الرأى في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في الحرر ومعنى رؤيت عورته في القسمين كانت بحيث ترى ولو لم يفعل ما مر به في القسم الأول وأحزم بالصلاة هل تتعقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أو لا تتعقد أصلاً فيه وجهان أصحهما الأول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكفي ستر موضع الجيب قبله (وله ستر بعضها بيده في الأصح) لحصول مقصود الستر والكلام في غير السواة والثاني يقول بعضه لا بعد سترها ويكفي يده غيره قطعاً وإن ارتكب به غير ما قاله في الكفاية (فإن وجد كافي سواتيه) أي قبله وديره (تعين لهما) لأنها أفشش من غير ما وسما سواتين لأن اكتشافهما يسره صاحبهما (أن كافي (أحدهما) (فقليله) يستر لأنه للقلبة (وقيل) يستر (ديره) لأنه أفشش في الركوع والسجود (وقيل يتخير)

بالتوب المذكور عند عدم غيره ولو من الطين ولا تصح صلاته بدونه مع وجوده لأنه الميسور وخرج بلون البشرة ما يحكي حجمها كالسراويل فلا يضر بل يجب الستر به وإن كان مكروها وحده في المرأة وخلاف الأولى في الرجل والبشرة ظاهر الجلدة ويقال لباطنه أدمة . (قوله والماء الصافي والزجاج) لا يكتفى وكذا لون الخبز والخفاء ونحوهما (قوله فستر مضاف إلى فاعله) فالمنع يجب أن يستر أعلى الساتر وجوانبه العورة ويجوز كونه مضافاً إلى مفعوله أي يجب أن يستر المصل أعلاه وجوانبه أي أعلى عورته وجوانبها وهذا وإن احتاج إلى مضاف أولى بما قبله لما لا يخفى ويجب سترها حتى عن نفسه وإن لم يرها هو كالأعمى أو لم يرها غيره (قوله من جيبه) وكذا من كمه الوسع فيجب إرخاؤه ولو رؤيت منه بعد الإرخاء لم يضر كما في كم المرأة الواصلة إلى ذيلها بخلاف القصير لنحو الوسع (قوله في الأحسن) أي في الثلاثة أما الثالث فلمدم صلاحيته بين فيه بعدم تعدده فالأصح مع صلاحيتها السكون وأما الثاني فلخفته ومقابل الأحسن فيه الضم ولا يجوز الكسر وأما الأول فلمناسية الوالو المتولدة من إشباع ضمة الماء والأصح في هذا الوجوب خلافاً لطعن في غيره الكسر والفتح أيضاً نظراً إلى أنه قد يكون قبل الواو ما لا يناسبها (قوله من ذيله) أي في قيام أو ركوع أو سجود سواء رآها هو أو غيره لا لتقص ثوبه بل لنحو جمع ذيله على عقبيه فلو قال كان إرخاؤه ولعله قصره لكونه في الحر . (قوله في القسمين) هما الجيب والذيل (قوله بحيث ترى) أي بحيث لو وجه الناظر نظره إليها لرآها على حالتها التي هو عليها سواء رؤيت بالفعل أم لا (قوله أصحهما الأول) هو المتمد وقال بعض مشايخنا ينبغي أنه إن قصد حال إحرامه أنه لا يزره مثلاً في جميع صلاته لم تتعقد نيته فليحرر (قوله وله) أي يكفيه أخذاً من مقابله واجب بيده ويكفيه يده غيره وإن حرم ولا يجب على واحد منهما ما مع الحرمة وظاهره يشمل ما لو كان البعض المكشوف قدر يده أو أكثر ولو جميع العورة وخص شيخنا الوجوب بالأول وفي الجاب يجب على العاري وضع ظهر إحدى يديه على قبله والأخرى على دبره ولم يرتضه شيخنا وإذا ستر بيده سقط عنه وجوب وضعها على الأرض في السجود بل لا يجوز له مراعاة للستر لأنه متفق عليه بين الشيخين قاله البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا الزيادي وقال شيخنا الرمل بوجوب الوضع تبعاً للروايات لأنه الآن عاجز عن الستر ونقله عنه شيخنا في حاشيته وقال ابن حجر يتخير بينهما تعارض الواجبين عليه ولو تعارض القيام أو الفاتحة مع الستر لنحو قصر الساتر فعل ما ذكر من الخلاف قال شيخنا وستر العورة باليد خارج الصلاة كبر فيها (قوله والكلام في غير السواة) وهي ما ينقض مسها الوضوء وهي المراد بالقبل والذبر فيما بعده كذا قاله وفيه نظر إذا ما ينقض في الذبر مستور بذاته والوجه أن يراد به ما يستتر بالأيدين فتأمل (قوله لأنه للقلبة) أي أو بدلها كمقصد المسافر التنفل ومقتضى هذا تخصيص الحكم المذكور بالصلاة إلا أن نجعل مستندات للأقوال

(قول الشارح أي الستر) أي وليس الضمير عائداً على الشخص لفساد المعنى حيث (قول المتن من جيبه) يقال جبت القميص أجبيه وأجوبه إذا قورته (قول الشارح بضم الراء) لمكان الضمير (قول الشارح لم يضر ذلك) أي لأن العادة لم تغير برؤيته من أسفل (قول الشارح في القسمين) هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قول الشارح أصحهما الأول) وجه الثاني أن الستر إما شعر لحيته أو رأسه أو التصاق صدره بموضع إزاره عند الركوع والستر ببعض الإنسان لا يصح على وجه يأتي ومترك الأول صحة الستر ببعضه كذا في الإنسوى (قول المتن تعين لهما) ولا يأتي الوجه القائل بعدم استعمال الماء غير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لنا وجه أنه لا يتعين للسواتين لأشرك ذلك الجميع في وجوب الستر صرح به الإنسوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب إلى آخره (فاشدة) ليس للعاري أخذ الثوب من ماله قهراً ويلزمه قبول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء الكدر والطين والثوب النجس كالعدم بخلاف الحرير فإنه يجب ليمسه .

بينهما تعارض المعنيين والمعنى أنه يجب أن يستمر به قبله وقبل دبره وقيل أيهما شاعوا والرجل والمرأة في المثلثين ومنهم من حكى بدل الوجوب فيها الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فيها إلى غير السواتين وفي الثانية على الوجه الأول إلى الدبر وعلى الثاني إلى القبل لم تصح صلاته كما يفهم

من شرح المذهب وعلى الاستحباب تصح (و) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تنقد صلاته وإن أحرم متطهرا (فإن سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كالوعدمة لبطلان طهارته (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (يبني) بعد الطهارة على ما فعله منها لغيره بالسبق بخلاف المتعمد يلزمه أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب إلى الماء واستنائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهيره أن يعود إلى الموضع الذي كان يصل فيه إن قدر على الصلاة في أقرب منه إلا أن يكون إماما لم يستخلف أو مأموما يقصد فضل الجماعة لهما العود إليه كذا في الروضة كأصلها والمراد في الإمام إذا انتظره المأمومون وفي المأموم إذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف الأخير لما سيأتي في كربانة وقوف

(قوله وسواء الرجل والمرأة) وكذا الخشى والمراد بقبله أتاها الرجل والنساء فإن كفى أحدهما قدم آلة الرجل بحضرة النساء وعكسه وإلا غير وهذا يقتضي عدم التخريف في الواضح فراجعوه ولو تعارض جمع فينبغي تقديم الحرة ثم الرقيقة ثم الخشى الحر ثم الرقيق ثم الأمرد ثم الرجل ويقدم من يستمر جميع عورته ولو رجلا على من يستمر بعضها وقدم المصل على الميت عليه ثم بعد فراغ الصلاة يكفن به هكذا ذكره العلامة ابن القاسم . (قوله متطهرا) ليس قيدا من حيث الحكم ففقد الطهورين ودام الحدث في غير حدثه الدائم كذلك وإنما قيد به لعله القول الآخر (قوله فإن سبقه) وكذا لو أكره عليه أما لو نسيه فبطل اتفاقا كما لو تعمدناه قاله شيخنا الزيادي كشيخنا الرضى وثواب الناس وغيره على ما لا يتوقف على نية كالأذكار والقراءة في غير الجنب وعلى قصد العبادة ويندب لمن أحدث في الصلاة أن يأخذ بأفنه ليومئ الناس أنه رفع لئلا يأثم الناس بالروية فيه وكذا كل من ارتكب ما يؤهم الروية فيه لحديث ورد في ذلك (قوله يقصد فضل الجماعة) قال الأسنوي فالجماعة عذر مطلقا والمنفرد الإمام المستخلف كذلك فتأمل (قوله وتعدله دفعه) أي فيها وإلقاءه في الثوب أيضا كما سيأتي وخرج بذلك نجاسة جافة ألقاها حالا ورطبة وألقى ثوبه بها من غير مس ولا حمل فيها فلا تبطل ، نعم إن لزم تنجس مسجد فيلقاء الرطبة واتسع الوقت حرم إلقاءها وتبطل صلاته (فخرج) يحرم تنجيس بدنه أو ثوبه في غير الصلاة بغير حاجة ويعفى عن ذرق طير في فراش أو أرض إن عمت البلوى به بشرط عدم رطوبته في أحد الجانبين وعدم مكان خال منه وعدم تعمد وطئه ولا يلزمه التحفظ في مثليه ولا جلوسه ولا سجوده فإن تبين أنه واقف مثلا عليها وجب التحول حالا فإن لم يجد مكانا خاليا منها بطلت صلاته قال شيخنا فراجعوه فإن الوجه خلافه (قوله في الحال) قال شيخنا ومنه الفصل كنفطة بول وهو بجانب نهر فلا تبطل صلاته (قوله روي) ليس قيدا بل الحيوان ولو آدميا كذلك وتبطل بكشفه عورة نفسه مطلقا ولو سهوا أو نسيانا أو بركاره غيره له على كشفها وكذا لو أكره على الانحراف عن القبلة

(قول الشارح والمعنى أنه يجب إلى آخره) أي فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قول الشارح في المستثنين) هما وجوب ما يكتفى بالسواتين ووجوب ما يكتفى إحداها وقوله فيما الضمير فيه وفي قوله قبله فيها راجع للمستثنين (قول المتن فإن سبقه) هذا قد يخرج به تعمد إخراج باقيه لكن حكى العراقيون عن النص أنه لا يضرب أي تفرعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب تفرعا على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان تفرعا عليه أيضا انتهى (قول الشارح كما لو تعمد) أي فإنها تبطل قطعاً ولو كان ناسيا للصلاة وأما المكره ففي البيان أنه على القولين قال الأسنوي والمتجه أنه إن لم يحدث منه فعل كان ألقى على امرأة أن يكون كالسابق وإن حدث منه فعل نقض قطعاً كلساهي (قول المتن وفي القديم يبني) أي ولو كان أكبر (فتعنيبه) لو سبقه في الركوع وفرغنا على القديم قال الصيدلاني يعود إليه وفصل الإمام فقال إن سبقه قبل الطمأنينة عاد إليه أو بعد ما فافظاها عدم العود إليه لأن ركوعه قد تم قال الرضوي بعد حكاية ذلك ويجوز أن يجري كلام الصيدلاني على إطلاقه كي ينتقل من الركوع إلى الركبن الذي بعده فإن الانتفال واجب والله أعلم . (قول الشارح كذا في الروضة كأصلها) يشير بهذا إلى شيء ذكره النووي في التحقيق بخلاف هذا قال الأسنوي الصواب وهو المذكور في التحقيق أن الجماعة عذر مطلقا فيدخل المنفرد والإمام المستخلف .

المأموم فردا (ويجزيان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عروض) فيها (بلاقصير) من المصل (وتعدله دفعه) الحال) كأن تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى غسله لعدم العفو عما تنجس به فبطلت صلاته في الجديد ويبني في القديم على ما فعله منها (فإن أمكن) الدفع في الحال (بأن كشفه) روي

فستر في الحال) أو تنجس رداءه فألقاه في الحال (لم تبطل) صلاته ويغفر هذا العارض (وإن قصر بأثر فرغت مدة خفف فيها) أي في الصلاة فاحتاج إلى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعاً لتقصيره حيث احتجها وبقيّة المدة لا تسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يفي عنه في واحد منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من ثوبين أو بيتين (أجبت) فيها الصلاة قال في المهرج

في الأولى أي جواز إن قدر على طاهر يعين ورجوا إن لم يقدر عليه كما قال في شرح المذهب ومن القدرة عليه أن يقدر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيما ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره في شرح المذهب والحقين فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في السروضة كأصلها في فصل في الآخر من غير إعادة كما لا تجب إعادة الأولى ومقابل الأصح يصلي عرباناً وتلزمه إعادة ذكره في شرح المذهب ويقاس بالثوبين فيما ذكر البيتان ويقال فيما في مقابل الأصح يصلي في أحدهما ويعد ولو اجتهد في الثوبين فلم يظهر له شيء صلى عرباناً وتجب إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب وبدن وجهل) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجوب غسل كل شيء) لتصح الصلاة فيه إذا

(قول المتن لم تبطل) أي بلا خلاف قال الإمام والقياس يخرجه على القولين انتهى ومدركه النظر إلى أن تلك اللحظة من الصلاة وقد سبقه إلى ذلك العراقي شارح المذهب معللاً بما ذكرناه (قول المتن بطلت) حملة السبكي على ما لو دخل طائفة الوقت فإن قطع بانقضائها قبل الفراغ فالتجته عدم الاعتقاد انتهى وفيه نظر حيث أسكن الغسل في الصلاة قبل فراغ المدة (قول المتن وطهارة النجس) قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والمغفر وقسم يقع فيها أما الأول ثم ذكر ما هنا إلخ أعلم أنه ورد الأمر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان والأمر بالشيء يفيد النهي ضده والنهي في العبادات يقتضي الفساد ولو صلى بنجس لم يعلمه بطلت لأنه من باب خطاب الوضع بدليل تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقبل يعلم الجاهل بالنجس نظراً إلى أنه من قبيل المنهي بدليل تنزهوا من البول ونحوه والجاهل يعذر في خطاب التكليف وستأتي هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبيل الفصل الآتي (قول المتن في الثوب) لقوله تعالى ﴿وَلْيَايُكُفُّهُ فطهر﴾ وقوله ﴿فَطَهَّرْهُ﴾ في حديث الحريص وإذا أديرت اغسلي عنك الدم وصلى وقوله في حديث الأعرابي صبوا عليه دنوباً من ماء الحديث الأول للثوب والثاني للبدن والثالث للمكان (قول الشارح من ثوبين) زاد الاستزى أو بدنين وإنما اقتصر الشارح على ذلك تبعاً للرافعي رحمه الله (قول المتن ولو نجس) يجوز فيه فتح الجيم وكسرها

لأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل ولو أصاب شيء وطب بعض هذا الثوب لم تحكم بنجاسته لأننا لا نتيقن نجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجهل موضعها وجب غسل مقدمه فقط (فلو ظن) بالاجتهاد (طوافاً) منه النجس كالكم واليد (لم يكف غسله على الصحيح)

لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد ومقابلته المز يدفي المحرر على الشرح بجعل الواحد باعتبار أجزائه كالمتعدد وفي الشرح لو اشتبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أى لم يجزأ التحرى كما عبر في الروضة وفي شرح المذهب لو أخبره بأن نقية النجس هذا الحكم مثلاً يقل قوله فيكفى

غسله (ولو غسل نصف نجس) كتب (ثم باقيه فالأصح) أنه (إن غسل ما باقيه مجاوره) من المغسول أولاً (طهر كله وإلا) أى وإن لم يغسل المجاور (فغير المتصف) بفتح الصاد يطهر والمتصف وهو المجاور نجس للملاقاة وهو رطب للنجس والثاني لا يطهر بذلك لأنه ينجس بالمجاورة مجاوره وهل من التصفي إلى آخر الثوب وإما يطهر بغسله دفعة واحدة ودفع بأن نجاسة المجاور لا تعدى إلى ما بعده كالسمن الجائد ينجس منه ما خول النجاسة فقط (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها (ولا قابض طرف شيء) كحبل (على نجس إن تحرك) ذلك الشيء الكائن على النجس بحركته (وكذا إن لم يتحرك) بها (في الأصح) لأنه حامل للمتصل بنجاسة في المسائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل الأصح في الرابعة ليس حاملاً للطرف المتصل بنجاسة بخلاف طرف العمامة

أعضائه بين الاجتهادين إذ ليس فيه نقض اجتهاد بآخر لأنه بغسل أعضائه من ماء الاجتهاد الأول في المياه وينزع الثوب الذي يصل فيه بالاجتهاد الأول هنا لم يجمع بين مقتضى الاجتهادين لانفصال الاجتهاد الأول من الثاني ولو لم يغسل أعضائه بين الاجتهادين أو صلى هنا بالتوبين لم تصح صلاته لاجتماع مقتضى الاجتهادين عليه وبذلك علم أن ما هنا مساو لما في المياه فالفرق بينهما كما في كلام بعضهم غير مستقيم فتأمل (قوله لأن الواحد) أى حالة الحكم عليه بالنجاسة ولو قلقة نصفين مثلاً لم يجز الاجتهاد فيها لانقسام النجاسة فيها<sup>(١)</sup> بقول بعضهم لو فصل كمنه جاز الاجتهاد يحمل على ما إذا علم انقسامها ولا يتقيد بالحكم فتأمل (قوله بالاجتهاد) وسياً في الاحتراز عنه بقوله في شرح المذهب لو أخبره (إخ) (قوله ولو اشتبه مكان من بيت أو بساط) أشار بذلك إلى أن قول المصنف فيما تقدم بعض ثوب أو بدن ليس قبله فيجب غسل كله أيضاً لكن إن ضاق عرفاً إلى آخر ما تقدم (قوله لم يجز التحرى) أى فيحرم فهو بفتح أوله من الجواز لا يضمه من الإجزاء كما قاله الأسنوي قال شيخنا والحكمة من حيث العمل بالاجتهاد لا من حيث ذاته فراجع (قوله ولو غسل) أى بالصب في غيره إجابة أما بالصب فيها فلا يطهر إلا بغسل كله دفعة كما قاله شيخنا الرمل لأن ما لم يغسل منه ملاق للماء القليل في الإجابة مع عدم المشقة وبهذا فارق غسل الإناء المتنجس نعم إن غسل النصف الثاني مع مجاوره الذي هو المتصف في الإجابة جاز لقلقه ما ذكر فتأمل (قوله نصف نجس) أى متنجس كله بقينا أو بعضه واشتبه لكن في نجاسة الماء إذا غسل بعضه في إجابة بالصب الخلاف السابق في المتنجس بالثوب (قوله فغير المتصف) أى جانباه وهنا غير المجاور لهما (قوله لا تعدى إلى ما بعده) أى من بقية الثوب المغسول فلو وقع في مائه أو ماء قليل نجسه أو مسه أحد مع رطوبة تنجس ما مسه به (قوله بعض لباسه) وكذا محموله وبدنه (قوله وإن لم يتحرك بحركته) وفارق صحة السجود على ما لم يتحرك بحركته بأن المعتبر هنا الاتصال بالنجس وهناك كون السجود على قرار (قوله ولا قابض) أى حامل ولو بلا قبض كوضعه على

(قول الشارح لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد) بل لو فصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضاً لاحتال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم إن كان صورة المسئلة إصابة النجاسة لموضع متميز كالكم ثم عرض اشتباهه بالكم الآخر فهذا يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قول الشارح وفي الشرح إلى آخره) موقع هذا الكلام مما قبله التعرض لليبث والبساط (قول المتن ولا تصح صلاة ملاق) قال في الروضة ولو صلى في موقع نجس لحبس فيه مثلاً وتعارض ستر العورة وتغطية المحل قلعه ثوبه وصل عريانا ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصل على النجاسة ويعد انتهى وبعبارة الأسنوي هنا لو حبس في موضع نجس عليه أن يصل ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز أن يضع جسده على الأرض بل ينحني إلى السجود إلى القدر الذي لو زاد عليه أصاب النجاسة ثم يعد كذا في شرح المذهب انتهى (قول المتن بعض لباسه) يفهم حكم البدن بالأولى (قول المتن وإن لم يتحرك بحركته) أى لأنه معلود من لباسه فصار كذليل قميصه الطويل الذي لا يرتفع بارتفاعه فإنه لا تصح الصلاة مع تنجس الذيل المذكور واستشكل السبكي ذلك بصحة السجود عليه قال وهو يحتاج إلى دليل (قوله المتن ولا قابض طرف شيء إلى آخره) مثل القبض الشديد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الأسنوي ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب أو مشبودا بالساجور وهو الخشبة التي تجعل في عنق الكلب فوجهان مرتبان على مسئلة الكتاب وأولى بالصحة لأن بين الكلب وطرف الحبل واسطة ولو كان طرف الحبل على موضع ظاهر من حمار عليه نجاسة فعل الخلاف في الساجور وأولى بالصحة لأن الساجور قد يعد من توابع الحبل وأجزائه ذكره الرافعي وصحح في أصل الروضة البطلان في المسفلتين

المتصل بها لأنه من ملبسه (فلو جعله) أى طرف الشيء الكائن على نجس (تحت وجله صحت) صلاته (مطلقاً) أى سواء تحرك بحركته أم لا

عاقته ولو اتصل نحو الحبل بطاهر متصل بنجس كأن كان على ساجور كلب وهو ما يجعل في عقه أو على ظهر دابة بها نجس في محل آخر أو على محل طاهر من سفينة فيها نجس فإن لم يكن مشودا به لم يضر مطلقا ولا بطلت نعم إن لم تنجر السفينة بجره أى الحبل أو الشخص بأن لم يكن فيهما معا أو في أحدهما قوة تنجر بها عرفا في برأو بحر لم تبطل ولو حمل طرف حبل مربوط برؤد من مربوط به حبل سفينة فيها نجس متصل به فيجبه أنه إن كان بين الحبلين ربط بطلت وإلا فلا فرجعه (فزع) لو حبس على محل نجس لزمه أن يصلي فيه بالإيماء وينخفض في سجوده إلى حيث لو زاد لمس النجس وتلزمه الإعادة نعم إن كان معه ما يفرشه على النجس ولو سائر عورته فرشه عليه وجوبا وصلى عاريا ولو بحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم غرض بصرهم ولا إعادة عليه كما مر (قوله ولا يضر إلخ) نعم بكرة إن قرب منه بحيث يعد عاذنها له عرفا ومثل صدره ظهره وبقيته بدنه من سائر جهاته ولو قال بمحاذي شيئا بدنه أو ملبوسه لشمّل ذلك (قوله ولو وصل) أى المكلف المختار العائد العالم ولو غير معصوم بخلافه لأن حجر لأنه معصوم على نفسه كما مر في المتيمم (قوله واحتياجه) ينحو خلل في المعصوم أو مبيح تيمم (قوله لفقد الطاهر) أى لعدم القدرة عليه في محل يجب طلب الماء منه في التيمم في وقت إزادة الوصل ولا عبرة بوجوده لكنه كما لا عبرة بوجود عظم الأذى ولو حريّا لأنه ممنوع من الوصل به مطلقا لا احترامه . (قوله الصالح للوصل) أى وليس النجس أصح منه ولا أعظم كلب لقول أهل الخبرة إنه أوفى العظام لعظم الأذى فقال الإسوي إنه يعذر فيه ووافقه شيخنا كالحطّيب وخالفهم شيخنا الرمل (قوله فمعلور) أى يعطى حكم الطاهر مطلقا فلا تبطل صلاة حامله ولا يتنجس مائع به ولا جامد بمسه مع رطوبة وإن لم يكس لحما أو جلدا كما سيأتي ومثل هذا ما لو فعله غير مكلف كصبي ومكره ولا يلزمه نزع بعد كاله (قوله وليس عليه نزع إذا وجد الطاهر) وهو المتمدن لم يحرم إن خيف منه ضرر كما يأتي (قوله أى وجلده) يعنى إذا كان الطاهر الصالح موجودا مقدورا عليه فيما تقدم وقت الوصل بالنجس وإن فقد بعده (قوله وجب عليه) ولو حائضا ولو بعد الوصل أو حين لكن بعد إفاقته نزع ذلك النجس ومثله المحترم سواء اكتسى لحما وجلدا فيها أو لا لكن مع أمن الضرر لأن حكم التعدى مستمر عليه وبذلك فارق ما في التمسّة لأنه دوام وإذا امتنع من نزعه بنفسه نزع الحائض قهرا عليه ويؤخذ من العلة المذكورة وجوب النزاع على الكافر إذا أسلم دون المكره كالصبي كما تقدم (قوله والأصح) أى عند خوف

لعدم الحمل له (ولا يضر نجس بمحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فتعتبر طهارته (ولو وصل عظمه) لا تكساره واحتياجه إلى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (لمعلور) في ذلك فصّح صلاته معه وليس عليه نزع إذا وجد الطاهر كما في الروضة وأصلها وقضية ما في التمسّة أنه يجب نزعه إن لم يخف منه ضررا (والأى وإن لم يفقد الطاهر أى وجلده) (وجب عليه) (نزع) أى النجس (إن لم يخف) من نزع (ضررا طاهرا) وهو ما يبيح التيمم كتلف عضو فلا تصح صلاته معه (قبل وإن خاف) ذلك وجب عليه نزع أيضا لتعديه بوصله والأصح عدم الوجوب رعاية خوف الضرر (فإن مات) من وجب عليه النزاع قبله (لم ينزع

قلت فرض الإرشاد المشتملة بما لو شد طرف الحبل بالساجور أو الحمار فأفهم أن الإلقاء بخلافه قال شارحه وقول الخولى لا ساجور كلب أى لا حبل لقي ساجور كلب فلا تبطل يتناول صورة الشد والراجح فيها البطلان وحمله على ملاقاته بدون شد بخلاف الطاهر انتهى وهو يخالف كلام الإسوي وقوله الكائن على النجس أى فالمض تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا إن لم يتحرك كبحرته أى قياسا على مشتملة طرف العمامة (قول الشارح لعدم الحمل له) فأشبه ما لو صلى على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول المتن بمحاذي صدره) الخلاف جار فيما بمحاذي شيئا من بدنه كما في أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يوهّم جرياته في الأعلى والجوانب قال الإسوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري أنه يكره استقبال الجدار النجس أو المتنجس (قول المتن ولو وصل عظمه إلخ) حكم الوشم كالوصل وكذا لو خاط جرحه بمحيط نجس ونحوه ولو وصل جوفه بحرم نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتفاهه (قول الشارح وقضية ما في التمسّة إلخ) فإن قلت يلزم إذن اتحاد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا تتحمل أن يكفى بأى ضرر وإن لم يرتق إلى مبيح التيمم أو يقال قوله الآق قبل وإن خاف لا يأتي هنا فافترق . (فتعبيه) لو كان الوصل بالنجس أسرع انجبارا من الطاهر فيحمل أن يكون ذلك عذرا (قول الشارح وهو ما يبيح التيمم) منه بطله البرء (قول الشارح) رعاية خوف الضرر أى ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف الضرر كأكل الميتة كذا قالوه ولك أن

الضرر عدم الوجوب قال شيخنا بل يحرم النزاع كما في الميت الآتي (قوله أي لم يجب النزاع كما في المحور) ولو قال لم يجب النزاع كما هو مفاد عبارة المصنف لوافق المتعمد وكان أولى من حمله على عبارة الحرر وتصح الصلاة عليه وغسله وإن لم يكس جلدًا ولا لحما (قوله فلا يلقى إلخ) هذه علة المرجوح ونظرًا فيما بان من الإجزاء يوم القيامة ترد إلى أصحابها وأجيب بأن المراد لقي ملائكة الله في القبر أو المراد أول أحوال قلوبهم على الله (فروع) كل ما مر من أحكام الوصل يجري في الوشم وخياطة الجرح بغيظ نجس والتداوي بنحو دهن نجس فيحرم فعله على مكلف مختار عايد عالم بالتحريم بغير عذر ولو حاضيًا ورقيقًا وتجب إزالته عليه مع عدم الخوف ولا تصح صلاته معه وينجس بالآقاء مالم يكس جلدًا ولو رقيقًا ويجب على من أكل حرامًا أو شربه كخمر قال شيخنا ولو لعذر كالكره أن يتقاه مع عدم خوف الضرر نعيم صلاته معه صحيحة لأنه في معدن النجاسة<sup>(١)</sup> يخلاف نحو الوصل كما مر ويحرم استعمال شيء من أجزائه الأدمى ولو مهذرا كما مر وأما الخضاب وصبغ نحو الشعر والتشوش وتطريف نحو الأصابع وتحمير الوجه وتجميد الشعر فحرام بالنجس مطلقًا وكذا بالسواد إلا لحية الرجل المحارب لإرهاب العدو وكذا بغير السوادان منع حليل ولا يجوز لكن مع الكراهة في الحلبة ومع التدب بنحو الحناء في نحو يد امرأة ولحية رجل ويحرم أخذ شعور نحو اللحية والواجب وشعر الأسنان أي ترقيقها بنحو المبرد ويكره نفث الشبب ولو من لحية رجل وأخذ شعر الحنك والرقبة وقص اللحية ويجوز عجن نحو سرجين ولو ربطا لغرض ولا يحرّم وكلما حرم فعله تجب إزالته فورًا (قوله ويعفى عن محل استجماره) وكذا عما يلاقيه من البدن والثوب غالبًا عادة ولو بر كوب أو جلوس ولا يضر عرق المحل وسيلانه به إلا إن جاوز صفحة أو خشقة فيجب إزالة الجميع وعلى هذا يحمل التناقض في الروضة وغيرها (قوله في صلاته) بخلاف غيره ما كنس مائع أو ماء قليل وقع فيه نجس قال شيخنا ومقتضى هذا عدم الطواف والوجه خلافه (قوله ولو حل مستجمرا بطلت) وكذا لو حل حامله وكالحمل القابض على ثوبه أو يده أو عكسه وكالاستجمار كل ذي نجاسة ولو معفوا عنها كحيوان متنجس المنفذ وصبي يثوبه أو يده نجس أو غير مستنج ويضة استحالة دما وعقود استحالة بطنه مخرومات وميتة ومذابة ولو من نحو سلك ومنه وصل عظمه بنجس قاله شيخنا وهو يشمل ما لو كان لعذر أو اكتسى جلدًا أو لحما أو عمومته وقفة فراجع منه ما خبز بسرجين عند شيخنا الرمي وخالفه العلامة الخطيب قال بعضهم ومنه ما وقفت فيه ميتة لا دم لها سائل وفيه نظر لأنه باق على طهارته إلا أن يعمل على ما لو حمله وهي فيه فراجع (فروع) يحرم انغماس مستجمر في نحو ماء قليل لتنجسه به وبذلك فارق غمس نحو الذهاب وتحرم المجامعة مع استجمار أحد الزوجين ولزوجته منعه وأجازه بعضهم لنحو مسافر أهـ (قوله وطين الشارح) وكذا ماؤه والمراد به محل المرور (قوله المحقق نجاسة) ولو بخر عدل ما لم تتميز عين النجاسة والأفلا يفي عنها وشملت نجاسة الطين ما لو كانت من مغلف ولو من دمه وهو كذلك (قوله يعفى عنه) أي في الصلاة ونحوها كما قاله شيخنا الرمي في هذا جميع المعفوات الآتية وخرج به نحو الأكل والشرب والماء القليل والمائع ودخول المسجد وتلوينه فلا يعفى في شيء من ذلك وقال ابن حجر يفي العفو عما يشق الاحتراز فيه من ذلك كإخراج مائع من ظرف ويجري ذلك في جميع ما يأتي وسواء أصابه الطين للذكور من شارع أو من شخص أصابه أو من محل انتقل إليه ولو من نحو كلب انتفض كما مال إليه شيخنا آخرًا لا يكفل التحرز في مروره

تقول يشكل عليه منع المضطر المعاصي منها فلتنشط التوبة (قول الشارح لعدم الحاجة إلى آخره) هذا التعليل اقتصر عليه المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليلًا آخر وهو أن في النوع مثله وهتكاً حرمة الميت قال وقضية هذا التعليل حرمة النزاع كما أن قضية الأول الجواز (قول المتن مستجمرا) مثله ما لو حمل شخصًا عليه نجاسة معفو عنها أو طيرًا متنجس المنفذ قال في شرح الإرشاد أو ما فيه نجاسة لا دم لها سائل وإن لم يصرحوا به

منه) أي لم يجب  
النزاع كما في المحرور  
(عل الصحيح) لعدم  
الحاجة إليه بيزوال  
التكليف والثاني يجب  
النزاع فلا يلقى الله  
تعالى حاملاً لنجاسة  
تعدى بحملها وسواء في  
وجوب النزاع في الحياة  
أو الموت اكتسى العظم  
اللحم أم لم يكسه وقيل  
إن اكتساه لا يجب نزعه  
(ويعفى عن محل  
استجماره) في صلاته  
رخصة (ولو حل  
مستجمرا) في الصلاة  
(بطلت في الأصح) إذ  
لا حاجة إلى حمله فيها  
والثاني لا تبطل للعفو  
عن محل الاستجمار  
(وطين الشارح التيقن  
نجاسته يعفى عنه

عما يتعدل الاحتراز منه غالبا ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن فيعني في زمن الشتاء عما لا يعنى عنه في زمن الصيف ويعنى في الذيل والرجل

عنه ولا المدلول إلى مكان خال منه **(قوله عما يتعدل)** أى عن القدر الذى يشق الاحتراز عنه وهو ما لا ينسب صاحبه إلى سقطه أو كبوة أو قلة تحفظ **(قوله ويختلف)** أى العفو في الطين المذكور ويعنى في حق الأعمى ما لا يعنى في حق البصير **(فروع)** مياه الميازيب والسقوف ونحوها محكوم بظاهرها وأثنى ابن الصلاح بظاهرها أوراق تسقط رطبة على الحيطان المعمولة بالمراد النجس فراجع **(قوله ويعنى)** أى في الصلاة فقط أو فيها وغيرها ما مر على عامر **(قوله عن قليل دم البراغيث)** ومثله فضلات ما لا نفس له سائلة قال شيخنا عميرة ومثله بول الخفاش كما في شرح شيخنا ورجح العلامة ابن قاسم العفو عن كثيره أيضا قال وذرقه كبوله وقال تبعا لابن حجر وكذا سائر الطيور ويعنى عن ذرقها وبولها ولو في غير الصلاة عن نحو بدن أو ثوب قليلا أو كثيرا رطبا أو جافا ليلا أو نهارا لمشقة الاحتراز عنها فراجع مع ما ذكره في ذرق الطيور في المساجد فإنه صريح في مخالفة لما مر عن شيخنا الرمل من عدم العفو مطلقا في غير نحو الصلاة والعفو مطلقا فيها فالوجه حمل ما هنا فيها على ما قالوه فتأمل وحرر **(قوله وونيم الذباب)** هو روثه وهو عطف على دم البراغيث والمراد القليل عند الرافعي وبوله كذلك إن كان له بول ولعل تعبيرهم بالبول في الطيور إن وجد وإلا فالمشاهد عدمه والذباب مفرد على الأصح وجماعه ذبان وأذبة كغراب وغبان وأغربة **(قوله في الثوب والبدن)** سواء الجاف والرطب يعرق أو غيره ولا يخرج منه عن العفو ملاقاته لأجنبى يشق الاحتراز عنه كماء وضوء أو غسل أو ما تساقط من نحو أكل أو شرب أو بصاق أو ماء حلق أو دهن ريشة فصادة وغير ذلك **(قوله ثم تمجها)** يهيد أن دم البراغيث من القيء لا من الروث فراجع **(قوله وهو مقيد باللبس)** أى العفو المذكور في دم البراغيث وونيم الذباب مقيد باللبس في الصلاة فقط كما مر والمراد باللبس المحتاج إليه ولو للتجمل وقيد بالكثير للعفو عن القليل ولو لغير اللبس كما مر **(قوله العفو مطلقا)** أى كثيرا كان أو قليلا لكن في اللبس في الصلاة على ما مر عن شيخنا الرمل ومحل العفو ما لم يخطئ بأجنبى لا يشق فيها وما لم

عما لا يعنى عنه في الكم والبدن وما لا يتعدل الاحتراز عنه غالبا لا يعنى عنه وما نظير نجاسته لغلبيتها فيه قول الأصل والظاهر أظهرهما طهارته عملا بالأصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به **(و)** يعنى **(عن)** قليل دم البراغيث وونيم الذباب أى روثه في الثوب والبدن **(والأصح)** لا يعنى عن كثيره لكثرة **(ولا)** عن **(قليل)** منه **(النظر بعرق)** مجاوزته محله **(وتعرف الكثرة)** والقلته **(بالعادة)** وتختلف باختلاف الأوقات والأماكن فيجهد المصل في ذلك فإن شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل في أرجح احتمال الإمام والثاني أحوط **(قلت)** الأصح عند المحققين العفو مطلقا والله أعلم لمصوم البلوى بذلك وقوة كلام الرافعي في الشرح تمنى تصحيح العفو في كثير دم البراغيث كما صححه في أصل الروضة وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه أنكر دمه ضرر وإلا فلا في الأصح ويقاس بذلك ما فيه الوينيم دم البراغيث رشحات نحصها من بدن الإنسان ثم تمجها وليس في نفسها ذكره الإمام وغيره **(وودم البورات)** يفتح المثناة جمع برة يسكنونها وهى خراج صغير **(كالبراغيث)** أى كدنها فيعنى عن قليله فقط على تصحيح الحرر سواء أخرج

**(قول الشارح وما نظن نجاسته إلى آخره)** قال في التحقيق وغالطوا من ادعى طرد القولين في كل أصل وظاهر فقد نجزم بالظاهر كالبينة واخبر ومسئلة الظنية أو بالأصل كمن ظن طهارته أو حدثا أو أنه صلى أربعاً **(قول المتن)** وقليل دم البراغيث إلى آخره **(و)** كذا القمل والبق وغيرهما ما لا نفس له سائلة وبول الخفاش لأنه تمم به البلوى **(فاشادة)** البراغيث مفرد يرغوث بالضم والفتح قليل والذباب مفرد يجمع على ذبان وأذبة كغراب وأغربة وغبان ولا يقال ذبابة قاله ابن سيده والأزهرى قال الجوهرى الذباب معروف والواحدة ذبابة ولا يقال ذبابة بنون في آخره وجمع القلة أذبة والكثرة ذبان كغراب وأغربة وغبان انتهى **(قول الشارح مجاوزته محله)** هذا التعليل موجود على النجس إذا عرق وقد قال الرافعي فيه بالعفو فأحسن ما قاله غيره من التعليل بعد عموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الإسئوى وكان الشارح لم يرض ذلك حيث علل العفو الآتى بعموم البلوى وعلة الإسئوى بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فالخفق غير الغالب منه بالغالب كالقصر في السفر **(قول المتن بالعادة)** أى ضايق التلطيخ به غالبا ويعسر الاحتراز قليل وإن زاد فكثير لأن أصل العفو ثبت لمشقة الاحتراز فينظر أيضا في العرف إليه قاله الرافعي **(قول الشارح فله حكم القليل)** لأن الأصل العفو لا عند تحقيق الكثرة قاله الرافعي **(قول المتن مطلقا)** هو شامل للكثير المنتشر بعرق بل وللحديث الحاصل بالقتل ولكن الأصح خلافه في الثاني كما في التحقيق وغيره **(قول الشارح في الشرح)** أى الشرح الكبير **(قول الشارح كما صححه)** أى التورى **(قول الشارح وهو مقيد باللبس)** قيد أيضا بعدم القتل كما في متن الإرشاد ونقله الإسئوى عن التحقيق وشرح المذهب **(قول الشارح دم البراغيث إلخ)** لعل هذا مذكور توطئة لعنى التشبيه الآتى **(قول الشارح يسكنونها)** والفتح لغة



بنفسه أم عصره (وقيل إن عصره فلا) يعني لأنه مستغنى عنه وصحح في أصل الروضة العفو عن كثيره وعن المصنوع لم يقيد به القليل كما يفيد به في شرح المذهب كالرافعي وظاهر المنهج تصحيح العفو عن الكثير المصنوع وغيره (والدمامل والقروح) أى الجراحات (وموضع القصد والجماعة قيل

كالإثارات) فيعنى عن

دمها قليله وكثيره على ما

سبق (والأصح) ليست

مثلها لأنها لا تذكر كثرتها

فيقال في دمها في جزئياته

(إن كان مظه يوم غالبا

فكلا لاستحاضة) أى

كدمها فيحاط له كما قال

في الشرح الصغير بإزالة

ما أصاب منه وعصب

عمل جروحه عند إرادة

الصلاة نظير ما تقدم في

الاستحاضة ويعفو عما

يستصحب منه بعد

الاحتياط في الصلاة كما

ذكره الرافعى في

الاستحاضة هنا (والأى

وإن لم يكن كذلك بأن

كان مثله لا يوم غالبا

(فكدم الأجنبى فلا

يعنى) أى دم الأجنبى

كثيرا كان أو قليلا لأنه لا

يشق الاحتراز عنه (وقيل

يعنى عن قليله) للتسامح

فيه فيكون حكم ذلك

الدم الذى لا يندوم مثله

غالبا كذلك فقه عدم

العفو ثم في الاحتياط في

الذى يندوم مثله غالبا عدم

العفو أيضا وما يعنى بعده

ضرورى لا خلاف فيه

(وقلت الأصح أنها

كالإثارات والأظهر العفو

عن قليل دم الأجنبى) من

إنسان وغيره (والأعلم)

قال في شرح المذهب

وقيد صاحب البيان بفرد الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعنى عن شيء منه قطعا والجمهور سكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافعى

حكاه الجمهور قولين ومشى عليه المصنف خلاف ما في المخرج من حكايته وجهين بما للفرز والجماعة (والقيح والمهيد كالدم) في جميع ما ذكر فيه

يكن كثيرا بفعله أو بفعل غيره ولو غير مكلف بأمره أو رضاه قصدا فيهما كقتله في ثوبه أو بدونه لا في نحو نوم (قوله عن الكثير المصنوع) هو خلاف المعتد (قوله أى الجراحات) تفسير للقروح مثلا يتكرر مع ما أتى (قوله وكثيره) لعله على الوجه المرجوح (قوله فى جزئياته) أى بالنظر لكل دمل على انفراده (قوله ثم فى الاحتياط إلخ) أشار بذلك إلى الرد على الإسنوى حيث قال لا خلاف فى عدم العفو عما يندوم منها (قوله والأظهر العفو) أى فى الصلاة فقط على ما مر (قوله عن قليل دم الأجنبى) أى ما لم يكن من منظر ولم يختلط بأجنبى ولم يتضمن به عثا كما نقله شيخنا فى شرحه عن إزاء والده وصرخ كلام ابن حجر العفو عن التضخم به أيضا إلا أن يتضمن به فى الصلاة فيضل به وهو ظاهر ومثل ذلك التضخم بما لا يذكره الطرف ونحوه من المفوات والمراد بالأجنبى ما يعم دم غيره ودم نفسه إذا جاوز محل سيلانه غالبا أو انتقل عن محله ولو من العضو إليه أو من عضوه لعضوه الآخر وشمل العفو ما كان متفرقا ولو جمع صار كثيرا عرفا وهو كذلك للتوسع فى الدم وفارق بذلك ما لا يذكره الطرف كما مر فى محله (قوله كالدم) أى دم البثرات فى نجاسته (قوله فى جميع ما ذكره) أى فيعنى عن قليله وكثيره بشرطه السابق من عدم العفو عند اختلاطه بأجنبى

(قول الجن وقيل إن عصره) معطوف على قوله كالإثارات (قول الشارح وصحح) أى النوى (قول الشارح كما يفيد إلخ) وكذا فى التحقيق وعليه مشى الإرشاد وهو المعتد على الإسنوى صرح فى شرح المذهب بأن الوجهين فى العصر محلها عند القلة قال يعنى فى شرح المذهب والوجهان كالوجهين السابقين فى دم القملة ونحوها إذا قتلها فى بدنه أو ثوبه قال الإسنوى والذى قاله جميعه يقتضى أن المصنوع القليل لا يعنى عنه جزما وأن الحكم فى دم المقتول من نحو القمل كذلك وبه صرح ابن الرفعة وحيث فيكون العصر هنا نظير القتل هناك فإذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عفى عنه جزما وكذا إن كثر فى الأصح وإن خرج بعصر أو قتل فإن كثر لم يعف وإن قل عفى عنه فى الأصح قال عبارة الكتاب تشعر بأن الأصح قاتل باللعو عن دم البراغيث وإن كان كثيرا من المصنوع وليس كذلك أهـ . (قول الشارح كالرافعى) أى فى الشرح الكبير (قول الشارح وظاهر المنهج إلخ) أى فى قوله وقيل إن عصره فلا (قول الجن قيل كالبثرات) أى لأنها وإن لم تكن غالبية فليست بنادرة فإذا وجدت الدمامل دامت (قول الجن والأصح إن كان مظه إلخ) قال الإسنوى تعبير المخرج والكتاب يقتضى جريان الخلاف فيما يندوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك كما تقدم فى الحيض وصرح به فى التحقيق هنا وشرح المذهب قال فى الوجيز ولطخا الدمامل والقصد إن دام غالبا فكدم الاستحاضة وإلا ففى لحاقها بالبثرات ترد أـ هـ . قلت يمكن حمل ما فى الكتاب على ما يندوم مثله غالبا وليس سيلانه دائما والذى فى هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فإن تصحيح المصنف العفو كما ساقى لا فرق فيه بين ما يندوم وما لا يندوم (قول الجن والأصح) مقابل قوله قيل كالإثارات فيعنى (قول الجن فكدم الأجنبى) أى لأن البثرات أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف فى التيمم أن الشارح حمله على المنتقم بقرينة التشبيه بدم الأجنبى (قول الشارح فقه عدم العفو ثم فى الاحتياط إلخ) غرضه من هذا أن يوضح وجه اشتغال التشبيه المذكورين فى المتن على عدم العفو كى يتضح بذلك وجه مقابله (قول الشارح فى الاحتياط إلخ) توجيها لجرى الخلاف فيما يندوم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم العفو وإلا وجب الاحتياط (قول الجن قلت الأصح إلخ) هذا تصحيح لقوله فيما تقدم قيل كالبثرات (قول الجن والأظهر العفو عن قليل إلخ) لو تلطخ به عمدا فالظاهر عدم العفو عن ذلك قال فى التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد

وقيد صاحب البيان بفرد الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعنى عن شيء منه قطعا والجمهور سكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافعى حكاه الجمهور قولين ومشى عليه المصنف خلاف ما فى المخرج من حكايته وجهين بما للفرز والجماعة (والقيح والمهيد كالدم) فى جميع ما ذكر فيه

ومنه رطوبة المنافذ عند شيخنا الرملي كدمه وريقه وخالفه ابن حجر لأنه ضروري ومن عدم العفو عن الكثير بفعله كصبر الدم أو محل الفصد أو حك الدم لنحو وضع دواء عليه ولو مكرها على ذلك أو بفعل غيره بأمره أو رضاه وليس من الفعل فجر الدم بنحو إبرة كما قاله شيخنا (فرع) البلغم الخارج من غير المعدلة طاهر والخارج منها نجس ولا يعفى عنه إلا عن دم من ابتلى به ويعفى عن الخارج من دم النائم إن كان من المعدلة يقينا مطلقا ولو في ثوبه وبدنه للشبهة بكثرته فإن لم يكن من معدته يقينا فهو طاهر (فتاويه) متى أريد غسل النجس معفو عنه كطين الشارع وجب فيه ما في غيره ، ومنه التسبيح والتراب في نحو كلب نعم قد مر في النجاسة عن العلامة ابن قاسم أنه لو غسل ثوبا فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الوسخ لم يضر بقاء لون الدم فيه ولا يضر اختلاطه بماء الغسل فراجع (قوله) وجب قطعاً حمل المنه على طريق القطع لقريظة لمدول عن الأظهر إليه ويوافق ما في شرح المهذب من تصحيحها وليس في الروضة ولا أصحها ترجيح لوأحد من الطريقتين (قوله لفوات الشرط) هو أولى من تعليل شيخ الإسلام بالتفريط إذ لا تفريط مع عدم العلم أصالة ولا يلزم على التفريط من وجوب القضاء فوراً بعد الوقت مع أنه على التراخي وذكر الشارح التفريط في الثانية لأجل طريق القطع فيها وعليه فالقضاء فيها على الفور وقيل على التراخي (قوله بخلاف ما أحتمل) أي فلا يجب قضاءه وهو يشمل ما براجحية أو مرجوحية أو استواء وهو المتمد نظراً للتخفيف على وزان من شك بعد صلاته في ترك فرض نعم قد مر فيمن عليه فوائت أنه يقضى ما لم يتحقق فعله منها وهو المتمد وقد يفرق بأن هنا قد وجد الفعل يقينا فلم يجزوا القضاء مع الشك في الصحة قيل وفيه نظر لأن الشك ليس في الفعل وعدمه إذ لا جامع حينئذ وإنما الشك في أنه هل عليه شيء من الصلوات وتقدم أنه لا يلزم في هذه القضاء وما هنا من هذه ف شامل قال بعضهم وفي الأول بعد ولعله حمل قول القاضى بوجوب القضاء هـ . (فرع) لو مات قبل علمه بوجوب القضاء أو قبل تمكنه منه ففى وسع الله يعفو عنه لعمره حالة الفعل ولا ينفيه الحكم عليه بالتفريط على ما مر لأنه لترتب القضاء عليه في ذمته ويجب إعلام من على بدنه نجاسة كما مر وإن يعلمها ويجب قبول غير المدل فيها وفي نحو كشف عورة وكل مبطل فيلزمه الإعادة إلا في كلام قليل مبطل ويجب تعليم من رآه يخل بعبادة في رأى مقلده عينا إن لم يكن ثم غيره وله أخذ الأجرة عليه إن قوبل بها ولا يلزمه عدم بذلها ويلزم القادر عليها بذلها ومحل الوجوب مع سلامة العاقبة .

**(فصل في بقية شروط الصلاة)** التي هي الموانع وتسمى شروطا باعتبار عدمها كما في الطهارة من الحدث والنجس كما مر (قوله يطل) ويرادفه تفسد لأن الباطل والغاسق عندنا سواء قال النووي إلا في أربع مسائل النسك والمارة والكتابة والخلع واعترضه الإسئوى بأن غرض هذه الأربعة مثلها كالمبلة والإجارة

تصريحاً بمخالفتها ولا موافقتها قال الإسئوى قدوافقه الشيخ نصر في فتاوه بالمقصود قال أعني الإسئوى وما يعفى عنه البلغم إذا ذكر سابق في النجاسات (قول الشارح لأنه أصحها) عبارة الإسئوى لأنها دمان مستحيلان إلى تن وفساد (قول الشارح كالدلم في نجاسته) قياساً على القيح والصديد (قول المتن وكذا يلا) قال في التحقيق وشرح المهذب وحيث نجسته فيكون حكمه حكم دم البورات لا دم القروح (قول الشارح أي إله طاهر قطعاً) يريدان المنه عبر به عن طريقه القطع وإنما قيل ذلك من الأظهر ومقابله على طريقة الخلاف (قول الشارح لعمره بالجهل) ولحديث التمل (قول المتن وجب على المنه) (فرع) لو رأينا في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب عليها إعلامه لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو كزوال المفسد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قول الشارح لكن يستحب) يؤخذ من هذا أنه يستحب للإنسان إعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه .

**(فصل تبطل بالخطئ)** (قول الشارح والثاني قال إنها لا تعد حرماً) عبارة الإسئوى لأن المدة قد تنفق

لأنه أصلها (وكذا ماء القروح والمطقط الذي له ريح) كالدلم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلا ريح في الأظهر) لتحلله بعله والثاني هو طاهر كالمرق (قلت المنه) طهارته والله أعلم أي إنه طاهر قطعاً كما حكاه الرافعي (ولو وصل بنجس) غير معفو عنه (ثم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجلبه) لأن ما أتى به غير معفو به لفوات شرطه والتقدم لا يجب القضاء لعمره بالجهل (وإن علم) بالنجس (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء (على المنه) أي وجب قطعاً الإعادة لتفريطه بترك التطهر والطريق الثاني في وجوبه القولان لعمره بالنسيان والمراد بالقضاء الإعادة في الوقت أو بعده وتجب إعادة كل صلاة تبين مصاحبة النجس لها بخلاف ما أحتمل حدوثه بعدها فلا تجب إعادةا لكن يستحب كما قاله في شرح المهذب .

**(فصل)** (تبطل الصلاة) (بالخطئ) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء

على ما ساقى (بحرفين) أفهما  
أو لا نحو قم وعن (أو حرف  
مفهم) نحو (ق) من الواتية  
(وكذا بعد عدة حروف في  
الأصمح) لأنها ألف أو واو أو  
ياء والثاني قال إنها لا تعد  
حرفا وهذا كله يسير  
فيالكبر من باب أولى ،  
والأصل في ذلك حديث  
مسلم أن هذه الصلاة لا  
يصلح فيها شيء من كلام  
الناس والكلام يقع على  
المفهم وغيره الذي هو  
حرفان وتخصيصه بالمفهم  
اصطلاح للتحفة (والأصمح  
أن التصحيح والصحك  
والبياء والأئين والفتح إن  
ظهر به) أي بكل ما ذكر  
(حرفان بطلت والألام  
تبطل به) والثاني لا تبطل به  
مطلقا لأنه ليس من جنس  
الكلام (ويعد في يسير  
الكلام إن سبق لسانه) إليه  
(أو نسي الصلاة) أي نسي  
أنه فيها (أو جهل تحريمه) فيها  
(إن قرب عهده بالإسلام)  
بمخلاف بميد العهد به  
لتقصيره بترك التسلم (لا  
كثيره) فإنه لا يعنر فيه في  
الصور الثلاث (في الأصمح)  
لأنه يقطع نظم الصلاة  
بمخلاف اليسر والثاني يقول  
يسوى بينهما في العذر كما  
سوى بينهما في العمد  
واليسر بالعرف ويصدق  
بما في الشرح عمن

إذ الباطل ما كان لفقد ركن من أركانه ولا يترتب عليه حكم من ضمان أو غيره وفعله بعد ذلك لا يسمى قضاء  
والفاسد ما كان لفقد شرط من شروطه وحكمه كصحاحه في الضمان وعلمه وفعله بعد ذلك يسمى قضاء  
فماثل (قوله بالناطق) أي اللفظ قال شيخنا ولو بغير اللسان كاليد والرجل والأنف إن سمع نفسه ولو كان حديث  
السمع أو كان بحيث يسمعه لو كان معتدله (قوله من غير القرآن إلخ) دخل في الغير منسوخ التلاوة (١)  
والتوراة والإنجيل والأحاديث ولو قدسية ولو قال قال الله أو قال النبي أو قاف أو صاد بطلت ما لم يقصد أنه  
من القرآن أو خرج بالناطق الإشارة ولو من أحرص أو باللسان وإن قصد بها الإفهام كما يأتي ويندب للمصل رد  
السلام كما يجوز رده والتشميت بغير الخطاب نحو عليه السلام ورحمة الله كما ساقى (قوله بحرفين) أي بمسماهما  
وكذا الحرف (قوله أفهما) أي مجموعهما فلا بد من توليها كما قاله شيخنا الرمي وهو ظاهر . قال العبادي  
وانظر ما مضى بالمرآة هنا قال بعضهم ينبغي اعتبار العرف فراجعهم (قوله مفهم) أي في نفس وإن قصد به عدم  
حكمه (قوله نحو : ق) من الواتية و ع من الوعي و ف من الوفاء و ش من الوشي وحذف  
هاء السكت في ذلك من الخطأ لوجوبه فيها جيرا للكلمة بما دخلها من الوهن بالحذف حتى بقيت على حرف  
واحد لا يتركب الكلام من أقل من حرفين كما أشار إليه الشارح بنصرف الحديث إليه (قوله إن ظهر) أي وجد  
من عالم عائد غير معنور (قوله به) أي ما ذكر ولو لمرض أو من خشية الله أو لمصلحة الصلاة (قوله حرفان)  
أو حرف مفهم أو مدة بعد حرف كما مر (قوله لأنه) أي ما ذكر ليس من جنس الكلام فلا يعتبر ما اشتمل عليه  
(قوله أو نسي الصلاة) خرج من نسي تحريم الكلام فيها فيطيل (قوله أو جهل تحريمه) أي تحريم ما أتى به فلا  
تبطل وإن علم تحريم جنس الكلام فيها لما يخفى ومنه تكبير مبلغ أو امام جهرا وتيسير من منه على خطأ  
وفاتح على إمام بقصد الإعلام في ذلك فلا تبطل مع الجهل بتحريمه ومنه من أتى بشيء غير مبطل وظنه مبطلا  
فتكلم بقليل عمدا فلا تبطل وفارق من أكل في الصور ناسيا فظن أنه أظفر فأكل عمدا فإن بطل على الأصح  
عند النووي بأن جنس الكلام اغتفر عمدا في الصلاة وخرج بما ذكر من علم تحريم ما أتى به جهل كونه مبطلا  
أو نسي حرمة الكلام في الصلاة كما قاله الخطيب فإنها تبطل (قوله إن قرب عهده بالإسلام) أي أسلم قريبا ولو  
مخاطبا لائقه ومثله من بعد عن العلماء بحيث لم يجد ما يوصله إليهم بما يجب بذله في الحج (فتنبه) محل هذا  
في الأمور الظاهرة أما دقائق العلم فتعذر الإعلام في المبلغ مثلا فيعذر فيها مطلقا لأنه لا ينسب تاركها إلى  
تقصير كما علم (قوله لأنه) أي الكلام الكثير (قوله يقطع نظم الصلاة) أي فلا مساواة مع هذا الفرق الظاهر  
بقول المقابل (قوله ويصدق) أي الكلام اليسير عرفا بما في الشرح وهو خمس كلمات فأقل لأنه نحو الشيء لا يساويه  
ويصدق بغيره وهو الأكثر من ذلك فمقتضى ما في الشرح البطلان بالسنة ومقتضى ما في غيره عدم البطلان بأكثر  
منها وللمعتد خلافهما وهو عدم البطلان بالسنة إلى ما دونها والبطلان بما زاد عليها فلذلك أسقطتهما من الروضة  
والمعتبر من الكلمات العرفية بدليل أنه <sup>عليه السلام</sup> لم يأمر معاوية بالإعادة بقوله وإنكلام ما شأنكم تنظرون إلى ما  
إشباع الحركة ولا تعد حرفا (قول المتن والبياء) أي ولو لأمر الآخرة (قول الشارح لأنه ليس من جنس  
الكلام) زاد الرافعي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبه الصوت الغفل (قول المتن إن سبق لسانه) لأنه أولى من  
النسيان ودليل الناس حديث ذي الدين ودليل الجاهل حديث المأموم وهو معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف  
النبي <sup>عليه السلام</sup> ومعه القوم بأبصارهم وأعلم أن للكلام في الصلاة حالتان عدم العنر وقد سلف وحالة عذر وقد شرع  
الآن في بيانها (قول الشارح لأنه يقطع نظم الصلاة) وأن سبق والنسيان في الكثير نادر (قول الشارح ويصدق بما  
في الشرح إلخ) عبارة الإستوى أظهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذي الدين والثالث ثلاث كلمات

قال للمطس يرحمك الله ونظر إليه الصحابة نظر اعتراض فضربوا بأيديهم على أفخاذهم مع أن ذلك أكثر من سبع كلمات نحوية وقيل الكثير ما زاد على ثلاث كلمات وقيل ما زاد على ما وقع في قصة ذى الدين وقيل ما يقع في قدر ما يسع ركعة من تلك الصلاة وقيل ما يسع الصلاة كلها فهذه ستة أقوال . **(قوله للغلبة)** أى وكان قليلا عرفا في الجميع ولا نظر لحروفه وإن كثرت لأن المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه نعم إن صار طبيعة له بحيث لا يخلو منه زما يسع الصلاة عذر فيه مطلقا ولا يضر الصوت الغفل أى الخالي عن الحروف وعن نحو تنحنت مطلقا وقيله بعضهم بما إذا لم يكن متصلا بحرف وإلا فيضرب لأنه كاللدة فراجع له ولوصهل كالفرس مثلا فهو كالتنحنت فيبطل إن ظهر فيه حرفان **(قوله للفاتحة)** وكذا كل قول واجب كالشهاد الأخير **(قوله راجع إلى التنحنت)** أى لأن غيره مما ذكر معه لا توقف القراءة عليه ولا تقيد العذر في هذا بقلة ولا بكثرة بل بقدر الحاجة وإن كثرت حروفه ويعذر في التنحنت أيضا لإخراج غامة خفيف منها بطلان صومه أو صلاته كأن حصلت في حد الظاهر **(قوله لا الجهر بالقراءة)** ولو للفاتحة وكذا غير القراءة كتكبير الإحرام والتبليغ وإن توقفت صلاة صحة غيره عليه لأنه لا يلزم تصحيح صلاة غيره ، نعم إن توقفت صحة صلاة نفسه عليه كجهر مبلغ توقف عليه سماع الأربعين في الركعة الأولى من الجمعة عذر فيه **(قوله وسكوا إلخ)** أى في السئلة الواحدة مثلا لأنه الذى في الروضة وأصلها كما قاله شيخ شيخنا عميرة **(قوله ولو أكره على الكلام بطلت)** وكذا لو أكره على الصلاة بغو طهر أو بغو استقبال أو بغو ستره بخلاف ما لو غصبت منه **(قوله ينظم القرآن)** أى بصورة قرآن على نظمه لمعروف وزاد لفظ نظم ليصح التقسيم وسواء ابتدأه أو انتهى في قرائته إليه أو قال تبعا لإمامه أو لم يصلح للإفهام ومنه **(كجهى)** مثلا وخرج بذلك نحو (ق) (ص) (ن) ونحو يا إلهي سلام كن فإن قصد القراءة مع كل منها على انفراد لم تبطل صلاته وإلا بطلت سواء جمعها أو فرقا وخرج نحو إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فيبطل إن تعمد وإلا فلا ويسجد للسهو قال الفخار ويكره إن تعمد واعتقد معناه **(قوله إن قصد معه)** أى التفهيم قراءة أى أو ذكر لأنه يصح قصد الذكر بالقرآن لا عكسه **(قوله وإن لم يقصد به شيئا)** هذه مما يشملها كلام المصنف وإنما أفردا عنه لضرورة التقسيم **(قوله كلام المصنف)** هو أبو إسحاق صاحب المذهب **(قوله إنها تبطل)** هو المصنف كما لو قصد التفهيم فقط **(قوله فلا يكون)** هو تفريع على ما يشبه المستفاد من القرينة

ونحوها فحاول الشارح رحمه الله رد الثالث إلى الأول **(قول الشارح وإن ظهر به حرفان)** مشى في الإرشاد على اعتبار القليل دون الكثير وبمث الإسئوى اغتفاره وإن كان كثيرا للغلبة **(قول الشارح للجميع)** أى قول المتن وفى التنحنت ونحوه **(قول الشارح إقامة لشعاره)** قيل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم احتاج للتنحنت للجهر لا يعذر جز ما لأن شعاره وجد بقراءة بعض السورة **(قول الشارح وسكوا عن ظهور أكثر من حرفين)** هو كما قال بالنظر إلى السئلة الواحدة مثلا فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتهما كذلك يقول الإسئوى عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة إن غلبه الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به الكثرة والقلّة في نفس السعال لا في الأحرف الخارجة بالسئلة الواحدة وبعبارة الروضة الحال الثانى في الكلام بعذر فمن سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبه الضحك أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسيا أو جاهلا غريم الكلام فإن كان يسيرا لم تبطل وإن كرر بطلت على الأصح اهـ . وهو عند التأمل يورث نظرا في قول الشارح رحمه الله وسكوا **(قول الشارح وهذا)** يرجع إلى قوله كالناسى **(قول المتن ولو نطق إلخ)** شروع في بيان القرآن والذكر قد يلحق بالكلام المضرب لعراض **(قول الشارح كما لو قصد القراءة)** علله غيره بالقياس على التسييح الوارد في الفتح على الإمام

الشيخ أبى حامد أنه كالكلنتين والسهلات ونحوها وأسقط ذلك في الروضة (و) يعذر (في التنحنت ونحوه) مما يقدم وغيره كالسعال والسعال وإن ظهر به حرفان (لغلبة) هى راجعة للجميع (وتعذر القراءة) للفاتحة هو راجع إلى التنحنت فقط كما انصهر عليه في الروضة كأصلها (لا الجهر بالقراءة (في الأصح) لأنه سنة لا ضرورة إلى التنحنت له والثاني يعذر في التنحنت إقامة لشعاره وسكوا عن ظهور أكثر من حرفين (ولو أكره على الكلام بطلت في الأظهر) لتدرة الإكراه فيها والثالث لا تبطل كالناسى وهذا يشعر بأن الخلاف في اليسر وأنها تبطل بالكثير جز ما (ولو نطق ينظم القرآن بقصد التفهيم) كياضى غخذ الكتاب مفهما به من يستأذن في أخذ شيء إن يأخذ (إن قصد معه) أى التفهيم (قراءة لم تبطل) كما لو قصد القراءة فقط (والأ) بأن قصد التفهيم (بطلت) به وإن لم يقصد به شيئا فى شرح المذهب ظاهر كلام المصنف وغيره أنها تبطل لأنه يشبه كلام الأذى فلا يكون قرآنا إلا بالتقصد وفى الدقائق والتحقق الجزم

الصارفة كقراءة الجنب **(قوله ولا تبطل بالذكر)** وإن لم يقصده حيث خلا عن صارف أو قصده ولو مع الصارف كما مر في القرآن ومنه سبحانه الله في التنبيه كما يأتي وتكبيرات الانتقالات من مبلغ أو إمام جهرا قال شيخنا لابد من قصد الذكر في كل تكبيرة واكتفى العلامة الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول تكبيرة ومنه استعنت بالله أو توكلت على الله عند سماع أيها ومنه عند شيخنا الرمل وشيخنا الزايدى كل ما لفظه الخبر نحو صدق الله العظيم أو آمنت بالله عند سماع القراءة بل قال شيخنا الزايدى لا يضر الإطلاق في هذا كما في نحو سجدت لله في طاعة الله ومنه ما لو قال الفاعر أو السلام فإن قصد أنه اسم الله أو الذكر لم تبطل وإلا بطلت . **(تنبيه)** من الذكر التلفظ بالقربة كنلر وعق ووقف وصدقة حيث خلط عن خطاب وتعليق قاله شيخنا كابن حجر وشيخ الإسلام واعتمد شيخنا الرملى البطلان في غير نذر التبرير سواء قال الله على كذا أو نذر على كذا أو نذرت الله كذا ولا يتقيد ما ذكر بالكلام القليل . **(قوله والدعاء)** غير المحرم ولو منظوما خلافا لابن غبيل السلام أو مسجعا أو مستحسنا خلافا للعبادى لعدم حرمة ولأنه من التثني أو ضمينا نحو أنا المذنب كم أحسنت إلى وأسأت ولو قال النعمة أو العافية فإن لم يقصد الدعاء بطلت **(قوله إلا أن يخاطب به)** أى بالذكر أو الدعاء ولو لنذر عاقل كقوله للقمر ردى وربك الله وما ورد أنه عليه السلام قال لا يلى في الصلاة المعلنك بلعنة الله فلعنة كان سهوا أو قبل ورود المنع أو مروى بالحكاية وتقدم جواز الذكر والدعاء بغير العربية للمأثور دون غيره **(قوله ورسوله)** أى لا تبطل بخاطب رسول الله محمد نبينا عليه السلام ولو في غير التشهد كالصلاة عليه عند سماع ذكره كصل الله عليك يا محمد **(تنبيه)** يؤخذ مما ذكر أن إجابته عليه السلام ولو بعد موته ولو بكثير القول أو الفعل ولو مع استدبار القيلة كما يؤخذ مما بعده لا تبطل الصلاة حيث لم ترد على قدر الحاجة كخطابه والمراد بها جواب كلامه ولو بلا مناداة فلو ابتدأه المصلى بها بطلت صلاته وإذا تمت الإجابة بالفعل أتم صلاته مكانه وسئل شيخنا عما لو كان المصلي إماما ولم تأخره عن القوم أو تقدمه بأكثر من ثلاثمائة ذراع هل تجب عليهم نية المفارقة حالا أو بعد التلبس بالمبطل أو بعد فراغ الإجابة أو يخفر له عوده إلى محله الأول أو لهم متابعتة في محله الآن كشدة الخوف فقال سئل شيخنا الرملى عن ذلك فأجاب بأن القلب إلى الأول أميل وفيه بعد والوجه الميل إلى الثاني إلا أن كان هو المراد من كلامه أما غير نبينا من الأنبياء فتجب إجابته بالمقول أو الفعل ولو بعد موته ولو في الغرض وتبطل الصلاة بها على المعتد كخطابهم أيضا ونقل عن والد شيخنا الرملى أن إجابته منسوبة وضعف وأما إجابة غير الأنبياء فحرام في الغرض مطلقا ومكروهة في النفل إلا لو دلوا أو أتى أو بعيدا إن شق عليه عدم الإجابة فلا تكره وتبطل الصلاة في الجميع **(قوله ولو سكنت طويلا)** ولو عمدا بلا قصد قطع لم تبطل ومثله نوم ممكن ولو في ركن قصير إذا لم يتعمده فيه **(قوله ويسن إرخ)** للمعنى أن التسييح للرجل والتصفيق للأصابع بالكيفية المذكورة عند التنبيه مندوب والختى كالأصابع فلو فعلا ذلك لا لعارض أو صفق الرجل مطلقا أو المرأة بغير الكيفية المذكورة أو سبحت حصلت سنة التنبيه وإن كره من حديث المخالفة وعلى هذا يحمل ما في المنهج وغيره والتنبيه في نحو إنذار الأعمى واجب فلو توقف على مشى أو كلام مبطل وجب وبطلت به ولا بد في التسييح من قصد الذكر ولو مع غيره ولا يضر في التصفيق قصد الإعلام ولا تواليه ولا زيادته على

**(قول الشارح وخطاب الله ورسوله لا يضر لا تبطل بإجابة النبي عليه السلام قال السنوى وكذا إجابته بالفعل)**  
**(قول الشارح في الأول)** هو الطويل ناسيا **(قول المتن ويسن لمن نابه إرخ)** عبارة الكتاب تقتضى أى الخفى يسبح وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما جزم به القاضى أبو الفتوح **(قول المتن كشيء إمامه)** مثل ذلك إعلام غيره بأمر ما أراد المصلى إعلامه به **(قوله لمن وإنذاره أعمى إرخ)** المراد من كلام الكتاب التفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافى كون الإنذار واجبا .

البطلان **(ولا تبطل بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب به)** **(قوله لعاطس رحمه الله)** فتبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب الله ورسوله لا يضر كما علم من أذاكر الركوع وغره من التشهد **(ولو سكنت طويلا عمدا لا لغرض)** لم تبطل في الأصح لأن السكوت لا يخرم هذه الصلاة والثاني بقول هذا السكوت مشعر بالإعراض عنها وأما السكوت اليسير فلا تبطل به جزما وكذا الطويل ناسيا أو لغرض كتذكر ما نسيه وقيل في كل وجهان لكنهما في الأول متبيان على أن عمدته مبطل وسأيت في باب على هذا أن تطويل الركن القصير يسكوت يبطل عمدته في الأصح لا دخاله بالمرأة **(ويسن لمن نابه شيء)** في صلاته **(كشيء إمامه)** على سهو **(واذنه لداعل)** أى لمساعدته في الدخول **(وإنذاره أعمى)** أن يقع في بحر مثلاً

(أن يسبح) الرجل أى يقول سبحان الله (وتصق) المرأة (بضرب) بطن (اليمن على ظهر اليسار) فلو ضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وإن كان قليلا لما فاته اللعب للصلاة الأصل في ذلك حديث للصحيحين من نابه شيء في صلاته فليسبح وإنما التصديق للنساء (ولو فعل في صلاته غير هاتين

كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعب بها (إلا إن ينسى) إنه فعل مثله فلا تبطل لأنه عنه صلى الظهر خمساً وسجد للسهو ولم يعدّها متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الإمام مثلاً وجبت متابعتها فيه وسياق في باب بلى هذا أنه لو نقل ركناً قولياً عمداً لا تبطل صلاته في الأصح وكذا لو قاله مرتين لا تبطل على النص وعن ذلك احتج بقوله فعل دون أتى (ولا) أى وإن لم يكن من جنسها كالمشى والضرب (فبطل بكثيره لا قليله) لأنه عنه صلى وهو حامل أمانة فكان إذا سجد وضعها وإذا قام حملها متفق عليه وسياق في صلاة شدة الخوف أنه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الأصح ويستثنى من القليل الأكل فبطل به لما سياتى (والكثرة) والقلة (بالعرف فالخطوتان أو الضربان قليل (والثلاث) من ذلك (كثيران تواتت) لا إن تفرقت بأن تعد الثانية

ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد إحدى اليدين عن الأخرى وعودها إليها كما هو ظاهر ويصرح به التعيين بأنه فعل خفيف وبذلك فارق دفع المار الآتى (قوله بضرب بطن اليمن على ظهر اليسار) أو عكسه أو ضرب ظهر على ظهر أو بطن على بطن وكل يد منهما إما ضاربة أو مضروبة فالكيفيات ثمانية (قوله على وجه اللعب) أى فقط كما هو ظاهر كلامهم فلا يضرب قصد اللعب مع غيره كما في الذكر فراجع وخصت هذه الكيفية بذلك لعلته فيها فغيرها كذلك وكذا كل فعل خفيف كرفع الأصبع الوسطى بقصد الفاحشة (فروع) قال ابن حجر يكره التصديق خارج الصلاة مطلقاً ولو بضرب بطن على بطن وبقصد اللعب ومع بعد إحدى اليدين عن الأخرى وقال شيخنا الرملى إنه حرام بقصد اللعب والتصديق فيما ذكر ضرب الصبي على بعضه أو بنحو قضيب أو ضرب خشب على مثله حيث حصل به الضرب (قوله كزيادة ركوع) أى صورته لغو مقتض فلا يضرب وجوده لنحو مندوب كقتل حية صالت عليه وإن كثر أى ما لم يتوال كما يأتي ولا في نحو هويه لسجود ولو لتلاوة وإن قطعه لتركه ولا في قيامه منه ولا في قيامه عن الجلوس ولا في توركه أو اقتراشه في التشهد خلافاً لابن حجر وأشار الشارح إلى بعض ذلك بقوله ولو اقتدى إن (قوله وجب متابعتها) يفيد أنه لو فرغ الإمام من السجدة أو أحدث قبل شروع المأموم فيها امتنع عليه فعلها فيها فإن فعلها عمداً بطلت صلاته (فتعبيه) لو رفع المصلى رأسه عن محل سجود لنحو خشونة أو نقل وجهته لمحل آخر فإن كان بعد تمام السجود بطلت وإلا فلا (قوله بكثيره) أى بقيتها ولو في تكبيرة الإحرام قبل تمامها لأنه يتبين به أنه في الصلاة من أوطأ نعم إن عذر في الكثير لنحو جرب أو حكة أو قمل لم يضرب (قوله ويستثنى إن) في هذا الاستثناء نظر لأنه إن كان من الفعل فليس مما يأتي أو من المأكول فليس مما عناه فأمل (قوله فالخطوتان) مثني خطوة وإن استمت جدا حيث خلت عن الوتية وهى بفتح الحاء نقل القدم عن عله سواء أعاده إلى عمله أو غيره فإن أعاده لذلك بعد سكونه فخطوة ثانية وإلا فواحدة وبضمها ما بين القدمين وذهاب اليد وعودها كالرجل والفرق بأن شأن اليد العود إلى محلها بخلاف الرجل غير مستقيم (قوله والثلاث كثير) فبطل بفعلها أو بالشروع فيها بعد قصدتها وسواء كانت بعضو أو أعضاء كيديه ورأسه معاً أو متواليه وسواء كانت لعذر كقتل حية صالت عليه أو دفع مار بين يديه أولاً (قوله الفاحشة) صفة كاشفة لأن الوتية لا تكون إلا كذلك فبطل بها ولو لعذر كما مر (قوله كتحريك أصابعه) أى مع قرار ساعده وراحته وهى المراد بقول بعضهم مع قرار كفه لأن الأصابع بعض الكف بل الوجه الاكتفاء بقرار ساعده فقط فراجعه كالأصابع أذاته وأجفانه وجوابه ولسانه وشفتاه وذكره وأتياه (قوله في سبعة) أو لحل عقد أو عتلا لا بقصد لعب كما مر .

(قول المتن أن يسبح) قال في شرح المهذب هو مندوب إذا كان التنبيه قرينة ومباح إذا كان مباحاً قال غيره وواجب إذا كان واجباً قال الأسنوى والفتح على الإمام فيه تفصيل القراءة السابقة ١ هـ . بمعناه (قول المتن بكثيره لا قليله) وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصل يعسر عليه السكن على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد رعاية التعظيم فمعنى عن القليل الذى لا يحل بالتعظيم دون الكثير (قول المتن فالخطوتان) الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قال الأسنوى (قول المتن إن تواتت) أى ولو من أجناس كخطوة وضربة وخلع نعل (قول المتن في سبعة) مثله ما لو حركها في عقد شيء أو حله قال الأسنوى أو لغو سبب (قول الشارح والثاني ينظر إن) أى وعليه يكون ذهاب الأصبع وجنبا حركة واحدة

مثلاً منقطعة عن الأولى عادة (وتبطل بالوتية الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة إلحاقاً بالكثير (المرحكات الخفيفة المتواليه كتحريك أصابعه في سبعة أو حكت في الأصح) إلحاقاً بالقليل والثاني ينظر إلى كثرتها (وسهر الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح)

(قوله الذى اقتصر عليه الجمهور) وقالوا لأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ استيلاء السفيه دون اعتناقه لا يقال قد اغتفر هنا قليل الفعل عمدا لشدة الاحتراز عنه (قوله بقليل الأكل) بضم الحزة أى المأكول والمراد به كل مفطر فيشمل المشروب وغيره ولو بإدخال نحو عود في إذنه (قوله أو جاهلا) أى معذورا كما قاله شيخنا الرملى (قوله فلا تبطل به) أى بقليل الأكل ناسيا أو جاهلا وعمله إن لم يشتمل على مضغ كثير لأنه من الفعل (قوله بطلت في الأصح) قال شيخ شيخنا عميرة قد اعترض على هذا بتصحيح طريق القطع في كثير الفعل سهوا مع العفو عن قليله وعدم العفو عن قليل الأكل انتهى وقد يجاب بأنه لما اعتبر هنا للمفطر وكثير الأكل ناسيا غير مفطر فكان قياسه أن لا تبطل به الصلاة فلا يقال بالقطع فيه فتأمل . (قوله وعدل إلخ) قال بعضهم الوجه إسقاط هذا لأنه مبنى على أن المراد بالأكل فيما ذكر الفعل وليس كذلك كما تقدم نعم في كلام الإنسانى ما يفيد أن الخلاف مركب منهما معا فلا راجع . (قوله ويسن إلخ) وإنما لم تجب مع حرمة المرور مراعاة حرمة الصلاة من طلب الخشوع وعدم الحركة فيها (قوله للمصل) فرضا أو نفلا وقدم هذا على النفل لما سياتى في سجود السهو ومثل المصل من أحرم بسجود ثلاثة أو شكر ويسن الدفع لغير المصل عنه لأن حكمته الأصلية إزالة وتشويش الخشوع (قوله إذا توجه) قدر توجه ليصح عطف بسيط وخط عليه وقد راذ الدفع توهم أن توجه مصدر نائب الفاعل فينكر مع ما بعده لإفادة شرطية الدفع واختصاصه بوقت وجود السترة حقيقة أو حكما في جميع صلاته أو بعضها سواء وضعها للمصل أو غيره ولو نحو ريح أو مغسوبة أو ذات أعلام أو متنجسة أو نجسة لأن الحرمة والكراهة لأمر خارج نعم ، تعتبر سترة في محل منصوب لأنه لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت حيوانا ولو غير آدمى ومنه الصفوف والجنائز وهو ما قاله ابن حجر وعليه حديث أنه <sup>عليه السلام</sup> كان يعترض راحلته فيصلى إليها واعتمد شيخنا الرملى والزياى أنه لا يعد الحيوان سترة بل يكره استقبال رجل أو امرأة وفيه نظر لما مر أن الكراهة لا تنافى اعتبار السترة فتأمل (قوله إلى جدار أو سارية) وهما في مرتبة فأو فهما للتخيير<sup>(١)</sup> وفيما بعدها للتنويع فلا ينتقل إلى مرتبة مع قدرته على ما قبلها

(قول الشارح الذى اقتصر عليه الجمهور) يعنى أن الجمهور اقتصروا على حكم البطلان ولم يذكروا الوجه الآخر ولهذا كان الأصح في هذه المسئلة طريقة القطع بالبطلان لأنه الذى ذهب إليه الجمهور وعللوا ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ أجيال السفيه دون اعتناقه وقالوا ولا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام العمدة دون قليل الفعل العمدة لأن القليل من الفعل بعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قول الشارح واختاره في التحقيق) صحيحه أيضا في التهمة وهو أقوى يشهد له حديث ذى الدين (قول الشارح أخذنا ماسيا) الذى سياتى هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قول الشارح بالإعراض عنها) أى فليس كثيره من الأفعال ومثل الأكل سائر ما يفرط بالصائم والحاصل أن الإمساك عن اللغطات شرط كما يشترط ترك الكلام (قول المتن في الأصح) اعترض على هذا بتصحيح طريق القطع في الفعل الكثير سهوا مع أن قليل الأكل مضر بخلاف قليل الفعل (قول الشارح لحصول المقصود) أعلم أنه اختلف في الإبطال بالأكل قليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطر وهو الأظهر وبني عليهما الوجهان في مسئلة السكره إذا وصلت من غير فعل (فتنبه) لو نزلت نخامة من رأسه وتعارض بلهما مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فالظاهر أنه يقطعها ويتغير ظهور ما ذكر (قول الشارح إذا توجه) تقدير لصحة عطف بسيط وخط قال بعضهم ويجوز أن يكونا من الجمل الحالية أو الموصوف بها لأن لا م للمصل للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول المتن أو سارية إلخ) لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع في الرتبة لأن غرضه بيان حكم دفع المار في هذه الأحوال والكل سواء في تمكن المصل من الدفع وأما بيان حكم الصلاة إليها فلم يعترض له نعم في كلامنا إشارة إلى سن الصلاة إليها

الذى اقتصر عليه الجمهور لأنه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق أنه كعمد قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالسهو أخذنا مما سياتى (وتبطل بقليل الأكل) لإشعاره بالإعراض عنها فقلت إلا أن يكون ناسيا أو جاهلا ترجمه والله أعلم فلا تبطل به كما ذكره الرافعى في الشرح بخلاف كثيره فينبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الأصل والقلة والكثرة بالعرف (فلو كان بعمه مكره) فذات (فيلع) بكسر اللام (فويها بطلت) صلاته (في الأصح) لحصول المقصود من الأكل والثاني لا تبطل لعدم المضغ وعبارة الخمر كالشرح سكره تذبذب وتسوغ أى تنزل إلى الجوف من غير فعل وعدل عنه إلى البلع أنه أظهر في التفرع وهو قريب من تعبير الفزلى بامتناعها (ويسن للمصل) إذا توجه (إلى جدار أو سارية) أى عمود

(أو عصا مفروزة أو بسط مصلى) كسجادة بفتح السين (أو خط قبالة) أى تجاهه خطا طولا كما فى الروضة (دفع المار) بينه وبين أحد المذكورات المراد

بالمصلى منها أعلاه إذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بقرع الأدمى قال **عنه** : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه » [ رواه الشيخان ] و هو ظاهر فى الثلاثة الأولى وألحق بها الباقيات لاشتراك الخمسة فى سن الصلاة إليها المبنى عليه من الدفع وقوله فى يديه أى إمته إلى السترة التى هى غاية إمكان سجدته المقدّر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أى حين سن الدفع قال **عنه** : « لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خويلا من أن يمر بين يديه » [ رواه الشيخان ] هو بعد حمله على المصلى إلى سترة عتمل للكراهة المقابلة للصحيح وظاهر فى التحريم ويدل عليه نصا رواية البخارى من الإثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله فى الروضة وفيها إذا صلى إلى سترة فاسته أن يجعلها مقابلة ليمنه أو شماله ولا يصعد لها بضم الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهى كما تقدم فى استقبال القبلة ثلاث أذرع

والألم يعتبر حكمهما كما ذكره الشارح (قوله عصا) ومثلها ربح ونشابة وغيرها (تنبيه) قال الفراء أول شيء سمع من اللحن هذه عصاتى وإنما هى عصاى كصاى الكتاب العزيز (قوله كسجادة) ومثلها مناع أو تراب جمعه ولا يقدح فى اعتبار السجادة إمكان جمعهما كالمناع ولا كراهة الصلاة عليها أو إليها إذا كانت ذات أعلام وكذا نحو الجدار كما مر (قوله أى تجاهه) هو تقصير لقبالته من حيث معناها القفوى وليس محتمرا كما يأتى (قوله طولا) أى فيما بين جهة القبلة وموقف المصلى لا عرضا بين يمينه ويساره خلافا لابن عبد الحق وابن حجر وفى شيخنا موافقة ابن حجر فى أن أصل السنة تحصل فى العرض أيضا ويظهر بقاء طلب الدفع فراجع (قوله دفع المار) أى بالأخف فالأخف لأنه صائل بأفعال لا بتعطيل الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف ودخل فى المار ما لو كان غير عاقل ولو حاملا أو رقيقا أو غير مكلف أو أدمية حاملا (قوله المراد بالمصلى) بفتح اللام أما يصلى عليه أو أمامه (قوله أعلاه) أى من جهة القبلة ومثله الخط (قوله إذا لم يزد ما بينهما) أى بين أحد المذكورات الجدار والسارية والعصا باعتبار أسفلها والمصلى والخط باعتبار أعلاهما كما مر وبين المصلى بكسر اللام بما فى التقدم على الإمام ففى القيام قدامه وفى القاعدة آياه وفى المضطجع جنبه وفى المستلق رأسه وعلى ذلك يحمل ما فى كلام شيخنا الرملى مما يؤمخ المخالفة فى بعض ذلك واعتبر العلامة السبائلى فى القاعدة ركبيته وفى المستلق قدميه وله وجه إذا كان طول المصلى بكسر اللام ثلاثة أذرع فأكثر وانظر ما حكمه على الأول ويظهر أنه يعتبر طوله فراجع (قوله إلى شيء يستره من الناس) لعل المعنى ما يمنع الناس شرعا من المرور بين يديه أخذنا مما بعده فأناله والمراد بأراد أن يمر أى يشرع فى المرور بين يديه (قوله فليدفعه) وفى رواية فليقاتله فإنما هو شيطان بمعنى أنه شيطان الإنس أو معه شيطان من الجن يأمره بذلك وصرف الأمر عن الوجوب كما مر (قوله وألحق بها الباقيات) وهما المصلى والخط لأن البيئتين فيما إذا حصل تخبطهما أو من أسفلهما أو من أحد جانبيهما إذا كانا عن يمين المصلى أو شماله وهذا هو المراد بقوله إلى السترة التى هى عليه إلخ (قوله وتحريم المرور) أى على العائد العالم المكلف المعتدل للحرمة وإن زالت السترة كما مر ويحرم على الولي تمكين مولى غير المكلف من المرور نعم إن قصر المصلى بوقوفه فى محل المرور لم يحرم المرور ولا يسن الدفع (قوله أربعين) فى رواية البزار أربعين خريفا أى عاما (قوله ظاهر فى التحريم) أى من لفظ عليه تقدم على التنبذ وعليه فالدفع أخف لأنه كالتنبيه (قوله رواية البخارى) فيه رد على من قال كاي حجر إن لفظه من الإثم لم توجد فى رواية (قوله أو تباعد عنها) ومن التباعد مجاوزة أعلى المصلى أو الخط على ثلاثة أذرع من موقف المصلى وإن لم يكن طولها ثلاثة أذرع (قوله إلى سترة) خرج المصلى على سترة كالسجادة لأن الصلاة عليه لا إليه (قوله ليمنه أو شماله) ظاهره استواءهما فى الفضيلة وبكره أن يصمد إليها إلا فى نحو جدار عريض يصسر فيه ذلك ولا يخرج بالكراهة عن سن الدفع وحرمة المرور كما علم مما مر (قوله أن يكون الخط كذلك) أى يكون طوله فيما بين أعلاه إلى جهة المصلى ثلثي ذراع فأكثر وصرح بهذا مع شمول ما قبله لعدم دخوله فى ستر القبلة لتلقيص عليها ما هنا والمصلى كخط مسكت عنه لأنه تسن الصلاة عليه اتفاقا كما علم (قوله المشار إليه) أى المستفاد حكمه من كلام المصنف من غير توجه إلى إفادته كاستفادة صحة صوم الجنب

(قول المتن أو عصا) قال الفراء أول لحن سمع هذه عصاتى وإنما هى كما قال الله سبحانه وتعالى : ﴿عصاى﴾ (فروع) يكره أى يصلى وبين يديه امرأة أو رجل مستقبلة (قول المتن والصحيح تحريم المرور) إن قلت فهلا وجب الدفع إزالة للمنعكرا كما يحته الإستوى فى المهمات قلت كأنه لما فى الفعل من منافاة الخشوع المطلوب فى الصلاة قال الإمام وإذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهى الحال إلى دفع محقق ولكن يسن برفق بقصد التنبيه (قول الشارح المشار إليه) منشأ الإشارة جعل سن الدفع فى هذه الأحوال فإنه يفيد أنها

بالمصلى منها أعلاه إذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بقرع الأدمى قال **عنه** : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه » [ رواه الشيخان ] و هو ظاهر فى الثلاثة الأولى وألحق بها الباقيات لاشتراك الخمسة فى سن الصلاة إليها المبنى عليه من الدفع وقوله فى يديه أى إمته إلى السترة التى هى غاية إمكان سجدته المقدّر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أى حين سن الدفع قال **عنه** : « لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خويلا من أن يمر بين يديه » [ رواه الشيخان ] هو بعد حمله على المصلى إلى سترة عتمل للكراهة المقابلة للصحيح وظاهر فى التحريم ويدل عليه نصا رواية البخارى من الإثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله فى الروضة وفيها إذا صلى إلى سترة فاسته أن يجعلها مقابلة ليمنه أو شماله ولا يصعد لها بضم الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهى كما تقدم فى استقبال القبلة ثلاث أذرع

تقدم فى استقبال القبلة ثلاث أذرع قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة إليها فى كلام المصنف دليله الأتياع ورواه فى الجدار أبو دلود بإسناد صحيح



وفي الاسطوانة والعزّة أي العمود والحربة الشيخان والمصلي قيس على الخط المأمور به إن لم يكن معه عصا في حديث أبي داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وغيره فهما أي الخط والمصلي عند عدم الشاخص كما في الروضة وأصلها **قلت يكره الالتفات** بوجهه **لا** الحاجة لحديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري ولا يكره الحاجة لأنه ﷺ

صلى وهو يلتفت إلى الشعب وكان أرسل إليه فارسا من أجل الحرس رواه أبو داود بإسناد صحيح **ورفع بصره إلى السماء** لحديث البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ليتبين عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم **روكف شعره أو ثوبه** لحديث أمّرت أن أسجد على سبحة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم ولفظ البخاري أمّرت أن تسجد ولا تكف والمعنى في النبي عن كفه أنه يسجد معه قال في شرح المذهب والنبي لكل من صلى كذلك سواء تعمده للصلاة أم كان قبلها لمعنى وصل على حاله وذكر من ذلك أن يصل وشعره معقوف أو موجود تحت عصاه أو ثوبه أو كفه مشعر **وروض يده على فمه** بلا حاجة لحديث أبي هريرة نبي رسول الله ﷺ أن يغطي الرجل فاه في الصلاة رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره

من آية **﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾** وقول بعضهم إن هذا من الاقتضاء لتوقف صحة الكلام عليه فيه نظر **(فتنبية)** تقدم السترة المذكورة على الصف الأول لو تعاضا **(قوله والعزّة)** يفتح العين المهملة والنون والراي المعجمة هي الحرية بفتح الحاء وسكون الراء المهملة ثم موحدة كما فسرهما الشارح **(قوله والمصلي قيس على الخط)** لكن قدم عليه لأنه أظهر في المراد ولا يقدح فيه كراهة الصلاة عليه إذا كان فيه أعلام كما مر **(قوله في حديث أبي داود)** ومن لفظه فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا لا يضره ما مر أمامه انتهى ومعنى لا يضر عدم نقص أجره بتشويش خشوعه كما حمل القطع في حديث **« يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار »** على قطع الخشوع كما في شرح الروض **(قوله يكره)** أي تنزيها للالتفات لا يقصد لعب ولا حرم وبطلت صلاته وكذا لو لوى عنقه خلف ظهره **(قوله لا حاجة)** فلا يكره كلعن البصر **(قوله اختلاص)** أي نقص من ثواب الصلاة **(قوله ورفع بصره)** ولو أعشى إلا الحاجة وكذا جميع المكروهات وذكر الحاجة في بعضها لحكمة كنص حديث أبو نحوه **(قوله في صلاتهم)** فلا يكره في غيره بل يندب في دعاء الرضوء كما في الإحياء واعتبار كما قاله ابن دقيق العيد ولأنه يزيل الغموم **(قوله وكف)** أي الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا على إحرامه أو بغير فعله ومثله شد وسطه ولو على جلده **(قوله شعره)** أي المصلي نعم يجب كف شعر امرأة وحسن توقفت صحة الصلاة عليه ولا يكره بقاؤه مكشوفاً بالعضف فيها **(قوله أو ثوبه)** أي ملبوسه ولو نحو شد على كتفه قال ابن حجر وكثير من جهلة الفقهاء يفرشون ما على أكتافهم ويصلون عليه ولمه ما لم يكن لعذر أو حاجة كدفع غبار أو حر أو برد **(قوله والمعنى)** أي حكيمته الأصلية فلا يرد أنه يكره الكف في صلاة الجنائز وللقاعد والطائف **(قوله ووضع يده على فمه)** وكذا غيرها **(قوله كالنائب)** وهو مكروه إذا كان بختياره وعلم من الحديث أنه ﷺ لم يتعاطب قط **(قوله يده)** والأولى بظهر اليسار **(قوله لأنه تكلف)** يفيد أنها مرفوعة عن الأرض وهو المسمى بالصفين فلا يكره كونها على الأرض مع عدم الاعتناء عليها لراحة مثلاً ويندب تفريق يمينه فيكره ضمهما ويسمى الصانف **(قوله والصلاة حافيا أو حافيا)** أحدهما بالموحدة للناطق الآخر بالنون للبول وبالميم لمعاول في الأولى تفرغ نفسه وإن فاتته الجماعة فيجب تفرغ

أحوال كإل حيث ارتبط السن بها **(قوله الشارح وصححه ابن حبان وغيره)** عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكتفاء بالخط قولان للشافعي رضى الله عنه قال في القدم وسنن حرملة يستحب ونفاه في البيوطي لا يضرب الحديث الوارد فيه وضعه انتهى قلت واختار الإمام وغيره أن الخط لا يكتفى وعلوه بأنه لا يظهر للمارة **(قول المتن قلت يكره)** أي هذه أمور يطلب اجتنابها في الصلاة **(قول الشارح لحديث عائشة)** (إخ) روى أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : **« لا يزال الله مقلبا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه »** وورد أيضا **« وروى أيضا ما يعلم المصل من نتاجي ما التفت بينا ولا همالا »** وفي التهمة أنه حرام **(قول المتن ورفع بصره)** **(فاثدة)** نقل الديميري عن الغزالي في الإحياء أنه قال يستحب أن يرمق ببصره السماء في الدعاء بعد الرضوء **(قول الشارح ولا أكف ثوبا)** (إخ) الذي في الإسنوي أمّرت أن لا أكف الشعر ولا الثياب وأسند له رواية الشيخين قال والكف الجميع **(قول الشارح أو كفه مشعر)** أو مشدود الوسط أو مغزور عذبة العمامة قاله في شرح المذهب **(قول الشارح نبي)** (إخ) قال الإسنوي حكمة ذلك منافاة لهيئة الخشوع **(قوله الشارح فليمسك يده)** (إخ) في رواية لمسلم أيضا بدل هذا فليكظم ما استطاع **(قول المتن والصلاة حافيا)** (إخ) قال

ولا يكره الحاجة كالنائب في حديث مسلم إذا تعاطب أحدكم فليمسك يده على فمه فإن الشيطان يدخل **« (و) القيام على رجل واحدة لأنه تكلف ينافي هيئة الخشوع نعم إن كان حاجة كوضع الأخرى فلا كراهة فيه (و) الصلاة حافيا** بالنون أي بالبول **(أو حافيا)** بالوحدة أي بالناطق **(أو)**

نفسه إن خاف ضرراً يبيع التيمم وإن خرج الوقت ولا كراهة في العارض في الأثناء وفي خوف حيسه ما ذكر **(قوله بمحضرة)** بتلث الحاء وما قرب حضوره عرفاً كالحاضر **(قوله أى يشاق)** فسر به التوقان ليفيد أنهما مساويان لشدة الجوع عند من عبر به فيأكل قدر الشيع الشرعي على المصمذ كما قاله النووي وخرج الشوق وهو ميل النفس إلى الأطعمة اللذيذة فلا كراهة معه وتوقان الجماع بمحضرة تحليله كالأكل **(قوله الأخيشان)** استدلاله بذلك لأحدهما يفيد أن لامة للجنس ويصدق بهما بالأولى ويسمى الحاقم بالميم كما مر **(قوله مدافعة الرخ)** ويسمى الحافز بالفاء والزاي وكذا بالخف ويسمى الحازر بالزاي والقاف وذكر النووي في تفسيرهما عكس ذلك ولا مانع منه لأنه حجة **(قوله قبل وجهه)** بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة أمامه ولو غيرها جهة القبلة كقتل السفر **(قوله أو عن يمينه)** إكراماً للملكة لأنه كاتب الحسنة **(قوله بخلاف يساره)** قيل لعدم مراعاة ملكة لأنه كاتب السيئات وقيل لأنه يتنجس عنه حالة الصلاة وهذا مردود وإن ذكره شيخنا في شرحه كما يعلم من محله نعم يكره لجهة اليسار في الروضة الشريفة إكراماً له **(قوله ولو في غير الصلاة ويكره البصاق خارج الصلاة قبل وجهه مطلقاً ووجه القبلة وجهة يمينه أيضاً قوله فإنه يباحى ربه)** مدلول الحديث أكثر مما يفيد الدليل فأنمله **(قوله حرم البصاق فيه)** أى في المسجد قال العبادي وإدخال البصاق فيه حرام أيضاً وجدرانه ولو من خارج مثله ومحل الحرمة في ذلك إن اتصل بجزء منه وليس مستهلكاً في نحو ماء مضمضة لأن قطع هواء المسجد بالبصاق مكروه **(فروع)** يحرم البصاق إذا اتصل بغير ملكة ولو في غير المسجد كحصر المسجد وخزائنه من حيث استعماله غير ملكة ويحرم إخراج أجزاء المسجد منه كحصر وحجر وتراب وغيرها وكذا الشمع والزيت قاله العبادي فراجعه ويحرم استعمالها فيما لا يجوز **(قوله ولكن عن يساره)** وفي رواية أو تحت قدميه أى إن لم يكن يساره فارغاً فأول للتوزيع ومحل ذلك في غير المسجد كما علم **(تنبيه)** ذكره الصانع في المسجد واتخاذها خانوتاً لها إن لم يكن تنقيص على المصلين ولا إزرار به فيهما ولا حرمت كالروض مع العذر على حصيره **(قوله وكفارها دفنها)** أى إذهاب صورتها ولو في تراب المسجد الداخل في وقفه أو على بلاطه أو حصيره وإن حرم من حيث استعماله ملك غيره مثلاً والدفن المذكور قاطع لدوام الإثم عند شيخنا الرمل ولا بدائه أيضاً عند شيخنا الزبدي **(قوله لغفان)** ويقال بالسين أيضاً فهى ثلاثة **(قوله ووضع يده إلخ)** ويسمى

**بمحضرة طعام يتوق إليه)** بالثناة أى يشاق لحديث مسلم لا صلاة بمحضرة طعام ولا وهو بدافعه الأخيشان أى البسول والغائط وتكره أيضاً مع مدافعة الرخ ذكره في الروضة كاصلها في صلاة الجماعة وسواء في الطمس المأكول والمشروب (وأن يصب) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره لحديث الشيخين وإذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يباحى ربه عز وجل فلا ينزف بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره ، وهذا كما قال في شرح المذهب في غير المسجد فإن كان في مسجد حرم البصاق فيه لحديث الشيخين البزاق في المسجد خطيئة وكفارها دفنها بل يصب في طرف ثوبه من جانبه الأيسر ككعبه ويصب ريق لغفان بمعنى (ووضع يده على خصاصته)

الإسنوى ويستحب تبرئته من هذه الأمور وإن فاتته الجماعة **(قول المتن يتوق إلخ)** مثل هذا فيما يظهر لو كان بمحضرة تحليله وهو يتوق إلى جماعها وقوله شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثير من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم بمحض ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعاً لابن يونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالترك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضى زوال الكراهة بزوال التوقان وإن لم يحصل الشيع وهو كذلك فيما يظهر قياساً على ما قاله في الأغذار المسقط للجماعة نقلاً عن الأصحاب ، نعم في الصحيحين ، إذا أقيمت الصلاة فأنشدوا يا للعشاء ولا تعجلوا حتى يفرغ منه ، قال في شرح مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته كما ماها وهذا هو الصواب وأما ما أوله بعض الأصحاب من أنه يأكل لتمام يكسر بها سورة الجوع فليس بصحيح قال الإسنوى كلامه هذا يخالف الأصحاب وجعل العذر قائماً إلى الشيع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مستلثنا إلى الشيع بمعنى مسئلة الكتاب المذكور ووجه عدم الزوم أنه يجوز أن تنتفع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء الشيع إلا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم **(قول الشارح في غير المسجد)** الأولى في هذه الحالة أن يصب في ثوبه فإن فيه إذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وإن كان هاتذاً **(قول الشارح حرم)** قال الإسنوى المشهور في كتب الأصحاب الكراهة **(قول الشارح لغفان)** بمعنى وبالسين

لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ : **١: من أن يصل الرجل مختصرا** [رواه الشيخان] والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المذهب (والمبالغة في

في خفض الرأس في ركوعه) لجاوزته أكمله الذي هو فعل النبي ﷺ من تسوية ظهره وعنته كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مصلحه (والطريق والمزيلة) أي موضع الزيل (والكنيسة وعطن الإبل) هو الموضع الذي تنحى إليه الإبل الشاربة شيئا فشيئا إلى أن تجمع كلها فيها فصاق إلى المرعى (والقبرة الطاهرة) بأن لم تنش (والله أعلم) لحديث الترمذي أنه ﷺ نهي عن الصلاة في المذكورات خلا الكنيسة فلم ترد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيها إنيهما مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس وفيه وفي المزيلة نجاستها تحت الشوب والمفرش عليها مثلا وفي عطن الإبل نفارها. للمشوش للخشوع وفي القبرة غير النبوذة ولم يقيد في الحديث ما تحتها بالصديد أما النبوذة فلا تصح الصلاة فيها من غير حائل ومعه تكراهه والخق بعض الإبل ماؤها لئلا للمعنى المذكور فيه ولا

الاختصار كما في الحديث وبكره المشي كذلك خارج الصلاة لغير عذر لأنها مشية إبليس (قوله لجاوزته أكمله) يفيد أن المراد بالمبالغة ما خلف الأكمل سواء خفض رأسه فقط أو مع صدره وأقل الركوع كأكمله ولا تقوم هذه المبالغة مقام الطمأنينة كما مر فعل هذا لا يصح ركوعه في هذه وتبطل صلاته إن اعتدل قبل أن يطمئن فراجع (قوله في الحمام) أي القديم بأن كشفت فيه العورات وإن درس أو هجر ما لم يتخذ نحو مسجد لا في جديد خلافا لابن حجر وتكره في الخش مطلقا لأنه يصير مأوى الشياطين من ابتدائه ولا تكره على سطحهما مطلقا (قوله والطريق) أي محل المرور في وقت المرور كما قاله شيخنا في شرحه والمراد بمكان المرور ما شأنه الطروق وبوقت المرور ما جرت العادة بالمرور فيه في ذلك الوقت ولو في البرية على الاعتماد كالأسواق ورحاب المساجد (فرع) تكره الصلاة خلف شبائك المدارس على الشوارع فترك الصف الأول فيها وأل<sup>(١)</sup> (قوله وألحقت إلخ) يفيد عدم الكراهة على سطحها وهي معبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد النصارى وعكس ذلك الذي اشتهر في العرف بين العامة خلاف الأصل (قوله نجاستها تحت الشوب) إن كانت منبوذة ولا تفكره على ما حاذى الميت لنجاسة ما تحته من الصديد ولذلك لا تكره في مقابر الأنبياء والشهداء (تنبيه) محال النجاسة كمحال القصاين وكالمقبرة فيما ذكر (فرع) تحرم الصلاة متوجها قبر نبي وتكره في غيره ولا تبطل فيها قاله شيخنا (قوله وفي عطن الإبل نفارها) لأنه شأنها وإن لم توجد ولا تكره في مثل ذلك من غنم وبقر وحمل إلخ مع وجود نفار بالفعل والله أعلم .

### [باب في بيان سجود السهو وما يتعلق به]

وقدمه على صلاة النفل وسجدة التلاوة والشكر مع طلبه فيها اعتمادا بشأن الفرض ولأنه محل طلبه أصالة على أنه لو أخر عن النفل وغيره لتوهم توقف طلبه على وجود أسبابه كلها فيها وليس كذلك إذ ترك

خلافا لمن أنكرها (قول الشارح في ذلك) يرجع إلى قوله نبي (قول المتن والمبالغة إلخ) قال السبكي التقيد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والأصحاب رضى الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة للزيادة على ذلك تصديق أمثلة فلا إشكال (قول المتن في الحمام) علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتمده الشيخان وقيل لكثرة النجاسة ونص عليه في الأم وبنيى عليها الصلاة في المسلخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكور مأخوذ من الحميم (قول المتن والمزيلة) بفتح الباء وضمها (قول المتن والكنيسة) هي للنصارى والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول المتن والقبرة) بتلث الباء (قول الشارح اشتغال القلب بمرور الناس) يؤخذ من هذه العلة لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قول الشارح نجاستها تحت الشوب إلخ) قال الإسوي هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فإنه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف بالاحتال (قول الشارح نجاسة ما تحتها بالصديد) ثم الذي دل عليه كلام القاضي قال في الكفاية احترامه قال الإسوي ومن المعين يظهر لك أن صورة المسئلة فيما لو حاذى الميت حتى لو وقف بين الموتي فلا كراهة نعم بكره استقبال القبر إلا قربة ﷺ فيحرم انتهى وما صور به المسئلة خالفه في الكفاية فقال تكرهه على القبر وبجانبه إليه (تتمة) قال في الإحياء تكره الصلاة في الأسواق والرحاب الخارجة عن المسجد.

### [باب سجود السهو]

(قول المتن سنة) الصارف لأحدثه عن الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له نافلة والسجدتان ولأن

تكره في مراح الغنم بضم الميم أي ماؤها لئلا انتفاء ذلك المعنى فيها وإن تصور فيها مثل عطن الإبل فلا تكره فيها أيضا .

### [بَاب]

بالتنوين (سجود السهو) وهو كما ساقى سجدتان بين التشهد والسلام (سنة عند تركه مأثور به) من الصلاة (أو فعل مني عنه) فيها

المأمور به من الأبعاض لا يأتي في النفل منه إلا الصلاة على الآل في التشهد الأخير وارتكاب ما لا يروم باطلا أولى من عكسه فتأمل وقدم سجود السهو على سجود التلاوة لاختصاصه بالصلاة وأخر سجود الشكر لاختصاصه بخارجها ووسط سجود التلاوة لوجوده فيهما وأصل مشروعيته لجبر الخل في الصلاة غير المبطل وقد يطلب لرغم أنف الشيطان والسهو لغة اللين ويرادفه الذهول والغفلة والنسيان وقيل السهو زوال الصورة عن المذاكرة دون الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا والغفلة والذهول مثلها أو مع زوال الحكم وشرعا سجدتان إلى آخر ما يأتي **(قوله بالتسويين)** دفع به توهم الإضافة المتقضى لفقد أحد ركني الإسناد وهو المبتدأ **(قوله وهو)** أي سجود السهو أو السهو على ما مر **(قوله سنة مؤكدة)** لنيابته عن سنة وبذلك فارق جبرانات الحج **(قوله من الصلاة)** خرج به المندوب فيها كقنوت النازلة وسجود التلاوة فلا سجود لتركها وسيأتي **(قوله ولو بالشك فيهما)** أي المأمور والمنهي فالأول كالشك في ترك بعض والثاني كالشك هل صلى صلاة ثلاثاً أم أربعاً كما يأتي فالمراد بالني ما يعلم ما هو من جنس أفعال الصلاة أو لا **(قوله)** فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً نعم لا سجود في صلاة الجنازة وأحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولا مانع من زيادة الجابر لأنه لا خلل وهو فيما واحد **(قوله بالكاف)** قيل لأنه الذي الذي في خط المصنف وقيل لأن اللام تقتضي أنه لا يشرع السجود للزيادة أو تقتضي طلب السجود لما دائماً وليس كذلك فيما وقيل لإدخال مسألة الشك المذكورة لأن السجود فيها للتردد في الزيادة وليس فيها زيادة وقيل لأن اللام توجب أن يكون السجود فيه لكونه من الفعل المنهي عنه فلا يصح جعله من ترك المأمور به كما فعل المصنف فتعين أنه بالكاف مثالا له وإيضاحه أن يقال إن المصنف لما ذكر أن الركن ليس من المأمور الذي يكفي السجود لتركه وأنه لا بد من تداركه أشار إلى حكم آخر يرتب عليه وهو طلب السجود مع تداركه ولما كان من المعلوم أن طلبه غير منحصر في الزيادة أشار الشارح إلى أنها مثال لا قيد ولعل هذا هو الأقرب والحق أن الكاف في كلام المصنف لينبغي به ما يلزم على اللام من الاعتراض فتأمل **(قوله من حصولها)** أي لا من السجود لها أيضا كما توهم العبارة **(قوله وقد يقال يسجد له)** هو مرجوح والمعتمد خلافه وفي كلام الشارح هنا أمور منها أن ما ذكره بقوله وقد تقدم إلخ صريح في أن الكلام في السكوت الطويل عمدا وصرح ما قبله بقوله فذكره أنه في السكوت سهوا ومنها أن ما سيأتي مبطل فلا سجود فيه ليؤخذ منه السجود في هذا ومنها أنه إن أراد أن السجود هنا مأخوذ من مقابل الأصح فيما سيأتي فكان حقه أن يقول وقد يقال يجري في الأخذ هنا وجهان إلخ ومنها إن أخذ الحكم من ضعيف ليجري على صحيح في غاية البعد ومنها أن صريح ما يأتي أن السكوت الطويل سهوا في الركن القصير لا يبطل جزما وصرح ما تقدم أن فيه وجهين في الركن الطويل وهذا مما لا يسع القول به ولا المصير إليه فتأمل وانهم **(قوله وهو القنوت)** أي الممهود شرعا وهو ما اشتغل على ثناء ودعاء سواء الوارد عنه عليه السلام أو عن عمر أو عن غيره ما وترك بعض أحد الأولين بعد الشروع فيه أو إبداء حرف منه بغيره ولو بمعناه كترك كله **(قوله أو قيامه)** أي كله أو بعضه بأن لا يقف زما يسع أقل قنوت مأمورا ولا لم يسجد وعلى هذا حمل شيخنا الرملي إفتاء والده بعدم السجود **(فروع)** لو اتقذى شافعي بحنفي في الصبح سجد الشافعي وإن قنت كل منهما لأن المأمور يرى طلبه في صلاة الإمام فتركه لا لاعتقاده عدمه بجعل كالسهو بتركه وقوله ليس في محله عنده فهو زيادة في الخلل الذي هو غير مبطل عنده ومثله ما لو اتقذى مصلّي بمصلّي ولم يقبته لاعتقاد المأمور خلافا في صلاة الإمام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اتقذى مصلّي الصبح بمصلّي سنته لعدم الخلل

ولو بالشك على ما سيأتي  
بيانه فيهما فرضا كانت  
الصلاة أو نفلا **(فالأول)**  
المتركة منها **(وإن كان**  
**ركعا وجبت تداركه)**  
بفعله **(وقد يشرع)** مع  
تداركه **(السجود**  
**كزيادة)** بالكاف  
**(حصلت بتداركه ركن**  
**كما سبق في)** ركن  
**(الترتيب)** من حصولها  
وقد لا يشرع السجود  
بأن لا تحصل زيادة كما إذا  
كان المترك السلام  
فذكره ولم يبطل الفصل  
فيسلم من غير سجود  
فإن طال الفصل فهر  
مسألة السكوت الطويل  
وقد تقدم في باب يليه  
هذا أنه لا يبطل الصلاة  
على الراجح وقد يقال  
يسجد له أخذاً بما  
سيأتي في تطويل الركن  
القصير بالسكوت **(أو)**  
كان **(بعضها وهو**  
**القنوت أو قيامه)**

ولأن البطل كميده أو أخف ولذا وجبت جبرانات الحج دون هذا والله أعلم **(قول الشارح**  
**من الصلاة)** خرج به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في الصلاة لا منها **(قول الشارح ولو**  
**بالشك)** دفع لما اعترض به من قصور العبارة عن إقامة إيقاع الركن مع التردد في فعله **(قول**  
**الشارح من حصولها)** أي لا من السجود أيضا كما توهمه العبارة **(قول الشارح يسجد)** أي

وإن استلزم ترك القنوت (أو الشهادتين) أو قعوده (وإن استلزم ترك الشهادتين) وكذا الصلاة على النبي ﷺ في الأظهر بناء على الأظهر أنها سنة فيه كما تقدم (مسجد) لتركه وإن كان عمدا (وقيل إن ترك عمدا فلا) يسجد (قلت وكذا الصلاة على الأئمة حيث سنها الله أعلم) وذلك في

### الشهادتين الأولى على وجه

وفي الآخر على الأصح كما

تقدم فإنه يسجد لتركها

(ولا تجزئ سائر السنن)

أي باقيها إذا تركت

بالسجدة لعدم ورودها فيها

بخلاف الأبحاث لو رده

في بعضها فإنه عليه السلام:

قام من ركعتين من

الظهر ولم يجلس ثم سجد

في آخر الصلاة قبل

السلام مسجدتين،

[رواه الشيخان] فيه

ترك الشهادتين مع قعوده

المشروع وفي معناه ترك

الشهادتين وحده وقيس عليه

ترك القنوت وحده أو مع

قيامه المشروع له بجامع

الذكر المقصود في عمل

خصوص الصلاة على

النبي وآله حيث سنت

ملحقة بالشهادتين لما ذكر

ومحتمل هذه السنن

أبحاثا لقربها بالجبر

بالسجود من الأبحاث

الحقيقية أي الأركان وفي

الروضة لو أراد القنوت في

غير الصبح لنزلة وقنا به

ففيه لم يسجد للسهو

على الأصح ذكره في

البحر (والثاني) أي الفقل

المنبئ عنه في الصلاة (إن لم

يطل عمده كالانفاس

والخطوتين لم يسجد

في صلاة الإمام وتحمله خلل المأموم (قوله وإن استلزم إخراج) يعني أن القيام ببعض وإن لم يتصور تركه منفردا فيجوز قصد جبر خلله وحده بالسجود وأما قيام من لا يحسن فواقع أصلا وبدلا أو بدلا فقط كقيام القاعة ومثل هذا يقال في قعود الشاهد (قوله أو الشهادتين الأولى) أي في الصلوات الخمس قال شيخنا الرمي وكذا المقصود في النقل المطلق فلو أحرم بأربع ركعات فأكثر وقصد أن يتشهد عقب كل ركعتين مثلاً ترك واحدا مما قصده ولو سهوا فإنه يسجد وخالفه ابن حجر وكذا ابن قاسم وهو الوجه وذلك لأن الشهادتين إن لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وإن عزم عليه لأن عزمه لا يجمله مطلوب وإن طلب فالوجه السجود له وإن لم يعزم عليه فتأمل (قوله فيه) أي في الشهادتين أعاد الضمير للشاهد وهو متعين لقوله في الأظهر وعوده للقنوت أيضا كما فعله شيخ الإسلام غير مستقيم لأنه ليس في كلام الشافعي وإنما ذكر طلبه عن بعض المتأخرين واعتمده (قوله بناء) أي القول بأنها بعض مبنى على القول بأنها سنة ومقابله مبنى على مقابله (قوله حيث سنهاها) إلى آخره) خصه الشارح بالشهادتين دون القنوت لما تقدم وجملة الأبحاث في كلام المصنف ستة القنوت وقيامه والشهادتين الأولى وقعوده والصلاة على النبي ﷺ بعده وعلى آله بعد الأخير وإن عد قعودها فهي ثمانية وزاد المتأخرون الصلاة والسلام على النبي ﷺ وآله وصحبه بعد القنوت وهذه ستة بإسقاط القيام لها وسبعة واحدا وثلاثة عشر باعتبار كل منها فجعلتها على هذا عشرون والخلاف في عدها لفظي ويتصور السجود لترك الصلاة على الأئمة في الشهادتين الأخير بترك إمامه لها لا بنفسه لأنه إن سلم عامدا تركها فأتت أو سهيا وعاد لها طلب فعلها السجود عنها فتأمل ذلك (قوله ولا تجزئ سائر السنن) فلو سجد لشيء منها عامدا علما بطلت صلاته وإلا لم تبطل ويندب له سجود السهو للخلل الحاصل بهذا السجود (تفصيله) لا يلزم من معرفة طلب السجود معرفة محله خلافا لمذمعيه (قوله بجامع) أي مع كونه من الشعائر الظاهرة أو مع كونه ليس تابعا ولا مقدمة لغيره فلا يراد نحو أذكر السجود ودعاء الانتحاح (قوله في الروضة) أي هو مفهوم مأمور بقوله منها لأن قنوت النازلة مستنون فيها كسجود التلاوة فلا سجود له وإن قصد تركه لأجل السجود بخلاف قنوت وتر رمضان (قوله ما سياتي) أي في نقل القنوت (قوله كذا لعمدته) ولو قال المصنف لم يسجد له لسهوهما والجهل بالمشروعية كالسهو فيما يظهر إذا علم بعد تركه فراجع (قوله فإنها تبطل) أشار إلى أن الخلاف في البطلان لا في السجود

عمدا كان ذلك أو سهوا أخذنا من المأخوذ الآتي (قول الشارح بناء على الأظهر) أي ومقابل الأظهر مبنى هنا على مقابل الأظهر هناك ، ولما فهم ذلك من ذكر البناء استغنى به عن التصريح بالمقابل وكثيرا ما يقع له ذلك (قول المتن سائر السنن) فلو سجد فيها طائفا جازوه بطلت صلاته إلا أن يكون قريب العهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة قاله البغوي ونظرة الإسنوي وبين المراق النظر بأن من هو كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن عرف ذلك عرف محله غالبا (قول الشارح بجامع) إخراج هذه الملة موجودة في تكبيرات العيد وفي أذكار الركوع ونحوه ومع ذلك لا سجود ولذا علل النزاع اختصاص السجود بهذه الأبحاث بأنها الشعائر الظاهرة المخصوصة بالصلاة انتهى وخرج بالمخصوصة بالصلاة تكبيرات العيد قاله الإسنوي (قول الشارح والصلاة على النبي ﷺ) علل غيره السجود للصلاة على النبي ﷺ بأنها ذكر يجب الإتيان به في الشهادتين الأخير فيسجد لتركه في الأولى قياسا على الشاهد (قول الشارح لم يسجد للسهو) لأنه سنة في الصلاة لا منها فلا يرد على المنهاج

لسهوه لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ما سياتي وقوله لسهوه كذا لعمدته كما ذكره في التحقيق وشرح المذهب (والأول) أي وإن أبطل عمده كركعة زائدة (مسجد) لسهوه (إن لم تبطل) الصلاة (يسهوه ككلام كثير) فإنها تبطل بسهوه (في الأصح) كما تقدم ودليل

السجود أنه **صلى الظهر خمساً وسجد لسهو بعد السلام** [رواه الشيخان] ويقاس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتفعل في السفر إذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة ناسياً أو عدا على قرب فإن صلاته لا تبطل بخلاف العمد إذ تقدم ولا يسجد لسهو على المنصوص المذكور في الروضة كأصلها وصححه في شرح المهذب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه (يطل عمده في الأصح) لإخلاله بالموالة (فيسجد لسهوه) والثاني لا

يطل عمده وفي السجود لسهوه وجهان أحدهما نعم (فلا اعتدال قصير) لأنه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا) الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما والثاني طويل كالجلوس بعدهما (ولو نقل ركناً قولياً) إلى ركن طويل (كخاتمة) أو بعضها (في ركوع أو جلوس (شاهد) آخر وكشده أو بعضه في قيام (لم يطل عمده في الأصح) والثاني تبطل كنفل الركن الفعل وفرق الأول بأن نقل الفعل يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القول ولو نقل بعض الفائقة أو الشاهد إلى الاعتدال ولم يطل ففيه الخلاف ولو أطاله بنقل كل الفائقة أو الشاهد بطلت في الأصح وهذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطالان (يسجد لسهوه في الأصح) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكداً كتنكيد التشهد الأول (وعلى هذا

ولو لم يذكره المصنف لكان أولى إذ لا يسجد مع البطالان (قوله ولا يسجد) للمحمد أنه يسجد فلا استثناء (قوله وتطويل الركن القصير) وهو في الاعتدال بقدر ما يسع الفائقة للوسط المعتدل زيادة على ما يطلب لذلك المصل قاله شيخنا الزبدي وشيخنا الرمل تبعاً لابن حجر لا زيادة على ما يطلب للمنفرد مطلقاً وفي الجلوس بين السجدين بقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكر نعم لا يضر تطويل مطلوب كصلاة التسبيح ولا تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح قال شيخنا أو من غيرها لأنه طلب فيه التطويل في الجملة وتقدم أن الفتوى للنازلة في نحو العيد غير مكروه في الرواتب مكروه ومقتضاه البطالان لعدم طلبه والوجه خلافه (قوله لأنه للفصل) بدليل أنه لم يشرع فيه ذكر واجب مع موافقته للعادة كالقيام ولا يرد التشهد الأول والفتوى لأنهما مستنونان والمراد أظهر مقاصد الفصل فلا ينافي أنه مقصود في نفسه أيضاً بدليل وجوب الطمأنينة فيه لوجود فيه الحشوع والسكينة وكذا يقال في الجلوس واختار النووي من حيث الدليل أنهما طويلان ونقله عن الأكثرين (فرع) لو قام ناسياً للتشهد الأول فعاد له بعدما صار إلى القيام أقرب طلب منه أن يسجد لأن عمد هذا في غير محله مبطل فهو من قاعدة ما يطل عمده (قوله ركناً) سيأتي مفهومه (قوله قولياً) أي غير التكبير والسلام لأن نقل أحدهما مبطل وغير الصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** قبل التشهد فلا يسجد لأن القعود محلها في الجملة ويظهر أن غير الفائقة من بدلها من قرآن أو ذكر لا يكون ركناً إلا بقصده وكذا نحو التشهد والصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** (قوله إلى ركن طويل) قيد به لأجل تحمله بالفائقة لأنها في القصير مبطله وتفيد التشهد بالآخر لجملة ركناً لا لاحتراز فالوجه عدم التقيد فيها ولا يلزم من وجود الفائقة في الاعتدال تطويله لإمكان وجودها في قدر زمن الذكر المطلوب فيه ولأن اعتبار الركن غير مشروط (قوله وعلى هذا تستثنى إجماع) وكذا يستثنى ما لو فرقه الإمام في صلاة الخوف مثلاً أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثاً وبالأخرى ركعة فإنه يسجد على العمدة مخالفة بالانتظار في غير محل وروده أي مع كونه غير منبى عنه فلا يرد عدم طلب السجود فلانتظار في نحو الركوع والسجود لأنه مكروه ويسجد أيضاً من حضر ذلك للانتظار أو اقتدى بعده

(قول الشارح لإخلاله بالموالة) قال الرافعي وكما لو قصر الأركان الطويلة ونقص بعضها وبعبارة ابن الرفعة في إيراد ما علل به الشارح رحمه الله تعالى لأن سائر الأركان قد يجوز تطويلها فإذا طول القصير أيضاً فانت الموالة وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافعي ولمن ذهب إلى الوجه الآخر أن يقول معنى الموالة إن كان بأن لا يتخلل فصل طويل ليس من الصلاة بين أركانها فهو مقصود هنا إن كان بمعنى آخر فلا تسلم اشتراط الموالة بمعنى آخر (قول الشارح أحدهما نعم) علله الرافعي بأن المصل ما أمر بالتحفظ وإحضار الذهن أمراً مؤكداً كتنكيد التشهد الأول فيسجد عند تركه قياساً عليه وقضيته كما قال الإسني أن يسجد عند عمد ذلك أيضاً اهـ . وسياً في ذلك في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن قصير) أي فيؤمر المصل فيه بالتخفيف ولهذا لا يسن تكرار الذكر فيه بخلاف غيره (قول الشارح بخلاف نقل القول) زاد الإسني ولهذا لا تبطل الصلاة بتكريره على المنصوص (قول الشارح ولو أطاله بنقل كل الفائقة إجماع) ظاهره ولو خلا الاعتدال عن الذكر المشروع فيه تبطل وأنه لا يقدح في ذلك كون الذكر المشروع فيه أطول من الفائقة وفي شرح الروض ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حاصله أن التطويل يلحق بقدر القيام الواجب انتهى (قول الشارح ما تقدم) المراد ما قوله بسكوت أو

تستثنى هذه الصورة من قولنا المتقدم (ما لا يطل عمده لا يسجد لسهوه) ويضم إليها ما تقدم في تطويل القصير تفرعاً على المرجوح وقوله ويسجد لسهوه كذا العمد كما سوى بينهما في شرح المهذب ويقاس به العمد في تطويل القصير على المرجوح فيه وذكر في الروضة في صفة الصلاة

أنه لو قُت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يمهده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسهر على الأصح المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهر فتنضم مسألة السهر إلى المستثنى (ولو نسي التشهد الأول) مع قعوده أو وحده (فلذا كره بعد انتصابه لم يمهده) لتبسه بفرض فلا يقطع له سنة (فإن عاد) عامداً علماً

بتحريمه بطلت صلاته  
لزيادة قعوداً عمداً (أو  
ناسياً) أنه في الصلاة (فلا)  
تبطل ويلزم القيام عند  
تذكره (ويسجد للسهر أو  
جاهلاً) تحريمه (فكلام) لا  
تبطل (في الأصح) أنه ما  
يخفى على العوام ويسجد  
والثاني تبطل لتقصيره بترك  
العلم هذا كله في المفرد وفي  
معناه الإمام ولو تخلف  
المأموم عن انتصابه للتشهد  
بطلت صلاته إلا أن ينزى  
مفارقة فيعشر ولو عاد  
الإمام قبل قيام المأموم حرم  
قعوده معه لوجوب القيام  
عليه بانتصاب الإمام ولو  
انتصب معه ثم عاد هو لم يجز  
له متابعتها في العود لأنه إما  
مخفي به فلا يوافق في الخطأ  
أو عايد فصلاته باطله بل  
يفارقه أو ينتظره حملاً على أنه  
عاد ناسياً وقيل لا ينتظره ولو  
عاد معه علماً بالتحريم بطلت  
صلاته أو ناسياً أو جاهلاً لم  
تبطل (وللمأموم) إذا  
انتصب دون الإمام سهواً  
(العود للاتباع إمامه في  
الأصح) فهي مجزئة لعوده  
للمتنع في غيره والثاني ليس له  
العود لتبسه بركن القيام  
كغيره بل يصبر إلى أن يباحفه  
الإمام (فقلت الأصح  
وجوبه) أي العود (والله  
أعلم) لوجوب مشابحة

(قوله إنه لو قُت إلخ) أشار إلى بيان مفهوم الركن والمعمد فيه أنه إذا نقل التشهد الأول أو القنوت أو السجدة سجد إن نوى ذلك وإلا فلا ولا سجود لنقل نحو التسبيح وإن نواه ، نعم لا يسجد لتقديم السجدة على القاعة في القيام ولا لتقديم الصلاة على النبي ﷺ على القنوت في قيامه أو على التشهد في جلوسه ولو الأخير كما تقدم لأن ذلك محلها في الجملة ولا للصلاة على الآل في التشهد الأول لأنه قيل بنديها فيه ولا للتسبيحة قبل التشهد وإن كرهت على المعمد كما تقدم . (فتنبه) قد علم أن الصلاة على النبي ﷺ تكون ركناً تارة كالتشهد الأخير وبعضاً تارة كالأول وسنة تارة عند سماع ذكره ومكرهه تارة كتقديمها على محلها فإذا أتى بها في غير محلها فبطلت أنه لا يسجد إلا أن يقصد بها أحد الأولين فراجعها وقول العبادي بعدم سجود في نقل التشهد في الجلوس بين السجدين فيه نظر ظاهر (قوله ولو نسي) أي المصل مطلقاً ولو ما موماً بدليل وجوب العود عليه كما يأتي وليس النسيان قيداً وسيأتي وقول الشارح هذا كله إلخ راجع لقوله فإن عاد إلى آخره ورجوع الضمير ونحوه لبعض أفراد العام صحيح ولا ينحصص (قوله بعد انتصابه) أي على عمل يجزئه القراءة فيه بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع ومثل القيام نائبه كشروع المصل قاعداً في القراءة عمداً فإن عاد إليه في هذه بطلت صلاته على المعمد عند شيخنا الزهبي كشيخنا الرمل ولم يعتمد إفتاء والده بعدم البطلان كما في قطع القراءة لدعاء الافتتاح أو التعمد لوجود الفرق لما مر من النيابة هنا ويحتاج أن عدم البطلان هو الأصح لأن المخالفة واقعة في القصد لا في الفعل كما هو ظاهر وعلى هذا فلا يتجه ما رتب عليه بقوله فإن عاد ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته ويسجد للسهر على القاعدة (قوله فإن عاد) لم يقل له كما قال غيره لأنه لا ينظم مع قوله أو ناسياً أنه في الصلاة (قوله أو ناسياً أنه في الصلاة) كذا ذكره الشارح وتبعه عليه غيره من الشراح وفيه نظر إذ كيف ينسأها مع أنه عائد إلى التشهد فيها فالوجه أن يفسر بنسيان تحريم العود كما ذكره مع أنه ظاهر كلام المصنف أو صريحه ومثل نسيان حرمة العود شكه فيها وفارق بطلانها لمن نسي حرمة الكلام بأن العود من جنس أفعال الصلاة بعدم اغترار قليل الكلام عمداً وتبطل لمن جهل البطلان مع علمه حرمة العود . (قوله مما يخفى على العوام) أي وكلما شأنه ذلك يحذر في جهله المتفقه وغيره لأنه من دقائق العلم كما مر . (قوله عن انتصابه) أي الإمام وإن جلس للاستراحة أو بقصد التشهد ولم يأت به لأن الجلوس لا يكون للتشهد إلا بذكره (قوله بطلت صلاته) قال شيخنا إن طال الفصل أو قصد التخلف أو شرع في التشهد لفحش المخالفة في الأولى وشروعه في المبطل في الثانية ولأنه أحدث جلوس تشهد لم يفعله إمامه في الثالثة وبذلك فارق تخلفه للقنوت لموافقة للإمام في قيامه كذا قالوا وفيه نظر لأنه قد أفتى الإمام في الجلوس وإذا جلس ولأنه هناك أحدث قيام فبطلت لم يفعله إمامه فاقبل . (قوله بل يفركه) وهو أولى من انتظاره ولا يحد بما فعله قبل المفارقة من تشهد أو غيره (قوله سهواً) قيد لوجوب العود ففي العمد يستحب وإن انتصب وسيأتي (قوله الأصح وجوبه أي العود) إلا إن

ذكر (قول الشارح أنه لو قُت قبل الركوع) صورة ذلك أن يقنت بنية القنوت وإلا فلا سجود قاله الخوارزمي في الكافي وبعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قول الشارح وفي معناه الإمام) لك أن تقول هلا أدخله في العبارة نصاً وقد يحذر بأن أفراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها إلى المصل لأننا نقول المصل يشمل الإمام . (قول الشارح سهواً) هو تصريح بما تفيد عبارة المتن لأن كلامه في النسيان وأما عمد القيام فسيأتي في قوله ولو نهض عمداً فلا ينبغي أن ترد صورة عمد المأموم على عبارة الكتاب وإنما تعرض لها الشارح رحمه الله قريباً تنجيماً لأحكام أقسام المأموم (قول الشارح لوجوب متابعة الإمام) عبارة غيره لأن المتابعة أمرها متأكد بدليل سقوط القيامة والقراءة بها

الإمام فإن لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل يعود أو لا وجهان حكاهما الإمام والغزالي في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك

لحقة الإمام قال شيخنا الرملي في شرحه أو نوى فراقه فلا يجوز له العود ولا يعتد بما فعله قبلهما على المعتمد وفي نية المفارقة نظر لأن فعله لا غ فلا يعتد به والاكتفاء بها يؤدي إلى الاعتداد به بخلاف لحوق الإمام له لأن في عوده حيث فحش مخالفة مع موافقة الإمام فيه وفارق الاعتداد بلحوقه هنا وجوب العود على من قام ظانا سلام إمامه وإن سلم إمامه بعد قيامه أو نوى مفارقة بعده بأنه هنا فعل شيئا للإمام فعله وقد وافقه فيه (تفصيلا) يجرى ما ذكر في عكسه بأن سجد المأموم والإمام قائم واعلم أن معنى عدم الوجوب على العائد من حيث إن صلاته لا تبطل لو لم يعد وإلا فهو حرام لأنه من السبق ولو من ابتدائه ومعنى الوجوب على الساهي من حيث بطلان صلاته لو لم يعد بعد علمه وإلا فلا حرمة عليه ومحل وجوب العود عليه إن صار للقيام أقرب قبل علمه في صورة القيام أو بلغ حد الرأفة في عكسه وإلا ندب له العود لعدم فحش المخالفة وقيل يجب العود هنا مطلقا لإلقاء ابتداء فعله فراجع (قوله ثلاثة أوجه) وهي يجب يجوز لا يجوز لأن لا يجب مساو لجواز فهما واحد نعم يدخل الندب عدم الوجوب وليس مراد (قوله انتصبا) أي وصل إلى محل إجزاء القراءة وهو قيد لقول الإمام بحرمة العود إذا قبله لا حرمة (قوله استحبوا العود) هو المعتمد والعمد هنا كالسهو لعدم فحش المخالفة (قوله فيأتي مثل ذلك) أي الاستحباب وهو المعتمد كما في التحقيق (قوله المصلي ولو ما موما) لكنه لا يسجد لتحمل الإمام عنه (قوله عاد) أي ندبا مطلقا (قوله ويسجد) أي إن دامت صلاته فإن نوى المتفعل الاقتصاد على ما فعله وعاد لم يجز له السجود (قوله منه) أي من نفسه (قوله ولو نهض) (إخ) قال شيخنا في شرحه وهو يحتز نسي فيما تقدم وهو كذلك لكن في إطلاقه نظر يعلم بما يأتي فالمراد بالتشهد فيه الأول والمراد بقوله عبدا عزمه على ترك ذلك التشهد حال نبهه وحال عوده فبطان صلاته بالعود فقط بما عبت ولذلك رتبته المصنف عليه بقوله فعاد بطلت صلاته فقول بعضهم إن بطلانها بالنهوض والعود معا غير مستقيم لأن نهوضه محسوب مطلقا وقول الإنسوى إنه تبطل صلاته بوضوئه إلى ذلك أهل هو فيما إذا كان قيامه في التشهد الأخير لأن نهوضه حيث عبت لعدم حسابه له وسيأتي ما يصرح بأن هذا هو الحق الذي يجب المصير إليه (قوله فعاد) أي بالفعل فلا تبطل بقصد العود نعم إن عزم في ابتداء نهوضه على العود بطلت صلاته بمجرد نهوضه لأنه شروع في البطل (قوله إن كان صار إلى القيام أقرب) أي منه إلى القعود فإن عاد قبله لم تبطل صلاته مطلقا ولو بعد فراغ صلاته لأنه من الفعل القليل كالحطوتين فتأمل (تفصيلا) حاصل المسألة أن من قام عن التشهد الأول غير قاصد تركه فله العود ما لم ينتصب ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود وإلا فلا وإن قام عنه قاصدا تركه لم تبطل صلاته بالقيام مطلقا ثم إن عزم على فعله بعد قصد تركه فله العود أيضا ما لم ينتصب لأن الفعل يجوز فعله بعد قصد تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب كما مر وإلا فلا وإن من قام عن التشهد الأخير ساهيا غير قاصد تركه فله العود وإن انتصب ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب وإلا فلا وإن قام قاصدا تركه بطلت صلاته إن صار إلى القيام أقرب أو قصد وصوله لذلك وإن لم يعد لأنه مما يبطل عمده وإلا فلا كما يأتي وعلى هذا ينزل كلامهم فانهم هذا فإنه ما يجب المصير إليه ولا يجوز العدول عنه إلى غيره ولا التعويل عليه .

عن المأموم (قول الشارح ولو انتصب عامدا) أهل الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في نهوضه عبدا إلى القيام أقرب فيحتمل أن يكون حكمها كالانتصاب كما أن الأمر كذلك في حق غير المأموم فيجزي فيها ما تقرر عن الإمام وغيره ويحتمل تعين ما سيأتي عن التحقيق (قول الشارح منه) أي من نفسه (قول الشارح لطيفه نظم الصلاة) عبارة الرافعي لأنه أتى غير نظم الصلاة ولو أتى به عبدا في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم أنه في التحقيق وشرح للمذهب صحح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول المتن ولو نهض عبدا) هو قسم قوله السابق ولو نسي التشهد الأول كما أن قوله السابق ولو تذكر قبل

ثلاثة أوجه كما حكمها المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذنا من قوة كلام الشارح ولو انتصب عامدا ففقط الإمام بحرمة العود كما لو ركع قبل الإمام عبدا وتعقبه الرافعي بأن العراقيين في المقيس عليه استحسبوا العود فضلا عن الجواز يعني فيأتي مثل ذلك في المقيس ورجحه فيه في التحقيق حاكيا فيه الوجوب أيضا (ولو) تذكر المصلي (قبل انتصابه عاد للتشهد) الذي نسبته لأنه لم ينسب بفرض (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغيره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا يسجد لقله ما فعله حيث (ولو نهض عبدا) من غير تشهد (فعاد بطلت) صلاته (إن كان) فيما نهض (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا تبطل صلاته وشمل الصورتين قول الروضة كأصلها وإن عاد قبل ما صار إلى القيام أقرب



(ولو نسي قنوا فذكره في سجوده لم يعد له) تنبيه بقرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (وسجد للسهر) إن بلغ حد الركوع في هو به لا يذنه كوعا بخلاف ما إذا لم

يلغ فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو ارتكابه) أي متى يجر بالسجود ككلام قليل ناسيا (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهوه بالأول أو بالثاني سجد لتيقن مقتضيه ولو شك في ترك مندوب في الجملة لا يسجد لأن التروك قد لا يقتضيه (ولو مها) بما يجر بالسجود (وشك هل سجد) أو لا (فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أصل ثلاث أم أربعة) أي بركة لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والأصل في ذلك حديث مسلم وإذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك ثلاثا أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان حصل محاشفتين له صلاته أي ردها السجدتان إلى الأربع (والأصح أنه يسجد وإن زال شك قبل رابعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصله

(قوله ولو نسي) أي المصلي مطلقا وتختلف بعض الأحكام في المأموم لا يضر والنيان ليس قيدا (قوله لتلبسه بقرض) فهو بعد وضع الأعضاء السبعة كما قاله الخطيب واعتبر شيخنا معه التحامل والتكيس وإن لم يطعن ومن عاد بعد هويته أو سجود إليه ففيه ما مر في القامع عن التشهد الأول (قوله إن بلغ حد الركوع) أي أقل الركوع (قوله ولو شك في ترك بعض) أعلم أن جملة صور ترك المنسوب ولو يقينا أو غير بعض عشرة أحدها تيقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانيا تيقن ترك بعض مبهم في الأبعاد كالقنوت أو الصلاة على النبي ﷺ فيه مثلا وفيه السجود أيضا وهاتان معلومتان من كلام المصنف بالأولى ثالثها الشك في ترك بعض معين كالقنوت هل فعله أولا وفيه السجود لأن الأصل عدم فعله وهذا هو الذي في كلام المصنف رابعها الشك في ترك بعض مبهم فيها كان شك هل فعل جميع الأبعاد أو ترك شيئا منها والوجه فيها عدم السجود كما في المنهج لأنها اختلفت عنها بقوله معين لأنه اجتمع فيها مضعفان الشك والإيهام خامسها تيقن ترك مندوب مبهم في الأبعاد والحيات سادسها تيقن ترك هيئة معينة كتسبيح الركوع ، سابعها الشك في فعل هيئة معينة كما ذكر ثامنها تيقن ترك هيئة مبهم ، تاسعها الشك في ترك هيئة مبهمه عاشرها الشك في ترك مندوب مطلقا ولا يسجد في هذه الستة كما فهم من كلام المصنف لأن التروك في أولها قد لا يقتضي السجود وفي البقية ليس بعضا وعدم السجود في الشك فيها أولى من عدمه مع تيقنها وبما ذكر علم أن تنقيح شيخ الإسلام البعض بالمعنى لا بد منه ولا يختر بما انتقد به عليه بعض أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحق بالتسليم له أولى من النزاع (قوله بالمعنى السابق) وهو كونه ما يجر بالسجود (قوله أصلي ثلاثا أو أربعاً) أي في صلاة رباعية ولو من النفل المطلق الذي عقد نيته عليه وجواز الانتصار له لا يمنع من ذلك (قوله للتردد إلخ) أشار إلى أن السجود ليس للشك في فعل النبي عنه فلا يخالف ما مر في كلام المصنف (قوله ولا يرجع في فعلها إلى قول غيره) ولا في تركها كذلك إلا إن ذكر ذلك وعليه يحمل ما وقع في قصة ذي الدين <sup>(١)</sup> من أنه <sup>(٢)</sup> تذكر ما وقع له حين نبهه عليه وهذا أولى من قول بعضهم إنه <sup>(٣)</sup> رجع إلى قول الصحابة ليلوغم عدد التواتر كما يأتي لأنه يحتاج إلى ثبوت كونهم كانوا كذلك على أن ذلك في وقت جواز نسخ الأحكام وتغييرها كما أشار إليه ذو الدين فيما ذكره فتأمل (قوله وإن كان جمعا كثيرا) أي ولم يبلغوا عدد التواتر ولا رجع إلى قولهم لأنه يغيب اليقين قال شيخنا وفعلهم كقولهم كما في صلاة الجمعة ونحوها (قوله ردها السجدتان إلى أربع) أشار إلى أن سجود السهو نزاع منها الزيادة الواقعة بها الحل فرجعت إلى أربعة كاملة كما هو أصلها وجمع ضمير شفعن باعتبار انضمام ما بين السجدتين إليها وبهذا اندفع ما قيل إن معنى شفعن له صلاة جعلنا ستا بضم السجدتين بعد جعلهما ركعة مع الركعة الزائدة إلى الأربع وكذا ما قيل إن معناه أن السجدتين شفع وقد انضمنا إلى شفع ولا يخفى نكارة هذين القولين إذ لا قال بأن السجدتين بركة ولا بأن بعض ركعات الصلاة الواحدة فرض وبعضها نفل فما ذكر في بعض الأحاديث مما يوهم أن الزيادة له نافذة يراى به مطلقا الزيادة أو أنه يتباب على ما لا يتوقف فيه على نية ثواب النافذة أو أن الحديث ضعيف أو مروى بالمعنى (قوله ما يصله

انتصابه) قسم قوله السابق فذكره بعد انتصابه (قول المتن إن بلغ حد الركوع) شرط لقوله ويسجد للسهر (قول الشارح أي تردد) أي باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع في الحديث وهذا معناه في اللغة (قول الشارح للتردد في زيادتها) هذا التعليل هو المحمد وقيل العلة الخبر ولا يعقل معناه لأنه لم يتيقن ترك مأمور ولا نفل مني (قول الشارح ولا يرجع في فعلها إلخ) لا يقال يشكل عليه قصد ذي الدين لأنهم لم يجزوه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثر الشك المستند إلى قول الغير لأن أن يجاب بأنه <sup>(٤)</sup> تذكر عقب إخبارهم (قول الشارح أي ردها إلخ) يعني أن الخامسة والحلل الحاصل بزيادتها زال شرعا

مترددا) وكان مما يطل عمده **(قوله في الواقع)** رفع به التناقض في كلامه لأن لا يتصور الشك في أنها ثالثة أو رابعة مع علمه أنها ثالثة **(قوله أو في الرابعة)** قال الإستوى وكذا لو تذكر قبلها بعد أن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود واعترضه شيخ الإسلام بأن المبطل إنما هو التوض مع العود لا التوض وحده وهنا لم يعد ورواه ابن حجر وانتصر للإستوى وهو الوجه ولذلك قال في الرخصة لو قام إمامه لخامسة فإن فارقته قبل أن صار إلى قيام أقرب لم يسجد ولا سجد وتقدم ما يتعلق بذلك فراجع **(فروع)** سلم من ركعتين من رباعية مثلا طائفا تمامها وأحرم بأخرى بعدها ثم تذكر حاله فإن طال الفصل بين سلامه وإحرامه فالثالثة صحيحة ويعيد الأولى أو بين سلامه وتذكره بعد إحرامه بالثانية بطلانها ولزمه إعادتهما فإن لم يطل الفصل بنى على الأولى وأتمها ولا يحسب ما فعله من الثانية فيجب أن يقعد ثم يقوم لإتمامها ولا يضر إحرامه بالثانية ولا استدباره القبلة قبل إحرامه ولا طؤه ونجاسة ولا مفارقتها مصلاة ولا كلام قليل ونحو ذلك **(قوله ولو شك بعد السلام)** أى طرأ له بعد سلامه التردد في حاله قبل صلاته أو فيها وخرج بالتردد ذكر حاله وإخبار عدد بالتواتر قال شيخنا وكذا ظنه بخير عدل لأن الظن معه كالتيقن **(قوله في ترك فرض)** عدل عن أن يقول في ترك ركن ليشمل الركن وبعضه والشرط وبعضه والمعين منهما والمبهم ترك الفاتحة أو بعضها أو الركوع أو طمأنينته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو الستر كذلك أو الوضوء أو بعضه ولو نيته وإن كان الآن غير متطهر أو نية الاقتداء في غير الجمعة أو بعض ذلك ومنه ما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث أو عكسه وقال شيخنا بوجوب الإعادة في صورة العكس نعم التردد في نية الصلاة وتكبيره الإحرام موجب للإعادة لأن التارك لواحدة منهما ليس في الصلاة إلا أن تذكر فعلها ولو بعد طول الزمان وخرج بالتردد بعد الفراغ كما مر ما لو تردد قبل الشروع وحكمه ظاهر وما لو تردد في أثناء الصلاة فيلزمه فعل ما تردد فيه في غير الشروط وبطلان صلاته فيها نعم التردد في بعض الركن بعد فراغه منه لا يؤثر فيه فلا يلزمه إعادته . **(فروع)** عليه صلاتان فصلى واحدة منهما ثم بعد فراغه منها شك في أتمتها التي صلاها لزمه إعادتهما معا لثبوت ذمته فيقينا وهو ظاهر وليس هذا من الشك في النية كما زعم بعضهم **(قوله لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام)** والأصل في أفعال المقلد وقوعها على السداد **(قوله وسهوه حال قعوده)** أى مدة وجودها حسا أو حكما كسهر الفرقة الثانية في ركعتي الثانية في صلاة ذات الرقاع **(قوله يحمله إمامه)** إن كان أهلا للتحمل وللمراد أنه يحمل مقتضاه كما قاله ابن حجر وغيره قال شيخنا وهو سجود السهو فلا يطلب من المأموم ويحتج أنه يحمل الخلل الواقع في صلاته أيضا بمعنى كأنه لم يوجد فراجع **(قوله كما يحمله)** أى قياسا على ذلك وقدم القياس على الحديث لأنه ضعيف ولعل ذكره حيث دللنا بضعفه كما سيأتي **(قوله وغيرهما)** كالقنوت في الجهرية قال العلامة ابن قاسم وكسجود التلاوة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له فراجع **(قوله أى بعد سلامه)** أى المأموم أى يجب على المأموم أن يسلم ثانيا مع الإمام أو بعده بعد سلامه الواقع منه قبل سلام الإمام لو وقع لغوا في غير محله وهذا ما قاله العلامة ابن عبد الحق ومشى عليه شيخ الإسلام وقيل ضمير سلامه عائدا للإمام فيعد تفسير لمع أى يجب على المأموم أن يسلم بعد سلام الإمام وهذا مع بعده يومه عدم صحة سلام

وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من التقصان تارة ومن الزيادة أخرى **(قول الشارح تذكر في الرابعة)** لو تذكر بينهما قال الإستوى فالقياس السجود إن كان بعد ما صار إلى القيام أقرب وإلا فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا بناء على أن الانتقالات واجبة **(قول المتن ولو شك بعد السلام إغ)** قضية حديث ذى اليدين أنه يؤثر عند إخبار الجمع إلا أن يحمل على أن النبي ﷺ تذكر الحال عقب إخبارهم له **(قول الشارح لأن الظاهر إغ)** علل أيضا بأن عروض هذا الشك للمصل كثير فلو كلف بتدراكه بعد السلام عسر وشق **(قول المتن يحمله إمامه)** لحديث معاوية بن الحكمم الذي تكلم خلف رسول الله ﷺ

مترددا واحتمل كونه زائدا أنه يسجد للتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه **(ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك في الثانية)** في الواقع من الرباعية **(الثالثة هي أم رابعة فذكر فيها)** أنها ثالثة وأتى برابعة **(لم يسجد)** لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه **(أو)** تذكر **(في الرابعة)** التي أتى بها أن ما قبلها ثالثة **(يسجد)** لأن ما فعله منها قبل التذكر عتد للزيادة **(ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور)** لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبى على التيقن ويسجد كما في صلب الصلاة إن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كما في أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في البناء بين أن يتكلم ويمشي ويستدير القبلة وبين أن لا يفعل ذلك **(وسهوه محال قعوده)** كان سها عن التشهد الأول **(يحمله إمامه)** كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرها **(فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه)** أى بخلاف ظنه **(سلم معه)** أى بعد سلامه

(ولا سجود) لأن سهوه في حال القدرة (ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير النية والتكبير قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) التي فانت بفوات الركن كأن ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كملها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدرة وزاد على الخمر قوله كالشرح غير النية والتكبير لأن التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهوه بعد سلامه) أي سلام إمامه (لا يحمله) أي إمامه لانتفاء القدرة (فلو سلم السجود بسلام إمامه) فذكر حاله (بني وسجد) لأن سهوه بعد انتهاء القدرة ولو سها المنفرد ثم اتقى لا يحل الإمام سهوه (ويلحقه) كما يحل الإمام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه السهو رواه الدارقطني والبيهقي وضمه (فإن سجد) أي إمامه (لزمه متابته) فإن تركها عمدا بطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما إذا تبين له حدث الإمام فلا يلحقه سهوه ولا يحل الإمام سهوه وما إذا تيقن غلط الإمام في ظنه وجود مقتضى للسجود فلا يتابعه فيه (والإمام) أي أن لم يسجد إمامه

المأموم مع الإمام وليس كذلك إلا أن يحمل على الأكمل (قوله ولا سجود) وإن كان ما فعله مبطلا لو تممه (قوله ولو ذكر) أي تذكر أي علم وخرج به الشك فيسجد لاحتمال الزيادة كما مر (قوله ولا يسجد) جواب لكلام المصنف ولقول الشارح كملها (قوله لأن التارك لواحدة منهما) أي النية والتكبير (قوله ليس في صلاة) وكلامه في العلم بتركهما ومثله الشك فيه ما لم يتذكر قبل فعل ركن أو مضى زمنه قال شيخنا الرمي والشروط مثلها فيما ذكر وقد مر ويجرى الشك في النية والعلم بتركها في غير الصلاة من العبادات واستثناء بعضهم الصوم من الشك ليس في حله على الشك في أن النية فيه وقعت قبل الفجر أو بعده فراجع (قوله وسهوه بعد سلام إمامه) هذا صريح في أن سهوه مع سلام إمامه محمول عنه فقوله بسلام إمامه بمعنى بعده لا أنه تصوير لما قبله ولذلك فرعه بالفاء وهذا ما قاله ابن حجر قال وإذا أحرم شخص خلف الإمام حيثما انعقدت صلاته جماعة ولا يضر في ذلك اختلال القدرة بالشروع في السلام لبقاء حكمهما وخالفه شيخنا الرمي فقال إن سهوه في ذلك غير محمول فيسجد له ولا ينعقد إحرام الشخص المذكور لاختلال القدرة بما ذكر وقال العلامة الخطيب يحمل السهو فلا يسجد له وبانعقاد إحرام الشخص المذكور فرادى لا جماعة وفيه نظر لأن فيه جمعا بين الضدين (قوله فلو سلم السجود) خرج ما لو قال لياي بما عليه طائفا سلام الإمام فبان عدمه فيجب عليه القعود ولا يعتد بما فعله قبله ولا يكفي نية المفارقة في قيامه نعم إن كان حصل منه قعود فينبغي أن يعتد به وبما بعده كأن لم يتذكر إلا في ركعة ثانية بعد قيامه فراجع وعلى كل يسجد للسهو (قوله يلحقه سهو إمامه) وإن اتقى به بعد سجوده للسهو كما يليه فحوى كلامهم وجبر الخلل لا يمنع وجوده فتأمل (قوله فإن سجد أي إمامه) ولو لغز سهو كاعتقاد حنفي ترك القنوت في الوتر وإن أتى به للمأموم معه في حله لزمه متابته وإن لم يعلم سهوه لأنه الآن لحض المتابعة حتى لو ترك بعضه امتنع على المأموم إتباعه وبذلك فارق متابته له في قيامه لخامسة وأما السجود لأجل سهو الإمام فهو في الأخير، نعم إن كان المأموم مسبوقا وسجد الإمام الخفي بعد سلام نفسه لم يجز له متابته وإنما يسجد في آخر صلاة نفسه وكذا لو كان الإمام شافعيًا موافقا لم يتم للمأموم التشهد الواجب أو الصلاة على النبي الواجبة فيجب عليه التخلف لإتمامها لأنه سجود جابر لا لحض المتابعة وهو لا يقع جابرا قبل تمام الواجب خلافا لابن حجر فلو سجد قبل تمامها عمدا علما بطلت صلاته لأنه غير معتد به ثم يجب عليه أن يسجد بعد تمامها ولو بعد سلام الإمام لا استقرار عليه بفعل الإمام فإن لم يسجد وسلم عمدا أو ساهيا وظال الفصل بطلت صلاته فيها وإلا وجب عليه العود إلى الصلاة ليسجد فإن لم يعد بطلت أيضا ولو لم يسجد الإمام لم يتعين على المأموم السجود ولو سجد الإمام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضا ولا يميز للمسبوق فعل الثانية ويندب للموافق فعلها كما في غير هذه وهو أولى مما لو تركه الإمام (قوله عمدا) فلو كان سهوا وجب عليه فعله بعد التذكر ولو بالعود بعد سلامه وإن سلم الإمام فإن لم يفعل بطلت صلاته على ما تقدم (قوله بطلت صلاته) أي بشروع الإمام في الموى للسجدة الأولى إن قصد المأموم التخلف والإفشروعه للهوى للسجدة الثانية (قوله وما إذ تيقن غلط الإمام) قال ابن المنقذ وغيره كما في الصحيح لأن قاضي عجлон وهذه المسألة مشككة تصويروا وحكما واستثناء إذ كيف تصورتين الغلط مع كونهما في الصلاة وكيف لا يسجد مع

(قول المتن فما بعد سلام إمامه) كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أو لا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقلت لا يسجد قال العراق السجود أظهر كالسبوق إذا شك في إدراك الركوع (قول المتن فلو سلم السجود) لو اقتصر على قوله السلام ثم تذكر قبل الخطاب قال الإسني لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث أعنى الإسني السجود إذا توى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول المتن بسلام إمامه) ظاهره ولو كانا معا (قول المتن لزمه متابته) أي ويكون سجوده لأجل سهو الإمام

(فيمسجد) هو (على النص) وفي قول خرج لا يسجد وهو ناظر إلى أنه لا يلحقه سهو إمامه وإن لم يتابعه في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسجوق بمن سجد اقتداه وكذا قبله في الأصح ومسجد) الإمام (فالصحيح) في صورتين (أنه) أي المسجوق (يمسجد معه) رعاية للمتابعة (ثم) يسجد أيضاً

(في آخر صلاته) لأنه على سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح أنه لا يسجد معه نظراً إلى أن موضع السجود أخسر الصلاة وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لأنه لم يحضر السهو (فإن) لم يسجد الإمام (سجد) هو (آخر صلاة نفسه) في صورتين (على النص) ومقابلة القول المخرج السابق (وسجد السهو وإن كثر أي السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومنلوياته وحكي بعضهم أنه يستحب أن يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا تق بالخال وقوله في المخرج بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجهد أن يحمله) أي السجود (بين تشهد وسلامه) أي تشهد المقتوم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية وفي التقديم أنها ناقصة سجد قبل السلام أو بزيادة فيعده وفي تقديم آخر يتخير إن شاء قبله وإن شاء بعده لثبوت فعل الأمرين عن عليه السلام

أن مسجود الإمام غلطاً موجب للسجود وكيف يستثنى غير الساهي من الساهي وأجيب بأنه يتصور التيقن بكتابه له أريد السجود للسورة مثلاً أو بأنه تكلم له بذلك قليلاً ناسياً أو جاهلاً أو بعد سلام نفسه وقبل سلامه وبأن الحكم المنفي هنا عدم متابعته في هذا السجود وأما كون سجوده هذا يقتضي السجود له في آخر صلاة فذلك حكم آخر وبأن الاستثناء من حيث الصورة (قوله فيمسجد هي) أي المأموم السجدتين سواء تركهما الإمام أو واحدة منهما أو كان يرى السجود بعد السلام وقصد ذلك لأن القدوة انقطعت (قوله وهذا ناظر إلخ) هو صريح في أن حقوق سهو الإمام للمأموم فيه خلاف ولم يتقدم ما يدل عليه فراجع (قوله وهذا الكلام) أي قوله ويلحقه سهو إمامه (قوله في الموافق) والمراد به هنا من تتم صلاته مع تمام صلاة الإمام (قوله رعاية للمتابعة) فالسجود معه واجب ولو خليفه عن الإمام الأصل فمن لم يسجد معه عامداً علماً بطلت صلاته كما تقدم (قوله ثم يسجد إلخ) قال شيخنا الرمي ندباً وإن فاتته المتابعة بنحو غفلة وفاق الموافق المتقدم بأن سجود الإمام في محل سجوده هو كما تقدم وقال ابن حجر بالوجوب هنا أيضاً (قوله وفي قول) هو من مقابل الصحيح وغيره بالقول لأنه خرج (قوله سجد هي) أي ندباً كالماوافق (قوله وإن كثر السهو) ويقع السجود جابراً لجميع الخلل إن لم يقصد به جبر خلل معين وإلا فات جبر غيره ولا يكره له ولو تبين أنه لم يسه بما عينه بل بغيره لسجد للخلل بهذا السجود ويدخل معه جبر غيره إن لم يقصد تركه (قوله سجدتان) أي بنية سجود السهو وجوباً بالقلب فقط قال ابن حجر ولا يحتاج المأموم إلى نية كما هو واضح وبه قال شيخنا الرمي في شرحه واعتمده شيخنا الزهري في سجود التلاوة<sup>(١)</sup> والآخر لا يحصل الجبر بسجدة واحدة بل إن قصد الاقتصاد عليها قبل فعلها بطلت صلاته بشروعه فيها أو بعد فعلها لم تبطل ولو عن له السجود بعد ذلك لم يكفه سجدة واحدة لأن قصد ترك السجدة التي لم يفعلها التي فعلها كذا تحرر مع بعض مشايخنا فراجع (قوله في واجباته) فإن أدخل شيئا منها فهو كالو تركه فيه التفصيل المذكور آنفاً (قوله بين تشهد) أي الشامل للصلاة على النبي عليه السلام وبغيره عن الواجب وجوباً وعن المنسوب ندباً ولا يضر طول الفصل قبله ولا بعده ولا تشهد بعده أيضاً (قوله قبل السلام) نعم يندب للإمام تأخير سجوده لما بعد سلامه في السريفة وإن طال الفصل قاله شيخنا الرمي وفيه نظر فراجع (قوله وبزيادة)

وقيل لأجل المتابعة وينبني عليهما مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده إذا لم يسجد الإمام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الإمام بل لو لم يسجد إلا واحدة سجد المأموم أخرى حملاً على أنه نسي أقول وقد يشكل الاتباع بما لو قام إلى خامسة فإن المأموم لا يتابعه مع احتيال أن الإمام تذكر ترك ركن فقام يأتي بركعة ويجب بأن المأموم لو تحقق الحال أعنى الخلل في المستلطن طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الإمام يأتي بها لأن صلاة المأموم قد غتت بل لو بقي على المأموم ركعة لم يتابعه فيما قام إليه أيضاً ذكره في الروضة (قوله لمن فيمسجد على النص) أي ولو كان الإمام يرى السجود بعد السلام فإن المأموم يسجد بمجرد سلام الإمام ولا يتأخر حتى يأتي الإمام بسجوده لأن القدوة انقطعت بالسلام (قوله لمن وإن كثر) لو سجد في هذه الحالة لبعض الأسباب فقط قال في البحر فيحتمل الجواز وينجبر ما نواه فقط ويحتمل البطان لأنه زاد سجوداً على غير المشروع ويحتمل الإجزاء إن قصد الأول دون غيره (قوله الشارح وفي التقديم إلخ) لو حصل زيادة ونقص سجد على هذا قبل السلام فقط على الأصح في الروضة قال ابن الرفعة لأن الذين ذهبوا إلى أنه بعد السلام في الزيادة قالوا بصحته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الإسنوي رحمه الله والخلاف في الإجزاء وقيل في الأفضل ويجاب بأن المراد قالوا بصحته أي في حال النقص

قبله وإن شاء بعده لثبوت فعل الأمرين عن عليه السلام في الحديثين الأولين في الباب واستند التقديم الأول إلى أن السهو في الأول بالنقص وفي الثاني بالزيادة

وحمل الجديد السجود فيه على أنه تدارك للمترد قبل السلام سهواً ما في الحديث الثالث الأمر بالسجود قبل السلام من التعرض للزيادة (فإن سلم عمداً) على

الجديد وكذا القديم في  
النقص من غير سجود (فات  
في الأصح) ومقابلة أنه  
كالسهو إن قصر الفصل  
سجداً فلا (أو سهواً  
وطال الفصل) ومرجعه  
العرف (فات في الجديد)  
بإلحاق القديم في السهو  
بالنقص فلا يفتى عليه  
(وإلا) أي إن قصر الفصل  
(فلا) يفتى (على النص) لما  
تقدم من الحديث المأمول  
على ذلك وقيل يفتى حذراً  
من إلغاء السلام بالعمد إلى  
الصلاة (وإذا سجد) في  
صورة السهو على النص أو  
القديم (صار عائداً إلى  
الصلاة في الأصح) فيجب  
أن يعيد السلام كما صرح به في  
شرح المذهب وإذا أحدث  
بطلت صلاته والثاني لا يضر  
لحصول التحلل بالسلام  
ودفع بأن نسيانه السهو  
الذي لو ذكره لسجد لرغبته  
في السجود يخرج السلام  
عن كونه محلاً وإذا سجد  
على مقابل الأصح في السلام  
عمداً لا يكون عائداً إلى  
الصلاة قطعاً (ولو سهواً إمام  
الجمعة وسجدوا) فإن فوتهما  
أقوفاً (طهراً) كما سيأتي في  
بابها (وسجدوا) أيضاً اثنين  
أن ذلك السجود ليس في

أي فقط أو مع النقص (قوله وحمل الجديد إلخ) فإن قيل إنه لم يرد أنه <sup>عقبة</sup> قد سلم بعد السجود قلنا هذا  
كأن في سقوط دليله الذي استند إليه مع أنه لم يرد أنه لم يسلم بعده أيضاً (قوله لما في الحديث) أي السابق  
في كلامه المتعرض للزيادة بقوله فإن كان صلى محسناً شفع له صلاته وهذا يدل على أن الزيادة نقص في المعنى  
كما مر (قوله في النقص) قيد به لقوله أو سهواً (قوله وطال الفصل) أي بين تذكره وسلامه ومثله ولو طيء  
نجاسة أو تكلم كثيراً أو أتى بفعل مبطل أو كالسهو الجهل (قوله فلا يفتى) أي وإن خرج الوقت لأنه من الملة  
نعم يفتى بعروض مانع كتحرق خف وفراغ مدته وحدث وإن تطهر عن قرب ورؤية ماء ليمس ولا يصح  
العود فيها ونية إتمام أو إقامة وضيق وقت جمعة عنه ويصح عوده في ذلك ولو مع العلم به ولا يضر في عوده  
انقلاب الجمعة طهراً أو كان حراماً لفوات الوقت ولا لزوم الإتمام ونحوه ويؤخر السجود إلى قبيل السلام  
وهذا ما اعتمدناه شيخنا الرمي كما نقله عنه العلامة المبادئ ولا يخلو عن نظر خصوصاً في تصوير لزوم الإتمام  
فتأمل (قوله وإذا سجد) أي أراد السجود (قوله صار عائداً إلى الصلاة) أي على القول بأن السجود قبل  
السلام إما على الآخر فلا يصير عائداً وعلى الأول لو تذكر ترك ركن أو شك فيه لزمه تداركه قبل سجوده  
فإن سجد قبله بطلت صلاته وبهذا يلغز فيقال لنا شخص أتى بسنة فترمه فرض (تنبيه) لو كان إماماً وخلفه  
ما موم فإن كان مسبوفاً وجب عليه العود إليه والجلوس معه وإن كان قد قام وبلغ ما فعله وله موافقته إلى  
سلامه أو مفارقتها وإن كان موافقاً وقد سلم قبل عود الإمام أو سجد للسهو أو شرع فيه لم تعد قوته بعود  
الإمام ولا يلزمه موافقته وإلا عادت ولزمه موافقته وهذا ما يستفاد من شرح شيخنا وغيره فراجع (قوله  
والثاني لا يضر) قال الأسنوي ويجب إعادة السلام كما في التهذيب وغيره (قوله بأن نسيانه السهو) أي فأنسى  
السهو وإما سلامه فمعد مطلقاً (قوله كما يجبر غيره) أي عما وقع فيه وبعده أي إذا وقع كان مجبراً نسماً لو قصد  
بالسجود جبر معين فجبر فقط وفات جبر غيره وليس له السجود ثانياً لجبره وتقدم أن السجود لا يجبر نفسه .

(قول الشارح من التعرض للزيادة) أي ولأن الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشكل على هذا قوله في مسألة  
الحديث الثالث أن السجود للرد للزيادة (قول المتن فات في الأصح) أي لأن محله قبل السلام وقد قطع  
الصلاة بالسلام فوته على نفسه عمداً ووجه مقابلة القياس على النوافل التي تقضى لا فرق بين تركها عمداً  
وسهواً (قول المتن فات في الجديد) لتعذر البناء (قول الشارح بخلاف القديم إلخ) علله الرافعي بأنه جبران  
الصلاة فجاز أن يترأى عنها كجبران الحج قال الأسنوي قضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قول  
الشارح في السهو بالنقص) إما قيد بذلك لأجل قول المتن أو سهواً فلا يرد أن القول بالسجود بعد السلام  
يوجب المبادرة أيضاً (قول الشارح من إلغاء السلام) الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولأنه يصير الأمر  
في الإلغاء وعدمه موقوفاً على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كما لو تقدم المأموم على إمامه بركن  
كركوع فإنه يجوز له العود فيلغو (قول الشارح ودفع بأن نسيانه إلى قوله يخرج السلام عن كونه محلاً) انظر  
كيف يتجه ذلك مع عدم وجوب العود فإن عدم إيجاب العود دليل على كونه محلاً ويجاب بأن المراد يخرج  
عن كونه محلاً إذا عاد (قول الشارح قطعاً) قال الأسنوي كذلك قاله الإمام فقلده فيه الرافعي وليس كذلك بل  
في عوده هنا وجهان صرح بهما الفرواني والعمري . (تنبيه) سكت المصنف عن الترفع على القول بأن  
السجود بعد السلام قال الأسنوي وحكمه وجوب المبادرة وإذا سجد لا يصير عائداً للصلاة جزماً .

آخر الصلاة (ولو طئ سهواً فسجد فإن علمه سجد في الأصح) لزيادة السجود الأول والثاني لا يسجد لأن سجود السهو يجبر نفسه كما يجبر غيره .

## « باب » بالتنوين « فى سجودى التلاوة والشكر »

(حسن سجدة التلاوة) يفتح الجيم (وهو في الجدي أربع عشرة منها سجدة الحاج) وتسع في الأعراف والردى والنحل والإسراء ومريم والفرقان والجملة ﴿التم تزييل﴾

### « باب فى حكم سجودى التلاوة والشكر »

وذكرهما هنا استعراذى ومحلهما بعد صلاة النفل لأنه أكمل (قوله بالتنوين) تقدم ما فيه (قوله تسن سجدة التلاوة) للأحاديث الواردة فيها منها حديث مسلم عن أنس بن مالك قال إذا قرأ آدم آية سجدة وسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلته أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرته بالسجود فنعصيت فلى النار وجل السنية إن قرأ في غير الصلاة وغير وقت الكراهة ولو بقصد السجود أو قرأ في الصلاة لا بقصد السجود أو في صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود لكن خصه شيخنا الرمي بسجدة ﴿التم تزييل﴾ فقط وعنه شيخنا الزيدى في كل آية سجدة وما عدا هذا لا يسن لكن إن قرأ في الصلاة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته وإن قرأ في وقت الكراهة لا بقصد السجود لم تكرر القراءة ولا يسن السجود ولا يظن وإن قرأ فيه لسجد بعده فكذلك مع الكراهة للقرآن وإن قرأ فيه أو قبله بقصد السجود فيه فيما حرمت القراءة والسجود كان باطلاً (فتنبية) لا يصح نذر السجود إذا لم يسن كسائر العبادات ولو تعارض مع التحية قدمه عليها لقول أبي حنيفة في جوبه ولا يقوت أحدهما بالآخر (فخرج) بقوم مقام السجود للتلاوة أو الشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو منتهى وهو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر كما يأتي (قوله أربع عشرة سجدة) قال ابن حجر وحكمة اختصاص السجود بهذه المواضع أن فيها مدح من يسجد وذم غيره نصر يحاوي تلويحاً جامعاً (قوله منها سجدة الحاج) نص عليها بخلاف الإمام مالك وأبي حنيفة في الثانية منها وعليها بعد تفلحون وعلى الأولى بعد ما يشاء (قوله في الأعراف) أى بعد آخرها وفي الرد بعد ﴿والأصايل﴾ وفي النحل بعد ﴿يؤمنون﴾ وفي الإسراء بعد ﴿خشوعاً﴾ وفي مريم بعد ﴿بكيا﴾ وفي الفرقان بعد ﴿نفوراً﴾ وفي النمل بعد ﴿العظيم﴾ وفي ﴿التم﴾ السجدة بعد ﴿لا يستكبرون﴾ وفي ﴿تحم﴾ السجدة بعد ﴿لا يسأمون﴾ وفي النجم بعد آخرها في الانشقاق بعد ﴿لا يسجدون﴾ وفي ﴿أقرأ﴾ بعد آخرها (قوله أقرأني) أى ذكر لي أو أخبرني<sup>(١)</sup> (قوله لا يسجد من) وعليها بعد ﴿أناب﴾ (قوله ليل هي سجدة شكر) قصص من قارئها وسامعها بنية الشكر لا بنية التلاوة وظاهر كلام المصنف صحته في الطواف وفي شرح شيخنا أنتدب فيه وليس في كلام ابن حجر ما يخالفه قال بعضهم وينبغي نذر سجود الشكر فيه مطلقاً (قوله وتبطلها) أى يجر دالمى وإن جهل البطلان وإن نوى معها التلاوة فيجب على المأموم مفارقة إمامه غير الخفي وإلا بطلت صلاته وله انتظار إمامه الخفي لأنه لا اعتقاده لها كالساهی وهو أفضل لأن المأموم يرى السجود في الجملة وبذلك فارق وجوب مفارقتها في المس ونحوه ويسجد المأموم إن لم يفارق فمقلط المولى وسجوده لأجل سجود إمامه لا لانتظاره لأنه كالساهی به وهو محمول على الإمام وعلى هذا يحمل القول بعدم السجود ولو هو معه لظنه أنه يركع فالوجه انتظاره إلى الركوع ويعود معه (قوله لعل وجه الخ) وعليه فينوي بها التلاوة وقد تدخل الصلاة (قوله لعل يقول توبته) أى تقع كذلك وإن لم يلاحظه أو لم يهرق فخص ذلك بذلك لأنه لم يقع لنبي غير ندب على ما وقع منه مثله لأنه بكى حتى نبت العشب من دموعه لا يرد أمم عليه لأن بكاءه لأمر ديني ولا يعقوب عليه لذلك ولأنه ليس على أمر وقع معاً أو لأنه حزن لا بكاء فيه ولا يلزم أن يكون يباض عينيه عن بكاء (قوله وأسقطه الخ) أى لإيمانه اعتباراً للملاحظة (قوله للقاء) ومعلوم أنه يميز ولو أصم وأنشئ وصغير الجميع الآية فلا يكفى سماع بعضهما من غير قراءة مشروعة بأن لا تكون حراماً لذاتها كقراءة جنب بقصد هالوا وكراهة لذاتها كقراءة مصلى بقصد السجود أو في جنازة مطلقاً أو في غير القيام وإن حرمت لخارج كرفع صوت امرأة بمحضرة أجنبية أو كرت كذلك كقراءة في سوق

### « باب تسن سجدة التلاوة »

(قول الشارح حديث السائي) قال الأسنوى المشهور أنه مرسل إلا أنه حجة لا اعتضاده بقول ابن عباس رضي الله عنهما ليست من عزائم السجود .

و ﴿تحم﴾ السجدة وثلاث في الفصل في النجم والانشقاق وقرأوا في القديم إحدى عشرة بإسقاط ثلاث الفصل واستدل للجدید بحديث عمرو بن العاص قرأت رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة ثان روى أبو داود بإسناد حسن والسجدة الثانية منه سجدة ص وسأني الكلام فيها واستدل للقديم بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من الفصل منذ غر إلى المدينة روى أبو داود وضعه البيهقي وغيره (لا سجدة من) أى ليست من سجدة التلاوة (بل هي سجدة شكر) كما نص عليه (تسجد في غير الصلاة وتحم فيها) وتبطلها (في الأصح) لمن علم ذلك فإن جهله أو نسي أنه صلى فلا لكن يسجد للسهر والثاني لا تحرم فيها ولا تبطلها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرها من سجود الشكر وفي وجه لأن سريخ أنها من سجدة التلاوة للحديث الأول والصارف عنه إلى الشكر حديث النسائي سجدها داود توبة وسجدها شكراً أى على قبول توبته كما قاله الرافعي وأسقطه من الروضة (ويسن السجود للقاء)

(١) وضعه البيهقي أى فلا يحج به ويغرض صحه بجواب بأن الأول محبت أو بأن الترك ينال الوجوب ، وراجع ألقاب الصحديث في مفتاح القاري لأبواب فتح الباري من تأليفه .

والمستمع) أى قاصد السماع (ويؤكد له بسجود القارئ قلت) كما قال الراغبى في الشرح (ويسن للسامع) من غير قصد للسماع (واقفه أعلم) روى الشيخان عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد ويسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته وفى

رواية لمسلم في غير صلاة  
(وإن قرأت الصلاة سجدة الإمام والمفرد أى كل منهما (لقراءة فقط) أى ولا يسجد لقراءة غيره  
(و) سجدة (المأموم لسجدة إمامه) أى ولا يسجد لقراءته من غير سجود ولا لقراءة غيره الإمام من نفسه أو غيره (فإن سجدة إمامه تتخلف) هو (أو أنه مكس) ذلك أى يسجد هو دون إمامه (بطلت صلاته) تخلفته وقول المصنف الإمام والمفرد تنازع فيه قرأ وسجد فالقراء يعملها فيه والكسائي يقول حذف فاعل الأول والبصريون يفسرونه وهو مفرد لا مثني لما تقدم من التأويل فالتركيب صحيح عليه كغيره (ومن سجدة خارج الصلاة) أى أراد السجود (نوى) سجدة التلاوة (وكبر للإحرام) بها (أو العائدية) كالرفع لتكبير الإحرام (ثم) كبر (للوهى بلا رفع) ليديه (وسجدة) سجدة (كسجدة الصلاة ورفع) رأسه (مكبراً) وجلس (ومسلم) من غير تشهد كسليم الصلاة (وتكبير الإحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الأظهر).

أو طريق فدخل قراءة المعلم والمتعلم والمدرس ومن يقرأ عليه فيسجد كسامعيه ودخل الخطيب لكن لا يسجد سامعوه وإن سجّد فوق المنبر أو تحته لأنه إعراض (قوله والمستمع) أى لجميع الآية فلا يكتفى بعضها من قارئ واحد فلا يكتفى من اثنين فأكثر يميز ولو جنباً أو ملكاً أو كافراً ولو جنباً أو معانداً لعدم اعتقاده الحرمة لا من مجنون ونائم وساه وسكران وطير قراءة مشروعة بما مر ومنها قراءة مصلى في القيام أو قبل القائفة لأنه محلها ولا يسجد لبطل القائفة ولو الآية الأخيرة منه ولا يسجد من لم يسمع لصم أو بعد وإن علم أنه يسجد تلاوة نعم يتردد النظر في سماع قراءة صبي يميز جنب بقصد التعلم (قوله ويؤكد) أى فلا يتوقف سجود أحدهما على سجود الآخر ولا يسن الاقتداء ولا يقصر (قوله في غير صلاة) لعل هذا فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصصه فلا يقال يلزم خلو السجود في الصلاة عن دليل (قوله ولا يسجد لقراءة غيره) لعدم طلب إصغائه له ولو مصلياً أيضاً (قوله ولا يسجد لقراءته) أى لا يسجد المأموم لقراءة إمامه من غير سجود إمامه ما لم يفارقه وله فراقه للسجود وهو فراق بعذر لا يفوت به فضل الجماعة وما لم يحدث إمامه وإلا فيسجد ولو تبين له حدث الإمام قبل قراءة الآية لم يسجد وإن سجّد الإمام وإذا لم يفارقه في الأولى سجّد بعد الفراغ إن لم يطل الفصل ويندب للإمام تأخير السجود إلى ما بعد الفراغ إن خشى على بعض المأمومين التخلف ليعذر أو صمم أو جهل أو إسراره في القراءة أو نحو ذلك ولو علم المأموم بسجود إمامه بعد انتصابه لم يسجد أو قبله وجب أنه يهوى خلفه فإن رفع الإمام قبل سجوده هو وجب عوده معه ولا يسجد وفارق سجود السهو فيما بأنه يطلب فعله من المأموم وإن تركه الإمام كنّا قالوا وفيه نظر بما مر فالأولى أن يقال إن سجود السهو جائز بخلاف هذا وفيه نظر أيضاً والوجه أن يقال إنه هنا للمتابعة كسجود السهو للمسبوق فتأمل (قوله من نفسه) أى لا يسجد للمأموم لقراءة نفسه خلف الإمام أى ما لم يفارقه وإلا فإن قلنا إنه يكره للمأموم قراءة آية سجدة خلف الإمام لم يسجد أيضاً وهو ما قاله ابن حجر وإن قلنا لا يكره له ذلك فله السجود وهو ما قاله شيخنا الرمل إن كانت قراءته لا بقصد السجود كما تقدم (قوله أو غيره) أى غير نفسه وغير إمامه وإن فارق إمامه كما مر (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد شروعه في التخلف عن هوى الإمام أو بمجرد شروعه في الهوى دون الإمام إن قصد المخالفة فيما لأنه شروعه في البطل فإن لم يقصده فرفع رأس الإمام من السجدة الأولى وبسجوده هو في الثانية إن خالف بعد علمه وقال بعضهم إنما تبطل برفع رأسه من السجود أيضاً (قوله من التأويل) بقوله كل منهما (قوله نوى مسجدة التلاوة) أى نوى السجود للتلاوة ولا تجب ملاحظة الآية ولا عينا (قوله وكبر للإحرام) أى من جلوس أو قيام ولا يندب القيام لائق بما نهى لعدم وروده (قوله ثم كبر للوهي) فلو كبر تكبيرة واحدة ففيه ما يأتي فمن أدرك الإمام ركعاً (قوله وتكبير الإحرام شرط) أى ركن وكذا ما بعدها كما أشار إليه الشارح وجملته ما ذكره من الأركان أربعة التنية وتكبير الإحرام والسجدة والسلام

(قول الشارح روى الشيخان) قال الأسنوى من الأدلة على دخول السامع قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ عَالِمِ الْقُرْآنِ لَمْ يَسْجُدْ ﴾ وقال من لم يسمع بالكلية وإن دخل في الإطلاق فهو خارج بالاتفاق ، وإن علم الحال برؤية الساجدين ونحوه (قول الشارح حذف فاعل الأول) أى وهو اسم ظاهر وبهذا فارق مذهب البصريين (قول المتن وكبر للإحرام) قال الأسنوى قياساً على الصلاة واستحب الراغبى لأنها تقتضي إلى التحرم فتفتقر إلى التحلل كالصلاة (قول الشارح لا يستحب التشهد) كأنه لا يستحب القيام وظاهر العبارة جواز

أى لابد منهما وتشترط التنية أيضاً وقيل لا ومدرك الخلاف في هذه الثلاثة أن السجدة تلحق بالصلاة أو لا تلحق بها ولا يستحب التشهد في الأصح

(وتشترط شروط الصلاة) قطعاً كالطهارة والستر والاستقبال (ومن سجد فيها) أى أراد السجود في الصلاة (كبر للهوى والرفع)

من السجدة ندبا (ولا يرفع يديه) فيها (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (وأنه أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق شيعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذي (ولو كرر آية) خارج الصلاة أى أى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) من المرتين عتبا (وكذا المجلس الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية والثالثة تكفيه إن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للمرة الأولى كلفه سجدة عنها (وركعة كمجلس) فيما ذكر (وركعتان كمجلسين) فيسجد فيها (إن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ، ومن كان عدداً عند القراءة وتظهر على القرب بسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسن لهجوم نعمة

وأما الرفع من السجود فهو واجب لأن به يتم السجود وسكت عن الجلوس للسلام لعدم تعيينه إذ يكفى عنه الاضطجاع كما في النفل المطلق فلا يكفى غيرها عند شيخنا الرمل وكلام ابن حجر لا يخالفه خلافاً لمن زعمه (قوله كالطهارة) أى من الحدث والتنجس غير المغفوع عنه في الثوب والبدن والمكان (قوله والستر) لما بين السرة والركبة في غير الحرمة<sup>(١)</sup> وفيها لما عند الوجه والكفين وبقي من الشروط أنه لا بد من تمام الآية فلا يجوز للقارئ أو السامع أن يسجد قبل تمامها ولو بحرّف وأنه لا بد من قراءة كلها أو بعضها من قارئ واحد كما تقدم وغير ذلك مما مر . (قوله ومن سجد فيها) أى في الصلاة إماماً أو منفرداً أو مأموماً وتجب نيتها على غير المأموم وتندب له وقال الخطيب لا تجب لها نية مطلقاً لشمول نية الصلاة لها بواسطة فهو لها للقراءة والنية بالقلب فإن تلفظ بها بطلت كما لو كبر بقصد الإحرام (قوله ولا يجلس للاستراحة) أى لا يندب له ويسن أن يقرأ قبل ركوعه شيئاً من القرآن (قوله ويقول) أى ندباً وهذا داخل في التشبيه السابق فذكره إيضاحاً ويندب أن يقول أيضاً اللهم اكب لى بها عندك أجراً واجعلها لى عندك ذخراً وضع عنى بها وزراً وتقبلها منى كقبولها من عبدك داود أى كقبول جنسها منه . (قوله أى أى بها مرتين) يفيد أن قصد التكرار غير مراد والتعقيب بالمرتين قال العلامة ابن عبد الحق لكونه محل الخلاف وهو ظاهر جلي وقال غيره لأنه حقيقة التكرار لما قال السعد إن ما زاد على المرتين تكرارات متعددت وعلى كل لا يتفقد الحكم بمرتين والمراد بالمجلسين تعدد عمل قراءته (قوله وكذا المجلس) أى لو كرر الآية فيه سجد لكل مرة عتبا (قوله إن لم يطل الفصل) أى بين السجدة وقراءتها (قوله كلفه سجدة عنها) أى عن المرتين وظاهر كلامه أن هذا جار على الأوجه الثلاثة وعمله على الأول ما لم يقصد بها إحدى المرتين بعينها وإلا كفى عنها ويسجد لأخرى إن لم يطل الفصل ولو زاد على مرتين فله تكرار السجود بعده وإن أخره عن جميعه كما لو طاف أسابيع من غير صلاة لكن عمله هنا إن لم يطل فصل بين كل مرة وسجودها وله جميعه في سجدة واحدة كما في الطواف وسواء كررها خارج الصلاة أو فيها أو فيها ، ما ولا يحتاج المصلّى إلى قيام لما بعد السجدة الأولى نعم لا يسجد في الصلاة لقراءته فيها قطع فيما يظهر (قوله محدثاً) أى حدثاً أصغر مطلقاً أو أكبر وهو غير القارئ وسكت عن فواتها بالإعراض مع قصر الفصل والذي نقله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمل عدم الفوات فله العود الذى قاله شيخنا إنها تفوت به كما في التحية (فتعقبه) سجدة التلاوة إذا فأت لا تقضى وكذا سجدة الشكر وإن نذرهما كنواات السبب (قوله وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) هو تصريح بما علم بالأولى من سجدة ص كما مر (قوله فلو فعلها فيها بطلت) إن كان عامداً عالماً وإلا فلا تبطل

الشهادة كالقيام (قول المتن وتشترط شروط الصلاة) منها دخل الوقت قال في شرح المذهب ذلك بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها وذكر في الشرحين والروضة قريباً منه ، قال الأسنوى وهو يقتضى أن يسمع الآية بكاملها شرط كما في القراءة فلا يكفى سماع كلمة السجدة ونحوها فليفتن لى انتهى (قول المتن ولا يرفع يديه إلخ) أى كما في سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج في هذا السجود إلى نية اتفاقاً لأن نية الصلاة تنسحب عليها أى بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمل نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة عن غير نية (قول الشارح من غير لفظ وصوره) ولذا حذفها في التحقيق وقوله والثاني تكفيه أى كفى الثانية عن الأولى عند تركه في الأولى (قول المتن وركعة كمجلس) أى وإن طالت وركعتان كمجلسين أى وإن قصرتا نظراً للاسناد فيما قال الرافعي ولو قرأ الآية في الصلاة ثم أعادها خارجها في مجلس واحد فلم أره منصوفاً وإطلاق الخلاف في التكرار يقتضى طرده هنا (قول الشارح بخلاف ما إذا قصر إلخ) لو قصد عدم السجود ثم بدا له فالظاهر أنه يسجد أعنى مع قصر الفصل .



أو اندفاع نقمة) وفي

الحر والروضة كالشرح  
من حيث لا يحسب قال في  
البحر الأول كحلوت  
ولد أو مال له والثاني  
كسجته من المدم والفرق  
روى أبو داود وغيره أنه  
عليه السلام كان إذا جاءه شيء  
يسره سجد ساجداً ولا يسر  
السجود لاستمرار النعم  
(أو رؤية مبتلى) كزمن (أو  
عاصي) قال في الكفاية عن  
الأصحاب يتظاهر  
بمعيانه روى الحاكم أنه  
عليه السلام سجد رؤية زمن  
والسجدة لذلك على  
السلامة منه . (ويظهرها  
للعاصي) لعله يتوب (لا  
للمبتلى) لئلا يتأذى  
ويظهرها أيضاً لحصول  
نعمة أو اندفاع نقمة كآلى  
الروضة وأصلها في شرح  
المهذب فإن خلاف من  
إظهار السجود للفاقد  
مفسدة أو ضرراً أخفاه  
(وهي سجدة التلاوة)  
خارج الصلاة في كفيها  
وشروطها (والأصح  
جوازها) أي السجدة  
(على الراجح للمسلمين)  
بأن يؤمى بهما لمشقة  
النزول والثاني لا لقوات  
الركن الأظهر أي  
السجود (فإن سجد  
لتلاوة صلاة جاز عليها  
قطعا) كسجود الصلاة  
عليها .

ويسجد للسهر (قوله أو اندفاع نقمة) هو عطف على النعمة فيحترق فيه المجهوم أيضاً ولا بد من كون هجوم  
النعمة واندفاع النعمة ظاهريين ليخرج مالا وقع له وقول المنهج ليخرج المعرفة وستر المسأوى ضعيف  
والحمد للسجود لها (قوله من حيث لا يحسب) أي في وقت لا يتبين حصولها فيه وإن كان متوقفاً لها قبله  
قال شيخنا الرملي كابن حجر وقد يمتزج به عن شيء وقع عقب سببه عادة كرم متعارف لتاجر وفيه نظر  
(قوله كحلوت ولد) نعم لا تسن له بمضرة عقم وكذا كل نعمة بمضرة من ليس له مثلها (قوله مال له)  
وكذا لولده أو صديقه أو نحو عالم أو لعموم المسلمين وكذا يقال في اندفاع النقمة (قوله لاستمرار النعم)  
أي النعم المستمرة كدوام السمع والبصر والشم ونحو ذلك لئلا يزدى ذلك لاستغراق العمر في السجود (قوله  
أو رؤية مبتلى) أي العلم به ولو لأعمى (قوله كزمن) ومثله نقص عضو ولو خلقه<sup>(١)</sup> أو اختلال عقل أو  
ضعف حركة أو نحو ذلك (قوله أو عاصي) وإن لم يفسد كصغيرة لم يضر عليها على المتمد فهو أولى من  
تعبر المنهج بفاسق قال شيخنا ومنه الكافر وشافعي يرى حنيفياً يشرب نبيذاً ومنه رؤية مقطوع في سرقة أو  
مجلود في زنا ويسجد العاصي لرؤية عاصي آخر إلا إن اتحد جنساً ونوعاً وصفة ومحللاً وقدراً نعم في سجود  
صاحب الأكر في القدر نظر فاشمله وفي كلام العبادي عدم تصور الاتحاد في المعصيان فراجع (قوله يظهرها  
بمعيانه) اعتمده شيخنا قال ونجب التوبة من الصغيرة ولو بعد فعل مكفر لها وفقاً لقول السبكي به والتكثير  
به أمر يتعلق بالأخرة وعليه فيفسد لرؤيته بعد المكفر ولا يسجد لرؤيته بعد التوبة لكن التعليل بالسلامة منه  
بخالفه وقد صرح في شرح الهبة بالسجود لكن لا يظهر له وهو الوجه كما علم مما مر (قوله يظهرها إلخ)  
ولو اجتمع فيه الابتلاء والمعصيان أظهرها له وبين السبب (قوله وهي كسجدة التلاوة) في جميع ما تقدم فيها  
ومنه فواتها بطول الفصل أو الإعراض ولو مع قصره وعدم قضائها إذا فالت ولو متنورة ومنه تكررها بتكرر  
السبب ولو من شخص واحد كعاصي فيفسد كلما رآه وله جمع أسباب في سجدة واحدة لا جمع تلاوة  
وشكر في سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارة لأنها مبنية على التداخل (قوله في كفيها) فهل أركانها  
وسننها ومنها النية فينوي سجود الشكر وإن لم يلاحظ كونه عن نعمة أو دفع نقمة أو لم يعين سبباً بمعينه فإن  
عينه كان عنه وله السجود لغیره بشرطه (تقريبه) علم مما ذكر أنه لا يجوز التقرب إلى الله تعالى بسجدة  
من غير ما ذكر ولو عقب صلاة ولا بركوع ونحوه كذلك ولا بصلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك  
صورة الركوع عند تحية العظماء فهو حرام بل قيل إنه كفر وحمله شيخنا الرملي على من قصد تعظيمهم  
كتعظيم الله تعالى كما مر .

(قول الشارح وفي الحر إلخ) هذا الذي في الحر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال  
الزمن هل يسقط أو لا (قول الشارح كحلوت ولد إلخ) يقتضي كلام الكفاية أن حلوت النعمة على الولد  
ونحوه كهي عليه ، قال الإسنوي والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول المتن أو  
رؤية مبتلى أو عاصي) لو رآها وهجمت عليه نعمة مثلاً فهل يكفيه سجود واحد الظاهر نعم كظفره من سجود  
التلاوة السابق ويحتمل خلافه ويفرق ولو تأخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل  
وعدمه كسجود التلاوة (قول المتن ويظهرها للعاصي إلخ) ظاهر صنيته أنه لو أسر في العاصي وأظهر في المبتلى  
حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قول الشارح بأن يؤمى بهما إلخ) صنيته يشعر بأنه لو استوفى الشروط  
صح لصوب المقصد عليها قطعاً وهو عمل نظر ثم إجماعه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قول الشارح والثاني لا)  
رجح هذا في الجنازة لنسبها .

## [ باب بالتونين ]

أى لا بالإضافة لما تقدم فى البابين قبله واعلم أن النفل مطلقاً لغة الزيادة وفى فائه السكون والتحريك أو التحريك فى الأموال وأمر بما طلب الشارع فعله وجوز تركه ويرادفه المنسوب والمرغب فيه والحسن اتفاقاً وكذا السنة والمستحب والتطوع على الأصح وقيل السنة ما واطب النبي ﷺ على فعله والمستحب ما فعله أحياناً أو أمر به والتطوع ما ينشئه الإنسان من نفسه ولذلك لم يعبر المصنف كالوجيز والتبني وغيرهما بواحد من هذه ولم يعبر بالحسن لما قيل إنه يشمل الواجب ولا بالمرغب فيه لظول عبارته ولا بالمنسوب لما فيه من الجدل والإيصال إذ أصله المنسوب إليهم وأصل مشروعيته لجبر خلل يحصل فى العبادات الأصلية غير مبطل لها أو ترك شيء من مندوباتها كترك خشوع وتدبير قراءة فى الصلاة وفعل نحو غيبة فى الصوم ولا يقوم مقام الفرائض وقال النووي لا مانع من قيامه عنها إذا لم يكن فيما فعله منها خلل وتحسب بقدر زيادة فضلها عليه كأن يجعل فى الصلاة مثلاً كل سبعين ركعة منه بركة منها (قوله وهو) أى النفل لا يقيد كونه فى الصلاة ما عدا الفرض من عبادات البدن لأن العبادة إما قلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ورسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجباً وقد تكون تطوعاً بالتجديد وإما بدنية كالإسلام والصلاة والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه ما مر فى الإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة وفرض كل منها أفضل من نفعه بسبعين درجة يفرض الصلاة أفضل الفرائض البدنية ونفعها أفضل التوابع كذلك وإنما كانت أفضل أعمال البدن لأنه اجتمع فيها ما تفرق فى غيرها من ذكر الله ورسوله وقراءة وتسييح ولبس وطهارة وستر واستقبال وترك أكل وشرب وغير ذلك وزادت بالركوع والسجود ونحوهما والكلام فى الإكثار منها على الاختصار على الأكدم من غيرها أو فى شغل الزمان المعين بواحدة منها هذا وجه أوفق والأفصوح يوم أفضل من ركعتين بلا خلاف وفى الإحياء اختلاف فضيلة هذه الأركان باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالخبر للجائع أفضل من الماء للعطشان عكسوه التصديق بدرهم من غنى شديد البخل أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك (قوله قسم لا يسن جماعة) قدمه لانضمام بعضه إلى الفرض وكثرة وقوع أفراده وعمومها ولكونه كاليسيط وكثرة تكراره ونحو ذلك وإنما أخرج النفل المطلق لأنه يعتبر فى تركه فقد القسمين معاً فتأمل (قوله على التخييل أى لا على الحال لفساده للزوم عدم ندمه لو فعل جماعة وليس كذلك) (قوله لم يكرهه) بل هو خلاف الأولى والمراد أنه لا تسن الجماعة فيه على الدوام فلا يرد نذب الجماعة فى نحو وتر رمضان (قوله فمعه الرواتب مع الفرائض) يطلق الراتب على التابع لغيره على ما يتوقف فعله على غيره وعلى ماله وقت معين فقوله مع الفرائض بيان للواقع على الأول وقد لإخراج نحو التهجيد على الثانى وفيه تجوز بالنسبة للراتب المتقدم وإخراج نحو العيد على الثالث (قوله ركعتان قبل الصبح) وكانتا واجبتين عليه ﷺ من خصائصه كما فى العبادات ويسن الاضطجاع بعدهما. ولو فى القضاء وإن أخرهما عن الصبح وحكمته تذكر ضجعة القمير ليرغ وسمعه فى الأعمال الصالحة من أول النهار فإن لم يضطجع نذب أن يفصل بكلام أو نحوه فلا يعتقد العوام أن الصبح أربع كانتقل من محله لا بصلاة نفل لأنه غير مطلوب بين الفرائض وروايتها وفى نيتهما عشر كفيات سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو الفجر أو البد يسكنون الرأى أو الغداء أو الوسطى على قول ولا يضر لو قال ركعتي الفجر سنة الصبح وما قيل إنه يطلب تخفيفهما بعارضه قومهم ويندب فيها قراءة آية البقرة: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ مَسْلُومُونَ ﴾ فى الأولى وآية آل عمران: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ مَسْلُومُونَ ﴾ فى الثانية أو قراءة سورة الكافرون فى الأولى والإخلاص فى الثانية قال الغزالي وقراءة: ﴿ أَلَمْ نُنشُرْ ﴾ فى الأولى، و﴿ أَلَمْ تَمُوتْ كَيْفَ ﴾ فى الثانية لما قيل إن من قرأهما بأول أو لا يجمعه فى ذلك اليوم لم أى جيع أو ضرر مثلاً

## [ باب صلاة النفل ]

(قول الشارح وهو ما عدا الفرائض) شامل لما واطب عليه ﷺ ولما فعله أحياناً أو أمر به ولما ينشئه الإنسان من الأوراد وإطلاعه على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالآخر (قول المتن لا يسن جماعة) أو قال يسن فرادى كان أولى (قول الشارح بالنصب على التخييل) أى لا على الحالية لئلا يلزم أن

## [ باب بالتونين ]

(صلاة النفل) وهو ما عدا الفرائض (قسمان) قسم لا يسن جماعة بالنصب على التخييل انحول عن نائب الفاعل أى لا تسن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكرهه قاله فى الروضة فى صلاة الجماعة (فمعه الرواتب مع الفرائض) وهى ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد

المغرب والعشاء) لحديث الشيخين عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي ما ذكر **(وقيل لا رتبة للعشاء)** وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل **(وقيل)** من الرواتب **(أربع قبل الظهر)** لحديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين **(وقيل وأربع بعدها)** لحديث : **هـ** من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها رحمه الله تعالى على الفار **هـ** وصححه الترمذي **(وقيل وأربع قبل العصر)** لحديث على رضي الله عنه أنه كان يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي **(والجميع سقوا إنما الخلاف في الرواتب المؤكد)** من حيث التأكيد فعل

الوجه الأخير الجميع مؤكداً على الأول الراجح المؤكد العشر الأول فقط **(وقيل)** من الرواتب **(ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري الأمر بهما)** ولفظه : **هـ** صلوا قبل صلاة المغرب ، أى ركعتين كإلى لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صل قبل المغرب ركعتين واستدل لقابل الصحيح بما روى أبو داود عن ابن عمر قال : ما رأيت أحداً يصلي قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ وإسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى الشيخان عن عتبة بن عامر وأسندهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ قال أنس وكان يرانا نصليهما فلم ينها

**(قوله بعد المغرب)** قال شيخنا الرمي والأكمل تطويلهما مقتضى كلام الروضة بخلافه ، نعم إن حل الأول على من أخرها عن أول وقتها والثاني على من يادر بها لكان وجباً لأن الملائكة تنتظره إذ يادر بها لترفعها مع عمل النهار فلا ينبغي التطويل عليهم بانتظارهم له فأملاً **(قوله والعشاء)** ولو للحاج بعرفة ويندب له ترك النفل المطلق **(قوله كأن يصلي ما ذكر)** أى يواطىء عليه أخذاً من كان الداخلة على المضارع والمواظبة اللازمة على الشيء بأن لا يتركه إلا لعذر **(قوله يجوز أن يكون من صلاة الليل)** أى فانتفتت المواظبة عليها مقتضية للتأكيد فقوله لا رتبة للعشاء أى مؤكدة فقوله بعد ذلك والجميع سنة إلخ صحيح **(قوله والجميع سنة)** أى مؤكدة أخذاً من كان الداخلة على المضارع فيه كما مر وخروج البعض عن التأكيد على القول الأصح لمعارضته بعدم المواظبة بالفعل فقول المنهج وزيادة ركعتين قبل الظهر إلخ مراده الزيادة على المؤكد لا منه بدليل رفع المعطوف بعده وإذا أحرم قبل الظهر ركعتين انصرفنا للمؤكدتين وإن لم يقصدوا له وأن يحرم بالأربع من إحرام واحد وكذا في المتأخر وله إذا أخر المتقدم أن يحرم بالثمانية بإحرام واحد فإن أحرم حيث بدأ أربع انصرف للمؤكدات القليلة والبعدية ولا بد من إحرامه مطلقاً أن يعين القليلة أو البعدية أو هما **(قوله هما سنة)** أفاد أن الخلاف في أصل مستحبها كما يصرح به كلام الرافعي الآتي لا في التأكيد وعدمه ويقدم عليها جواب المؤذن لو تعارضاً إن أمكن تعارضهما ويؤخرهما لما بعد صلاة المغرب إن عارضتا نحو فضيلة التحريم مع الإمام **(قوله وبعد الجمعة أربع وكذا ركعتان)** أشار إلى أنها نصاب للشافعي رضي الله عنه وينوي بالقليلة سنة الجمعة وإن لم يتحقق وقوعها وكذا البعدية إن لم يشك في وقوعها وإذا وجبت الظهر صلاها بسنتها وتقلب سنة الجمعة التي صلاها قبلها نفلًا مطلقاً ولا تقلب إلى سنة الظهر **(قوله وقبلها ما قبل الظهر)** إن يقل وقبلها أربع كالتي بعدها إشارة لقياس كما ذكره .

يكون المعنى نفى سنتيه حال كونه جماعة وهو فاسد **(قول المتن والجميع سنة إلخ)** انظر هل يشكل على هذا قول الشارح رحمه الله في رتبة العشاء ؟ وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل **(قول الشارح من حيث التأكيد)** أى ففى كلام المتن أن الجميع سنة وراتب وإنما الخلاف في أنها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الروضة وشرح المذهب فمنهم من يقول الجميع مؤكد لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي ﷺ عليها **(قول الشارح فعل الوجه الأخير الجميع مؤكد)** وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لأنها تفيد أن قاتل ذلك قاتل بما قبله **(قول الشارح قبل شروع المؤذن إلخ)** أى بعد إجابة المؤذن كما قال الأسنوي أنه المنجى بدليل حديث يرب كل أثنين صلاة انتهى قلت فلو كان الاشتغال بالإجابة يمنع فعلهما قبل إقامة الصلاة فيحتمل أن تراعى الإجابة لإمكان تدارك الركعتين أداء بعد صلاة المغرب . **(قول الشارح كره الشروع)** خرج الصوم فإنه يكمل النفل ما لم ينش فوات الجماعة كما ساق في صلاة الجماعة **(قول الشارح قال الرافعي إلخ)** أى وهذا يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من أنها من الرواتب المؤكدة ليس مراداً أو وجه الإنهاء عطفها عليها **(قول المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر)** هذا الصنيع يقتضى أن الأربع بعدها رواتب مؤكدة

في غير المكتوبة لحديث مسلم : **هـ** إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة **هـ** قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند من قال باستباحتهما ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به **(وبعد الجمعة أربع)** وكذا ركعتان كما في الروضة الأول لحديث مسلم : **هـ** إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً **هـ** والثاني لحديث الشيخين عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين **(وقيلها ما قبل الظهر وإن أعلم)** من ركعتين أو أربع الأول لحديث

ابن ماجه جاء سليلك القطعاني ورسول الله ﷺ بخطب فقال له : **أصليت قبل أن تحمي** : قال : لا . قال : **فصل ركعتين وتحجز فيهما** : والثاني بالقياس على الظهور قال في الروضتين أنس فيه بحديث ابن ماجه أنه عليه السلام كان يصلي قبل الجمعة أربعاً قال بإسناده ضعيف جداً (ومنه) أي من القسم الذي لا ينس

جماعة (الوتر والله ركعة وأكلوه إحدى عشرة) ركعة (وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله في شرح المذهب فيحصل بكل ما ذكر قال ﷺ : **ومن أحب أن يوتر بخمسة فليقل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليقل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليقل** : رواه أبو داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب وروى الدارقطني : **أو تسروا بخمسة أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة** :، وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة قالت كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث عشرة وحمل على أنها

حسبت فيه سنة العشاء (ولمن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فيوتر ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في شرح المذهب (وهو أفضل) من الوصل الآتي لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل بتشهد) في الآخرة (أو تشهدين) في الآخرتين قال ابن عمر كان النبي ﷺ يفصل بين الشفع والوتر بتسليم

(قوله أصليت قبل أن تحمي) صريح في أنه ليس المراد بالركعتين تحية المسجد بل هما سنة الجمعة فيصحب الإحرام بهما بقصد سنة الجمعة والتحية داخلة فيهما وإن لم ينوها وهي الصحيحة لهما حتى لو كان في غير مسجد امتنعاً أصلاً كما صرح به الخطيب واعتمده شيخنا الزيادي وفيه نظر مع مقتضى الحديث المذكور فتأمل (قوله أي من القسم إلخ) أي فليس هو من الرواتب وفي الروضة أن منها ومشى عليه في المنهج وحملوا الأول على معنى أنه لا تصح إضافته في التية إلى الفرائض كسنة العشاء مثلاً والثاني على أن وقته وقت رابعة العشاء لكن يرد على هذا التهجيد والترولوج وقد يعتذر بعدم طلبهما وأما مؤكداً أو بأن المراد تصحيح التسمية (قوله وأقله ركعة) والاعتصار عليها خلاف الأولى كما قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي للخلاف في جوازها وسبأ في (قوله وأدنى الكمال ثلاث) قال شيخنا الزيادي تبعاً لشيخنا الرمي وعليها تحمل نيته المطلقة ونذره المطلق فلو قام لرابعة فيهما بطلت صلاته أو نواها مع الفرض في الثاني بطلت نيته ، وقال الشيخ الخطيب كالعلامة السباطي إنه في الإطلاقي يتخبر بين ما عدا الركعة ويندب أن يقرأ في أول هذه الثلاثة سورة مسبح وفي الثانية منها الكافرون وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين سواء اقتصر عليها أو زاد عليها بوصل أو فصل ومتى صلى الركعة المفردة وحدها أو مع غيرها سواء وصل أم لا وبقي منه شيء لم يجز الإتيان به لقوته وإن كان منذوراً عند شيخنا خلافاً لما عجز عنها غيره ومتى صلى شيئاً منه غيرها حصل له ثواب كونه من الوتر (قوله وحمل على أنها إلخ) أي إن أم سلمة لما رأت أنه عليه السلام يصلي بعد العشاء ثلاث عشرة ركعة ظنت أنها كلها وتر فأعجبت به وعلى الراجح لو أحرم بها كذلك بإحرام واحد بطل الجميع أو بركعتين ركعتين بطل الإحرام السادس فإن كان جاهلاً وقع نقلاً مطلقاً (قوله الفصل) أي فصل الأخيرة بإحرام مستقل سواء فصل ما قبلها أو وصله وله فيه حيثد التشهد في كل ركعتين أو أكثر وله فيه أن ينوي سنة الوتر أو مقدمة الوتر أو من الوتر أو الوتر أيضاً ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة العشاء ولا بنية صلاة الليل وما قيل إن وصل الثلاثة الأخيرة أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة رده الإمام الشافعي رضي الله عنه بأن عمل مراعاة الخلاف إذا لم يقع في حرام أو مكروه كما هنا (قوله وهو) أي الفصل أفضل من الوصل قال شيخنا الرمي إن تساوى زاد فراجع (قوله بتشهد) وهو أفضل لأن تشبيه الوتر بالمغرب مكروه (قوله الشفع) أي الزوج الشامل لركعتين أو أربع أو ست أو ثمان أو عشر لكن

وإن ما قبلها كالظهر والمعتد ما صرح به في التحقيق واقتضاء كلام الروضة وشرح المذهب مع أنها كالظهر (قول الشارح قال فصل ركعتين وتحجز فيهما) إن قيل محتمل إنهما التحية قلت نفع منه قوله أصليت قبل أن تحمي (قول الشارح أي القسم الذي لا ينس جماعة) فانقضت عبارة الكتاب أنه قسم للرواتب والمعتد ما في الروضة من أنه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك مشى شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن المنذر ولا أعلم أحداً وافق أباً حنيفة على وجوبه حتى صاحبه (قول الشارح لزيادته عليه بالسلام وغيره) منه التكبير والنية وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز المفصول قال الأسنوي والذي رأيته في اللطيف مجزوماً به أن الوصل يكره وقيل الأفضل في حق المنفرد الفصل بخلاف الإمام لأنه يقتدى به المخالف وغيره وعكس الروايات فقال أن أم سلمة منفرداً وأفضل إماماً ثلثاً يومه بخلاف فيما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الأسنوي على الخلاف إذا أوتر بثلاث فإذا زاد فالفضل أفضل بلا خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق (قول المتن بتشهد) أي وهو أفضل من التشهدين كما صححه في التحقيق المراد التشهدان من غير سلام ولا نهر فصل فافضل على غيره (قول المتن أو تشهدين) أي من غير سلام في الأول والأخرج عن الوصل (قول الشارح كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم) اعلم أن الشارح ساق هذا دليلاً للفصل الفاضل كما فعل

رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يوتر بخمسة لا يجلس إلا في آخرها وقالت لما سئلت عن وتره ﷺ كان يصلي تسعة

ركعات لا يجلس إلا في الثامنة ولا يسلم والتاسعة ثم يسلم ورواها مسلم ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا قبل أولهما قبل الآخرتين لأنه خلاف المنقول من فعله عليه السلام (ووقت بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) حديث أبي داود وغيره إن الله أسدكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم ، وهي التي فجعها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر وفي رواية الترمذي فيما بين صلاة العشاء وقبل وقتها العشاء (وقيل شرط الإتيان بركة متبقة نقل بعد

العشاء) من استأجر غيره  
ليوتر النفل (ويحسن جعله  
آخر صلاة الليل) حديث  
الشيخين: **اجعلوا آخر  
صلاتكم من الليل وترًا**  
فمن له تهجد أي نفل في  
الليل بعد نوم يؤخر الوتر  
ليفعله بعد التهجد ومن لا  
تهجد له يوتر بعد راتبة  
العشاء وتره آخر صلاة  
الليل كذا في الروضة  
وأصلها وفي شرح المذهب  
أن من لا تهجد له إذا وثق  
باستيقاظه أواخر الليل  
يستحب له أن يؤخر الوتر  
ليفعله آخر الليل حديث  
مسلم: **ومن خاف أن لا  
يقوم من آخر الليل فليوتر  
أوله ومن طمع أن يقوم  
آخره فليوتر آخر الليل**  
**فإن أوتر ثم تهجد لم  
يعده** حديث: **ولا وتران  
في ليلة** رواه أبو داود  
 وغيره وحسنه الترمذي  
(وقيل يشفعه بركعة) بأن  
يأتي بها أول التهجد ثم  
يعيده بعد تمام التهجد كما  
فعل ذلك ابن عمر وغيره  
(ويذهب القنوت آخر  
وتره) بثلاث أو أكثر وفي  
الوتر بركعة (في

لم ينقل عنه عليه السلام أنه زاد في إحرام على ركعتين كذا قيل ويروى ما ذكره الشارح عقبه بقوله خلاف المنقول  
إلخ ويذهب أن يقول بعد الوتر سبحان الملك القدوس ثلاثا اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك  
من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (قوله ولا يجوز في الوصل إلخ) فلو  
جلس وتشهد أو جلس بقصد التشهد في ذلك بطلت صلاته قاله شيخنا وفيه نظر فراجعه (قوله حمر) هو  
بسكون الميم جمع أحر لا بضمها جمع حمار وخصها بالذكر لأنها أعر أموال العرب عندهم (قوله وقيل وقتها  
وقت العشاء أي فلا يتوقف على فعلها وهو كالقول الأول من حيث الزمن (قوله تهجد) هو في الأصل اسم  
لليقظة يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال نومه (قوله أي تنفل) ليس قيدا بل الفرض كقضاء كذلك حيث  
وقع بعد فعل العشاء وبعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويقع الوتر في هذه تهجدا وتر الوجود النوم قبله (قوله  
أن من لا تهجد له إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف صلاة الليل لا مفهوم له وفعل بعضه آخر الليل ولو فرادى  
أفضل من كله أو له ولو جماعة (قوله لم يعده) أي لم يغير إعادته فيعطى من العالم العامد ويقع لغيره فعلا مطلقا  
(قوله لا وتران في ليلة) أي أداء ولو بركعة وإن كان الاختصار عليها خلاف الأول على المعتمد وصح أنه عليه السلام  
أوتر بركعة وحمل على بيان الجواز ويجوز أكثر من اثنين قضاء (قوله وقيل يشفعه إلخ) قال شيخنا فيخرج عن  
كونه وترًا إلى النفل المطلق على هذا الوجه ولا يتنازع فيه بقوله ثم يعيده لأن المراد يعيد صورته (قوله وفي الوتر  
بركعة) أوردناها على كلام المصنف نظر إلى أن المراد آخر ركعات وتره ولو حمل على آخر ما يقع وتر الشملها  
وبه صرح في المنهج (قوله لما جمع عمر رضي الله عنه الناس) أي جمع الرجال على أبي بن كعب ليصلي بهم  
التراويح وجمع النساء على سليمان بن أبي حشمة بهمة فمثلة ساكنة ليصلي بهن كذلك (قوله واقتضاء  
المسجد) أي سجود السهو بتركه وكذا يفعله في غير محله لعدم بطلان صلاته به كما لو قنت في النصف  
الأول<sup>(١)</sup> وإن طال به الاعتدال كما اعتمد شيخنا وتقدم عن شيخنا الرمل بطلان صلاته بتطويله

الإسنوي رحمه الله (قول الشارح ليوتر النفل) قال الإسنوي في الرد على هذا يكفى كونه وترًا في نفسه أو  
وترًا لما قبله فرضًا كان أو سنة (قوله المثنى ثم تهجد) المهجود في اللغة النوم يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال النوم  
كأنهم وتأنم وفي الاصطلاح صلاة التطوع ليلا بعد النوم قاله الرافعي قاله وسميت بذلك لما فيها من ترك النوم  
فهو من باب قصر العام على بعض أفرادها وذكر المارودي أنه من الأضداد يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام  
انتهى أقول وقوله وسميت بذلك ظاهره الرجوع إلى المهجود وبآبائه قوله فهو من باب قصر العام على بعض  
أفراده ولو جعل مرجع الإشارة التهجد لاستقام (قول الشارح كما فعل ذلك ابن عمر وغيره) يسمى هذا  
نقض الوتر قال في الإحياء وقد صحح النبي عن نقض الوتر (قول الشارح وفي الوتر بركعة) أشار بهذا الصنيع  
إلى أن هذه الصورة غير داخلية في عبارة الكتاب كما قاله الإسنوي (قول الشارح روى أبو داود إلخ) أي وحيث  
فعل ذلك عمر رضي الله عنه ولم يختلف فهو إجماع (قول الشارح لإطلاق ما تقدم إلخ) هذا قل في شرح  
المذهب هذا الوجه قوي وقال في التحقيق إنه اختار أقول وقصة عمر رضي الله عنه قد يقال لا تخصه لأنها  
من ذكر بعض أفراد العام بحكمه ويرد بأن العموم من لفظ الراوي فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار

النصف الثاني من رمضان) روى أبو داود أن أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصل بهم أي صلاة التراويح (وقيل في كل السنة) لإطلاق ما  
تقدم في قنوت الصبح من أنه عليه السلام كان يقنت في وتر الليل وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر (وهو كقنوت الصبح) في لفظه وعمله والجهر به واقتضاء  
السجود بتركه كما صرح به في الحروري ورفع اليدين وغيره ما تقدم (ويقول قبله اللهم إنا نسئلك وتستغفر لك إلى آخره) أي ونستدعيك ونؤمن بك

وتنزل عليك وتنتي عليك الخير كله تشكرك ولا تكفرك ونخلع وترتك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد (أى نسرع) نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكره ملحق بهذا ما فى المحرر رواه البيهقى بنحوه من فعل عمر رضى الله عنه (قلت الأصح) بقوله (بعده) قال فى الروضة أن قوت الصبح ثابت عن النبي ﷺ فى الوتر أى كالتقديم وذكر فى شرح المذهب فى باب صفة الصلاة أن الجمع بين القنوتين للمنفرد لإمام قوم محصورين رضوا بالتطويل وأن غيرهما يقتصر على قوت الصبح (وأن الجماعة تندب فى الوتر) المائى به (عقب التراوىح

جماعة والله أعلم) بناء على ندبها فى التراوىح الذى هو الأصح الآن وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلا مفهوم له ليرافق ما فى الروضة وأصلها إذا استحسنا الجماعة فى التراوىح نستحبها فى الوتر بعدها فإنه يصدق مع فعلها جماعة وفردا ومع كون الوتر عقبها ومتراعى عنها ولو أراد تبهجا بعد التراوىح آخر الوتر ذكره فى شرح المذهب كالتبعية وتر غير رمضان لا يندب فيه الجماعة (ومنه) أى القسم الذى لا يسن جماعة (الضحى وأقلها ركعتين وأكثها ثنتا عشرة) ركعة ويسلم من كل ركعتين قال أبو هريرة أوصانى خليلي ﷺ بثلاث : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام » رواه الشيخان وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ

(قوله ونخلع) الخفد هو بالمهمله آخره الإسراع والجذب بكسر الجيم الحق أو الذى لا يتخلف والملحق بكسر الحاء المهمله وتحتها بمعنى اللاحق بهم أو الذى ألحقه الله بهم (قوله هذا ما فى المحرر) وعن القاضى أفى الطيب زيادة اللهم عذب الكفرة أهل الكتاب والمشركين الذين يصلون عن سبيلك ويكذبون رسولك ويقاوتون أوليائك ويدبنون ديناً غير دينك اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وأصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل فى قلوبهم الإيمان والحكمة ونبههم على ملة رسولك ﷺ وأوزعهم أن يوفوا بعهدك الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق فاجعلنا منهم انتهى والحكمة المرادة هنا ما يمنع من القبح وأصلها وضع الشيء فى محله ومعنى أوزعهم ألمهمهم والمراد بالعهد القيام بأوامر الله واجتناب نواهيه ولا يسن قراءة آخر سورة البقرة مثلاً لكرهه القراءة فى غير القيام كما مر (قوله وأن الجماعة تندب فى الوتر) أى ولو قضاء كالتراوىح قاله بعض مشايخنا ونظر يعلم من عدم طلب الجماعة فى المقضية من الخمس فهذا أولى فراجعهم (قوله ولو أراد إلخ) ليس قيدا كما تقدم بل ولو ترك التراوىح أيضاً. (قوله الضحى) وهى صلاة الأوابين وصلاة الإشراف على المعتمد عند شيخنا الرمل وشيخنا الزيادى وقيل كما فى الإحياء إنها صلاة ركعتين عند ارتفاع الشمس (قوله ركعتان) وقراءة سورى الإخلاص فيها أفضل من قراءة الشمس والضحى (قوله وأكثها ثنتا عشرة ركعة) وهذا وجه مرجوح (قوله والأفضل يسلم إلخ) فيه إشعار بجواز جمع أربع أو ست أو ثمان فى إحرام واحد وهو كذلك وله التشهد فى كل شفع فإن تشهد فى وتر ففيه ما فى النفل المطلق وسياق (قوله وأن أوتر قبل أن أنام) لأنه ﷺ علم أنه لا يستيقظ آخر الليل فيوتر وقته (قوله وضعفه فى شرح المذهب) فسقط كونه دليلاً (قوله وأكثها عند الأكثرين ثمان ركعات) فضلاً وعدداً وهذا هو المعتمد فإن زاد عليها فكما زاد فى الوتر كما مر ولا مانع من أفضلية الأقل على الأكثر كما فى القصص لمن بلغ سفره ثلاث مراحل (قوله من ارتفاع الشمس) هو للمحمد وكونه إلى الزوال هو للمحمد أيضاً وهو المراد بقول الرافعى إلى الاستواء وهذه صاحبة وقت فلا يؤثر فيها وقت

إليه الشارح بقوله لإطلاق ما تقدم ومن البين أن المطلق يحمل على المقيد (قول الشارح) وتنزل كل عليك) الترتيل هو الاعتدال وإظهار العجز وقوله نخفد هو من حقد وأخفد لغة فيه والجذب معناه الحق قال ابن مالك هو بالفتح النسب والعطفة والحظ بالكسر نفى الضم للرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قول الشارح) ومتراعى عنها) زاد بعضهم ومع ترك التراوىح (قول الشارح) وتر غير رمضان إلخ) هذا ينبنى عنه قول المتن السابق ومنه الوتر (قول المتن الضحى) قال الأسنوى ذكر جماعة من المفسرين أنها صلاة الإشراف المشار إليها فى قوله تعالى : « يسبحن بالضحى والإشراق » أى يصلين ولكن فى الإحياء أنها غير ما وأن صلاة الإشراف ركعتان بعد طلوع الشمس عند زوال وقت الكرامة (قول الشارح) وأفضل منه ست) زاد الأسنوى نقل عن الشرح المذكور أنه يسلم من كل ركعتين وينوى ركعتين من الضحى انتهى . أقول والظاهر أن التسليم المذكور سنة وأن الوصل جليل ثم رأيت شيخنا فى شرح المنهج صرح بأنه سنة .

يصل الضحى أربعاً وي زيد ما شاء رواه مسلم وقالت أم هانئ صلى النبي ﷺ سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين رواه أبو داود بإسناد على شرط البخارى قاله فى شرح المذهب وفى الصحيحين عنها قريب منه والسبعة بضم السين الصلاة وعن أبى ذر أنه ﷺ قال : « إن صليت الضحى عشراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وإن صليتها اثنتى عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً فى الجنة » رواه البيهقى وقال فى إسناده نظر وضعفه فى شرح المذهب وقال أكثرها عند الأكثرين ثمان ركعات وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست ثم وقتها فيما جزم به الرافعى من ارتفاع الشمس

إلى الاستواء وفي شرح المذهب والتحقيق إلى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت الضحى من طلع الشمس ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها وقال الماوردي وقتها المختار إذا مضى ربع النهار انتهى وكأنه سقط من القلم لفظة «بعض» قبل أصحابنا ويكون المقصود حكاية وجه بذلك كالأصح في

الركعة (قوله المختار) أي الذي يختار تأخيرها إليه لا عنه (قوله وكأنه سقط) أي من عبارة الروضة (قوله ونحية المسجد) التحية ما يحيا به الشيء أو يعظم به وهي أنواع فحية المسجد ولو المسجد الحرام بالصلاة ونحية البيت بالطواف ولا يغتفر أحدهما بالأخر والأولى تقدم الطواف ونحية الحرم بالإسراع ونحية منى بالرمي ونحية عرفة بالوقوف ونحية المسلم عند لقاءه بالسلام ونحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة وتغفر التحية بالإعراض أو بطول الفصل ولو نسياناً لأن جهلاً أو بالجلوس عمداً<sup>(١)</sup> ليأتي بها منه ولو تمسكنا ولا لشرب ووضوء ونحوهما مستوفراً ولا سجدة تلاوة سمعها عند دخوله ومثلها سنة الوضوء وشغل المسجد المشاع والمنقول بعد إثباته كبراهمه ونحو رداء أثبته ووقفه مسجداً ثم أزاله وشغل المنظون بالاجتهاد لا بالقرينة كمنارة ومنبر وتزويق وشراف فلا دلالة في ذلك على المسجدية قال شيخنا الرملي وتسن التحية لكل واحد من المساجد المتلاصقة ولم يرضه شيخنا الزبائي لأن ما حكم المسجد الواحد في جميع الأحكام وهو الوجه وخرج به الرباط والمدرسه ومصل العيد وما في حرم النهر وما أرضه محترمة أو مستأجرة نعم إن بني في هذين دكة مثلاً ووقفها مسجداً فلها حكم المسجد ما لم يكن فيه مخالفة لشرط الواقف وإلا فلا يصح وقفه مسجداً فلمن أن قول المنهج غير المسجد الحرام غير مستقيم إلا أن يرد به نفس الكعبة لأن نحيها الطواف كما مر (قوله لداخله) ولو زحناً أو حبواً أو محمولاً وإن لم يرد الجلوس فيه على المعتمد، نعم إن خاف فوت جماعة ولو في نفل أو غير الجماعة القائمة أو كان قد صلى جماعة أو خاف فوت راتية مثلاً كرهت له كخطيب دخل في وقت الخطبة فقول المنهج يريد الجلوس فيه ضعيف (قوله على وضوء) وكذا لو توضأ فيه على قرب إن جلس له مستوفراً كما مر قال في الإحياء يكره دخول المسجد على غير طهر فإن لم يكن مظهرها أو لم يرد التحية بالصلاة فليقل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات كما في الأذكار فإنها تعدل ركعتين زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله العمل العظيم وهي الباقيات الصالحة والقرض الحسن والذكر الكثير وصلاة سائر الحيوان والجماد لقوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ واستثنى بعضهم الإحمار والكلب والغراب الأبقع (قوله أكثر من ركعتين) شعفاً أو وترأ عين عدداً أو لا ولا يشهد في كل ركعتين أو أكثر كما في النفل المطلق وانظر لو نوى عدداً هل له النقص عنه أو الزيادة عليه. كل يحمل والقلب إلى الجواز أميل (قوله وتحصل إلخ) أي تحصل التحية وفضلها ما لم تنف والإسقاط الطلب فقط ورد في الإطلاق بأن نية غيرهما مما يحصل به نية لما ضمننا فنيتهما معه تصريح بها ولو خرج من المسجد في أثناءها بطلت للعائد العالم وانقلبت نفلاً مطلقاً لغيره ولو نوى قلبها نفلاً مطلقاً بطلت كما مال إليه العلامة ابن قاسم قبل هو وجهه وفيه نظر (قوله لأنها سنة غير مقصودة) ومثلها سنة الوضوء وركعتا الطواف والإحرام والاستخارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما ساقى ويتجه في ذلك جواز أكثر من ركعتين أيضاً بقياس ما مر جواز الزيادة والنقص فيما نواه فيها فإلزام (قوله لحصول الإكرام بها إلخ) لكن أجيبت بأنه ليس في معنى ما ورد به الحديث (قوله ويدخل وقت الرواتب إلخ) هذا المذكور في وقت الفعل وأما الوقت الزماني

(قول الشارح كالأصح في صلاة العيد) يرجع إلى قوله بذلك (قول الشارح على وضوء) أي أما إذا كان على غير وضوء فليقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر قاله في الإحياء وحكاة النووي عن بعض السلف وقال لا بأس به وحزم به ابن يونس وابن الرفعة وزادوا حول ولا قوة إلا بالله العمل العظيم وذكر النووي أن ذلك يستحب إذا كان له شغل يشغله عن الصلاة أسنوى (قول الشارح سواء نويت معه أم لا) نظر

صلاة العيد وإن لم يحكى في شرح المذهب والأول أوفق لعنى الضحى وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في المذهب وقتها إذا أشرقت الشمس إلى الزوال أي أصابت وارفت بخلاف شرفت فعناه طلعت (ونحية المسجد) لداخله على وضوء (ركعتان) قبل الجلوس لحديث الشيخين: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يسلم ركعتين» قال في شرح المذهب فإن صلى أكثر من ركعتين بتسليم واحدة جاز وكانت كلها نية لا شيئاً على الركعتين (وتحصل بفرض أو نفل آخر) سواء نويت معه أم لا لأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكر ولا يضره نية التحية لأنها سنة غير مقصودة بخلاف نية فرض وسنة مقصودة فلا تصح (لا ركعة) أي لا تحصل بها التحية (على الصحيح قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا الجائزة وسجدة تلاوة) وسجدة (شكر) أي لا تحصل بها

التحية على الصحيح للحديث السابق والثاني تحصل بواحدة من الأربع لحصول الإكرام بها المقصود من الحديث (وتشكر) التحية (يتكرر الدخول على قرب إلى الأصح والله أعلم) كالبعد الثاني لا للشبهة وهذه السلسلة إدهاء الروض أيضاً (ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت القرض وبعدة

بفعله ويخرج النوعان) أي وقتها (مخرج وقت الفرض) فعمل القبلة فيه بعد الفرض أداء (ولو فات النفل المؤقت) كصلاتي العيد والضحى ورواتب

فيدخل بوقت الفرض فيها يدلل ما بعده (قوله بفعله) أي ولو في القضاء (قوله بإطلاق الحديث المذكور) لشموله للنفل والفرض (قوله فتسرى ركعتي سنة الظهر إلخ) وورد أنه ولظ غل صلاة ركعتين في ذلك الوقت أبداً وهو من خصائصه (قوله ولا مدخل للقضاء إلخ) وإن نذر ذلك وإن أتم صلاته بغير عذر ومنه صلاة الاستسقاء وفعلها بعد السقيا للشكر لا قضاء نعم يندب قضاء نفل مطلق أبطله أو ورد له فاته (تنبيه) علم من لفظ من في كلامه أولاً أن أفراد هذا القسم غير منحصرة فيما ذكره وهو كذلك ما يأتي وينوي في أفراد أسبابها مطلقاً وله فعلها ولو في وقت الكراهة إلا ما تأخر سببه ركعتي الاستسقاء ومن أفراد ركعتان بمنزله عند إرادة السفر وبعد قنوم منه قبل دخول منزله وكونهما بمسجد أفضل وركعتان عقب خروج من حمام أو من مسجده <sup>عليه</sup> للسفر أو في أرض لا يعبد الله فيها ولعن زفت له عروس قبل الوقاع ولها أيضاً وبعد الخروج من الكعبة مستقبلين بهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وبعد الوضوء والفسل والتهيم وتنق الإبط وقص الشارب وحلق العانة وحلق الرأس قال في الإحياء وبعد الأكل والشرب عند بعض الصوفية للاستسقاء وللحاجة إلى الله أو لأذى وأوصلها في الإحياء إلى اثنتي عشرة ركعة وله في الحاجة إلى الله لا إلى الأذى فراجعوه للفتل ولو بحق وللزوجة قبلها وبعدها ولو من صغيرة وصلاة الأوابين عند غير شيخنا الرملة المعروفة بصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء وأقبلها ركعتان وأكثرها عشرون ركعة وبعد الزوال ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح أربع ركعات إما بتسليمة واحدة وهي نهاراً أفضل أو بتسليمتين وهو أفضل بابل يقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة وقبل الركوع خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر زادي الإحياء ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وفي كل من الركوع والأعتدال والسجودين والجلوس بينهما وبعدهما عشراً فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وثلاثمائة في الركعات الأربع وفي الحديث أنه يطلب فعلها في كل يوم أو في كل جمعة أو في كل شهر أو في كل سنة أو في العمر مرة وأما صلاة الغائب وهي اثنتا عشرة ركعة في أول جمعة من رجب وصلاة مائة ركعة في ليلة نصف شعبان فهما بدعتان مذمومتان قبيحتان سواء فعلتا جماعة أم فرادى (تنبيه) أفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا الفجر عقبه ثم الرواتب المؤكدة ثم الضحى ثم ما تعلق بفعل أو سبب غير فعل كالزوال ثم ركعتا الطواف والإحرام والتحية وسنة الوضوء ثم النفل المطلق هذا ما اعتمدته شيخنا الزبائدي (قوله وقسم يسن جماعة) سكت عن إعرابه لعله مما تقدم وهو أفضل مما لا يسن جماعة أي من حيث مقابلة الجنس بالجنس فلا ينافي ما بعده وأفضل هذا القسم صلاة عيد الأضحى ثم الفطر ثم كسوف الشمس والقمر ثم الاستسقاء ثم التراويح وإذا جمع مع القسم الأول فهما على ترتيبهما إلا أن مرتبة التراويح عقب الرواتب غير المؤكدة (قوله كالعيد إلخ) قيل هذه الكاف استقصائية وفيه نظر لأنه لم يذكر التراويح والوتر هنا

فيه للمهمات وقال لو قيل بأن الأمر يسقط ولا يحصل ثواب التحية لانهج قلت ويؤيده حديث : **إنما الأعمال بالنيات** (قوله الشارح ففعل القبلة إلخ) هو مستفاد من جعل الخروج مترتباً على الخروج ولنا وجهان المتقدمه يخرج وقتها بفعل الفرض ووجه أن سنة الظهر متأخرة بدخل وقتها بدخول وقت الفرض قال الإسنى والقياس طرده في سائر السنن (قوله الشارح ماله سبب) يرد على هذا الاستسقاء فإن صلاته لا تنفوت السقيا قاله الإسنى أقول ولنا أن نقول هي أداء قضاء فلا استسقاء ولا ورود . (قوله ونحن وقسم يسن جماعة) يأتي في نصه ما سلف في القسم الأول وكانه رحمه الله استغنى عن ذكر ذلك هنا اكتفاء بما سلف رؤماً للاختصار (قوله الشارح يسن الجماعة فيه) حكى في الكفاية جهات بأفرض كفاية في المذكورات (قوله نحن الرتبة للفرض) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المؤكدة وغيره ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليق وهذا الأخير هو الصواب غير أنه صرح به في

الفرائض (ندب قضاءه في الأظهر) كما تقتضى الفرائض بجماع التأقيت والفاق لا يندب قضاءه لأن فضبة التأقيت في العبادة اشتراط الوقت في الاعتدال بها بخلاف ذلك في الفرائض الأمر جديد ورد فيها كما في حديث الصحيحين : **من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها** والثالث يقضى المستقل كالعيد والضحى لمشايعته الفرائض في الاستقلال بخلاف رواتبها وكل هذا بالنظر إلى القياس واستدل للأثر بإطلاق الحديث المذكور وبأنه <sup>عليه</sup> يقتضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي عن الصبح رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي مسلم نحوه ثم على القضاء يقضى أبداً وفي قول يقضى فانت التبار ما لم تقرب جسمه وفانت الليل ما لم يطعم فجره ولا مدخل للقضاء في غير المؤقت مما له سبب كالنحية والكسوف (وقسم يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما سبأت في أسبابها (وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لما كدهم من ذلك (لكن الأصح لتفصيل الرتبة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سبأت في لو اطاعة النبي <sup>عليه</sup>

(وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لما كدهم من ذلك (لكن الأصح لتفصيل الرتبة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سبأت في لو اطاعة النبي <sup>عليه</sup>



على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراخي لما ساقى فيها والثاني تفضيل التراخي على الرتبة لسن الجماعة فيها فإن قلنا لا تسن فيها فالرتبة أفضل منها جزماً (رو) الأصح (أن الجماعة تسن في التراخي) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والأصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليلاً من رمضان وصلى في المسجد وصل الناس بصلاته فيها وتكاثرواظم

**(قوله على الرتبة)** أي على جنسها كما مر **(قوله كما يؤخذ من أدلتها السابقة)** من دخول كان على المضارع غالباً كما مر آنفاً **(قوله دون التراخي)** أي دون مواظبته على جماعة التراخي التي هي سبب في تفضيلها فلا يتأخر ما ساقى وصلاتها بجميع القرآن أفضل من سورة الإخلاص **(قوله وهي عشرون ركعة)** قيل والحكمة في ذلك أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فقصو غف في لأنه وقت اجتداب وتشعر وكانت ليلاً لقوة الأبدان فيه بالفطر ولأنه على عدم الرياء **(قوله خرج من جوف الليل)** أي فيه وهو ما بين العشاء والفجر والمراد أوله **(قوله ليلاً)** أي ثلاثاً لقوله بعده فلم يخرج لهم في الرابعة قالت عائشة رضي الله عنها واستمر يصليها في بيته فرادى إلى آخر الشهر **(تفصيلاً)** هذا يشعر كما ترى أن صلاة التراخي لم تشرع إلا في آخر سنين الهجرة لأنه لم يرد أنه صلاها مرة ثانية ولا وقع عنها سؤال فراجعه **(قوله خشيت أن تقرض عليكم إلخ)** أي خشيت المشقة عليكم بتمام فرضيتها أو فرضية الجماعة فيها بسبب الملازمة أو أن الله كان أخيراً بأنه إن لازم على جماعتها فرضت هي أو جماعتها أو هما أو لا والله يخبر بين أن يجعلها فرضاً فيلزم عليها أو لا فلا هو غير ذلك **(قوله حضر في الليلة الثالثة)** أي وكان الباقي منها ثمان ركعات أخذنا بما قبله وعلى هذا فلا حاجة إلى تضعيف رواية البيهقي من حيث معارضتها في العدد **(قوله ففعل بعضهم ذلك)** أي صلاها جماعة في المسجد **(قوله فجمعهم)** أي جمع عمر رضي الله عنه الرجال على أبي بن كعب لأنه أكثر قرأاً والنساء على سليمان بن أبي حنيفة كما تقدم وقيل على تميم الدار **(قوله أي يستريحون)** أي من فعل الصلاة ويطوفون طوافاً كاملاً بين كل ترويحين ثم إن أهل المدينة الشريفة لما لم يكن عندهم طواف جعلوا بدل كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين ركعة ينوي بها كلها التراخي وكان ابتداء حدوث ذلك في آخر القرن الأول ولم ينكر أحد فصار إجماعاً وقال الإمام الشافعي المشروني في حقه أحب إلى ولا يجوز الزيادة المذكورة لغوهم لشر فهم بهجرة **(قوله)** ودفعه ووطنه والمراد بهم من وجد فيها أو في مزارعها ونحوها في ذلك الوقت وإن لم يكن مقيماً بها والبدوية في قضائها بوقت الأداء فمن فاتته وهو في المدينة فله قضاءها ولو في غير المدينة ستاً وثلاثين أو وهو في غير المدينة قضاها ولو في المدينة عشرين ولو أدرك بعض رمضان في المدينة وبعضه في غيرها فلكل حكمه وهل يكفي في إدراك اليوم جزء من ليلته أو نهاره أو منهما كل محتمل ويظهر الاكتفاء بكل ذلك فراجعه **(قوله لم تصح)** فينبهل أن علمه وتعمد لإلا هي نفل مطلق **(قوله لأنه خلاف المشروع)** أي مع تأكده هذه بطلب الجماعة فيها فاشبهت الفرائض فلا تغير عن الإجماع الوارد فيها وبذلك فارقت جواز جمع سنة الظهر ونحوها مما مر **(قوله كغيرها من)**

متن البهجة وغيره **(قوله المتن تسن في التراخي)** قال الإسوي التراخي سنة بالإجماع وأقضى ابن الصلاح وابن عبد السلام بأن ختم القرآن في مجمرها أفضل من قراءة سورة الإخلاص ثلاثاً في كل ركعة وفي نهج الخليمي أن السنة في وقتها ربيع الليل قضاءً وأن فعلها بالعشاء في أول الوقت من بدع الكسالي وليس من القيام المستنون إنما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولذا سمي فعلها قياماً **(قوله الشارح فلم يخرج لهم)** قال الإسوي في الصحيحين أنه صلاها في بيته بقية الشهر **(قوله الشارح خشيت أن تقرض عليكم)** قال الإسوي معناه خشيت أن تنوهم فرضها **(قوله الشارح ذلك)** يرجع إلى قوله جماعة **(قوله الشارح عقبا)**

كانوا يتركون ثلاثاً وسبب كل أربع منها تروية لأهم كانوا يتركون عقبا أي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراخي أو من قيام رمضان قال ولو صلى أربعاً بتسليمه لم تصح ذكره القاضي حسين لأنه خلاف المشروع ومقابل الأصح أن الانفراد بها أفضل كغيرها من

صلاة الليل يقال لا قياس مع الفارق بأن هذه أشبهت الفرائض كما تقدم (قوله ورجوع النبي ﷺ إليه) ويرد بأن رجوعه كان لحرف المشقة لا لأفضليته فأصل (تتبعه) ما يقع عند فعل التراويح من الوقود والتنافس فيه إن كان من ريع وقف علم الواقف به في زمنه أو من مال مطلق التصرف وفيه نفع جاز ولا فحرام (قوله وهو) أى النفل المطلق ما لا يتقيد أى ما ليس محدوداً بوقت ولا معلقاً بسبب (قوله غير موضوع) بإضافة موضوع إليه أى أفضل عبادة وردت كما تقدم وقال بتوحيدهما ويلزمه مساواة الصلاة لغيرها وفوات الترغيب المشار إليه بقوله استكثر أو أقل وكل غير مستقيم (قوله وله أن يصلي إلخ) أشار إلى أن المراد بالحصر المذكور من حيث العدد في نيته لا المقابل لما لا تحصر أفراد (قوله من ركعة) بلا كراهة لا خلاف الأولى بخلافها في الوتر للخلاف في جوازها فيه (قوله فله التشهد) أى من غير تسليم أخذاً مما بعده (قوله في كل ركعتين) أو كل ثلاث أو كل أربع وهكذا وإن كان ما أحرم به فرداً وفارق الوتر بتعين الوارد فيه (قوله منه في كل ركعة) بأن يتشهد عقب الركعة الأولى مع إحرامه بأكثر منها أو أن يوقع ركعة بين تشهدين ولم يزد الاقتصار في الصورتين فيبطل بشروعه في التشهد حتى لو قصد ذلك في نيته لم تتعقد قاله شيخنا الزيادي كشيخنا الرملي ويجري هذا الحكم في غير النفل المطلق من التوافل والفرائض وخالف ابن حجر في الفرائض لأنها لا استقرار أمرها لا يضر فيها ما ذكر إذ غايته أنه نقل مطلوب قول لغير علمه وهو وجه حبيط وعلى كلام شيخنا لو تشهد في الثالثة من الرباعية دون الثانية هل تبطل صلاته نظراً للتشهد المطلوب بعد الثالثة أو لا نظراً لفعله فراجع (تتبعه) نوى ركعة وتشهد عقبها ثم قصد زيادة ركعة يأتي بها وتشهد عقبها ثم قصد أخرى وهكذا هل ذلك من الممنوع فيبطل صلاته أو لا كل محتمل والقلب إلى الصحة أميل لأن كل تشهد مطلوب منه حالة فعله حرره ولو قصد النقص في أثناء ركعة بترك باقيها فهل تصح ويترك باقيها ولا تبطل صلاته لجواز ترك النفل أو تبطل ويختص قصد النقص بركعة كاملة حرره أيضاً والقلب إلى البطلان أميل ويصرح به لإيراد الشارح الركعة على كلام المصنف في النقص (قوله إذ لا عهد بذلك في الصلاة) أى لم

صلاة الليل لبعده عن الرياء ورجوع النبي إليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال ﷺ لأبي ذر الصلاة غير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله أن يصلي ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في نيته أم أطلقها ويتشهد في الركعة إن اقتصر عليها (فإن أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كما في الرباعية وفي العدد الوتر يأتي بتشهد في الأخيرة (ولي كل ركعة) لجواز التطوع بها ذكره الإمام والغزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من الأصحاب ما يقتضي منه (قلت الصحيح منه في كل ركعة والله أعلم) إذ لا عهد بذلك في الصلاة ولا الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أنه لو اقتصر عليه في الفريضة لجاز فإن اقتصر عليه قرأ السورة في جميع الركعات

الضمر فيه يرجع إلى قوله كل أربع (قول الشارح لم أطلقها) قال الإسني هذه الحالة لم يتعرض لها المصنف وإنما تعرض للأولى ولم يستوفها يعني تعرض للأولى بقوله فإن أحرم بأكثر إلخ وبقوله وإذا نوى عدداً وعدم الاستيفاء من جهة أن الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن . (قول المتن في كل ركعتين) كذا له ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فإن قلت صنيع الشارح رحمه الله في هذا المثل لا يعني بذلك وما مراده رحمه الله ثم إن تطوع بركة فلا بد من التشهد فيها وإن زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يتشهد في كل الثنتين كما في الفرائض الرباعية فلو كان العدد وترّاً فلا بد من التشهد في الأخيرة أيضاً وهل له أن يتشهد في كل ركعة قال إمام الحرم فيه احتمال لأن لا يجزئ في الفرائض صلاة على هذه الصور لكن الأظهر الجواز لأن له أن يصلي ركعة ويتحلل عنها فيجوز له القيام منها إلى أخرى انتهى . فقوله رحمه الله ويتشهد في الركعة إن اقتصر عليها هي المسئلة الأولى من كلام الرافعي وقول المتن فإن أحرم بأكثر إلى قول الشارح في الأخيرة هو قول الرافعي وله أن يتشهد من كل الثنتين إلى قوله أيضاً فقول المناجى بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فضله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي العدد الوتر وقول الشارح رحمه الله يأتي بتشهد في الأخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الأخيرة أيضاً كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الإمام هو قول الرافعي وهل له أن يتشهد إلخ ثم لا يخفى أن قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعا أو وترّاً وقول الشارح رحمه الله إلى آخره ليس في الكبير قلعله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخر

وإن أتى بتشهدين ففي قراءتها بعد الأول القولان في الروضة (وإذا نوى عدداً فله أن يزيد) عليه (و) أن (ينقص) عنه (بشرط تغيير النية قبلها) أي قبل الزيادة والنقصان (والأ) بأن زاد أو نقص قبل التغيير عمداً (فيقول) صلواته خالفته لما نواه (فقلو نوى ركعتين فقام إلى ثالثة سهواً) فذكر (فالأصح أنه

يعد لنا صلاة أكثر من ركعة يقع فيها ركعة غير الأخيرة بين التشهدين (إخ) قوله ففي قراءتها إلى آخره) أي متى أتى بتشهد لأقرأ السورة فيما بعده وعدم التشهد أولي لكثرة القراءة ويكره ما فيه تشبيه بالمغرب بأن تقع الركعة الأخيرة بين تشهدين وخالف بعضهم في هذه فقال لأن ذلك خاص بالوتر كما مر وهو ظاهر أخذاً بما مر من عدم كراهة الركعة هنا وفارق قراءة السورة هنا عدم قراءتها في الفرائض بعد الأولين وإن ترك التشهد الأول لطلبه بعدهما بخصوصه ولذلك يسجد لتركه (قوله فله أن يزيد عليه) إلا مانع كروية ما قبل الزيادة (قوله فيقول صلواته) بمجرد شروعه في النقص كجهرى من قيام أو تشهد في جلوس أو في الزيادة كشروعه في القيام لأن ذلك شروع في المبط (فقام) أي أو صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود كما أشار إليه بقوله ويسجد للسهو فإن لم يصل إلى ذلك لم يسجد كما تقدم ولو شك في عدد ما نواه اقتصر على اليقين فإن قام لغیره بلا نية زيادة بطلت صلواته فراجع (قوله الله يعقد) أي يجب عليه القعود وإن لم يصل إلى حد الرابع (قوله ثم يقوم) أي إن شاء القيام فله أن يصل الزيادة من قعود لأنها نفل ويمكن رجوع قول المصنف إن شاء إلى هذه أيضاً وإن خالفه ظاهر كلام الشارح (قوله والثاني إخ) أجيب عنه بأن النية لغو لو تواعها في فعل لاغ (قوله ولو نوى ركعة) أوردما على كلام المصنف لأنها ليست عدداً ولعدم وجود النقص فيها على ما مر (قوله ثم آخره أفضل من أوله) أي نصفه الآخر أفضل من نصفه الأول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع والخامس وإن كانا أفضل من بقيته وما قيل بخلاف هذا غير واضح ويجهه أن السدس الخامس أفضل من السدس والمراد بالليل في جميع ما ذكر جوفه المتقدم (قوله أي الصلاة أفضل إخ) فلا بد من تقدير مضاف في السؤال أو في الجواب بمعنى أي أو قات الصلاة أفضل أو صلاة جوف الليل أفضل (قوله ينزل أمره) أي حامل أمره كما في رواية إن الله يأمر منادياً ينادي إلى آخره (قوله بأن ينويهما) فإن نوى

وله الاتصاف على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وتراً هو قول الرافعي أو لأن زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام والله أعلم (قول الشارح وإن أتى بتشهدين إخ) شامل إذا ما تشهد من كل ركعة على القول به قال الإسنوي وهو المتجه ومقتضى تعليل ذكره القاضي حسين انتهى . (قول المتن وإذا نوى عدداً إخ) لو نوى خمسة من الوتر مثلاً فهل له الزيادة والنقص أو لا عمل نظر (قول المتن إن شاء) يرجع لقوله يقوم (قول الشارح والثاني يحتاج إخ) قال الإسنوي بأن القيام في النافلة ليس بشرط (قول الشارح فعد وتشهد) لا يقال لو ترك قعد لاستغنى عنه لأننا نقول يلزم من ذلك جريان الخلاف في القعود وهو فاسد (قول المتن قلت نفل الليل إخ) قال الإسنوي فإن قيل إطلاق المصنف والأحاديث والمعنى يقتضي أن تكون الرواتب الليلية أفضل من النهارية قلت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنة الفجر انتهى . (قول المتن وأوسطه أفضل) قال الإسنوي هذا إذا قسمه إلى أثلاث متساوية فإن أراد الإتيان بثلاث ما فالأفضل الرابع والخامس لحديث صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قول الشارح كما قال في الروضة) عبارتها فإن أراد نصف الليل فالنصف الثاني أفضل وإن أراد أحد أسداسه فالأوسط وأفضل منه السدس الرابع والخامس انتهى وعبارة الإسنوي فإن أراد الإتيان بسدس ما فالأفضل الرابع والخامس انتهى ثم لا يخفى أن هذا الأخير أفضل منهما (قول الشارح وأفضل منه إخ) على هذا بأن النوى قبل القيام أكثر فيكون أشد طعم ما ورد في حديث صلاة داود والذي يظهر من كلامهم أن الآتي بهذا أفضل مطلقاً وبالله الثالث الأوسط ويلهما إحياء النصف الثاني أي ولو جمعه كما هو صورة المسئلة (قول الشارح وقال أحب الصلاة إخ) معطوف على قوله وأفضل منه وقوله حين يبقى ثلث الليل قضية هذا أن عمل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لا نفس الثلث الثالث وقد يجاب بأن النزول في هذا

يقعد ثم يقوم للزيادة إن شاءها) ثم يسجد للسهو في آخر صلواته لزيادة القيام والثاني لا يحتاج إلى القعود في إرادة الزيادة بل يضي فيها كما لو نواها قبل القيام وإن لم يشأ الزيادة قعد وتشهد ويسجد للسهو وسلم ولو نوى ركعة فله أن يزيد عليها بشرط تغيير النية كما سبق (قلت نفل الليل) أي النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق في النهار لحديث مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (وأوسطه أفضل) من طريقه (ثم آخره أفضل) من أوله كما قال في الروضة النصف الثاني أفضل من الأول وثلث الأوسط أفضل إلا ثلاث وأفضل منه السدس الرابع والخامس سئل <sup>عن</sup> أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال : جوف الليل وقال أحب الصلاة لله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وقال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى

الأول مسلم والثانيين الشيخان ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره (و) يسن (أن يسلم من كل ركعتين) في النفل المطلق في ليل أو نهار بأن ينويهما

أكثر منها فالأفضل الإتيان به ولا يندب التفل بالأثر ولا يكره التشبيه بالمغرب كما مر **(قوله أو يطلع)** أي الأفضل لمن أطلع النية أن يقتصر على ركعتين وإن كان له أن يزيد لما شاء **(قوله متى متى)** أي اثنين اثنين والثاني تأكيد لدفع تهم إرادة اثنين فقط **(تنبيه)** لا تجوز الزيادة ولا النقص في غير النفل المطلق وما ألحق به وبطل الصلاة فيها نعم من أحرم بفرض مفرد أتم رأى جماعة يدركها فله بشرط أن لا يجاوز ركعتين أن ينوي قبله نفلًا ويقتصر عليهما ويسلم ويدرك الجماعة **(قوله التفل)** ولو بالوتر فهو حينئذ وتر وتهجد كما مر والفرض ولو قضاء أو نذرًا كالنفل **(قوله بعد النوم)** ولو قبل وقت المشاء وبعد فعلها ولو بمجموعة تقديمًا كاتقدم **(قوله)** **﴿ومن الليل تهجد﴾** أي بالقرآن أي صل بالليل صلاة تسمى بالتهجد أو سميت الصلاة قرآنًا لاشتغالها عليه **(قوله ويكره قيام كل الليل)** أي سهره ولو بفرض صلاة أما بعضه فيكره إن حصل به ضرر ولا فلا **(قوله دائماً)** فيكره وإن لم يفضر لأن شأنه ذلك فربما بغت به مصالح النهار من غير استدراك وهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لأنه يستدرك بالليل ما فاتته النهار **(قوله ليلة الجمعة)** لأنه ربما حصل ضعف عن أعمال بنهارها بخلاف بقية الليالي ولا كراهة في ضم غيرها إليها لحصول الأمان غالباً سواء كان قبلها أو بعدها متصلًا بغيره أو منفصلًا عنها كما في الخروج من كراهة الإفراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر **(قوله بقيام)** أي بصلاة فقط لا بفرضها كقرآن وذكر وصلاة على النبي ﷺ بل هذه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف **(قوله احتاحه)** قال شيخنا ويندب قضاءه إذ فاتته فراجع **(قوله مثل فلان)** قيل إنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورده ابن حجر بأنه لم يقف عليه في شيء من الطرق **(فروع)** يندب عدم الإخلال بصلاة الليل وإن قلت وأن ينوي عند النوم وإطالة القيام فيها أفضل من كثرة الركعات وأن يعتد منها ما يقطن مداومته عليه وأن يمسح وجهه من النوم إذا تيقظ منه وأن ينظر إلى السماء أو يقرأ آية: **﴿إِنْ مِنْ عِلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾** وأن يفتتح تهجده بركعتين خفيفتين وأن ينام إذا نسي فيه وأن يكثر من الدعاء والاستغفار خصوصاً عند السحر لما مر من نزول أمر الله تعالى .

أى بيان أحكام الجماعة فى الصلاة وأفضل الجماعة ما فى الجمعة ثم فى صبحها ثم فى صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولو لم يوفى الجمعة ثم فى الظهر ثم فى المغرب كذا عند شيخنا الراملى وجعل ابن قاسم فضل الجماعة تابعاً لأفضل الصلوات وقد تقدم وقال بعضهم الأولي تفضيل جماعة يوم الجمعة على غيرها **(قوله فيها)** وكذا فى غيرها لأن أقل الجماعة لغة اثنان وأقل الجمع ثلاثة **(قوله إمام)** وإن لم يهو الإمامة إلا لا تنزف الجمعة ولا تفضليها للمأموم على نيتها منه كما بآتى **(قوله ما يدل على ذلك)** يدل عليه فى الحديث قوله تقام فيه دون يومين **(قوله سنة)** أى على الكفاية لأنه **صلى الله عليه وسلم** لم يعاتب من تركها واستحاذ الشيطان يكون فى ترك المنسوب كالأوجب **(قوله اللطم)** والبلاء والذال المعجمة أى المنفرد **(قوله درجعة)** أى صلاة وقدمت رواية سبيع

أقل الجماعة فيها إمام  
ومأموم وسيأتي ما يدل  
على ذلك في مسألة  
الإعادة (هي) أى الجماعة  
(ال) الفرائض غير  
الجمعة سنة مؤكدة قال  
عليه الصلاة الجماعة  
أفضل من صلاة الفرد  
بسم وعشرين درجة

(قول الشارح أقل الجماعة إلخ) أى سواء كان الرجل مع ولده أو زوجته أو رفيقه لقوله ﷺ: **الإنسان لعمادته** لعمادتهما جماعة، وهذا حكم شرعى مأخذه التوقيف فلا يتنازع في اشتراط المذهب من أقل جمع ثلاثة لأن البحث عن أقل الجمع بحث لغوى مأخذه اللسان قاله ابن الرضفة (قول الشارح درجة) قال ابن دقيق العيد: الأظهر

رواه الشيخان وواظب عليه كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح المهذب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف سبع وعشرون درجاً من صلى في اثنين له كذلك لكن درجات الأول أكمل وسيأتي في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها تكون فيها فرض عين كما عبروا به هنا

وقوله غير بالنصب بمعنى إلا أعربت إعراب المستثنى وأضيفت إليه كما تقرر في علم النحو وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) مثلاً ففي القرية الصغيرة يكفي إقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تمام في الحال فلا يطبق على إقامتها في البيوت لم يسقط الفرض (وإن اعتصروا كلهم) من إقامتها على ما ذكر (قولوا) أي قائلهم الإمام أو نائبه على السنة لا يقاتلون وقيل نعم حذرأمن إمامها (ولا يتأكد الندب للنساء تأكده للرجال في الأصح) لم يثبت عليهم قال تعالى : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ والثاني نعم لمصوم الأخيار فذكره تركها للرجال دون النساء على الأول وليست في حقهن فرضاً جزئياً قلت الأصح المنصوص أنها فرض كفاية كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المهذب (والله أعلم) الأول لحديث ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تمام فيهم الصلاة إلا استحوذ

وعشرين نظراً للاهتمام بالفصل قال البلقيني وحكمته أن أقل الجمع ثلاثة والحسنة بعشرة أمثالها فهي ثلاثون يرجع لكل رأس ماله واحد فيبقى ما ذكر انتهى أي والحكمة في شيء لا يلزم اطرادها في غيره (قوله بعد الهجرة) متعلق بواظب لأنه لم تقع جماعة بمكة ولم تتسع إلا بعد الهجرة قاله ابن حجر وغيره ولعله بعد اليومين اللذين صلى فيها جبريل فأنزل (قوله أكمل) أي أكثر ثواباً من حيث الكيفية (قوله بالنصب) أي على الاستثناء لأنها بمعنى إلا ويجوز على الحالية لأن غير لا يتعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين ضدين ويجوز فيها الجر بجعل اللام للجنس لأنه يصير نكرة في المعنى (قوله الشعار) بكسر أوله المعجم وفتح جمع شعيرة بمعنى علامة أي بحيث يظهر عند أهل البلد إقامتها فيها (قوله ففي القرية (إخ) بيان لبعض أفراد ما يظهر به الشعار والمراد الخيال التي يسهل حضور طلب الجماعة إليها (قوله في البيوت) ومثلها ما تنصرف فيه الصلاة (قوله لم يسقط الفرض) أي إن لم يظهر به الشعار (قوله على ما ذكر) أي على الوجه الذي لم يظهر به الشعار من أهل وجوبها إلا عبرة بظهوره من غيرهم . (قوله قولوا) أي كالبشارة (فيكره (إخ) يفيد أنها غير مؤكدة في حق النساء به صرح في الباب وغيره فيحمل التأكيد في كلام المصنف على مجرد الندب (قوله الأصح المنصوص) هو نص الإمام فالأصح بمعنى المرجح والتعبير عنه أولاً بقيل حكاية لكلام أصله وحكاية مقابلة بقيل صحيحة لأنه وجه للأصحاب وكان الأنسب بكلامه التعبير بالنصب (قوله إنها فرض كفاية) هو المعتمد في المهذب وعليه يشترط في الوجوب كونه على الأحرار المذكور البالغين العقلاء المقيمين غير للمعمرين برضى ونحوه وكونه في الرخصة الأولى من المؤدة من الخمس وإن من تفن عن القضاء وتندب للرفيق ولو بغير إذن سيده ولذي سفر وامرأة لا لبصراء عراة في ضوء فهي والانفراد في حقهم سواء ولذي عذر إن لم يكن منه ولأجير إن رضى مؤجره وبظهر حرمة الإجارة وبطلانها على من توقف عليه الشعار وحرمة السفر كذلك (قوله إلا استحوذ عليهم الشيطان) وبقي الحديث ففعلك بالجماعة فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية أي البعيدة (قوله حزم) بضم الحاء وروى بكسرها مع فتح الزاى المعجمة فهما جمع حزمة أي جملة من أعواد الخشب (قوله فأحرق (إخ) هو إما

أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى . ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواظبة ومن الحديث الأول أيضاً وأما عدم الوجوب فمن لفظ أفضل (قول الشارح بعد الهجرة) يرجع إلى قوله معلوم (قول الشارح بمعنى إلا إلى آخره) أعربه الإسنوي حالاً وما قاله الشارح أقعد وأما جعلها صفة فممتنع لعدم كونها معرفة (قول الشارح لم يثبت عليهم) ولما في اجتماعهم من العسر والمشقة (قول الشارح فيكره تركها) قضيت فوات ثواب الصلاة منفرداً حيث ترك الجماعة لغیر عذر (فخرج) إذا قلنا بأنها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر أنها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضاً ما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذا (إخ) وقول المنهاج الآتي ولا رخصة في تركها وإن قلنا سنة إلا لعذر (قول المتن قلت الأصح (إخ) قال الإسنوي والذي استدل به الأولون معمول على من صلى منفرداً لقيام غيره بفرض الكفاية انتهى . ومراده بدليلهم قوله عليه السلام : أفضل من صلاة الفرد : إذا المراد بالقد فيه من صلى منفرداً لسقوط الفرض بغيره (قول الشارح الأول لحديث ما من ثلاثة (إخ) كأن وجه حمل الحديث على الكفاية أن الفرض من الجماعة إظهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض

عليهم الشيطان أي غلب رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاها الرافعي أيضاً لحديث : لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم يوتهم بالنار .

رواه الشيخان وأجيب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي وبين في

في شرح المذهب أن سنيها في مثل ذلك مما يتفق فيه الإمام والمأموم كأن يفوتهما ظهر أو عصر وأما غير ذلك فسياق الكلام فيه والمنسوبة لا تشرع الجماعة فيها أي لا تستحب كما فسره به في الروضة وتقدم ما تسن فيه الجماعة من النفل في باب (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة أفضل) منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان :

«أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة» أي فهي في المسجد أفضل وقال : «لا تقنعوا نساءكم بالمساجد ويؤمنن خيرهن» رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وإامة الرجل من أفضل من إمامة المرأة وحضورهن في المسجد في جماعة الرجال يكره للشواهد دون العجائز خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه نساء صلى الله عليه وسلم « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع

للزجر أو قبل تحريم حرق الحيوان أو لخصوص هؤلاء أو باجتهاد ثم نقض أو أنه يحرق البيوت دون أصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره أحرق على فلان ماله أو المراد إتلاف المال كما يقال لمن أنلف ماله أحرقه بالنار تعزيراً لهم (قوله السياق) وهو أول الحديث بقوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً ولقد هممت إلخ (قوله ولا يصلون) أي فالتحريق عليهم يحتمل أن يكون لتركهم الصلاة لا الجماعة أو لتركهم الجماعة مع توقف الشعار عليهم فسقط الاستدلال به على كون الجماعة فرض عين (قوله أي لا تستحب) أي إن لم تندب الجماعة فيها قبل النذر ولا فهي على أصلها كالعيد وإذا فعلت الجماعة فيما لم تسن فيه مع غيره مما هو محلها أصالة فيها أو في أحدهما كفرض خلف نفل ولو مطلقاً أو عكسه حصل فضل الجماعة فيما أصله الجماعة كما قاله شيخنا الرمي وسأيت ما فيه ويصح نذر الجماعة ممن لا يتوقف عليه الشعار لأنها متأكدة في حقه ندباً أو كفاية أو مطلقاً نظراً لأصلها ويكره له تركها وإذا نذرها ولم يتسر له سقطت عنه (قوله في المسجد) أي وإن قلت أفضل منها في غيره وإن كثرت والمراد بغير المرأة المذكور يتينا ولو غير بالغين . (قوله وجماعة المرأة في البيت) وإن قلت أفضل منها في المسجد وإن كثرت وألحق بها الخشي والأمرد الجميل عند شيخنا (قوله أفضل صلاة المرأة) سواء طلبت فيها الجماعة أو لا في بيته ولو منفرداً إلا المكتوبة ومثلها ما طلبت فيه الجماعة وألحق بها صلاة الضحى وسنة الإحرام والطواف والاستخارة وقدم السفر ول هذا الحديث ما يقتضي أن الانفراد بالمكتوبة في المسجد أفضل من الجماعة فيها في غيره وهو وجه ولم يوافق عليه شيخنا تيماً لشيخنا الرمي . (قوله لا تقنعوا) فيكره منعهم منها (قوله وإمامة الرجل) أي الذكر ثم الخشي من أفضل ولو مع علوة محرمة وحرماً خارج (قوله المسجد) أي محل الجماعة ولو مع غير الرجال فذكر المسجد والرجال جرى على الغالب ومثل الشواهد ذوات الميقات أو الرعي من العجائز ويحرم الحضور على ذات الخليل بغير إذنه ويحرم عليه الإذن لها مع خوف الفتنة منها أو عليها ويسن الحضور للعجائز على المصمذ كالعيد وحينئذ تكون الجماعة في المسجد من أفضل من الانفراد في بيوتهم (قوله من المساجد) وكذا غير المساجد ولعل تقديسه بها لقول المصنف أو تعطل مسجد وإن كان ليس قيدا أيضاً نعم جماعة المساجد الثلاثة وإن قلت بل الانفراد فيها أفضل من جماعة غيرها وأفتى شيخنا الرمي بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وأن الانفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الأقصى ويعمل قولهم فضيلة الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما إذا لم تكن فضيلة المكان متضاعفة فتأمل وتوقف شيخنا كالعلامة ابن قاسم في الثاني ولي بها أسوة لأن الصلاة في مسجد المدينة يصلاتين في الأقصى والجماعة بسبع وعشرين (قوله كالعزري) والفردى والرافضى والجسم وكل

والصواب استفادة ذلك من قوله فهم (قول الشارح بدليل السياق) يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري أن أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً ولقد هممت إلخ ، واستدل الرافعي على عدم الوجوب بمحدث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد . (قول المتن وفي المسجد إلخ) لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد ففي الحواشي المسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانتها انتهى والظاهر أن صلاته في المسجد جماعة أولى وإن لزم على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويعمل خلافه (قول الشارح وحضورهن إلخ) كذا قاله الرافعي قال الإسنوي وهو صريح في استحباب ترك الخروج للعجائز وقال في خروجهن للجماعة لا بأس به إذا احتزن عن الطيب وصحح استحبابه في العيد والمدرك في الجمع

الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحسب إلى الله تعالى ، رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (إلا ليدع إمامه) كالعزري

(أو تعطل مسجد قريب لغيبته) عنه بكونه إمامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك (وإدراك تكبيره الإحرام) مع الإمام (فضيلة وإثما

تحصل بالاستغفار بالصوم

عقب تحريم إمامه)

بمخلاف المتراحي عنه

(وقيل): تحصل (بإدراك

بعض القيام وقيل بأول

ركوع) أى بإدراك

الركوع الأول كما في المحرر

وغيره قال في الروضة نقلاً

عن البسيط وأقره الوجه

الثاني والثالث فيمن لم يحضر

إحرام الإمام فأمّا من حضره

وأخر فقد فاته فضيلة

التكبير وإن أدرك الركعة

(والصحيح إدراك

الجماعة ما لم يسلم) أى

الإمام وإن لم يجلس معه بأن

سلم عقب تحريمه والثاني لا

تدرك إلا بركعة لأن مادونها

لا يحسب من صلاته ودفع

بحسبان التحريم فحصل به

فضيلة الجماعة قال في شرح

المهذب لكن دون فضيلة من

أدركها من أومأ (وليخفف

الإمام) ندبا (مع فعل

الأبصار) والميات أى

السنن غير الأبخاض

فينخفض في القراءة والأدراك

كافي المهذب قال في شرحه

فلا يقتصر على الأقل ولا

يستوي الأكمل المستحب

للمنفرد من طوال المفصل

وأواسطه وأدراك الركوع

والسجود والأصل في

التخفيف حديث

الشيخين: وإذا أم أحدكم

بدعة لا يكثر بها ومثله الفاسق والتهم به والمخالف كالمالكي والحنفي إذا لم يأت بمبطل ولا يضر اعتقادهم  
سنية بعض الواجبات كالإقْدَاء بالتثفل وتحصل الفضيلة خلف هؤلاء مطلقاً ولا كراهة إن تعدت الجماعة  
بغيرهم قال شيخنا الرمي لأن الكراهة في ذلك خارج فلا ينافي بقاء الكراهة فيه ، وفيه نظر وينظر ما معنى  
الخارج هنا (قوله مسجد قريب) ليس قيماً بل جماعة يئته إذا تعطلت لغيبته وإن قلت أفضل من المسجد ، نعم  
من عليه إمامة في مسجد تجب عليه الصلاة فيه وإن لم يحضر أحد يصلي معه لأنه لا يفوت الميسور بالميسور  
بمخلاف مدرّس لم يحضر طلبته لأنه لا تعليم بلا متعلم (قوله بالاستغفار بالحرم) ولا يندب الإسراع لإدراكها  
أو غيرها ولو جمع الركعات إلا لخوف فوت الوقت أو الجماعة أو الجمعة بل يجب على من لزمته وتوقف  
إدراكها عليه (قوله بمخلاف المتراحي عنه) مطلقاً لغير وسوسة خفيفة أو بقدر ركنين منها (قوله أى بإدراكه  
الإخ) هو دفع لما يرهه كلام المصنف من أن إدراك الجزء الأول من كل ركوع كاف في الفضيلة (قوله قال في  
الروضة الإخ) يفيد حصول الفضيلة في الوجه الأول سواء حضر تكبير الإمام أو لا وهو واضح فراجع (قوله  
يقدم الصف الأول على فضيلة التحريم وعلى إدراك غير الركعة الأخيرة (قوله ما لم يسلم) أى يشرع في التسليمة  
الأولى إلا فلا تعتقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا الزبائدي تبعاً لشيخنا الرمي وإن كان شرحه لا يفيد  
وعند الخطيب تعتقد صلاته فرادى وعند ابن حجر تعتقد جماعة ، نعم لو لم يعلم بسلام الإمام إلا بعد عوده  
للصلاة لنحو سجود سهو فالوجه انعقاد صلاته جماعة لتبين أن الإمام لم يخرج من الصلاة فراجع (قوله  
دون فضيلة الإخ) ولهذا رجا جماعة يدرّكها من أومأ نادب له انتظارها ما لم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار  
وإنما أدرك الفضيلة في هذه من أول صلاته لانسحاب الجماعة عليها وبهذا فارق الإمام إذا نوى الإمامة في أثناء  
صلاته حيث لا تتعطل الجماعة على ما مضى وفارقت نية الصوم قبل الزوال لأنه لا يتعطل (قوله من طوال  
المفصل وأواسطه) أى فلا يأتى بها بل بالقصار ولا يأتى ببعض السورة من الطوال مثلاً لأن السورة أكمل  
من بعضها كاتقدم وينقص من الأذكار قدر أظهر به التخفيف ، نعم أتمّ تنزيل وهل أتى في صبح يوم الجمعة يندب أن  
يستويها مطلقاً (قوله يستحب) هو المتعمد وعليه في غير الأرقاع والأجزاء ونحوهم فلا عبرة برضاهم بغير إذن لهم  
في التطويل ولو رضى المؤمنون إلا واحداً أو اثنين مثلاً راعاهن لم يكن ملازماً والمراد بالمحضورين أن لا يصل وراءه

واحد قال ولا يجب على الزوج الإذن لعجزه ولا شابة كإقاله في شرح المهذب (قوله المتن وإدراك تكبيره الإخ)  
دليله قوله عليه السلام: « من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبير الأولي كسب له برأعتان براءة من النار  
وبرأة من النفاق » رواه الترمذى وقال إنه مرسل لأن عبارة لم يدرك أنسأرضى الله عنه كذا قاله الإسوي  
وهو لا يحسن الاستدلال به (قوله المتن بالاستغفار) أى بشرط أن يكون حضر التكبير وذلك لأنه علق الحصول  
في الحديث الذي في الحاشية على الإدراك قاله الإسوي ويدل له أيضاً فإذا كبر فكروا انتهى أقول وهو يحسن  
أن يكون عاضداً للمرسل المذكور في الحاشية على التي قبل هذه (قوله المتن وقيل بإدراكه الإخ) أى لأنه عمل التكبير  
وتعليل الثالث القياس على إدراكه بالركوع (قوله الشارح وإن لم يجلس معه الإخ) علل ذلك بأنه لو لم يدرك الجماعة  
بذلك لم يكن لجواز الإقْدَاء في هذه الحالة معنى ولو أحرّم معتقداً إدراك الإمام فتبين سبق الإمام له بالسلام ثم عاد  
الإمام عن قرب لسجود سهو فظاهره انتقاد التدبيرة (قوله المتن وليخفف الإمام) فإن طول كره ذكره في شرح  
المهذب وهو يفهم بالأولى من قول المتن الآتي ويكره التطويل ليلحق آخرون (قوله المتن إلا أن يرضى بتطويله الإخ)  
قال الإسوي نقلاً عن شرح المهذب فإن جهل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطروفاً بحيث يدخل

الناس فليخفف؛ وغيره (الأن يرضى بتطويله محذورون) أى لا يصل وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كافي الروضة وأصلها في شرح المهذب عن جماعة يستحب

(ويكره التطويل ليلحق آخرون) أو رجل شريف كأي الحرر وغيره لتضرر المقتدين به قال في شرح المذهب سواء كان المسجد في سوق أو محلة أو عادة الناس بأنونه بعد الإقامة فوجأ فوجأ أم لا وسواء كان الرجل المنتظر مشهوراً بعلمه أو دينه أو دنياه (ولو أحسن) الإمام (في الركوع أو التشهد الأخير

بداخل) يقتدى به (لم يكره انتظاره في الأظهر إن لم يبالغ فيه) أي الانتظار (ولم يفرق) يضم الرء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصدق أو سيادة مثلاً دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد إليهم واستئالة قلوبهم (قلت: المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره أو لا قولان: أحدهما نعم بالشروط المذكورة

غيره ولم يفرق محصورين بالمعد كما أشار إليه الشارح (قوله ويكره التطويل) وكذا تأخير الإحرام ولو قبل الإقامة (قوله ولو أحسن الإمام) ومثله للمفرد ولكن لا يشترط فيه ما يأتي (قوله في الركوع) أي غير الثاني من صلاة الكسوف<sup>(١)</sup> (قوله بداخل) أي في محل الصلاة وإن بعد لا خارجه وإن قرب وهو المسجد أو البيت المعد لإقامة الجماعة أو ما ينسب إليه عرفاً في الصحراء (قوله يقتدى به) أي وهو يعتقد إدراك الركعة بالركوع وإدراك الجماعة بالتشهد لم يكن به وسوسة ولم يخف الإمام خروج الوقت أو بطلان صلاة الداخل كان يركع قبل تمام التكبيرة ويحرم الانتظار عند خوف خروج وقت الجمعة مطلقاً وفي غيرها إن امتنع المد (قوله إن لم يبالغ فيه) بأن يطول زمناً أو وزع على جميع أو كان الصلاة لظهور أثره ولو بانضمام مأوم لأخر (قوله بل يسوى بينهم في الانتظار لله) هذا يوافق ما في الروضة من أن معنى الانتظار لله هو التسوية بينهم وفي شرح المنهج ما يخالفه وهو الظاهر ويمكن حمل كلام الشارح عليه فيخرج ما لو سوي بينهم في الانتظار لتودد أو نحوه (قوله أحدهما نعم بالشروط المذكورة) أي والثاني لا بالشروط المذكورة أيضاً أخذاً مما سيذكره وصرح به الخطيب (قوله فمعنى لا ينتظر على الأول يكره) ومعنى ينتظر عليه لا يكره أي يباح (قوله وعلى الثاني) أي ومعنى لا ينتظر عليه لا يستحب أي فيباح ومعنى ينتظر عليه يستحب (قوله أقوال) أي ثلاثة . أحدها يكره وهو معنى لا ينتظر على الأول . وثانيها يستحب وهو معنى ينتظر على الثاني . وثالثها لا يكره وهو معنى ينتظر على الثالث ولا يستحب وهو معنى لا ينتظر على الثاني وهما بمعنى يباح فالقولان الأولان صريحان . والثالث ضمني وهذه الأقوال مأخوذة من طرق كما يصرح به الشارح بعد تفسيره بالمذهب صحيح والمراد بالإباحة عدم الكراهة فهي خلاف الأولى (قوله ولا ينتظر في غيرهما) نعم يندم في الانتظار في السجدة الثانية لنحو مزجوم أو لوافق تغلف لإتمام الفاتحة خوفاً من فوات الركعة عليه وفي القيام مأوم أحسن به قبل الركوع وظن عدم علمه بشروط التكبيرة . (فتنبه) شمل الانتظار المذكور وعدمه الجماعة المطلوبة والمكروهة

في الصلاة من لم يحضر أو لا لم يطول بالاتفاق (قول المتن ويكره التطويل إلخ) لو حضر بعض المأمومين والإمام يرجو زيادة الاستحباب أن لا يؤخر الإحرام قاله في شرح المذهب ولو أقيمت أصلاً لم يحل له الانتظار بلا خلاف وقوله ليلحق آخرون أي لم يحسن هذا مراده فلا يكون تكراراً مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرها لأن ذلك مفروض فيما لو أحسن بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول المتن أحسن) هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون هزة ومن الأولى قوله هل تحسن منهم من أحد (قول المتن إن لم يبالغ) لو لحق آخر وكان انتظاره يؤدي إلى المبالغة مع ضميعة ما حصل قبل دخوله فحكمه كما لو كان يؤدي إلى المبالغة على انفراده قاله الإمام (قول الشارح لا للتودد إلخ) قال الإسوي هي واردة على المصنف يعني لو سوي بينهم في التودد كان الحكم كما لو فرق بينهم (قول الشارح على الأول يكره) أي لأن فيه تشريفاً في العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قول الشارح أي يباح) مثل هذا في الإسوي (قول الشارح ووجه الاستحباب الإعانة إلخ) قد استدلت عليه أيضاً بالقياس على الحكم المستفاد من قوله <sup>عليه</sup> في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من تصديق على هذا (قول الشارح يحرم بكره الانتظار إلخ) عبارة الإسوي بعد ذكر قول الكراهة ولهما شروط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فإن خص بعضهم به لصلاته أو شرفه كان ممنوعاً جزماً وكذا إذا عهمهم ولم يقصد التقرب إلى الله تعالى بل التودد والاستئالة قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الكفاية للتشريك انتهى . وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قول الشارح أي بإباحته) هذا يقتضي أن يراد بالشروط المنقبة عود الركوع والتشهد لا تقدم من الحزم بالكراهة في غيرها

ووجه الإباحة الرجوع إلى الأصل لتساقط الدليلين بتمامهما ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف عدم المشقة والانتظار المذكور لا يشق على المأمومين وحيث انتهى شرط من الشروط للمذكورة يحزم بكره الانتظار على الطريق الأول وبعدم استحبابه أي بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما)



أى غير الركوع والتشهد الأخير من القيام وغيره جزأى يجزم بكمراهة لعدم الحاجة إليه وقيل: يطر الخلاف فيه لإفادة ركعة الجماعة (وبسن للمصل)

صلاة من الخمس (وحده  
وكذا جماعة في الأصح  
إعادتها مع جماعة يدر كها)  
في الوقت قال **عنه** بعد  
صلاته الصبح لرجلين لم  
يصليا معه وقال: صلينا في  
رحلتنا إذا صلينا في  
رحالكم ثم أتينا مسجد  
جماعة فصلينا معهم فلما  
لما نالقه ربه أراه دلود  
وغيره وصححه الترمذى  
وغيره وقوله صلينا بصدق  
بالانفراد والجماعة ومقابل  
الأصح يقصره على  
الانفراد نظر إلى أن المصل  
في جماعة قد حصل فضيلتها  
فلا تطلب منه الإعادة  
وجواب منع ذلك وسواء  
على الأصح استوت  
الجماعتان أم زادت الثانية  
بفضيلة ككون الإمام أعلم  
أو أروع أو أجمع أكثر أو  
المكان أشرف وقيل لانتس  
الإعادة في المستويين  
والعبارة تصدق بما إذا  
كانت الأولى أفضل من  
الثانية وسيأتى ما يؤخذ منه  
الاستحباب في ذلك  
(وفرضه في الصورتين  
والأولى في الجديد) لما سبق  
في الحديث وفي القديم  
إدخالها لا يبينها بحسب  
الله بما شام منها فينوى  
بالثانية الفرض (والأصح)  
على الجديد (أنه ينوى  
بالثانية الفرض)

بناء على حصول فضيلة الجماعة فيها وقول المنهج كما فهمه بعضهم إشارة إلى الجلال المحلى شارح الأصل وما  
فهمه الجلال هو الوجه الوجه إذ الطريقة التي في الجموع هي طريقة الغزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال  
الرافعي إنها كالركعة من الطريقتين الأولى ولم يعول عليها **(قوله وبسن للمصل)** صلاة لا تنزم إعادتها ولو  
أنشئ أو خشى أو صلباً أو رقيقاً في مسجد أو غيره **(قوله من الخمس)** ومنها الجمعة فيجمعها جمعة من أدركها  
في محل آخر من بلد أو غيرها ولا تصح إعادتها ظهراً ولا عكسه نعم لو أدركها معذور بعد أن صلى ظهرها  
صلاها لكن لا يقال لها معادة قال شيخنا لأنها فرضه الآن وتنقلب ظهره نفلاً مطلقاً ولذلك تتعقد به لو كان  
من الأربعين فرأجه ، ومنها صلاة الخوف وصلاة السفر ونحو إعادة المقصورة تأمة وعكسه حضراً وسفراً  
على ما ذكر في محله ، وخرج بالخمسة صلاة الجنائزة كما يأتي والوتر وإن طليت فيه الجماعة أو نذره والنفل  
المطلق وإن نذره فلا تصح إعادة شيء من ذلك ومثله ماله سبب كالنحية ولا تندب إعادة النفل المؤقت وإن  
نذره لكن تصح إعادته نعم تندب إعادة ما تسن فيه الجماعة وإن نذره **(قوله مع جماعة)** أى في جماعة فيكنى  
معه إمام أو مأموه وإن كانا معيدين **(قوله يدر كها)** أى الجماعة في جميعها بأن لا ينفرد بجزء منها كآخر إحرام  
مأموه عن إحرام إمام معيد أو تأخر سلام مأموه معيد عن سلام إمامه ولو تمام تشهد واجب أو لإرادة سجود  
سهو أو لشراك نحو ركن فاته فيقبل في جميع ذلك ولا ينعقد إحرام مسبق بركعة منها وظاهر كلام ابن حجر  
أنه يكتفى بإدراك الجماعة ولو بجزء منها ولا بد في الجمعة من إدراك ركعة فأكثر مع الجماعة وقال الخطيب لا بد من  
إدراك ركعة فأكثر مع الجماعة مطلقاً في الجماعة وغيرها **(تنبيه)** ظاهر كلام ابن حجر والخطيب أنه لا  
تتقيد الإعادة بركة وسيأتى وقال شيخنا الرملى لا تجوز الإعادة إلا مرة فقط وإن جرى خلاف في صحة  
الأولى وقال شيخنا الزبائدي إذا جرى خلاف في صحة الأولى ولو مذهبية<sup>(١)</sup> قوى مدركه جازت إعادتها  
ولو بالانفراد إذا أتى بما يرفع الخلاف كخروج من حمام صلى فيه وتجاوز إعادتها ثلثاً بالجماعة وقال  
الشيخ الطبرائى وغيره كالزماني من أئمتنا تجوز الإعادة أكثر من مرة ولا تقيد بعدد ولا بجماعة **(قوله)**  
**في الوقت** أى في وقتها وإن كان وقت ركعة ويكتفى فيه إدراك ركعة لا دونها لوجود الأداء فيها وبذلك  
فارتقت الجماعة عند شيخنا الرملى ونقل عنه باعتبار إيقاع جميعها في الوقت **(قوله بعد صلاة الصبح)** وكان  
في مسجد الخيف مبنى **(قوله ومقابل الأصح إلخ)** فيه نظر لأن جماعة الثانية لا تنقلب إلى الأولى قطعاً  
واستدراك جابر لما فات من الكمال لا يتوقف على جماعة في الثانية وغير ذلك نعم إن كان المقابل مبنياً على  
القديم فهو ظاهر لكن جوابه المذكور غير مستقيم **(قوله مع ذلك)** أى منع عدم الطلب المذكور لا حصول  
الفضيلة **(قوله أفضل من الثانية)** وكذا لو خلت الثانية عن الفضيلة كعراة بصراء في ضوء **(قوله وفي القديم)**  
**إلخ)** وقيل فرضه الثانية وقيل كل منهما فرض للأمر في الحديث فينوى الفرض فيهما وعليه فالمراد بالناقلة في  
الحديث مطلق الزيادة **(قوله ينوى بالثانية الفرض)** لكن لا يقصد أنه عليه ولا لم تصح فيكنيه الإطلاق

**(قول المتن مع جماعة)** لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة قصد الإعادة من غير أن يكون معهما  
أحد لم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب ويحتمل خلافه **(فروع)** ربما يستفاد من شرط الجماعة وجوب  
نية الإمامة كالجمعة **(قول الشارح بعد صلاته الصبح)** من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القاتل  
بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر **(قول الشارح مع ذلك)** ويؤيد المتن قصة معاذ في إمامته بقومه **(قول)**  
**الشارح وفي القديم إلخ)** لأن الثانية تعين للتفلية لا يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية  
مأمور بها والأولى مسقطه للرجح كما يفعل فرض الكفائية ثانياً بعد فعله أولاً ولو تذكر خلافاً في الأولى أخى  
الغزالي بإجزاء الثانية لكن نقل التروى في رموس المسائل عن القاضي أبى الطيب وأقره وجوب الإعادة لأن  
الثانية تطوع محض **(قول المتن ينوى بالثانية الفرض)** خطر لى في توجيه ذلك القياس على فرض الكفائية إذا

أيضا والثاني واختاره إمام الحرمين بنو الظاهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض قال في الروضة الراجح اختيار إمام الحرمين قال ويستحب لمن صلى إذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصلها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري أن رجلا جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله ﷺ : فقال من يتصدق على هذا الفصل معه فصل معه رجل [ رواه أبو داود والترمذي ] وحسنه قال المصنف في شرحه فيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الأولى وأنه يستحب الشفاعة إلى من يصلي مع الحاضر

من له عذر في عدم الصلاة معه وأن الجماعة تحصل بإمام أو مأمور وأن المسجد المطروق لا تكرر فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة وإن قلنا (في سنة) لنا كدها (لا بعذر) لحديث (ومن سمع النداء فلم يأته فلا صلاة إلا لمن عذر) رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كمثل) لئلا كان أو تبار إليه الثوب ومثله تلج يل الثوب (أو ربح عاصف) أي شديد (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل)

أو كونها فرضا في الجملة أو على الملأ (تقديمه) لو تبين له الفساد في الأولى لم تجز له الثانية عنها وتقع نفلا مطلقا وقول الغزالي بالاكفاء حمله شيخ الإسلام على القول القديم بأن الفرض إحداهما بعينها وقال شيخنا بالاكفاء إن أطلق فيها نية الفريضة وهو وجيه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ أي نفلا يسمى ظهرا مثلا لو فرض وجوده نعم إن نسي الأولى عند فعل الثانية كفت عنها وحمل عليها شيخنا الرملي ما في المنهج وفيه نظر واضح (قوله الراجح إلخ) أي من حيث المعنى لأنه المذهب (قوله وهذا) أي استحباب الصلاة مع الثاني (قوله فقال) أن النبي ﷺ (قوله فصل معه رجل) هو الإمام أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قوله من له عذر) متعلق بالشفاعة وليس قيلا لكن ما معنى العذر هنا (قوله وإن المسجد المطروق) وهو ما تكرر فيه الصلاة ولو فرادى ولا تكرر الصلاة فيه جماعة قبل الراتب ولا بعده ولا معه وتكرره في غير المطروق إلا بإذن الراتب وهو ما لا يصل في صلاة واحدة أول الوقت ويقفل إلى صلاة أخرى وأخذ المصنف ما ذكره من الحديث فيه نظر لأن الواقعة فيه بالإذن ولا يثبت بها الطروق (قوله ولا رخصة) أي لا تسقط الكراهة على قول التنب أو الحرمة على قول الوجوب عن يتوقف عليه الشعائر فيما إلا بعذر نعم يحصل لمن قصد فعلها مع الجماعة لو لا العذر ثواب قصده والرخصة يسكون الخاء للمعجمة لغة السهولة وعرفا انتقال من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب الأصلي قبل وفتح الخاء اسم للشخص نفسه (قوله إلا بعذر) وهو ما يذهب الخشوع أو كجأه والتعليل بغيره للزومه له (قوله عام) وهو ما لا يختص بمعين (قوله كمثل) لمن لم يجد كناعيش فيه وتقاطر السقوف كالمطر (قوله وحل) بفتح المهملة وسكونها لغة رديئة (قوله عاصف) وصف للريح باعتبار لفتها لأنها مؤنثة ومثلها الباردة وشدة الظلمة (قوله بالليل) وزمنه ما بعد الفجر (قوله لتلويته الرجل) هو تفسير للشدة وسواء فيه الليل والنهار (قوله واقتصر في الروضة) هو ضيعف (قوله في معناها) هو المحضد (قوله وذكر) أي الحلو البرد من الخاص هنا إلى النجاس كالحرق وهو يخالف ما في الروضة وأصلها وأشار إلى

فصله فرقة ثانية بعد سقوطه بالأولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضا بخلاف الإعادة هنا (قول المتن ولا رخصة) هي بالسكون ويجوز الضم وأما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لغة التسهيل وشرعا معروفة (قول الشارح إلا من عذر) زاد الدميري وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصحح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الإسوي وغيره ونقلوا الحصول عن الأحاديث وعن جماعة من الأصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صل قاعدا المعجز فله أجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له عادة ثم حسبه العذر (قول الشارح أي شديدة) أناد بهذا أن الريح مؤنثة وهو كذلك وإنما قال عاصف نظرا للفظ (قول الشارح بفتح الخاء) واسكانها لغة رديئة (قول الشارح لتلويته) قال بعضهم هو أشق من المطر قال الإسوي والمراد ما لا يؤمن معه التلويث وإن لم يكن الوحل متفاحشا (قول الشارح لئلا كان أو تبار) روى أبو داود عن ابن عمر قال كان منادى رسول الله ﷺ بنادي بالمدينة في الليلة المطيرة والنداء القرة ألا صلوا في رحالكم والقرة بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قول الشارح ثم قال) أي الراعي

بفتح الخاء (شديد على الصحيح) لتلويته الرجل بلشى فيه والثاني قال يعتد له بالخشب وغره (أو خاص كمرضى) لشدة المشى معه (وحسر وسرد شديد) لشدة الحركة فيها لئلا كان أو تبارا كما اقتضاه كلام الرافعي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظاهر كما

اقتصر عليه الرافعي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البرد بين الليل والنهار أن شدة الحر في معناها ولم يذكر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرنا هنا كالحرق من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لأنها قد يحس بهما ضعيف الحلقة دون قويها فيكونان من الخاص بخلاف ما إذا أحس بهما قوى الحلقة فيحس بهما ضعيفها في باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره

الطعام والشراب وتأقت نفسه إليه فيبدأ بالأكل والشراب فيأكل لقمة تكسر حدة الجوع لأن يكون الطعام مساوياً في عليهم مرة واحدة كالسويق واللبن (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بترغيع نفسه من ذلك لأن الصلاة تكرم مع هذه الأمور لا تقدم في آخر شروط الصلاة فلا تغلب معها فضلاً عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول الحرر وغيره شديدين إلى ما هو بمعناه يخالف التعبير به فيما قبله وعن قوله وغيره أيضاً الأخبثين بالخلفه أي

البول والغائط إلى حدث  
ليشمل الريح المصريح به في  
الشرح والبروضة  
(وخوف ظالم على نفس أو  
مال) له أو لمن يلزمه الذب  
عنه ولا عبرة بالخوف ممن  
يطالبه بحق هو ظالم لم يمنعه  
بل عليه الحضور وتوفية  
ذلك الحق (و) خوف  
(ملازمة غريم معسر)  
بإضافة غريم كما قال في  
الدقائق المعنى أن يخاف  
ملازمة غريم له بأن يراه  
وهو معسر لا يجد فاعلم به  
قال في البسيط: وعسر عليه  
إثبات ذلك والغريم يطلق  
لغة على المدين والدائن  
ولفظ الحرر أو خاف من  
حبس الغريم وملازمته  
وهو معسر وفي الروضة  
كأصلها عطف الملازمة  
بأو (وعقوبة غريمي  
فركها إن تغيب إياها) بأن  
يعني عنها كالتقصص مجازاً  
أو على مال وكحد القذف  
بخلاف ما لا يقبل العفو  
كحد السرقة واشتد  
الإمام جواز التغييب لمن  
عليه قصاص بأن موجه  
كبير والتخفيف بتأنيبه  
وأجاب بأن العفو عنه

الجواب عنه (قوله وتأقت) هو تفسير للظهور المساوي للاشتياق وخرج به الشوق وهو الميل إلى الأطعمة  
اللذينة فليس عذراً وما قرب حضوره كالحاضر (قوله فيأكل لقمة) أي قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملة بل  
بأكل إلى أن يصل إلى حالة لا يعجز فيها ابتداء (قوله فيبدأ) أي إن اتسع الوقت وإن فاتته الجماعة ولا حرم  
قطع الفرض إن لم يخش ضرراً يقينا أو ظناً ولا وجب قطعه وإن خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها  
(قوله ظالم) ليس قيلاً إذا المتعبر فوات معصوم من نفس أو مال وإن قل أو اختصاص ومنه فوات وقت بذل  
بتأخير وفوات تملك مباح كصيد وفوات ربح لخواصه وأكل طير لبذر أو زرع وتلف خبز في تنور (قوله له أو لمن  
يلزمه الذب) أي الدفع عنه ليس قيلاً وهو بالنال للمعجمة والموحدة وخرج بالمعصوم نفس مرتد أو حرى  
وزان معصن وتارك صلاة وأمواله (قوله بإضافة غريم) أي ليكون الخوف منه مذكوراً ولا يفيجوز تنويعه  
وما بعده صفة له أو حال ولكن كلام المصنف لا يساعده ويراد بالغريم المدين والدائن والخوف منه تخوف  
(قوله وعسر إرخ) فلو قدر على إثبات إفساده ولو يبين من غير حبس لم يكن عذراً (قوله إياها) وإن كثرت  
وبلغت شهراً أو سنتين مادام يرجو العفو كصبي حتى يبلغ (قوله كالتقصص) ومثله التحريم ولو لله (قوله  
كحد السرقة) وكل ما لا يقبل العفو كحد الزنا والشراب (قوله والتخفيف) أي يجوز التنية المؤدى للتأخير  
(قوله وأجاب) أي الإمام قال الأذرى والإشكال أقوى (قوله وعري) بكسر الراء المهملة مع تخفيف التحتية  
وبكسر هاء مع التشديد والمراد به عدم وجود لباس لائق به ومثله عدم وجود مركوب كذلك (قوله لسفر)  
لغير نزعة وبكفي مجرد الوحشة (قوله وأكل ذي ريح كريه) كنوم وكراث وبصل وفجل وأكلها مكروه  
في حقه عليه السلام على الراجح وكذا في حقنا<sup>(١)</sup> ولو في غير المسجد ويكره دخول المسجد لمن أكلها نعم قال ابن  
حجر وشيخ الإسلام لا يكره أكلها لمن قدر على إزالة ريحها ولا لمن يرد الاجتماع مع الناس ويحرم أكلها بقصد  
إسقاط واجب من ظهور شار أو جمعة ويجب السعي في إزالة ريحها ويجب الحضور وإن تأذى الناس به وبصل  
معتزل واحد وتقييد الشارح بالنهي تبع فيه الجمهور وقال ابن حجر وشيخنا الرملة إن الحكم معلق بظهور  
ريحها سواء كانت نية أو مطبوخة أو مشوية (تنبيه) يلحق بذلك من به ريح كريه في يده أو ملبوسه

(قول الشارح لأن الصلاة تكرم مع هذه الأمور) راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث  
(قول المتن على نفس أو مال) قال الإسوي ومن الخوف على المال أن يكون خبزه في التنور وقدره على النار ولا  
تمريض قال فلو حذف المصنف لفظ ظالم لتشمل ذلك (قول الشارح بإضافة غريم) أي فيكون مفعول المصدر  
مخوفاً فتقديره وخوف ملازمة غريم معسر إياه أي المعسر ويجوز أيضاً التنوين مع نصب معسر أو مع جره أيضاً  
وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر مخوفاً (قول المتن وعري) يقال فرس عري أي لا شيء عليه ويقال أيضاً عري  
من ثيابه إذا تضرى كعمى يمرى عرياً بغض العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجوهري قال الإسوي فيجوز  
قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قول الشارح وأحسن) أي لأن المطبوخ من الثوم مثلاً له رائحة كريهة ولكن  
اغترفت لقلتها أي ففى الاكتفاء بالكريه نوع خفاء .

مندوب إليه وهذا التغييب طريق إليه (وعري) وإن جد سائر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك لأن يتأذى (وأذهب لسفر مع رفقة) ترحل  
للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذي ريح كريه) كبصل وكراث ونوم أو لم يمكنه إزالة ريحه بغسل ومعالجة للتأذى بخلاف المطبوخ لقلة ما يبقى من  
ريحه فيفتخر وأسقط من الحرر وهو في استغناءه بكريه ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب محض) أي حضره الموت وإن كان له متعهد

لأنهم قريبه بغيته عنه (أو مريض) عطف على مختصر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (يأمن به) أى بالحاضر لنضر المريض بغيته حفظه أو تأنيسه أفضل

من حفظ الجماعة والملوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الأجنبي الذي له متعهد أما الذي لا متعهد له فالخضور عنده عذر كما فعله قول المهر المهرى عذر إذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مشغولاً بشراء الأدوية مثلاً عن الخدمة فكما لو لم يكن متعهد

**(فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته)**  
كلمه بحدته أو نجاسة ثوبه لأنه ليس في صلاة (أو يعقده) أى البطلان (كمجتهدين مختلفي القبله أو) (الناهي) من الماء طاهر ونجس بان أدى اجتihad أحدهما إلى غير ما أدى إليه اجتihad الآخر في المسألتين وتوضاً كل من إنائه في الثانية فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر في كل من المسألتين لاعتقاده بطلان صلاته (فإن تعدد الطاهر من الآتية كأن كانت ثلاثة والطاهر منها اثنان والمجتهدون ثلاثة وطن كل منهم طهارة إنائه فقط (فالأصح الصحة) أى صحة اقتداء بعضهم ببعض (ما لم يتعين إثناء الإمام للنجاسة) وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه والثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض

كبخر وصناب وجراسة متنته . **(فائدة)** ذكر بعض الثقات أن من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة في نفس واحد اللهم صل على النبي الطاهر لم يظهر منه ريحه ولا يتجشئ منه وقال بعض الأطباء لو علم آكل رعوس الفجل ما فيها من الضر لم يعض على رأس فجلة قال ومن أكل عروقه مبتدئاً بأطرافها لا يتجشئ منه أيضاً **(قوله لا لم قريبه)** أى الخى بغيته عن المريض **(قوله أى بالحاضر)** ولو بطن الحاضر **(قوله والصديق)** ومثله الزوجة والملوك والمتق والعتيق والأستاذ **(قوله كما يشمله قول المهر)** بخلاف كلام المهاج لأن الأئمة ليس عذر أئني الأجنبي بخلاف التمرىض **(تفصيلاً)** من الأعذار لزلزلتو نعاس وسعى في تحصيل مال ولو لغيره ودخول هم عليه أو اشتغال بما يتعلق بهيت ونسيان وإكراه وتطويل قراءة إمام وبطء قراءته وتركه سنة مقصودة وكراهة الاقتداء به وفسقه ولو بالتهمة واشتغال بخدمته ونحو مناضلة ومسابقة وسمن مفرط وخشية فتنة له أو به ووجود مذكول بالشتم وعى وإن أحسن المشى بالصبا إلا إن وجد قائداً لا تقا به ولو بأجرة قدر عليها بمافي الفطر قور بر ص وجنام ويندب للإمام منع صاحبهما من المساجن ومخالطة الناس والجمعة والجماعات .

**(فصل في صفات الأئمة)** الواجبة على معنى الشروط والمنوبة على معنى الكمال وقد يتعين كون الإنسان إماماً كأعمى أصم لا يهتدى بغيره أو مأموماً كائتف مع قارىء **(قوله أو يعقده أى البطلان)** كما يأتي واعلم أن المعبر في صحة الاقتداء كون صلاة الإمام مشتملة على ما لا بد منه من الأركان والشروط عند المأموم ولا يصح اعتقاد ندب بعضها الناشئ عن تقليد لمذهب بخلاف الموافق فلا يصح الاقتداء به ولو الإمام الأعظم وتدفع الفتنة بصورة المتابعة من غير ربط وبهذا علم صحة اقتداء شافعي نوى الاتمام بخفى نوى القصر وقد نوباً إقامة أربعة أيام مع أن الشافعي يرى القصر في الجملة وصحة الحكم باستعمال ماء طهارة الخفى بلانية مع أن الشافعي يرى ذلك في غسل النجاسة فتأمل **(قوله فليس لواحد إلخ)** فلو اقتدى ثالث بأحدهما مع ظن طهارته الاقتداء بالآخر إذا تغير اجتهد فيه على قياس مسألة التوبين ولا وجه لمن نازع فيه **(قوله فقط)** أى بأن لم يظن في واحد من الإثنين الآخرين طهارة ولا نجاسة **(قوله وهو)** أى الإناء لأصاحبه بدليل ما بعده بقوله بصاحبه **(قوله الثالث)** المراد به ثالث دائر في الثلاثة وهو إثناء إمام الثالثة مع إمام الأول والثانية وإثناء إمام الثانية مع إمام الثالثة **(قوله والثاني لا يصح)** وبه قال أبو حنيفة كما في نسيان واحدة من الخمس قال ابن حجر ويؤخذ من ذلك أن الاقتداء مكروه فلا فضيلة وظاهر عبارة شيخنا الرمل مخالفته

**(قول الشارح عطف على مختصر)** يلزم على هذا إخراج الأجنبي المحتاج إلى المتعهد مع أن حكمه كالقريب وقد ذكر في المهر من الأعذار غلبة النعاس والسمن للمهر .

**(فصل لا يصح اقتداؤه)** **(قول المتن أو يعقده)** أى يعتقد البطلان من حيث اجتihad نفسه كما في الاجتihad في القبلة والأوائى أو من حيث اختلاف الأئمة في الفروع كما في مسألة الخفى الذي من ذكره والحاصل أن المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الإمام صحيحة في اعتقاده وغير صحيحة في اعتقاد المأموم الناشئ عما ذكرناه بخلاف القسم الأول فإنه لا اعتداد بصلاة الإمام أصلاً ونبه الإنسانى رحمه الله أن المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح الأصولى في الحكم الجازم لغير دليل **(قول المتن كمجتهدين)** مثل الاثنين في القبلة الأكثر منهما كما أن مثل الإثنين الأكثر منهما إذا كان الطاهر واحداً **(قول الشارح وهو في الثلاثة الثالث)** أى بخلاف الثاني لأنه جاهل بماله والأصل عدم وصول النجس إلى إنائه فسوم في ذلك وجوز كما إذا لم يعلم المأموم حال الإمام في الطهارة وعدمها وبذا بخلاف الثالث فإنه بعد أن حكمنا بصحة الاقتداء بالثاني لما ذكر الثالث للنجاسة إذ لا سبيل إلى الحكم بصحة الاقتداء بالكل ليقين النجاسة

لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس (فإن ظن) واحد (طهارة إنياء غيره أقتدى به قطعاً) أو نجاسته لم يقتد به قطعاً (فلو أشبهه خمسة) من الأوائل

(فيها نجس على خمسة) من الرجال (فقط كل طهارة إنياء فوجاً به وأما كل منهم) (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق (يعيدون العشاء إلا إمامها فيعيد المغرب) لتعين إنيائهما النجاسة في حق من ذكر من المقتدين فيما والثاني يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء لما تقدم (ولو أقتدى شافعي بخفي مس فوجه أو الفصد فالأصح) (الصحة) أي صحة الاقتداء (ول الفصد دون المس اعتباراً بنية المقتدى) أي باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتباراً باعتقاد المقتدى به أن الفصد ينقض الوضوء دون المس ولو ترك الاقتداء أو الطمأنينة أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعي به وقيل يصح اعتباراً باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي صح اقتداؤه به ولو شك في إتيانه بها فكذلك تحسناً للظن به في توقي الخلاف (ولا تصح قدوة بمقتد) لأنه تابع لغيره بلحقه سهو

بسكوته عنه (قوله تردد دلخ) كان الأنسب أن يقول لتردده في طهارة إمامه وإنيائهم هذا التردد لدلجاضته بالاجتهاد عند الأصح (قوله السابق) أشار إلى أنها الوجوه السابقان خلافاً لما تورمه عبارة الحرر كالتهاج من أنها غيرهما (قوله لتعين إنيائهما) أي إمامي العشاء والمغرب للنجاسة بحسب فصلهم لأنه لا مانع من الاقتداء مع احتمال الطهارة وعدم ظن النجاسة والاقتداء أزمط الطهارة ولم يبق في الأخير احتمالاً فافتنع الاقتداء فيه فحيث خالف لزمته الإعادة والضابط أن يقال يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً آخرأ بعدد النجس فلو كان النجس اثنين أعاد كل منهم صلاتين وهكذا (قوله لما تقدم) وهو التردد المذكور (قوله أي باعتقاده) أي فاعتقاد المأموم الصحة ألقى اعتقاد الإمام البطالان وإن كان الإمام علماً بحال نفسه بدليل تعليل مقابل الأصح بأنه متلاعب وحمل شيخنا الرمي الأصح على أن الخنفي غير عالم بحال نفسه وحمل التلاعب على صورة التلاعب غير متجه فتأمله (قوله ولو ترك) أي يقينا لأنه وما بعده مفهوم الظن السابق والمراد الترك بالفعل فالاقتداء به قبل الترك صحيح وإن علم من عادته الترك لا احتمال مخالفة العادة والمراد بقوله لم يصح الاقتداء به أي دوامه بالمطابقة بل نجبة نية المفارقة حالاً إن علم أنه ترك عمداً وإلا فعند انتقاله إلى ركن بعده لا احتمال السهو وقول شيخنا بعدم صحة الاقتداء من الابتداء يرد مسألة الجلب المفروح لا احتمال دوام الصحة نعم إن علم أنه قصد للترك حال إحرامه لم يصح الاقتداء به ابتداء : (قوله ولو حافظ) أي يقينا كما علم (قوله ولو شك دلخ) هذا الحكم يأتي في الموافق في المنصب أيضاً وإذا وجد الترك فقيه ما مر إن علم حالاً وإلا فقيه ما يأتي فيما لو بان إمامه امرأة دلخ وبذلك علم أنه لا يجب على المأموم أن يبحث عن حال الإمام ولو فاسقاً كما لا يلزمه البحث عن طهارة الماء ولو رأى من أغفل لمة في أعضاء وضوئه لم يصح اقتداؤه به وحمله على التجديد بعيد ولو طول الإمام الاعتدال لكون مذهبه يراه دون مذهب المأموم فله موافقته فيه كمن أقتدى فيه بمن في القيام وله السجود وانتظاره فيه لأنه ركن طويل وقول شيخنا الرمي يتعين الثاني غير متجه وسيأتي ما فيه (قوله في توقي الخلاف) أي في مراعاته بفعل ما يطلب فيه (قوله بمقتد) ولو احتمالاً حال قدوته ولو حكماً فلو وقف اثبات سواء بصليان جماعة فمن ظن منهما أنه إمام صححت صلاته ومن ظن أنه مأموماً لو شك في أنه إمام أو مأموماً لم يصح ويجب عليه الاستئناف إن شك في الابتداء لعدم صحة النية منه مطلقاً وكذا إن شك قبل الفراغ وطال الفصل أو فعل ركناً مع الشك كما في أصل النية وأما بعد الفراغ فإن تذكر ولو بعد سنين أنه إمام فلا إعادة أو أنه مأموماً أعاد فإن لم يذكر شيئاً فعلي قول شيخنا الرمي إن الشك في نية الاقتداء بعد الفراغ لا يؤثر في غير الجمعة لا يلزمه الاستئناف أيضاً وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن (قوله فلا يجتمعان) أي التبعة والاستقلال (قوله كميم تيمم) أي يحمل يطلب فيه وجود الماء وعلم المأموم بحاله وإلا فهو من تبين الحدث الآتي ولو تبين قادراً على القيام أو السعة وجبت الإعادة بخلاف مثل ذلك في الخطبة لأنها

في أحد الآيات (قول المن فلي الأصح) عبارة الحرر فعل الأصح قال الإسوي وتبعه ابن التقي يجوز أن يكون مراده مراد الحرر ويجوز أن يكون عدوله إلى إنياء إنياءه إلى أن هذا خلاف في قدر المقضي مفرع على الأصح السابق قال الإسوي ويرشد إلى الثاني إتيانه بالفاء في قوله فلو أشبهه دلخ انتهى . فليتأمل (قول المن فالأصح) الصحة إلى قوله له اعتباراً بنية المقتدى أي فهو كما لو اختلف الاجتهاد في القبلة أو الأواني لا يقتدى أحد المختلفين بالآخر نظراً إلى اعتقاده ومقابل الأصح قال به الثعالبي وعلل بأن الخنفي متلاعب في الفصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الإسوي ولعله الحق اهـ . وأجيب من طرف الأصح بأن صورة المسئلة ما إذا نسي الإمام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة نقله الزركشي عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم قصده ثم صلى إماماً فالظاهر صحة الاقتداء حملاً على أنه نسي ، وإن

ومن شأن الإمام الاستقلال وحمل سهواً غير فلا يجتمعان (ولا بمن تلزمه إعادة كميم تيمم) لعدم الماء وفقد للظهورين لعدم الاعتداد بصلاته

وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا) فتدبره (قارئيه بأمرى في الجهد) لأن الإمام يصعد بحمل القراءة عن المأموم المسروق فإن لم يحسنها لم يصلح للحمل والقديم يصح اقتدائه به في السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمل الإمام عنه في القديم وفي ثالث خرج يصح اقتدائه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فيها في الجديد قال في الروضة هذه الأقوال جارية سواء علم المأموم كون الإمام أمياً أم لا وقيل هي إذا لم يعلم كونه أمياً فإن علم لم يصح قطعاً (وهو من يخل بحرف أو تشديده من الفاتحة) بأن لا يحسنه (ومنه أرت) بالثنية (يدغم في غير موضعه) أى الإدغام (والفتح) بالثنية (يدل حرفاً بحرف) أى بأن يفروه بدله كأن يأتي بالثنية بدل السين أو الفين بدل الراء فيقول : المتقيم شيخ المغضوب (وتصح) فتدبره أمي (بظله) فيما يخل به كارت بارت وأتبع بالتع في الكلمة بخلافه الأرث كلمتين وبخلاف الأرث بالألف وعكسه فلا تصح لأن كلا منهما فيما ذكر يحسن ما لا يحسن الآخر ومن هذا التعليل أخذ التفيد بالكلمة فيما سبق

وسيلة (قوله وقيل ويجوز إلخ) أى فلا إعادة (قوله بأمرى) نسبة إلى الأم كأنه على حالة ولادته وأصله لغة من لا يكتب وإطلاعه على ما هنا قيل مجاز وقيل حقيقة عرفية ولا يصح الاقتداء به من الابتداء كالأنثى خلافاً للإسنوي (قوله هجرج) أى من الجديد السابق في صلاة القيام بالقاعد (قوله أم لا) يشتمل ما لو شك في أميته وهو ما قاله ابن حجر (قوله أو تشديده) دفع به توهم إرادة الحرف الحقيقي فيما قبله فهو عطف خاص (قوله من الفاتحة) وبدلها مثلها بخلاف غيرها كالتشهد والسلام وتكرير الإحرام على المعتمد عند شيخنا وقضية ذلك أن الخلل بشيء من هذه لا يفسى أمياً في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا إمامته وهو غير مستقيم لما سياتى إن شرط الخطيب صحة إمامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا الرمل وتقدم أن الإخلال ببعض الشدائد في التشهد يخل أيضاً فراجعهم فإن كان المراء من حيث التسمية فهو ممكن وعليه فالوجه إسقاط بدل الفاتحة على أن المتغير فيه مقدار حروفها صحيحاً فتأمل . (قوله يدغم) ويلزمه الإبدال (قوله يبدل إلخ) ولو مع الإدغام فكل أرت ألتغ ولا عكس<sup>(١)</sup> نعم لا تضرب لغة يسيرة لا تخرج الحروف عن أصلها (قوله في الكلمة) أى أن يتحد على الحروف المعجوز عنه في الكلمة الواحدة وإن اختلفا في المآتى به كغبيغ وغيم فإن اختلف على الحرف لم يصح وإن اتحد الحرف للمآتى به والكلمة كأن كان أحدهما يبدل نون نستعين الأولى والآخر يبدل الثانية (قوله بخلافهما في الكلمتين) وإن اتحد الحرف المعجوز عنه كأن أبدل أحدهما الراء من الصراط والآخر الراء من صراط (قوله وبخلاف الأرث بالألف وعكسه) فلا تصح سواء كان في كلمة أو كلمتين نعم إن اتحدت الكلمة والحرف المعجوز عنه وعمله صح الاقتداء كان أبدل أحدهما سين المستقيم مثله وأبدلها الآخر مثانة وأدغمها فيما بعدهما وقول شيخ شيخنا عميرة بالصحة فيما لو أسقط أحدهما حرفاً وأبدله الآخر فيه نظر لأن صلاة من لم يأت ببدل باطلة من أصلها (قوله ومن هذا التعليل) وهو المذكور بقوله لأن كلا منهما يحسن ما لا يحسنه الآخر ومنه يأخذ أيضاً عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس وقهده شيخنا بالحرس الطاريء فيما لأنه يجب على طاريء الحرس تحريك لسانه وشفته ولغاته بقدر إمكانه فقد يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر من ذلك فإن كان أصلياً فيهما صح اقتداء كل منهما بالآخر وإن اختلفا صح اقتداء الأصلي بالطاريء دون عكسه قال ذلك شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل وفي شرحه إطلاق عدم الصحة لأخرين مطلقاً وقال أيضاً إنه يصح اقتداء الأدنى بالأعلى في ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن يحسنه دون عكسه والوجه الصحة فيها مع العجز كما في اقتداء القيام بالقاعد ولا وجه لعمه مع أن قضية

فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالفصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فإنه لا يتناولها إلا أن يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول المتن في الجهد) على الخلاف إذا لم يقصر في التعلم (قول الشارح والقديم إلخ) عبارة الرافعي والقديم إن كانت سرية صح وإلا فلا بناء على القول القديم فإن المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الإمام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجوز له ذلك . هـ . أقول فلو سبق على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قول الشارح فيتحمل الإمام) أى في الجهرية (قول الشارح وفي ثالث) أى جديد (قول الشارح بناء على لزوم إلخ) استند قائله أيضاً إلى القياس على اقتداء القيام بالقاعد والمؤمن وقرى بأن الأركان الفعلية لا يدخلها التحمل ويعوم البلوى في العجز عن القيام بأن العجز عنه ليس ينقص بخلاف القراءة في الجميع (قول المتن أو تشديده) قال الإسنوي يبنى عنه ما قبله ونبه على أنه إذا لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول المتن يدغم في غير موضعه) إما بالإبدال فتدبره مستقيم بناءً مشددة أو سين مشددة أو ما يزيدادة كشديد اللام من مالك أو الكاف منه قال الإسنوي والبطان خاص بالقسم الأول كما يعرف ذلك من مسئلة التفاء قال ولا يرد على المصنف لأنه جعل الأرث قسمين من الأيم وقد فسر الأيم بمن يخل بحرف أو تشديده (قول الشارح فيما يخل به) لو أبدل السين ثاء وأبدلها الآخر زايًا فالظاهر الصحة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط

(وتكرهه القدوة) (والنظام) وهو من يكرر التاء (والفأفاء) يهزئين يهزئين ممدوداً وهو من يكرر الفاء وذلك في غير الفاتحة إلا فاء فيها وجواز القدوة

بهما مع زيادتهما للجزء

فيها (واللاحق) بما لا يغير

المعنى كضم هاء الله (فإن

غير معنى كأنعمت بضم

أو كسر أبطل صلاة من

أمكنه التعلم) ولم يعلم

(فإن عجز لسانه أو لم

يحص زمن إمكان تعلمه

فإن كان في الفاتحة

فكأنه قدوة مثله به

صحيحة وقوة صحيح

اللسان به كتبوة قارئ

بأمر (والأ) بأن كان في

غير الفاتحة (فصح

صلاته والقدوة به) قال

الإمام ولو قيل ليس لهذا

اللاحق قراءة غير الفاتحة

لم يكن بعيداً لأنه يتكلم

بما ليس بقرآن بلا

ضرورة (ولا تصح قدوة

رجل ولا غشي بأمرة

ولا غشي) لأن المرأة

ناقصة عن الرجل

والغشي للمؤمن يجوز أن

يكون ذكراً والإمام أئمة

وتصح قدوة المرأة بالمرأة

وبالحشي كما تصح قدوة

الرجل وغيره بالرجل

(وتصح القدوة

للمتوضيء بالمتوضي

الذي لا يلزمه

إعادة (وبما صح الحنف

للاعتداد بصلاتها

(وللقائم بالقاعد

والمضطجع) وللقاعد

بالمضطجع روى

التعليل المذكور عدم الصحة في جميع ذلك (تتبيه) يجري في الأمي الذي أمكنه التعلم ما في اللاحق الآتي  
(قوله وتكرهه بالنظام) وكذا جهول الإسلام والخيرية والأمية والأنوثة وغيرها فالربط بينهم صحيح ولا يضر  
الشك في ذلك لأنه لا يجب البحث عن حال الإمام كما مر ولا ينافي ذلك وجوب الإعادة عند العلم بنفسه  
كما يأتي نعم يجب البحث بعد الفراغ عن حال من أسر في جهورية ولا تجب مفارقتها في الأثناء وإن تردد فيه  
عند الاقتداء أو بعده ولا تلزمه الاستعادة إلا إذا علم الخلط بخلاف ما لو قال بعد السلام أسرت لعلني يجوزاه  
أو لم يعلم حاله (قوله وهو من يكرر التاء) أشار إلى أن التاء زائدة وأشار بالفاء إلى أن غير الفاتحة مثلها في  
ذلك وكذا سائر الحروف (قوله لعلهم) ليس قيداً فغير المعلوم مثله لأن المكرر حرف قرأ في الصحيح  
(قوله واللاحق) من اللحن بالسكون على الأنفصاح الخطأ في الإعراب والتحريك القطعة كلها في الصحاح  
وفي القاموس أنه بالتحريك والسكون يطلق على القطعة وعلى الخطأ في الإعراب هـ. والمراد هنا الأنعم منهما  
(قوله بما لا يغير المعنى) وإن كان علماً عامداً وإن حرم عليه في الفاتحة وغيرها ومنه ضم هاء الله أو لا مـ وكسر  
دال الحمد وكسر نون نستعين أو كسر تائه أو نون نعيد أو فتح بائه أو كسرها أو ضم صاد الصراط أو هاء  
عليهم أو راء الرحمن ونحو ذلك (قوله كأنعمت بضم أو كسر) أو تخفيف إياك وإبدال الحاء هاء أو ذال الذهن  
زايها أو ذال المهملة وسبأني (قوله أبطل صلاة من إ) يلزمه بطلان إمامته وهذا في الفاتحة مطلقاً<sup>(١)</sup> وكذا  
في غيرها إن علم وتعتمد ولا صحت صلاته وإمامته ووقت إمكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام للمسلم  
العاقل وإلا فمن الإسلام أو الإفاقة والمراد بإمكان التعلم القدرة على الوصول إلى العلم بما يجب بذلك في الحج  
وإن بعدت المسافة (قوله فصح صلاته إ) نعم إن كان علماً عامداً قادراً لم تصح صلاته ولا إمامته ويجب  
على المأموم به مفارقتها إن علم بذلك وإلا فله انتظاره إلى الركوع فإن لم يعد القراءة على الصواب فارق (قوله  
ليس هذا اللاحق إ) فحرم عليه القراءة على المعتمد وفي البطلان ما مر والحاصل أن اللحن حرام على العالم  
العائد القادر مطلقاً وإن مالا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً وأما ما يغير المعنى ففي  
الفاتحة لا يضر فيها إلا إن كان عامداً علماً قادراً وأما في الفاتحة فإن قدر وأمكنه التعلم ضر فيها ولا فكأنه  
(قوله ولا تصح قدوة رجل إ) سواء في الابتداء والتمام فلا يصح الربط لمن علم في الابتداء وتبين البطلان  
لمن علم في الأثناء أو بعد الفراغ (تتبيه) يكره لمن انتصح بالأنوثة أن يقتدى بالمرأة وللرجل أن يقتدى  
بمن انتصح بالذكورة نعم إن انتصح بأمر قطعي لم يكره كالولادة ونحوها (فروع) يصح الاقتداء بالملك  
وإن لم يتصف بذكورة أو أنوثة والجن كالإنس قال العلامة العبادي وإن لم يكونوا على صورة البشر وخالفه  
شيخنا وهو الوجه هنا وتقديم فيه زيادة في باب الحدث (قوله وللقاعد بالمضجع) وكذا غير المستلقي به مع علم  
الانتقالات (قوله فهو ناسخ) أي لأنه آخر الأمرين من فعله <sup>عليه</sup> لأن إمامته أتى بكر بالناس كانت في ظهر يوم الأحد

الحرف الأخير والآخريه (قول المخن من أمكنه التعلم) هذا إذا كان علماً عامداً سواء الفاتحة وغيرها فإن كان  
مع الجهول أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضر في موالاتها فإن قطعت للصواب واستأنف صح ثم إمكان التعلم  
في الكافر من وقت الإسلام وفي المسلم من التبيين فيما يظهر وحينئذ فلا تصح صلاة المميز ولا الاقتداء به إذا  
أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الإسنوي (قول المخن ولا تصح إ) اقتضى هذا جواز قراءة غير الفاتحة لخلقاً  
لما حاوله الإمام لكن لم يندب له السورة على نظر ومثله يقال في الفأفاء ونحوه في اللحن الذي لا يغير المعنى  
(قول الشارح لأن المرأة ناقصة) ولحديث: <sup>عليه</sup> لن يطلع قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تزوم امرأة  
رجلاً (قول المخن والمضطجع) أي ولو موبيا (قول الشارح فهو ناسخ إ) قال البيهقي لأن ذلك كان في صلاة  
الظهر يوم السبت أو الأحد ثم توفي <sup>عليه</sup> ضحى يوم الإثنين .

الشيخان عن عائشة أنه <sup>عليه</sup> صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً فهو ناسخ لما في حديثهما عنها وإجماع الإمام ليؤتم به من

(قوله وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين) ويقاس المضطجع على القاعد قدوة القاعد به من باب أولى (و) تصح (للكامل) أى البالغ الحر (بالصبي والعبد) للاعتداف بصلاتهم سواء فى الصبي الغرض والفعل . وروى البخارى أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين وأن عائشة كان يؤمها عبد هاذك وإن نعم البالغ أولى من الصبي والحر لولى من العبد قال فى شرح المهذب : والعبد البالغ أولى من الحر الصبي (والأعمى والصبي سواء على النص) وقيل : الأعمى أولى لأنه أشعث وقيل البصير أولى لأنه عن النجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الأول بينهما .

وكانت وفاته <sup>عنه</sup> عقبه فى صبيحة يوم الإثنين . (قوله أجمعين) بالنصب حالاً من الضمير أو محذوف على أنه تأكيد مقطوع أو أنه مفعول به أى أعيتكم (قوله والحر أولى من العبد) أى إن استويا بولوغاً أو عدمه إلا إن كان العبد أفضه فيسأوبان (قوله فى شرح المهذب إلخ) هو تأكيد لما فعله عموم الاستثناء قبله (قوله والأعمى) وكذا الأصم (قوله أى سلس البول) قيد به نظراً لما هو المتعارف عند الإطلاق وإلا المراد الأعم والأصم (قوله فلا تصح القدوة) قال شيخنا الرمل ويجب القضاء إذا تبين الحال قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا من تبين الحدث بل أولى بعدم القضاء منه (قوله لو جوب القضاء عليها على الصحيح) أى عند الشيخين وتقدم عن شيخنا الزيدى كشيخنا الرمل . والله أن المتقدم عدم وجوب القضاء عليها ومع ذلك لا يصح الاقتداء بها على المعتمد أيضاً نظراً للفعل بالوجوب ويمكن تنزيل كلام المصنف عليه (قوله امرأة) هو ما بعده منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وإن مرادف الفاعل والأصل ولو بانته أنورة إمامه أو كفره وهكذا سواء كان المأموم فى المرأة رجلاً أو ختنى وإن ظنها عند الاقتداء رجلاً (قوله أو كافراً) أى ولو بقوله نعم أو أسلم وصلى إماماً ثم أخبر عن نفسه أنه لم يكن أسلم عن حقيقة أو أنه ارتد لم يقبل خبره ولا تلزمه إعادة لأنه كافر بهذا القول (قوله لتقصيره بترك البحث) فى هذا التعليل نظر مع ما مر من أنه لا يجب البحث عن حال الإمام إلا أن يقال إن الأمور التى قل أن تخفى على أحد ينسب تاريخها إلى التقصير فى البحث عنها أو يقال هذا تحليل من يوجب البحث جرى على لسان غيره وليس مقصود عندنا فراجعهم (قوله جنباً أو محدثاً) وكذا كل ما يخفى على المأموم تركه التنية وكونه مأموماً ونية إقامة مطلقة ونحو ذلك وسواء تبين ذلك فى الأثناء أو بعد الفراغ وتجب نية المفاقة فى الأولى إن استمر الإمام فى صورة الصلاة وفضل الجماعة حاصل للمأموم فى ذلك نعم إن تبين ذلك فى الجمعة وكان من الأربعين وجبت عليه إعادة (قوله وإذا نجاسة خفية) هى عند شيخنا الزيدى والرمل الحكمة بأن لا تدرك بطعم أو لون أو ريح ومقابلها الظاهرة وستأق عند الطيلارى والسنباطى وغيرهما هى التى لو تأملها المأموم بفرضها فوق ملبوس الإمام ومع القرب منه لم يرها وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا (قوله الأصح) بمعنى الراجح والمنصوص بمعنى النص للإمام الشافعى رضى الله عنه وقول الجمهور بمعنى ترجيحهم له (قوله هنا) قيد به لأنه محل

(قول المتن بالصبي والعبد) وكذا الصبي العبد فلو أسقط الواو لدخلت هذه الصورة ولو اجتمع عبد فقيه وحر غير فقيه حكى فى شرح المهذب ثلاثة أوجه أصحابها أنهم سواء وحكاها فى التقدم فى إمامة المجازة من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الإسنى والبايان سواء (قول الشارح وقيل البصير) رجحه النووي فى مختصر التهذيب معللاً بأن التحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة (فاقتد) الأصم فى هذا كالأعمى قاله الإسنى (قول الشارح لصحة صلاتهما إلخ) أى وكفى بالنجاسة المغفوع عنها (قول الشارح لو جوب القضاء عليها) أى فهو مستفاد من المناهج فى هذا الفصل قاله ابن القتيب (قول المتن أو كافراً) ولو بلخياره كائنص عليه (قول المتن وجبت إعادة) علل الشافعى رضى الله عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون إماماً بخلاف الجنب كفى حالة تيممه وعلله الأصحاب بما ذكره الشارح قال الرافعى وينبئ على العتئين مسألة تخفى الكفر ١ هـ .

(والأصح صحة قدوة السلم بالسلس) بكسر اللام أى سلس البول (والظاهر بالمستحاضة غير الصغيرة) لصحة صلاتها من غير قضاء والثانى يقول صلاتها صلاة ضرورة ويفهم مما ذكر الجزم بصحة قدوة مثلها بما كفى إلى الأمى بمثله أما الشحرة فلا تصح القدوة بها لطاهرة ولا متحررة على الصحيح كما ذكر فى الروضة فى كتاب الحيز لو جوب القضاء عليها على الصحيح (ولو بان إمامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة أو كافراً معلناً) بكفره كالبردى (قيل أو غفياً) كفره كافر نديق (وجبت إعادة) لصلاته فى الأولين لتقصيره بترك البحث فيها إذ تمتاز المرأة بالصوت والحيفة وغيرهما ومثلها الختنى . لأن أمره يتشتر ويحرف معلن الكفر بالغيار وغيره بخلاف غفياً فلا تجب

الإعادة فيه إلى الأصح (لا) إن بان جنباً أو محدثاً كفى فى الحر (وإذا نجاسة خفية) فى ثوبه لو بدنه فلا تجب إعادة صلاة المزمع به لانتفاء التقصير منه فى ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة فلو تابى كلاً ما فى (قلت الأصح المنصوص) هو قول الجمهور أن غفياً الكفر هنا كعلمه والله أعلم) فتجب إعادة صلاة المزمع به لنقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلاً لأن نقص فيه بالجناية وذكر فى الروضة نحو الزيد هنا إن ما صححه الرافعى من عدم وجوب القضاء هو الأقوى دليلاً



وأن صاحبى التهمة والتهذيب وغيرهما قطعوا بأن النجاسة كالحديث ولم يفرقوا بين المخفية وغيرها وأن الإمام أشار إلى أن الظاهرة كمسألة الزندق لأنها من جنس ما يخفى أى فكفون على الوجهين فيه قال فى شرح المذهب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام الشيخ فى التنبيه أى فإنه أطلق النجاسة

والخالف بين الرافعى والنوى لأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا ظاهراً ولا باطناً فلذلك اعتمد النوى فيه وجوب الإعادة هنا وفى غير ما هنا لا بخلافه (قوله وإن صاحبى التهمة والتهذيب إغ) حاصل ما ذكره أنه لا خلاف فى عدم القضاء فى الخفية وأن فى الظاهرة طرأ ثلاثة أحدها قاطعة بعدم القضاء فيها كالخفية وهى ما فى التهمة والتهذيب وغيرهما ثانياً قاطعة بالإعادة فيها وهى ما فى التنبيه والكفاية وهى الراجحة ثالثاً حاكية لوجهين وهى ما فى التحقيق وكلام الإمام والخلاف جارٍ فى البصر والأعمى وقال شيخنا إن الأعمى لا قضاء عليه مطلقاً على المعتمد وفى ذكر الشارح كلام التحقيق اعتراض على المصنف بمخالفة كلامه فى كتبه (قوله معبراً بالصواب) أى قاتلاً لا إعادة فى الخفية على الصواب (قوله والأمر كالمرة) تجب الإعادة فيه ومثله كل ما شأنه عدم الخفاء كترك القيام والسترة والقراءة أو بعضها والتكبير والشهادة والسلام نعم لو كبر المأموم عقب تكبيرة الإمام ثم كبر الإمام ثانياً لشكه فى تكبيرة الأولى مثلاً لم يعلم المأموم به لم يضر (قوله والخلاف إلى آخره) يشير إلى أن تعبير المصنف بالأصح فى محله خلافاً لمن اعترض عليه (قوله ولو بان فى أثناء الصلاة إغ) أشار بذلك إلى ضابط هو أن كل ما تلازم فيه الإعادة بعد الفراغ إذا تبين فى الأثناء تجب فيه المغارقة حالاً من غير استئناف ولا يفتى عنها ترك المتابعة وأن كل ما تلازم فيه الإعادة بعد الفراغ إذا تبين فى الأثناء يجب فيه الاستئناف ويطلب ما مضى (قوله ولو عرف إغ) هذه مستثناة مما مر من أن بيان الحديث لا يوجب الإعادة (قوله ولم يفرقوا) قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقاً زماناً يمكن فيه طهر الإمام فلا إعادة نظر للظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة المرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وإن لم يحكم بنجاسة ماء ولغت فيه كذا قالوه والوجه أنهما سواء فتامله (قوله ولو اتقيد بخشى) أى فى الواقع بدليل التعليل بالتردد فى حاله أى فى أنه رجل أو خشى وهذا التردد لا يضر فى التية كإمراة اعتضاده بالحمل على الكمال وليس المراد بالتردد فى حاله كونه فى نفس الأمر ذكر أو أنثى مع علمه بأنه خشى لعدم انعقاد نيته فى ذلك بلا خلاف وكذا يقال فيما يأتى وعمل التردد الظن والشك والوهم وخرج به ما لو جزم بأنه رجل فى اعتقاده حالة التية ثم تبين أنه خشى واتضح بالدعوة قبل طول الفصل فى أثناء الصلاة ومطلقاً بعد فراغها فلا إعادة على المعتمد عند شيخنا الرملى فراجعهم (قوله والمأموم امرأة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها أو المأموم امرأة وعليها فالصور أربع أى سواء بان للمأموم فى الأولى امرأة أم لا أو بان الإمام فى الثانية رجلاً

المخالفة بين الرافعى والنوى لأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا ظاهراً ولا باطناً فلذلك اعتمد النوى فيه وجوب الإعادة هنا وفى غير ما هنا لا بخلافه (قوله وإن صاحبى التهمة والتهذيب إغ) حاصل ما ذكره أنه لا خلاف فى عدم القضاء فى الخفية وأن فى الظاهرة طرأ ثلاثة أحدها قاطعة بعدم القضاء فيها كالخفية وهى ما فى التهمة والتهذيب وغيرهما ثانياً قاطعة بالإعادة فيها وهى ما فى التنبيه والكفاية وهى الراجحة ثالثاً حاكية لوجهين وهى ما فى التحقيق وكلام الإمام والخلاف جارٍ فى البصر والأعمى وقال شيخنا إن الأعمى لا قضاء عليه مطلقاً على المعتمد وفى ذكر الشارح كلام التحقيق اعتراض على المصنف بمخالفة كلامه فى كتبه (قوله معبراً بالصواب) أى قاتلاً لا إعادة فى الخفية على الصواب (قوله والأمر كالمرة) تجب الإعادة فيه ومثله كل ما شأنه عدم الخفاء كترك القيام والسترة والقراءة أو بعضها والتكبير والشهادة والسلام نعم لو كبر المأموم عقب تكبيرة الإمام ثم كبر الإمام ثانياً لشكه فى تكبيرة الأولى مثلاً لم يعلم المأموم به لم يضر (قوله والخلاف إلى آخره) يشير إلى أن تعبير المصنف بالأصح فى محله خلافاً لمن اعترض عليه (قوله ولو بان فى أثناء الصلاة إغ) أشار بذلك إلى ضابط هو أن كل ما تلازم فيه الإعادة بعد الفراغ إذا تبين فى الأثناء تجب فيه المغارقة حالاً من غير استئناف ولا يفتى عنها ترك المتابعة وأن كل ما تلازم فيه الإعادة بعد الفراغ إذا تبين فى الأثناء يجب فيه الاستئناف ويطلب ما مضى (قوله ولو عرف إغ) هذه مستثناة مما مر من أن بيان الحديث لا يوجب الإعادة (قوله ولم يفرقوا) قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقاً زماناً يمكن فيه طهر الإمام فلا إعادة نظر للظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة المرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وإن لم يحكم بنجاسة ماء ولغت فيه كذا قالوه والوجه أنهما سواء فتامله (قوله ولو اتقيد بخشى) أى فى الواقع بدليل التعليل بالتردد فى حاله أى فى أنه رجل أو خشى وهذا التردد لا يضر فى التية كإمراة اعتضاده بالحمل على الكمال وليس المراد بالتردد فى حاله كونه فى نفس الأمر ذكر أو أنثى مع علمه بأنه خشى لعدم انعقاد نيته فى ذلك بلا خلاف وكذا يقال فيما يأتى وعمل التردد الظن والشك والوهم وخرج به ما لو جزم بأنه رجل فى اعتقاده حالة التية ثم تبين أنه خشى واتضح بالدعوة قبل طول الفصل فى أثناء الصلاة ومطلقاً بعد فراغها فلا إعادة على المعتمد عند شيخنا الرملى فراجعهم (قوله والمأموم امرأة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها أو المأموم امرأة وعليها فالصور أربع أى سواء بان للمأموم فى الأولى امرأة أم لا أو بان الإمام فى الثانية رجلاً

(قول الشارح وقيل إن كانت ظاهرة فوجهان) قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فيخالف ما سلف عن شرح المذهب (قول المتن والأمر كالمرة فى الأصح) أعلم أنه قد سلف فى المتن ولا قرأى به بأمرى فى الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابله قول قدم بفصل بين السرية والجرهية وقول مخرج بالصحة مطلقاً وإن النوى قال فى الروضة إن هذه الأحوال جارية سواء علم المأموم كون الإمام أمياً أم لا ١٩ هـ. لا يقال قوله أم لا هى عين المسئلة المذكورة هنا فكيف عبر بالأصح والخلاف أقوالاً لأننا نقول معنى الكلام إننا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة إذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف فى صحة الصلاة الأصح لا تصح وتجب الإعادة والثانى يقول إنما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب إعادتها والله أعلم (قول الشارح والثانى كالجنب إغ) فرق الرافعى بأن فقد القراءة تنقص فى الصلاة بخلاف الجنابة بأن الوقوف على كونه قارئاً أسهل من الوقوف على كونه متطهراً وإن شاهد الطهارة فمروض الحديث بعلمه أسهل بخلاف عوده أمياً بعد ما سمع قراءته (قول الشارح ولو بان فى أثناء الصلاة) هو قسم قوله السابق بعد الصلاة إغ (قول الشارح للتردد) هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى عدم القضاء فيما لو ظن كونه رجلاً من أول الأمر ثم ظهر أنه كان

على الثانى واستأنفها على الأول ويجزى القولان فيما إذا اتقيد خشى بامرأة ثم بان امرأته أو خشى بخشى ثم بان رجلاً أو امرأتين أو الإمام رجلاً أو المأموم امرأة

(والعدل أولى) بالإمامة (من الفاسق) وإن اقتصرت زيادة الفقه وغيره من الفضائل لأنه يخاف منه أن لا يحافظ على الشرائط (والأصح أن الأئمة أولى من

الأقرب) أى الأكثر قرأنا  
(والأورع) أى الأكثر ورعاً وهو زيادة على العدالة بالغة وحسن السيرة لأنه يحتاج إلى الصلاة إلى الأئمة لكثرة الوقائع فيها وقيل الأورع أولى من الآخرين لأنه أكرم عند الله وما يقع في الصلاة مما يحتاج إلى كثير الفقه فأنذر وقيل يستوى الأئمة والأقرب لتقابل الفضيلتين وقيل الأقرب أولى من الآخرين بحكاية شرح المهذب ويحمل له فيما قيل حديث مسلم (إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم) وأصحهم بالإمامة (أقربهم) وأجيب بأنه في المستوفين في غير القراءة كالفقه لأن أهل العصر الأول كانوا يتفقون مع

القراءة فلا يوجد قارئ إلا وهو فقيه فالحديث في تقديم الأقرب من الفقهاء المستوفين على غيره وأصل الروضة فهما من الشرح أن الأقرب يقدم على الأورع عند الجمهور (ويقدم الأئمة والأقرب على الأسن بالنسب) فحمل أحدهما من باب أولى أما الأئمة فلما تقدم وأما الأقرب فالحاقاً والمراد بالأسن من يعنى عليه في الإسلام زمن أكثر من زمن الآخر فيه بالنسب من يتسبب إلى قرين أو غيره مما يعتبر في الكفاة كالمعلماء

أم لا (قوله والعدل) أى في الرواية ولو رقيقاً وامراً وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة أو غلبت طاعته على معاصيه (قوله أولى من الفاسق) فللفاسق حق في الإمامة ولذلك يحصل فضل الجماعة في الاقتداء به مطلقاً عند شيخنا الرملي وإن كان يكره الاقتداء به إلا إذا تضرر غيره (فخرج) قال شيخنا الزيادى وشيخنا الرملي يحرم على الإمام أو القاضي أو الواقف أو الناظر أن ينصب في الإمامة من يكره الاقتداء به كفاسق ومتبدع ولا يصح نصبه لو وقع منه ولا يستحق المعلوم وقول بعضهم وليس منه من ينهجه أكثر القوم بأمر معلوم شرعاً لأنه يكره له أن يصلى إماماً ولا يكره الاقتداء به كما أشار إليه شيخ الإسلام بقوله ويكره إمامته إلى آخره فيه نظر ووضح فتأمل (قوله الأئمة) أى بأحكام الصلاة ومحل هذا التقديم في المستوفين في البلوغ وغيره مما مر (قوله أى الأكثر قرأناً) أى الأكثر حفظاً بعد الاستواء في صحة القراءة بالسلامة من اللحن وتفسير أو صاف الحروف ونحو ذلك وإلا فالأقل أولى ويقدم من غير بقراءة من السبعة بعد ذلك على غيره (قوله وهو) أى الورع من حيث هو يقدم به على من بعده والمراد بالفقه ترك ما فيه شبهة ويحسن السيرة المذكورين الناس بالخير والصلاح وأعلى الورع الزهد كما قالوا وفيه بحث دقيق وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال وقيله مراتب متفاوتة ولعلمها من أقسام الورع كما مررت الإشارة إليها فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصيح التعبير فيه بأفعل التفضيل بقوله الأكثر ورعاً فيقدم به على غيره لأنه ليس بعده مرتبة أعلى منه فتأمل (قوله كالفقه) أى فقه السنة بعد فقه القرآن وحيثما فقه الحديث دلالة على أن تقدم الأقرب فيه ليس من حيث زيادة قراءته بل من حيث زيادة فقهه اللازم لها فإذا استويا فيها وزاد أحدهما بفقهاء السنة فهو المتقدم فتأمل (قوله وفي أصل الروضة) (إخ) دفع به ما أوجه كلام المصنف من استواء الأقرب والأورع وليس كذلك لأن الأقرب مقدم عليه على المعتمد (قوله من يعنى) (إخ) أى فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً ما لم يبلغ قبل إسلام الآخر قاله شيخنا وفيه نظر إذ الكلام فيما إذا استويا في البلوغ كما تقدم وإذا استويا في سن الإسلام قدم بسن الكبير في العمر

خشي مشكلاً ثم اتضح بعد ذلك كونه رجلاً قال الإنسانى وهو ظاهر لا سيما إذا لم يحض قبل تبين الرجولية ركن قال وقد ذكر الروياني عن والده احتالين في نظره هذا وهو ما لو اقتدى خشي بامرأة يظهر رجلاً ثم بان الخشي أنثى، وأعلم أن قول الشارح للتردد في حاله هي عبارة الرافعي وعبارة الإنسانى التي نسبها للرافعي وبنى كلامه عليها للتردد في البية وليس الأمر كما قال ثم إن آخر كلامه كما ترى يومه أنه لو انكشفت الخنثوية ثم الانتضاح في أثناء الصلاة صحت وإن تأخر الانتضاح وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يقتضى أنه اقتدى به وهو يعلم الخنثوية وبه صرح السيكي حيث قال يخشى في ظنه وحيث يلزم أن يكون الثاني قاتلاً بصحة الاقتداء مع علم الخنثوية وأن القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قوله المثنى والعدل أولى) (إخ) ما سلف إلى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح ومن هنا: إلى آخر الفصل فيمن هو أولى بالإمامة (قوله المثنى والأصح أن الأئمة) أى فيما يتعلق بالصلاة (قوله الشارح أى الأكثر قرأناً) يعنى فليس المراد الأكثر تلاوة نعم لو كان الأقل قرأناً أصبح لكون الأكثر يلحن لحناً لا يغير المعنى فيحمل أن لا يكون من عل الخلاف واستدل في الإقيد على تقديم الأئمة بتقديم أى بكر في الصلاة بأمر رسول الله ﷺ وغيره أكثر قرأناً كائى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وأبى الدرداء فإن كلهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الإنسانى وهو دليل جيد ١ هـ. أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى في كلام الشارح رحمه الله يشكل عليه هذا الدليل ضاملاً والله أعلم (قوله الشارح لكثرة الوقائع فيه) بخلاف الذى يجب من القراءة في الصلاة فإنه محصور والوقائع لا تنحصر (قوله الشارح وأما الأقرب) (إخ) عبارة غيره لأن الفقه والقراءة يختصان

والصلحاء (والجديد تقدم الأسن على النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في أبائه وفضيلة الذات والقديم تقدم النسب لأن فضيلة مكسبة بالآباء وفضيلة الأخير مضي زمن لا اكتساب فيه والفضيلة المكتسبة أولى أولى وسكت المصنف كأصله عن الهجرة وهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى دار الإسلام

بعده من دار الحرب وفي  
الروضة كأصلها عن الشيخ  
أبي حامد وجماعة تأخيرها  
عن السن والنسب نالين  
الخلاف في ذلك وعن  
صاحبي السنة والنسب  
تقديمها عليهما واختاره في  
شرح المذهب والتحقيق  
وقدم فيه الورع على الهجرة  
والسن والنسب وأخره في  
النتيجه عن الكل وأقره في  
التصحيح . (فإن استويا)  
أي التخصيص في الصفات  
المذكورة من الفقه والقراءة  
والورع والسن في الإسلام  
والنسب وكذا الهجرة  
(فضيلة الثوب والبدن) من

(قوله مكسبة بالآباء) أي في الآباء كما ذكره أو لا ولذلك قال الرافعي إن شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء  
والمعنى أن الشرف الحاصل لهذا إنما سري إليه بسبب فضيلة اكتسبها آباؤه ولا يبعد أن يقال إن فضيلة هذا  
مكتسبة له بسبب آباءه كما هو ظاهر العبارة (قوله واختاره في شرح المذهب) وهو المعتمد وما في التنبيه مرجوح  
فيقدم بالورع على الهجرة وهي على السن وهو على النسب ويقدم في الهجرة الأقدم هجرة في غيره (قوله يقدم  
في النسب) أي بعد تقديم النسب إلى المهاجر ومن قبله والمتسبب إلى الهاشمي مثلاً يقدم على المتسبب إلى من  
بعده وهكذا البقية مما ذكره الشارح وغيره (قوله على من لم يهاجر) وإن لم يطلب منه الهجرة على المعتمد كأهل  
المدينة الشريفة (قوله وأولاد من هاجر) وكذا أولاد من تقدمت هجرته ومثلهم وأولاد من يقدم بصفة مما تقدم  
كالآفة والأثر (تنبيه) ما اقتضاه ما ذكره من تقديم التابعي وولده على الصحابي وولده صحيح وليس فيه  
ما يقتضي تفضيل التابعي على الصحابي كما فهمه بعض سخفاء العقول واغتر به غيره (قوله فضيلة الثوب  
إلخ) أي بعد حسن السيرة أي الذكر بين الناس كما مر والمعتد في هذه الصفات ترتيبها خلطاً لما يؤممه كلام  
المصنف فيقدم بعد حسن السيرة بنظافة الثوب فالبدن طيب الصنعة فحسن الصوت فحسن الوجه المشار إليه  
يقول المصنف ونحوها وقدم الأذرع على بلبس البياض (١) على غيره وهو واضح . (قوله يقدم في النسب) أي بعد  
تقديم المتسبب إلى المهاجر ومن قبله والنسب إلى المهاجر مثلاً يقدم على المتسبب إلى من بعده وهكذا البقية مما  
ذكره الشارح وغيره (تنبيه) في ذكر حاصل ما هو الراجح وهو أنه يقدم العدل بالآفة فالأثر فالأثر  
فالأورع فالمهاجر فالأقدم هجر فالأسن فالنسب فالأولاد فالأعلى ترتيب الآباء فالأحسن سيرة فالأنظف ثوباً  
فيبدأ فالأطيب سيرة فالأحسن صوتاً فالأحسن وجهاً (قوله الأجنبي) قيده لئلا يراد ما يأتي من تقديم السيد والمير

بالصلاة الأولى لمعرفة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرها (قول الشارح لأن فضيلة  
الأول في ذاته إلخ) لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم رواه الشيخان لأن ظاهره كبير السن  
المعروف وأن النووي قال إنه خطاب للملك ورفقته وكانوا في الإسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء  
أهـ . والعجب أن الإسنوى استدل به مع نقله هذا الكلام عن النووي قبيل ذلك يسير وتبعه شيخنا في شرح  
التهجئة وقد بوجه ما قاله ويدفع الإشكال بأن تقول العمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قول الشارح  
والقديم تقدم النسب إلخ) استدل بقوله ﷺ : الناس تبع لقريش في هذا الشأن . رواه مسلم يعني الإمامة  
العظمى وقيس عليها الصغرى وعلى نسب قريش غيرها (قول الشارح لأن فضيلته مكسبة بالآباء) عبارة  
الرافعي لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء أهـ . وهي أوضح من عبارة الشارح بل عبارته لا تنكح فهم  
فأصل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول المتن فإن استويا إلخ) قال الإسنوى قبيل هذا يخلص أن  
المرجحات الأصول ستة الفقه والقراءة والورع والهجرة والسن والنسب فإن استويا فيها فسيأتي وإن اخص  
أحدهم بأحدها مع الاستواء في الباقي قدم وإن تعارضت ففيه ما سبق أهـ . (قول الشارح على أولاد غيرهم)  
ربما يشمل ذلك ولذا الهاشمي وصرح به شيخنا في شرح المنهج وجهه أن الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر  
مقدم كما به وهذا الكلام فيه نظر لأن الرافعي قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان  
على تقديم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذهاب إلى تقديم ولد المهاجر غير القرشي على  
ولد القرشي وهذا هو من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله قابلة للتأويل والله أعلم (قول المتن ونحوه)  
مثل له الإسنوى رحمه الله بالوصلي له بالمنفعة مدة حياته فإنه يستحقها ولا يملكها لأنها لا تورث عنه وحيداً فعبارة  
المنهج لا تشمل المستعير والعبد (قول الشارح من غيره الأجنبي) قيده لئلا يراد ما سيأتي من تقديم السيد والمير

على أولاد غيرهم (ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كاجارة وإعارة وإذن من سيد العبد (أولاً) بالإمامة فيما استحق منفعته إذا كان أهلاً لها من غيره الأجنبي

عن ذلك الموضع (فإن لم يكن أهلاً) لما كثر أنه أُرِجال (فله التقديم) لمن يكون أهلاً في ذلك حديث مسلم: (لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) وفي رواية لأبي داود (في بيته ولا في سلطانه) وعبارة الروضة كأصلها والمحرو وسكن الموضع بحق وصدقه على الصور الأربع المذكورة كما في الروضة وأصلها أوضح

من صدق قوله مستحق  
المنفعة عليها إذ نوزع في  
صدقه على الأخيرين منها  
(ويقدم) السيد (على  
عبد السالكين) بإذنه  
سواء أذن له في التجارة أم لا  
لرجوع فائدة السكون  
إليه دون العبد فلا يبقى فيه  
خلاف المستعير الآتي  
لرجوع فائدة السكون  
إليه (لا مكاتبه في ملكه)  
أي المكاتب لأن سيده  
أجنته منه (والأصح  
تقديم المكسرى على  
المكسرى) المالك نظراً إلى  
ملك المنفعة والثاني ينظر  
إلى ملك الرقبة (و) تقديم  
المعير على المستعير للملكة  
الرقبة والرجوع في المنفعة  
والثاني تقديم المستعير لأنه  
صاحب السكنى إلى أن  
يمنع والإمام الراتب  
للمسجد أولى من غيره  
فإن لم يحضر استحب أن  
يبحث إليه ليحضر فإن  
خيف فوات أول الوقت  
استحب أن يتقدم غيره  
(والوالمى في محل ولايته  
أولى من الأئمة والمالكة)  
فما ذكر معهما أولى وفي  
ذلك الحديث السابق  
ويتقدم أيضاً على الإمام  
الراتب في المسجد والمعنى  
فيه أن تقدم غيره بمحضته لا

فإن لم يكن أهلاً ولو بنحو أنوته أو كفر فله تقديم من هو أهل وعلم بذلك أن لمن هو أهل أن يقدم غيره  
بالأولى وهما قول شيخ الإسلام ولتقدم يمكن تقديم وخرج به المقدم بالصفات كالفقه فلا يعتبر تقديمه  
(قوله لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) أى لا يتقدم الرجل على الرجل في عمل استحقاقه ويقاس بما فيه  
غیره ودفع بالرواية الثانية حمل السلطان على الملك وحده (قوله وصدقه) الأولى وصدقه إلا أن يؤول  
بالمذكور وما ذكره مبنى على أن ونحوه في كلام المصنف مجرور عطفاً على ملك كما جرى عليه بعضهم فإن  
جعل مرفوعاً عطفاً على مستحق كان صدقه على الأخيرين أولى من عبارة الروضة لا يقال هذا لا ينطبق إلا  
وضحية للإجماع في الرق والجر لردّه بأن كلامهم في فساد الصدق لا في إيهام الإعراب فتأمل (قوله السكون)  
هو مصدر بمعنى السكنى (قوله لأن سيده أجنته منه) أخذ بعضهم من هذه العبارة أن هذا في المكاتب  
كتابة صحيحة وفيه نظر لأنه مستقل بالكسب في الفاسدة أيضاً فراجع (قوله المالك) قيد به لأنه عمل  
الخلاص كما يفيد تحليل المقابل وأما تقديم المستأجر من المستأجر عليه فلا خلاف فيه (قوله للملك الرقبة)  
أى والمنفعة كما علم بما قبله (قوله والإمام الراتب إلخ) أى أن الإمام الراتب يقدم على غير الوالى ويقدم الوالى  
عليه إلا إن كان قد رتب الإمام الأعظم فيقدم على الوالى أيضاً وهذا في مسجد غير مطروق بأن لا يصل  
فيه في كل وقت إلا جماعة واحدة ثم يقفل كما مر وإلا فالراتب كغيره ولو بمحضته فلا تتركه جماعة غيره حيث  
معه ولا قبله ولا بعده كما تقدم ويقدم الراتب في محله ولو على الساكن فيه إلا على من ولاه (قوله والوالمى  
إلخ) ولو فاسقاً أو جباراً والمراد به ما يعم القضاة ويقدم منهم الأعم ولاية فالأعم والأعلى ولى كلام ابن  
حجر ما يقتضى أن عمل تقديم الوالى إن شملت ولايته الأمة فراجع .

(قول المتن فإن لم يكن) اسم يمكن ضمير يعود على المستحق فيفيد أن المستعير لا يأذن بمحضرة المعير به  
عليه الإنسانى رحمه الله ووجه الإفادة أن المستعير والمعير على ما شرح الإنسانى لا يستفادان من المنهاج (قول  
الشارح على الأخيرين منها) إذ المستعير لا يستحق المنفعة قال الإنسانى ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد  
فظاهر أقول لو قرئ ونحوه بالرفع اتضح فحول عبارة المنهاج لذلك واتسقى عن المثال الذى تكلفه الإنسانى  
واعلم أن الإنسانى جعل قول المنهاج يملك عائداً على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أبقي الكلام على ظاهره  
من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف (فائدة) السكون مصدر سكن المكان (قول الشارح  
لرجوع فائدة السكون إليه) زاد الراجعى فهو المالك والساكن (قول الشارح إليه) الضمير فيه راجع لقوله  
المستعير (قول المتن على المكسرى) أى للمالك للرقبة كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما بآتى أما المكسرى غير  
المالك فالمكسرى مقدم عليه بلا خلاف (قول الشارح للملكة الرقبة) الأحسن ما قاله غيره لأنه قادر على منع  
المستعير ووجه الأحسنية فحول هذا للمعير غير المالك للرقبة فإنه مثل مالكا فيما يظهر (قول المتن والمالكة)  
أى إذا رضى بإقامة الجماعة في ملكه قال الإنسانى والوالمى يشمل القضاة وغيرهم (قول الشارح فمعما  
ذكر معهما أولى) لك أن تقول من جملة ما ذكر العدل والمنفعة أنه أولى من المالك الفاسق أعنى إذا رضى  
بإقامة الجماعة في ملكه اللهم إلا أن يقال معنى أولوية الإمام أنه بعد رضا المالك بإقامة الجماعة يسن له  
التقدم من غير توقف على إذن المالك له بمخصومه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق .

يلحق يبذل الطاعة فإن أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم يراعى في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالإمام الأعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى وعبارة المحرر كالشرح  
والوالمى في محل ولايته أولى من غيره وإن اختلف ذلك الغير بصفات مرجحة وهو أولى من مالك المنفعة أيضاً لتصل المصنف عن بعضها إلى ما قاله نظر العمل .

(فصل) (لا يتقدم) للمأموم (على إمامه في الموقف) لأنه لم ينتقل عن أحد من المتقدمين بالنبي ﷺ والخلفاء الراشدين (فإن تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجديد) كما تبطل بتقديمه عليه في

[ فصل في شروط الاقتداء وألوانه ] \* . وشروطه سبعة عدم التقدم في المكان ولو تحاده وعدم الانتقالات ونية الاقتداء والتبعية وموافقة نظم الصلاة وعدم المخالفة في السنن وأشار المصنف إلى هذين بقوله فإن اختلف فعلهما اتبع أي نظم صلاتهما إلا الفتن والتشهاد والمذكور منها هنا الثلاثة الأول (قوله لا يتقدم) أي يقبض في غير صلاة شدة الخوف (١) على إمامه فيما توجه إليه ولو جهة مقصده في المسافر والمراد بالتقدم كونه متقدماً على الإمام سواء كان بفعل نفسه أو بفعل الإمام كإن تأخر عن المأموم أو لا بفعلهما كدوران سرير أو سفينة ونقل عن إفتاء شيخنا الرمي في الثانية قطع القدوة دون البطلان فراجعوه والمراد بالموقف مكان الصلاة ولو بغير وقوف وذكر الوقوف للأغلب والأكثر فإن تقدم بغير نية مفارقة حرم عليه في الفرض وبطلت صلاته مطلقاً إن كان عامداً علماً مطلقاً أو جاهلاً أو ناسياً وطال الفصل عرفاً والأفلا (قوله في الفعل) أي المبطّل كما سيأتي (قوله لا يتبطل الخ) أي قياساً على ذلك بجماع مخالفة المطلوب فيها (قوله وعبارة الحرر) لم يتقدمه فبهي ظاهرة في الابتداء ودول المصنف إلى الانتهاء لعلم الابتداء منه بالأولى ولعمومه له تغليب أو حقيقة فهي مساوية لعبارة الشرح (قوله لو شك) ولو حاله نية لأن الأصل عدم الفساد ما لم يتحقق (قوله تصح صلاته) هو المعتمد (قوله للقبلا) أي عرفاً (قوله فكره مساواته) ولو في إمامة النسوة نعم تندب المساواة في إمامة علي لمرأة بصراء في ضوء (قوله بالعقب) أي لمن اعتمد عليه وفي السجود بالركبتين لمن اعتمد عليهما وفي الجلوس بالآلية كذلك وفي المستلقي بالراس ومقدم البدن وفي المضطجع بالجنبين وفي الملقق بالجلب الملقق به والضابط في ذلك كله أن لا يتقدم للمأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام سواء أتمها أو غيرها أو اختلفا وقد أوصلها بعضهم إلى ست وثلاثين صورة فلو تقدم المأموم جلاً وأخرى إن اعتمد على المقدمة وحدها بطلت صلاته وإلا فلا (قوله في القعود بالآلية) أي بجميعها أي بما اعتمد عليه منها كما علم (قوله وفي الاضطجاع بالجانب) أي بجميعها أي بما اعتمد عليه منه فلا يضر التقدم في جزء من ذلك كما علم (قوله ويستديرون) تندبوا في أفضل من غيرها وإن اتسع المسجد ووقوفوا في آخرياته (قوله خلف المقام) بحيث يكون المقام بين الإمام والكمية لأن وجهه كان من جهتها والقرب منه أفضل وإن فوت ركعتي الطواف على غيره لقصر زمن الصلاة (قوله ولا يرضى) أي في صحة الاقتداء وإن كرهت المساواة والأقرية للمفوتات لفرضية الجماعة بذلك علم أن الصف الأول هو المتصل بماء وراء الإمام كقائه شيخنا كابن حجر وغيره وقول شيخنا الرمي إنه من ليس بينه وبين الكمية حائل وإن كان أقرب من الإمام فيه نظر لمناجاته لما ذكر ولبعده فيما لو لم يكن مثلاً لرجلان متقدمين في جهة واحدة فأنه (قوله في جهته) أي الإمام ومنها بعض كل من الركبتين عن يمينه وشماله فلو استقبل المأموم أحدهما لم تصح إن اعتمد على الرجل التي من جهة الإمام وكذا إن اعتمد عليهما لوجود التقدم هنا حقيقة وبذلك فارق ما مر . ولو استقبل الإمام ركناً لم يجز التقدم عليه في إحدى الجهتين عن يمينه وشماله ولا في أركانها على ما مر (قوله والجمهور قطعوا الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف وتقدم موافقته للروضة مع عدوله عن عبارة أصله ويجري ذلك في المسألة بعدها كما أشار إليه الشارح .

(فصل) (لا يتقدم الخ) (قول الشارح) لا يتبطل الخ أي بجماع أنها مخالفة في الموقف (قول المن ولا يضر مساواته) قال ابن الرفعة بالاتفاق (قول المن ويندب خلفه الخ) قال الإسنوي خوفاً من التقدم ومرامعة للمرتبة بل تكره للمساواة اهـ . (قول الشارح وهو مؤخر القدم) إيضاح هذا ما نقل القاضي عياض عن الأصمعي أنه القدر الذي أصاب الأرض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر القدم عن الساق اهـ . أقول وهذا الأخير فيه نظر فإن كثيراً من الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شيء من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قول المن ويستديرون) كأنه قال على ما سلف إذا بدعوا عن الكمية والأفلا فحكمهم هذا

والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر به مخالفة منكراً بخلاف الأقرب في جهة الإمام فيضراً جزءاً والجمهور قطعوا بالأول

وعبر فيه في الروضة بالمنع وقول المحرر في الأظهر أي من الخلاف (وكذا لو وقف) أي الإمام والمأموم (في الكعبة) أي داخلها (واختلفت جهتهما) كأن كان وجه المأموم إلى وجه الإمام أو ظهره إلى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب إلى الجدار الذي توجه إليه من الإمام إلى ما توجه إليه في الأصح لما تقدم من زياد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به بتصحيحها ما ذكره الرافعي في الأولى ولو وقف الإمام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه إلى أي جهة تشاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضاً لكن لا يتوجه المأموم إلى الجهة التي توجه إليها الإمام على الجدي لتقدمه حيث شذ عليه (ويقف الذكور عن يمينه) أي الإمام بالمكان المأموم أو صبياً (وإن حضر آخر) في القيام (أحرم عن يساره) ثم يتقدم الإمام أو يتأخران حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين (وهو)

أي تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال قلت عند خاتمي ميمونة فقام النبي ﷺ يصلي من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقمنى عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله ﷺ يصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدركني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه ترجم البيهقي عليه باب الرجل يأثم بالرجل وعلى الأول باب الصبي يأثم برجل ولو جاء الثاني في التشهد أو السجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وإن لم يكن إلا التقدم أو التأخر لضيق المكان من أحد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر مع الإمام في الأثناء

(قوله ولو وقفا بالعكس) هذه تمام الأحوال الأربعة والضابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظهر المأموم إلى وجه الإمام حقيقة أو تقديرأ (فتبينه) لو وقف صف طويل في أخريات المسجد أو خارجه صحت صلاة من حاذى بدنه كله جرم الكعبة فيجب انحراف غيره إلى عنيها والقول بأن الجرم الصغير كلما بعد كثرت عاذاته فاسد كما لا ينبغي على عقل فضلاً عن فاضل لأن الذي يكثر بمعنى يتسع إنما هو قاعدة الزاوية الحادة من الحطين المتقين على مركزه الحار جين إلى غير نهاية وتقدم متى كان بين الإمام والمأموم أكثر من سمت الكعبة بطلت صلاتهما على ما مر فتأمل (قوله عن يمينه) وإن فاتته نحو سماع قراءة على المعتد (قوله في القيام) ومنه الاعتدال (قوله ثم يتقدم الإمام إلخ) ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الإمام وإن داما على موقعهما من غير ضم أحدهما إلى الآخر وكذا لو تأخرا ولا بعد فيه لطلبه هنا منهما ابتداء فلا يخالف ما سياتي في فراجه (قوله فأخذ برأسى إلخ) وهذا من معجزاته ﷺ ومنه يؤخذ طلب الإشادة بالفضل لمن خالف مطلوباً (قوله أو السجود) ومثله الركون على المعتد عند شيخنا وفي شرح شيخنا إلحاقه بالقيام تبعاً لشيخ الإسلام ويظهر أنه الأقرب لسهولته (قوله حتى يقوموا) أي إن قاموا فلا تقدم لمن يصلي خالسا (قوله وجلان) والأولى كون الحر أو البالغ منهما لجهة البين (قوله امرأة) ولو عمر ما أو حليته وكذا ما يأتي (قوله أم سليم) بضم السين وفتح اللام هي أم أنس واسمها مليكة (قوله ويقيم) واسمها ضمرة وقيل سلم ابن أم سلم المذكورة (قوله لا احتال أنه امرأة) هذه علة عدم مساواته للرجل وما بعدها علة عدم مساواته للمرأة وأخذ من ذلك أنه لو حضر خشي منفرداً مع الإمام أنه يقف فيما بين يمينه وخلفه لتعارض الاختالين (قوله ثم الصبيان) إن لم يكن في صف الرجال ما يسهم والأكمل بهم واستوجه بعضهم تقدم الأحرار على الرأفة ولا بعد فيه وأفضل صغوف الرجال أوله إن لم يذكره ثم ما يليه وهكذا وكذا النساء الخالص وأفضل صغوفهن مع الرجال الخالص أو الخنثى آخرهما ثم ما قبله وهكذا ١ هـ. ومثلهن الخنثى وإذا اجتمع الخنثى صفأً واحداً فلا ينبغي تعددهم وأفضل كل صف يمينه وإن فات نحو سماع قراءة كما مر (تنبيه) يؤخر جنس النساء ولو بعد إحرامهن لغيرهن وتؤخر الخنثى لجنس الذكور ولا تؤخر الصبيان للرجال وتؤخر المرأة للمستورين من جنسهم (قوله ثلاثاً) إن كان لراد أنه قال ما ذكر ثلاثاً بعد المرة الأولى ففيه دليل لحكم الخنثى والأفلا وتقدمهم على النساء للاحتياط (١) (قوله أولو الأحلام والنهي) أما الأحلام فهي جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها يعنى الاحتلام أي

(قوله الشارح والمرأة خلف الرجل) لو كانت عمرماً للرجل فالظاهر أنها مصفان خلفه (قول الشارح ويقيم خلفه) أي قبت ذلك في الصبي والرجل ففي الرجلين من باب أولى .

صفاً أي قاما صفاً (خلفه) وكذا امرأة أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وإن حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وإن حضر معه امرأة أو رجلان أو رجل والصبي خلفه صفأً وقامت المرأة خلفهما وروى الشيخان عن أنس قال صلى النبي ﷺ في بيت أم سلم فقامت أنا وبينهم خلفه أم سلم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخشي وقف الرجل عن يمينه والخشي خلفهما لا احتال أنه امرأة أو المرأة خلف الخشي لا احتال أنه رجل ويقف (خلفه الرجل ثم الصبيان ثم النساء) قال ﷺ لا يلبس منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثاً واهمسلم (وقوله ليليني)

بتشديد النون بعد الياء ويحذفها وتخفيف النون وروايتان والنهي جمع نهيه بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الأشعري قال كان رسول الله ﷺ يلبس في الصلاة ثلث الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كثنتيه ثم الخنثاء ثم النساء (وقف إمامتهن وسطهن) يسكون السين روى البيهقي بإسنادين صحيحين أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أمثاناً فقمتا وسطهن ولو أمهن خشى تقدم عليهن ذكره في الروض بقول كل ما ذكره مستحب

ما ذكره مستحب

وخالفته لا تبطل الصلاة

(ويكره وقوف المأموم

فرداً بل يدخل الصف إن

وجد معه) فيه (ولا

فليجر شخصاً) منه (بعد

الإحرام وليساعده

المجرور) بموافقة يفت

معه صفراً روى البيهقي أنه

ﷺ قال لرجل صل

خلف الصف (أي المصل

هلا دخلت في الصف أو

جرت رجلاً من الصف

فصل ملك أعدائك)

وضعه والأمر بالإعادة

للاستحياب لما روى

البخاري عن أبي بكر أنه

انتهى إلى النبي ﷺ وهو

راكع فرجع قبل أن يصل

إلى الصف فذكر ذلك

لنبي ﷺ فقال :

« زائد الله حرصاً ولا

تعذر » . وفي رواية لأبي

داود بسند البخاري

فرجع دون الصف ثم مضى

إلى الصف ولم يأمره

بالإعادة مع أنه أتى بعض

الصلاة منفرداً خلف

الصف وفي الروضة

كأصلها : له أن يخرج

الصف إذا لم يكن فيه

فرجة وكانت في صف

قدومه لتقصيرهم بتركها

ويؤخذ من الكراهة فوات

فضيلة الجماعة على قياس

ما سياتي في المقارنة (ويشرط عليه) أي المأموم (بإتصالات الإمام) ليتمكن من متابعتها (بأن يراه أو يسمعها أو يلمسها) وفي الروضة كأصلها

وقته وهو البلوغ وقيل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى التأني ويلزمه العقل وأما النهي بضم النون وفتح الحاء فهي جمع نية كترفة وهو العقل وقيل هما بمعنى البلوغ (قوله بتشديد النون) وهي إمانون التوكيد التثنية مع حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وإدغامها فيها والفعل فيما مبنى على فتح آخره وهو الياء وعمله جزم بلام الأمر ومع التخفيف فالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء (قوله إمامتهن) وكذا إمام عرأة بصراء في ضوة كأم (قوله يسكون السين) على الأنصحب وكذا كل ما صلح فيه معنى بين وإلا فالأنصحب الفتح كوسط الدار (قوله لقامتا وسطهن) وكان ذلك بعلم النبي ﷺ أو أمره فأمله (قوله وكل ما ذكر) بقوله ويقف الذكر إلى هنا (قوله وخالفته لا تبطل الصلاة) لكنها مكروهة تقوت بها فضيلة الجماعة على الإمام ومن معه ولو مع الجهل بها ما لو أحرما معاً عن عييته ولم يتقدم أمامهما ولم يتأخرا خلفه (قوله فرداً) بأن يكون في كل من جانبيه فرجة تسع واقفاً فأكبر وإن كان بين الصفوف والفئات في تقطيع الصفوف فضيلة الصفب لا فضيلة الجماعة عند شيخنا الرملي وأتباعه (قوله معه) بفتح السين والمراد بها هنا ما يشمل الفرجة وأصلها ما دون الفرجة وأقل الفرجة ما يسع واقفاً كأم (قوله فليجي) ندباً ولو قيل إحرامه وسياً وفيه الفضائل (قوله شخصاً) أي حرراً أو رقيقاً مع سلامة عاقبته ويدخل الرقيق في ضمانه وإن جهل رقه (قوله منه) أي الصفب إن كان أكثر من اثنين وإلا وقف معهما إن أمكن وإلا غرقهما وصف مع الإمام وللثلاثة فضيلة الصفب الأول لعذرهم ولو صف شخصاً أو أكثر أمام الصفب الأول بلا عذر كره لهم وقيل يحرم وليس لهم فضيلة الصفب الأول ولا فضيلة الجماعة أيضاً على الوجه الذي شغلتهم المطلوب من حيث الجماعة خلافاً لمن ادعاه ، نعم إن قصر الصف الأول كبدله عن الإمام بأكثر من ثلاثة أذرع فالتمتد حيث هو الصفب الأول كما هو ظاهر (قوله بعد الإحرام) فيكره قبله إن لم يكن المجرور مكرهاً ولا أحرماً المجر (قوله وليساعده المجرور) ندباً وإن جهل الحكم كأن أسره إليه قبل جره بل يندب له التأخير ولو بلا جرح ويحصل له بالإعانة أجر كأجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه (قوله للاستحياب) ولو منفرداً كما قاله شيخنا وفيه نظر لما مر أنه لا تندب الإعادة منفرداً إلا لمن جرى خلاف في بطلان صلاته إلا أن يقال لهذا خصوص الأمر بالإعادة فيه فراجمه (قوله أن يخرج الصف) وإن تعدد وخرج بالخروج التخطي فهو كالجمعة (قوله فرجة) فلا يخرج للسعة على المحدث (قوله لتقصيرهم) خرج ما لو تركوا نحو حرز أو مطر أو طرأت بعد إحرامهم (قوله فوات فضيلة الجماعة) هو المحدث والفئات جميع الدرجات فيما فأتت فيه لا في غيره (قوله علمه) أي قبل سبقه بمبطل كركنين فعليين وإن لم يعلم وقال الطبراني لا بطلان مع عدم العلم ويحرم على نظم صلاة نفسه إلى أن يوافق الإمام (قوله يسمعه) أي الإمام ولو فاسقاً أو صيباً (قوله لمصلحاً) ولو غير مصلح إن كان عدل وابتغى غيره ولو كفر أو اعتقد صدقه أو صيباً ما مؤناً وبعض

(قول المتن وسطهن) قال الجوهري جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لأنه اسم قال وكل موضع صلح فيه فهو بين بالإسكان وإلا فهو بالفتح وربما يسكن وليس بالوجه ا هـ . (قول الشارح روى البيهقي إلخ) في الكناية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة إذا أمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه . وذلك ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ (قول المتن وليساعده المجرور) ينبغي أن تحصل لهذا المساعد

مما سياتي في المقارنة (ويشرط عليه) أي المأموم (بإتصالات الإمام) ليتمكن من متابعتها (بأن يراه أو يسمعها أو يلمسها) وفي الروضة كأصلها

وقد يعلم بهداية غيره إذا كان أعمى أو أصم في ظلمة (وإذا جمعهما مسجد صح الإقضاء وإن بعدت المسافة وحالت أبنية) نافذة أغلق أبوابها أولاً وقيل لا يصح في الإغلاق وإذا لم تكن نافذة لا يمد الجامع لهما مسجداً واحداً (ولو كان بفناء) أى مكان واسع (شرط أن لا يزيد ما بينهما على الثلاثة ذراع) بذراع

الآدمي (تقريباً وقبل تحديقها) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فإنهم يقولون بما في ذلك مجتمعين وعلى التقريب لا تضرب زيادة أفرع مسيرة ثلاثة ونحوها وتضر على التحديد قاله في شرح المذهب . (فإن تلاحق شخصان أو صفان) كذا في الحرر أيضاً المراد به ما في الروضة كأصلها : أنه لو وقف خلف الإمام صفان أو شخصان أحدهما وراء الآخر (اصحرت المسافة) المذكورة (بين الأخير والأول) من الشخصين أو الصفين لا بين الأخير والإمام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والأخير فرسخاً جاز (وسواء) في الحكم المذكور (الفناء المملوك والوقف والمبعض) أى الذى بعضه ملك وبعضه وقف والموات كالأحرار والمحط والمسق كالأحرار المذهب كأصل الروضة فمعاً من الشرح (ولا يضر) بين الشخصين أو الصفين (الشارع المطروق والنهر الخارج إلى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) ومقابله بقول الشارع قد

الصف كالمبلغ (قوله أعمى وأصم) وفي نسخة أعمى أو أصم وهى أولى لئلا يلزم استدرار الظلمة (فروع) زوال المبلغ في الأثناء كالإهداء فتجب المنفعة إن لم يربح وجوده قبل مبطل . (قوله وإذا جمعهما) أى يشترط أن يجمع الإمام والمأموم مكان مسجداً أو غيره فلا بد من اتحادهما بالقرب وغيره وقال عطاء بكفى العلم بالانتقال وإن بعدت المسافة وحالت أبنية كثيرة (١) قيل وهو يخالف للكتاب والسنة والمراد بالمسجد الخالص ومنه رتبته وهى ما حوط عليها عند البناء لأجله وإن هجرت أو انتهكت ويلزم الواقف تمييزها عن المسجد قاله شيخنا الرملى فإن علم حدوثها بعده فهى كحرمة وهى ما حوط عليه لأجل القاء نحو قيامته وليس له حكمه والمساجد المتلاصقة المتنافئة كالمسجد الواحد وإن انفرد كل بإمام ولا يضر نحو غير فيها إلا إن كان سابقاً عليها (قوله نافذة) بحيث يمكن الاستطراق منها عادة لا نحو وثبة فاحشة (قوله أغلق أبوابها) ولو يفتل أو ضبة ليس لها مفتاح ما لم تسمر فإن سمرت ولو في الأثناء ضر كزوال مرفى دكة أو سطح ليس لها غيره كجدار حائل بينهما وقيل شيخنا الرملى كان حرج بما إذا كان بأمرها وإلا فلا يضر قال بعض مشايخنا ويجزى مثله في التسمر وغيره (قوله لا بعد إلخ) فلا تصح القدوة وإن وجدت رؤية من نحو شبك ولو في المسجد خلافاً للإسنوي (قوله بذراع آدمي) وهو شبران تقريباً ويزيد على الذراع المصرى بنحو ثلثه (قوله من عرف الناس) لأن ما لا ضابط له لغة ولا شرعاً فمرجه العرف وحكمته وصول صوت الإمام للمأموم في ذلك غالباً . (قوله ونحوها) مما هو دونها كما صرح به الإسنوي وغيره فتضرب الزيادة على الثلاثة مطلقاً (قوله والمراد به إلخ) فالتلاحق ليس معبراً (قوله وراء الأخر) قيد به لأنه الذى في الروضة وسبقاً لليمين واليسار وعبارة المصنف شاملة لما قاله الإسنوي فلو أبقاها الشارح على عمومها لكان أولى (قوله حتى لو كثرت إلخ) لكن لا يصح إحرام واحد من صف بينه وبين من قبله أكثر من المسافة إلا بعد إحرام واحد من الصف الذى قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الإحرام بغير إذن من خلفه وبغير أمره لم يضر ولا يتوقف أفعال صف على أفعال من قبله لأنها ليست روابط لبعضها . (قوله في الحكم المذكور) الذى هو اعتبار المسافة المذكورة (قوله وبعضه وقف) أى بعضه الشائع موقوف مسجداً أو غيره أو بعضه المعين موقوف غير مسجد (قوله والموات) عطف على المملوك أى الذى كله موات وكذا بعضه المعين إذ لا يتصور الشيوع في الموات مع غيره . (قوله المطروق) أى الذى يكر طوقه بالفعل ولو في وقت الصلاة

فضيلة الذى كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قول الشارح) وقد يعلم بهداية غيره (إلخ) منه تعلم أن المؤلف رحمه الله لو عبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبيه الإسنوي رحمه الله على أنه لا يشترط العلم بالانتقال في حال الانتقال بدليل الاكتفاء برؤية بعض الصف قال وحجته فالتحجج حصول العلم قبل تأخره عن شيء يكون به متخلفاً بغير عذر ونحوه أيضاً على أن قضية إطلاقهم أن المبلغ لا فرق فيه بين المصل وغيره وأنه ينبغي أن يقبل خير العبي في ذلك كدلالة الأعمى على القبلة فقد قال في شرح المذهب يقبل خير العبي فيما طريقة المشاهدة قال الإسنوي ومسألتنا فرد منه ١ هـ . (قوله نافذة) منه قد يؤخذ أن الواقف في نفس جدار المسجد إذا حال بينه وبين المسجد شبك لا تصح صلاته لكن خالف في ذلك البلقيني وأقضى هو وكذا الإسنوي بالصحة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه لأن ملار ما علل به الشيخان عدم الصحة عند عدم النفوذ على أنه لا يمد البناء حيث مسجدان وذلك تخلف في الصورة المذكورة ١ هـ . أقول وهو سند قوى والله أعلم (قول المتن تقريباً) قال الإمام كيف يطمع الفقيه هنا في التحديد ونحو في إثبات التقرب على علالة انتهى . وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط (قول المتن ولا يضر الشارع إلخ) أى قياساً على غير ذلك من القضاء وكما لو كان في

نكث فيه الترجمة فيفسر الإطلاع على أحوال الإمام والماء حائل كالجناء وأجيب بمنع العسر والحيلة المذكورين ولا يضر جزأ الشارع غير المطروق



والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر ممدود على حافته . وذكر في شرح المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن يمين الإمام أو يساره أيضا . (قوله كانا في بناء بين كصحن وصفة أويت) من مكان واحد (فقط يقان أصحابهما) إن كان بناء المأموم ميمنا أو خمالا (لبناء الإمام) (وجوب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) كأن يقف واحد بطرف الصفة

وآخر بالصحن متصلا به وذلك ليحصل الربط بين الإمام والمأموم في الموقف الذي أوجب اختلاف البناء افتراقهما فيه (ولا تنص في الاتصال المذكور (لدرجة لا تسع واقفا في الأصح) نظرا للعرف في ذلك والثاني ينظر إلى الحقيقة (وان كان) بناء المأموم (خلف بناء الإمام بالصحيح) من وجهين أحدهما منع القدوة لانتفاء الربط بما تقدم (صفة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين بالبناءين وقف أحدهما بآخر بناء الإمام والثاني بأول بناء المأموم كما في الروضة وأصلها (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريبا القدر المشروع بين الصفيين لإمكان السجود بعدان به متصلين وهذا الاتصال هو الرابط بين الإمام والمأموم في الموقف هنا (والطريق الثاني لا يشترط إلا القسرب كالقضاء) بأن لا يزيد ما بين الإمام والمأموم على ثلاثة أذرع (إن لم يكن حائلا أو حال) ما فيه باب

(قوله عن يمين إغ) ويدخل فيه أو يقاس عليه أعلاه وأسفله . (قوله من مكان واحد) بأن لا يكون بينهما ما يقتضي تعدده بعد المسافة أو نحو جدار لا منفذ فيه . (قوله فقط يقان) هما طريق الخراسانيين ويقال لها طريق المرازمة وهي الأولى في كلامه وطريق العراقيين وهي الثانية المعتمدة . (قوله ليحصل الربط إغ) قضيته توقف جعل المكانين واحدا على المأمومية بمعنى أنه يشترط تقدم إحرام هذا الواحد الواقف على إحرام غيره لا تقدمه في الموقف على غيره ولا توقف أفعال غيره عليه ونقل عن بعضهم ما يخالف ذلك وليس بمتجه<sup>(١)</sup> . (قوله لدرجة لا تسع واقفا) ومثلها عبثه كذلك فإن كانت عريضة فلا بد من وقوف واحد عليهما . (قوله وقف أحدهما إغ) وفي تقدم إحرام هذا الواقف على إحرام غيره وتقدم أفعاله وغير ذلك مما مر . (قوله تقريبا) أي فلا تنظر زيادة قدر لا يسع واقفا كالذي تقدم . (قوله القدر المشروع) مجرور صفة لثلاثة أذرع وجملة بعدان إلى آخره خبر مبتدأ محذوف ويجوز رفعه مبتدأ وبعدان خبره له معنى أنه علة له . (قوله ما فيه) هو من تقدير ما تترقب صحة الكلام عليه إذ لا يصح كون الباب النافذ حائلا . (قوله بمحذاه) أي في مقابلته ولو من يمينه أو يساره بحيث لا يخرج بدنه أو بعضه عن محاذاته وإن بعد بحيث أن لا يزيد ما بين ذلك الواقف وبين آخر للمسجد ولا بينه وبين الصف وراعه ولا بين صفيين وراه الحائلا على ثلاثة أذرع . (قوله فوجهان) اعلم أنه لم يقع في كلام المصنف إطلاق الوجهين من غير ترجيح إلا في هذا الموضع وفي باب النفقات وفي موضع ثالث في باب الدعاوى بناء على مرجوح ، قيل ورابع في صفة الصلاة قيل وخامس في كتاب الكوفة . وأجيب عن هذين بأن الترجيح فيها معلوم من تعريفهما . (قوله أي لم تصح القدوة) أي ولا الصلاة كما صرح به ابن حجر وتوابع الشارح لدفع توهم سبق الاعتقاد بذكر العطلان وقول المنهج أو لم يقف صوابه ولم يقف بالوالو كذا قيل لفرجه وتأمله .

سفتين مكشوفتين من مكان واحد وقضيته أنه لو كان البيت والصحن مثلا من مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو إما يتجه بالنسبة إلى الطريقة الثانية لكن الإسنادي رحمه الله ادعى أن الذي دل عليه كلام الرافعي أن المكانين كالمكان . قال أعني الإسنادي رحمه الله : لكن مع مراعاة في الشروط من عاذة الأسفل للأعلى يجزئ منهما اهـ . وقوله : لكن مع مراعاة إغ أراد به أن أصحاب الطريقة يشترطون مع الذي اعتبره فيهما المأخذة أيضا وقد تبعه على ذلك صاحب الإرشاد لكن الشارح كما سيأتي خضه بالأول ثم إن ما اقتضاه صنيع الإسنادي رحمه الله من صحة الصلاة في البناءين من مكانين حتى عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد رأيت في التحقيق التصريح بذلك والله أعلم ، وقوله أيضا : من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما في المدارس المشتملة على هذه الأمور الثلاثة فإذا وقف الإمام في أحدها والمأموم في آخر فتحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله . (قول المتن أصحابهما) عبارة الحرر أو لهما ولم يصرح في غيره بترجيح الأول معروفة بالخراسانيين والعراقيين . (قول المتن كالقضاء) أي قياسا على القضاء ففي كلامه إشارة للدليل . (قول المتن إن لم يكن حائلا) قال الإسنادي : أي ما ذكرناه من الطريقين محله إن لم يكن إغ والتعبير فيه قلاقة ويقتضي أن الباب النافذ يسمى حائلا اهـ . وأما الشارح فإنه فرض الكلام في الطريقة الثانية ثم ألحق

نافذ يقف بمحاذة صف أو رجل كأي الروضة وأصلها (فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أصحابهما في أصل الروضة عدم صحة القدوة تأخذا من تصحيحه الآتي في المسجد الموات (أو حال جدار بطلت) أي لم تصح القدوة (بالحائلا الطريقين) والوجهان في المسألة قبلها على كل من الطريقين أيضا

ويلحق بالجدار الباب المغلق وبالشباك الباب المردود أخذاً مما سياتي ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الأولى فرض الباب والشباك بمحلها عليها **قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم وإذا صح اقتضاه في بناء آخر على الطريق الأول أو الثاني** **صح اقتداء من خلفه وإن حال جدار بينه وبين الإمام** ويكون ذلك كالإمام ابن خلفه لا يجوز تقديمهم عليه . قال القاضي حسين : ولا تقدم تكبيرهم إلا للإحرام على تكبيره وحزم به في التحقيق **(ولو وقف في علو وإمامه في سفلى أو عكسه)** كصحن الدار وصفة برتعة أو سطح بها **(شرط عاذة بعض بدنه)** أي المأموم **(بعض بدنه)** أي الإمام كأن يحاذي رأس السافل قدم العالي فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار في السافل بمعدل القامة حتى لو كان قصيراً أو قاعدا فلم يحاذ ولو قام بمعدل القامة لحاذي كفى ذلك ثم هذا الشرط المبني على الطريقة الأولى ليس كافياً وحده بل يضم إلى ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والإمام في الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف

**(قوله ويلحق بالجدار)** أي على الطريقين أيضا الباب المردود ففيه الوجهان وأشار بقوله ويؤخذ إلخ إلى أن الباب المردود والشباك قد ذكرهما المصنف في الحائل بين المسجد وغيره فيأتي مثله هنا في الحائل في غير المسجد على الطريقين أيضا ولا بد من عدم الحائل أو وقوف واحد بخذاء الباب النافذ على الطريقة الأولى أيضا . **(قوله من خلفه)** وكذا من أحد جانبيه وتعتبر المسافة التي هي ثلاثمائة ذراع بينهم وبينه لا بينهم وبين الإمام ولو أغلق الباب أو رد أو سمر بينهما فإن كان شيء من ذلك بفعل أحدهما أو بأمره أو بإذنه بطلت صلاته إلا فلا تبطل ما لم يطل الزمن من غير عود فضحه أو نية للمفارقة . **(قوله وإن حال إلخ)** أي بأن كان بحيث لا يصل إلى الإمام إلا باستدبار القبلة . **(قوله كالإمام)** فيشترط كونه بمن يصح اقتداء من خلفه به بخلاف أنى لذكر أو أمى لغارء ولو تعدد الرابطة فلا بد من تعيين واحد للمتابعة وظاهره تعيين كونه واحدا للجميع وفيه بحث ويظهر أنه يصح أن يكون لكل طائفة رابطة بحسب مرادهم ولو نوى ترك متابعة رابطة بطلت صلاته لقصد البطل لا لقطع نية كائنت عليه ولو أراد نقل المتابعة من رابطة لرابطة آخر في التعدد امتنع لما ذكر فإن نقل بطلت إلا إن فسدت صلاة الأولى كذا قاله العبادي وفيه تأمل فراجعه . وعلى وجوب تقدم إحرام الرابطة لا يجوز ربطه بمن تأخر إحرامه عنه نعم إن بطل الرابطة بفساد صلاته انجبه جواز الرابطة بالتأخر للضرورة هنا فأصل وحرر . **(قوله لا يجوز تقديمهم عليه)** أي لا في المكان ولا في الأفعال وإن كان بطيء الحركة أو تخلف لغيره وإن فاتهم الركنة تبعا له سيقهم ولو سبق أحد منهم بركنين فمليين بطلت صلاته ولو تخلف هو عن الإمام بركنين فعليين عمدا بلا عذر وجب عليهم نية مفارته ويتابعون الإمام إن عملوا بانتقالاته ولو بالسماح كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمل كما لو زالت الرابطة في الأثناء فراجعه . **(قوله ولا تقدم تكبيرهم)** أي للإحرام وكذا سلامهم . **(قوله في علو)** أي بنحو أبنية لا بنحو ارتفاع المكان كجبل أحدهما في أسفله والآخر أعلى منه عليه فلا يعتبر بينهما إلا قدر المسافة فقط كما في شرح الروض . **(قوله أو عكسه)** بالجر عطف على علو وضميره يعود على الوقوف المفهوم من وقف . **(قوله حتى لو كان إلخ)** وأما عكس هذه بأن وجدت المحاذات بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فلا يضر لوجود المحاذة حقيقة وقيل يضر . **(قوله المبني على الطريقة الأولى إلخ)** أي وأما الطريقة الثانية الراجحة فالعبرة فيها بالمسافة المتقدمة . وذكر العلامة ابن قاسم أن الارتفاع يعتبر من المسافة بمناداه هو قياس ما قاله الشيخ عميرة في قرية على قلة جبل يسمعون نداء الجمعة وقد خالفه شيخنا الزايد وغيره كشيخنا الرمل في ذلك واعتبروا زواله وفرض القرية على عاذة محلها من الأرض وقياس ذلك عدم اعتبار قدر مسافة الارتفاع هنا فراجع ذلك وحرره

الأولى بها في الباب المغلق والمردود والشباك كائنه عليه آخر . **(قول الشارح فرض الباب)** أي المغلق والمردود بل وكذا المفتوح فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الإسوي السالف في الحاشية التي قبل هذه . **(قول المتن أو عكسه)** قال الإسوي : ضميره يرجع إلى الوقوف . **(قول الشارح أي المأموم)** كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه أحدث عنه وخالف الإسوي فقال أي بعض بدن أحدهما بعض بدن الآخر . **(قول الشارح والاعتبار في السافل إلخ)** لو كان محاذيا بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فالظاهر الصحة خلافا لما في شرح الروض . **(قول الشارح المبني على الطريقة الأولى)** خالف الإسوي في ذلك حيث قال : وصورة المسألة أن لا يكونا في مسجد فإن كان صحيحا مطلقا أهـ فاقضى صنيعه أن الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه صاحب الإرشاد وضم إلى المسألة المسجد ما لو كان الرنق أكاما نظرا إلى إيهما في قرار واحد وإن اختلفا علوا وسفلا ولكن العراق فهم كالقهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على الطريقين . **(قول الشارح على الطريقة المذكورة)** لعل هذا محل ما أخذ الشارح البناء على الأولى

آخر في الصحن متصلًا به قاله الرافعي وأسقطه في الروضة (ولو وقف في موات وإمامه في مسجد) اتصل به الموات (فإن لم يخل شيء) بين الإمام والمأموم (فالشروط القاربه) أي أن لا يزيد على ثلثا فذراع كافي الفضاء (معتبر من آخر المسجد) لأنه على الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه فإن لم يكن فيه

إلا الإمام فمن موقفه (وإن

حال جدار لا باب فيه) أو

فيه باب مفتق منع الاعتداء

(وكذا الباب المردود

والشباك إلى الأضخ) نظرا

إلى منع المشاهدة في الأول

ومنع الاستطراق في الثاني

والمقابل ينظر إلى

الاستطراق في الأول

والمشاهدة في الثاني لكن

جانب المنع أولى بالتغلب أما

الباب المفتوح فيجزأ اعتدائه

الواقف بمذابه والصف

المتصل به، وإن خرجوا عن

الحفاضة بخلاف العادل عن

مخاضاته فلا يجوز اعتدائه

لالحائل وقيل يجوز إذا كان

الجدار للمسجد لأنه من

أجزائه والشارع اتصل

بالمسجد كالموات وقيل

بشتر اتصال الصف من

المسجد بالطريق والفضاء

المملوك المتصل بالمسجد

كالشارع كما ذكره في شرح

المذهب والتحقيق وهو

جامع لما في الروضة

كأصلها. إن البغوي قال

بأشراط اتصال صف من

المسجد بالفضاء وأنه ينبغي

أن يكون كالنوازل (قلت

يكراه ارتفاع المأموم على

إمامه وعكسه إلا الحاجة)

كصلى الإمام المأمومين صفة

(قوله وأسقطه في الروضة) إما للمعلم به مما مر وإما لعدم اعتباره استثناء عنه بمحاذاة البدن المذكورة . (قوله في موات وإمامه في مسجد) وكذا عكسه كما في نسخة وبذلك تتم الأحوال الأربعة والمراد بالموات هنا ما ليس مسجدا خالصا وفي نسبة الاتصال للموات اعتبار تأخيرها عن المسجد فهو أولى من عكسه ويجري ما ذكر فيما لو وقفا في مسجدين بينهما موات أو شارع أو نهر ليست أرضه مسجدا كما مر . (قوله فإن لم يخل شيء) أي مما يمنع المرور أو الرؤية . (قوله وإن حال جدار) وأقله كما قال شيخنا أن يجوز إلى وثبة فاحشة ومثل الجدار وهدية بينهما كأن كانا على سطحين بينهما شارع مثلا فلا يصح إلا أن كان لكل منهما درج مثلا من المنخفض بحيث يمكن استطراف كل منهما إلى الآخر من غير استدبار للقبلة وهذا المراد بقوله من زوارر وانعطاف وهو من عطف التفسير أو المرادف أو الأنص ولا يضر نحو تيامن أو تياسر . (قوله والشارع المتصل) ومثله البناء كما مر . (قوله والفضاء المملوك) وكذا الميعض وظاهر كلام المصنف والشارح أن الطريقين في البنائين لا يبرهان في المسجد والفضاء وظاهر كلام شرح الروض جريانها فيما . (قوله ينبغي أن يكون) هو المحدث وكلام البغوي مرجوح . (فرع) لو كانا في سفينتين صح اعتدائه أحدهما بالآخر وإن لم يكونا مكشوفتين ولم تربط إحدهما بالآخرى بشرط المسافة وعدم الحائل والماء بينهما كالنهر بين المسكنين . (قوله يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه) ولو على جبل أو حائط في المسجد وغيره وتفوت به فضيلة الجماعة خلافا لابن حجر في مسجد بني كذلك والمراد ارتفاع يظهر في الحس عرفا وإن لم يكن قدر قامة وضيمه عكسه . عائد لارتفاع المأموم فهو انخفاضه عن الإمام والمعنى أنه يكره لكل مأموم أن يكون موقفه مرتفعا عن موقف الإمام أو منخفضا عنه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الإمام وحده أو انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لأنه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للإمام حيث لا عذر ، على أن ظاهر كلام المصنف أن العكس راجع لارتفاع الإمام فنسب الكراهة إليه بدليل الاستثناء بعده بقوله كصلى إلا أن يقول بأنه مستثنى من ارتفاع الإمام المفهوم من انخفاض المأموم وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فأصل . (قوله ولا يقوم) أي يندب والمراد يتوجه ولو قاعدا ودخل فيه الإمام نعم يندب للمقيم إن يقيم قائما وكذا يطىء الحركة أن يقيم في وقت يدرك فيه فضيلة التحريم . (قوله مرید الصلاة) هو أولى من التعبير بالمأموم كما علم . (قوله المؤذن) المراد المقيم وإن لم يؤذن<sup>(١)</sup> والتعبير به للعالم .

(قول المتن وقيل من آخر صف) أي نظرا إلى أن الاتصال مراعى بينه وبين الإمام لا بينه وبين المسجد . (تفصيله) لو كان المأموم في المسجد والإمام خارجه فلا اعتبار من آخر المسجد أيضا لا من موقف المأموم به عليه الإمام رحمه الله . (قول المتن منع) أي وإن علم المأموم الانتقالات . (قول الشارح وقيل يشترط اتصال إله) يعني وقيل يأتي هنا طريق المرازقة وقس عليه ما سياتى عن البغوي . (فرع) الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيهما الطريقان . (قول الشارح وهو جامع لما في الروضة إله) وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الصحيح إلحاقه بالموات وقيل يشترط الاتصاف بإلحاقه بالموات هو ما يجتهد في الروضة واشترط الاتصال المحكى بقيل هي مقالة البغوي . (قول الشارح وهو جامع أيضا) الضمير فيه راجع لقوله كما ذكره وقوله بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك . (قول الشارح وأنه الضمير راجع لقوله إن البغوي . (قول المتن ولا يقوم) قال الإسنى : ينبغي أن يريد به التوجه والإقبال ليشمل من يصلى من غير قيام . (قول المتن حتى يفرغ المؤذن) ينبغي أن يحمل على معناه

الصلاة وكصلى المأموم تكبير الإمام . (فيستحب) ارتفاعهما لذلك ولا يقوم مرید الصلاة (حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة

(ولا يتدعى نفلا بعد شروعه) أى المؤذن (فيما) لحديث مسلم : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » (وإن كان فيه أتمه إن لم يحش

فوت الجماعة) بإتمامه (والله أعلم) فإن خشيه قطع النفل ودخل في الجماعة لأنها أولى منه بفرضيته أو تأكدتها وقد تقدم أنها تنترك ما لم يسلم الإمام ففوتها بسلامه كما صرح به هنا في شرح المذهب (فصل) (شرط القدوة) في الابتداء (إن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة) والإلا فلا تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للإمام وعبر بها فيه أبو إسحاق ذكره في الكفاية وتعيين بالقرينة الحالية للاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضي حسين عن أبي إسحاق أن الإمام ينوي الجماعة وصح أنه لا ينويها قاصرا بها على الاقتداء وذكر ذلك في باب صفة الصلاة وسيأتي جواز قدوة المفرد في خلال صلاته في الأظهر ولا تكبير فيها : (والجمعة كغيرها) في اشتراط النية المذكورة (على الصحيح) والثاني يقول اختصت بأنها لا تصح إلا بالجماعة فلا حاجة إلى نيتها فيها (فلو ترك هذه النية وتابع في الأفعال بطلت صلاته على الصحيح) لأنه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول المراد بالمتابعة هنا أن يأتي

(قوله ولا يتدعى نفلا) أى فكره . (قوله فوت الجماعة) أى إن لم يرج جماعة بعدها وإلا فلا يقطع . (قوله قطع النفل) أى ندبا في غير الجمعة ووجوبها فيها وخرج بفوت الجماعة فوت بعض الركعات أو التحريم وبالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه إلا لجماعة تندب فيه بأن يكون في نوعه وليس غروبا ولا المؤدى منه إن ضاق الوقت وكذا إن اتسع إلا إن كان لأجل جماعة تندب فيه بعد قلبه نفلا ويندب إتمام ركعتين منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما إن لم يخف فوت الجماعة . وفي شرح شيخنا ما يفيد أن له أن يسلم من ركعة بعد قلبه نفلا فراجعه . (فصل) في ذكر بعض بقية شروط الاقتداء السبعة المتقدمة والمذكور منها هنا ثلاثة : نية الاقتداء واتفاق نظم الصلاة والموافقة في السنن التي تفحش مخالفتها . (قوله في الابتداء) قيد به لقوله مع التكبير لأنه محل الاتفاق وسيأتى مفهومه . (قوله مع التكبير) أى مع جزء منه كما في أصل النية وأولى ولو قصد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كان قال نويت الاقتداء إلا في الركعة الأولى مثلاً أو إلا في تسبيحات الركوع مثلاً صح الاقتداء ولما ما قصده . (قوله وتعيين بالقرينة) والقرينة صارفة للنية إلى ما صدقاتها كنية للمأمومية المطلقة المنصرفة إلى الإمام الحاضر بقرينة الحضور أو كنية الحدث للطلق من الجنب المنصرفة إلى الجنابة بقرينة كونها عليه فاشمل . (قوله والجمعة كغيرها) من حيث اعتبار المتابعة وإلا فالجمعة لا تصح بدلها كالعادة والجمعة بالمطر تقدماً وقيد بالذكورة لإخراج النية في الأنثى الآتية . (فروع) قال شيخنا الرملى : من شرط عليه الإمامة في محل لا تجب عليه نية الإمامة فراجعه . (قوله فلو ترك هذه النية) أى لم يتحقق الإتيان بها ولو لنسيان أو جهل ولم يتذكر الإتيان بها قبل طول الفصل بطلت صلاته في نحو الجمعة وصار منفرداً في غيرها كما قاله شيخ الإسلام واعتصمه . (قوله وتابع) عالماً أو جاهلاً غير معذور . (قوله في الأفعال) ولو فعلاً واحداً فلامه للنسب ومثله السلام . (قوله لأنه وقفها على صلاة غيره) أى مع انضمام المتابعة لأن الانتظار لا يضر كما يأتي إن كان يسيراً مطلقاً أو كثيراً مع عدم المتابعة ولو انتظر في كل ركن يسيراً ولو جمعا كان كثيراً لم يضر عند شيخنا الطيلاوى وخالفه العلامة ابن قاسم . (قوله لأجله) أى الإمام أو فضله . (قوله فلا نزاع في المعنى) لأنه إن كان الإتيان بالفعل لأجل فعل الآخر ضر اتفاقاً أو لا لأجله لم يضر اتفاقاً . (قوله ولا يجب تعيين الإمام) باسم أو صفة بلسان أو قلب إلا إن تعددت الألفة فيجب تعيين واحد . (قوله الحاضر) هو بيان للواقع فلا حاجة لملاحظته لتعيينه بالقرينة كما مر . (قوله معه) ليس قيده

اللفظي ليشمل ما لو أقام غير من أذن . (قول الشارح إذا أقيمت الصلاة) وفي رواية ابن حبان : إذا أخذ المؤذن في الإقامة . (قول الشارح إن لم يحش إلخ) بحث الإسئوى إقامته إذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال : وحديثه فينبى أن يجمل آل في الجماعة للجنس لا للمهدأ هـ . (قول الشارح لأنها أولى منه بفرضيته إلخ) عبارة الإسئوى لأنها فرض أو صفة فرض ونقل عن الرافعى وجهها الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال أعنى الإسئوى وهو أصوب من تعيين غيره يعنى بالقطع ونقل عنه أيضاً أنه يطلب منه ذلك لو خاف فوت فضيلة التحريم وأن ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب ذخائر ثم رجحه .

(فصل شرط القدوة إلخ) (قول المتن مع التكبير) قال الرافعى كسائر ما ينويه وقضيته كما قال الإسئوى أن يكون مع أول التكبير إلخ ثم اعترض اشتراط كونها مع التكبير بصحتها في خلال الصلاة وإنما اشترطت النية لأن المتابعة عمل وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » . (قول الشارح وتعيين بالقرينة الحالية للاقتداء) عبارة السبكي كأن مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الإمام فمرجع ذلك إلى نية الاقتداء . (قول الشارح فلا حاجة إلخ) ذكر الإسئوى بدله وكان التصريح بنية الجماعة مختصراً للتصريح بنية الجماعة . (قول الشارح من غير رابط بينهما) زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيجتمع منه . (قول الشارح في النية) هو معنى عبارة

بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدم انتظار كثير فلا نزاع في المعنى (ولا يجب تعيين الإمام) في النية بل تكفى نية الاقتداء بالإمام الحاضر أو الجماعة معه

فإن عينه وأخطأه كان  
نوى الاقتداء به يدعيان أنه  
عمرو (بطلت صلاته)  
لثابت من لم ينو الاقتداء به  
فإن قال الحاضر أو هذا  
فرجهان قال في الروضة  
الأرجح صحة الاقتداء  
(ولا يشترط للإمام نية  
الإمامة) في صحة الاقتداء  
به (ولستحسب) له لينال  
فضيلة الجماعة وقيل ينالها  
من غير نية لتأدي شعار  
الجماعة بما جرى وقال  
القاضي حسين فيمن صلى  
منفردا فاقتدى به جمع ولم  
يعلم بهم ينال فضيلة  
الجماعة لأنهم نالوها  
بسيبه كذا في أصل  
الروضة عن القاضي  
حسين زاد في شرح  
المهذب عنه أنه إن علم بهم  
ولم ينو الإمامة لم يحصل له  
الفضيلة وعبر في قوله

(قوله فإن عينه) أي بقلبه بأن لاحظ اسمه كزيد أو وصفه للملقب باسمه كالحاضر من حيث إنته زيد ولم يلاحظ  
شخصه وأخطأه إن ظهر أنه غير زيد بطلت صلاته أو لم تتمتع فإن لاحظ الحاضر من غير تعلق بالاسم أو  
لاحظ شخصه ولو مع تعلقه بالاسم لم تبطل لأن الشخص لا يمكن فيه الخطأ وهذا معنى قوله فإن أشار  
إليه إغ وليس المراد الإشارة الحسية وعلى هذا التقدير ينزل كلامهم الذي ظاهره المخالفة أو التناقض فتأمل  
وافهم . (قوله لم يأتها) أي ليطعه متابعتها بمن لم ينو الاقتداء به وإذا بطلت في هذا مع كون التبع من يصح  
الاقتداء به فبطلانها بربطها بمن لا يصح الاقتداء به أو لكان رأى شخصا فظنه مصليا فنوى الاقتداء به فبين  
أنه غير مصلي أو رأى جمادا ملفوفا في ثوب كالأدمى فاقتدى به بقول بعضهم في ذلك ونحوه إنها تعتقد فرادى  
مردود . (فرع) لو نوى الاقتداء بجزئه كيدته مثلا فإن نوى به جملة صح وإلا فلا قاله شيخنا الرملي .  
(قوله ولستحسب) أي إن رجي من يقتدى به وإلا فلا تستحسب لكن لا تنضر لو أتى بها نعم يجب نية الإمامة  
في كل صلاة شرطها الجماعة كالجمعة . (قوله ومن فوائد الوجهين إغ) سكت عن الثالث لأنه لا يخرج  
عنهما . (قوله والأصح لا تصح) وهو المتمدن لا تصح جمعة الإمام بغير نية الإمامة ، وكذا القوم إن علموا  
به وإلا فكما لو بان محدثا . (قوله يجوز بعده) أي تصح نية الإمامة من الإمام بعد الإحرام في أثناء الصلاة  
في غير نحو الجمعة ولا تعتطف على ما مضى قبلها بخلاف الصوم فإنه لا يتجزأ أو بخلاف المأموم المسبوق  
لأنه استصحاب . (قوله لا تصح) نية الإمام الإمامة عند الإحرام على الوجه المرجوح . قال الأذري : ولو  
في الجمعة وهو غريب وعليه ينبغي الفورية بها عند إحرام واحد من خلفه ويفترض مضى ذلك الجزء فرادى  
أو يقال بانعطاف النية هنا للضرورة . (قوله لأنه ليس بإمام الآن) وأجيب بأنه يصير إماما ولا يخفى أن  
هذا الجواب مساق للإشكال . (قوله لم يضر) أي الخطأ نعم يؤخذ من العلة أنه يضر الخطأ في نحو الجمعة لأنه مما يجب  
له التضرع فيه للمأموم جملة ولو عين في الجمعة دون أربعين بالمداد أو بالأسماء لم يضر إلا أن نوى عدم الإمامة بغيرهم  
فيضر سواء كان زائدا على الأربعين أو لا كذا ذكره شيخنا كثر وفيه بحث فتأمل معامر .

الروضة وحيث قال : لا يجب على المأموم أن يعين في نية الإمام هـ . وعلته ذلك أنه قد لا يعرفه فيشك تكليفه  
المعرفة . (قول المخت فإن عينه إغ) ليس المراد تعيينه بالإشارة القلبية إلى ذاته وإنما المراد أن يحضه بقلبه زيدا فيبين  
عمرا كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالباء بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل . (قول الشارح  
لمتابعتهم) أشار بهذا إلى أن وجه البطلان المتابعة بعد ذلك ولا فقد انتعقدت منفردا وإذا ما يتابع لا بطلان وهذا  
ما حاوله السبكي والإسوي وخالف شيخنا تيمنا للزركشي ويشهد لهما حالة سبق الإمام بالتحريم وما لو صلى  
خلف رجل فبان أثني . (قول الشارح فإن قال الحاضر ليس المراد تعين القول اللفظي وإنما المراد أن يقصد  
بقلبه الحاضر أو يشير إليه إشارة قلبية . وقوله فإن قال أي في حالة التعيين ثم الخطأ فاقتضى ذلك أن التعيين قد  
يفارق الربط القلبي بالحاضر وتصويره عسر . قال في النهاية : وإن تكلف متكلف تصوير عقد الاقتداء بزيد  
مطلقا من غير ربط بمن هو في الإحرام فهذا في تصويره عسر مع العلم بأنه يعنى من حضر ومن سكر كبر كونه  
ويسجد بسجوده هـ . (قول الشارح في صحة الاقتداء به) أي أما صلاة الإمام فصحيحة على كل حال لأن  
أفعاله غير مربوطة بفعل غيره بخلاف المأموم نعم إذا لم ينو كان منفردا على الصحيح وكذا لا تصح جمعة  
وخالف القفال فجعل نية الإمامة شرطا في صحة الاقتداء به إذا علم بهم ولنا قول أيضا أنها شرط كمنه  
أحمد . (قول الشارح ومن فوائد الوجهين) أحدهما قول الشارح وقيل ينالها من غير نية ومقابلته المستفاد من  
حكايته . (قول الشارح والأصح لا تصح) أي ولكن إذا كان زائدا على الأربعين وجهوا حاله فيجمعهم  
صحيحة كما لو بان محدثا في قول الشارح جمعة دون الجمعة إشارة لاعتناء نعم إن قلنا بالوجه الشاذ أن نية الإمام  
للإمامة شرط في صحة الاقتداء احتمل حيث قد أن لا تصح الجمعة واحتمل أن تصح كمسألة حدثت لعلمهم بالجميل  
على تركها وهو جائز

كما سبق (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمقترض بالتفلى والظاهر بالعصر والعكس) أى القاضى بالمؤدى والمتفلى بالمقترض وفى العصر بالظهر

ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم (وكذا الظاهر بالصبح والمغرب وهو) أى التقضى فى ذلك (كالمسبوق) بم صلته بعد سلام إمامه (ولا تنص متابعة الإمام فى القنوت) فى الصبح (والجلوس الأخير فى المغرب وله فراقه إذا اشغل بهما) بالنية واستمراره أفضل ذكره فى شرح المذهب (وتجوز الصبح خلف الظهر فى الأظهر) وقطع به كملكه بجماع أنها صلاتان متفقتان فى النظم والثانى ينظر إلى فراغ صلاة المأموم قبل الإمام (فإذا قام الإمام الثالثة فإن شاء) المأموم (فارقه) بالنية (وسلم وإن شاء انتظره ليسلم معه قلت انتظره الفصل والله أعلم وإن أمكنه القنوت فى الثانية) بأن وقف الإمام يسرا (وقت وإلا تركه) قال فى الروضة كأصلها ولا شيء عليه أى لا يجزئه بالسجود لأن الإمام يحمله عنه (وله فراقه) بالنية (ليفتت) تحصيلاً للسنة ولو صلى المغرب خلف الظهر فإذا قام الإمام إلى الرابعة لم يتابعه بل يفارقه بالنية ويجلس ويتشهد ويسلم وليس له انتظاره فى الأصح لأنه أحدث تشهداً لم يفعله الإمام بخلاف الصبح خلف الظهر (فإن اختلف فعلهما) أى الصلاتين (كمكتوبة وكسوف

(قوله وتصح قدوة المؤدى إلى آخره) وهذا مفاد شرط اتفاق نظم الصلاتين وهذا الاقتداء تصاحبه الكراهة ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة فيما تتطلب فيه أصالة عند ابن حجر وتبعه شيخنا الزياى وشيخنا الرمل كالتخالف عند شيخنا الرمل وتقدم عن ابن حجر خلافه وعدل عن قول الحرر تجوز ، وإن لزمه الصحة لأن الكلام فى الاشتراط وعدمه مع إيهام الجواز للإباحة أو السنية . (تتبعه) هذه الأنواع متداخلة إن لم تحصل على ما لا تدخل فيه . (قوله ولا يضر اختلاف إلخ) لعدم فحش المخالفة فيها . (قوله ولا تنص متابعة الإمام إلخ) وهذا مفاد شرط عدم مخالفة الإمام فى سنن تفحش المخالفة فيها ولهذا تضر عدم متابعتها كأن هوى المأموم للسجود والإمام فى قيام القنوت أو قام عن التشهد الأول والإمام فيه أو جلس للثبات التشهد المذكور بعد قيام الإمام وكذا لو تخلف لإتمامه كما قاله شيخنا كابن حجر وخالفه شيخنا الرمل فى هذه وجعله من المأمور أيضاً كما مر وتختلف لإتمام الفاعلة بعده كما قالوا هنا فانظره مع ما مر فى سجود السهو فى قوله لو قام المأموم عن التشهد وانصبت والإمام فيه أو نزل إلى السجود عن القنوت والإمام فيه حيث قالوا إنه إن كان ساهياً أو جاهلاً وجب عليه العودة إلى الإمام أو عامداً علماً بخير بين العود وبقاته حتى يلحقه الإمام والأفضل له العود فالوجه أن يخص المخالفة هنا فى السنن المطلوبة فى الصلاة بأنها كسجود التلاوة فراجع وانظر وسأيت قريباً ما يفيد ذلك . (قوله وله فراقه) أى ولا تفوته الفضيلة . (قوله كملكه) وهو لا خلاف فيه فالناسب فيه التبعير بالمذهب . (قوله فارقه بالنية) أى بعد تشهده معه وتجوز قبله . (قوله وقتت) أى ندباً بأن أدركه فى السجدة الأولى وجوز أن لم يسبقه بركنين فعليين وإلا ينقض صلاته إن لم يتو فراقته قبل تمامها . (قوله لا يجزئه بالسجود) هو المعتمد بخلاف ما لو اقتضى بمخالف فى الصبح فإنه يسجد مطلقاً لاعتقاده خلافاً فى صلاة إمامه كما مر . (قوله وله فراقه) فعدم المفاقة أفضل . (قوله بل يفارقه بالنية) أى وجوباً وإن جلس الإمام للاستراحة أو تشهداً لأن ذلك فى غير محله . (قوله لأنه أحدث إلخ) أى لأن المأموم أحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام مع طلبه منه ومن ذلك ما لو اقتضى مصلح الصبح بمجلس الظهر وقام الإمام من غير تشهد أول فوجب نية المفاقة على المأموم والضابط أن يقال يجب على المأموم نية المفاقة لأن فرغت صلاته فى محل يطلب للإمام فيه التشهد تشهد فيه بالفعل نعمه لا انتظار فى السجدة الأخيرة كما لو اقتضى به فيها وكذا لو اقتضى به فى التشهد . (قوله وكسوف) أى وهذا مفهوم شرط اتفاق نظم الصلاة فمحل البطان لمن أحرم فيها بر كوعين وكذا لا يجوز الاقتداء فى صلاتي كسوف وإحداها بر كوع والأخرى بر كوعين نعم يصح الاقتداء بمجلس الكسوف بر كوعين بعد الركوع الأول من الركعة الثانية لاتفاق النظم حيث قد ألحق به ابن حجر وابن عبد الحق ما بعد التكبيرة الرابعة من صلاة الجنائز فلو لم يرضه شيخنا الرمل والزيادى ولا يصح اقتداء المصلح بمن يسجد للتلاوة أو الشكر ويصح عكسه ويصح الاقتداء بمجلس صلاة التسيب ويغتفر له تطويل الاعتدال والجلوس للمتابعة قاله شيخنا الزياى عن شيخنا الرمل وفى شرحه ما يخالفه تبعاً لابن حجر وعليه فينتظره .

(قول المتن والمقترض بالتفلى) دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقيس عليه الأولى والأخيرة . (قول المتن كالمسبوق) فيه إشارة إلى الدليل أعنى القياس على المسبوق . (قول الشارح ذكره فى شرح المذهب) أى ويستحب له أيضاً استمراره فى القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المنهاج كالمسبوق . (قول المتن ويجوز الصبح خلف الظهر) ولا تجوز الجمعة إذا كان من الأربعين خلف الظهر ولو مقصورة . (قول الشارح كملكه) راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر . (قول الشارح والثالث ينظر إلخ) أى وذلك يجوز فى المفاقة ورد بأنها غير لازمة بل الانتظار أفضل . قال الإسنى : ويستفاد من تعليق البطان أن الإمام لو سبقه بالأوليين من الظهر صح الاقتداء جزماً . (قول الشارح ولا شيء عليه) قال الإسنى : القياس السجود اهـ . ولعل وجه القياس على المخالف إذا تركه لاعتقاده عم ومشروعية الركوع بعده . (قول المتن وله فراقه) قال السبكي : وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعسر .

انتظاره فى الأصح لأنه أحدث تشهداً لم يفعله الإمام بخلاف الصبح خلف الظهر (فإن اختلف فعلهما) أى الصلاتين (كمكتوبة وكسوف

أو جنازة لم تصح القدوة فيها (على الصحيح) لتعذر المتابعة والثاني تصح لآكساب الفضيلة ويراعى كل واجبات صلاته فإذا اقتدى بمصل المكتوبة بمصل

الاجنزة لا يتابعه في التكريرات والأذكار التي بينها بل إذا كبر الإمام الثانية تحير هو بين أن يخرج نفسه عن المتابعة وبين أن ينتظر سلام الإمام أو يحصل الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم إن شاء رفع رأسه معه وفارقه وإن شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعده لما فيه من تطويل الركن القصير. (فصل) تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله أي الإمام أي ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أي فراغ الإمام من الفعل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سيأتي بيانه وفي صحيح مسلم حديث : لا تبادروا الإمام إذا كبر فكيروا وإذا ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديث :

« إذا جعل الإمام يؤتم به فإذا كبر فكيروا وإذا ركع فاركعوا » (فإن فارقه في الفعل أو القول لم يضر إلا تكبيرة الإحرام) فتضر بالمقارنة فيها أي تمتع اعتقاد الصلاة ويشتراط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام وقيل تضر بالمقارنة في السلام أيضا اعتبارا للتحلل بالتحرير ثم المقارنة في الأفعال مكروهة مفوتة لفضيحة الجماعة جزم

إذا اعتدل في السجود بعده أو في الركوع قبله وهو أول وإذا جلس في إحدى السجدة الأولى أو الأولى. (قوله) أو جنازة) لو غير بالولو لشمع الصور الست. (قوله لتعذر المتابعة) أي بحسب الوضع ولو في الابتداء أو لم يعلم بنية الإمام أو جهل بالطلان في ذلك والله أعلم.

(فصل) في بقية شروط الاقتداء والمذكور فيه شرط واحد وهو التبعة. (قوله متابعة) الأولى تبعية الإمام إذ لا معنى للمغايلة هنا. (قوله بأن يتأخر ابتداء فعله) أي هو من المفرد المضاف أي بأن يتأخر ابتداء كل فعل من أفعال المأموم عن ابتداء مثله من أفعال الإمام. (قوله ويتقدم) أي ويتقدم ابتداء كل فعل من أفعال المأموم على فراغ مثله من أفعال الإمام كما ذكره الشارح وحيث قد تقدم قوله ويتقدم إلخ متعين لا بد منه خلافا لمن زعم أنه مستدرك للإيضاح وبذلك سقط اعتراض بعضهم على المصنف وما في شرح شيخنا كابن حجر غير مستقيم ثم تفسير المتابعة الواجبة ما ذكر صحيح سواء أريد بها ما يطول تركها كالتخلف أو السبق بركنين أو ما يجرم تركها وإن لم يطول كالسبق بركن أو بعضها أو ما يشمل تركها المكروه كالقارنة على نظير قولهم تندب الطهارة ثلاثا مع وجوب أو لاها وتفسرها بالمندوبة لا يستقيم. (تنبيه) تندب المقارنة على بطلان القراءة وفيمن علم أنه لا يطعن مع الإمام إلا بها ويندب للإمام انتظار المأموم ليطمن معه. (قوله لا تبادروا إلخ) فيه نفى السبق فقط فذكر الحديث الأول لصراحته في النهي. (قوله أو القول) زاده ليكون الاستثناء في كلام المصنف متصلا. (قوله لتضر المقارنة) أي في التكبيرة يقينا أو ظنا أو شكاً في الابتداء أو الأثناء إلا أن تذكر قبل طول الفصل في أثنائها أو بعدها مطلقا نعم لو كبر عقب تكبيرة إمامه ثم كبر إمامه ثانية خفية لشك في تكبيرة مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين المعتمد وإنما أثر الشك هنا للاحتياط للنية فلا ينافي الشك في حال الإمام كما مر وقول الأذرعى فيمن ظن إحرام إمامه فأحرم أن صلاته تتعقد فرادى مرجوح. (قوله ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام) يقينا أو ظنا ولا يكتفى بالشك كما مر وذكر هذه لدفع إيهام أن المقارنة السابقة لا تضر إلا في الجميع كما هو الظاهر منها. (قوله ثم المقارنة في الأفعال) أي المطلوب فيها عدمها ومثلها الأفعال المطلوب فيها ذلك ولو أدخلها في كلامه هنا كإفعل أولا لكان أنسب. (قوله مكروهة مفوتة لفضيحة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط وخرج بالمقارنة السبق فهو مكروه في الفاعلة مطلقا كما يأتي في كلام المصنف وحرام في الأفعال كما مر. (قوله إن الجماعة تحصل) أي فصيح

(قول المتن أو جنازة) قال السنوي : لو غير بالولو لأفادست مسائل في المذكورات.

(فصل تجب متابعة الإمام) (قول المتن متابعة) لو غير بالتبعة كان أولى لأن المتابعة مفاعلة من الجانبين. (قول المتن بأن يتأخر إلخ) هذه العبارة تفيد أن المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الإمام في الهوى للركوع أو السجود وإن لم يصل الإمام إليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أي ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لوقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الإمام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الإمام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً. (قول الشارح على ما سيأتي في بيانه) أي فمفهوم العبارة فيه التفصيل الآتي فلا اعتراض وأما المقارنة فقد صرح بها. (قول الشارح إنما جعل الإمام الحديث) هذا الحديث يستفاد منه منع التقدم والتأخر ، والأول خاص بمنع التقدم لكن دلالاته أصرح. (قول الشارح ويشترط إلخ) غرضه من التنبيه على هذا أن عبارة المتن لا تنفي به بل ربما توهم جواز الشروع قبل فراغ الإمام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم يفهم منها امتناع التقدم في التكبيرة فقوله بعد ولو سبق إمامه بالتحرير لم تنعقد من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك. (قول الشارح مفوتة لفضيحة الجماعة) يبين أن يخص تفويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة. (قول الشارح وفي أصلها) أي والذي في أصلها إلخ.

به في الروضة وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه أن الجماعة تحصل ليتها وأن المتابعة شرط في حصول فضيلتها (وإن تخلف)

المأموم (بركن) فعل (بأن فرغ الإمام منه وهو فيما قبله) كأن ابتدأ الإمام رفع الاعتدال والمأموم في القيام (لم يتطّل) صلاته وإن لم يكن عنده

(في الأصح) لأن تخلفه يسر والثاني تطّل في التخلف من غير علو ولو اعتدل الإمام والمأموم في القيام لم يتطّل صلاته في الأصح (بركنين بأن فرغ) تخلف (منهما وهو فيما قبلهما) كأن ابتدأ الإمام هو السجود والمأموم قيام القراءة (لأن لم يكن علو) كتحلفه لقراءة السورة (بطلت) صلاته لفحش تخلفه من غير علو (وإن كان) عنده (بأن أسرع) الإمام (قراءته) وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة وهو بطيء القراءة ولو اشتغل بإتمامها واعتدل الإمام وسجد قبله (فقبل بيحه وتسقط البقية) للسنة (والصحيح) لأن (بعضها) ويسمى خلفه ما لم يسبق بأكل من ثلاثة أركان مقصودة وهي الطويلة فلا يعد منها القصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين كما تقدم في سجود السهو فيسمى خلفه إذا فرغ من الفاتحة قبل فراغ الإمام من السجدة الثانية أو مع فراغه منها بأن ابتدأ الرفع اعتباراً ببقية الركعة (لأن سبق بأكل) من الثلاثة المذكورة بأن لم يفرغ من الفاتحة إلا والإمام قائم عن السجود

معهما الجمعة ويخرج بها عن نذرهما وتصح معها المعادة ويسقط بها الشعار ويجري نوات الفضيلة في كل مكروه من حيث الجماعة كالانفراد خلف الصف لا في أثناءه ولا في نحو صلاة حاقن وقول شيخنا بالفوات في المفارقة الأخير فيها بين الانتظار وعدمه كبطء القراءة الآتي فيه نظر فرأجه . (قوله والثاني إلخ) كلامه يفيد أن تعميم الأول من حيث الحكم دون الخلاف ومتضمن ذلك أن هذا التخلف حرام لقول مقابله بالبطان واعتد شيخنا الرمي أنه مكروه كركعة تزجية كالمقارنة ولعل التخلف في المسألة بعدلها حرام عنده كغيره . (قوله ولو اعتدل إلخ) وهو تخلف بركن وبعض ركن وفيه الخلاف خلافا لما يرويه كلام المصنف والتخلف بركن أو بعضه معلوم من كلام المصنف بالأولى وعلم من ذلك أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يطله حتى جلس الإمام بين السجدين لم يتطّل صلاته وفارق البطان بمثل ذلك في سجود التلاوة بأنه ليس من الصلاة وبأن البطان فيه من فحش المخالفة لا من سبق وما في شرح شيخنا هنا فيه نظر . (قوله لقراءة السورة) ومثلها الفتوى وجلس الاستراحة والشهد الأول ولو لإتمامه كما تقدم عن شيخنا كآبن حجر وفي شرح شيخنا إن التخلف لإتمامه مطلوب والتخلف لهذا الإتمام معذور كبطء القراءة وفيه نظر كما مر . (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد تخلفه إن قصده ولا يفيد تمامهما نعم لو كانا في التشهد وشك في سجديته فله فعلهما بعد سجديته الإمام وكذا لو شك فيما قبل قيامه وبعد قيام الإمام لعدم المخالفة الفاحشة واعتباراً للدوام في ذلك . (قوله من غير علو) منه نوم لم يتطّل به كأن نام في التشهد الأول ثم اتبته فقام فركع الإمام فإنه يتخلف ويتم الفاتحة وهو متخلف بطء كبطء القراءة كذا في شرح شيخنا وقال ابن حجر : يجب أن يركع معه حيث لم يدرك قدر الفاتحة وهو الوجه ومن العلو نسيان الفاتحة أو الشك فيها قبل ركوع إمامه ولو بعد ركوعه فيعود إليها وجوباً ما لم يركع معه الإمام قبل عودته ومن العلو ما لو نسي أنه في الصلاة ومن العذر انتظار المواق فراغ إمامه من الفاتحة في الأولين ولو في السرية سواء اشتغل بدعاء افتتاح أولاً ومن العذر وسوسة خفيفة عرفاً وليس منه ترك قراءة الفاتحة عمداً لغير موجب كما يأتي . (قوله وهو بطيء القراءة) أي خلفه وأشار بهذا إلى أن الإسراع في كلام المصنف هو القراءة للحئلة أما الإسراع الحقيقي فيكفي المأموم فيه ما قرأه ولو بطيء القراءة ويجب عليه الركوع مع الإمام فإن لم يركع بطلت صلاته نعم إن كان اشتغل بسنة فقياس ما قبله أنه يتخلف لقراءة قدر ما فاتته من زمن الفاتحة لا بقدر ما أتى به وهو حيث معذور . (قوله إذا فرغ إلخ) يفيد أن السابق بركنين فيما قبله شامل لما في المال وإن خالفه ظاهر كلامه . (قوله بأن ابتدأ الرفع) ومنه الشروع في النهوض ما لم يكن إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع كما أشار إليه بقوله قائم لأنه حيث شروء في الركعة التي تليها وما قبله منسوب إلى الأولى لقوله اعتباراً ببقية الركعة مع أن الركعة تتم بتمام

(قول المتن بركن) أي فقط . (قول المتن لم يتطّل في الأصح) لكنه مكروه نقله السبكي عن النووي . (قول الشارح ولو اعتدل الإمام إلخ) كأن وجه عدم إخراج هذه في عبارة المناج . (قول الشارح ولو اشتغل إلخ) حكمة ذكر هذا بيان شرط جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض القسم فيمن تخلف بركنين . (قول الشارح أو مع فراغه منها بأن ابتدأ الرفع إلخ) قضيته أنه لو ابتدأ الرفع قبل فراغه لا يسمى على نظم صلاته لكنه قد فسر الأكر فيما يأتي بأن لم يفرغ إلا والإمام قائم عن السجود أو جالس للتشهد فهذه الصورة كما ترى تجاذبها الطرفان لكن يؤيد الثاني ما في الرافعي والروضة من أن عمل القولين فيمن زحم عن السجود إذا ركع الإمام في الثانية وقبل ذلك لا يوافق اهـ . لكن قال الإسوي : إن الرافعي مثل الأكر تصرحاً بما يفهم من هنا والله أعلم . ولا يجوز أن يقال المقارنة ولو في جزء لأنها تقول المراد من المقارنة في المتن المساواة بما ذكر ومثله أيضاً بما إذا رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في القيام اهـ . فلو راجع الرافعي فإني لم أر الثاني فيه لكن مع عجلة في الكشف . (قول الشارح اعتباراً ببقية الركعة) انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الأخير الذي فيه الإمام من



أو جالس للشهد (فقل يبارك) بالنية لتعذر الموافقة (والأصح) لا يبارك قبل (جمعه فيما هو فيه ثم يركع بعد السلام الإمام) ما فاتته كالسجود وقيل راعى نظم صلاة نفسه ويجزى على أثر الإمام وهو معذور (ولو لم يركع) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الإمام (فمعذورون) كيطلق القراءة نيابة

فيه ما سبق (هذا كله)

المأموم (الموافق) بأن

أدرك محل الفاتحة (فأما

مسبوق ركع الإمام في

فاتحته بالأصح أنه إن لم

يشغل بالافتتاح والتعود

ترك قراءته وركع) مع

الإمام لأنه لم يدرك غير ما

قرأه (وهو بالركوع مع

الإمام (مدرك للركعة)

حكما (والأصح) أى وإن

اشتغل بالافتتاح أو التعداد

(ركعه قراءة بقدره) لأنه

أدرك ذلك القدر وقصر

بتفويته بالاشتغال بما لم

يؤمر به والثاني يترك

القراءة ويركع مع الإمام

مطلقا وما اشتغل مأموم به

في الجملة والثالث يتخلف

ويتم الفاتحة مطلقا لأنه

أدرك القيام الذى هو محلها

فإن ركع مع الإمام على

هذا والشق الثاني من

التفصيل بطلت صلاته

وإن تخلف عن الإمام على

الوجه الثالث والشق الأول

من التفصيل لإتمام الفاتحة

حتى رفع الإمام من

الركوع فاتته الركعة لأنه

غير معذور ولا تبطل

صلاته إذا قلنا بالتخلف

بركن لا يبطل وقبل تبطل

لأنه ترك متابعة الإمام فيما

السجود . (قوله أو جالس للشهد) بأن شرع فيه ولا فهو جلوس استراحة فلا يعتبر وإطلاقه الشهد يشمل الأول والثاني وبه قال شيخنا الرملى وخالف الخطيب في الأول وإنما بطلت بالفراغ من الركعتين لعدم اعتصار الأكثرية فيما . (قوله لا يبارك) أى لا يلزمه مغارته . (قوله والأصح يبعه فيما هو فيه) وهو قيام الثانية وهل يعتد بها قراءة أو يكفى بقراءته الأولى عنها اعتماد شيخنا الثاني إذا لم يجلس وعليه لو فرغ مما لزمه قبل الركوع ركع معه وفى شرح شيخنا ترجيح الأولى وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقى مما لزمه ويشرع في قراءة جديدة للثانية ويأتى فيها ما وقع له في الأولى وهكذا وعلى الثاني أيضا لو لم يفرغ مما لزمه إلا في الرابعة تبعه فيها ويغفر في كل ركعة ثلاثة أركان لأنه بموافقة الإمام في أول القيام تجدد له حكم مستقل وإن لم يقصد موافقته بل وإن قصد مخالفته . (قوله لشغله بدعاء الافتتاح) (إخ) وإن لم يطلب منه كأن علم عدم إدراك الفاتحة مع شغله به . (قوله هذا كله في الموافق) وهو من أدرك أول القيام مع الإمام ولو في غير الركعة الأولى كما أشار إليه بقوله أدرك محل الفاتحة دون أن يقول قدر الفاتحة وقد يطلق الموافق على من يدرك زمانا يسع قدر الفاتحة للمعتدل وإن لم يدرك أول القيام وهذا معتبر في إلزامه بإتمام الفاتحة وفيه ما يأتى في كلام البغوى كأتأتى الإشارة إليه . (قوله فاما مسبوق) هو من لم يدرك أو القيام وإن أدرك قدر الفاتحة . (قوله ترك قراءته وركع) وبكفيه ما قرأه وإن كان بطيء القراءة فإن لم يركع بطلت صلاته كما مر ويجزى هذا في الموافق بالأول . (قوله حكما) لتحصل القراءة عنه كما يأتى في الروضة . (قوله وإن اشتغل) أو سكت . (قوله بقدره) أى بقدر زمنه لا بقدر حروفه خلافا لما في شرح شيخنا وابن حجر وغيرهما . (قوله بما لا يؤمن) أى بحسب الأصل . (قوله على الشق الثاني) وهو إن لم يشغل الأول وإن اشتغل . (قوله فاتته الركعة) فينبغ الإمام في هوى السجود ولا يركع فإن ركع بطلت صلاته وتلف قراءته . (قوله والموافق كالفاضي) (إخ) فليس كبطيء القراءة على المعتدل بل إن فرغ والإمام في الركوع ركع وأدرك الركعة أو في الاعتدال هوى معه للسجود ولا يركع ولا يتابعه ونجيب عليه نية المفارقة عن قبيل هوى الإمام للسجود لا قبل ذلك إن علم أنه لا يفرغ قبله فإن لم ينوها بطلت

الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة نظر لأنه يتخلف فيما لو زحم عن السجود وكان المراد القدر الذى أدركه المأموم مع الإمام أولا . (قول الشارح للشهد) انظر هل المراد الأخير . (قول لمن يبعه) أى فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظرا لما مضى من التخلف وإن كان معذورا هذا ما ظهر لى من كلامهم فليتأمل . نعم يستثنى ما إذا كان عنده في التخلف رحمة وكذا نسيان القدوة كما قاله ابن القزوينى أى فإنه لا يضر التخلف بالأكثر مادام عن الرحمة أو النسيان قائما ثم قوهم تبعه ظنهم فيما لو جلس الإمام للشهد وأما في مسألة القيام للثانية فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فالظاهر أنه يبنى على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع الإمام قبل إكمالها فيحصل أن يتخلف للبقية ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان . (قول الشارح وركع مع الإمام) لعدم قوله **عَلَيْهِ** : « وإذ ركع فلاركعوا » . (قول الشارح الذى هو محلها) أى بخلاف ما إذا أدرك ركعها . (قول الشارح وإن تخلف عن الإمام) انظر هذا التخلف . (قول الشارح غير معذورون) أى مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسئلة . (قول الشارح فإن لم يدرك الإمام) عبارة شيخنا في شرح البهجة : فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هوىه للسجود قاله الإمام ونقله عنه في المجموع وحزم به في التحقيق قال

فانت به ركعة فهو كالتخلف بها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقر أقدر ما فاتته فقال البغوى : هو معذور لإلزامه بالقراءة للشق كالفاضى حسين غير معذور لاشتغاله بالنية عن الفرض أى فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كما مامه ولا ينافى ذلك قول البغوى

بعذره في التخلف لأنه لتدارك ما فوته بتقصيره إلا أن يريد أنه كيظي القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت أنه لو ركب الإمام عقب تكبير

المسبوق ركب معه وسقطت عنه القراءة وسكتا هنا عن مسقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينيش له ذلك كما عبر به في الضرر وغيره (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط (إلا أن يعلم) أي يظن (أدراكها) مع الاشتغال بسنة من افتتاح أو نموذجاً فيها قبل الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة) بأن نسباً (أو شك) في فعلها (أو بعد إليها) بالعود إلى عليها لفواته (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم) بتركها (أو شك) في فعلها (وقدر ركب الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء عليها (وهو متخلف بعذر) كافي بطيء القراءة وقبل لا لتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (يركع ويتدارك بعد سلام الإمام) ركعة (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تعتد) صلاته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بالفاتحة أو الشاهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (أو بعذر) ويجزئه وقيل يجب إعادته مع فعل الإمام له أو بعده وقبل يضر أي تبطل صلاته (ولو تقدم) على الإمام

صلاته يشروع الإمام في الهوى للسجود . (قوله بعذر في التخلف) أي فلا حرمة ولا كرامة في تخلفه . (قوله المسبوق) أي الذي لم يدرك أول القيام كما مر . (قوله لا ينيش) أي لا يندب له بل يندب تركه وأشار الشارح بذلك إلى دفع الحرمة المفهومة من كلام المصنف بقوله فيأتي بها أي ندباً . (قوله يظن) أي بحسب حاله وحال الإمام فلو ركب الإمام على خلاف ظنه فغير معذور فيه ما مر في كلام البهوي إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه أي مع عدم الطلب بإصالة . (قوله في ركوعه) أي مع الإمام أو قبله وأدركه الإمام فيه كما مر ومثل الفاتحة بقية الأركان . (قوله فلو علم تركها إلخ) ولو تمتد تركها حتى ركب الإمام فقال ابن حجر : تبطل صلاته والأصح لا وبأن في ما مر على كلام البهوي وعن شيخ الإسلام أنه يجري في هذه على نظم صلاة نفسه إذا فرغ منها قبل هوى الإمام للسجود ولم يرضه شيخنا . (قوله قرأها) أي ما لم يتذكر أنه قرأها وكذا يقال في التي قبلها وهذا كله في حق المأموم وأما الإمام والمفرد فيجب عليها العود إلى قراءتها مطلقاً فإن لم يعودا بطلت صلاتهما إلا أن تذكر في الشك عن قرب ولو شك الإمام والمأموم معا وجب على الإمام العود وكذا على المأموم إن علم بشك الإمام وإلا لم يجز له العود معه . وقال شيخنا لا يعود المأموم مطلقاً وينتظر الإمام فيما هو فيه إن كان ركناً طويلاً ولا فيما بعده فإلزام . (قوله كما في بقى القراءة) فيختر له أكثر من ثلاثة أركان طويلة . (تنبيه) قد علم مما تقدم أن أدرك الإمام في أول القيام يقال له موافق وإن لم يدرك قدر زمن الفاتحة وإن من أدرك ذلك الزمن يقال له أيضاً موافق وإن لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فيهما ويحصل من ذلك أربعة أحوال<sup>(١)</sup> وقد علم حكمها مما مر . ولو شك في الزمن الذي أدركه هل يسمع الفاتحة أو لا فإن كان قبل ركوعه تخلف لإتمامها وهو معذور كيظي القراءة وإلا فباته الركعة وهذا ما اعتصمه شيخنا الرملي وخالفه بعضهم . (قوله لم تعتد صلاته) أي لا جماعة ولا فرادى على المعتد . (قوله ويجزئه) لكن تستحب إعادته خروجاً من خلاف من أوجبها وقدمت مراعاة هذا الخلاف لقوته على مراعاة الخلاف في البطلان بتكرير الركن القول كما قاله ابن حجر وفي الأنوار عدم ندب الإعادة في الخروج من هذا الخلاف

الفارق بصورة المسئلة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده وإلا فليتا به قطعاً ولا يقرأ أ هـ . أقول : وكلام الفارق في هذا مشكل لا يسمح به من منعه من الركوع وأوجب القراءة عليه لتقصيره بالاشتغال بالنسيان عن الفرض فلي تأمل . (قول الشارح وسكتا هنا إلخ) حيث قال في فاتحته . (قول الشارح أي يظن إلخ) لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فاختلف فيحتمل أنه يعذر كيظي القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسئلة البهوي والقاضي والمثالي السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقوله لأنه قصر باشتغاله بما يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأثور بها فلا تقصير لكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض أنه لم يدرك زماناً يوسع الفاتحة وأما احتمال أن يركع معه لعذر ولا يلزمه قراءة بقدره لأنه مسبوق وقد اشتغل بشيء هو مأثور به فيجوز بل يحتمل أيضاً فرض مسئلة البهوي والقاضي في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزي صرح به وحجته يشكك التعليل السالف . (قول المتن وهو متخلف بعذر) لو فرض ترك الفاتحة عمداً حتى ركب الإمام فمن ابن الرفعة يفارق ويقرأ ويبحث في شرح الرض أنه يقرأ وتجب المارقة وقت خوفه من السبق بركتين . (قول المتن وقيل يركع) أي لحديث : « وإذا ركب ركع ركعاً » . (قول الشارح بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام إلخ) أنهم أنه لو تأخر شروع عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروع . (قول المتن لم يعذره) لأن ذلك لا ينضبط كما في بعد الإمام لو إزاره أو وجود لفظ أو نحوه ولعدم فحش مخالفة وقوله وقيل يجب إعادته علل بأن فعله

(يفعل كركوع وسجود إن كان) ذلك (يركع) وهو عائد عالم بالتحريم (بطلت) صلاته لفحش المخالفة بخلاف ما إذا كان ساهياً أو جاهلاً

فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام الإمام بركعة (والإمام بأن كان التقدم بركن أو أقل) فلا تبطل عمداً كان أو سهواً لأن مخالفة فيه بسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمدة ما بأن فرغ منه والإمام فيما قبله . قيل : وغير تام كأن ركع قبل الإمام لم يرفع حتى ركع الإمام والتقدم بركتين يقاس بما

تقدم في التخلف بهما لكن مثله العرايين بما إذا ركع قبل الإمام فلما أراد الإمام أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد . قال الرافعي : ويتبعه المصنف ؛ فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجز أن يخص ذلك بالتقدم لأن مخالفة فيه أنحش . (فتحة) إذا ركع المأموم قبل الإمام ولم تبطل صلاته ففي

وقوع في الخلاف الآخر المذكور وقد علمت جوابه . (قوله فلا تبطل) ويجب عليه العود إلى الإمام على التفصيل الآتي بعده في الركوع . (قوله لم يركن أو أقل) وكذا بركن وبعض ركن بطريق الأولى وهذا السبق ولو ببعض ركن حرم على العالم فالتفصيل بقوله تام تصوير للركن ويقول غير تام تصوير للأقل . (قوله يقاس إلخ) هذا هو المعتمد عند مشايخنا . (قوله يستحب له العود) هو المعتمد وإذا لم يعد وهوى الإمام للسجود لم تبطل صلاته لأنه لم يسبقه بركتين فعليين فيعتدل ويترك الإمام وإذا عاد ولو بقصد الاعتدال أو موافقة الإمام وركع مع الإمام حسب له الركوع الثاني كما قاله ابن حجر وخالفه شيخنا وهو الوجه لأن الثاني للمتابعة فإن لم يركع مع الإمام حسب له عندهما وبحسب قيامه عن اعتداله وإن لم يقصده حال عوده ولو ركع الإمام قبل عوده امتنع عليه العود . (قوله وفي السهو يتخير) هو المعتمد وينبغي كون العود أولاً لأجل الخروج من الخلاف . (قوله فأقل) أي أقل من الركن وذكره لأجل ما بعده . (قوله ويجز) (١) قال شيخنا الرمي : ويستحب إعدادها مراعاة للخلاف الأقوى كما مر .

**(فصل في انقطاع القدوة وما يتبعه)** (قوله أو غيره) أي من كل ما تبطل به صلاة الإمام ولو في اعتقاد المأموم كترك طمأنينة اعتدال أو ترك وضع واحد من الأعضاء السبعة . (قوله انقطعت القدوة) أي وإن بقيت الصورة بدوام الإمام ويجب على المأموم نية المفارقة في هذه ولا يكتفى بطلان صلاة الإمام لدوام الصورة وحيث انقطعت فللمأموم الاقتداء بغيره وعكسه وسهوه نفسه غير محمول عنه ولا يلحقه سهو غيره . (قوله جاز) أي فلا تبطل الصلاة به وإن حرم في نحو توقف الشعار عليه نعم تبطل في المعادة وفي الركعة الأولى من الجمعة لنوها . (قوله لأن السنة لا يلزم إقامتها) إلا في الحج والعمرة من غير البالغين الأحرار لعدم الاكتفاء بأصحابهم فهما سنة في حقهم ولزوم الإتمام لهم من حيث عدم صحة الخروج من الإحرام لا لوجوبه عليهم . (قوله إلا في الجهاد وصلاة الجماعة) ظاهره وإن كثروا وصلوا فيها طائفة بعد أخرى ولو عها فرض كفاية من الجميع وكذا يقال في الحج والعمرة ممن يحصل به الإحياو كان في غير حجة الإسلام لأنها فرض عين وخروج بصلاة الجماعة وغيرها من أمور تجهيز الميت فلا يحرم قطعها إلا إن تعينت ولا يحرم قطع العلم (٢) ونحوه لمن شرع فيه لاستقلال مسائله

مترتب على فعل الإمام فلا يعتد بما أتى به قبله . (قول الشارح فلا تبطل) لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده إلى الإمام بخلاف ما إذا سبقه بركن واحد سهواً فإنه غير كاسياً في على الأصح وقد يقال في الأولى الواجب عوده إلى الإمام أو الركن الذي لا يبطل السبق به أو لم يركع شيئاً وعليه فلا هوى للسجود والإمام بعد في القيام ثم علم الحال جاز له العود إلى الاعتدال أو الركوع كما يجوز في القيام وهو محل نظر . (قول الشارح بأن فرغ منه) زاد الإسوي وإن لم يصل إلى غيره . (قول الشارح فيجوز أن يقدر مظهر إلخ) أي فيجوز أن تجرى مقائمه هذه في التخلف إلخ ولكن المعتمد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح . (قول الشارح ففي العمد يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير) أقول : قد سلف عن غير العراقيين أن محل الطلآن إذا تقدم الإمام بركتين وشرع في الانتقال إلى ما بعدهما وقضيته أن هذا الحكم المذكور هنا في العمد والسهو جار فيما لو سبقه بالركوع وانتقل إلى الاعتدال لم يفرغ منه أي فيستحب العود في العمد ويتخير في السهو . **(فصل خروج الإمام من صلاته إلخ)** (قول المتن انقطعت القدوة به) أي فلا يقال أن المأموم باق فيها حكماً فله أن يتقدم بغيره ويتقدم بغيره به ويسجد لسهوه أيضاً كذا في الإسوي وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الإمام ؟ الظاهر خلافه . (قول الشارح سواء إلخ) الحاصل أن ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع

المأموم) بأن نرى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لأن السنة لا يلزم إقامتها وكذا فرض الكفاية إلا في الجهاد وصلاة الجماعة .

(و) هذا إلى آخر الفصل  
موجود بالسسخ التي بأيدينا  
وليس موجودا بالشارح ما  
كتب عليه كذا ذكر في السير  
(و) قول) قال في شرح  
المذهب قديم (لا يجوز إلا  
بعين) فبطل الصلاة بدونه  
لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا﴾  
أعمالكم﴾ وقوله (يرخص  
في ترك الجماعة) أي ابتداء  
هو ما ضبط به الإمام المذنب  
والخوف به ما ذكره بقوله  
(ومن العذر تطويل الإمام)  
أي القراءة لمن لا يصبر  
لضعف أو شغل كافي الحرر  
وغیره (أو تركه سنة  
مقصودة كشهادة) وقوت  
فيغارة ليأتى بها (ولو أحرم  
منفردا ثم نوى القدوة في  
خلال صلاته جاز) ما نواه  
(في الأظهر) كما يجوز أن  
يفتدى جمع بمنفرد فيصير  
إماما والثاني يقول الجواز  
يؤدي إلى حرمة المأموم قبل  
الإمام وتبطل الصلاة  
بالقدوة (وإن كان في ركعة  
أخرى) أي غير ركعة الإمام  
متقدما عليه أو متأخرا عنه  
وقطع بعضهم بالمنع في هذه  
الصورة لاختلافهما (ثم  
يجب قائما كان أو قاعدا)  
وإن كان على خلاف نظم  
صلاته لو لم يقف به رعاية  
لحق الاقتداء (فإن فرغ  
الإمام أو لا فهو كمسوق)  
فيم صلاته (أو فرغ (هو  
أو لا) وإن شاء طرده) بالنية  
(وسلم وإن شاء انتظره  
يسلم معه) وهو أفضل

(قوله لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا﴾ أعمالكم﴾ وحمل النبي على الكراهة في المنسوب والحق الجماعة به  
لطلب التخفيف فيها جمعا بين الأدلة لما هو معلوم من الأحاديث من جواز قطع صوم النفل وغير الصوم مثله  
وأما الاستدلال بجواز مفارقة الفرقة الأولى في صلاة الخوف ومفارقة الرجل معاذ حين طول فغير ناهض دليلا  
لأنه من حالة العذر. (قوله وأحقوا) (إخ) أي فهو من أعذر الترك ولو في الابتداء لأن المراد النظر لمن عادته  
التبويل والقراءة غير قيد فسائر أفعال الصلاة وأقوالها كذلك ولو لمن رضى بالتبويل ابتداء إذا حصل له  
عذر. (قوله لمن لا يصبر) (إخ) هو قيد لجواز الترك وفيه اعتراض على المصنف حيث أسقطه من الحرر مع أنه  
قيد لا بد منه وضابطه كما قاله شيخنا الرمل أن يذهب به الخشوع أو كماله. (قوله تركه سنة مقصودة) قال  
ابن حجر: والمراد بها ما يجبر بالسهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو ورد دليل بعظم فضلها كالسورة هنا  
وهذا بيان للسنة المقصودة من حيث هي وظاهر كلام الشارح اختصاص الحكم هنا بالأول ومحل ذلك في  
غير ما تجب فيه الجماعة عينا كالجمعة. (قوله منفردا) خرج ما لو أحرم بها جماعة ثم نقلها لجماعة أخرى  
فإن كان لبطلان الأولى أو فراغها فلا كراهة ولا يفكره وعلى الأول يحمل قول التحقيق أنه يجوز بلا خلاف  
كما صورته في المجموع ومثل هذه صورة الاستخلاف. (قوله فيصير إماما) لكن لا تحصل له الفضيلة إلا إن  
نوى الإمامة من وقتها ولا تنعطف نيته على ما مضى من صلاته سواء علم بالمؤمنين أو لا كما تقدم ومقتضى  
هذا أن فضيلة الجماعة تتكرر في الصلاة الواحدة أو بعضها وسيأتي خلافه فراجع. (قوله يؤدي) أي قد  
يؤدي كما يدل له ما بعده وألحق ما لم يؤد بما أدى ومعلوم أن الجماعة لا تنعطف على ما مضى قبلها كما في الإمام  
قاله شيخنا. (قوله وتبطل الصلاة) (إخ) أي على القول الثاني ولو فرغه بالفاء لكان أولى ويعتمد أن يقرأ  
بالتحنية عطفًا على بقوله وبه صرح العلامة ابن عبد الحق. (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف  
من حيث الخلاف. (قوله في هذه الصورة) وهي وإن كان في ركعة أخرى أخذنا من العلة نعم لو اقتدى المنفرد  
في جلوسه الأخير بمن ليس فيه كتمان لم يجز له متابعتها ولا يزعمه نية المفارقة فينتظره فيه لأنه دوام وكذا لو  
اقتدى في سجوده الأخير بعد طمأنينته وكذا قبلها وبعد وضع الأعضاء السبعة فينتظره فيه ولا يجوز انتظاره  
في الجلوس بعده فإن كان قبل الوضع المذكور وجب عليه المتابعة للإمام ولو في القيام. (قوله قائما كان)  
أي الإمام أو قاعدا وسواء كان المأموم أيضا قائما أو قاعدا في غير ما مر فشمس ما لو اقتدى في الجلوس بين  
السجدين بمن في القيام فيجب عليه القيام فورًا ويغتفر له تطويل الركن القصير للمتابعة وبحسب له ما فعله  
قبل الاقتداء إن كان أحداً فيه ولا فمأفعله مع الإمام فلو فارق الإمام قبل فعله أعاده وجوباً وفعل أيضاً لو اقتدى  
قائماً أو في الاعتدال بمن في التشهد أو في جلسة الاستراحة<sup>(١)</sup> فيجب عليه الجلوس معه وبأن في ما مر. (قوله  
وإن شاء انتظره) أي إن لم يكن في ذلك إحداث جلوس تشهد كما تقدم. (قوله وهو أفضل) أي إن لم يلزم

إلا فيما استثنى قال البغوي: ولأن إخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جوازه  
في الجمعة بعد حصول ركعة هـ. ومراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف  
ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة. (قول الشارح وأحقوا) (نص) أي هذا لا  
يرخص في الابتداء. (قول الشارح لمن لا يصبر) (إخ) أي فليس التطويل عذراً إلا بهذا القيد. (قول الخن ولو أحرم  
منفردا) (إخ) خرج بهذا ما اختلفوا فيه لجماعة ثم نقل نفسه أخرى فإنه لا يجوز قطعاً كما في التحقيق وشرح المذهب.  
(قول الشارح يؤدي) (إخ) معناه أنه صار مأموماً بالنية وقد يكون انتفع بهذه الصلاة قبل الإمام فيصير محرماً بهذه  
الصلاة قبل إمامه فيها وفي العبارة إشعار بأن الجماعة تنعطف على الماضي. (قول الخن فإن فرغ الإمام) (إخ) لو كان  
في التشهد الأخير والإمام قائم فيحتمل الجواز وأن يفارق في الحال ويحتمل المنع أما الصبح مع الاجتماع فربما يمنع منها  
عدم اتفاقهما في الجلوس كافي المغرب خلف الظهر. (قول الشارح وهو أفضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع

على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصباح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الركعة كما صرح بها في شرح المهذب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم في المقارنة وفواتها في الأولى أيضاً ظاهر بقطع القدوة وظاهر أنها لا تقوت في

المقارنة بخير بينهما وبين الانتظار (وما أدركه المبسوط) مع الإمام (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الإمام آخرها (فيعيد في الباقي) من الصبح التي أدرك الأولى منها وقت مع الإمام (الفقوت) في حله وفعله مع الإمام للمتابعة (ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثابته) لأنها على تشهده الأول وتشهده مع الإمام للمتابعة نعم لو أدرك ركعتين من الرابعة قرأ السورة في الأخيرتين فلا تخلو صلاته منها كما تقدم في صفة الصلاة (وإن أدركه) أي الإمام (راكعا أدرك الركعة) قلت بشرط أن يعطن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع والله أعلم كما ذكر الرافعي أن

صاحب البيان صرح به وإن كلام كثير من التتلة أشعر به وهو الوجه ولم يتعرض له الأكثرون انتهى. وفي الكفاية ظاهر كلام الأئمة أنه لا يشترط في المسألة حسنيتها البخاري عن أبي بكر أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو رافع فرجع إلى أخوه السابق في الفصل لثالثا

عليه نحو خروج وقت والأفضل بمعنى الأول كما قاله ابن حجر لما فيه من بقاء العمل الذي ارتكبه باقتدائه المكروه فلا دليل فيه على فضيلة في القطع ولا على فضيلة جماعة في البقاء وقول شيخنا الرمي بمحصل فضيلة الجماعة أخذنا من ذلك فيه نظر ظاهر بل لا وجه له ويدل عليه كلام الشارح. (قوله بصاحبه الركعة) بلا خلاف وهو المتمد. (قوله في الثانية) وهي اقتداء المنفرد. (قوله في الأولى) وهي قطع القدوة فقوله بقطع القدوة متعلق بفواتها أي فواتها بسبب قطعه قدوة نفسه أي لا لعذر كما تقدم. (قوله وظاهر إخراج) هو في غير المسائتين المذكورتين كالإقتداء في الصباح بالظهر كما يصرح به كلام الشارح المذكور قبله ودفع بهذا توهم استواء المقيس والمقيس عليه في القوات وعلى ما اعتمد شيخنا الرمي من أن الاقتداء وإن كره لا تقوت به فضيلة الجماعة وأنه يخير فيه بين المقارنة والانتظار يحمل الكلام هنا على عموميه ويلزمه عدم اعتداد كلام الشارح في الثانية المذكورة مع أنه معتمد اتفاقاً فالوجه ما تقدم بل الوجه أن يحمل على ما لا ركعة فيه أصلاً كترك الإمام سنة مقصودة. (قوله وما أدركه المبسوط فأول صلاته) خلافاً للإمام مالك رحمه الله تعالى. (قوله نعم إخراج) هو استدراك على ما قبله بقوله وما يفعله بعد سلام الإمام آخرها مقتضى لمدد طلب القراءة فيه وجعل قراءته لها إن لم يقرأها مع الإمام ولم تسقط عنه تبعا للمتابعة ولم يتمكن من قرائتها كما تقدم وخرج بالسورة الجهر فلا يفضيه لأنه صفة. (قوله راكمها) أي أحرم حال ركوع الإمام لا قبله وإن لم يقرأ من المتابعة شيئا فلا يأتى فيه التفصيل المذكور ويجب الإحرام على من تسقط عنه المتابعة في آخر الوقت للخروج من الحرم ولو أحرم منفردا وسكت قدرا يسع المتابعة ثم نوى الاقتداء بإمام في الركوع ركع معه ولا يتخلف لقراءة المتابعة خلافا لبعضهم بخلاف من سكت بعد إحرامه مع الإمام كما مر. (قوله أدرك الركعة) وإن بطلت صلاة الإمام عقب إحرامه فركع هو ويتم الركعة بنفسه قاله شيخنا فأنظره. (قوله أن يعطن) أي يقيتا كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعصى واعتمد شيخنا الرمي. (قوله وسبقاً في الجمعة إخراج) يفيد أنه لا بد أن يكون الركوع محسوبا للإمام وإلا فلا يترك المأموم به الركعة ولا تترك بالركوع الثاني من صلاة الكسوف لمن يصلحها كذلك وكذا لمن يصلحها كسنة الظهر في غير الركوع الثاني من الثانية كما تقدم لإدراك الركعة به في هذه دون غيرها بل لا تصح صلاته كما تقدم. (قوله سهوا) وإن لم يعلم به المأموم وكذا عمدا ولم يعلم بعمله، نعم إن كان إتيان الركعة لمقتضى كأن ترك ركنا مما قبلها سهوا وعلم به المأموم جاز له متابعتها فيما يأتي به بل يظهر وجوبها عليه وتحسب له ويترك بها الجمعة لو كان مسبوقا

حكمه بركعة الاقتداء وقد يجاب بأن سبب ذلك ما في المقارنة من قطع العمل وذلك لا يتنافى الركعة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر. (قول الشارح ثم الجواز في قطع القدوة) احتزبه عن قطع الصلاة فإنه حرام في فرض العين دون غيره إلا ما استثنى من فروض الكليات. (قول الشارح ويؤخذ منها) الضمير فيه يرجع لقوله الركعة. (قول الشارح وظاهر أنها لا تقوت في المقارنة بخير بينهما وبين الانتظار) من جملة صوره اقتداء المنفرد في خلال صلاته وارتفاعه قبل الإمام وقد صرح الشارح أولاً بأن مثل هذا لا فضيلة له فليحمل كلامه على غير هذا فإن أراد من صلي الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك أنها مستوتة في مثل ذلك وقضية قوله يجوز الصبح خلف الظهر في أظهر أنها ليست فرضا ولا سنة فإين الفضيلة الحاصلة للجماعة وإن أراد التصريح بما لو ترك الإمام بعضاً أو طول أشكل عليه قوله وبين الانتظار اللهم إلا أن يؤول الانتظار بالاستمرار في الصلاة وبالجملة فظاهر صنيع الشارح أن مراده المستلذان المذكورتان في كلامنا أولاً وهو مشكل إذ كيف يحكم بالركعة في الأولى ثم يعترف بمحصل الفضيلة. (قول المتن تشهد في ثابته) قد وافقنا الحنفية على

وسبقاً في الجمعة أن من لحق الإمام المحدث راكمها لم تحسب ركعته على الصحيح ومثله من لحق الإمام في ركوع ركعة زائدة سهوا

كما ذكر هناك (ولو شك في إدر الك أحد الإجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الإمام لم تحسب كعتله الأظهر) لأن الأصل عدم الإدرار والثاني يقول الأصل بقاء الإمام في الركوع وتبعه المهر الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية الشرح عن الإمام وجهين وصحبه في أصل الرخصة وصوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريفة فاطمة بالأول قال: لأن الحكم بالاعتداد بالركعة بإدراك الركوع رخصة فلا يضر إلى الإيقين (ويكره للإحرام ثم للركوع) كغيره (وإن نواها بتكبيره) صلاته للتشريك بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تعتقد نفل) قال في المذهب كمال أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع أى تنفع صدقة تطوع بلا خلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر (وإن لم يتوبها شيئاً لم

تعتقد صلاته على الصحيح) والثاني تعتقد

فرضا كما صرح به في شرح

المذهب لأن قرينة الافتتاح

تصرف إليه والأول يقول

وقرنية المهرى تصرف إليه

فصارضاً وإن نوى

بالتكبير التحريم فقط أو

الركوع فقط لم يخف

الحكم كما قال في المهر من

الانقضاء في الأول وعلمه

في الثانية (ولو أدركه) أى

الإمام (في اعتداله فما

بعده انقلب معه مكبراً)

موافقة له في تكبيره

(والأصح أنه يوافق في

التشهد والتسبيحات)

أيضاً والثاني لا يوافق في

ذلك لأنه غير محسوب له

(و) الأصح (أن من

أدركه) أى الإمام (في

سجدة) أولى أو ثانية (لم

يكره للانقضاء إليها)

والثاني يكره لذلك كما يكره

لو أدركه في الركوع

وفرق الأول بأن الركوع

محسوب له دون السجود

ومثله التشهد (وإذا سلم

الإمام قام المسبوق مكبراً إن كان)

جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه)

لو كان منفرداً كأن أدركه في

ثانية أو ثالثة أو رابعة (والأصح

(قوله ولو شك) أى تردد ولو براجمية على المعتمد ، نعم إن طرأ له الشك بعد سلام نفسه لا يؤثر كما اعتمده شيخنا الرمل وهو ظاهر لأنه من أفراد الشك بعد السلام في ترك فرض وقد تقدم . (قوله وتبع اغرور إلخ) فيه اعتراض على الرافعي حيث تنافض كلامه فعل المصنف أولى وكان حقه التعبير بالأصح أو للمذهب . (قوله ويكره) أى من أدرك الإمام في الركوع ويشترط أن يقع جميع التكبير في محل تجزئة فيه القراءة (والا لم تعتقد فرضاً قطعاً ولا نفلاً على الأصح . (قوله كغيره) أى كغير من ذكره أو كغير الركوع . (قوله فإن نواها إلخ) ظاهره ولو جاهلاً بذلك وهو الذي اعتمد شيخنا الرمل هنا وفي كلامه في شروط الصلاة ما يخالفه . (قوله ليس فيه جامع معتبر) أى لأن الإتيان بالواجب هنا شرط للاعتداد بالمندوب وأيضاً فرق كبير بين عبادة مالية وبدنية . (قوله فعارضت) أى ولا مرجح فلا ينافى ما لو أتى بدعاء الافتتاح بدل الفائتة لمجزئه عنها لأن قرينة البديلة مرجحة . قال بعض مشائنا : وكل ما ذكر فيمن هو ملاحظ لتكبيره الركوع أمّا من لم يخطر بباله جهله بطلبه أو غفلته عنها فتكبيره صحيحه مطلقاً . (قوله في التشهد) ومنه الصلاة على الآل والتسبيح والدعاء فيأتى بها تبعاً . (قوله دون السجود) أى فإنه غير محسوب له . قال شيخنا الزبدي : ويكره لسجدة التلاوة إن سمع قراءة الإمام أخذاً من العلة بخلاف ما إذا لم يسمع لأنه مخض المتابعة ولا يكره لسجود السهوان لم يكن جائزاً وإلا فيكره له لذلك . (قوله عقب الأولى) فإن قام قبلها ولو قبل تمامها عامداً علماً بطلت صلاته وإلا لم تبطل لكن يجب عليه أن يعود للتعود عد تذكره أو علمه ولو بعد سلام الإمام ولا يعتد بما فعله من قراءة ونحوها قبل عوده . (قوله بطلت صلاته) قال الأذرى : إن زاد

هذا . (قول الشارح ويكره للإحرام إلخ) لو وقع بعض التكبير ركاماً لم تعتقد فرضاً قطعاً ولا نفلاً على الأصح . (قول الشارح ليس فيه جامع معتبر) كأن وجه هذا والله أعلم أن تكبير التحريم ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد الصارف ومنه حالة التشريك بلا ريب بخلاف مسئلة الصدقة فإن قصد التطوع مانع من اعتبارية الفرضية لا يضر في كونها تطوعاً لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدر في قصد النافلة لأننا نقول قصد النافلة هنا معناه قصد التكبير للاتصال للركوع وذلك لا يصحح انعقاد الصلاة نفلاً قطعاً بخلاف قصد التطوع بلدرهم فإنه صحيح ، وإن صحبه نية الفرضية على أنه يجوز أيضاً الفرق بأن البدنية أضيق من المالية . (قول الشارح والأول يقول إلخ) استشكل الإسنوى رحمه الله الحكم بعدم الانقضاء لوجود التكبير مع النية المعتبرة في العارفين ولم يفته إلا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الأركان لا يشترط اتفاقاً . أقول : كأنهم الله أعلم لمكان قرينة الركوع اشتراط انعقاد قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والأشكال فيه قوة . (قول المن والأصح أنه يوافق) علمه للواقعة . (قول الشارح أولى أو لثانية) ربما يخرج بهذا سجدة التلاوة وقد قال الأذرى يكره لأنها تحسب له . (قول الشارح أولى في غيره بطلت إلخ) في شرح الروض بحث الأذرى اغتصار قدر جلسة الاستراحة

لو كان منفرداً كأن أدركه في ثانية أو ثالثة أو رابعة (والأصح) أى وإن لم يكن جلوسه مع الإمام موضع جلوسه لو كان منفرداً كأن أدركه في ثانية أو رابعة أو ثالثة المغرب (فلا) يكره عند قيامه (في الأصح) والثاني يكره لثلاً يخلو الانقضاء عن ذكر والسنة للمسبوق أن يقوم عقب تسليمي الإمام ويجوز أن يقوم عقب الأولى فلو مكث بعد ما في موضع جلوسه لم يضر أو في غيره بطلت صلاته . قال في شرح المذهب : (إن كان متصفاً عالماً فإن كان ساهياً لم تبطل صلاته ويسجد للسهو وهل للمسبوقين أو للمقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أصحهما النسخ لأن الجماعة حصلت وإذا أقروا فإدى نالوا فضلها كلنا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة

آخر الاختلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال : أصبحها الجواز قال ولا يغير بتصحیح ابن أبي

عصرون والمنع وكأنه اغتر  
بقول الشيخ إلى حامد لعل  
الأصح المنع انتهى .  
والجمع بين هذا وبين ما  
تقدم عنه في الروضة أن  
ذاك من حيث حصول  
الفضيلة وهذا من حيث  
جواز اقتداء المتفرد بدل  
عليه أنه في التحقيق بعد أن  
ذكر جواز اقتداء المتفرد  
قال : واقتداء المسبوق  
بعد سلام إمامه كغيره .

### [باب صلاة المسافرين]

أي كيفيتها من حيث  
القصر والجمع المختص  
هو بجوارها وختم  
بجواز الجمع بالمطر  
للمقيم (إما تقصر  
رباعية) من الخمس فلا  
قصر في الصبح والمغرب  
(مؤداة في السفر الطويل  
المباح أي الجائز طاعة  
كان للسفر للحج وزارة  
قبر النبي ﷺ أو غيرها  
كسفر التجارة (لا فائقة  
الجنس أي لا تقصر إذا

قضيت في السفر (ولو  
قضيت فائقة السفر) أي أراد  
تضياعها (فلا أظهر قصره  
في السفر دون الجنس)  
لأنه ليس على قصر والثاني  
يقصر فيها والثالث يتم  
فيها اعتبارا للأداء في  
القصر وهذا هو الموافق  
للحصر في المؤددة من ما  
قبله فالرأى من نفي الحصر  
للقصر في المقضية ما ذكر

جلوسه على قدر جلوس الاستراحة المطلوب لأن جلوسه لتشهد الإمام فيه ليس جلوس استراحة له وإن لم  
يتشهد فيه . (قوله من حيث حصول الفضيلة) أي أن الفضيلة قد حصلت له أو لا فلا يجوز الاقتداء لأجلها  
لعدم حصولها به وليس فيه منع صحة الاقتداء في نفسه فلا يخالف ما في شرح المذهب من صحته فتأمل .

### [باب كيفية صلاة المسافرين]

وما يتبعها ، شرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الأثير وقيل في ربيع الآخر من السنة الثانية قاله  
الدولابي وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة . (قوله  
اختص هو بجوارها) فيه تصريح بأنها مباحان وفيها ما مر في مسح الخف وسبأ في بعضه ومن وجوب الجمع  
ما لو بقي من وقت الأولى قدر لو لم ينو الجمع فيه عصى ومن وجوب القصر ما لو بقي من وقت الثانية قدر  
لو لم يقصر فيه فخرج شيء منها غروجا بآثم به وإن لم ينو الجمع في وقت الأولى . (قوله) لو أدرك جماعة  
في وقت لا يسعها فرأى ولو أحرع معهم أدرك كلها في الوقت لسقوط الفاتحة عنه مثلا لزمه الإحرام  
معهم لخروجه من الإثم وإن كان لو أحرع معهم أدرك ركعة في الوقت لم يلزمه الإحرام معهم لأن كونها أداء  
لم يخرج عنه الإثم ولو كان في وقت يسعها منفردا لا جماعة فله الإحرام معهم لأنه من المدعو جازئ .  
(قوله من الجنس) ولو بحسب الأصل فشمل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهورين فله القصر كغيره وفعل  
المعادة وجوبها لغیر إفساد وإن كان أتم أصلها على المعتد وفعل المعادة ندبا لكن إن قصر أصلها كما اعتمد شيخنا  
والأما لم يجز قصرها كما لو شرع فيها تامة ثم أفسدها وخرج النافلة ولو مطلقة والمنشورة . (قوله مؤداة) أي يقينا  
كما يأتي ولو عجزا بأن شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك منها ركعة في الوقت كما يصرح به شرح شيخنا  
الرملي وغيره وقول شيخنا الزبائدي تبعا لولد شيخنا الرملي أنه يكفي إدراك زمن يسع ركعة من الوقت بعد  
الشروع في السفر مرادهما أن يجوز قصرها لكونها فاتية سفر خلافا للعلامة الخطيب من منع قصرها لأنها عنده  
فاتية حضر ولا يجوز أن يقال إنها عندهما مؤداة بذلك الزمن فلا يلزم عدم صحة وصف الصلاة بالقضاء ولما  
مر من الاتفاق على القضاء فيما لو لم يقع منها ركعة في الوقت وإن كان شروعه في وقت يسعها فأكبر فأمثل .  
(قوله أي الجائز) فالرأى بالباح غير الحرام . (قوله طاعة) فعل الواجب والمنسوب ويصح أن يكون سفر الحج  
مثلا لهما لو جوبه في حالة ونديه في أخرى . (قوله أو غيرها) مباحا أو مكروها ويصح كون سفر التجارة  
مثلا لهما لأنه قد يكون مكروها كالتيجارة في أكفان الموتى والسفر منفردا . قال ابن حجر : ولا تزول الكراهة  
إلا بثلاثة . (قوله يقصر فيها) اعتبارا بوقت الفوات . (قوله ولو شك) أي تردد ولو برجحان . (قوله  
احتياط) أي بالرجوع إلى الأصل من لزومها فامة تامة .

(قول الشارح من حيث حصول الفضيلة) أي يعني منه من أن الاقتداء خلال الصلاة مكروه مانع من الفضيلة  
كاسلف فلها قال في الروضة : يمنع من ذلك هذا أمر عظيم يظهر وإن كان للملاحم أن يقول من حيث فوات الفضيلة

### [باب صلاة المسافرين]

(قول المتن (إما تقصر) قدم القصر للإجماع عليه . (قول الشارح فلا قصر في الصبح) نعر ضحرت هذا التقييد دون  
التقييد الآتية لأن الخارج بها يأتي في كلام المصنف . (قول الشارح أي الجائز) أي فليس المراد معناه الأصولي  
وحينئذ فالخارج به لإحرام لا غير ويدخل فيه المكروه كسفر المتفرد . (قول المتن لا فائقة الجنس) أي أنها قد تبيت  
في ذمتها بها . (قول المتن فلا أظهر قصره) أي نظر إلى قيام المنع . (قول الشارح والثاني يقصر فيها) أي لأنه  
إما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء . (قول الشارح اعتبارا للأداء) عبارة غيره لأنها صلاة ردت إلى  
ركعتين فإذا فاتت يؤتى بأربع كالجمعة . (قول الشارح فالرأى) أي هذه العبارة يرد عليها حكم فوات الحضر

فيها من التفصيل على الراجح فيضم منه إلى المؤددة مقضية فاتية السفر فيه ولو شك في أن الفاتية فاتية حضر أو سفر أتم فيه احتياطاً (ومن سافر من بلدة)

لها سور (فأول سفره مجاورة سورها) المختص بها وإن كان داخله مواضع خرب ومزارع لأن جميع ما هو داخله معلوم من البلدة (لأن كان دوراه عمارة) أى دور متلاصقة كالأروضة وأصلها وفى الحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها) أيضا (فى الأصح) لتبعتها البلدة بالإقامة فيها (قلت الأصح لا يشترط مجاوزتها) (والله أعلم) لأنها لا تعد من البلد وهذا التصحيح فى أصل الروضة وفى شرح المهذب عن شرح الرافعى وهو محتمل (فإن لم يكن) لها (سور)

مطلقا أو فى صوب سفره (فأوله مجاورة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذى يتخلل العمارات معدود من البلد كالنهر بين جانبيا (والخراب) الذى لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لأنه ليس موضع إقامة وقيل يشترط لأنه معدود من البلد وصححه فى شرح المهذب (و) لا (البياتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وإن كانت محوطة لأنها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكر فإن كان فيها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا فى الروضة كأصلها قال فى شرح المهذب بعد

نقله ذلك عن الرافعى : وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور . والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها لأنها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبياتين والمزارع وإن كانت محوطة . وقال الغزالي : يشترط مجاوزة الحوطة وكذا قال الإمام فى

(قوله لها سور) هو بالهمزة اسم لبقية الشيء<sup>(١)</sup> وبعدمه اسم للمراد هنا بمعنى المحيط بالشيء والمراد به هنا ما يخص بالبلد ولو من نحو تراب لمنع العدو أو جبل وإن تعدد إن لم يجر مسافر من جهته فإن لم يكن اعتبر الخندق وهو ما يحفر حول البلد استغناء به عن السور وإن لم يكن فيه ماء فإن قعدا اعتبر التفترة وهى ما عقد خارج الباب فى عرض حائطه لا ما زاد على عرضها وسواء فى جميع ذلك مسافر فى البر أم فى البحر فى عرض البلد أو طوله وما فى شرح شيخنا الرملى مما يؤهم أنه يعتبر مع السور ما يعتبر مع العمران فى سائر البحر غير مستقيم ولم يرتضه شيخنا الزهادى . (قوله دور متلاصقة) أفاد أنه لا بد من ملاصقتها للسور وأنها المراد بالعمارة فمطلق الحرر لها تفسير . (قوله وهذا التصحيح فى أصل الروضة) وهو ما اختصره النووى من عبارة الشرح الكبير للرافعى وهذا تعهد للاعتراض . (قوله وهو محتمل) أى عبارة الشرح محتملة للاشتراط وعدمه وليس فيها تصحيح لأحدهما فنبهنا التصحيح إليه فى أصل الروضة المذكور وفى شرح المهذب غير مستقيمة كما صرح بذلك الأسنوى وغيره وما قيل خلاف هذا مرجوح عنه . (قوله مجاورة العمران) أى خروجه منها إن سافر من داخلها وخروجه من محاذاتها إن سافر من جانبها وسير السفينة فى البحر كذلك فيشترط خروج السفينة من محاذة العمران لمن سافر فى طول البحر وجريها أو جرى الزورق إليها آخر مرة لمن سافر فى عرضه ابتداء وإن سافر بعد ذلك فى طوله فلمن فى السفينة بعد جرى الزورق آخر مرة أن يتخرب وإن كانت واقفة . (قوله وقيل يشترط لإخ) هو للمعد والكلام فى خراب لم يدرس ولم يجر بالتحويط على العامر والآن فلا يشترط مجاوزته قطعا . وفى كلام العلامة السبائى ما يصرح بخلاف هذا ولعله سبق قلم . (قوله المتصلة) راجع للبياتين والمزارع . (قوله فلا يشترط مجاوزتها) هو للمحمد . (قوله لما ذكر) بقوله لأنه معدود من البلد . (قوله فى بعض فصول السنة) يحتمل أن المراد فصل منها فأكبر أو بعض كل فصل منها . (قوله والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها) هو للمحمد كما لا يشترط مجاوزة مطرح الرماد والمقابر ونحوها فى البلد والقرية على المحدث بخلاف الحلة . (قوله لا انفصال بينهما) أى عرفا كما قاله ابن حجر وهو المحدث . (قوله يشترط مجاوزتها) هو للمحدث وإن اختلف اسمهما كالقرتين الثلاث والأكثر . (قوله يكفى) هو للمحدث . (قوله واشترط ابن سريج) مرجوح . (قوله لم يشترط مجاوزة السور)

المستفاد من حصر القصر فى المؤدة اللهم إلا أن يريد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فائنة الحضر فلا إيراد حينئذ . (قول المتن سورها) هو بالهمزة البقية وبعدمه المحيط بالبلد . (قول الشارح أى دور متلاصقة) قال الأسنوى : أى تلاصقا معتادا ونقل عن صاحب التمهيد : أنه لو كان على باب البلد فتطرة اشترط مجاوزتها . (قول الشارح وفى شرح المهذب) يعنى حكى فى شرح المهذب عن شرح الرافعى هذا التصحيح . قال الشارح : وهو محتمل ثم راجعت الرافعى فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الأسنوى إلى الرافعى أنه يؤخذ من كلامه فى الشرح الكبير ذلك وقال اعتمد ولا تنفر بما فى الروضة . (قول الشارح وهو محتمل) هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح يقول هذا الذى نسب النووى لشرح الرافعى من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير يحتمله . (قول الشارح وصححه فى شرح المهذب) هذا الذى نسب لشرح المهذب صورة الأسنوى وغيره وما إذا لم يهجره بالتحويط على العامر دونه ولا اتخذ مزارع . ونفى ابن النقيب الخلاف فى المهجور والمتخذ مزارع . (قول الشارح لما ذكر) يرجع

البياتين دون المزارع والقرتان لا انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيها احتمال للإمام والمتفصلتان يكفى مجاوزة إحداهما واشترط ابن سريج مجاوزة المتقاربتين ولو جمع سور قرى متفصلة أو بلدين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر سفر ساكن الحمام) كالأعراب والأكراد



(مجاورة) الحلة بجمعة كانت أو متفرقة بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد يستعير بعضهم من بعض وهي كأبنية القرية والحلتان كالقرتين المتقاربتين

ويعتبر مجاورة مرافقها كمطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى ومعاطن الإبل فلها معدودة من مواضع إقامتهم وإذا رجع من السفر (التي سفره) ببلوغه ما شرط مجاورته ابتداءً من سور أو عمران أو غير ذلك فينتهي ترخصه (ولو نوى) المسافر (الإقامة) أربعة أيام (بموضع) عنه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصول ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل إليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالتيه ولو نوى إقامة ما دون الأربعة في المسائتين وإن

فله القصر في جداره حيث فارق العمران وإن سافر من جهته . (قوله مجاورة الحلة) وإن اتسعت كالبلد وهي بكسر الحاء في الأصل اسم للحي التازل فيها أو لمنزله ومنه المرافق المذكورة والخيمة في الأصل اسم لأربعة أعواد تنصب ويسقف عليها بشيء من نبات الأرض وجمعها خيم وجمعها خيام كقلمة وقلع وقلاع وإطلاق الخيمة على المتعارف من الثياب ونحوها مجاز وهو المراد هنا . (قوله بحيث) إلخ قال شيخنا : هو قيد في المتفرقة لتصير كالجمعة فراجعها ، ولو كانت الحلة في بعض واد أو بعض مصعد أو بعض مهبوط اشترط مجاورة بقية ذلك في الثلاثة إن اعتدلت وعليه يحمل ما في شرح المنهج وغيره ولو كان لكل حلة مرافق خاصة بها فهي في اعتبار كل واحدة بما لها على حداثها كالقرى فيما مر ومن كان نازلاً وحده اعتبر مجاورته وإن قصد إقامة بعده ولو شمل ما ذكر جواز الترخيص لمن قصد سفر قصر إذا جاوز ما تعتبر مجاورته وإن قصد إقامة بعده ولو بموضع قريب فله الترخيص قبله وكذا فيه إن نوى إقامة لا تقطع السفر وسيأتي من نوى الرجوع . (قوله وإذا رجع) هو قيد لأجل ما بعده وإلا فمحل الانتهاء لا يتقيد بالرجوع وعدمه . (قوله ببلوغه) أي وصوله إلى السوار<sup>(١)</sup> أو العمران أو مرافق الحلة ومن نوى رجوعاً إلى وطنه وإن لم يرد الإقامة به أو لم يكن سافر منه أو لحاجة أو لغرض وطنه لا لحاجة انقطع سفره بمجرد نيته فليس له الترخيص في موضعه وإن لم يصلح للإقامة ولا في رجوعه إن لم يبلغ سفر قصر . (قوله بموضع) سيذكر ما يعتبر فيه وفيما بعده . (قوله بوصوله) وإن لم يمكث فيه وله الترخيص بعد مفارقتها ، وإن بقي من مقصده دون مسافة القصر وكذا بعد إقامة الأربعة الآتية . (قوله بيقم) أي يمكث ولو لحظة . (قوله وكان) هو عطف على يقيم فهو حديث آخر . (قوله وراه) أي المذكور والأنسب وراهما كما علم . (قوله وتعتبر ببلاليتها) فهي تابعة للأيام فلو دخل في أثناء ليلة لغا اليوم قبلها وباقيا . (قوله يحسبان منها) أي تحسب مدة إقامته فيها منها .

لقوله لأنه معدود من البلد وقوله : بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة . (قول المخ وإذارجع) قال الإسنوي : أي من سفر القصر ثم قال : وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود ، وإن رجع لحاجة فإن كان المحل وطنه لم يترخص وإن عمل إقامته من غير استيطان فله الترخيص ، قال : وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عالماً بالنية وإن لم يعد هـ . أقول : لم يبين حكم نية الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان لحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فينقطع الترخيص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المنهاج في الفصل الآتي ما يوافق هذا عند التأمل ، وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة . (قول المخ ببلوغه إلخ) قال الإسنوي رحمه الله : لو أنشأ سفراً من المدينة إلى مكة ونوى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام من طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصبح القولين ١ هـ . ولعل عمله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاط لا من لا يترخص . (قول الشارح أو غير ذلك) منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه من الحكم الوارد من المتن . (قول الشارح عنه) لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخيص إلى وصوله اعتباراً بقصدته أو لا مسافة القصر . قلت : وقد يشكل عليه ما لو قصد بعد أن سار مسافة القصر الرجوع إلى المحل الذي سار منه ليقم به وكان عمل إقامته فإنه ينقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سيأتي في كلام الشارح . (قول الشارح ولو نوى إلخ) منه تعلم أن مجرد وصول المقيس من غير إقامة الأربعة ولا نيتها لا يؤثر شيئاً في الترخيص . (قول الشارح الإقامة بمكة) زاد الإسنوي رحمه الله قبل الفتح . (قول الشارح والثاني) قال السبكي . معناه أنه يؤخذ من إقامتهما ما يكمل به الرابع . (قول الشارح يحسبان) أي يحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة

زاد على الثلاثة لم ينقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلا نية انقطع سفره بتمامها وأصل ذلك كله حديث : « يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً » متفق عليه ، وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومسكنة الكفار كما رواه الشيخان فالترخيص الثلاث بدل على أنها لا تقطع حكم السفر بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها نية إقامتها وتعتبر ببلاليتها (ولا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح) لأن فيها الحط والرحيل وهما من أشغال السفر والشأن

يحسبان منها كما يحسب من مدة مسيح الخف يوم الحدث ويوم النزح فلو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال

(١) جمع سور وهو سور البلد وقد كانت البلاد في القديم مسورة أيام الحرب بالسور ونحوها .

صار مقبها على الثاني ولو دخل ليلا لم تحسب بقية الليلة على الأول ولو نوى إقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم يمس السبد ولا الزوج ولا الأمير فأقوى الوجهين لهم القصر لأنهم لا يستقلون فثبتهم كالعديم ذكره في الروضة وغير في شرح المهذب بالأصح ولو نوى إقامة الأربعة المحارب أي المقيم على القتال فكثير هو في قول بقصر أبدا لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولو نوى الإقامة مطلقا قطع سفره وفيما إذا لم يكن

الموضع صالحا لها كالغزاة  
قول إنه لا ينقطع نيته لغو  
قال في شرح المهذب :  
ولو نواها وهو سائر لا  
يصير مقبها لوجود السفر  
ذكره البيندجي وغيره  
انتهى . وذكر في التهذيب  
أنه يصير لأن الأصل  
الإقامة فيعود إليها بمجرد  
النية (ولو أقام ببلد أو قرية  
بنية أن يرحل إذا  
حصلت حاجة يتوقفها  
كل وقت قصر ثمانية عشر  
يوما) لأنه <sup>في</sup> أقامها  
بمكة عام الفتح لحرب  
هوازن بقصر الصلاة ورواه  
أبو داود (وقيل) قصر  
(أربعة) نصف أي غير تامة  
لأن القصر يمنع بنية إقامة  
الأربعة كما تقدم في فعلها  
أولى لأنه أبلغ من النية (ولي  
قول) قصر (أربع) أي  
بحسب الحاجة لظهور أنه  
لو زادت حاجته <sup>في</sup> على  
الثانية عشر لقصر في الزائد  
أيضا (وقيل الخلاف)  
المذكور وهو في الزائد على  
الأربعة المذكورة (في  
خالف القتال والمقاتل لا  
التاجر ونحوه كالخشف فلا  
يقصران في الزائد عليها  
قطعا والفرق أن للحرب  
أثر في تغيير صفة الصلاة

مسح الحف إلى بني معناه أنه إذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلا حسب باقي النهار من المدة ولا نهله ونبدأ  
من الغد . قال السبكي : وعلى الأول يعني الضميمة الذي في الخن لا يضر انضمام إقامة يوم الدخول والخروج  
إلى الثلاثة ولو زادت بالتفريق على الأربعة . (قول الشارح صار مقبها على الثاني) أي بخلافه على الأول فإنه  
لا يصير وإن دخل ضحوة يوم السبت على عزم عشية الأربعاء وأعلم أن الشخص لو نوى إقامة تزيد على الثلاثة  
وهي دون الأربعة لم يصير مقبها عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشيخه  
إذا نوى زيادة على الثلاث صار مقبها . قال الرافعي رحمه الله : هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لأن  
الجمهور احتملوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يومي الدخول والخروج وهما لم يحصلوا زيادة على الثلاث غير يومي  
الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأربعة ويكون غير يومي الدخول والخروج مما لا  
يمكن . اهـ . وبه تعلم أن قول الشارح كالجمهور تقتصر الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربع معناه الزيادة  
من يومي الدخول والخروج . (قول الشارح لم تحسب بقية الليلة على الأول) وذلك لأنها لم يدخله حكمها  
حكم يومه بخلافه على الثاني فإن البعض الذي أقامه منها من الأربعة والله أعلم . (قول الخن قصر ثمانية عشر  
يوما) يحصل اطراد هذا في الرخص من الفطرو غيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لأنهم منعه فيما زاد على الثانية  
عشر لعدم وروده مع أن أصله قد ورد فالتنع فيما لم يرد بالكلفة أولى . قال الإسنوي رحمه الله : وهذا أقوى  
وقوله فالتنع فيما لم يرد أي يمنع منه في الثانية عشر كما استنع القصر بعدها لعدم ورود . (قول الخن وقيل قصر  
أربعة) عبارة السبكي : ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قال : وقضية ذلك مجي ، وجهين  
أحدهما بقصر إلى أربعة ملققة يعني وهو ضعيف والثاني يعني وهو الأصح إلى أسبق غائتين إما أربعة تامة أو خمسة  
ملققة . (قول الشارح غير تامة) جواب عن قول الإسنوي الصواب التصير بدون الأربعة كما في الشرح  
والروضة والحاصل أن هذا الوجه يرى أن المقيم بحاجة كغيره . (قول الشارح لأن القصر يمنع بنية إقامة  
الأربعة) أي التامة . (قول الشارح إلى أربعة) الغاية عارضة وقوله كما وصفت أي يومي الدخول والخروج .  
(قول الشارح محكي قولنا في طريقة) أي محكي من تلك الطريقة على حاله هو فيها مقابل القول المصحح من  
تلك الطريقة فظهر مرجوح بهذا الاعتبار وزاد ضعفا نفيه من الطريق الأخرى ، وقوله فساغ التصير فيه بقيل نظرا  
للطريقة الحاكية له كان مراده منه أن نفيه في الطريقة القاطعة لما منع نسبته للإمام ساغ التصير فيه بقيل كأنه من

وعبارة الحرز فله القصر إلى أربعة أيام كما وصفتنا والأصح أن له القصر إلى ثمانية عشر يوما فإذا زاد لم يقصر ومقابل الأصح الثاني للزائد على الأربعة  
محكي قولنا في طريقة منفي في أخرى أسقطها من الروضة فساغ تصيره فيه هنا بقيل نظر للطريقة الحاكية له وإن كان مشوشا للقول على أنها المصححة فلو

قال يدل قبل وفي قول لكان حسنا ولا يخفى أن الأربعة لا يحسن منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو علم بقاها) أي بقاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (فلا قصر) له أصلا (على اللذهب) لأنه مطمئن بعيد عن هبة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليرحل

وسواء المحارب وغرفة كالتاجر وقيل فيها خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوما أو أبدا واستكره الإمام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعبارة المحرر فالأصح أنه لا يقصر .

**(فصل) (طويل السفر)** ثمانية وأربعون ميلا هاهية) وهي ستة عشر فرسخا وبها عبر في المحرر وهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفترقان في أربعة برد علقه البخاري بصيغة جزم وأسند

اليهني بسند صحيح ومثله إنما يفعل عن توقيف (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وهو مرحطان) أي سحر يومين محتلين (بمعنى الأتصال) أي الحيوانات الثقلة بالأحمال (والبهر كالب) في المسافة المذكورة (طويل قطع الأميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جرى السفينة بالهواء (قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لو قطع الأميال في البر في يوم بالسعي ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعا على

المحتاج وتيمر المحرر بالأصح لا اعتراض عليه لأنه ليس له اصطلاح في التعبير عن الخلاف وتعبير الشارح بمقابل الأصح مجازة له لأنه لم يصرح فيه بالمحتاج بنوع الخلاف وحكى مقابله تارة بقيل وتارة بقول ومراد الشارح بمقابل الأصح ما عبر عنه بالمحتاج بقيل لأنه عمل الاعتراض عليه ومراده بالطريقة المحكى فيها قولاً ما ذكرها المصنف والمحرر لأن مقابله التي هي منتهى فيها غير مذكورة وإنما تعرض لها ليبين بها شدة ضعف هذا القول بغيره فيها المسوغ للتعبير فيه بقيل في الطريقة الحاكية له وأشار بقوله نظرا للطريقة الحاكية له إلى أن المصنف لما اعتنى بذكر الطريقة الحاكية له احتاج لذكره ولكن تعبيره فيه بقيل مشوش للفهم لإيمانه أنه وجه وأشار بقوله على أنها المصححة إلى سبب اعتناء المصنف بها دون الطريقة الأخرى وفيه تقوية للتشويش أيضا. (قوله لكان حسنا) فعبارة المصنف لا حسن فيها أصلا وقصره على عدم حسيان يوم الدخول لعدم وجود يوم الخروج على كل قول .

**(فصل) في شروط القصر** وهي ثمانية طول السفر وجوازته ودوامه وعلم المقصد ونية القصر وعدم الربط بمتمم وعدم التنافي للقصر والعلم بالكيفية الذي زاده الشارح . (قوله طويل السفر) (وإخ) ويكنى ظن طوله بالاجتihad . (قوله علقه البخاري بصيغة الجزم) التعليق حذف أول السند كحذف شيخ الراوى والجزم عدم صيغة التقرير نحو قيل وروى والإسناد عدم حذف واحد من السند . (قوله عن توقيف) أي سماع أو رواية من الشارع إذ لا مدخول للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا . (قوله يومين محتلين) بغزيلة بينهما أو ليلتين كذلك بغز يوم بينهما أو يوم وليلة متصلين ولا يكونان إلا قسرا محتلين والمراد بالاعتدال أن لا يكون من الأيام أو الليالي الطويلة أو القصيرة ويحترع من الاعتدال زمن صلاة وأكل ونحوه . (قوله الحيوانات) أي الإبل . (قوله طول قطع) أي لو فرض ذلك أو المراد بالحلقة ما يسع قصر ولو لصلاة أو لبعضها وإن أقام بعدة نية فيها

تفريق الحاكية وقوله ، وإن كان مشوشا لفهم أي لأنه يقتضى أنه وجه وقوله على أنها إلخ باحث آخر على التشويش وذلك لأن الطريقة الحاكية له هي الراجحة وحكايته بقيل مع اقتضائها أنه وجه يومه أنه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومنتشؤه الكاشف لك عما قررناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسألة طريقان أظهرهما قولان أحدهما ليس له القصر يعني فيما بلغ الأربعة فأكثر لأن نفس الإقامة أبلغ من نيتها وأصحهما يقصر لقصة هوازن وعليه كم يقصر قولان أصحهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبدا وذكر دليله والطريق الثاني يقصر ثمانية عشر جزاء ومبدا قولان اهـ . وقوله على أنها المصححة أي مع أن حكايته بصيغة التقرير يقتضى كونه ليس من الطريقة الراجحة وإن كان هو فيها مقابله الأصح . (قول الشارح يوم الدخول) لم يقل ويوم الخروج كأنه والله أعلم لكون الفرض أنه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج ، وقوله قيل هذا لا يخفى أن الأربعة يعني بها التي أقامت لا تنتم القصر وهي النافضة وحديث فلا وجه لحسيان يوم الخروج هنا لأن الوقت الذي لا يبلغ الأربعة ولا يبلغ الثانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فإن بلغ الأربعة أو أكمل الثانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينال حسيان يوم الخروج . (قول الشارح وهي الزائدة على الأربعة المذكورة) أي غير التامة . (قول الشارح وقيل فيها إلخ) قال الإسنوى رحمه الله : وجه القصر القياس على عدم انعقاد الجمعة بهذا الشخص . (قول الشارح أربعة أيام) أي نافضة .

**(فصل طويل السفر)** (قول الشارح أي سحر يومين محتلين) عبارة الإسنوى وما يوم وليلة أو يومان محتلان أو ليلتان محتلتان اهـ . ولم يتعد اليوم واليلة لأنها قدر اليومين للمحتلين أو الليلتين . (قول الشارح الإتيان) لفظ

مرحلة بنية أن لا يقم فيه بل يرجع فليس له القصر لأذهابا ولا جائيا وإن نالته مشقة مرحلتين متواليتين لأنه لا يسمى سفرا والغالب في الرخص الإتيان

والمسافة تحديد وقيل تقريب فلا يضر نقص ميل وهو منتهى بعد البصر أربعة آلاف خطوة والمخطوطة ثلاثة أقدام واحترز بالهاشمية أى المنسوبة لبني هاشم عن المنسوبة لبني أمية فالمسافة بها أربعون إذا كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (ويشترط قصد موضع معين أو لا) أى أو السفر ليعلم أنه طويل فيقص فيه

(فلا قصر للهام) أى من لا يرى أين يتوجه (وان طال تروده) وقيل إذا بلغ مسافة القصر له القصر . قال في أصل الروضة وهو شاذ منكرو (ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجدته) أى وجد مطلوبه منها (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره لاتضاء العلم بطوله أو لم يعلم أنه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافعي وتبعه في الروضة ويشمله قول الحرر ويشترط أن يكون قاصدا لقطعه أى الطويل في الابتداء ويشمل الهام أيضا إذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (والقصير) لا يبلغها

(فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن أو زيارة أو عيادة وكذا تنزه وفيه تردد للجويني (قصر (والأى وإن سلكه لا لغرض بل مجرد القصر كما في الحرر وغيره (فلا) يقصر (في الظاهر) المقطوع به كما لو سلك القصر وطوله بالذهاب يميناً وشمالاً والثاني ينظر إلى أنه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فسلكه

(قوله والمسافة تمخذه) هو المحمد لوجود التقدير فيما من الأصحاب وكون القصر على خلاف الأصل وبهذين فارق مسافة الانتداء واعتبار المرحلتين لوجود المسافة فيما يقبنا أو ظنا . (قوله والمخطوطة) بفتح الحاء ما بين القدمين من الأدمى كما يؤخذ من ذكر القدمين لأحدهما من نحو الفرس حافران ومن نحو البقر ظلفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطور والأسد ضفران وقيل من البعير وقيل من الفرس وقيل من أى حيوان وبالضم التخطي . (قوله ثلاثة أقدام) جمع قدم وهو اثنا عشر أصبغا وهو نصف ذراع فالذراع أربعة وعشرون أصبغا والأصبع ست شعيرات معترضات والشعيرة ست شعرات من شعر الرضوان فالمسافة بالبرد والفراسخ والأميال ما ذكره والمخطوات مائة ألف خطوة واثنان وتسعون ألف خطوة وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفا وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا وبالأصابع مئة ألف ألف وتسعمائة ألف واثنان عشر ألفا وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنان وسبعون ألفا وبالشعرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان وثلاثون ألفا . (قوله ليعلم أنه طويل) أفاد أن المراد بالحل المعين كون السفر مرحلتين في الابتداء وأن غيره بعد شروعه فيه كأن قصد أن يرجع متى وجد غرضه أو أن يقيم بمحل قريب وله القصر إلى وصوله . (قوله وهو من لا يهتدي إلخ) أى ولا غرض له صحيح ويقال له عائث فإن لم يلتزم طريقا قبل له راكب التماسيف . (قوله لاتضاء العلم إلخ) راع للهام وما بعده . (قوله قصص أى إلى أن يقيم وإن زاد على مرحلتين على المحمد . (قوله ويشمل الهام إلخ) أى يشترط أن يكون له غرض صحيح كما قاله شيخنا وفى تسميته حيث ذكروا يجوز . (قوله بكسر الصاد) على الأصح . (قوله كما ضبطه المصنف) أى في باب الفصل من دقائق الروضة . (قوله لغرض) أى غير القصر ولو مع القصر على المحمد . (قوله وكذا تنزه إلخ) الذى اعتمده شيخنا أنه يقصر لأنه ليس الحامل له على السفر بل على العلول فقط . (قوله بل مجرد القصر) فالقصر ليس غرضاً وفى كلام غيره أنه غرض غير صحيح فليس يجوز للقصر مطلقاً ولا يلحق به من لا غرض له أصلاً وإنما قصر الشارح كلام المصنف عليه لأجل محل الخلاف كالتنزه والتنقل لرؤية البلاد . (قوله فلا يقصر) ولو جاهلاً أو غالطاً . (قوله المقطوع به) إشارة إلى أن المسألة ذات طرق فحقه

حديث رأيت في الرافعي مرفوعاً بأهل مكة لاتقصر وأى أدنى من أربعة يرد من مكة إلى عسفان وإلى طائف اه . وهو ظاهر فيما تقرر . (قول الشارح نقص ميل) بل وميلن قاله الإسئوى نقل عن ابن يونس وابن الرفعة . (قول الشارح ليعلم أنه طويل) فيه بحث فإن علم الطول لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة المناجح هنا يريد عليها ما لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين وكذلك طالب الغريم والآبق والهام عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما يشير إليه الشارح قريباً نعم أفاد الآبق مثلاً لو قصد سفراً طويلاً من الأول ثم غر له بعد الشروع فيه أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك إلى أن يجده . (قول الشارح أين يتوجه) زاد الإسئوى : ويسمى أيضاً راكب التماسيف وعلّة ذلك أن سبب القصر وهو إعيانة المسافر على مقاصده ممنوع مفقود فيه هـ بجته . (قول الشارح لاتضاء العلم بطوله) هو صالح لأن يجعل عليه المسألة الهام أيضاً . (قول الشارح بل مجرد القصر) لا يخفى أن الحكم كذلك إذا لم يكن غرض أصلاً نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنع الشارح والحرر الإسئوى لا وعبارة الإسئوى قضية عبارة المناجح أن يقصر جزماً عند غرض القصر فقطع مع أنه محل القولين هـ بجته . (قول الشارح مباح) نازع ابن الرفعة في الإباحة قال : وإذا حرم ركض الدابة وإتباعها لغير غرض فإتباع نفسه أولى وأورد حديث : إن الله يفيض الماشي في الأرض من غير أرب . (قول الشارح ولو بلغ

لغير عرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أو الزوج أو الجندی مالك أمره) أى السيد أو الزوج أو الأمر (فى السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لم  
لائقاع عليهم بطول السفر أو لعلو ساروا امر حلتين قصر واذكره فى شرح المذهب أخفان مسألة النص المذكورة فى الروضة وهى لو أسر الكفار رجلا

التعير بالمذهب . (قوله لغير عرض) أى صحيح ومنه مجرد القصر كما مر . (قوله لقصر) أى لأن المتعير  
قصد متبوعهم ومنعهم من القصر ابتداء لعدم علمهم به وقد علموه ولهذا فارقوا المأمم ولهم قصر ما فات من  
الصلوات قبل علمهم . (قوله قصر بعد ذلك) أى وإن قصد الحرب أو العود إذا تمكن منه وكذا العبد إذا  
قصد الإتيان أو الرجوع إن عتق وكذا الزوجة إذا قصدت النشوز أو الرجوع إذا طلقت . (قوله ويؤخذ)  
أى بالأولى لوجود التبعية هنا . (قوله مما تقدم) فيمن علم أنه لا يجد مطلوبه إلخ . (قوله لو عرفوا) أى بأخبار  
متبوعهم وإن امتنع عليه القصر لعدم عرض صحيح أو عصيان كما فى شرح شيخنا الرمل كابن حجر لعدم  
سريان مصيبته عليهم أو بربطه بقصر أو يجمع أو نحو ذلك لا بإعذاره إذا كثرا مثلا إلا إن غلب على ظنهم  
أنه لطول السفر . (قوله كما تقدم) أى فيما لو نوى إقامة أربعة أيام العيد إلخ . (قوله ولو قيل إلخ) حاصله  
أن المراد عند الشراح بكونه تحت قهر الأمير اختلال نظامه بعدم إرهاب العدو ولسقوط هيئته عنده وذلك  
بمخالفة الجيش ويكونه ليس تحت قهره ضد ذلك ومخالفة الأحاد لا تؤثر فيه فلا نظر للإتيان فى الديوان  
وعدمه ومراد غير الشراح بما ذكر سقوط هيئة الأمر مثلا فى نفسه أو عند جيشه وعدمها وذلك يحصل  
بمخالفة الميث دون غيره لأنه لا حكم له عليه وهذا الذى مشى عليه فى المنهج واعتمد شيخنا أن كلا من  
الأمرين يخلل به النظام فلا تحير نية الميث ولا نية الجيش فراجع ذلك وحرره . (فائدة) الجندی واحد  
الجند وهم الأنصار فى الأصل ثم أطلق على كل مقاتل . (قوله بل لهما الفرخص) قال شيخنا : وإن علما  
بنية التبرع وخالف العلامة ابن قاسم فى العلم بل قال الوجه أنه يلزمهم أيضا إعادة ما قصره من وقت نية  
باقامة متبوعهم لأن العبرة به كما تقدم فتأمل . (قوله وسكت عنه المصنف) أى لعدم ذكره فى الشرح على  
أن بعض نسخ المحر لم يذكر فيها الخلاف فاعلمنا التالى وقت للمصنف . (قوله نوى رجوعا) أى رجوع بالفعل  
أو تردد فيه . (قوله القطع سفره) أى فى موضعه إن مكث فيه ما دام فيه نعم إن نوى رجوعا لغير وطنه حاجة  
لم ينقطع سفره فله الفرخص فى موضعه ولو إلى ثمانية عشر يوما كما مر . (قوله إلى مقصده إلخ) مر صريحه أنه  
لا يترخص إذا سار إلى مقصده إلا إن كان الباقى له قدر مرحلتين وهو يخالف ما سياتى فراجع . (قوله  
ولا يترخص العاصى) خلافا للمزنى من أتمنتا ولو شرك فى سفره بين حرام وجائز لم يترخص تغليبا للمانع

إلخ) قال الإسئوى : هى أولى بالتمتع مما قبلها لأنه إتيان لا لغرض أصلا وفيه نظر . (قول المتن مالك أمره) إنما  
صح أفراد الضمير للمطعم بأمر مالك أمر الأمة للزوجة سيدها أو الزوج بإذنه . (قول الشارح فلو ساروا  
مرحلتين قصر) يخالف ذلك ما سلف فى طالب الغريم ونحوه لأن للمتبع هنا قصدا صحيحا . (قول  
الشارح ويؤخذ مما تقدم) أى بطريق الأولى فتأمل . (قول الشارح مرحلتان) قال الإسئوى وقصده . (قول  
الشارح وقهره) وإن كان الأمير مالك الجندی فى الجملة . (قول الشارح وظلها الجيش) أى ولو متطوعا  
فيما يظهر ولا يتأفقه قول المناجح مالك أمره لأنه مالك له فى الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله  
المالك لأمره أى باعتبار ملكه لأمر جملة الجيش وهو منهم وإن كان الجندی فى ذاته ليس تحت يد الأمير وقهره  
من حيث إن الأمير لا يبال بتخلقه وانفراده عنه ومنه يستفاد أن الجندی لا فرق فيه بين الميث فى الديوان  
والمطوع وأنه لو نوى الإقامة دون الأمر امتنع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف . (قول المتن ثم نوى رجوعا)  
أى قبل بلوغه مسافة القصر أو بعدها وإنما انقطع نية الرجوع لئلا قصد مسافة القصر المبيح للقصر . قال  
فى شرح الروض وصورة المسألة أن نوى الرجوع لغير حاجة ويعود ولا فيه تفصيل بين الوطن وغيره . (قول  
المتن ولا يترخص العاصى) هو محترز قوله لو لا المباح .

فساروا به ولم يعلم أين  
يذهبون به لم يقصر وإن  
سار معهم يومين قصر بعد  
ذلك ويؤخذ مما تقدم أنهم  
لو عرفوا أن سفره  
مرحلتان قصر أو لو  
عرفوا أن مقصده  
مرحلتان (فلو نوا مسافة  
القصر قصر الجندی  
دونهما) قال فى الروضة  
كأصلها لأنه ليس تحت يد  
الأمير وقهره أى وهما  
مقهران فبينهما كالعدم  
ومثلها الجيش كما تقدم  
ولو قيل بأنه ليس تحت قهر  
الأمير كالأحاد لعظم  
الفساد كما قال بعضهم .  
وفى شرح المذهب قال  
البغوى : لو نوى المولى  
والزوج الإقامة لم يثبت  
حكمهما للعبد والمرأة بل  
لهما الفرخص وفى المحرر  
وتعتبر نية الجندی فى  
الأظهر ولم يذكر هذا  
المخلاف فى الشرح  
وسكت عنه المصنف ،  
وقوله مالك أمره لا يتأفقه  
التعليل المذكور فى  
الجندی لأن الأمير المالك  
لأمره لا يبال بانفراده عنه  
ومخالفته لا بخلاف مخالفة  
الجيش إذ يخل بها نظامه  
(ومن قصد سفرا طويلا  
فسار ثم نوى رجوعا  
القطع) سفره فلا يقصر  
(فإن سار) إلى مقصده  
الأول أو غيره (سفر

جديد) فإن كان مرحلتين قصر ولا فلا (ولا يترخص العاصى بسفره كآبق وناشرة) ورغم قادر على الأداء لأن السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره .

فلا تناط بالمعصية (فلو أنشأ) سفر (إمباحاً ثم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا بامرأة (فلا ترخص) له (في الأصح) من حين الجعل والثاني له الترخيص كتشافه يكون السفر مباحاً في ابتداءه ولو تاب ترخص جزماً ذكره الرافعي في باب القطة (ولو أنشأ عاصياً ثم تاب فمضى السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين التوبة) فإن قصد من حينها مرتحتين ترخص وإلا فلا وقيل في ترخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا ينظر إلى اعتبار كون السفر

مباحاً في الابتداء (ولو اتقذى بهم) مقيم أو مسافر (حظته) كأن أدركه في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه (لزمه الإتمام) ولو اتقذى في الظهر بمن يقضى الصبح مسافراً كان أو مقيماً فقبل له القصر لتوافق الصلاتين في العدد والأصح لا لأن الصبح تام في نفسها ولو صلى الظهر خلف الجمعة أتم لأنها صلاة إقامة وقيل إن قلنا هي ظهر مقصورة فله القصر والا فهي كالصبح . قال في الروضة : وسواء كان إمامها مسافراً أو مقيماً فهذا حكمه ، قال في

(قوله فلا تناط) أي تعلق . (قوله ترخص جزماً) أي وإن لم يبق المقصد من رحلتان نظر المنشئ ومنعه الخطيب في دون المرتحتين . (قوله عاصياً) أي متلبساً بسفر حرام في ذاته لكونه سبباً لتحصيل حرام أو ترك واجب فشمّل سفر من لزمته الجمعة إذا سافر بعد الفجر وقبل فواتها وسفر صبي بغير إذن أصله لكن قال شيخنا الزهادي : هما الترخيص عقب الفوات والبلوغ إذا قصد كل منهما في الابتداء سفرًا طويلاً وإن بقي منه دون مرتحتين لا تقطاع العصيان عنهما ويدل له قول شيخنا الرمي في شرحه عن زوائد الروضة : لو قصد صبي أو كافر سفر قصر ثم بلغ أو أسلم فله الترخيص انتهى . فيكون حكم هؤلاء مستثنى من قول المصنف فمضى سفر من حين التوبة وفي شرح شيخنا هنا كلام غير مستقيم فراجع . (قوله بضم الميم وكسر الشين) لعل هذا الضبط لكونه مرسوماً بالياء التحتية ولا يصح فتحهما أي فابتداء السفر ذلك ولو قصد المعصية بعد توبته لم ترخص فإن تاب ثانياً فله الترخيص وإن لم يبق من سفره قدر مرتحتين لأن التوبة الأولى قطعت المعصية الأولى كما اعتمد شيخنا الرمي . (قوله ولو اتقذى بهم) أي ولو في نافذة والمراد حال اقتدائه فلو لزمه الإتمام بعد المفارقة جاز للمأموم القصر وكذا لو عاد الإمام لسجود سهو بعد سلامها ونوى الإتمام فإن عاد له قبل سلام المأموم لزمه الإتمام كالإمام لتبين بقاء القدوة . (قوله أحدث هو) أي للمأموم وكذا الإمام . (قوله لزمه الإتمام) فتيه القصر لا تضر وإن علم حال الإمام لأنه من أهل القصر في الجملة بخلاف المقيم إذا نوى القصر لا تصح نيته . (قوله قطعاً) أي لا خلاف في إتمامها . (قوله وعف) هو مثلت العين والفتح أنصح ثم العضم ثم الكسر ، وإن قل الرعاف لأن دم المضاف غير معفو عنه عند شيخنا الرمي مطلقاً وخالفه ابن حجر في القليل لأن اختلاطه بالأجنبي ضروري هنا . (قوله أو غيرهم) أي وهو موافق لنظم صلاة الإمام وإلا فإن نوى الاقتداء به لزمهم الإتمام وإلا فلا . (قوله واتقذى به إلى آخره) وقيل يلزمه الإتمام وإن لم يقتد به لئلا يلزم نقص الأصل عن الفرع . (قوله أو بان إمامه محدثاً) أي بعد لزوم

(قول الشارح والثاني له الترخيص) أي لأنه يعتذر في الدوام ما لا يعتذر في الابتداء . (قول الشارح ترخص جزماً) أي فينبى على القصر الأول . هذه الحاشية كتبتها ثم راجعت الكتاب فلم أر لي سلفاً فيها غير أن رأيت الشيخ في شرح النج صرح بخلافها فكشفت النهاية للإمام فأريت عبارته دالة لما قاله شيخنا رحمه الله . (قول الشارح وقيل إغ) قال الإسئوي : الجمهور قطعوا بالأول لأن الإصلاح يحو الذنب بخلاف العكس . (قول المتن ولو اتقذى بهم إغ) ولو في نافذة . قال الإسئوي : كلامه يوم أنه لو أخرج نفسه من القدوة ثم نوى الإمام الإتمام يلزم للمأموم قال : فلو قدم لحظة على من لم يكن أولاً هـ . وفيه نظر لأن تعليق الاقتداء بالمتن لا يحصل حقيقة إلا في حال التلبس بالإتمام . (قول الشارح أو أحدث هو) أي للمأموم ومثله الإمام . (قول المتن لزمه الإتمام) دليله ما روى مسلم عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس كيف أصل إذا كنت بمكة ولم أصل مع الإمام فقال : ركعتين سنة أبي القاسم عليه السلام ، وقوله أيضاً لزمه الإمام أي وإحرامه صحيح لا يضر نية القصر ، وإن علم الحال بخلاف المقيم ينوي القصر فإن إحرامه فاسد . (قول الشارح بلا خلاف) وجهه عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر خلف الصبح . (قول الشارح قطعاً) راجع لقوله تام . (قول الشارح ويصح إدراجها في الميم) مرجع الضمور الصلاة التامة بقسميها . (قول المتن ولو وعف) هو مثلت العين لكن الضم ضعيف والكسر أنصح منه . (قول المتن ولو بان إمامه) خرج به ما لو بان حدث نفسه وهو واضح . (قول الشارح لأنه التزم الإتمام إغ) أي فكان مثل فوات الحضرة

شرح المهذب : ولو نوى الظهر خلف من يصل المغرب أو الحضرة أو السفر لم يجز القصر بلا خلاف ويؤخذ مما ذكر شرط للقصر وهو أن لا يقتدى بهم ولا يحصل صلاة تامة في نفسها فطلبوا صلاة جمعة ويصح إدراجها في الميم (ولو وعف الإمام المسافر) أو أحدث (واستخلف مئماً) من المقتدين أو غيرهم (أتم المقتدون) المسافرون لأنهم مقتدون بالخليفة حكماً بدليل أن سهوه

يلحقهم (وكذا لو عاد الإمام اتقذى به) يلزمه الإتمام (ولو لزم الإتمام مقتدياً) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثاً) أتم لأنه التزم الإتمام بالاقتداء وقال في شرح المهذب : ولو أحرّم مفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الإتمام (ولو اتقذى بمن ظنه مسافراً) فترى

القصر الذي هو الظاهر من حال المسافرين أن يتوبه (فيما مقيما) أتم لتقصيره في ظنه إذ شعار الإقامة ظاهر (أو) اقتدى ناويا للقصر (عن جهل سفره) أي شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وإن بان مسافرا قاصرا لتقصيره في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والأصل الإتمام وقيل يجوز له القصر فيما إذا بان كاذرا (ولو علمه) أو ظنه (مسافرا أو شك في نيته) القصر (قصر) أي جاز له القصر بأن يتوبه لأنه الظاهر من حال المسافر فإن بان أنه مقيم لزمه

الإتمام كما صرح به الرافعي في التكلم على لفظ الوجيز وأسقطه من الروضة (ولو شك فيها) أي في نية الإمام القصر (فقال) مطلقا عليها في نية (إن قصر قصر) (والأصح) أي وإن أتم (أتممت) قصر في الأصح) وعجابه المحرر لم يضر أي التعليق بما في الروضة وأصلها الأصح جواز التعليق فإن أتم الإمام أتم وإن قصر قصر والثاني لا بد من الجزم بالقصر أي في جوازه فقي قصر الإمام يلزم هذا المأموم الإتمام وعلى الأصح لا يلزمه بقول الشيخ قصر أي في قصر الإمام للعلم بأنه إذا أتم يلزم المأموم الإتمام قطعاً وعلى الأصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الإتمام لزم المأموم الإتمام أو نويت القصر جازاً للمأموم القصر وإن لم يظهر للمأموم ما نواه لزمها الإتمام احتياطاً وقيل له القصر لأنه الظاهر من حال الإمام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الإتمام لأنه الأصل فيلزم

الإتمام كما هو الفرض فإن باناً معاً أو سبق علم الحدث فله القصر لانتهاء الربط في الحقيقة المقتضى للإتمام وحصول فضيلة الجماعة خلف المحدث لا تنافي ذلك نظراً لعدم تقصيره . قال شيخنا الرملي : ويؤخذ من الملة أن الكلام في اقتداء صحيح في صلاة مغنية عن القضاء وإلا كإمام أمي أو متيم بمحل يغلب فيه وجود الماء فله القصر انتهى . وفيه بحث فتأمل ولو تبين للمأموم حدث نفسه فله القصر أيضاً . (قوله بأن أنه مقيم) أي ولم يتبين له الحال كالتي بعدها . (قوله وعجابه المحرر) هي أولى من عبارة المصنف لأن الخلاف في جواز التعليق لا في القصر المرتب عليه . (قوله أي في جوازه) أي لا في نيته فهي لاغية وغير مضرة على الثاني أيضاً . (قوله وعلى الأصح إلخ) قضية كلامه أن هذا لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة والذي ينبغي جريانه فيها وقد يراد بقوله فيها بأن بان متاً ولو بقوله أو احتياطاً فيسأل ما هنا ضاملاً . (قوله كأصل الشيء) أي حكماً وخلافاً قاله الإسنوي . (قوله أي شك إلخ) أفاد أن التردد طرأ له في أثناء الصلاة لا حال النية فلا مدافعة ولا منافاة . (قوله في الجواب) بقوله أتم ما ليس من المحترز عنه بقوله أو قام إلخ المخطوف على أحرم لأنه من المنافي للقصر من غير تردد في نيته . (قوله ما ليس) أي لأنه أراد بالمنافي ما يجعله باختياره وهذا بفعل وإن كان من الثاني أيضاً ضاملاً . (قوله فشك إلخ) وله متابعة الإمام إذا علم أنه مقيم وإلا فلا تنابه وله انتظاره ولا تبطل

(قول الشارح أتم لتقصيره) ولو بان حدثه من تبين إقامته أو قبله قصر قالوا : لأنه لا قنوة في الباطن لحدثه ولا في الظاهر لظنه إياه مسافراً واستشكله الإسنوي بأن الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح هـ . وقد رأيت في الرافعي معنى هذا الإشكال حيث قال بعد ذكر عدم الإتمام : وقد يتنازع كلامهم في المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع ثم بان أن الإمام محدث فإنهم رجحوا الإدراك وما أخذ المسألتين واحداً هـ . أقول : ولما كان هذا مبنياً على مرجح عدل عنه الإسنوي . (قول الشارح لأنه الظاهر) على أيضاً بانتفاء التقصير لأن النية ليس لها إشعار تعرف به . (قول الشارح وعجابه المحرر إلخ) غرضه من هذا دفع ما توهمه عبارة المصنف من جريان هذا الخلاف في حالة تبين الإتمام . (قول الشارح وإن قصر قصر) هو آخر كلام الروضة . (قول الشارح والثاني لا بد من الجزم) الظاهر أن المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم إجراء الخلاف من مسألة الظن السابقة . (قول الشارح وعلى الأصح لا يلزمه) يرجع لقوله الأصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الإتمام أي من غير استئناف . (قول الشارح وعلى الأصح إلخ) قضية صنعه كالإسنوي أن هذا التفصيل لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة على مسألة التعليق والموافق لكلام البهجة لما مشى عليه شيخنا جريانه وهو متجه ونبه الإسنوي على أن فساد صلاة المأموم كفساد صلاة الإمام فيها ذكره الشارح رحمه الله . (قول المتن ويشترط للقصر نيته) لأنه إن لم يثبتها انعقدت تامة . (قول الشارح كأصل الشيء) قضية التشبيه أن المقارنة هنا كهاك . (قول المتن والصحرى عن مناهيا دواما) أي فلا يشترط استحضارها ذكرها . (قول الشارح أي شك) فسر هذا بالشك لأن التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى . واعلم أن الإسنوي اعترض في عبارة المتن حيث جعل القسم الإحرام قاصراً جعل من الأقسام الشك في نية القصر هـ . أقول : المراد أحرم قاصراً في نفس الأمر فلا تدافع . (قول الشارح لضمه إليها إلخ) لك أن تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشى الإسنوي . (قول المتن فشك إلخ)

وإن لم ينو (في الإحرام) كأصل النية (والصحرى عن مناهيا دواما) أي في دوام الصلاة كنية الإتمام فلو نواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصراً) أي تردد في أنه يقصر أم يعم (أتم) أي ترددي شك (في أنه نوى القصر) أي لم يأت ذكر في الحال أنه نواه لتأدى جزء من الصلاة حال التردد على الإتمام وهاتان المسألتان من المحترز عنه لم يصدرهما بالفاء لضمه إليها في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصاراً فقال (أو قام) عطف على أحرم (وامامه) لأنه الشك

هل هو متعم أم ساه أتم) وإن كان أنه ساه كالركن في نية نفسه (ولو قام القاصر لثلاثة عمدا بلا موجب للإتمام) بمن نيته أو نية الإقامة أو غير ذلك (بطلت صلاته) كالمقام للمأكل ركعتي التنية (وإن كان) يقامه (سهوا) فذكر (عاده وسجد له وسلم فإن أراد) حين التذكر (أن يتم عاده) للمقعد (ثم نهض متعاضدا) أي ناوليا للإتمام وقيل له

أن يعضي في قياسه (ويشترط للقصر أيضا كونه) أي الشخص النازل له (مسافرا في جميع صلاته فلو نوى الإقامة فيها) أو شك هل نواها (أو بلغت سفهته) فيها (دار إقامته) أو شك هل بلغها (أتم) ويشترط أيضا العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلا بجوازه لم تصح صلاته لتلاعه . ذكره في الروضة كأصلها وكان تركه لبدن أن يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر أفضل . بن الإجماع على المشهور إذا بلغ) السفر (ثلاث مراحل) فإن لم يبلغها فسالإتمام أفضل خروجا من الخلاف فإن الإمام أبا حنيفة يوجب القصر في الأول والإتمام في الثاني ومقابل المشهور أن الإتمام أفضل مطلقا لأنه الأصل وأكثر عملا ويستثنى على المشهور الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله ولأده سفهته فالأفضل للإتمام لأنه في وطنه وللخروج من خلاف الإمام أحمد فإنه لا يجوز له القصر (والصوم) أي صوم رمضان للمسافر سفرا طويلا (أفضل من الفطر إن

صلاته بالانتظار وإن تبين أنه متعم لأنه معلور وخرج يشك ما لو علم بسهولة كحفي بعد ثلاثة مراحل فلا يلزم له الإتمام وله انتظاره ومفارقته ويسجد للسهر وله الإتمام ولكن لا يوافق في السهو بالقيام معه . (قوله وإن بان أنه ساه) وفارق عدم لزوم الإتمام فيما لو شك في نية إمامه كالإمام أحمد في تقديم خفاء النية عليه . (قوله قام) أي صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود (١) أخذا بما بعده ولم يقصد في الإبقاء الوصول إلى ذلك المحل والآن بطلت صلاته بمجرد شروعه في القيام لأنه شروع في البطل فقله عمدا أي قاصدا القيام من حيث هو فإن لم يصل إلى ذلك عاد ولا تبطل صلاته لأن ذلك لا يبطل عمده كالقصر . (قوله ناوليا للإتمام) فإن لم يتوه حال قعوده فله القصر وإرادته الواقعة قبل قعوده لغو لاغلا ما هي فيه وبهذا فارت ما لو تردد في النية كما مر . (قوله والقصر) أي من ابتداء السفر كإشعار إليه بقوله بلغ السفر ولم يقل للمسافر نعم الإتمام لمدم السفر والملاح السفينة أفضل مطلقا مراعاة للإمام أحمد رضي الله عنه وقد لموافقته لأصل عندنا . (قوله فالإتمام أفضل) فالقصر خلاف الأولى لا مكروه وعليه يعمل قول الإمام الشافعي بالكراهة أي غير الشديدة وكذا الإتمام أفضل فيها زاد على أربعة أيام لحاجة يتوقها كل وقت وقد يكره الإتمام في نحو من يتخلو عن حدثه مع القصر أو من يقتدى به أو كرهت نفسه القصر أو لم تطعن إليه أو زادت صلاته مع القصر بفطيلة نحو جماعة وقد يحرم الإتمام كمن يخاف به فوت عرفة أو إنقاذ أسير أو ضيق وقت كما مر . (قوله صوم رمضان) قال شيخنا الرمي : ومثله كل صوم واجب كتل أو كفارة ومنه ما مر في الواجب بأمر الإمام في الاستسقاء به تقدم عنه أنه لا يجوز فطره فيه إلا لضرورة وألحق الزكشي النفل المؤقت من الصوم بالفرض ولم يرتضه شيخنا . (قوله فالفطر أفضل) (إخ) وحيثه فالصوم خلاف الأولى على نظره ما مر في القصر أو مكروه فإن تحقق الضرر بالصوم وجب الفطر وقد يكره الصوم بما تقدم في كراهة الإتمام وفعل الضرر ما في الحال أو المستقبل خصوصا في الجهاد والحج والله سبحانه أعلم .

(فصل في الجمع بين الصلاتين) سفر أو حضرا . (قوله يجوز) أي يباح وقد يطلب فعله أو تركه وجوبا أو ندبا كالمعلم ما مر في القصر ومنع أبو حنيفة والمزني للجمع مطلقا إلا في عرفة ومن دلفه للمقيم والمسافر لأنه عندهما للنسك لا للسفر . (قوله الظهر) ومثلها الجمعة في جمع التقديم . (قوله المغرب والعشاء) عدل عنه في المنهج إلى المغربين اختصارا وغلب المغرب للنهي عن تسميتها عشاء وهو صريح في أن التغليب لو قال العشاءين لا يخرج من الكراهة وفي الأنور خلافه وهو المتمد . (قوله صائرا في وقت الأولى) أي ولو مع الثانية أو نازلا فيهما على المتمد لسهولة جمع التأخير . (قوله وإلا) أي بأن كان نازلا في وقت الأولى فقط على المتمد أيضا وألحق ابن

وفارق صحة الاعتداء بالمسافر الذي جهل حاله في النية بوجود قرينة القيام هنا . (قول المتن أتم) راجع لقول الشارح في الجواب . (قول المتن والقصر أفضل) لحديث : إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه . كذا استدل به الإسوي وفيه نظر ولأنه متفق عليه . (قول المتن ثلاث مراحل) أي مدة القصر عند أبي حنيفة ومن ثم تعلم أن قول الشيخ بلغ ثلاث مراحل أي كان مدة ذلك وإن لم يقطعها بالفعل . (قوله وخروجا من الخلاف) راجع لكل من قول المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالإتمام أفضل . (قول الشارح للمسافر) سفر طويلا أي مرحلتين فأكثر أما القصير فلا يجوز الفطر فيه . (قول الشارح لما فيه إخراج) بهذا فارق كون القصر فاضلا على ما سلف .

(فصل يجوز الجمع بين) (قول المتن يجوز) فيه إشارة إلى أن ترك الجمع أفضل خروجا من الخلاف .

لم يقصر به أي بالصوم لما فيه من ثبوت الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت فنظر به فالفطر أفضل (فصل) يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الأولى (وقائعا) في وقت الثانية (و) بين المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصير في قول فإن كان سائرا وقت الأولى فتأخيرها أفضل ولا



لصكبه) أى وإن لم يكن سائر وقت الأول فصدقها أفضل . روى الشيخان عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا رُغِل قبل أن ترفع الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زادت الشمس قبل أن يرُغِل صلى الظهر والعصر ثم ركب ، وروى أيضا واللفظ مسلم عن ابن عمر أنه ﷺ كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء . وروى مسلم عن أنس أنه ﷺ كان إذا عجل به السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، وروى أبو داود عن معاذ أنه ﷺ كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يرُغِل جمع بين المغرب والعشاء وإن رُغِل قبل أن

تغيب الشمس أخر المغرب

حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذى .

وقال البيهقي هو عفو

ودليل القول الرجوح

إطلاق السفر إلى الأحاديث

والراجع بقده بالطول كما

في القصر بجامع الرخصة

ولا يجوز الجمع في سفر

للمصيبة لا جمع الصبح إلى

غورها ولا العصر إلى

المغرب (وشروط التقديم

للاله البداهة بالأولى) لأن

الوقت لها الثانية تبع فلو

صلى العصر قبل الظهر لم

يصح ويعيدها بعد الظهر

وكذا لو صلى العشاء قبل

المغرب (فلو صلاهما)

مبتدئا بالأولى (فبان

فسادها) بفوات شرط أو

ركن (فسدت الثانية)

أيضا لا تصح شرطها من

البداهة بالأولى لفسادها

(ولية الجمع) ليتيمز

التقديم المشروع عن

التقديم سهوا (ومجملها)

الفاضل (أول الأولى

ويجوز في أثنائها في

الأظهر لحصول الغرض

بذلك والثاني لا كالقصر

وعلى الأول يجوز مع

حجبه به التنازل فيها وظاهر الأحاديث الآتية يوافقها وظاهر كلام المصنف اختصاص التأخير بالتنازل في وقت الثانية فقط أو به وبالسائر فيها وظاهر المنع قريب منه نعم لو اقترن بأحد الجمعين فضيلة كجماعة أو سفر فهو أفضل من الآخر مطلقا والأفضلية في أحد الجمعين إذا جمع لا تنافي أن ترك الجمع أفضل فاعمله . (قوله عجل) هو بتشديد الجيم كما في الصحاح . (قوله وشروط جمع التقديم لئلا) بل أكثر لأنه يشترط فيه أيضا بقاء السفر إلى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى وتيقن نية الجمع . (قوله البداهة بالأولى) أى وكونها صحيحة فيها وإن وجبت إعادتها فيجمع فاقده الطهويين مثلا إذا أيسر في وقت الأولى من وجود أحدهما قبل فوات الثانية سواء جمع التقديم والتأخير ولا تجمع التحيرة تقديمها ولما أجمع تأخيرها ولا نظر لاحتمال طهرها وقت الأولى . (قوله لم تصح) أى فرضا مطلقا ولا نفلا لعلنا لم . (قوله فسدت الثانية) أى فسد كونها فرضا على ما ذكر . (قوله ونية الجمع فيها) أى حال تلبسه بالسفر وإن شرع فيه في أثناء الأولى . (قوله ومجملها الفاضل) أى لا الجائز فانتفى الاعتراض على المحصر في كلامه . (قوله مع التحلل منها) أى في التسليم الأولى وإن كان رفضها قبل ذلك أو قصد تركها أما بعد التحلل ومنه التسليم الثانية فلا يكفي بالنية فيها ولا بعدها وإن قصر الفصل ، نعم إن رفضها بعد التحلل وقبل شروعه في الثانية أو ارتد كذلك ثم عاد لها أو سلم على الفور فله الجمع خلافا لابن حجر ، وإن رفضها في أثناء الثانية بطلت كما ذكره ابن حجر ولو شك هل نوى في الأولى أو لا فلا جمع لأن تذكرها عن قرب . (قوله ومن اليسر قدر الإقامة) وكذا قدر تيمم وضوءه ولو مجددا وطلب خفيف كما سيذكره بأن لا يكون المصروف فيه أكثر من قدر ركعتين مع الاحتفال فزمن هذه الأمور مخفف وإن لم توجد فيه أو وجد فيه غير مطلوب منه كاذان امرأة أو غشي والاعتبار بالوسط للتحلل لا بفعل الشخص بنفسه فلا يرد بطله بالحركة . (قوله لو صلى (إخ) وغير الرتبة كذلك ولو في الزمن المخفف وخرج بقوله صلى ما لو لم يحصل فلا يضرب ، وإن كان الزمن قدر زمن ركعتين خلافا لما في شرح شيخنا كابن حجر وهل سجدة التلاوة والشكر كالصلاة راجعه . والقلب إلى عدم المنع أميل وينبغي عدم المنع أيضا في صلاة ركعة فقط أو جنازة فراجع . (قوله بعد فراغهما) قيد به ليخرج ما لو تذكره قبل ذلك فإن كان قبل فراغ الأولى انتهت وله الجمع أو في أثناء الثانية لئلا يحرمها بها ويكمل الأولى إن لم يطل فصل بين سلامه منها وتذكره وله الجمع أيضا ولا يطلها وإن أنه يجمع أيضا وقولهم إن لم يطل

(قول المتن لفسدت) قال الإسنوي : لكن تتعقد نفلا كما نقله في الكفاية عن البحر نظمو ما لو أحرم بها قبل الوقت جاهلا . (قول المتن بالعرف) وذلك لأنه لم يرد فيه ضابط . (قول الشارح روى الشيخان (إخ) حكمة ذلك أن الثانية تابعون التبعية لا لتحقيق الأمانة . (قول الشارح بعد فراغهما) كذلك الشرح والروضة فلو علم في أثناء الثانية ترك من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ ولا يبنى على الأولى وبطل إحرامه بالثانية وبعد البناء باق

التحلل منها إلى الأصح (والوالا لأن لا يطل بينهما فصل فإن طال ولو بطلت كالسهو والإغما) وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضرب فصل يسير ويعرف طوله (وقصره (بالعرف) ومن اليسر قدر الإقامة . روى الشيخان عن أسامة أنه ﷺ لما جمع بين الصلوتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضرب تحلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلوتين لأن ذلك من مصلحة الصلاة والمنع بقول نخل ذلك المحتاج إليه يطل الفصل بينهما قال في شرح المهذب : لو صلى بينهما ركعتين سنة رتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلوتين (ثم علم) بعد فراغهما (ولو كن من

الأولى بطلانها) الأولى ترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل والثانية لا تنفاه شرطها من الابتداء بالأولى لبطلانها (ويعيدهما جامعا) إن شاء (أو) علم تركه (من الثانية فإن لم يطل) الفصل (تدارك) وصحتها (والإ) أى وإن طال (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فيعيدها في وقتها (ولو جهل) أى لم يدر أن الترك من الأولى أم من الثانية (وأعادها لو قضيها) رعاية للاحتياطين إذ باحتيال الترك من الأولى يطلان وباحتاله من الثانية يتمتع الجمع

لما تقدم والمسألة الأولى علمت مما تقدم وذكرت هنا مبدأ للتقسيم (ور إذا) أخر الأولى) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (والموالة ونية الجمع) في الأولى (عل الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في شرح المهذب والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم وقرن الأول بأن الوقت في جمع التأخير للثانية والأولى تبع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب وإذا انتفى انتفى الموالة ونية الجمع أو على الثاني لو أصل بالترتيب أو أتى به وأصل بالموالة أو بنية الجمع، صارت الأولى قضاء يتمتع قصرها في وجه تقدم . (ويجب كون التأخير) إلى وقت الثانية (بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى بزمان لو ابتدئت فيه كانت أداه نقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب وفي شرح المهذب عنهم يزمن يسمها أو أكثر وهو مبين أن المراد بالأداء في الروضة الأداء الحقيقي بأن يؤق بجميع الصلاة

فصل يفيد أن ما فعله من الثانية قبل تذكره لغو لا تكمل به الأولى لبنائه على إحرام لاغ . وقال بعض مشايخنا : إنه لا يلغو منه إلا ما قبل مثل المتروك وهو الذي فيه التفصيل بين طول الفصل وعدمه فراجع . وفي ابن حجر أن هذا التفصيل يجري فيما بعد الفراغ منهما . (قوله بطلانها) أى الأولى مطلقا والثانية فرضا وتقع له نفلا مطلقا كما قال شيخنا الرملى . (قوله فإن لم يطل الفصل) أى بين سلامه من الثانية وتذكر المتروك . (قوله ليطول الفصل بها) أى بالثانية الباطلة فلا يعيدها جامعا ، وإن قصر الفصل لما مر أن وجود الصلاة بينهما مضر مطلقا فلو قال لفعل الثانية لكان أولى إلا أن يقال لشبهة بطلانها . (قوله لو قضيها) يفيد أنه لا يجمع تأخيرا وبه قال ابن عبد الحن وعنده وفي النهج خلافة واعلمه شيخنا الزبائدي كشيخنا الرملى . (قوله انتفت الموالة) أى وجوبها كالتنية . (قوله في وجه تقدم) صوابه في قول لما مر في أول الباب في قضاء الفائتة فتجب إعادتها إن كان صلاحا مقصورا لثنتين بطلانها على هذا الوجه . (قوله بنية الجمع) أى بنية التأخير لأجل الجمع فلا يكفي نية التأخير مطلقا فلو نسي التنية حتى خرج الوقت لم يطل الجمع قاله في الإحياء وهو غير معتمد إن أراد أن الأولى أداء وإلا فظاهر . (قوله الأداء الحقيقي) (إخ) هو المتعذر وهو ما يسع ركعتين إن أراد المقصر وإن لم يفعله بعد أو أربع ركعات فأكبر مطلقا . (قوله بأن يؤق) (إخ) أى بأن يكون الزمن يسع ذلك . (قوله بخلاف الإتيان بركعة) أى بالفعل وهو غير موجود هنا لأن الفرض أنه يريد أن يجمع تأخير أو إدراك الزمن لا تبعية فيه كما مر . (قوله في زمن) (إخ) بأن لا يسع الزمن إيقاع جميعها فيعصى بتأخيرها إلى وقت الحرمه وتكون قضاء لأنه لم يوقع منها في الوقت شيئا بالفعل ولا عبرة بإدراك الزمن كما مر وهذا لا غبار عليه واما عرض به شيخ الإسلام وغيره مبنى على أن إدراك الزمن كاف في الأداء وليس كذلك فتأمل

بها أو من الثانية تداركه وبني وإتمامه الشارح رحمه الله كلاما للثمن بقوله بعد فراغها لهذا التفصيل الذي لا يصح معه عموم قوله بطلانها ويعيدها ولا قوله ولا فباطلة ولا جمع فتأمل . (قول المتن على الصحيح) هما في الجمع منياني على اشتراط الموالة نقله الإسنى عن شرحي الرافعي رحمه الله . (تنبيه) لو جمع تأخيرا فتذكر في تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يعصى ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون جامعا فإن كان أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب إعادة الصلاة لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الإحرام بالعصر قاله في البحر . (قول الشارح وإذا انتفى) (إخ) وذلك لأن المراد انتفاء الترتيب الذي اعتبره الوجه الثاني فيلزم من نفيه نفى الموالة ونية الجمع اللذين اعتبرهما الوجه الثاني أيضا فإن وجوبهما عنده إما هو مع وجوب الترتيب فإذا انتفى انتفيا وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لأنه لا معنى لاشتراط الموالة مع عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالة انتفى نية الجمع . (قول الشارح انتفت الموالة) استدل أصحابنا على ذلك بأنه عليه السلام لما دفع من عرفة إلى المزدلفة نزل فقبل المغرب ثم أتاه كل إنسان بعيره في منزله ثم صلى العشاء وراه الشيخان عن أسامة رضى الله عنه ، ولأن الأولى يخرج وقتها الأصل أشبهت الفائتة ثم إذا أوجبنا الترتيب والموالة لو تركهما صحت الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الأولى قضاء كما ذكره الشارح رحمه الله . (قول الشارح في وجه تقدم) فيه تجوز فإن المتقدم قول لا وجه . (قول المتن بنية الجمع) لو نسي السنية حتى خرج الوقت لم يطل الجمع قاله في الإحياء . (قول الشارح وهو مبين) (إخ) قيل : يشكل عليه قوله في الروضة وإلا عصي وصارت قضاء قلنا : ما حاوله الشارح أيضا يشكل عليه قول المنهاج وإلا عصي وصارت قضاء اللهم إلا أن يقال صارت قضاء

قبل خروج وقتها بخلاف الإتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده فتسميته أداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة (والإ) أى وإن أخر من غير نية الجمع أو بنية في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (فعصى وتكون قضاء) يتمتع قصرها في وجه تقدم (ولو جمع تقديم)

بأن صلى الأولى في وقتها نأوي الجمع (فصار بين الصلاتين) أو في الأولى كافي الحر وغيره (مقيما) بنية الإقامة أو بانتهاء السفينة إلى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذر فينصت تأخير الثانية إلى وقتها ولا تأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدهما) لو صار مقيما (لا يطل) الجمع (في الأصح) لانقضاءه أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي معجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدر كالمصل فليعداه (أو) جمع (تأخيرا) فأقام بعدهم فرأهم لم يؤثري ماذكر تمام الرخصة

في وقت الثانية (وقبله) أي قبل فراغها (بطل الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المهذب إذا أقام في أثناء الثانية ينفي أن تكون الأولى أداء (ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر قدما) للمقيم بشروط التقديم السابقة. روى الشيخان عن ابن عباس أنه <sup>صلى</sup> صلى بالمدينة سبعا جميعا ومغنيا جميعا الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وفي رواية بسلم: من غير خوف ولا سفر. قال الإمام مالك: أرى ذلك بطبر لمطر (والجديد منه تأخير) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع والتقديم جواز في الجمع بالسفر فيصل الأولى مع الثانية وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله الرعايرون. وفي التهذيب: إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجر الجمع ويصل الأولى في آخر وقتها (وشرط التقديم وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين

(قوله كافي الحر وغيره) وهو معلوم بما ذكره المصنف بالأولى فلما راد بجمع شرع فيه كما يعلم أيضا من كلامه بعده. (قوله ولا تأثر إلخ) أي ولا تصير قضاء ولا يطل بما وجد. (قوله قبل زوال العذر) أي فالتبعية باقية بذلك وهذا لو خرج وقت التبعية بأن دخل وقت الحقيقة في أثناءها بطل الجمع فبطل ويجب استئنافها. (قوله قبل فراغها) سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء زال العذر في الأولى أو الثانية والتعليل للأغلب وفارق هذا ما قبله لأن زوال الوصف بكونها صارت قضاء مع صحتها أخف من زوال الأصل بإبطالها ولأن وقت الثانية وقت للأولى في غير العذر. (تقريبه) لو جمع تأخيرا فتذكر في تشهد العصر ترك سجدة وشك هل هي من الظهر أو العصر؟ فعليه أن يصلي ركعة أخرى لإتمام العصر ثم يعيد الظهر ويكون جاسما فإن كان قد أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن تكون من الظهر فلا يصح الإحرام بالعصر قاله في البحر واعتمده شيخنا عميرة وفيه نظر ظاهر كما تقدم ولعله سبق فلم يتأمله. (قوله ينهي إلخ) للمتقدم خلافه. (قوله بالمطر) يخرج به الوحل والريح والظلمة والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافا لما مشى عليه صاحب الروض تبعاً للروضة من جواز الجمع به تقديماً وتأخيراً وإن قال الأخرى إنه المقتضى به ونقل أنه نص للشافعي رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الإحرام بهما وعند سلامة من الأولى وبينهما كافي للمطر. (قوله سبعا جميعا) أي من الركعات وذكر ذلك دون أن يقول جمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأجل دفع توهم جواز التقصر مع الجمع. (قوله أرى ذلك) هو بضم المزة وقضها أي أظن أو أعتقد ورواية: ولا مطر شاذة، أو يراد: ولا مطر كثير أو دائم. (قوله وفي التهذيب إلخ) أي بناء على الجديد. (قوله وشرط التقديم) هذا الشرط بدل السفر في المسافر وإن لم يساه في جميع الوجوه لعدم تصور مثل ما هنا في السفر. (قوله وجوده) أي المطر فيينا كما اعتمده شيخنا الرمل أو ظنا كما اعتمده شيخنا الزبدي فإن شك في بقاءه بطل الجمع وإن قصر الفصل. (قوله ليتصل) أي بالاتصال شرط فلو انقطع بينهما بطل الجمع. (قوله فلا يجوز الجمع) قال شيخنا: إلا أن كان قطعاً كبيراً فيجوز حيث جاز الجمع. (قوله جماعة) أي ولو في الركعة الأولى من الثانية قاله شيخنا الزبدي واكتفى شيخنا الرمل بالجماعة حال الإحرام بالثانية وإن صلى الأولى منفردا

نظر إلى أن صورة المسألة خروج الوقت كله بذلك. (قوله الشارح) بأن صلى الأولى إلخ فما فهمه من الفراغ من الصلاتين ليس مراداً بقرينة باقي الكلام. (قوله الشارح أو في الأولى) أي كما يفهم بطريق الأولى. (قوله الشارح والثاني يقول هي معجلة إلخ) هو تعليل للمسألةين معا وقد عللت الأولى أيضا بالقياس على العصور ودبان تغلف القصر لا يوجب بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم إذا قلنا بالبطلان في المسألة الأولى قال الإسنوي فيحصل أن يقال إن نوى الإقامة أو علم حصولها بطلت ولا انتقلت فقلنا وقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضي أنه لو لم يحصل الإقامة إلا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصنيع الإسنوي يخالفه فلا راجع. (قوله الشارح أيضا هي معجلة) أي نأشبه ذلك خروج الفقير عن الاستحقاق بعد التعجيل. (قوله المن لم يؤثري) أي كافي جمع التقديم وأولى. (قوله الشارح ينهي إلخ) زاد الإسنوي: ولم ينقل عن أحد خلافه بل زعم أن كلام الرافعي عليه إذا أقام قبل فراغ الأولى. (قوله المن والأصح) اشتراطه إلخ قال الإسنوي: ينفي الاكتفاء باستصحاب المطر وإن لم يتحقق البقاء وإن أومهم كلام الرافعي خلافه. (قوله الشارح فإن لم ينو فلا إلخ) استثنى في الشامل ما إذا كان

ليقارن الجمع العذر (والأصح) اشتراطه عند سلام الأولى أيضا ليتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدها وسواء قوى المطر وضعيفا إذا بل الثوب (والطبخ والبرد كعطران ذابا) ليهما الثوب فإن لم ينو فلا يجوز الجمع بهما (والأظهر) تخصيص الرخصة بالمصل جماعة:

بمسجد بعيداً في المطر في طريقه بخلاف من يصلي في بيته مع دائر أو جماعة أو يمشي إلى المسجد في كن أو كان المسجد باب داره فلا يترخص لاتقاء

المشقة كغيره غنه والثاني  
يرخص لإطلاق الحديث  
وقوله والأظهر هو لفظ  
المرور في الروضة الأصيح  
وقيل الأظهر تبعاً لأصلها.

### [باب صلاة الجمعة]

بضم الميم وسكونها  
هي كغيرها من الخمس  
في الأركان والشروط  
وتخص بأشراط أمور  
في لزومها وأمر في  
صحتها والباب معقود  
لذلك مع آداب شرع  
فيها ومعلوم أنها ركعتان  
(انها صحت) أي تجب  
وجوب عين وقيل وجوبها  
وجوب كفاية (على كل  
مكلف) أي بالغ عاقل من  
المسلمين (حر ذكر مقيم  
بلا مرض ونحوه) فلا الجمعة  
على صبي ولا مجنون  
كغيرها من الصلوات.  
قال في الروضة: والمغنى  
عليه كالمجنون بخلاف  
السكران فإنه يلزمه  
قضاء ما ظهر كغيرها ولا  
على عبد وامرأة ومسافر

ومريض لحديث: ومن  
كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فعليه الجمعة إلا  
امرأة أو مسافر أو عبد أو  
مريض، رواه الدارقطني  
وغيره وألق بالمرأة الخنثى  
لاحتيال أن يكون أنثى فلا  
يلزمه وبالمريض نحوه  
ومثلها قوله (ولا الجمعة على معلور يمرض في ترك الجماعة) أي يتصور في الجمعة وتقدمت المرحضات في باب صلاة الجماعة منها.

عندهما كبقية الثانية. (قوله يتأذى) أي بالفل أو بالنظر لغالب الناس، نعم لإمام المسجد ومجاوريه الجمع تبعاً  
لغيرهم وعلى هذا حل جمعه <sup>بالمطر</sup> مع قرب بيته للمسجد أو ملاصقته له وللمنفرد الجمع في المسجد  
بالشروط السابقة. (قوله أو كان المسجد) ليس المسجد قيداً والمراد محل الجماعة. (تفنيبه) علم مما مر أنه لا  
يصلي راتبة بين المجموعتين وجوابي التفنيذ وتنبأ في التأخير وكذا لا يقدم راتبة الثانية على الأولى مطلقاً وله  
تأخير ورأى أن الأولى المقصد من الثانية كالمناخرة وحيداً فلأنه يصلي الرواتب على أي كيفية أراد من ترتيب  
وعلمه وجمع في إحرام وعلمه لكن لا يجمع بين راتبتين صلاتين في إحرام واحد.

### [باب صلاة الجمعة]

هي صلاة أصلية<sup>(١)</sup> تامة على قدر المقصورة وقيل ظهر مقصورة وسُميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لما  
جمع فيها من الخيرات أو لجمع خلق آدم <sup>عليه السلام</sup> في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بجوهر في عرفة فيها أو  
لأنه جامعها فيها أو لغير ذلك ويومها أفضل أيام الأسبوع وعند الإمام أحمد أفضل الأيام مطلقاً حتى من يوم  
عرفة وليلتها كيومها في الأجر والأفضلية وفرضت بمكة المشرفة ولم تقم بها كما لم تقم بها صلاة الجماعة  
لقلة المسلمين ولخفاء الإسلام وأقامها أسعد بن زرارة بالمدينة الشريفة قبل الهجرة بنبيع الخضمات بنون  
مفتوحة قفاف مكسورة فتحيه ساكنة فعين مهمله فحاء مفتوحة معجمة فضاء معجمة مكسورة فسيم فالف  
وأخره فوية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلاً. (قوله بضم الميم) وإسكانها وفتحها وحكى  
كسرهما. (قوله والباب معقود لذلك) أي المقصود منه ذلك وذكر غيره معه غير مقصود. (قوله بخلاف  
السكران) (إخ) يفيد أن النفي قبله شامل لعدم القضاء والافهوا لجمعة عليه أيضاً وإما وجب القضاء عليه لاتعداد  
السبب في حقه مع تعديه، نعم إن أفاق قيل فواتها زمة فعلها ومثله في هذا المجنون والمغنى عليه. (قوله ومساقل)  
والمراد به من في غير بلد الجمعة من أهل محل لا يسمع أهل النداء منها وله الانصراف ولو بعد إقامتها كما في شرح  
الروض وغيره. (قوله إلا امرأة) (إخ) هو مرفوع على تأويل عليه بمعنى لا يترك فهو استثناء من كلام غير موجب  
معنى وكذا يقال في حديث إلا أربعة المذكور في المنهج ويجوز في هذا الحديث الرفع على البلية من أربعة بخلاف  
الأول إلا أن يقال هو استثناء من أربعة المخوف إن صح، ونقل عن الجلال السيوطي أن بعض المتقدمين يرسم  
المنصوب بصورة المرفوع والجبرور ويمكن حل الحديثين عليه. (قوله على معذور) (إخ) ومنه الاحتياج إلى  
كشف العورة بمحضرة من يحرّم نظره له بخلافه في خروج الوقت لأن ما بدأه لا دونه ومنه الاشتغال بتجهيز الميت  
ومنه إجارة العين لم يأذن له المستأجر أو لزم فساد عمله ومنه حسن لمن منع من الخروج لها وإن حرم منعه  
بأن يكون في خروجه مصلحة ومنه مرض يشق مشقة لا تحمل عادة ومنه العصى نعم لو اجتمع من هؤلاء في  
محلهم جمع تصحب به الجمعة لزمتهم فيه كما اعتمدته شيخنا، ومن العذر إزار قسم من حلف على شخص أنه لا  
يخرج من بيته مثلاً يخوف عليه ومنه أيضاً من حلف أنه لا يصلي خلف زيد فولي زيدا إماماً في الجمعة وقيل في  
هذه يصلي خلفه ولا يبحث لأنه مكروه شرعاً كمن حلف ليطأ زوجته الليلة فإذا هي حائض وكأ لو حلف أنه

البرد قطعاً كباراً وخاف من السقوط عليه. (قول الشارح لاتقاء المشقة) وقوله عنه متعلق بقوله لاتقاء  
والضمير في عنه يرجع لقوله يترخص.

### [باب صلاة الجمعة]

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أو لما جمع فيها من الخير. (قول الخن ونحوه) من ذلك الاشتغال بتجهيز  
الميت ودفنه كما قاله الشيخ عز الدين ولما ولي خطابة الجامع العتيق بمصر كان يصلي على الموتي قبل الجمعة ثم يقول  
لأنها وحملها انزعوا فلا جمعة عليكم. (قول الشارح في الحديث إلا امرأة) (إخ) هكذا الرواية بالرفع ولعل  
فيها اختصاراً والتقدير إلا أربعة امرأة (إخ) فيكون أربعة هو المستثنى وامرأة خير مبتدأ محذوف يدل عليه

الريح العاصف بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمكاتب) لا الجمعة عليه لأنه عبد ما بقي عليه درهم (وكذا من بعضه رقيق) لا الجمعة عليه (على الصحيح) تغليبا لجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نوبته إن كان بينه وبين السيد مهاباة (ومن صحت ظهوه) عن لا تازمه الجمعة كالصبي

والعبد والمرأة والمسافر

بمختلف الجنون (صحت

جمعه) لأنها تصح لمن

تأزمه فلن لا تأزمه

أولى ونحوه عن الظهور

ويستحب حضورها

للمسافر والعبد

والصبي. قال في شرح

المهذب عن البندنجي

والمعجوز (وله أن

يتصرف من الجامع)

قبل فعلها (إلا المرض

ونحوه فيحرم انصرافه)

قبل فعلها (إن دخل

الوقت) قبل انصرافه

(إلا أن يزيد ضرورة

بانتظاره) فعلها فيجوز

انصرافه قبله والفرق أن

المانع في المرض ونحوه

من وجوب الجمعة

للمشقة في حضور الجامع

وقد حضروا متحملين

لها والمانع في غير ذلك

صفات قائمة بهم لا

تزول بالحضور (وتلزم

الشيخ الحرم والزمن إن

وجدوا مركبا) ملكا أو

بإجارة أو إعاره (ولم

يشق الركوب) عليهما

(والأعشى يبعد قائدا)

متزعا أو بأجرة أو ملكا

أخذ بما ذكر قبله فإن

لم يجده فأطلق الأكثرون

أنه لا يلزمه الحضور

وقال القاضى حسين :

إن كان يحسن للمشي

بالعسا من غير قائد لزمه (وأهل القرية إن كان قيم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كما سيأتى (أو بلغهم صوت عال

في هدوء) للأصوات والرياح (من طرف يليهم لبلد الجمعة لزمهم وإلا) أى وإن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور

لا يترفع ثوبه فأجنب واحتاج إلى نزع ثعبن غسله فيه والفرق بأن للجمعة بدلا فيه نظر . (قوله الريح العاصفة إرخ) نعم تتصور هنا فيما بعد الفجر على بعيد الدار . (قوله والمكاتب إرخ) أفاد أنه معطوف على معنور معنى ورقفه استقلالاً لتنافر المعطف وذكره مع فعل العبد له للخلاف فيه وإن لم يذكره فتأمل . (قوله صحت جمعه) أى أجرته عن ظهره كما ذكره الإسنى لأنه المقصود ولا يلزم من الصحة الإجزاء وعليه تصح الأولوية لأنه إذا سقط بها الظهر عن الكاملين فمن غيرهم أولى كذا قاله بعضهم وفى كلام الشارح ما يقتضى خلافه إلا أن يؤول بجعل تجزئه عطف تفسير على صحت مثلاً فلا مخالفة بدليل ما يأتى . (قوله ونحوه) أى فلا يلزمه قضاء بعد ذلك وإن كان عند الأصوليين أن معنى الصحة والإجزاء واحد وهو الكفاية في سقوط الطلب في ذلك وإن لزمه القضاء . (قوله والمعجوز) أى إن أذن الزوج ولم تكن ذات هيئة أو ريح . (قوله قبل فعلها) أى ولو بعد إقامتها ومنه من كل ماله ريح كرهه لا بقصد إسقاطها على المعتد ومنه الجوع والعطش أيضاً ونحوها وخرج بقوله قبل فعلها ما لو شرع فيها فلا يجوز الخروج منها ولو قبلها فلا . (قوله ونحوه) أى ممن سقط عنه الحضور للمعشقة كالأعشى كمر . (قوله فيحرم انصرافه) إن لم يكن صلى الظهر قبل حضوره وعلى الحرمة لو انصرف لم يلزمه العود . (قوله بانتظاره فعلها) أى ابتداء أو دواما . (قوله مركبا) أى لاقتا ولو نحو قرد وكذا قائد الأعشى . (قوله بإجارة) لثله زائدة على ما يلزمه في الفطرة . (قوله أو إعاره) أى لا لا متع فيه وهل يجب عليه السؤال في الإجارة والإعارة فيه نظر ويظهر الوجوب كإي طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود البذل هنا راجعه . (قوله وقال القاضى إرخ) حمله شيخنا الزملى على من منزله قريب من المسجد بحيث لا مشقة عليه أملا وإلا فلا يلزمه مطلقا . (قوله وأهل القرية إرخ) فيه رد على الإمام أبى حنيفة في إسقاطه الجمعة عن أهل القرى . (قوله عال) أى محتدل وكونه بالأذان ليس قيدا . (قوله لزمهم) أى الجمعة في عملهم في الصورة الأولى ويحرم عليهم تعطيلها منها وإن فعلوها في غيره ولو امتنع واحد منهم من فعلها فيه حرم عليه وسقطت عن البقية لتقصيهم ولا تصح منهم ولا حرمة عليهم ولا يلزمهم السعى إلى بلد الجمعة وإن سموا النداء منه وتلزمهم في بلد الجمعة في الصورة الثانية نعم لو صلوا فيه العيد جاز لهم الانصراف وتركها إلا إن دخل وقتها عقب فراغ العيد

رواية أبى داود : الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة : عند مملوك إرخ . قيل : ويجوز أن يكون صفة لمن يعنى غير نحو الناس كلهم هلكت إلا المملون ونوزع بأن فيه وصف المعرفة بالتركه . (قول المتن والمكاتب) عطفه على ما سلف يقتضى أنه ليس مملورا في ترك الجماعة وليس كذلك . (قول الشارح عن لا تلزمه الجمعة) كذا في الحرر . (قول الشارح لأنها تصح إرخ) إيضاحه ما قاله الرافعى في حق أرباب الأعداء إذا حضروا واعتقدت لهم وأجزأتهم لأنها أكمل للمعنى وإن كانت أعصر في الصورة وإذا أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلا تجزئهم أصحاب العذر بالأولى هـ . (قول المتن وإن وجدوا مركبا) قال الإسنى : قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول هيئة ، ونقل عن الشاشى عدم الوجوب إذا وجدنا من يحملها . قال الإسنى : كأنه أراد من الأدميين فيكون متجها . (قول المتن وأهل القرية) مخالف أبى حنيفة رضى الله عنه فخص الوجوب بأهل المدن . (فتنبه) حكم أهل البساتين والخيما كأهل القرى . (قول المتن أو بلغهم) أى أو لم يكن فيهم الجمع المذكور ولكن بلغهم صوت إرخ . (قول المتن من طرف يليهم) قال ابن الرعة : سكنوا عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع إقامته هـ . وقوله لبلد الجمعة يفيد أن أهل القريتين إذا نقص عدد كل من الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في إحدى القريتين . (فاشادة) إنما اعتبر طرف البلد لأن أقرب مكان صالح للجمعة . (قول المتن يليهم لبلد الجمعة) فيه تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالجوار

(قوله) تازمهم الجمعة وسيأتي ما يدل للأولى ويدل للثانية حديث أبي داود : « الجمعة على من سمع النداء » ثم المعتبر سمع من أصغى إليه ولم يجاوز سمعه حد العادة ولا يعتبر أن يقف المنادي على موضع عال كمنارة أو سور ولا في الموضوع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قلة جبل يسمع أهلها النداء لعلوا ما ولو كانت على استواء الأرض لسمعوا أو كانت في هذه من الأرض لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على استواء لسمعوا وفوجها

أصبحهما في الروضة كأصلها لا تجب الجمعة في الأولى وتجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصححه في الشرح الصغير عكس ذلك اعتبارا بنسب السماع وعدمه (ويحرم) على من لزمه الجمعة بأن كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لتفويتها به (إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كالغمر وغيره (أو يتضرر بتخلله) لما (عن الرفقة) بأن يفوته السفر معهم أو يخاف في لحوقهم بعد ما (وقبل الزوال كجملة) في الحرمة (في الجبلين) والقديم لا لعدم دخول وقت الجمعة وعورض بأنها مضافة إلى اليوم ولذلك يجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار وقيد التشبيه المفهم للحرمة بقوله (إن كان سفرا مباحا) أي كالسفر للتجارة (وإن كان طاعة) واجبا أو مندوبا كالسفر للحج بقسميه (جان) قطعا (قلت الأصح أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله أعلم) وهذه الطريقة محكمة في الروضة وأصلها من مقتضى كلام

وقيل انصرفا فهم . (قوله من أصغى) أي لو أصغى هو بطرف ذلك المثل أيضا على مستواه والمراد بالطرف آخر على لا تقتصر فيه الصلاة لمن سافر منه . (قوله ولم يجاوز إلخ) اعتبار الاعتدال في الصوت والسماع بفهم أنه لا يعتبر تميز كلمات الأذان وأنها تازم تغيل السمع والأصم حيث سمع المعتدل وأنها لا تازم من سمع لخدمة سمعه مثلا . (قوله اعتبارا بتقدير الاستواء) فإن اعتبر هذا القيد في كلام المصنف فهما من أفرادها وإلا فهما وإردان عليه ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كما في شرح شيخنا الرمي أن يفرض زوال الجبل وارتفاع المنخفض وتحويل القرية على الاستواء في عذاة عليها الأصلي . وقال شيخ شيخنا عميرة : يفرض الصعود أو الهبوط امتدا إلى غير جهة بلد الجمعة والقرية على طرفه لأهم يقطعون تلك المسافة في الوصول إليها . (قوله والثاني إلخ) مرجوع والمحمّد الأول . (فتشيه) علم مما ذكر أن الناس في الجمعة ستة أقسام باعتبار الزوم والصحة والانقضاء ، أحدها : من وجدت فيه الأوصاف الثلاثة وهو الكامل ، ثانيها : من انتفت كلها فيه كالمجنون ، ثالثها : من وجد فيه الزوم والصحة وهو المقيم ، رابعها : من وجد فيه الصحة والانقضاء وهو المعلوم بنحو المرض ، خامسها : من وجد فيه الزوم وحده وهو المرتد ، سادسها : من وجد فيه الصحة فقط وهو المرأة والمسافر ونحوهما . (قوله ويحرم على إلخ) فإذا سافر فهو عاص ويتنعت عليه رخص (١) السفر حتى يخرج وقتها أو إلى اليأس من إدراكها وقد تقدم عن شيخنا اعتناء هذا نعم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الإثم من ابتدائه قاله شيخنا فراجع فإنه غير ظاهر وخروج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وإن علم فوت الجمعة به كما اعتمد شيخنا الرمي لأنه ليس من شأن النوم الفوات وخالفه غيره ويكره السفر ليلتها بأن يجاوز السور قبل الفجر . قال في الإحياء : لأنه ورد في حديث ضعيف جدا أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه . (قوله تمكنه) أي بحسب ظنه فلا يحرم عليه السفر إلا أن توفقت عليه جمعة بلده بأن كان من الأربعين كم مر و قول شيخنا في حاشيته تبعا لشيخنا الرمي في شرحه بعدم الحرمة في هذه لأنه لا يلزم تصحيح صلاة غيره ممنوع إلا إذا حرمه عليه لتعطله جمعة بلده فأملا ، وقد مال إليه شيخنا آخر . (قوله أو يتضرر) ولا يكفي مجرد الوحشة بخلاف التيسر لأنه وسيلة ويكره كثيرا . (قوله بتخلله) أي بسببه سواء في عمله أو بعد لحوقه كم أفعله الشارح . (قوله وقبل الزوال) أي من الفجر على هذا القول وغيره وحاصل كلام الرافعي أن السفر المباح حرام قبل الزوال وبعده وأن الطاعة لا تحرم قبله . (قوله مباحا) أي غير مطلوب فيشمل المكروه أو هو أولى منه . (قوله واجبا) أي غير فوري ولا كالسفر لإنقاذ أسر وإدراك عرفه واجب فضلا عن الجواز . (قوله وما في نسخ الظهور) التي عبارتها : ويحرم السفر بعد الزوال إن كان مباحا . هـ . لأنه آخر فيها الشرط لما بعد الزوال وعمله قبله

والجور وقد منه ابن عصفور وضعفه غيره . (قول الشارح وسيأتي ما يدل للأولى) قال الإسوي : دليلها عموم الأدلة خلافا للحنفية في منعهم الوجوب على أهل القرى قال : ولو دخل أهل القرى في المسألة الأولى البلد وأقاموا الجمعة مع أهل البلد سقطت عنهم وأسوأ لتعطيلها في بقعهم والتبوير بالإساءة وقع في الروضة والرافعي وشرح للذهب ومدلولها التحريم إلا أن الأكثرين قد صرحوا بالجواز وصرح جماعة بالتحريم . هـ . (قول الشارح ولو كانت على استواء لسمعوا) المراد : لو فرضت مسافة انخفاضها بمنتهى على وجه الأرض وهي على آخرها لسمعت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل . وقس عليه نظره في الأولى . (قول المخن إلا أن تمكنه) المراد منه غلبة الظن . (قول الشارح وقيد التشبيه إلخ) أي فليس الشرط راجعا للقسامين كما فهمه الزركشي ليقوف ما في الخبر . (قول المخن إن كان سفرا مباحا) قال الإسوي كلامه يشعر

العراقيين . ووجهها فيها أيضا أما السفر لطاعة بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز في أصلها المفهوم من كلام الأصحاب أنه ليس بعذر ويوافقه ما إطلاق المباح الحرمة كالشرح الصغير وما في نسخ الخبر من تقييدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على عمله (ومن لا جمعة عليهم) وهم

يلد الجمعة (تسن الجمعة في ظهرهم) وقتها (في الأصح) لعموم أدلة الجمعة والثاني لأن الجماعة في هذا الوقت شعار الجمعة فإن كانوا يغير بلد الجمعة سنت لهم بالإجماع قاله في شرح المهذب (ويحذفها) استحبابا (إن خفي عنهم) فلما يتهاون بالغيرة عن صلاة الإمام فإن كان ظاهره أفلا يستحب الإخفاء لانتفاء التهمة (ويذهب لمن أمكن زوال علوه) قبل فوات الجمعة كالعيد يرجو العتق والمريض يتربع (الحلة تأخير ظهره إلى اليأس من) إدراك

(الجمعة) لأنه قد يزول

عنده قبل ذلك فيأتى بها

كاملا ويحصل اليأس برفع

الإمام رأسه من ركوع

الثانية (و) يندب (لغيره)

أى لمن لا يمكن زوال علوه

(كالمرأة والزمن

تعميلها) أى الظهر

ليحوز فضيلة أول

السوق . فقال في

الروضة : وشرح المهذب

هذا الاختيار الخراساني

وهو الأصح وقال

العراقيون يستحب له

تأخير الظهر حتى تفوت

الجمعة لأنه قد ينشط لها

ولأنها صلاة الكاملين

فاستحب كونها

المقدمة ، قال :

والاختيار الوسط فيقال

إن كان هذا الشخص

جازما بأنه لا يحضر

الجمعة وإن تمكن منها

استحب له تقديم الظهر

وإن كان لا يتمكن أو نشط

حضرها استحب له

التأخير (ولصحتها) أى

الجمعة (مع شرط غيرها)

من المحسنى أى كل شرط له

وقد تقدم ذلك (شروط)

خمسة (أحدها وقت

الظهر) بأن تفعل كلها

فيه . روى البخارى عن

أنس أن رسول الله ﷺ

كان يصل الجمعة حين

(قوله يلد الجمعة) أى وهم من أرباب الأعداء أما أهل قرية دون أربعين فالجماعة في حقهم فرض كفاية . (قوله فلا يستحب الإخفاء) قال شيخنا : بل يستحب الإظهار وأما عكسه المتقدم فهو خلاف الأولى إن كان في أمكنة الجماعة . (قوله تأخير ظهره) ما لم يخرج وقت الجواز فلو لم يؤخر زوال علوه بعد فعلها الظهر لم تنزله الجمعة وإن تمكن منها إلا إن كان خشي وانضح بالذكورة فيلزمه فعلها إن تمكن منه وإلا أعاد الظهر لئلين أنها في غير محلها ولا يلزمه إعادة ظهر كل جمعة فتقدمت لوقوع ظهر التى بعد قضاء عنها ومثله عبد تين عتقه ولو انضح في أثناء ظهره بطلت إن كان قد أحرم بها قبل فوات الجمعة ولو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أقام المسافر في أثناء ظهره فله إقامتها وعجزه وله قلبها نفلا وبسلم من ركعتين إن أدرك الجمعة مع ذلك وإلا ندب قطعها لإدراكها . (قوله ويحصل اليأس برفع الإمام إرخ) أى لا بد من إرخ كعيد الدار . قال الإسنى : ويجب الظهر فوراً على من أيس منها من تنزله والوجه خلافه كما قاله شيخنا . (قوله وهو للمحمد) . (قوله أى كل شرط) أشار إلى أنه مفرد مضاف فيعم ولا يمتنع كون غير متروكة في الإجماع . (قوله شروط خمسة) وعددها في المتن ستة بجعل شرط الجماعة وهو كونهم أربعين شرطاً للجمعة . (قوله أحدها وقت الظهر) أى ظهر يومها كما يفيد التريف وكونها لا تقضى وجوزها الإمام أحد قبل الزوال . (قوله كلها) أى مع خطيتها كما يأتى . (قوله لجمعة) يضم ففتح أى غنط ونصل فيه زيادة كون الخطية في الوقت . (قوله تنبع القىء) أى تنحى المشى في الظل . (قوله فلا تقضى) أى ولو في يوم جمعة أخرى أو تبعاً لجمعة أخرى كما يفيد التفرغ فالتفرغ في محله . (قوله فلو ضاق الوقت) أى يقينا أو ظناً ولو بغير عدل الرواية وكذا لو شك فيه ولم في هذه تعليق النية قاله شيخنا تبعاً لابن حجر . (قوله صلوا أظهروا) أى أحرموا بها فلا يصح إحرامهم بالجمعة حتى لو تبين ضيقه بعد إحرامهم بها تبين بطلان الإحرام بها ولو تغلب ظهراً فقله ولو خرج الوقت وهم فيها إرخ أى وكان الإحرام في وقت يسهما يقينا أو ظناً لم يظهر خلافه كما علم . (قوله ولو خرج الوقت إرخ) يفيد أنهم

بأن المراد المستوى الطرفين وبه صرح في شرح المهذب وحيث يكون ساكناً عن المكروه وخلاف الأولى والقياس امتناع الترك بهما هـ . أقول : وهذا ظاهر غنى عن البيان فإنه إذا حرم المباح حرم المكروه وخلاف الأولى بالأولى . (فخرج) يكره السفر ليلة الجمعة ذكره ابن أبى الصفيى اليمنى ونقله عن المحب الطبري وارتضاه . (قول المتن تسن الجماعة) قيل الصواب التشير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو جار على كل أقوال طلب الجماعة أو هو خاص بقول السنة . (قول المتن لمن أمكن) عبر في الشرح والمحرر والروضة بالتوقيع والرجاء وهو أولى . (قول المتن إلى اليأس) أورد عليه ما إذا كان منزله بعيداً والتى الوقت إلى حد لو أخذ في السعى لم يدرك فإن اليأس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير إلى رفع الإمام رأسه من الركعة الثانية . (قول الشارح استحب له التأخير) أى كالضرب الأول . (قول المتن وقت الظهر) قال ابن الرفعة : لأنها مصلات وقت على البديل فكانت وقت أحدهما وقت الآخر كصلاة المحضر والسفر ولأن آخر الوقت فيها واحد إجماعاً فوجب أن يكون الأول كذلك . (قول المتن فلا تقضى) قال الإسنى : هو بالولو لا بالقضاء لأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لأنهم أسقطوه القضاء على وقت ظهره يوم آخر كالأى أيام التشرية . (قول الشارح إذا فاتت) لو فاتت فخر القضاء على الجمعة الأخرى فصل الحاضرة مع الإمام ثم أدرك جمعة ثانية في البلد فأدق قضاء الثانية معهم قال شارح امتناع ذلك أيضاً . (قول الشارح الوقت) به يلزم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور .

تعمل الشمس . وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال : كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نبع القىء (فلا تقضى) (إذا فاتت جمعة) بل تقضى ظهر (فلو ضاق الوقت) (عنها) بأن لم يبق منه ما يسع خطيتين وركعتين يقتصر فيعمل ما لا بد منه (صلوا أظهروا) ولو خرج الوقت (وهم فيها

وجب الظهر بناءً على ما فعل منها فسر بالترجمة من حيث (وفي قول استئناف) فينوي الظهر حيث وجب وينقلب ما فعله من الجمعة فتلأؤ يطل قولان أصحابهما في شرح المذهب الأول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أتوا جمعة لأن الأصل بقاء الوقت وقيل ظهر أعوذ إلى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله في حق الإمام ولما موين الوافقين (والمسوق) للترك مع الإمام ركعة (كثيره) في أنه إذا خرج الوقت قبل سلامه يوم صلاته ظهر (أو قيل بينهما جمعة) لأنها تابعة

### جمعة صحيحة (الثاني)

من الشروط (أن تقام في خطبة أيلة أو طان لجميعين) لأنها لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الإقامة كما هو معلوم وهي ما ذكر سواء فيه المسجد والسدار والفضاء بخلاف الصحراء وسواء كانت الأبنية من حجر ما طين أم خشب ولو انهدمت أبنية البلدة أو القرية فأقام أهلها على العمارة لزمتهم الجمعة فيها لأنها وطئهم وسواء كانوا مظل أم لا (ولو لازم أهل الحياض الصحراء) أي موضعاً منها كما في الحرر (أبداً فلا جمعة) عليهم (في الأظهر) إذ ليس لهم أبنية المستوطنين فلا تصح اجتماعهم فلا لزومهم والثاني تلزمهم الجمعة في موضعهم لأنهم استوطنوه ولو لم يلازموا أبداً بأن انتقلوا عنه إلى الشتاء أو غيره فلا جمعة عليهم جزواً ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الأظهر في الأولى لو سمعوا النداء من محل الجمعة (لزمتهم الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا

لو علموا بضيقة عما بقي منها لم تنقلب حتى يخرج الوقت وفي ابن حجر خلافة ولم يعتمد شيخنا كما في مسألة الخلاف ليا كلف هذا الطعام غداً حيث لا يبحث بتلفه قبله<sup>(١)</sup>. (قوله وجب الظهر) وإن فطوراً ركعة أو أكثر خلافاً للإمام مالك. (قوله بناءً) أي وجوباً وكذا استئنافا. (قوله فينوي الظهر) أي بإحرام وتكبير ولو تبين سعة الوقت وجبت الجمعة وتنقلب الظهر فتلأؤ مطلقاً إن أتوا ما قبل التبين وإلا بطلت. (قوله وينقلب) (إخ) أي بلا تشهد وسلام ولم يرتضه شيخنا الزبائدي. (قوله ولو شك) أي تردد باستواء لأنهم في ظن خروج وجهه ولو بغير عدل يلزمهم الاستئناف كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا. (قوله قبل سلامه) وتجب للمفارقة على من يمكنه معها السلام في الوقت بالتقصير على أخف ممكن وتتم الجمعة لهم إن كانوا أربعين ولا لزومهم الظهر استئنافا. (قوله والمسوق) أي المترك مع الإمام ركعة فأكثر كثيره فيما ذكر فيه. (قوله يوم صلاته ظهوراً) لأنه لم يترك الوقت حقيقة ولا حكماً وبهذا فارق من أدرك ركعة مع الإمام لوجود العدلية والمقتضى الجمعة في التشهد. (قوله الثاني أن تقام) أي إن تقم إقامتها. (قوله في خطبة) هي بكسر الحاء المعجمة لغة علامة البناء والمراد بها هنا ما بين الأبنية لأن الجمعة لا تصح في محل يصح فيه قصر الصلاة لا استقلالاً ولا تبعاً وهذا ما اقتضاه شرح شيخنا الرمي لكثيره وما نقل عنه من صحته لمن امتنع عليه القصر في محل القصر تبعاً غير متجه وإن مال إليه شيخنا الزبائدي. (قوله وهي) أي المواضع. (قوله الصحراء) أي ما يجوز فيه قصر الصلاة ولو مسجداً ولو تبعاً كما مر. (قوله فلا جمعة عليهم جزواً) أي ما لم يقيموا إقامة تقطع السفر والآخرتهم فيما يسمعون النداء منه. (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بها وقت الحراب وإن لم تلزمهم لصغر مثلاً وكذا ذرهم يعلمهم كما مال إليه بعض مشايخنا وخرج بأهلها غيرهم كالطائرين لعمارتها فلا تصح منهم. (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وإن لم يقصروا على العمارة أخذاً بما بعده. (قوله أي موضعاً منها) قيد لعل الخلاف أخذاً ما ذكره بعد. (قوله في الأولى) ومثلها الثانية حيث انقطع سفرهم. (قوله لزمتهم) أي في ذلك المثل أو غيره. (قوله الثالث من الشروط أن لا يسبقها) (إخ) أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة. (قوله وعسر) أي شق بما

(قوله المن وجب الظهر) أي ولو فعلوا في الوقت غالباً خلافاً للمالك فيما إذا وقع في الوقت ركعة لأنها عبادة لا يجوز الابتدأ بها بعد خروج الوقت فتقطع به كالخروج أيضاً الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المن بناءً أي وجوباً. (قوله المن وفي قول استئنافا) قال الرافعي: القول منبنيان على أنها ظهر مقصورة أو مستقلة لكن صحح النووي في الرد الثاني مع أن الرابع البناء كالسلف. (قوله الشارح وقيل ظهر) أي كالشك في خروج الوقت قبل الشروع فيها. (قوله) لو أخرجهم عدل وهم فيها بخروجه قال الدارمي: أتوا جمعة إلا أن يعلموا<sup>١١</sup>. وبشكل عليه مسألة الشارح الآتية بعد قول المن وقيل بأول الخطبة. (قوله المن كثيره) قال الإسوي: فيه إشارة إلى الدليل وهو القياس. (قوله الشارح لأنها) (إخ) أي كما يغتفر في حق المسبوق حضور الجمعة والعدد وقر بأن اعتناء الشارح بالوقت أشد. (قوله المن في خطبة) (إخ) قال الإسوي: أرادها بالرجبة المعلومه من البلداً: والخطبة هي التي خط عليها أعلام بأنها أخيرت للبناء. (قوله) لو أتت في خطبة الأبنية بأربعين رجلاً واتخذوا بالإمام جماعة آخرون لكنهم خارجون عن الخطبة الظاهر الصحة تبعاً لمن في الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم. (قوله الشارح وعلى الأظهر في الأولى) (إخ) ظاهره أن الذين لا يلزم مواكباتاً لجمعة

يقارن بها جمعة في بلدتها لا لاعتناء تعددها في البلدة إذ لم تفعل في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (ولا إذا كثرت وعسر اجتماعهم في مكان) واحد فيجوز تعددها حيث (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويتحمل فيها المشقة في الاجتماع في مكان واحد.



(وقيل إن حال نهر عظيم بين شقيه) كينغاد (كان) أى الشقان (كبلدين) فيقام في كل شئ جمعة (وقيل إن كانت) البلدة (قرى فالتصلي) أينيتها (تعددت الجمعة بعد شها) فيقام في كل قرية جمعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضى الله عنه لما دخل بغداد على إقامة جمعيتين بها (وقيل ثلاث فقال الأول الأصح سكنه لسر الاجتماع في مكان والثاني لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالعدد والثالث

لجولة النهر والرابع لأنها

كانت قرى فالتصلي

(فلو سبقت جمعة) والبناء

على امتناع التعدد

(فالصحيحة السابقة)

مطلقا (ولقول إن كان

السلطان مع الثانية فهي

الصحيحة) حذرا من

التقدم على الإمام ومن

تفويت الجمعة على أكثر

أهل البلد المصلين معه

بإقامة الأقل (وللحج

سبق الصحرم) وهو بأخر

التكبير وقبل بأوله

(وقيل) سبق (التحلل

وقيل) سبق (بأول

الخطبة) نظرا إلى أن

الخطبتين بمثابة ركعتين

ولو دخلت طائفة في

الجمعة فأخبروا أن طائفة

سبقتم بها استحسب لهم

استئناف الظهر ولهم إتمام

الجمعة ظهرا كما لو خرج

الوقت وهم فيها (فلو

وقعا معا أو شك) في

المعية (استؤلفت

الجمعة) بأن وسمها

الوقت لتدافع الجمعيتين

في المعية فليست إحداهما

أولى من الأخرى ولأن

الأصل في صورة الشك

عدم جمعة مجزئة وبمث

الإمام بأنه يجوز فيها تقدم

لا يحتمل عادة اجتماعهم أى في مكان من الأمكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد . قال شيخنا الرملي : كأن حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وإن لم يحضر أو لم تازمه ، وقال شيخنا الزبائدي العبرة بمن حضر بالفعل وإن لم تازمه . وقال العلامة الخطيب : العبرة بمن تازمه <sup>(١)</sup> وإن لم يحضر وفي شرحه على أبي شجاع موافقة شيخنا الزبائدي وفي شرحه هنا موافقة شيخنا الرملي ونفيه فيه بقوله لا بمن تازمه راجع لمن يغلب حضوره فراجعهم . وقال العلامة ابن عبد الحق : العبرة بمن تصح منه كذلك واعتمده بعض مشايخنا ويقدم عند جواز التعدد من إمامها أفضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر ومن صور جواز التعدد بعد طرف البلد بحيث تحصل مشقة لا تحتمل عادة لأنها تسقط السعي عن بعد الدار ومن جوازه أيضا وقوع خصام وعدواة بين أهل جانبي البلد وإن لم تكن مشقة وعليه لو نقص عدد جانبيه أو كل جانب عن الأربعين لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر . (قوله الأصح) هو صفة للأول أو ميتنا والأول أقرب لما بعده . (قوله فالصحيحة السابقة) ويلزم المسبوقين الظاهر إن علموا بعد سلام الجمعيتين فإن علموا قبل سلام إمام السابقة لمزهم الإحرام معه ولو قبل سلامهم لأن إحرامهم كان باطلا أما لو علموا بعد سلامه وقبل سلامهم فقال شيخنا فلهم بناء الظاهر على ما فعلوه وفيه نظر لأن إحرامهم كان باطلا فالوجه أنه يلزمهم الاستئناف فتأمل مع ما سياتي . (قوله مطلقا) يقابله التفصيل بعده . (قوله السلطان) ومثله نائبه وإمام ولا . (قوله والمجبر) أى في السبق سبق التحريم أى تمامه من أحد الإمامين قبل الآخر . (قوله ولو دخلت طائفة في الجمعة) أى أحرموا بها . (قوله فأخبروا) أى أخبرهم عدل ولو رواية فأكثر في وقت لا يمكنهم فيه إدراك الجمعة مع السابقين قاله ابن حجر وقال شيخنا : في وقت لا يدر كون فيه الإحرام مع إمام السابقين لأن اليأس إنما يحصل بسلامه . (قوله استحسب لهم إلخ) أى لمزهم الظاهر إما استئنافا وهو أفضل لاتساع الوقت أو بناء على ما فعلوه من الجمعة واستشكل الزركشي صحة البناء مع فساد إحرامهم . قال العلامة السبكي : وهو إشكال قرى وقد يجاب عنه بأن ظنهم الصحة عند إحرامهم كاف في صحته ويكفي في الفساد إذا تبين عدم صحته جمعة انتهى . وفيه نظر ويرده ما مر . (قوله كما لو خرج الوقت) أى من حيث الإتمام وإن كان في هذه واجبا لخروج الوقت . (قوله استؤلفت الجمعة) أى إن أمكن اجتماعهم . قال شيخنا الرملي : وإن أيسر من ذلك فالواجب الظاهر وجماعتها حيث يفرض كفاية وفعل رواتبها جميعها وما فعل من رتبة الجمعة ينقلب نفلا مطلقا . (قوله كأن سمع إلخ) دفعوا بهذا ما قيل إن من تازمه الجمعة إذا تركها يكون فاسقا فلا يقبل خبره وإن كان دفعه ممكنا بقرب المسجدين مثلا . (قوله صلوا ظهرا) أى وجوبا باستئنافا والجماعة فيها حيث يفرض كفاية فله شيخنا وقول شيخنا الرملي : تسن الجماعة في هذه جواز البناء عليها لعدم تعيين البطلان غير مستقيم إذ لا وجه وجوب الظاهر على الكاملين

عليهم وإن سمعوا النداء وهو ظاهر . (قول المتن) وقيل إن حال نهر إلخ هذا الوجه والذي يليه اعترضهما الشيخ أبو حامد بأنه يلزم قائلهما جواز القصر إذا قطع النداء وجاز قرية من تلك القرى فالترمه ذلك القائل . (قول الشارح والثاني لأن المجتهد إلخ) قال السنوي : المتجه أن الخطيب المنصوب منه مثله . (قول الشارح سبق التحلل) أى آخره وعلمته حصول الأمن من عروض فساد يطرأ في الصلاة فكان اعتباره أولى . (قول الشارح كما لو خرج الوقت) نظير قوله ولهم إتمام الجمعة ظهرا . (قول الشارح ولأن الأصل إلخ) هذا جعله النووي جوابا عن بحث الإمام الآتي . (قول الشارح كأن سمع مريضان إلخ) أما غير هؤلاء ففاسق بترك الجمعة .

إحدى الجمعيتين فلا تصح جمعة أخرى فينبغي لشرائطها تعيين أن يصلوا بعدها الظهر . قال في شرح المهذب : وهذا مستحب (وإن سبق أحداهما ولم تتعين) كأن سمع مريضان أو مسافران خارج للمسجد تكبيرتين متلاحقتين فأخيرا بذلك ولم يعرف المقدمة منهما (أو تعينت ونسيت صلوا ظهرا)

لا تلبس الصحيحة بالفساد (و) في قول (جمعة) والاتباس يجعل الصحيحة كالعدم في الروضة وأصلها تر جميع طريقة قاطعة في الثانية بالأول وأشار إلى الحرر إلى ذلك

بعبارة في الأولى بأقرب  
القولين وفي الثانية بالأصح  
ولو كان السلطان في إحدى  
الجمعتين في الصور الأربع  
وقلتا فيما قبلها أن جمعة هي  
الصحيحة مع تأخرها فنهنا  
أولى وإلا فلا أثر لحضوره  
(الرابع) من الشروط  
(الجمعة) لأنها لم تقبل في  
عصر النبي ﷺ والخلفاء  
الراشدين فمن بعدهم إلا  
كذلك كما هو معلوم  
(وشرطها) أي الجماعة فيها  
(كغيرها) أي كشرطها في  
غيرها كنية الاقتداء والعلم  
بانتقالات الإمام وعدم  
التقدم عليه وغير ذلك مما  
تقدم في باب الجماعة (و)  
زيادة (أن نطق بأربعين  
مكلفا حرا ذكرا) روى  
البهيقي عن ابن مسعود أنه  
ﷺ جمع بالمدينة وكانوا  
أربعين رجلا والصفات  
الذكورية مع الإقامة للباغلة  
في الاستيطان تقدم اعتبارها  
في الوجوب واعتبرت هناك  
الانقضاء (مستوطنا) يحمل  
الجمعة المعلوم من الشرط  
الثاني (لا يظن) عنه (فشاء  
ولا صيلا إلا حلقا) لأنه  
ﷺ لم يجمع بحجة الوداع  
مع عزمه على الإقامة أياما  
لعدم الاستيطان وكان يوم  
عرفقينا يوم جمعة كما ثبت في  
الصحيحين وصل به الظاهر  
والعصر تقدما كما ثبت في  
حديث مسلم (و) الصحيح

مع من جماعتها ولا لبناء الظاهر مع العلم بيطلاق الإحرام لأنه لا شك فيه وإنما الشك في كونه في أي الطائفتين  
بل مقتضى تعليقه بعدم تعين البطان وجوب إتمام الجمعة وليس كذلك . (تشميه) قال شيخنا الرمي :  
يسمى فعل الظاهر لمن ظن أنه من السابقين أو أن التعدد لحاجة بقصد الخروج من خلاف من منع التعدد مطلقا  
ويجب على من ظن أو شك أنه من المسبوقين أو أن التعدد لغير حاجة انتهى . وخالفه شيخنا في الأول  
وهو كذلك لأن فعل الظاهر ممن ظن أنه من السابقين مثلا إعادة للجمعة ظهرا وهو باطل اتفاقا والخروج  
من الخلاف لا يراعى إذا كان يقع في خلاف آخر على أن ذلك لا يقتيد بما ذكر بل يوجد مع تعدد الحاجة  
للتعدد فتأمل . ويجوز فعل رتبة الجمعة القليلة مع احتمال صحتها ولا يجوز فعل رواتبها البعدية إلا لمن  
ظن صحتها . (قوله الرابع الجماعة) ولو في الركعة الأولى فقط ولا يكفي دون ركعة وسواء للمسبوق  
وغيره . (قوله كنية الاقتداء) أي مع التحرم من الإمام والمأموم فالراد بها نية الجماعة . (قوله بأربعين) لأن  
ذلك العدد هو قدر زمن بعث الأنبياء وقدر ميقات موسى ﷺ والجمعة ميقات المؤمنين وقدر العدد الذي  
كما قيل لم يجمع إلا وفيهم ولي الله تعالى وشرطهم صحة إمامة كل منهم للباقيين ودوامهم إلى تمام الركعتين بأن  
لا تبطل صلاة واحد منهم وإن اختلفوا في وقت سلامهم فلا تصح وفيهم نحو حنفي تارك لنحو البسلة مثلا  
ولا أسي . (قوله كانوا أربعين رجلا) ولم تثبت إقامتها بدون ذلك العدد سلفا وخلفا وخروج الجماعة عن  
القياس جعلها كالرخصة يقتصر فيها على ما ورد وجوزها أبو حنيفة بإمام ومأموم والإمام مالك باثني عشر  
وشرط كون الخطيب من المستوطنين . (قوله المعلوم) هو مجرور صفة شغل النفع لإرادة مطلق الاستيطان  
الشامل للمسافر لأنه مستوطن ببلده وقيل منصوب صفة لمستوطنا لدفع اعتراض السنوي وهو مردود كما  
يعلم من مراجعة كلامه . (قوله لا يظن إلخ) هو تفسير لمعنى الاستيطان ولو استوطن بلدين اعتبر ما فيه  
أهله وماله ثم ما فيه أهله ثم ما إقامته فيه أكثر فإن استوطن استغنت به في كل منهما . (قوله مع عزمه إلخ) اعلم

(قول المتن الجماعة) لم يبقه الشارح بالركعة الأولى كما فعل ابن المقرئ وغيره كأنه والله أعلم لأنها إجماع حصلت  
في الركعة الأولى به فقد حصلت الجماعة في جميع صلاته حكما وإن تخلف الثواب فيما إذا غارق بغير عذر  
فتأمل . (قول المتن بأربعين) لو كان فيهم أسي قال الأذري نقل عن فتاوى البهوي لم تصح الجمعة هـ . ومثله  
فيما يظهر لو كان فيهم محل بخلاف ترك البسلة مثلا وقيد شارح الروض مسألة الأسي بأن يكون قصر في التعلم  
والأفصح إذا كان الإمام قارئا . (فخرج) من زيادة صاحب الروض لو كانا من المأمومين خشي زائد على  
الأربعين ثم انقض بعضهم وكمل العدد بالخشى لم يضر لأننا نشك في المانع من الصحة وفي شرح الروض  
نقلنا عن القاضي البهوي أنه يجب أن يتأخر إحرام من لا تعتقد به قال الشارح ولا يشكل بصحتها خلف  
الصبي والمسافر لأن الإمام متبرع وتقدم إحرامه ضروري فاغفرا هـ . وجزم في الأنوار بذلك . (قول المتن  
أهضا بأربعين) خالف أبو حنيفة فجوزها بإمام ومأمومين وحكى عندنا عن القدم قوله مع راجع لقول المتن  
مكلفا إلخ . (قول الشارح المعلوم من الشرط الثاني) خالف السنوي وغيره من جهة الأول وصف للمكان  
وهذا للأشخاص . أقول : الحق مع الشارح رحمه الله فظننا إلى إضافة الأوطان فيما سلف للمجمعين فتأمل  
هذا . ويحتمل أن يكون قوله المعلوم بالجهر صفة شغل الجمعة والحق أن المراد ما قلناه أولا . (قول المتن لا يظن  
إلخ) خرج المتفحفة مثلا إذا أقاموا ببيلة مدة طويلة ولكن على عزم الرجوع إلى بلادهم وقوله لا يظن صفة  
كاشفة . (قول الشارح مع عزمه على الإقامة أياما إلخ) هذا ما قاله تبعنا السنوي وغيره وأطبق عليه الشارح  
وهو لا يحسن أن يكون دلالة على عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي ﷺ لما خرج من  
المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع إليها وصرح النووي في شرح المذهب في باب صلاة المسافر بأنه

انتقادها بالمرضى)

لكنهم وعدم الوجوب عليهم تخفيف والثاني لا تعتقد بهم كالسافرين وجكاه في السروضة كاصليها قولا وان الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) وقيل بشرط لإشمار الحديث السابق بزيادته قلنا لا نسلم ذلك وحكي الخلاف قولين أيضا ثانيهما قديم (ولو انقضى الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم) الخطية لم يحسب المفعول من أركانها في غيبته لعدم مجامع له المشروط كما سيأتي (ويجوز البناء على ما مضى) منها (إن عادوا قبل طول الفصل) ومرجهه العرف كما قاله شرح المذهب (وكذا بناء الصلاة على الخطية إن انقضوا بينهما) أي يجوز أن عادوا قبل طول الفصل (فإن عادوا بعد طوله) في السائلين (وجب الاستئناف) فيها للخطية (في الأطوار) لانتفاء الموالاة في ذلك التي فعلها النبي ﷺ والأئمة بعده كما هو معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود معه (وإن انقضوا) أي الأربعون أو بعضهم (في الصلاة) بطلت نظرا إلى اشتراط التمدد في

أن الوجه الحق الذي لا يتجه غيره أن يقال في تقرير الدليل أنه لما كان العزم على الإقامة غير موجب للتمتع اقتضى أنها غير مجبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل أنه لم يجمع لعدم قصد إقامة تقطع السفر لما في الصحيحين أنه استمر يقصر ويجمع مدة دوامه بمكة وهو ثمانية عشر يوما أو أقل أو أكثر ولا بما قيل إن عدم تجميعه برفة لعدم الأبنية ولا بما قيل إن عزمه وهو برفة على الإقامة بمكة لا يجعله مقيما برفة ولا بما قيل غير ذلك فتأمل . (قوله) **وتعقد بالمرضى** وتقبل ظهرهم لو كانوا فعلوها نغلا مطلقا كذا قالوا ولعله حذرا من إعادة الظهر جمعة وقد يقال لا حاجة إليه لأن الكلام في الانتقاد وهو لا يتوقف على التزم قالوجه أن المحسوب لهم ظهرهم التي صلوا أو لأتيا في عملها وأن هذه الجمعة هي التي كانتفل المطلق فليست معادة ولا مانعة من الانتقاد ويصرح بذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجعهم . وحمل ذلك ما لو كان الأربعون مرضى وهو كذلك ويظهر عدم صحة ظهرهم جمعة ويجب عليهم إقامتها إذا انفردوا كما مر ومثلهم الأجراء والمحبوسون والخرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقتداء بعضهم ببعض بأن لا يكون فيهم طارئ الخرس ولا أسم لأتيا لا تعتقد في فهم أسم ومثلهم الأميون بالشرط المذكور بأن اتفقت أميتهم ولا تقصير منهم في التعليم وما في شرح شيخنا من صحتها منهم وإن اختلفت أميتهم حيث لا تقصير فيه نظر ولم يرتضه شيخنا لما مر من شرط صحة اقتدائهم بكل واحد منهم وتعتقد بالجن حيث علمت ذكورتهم . قال شيخنا : وهم على صور الأديمين<sup>(١)</sup> خلافا لما قيل عن العلامة ابن قاسم كما مر . (قوله) **كالسافرين** لم يقل كالعبد مثلا لقوة شبه المريض بالسافر بطرو المسقط . (قوله) **إن عادوا إلخ**) ويجب إعادة ما فعل من أركانها في غيبته . (قوله) **ومرجهه العرف**) هو للتمد وضبطه الإمام الرافعي بما بين صلاتي الجمع وغيره بما في صيغة البيع . (قوله) **يتمها** أي بين فراغ الخطية وإحرام الإمام وإذا عادوا فوراً ذكرها الجمعة ولو بعد إحرام الإمام مطلقاً فإن أحرم الإمام فوراً وطال الفصل قبل عودهم ذكرها الجمعة أيضاً إن قرأوا الفاتحة وألا فلا لأنه من التباطؤ وقيل يلزم الاستئناف هنا بخلاف التباطؤ لأن فيه حضور إحرام الإمام والتمد الأول . (قوله) **أو بعضهم** أي الذي يتحقق البطان بانقضاضه فلا يرد عدم البطان فيما لو كانوا أسدا وأربعين وفيهم عتشي وبطلت صلاة واحد منهم للشك في بطلانها . (قوله) **بطلت** أي بطل كونها جمعة فيتمها بالقرن ظهرا كما صرح به الشارح سواء كان النقص في الركعة الأولى أو الثانية إلا أن عاد الذي انقض في الركعة الأولى وأدرك الفاتحة

عليه في حجة الوداع أقام بمكة وبعثات وبني والمحبص وفي كل ذلك لم تبلغ إقامته أربعاً ولم يقطع سفره وأيضاً فرفأت لم يكن بها خطبة أصح فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أتق به أنه كشف عن المسألة من شرح المذهب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدل بملك فاعترضه الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلته فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المناهج قال : لم يصح عندي دليل على عدم انتقادها بالمقيم أهـ ثم قضية شرط الاستيطان أنه لو أقام أربعون رجلاً في بلد سنين كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا يجب عليهم الجمعة وهو مشكل وإن كان هو قضية المذهب . (قوله) **والنقض الأربعون** قال الرافعي رحمه الله : العدد للشرط في الصلاة وهو الأربعون يشترط أيضاً في سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة فكأن في الخطبة منفرداً . (قوله) **النقض الأربعون** لا يستقيم إلا على اشتراط كون الإمام زائدا عليهم . (قوله) **النقض المفعول** أي بلا خلاف وأجروا خلافاً في الانقضاض في الصلاة كما سيأتي . قال الإمام : الفرق أن كل متصل يصل لنفسه فيجاز أن يتسامح في العدد والمقصود من الخطبة إسماع الناس فلم يحتملوا نقص العدد . (قوله) **والنقض واجب** أي سواء كان الانقضاض بعذر أم لا . (قوله) **الشارح فيجب اتباعهم إلخ**) ولأن الموالاة لما وقع في استئالة النفوس . (قوله) **النقض بطلت**) أي لأنه إذا أثر ذلك في الخطبة التي هي مقدمة فني الصلاة أولى .

دوامها كالتوقيت فيتمها من بقى ظهر (أو قول لا تبطل) (إن بقى الثاني) مع الإمام اكتشافه بدوام مسمى الجمع وفي قديم يكفى واحده اكتشافه بدوام مسمى الجماعة ويشترط في الواحد والاثنين صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له إتمام الجمعة وإن لم يبق معه أحد وفي خامس مخرج إن كان الانقضاء في الركة الأولى بطلت أو بعدها فلا ويتم الإمام الجمعة وحده وكذا من معه إن بقى أحد كما في المسوق للمترك ركة من الجمعة يتمها (فتحة) لو لحق

أربعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة وقال الإمام : لا يمتنع عندي اشتراط بقاء أربعين سمعوا فإن لم يسمعوا الا لاحقون لا تستمر الجمعة ولو لحق أربعون على الاتصال بانقضاء الأولين . قال في الوسيط : تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في السروسة كأصلها (وتصح) الجمعة (خلف الصبي والعهد والمساقر) أى خلف كل منهم (في الأظهر إذا تم العدد بغيره) لصحتها منهم وإن لم تزلهم والثاني يقول الإمام أولى باعتبار صفة الكمال من غيره والخلاف في الصبي قولان وفي العهد والمسافر وجهان قطع البشوى بأولهما ورجع القطع به في أصل الرضوخ زاد في شرح المذهب وقال البندنجي وغيره قولان ولو صليا ظهر يومها قبل الجمعة ففى صحبتها خلفهما القولان في صحبتها خلف للثقل الذي تم العدد بغيره أظهرها

مع الإمام فتستمر جمعة . (قوله فيتمها من بقى ظهر) قال شيخنا : وإن اتسع الوقت وأمكن إقامة الجمعة بعدها واحتمل عود من انقضى ولا يلزم انتظار عوده لأن هذا دوام يلزم أن ينقض أن يقيموا الجمعة إن بلغوا أربعين وأمكنهم وإلا فلهم أن يصلوا الظهر ولو فورا ولا يلزم من صلي الظهر عن ذكر أن يصلي الجمعة وإن أمكنته وفي شرح شيخنا كلام غير مستقيم فلا يضر به وخرج بالانقضاء ما لو تبين حدث بعضهم الإمام بعد الفراغ فتم الجمعة لغوه ولو هو الإمام وحده لبقاء العدد صورة إلى تمامها والظاهر أنه لا يلزم الإمام إنشاء جمعة للقوم فراجعهم . (قوله خامس مخرج) أى من اشتراط الجماعة في الركة الأولى دون الثانية . (قوله لو لحق أربعون) أى تسعة وثلاثون لأن الإمام منهم وهو باق على إحرامه إلا إن كان ممن لا يتقدم به وسواء أحرعوا معا أو مرتبا بأن لم ينقض واحد من الأولين إلا بعد إحرام واحد من اللاحقين وسواء في الركة الأولى أو الثانية وسواء أدر كوا الفاتحة مع الإمام أم لا وشارك التباطؤ بالتقصير فيه . (قوله وقال الإمام إلى آخره) مرجوح . (قوله أربعون) فيه ما مر قبله لبقاء الموالاة . (قوله على الاتصال) بأن لا يطول فصل عرفا بين انقضاء آخر الأولين وإحرام أول اللاحقين . (قوله قال في الوسيط إلخ) هو المتمد . (قوله سمعوا الخطبة) أى حضروا خطبة ذلك المصلح كما قاله شيخنا قال بعضهم : ولا بد من قراءتهم الفاتحة إن لم يكن قراءها الأولون وفيه نظر بعدم تقصير هؤلاء كما مر وقيل يكفى سماع خطبة ولو من غير ذلك المصلح ولو من خطباء متعددين سمعوا من كل بعضها . (قوله وتصح خلف الصبي والعهد والمساقر) أى وإن نوا غير الجمعة كالظهر وفي الانتظار ما هو معلوم من محله . (قوله والحلاف إلخ) فيه اعتراض على المصنف ففى كلامه تغليب . (قوله ولو صليا) أى العيد والمسافر وكذا الصبي وإنما لم يذكره لأن صلاته نفل مطلقا أصليا كانت أو معادة وظاهر كلامهم أن هؤلاء قد نوا الجمعة وأنه لا تصح نيتهم الظهر لأنها معادة وشرطها الجماعة تمامها إلا أن يقال تصح نيتهم الظهر لاحتياط انتظار غيرهم ثم إلى تمامها وطرق بطلانها لا يضر في صحة جمعة القوم راجعه . قال بعضهم : وفيما ذكره هنا إعادة الظهر جمعة وقد منعه كمنعه فاعلم هذا مستثنى الوجه أن يقال صلاتهم الجمعة هذه كالنفل المطلق أو سنة كاتقدم في المرض فراجعهم . (قوله من الأربعة) وهم الصبي والعيد والمسافر والمنفل وهذا صريح في أن الثلاثة الأول مليون ناوون الجمعة وتقدم ما فيه وخرج بهؤلاء الثلاثة مستوطن أعادها ومسافر أقام بوطنه ومريض حضر بعد أن صليا ظهرها فتتقدم الجمعة بهم كما مر قاله شيخنا وتقييد بعضهم لم يكونهم زائد عن الأربعين ليس من محله لأن الكلام في الانقضاء كما مر وللا يلزم مساواة من هو من أهل الوجوب لغيره فيفوت مفهوم تقييد المصنف بالعيد والصبي والمسافر فتأمل . وينتج أن يلحق بهم صبي بلغ وعبد عتق بعد أن صليا ظهرها فراجعهم . (قوله ولو بان الإمام جيبا أو محدثا صحت حججهم إن تم العدد بغيره) سواء بان أنه كان محدثا في الصلاة أو في الخطبة أو فيها معا وخرج بالإمام غيره

(قول المتن إن بقى الثاني) أى من أهل الكمال على الصحيح كما سياتى في كلام الشارح . (قول الشارح وإن لم يكونوا سمعوا إلخ) زاد الإسبنوى : قضية كلام لفرافيه وإن لم يكونوا من أهل الكمال حين الخطبة اهـ . وأهم ذلك أنه لا بد أن يكونوا من أهل الكمال وقت الصلاة . (قول المتن في الأظهر إذا تم العدد بغيره) قال الإسبنوى : لو كان الإمام متنفلا ففيه القولان ولأولى بالجزاء لأنه من أهل الفرض ولا ينقص فيه اهـ . وقوله إذا تم

الصحة وظاهر أنه إذا تم العدد بواحد من الأربعة لا تصح الجمعة جزئا (ولو بان الإمام جيبا أو محدثا صحت حججهم في الأظهر إن تم العدد بغيره) كثيرها والثاني لا تصح لأن الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تحصل بالإمام المحدث ودفع هذا بأن لا تسلم عدد حصولها للإمام الجاهل بحاله بل تحصل له وبناى فضيلتها في الجمعة وغيرها كما قال به الأكرون نظرا لاعتقاده حصولها وحكى في شرح المذهب طريقة قاطعة بالأول

وصحبهما (والأى أى وإن لم يتم العدد بغيره بأن تم به **فلام** تصح جمعهم جزما (ومن لحق الإمام المحدث) أى الذى بان حديثه (واكتما لم تحسب كصحة على الصحيح) فى الجمعة وغيره ما عدا البناء على حصول الجماسة بالإمام المحدث لأن المحدث لعدم حساب صلاته لا يتحمل عن المسبوق القراءة والثانى تحسب

ولا حاجة إلى اعتبار من الأربعين وقد تقدم أنها تم لغیر المحدث ولو الإمام وحده ومثل الحديث التجاسة الخفية وكل ما لا تازم الإعادة معه وخرج بذلك ما لو بان امرأة أو غثى أو كافرا أو نحو ذلك من كل ما تازم فيه الإعادة فلا تصح الجمعة لأحد من القوم وإن كثر والزمرد الإعادة لم قاله شيخنا الرمل . (قوله المحدث) ومثله ما لو كان فى ركعة زائدة أو يعلم به . (قوله الخاص) أى على ما سلمه المصنف وهو السادس على ما ذكره غيره . (قوله خطيبان) **فائدة** الخطب المشروعة عشر منها ست فى غير الحج وهي فى الجمعة والمدينة والكسوفين والاستسقاء وفى الحج أربع وكلها بعد الصلاة وجوبا فى غير الاستسقاء وجوازه إلا فى الجمعة وعرفة وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية من خطب الحج . (قوله قبل الصلاة) وجوبا لأن الشرط يتقدم على مشروطه . قال شيخنا الرمل : وللتصديق بين الفرض والتفعل وفيه نظر لإيراد خطبة عرفة ونحوها فراجع وليذكر الصلاة لم يترك الخطبة ولظاهر قول الله تعالى : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض ﴾ . (قوله للاتباع) أى المتتبع عليه الإجماع فى زمن النبى ﷺ ومن بعده من السلف والخلف إذ لم تقع فى زمنه إلا قبل الصلاة وخاتمة الحسن البصرى فى اجتيازه بجوازها بعد الصلاة شاذة مردودة لأنها بعد انقضاء الإجماع فهى غير معتبرة . (قوله حمدا لله) أى مصدر الحمد وما اشتق منه وإن تأخر كلمة الحمد فلا يكتفى إلا إله إلا الله خلافا للمالك وأبى حنيفة ولا نحو الشكر لله ولا غير لفظ الله كالرحمن . (قوله والصلاة) أى مصدرها وما اشتق منه قال شيخنا الرمل : ولا يضر فيها قصد الخيرية ولا صرفها لى غيرها ونوزع فيه وخرج نحو الرحمة والبركة وتندب الصلاة على الآل والصحب . (قوله على رسول الله) وكذا بقية أسمائه كالعقاب والحاشر وخرج بأسمائه ضميره كصلى الله عليه وسلم فلا يكتفى وإن تقدم له مرجع<sup>(١)</sup> . (قوله يفقر لى ذكر رسول الله) أى غالبا فلا يرد الديق لوجود المانع فيه بإتيان التشريك . (قوله وللفظهما معين) أى على ما مر وخالفنا غيرهما للتبديد بلفظهما كقوله التوروى فى شرح المهذب . (قوله والوصية بالتقوى) فلا يكتفى التحذير من الدنيا وغرورها من غير حث على الطاعة قاله شيخنا الرمل . (قوله أى الوصية بالتقوى) لو اقتصر على لفظ الوصية لكان أولى لأن علمه تعين لفظ التقوى لا خلاف فيه كذا فى الإنسوى وظاهر كلام الشارح خلافه .

العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم . (قول الشارح وإن لم يتم العدد بغيره إلخ) الظاهر أن مثل هذا ما لو ترك بعض المأمومين الفاتحة أو أية منها كالبسلة وهذا يقع كثيرا فى جميع الأرياف من المأمومين المالكية فليتبين له . (قول الشارح فلا تصح جمعهم جزما) أى لفقد العدد وهذا يشكل عليه ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقره أنه لو كان الإمام متطهرا والمأمومون محدثين تحصل الجمعة للإمام أ هـ . ثم إذا حصلت للإمام فهل يسوغ بعد ذلك إنشاء جمعة للقوم على نظر . (قول الشارح لأن المحدث إلخ) هذا الكلام يفيدك أن الحكم كذلك سواء أدرك بعد الفاتحة أم لا وأصرح منه فى هذا قول الرافعى رحمه الله فاما غير المحسوب فلا يصلح للتحليل فيه عن الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فإنه قد فعلها بنفسه فتصح على وجه الأفراد فإن الركوع لا يقتضى بها هـ . (قول الشارح والثانى تحسب) قال الإنسوى : وهذا صحيحه الرافعى فى باب صلاة المسافر . (قول المتن والصلاة على رسول الله ﷺ) الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول المتن معين) فلو قال لا إله إلا الله لم يكتف خلافا للمالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما . (قول الشارح لأن غرضها الوعظ) لم يقولوا فى الحمد إن الغرض منه التثاء فما الفرق . (قول الشارح والثانى وقف إلخ) عبارة الإنسوى والثانى قاس على الحمد والصلاة . (قول الشارح أى لى كل منهما) قال الإنسوى : لأن كل واحدة خطبة وللاتباع

العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم . (قول الشارح وإن لم يتم العدد بغيره إلخ) الظاهر أن مثل هذا ما لو ترك بعض المأمومين الفاتحة أو أية منها كالبسلة وهذا يقع كثيرا فى جميع الأرياف من المأمومين المالكية فليتبين له . (قول الشارح فلا تصح جمعهم جزما) أى لفقد العدد وهذا يشكل عليه ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقره أنه لو كان الإمام متطهرا والمأمومون محدثين تحصل الجمعة للإمام أ هـ . ثم إذا حصلت للإمام فهل يسوغ بعد ذلك إنشاء جمعة للقوم على نظر . (قول الشارح لأن المحدث إلخ) هذا الكلام يفيدك أن الحكم كذلك سواء أدرك بعد الفاتحة أم لا وأصرح منه فى هذا قول الرافعى رحمه الله فاما غير المحسوب فلا يصلح للتحليل فيه عن الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فإنه قد فعلها بنفسه فتصح على وجه الأفراد فإن الركوع لا يقتضى بها هـ . (قول الشارح والثانى تحسب) قال الإنسوى : وهذا صحيحه الرافعى فى باب صلاة المسافر . (قول المتن والصلاة على رسول الله ﷺ) الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول المتن معين) فلو قال لا إله إلا الله لم يكتف خلافا للمالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما . (قول الشارح لأن غرضها الوعظ) لم يقولوا فى الحمد إن الغرض منه التثاء فما الفرق . (قول الشارح والثانى وقف إلخ) عبارة الإنسوى والثانى قاس على الحمد والصلاة . (قول الشارح أى لى كل منهما) قال الإنسوى : لأن كل واحدة خطبة وللاتباع

الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفى أطهر الله والثانى وقف مع ظاهر الحديث (وهذه الثلاثة أر كان فى الخطيبين) أى فى كل منهما (والرابع قراءة

آية في إحداهما) لا يعني (وقيل في الأولى وقيل فيما) أي في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكون عن محله ويقاس بمحل الوجوب وعلى الأول قال في شرح المهذب: يستحب جعلها في الأولى والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن علي بن أمية قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر: ونادوا بالملك، وغيره من الأحاديث الدالة على أنه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والتدب وصديق بالقرعة فيما وفي إحداها فقط وعن الثاني الأولى لتكون القرعة نسبية لمقابلة الدعاء في الثانية وحكي الوجوب والاستحباب قولين: أيضاً وسواء في الآية العود والعيد والحكم والنص قال الإمام

ويعتبر كونها مفهومة فلا يكتفى بنظر وإن عدت ولا يعد الاكتفاء بشرط آية طويلة (والخاص ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية) كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكي الخلاف قولين أيضاً المراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط وفي التنزيل: ﴿وكانت من القانتين﴾ قال الإمام: وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمر الأخرى غير مقتصر على أوطار الدنيا وأن يخص بالسامعين كان يقول رحمكم الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه ففي المهذب لا يستحب لما روى عن عطاء أنه محدث وفي شرحه اتفق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب واختار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين ولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجوش الإسلام في

(قوله آية) أي كاملة وكذا بعض آية بقدر آية كما سيأتي ويجري فيها ما في الفاتحة من اللحن والمعجز عنها . (قوله وقيل فيما) لأنها ركن فأشبهت ما قبلها . (قوله ونادوا يا مالك) أي آية : ونادوا إلى آخرها لا ذلك اللفظ فقط ولو أتى بآيات تتضمن جميع الأركان لم يعتد بها لأنها لا تسمى خطبة عرفاً أو بآية تتضمن ركناً منها اعتد به إن قصد به ذلك الركن فقط فلو قصد بها ركنين لم تكف عن واحد منهما إن كان غير الآية كالصلوة والصلاة فإن كان أحدهما هو الآية وقصد ما فقي شرح شيخنا كابن حجر أنها تحسب عن القرآن كما لو قصد وحده أو أطلق وفيه نظر فراجع . (قوله والقصة) وكذا الحكمة ومنسوخ الحكم دون التلاوة ويسن قراءة سورة في الخطبة الأولى وإن لم يرض الحاضر لروده عنه ﷺ قاله بعضهم وينبغي أن محله فيما إذا لم يكن تعدد لغو حاجة وفيه نظر لأن المختبر التحريم . (قوله ويعتبر كونها مفهومة) معتمد . (قوله ولا يبعد إغ) معتمد . (قوله والمراد إغ) أي من حيث كون التفهيم مندوباً ولا يحتاج في دخول الإثبات فيه إلى قصد تغليب أو من حيث ذكره من بخصوصه وأقل ما يكفي في الركبة دخول أربعين في دعائه من الحاضرين الذين تعتقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط ويحرم الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم كما مر . (قوله قال الإمام) هو المعتمد . (قوله غير مقتصر إغ) فيجوز كونه عاماً للدنيوي والأخروي . (قوله لا بأس به إغ) معتمد . (قوله لأئمة المسلمين ولاة أمورهم) هو من عطف العام إلى المراد بالأئمة من له ولاية عظيمة كالسلطان . (قوله ويشترط إغ) قد علم من كلامه أنه لا يجب نية الخطبة ولا نية فرضيتها وفي معرفة كفيتها ما في الصلاة فيما مر ويشترط كون الخطيب ذكراً وكونه تصح إمامته للقوم كما قاله شيخنا الرملي واعتمده شيخنا الريادي وكونه متطهراً بخلاف القوم كما يأتي ولو بان محدثاً فكذلك الإمام كما مر وشرط الذكورة جار في سائر الخطب كالإجماع والسماع وكون الخطبة عربية . (قوله كلها) أي الخطبة أي كل أركانها في الخطبتين ولا يضر غير العربية في غير الأركان وإن عرفها . (قوله عربية) وإن كان القوم لا يعرفونها وجوابها ما سيأتي عن القاضي ولا يكتفى غير العربية وفي القوم عرفى . (قوله خطب أحدهم بلسانه) ولو غير لسان القوم وإن عرفه وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كما مر في الفاتحة . (قوله ولم يتعلمها بلسانه) ولو غير لسان القوم وإن عرفهم وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كما مر في الفاتحة . (قوله ولم يتعلمها أحد منهم عصوا) صريحه أنه لا يكتفى عنهم تعلم نحو صبي وعبد . وقال بعضهم بالاكتفاء لصحة خطبتهم بهم وإمامتهم لهم . (قوله بل يصلون الظهر) ظاهره ولو في أول الوقت وأنهم لا يلزمهم السعي إلى الجمعة في بلد سموا

(قول المتن وقيل فيما) علل بأنها بدل من ركنين . (قول المتن والخاص ما يقع) قال الأذرى: لأعلم على ركنيته ذليلاً ولا على تخصيصه بالثاني . (قول المتن وقيل لا يجب) أي لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذلكها كالنسيج . (قول الشارح وكانت من القانتين) قال البيضاوي: التذكير للتغليب والإشعار بأن طاعتها لا تقتصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جهلهم أو نسايتهم فتكون من ابتدائية . (قول الشارح وأن يخص بالسامعين) ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولو من غير أهلها . (قول الشارح واختار أنه لا بأس به إذا لم يكن إغ) قال ابن عبد السلام: ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة بالضرورة . (قول الشارح لا يشترط إغ) قال الأذرى: لعله إذا

الروضة بعض ذلك (ويشترط كونها) كلها (عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول إن لم يكن في المصلين من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب أن يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فإن مضت مدة إمكان التعلم لم يتعلمها أحد منهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون بها ظاهر أعذا ما في شرح المهذب وهو مبني على أن فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كأصلها من أنه يجب أن يتعلمها كل

واحد منهم وأنهم إن لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور أن فرض الكفاية على الجميع يسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع في لم يتعلموا ومعناه انتفى التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال: ما الفائدة الخطية بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة ووقوفه ما في الروضة كأصلها فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها أنها تصح (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى) كما ذكرت من

النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بسماعه فراجعوه وحرره . **(قوله مبني على قول الجمهور)** وهو المعتمد خلافا لما قبله عن شرح المهذب وعلم بقوله **ولا جمعة لهم** أنه لا تصح خطبة واحد منهم بغير العربية . **(قوله وسقطت لفظة كل إلخ)** أي لأنه يلزم على عدم إسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا يسقط إلا بفعل الجميع ولا قائل به وبذلك بطل قول الإنسوي إن ما في الروضة غلط فراجعوه . **(قوله العلم بالوعظ)** أي مع كون العربية هي الأصل فلا يرد مثل ذلك في غير العربية . **(قوله ولا يشترط الترتيب إلخ)** أفاد أن ذكر الأركان الثلاثة الأولى ليس قيدا للكلام في أركان كل خطبة مع بعضها لا في أركان خطبة مع أركان الأخرى . **(قوله بعد الزوال)** أي في وقت الظهر من يومها بقينا أو ظنا ولو غير بذلك لكان أولى . **(قوله والقيام إلخ)** وعد القيام هنا شرطا لأنه خارج عن ماهية الخطبة لأن حقيقتها الوعظ بخلافه في الصلاة . **(قوله ولو خطب قاعدا)** فصل بسكينة وجوبا وكذا مضطجعا ومستلقيا كالعجز في الصلاة . **(قوله ويجوز الاقتداء به)** والحال أنه صلى قائما كما يدل له ما بعده ولا يجب سؤاله عن قعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفا للمذهب أو لا . **(قوله فإن بان)** أي قبل الصلاة وكذا بعد صلاته قائما إذ لو صلى قاعدا وتبين أنه قادر لزمت إعادة الجمعة للكل وإن كان زائدا على الأربعين لأن القيام شأنه الظهور فهو كالو بان امرأة مثلا كما مروا جعل في الخطبة كالحديث لأنها وسيلة كما يأتي فأصل . **(قوله كالو بان الإمام جيبا)** فلا تلزم إعادة الخطبة لأنها وسيلة<sup>(١)</sup> سواء كان من الأربعين أو زائدا عليهم كما قاله شيخنا الرمل وقيله شيخنا الزبيري بالثاني . **(قوله في الجلوس بينهما)** خلافا للأئمة الثلاثة . **(قوله لم يفصل إلخ)** أي لم يكف الاضطجاع أي من غير سكوت والوجه الاكتفاء بالاضطجاع لأنه أبلغ من السكوت الذي يكفي في المضطجع أو المستلق . **(قوله وإسماع أن يعين)**

علم القوم ذلك اللسان . **(قول الشارح ومعناه انتفى التعلم إلخ)** أي فهو من باب عموم السلب لا من سلب العموم . **(قول المن مرتبة الأركان إلخ)** جعل الترتيب هنا شرطا بخلاف نظيره من التيمم والوضوء والصلاة . **(قول الشارح ولا يشترط الترتيب إلخ)** قال الإنسوي : كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الأولى والدعاء في أول الثانية هـ . **(قول الشارح وقيل يشترط ذلك)** مرجع الإشارة الترتيب بينهما وبينهما وبين غيرهما وحيث فيلزم هذا تعين القراءة في الثانية إلا أن يقال مراده أنه إذا فعلت القراءة في الأولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فإن فرض تأخير القراءة إلى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيت في شرح الإرشاد ولا يبين كل واحد منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرها . **(قول الشارح قال في شرح المهذب إلخ)** غرض الشارح من هذا تميم الدليل الأول فإنه ليس فيه دلالة على بعد الزوال . **(قول المن والقيام فيما)** عده شرطا هنا بخلاف الصلاة لأن الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فإنها أفعال وأفعال . **(قول الشارح سواء قال لا استطع إلخ)** بحث الإنسوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره . **(قول الشارح فهو كالو بان الإمام جيبا)** قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم سماعهم أن يكون زائدا على الأربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بفقد شرطهما . **(قوله لو علموا بحاله قبل الصلاة فالظاهر أن الخطبة صحيحة)** . **(قول المن وإسماع الأربعين)** قال الإنسوي : هو مفيد

البداية بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسببا لتصحيح المصنف لعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقيل يشترط ذلك فيما بعد الوصية بالقرآن ثم الدعاء حكاية في شرح المهذب (و) كونها بعد (الزوال) للاتباع . روى البخاري عن السائب بن يزيد قال : كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال في شرح المهذب في باب هيئة الجمعة : ومعلوم أنه ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلا بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الأمصار **(والقيام فيما إن قدر والجلوس بينهما)** للاتباع . روى مسلم عن جابر بن سمرة أن رسول الله ﷺ كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائما فإن حجز عن القيام فالأولى أن يستيب ولو خطب قاعدا جاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا استطع القيام أم سكت

لأن الظاهر أنه إنما قصد لعجزه فإن بان أنه كان قادرا فهو كالو بان الإمام جيبا وقد تقدم ونجى الطائفة في الجلوس بينهما كما في الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعدا لعجزه لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكينة وهي واجبة في الأصح **(وإسماع أن يعين كاملين)** عدد من تمتد بهم الجمعة

بالإتفاق مع قطع النظر عن الإمام بأن يرفع صوته ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة فلم يسمعوا بالعلمهم أو إسرار له لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم صاملاً تصح في الأصح والمشرط إسماع أو ركنها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويمن الإنصات) لما والقديم يحرم الكلام ويجب الإنصات واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ذكر في النفس أنها نزلت في الخطبة وسُميت قرآناً لاشتغالها عليه والأمر للوجوب واستدل للأول بما روى البيهقي بإسناد صحيح عن أنس أن رجلاً دخل والنبي ﷺ يحطّ يوم الجمعة فقال: متى

الساعة؟ فأوماً الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي ﷺ: «ماذا أعددت لها؟» قال: حب الله ورسوله. قال: «إنك مع من أحببت». وجه الاستدلال أنه لم ينكر الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والأمر في الآية للاستصحاب جمعا بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً وقيل بهard القولين فيه تخريفاً على أن الخطيبين بمثابة ركنين أو الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض سهم ناجز فأما إذا رأى أعمى يقع في بر أو عقر با تدب إلى إنسان فأندره أو علم إنساناً شيئاً من الخمر أو نهي عن منكر فهذا ليس بحرام قطعاً ويجوز للدخول في أثناء الخطبة أن يتكلم ما لم يأخذ نفسه مكاناً والقول بأن بعده وعل القديم يبنى أن لا مسلم فإن سلم حرمت إجماعه ويحرم تسميت العاطس

وإن لم يعرفوا معاني ألفاظ الخطبة ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة. قال شيخنا: ولا كونهم داخل السور أو الصرمان بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما مر من عدم صحة صلاتها في ذلك ولو تمها. (تنبيه) يخبر في الجمعة في الخوف إسماع ثمانين من كل فرقة أربعون كما يأتي. (قوله بأن يرفع) إشاراً إلى أن هذا هو المراد بالإسماع فلا يصح فيه قولهم ولو بالقوة وإنما يحتاج إليه في السماع حتى لا يضر اللفظ مثلاً. قال شيخنا: ولا يضر التزم خلافاً لمن جعله كالصم وما في شرح شيخنا يجب حمله على ذلك. (قوله أو بعضهم) أي غير الخطيب لأنه يعلم ما يقول وفارق ما مر في سماع النداء بأن المجترع هنا سماع الحاضرين بالفعل وهناك سماع شخص ما ولو بالفرض. (قوله والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام) ويحبذ يندب الاستئذان عنه بالإشارة ما أمكن. (قوله الإنصات) هو السكوت مع الإصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما مر من وجوب السماع أي على طريقة الإسئوى القائل بوجوب السماع بالفعل فأملاً. (قوله والقديم يحرم) وبه قال الأئمة الثلاثة وعلى الحرمة في وقت ذكر أو كان الخطبة فلا يحرم اتفاقاً فيها ولا يبينها ولا بعدها بل ولا يكره أيضاً ولو بعد جلوس الخطيب قاله شيخنا واعتد به. (قوله إن رجلاً) هو سليل الغطفاني وهذه واقعة قولية والاحتياط بعها كما أشار إليه الشارح. (قوله فهذا ليس بحرام) بل يجب في الأولين ويندب في الآخرين وبه وجوب السماع على طريقة الإسئوى القائل بوجوب السماع بالفعل فأملاً. (قوله وصحح البهوي وجوب رد السلام) على من سلم وهو المصعد. (قوله) تحرم الصلاة إجماعاً فرضاً ونفلًا وكذا سجدة التلاوة والشكر بعد جلوس الخطيب ولا تعتد وإن لم يسمع الخطبة ما دام يحطّ ولو حال الدعاء للسلطان نعم تصح التحية للدخول قبل جلوسه ولو في ضمن غيرها كسنة الجمعة ويجب تخفيفها كصلاة الخطيب في أثناءها بأن لا يستوي الأكل ولا يزيد على ركنين فيها ابتداءً وكذا دواماً فلم يخفضها بطلت ولو أحرّم بأربع ركعات جلس الخطيب فيها ولو بعد ركعتين وجب قطعها. وقال بعضهم: له إتمامها ولا يصلي في

لاشترط السماع من الحاضرين وذلك لأن الاستماع لا يتحقق إلا بموصول السماع اهد منقحا. وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الإقباض حيث قال في قول المناج: ويشترط لتحقق الصفة وهي الإقباض المتضمن لقبض اهد. (قوله الشارح بالإتفاق) وذلك لأن لنا وجهاً باشرط كون الإمام زائداً على الأربعين كاسلف. (قوله الخن ويسن الإنصات) قال الإسئوى: هو السكوت مع الإصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق من وجوب السماع. (قوله الشارح واستدل له) زائد الإسئوى: لا يهايدل عن الركنين على قول مشهور انتهى. أي وكأنهم مؤخرون حال الخطبة. (قوله الشارح أو نهاه عن منكر) ربما يشكل على ذلك تسمية الأمر بالإنبات لغواً في حديث: «وإذا قلت لصاحبك: إني غمرتني إلى الروضة أنه في مثل هذا تستحب الإشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الإشكال وأيضاً فالغو يصدق بغير الحرام. (قوله الشارح وأصحهما يحرم (الخ) عبارة الروضة: وفي وجوب الإنصات عن من لم يسمع الخطبة وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما

على الصحيح فيهما وعلى الجديد يجوز أن قطعاً ويستحب التسميت على الأصح وصحح البهوي وجوب رد السلام وواقفه في شرح المذهب وصرح فيه بكرامة السلام على القرائين وحيث حرم الكلام لا يتعلق به جملة التكلم قطعاً هذا كله فيمن يسمع الخطبة وإن زاد على الأربعين ما أمكن لا يسمعها لبعده عن الإمام وزاد على الأربعين السامعين فيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما



يُحْرَمُ لَعَلَّ يَشَوْشُ  
 عَلَى السَّامِعِينَ فَيُخَيِّرُ بَيْنَ  
 السَّكُوتِ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ  
 فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِمْ أَيْ  
 عَلَى الْأَرْبَعِينَ السَّامِعِينَ  
 لِلْخَطِيئَةِ وَإِنْ انْتَضَمَ إِلَيْهِمْ  
 غَيْرُهُمْ مِنَ الْكَامِلِينَ  
 سَمِعُوهُمَا أَوْ لَا وَعَبَّرَ فِي  
 الْخُرَرِ بِالْقَوْمِ (فَقُلْتُ  
 الْأَصَحُّ أَنْ تَرْتَسِبَ  
 الْأُرْكَانَ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَاللَّهِ  
 أَعْلَمُ) فَحَصُولُ الْمُقْصُودِ  
 بِشَوْنِهِ (وَالْأَطْهَارُ اشْتِرَاطُ  
 الْوَلَاةِ وَطَهَارَةُ الْحَدِثِ)  
 الْأَمْصَغَرُ وَالْأَكْبَرُ  
 (وَالْحَيْثُ) فِي الْبَنَدِ  
 وَالنَّوْبِ وَالْمَكَانِ  
 (وَالسُّنَنِ) الْمَوْصُورَةِ فِي  
 الْخَطِيئَةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ  
 السَّلَفُ وَالْخَلْفُ فِي  
 الْجُمُعَةِ ، وَالثَّانِي لَا  
 يَشْتَرِطُ وَاحِدٌ مِمَّا ذَكَرَ فِيهَا  
 أَمَّا الْوَلَاةُ فَلْحَصُولُ  
 الْمُقْصُودِ مِنَ الْوَعظِ بِدُونِهَا  
 وَأَمَّا الْبَائِي فَتَلْبِيسُ الْخَطِيئَةِ  
 بِالْأَذَانِ فَإِنَّمَا ذَكَرَ يَتَقَدَّمُ  
 الصَّلَاةُ وَعَلَى اشْتِرَاطِ  
 الطَّهَارَةِ فِيهَا لَوْ سَبَقَهُ  
 حَدِثٌ لَمْ يَحْتَاجْ بِمَا بَاقِي بِهِ  
 مِنْهَا حَالَ الْحَدِثِ فَلَوْ تَطَهَّرَ  
 وَعَادَ وَجِبَ اسْتِنَافُهَا وَإِنْ  
 لَمْ يَطْلُ الْفَصْلُ فِي الْأَصَحِّ  
 وَمَسْأَلَةُ السُّرِّ مُزِيدَةٌ عَلَى  
 الْخُرَرِ مَذْكُورَةٌ فِي الرُّوضَةِ  
 وَأَصْلُهَا (وَتُسَنُّ) الْخَطِيئَةُ  
 (عَلَى مَنْ) لِأَنَّهُ ﷺ  
 كَانَ يُخْطَبُ عَلَيْهِ رَوَاهُ  
 الشَّيْخَانُ .

مسجد لعدم التحية . (قوله وعبر في الخمر بالقوم) أي نفى أولى من عبارة المصنف لعدم احتياجها للتأويل المذكور وفي التعصيم بقوله سمعوهما أولاً إشارة إلى جعل التقديم وما ترتب عليه ولو طرقا مقابلا للجديد كذلك . (قوله إن ترتب الأركان ليس بشرط) أي في كل من الخطيئتين . (قوله اشتراطه الموالاة) أي بين أركان الخطيئتين وبينهما وكذا بينهما وبين الصلاة وهي وإن علمت بما مر في الانفصاض لم تذكر هناك بعنوان الشرطية وضبطها الرافعي ما بين صلاتي الجمع كما تقدم عنه ولا يضر الوعظ بين الأركان وإن طال عرفا إلا إن طال بغير العربية كالسكوت الطويل . (فائدة) لو سرد الأركان أولاً ثم أتى بها متخللة فإن لم يطل فصل بالمتخللة حسب الأولى وإلا حسب المتخللة . (قوله لم يعتد إجماع) يفيد أنه لا يعتد بما فعله في حال الحدوث قطعاً ولا بما قبله إن طال الفصل كذلك مطلقاً وأنه لا يبنى بنفسه وإن قصر الفصل على الأصح المعتمد ، نعم إن استخلف عن قرب واحداً مما حضر ما مضى بنى على ما فعله الأول إلا في الإغناء فلا يبنى خليفته مطلقاً وجوز الخطيب البناء كالذي قبله وفي شرحه للكتاب في الفصل الآتي آخر الكتاب موافقة شيخنا الرمل بعد الصحة في الإغناء هنا مطلقاً . (تنبيه) سكتوا عن المعجز عن السيرة والطهر عن المحدث والخبث للإشارة إلى أن المعجز عنها لا يخطب بخلاف القيام كما مر كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه صحة خطبة المعجز عن السيرة كالصلاة بالأولى . (قوله من) من التبر يفتح فسكون وهو الارتفاع وسواء في مكة أو غيرها . (قوله لأنه ﷺ كان يخطب عليه) أي على منبره ولؤل من أمر به تميم الدار والذي غيره بالقوم الرومي وكان ثلاث درجات غير المستراح<sup>(١)</sup> ومن خشب الأثل على الأصح من عشرة أقوال ولما يخطب عليه أبو بكر نزل درجة ثم عمر درجة ثم علي درجة فلما تولى معاوية لم يجد درجة فنزل إليها فزاد ست درجات من أسفله فصار تسعاً فلما احترق أبديله المظفر صاحب اليمن بغيره ثم أبديله الظاهر فيه

وقالوا البعيد بالحال بين الإنصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره أعنى على القديم . (قول الشارح فيصغرون) هو يشكّل على التحليل الذي قبله . (قول الشارح فقول المصنف إجماع) هو مفرغ على قوله وأصبحهما يحرم ، وقوله : وإن زادوا قال الإنسوى رحمه الله : اختلفوا على القولين فقيل لأربعون حتى إذا لم يسمعوا أتم الجميع كفرض الكفاية وهي طريقة الإمام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع لم يعد أو صمم لا إجماع عليه جزماً وهو ما في الخمر وقيل في المأمومين مطلقاً لئلا يكثر اللفظ وهو الصحيح في الشرحين والروضة وغيرها . قال : وتعبير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الأول أظهر ونبه على أن عمل القولين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ له موضعاً وكذلك في جبال الدعاء للملوك كما قاله في المرشدا هـ . وما نسب لغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال : قال الغزالي : إن القولين فيما عدا الأربعين وأشار إلى أن الأربعين يحرم عليهم الكلام جزماً هـ . وفي نكت المراق طريقة الغزالي تبعاً للإمام أن القولين فيما عدا الأربعين وأما الأربعون فيحرم عليهم جزماً رجعت الرافعي رحمه الله فترأيت الأمر على ما قاله السبكي وقول الإنسوى وقيل في المأمومين مطلقاً الذي في الرافعي في حكاية هذه الطريقة أن القولين في السامعين وفي غيرهم وجهان فأخبره الشارح المحلل رحمه الله . (قول الشارح كما جرى عليه السلف) استدلل على ذلك أيضاً بأنه ﷺ كان يصل عقب الخطبة فلم أن يكون متطهراً مستتراً والثاني لا يشترط همل ذلك الحديث الأكبر وهو كذلك قبل القولين لا الطهارة وما بعدها مبنيان على أن الخطبة بدل عن ركعتين أم لا ؟ قال الإمام : لا أرضاه مع القطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بقاءه على اشتراط الموالاة وعدمه لأنه يحتاج أن يتطهر بعد الخطبة فتختل الموالاة . (قول المتن على من) كان ﷺ أو لا يخطب إلى جذع فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحين الجذع حتى سمع منه مثل صوت العشار فأتاه النبي ﷺ فالتزمه فسكن ، والعشار الإبل التي تحن إلى أولادها . (فائدة) كان

(أو) موضع (مرتفع) إن لم يكن منبر كافي الروضة وأصلها لقيامه مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على يمين الخراب لأن منبره عليه السلام كان كذلك أي على يمين المستقبل للمحارب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) إذا انتهى إليه كافي الحرر أي يسن ذلك (وأن يقبل عليهم إذا صعد المنبر) (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) يفتح الذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الأخير - أي التأذين حال الجلوس - البخاري كاتقدم وما قبله البيهقي وغيره وعبارة الحرر ويجلس ويشغل المؤذن بالأذان كما جلس وإذ فراغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها

أن يبلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفي المذهب أنه عليه السلام كان يقف على الدرجة التي تلي المستراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه: «ويلزم السامعون والسلام عليه في المرتبة» وهو فرض ككتابة كالسلام في باقي المواضع (و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) لا مبتذلة ركيكة فإنها لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أي قريبة من الأنهار لا غريبة وحشية فإنها لا ينتفع بها أكثر الناس (قصيرة) لأن الطويلة ثقل، ولحديث مسلم: «أطولوا الصلاة وأقصروا الخطبة» بضم الصاد وعسارة الحرر كالوجيز مائلة إلى القصير أي متوسطة كما عبر به في الروضة كما صحتها. وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال: كانت صلاة رسول الله عليه السلام قصدا وخفيفة قصدا أي متوسطة (ولا يلبث يميناً ولا شمالاً في شيء منها) بل يستمر على

بغيره ثم أبدله المؤيد شيخ بغيره ثم أبدله الظاهر غوش قدم بغيره فلما احترق أبدله السلطان الأشرف قاجباي طاب ثراه بالمنبر الرخام الموجود الآن على صفة منبر معاوية تقريباً. (قوله أو مرتفع) (إخ) أفاد الشارح أن «أو» للتنويع لا للتخير فإن لم يكن مرتفع أسند الخطيب ظهره إلى خشية أو نحوها كما كان عليه يستند إلى الجذع الذي هو أحد سوراي مسجده ويقال له العذق يفتح العين لأنه اسم للنخلة وبكسرهما اسم للفصن وذلك قبل عمله المنبر المذكور فلما فارق إلى المنبر حن كحيتين العشار فنزل عليه إليه والتزمه وغيره بين أن يفرسه فيعود أخضر أو يكون في الجنة معه فافتخر الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر الشريف فلما هدم المسجد أخذته أي بن كعب فاستمر عنده حتى اكته الأرض. (قوله على يمين المستقبل للمحارب) بعدها عنه ينحو ذراعين قاله شيخنا الرمي. (قوله ويسلم على من عند المنبر) وكذا كل صف مر عليه قبائله ولا تطلب له التحية إن حضر وقت الخطبة. (قوله وأن يقبل عليهم إذا صعد) مستدبراً للقبلة ولو في المسجد الحرام عند الكعبة لأنه المطلوب في مقاصد التحديث ولذلك تطلب كون المنبر في صدر المسجد فلا يلزم استدبار خلق كثير ويندب له استقبالهم من جهة يمينه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره واعتمده راجعه. (قوله بفتح اللال) دفعاً لتوهم عود ضميره للخطيب عند كسرها وإن كان صحيحاً ويعود الضمير للمؤذن المعلوم من المقام ويندب كون المؤذن واحداً كالقائم وكان بلال يؤذن بين يديه عليه السلام. (قوله وعبارة الحرر) أي أولى من عبارة المصنف لإفادتها مقارنة الأذان للجلوس لأنه الوارد. (فروع) اتخاذ المرقى المعروف بدعة حسنة لما فيها من البحث على الصلاة عليه عليه السلام بقراءة الآية المكرمة وطلب الإنصات بقرائه الحديث الصحيح الذي كان عليه السلام يقرأه في خطبه ولم يرد أنه ولا الخلفاء بعده اتخذوا مرقياً وذكر ابن حجر أن له أصلاً في السنة وهو قوله عليه السلام حين خطب في عرفة لشخص من الصحابة: استصت الناس. (قوله بليغة) أي نصيحة جزلة. (قوله أي متوسطة) فهو المراد من القصير لأنه بالنسبة إلى الصلاة لما ورد: «أطولوا الصلاة وأقصروا الخطبة» وحكمته لحوق المتأخر. (قوله بل يستمر) (إخ) دفع به توهم طلب استدباره لهم أو عكسه ويكره مخالفة ما ذكر كالاتيابه لأنه يجلب النوم. (قوله ويستحب أن يكون ذلك في يده اليسرى) من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما يدفعه له بعد نزوله بها ويكره وقوفه على كل درجة في طلوعه

منبره عليه السلام أربع درجات منها درجة المستراح. (قول المن أو مرتفع) فإن لم يكن مرتفع استند إلى خشية ونحوها لحديث الجذع. (قول الشارح إذا انتهى إليه) قال الإسوي لأنه يريد رفعهم. (قول الشارح كما جلس) قال الإسوي: أي عند جلوسه، وفي نكت العراق أن التروى قال في الدقائق: إن هذه اللفظة ليست عربية وأن المعجم تطلقها بيمين عند. (قول الشارح ولا شمالاً) زاد الشارح لفظاً لا دفع ما قبل أو التفت بيميناً فقط أو شمالاً فقط صدق أنه لم يفت بيميناً ولا شمالاً في العبارة. (قول الشارح من الإقبال عليهم) (إخ) غلو استدبرهم أو استدبروه كره. (فروع) يكره له أن يحنى والإمام يخطب لأنه يجلب النوم. (قول الشارح في يده اليسرى) ظاهره حتى

ما تقدم من الإقبال عليهم إلى فراغها أي يسن ذلك ويسن لهم أن يقبلوا عليه مستمعين له (ويحمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود أنه عليه السلام قام في خطبة الجمعة متوكفاً على عصا أو قوس وروى أنه اعتمد على سيف. قال في الكفاية: وإن ما يثبت فهو معنى القوس والحكمة في ذلك الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح ويستحب أن يكون ذلك في يده اليسرى كعادته من يريد الضرب بالسيف والرمي بالسهم ويشغل يده اليمنى

بحرف المنبر فإن لم يجد شيئاً مما ذكر جعل اليمنى على اليسرى أو أرسلمها ولا يثبت بها (ويكون جلوسه بينهما) أى الخطيتين (نحو سورة الإخلاص) أى يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (إذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة ويأمر الإمام ليبلغ الخراب مع فراغه) من الإقامة فيشرع في الصلاة وللعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الوالافاتى تقدم وجوبها . وفي شرح المذهب : يستحب له أن يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها ويأخذ المؤذنون في الإقامة ويبلغ الخراب مع فراغ الإقامة انتهى . ففيه تصرع باستحباب ما ذكر هنا (ويقرا) بعد الفاتحة (في الأولى الجمعة ول

والثانية المناقطين جهرا)

وللتابع رواه مسلم بلفظ

كان يقرأ وهو ظاهر في

الجهر وروى هو أيضاً أنه

كان يقرأ في الجمعة

﴿سبح اسم ربك

الأعلى﴾ ، وهل أتاك

حديث الغاشية قال في

الروضة : كان يقرأ هاتين

في وقت وهاتين في وقت

فهما مستان وفيها كصلها

لو ترك الجمعة في الأولى

قرأها مع المناقطين في الثانية

ولو قرأ المناقطين في الأولى

قرأ الجمعة في الثانية كى لا

تخلو صلاته عن هاتين

السورتين .

(فصل) (يسن الغسل

لحاضرها) أى لمن يريد

حضور الجمعة وإن لم

تجب عليه (وقيل لكل

أحد) حضر أو لا وبدل

لأول حديث الشيوخين :

وإذا جاء أحدكم الجمعة

فليغتسل أى إذا أراد

مجيئها ، وحديث ابن

حيان وأبو عوانة : من أتى

الجمعة من الرجال

والنساء فليغتسل

وصرف الأمر عن

الوجوب إلى التنبه

حديث : من توضأ يوم

الجمعة فيها ونعمت ومن

ودقه الدرر برجله أو غيرها والإسراع في صعوده أو هبوطه أو في الخطبة الثانية والإشارة بيده أو غيرها منه أو من الحاضرين والأكل والشرب بلا عطش كذلك . (فرع) يكره كراهة قوية كتابة الحفاظ في رمضان وتفرقتها على المصلين وقبولهم لها والمشى بين الصفوف للسؤال أو غيره والتصدق عليه . (قوله نحو سورة الإخلاص) ويندب أن يقرأ فيها شيئاً من القرآن وسورة الإخلاص أولى من غيرها كما في العباب وابن حجر . (قوله بحرف المنبر) أى إن لم يسجد نجاسة كوقوفه عليها ولا يقيض حرفه إن كان ينجز بجره وعليه أو فيه نجاسة . (قوله شرع المؤذن) أى ندبا كإعادة الإمام ولو غير الخطيب . (قوله ويقرأ الخ) أى وإن لم يرض المأمومون جميعاً وقراءة بعض كل منهما أفضل من قراءة سورة غيرهما . (قوله جهرا) ولو مسبوفاً في الثانية ويقرأ فيها المناقطين مطلقاً . وقال شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل : يقرأ الجمعة فيها إن أدرك الإمام في قيام الثانية لعدم تحملها عنه وفيه نظر . قال بعضهم : وعلى هذا فيجمع معها المناقطين فراجعه . (قوله وهل أتاك) إن كانت أطول من سبع لورود مع حكمة حقوق التأخر كما مر . (قوله قرأها مع المناقطين) أى إن اتسع الوقت ولا اقتصر على المناقطين أو على بعضها . (فرع) قالوا : حكمة قراءة هاتين السورتين كون الأولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمناقطين تليها في المصحف الشريف والتوالى مطلوب والله أعلم .

(فصل) فيما يطلب من الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الأغسال المستنونة والمقصود منها ما في الجمعة وغيره تبع . (قوله يسن) وقد يجب بالنظر ويندب للوضوء لذلك الغسل كما صرح به في العباب وكذا سائر الأغسال ولو لحائض ونفساء أو لم يكن عدلتا والتيمم عند العجز عن الماء . (قوله لمن يريد حضورها) ظاهره وإن حرم عليه الحضور كذات حليل يفر إذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيه فخره . (قوله وقيل لكل أحد) فهو كالعيد حتى لليوم وفرق الأول بأن غسل العيد للزينة . (قوله كل محتمل) وسموه لغيره لعدم اختصاصه بالحاضر . (قوله ووقته من الفجر) ظاهره على القولين فراجعه على الثاني . (قوله وتقرئيه) أصلاً وبدلاً من ذهابه أفضل وإن كثر ريمه الكربة ويقدمه على التكبير إن عارضه ويخرج وقته بصعود الخطيب إلى المنبر أو بفراغ صلاة الجمعة ولا يطله حدث ولا جناية وتندب إعادته . (قوله تيمم) أى عن الغسل أى بعد تيممه عن الوضوء ولو جمعهما في نيته كفى قاله شيخنا . (قوله بنية الغسل) قال شيخنا : فيقول نويت التيمم بدلا من غسل الجمعة ولا يكتفى بنويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الأغسال ويكتفى بنويت التيمم لظهور الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية ويكره ترك التيمم

من أول الصعود وانظر إذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للإقبال عليهم كل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساره أم يستوى الأركان . (قول المتن المناقطين) انظر ما حكمتها (قول الشارح مع المناقطين) لو كان الباقي من الوقت ما يسع إحداهما فقط فالظاهر أنه يقرأ المناقطين ولو سمعها فالظاهر البداية بالجمعة .

(فصل يسن الغسل الخ) (قول المتن لكل أحد) أى فيكون حقاً لليوم . (قول الشارح معها) الضمير فيها راجع للخصلة أو الفعلة . (قول الشارح في غير أعضائه) الضمير راجع للوضوء . (قول الشارح بنية الغسل) فيقول نويت التيمم لغسل الجمعة .

اغسل بالغسل أفضل ، رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وصححه أبو حاتم الرازي ، وقوله فيها أى بالسنة أثنى أبو جازية من الوضوء مقصر عليه

ونعمت الخصلة أو الفعل لغسل الغسل معها أفضل وبدل للثاني حديث الشيوخين : غسل الجمعة واجب على كل محتلم وأى بالغ والمادة ثابت طلبه نداء المأقدم

(ووقته من الفجر) لحديث الشيوخين : من اغتسل يوم الجمعة وسبأ في تمامها (وتقرئيه من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتفاء

الرائحة الكريهة حال الاجتماع (فإن عجز) عن الغسل لنفاذ الماء بعد الوضوء أو لقروح في غير أعضائه (تيمم) بنية الغسل (في الإصح) وحاز الفضيلة

والثاني وهو احتمال للإمام ورجحه الغزالي أنه لا يتييم لأن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض (ومن المسنون غسل العبد والكسوف والاستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وسبأني وقت غسل العبد في بابه . قال في شرح المذهب في باب صلاة الكسوف : ويدخل وقت الغسل للكسوف بأوله (و) الغسل (لغسل الميت) مسلماً كان أو كافراً ذكره في شرح المذهب لحديث : «من غسل ميتاً

فليغسله» ورواه ابن ماجه وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان والصارف للأمر عن الوجوب حديث : ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلكموه ، صححه الحاكم على شرط البخارى (والجنون والمغنى عليه إذا أفاق) روى الشيخان عن عائشة أن النبي ﷺ كان يغشى عليه في مرض موته فإذا أفاق اغتسل . وقيل الجنون بالمغنى عليه (والكافر إذا أسلم) أمره ﷺ قيس بن عاصم بالغسل ما أسلم وكذلك ثمامة بن أثال رويها ابن خزيمة وحبان وغيرهما وليس أمر وجوب لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل كما هو معلوم وهذا حيث لم يعرض له في الكفر . ما يوجب الغسل من جنابة أو حيض فإن عرض له ذلك وجب عليه الغسل ولا عبرة بغسل مضى في الكفر في الأصح (وأغسل الحج) وسأقي في بابه (وأكلها) أى الأغسال السنونة (غسل غاسل الميت ثم غسل الجماعة وعكسه القهديم) فقال : أكلها غسل الجماعة ثم غسل غاسل الميت (قلت

كالغسل . قوله ومن المسنون) أى من بعضه لأنها كثيرة وإنما لم تجب جرياً على القاعدة أن كل ذى سبب مستفيل مندوب وكل ذى ماض واجب إلا من الإغماء والجنون والإسلام ولا بد من نية السبب في جميع الأغسال إلا في الجنون والإغماء فينبى فيها رفع الجنابة أو الحدث الأكبر أو الغسل الواجب لاحتلال إنزاله وقد قال الشافعى رضى الله عنه : قل من جن إلا وأنزل والحق به الإغماء . قال شيخنا الرمل : وينبى به رفع الجنابة فيها وإن لم يتصور منه جنابة كصبي وخالفه الخطيب ومال إليه شيخنا الزبائدى لاستحالة ما يضاف إليه وإنما لم يجب الغسل لذلك لاحتلال إقامة للمظنة مقام اليقين كما في النوم مع احتلال الخارج لأن الغسل هنا له علامة وشأنها الظهور وهى التى وهذا مردود لمن تأمله ولو بان بعد الغسل أنه جنب وجبت إعادته كوضوء الاحتياط وفيه نظر خصوصاً على ما قاله شيخنا الرمل فتأمل . (قوله لاجتماع الناس لها) هو علة لطلب الغسل في أصله وإن طلب للمنفرد . (قوله وقت غسل العبد) ويدخل بنصف الليل وفارق الجمعة نظراً لاتساع وقته فيها . (قوله للكسوف بأوله) ويخرج بالانجلاء . (قوله لغسل الميت) وإن كان الغاسل له حالضاً أو حرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحرى وأصل طلبه إزالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة جسده خالي ولذلك يندب الوضوء من تيممه لأن فيه مس جسده ومثله الحمل لكن بعده وقيل قبله ويندب الوضوء قبله أيضاً ليكون حمله على طهارة وعلى هذا حمل شيخنا الرمل حديث من حمله فليترضاً بقوله من حمله أى أراد حمله ويخرج وقته كظنونه من غسل الجنون والإغماء والإسلام وكل غير مؤقت بطول الغسل أو الإعراض ولا يقضى إذا فات كذا قاله شيخنا ويجه عدم فواته بذلك ، وإذا وجد غسل بعده دخل فيه فتأمل . (قوله والكافر إذا غ) مثل الأتني إذا غسلها زوجها ويندب له حلق رأسه ولو أتني أو صغيراً . قال العلامة البرلى : بعد غسله وهو الوجه ، وفي شرح الروض : قبله . وقال شيخنا الرمل : إن أنجب في الكفر فبعده ولا تقبله : (تقبيبه) قال بعضهم : هذه العبارة كالتى قبلها مقبولة والأصل ولئن أسلم من كفره ولمن أفاق من جنونه أو إغمائه ولا حاجة إليه لأن إذ الوقت تنفد ذلك مع طلب المبادرة أيضاً . (قوله ثمامة بن أثال) بالثلاثة فيها وضم المثناة الأولى والمزة . (قوله وهذا إذا غ) أى طلب الغسل المندوب وحده . (قوله وجب) أى مع المندوب ولعل أمره ﷺ تقبى بذلك كان مع أمره بالواجب أو مع علم قيس به أو هو الواجب لما قيل إنه كان له أولاد في الكفر ومن لازمه الجنابة . (قوله وأغسال الحج) زماناً ومكاناً ومثله العمرة كالإحرام ودخول الحرم ومكة والمدينة وحرمةا وغير ذلك ومن المسنون الغسل للبلوغ بالسنن وللاعتكاف وللأذان ولكل ليلة من رمضان ولدخول المسجد الحرام . قال ابن حجر : وكل مسجد ومن حلق العانة أو الرأس وتبغ الإبط وقص الشارب ونحو القصد وتغير البدن وكل اجتماع ولو لصلاة . قال شيخنا الرمل : إلا الصلوات الخمس وللخروج من الحمام أى عند إرادته الخروج منه بماء معتدل إلى البرد وفى سيل واد وكل يوم في أيام زيادة النيل فيه بل في كل وقت فيها وغير المذكورات . (قوله صحيحة كثيرة إذا غ) يؤخذ من ذلك أن أنفصلها ما كثرت أحاديثه وصحت ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صحت أحاديثه ثم ما تعدى نفعه . قال بعضهم : وهذا شيء يتوقف على سير الأحاديث وقد أيس منه .

(قول الشارح وهو احتمال للإمام) قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه والشيخ أبو إسحق والإمام والغزالي من أصحاب الجوه (قول الشارح كالجمعة) أى فالليل القياس عليها (قول المتن والغسل لغسل الميت)

القديم هنا أظهر ورجحه الأكثر وذا أحاديثه صحيحة كثيرة (وهى أحاديث غسل الجمعة كإحدى الروضة منها حديثنا الشيخين السابقين أول الفصل .

وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم) يعني من الأحاديث الطالبا لتفصيل غاسل الميت بل اعترض على شرح المذهب على الترمذي في تحسينه للحديث السابق منها فعلى تصحيح ابن حبان له أو لوجه الرافعي وغيره الجديد بأن للشافعي قديما وجوب غسل غاسل الميت دون غسل الجمعة واعترض بأنه قديما وجوب غسل

الجمعة أيضا وإن كان هذا غريبا وذلك مشهورا وعلم مما ذكر أنه تردد في القديم في وجوب غسل غاسل الميت وتذهب كانه عليه الرافعي وأسقطه من الروضة وذكر فيها من فوائد الخلاف أن من معه ما يذهب له أو لغيره الناس به ووجد من يريده للفصل الجمعة ومن يريده للفصل من غسل الميت أيضا يذهب (والتبكيير إليها) حديث الشيخين : من اغسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كملها ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة أي واحدة من الإبل ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب عصفورا والسادسة والحادية عشرة فكل شاة من هذه الساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس قال في شرح المذهب : فمن جاءه أول

(قوله وليس للجديد حديث صحيح) قال ابن حجر : أي متفق على صحته ولا حاجة إليه فراجع . (قوله والتبكيير إليها) أي من يريد حضورها . قال شيخنا : حيث طلب ولو من امرأة وخشي وفي التقيد بالطلب تأمل والوجه الإطلاق كما مر . (قوله ثم راح) قال العلامة البرلسي بمقتضاه خصوص هذا الثواب بمن اغسل والمتمتع بخلافه وأصل الرواح لغة : السير بعد الزوال وسمى به ما هنا لأنه سعى لما يحصل بعده وفي حديث آخر سيذكر الشارح الإشارة إليه وهو من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ، وقوله غسل بالتخفيف على الأصعب بمعنى غسل بدنه فما بعده تأكيد أو بمعنى غسل حليته أي أثرها الغسل بوطئه لها لأنه منسوب تلك الليلة لما فيه من غرض البصر في السعي الآتي أو بمعنى غسل أعضاء الوضوء أو بمعنى غسل ثيابه أو بمعنى غسل رأسه من دهن استعمله فيه كما هو عادتهم ومعنى بكر مخففا عجل الحضور ومشدا بادر بالصلاة أول الوقت ومعنى ابتكر أدرأه أول الخطبة وقيل لها معنى واحد وهو تعجيل الحضور كما مر والمراد بالخطوات من محل خروجه من بيته مثلا إلى محل جلوسه في المسجد فلا ينتهي بوصول المسجد خلافا لبعضهم . (تفصيله) يحصل التبكيير لمن في المسجد بأن ينهيا للصلاة ويؤخذ من هذا ومن الرواح فيما مر أنه لا بد من أن يقصد من يرد الحضور أن حضوره للصلاة وإن لم يعرف معنى التبكيير وهو ظاهر فراجع<sup>(١)</sup> . (قوله واحدة من الإبل) شامل للذكر والأنثى فهذه للوحدة . (قوله فإذا خرج الإمام) أي لصعود المنبر من نحو خولة . (قوله الذكر أي الخطبة . (قوله كالذي يدي عصفورا) وهذه الساعة ساقطة من الرواية الأولى . (قوله والساعات من طلوع الفجر) على الصحيح المعتد وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال وأخرها على كل قول إلى صعود الإمام للمنبر والمراد أن ذلك الزمان يقسم ستة أقسام متساوية كل قسم منها يسمى ساعة . (قوله قال في شرح المذهب) (إخ) هو المعتد . (قوله وعلى هذا القياس) في البقرة والكباش والدجاج والعصفور والبيضة ومحل حصول هذا الثواب إن استمر في عمل الصلاة إلى أن صلى أو خرج بمنزلة وعاد عن قرب وإلا فاته ويحصل له ثواب ساعة عوده ، وسئل شيخنا عن أسنان تلك الحيوانات فاجاب بأنها كالأضحية ، فقيل له : فالدجاجة والعصفور فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفا في الجميع . (قوله فلا يستوى) (إخ) تقدم ما يعلم منه جوابه في كلام

قال الإسنوي : اختلفوا هل هو تعبد أم لنجاسته عند من قال بها ويستحب أيضا الوضوء لمسه . (قول الشارح بل اعترض) (إخ) ربما يشمر بهذا إلى الرد على الإسنوي رحمه الله في قوله غير الرافعي بقوله لأن أحاديثه يعني القديم أصح وأثبت وهو أصوب من تعبير المصنف اهـ . (قول الشارح واعترض) للمترض هو الجمال الإسني رحمه الله . (قول الشارح وعلم مما ذكر) يعني قوله وعكسه القديم وقول الشارح رحمه الله ووجه الرافعي رحمه الله وعبارته : وأعلم أن ما نقلناه يقتضي تردد قوله في وجوب هذا الغسل في القديم لأنه لو جزم فيه بوجوبه لما انتظم مع القول بأن غسل الجمعة أكد منه اهـ . وغرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام دفع ما يقال كيف صح الحكم في القديم بأن غسل الجمعة أكد منه مع أن الجزم بوجوبه في القديم كما أورده الإسني وقال إن الرافعي حاول الجواب يعني ما سلف عنه قال أعني الإسني رحمه الله : وسبب هذه المحلولة منه عدم إغلاطه على أن للشافعي قولاً بوجوب غسل الجمعة . (قول الشارح من اغسل يوم الجمعة) (إخ) هذا الحديث يفيد أن هذا الثواب المخصوص إنما يحصل لمن اغتسل . (قول الشارح وقيل من طلوع الشمس) قال الرافعي رحمه الله لأن

ساعة منها ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل أصل البدنة أو غيرها ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطة بيني وعلى هذا القياس وفي الروضة كأصلها المراد ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه فلا يستوى في الفضيلة رجلان جابا في طرفي ساعة

شرح المذهب . (قوله وليس المراد بها الفلكية) وهو كذلك لأنها خمس عشرة درجة دائما ولا الزمانية أيضا لأنها نصف سدس النهار دائما وأولها من طلوع الشمس إلى الزوال ولا ترتيب درجات السابقين لأنه بقوت عدد الساعات كما هو الظاهر وتقدم المراد بها . (قوله وإلا إلخ) أى لأن اليوم الثاني مائة ومحسبون درجة في أقصر الأيام ونصفه خمس وسبعون درجة فلا يكمل فيه ست ساعات إلا مع حصة الفجر واليوم الصائف مائتان ونحو عشر درجات ونصفه مائة وخمس درجات فهو نحو سبع ساعات بفجر حصة الفجر فتأمله . (قوله وفى الحديث إلخ) هو دليل للمنفى بقوله وليس إلخ . (قوله إن الإمام إلخ) وهو الصحيح وحكمته قوة الهيبة فيه وتشوف الناس له ويحصل له ثواب المبكر أو أكثر قاله شيخنا لكن ينظر أى فرد من أفراد المبكرين فراجعهم . وينبى أن يراد ثواب الساعة التى لولا طلب التأخير لجاء فيها فراجعهم . فإن بكر فهو كغيره فى البدنة وغيرها . (قوله ما فيها) أى فى ذهابه إن لاق به المشى ولم تحصل له مشقة تذهب الخشوع ويغير فى رجوعه لانتهاه العبادة . قال الإسنوى : يندب المشى فى عودته أيضا لما ورد أن رجلا قيل له هلا اشتريت لك حمارا تركبه إذا أتيت إلى الصلاة فى الرمضاء والظلماء فقال إلى أحب أن يكتب لي أجر عشاى فى ذهابى وعودى فقال له عليه السلام : قد كتب الله لك ذلك . وأجيب بأن ذلك خصوصية لذلك الرجل نظرا لاعتقاده أو بأن المراد كتب له مجموع ذلك أى الذهاب وحده جمعا بين الدليلين من أنه عليه السلام ركب فى عودته ولا يقال إن ركوبه ليان الجواز لأن بيان الجواز فيما يتوهم فيه الحرمة وليس كذلك هنا فركوبه ليان عدم الأفضلية فتأمل . (قوله لا راجع) أشار به إلى أن المراد بالمشى مطلق المضى ليلاهم ما بعده . (قوله فى حديث رواه)

وليس المراد بها الفلكية ولا لاختلف الأمر باليوم الشاق والصائف . وفى حديث أبى داود والنسائي بإسناد صحيح كما قاله فى شرح المذهب : يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردى أن الإمام يختار له أن يتأخر إلى الوقت الذى تقام فيه الجمعة اتباعا لرسول الله عليه وآله وخلفائه (ما فيها) لا راجع للحث على ذلك مع غيره فى حديث رواه .

أهل الحساب منه يحسبون اليوم ويملون الساعات ورجع الأول بأنه أول اليوم شرعا وبه يدخل وقت الغسل . (قول الشارح وليس المراد بها إلخ) عبارة الرافعى رحمه الله : وليس المراد على الأرجح كلها الأربع والعشرين التى قسم اليوم والليلى عليها هـ . فإن قلت : ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارح عن شرح المذهب قلت : قيل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاء وصيفا مقسوما على اثنتى عشرة ساعة كإطلاق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق فى الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء المقات وهذا الكلام فى فيه بحث من حيث أن الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين أن الحصص من الفجر إلى الزوال أزيد من باقى النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سوله اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل . (قول الشارح وإلا لاختلف الأمر باليوم الشاق والصائف) زاد الرافعى : ولقات الجمعة فى اليوم الشاق لمن جاء فى الساعة الخامسة هـ . ووجهه أن الطويل منها تزيد ساعاته وقول الشارح وفى حديث أبى داود إلخ دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية وإلا لاختلف إلخ ، وفى قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على العظمت ويؤيده حديث الجمعة ثنتا عشرة ساعة إلخ . واعلم أن الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فإذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فإذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء إلى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل المقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس . والراجع كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا يخفى أن الحصص من الفجر إلى الزوال أزيد من باقى النهار بكثير فمتى اعتبرنا الفلكية لزم زيادتها على الست واختلافها فى الشتاء والصيف وإن حملناه على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلا كالأمر ونصا كما أشار إليه فى شرح المذهب فلا يصح ذلك إلا بأن يقسم من الفجر إلى الزوال ست ساعات متساوية الأجزاء لكن يلزم زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصص على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصص الأولى كما علمت فليتأمل . وقول الرافعى رحمه الله : ولقات الجمعة إلخ لم أدر معنا خصوصا مع تصحيحه اعتبارها من الفجر

أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكينة) لحديث الشيخين: «إذا أقيم الصلاة فعليك بالسكينة» وهو ميبين للمراد من قوله تعالى: ﴿إِذَا نَدَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ أى انصرفوا إلى ذكر الله أى انصرفوا إلى الروضة كأصلها تنقيداً للمشى إلى الجمعة على

سكينة بما لم يفتقر الوقت وأنه لا يسمى إلى غيرهما من الصلوات أيضاً (وإن يتعطل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النسي <sup>عليه</sup> والطريق مزيد على الخمر وغيره وفى التنزيل: ﴿يَوْمَ تَذُكَّرُ﴾ أن ترفع ويدك فيها اسمه وفى الصحيحين: «لأن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه» وفى مسلم: «فإن أحدكم إذا كان بعد إلى الصلاة فقهري صلاة» (ولا يتخطى) رقاب الناس للحدث على ذلك مع غيره فى حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال فى الروضة كأصلها إلا إذا كان إماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها بغير تحط قال فى شرح المهذب: فلا يكره له التخطى أما الإمام ورضه فيمن لم يجد طريقاً إلا به فله ضرورة وأما غيره فلفترط الجالسين وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قريبة أم بعيدة ولكن يستحب إن كان له موضع غيرها أن لا يتخطى وإن لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وإن كانت بعيدة ورجا أن يتقدموا إليها إذا أقيمت الصلاة استحب أن يقدموا عليه ولا يتخطى إلا في موضعين

هو المتقدم آنفاً. (قوله بسكينة) وهى التأنى فى المشى والحركات واجتناب العث ، والوقار مرادف لها أو هو حسن الهيئة كفضى البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يمينا وشمالا وبطلب ذلك للراكب فيه وفى دابته . (قوله بما لم يفتقر الوقت) أى وقتها بخروجه لو لم يسرع أو بوقتها لم يسبق كذلك ولو فى أول الوقت فيجب الإسراع فى ذلك كما قاله النجاشي وأعمده شيخنا قال : وإن لم يلق به الإسراع ولا يجب السعى قبل الفجر وإن لم يدر كمالا به بعيد الدار . (قوله لا يسمى إلخ) أى يكره له ذلك ما لم يفتقر وقت الجماعة بسلام الإمام فلا يسمى لإدراك تكبيرة الإحرام ولا للركعات . (قوله من الصلوات) ومنه كل عبادة وكذا يتدب مخالف الطريق وأن يذهب فى الأطول . (قوله فى طريقه) فلا تكره القراءة فيها إلا لشغل قلب أو هو يؤخذ من الأدلة المذكورة كرامة العث باليدين . (فخرج) قال ابن حجر : يكره التشبيك لمن فى المسجد ينتظر الصلاة كما فيها لا فى ذلك ولو عجزها وعليه حمل التشبيك منه <sup>عليه</sup> فى خبر ذى الدين . (قوله ولا يتخطى) أى سواء ألف موضعا لا يصله إلا بالتخطى أو لا فيحرم إن تحقق أدنى لا يحتمل عادة وعليه حمل الحديث وإلا فلا يحرم وفيه ما بأتى . (قوله رقاب الناس) أى الجالسين كما سياتى فلا يكره خرق الصفوف مطلقا . (قوله إماما) ومثله كل من يتساحم بتخطيه لصلاح أو منصب أو جاه أو كان بمن تتعدى به الجمعة ولا يسمح إلا بالتخطى بل يجب التخطى فى هذه كما مر . (قوله فرجة) وهى خلاء ظاهر ألقه ما يسمح واتقا وخرج به السعة فلا يتخطى لها مطلقا . (قوله لندب أن لا يتخطى) فإن تحطى فخلاص الأولى . (قوله بحيث إلخ) هو بيان للقرينة بأن لا يكون فيها تحطى أكثر من صف قوله ونحوها أى الرجلين كالرأيتين والصبيين وقيل المراد به صف آخر وحمله على رجل واحد غير صحيح لما بأتى . (قوله دخلها) أى ندبا ظاهره سواء رضى سداها أو لا . (قوله بعيدة) بأن يكون فيها تحطى صنفين فأكثر وهذا هو المراد بقول المنهج وأحداهما اثنين وحمله على رجل واحد أو رجلين مردود لأن الرجل الواحد إن خلا جانباه أو أحدهما ومر من الجهة الخالية فلا يتخطى أصلا فيها أو من غير الجهة الخالية فى الثانية فهو من تحطى صف لا من تحطى رجل فتأمل . (قوله ولا يتخطى) فإن تحطى فخلاص الأولى وفى المنهج أنه مكروه وهو غير معتمد . (قوله ولا فليخط) أى ندبا . (فتنبه) علم بما ذكر أن التخطى يوجد فيه ستة أحكام فيجب أن توقفت الصحة عليه ولا فيحرم مع التأذى ويكره مع عدم الفرجة أمامه ويندب فى الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعا وفى البعيدة لمن لم يرج سداها ولم يجد موضعا وخلاف الأولى فى القرينة لمن وجد موضعا وفى البعيدة إن رضى سداها وجد موضعا على ما تقدم وراح فى هذه لمن لم يجد له موضعا . (فخرج) يكره التخطى فى غير الصلاة من مجامع الناس بلا أدنى ويحرم إقامة شخص ولو فى غير المسجد ليجلس مكانه فإن قام باختياره فلا بأس لكن يكره انتقاله إلى دون محله ثوابا للمصلحة كتحسين عالم وقارىء ويجوز أن يعث من يجلس فى مكان يقوم له منه إذا قدم ويكره بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم إحياء البقعة خصوصا فى الروضة الشريفة ولغيره تحتيتها والأولى أن تكون بغير حمل فلا يصلح منها . (قوله وأن يتزين) أى من حضر غير المعجوز ونحوها . (قوله وطيب) أى لغفر عرم وصائم وامرأة تريد الحضور ولو عجزوا كما مر . (قوله البيض) وأولاهما الجديدان لم يفتقر تلويثه

(قول المتن ولا يتخطى) أى ويحرم أن يقم رجلا ليجلس مكانه فإن قام الرجل بنفسه لم يكره لغرضه أن يجلس مكانه ثم إن تقرب من الإمام أو انتقل إلى مثل الأول لم يكره ولا كره له إن لم يكن له عذر لأن الإتيان بالقرب مكروه . (قول الشارح فى حديث رواه أبو داود إلخ) هو من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يكب إلخ

بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وإن كانت بعيدة ورجا أن يتقدموا إليها إذا أقيمت الصلاة استحب أن يقدموا عليه ولا يتخطى إلا في موضعين يا حسن ليأبه وطيب لذلك ما فى الحديث السابق فى التخطى وأولى الثياب البيض فإن لبس معبوضا غامضا صبيغ غزله

ثم نسج كالرود لا ما صبح  
منسوجا (رواية الظفر)  
والشعر للاتباع وروى  
اليزار في مسنده عن أبي  
هريرة أن النبي ﷺ كان  
يقلم أظفاره ويقص شاربه  
يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى  
الصلاة (والربيع) الكريمة  
كالصنن لأنه يأتى به غيره  
فيزال بالماء وغيره (قلت) كما  
قال الرازي في الشرح (وإن)  
يقر الكهف يومها وليتها)  
أى لحديث: من قرأ سورة  
الكهف يوم الجمعة أضاء  
له من النور ما بين الجمعين،  
رواه الحاكم وقال: صحيح  
الإسناد، وحديث: ومن  
قرأ سورة الكهف ليلة  
الجمعة أضاء له من النور ما  
بينه وبين البيت العتيق،  
رواه الدارمي في مسنده  
(ويكره الدهاء) يومها  
رجاء أن يصادف ساعة  
الإجابة ففى حديث  
الشيوخين بعد ذكر يوم  
الجمعة: وفيه ساعة لا  
يوافيها عبد مسلم يسأل  
الله شيئا إلا أعطاه إياه،  
وأشار بيده ﷺ بقلها.  
وإلى رواية لمسلم: وهى  
ساعة خفيفة وورد تعيينها  
أبنا في حديث: اليوم  
الجمعة ثلث عشرة ساعة،  
السابق قريباً فاقصوها آخر  
ساعة بعد العصر، وفى  
حديث مسلم: وهى ما  
بين أن يجلس الإمام  
أى على المنبر إلى أن

(قوله كالرود) منها المعروف بالطرح والقليعة عند العوام. (قوله لا ما صبح منسوجا) فهو بعد البرود وهى  
أولى من الساذج وغير الأسود لول منه ولا يكره له ليس غير الأبيض نعم إدامة ليس الأسود ولو في النعال  
خلاف الأولى. (قوله وإزالة الظفر) على ما جرت به العادة وتقيد بعضهم له بعشرة أيام للعقاب وتحصل  
السنة بأى كيفية وجدت لكن الأولى في كيفية في الرجلين بما في التخليل في الضوء وفي اليدين بما قاله النووي  
وقيل إنه ورد في رواية ضعيفة وهو أن يبدأ بسبابة اليمنى على التوالى ويحتمها بإبهامها ثم يبدأ بإبهام اليسرى  
ويحتمها بسبابتها. ونقل في التجارب عن السبكي والريماوى سواء في اليدين والرجلين أن إزالتها على خلاف  
التوالى أمان من الرمد<sup>(١)</sup> بأن يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة على توالى حروف  
خوابس يجعل كل حرف من أول اسم أصبع ثم يبدأ بإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر  
على توالى حروف أو عسب على ما تقدم ويكره الاختصار على إزالة ظفر يد أو بعضها كالاعتصاف في رجل واحدة  
وينهى غسل موضع قلم الظفر لما قيل إن الحكة به قبل الغسل يورث البرص ولا يكره القص في غير يوم الجمعة  
وما نسب لسيدنا على أن أى طالب أو غيره من كراهته لم يثبت وإن كان منظوماً. (قوله والغصن من الإبط  
والعانة والشارب وغيرها على ما جرت به العادة وتقيد بعضهم العانة بأربعين يوماً للعقاب. (تقضيته) حلق  
الرأس في غير المولود وإسلام الكافر والنسك للحج والعمرة بدعة لأنه ﷺ لم يحلق رأسه إلا في نسك  
مرتين وقيل ثلاثاً. (فوج) يكره القرع بقاف فزأى معجزة مفتوحتين فمهيطة وهو حلق بعض الرأس ولو  
متعدداً. (قوله كالصنن) أشار إلى أنه لا فرق بين ريح الفم وغيره ولو من الفرج أو الثياب. (قوله فيزال) أى  
ندبا بل وجربا فيما أكله بقصد إسقاط الجمعة ونحوها وتقدم في أعلام الجماعة ما له تعلق بهذا ونحوه فليراجع  
منه. (تقضيته) هذه المتطلبات المذكورة لا تختص بالجمعة بل فيها ما لا يختص بالصلاة كما تقدمت  
الإشارة إلى بعضه. (قوله سورة الكهف) لما فيها من ذكر أعمال القيامة الوارد أن قايها في يوم الجمعة وهى  
أفضل من الصلاة على النبي ﷺ فيه وقد ورد أن من داوم على العشر آيات أو لها من الدجال. (قوله يومها)  
وهو أفضل من الليل وبعد الصبح أكدوا الإكثار من قراءتها وأقله ثلاث مرات أفضل. (قوله أضاء له) أى غفر  
له كما في رواية: أو أكثر له الثواب في يوم القيامة، قاله العلامة السبكي لكن يرد حديث: وغفر له  
إلى الجمعة الأخرى، وفصل ثلاثة أيام، وحديث: غفر له ما بين الجمعين، وغير ذلك، وفى رواية لمن  
قرأها ليلة زيادة وصلى عليه ألف ملك حتى يصبح وعوفى من البلية وذات الجنب والبرص والجذام وفتنة  
الدجال لكن هذا ربما يفيد أن قراءتها ليلاً أفضل من قراءتها نهاراً إلا أن يرد مجرد الترغيب والمراد بالجمعين  
الماضية والمستقبلية وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعين أو فيهما ثم إن كان المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا  
إشكال فيه على أن المراد بالإضاءة ما مر وكذا إن أريد بالنور حقيقته وبالبيت العتيق ما في السماء لاستواء الناس  
بالنسبة إليه فإن أريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أو يحمل على  
اختلافه بالكيفية كما في درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب. (قوله ساعة الإجابة) أى إن الدعاء فيها  
مستجاب ويقع ما دعى به حالاً بقينا فلا ينافى أن كل دعاء مستجاب كما يراجع من حله. (قوله بعد العصر)  
لا حاجة إليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضى إلا أن يجمل ظرفاً لأنه أكثر من ساعة. (قوله هى ما  
بين) أى لحظة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب على المنبر قبل الخطبة إلى فراغ الصلاة وقبل بين الخطبتين  
والمراد كل خطيب فيتعبد بتعدد الخطباء ولو في أهل الواحد ولا مانع منه ويحتمل أنها بعد الزوال وأنه  
(قول الشارح لا ما صبح) قال البنينجي وغيره: يكره ليسه ذكره في شرح الروض. (قول الثمن يومها وليتها)  
قال الأذرى: وقراءتها نهاراً أكد. (فائدة) ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة. (قول  
الشارح أضاء له من النور) ذكر ابن الرفعة بدله غفر قال: والمراد الجمعة الماضية وقيل المستقبلية.



تقضي الصلاة أي يفرغ منها. قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما : يحتمل أنها منتقلة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكر وغيره قال القاضي عياض : وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كل وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله : وأشار يده يقللها قال : وهذا الذي قاله القاضي صحيح وذكر في الروضة في كتاب صلاة العيدين أن الشافعي رضي الله عنه بلغه أنه يستجاب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحباب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله ﷺ).

بوم الجمعة وليتها  
حديث : **«أَكْوَرُ الصَّلَاةِ**  
**عَلَى لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ**  
**الْجُمُعَةِ فَمَنْ صَلَّى عَلَى**  
**صَلَاةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا**  
**عَشْرًا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ**  
بإسناد جيد. وصحح ابن  
حيان والحاكم على شرط  
الشيخين حديث : **«وَإِنْ**  
**مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ**  
**الْجُمُعَةِ فَأَكْثَرُوا مِنْ**  
**الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (و) وَحَرَّمَ**  
**عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ أَيْ مِنْ**  
**تَلَزَمَهُ (التَّشَاغُلَ بِالْبَيْعِ**  
وغیره) المزيد في الروضة  
من العقود والصنائع  
وغیرها (بعد الشروع في  
الأذان بين يسدي  
الخطيب) قال تعالى :  
﴿ **إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ**

إِذَا صَادَفَهَا أَمَلٌ عَلَى كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَلَا يَنْبَغِي طَلِبُ الدَّعَاءِ هُنَا وَقْتُ الْخَطْبَةِ مَا مِنْ مَرْنٍ طَلِبُ الْإِنصَاتِ فِيهِ لِأَنَّهُ يَرَادُ بِالْدَّعَاءِ اسْتِحْضَارُهُ بِالْقَلْبِ قَالَ الْبَلْقَيْنِيُّ أَيْ فِيمَا عَدَا وَقْتُ ذِكْرِ الْأَرْكَانِ قَالَ الْهَلْبَسِيُّ وَهُوَ أَظْهَرُ لِمَا مِنْ مَرْنٍ عَدَمُ حَرَمَةِ الْكَلَامِ وَعَدَمُ كِرَاهَتِهِ اتِّفَاقًا فِي غَيْرِ وَقْتِ ذِكْرِهَا . (قوله قال في شرح المذهب) هو خلاف للمحدث كالنبي عليه . (قوله صحيح) هو المحدث . (قوله وذكر في الروضة إغ) هو اعتذار عن جعل كلام المصنف شاملًا لما لعدم ذكرها هنا في كلام الشيخين . (قوله ويكثر الصلاة إغ) أي لما قيل أنه عليه يسمع الصلاة عليه بأذنيه في يوم الجمعة وليتها لكن قال ابن الجوزي : لم يصح فيه شيء وأقل أكتارها ثلاثمائة مرة كما قاله أبو طالب المكي ويقدمها على صلاة الفجر غير الكهف والدخان ويقدم عليها تكبير العيد ليوافق ليلة جمعة لأن الأهل أولى بالمراعاة كما طلب ترك أخذ الطفر والشعر في يوم الجمعة في عشر ذي الحجة لمريد التضحية وترك الطيب فيه للصائم والمعدة ونحو ذلك . (تتبعه) علم مما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فلا يستغفله فيها أولى من غيرها ولو من قرآن أو مأثور آخر . (قوله في تقويت الجمعة) قال شيخنا : فإن لم تقوت لم يحرم ولو حال الركعة الأولى للدوران بالحكم مع العلة وفي كلام الأذرعي عن الشافعي رضي الله عنه ما يدل له وما في كلام شرح شيخنا الرمل بما يخالف بعض ذلك لم يحمله . (قوله لإعافته) فهو إثم إعافته وهو دون إثم التشاغل وإنما لم يحرم على المالك الإعانة في بيع الحاضر للبادي لأن في الإعانة هنا تقويت واجب على الغير وهو لا يجوز فعله وتم تقويت اتساع على الناس وليس للمالك منعها منه لجواز إرادته له ابتداء وإنما لم يحرم على الشافعي الكلام مع المالك في وقت الخطبة لأن الكلام لا يتوقف على اثنين بخلاف نحو البيع وحمل كلامهم حرمة التشاغل ولو المصلحة كشراء ماء طهارة وسائر عورة ودواء مريض وطعامه ونفقة نحو طفل . قال شيخنا : وهو كذلك وخرج بالمصلحة الضرورة كاضطرار وكفن ميت يخيف تفريه فلا حرمة حيثما ويقدم الولي العقد بلا إثم على الربح به . (قوله بعد الزوال) أي في بلد جرت عاداتهم بالتأخير نحو مكة المشرفة ما لم يفحش التأخير . (قوله بخلافه قبل الزوال فلا يكره) نعم إن كان ممن يجب عليه السعي من الفجر حرم عليه ما يفوت كغيره كعبيد الدار والله أعلم .

(قول الشارح بعد ذكر أقوال التعيين) أي الأقوال التي ساقها في شرح المذهب . (قول الشارح وغيره) الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر . (قول المتن التشاغل بالبيع وغيره) هذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جدا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل مع عياله أو غيره بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملا بقوله تعالى : ﴿ **إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ** ﴾ إغ وهو أمر مهم فخطن له . (تتبعه) قال في شرح المذهب : كراهة تشبيك الأصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينتظر الصلاة أهـ . ولستمستم الخطيب إذا ذكر النبي ﷺ قال في شرح الروض : وقضية تعبيرهم بهذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع مال اليتيم وقت النداء للضرورة فدفق فيه شخص

عهده عليه كاتقدم فأنصرف في النداء في الآية إليه فلو أن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع كما قاله في الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام لم يقصد الجمعة فيباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كإصرح به في التتموه وظاهر لكن البيع في المسجد مكروه انتهى . ولو تابعه إثنان أحد هامن تلازم الجمعة دون الآخر إثم الآخر أيضا لإعافته في الحرم وفي شرح المذهب عن البنديجي وصاحب العدة كره له وهو شاذ وفيه إذا تابعها وليس من أهل فرض الجمعة لم يحرم بماله ولم يكرهه (فإن باع) من حرم عليه البيع (صحيح) يبيع لأن المنع منه لمعنى خارج عنه ويقاس به غيره من العقود (ويكره) التشاغل المذكور (قبل الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكره

واقصر في الروضة كأصلها  
على البيع في الكرامة  
وعلمها.

**(فصل من أدرك ركوع**

**الثانية)** من الجمعة مع  
الإمام واستمر معه إلى أن  
سلم (أدرك الجمعة) أي لم  
تفته **(فصل بعد سلام**

**الإمام ركعة)** لإتمامها. قال

**عليه السلام:** ومن أدرك من صلاة

الجمعة ركعة فقد أدرك

الصلاة. وقال: ومن أدرك

من الجمعة ركعة لفصل

إليها أخرى، رواها الحاكم

وقال في كل منهما: إسناده

صحيح على شرط

الشيخين. قال في شرح

المهذب: وقوله لفصل هو

بضم الباء وفتح الصاد

وتشديد اللام وتقدم في

الباب أن من لحق الإمام

المحدث راكمًا لم تحسب

ركعته على الصحيح

فاستثنى به عن التقيد هنا

بغير الحديث (وإن أدركه)

أي الإمام (بعد) أي بعد

ركوع الثانية (فإنه) الجمعة

للهوم الحديث الأول (فيم

بعد سلامه) أي الإمام

(ظهر أربعاً) وفي حديث:

ومن أدرك الركوع من

الركعة الأخيرة في يوم الجمعة

فليضف إليها أخرى ومن لم

يدرك الركوع من الركعة

الأخيرة لفصل الظهر

أربعاً رواه الدارقطني

بإسناد ضعيف (والأصح

أنه يروى في اقتداء الجمعة)

موافقة للإمام والساني

**(فصل)** فيما يدرك به الجمعة وحكم الاستخلاف والرحمة وما يتبع ذلك . (قوله وكوع الثانية) أي

مع سجديتها ومع استمرار القوم فيها وإن بطلت صلاة الإمام في التشهد بعدهما وتقييده بالاستمرار لأجل

ما بعده وليس شرطاً وتجب عليه المفارقة كغيره ولو من الأربعين إن علم أن بقاءه معه يخرج عن الوقت

ولو شك وهو مع الإمام في سجدة فعلها فإن فرغ منها قبل سلام الإمام تمت جمعتها وإلا أتمها ظهراً ولو

أدرك الركعة مع نفسه حسبت له كما لو أحرمت فاستخلفه الإمام قبل الركوع أو فيه ولا تترك بإدراكه في

ركعة قام الإمام لها سهواً بل لا تجوز له متابعتها فيها فإن تابعه عالماً عامداً بطلت صلاته وإلا فلا تبطل ولا

تحصل له الجمعة وإن انتظره القوم . وقال ابن عبد الحق وابن حجر : تحصل له وفيه نظر ، نعم إن علم

أن قيامه لما يجبر ركن تركه مثلاً وجب عليه القيام معه ويدرك بها الجمعة إن انتظر القوم الإمام وإلا فلا

وعلى هذا لو علم القوم بترك الركن هل يجب عليهم القيام معه أيضاً ظاهر كلامهم أنه لا يجوز ولو كان

الركن مما يلزمهم استئناف الصلاة بتركه كالفاغحة أو بعضها فالقياس وجوب الاستئناف عليهم معه لأن

صلاتهم باطلة فراجع ذلك وحرره . (قوله لم تفته) دفع به لإتمام كلام المصنف أن الجمعة تحصل له بترك

الفاغحة للمعلوم انتفاء ما بعده . (قوله لإتمامها) ويظهر فيها ولو اقتضى بهذا المسبوق في هذه الركعة أربعون

ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفتى به الشهاب ابن حجر وخالفه شيخنا الرملي فأفتى بانتقال

صلاتهم ظهراً أو يمتونها أربعاً إن كانوا جاهلين وإلا لم ينقض إحرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه

منه عدم اعتقاد إحرامهم مطلقاً فأملة . (قوله لم تحسب ركعته) أي إلا إن كان أدرك معه قراءة الفاعحة

فحسب له لأنه لم تحمّل عنه شيئاً ومثله المتأنيء بأن حضر إحرام الإمام أو أول قيام الثانية ولم يحرم

حتى ركب الإمام فإنه إن قرأ الفاعحة وأدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة والجمعة ولا تبطل صلاته وحده

إن كان زائداً على الأربعين ولا بطلت صلاة القوم أيضاً فراجع . (قوله أربعاً) تأكيد لدفع تروهم أن الجمعة

تسمى ظهراً مقصورة ولو أدرك هذا المسبوق جمعة صحيحة وجب عليه فعلها وتقرب ظهره المذكورة

نفلاً مطلقاً قاله شيخنا الرملي . (قوله موافقة للإمام) أي بحسب ما هو شأنه الأصل فلا يرد ما لو كان

عمره بالظاهر بنحو سفرونية الجمعة جائزة لمن لا تزمه وواجبة على من تزمه كذا قالوه وهو شامل لمن علم ضيق

الوقت عن الركعتين بعد سلام الإمام وفيه نظر كما قاله بعض مشايخنا والوجه في هذه وجوب نية الظهر ولا تصح

نية الجمعة كما تقدم ويدل له تعليلهم بأن اليأس إنما يحصل بالسلام إذ قد يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي بركعة

فيترك ذلك المسبوق الجمعة أي إذا صلاها المسبوق معه والقوم ينتظرونه كما تقدم مع ما يتعلق به إذ لا تترك

مع ضيق الوقت فتأمل . وقد أشاروا بهذا التعليل بعد الأول إلى وجوب نية الجمعة على المسبوق وإن لم

من أهل الجمعة ديناراً ودفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فبطل يجب الأول أو الثاني احتلالاً للروايات .

**(فصل من أدرك ركوع الثانية إلخ)** (قول الشارح واستمر معه إلى أن سلم) هذا توطئة لقول المتن

فصل بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو فارق في التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجلال السيوطي

وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيحتمل عدم صحة جمعة المسبوق لعدم تحقق النية لجمعة الإمام

وسبب في أول الحاشية المسطورة بذيل الصفحة أي على قول الشارح لأنه لم يدرك وهي في الصفحة الثانية

وأول كلام المحشي زاد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية

وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب إن من اقتضى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فاقضى به شخص فيما أتم

الخليفة الظهر والمقتضى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المقتضى به يتم الجمعة حيناً أدرك معه الركوع والسجود

سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للمأموم في مسئلتها ولا يضره

حدث الإمام قليلاً . (قول المتن فيم) يفيد أنه لا حاجة إلى استئناف نية .

يكن الإمام نازيا لها كما مر وقد علمت جوابه وأنه لا حاجة إليه ويخرج عن التعليل كما قاله بعضهم ما لو كان المسبوق والإمام ممن لا تزلهم الجمعة وقد نوى الإمام الظهر فلا يلزم المسبوق نية الجمعة في هذه بالأولى مما مر وظاهر كلامهم يخالفه وإذا قام الإمام الذي نوى الظهر لإتمام صلاته فللمسبوق العالم بحاله أن يقوم معه ويدرك الجمعة إن أتم ركعة قبل القوم وتوقف اليأس هنا على سلام الإمام لأنه فيمن تزلهم الجمعة وهو لا يجوز له الإحرام بغيرها مع إسكان إدراكها كما مر فلا تخالف ما مر من حصول اليأس برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية لأنه فيمن لا تزلهم من المعذورين فلا بقوت عليه فضيلة أول الوقت بانتظاره إلى فراغها . (قوله ثمة) هي مفهوم ما ذكره أولا بقوله واستمر معه لمناسبة كلام المصنف كما مر . (قوله كرهاف) ونجاسة وقعت عليه وتمذر دفعها حالا وكذا الإغصاء لأنه من الحدث بخلافه في الخطية كما مر . (قوله جاز له) أي للإمام فلا يجب عليه مطلقا ولا على القوم فيندب لهم إلا في الركعة الأولى من الجمعة فيجب عليهم الاستخلاف فيها ويجب امتثال من أريد تقديمه في هذه لتوقف صحتها على الإمام ويجوز في غير الجمعة استخلاف أكثر من واحد ليصل كل واحد بمجموعة إلا أن سبق خليفة لا يحتاجون معه إلى تجديد نية فيمتنع على غيره ما لم ينقطع القدوة به ولو تعدد الخليفة في غير السبق المذكور قدم خليفة الإمام الراتب ثم خليفة القوم ثم خليفة الإمام غير الراتب ثم من استخلف نفسه . نعم إن كان الخليفة هو الراتب قدم مطلقا كذا قالوا وفيه نظر فاضله وحرره . ويمكن أن يصور بما إذا وقع خليفان أو ثلاثة معا ولو تعدد الخليفة من نوع كأن استخلف الإمام اثنين مثلا تساقطا إن وقعا معا وإلا قدم الأول . (تتميمه) خروج الإمام بالحدث عمدا يطل صلاة المأمومين عند أبي حنيفة رضي الله عنه . (قوله يمتونها وحدانها) فلا يصح الاستخلاف على هذا الوجه المرجوح وفي استخلاف المقتدى في غير الجمعة طريق قاطع بصحته . (قوله يمتونها ظهرا) أي على هذا الوجه المرجوح أيضا ويكون ما وقع علرا في جواز فواتها وإن أمكنه فعلها . (قوله يشترط حصول الاستخلاف) أي الذي لا يحتاجون معه إلى تجديد نية . (قوله فلو فعلوا) ركنا ولو قوليا أو قصيرا وكذا لو طال الفصل عرفا وقدره شيخنا بما يسع المكن المذكور ونخرج بالركن فعل ما دونه فلا يمنع ولا يلزم إعادته . (قوله امتنع الاستخلاف) أي في غير الجمعة بلا تجديد نية فيها مطلقا وتبطل إن كان في الركعة الأولى ولا تنقلب ظهرا لأنه كاستخلاف غير المقتدى . (قوله مقتديا به) ولو صورة فقله قبل حدثه أي قبل ظهوره وإن كان حالة الاقتداء عمدنا كما أفتى به الشهاب ابن حجر . (فروع) الاستخلاف في الخطية كالصلاة فلا يستخلف في أثنائها إلا من خضر ما مضى منها

(قول المتن جاز له الاستخلاف في الأظهر) وذلك لأن غاية أمره الاقتداء بإمامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب ﷺ ليصلح بين بني عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته ﷺ واستدل الثاني بأنه عليه السلام لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال : مكانكم حتى رجع . وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله ﷺ إذ لا يليق أن يقدم أحد عليه ، ورد بأن رواية البخاري صريحة في أن الجنب كانت قبل الإحرام وعلى تقدير البعدي فذلك لبيان الجواز وأيضاً قصة المرض آخر الأمرين فتكون ناسخة وأما دعوى الخصومة فيمنعها أنه ﷺ أشار إلى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدبا نعم بطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبا بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينهض دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الإمام . قال : فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ١ هـ . وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستغفرا بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه . (مفادته) خرج الإمام بالحدث عمدا بطلت صلاة المأمومين عند الحنفية . (قول الشارح يمتونها ظهرا) أي ولا حرج عليهم في ترك الجمعة للعلل ، هذا معنى كلامهم فيما يظهر

الظهر لأنها التي يفعلها  
(تتميمه) من صلى  
الركعة الأولى مع الإمام  
ثم فارقه بعذر أو بغيره  
وقلنا بالراجح إنه لا تضر  
الصلاة أنها جمعة كما  
لو أحدثت الإمام في الثانية  
(وإذا خرج الإمام من  
الجمعة أو غيرها) من  
الصلوات (بحدث أو  
غيره) كرهاف (جاز له  
الاستخلاف في  
الأظهر) فيهم القوم  
الصلاة مقتدين بالخليفة  
من غير استعفاء نية  
القدوة كما سبأ والثاني  
يقول يمتونها وحدانها في  
الجمعة إن كان الحدث في  
الأولى يمتونها ظهرا أو في  
الثانية يمتونها ظهرا من لم  
يدرك مع الإمام ركعة  
وعلى الأول قال الإمام :  
يشترط حصول  
الاستخلاف على قرب  
فلو فعلوا على الأفراد  
ركنا امتنع الاستخلاف  
بعده (ولا يستخلف  
للجمعة إلا مقتديا به  
قبل حدثه) لأن في  
استخلاف غير المقتدى

ولا بعد فراغها للصلاة إلا من حضرها من أولها قاله شيخنا الرملي وفي الثانية نظر ظاهر والوجه خلافه .  
 (قولُه ابتداء جمعة إلى آخره) أي والابتداء المذكور متبع وإن كان حكماً كاستخلاف المسبوقين من يتم أو  
 جاز التعدد لعدم الحاجة إليه هنا وهذا إن نوى الخليفة الجمعة وإن لم يتزمه فإن نوى الظهر لم تصح نيته إن  
 كان من يتزمه كإمره وإلا صحت وتستمر الجمعة فيه فراجع . (قولُه ولا يشترط إغ) وكذا لا يشترط توافق  
 نظم صلاته لصلاة الإمام أو القوم لوجود ربط الاقتداء قبله فلا يخالف ما يأتي . (قولُه أدرك الركعة الأولى)  
 أي أدرك ركوعها مع الإمام وإن أحرم فيه أو لم يقرأ شيئاً من الفاتحة قبله ولو أحرم معه في القيام لم يشترط  
 ركوعه معه لكن لا يركع الخليفة إلا بعد إتمام فاتحته ، وإن استخلفه ولو من نفسه خلافاً لابن حجر - علماً  
 له في فوائدها ومعلوم أنه لا بد أن يكون زائداً على الأربعين<sup>(١)</sup> وإلا لم تصح جمعهم وعلم من التعليل بقوله لأنه  
 لم يدرك مع الإمام ركعة أو الخليفة لو لم يدرك الركعة الأولى وأدرك الركعة الثانية بركوعها وسجودها مع  
 الإمام بأن استخلفه بعدها أنه يدرك الجمعة كما قاله البهوي وهو المعتمد فقول شيخ الإسلام وقضيته إغ ممنوع  
 لأنه مبني على التعليل بأنه لم يدرك الأولى وليس هو كذلك فاقبل . وإما اشترطوا هنا إدراك جميع الركعة  
 الثانية مع الإمام واكتفى في الأولى بإدراك الركوع لتوقف صلاة القوم على إمام في الأولى دون الثانية . (قولُه  
 ويراعي المسبوق إغ) علوه بأنه التزم ذلك بالاقداء بالإمام ولذلك لا يحتجون معه إلى تجديده ونية مقتضاه  
 أن غيره لا يراعى إلا بنظم صلاة نفسه ويجب على القوم موافقته فيما هو فيه وإن كانوا في غيره على ما  
 تقدم في اقتداء المصل في أثناء صلاته بغيره وهو كذلك والمراعاة مندوبة في المنسوب للإمام الأصلي من

(قولُ المتن حضر الخطبة) أما السماع فلا يشترط قطعاً . (قولُ الشارح وقيل يشترط) أي كأنه لا يصح  
 ابتداء إمامة من لم يحضر الخطبة . (قولُ الشارح وقيل يشترط إدراك الركعة إغ) أي ليكون مدرِكاً للجمعة  
 وعبر الشارح بالإدراك في هذه المسئلة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافياً ولذا قال السنوي في الصواب  
 أن يقول ولا إدراك الركعة الأولى . (قولُ الشارح كأن الخدي في الثانية) عبر بالكاف إشارة إلى أن مثل ذلك  
 ما لو اقتدى في الأولى بعد فوات الركوع . (قولُ المتن قوله) انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على  
 الأربعين . (قولُ الشارح لأنه لم يدرك إغ) زاد السبكي في قطعه بخلاف ما إذا استمر مأموماً إلى آخر الصلاة  
 فإنه إذا أدرك ركعة جمل تبعاً للإمام في إدراك الجمعة والخليفة إمام لا يمكن جمعه تبعاً للمأمومين وبخلاف  
 ما إذا أدركه في الركعة الأولى وأحدث الإمام فيها لأن الاقتداء في الأولى أكد وأقوى فإنه لا يتوقف على تمام  
 جمعة الإمام . قال : ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الإمام  
 في التشهد لا يدرك الجمعة وأن شرط إدراكها بركوع الركعة الثانية أن يستمر مع الإمام إلى السلام اهـ . فقل  
 الشارح رحمه الله نظر في ذلك فقال فيما سلف واستمر معه إلى أن سلم لكن السبكي كما ترى إما شرط بقاء  
 الإمام إلى السلام لا بقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه إلى أن يسلم فاقبل .  
 بقى شيء : شخص أدرك الإمام راكعاً في الأولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الإمام عقب الفراغ  
 من سجود الأولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كيفية القوم ومن البين أن جمعة  
 إنما صحت تبعاً لإمامه وقد خرج إمامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما يئازغ فيما حاوله السبكي  
 إلا أن عيبه بأن الاقتداء في الأولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي أن المسبوق لو أدرك مع الإمام ركوع  
 الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح  
 المنهج ونقله عن البهوي . (قولُ الشارح والثاني تم له لأنه صلى ركعة في جماعة) أي كالمسبوق .

ابتداء جمعة بعد انعقاد  
 جمعة وذلك لا يجوز (ولا  
 يشترط) في جواز  
 الاستخلاف (كوله) أي  
 المقتدى (حضر الخطبة  
 ولا الركعة الأولى في  
 الأصح فيها) وقيل  
 بشرط حضوره الخطبة  
 وإن لم يسمعها وقيل  
 بشرط إدراكه الركعة  
 الأولى وإن لم يحضر  
 الخطبة (ثم) على الأصح  
 (إن كان أدرك الركعة  
 الأولى تحت جمعهم) أي  
 القوم الشامل له سواء  
 أحدث الإمام في الأولى أم  
 في الثانية كما قاله في المهر  
 وغيره (والإ) كأن اقتدى  
 في الثانية (فهم) الجمعة  
 (هم دونه) أي غيره (في  
 الأصح) لأنه لم يدرك مع  
 الإمام ركعة فيتبعها  
 ظهراً والثاني تم لأنه  
 صلى ركعة في جماعة  
 (ويراعي المسبوق) الخليفة

(نظم) صلاة (المستخلف) فإذا صلى بهم (ر كمة تشهد) جالسا (وأشار إليهم) بعد التشهد عند القيام (ليغار قوه) بالنية ويسلموا (أو ينتظروا) سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في شرح المذهب وبأن ثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتضى به مسبوقي في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء

على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح وتصح جمعهم بكل حال لأن لهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضر اقتداؤهم فيها بمصلي الظهر وقوله ليغار قوه إلى آخره علة غائية للإشارة إلى فيكون بعدها وليس ناشئا عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتد به عند التكرير بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كأن يستخلفه في الأولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية أو الأخيرة لاحتياجه بهما إلى القيام وهم يحتاجون إلى القعود ولو استخلف مقتديا به في غير الأولى جاز اتفاقا كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الإمام ففى استخلافه في ثانية الصبح يفتن فيها ويقعد للتشهد وبأنه في صرح به في شرح المذهب لم يفتن في ثانيته لنفسه وعند قيامه إليها يغارقونه بالنية ويسلمون أو ينتظرون سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في التحقيق وإن لم يعرف المسبوق نظم صلاة الإمام في استخلافه قولان قال في الروضة أرجحهما دليلا في شرح

الأقوال والأفعال ومنها سجود السهو وإن حصل السهو قبل اقتدائه وإذا سجد بهم وانتظروه بعده فينبغي أن لا يبدؤوا معه أيضا لو فعله في آخر صلاة نفسه فيستعصم عليهم موافقته فيه على الأوجه وكذا مراعاته مندوبة في الواجب من الأقوال وإنما تجب في الواجب من الأفعال فقط قاله شيخنا واعتمد من تناقض في كلامهم كثير فقوله تشهد أى ندبا وجوبا بقدر الواجب وفي شرح شيخنا الرمل تناقض يعرفه الواقف عليه . (قوله وأشار إليهم) أى ندبا . (قوله أو ينتظروا) وجاز لكل منهم الانتظار مع أنه ليس محل جلوسه لو كان منفردا مراعاة للإمام الأصل على أن جلوسه مطلوب منه إما وجوبا أو ندبا فهم قد وافقوه في جلوس مطلوب له فلا يخالف ما مر في سجود السهو كذا قيل فراجعه . (قوله بثلاث ركعات) على الأصح السابق من أن الجمعة لا تتم له أو ركعة على مقابلة . (قوله في الركعة إلخ) وكذا في التي بعدها من بقية صلاته حيث انتظر القوم سلامه حتى لو اقتضى به في ثانيته لا يجوز له القيام معه في رابته بل يجب عليه نية المفارقة عينا لأنه ليس محل جلوس الخليفة ولا الإمام الأصلي ويسلم لنفسه تتمام جمعته وهذا الذي اعتمد شيخنا خلافا لمن منع صحة الاقتداء عليه كالرعي وغيره زاعمين بأن الاقتداء الحكيمى لا يحتر إلا بسبقه اقتداء حقيقى ولو جاء مسبوقي فرأى الإمام قد سلم والقوم في الركعة الثانية وجب عليه الاقتداء بواحد منهم وتتم له الجمعة كذا أفتى به ابن حجر كما مر فراجعه كذا فيه نظرا ظاهرا ولعله سهو أو غفلة . (قوله وقوله ليغار قوه إلخ) جواب عن قول الإسنى التخيير لا يصح أن يكون ناشئا عن الإشارة لأنه لا يفهم منها خصوصاً مع البعد وعدم الاستقبال فكيف جعله المصنف ناشئا عنها انتهى . (قوله فيها) أى في الركعة الأولى وهو قيد محل الخلاف كما سيذكره . (قوله غير مقتد به) أى وهو يصلى أيضا وهذا يراعى نظم صلاة نفسه كما مر فلا حاجة لما تردد فيه بعضهم هنا وموافقة النظم والقورية هنا شرط لعدم احتياجهم لنية اقتداء فيجوز الاستخلاف مع مخالفته وبعد طول الفصل لكن يحتاجون في جواز المتابعة إلى نية اقتداء كما مر ولا عبرة بمخالفة نظم المؤمنين حيث توافق نظم الإمام والخليفة . (قوله ولو استخلف) أى في غير الجمعة لأنه المقسم والظرف بقوله في غير الأولى متعلق باستخلف . (قوله جاز اتفاقا) أى بلا خلاف سواء وافق في نظم الصلاة أم لا فليس كغير مقتدى المتقدم . (قوله ويراعى الخليفة) أى المذكور أنه كان مقتديا به قبل استخلافه كما يرشد إليه ما بعده ويصرح به ما تقدم . (قوله يفتن فيها) ولو ترك هذا الفتور لم يطلب منه سجود السهو . (قوله ويقعد للتشهد) أى وجوبا لأنه من الأفعال كما مر . (قوله ويأتى به) أى ندبا كما مر . (قوله أظهرهما صحته) هو المحدث . (قوله ويراعى القلب المؤمنين إلخ) أى ليرجع إليهم في كيفية صلاة الإمام قبله فليس هذا مما مر في قولهم إنه

(قول المتن نظم صلاة المستخلف) أى لا نظم صلاة نفسه . (قول المتن تشهد جالسا) قال الإسنى : الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء إمامه حقيقة . قال : بل المتجه أيضا أن القعود غير واجب لأن المؤمن يجوز له المفارقة بعد إدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضا أن يقدم من يسلم بهم . (قول الشارح بكل حال) أى سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا . (قول الشارح كما قيل) يريد الإمام الإسنى رحمه الله حيث اعترض بأن التخيير لا يفهم من الإشارة لا سيما مع الاستدبار وكثرة الجمعة . (قول الشارح اتفاقا) أى بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها . (قول الشارح ويقعد ويأتى به) ظاهره الوجوب وقد يشكل على ما سلف قلنا له عن الإسنى في بحثه عدم الوجوب في

المذهب أنفسهم أنه لا يصح ونفى التحقيق أظهرهما صحته ويراقب المؤمن من إذا تم الركعة فإن هوأ بالقيام قام ولا يقد (ولا يأنز مهم استئنافية القدوة) أى أن يتنزه بها بالخليفة (في الأصح) في الجمعة وغيرهالتنزيل الخليفة منزلة الأولى في دواها لجماعة الثاني بقول بخروجه من الصلاة صارا بمنفردين

(ومن زحم عن السجود) على الأرض مع الإمام في الركعة الأولى من الجمعة (فأمكنه على الإنسان) مثلاً كظهوره أو رجله (فعل) ذلك لزوماً منكته من سجد ويجزئه وقد روى البهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال: إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ولا بد من إمكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجدين

يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض وقيل لا يضر الخروج عن هيئة الساجد للمنز (والأى) وإن لم يكن السجود على شيء مع الإمام (فالصحيح) أنه ينتظر التحكى منه (ولا يومي) به لقدرة عليه والثاني يومي به أقصى ما يمكنه كالمرضى للصبر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الصحيح (إن تمكن) منه (فيلركع إمامه) في الثانية (مسجد فإن رفع) من السجود (والإمام قام) قرأ فإن ركع الإمام قبل إتمامه الفائضة ركع معه على الأصح الآتي في قوله (أو راكم) فالأصح (يركع) معه (وهو كمسبوق) لأنه لم يدركه على القراءة والثاني لا يركع معه لأنه مؤتم به في حال قراءته بخلاف المسبوق فيختلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو متخلف بعدد (فإن كان إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم وألفه فيما هو فيه) كالسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وبها قطع الإمام وحكى غيره معه الوجه السابق أنه يشتغل بترتيب صلاة نفسه (وإن كان سلم فالت الجمعة) لأنه لم يتل ركعة قبل سلام الإمام بخلاف ما إذا رفع رأسه من

لا يرجع في صلاته إلى فعل غيره فقول ابن حجر إنه مستثنى منه ليس في محله . (قوله ومن زحم) أى منع من السجود مع الإمام لأجل الزحمة . (قوله في الركعة الأولى من الجمعة) قيد بذلك لأجل كلام المصنف بعده . (قوله على إنسان) ولو رقيقاً لم يأذن وشق عليه ولا يضمنه إن لم يتلف بسبب سجدته كغيره . (قوله لزوماً) أى في الركعة الأولى من الجمعة كما هو الفرض ونادياً في غيرها إن لم يتضرر بالسجود عليه ولم يخش منه فتنة . (قوله أى وإن لم يمكنه السجود) أى بجيئته على الصحيح وأطلقه الشارع ليجرى على الوجهين فالصحيح أنه ينتظر أى في المثل الذى زحم فيه سواء الاعتدال أو غيره ولا يجوز أن يجلس وينتظر والانتظار واجب في الركعة الأولى من الجمعة وفيها الجماعة شرط في صحتها ومتدوب في غير ذلك ويندب للإمام تطويل القيام ليسر به المعنور وإن كان في الركعة الثانية أو الثالثة . (قوله قبل ركوع إمامه) أى قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية سجد على نظم نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار انتصابه في الركعة الثانية ففى انتصاب الإمام فيها وإفقه المأموم وجوبا فيه ولا يجزى على نظم نفسه فراجع . (قوله وهو كمسبوق) فيدرك الركعة إن أطمأن يتقيا قبل رفع الإمام عن أقل الركوع وتمت جمعته مع الإمام والقوم وإلا نأى بركعة بعد سلام الإمام . (قوله فيما هو فيه) من الاعتدال أو السجود أو جلوس التشهد فإن تبعه في الاعتدال نزل معه ساجدا وحسب له أو تبعه ساجدا سجد معه بالأولى سواء أذكره في السجدين أو في الثانية منهما فيسجد هو الثانية وإن تبعه في التشهد بعد فراغ الإمام من سجديته فله سجدتها كما في شرح شيخنا وقد مر خلافاً للأذرعى وغيره وفي فراقه منهما ما سياتى . (قوله معه) أى الإمام ففيه طريقان . (قوله وإن كان) أى إمامه سلم أى شرع في السلام قبل رفعه من السجود ولو احتال ولم يعد الإمام لسجود سهو مثلاً كما يأتى فالتة الجمعة بخلاف ما لو قرأه فاعتمد شيخنا أنها

خليفة الجمعة . (قول الشارع منفردين) أى بدليل يحمله سهوهم المعارض في هذه الحالة قبل استخلافه . (قول المتن ومن زحم) قال الإمام: ليس في الزمان من يحيط بأطراف مسئلة الزحام . (قول الشارع في الركعة الأولى) حمله على هذا التقيد كلام المصنف الآتى أما إذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الإمام أو بعده نعم إن كان مسبوقاً لحقه في الثانية فإن تمكن قبل سلام الإمام سجد وأدرك الجمعة والأفانت . (قول المتن ولا إرخ) قضيته أنه لا يجوز إخراج نفسه من الصلاة . قال الإمام: وهو الذى يظهر عدى لأنه يتوقع المضى فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الإسنوى: وليس الأمر كذلك على المشهور في المذهب والذى نص عليه الشافعى أنه يجوز له إبطال الصلاة وينتظر الجمعة إن زال الزحام أ هـ . أقول: الوجه ما قاله الإمام رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الزحمة إلا بعد فراغ الإمام من الركوع تبعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض إخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فالتة الجمعة فكيف يفسح له في تفويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بأن من أدرك الإمام في التشهد يجب عليه أن ينوى الجمعة لاحتال أن يذكر الإمام ترك ركن فيعود إليه . (قول الشارع لقدرة عليه) وتدور هذا العذر وعدم دواحه . (قول الشارع للمتن) متعلق بقوله يومي . (قول المتن فإن رفع إرخ) ذكره فيه أربعة أحوال تعلم من كلامه . (قول الشارع والثاني لا يركع معه) هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارع ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الأر كان ويحتمل أن يأتى بالسنت مع مراعاة الوسط نقله الرافعى عن الإمام . (قول الشارع في حال قراءته) الضمير راجع للإمام من قول المتن والإمام قام . (قول المتن فالت الجمعة) لا يخفى أنه لو عاد الإمام لسجود السهو كان المأموم ملزماً للجمعة . (قول المتن ففى قول إرخ) قوله عليه السلام: ولا إذا سجد فاسجدوا

السجود فسلم الإمام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله الظهر (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في الثانية (ففى قول يراعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن .

(والأظهر أنه يركع معه ويحسب ركوعه الأول في الأصح) لأنه أنى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للمتابعة ولو ركعته منفقة من ركوع الأول وسجود الثانية الذي أتى به وتذكر بها الجمعة في الأصح) لصديق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لا تنقصها ومقابل الأصح السابق يحسب ركوعه الثاني

دون الأول لطول المدة بينه

وبين السجود وعلى هذا

تذكر الجمعة بهذه الركعة

جزما (فلو سجد على

ترتيب) صلاة (نفسه عالما

بأن واجبه المتابعة في

الركوع على القول بالأظهر

ذاكرا لذلك (بطلت

صلاته وإن نسي) ذلك

المعلوم عنده (أو جهل)

ذلك (لم يحسب سجوده

الأول) فخالفته به الإمام ولا

تبطل به صلاته بخبره (فإذا

سجد ثانيا حسب) هذا

السجود قاله الغزالي

كالإمام والصيداني وهو

المراد قول المهر فالتقول

أنه يحسب به أى فشكل به

الركعة (والأصح إدراك

الجمعة بهذه الركعة)

المنفقة من ركوع الأول

وسجود الثانية لما تقدم (إذا

كملت السجدة) فيها

(قبل سلام الإمام) بخلاف

ما إذا كملها بعد سلامه

ويبحث الرافعي فيما ذكر

عن الغزالي وغيره بأنه إذا لم

يحسب سجوده والإمام

راكع لكون فرضه المتابعة

وجب أن لا يحسب والإمام

في ركن بعد الركوع قال:

والفهوم من كلام

الأكبرين أن لا يحسب له

شيء مما يأتي به على غير

سبيل المتابعة وإذا سلم

لا تقوته فيأتي بركعة بعده . (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد هويته للسجود لأنه شروع في البطل ويغزوه الإحرام بالجمعة مع الإمام لعدم اليأس . (قوله وإن نسي) أى استمر نسيته حتى فرغ من سجود ركعته الثانية أو حتى سلم الإمام فإن تذكر قبل ذلك لزومه موافقة الإمام فيما هو فيه سواء حسب له أم لا . (قوله ذلك المعلوم عنده) وهو وجوب المتابعة وقيد به لدفع توهم أنه نسي الصلاة مثلا . (قوله أو جهل) أى وإن كان مخالطا لثبوتها (١) مما يخفى على العوام . (قوله فإن سجد ثانيا) قال في المنهج : ولو منفردا أى عن متابعة الإمام لأنه حال القدوة . (قوله حسب هذا السجود) أى الثاني وإن فعله حال جلوس الإمام للتشهد أو حال ركوعه أو اعتداله على المنحنى كما تقدم وإنما حسب هذا السجود للاعتداد بالمحوى له لأنه لاحق للإمام بخلاف هويته الأولى فخالفته للإمام القائم في الثانية فألقى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لأن ضرورة المسألة أنه سجد أولا ثم قام فقرأ أو ركع وسجد ثانيا فإن تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه المحوى للمتابعة بلا ركوع ، وإن أدرك مع الإمام السجدةتين أو الثانية سجد هو ثانيته حال جلوس الإمام لعدم القبح وتمت ركعته وإن أدركه في جلوسه بعد فراغه من سجدة ففى شرح شيخنا أنه يسجد سجدة أيضا لما ذكر وتم له الجمعة بذلك كما مر آنفا وخالفه شيخنا فقال لا يسجد إلا بعد سلام الإمام وتنفوته الجمعة . (قوله لما تقدم) يفيد هذا أن الأصح هو السابق وتقدم مقابله . (قوله قبل سلام الإمام) أى قبل شروع فيه على ما تقدم ولم يعد الإمام لسجود سهو والائتمت له الجمعة وإن كان سجد بعد سلام الإمام لثبوت بقاء القدوة ولو لم يسجد إلا مع الإمام للسبب حسب له عن سجود ركعته على الوجه الوجه وبطلت له سجود السهو في آخر صلاة نفسه . (قوله ويبحث الرافعي إلخ) تقدم جوابه وجواب بعضهم بأنه لم يجب الأول لإمكان إدراك الركعة المتابعة بعد بخلاف

وقد سجد إمامه ونقلوه : وما فاتكم فأتموا أو فاقضوا وذليل الأظهر قوله عليه السلام : وإذا ركع فاركعوا والإمام راكم الآن فوجب أن يركع معه وأما إذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا نظرا إلى الفاء التعنيية والسجود قد فات وبعضه قوله فيه وإذا رفع فافعوا . وأما قوله : وما فاتكم فأتموا إلخ فلو قلنا به هنا لمعلنا أن الخبر بخلاف أمره بالمتابعة فإن فيه عملا بأول الخبر وآخره لأنه يأمر بالمتابعة حالا ويتذكر الفات ما لا إذا سلم وهذا ما نص عليه في الأم . (قول المتن في الأصح) هذا الأصح ومقابله الآق . قال الرافعي رحمه الله : ذكرنا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضى الله عنه حيث قال : فليركع في الثانية وتسقط الأخرى فمن قائل أراد بالأخرى الأخيرة ومن قائل أراد الأولى قالوا والأول أصح والثاني أشبه بكلامه . (قول الشارح والثاني يقول لا تنقصها) رد بأن التطبيق ليس بنفسى في حق المعنور وإن كان قصاص فهو غير مانع ألا ترى أننا إذا حسبنا بالركوع الثاني في مسقطنا حكمنا بإدراك الجمعة بلا خلاف مع حصول التطبيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافعي . (قول الشارح ومقابل الأصح السابق إلخ) أخره إلى هنا لأن قول المتن وتذكر بها الجمعة في الأصح مفرغ على الأصح الأول خاصة دون مقابله . (قول الشارح ذاكرا لذلك) يدل على أن هذا مراد المتن بقوله الآق وإن نسي (قول الشارح ذلك المعلوم) وهو وجوب المتابعة . (قول المتن أو جهل) مقابل قوله علما . (قول المتن والأصح إدراك الجمعة) لم يذكر الشارح مقابله لعلهم من نظيره السابق ولذا علل الأصح هنا بقوله الآق لما تقدم وبعبارة الإسنادى رحمه الله والآق لا وإن قلنا تترك بالمعلقة لأن المعلقة فيها تقضى واحد وهنا اتان ما سبق أ هـ . وأحد التعيين هو التطبيق والآق الحكمة فإنه من نتائج إمامه هنا في معظم ركعته متابعة حسية بل سجد متخلفا وألحقنا به حكما لكونه معذورا . (قول المتن إذا كملت السجدة) وظاهر أن ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام .

الإمام سجد سجدتين تمام الركعة ولا يكون مدر كاللجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والجمهور .

ولو فرغ من سجدة الأول فوجد الإمام ساجدا فابعه في سجديته حسبنا له وتكون ركعته ملفقة (ولو تخلف بالسجود في الأول (ناسيا) له (حسبنا

الثاني فيه نظر فأنمله . (قوله ولو فرغ من سجدة (إخ) يفيد أن هويه انقلب من اللغو إلى الاعتداد به لفعل الإمام له بعده كالو ركع قبل الإمام وركع الإمام بعده وإنما لم ينقل سجوده مع ذلك لانه كما هو الفرض بخلاف المروي فأنمله . (قوله ناسيا) وسائر الأعدار كذلك . (قوله ركع معه) أي وجوباً أو ندباً على ما مر وقبل ركوع الإمام يجري على نظم نفسه لأنه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان . (قوله في غير الجمعة) ولو في ركعة ثالثة أو رابعة . (قوله وإنما ذكروا (إخ) وكذا ذكر الركعة الأولى .

### [ باب في كيفية صلاة الخوف ]

أي الخائف أو حالة الخوف من حيث إنه يخشى فيها ما لا يخفى في الأمن ولعلها من خصائص هذه الأمة وما يتبعها . (قوله في الفرائض) أي المودة أو الفاتحة بغير غلر وكذا النقل المؤقت كالعيد والضحي وعلى هذا يحمل إطلاق المنهج . (قوله هي أنواع أربعة) اختار الشافعي رضي الله عنه الثلاثة الأولى منها من ستة عشر نوعاً وردت في الأحاديث واختار الرابع من القرآن ولم ترد به السنة خلافاً لما في شرح شيخنا . وشرعت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع فيما بين سنة أربع وخمس ولم يقع فيها قتال بل خوف وغلبة ، وكانت قبل غزوة الخندق ولم تفعل فيه لفقد شرطها . قال شيخنا : وهذه الأنواع موزعة على أحوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها في غير حالته إلا إن جاز في الأمن . (قوله ما يذكر في قوله (إخ) أشار إلى أن المذكور هو عمل النوع لا نفسه والنوع المذكور في ضمنه وكذا ما يأتي . (قوله يكون العدو في جهة القبلة) أي لا سائر وفي المسلمين كثرة على ما يأتي . قال شيخنا : وهذه الشروط الثلاثة لصحة جوازه فلا يصح مع فقد شرط منها أو يتوقف على ضيق الوقت كالأنواع الآتية . (قوله ذكرنا (إخ) أي الرواية بسجود الصف الأول (إخ) وكل في مكانه . (قوله وبكسه)

وركع الإمام للثانية) فذكره (ركع معه على المنهج) أي كما صرح به في المرقر على القول الأظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم وقرق الفاطم بالأول بأنه مقصر بالنسيان قال الروياني وطريق القطع أظهر (فتحة) لو زحم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع الإمام في الثانية فبها القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم صلاة نفسه قطعاً وإنما ذكرنا الزحام في باب صلاة الجمعة لأنه فيها أكثر

### [ باب صلاة الخوف ]

أي كيفية ما من حيث إنه يحصل في الفرائض في غير الجمعة وغيره ما لا يحصل في غيره على ما سيأتي بيانه (هي أنواع أربعة) كاسيأت (الأول) ما يذكر في قوله (يكون العدو في جهة القبلة) فيركب الإمام القوم صفين ويصل بهم فإذا سجد سجد معه صف سجديته وحرس صف فإذا قاموا سجد من حرس وحفوه وسجد معه في الثانية من حرس أولاً وحرس الآخرون فإذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وهذه صلاة رسول الله ﷺ

(قول الشارح ولو فرغ (إخ) يريد أنه لا يأتي هناك بحث الرافعي السابق . (قول الشارح فابعه في سجديته (إخ) لو لم يمكن إلا في السجدة الثانية سجدتها وظهر أنه يسجد الأخرى خلافاً للزركشي حيث بحث الانتظار في السجدة التي سجدتها مع الإمام وأجرى احتجالاته ينتظر في الجلوس بين السجدين . (قول الشارح على القول الأظهر) متعلق بقوله أي كما صرح به . (قول الشارح كالزحوم) أي جرى هذا القول هنا كما هو ثابت في الزحوم . (قول الشارح وقيل يركع معه قطعاً) لعل وجه هذا كثر الزحام في الجمعة كأن وجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة شرطاً في الجمعة أو نقول وجه الأول التردد في حصول الجمعة بالرخصة الملفقة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقوة الحكيمة والرافعي ذكر ما ذكره الشارح ولم يذكره تعليلاً .

### [ باب صلاة الخوف ]

(قول الشارح أربعة) كاسيأت قال الإسوي : ثلاثة وكأنه جعل الثاني والثالث واحداً . (قول الشارح وعبارة المنهج (إخ) أعلم أن عبارتها كما قال العراق صادقة بأربع كصفات سجود الصف الأول في الأول والثاني في الثانية والعكس مع التقدم والتأخر وعدمه في كل منهما وإن كان قول الشارح الآتي ويجوز فيه أيضاً ربما يهمل اقتصار المصنف على ثلاثة . (تقريبه) قال السبكي : أفضل الكيفيات ما جاء في مسلم . وهو لا ينافي التخيير المذكور في الحاشية الآتية على قوله وبكسه ثم الظاهر أن محل التقدم والتأخر اعتدال الثانية لأنه وقت الحاجة وفي شرح الإرشاد ما يقتضي أن محله قيام الثانية . (قول الشارح وبكسه) هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه في المختصر ثم قال : وهذا نحو صلاته ﷺ بصفتان أه : فأخذ كثيرون به وقالوا إنه ورد في رواية وعلوه بأن الصف الأول أقرب إلى العدو فإذا حرسوا كانوا أجنة لمن خلفهم ومتوعان معرفة عدد المسلمين ورده أبو حامد وغيره بأنه يخالف الحديث بأن الصف الأول أفضل فقدمهم بالسجود وغير بينهم جماعة قال الإسوي ورجحه في المرقر وتبعه في المنهج وصححه في الروضة وغيرها فقال هو مراد الشافعي فإنه ذكر الحديث ثم

رسول الله ﷺ بصفتان رواها مسلم ويجوز أيضاً سجود الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية وعبارة المنهج كالمرح صدقة بذلك وبكسه



وهو جائز أيضا ويجوز فيه أيضا أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر الأول إذا لم تذكر أفعالهم بأن يكون كل من تقدم والتأخر بخطوتين ينفذ

أى عكس ذلك المذكور في الرواية وهو سجود الصف الثاني في الأول والأول في الثانية وكل منهما في مكانه والعبارة صادقة بغير ذلك أيضا كما يعلم مما يأتي . **(قوله وهو جائز أيضا)** أى كما جاز الأصل الذى في الرواية . **(قوله ويجوز فيه)** أى في ذلك الأصل الوارد في الرواية ولا يجوز رجوع ضميمه للعكس لخالفاته لقوله أيضا ولما يأتي بعد أى إذا سجد الصف الأول في الأول وأراد الصف الثاني أن يسجد في الثانية فله أن يسجد مكانه كما مر له أن يتقدم مكان الأول ليسجد ويتأخر الأول مكانه ليحرس لأن الحراسة للمتأخر أنسب وعمل التقدم والتأخر القيام ومنه الاعتدال . **(قوله إذا لم تذكر أفعالهم)** ولم تقتصر كثرة الأفعال هنا لعدم ورودها . **(قوله وهل هذا التقدم إلخ)** ظاهره عدم ورود التقدم والتأخر في الرواية مع تصريحهم أنه وارد فيها وسيأتى ما يفيدُه إلا أن يقال حمله الوجه الآخر على بيان الجواز لا الأفضلية . **(قوله وجهان)** أرجحهما أفضلية التقدم والتأخر . **(قوله والأول)** هو مبتدأ راجع للتقدم والتأخر وموافق غيره وللوارد متعلق بهذا الخبر وفي العكس متعلق بالمبتدأ وفي الحديث متعلق بالوارد والمعنى أن صورة العكس فيها سجود الصف الثاني في الركعة الأولى وهو في مكانه فإذا تقدم فيها السجود مكان الصف الأول وتأخر الصف الأول فيها للحراسة كان ذلك موافقا لما في الحديث من التقدم والتأخر في الركعة الثانية فعلم أن هذا التقدم والتأخر ليس من الوارد في الحديث كما مرَّت الإشارة إليه ويظهر على هذا أنه في الركعة الثانية في صورة العكس يعود الصف الأول إلى مكانه ويسجد ويتأخر الصف الثاني إلى مكانه ليحرس فراجمه . وحاصله أن عبارة المصنف كظهور صادقة بسجود الصف الأول في الأول في مكانه ويسجد الصف الثاني في الثانية وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما واردان في الرواية المذكورة وصادقة بعكس ذلك وهو سجود الصف الثاني في الركعة الأولى وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما غير واردين وتقدم أنها صادقة بمثل هذا في الركعة الثانية أيضا فراجمه وتأمل وافهم والله أولى من وفق وألم . **(قوله ولو حرس إلخ)** قال شيخنا الرمل بشرط المقاومة في كل حارس ولا يتقيد بما ذكره المصنف ويكره كون الحارس أقل من ثلاثة . **(قوله وعسفان)** أى يضم العين وصميت بذلك لعسف السيول فيها أو لكون السيول عسفنا فأذهبت أثرها وتعرف الآن بغيرها . **(قوله في غيرها)** أو فيها مع سائر كما مر . **(قوله وهي وإن جازت في غير الخوف إلخ)** صريحة أن الاقتداء في الأصلية خلف المعادة في الخوف سنة وفي الأمن مباح وكراعاة اقتداء المفترض بالمتفعل محمول على غير المعادة وقال شيخنا الرمل بسنها في الأمن أيضا كالخوف وكلام الشارح هنا وفيها يأتي بخلافه وعلى كلام شيخنا الرمل يقال إن الأمن يفارق الخوف من حيث شرطية كثرة المسلمين في الخوف دون الأمن وفيه بحث وقال بعضهم إنها في الأمن ذكر الكيفية الأخرى إعلاما بجوازها أيضا اهـ . **(قول الشارح ويجوز فيه)** الضمير فيه راجع لقوله وبالعكس . **(قول الشارح في العكس)** أى وهو سجود الصف الأول في الأول والثاني في الثانية فالمراد بالعكس هنا عكس العكس السابق في عبارة الشارح رحمه الله . **(قول الشارح ودفع إلخ)** هو بمعنى قول غيره التدرج المحتصل في ركعة للمعذر لا يضر انضمام مثله إليه في ركعة أخرى كما لو تخلف بركن في ركعة ويركن في أخرى . **(قول الشارح ما يذكر في قوله)** هذا وكذا ما سلف وما يأتي دفع لما يقال الأنواع هي الصلوات المقعولة في هذه الأحوال لا نفس الأحوال . **(قول الشارح ويكون له)** قال الأستاذ : يمكن الاستثناء عن هذا يتعدد الإمام نعم الصعابة لا تؤثر خلف النبي ﷺ فلذا سوى بينهما في الاقتداء به اهـ . أقول : في حالة الخوف قطعوا النظر عن تكليف مثل هذا واغترفت اقتداء بما ورد كما أن كلاما من صلاة عسفان وذات الرقاع مشتمل على ما يفسد عند الأمن ولكن جاز ذلك في الخوف لوروده ومن هذا الذي قلناه ربما يذهب الفهم إلى استحكال تفضيل غيرها عليها .

كل واحد في التقدم بين اثنين وهل هذا التقدم والتأخر أفضل أو ملازمة كل واحد مكانه أفضل وجهان والأول موافق للوارد في العكس في الحديث المذكور ويجوز أن يزداد على صفتين ويحرس صفان (ولو حرس فيهما) أى في الركعتين (فرفقا صف) على المناوبة ودام غيرها على المناوبة (جاء وكذا فرقة في الأصح) والثاني لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما في الحديث ودفع بأن الزيادة لتعدد الركعة لا تقصر . وعسفان قرية على مرحلتين من مكة بقرب بلبس (الثاني) من الأنواع ما يذكر في قوله (يكون) العدو (في غيرها) أى غير القبلة (فيصل) الإمام بعد جعله القوم فرقتين إحداها على وجه العدو (مرتين كل مرة بفرقة) تلعب المصلية أو إلى وجه العدو وتأتي الأخرى فيصل بها تلك الصلاة وتكون له نافذة (وهذه صلاة رسول الله ﷺ يهبط على) رواه الشيخان وهى وإن جازت في غير الخوف تدب إليها فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثا أم أربعاً

والنوع الثالث ذكره في قوله (لو وقف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصل) الإمام (بفرقة) كعتقا إذا قام للثانية فارقه) بالية (وأتمت) وذهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون) والإمام منتظر لهم (فأفقدوا به فصلهم) الثانية فإذا جلس للشهادة قاموا فأفقدوا الثانيهم) وهو منتظر لهم (ولحقوا وسلم بهم) وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاق) رواه الشيخان أيضا (والأصح أنها أفضل من) صلاة (بطن نخل) لسلامتها عما في تلك من اقتداء المفترض

بالمختلف المختلف فيه والثاني عكسه لأن الاقتداء في كل الصلاة أفضل منه في بعضها وبطن نخل وذات الرقاق موضعان من نجد (ويقرأ الإمام في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة والسورة (ويشهد) في انتظارها في الجلوس وبعد لحوقها في القيام بقرآن السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ثم يركع (وفي قول يؤخر) التسرعة والشهادة (للعلم) فذكرهما معه ويشتمل هو بما شاء من الذكر والتسبيح إلى لحوقها وقطع بعضهم بالأول والقطع به في التشهد هو الرجوع في الروضة كأصلها نظر إلى أن المعنى الذي أخرجت للقرائة له في قول التسوية بين الفرقتين في القراءة بهما وهذا المعنى لا يجيء في التشهد وما ذكر في الصلاة الثانية (فإن صلى مغربا بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه) الجائز أيضا (في الأظهر) لسلامته من التطويل في

(قول الشارح والنوع الثالث) ذكره في قوله بمعنى عبارته السابقة لأن وقوف فرقة في وجه العدو ليس من الصلاة. (قول المتن فإذا قام للثانية فارقه) يريد أن المستحب هذا وإن جازت المفارقة عقب رفع رأسه من السجدة الثانية وقوله في المتن وتحت خرج به كيفية أخرى رواها عن عمر هي ذهابها إلى العدو مصلية ساكنة وغنى الأخرى فصلهم معه ركعة وسلم ثم تقضى كل طائفة ركعة وهي مفضولة وقيل ممتعة. (قول الشارح والإمام منتظر) لو ترك الانتظار وركع فادر كره فيه صحت صلاتهم كافي الأمن. (قول المتن فأفقدوا الثانيهم) ويقرأون سرا لأنهم مقتدون حكما. (قول الشارح بزيادة تشهد) هذه الزيادة بالنسبة إلى صلاة المأمومين دون الإمام. (قول الشارح والثاني انتظاره في الجلوس أفضل) أي فعله يستمر جالسا فإذا أحرزوا نهيهم مكيروا ويكبرون

عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية والثاني عكسه أفضل للتجبر به الثانية عما فاتهما من فضيلة التحريم (ويستظهر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده أو قيام الثالثة) وهي أي انتظاره في القيام (أفضل في الأصح) لأنه عمل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الأول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ليدرك معه الركعة من أولها كالفرقة الأولى وتبع الشيخ هنا الحرر في حكاية الخلاف وجهين وفي الروضة كأصلها في حكايته

قولين وهو يقرأ الإمام في انتظاره في القيام أو يستغل بالذكر فيه الخلاف السابق قال في شرح المذهب : وكذا الخلاف في أنه يشهد في انتظارهم بعد قوله إن الفرقة الأولى إنما تقرأه بعد التشهد لأنه موضع تشهدهم (أو) صلى (رباعية) بأن كانوا في الحضر أو أدوا الإمام في السفر (في كل من الفرقتين (زكيتين) ويشهد بهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل كما تقدم . (فصل) بعد جعلهم أربع فرق (بكل فرقة ركعة) وفارقت كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الأولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهد الآخر فيسلم بها (صحت صلاة الجميع في الأظهر)

والثاني تبطل صلاة الإمام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي ﷺ في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا بطلان صلاة الإمام والثالث تبطل صلاة الفرق الثلاث لمشارقتها قبل انتصاف صلاتها على

فعل التفضيل لأنه قيل بكرهه . (قوله قولين) قال بعضهم وهو الصواب . (قوله بعد قوله إغ) دفع به توهم إرادة التشهد الأول أو مع الأخير كما في عبارة شرح المذهب وإنما المراد به هنا فيها تشهد الإمام أو مع الأخير لأنه عمل الانتظار فأمل . (قوله ويشهد بهما) أي الفرقتين أي يكون تشهده حالة اقتدائهما ثم تفارقه الأولى وهو جالس ينتظر الثانية على الوجه الأول أو حال قيامه في انتظاره على الوجه الآخر . (قوله وهو منتظر فراغ إغ) الأولى وهو منتظر الحضور إغ لأن يكون أثر الفرقة الرابعة فغلبها على من قبلها وإن كان موها غير المراد فأمل . (قوله صحت صلاة الجميع) وينتدب سجوده السهو في كل ما خالف الوارد من هذه الكيفيات لأنه قيل فيها بالبطلان كما ذكره الشارح . (قوله والصحيح إغ) هو المحمد . (قوله وسهو كل فرقة إغ) حاصله أن سهو الإمام يلحق من حضره أو تأخر عنه لا من فارق قبله وإن سهو القوم محمول حال اقتدائهم ولو حكما لا بعد مفارقتهم . (قوله بخلاف الترس والدرع) فكره حمله كالجمعة وكلامه محتمل لأن يكون ذلك من السلاح

متابعه له قاله السبكي رحمه الله ومنه تستفيد أن الشخص في حالة الأمن إذا كبر والإمام في التشهد الأول فقام عقد إحرار المأموم يطلب من المأموم أن يكرر أيضا متابعة له وهي مسألة حسنة . (قول المتن في الأظهر) لأن الحاجة قد تقتضي ذلك ولأن الانتظار إما هو بإطالة القيام والقعود والركعة والذكر بل لو لم تكن حاجة جاز ذلك أيضا كما سبق عن شرح المذهب . (قول الشارح والثاني تبطل صلاة الإمام) قال ابن سريج : تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فإن الأولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة بخلافه الوارد من جهة أن المنتظرين فيما ورد هم الطائفة الثانية بخلاف المنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله فإن قلنا يقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط إن علمت وإن قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة إن علمتا تقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفرع على قول الجمهور المذكور في الأم وبه تعلم أن قوله لزيادته على الانتظارين إغ ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لأن البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وإنما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الإمام فيهما بل المراد زيادته من حيث الطول الخالف لما ورد في انتظار النبي ﷺ أو باعتبار أن الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه إلا بترجمة أصوله والله أعلم . (قول الشارح لمشارقتها إغ) أرشدك به إلى أن مراده الأول بخلاف الرابعة فإنها لم تفارق وذلك علة الصحة . (قول الشارح تبطل صلاة الجميع) الظاهر أن علة هذا عدم ورود . (قول الشارح والصحيح عدم اشتراطه) مقابل قوله لم يذكره الأكثرون (قول الشارح كفضله في حال الاختيار) أي فيبطل صلاة الرابعة فقط وإن لم ينو المفارقة . (قول الشارح من الفرقتين في الثانية) كذا في الخبر أمالو فرقه أربع فرق فالحكم في الركعة الأولى مستمر في الأربع . قال السبكي : ولك أن تدرجه في كلامه وثانية الرابعة كثانية الثانية وثانية البوائ كثانية الأولى . (قول الشارح لمشارقتهم الإمام إغ) هل مبدؤها انتصاب الإمام فقاما لأن الجميع صارتون إليه أم رفع رأسه من

النبي المذكورة فإنها بعد الانتصاف والرابع ذكره في الروضة تبطل صلاة الجميع وأسقط قول الحرر في جواز ما ذكر إذا مست الحاجة إليه الذي نقله في الشرح عن الإمام ولم يتبعه في الروضة لما قال في شرح المذهب لم يذكره الأكثرون والصحيح عدم اشتراطه وبقي كلام الإمام أنه إن لم تكن حاجة فهو كفضله في حال الاختيار ويقاس بما ذكر المغرب إذا صلى بكل فرقة ركعة (وسهو كل فرقة) من الفرقتين في الثانية (محمول في أولاهم) لاقتدائهم فيها واقتضى يحمل سهوه الإمام (وكذا الثانية الثانية)

سهوهم فيها محمول (في الأصح) لاستمرار اقتدائهم بانتظار الإمام لهم والثاني يقول انفردوا بها حسا (لثانية الأولى) لمشارقتهم الإمام ولها (وسهو) أي الإمام (في الأولى يلحق الجميع) فوجد الأول آخر صلاتها وكذا الثانية وإن لم يسجد الإمام (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الأولين) لمشارقتهم له قبل سهوه ويلحق الآخرين (ويمن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والشاب بخلاف الترس والدرع (في هذه الأثر) الثلاثة من الصلاة احتياطاً (وفي قول يجب) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلُوا أَسْلُحَكُمْ ﴾ وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني وهما في الظاهر فالنكس كيف عليه دم أو سقى مما نجسا

ونيل يريش ميتة لا يجوز حملوه وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح في وسط القوم ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك فظاهر أوجب على الأول أيضا ويجوز ترك الحمل للمعز كمرض أو مطر قال الإمام : ووضع السيف مثلاً بين يديه كحمله إذا كان مد

اليد إليه في السهولة كدعها إليه وهو معمول (الرابع) من الأنواع يجعله (أن يلصم القتال) فلم يتمكنوا من تركه بحال (أو يشعل الحرف) وإن لم يلتحم القتال فلم يأمنوا العدو ولو ولوا عنه أو انقسموا (فيلصق كل منهم كهل أمكن راكمها وماضيا) ولا يفر الصلاة عن الوقت قال تعالى : **فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا** (يعذر تركه) استقبال (القبلة) بسبب العدو للضرورة فلو انحرف عنها بجماع الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة. قال في الروضة : عن الأصحاب وصلاة الجماعة في هذه الحالة أفضل من الانفراد كحالة الأمن (وكذا الأعمال الكثيرة) كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها (لحاجة) إليها (في الأصح) قياسا على ما في الآية من المشي والركوب والثاني لا لمدحور العذر بها والثالث يعذر فيها بدفع أشخاص دون شخص واحد لندرة الحاجة إليها في

وهو مستثنى أو أنه ليس منه ويراد بالسلاح ما يقتل الغير لا ما يدفع مطلقا والأول ما في غير المجموع والثاني ما فيه كما قاله الخطيب. (قوله ويكره حمل ما يتأذى به) إلخ لم يرم إن غلب على الظن أنه يؤذى كما قاله الإسنوي وهو المعتمد. (قوله وجب إلخ) أي ولو مؤذيا أو نجسا وإن وجب القضاء كما ساقى. (قوله كحمله) أي من حيث الاكتفاء به عنه لا في حكمه إذ قد يجب الوضع حيث يجرم الحمل كالنجس. (قوله الرابع) أي النوع الرابع من الأنواع السابقة. (قوله يجعله) أي مع حمله بدليل عدم التأويل بما يذكر كالأنواع قبله أو البقاء طرفة أي في حمله ردا على الإسنوي القائل بأنه ليس في حمله والصواب التصريح بالثالث قال بعضهم : ولا مانع من إرادتها معا. (قوله لو ولوا إلخ) علة لعدم تمكنهم من أحد الأنواع السابقة. (قوله فيصل) أي ولو أول الوقت حيث وجد أي بعد الشروع وكذا قبله حيث لم يرج الأمن فيه كما مر فإن رجاءه ولو بقدر ركعة في الوقت وجب التأخير. (قوله ولا يفر الصلاة) أي التي تقدم ذكرها أو بالباب. (قوله فلو انحرف) هو يحترز سبب العدو. (قوله وطال الزمن) أي عرفا فإن لم يعطل لم يسجد للسجدة على المعتمد على ما تقدم. (قوله كالمصلين حول الكعبة) نعم يخفف هنا التقدم على الإمام في جهته وزيادة المسافة على ثلثائة ذراع. (قوله وصلاة الجماعة إلخ) وتقع لهم سنة لا فرض كصلاة للمعز كذا قالوه وفيه نظر فرجعه. نعم إن كانوا في عمل غير محتاج لشعار فظاهر. (قوله وكذا الأعمال) ومنها النزول والركوب. (قوله لحاجة) إليها بخلاف ما لا حاجة إليه فلا يخفى إن كان يضرب في الأمن ولو انضم المحتاج إليه مع غيره فكذلك كما لو احتاج إلى ضربة قصد الأربعة فيضرب شروعه في الثانية إلى التي تلي ثم تضرب الأربعة ولو احتاج إلى ثلاثة فقصد ستة ضرب شروعه في الرابعة فإن احتاج إلى أربعة منها لم تضرب كلها لعدم قصد المبطل كذا قالوا هنا وقاس الأمن فيما لو قصد ثلاث خطوات حيث قالوا يضرب شروعه في الأولى أنه يضرب هنا كذلك لأن غير المبطل مع المبطل مبطل فإن قالوا اغتفر هنا للضرورة قلنا فالواجب التقدير بقدرها فأنه. (قوله لا صياح) أي نطق بمبطل ولو بلا رفع صوت. (قوله لعدم الحاجة إليه) أي شأته ذلك فيبطل به وإن احتاج إليه كرد خيل أو ليبرف أنه فلان بل وإن وجب كتيبه من يراد قتله أو خوف وقوعه في مهلك وتقل عن شيخنا الرمي عدم البطلان مع الحاجة وجوب القضاء كما مسك السلاح النجس ولم يصح عنه وصياح مرفوع عطفًا على الأعمال وكلام الشارح يصرح به وقيل بمرور عطفًا على ترك واختار الأول لإفادته الشأن المذكور سابقا. (قوله أو يجعله) أي فوراً ويخفف حمله زمن جملة للضرورة، وإن زاد على زمن الإلقاء والبيضة المانعة من السجود كالسلاح

السجود وجهان قال السبكي : ومبذوها نية المفارقة هـ . وقد سلف لك على قول الشن فإذا قام للثانية فارتقه أن الأفضل تأخير المفارقة إلى القيام. (قول الشارح ويجوز ترك الحمل للمعز إلخ) أي على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة أيضا لأن المراد الجواز المستوي للطرفين. (قول الشارح يجعله) يعني أنه ذكر النوع وعمله وقال هنا يجعله وقال فيما سلف ما يذكر كأنه مجرد تنقن. (قول المتن أن يلصم القتال) مأخوذ من التصاق اللحم باللحم. (قول الشارح ولا يفر الصلاة عن الوقت) فيه إشعار بأن هذا النوع إنما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه وأما باقي الأنواع فآظفها فيها عدم اشتراط ذلك. (قول المتن وكذا الأعمال الكثيرة) الظاهر أن المراد الثلاث المتوالية ويحصل الكثرة عرفا. (قول الشارح لعدم الحاجة إليه) لو احتاج إلى أنذر أحد من يريد الكافر الفتك به فيحصل اغتفاره وعدم القضاء ويحصل وجوب القضاء. (قول الشارح شرعا) رد لما يقال التصريح بالعجز غير صواب. (قول المتن في الأظهر) قال الإسنوي : هذا تخريج الإمام ومقابله هو النصوص والمنقول عن الأصحاب فعل

دفعه (للاصباح) أي لا يعذر في لعدم الحاجة إليه (وبلغى السلاح لإفادته) حذر من بطلان صلاته في الروضة كأصلها أو يجعله في قرابه تحت ركابه إلى أن يفرغ من صلاته إن احتمل الحال ذلك (فإن عجز) عما ذكر شرعا بأن احتاج إلى إمساكه (أو مسكه أو لقتله) للصلاة حيث (في الأظهر) ونقل الإمام عن الأصحاب

أنه يقضى لنور عذره أى دعى السلاح ومنع لهم تدوره وقال هو عام وخرج المسألة على القولين فيمن صلى في موضع نجس وقال هذه أولى بنفى القضاء للقتال الذى أحتمل له الاستدبار وغيره . قال الرافى : فجعل الأقيس نفى القضاء أو أشهره وجوبه أو قصر فى المحرر على الأقيس ولم يزد فى الروضة على كلام الإمام شيئا وقال فى شرح المذهب قبله ظاهر كلام الأصحاب القطع بوجوب الإعادة ( وإن عجز عن ركوع أو سجود أو ما ) بها

(والسجود أخفض) من الركوع فى الإمامة هما (ولهذا النوع) أى صلاة شدة الخوف (فى كل حال) وهزيمة مباحين أى لا إثم فيها كقتال أهل العدل لأهل البنى وقال الرقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها وكهسب المسلم فى قتال الكفار من الثلاثة بخلاف ما دونها (وهرب من حريق وسيل وسبح) إذا لم يجد مددلا عنه (وغرم عند الإحصار وخوف حصه) بأن لا يصدق المستحق وهو عاجز عن بينة الإحصار (والأصح منه) غرم خاف فوت الحج بغتة وقوف عرفة لو صل متمكنا لأنه لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس والثانى يقول الحج بالإحرام كالخاضع والفوات طارئة عليه وعلى الأول وجهان أحدهما يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة حين والثانى يصح متمكنا ويفوت الحج لعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه فى الشرح الكبير وأقرب فى الصغير وقال

المتجسس . (قوله أنه يقضى) هو نص الشافى ونقل الأصحاب وهو المحدث وكلام المصنف معترض . (قوله أولى بنفى القضاء) أى على المرجح هناك كما هنا . (قوله والأشهر) هو من كلام الرافى فلا يخالف ما مر عن الأصحاب . (قوله والسجود) يصح نصبه ورفعوه وكونه أخفض وجوبا . (قوله وله (إغ) إن كان فى الصلاة مطلقا ولا يلزمه قطعها ولو فى أول الوقت وكذا إن كان قبل الشروع ولم يرج الأمن فى بقية الوقت وإلا فعند ضيقه . (قوله لا إثم فيهما) فالمراد بالمباح غير الحرام وكلامه يفيد أن الباغى أثم بقتاله . (قوله من الثلاثة) ليس قيادا فى غير الصف ولو تمكن من نوع من الثلاثة السابقة قدمه على هذا . (قوله من حريق) لا شدة حر على المحدث . (قوله وسبح) ومثله خوف لحرق من له عليه قصاص يرجو العفو عنه وخوف انقطاع عن رفقة وعروج من أرض مضبوطة ولحق دابة شردت أو عبد أبى أو خاطف نحو نعله إن خاف ضياع ذلك وإلا فلا ولا يضرب طع نجاسة جافة لم يتعمده وفارقها حالا وإلا بطلت صلاته وإن ضاق الوقت وإذا زال عذره أثم صلاته مكانه مستقبلا ولا إعادة عليه وإن كان ركوعه وسجوده بالإمامة كما مر ، نعم إن تبين حائل يمنع من وصول نحو السباح إليه لزمه القضاء كما يأتى فى العلو ويؤخذ من الإلحاق فى هذا أنه لا يلزم المأموم قطع قنوته عن الإمام وأنه لا يضرب بعد مسافته عنه ولا تأخر عنه كما مشى عليه ابن حجر والمخطيب وابن قاسم وغيرهم وخالفهم شيخنا فى ذلك . (قوله والأصح منه) غرم بالحج خرج به مريد الإحرام . (قوله فوت الحج) خرج به العمرة ليس قضاءها بل لعدم فوائدها كما قاله شيخنا تهما لابن حجر واعتد شيخنا الرمل أن العمرة المنفردة فى وقت معين كالحج وفيه نظر . (قوله فوت ما هو حاصل) أى له فلا يرد أنهم أخفوا بالحج فى جواز الترك إنقاذ غريق أى ليس عبده ولا دابته ونحوهما وخوف صائل أى على غير نفسه أو ماله وخوف انفجار ميت وأما نحو عبده وماله ونفسه فهى كخطف نعله فيما مر . (قوله أحدهما يؤخر الصلاة) وهو المحدث ولو أوعاها . (قوله هذا النوع) وكذا ما قبله مما يمتنع فى الأمن . (قوله ففوت عدا) ولو يخبر عدل والمراد به مطلق التردد الشامل للشك . (قوله بخلاف ظنهم (إغ) وكذا يجب القضاء لو بان كظنوا أنه عدو لكن ظهر بينهم مانع كشدق أو ماء أو حصن أو بان العدو قدر ضعفهم فأقل ، نعم لو بان أن قصد العدو الصالح فلا قضاء لعدم الإطلاع على التبة فقولوه الذى تبين خطؤه يعنى بما يمكن الإطلاع عليه .

المصنف اعتراضا بحكاية القولين ومخالفة للمصوص وقول الأكثرين . (قول الشارح أى دعى السلاح) جعل الإستوى دعى السلاح من العام وعمل القضاء بندرة القتال الذى ينشأ عنه ذلك . (قول الشارح أى صلاة شدة الخوف) أى بلا إعادة . (قول المتن فى كل حال (إغ) يجوز له ذلك أيضا إذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه لو سكن غليل الولي ، ذكره الرافى رحمه الله وقول الشارح أى لا إثم فيهما أى يشمل المباح الواجب وغيره من الجائر . (قول الشارح أحدهما يؤخر الصلاة) أى وجوبا . (قول الشارح لأن قضاء الحج (إغ) أى ولأنه عهد تأخير الصلاة ما هو اليسر من هذا كما فى الجمع ولو أمكنه فى تأخير الصلاة إدراك ركعة . قال الإستوى : فالتجسس القطع بالجواز . (قول الشارح هذا النوع) مثله كاتنقل الرافى عن البغوى صلاة عسافن وذات الرقاع ا هـ . لكن ينبى أن يخص البطان فى صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفى صلاة عسافن بغير الإمام .

فى الروضة الصواب الأول (ولو صلوا) هذا النوع (السواد ظنوه عدوا البان بخلاف ظنهم) كابل أو شجر (فقتلوا بالظن) لتركهم فروضا من الصلاة بظنهم الذى تبين خطؤه والثانى لا يجب القضاء لو جرد الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ جُرُوءًا فَلَا يَكُونُ بِكُمْ فَاسِدًا يُفْسِدُ فَعَلَكُمْ سُوءًا فَلَا تَكُونُوا بِهِ مُتَكَلِّفِينَ ﴾ . (قول الشارح فلو جازا أو ركنا) وسواء فى جريان القولين كانوا فى دار الحرب أم دار الإسلام استند ظنهم إلى أخبار أم لا وقبل أن لا قيل أن كانوا فى دار الإسلام أو لم يستند ظنهم إلى أخبار وجب القضاء قطعاً .

(فصل) يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره (٥) كلبسه والتدثر به واغذاه سترًا. روى الشيخان عن حذيفة حديث: «لا تلبسوا الحرير»

ولا الديباج وروى البخاري عنه أيضًا: «هنا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباج وأن تجلس عليه» (ويحل للمرأة لبسه) لحديث: «أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها» قال الترمذي: حسن صحيح، واغتشى كالرجل (والأصح تحريم الفراهشة) إياه لأنه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين للزوج المطلوب (وأن للولي إلباسه الصبي) إذ ليس له شهامة تنافي خنوة الحرير بخلاف الرجل (قلت الأصح حل الفراهشة) إياه (وهو قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) إطلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس للولي إلباسه الحرير بل يمنعه منه كفره من المحرمات والثالث الأصح في الشرح له إلباسه قبل سبع سنين دون ما بعدهما كيلا يعتاده وتعقبه في الروضة بأن الأصح الجواز مطلقًا كما في المحرر قال: ونص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب على تزوين الصبيان يوم العيد بلبس الذهب والمصبغ ويلحق به الحرير (ويجوز للرجل لبسه للضرورة أو كحرب مهلكين أو فجأة حرب ولم يجز

(فصل) في بيان ما يحل وما لا يحل من الملبوس الذي منه ما يحتاج إليه المقاتل وما يذكر معه. (قوله على الرجل) جمع رجل وهو الذكر ولو احتال فيشمعل الخنثى البالغ العاقل ولو كافرا وإن لم نغمه منه. (قوله استعمال الحرير) الشامل للفرش كما يأتي بما يتعارف فيه في البدن بلا حائل يغطاه أو فرش أو لبس يشمل الجلوس تحت ناموسية وإن بددت أو بشخانة والغطا بلحاف ولو مع حائل تحته وخرج الجلوس عليه على حائل بينهما ولو رقيقا واتخاذ له بقصد استعمال من يحرم عليه والمشي عليه ولو بغير حائل وستر حيوان به ويحرم ستر جدرا ونحوها به كستر ضرائح الأولياء إلا الكعبة وقبور الأنبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم المرور والفرجة عليها لغير حاجة خلافا لابن حجر. (تنبية) يعلم ما هنا وما يأتي في زكاة النقد أن المحمل المشهور غير جائز ولا تحمل الفرجة عليه ولا يصح الوقوف عليه ومثله كسوة مقام إبراهيم عليه السلام وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع فراجع ذلك وحرره. ويحل لبس خلع الملوك لمن خاف من تركها ضررا بقدر الحاجة ولا يحل غطاء عمامة. قال شيخنا: للرجل ويجوز للمرأة ولا يحل كتابة عليه ولو لصداق امرأة أو اسمها ولا يحل الرسم عليه وتحل خياطته لأنها لا تعد استعمالا. (فروع) يحل منه الأزرار بالمعادة كالطريف الأتني وخطب خياطة وخطب سبعة لا شراريها ونقل عن شيخنا الرملي جواز الشراريب تبعًا للخطب ويحل خيط مصصف وكيسه لا كيس دراهم ويحل خيط غطاء كوز وغطاؤه لأنه مندوب وخطب ميزان وخطب منطقة وقنديل وليقة دواة ونحو تكة لباس وخطب مفتاح ويحل اتخاذ ورق الكتابة منه لأنه استحالة ونقل عن شيخنا الزبائدي حل منديل فراش الزوجة للرجل قال لأنه لا يعد استعمالا كالأستنجاء بالحرير المتقدم حله وفيه نظر فراجع. (قوله الحرير) ومنه القز ومثله المزعفر من صبيغ أكثره ويكره المصفر. (قوله والتدثر به) ولو مع حائل كما مر إلا إن كان حشوا ولو لمخدة أو لحاف ومنه ما لو خاط ثوبا على وجه اللحاف أو خاط ثوب حرير بين ثوبين من غيره فإن كان بغير خياطة حرم فيها. (قوله واتخاذ سترًا) ومنه الناموسية ونحوها كما مر حيث عد مستعملًا عرفًا ولو مع حائل. (فاائدة) استعمال الذهب كالحرير يعتبر فيه العرف فيحرم الجلوس تحت السقوف المذهبة إن حصل بالعرض على النار شيء منها والأفلا كما في الأواني المصهورة وأما النعل فحرام مطلقًا كما مر فيها أيضًا. (قوله ويحل للمرأة لبسه) ولو مزر كشًا بذهب أو فضة ولو في المدايس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها ولا معاقبتها ما لم يدخل في الثوب معها. (قوله وأن للولي) ولو غير أب وجد إلباسه الصبي والمجنون والنعل من اللبوس. (قوله حل الفراهشة) ومثله تدبرها نعم يحرم فيها المزركش بما مر آنفا. (قوله بأن الأصح الجواز مطلقًا) هو المعتقد. (قوله يوم العيد) أي مثلاً. (قوله والمصبغ) بشدائد الموحدة أي المصبوغ. (قوله لبسه) وفرشه والتدثر به. (قوله مهلكين) المراد ضرر لا يحتمل عادة وإن لم يبعث التيمم. (قوله وللحاجة) ولو يتعمد أو تقيص حيث لأزرار ومنها ستر العورة في الخلوة ولا يلزمه قطع ما زاد على الحاجة منه. (قوله وحكة)

(فصل يحرم على الرجل الخ) (قول الشارح ولا الديباج) هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويجوز فيه الفتح والكسر وأصله ديباه بالهاء. (قول الثمن الفراهشة) مثله التدثر بالألوي وقول الشارح لأنه ليس في الفرش إلخ أي كأنه يجوز لها التحلل بالذهب ويحرم عليها الأكل في الأواني منه. (قول الشارح والوجه الثاني) (إخ) قال الإسني رحمه الله: الأوجه في الصبي جارية في استعمال الحل أيضًا ونقل عن شرح المذهب أن محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد. (قول الثمن ويجوز للرجل) استثنى ثلاث صور: حالة الضرورة والحاجة والقتال. (قول الثمن لبسه) أفهم جواز غير اللبس بالألوي. (قول الثمن مهلكين) قال الإسني مثل ذلك الخوف على العضو المنفعة قال بل لتجنبه إلحاق الألم الشديد بذلك. (قول الثمن ولم يجز غيره) ينبغي أن يكون قيدًا في

غيره وللحاجة كحرب وحكة ودفع قمل) روى الشيخان عن أنس أنه عليه السلام رخص لعبد الرحمن ابن عوف والزبير بن العوام لبس الحرير لحكة

كانت بهما وأنه رخص لهما لما شكر الإله القبل في قمص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر وقجاعة بضم الفاء وفتح الجيم والمد وفتح الفاء

الفاء وسكون الجيم  
(وللقتال كديهاج لا يفرم  
غيره مقامه) في دفع  
السلاح قياسا على دفع  
القتل (ويوم المركب من  
الإبريسم) أي حرير  
(وغيره إن زاد وزن  
الإبريسم ويحل عكسه)  
تقليدا للأكثر فهما  
(وكذا) يحل (إن استويا)  
وزنا (في الأصح) والثاني  
يقبل الحرام والإبريسم  
يفتح الهززة والراء  
وبكرهما وبكر الهززة  
وضح الراء (ويحل ما طرز  
أو طرف بخرير قدر  
العادة) في التطريف وقدر  
أربع أصابع في الطراز كأي  
الروضة وأصلها غان  
جاء ذلك حرم. روى  
مسلم عن عمر قال: نهى  
رسول الله ﷺ عن لبس  
الحرير إلا موضع أصبعين  
أو ثلاث أو أربع. وروى  
مسلم أيضا عن أسماء بنت  
أبي بكر أنه ﷺ كانت له  
جبة يلبسها لها لبنة من  
ديباغ ورفجها مكثوفان  
بالديباغ واللبنة بكسر  
اللام وسكون الموحدة  
بعدها نون رقة في جيب  
القميص أي طوقه. وفي  
ترواية لابي داود: مكثوفة  
الجيب والكمين والفرجين  
بالديباغ والمكثوف  
الذي جعل له كفة بضم  
الكاف أي مسجاف (و)  
يحل (ليس الثوب النجس  
في غير الصلاة ونحوها)

من عطف الخاص لأنها جرب بابس وعمل الجواز أن آذاه غيره ولا يضر قدرته على إزالته بدواء مثلا. (قوله  
وللقتال) ولا يتقيد بالفجأة فهو أعم وما في ابن حجر غير مستقيم. (قوله كديهاج) بكسر الدال وفتحها  
فارسي معرب وجيمه بدل من هاء مأخوذ من التدييح وهو النقش والتحسين وجمعه ديبايج أو ديبايج. (قوله  
إن زاد وزن الإبريسم) ولو احتيالا لأنه ليس طارئا على الثوب ولذلك لو شك في زيادة وزن المطرز لم يجرم  
كما في الضبة ولفظ الإبريسم فارسي معرب وهو ما عوت دودته فيه فإن خرجت منه حية فهو القز واسم الحرير  
بمعهما. (قوله يحل إن استويا وزنا في الأصح) وهو المحتمد بخلاف القرآن مع التفسير نظرا لأصله مع  
التعظيم. (قوله ما طرز أو طرف بخرير) خرج ما طرز أو طرف بذهب وقضة فحرام مطلقا كالمنسوج بهما،  
نعم لا يجرم لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل يوضعه على النار شيء وإن كان منسوجا فيه. (قوله  
في التطريف) وهو التسجيف ولا يعتبر فيه وزن بل عادة أمثاله فلو فعله زائدا لزمه قطعه ولا يسقط القطع  
ببهمه لمن هو عادة كما لو باع كافر دارا ينهاه عالية لمسلم ولو اشترى زائدا على عادة أمثاله من أهله لم يلزمه  
القطع لأنه دوام كما لو اشترى كافر دارا عالية من مسلم. (قوله وقدر أربع أصابع) أي عرضا ولو احتيالا  
وإن زاد طولها. (قوله في الطراز) والمتبر فيه الوزن وأصله ما على الكنف والمراد هنا الأعم الشامل لما في داخل  
الثوب وخارجها ولو بالبرة وسواء في المنسوج ما لحمته الحرير أو سله أو بعض كل منهما وخرج بالحرير  
الكتان والطنان والصوف ونحوها وإن غلت أثانها عنه. (فروم) تسن العذبة بطرف العمامة وكونها بين  
الكفتين ولا يكره تركها ويحرم إبطالها فاحشا ويسن في كم الرجل إلى رصفه وفي ذيله إلى نصف ساقه  
ويكره زيادته على الكعب ويحرم مع الخيلاء وفي كم المرأة والخشبي ما يحصل به احتياض الستر وفي ذيلها  
زيادة نحو ربع ذراع عن الكعب ويندب التنقع والتسرول والإزار ولو للرجال ويحرم إفراط سعة الأكمات  
أو الثياب أو طولها مع الخيلاء ويكره بغرها إلا لمن صارت شعارا له لنحو عمل بل يندب إن كان سببا لانتحال  
أمر أو اجتناب نهى ويندب التعمم قائما والتسرول جالسا لأن عكسهما يورث الفقر والسيان ويكره المشي  
في نعل أو خف واحد والاتصال قائما لغير نحو ملابس خشية السقوط ويندب خلع النعل أو الخف للجلوس  
وجعله في غير أمامه إلا لخوف عليه. (فائدة) لم تجز في طول عمامته شيء وإن كان إزاره أربعة  
أذرع ونصفا تقريبا في عرض ذراعين تقريبا وكذا ودلوه وقيل كان ستة أذرع في عرض ثلاثة وكلها من  
صوف. (قوله ويحل لبس الثوب النجس) أي المتنجس لما يأتي وكاللبس الإغراض والتأثير به وتوسده ولو في

المسأئين قبله. (تخفيفه) خطر بذهني أن يقال هلا جوز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد  
غيره كتحلية الآلة لأن باب الحرير أوسع والجواب أن التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن  
البدن بخلاف التزين بالحرير فهما والله أعلم على أن ابن كعب جوز اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال من  
الحرير وإن وجد غيره للمعنى السابق وقد علمت جوابه. (فائدة) تجوز كتابة الصداق في الحرير كنسجه  
ونحوها طلبة للراءة كما أتى به فخر الدين ابن عساكر مفتي الشام وتيمه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن  
أفتى النووي بالتحريم من حيث إن الكتابة استعمال من الكتاب للحرير. (قول المتن من الإبريسم) قال في  
الكفاية: هو الذي حل من على البدنة بعد موتها فيه القز ما قطعت وخرجت منه حية فإنه لا يمكن حله وبغزل  
كالكتان قال: كذا رأيت في كلام بعضهم. (قول المتن الإبريسم) فارسي معرب. (قول المتن وكذا إن  
استويا في الأصح) لأن الأصل في المنافع الإباحة. (قول المتن أو طرف إلخ) الطرف هو الذي جعل في طرفه  
حرير. قال السنوي: سواء كان من خارج أم من داخل. (قول المتن النجس) أي المتنجس وإنما جاز ذلك  
لأن استدامة الطهارة تشق خصوصاً على الفقير وفي الليل.

كالطواف مطلقا بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطعه الفرض بخلاف النفل (لا جلد كلب وخنزير) أى لا يحمل لبسه (إلا لفرضه كقبضة

قال) ولم يجد غيره لأن الخنزير لا يحمل الانتفاع به في حياته بخلاف وكذا الكلب إلا لأغراض مخصوصة فيعد موتها أولى (وكذا جلد الميتة) لا يحمل لبسه إلا لضرورة (في الأصح) كجلد الكلب والثاني يحمل مطلقا بخلاف جلد الكلب لفظ نجاسته (ويحمل الاستصحاب بالدهن النجس على المشهور) سوا عرضت له النجاسة كالزيت أم لا كودك الميتة والثاني لا ما يصيب بدن الإنسان وثيابه من الدخان عند التقرب من السراج. وأجيب بأنه قليل مغفور عنه، وروى الطحاوى في بيان المشكل عن أبي هريرة: سئل النبي ﷺ عن فارة وقعت في سمن فقال: «إن كان جامدا فغسلوها وما حولها فألقوها وإن كان مائعا فاستصحبوا به أو فانتصروا به» وقال: إن رجاله ثقات، وروى البخاري: «استصحبوا به ولا تأكلوه» وسنده ضعيف.

مسجد كما يأتي ولغير آدمي نعم يحرم إن لم تنجس بغير عرق. (قوله كالطواف) هو مثال لغير الصلاة ونحوها لا لنحوها كما توهمه بعضهم لأنه لا يحرم قطعه ولو فرضا ومثله خطبة الجمعة ونحوها. (قوله مطلقا) هو تعميم لبشمل الصلاة ونحوها كما يدل له تحليل الشارح بقوله لقطعه إلخ وقيل هو تعميم في غير الصلاة ونحوها ويدخل فيه ما كان حاجة أولا. (قوله في ذلك) أى الصلاة أو نحوها ولو أسقطه المصنف لكان صوابا كما ذكره في المنيع إذ ليس من حيث هو جائز ولو في الصلاة والمسجد وحرمت فهما لقطع الفرض وصون المسجد عن النجاسة والمراد بنحوها نفل صلاة نذره لحزمة قطعه<sup>(١)</sup> حيث لم يحمل له الشارح لعدم تصوره كاعلمت. (قوله لقطعه الفرض) من الصلاة كاعلم بخلاف النفل مطلقا إلا إن استمر فيه لتلبسه بعبادة فاسدة. (قوله أى لا يحمل لبسه) أى جلد الكلب والخنزير لغرضهما ولو غير آدمي ويحل لما خرج بلبسه افتراضه والتدثر به فهما حلال مطلقا كالجلد بقية الأجزاء فيحرم تسميد الأرض وديع الجلد بهنهما، نعم على استعمال الشئبة المعروفة لمشط الكنان ما لم تكن رطوبة. (قوله إلا لفرضه) أو حاجة كما مر في التحرير. (قوله وكذا جلد الميتة لا يحمل لبسه) وكذا لا يحمل استعمال بقية أجزائها نعم يحمل الاشتراط بمشط من نحو العلاج على المتحد حيث لا رطوبة ويحل حرمة لبسه للآدمي ولو غير آدمي أو فوق الثياب كقراء الذناب ويحل لغير آدمي افتراضه مطلقا والتدثر به كذلك. (قوله ويحل الاستصحاب به) إلا في مسجد مطلقا في ملك غيره وموقوف إن لوث فيها ويحل طلاء السفن به وإطعامه لبيمة وجعله صابوا مثالا. (تفصيله) يجوز تنجيس البدن لفرض كعجن سرجين وروطه مستحاضة وإصلاح قبلة في زيت نجس بنحو أصبع وإن وجد غيره والتدلى به ويحل تنجيس ملكه كوضع زيت نجس في إناء طاهر ما لم يضيع به مالا وتنجيس ملك غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقوف بالسرجين في البيوت وترية نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض وديع الجلد بغير مغلف كما مر. (فروع) قال شيخنا الرملي: يحرم إلقاء القمل ونحوه في المسجد ولو حيا لأنه وسيلة لموته فيه ويحرم إلقاء الحى في غيره إن تأذى أو أذى ومخالفة ابن حجر وجوز إلقاءه حيا بلأذى ولو في المسجد وهو ظاهر. (قوله كودك الميتة) أى من غير مغلف كما مر.

### [باب صلاة العيدين]

المختصر فيها مالا يفتقر في غيرها كرفع الدين في التكريرات وإن توالى والمطلوب فيها ما لم يطلب في غيرها وهى من خصائص هذه الأمة. والعبد ما عوذ من العود لأن الله تعالى يعود على عباده فيه بالسور كل عام ولذلك طلب عقب الصور والصح الموجهين للمغفرة من الذنوب التى هى أعظم أنواع السرور وقيل لعوده في كل عام وقيل غير ذلك ويرسم بالأياء في مفرده وجمعه ليشير عن أعياد الخشب. (قوله لواطية النبي ﷺ) هذه علة التأكيذ اللازم لها السنية فهى دليل لما واستدل بعضهم على السنية بأنها صلاة ذات ركوع وسجود لا أذان لها كما في الأصول ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالأضحية وأول عيد صلاة النبي ﷺ عيد الفطر فيها وفرض رمضان في شعبان وزكاة الفطر في رمضان المذكور. (قوله جماعة) ولو للنساء والعبيد والصبيان وكذا للحاج إلى بيتى فتدب له فرادى (قول المغن لا جلد كلب وخنزير) لنجاسة عنهما.

### [باب صلاة العيدين]

(قول الشارح نظر إلى أنها إلخ) أى فيمد تر كها تهاون بالدين. (قول المغن وللمنفرد إلخ) لأنها صلاة نفل كالاستسقاء ونقل عن القدم أنها كالجمعة في الشرائط حتى لا تصح للمنفرد وغيره من ذكره المصنف إلا تبعاً للقول نعم يستثنى عن هذا القول إقامة في الخطبة وتقديم الخطبتين. قال بعضهم: والعبد قال في الروضة ولو تر كها لم

### [باب صلاة العيدين عيد الفطر وعيد الأضحي]

(هى سنة) مؤكدة لواطية النبي ﷺ عليها كما هو معلوم (وقيل فرض كفاية) نظر إلى أنها من شعائر الإسلام فإن تر كها أهل بلد قوتوا على الثاني دون الأول (وتشرع جماعة) كأنها لواطية ﷺ (وللمنفرد والعبد وللراقة والمسافر) لا يجزئ المنفرد ويخطب إمام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس



وزوالها ويسن تأخيرها لترتفع الشمس (كرفع) كما فعلها رسول الله ﷺ وقيل إنما يدخل وقتها بالارتفاع لينفصل عن وقت الكراهة ودفع بأنها ذات سبب أي وقت كما تقدم (وهي وكذا يحرم بها) بنية عيد الفطر أو الأضحي (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه أنه ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة (يقف بين كل تكبيرة كآية معدلة

يهلل ويكبر ويمجد) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (ويحسن) في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة (ثم يعوذ ويقول) الفاتحة وما سياتي (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (مخفياً) بالصيغة السابقة (قبل القراءة) للحدث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع والخمس قال البيهقي رويته في حديث مرسل ويضع يده على يساره بين كل تكبيرة (ولسن فرضاً ولا بعضاً) فلا يجزئ ترك شيء منها بالسجود (ولو نسياً) وشرع في القراءة (فاتت) لغوات محلها (وإن القديم يكبر ما لم يركع) فإن تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعد ما كبر واستحب استئنافها فإن ركع لا يعود إلى القيام ليكبر (ويقرا بعد

قول) ويخطب إمام المسافرين) وكذا غيرهم كالعيد والصبيان وكذا النساء إن أمهن ذكر ولا تخطب إمامتهن فإن وعظتهن واحدة بغير خطبة فلا بأس (قوله طلوع الشمس) أي ابتداءه على المحدث من يوم يعيد فيه الناس ولو في ثاني شوال كما يأتي (قوله ويسن تأخيرها لترتفع<sup>(١)</sup>) فلو فعلها قبله لم تكره على المحدث خلافاً لابن حجر (قوله بدعاء الافتتاح) ولا يفوت بالتكبيرات لندرتها ويفوت بالتعوذ كسائر الصلوات (قوله سبع تكبيرات) ولو في القضاء على المحدث ويكره ترك شيء منها والزيادة عليها وعند الإمام مالك في الركعة الأولى ست ، وعند الإمام أبي حنيفة ثلاث في كل من الركعتين وهي في الركعة الأولى قبل قراءة الفاتحة والسورة وفي الثانية بعد قراءة الفاتحة والسورة فلا يوافق في فعلها ولا يلزمه مفاخرته ولا تبطل صلاته خلافاً لابن حجر وعلى كل لو كان المأموم شافعياً وتركها إمامه أو نقص عنها ولو بغير اعتقاد تابعه فيها ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة ندباً وإن تابعه في التكبير لم يضر أو في رفع اليدين معه وتوالى بطلت صلاته نعم لو صلى العيد خلف الصبح لم يتركها المأموم بخلاف عكسه يأخذ الشاك في عددها باليتين (قوله يقف) أي بفصل ندباً وإن صلى جالساً أو مضطجماً فيكره توالياً ولو مع الرفع ولا تبطل صلاته خلافاً لابن حجر كما مر (قوله بين كل تكبيرة) في إضافة بين إلى كل تسامح وخرج بها ما قبل التكبيرات وما بعدها فلا فصل (قوله كآية معدلة) ضبطها بعضهم بقدر سورة الإخلاص (قوله ويمجد) أي يعظم بتسبيح وتحميد (قوله ويحسن) فهو أول من غيره من الأذكار وغيره من الأذكار أول من السكوت وزاد عليه في العباب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (قوله ولو نسياً) فالعبد أول بالفاتح (قوله وشرع في القراءة) بخلاف التعوذ فلا نفوت به كما لا يفوت الافتتاح بها وإن فات بالتعوذ (قوله فاتت) ولا يشاركها في الثانية على المحدث (قوله في الأولى) في إرخ وفي تركها ما في الجمعة (قوله يكماهما) ولو إمام غير محصورين وفي بدلها ما في الجمعة (قوله جهراً) ولو منفرداً (قوله ويسن بعدها خطبتان) إلا ينفر فيجانب ويشرط لها محتجداً ما في خطبة الجمعة

تبطل الصلاة (قوله الشارح ويخطب إمام المسافرين) سكت عن جماعة العيد والمتجه الخطبة وأما النساء فالمتجه فيهن أن لا خطبة لأنها ليست من شأنهن نعم إن وعظتهن واحدة فلا بأس وهذا الذي ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الأصحاب فيهن في خطبة الكسوف كما سياتي (قول الشارح كما فعلها ﷺ) وليزول وقت الكراهة وخروجاً من الخلاف (قول المتن ثم سبع تكبيرات) لو اتحدى بين يرى دون ذلك تابعه من غير زيادة (قول المتن ويمجد) أي يعظم (قول الشارح عن ابن مسعود) قال في الكفاية ولا يقول ذلك إلا عن توقيف أ. هـ. ولأن كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر السنون فكذا هذا فلو وإلى كره (قول الشارح وهي الباقيات الصالحات) قال البيضاوي هي أعمال الخير التي يبقى للشخص ثمرتها أبداً ويتدرج فيها ما فسرت به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وأكبر والكلام الطيب (قول المتن ولسن فرضاً ولا بعضاً) نقل في الكفاية عن نص الأمام أنه يكره تركها وموالاتها والزيادة عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة منها (قول المتن وفي القديم إرخ) أي لأن عليها باق وهو القيام (قول المتن وفي الثانية القربت) أي يجزئ ولو منفرداً (قول المتن ويسن بعدها خطبتان) أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح

الفاتحة في الأولى في وفي الثانية القربت بكماهما جهراً) روى مسلم عن أبي أقد الشيباني أنه ﷺ كان يقرأ في الأضحية والفطر بقرآن عريان ين بشير أنه ﷺ كان يقرأ فيها بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاتحة قال في الروضة فهو سنة أيضاً (ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وتكررها مقيس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة

ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة لم يعتد بها كالتسنة الراتية بعد الفريضة إذا قلعت (أو كأنها كهي) أى كأن كان الخطيئين (في الجمعة) وهي حمد لله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ والوصية بالتقوى فيها وقراءة آية في إحداها والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فيها القيام فإن قام قال في شرح المهذب يسن الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على المنبر قليل لا يستحب ، والأصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه وسلم عليهم قال في شرح المهذب ويرون عليه كما سبق في الجمعة (ويصلهم) استحباباً (في) عيد (القطر الفطر) و) عيد (الأضحي الأضحية) أى أحكامهما الفطرة صدقة الفطر وهي كما قال المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كاتين أى الدم بهما

(يفتح) استحباباً (الأولى) يتبع تكبيرات) وراء (والثانية يسبح وراء) قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من التابعين أن ذلك من السنة رواه الشافعي والبيهقي ولو فصل بينهما بالحمد والتهليل والتأجيل قال في الروضة نص الشافعي رضي الله عنه وكثيرون من الأصحاب على أنها ليست من الخطبة وإنما هي مقدمة لها ومن قال منهي يفتح الخطبة بها يحمل على ذلك فإن انتحاز الشيء عقد يكون بعض مقدماته التي ليست من نفسه (ويندب الفصل) للعيد روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه ﷺ كان يقتل للعديد وسننه ضعيف (ويدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالخير) كاجمة ووجه الأول بأن أهل القرى الذين يسعون النداء يكررون لصلاة العيد من قراهم فلم يجوز الفصل قبل الفجر لشق عليهم والقرى بين العيد

والاجمة تأخير صلاتها وتقديم صلاة فعل غسله بالنصف الثاني وقبل جميع الليل (ويندب) التطيب والتزين بأن يتزين بأحسن ثيابه وإزالة الظفر والريح الكريهة كاتقدم سرائر الفصل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فبكره لذوات الجمال والهيئة الحضور ويستحب للمحائز ويتنظفن بالماء أو يطينن ويخرجن في ثياب بديهن (ولها) أى صلاة العيد (بالسجدة أفضل) لشرقه (وقيل بالصبراء) أفضل لأنها أرزق بالركب وغيره (والأهل) قضيت المسجد على الأول فذكره فيه للتشويش بالزحام وجود المطر أو الشالج على الثاني فذكره في الصبراء على قياس كراهتها في المسجد

إلا العدد ونحوه كما قاله شيخنا فراجعه وفي شرح شيخنا وجوب القيام وحده في نذرهما وفيه نظر (قوله فلو قدمها لم يعتد بها) بل يحرم إن قصدها لأنها عبادة فاسدة (قوله ولا يشترط فيها القيام) ولا غيره إلا الإسماع والسماح وكونها عربية وذكره الخطيب فصيح خطبة الجنب لكن يشترط قصد الآية وإن حرم عليه قراءتها (قوله والأصح يستحب) هو للمحمد بقدر جلوس الجمعة (قوله مولدة) أى لا عربية ولا مربة (وله يفتح) (إخ) يفيد أن التكبيرات ليست من الخطبة وهو كذلك لأنها مقدمة لها على خلاف الأصل (قوله ولو فصل) (إخ) ويسن أفراد كل تكبيرة بنفس وتفوت التكبيرات بالشروع في الخطبة ولا تتدارك كما في الصلاة (قوله من السنة) (إخ) هو قول تابعي واحتج به لأنه لا مدخل للرأي فيه فما في المنهج مرجوح فراجع (قوله جاز) بل قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه حسن وعليه فالمراد بالاول عدم طول الفصل بينهما عرفاً (تتبعه) يطلب في القضاء ما في الأداء من تكبيرات الصلاة وطلب الخطبة إن صلحوا جماعة وإن لم تطلب وتكبيراتها والجهر والسرور وتعلم أحكام الفطرة والأضحية وغير ذلك (قوله ويندب الفصل) ولو لنحو حائض وذكره توطئة لقوله ويدخل وقته وذلك كل منوبات العيد كالتكبير كما قاله ابن حجر وسيأتى ما يخالفه عن شيخنا الرمي وأتباعه وخرج كلها بالغروب (قوله بنصف الليل) وبعد الفجر أفضل وتقريبه من ذهابه أفضل وليس هنا درجات كما في الجمعة لعدم النص هنا (قوله بأن أهل القرى) والأولى هم إقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغیرها (قوله والتطيب) بنوعية أوله كما في بعض النسخ وهي أولى لأنه المتعلق به التندب والمناسبة ما بعده وما قبله (قوله والتزين كاجمة) إلا في عشر ذى الحجة ليريد التضمينية نعم يندب هنا أعلى الملبوس ولو غير أبيض لإظهار النعمة ويقدم على الأبيض لو وقع العيد يوم الجمعة على أنه لا تعارض خلافاً لمن زعم تأمل (قوله والخارج) (إخ) نعم يرعى الاستسقاء لو وقع يوم العيد (قوله للذوات الجمال والهيئة) قال شيخنا الأول بمعنى أو على المعتد (قوله ولها بالمسجد أفضل) (إخ) أو يندب عدم تعددها وللإمام المنع منه لغیر حاجة كما في الأنوار .

الإسنوى (قول الشارح ولا يشترط فيها القيام) أى لأتبعها سنة كصلاة العيد قال الإسنوى وكذا لا يشترط الوقت ولا الأبرون قال ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العربية وستر العورة والطهارة وهو متجه ١هـ (قول الشارح مولدة) أى لا عربية ولا مربة وكأنها من الفطرة التي هي الخلقة أى ذكاة الخلقة وهي اسم للمخرج (قول الشارح من التابعين) نبه على هذا لأن قول التابعي من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحاح ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضاً (قول المتن والتطيب) قال الإسنوى هو بالثناء المفتوحة في أوله ليستغنى عن الإحصار ويوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قول الشارح بأن يتزين) (إخ) هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من التزين استعمال الطيب فهو من عطف العام على بعض أفرادها (فروع) لو اتفق الخروج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر .

قال في شرح المذهب عن الأصحاب إذا جدمطر أو غيره وضاق المسجد الأعظم صلى الإمام فيه واستخلف من يصلي بباقي الناس في موضع آخر وفي الروضة كما صلبها أن المسجد الحرام أفضل قطعاً والحق به بيت المقدس الصيدلاني قال في شرح المذهب والبنديجي وسكت الجمهور عنه وظاهر إطلاعهم أنه كثيره هـ. أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد فبصلي بنا رسول الله ﷺ في المسجد رواه أبو داود بإسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري أنه ﷺ كان يخرج يوم الأضحية ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة إلى آخره أي يخرج إلى المصلي لذكر هافيه ومواظبته على الخروج إليها لا لتضييق مسجده عن من يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الإمام عند دخوله للصلاة (من يصل

بالضخمة) كالشيخوخ

والمرضى كما استخلف على

رضي الله عنه أبا مسعود

الأنصاري في ذلك رواه

الشافعي بإسناد صحيح

واقصا رهم على الصلاة

بفهم آل خليفة لا يخطب

وقد صرح به الجليل في

شرح التبيين (ويذهب في

طريق ويرجع في آخر

لفعله ﷺ ذلك رواه أبو

داود وغروه وفي صحيح

البخاري عن جابر قال

كان النبي ﷺ إن كان يوم

عيد خالف الطريق

والأرجح في سبب ذلك

أنه كان يذهب في أطول

الطريقين تكثر لأجر

ويرجع في أقصرهما وقيل

إنه كان يصدق على

فقرائهما وقيل ليشهد له

الطريقان ويستحب

الذهاب في طريق

والرجوع في آخر في

الجمعة وغيرها ذكره

المصنف في رياضته

(ويكره الناس) لئلا يخافوا

بما لهم وينتظروا

الصلاة (ويحضر الإمام

وقت صلاة) لحديث

(قوله قال في شرح المذهب) ذكره لتعارض القولين فيه (قوله من يصل) ويكره أن يخطب بغير أمر الإمام ولا علم رضاه ويحرم مع النهي ولو صلى الإمام بمن في المسجد واستخلف من يصل بغيرهم خارجة فيه ما مر (قوله موضع آخر) أي كمن (قوله أفضل قطعاً) ثم مسجد المدينة ثم الأقصى ثم غيرها خلافاً لما يرويه كلام الشارح (قوله لا يخطب) على ما مر وما في المنهج مؤول ولا يتناول الإذن غير مرة هنا وكل ما لا يتكرر كالكسوف (تضييقه) يدخل في تولية إمامة العيد خطيته وفي تولية الكسوف خطيته وفي تولية الصلوات الخمس خطية الجمعة ولا يدخل واحد منها في غير منها ويدخل في إمامة المشاء ولو مع الخمس إمامة الزتر في رمضان والتراويح (قوله تكثر) للأجر أي على ما مر في الجمعة ويؤخذ منه عدم الأجر في الرجوع لأنه ليس عبادة ولا وسيلة لها، وأن نوزع فيه نعم يندب الركوب للتراويح لها (قوله ويكره الناس) من الفجر لغیر بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالنهي ويؤخذ منه اعتبار قصد الصلاة لمريد التبرك كما مر في الجمعة وقال ابن حجر التبرك هنا من نصف الليل فليراجع فإنه المناسب كما مر (قوله وقت صلاته) وأفضله في الفطر بعد ربيع النهار وفي الأضحية بعد سدسه قاله الإمام وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه كما ذكره ابن حجر ومشى عليه شيخنا في شرحه من موافقة كلام الإمام للذكور (قوله ويصل) أي الإمام الحضور للخطبة ويخطب وحكمته اتساع وقت التضحية وعكس ذلك في عيد الفطر لاتساع وقت إخراج الزكاة والتجمل عقب وقت الكراة وقال شيخنا من أول الوقت وفيه نظر (قوله البحرين) هو إقليم بين حضرموت والبصرة ومنه مدينة هجر (قوله وما لكل) ولو في الطريق ولو الإمام ويكره تركه كالإسكاف في الأضحية (قوله ويعظم) بفتح أوله والعين أفاد أن المراد بالماكول المعلوم ولو مشروباً وأفضله على ما في الفطر للصائم وعلم بما ذكر نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة أول الإسلام (قوله وحكمته) أي الأصلية فلا يرد مفطر رمضان أو صائم عرفة (قوله بالمبادرة) أي أي تطلب المبادرة للتأخير في العيدين كاف في تمييز هاهنا غيرهما الذي لم يطلب فيه واحدهما وقال

(قول الشارح وأخفى به بيت المقدس) أعظم استظهره الأذرعى ونقله عن البغوي وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجدي بل جبال وأوعار (قول الشارح أما مسجد المدينة) أعظم عبارة الإسوي رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة بمعنى بالمسجد الحرام في تنقي الخلاف مع وجود العلة وهي الشرف للحدث السابق يعني ما يأتي في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن ويذهب في طريق) أي أطول (قول الشارح تكثر لأجر) قضية هذه العلة عدم الأجر في الرجوع وبخلافه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذي سأل في شراء حمار يركبه في الظلما والمضاء كما أسلفناه في باب الجمعة ههنا معنى ما في الإسوي ولك أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الأجر في الرجوع، قال السبكي وقول الإمامان الرجوع ليس بقرعة غلط بل يتأبى الرجوع هـ. (قول المتن وما لكل) أي ويكره تركه كاتفله المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به

أبى سعيد الخدري السابق (ويصل الحضور في الأضحية) ويؤخره في الفطر قليلاً كتب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين أن عجل الأضحية وأخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وما لكل في عيد الفطر قبل الصلاة) يسلك في الأضحية عن الأكل حتى يصل قال يريدة قال رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصل رواه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيره

(ويذهب ماشياً) كالجمعة (يسكنية) لحديث الشيخين إذا أتيت الصلاة فليكنم بالسكنية (لا يكره النفل قبلها) بعداد تقاع الشمس ولا بعدها (غير الإمام والله أعلم) بخلاف الإمام فيكره له ذلك لخالفته لفعل النبي ﷺ إذ صلى عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة

وغيرها (فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد) الثلاث فيه للجنس الصادق بهمد الفطر وعيد الأضحية ودليله في عيد الفطر قوله تعالى: ﴿وَتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾ أي عدة صرم رمضان ﴿وَتَسْكُرُوا اللَّهَ﴾ أي عند إكمالها وفي عيد الأضحية القياس على عيد الفطر (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلاً ونهاراً (يرفع الصوت) إظهاراً لشعار العيد (والأظهر إدامته حتى يحرم الإمام بصلاة العيد) والثاني حتى يخرج لها والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن الخطيئين وهو فمن لا يصل مع الإمام (ولا يكره الحاج ليلة الأضحية بل يلي) لأن التلبية شعاره (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الأضحية) لأن التلبية شعاره (ويحرم بصبح آخر أيام التشريق) لأنها آخر صلاته بمنى (وغيره كهو) أي غير الحاج كالخارج في ذلك (ول الأظهر) تماله (وفي قول) بكره غيره (من مغرب ليلة النحر) ويحرم بصبح آخر أيام التشريق

السبكي في الحكمة أن فيه موافقة المساكين في طلب الصدقة في الفطر قبل الصلاة وفي الأضحية بعده (قوله قبلها) أي الصلاة ولا يعتد بها قبل الخطبة ، نعم يكره لمن يسمع الخطبة كذا قاله شيخنا وينبغي أن لا يقتدر بمن يسمع (قوله بخلاف الإمام) إن حضر وقت الصلاة والإلا فلا يكره له .

(فصل في طلب التكبير في العيد) وكيفيته ووقته (قوله ليلتي العيد) ولو ليلة الجمعة كما مر (قوله ودليله) أي التكبير للرسل وهو في الفطر أفضل والمقيد في الأضحية أفضل منه فيها (قوله في المنازل) (إخ) دخل فيه خلف الصلاة ويزاد على ما في كلامه نحو التراويح (قوله يرفع الصوت) إلا لغير ذكر بمحضرة غير محرم (قوله حتى يحرم الإمام) أي حتى يدخل وقت إحرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفرداً أو لم يصل أو أخر الإمام الصلاة وهذا ما اعتصمه شيخنا الرمي (قوله ولا يسن التكبير عقب الصلوات) أي من حيث كونه عقب الصلوات ويسن من حيث دخوله في عموم الوقت فيما مر (قوله ويكره الحاج) سواء كان بمنى أو غيرها والتعليل جرى على الغالب أول ما من شأنه قاله ابن حجر وخرج به للمشر فيكره إن لم يكن مشغلاً بالذكر طواف وسعى على المحمد (قوله من ظهر) (إخ) أي إن غفل فيه لأن العبرة بالتحلل سواء قدمه أو أخره على ما استقر عليه أمر شيخنا فغاية ما يقع فيه التكبير للحاج من الفرائض خمس عشرة صلاة من ظهر البحر إلى صبح آخر التشريق (وقوله في ذلك) أي مبتدئاً تكبيره فإلزاماً بعده راجعة للقولين وآخر الوقت على هذين القولين أيضاً صبح آخر التشريق كما ذكره (قوله كما تقدم) في كلام المصنف في الحاج (قوله من صبح يوم عرفة) (إخ) والمعتبر الوقت وهو طلوع الفجر وغروب الشمس آخر الأيام سواء وجد فيه صلاة أو لا نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المقدم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مقبلاً ومرسلاً ولا قاتل به وغاية ما يقع فيه التكبير من صلوات الفرائض على هذا القول الصحيح عشرون صلاة وعلى إدخال الليل ثلاثة وعشرون وقال شيخنا يكره عقب المغرب التي عقب أيام التشريق أيضاً فيزداد على ما ذكر (قوله والعمل على هذا) أي عمل الناس في الأمصار وهو

حكم الإمساك في النحر (فروع) الشرب كالأكمل (قول الشارح ولا بعدها) يستثنى من يسمع الخطبة . (فصل يندب التكبير (إخ) (قول الشارح قوله تعالى: ﴿وَتَكْبِرُوا اللَّهَ﴾ قال الإسوي الواو وإن كانت لطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد اهـ . وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارن وقوم معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حمل الواو هنا على الجمع المطلق بخلاف الإجماع فضعف حملها على الترتيب اهـ . (قول الشارح والثاني حتى يخرج) أي لأن بخروجه تشتغل الناس بالصلاة والاستقبال والقيام إلى الصلاة (قول الشارح والثالث) (إخ) توجيه أن الإمام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فمن لا يصل يقيم به التكبير (قول المتن ولا يسن) أي التكبير (إخ) شروع في بيان التكبير المقيد (قول الشارح والثاني يقيسه) (إخ) عبارة الإسوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له المقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح (فروع) هل يكره خلف الفوائض على هذا الوجه محل نظر (قول الشارح لأنها أول صلاته) هو تعليل لا ابتدائه وأما أصل مشروعيته فقوله تعالى فإذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ وهي أيام التشريق (قول المتن من مغرب ليلة النحر) أي قياساً على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الإسوي رحمه الله فيتأمل ذلك مع التعليل السابق لمقابل الأصح في عيد الفطر عن الإسوي والشارح (قول الشارح كما تقدم) راجع لقوله ويحتمل (إخ) (قول المتن وفي قول من صبح عرفة) (إخ) أي فيكون

تقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة ويحرم بمصر آخر أيام التشريق والعمل على هذا) في الأمصار قال في الروضة وهو الأظهر عند المحققين

للحديث أى الذى رواه الحاكم أنه عليه السلام فعل ذلك وقال فيه صحيح الإسناد (والأظهر أنه يكبر في هذه الأيام للثلاثة) فبأى أو غيرهما (والرابعة) ومنها صلاة العيد (والخامسة) المطلقة لأنه شعار الوقت والثانى وإتمامه شعار بالنسبة إلى الفرائض المرددة (وصيغته المحبوبة لله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله)

والله أكبر الله أكبر والله

الحمد ويستحب أن

يزيد بعد التكبيرة الثالثة

(كبيراً والحمد لله

كثيراً وأصبحنا لله بحركة

وأصلياً) وفى الروضة

وأصلها قبل كبير الله أكبر

وبعد أصلياً لا إله إلا الله

ولا نعبداً إلا إياه غلظين له

الدين ولو كره الكافرون

لا إله إلا الله وحده صدق

وعده ونصر عبده وهزم

الأحزاب وحده (ولو

شهدوا يوم الثلاثاء قبل

الزوال برؤية الهلال

الليلة الماضية أفطروا

وصلينا العيد) حيث بقى

من الوقت ما يسع جمع

الناس والصلاة والأفكار

لو شهدوا بين الزوال

والغروب وسأى (وإن

شهدوا بعد الغروب لم

تقبل الشهادة) فى صلاة

العيد وصلى فى الغد أداء

وتقبل فى غيرها كوقوع

الطلاق والعق المعلقين

برؤية الهلال (أو) شهدوا

(بين الزوال والغروب

أفطروا وفاتت الصلاة)

أداء (ويشروع فضاؤها

متى شاء فى الأظهر

كغيرها والثانى لا يجوز

فضاؤها بعد شهر العيد

(وقيل فى قول) لا يفوت

أداؤها بل (تصل من الغد

أداء لعظم حرمتها

المعتمد وفيه مع بين الأيام المعلومات وهى الخمسة المذكورة والأيام الملعونات وهى الثلاثة الأخيرة منها<sup>(١)</sup> ولا يقضى هذا التكبير إذا فات وفواته بطول الفصل عقب الصلاة أو بأعراض عنه وفى شرح شيخنا أنه يتداركه وإن كان تركه عمداً وهو غير مستقيم إذ يلزم تشارك اليوم الأول فى اليوم الثانى أو الثالث ولا قائل به فإن قيده بطول وقته ورد عليه ما لا وقت له ولأجل ذلك رجع شيخنا عنه وعمّا فى حاشيته تبعاً له (قوله والرابعة) أى مع الفرائض بقريئة العطف أو الأعم وعليه الشارح وشملت الفريضة المقضية والمنذورة والجنابة (قوله والخامسة المطلقة) على كلام الشارح أو ما يعمها والمؤقتة وذات السبب لا سجدة وتلاوة أو شكر (قوله بالتكبيرة الثالثة) أى وما بعدها إلى بعد الله الحمد كما قال المصنف ويزيد الله أكبر قبل كبيراً ويقدم لا إله إلا الله وحده على ما قبله وبذلك علم أنه ينتظم التكبير المعروف (قوله وهزم الأحزاب وحده) وبعده كما فى الروضة لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد وهذه على التأويل السابق المذكورة فى محلها وعلى ما ذكره الشارح فى كلام المصنف مقدمة من تأخير لموافقة ما عليه العمل فى الأصحار فقد قال فى الأذكار إنه لا بأس به ولم يرد وأمر جنده ويندب الصلاة على النبي ﷺ وآله وصحبه وبعد التكبير كما عليه العمل أيضاً (قوله أفطروا) أى وجوباً (قوله جمع الناس) أى من يتيسر اجتماعهم (قوله والصلاة) ولو ركعة ولو صلاها وحده ثم أدرك جماعة صلاها معهم وإن خرج الوقت قال شيخنا الرمل وعليه فهذه مستتانة من شرط الوقت عنده فى المعادة فراجع (قوله وفاتت الصلاة أداء) أى قطعاً فحقة التعبير بالمذهب (قوله تصل من الغد أداء) تنصرف صحتها على طلوع شمسها ولا يضر فى ذلك قبول البيئة فى غير الصلاة على نظير ما لو تقفوا العاشر غلطاً فى الحج وبهذا سقط ما لبعضهم هنا من ذلك يعلم عدم صحة صوم ذلك اليوم واعتمده شيخنا والقياس خلافه كما فى حلول النيون وغيرها (قوله بوقت التعديل) هو المعتمد

جامعاً بين الذكر فى الأيام المعلومات والأيام الملعونات (قول المتن فى هذه الأيام) هذه العبارة تشعر بأن التكبير يكون عقب الصلوات فى هذه الأيام ولو قبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قول الشارح وإتمامه شعار) أى لم يذكره الإنسانى بل قال والثانى عقب الفرائض خاصة مؤداة أو فائقة مطلقاً كالأذان يطلب فى هذا دون غيره والثالث عقب فرائض هذه الأيام أداء أو قضاء لأنه قضاء ما كان التكبير مأموراً به فيه والرابع عقب ما ذكرناه فيه وعقب السنن الرواتب ونبه على أن عبارة المصنف قاصرة عن إفادة مشروعية ذلك عقب الاستسقاء والكسوف وغيرها وعن تناول العيد والضحى وغيرها من حيث إن الرتبة هى التابعة للفرائض أ. هـ. بمعنى (قول المتن ويستحب أن يزيد) وجه اختيار هذه الزيادة الأثناء بالنبي ﷺ وسلم حيث قالها على الصفا يوم فتح مكة (قوله بعد التكبيرة الثالثة) اقتضى هذا الصنيع من المتن والشرح أنه يزيد هذا ثم يختم بلا إله إلا الله إلخ والذى فى المحرر كما قاله الإنسانى بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه أحد شيئين أما المذكورة أولاً وهو لا إله إلا الله إلخ وقوله أيضاً بعد التكبيرة الثالثة يرشد هذا النظر للمعنى (قول الشارح جمع الناس والصلاة) أى ولو ركعة (قول الشارح والعق المعلقين إلخ) وكذا يجوز صومه إذا لم يكن من التشريع فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث العطر يوم يغطي الناس (قول المتن متى شاء إلخ) هو فى بقية اليوم أولى قال الراعى فإن عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول المتن وقيل فى قول إلخ) مقابل قوله وفاتت الصلاة (قول الشارح فالعبارة بوقت التعديل إلخ) أى لأنه وقت جواز الحكم ووجه الثانى إسناد التعديل إلى الزيادة

والقول الآخر الفوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبارة بوقت التعديل وفى قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما.

(تنعمة) يندب إحياء ليلتي العيدين بذكر أو صلاة أو ألام صلاة التسييح ويكتفى معظمها وأقله صلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح كذلك ومثلها ليلة نصف شعبان وأول ليلة من رجب وليلة الجمعة لأنها محال إجابة الدعاء (فاشدة) التهمة بالأعياد والشهور والأعوام قال ابن حجر مندوبة ويستأنس لها بطلب سجود الشكر عند النعمة وبقصة كعب وصاحبه وتهتة أبي طلحة له .

### [باب صلاة الكسوفين]

المشتملة على ما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وأول كسوف وقع كان في السنة الخامسة من الهجرة أو في العاشرة كما يأتي وميل الجلال إلى أنها من خصائص هذه الأمة وهي من كسف كضرب متعدياً ولازم يقال كسفت الشمس وكسفها الله تعالى وكذا يقال في خسف (قوله وهو أشهر) لأن الكسف السر والخسف المور ونور الشمس لا يفارق جرمها وإنما يستره القمر عنا بميلولته عند اجتماعهما ولذلك لا يكون الكسوف إلا في أواخر الشهور فإن وقع في غيرها فهو من خرق العادة ونور القمر من نور الشمس وليس له نور في ذاته فإذا حالت الأرض بينهما عي نوره وذلك عند مقابلتهما ولذلك لا يكون الخسوف إلا في أنصاف الشهور وما وقع في غير ذلك فهو من خرق العادة أيضاً ومن الأول أيضاً كسوف الشمس في عاشر ربيع الأول يوم موت ابنه إبراهيم عليه السلام في سنة ثمان من الهجرة ومات وعمره سبعون يوماً على الصحيح ومنه الكسوف يوم عاشر المحرم حين قتل الحسين في سنة إحدى وستين (تنبيه) وقع في حاشية العلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم يعرفه من له الخبرة بمركات الأفلاك (فاشدة) تسن الصلاة فرادى بالهيئة الآتية لبقية الكواكب والآيات السملوية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطية ولا جماعة وبدخل وقتها بوجودها ويخرج بزوالها كذلك كسوف فيصحب في وقت الكراهة (قوله لأنه لا يخ) كلامه يقتضي أن هذا دليل التأكيد وفيه نظر فراجع (قوله له فيهم) (إخ) أي مع تعيين الشمس أو القمر وتعين كونها بركون أو لا ولا يجوز غير ما نواه فلو أطلق التية غير بين الكيفيتين وفارق الوتر بعدم تعدد الركات هنا إذ لا يجوز الإحرام بها بأكثر من ركعتين قال شيخنا وإذا اختار كيفية تمهت وقال بعض مشايخنا له الرجوع عنها قبل الوصول لما يعينها كقيام الثاني في كيفية الركوعين أو الهوى للسجود في الكيفية الأخرى نعم يلزم للمأموم موافقة الإمام فينرى ما هو فيه وتنصرف نيته المطلقة إليه وإن أدركه في التشهد على الأوجه وقبل في هذه يتخير وفيه نظر لأن في فعله خلافه يلزم مخالفة نظم الصلاة وقد مر منه فراجع (قوله هذا أقولها) أي أقل قالها وأقلها حقيقة كسنة الظهر (قوله فأكمل) وإن زاد على خمسة خلافاً للإسنوى ولا حاجة إلى هذا إلا لأجل مقابل الأصح (قوله والأصح المنع) أي فرادى لما يأتي (قوله لا تقسمت) لأنها التيقن وغيرها عمل إذ لا يرد تكرار فعلها عليه بعد الروايات وحيث لا يتم غير ما ابتدأه وجداً والجواب بعمل الروايات على بيان الجواز غير مستقيم بل هو سبق قلم لاقتضائه جواز فعلها بأكثر من

### [باب صلاة الكسوفين]

(قول الشارح لأنه عليه السلام أمر بها) والصارف عن الوجوب إلى التذنب حديث هل عني غيرها (قول المتن له فيهم) (إخ) مسئلة مكررة في الكتاب (قول المتن ثم يرفع ثم يبدل) فيه ميل إلى أنه يكبر في الرفع الأول ويقول في الثاني سمع الله لمن حمده والمسألة ذات خلاف صرح بهما للمواردي ونقله عن النص وكذا ذهب إليه ابن كعب ولكن نص الأئم ومختصر المزني والبيهقي على أنه يقول سمع الله لمن حمده فيها واعتمده الشارح كما سيأتي وهو كالصريح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول المتن ثالث) جعل الإسئوى الخلاف ثابتاً في زيادة رابع وخامس لورودهما في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعاً (قول الشارح من الركوعين) أي فليس الضمير عائداً للركوع الثالث لفساده (قول الشارح والثاني يزداد) هو ممكن في

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيهما خسوفان، ونسب الأول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكي عكسه (هي منه) وفي الروضة كاصليها مؤكدة لأنه عليه السلام أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواها الشيخان (لهيهم) بنية صلاة الكسوف وقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يبدل ثم يسجد السجدين ويسأى بالطمانينة في عمارها (فهذه) ركعة ثم يصل الثانية كذلك هذا أقولها كما في الروضة وأصلها هي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها عليه السلام (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) ناكه (فأجاب) الكسوف (لأنه) أي نفس ركوع من الركوعين (للاجل) في الأصح) والثاني يزداد وينقص ما ذكر لما ذكر ويحري الوجوهان في إعادة الصلاة إذا بقي الكسوف بعد السلام والأصح المنع وما في رواية لسم أنه عليه السلام أصلاً ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وفي أخرى له أربعة ركوعات وفي رواية لأبي داود وغيره خمسة ركوعات والأصح ما قاله الأئمة عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقد تمت







بالانجلاء) لأنه المقصود بها وقد حصل ولو اغتلب بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كما لو لم ينكشف منها إلا ذلك القدر ولو حال سحب وشك في الانجلاء صلى لأن الأصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (ويغروبها كاسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب

(و) نفوت صلاة كسوف

(القمير بالانجلاء) لما تقدم

(وطول الشمس) لعدم

الانتفاع به بعد طولها

(لا) طول (العصر في

الجديد) لبقاء الانتفاع

بضوئه والقديم نفوت به

لذهاب الليل (ولا

يغروب) قبل الفجر

(خاصة) كما لو استمر

بغمام ولو خسف بعد

الفجر صلى في الجديد

غاب أم لا وقيل إن لم يغب

صلى قطعاً ولو شرع قبل

الفجر أو بعده وطلعت

الشمس في أثناءها لم تبطل

كما لو اغتلب الكسوف في

الأنباء (ولو اجمع

كسوف وجمعة أو فرض

آخر قدم الفرض) الجمعة

أو غيرها (إن عيף قوله)

لضييق وقته ففي الجمعة

يخطب ما ثم يصليها ثم

يصل الكسوف ثم يخطب

ها ثم يصليها ثم يصل

الكسوف ثم يخطبها

(والأى وإن لم يخف

فوت الفرض) فالأظهر

تقديم الكسوف

لتعرضها للفوات

بالانجلاء (ثم يخطب

للجمعة) في صورتها

(معرضاً للكسوف) ولا

يجوز أن يقصده والجمعة

بالخطبتين لأنه تشريك

بين فرض ونفس

ثم يصل الجمعة

(قوله بالانجلاء) أي التام يقيناً قبل الشروع فيها فله الشروع مع الشك فيه فإن تبين الانجلاء قبل الشروع بطلت إن كان قبل الفراغ ولا وقعت نقلاً إن فعلها كسنة الظهور إلا فلا ولا يضر بالانجلاء في أثناءها قال شيخنا الرملي ولا توصف بأداءه ولا قضاء ثم قال ولا مانع من وصفها بذلك كثيراً بما ذكره الركنة قبل الانجلاء أو دونها (قوله صلى) وإن قال المنجمون إنها انجلبت كما سيأتي (قوله حتى يستيقن) يفيد أنه لا يجوز الشروع في الصلاة مع الشك في وجود الكسوف وأنه لا يكفي ظنه أيضاً بل لا بد من مشاهدته بنفسه أو بإخبار عدد التواتر عن مشاهدة وأنه لا يكفي خبر عدلين عن مشاهدة ولا عدد التواتر عن غير مشاهدة لأنه ليس من محسوس ومنه إخبار المنجمين سواء أخبر بوجوده أو دواحه هكذا عن شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي وقال بعض مشايخنا ولي به أسوة إنني أكتفاء بخبر عدل ولو عن غير مشاهدة بل وبخبر نحو صبي اعتقد صدقه كما في صوم رمضان والتعليل بعدم الاكتفاء بذلك هنا للاحتياط في هذه الصلاة التي لا نظرها عنوع بما مر من جواز الشروع فيها مع الشك في الانجلاء مع أنه يقتضي عدم المنع فيها إذا فعلها كسنة الظهور فتأمل (قوله لبقاء الانتفاع بوضوئه) أي ابتداء وقت الانتفاع بوضوئه فله الشروع بعد الفجر وإن غرب كاسفاً قبله وبجهر ما لم تطلع الشمس (قوله أو فرض آخر) ولو منلوراً لأنه يسلك به مسلكت واجب الشرع (قوله تقديم الكسوف) أي صلاته ويندب تخفيفها بقراءة سورة قصيرة وإن اتسع الوقت والأولى صلاتها كسنة الظهور ويؤخر خطبتها لما بعد صلاة الجمعة كما في تحرير العراق (قوله ولا يجوز أن يقصده) أي بل يجب قصد الجمعة هنا وحدها لوجود الصارف فلا تصح مع الإطلاق على المصداق والمراد القصد في الأركان فلا يتناقض بقوله متعرضاً للكسوف لأنه فيما بين الأركان وفي هذا الحالة تسقط خطية الكسوف استثناء بالتعرض المذكور وعليه يحمل ما في فرض الروض ويظهر أنه إذا لم يتعرض للكسوف لا نفوت خطيته و لم أر من ذكره فالراجح (قوله تشريك بين فرض وتعليل) أي نقل مقصود فخرج بذلك ما لو اجمع عيد وكسوف فهو كاجتماع الفرض مع الكسوف لكن له أن يؤل بالصلاطين ويؤخر الخطبتين وحيداً فله أن يقصدها معاً بالخطبة لحصول المقصود وبذلك فارق عدم صحة الجمع بين سنتين مقصودتين من الصلوات كلها قاله شيخنا الرملي وفيه نظر منه وذلك في خطبة الجمعة كما مر قبله (قوله قدمت) أي الجزاء وجوباً إن عييف

تقييده الفوات بالصلاة يقتضي أن الخطية لا نفوت بذلك وهو كذلك (قول الشارح قبل الفجر) لا يشكّل على ذلك ما قيل إن القمر لا يخسف إلا في ليلة الثالث عشر أو الرابع عشر وهو فيها لا يغيب قبل الفجر لأن هذا قول المنجمين والله على كل شيء قدير ولأن الفقيه يفرض المسائل للتدريج وإن لم يقع (قول الشارح ولو خسف بعد الفجر) أي لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي غرضه على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاصة (قول المتن تقديم الكسوف) قال الإسنوي فعل هذا يقرأ في كل قيام بالفاصلة و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وما أشبهها نص عليه في الأم (تقديمه) إذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر إطلاقاتهم تقديم الخطية أيضاً ويحمل خلافه لأنها لا نفوت بالانجلاء وأيضاً فتقوله لم يقتصر على الفاتحة إلخ يرشد إلى ذلك ثم رأيت في تحرير العراقي نقلاً عن التنبيه أنه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم يخطب والله أعلم (قول المتن قدمت) أي إن حضر ولها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تعلم أن الناس غلطون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجزاء مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا يجب اجتنابه هـ. وقال السبكي قضية تعليمهم تخوف تغير الميت إن تقدم الجزاء على الفرض عند اتساع الوقت واجب هـ. وإذا ذهب معها إلى فلا جمعة عليه وكذا المخالون والظاهر أن الصديق والصور والزوج كذلك وأما باق أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك الجمعة فالوجه الامتناع (قول الشارح لما يخالف من تغير الميت)

(ثم يصل الجمعة) والثاني يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لأنها أهم (ولو اجمع عيد أو كسوف وجزءاً قدمت الجزاء) لما يخالف من تغير الميت

بتأخرها وإن اجتمع جمعة وجنزة ولم يبق الوقت قدمت الجنزة وإن ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوات الوتر لأتاهها .

### [باب صلاة الاستسقاء]

أى طلب السقيا وسأى أنها ركعتان هي ستة عند الحاجة لا تنقطع ماء الزرع أو قلته بحيث لا يكتفى بخلاف انقطاع ما لا يحتاج إليه في ذلك الوقت ولو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سن لغيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم وسواء في سبأ أهل الأصمار والقرى والبادى والمسافرون لاستنواء الكل في الحاجة وقد فعلها ﷺ [رواه الشيخان] (وتعاد ثانياً وقالوا إن لم يسقوا) حتى يسقيهم الله تعالى (فإن تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء يصلون على الصالح) شكراً والثاني استند إلى أنه ﷺ ما صلى هذه الصلاة إلا عند الحاجة وقطع بالآل الكثرون وأجرى الوجهان فإذا لم ينقطع الماء وأرادوا أن يصلوا للاستزادة (ويأمرهم الإمام بصيام

تغير الميت وإن خرج وقت الصلاة ولو فرضاً ولو جمعة فإن لم يخف تغيره قدمت الجنزة وجوباً أيضاً إن اتسع وقت الصلاة ولو فرضاً فإن خيف خروج وقت الفرض قدم عليها والحاصل كما في شرح الروض وغيره أنه إذا اجتمع صلوات فعند أمن الفوات تقدم الجنزة ثم الكسوف ثم الفريضة أو العيد وعند خوف الفوات تقدم الفريضة ثم الجنزة إلا مع خوف تغير الميت كما مر ثم العيد ثم الكسوف تقديماً للأخوف فالأكيد أى بعد تقديم الأهم الذى هو الفرض ولو قال قدم ما يخاف فوته مطلقاً ثم الأهم فالأخوف فالأكيد لكان أولى ولا مانع من اجتماع الكسوف مع العيد أو بفرض وقوعه (تنبيه) إذا قدم الكسوف على الفرض صلى الفرض ثم خطب للكسوف (فروع) قال بعض مشايخنا يقدم عرفة إذا خيف فواتها على انفجار الميت لأنه يمكن الصلاة على القبر بلا مشقة بخلاف قضاء الحج فإنه يشق وهو ظاهر .

### [باب صلاة الاستسقاء]

التي وقوعها نادر عن الكسوف يقال سقاه وأسقاه بمعنى ويقال سقاه للخير ﴿وسقاهم بهم شراباً طهوراً﴾ وأسقاه لغيره ﴿وأسقيهم ماء غليظاً﴾ وشرع في رمضان سنة ست من الهجرة ويظهر أنها من خصائص هذه الأمة فرجعه (قوله طلب السقيا) أى لغة من الله أو من غيره فسيبها للطلب ولو بلا حاجة وشرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم وهي ثلاثة أنواع أدها مطلق الدعاء وبه الدعاء خلف الصلوات ولو نفلاً وأدها الصلاة بالكيفية الآتية (قوله وسأى في إلخ) هو بيان مرجع الضمير بقوله هي سنة أى مؤكدة (قوله لا تنقطع ماء) وكذا الملوحة ونحوها والزرع ليس قيداً فالوجه إسقاطه (قوله ولو انقطع إلخ) هو ما دخل في كلام المصنف وتوهم في المتيقن أن الشارح أورده على كلام المصنف فجعله من زيادته وفيه نظر فإن الزيادة لأنفسهم فيها نفع لهم فلا تخلو عن حاجة فتأمل (قوله عن طائفة) أى غير أهل بدعة أو بنى (قوله والمسافرون) وكذا النساء والعبيد والصبيان وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيما يأتي أو لأن الكاملين هم المقصودون بالأصالة<sup>(١)</sup> وفي صلاتهم والخطبة لهم ما مر في العيد والكسوف (قوله وتعاد) ولو لفرد فلا تنقيد إعدادها بجماعة ولا بثلاث مرات بل حتى يحصل المقصود ثم إن اشتدت الحاجة لم تنوقف إعدادها على صوم وإلا قمعه كما في الابتداء (قوله للصلاة) بلا صوم أو معاً كما مر (قوله يصلون) أى بالهيئة الآتية مع الخطبة وإنما لم تتمع بفوات سببها كما مر في الكسوف لأنه لا غنى للناس عن وجود الغيث مرة بعد أخرى إذ لا يخلو عن ينبتع به فكأن سببها لم يفت كذا قيل ولا حاجة إليه لما يأتي بعده (قوله والدعاء يصلون) هما تفسير للشكر أو تفصيل له لأنه يطلق على القول والفعل أو يصلون تفسير للشكر والدعاء لاشتغال الصلاة عليهما لأنها شكر وفيها دعاء (قوله شكراً) أى تقع شكراً ولا بد فيها من نية الاستسقاء على المعتمد (قوله للاستزادة) أى التي ينبتع بها ولو بلا حاجة ظاهرة (قوله ويأمرهم الإمام) ومثله نائبه أو قاضى المحل أو مطاع فيه أو حاكم في بلد لا إمام فيه ويأمرهم بهم يجب عليهم الصوم وغيره مما يأتي ويكتفى فيه ما في النشر ولا يتقيد وجوب ذلك بالأمر بالاستسقاء بل كل ما ليس بمعصية يجب بأمره ولو مباحاً ولا تجب أقول ولأن صلاتها فرض كفاية .

### [باب صلاة الاستسقاء]

(قول المتن وتعاد إلخ) روى أن الله يحب المحبين في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدى في الكامل والفقيل وابن طاهر نعم في الصحيحين يستجاب لأحدكم ما لم يجعل بقول دعوت لم يستجب لي فإن قيل لم شرعت الإعادة هنا دون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول المتن وثالثاً) أى وأكثر (قول المتن والدعاء) أى لطلب الزيادة (قول الشارح شكراً) قال صاحب المذاكرة وينون بصلاتهم الشكر ويصلون الشكابة بالشكراً هـ وقول الناج والدعاء يصلون كأنه عطف تفصيل للشكر لأنه

ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم في الدم والعرض والمال لأن لكل ما ذكر أثر في إجابة الدعاء (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع صياماً في ثياب بذلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله ﷺ إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصل الحديث وفي آخره أنه صلى ركعتين كما يصل العبد قال الترمذي حسن صحيح وقوله متبذلاً هو كما يؤخذ من النهاية من تبذل أي لبس ثياب البذلة والبذلة بكسر

للموحدة وسكون للمعجمة

الهيئة قال في شرح المذهب

ورثاب البذلة هي التي

تلبس في حال الشغل

ومباشرة الخدمة وتصرف

الإنسان في بيته

(ويخرجون الصبيان

والشيوخ لأن دعاءهم

أقرب إلى الإجابة) وكذا

البهائم في الأصبح) والثالث

لا يستحب إخراجها إذ

ليس لها أهلية دعاء ورد

بحديث خرج نبى من

الأنبياء يستسقى فإذا هو

بنملة رافعة بعض قوائمها

إلى السماء فقال أرجعوا

فقد استجب لكم من

أجل شأن الهمة رواه

الدارقطني والحاكم وقال

صحيح الإسناد (ولا يمنع

أهل الذمة الحضور)

لأنهم مستزقون وفضل

الله واسع (ولا يخطئون

بنا) لأنه قد يجهل بهم عذاب

بكفرهم المثرب به في

اعتقادهم (وهي

ركعتان) كما فعلها ﷺ

رواه الشيخان (كالمعد)

في التكبيرات سبعاً وأحسباً

والجهر بالقراءة وما يقرأ

طاعته في الأمر بالمعصية ولكن يعز من مخالفه لشق المعصاة ولا يجب شيء على الإمام بأمره لأن التكلم لا يدخل في عموم كلامه ويعد إيجاب الشخص شيئاً على نفسه ولا يسقط الوجوب برجوعه عن الأمر ولا بالسقيا في أثناءه ويجب في الصوم تبسيط النية ليلاً ولا يقضى إذافات ويجزى عنه صوم غيره ولو فعلاً في هذه الأيام ولا يجوز للمسافر فطره وإن تضرر بما لا يبيح التيمم قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزيادي كابن حجر فقال لا يجزى عنه غيره ويجوز فطره بما يجوز به فطر رمضان وهو الوجه (قوله ثلاثة أيام) بل أربعة يوم الخروج فإنه من جملة الأمر ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني لأنه لسبب (قوله والتوبة) وجوبها بالأمر تأكيد لوجوبها شرعاً وتردد شيخنا في وجوبها على من لا ذنب عليه (قوله بوجوه البهائم) كالصدقة ويجب منها أقل متمول فإن عين قدر أو كالقطرة فأقل اعتبر بها أو كالكفارة اعتبر بها قاله شيخنا وهو يشمل الكفارة العظمى ويعتبر فيها بالمرء الثالب وكالتقوى ويعتبر قيمته بما في الكفارة به ككفاية العمر الغالب والمحال أن كل ما يجب على المكفر يجب ولا فلا (قوله والخروج إلخ) والأمر به تأكيد لوجوبه الشرعى كما مر (قوله ويخرجون إلخ) ظاهر كلامه إن هذا وما عطف عليه ليس مما يدخل في الأمر وإنما يسن فعله لهم في ذاته وفي شرح شيخنا الرملي أنه يسن للإمام الأمر به كالصيام لكن له يجب بأمره بحث بعضهم أنه يجب لأنه أمر مندوب كما مر ونوزع فيه فليراجع (قوله إلى الصحراء) أي ولو بمكة والمدنية (قوله وتخشع) عطف على ثياب ويندب للمشي والحفا لا كشف الرأس والعري (قوله ويخرجون الصبيان) ومؤنة إخراجهم في ما لهم فإن لم يكن لهم مال فعل من تزمهم مؤنتهم ومثلهم النساء غير ذوات الهيئات ولا بد من إذن حليل ذات الحليل وكذا العبد بإذن ساداتهم لا المجانين وإن أمنت ضراوتهم خلافاً لابن حجر (قوله وكذا البهائم) وتبعد أولادها عنها ليكثر الصباح والضجيج (قوله نبى) هو سليمان عليه السلام (قوله فله) قيل اسمها حرمل وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاً وقال الدمري اسمها عيجلون (قوله والله إلخ) وهي ملقاة على ظهرها وهي تدعو بقوله اللهم إنا خلقنا من خلقك لا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكنا بذنوب بني آدم أو بغير ذلك من الأدعية (قوله ولا يمنع أهل الذمة) أي لا يجب منهم بل يندب على أحد احتالين لا ين حجر فتمكينهم من خروجهم مكروه كما خرجهم (قوله ولا يخطئون بنا) أي يكره لنا تمكينهم من ذلك في مصلات أو غيره ولو غير باغين ويمنعهم الإمام من خروجهم استقلالاً في يوم وما في الأم مؤول (فروع) يجوز إجابة دعاء الكافرين ويجوز الدعاء ولو بالمغفرة والرحمة خلافاً لما في الأذكار إلا مغفرة ذنب المكفر مع موته على الكفر فلا يجوز (قوله كالمعد) فلا يصح أن يحرم فيها بأكثر من ركعتين على المعتد خلافاً لابن حجر وفي بعض نسخ شرح شيخنا الرملي موافقته ونقل أنه ضرب عليه بالقلم وعلى ما قاله ابن حجر ينظر في التكبير فيما زاد هل يتركه أو يزيده أو ينقصه حرره (قوله والأصبح) هو المعتد (قوله ضعيف) أي لحديث وإن كان قراءة السورتين سنة أيضاً كما في الجمعة (قوله في أي

يطلق على القول والفعل (قول المتن والخروج من المظالم) تصريح ببعض أركان التوبة (قول المتن وتخشع) عطف على قوله ثياب إلخ (قول الشارح) إذ ليس لها أهلية دعاء) ولأن الناس يشتغلون بها بأصواتها

لحديث ابن عباس السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) يدل اقتربت ﴿إنا أرسلنا نوحاً﴾ لا شتاها على اللاتين بالحال وهو قوله تعالى ﴿استغفر واربعكم﴾ إنه كان غفارا أرسل السماء عليكم مدراراً ﴿والأصبح يقرأ اقتربت﴾ كما يقرأ في الأولى ﴿وما روى الدارقطني عن ابن عباس أنه ﷺ يقرأ في الأولى ﴿صبح اسم ربك الأعلى﴾ وقرأ في الثانية ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ قال في شرح المذهب ضعيف (ولا يخص بوقت العبد في الأصبح) فجوز فعلها في أي

وقت كان من ليل أو نهار والثاني يختص به أخذ من حديث ابن عباس السابق (ويطلب) بعد الصلاة شيئاً حتى جاز أن يحطب قبلها دليل الأول حديث ابن ماجه وغيره أنه عليه السلام خرج إلى الاستسقاء فصل ركعتين ثم خطب (كالمعلم) أي كخطبته في الأركان وغيره (الشيخ يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أو كما يقول استغفر الله الذي لا إله إلا هو إلى القيوم وأتوب إليه بدل كل تكبير ويكرر في أثناء الخطبة من الاستغفار ومن قول (ي) استغفر وأركبكم أنه كان ظفراً أو رسل السماء عليكم مدوراً (ويعود إلى الخطبة الأولى اللهم استغفروا) أي للمطر (مغيثاً) بضم الميم أي مروياً مشبعاً (هنيئاً) هو الطيب الذي لا ينقصه شيء (هنيئاً) بالهمز هو الحمود

العاقبة (مريماً) بفتح الميم و كسر الراء أي ذا ريع أي ثناء (غداً) بفتح الغين للمجعة وللدال المهملة أي كثير الخير (جلالاً) بكسر اللام بجلال الأرض أي يسميها كجبل القرس (مسحاً) بالهمزة أي شديد الوقوع على الأرض (طليقاً) بفتح الطاء والباء يطيق الأرض فيصير كالطيق عليها (دالماً) أي انتهاء الحاجة إليه (اللهم استغنا الفتيث ولا نجعلنا من القانطين) أي الآسرين بأشعره (اللهم إنا نستغفرك إن كنت ظفراً فأرسل السماء) أي المطر (عليها مدوراً) أي كثيراً روى الشافعي عن ابن عمر أنه عليه السلام كان إذا استسقى قال اللهم استغنا غيثاً إلى آخره وفيه بين القانطين وما

بعده زيادة مذكورة في الروضة وأصلها ذكر في الحرر أكثرها وأسقطه المصنف اختصاراً (ويستقبل القبلة بعد صدور الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما قاله في الدقائق (ويبالغ

وقت) ولو وقت الكراهة لأنها ذات سبب متقدم ولو أسقط لفظ العيد كان أولى ولعله إنما ذكره لكونه محل الخلاف كما أشار إليه الشارح (قوله والثاني يختص به) وحمل على أنه اختصار (قوله فيقول) أي بدل كل تكبير استغفر الله إلخ لخبر الترمذي من قالها غفر له وإن كان قد فر من الزحف (قوله استغنا) هو يقطع الهمة (١) من أسقى وقد تقدم ما يفيد جواز وصلها من سقى (قوله مغيثاً) هو في الأصل المنقذ من الشدة (قوله هنيئاً) بالمد والهمز كثيراً (قوله مريماً) بفتح الميم وكسر الراء وبعده مثنة غنية قبل العين المهملة وروى بضم الميم وسكون الراء وبعدها موحدة مكسورة أو فوقية كذلك وهما بمعنى ما قبلهما من أربع البعير أكل البعير ورتعت لماشية أكلت ما شاءت (قوله بهيماً) أي بالنبات الناشء عنه (قوله بالمهملتين) أي مع تشديد الثانية يقال مسح إذا سال من أعلى إلى أسفل وساح إذا سال على وجه الأرض (قوله زيادة مد كورة إلخ) وهي اللهم إن بالمباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا تشكو بالثون إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك وللأواء بالهمز والمدلثة الجوع والجهد التعب والضنك شدة التعب (قوله وأسقطه) أي أكثر وفيه اقتصار على بعض حديث ولا بدع فيه (قوله ويستقبل) أي ندباً بعد صدر الخطبة الثانية ولو استقبل في الأولى لم بعده في الثانية لأنه ليس من مغيثها (قوله ويبالغ في الدعاء) قال الإمام الشافعي رضى الله عنه وطلب لكل منهم أن يقول اللهم إنك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بمغفرة ما قارنا وإجابتك في سقيتنا وسعة في رزقنا وينب لكل من حضر كفة الاستغفار والشفاعة إلى الله تعالى ورسوله بالخالص عمله وبأهل الخير والصلاح (قوله بظهور أكلهم إلخ) حاصل الجمع بين التناقص فيه أن الإشارة بظهور الكف في كل صيغة فيها رفع نحو اكشف وارفع ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو استغنا وأنبت لنا وما في المنهج من اعتبار القصد ليس على إطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخصاً دعاءً جماً فقال اللهم فضل في مثل ذلك ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء ولو بمحايل كداخل كفه (قوله ويقول) أي الذكر عند أي بعد استقباله داعه لا غيره من نحو قميصه (قوله وحول) أي النبي عليه السلام وداعه وكان طوله

(قول المتن مغيثاً) قال الإسمرى هو المنقذ من الشدة (قول الشارح هو الحمود العاقبة إلخ) بتسمين الدواب ونحو ذلك (قول المتن مدوراً) صيغة مبالغة ومعناه كثير الدور (قول الشارح وأسقطه) قال الإسمرى يتصحب من ذلك فإن الجميع في حديث واحد رواه الشافعي في الأم واختصر الضعيف في قوله وأسقطه راجع لقوله أكثرها (قول المتن ويبالغ في الدعاء) ويكره منه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بمغفرة ما قارنا وإجابتك في سقيتنا وسعة في رزقنا. ذكره في الحرر كما قاله الشارح فيما يأتي (قول المتن عند استقباله) انظر له بفعل التحويل عند إرادة الاستقبال أو معه

في الدعاء) حيث (سراً وجهراً) ادعوا ركبكم تضرعاً وخفية فإذا أسر دعا الناس سرا وإذا جهر أمناً ويرفون كلهم ألبهم في الدعاء مشيرين بظهور أكلهم إلى السماء روى مسلم عن أنس أنه عليه السلام استسقى فأشار بظهور كفيه إلى السماء والحكمة فيه إن القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه إلى السماء وذكر في الحرر دعاء أسقطه المصنف اختصاراً (ويحول) وداعه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني أنه عليه السلام في استساقته لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور أنه عليه الصلاة والسلام



(ويسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته لم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التبيين والروضة وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع (ولا يتبع بصرة البرق) روى الشافعي في الأم عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشتر إليه . الودق بالمهمله المطر (ويقول عند المطر اللهم صيا) بتشديد الياء أى مطرا (فالمطر) روى البخاري عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال ذلك (ويدهو بها شاء) حديث يبقئ يستجاب الدعاء في أربعة مواطن

هي مانعة خلو فجمعهما أفضل ثم الغسل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث التبرك إلى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما إن صادفه ويحصل معه كافي التحية وهذا للمتمد والتيل كالسبل فيسن الغسل فيه كل يوم في أيام الزيادة كما قاله شيخنا للحكمة المذكورة في الحديث (قوله وكان ذكره إرخ) ظاهره عدم نذب التسييح للبرق وحده وللمتمد خلافة والمناسب فيه أن يقول سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا وفي الحديث بمث الله السحاب قطعت أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها وعن مجاهد أن الرعد ملك والبرق لعمان أجنحته التي يسوق بها السحاب قال الأسنوي فيكون المسموع صوته تسييحه أو صوت سقوفه ولا عبرة بقول الفلاسفة إن الرعد صوت اصطكاك السحاب والبرق ما يتقدم ذلك الاصطكاك فقوله وذكر بالبهاء للمفعول (قوله للمقارنته) قال العلامة البرلسي أى لا تكونه يشعر له ذكر مستقل وقد علمت ما فيه (قوله الرعد المسموع) يفيد أن الأصم لا يسمع الرعد إلا لأن يرا ما شاءه السماع فيشمه وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله فلا يشتر) شامل للإشارة بغير البصر فليراجع (قوله أو الودق إرخ) قال بعضهم وكان السلف الصالح لا يشعرون إليه ويقولون عنده لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس (قوله ويقول) أى ندبا وثلاثا (قوله صيا) من صاب يصوب إذا نزل إلى أسفل وفي رواية بالسين بمعنى المطاء (قوله بتشديد الياء) ويجوز تخفيفها وهو الأنسب مع السين (قوله عند التقاء الصوف) المراد بها المقارنته وبالتصوف الجهاد وإقامة الصلاة فأنطقها أو التوجه إليه (قوله ويكره إرخ) وإنما لم يحرّم كافي الذبح لإيهام الفاعلين هناك وانفراد النوع هنا (قوله بنوء) لو قال في نوء كنا لم يكره وهو محتمل (قوله بوقت النجم الفلاني) أى بوقت سقوط منزلة من المنازل في الأفق الغربي للقرن لطلوع نظيرها من الأفق الشرق في مدة ثلاثة عشر يوما وفي الحقيقة أن إضافة المطر والحرا والبرد وغير ذلك إنما هي للطالعة وإنما نسب للغاية نظرا لاسم النوع الذي هو السقوط (قوله كلهم) أى حقيقة كافي الحديث لأن فيه اعتقاد التأثير من غير الله (قوله إلى) بكسر الهمزة وسكون اللامثة وبفتحهما (قوله لإيهامه الأول) أى أنه فاعل وفيه نظر لأن الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطرنا بنوء ظرف لغوا لأن يقال لإيهامه السببية القريبة من الفاعلية (قوله ويكره صب الريح) قال شيخنا الرمي ويطلب الدعاء عندهما ما ورد أنه ﷺ كان يقول عند هبوبها اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وما فيها (قوله الكاف) بتثنية الكاف (قوله بأن يقولوا) أى ندبا لأن الدعاء يرفع الضرر المطلوب وليس منافيا للتوكل

(قوله الشارح لمقارنته الرعد المسموع) يعني ذكر لأجل المقارنة لا لأنه يشعر لأجله تسييح (قوله المثن صيا) قال الأسنوي من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى أسفل وفي رواية لابن ماجه اللهم سيبا وهو المطاء (قوله الشارح وكافى) أى حقيقة إن اعتقد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى إن لم يعتقد التأثير (قوله المثن صب الريح) في صحيح مسلم أنه ﷺ كان إذا عصفت الريح ه الله إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وما فيها (قوله ما أرسلت به) .

عند التقاء الصوف ونزول الغيث وإقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أى بعد المطر أى أثره كما عبر به في شرح المذهب عن الأصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا) يفتح النون والمجرى آخره أى بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء فإن اعتقد أن النوع هو الفاعل للمطر حقيقة كفر وإن أراد أنه وقت أوقع الله فيه المطر فهو محل الكرامة لإيهامه الأول روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنار رسول الله ﷺ صلاة الصبح على أثر مماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أتسمون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب

ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر في مؤمن بالكوكب (و) يكره (صب الريح) روى أبو حنيفة وغيره بإسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول الريح من روح الله تعالى أى من رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالصلاب فإذا رآيهم فلا تسبوا واسألوا الله خيرها واستعملوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر فالجنة إن يسألوا الله رخصه) بأن يقولوا قال ﷺ لما شكى إليه ذلك (اللهم حو إلينا ولا علينا) رواه الشيخان

أي اجعل المطرفي الأودية والمراعي لاني الأبنية ونحوها (ولا يصل لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة .

### [ باب ]

بالتنوين (إن ترك المكلف (الصلاة) الممهودة الصادقة بإحدى الخمس (جاءها وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجزي عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده بالإسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (أو تركها (كسلا قتل حدا) لا كفرًا

قال **عليه السلام** : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا

والتنويض لله (قوله ولا يصل لذلك) أي الصلاة المتقدمة بل يصل له فرادى كما مر في الزلازل والرياح .

### [ باب ]

هو أنسب من التعبير بالفصل لأنه في الغرض ولأنه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز تبعًا للمزني والجمهور لأنه متعلق بصلاة في الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح والروضة له بعدها ومن ذكر جماعة له أوائل الصلاة ودفع بذكر (التنوين) توهم الإضافة لنفسها إلا أن يراد الإضافة للجمل (قوله الصلاة) خرج غيرها فإزكاة والحج يقاتل عليهما والصوم يحبس ويمنع الأكل حتى يصوم كذا قاله شيخنا (قوله الخمس) خرج بها النافلة والمنشورة ولو في وقت معين (قوله بأن أنكره) إلخ هو تفسير للجحد لغة وجحد ركن يجمع عليه أو شرط كذلك وعلم أنه لا حاجة بين الترك والجحد على أن الأول لازم للثاني (قوله كسلا) قال شيخنا الرمل أو تجاوز (قوله فيما هنا) إلخ أفاد به أن المراد بوقت الضرورة وقت العذر لأن وقت الضرورة في جميع الصلوات (قوله فيطلب) أي يطالبه الإمام أو نائبه في ذلك فلا عيرة بطلب غيرها والتوعد بالقتل إن لم يفعل كالأمر ولا يحتاج لجمعهما خلافا لما في المنهج (قوله إذا ضاق وقتها) متعلق بأدائها فكفى المطالبة ولو في أول الوقت إلى أن يبقى بعد الأمر ما يسمعها بظهرها (قوله فإن أصر) أي لم يفعل دليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب عمره فلا قتل به (قوله في الحال) هو المعتمد كالاستحباب (قوله وقيل في الوجوب) أي كالمترد وفرق بأن المرتد مغلد في النار فوجب إنقاذه

### [ باب ]

(قول المتن باب) عبر في المهر بفصل وتبعه المصنف أولاً ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنائز تبعًا للمزني والجمهور وفيه مناسبة وذكره في الوجيز بعدها وذكره والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قول الشارح بأن أنكره بعد علمه) يخرج به نحو قرب العهد بالإسلام كما سيأتي وإعلم أن كل يجمع عليه كذلك لكن بشرط أن يكون من أمور الإسلام الظاهرة المعلومة بالضرورة وإعلم أيضًا أن على عبارة المتن مؤاخذه من حيث إن الجحد كاف في الكفر وإن لم ينضم إليه الترك ثم عبارة الشيخ أحمل جحد الجمعة وفيه نظر من حيث إن لنا قولاً بأنها فرض كفاية والحنفي يخالف في وجوبها على أهل الفري (قول الشارح لإنكاره) إلخ أي فيكون تكذيباً للشارح (قول الشارح حتى تغرب الشمس) قال الأسنوي هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكيفية وضيقه بحيث يبقى ما لا يسع الفعل وضيقه عن ركعة وقد قيل بكل والأوجه على ما أوضحته في المهمات اعتبار الركعة (قول الشارح إذا ضاق وقتها) هذا في غير الجمعة وأما فيها فيطلب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قول الشارح فإن أصر وأخرج إلخ) اقتضى هذا أنه لو انتفى التوعد المذكور فلا قتل وهو كذلك فظاهر أن المراد التوعد في وقت الأداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا قتل (قول الشارح أوجه) وجه الأول أن الواحدة يحتمل تركها لشبهة الجمع ووجه الثاني أن الثلاث أقل الجمع فينظر لاحتلال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند إلى تأويل من ترك النبي **ﷺ** يوم الحندق أربع صلوات قال ابن الرضة (قول الشارح إذا ضاق وقت الثانية) إلخ انظر على هذا إذا ترك الصبح مثلاً فهل نقول لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أو لا يعتبر هنا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل في كل من الفرضين عند ضيق وقتها أم يخص بالثاني (قول الشارح من أدائها) الضمير فيه

رسول الله **ﷺ** ويقسموا الصلاة ، الحديث رواه الشيخان وقال خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن فلم يضع منهن شيئاً استخفاهن بحقن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة رواه أبو داود وابن حبان ولا يدخل الجنة كافر (والصحيح قبله

بصلاته فقط) لظاهر الحديث (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيما هنا وقت ضرورة بأن يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصحيح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر قال في المهر كالشرح فيطلب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرها عن الوقت فإن أصر وأخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح أوجه إنما

يقتل إذا ضاق وقت الثانية وتمتع من أدائها إذا ضاق وقت الباقي وتمتع من أدائها إذا ترك أربع صلوات وتمتع من القضاء إذا ترك قدر يظهر به لنا اعتياده فلتترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتكفى الاستتابة في الحال وفي قول يجهل ثلاثة أيام وهما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى أن الاستتابة في الحال

أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة (ثم يضرب عنقه) بالسيف إن لم يتب (وقيل يدهس بيمينه حتى يصل أو يموت) وقيل يضرب بالحشب حتى يصل أو يموت

(قوله ثم يضرب عنقه) أى من الإمام أو نائبه في ذلك لا غيرها ولو من أهل السطوة فإن قتله غيرهما بعد الأمر ولو قبل خروج الوقت وليس مظهر لم يقتل به إلا أن قتله في حالة جنونه أو سكره (قوله تارك الجمعة يقتل) أى إن تركها في محل يجمع على وجوبها فيه كالأصنام لا القرى لعدم وجوبها فيها عند أى حنفية كما لا يقتل فائد الطهورين لذلك ولا يقتل بها حتى يبقى من وقت الظهر ما لا يسع خطيبتها وركعتيها لأقبله وإن أسس منها على المحتدم ولو أمكنه إدراكها في غير بلد لا يبعد الوجوب (قوله إنه يقتل) ما لم يتب بأن يصل بالثعل ولا يكفى قوله أصل فإن قال صليت أو تركها لعذر كعدم الماء صدق فلا يقتل وإن ظن كذبه لكن يؤمر بأن يصل وجوباً في العذر الباطل وندياً في غيره (تتمة) قال الفزالي رحمه الله تعالى : من ادعى أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة أو أباحت له الخمر أو أكل مال الناس كزعم بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله بل قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر والله سبحانه أعلم .

### [ كتاب الجنائز ]

المشتمل على بعض أفراد الصلوات التي من جعلها الصلاة على المقتول بتركها (قوله سم للميت في النعش) وقيل بالفتح اسم لذلك والكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك وينبى على ذلك نية المصلي إذا قال أصل على هذه الجائزة فعل كونها اسماً للنعش لا تصح النية مطلقاً وعلى كونها اسماً له في النعش لا تصح على ميت بلان شيتا وهذا باعتبار معناها اللغوي وقد هجر فالتية صحيحة مطلقاً (قوله ليكر ندب ذكر الموت) أى بلسانه وقلبه باستحضاره بين عينيه (قوله أى قاطع) لقطع مدة الحياة وبالمهلة من زيل الشيء من أصله كهمل الجندل والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض يضاد الحياة ونقض يشمله للجماد وقيل مفارقة الروح للجسد ونقض بإخراجه للجنين قبل نفع الروح فيه الروح جسم لطيف سار في البدن كسريان الماء في العود الأخضر وقيل كسريان النار في الفحم وقيل الدم وقيل غير ذلك (قوله ويستعد) أى وجوباً بالتوبة ولو من صغيرة وإن أتى بمكفر لأنه أمر يتعلق بالآخرة وتوبة من لا ذنب له مجاز (قوله ورد المظالم) أى الخروج منها في المال والعرض والنفس ومن عجز عنها يجب عليه العزم على الخروج منها إذا قدر عليه (قوله والمرضى أكده) وبكره له الجزع والتضرع مطلقاً والشكوى إلا لنحو طبيب وصديق ولا يكره له الأئمن واشتغاله بذلك أو قرآن أولى منه ويندب له تعهد نفسه بتلاوة وذكر وحكاية الصالحين ووصية أهله بالصبر وترك نحو نوح وندب وغيرها وتحسين خلقه واسترضاء من له به علاقة من خدمة أو معاملة وترك المنازعة في أمور الدنيا وتندب عيادته ولو من نحو رمد وإن لم يعرفه ولو كافراً رضى إسلامه أو له قرابة أو جوار وإلا جازت وتكره لنحو ميتة وتكره إطالتها وتكرارها إلا لتأسي ونحوه

راجع لقوله الثانية (قول الشارح إن لم يتب) استشكل بأن الحد لا يسقط بالتوبة وأجيب بأن الحد هنا شرطه دوام الانتناع (فروع) تارك الجماعة لا يسقط قتله إلا بالتوبة لأن فعل الظهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فإنها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله أن التوبة في غير الجمعة لا تتحقق إلا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول المتن أو يموت) أى لأن المقصود حمله على الصلاة لا قتله (قول المتن ويصل إلخ) أى كسائر أرباب الكبار بل أولى لأن الحد يسقط العقوبة الأخروية كما قاله النووي رحمه الله .

### [ كتاب الجنائز ]

(قول الشارح استحباباً) وأما الموقوف الآتي فمعلوم أنه واجب وبذلك تعلم أن على عبارة المتن نوع مؤاخنة (قول الشارح وصححه ابن حبان والحاكم) وقال إنه على شرط مسلم قال العراق نقل عن محمد بن طاهر معنى شرط البخاري وشرط مسلم أنهما لا يخرجان إلا الحديث انجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور (قول الشارح أى قاطع) قال الإسنوي وأما بالإهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقوله المتن ورد المظالم أى منه أن يقول أشد طلباً به من غيره .

(ويصل) ويكنن (ويصل) عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصل عليه وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر (تتمة) تارك الجمعة يقتل فإن قال أصلها ظهر أفعال الفزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير وزاد في الروضة عن الشاشي أنه يقتل واختاره ابن الصلاح قال فنى التحقيق وهو القوي .

### [ كتاب الجنائز ]

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش من جنزة أى ستره وذكر هنا دون الفرائض لاشتماله على الصلاة (ليكر) كل مكلف (ذكر الموت) استحباباً قال (تكملة) أكثرنا من ذكر هاذم اللغات يعني الموت حسنة الترمذي وصححه ابن حبان وإلحاقاً زاد النسائي فإنه ما يذكر في كثير إلا قتله ولا قليل إلا كره أى كثر من الأمل والدنيا وقليل من العمل وهاذم بالنال للجمعة أى قاطع (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) إلى أهلها بأن يبادر إليهما فلا يخاف من فجاء الموت للموت لها وصرح برد المظالم وهو من جملة التوبة فلا يقتل عنه (والمرضى أكده) بما ذكره أى أشد طلباً به من غيره .





ناظر أين تذهب وقبض خرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص أى بفتح الشين والخافى شرح المهذب ويستحسن أن يقول حال إغماضه باسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ (و شد لحياه بعصاة) عريضة تربط فوق رأسه لئلا يبقى فمه مفتوحا فدخله الهواء (وليت مفاصله) فیر دساعده إلى عضده وساقه إلى فخذيه إلى بطنه يدها وبين أصابعه أيضا وذلك ليسهل غسله فإن في البدن بعد مفارقة الروح حريقه حراة فإذا لیت المفاصل في تلك الحالة لانت والآن لم يمكن تلبيثه بعد ذلك (ومسترجع يده ثوب خفيف) بعد نزول ثيابه كما ذكره في شرح المهذب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا يتكشف واحترز بالخفيف عن الثقل فإنه يحميه فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سجد رسول الله ﷺ حين مات بغير حمى هو بالإضافة وكسر الحاء المهملة وقطع الموحدة وهو من يروى والجر وسجد غطى جميع بدنه (ووضع على بطنه شيء ثقليل) كمرأة لئلا تنفخ فإن لم يكن تحتها فقليل

رطب وبصان المصحف عنه (ووضع على سريره ونحوه) لئلا يصيبه ندوة الأرض فضهره (ونزعته) عنه (ثيابه) التي مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في شرح المهذب فإنها تسرع إليه الفساد فيما حكى (ووجهه للقبلة كمحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويقول ذلك) جميعه (أرفق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه قال في الروضة ويؤلاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فإن تؤلاه الرجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جاز (ويؤاذه) بفتح الدال (يغسله إذا تقن موته) بظهور أمارة مع وجود العلة كأن تسترخي قدما لا يتصبأ أو يميل أنه أو ينخسف صدغاه وإن شك في موته بأن لا يكون به علة

وأروش الجنائيات (قوله ناظرا) ولو أعمى وبقاء النظر بعد مفارقة الروح غير بعيد لبقاء حرارة البدن خصوصا في عضو أقرب إلى محل خروج الروح لأنها تدخل وتخرج من الفؤاد والعين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء تحل الحياة وأول شيء يسرع إليه الفساد (قوله وليت مفاصله) ولو بنحو دهن توقف عليه وإن لم يغسل والعلة للأغلب (قوله جميع بدنه) أى إلا رأس الحرم ووجه الحرمه (قوله بعد نزول ثيابه) ولو نبيا وشهيدا والعلة للغالب وأجاب عن ذلك شيخنا الرملى بما فيه نظراً فظهر أنه وترد ثياب الشهيد إليه كما بأتى (قوله على بطنه) أى فوق ما ستر به بدنه أو تحته (قوله ثقليل) نحو عشرين درهما فأكبر وكونه من الحديد أو لى كما ذكره (قوله وبصان المصحف عنه) وجوباً إن خيف تنجسه وإلا فندبا وكب العلم كذلك (قوله على سريره) وإن لم يكن فعل أرض والعلة للغالب (قوله ونزعته) أى قبل ستره (قوله ووجهه للقبلة) فيشد ما نقل به بطنه بنحو خرقة (قوله ويتولى ذلك جميعه) أى التغميض وما بعده (قوله فإن تؤلاه) أى قال الأذرى والزواج الحارم ويجوز من الأجانب من غرض البصر بالاسم واستبعده شيخنا الرملى (قوله ويؤاذه) أى وجوباً إن خيف تغيره بالثأخير وإلا فندبا (قوله إذا تقن موته) قال شيخنا هو راجع إلى التغميض وما بعده وأن خالفه ظاهر الشارح (قوله كأن تسترخي قدما) وينخلع كفاه وتتقلص عصبته وتسترخى جلدتها (قوله أخفى) أى وجوباً (قوله فروض كفاية) وإن تكرر موته بعد حياة حقيقة ويحرم تركها على من علم به ولو غير قريب وعلى جار قصر في علمه بعدم البحث عنه (تنبيه) مشروعية الغسل والحنوط والسنن والكافور وكون الثياب وترا والحنف والصلاة بهذه الكيفيات من خصائص هذه الأمة فلا تعارض أن الملائكة غسلت آدم وصلت عليه وأول من صلى عليه النبي ﷺ أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه في القبر البراء بن معمر وأول من صلى عليه غالباً النجاشي (قوله بدنه) ومنه ما يجب غسله في الاستنجاء (قوله وصحح المصنف) هو المعتمد (قوله أى لا تشتط) أى أنه المراد من عدم الوجوب الذى يلزمه البطلان (قوله نية الغاسل) ولا من يم .

(شافعية) قيل إن المين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد (قول المتن ونزعته) قال الإسنى كان ينبغي تقديم هذا على ما سلف اهـ . أقول قد أشار الشارح إلى هذا فيما سلف (قول المتن وغسله) (إخ) انظر هل يسقط بفعل المميز مع وجود الرجال كنظيره من الصلاة وهو متجه .

واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات تنزع أو غيره أخر إلى اليقين بتغير الراتحة أو غيره (وغسله وتكفينه الصلاة عليه ودفعه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالإجماع أما الكافر فسياق حكمه في فرع الألباء (وأقل الغسل تعمم بدنه) مرة (بعد إزالة النجس) عنه إن كان كذا في الروضة كأصلها أيضا فلا يكتفى بغسله واحدة أو مئتي على ما صححه الرافعي في الحى أن الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث وصحح المصنف أنها تكفيه كما تقدم في باب الغسل وكان ترك الاستدراك هنا للعلم به هناك (والغيب نية الغاسل) أى لا تشتط طوى صحة الغسل (في الأصح) لأن القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية الثاني يجب لأنه غسل واجب كغسل الجنابة فيؤتى عند إفاضة الماء على الفراع الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المهذب (فيحكى) على الأصح (خرقة) عن الغسل (أو غسل كافي) له (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الصحيح المخصوص وجوب غسل الفريقين والله أعلم)

لأنما مرون بغسل الميت فلا يسقط الغرض عنا إلا بفعلنا (والأكمل وضعه موضع حال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله إلا الغاسل ومن بينه والولي لأنه كان يستتر عند الاغتسال فيستر بعدهم وقد يكون بعض يده ما يكره ظهوره وقد تولى غسله عليه السلام على الفضل بن عباس وأسماء بن زيد ينال الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره (على لوح) أو سريره لذلك وليكن موضع رأسه أعلى لينحدر الماء عنه ولا ينفخ تحت (ويغسل في قميص) يلبس عند غسله لأنه أستر له وقد غسله عليه السلام في قميص رواه أبو داود وغيره وليكن القميص سخيلاً وباليا ويدخل الغاسل يده في كمه إن كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فخرعوس الدخاريص وأدخل يده في موضع الفتق فلو لم يوجد قميص أو لم تأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة

والركبة وصيأتي حكم نظره في المسائل المثورة (بماء بارد) لأنه يشد البدن بخلاف المسخن فإنه يرخيه إلا أن يحتاج إليه لوسخ أو برد ولي الحر وغيره أنه يكون للماء إناء كبير وبعد المتصل بحيث لا يصير رشاشه (ويغسله الغاسل) برفق (على المتصل مائلاً إلى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإيمانه في نقرة لقائه) لئلا يبل رأسه (ويستند ظهره إلى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه إمراراً بليها ليخرج ما فيه) من الفضلات ويكون عنده حيثئذ حجرة متقنة فائحة بالطيب والمعن يصيب عليه ماء كثيراً لئلا تظهر رائحة ما يخرج (ثم يضيجه لقائه ويغسل يساره وعليها خرقة)

(قوله لأثافي) معاشر الآدميين ولو غير المكلفين ومنهم الميت لو غسل نفسه كرامة والجن كالآدمي على المتعمد بخلاف الملائكة والصلاة كالغسل نعم يمكن تكفين الملائكة ودفنهم لوجود الستر (قوله مستور) وتحت سقف كما في الأم ويندب كما في وقت موته أن يغطى وجهه في أول وضعه كما قاله للزقي عن الإمام ويندب التخيير عنده من وقت موته وبعده كما في الجموع وإن كان حرماً (قوله والولي) أي إن لم تكن علوة وإلا فالأجنبي أولى (قوله وأسماء بن زيد ينال الماء) وكذا شقران مولا عليه السلام فهم خمسة على الفضل وشقران وأسماء والعباس وكانت أعينهم معصوبة وكان موته عليه السلام ضحوة يوم الإثنين ودفن ليلة يوم الأربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المفروضة وصلوا عليه فرادى خلافاً لما في الجموع لأنه الإمام ولم يكن خليفة بعد يجعل إماماً وجعله من صلى عليه من الملائكة ستون ألفاً ومن غيرهم ثلاثون ألفاً وأول من صلى عليه عليه السلام عمه العباس ثم بنو هاشم ثم المهاجرون ثم الأنصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الأنبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً كلهم له صحبة<sup>(١)</sup> خلافاً للفرزاني ومن قال إنهم صلوا عليه ثلاثة أيام عمل على أنه سمى الليلة يوماً بالتغليب أو على أن المراد بليلة الأربعاء التي تليه وفيه نظر (قوله مسرى) ويندب رفعه إن خيف الرشاش (قوله وقد غسل عليه السلام في قميص) وذلك بعد أن اختلف الصحابة في تخبر يده أو لا فنشبههم جميعاً الناس فسمعوا قتالا يقول لا تجردوا رسول الله وسريه الذي غسل عليه عليه السلام استمر بعده موجوداً إلى أن غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قوله بماء بارد) وأولاء الملح ويقدم غير ماء زمزم عليه (قوله في إناء كبير) يفرق منه بصغرى إلى متوسط يصعب به فلا يئنه ثلاثة (قوله ويغسله إلخ) لا ينبغي مرجع هذه الضمائر (قوله بليها) أي من حيث تكراره لا شدته (قوله بخروقة) ملفوفة وجوبا إلا في حق الزوجين فندبا على المتعمد لجواز المس والنظر فيما (قوله الأول) هو المتعمد (قوله وغسل يديه) أي إن تلوئت كما قاله الرافعي وتبعه شيخنا الرمل (قوله على اليد) أي اليسرى (قوله أصبحه) أي السبابة (قوله كما يستاك الحى) من حيث الإمرار إذ الأولى في الحى أن يكون يعود وفي بطن الأسنان (قوله بأصبحه) أي انحصر من اليسرى ويزيل ما تحت أظفاره إن لم يقلعها (قوله ويوضئه كالحى) يبيد وجوب النية فيه واعتمد شيخنا الزيادي نديها كالغسل والتميم ويكتفيه فيه نية سنة للغسل قاله شيخنا الرمل ولا يندب تكرير الوضوء بخلاف الغسل كما سيأتي (قوله ويسرحهما) أي في

(قول المتن على لوح) روى أن النبي عليه السلام غسل على سرير وأنه استمر إلى أن غسل عليه يحيى ابن معين وحمل عليه سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قول المتن بماء بارد) واستحب الماورى والصبيرى

ملفوفة بها (صوابه) أي دبره وقيلوا ما حوّلها كما يستنجى الحى وفي النهاية الوسيط أنه يغسل كل سواة خرقة وهو أبلغ في النظافة لكن الذي ذكره الجمهور الأول ويتعمد ما على بدنه من قذر ونحوه (ثم) بعد لقائه خرقة وغسل يده بماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل أصبحه فمه ويمر بها على أسنانه) بشىء من الماء كما يستاك الحى ولا يفتح فاه (ويزيل ما في منخريه) بفتح الميم وكسر الحاء (من أذى) بأصبعه مع شىء من الماء (ويوضئه كالحى) ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة واستنشاق وقيل يستنجى عنهما بما تقدم ويميل رأسه فيما يبل الماء طمأنينة وخفف ذلك حكى الإمام ترك ذلك أي يكتفي بوصول الماء مقدم الفم والمنخريين أو يوصل الداخل وقطع بأن أسنانه لو كانت متراسة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم يديه بسدر ونحوه) أى تخلى (ويسرحهما)

غير المحرم (قوله إن تلبد) ليس قيدا للحكم قال شيخنا الرمل قيد لطلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قيد في كون المشط واسع الأسنان (قوله في كفه) ندبا ودخفه واجب (قوله ثم يحرفه) ويجرم كبه على وجه احتراما له وإن كره له حيا لأنه حقه (قوله من قطع النظر إلخ) أى فالمراد الماء القراح فيها كى فى الثانية والثالثة والسرور ونحوه المذكور هنا من جملة الاستعانة الآتية مقدمة على عمله كى سينبه عليه فالمراد بقوله زيد أى من الماء القراح (قوله وأن يستعان فى الأول) أى معها قبل فعلها لأنها هى المذكورة بقوله ثم يصب ماء قراح إلخ (قوله ومنه ما تقدم إلخ) أى فلا حاجة إلى إعادته وإنما قدمه لعدم طلب التحريف فيه كما هنا (قوله ثم يصب إلخ) أى يعم بدنه به سواء مع تحريف أو لا (قوله فلا تحسب إلخ) أى فهما غسلتان قبل ثلاثة للماء القراح التى يسقط الواجب بأولاهما كما ذكره فجملة ما فى كلامه خمس غسلات هذا صريح كلام الشارح الذى قرر كلام المصنف عليه وبعضهم قرره على غير ذلك وبعضهم جعل فيه تقدما وتاخرا كما يرجع ويعرف بالوقوف عليه ويندب الغسلتان بالسرور والمزيلة قبل الثانية من ماء القراح فتكون الغسلات سبعة ويندب قبل الثالثة أيضا فتكون تسعة وله تأخير ثلاثة للماء القراح عن الستة فتأمل (قوله السالب للطهورية) أى غالبا (قوله فرقه) هو وسط الرأس لأنه محل فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم

كروه بالخاء (قول الشارح إن تلبد) وكلما إن لم يتلبد لإزالة ما فى أصوله من السرور وما عساه يكون من الوسخ (قول المتن بمشط) هو بكسر الميم وضمتها وبضمها مع الشين (قول المتن الأيمن) أى للحديث وأما الشقان المبتلان فلشرفهما (قول المتن فهذه غسلة إلخ) اعلم أن لك فى غسل الميت كيفيتين إحداهما غسله بالسرور ثم يزال وهكذا ثانيا يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة للواجب وثلاث للتثليث فالجملة تسعة الثانية واحدة بالسرور وأخرى مزيلة وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثالثا فالجملة تسع أيضا لكيفية الأولى فى كلام السبكي واقتصر عليها الإسئوى وحديث أم عطية قريب منها والثانية فى كلام السبكي وتبعه شيخنا فى المنهج قال السبكي وكلام المنهج يمكن حمله عليها بأن يجعل فيه تقديم وتأخير أى بأن يقال يغسل الأيسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعد زوال السرور فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن ينافيه ، وأن يستعان فى الأولى إلا أن يعمل على الأولى من كل من الغسلات الثلاث إذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وإنما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها أى أن يغسل أولا بالسرور ثم ثلاثا بالماء القراح فقول له مع قطع النظر إلخ يريد أن المحكوم عليه بالفسلة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السرور ومزيله وقول المنهج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وأن يستعان إلى قوله بعد زوال السرور تفصيل وبيان لما هو الأكمل فى الأول وإفادة لأن غسلة السرور والمزيلة لا تحسب وإنما تحسب التى بالماء القراح ولذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتى فتكون الثلاثة بالماء القراح يسقط الواجب بأولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنف فى البهجة والإرشاد لكن شارحه بعد أن قرأ ذلك نهاه على أن الأكمل هو الكيفية الأولى أى التى اعتمدها الإسئوى (قول الشارح عن السرور) أى الذى سلف ذكره فى الرافعى الذى سينبه عليه المنهج أنه يستعمل فى البدن (قول الشارح ثانية وثالثة) أى بالماء القراح (قول الشارح فإن لم تحصل النظافة زيد إلخ) صرح الإسئوى بأن هذه الزيادة فى غسلة السرور ومزيلته بأن يكرر معا ويكرر وتر إذا حصل الإنقاء بشفع أو فى شرح للمقدسى واعلم أن الزيادة فى الإنقاء إنما هى فى غسلة السرور ومزيلته كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الإسئوى وغيره خلافاً لما يراه الإرشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح اهـ . (قول الشارح ومنه ما تقدم إلخ) أى فالمراد بالأولى باقى البدن غير الرأس والليحة (قول المتن من فرقه) هو وسط الرأسسمى بذلك لأنه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الراء وكسرها

إن تلبد شعرا (مبسط) واسع الأسنان (برق) ليقط الانتاف (ويرد) المنتصف (إليه) بأن يوضع فى كفه كما نقله فى الروضة قبل باب التكفين عن البغوى وغيره (ويغسل) شقه الأيمن ثم الأيسر المقبلين من عنقه إلى قدمه (ثم يحرفه) بالتشديد (إلى) شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن ثم على القفا والظهر إلى القدم ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك (فهذه) الأغسال المذكورة مع قطع النظر (عن السرور ونحوه فيها) غسلة ويستحب ثانية وثالثة (فإن لم تحصل النظافة) زيد حتى تحصل فإن حصلت بشفع استحسب الإتيار بواحدة (و) يستحب (أن يستعان فى الأولى بسرور أو عطفي) بكسر الخاء وحكى فتحها للتنظيف والانتفاء ومنه ما تقدم فى الرأس والليحة (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقه إلى قدمه بعد زوال السرور) أو نحوه بالماء فلا تحسب غسلة السرور ولا ما أزيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما

يسحب منها غسلة الماء القراح فيكون الثلاث بالماء القراح فيسقط الواجب بالاولا (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء القراح (قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لأن راحته تطرد الدوام وهو في الأخيرة أكدوا بين مفاصله بعد الفسل ثم يشف تشيها بليغا ثلاثين أقلها فيسرع إليه الفساد وفي الصحيحين قوله عليه السلام لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن يجيئنها ومواضع الوضوء منها واخلها بالاولا أو خسا أو أكثر من ذلك إن أبين ذلك ماء وسدر واجطن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور <sup>(١)</sup> وقالت أم عطية من وضعتها ثلاثه قرون وفي رواية فغفرنا شبرا ثلاثه قرون وأقيتها خلفها وقوله أو خسا إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع رعاية الترتل للتخير وقوله إن رأيت أي احتجن وكاف ذلك بالكسر خطا بالأم عطية وضعتا وضفرنا بالتخفيف وثلاثة قرون أي ضمائر القرنين والناصية (ولو خرج بعده) أي الفسل (فحبس وجب إزالة فقطع)

وإن خرج من الفرج لسقوط الفرض بما وجد (وقيل) تجب إزالته (مع الفسل إن خرج) من الفرج ليختم أمره بالأكمل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الفسل في الخارج من الفرج كما في الحى وأطلق الجمهور الخلاف وأشار صاحب العدة إلى تخصيصه بالخارج قبل الإدراج في الكفن قال في الروضة يوافق صاحب العدة والقاضي أبو الطيب

وفتح الرء وكسرها (وقوله ويستحب أن يجعل راع) ويكره تركه ويحرم فعله في الحرم (وقوله وكاف ذلك) أي في الموضعين بالكسر لأنه خطاب لمؤثرت وكان الأنسب ذلكن كما قاله شيخ الإسلام في بعض كتبه وأجاب عنه الشارح بقوله خطابا لأم عطية لأن غيرها تبع لما فتح فمحتاج خطابه (وقوله وجب إزالته) أي قبل الصلاة لمنعه من صحبتها عليه وعن شيخنا الرمل وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظر ولم يرتضه شيخنا ولو لم يكن فقطع الخارج منه صل عليه كالخلى السلس (وقوله وبين خروج من الفرج) لعدم نقض الوضوء به كما لا يجنب بالوطء (وقوله والأول فيهما المصوب) أي ليصح تذكر الفعل في الثالث بوجود الفاصل والمراد بالرجل والمرأة الذكر والأنثى نعم من لم يميز <sup>(١)</sup> والحنث ولو كبيرا يغسلان الفريقتين ويغسلهما الفريقتان قال شيخنا ويقتصر فيهما على غسلة واحدة (وقوله ويغسل أمته وزوجه) أي إن تزوج نحو أمته وهي زوجها إن تزوجت قبل غسله كأن ولدت عقب موته والكلام هنا من حيث الجواز وستأتي الأولوية (وقوله وليس له غسل المزرعة) وكذا المجرسية والثنية ولو مسية (وقوله وسواء في الزوجة المسلمة والذمية) وكذا الحرة والأمة والضابط في جواز الفسل في الزوج والسيد وأمه وحل البضع قبل الموت لأحدهما إلا في أمته المكتوبة لما ذكر فيها (وقوله ويلفان) أي ندبا كما مر وإن لم يكن الغاسل مطهرا (وقوله ينهي) أي يندب (وقوله فإن لم يحنس) أي لم يوجد في محل يجب فيه السعي إلى الجمعة بسماع النداء أو في محل يطلب الماء منه أو بمحل الغيبة الآتي كل يحمل فرجه (وقوله في الميت المرأة) مثلها الأمر عند خوف

(قول الشارح كافورا أو شيئا) يجب أن يكون هذا شيئا من الراوى (قول الشارح خطابا لأم عطية) أي لأن غيرها تبع لما ونظيره قوله تعالى: ﴿على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم﴾ (قول المتن ويغسل الرجل الرجل) بحث الإنسانى إلحاق الأمر بالمرة (قول الشارح والأول فيهما المصوب) حكمة ذلك إفادة الاختصاص وهذه الحاشية كتبها ولم أر إلى الآن هل في فيها سلف أم لا وفيها أن إفادة الاختصاص إجماعى في تقديم المعمول على عامه وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه (قول المتن ويغسل أمته) قياسا على الزوجة (قول الشارح لا تنقلها عنه) قد يرد أم الولد ويجاب بأنها انتقلت عنه إلى الحرية بخلاف الزوجة فإن علقها بآقية (قول الشارح حرمة بعضهم) قضية هذه العلة أنه لا يغسل المجرسية والثنية وكل أمة يحرم بعضها عليه (قول الشارح أي السيد) أحسن منه أنه يقول أي الحليل والزوجة (قول المتن أو أجنبية) لو مات مسلم وهناك

المصوب (ويغسل أمته وزوجه وهي زوجها) أي لم ذلك بخلاف الأمة لا تنسل سيدها في الأصح لا تنقلها عنه والزوجة لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال <sup>(١)</sup> لكافة لماشة لو مات قبل لسلطت وكنتك <sup>(٢)</sup> [رواه ابن ماجه وغيره وسواء في الأمة في الشقين القنة والمديرة وأم الولد أما المكتوبة فله غسلها أيضا لارتفاع كتابتها بموتها وليس لها غسله بخلاف لأنها كانت حرمة عليه وليس له غسل المزرعة وجو العدة المستبرأ أو لا من غسله بلا خلاف لحرمة بعضهم عليه سواء في الزوجة المسلمة والذمية في الشقين لأن غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه ذكره الراضى كالمذهب عن النضر وفي شرحه لسيد الذمية غسلها (ويلفان) أي السيد واحد الزوجين (عرقلة) على يدها (ولا لمس) بينهما وبين الميت أي ينهى ذلك كما عر به في الحر قرآن لم يفعله صبح الفسل ولا يبنى على الخلاف في انتقاض طهر الملموس وأما وضوء الغاسل فينتقض (فإن لم يحنس إلا أجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل

(يعمل في الأصح) إلحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء الثاني يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه فإن اضطر إلى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أي بالرجال في غسله (أو لأهلهم بالصلاة) عليهم هم رجال العصبات من النسب ثم الولاء كإساق في قيل تقدم الزوج عليه لأنها كانت تنظر من حال ما لا ينظرون وهو ما بين المرأة والرجل كبقية بعدهم ذؤو الأرحام ثم الرجال الأجنبيون ثم الزوجة ثم النساء فأخبرهم قيل تقدم الزوجة على الرجال الأجانب (و) أولى النساء (جاء) أي بالمرأة في غسلها (قربايتها) ويقدمن على زوج في الأصح) ووجه مقابلة أنه كان ينظر من حال ما لا ينظر إليه (و) أولاهن ذات محرمية

وهي من لو قدرت ذكرا لم يحل له نكاحها فإن استوت الثتان في المحرمية فالتى في عمل العصبية أولى كالعلمة مع المخالفة والولاء لا محرمية لمن يقدم منهن الأقرب فالأقرب (ثم) بعد القربات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب ثم (الأجنبية) ثم رجال القربة كترتيب صلاحهم قلت الإيهام (وغيره) وهو قريب ليس بمحرم (لكما لأجنبي والله أعلم) فلا حق له في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال به عليه صاحب العدة وغيره وأمله الأكرهون (ويقدم عليهم) أى على رجال القربة (السزوج في الأصح) لأنهم ذكروهم ينظرون ما لا ينظرون إليه والثاني يقدمون عليه لأن القربة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ثم كل من قدم شرطه الإسلام وأن لا يكون قاتلا للميت (ولا يقرب المحرم طيبا) كالكاغور في غسله وكفنه

(ولا يؤخذ شعره)

الفتنة (قوله يوم) بنية نديا كالغسل ولو صرف الموضوع أو الغسل أو التيمم لغیره وعند الموت لم ينصرف ولا بد من زوال نجاسة عليه ولو من الأجنبي قبل التيمم ويقدم غسلها عليه إن قل الماء فإن تعذر إزالته دفن بلا صلاة فإن تسر قبل دفنه وجب أو بعده فلا وقال شيخنا في مرة ينشئ إن لم يتغير ولو وجد الماء بعد تيممه لفقده وجب غسله وإعادة الصلاة إن غلب وجود الماء كالخى ووجود المغسل كوجود الماء فيما ذكر (فخرج) لو أمكن من أجنبي الغسل بلا مس ولا نظر وجب بناء على القول الأصح (قوله أولاهم بالصلاة عليه) أى من حيث الدرجة كما في المنهج ليخرج به الصفة كالسن والفقه قال شيخنا كشيخنا الرمل وهذا الترتيب منسوب إلا في التفويض لغير الجنس فواجب (قوله وقيل تقدم الزوجة عليهم) والأصح أنها بعدهم وذكر الشارح لهذه مع أن الكلام في الرجال لفهمه أن الرجال ليسوا قيدا (قوله وبهدهم ذؤو الأرحام) أى بعد بيت المال إن انتظم (قوله ذات محرمية) أى من حيث النسب (قوله فإن استوت الثتان إلخ) للمحمد تقديم من في عمل العصبية وإن بعدت على غيرها (قوله ثم بعد القربات) تقدم في الرجل تقدم ذؤو الولاء على ذؤو الأرحام وقياس هنا تقدم ذؤو الولاء على ذؤو الأرحام فرجعه وقول الشارح القربات تبعا لقول المصنف ذلك صريح في صحته لفة خلافا للإسنوى (قوله ويقدم عليهم إلخ) ويؤخر عن الأجنبيات (قوله شرطه الإسلام) والحرية الكاملة وعدم القتل وعدم عبادة وفسق وصبا وجنون ووصاية (قوله ولا يقرب المحرم إلخ) أى فيحرم تطييبه بالبخور عنده ويحرم أخذ شعره ولو لم رأسه فلا يحلق وإن لم يبق عليه غيره ويحرم

كاغور امرأة أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المرأة (قول المتن يوم في الأصح) انظر لو كان على القيل أو الدبر نجاسة ماذا يفعل ثم رأيت في شرح الروضة قال الأطهر أنه يزيلها لأنه لا بد لها من قول الشارح وأولى النساء هذا الذى قدره الشارح هو المراد إن كان قضية العبارة وأولى الرجال بها قربايتها ثم التصريح بالقربات نظر فيه الإسنوى من جهين أحدهما أن المؤلف توهم أن القربة خاصة بالأنثى الثانى أن القربات من كلام العام كما قال الجوهري وسببه أن المصدر لا يجمع إلا إذا اختلف نوعه وأيضا فهى مصدر وقد أطلقها على الأشخاص وقال بعض ذلك إنها مصدر بمعنى الرحم تقول يبنى وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا تقول هم قرابتي ولا هم قراباتي والعامه تقول ذلك ولكن قل هو قرابتي قاله الجوهري اهـ . (فاشادة) مذهبان أن الموت محرم للنظر بشهوة فى حق الزوجين دون النظر بغير شهوة وأعلم أن قول الشارح أولى النساء ينفع به إشكال الإسنوى الأول (قول المتن ذات محرمية) ربما يؤخذ من عمومته أن بنت العم البعيدة إذا كانت أما من الرضا أو أختها تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قال الإسنوى أن المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر بالرضا هنا بالكلية . (قول الشارح ثم بعد القربات ذؤو الولاء إلخ) اقتضى هذا أن ذؤو الأرحام يقدم من هنا على ذؤو الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فما الفرق ولعله قرأه الذكر بدليل عقلمه عنه (قول الشارح ثم كل من قدم شرطه الإسلام) لا يقبل قضيته أنه لا يشترطى تقدمه البلوغ ولا الحريه ولا العبدلة لا تأتلق قد أحوال أعلى الصلاة وسياق في الصلاة

وظهره) إيفاء لأثر الإحرام قال عكف في الحرم الذى مات وهو واقف بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تغمروا رأسه فإنه يعت يوم القيامة مليبار رواه الشيخان (وطيب المائدة) التى كان يحرم عليها الطيب بأن كانت في عدة (قوله الأصح) لزوال اللغني المترتب عليه تحريم الطيب وهو التفتيح على زوجها والحرص عن الرجال الثانى يستصحب التحريم قياسا على الحرم وروى أن التحريم في الحرم خلق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديد أنه لا يكره في غير الحرم أخذ طهره أو شعره أو بطنه وعائنه وشاربه) قال الرافضى كالروايات ولا يستحب وقال في الروضة عن الأكرهين أو الكثيرين الجديده يستحب كالخى والقديم

أنه يكره لأن مصيره إلى البلا **قلت الأظهر كراهته والله أعلم** لما قاله في الروضة من أن أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بهذا قال ولم ينقل عن النبي **عليه السلام** الصحابة شيء يعتمدون نقل في شرح المذهب كراهته عن الأم والمختصر ولذلك عبر هنا بالأظهر وفي الروضة قال أصحابنا وتفعل هذه الأمور قبل

قبل الغسل (فصل) يكفن

بما له لبسه حيا من حرير

وغيره للمرأة وغير حرير

للرجل ويعرم تكفينه

بالحرير ويكره تكفينها به

للسرف قال في الروضة

ويعتبر فيه حال الميت فإن

كان مكثرا فمن جياذ الثياب

أو متوسطا فمن وسطها أو

مقلان من خشنها وسيا في

الزيادة كلام آخر **والله**

**قوب** وهو ما يستر العورة

أو جميع البدن إلا الرأس الحرم

ووجه المحرمة وجهان

أصحهما في الروضة وشرح

المذهب الأول فيختلف

قدره في الذكورة والأنوثة

وجزم بالثاني الإمام والغزالي

والبنوي وغيرهم **(ولا**

**تفعل** بالتشديد **وصيته**

**بإسقاطه** أي الثوب

الواحد لأنه حق لله تعالى

بإسقاط الثوب الثاني

والثالث الآتي ذكرهما في

الأفضل فإنهما حق للميت

تفويض وصيته بإسقاطهما

ولو أوصى بستر العورة

ففي شرح المذهب عن

صاحب التفريق والإمام

والغزالي وغيرهم لم تصح

وصيته ويجب تكفينه بستر

جميع بدنه ولو لم يوص

فقال بعض الورثة يكفن

أخذ ظفرو ولا فدية على فاعل ما ذكر وكل ذلك قبل التحلل الأول وهو بعده كغيره ويعرم أخذ القلفة ولو من غير محرم وإن عصي بتأخيرها وإذا تعذر إزالة ما تحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تيممه عما تحتها أو ترال نعم يزال شعر وظفر وتوقف عليه زوال نجاسة أو غسل ما تحته ولو من محرم .

**(فصل في التكفين)** أي كيفيته وما يكفن به وما يتبعهما <sup>(١)</sup> **(قوله يكفن)** ولو ذميا **(قوله بما له لبسه حيا)** أي بما يجوز له لبسه لا حاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكة أو قمل وكذا لقتال وجوزة شيخنا في الشهيد في القتال تبعا للشيخ الرمي ويكفن به صبي ومجنون وإن كره كالمرأة ويقدم الحرير على الجلد وهو على الحشيش وهو على الطين والمزفر كالحرير ويكره للمصفر ولو للمرأة ويكفن بالنجس بعد الصلاة عليه عاربا إن لم يوجد نحو طين وكل كفن نقص عن جميع البدن تمام ما بعده وستر الثابت كالتيكفن **(قوله العورة)** وهو هنا ما بين السرة والركبة في الذكر وما عدا الوجه والكفين في الأنثى ولو رقيقة لأن الرق يزول هنا بالموت قال ابن حجر **(قوله ويحجر)** قال شيخنا ندبا والمعتبر في القلة والوسط والإكثار العرف **(قوله فمن جياذ الثياب)** وإن كان مقترعا على نفسه إلا أن كان عليه دين مستغرق لأن براءة ذمته أولى ويبقى الغسل على ما كان لرضاه لنفسه بالرذالة **(قوله فمن خشنها)** وإن اعتاد الجياذ في حياته **(قوله وجزم بالثاني الإمام)** وهو للمعتد **(قوله أي الثوب الواحد)** وهو ما يستر العورة على الأول أو جميع البدن على الثاني الذي هو للمعتد ومعنى كون الثوب أقل هو من حيث سقوط الواجب في نحو بيت المال كما يأتي **(قوله لأنه)** أي الثوب الواحد حق الله تعالى أي محض حقه في سائر العورة ومع الأدمى فيما بقى من جميع البدن **(قوله حق للميت)** أي محض حقه وسواء المسلم والكافر في جميع ما ذكر **(قوله لم تصح وصيته)** أي وإن قلنا بأن الواجب ستر العورة فقط لأن القطع عن جميع البدن مكروه وكذا قاله شيخنا الرمي **(قوله فقال بعض الورثة لا)**

أن آخر البعيد يقدم على الرقيق القريب وبأن الكلام غير ذلك أيضا **(قول الشارح لما قاله في الروضة لا)** وأيضا فقيا على عدم ختنه **(قول الشارح عن الأم والخصم)** أي فهو جديدا وأيضا ولذا عبر بالأظهر ولم يقل قلت القديم أظهر **(فصل يكفن الخ)** **(قول الشارح بالحرير)** بحث الأذرع استثناء الحرير إذا كان على قتل للمركة لا سيما إذا تلطخ بالدم فيدفن فيه كما هو **(فخرج)** يجوز تكفين المرحمة فيما حرم عليها لبسه كما يجوز تطبيقها **(قول الشارح فمن جياذ الثياب)** لو كان عليه دين مستغرق ومن عادته التقير على نفسه فينبغي اعتباره ما كان عليه في حياته من التقير ولا يكون من جياذ الثياب **(قول المتن قوب)** قضيته عدم جواز التطين وهو ظاهر نعم إن تعذر الثوب فعل وبمقتضى الإسئوى وغيره تقدم الإذخر ونحوه عليه **(قول الشارح أصحهما الأول)** استشكل ذلك بأن كسوة الرقيق لا يكفى فيها ستر العورة لأنه متفرق وإذلال كما قاله الرافضى فالتبأت أولى ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف غريب وهو أن الشخص يموت حتى يصير كله عورة أو عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التصحيز **(قول المتن بإسقاطه)** بحث الإسئوى إسقاط الرذالة على ستر العورة في هذه المسألة بناء على أن الواجب ستر العورة **(قول الشارح لم تصح وصيته لا)** قال جماعة من المتأخرين هو محمول على مذهب الإمام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن **(قول الشارح كفن بئوب)** هذا قد يشكل عليه ما سياتى عن التهمة الذي قال في الروضة أنه أقيس .

بئوب يستر جميع البدن أو ثلاثة وبعضهم بستر العورة فقط ولنا مجازة كفن بئوب أو ثلاثة ذكره في شرح للمذهب ولو قال بعضهم يكفن بئوب وبعضهم ثلاثة

كفن بها وقيل بثوب ولو اتفقوا على ثوب نفى التهذيب يجوز وفي التهمة أنه على الخلاف قال في الروضة قول التهمة أنيس ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرما عتوب والثورثة ثلاثة لأوجب الغرما في الأصح لأنه إلى براعة ذمته أخرج منه إلى زيادة الستر قال في شرح المهذب ولو قال الغرما يكتفن بستر العورة والثورثة بستر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفقت الثورثة والغرما على ثلاثة أثواب جاز بلا خلاف صرح به القاضي حسين وآخره وقد يشكك فيه إنسان من حيث إن ذمته تبقى مرتبة بالدين انتهى (والأفضل للرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله ﷺ

في ثلاثة أثواب بمانية بيض ليس فيها قميص ولا عصامة رواه الشيخان (ويجوز رابع وخامس) قال في شرح المهذب من غير كراهة (وهي) أي والأفضل للمرأة (خمسة) رعاية لزيادة الستر فيها والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف والخشيت كالمرأة فيما ذكر (ومن كفن منها ثلاثة فهي لفائف) بستر كل منها جميع البدن (وإن كفن الرجل في خمسة زيادة عصامة وقميص تحتين) روى البيهقي أن عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قميص وعصامة وثلاث لفائف (وإن كفت في خمسة إزار وخمار وقميص ولفافان وفي قول ثلاث لفائف إزار وخمار والإزار والخمار ما ستر به العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويحمل بعد القميص وهو بعد الإزار ثم تلف روى أبو داود أنه ﷺ أعطى الفاسلات في تكفين ابنته أم كلثوم

رضي الله عنها الخمار ثم الدرع ثم الحمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر والخمار بكسر الحاء الإزار والدرع والقميص) (وبسن الأبي) قال ﷺ: «إسألوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم» كقولها ما تواتر [رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح سيأتي في الزيادة أن الغسل أولى من الجنب (ومحله أصل التركة) يبدأ به في حلقه ثم في تجهيزه فيها كإسألي أول الغرائض أنه يبدأ من تركه الميت بمؤنة تجهيزه وإلا إن يتعلق بعين التركة حتى فيقدم

هما مسألان أحدهما لو قال بعضهم يكتفن بثوب وبعضهم بستر العورة ثانيهما لو قال بعضهم يكتفن بثلاثة وبعضهم بستر العورة فأوجب طالب الثوب في الأولى وطالب الثلاثة في الثانية لأنه طالب الأكثر فيهما وهذا لا ينافي وجوب الثلاثة ولو لا طلب كما يأتي (قوله كفن بها) هو للمتمدد كما لو كان في الثورثة محجور عليه (قوله قول التهمة أنيس) هو للمتمدد فيكفن بثلاث وإن كان فهم محجور عليه كما قاله ابن حجر وغيره (قوله أوجب الغرما) هو للمتمدد (قوله نقل صاحب الحاوي) (إع) هو للمتمدد (قوله وقد يشكك إع) قد يقال رضا الغرما بذلك يؤدي إلى رجاء إيرادهم له أو عدم مطالبته في الآخرة فلا تكون ذمته مهونة فاقبل (قوله والأفضل) أي من الزيادة الآتية فلا ينافي أنها واجبة والخشيت كالمرأة (قوله من غير كراهة) بل هي خلاف الأولى وتحرم إن كان في الثورثة محجور عليه أو غائب أو امتنع منها بعضهم (قوله مكروهة) أو حرام بالأولى بما مر (قوله فهي لفائف) قال في المجموع ندبا وقال شيخنا الرمل وجوبا ولا تجاب الثورثة لو طلبوا غيرها وكان فهم محجور عليه وهذا عند الاقتصار عليها فلا ينافي ما بعده وقال بعضهم الأولى واجبة لذاتها والأخريان واجبتان لأداء المستحب ولذلك صح إسقاطهما بالصيغة مثلا ومنه الثورثة من النقص عنهما لأداء المستحب لا لذاتها فاقبل (قوله لا مكروهة) المتمدد كراهته (قوله فإزار إع) أي في غير الحرم (قوله الملحفة) هي لفافة وكذا الثوب المذكور معها (قوله يبدأ به) أي يقدم به منها على مال الوارث أو الأجنبي وإن طلباه، نعم إن رضى جميع الثورثة بتكفينه من مال الأجنبي جاز ولا يجوز للورثة إبداله ويلزمهم رده إن أبدلوه إلا إن علموا جوازه من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة وجب إبداله منها أو بعدها فكذلك إن كفن في دون ثلاثة ولا لقل من تزعم نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو للمسلمين قاله شيخنا الرمل وفناء الكفن كسرقته إن ظهر من الميت شيء ولو فزع قبر فوجد الكفن قد بلى وجب إبداله قبل سد القبر ويكفي وضعه عليه من غير لف فيه إن لزم على لفة تغرق الميت وإلا لف فيه ولو أكل الميت سبع مثلا قبل بلاء

(قول الشارح إنه على الخلاف) قضيته وجوب الثلاث ولا يشكك على قولهم أقل الكفن ثوب أو سائر العورة لأن معنى ذلك أنه لا يحتاج في إسقاط الفرض إلى زيادة في بيت المال أو غيره وأما عند اتساع التركة فتستوفي الثلاث وجوبا (قول الشارح وقد يشكك فيه إنسان إع) لك أن تقول الميت خرجت ذمته وقد تعلق الدين بالتركة فأذن الغرما في صرفها في الكفن والحال ما ذكر متضمن للمساعدة بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لتعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز أن يمنع المطالبة به في الآخرة ويجاب من طرف النووي بأن ذلك لا يسقط الدين عن ذمته ببذليل ما لو ظهر له مال ثم المسألة التي قبلها قابلة لهذا التشكيك بناء على أن الواجب ستر العورة وقد يمنع الترم من الزائد (قول المتن ويجوز رابع وخامس) أي ولكن الأفضل خلافه كما تقدم. قال الأذعري ولو كان في الثورثة نحو صغير امتنع الزائد على الثلاث (قول المتن فهي لفائف) فإن اقتصر على لفافة مع قميص وعصامة للرجل فهو خلاف الأولى لا مكروهة قاله في شرح المهذب. (قول المتن وفي قول إع) توجيه أن الخمسة فيها كالثلاثة في الرجل (قول المتن ومحله أصل التركة) دليله الإجماع وأن النبي ﷺ كفن مصعب بن عمير في ثوبه والرجل الذي مات محرما في ثوبه ولم يسأل هل هناك عليه دين أم لا



عليها ويستثنى من هذا الأصل من أزواجها مال فكفنها عليه في الأصح الآتي (فإن لم تكن) للميت في غير الصورة المستثناة تركه (فعل) من عليه نفقته من قريب وصيد) سواء في الميت الأصل والفرع الصغير والكبير لمعجزة بالموت والفقن وأم الولد والمكاتب لا نفساخ كتابته بموته (وكذا الزوج) معطوف على أصل التركة أي عليه كفن زوجته في جملة مؤنة تجهيزها (في الأصح) لو جوب نفقتها عليه في الحياة الثاني قال صارت بالموت أجنبية وعلى الأصح لو لم

يكن الزوج مال وجب في مالها وإذا لم يكن للميت مال ولا كان له من تلمزه نفقته يجب كفنه ومؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته في الحياة فإن لم يكن في بيت المال مال لفعل عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمهما التكفين بثلاثة أثواب . (وتبسط أحسن اللقائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة) أي فوق الثانية (ويؤثر) بالمعجزة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب وكافور يذر على الأولى قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (ويوضع الميت فوقها مستقيما) على ظهره (وعليه حنوط وكافور) ويستحب تبخير الكفن بالمود أو لا (وتشدد ألباه) بخرقه بعد أن يدرس بينهما فطن عليه حنوط وكافور (ويجعل على منافذ بدنه) من المشخرون والأذنين والعينين (فطن) عليه حنوط وكافور (وتلف

الكفن عاد للورثة وإن كان قد كفنه أجنبي (قوله من عليه نفقته) ولو في وقت الموت فدخل الابن الكبير الفقير كما يؤخذ من التعليق بقوله لمعجزة بالموت ، نعم لا يلزم الفرع كفن زوجة أبيه ولو مات من تلمزه النفقة بعد موت غيره وضاق ماله قدم هو على غيره على المتحد (قوله والفقن إلخ) والمبعض يوزع كفنه بحسب الرق والحربة ، وإن كان بينهما مهاباة لبطانها ويحمل اختصاصه بذى النوبة (قوله وكذا الزوج) أي عليه كفنها مع بقية مؤنة تجهيزها وعمله في الزوج المومر ولو بما خصه من التركة أو بمال حصوله بعد الموت وقيل دفنها ويعثر اليسار بما في الفطر وقال ابن حجر بما في الفس وفيه نظر بما مر في زوجته لاستوائها في زوال الإعفاف والخدمة بموتها فراجه (فرج) لو أوصت الزوجة بأن تكفن من تركها فهي وصية لوارث فتتوقف على إجازة بقية الورثة (قوله لو جوب نفقتها) فعل الحرة والأمة والبان والخال والرجعة لا النازرة مثلا وخادم الزوجة بالنفقة مثلها ولو مات له أكثر من زوجة معا أو مرتبا قدم من يخالف تغيره فيها وإلا فالفرقة في الأولى وبالسبق في الثانية وكذا لو مات من تلمزه نفقته نعم يقدم في المعية الأب أو الأم ثم الأقرب فالأقرب وقدم بعضهم البر على الفاجر (قوله عامة المسلمين) أي للموسرين منهم بما في الكفارة ولو كفنه صبي أو مجنون كفى عنهم (قوله وكذا بيت المال) بل يحرم عليه ما زاد على الثوب ونحو الحنوط (قوله ومن عليه نفقته) ومنه الزوجة ولا يجب في تركتها ما زاد على الثوب ولو كفنها غيره من ولي أو غيره ولو نفقته مثلا رجح عليه إن كفن بإذن حاكم أو أشهد (قوله على كل واحدة إلخ) فلما راد بالتساوي كونها تستمر جميع البدن وكذا ما زيد عليها (قوله نوع من الطيب) وقال الأزهري هو صندل وكافور وذريرة قصب مخلوطة وقال غيره كل ما خلط لأجل الميت فهو حنوط وعلى هذين فسطف الكافور عليه من عطف الجزء على الكل (قوله على ظهره) ويده على صدره أو مرسلتان بجنبه (قوله بخرقه) كالستحاضة وإدخال القطن في دبره واجب لعلى وإلا فمكروه ولا تصح الصلاة عليه إذا كان بعضه خارجا مطلقا وقال بعض مشايخنا تصح مع العذر (قوله منافذ بدنه) ومنها الجراحة فيه ويسن وضعه أيضا على مواضع السجود (كرامها (قوله وتشدد) أي في غير عزم لأنه من العقد المحرم عليه (فرج) قالوا يحرم كتابة شيء من القرآن أو اسم معظم على شيء مما يتعلق بالميت لأنه ينتجس بالصديد (قوله نزع الشداد) أي شداد اللقائف فقط تفاؤلا بأغلال الشدة عنه وقيل جميع ما فيه تعقد بدليل قوسم لأنه يكره أن يكون منه في القبر شيء معقود (قوله ولا يلبس ولا يسرى)

(قول المتن فعل من عليه نفقته) قضيت أن الأب لا يجب عليه تكفين الابن البالغ الفقير لأن نفقته غير واجبة عند المصنف لكن نقل في الكبير عن التهمة وجوب تكفينه وعلمه بأن نفقته يجب إذا كان عاجزا والميت عاجز وجزم بذلك في الروضة وأشار إلى ذلك الشارح بقوله لمعجزة بالموت (قول الشارح والفقن إلخ) لو كان مبعضا فعليه وعلى السيد فيما يظهر فإن كان بينهما مهاباة ثم مات في نوبة أحدهما احتمل أن يكون الأمر كذلك لبطلان المهاباة كما في الكتابة ويحمل اختصاص ذلك بذى النوبة (قول الشارح معطوف على أصل الفقرة) جواب عما يقال ظاهر العبارة أن عمل الصلح بالزوج إذا لم تكن تركه (قول الشارح في الحياة) وكانت معه كالأب والابن لكن تكفينه ومؤنة تجهيزها واجب على الزوج وإن كانت المرأة غنية (قول الشارح ومن عليه نفقته) دخل فيه الزوج (قول المتن والثانية فوقها إلخ) لمراد الثانية والثالثة في المرتبة فيغيد اعتبار السعة والחסن فيوافق ما في شرح المذهب (قول المتن نزع الشداد) الظاهر اختصاص النزع بشداد اللقائف دون شداد

عليه (الفائف) بأن يبنى كل منها من طرف شقه الأيسر على الأيمن ثم من الأيمن على الأيسر كما يفعل الحي بالقباء ويجمع الفضل عند رأسه وجهه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشدد) بشداد خوف الانتشار عند الحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه (ولا يلبس انحرم الذكر محظا ولا يسرى

وأسه ولا وجه المحرمة) إبقاء لأثر الإحرام وتقدم أنه لا يقرب طياً (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من التربع في الأصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل عليه السلام سعد بن معاذ واهل الشافعي في الأم الأول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف والثاني التربع أفضل والثالث هما سواء (وهو) أي الحمل بين العمودين (أن يضع الحشيشين المتقدمين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرين ورجلاه) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ولو توسط المؤخرين واحد كالقلمدين لم ير ما بين قدميه بخلاف المتقدمين (والتربع أن يقدم رجلاه ويأخّر

آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين للعمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر للعمود الأيسر على عاتقه الأيمن والمتأخران كذلك (والمشي أمامها بقربها) بحيث لو التفت رآها (أفضل) منه بيمينها فلا يراها لكثرة المشايين معها والمشي أمامها أفضل منه خلفها للركاب والمشي في الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابها معها إلا لعذر كمرض أو ضعف قال في شرح المهذب فلا بأس به وهو لغو غير يذكره يرى أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة وصحبه ابن حبان وروى الحاكم عن المغيرة أنه صلى الله عليه وآله قال: والركاب يسير

خلف الجنازة والمشي عن يمينها ونحوها قريباً منها والمسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري (ويسر بها) نداء الحديث

أى فيها حرام (فرع) يكره إعداد الكفن إلا من وجه حلال أو أثر صالح ولا يجوز إبداله وإن لم يعلم أنه مما ذكر مراعاة لفرض الميت وبهذا فارق إبدال ثياب الشهيد (قوله أفضل من الترابيع) والجمع بين الكفين تارة وقارة أفضل ومن حملها تير كما قدم المقدم على المؤخر والأيمن من الحامل على الأيسر (قوله) والمشي أمامها بقربها) لو قال وبأمامها وبقرها لكان أولى لإفادة أن كل واحدة سنة مستقلة كما صرح الشارح والحاصل الذي ينبغي أن يقال إن المشي أفضل ولو خلفها أو بعيداً من الركوب ولو أمامها أو قريباً وأنه أمامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب وبهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل (قوله قال الراكب إلخ) وفي رواية أنه صلى الله عليه وآله رأى ناساً ركباً في جنازة فقال لا تستحيون إن ملائكة الله يمشون على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب (قوله وهوون الحبيب) بقاء معجزة فمحدثين هو المشي على الهيئة والثاني (قوله من غير الإسراع) هو مفهوم تصديه الحرف قبله بالإسراع لإفادة أنه لو خيف تغيره مع الإسراع من غيره كشدة حر طلبت الزيادة في الإسراع ولذلك عبر بقوله زيد في الإسراع ولم يقل أسرع ويلزم من خوف التغير ما ذكر مع الإسراع أن يكون الخوف مع التأني أولى ولذلك سكت عنه (قوله في الإسراع) أى بقدر الحاجة (فائدة) يندب القيام للجنازة على المعتمد وإن يدعو لها وينشئ عليها خيراً إن كانت أهله وأن يقول سبحان الحي الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس أو هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتصدقاً وتسليماً أو الله أكبر هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لأنه ورد أن من قال ذلك كتب له عشرون حسنة والله أعلم .

(فصل في الصلاة على الميت وما يتبعها) وتقدم أنها بهذه الكيفية من خصائص هذه الأمة ولم تشرع إلا في السنة الأولى من الهجرة في المدينة الشريفة ولم يصل عليه الصلاة والسلام على زوجته خديجة بمكة (قوله يجب قرن النية بالكسب) ويؤخذ من التشبيه جواز الاقتداء في أثنائها وهو كذلك فلا وجه لتقصير كلامه على الحالة الأولى فقط (قوله فلا بد من التعرض) أى للفرض طاهره وإن كان المصل صيباً ولو مع الرجال وهو الأوجه وفارق عدم وجوبه في الصلوات الخمس على رأى شيخنا الرمل بأن في صلاته هنا إسقاطاً عن المكلفين في الجملة والمرأة كالصبي .

الأئمين السابق ونحوه (قول الخن بقربها) لو تمارضت هذه الصفات فانظر ماذا يرادى (قول الشارح من غير الإسراع) يعنى لو تأني بالنية وهى الإسراع ولكن خيف التغير لا من الإسراع بل من أمر غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح فيما يأتى زيد في الإسراع ولم يقل أسرع بها (قول الشارح زيد في الإسراع) (تتممة) المنصوص وقول الأكثرين عدم استحباب القيام لها وخالف المتولى واختار مقالته في شرح المهذب .

(فصل لصلاته أو كان إلخ) (قول الخن وتكفى نية الفرض) أى كافى أن الظاهر مثلاً لا يشترط أن يتعرض لكونها فرض عين (قول الشارح فلا بد إلخ) هو شامل لصلاة الصبي ولصلاة النساء وقد صرح النووي في شرح

الشيخين أسروا بالجنازة فإن تك صالحة فغير تقدموها وإلا فإياها تك سوى ذلك فشر تضعوه عن رقابكم (إن لم يخلف تغيره) أى الميت بالإسراع غنياً أو بغيره

والإسراع فوق المشي المعتاد ودون الحبيب فلا ينقطع الضعفاء فإن خيف تغير الميت من غير الإسراع أو اجتنباه أو انتفضاه يندب في الإسراع .

(فصل) (لصلاته أو كان أحدهما النية) كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أى كوقت نية غيره ما من الصلوات وهو وقت التكبير للإحرام كالقائم في باب صفة الصلاة أنه يجب قرن النية بالتكبير (وتكفى نية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب الصلاة (وقيل يشترط نية فرض كتابية)

تعرضاً لكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل أو امرأة بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وإن كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصل عليه إمامه جاز (لأن عين وأخطأه) كأن نوى الصلاة على زيد فأذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة (بطلت) أي لم تصح صلاته كما عبر به في الخبر وغيره إذا في الروضة هذا إذا لم يشر إلى الميت فإن أشار صحت في الأصح (وإن حضر موثق نواهم) أي تصدقهم في نيته وعبار بالخبر وغيره نوى الصلاة

عليهم ويجب على المتقدي نية الاعتداء (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى على قبر بعد ما دفن فكبّر عليه أربعاً (فإن خمس) عبداً (لم تبطل) صلاته (ل) الأصح) لأنه زاد ذكراً والثاني يقول زاد ركناً وروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه ﷺ كان يكبر خمساً ولا تبطل في السهو جزءاً ولا مدخل لسجود السهو فيها (ولو خمس) إمامه) قلنا لا تبطل صلاته (لم يتابعه) في الروضة كاصلها أظهر ورجح في شرح المذهب القطع به (بل يسلم أو ينتظره) يسلم معه) والثاني يتابعه وإن قلنا بالبطان فارق (الثالث السلام) وهو (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع) قراءة الفاتحة كغيرها من الصلوات (بمسد) التكبير (الأول) قبل الثانية كما هو ظاهر كلام

(قوله ولا يجب تعيين الميت) أي الحاضر أما الغائب فلا بد من تعيينه اتفاقاً لعدم قرينة الحضور فيه (قوله لو نواهم) وله أن ينوي معهم ميتاً آخر كما سيأتي فإن نوى معهم حياً أو نقص منهم بلا تعيين أو زاد عليهم بعد نيتهم أو نوى بعضهم ميمماً ثم بعضهم كذلك أو ذكر عددهم فبانوا أكثر منه بطلت في الجميع نعم إن جهل الحي في صورته لم تبطل قاله شيخنا الرملي وكذا لو أشار إليهم في الأخيرة لم تبطل كما قاله العلامة ابن قاسم ومشى عليه شيخنا (قوله فإن خمس) المراد فإن زاد ولو أكثر من خمس وإن كرر الأذكار في الزيادة أو أخرها إليها نعم لو رفع يديه في الزيادة ثلاثاً متوالياً بطلت كما مال إليه شيخنا وكذا لو اعتقد البطان بالزيادة كما قاله الأذرع (قوله لم يتابعه) أي لم تتدب له متابعتها فلا يضرب لو تابعه على ما تقدم وانتظاره أفضل سواء كان الإمام سامياً أو عامداً نعم للمسبوق موافقة الإمام في الزائد ويحسب له (قوله كغيرها من الصلوات) منه عدم صحة اعتداء من يحسن القرآن بمن يحسن الذكر ولا ما بين واجبه الوقوف ولا مانع منه وبه صرح ابن عبد الحق (قوله بعد غير الأولى) ولو فيما بعد الرابعة ولو بما زاد عليها وفارقت الفاتحة غيرها من الأركان بأن القراءة أكمل وقيل إنها في صلاة الجنائز دخيلة أي غير أصلية إذا المطلوب فيها أصالة الدعاء<sup>(١)</sup> وفيه نظر قال الأسنوي ولزم من ذلك خلو الأولى عن ذكر وجمع ركعتين في غيرها قال شيخنا الرملي وعمل تأخيرها في غير المسبوق ومثله من شرع فيها ونازع بعضهم فيها وخصوصاً في الثانية ولا يقاس بالشروع في نحو الفتوت لإمكان التدارك هنا وسيأتي (قوله الصلاة) قال ابن حجر ويندب السلام معها ولا يكره هنا أفراد الصلاة لأجل الوارد وأقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله وهل بقية أسمائه ﷺ كذلك كالخاشع والماتع راجعه

المهلبد بأن النساء صليهن مع الرجال تقع هن نافلة (قول الشارح تعرضاً لكمال وصفها) قال الأسنوي بدله ليعتبر عن فرض العين والأحسن ما قال الشارح فليأمل ولك أن تقول هل يجري نظير هذا الوجه في فروض الأعيان وقد يجاب بأنها الأصل والغالب (قول المتن ولا يجب تعيين الميت) لأنه قد لا يعرفه (قول الشارح كزيد أو عمرو) واستثنى بعضهم الغائب وعليه فيعينه ولو بإضافته للبلد ونحوها فيما يظهر (قول المتن نواهم) لو نوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر وجب إعادة الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف المكس ذكره في البحر ونبيه على أنه لو صلى على حي وميت صحت مع الجهل دون العلم (قول المتن لم يتابعه في الأصح) قال الأسنوي هذا الخلاف في الوجوب لأجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى . وقال السبكي الأول أن يكون في الاستحباب (قول الشارح فارقه) لو فعل الإمام ذلك على وجه السهو ونحوه فالأموم غير بين الفارقة والانتظار (قول المتن الثالث السلام) حديث تخليها التسليم (قول المتن قراءة الفاتحة) روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة قال النووي رحمه الله وقوله إنها سنة فتقول الصحابي من السنة كذلك يكون مرفوعاً (قول المتن قلت تجزئ ع) غ) يستفاد منه كإكمال الأسنوي ثلاثة أفعال بخلاف الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره والجمع بين ركعتين في تكبيرة واحدة (قول الشارح عقوبها) قال الأسنوي والتخصيص بالثانية يحتاج إلى دليل .

الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه ﷺ كبر على الميت أربعاً وقرأ بأه القرآن بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ ع) الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كأصلها عن النص أنه لو أخر قرأها إلى التكبيرة الثانية جاز (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ)

بعد الثانية) أى عقبها ذكره في شرح المهذب عن السرخسى وكأنه مبنى على تعيين الفاتحة قبلها روى الدارقطنى والبيهقى عن عائشة حديث : لا يقبل الله صلاة إلا بظهوره والصلاة على لكن ضمه (والصحيح أن الصلاة عن الآل لا تجب) فيها بل تسن وتقبل تجب وهو الخلاف المتقدم في التشهد الآخر وهذه أولى بالمعنى لبنائها على التخفيف (السابع الدعاء للميت بعد الثالثة) قال في شرح المهذب لا يجزىء في غيرها بلا خلاف وليس تخصيصه بما دلت عليه واضح انتهى وأقله ما ينطق عليه الاسم نحو اللهم اغفر له وسياقاً أكمله (السابع القيام على الميت) إن قدر عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجهان أحدهما لا يجب لشبهها بالنافلة في جواز الترك والثاني يجب إن تعينت عليه (ويسن رفع يديه في التكبيرات) فيها جازئ منكبيه ووضعهما على صدره

كغيرها من الصلوات (وإسرار القراءة) فيها في ليل أو نهار (وقيل بجهر ليلاً) روى النسائي عن أبى أمامة من سهل قال السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأيم القرآن مخافتة ثم يكرر ثلاثاً والتسليم عند الأخيرة (والأصح نداء الصلوة دون الإفصاح) لطلوله والثاني يندب أن كان غيرها والثالث لا يندب واحد منها تخفيفاً ولا تندب السورة في الأصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك أعز وأحبته كما في الحرر يخرج من روح الدنيا وسعته بفتح أولها أى نسيم ريحها واتساعها ومحبه وأحبته فيها أى محبه ومن يجبه إلى ظلمة القبر وما هو لقيه أى من الأحوال كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت

(قوله بعد الثانية) أى بحسب إرادته أخذاً بما تقدم (قوله وكأنه مبنى) أى للمحدث تعينها عقبها وما يجبه الشارح من البناء مرجوح (قوله بل تسن) ويندب أن يقدم قبلها الحمد لله ويؤخر عنها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله الدعاء للميت) أى بخصوص ولو في عموم مقصده ولا بد من كونه بأخرى (قوله اللهم اغفر له) ولو في صغير ومنه اللهم اجعله قرطاً وذخراً لو لديه إغ والمراء بقوله وليس تخصيص إغ نفى دليل تخصيص عدم الخلاف لا نفى دليل الدعاء للميت فلا ينافى ما في الصلاة على النبي ﷺ قبل فاضل ذلك (قوله القيام) ولو لصبي وامرأة مع الرجال (قوله في جواز الترك) أى لا في جواز التنفل بصورتها (قوله في التكبيرات) أى المطلوبة لا فيما زاد عليها لكن لا يضر لو رفع إياها من (قوله قال السنة) عبارة المتيقن قال من السنة والمراد الطريقة الشرعية (قوله دون الإفصاح) وإن صلى على غائب أو قبر ويندب الإسراع بالتسليم وغيرها من سائر أذكارها إلا التكبيرات والسلام وإنما خص المصنف القراءة لأنها محل الخلاف (قوله ويندب التأمين) وبعده الحمد لله رب العالمين كما في الروضة (قوله ومحبه وأحبته) المشهور فيها الجبر ويجوز رفعهما جملة حالية (قوله ما يجبه ومن يجبه) الضمير المستتر فيها للميت والبارز محبوب الميت من عاقل وغيره (قوله نزل بك) أى صار ضيقاً عندك (قوله وإن كان مسياً) إغ ولا يضر هذا التعليق وإن صلى على نبي مثلاً على نظير دعاء الاستخارة بقوله اللهم إن كانت تعلم أن هذا الأمر إغ ولكن الأولى في نحو النبي تركه (قوله جيبه) بنون مفردة مثني جنب وبمثلة فمشقة فوقية هي أول لعمومها لجميع البدن قاله الإسوي (قوله ولله) أى أعطه تكبراً وأمنه من فتنة القبر وسؤاله (قوله فإن كان الميت امرأة إغ) ولو كان عتيقاً أو غير معروف قال ملوكك (قوله ويؤث الضمائم) أى إلا ضمير منزول به فيجب أن يذكر مطلقاً سواء أقره كما ذكره أو جمعه كمنزول بهم لأنه عائد إلى الله تعالى فإذا أنهت عائدناً علماً خيف عليه الكفر (قوله على إرادة الشخص) قال شيخنا وما اقتضاء كلامه من اعتبار أنه يلاحظ ذلك غير مراد (قوله ويقدم عليه) ويندب أن يقدم عليهما معاً ما رواه عوف بن مالك عن فضله ﷺ وهو : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرود وتقمع الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأعده من

(قول الشارح وكأنه) الضمير فيه وفي قوله ذكره راجع إلى قوله أى عقبها (قول الشارح لكن ضمه) أقول روى الحاكم عن أبى أمامة أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أخبروه أن السنة أن يكبر الإمام ثم يصل على رسول الله ﷺ ويخلص الدعاء للميت في التكبيرة الثالثة ويسلم ثم قال إنه على شرط الشيخين (قول الشارح وأقله) ظاهر إطلاقه كغيره أن هذا الأقل حتى في الطفل فلا يكفي الدعاء لو لديه لكن قد يشكل على ذلك السقوط يصل عليه ويدعى لو لديه ويمكن دفع الإشكال (قول الشارح نسيم ريحها) قال الإسوي ويراد به المضاء أيضاً .

أعلم به اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقير إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جنتك راغبين إليك شفعاً له اللهم إن كان محسناً فودى إحسانه وإن كان مسيئاً فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك وضاحك وقه فتنة القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمان من عذابك حتى تبته أنما إلى جنتك بأرحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه الأصحاب فإن كان الميت امرأة قال اللهم هذه أمتك وبنت عبدك ويؤث الضمائم قال في الروضة ولو ذكرها على إرادة الشخص لم يضر (ويقدم عليه

اللهم اغفر لحينا وميتا وشاهدا وغائبا وصغرا وكبيرا وذكرنا وأنتنا اللهم من أحسننا فأحبه على الإسلام من توحيبنا فآفر له على الإيمان) روى أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتا غدا الترمذي اللهم لا تجرمنا أجره ولا تضلنا بعدهم والجمع بين الداعين ذكره في الشرح الصغير وأشار إليه الكبير ولم يذكره في الروضة ولا شرح المهذب وتقديم الثاني منهما لأنه بعض الأول بل المعنى (ويقول في الطفل من هذا الثاني اللهم اجعله فرطاً لأبيه أي سابقاً مهيناً مصالهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً بالثال للمجعة) ووظة) أي موعظة (واعتباراً) أو شفيهاً

وقتل به مؤلفهما وأفرغ الصبر على قلوبهما وفي الروضة كأصلها ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة. (وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح الهمزة (ولا تقتلنا بعده) أي بالابتلاء بالمصايب وفي التشبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدى بلا علم فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بالكبر هنا متفاحش شبه بالتخلف بركمقوى الشرح الصغير احتمال أنه كالتخلف بركن (ويكبر المسبوق وقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها) كاللحذاء رعاية تقترب صلاة نفسه قال الرافعي كلما ذكروه وهو غير صاف عين الإشكال أي لما قدمه عن النص من جواز تأخير قراءتها إلى التكبيرة الثانية (ولو كبر الإمام أخرى قيل

عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار انتهى وهذا أصبح ما في الباب والمراد بإبدال الزوج ولو تقدير أو صفة فيدخل من لم يتزوج ومن الحور العين لأن بنات آدم أفضل منهن<sup>(١)</sup> ولكل إنسان من بنات آدم شتان فقط (قوله وميتا) ولا يكفى جلياً عن الدعاء للميت إلا أن قصده فيه بخصوصه ولو في عمومته وحديث يكفى ولو في الصغير لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب كما قاله ابن حجر (قوله في الطفل) أي من أولاد المسلمين يقينا وفي المشكوك به يعلى كما يأتي في الاختلاط وفي الطفلة يؤتى ضمائرهما كما مر ويراعى في الدعاء ما يناسب فلا يقول فرطاً ونحوه إلا فيمن له أصل مسلم ولا عظة ونحوه إلا فيمن له أصل حسي ، وهكذا وفي كلام ابن حجر حرمة الدعاء للكافر بأخرى وفيه نظر والراجح خلافه كما هو مقرر في محله ومنه جواز الدعاء له بالمغفرة خلافاً لما لا يذكر كما تقدم (قوله وفي الرابعة) هو عطف على المنسوب لأن ذكرها مندوب ويندب تطويلها بقدر ما يأتي به في الثالثة قبلها ، وأن يقرأ فيها آيات : ﴿ الذين يحملون العرش ﴾ إلى ﴿ العظيم ﴾ (قوله وقد تقدم الأولان) لكن بلفظ ولا تضلنا (قوله ولو تخلف المقتدى) وكذا لو تقدم ثم إن أحرم المقتدى عقب إحرام الإمام ولم يكبر حتى كبر إمامه أي شرع في التكبيرة الثالثة بطلت صلاته ومثلها الرابعة لمن أحرم عقب الثانية الإمام وخرج بالتكبير الشروع في السلام فلا يضر وخرج بالثالثة والرابعة ما زاده الإمام فلا يضر التخلف به لأنه لا يندب متابعتها فيه وقالوا له انتظره فيه أيضاً كما مر وقيل إنه كغيره أيضاً . (قوله بلا علم) أما لو كان لعذر كسبائ أو جهل وعدم سماع إمام ويطء قراءة فلا تبطل بتخلفه بتكبيرة ولا بتكبيرتين كما في المنهج واعتمد شيخنا الرمل والذي مشى عليه ابن حجر ومال إليه شيخنا عدم البطلان ولو بجميع الصلاة وهو الوجه في غير عدم السماع بل معه أولى من الصلاة الأصلية (قوله المسبوق) قال شيخنا الرمل وشيخنا الزبائدي المراد به من تأخر إحرامه عن إحرام الإمام في الأولى أو عن تكبيره فيما بعدها وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة أو أكثر بديل قومه وقرأ الفاتحة وقوله فلم يكبر (قوله وقرأ الفاتحة) أي قال ابن حجر جوازاً لأنه يجوز تأخيرها لما بعد الأولى وذكره شيخنا في حاشيته ثم اعتمد كشيخنا الرمل الوجوب قال وهذا مستثنى مما تقدم أنفاً نظر السقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ قدر ما أدركه من قبل تكبيرة الإحرام حتى لو قصد تأخيرها لم يعتبر قصده وكذا لا يعتد بتكبيره ولو كبر وقد يقال إنما سقطت هنا عن المسبوق نظر إلى أن هذا عملها الأصلي وإن لم تصين فيه فلا حاجة لاستثناؤه (قوله ولو كبر الإمام) التكبيرة الثانية أو غيرها (قوله كبر معه) أي وجوباً وكذا لو تركها وخرج بقوله كبر الإمام ما سلمه المسبوق الفاتحة لفوات المتابعة (قوله والأصح هناك)

(قول المتن وأفرغ الصبر) أي انظر هل يسقط هنا إذا كان أبواه ميتين وكذا قوله وعظة واعتباراً (قول المتن وفي الرابعة) قال في شرح المهذب اشق الأصحاب على عدم وجوب ذكر فيها (قول المتن فلم يكبر) أي لو كبر للمأموم مع تكبيرة الإمام الأخرى اتجه المصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل يقول بالصحة أم بالبطلان هو على نظر (قول الشارح متفاحش) وجه ذلك أن المتابعة هنا لا تظهر إلا بالموافقة فيها خلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره أنه لو تخلف بالرابعة حتى سلم الإمام لا تبطل صلاته (قول الشارح يتخلف ويصحبها) أي ما لم يسبق بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف

شرعاً وعلى الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالور كبر الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه (وإن كبرها وهو في الفاتحة وتركها وتابعه في الأصح) والثاني يتخلف ويصحبها كما لو جهن فيها إنذار كبر الإمام في فاتحة المسبوق والأصح هناك كاتقدم ثالث وهو أنه إن اشتغل بفتح أو تمود

تخلف وقرأ بقدره وإلا تابع الإمام ولم يذكر الشيخان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لا شك في جريانه وبه صرح الفوراني أي بناء على نذب التعمد والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق بالأكثريات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركنات (وفي قول لا تشتط الأذكار) بل يأتي بياق

هو المحدث هنا أيضاً **(قوله ولا يضر رفعها قبل إتمامه)** ولا خروجها عن القبلة ولا بعد المسافة ولا وجود حائل وكذا لو أحرع عليها قارة لجهة القبلة ثم رفعت فإن أحرع عليها سائرة مع الشروط لم يضر غير بعد المسافة وتقل عن شيخنا الرمي أنه يضر خروجها عن القبلة أيضاً وخالفه شيخنا الزبدي نعم لا يصح الاقتداء بهذا المسبوق في أحواله الثلاثة خلافاً لبعضهم **(فروع)** يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز كغيرها ولا يجوز فيها سجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العائد العالم **(قوله كالطهارة)** أي للميت ولما اتصل به بما يضر في الحي كذا قاله شيخنا وهو صحيح من حيث الحكم والوجه أن المراد طهارة للمصلي أخذاً من انضمامها لبقيّة الشروط من استقبال القبلة والستر وغيرها نعم يمكن قولها لما قاله شيخنا بتجوز وعليه يضر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لأنه كاستنجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه . **(قوله لا الجماعة)** أي لا تشتط الجماعة فيها وكذا لا يشترط العدد أخذاً مما بعده فالجماعة والعدد فيها مندوبان **(قوله بواحد)** ولو صلياً مع وجود بالغ كما سيأتي ومصلياً بالذكور أو بالوقوف لعجز مع وجود قادر على الفاعلة أو غيرها واكتفى بالصبي لأن دعائه أقرب إلى الإجابة المقصودة فلا ينافي عدم الاكتفاء به في إحياء الكعبة ورد السلام على البالغ **(قوله وسواء إرخ)** راجع للأقوال الثلاثة بدليل عبارة الروضة **(قوله أصبحهما نعم)** هو المحدث وأمر دهم بالذكر لأن الخلاف فيهم طرق **(قوله عدد زائد)** سواء صلوا مع غيرهم أو وحدهم أو فرادى **(قوله وهناك)** أي في محل يجب السعي فيه للجمعة بسماع النداء وبعضه ضبطه بما يأتي في الغائب وهو الذي مشى عليه شيخنا **(قوله وجمال)** أي ذكر ولو واحداً من تلازم الصلاة أو لا فهم كالعلم كما تقدم ويوجهه على النساء مع العسي أمره بالصلاة وضربه عليها فإن امتنع صلين وإن حضر بعد صلاتهن أو صلاة واحدة منهن رجل لم تجب عليه لسقوط الفرض بين وتسن الجماعة للنساء وحدهن على المحدث وتقع صلاتهن مع

التكثيرات نسقاً لأن الجنائز ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل إتمامه **(وتشتط شروط الصلاة)** في هذه الصلاة كالطهارة وستر العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كعادة السلف **(ويسقط فرضها بواحد)** لحصول المقصود به **(قيل يجب)** لسقوط الفرض **(الثلاثان)** لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا إله إلا الله وأتلى الجميع إثنان أو ثلاثة **(وقيل يجب أربعة)** كما يجب عند قائله أن يحمل الجنائز أربعة لأن في أقل منها ازدراء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفراداً كلها في الشرح وبعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء إرخ واقتصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تبويه بالوجه كافي المحروم يفتخر عليهما لو بان حدث الإمام أو

بغير هنا **(قول الشارح أي بناء على نذب الصلوات إرخ)** قضيته إذا لو فرعنا على عدم النذب فخالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أول بالتخلف فيما يظهر **(قول المتن وفي قول)** محل الخلاف إذا رفعت أما إذا بقيت بسبب ما يقول الأذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول قلوا بقترها مراعاة للأمر المنسوب وهو استمرارها حتى يفرغ المسبوق فالخلاف ثابت فيما يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا ينفي بذلك **(قول الشارح ويستحب أن لا ترفع)** قلوا رفعت لم يضر ولو حولت لغز القبلة **(قول المتن لا الجماعة)** كغيرها من الصلوات الخمس وكأي صلاة الصحابة على رسول الله ﷺ ثم المراد نفي الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما نفي الجماعة أفراداً فمستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها بواحد ولو حملنا الجماعة للنسبة على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد مضيقاً عن ذلك **(قول الشارح لحصول المقصود به)** عبارة غيره لأن الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات **(قول المتن الثان)** لأنه لم ينقل الاقتصار على واحد في زمن النبي ﷺ ولا في زمن الخلفاء الراشدين ، هكذا استدلل الإسني رحمه الله والشارح رحمه الله سلك غير ذلك كما تعرفه من بقية كلامه الآتي وقوله وأقل الجمع إثنان يرجع لقوله إثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عند قائله . **(قول الشارح والمقصود فيما إرخ)** غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر الأول والثالث قولين وذكر الثاني والرابع وجهين **(قول الشارح على حكاية الأول)** المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد **(قول المتن وهناك)** قال الإسني احتز به عما إذا غاب عن المجلس أو البلد فإن المنسجعة لإحاطة بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فإن كان في صحراء فيحتمل إحاطة بطلب الماء كما في التيمم

بعض المؤمنين إن بقي العدد المختبر سقط الفرض ولا فلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه وفيه وجهان أصبحهما نعم قال في شرح المهذب قال أصبحنا إذا صل على الجنائز عدد زائد على المشروط وقعت صلاة فرض كفاية **(ولا يسقط)** فرضها **(بالنساء وهناك وجمال في الأصح)** لأن دعاءهم أقرب

إلى الإجابة والثاني استند إلى صحة صلاتهن وجماعتهن كالرجال فتأني عليه الوجه السابقة فيهم وعلى الأصح فيهن إن لم يكن رجل صلي للضرورة منفردات وسقط الفرض بهن ولا تستحب لهن الجماعه وقيل في جنازة المرأة قال في الروضة إذا لم يحضر إلا النساء توجه الفرض عليهن وإذا حضر من الرجال لم توجه الفرض عليهن فلو لم يحضر إلا رجل ونساء قلنا لا يسقط إلا بثلاثة توجه التيميم عليهن والظاهر أن الخشني في هذا الفصل كالمرأى أجزم بهذا التيميمي في شرح المهذب وقال فيه في باب الأحداث إذا صلى الخشني على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط به الفرض في الأصح (ويصل على الغائب عن البلد) لأنه عليه

أخبرهم يموت التجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم إلى المصل فصل عليه وكبر أربعاً رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا على مسافة القصر أم لا أما الحاضر في البلد فلا يصل عليه إلا من حضره ويشترط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة ذراع تقريباً قاله الشيخ أبو محمد (ويجب تقليدتها) أي الصلاة (على الدفن) فإن دفن قبلها أثم الدافنون وصلى على القبر كما قال (وتصح بعده) أي بعد الدفن على القبر سواء دفن قبلها أم بعدها وقد تقدم حديث صلاته عليه على القبر (والأصح تخصيص الصحة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت) والثاني بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقته غير مميز لا تصح صلاته قطعاً ومن كان وقته مميزاً لا تصح صلاته على الأول وتصح على الثاني وإلى متى يصل على القبر

الاكتفاء بغفره نافلة كما يأتي (قوله وقيل تستحب) هو للمحمد ولو في جنازة الرجال خلافا لما ذكره الشارح (قوله إن الخشني كالمرأة) أي من حيث عدم الاكتفاء به مع الذكر إذ لا يكفي بصلاته النساء معه كما سيأتي ولو تعدد لم تسقط إلا بصلاته الجميع ويسقط بين الفرض عن النساء (قوله على الغائب) خلافاً لما لك وأبي حنيفة وعمله إن علم أو ظن ظهره والمراد به من يشق عليه الحضور مشقة لا تحتمل عادة ولو في البلد (قوله فصل عليه إلخ) أي التجاشي هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل إنه رفع وهو بالخيشة إليه عليه محمول على رفع الحجاب لرؤيته مثلاً (١) وما قاله ابن حجر في هذا المثل غير صحيح فراجع (قوله ويشترط أن لا يكون إلخ) ويشترط عدم الحائل بينهما إلا سحلية غير مسمرة وقبر ويبت مغلق غير مسمر (قوله من أهل فرضها) أي بمن يجب عليه وتسقط به ذلك الوقت بأن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً طاهراً فلا تصح على الغائب والقبر بمن اتصف بذلك كالصبي بلا خلاف وغيره على للمحمد خلافاً للإمام (قوله وقت الموت) للمحمد وقت الدفن (قوله وقيل أبداً) هو للمحمد (قوله من الأحياء) ومنهم سيدنا عيسى عليه بعد دفنه وتصح قبله ممن حضر موته قال شيخنا ونحرم الصلاة على قبورهم والتوجه بها إليها ولو في غير صلاة الجنائز ولكن لا تبطل (فرع) تندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الأرض وينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه فهذه أسهل النبات وأولاه (قوله فرع زاد الترجمة به إلخ) فيه تسليم أنه ليس منيها على ما قبله فذكره ليس في علمه أجاب شيخنا أن المولى بأن الصلاة تستدعي مصلاباً وهو يستدعي

اتنى وقوله رجال قال الإنسوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الإرشاد مؤلفه ما يخالف كلامه في مسئلة الصبي قلت وما أدري ماذا يقول الإنسوي فيما إذا لم يوجد بالبلد إلا النساء والصبيان فإن الفرض يتعلق بين بلا رب وأما صحبتها منهن فلا إشكال فيها فإن قال بصحتها وتعلق الفرض بهن وأنه مع ذلك لا يسقط منهن إلا بفعل الصبي فني غاية البعد وهذا الفرع مما لا يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم (قول الشارح لم توجه الفرض عليهن) بل تقع صلاتهن معهم نافلة (قول الشارح إلا بثلاثة) كلنا يقال لو قلنا بالتثنية أو أربعة (قول المتن عن البلد) قضية كلامهم أن الشرط غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه للخارج من البلد بخلاف الذي في البلد وأن أفرط اتساعها واعلم أنه سيأتي أن الشخص إذا مات بهدم وتعلر غسله لا يصل عليه وقضيته أن الغائب إذا كان ببلاد الحرب ونحوها وغلب على الظن عدم تفسيه لا يصل عليه بل لو شك في غسله كان الأمر كذلك فيما يظهر ثم رأيت الزركشي نقل عن صاحب الوائ أن لو كان الميت خارج السور قريباً منه فهو كداخله (قول المتن والأصح تخصيص الصحة) أي في الغائب والدفن (قول المتن بمن كان من أهل فرضها) قال الرافعي وغيره لأن هذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا التعليل يقتضي المنع في الحاضرة أيضاً إذا لم يتصف الشخص بالأهلية إلا بعد الموت واعلم أن معنى قوله لا يتطوع بها أنه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فإنه يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قاله النووي في شرح المهذب وكان الحامل له على ذلك أنها تقع نافلة إذا أعيدت وإن كانت الإعادة غير مندوبة وتقع نافلة أيضاً للنساء إذا فعلتها مع الرجال (قول الشارح وقيل أبداً) قال السبكي هو أضغها (قول الشارح بما اشتمل عليه) الضمير راجع

قيل بل ثلاثة أيام وقيل بل شهر وقيل ما بقي شيء من الميت وقيل أبداً (ولا يصل على قبر رسول الله عليه السلام) وكذا قبر غيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره في شرح المهذب قال عليه : لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد [رواه الشيخان] ويشترط في الصلاة على القبر أو لميت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كما سيأتي في الزيادة (فرع) زاد الترجمة به لعل الفصل قبله بما اشتمل عليه كما نقص ترجمة التعزية

بفصل لقصر الفصل قبله (المجلد أن الولي أولى بأهلهما) أى الصلاة على الميت (من الولي) لأن دعاه أقرب إلى الإجابة والقديم أن الولي أولى من الولي كما أنه أولى من المالك في إمامة الصلوات وبعد الوالي على القديم إمام المسجد ثم الولي (يقدم الأب ثم الجد) أبوه (وإن علمت الأمين ثم ابنته) وإن سفل (ثم الأخ) لأن الأصول أشق من الفروع والفروع أشق من الحواشي ودعاه أشق أقرب إلى الإجابة (والأظهر تقدم الأخ لأبوين على الأخ لأب) لأن الأول أشق برتبة قربته والثاني هما سواء إذ لا مدخل للأخوة في إمامة الرجال فلا يرجح بها وفي الروضة كأصلها تصحيح طريق القطع بالأول وعبر في الخبر بالأصح (ثم) بعدها (ابن الأخ لأبوين ثم الأب ثم الأخ) (على ترتيب الإثبات) يقدم العم لأبوين ثم الأب ثم ابن العم لأبوين ثم الأب وفي شرح المهذب لو اجتمع

المهذب لو اجتمع عمنا أو ابنا عم أجدما لأبوين والآخر لأب أو ابنا عم أجدما أخ لأبويه الطريقتان وذكر في الروضة الأخوة وسكت عن اجتماع ابن أخ أبوين وابن أخ لأب للعلم بأن اجتماعهما كاجتماع أبويهما ففيه الطريقتان ثم بعد عصبة النسب للمحق ثم عصبة (ثم ذوو الأرحام) والأخ للأب يقدم منهم أبو الأم ثم الأخ للأب ثم الخال ثم العم للأب وقول الوجيز بعد ذكر العصباء ثم إن لم يكن وارث ذنوب الأرحام حله الرافعي على ولوث من العصباء حتى لا يأتى ما نقله عن التهذيب من تقديم أبي الأم على الأخ للأب وأقره على ذلك وجزم في الروضة وشرح المهذب (ولو) اجتمعا أى اثنان من الأولياء (في زوجة) كابنتين أو أخوين (فالأمن العدل) أولى على النص من الأقنعة

معرفة أو صافه التي يتقدم بها (قوله الولي) أى القريب ولو غير وارث ويقدم على الموصى له بها (قوله أولى) أى من الأجانب فلههم ولاية والترتيب مندوب فلو تقدم الأجنبي لم يأتهم ونائب من له الحق مقدم على الأبعد فإن غاب ولا نائب له قدم الأبعد (قوله والقديم) وبه قال الأئمة الثلاثة<sup>(١)</sup> نعم لو خيف الفتنة قدم إجماعا وبعد الوالي على القديم إمام المسجد أى إن كان هذا الوالي هو الذى ولى إمام المسجد أو أعلم منه ولا يقدم إمام المسجد عليه وكذا يقال على الجديده أيضا (قوله وفي الروضة) إلخ اعتراض على المصنف حيث لم يوافق اصطلاحه ولا أصله (قوله على ترتيب الإثبات) منه يعلم تقدم الأخ للأب على ابن الأخ لأبوين وابن الأخ لأبوين على ابن الأخ للأب على الأظهر السابق (قوله وفي شرح المهذب) اعتراض أيضا عليه حيث لم يذكر الخلاف في الأعمام وبينهم وجوابه ما ذكره عن الروضة (قوله ثم عصبة) ثم إمام بيت المال ثم نائبه إن انتظم (قوله ثم ذوو الأرحام) يقدم منهم أولاد البنات ثم أبو الأم ثم الأخ للأب ثم الخال ثم العم للأب ويقدم الزوج على الأجانب وكذا الزوجة عند فقده الذكور وتقدم القربايات بتقدم الذكر ويقدم السيد على عبده على أقارب العبد ولو أحرارا وأولى المرأة أولى بالصلاة على أمها (قوله أما الفاسق والمبتدع فلا) ولا حق له في الإمامة أصلا وكذا القتال قاله العلامة البرلسي كافي غسل ويمكن كون الفاسق شاملا له (قوله ويقدم المحر الجديده على العبد القريب) بمعنى الأقرب إذا الكلام فيمن لها قرابة واستوى بالوفاة ولا يقدم العبد البالغ على الحر الموصى والرفيق القريب على الحر الأجنبي وتقدم الأجانب بما في الصلوات (قوله قطعنا للنزاع) يفيد أن التفرقة لما ذكر ولو تقدم غير من خرجت فرقة أو

للزعر وقوله بفصل متعلق بقوله ترجمة (قول الشارح) لأن دعائه أقرب إلى الإجابة أى لانكسار قلبه وتأله وأيضا فالصلاة عليه حق من حقوقه فكانت كالكنة والقديم قال الأئمة الثلاثة ولنا وجه أيضا مرجح أن الموصى له بالصلاة مقدم على القريب (قول الشارح أبوه) خرج أبو الأم فإنه من ذوى الأرحام (قول الشارح) إذا لم يدخل إلخ) أوجب بأنه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم صلاحيتها للترجيح (قول الشارح تصحيح طريق القطع) أى إحقاق هذه المسئلة بالإرث والطريق الأولى لإحقاقها بولاية النكاح وتحمل العقل فإن فيما قولين (قول المتن على ترتيب الإثبات) منه تستفيد أن ابن الأخ لأب مقدم على ابن الأخ لأبوين (تقنيته) ما سلف في الغسل من اشتراط أن لا يكون قتالا بيني أن يأتي هنا (قول المتن ثم ذوو الأرحام) قد استغنينا من كلامه أن الزوج لا مدخل له هنا وبمبحث بعضهم تقديمه على الأجانب وهو ظاهر (قول الشارح أى من المجتمعين في درجة) إنما

ونص في سائر الصلوات على أن الأقنعة أولى من الأسن فمن الأصحاب من خرج من كل من المسلمين قولاً في الأخرى والجمهور قرروا النصين وقرروا بين صلاة الجنائز وغيرها بأن الغرض منها الدعاء للميت والأسن أشق عليه فدعاه أقرب إلى الإجابة والمرداه بالأكبر صفات الإسلام وإن كان شاباً وإنما يقدم إذا حدث حاله أما الفاسق والمبتدع فلا كذلك في الروضة وأصلها وجارية الخبر فالأسن أولى على الأصح إن كان عدلاً والحر أولى من الرقيق أى من المجتمعين في درجة وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها (ويقدم المحر الجديده على العبد القريب) أى كأخ رقيق وعمر نحو نظار للحرية وقيل العكس نظار القرب وقيل هما سواء لتعارض النصين ولو اجتمعا في درجة واستوت عصباهم فإن رضوا بتقديم واحد فذلك والأقرب بينهم قطعاً للنزاع (ويقف المصل إماماً) كان أو منفرداً



(عند رأس الرجل وعجزها) أى المرأة كذا فعل أنس رضى الله عنه فقيل له : هل كان هكذا رسول الله ﷺ يقوم عند رأس الرجل وعجزها قال : قال : نعم . رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وحسنه . وفى الصحيحين عن سيرة أنه ﷺ صلى على امرأة قمام وسطها . قال فى شرح المهذب : والخشى كالمرأة فيقف عند عجزه (وتحجز على الجنازة صلاة) لأن المقصود منها الدعاء الجمع فيه يمكن والأولى أفراد كل جنازة بصلاة إن أسكن وعلى الجمع إن حضرت دفعة فقدم إلى الإمام الرجل ثم الصبي ثم الخشى ثم المرأة فإن كانوا رجالاً أو نساء قدم إليهم بالورع ونحو ما يرغب فى الصلاة عليه ولا يقدم بالحرية أو متعاقبة قدم إليه

بالحرية أو متعاقبة قدم إليه الأسبق من الرجال أو النساء وإن كان المتأخر أفضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل أو صبي أخرت عنه ولو سبق صبي رجلاً قدم الصبي وقيل الرجل ولابد من رضا الأولياء بصلاة واحدة فإن رضوا وحضرت الجنازة مرتبة قول السابقة أولى رجلاً كان ميتة أو امرأة ، وإن حضرت معا أقرع بينهما (وتحرم) الصلاة (على الكافر) حرماً كان أو ذمياً . قال تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ﴾ (ولا يجب غسله) على المسلمين ذمياً كان أو

أجنبى لم يأثم لما مر أن الترتيب مندوب نعم لو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لأم قدم<sup>(١)</sup> . (قوله عند رأس الرجل) أى الذكر وإن كان معه أنثى فى نكح واحد أو صلى على قبره مثلاً . (قوله وعجزها) ولو على القبر أيضاً والخشى كالمرأة . (قوله وتحجز على الجنازة صلاة) بأن يجتمعهم فى نية كما مر فذاك فى صحة النية وهذا فى جواز ذلك فلا تكرار . (قوله إن حضرت) أى فى عمل يحرم الإمام عليها فيه . (قوله فإن كانوا رجالاً أو نساء) زاد فى جهة القلب كما قاله السبائلى . وفى شرح شيخنا وغيره أن التقديم بالقرب من الإمام بدليل ما استدل به ابن عمر صلى على تسع جنازة فجعل الرجال مما يليه والنساء مما يليه القلب إلا أن يقال إنه من حيث الجواز . (قوله رجل أو صبي) ينحى غير النبی له راجعه . وقياس الباب عدم التحية كجعله سبق عالماً ومثلها الخشى وهل . (قوله رضا الأولياء) سواء كان أولياء رجال أو نساء أو خنائاً أو مختلفين . (قوله فإن رضوا) أى بصلاة واحدة فلا ينافى ما بعده من وقوع النزاع بينهم لأنه فيمن يقدم فالقرعة واجبة حينئذ . (قوله وتحرم) أى ولا تصحب على الكافر ولو حكماً كالطفل لأن من لم يبلغ منهم يعامل فى الدنيا معاملة الكفار والصحيح أنهم فى الآخرة فى الجنة خدماً لأهلها وعمل الحرمة فيمن تحقق كفره وإلا فكالمسلم ، وفى ابن حجر وقد مر أنه ينبغي فيه التعليق كالاختلاط . (قوله فى الشقين) وهما عدم الوجوب والجواز . (قوله فى الجواز للمسلم) أى قطعاً فلا ينافى ما بعده . (قوله تكفين الدمى ودفعه) ومثله المعاهد والمؤمن . (قوله على المسلمين) أى بعد من تلمزم نفقته ثم بيت المال . (قوله عضو) ولو ظفراً أو شعراً إلا الشعرة الواحدة على المتعمد والمشيمة للسماة بالخلاص كالعضو لأنها تقطع من الولد فهى جزء منه أما المشيمة التى فيها الولد فليست جزءاً من الأم ولا من الولد انتهى . (قوله مسلم) ولو بالدار يقينا لا بدارهم ولا من شك فى إسلامه . (قوله علم موته) أى ظن قبل انفصال المصنوع منه يقيناً فإن علم انفصاله حال حياته ولو بعد جرح مثلاً وإن مات بعده به أو شك فى وقت انفصاله ندب موارثته بخبرة ونحوها كالدم والظفر والشعر من الحي . (قوله بعد غسله) أى وجوب موارثته كذلك . (قوله بنية الصلاة على جملة الميت) أى وجوب إن كان بقبته غسلت ولم يصل عليها

فسر بذلك كلام الحرر لأن قوله والجر عطف على قوله فالأسن وكلاهما مسبوق بقوله ولو اجتماعاً فى درجة . (قول الشارح والأولى أفراداً) لأنه أكثر عملاً . (قول الشارح قال تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد ﴾ ) (إخ) أى ولأن غفران الشرك محال والمقصود من الصلاة الدعاء . (قول الشارح أو حرماً) لأن الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها . (قول الشارح فى الشقين) المراد بهما ما فى قول المتن ولا يجب غسله وما فى قول الشارح لكن يجوز لهم . (قول الشارح ويقاس به) الضمير راجع للمسلم من قوله فى الجواز للمسلم . (قول المتن ودفعه) أى كما يجب أن يطعم ويسقى إذا عجز وفاء بدفعته . (قول الشارح ولا يجب تكفين الحرى) (إخ) انظر هل ذلك تكرار مع الذى سلف عن شرح المهذب لك أن تقول ليس بتركز لأن هذا نفى الوجوب وذلك فى الجواز . (قول الشارح وفى وجهه لا) كأنه من جملة الحكى بقيل . (قول الشارح بنية الصلاة) (إخ) أى ولو علمت الصلاة على

للمسلم ويقاس به غيره وسواء فى الجواز القريب والأجنبى وسياًنى فى الزيادة أن القريب الكافر أحق من المسلم (والأصح وجوب تكفين الدمى ودفعه) على المسلمين إذا لم يكن له مال كما ذكره فى شرح المهذب وفاء بدفعته والثانى يقول انتهت ذمته أى عهده بالوت فلا يجازى . قال فى شرح المهذب : بل يندب أن ولا يجب تكفين الحرى ولا دفنه قطعاً وقيل يجب دفنه ووجه وجوبه لا يجوز إغراق الكلاب عليه فإن دفن فلا يتأذى الناس برائحته المرتد كالحرى (ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله وموارثته بخبرة بنية الصلاة على جملة الميت كما صلت الصحابة رضى الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب

ابن أبي أسيد رضي الله عنه القاهما ترنسر بمكتمن وقعة الجمل وعرفوا أنها بده يخاتمهم واما الزبير بن عكر في الأنساب وذكره الشافعي بلاغا وقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه لكن يدفن كالأول (والسقط) بتلث السين (إن استعمل) أي صاح (أو يكي) ثم مات (ككثير) فيصل عليه فيقن حياته وموته بعد ما يفصل ويكنى (والأى) أى وإن لم يستعمل أو لم يكن (لأن ظهرت أماراة الحياة كاختلاج) أو تحرك (صل عليه في

الأظهر) وقبل قطعا للظهور حياته بالأماراة والثاني لا لعدم تيقنها ويفصل قطعا وقبل فيه القولان (وإن لم تظهر) أماراة الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حدث في الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته (وكذا إن بلغها) فصاعدا لا يصل عليه (في الأظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر إلى إمكانها ولا يفصل في الأولى ويفصل في الثانية قطعا والفرق بين الصلاة والغسل أن الغسل أوسع فإن المني يفصل بلا صلاة كما تقدم وقبل في الغسل فيما قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يفصل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقبل يجوز غسله إن لم يكن عليه ثم الشهادة وقبل يجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غسله وترك للاستغفار بالحرب. روى البخاري عن جابر أن النبي ﷺ أمر في قتلى أحد بدختم بدمائهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم. وفي لفظه: ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والحكمة في ذلك إيقاع أثر الشهادة

وندا إن كان قد صلى عليها فإن لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنيته فقط فإن نوى الجملة لم تصح فإن شك في غسل البقية لم تجز نيته إلا إذا علق كما قاله ابن حجر. (قوله لم يصل عليه) أي لم تصح الصلاة عليه. (تتبعيه) تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضى أنه لا يأتي فيه التيمم وهو كذلك إن لم يكن من أعضاء التيمم ويدفن بعد لفه بخرقه بلا طهارة ولا صلاة (ولا وجب تيممه والصلاة عليه وتعميمهم بستره بخرقه يفهم عدم اعتبار القلاف فيه ولو كان أكثر من النصف مثلا. قال شيخنا: ويظهر أنه إن سمي رجلا أو امرأة فكذلك لا ولا فلا اعتبار بما ينقض لمسمة الوضوء وعلمه ويقف المصلي عليه عند رأسه إن كان ذكرا وعجزه إن كان أنثى فإن لم يوجد وقت حيث يشاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن جزءه الحي كما مر. (قوله والسقط) هو لفعة مأخوذ من السقوط وهو النازل قبل تمام أشهره الستة. (قوله صاح) أي وإن مات قبل تمام انفصاله فهو كالكبير. (قوله أو لم يكن) صوابه الواو. (قوله فصاعدا) ظاهره وإن بلغ ستة أشهر وهو ما قاله ابن حجر وشيخ الإسلام وشيخنا الزبدي وغيرهم وهو الوجه الذي لا يتجه غيره ويخالف شيخنا الرمل فجعل من بلغ ستة أشهر كبير وإن لم يظهر خلقه ونقله شيئا في حاشيته ولم يعتمد. (قوله وحكم التكفين حكم الغسل) وكذا حكم الدفن أيضا. (قوله ولا يغسل الشهيد) سمي بذلك لشهادة الله ورسوله له بالجنة أو لأن دمه يشهد له بالجنة أو لشهادة دمه بقتله حيث يبيت وهو يسيل أو لأنه يشاهد الجنة حين موته أو لأنه تشهد ملائكة الرحمة قبض روحه. (قوله إيقاع) أي لأنه فضيلة مكتسبة تعلم بأثرها وبهذا فارق الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم. (قوله من مات) صوابه كان أو كبير أذكر أو أنثى حر أو رقيا عاقلا أو مجنوناً قصد الحرب أو لا حيث قاتل. (قوله في قتال الكفار) أي في محاربة كافر ولو واحدا أو مرتدا أو في قطع طريق أو في صياله أو قتله كافر استعان به البيعة وكذا عكسه بأن قتله باغ استعان به كافر وتوقف شيخنا الرمل في القتل من البيعة بكافر استعنا به عليهم. (قوله أو تزدى في حملته) أو عادوا إليه بعد

باقية لكن لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا العضو بعد الغسل وقبل الصلاة فالظاهر عدم وجوب الصلاة وإن وجب التكفين والدفن ولو علمنا عدم تغسيل الباقي فالظاهر أنه ينوى الصلاة على الجملة (قول الشارح كالأول) قضيته الوجوب لكن الذي في الروضة وأصلها في الأجزاء المنفصلة من الحي استحباب الدفن وقد لا يشك على هذا للجهل بماله في الموت والحياة وفيه نظر. (قول المتن والسقط) هو مأخوذ من السقوط. (قول الشارح أو لم يكن) الأحسن: ولم يكن. (قول الشارح لعدم تيقنها) أي ولم يفهم حديث: «إذا استعمل الصبي وروث وصل عليه» وكان وجه كون المنحرك لا يحصل معه اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية بل لانضغاط ونحوه. (قول المتن لم يصل عليه) صرح الإسنوي في الفصل الآتي بأن دفته أيضا غير واجب ذكر ذلك عند قول المناج: ويوضع في اللحد على يمينه. (قول الشارح وحكم التكفين حكم الغسل) قال السبكي: لكن بعد بلوغه إمكان نفخ الروح قد اتفقوا على وجوب الست بخرقه سواء أوجبت الغسل أم لا وذكر أن الراعي فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال: ولو فسر ذلك بوضع خرقه من غير إحاطة به كإحاطة الكفن لاستقام الكلام. (قول المتن فإن مات إلخ) أعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود: للموت حال

عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كأن قتله أحدهم أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو تزدى في حملته أو وهدة أو سقط عن فرسه أو رمحه دابة فمات أو وجد قتيلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال (ويعتبر بعد القتال) وفيه حياة مستقرة بجرحة في القتال يقطع بموته منها

(أو مات) **في قتال البغاة** **غير شهيد في الأظهر** ومقابله بلحق الأول باليت في القتال والثاني باليت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحرر الجرح حركة مذبح فشهيد بلا خلاف أو وهو متوقع البقاء فليس بشهيد بلا خلاف (وكذا) لو مات **في القتال** لا بسببه) كأن مات بمرض أو فجأة **غير شهيد (على المذهب)**

انزاهم فقتلوه والحلمة قوة الحمية في شدة القتال. **(قوله في قتال البغاة)** ولم يقتله كافر استأمنوا به مثلاً كما مر. **(قوله أما الشهيد)** أي الذي يعطي منازل الشهداء في الآخرة. **(قوله العارى إغ)** أي العارى عن شهادة الدنيا التي هي عدم الفسل والصلاة فسلم أن الشهيد قسمان: شهيد في الآخرة دون الدنيا وهو العارى عن الضابط المذكور، وشهيد فيها وهو من فيه الضابط المذكور، نعم إن لم يكن قصده إعلال كلمة الله تعالى بل تمصيل الكسب أو المفاخرة أو ليقلل إنه شجاع مثلاً فهو شهيد في الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث وبحث بعضهم أنه لو علم منه ذلك وجب فيه الفسل والصلاة كغير الشهيد فراجع. **(قوله كالفرقي)** أي وإن عصي فيه بنحو شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت هيجان الأمواج. **(قوله والمطعون)** أي الميت بالطاعون ولو في غير زمنه أو بغيره في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابراً محتسباً. **(قوله)** يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها بلا حاجة لوجود النبي عن ذلك ولا يكره القرار من غير الطاعون نحو حائط مائل إلى السقوط وهدف وحجر وحريق وغير ذلك لأنه **مستحلف** فله. **(قوله والميت عشقا)** أي ولم يتسبب فيه كما قاله شيخنا الرمل ولم يرضه شيخنا الربادي وسواء كان لم يجرم عشقه كالأمرد أو لا وشرطه أن يكتم ويغف عما يجرم ولو بنحو نظر. **(قوله والميت طلقاً)** ولو من زماناً لم يتسبب في الإجهاض. **(قوله والمقتول ظلماً)** ولو بحسب الميعة كما قيل ومن هذا القسم من مات في غربة أو بهدم أو في طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا الرمل أنه إن كان سبب الموت معصية كشرب خمر أو ركوب بحر لشربه أو تسير سفينة في وقت ريح عاصف كما مر أو نحو ذلك **غير شهيد ولا شهيد** ولا يضر مقارنة معصية ليست سبباً كزنا ونشوز وإياق وشرب خمر كراكب سفينة لغير شربه فأملاً. **(قوله جنب)** أو نحو حائض. **(قوله والثالث يغسل)** أي عن الجنابة وعليه هل تجب نية الجنابة عنه أو لا كل محتمل وأما سقوط غسل الموت فلا خلاف فيه كما يعلم من كلامه. **(قوله تزل الجنازة)** أي وجوبا. **(قوله غير الدم)** أي دم الشهادة أما هو فيجرم غسله ولو بماء نحو الورد وأما حكمه بنحو عود فمكروه مطلقاً. وقال شيخنا الرمل إن تزل الأثر فكالماء ولا يجرم على الشهيد إزالة دم شهادته لأنه حقه. **(قوله بأن يغسل)** لأنها ليست منها عن إزالته وليست أثر عبادة بخلاف دم الشهادة. **(قوله فالأصح)** أنها **تغسل** أي وإن لم يزد عليه إزالة دم الشهادة أخذاً من التفصيل بعده وهو المتمدن. **(قوله بخلاف عبارة النجاشي)** قال شيخنا الرمل: فيه نظر بل هي مساوية لما بل أي أولى من عبارة الحرر والروضة وأصلها لشموها إزالة غير دم الشهادة وإن حصل بسبب الشهادة على المتمدن. **(قوله الملطخة)** ليس قيلاً بل يندب تكفينه في ثيابه مطلقاً لكن الملطخة أولى. **(قوله نعم)** أي إلى ستر جميع البدن وجوبا وما زاد ندباً ويجب تكفينه في ثلاث لفائف كما في غيرة إن كان له تركه ودخل في ثيابه ما أو كانت حريراً أو قد مر جوارحه عن شيخنا كشيخه وما في المنهج مبنى على رايه المروجح كما تقدم. **(قوله أما الدرر)** أشار إلى أن المراد بثيابه فيما مر ما اعتيد التكفين فيها. **(قوله فسترع)** أي ندباً إن لم يكن في الورقة محجور مثلاً ولا فوجوبا.

**(فصل)** في كيفية دفن الميت وما يتبعه. **(قوله أفل القبر)** مثل القبر أن يوضع ما مات في سفينة بعيدة عن البرين لو حين ويلقى فيه ويندب أن ينقل ليصل إلى القبر. **(قوله حفرة)** خرج بها وضعه على وجه الأرض

والقتال وكونه قتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر هنا ثلاث مسائل لبيان ما خرج بتلك القواعد. **(قوله المتن أو في قتال البغاة)** استدل لذلك بأن أسماء غسلت ابنها ابن الزبير ولم يُنكر عليها. **(قول الشارح)** كأن مات بمرض **إغ** جعل الإنسان من ذلك أن يخاله كافر وعبارة إعدامات في محرر الكفار لا بسبب القتال كما إعدامات بمرض أو فجأة أو اغتاله مسلم أو كافر انتهى وفيه نظر. **(قوله المتن فالأصح إغ)** قال السبكي: الخلاف إنما هو في غسل الجنابة لا في غسل الموت انتهى. أقول: فلهي بنوى رفع الجنابة وهل هي واجبة أم لا كغسل الميت هو محتمل.

**(فصل)** **(أفل القبر إغ)** **(قوله المتن أن يوضع)** هو الزيادة في الطول والعرض والتعميق الزيادة في النزول وهو

وقيل إنه شهيد في وجه لونه في قتال الكفار أما الشهيد العارى عن الضابط المذكور كالفرسيك والبطون والمطعون والميت عشقا والميت طلقاً والمقتول في غير القتال ظلماً فيغسل ويصل عليه (ولو استشهد جنب) **فالأصح أنه لا يغسل** كغيره والثالث يغسل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الفسل كان واجباً قبله. قلنا: وسقط به كما سبق في الوجهان متفقان على أنه لا يصل عليه (و) **الأصح (أنه)** أي الشهيد (تزال الجنازة غير الدم) أي دم الشهادة بأن تغسل والثاني لا تزال سدباب الفسل عنه وعبارة الروضة كأصلها: ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فالأصح أنها تغسل والثاني لا والثالث إن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة لم تغسل ولا غسلت وعبارة الحرر والأصح أن الجنب إذا استشهد كغيره وأن النجاسة التي أصابته لا بسبب الشهادة تزال وهي تصدق بما إذا زادت إلى التهايل إزالة دم الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفي في ثيابه الملطخة بالدم) ندباً (فإن لم يكن ثوبه سابغاً) وإن أراد الروضة نزع ما عليه من الثياب وتكفينه في غيرها

جاء الأمر بالجلود والقراو الخفاف فتزج عنه.

**(فصل)** **(أفل القبر حفرة قنع)** إذا ردمت (والوجه) أن تظهر منه هؤن إلى (والسبع) أن ينش ليأكل الميت فتنتك حرمة في ذكر الراحة والسبع وإن لم من

منع أحدهما منع الآخر بيان فائدة الدفن (ويندب أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسبط يديه مرفوعة. قال عليه السلام في قتل أحد: واحفروا أو اسعوا أو أعماقوا رواه الترمذي وغيره وقال: حسن صحيح. وأوصى عمر رضي الله عنه أن يعمق قبره قامته وبسطة (واللحد أفضل من الشق) بفتح الشين (إن صلبت الأرض) بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو أن يخفر في وسطها كالبرصين الجانيان باليمين أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالطين أو غيره. قال في شرح المهذب: ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت واللحد أن يخفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما

يسع الميت. روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته: أجدوا لي لحدا وانصبوا عليّ اللبن نصبا كما صنع برسول الله عليه السلام (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند أسفله رجل الميت ويسل من قبل رأسه برفق. روى أبو دلود أن عبد الله بن يزيد الخطمي البصبصاني أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال: هذا من السنة. قال البيهقي: إسناده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله عليه السلام سل من قبل رأسه (ويدخل القبر الرجال) وإن كان امرأة بخلاف النساء لضيقهن عن ذلك غالباً (وأولاهم) بذلك (الأحق بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الآن) يكون امرأة موزوجة

في بناء كالفساق اليهودية فلا يجوز إلا لمذر كاتنهار الأرض. (قوله وإن لزم) الصواب إسقاط الواو فتأمل. (قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما أراده الشارع من الدفن وقد علم الزوم بنحو الفساق فإنها قد لا تمتنع الرائحة وينحدر تراب بلا بناء فإنه قد لا يمتنع السبع فتأمل. (قوله ويعمق) هو بالمهملة وقال بعضهم: بالمعجمة أيضاً. (قوله قامة وبسطة) وهما ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعروف أو أربع ونصف بذراع اليد. (قوله احفروا) أي وجوبا ومرتبة هزلة وصل وأوسعوا ونذا وأعماقوا كذلك. (قوله وأوصى عمر رضي الله عنه) أي لم ينكر عليه فهو إجماع ذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق. (قوله ويبنى) الواو بمعنى أو على أنها مائنه خلو. (قوله أو غيره) أي مما لم تمسه النار قاله شيخنا الرمي. (قوله ويرفع) أي وجوبا بحيث لا يمس الميت. (قوله الرجال) أي هم أولى من النساء لأمره عليه السلام أبا طلحة بإدخال ابنته أم كلثوم على الأصح مع وجود عارمها كقطعة نعم يندب أن يلى النساء حملها من محل موتها إلى الغسل ومنه إلى التش ومنه إلى من في القبر وحل الشلاد فيه. (قوله وذكر فيه إلى آخره) أي فما فعله عموم كلام المصنف من أولاد المم ليس مرادا. (قوله من الحارم) أي ويقدم عارم النسب ثم حارم الرضاع ثم حارم المصاهرة. (قوله فالخصيان) ويقدم عليهن المسحوم ثم المحبوب ثم العتير. (قوله فاهل الصلاة إلى آخره) وبمدهم الحنائن ثم النساء وقيل باستوثاقهما ويقدمن بترتيب الغسل والسيد في أمة لا تغل له كاتزول وج غيرها يقدم على الأجانب كعبه ولا حق للوالى مع القريب جزما وجميع الترتيب المذكور مستحب. (قوله الأفقه على الأسن) أي مع اتحاد الدرجة لأنه مع اختلاف الدرجات لا تعتبر الصفات ومع اتحادها تعتبر فهو بعكس صفات الصلاة كما مر على هذا تنزل عبارة المنهج فتأمل. وما اقتضاه كلام بعضهم من تقديم الأفقه على الأقرب مخالف لكلامهم كما يصرح به كلام المصنف والشارح وغيرهما فرجعه. (قوله لثلاثة) أي وأقل واقتصار الشارح

من مادة قوله تعالى: ﴿من كل فج عميق﴾ وحكى ابن مكى أنه يقال بالعين أيضا وأنه قرئ به شاذاً. (قول المثنى واللحد) يقال لحدت وفي اللغة ألدت وأصله الميل. (قول المثنى الأحق بالصلاة) نبه الإسئوى على أن الأفقه هنا مقدم على الأسن والأقرب قال: فأما تقديمه على الأسن فقد ذكره في شرح المهذب وأما تقديمه على الأقرب فقد ذكره صاحب البيان عن النص واتفق الأصحاب قال: ورأيت أيضاً في نص الأم ولم يصرح في شرح المهذب بهذه المسألة وإنما حكى الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الأقرب الذي ليس بفقيه ونبه الإسئوى على أن الواو لا يقدم هنا قطعا وإن قدمناه في الصلاة على قول. (قول الشارح لفيدها) بحث بعضهم تقديم عارم

فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حق له في الصلاة وبالله الأحق بهما من الحارم الأب ثم الجد ثم الأب ثم ابن ثم الابن ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم وفي تقديم من يدل بأبوين على من يدل بأب أحدهما خلاف السابق في الصلاة ذكره في شرح المهذب وذكر فيه بعد العلم بالحرم من ذوى الأرحام كالأب والأم والخال والعم للأب ويؤخذ من تقديمه في الصلاة أن الأخ لا يدل على أب الأم فإن لم يكن أحد من الحارم فعيدها وهم أحق من بنى العلم لأنهم كالخارم في جواز النظر ونحوه على الأصح فإن لم يكن لها عيب فالخصيان الأجانب لضيق شهرتهم فإن لم يكونوا فأنزو الأرحام الذين لا محرمية لهم كبنى العم فإن لم يكونوا فاهل الصلاة من الأجانب. قال في شرح المهذب: ولو استوى اثنين في درجة قدم فقعهما وإن كان غيره أسن نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والمراد بالآفة الأعظم بإدخال الميت القبر وبقوله الأولى بالصلاة الأولى في الدرجات لأن الصفات أيضاً أي فلا يراد عليه تقديم الأفقه على الأسن (ويكونون وقرا) ثلاثة فأكبر

بحسب الحاجة . روى ابن حبان عن ابن عباس أنه عليه السلام دفنه على العباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا (للقبلة) وجوبا فلو دفن مستدبرا أو مستلقيا نيش ووجهه للقبلة ما لم يتغير فإن تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كروى لم ينش ويقاس باللحد فيما ذكر جميعه الشئ ويشملهما قوله في شرح المهذب : ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب أن يوضع على جنبه الأيمن (ويستند وجهه إلى جداره) أى القبر (وظهره لبلبة ونحوها) حتى لا ينكب ولا يستلقي ويجعل تحت رأسه لينة أو حجر ويفضي بحده الأيمن إلى أول التراب . قال في شرح المهذب : بأن

ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب (ويستند وجهه للحد) يفتح الغطاء وسكون التاء (العين) وطن ملاحى حتى لا يدخله تراب (ويحتمل من دنا ثلاث حبات تراب) يديه جميعا . روى ابن ماجه عن أنى هريرة أنه عليه السلام حتى من قبل رأس الميت ثلاثا ، قسال البيهقي : إسناده جيد .

ويستحب أن يقول مع الأولى : منها خلفكم ، ومع الثانية : وفيها نعيمك ، ومع الثالثة : ومنها يخرجكم تسارة أخرى . وقوله حثيات من يحيى لفة في يحى (ثم يحال) أى يردم التراب (بالمساحي) إسرعا بتكميل الدفن (ويروى) القبر شيئا (قطعا) يعرف

على الثلاثة فما فوقها لضرورة الجمع في كلام المصنف . **قوله دفنه على العباس والفضل** وفي رواية : على والفضل وأسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف ومعهم خامس . وفي رواية : على والفضل وقم وشفران مولا عليه السلام ومعهم خامس . قال بعضهم : ولعل الخامس في الروايتين هو العباس المذكور في الرواية الأولى . **قوله للقبلة وجوبا** أى في المسلم ويوجه الكافر لأى جهة كانت نعم يجب استنباط القبلة بكافة حامله بمسلم إذا بلغ أو أن نفع الروح فيه كما نقل عن شيخنا الرمل لأن وجهه إلى ظهرها وتدفن بين مقابر المسلمين والكفار . **قوله أو مستلقيا نيش** وجوبا وإن كان رأسه مرفوعا ورجلاه للقبلة . **قوله ما لم ينش** أى ولو بالرائحة . **قوله ويستند** أى ندبا . **قوله وجهه** ورجلاه . **قوله حتى لا ينكب** أى لا يجب نبشه لو أنكب أو استلقى بعد الدفن وكذا لو انقلب القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه وإصلاحه أو نقله قبل آخر قاله شيخنا الرمل نعم لو انقلب عليه قبل تسوية القبر وقبل طمه وجب إصلاحه . **قوله ويستند** **الحد** أى ندبا إن لم يصل التراب للمهل إلى الميت ولا واجب ولو بملك غائب ولا يندب الأذان عند الدفن كما قيل . **قوله بلين** أى ندبا وكان عدد لينات لحد عليه السلام تسع لينات كما في مسلم . **قوله ويحتمل من دنا** فالدفن لازم له وهو مندوب أيضا نعم لا يندب الدفن وإن حصل فيه مشقة ولا الخثر في التراب إن لزم منه نجاسة لرطوبته مثلا . **قوله تراب** وكونه من تراب القبر ومن جهة رأس القبر أولى . **قوله ويستحب أن يقول مع الأولى** أى ويستحب أن يزيد مع ذلك في الأولى : اللهم لقنه عند المسألة حجته ، وفي الثانية : اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وفي الثالثة : اللهم جاف الأرض عن جثته . **فائدة** (قراءة في إنا أنزلناه في) على شيء من تراب من داخل القبر سبع مرات ووضعه على صدره تحت الكفن أمان من الفتان . **قوله لفة** في يحيى أى والمصنف جمع بين اللتين والياء أفصح من البوا كما يشعر به كلام الشارح والخش الأخذ بالكنتين معا قيل أو بأحدهما . **قوله بالمساحي** سميت بذلك لأنها تمسح الأرض وهي جمع مسحة من المسحوى الكشف فيهما زائدة ولا تكون إلا من حديد بخلاف الجرفة فهي من خشب . **قوله شيئا** أى قدره تقريبا ورفع القبر فوق شبر مكروه . **قوله في بلاد الكفار** وكذا لو خيف نبشه لعدو أو أخذ كفن . **قوله في قبر** أى شق أو حداثا ولو في قبر واحد فجائز اتفاقا . **قوله لا يجوز** أى لا يباح . **قوله فيكون** دفن اثنين فيه مكروها وهو ما مشى عليه شيخ الإسلام وغيره واعتمده بعض مشايخنا واعتد شيخنا الزبائدي

الرضاع والمصاهرة على المييد . **قوله المختل للقبلة** لو جعل القبر مبتدأ من قبل إلى بحرى وأجمع على ظهره وأحماه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم أم لم من تعرض له والظاهر التحريم . **قوله المختل ويحتمل من دنا** أى عبارة الكفاية : يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للقريب والبعيد وعجابه الشافعي لمن على شفير القبر . **قوله المختل من يحيى** أى فالمصنف رحمه الله كأنه أشار إلى اللغتين حيث قال : يحى وقال وحثيات . **قوله الشارح بالمساحي** سميت بذلك لأنها تمسح الأرض . **قوله الشارح فيكون دفن اثنين** أى انظر ما وجه ترتب الكراة على ما سلف

المسلمون **(والاصحح أن تسطحه أولى من تسيمه)** كما فعل بقبره عليه السلام وقبرى صاحبيه . روى أبو دود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبى بكر أنه رآها كذلك والثاني تسيمه أولى لأن التسطیح صار شعارا للروافض فترك مخالفة لهم وميانية للعت واهله عن الأتباع بالبدعة ودفع بأن السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها (ولا يدين الثاني في قبر) قال في شرح المهذب : هي عبارة الأكرين وصرح السرخسى بأنه لا يجوز ، وصرح جماعة بأنه يستحب أن لا يدين اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كأصلها يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبر أى فيكون دفن اثنين فيه مكروها

(الضرورة) كأن كثر المرق لوباء أو غيره وعسر أفراد كل واحد بقبر (يقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) إلى جدار اللحد. روى البخاري عن جابر أنه كان يجمع بين الرجلين من قتل أحدي في نوب واحد ثم يقول: أيهما كثر أخذ القرآن فإذا اشترى إلى أحدهما قدمه في اللحد ويقدم الأب على الابن وإن كان الأب أفضل منه طرمة الأبرة وكذا تقدم الأم على البنت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة إلا عند تأكد الضرورة ويجعل بينهما حاجز من تراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصحيح في الروضة وفي كلام الرافعي إشارة إليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ)

أي يكره ذلك إلا الحاجة بأن لا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطئه. قال في الروضة: وكذا يكره الاستناد إليه. قال رحمته: ولا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ورواه مسلم. وروى الترمذي عن جابر: نهى رسول الله ﷺ أن يوطأ القبر وقال: حسن صحيح وسيأتي بطلوه في التخصيص (ويقرب) زائره منه (كقربه منه) في زيارته (حيما) أي ينهي له ذلك كما عبر به في الروضة وأصلها وسيأتي ندب زيارة القبور للرجال (والتعزية سنة قبل دفنه وبعده) أي مما سواه في أصل السنة وتأخيرها أحسن لا اشتغال أهل الميت بتجهيزه قال في الروضة: إلا أن يرى من أهل الميت جزاء شديدا فيختار تقديمها ليصرفهم (ثلاثة أيام) تقريبا فلا تعزية بعدها إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائبا. وفي شرح المذهب: قال أصحابنا:

وشيعنا الرمل أنه حرام ولو مع اتحاد الجنس أو الغرمة أو الصغر فلو دفن لم ينش. (قوله جدار اللحد) أي من جهة القبلة. (قوله في ثوب واحد) أي كل واحد في طرف منه لكونه لو قطع لم يسمعهما وذلك لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية فهو عذر في الجمع أيضا. (قوله على البنت) فاختى يقدم على أمه كابنها الذكر والوجه لإلحاق الخنثى بالأبني لتحقيق الأصلية دون الذكورة ويقدم الصبي على الخنثى والخنثى على الذكر على المرأة وهذا قيل وضع المقضول في اللحد ولو على شفير القبر ولا فلا ينحى عن مكانه لأنه إزراء ويقدم في الكافر ينسفهما كقرا أو عصيانا. (قوله ويجعل بينهما حاجز) ندبا إن لم يكن مس ولا وجب. (قوله ولا يجلس على القبر) أي على ما حاذى الميت منه وكذا ما بعده وكل ذلك في قبر المسلم ولو مهرأ أو بعد انتداسه وإن جاز الدفن. حيث قد عليه للحاجة فيه بخلاف الكافر ولو مرتدا لعدم احترامه فلا يكره فيه شيء مما ذكر نعم ينهى تركه في الذمي دفنا لأذى الأحياء منهم لكن يكره المكث في مقابرهم. (قوله ولا يوطأ) خرج به المشي بين القبور ولو بالنعل وبلا حاجة فلا يكره نعم يحرم إن حصل تنجيس كمنبوشة مع المشي حافيا مع رطوبة أحد الجانبين ويحرم البول والتغوط على القبر ويكره الزرع في المقبرة. (قوله بأن لا يصل إلخ) تخصيص الحاجة بالوطء ليس قيدا. (قوله أي ينهي له ذلك) أي يندب نعم إن كان بعده عنه في الحياة خوف كالتفلمة لم يعتبر ولو أوصى بقربه إن كان بعيدا طلب قربه منه. (قوله والتعزية سنة) ولو في الحيوان غير آدمي أو في مال من كل ما يزر على المصائب ويدعو بما يناسب وتعزية الشاة لأجنيب حرام ابتداء وردا ويكره له ابتداء وردا كالسلام ويكره تعزية تارك صلاة ومحارب ومتدع ومرتد وحري ولو بمسلم وعكسه لا تعزية مسلم بذمي وعكسه فلا يكره بل مندوبة إن رجي إسلامه. (قوله ثلاثة أيام) أي من الموت على المحدث لما لم حاضر بلا عذر يرضى في ترك الجماعة ولا فائتلاؤها من علمه أو قدومه من غيبته أو زوال عذره وتحصل التعزية بكتاب أو رسالة أو نحو ذلك. (قوله تقريبا) فيعتزل له زيادة نحو نصف يوم كإقاله بعض مشايخنا. (قوله وبعد الدفن إلخ) مرجوح كأعلم مما تقدم ويمكن حمل كلامه ليوافق المحدث على جعل الجار في قوله بثلاثة أيام متعلقا بقوله وقت التعزية فمأمل. (قوله ومعناها) أي شرعا ما ألغته فهي التصبر والتسلي وما ذكره الشارح في تعزية المسلم بالمسلم ويقاس به غيره. (قوله إحدى بنات النبي ﷺ) والصحيح أنها زينب. (قوله أعظم) هو أفصح من عظم خلافا لتعجب

(قول الشارح كان يجمع إلخ) الخامل على ذلك أمر أن كل منها لو انفرد لكان كافيا نفى الكراهة كثرة الموت والحاجة إلى تكثير اثنين في الثوب الواحد لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية. (قول المخ قبل دفنه وبعده) المعنى أي قبله وإما بعده. (قول الثمن ثلاثة أيام) أخذنا من مدة الإحداد على غير الزوج. (قول الشارح ومعناها) أي اصطلاحا وأما معناها لغة فهو التسلي وقوله الأمر بالصبر أي على العزيز المفقود. (قول الثمن أعظم الله أجره) قال الأستاذ: هو أفصح من عظم خلافا لتعجب حيث عكس قال: والعزاء يعنى من

وقت التعزية من حين الموت إلى الدفن وبعد الدفن بثلاثة أيام وتكره بعد الثلاثة أي لتجديد الحزن بها للمصائب بعد سكن قلبه بالثلاثة غالبا ومعناها الأمر بالصبر والحمل عليه بعد الأجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالفقرة والمصائب بجبر المصيبة. روى الشيخان عن أسامة بن زيد قال: أرسلت إحدى بنات النبي ﷺ تدعو وتخبره أن ابنا لها في الموت فقال للرسول: أرجع إليها فأخبرها أن الله تعالى ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها فلتصبر ولتحتسب (ويعزى المسلم بالمسلم) أي يقال في تعزيتة به (أعظم الله أجره) أي جعله عظيما

(وأحسن عزاءك) بالمأذى جعله حسنا (وغير ليحك) المسلم (بالكافر أعظم الله أجره وصبرك) في الروضة كاسلها وأخلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله ليحك وأحسن عزاءك) ويجوز للمسلم أن يعزى الذي يقره الذي يقول أخلف الله عليك ولا تنقص عدوك وهذا الثاني لتكرار الجزية للمسلمين قال في شرح

المهذب: وهو مشكل لأنه دعاء ببقاء الكفر ودوام كثره فاشترط تركه (ويجوز ليالك عليه) أي الميت (قبل الموت) ويحذف هو وقيل أولي قال في شرح المهذب: ويحذف خلاف الأول وقيل مكروه. روى الشيخان عن أنس قال: دخلنا على رسول الله ﷺ وليراهم ولده يهود بنفسه فجعلت عيناه تلوغان أي يسيل دمعهما، وروى البخاري عن أنس قال: شهدنا دفن بنت رسول الله ﷺ فرأيت عينيه تدمعان وهو جالس على القبر. وروى مسلم عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله. وروى مالك في الموطأ والشافعي وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المهذب حديث: «فإذا وجبت فلا تبكين بأكية». قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: «الموت» استدل به من قال بالكراهة وقال الجمهور: المراد الأول ترك ذكره في شرح المهذب (ويحرم التدب بصعيد فمائله) نحو: واكفاه واجبله

(قوله جعله حسنا) أي بالصبر عليه. (قوله وصبرك) وفي معناه أحسن الله عزاءك. (قوله ويجوز) بل يندب لنحو جوار وقريب. (قوله أخلف إلخ) هذا فمن يوجد بئله كالولد ولا كالأب فيقال خلف بلا مرز أي صار الله تعالى خليفة عليك. (قوله نقص) هو خصص ويجوز في عدوك رفقه فاعلا ونصبه مغضوبا. (قوله فاختار تركه) مرجوح وجوابه علم بما قبله. (فروع) قد عزى الخضر ﷺ أهل بيت رسول الله ﷺ بعد موته بقوله: إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبأنه تفقوا وإياه فارجوا فإن المصائب من حرم الثواب. (فائدة) الخضر نبى حتى إلى آخر الدهر عند جماعير العلماء واسمه بران ابن ملكان بن قانع بن أرفخشذ بن سام بن نوح وقيل إلياس حتى أيضا واقف بخراسان عند سد باب جوج. (قوله ليالك) هو بالقصر ما كان بلا رفع صوت ولو دمع عين وحزن قلب ولا خلاف في إباحته وبالله ما كان برفع الصوت وهو عمل الكراهة وغيرها ولا يجرم مطلقا عند شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبائدي بحرمة كإي أذكر النوى. (تقريبه) إن كان البكاء على الميت لخوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به أو لمحبة ورقة كطفل فكذا لك الصبر أجمل أو لصلاح وبركة وشجاعة وقد نوح علم فمتنوب أو لتفقد صلة ويرى قيام بمصلحة فمكره أو لعدم تسليم للقضاء وعدم الرضا به فحرام. (قوله أولي) أي بغير حضرة المختصر. (قوله تدر فان) هو بالذلل المعجمة من باب ضرب إرسال المدحوم بلا بكاء. (قوله ويحرم التدب) ولو بغير بكاء وهو صغوة كبقية الهرمات الآتية وليس منه ما نقل عن فاطمة الزهراء رضي الله عنها أنها قالت يوم موت أبيها ﷺ: يا أبتاه أجاب رباً دعاه، يا أبتاه جنة الفردوس ماؤه، يا أبتاه ليل جبريل نعامه. (قوله بصعيد) الباء الزائدة لأن التعديد هو التدب مع قرينة تأسف ويحرم رفع الصوت بالتدب ولو بغير بكاء. (قوله وضرب المحدث) المعروف بالطمع وكذا التضعيف بنحو رماد وطين وصبيح يسود في ملبوس وفعل كل ما ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله وقدره. (فروع) لا بأس بالثناء بالقصائد كقول السيدة فاطمة بنت النبي ﷺ:

ماذا على من شم تربة أحد  
صبت على مصائب لـو أنها  
صبت على الأيام عدت لـها ليا

وعمل ذلك ما لم تشتمل على تعبد حزن أو تأسف أو مجاوزة حد أو تيرم أو كفرة منها ولا يعذب الميت إلا بما

قوله: وأحسن عزاءك التسلية وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحى انتهى. أقول: قد اشتمل هذا الأمر بالصبر والحمل عليه بعد الأجر والدعاء للحى بغير المصيبة. (قوله ألحق وأحسن عزاءك) في ذكر هذا نادون للسألة قبلها إشهار بأن معناه لا تعلق بالميت أيضا فليتأمل. (قوله الشارح تدر فان) من خرف يرف خرفا كضرب يضرب ضربا. (قوله الشارح من قال بالكراهة) قال الإسنوي: عمل الخلاف البكاء الاختياري قال: والبكاء بالقصر المدح وبالله رفع الصوت قال: وكلام المصنف يحتمل الأمرين انتهى. قلت: لكن صرح النوى في أذكاره بتحريم رفع الصوت بالبكاء. (قوله ألحق بصعيد) قال الإسنوي: لأنه معنى لباء لا نفس التعديد ونه على أن المراد التعديد مع البكاء كإيقده في شرح المهذب. قال الإسنوي: فلا يدخل المادح والمؤرخ قال: ويحرم أيضا البكاء إذا انضم إلى التدب كعمدته والشتمال جمع همال بكسر الشين وهو ما تصف به الشخص من الطباع كالكرم ونحوه انتهى. وما حوله من التقيد بالبكاء بعيد وقوله يدخل إلخ عليه منع ظاهر فإن المادح والمؤرخ لا ندبة في وصفهما وأحرهما هنا هو التدب ولها صيغ خصومة الوجه فيه التحريم مطلقا للعموم انتهى عن دعوى الجاهلية والله أعلم. (قوله ألحق بصعيد) (إلخ) ألحق بذلك النوى في الأذكار المبالغة في رفع

(والوج) وهو رفع الصوت بالتدب (والنزع يضرب الصدر ونحوه) كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الخد. قال ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود وشق

الجواب ودعا بدعوى الجاهلية» رواه الشيخان . وفي رواية تسلم في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال عليه السلام : «الصالحة إذا لم تصب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب» رواه مسلم . والسربال القميص كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها ناهن شجر يطل به الإبل الجرب يسرج به وهو أبلغ في اشتعال الناحية قلت هذه مسائل متشعبة متصلة بالبَاب (يُبادر بقضاء دين الميت) تنفيذ (وصيته) كاذكره الرافعي في الشرح تمجيلا للخير وروى الترمذي وغيره وحسنه حديث : «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه» قال المصنف : المراد بالنفس الروح ، معلقة : محبوسة عن مقامها الكريم (ويكره قنن الموت لضرب نزل به) كذا في الروضة وفي شرح المهذب : لضرب في بدنه أو ضيق في دينه ونحو ذلك. قال عليه السلام : ولا

يضمن أحدكم الموت لضرب أصابه فإن كان لا بد فاعلا فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي إذا كانت الوفاة خيرا لي ، رواه الشيخان (لا لفظة دين) أى لا يكره لخوف فتنة في دينه كأن تصح به في شرح المهذب وقال : ذكره البهقي وأخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (ويمن الصداوى) كذا ذكره الرافعي . قال عليه السلام : وما أنزل الله الله إلا أنزل له شفاء» رواه البخاري وصححه الترمذي وغيره أن الأعراب قالوا : يا رسول الله أتندوا؟ فقال : «تندواوا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم» قال في شرح المهذب : فإن ترك التداوى تركه فهو فضيلة (ويكره إكراهه) أى المريض (عليه) أى التداوى . وفي الروضة على تناول الدواء أى لما في ذلك من التشوش عليه . وقال في شرح المهذب : حديث :

أوصى به من ذلك والله أعلم . (قوله قلت هذه مسائل متشعبة أى متفرقة تشبيها بئر الدرو أو لجواهر . قوله يبادر) أى ندبا في الدين والوصية لم يكن طلب ولا فوجوا وقدمه المصنف على ما بعده اعتيادا بقضائه . (قوله محبوسة) أى إن قصر في وفائه حال حياته ولم يخلف وفاء وليس نبيا ومنه رهن درع عليه السلام مع أن الصحيح أنه انكحه قبل موته كما يأتي وينهى لوليه إذا لم يتيسر وفاءه حالا أن يسأل غرامه قبل غسله أن يحتالوا به عليه ويلزمهم إجابته وبها تبرا ذمة الميت ويندب أن يخلوه ليبرا حقيقة لأنها حوالة مجازية . قال ابن حجر : والأجنبي كالولي فيما ذكر قال شيخنا : إلا في لزوم الإجابة . (قوله ويكره قنن الموت) (إخ) ولا يكره تمويه لغير ضرر ولا تمويه لغرض أخروي كتمني الشهادة في سبيل الله تعالى ولا بمكان شريف نحو مكة المشرفة بل قال الأذري بالنسبة في المكان المذكور . (قوله وفي شرح المهذب) هو تفسير للمراد من الضرب في كلام المصنف . (قوله فليقل) أى مع الكراهة الخفيفة كما قاله شيخنا وذكر ما لأنها بمعنى المدة بخلاف إذا . (قوله لا يكره) بل نقل عن المصنف نده . (قوله إلا وضع له دواء) زاد في رواية جهله من جهله وعلمه من علمه وإنما لم يجب كأكل الميتة للمضطر لعد القطع بتمعه وقد فعله النبي عليه السلام ليان الجواز وإن كان الأفضل لقوى التوكل تركه كمنعه بل يكره تركه . وقال الإسوي : يحرم تركه في نحو جرح يظن فيه التلف كالقصد ويجوز اعتياد قول الكفر في الطب ما لم يخالف الشرع . (قوله لا تكرهوا) (إخ) ليس في الدليل مطابقة للمطلوب لأن الطعام والشراب في غير التداوى إلا أن يقال إنما يمان ما فيه الدواء أو أنه لا فارق بين التداوى وغيره في طلب الترك . (قوله ضعيف) أى فلا يدل على الحرمة ولا على الكراهة وإنما دللها التشوش . (قوله ويجوز) أى ويندب في نحو صالح وعمل ذلك ما لم تكن همة كمرودة وتقبييل محل السجود أولى من غيره وكونه بلا حائل . (قوله وغيرها) كاستغفارهم له وبراعة ذمته والترحم عليه

الصوت مع البكاء فقال أنه حرام انتهى . وسبب تحريم ذلك وحكمته أنه يشبه من المظالم والذي وقع عدل من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشيء من ذلك إلا إذا أوصى به . (قول المتن يبادر) (إخ) قال أصحاب : فإن لم يكن في التركة جنس الدين سأل وليه الغرام أن يخلوه ويحتالوا به عليه انتهى . وفي إشعار بأن هذه الحق المبررة للذمة للضرورة . وذكره لاوودي الكلام على موت النبي عليه السلام ودرعه مرونة عند يهودى أن عمل كون نفس المؤمن مرونة بدينه إذا لم تكن تركة . (قول الشارح تمجيلا للخير) أى للميت وللوصى له . (قول الشارح به) الضمير فيه راجع لقوله لا يكره . (قول الشارح وهو ظاهر) (إخ) وقع للتدوى رحمه الله في أجوبة مسائل سئل عنها التصريح بالاستحباب وأن بعضهم نقل ذلك عن النص . (قول الشارح لتداوا) هذا الحديث صريح في الطلب بخلاف الأول . (قول الشارح فهو فضيلة) زاد الإسوي عقب هذا : وقيل إذا كان به جرح يخاف منه التلف وجب حكاها المتولى انتهى . (قول المتن ويجوز) صرح الرواية بالاستحباب . وقال السبكي : ينبغي أن يندب لهم ويجوز لغيرهم . (قول المتن وغيرها) أى كاستغفار له وبراعة ذمته .

ولا تكرهوا مراضكم على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم «ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المهذب : وأصدقائه بدل ونحوهم (تقيل وجهه) روى أبو داود أنه عليه السلام قبل عثان بن مطعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره وروى أيضا أصحاب السنن عن عائشة أن أبابكر رضى الله عنه قبل رسول الله عليه السلام بعد موته (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها)



ذكره في الروضة صحيح في شرح المذهب أنه مستحب (خلافاً لنعني الجاهلية) فإنه يكره كإقالة في الروضة شرح المذهب وهو البدء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره. روى البخاري عن ابن عباس أنه قال في إنسان كان يقيم المسجد أى يكسفه فمات فدفن ليلاً: «أفلا كنتم أدخلتموه به وفي رواية: «ما منعكم أن تعلموه» وروى الترمذي عن حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يبنى على النعي وقال: حديث حسن ومراده نعي الجاهلية لا مجرد الإعلام بالموت وهو يسكون المعين ويكره ما مع تشديد البلاء مصدر نعاها بنعيه (ولا ينظر العاقل من يده إن الإقذار الحاجة من غير العورة) بأن يريد معرفة المغسول من غيره أى يكره نظر الزائد على ذلك ويحرم نظر العورة أى ما بين السرة والركبة كذلك في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب أن الأول

خلاف الأول وقبله  
مكرهه وأن المس فيه  
كالنظر وأن نظر المعين فيه  
مكرهه وفي الروضة  
وأصلها: لا ينظر المعين إلا  
لضرورة (ومن تعلم  
غسله) كأن احترق ولو  
غسل ليرى (ييم) ولا  
يفضل محافظة على جسده  
لتدخين بها ذكره الرافعي  
قال: ولو كان عليه قروح  
وخيف من غسله تسارع  
إليه بعد الدفن غسل  
ولا بهلألاً بما يكون بعده  
فالكل صائر إلى البلاء  
(وبفضل الجنب  
والخاض الميت بسلام  
كراهته) ذكره في  
الروضة، قال في شرح  
المذهب: وكرههما  
الحسن وغيره. دليلنا أنهما  
طاهران كغيرهما (وإذا ماتا  
غسلهما غسل فقط) ذكره  
في الروضة والغسل الذي  
كان عليهما سقط بالموت.  
قال في شرح المذهب:  
وقال الحسن وحده

(قوله مستحب) أى إن كان لكثرة المصلين. (قوله فإنه يكرهه) أى إن لم يشتمل على التذنب كما مر وتقدم ما في المرائى. (قوله وهو البدء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره) هذا صريح في أن النعي اسم لمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلسي أنه اسم للأول فقط وضم ما بعده إليه إما هو على عادة العرب ولعل الشارح إنما فسره بما ذكره لأجل الحكم عليه بأنه مكرهه إذ الأول لا كراهة فيه كما ذكره بعده. (قوله أدخلتموه) بالماء أى أعلمتموه. (قوله يكرهه) هو المتعبد. (قوله ويحرم) أى في غير صغير لا يشئى وغير الزوجين ولا يحرم فيهما ولا في غيرهما لضرورة. (قوله وإن المس كالنظر) هو المتعبد فلا يحرم في الزوجين بل يكره ولو مع الشهوة. وقال السبائي: يحرم مع الشهوة فيهما وكلام الخطيب يوافقه. (قوله ييم) ولا تجب نيته كالغسل والوضوء. (قوله وكرههما الحسن) والمراد به في هذا وما بعده الحسن البصري. (قوله وليكن العاقل أميناً) وكذا معناه ومعنى يبنى يستحب ويحرم على الإمام نصب غير أمين وتقويضه له ويكره للتقريب تقويضه لغاسق. (قوله فإن غسله فاسق) أجزأ ولو أخبر أنه غسله كفى ولا يكفي أن يقول أن غسل لأن الأول إخبار عن فعل نفسه. (قوله إن يتحدث به) أى ندبا إن لم يخف وقوع الناس في بدعته ولا وجب. (قوله وهذا البحث) إلخ صريح كلامه كالتجسس رجوع الاستئذان للثاني. قال شيخنا: والوجه رجوعه للأول أيضاً ليخرج ما لو كان موصوفاً بالخبر ورأى عليه بعض علامات أهل البدعة فيسن عدم ذكره. (قوله أفرع) قال شيخنا وجوبا ولو على يد قاض رفع إليه الأمر. (قوله وهو المرأة) ومثلها الرجل والخشي في المصفر

(قول الشارح أنه مستحب) عبارة الإسوي: بل يستحب ذلك بالبدء ونحوه كما قاله في شرح المذهب في الكلام على الصلاة. وفي شرح للمذهب أيضاً: وإنما يكره ذكر للمفاخر والمآثر وهي نعي الجاهلية. (قول النعي الجاهلية) أعلم أن النعي هو الإخبار بالموت وكانت الجاهلية إذا مات فيهم كبير بطوار أو كإبل القبائل ينادى بموته ذاكر المآثر من المناقب والمفاخر. (قول الشارح ومراده نعي الجاهلية) نعي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام نعي النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج إلى المصل فغسل عليه. (قول الشارح مع تشديد البلاء) متعلق بقوله ويكرهه. (قول النعي ومن تعلم غسله إلخ) لو ييم لفقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي. (قول الشارح وقع الموضع) نعم المتجه كما قال الإسوي عدم الاكتفاء بإخباره في أنه غسله. (قول النعي حرم إلخ) في صحيح مسلم: «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» وورد: «كلوا من مساوئهم» يعنى المرقى وضعفه بعضهم صححه الحاكمان حبان. (قول النعي والكافر أحق) قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَيْدِيَهُمْ أَعْمَى﴾. (قول الشارح وهو المرأة) أما الرجل فهو مكرهه في حقه

يفسلاً غسولين (وليكن العاقل أميناً) أى يبنى أن يكون أميناً كما عبر به في شرح المذهب كالأروضة وقال فيه: فإن غسله فاسق وقع الموضع (فإن رأى أخيراً ذكره) استحباً كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذكره إلا لمصلحة) كذلك في الروضة وفي شرح المذهب: إن الجاهل هو المفسد أو أطلقوا أن صاحب البيان قال: لو كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة رأى العاقل فيما يكرهه فالدلي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس جزاء عن بدعته وأن ما قاله متعين لا عدول عنه وأن كلام الأصحاب خرج على الغالب انتهى. وهذا البحث هو مراده بقوله إلا لمصلحة (ولو تنازع أخوان أو زوجان) في الغسل ولا مرجع لإحدهما (أفرع) بينهما تطاعا لتنازع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقراءة الكافي) من قريته المسلم في غسله كذلك في الروضة وأصلها ومثله التمكن والدفن (ويكره الكفن المصفر) والمراد عن لا يكره في الحياة وهو المرأة لما فيه من الزينة وقد صرح في الروضة وشرح المذهب بالمائة والمرع أيضاً

(و) نكره (المخالفة) أى فى الكفن بارتفاعه فى الثمن ويستحب عسبته فى البياض والنظافة وسبوعه وكتافته ذكر ذلك كله فى الروضة وشرح المذهب قال عليه السلام: لا تغالوا فى الكفن فإنه يسلب سلبا سهيا به وراه أبو داود بإسناد حسن كما قاله فى شرح المذهب. وقال عليه السلام: وإذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كنفه وراه مسلم (والموصول) بـ (أولى من الجليل) كاذكره فى الروضة وشرح المذهب لأنه للصديق والحق أخى الجليل كما قاله أبو بكر رضى الله عنه وراه البخارى (والصبي كالبغى فى تكفيله بأثواب) فيستحب تكفيله بثلاثة كآفاله فى الروضة وشرح المذهب (والخطوط) أى ذره كاتقدم (مستحب وقيل واجب) كالكفن. وغير الرافى بالتحيط (ولا يحمل الجنازة إلا الرجال وإن كانت أنثى) لضعف النساء عن حملها (ويجوز حملها على هيئة منزوية) كحملها فى غرارة (وهيئة يخاف منها سقوطها) ذكر المسئلتين الرافى قال فى شرح المذهب: ويعمل الميت على سرير أو لوح أو حمل وأى

شئ حمل عليه أجزأ فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن يباله ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأبدى والرقاب حتى يوصل إلى القبر (ويجوز) للمرأة ما يسترها كتابوت) وفى الروضة: كالخيمة والقبعة قال فى شرح المذهب: على سرير وفيه عزو التعبير بالخيمة لصاحب البيان والقبعة لصاحب الخلوى وبالمكببة وأنها تغطي ثوب للشيخ نصر المقدسى وأنهم استدلوا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضى الله عنها وأن البيهقى روى أن فاطمة بنت رسول الله عليه السلام أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه وهى قبل زينب بسنين كثيرة فقوله: كتابوت أى لها فإنه مشتمل على العادة على ما هو كالتبعية وعلى تغطيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب فى الرجوع منها) هو بمعنى

ويجزم عليها المزعفر كما فى حال الحياة وقد مر. (قوله ونكره المخالفة فى الكفن) بل نكره من التركة وفى الورثة محجور قاله الأذرى. (قوله وكتافته) أى صفاته والقطن أولى من غيره. (قوله فليحسن كنفه) وفى رواية: وحسنوا أكفان موتاكم فليهم يتزاورون بها فى قبورهم. (قوله بثلاثة) يقتضى أن كلام المصنف فى الذكر أخضا من قوله كالبغى والصبي والخنثى فى خمسة كما مر. (قوله بالتحيط) وهو المناسب لقوله مستحب. (قوله ولا يحمل إلخ) أى ندبا فيكره لغوهم مع وجودهم إلا وجب عليهن وتقدم ما يندب لمن. (قوله كتابوت) وهو فى اللغة سرير الميت والمراد به القبة والخيمة للمكببة المذكورة والمكببة هى المعروفة الآن. (قوله زينب أم المؤمنين) أى لا يثبت عليه السلام كما تورمه الإسنى. (قوله ففعلوه) وهو أول نعت غلط فى الإسلام وأول من فعل له ذلك بنته فاطمة بأمر زينب زوجته عليه السلام المذكورة لأنها رأتها بالخيشة ثم فعل بزوجته المذكورة مثله وصورته ما يهجد فى بلاد الريف عند العوام من كونه ثوبا على جريد. (قوله وروى الترمذى إلخ) أفاد به أن الانصراف بعد الدفن لا بعد الصلاة كما يفهمه الحديث الأول. (قوله ولا بأس) فهو مباح وعليه حمل الأمر فى الحديث. (قوله بتشهديه المشافة) لأنه التابع لا بأسكانها الموهوم أن التابع غيره بأمره مثلا. (قوله قريه الكافى) كالتقريب الزوج والجار والصديق والولى والعبد وزيارة قبره كذلك وخرج غوهم من الأجانب فيحرم لما فيه من التعظيم وبذلك فارق جواز زيارة قبورهم أى مع

حيا وميتا وقيل حرام فيها وإنما لم يعمم الشارح المصغر للرجل والمرأة لأنه جعل مراد المتن بيان الكراهة الحاصلة بسبب الموت. (قول الشارح بأن ليس) قصة أبى بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن فى ثوبه الخلق وزيادة توبين. (قول الشارح كما قاله) مرجع الضمير قوله لأنه للصديق إلخ. (قول المتن مستحب) أى كأن المفلس تحب له الكسوة دون الطيب. (قول الشارح كحملها فى غرارة) وكذا حمل الكبير على الأبدى والكف من غير نعش ووضع النعش بالأرض وجره بالخيال ونحو ذلك. (قول المتن كتابوت) قال الإسنى: هو سرير فوقه قبة أو خيمة ونحو ذلك قال: وأول من فعله زينب زوجة رسول الله عليه السلام وكانت قد رأتها فى الحبشة لما هاجرت وأوصت به يعنى إلى احتباء أم حبيبة رضى الله عنها انتهى. (قول الشارح الآتى) وهى قبل زينب فيه رد على الإسنى فى قوله: وأول من فعله زينب. (قول الشارح على صري) متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبعة. (قول الشارح أى لها) أى للمرأة. (قول الشارح وغير ذلك) كأن المراد به نفس السرير أو ارتفاعه. (قول الشارح روى أبو داود إلخ) قال الإسنى: ليس فيه دليل لطلاق القرابة لأن عليا رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بؤنته فى حال الحياة ونحوه على أنه يجوز أيضا زيارة قبره كما قاله فى شرح المذهب نقلا

قوله فى الروضة وشرح المذهب: لا بأس به. روى مسلم عن جابر بن سمرة أن النبى عليه السلام صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معروى فركبه. وفى روايته: بفرس عرى قال المصنف: هو بمعنى الأول وهو يفتح الراء الثانية منونة انتهى. وفى الصحاح: اعروى بفتح العين عرى أو فرس عرى ليس عليه سرج. وروى الترمذى عن جابر بن سمرة أن النبى عليه السلام تبع جنازة قاهن الدحداح وماثيا ورجع على فرس وقال: حديث حسن. والدحداح بمهملة وتفتح الدال (ولا بأس بالباع للمسلم) بتشديد اللام (جواز قريه الكافى) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المذهب: عن الأصحاب لا يكره. روى أبو داود وغيره عن عرى رضى الله عنه قال: أثبت النبى عليه السلام قلت: إن علك الضال قد مات فقال: انذهب فواره قال فى شرح المذهب: إنسانه ضعيف وقال

غيره حسن (ويكره اللفظ في الجنابة) وعبرة الروضة في المشي معها : والحديث في أمور الدنيا بل المستحب التفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المهذب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنابة وعن الحسن أنهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (وإتباعها) بسكون المثناة (بنان) قال في الروضة : في جمرة أو غيرها وفي شرح المهذب يكره

البخور في الجمرة بين يديها

إلى القبر وعنده حال الدفن لأنه يتفاعل بذلك فالسوء. وفي سنن أبي داود مرفوعا : لا تتبع الجنابة بصوت ولا ناز لكن فيه مجبولان. وروى البيهقي عن أبي موسى أنه وصي : لا يتبعوني بمصارعة ولا جمرة ولا تحيطوا بي بين الأرض شيئا.

وروى مسلم في كتاب الإيمان بكسر الميمزة عن عمرو بن العاص قال : إذا أتت فلا تصنعي ناز ولا نائحة (ولو اخطط مسلمون بكفار) كأن

انهدم عليهم منق ولم يمتسروا (وجوب) للخروج عن الواجب (غسل الجميع والصلاة) عليهم (فإن شاء صلى على الجميع) دفعة (بمقد

المسلمين) منهم (وهو الأفضل والمخصوص أو على واحد فواحد نازها مسلما ويقول اللهم اغفر له إن كان مسلما) ويتفرق التردد في النية للضرورة وقوله وهو الأفضل والمخصوص زاده

الكرامة لما فيها من الاتعاط وقال ابن حجر بالحكمة فيها أيضا وضعف . (قوله ويكره اللفظ) هو بسكون الفين للمعجمة وضحاها الأصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ بوزن كتاب وسواء كان بالقراءة أو بالذكر أو الصلاة على النبي ﷺ . قال شيخنا الرمل : ويندب القراءة والذكر سرا . (قوله بنان) أي إلا لحاجة كسراج وجمعة لشئ أو دفن ليلا والتبخير لنحو رائحة كريهة وقد مر نذب التبخير عنده من أول موته إلى دفنه . (قوله ولم يتميزوا) ليس الجمع في هذا وما قبله قيما . قال بعض مشايخنا : ويكفي التمييز بالاجتهاد فراجعهم . (قوله للخروج عن الواجب) أي مع جواز ضلعه فلا معارضة فيه ولا معارضة في الصلاة أيضا . (قوله غسل الجميع) وما يجب من ثمن الماء وغيره من مؤن التجهيز من كفن وحمل ودفن في تركة كل<sup>(١)</sup> وإن لم يكن وإنه في الكافر للضرورة فإن لم يكن تركة فصل من عليه نفقته ثم على بيت المال ، ثم على أغنياء المسلمين كأم . وفي ابن حجر : أنه لا بد من قرعة وأنه يخفى التفاوت للضرورة أيضا فراجعهم فإن فيه نظرا ظاهرا . (قوله اغفر له إن كان مسلما) فيه نظر لأن الدعاء للكافر بالمغفرة جائز إلا أن كان على طريقة للمصنف كما تقدم أو يقال إن العموم يشمل ذنب الكافر وهو غير جائز . (قوله واخطط الشهداء) (خ) نعم هنا يجوز الدعاء بالمغفرة للجميع ويدفنون في مقابر المسلمين ويدفن غيرهم بين مقابر المسلمين والكفار ويلحق بهم من شك في كفره وإسلامه كتعارض بينين مثلا ويصلى عليه بالكيفية الثانية . (قوله كاخطط الكفار) أي من حيث وجوب غسل كل وأصله عليه ولا فصل الشهيد حرام كالصلاة عليه وقدم وجوب الغسل على حرمة نظر إلى أن الأصل في الميت المسلم وجوب الغسل مع أن باب الغسل أوسع بدليل غسل الكافر وغسل النجاسة المؤدية إلى زوال دم الشهادة ولا تعارض في الصلاة لتقديتها بغفر الشهيد منهم كأم . (قوله وعلقه) أي طهره ولو بالتييم . (قوله لم يهصل عليه) هو المتمدون فارق صحة صلاة فاقد الطهورين في الصلاة بحزمة الوقت . (قوله وجوازها) منصوب عطفًا على ضمير زاده دفع به ما ربما يتوهم من

عن الأكثرين . (قول الشارح بل المستحب) (خ) زاد الأسنوي نقلا عن شرح المهذب : فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرها . (لهائدة) اللفظ بسكون الفين وضحاها هو الأصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ على وزن كتاب قاله الجوهري . (قول المتن ولو اخطط) (خ) انظر المأثور هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتى . (قول المتن مسلمون) أي ولو واحدا . (قول الشارح ويهضر) أي كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نوبت هذا عن مال الغائب إن كان باقيا وإلا فمن الحاضر وفي الصوم كان ينوي ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان منه وفي الحج كأن ينوي إحراما كإحرام زيد . قال الأسنوي : وقد تضمن الكيفية الأولى إذا كان التأخير لاجتماعهم يخشى منه التبخير واخترت مسئلة اختلاط الشهداء بأن غسله حرام فدار الأمر بين فعل حرام وترك واجب قال : وجهه فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة . (قول الشارح واخطط الشهداء) (خ) أي ولكن في الدعاء يقول : اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول إن كان غير شهيد به عليه البهني . (قول المتن تقدم غسله) أي كصلاة الميت نفسه ولأنه المأثور . (قول الشارح لفقد الشرط) قال الأسنوي : هو مشكل والقياس وجوب الممكن كإلى الحي . (قول الشارح وجوازها) الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لصحة الصلاة . (قول المتن على الجنابة الحاضرة) في القوت لو صلى على الجنابة وهي سائرة قبل أن توضع ففى صحبتها وجهان . (قول المتن على المذهب فيما) قال الأسنوي : غير بالمذهب لأن المسألة على ما تلخص من

في الروضة على الرافعي وقال : واختلاط الشهداء بغفره كاخطط الكفار (ويشترط لصحة الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكبيرة فلو مات بهم ونحوه) كأن وقع في بر (وتعذر إخراجهم غسله لم يهصل) عليه لفقد الشرط وقوله : وتكره قبل تكبيرة زاده : وجوزها في الروضة على الرافعي وقال في شرح المهذب : تصح وتكره صرح به البهني وآخرون (ويشترط أن لا يقدم على الجنابة الحاضرة ولا القبل في الصلاة عليهما) (على المذهب فيما)

والرافعي قال : حرمت الصلاة على الصحيح وعبرة أصل الروضة في أثناء الباب ولو تقدم على الجنازة الحاضرة أو القبر لم تصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنازة وقال : قال في النهاية : خرجها الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام ونزلوا الجنازة منزلة الإمام قال : ولا بعد أن يقال تجوز التقدم على الجنازة أولى فإنها ليست إماما متبوعا حين تقدمه وهذا الذي ذكره إشارة إلى ترتيب الخلاف ولا أقصد اتفقوا على الأصح المانع انتهى . فأقام النووي بحث الإمام طريقة قاطعة بالجواز وطردها في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب ، وقال في شرح المذهب في تقدمه في المستلين وجهان مشهوران أحسبهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة إن جواز تقدم المأموم على الإمام جاز هذا

ولا فلا على الصحيح واحترزوا بالحاضرة عن الغاية عن البلد فإنه يصلي عليها كما تقدم وإن كانت خلف ظهر المصل للراحة إلى الصلاة عليها لنفع المصل والمصل عليه (وتجوز الصلاة عليه) أى على الميت (في المسجد) بلا كراعة كما صرح به في الروضة وشرح المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه ﷺ صلى على سهل ابن بيضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل والبيضاء وصف أهمها واسمها دعد وفي تكملة الصغاني : إذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالمتى تقاء العرض من الدنس والعيوب (ويحسن جعل صفوهم) أى المصلين عليه (لثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث الصحيح فيه وقال في شرح المذهب إنه حسن زواه أبو داود والترمذي وقال : حديث

الكراعة من عدم الصحة كما صرح به بعد . (قوله منزلة الإمام) علم منه اعتبار المسافة وعدم الحائل وغير ذلك وأنه تكره المساواة وتقدم ما يعلم منه ما المراد بالحاضرة والغائبة وكيفية الصلاة عليها سائرا . (قوله وقال المتولي إلخ) لو قدم الشارح هذا على ما قبله وجعله جوابا عن المصنف لكان مستقيما . (قوله مستحبة) هو المتمد . (قوله في المسجد) جملة حاله من ضمير صلى الراجع له ﷺ ومن سهيل لأنها أبوا حين<sup>(١)</sup> وما قيل من الأول فقط أو أنه يحمل أو أنه لمطر مردود بما ورد أن عائشة رضى الله عنها صلت على سعد بن أبي وقاص وهي معه في المسجد فاعترض عليها بعض الصحابة فقالت لهم : ما أسرع ما نسيم فضله ﷺ بسهولة ولعل المعترض لم يكن بلغه ذلك وتوهمت أنه بلغه . (قوله لثلاثة فأكثر) والثلاثة في الفضيلة سواء فيخير السبوق بينها خلافا لابن حجر ويصحب الإمام صفان إن كان معه لثان لأنه يقف واحد عن يمينه والآخر خلفهما فلو حضر مع الإمام ثلاثة أشخاص صف واحد عن يمين الإمام وواحد بعده خلف الإمام والثالث خلف هذا . (قوله فريضا كالأولى) هو المتمد . (قوله لا تستحب إلخ) أى تفكرن خلاف الأولى نعم قد تجب كالأولى من فائد الطهورين ثم قدر على أحدهما . (قوله لا يطلوع بها) قال النووي : أى لا يؤتى بصورتها تطوعا من غير جنازة وعمل هذا فالتنقص المذكور غير وارد شامل . (قوله ثانيا) أو أكثر . (قوله وتقع ففلا) هو المتمد . (قوله وجها مطلقا) أى غير مفيد بالمسافة في صلاة الأولى أو الثانية وكذا الوجه بكراعتها المذكور بعده . (قوله ولا تؤخر) أى لا يندب تأخيرها وإن لم يخف تغير الميت وإن كان المصل واحدا حيث يسقط به الفرض نعم تؤخر لولي قرب حضوره . (قوله وقاتل نفسه كغيره إلخ)

كلام الرافعي طريقين أحسبهما على القولين في تقدم المأموم على إمامه والثانية القطع بالجواز . (فروع) لو تقدم الإمام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاعتداء به اعتبارا بعقيدة المأموم . (قول الشارح قال ولا يبعد) راجع لقوله قال في النهاية . (قول الشارح وقال المتولي وجماعة) ولعل الإمام منهم فإن هذا موافق لما سلف عنه . (قول الشارح لحديث مسلم إلخ) أى وأما حديث : من صلى على الجنازة في المسجد فلا شيء له فإنه ضعيف وأيضا فالرواية المشهورة فيه فلا شيء عليه . قال السنوي ممن ضعفه الإمام أحمد بل قال ابن حبان إنه حديث باطل . (قول الشارح في شرح المذهب) قال فيه أيضا : والسابط بالأولى عن الباقي خرج الفرض لأنفسه ولأن بعضهم ليس أولى من بعض يسقط الفرض بقلعه . (قول الشارح أى لا تستحب إلخ) هي عبارة الروضة وعبرة شرح المذهب يستحب أن لا يبعد . (قول المتن وقاتل نفسه كغيره) مخالف في ذلك أحمد رضى الله عنه محتجا بما في صحيح مسلم من أن النبي ﷺ لم يصل على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه منسوخ ولنا

حسن وقال الحاكم : هو صحيح على شرط مسلم ولفظه : «ما من مسلم يموت فيصل عليه ثلاثة صفوف إلا غفر له وهذا الاستثناء معنى رواية غيره (الأوجب أى أوجب الله الجنة) وإذا صلى عليه حضر من لم يصل صلى) لأنه ﷺ صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن إما كان بعد صلاة وتيمم الصلاة الثانية فريضا كالأولى سواء كانت قبل الدفن أم بعده جزم به في الروضة كما صهلها فتوى بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب عن المتولي (ومن من صلى لا يبعد) أى لا تستحب له الإعادة (على الصحيح) والثاني تستحب لجماعة لمن صلى منفردا كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيه النفي بأن المعادة تكون تطوعا عنه هذه الصلاة لا تطوع عنها ونقصه في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائز فتاوى تتبع نافذة في حقن وهي صحيحة قال فيه على الصحيح لو صلى ثانيا أصبحت صلاته وإن كانت غير مستحبة وتقع ففلا وقال القاضي حسين : فريضا وحكى فيه وجها مطلقا باستحباب الإعادة ووجها بكراعتها (ولا تؤخر أى بإعادة مصلين) ذكره في الروضة (وقاتل نفسه كغيره

في الفصل والصلاة عليه قاله في الروضة وشرح المذهب (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (جاء)

ذكره في الروضة وضم إليه في شرح المذهب: لو نوى الإمام غائبا والمأموم غائبا آخر (والدفن في المقبرة أفضل) ليسال الميت دعاء المارسين والزائرين قاله الرافعي (ويكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله في شرح المذهب عن الشافعي والأصحاب لما فيها من الوحدة (ويذهب ستر القبر بطوب) عند الدفن (وإن كان الميت رجلا أي فهو في المرأة أكد والمعنى فيه أنه ربما ينكشف عند الاضجاع وحل الشدائد فيظهر ما يستحب إخفاؤه (وإن يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ) روى الترمذي وغيره عن ابن عمر أنه ﷺ كان إذا وضع الميت في القبر قال: (بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ) وفي رواية: (وعلى سنة،) وأنه ﷺ قال: (إذا وضع موتاكم في القبر فقولوا: بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ) وذكرها الرافعي مع المسائل الثلاث بعدها (ولا يفرض تحفه شيء)

خلافا للإمام أحمد وما ورد من أنه لم يصل عليه ﷺ منسوخ أو محمول على الزجر. (قوله ولو نوى الإمام إرخ) وكذا لو نوى كل أحد حاضرين أو جمع كل في نيته غائبا وحاضرا أو غائبين أو حاضرين سواء اتفقت نيتهما أو اختلفت. (قوله والدفن في المقبرة أفضل) ويجاب طالبا على ملكه عند التنازع ويجاب الأب على الأم في دفن ولد نعم يقدم غير المقبرة عليها لأمر مذموم فيها شرعا نحو كونها مقصورة أو مملوكة بمال فيه شبهة أو فيها أهل بدعة أو فسقة أو تربتها مألحة ويقدم الأصلح للميت لو تنازع الورثة مثلا في دفنه في إحدى مقبرتين مثلا فإن تساويا قدم من له ولاية الصلاة<sup>(١)</sup> ولو امتنع أحد الورثة من دفنه ابتداء من ملك أحدهم أجيب لا في نبشه كما لا يبيش لو بيع محله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة كفار ولا عكسه فيحرم للضرورة فيجوز ولو يجمع مسلم وكافر في قبر وحيث حرم وجب نقله ويجوز جعل المقبرة ولو للكفار بعد الاندراس مسجدا كما كان مسجده ﷺ ويكره الدفن في البيت إلا في نبي فيجب لأنه من خواصهم ولو محل موته إلا للشهيد. (قوله من الوحدة) فإن لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة أو كانت مسكونة فلا كراهة. (قوله وأن يقول بسم الله إرخ) قال ابن منه: إنها ترفع العذاب عن صاحب القبر أربعين سنة. (قوله وروى الترمذي إرخ) كذا استدلل به وتبعه في المنهج وغيره وإسقاط لفظة والله من كلام المصنف لا يخرج عن الرواية فيقول الإسوي إذا تأملت هذه الروايات لم تجد كلام المصنف موافقا لواحدة منها مردود إلا إن أراد بتأنيها. (قوله تحفة بكسرة الميم) أي مع فتح الحاء سميت بذلك للإفضاء بها إلى الخلد. (قوله لأنه إضاعة مال) أي لفرض تكسكين حزن فلم تحرم وما قيل إنه ﷺ وضع تحته طعفة حراء فالأصح أنها نزع قبل إهالة التراب عليه وبغرض بقائها فلا يقرر الصحابة لها لبيان الجواز نعم تحرم من مال محجور عليه ولو من التركة

حديث الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبار روه أبو داود والبيهقي وقال: هو أصح ما في الباب إلا أنه مرسل والمرسل حجة إذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا. (قول المتن جاز) أي كالماتقدي في الظاهر بالمعبر مثلا وقول الشارح كل منهما مدفع لما قيل لإفراد الضمير على عكس مشكل. (قول الشارح ولو نوى الإمام إرخ) مثل هذا ما لو نوى حاضرا والمأموم حاضرا الآخر وحكهما بفهم الأول من مسئلة الكتاب. (قول الشارح ليسال الميت دعاء المارسين إرخ) قال أئمتنا رحمهم الله: ودفن الأنبياء في موضع موتهم من الخواص. قال الدموي: ويستثنى أيضا الشهداء كأي قتل أحد أئمتي، وهو مذهب أحمد رضي الله عنه وفي فتاوى الفقهاء: الدفن بالبيت مكروه أئمتي. ولو تنازع الورثة في مقبرتين ولم يكن الميت أوصى بشيء فقال بعض المتأخرين: إن كان الميت رجلا فينبغي أن يجاب المقدم في الصلاة والغسل فإن استنوا أقرع وإن كان امرأة أجيب القريب دون الزوج أئمتي، ولو حفر لنفسه قبر قال الإسوي: فلا يكون أحق به مادام حيا ذكره العبادي ووافقه العماد بن يونس واستثنى ما إذا مات عقبه أئمتي. وقضيته جواز الحفر في المسئلة لبعده لدفنه فيه نظر من حيث إنه مانع للغير لتوهم شغله وقد صرحا بأن رفع التراب على القبر بعد اندراس الميت حرام فيه وقد يلوح فارق. (فرع) لا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه. (قول المتن بسم الله على ملة رسول الله ﷺ) روى البيهقي عن العملاء من الحلاج عن أبيه أنه قال: إذا دخلتمو في قبري فقولوا بسم الله على ملة رسول الله ﷺ وسوا على التراب سنا أو أقر أو أعذر رأسي أول البقرة وخاتمتها. قال ابن عمر: ففعل ذلك. (قول الشارح وروى الترمذي إرخ) إذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئا موافقا للفظ المصنف. (قول المتن تحفة) بل المطلوب كشف خلد والإفضاء به إلى التراب استكانة وتواضعا ورجاء لرحمة الله وعطفة من الله علينا بالرحمة والمغفرة في هذا المنزل وقيله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمدا وآله وصحبه وسلم. سميت التحفة تحفة لأنها لو وضع الخلد. (قول المتن في تابوت) هو لفظة قريش ولغة الأنصار تابوه ولعل وجه الكراهة كونه إضاعة مال مع عدم ورود ذلك عن السلف

من الفرائض (ولا) يوضع تحت رأسه (تحفة) بكسر الميم أي يكره ذلك لأنه إضاعة مال وقال في التذنيب: لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت

الإمام أرض تلبية) بتخفيف التختانية (أو روعة) بكسر الراء وضحاها فلا يكره ولا تنفذ وصيته إلا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلا) وقت كراهة الصلاة إذا لم يصح (ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم: ثلاث ساعات نهارا نزل رسول الله ﷺ عن الصلاة فينم وأن تغرب فيه من ماتنا وذكر وقت الاستواء والطلوع والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والمتولي على غير ذلك وقصده لحكاية الشيخ

لحكاية الشيخ أبي حامد  
وجامعة الإجماع على عدم  
كراهة الدفن في الأوقات  
التي نهي عن الصلاة فيها  
وتقرب بفتح النون وضم  
الموحدة وكسرها ندفن  
(وغيرهما) أي غير الليل  
وهو النهار وغير وقت  
الكراهة (افضل) للدفن  
منهما أي فاضل عليهما  
وعبارة السروضة:  
المستحب أن يدفن نهارا  
وسكت فيها وفي شرح  
المهذب المذكور فيه جميع  
ما ذكر في المسائلين عن  
الفضيلة في الآخر للعلم بها  
من النهي. وذكر فيه  
للمسئلة الأولى حديث  
جابر بن عبد الله قال: رأى  
ناس نارا في القبرة فأتوها  
فإذا رسول الله ﷺ في  
القبر وإذا هو يقول:  
ناولوني صاحبكم وإذاهو  
الرجل الذي كان يرفع  
صوته بالذكر. رواه أبو  
داود بإسناد على شرط  
الشيخين (وبكسره  
تجميم القبر والبناء)  
عليه (والكتابة عليه) هذه  
المسائل وما بعدها ذكرها  
الرفعي إلا ما بينه عليه قال  
جابر: نهي رسول الله  
ﷺ أن يخصص القبر وأن

(قوله إلا في أرض تلبية) (إخ) وكذا لنحو منع مسبح أو نهر ينحو حريق وغير الأرض التلبية أولى والأرض التي  
لا تلي سريعا أولى كما قاله الرمي فراجع. (هائشة) يقال أرم البيت كضرب إذا طلى وأرم بتشديد الميم كذلك  
وأصله أرمس نقلت حركة الميم الأولى إلى الراء وحلفت أو أدمغت. (قوله وتكون من رأس المال) أي مع  
عدم الوصية وإلا فمن الثالث. (قوله ليلا) نعم يتدب للإمام منع الكفار من الدفن نهارا إن أظهره. (قوله  
ووقت كراهة الصلاة) قال شيخنا: سواء تعلق بالزمن أو بالفعل ولو لم ينصل وسواء حرم مكة وغيره  
ويحرم مع التحري في جميع ذلك والتقييد بالفعل وبغير حرم مكة وغيره إنما هي في الصلاة ذات الركوع  
والسجود والعبادة يتحرى من بدنه. (قوله وقصده) هو مصدر مجرور عطفا على غرضه على وجه التفسير.  
(قوله لحكاية (إخ) أي فهو من المتفق عليه. (قوله المستحب أن يدفن نهارا) فيدب أن يؤخر من مات ليلا  
إلا لعذر كثير وذكر عبارة الروضة لما فيها من الدليل على تأويله الذي ذكره. (قوله للعلم) أي بنهيها  
بها من النهي المذكور. (قوله وأحق به الإمام والغزالي الطين) المتعمد عدم الإلحاق فلا يكره كما ذكره بعده  
عن الشافعي رضي الله تعالى عنه. (قوله اسم صاحبه) نعم لا كراهة في اسم صالح أو من لا يعرف إلا به.  
(قوله مسيلة) وهي ما جرت عادة الناس بالدفن فيها وإن لم يعلم وقتها قيل ذلك وليس منها الموات خلافا  
لبعضهم لأنه يملكه بالحفر. (قوله هدم) أي وجوبا إن علم حاله وقت وضعه وإلا فلا لاحتال وضعه بحق  
كما في البناء الموجود في سواحل الأنهار واستثنى بعضهم من وجوب الهدم مشاهد الصالحين والعلماء. (قوله  
بحرمة البناء) ولو نحو بيت إياوي فيه الزائرون وسواء باطن الأرض وظاهرها ومنه الأحجار المشهورة الآن

وأیضا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين. (قول الحسن ليلام) قال الإسوي: لأنه عليه السلام وكذا أبو بكر وعمر  
وعثمان وعلى رضي الله عنهم دفنوا كذلك. (قوله: وقت كراهة الصلاة لأن له سببا مقدما. (قول الحسن إذا لم  
يصح) الضمير فيه راجع للوقت من قوله: وقت كراهة الصلاة. (قول الشارح محمول (إخ) قال الإسوي:  
الأمر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل بعد الصبح والمصر قال: فاعلم ذلك فإن  
الحديث والمعنى وكلام الأصحاب دال عليه ونبه على أن عبارة المصنف تقتضي أن التحري حرام كتحري  
الصلاة. (قول الشارح وهو النهار) المتجه إلحاق ما قبل الشمس منه بالدليل واعلم أن الإسوي نازع في  
استحباب التأخير عن وقت الكراهة لغوات الإسراع المطلوب وقال: إن التروى في يذكر ذلك في الروضة  
وشرح للمهذب. (قول الشارح وسكت (إخ) فيه رد على الإسوي حيث قال: لم يذكر الفضل في غير أوقات  
الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذي اقتضاه المتن وحاوله الشارح من التأخير من الليل إلى النهار ومن  
وقت الكراهة إلى غيره وقد حاول الإسوي بحثا خلاف الأمرين نظرا إلى طلب المبادأة. (قول الشارح في  
الأخر) يرجع إلى قوله: وغير وقت الكراهة وقوله للعلم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة.  
(قول الشارح وذكر فيه (إخ) وأما المسئلة الثانية فقدم دليلها وهو الإجماع. (قول المتن والبناء) قال الإسوي:  
سواء كان البناء يتأتم قبلة أو نحو ذلك انتهى وسيأتي أنه يستحب وضع شيء يعرف به الميت. (قول الشارح وهو الجير)  
الكراهة إذا كتب قدر الحاجة للإعلام بما سيأتي أنه يستحب وضع شيء يعرف به الميت. (قول الشارح وهو الجير)  
يسمى أيضا القصة بفتح القاف. قال الأئمة: وحكمة النبي التزين. أقول: وإضاعة المال في غير غرض شرعي

يبنى عليه رواه مسلم زاد الترمذي: وأن يكتب عليه وأن يوطأ وقال: حسن صحيح. والتجصيص التبييض بالجص وهو الجير وأحق به الإمام والغزالي  
الطينين ونقل الترمذي عن الشافعي أنه لا بأس به وسواء في البناء بناء قبة أو بيت أم غيرها وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم  
في غيره قاله في شرح المهذب (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسيلة هدم) البناء بخلاف ما إذا كان في ملكه وصرح في شرح المهذب بحرمه البناء فيها

(ويندب أن يرش القبر بماء) لأنه عليه السلام قيل ذلك بقبر سعد ورواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون ورواه الزوار وسعد المذكور وهو ابن معاذ كافي طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التذهيب ويكره أن يرش على القبر ماء اللورد ونقل في شرح المذهب كراهة هذا وأن يطل القبر بالخلو من المتولى وآخرين لأنه إضاعة مال (ويوضع عليه حمى) روى الشافعي أنه عليه السلام رش على قبر ابنه إبراهيم ماء ووضع عليه حصبا وهي بالمد والبلو وحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر أو خشبة) روى أبو داود بإسناد جيله عليه السلام ووضع حجر إلى صخرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أعلم بقبر أخى وأدفن إليهم مات من أهلى وتعلم بمعنى علم من العلامة (وجمع الأقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف في

شرح كالروضة عن الشافعي والأصحاب وقال فيه قال البندنجي ويستحب أن يقدم الأب إلى القبلة ثم الأسن فالأسن (و) تنبذ (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله ﷺ: «كتب بيتكم عن زيارة القبور فزورها» قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه واختار عند أصحابنا أنهن لا يدخلن في ضمير الرجال (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزعهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه عليه السلام لمن زورات القبور رواء الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى شيخ صاحب البيان والدائر على الأئمة ضم زاي

(قوله ويندب أن يرش القبر) أى حال الدفن بعد تمامه (قوله بماء) أى طاهر على المتعمد وبارد ويحرم بالنجس ويكره بماء الورد نعم يستحب إن قصد به إكرام الملائكة ولا يكتفى المطر خلطاً لمضهم لعدم فعلنا (قوله وعند رأسه) قال الماوردى وكلنا عند رجليه (قوله أخى) أى عثمان وهو أول مهاجر دفن في البقيع وذكر الأخوة فيه للشفقة والحنو أو أخوة الإسلام وأدعى بعضهم أنه أخوه من الرضاة ولم أره فراجعه (قوله وجمع الأقارب) وكذا عارم الرضاة والمصاهرة والأصدقاء والأزواج والأرقاء والتقاء ويقدمون بما في تقديم الدفن إن أمكن (قوله وتكره للنساء) وكذا الحنفى ويحرم على معتدة ولو عن وفاة وبغير إذن حليل نعم يندب لمن كان رجال زيارة قبره عليه السلام لأنه من أعظم القربات وكذا سائر الأنبياء والأولياء قاله شيخنا الرمل قال القاضي ويستحب زيارة الميت من كان يزوره حياً لقراءة أو صلاح أو صداقة وكذا لقصد ترحم عليه أو اعتباره أو نحو ذلك (فخرج) روح الميت لها ارتباط بقبره لا تفارقه أبداً لكنها أشد ارتباطاً به من عصر الخميس إلى شمس يوم السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفى عصر الخميس وأما زيارته عليه السلام لشهداء أحد يوم السبت فلفظ يوم الجمعة عما يتطلب فيه من الأعمال مع بلدهم عن المدينة انتهى. (فخرج) وضع نحو الجريد والريحان مندوب ولا يجوز لغفر مالكة أخذه مادام ربطاً لتعلق حق الميت به وإنما جاز لكل أحد أخذه ولو كان من وقف عليه لغير الجبانة به فقد ورد أنه يخفف عن الميت بوضعه مادام وطياً وأنه يستغفر له كذلك (قوله وليسلم) أى الزائر لقبور المسلمين ويحرم على الكفار ويندب استقبال وجه الميت حال القراءة والدعاء وأن يكون قائماً وأن يعرف يدنيه في الدعاء إلى السماء (قوله ويقرأ) أى شيئاً من القرآن ويهدى نوابه للميت وحده أو مع أهل الجبانة وماورد عن السلف أنه من قرأ أسورة الإخلاص إحدى عشرة مرة وأهدى ثوباً إلى الجبانة غفر له ذنوب بعد الموت فيها<sup>(١)</sup> وروى السلف عن علي رضي الله عنه أنه يعطى له من الأجر بعد الموت (قوله ولا تقفوا) وروى عن علي رضي الله عنه المذهب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلاماً منا (قوله من بلد موته) أى محل موته ولو بصحراء وتقيده بالبلد لأجل

(قوله الحنن ويندب أن يرش إلخ) قال الأذرى حضرت جنازة بحلب فوقع عقب دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكتفى عن الرش انتهى قال الفزى وفيه نظر يعرف من غسل الفريق (قول الشارح عثمان بن مظعون رضي الله عنه) هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين (قول الشارح وتعلم بمعنى علم إلخ) هو ماضى أعلم الذى في الحديث (قول الحنن وليسلم الزائر) في الحديث: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا إلا عرفه ورد عليه السلام» رواء عبد الحق في الأحكام وقال إسناده صحيح (قول الشارح ونصبه) زاد الإسنى جواز جره على البذل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائداً إلى الموت في تلك البقعة أو الموت

زورات جمع زوار جمع زائرة سماعاً وزائر قياساً (وقيل تجاح) إذا نمت الفتنة عملاً بالأصل والحديث فيما إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعبد كعادتهم وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعى عدم الكراهة وتيمه في الروضة شرح المذهب وذكر فيه محل الحديث على ما ذكره وأن الاحتياط للصحو ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليسلم الزائر) يقول كما قال عليه السلام وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن أن شاء الله بهم لا محزون رواء مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تغرمنا بأجرهم ولا تفتنا بعدهم وإسناده ضعيف وقوله دار أى محل دلو ونصبه على الاختصاص أو البناء وقوله إن شاء الله للتبرك (ويقرا ويدعو) عقب قراءته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته

(إلى بلد آخر) لينفن فيه (وقيل بكرة إلا أن يكون تقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيختار أن ينقل إليها الفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أسجد إلا أن يكون إلى آخره وقال بالكرامة القوي وغيره وبالحرمة المثلث وغيره ووجهها أن نقله تأخير دفعه لما أمر بتجعيه وتعريضه

هتك حرمة وغيره وغير ذلك وقد صرح عن جابر رضي الله عنه قال كنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنهم فجاءنا منادى النبي ﷺ فقال إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم رواه أبو داود والترمذي والسنيان بأسانيد صحيحة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر ذلك كله في مسئلة النقل في الروضة وشرح المذهب (ونيشه بعد دفنه للطفل وغيره حرام إلا للضرورة بأن دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل فيجب نيشه تداركاً لفعله الواجب ما لم يتغير قال في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فإن تغبر وخشى فساد ما يجوز نيشه لما فيه من انتهاك حرمة (أو في أرض أو ثوب مضمون) فيجب نيشه وإن تغير لود كل على صاحبه إذا لم يرش يبقاه وفي الثوب وجه أنه لا يجوز نيش لردده لأنه كالتلف فيعطى صاحبه قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مالي) خاتم أو غيره فيجب نيشه لأخذه قال في شرح

كلام المصنف (قوله إلى بلد آخر) أي لم تغير المادة بدفن أهلته فيه (قوله بقرب مكة) المراد بالقرب أن لا يتغير في مدة نقله والمراد بمكة جميع الحرم والمدينة حرماً أيضاً وبيت المقدس مقابره ويتجه جواز النقل في هذه الثلاثة لأشرف فيها لا عكسه (قوله فيختار أن ينقل) ولو شهيداً والشك في غيره بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتعلقها بأهل عمل موته قال شيخنا الرمل وينقل أيضاً المقابر الصالحة ومن دار حرب وأهل بدعة وفسق وفساد أرض وعموم سيل (قوله ونيشه بعد دفنه للنقل وغيره حرام) ولو لنحو مكة وعلى الحرمة قبل البلاء ولا يتصور نقل بعده فلا حرمة بل غرم عمارة القبر وتسويته كذا في المنهج قال بعض مشايخنا وعطف التسوية تفسير أن البنا حرام مطلقاً وسواء فيما ذكر الصالح وغيره (قوله فإن قلن) ولو بالرأفة الكريمة على المعتد (قوله إذا لم يرش) شامل لما إذا طلبه أو سكت نعم بكرة له طلبه وإذا رضى حرم النيش ومثل الطلب ما لو كان محصور عليه ولو لم يوجد ما يكفن فيه أو نيش غير الثوب الذي كفن فيه لم يجوز نيشه (قوله وقيد المصنف) أي قيد صاحب المذهب الوجوب بالطلب وهو للمعتد فعند عدم الطلب يجوز ولا يجب وحمل الشارح كلام المنهج على الوجوب مع الإطلاق غير صحيح فتأمله ولو بلغ مال نفسه ولو أكل من الثلث ولو في مرض موته حرم نيشه وحرم دفع جوفه لإخراجه أو مال غيره فكذلك إن لم يطلبه صاحبه ولا يجب أو إن ضمنه لصاحبه وما في حاشية شيخنا الزبائدي من عدم النيش مع الضمان لم يوافق هو عليه (قوله لغير القبلة) ومنه الاستقامة كما مر ولو دفن في مسجد نيش مطلقاً وأخرج منه ويحرم نيش لحد ميت أو ضع فسقية لدفن ميت آخر لغیر ضرورة ويحرم إزالة عظام الميت الأول عن محلها كذلك أما بعد الانقراض فيجوز مطلقاً ولو ظهر عظام ميت قبل تمام حفر القبر وجب ردمه وسرها أو بعد تمامه وضعه (قوله لا للثقلين) أي لا يجوز نيشه ولا للصلاة عليه خلافاً لما في شرح المذهب ولا لدفعه في الخراب وإن حرم (فروع) قد نبش الميت في صور كحامل رجى حياة جنينها فتنبش ويشق جوفها من غير إخراج لها من القبر لأنه أستر ويخرج الجنين وكذا قبل دفنها فإن لم يبرج حياته ترك دفنها حتى يموت وغلط من قال يوضع على بطنها شيء ثقيل ليموت وكعقيق طلاق أو عتق أو نذر على مولود بذكورة أو أنوثة ودفن قبل العلم بها وكعدوى زوجة من رجل وامرأة على ميت دفن قبل العلم بحاله فأقام كل بيئة فإن ظهر خشي قدمت بينة الرجل كما يأتي في الفرائض وكلحوق تدلوه أو سبيل واكتلاف ورثة في ذكورة وأنوثة للإرث وكعدوى جان شلل عضو كصبي مخلقة وكساعي اثنين مجهولاً احتيج لعرضه على قائف وكزيادة كفن في العدد لا في الصفة إذا طلبه الورثة وكوضع الأموات على بعضها كالأمعة ولا ينش شهادة على صورته على المعتد (تجيبات) يحصل بالصلاة على الميت المسوق بالحضور معه من عمل موته قيراط من الأجر وفي الحديث أنه كعجل أحد أو كالجبل العظيم فإن استمر معه إلى تمام الدفن لا المواراة فقط حصل له قيراط آخر مثله ويحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه إلى تمام الدفن من غير حضور قبلها قيراط فقط ولا يحصل واحد منهما بالحضور بغیر صلاة وفي بعض نسخ شيخنا الرمل أنه يحصل

على الإسلام (قوله للثقل إلا أن يكون إلخ) ليس من الهك بقل لم يحمل عوده إلى الكرامة فينبى التحريم أيضاً بالأولى ويحمل عوده إليها وهو أولى وعلى كل حال لا يبعد الاستحباب نصاً وفي شرح التنبيه للغري أنه لا يبعد إلحاق القرية التي فيها صالحون بالمساجد الثلاث (قوله الشارح وللصلاة عليه) معطوف على قوله تداركاً لنفسه (قوله الشارح فيجب نيشه إلخ) لو دفن بمسجد ونحوه قال الأذرعى لم أر فيه شيئاً ولا شك في نيشه وإن ضيق على المصلين ونحوه وإن لم يضيق فقيه احتال والأقرب النيش (قوله للثقل ويسن أن يقف إلخ) يسن أيضاً التلغين

المذهب هكذا أطلقه أسعاجنا وقيد المصنف بما إذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقيد (أو دفن لغير القبلة) فيجب نيشه ما لم يتغير وتوجهه للقبلة كما تقدم (لا للثقلين في الأصح) لأن الغرض منه الستر وقدرته الثراب والاكتفاء به أولى من هتك حرمة بالبش والثاني يقيسه على الغسل (ويسن أن يقف جماعة





# فهرس الجزء الأول

## (من حاشية عميرة وقلبيوبى)

الصفحة

الموضوع

١٦	( كتاب الطهارة )
٢٩	باب أسباب الحدث
٣٨	فصل فى آداب الغلاء وفى الاستنجاء
٤٤	باب الوضوء
٥٦	باب مسح الخف
٦١	باب الغسل
٦٨	باب النجاسة
٧٦	باب التيمم
٨٦	فصل يتيمم بكل تراب طاهر
٩٨	باب الحيض
١٠٢	فصل فى بيان المستحاضة إلخ
١١٠	( كتاب الصلاة )
١٢٠	فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم إلخ
١٢٤	فصل فى كيفية الأذان
١٣٢	فصل فى استقبال القبلة
١٣٩	باب صفة الصلاة
١٧٥	باب شروط الصلاة
١٨٦	فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٩٥	باب سجود السهو
٢٠٥	باب سجودى التلاوة والشكر
٢٠٩	باب صلاة النفل
٢٢٠	( كتاب صلاة الجماعة )
٢٢٨	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
٢٣٦	فصل لا يتقدم المأموم على إمامه إلخ
٢٤٤	فصل شرط القدوة فى الابتداء أن ينوى المأموم مع التكبير الابتداء
٢٤٧	فصل تجب متابعة الإمام فى أفعال الصلاة
٢٥١	فصل إذا خرج الإمام من صلاته
٢٥٥	باب صلاة المسافر

٢٥٩	فصل طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا .....
٢٦٤	فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا إلخ .....
٢٦٨	باب صلاة الجمعة .....
٢٨٣	فصل يسن الغسل لحاضرها .....
٢٩٠	فصل من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة .....
٢٩٦	باب صلاة الخوف .....
٣٠٢	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره .....
٣٠٤	باب صلاة العيدين .....
٣٠٨	فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد .....
٣١٠	باب صلاة الكسوفين .....
٣١٤	باب صلاة الاستسقاء .....
٣١٩	باب إن ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها كفر .....
٣٢٠	( كتاب الجنائز ) .....
٣٢٧	فصل يكفن بما له ليه حيا .....
٣٣٠	فصل لصلاته أركان أحدها النية .....
٣٣٩	فصل أقل القبر حفرة تمنع الرائحة .....

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٦/١٤٥٣٨

# قليوبى وعميرة

حاشيتا الإمامين المحققين الشيخ شهاب الدين القليوبى  
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى  
على منهاج الطالبين للشيخ محيى الدين النووى  
فى فقه مذهب الإمام الشافعى  
وبالهامش الشرح المذكور  
رحم الله الجميع  
ونفعنا بهم  
آمين

( تنبيه )

[ قد وضعت حاشية العلامة القليوبى بأعلى الصفحة  
وحاشية الشيخ عميرة بأسفلها مفصلاً بينهما بجدول ]

## الجزء الثانى

تحقيق ومراجعة الأستاذ  
طه عبد الرؤوف سعد

الناشر  
المكتبة التوفيقية  
أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين

# بسم الله الرحمن الرحيم

## [كتاب الزكاة]

تقدم حكمة ذكرها عقب الصلاة وهي شاملة لإخراجها وما يخرج عنه وما يتعلق بذلك وهي لغة :  
 النماء أى التنمية والتطهير والإصلاح وشرعا : مال مخصوص يخرج عن مال أو بدن مخصوص على وجه  
 مخصوص ، وفرضت فى شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر أو زكاة الفطر بعدها فى رمضان  
 (قوله هى أنواع) أى تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان لولى وهذه الأنواع فى الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات  
 وجوهر وعدما بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة<sup>(١)</sup> والنبات والنقد وبعضهم سبعة بجعل النبات ثلاثة :  
 حبا وعبا ونخلأ والنقد واحدا وبعضهم عدلها ثمانية بجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب لقولهم تؤخذ الزكاة  
 من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل فى عموم جنس وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه ،  
 ونبات واختصت بالمقتات منه لأن به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة فوائده وغر واختصت  
 بالنخل والعنب منه للاختصاص بهما عن القوت ويدخل فى النقد التجارة لأن المعتبر قيمتها وإنما وجب فيها لما فيها  
 من الفوائد والمكسب والراكان لما فيها من النماء المحض وسبأنى فى الصدقات أنها تدفع لثمانية أصناف وهي المذكورة  
 فى آية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (قوله الحيوان) والنعم أخص منه والماشية أخص منها لأنها  
 كما فى القاموس اسم للإبل والغنم والمروء مساوئها للحيوان فاعمل هذا المعنى قد هجر فى العرف وسميت  
 بذلك لرعيها وهي تمشى (قوله للبداءة بالإبل الخ) هو تعليل للدعوتين قبله والإبل اسم جمع لا واحد له من  
 لفظه ومثله جمع وكذا الغنم والحيل وسميت بذلك لاختيارها فى مشيها قال الجوهري وأسم الجمع إذا استعمل  
 فى غير الأذى لزمه التأنيث نحو رعت الإبل والبقير والريق اسم جنس لأنه موضوع للماهية المطلقة وله  
 واحد من لفظه وهو إما إردي إن أطلق على القليل والكثير كاللحم والعسل أو جمعى إن اخصص بالكثير ويميز  
 بينه وبين مفردة بياه النسب كروم ورومى أو بالشاء غالباً إما فى مفردة كتمر وتمره أو فى جمعه نحو كمه وكماء  
 ومنه البقر لأن مفردة بقرة أو باقورة وقال بعضهم إنه اسم جنس وضعا وخصه الاستعمال بالكثير وجعل

## [كتاب الزكاة]

هى أنواع تأتى فى  
 أبواب (سبب زكاة  
 الحيوان) بدوابة والإبل  
 منه للبداءة بالإبل فى  
 الحديث الآتى لأنه  
 أكثر أموال العرب

## [كتاب الزكاة]

الزكاة فى اللغة : النمو والتطهير والمدح ، وفى الشرع : اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة  
 مخصوصة بشرائطسمى بذلك لأن المال ينمو بركة لإخراجها ودعاء الآخذ قال تعالى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾  
 تريدون وجه الله فى الآية ثم هى نوعان : زكاة بدن وزكاة مال والثانى ضربان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة  
 ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة نفعه فى المأكول وغيره مع  
 كثرة نفعها فى نفسها من الجواهر بالنقد لكونها مقيم الأشياء وتنشأ عنها الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لأن  
 به قوام البدن وسد الضرورات فتعلقت به لشد ضرورة الفقراء (قول الشارح لأنه) مرجع الضمير فيه وفى بدوابة

(إنما تجب في النعم وهي الإبل والبقر والغنم) فوجب في الثلاث إجماعاً (لا الحبل والرقيق والمتولد من غنم وطيء) فلا تجب فيها قال عليه السلام : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ، ورواه الشيخان والأصل عدم الوجوب في المتولد المذكور (ولا في الإبل حتى تبلغ خمساً فليها شاة ولى عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمسة وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت

لبون) وفي (كل خمسين حقة) لحديث أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعينات ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لأبي داود بلفظ : فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فصرح الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ولى مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ولى مائة وخمسين ثلاث حقتان ولى مائة وستين أربع بنات لبون ولى مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة ولى مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان ولى مائة وتسعين ثلاث

له مفرداً كما مر (قوله والمتولد من غنم وطيء إغ) أي المتولد بين زكوى وغنوه لا زكاة فيه لأن مبنى الزكاة على التخفيف وخرج به المتولد بين زكويين بكفر وغم فوجب فيه الزكاة ويلحق بالأخف . قال ابن حجر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بين ضأن ومز ماله ستان فراجعهم (قوله ثم في الأكثر إغ) أشار إلى أن هذا الضابط إنما يعتبر فيما زاد على النصب السابقة ووجوده قبل زيادة تسع عليها معلوم الانتفاء فما ذكره المتبع من الإهمال في عبارة المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله ففيه) أي للمشتمل إذا لمعنى أنه يزداد ثلث شاة مع كل أربعين وإنما اختصر في الحديث على الأربعين لأنها الكوامل وهذا المشار إليه بقول المتبع ففي كل أربعين على أن معها ثلثا فهو بضم المظنة وما ذكره العلامة ابن قاسم هنا لا يستقيم لفظاً ولا معنى كما يعلم من مراجعته (قوله الشامل له) أي على ما مر فبعده متعلق بقوله ذكرنا فتأمل (قوله وللواحد إغ) هو مفاد الحبل السابق وكلام الإصطخري مبني على عدم التأويل ويرده التصريح بالواحدة في الخبر الآخر (قوله وما بين النصب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجوداً ولا عدماً بمعنى أنه لا يزيد بوجوده ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده (قوله لها سنة) أي كاملة ولا يتحقق إلا بالشروع في السنة الثانية لأن أسنان الزكاة تحديدية بمعنى أنه لا يفتقر النقص فيها إلا في ضأن أجدع يرمى مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة

للحيوان (قول المتن في النعم) يذكر ويؤتى قال الجوهري وهو واحد الأنعام ونقل النووي عن الواحدي اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على الثلاث أدهو كذلك الأنعام تطلق على الثلاث قال تعالى : ﴿ وَإِنْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ﴾ الآية إلى أن قال ﴿ وَالْحِلَّ وَالْمَالِ ﴾ إغ (قول المتن لا الحبل) خالف أبو حنيفة فأوجبها في إناث الحبل وكذا في الذكور تبعاً للإناث وسُميت خيلاً لا خيلاً في مشيها وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما المتولد المذكور فعلم الوجوب فيه لأنه لا يسمى غنماً ولا يجزئ في الأصحية . قال الإسنوي : والطباء ممدوداً جمع ظبي (قول الشارح وهو المراد) أي للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الإسنوي وحلاً للمطلق على التقيد كما في النصب فإنها لا تتغير إلا بواحدة (قول الشارح ففيه) مرجع الضمير فيه ما من قوله بما زاد (قول الشارح فصرح الفقهاء إغ) دفع لما يقال عبارة المؤلف أعني قوله ثم في كل أربعين إغ تقتضي أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قول الشارح الشامل له) كيف الشمول مع أن الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قول الشارح وللواحدة الواحدة) قسط من الواجب قال السبكي فعل هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين خصوماً بما عدا صورة المائة وإحدى وعشرين وعلى قول الإصطخري لا تخصيص لأن الزائد عفو وإن توقف تغير الواجب عليه قال وأما الثاني والعشرون وما بعده إلى التاسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعني ليس فيه نصاب مفرد للواجب وإنما هو عديدين النصب قال فإن علقنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون المقود الكاملة دون الآحاد وإن جعلنا الوقص عفواً كان المراد ما عدا صورة المائة وإحدى وعشرين يعني كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادي والعشرين وعلى رأي الإصطخري بعد العشرين أدهو موضحاً (قول الشارح إن قلنا إغ) أي أما إذا

حقاق وبنت لبون وفي ما بين مائتين من أربع حقتان أو خمس بنات لبون وللواحدة الواحدة على العشرين والمائة تقسم من الواجب وقال الإصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التحكيم سقط من الواجب جزء من مائة وإحدى وعشرين جزءاً وقال الإصطخري لا يسقط شيء وقال أيضاً فيما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان وما بين النصاب عفو وفي قول يتعلق به الواجب أيضاً فلو كان معه تسع من الإبل خلف منها أربع بعد الحول وقبل التحكيم وجبت شاة وعلى الثاني خمسة أتباع إن قلنا التحكيم شرط في الضمان دون الوجوب وهو الأظهر (وبنت المخاض هاتنة)

وطعت في الثانية (والبون مستان) وطعت في الثالثة (والحق ثلاث) وطعت في الرابعة (والجدة أربع) وطعت في الخامسة وجه التسمية أن الأولي أن  
لأهنا تكون من الحاض أي الحوامل وأن الثانية أن لأهنا تلد فتصير لبونا وأن الثالثة استحق أن يطررها الفعل أو أن تركب يحمل عليها قولان وأن  
الرابعة تجزء مقدم أسنانها أي تسقطه (والشاة) المذكورة (جلدة ضان لها سنة) ودخلت في الثانية (وقيل ستة أشهر أو ثمانية لها سنتان) ودخلت في

الثالثة (وقيل سنة) وما ذكر  
تفسير للجلدة والثنية  
سواء كانتا من الضأن أم من  
المرز وقال الأول فيهما  
واحد وكذا قائل الثاني  
وقيد الشاة بالجلدة أو  
الثنية حملا للمطلق على  
المقيد في الأضحية  
(والأصح أنه خير بينهما)  
أي بين الضأن والمرز من  
غشم البلد (ولا يمين غالب  
غشم البلد) والثاني يتعين  
الغالب منها لأن استويا تغير  
بينهما ولا يجوز العدول عن  
غشم البلد لأن تغير منها فمنة أو  
مثلها (و) الأصح (أنه  
يجزء على الذكر أي يذبح  
الضأن أو نسي المرز وإن  
كانت الإبل إناثا لصديق  
الشاة على الذكر والثاني لا  
يجزء مطلقا نظرا إلى أن  
المراء الأثني لما فيها من الدر  
والنسل والثالث يجزء في  
الإبل المذكور دون الإناث  
والجامعة لها وللذكور  
(وكذا بعير الزكاة)  
الأصح أنه يجزء (عن  
دون خمس وعشرين) لأنه  
يجزء عنها نعمادونها أولى  
والثاني لا يجزء البعير  
الناقص عن قيمة شاة  
في الجنس وشاتين في

(قوله أن لأهنا) هو مد المزة من الأول أي الزمان لأنه المعبر لا وجود الحمل بالفعل وعلى كلامه إطلاق الحاض  
على الواحدة والجامعة وعلى كل فقيه تجوز بطلانها على الحاض لأن الحاض ألم الولادة في الولادة كقوله تعالى :  
﴿ فَأَجَاعَهَا الْحَاضِ ﴾ (فائدة) ولد الناقة إن ولد في ألوان الولادة وهو زمن من الربيع سمي الذكر ربعا  
والأنثى ربعة أو في غير أوانه وهو الصيف سمي الذكر هبما والأنثى هبمة وإذا فطم عن الرضاع سمي فصيلا  
وفي كل ذلك يسمى حوارا إلى تمام السنة (قوله قولان) أشهرهما الأول كما في طروقة الفعل وكذا رواية  
طروقة الجمل بالجيم وصحيفة قائل القول الثاني بالحمل بالحاء ويقال في الذكر استحق أن يطررها الأنثى أو أن  
يركب ويحمل عليه (قوله تجزء مقدم أسنانها) أي تلقيه وكذا الذكر ويقال لما طمن في السنة السادسة ثنى وثنية  
وفي التاسعة بازل لأنه يزله أي طلع وفي العاشرة بازل وغلف وفيها بعدها بازل عام أو عامين أو غلف عام  
أو عامين إلى خمس ثم بعده يقال للذكر عود وللأنثى عودة ثم بعده ذكر إذا يقال للذكر فحل وللأنثى فحلة  
ثم بعده يقال ناب وشارف (قوله والشاة) قال العلماء في إيجابها رضى بالمالك بدم وجوب بعير كامل وبالقراء  
بذبح ضرر المشاركة بخمس بعير اعتبارا بوجوبه في خمس وعشرين (قوله المذكورة) أي أخرجة عن الإبل وكذا  
أخرجة عن الغنم كما يأتي وفي عدهما حسا أو شرعا يجزء لإخراج قيمتها (قوله وقيل ستة أشهر) فالأصح أنها لا  
يجزء إلا إن أجلت كما مر (قوله تفسير) أي من حيث اللغة ولا فبذبح المرز لا يجزء (قوله حلالا للمطلق)  
أي هنا في الزكاة على المقيد في الأضحية بجامع أن كلا منهما عبادة تتعلق بالخير أو المقصود (قوله من غنم البلد)  
أي بلد المال (قوله على الذكر) أي فلهاء في الشاة للوحدة (١) للأنثى وجهه أنه لما سوح بالإخراج من غير  
الجنس سوح بالذكورة (قوله بعير الزكاة) استفيد من الإضافة أنه يجزء ابن الحاض إذا عدت الأنثى وكذا  
ابن البون ولومع وجودها وكذا ما فوقه وأنه تشتط أن يذبح إذا كان في إبله أنثى كذا في شرح الررض فامله  
(قوله الأصح أنه) أي بعير الزكاة يجزء قد يستفاد من الخلاف أنه يدل عن الشاة ولذلك اشترط سلامته  
كما في الشاة وإن كانت إبله ممية وقد صرح أيضا في شرح الررض بأنه إذا امتنع بطلب بالشاة فإن دفع البعير  
قبل منه كذا قاله شيخنا الزبدي واعتمده والذي اعتمده شيخنا الرمل وصرح به في شرحه أنه أصل (قوله أنه يذبح  
الأنثى إلخ) تقدم عن شرح الررض ما يخالف ذلك في ابن البون ويوافقه التعليل السابق بقوله لأنه يجزء عنها  
فصاعونها أولى فامله (قوله الأصح أن جميعه فرض) اعتمده شيخنا الرمل .

قلنا بأنه شرط في الوجوب فإنه تجب شاة على القولين لطف الأربعة قبل تعلق الوجوب بها (قول الشارح  
وطعت) في الثانية أي فهي متصفة بذلك حتى طعت في الثالثة ونفس الباقي (قول الشارح وما ذكر) الحاصل  
أن سن الجلدة من الضأن والمرز على النصف من سن الثنية منهما (قول المتن والأصح أنه خير) أي لإطلاق الشاة  
في الخير وكما في الأضحية ومقابل الأصح يمين الغالب إذا كان أعلى (قول المتن وإنه يجزءه الذكر) لا يشكل  
عليه لفظ الشاة في الخير لأن البناء للوحدة للأنثى وكما في الأضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الإبل  
مرضا لأنها وجبت في الذمة لكونها من غير الجنس (قول الشارح فطر إلخ) أي وكما في الشاة في أربى الغنم قال  
الرافعي والوجهان مبنيان على أن الشاة هنا أصل أو بدل عن الإبل أه وفيه نظر .

المعشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لأيد في المعشر من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاثة  
حيوانات وفي العشرين من أربعة على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والأنثى وبإضافته المزيدة على الحر إلى الزكاة أريد الأنثى بنت الحاض  
فما فوقها في شرح المهذب وهل الفرض في الخمس جميعه أو خمسة والباقي تطوع وجهان قال في الروضة الأصح أن جميعه فرض .



(فإن عدم بنت مخاض) بأن لم يملكها وقت الوجوب (فإن لبون) وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والمعية كعدمه) ففي حديث البخاري السابق فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء فإن عدم ابن اللبون أيضا حصل ما شئت منها وقيل تتعين بنت المخاض وفي شرح المهذب إن القصورية والمرونة كالعدم ذكره الدرر المنثور وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أي إخراجها وإليه مهازيل لقوله **عليه السلام**: لعادحين بعته عملا: إياك وكرام المواليم ورواه الشيخان (لكن تنفع) الكريمة عنده (ابن لبون في الأصح) لو جوبت المخاض وعنده الثاني يقول لم يولد وجوب إخراجها كالعدم (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فإنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها (في)

الأصح والثالث بقية على ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظرا إلى أن زيادة السن جارية لفصلية الأنوثة وأجاب الأول بأن زيادة السن لئلا يوجب اختصاصه بقدرة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيما جمعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الأصح عبر بذلك في أصل الرخصة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق) فرضان في الإلزام (كأن يبيح) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقائق أربع (فالمذهب لا يبيح أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون) والقديم يعين الحقائق نظرا لأعبار زيادة السن أولا بدليل الترتق

(قوله فإن عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين إذا توقف فيما دونها على فقدها كما تقدم والمراد عدمها وقت الإخراج على الأصح سواء تلفت قبل الحول أو بعده ولو بعد التحك من إخراجها ولو ملكها بعد الحول تعينت وكذا لو ملكها وارثه على المتحم (قوله بأن لم يملكها) أي فلا يشترط تعذر تحصيلها كما أشار إليه (قوله كالعدم) أي إن لم يقدر على تحصيلها من الغاصب بلا مشقة شديدة ولا على إلغاء الدين المرونة به وقد حل أو كان مؤجلا بخلاف قدرته على الرجوع في حبه ولده (قوله لكن تنفع ابن لبون) أي وحاقوله صعود وهبوط معها لأثني من الجيران فهي بالنسبة لهما كالعدم والحقى كالذكر ولا يجزى ابن المخاض مطلقا وعلم أن القدرة على بنت المخاض لا تعينها وفارق القدرة على ثمن الماء في الطهارة والرقية في الكفارة بأن بناء الزكاة على التخفيف (قوله والقديم يعين الحقائق) أي سواء وجدت بماله وحده أو مع بنات اللبون وإن كان بنات اللبون أغبط فالمرق جارية مطلقا (قوله فإن وجد بماله أحدهما) جملة ما ذكره الشارح من الصور ست الأولى والثانية وجود أحدهما بماله مع عدم وجود شيء من الآخر أو مع وجود بعضه المشار إليهما بقوله (سواء لم يوجد) إلخ الثانية عدم وجود شيء منهما المشار إليه بقول المصنف وإلا إلى آخره الرابعة وجودهما بماله المشار إليه بقول المصنف وإن وجدتهما إلخ الخامس وجود بعض كل منهما المذكور بقوله لو وجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون إلخ السادسة وجود بعض

(قول الحق فإن عدم بنت مخاض إلخ) صرح في الروض بأن عدمها معتر أيضا في إجزائه عن دون محبة وعشرين (قول الشارح بأن لم يملكها إلخ) اقتضى هذا الإطلاق وجوب الإخراج إذا كان يملكها خارجة عن الغصاب كالملوكة قال الأسنوي وهو متجه اهـ وقد يقال عدم وجوب الكرامة بما يمنع عنه ويجاب بأن الملوك قد تكون غير كريمة (قول الشارح ولا يكلف تحصيلها) أي ولا جبرانا لأن زيادة السن تقابلها الأنوثة واعلم أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه فيه فإن لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الدليل سيأتى في كلام الشارح وكتبته قبل الإطلاع عليه (قول الحق والمعية كعدمه) لو قال والمعب لأفاد حكما عاما غير خاص بهذه المسألة (قول الشارح وقيل تتعين بنت المخاض) أي لأن ابتداء العلم كالاتداء في الوجود وجه الأول أنه إذا اشترى ابن اللبون صار واجدا للمع فقدت بنت المخاض ثم لا يتجنى أن له أن يترك التحصيل ويصعد إلى بنت اللبون ويأخذ الجيران إن نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فأراد إخراجها مع أخذ الجيران امتنع (قول الحق) أي ولا جبرانا لأن الجيران إنما يؤمرون بالإثبات (قول الحق في الأصح) راجع لقوله لا لبون (قول الشارح والقديم إلخ) هذا القديم جار سواه وجد السنان في ماله أم لا .

إلى الجذعة التي هي متبى الكمال في الأسنان ثم العدول إلى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه **عليه السلام** بالصدقة: ولذا كانت مائتين فقيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي الستين وجدت وأخذت ورواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد إلخ الحقائق ولم يصرح في الرخصة كأصلها بتصحیح واحد من الطريقين وصحيح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المهذب فعل القديم إن وجد الحقائق عنده بصفة الإجزاء من غير تفاسد لم يجز غيرها ولا أنزل منها إلى بنات اللبون أو صعد إلى الجذاع مع الجيران قال في شرح المهذب وإن شاء اشترى الحقائق (فإن وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما

أخذ منه) كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شيء أم وجد بعضه إذ الناقص كالملبوم وكذلك الملبب ولو كان الآخر أنفع للمساكين لم يكلف تحصيله (والإ) أي وإن لم يوجد بماله أحدهما (فله تحصيل ما شاء) منهما بشراء أو غيره (وقيل يجب الأغبط للفقراء) كما يجب إخراجها إذا وجد في ماله كما ساقى وله أن لا يحصل واحدا منهما بل ينزل أو يصعد مع الجيران فإن شاء جعل الحقائق أصلا وصعد إلى أربع جذاع فأخرجها

وأخذ أربع جبرانات وإن شاء جعل بنات اللبون أصلا ونزل إلى خمس بنات مخاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات (وإن وجدها) في ماله (فالأصح تعين الأغبط منها للفقراء) والمراد بهم وبالمساكين هنا جميع المستحقين ولشهرتهم سبق للسان إلى ذكرهم والثاني يتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده (ولا يجوز) على الأول (غيره) أي غير الأغبط (إن دلس) المالك في إعطائه (أو قصر الساعي) في أخذه (والا) فيجزى والأصح) مع إجزائه (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الأغبط والثاني يستحب فإذا كانت قيمة بنات اللبون أربعة مائة وخمسين وقيمة الحقائق وقدر أخذت أربعة مائة فقدر التفاوت بمسور (ويجوز إخراجها درهم) كما يجوز إخراج شخص به (وقيل يتعين تحصيل شخص به) وعلى هذا يكون من الأغبط لأنه الأصل وقيل من اخرج لثلا يتيمض

أحدهما دون شيء من الآخر المشار إليه بقوله ولو وجد حقتين فقط (إ) (قوله أخذ منه) أي جوازاً وله تحصيل الآخر ويمتنع عليه الصعود والنزول وعليه يحمل قول من قال يتعين (قوله إذ الناقص) أي مع وجود تمام الآخر (قوله أي وإن لم يوجد أحدهما) أي لم يوجد شيء من أحدهما وكذا لو كانا نفيسين لأنه لا يلزم إخراج النفس فهو كالعدم (قوله وصعد إ) قال شيخنا الرمي وله النزول أيضا كما يدل عليه كلام المصنف الآتي وشرح الروض وقال الأسنوي يمتنع النزول ووافقه شيخنا الزبائدي قال لأنه نزل إلى بنات المخاض فلم تكن الجبران مع الاستغناء عنه وهو ممنوع كما صرح به في شرح الروض أو إلى بنات اللبون فهي من أفراد ما مر لأنه وجد بعض أحدهما بماله فتأمل (قوله ونزل إ) وفي الصعود ما ذكر قبله (قوله تعين الأغبط) ولو في مال محجور عليه (قوله) كما لو لم يكونا عنده) وفرق بعدم المشقة (قوله وجوب قدر التفاوت) أي أن كان ولا فلا شيء كما قاله الرافعي (قوله وعلى هذا) وكذا على الأول إذا اختار الشخص ولو أخرجها كلها وقع قدر الواجب فرضا والباقي تظوعا وفارق ما مر لأنه هناك بدل أو أصل (قوله وقيل من اخرج) أي بقدر ما يساوي الأغبط (قوله خمسة أتباع بنت لبون) لأن قيمتها تسعون كما مر (قوله نصف حقة) لأن قيمتها مائة كما تقدم (قوله والأصح في الروضة) هو المتصدد .

(قول المتن أخذ) أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قول الشارح وله أن لا يحصل) هو مفهوم من قول المنهاج فله تحصيل ما شاء (فروع) لو كان له بنات لبون مثلا ولكنها جارية في ملك ولد بتسليم من أبيه لم يكلف الوالد الرجوع فيها (قول الشارح وصعد إلى أربع جذاع) له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل إلى أربع بنات لبون مع دفع الجبران كأن له أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس حقائق مع أخذ الجبران ويمتنع أن يوتقى من بنات اللبون إلى الجفاج أو ينزل من الحقائق إلى بنات المخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقول له أيضا أن يجعلها إلى قول مع أخذ الجبران لم أره مسطورا في سوى شرح الإرشاد للكمال المقدسي والذي يتقدح في نفس إشكاله ومنعه إلا أن يساعده نقل وجه الإشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واجدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته فله الحمد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الأول دون الثاني وهو ظاهر (قول المتن للفقراء) أي سواء كانت البعطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة إلى الارتفاع بالحمل كالحقائق والحاصل أنه ينظر الأغبط مراعيها في ذلك مصلحة الفقراء فيه عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على إيجاب التفاوت وفيه أيضا على أن عمل ذلك إذا كانت البعطة تقتضي زيادة في القيمة وإلا فلا يجب تفاوت (قول الشارح والثاني يتعين) أي كما في الجبران وكما في الصعود والنزول ورد بأن الجبران في الذمة غير فيه كال كفارة وبأن للمالك منووعة عن الصعود والنزول بأن يحصل الفرض لكنه غير رقفا به كمن لا يكلف الشراء فكل الأمر إلى خيره (قول المتن والأصح) في المشتقة في الرد (قول الشارح مع إجزائه) ولذا قال بعضهم المراد بالأجزاء الحساب لا الكفاية (قول الشارح والثاني يستحب) لأن اخرج محسوب (قول المتن ويجوز إخراج درهم) لأن الفرض منه جبر الفرض فكان كالجبران ولأن القيمة قد تجب كما لو تعذرت الشاة الواجبة في الإبل وكألو تعذرت بنت المخاض من ابن اللبون فلم يجدهما في ماله ولا بالثمن (قول الشارح كما يجوز إخراج شخص به) يريد بهذا أن القتال بالأول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قول الشارح وعلى هذا إ) كذا على الأول فيما يظهر

وقيل يتخير بينهما ففي المثال المتقدم يخرج خمسة أتباع بنت لبون وقيل نصف حقة وقيل يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعي وفي إخراج الدرهم قيل لا يجب صرفها إليه لأنها من الأموال الباطنة والأصح في الروضة وجوب صرفها إليه لأنها جبران الظاهرة ومرادهم بالدرهم

نقد البلد كما صرح به جماعة ولكثرة استعمالها تجرى على اللسان قال في المذهب على استحباب التفات له أن يفرض كيف شاء ولا يمين لاستحبابه الشخص بالانفاق (قصة) لو وجد ثلاث حقاق وأربع بنات ليون تخير بين أن يدفع الحقاق مع بنت الليون وجبران وبين أن يدفع بنات الليون مع حقة ويأخذ جبرائلا لدفع حقة مع ثلاث بنات ليون وثلاث جبرائلات في الأصح ومقابلته بنظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله أن يخرجهما مع جدعتين ويأخذ جبرائتين وله أن يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات الليون مع خمس جبرائلات ولو وجد ثلاث بنات ليون فقط فله إخراجهن مع بنتي مخاض وجبرائتين وله أن يخرج أربع جدعات بدل الحقاق ويأخذ أربع جبرائلات كذا ذكر البغوي

الصورتين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منها بقاء بعض الفروض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقتين وبنتي ليون ونصفا لم يجر لتشقيص ولو ملك أربعة عشر فله ثمان حقاق أو عشر بنات ليون ويعد فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقاق وخمس بنات ليون جاز لأن كل مائتين أصل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن لزمه بنت مخاض فعدنها وعنده بنت ليون فدفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو لزمه بنت ليون فعدنها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو دفع حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) روى ذلك في المسائلين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاة الخمس والدرهم

(قوله نقد البلد) أي ولو غير درهم كمروض (قوله خمس بنات مخاض إلخ) وليس له دفع أربع بنات مخاض بدل الحقاق مع ثمانية جبرائلات لكثرة الجبران مع عدم الحاجة إليه كما مر (قوله مع بنتي مخاض إلخ) أو مع حقتين ويأخذ جبرائتين (قوله الصورتين) وهما حقتان فقط أو ثلاث بنات ليون فقط (قوله الوجه السابق) وهو المذكور بقوله «ومقابلته بنظر إلخ» (قوله في الشق الثاني منها) وهو المشار إليه بقوله في الصورة الأولى وله أن يخرج خمس بنات ليون وفي الثانية وله أن يخرج أربع جدعات (قوله للتشقيص) فلو أخرج الثالثة كاملة جاز لعدم التشقيص وفارق عدم إجزاء كسوة خمسة في كفارة اليمين للنص فيها على عدم إجزاء ذلك مع التطوع هنا بالزائد (قوله لأن كل مائتين إلخ) فلو صرحوا بأن نصف كل من الحقاق وبنات الليون عن مائتين فهل يطل الإخراج أو يلغى التصريح وراجعه وانظره مما سيأتي في الجبران (قوله الدرهم هي النقرة) (١) أي القصة الإسلامية والمخير فيها الوزن وقال شيخنا المراد بها المنصورة وفيه نظر (قوله الخالصة) فإن غلبت المعاملة بالمشوشة وجب منها ما خالصه قدر الواجب (قوله فعدنها) أي وعدم ابن الليون أيضا لأنه مقامها بالنص (قوله إلا أن لا يطلب جبرائلا) قال شيخنا الرمل قال الزركشي ولا يقع الزائد زكاة لأن زيادة السن يقع الجبران في مقابلتها وهو هنا عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا وكذا

(قول الشارح نقد البلد) أي خصوصي الدرهم وهي القصة (قول الشارح أن يفرضه) الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله له استحباب التفات (قول الشارح قصة) بهذه التسمية يعلم أن للمسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنين فقدمها وجودها وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الأول سبقت في المتن والأخيرتان في التسمية (قول الشارح وبين أن يدفع إلخ) منه تستفيد أنه لو كان عنده ثلاث بنات ليون وحقتان جاز له إخراج ذلك مع أخذ جبرائتين (قول الشارح وله دفع حقة إلخ) سكت على دفع بنت ليون مع أربع وأخذ الجبران فإنه يتمتع فيما يظهر لأن الأربع حقاق فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قول الشارح الصورتين) المراد بهما قوله وله أن يخرج خمس بنات مخاض إلخ وقوله وله أن يخرج أربع جدعات إلخ (قول المتن فعدنها) أي من ماله (قول المتن دفعها) قال العراقي أي إن أراد وله تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت ليون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن الليون فليس له أن يخرج بنت الليون ويطلب الجبران أحد بمعناه وأعلم أنهم قالوا كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن الليون في ماله ولا بالنسب دفع القيمة وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت ليون ثم رأيت العراقي في النكت قال لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة (قول المتن شاتين أو عشرين درهما) الحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك ما كولا لمقرم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المنصورة والقطرة ونحوهما (قول الشارح تخفيفا) أي كي لا يكلف الشراء المشقة (قول الشارح في الصعد) أي ليدفع معيالا قال الأستاذ وقضية تعليمهم الجواز إذا دفع سليمان كان إطلاق المنهاج يقتضي المنع اهـ

هي النقرة قال في شرح المهذب الخالصة والشاطان أو العشرون درهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فعدنها أي في ماله احترازا عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعد إلا أن لا يطلب جبرائلا لأنه زاد خيرا كما ذكره فيما سيأتي (والمخاري في الشاتين والدرهم لها دفعها) ساعيا كان أو مالكا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعد والنزول للمالك في الأصح) لأنها شرعا تخفيفا عليه ومقابلته للساعي إن دفع المالك غير الأغبط فإن دفع الأغبط لزم الساعي أخذه قطعا (لأن لا تكون إليه معية) مرض أو غيره فلا خيار له في الصعد ولأن واجبه معيب والجبران للتفاوت

بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيين فإن أراد النزول ودفع الجبران قبل لأنه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع) دفع (جبرائيل بشرط تعذر درجة في الأصح) كأن يعطى بدل بنت الخاض عند فقدها وقد بنت اللبون حقة وأخذ جبرائيل أو يعطى بدل الحقة عند فقدها وقد بنت اللبون بنت خاض ويضع جبرائيل وجه الاشتراط النظر إلى تقليل الجبران ومقابلة بقول القرى الموجودة ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضى بجبران واحد جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كأن لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجد بنت خاض ففي إخراج الجذعة وجهان أحدهما في شرح المهذب الجواز وله الصعود والنزول

ثلاث درجات بشرط  
تعذر درجتين في الأصح  
كما صرح به في شرح  
المهذب بأن يعطى بدل  
الجذعة عند فقدها وفقد  
الحقة وبنت اللبون بنت  
خاض مع ثلاثة جبرانات  
أو يعطى بدل بنت الخاض  
الجذعة عند فقد ما بينهما  
ويأخذ ثلاثة جبرانات  
(ولا يجوز أخذ جبران  
مع ثلثة) يدفعها (بدل  
جذعة) عليه فقدها (على  
أحسن الوجهين) لأن  
الثنية وهي أعلى من  
الجذعة بسنة ليست من  
أسنان الزكاة (قلت  
الأصح عند الجمهور  
الجواز والله أعلم) كما في  
سائر المراتب ولا يلزم من  
انقضاء أسنان الزكاة عن  
الثنية بطريق الأصالة  
انقضاء نياتها فإن دفعها  
ولم يطلب جبرانا جاز  
فقطها لأنه زاد خيرا (ولا  
تجزئ شاة وعشرة  
دواهم) لجبران واحد  
لأنه خلاف ما تقدم من

لو أخرج بنت لبون عن خمسة وعشرين بدلا عن بنت خاض يكون الواجب خمسة وعشرين جزءا من ستة  
وثلاثين جزءا والمتطوع الباقي وهو أحد عشر جزءا من ستة وثلاثين جزءا وأقره عليه وقد بناه ما مر عنه  
في أن بنت الخاض المأخوذة عن الشاة تقع كلها فرضا إلا أن يفرق كما مر فراجعه (قوله بين السليمين) أى  
من السنين إذ السن الواحد لا جبران فيه (قوله فإن أراد إخ) مع يعلم أن منع الصعود قبله فيما لو دفع معيبة  
ليأخذ جبرانا فلا يجوز وإن رأى فيه الساعي مصلحة خلافا للإنسوى فلو دفع سليمة وأخذه جاز كما قاله  
الإنسوى وخرج بخيرة المالك ومثله إلى اليتيم المستحق فلا حيار له وإن انحصروا كما اعتمد شيخنا الرمل  
ومثلت خيرة المالك ما لو أخذ الساعي الجبران أو دفعه فقيد الرضى بالأول مردود (قوله أصحهما) هو  
المعتمد (قوله الصعود والنزول) أى أحدهما ويجوز بهما كما لو لزمه بنتا لبون فقدمهما فله دفع بنت خاض  
وحقة ولا جبران قاله شيخنا (قوله ليست من أسنان الزكاة) فكان كدفع فضيل عن بنت خاض مع دفع  
جبران وعلى مصحح المصنف يفرق بأن الجذعة تجزئ في الأصحية (قوله لأنه خلاف ما تقدم في الحديث)  
ولما جاز رضا المالك الأخذ له لأنه ساه بحقه وبهذا يرد قول ابن حجر إن الشارع إذا خير بين خصلتين  
يتمتع اختراع خصلة ثالثة كما في طعام خمسة وكسوة خمسة في الكفارة (قوله أو رضى) أى المالك بالتفريق  
جاز له الأخذ وهو المعتمد ولا عبرة برضا الساعي ولا المستحق وإن انحصروا (قوله نظرا لإخ) أى حلا  
على ذلك فلو قصد التبعيض لم يضر قال بعضهم ولو صرح بالتبعيض بطل الإخراج وفيه نظر فراجعه (قوله  
تبيع) مسمى بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى أو لأن قرنه يتبع أذنه أى يساويها ويجزئ عنه تبعه بالأولى

(فخرج) لو كان عنده بنت خاض وهي كريمة لم تمنع الصعود وإن منعت إخراج ابن اللبون (قول الخن في  
الأصح) يرجع لقوله بشرط (قول الشارح في الصعود) مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كأن  
كان واجبه الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل إلى بنت الخاض مع وجود الجذعة (قول الشارح والنزول  
ثلاث درجات) قلت والقياس جواز النزول إلى أربع بناء على ترجيح النووي الآتي كأن يصعد من بنت الخاض  
إلى الثنية عند تعذر ما بينهما (قول الشارح ليست من أسنان الزكاة) فكان ذلك كما لو أخرج عن بنت الخاض  
فضيلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج إلى الفرق ولعله اعتبار الشارع لها في الأصحية  
(قول الخن قلت الأصح عند الجمهور) (إخ) هل يجوز أن يدفع بدل الجذعة مثلا بنت لبون أو حقتين وأخذ الجبرائيل  
بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثنية لأنها ليست من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكره على نظرم ذكره أن المسئلة منقولة  
في الذمى وإن ذكر فيها الأخذ فذلك من غير جبران وجهين أحدهما يجوز وهو الثاني لأن في الواجب معنى ليس  
في الفرج قلت والأول قياس ما قلناه من إجزاء التبعيض عن المسئلة (قول الشارح لأنه خلاف ما تقدم) أى كاللا يجوز  
في الكفارة أن يعطى خمسة ويكسو خمسة وهذا بخلاف المسئلة الآتية فلها كالإطعام عن كفارة والكسوة عن أخرى

الحديث فإن كان المالك أخذ أو رضى بالتفريق جاز لأن الجبران حقه وله إسقاطه (وتجزئ شاة وعشرون) درهما (لجبرائيل) من المالك  
والساعي نظرا إلى أن الشاتين لواحد والعشرين لآخر وقال في شرح المهذب لو توجه جبران على المالك أو الساعي جاز أن يخرج عن أحدهما  
عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجزئ الآخر على قوله وكذلك لو توجه ثلاثة جبرانات فأخرج عن أحدهما شاتين وعن الآخرين أربعين درهما  
أو عكسه جاز بلا خلاف (و) لا شيء (في) البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تباع (ابن سنة) وطعن في الثانية وقبل ستة أشهر (ثم) في كل ثلاثين تباع

وكل أربعين مسنة لها مستان) وطلعت في الثالثة وقبل سنة روى الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعا وصحاحه الحاكم وغيره والبقرة تقع على الذكر والأنثى ففى سنتين تبيعان وفى سبعين تبيع ومسنة وفى ثمانين مستان وفى تسعين ثلاثة أتبعه وفى مائة مسنة وتبيعان وفى مائة وعشرة مستان وتبيع وفى مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه وحكمها حكم بلوغ الإبل مائتين فى جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و) لا شيء (فى الغنم حتى تبلغ أربعين شهاف) أى فيها شاة جذعة ضأن أو ثنية (معز) وسبق بيانها (وفى مائة وأحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربعمائة أربع ثم فى كل مائة شاة) روى البخارى عن أنس فى كتاب

أبى بكر السابق ذكره وفى صدقة الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلاثمائة ففى كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاير بها .

(فصل) (إن أحد نوع العاضية) كأن كانت إبله كلها أرحية أو مهيمة أو بقرة كلها جواميس أو عرايا أو غنمه كلها ضأنًا أو معزا (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ عن ضأن معزا أو عكسه جاز فى الأصح بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى ثنية المعز فى القيمة جذعة الضأن وعكسه وهذا نظر إلى اتفاق الجنس ومقابلة نظر إلى اختلاف النوع

قال الزركشى ولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلا فإذا طعن فى الثانية سمى جلعدا وجذعة أى ويسمى تبيعا وتبيعة<sup>(١)</sup> فإذا طعن فى الثالثة فهو ثنى وثنية فإذا دخل فى الرابعة فرباع ورباعية فإذا دخل فى السادسة فضالغ ثم يقال ضالع عام وضالع عامين وهكذا (قوله مسنة) ولا يجرى عنها مسن ويجزى عنها تبيعان وسميت بذلك لتكامل أسنانها وقال الأزهري لطلوع أسنانها وجميعها مسنات تصحيحا ومسنان تكسورا ولا جبران فى غير الإبل لعدم وروده كما سيذكره (قوله إلا أن يشاء ربها) أى فيها صدقة مندوبة لتعلقها بمسنته .

(فصل فى كيفية إخراج الزكاة) (قوله إن أحد نوع الماشية) وإن اختلف مكانها (قوله أرحية) بالراء والحاء المهملتين نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان والمهيمة بفتح الميم والهاء نسبة إلى مهرة اسم قبيلة أيضا والمهيمة بضم الميم وبالجمجمة نسبة إلى فعل يقال له مجيد وقال الدموي منسوبة إلى المجد وهو الشرف وهى دون المهيمة والعرب إبل العرب والبخارى إبل الترك ولها ستانان (قوله أخذ الفرض منه) ولا يجب مراعاة الأجود أو الأغبط ونخرج بالنوع الصفة فيجب فيها مراعاة الأغبط (قوله جزءا) وفارق بجران الخلاف فى الغنم بتأخير ذات الضأن عن المعز وكذا البقر (قوله معلوم إغ) جواب عن سكوت المصنف عنه بناء على بحثه المرجوح (قوله فلا يجوز إغ) هو بحث للشارح والمعتد بخلافه وعليه يفارق للمعز عن الضأن مع نقص القيمة المعلوم بأن زيادة السن فى المعز جارية (قوله ولم يصرحوا إغ) قال شيخنا هذا ممنوع فقد صرح ابن حجر بأن الخلاف فى الغنم جاز فى البقر وبأن الدعوى أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب دائما بمنوعة أيضا (قوله كضأن) هو جمع مفردة ضائن للذكر وضائنة للأنثى وكذا المعز (قوله يخرج إغ) يفيد

(قول المتن وكل أربعين منها الأربعون الأولى وقوله مسنة تسمى ثنية أيضا (قول الشارح وحكمها إغ) قال أصحابنا رحمهم الله: ولا جبران فى البقر والغنم لعدم وروده قال فى الكفاية بل عليه التحصيل وإخراج الأغل كإقاله الماوردى وغيرهما. أقول قضيت عدم العدول إلى القيمة ويشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت الحاض وابن اللبون (فصل إن أحد إغ) (قول الشارح أرحية أو مهيمة) اعلم أن الإبل العرب هى إبل العرب ويقابلها البخارى وهى إبل الترك ولها ستانان ثم إن إبل العرب منها الأرحية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان ومنها المهيمة نسبة إلى مهرة بن همدان أبو قبيلة ومنها المجيدة نسبة إلى فعل الإبل يقال له مجيد وهى دون المهيمة (قول المتن أخذ الفرض منه) لو أحد النوع ولكن اختلفت الصفة ولا نقص أخذ الأغبط كما سلف فى الحقائق وبنات اللبون (قول المتن عن ضأن معزا) الضأن جمع مفردة ضائن للذكر وضائنة للمؤنث والمعز جمع مفردة ماعز للذكر وماعز للمؤنث (قول المتن من الأكل) وإن كان الأحظ خلافه اتباعا للأصل لأن النظر إلى كل نوع مما يشق (قول الشارح وقيل يتخير المالك) مقابل قول المتن فالأغبط (قول المتن ما شاء) بحث ابن الصبان أن يكون المأخوذ من أغل الأنواع أى مع مراعاة التقسيط كما لو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض وأجانب

والثالث يجوز أخذ الضأن من المعز لأنه أشرف منه بخلاف العكس وقولهم فى توجيه الأول كالمهيمة مع الأرحية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جزءا بحيث تساوى فى القيمة ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران فى زكاة البقر والغنم لعدم وروده فيها (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحية ومهيمة من الإبل وعرايا وجواميس من البقر (لفى قول يؤخذ من الأكل) لأن أصريا فالأغبط للفقراء وقيل يتخير المالك (والأظهر إنه يخرج ما شاء مقسما عليها بالقيمة فإذا كان

أى وجد (ثلاثون عزاء) وهى أثني المزر (وعشر نعجات) من الضأن (أخذ عزاء ونعجة بقيمة ثلاثة أرباع عز وربع نعجة) وفى عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نعجة وربع عز وعلى القول الأول يؤخذ فى الصورة الأولى ثنية مزر وفى الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية أخذ منه على القول الأول غناض أرحبية وعلى الثاني غناض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أمماس أرحبية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة (ولا تؤخذ مريض ولا معيبة) بما ترد به فى البيع (ولا من مظهر) أى من المريضات أو المعليات ويكفى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وقيل تؤخذ من الحيار ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض أو إلى سليمة ومعيبة أخذت صحيحة وسليمة بالنقص

ففى أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض  
وقيمة كل صحيحة  
دينار وكل مريضة دينار  
تؤخذ صحيحة بقيمة  
نصف صحيحة ونصف  
مريضة مما ذكر وذلك  
دينار ونصف وكذا لو  
كان نصفها سليما  
ونصفها معيبا كما ذكر  
(ولا يؤخذ ذكر إلا إذا  
وجب) كاهن لبون فى  
خمس وعشرين من الإبل  
عند فقد بنت الغناض  
وكالتبع فى البقر (وكذا  
لو تمحصت ذكورا)  
وواجبها فى الأصل أثني  
يؤخذ عنها الذكر بسنها  
(فى الأصبع) وعلى هذا  
يؤخذ فى ست وثلاثين  
من الإبل ابن لبون أكثر  
قيمة من ابن لبون يؤخذ  
فى خمس وعشرين منها  
لكلا يسوى بين النصابين  
ويعرف ذلك بالتقويم  
والنسبة فإذا كان قيمة

أن الخيرة للمالك فأخذ بعده بمعنى أخذ الساعى ما دفع له المالك (قوله فيما يظهر) أى بناء عليه ما يحته  
أولا (قوله ولا معيبة) هو عطف عام بعد خاص (قوله ذكورا) خرج الخنثى فتجب أثني بقيمة خنثى ولا  
تجزى خنثى لاحتال ذكوره وأثنية الباقى (قوله بسنها) صريح فى أنه يؤخذ ابن غناض عن خمس وعشرين  
ذكورا وإن كانت أكبر سنا منه فإن الغناض من أسنان الزكاة وفيه مخالفة لقولهم فيما مر أن إضافة العمر  
إلى الزكاة تقيد أثنيته وقوله وعلى هذا إلخ إذ الواجب فى ستة وثلاثين ذكورا ابن لبون وإن كانت أكبر  
سنا منه لأنه بسن الأثني المأخوذة عن ذلك المدلول لم تكن ذكورا والنسبة الآتية المذكورة فى كلام الشيخين  
تقتضى أن ابن اللبون فى خمس وعشرين أصل لا يدل عن بنت الغناض وإلا فلا فائدة لها فراجع ذلك (قوله  
أما الغنم فيؤخذ عنها الذكر قطعا) قال العلامة البرلى أى بالتقسيط صرح به فى الروض والتصحيح  
وغيرهما انتهى وفيه نظر شامل (قوله كالتحصنة إنا) أى من حيث الأثنية ويعتبر كون المأخوذ  
عن الإناث أكبر قيمة من المأخوذ عن المتقسمة (قوله وفى الصغار) وهو فى المزر واضح وفى غيره

الرافعى بأن النبى ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول المتن أخذه) لو عبر بالإعطاء كان أولى لتفيد أن الخيرة  
للمالك لكن قول المنهاج والأظهر أنه يخرج ما شاء يفيد أن الخيرة للمالك (قول المتن بقيمة إلخ) ضابط ذلك فى  
هذا وأمثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ إلى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ إلى ذلك النصاب (قول المتن  
ولا تؤخذ مريضة إلخ) أى لقوله تعالى ﴿ولا تيمموا الخيث منه تفقون﴾ والمراد بالخيث الردى لا الحرام  
لقوله تعالى ﴿ولم بأسخده إلا أن تصفوا فيه﴾ ومن الأدلة أيضا قوله تعالى ﴿ولا تؤخذ فى الصدقة همة ولا  
ذات عوار ولا تيس الغنم﴾ والعوار العيب وفتح العين أنصح من ضمنها ثم هذا الحديث محمول على الغالب من  
كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافى أخذ المعيب من مثله (قول الشارح بما ترد به فى البيع) أى تجزى للحامل  
وإن لم تجزى فى الأضحية (قول الشارح يؤخذ عنها الذكر) كان ضابطه حيثما اعتد اعتبار أقل جزئى فى خمسة  
وعشرين (قول الشارح بسنها) الضمير فيه راجع لقوله أثني (قول الشارح والثانى المشع) أى لأن النص ورد  
بالإناث فكيف التحصيل (قول الشارح قطعا) وجهه عدم نص الشارع فيها على الأثني بخلاف غيرها (قول  
الشارح لا يؤخذ إلخ) أى بالتقسيط صرح به فى الروض والتصحيح وغيرهما (قول المتن وفى الصغار إلخ) دليله  
ردليل نحوه مما سلف قوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ ويخص مسألتنا بقول أى يكررى الله عنه: والله لو  
منعوا منى عنافا كانوا يؤدونه إلى رسول الله - ﷺ - لقاتلتهم عليه (قول الشارح من الثلاث) يتصور أيضا  
بغير ذلك لكن فى المزر والبقر لأن واجبها ماله ستان كذا ذكره الإسنى ومراذه فى البقر أن يبلغ قدرا يكون

المأخوذ فى خمس وعشرين محسنيين درهما يكون قيمة المأخوذ فى ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس  
والعشرين وهى محسان وخمس محس وعلى هذا تؤخذ أثني دون قيمة المأخوذة من بعض الإناث بأن تقوم الذكور بتقديرها إناثا والأثني  
المأخوذة عنها وتعرف بنسبة قيمتها من الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أثني قيمتها تقتضيه النسبة أى فإذا كانت قيمتها إناثا اثنين وقيمة الأثني المأخوذة  
عنها محسنيين وقيمتها ذكورا ألفا أخذ عنها أثني قيمتها بخمسة وعشرون والوجهان فى الإبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكر قطعا وقيل على الوجهين  
والمتنسمة من الثلاث إلى الذكور والإناث لا يؤخذ عنها إلا الإناث كالتحصنة إناثا (وفى الصغار صغيرة فى الجليد) كأن ماتت الأمهات عنها  
من الثلاث فيبنى حولها على سبيل التلذيم لا يؤخذ عنها إلا كبيرة لكن المأخوذة عن الكبار فى القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضا

وعلى الأول يجتهد الساعى فى غير الغنم ويحتز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ فى ست وثلاثين فصيلاً فوق المأخوذ فى خمس وعشرين وفى ست وأربعين فوق المأخوذ فى ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت الماشية إلى صغار وكبار فقياس ما تقدم وجوب

بوت الأهميات كما ذكره وحمل إجراء الصغيرة إن كانت من الجنس أما الشاة المأخوذة عن الإبل الصغار فيعتبر كونها غزيرى عن الكبار **(قوله فى غير الغنم)** أما الغنم فالعبرة فيها بالعدد من غير نظر إلى تسوية بين قليل وكثير **(قوله وجوب كبيرة)** أى مع رعاية القيمة كما علم من القياس وإن لم توف بمتم تناقصه كلها في المنهج ولعله فيما لو تعدد ما يخرج منه ونقصت قيمة ما أخرجه من الصحاح عن الواجب فيكمل بجزء من مريضة ولو غير متوسط لأن المتوسط إنما يعتبر إذا انفردت فأمل ومعنى رعاية القيمة عن الجليد أن تعرف قيمة الكبيرة منها لو كانت كلها كبار أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صغارا أو يؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلاهما كما مر فى الضأن والمعر وعلى القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذة عن جملة الكبار مع قيمة المأخوذة عن الصغار فافهم **(قوله زنى)** بضم الزاء وتشديد الهمزة المفتوحة سميت بذلك لأنها ترى ولدها وجمعها ريات ومصدرها ريات بالكسر ولو كانت ما شئته كلها كذلك أخذ منها كما علم **(قوله هو خيان)** هو من عطف العام **(تنقيح)** علم مما ذكر أن عيوب الزكاة خمسة المرض والعيوب المذكورة والصغر وداعة النوع ولو كانت ما شئته كلها خيار أخذ منها الخيال إلا الحامل فلا تؤخذ وإن كانت ما شئته كلها حوامل فإن رضى بغيرها جاز أخذها هنا وإن لم تجزى عنى الأضحية ولو دفع المالك الخيار عن غير مفسد **(قوله نصاب)** خرج به دون النصاب فالعبرة به إلا أن كان لأحد من النصاب آخر أو ما يه به النصاب فلازم موحده فلو كان لكل من اثنين عشرون شاة فخطأها لا شاتين فلا خلط ولا زكاة إلا أن كان لأحدهما عشرون أخرى أو أكثر فلازم به الزكاة وحده **(قوله وتساق الخ)** ولا بد من اتحاد المعري بينهما أيضا وكذلك الحمل الذى توقف فيه عند إرادة سقيها أو تنجى إليه ليشر بغيرها وما ذكره الشارح من أن جملة الشروط عشرة هو باعتبار ما فى كلام المصنف فلا ينافى ما زاده عليه والمتفق عليه من العشرة سبعة . المشرع

الواجب في أصله سنة كالأربعين والأثلاثون يجب فيها تبيع وهو ماله سنة وحديث هذا الذي ذكره في البقر يتصور في الإبل أيضا كأن يملك ستا وثلاثين أو لاد خاض فيجب فيها صغيرة أزيد قيمة من المأخوذة في خمس وعشرين وبالجملية فكأن تتعذر عن اقتصار الشارح تبعاً لغرضه على التصوير بالموت بأن غرضهم صغار ليست من أسنان الزكاة ولا يتصور ذلك إلا بموت الأصول فليتام (قول الشارح في غير الغنم) أي أما الغنم فلا يرى فيها ذلك إلى التسوية بين القليل والكثير لأن العبرة فيها بالعدد ولا قال في الرخصة إن الجهمر قطعوا فيها بالأخذ (قول الشارح وجوب كبيرة) أي بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجلون وحديثنا فانظر ما للفرق بين الجديد والقديم (قول الثمن وخيار) من عطف العام على الخاص (فروع) لو كانت الماشية كلها خيار أخذ منها الفرض إلا الحوامل فإنه لا يؤخذ منها الحوامل وإن كان الكل حوامل (قول الثمن ولو اشترى أهل الزكاة إغ) تسمى هذه خلطة الشيوع وخلطة الأعيان والآية خلطة جوار وخلطة أو صاف (قول الشارح واحد) بقياس الأولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تغيب تخفيفاً كما في ثمانين شاة بينهما على السواء أو تخفيفاً كاربعم كذلك أو تخفيفاً على أحدهما وتخفيفاً على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلثها ولآخر ثلثها وقد لا تغيب واحداً منهما كاثنتين على السواء ويجرى ذلك في كل من الخليطين (قول الثمن وكذا لو خلط جواراً) استدل على صدق اسم الخلطة بذلك بقوله تعالى: ﴿وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي﴾ الآية عقب قوله تعالى: ﴿إن هذا أحمى له سبع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة﴾ (قول الثمن بشرط إغ) أي فالشرط راجع للمجاورة فقط (قول الشارح أي موضع الشرب) يقال بعم شارع أي وارد الماء (قول الشارح وهو المخلب)

والمسرح والمرعى كما في أصل الروضة وغيرها لكان أوضح (والمراح) بضم الميم أى مأواها ليلا (موضع الخلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنها وهو الخلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفحل في الأصح) وبه قطع الجمهور في الفحل. وكثير من الأصحاب في الراعى ولا بأس بتعدد معناه

وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وظاهر أن الاشتراك في الفحل فيما يمكن بأن تكون ما شئتما نوعا واحدا بخلاف الضمان والمهر كما قاله في شرح المهذب (لأنية الخلطة في الأصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أي الإناء الذي يحلب فيه في الأصح فيما فمجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة ويدل على أن الخلطة مؤثرة ما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يلزم بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصلقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد بن أبي وقاص والخيلطان

ما اجتماع في الخوض والفحل والراعي نيه بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق أن يكون لكل واحد أربعون شاة فيخلطاهما وستين مقابلة أن يكون لهما أربعون فيفرقاه فخلط عشرين بمثلها يوجب الزكاة وأربعين بمثلها يقللها ومائة وواحدة بمثلها يكثرها ومقابل الأصح في الراعي والفحل ينظر إلى أن الاشتراك فيما لا يرجع إلى نفس المال بخلافه فيما قبلهما على أنه يشترط اتحاد موضع الإنشاء والمشترون لنية الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالتكثير أو التقليل ولا يتنبى أن يكثر من غير قصده ورضاه ولا أن يقلل إذا لم يقصده عاقبة على حق الفقراء ودفع بأن الخلطة إنما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد

والمسرح والمراح وموضع الحلب والراعي والفحل والمرعى والحلب الذي يحلب فيه ونية الخلطة واتحاد الحالب وإنشاء الحلب ويزاد اشتراط موضع الإنشاء اتفاقا ودوام الشركة والخلطة كذلك وأما اتحاد الجنس فلا بد منه كما سبأني عن شيخنا الرملي وغيره وهل يشترط في موضع الجز مثلا اتحاده راجعه (قوله وسواء إلخ) فالشرط أن لا يختص مال كل واحد بفحل وكذا الراعي (قوله في الحالب) ولا في الصوف ولا في خلط اللبن أو الصوف (قوله ولا يجمع) أي يكره ذلك فهو نهي تنزيه للمالك والساعي (قوله خشية الصدقة) أي خشية سقوطها أو قلها أو وجوبها كما سبأني (قوله فيخلطاهما) أي لتقل فلذلك منى عن الجمع خشية الكثرة بالتفريق ولو كانت غلظة فالساعي منى عن طلب التفريق خشية القلة بدوام الجمع (قوله فيفرقاهما) أي خشية الوجوب بدوام الخلط فلذلك منى عن التفريق المسقط لها والساعي منى عن طلب الجمع فيها لو كانت مفرقة خشية سقوطها بدوام التفريق (قوله على أنه يشترط) الضمير عائد للوجه المروجح ويشترط مبنى للفعل فهو علامة في الاعتراض عليه إذ كيف لا يقول باتحاد الفحل مع اعتباره موضع الإنشاء أي طرق الفحل ويصح جعل الضمير للشأن وبناء يشترط للمفعول ليفيد أنه لا خلاف في اشتراطه الذي هو المعتمد يلزمه ما ذكر أيضا (قوله جمع السنة) فلو اختلف حالهما زمانا طويلا أو قصيرا بحيث يضر لو علفت كما يأتي وعلم به أحدهما أو هما بطلت الخلطة والأفلا قال شيخنا الرملي ولا بد من كون المالكين من جنس واحد فلا خلطة بين غنم وبقر وذكره الخطيب وغيره وأيضا في خلطة الشيوخ والجوار وفيه في الشيوخ نظر ظاهر فتأمل (قوله فلو ملك كل إلخ) قال شيخنا الرملي ومثله ما لو اختلف حولاهما كان ملك أحدهما أربعين شاة غرة الحرم والآخر أربعين غرة صفر وغلطاهما غرة ربيع فيجب على كل عند تمام حوله حوله شاة انتهى وبه نظر لأنه يلزم إما إعماله أو الحول الثاني في مقدم الملك أو حسيان آخر الحول الأول في الآخر وقياس ما يأتي في اختلاف الملك اعتبار كل حول لكل واحد منهما على حدته فيجب على الأول شاة غرة الحرم وعلى الآخر شاة غرة صفر ثم بعد ذلك يجب نصف شاة على كل في غرة حوله وكذلك اختلف وقت الملك لإحدى أربعين غرة المحرم ثم أربعين غرة صفر ثم أربعين غرة ربيع فيجب على غرة الحرم شاة وفي غرة صفر نصف شاة لوجود خلطة الأول قبل تمام الحول وفي غرة ربيع ثلث شاة لوجود خلطة الأولين ثم بعد ذلك ثلث شاة في غرة كل شهر من الثلاثة فتأمل (قوله وأخذ الساعي إلخ) قال شيخنا فيه إشارة إلى أن نية أحد الشريكين كافية عن نية الآخر وأنه لا يحتاج إلى إذن في الدفع

يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قول الشارح على أنه يشترط إلخ) هذا الحكم جعله الإنسي مفرعا على الثاني وكذا رأيته في شرح السبكي لكنه قال عقبيه هكذا قاله الرافعي عن المسعودي قال أعنى السبكي وسكت عما إذا قلنا يشترط اتحاد الفحل ومقتضى تشبيهه بموضع الحلب أن يشترط على الوجهين كما كان موضع الحلب يشترط شرط اتحاد الحلب أم لا (قول الشارح من جهة خفة المؤنة إلخ) لك أن تقول هذا قد يشكل عليه اشتراط قصد السوم إلا أن يجاب بأن السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف الخلطة ولا ينقض بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لأنه فرد نادر (قول الشارح فلا تثبت الخلطة إلخ)

وعنده وقوله أهل الزكاة احترازاً عن غيره فلو كان أحدهما ذمياً أو مكاتباً فلا أثر للاشتراك والخلطة بل إن كان نصيب الحر المسلم نصيباً زكاة زكاة الأفراد وإلا فلا شيء عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة غرة الحرم ثم خلطاهما غرة صفر فلا تثبت الخلطة في هذه السنة في الجديد فيجب على كل منهما في الحرم شاة وفي القديم نصف شاة وتثبت في السنة الثانية وما بعدها قطعاً إذا خلطاه عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعي شاة من نصيب أحدهما راجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لأنها غير مثلية ولو كان أحدهما مائة وللآخر خمسون



فأخذ الساعى الشاتين الواجبتين من صاحب المائة رجع بثلت قيمتها أو من صاحب الخمسين رجع بثلثي قيمتهما أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلت قيمة شاته وصاحب الخمسين بثلثي قيمة شاته ولو تنازعا على قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم (والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والفقء وعرض التجارة) بشرط أو مجاورة لعدم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والثاني لا يؤثر مطلقا إذ ليس فيها ما في خلطة الماشية من نفع الملك تارة بتقليل الزكاة والثالث يؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوارى في التقء وعرض التجارة وعلى الأول قال (بشرط أن لا يمتنع) أى في خلطة الجوارى (الناطور) بالمهملة وهو حافظ النخل والشجر (والجرير) بفتح الجيم وهو موضع تخفيف

الثمر (والسد كان

والحارس ومكان الحفظ

ونحوها) كالتمهيد

وصورتها أن يكون لكل

واحد منها نصف نخيل أو

زرع في حافظ واحد أو

كيس دراهم في صندوق

واحد أو أمتعة تجارية في

دكان واحد ولم يذكر في

الروضة الشرط المذكور

والرافعى علل تأثير

الخلطة باتفاق باتحاد

الناطور وما ذكر معه

وزاد على ذلك في شرح

المهذب اتحاد الماء

والخراث والعامل وجداد

النخل والملقح واللقاط

والحصيل والكيال

والسوزان والميسران

للتاجرين في حائوت

واحد والبيدر اه وهو

بموحدة ثم تحتانية موضع

دياس الخلطة ونحوها

(ولو جوب زكاة الماشية)

أى الزكاة فيها كى المحر

(شرطان) أحدهما مضى

الحول فى ملكه روى أبو

داود وغیره حديث لا

زكاة في مال حتى يحول

عليه الحول (لكن ما نتج

بمخلاف إخراجها عنه من غير المشترك ولو عن المشترك (تقضيها) لو كان له زيد أربعون من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعى من زيد مسته ومن عمرو تبعها فلا تراجع على الراجح (قوله خلطة الثمر إغ) بـ اشتراك أو مجاورة كما في الماشية كلما قاله شيخنا في شرحه وغيره ويؤخذ منه اتحاد الجنس فراجع كما مر (قوله وقيل لا تؤثر إغ) حكاية بقيل إشارة إلى أنها طريقة مقابلة للطريقة الأولى الحاكبة للأحوال (قوله موضع تخفيف الثمن) هو بالثقل شامل للزبيب وللتمر بالثقل فهو مرادف للزبيب بكسر الميم وسكون الراء المهملة وضعف الموحدة وأخوه دال مهمله وقيل الجرين للزبيب والمراد للتمر بالثقل الثقوية (قوله ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور) قال ابن شعبة لم يصرح به أحد إلا النورى في النجاش (قوله العامل) قال البندنجى والمطلب بالأموال (قوله وجداد) بتشديد الدال الأولى لأنه الفاعل ويشترط اتحاد الملحق واللقاط والمناذى (قوله موضع دياس الخلطة) وقد هجر الآن اسم البيدر في غالب الأماكن واشترى الجرين لذلك مع إسقاط التحيته (قوله كما في المحر) ففى أولى لإيهام عبارة المصنف وجوب الإخراج فقط أو لدفع إيهام أن الشروط في نفس الزكاة المخرجة وهذا أدق (قوله في ملكه) فلو باعه بشرط الخيار لهما فإن فسخ العقد دام الحول أو أجزى اعتبر حول المشتري من وقت العقد أو بشرط الخيار للبائع ففى الفسخ يستمر الحول بالأولى مما قبله وفى الإجازة يتبدل حول المشتري منها أو بشرطه للمشتري ففى الإجازة يعتبر حول المشتري من العقد وفى الفسخ يتبدل حول البائع منه لتجدد الملك بعد زواله (قوله من حيث العدد) أى لا السوم لعدم تصور فهو معتبر فيه ولم يعتبر فيه الكلا المباح أيضا لذلك أو لأن اللبن شبيه بالماء لكونه من عند الله وإليه أشار الشارح بقوله من حيث العدد ويخرج به ما لو نقص العدد قبل عام الحول (قوله نتج) أى بأن تم انفصال النتاج قبل تمام الحول (قوله ثم ماتت) يقتضى اعتبار تقدم الانفصال على الموت ولعله تصوير ففى البيهة ماتت واحدة من الأربعين حال ولادة أخرى لم يتقطع الحول وإن شك في المية لأن الأصل بقاء الحول فراجع له ولما سئل عن بقائه بعد قوله كائنى شاة نتج منها إحدى وعشرون فجب شاتان انتهى إلى أن يقال أن كلامه في كون النصاب من الصغار لأن الذى بعده في تمام النصاب (قوله اعتد) بفتح الثقوية متقلا أمر من الإعداد أى الحساب (قوله في اشراط الحول)

قال الرافعى رحمه الله إن الأصل الانفراد والخلط عارض فغلب حكم الحول المنقطع على الانفراد (قول الشارح أى الزكاة فيها) كأنه يريد بهذا دفع ما توهمه العبارة من وجوب الإخراج (قول الحق الحول) سمي بذلك من حال إذا ذهب ومضى ولو ضل ماله أو سرق أو غاب أو كان مودعا ففجعت ثم خلص من ذلك وجبت لما مضى (قول الشارح بان إغ) هذا تفسير مراد ولا قضية العبارة أن الأربعين مثلا لو نتجت عشرة مثلا ثم ماتت الأربعون تركى العشرة بحول أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل في وجود ضمير يعود على النتاج (قول الشارح فيه) الضمير يرجع لقول الثمن بحوله (قول الشارح كأربعين شاة إغ) استشكله الأسنوى على

من نصاب يركى بحوله) أى النصاب بأن وجد فيه مع مقتضى زكاته من حيث العدد كآلة شاة نتج منها إحدى وعشرون فجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت ونحوها على النتاج فجب شاة وقيل بشرط بقاء شيء من الأمهات ولو واحدة والأصل في ذلك ما روى مالك في الموطن عن عمر رضى الله عنه لساعيه اعتد عليهم بالسفلة وهو اسم يقع على الذكر والأنثى ويوافقه أن المعنى في اشراط الحول أن يحصل اتحاد النتاج تمام عظيم فتجب الأصول في الحول وإن ماتت فيه وما نتج من دون النصاب وبلغ به نصابا يتبدل حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحر .

(ولا يضم المملوك بشرأ أو غيره) كبهة أو إرث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى التناج وإن ضم إليه في التصاب مثاله ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام كل حول للعشر ربع سنة وعند تمام الحول الثلاثين تباع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع سنة وقال ابن سريج لا يضم في التصاب كالحول فلا يتعد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك (التناج بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوه قبله فإن اتهم حلف وعبارة الروضة وأصلها فإن اتهم الساعي حلف ونحوها في الحرر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم المصداقات وقال ابن عيينة مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر أو مستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقولهم كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعي في ذلك فيحلفه فإن قال قلنا إجمين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه ولا أخذت منه

لا بالنكول بل بالسبب السابق أي لما (ولو زال ملكه في الحول) يبيع أو غيره (فهاد) بشرأ أو غيره (أو بادل بطله) كإبل بابل أو بنوع آخر كإبل بغير (استأنف) الحول لانقطاع الأول بما فعله وإن قصد به الفرار من الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه والأصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتهما إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم وقيس عليها معلوفة الإبل والبقرة وفي حديث أبي داود وغيره في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون قال الحاكم صحيح الإسنادواختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي في كلا مباح قال في الروضة ولو

وكذا في اشتراط السوم (قوله ولا يضم إلخ) أي ولو في التناج كموصى بأولادها (قوله اتهمه الساعي) أي مثلاً كما في ابن حجر (قوله أو مستحبة) هو للمحمد (قوله لا بالنكول) فالتكول غير موجب بل هو غير مقسط (قوله يبيع) أي بلا خيار أو خيار للمشتري كما تقدم (قوله أو غيره) ولو بجهة لفرعه ورجع فيها (قوله مكروه) هو للمحمد (قوله سائمة) أي راعية (قوله دل بمفهومه وقوله واخصت السائمة) هو جواب عما يقال قيد السوم خرج مخرج الغالب لغلبيته في أموال العرب<sup>(١)</sup>، والقيد بذلك للمعنى لا مفهوم له كما في الأصول وعحصل الجواب أن ما ذكره: قيد لم يفهم منه معنى محض لا ولا فيعتبر مفهومه كما هنا على أن السوم الذي يعتبر هنا ليس هو الذي في أموالهم لا اعتبار عدم التخلل هنا وكونه من المالك أو غيره فامل (قوله وجهان) أصحهما أنها معلوفة وأوراق الأشجار إن جمعت لها فهي من العلف وكذا كلاً الحرم إذا جمعه ولا فمن الكلاً والمياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضاً فتسقط زكاة الماشية وفارقت الزروع كما يأتي بأن احتياج الماشية إلى العلف وإلى السقي أكثر غالباً ولم يجعلوا خراج الأرض كالعلف لأنه ليس للخراج دخل في تسمية الزروع (قوله فإن علفت) أي ولو من غير المالك ولو مرفقاً في الحول أو بمغصوب أو من أرض خراجية أو من كلاً مباح لكن جزءه وقدمه لما ولو في الرعي (قوله ليلاً) أي علفاً يحتاج إليه (قوله ولو قصد بالعلف) أي الذي لا يقطع السوم (قوله انقطع) وفارق عدم اعتبار نية عدم الخلطة بوجودها ظاهر اعم عدم اعتبار

قولهم بشرط السوم وهو الرعي في جميع التصاب أقول يمكن تصويره بما إذا سقيت من لبن سائمة أخرى بقية الحول أو كان الإنتاج قبل الحول بزمن يسير (قول الحق فهاد) في التصير بالفاء إشارة إلى أن العود للتأخر يكون قاطعاً بالأولى وكذا قوله بطله يفهم منه أن المبادلة بغير المثل كالمبادلة بنوع آخر أولى بذلك ولو مات استأنف الوارث (قول الشارح بأن لم تعش بدونه) أي سواء كان متوالياً أم متفرقاً وقد ضرره لو ترك هذا ما ظهر في فهم هذا المحل فتقول الشارح الآتي ومن عل الخلاف إلخ أي فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليلاً في المسألة المذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تكشف بالسوم نهراً فلا أثر للelf في حال كفايتها ثم رأيت في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال تنبيه إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه تارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين وتارة لا يستغناها عنه بالرعي وإن كثر كما إذا كان المرعي بكفها ولكنه يعلمها أيضاً فإن رويها في جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئا من العلف لها لا يقطع الحول وقال أورده ما ذكرته اهـ (قول الشارح والمأشبية) أي سواء كانت معلوفة قبل ذلك أو لا معلوفة ولا سائمة كان سامت بنفسها عقب ملكها (فرع) غصب سائمة فعلنها أو معلوفة

أسميت في كلاً مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة جهان في البيان (فإن علفت معظم الحول) ليلاً أو نهراً (فلا زكاة) فيها (ولا) بأن علفت دون معظم (فالأصح إن علفت قدراً تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (ولا) بأن لم تعيش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والمأشبية تصير عن العلف اليوم واليومين ولا تصير الثلاثة والوجه الثاني إن علفت قدراً يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالإضافة إليه وجبت وفسر الفرق بدها ونسلها وأصوافها أو بارها قال الرافعي ويجوز أن يقال المراد منه رفق إسمائتها فإن في الرعي تخفيفاً عظيماً والثالث إن كانت الإسماء أكثر من العلف وجبت الزكاة ولا فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف مائتول وإن قل ما علف ما لا يتمول فلا أثر لقلته قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسام نهراً أو تعلق ليلاً في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره

قال الرافعي ولعله الأقرب ولا أثر لمجردنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو احتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضج) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) نظرا في الأولين إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة إلى أن العوامل لا تقتاتها للاستعمال لا للسقاء

فعل المالك فيها بخلاف السوم فتأصل (قوله لو سامت بنفسها) فلا زكاة وكذا لو أسامها غير المالك أو المالك غير المميز أو غير العالم بالسوم أو غير العالم بأنها نصاب أو المشتري شراء فاسدا أو الغاصب لها أو الوارث قبل علمه بملكها أو بعده ولم يعلم أنها نصاب ونائب المالك مثله ولو وكيل أو وليا أو حاكما كان رداه له غاصب نعم لا عبرة بإسامة ولي المصلحة في تركها (قوله عوامل) أي ولو في عرم كقطع طريق لأن الأصل في الماشية الحبل وبذلك فارق وجوب الزكاة في الحبل المحرم لأن الأصل في التقد الحرة (قوله في العلف) متعلق بنظر أي لم ينظر في العلف للقصد وعدمه كما لم ينظر لذلك في السوم فيضرو ولو بلا قصد (قوله إلى أن العوامل) ويكتفى في عملها قدر زمن العلف المسقط للوجوب ولا يضر ما دونه وقباضه أن سوما بنفسها كعلفها وكذا إسامة نحو غاصب عين مر (قوله فعند بيوت أهلها) فإن لم يكن يمكن بيوت بأن لازموا النجعة لزم الساعي الذهاب إليهم لأن الواجب عليهم التمكن بعد التسليم ولو توحشت الماشية لزم المالك تسليم الواجب ولو توقفت على عقال وجب عليه لأنه من غام التمكن وعلى هذا حمل قول الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه : لو منعني عقالا لمقتلهم انتبى . والأفنية كالبيوت وهي الرحاب أمام البيوت مثلا (قوله المالك) المراد به المخرج (قوله وإلا) بأن لم يكن ثقة وكذا لو قال لا أعرف عددا (قوله فعند) أي وجوبا إن كان في العدم غرض وإلا فلا كما بعد للذكور (قوله أعاداد) بضمير الشبهة العائد للمالك والساعي أي وجوبا كما تقدم .

### [ باب زكاة النبات ]

بالمعنى الشامل لما يعم الشجر وإن لم يكن لإطلاقه في العرف عليه ما لو فالمراد منه حبه وثمره إلا أن زكاة في عينه وشجره (قوله أي الثابت) دفع به توم إرادة المصدر (قوله من شجر وزرع) دفع به إرادة اسم المصدر وشمل كلامه النبات في الأرض الخراجية وهي التي فتحت عترة ثم تعوضها الإمام من الغنائم ووقفها على المسلمين وضرب ما خرجا معلوما كأرض مصر أو فتحت مسلحا بشرط كونها لنا أو مسكنها الكفار بخراج وهو أجرة لا تسقط بإسلاهم وكل ما جرت العادة بأخذ خراجه فهو جائز سواء علم صحة أخذه أو لا إذ الظاهر أنه يحق أن كان الظاهر من وضع الأبدى جواز البيع والرحم وغيرهما ولو أخذ الإمام الخراج بدلا من العشر كان كأخذ القيمة في الزكاة فلا يجزئ إلا إن كان باجتهاد منه فيسقط به الفرض حيثلذ أو نقص عن قدر الواجب نعم لا زكاة في الموقوف على المساجد والفقراء والجبهات العامة ولا في النخيل المباحة ونحو ذلك لعدم صلاحية المالك بخلاف الوقف على معين<sup>(١)</sup> (قوله والشجر) هو بفتح الشين ويقال بكسرها .

فأسامها فلا زكاة (قول المتن ونضج ونحوه) لو استعملها في بعض الأيام ففي تعليق البنديجي عن الشيخ أبي حامد أنه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فإنه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندى أنه إنما تسقط الزكاة بالاستعمال والثبة ولو كانت معدلة لاستعمال محرم كإغارة أو تحب الزكاة فيها كما صرح به الماوردى بخلاف نظيره من الحبل وفرق بأن الأصل فيها الحبل وفي الذهب والفضة الحرة إلا ما رخص فإذا استعملت في الحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل المحسوس وإذا استعمل الحبل في ذلك فقد استعمل في أصله (قول الشارح وعدمه) فظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه إلى السوم .

### [ باب زكاة النبات إلخ ]

النبات يكون مصدر أو يكون اسما للثابت وهو المراد هنا وينقسم إلى شجر وهو ما له ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالزروع قال تعالى ﴿ وَالتِّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴾ (قول المتن بالقوت) هو ما به يعيش البدن غالبا فيخرج ما يؤكل تنمعا أو تدلوا (قول المتن والشجر) يجوز فيه الكسر .

يصييان به ظهره فذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد المد وكان الواجب يختلف به أعداد المد .

### [ باب زكاة النبات ]

أي الثابت من شجر وزرع (تخص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعب ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح الحمة وضم الراء وتشديد

الزاي في أشهر اللغات (وَالْعَدَسُ وَسَائِرُ الْمَقَاتِلِ اخْتِيَارًا) كالذرة والحمص والباقلاء والدخن والجلبان فتجب الزكاة في ذلك لو رويها في بعض في الأحاديث الآتية والحق به الباقي ولا تجب في السمسم والتين والجوز واللوز والرمان والتفاح ونحوها قولاً واحداً (وَالْقِدِيمُ تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ) يسكون الرء وهو شبيه بالزعفران (وَالْقُرْطِيمُ) بكسر القاف والطاء وضهما (وَالْعَصَلُ) من النخل روى الأول عن عمر رضى الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضى الله عنه وقول الصحابي حجة في القديم وقيس فيه الزعفران على الورس واحتزروا بقيد الاختيار عما يقتات في حال الضرورة كحبى الخنظل والغاسول ومن الأحاديث ما روى أبو داود والترمذى وابن حبان عن عتاب بن أسيد بفتح الهمة قال : أمر رسول الله ﷺ : أن يحرص العنب كما يحرص النخل وتؤخذ زكاة النخل كما تؤخذ زكاة النخل ثم روى الحاكم وقال إسناده

صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه ﷺ قال له ولماذا حين بعثهما إلى اليمن : ولا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر إضائي لما روى الحاكم وقال صحيح الإسناد عن معاذ أنه ﷺ قال : فيما سقت السماء والسيل والبلل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر ولما يكون ذلك في البحر والحنطة والحبوب فأما الغنم والبطيخ والرمسان والقضب ففقر عفا عنه رسول الله ﷺ . والقضب يسكون المعجمة الرطبة يسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال ﷺ : ه ليس

(قوله أشهر اللغات) لأنها سبع لغات (قوله كالذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المهملة المخففة والدخن المذكورة نوع منها (قوله والحمص) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم مكسورة أو مفتوحة وآخره صادم مهملة (قوله والباقلاء) وهو القول ويرسم آخره بالأنف تخفيف اللام ويمد وقد يقصر وبالياء فتشدد اللام ويقصر (قوله والجلبان) بضم الجيم ومنه اللماش بالمعجمة آخره (قوله فتجب الزكاة في ذلك) أى سواء زرع قصداً أم نبت اتفاقاً وفارق السائمة لأن لها اختياراً نعم لو حمل السيل مثلاً بذراً من دار الحرب ونبت في دارنا لم تجب زكاته (قوله والسمسم) بكسر السين (قوله والزعفران) وهو يخرج من ثمر كالذيانيان عن أصل كالبيصل (قوله والورس) وهو شبيه بالزعفران من حيث اللون والصنيع به نعم فيه نوع أسود وهو يخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وبذلك علم أنه ليس بالورس الكركم كقيل فتأمل (قوله من النخل) بالحاء المهملة مملوك أو مباحاً وكذا من غيره بالأولى كما في شرح الروض (قوله والغاسول) وكذا الترمس والحلبة (قوله كما يحرص النخل) جملة أصلاً للعب لأن حرصه كان عند ضح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند ضح الطائف ستة ثمان بعد ضح مكة (قوله إضائي) أى بالنظر لأهل اليمن خاصة (قوله والبعل) هو بالجر عطفاً على ما لأنه ما يشرب به روقه (قوله الرطبة) هو البرسيم المعروف أو ما يشبهه (قوله أوسق) جمع وسق وسق أى جمع لجمعه الصبيان (قوله لأن الوسق ستون صاعاً) قال ابن النضر بالإجماع فجعلناها ثلاثمائة صاع وأبو جهم أبو حنيفة في القليل كالكتير .

(قول الشارح والدخن) قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قول الشارح وهو شبيه الخ) قال الأسنوي هو ثمر شجر يخرج شبيهاً كالزعفران يصيب به في اليمن (قول المتن والعسل) أى سواء أخذ من نخل مملوك أم من المواضع المباحة وأعلم أنه نقل عن القديم أيضاً الوجوب في الترمس وحب القبل والمصفر (قول الشارح كما يحرص النخل) قيل جملة أصلاً للعب لأن الحرص فيه كان سابقاً لما افتتح خير بخلاف العنب فإنه إنما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله الشارح إضائي) أى بالنظر لأهل اليمن خاصة وأعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مختصاً بالحديث الذي بعده ولهذا قال السيكي رحمه الله إن صح هذا الحديث فيحتاج في إثبات الزكاة في الأرزوسائر المقتات إلى دليل قال وقد يكفى بكونها في معنى الأربعة عند من يجوز القياس على العدد المحصور اهـ أقول كيف القياس من كون الحديث مفيداً للنهي عن الأخذ من غير الأربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول المتن ونصابه خمسة أوسق) يخالف أبو حنيفة فأوجبها في القليل كالكتير (قول الشارح لأن الوسق أربعون) إضاح ذلك أن الخمسة أوسق ثلاثة صاع كل صاع خمسة أطلال وثلاث بضر في ثلاثة صاع يخرج ألف وستائة رطل (قول الشارح مائة وثلاثون) قال ابن الرمة هو الذي يقوى في النفس صحته

فيها دون خمسة أوسق صدقة ، ورواه الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستائة رطل بغدادية) لأن الوسق ستون صاعاً كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة أملاك كما هو معلوم والمذ رطل وثلاث بالبغدادى وقدرت به لأنه الرطل الشرعى قاله الحب الطبري (وبالعشقي ثلاثة وستة وأربعون رطلاً ولثان) لأن الرطل البمشقي ستائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلاثون درهماً فيما جزم به الرافعي فتضرب في ألف وستائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستائة ويخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الأصح ثلاثمائة وثان وأربعون وستة أسياباً ورطل) لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسياباً الدرهم.

(وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه أن تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبرة الخمر وهي الخمسة أوسق بالبن الصغير ثمانية من وبالكبير الذي وزنه ستائة درهم ثلثائة من وستة وأربعون مناو ثلثان ومساواة هذا المن للرطل الدمشقي عبر المصنف به والبن الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرازي في الشرح ويأخذ من كلامه أن الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أنصح به في زكاة الفطر وهذا النصاب تحديد وقيل تقريب فيحتمل نقص القليل كالرطل والرتلين والاعبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال

في العدة بالتحديد في

الكيل وبالتقريب في

الوزن لأن التقدير به

للاستظهار ويستبر

النصاب فيما تقدم على

القديم على المذهب إلا

الزعران والورس لأن

الغالب أن لا يحصل

للوحد منهما قدر

النصاب فيجب في القليل

منهما على المذهب

والاعتبار في المسئل

بالوزن كما قاله الجرجاني

(ويعتبر) في قدر النصاب

غير الحب (فما روي أن

تتمر أو ترب أو لافطيا

وعبا) وتخرج الزكاة

منهما كما صرح به الشيخ

في التبيين (والحب مصفى

من تبه) بخلاف ما يؤكل

قشره معه كالذرة فيدخل

في الحساب وإن كان قد

يزال تعما كما تفسر الخطة

(وما ادخروا قشره) ولم

يؤكل معه. (كالأرز

والعسل) يفتح العين

واللام وسيأتي أنه نوع من

الخطة (فحشرة أوسق)

نصابه اعتبار القشرة

(قوله بالكبير) أي المن الكبير الذي هو قدر الرطل الدمشقي الذي وزنه ستائة درهم والصغير رطلان كما ذكره

(قوله والاعتبار به بالكيل) هو للمحدد والمصري ستة أرادب وربيع أردب<sup>(١)</sup> على ما قاله القموني واعتدته

شيخنا الرملي وشيخنا الزبدي خلافا للسبكي في أنه خمسة أرادب ونصف وثلاث أرادب فهي ستائة قدح على

قول القموني للمحدد وخمسمائة وستون قدحا على الآخر (قوله وقيل بالوزن) وهو بالرطل المصري ألف رطل

وأربعمئة وثمانية وعشرون رطلا ونصف وثلث أوقية وسبعاد درهم على ما صححه النووي في رطل بغداد (قوله

والأبان) لم يتجفف أصلا أو يتجفف رديا أو كان يطول زمن جفافه أو احتيج لقطعه نحو عيش وجب ز كانه

رطبا وعينا ويجب استئذان العامل في قطعه لأنه شريك ويجب عليه الإذن ويعزr المتعنت منهما ولو لا غرم عليهم ولو اكتفى

بقطع البعض لم تجز الزيادة ويضم غير المتجفف إليه في النصاب لاتحاد الجنس (قوله كالذرة) ومثله قشر الباقلاء

الأسفل على المتعدي فدخل في الحساب ويدخل فيه أيضا القشور السفلى من القمح والأرز والعسل ونحوها دون

العليا من ذلك كما مر (قوله كالأرز والعسل) الكاف استقصائية إذ ليس ثم غيرها (قوله فحشرة أوسق) أي غالبا فلو

وجد النصاب مادد نأوا فوقها اعتبر (قوله يخرج من كل بقسطه) أي جواز أو إخراج من نوعه ولو من غيره أو من

نوع منها أعل جاز كما في الباب واعتمدته شيخنا (قوله لا يخرج الوسط) أي جواز أو يجوز من الأعل كما علم (قوله

جان) بل هو الأفضل (قوله يضم العسل إلى الخطة) وهو قوت صنعا واليمن ويكون في الكمأم الواحد حيتان أو ثلاث

بحسب التجربة (قول المن وقيل بلا أسباع) قال الحب الطبري هو الأقيس لأن الأوقية عشرة دراهم وأربعة

دوانق أي أسداس وهي ثلثا درهم (قول الشارح يسقط ذلك من مبالغ الضرب) الباقي بعد هذا الإسقاط

مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعا درهم وقوله يسقط ذلك إلخ أسهل منه وأقرب

أن تقول ألفا درهم ومائتا درهم ثلاثة أرباط وثلثا رطل وخمسة وثمانون وخمسة أسباع هي سبع رطل يسقط

ذلك من ثلثائة وستة وأربعين وثلثين يصير الباقي ثلثائة واثنين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم

(قول الشارح ثمانية من) أي فكل من صغير رطلان بالبغدادى كما ساقى عن الدقائق (قول الشارح ويعتبر

في قدر النصاب إلخ) هذا دليله حديث عتاب بن أسيد السابق رأس الصفحة وقوله وإلا فطيا وعينا لا يقال

هذا في معنى الحضرات لأنه لا يصلح للادخار لأننا نقول الغالب في جنسه الصلاحية فأخرج النار للغالب

(قول الشارح قد يخرج منه الثلث) أي قشرا ففى شرح السبكي هذا ما حكاه الرازي وبه البندنجي فقال

لا شيء فيه حتى يكون خمسة أوسق مقشرا وسبعة أوسق ونصفا غير مقشر (قول الشارح فلا يضم الخمر

إلى الزبيب) هو بالإجماع وقيس عليه الباقي (قول المن ويخرج من كل بقسطه) لانتفاء الشقة بخلاف المواشي

فإنه يدفع نوعا منها مراعاة قيمة الأنواع ولا يكلف بعضها من كل للمشقة (قول الشارح ولو تكلف إلخ)

هو يفهم من قول المهاج فإن عسر (قول الشارح وقيل يجب الإخراج إلخ) مقابله قول المن ويخرج

الذى ادخاره فيه أصله له وأبقى بالنصف وعن الشيخ أبي حامد أن الأرز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صلبه نصابا ويؤخذ واجبهما في قشره (ولا يكمل في النصاب (جنس بعن) فلا يضم التمر إلى الزبيب ولا الخطة إلى الشعير) ويضم النوع إلى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرها (ويخرج من كل بقسطه فإن عسر) لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لأغلاها ولا أدناها رعاية للجابين ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الإخراج من الغالب ويجعل غيره تما له ومنهم من قطع بالأول (ويضم العسل إلى الخطة

لأنه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (و السلت) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم إلى غيره (وقيل شعير) فيضم إليه (وقيل حنطة) فيضم إليها وهو حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وقيل إنه في صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة فالحق بها في وجهه وبه في آخر الشببين والأول قال اكسب من تركب الشببين طبعاً انفراداً به وصار أصلاً برأسه (ولا يضم ثم عام وزرعه إلى) ثم وزرع عام (أصح) في [قال] النصاب وإن فرض إطلاع ثمرة العام الثاني قبل جدد ثم الأول (ويضم ثم العام بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه) لا اختلاف أنواعه أو بلاده حرارة وبرودة كمنجود وتامة قشاة حارة يسرع إدراك الثمر بها بخلاف نجد ليردها (وقيل إن أطلع الثاني بعد جدد الأول) يفتح الجرم وكسرها وإمال الدالين في الصحاح أي قطعه (لم يضم) لأنه يشبه ثمرة عامين وعلى هذا لو أطلع قبل جدد الأول وبعد بدو صلاحه فوجهاً

أصحبها في التذييل لا يضم وعليه أيضاً يقام وقت الجدد مقام الجدد في أتمه الوجهين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الأول ضم إليه جزماً (وزرعا العام يضمنا) وذلك كالذرة تزرع في الحريف والريبع والصيف (والأظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصادبها في سنة) وإن كان الزرع الأول خارجاً عنها فإن وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لأن الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وإن كان حصاد الثاني خارجاً عنها لأن الزرع هو الأصل والحصاد فرعُه وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في سنة لأنها حينئذ يهدان

(قوله والسلت) وهو المعروف بشعير النبي ﷺ : وهو جنس مستقل على المعتمد كما ذكره وإن سمي بذلك وانظر الطبع الذي انفرد به ما هو (قوله ولا يضم إلخ) وكذا لا يضم ثم نخل أو كرم يحمل في العام مرتين بل كل مرة كتمر عام وفارق ما لو حصل سنبل الذرة مرتين حيث يضم لأن كلا من النخل والكرم يراد للوام فهو مستثنى بما قبله وعلى هذا فنقول المصنف ويضم ثم العام إلخ ضائع فليراجع (قوله وقوع حصادبها) هو للحمود والمراد دخول وقت الحصاد لا وجده بالفعل والمعتمد في الثأر اعتبار وقت الإطلاع لا الجدد قال بعضهم والحكمة في ذلك أن كلا من الحصاد والإطلاع ليس باختيار المالك ولذلك لم يعتبر كون الزرع واقعا من المالك ولا بقصد (تفتيحه) اعتبار الإطلاع في العام وعدمه في النخل والكرم لا حاجة إليه لأنه لا يضم بعضه إلى بعض مطلقاً حيث تعدد الإطلاع كما مر قال في العباب والروض وشرحه ولو توصل بذر الزرع بأن امتد شهر أو شهرين متلاحقين عادة فنلك زرع واحد وإن تفصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في عام بعضه إلى بعض انتهى .

من كل يسقطه (قول الشارح قوت صنعاء اليمن) قال السبكي يكون منه في الكمام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كاهه إلا بالرحى الخفيفة أو المهراس ويقاؤه فيه أصلح (قول الجن ولا يضم ثم عام إلخ) هو بالإجماع (قول المتن ويضم إلخ) اعلم أن الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعبده قد أجرى عادته بأن إدراك الثأر لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تترك دفعة واحدة إطالة لزم التفكه ونفع العباد فلو اعتبر التساوى في الإدراك لم يتصور وجوب الركاة قال الأسنوي رحمه الله ثم إن العادة جارية بأن ما بين إطلاع النخلة إلى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعبر والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الأصحاب أنه أقول إذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الأسنوي كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثرت النخلة في الواحد مرتين فإن قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضاً الوجه الآخر صريح أو صريح في خلاف ما قاله ابن الرمة (قول الشارح كسجد ونماعة) مثل الأول إسكندرية والشام ومثل الثاني صعيد مصر (قول المتن وقوع حصادبها في سنة) قال الأسنوي بأن يكون بين حصادبها أقل من اثني عشر شهراً أه أقول وينبغي أن يكون أو أن الحصاد كالحصاد (قول الشارح فالأصح القطع إلخ) أي ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون عمل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه فرع وإن توصل بذر الزرع شهراً أو شهرين متلاحقين عادة فنلك زرع واحد وإن تفصل واختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة (قول الشارح ووجب ما سقى إلخ) قال الأسنوي انتقد الإجماع على ذلك (قول المتن يتضح) التضح هو السقى من نهر أو بئر بمحويان .

زرع سنة واحدة بخلاف ما إذا كان الزرع الأول أو حصاد الثاني خارجاً عنها وهي اثنا عشر شهراً عريية والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول أن ما زرع بعد حصاد الأول في العام لا يضم إليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الثاني بعد اشتداد حب الأول والأصح أنه على الخلاف ولو وقع الزرعان معاً على التواصل المتأخر ثم أدرك أحدهما الآخر يقل لم يشتد حبه فالأصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف (فرع) لو اختلف المالك والساعي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فإن اتهمه الساعي حلقه استحباباً لأن ما ادعاه ليس مخالفاً للمظاهر ذكره في شرح المذهب (وواجب ما شرب بالمطر أو عرقه لقرية من الماء) وهو البعل (ومن ثم وزرع العشب) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب إليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ما سقى يتضح) بأن سقى من ماء بئر أو نهر بيعه أو بقره ويسمى ناضحاً .

(أودولاب) أو دالية وهي ما تدريه البقرة أو ناعورة وهي ما يدريه الماء بنفسه (أو بماء اشتراف) وفي معناه المخصوص لوجوب ضمانه والموهوب لعظم المنفعة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق نقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول والأصل في ذلك حديث البخاري فيما سقت السماء والعيون أو كان غريبا العشر وما سقى بالنضح نصف العشر وحديث مسلم فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان يعلل العشر وفيما سقى بالسواني أو النضح نصف العشر والعنبري يفتح الجملة والمثلة ما سقى بماء السيل قاله الأثرعي وغيره والغيم المطر والسانية والناضح اسم للبيور والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو النهر والأشئ ناضحة (والقنوات كالطير على الصحيح) ففي المسقى ما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب (ما سقى بهما) أي بالنوعين كالنضح والمطر سواء (لثلاثة أي بأعده) أي العشر عملا بأوجب النوعين (فإن غلب أحدهما ففي قول يعتر هو) فإن كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر (والأظهر يقسط) والغلبة والتقسيم (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغمائه وقيل بعدد السقيات) والمراد النافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء

إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فإن اعتبرنا عدد السقيات فعل قول التوزيع يجب خمسا العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأصل يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثر وان اعتبرنا المدة فعل قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقي بماء السماء أطول ولو سقى الزرع بماء السماء والنضح وجعل مقدار كل منهما وجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذا بالأسوأ وقيل نصف العشر لأن الأصل

(قوله أو دولاب) هو فارسي معرب ويقال له المتجنون والدالية قاله الجوهري فعطف الدالية بعده مرادف<sup>(١)</sup> وقيل الدالية البكرة وقيل غير ذلك وسيمت دالية لأنه تدل إلى الماء لتخرجه من الأسفل إلى الأعلى والناعورة ما يدريه الماء بنفسه ومن الناضح الآلة المعروفة بالشانوف (قوله نصفه) ولا يتكرر بتكرار السنين كالعشر وشارك التقود بدوامها وإنما لم يسقط النصف كما في المملوكة لكثرة مؤنة الخلف غالبا ولأن القوت ضروري (قوله والقنوات كالطير) ومثلها الجسور المعروفة وإن احتاجت للإصلاح كثيرا (قوله عيش الزرع) أي مدته بقائه كما يأتي (قوله أخذا بالأسوأ) أي لتلازم التحكم ولأن الأصل عدم زيادة أحدهما وخرج بقوله وجعل مقدار كل منهما ما لو علم كثرة أحدهما وجهلت عينه فالواجب دون العشر وفوق نصفه فيجب إخراج جزء متمول زائد على نصف العشر ويوقف ما زاد إلى تبين الحال (قوله وبدو الصلاح إلخ) سواء تأخر قليلا أو كثيرا حيث أخذ العام وعلى ذلك في البستان الواحد كما يحته البرلسي وفيه نظر فحرره

(قول المتن أو دولاب) عبارة الإنسوي هو فارسي معرب ويسمى أيضا المتجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية هي البكرة وقيل جذع قصير يندس أحد طرفيه فيعرف الآخر الماء وسيمت دالية لأنها تدل إلى الماء لتخرجه (فائدة) السبح هو الجاري على وجه الأرض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قول الشارح وهو ما يدريه إلخ) كأنه على هذا يرى أن الدولاب ما يدريه الشخص على فم البئر أو نحو ذلك (قول الشارح والسانية) يقال سنت الناقة وكذا السحاب يستوي إذا سقت (قول المتن والقنوات كالطير) علل ذلك بأنها إنما تحفر لإصلاح التربة فإذا تهيأت وصل ماء النهر إليها بعد الأخرى بخلاف السقي بالنضح وقال البيهقي إن كانت تنهار كثيرا ويحتاج إلى استحداث حفر المرة بعد المرة فنصف العشر وإن لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسحها في بعض الأوقات فالعشر (قول المتن ففي قول يعتر هو والأظهر يقسط) قال في المحررهما كالتولين في تنوع الماشية (قول الشارح ويعبر عن الأول إلخ) أي لأن العيش هو مدة الإقامة (فروع) لو كان انتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو والزيادة مساويا لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قول الشارح يجب خمسا العشر) جملة ذلك ثلاث أخماس العشر ونصف خمسة (قول الشارح كما لا يشترط إلخ) عبارة الأذرعى ويشترط بدو الاشتداد (قول الشارح وبدو الصلاح

براءة الذمة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقي بما عني أنشأ الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأه قاصدا السقي بأحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثالث يستصحب حكم ما قصده ولو اختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقى المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في المهذب فإن اتجه الساعي حلفه وهذه العين مستحبة بالاتفاق لأن قوله لا يتخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بماء السماء وآخر مسقى بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نصابا ضم أحدهما إلى الآخر تمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر وضم في شرح المهذب إلى الزرع في ذلك الثمر (ونجيب) الزكاة فيما تقدم (بدو صلاح إلخ) لأنه حيث ثمره كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصر (واشتداد الحب) لأنه حيث ثمره طعام وهو قبل ذلك قبل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في الثمر وبدو الصلاح

في بعضه كبذره في الجميع قال في شرح المذهب واشتداد بعض الحب كاشتداد كله وسيأتي في باب الأصول والثمار قوله وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السوداء وأسقط قول المحرر هنا تفريعا على بدو صلاح حتى لو اشترى أو ورث نخيلا مشرة وبدا صلاحه عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لعدم تفرعه وليس المراد بوجود الزكاة بما ذكر وجوب الإخراج في الحال بل المراد انعقاد سبب وجوب إخراج الثمر والزبيب والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتنمر ويترقب لم يجزئه ولو أخذ الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جداد الثمر وتجفيفه وحصاد الحب وتصفيته

من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (ويمن غرض الثمن) الذي يجب الزكاة فيه (إذا بدا صلاحه على مالكم) لأخذه <sup>عليه</sup> بخرصه في حديث عتاب ابن أسيد المتقدم أول الباب فيطوب الخارص بكل نخلة ويقدر عليها طبائهم ثمرا ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقى بموان اتعد النوع جاز أن يخرص الجميع رطباً ثمراً (والمشهور إدخال جميعه في الخرص) وفي قول قديم وجديد ترك للمالك ثمرة غلة أو نخلات يأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وأله يكلى خارصه) واحداً لأن الخرص ينشأ عن اجتihad وفي قول لا بد من اثنين لأنه تقدير للمال فيشبه التقويم وقطع بعضهم بالأول (وضرطه) واحداً كان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الحرية والذكورة

وسيأتي ما فيه ومراد الشارح بذكر كلام المصنف في بدو صلاح بدوه من حيث هو إذ ليس هنا غير متلون فثأمل (قوله حتى لو اشترى) أي شراء بلا خيار للمشتري بدليل ما بعده ولو لم يبق للملك للمشتري وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت إليه وكذا لو كان الخيار للبائع وحده فلو كان لهما وقف فمن ثم للملك وجبت عليه وتعلق الزكاة عيب حادث يمنع الرد فإن أخرجهما من غيره فله الرد ولو اشتراها بشرط القطع قبلها صلاحها قبله حرم القطع لتعلق الزكاة به ولو كان للمشتري من لا تنزعه الزكاة نحو مكاتب وبدا صلاح حبيطة فلا زكاة على أحد (قوله لم يقع الموقع) أي لفساد القبض وإن تقرر أو تزيب عنده فيجب عليه رده أو بدله إن تلف قال شيخنا ولأنه ليس هو الواجب ولا مستملا عليه وبهذا فارق أجزاء تبر فيه قدر الواجب وأجزاء زرع في سنبله أعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر أو فقير لأشغاله على الواجب ويكون نحو اثنين متبرعا به خلافا لما نقله ابن حجر عن بعضهم (قوله غرض) والغرض هو القول بغرض علم بل بالظن والخبر (قوله الثمن) هو بالمثلثة الشامل للثمن والنخل ولو من نخيل البصرة على المتمد سواء جمع أنواعه أو نوع منه على المتمد ولا يتوقف على بدو صلاح بقية الأنواع (قوله يكلى خارص واحد) ولو أحد للتشريكين إن وجدت فيه الشروط الآتية (قوله في الرواية) قيد به لئلا يتكرر مع ما بعده وبشرط أيضاً كونه ناطقاً بصيرا كالإشرح شيخنا وظاهره عدم اعتبار السماع وظاهر قوله إنه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فلو أجمع (قوله من الخارص) أي إن نوى إليه التضمين من الإمام أو الساعي ولا فهما المختبران (قوله وقبول المالك) هو المتمد فورا ولو بنائبه كولي المصجر (قوله أو ضمنه فلم يقبل) وكذا لو قبل وهو معسر أو تبين عساره لفساد التضمين حيث لا يقول التضمين أن يقول ضمنك لياه بكذا أو أخذه بكذا ثمراً أو أقرضك نصيب الفقراء من الرطب بما يجيء منه من الثمر ولو تلف بغير إيلانه بعد التضمين فلا شيء عليه ولو أتلفه قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطباً بقيمتها لا بملئها وفارق الماشية كما مر لأنها أتفع بدها ونسلها ونحو ذلك

في بعضه كبذره في الجميع) قضية إطلاقه كثيرة أن الحكم كذلك وإن تأخر إدراك بعضها بسبب اختلاف جهات الأرض أو أنواع الثمار أي إذا كان الضم ثابتاً بأن يكون أنواعاً من الثمار وأجد وهو ظاهر لا مانع من القول به إلا أنه هل يخص ذلك بالبستان الواحد بل بالتين نعم (قول الشارح وفي غيره بأن يأخذ) لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر أنها بما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو صلاح من حيث هو (قول المن غرض الثمن) هو في اللغة القول بغرض علم بل بالظن والخبر ومنه قوله تعالى: ﴿فقل الخراصون﴾ وفي الإصطلاح الشرعي حرر ما يجيء على النخل أو العنب ثمراً وزيباً والمراد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قول الشارح جاز أن يخرص إنغ) أي يخرص كل نخلة رطباً ثمراً يقدر الجميع ثمراً هذا مراده قطعاً كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قول الشارح في الرواية) إنما قال في الرواية لقول المتن بعد وكذا إنغ (قول المن وقبول المالك) والظاهر اشتراط الفور .

في الأصح) هو منى على الاكتفاء بواحد فإن اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا مقابل الأصح (فإذا غرض فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويعبر في ذمة المالك ثم الزبيب ليخرجهما بعد جفافه وبشرط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصرع) من الخارص (بضمينه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمين (على المذهب) فإن لم يضمه أو ضمنه فلم يقبل المالك بنى حق الفقراء على ما كان (وقيل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج إلى تضمينه من الخارص بل نفس الخرص تضمين وهذا أحد وجهي



الطريقة الثانية وثانيهما أنه لا بد من تضمين الخارص وعلى هذا قال الإمام الذي أمانته لا يحتاج إلى قبول المالك ومقابل الأظهر أن حق الفقراء لا ينقطع عن عين التمر بخرصه وتضمين الخارص وقبول المالك له لغو بل يبقى حقهم على ما كان وقائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العمري الأول قول التضمين وعليه قال (إلا إذا ضمن) أي المالك (جاء تصرفه في جميع الخروص ويحرم غيره) أما قبل الخرص فنفي التبدل لا يجوز له أن يأكل شيئاً ولا أن يتصرف في شيء فإن لم يبعث الحارص حارصاً لم يكن حارصاً كما قيل لكل عدلين يحرسان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لأنه

لا يمكن الوقوف على قدره  
لاستتاره (ولو ادعى)  
المالك (هلاك الخروص)  
كله أو بعضه (بسبب)  
غنى كسرة أو ظاهر  
عرف كالبرد والنهب  
والجراد ونزول المسكر  
وانهم في الهلاك به (صدق)  
يضمنه) وإن لم يثبت ذلك  
صدق بلا بين (فإن لم  
يعرف الظاهر طوالب  
بيته) بوقوعه (على  
الصحيح) لإمكانها (ثم  
يصدق يضمنه في الهلاك  
به) والثاني يصدق يضمنه  
بلا بينة لأنه مؤثر شرعا  
والبين فيما ذكر مستحبة  
وقيل واجبة ولو انقصر  
على دعوى الهلاك قال  
الرأي فالمفهوم من كلام  
الأصحاب بقوله مع البين  
حملا على وجه ينفي عن  
البينة قال في شرح المهذب  
وهو كما قال الرأسي ولو  
قال هلك بحريق وقع في  
الجرن وعلمنا أنه لم يقع في  
الجرن حريق لم يبال  
بكلامه (ولو ادعى حيف  
الحارص) فيما خرصه (أو

قوله) ولا أن يتصرف في شيء) أي معين كما يأتي ومثله الزرع بعد اشتداده هذا ما في شرح الروض وغيره وفي  
ابن شعبة جواز التصرف في قدر نصيبه ومشى عليه العلامة ابن عبد الحق وواقفه شيخنا أخذاً مما ساق في آخر  
الكتاب (قوله فإن لم يبعث الحارص حارصاً) أو لم يكن حارصاً كما قيل لكل عدلين يحرسان عليه وانظر ما معنى  
هذا التحريم وهل يحتاج إلى تضمين وغيره بما تقدم (قوله طوالب بيته) أي وجوباً قاله شيخنا فراجع مع أن البين  
مستحبة على المصنف كما ذكره الشارح (قوله قال الرأسي إلخ) هو المصنف (قوله غلظه) ذكر بالطاء المهملة  
المشافة وهو غير صحيح في اللغة لأن العرب تقول غلط في كلامه وغلث بالثناة في الحساب فما ذكره المصنف  
مخالفة له (قوله المصنف) وهو الذي انقصر عليه قبل ولو لم يدع غلطا بل قال وجده منكبا صدق إذ لا تكذيب  
مع استحسان الطلب (قوله أصحهما يقبل) هو المصنف (قوله قبل في الأصح) المصنف خلافاً للآتي في الشارح .

(قول الشارح ومقابل الأظهر إلخ) أعمره هنا لأن قوله ويشترط إلخ مفرغ على الأظهر خاصة وتوجيه مقابل  
الأظهر أن الخرص ظن وتضمن وتوجيه مقابل المذهب أن هذه معاوضة على خلاف الأصل لأن بيع الربط بالقر  
ممتنع ولكن شرعت للضرورة فلو اشترط اللفظ لتأكد شبه البيع وتوسط الإمام بشرط التضمن دون القبول  
قال البغوي وطريقه أن يقول ضمنتك نصيب الفقراء من الربط بما يجيء منه من القر (قول الشارح بل يبقى  
إلخ) أي لأن الخرص ظن وتضمن فلا يمكن نقل حقهم إلى ذمة المالك قال الرأسي رحمه الله والقولان مبنيان على  
التعلق بالعين فإن قلنا إن حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقهم من العين وينتقل إليها وهو كما بينا (قوله  
المن فإذا ضمن) قال الأسنوي فإن لم يضمن أو جعلناه عورة نفذ التصرف فيما عند مقدار الزكاة وسيأتي  
الكلام على بيع المال الزكوي قبل الصيام إن شاء الله تعالى ولو أنفك الملك التمر قبل الخرص ضمن حصه الفقراء  
ربطاً (قول المن في جميع الخروص يباع) ظاهر هذا ولو كان معسراً وفيه نظر ثم هذا ليس بكفره من الضمان إذ  
لو تلف شيء عليه (قول الشارح) أما قبل الخرص أي بعد بدو الإصلاح وأما قبله فلا حق للفقراء فيه وله  
التصرف كيف شاء ثم لا يخفى أن الزرع لا يخرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتبع على المالك الأكل  
والتصرف وحيث لم يثبت اجتباب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قول الشارح  
ولا أن يتصرف في شيء إلخ) معين كالمهمات وأما التصرف فيما عند قدر الزكاة فباعتبار أنه نافذ كذا جاز فيما  
يظهر ووقيل في شرح الروض خلاف هذا فليراجع (قول الشارح) هذا ينفذ الذي عرف هو وعمومه لا  
يختلف فيه لا نقاء التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعة الذي سلكه رحمه الله  
مخلص من الإشكال وأجاب بعضهم عن الإشكال بأن الدار بما دعوا الموم الكثرة (قول المن) غلظه تقول العرب غلظ  
في منطقة وغلث في الحساب أي بالطاء (قول المن قبل في الأصح) لأن الكيل يقين والخرص تخمين والمالك أمين  
فوجب الرجوع إليه بالنظر في كلام الشارح إلخ تعلم أن محل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قول الشارح  
هو صادق) كأنه يريد بهذا الاعتراض على النجاس على أن عبارته تقتضي جريان خلاف في القدر الزائد

غلظه) فيه (بما بعد لم يقبل) وعبرة الروضة كأصلها في الأولى لم يلتفت إليه كالأدعي ميل الحارص أو كذب الشاهد لا يقبل إلا ببينة في الثانية لم يقبل في حط  
جميعه وفي حط المختل منه وجهان أصحهما يقبل (أو يحصل) بفتح الميم (قبل في الأصح) هو صادق بما في الروضة كأصلها أنه إن كان فوق ما يقع بين الكيلين  
كخمسة أو سق في مائة قبل فإن أهم حلف أي استصحاباً وقيل وجوباً كما ذكره في شرح المهذب وإن كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كسق في مائة وأدعاه بعد  
الكيلين فوجهان أحدهما لا يحط لأحتمال أن النقص وقع في الكيل ولو قيل ثانياً لو في الثاني يحط لأن الكيل يقين والخرص تخمين فالإحالة عليه أولى وزاد قلت

هذا أقوى وصحيح إمام الحرمين الأول كذا قال في شرح المهذب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصحها ما يدل والثاني ويوافقه تصحيح المحرر وفي شرح المهذب تصوير الإمام المسألة بعد فوات عن المخروص أي فإن بقي أعيد كيومه عمل ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين قدر المسموع دعواه .

### [باب زكاة النقد]

أي الذهب والفضة مضروباً أو غير مضروب (نصاب الفضة ما كان درهم وعشرون مثقالاً يوزن مكهوز كانهما ربع عشر) في النصاب

### [باب زكاة النقد]

خلافاً لآقي في الشارح .

هو مصدر معناه لفة الإعطاء حالاً ثم أطلق على المتقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على المضروب وحده (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال فيبلغ للفقراء مثقالاً كاملاً ويصير شريكاً لهم فيه ثم يبيعونه لأجنبي ويقسمون ثمنه أو يبيعهم للزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره للشخص شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة وحصلته قبل ذلك أمانة معهم (قوله والدرهم ستة دنانير) وهو نصف مجموع الدرهم الطبري الذي هو أربعة دنانير والبقلي الذي هو ثمانية دنانير لأنهم جمعوا هاتيه قسمهما نصفين ولو كانت كلها طرية لنقص النصاب أو بغلبة لزاد قال الأذعري وغيره ويجب أن يعتقد أن الدرهم كان كذلك أي ستة دنانير في زمنه (قوله) وزمن خلفاه فالجمع والقسمه سابقان على ذلك لكن ذكر الرافعي أن الجميع والقسمة كانا في زمن عمر رضي الله عنه أو في زمن بني أمية وعليه فيجاء بأن الإجماع انتقد على ما قاله الفقهاء فاعمل النصاب كان مائة من كل من الدرهمين أو أنهم علموا ذلك من فحوى كلامه (قوله) فتأمل والدانق ثمان حبات وخمسة حبة والدرهم ستة أمثاله وهو بخمسون حبة وخمسة حبة بحسب الشعر كما يأتي قال بعضهم ودرهم الإسلام المشهور الآن ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس من قيراط بقراربط الوقت (قوله) والمثقال (إخ) قال السبكي وغيره ومقدره لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنان وسبعون شعرة معتدلة تقطع من طرفها ما دق وطال ونصاب الذهب الأشرقي القابض خمسة وعشرون وسبعان وتسع ويقاس به غيره (قوله ولو نقص (إخ) أي فالنصاب بتعديد (قوله المغشوش) ويكره إمساكه ويحرم التعامل به إن لم يكن كدرهم البلد ويكره الضرب على سكة الإمام ما لم يزد غشه ولا يحرم (قوله خالصاً) أي وجوباً في نحو رطل محجور وقيد الإنسان بما إذا كانت قيمة السبك دون قيمة الفضة وما لا إليه شيخنا ولا بد أن يكون الخالص هو الواجب بقينا أو بقول خيرين ويقبل علم المالك يمينه ولا يكتفى اجتياحه ويقع الفضة تطوعاً علمه أو لا ولا يجزئ الرديء عن الجيد ولا للمكسر عن الصحيح ويفسد القبض ويجب الرد إن بقي والا أخرج قدر التفاتر ويعرف بتقوم المخرج بالأخر صحيحاً ومعياً وفارق الثمر فيما مر لاشتتاله هنا على عين الواجب وبكامل الأنواع وبعضها ويخرج من كل نوع بقسطه إن تيسر والا فالوسط كما مر في المعشرات (قوله زكي الأكمل) فيقع الزائد على الواجب تطوعاً وهذا في غير ولو نحو محجور فيجب فيه التمييز على ما مر .

على ما يقع بين الكلين مع أنه يقبل جزماً (قوله الشارح وزاد قلت (إخ) يرجع لقوله في الروضة .

### [باب زكاة النقد (إخ)]

النقد في اللغة الإعطاء ثم استعمل في المعطى من إطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل الغرض فيشمل غير المضروب (قوله المتن وزكاهما (إخ) قال الصبيري ربما أفتيت بجواز إخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الروياني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قوله الشارح والأوقية (إخ) عبارة الأسنوي وكانت الأوقية في عصر رسول الله (ص) أربعين درهماً (قوله الشارح بالنصوص) هذا يفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله الشارح والمثقال (إخ) هو اثنان وسبعون شعرة معتدلة والدرهم

وما زاد عليه ولا زكاة فيما  
دونه قال (ص) : ليس

فيما دون خمس أواق من  
الورق صدقة (إخ) رواه  
الشيخان مسلم  
والبخاري (إخ) وأواق  
كجوار وإذا نطق بباله  
تشدد وتخفف وروى  
البخاري في حديث أبي  
بكر في كتابه السابق ذكره  
في زكاة الحيوان وفي الرقة  
ربع العشر والرقة والورق  
الفضة والماء عوض من  
الواو والأوقية بضم الفزة  
وتشديد الهاء أربعون  
درهماً قال في شرح المهذب  
بالنصوص المشهورة  
وإجماع المسلمين قال  
وروى أبو داود وغيره  
بإسناد صحيح أو حسن  
عن علي بن النسي (ص) :  
« أنه قال ليس في أقل من  
عشرين ديناراً شيء وفي  
عشرين نصف دينار  
وقوله يوزن مكة استدلوا  
عليه بحديث المكيال  
مكيال أهل المدينة  
والوزن وزن مكة »  
(إخ) أبو داود والنسائي  
بإسناد صحيح والدرهم  
ستة دنانير والمثقال درهم  
وثلاثة أسباع فكل عشرة

درهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وإن راجح رواج الثام ولو نقص في ميزان وتم في آخر فالصحيح لا زكاة ولا يكمل نصاب أحد التقديين بالأخر (ولاشيء في المغشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصيباً) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أخرج من المغشوش ما يعلم اشتتاله على خالص بقدر الواجب ولو اختلط منهما بأن أيهما صاغ صاغ منهما الإناء (وجعل أكثرهما زكي الأكثر فيها وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً من أحد هاستائة ومن

الآخر أربعمائة زكى ستمائة ذهباً و ستمائة فضة (أو مقي) بينهما بالتار قال في البسيط يحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه (ويزكى الحرم من حل) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء جمع حل يفتح الحاء وسكون اللام (وغیره) بالحر (لا المباح في الأظهر) الخلاف مبنى على أن الزكاة في النقد

لجوهره أو للاستفاه

عن الانتفاع به فتجب

في المباح على الأول

دون الثاني (فحسن

الحرم الإناء) من الذهب

أو الفضة للرجل والمرأة

وهو محرم لعينه (والسوار

والخف) بفتح الحاء

(لبس الرجل) بباء

يقصده باقتضاهما فهما

محرمان بالقصد (فلو اتخذا

سواراً) مثلاً (بلا قصد أو

بقصد إيجازته لمن له

استعماله فلا زكاة) فيه

(في الأصح) الانتفاء

القصد الحرم والثاني ينظر

في الأول إلى أنه ليس له

كسبه في الثانية إلى أنه ممة

للنساء ولو اتخذ لغيره فلا

زكاة جزماً ولو قصد كثره

ففيه الزكاة جزماً عند

الجمهور وحكى الإمام

فيه خلافاً (وكذا لو

انكسر الحل) لمن له لبسه

بحيث يتمتع الاستعمال

(وقصد إصلاحه) لازكاة

فيه في الأصح للدوام

صورته وقصد إصلاحه

والثاني فيه الزكاة لتصل

استعماله ولو لم يقبل

الإصلاح بأن احتاج في

استعماله إلى سبك

وصوغ فتجب فيه الزكاة

وأول القول وقت

الانكسار وكذا لو قيل

(قوله بالتار) ويجوز بالماء كأن يضع فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم فضة ويعلم كذلك ثم يضع المخلوط فالأقرب إلى إحدى العلامتين هو الأكثر وهذا الطريق ممكن فيما إذا جهل فيه وزن كل منهما وفي المعلوم طريق آخر وهو أن يضع في الماء ستمائة ذهباً وأربعمائة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ذلك ويعلم ثم يضع المخلوط فأى العلامتين وصل إليها فالأكثر منه وهذا أصح ولو تعلم التمييز وجب الإخراج مع الاحتياط ولم يؤخر الإخراج على الفور ويختار التأخير لوجود آلة السبك إذا لم تستمر ومؤنة السبك ونحوه على المالك (قوله بالحر) فقصير راجع للحل دفع بذلك إرادة المكروه للزام عليها القطع بوجوب الزكاة فيه مع أن فيه وجهين الأصح منهما الوجوب كذا قالوا ويمكن دفع ذلك بأن يقر بالرفع ويرجع الخلاف بقوله في الأظهر إليه كالمباح وكونه فيه تغلب الأظهر على الأصح أقل إيهاماً من دخول المكروه في المباح لمقابلته بالحرام أو من سكوت المصنف عن ذكره فتأمل وشيخ الإسلام تبع الشارح فقال وذكر المكروه من زباني (قوله لا المباح) أي إن علمه فلورث حلها ولم يعلم به حتى مضى حول وجبت زكاته على المعتد (قوله الإناء) نعم لو اشتراه ليجمعه حلها مباحاً ثم احتاج إلى استعماله فحبسه سنة لم تجب زكاته على المعتد من الحرم التصاوير التي تتخذها المرأة والزر كرش في غير لبسها (قوله والسوار الخ) والمختر في زكاة كل محرم لعينه كالإناء عينه وإن زادت قيمته فيخرج ربع عشرة من غيره من نوعه أو منه يكسره أو مشاعاً والمختر في الحرم بالقصد كما في زكاة الحل لنحو لبس أو كثر أكثر الأمرين من قيمته وعينه كذا في العباب واعتمده شيخنا ولا يكسر هنا لأنه ضرر وفي تسليمه للباسي أو غير من المستحقين ما مر (قوله فلو اتخذ) أي الرجل ولو حكماً (قوله أو بقصد إيجازته) أي ولو بعد قصد لبسه على الأرجح من وجهين وإن قصد بالإجارة التجارة إذ لا حرمة حيث فعله أن القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه (قوله لمن له لبسه) لو قال للذي لا زكاة عليه كان أولى (قوله وقصد كثره) أي بعد علمه بانكساره فلو مضى حول بعد كسره وقيل علمه فلا زكاة فيه وفارق هذا ما مر بدوام الإباحة هنا بخلاف ذلك ابتداء ملكه فتأمل (قوله أوجعهما الوجوب) هو للمعتد نعم لو قصد حين علمه إصلاحه فلا زكاة فالمختر في غير اتخاذ قصد المبيع وفيه عدم قصد الحرم (قوله يحرم على الرجل) ومثله الخشن (قوله والأتملة)

بحسن شعيرة وخمسة شعيرة وهي ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والثلقال لم يختلف قدره جاهلية ولا إسلاماً بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره <sup>١</sup> والصدرا الأول بالدرهم البطل وهو ثمان دنانير والطبري وهو نصفهما فجعلهما وقسما درهمين قيل فعل ذلك في زمن بنى أمية وأجمع أهل البصر عليه كذا في شرح البهجة نفعلا عن الشافعي وهو مشكل من حيث إن الدرهم وردت في الحديث فكيف تنصرف إلى غير المتعامل به في زمنه <sup>٢</sup> (قول المتن لعن الحرم) منه أيضاً التصاوير التي تتخذها المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول المتن فلو اتخذ) بأن جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة في المسئلتين لازكاة عليها فاعلة لأن القرينة تنصرف إلى الاستعمال الجائر وإن جعل فاعلة الشخص أفادت ثبوت الخلاف فيها كالرجل قال الاستوى وهو متجه أهد أقول بل المتجه الأول وهو ظاهر العبارة لا جرم صرح في الخبر بالرجل (قول المتن فلا زكاة في الأصح) علل ذلك في الأولى بأن الزكاة إنما تجب في المال الثابت والثقة غير نام بنفسه وإنما التحقق بالثابتات لكونه مهياً للإخراج فيما يعود نفعه بالصياغة بطل هذا التبرؤ (قول الشارح وأول وقت الحول الانكسار) هو كذلك في المسئلتين بعد (قول الشارح في الحديث الشريف وحرم على ذكورها) وقيل عليه الفضة (قول الشارح فيجوز اتخاذها) يجوز

الإصلاح قصد كثره ولو لم يقصد شيفانو جهان وقيل قولان أن أوجعهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يتم الاستعمال فلا تبرؤ (ويحرم على الرجل حل الذهب) قال <sup>٣</sup> : وأحل الذهب والخير لإثباته وحرم على ذكورها (صححه الترمذي) (لا الألف والأتملة) بتثنية الميم والمزة (والسن) فيجوز اتخاذها

لمن قطع أنفه أو أذنه أو قلعت سنه (لا الأصم) فلا يجوز اتخاذها الأصل في ذلك أن عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لما كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فأتى عليه فأمره النبي ﷺ : « فاقطع أنفا من ذهب » [رواه أبو داود والنسائي والترمذي] وقيل على الألف الأعملة والسن وتجويز الثلاثة من الفضة أولى والفرق بين الأعملة والأصم أنها تعمل بخلاف الأصم واليد فلا يجوز اتخاذها من

ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه أنه يجوز (ويجوز من الحاتم) من ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الإمام لا يعد تشبيه القليل منه بالفضة الصغيرة في الإناء وعبر بتطويق الحاتم بأسنانه وفرق الرافعي بأن الحاتم أكرم للشخص من الإناء واستعماله آدم (ويحل له من الفضة الحاتم) لأنه **كأنه** : « فاقطع خاتما من فضة » [رواه الشيخان] (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والدرع والخف وأطراف السهام لأن ذلك يفيظ الكفار (ما لا يلبس كالسرج واللبانج والركاب والقفز وبرة الناقة إلى الأصم) والثاني يلحقه بالأول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية آتية الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس

لها للجنس فيشمل ما عدا الأسافل لأنها لا تعمل ولذلك يمنع الكل في الأصم الأثمل ولأم السن للجنس أيضا (قوله لا الأصم) أي للرجل وكذا المرأة على ما اعتلده شيخنا خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وصرح عبارة المنيع (قوله الحاتم) فيجوز لبسه بل يسن وكونه في خنصر اليمين أفضل وله الحتم به لو نقش عليه اسمه مثلاً ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فضة داخل الكف والعبرة في قدره وعدده ومحله بعبادة أمثاله ففي الفقيه الخنصر وجده وفي العالمي نحو الإبهام معه وخرج به الحتم فيحرم وكن نقش خاتمته **عنه** كما قاله بعض المحدثين محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى ومتى خالف عادة أمثاله كره أو حرم وتلزمه الركاكة فيها وله اتخاذ خواتم متعددة ليلبس كل بعض منها في وقت ولا زكاة فيها حيث لا لبس منها أكثر من عادته أو قصد ذلك وجهت الركاكة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره (قوله وحلية آلات الحرب) محل للرجل من الفضة فقط ولو غير مقال ومنها قال الشارح السهام والدرع والخف وكذا الخوذة والبيضة والحرية قال شيخنا والتحلية قطع كالصفائح تسم على الآلات غير مضروبة ومحل بالنقد المضروب إن جعل لها عرى ولا فلا محل ونجس زكاتها ومحل بالقوة أيضا على المعتمد وإن حصل منها شيء بالعرض على النار (قوله والمنطقة) أي محل للرجل فقط وكذا تحلية التاج للمرأة لا للرجل على المعتمد وفارق المنطقة لأن فيها تشبيها وتقوية للبدن نعم يرد حل الحق ويحرم على الرجل والمرأة تحلية سكنين المهنه والمقلعة والمرأة بكسر الميم والدواة والمقراض (قوله كالسرج واللبانج والركاب) وبرة البعير واللبب والقلادة وتعبيره بالسرج فيفيد أن محل الخلاف فيما يتعلق بالخيول بخلاف البغال والحمر فيحرم جزء ما به صرح العلامة البرلسي (قوله ولها لبس) أي لا أفراس ولا غنم كمرتبة ولخاف كما قاله القزويني فيحرم على من المعتمد (قوله وكذا النعل) ومثله التاج كما مر وإن لم يكن من عادة أمثاله ومثل المرأة الصبي غير البالغ على المعتمد (قوله ما ليسج بهما) ومثله المزركش فلها لبس لا أفراسه ولا التدر به ويجوز لبس العصابة للرصعة بالنقد وإن كثرت ولا زكاة فيها وقيد شيخنا بالمخاض ولو لم يغيرها كما يأتي في باب الإجارة ولا فلا يجوز ونجس زكاتها كما مر في التحلية بها (قوله تحريم المبالغة) ويكره السرف بالمبالغة قاله الخطيب واستظهره ابن حجر وبعه شيخنا الرمل بل استوجه الإباحة فيه وقال شيخنا الزهادي بالحرمة كالمبالغة ولو اتخذت حلياً متعدد ألقه ما مر في الحاتم ومتى حرم أو كره وجهت كافة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد (قوله وجواز تحلية المصحف بفضة) وكذا كتاباته واعتمد شيخنا كراهة شيخنا الرمل جواز كتابته بالذهب للرجل والمرأة كما قاله الغزالي وقياسه أن التحلية كذلك وكلام المصنف بخلافه في الرجل

أيضا شديداً به إذ امرت ثم كل ما جاز بالذهب فهو بالفضة أجوز كما سنبه عليه الشارح (قول الشارح كانت الواقعة عنده) يعني بين الأوس والخزرج قال الشاعر :

\* إن الكلاب ماؤنا فليحله \*

(قول الشارح فلا يجوز) أشار بالفاء إلى أن هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الأنسوي ومسئلة الفضة لا تنوع من الكتاب (قول الشارح وقال الإمام) هو مقابل الصحيح (قول الحق ويحل من الفضة الحاتم) بل هو سنة للرجل وأن يكون في اليمين وأن يجعل فضة ما يلي كتفه (قول الحق في الأصم) يستثنى البغال والحمر فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لأنها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونبه الرافعي على أن الكثير من الأصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول الحق والممن والأصم تحريم المبالغة) محل مقابله بالقياس على الحل

لها التشبه بهم وإن جاز لها الحاز به بآلة الحرب في الجملة (ولها لبس أنواع حل من الذهب والفضة) كالطوق والحجم والسوار والخلخال وكذا النعل وقيل لا للسرف (وكذا ما ليسج بهما) لها لبس (في الأصم) والثاني لا لما فيه من السرف والخيلاء (والأصم تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (كخلخال وزنه مائتا دينار وكذا إسرار) أي الرجل (في آلة الحرب) فإنه يحرم في الأصم (و) الأصم (جواز تحلية المصحف بفضة)

للرجل والمرأة (وكذا للمرأة بذهب) لا للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما ولا يجوز تحلية سائر الكسب قطعاً (وشرط أن كذا النقد الحول)

لحديث أبي داود وغيره لا  
زكاة في مال حتى يحول  
عليه الحول (ولا زكاة في  
سائر الجواهر كالزئفر  
والياقوت لعدم ورودها في  
ذلك (باب زكاة  
المعدن والركاز  
والتجارة) (من  
استخرج ذهباً أو فضة من  
معدن) أي مكان خلقه الله

فيه موات أو ملك له كما  
ذكره في شرح المذهب عن  
الأصحاب ويسمى  
المستخرج معدناً أيضاً كما  
في الترجمة (فرومه ربع  
عشره) للملك إياه كأي غير  
المعدن لتشمول الأدلة  
(وأي فصول الخمس)  
كأن كان بجماع الخفاء في  
الأرض (وأي قول إن  
حصل بذهب) بأن احتاج  
إلى الطحن والمعالجة بالنار  
(فربع عشره واللام أي  
بأن حصل بلا تعب بأن  
استغنى عنها (فالمخمس)

كما اختلف الواجب في  
المسقى بالمطر والمسقى  
بالنضح (ويشترط النصاب  
لا الحول على المذهب  
فيهما) وقيل في اشتراط كل  
منهما قولان كذا في أصل  
الروضة والفرق بينهما على  
الأول أن ما دون النصاب  
لا يحصل للمواصلة والحول  
إنما اشترط للتمكن من  
تنمية المال والمستخرج من  
المعدن نماء في نفسه وطريق  
الاختلاف في النصاب مفرع

بالذهب وأقره شيخنا في شرحه فراجع وحرر وجلد المصحف ولو منفصلاً وكيسه مثله وكذا اللوح والعلاقة  
بخلاف الكريسي والتفسير إن حرم منه فكالمصحف والأقلاً يحل ومنه يؤخذ أن المراد بالمصحف ما حرم منه  
وإن لم يسم مصحفاً ومنه يؤخذ أيضاً حرمة تحلية التمام وفي ابن حجر ما يقتضي الجواز فيها (قوله وكذا  
للمرأة) ومثلها الصبي فيحل لهما تحلية المصحف بالذهب والفضة (قوله الثاني) (إخ) صريح كلامه أن الخلاف  
راجع لجميع ما قبله فهذان وجهان مطلقان في مقابلة الأصح الفصل فتأمل (قوله سائر الكسب) أي يحرم  
تحليتها ولو للمرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومثلها الكعبة وقبر النبي ﷺ وكذا بقية الأنبياء  
فيحرم تحليتها ولو تمويهاً ويحرم تزئينا بالفتنديل من النقد ويطل وقفها إلا إن احتج إليها كالوقوف على تزويق  
المساجد (قوله الحول) ولا ينقطع بفضه لغيره كما قاله شيخنا الحول وفي المجموع أن الذهب إذا صدأ لا يحرم  
استعماله وحمله شيخنا الحول على صدأ يحصل منه شيء بعرضه على النار كالموه ينحو نحاس .

### [باب زكاة المعدن والركاز والتجارة]

قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الدال وكسرهما اسم للمحل ولما يخرج من عدن بمعنى أقام وقيل  
الأول للأول والثاني للثاني وجميع معه الركاز لشماس كنه له في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفى أو بمعنى  
غرز ومعهما التجارة لأعتبارها بأخر الحول فقط لا بجمعه وأخرها عن النقد لتعلقها به ولأنها راجعة إليه  
(قوله من استخرج) أي من أهل الزكاة لا مكاتب وذمى وعبد ولكل أعده نقداً ومنع الذمى منه بدارنا وما  
أعده العبد فلسيده فعليه زكاته والمريض بينهما أو لذى الثوبة (قوله من معدن) أي من غير دار الحرب لأن  
الأنموذ منها غنيمة لأخذ (قوله للملك) فيجب الإخراج به على ما يأتي (قوله وطريق) (إخ) فيه اعتراض على  
كلام المصنف فتأمل (قوله أن تتابع العمل) أي واتخذ المكان والمخرج وإن كان الأول عن ملكه وإلا

الذي لا سرف فيه إذا تعدد (قول الشارح والثاني الجواز لهما) على الإكرام وحل المنع لهما بأن الجهر ورد بدم  
ذلك (قول الشارح أيضاً والثاني الجواز والثالث المنع) بقابلان قول المتن وكذا للمرأة بذهب (قول الشارح  
ولا يجوز تحلية سائر الكسب) أي لا للمرأة ولا للرجل قال الأسنوي به تعلم أن العلة في تحلية المرأة للمصحف  
مركبة من الإكرام والتحل إذا لو كانت للإكرام فقط لجاز للرجل أو لتتحلية لحاز في الكتب قال وإذا جاز في  
المصحف جاز أيضاً في علاقته المنفصلة عنه وقيل لا .

### [باب زكاة المعدن]

(قول الشارح أي مكان) (إخ) سمى بذلك لإقامته ما خلق الله فيه يقال عدن عدن أقام ومنه جنات عدن  
لطول الإقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين ومنه أيضاً عدن للبلد المعروف لأن تبعاً كان يحبس فيها أصحاب  
الجرائم وقيل سمي معدناً لإقامة الناس عليه والركاز دفن الجاهلية سمي بذلك لأنه ركز في المكان أي غرز من قروهم  
ركزت الرمح وقيل ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ أي صوتاً خفياً والتجارة تغليب المال والتصرف  
فيه رجاء الربح والأصل في زكاة المعدن قوله تعالى ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ أي صوتاً خفياً والتجارة تغليب المال والتصرف  
الأرض ﴿وَالْحَدِيثُ أَنَّهُ ﷺ﴾ : أخذ من المعادن القليلة الصدقة ، وهي بقاف وباء مفتوحتين ناحية من  
الفرع بضم الفاء وإسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البحر ذات ثلج وزرع على أربع مراحل  
من المدينة (قول الشارح كما اختلف) (إخ) بجماع أن كلاماً مأخوذاً من الأرض (قول الشارح كذا في أصل الروضة  
(إخ) يشير إلى مخالفتها لما في الرافعي حيث قال إن أوجبنا ربع العشر فلا بد من النصاب وفي الحول قولان وإن  
أوجبنا الخمس فلا يعتبر الحول في النصاب قولان انتهى (قول الشارح مفرع على وجوب الخمس) أي فوجه  
عدم اشتراط القياس على الغنيمة بجماع أنه مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع العشر أي فوجه اشتراط  
الحول عموم أدلة الحول السابقة (قول المتن ويضم بعضه) (إخ) قال الرافعي رحمه الله لا يشترط أن يتألف في الدفعة

على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (إلى بعض) في النصاب (إن تتابع العمل

ولا يشترط في الضم (اتصال التيل على الجديد) لأن العادة تفرقه والقديم إن طال زمن الانقطاع لا يضم (وإذا قطع العمل بعذر) ثم عاد إليه (ضم) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم كامل ومن العذر إصلاح الآلات وهرب الأجراء والسفر والمرضى (والأى) أى وإن قطع العمل بغير عذر (فلا يضم الأول إلى الثانى) طال الزمان ثم قصر لإعراضه (ويضم الثانى إلى الأول) كما يضمه إلى ما ملكه بغير المعدن في إكمال النصاب) فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الأول ومائة وخمسين بالثانى فلا زكاة في الخمسين ونحوها في المائة والخمسين كما يجب فيها لو كان مالكا خمسين من غير المعدن ويتخذ الحول على المائتين من حين تمامهما إذا أخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنا عشر معدن نصابا

فوجب الزكاة فيها بنيتي  
على ثبوت الخلطة في غير  
المواشى والأظهر كما تقدم  
الثبوت فيه ووقت  
وجوب حق المعدن بناء  
على المذهب أن الحول لا  
يشترط فيه حصول التيل  
في يده ووقت الإخراج  
التخليص والتفتية من  
التراب والحجر فلو أخرج  
منه قبلهما لم يجزه  
ومؤتمنا على المالك ولا  
زكاة في غير الذهب

فلا ضم وإن تقارب المكان وكذا يقال في الركايز أيضا (قوله تفرقه) أى بفتح التاء والقاء وتشديد الراء  
المضمومة والقاف (قوله لإعراضه) نعم يتسامح بما اعتيد الاستراحة في مثله وإن طال لا بغيره وإن قصر (قوله  
والأظهر إخراج) عليه فيشترط اتحاد ما يمكن اتحاده كآلة ومكان حفظ وأجير (قوله لا يشترط فيه حصول  
التيل في يده) ظاهره وإن جده في ملكه فسقط ما قبله ولا يجب زكاة الأعوام الماضية إذا جده في ملكه  
كذا في البرلسي فانظره مع ما سياتى في قول الشارح ويملكه بالإحياء أى فتجب زكاته من وقته كما صرح به  
السبائلي فالوجه أن يراد بمحصله في يده دخوله في ملكه (قوله ووقت الإخراج) أى فلو تلف شيء قبله بلا  
تقصير سقط واجبه (قوله لم يجزه) أى لفساد القبض ويزم الساعى رده فإن ميزه أجزا ولا أجره له في تمييزه  
ويجب رد ما زاد ويرجع بما نقص ولو تلف في يده قبل تمييزه لزمه رد قيمته ويصدق فيها وتقدم الفرق بينه  
وبين الحجر والزيب (قوله لعدم الاشتراط) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله الجاهلية) ولو احتالا والمراد بها ما  
قبل بطلان نبينا محمد ﷺ : أو بعدها ولم تبلغه الدعوة فإن علم أنه دفعه بعد بلوغه وعاند فهو فيء  
ويستدل على كونه من دفين الجاهلية بوجوده في قبورهم أو خزائنهم أو قلاعهم أو موات كما سياتى فإن

والفضة من المستخرج من  
معدن وفي وجه شاذ يجب  
في كل مستخرج منه  
منطعما كان كالذهب  
والنحاس أو غيره  
كالكحل والياقوت (وقيل  
الركايز الخمس) رواه  
الشيخان من حديث أبى  
هريرة (بصرف مصرف  
الزكاة على المشهور) لأنه  
حق واجب الاستفادة من  
الأرض فأشبهه الواجب في  
التاجر والزروع والثاني  
بصرف مصرف خمس  
الفيء لأن الركايز مال  
جاهل حصل الظفر به من

الواحدة نصابا بل ما ناله بفضعات يضم لأنه هكذا يستخرج فأشبهه تلاحق الثار لكن الضابط في الثار أن تكون  
ثمار عام وهما ينظر بدله إلى العمل (قول الشارح لإعراضه) فإن الإعراض يصير الثانى ما آخر (قول المتن  
في إكمال النصاب) لو كان الأول نصابا ضم إليه الثانى بطريق الأولى (قول الشارح بناء على المذهب أن الحول  
إخراج ظاهره أن الحكم كذلك ولو جده في ملكه فسقط ما قبله ولا يجب زكاة الأعوام الماضية إذا جده في  
ملكه (قول الشارح لم يجزه) كأن وجهه أن مؤنة التخليص على المالك (قول المتن وفي الركايز الخمس) انظر  
هل باقى في ضمه ما سلف في المعدن (قول المتن مصرف) هو هنا بكسر الراء اسم شئ الصرف وأما بالفتح  
فمصدر (قول الشارح فيصرف خمسة إخراج) أى والباقي لو أجده والمراد أنه كالفىء في مصرف الخمس خاصة  
(قول الشارح أى الذهب والفضة) أى فليس المراد بالنقد الذهب والفضة المضروبين (قول الشارح لعدم  
الاشتراط) أى به قال الأئمة الثلاثة ووجه الأول القياس على المعدن (قول الشارح بلا خلاف) نقل الماوردى  
الإجماع على ذلك وخالف المعدن في جريان الخلاف لأن المعدن يتكلف تحصيله (قول الشارح أى الذى  
هو من دفين الجاهلية) أى بأن يكون عليه اسم ملك منهم أو صلب واستشكل الثانى لأن الصليب معهود  
الآن في ملة النصراني ويكفى في الاهتداء إلى كونه من دفينهم وجود العلامة المذكورة وإن لم يلزم كونه من  
دفينهم لأن الأصل عدم أخذ الغير له ثم دفعه قالة السبكي والإسنوى خلافاً للشيخين حيث قالوا بمثلاً لا يلزم  
من كون العلامة عليه أن يكون من دفينهم (قول المتن لفظه) زاد الإسنوى وقيل إنه مال ضائع يحفظ

غير لإيجاب خيل ولا ركاب فكان كالفىء فيصرف خمسة مصرف خمس الفىء (وشرطه النصاب والنقد) أى الذهب والفضة (على المذهب) وقيل  
في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذى في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط بإطلاق  
الحديث (لا الحول) فلا يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يملك به النصاب وجبت زكاة الركايز وعلى  
الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لا قيمته (وهو) أى الركايز (الموجود الجاهلي) أى الذى هو من دفين الجاهلية (فإن وجد إسلامي)  
بأن كان عليه شيء من القرآن أو أسم ملك من ملوك الإسلام (علم مالكة فله) لا للواجد فيجب عليه (والأى) وإن لم يعلم مالكة (لفظ) يعرفه

الواجد سنة ثم تملكه إن لم يظهر ملكه (و كذا إن لم يعلم من أى الضرين) الجاهل أو الإسلامى (هو) بأن كان يماضرب مثله فى الجاهلية والإسلام أو كان عملاً أثر عليه كالنير والحلى والأثران فهو لقطعة يقلع فيه ما تقدم (وإنما يملكه) أى الركا (الواجد وتلز به الزكاة فيه) (إذا وجد فى موات أو ملك أحياء) ويملكه فى الثانية بالإحياء كإسبا فى (فإن وجد فى مسجد أو شارع فلقطة على المذهب) يقلع فيه ما تقدم ويقلز كاز كالموات بجماعه اشتراك الناس فى الثلاثة (أو) وجد (فى ملك شخص فلف شخص إن ادعاه) أخذه بلايين كالأمتعة فى الدار (والأى وإن لم يده) (للمن ملك منكم هكذا حتى يتنى) الأمر إلى الخصى للأرض فيكون له وإن لم يده لأنه بالإحياء ملك ما فى الأرض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فإنه مدفون منقول فإن كان الخصى أو من تلقى الملك عنه مالكا فورثته قائمون مقامه فإن قال بعض ورثتم تلقى الملك عنه فهو ورثناه وأباه بعضهم سلم نصب المدعى إليه سلك بالباقي ما ذكر (ولو تنازع) أى الركا

فى الملك (بائع ومشترو  
مكر ومكتر أو معبر  
ومصير) فقال كل منهما  
هو لى وأنا دفنته (صدق  
فى اليد) أى المشتري  
والمكترى والمستعير  
(بمعينه) كما لو تنازعا فى  
متاع الدار وهذا إذا  
احتمل صدق صاحب  
اليده ولو على بعد فإن لم  
يحتمل صدقه فى ذلك  
لكون مثله لا يمكن دفعه  
فى مدة يده فلا يصدق  
ولو وقع النزاع فى  
مسألتى المكترى والمعبر  
بعد عود الدار إلى يدها  
فإن قال كل منهما أنا دفنته  
يُعد عود الدار إلى الفقول  
قوله بشرط الإمكان وإن  
قال دفنته قبل خروجها  
من يدى فقيل القول قوله  
والأصح قول المستأجر  
والمستعير لأن المالك سلم  
له حصول تسع الكثر فى  
يده فيده اليد السابقة .  
(فصل) التجارة قلب  
المال بالمعاوضة لغرض  
الربح ونفى زكاتها ما روى

وجد غير مدفون فإن علم أنه كان ظاهر افلقتة والإفر كاز كالو تردد فى أنه من دفعهم أو لا لقوله الضرين بمعنى القسمين (قوله وملكه فى الثانية بالإحياء) ولا يتوقف على الإخراج الذى هو الوجدان المذكور ولو حمل الوجدان على الملك لم يحتاج إلى ذلك وعلى هذا إذا قلنا بوجوب الزكاة الذى هو المحدث من حين ملكه لم يصح ما مر عن العلامة البرلى فأنمله (قوله فإن وجد فى مسجد أو شارع فلقطة) وإن علم الذى سبل المسجد أو الشارع وكو الإتيان من بيت المال لأن الحق صار للمسلمين ولو وجد فى أرض الفاتحين فلهم أو فى أرض النية فلهم أو فى دار الحرب فى ملك حرى أو موقوف عليه فله أو فى موقوف على معين فله المستحق ولو مسجدا لا نأظره فإن لم يده عن انتقال إلى الواقف وهكذا (قوله وإن لم يده) بأن سكت أو نفاه أو سكوت خلاف ذكره العلامة البرلى وصوابه كدعواه (قوله له وإن لم يده) أى ما لم ينفه خلافا لابن حجر وحيث يذمه زكاته للأعوام الماضية فإن نفاه فلإمام ومن هو فى يده أن يتصدق به عنه فإن لم يعلم الخصى فأمره لبيت المال كما لو ألفت الرخ ثوبا أو خلف المورث وديعة أو لم يعلم لملك مالك وعلى هذا فالأقسام ثلاثة إذا علم المالك أو لم يحصل اليأس منه حفظ له وإن أبس منه فللمن هو فى يده أن يتصدق به عنه أو لم يعلم فليت المال وعلى ذلك يعمل التناقص فى كلامهم وما نقل عن شيخنا الرى من أن اليأس من المالك كعدم العلم به فيكون أمره لبيت المال مردود .  
(فصل فى أحكام التجارة) ولا يكفر جاحد زكاتها لقول القديم بعدمها وسأيت (قوله قلب المال) (إخ) منه صباغ الثياب ودباغ أو دهن للجلود لا صابون لغسل وملح لمعجن هلاك عيه وفارق الدباغ بأنه ينقل الجلود من طبع إلى طبع فكانه باقى (قوله على الثياب) أى وعلى السلاح قاله الجوهرى ولا زكاة فيها فذكر

أبدا (قول المتن فى موات) مثله الخراب والقلاع الجاهليان وكذا قبور أهلها (قول الشارح بالإحياء) أى لا بالوجدان كما فى الأولى (قول المتن فلقطة) أى لأن يد المسلمين عليه (قول المتن على المذهب) عبارة الروضة أن المذهب فى الوجود فى الشارع أنه لقطعة ويقلز ركا ويقلز وجهان فلذا عبر بالمذهب (قول المتن إن ادعاه) الذى شرطه ابن الرفعة أن لا ينفيه وهو الصواب كسائر ما فى يده (قول الشارح بلايين) إن ادعاه الواجد فلا بد من البين (قول الشارح عنه) الضمير راجع للمعنى من قوله فإن كان الخصى إلخ .  
(فصل شرط زكاة التجارة) (قول الشارح يطل على الثياب) ويطلق أيضا على السلاح قال الأكمة ولا زكاة فى عينيهما فتمت زيادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ ومن جهة القياس إنه مال يبتغى منه الثاء فوجب الزكاة كالأشئ لكن لا يكفر جاحدا فيها لأن لنا قولا قديما بعدم الوجوب فيها (قول المتن بآخر القول) الباء ظرفية (قول الشارح بالقيمة) أى بخلاف الذى

الحاكم ما ساندن وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبى ذر أنه عليه السلام : وقال فى الإبل صدقتها وفى البقر صدقتها وفى النعم صدقتها وفى البز صدقتها وهو بفتح الموحدة وبأثر أى يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمره أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يأمر أن يخرج الصدقة من الذى يعد للبيع (شرط زكاة التجارة والحوال والنصاب) كغيرها (معبر) أى النصاب (بآخر القول) وفى قول بطريقه لى أنه لو له وأخره دون وسطه (و) فى (قول بجمعه) كالنقد وفرق بينهما بأن الاعتبار هنا بالقيمة ويصبر مراعاتها كل وقت لا يضطرب الأسعار انخفاضها وارتفاعها .

واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم وقت الانقضاء ومنهم من عبر هنا بالأوجه الأول منصوص والآخرون مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالمقول أخرى (فعل الأظهر) وهو الاعتبار بأخر الحول (لورد) مال التجارة (إلى النقد) بأن بيع به (في خلال

الحول وهو دون انقصاب واشترى به سلمة فالأصح أنه ينقطع الحول ويبدأ حولا من حين (شراؤها) والثاني لا ينقطع ولو بآدله سلمة فالأصح أنه لا ينقطع ولو ترص به حتى يخرج الحول فهذه الصورة الأصلية للأظهر وغيره ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول كأن باعته بالذراهم والحال يقتضى القوم بالدنانير فهو كبيعته بالسلمة وما ذكر من الفرع يأتي محل القول الثاني أيضا (ولو لم يحول وليمة العرض دون النصاب فالأصح أنه يبدأ حول ويحل الأول) فلا تجب له زكاة والثاني لا بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجهت الزكاة ثم يبدأ حول ثان ولو كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب زكاهما آخره كما قال في شرح المذهب لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها قبلت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين لزومه زكاة الجميع (ويصير عرض التجارة للقيمة بنيتها)

تجب في حبه فإن مراعاة الحول في العين لا تعم (قول الشارح واكتفى باعتبارها آخر الحول) أي كأن الزيادة على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قول الشارح لأن الأول رخ) أي يكون التعبير بالأوجه من باب التغليب (قول الشارح لورد مال التجارة) المراد نفس جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به أمالو نفس البعض فقط فحول التجارة باقي فيه وإن قل العرض جندا لأن الربح كامن فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لأن المعرة بأخر الحول بخلاف ما لو نفس جميعه ناقصا وهذا مرادهم قطعاً وهو المجهول من تعليمهم وسيأتي في قول المناهج لأن نفس وقول الشارح أي صار الكل ناضجا رخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار يخونيت الديار المصرية ونحوهم إذا نض من مروضهم البعض ناقصا فحول التجارة باقي فيه نظرا لما عنده من المروض وإن قلت فليظعن لذلك لكن إذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقد فيه بعد لزوم العقد ذلك النض انتهى الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قول الشارح ولو ترص به) الضمير يرجع لقوله مال التجارة (قول الشارح للأظهر وغيره) المراد بالغير مقابل الأظهر والمعنى أن الصورة الأصلية لجران الأظهر ومقابلته هي حالة التبرص المذكورة وأما صورة المتن المذكورة بقوله فعل الأظهر والصورتان اللتان في كلام الشارح فإنها خروج عن صورة محل الأحوال ولم يملك الأصحاب الأحوال السابقة فيها وإنما نضوا فيها بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني وأصحهما في مسألة المتن الانقطاع على مسألتى الشرح عدم الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تبرع الوجهين عليه فتأمل (قول الشارح ولو كان النقد غير ما يقوم به) أي وهو دون نصاب (قول الشارح على الثاني) أي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الأصح في مسألتى المتن وللأصح في مسألتى الشرح فإن صورهما أن التسعة التي تبدل بها قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس فتأمل (قول الشارح أيضا يأتي على الثاني) أي بطريق الأولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الغزالي غللا عن هذه الدقيقة وكأنه ظن أنه بعد ذلك أن السؤال غير متجه فغير في المهر كالوجيز إسوى (قول الشارح لزومه زكاة الجميع) أي ابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض هذا مراده قطعاً بخلاف ما لو ملك الخمسين في أثناء الحول فإنه يركب الجميع أيضا ولكن إذا تم حول الخمسين كذلك إلى المستوى نقلنا عن شرح المذهب لكن انظر لماذا لم تجب زكاة المائة والخمسين الأولى عند تمام حولها وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة الخمسين فقط (قول المتن إذا القرت لهما) وذلك أن المالك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به

لأنها الأصل (وإنما يصير العرض للتجارة إذا القرت لهما بكسبه معاوضة كشرائه) سواء كان يعرض أم تقدم الدين حال أم مؤجل .



وكذا المهر وعوض الخلع) كأن زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوى به التجارة فهما مال تجارة بينهما (في الأصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (ولا بالهبة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كأن باع عرض قنية بما وجد به عيبا فرده واسترد عرضه فالمكسوب بما ذكر أو نحو كالا حشاش الاصطلياد والإرث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بينهما لانقضاء المعاوضة فيها والهبة بخراب كالشراء ولو تأخرت النية عن المكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايبي يؤثر فيصير العرض بها للتجارة (وإذا ملكه) أي عرض التجارة (بمقد نصاب) كأن اشتراه

بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم أي بعين ذلك (فمحوه من حين ملكه) ذلك (النقد) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم تقدمه بقطع حول النقد ويتناول حول التجارة من حين الشراء وفرق بين للمساكين بأن النقد لم يتعين صرفه للمشراء في الثانية بخلاف الأولى (أو دونه) أي النصاب (أو بعرض قنية) كالعبيد والمالكية (لحين الشراء) جوله (وقيل إن ملكه بنصيب مائة بتي على حولها) كما لو ملكه بنصاب نقد وفرق الأول بأن الواجب في المقيس مختلف على خلافه في المقيس عليه (ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينص) فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثية زكاهما آخره (لا إن نص) أي صار

وكذا كل عرض أخذ به دين له أو عرض أخذ به أجره في إجارة ولو لنفسه (قوله لا بالهبة) ولا بالقرض لأنه عقد إرفاق ورد بدله حكم من أحكامه (قوله والاسترداد بعيب) وكذا الإقالة لعدم المعاوضة فيها (قوله عرض قنية) خرج عرض التجارة فالرد بالعيب لا يطل حكمه لعدم احتياجه إلى نية (قوله والإرث) إن نوى الوارث لا تقطاع نية المورث بموته (قوله ولو تأخرت النية عن المكسب بمعاوضة فلا أثر لها) تأخرت عن النقد قال شيخنا وعن المجلس أيضاً لأن الواقع فيه كالواقع في المقدونه بنظر الفرق الآتي لأنه يلزم منه أن يملك عقد بفضه ونقد عنها في المجلس فحباؤه يقوم بالذهب وليس كذلك وما في كلام السبكي لا يدل له كما يعلم براجعه (قوله أي بعين ذلك) في العقد لا في المجلس وفيه ما مر عن شيخنا (قوله على خلافه في المقيس عليه) أي لأن واجب السائلة في عنها وواجب ما اشتراها به في قيمته (١) وهي من النقد وواجب المقيس عليه من النقد فيها (قوله زكاهما) أي قيمته وهي الثلاثمائة وإن باعه بدونه فإن باعه بأكثر زكى الجميع (قوله لا إن نص) ولو بقيته في إتلاف أجبتى قال الأسنوي ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضاً (قوله صار الكل ناضجاً) فلو نص بفضه

غيرها فلا بد من نية مميزة وينبغي اعتبارها في مجلس العقد وإن خلا عنها العقد (قول المتن وكذا المهر) مثله ما لو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة (قول المتن والاسترداد بعيب) علل بأنه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقص لما (قول المتن بمقد نصاب) لو كان النقد ديناً للمشتري في ذمة البائع فالحكم كذلك قاله في الكفاية (قول الشارح أي بعين ذلك) قال في شرح الإرشاد أو في الذمة وعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول المتن فمحوه من حين ملكه النقد) أي لا تشارك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غر مضروب وعلل أيضاً بانه بأن الزكاة إذا وجبت في النقد لأنه مرصود للنساء يحصل بالتجارة فلم يجز أن يكون السبب في الوجوب سبباً في الإسقاط (قول الشارح بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم تقدمه) المراد تقدمه بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر ما لو اشتراه بمال التجارة في ذمته ثم تقدمه له بعد المجلس من مال التجارة فإن الحول يتناول من الشراء ولا ينبتى على عروض التجارة التي عنده لأنه ملكه بما في الذمة ولا حول له وما تقدمه فيه لم يتعين صرفه ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج أو دونه لو كان هذا الدين من مال التجارة الذي لم يقطع حوله فلا إشكال في بقاء الحول أو أشار إليه بقوله أو بعرض قنية (مأثقة) قال السبكي رحمه الله الثمن الذي ملك به العرض هو المعين في العقد أو المجلس أما الذي تقدمه بعد ذلك فلا والذي ملكه به هو ما في الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولاً وقوله عين في المجلس ظاهره وإن لم يقبض وهو ظاهر (قول الشارح بأن النقد لم يتعين صرفه) المراد النقد الذي دفعه بعد المجلس (قول الشارح على خلافه) متعلق بخلاف (قول المتن ويضم الربح زك) أي قاس على النتائج بالأولى لمسرة مراقبة القيم ارتفاعاً وانخفاضاً (قول المتن لا إن نص) أي لقوله

اشترى عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكهما إلى تمام حول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاهما إن ضمننا الربح إلى الأصل ولا زكى مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وإن اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طريقه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تم زكى المائتين (و الأصح أن ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والجرار والمملوطة (و غره) من الأشجار (مال

تجارة) والثاني يقول لم يحصل بالنسبة (و) يحصل بالنسبة (و) الأصح على الأول (أن) حوله حول الأصل والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمر وإذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقص الأم بالولادة جبر نقصها من قيمته فقيمها إذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة الولد مائتين يزكى الألف وسبب الكلام في العرض السائمة (وواجب) أي التجارة (ربيع عشر القيمة) وهذه العبارة أعصر ولو ضح من قول المخرج والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي النقد الذي تقوم به وتقديم أن واجب التقدير ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فإن) ملك العرض (ينقد قوم به إن ملك بنصاب) درهم أو دينار وإن كان غير نقد البلد الغالب (وكلما دونه) أي دون النصاب (في الأصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلدان إن لم يكن مالكا للقيمة النصاب من ذلك النقد فإن كان قوم به لبناء حول

فلكل حكمه (قوله إن ضمننا) أي على المروج (قوله وإلا) بأن لم ينضم على الراجح زكى مائة الربح بعد ستة أشهر وزكى مائة الأصل قبلها عند تمام حول التجارة لأن التضوض لا يقطع له نصابا كما في شرح الروض وغيره ولو تم حول قيمته دون نصاب ابتداء حول من آخره نعم إن كان في ملكه من أول الحول ما يتم به النصاب زكاهما آخره (قوله إن ولد العرض من الحيوان مال تجارة) سواء كان من نعم أو خيل أو إماء أو غيرها يظهر أن مثله فرخ بيض للتجارة ويلحق بولده صوفه وريشه ووبره وشعره ولبنة وسمته ونحوها فكذلك مال تجارة (قوله غره) أي عرض التجارة من غل وعرب وغيره مال تجارة وكذا ثبته وأغصانه وأوراقه يظهر أن مثله نبات يذرها وسنابلها (تفصيله) يظهر أنه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الأكل من حيوانها أو ثمارها ولا من لبس من نحو صوفها ولا من وطء إماءها ولا من هبة شيء من ذلك ولا من التصديق به على ما يأتي ولا من إعارته ولا إيجارته وإن كان ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلك بنحو الأكل بطلت فيه التجارة ولا يلزم بدله لها لأن ذلك كنية القنية أو أقوى وأنه لا يلزم أجرة في الاستعمال وإن أجرة ما أجرة تكون له مال تجارة وإن كسب رقيق التجارة ومهر إماءها ليس مال تجارة أيضا لذلك وأنه لو ولدت منه الأمة خرجت كولدها عن مال التجارة بالأولى مما مر لا متناع بيعها وإن تلف من أموالها شيء من ذلك أو بغیره خرج عن مال التجارة أيضا إلا أن أتلفه أجنبي ضامن فبدله مال تجارة كما مر هنا ما ظهر فليراجع من محله ويعمل بما وافق منه المنقول والله أعلم (قوله فيغالب نقد البلد) أي ما غلب التعامل به من الذهب أو الفضة في بلد حال الحول على المال وهو قاربها أو أقرب بلد إليه (قوله قوم به) لأنه تخمين لا يتحقق فيه النقص

لا زكاة في مال حتى يحول الحول عليه والفرق بينه وبين التناج أن التناج من عين الأمهات والربح إما هو مكتسب بحسن التصرف ولها يرد الغاصب التناج دون الربح ولو صار ناضيا بتألف الأجنبي فكما لو نض بالتجارة قال الإسني ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الربح بعد الحول بأن كان ظاهرا قبل الحول ضم وإلا فلا وقول الشارح أي صار الكل ناضيا احتز به عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باق في الجميع وإن قل العوض بل قضية إطلاقه أنه لو كان رأس المال نصابا لم نض ونض معه ربح لا يفرد الربح الناض بحول ما دلت عليه من العرض لم ينض وليس مرادها فيما يظهر (قول الشارح إن ضمننا الربح) أي الناض وذلك على مقابل الأظهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الأولى فإنه يزكيا الآن لأنه تمام حولها (قول الشارح وإن اعتبرنا النصاب إلخ) بهذا فارتقت هذه المسألة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمة أفراد الشارح هنا عن الأولى (قول المتن و غره) قال الإسني صوف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أي كل شيء وصحته داخل هنا في الثمر (قول الشارح بل يفرد) أي كافي الربح الناض (قول الشارح وظهور الثمر) ينظر هل المراد الثمر أي غره (قول الشارح أي النقد) من كلام الشارح لأن كلام المخرج (قول المتن قوم به) لأنه لما حصل به كان أقرب إليه من غيره فصار كاستحاضة ترد إلى عادتها فإن لم تكن عادة فالغالب (قول الشارح والثاني يقوم بغالب نقد البلد) أي بناء على تعليل المسألة الأولى بأن الحول المبني على حول النصاب الأول يقوم به (قول الشارح إن لم يكن مالكا إلخ) أي فحمل الخلاف إذا لم

التجارة على حوله كافي الأول كان اشترى عرضا بمائة درهم وهو يملك مائة أخرى (أو) ملك (بعض) للقيمة (فيغالب نقد البلد) من الدرهم أو الدينار يقوم وكذا لو ملك بنكاح أو خلع (فإن غلب نقدان) على التساوي (ويبلغ بأحداهما) دون الآخر (نصابا قوم به فإن بلغ) نصابا (جمعا قوم بالأضعف

للفقراء وقيل يتخير المالك) فيقوم بما شاء منهما وصححه في أصل الروضة لنقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروايي وتصحيح الأول عن مقتضى إيراد الإمام البغوي وغيره على الحرر بأولي الوجهين (وإن ملك يتقدو عرض قوم ما قابل النقد بهو الباقي بالغالب) من نقد البلد وفيما إذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لا اختلاف سببها (ولو كان العرض سائمة فإن كمل) بتبليث الميم نصاب إحدى الزكاتين (والمن والتجارة) (فقط) أي دون نصاب الأخرى كأربعين من الغنم لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فمادونها قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابها (أو) كمل (نصابها فزكاة العين) تجب (في الجديده) زكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين ويجري

القولان في ثمر العرض إذا بلغ نصابا وعلى الجديد تضم السخال إلى الأمهات وعلى القديم تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها بناء على أن النتائج مال تجارة ولا يضر نقص قيمتها عن النصاب أو أثناء الحول بناء على أن الاعتبار بآخره (فعل هذا) أي الجديد (لو) سبق حول التجارة بأن اشترى بها ما بعد سنة أشهر من حوله (نصاب سائمة فالأصح وجوب زكاة التجارة لتمام حوله ثم يفتح من تمامه حولا) لزكاة العين (أبدا) أي تنجب في سائر الأحوال والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين تمام حوله من الشراء ولكل حول بعده وعلى القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (وإذا قلنا) عامل القراض لا يملك (الربح) المشروط له (بالظهور) بل بالقسمة

وبذلك فارق الوزن فيما مر لأنه أضبط فلا زكاة فيه وتعتبر قيمته وقت الوجوب لا وقت الإخراج فيضمن ما نقص لا ما زاد (قوله وقيل يتخير) وهو للمحمد كما ذكره عن أصل الروضة وفارق تعين الأغبط في الحيوان لأن تعلق العين أشد كذا قيل والوجه أنه لا فرق لأن ما يقوم به هنا ليس في ملكه كما لو لم يكن الأغبط في ملكه فخال (قوله قوم ما قابل النقد به) ويعرف قدر مقابله بقوم العرض يوم التملك به بالنقد الذي معه ومعرفة التنبية بينهما (قوله والباقي بالغالب) أي من نقد البلد ثم إن اتفق جنسهما ضمما في النصاب وإلا فلا ثم إن بلغ أحدهم نصابا وجب زكاته وإلا فلا (تقنيته) لو شك في جنس النقد الذي اشترى به أو في جنس العرض أو قدره ففيه تأمل يراجع والوجه فيه العمل بالأحوط (قوله لا اختلاف سببها) فهو كالقيمة مع الكفارة في قتل العبد أو مع الجزاء في قتل الحرم صيدا مملوكا (قوله زكاة العين) للنص والإجماع عليها كما مر ويعتبر في صوفها ونحوه زكاة التجارة إن كانت كما أشار إليه الشارح فإن بلغ نصابا وجبت زكاته ولا يكمل بالعين كمكسبه وإن اختلف حولا (قوله فإن أخرجهما) أي المالك من عبده فذلك ظاهر وواضح وظاهره أنه لا يرجع بها للمالك على مال القراض فراجع (قوله حسبت من الربح)

يكن مالكا لما ذكر (قول الشارح لا اختلاف سببها) نظره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب القيمة والجزاء في قتل الحرم الصيد المملوك (قول الشارح وزكاة التجارة في القديم) أي نظرا لكثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف واللين وسائر الأجزاء والفوائد وعدم الوقص ووجه الجديد قوة زكاة العين بالإجماع عليها بخلاف زكاة التجارة قال الشافعي رضي الله عنه قولاً في القديم بأنها لا تجب كأسلافها فيما مضى (قول الشارح تضم السخال) أي وأما الصوف واللين ونحوهما فيحتمل وجوب زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما غلبت زكاة العين فيها امتنعت الزكاة في فوائدها ويرجع هذا لتعليقهم قلب التجارة بكثرة الفوائد فيها من الصوف والدر وغير ذلك كما سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجع الأول حيث قال إذا غلبت زكاة العين لم تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجذع وتبين الزرع والأرض انتهى بقدر تلك الفوائد في معنى التبن والوجه خلافه حرصا على صحة تعليق القدم والتبن هو القصل مع ورقة الجامل للسنايل والحبات فهو نظير الأرض والشجر في تفرع الثمار عنها بخلاف الصوف واللين ونحوهما فإنه ناشيء عن العين للزكاة ومن فوائدها التابعة لها فحيث سقطت زكاة التجارة في المتبوع لجهة سقوطها في التابع والله أعلم (قول المتن يفتح) وذلك لأن التفرع على تقديم زكاة العين وإجماعنا اعتبارنا التجارة في العام الأول لتلاطم معنى من جولا (قول الشارح وعلى القديم إلخ) قد استغنينا من هذه المسألة أن القديم والجديد جاريان سواء انتفت

وهو أظهر كما سيأتي في باب (فعل المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لأنه ملكه (فإن أخرجهما) من عبده فذلك (من مال القراض حسبت من الربح في الأصح) كالذين التي تزم من المال من أجرة الدلال والكيل وغيرهما والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيط فإذا كان رأس المال مائتين والربح مائة فثلثا الخرج من رأس المال وثلثه من الربح (وإن قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لأن المالك زكاه رأس المال وحصته من الربح والمذهب أنه يزم العامل زكاة حصته والقول الثاني لا تزمه لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها وقطع بعضهم بالأول تمكنه من الوصول إليها بطلب القسمة فقطع بعضهم بالثاني لعدم استقرار ملكه لا احتيالا لخسران وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من هذه الطرق ورجع في شرح

إن لم يصرحا بالتوزيع أو العمل به (قوله وحصته نصاب) ولم تعتبر الشركة هنا لعدم تحقيق ملك العامل وهذا على الطريق المروج كقوله وله الاستيفاء أى الاستقلال بإخراجها وهو بدالين مهمتين (فخرج) لو باع مال التجارة أو تصدق به أو أعتق عبداً أو جملة صداقاً أو نحو ذلك بعد وجوبها وقبل إخراجها لم يصح لأنه لا عوض فيه كذا قالوا والوجه صحته واعتبار قيمته عليه بخلافه قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع والفهم .

### [ باب زكاة الفطر ]

هى لغة بمعنى الفطرة أى الخلقة<sup>(١)</sup> فهى من إضافة الشيء إلى سببه وحكمتها تركية النفس وتنمية عملها أو بمعنى الفطر من الصوم فهى من إضافة الشيء إلى جزء سببه وحكمتها جبر خلل يقع فى الصوم كسجود السهو للصلاة وظاهر ذلك أنها من خواص هذه الأمة وكان مقتضى هذا عدم وجوبها كما قيل به وإن قيل إنه خطأ إلا أن يقال روعى فيها النص الآتى ولذلك لا يكره جاحدها وفرضت فى رمضان السنة الثانية من الهجرة ولغز الفطرة بكسر الفاء وضمة الحن مولد لا عربى ولا معرب وهى شرعا اسم لما يخرج كما يأتى (قوله فرض) أى أو جب (قوله على كل) أى عن كل لأنه المؤدى عنه وأشار بهل إلى أن الوجوب بلا قيد ابتداء (قوله بأول) أى بأدراك الجزء من أول تلك الليلة أى مع إدراك آخر جزء من النهار قبلها لأنها سبب الوجوب كما يأتى (قوله عمن مات بعد الغروب) يقينا ولو قبل التحكى من إخراجها لتعلقها بالذمة بخلاف زكاة المال وخرج من مات مع الغروب لعدم إدراكه الجزء الثانى وما لو شك فيه لعدم تحقق الوجوب (قوله من ولد بعده) ولو احتجلا وكذا مع لعدم إدراك الجزء الأول يقينا والبيعة بهام الانفصال لا بما قبله وإن سبق على الغروب (فخرج) أى أعتق عبداً مع أول الغروب فلا زكاة عنه على واحد منهما أو قبله فعلى الحق نعم إن أقر بعده أنه أعتقه قبله فعلى السيد لأنه يدعى نقلها بالأصل بقاؤه ولو وقع بيع العبد مع الغروب فلا زكاة على واحد ولو وقع الجزعان فى زمن خيار لمسا قبل من تم له الملك أو لأحدهما فعليه وإن لم يتم له الملك (قوله ويسن الأقرخر من صلاته) أى عن أول وقتها والغالب وهو بعد طلوع الشمس بقدر ركعتين وخطين خفيفات نعم يندب تأخيرها عنها ولو ببقية اليوم لا عنه لانتظار نحو قريب وشغل كلامه إخراجها حالة الصلاة وبعد الخروج إليها

الزكاتان فى وقت الوجوب أو سبقت إحداها الأخرى (قول الشارح وحصته نصاب) لك أن تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه .

### [ باب زكاة الفطر ]

(قول المتن زكاة الفطر) أضيفت إليه لأن وجوبها يدخل به ويقال لها زكاة الفطرة . بالكسر أى الخلقة من قوله تعالى : ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها ﴾ ويقال بالضم أيضا للمخرج قال النووي لكنها مولدة ليست عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كجب لا يكره جاحدها بخلاف زكاة العبد فقد ذهب بعض الصحابة إلى عدم وجوبها (قول الشارح من رمضان) يتعلق بقوله زكاة الفطر (قول الشارح على كل) أى عن كل حر تلالا يلزم التكرار وقوله فى الأول فرض معناه واجب لأن التقدير ذكر بعد ومن جمعى على بمعنى عن قول الشاعر :

\* إذا رضيت على بنو قشير \*

(قول المتن بأول ليلة العيد) أى لأنها مضافة إلى الفطر فى الحديث ووجه الثانى أنها قرية متعلقة بالميد فكانت كالأضحية واخترى بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه الثالث اعتبار الشيتين لتعلقها بالأمرين ووجهه القاضى بأن حقيقة الفطر إنما تحصل بطلوع الفجر إذ الليل غير قابل للصوم فاشترط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر للتحقق (قول المتن عمن مات بعد الغروب) أى ولو قبل التحكى من الإخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التحكى فإنه لا شيء عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزمت المشتري وشرط الإخراج عمن مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب (قول المتن يسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى عن أولها .

المذهب القطع بال لزوم  
وابتداء المحول عليه من  
حين الظهور فإذا تم  
وحصته نصاب لزومه  
زكاتها ولا يلزمه إخراجها  
قبيل القسمة ولسه  
الاستبداد بإخراجها من  
مال الفرض (باب  
زكاة الفطر) روى  
الشيخان عن ابن عمر  
قال فرض رسول الله  
ﷺ زكاة الفطر من  
رمضان على الناس صاعا  
من تمر أو صاعا من شعير  
على كل حر أو عبد ذكر  
أو أنثى من المسلمين  
(تجب بأول ليلة العيد فى  
الأطهر) والثانى بطلوع  
فجره والثالث بهما  
فتخرج على الأول (عمن  
مات بعد الغروب دون  
من ولد) بعده ولا تخرج  
على الآخرين من الميت  
وتخرج على الثالث عن  
المولود ويلزم من انتفاء  
إخراجها عنه على الأول  
انتفاء إخراجها عنه على  
الثالث (ويسن أن لا  
تؤخر عن صلاته) أى  
العيد .

بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المذهب ودليله ما روى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ: أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد فيجوز إخراجها فيه بعد صلاته وإذا أخرت عنه تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (إلا في عبده) للمسلم (وقريه المسلم) فوجب عليه عنها (في الأصح) البنى على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب مبنى على أنها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول

قال الإمام لا صائر إلى أن

احتمل عنه بنو والكافر

لا تصح منه النية وظاهر

أن الأمة كالعبد وعبر في

السروضة كأصلها

بالمستولدة ولو أسلمت

ذمية تحت ذمى ودخل

وقت وجوب الفطرة

وهو متخلف في العدة

ففى وجوب فطرتها عليه

الوجهان بناء على وجوب

نفقة مدة التخلف وهو

الصحيح الآتى في بابه

وجوبا على المرتد الأقوال

في بقاء ملكه أظهرها أنه

موقوف إن عاد إلى

الإسلام تبين بقاءه فوجب

ولا فلا ذكره في شرح

المذهب (ولا) فطرة على

(رقيق) أما غير المكاتب

فلا أنه لا يملك شيئا

وفطرته على سيده فنان كان

أو مديرا أو أم ولد أو معلق

العتق بصفته وأما المكاتب

فلضعف ملكه ولا فطرة

على سيده عنه لنزوله معه

منزلة الأجنبي وقيل تجب

عليه لأنه عهد ما بقى عليه

والدليل المذكور وكلام الشارح لا يفي بذلك إلا أن تجعل إلى بمعنى من<sup>(١)</sup> (قوله في يومه) أشار إلى أنه أفضل من إخراجها ليلا نعم لو شهدوا بعد الغروب برؤيته بالأسلم فأخرجها ليلا أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حيث لم يعد فراجعه (قوله ويحرم تأخيرها عن يومه) ولو لحقو قريب (قوله تقضى) لأن زمنها المقدّر لها قد فات وبذلك فارت زكاة المال ويجب العزم في قضائها إن لم يعذر في تأخيرها كغنية المستحقين أو غيبة ماله في دون مسافة القصر لأن غيبته فيها مسقط لما كا باقى (قوله ولا فطرة على كافر) أى عن كافر من نفسه أو غيره بدليل ما بعده (قوله أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه) ولو غير مكلف لتعلق الزكاة بماله وجعلها غيرة عنه (قوله قال الإمام إخراج) فيكفى عن الإخراج من غير نية كما نقله الشيخان عنه ونقل عنه في المجموع وجوب النية كما في الكفارة لأنها للتمييز وهو المعتمد (قوله بالمستولدة) أى وليس للتعبد (قوله في العدة) متعلق بدخل وقت تقييد وجوبها عليه عنها وإن أصرحتى انقضت العدة كما قاله الإسئوي واعتمد شيخنا الرمل والزيادى ولا نظر لاختراجه بعضهم فيه ولو أسلم على أكثر من أربع زمة فطرة أربع فقط لأن وجوب نفقة من زاد عليها ليس له للزوجية كذا قالوا وفيه نظر وأما فطرة البقيات منهن فعلمين ويتميز عند الاختيار (قوله وهو الصحيح) فأصح الوجهين لزوم الفطرة في النية ما تقدم (قوله ولو وجوبها على المرتد) عن نفسه وعن غيره نفقة وفى وجوبها عنه أيضا أقوال أصحابنا إن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فوجب عليه وعنه وإلا فلا وهو المعتمد عند شيخنا وفيه بحث يعلم مما مر فيمن أسلم ولو أخرجهما حال رده ثم أسلم تبين إخراجها وإلا تبين عدم إخراجها (قوله للضعف ملكه) أى المكاتب فلا فطرة عليه عن نفسه ولا عن غيره كوله وزوجه وكذا لا فطرة على سيده عنه أى في الكتابة الصحيحة وإلا وجبت فطرته على سيده جرمًا ولا تزومه نفقته (وله أسقطه) أى إن أخرج عن نفسه ولزومه فطرة كاملة عن نفقة زوجته وولده وإن تعددا (قوله من الشريكين) أو الشراء بقدر حصته أيضا (قوله فإن كانت) أى مهايأة في المستثنين هما مسئلة السيد وعنده ومسئلة الشراء (قوله اختصت) أى اختص وجوبها بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وزمن وجوبها جزء من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهايأة يوما ويوما أو شهرا وشهرا فكعدمها فوجب بالقسط (قوله وإن أسير بعد وقت الوجوب) ولو في ليلة العيد أو يومه نعم يسن له في هذه الإخراج قال العلامة ابن القاسم ويقع واجبا كالألو تكلف للمعسر وأخرج وفيه بحث فأنمله

(قول الشارح بأن تخرج قبلها في يومه) أى فهو أفضل من إخراجها ليلا لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماضية فقد سلف أن العيد يصل من العتداء فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أو في الظاهر الثاني (قول الشارح أمر بزكاة الفطر إخراج) انظر ما يصراف لهذا الأمر عن الوجوب (قول الشارح للمسلم) يريد أن عبارة المتن فيها حذف من الأول لدلالة الثاني (قول الشارح) ولو أسلمت ذمية هى واردة على المعسر في المتن (قول الشارح ولا فطرة على سيده) ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قول الشارح وفطرة زوجته إخراج) معطوف على قوله فطرته (قول المتن يلزمه) الضمير فيه جرم من قوله ومن

درهم (ولى المكاتب وجه) أنه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته وعنده في كسبه كتفتمت (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (أسقطه) من الحرية إذا لم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة وكذا يلزم كلا من الشريكين في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهايأة فإن كانت في المسألتين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل توزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وإن أسير بعد وقت الوجوب

(فمن لم يفضل عن قوته من في نفقته ليلة العيد ويومه شيء) يخرج في الفطرة (فمعسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج جمعها من أي جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشرط المذكور بقوله (ويشترط كونه أي الفاضل عما ذكر (فاضلاً عن مسكن) يحتاج إليه (وإحداً يحتاج إليه لا الأصح) وهذا في

الابتداء فلو ثبت الفطرة في ذمة إنسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لأبها بعد الثبوت التحقت بالدين ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين آدمي على الأشبه بالمذهب في الشرح الصغير الموافق لفتاوى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المهذب هو كما قال قال: والإمام قال يشترط بالاتفاق ومشي عليه صاحب الحاوى الصغير والمصنف في نكت التنبيه ويؤخذ مما ذكر طرفان (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقرريب والزوجة الكفار) وإن لزمه نفقته لقوله في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وإن لزمه نفقته في كسبه لأنه ليس أهلاً لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته) وإن لزمه نفقته الزوم الإغفاف الآتي في باب (والابن ووجه) أنه يلزمه فطرته كنفقتها وقال الأول الأصل في النفقة والفطرة الأب وهو معسر ولا تجب الفطرة على

(قوله فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) وفي ذكر من تغليب العاقل على غيره لشموله للدواب والكلاب دست ثوب يليق به وعن في نفقته وكذا ما اعتيد من نحو مملوك ومملوكه وغیره والى بتقيد ذلك بيوم وليلة (قوله من المال) ومنه أجره يوم وليلة في المؤجر وخرج به الكسب فلا يعتبر ومن المال المؤجر والمروهن فلو كان أحدهما عبداً وجبت فطرته ولو توقف إخراجها عنهما أو عن غيرهما على بيع جزء من أحدهما فهل يباع قهراً على المستأجر والمرتب أو تؤخر إلى زوال الحق ويعذر المالك بتأخيرها أو بكل الفاضل والإخراج كل يحمل ويظهر أنه إن تيسر ذلك بلا مشقة ورضى صاحب ذلك لزمه وإلا فلا راجعه قال ابن حجر والمال الغائب في مسافة القصر كالمعلوم لقول الشيخين يجوز أخذ صاحبه من الزكاة وتردد فيه شيخنا (قوله يحتاج إليه) هو قيد في المسكن والخادم قال شيخنا وينبغي اعتبار الحاجة في اللبس أيضاً وشملت الحاجة ما لو كانت لنفسه أو لمونه والمراد بالحاجة في الخادم أن تكون لنحو زمانة أو منصب لا لنحو رعى ماشية وفي المسكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة بالألفة هنا وانظر ما المراد بحاجة اللبس ويظهر شمولها لحاجة التجميل وتقيد بنوع واحد فراجع ما قال شيخنا ولو أمكنه إيداع الخادم والمسكن بملوئهما وإخراج التفاوت لزمه وفيه نظر لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب فراجع (قوله ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين آدمي) هو المعتمد خلافاً للإمام وإن وافقه شيخ الإسلام في المنهج واستشكل الأول في التصحيح بأن الدين مقدم على المسكن والخادم ليعميها له وقد تقدمنا هنا على الفطرة فهو أولى بالتقدم عليها إن المقدم على المقدم مقدم مردود لأن يعميها في الدين لتفريغ ذمة مشغولة إذ الدين ثابت قبل وفي يعميها هنا شغل ذمة فارغة فهو كإلزامه بالكسب لوجوبها وهو باطل إذا تحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم (قوله ومن لزمه إخراج) أي من صرح أن يتعلق به لزوم فطرة نفسه صرح أن يتعلق به لزوم فطرة غيره إذ لا تلازم بين الزوومين وخرج عن منطوق ذلك ما ذكره بقوله لكن لا يلزم المسلم إخراج ولا الابن إخراج وعن مفهومه ما ذكره بقوله فيما مر في الكافر إلا في عبده إلى آخره ويقول هنا ولا العبد إخراج فعلم أن في عطفه على ما قبله تجوز وأقول ابن حجر إنه من المنطوق باعتبار أن الوجوب يلاقيه ابتداء ليس في محله كما يفيد تعلييل الشارح بقوله لأنه ليس أهلاً إخراج (تشييه) لا فطرة على أحد عن قن بيت المال أو قن مسجد أو موقوف ولو على معين ولا عن معسر على المسلمين ولا على مستأجر من يحج عنه بالنفقة وفطرته على نفسه إن كان موسراً ولا على مستأجر عبده بنفقته ولا على عامل قراض أو مساق شرط عليه نفقة عبد المالك بل فطرة هؤلاء على ساداتهم ولا على موسى له بمنفعة عبد مطلقاً وكذا يربته نعم إن وجد سببها بعد موت الموصى وقبل البوصى له الوضعية أو وارثه فعليهما والأفعلى الموصى أو وارثه ولو مات الموصى له قبل موت الموصى وقبل

بعضه حر (قول المتن فمن لم يفضل) بالضم والفتح (قوله المتن من في نفقته) لو قال الذي يدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أي تقريراً على الراجح من أقوال الوجوب بخلافه على الآخرين نعم يتجه عليهما اعتبار الليلة التي تليها (قول المتن عن مسكن) بفتح الكاف وكسرها (قول المتن في الأصح) أي كما في الكفارة والثاني لأن الكفارة لها بدل (قول الشارح ولا يشترط إخراج) استشكل على هذا عدم بيع المسكن والخادم ويعميها في الدين مع أن الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزماً (قول الشارح ويؤخذ مما ذكر طرفان) الثانية فاطمة والأولى حاكية للخلاف (قول الشارح وذلك بملك إخراج) روى مسلم ليس على مسلم في عبده ولا فريه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق وقبى الباقي (قول المتن ولا العبد إخراج) في عطفه على ما سلف تجوز لأن العبد لا تلزمه فطرة نفسه وبه تعلم أن البعض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية .

المعسر بخلاف النفقة فيحملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتهما وكذا سيد الأمة) والثاني لا يلزمهما

والخلاف مبنى على أنها تنجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى فلما تنجب ابتداء على المؤدى فلا تنجبها أحد الطرفين في

المسائلين (قلت الأصح المخصوص لا يلزم الحق) ويلزم سيد الأمة (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لها (ولو انقطع خبر العهد) الغالب مع تواصل الرضا (فالمذهب وجوب إخراج فطرته في الحال) وقيل إذا عاوى قول لا شيء وجه وجوبها أن الأصل بقاؤه حيا ووجه مقابلة أن الأصل براءة الذمة منها وعلى الأول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب إخراجها في الحال والثاني منه قاسها على زكاة المال والغائب الأول قال الهبة شرعت فيه لمعنى المأموه غير معتبر (والأصح أن من أبسر يهتض صاع) وهو فطره (والواحد) (له) أى إخراجها بحافظة على الواجب بقدر الإمكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الأصح (أنه) لو وجد بعض الصبيان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم ولده (الكبير) فإذا وجد صبا أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بأن فطرها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقدم .

وارثه بعده فعلى الوارث إن قلنا ببقاء الرعية (قوله والخلاف مبنى) لا يخفى أن هذا البناء جعل الخلاف طرعا غير مستقيم فاضل (قوله لا يلزم الحرة) أى زوجه الممسور أو العبد نعم يتدب لها الإخراج لا ترجع بها عليه ولو أبسر بعد وكذا كل من أدى عن غيره بذاته أو بشرط رجوعا أو أدى عن نفسه من كونها على غيره ويعمل كل من الزوجين باعتقاده لو اختلفا فيه والكلام في حرة موصرة وإلا فلا فطرة عليها قطعا وفي غير الناشئة وإلا فالفطرة عليها إن كانت موصرة قطعا (قوله لاستخدام السيد) أى تمكّن السيد من الاستعداد إذ الخلاف في المسلمة لزوجه ليلًا ونهارًا نعم إن كان زوجها في هذه حراما موصرا الزمة فطرها كذا قاله شيخنا الزبائدي وشيخنا الرملي وهو من القاعدة لكن العلة المذكورة مخالفتها أما غير المسلمة ففطرها على السيد قطعا ولو محرما موصرا (قوله مع تواصل الرضا) قيد لخل الخلاف وإلا فلا تسقط فطرته جزما وخرج بالعبد نحو قريب غائب فلا فطرة عنه (قوله وجوب إخراج فطرته) أى العبد الغائب ما لم تغض مدة يحكم فيها بموته وإلا لم تنجب كذا قاله ابن حجر وتبعه شيخنا في شرحه والمنقول عنه في غيره ومضى عليه شيخنا الزبائدي وهو المتجه بقاء الوجوب حتى يقع الحكم بموته من قاض اجتهد أو بينة وحيث وجبت لزوم السيد قوت آخر عمل علم وصوله إليه ودفعها لأهلها فإن لم يعلم فليس دفعها بنفسه من أى قوت للضرورة قاله شيخنا وفيه نظر فإن دفعها للحاكم من أعلى الأقوات يرى قطعاً وقيد ابن حجر الحاكم بن له ولاية على عمل العبد قاضيا أو إماما (قوله والثاني منه) أى الخلاف (قوله لمعنى المأموه) أى أن الزكاة شرعت في المال لأجل المأموه فيه وأخرت في الغائب لاحتياال فوت المأموه يتلفه وجوب زكاة العبد لا يعتبر فيه ذلك فلا معنى لتأخيرها فاضل (قوله وهو فطرة الواحد) بالمأموه المهمله وقدمه لصحة الحكم بعده وقيل بالجلب (قوله ثم زوجته) ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم الولد الكبير نعم قد أعقب شيخنا بخلافهما بالنفقة ولو حرأبأرأملوا كالزوجة وفيه نظر مع ما مر أن المستأجر بالنفقة لا تنجب فطرته إلا أن يفرق بوجوب الإحداًم هنا وفيه بحث هو مستثنى ثم بعد الإحداًم المذكور الرقيق المملوك مقدم على الولد الصغير ويقدم منه أم الولد ثم المذنب ثم الملق عقبة ثم غيره وأخر ابن حجر وغيره كالنهب المملوك عن الولد الكبير وفي بعض نسخ شيخنا الرملي ما يوافق المنقول عنه مامر وهو الوجه لأن نفسه أكرم نعم لو كان خادماً الزوجة حرة مزوجة بزوجة موصرة ففطرته على زوجها (قوله ثم ولده الكبير) ظاهره ولو سفيهاً أو مجنوناً (قوله عن نفسه) أى وجوباً كذا ما بعده لأن

(قول الشارح والخلاف مبنى) أى فإن قلنا تنجب على المؤدى عنه ابتداء فلما قلنا قال في شرح المهذب لأن الوجوب عليهما والزوج متحمل فإذا عجز عن التحمل بقى الوجوب في عمله بخلاف ما إذا قلنا تنجب على المؤدى فإنه لا حق عليهما (قول الشارح بخلاف الأمة) أى فلا تتحول الفطرة عن السيد وإنما الزوج كالضامن فإذا لم يقدر بقى الوجوب على السيد (قول الشارح مع تواصل الرضا) يعنى انقطع خبره مع تواصل جبهى الرافق من تلك الناحية ولم يتحدثوا بخبره بخلاف ما إذا انقطع خبره مع عدم تواصل جبهى الرافق فإنه ينبغي أن تنجب الزكاة فلا واحداً لأنه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم تواصل الرافق هذا مراده رحمه الله فليتام (قول المتن وفي قول لا شيء) هو مخرج من نصه على عدم إجرائه في الكفارة قال العراقي والأحسن أن يقول وقيل قولان تانها على شيء (قول الشارح ووجه مقابله) الضمير فيه يرجع لقول المتن وفي قول لا شيء (قول الشارح الخلاف في وجوب إخراجها في الحال) عبارة الروضة وإذا أوجبنا الفطرة فالمذهب وجوب الإخراج في الحال ونص في الإملاء على قولين وصرح في شرح المهذب بطريقين ورجع الجزم فضا صاحب المنهاج رحمه الله أراد بالذهب هنا بالنظر لوجوب الإخراج أحد القولين من الطريق الحاكبة للخلاف فيه والنظر لوقت الإخراج طريق القطع وقوله وقيل إذا عاوى أحد القولين من الحاكبة لقول الإملاء فلو قال وقيل قولان أحد ما إذا عاد لكان أولى (قول الشارح لمعنى المأموه) أى الذى يفوته في النية هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل إما على ما منع الوجوب في المال الغائب وأما تأخير الإخراج فيه فظن بأنه غير متمكن من الإخراج منه والتكليف من غيره خرج لاحتياال تلفه (قول الشارح والثاني يقول) أى قياساً على الرقية في

وقيل بتخير بينهما أو صاعين أخرجهما عن نفسه وزوجه مقدمة على القريب لأن نفقتهما أكد إذ لا تسقط بعضى الزمان بخلاف نفقته وقيل يؤخرها عن القريب لأن علقته لا تنقطع وعلقتهما يعرض لها الانقطاع وقيل بتخير بينهما أو ثلاثة أصمح فأكثر أخرج الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الأب والخامس عن الأم وفي شرح المذهب عن الإمام وغيره حكاية وجه بتقديم الولد الكبير على الأبوين ووجه بتقديم الأم على الأب ووجه بأنه يتخير بينهما كالحلاف في نفقتهما لكن الأصح تقديم الأم قال والفرق أن النفقة تجب لسد الخلة والأم أحوج وأقل حيلة والنفقة

نحب لتطهير المخرج عنه  
وتشريفه والأب أحق  
بهذا فإنه منسوب إليه  
ويشرف بشرفه (وهي)  
أى فطرة الواحد (صاع)  
وهو ستائة درهم وثلاثة  
وثلثون وثلثون لأبيه  
أربعة أمداد والمد رطل  
وثلث بالبغدادى والرطل  
مائة درهم وثلاثون درهما  
(قلت الأصح ستائة  
وخمسة وثمانون درهما  
وخمسة أسباع الدرهم لما  
سبق في زكاة البهات والله  
أعلم) من أن الأصح أن  
رطل بغداد مائة درهم  
وثمانية وعشرون درهما  
وأربعة أسباع الدرهم قال  
ابن الصباغ وغيره الأصل  
في ذلك الكيل وإنما قدره  
العلماء بالوزن استظفارا  
قال في الروضة يختلف  
قدره وزنا باختلاف  
جنس ما يخرج كالذرة  
والحمص وغيرهما  
والصواب ما قالته  
الدارمي أن الاعتدال على

الترتيب في غير المقتور عليه واجب وفيه مندوب قاله شيخنا كابن حجر قال ولا نظر لاحتمال التلف لأن الأصل  
البقاء ولو أخرج الصاع المذكور عن غير نفسه لم يقع عن المخرج عنه ولا استدراده إن شرطه وتبقى فطرة نفسه  
عليه وكذا يقال فيما بعده ولو قدم المؤخر في حالة الندب ظلف الذى أخره للمقدم قبل إخراجها عنه تبين عدم  
إجزاء الذى أخرجه قاله شيخنا نعم إن كان الإخراج قبل وقت الوجوب ففيه نظر ظاهر فراجع (قوله تقديم  
الأم) أى في النفقة (قوله والفرق) (إخ) أبطل الإنسوى الفرق بتقديم الولد الصغير على الأب وأجاب عن شيخنا  
الرملى بأن الولد جزء منه فهو كنفسه وبأن النظر للشرف عند اتحاد الجهة ونظر بعضهم في الجواب الأول  
بتأخير الولد الكبير وقد يقال شأن الولد الكبير عدم الحاجة وفيه بعد فأمله (فرع) لو استوى جماعة في مرتبة  
ونقص وأجهب كصاع فأقل عن زوجتين بخير في إخراجها عن إحداهما ولا يقسطن بينهما ويظهر أنه لا يعد  
ندب القرعة بينهما ولو تعدد من تلزمه كولدتين عن أب لزم كل نصف صاع فإن أخرج أحدهما جميع الصاع  
احتاج في صحة إخراجها إلى إذن الآخر أو الأب كذا بحث العلامة ابن قاسم وأرقتاه شيخنا الرملى ويظهر  
أنه لا حاجة لإذن وأنها تسقط عن الآخر كما يؤخذ مما مر عن العلامة البرلى أنه لو تكفل من لزمته فطرته  
لغيره وأخرج عن نفسه كفى ولا يرجع على ذلك الغير فإنه صريح في عدم الاحتياج إلى إذن إلا أن يقال إن  
هذا هو الأصل في إخراج الشخص عن نفسه وحمل هذا على ما لو أصر من لزمته فيه بعد فراجع (قوله صاع)  
قال الثعالبي وحكمة الصاع أن الفقير لا يجد من يستعمله في يوم العيد وثلاثة أيام بعده في الغالب والمختص من  
الصاع وما يغنيهم إليه من الماء في عجة ثمانية أروطال وذلك كفاية أربعة أيام لكل يوم رطلان ونظر بعضهم في هذه  
الحكمة على مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه الموجب دفعهما ثلاثة فأكبر من كل صنف أو نصف من  
الأصناف السبعة مثلا (قوله والمد رطل وثلث) ويعلم مقدار من مقدار الرطل على الحلاف وسيأتى في النفقات  
التصريح بقدره كما نبه عليه في المنهج (قوله والصواب) (إخ) هو المعتمد (قوله بصاع معاير) (إخ) وقدر بالكيل  
المصري فكان مقدار قدحين تقريبا فهو المعير ولا نظر للوزن وإن اختلف وزن الحبوب ولأنهما يزيدان على  
أربعة الأمداد التى هى الصاع بنحو سبعمد لأن مقدار القدرح بالدرهم المصرية مائة درهم وأثنان وثلاثون  
درهما ويكفى من الكيل بالمقدح أربع حفنات بكفين متضمنين محتلين كذلك (قوله وكذا نصفه) لا حاجة  
إليه مع ما قبله ولعله للدفع توهم اختصاص ما يستقن بخير النصح فتأمل ودخل فيه العنبر والمثاقيل والحمص (قوله  
هو لين) أى الأظاى ولو من آدمى أو غيره كالأبل خلافا لبعضهم والبريرة فيه بالكيل إن تيسر ولا فالوزن ويحتر  
في إخراج اللبن أن يبلغ قدر صاع أقط كما في الصباغ وذكره شيخنا في شرحه كابن حجر وفيه بحث ظاهر  
الكفارة (قول الشارح هو لين يابس) قال ابن الأعرابى يعمل من ألبان الإبل خاصة وعلله في الكفاية بأنه

الكيل بصاع معاير بالصاع الذى كان يخرج به عصر النبي ﷺ ومن لم يجد وجب عليه إخراج قدر يقيى أنه لا ينقص عنه على هذا التقدير بخمسة  
أروطال وثلث تقريبا (وجسمه) أى الصاع الواجب (القول المذهب) أى الذى يجب فيه العشر وكذا نصفه (وكذا الأظاى الأظهير) بفتح الهمزة وكسر  
القاف قال في التحرير هو لين يابس غير منزوع الزبد وروى الشيخان عن أبى سعيد الخدرى قال كان يخرج جذاذ كان فينا رسول الله ﷺ : زكاة القطر عن كل  
صغير أو كبير حراً أو مملوكاً بصاعاً من طعام من أقط أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين التردد في صحة الحديث وقد صح ولذلك .



قطع بعضهم بجواز وقال في الروضة ينبغي أن يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفي معناه اللبن والجبن فيجوز ثان في الأصح وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو فوقه ولا يجزىء المخيض والمصل والسمن والجبن المزروع الزيد لانتفاء الانتباه بها ولا المملح من الأقط الذي أفسد كثرة الملع جوهره بخلاف ظاهر الملع فيجزي لكن لا يحسب الملع فيخرج قدره يكون محض الأقط منه صاعاً (ويجب) في البلدى (من قوت بلده وقيل قوته وقيل يتخير بين جميع الأوقات) لقوله في الحديث السابق صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير إلى آخره وأجاب الأول بأن أو فيه

ليست للتخيير بل ليان الأنواع التي تخرج منها فلولا كان قوت بلده الشعير وقوته البر تنعما تعين البر على الثاني وأجزأ الشعير على الأول وأجزأ غيرها على الثالث وغيره في المحرور والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزي) على الأولين (الأعلى عن الأدنى ولا عكس) (والأصابع في الأعلى والأدنى بالقيمة في وجه) فما قيمته أكثر من قيمة الآخر أعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والأوقات إلا أن تتغير زيادة القيمة في الأكبر (ويؤيد زيادة الانتباه في الأصح فالبر خير من البر والأرض) قال في شرح المذهب والزبيب والشعير (والأصبع أن الشعير خير من البر) لأنه أبلغ في الانتباه وقيل البر خير منه (وأن البر خير من الزبيب) لذلك أيضاً وقيل الزبيب خير منه قال في شرح المذهب والصواب تقديم الشعير على الزبيب أى من

خصوصاً مع اعتبار الوزن فيه وميعار الجبن كالأقط (قوله ولا يجزىء الخ) وكذا اللحم وإن اقتاتوه (قوله بلده) أى محله وإن لم يكن بلداً (قوله بغالب قوته) على الوجه المرجوح وغالب قوت البلد على الوجه المرجح والمراد به بلد المؤدى عنه غلبته في جميع السنة بأن يكون المضموم إليه دونه في جميع السنة أو يكون استعماله في أكثر أيامها فلو تساوى مع غيره تغير بينهما ولو اختلف من جنسين كبير وشعير فإن كان حبات الشعير أكثر أو مساوية لحبات البر تغير كما قاله شيخنا وهو واضح في الثانية ومخالف لما قبله وللقاعد في الأولى فالوجه فيها اعتبار الشعير إلا أن يقال إن إخراج الأعلى عما دونه جائز وإن كان حبات البر أكثر تعين البر ويجزىء إخراج من اختلف في الأولين دون الثالثة إلا أن كان خالص البر منه قدر الواجب ويعتبر قوت أقرب البلاد إلى بلد عدم فيه القوت فإن استوى إليه بلدان واختلف جنس قوتيهما تغير والأعلى أكمل (قوله ويجزىء الأعلى عن الأدنى) قال شيخنا ويغير على قبوله فراجعه وفارق عدم الإجزاء في زكاة المال نظر القيام البدن المتغير هنا (قوله بزيادة الانتباه) أى من حيث هو من غير نظر إلى بلد معين (قوله فالبر) وبه السلت (قوله أن الشعير خير من البر) وبه الدخن والذرة فهما جنس واحد وعلى هذا يحمل قول ابن حجر أنهما في مرتبة الشعير أى من حيث تقديمهما على ما بعدهما يليهما الأرز فالحصص فالماشى فالعندس فالنفل فالنوى والنبات للشعير والزبيب والألف للأقط واللام للبن والجبن للجبن وهذا ما اعتمدته شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحه (١) مخالفة بعض ذلك (قوله ولا يبيض الصاع) أى من جنسين عن واحد ولو من قوتين مستويين كإشهر إليه كلام الشارح إلا فيما مر من اختلف

بالله صل شيخ ذى رمز حكى مثلاً  
عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلاً  
حسروا أوما جماعت مرتبة  
أسماء قوت زكاة الفطر إن عقلوا

فألبا من بالله للبر والسمن من سل للسلت والشين للشعير والذلل للذرة ومنها الدخن والره للرز والحماه للحصص والليم للماش والعين للعندس والفاه للنفل والنبات للشعير والزبيب والألف للأقط واللام للبن والجبن للجبن وهذا ما اعتمدته شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحه (١) مخالفة بعض ذلك (قوله ولا يبيض الصاع) أى من جنسين عن واحد ولو من قوتين مستويين كإشهر إليه كلام الشارح إلا فيما مر من اختلف

مقتات عما يجب فيه الزكاة ومكتال فيجزيء كالحبوب وقضية تعطيله عدم إجزاء المتخذ من غير الزكوى كالمتخذ من لبن الطيبة (قول الشارح المصل) قيل هو ماء الأقط قاله في المجلد وغيره في البيان هو ابن مزروع الزيد وفي النهاية هو الخيض (قول المتن وقيل قوته) أى لأنها تابعة للمؤنة وواجبة في الفاضل عنها فكانت منها الأول قاس على ثمن المبيع (قول الشارح ليان الأنواع) أى وتعددها باعتبار تعدد النواحي اخرج منها في زمنه عليه الصلاة والسلام (قول المتن ويجزىء الأعلى الخ) خولف ذلك في الزكاة فلم يجز إخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعي لأن الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما أساء الله تعالى به والفقير قزاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والأعلى يحصل هذا الغرض وزيادة قول المتن والاعتبار بالقيمة الخ) لأنه أنفع للفقراء (قول الشارح ويختلف) لم يذكر مثل هذا في زيادة الانتباه الآتي كأنه والله أعلم لأن الحكم فيه اعتبار زيادة الانتباه في الأكبر .

تردده للشين إلى محمد كترده في البر والزبيب وجزم بتقديم البر على الشعير وقدم البوى الشعير على البر فعبر عن قوليهما عن تردد الأول بالوجهين (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريه) أو عبده (أعلى منه ولا يبيض الصاع) عن واحد بأن يخرج منه من قوتين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب كان واجب البر فأخرج نصف صاع منه ونصفا من البر قال الرافعي ورأيت لبعض الثنا يخرجونه وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عدين فأخرج نصف صاع عن واحد والنصفين من الواجب ونصفا عن الثاني من جنس أعلى منه جاز وعلى

التخير بين الأقوات له إخراجها من جنسين بكل حال (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشرها) أي أعلاها وهذا التعبير موافق لتحرير الحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده يلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه غيره (قلت الواجب الحب المسلم) فلا يجزئ المسلمون والمسيحيون ولا الدقيق والسويق كما ذكره الرافعي في الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز كأجني إذن) فيجوز إخراجها عنه (بخلاف الكبي) فلا يجوز بغير إذن لأن الأب لا يستقبل بتسليمه بخلاف الصغير فكانه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشتره موسر ومصر في عبد لزوم الموصر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المسائلين في الروضة (ولو أيسر) أي المشتري كان في عبد (واختلف وإيجها) باختلاف قوت بلديهما أو قوتها (وأخرج كل واحد نصف صاع من وإجبه في الأصح) كما ذكره الرافعي في الشرح

(والله أعلم) لأنه إذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لأن الفرج عنه واحد فلا يتعصم وإجبه فيخرجان من أعلى القوتين في وجه رعاية الفقراء ومن أدناها في آخر دفعا لضرر أحد المالكين وقوله من وإجبه أي قوت بلده أو قوته وإن كان العبد يلد آخر بناء على أنها تجب على السيد ابتداء فإن قلنا تجب بالتحمل فالخرج من قوت بلد العبد كما ذكره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولم يذكره في الروضة .

### [ باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه ]

مما بأنسى يئانه كالمنصوب والغنم وغيرها وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه

ويجوز من نوعين (قوله الحب المسلم) أي ولو عتيقا لا قيمة له حيث لم يتغير بطعم ولا لون ولا ريح (قوله فلا يجزئ ماله الموسر) وإن كانوا يقتاتونه أو بلغ له صاعا خلافا للإسنوي كذا في شرح شيخنا الرمل (قوله ولده الصغير الغني) ومثله السفينة والجنون (قوله جاز) فإن قصد الرجوع ورجع وخرج بولده الوصي القيم فلا يؤذي من مالهما إلا بإذن الحاكم (قوله كأجني إذن) ومنه ولده الكبير ولا رجوع إلا بشرط (قوله لزوم الموسر نصف صاع) أي إن لم يكن مهاباة فإن كانت وقعت وقت الوجوب في نوبته لزمه صاع (ولا فلا شيء على واحد منهما) (قوله والثاني لا يجوز ذلك) وهو المتحد وحمل شيخنا الرمل كلام المصنف على ما لو كان بلد العبد لا قوت فيه لو كان بيرية وبلد السيد من أقرب بلد إليه غير مستقيم كما علم مما مر فراجعه .

### [ باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه ]

(قوله بفصلين) أي والأنسب التعبير بالباب فيما لعدم دخولها في هذا وأجاب شيخنا الرمل بأنه لما كان الأداء والتعجيل مناسين للوجوب لترتبها عليه صح التعبير عنهما بالفصل وما في البرلسي فيه نظر فراجعه (قوله شرط وجوب زكاة المال) أي وجوب أدائها وقيد بالمال لأن زكاة الفطر تجب على الكفار كما مر (قوله الإسلام) نعم الأنبياء لا زكاة عليهم ووصية عيسى عليه السلام : في قوله تعالى : ﴿ وَأوصاني بالصلاة ﴾

(قوله المتن تخير) أي ويشارك تمين الأغبط اجتماع الحقائق وبنات البون لأن زكاة المال متعلقة بمال (قوله الشارح) وهذا التعبير يؤيد قوله لا غالب فيها تخير حيث جعل التخير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله الشارح والمحب) منه أن يكون متغير الطعم أو الرائحة (قوله المتن) ولو أخرج من ماله إلخ بخلاف الوصي والقيم فلا يخرجان من مالهما إلا بإذن القاضي (قوله المتن من وإجبه) نظير ذلك ثلاثة عرمون قلوا غلبة فأخرج أحدهم ثلث شاة والآخر طعاما بقيمة ذلك والآخر صام بعدله .

### [ باب من تلزمه الزكاة إلخ ]

أي باب شروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك فيما سلف (قوله الشارح وترجم بعده بفصلين) يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا يعترض بأن الذي فيما ليس ببعض من هذا الباب (قوله المتن شرط وجوب زكاة المال الإسلام) قيل إن أراد التكليف المتقضى للعقاب الأخرى فممنوع لأن الكافر عنده مكلف بالفروع وإن أراد التكليف بالإخراج أشكل عطف الحرمة

السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على مالكة (الإسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول زكاة الحيران فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا لئلا تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كاتقرر في الأصول ويسقط عنه الإسلام ما مضى من رغبته فيه (والحرمة) فلا تجب على العنق إذا ملكه سيده مالا زكوايا قلنا يملكه على قول مرحوج يأتي في يابه لضعف ملكه إذ للسيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة على السيد لأن ملكه زائل وقيل نعم لأن عمرة الملك باقية إذ يتصرف فيه كيف شاء والمدير وأم الولد كالقنن فيما ذكر (وتلزم المرتد إن أبغها ملكه) مؤاخذه له بحكم الإسلام فإن أزاله فلا أو قلنا موقوف وهو الأظهر الآتي في بابه فموقوفة إن عاد إلى الإسلام لزمته لتبين بقاء ملكه وإن هلك مرتدا فلا والخلاف كما في الروضة وأصلها فيما حال في الردة أما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزما ويخرجه الإخراج في حال الردة في هذه وفي الأولى

على قول الزوم فيها نظرا

إلى جهة المال وفيه احتال

لصاحب القريب نظرا

إلى أن الزكاة قريبة مفترقة

إلى الثبة (دفع المكاتب)

فلان تازمه لضعف ملكه إذ

لا يرث ولا يورث ولا

يتعلق عليه قريبه ويتعجزه

نفسه يصير ما في يده

لسيده (وتجب في مال

العبي والجوهر)

ويخرجها منه وليها

لشمول حديث الصدقة

السابق لما هو ولا تجب في

المال المنسوب إلى الجنين إذ

لا يورث بوجوده وحياته

وقيل تجب فيه إذا انفصل

حيا (وكذا من ملك

بعضه الحر نصبا) تجب

زكاته عليه (في الأصح)

تمام ملكه والثاني لا تجب

عليه لنقصه بالرق (و)

تجب (في المصوب

والضال والجحود) كأن

أودع فجحد أي تجب في

كل مما ذكر (في الأظهر)

ماشية كان أو غيرها (ولا

يجب دفعها حتى يموت)

فيخرجها عن الأحوال

الماضية ولو تلف قيل

التكن سقطت والثاني

وحكي قديما أنها لا تجب في

المذكورات لتعطيل ثامها

وفائدتها على مالكها

بمخرجها من يده وامتناع

تصرفه فيها (والشترى قيل

قبضه) بأن حاله الحول

والزكاة إما على فرض وجوبها أو على تركية النفس بهذا صرح شيخ الإسلام في فتح الرحمن وفي هذا الاستثناء  
نظر إن كان عدم الزكاة عليهم لعدم ملكهم نصبا بشرطه شامل (قوله على قول الزوم) وكذا على الأظهر  
ويمكن قبول كلامه له وإذا مات مرتدا بعد الإخراج رجع الإمام على الأخذ وإن لم يعلم أو كان من أهل الفناء  
على المخذ (قوله إلى الثبة) تقدم في الفطرة أنه بوي للتمييز (قوله دون المكاتب) سواء الكتابة الفاسدة  
والصحيحة (قوله لسيدته) ولا زكاة على سيدته ولا في دين كان لسيدته عليه وإن مضت أحوال (قوله وتجب  
في مال العبي إلخ) نظم الفخر الرازي في ذلك فقال :

طلب من المبيع زكاة حسن      على صغر من السن البهي  
فقال وهل على مثل زكاة      على رأى الصراق الكمي  
فقلت الشافعي لنا إمام      وقد فرض الزكاة على العبي  
فقال أذهب إذا وأقبض زكاي      بقول الشافعي من السوي  
ونعمه تبقى السبكي فقال :

فقلت له فديتك من فقيه      أطلب بالوفاء سوى المي  
نصاب الحسن عندك ذو امتناع      بخلك والقوام السهري  
فإن أعطيتا طوعا ولا      أخذناهما بقول الشافعي

(قوله أيضا وتجب في مال العبي والجنون) ومثلهما السفه وكلامه يقتضي أنها لم تجب عليهما وهو  
أحد وجهين في الكفاية وعلل بأنهما غير مكلفين وقال ابن الصلاح إن من أصحابنا من قال تجب في ماله  
لا عليهم وليس كما قال فإن معنى وجوبها عليهم ثبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان ما أتلفوه وهذا من  
مخاطب الإلزام لا من خطاب المواجهة كما قاله المازري (قوله ويخرجها منه وليها) أي الشافعي وإن كانا  
حفيين والأحوط له في هذه الرفق إلى الحاكم ليترمه بالإخراج فلا يرفعه إلى حفي فيترمه فإن كان حفيا  
وهما شافعيان أخرها وأغيرها بعد كالمها بها وله رفع الأمر إلى حاكم يلزمه بالإخراج أيضا (قوله ولا تجب  
إلخ) أي لا على الجنين ولا على ورثته وإن انفصل ميتا ولو تبين أن لا حمل أصلا فمقتضى قولهم في الفرق  
بين مال الجنين والبالغ إذا فسح العقد بأن البالغ كان له ملك فاستصحب عدم الوجوب هنا لعدم ذلك  
في الورثة فراجعهم (قوله والضال) وكذا ما وقع في بحر أو نسي محله (قوله ماشية) ويتصور فيها بأن تفضل  
أو تنصب بعد حولها سائمة وقبل التكن (قوله عن الأحوال الماضية) أي إن لم ينقص النصاب بالواجب  
والا فلا تجب في الأحوال التي بعد النقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على نزع المصوب أو بيعة  
في الجحود وجبت زكاته حالا (قوله حال عليه الحول) أي من وقت انقطع الخيار مطلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا  
الرملي وقال شيخنا الزبدي من الشراء إن لم يكن للبايع وحده وهو ما تقدم وقيل الذي يتجه هنا أن يصير من

لأنها شرط في أصل تعلق الخطاب وقوله زكاة للمال خرج زكاة القطر فإنها تجب على الكافر في قرية المسلم  
ونحوه (قول الشارح لضعف ملكه) أي فلا يحتمل المواساة بدليل عدم وجوب نفقة القريب على (قول  
الشارح يصير ما في يده لسيدته) أي فيبدأ حوله من حيث (قول الشارح إذا انفصل حيا) ولو انفصل ميتا  
قال الإسوي فالتجبه عدم الوجوب على الورثة لضعف ملكهم (قول المتن ولا يجب دفعها حتى يموت) وذلك  
لأنه غير متمكن منه التكليف من غيره لا يتجه لأن المال قد تلف (فتقيبه) لو كان قادرا على خلاص  
المصوب أو المجحود ببينة وجبت الزكاة والإخراج حالا قطعاً وقد أشار إليه الشارح في الفرق الآتي  
وبأن في المتن ذكره في الدين (قول الشارح والثاني وحكي قديما إلخ) أخر ذكره عن قول المنهاج لا يجب  
إلخ ليرغ من الأول بتفريغه (قول المتن والمشتري قيل قبضه) أي تجب فيه قطعاً وقيل فيه القولان ثم على طريق

في يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري (وقيل فيه القولان) في المصنوع و فرق الأول بتعذر الوصول إليه وانتزاعه بخلاف المشتري فمكة منه بتسليم الثمن (وتجب في الحال عن المال: الغائب إن قدر عليه) وتخرج في بلد فإن كان سائرا فلا يجب الإخراج حتى يصل إليه (والأبى وإن لم يقدر عليه لا ينقطع الطريق أو انقطع غيره (فكمفصوب) فجب فيه في الأظهر ولا يجب إخراجها حتى يصل إليه (والدين إن كان ماضية أو غير لازم كمال كتابة فلا

زكاة) فيه أما الماشية فلا من شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا يتصف بسوم وأما مال الكتابة فلا أن الملك غير تام فيه وللعبد إسقاطه متى شاء (أو عرضا أو بقدا فكذلك) أي لا زكاة فيه (ولقديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة (ولجلديد إن كان حالا وتعلد أخذه لإعسار وغيره) أي كجحدود لا يبتدأ أو مطلق أو غيبة ملء (فكمفصوب) فجب فيه في الأظهر ولا يجب إخراجها حتى يحصل (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملء مقر حاضر بأذن (وجب تركه في الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلا فاللهب أنه كمفصوب) فجب فيه في الأظهر وقيل قطعا ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبنى على طريق القطع المقتضى على المال الغائب الذي يسهل إحضاره ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى

الشراء إن كان الخيار للمشتري وحده وإلا فمن انقطاع الخيار فراجع مما مر (قوله في بلده) أي للمال إن استقر فيه زكاته ساع أو حاكم يدفعه له حالا (قوله فإن كان سائرا فلا يجب الإخراج حتى يصل إليه) ظاهره أنه لا يحتر بلد حال الحول فيها والمال سائر عليها فراجع (قوله والدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت الزكاة في الدين وقلنا الزكاة تتعلق به تعلق الشركة فقد ملك الأصناف بعضها في ذمة الدين يترتب عليه أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالإبراء منه والدعوى به ونحوها فينبغي في الدعوى أن يدعى أنه يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولأنه باق على ملكه فليثبت له ذلك (قوله ماضية) وكذا المعسر بشرط الزهو وهو بدو الصلاح في ملكه (قوله وما في الذمة لا يسوم) أي لا يتصف بالسوم فلا يرد ضحية السلم في اللحم من السائمة (قوله وللعبد) (إخ) يؤخذ منه أنه لو أحال المكاتب سيده به على أجنبي وحيث زكاته على السيد وإن عجز المكاتب قاله شيخنا الرمي كتجوم الكتابة ومثلها دين السيد عليه بنحو معاملة كأم آفا (قوله إن تيسر أخذه) أو أخذ بلده بنحو ظفر قاله الأذري واعتمده شيخنا (قوله أو مؤجلا) مثله ما نذر عدم المطالبة به أو الموصى به قاله شيخنا الرمي (قوله في الأظهر) قال ابن الرفعة ومقابل الأظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرع على الجديد فإجراء القديم فيه غير صحيح كما فعل الرافعي انتهى وقد يدفع بأن مقابل الأظهر موافق للقديم لأنه هو أو منه فراجع (قوله قبل قبضه) المراد قبل حلوله كما قال الإسنوي إنه الصواب لأن الكلام في دين موسر مقرر له بأذن وكلام الشارح صريح فيه أيضا ولعل هذا مبنى على طريق القطع لأن الأظهر الموافق لما يقول به ومقابل الأظهر مقطوع به كما سيذكره أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليهما الشمول للتدلل كاز والعرض لزكاة الفطر

القطع المتجه وجوب الإخراج من غير توقف على القبض بخلافه على طريق القولين كما قاله الإسنوي وقد يشكل عليه ما ساقى للشارح في قول الثمن وقيل يجب دفعها قبل قبضه حيث قال ابن مبنى على طريق القطع قلت لإشكال لأنه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي (قول الشارح فإن كان سائرا) يرجع لقول الشارح المال (قول الشارح وما في الذمة) (إخ) اعترضه الرافعي بأنه يذكر في المسلم في اللحم كونه لحم راعية ومعلوفة فإذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها وضعه القانوني بأن المدعى انتصافه بالسوم المحقق وثبوته في الذمة أمر تقديري (قول الشارح فلأن الملك غير تام فيه) يؤخذ من هذا التحليل أن المكاتب لو أحال سيده بالتجوم على شخص تجب الزكاة فيه لأنه لازم لا يسقط عن ذمة الحال عليه بتصحيح المكاتب ولا فسحه (قول الثمن أو عرضا) أي للتجارة لأنه لا ملك في الدين) استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو حال حث به (قول الثمن وإن تيسر) لو تيسر أخذه بالظفر فظاهر اللزوم في الحال (قول الشارح في الأظهر) هي الطريقة الحاكفة للخلاف وقوله وقيل قطعا هي الطريقة القاطعة (قول الشارح ولا يجب دفعها حتى يقبض) هو على الطريقين لكنه منقطع به على الأولى وقول الثمن وقيل تجب مفرع على طريق القطع كما ذكره الشارح ثم قوله قبل قبضه أو من قبل حلوله كما به عليه الإسنوي وغيره وقوله وقيل تجب إذا كان للمدين مليئا ولا مانع سوى الأجل وقوله المقيس على المال الغائب رد بأن المؤجل لو كان مائتين مثلا فلا بد من إخراج الخمسة والتكليف بها لحاجف لأنها تتساوى أكثر من خمسة مؤجلة (قول الشارح بأنه لا يجوز صل إخ) أي فسخ بالمصنوع

التصرف فيه قبل الحلول وقيل لا تجب فيه قطعا لأنه لا يملك شيئا قبل الحلول (ولا يجمع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) لإطلاق النصص الواردة فيها والثاني يجمع كإيجاع وجوب الحلج (والثالث يجمع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والراز وكذا زكاة الفطر كسائيا في الفصل ولا يجمع في الظاهر وهو الماشية والزروع والثمر والمعدن والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز إلى صرفه في قضاءه .

وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا **(فصل الأول لو حجر عليه لدين فحال الحول في الحجر فكفصوب)** لأن الحجر مانع من التصرف ولو عين الحاكم لكل من غرمه شيئاً من ماله ومكته من أخذه فحال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه قطعاً لضعف ملكه وقيل فيها خلاف المفصوب (و) على الأول أيضاً **(واجمع زكاة دين آدمي في تركه)** بأن مات قبل أدائه زكاة **(فقلت)** بتقدي الدين الفوق حديث الصحيحين فدين الله أحق بالقضاء **(وفي قول)** يقدم **(الدين)** لاقتدار الآدمي وأحياجه **(وفي قول يسويان)** فيوزع للمال عليهما لأن الزكاة تعود فائدتها إلى اليمينين أيضاً **(والقيمة قبل القسمة إن اختار الغافلون تحكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيباً أو بلغه المجموع في موضع)**

**بوت الخلطة)** ماشية كانت أو غيرها **(ووجب زكاتها وإلا أي وإن لم يختاروا تحكها فلا زكاة عليها فيها)** لأنها غير مملوكة ملكاً لهم أو مملوكة في نهاية من الضعف يسقط بالإعراض وكذا لو اختاروا تحكها وهي أصناف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تحب الزكاة لأن جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدرى ماذا يصيبه وكما يصيبه وكذا لو كانت صنفاً لا يبلغ نصيباً إلا بالخمس فلا زكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخمس إذ لا زكاة فيه لأنه لغز معين **(ولو أصدقها نصاب سائمة معينا لزمها زكاته إذا تم حول من الإصداق)** سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أو لا لأنها ملكته بالعقد واحتز باليمين عما في الذمة فلا زكاة فيه كما تقدم **(ولو**

**قوله وسواء كان الدين إرث)** وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره وما استقر النصاب وغيره **(قوله فكفصوب)** فيجب الإخراج بعد ذلك الحجر لا قبله وفارق وجوب زكاة الموهون حالاً بأنه يباع منه جزء إن لم يكن له ما يخرج منه غيره فها على المرتين ولا خيار له في ذلك وبأن الرهن حجر على نفسه بإلحاح **(قوله شيئا من ماله)** أي من جنس دينه فقط وسواء أخذه الغرماء أم لا فلا زكاة عليه لو تركه له ولا زكاة عليهم لو أخذوه أيضاً لضعف ملكهم **(قوله قدمت)** أي الزكاة ولو عن القطرة على الدين وإن تعلق باليمين وكاف زكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج إلا الجزية فكدين الآدمي تغليباً لجانب أنها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق باليمين ثم تعلق بالذمة وخرج بالتركة الحى فيقدم فيه دين الآدمي إن حجر عليه إلا الزكاة المتعلقة باليمين **(قوله أي وإن لم يختاروا إرث)** خصه بالذكر لكونه مدخول الشرط وإن أمكن فحول كلام المصنف لما بعده فتأمل **(قوله وهي أصناف)** ظاهره وإن علم أن الذي يخص كل واحد منهم يبلغ نصيباً **(قوله لو كانت صنفاً لا يبلغ إرث)** أو بلغ وغيره زكوى أو زكوى لم يبلغ نصيباً أو بلغ المجموع نصيباً بالخمس **(قوله نصاب سائمة)** أي نصيباً واسمه سواء كان سائمة قبلها أم لا لوافق ما رووه منها منه بعد طلبها كالنصب فإن طلقها بلا وطء قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة إن أخذ الساعي الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئاً وإلا رجع هو عليها بنصف قيمة الفرج ولو بعد الرجوع كذا قاله شيخنا وفيه بحث ظاهر فراجع ذلك وحرره **(قوله لا تقدم)** من أن السائمة لا تكون في الذمة فإن كان غير سائمة كالنذر لمزاجه كان لأنه من الدين **(قوله وقبضها)** فإن لم يقبضها فهي من الدين إن كانت في الذمة وإلا فكالمبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من

**(قول المتن ولو اجمعت زكاة)** ولو زكاة نظر **(قول المتن ودين)** **(فائدة)** ظاهر إطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك **(قول الشارح لاقتدار الآدمي إرث)** أي وبأن يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة **(قول المتن وقبضها)** خرج ما إذا لم يقبضها فإنه إن كانت في الذمة فعل الخلاف في الدين وإن كانت معينة فكالمبيع قبل القبض **(تقنيته)** كلام المنهاج يشعر بأن الخلاف في الإخراج وأن الوجوب مجزؤه به وهو كذلك **(قول المتن وعشرين لستين)** لا يخفى أن الفقهاء يتأيدون السنة الأولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالكا لجمعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينارا ونصف وإذا سقط النصف فيسقط ما قبله من الزكاة وهو رجع عشره فمجموع ما يلزمه تمام السنة الثانية دينار ونصف إلا ربع عشر النصف وقس الإخراج بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي نقلاً عن الأصحاب ولا يمنع منه إخراج الزكاة من غير الثمانين ويتنبه أن ينقطع أيضاً لأمر آخر وهو أن الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الإعطاء لا من حين

أكبر دار أربع سنين بثمانين دينارا وقبضها فالأظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر لأن ما لا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فصله ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكره في مسألة الصداق إذ هو يفرض أن يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول إن عود نصفه بملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فإنه بانفساخ الإجارة **(فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين)** لأنها التي استقر ملكه عليها **(وتمام الثانية زكاة عشرين لسنة)** وهي التي زكاه **(وعشرين لستين)** وهي التي استقر ملكه عليها لأن **(وتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة)** وهي التي زكاه **(وعشرين لستين)** وهي التي استقر ملكه عليها لأن **(وتمام الرابعة زكاة ستين لسنة)** وهي التي زكاه **(وعشرين لأربع)** وهي التي استقر ملكه عليها لأن **(والثاني يخرج تمام الأولى**

زكاة الضمان) لأنه ملكها ملكا تاما والكلام فيما كانت أجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كأصلها أن كلام نقله المذهب يشمل ما إذا كانت الأجرة في الذمة وقبضت وما إذا كانت معينة **(فصل تجب الزكاة)** أى أداؤها (على الفور إذا

تمكن وذلك بحضور المال والأصناف) أى المستحقين لأن حاجتهم إليها ناجزة أما زكاة الفطر فهو سنة بيلة العيد ويومه كما تقدم في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم أنه النقد والعرض وزند عليهما هنا في الروضة كأصلها الركن زكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والثر واللمدن (على

الجلبد) والتقديم يجب دفع زكاته إلى الإمام وإن كان جائرا لتنفيذ حكمه فلو فرقه المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها إلى الجائر (وله) مع الأداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه (والصرف إلى الإمام) بنفسه أو وكيله (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من تفريقه بنفسه لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لأنه يفعل نفسه أوثق وهذا كما

حيث الإخراج وأما الوجوب فمجموع به (قوله زكاة الباطن) قال في المجموع عن الماوردى والأصحاب وإذا أخرج الجميع ثم انتهت الدار يرجع المستأجر بقسط الأجرة ولا يرجع المخرج بشئ انتهى فراجع (قوله وأخرج الخ) أى ثلاثا بنقص النصاب أو أخرج منها كذا قالوه وتكلفوا في الجواب عنه قال بعضهم وعند التأمل فيما مر فيمن عنده ما يكمل به النصاب لا إشكال فتأمل نعم قد يقال إن التقرير بذلك لأجل كون المخرج عنه عشرين في كل سنة (فتجيبه) للتمن المقبوض قبل قبض المبيع وعكسه حكم الأجرة المذكورة لتعرضه للسقوط بتلف مقابله ويؤخذ من ذلك الجواب في رأس مال السلم لأنه لا يتعرض له الفسخ بانقطاع السلم فيه .

**(فصل في إداء زكاة المال)** (قوله بحضور المال) أى بحضور المال إليه أو بحضوره عند المال ولو تقديرا فلو مضى بعد الحول زمن يمكن فيه حضوره لمال غائب وجب الإخراج ولا بد من تنقية الحب من نحو تبين وجفاف ثمر وخلو مالك من مهم ديني أو دينوي وله انتظار نحو صالح وجار أو تروى في استحقاق بشرط سلامة العاقبة (قوله المستحقين) أى من تصرف له الزكاة من إمام أو ساع أو المستحقين أو بعضهم في صحته نعم لا يحصل التحكك بحضور المستحقين دون الإمام في زكاة طلبها في مال ظاهر والتحكم شرط للضمان لا للوجوب على الأصح ولا يجوز التأخير عن نحو جائع (قوله وله التوكيل) أى بالبلغ عاقل وكذا السفه وصبي إن نوى وعين المدفوع له قاله شيخنا الحمل (قوله الأظهر أن الصرف إلى الخ) وبعد الإمام الساعي وتصرف الإمام بالولاية لا بالنيابة على المعتد (قوله جائلا) أى في الزكاة ولو عدلا في غيرها وهذا في المال الباطن إن لم

تمام الحول الذي قبله لأن حصة الفقراء باقية على وجه الشركة إلى حين الإعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن إشكال الرافعي بتصوير المسألة بالتصجيل عن الثانيين أولا وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه (فروخ) قال الروياني عن والده إذا قلنا بالمذهب فلو عجل زكاة ما زاد على قسط الأول لم يجز ولو عجل زكاة عشرين في العام الأول حيث تكون الأجرة مائة فإن كان مضى أربعة أخماس الحول جاز وإلا فلا لأنه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجيبه غير جائز كما لو كان له درهم لا يعلم بلوغه نصابا فجعل عنها ثم علم فإنه لا يجزى قال السبكي وقياسه أن مسألة المنهاج لا يصح التصجيل فيها ولا في المشرين الأولى لأنه متى انقضت الإجارة في الحول الأول فلا نصاب له اللهم إلا أن يقال هذه مقالة بأبام عموم قولهم يجوز التصجيل لعام بعد انتقاد الحول (قول الشارح وما إذا كانت معينة) لم يقل وقبضت لأنه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا ينفى أن التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الأمر أنه يطرقها خلاف الدين كما أن المعينة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه .

**(فصل تجب الزكاة للبخ)** أى أدائها يريد أن يتمكن شرط للأداء لا للوجوب لكن لك أن تقول الوجوب إنسا يتعلق بالأداء لأنه فعل المكلف (قول المتن وله أن يؤدى الخ) أى كما يؤدى الكفارات بنفسه وقس الظاهر على الباطن (قول الشارح والقديم يجب الخ) استدلل به بقوله تعالى : ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ وخالف الباطن لأن الناس لم غرض في إخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر لا يتطلب إخفاؤه (قول الشارح لأنه يفعل نفسه أوثق) ولينتاول ثواب تقديم الأقطار والجيران ففريق المالك بنفسه أفضل أى ولو كان المال ظاهرا كما في الروضة وأصلها وخالف في شرح المهذب يرجع أن صرف الظاهر حتى إلى الجائر أفضل (قول الشارح أفضل من الصرف إليه) وفيه الخلاف أى فالراجح القطع بكونه أفضل وحشذ فلا اشتاء راجع

في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته إلى الإمام أفضل قطعا وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان ((لأن يكون جائرا)) ففريق المالك بنفسه أفضل من الصرف إليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع إلى الإمام أفضل من التوكيل قطعا وفيها كأصلها لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف وأما الأموال الباطنة فقال الماوردى

ليس للولاة نظري في كتابها وأربابها أحق بها فإن بدلوا ما طوعوا عليه الوالي (وتحجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) أي كثر كمال الفروض وأداء صدقة مالي المفروض وغير في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ونوى الزكاة دون الفريضة أجراً أو قيل لا كما لو نوى صلاة الظهر ورد بأن الظهر قد تقم نفلاً كالعبادة الزكاة لا تقم إلا بفرض أو في شرح المذهب وقال البيهقي إن قال ههنا كمالاً مالي كماله وإن قال زكاة فني إجزائه وجهان ولم يصحح شيئاً وأصحهما الإجزاء (ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لأنه يكون كفارة ونسراً (وكذا الصدقة) أي صدقة مالي (في

الأصح) لأنها تكون نافلة والثاني يكفي لظهورها في الزكاة وعبارة الروضة كأصلها ولا يكفي مطلق الصدقة على الأصح وقال في شرح المذهب على المذهب به قطع الجمهور وعبر فيه في الأولى بالأصح (ولا يجب تعيين المال) الزكوي في النية عند إخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أي أخرج (عن غيره) فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج بخمسة دراهم بنية الزكاة مطلقاً ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عينه عن الغائبة لم يمكن له صبره إلى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لا عن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الأظهر الآتي في كتاب قسم الصدقات (ويلزم) الوالي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون فلو دفع بلا نية لم يقع المرفوع وعليه الضمان كما قاله ابن كعب وضم إليهما في شرح المذهب السفيه (وتكفي نية الموكل عنه الصرف

يطالبها فيه فإن طلبها أو كانت عن المال الظاهر وإن لم يطلبها فصرفها له ولو جازاً أفضل كما سيأتي في كلامه بعضه عن الروضة وأصلها (وقوله ليس للولاة) أي يجرى عليهم (قوله بالصدقة المفروضة) ومثله فرض الصدقة فالمتحد الاكتفاء بهما ولا يضر فهو لما لزكاة الفطر يخرجها بالقرينة فأصل (قوله ولو نوى الزكاة دون الفريضة أجزاء) هو المحدث والمذكور بعده دليل عليه (قوله وأصحهما الإجزاء) هو المحدث كما تقدم (قوله وعبارة الروضة إغ) أي فهي مسألة غير التي في المنهاج فلذلك جرى فيها طرق ولم يكفوا بالقرينة في هذه والتي قبلها لأنها إنما يكفي بها في تخصيص النيات لا في صرف أصلها (قوله لم يكن له صبره إغ) نعم إن شرط أن يكون عن الحاضرة إن تلفت الغائبة انصرف للحاضرة ولو قال عن الحاضرة أو الغائبة ولم تتلف أجزاءه عن إحداها ويخرج عن الأخرى فإن تلفت لم تجزئه عن الباقية (قوله ويلزم الوالي إغ) تقدم ما فيه (قوله السفيه) فينوي الوالي عنه وللولي تفويض النية إليه بل له الاستقلال بالنية كما قاله شيخنا واصلده (قوله ولو نوى الموكل إغ) وكذا لو نوى عند عزل المال ولو قبل التفرة لأنه (١) أول أجزاء العبادة وللمستحق في هذه الاستقلال بالأخذ ويكفي فيها تفرة الصبي ونحوه على ما تقدم ولا يمين على المالك صرف ما أفرزه بل له صرف غيره لأن شركة المستحقين لا تنقطع إلا بتبعضها وبهذا غارق الشاة العينة في الأصحية ومن التوكيل في النية كالنفقة أن يقول لغيره أخرج زكائي أو زك عنى أو أخرج فطرني أو أهدى ونحو ذلك فيستعين على الوكيل النية وله توكيل واحد في النية وواحد في الدفع للمستحقين (قوله في المسائل الثلاث) هي مسألة نية الوكيل وحده وتفويض الوكيل النية إليه ونية الموكل وحده (قوله إلى السلطان) ومثله الساعي

إلى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الأظهر وهذا ميل من الشارح إلى ما في شرح المذهب من أن صرف الظاهر للإمام أفضل وإن كان جائزاً بخلاف ما في الروضة (قول الشارح لظهورها) أي وكثرة ورودها في القرآن بمعنى ذلك قال تعالى ﴿عَلِمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِمْ صَدَقَةٌ﴾ وقال تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْعَنُ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ وقال تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (قول الشارح وقال في شرح المذهب إغ) حاصله أنه إذا قال هذا صدقة لا يكفي على الأصح الذي قطع به الجمهور وأما صدقة مالي فغيرها في شرح المذهب بالأصح قطع وإنما قطع بذلك لأن الصدقة إذا تم تصف يكثر عمومها لإطلاقها على غير المال كما في حديث بكل تكبير صدقة (قول المتن ولا يجب تعيين المال) قال الأسنوي حتى لو قال هذا عن هذا وهذا كفي قال فلو تلف أحداهما بعد الأداء فله جمعه عن الباقي (قول الشارح لم يكن له صبره إغ) أي بل تقع نافلة (قول المتن وتكفي نية الموكل إغ) أي كما تكفي عند الدفع إلى السلطان ولو وجدت النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثاني القياس على الحج وفرق الأول بأن أفعال النائب في الحج كمال الموكل في الزكاة البراءة حصلت بهما وقد وجدت في الموضعين ومن وجد منه الفعل المبرى أو علم أنه لو عزل فتنز الزكاة أو لا ونوى كان كافياً على الأصح قال الأسنوي الوجهان في مسألة الكتاب مبنين على هذين الوجهين (قول الشارح والثاني لا يكفي بل لابد إغ) قضية الكلام أن الوكيل في هذه الحالة ينوي وإن لم يفرض له النية وفيه نظر (قوله الشارح في المسائل الثلاث) يرجع

إلى الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عنه التفريق أيضاً على المستحقين والثاني لا تكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم يكف إلا أن يكون الموكل فوض إليه النية فتكفي ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفي قاله في شرح المذهب ونفي فيه الخلاف في المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة (إلى السلطان كفت النية عنه) أي عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند القسم

على المستحقين لأنه نائبهم فالدفع إليه كالنفع إليهم (فإن لم ينو) عند الدفع إليه (لم يجزىء على الصحيح وإن نوى السلطان) عند القسم عليهم كما لا يجزىء الدفع إليهم بلا نية والثاني يجزىء عن نوى السلطان أو لم ينو لأنه لا يدفع إليه إلا الفرض ولا يقسم إلا الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والأصح أنه يلزم السلطان) النية (إذا أخذ زكاة المحتج) من أدايتها نيابة عنه لتجزئة في الظاهر فلا يطلب بها ثانياً ولا يجزىء عنه من غير نية فلا تلزم

السلطان (و) الأصح (أن) نية أي السلطان (تكفي) في الإجزاء باطنا إقامة لها مقام نية المالك والثاني لا تكفي لأن المالك لم ينو وهو متعبد بأن يتقرب بالزكاة وبني الإمام والغزالي لخلاف الأول على الثاني فقالا إن قلنا لا تبرأ ذمة المحتج باطنا لم تجب النية على الإمام وإن قلنا تبرأ فوجهان أحدهما لا تجب لئلا يتهاون المالك فيما هو متعبد به والثاني تجب لأن الإمام فيما يليه من أمر الزكاة كولي الطفل والمحتج مفهوس كاطفل .

### (فصل لا يصح تعجيل الزكاة في المال الحولي على ملك النصاب) نفقد

سبب وجوبها (ويجوز) تعجيلها (قبل الحول) بعد ملكه النصاب لوجود السبب والأول مفيد في الروضة وأصلها بالزكاة العينية فإذا ملك مائة درهم فجعل منها خمسة أو ملك تسعة

(قوله لم يجزىء) أي إن لم ينو المالك الزكاة قبل صرف الإمام (قوله بلا نية) أي بقينا فلا شك بعد الإخراج في النية لم يقع زكاة فيسترد ثم ينو ثم يعيده للمستحق أو يخرج غيره (قوله أي السلطان) فيما يتركها ويكفي عند الأخذ أو التفرقة والظاهر ما ذكر أنه لا يكفي الأخذ مع تركها فليقع زكاة ويضمنه الإمام إلا إن استرده ونوى ثم أعاده للمستحق فراجعته وفي شرح شيخنا الرمل رجوع الضمير للمنتمع وتسميته مجتمعا باعتبار ما كان وفيه نظر فراجعته وحرره (فروع) يندب لأخذ الزكاة الدعاء للدافع المالك ومع له الدافع غير المالك كأن يقول أجر الله فيما أعطيت وجعلته لك طهورا وبورك لك فيما أبقيت ويندب لكل دافع مال من زكاة أو كفارة أو نذر أو صدقة تطوع أو لغاري عن نحو درس وغير ذلك أن يقول بعد فراغه (وبما تقبل منا) الآية ويندب الترضي والترحم على غير الأنبياء من الأخيار ولو لم ينو غير الصحابة رضی الله تعالى عنهم وتركه الصلوة كذا السلام على غير الأنبياء والملائكة لا يباح لهما ولا تركه منهم على غيرهم لا من غيرهم على من اختلف في نبوته كلقمان ومريم .

(فصل في تعجيل الزكاة) أي في جزاءه وعدمه وقد منع الإمام مالك صحة التعجيل وواقفه ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا (قوله ويجوز) أي لغير ولي من مال الطفل ولو للطفرة ويجوز له من مال نفسه وسواء دفع المجل للفقراء أو للإمام (قوله قبل الحول) أي قبل تمامه وبعد انعقاده (قوله والأول مفيد في الروضة وأصلها بالزكاة العينية) وهو المحدث وسياق مفهومه في التجارة ولا يخفى عليك أن مقتضى هذا التقيد أن التعجيل في التجارة قبل وجود السببين معا وهو غير مستقيم لما فيه من بطلان القاعدة والوجه فيها أن السبب الأول هو انعقاد الحول وقد وجد كما في غيرها لأن اعتبار النصاب فيه لأجل انعقاد الحول فيه لا لذاته فأمثل (قوله فجعل شاة) أي منها لا من غيرها ويحمل الأمرين معا لم يجز (قوله فجعل زكاة أو بمصاة) أي من الماتنين أو من غيرها على ما تقدم لم يجز فقوله لم يجز راجع للمساكين وهو المحدث ولو عجل شاة عن أربعين فتبعت أربعين ثم ماتت الأمهات لم تجز فإن عجل بعد التناج أجزأه على المحدث ولو عجل شاتين عن مائة وعشرين فتبعت سبعة قبل الحول لم تجز على المحدث عند شيخنا وظاهره عدم أجزاء الشاتين والوجه أجزاء واحدة تمام نصابها فراجعته (قوله في الأصح) هو المحدث وفازت هذه ما قبلها بالقطع فيه لبناء حول التناج على أصله وتقيد عدم الإجزاء بالنصاب الذي كمل يفيد الإجزاء عن النصاب

لكل من قوله ولو نوى الوكيل إلخ وقوله إلا أن يكون وقوله ولو نوى المولى وقوله لم تجب النية إلخ أي ويجزى فعل الإمام من غير نية هذا قضية كلامه نصدره (قوله الشارح وإن قلنا إلخ) عبارة الرافعي وإن قلنا بالبراءة ففي وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب اهـ ولأجل ما ذكره الشارح والرافعي اعترض الإنسوي على المتناج وقال كان ينبغي له تقدم المسألة الثانية على الأولى والآية لا يعبر في الأول بالأصح لأن فيه طريقين .

(فصل لا يصح تعجيل الزكاة إلخ) اعلم أن الإمام مالكا رحم الله منع من التعجيل وواقفه ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا لما أن العباس رضي الله عنه سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له ولأنه حق مالي أجل رقفاً فجاز تقديمه على أجله كالدين وأيضاً فلأنها حق مالي وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالكفارة في اليمين وقد وافق المخالف عليها (قوله الحول) أي قبل تمامه

وثلاثين شاة فجعل شاة ليكون المجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجز له للمجل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين من جهة أخرى فجعل زكاة أو بمصاة فحصل ما توقعه لم يجز له ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسين الإبل فجعل شاتين فبلغت عشر بالتوالي لم يجز له ما عجله من النصاب الذي كمل الآن في الأصح أما زكاة التجارة كأن اشتري عرضاً يساوي مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول



وهو يساو بهما فإنه يجوز المعجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها بأخر الحول وهو القول الراجح كما تقدم ولو اشترى عرضاً بمائتين فمجل زكاة أربعمائة وحال الحول وهو يساو بهما أجزأه المعجل بناء على ما ذكر وقيل لا يجوزته في المائتين الرائدتين (ولا يجعل لعامين في الأصح) لأن زكاة العام الثاني لم ينقذ حولها والتجديد قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتجديد قبل كمال النصاب فمما جعل لعامين يجزى للأول فقط والثاني استند إلى أنه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواه البيهقي وأجيب بانقطاعه كما بينه وباحتال التسلف في عامين والجواز على

الثاني مقيد بما إذا بقي بعد التجديد نصاب كأن ملك الثنتين وأربعين شاة فمجل منها شاتين فإن عجلهما من إحدى وأربعين لم يجزى المعجل للعام الثالث لنقص النصاب في جميع العام فالتجديد لم يجعل على ملك النصاب فيه وقيل يجزى لأن للمجل كالتأجيل على ملكه (وله تجديد الفطرة من أول رمضان) ليلا وقيل نهاراً لأنها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها (والصحيح منه قبله) أي منع التجديد قبل رمضان لأنه تقديم على السنين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاه في شرح المهذب (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأنه لا يعرف قتره بتحقيقاً ولا تخميناً (ويجوز بعدهما) أي بعد بدو الصلاح واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية لمعرفة قتره

الأول في إحدى الشاتين وهذا يؤيد ما ذكرناه أو لا فراجعه (قوله يساو بهما) هل يخرج أو دونه الظاهر الثاني (قوله أجزأه المعجل) هو المحدث (قوله وقيل لا) ولم يخرج هذا الخلاف فيما قبل هذه لوجود بعض المعجل عنه فيها (قوله يجزى للأول فقط) أي وإن لم يجز حصه كل عام على المحدث لأنه ليس لها تشريك بين فرض ونقل (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها للأول أقرب إلى الجواب المذكور فتأمل (قوله لم يجزى المعجل للعام الثاني) ظاهره الإجزاء للعام الأول وفيه نظر إذا لم يبق معه نصاب وكون إحدى المجتدين باقية على ملكه فيجب بها النصاب عليه لم يوجد السوم فيها كما قاله شيخنا وهو صحيح مستقيم وبه يعلم الرد على الوجه الثاني (قوله ليلا) ورأى أول ليلة منه (قوله لم يجزى بعدهما) أي وأخرج من غيرها كما رجعنا أخرجه من عتب لا يترتب أو طلب لا ينتهي (١) أجزأه قطعاً لأنه ليس بتجديلاً وكذا لو أخرجه بعد تمام الحول وقيل اتفقنا لما ذكر (قوله وقوعه زكاة) وفي كلام العلامة البرلسي هنا ما يناسب ذكره فراجعه (قوله أهلاً للوجوب) المراد استمراره بصفة الوجوب لا يخرج به الردة إذا لم يمت عليها وبشرط أيضاً بقاء المال وأخرج على صفة وقت الإخراج فلو أخرجه بنت غناض عن خمسة وعشرين فبلغت بالتوالد ستاً وثلاثين لم تجزى للمجدة وإن صارت عند القايض بنت لبون فيسترد ما منه ويعيدها له أو يهداها لمن تلفت عند القايض قبل آخر الحول أجزأت (قوله مستحقاً) أي أهلاً لاستحقاق الزكاة من حيث هي لا لما أخذ به الخصوص فلا يضر انتقاله عن بلد المالك أو عكسه

(قول الشارح والثاني لا) صححه الإسني وقال إنه نص عليه الشافعي والأكرهون قال نعم الأكرهون على منع تجديد زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك أو أراد أن يهزو الجواز إلى الأكرهين فالتفت عليه (قوله الشارح ليلا وقيل نهاراً) يرجعان لقول المصنف من أول رمضان وعبرة الإسني وقيل لا يجوز في الليلة الأولى منه لأن الصوم لم يدخل (قول الشارح فهو سبب آخر لها) الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قول الشارح والثاني جواز تقديمه لا) علل هذا بأن وجوده يخرج في نفسه سبب ورده أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كثرة الظهار فإن سببها الزوجة والظهار والعدد اهـ (قول الشارح لأنه لا يعرف لا) علل أيضاً بأن ما سببها واحداً واعترض الرافعي الأول بأن الكلام فيما إذا عرف قدر نصاب والثاني بأن ما سببها الظهور والإدراك (قول الشارح أي وقوعه زكاة) هذا مراده من الإجزاء فاندفع ما قيل بتغير الحر بالوقوع وعدمه يشمل ما إذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجد مانع كغنى الفقراء أو لم يستمر كيبيع المال بخلاف التغير بالأجزاء فلا يصدق إلا حيث كان الواجب باقياً قال وتغيره أيضاً بأهلية الوجوب مردود لأن الأهلية تثبت بالإسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجوب الزكاة عليه الذي هو المراد هنا قال ويدخل في كلامهما ما إذا تلف المالك النصاب لا حاجة وهو كذلك نعم قد يرد عليها ما إذا عجل بنت غناض عن خمس وعشرين فتوالدت حتى بلغت ستاً وثلاثين وصارت أفرجة بنت لبون فإنها لا تجزى على الأصح (قول الشارح كما أنصح بذلك في الحر) عبر الشارح بهذا إشارة إلى أن ذلك يفهم من المنهاج (قول الخ مستحقاً) انظر لو كان ابن سبيل مثلاً وكان في آخر الحول مقيماً غنياً

الحاليين لعدم العلم بالقدر جيد والثالث يجوز فيها للعلم بالقدر بعد ذلك فإن نقص المعجل عن الواجب أخرجه باقياً أو زاد فإثره باقياً ولا يجوز الإخراج قبل ظهور الثمر وانعقاد الحب والإخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لأنه وقته (وشرط أجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة كما في الحر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (إلى آخر الحول) فلو مات وتلف ماله أو ياعه لم يكن المعجل زكاة كما أنصح بذلك في الحر (وكون القايض في آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مرتداً لم يحسب للمخوع إليه من الزكاة (وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كان ارتد ثم عاد.

لم يجزئه) أى المالك المعجل (ولا يضر غناه بالزكاة) أى كما فى الروضة وأصلها المدفوعة إليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال الفارق  
 ذكر كاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى بشهر مثلا (وإذا لم يقع المعجل زكاة لعروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد  
 إن عرض مانع) عملا بالشرط (والأصح أنه إن قال هذه زكاة المعجلة فقط) أو علم القايض أنها معجلة (استرد) لذكره التعجيل أو العلم به  
 وقد بطل والثانى لا يسترد ويكون تطوعا (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتعجيل) بأن اقتصر على ذكر الزكاة (ولم يعلمه القايض لم يسترد) ويكون

تطوعا والثانى يسترد لظنه  
 الوقوع عن الزكاة أو لم يقع  
 عنها (و) الأصح (أنهما لو  
 اختلفا فى مشيت  
 الاسترداد) وهو ذكر  
 التعجيل أو علم القايض به  
 على الأصح وشرط  
 الاسترداد على مقابل  
 الأصح (صدق القايض  
 بيمينه) لأن الأصل عدم  
 ذلك والثانى يصدق  
 المالك بيمينه لأنه المؤدى  
 وهو أعرف بقصدته وهذا  
 فى غير علم القايض لأنه  
 أعلم بعلمه وعلى  
 الاسترداد فى المسألة  
 الأخيرة يصدق المالك  
 بيمينه إذا نازعه القايض فى  
 قوله فصدت التعجيل فإنه  
 أعرف بنية ولا سبيل إلى  
 معرفتها إلا من جهته  
 (ومضى ثبت) الاسترداد  
 (والمعجل تالف وجب  
 ضمانه) بالثلث إن كان مليا  
 وبالقيمة إن كان متقوما  
 (والأصح) فى التقويم  
 (اعتبار قيمة يوم القبض)  
 والثانى قيمة يوم التلف (و)  
 الأصح (أنه إن وجدته  
 ناقضا) نقص أرش (فلا  
 أرش) له لأن النقص  
 حدث فى ملك القايض فلا

ولم تضر رده أن يعد كما مر ويكفى احتمال بقاءه على الاستحقاق نظر للأصل فلو غاب وجعل حاله لم يضر  
 فلو مات فى أثناء الحلول لزم المالك إخراج غيره للعلم به ويصدق وارثه فى عدم علمه بالتعجيل يمينته فلا  
 يسترده (قوله واجبة أو معجلة إلخ) فإن أخذ زكاة من أحدهما معجلة ردها مطلقا أو معجلتين رد الثانية إن  
 ترتبتا ولا تخير كذا فى شرح شيخنا فنامله وانظر تصويره (قوله وإذا لم يقع المعجل زكاة) فله الاسترداد بعد  
 عروض المانع لا قبله والمسترد للمالك أو لورثته نعم لو مات المالك مرتدا فالاسترد فى ذلك فطالب به الإمام كما  
 مر قال ابن حجر ومثل الزكاة ما له سببان كعدم التمتع وكذا الكفارة ونحوها (قوله يكون تطوعا) يؤخذ منه  
 أنه لو كان المدفوع معجلا للإمام رجع قطعا (قوله على مقابل الأصح) فعل الأصح بالأولى (قوله الأخيرة)  
 وهى والأصح أنها إلخ (قوله بالقيمة) قال الإسنى فلو كان المعجل شاة من الأربعين وتلفت قبل الوجوب  
 سقطت الزكاة إذا تكمّل الماشية بالقيمة ولو كان المعجل خمس دراهم من مائتى درهم تلفت فى يد القايض  
 فلا زكاة لنقص النصاب وقد تقدمت الإشارة إليه (قوله ناقضا) أى قبل عروض ما يثبت الرد أما معه بعده  
 فمضمون (قوله نقص أرش) ولو من أجنبى وغرمه للفقراء وهو ما لا يفرد بعقد ولو جزوا (قوله كالولد  
 والابن) ولو فى الضرع وكذا الصوف ولو قبل جزء وقول المتبج كسرة لا ينفك عدم تصويره إلا لأن يقال  
 هو مثال لما هو زيادة منفصلة فى ذاتها (قوله كالسمن) قال شيخنا وكذا الحمل (قوله أدائها) إلى إخراجها فالغاية

(قول المتن لم يجزئه) أى كما لو كان عند الأخذ بغير صفة الإجزاء ثم اتصف بها ورد بأن ذلك متعد فى الأخذ  
 بخلاف هذا (قول المتن وإذا لم يقع المعجل إلخ) أفهمت هذه العبارة أنه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع  
 وهو كذلك لأنه تبرع بالتعجيل كتمجيل الدين المؤجل وأفهمت أيضا أنه لو شرط الاسترداد بدون عارض  
 لا يسترد لكن فى صحة القبض هنا نظر (قول الشارح والثانى لا يسترد إلخ) علل هذا بأن العادة جارية بأن  
 المدفوع إلى الفقير لا يسترد فكأنه قال هو زكاة مالى إن وجد شرطه وإلا كان صدقة (قول الشارح ويكون  
 متطوعا) يؤخذ منه أن المعجل لو كان الإمام وذكر التعجيل يرجع قطعا (قول الشارح بأن اقتصر على ذكر  
 الزكاة) قضيته أنه لو أعطى ساكنا لم يذكر شيئا لا يكون من محل الخلاف لكن صرح الإسنى بخلافه (قول  
 الشارح والثانى يسترد) رجحه فى الكفاية فيما إذا كان المعطى هو الإمام واقتضى كلام الرافعى أن الأكرين  
 عليه فى هذه الحالة (قول الشارح والثانى يصدق إلخ) أى كما لو دفع ثوبا لإنسان واختلفا فى العارية والهبة  
 فإنه يصدق الدفاع فى العارية (قول الشارح وبالقيمة إلخ) لنا وجه أنه يضمن الحيوان بالثلث الصورى بناء  
 على أن المعجل كالتقراض (قول الشارح يوم التلف) لأنه وقت لانتقال الحق إلى القيمة (قول المتن فلا أرش)  
 ظاهره ولو كان النقص بفعله أو بجناية أجنبى وغرمه للفقير (قول الشارح اعتبارا له بالتلف) إيضاحه أن جعلته  
 معضومة كحلكل جزء (قول الشارح ولو كان المعجل إلخ) حمز قوله نقص أرش (قول الشارح والابن)  
 أى ولو فى الضرع (قول المتن وإن تلف) زعم الإسنى أنه خطأ سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف  
 فإنه يقتضى اشتراك ما بعد أن وقبلها فى الحكم ويكون ما بعدها أولى وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان

يضمنه والثانى له أرشه اعتبارا له بالتلف ولو كان المعجل بعينين أو شاتين تفلت أحدهما ببقى الآخر رجع فيه بقيمة التالف ذكره فى شرح المذهب (و)  
 الأصح (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) كالولد والابن والثانى يستردا مع الأصل لأبنتين أنه لم يقع الموقع كأن القايض لم يملكه فى الحقيقة أمّا الزيادة  
 المنصلة كالسمن والكبر فتصح الأصل فيسترده معها (وأخير الزكاة) أى أدائها (بعد التحسين) وقد تقدم (وجوب الضمان) لما (إن تلف المال) (الزكى).

لتقصيره وبجس الحق عن مستحقه (ولو تلف قبل التحكّن) بعد الحول (فلا ضمان لانتفاء التقصير (ولو تلف بعضه) قبل التحكّن وبقي بعضه (فلا يظهر أنه يفرم قسط ما بقي) والثاني لا شيء عليه بناء على أن التحكّن شرط للوجوب فإذا تلف واحد من خمس من الإبل قبل التحكّن بقي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول ولا شيء على الثاني (وإن أنفقه بعد الحول وقبل التحكّن لم تسقط الزكاة) لتقصيره بإتلافه (وهي) أي الزكاة (تعلق بالمال) الذي تجب عليه (تعلق

الشركة) بقدرها (روى قول تعلق الرهن) بقدرها منه وقيل بجميعه (روى قول تعلق (بالذمة) كزكاة الفطر ويدل للأول أنه لو امتنع من إخراجها أخذها الإمام من ماله فقيرا كما يقسم المال المشترك فقيرا إذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وللثاني أنه لو امتنع من أدائها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للإمام أن يبيع بعضه ويشترى السن الواجبة كما يباع المرهون لقضاء الدين وللثالث أنه يجوز إخراجها من غير المال واعتبروا وللأول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والإفراق فيحمل فيه مالا يحتمل في سائر الأموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الإبل فقبل لا يجري فيه قول الشركة والأصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في أربعين شاة مثلا شاة مبهمة أو جزء من كل شاة وجهان بأننا على قول تعلق الرهن أيضا بالعض

صحيحة (قوله بعد الحول) وكذا قبله بتقصير أخذا من العلة (قوله شرط للوجوب) الذي هو المرحوم (قوله واحد من خمس) ومثله خمس من تسع بناء على الراجح أن الرقص<sup>(١)</sup> عفو بخلاف أربع منها فيجب شاة ويمكن قبول كلامه لما لأنها قسط الخمسة (قوله وإن أنفقه) أي المالك وكذا لو أنفقه أجنبي لا تسقط الزكاة أيضا لأنه ضمان عليه القيمة وينتقل الحق لها كما لو أنفقه العبد الجاني المرهون (قوله تعلق الشركة) هو للمعتمد سواء في العين والدين (قوله فيحمل فيه إخراج) وهذا لم يشارك المستحق للمالك فيما حدث بعد الوجوب (قوله والأصح جريانه) هو للمعتمد (قوله بقدر) أي بجزء من الإبل بقدر إخراج قال الإسوي وغيره وابتداء الحول الثاني من الإخراج إذا كان نصيبا قال الزركشي ولو مكث عنده خمس من الإبل عامين لزمه زكاة عام واحد وقد مر ما يفيد (قوله وجهان) أحدهما الثاني وقيد بالجريان لأن التعلق بالجزء الشائع في غيره لا خلاف فيه (قوله بطلانه في قدرها) ولو من غير الجنس فيسقط في خمس من الإبل جزء بقدر قيمة الشاة لما مر

وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا دخولها في ضمانه حتى يفرم لو تلف قال فتأمله فإنه دقيق أهد أقول لا يخفى أن إيجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الإخراج عند التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه إياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو يد عادية أو إتلاف أجنبي ومن البين أن حالة تلفه باقية التي هي مسألة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لأن المالك لم يحصل فيها على شيء من المال الزكوي بخلافه في هذا ونحوه فإنه يرجو العود والأجنبي ضمان فهو غطى فيما خطأ النوى به والله أعلم (قوله الشارح لتقصيره) أي وإن لم يكن عاصيا كما لو أخر لا انتظار قريب أو جارا ولو للشك في حال المستحق (قوله الشارح على الأول) أي بناء على أن التحكّن شرط للضمان فقط وهو الراجح قال الرافعي لأنه لو تلف المال بعد الحول لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب لسقط واحتج كثيرون بأنه لو تأخر الإمكان مدة فابتداء الحول الثاني من وقت الوجوب لا من وقت الإمكان فلو كان الإمكان هو وقت الوجوب لكان بين وجوب الزكاة بين وقت الوجوب لا من وقت الإمكان هو وقت الوجوب فاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك (تقريبه) قال الإسوي في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع إذا كان نصيبا فقط أهد قلت كأنه لما لم يكن ذلك كالشركة الحقيقية بدليل الفوز بالتأخير لم ينظر ولذلك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد للإسوي وهو لو مكث عنده خمس من الإبل سنتين لزمه زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة إما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قوله المخ بعد الحول) صرح به هنا لأن الحكم عند عدم الإسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فإن الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقيله (قوله المخ لم تسقط الزكاة) أي على القولين وهما قول الشارح على الأول ولا شيء على الثاني (قوله المخ وهي) إخراج سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول وقيل التحكّن يشعر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسألة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله الشارح بقدرها منه) يعني مقدارها من المال كالمرهون بها (قوله المخ وفي قول بالذمة) يرجع لقوله تعلق بالمال وهو أصحها وأكبره ابن سريج (قوله الشارح ويدل للأول إخراج) ويدل له أيضا قوله تعالى ﴿وَقُلْ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (قوله الشارح وجهان) قال الإسوي هما خاصان بالمواشي وأما الثمار والتقود ونحوهما فهو شائع بخلاف صرح به جماعة وجرم به في الكفاية وإن كان قضية شرح المذهب الإطلاق

وفي الروضة أصلها أن الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قول واحد فقالوا اتعلق بالذمة والمال مرتين بها وحكاية قول رابع أنها تعلق به تعلق الأرض برقة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجميعه وعلى الأول يأتي الوجهان في مسألة الشاة السابقة (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (قبل إخراجها فالأظهر بطلانه) أي البيع (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والأولان

قولا تفريق الصفة

ويأتين على تعليق الشركة وتعلق الرهن أو الأرض بقدر الزكاة وبأن الثالث على ذلك أيضا وفي قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لأن ملك المستحقين غير مستقر فيه إذ للمالك إخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لأنه ثبت من غير اختيار للمالك وغير معين فيساع فيه بالمال يساع به في سائر الرهون وعلى تعلق الأرض يكون بالبيع مختارا للإخراج من مال آخر وإذا صح قدرها فما سواه أولى وعلى تعلق

الذمة يصح بيع الجميع قطعا ولو باع بعض المال لم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع وإن أبى قدرها بنية الصرف فيها أو بناية فعلت تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ أقيسهما البطان لأن حق للمستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقوقهم الأول قال ما باعه حقوقهم على تعلق الرهن أو الأرض بقدر الزكاة يصح البيع أما بيع مال التجارة قبل إخراج زكاته فيصح لأن متعلقها القيمة وهي لا نفوت بالبيع .

[كتاب الصيام]

(يجب صوم رمضان بإكمال)

وشيخنا خالف في هذه وأبطلها في الجميع ولم يوافق عليها ولا ينقلب العقد فيه صحيحا لو أخرج الواجب بعد ذلك من غيرها ولو رد المشتري على البائع قدر الزكاة فإن كان ميزه البائع لها أو المشتري بإذنه امتنع تعلق الساعي بما في يد المشتري وإلا فلا (فرع) لو نذر الصدق بشيء من المال قبل الحول أو تعين لكفارة سقطت زكاة ذلك القدر ويزي الباقي إن بلغ نصابا أو بعد الحول لم يسقط من الزكاة شيء (قوله بنية الصرف فيها إلخ) خرج بالنية ما لو قال باللفظ بعتك هذه الأربعين شاة إلا هذه الشاة للزكاة أو بعتك هذا الحب إلا هذا الأردب مثلا للزكاة أو بعتك هذا إلّا الصر أو إلّا نصف العشر الزكاة فيصح قطعا (قوله أقيسهما البطان) أي في قدر الزكاة على المعتمد (قوله بالبيع) خرج به الحية منها وعق رقيقها والحيابة في بيع عرضها أو جعله عوض خلع فلذلك كبيع المشاة بعد الوجوب والله أعلم .

[كتاب الصيام]

اختاره على الصوم<sup>(١)</sup> المجرد لإفادة الزيادة القليلة التفسير للبايع وهو لغة الإمساك ولو عن نحو الكلام ومنه (إلى لذوت للرجل صوما) أي سكتوا وشرعا إمساك عن المفطرات جميع النهار وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصوصيات هذه الأمة بخلاف مطلق الصوم وقيل إنه المفروض على سائر الأمم إلا أن غير هذه الأمة أضلتها فالحصوية في تعيينه (قوله رمضان) من الرضى وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من العرب لأنهم الذين وضوا اللغة وقد سموا كل شهر بصفة مما في زمنه حال وضعه كما سموا الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المنصف كفوته أنه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلافا لبعضهم لما قيل أنه من أسماء الله تعالى ولم يثبت كما أنكره النووي (قوله بإكمال) عبارة

(قول الفارح وتعلق الرهن أو الأرض إلخ) اقتضى هذا أن الأرجح عليها الصحة فيما قدر الزكاة وجعل الإنسانى الأرجح هو الصحة في الجميع على قول تعلق الرهن والأرض ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي ولعل الشارح يختار قول إمام الحرمين والغزالي من البطان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والأرض فيكون في الباقي قولا تفريق الصفة لكن الأصح عند العراقيين الصحة في قدر الزكاة على العطين المذكورين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قول الشارح من غير مالها) أي ثم إن خرج فذلك وإلا انتزع السعي من المشتري قدرها (قول الشارح فيما عهده) أي فصح مع عدم إذن المرء لم تعد تعينه (قول الشارح ويكون بالبيع) يرجع لقوله وعلى تعلق الأرض (قول الشارح أقيسهما البطان) أي في قدر الزكاة من المبيع واعلم أنهما مبنيان على أن التعلق شائع أو مبني كأشار إليه الشارح في التعليلين (قول الشارح يصح البيع) ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من الصحة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الأرض والرهن وبعبارة السبكي فيما لو باع وترك قدر الزكاة إن قلنا بالشركة على الإجماع صح على الإشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وإن قلنا بالرهن وقلنا للجميع مروه لم يصح وإن قلنا قدر الزكاة صح فيما عده وإن قلنا بالأرض فلا يصحنا بيع الجاني صح ولا فكالتفريق على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره وقوله فيما عده يخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف نقله عنه في الماشي أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة المبيع ولم يقل فيما عده فالشارح موافق لما هنا لأنه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز أن يعتبر عن السبكي بأن مراده بما عده القدر الذي أتياه ولم يجعله دخلا في البيع فيكون البيع صحيحا فيما ورد عليه في الاعتناء نظر نعم قد يعتبر عن الشارح بأن غرضه من الكلام الأول يحىء القولين على قول الرهن والأرض ولكن بدون ترجيح (قول الشارح أما بيع مال التجارة إلخ) هو قسم قوله ولا الذي يجب في عينه .

[كتاب الصيام]

(قول المخ بإكمال شعبان إلخ) أفهم الاختصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كإختيار

المنهج بكمال وهي الأنسب اختصاراً ومعنى إلا أن يسفر الإكمال بالحساب (قوله شعبان) جمعه شعبات يقال شعبت الشيء جمعته. وشعبته أيضاً فرقة فهو من الأضداد والعرب كانت تجمع فيه للقتال بعد رجب وتفرق فيه للثوب والأموال وتضرق فيه لأخذ الثأر (قوله الثلاثين) وقال الإمام أحمد رضى الله عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند الغيم (قوله صوموا لرؤيته إلخ) فيه أمور يتحملها اللفظ بحسب ذاته أحداهما أنه إن حمل ضمير صوموا لرؤيته على الكلفة فيما كان للمنى يصوم كل واحد لرؤية واحد أو عكسه كان للمنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها أنه إن حملت الرؤية على ما هو بالبصر كان للمنى من أبصره يصوم دون غيره كالأعمى ثالثها أنه إن حملت الرؤية على العلم دخل التواتر وخرج خير العدل رابعها أنه إن حملت على ما يشمل الظن دخل خير المنجم خامسها أنه إن حملت على إمكانها دخل طلب الصوم إذا غم وكان بحيث يرى سادسها أنه إن حملت على وجوده لزم طلب الصوم وإن لم تكن رؤيته بأن أخبر المنجم أن له قوساً يرى سابعها أنه إن جعل ضمير صوموا لجميع الأمة ورؤيته ليتبينهم لزم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحداً على نظير ما مر ثامننا أن هذه الاحتمالات تأتي في الفطر بقوله وأفطروا لرؤيته تأسيها أن ضمير رؤيته عائد لخلال رمضان فيها وهو غير ممكن في الثاني عاشرها أن معنى غم استتر بالغمام فيخرج ما لو استتر بغيمه ويأتى في ضمير عليكم ما في ضمير صوموا وغير ذلك من الاحتمالات فراجع وانظر ما المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره أن تحمل الرؤية على إمكانها في الصوم والفطر وما لي شرح شيخنا وغيره ما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا ينبغي التحويل عليه تأمل (قوله فأكملوا إلخ) ظاهره أنه لا قضاء لو تبين الحال بأن اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مراداً (قوله عند القاضي) ولا بد من قوله ثبت عندي أو حكمت به وقول بعضهم ليس هذا حكماً حقيقة لأنه على غير معين لا حاجة إليه لأن الحكم إنما وقع بوجود الحلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضى الضرورة بعمله بل يشهد عند غيره على المحدث (قوله ثبوت رؤيته) للصوم وكذا للفطر والحج والنذر وكل عبادة ونحوه ميت كافر شهد عدل بإسلامه قبل موته وصل عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك لإثبات منه لا نحو عتي وطلاق كما سيأتى (قوله بعدل) لإفادته الظن قال شيخنا الرمل كوالده وشيخنا الزبائدي فكل ما أفاد الظن كذلك في الصوم والفطر ومنه خير غير العدل ولو عن العدل لمن وثق به أو صدقه ولو صيباً أو فاسقاً ومنه حساب المنجم لنفسه ولن صدقه بل قال العلامة العبادي إنه إذا دل الحساب القطعي على عدم رؤيته يقبل قول العدل لرؤيته وترد شهادتهم بها انتهى وهو ظاهر جلي ولا يجوز الصوم حينئذ وبخلاف ذلك مكابرة ومن الظن الاجتهاد في نحو أسير أو مجوس لا في أهل بلد قرب عهدهم بالإسلام مثلاً فلا بد فيهم من رؤية أو بينة ويجوز لكل من هؤلاء الفطر يوم الثلاثين من صومهم بل يجب عليهم وإن لم ير الحلال ولو في الصحو ما لم يقطع بعلمه ومنه سماع الطويل وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد فعله أول للشهر وآخره ومنه رؤية القناديل المعتادة فإن طفت بعد النية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته صح صوم من لم يعلم بزواله أو علم به ونوى بعد إعادتها وإلا فلا قال الزركشى ولو علم غير القاضي فسق الشاهد عنده أو أى كذبه في رؤيته لم يجب عليه الصوم بل يجرم عليه واختمه شيخنا الرمل قال والحكم كالحكم لمن رضى به ولو رجح العدل عن الشهادة بعد الشروع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا الفطر آخرها

المنجم والحاسب بل لا يجوز لغيرهما اعتداهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز لهما عن فرضهما كذا في شرح المذهب واستشكل عدم الإجزاء (قول المتن وثبوت رؤيته إلخ) بحث بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لأن الحكم جوسط معين (قول الشارح تحصل) أى تكفى (قول المتن بعدل) لو نذر صوم شهر معين ثبت بعدل أيضاً قاله الروبانى .

شعبان ثلاثين يوماً (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه قال **رحمته** : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين . [رواه البخارى] ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضى (وثبوت رؤيته) تحصل (بعدل) قال ابن عمر أخبر رسول الله **ﷺ** : أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه [رواه أبو داود وابن حبان] (وفى قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كخوفه من الشهور (وشرط الواحد صفة المصلول إلى الأصح لا عهد وامرأه) فليسا من المصلول في

الشهادة وإطلاق العدول ينصرف إليها بخلاف إطلاق العدل فيصدق بها وبالرواية والحرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الأول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الأول أيضاً وهي شهادة حسبة وفي اشتراط العدالة

وإن لم ير الهلال وكان صحواً وقبلهما يؤثر فلا يصح وتقبل شهادة العدل في أثناء رمضان كأوله **(قوله وإطلاق)** (إخ) دفع به ما قيل إنه لا حاجة لقول المصنف وشرط الواحد (إخ) لأن في ذكر العدل غنية عنه **(قوله والمرأة (إخ))** دفع به توهم قبول العدول لما لقبول شهادتها في الجملة **(قوله وحدها)** أى بخلاف الرجل وضم الجين إليه مؤكد لا شاهد آخر **(قوله شهادة حسبة)** أى فلا تحتاج إلى دعوى وإن احتجست بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة **(قوله وجهان)** أحدهما لا تشترط احتياطاً للصوم ولا يكفي قول العدل إن غدا من رمضان إلا إن علم أن مستنده الرؤية وقال ابن حجر لا يكفي مطلقاً **(قوله لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار)** غير بينهما لقبول شهادة المرأة في الجملة **(فروع)** تكفي الشهادة على شهادة الشاهد أنه رأى الهلال كما مرّت الإشارة إليه **(قوله المعلقين)** أى بغير الثبوت وتقدم عليها وكان من غير الرأي وإلا وقعا **(قوله صدقه)** أى الموثوق به وكذا غيره كما مر **(قوله الظن)** أى وجوباً وإن كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال أو دل الحساب على رؤيته على ما مر ومثل ذلك كما مر من صام بخير من يثق به أو من صدقه ولو فاسقاً أو بحسابه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب هو لأداء إخفاء فطرهم وللحما تعزيز من أظهره إن اطلع عليه وإذا ظن هذا وجب الإخفاء كما قاله البهائي **(فروع)** تردد بعض مشايخنا في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو علم بحسابه فراجعوه ولا يجوز الصوم بإخبار المصوم في النوم لعدم ضبط التائم أفعاله **(قوله وهو لا يجوز كما لو شهد بهلال شوال واحد)** مقتضى هذا إن عدم القطر بشهادة واحد متفق عليه في المذهب وتقدم عن شيخنا الرمي اعتماد خلافه **(قوله رؤى)** لو قال ثبت كأن أرى **(قوله وقيل البعد)** ذكره بلطف المصدر ليناسب ما بعده **(قوله باختلاف المطالع)** أى بالمضي الشامل للمغرب والمضي أن يكون طلوع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدماً على مثله في محل آخر أو متأخراً عنه فتأخر رؤيته في بلد آخر أو تقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أى بعدلها عن خط الاستواء وأطوالها أى بعدلها عن ساحل البحر المحيط الغربي ففتى تساوى طول بلدين لزوم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهور أو كان أحدهما في أقصى الجنوب والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بما سيأتى انتنع تساويهما في الرؤية ولزم من رؤيته في البلد الشرق رؤيته في البلد الغربى دون العكس كما في مكة المشرفة ومصر المحروسة فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لأن رؤية الهلال من أفراد الغروب لأنه من جهة المغرب وما ذكر عن شيخنا الرمي وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه وقول بعضهم وأقل ما يحصل به اختلاف المطالع مسافة قصر ونصفها ذلك أربعة وعشرون فرسخاً غير مستقيم بل باطل وكذا

**(قول الشارح وإطلاق العدول (إخ))** رد لما اعترض به الإسئوى من أن العدل أيضاً يعنى عن العدول آخر **(قول الشارح والمرأة لا تقبل (إخ))** أى فلا يقال فيها صفة الشهود فإن قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده أنه يقبل في الشهادة وحده من حيث إنه لا يحتاج إلى شاهد آخر وأما الجين فليست شهادة فصدق أنه قبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فإنها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها عين **(قول الشارح وجهان)** رجع في شرح المذهب قبل المستور قال الإسئوى وهو مشكل لأن الصحيح هنا أنها شهادة أده قال الإمام وإذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة قال ضالمو اثر شدوا **(قول الشارح لا مدخل ولا اعتبار)** غير بينهما فيما ذكر لأن المرأة تقبل شهادتها في الجملة **(قول الشارح لا نوع الطلاق والعق)** لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه **(قول المتن مصحبة)** يقال أصبحت السماء إذا اتسعت الغيب عنها .

الباطنة فيه وهى التى يرجع فيها إلى أقوال المزيكين وجهان ويشترط على قول العدلين جزماً وعليه لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار بقول العميد جزماً ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحبة أو مفقمة وعلى الأول قال الغبوى لا نوع الطلاق والعق المعلقين بهلال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المزمّل إليه وعلى أنه رواية قال الإمام وابن الصباغ إذا أخبره موثق به بالرؤية لزم قبوله وإن لم يذكره عند القاضى وطائفة منهم الغبوى قالوا يجب الصوم بذلك إذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شيء **(وإذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد ثلاثين أظننا في الأصح)** لأن الشهر يتم بمضى ثلاثين والثاني لا ينظر لأنه إفتاض بواحد وهو لا يجوز كما لو شهد بهلال شوال واحد وأجاب الأول بأن الشيء يثبت ضمناً بما يثبت به مقصوداً وقوله **(وإن كانت السماء مصحبة)** أشار به إلى أن

الخلاف في حالى الصحو والقيم وأن بعضهم قال بالإفتاض في حالة الغيم دون الصحو **(وإذا رؤى بعدل لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح)** والثاني يلزم في البعيد أيضاً **(والبعد مسافة القصر وقيل البعد باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم)** لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر

والإمام قال اعتبار المطالع يجوز إلى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها

كثيرا من الأحكام قال في  
الروضة فإن شك في اتفاق  
المطالع لم يجب الصوم على  
الذين لم يروا لأن الأصل  
عدم الوجوب (وإذا لم  
توجب على أهل البلد  
الأيض وهو البعيد لكونه  
على مسافة القصر أو  
لاختلاف المطالع (مسافر  
إليه من بلد الرزية  
فالأصح أنه يؤلفهم في  
الصوم آخر) لأنه صار  
منهم الثاني بفطره لأنهم  
حكم البلد الأول فيستمر  
عليه (ومن صافر في البلد  
الآخر إلى بلد الرزية عيد  
معهم وقضى يوما) بناء  
على الأصح وهى  
مفروضة في الروضة  
وأصلها وأحرر فيما إذا  
عيدوا التاسع والعشرين  
من صومه وذلك شرط  
للقضاء كما قال في شرح  
المهذب وإذا أفطر قضى  
يوما إذا لم يصم إلا ثمانية  
وعشرين يوما وسكرته في  
النجاح عن ذلك للعمل به  
(ومن أصبح مصيدا  
فسارت مسافته إلى بلدة  
بعيدة أهلها صيام  
فالأصح) من وجهين  
مبينين على الأصح السابق  
أولهما أنه يمسك بقية اليوم  
والثاني لا يجب إسساكها

قول شيخنا الرمي إنها تحديد كما علمت **(تنبيه)** اعتبار المسافة واختلاف المطالع معتبر بين كل بلد وآخر  
بعيد عنه بذلك المقدار مثلا نقول بعضهم يلزم عن اختلاف المطالع دخول البلد القريب من بلد آخر وخرج  
البعيد عنه خطأ ظاهر والله أعلم **(قوله والإمام قال رخ)** وأجاب عنه في شرح الرض بأنه لا يلزم من عدم اعتبار  
ذلك في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة انتهى وفي الجواب تسليم لما قاله وفيه نظر  
بل لا يصح اعتبار المسافة لأنه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة قصر ولا يمكن اختلاف رؤية عندهما كما  
علم بما بعده **(قوله يؤلفهم في الصوم آخر)** قال شيخنا ولا يلزم كفارة لو أفسده بالجماع لأنه غير أصل سواء  
سافر قبل أن عيد أو بعده وخالفه العلامة ابن قاسم وهو واضح ويصرح به قوله لأنه صار منهم ومقتضى ذلك  
أيضا أنه يلزمه قضاءه لو أفسده لو لم يبيت التوبة فيه لو وصل إليهم ليلا وكذا بقية الأحكام والقطر آخر كالصوم  
فلو سافر صائما فوجدهم مفطرين وجب عليه الفطر والأول كالأخر في ذلك **(قوله وأيضاً رخ)** في ذلك يوم  
الثلاثين من صومه لم يقض شيئا **(قوله بأن يكون رخ)** وذلك بأن اتفقوا في أول الصوم **(قوله بأن يكون رخ)**  
وذلك بأن اختلف الصوم في الأول إذا هو قد عيد قبل سفره وضمير صومهم عائد لأهل البلد المشتغل إليه بدليل  
ما بعده فاعتراض بعضهم عليه في غير عمله **(فروع)** قال في المنهج ولا أثر لرؤية الهلال نهارا أى فلا يكون  
لليلة الماضية بفطر ولا للمستقبله فيبت رمضان مثلاً ومن اعتبر أنه للمستقبله صحيح في رؤيته يوم الثلاثين  
لكن لا أثر له لكامل العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يقضى عنه رؤيته بعد الغروب للمستقبله كما توهمه  
بعضهم **(فاشدة)** روى أبو داود أنه عليه السلام كان يقول عند رؤية الهلال : هلال رشد وغير مرتين أمنت بالذى  
خلقك ثلاث مرات الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا انتهى والله أعلم <sup>(١)</sup>

**(قول المتن وإذا لم توجب)** احتزرها عما إذا أوجبت فإنه يلزم أهل البلد المشتغل إليه موافقته إن ثبت عندهم رؤيته  
في البلد المشتغل عنه إما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الأول فإن لم يثبت عندهم لزومه هو الفطر كما لو رأى  
هلال شوال وحده قال الأسنوى والمتنجه اعتبار أن يكون موجدا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم  
وهو اليوم الأول اهـ وقوله من بلد الرؤية مثلاً فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها **(قول المتن فالأصح)**  
أنه يؤلفهم في الصوم كذلك يؤلفهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة إلى بلد  
بعيد فوجدهم معيدين وسبأني عكسها في كلامه **(قول الشارح على الأصح)** يرجع لقول المتن فالأصح أنه  
يؤلفهم **(قول الشارح فيما إذا عيدوا التاسع والعشرين رخ)** أى بأن كان رمضان عندهم ناقصا والغرض  
أنه سابق لبلد المشتغل بيوم فلم يحصل للمنتقل سوى ثمانية وعشرين أما إذا عيدوا يوم الثلاثين من صومه فإنه  
يؤلفهم ولا قضاء لأن الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها **(قول الشارح وذلك شرط للقضاء)** أى لا  
للزوم التعيد معهم **(قول الشارح للعمل له)** إن كان غرضه وقضى وما يعلم منه ذلك فممنوع وكان المراد  
أنه معلوم من خارج **(قول المتن ومن أصبح معيدين)** قال الأسنوى هذه المسألة أيضا مفرقة على أن حكم الرؤية  
لا يتعدى إلى البعيد وأن المنتقل حكم المشتغل إليه **(قول الشارح على الأصح)** يرجع أيضا لقول المتن فالأصح  
أنه يؤلفهم **(قول الشارح والثاني لا يجب رخ)** أى لأن غزوة اليوم الواحد بإيجاب إسساك بعض دون بعض  
بعيدة كذا قالوا وهو متخلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلا فإنه يصح صائما معهم  
**(تنبيه)** ينبغي جريان هذا الخلاف في عكس هذه المسألة أى فيكون الأصح أنه يفطر معهم الثاني لا **(قول)**  
الشارح **تصور رخ)** وافق الأسنوى على الأول وأما الثانية فصوره بدلها أن يكون العيد رأى هلال رمضان  
وأكمل العدة ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لأنهم يروا الهلال لا في أول شهر ولا في آخره  
فأكمل العدة **(قول الشارح لم يروه)** أى هلال شوال **(قول الشارح من صومهم)** ظاهرة عود الضمير على

يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن المشتغل إليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم متأخر ابتداءه يوم

(١) لكن كان عليه السلام يستحب من رؤية القمر يقول لعائشة اسمي بآله من شر غاسق إذا وقب .

**(فصل النية شرط الصوم)** وعبارة المحرر لابد من النية في الصوم وفي شرح لم يوردوا الخلاف في أنها ركن في الصلاة أم شرط ههنا أى بل جزموا بأنها ركن كالإمساك قال والأقرب بمن اختار كونها شرطاً هناك أن يقول بمثل ههنا **(ويشترط لفرض التبيت)** لنية أى إيقاعها ليلاً قال **عليه السلام** : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » [رواه الدرر القطني وغيره وقال رواه ثقات **(والصحيح أنه لا يشترط في التبيت**

**النصف الآخر من الليل)** لإطلاقه في الحديث والثاني تقرب النية من العبادة لما تعمز اقترباً بها **(و الصحيح أنه لا يضر الأكل والجماع بعدها)** وقيل يضر فيحتاج إلى تجديدها تحزراً عن غفلة المتأخر بينها وبين العبادة لما تعمز اقترباً بها **(و الصحيح أنه لا يجب الصلابة)** لما **(إذا نام بعدها ثم تبه)** قبل الفجر وقيل يجب تقريباً لنية من العبادة بقدر السوء **(ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول)** في جميع ساعات النهار والراجح المنع دحل **عليه السلام** على عائشة ذات يوم فقال : « هل عندكم شيء » قالت : لا . قال : « فإني إذا أصوم » قالت : ودخل على يوماً آخر فقال : « أعدتكم شيء » قلت : نعم . قال : « وإذا أفطروا إن كنت فوجئت الصوم » [رواه الدرر القطني والبيهقي] وقال إسناده صحيح وفي رواية للأول وقال إسناده صحيح هل عندكم من غداً وهو يفتح الغن اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول للرجوع بقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يتخالف النقل الفرض في وقت النية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه أن الزوال وأما يحى البلخي قالاً بوجوب التبيت في النقل للحديث السابق **(والصحيح اشتراط**

**(فصل في أركان الصوم)** وهي ثلاثة النية والصائم والإمساك عن المفطر وتبهر عنها بالشرط باعتبار أوصافها كالإسلام في الصائم أو باعتبار أنها لابد منها وإن كان الأولى خلافه **(قوله النية)** ومنها ما لو أكل ليلاً خوفاً من الجوع أو شرب خوفاً من العطش إن لاحظ مع ذلك الصوم **(قوله بل جزموا الخ)** وذلك لأن الصوم هو الإمساك وهو لا يتميز عن غير رمضان إلا بالنية **(قوله لفرضه)** ولو عارضاً كأمر الإمام أو بالنذر أو كان النوى صياً كالقيام في الصلاة والمراد بالفرض المفروض ولا يأتي هنا الاختلاف في نية الفريضة للصبي في الصلاة فامل **(قوله التبيت)** أى كل ليلة عندنا كالحائض والخنفية وإن اكتفى بالنية نهاراً لأن كل يوم عبادة مستقلة ولذلك تعددت الكفارة بالطوعة في كل يوم منه وينبذ أن ينوي أول ليلة صوم شهر رمضان أو صوم رمضان كله لينتفع تقليد الإمام مالك في يوم نسي النية فيه مثلاً لأنها عنده تكفي لجميع الشهر وعندنا لليلة الأولى فقط **(قوله ليلاً)** أى فيما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر فلو قارنه الفجر لم يصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أم لا لم يصح بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فصح ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهاراً هل نوى ليلاً أو لا فإن ذكر فيها ولو بعد زمن طويل أنها وقعت ليلاً أجزأ وإلا فلا ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو لم تقع النية ليلاً ونوى نهاراً لم يقع عن رمضان ولا عن غيره ولا تفلاً لأن رمضان لا يقبل غيره **(قوله لما تفطر اقترانها)** لعل المراد لما تعمز صحة الصوم مع اقترانها لأنه جزء من النهار ولو كان مراده مشقة الاقتران لقال لمسر مراقبة الفجر كقائه غيره **(قوله أنه لا يضر الأكل والجماع بعدها)** مادام الليل لأنه لم تجلس بالعبادة وكذا بقية المفطرات كالجنون والنفس والإغماء نعم تبطلها الردة ولو نهاراً وكذا الفرض ليلاً نهاراً ولا يحرم الفرض كقائه شيخاً ولا يضر قصد قلبه في غيره لا تركه منه جزاء لا معلقاً ليلاً أو نهاراً كالحج **(قوله فرضت الصوم)** أو نويته لأن الفرض أنه نقل **(قوله قبل الزوال)** وأولوه من الفجر **(قوله بعده)** أى الزوال ولعله إلى قيل الليل **(قوله بقيس الخ)** انظر لم يستند لإطلاق الحديث الأول إذ الثاني فرد من أفاده

أهل البلدين جميعاً وحيث قصورتها والله أعلم أن يصوم كل من البلدين السبت مثلاً والحال أن أول الشهر هما الجمعة ثم إن أحد البلدين يرون هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل البلد الآخر فيعيد شخص من أهل بلد الرؤية ثم يسافر فيجد أهل تلك صائمين فيمسك معهم وصدق أن هذا اليوم هو التاسع والعشرون من صوم البلدين وإن كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر هما .

**(فصل النية شرط)** **(قول الشارح وعبارة المحرر الخ)** الجواب أن حقيقة الصوم الإمساك وهو يتميز عن الإمساك العادي فاعتبر النية ركناً جزئياً في تميزه **(قول المتن ويشترط لفرضه)** أى المفروض منه **(قول الشارح فلا صيام)** لعل تخالف يرجعه إلى نفي الكمال وإعلم أن هذا الحديث الشريف عدم الصحة إذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك **(قول المتن وأنه لا يضر الأكل والجماع الخ)** لأن العبادة المنوبة لم تجلس بها **(قول الشارح وقيل يضر)** قائله أبو إسحاق المزوي وقيل إنه رجع عنه حين اجتمع بالإصطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي **(قول المتن ثم تبه)** أى بخلاف ما لو استمر إلى الفجر فإنه لا يضر بخلاف **(قول الشارح في جميع ساعات النهار)** هذا مخالفه قول الإسني أنه في شرح المذهب قال شرط هذا القول إن بقي بعد النية جزء من النهار **(قول الشارح ودفع الخ)** عدل عن قول غيره في بيان الدفع لأن النية قبل

الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول للرجوع بقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يتخالف النقل الفرض في وقت النية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه أن الزوال وأما يحى البلخي قالاً بوجوب التبيت في النقل للحديث السابق **(والصحيح اشتراط**



**حصول شرط الصوم** في النية قبل الزوال أو بعده (من أول النهار) سواء قلنا إنه صائم من أوله أو ثوابا وهو الصحيح كأن مدرك الركوع مع الإمام مدرك لجميع الركعة ثوابا لم قلنا إنه صائم من حين النية ولا يطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكر وشرط الصوم هنا الإسماك عن المفطرات من أكل وجماع وغيرهما وإخلو عن الكفر والحيف والجنون (ووجب) في النية التحين (في الفرض) سواء فيه رمضان والنذر والكفارة وغيرها

أما النقل فيصح نية مطلق الصوم قال في شرح المهذب هكذا أطلقه الأصحاب وينبغي أن يشترط التحين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة ويجب أن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إلى البهال لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها (وكانه) أي التحين كما في الحرر والشرح وفي أصل الروضة وكان النية (في رمضان) أي نوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى بإضافة رمضان (ولي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في الروضة وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة تصحيح وجوب نية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المهذب الأصح عند الأكرهين عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق أن صوم رمضان

فلا يخصه تأمل (قوله حصول شرط الصوم) (إخ) ومنه عدم سبق مضمضة واستنشاق وبمبالغة فيضير لأنه يضر إذا كان صائما ولا يضر سبقها بلا مبالغة ووصف الثبوت هذه بأنها نفيسة غير قوى وقول شيخنا الحرمي ويلحق بذلك كل ما لا يضر الصائم غير مستقيم والوجه إسقاطه وأشار بقوله هنا إلى إخراج النية أو التبييت (قوله التحين) أي من حيث الجنس لا من حيث النوع ولا الزمن فيكفي نية الكفارة لمن عليه كفارات ولو أخطأ في الاسم لم يضر مطلقا كأن سمي الحميم بالجمعة ولا في الاعتقاد كأن اعتقد ما ذكر إن لاحظ الزمان الحاضر في غذا وإلا لم تصح النية ولو في الاسم والاعتقاد معا للفاط دون العامد لتلاعبة وبذلك علم أنه لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنوى رمضان سنة غيرها لم تصح وإن كان غافلا لعدم إمكان الملاحظة المذكورة ولو كان عليه صوم فرض لم يضر سببه كفاه نية الصوم الواجب للضرورة مع عدم إمكان ضبط أفرادها وبهذا فارق من نسي إحدى الخمس ويضر التعليق بمشيتة زيد أو بمشيتة الله أو نحو ذلك ما لم يقصد في مشيتة الله التبرك (قوله وغيرها) كالواجب بأمر الإمام كما مر (قوله ويجب) (إخ) هذا الجواب معتد من حيث الصحة وإن كان التحين أولى مطلقا (قوله بل نوى) (إخ) يدفع به إيراد رمضان على ما قبله (قوله كتحية المسجد) مقتضاه أنه لو نواه لم يحصل ووافق عليه بعض مشايخنا فراجع (قوله وكانه) أي لأن أقله علم وهو أن ينوى الصوم عن رمضان ولا يحتاج لذكر الفقد في الأقل لأن ذكره بالنظر إلى التبييت ولا يكتفى نية صوم الفقد من غير مبالغة رمضان وكلما نية الصوم الواجب أو المفروض أو فرض الوقت أو صوم الشهر قال في الأنوار ولا بد أن تحظر في الذهن صفات الصوم (١) مع ذاته ثم يضم المقصد إلى ذلك المعلوم فلو خطر بهالة الكلمات مع جهله معناها لم يصح انتهى فاضله (قوله في أصل الروضة) وكان النية) وهي أولى (قوله بإضافة رمضان) إلى هذه فونه مكسورة لأنه مخفوض وذلك لإخراج توهم صوم رمضان غير هذه السنة فيها أو لدفع توهم تعلق هذه بنيت ولا معنى له (قوله الأصح عند الأكرهين) هو المعتد (قوله تعيين السنة)

الزوال تكون ومعظم النهار بها لأنه منقوض بما لو كانت النية قبل الزوال فإن ابتداء النهار من الفجر وقد مضى معظمه ولذا قال الإمام ضبط بالزوال لأنه ظاهر بين (قول الشارح وقيل على الثاني) يريد بهذا أن مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما إذا قلنا إن الصوم يتعطف على ما مضى فإنه يشترط ذلك جزما وقيل على الخلاف ومن ثم قال الاستوى كان الصواب التعبير بالذهب (قول الشارح هنا) كأنه قيد بهذا نظرا للتبييت (قول المتن ويجب التحين) (إخ) وذلك لأنها عبادة مضاعفة إلى وقت (قول الشارح ويجب) (إخ) انظر هل ينتقض هذا باشتراط التحين في رمضان قلت قوله بل نوى (إخ) يمنع الإشكال (قول المتن وكانه في رمضان) (إخ) حيث عاد الضمير على التحين الواجب ثم تعرض لما فيه من الخلاف من ذلك فرمى بما يؤخذ منه اشتراط النية لكل ليلة من قوله صوم الفقد عدم التعرض في فيما بعد واعلم أن لفظة الفقد لا تدخل في التحين وإنما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر إلى أن التبييت واجب (قول المتن أن ينوى صوم غد) أي سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كما لو نوى في أول الشهر صوم الشهر فإنه يصح لليوم الأول (قول الشارح) كما لا يشترط الأداء (إخ) عدل عن قول الرافعي لأن معنى الأداء يعني عنه لأن تعيين اليوم هو الفديته عن أيضا لأن الاستوى اعترض التعليق الأول بأنه يلزم منه وجوب أحد الأمرين الأداء أو الإضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصوم وهو الذي يصوم عنه ترتيبا فالعرض للفقد لتقييد للذي

من البالغ لا يكون إلا فرضا بخلاف صلاته للظهور فتكون نفلا في حق من صلاها ثانيًا في جماعة (و الصحيح) أنه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحد قيل يشترط طول النية على الأداء لأنه قد يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان

إن كان منه كان منه) وصامه (لم يقع عنه) للشك في أنه منه حال النية فليست جازمة (إلا إذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان وشداة) فإنه يقع عنه لظن أنه منه حال النية والظن في مثل هذا حكم اليقين فتصح النية المبينة عليه وذكر في شرح المهذب اعتماد الصبي المراهق أيضا على الجرائز والحمالي (ولو نوى ليلة الثلاثاء من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزأه إن كان منه) لأن الأصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على عبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يكتبه صوم شهر بلا اجتهاد وإن وافق رمضان (فلان وافق) صومه بالاجتهاد (وما بعد رمضان أجزأه) قطعا (وهو قضاء على الأصح) لأنه بعد الوقت والثاني أداء للعذر فإنه يجعل غير الوقت وقفا كافي الجمع بين الصلاتين (فلو نقص

وكان رمضان تاما لزمه

فلو عين فقد مر ما فيه (قوله إن كان منه) ولو زاد ولا يقطع أو عن شعبان لم يضر لأنه تصريح بالواقع ويقع تطوعا إن لم يكن من رمضان وجزاء له صومه وإلا لم يقع فرضا ولا نفلا قاله شيخنا الرمل (قوله اعتماد الصبي المراهق) أي المميز ولو غير مراهق وهو المتعمد وإن لم يكن مأمونا ومثله العبد والمرأة والفاسق والكافر حيث اعتقد صدقه والحاسب والمنجم كذلك كما مر ولا عيرة بأخبار المنام ولو من صادق كما تقدم وهذا ما قاله شيخنا في الجميع واعتمده (قوله بالاجتهاد) بعلامة كحر أو برد بأن يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلا وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان (قوله ولا يكفيه) ولا يلزمه مع التحريم لعدم تحقق الوجوب وبهذا فارق الصلاة والتبعية ولو اشتبه عليه الليل والنهار اجتهد أيضا ولا يلزمه القضاء إلا إن كان يصوم الليل وحده (قوله أجزأه) أي إن لم يقصد الأداء الحقيقي وإلا لم يجزه كافي في الصلاة (قوله التقدير الأول) هو إنكمل الثاني هو إن نقص هنا وما بعده وكل حال أي على التقديرين المذكورين (قوله قضى يوما بكل حال) وكذا إن كملا أو نقصا سواء قلنا أداء أو قضاء (قوله قضى أربعة إغ) وكذا لو كملا أو نقصا سواء قلنا أداء أو قضاء (قوله بأن يتبين الحال إغ) ولو لم يتبين الحال أصلا في قضاء ولو صام شهرا نذر صومه بالاجتهاد فوافق رمضان لم يقع عن واحد منهما ولا نفلا ولو لزمه قضاء رمضان فوافق رمضان آخر أداء أجزأه عن الأداء كذا في العباب ولعله ما لم يقصد القضاء الحقيقي كما مر في نظير فراجع (قوله ثم انقطع) قيد لا بد منه

بصومه والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل أن من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صبح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول المتن إن كان منه) مثله ما لو سكت عن التعليق فإنه لا وجود للجزم من غير شيء يستدل إليه وإنما هو حديث نفس (قول المتن فكان منه) لو لم يثبت كونه منه فالظاهر صحته نفلا (قول المتن من عبد إغ) خرج به الإسناد إلى قول المنجم والحاسب والمنام إذا أخبره فيه الصادق عليه السلام : (قول المتن رشدا) يجوز أن يكون راجعا للجميع (قول الشارح تفصح النية) اعلم أنه قد سلف عن البيهقي وغيره أنه يجب الصوم إذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه صدقه فإن حمل على إخبار الرجل الكامل فلا إشكال وإن أبقيناه على ظاهره فينبغي أن يحمل المذكور هنا على الزوم لينفق الموضوعان ثم رأيت المقدسي في شرح الإرشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البيهقي على عموم (قول المتن بالاجتهاد) أي فينظر في الأمارات من الحر والبرد والرييح والحريف والفواكه وغير ذلك (تقنيته) لو تحير ففى شرح المهذب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخمينا ويقضى كالتبعية وقرى الأصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القليلة تحققة بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحرمه الوقت (قول الشارح قطعا) أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الأداء ونظير هذا أن يظن فوات رمضان فيقضيه ثم يتبين أنه هو قال ابن الرزعة لم أر فيها نقلا والظاهر أنها كالموافق ما بعده قال الإسكندر ما جزم به الروايات حكما وتعليلا (قول المتن فالجلديد إغ) هذا الخلاف مفرع أيضا على الوجهين السابقين في القضاء

يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الأداء كالموافق كان رمضان ناقصا ولو كان الأمر بالعكس: فإن قلنا قضاء فله إفضال اليوم الأخير إذا عرف الحال وإن قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شيئا لا حصل منه تسعة وعشرون إن كمل وعمانية وعشرون إن نقص فإن قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الأول ويقضى يوما على التقدير الثاني وإن كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الأول وقضى يومين على التقدير الثاني وإن قلنا أداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه ذا الحجة حصل منه ستة وعشرون يوما إن كمل وخمسة وعشرون إن نقص فإن قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام على التقدير الأول وأربعة على التقدير الثاني وإن كان كاملا قضى أربعة على التقدير الأول وخمسة

على الثاني وإن قلنا أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بلا خلاف (والإل) أي وإن لم يذكره بأن لم يتبين الحال إلا بعده (فالجلديد وجوب القضاء) والتقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالأول وإن تبين الحال بعد مضى بعض رمضان قضى وجوب قضاء ما مضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الأولى وبعض الحاكمين للخلاف فيها (ولو نوت الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صبح) صومها بهذه النية (إن تم) لما (في الليل أكثر الحيض) مبتدأة كانت أم متعادة بأكثر الحيض

(وكذا) إن لم يأتها (العادة) التي هي دون أكر الحيز فإنه يصح صومها بترك النية (في الأصح) لأن الظاهر استمرار عادتها والثاني يقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة وإن لم يمت لها ما ذكر لم يصح صومها بترك النية لعدم بنائها على أصل وكذا لو كان لها عادات مختلفة .

(فصل شرط الصوم) من حيث الفعل وسببها شرطه من حيث الفاعل (الإسكاف عن الجماع) فمن جامع بطل صومه بالإجماع

(والاستقاء) فمن تنها

عامدا أفطر قال **عنه**:

ومن ذرعه القيء وهو

صائم فليس عليه قضاء

ومن استقاء فليقض،

إرواه أصحاب السنن

الأربعة وغيرهم وذرعه

بالذال المعجمة أى غلبه

(والصحيح أنه لو تيقن

أنه لم يرجع شيء إلى

جوفه) بالاستقاء (بطل)

صومه بناء على أن المفطر

عينها كالإتزال لظاهر

الحديث والثاني مبنى على

أن المفطر بها لتضمينها

رجوع شيء إلى الجوف

وإن قل (ولو غلبه القيء

فلا بأس) للحديث

(وكذا لو أوقع تخلفه) من

الباطن (ولفظها) أى

رماها فلا بأس بذلك (في

الأصح) لأن الحاجة إليه

كما يتكرر فلا يخص فيه

والثاني يفطر به

كالاستقاء (فلو نزلت

من دماغه وحصلت في

حد الظاهر من اللحم

فليقطعها من مجراها

ويجها فإن تركها مع

الصدر) على ذلك

(فوصلت الجوف أفطر

في الأصح) لتقصيره

والثاني لا يفطر لأنه لم

في غير تمام أكر الحيز (قوله لعادات مختلفة) أى ولم يتم أكرها ليلا والله تعالى أعلم .

(فصل في الركن الثاني) من أركان الصوم وهو الإسكاف عما يأتي من مجلاته والشرطية منصرفة

لوضعه (قوله لمن جامع) أى عامدا علما ذكرا للصوم مختارا أو جاهلا غير معذور بطل صومه بخلاف المعذور

كان قرب عهده بالإسلام وإن كان غائلا لنا وكذا بقية المفطرات نعم لو علت المرأة عليه ولم يحصل منه حركة

لم يفطر إلا بالإتزال لأنه غير مباشرة ولا كفارة عليه كذا قاله وفيه وقفة وتفطر هي بدخول الذكر لأنه عين

(قوله بالإجماع) أى في الجمع لأن بعض الأئمة كأبي حنيفة لا يقول بالمفطر في اللواط وإتيان البيهة<sup>(١)</sup> (قوله

ومن استقاء إلخ) نعم يحتمل اختصار الاستقاء لمن شرب الخمر ليلا لوجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر

بها (قوله لخامة) بالهمز وتقال بالعين وهي الفضلة المغلطة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو

نجسة وخرج باقتطع ما لو حصلت بنفسها أو بنحو سعال فلفظها فلا يفطر جزما وبلفظها ما لو ابتلعها بعد

وصولها للظاهر فيفطر جزما ومثل لفظها ما لو بقيت في فمه (قوله حد الظاهر من اللحم) وهو خرج الحاء

المهملة عند النوى واعتصمده وهو مشكل لأنها من وسط الحلق أو الحاء للمعجمة عند الرافعي قال شيخنا

الرملي وداخل اللحم والأنف إلى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الإفطار بوصول القيء إليه وابتلاع النجاسة

منه وعدم الإفطار بوصول عين إليه وإن أسكها فيه ووجوب غسله من نجاسة وله حكم الباطن في عدم

الإفطار بابتلاع الريق منه وعدم وجوب غسله لنحو جنب وفرق السنيابلى بأن أمر النجاسة أغلظ فضعف

فيه بخلاف الجنبات انتهى راجعه وتأمله (قوله ويجها) ولا تطل صلاته ولو فرضا بالنطق بحرف توقف إخراجها

عليها وأن كثرت كأي تعمق القراءة الواجبة (قوله عن وصول العين) ولو من نحو جائلة وإن قلت كحبة سمس

خلافاً لأبي حنيفة أو لم تؤكل كبراب ومنها دخان معه عين تفصيل كأي في شرح شيخنا الرملي وخرج بها الريح

والأداء واستشكل التخيير وأجاب ابن الرعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحيد فلا يمتنع ذلك

(تنبيه) لو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كأيام العيد قاله في الكفاية نقلا عن الأصحاب

(فصل شمس طالع الصوم) أى شرط صحته والمراد به ما لا بد منه والأصح كان الإسكاف شرطا والنية شرطا

فإن حقيقة الصوم ثم الدليل على مسألة الجماع قوله تعالى **ع** أحل لكم ليلة الصيام الرفث<sup>(٢)</sup> والإجماع

كما قال الشارح (قول الشارح بالإجماع) في اللواط وإتيان البيهة رواية عن أبي حنيفة بالمنع (قول الشارح ومن

استقاء إلخ) لو شرب الخمر ليلا وأصبح صائما فيحتمل عدم وجوب الاستقاء نظر للصوم (قول المتن لو تيقن

أنه إلخ) خرج ما لو تيقن وصول شيء قال السنوي فاما إن قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهذا أولى ولا فكيك

الماء في المبالغة في المضغظة قال وخرج ما إذا لم يتيقن شيئا فإنه لا يبعد إلحاقه بالأول عملا بالأصل اهـ (قول

المتن ولو غلبه) هو في الحقيقة حمز الاستقاء (قول المتن القطع) خرج ما لو نزلت بنفسها لم يقطعها فلا يضر

قطعا والباطن يخرج الحاء والمهمزة للظاهر يخرج الحاء للمعجمة وكذا المهملة عند النوى وهو مشكل فإن الحاء

من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي أن تكون النجاسة الخارجة من الصدر نجسة كالقيء (قول المتن

فلو نزلت من دماغه) أى بأن انصببت في القبة الخلفية من الدماغ إلى أقصى اللحم فوق الحلقوم (قول المتن وقيل

يشترط إلخ) لأن غير ذلك لا تنفذ النفس بالواصل إليه ولا يتنفع به البدن فأشبهه بالواصل إلى غير جوف وأيضا

فلأن حكمه الصوم لا تختل به ثم الغداء يشمل المأكول والمشروب (قول الشارح على الأول) لعله على الثاني

ففى السنوي والصحيح هو الوجه الأول قياسا على الوصول إلى الحلق وعبارة الروضة وبدل عليه يعنى الأول

يفعل شيئا وإنما أسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حد الظاهر من اللحم أو حصلت فيه لم يقدر على قطعها ومجها لم تضر (و) الإسكاف (عن وصول العين إلى ما يسمى جوفها وقيل بشرط طمع هذا أن يكون فيه قرف تعجيل الغداء) بكسر الغين بالذال المعجمة (أو اللواء) والخنج بالجوف على الأول

الحلق قال الإمام ومجاورة الحلقوم (فعل الوجهين باطن الدماغ والبطن والمعاء) أى المصارعين جمع معى بوزن رضا (والجائفة) بالثنية وهى مجمع

البول (مفطر بالإسقاط أو الأكل أو الخنقة أو الوصول من جائفة) بالبطن (وما موصى) الرأس (وخواصها) وإن لم يكن الوصول من الجائفة إلى باطن الأمعاء وكذا لو كان الوصول من المأمومة إلى خريطة البينباغ المسماة أم الرأس فدون باطنها المسمى باطن الدماغ (والضبط في باطن الأذن والإحليل أى الذكر (مفطر في الأصح) من الوجهين المذكورين كما في المحرر لأنه في جوف غير عميل ولو أوصل الدواء لجراحة على الساق إلى داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت عنه لم يفطر لأنه ليس بجوف ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه أفطر (وشرط الواصل كونه في منفذ) بفتح الفاء (مفتوح فلا يضر وصول الدهن) إلى جوف (يتشرب المسام) كما لو طلى رأسه أو بطنه به كالأ يضر اغتساله بالماء وإن وجد له أثر في باطنه (ولا) يضر (الاستحصال وإن وجد طعمه) أى الكحل (بمقلقه) لأنه لا منفذ من العين إلى الحلق والواصل إليه من اللسان (وكونه) أى الواصل

ومنه دخان نحو بخور ليس معه عين تفصل والطعم (قوله الحلق إلخ) لأن الحلق لا يسمى جوفاً وليس فيه قوة الإحانة وكلام الإمام شرط فيه ونقص الإحاق بالأول لأنه المذهب وما في اليرلسى هنا غير مناسب فراجعهم (قوله بالإسقاط) وهو وصول الشيء إلى الدماغ من الأنف وعلى هذا لم يصل إلى الدماغ لم يضر بأن لم تجاوز الخيشوم كما مر وما في اليرلسى هنا غير مستقيم فراجعهم (قوله وإن لم يكن الوصول إلخ) أفاد به أن من في كلام المصنف يعنى في فلا يشترط خرق خريطة الدماغ ولا نحوها في الجائفة فلا اعتراض بما قاله الأسنوى فيضرب ما جاوز عظم الرأس أو خرق جلد البطن (قوله والإحليل) سواء جاوز الحشفة أم لا وخصه الشارح بالذكر مع شعوره للندى المسمى بذلك أيضاً نظراً للظاهر ومثله في الفرج ما جاوز ما يجب غسله في الاستنجاء فهو مفطر أيضاً (قوله بإذنه) لأن طعن بغير إذنه وإن تمكن من دفع من طعنه وفارق التحكن من إخراج الخيط لأن له غرضاً فيه وشعر الحرم لأنه أمانة في يده (قوله وشرط الواصل إلخ) مكرر ولعله توطئة لما بعده (قوله المسام) هو يتشديد الميم الأخيرة جمع سم يتثلث أو له والفتح أفصح وهى ثقب البدن من محال شعوره (قوله ولا يضر الاستحصال) أى ولا يكره أيضاً نهاراً فهو خلاف الأولى وعند الإمام مثلك يفطر (قوله وإن وجد طعمه بمقلقه) وكذا لو وجد لونه في ريقه أو غشامته (قوله بقصد) أى مع فعل لما ساقى (قوله ذهاب) ولعله جمع الذباب لإفادته أنه لا يتقيد بوحدة ويعلم منه حكم البعوض بالأول ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض وفي الجلائل أن الذباب اسم جنس واحده ذبابه وأن البعوض صفار البق (قوله أو غبار الطريق) ولو نجسوا كثيراً وأمكنه الاحتراز منه بنحو إطباق فم مثلاً ولو وضع في فمه ماء مثلاً بلا غرض ثم ابتلعه ناسياً لم يضر أو سبقه ضرر أو وضعه لغرض كبيرد وعطش فنزل جوفه أو صعد إلى دماغه بغير فعله أو ابتلعه ناسياً لم يفطر كما قال شيخنا الرمل في شرحه نعم لو فتح فمه في الماء فدخل جوفه أفطر (قوله وغريلة الدقيق إلخ) ولو لغرض مضاده وكثرت وغريلة أصالة إدارة نحو الحب في نحو الغراب إلى إخراج طيه من خيشه (قوله حتى دخل) هى تعليلية أى لأجل الدخول أو غائبة

أنهم جعلوا الحلق كالجوف في البطلان بالوصول إليه وقال الإمام إذا جاوز الشيء الحلقوم أفطر اهـ وكأن الحاصل له على ذلك قول الروضة الحلق كالجوف لكنه يفهم أنه لا يكون كالجوف على الثاني وهو مجموع (قول الشارح قال الإمام ومجاورة الحلقوم) ظاهره أن الإمام قال بلحق بالجوف الحلق ومجاورة الحلقوم والذى في الروضة ما قلناه في ذيل الصفحة والذى قاله في ذيل الصفحة هو الذى قاله في القولة التى عقب هذه (قول المتن بالإسقاط إلخ) راجع للدماغ والأكل للبطن والحقنة للأمعاء وما بعد ذلك للجميع (فتنبه) ظاهر كلامهم أن الواصل من الأنف لو جاوز الخيشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو مشكل بالإحليل والحلق (قول المتن أو الخنقة) قيل لو عبر بالإحقان كان أولى فإنه الفعل وأما الحقنة فهى الأدوية قاله الجوهري (قول المتن في جائفة) هى التى تصل إلى الجوف وأعلم أن جلدة الرأس للمشاهدة بعد الحلق يليها لحم يليه جلدة رقيقة تسمى السمحاق يليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والجناية الواسلة إلى الخريطة تسمى مأمومة فلو كان على رأس مأمومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منها جوفه أو خريطة دماغه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء وباطن الخريطة كذا قاله الأصحاب وجزم به في الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ نفسه وإنما يعتبر مجاورة القحف وكذا الأمعاء لا يشترط باطنها بخلاف ما جزم به المصنف إسئوى (قول المتن والإحليل) قال الجوهري هو مخرج البول واللين من الثدي والضرع ووزنه إضليل (فروغ) لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول المتن في منفذ) لا يشكل عليه مسألة الطعن بالسكين لأنها لم تبلغ الجوف إلا من المنفذ الذى قطعته (قول المتن ذهاب) لم تظهر

(بقصد فلو وصل جوفه ذهاب أو بعوضة أو غبار الطريق وغريلة الدقيق لم يفطر) لأن الحرز عن ذلك يعسر ولو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه

لم يفطر على التهذيب (ولا يفطر بيلع ريقه من معدته) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لاعل اللسان (ثم رده) إليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل عيطا بريقه رده إلى فمه) كما يعتاد عند القتل (وعليه وطوبى) تنفصل وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الظاهر كمن فطر مخلوطا مصبوغا بغيره بريقه (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو أكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لأنه لا حاجة إلى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع الخلوط والمتنجس منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الأصح لأن اللسان كيفما تقلب

معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) لأنه لم يخرج عن معدته والثاني يفطر لأن الاحتراز عنه حين (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) من باطن أو دماغ (فالذهب أنه إن بالغ) في ذلك (أفطر) لأنه منبهي عن المبالغة (والإ) أي وإن لم يبلغ (فلا) يفطر لأنه تولد من مأمر به بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لأن وصول الماء إلى الجوف بقعله وقيل لا يفطر مطلقا لأن وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقان بالإفطار وعدمه فمنهم من حمل الأول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والأصح حكاية قولين فقيل هما في الحالين وقيل هما فيما إذا بالغ فإن لم يبلغ لم يفطر قطعاً والأصح كما في المحرر

والتفكير ما ذكره ونحوه (قوله وعليه وطوبى) قال بعض مشايخنا ومثله وطوبى على مقعدة مستنج استرخت ولا يضر إعادة مقعدة خرجت من مبسور<sup>(١)</sup> ولو بأصبعه وإن دخل بعض أصبعه معها وقول بعضهم إن الغائط اليابس إذا أخرجه بأصبعه لا يضر قياسا عليه ونقل عن شيخنا ولم أسمع منه فراجع (قوله تغير به ريقه) قيد به لأجل ما بعده (ولا فليس قيد أو منيع الريق تحت اللسان<sup>(٢)</sup>) ومن منافع تلين لسانه للنطق وبأس الأكل (قوله دميت لثته) أي وليس معلورا ولو لم يجد ما عاوش عليه البصق عفى عن أثره وذكر الأذري ما يفيد ذلك بقوله لا يبعد أن يقال تخين عمت بلواه بذلك بحيث يجري دائما أو غالبا أن يساع بما يشق الاحتراز منه فيمكن بصفه الدم ويعفى عن أثره انتهى (قوله وعليه الريق) ولو فرق حائل كصف مثلا (قوله لأنه منبهي عن المبالغة) ومثله ما تولد من المرة الرابعة وكذا كل منبهي عنه (قوله ما مؤمر به) ومنه المبالغة في غسل نجاسة بفضه وكذا ما لو تولد من غسل جنباته من إذنه وإن أمكنه إمالة رأسه للمشقة نعم إن علم وصوله منها أو أمكنه الاحتراز منه بلا مشقة أفطر به ولا يضر ابتلاع ريقه بعد المضمضة وإن أمكنه تجهل لمر التحرز عنه وكذا وصول شيء في فيه إلى جوفه بنحو عطاس (فخرج) أكل ما قلعه من بين أسنانه بخلافه مأمر به بغير اختياره (قوله وقيل لا يفطر) هذا الوجه لم ينظر للاختيار وعدمه والذي بعده لم ينظر للأمر وعدمه (قوله من غير قصد) أي من غير قصد ابتلاعه (قوله فإن قدر عليها) أي حال الجريان كما مر أفطر نعم بغير عاصي جهل الفطر به ويندب الحلال لئلا يؤكدا ولا يجب ولو بلغ الدرهم خوفا من القطاع أفطر (قوله وفي المسألة إخراج) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف أصلا وفرعا (قوله مكرها) وكذا تأم ومغنى عليه ونحوهما فلا يفطر (قوله عند الغزالي إخراج) فيه

حكمة جمع الذباب وإفراذ البعوضة (قول الشارح لم يفطر على الأصح في التهذيب) لو كان كثيرا ينبغي أن يضر كالمكمل الكثير المنعول عمدا (قول المتن ثم رده) قال بعضهم جعلوا للفم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك في الفم من الجنابة فما الفرق (قول المتن أو بل عيطا بريقه) حكى الأذري خلافا في مسئلة الحيط ثم قال وخص القاضي والمتولي الخلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعاً قال القاضي وكل مسألة تعمض على العاصي فإنها على هذين الوجهين ثم نظر الأذري في مسألة الجهل لأنه يخفى على غالب الناس (قول المتن ولو جمع ريقه) خرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فإنه لا يفطر بلا خلاف (قول المتن والأفلام) قال الأذري عقب هذا أشار إلى ما سبق في الذكور للصوم أما النسي والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الأذري لكن سبق عن القاضي ما يقتضي أن الجاهل على وجهين أحدهما يريد ما سلف في الحاشي وهو قوله وخص القاضي (قول الشارح فإن قدر عليها أفطر) أي سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لأنه مقصر بما يساكه هكذا يفهم ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الأذري بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر إيجاب الحلال لكن في الأثوار لو وضع شيئا في فمه عمدا لم يبتلع ناسيا لا يضر أه وفي الروضة ما يوافقه (قول الشارح وحكا قولين) أي في الحالتين معا (قول الشارح لأنه دفع به الضرر

أنهما فيما إذا لم يبلغ فإن بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فجري به ريقه) من غير قصد (لم يفطر إن عجز عن تمزيقه وجهه) فإن قدر عليها أفطر وفي المسألة نصان مطلقان بالإفطار وعدمه حملا على هذين الحالين وحكا قولين (ولو أوج) أي صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لأنه لم يفعل ولم يقصد (إن أكره) حتى أكل أفطر في الظاهر أي عند الغزالي كما قال الرافعي في الشرح لأنه دفع به الضرر

اعتراض على المصنف في تعبيره بالأظهر أخذ بظاهر عبارة المحرر ولم ينتبه لما في الشرح (قوله لا يفطر) نعم إن تناوله لا لأجل الإكراه أنظر وكذا لو أكرهه على أحد إنائين فأكل من الآخر وكذا الأكل من واحد من إنائين أكرهه على الأكل من أحدهما غير معين فيفطر كالإكراهات فراجعه ودخل في الإكراه ما لو أكرهه على الزنا وما لو خاف المكره بكسر الراء على المكره بفتحها تلف عضو أو منقعة أو مشقة لا تخمل فأكرهه على الأكل أو على الشرب فلا يفطر أيضا (قوله أن يكثر) أي للمأكول والكثير ثلاث لقم فأكثر (فروع) ابتلع ليلًا خيطا وأصبح بعضه داخل جوفه وبعضه خارجه فإن أبقاء لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة وإن نزع به بطل صومه لأنه من الاستفاعة فطر بقاءه في صحتهما أن ينزع منه في غفلة أو بغير اختياره أو بإجبار حاكم له على إخراجه أو بإكراهه عليه فإن تمتر عليه ذلك أخرجه وجوبا مراعاة للصلاة لأن حرمتها أشد لو جوبها مع العذر وبلغه أول من إخراجه لعدم التنجيس ولو لم يصل طرفه الداخل إلى النجاسة لم يضر في الصلاة ولا في الصوم ولو أذن في إخراجه أو تمسك من دفع من أخرجه أنظر لأن فيه غرضا وبذلك فارق الطعن كما مر ولو أمكنه قطعه من جدد الظاهر وإخراجه وابتلاعه ما في البطن لزمه وصحابه (قوله والجماع) ولو زنا وطال زمنه أو تكرر (قوله ناسيا) ومثله الإكراه كما مر ولم يذكره الشارح لما قيل من عدم تصوره لأن الشهوة لا توجد إلا عن اختيار وهو مردود والتقييد لأجل الخلاف (قوله وافرغ الأول) أي من حيث الخلاف (قوله وعن الاستمضاء) أي إخراج المني من الذكر باليد ولو مع حائل أو بيد حليلة ولا يفطر بخروج المني والودي خلافا للإمام أحمد (قوله لأن الإيلاج) أي ولو في هوى الفرج أو بمائل ولو تفتنا أو لغو آدمي في قبل أو دير نعم لا يفطر الحشني بإيلاجه ولا بإيلاجه فيه إلا أن وجب الفسل على ما مر في بابه فراجع (قوله وكذا خروج المني بلمس) أي بحيث ينسب خروجه إليهم أن تأخر عنه نعم لم يس قبل الفجر وأنزل بعده لم يفطر وعلى الفطر به في المس يقضى الموضوع لو فرج مبان وإلا كما مر وعمره وعضو مبان فلا يفطر ولو بشهوة كما استعده شيخنا آخر أو لم يوافق على قول شيخنا الرمي بتقيد المس الخمر بكونه على وجه الكرامة وكالو كان بمائل فلا يفطر معه ولو كان رقيقا وإن كرره أو قصد به الإنزال

عن نفسه أي فكان كالأكل لدفع المرض والجوع ورد بأن الإكراه قاذح في اختياره والمرض والجوع لا يقدحان فيه بل يزيدانه تأثيرا (قول الشارح ليس منها عنه) أي فأشبهه الناسي لكن لو قصد التلذذ بالأكل ينشئ الفطر كما ذكره جماعة في نظره من الجماع (قول المتن وإن أكل ناسيا إرخ) مثله الأكل جاهلا بالتحريم إذا كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين تصوير المسألة من حيث إنه إذا اعتقد جواز الأكل فما هو الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصدته والجواب بأن يفرض ذلك ما كوكب يخفى حكمه كالتراب فإن العاصي قد يظن أن الصوم هو الإمساك عن المتعاد وهذا الجواب فيه نظر لأن قضيتيه أنه لا يشترط قرب العهد بالإسلام وأجيب أيضا بما لو أكل ناسيا يظن أنه أفطر فأكل ثانيا ورد بأن الحكم في الجهل عدم الصوم وفي هذا التصور فلا يستقيم (قول المتن إلا أن يكثر) انظر هل الكثرة بالنظر للمأكول أم بالنظر للفعل (قول المتن والجماع) لو أكرهه على الزنا ينشئ أن يفطر به تنقيرا عنه (قول المتن كالأكل) قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه أولا على ما سلف وهو متجه بالأولى لأن الجماع بين اثنين إن نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الأكل وقول الشارح ناسيا يقضى أن التشبيه لا يتوجه إلى حكمه في الإكراه وهو ممنوع (قوله المتن وعن الاستمضاء) ولو بيد زوجته وخرج بالاستمضاء الإمتناع بغير اختياره فلا يفطر به (قول المتن وكذا خروج إرخ) لو خرج مدى لم يضر خلافا لأحمد ذكره الدميري (قول المتن لا الفكر) بالإجماع (قول المتن وتكره القبلة إرخ) أي في القم وغيره من امرأة لرجل أو عكسه وكذا المعانقة واللمس باليد ونحو ذلك ففي الحديث من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه

عن نفسه وعبارة المحرر فالذي رجح من القولين أنه يفطر قال في الشرح الصغير ولا يبعد أن يرجح عدم الفطر (قلت الأظهر لا يفطر والله أعلم) لأن أكله ليس منها عنه (وإن أكل ناسيا لم يفطر) قال عليه السلام: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصمه صومه فأثابا أعطاه الله وسقاه» [رواه الشيخان] (والأن يكثر) يفطر به (في الأصح) لأن التسيان في الكثير قاصر (قلت الأصح لا يفطر والله أعلم) لمصوم الحديث (والجماع) ناسيا (كالأكل) ناسيا فلا يفطر به (على المذهب) وقيل فيه لو لا جماع الحرم ناسيا وفرق الأول بأن الحرم له هيئة يتذكر بها الإحرام بخلاف الصائم (و) الإمساك (عن) الاستمضاء فيفطر به لأن الإيلاج من غير إنزال مفطر فالإنزال بسوء شهوة أولى أن يكون مفطرا (وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة) يفطر به لأنه إنزال مباشرة (لا الفكر والنظر بشهوة) لأنه إنزال من غير مباشرة كالاحتلام (وتكره القبلة لمن حركت شهوته)

خوف الإنزال (والأولى لغير تركها) فيكون فعلها خلاف الأول وعدل هنا في الروضة عن قول أصلها تحرك إلى حركت لما لا يخفى (قلت هي كراهة تحريم الأصل والله أعلم) كذلك قال في أصل الروضة أيضاً والرافعي حكى عن التهمة وجهين التحريم والتزبه وقال الأول هو المذكور

في التذهب (ولا يفطر بالفصد والحجامة) وسيأتي استحباب الاحتراز ههنا (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا يمين) كأن يشاهد غروب الشمس (وعمل الأكل) آخره (بالاجتهاد) بورد وغيره (في الأصح) والثاني لا قدرته على اليقين بالصبر (ويجوز) الأكل (إذا ظن بقاء الليل) قلت وكذا لو شك فيه والله أعلم) لأن الأصل بقاءه (ولو أكل باجتهاد) أولاً (وأخراً) من النهار (وبأن الغلط بطل صومه) أو بلا ظن ولم يكن الحال صحيحاً (وقع الأكل) في أوله) لأن الأصل بقاء الليل (وعمل) إن وقع الأكل (في آخره) لأن الأصل بقاء النهار ولا مبالاة بالتسميع في هذا الكلام لظهور المعنى المراد (ولو طلع الفجر) وفيه طعام لفظه صح (صومه) وإن أتبع شيئا منه أفطر وإن سبق شيء منه إلى جوفه فوجهاه من مخرجان من سبق الماء في المضغضة قال في الروضة الصحيح لا يفطر (وكذا لو كان طلع الفجر

أو الفطر أو كان يفعلها وإن تمكن من دفعها كما يؤخذ مما مر (قوله خوف الإنزال) أي فلا فطر به وإن كره وعلم أنه ينزل به وهذا ما مشى عليه ابن حجر والخطيب تبعاً لظاهر ما في المجموع وقال الأذري يفطر إذا علم الإنزال به وإن لم يكرره واعتمده شيخنا الرمل قال والفكر كالنظر في ذلك (قوله لما لا يخفى) وهو أن الماضي يفيد وجود التحرك عندما ذكر بخلاف المضارع لشموله للمستقبل وليس مراداً لا يفطر بما لبعضهم هنا (تنبيه) النظر والفكر المحرك للشهوة كالتبعية فيحرم وإن لم يفطر به (قوله وكذا لو شك فيه) أي في بقاء الليل قال شيخنا الرمل وغيره ولا تصح التنية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها كما مر (قوله ولو أكل باجتهاد أولاً) وآخر (وبأن الغلط بطل صومه) وكذا لو جامع مثلاً كما يأتي (قوله وبطل) ويلزمه الكفارة إن أفطر بالجماع في هذه نعم لو بان له الصواب فلا قضاء ولا كفارة (قوله بالتسميع) أي حيث أطلق أول النهار وآخره على آخر الليل وأوله وعلى ما لم يعلم أنه أوله وآخره (قوله للفظه) هو عتاج إليه في عدم الفطر بالسبق المذكور بعده لأنه وإن صح صومه في إسكاه لو سبق منه شيء إلى الجوف أفطر كما قاله شيخنا الرمل (قوله من مباشرة مباحة) أي من حيث الصوم وإن كان زانياً وعمل صحة الصوم حيث إن لم يقصد اللذة بالنزع ولا بطل صومه وقيد الإمام جواز الإيلاج بما إذا بقي من الليل ما يسعه مع النزع والامتنع بطل صومه بالنزع وإن قارن الفجر (قوله بطل صومه) أي لم ينقذ ثم إن أمكنه صحة صومه بالنزع ولم ينزع لزمته الكفارة أيضاً وفي شرح شيخنا أنه لا كفارة إن استمر لظنه بطلان صومه أو طلع الفجر قبل علمه به وإن استمر بجماعاً أو علم حال طوعه فزاع حلالاً .

**(فصل) في الركن الثالث من أركان الصوم والمذكور فيه شروط الصحة وسيأتي شروط الوجوب (قوله والعقل) أي الغريزي الذي لا يزيله إلا الجنون أخذنا مما بعده .**

(قوله الشارح خوف الإنزال) يريد بهذا أن العلة خوف الإنزال لا حصول اللذة (قول الشارح لما لا يخفى) أي وهو تنزيل الشهوة التي تحصل من القبلة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بها بحيث يخشى الإنزال (قول المتن ولا يفطر بالفصد) أي وأما حديثه أفطر الحاجم والحجوم ه فقال الشافعي رضي الله عنه منسوخ وفي البخاري أنه **كذلك** : احتجم وهو صام (قول المتن وعمل بالاجتهاد) كغيره ويكون بورد من القراءة والأذكار والأعمال (قول الشارح بالتسميع في هذا الكلام) يعني في رجوع ضميري أوله وآخره للنهار وقوله بالتسميع أي في قوله أولاً وآخره لأن المعنى من النهار فقط أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل أي باعتبار الاجتهاد وكذا التسميع في رجوع ضميري أوله وآخره إلى النهار مع أن الأكل في الحقيقة ربما وقع في جزء مشكوك فيه (قول الشارح وإن سبق) ظاهره ولو بعد التحكم من طرحة (قول المتن فنزع) أي لأن النزاع ليس بجماعاً نعم لو قصد بزعه اللذة ففي البحر عن الشيخ أبي محمد أنه يضر (قول الشارح وأولى من هذا) أي عبارة الإسني التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه أن صورة المسألة عقب الفجر فلو أحس بالفجر فنزع بحيث وافق طلوعه آخر نزع صبح بلا خلاف وقوله وافق طلوعه يعني ابتداء الطلوع فوافق عبارة الشارح (قول المتن بطل) بمعنى لم ينقذ (قول الشارح وإن لم يعلم) إذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وإن كان صومه لم ينقذ لتلا محو جماع في رمضان عنها واستشكله بنظيره من الحج ولعل الفرق سبق التنية هنا **(فصل شروط الصوم)** (الشيخ) في هذا الفصل شروط للصحة وفي الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو تجوز والمراد ما لا بد منه (قول المتن والعقل) أي التمييز فيصح صوم المميز كذا

(جماعاً فنزع في الحال) صح صومه وإن أنزل تولده من مباشرة مباحة قاله في المذهب وأولى من هذا بالصحة أن يحس وهو بجماع يتأشير الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزع ابتداء الطلوع (فإن مكث) بعد الطلوع بجماعاً (بطل) صومه وإن لم يعلم بطلوعه إلا بعد المكث فنزع حين علم. **(فصل) (شروط الصوم)** من حيث الفاعل (الإسلام) فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً (والعقل) فلا يصح صوم المجنون (والنقاء عن

الحيض والنفاس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلو ارتد أو جن أو حاضت أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضرب النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضرب كالإغماء وقرق الأول بأن الإغماء يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم إذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالإغماء (والأظهر أن الإغماء لا يضرب إذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعا بمنزلة الإغماء فان لم يفق ضرو الثاني يضرب مطلقا والثالث

(قوله والنفاس) وكذا نحو الولادة من إلقاء حلقه أو مضغته ولو بلا بلل على المعتد (قوله وقرق) (إغ) والنظر إليه في الفرق وجوب قضاء الصلاة على النائم دون الغمى عليه فلا اعتراض عليه (قوله إذا أفاق) (إغ) صريح هذه الوجوه عدم صحة الصوم في الإغماء المستغرق لجميع النهار بلا خلاف ومثله بالأولى شرب الدواء المذكور بعده المبني عليه وإن علم أنه يزيل عقله لعدم تعديده فالمراد العقل فيه وجوده في بعض النهار ليصبح البناء المذكور عقبيه بقوله إن قلنا (إغ) إذا قاتل بالصحة مع الاستفراق كاعلمه وحينئذ فصحيح البطلان عليه في الطريق الحاشية ضعيف لما يأتي ولعل مسكوت الشارح عنه لعلم بالصحة فيه بالأولى مما ذكره بعده من صحة صوم السكران إذا صحا لحظة من النهار مع تعديده للنصر فإليه السكران عند الإطلاق (قوله قال الله) أي يفرض جنون وكذا في السكر بعده فتأمل (قوله الثلاثة) وقال مالك إنها إثنان (قوله هو الراجح دليل) فالذهب للمعتمد خلافه وإن نفر الأول وأقام بحكمة وأشار بقوله لنظر إلخ إلى أن عمل رجحان الدليل إذا ريد به ذلك والأفلاخ بعضهم في هذا الاحتياط إبطال للرجحان فتأمل (قوله في الجملة) أي عند السبب ومنه أمر الإمام بصوم الاستسقاء كما مر (قوله عن القضاء) ولو لنذر

لا يضرب إذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها لو شرب دواء ليل زال عقله نهارا ففى التنبه إن قلنا لا يصح الصوم في الإغماء فهنا أولى وإلا فوجهان والأصح أنه لا يصح لأنه بغيره ولو شرب لتبكر ليلاً وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صحا في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار قاله في التمهيد (ولا يصح صوم المحدث) أي عند الفطر أو الأضحية نبي ﷺ : « عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحية » [رواه الشيخان] (كذا الشريفي) أي أيامه الثلاثة بعد يوم الأضحية لا يصح صومها (الجلد) لأنه عليه السلام : « نهي عن صيامها » [رواه أبو داود بإسناد صحيح] وفي حديث مسلم إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القدم يجوز للمتمتع العادم الهدى صومها عن الثلاثة الواجبة في الحج لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يخصص في أيام التشريق أن

قال الإسنوي وفيه نظر فإن الغمى عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كاسياً في ولا شك أن التمييز يزول به بل النوم يزيل التمييز (قول المتن والنفاس) بالإجماع (قول المتن جميع النهار) يرجع لكل من الإسلام والعقل والنقاء (قول الشارح والثاني يضرب) (إغ) وأما الغفلة فلا أثر لما في الصوم بالاتفاق (قول الشارح بخلاف اليوم) لك أن تقول الغمى عليه يجب عليه أيضاً قضاء الصوم كاسياً في فقيه أهلية الخطاب نعم التام أكمل منه وكان الشارح رحمه الله أراد بالأهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن الغمى عليه نظر (قول المتن من نهاره) أي الإغماء أو العيام (قول الشارح والثاني يضرب مطلقاً) كالجنون (قول الشارح أول النهار) أي لأنه أول جزء تقارنه التوبة حكماً (قول الشارح والأصح أنه لا يصح) قال الإسنوي يجب حمله على المستغرق وقال إنه أولي بالصحة من السكر يعني لأن السكر حرام وهذا دواء مأخوذ فيه هذا كلام حسن إلا أن المبني عليه إنما هو الإغماء غير المستغرق لأن المستغرق لم يترك الشارح فيه وجهاً بصحة الصوم ثم رأيت الإسنوي حكى في الإغماء وجهاً أنه لا يضرب مطلقاً كالنوم (تفصيلاً) لا يصح حمل مسألة الدواء على أن الحاصل بالنهار جنون لأنه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب من الشخص يترتب حكمه على الإغماء بالأولى ولم يفعلوا ذلك (قول الشارح عن الثلاثة الواجبة في الحج) لو تمحل في يومين هل له صوم الثالث من السبعة إذا أقام بحكمة (قول المتن بلا سبب) أورد الإسنوي على مفهوم هذا عدم صحة صومه احتياطاً لمضائق الاحتياط سبباً له وفيه نظر لأن سببية الاحتياط منها بمنوعة شرعاً فكيف الإيراد فلذا نظر فيه بعضهم وفي نظره نظر لأن منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قول الشارح لأنه قابل للصوم) أي كإياها في قوله له صومه عن القضاء (إغ) الإسنوي وما جازما به من تحريم الصوم فيه مخالف للنص الشافعي وجمهور الأصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك ولا فقد قال عقب ذلك إذا انتصف شعبان حرم الصوم بغير سبب على الصحيح في زوال الدارضة وقال وفي هذا خلافاً لربيب أن يصله يومين أو يومين قبله أم لا أهتم قضية التحريم الفساد كما في يوم الشك (قول المتن عن القضاء) ولو عن مستحب

يصمن إلا أن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلاً أي نظراً إلى أن المراد لم يخصص رسول الله ﷺ : (ولا يحل التطوع بالصوم يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم عليه السلام : رواه أصحاب السنن الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان وإمامهم (قوله صامه) تطوعاً بلا سبب (لم يصح في الأصح) والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة (روله صومه عن القضاء)



والنذر والكفارة (وكذا الوافق عادة تطوعه) كأن اعتاد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لمعادته قال **عنه** : لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجع كان يصوم صوما فليصمه [رواه الشيخان] أو تقدموا أسبلا متقدما ابتاعين حذفت منه إحداهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثاء) من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته أي بأن الهلال روى ليتهو السماء مصحبة لم يشهد بها أحد (أو شهد بها جميعا أو عييد أو أسبلا) وظن صدقهم أو عدل ولم تكف بهو عبارة الخمر كالشرح أو قال عد من النسوة أو العبيد أو الفساق قدر أبنائهم لا يصح صومه عن رمضان لأنه

أو نقل (قوله والنذر) أي المطلق إذا أصبح نذر شيء منه بعينه لمن لا يصح منه ولا كراهة في صومه لشيء من ذلك نعم إن تحرى صومه لذلك لم يصح كما في الصلاة في وقت الكراهة (قوله لمعادته) وتبنت العادة بمره قبله (قوله إلا رجع) وقس بما فيه غيره بجماع السبب (قوله والسماء مصحبة) أي ليست مطيقة بالغيم لأنه مفهوم ما بعده (قوله أو شهد بها جميعا) فلا بد من العدد فيهم وفيهم بعدهم والله الثابت ومن الفلسفة الكبار (قوله وظن صدقهم) أي وحالهم يشعر به أيضا (قوله ولم تكف به) أي على المروج (قوله لم يثبت) أي لا خصوصا ولا عموما (فتعجب) علم مما ذكر هنا علم صحة ما ذكره شيخنا الرملي عن إفتاء والده في المسألة التي تتم بها البروى (قوله يجب عليه الصوم) أي الخير بفتح الموحدة وكذا من أخيره أيضا وهكذا ولا يخرج ذلك اليوم عن كونه يوم الشك في ذاته (قوله إذا تبين) ولو بغير من طويل والمراد بقوله إنه منه أن لا يتبين أنه من غيره (قوله الأصح ليس بشك) هو المعتقد (فتعجب) مثل يوم الشك بقية النصف الثاني من شعبان فيحرم صوم شيء منه بلا سبب إن لم يصله بما قبله ولو يوم ولو وصله ثم أفطر يوما امتنع الصوم بعده قاله شيخنا وفيه نظر لأنه ثبت له بما صامه منه عادة فراحه (فالمشقة) يحرم الوصال بالصوم لأنه من خصائصه **عنه** : وكذا الإيساك كما قاله الإنسوي وهو أن لا يتعاطى مفعلا بين اليومين ولو بنحو جماع (قوله تعجيل الفطر) بغير الجساع ولو على الماء وإن رجي غيره ويكره تأخيره وإن اعتقد فضيلة كما في الأم<sup>(١)</sup> (قوله هل على) والأفضل كونه وترا وكونه ثلاث فأكثر ويقدم عليه الرطب والبسر والمجوة وبعده ماء زمزم ثم غيره ثم الحلواء بالده خلخلاء للرواية ويقدم اللبن على الصل لأنه أفضل منه ويكره مع الماء وأن يتقاه كما في شرح شيخنا (قوله وهارة الخمر إلخ) هي أولى من عبارة المنهاج لأنها تعيد أن تعجيل الفطر سنة برأسها وأنه على الحق كذلك وأنه على الحق عند فقد الخمر (قوله وتأخير السحور) عطف على تعجيل ولو كان عن قضاء رمضان تعين فله فيه ما يظهر (قول الشارح أي بأن الهلال) أي أما إذا قال أحد رآه ففي المسألة الآتية (قول الشارح وظن صدقهم) عبارة الإنسوي وإن ظن صدقهم (قول الشارح أو قال عدد) يريد بهذا اشتراط لفظ شهادة (قول الشارح ولا يصح صومه إلخ) إن كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق الخير ولم يكن ظن الصدق من غيره وإن كان المراد نفي الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يثبت كونه من رمضان وبهذا يحصل عدم للمنافاة (قول الشارح فلا تتأني بين ما ذكر إلخ) أي لأن ما هنا وجه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مفيد لو جوب الصوم على من اعتقد والذي في كتاب الباب المراد منه أن نية المعتقد مصحبة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقيدا لكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان إلا إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت بمن ذكر هذا ما ظهر في معنى كلامه ويجوز على بعد أن يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعل (قول الشارح فلم يتحدث برؤيته) يفهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كما لو تحدث الصحو وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء مصحبة فتعبد به لأخذه من إطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قول الشارح وعبارة الخمر) أي فهي أحسن لأنها تعيد أن التعجيل سنة مستقلة

غروب الشمس (على قرأوا لاهاء) قال **عنه** : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر [رواه الشيخان] وقال إذا كان أحدكم صائما فليفطر على تمر فإن لم يجد فتمر فليقل الماء فإنه يظهر صححة الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة الخمر ريس للصائم أن يعجل الفطر وأن يفطر على تمر فإن لم يتيسر فليقل ماء (وتأخير السحور) قال **عنه** : لا تزال أمي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور [رواه الإمام أحمد في مسنده] .

ما لم يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه قاله في شرح المهذب، وعبارة الحرر وأن يتسحر ويؤخره وفي الصحيحين حديث: تسحروا فإن في السحور يركة، وفيهما عن زيد بن ثابت قال تسحروا مع رسول الله ﷺ: ثم قمنا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما تحسين آية وفي صحيح ابن حبان تسحروا ولو لم يجزعه ماء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر وأنه يحصل بكثير المأكول وقليله والماء (وليسن

لسانه عن الكذب والغية ونفسه عن الشهوات) قال في الدقائق اشترك النوعان في الأمر بهما لكن الأول أمر بإيجاب والثاني استحبابه وقول الحرر وأن يصون اللسان بتقيد أنه من السنن كما صرح به في الشرح كغيره والمعنى أنه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه عن الكذب والغية المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكابه ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستنفاة فلا حاجة إلى عدول للمحتاج عما في الحرر وغيره وظاهر أن المراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الرباين والنظر إليها ولمسها لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويدل للأول حديث البخاري ومن لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (ويستحب أن يفصل عن الخبثاء ونحوها قبل الفجر) ليكون على طهارة

ويسن على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره نعم إن خشى منه ضررا لم يسن وهو يفتح السين للمأكول وبضمها الأكل وتأخيرها موافق لحكمة مشروعية الصوم من الإكثار عليه (قوله في طلوع الفجر) قصده الشارح مع إمكان رجوعه إلى الغروب أيضا ولعله لأنه لما فرض الأول بعد تحقيق الغروب لم يصح الرجوع إليه (قوله وعبارة الحرر إغ) وهي أولى من عبارة المنهاج لنظر ما مر (قوله النوعان) أي الخاصلان من اللسان والنفس والقلب كاللسان في الغيبة بالأولى (قوله من حيث الصوم) أي بالإيجاب لا من حيث الصوم (قوله فلا حاجة إلى عدول للمحتاج) عن ذكر السنة إلى صيغة الأمر للمشاركة بين الوجوب والتدبب كما مر (قوله كشم الرباين والنظر إليها ولمسها) وهي ما لا يرغب طيب كالسك والطيب والورد والرجس والرباين ولو في يوم الجمعة مثلا وسواء الأعمى والبصير قال شيخنا وعمل ذلك في النهار أما لو استعمله ليلا وأصبح مستندبا له لم يكره كما في الحرر وفي ابن حجر ما يخالفه ويوافقه التحليل المذكور (قوله من الغربة) ومنه دخول الحمام لغير عدل (قوله قول الزور والعمل به) لعل المراد به كل شيء غير مطلوب في الصوم وإن لم يحرم قال الحلي ينيى للصائم أن يصوم بجميع جوارحه فلا يمشي برجله إلى باطل ولا يبطش بيده في غير طاعة الله ولا يذاهن ولا يقطع الزمان بالأشعار والحكايات التي لا طائل تحتها ونحو ذلك انتهى خصوصا ما يحرم مطالعته عما سيأتي في الاعتكاف (فروع) لو تاب من ارتكب في الصوم ما لا يليق ارتفع عن صومه النقض بناء على أن التوبة تجب بالجمعي أي تجبر بمعنى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائما قد فعل ما لا يليق ولو مما يحيط أحره لم يفت الأجر على من فطره على الوجه الرجيح فراجع (قوله أن يفصل) ولو من الاحتلام أخذنا من العلة فإن لم يقتض غسل ما لا يخاف من وصول الماء إليه كالأذن والذبر (قوله عن الحجاممة) من حجام ومجروح (قوله أن الأولى) أي فكره (قوله وذوق الطعام) نعم لا كراهة فيه لحاجة كمضغ لطفل (قوله يفتح العين) اسم للفعل وبكسرهما اسم للمملوك كلما مضغ قوى وصلب واجتمع منه للموا (قوله أفطر في وجهه تقدم) وهو مروج نعمان انفصل معناه عن المعلوك أفطر طعاما وحرم الملك حينئذ ولا يضرو وصول ربحه وطعمه إلى جوفه (قوله عند فطره) أي عقب ما يحصل به الفطر

(قول المتن ما لم يقع إغ) أي لحديث دع ما يريك (قول الشارح في طلوع الفجر) إن قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لأنه فرض الأولى بعد تحقيق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لما (قول الشارح لكن الأول أمر بإيجاب) قال الإسوي وقد يكون أمر تدبب كما في أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد أنها قد يكونان واجبين كما في التخلص من ظالم وكما في مساوي الخطاب ونحوه ورد بأن النبي عن المفهوم الكل باختيار ذاته لا يتناق الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بأن الغيبة تكون بالقلب فقيد اللسان لا حاجة إليه ورد بأنه يفهم بالأول لأن اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قول الشارح فلا يبطل صومه) أي توباه (فروع) لو تاب هل يسلم الصوم من النقض محل نظر ويحتمل بقاءه وأن يكون غائبا دفع الإثم خاد (قول الشارح ويدل للأول إغ) وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر قال الماوردي والروائي لما كانتا يحيطان الثواب حسن عد الاحتراز عنهما من آداب الصوم (قول الشارح يفتح العين) وأما بالكسر فهو اسم للموا التي كلما مضغته

من أول الصوم (وأن يجزى عن الحجاممة) والفصد لأنها يضغفانه (والقبلة) بناء ضمن تحرك شهوته على إطلاق الحرر كراهتها المنصرف إلى كراهة التزبه وعلى تصحيح المصنف أن كراهتها كراهة تحريم يجب الاحتراز عنها وتقدم أن الأولى لمن تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقه (والملك) يفتح عين لأنه يجمع الريق فإن ابتلعه أفطر في وجهه تقدم وإن ألقاه عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت

وعلى رزقك أفطرت) روى أبو داود عن معاذ بن هرة أنه عليه السلام كان إذا أفطر قال ذلك وإسناده حسن لكنه مرسل (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في

رمضان وأن يحسبك فيه  
لا سيما في العشر  
الأواخر منه) روى  
الشيخان عن ابن عباس  
قال كان رسول الله عليه السلام  
أجود الناس بالخير وكان  
أجود ما يكون في شهر  
رمضان إن جبريل كان  
يلقاه في سنة في رمضان  
حتى ينسلخ فيعرض عليه  
رسول الله عليه السلام : القرآن  
وفي رواية وكان يلقيه في  
كل ليلة وروى ابن عمر  
أنه عليه السلام : كان يحسبك في  
العشر الأواخر من  
رمضان وعن عائشة قالت  
كان رسول الله عليه السلام :  
يحسبك في العشر الأواخر  
من رمضان حتى توفاه الله  
وفي رواية للبخاري أنه  
كان يحسبك في كل  
رمضان فلا اعتكاف فيه  
أفضل منه في غيره وكذا  
إكثار الصدقة وتلاوة فيه  
ولأفضلية ذلك فيه عدم  
السنن فيه إن كان مستونا  
على الإطلاق (فصل)  
(شرط وجوب صوم  
رمضان العقل والبلوغ)  
وهذا يصدق مع الكفر  
والخمس وغيرهما فلا يجب  
على الصبي والمجنون لعدم  
تكليفهما ووجوبه على  
الكافر مع عدم صحته منه  
وجوب عقاب عليه في  
الآخرة كما تقرر في

وإن لم يندب كجماع وإدخال نحو عود في أنه كما قاله بعض مشايخنا بل نقل أنه يكفي دخول وقت الإفطار  
لكن ربما ينافيه لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمل وراجعه (قوله روى أبو داود إغ) وورد أيضا أنه كان عليه  
الصلاة والسلام يقول ذهب الظم وأبطلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله ولكن هذا ربما يفهم منه أنه في  
خصوص من أفطر على الماء فراجعه (قوله الصدقة) ومنها التوسعة على عياله والإحسان إلى ذوي الأرحام  
وأفطار الصالحين بمشاة أو ما قدر عليه ونحو ذلك (قوله وتلاوة القرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو حش  
وهي في المصحف وإلى القبة وجها أفضل إلا خوف رياء أو تشويش على قارئ آخر أو على نائم أو مصل  
(قوله في رمضان) صرح به هنا لطلب هذه الأمور ليلا ونهارا فيه وإلا فهي مطلوبة مطلقا (قوله لا سيما)  
كلمة تفيد أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا أدلة استثناء وهي تشدد وتخفف ومعناها المثل وما موصولة  
أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها خبر المحذوف ونصبه محذوف أو جره بالإضافة وهو أرجح (قوله وكان أجود  
ما يكون) يرفع أجود اسم كان ولا يجوز نصبه وما مصدرية أي أجود أكانه أي أوقاته وأحواله (قوله أن  
جبريل) يفتح الحزنة تعليل لما قبله في عرضه عليه السلام القرآن على جبريل نظر فإن حفظه عن ظهر قلب من خواص  
البشر إلا أن يقال إن الله تعالى يلقى على جبريل حفظ ما كان يقرؤه النبي عليه السلام في ذلك الوقت عليه أو يكشف  
له عن اللوح المحفوظ فيقابل ما يقرؤه النبي عليه السلام فيه أو نحو ذلك فراجع وانظر (قوله وعن عائشة إغ) ذكره  
بعد الأول لإفادته استغراق العشر والمداومة (قوله في كل رمضان) يحتمل أن المراد في رمضان كل سنة ففيد  
مدامة الاعتكاف من غير تقييد بمشقة فقد ورد أنه اعتكف العشر الأول تارة والعشر الأوسط تارة أيضا  
ويحتمل في جميع أيام رمضان في بعض السنين (قوله ولأفضلية ذلك) أي الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيرها  
أو الإكثار المذكور في كلام المصنف وكل صحيح والله أعلم .

(فصل في شروط وجوب الصوم) (قوله العقل والبلوغ) اقتصر عليهما لأن المقصود من هو  
مكاتب بالصوم حالا أو مالا فما في البرلسي هنا غير مناسب فتأمل (قوله وكذا يقال) هو مبنى للمجهول  
ونائب المصدر المؤول بقوله أنه اعتكف السبب إغ فالمرتد كالكافر في انعقاد السبب وهو لا ينافي كونه مخاطبا  
به خطاب تكليف بخلافها بقوله في المنهج ومن ألحق المرتد بها فقد سهوا إشارة إلى الشارح بناء على ما فهمه من  
فهو لا إلحاق لعدم التكليف وليس كذلك مع أن في كلام المنهج ما يصرح بالتخصيص بقوله في ذلك فلا اعتراض

قوى وصلب واجتمع (قول الشارح روى أبو داود إغ) يؤخذ منه أن وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في  
الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان إذا أفطر (قول المتن وأن يكثر الصدقة) في الحديث من فطر  
صائما فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحيط التواب ثم فطره ما حكمه (قول المتن في رمضان) صرح  
به هنا دون ما سلف لأن هذه الأمور تكون ليلا ونهارا في رمضان (قول الشارح في كل رمضان) يحتمل أن يريد  
في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر .

(فصل شرط وجوب صوم رمضان) (قول الشارح وجوبه على الكافر إغ) لم يسلك صاحب  
المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر بقيد الإسلام فمواجه التفرقة فإن قلت قد ذكر الإسلام شرطا للصحة  
وهو يفرض عن ذكره هنا قلت فهلا فعل في الحج ذلك فإنه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح وجوبه  
على الخائض والنفساء إغ لم يسلك الإسوي هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهما مفهوما بالأولى من  
جعل التفاء في الفصل السابق شرطا للصحة قال فيكون شرطا في الوجوب ولا يلزم تكليف الخال وقوله على  
الكافر الظاهر أن مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي في ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال إغ لأنه لم يقل

الأصول وجوبه على الخائض والنفساء المريض والمسافر وجوب انعقاد سبب كاتفر في الأصول أيضا لوجوب القضاء عليهم كاسياني وكذا يقال في المرتد

والمعنى عليه والسكران أنه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (وإطاقه) أي الصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ويجب عليه لكل يوم مد كالسبي (ويؤمر به الصبي لسبح إذا أطاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة وفي شرحه يجب على الولي أن يأمره ويضرب به على تركه ثم قال ولا يصح صومه إلا بنية من الليل اهـ. ونظر بعضهم في القياس بأن ضرب به عقوبة فيقتصر

فيها على حمل ورودها وكان الرافعي لم يذكره لذلك والمراد بالصبي المجلس الصادق بالذكر والأنتى (ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضررا شديدا) وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض إن كان مطلقا فله ترك النية وإن كان يميم وينقطع فإن كان يميم وقت الشروع فله ترك النية ولا فعلية أي يتوى فإن عاد واحتاج إلى الإفطار أفطر (و) يباح تركه للمسافر يسفرا طويلا يباحا فإن تضرر به فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل كالقائم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائما) فمرض أفطر لوجود المباح للإفطار وإن سافر فلا يفطر تغليا لحكم الحضر وقيل يفطر تغليا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الإفطار جاز لها لدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليها (الفطر) على الصحيح) لزوال

ولا سهو فأصل (قوله لا يرجى برؤه) قيد لقوله ويجب عليه لكل يوم مد لا لأصل الحكم (قوله قياسا على الصلاة) تقدم فيها عن شيخنا الرمل أن لا يشترط في السبح تمامها خلافا لشيخ الإسلام وابن حجر والخطيب فيأتي مثله هنا (قوله عقوبة) مردود لا اختصاص العقوبة بالبالغ وإنما هو لمصلحة اعتياده (قوله ويباح تركه) قال شيخنا أي يجب أخذنا من تفسير المرض بما يبيح التيمم وما لا يبيحه يجوز فيه الفطر حيث شق مشقة لا تحتمل عادة كما في شرح الهجة وغيره وضبط الإمام المرض بما يمنع من التصرف مع الصوم ونقل عن شيخنا الرمل ما يبيح التيمم<sup>(١)</sup> يجوز لا موجب وما لا يبيحه لا يجوز معه الفطر وأنه لا يجب إلا عند خوف الهلاك ولم يرتضه شيخنا والوجه ما قاله شيخنا ومثل المرض غلبة جوع وعطش لا نحو صداع ووجع آذن وسن خفيفة (قوله للمريض) أي وإن تعدى بما أمرضه وشرط جواز نظره نية الترخص قاله شيخنا الرمل واعتمده (قوله ولا فعلية أي يتوى) قال الأذرى وواقفه شيخنا الرمل ومثل ذلك نحو حصاد وبناء وحارس ولو مترعا تجب عليه النية ليلا ثم إن لحقته مشقة أفطر (قوله والمسافر) قال شيخنا الزبائدي والرمل وإن أدام السفر وغلب جل غلته الموت قبل القضاء وسواء رمضان والكفارة والمنطور ولو معناني نذر صوم ولو لنذر إتمامه بعد شروعه فيه أو القضاء ولو لما تعدى بفطره أو ضاق وقته وخالف السبكي في مذهب السفر وفي النذر المعين وفي شرح شيخنا موافقته وللقول عنه الأول وابن حجر في المضيق والمتعدي بفطره والطيللاوي في نذر صوم الدهر والعباب فمن غلب جل غلته الموت نعم اعتمد شيخنا الرمل أن الواجب بامر الإمام في الاستسقاء لا يجوز فطره بالسفر كما مر (قوله فإن تضرر) أي ضررا لا يوجب الفطر (قوله وإن سافر) أي بعد الفجر ولو احتجلا بأن شك هل فارق السور أو العمران قبل الفجر أو بعده (قوله فلا يفطر) فيحرم عليه الفطر حتى لو أفطر بالجماع لزومه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة نعم في لزوم الكفارة نظر فراجعهم (قوله جاز لها) أي بنية الترخص كما مر وفارق امتناع القصر بعد الإتمام للمسافر بأن صوم المسافر منسوب (قوله فعليا) ولا يجب عليها الفور بل يسن وكذا في جميع المذكورات لا يجب الفور إلا في أربعة وهي قضاء يوم الشك والمتعدي بفطره والمتردد تارك النية ليلا عمدا على المتعمد يتدب التتابع في قضاء رمضان وقد يجب فيه الفور والتتابع لضيق الوقت بأن لم يبق لرمضان الذي بعده

ووجوبه على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالحائض فانقطع ما نسبته إليه شارح المنهج من السهو وفي إحقاقه بالحائض والله أعلم (قول الشارح والمعنى عليه والسكران) صنيع الشارح رحمه الله يقتضي أنها داخلان في عبارة المتن ونظر (قول الشارح ويجب عليه لكل يوم مد) أي ابتداء كما صححه في شرح المذهب وصحح في الكفاية أن الصوم واجب أو لا ثم انتقل إلى القديمة من قضية توجب الأول عدم القضاء ولو شفى بعد ذلك وهو كذلك (قول المتن ويباح تركه للمريض) ولو تعدى بسببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالريض (قول الشارح تغليا لحكم الحضر) أي كأن الصلاة إذا اجتمع فيها سفر وحضر يخلط بجانب الحضر فلا تقصر (فروع) لو أفطر بالجماع لزومه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة (قول المتن ولو أصبح المسافر) استشكل النزول مسالة السفر بمن شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الإتمام فإنه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضي بأن المسافر يجوز له إخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قول الشارح ومثلهما التفساء) أي وعن زنا فيما يظهر (قول المتن والمفطر بلا علم) أي لأنه إذا وجب على المعلوم وفعل

عذرهما والثاني يجوز فما افطر اعتبارا بأول اليوم (وإذا أفطر المسافر والمريض فعليا) قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي فأفطر فعدة (وكذا الحائض) تقضى ما فاتها كالقائم في باب الحيض ومثلهما التفساء (والمفطر بلا علم) وتارك النية عمدا أو سهوا يقضيان

(ويجب قضاء ما فات بالإغماء) بخلاف ما فات من الصلاة به كالقدم في بابها للمشقة فيها يتكرر ما (و الردة) أي يجب قضاء ما فات بهذا إذا عاد إلى الإسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به (دون الكفر الأصل) فلا يجب قضاء ما فات به إذا أسلم ترغيباً في الإسلام (و الصبا والجنون) فلا يجب قضاء ما فات بهما لعدم وجبه ولو اتصل الجنون بالرد فوجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو بلغ) الصبي (بالنهار صائماً) بأن نوى ليلاً (و يجب) عليه (إقامه بلا قضاء) وقبل يستحب إقامه ويلزمه القضاء لأنه لم ينو الفرض (ولو بلغ) الصبي (فيه مفطر أو

إلا قدر زمن القضاء وليس هذا بالأصالة وفيه نظر **قوله** ويجب قضاء ما فات بالإغماء علل بأنه مرض لجوارحه على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقيد بعضهم فيهم بأن لا يعضي عليهم<sup>(١)</sup> فيه وقت صلاة وفيه بحث فنأمله **قوله** وكذا السكر (إخ) ذكره مع الردة فيهم أنه في التعمدي به وهو كذلك بخلاف غير التعمدي به إلا إن وقع في ردة كما يأتي **قوله** فلا يجب قال شيخنا الرمل ولا يندب فلو قضاء لم ينعقد إلا يوم إسلامه وقال غيره يندب له القضاء مطلقاً ويندب في الصبي قضاء ما فات في زمن التمييز دون غيره والجنون كالسكر فيما ذكره وأوجب الإمام مالك القضاء على الجنون كالعمى عليه **قوله** ولو اتصل (إخ) المراد باتصال الجنون بالردة وقوعه في زمنها لا بعدها وباتصاله بالسكر وقوعه بعده لا فيه وحيداً فالواقع في زمن كل منهما يقضيه والواقع بعده فيهما لا يقضيه كإسلام أحد أبويه في الردة فلا فرق بينهما حتى لو كان له أصل مسلم قبل رده لم يقض من زمن الجنون شيئاً **قوله** ويجب عليه إقامه قال شيخنا الرمل حتى لو جامع فيه بعد بلوغه لزمت الكفارة **قوله** فلا قضاء عليهم أي من بلغ مفطراً أو أسلم أو أفاق بل يندب لهم **قوله** كما تازمهم الصلاة (إخ) ويفرق بأنه لو شرع أحدهم في الصلاة أمكنه أن يتمها ولا كذلك الصوم **قوله** ولا يلزمهم أي بل يندب لهم الإمساك وفارق إسلام الكافر من سافر ليلد أهلها صيام حيث يلزمه الإمساك بأنه من أهل العبادة وصار منهم ويندب إخفاة المفطر عند من جهل عن المفطر كإسكركه **قوله** لا يلزمهم أي قطعاً وفارق جريان الخلاف فيما بعده بأن من تعاطى المفطر ليس فيه أهلية الصوم لو كان نفلاً **قوله** من أكل ليس قيذا والمراد من لم يكن فيه صائماً **قوله** يوم الشك المراد به يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن شك وقضاه على الفور كما مر

غيره وأولى وسبق في الصلاة وجه أنه لا يصح قضاء ما تعطلت عليه فينبغي أن يأتي هنا **(فروع)** في الخادم عن شرح المذهب أن تارك النية ولو عمداً قضاء ما على التراضي بلا خلاف واعتراض الزركشي مسألة العمد **قوله** المتن بالإغماء علل بأنه مرض بدليل جوازه على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جواز الإغماء عليهم أن لا يعضي عليه وقت صلاة اهـ **قوله** المتن والردة) لأنه التزم ذلك بالإسلام **قوله** المتن دون الكفر الأصل عبارة الروض كل مفطر بعذر أو غيره يقضى لأصبي ومجنون وكافر أصل اهـ ولو لا يرد المرم ونحوه لأنها عوطيا بالقدية دون الصوم **قوله** المتن والجنون) خلافاً لما لك رحمه الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالإغماء **قوله** المتن بلا قضاء) لأنه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لزمت الكفارة والقضاء **قوله** الشارح لا يمكنهم صومه أي فاشبه من نذر صوم بعض يوم فإنه لا ينعقد **قوله** المتن ولا يلزمهم إمساك (إخ) **(فروع)** يسئل هؤلاء الثلاثة الإمساك والقضاء خروجاً من الخلاف **قوله** الشارح لأن نسيانه يشتر (إخ) قال الرافعي ويجوز أن يوجه بأن الأكل في نهار رمضان حرام على غير المعلوم فإن فات الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم **قوله** الشارح أي لا يلزمهما الإمساك لعدم التقصير كما لو قصر المسافر ثم أقام ومثلها الحائض والنفساء إذا زال عذرهما نهاراً بالأولى **قوله** الشارح لكن يستحب) كلما يستحب في المسألة الآية بطريق الأولى **قوله** المتن والأظهر عبارة الروضة فيما حكاه الإسوي إذا أصبح يوم الشك مفطراً ثم كونه من رمضان فيجب إمساكه في الأظهر قال في التهمة القولان فيما إذا بان أنه من

أفاق الجنون فيه (أو أسلم) الكافر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لأن ما أدركه منه لا يمكنهم صومه ولم يؤمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تازمهم الصلاة إذا أدركوا من آخر وقتها لا يسعها (ولا يلزمهم إمساك بقية النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء الثاني مبنى على لزومه ومنهم من عكس ذلك فتى خلاف القضاء على خلاف الإمساك وقيل من يوجب الإمساك يكتفى به ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الإمساك فقيهما حيث أربعة أوجه يجيبان ، لا يجيبان يجب القضاء دون الإمساك يجب الإمساك دون القضاء (ويؤزم) أي الإمساك (من تعدي باللفظ أو نسي) لأنه نسيانه يشتر بترك الاحتام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير (لا مسافراً) ومنه إذا زال عذرهما بعد الفطر بأن أكلا أي لا

يلزمهما الإمساك لكن يستحب حرمة الوقت فإن أكلاً فليخفاه كيلا يعرضاً للتمتة وعقوبة السلطان (ولو زال) عذرهما قبل أن يأكلا ولم ينو باليالا (فكذلك) أي لا يلزمهما الإمساك (في المذهب) لأن من أصبح تاركاً للنية فقد أصبح مفطراً فكان كالأكل وقبل يلزمهما الإمساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالأول (والأظهر أنه يلزم) الإمساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعنره كمسافر قدم بعد الأكل

وفرق الأول بأن الأكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان بخلاف الأكل في يوم الشك ولو بان أنه من رمضان قبل الأكل فحكمي المتولى في لزوم الإمساك القولين وجزم الماوردي وجماعة بلزومه (وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان) بخلاف التذر والقضاء فلا إمساك على معتد بالفطر فيهما ثم الممسك ليس في صوم فلوار تكب محظور أفلا شيء عليه سوى الإثم .

(فصل) (من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء فلا تداركه له) أي لفاتت (ولا إثم) به إن فات بعذر كمرض استمر إلى الموت (وإن مات بعد التحكّن) من القضاء ولم يقض (لم يمس عنه) وليه في الجديده بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام وفي القديم يصوم وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الإطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعذر أم بغيره (وكذا التذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأحاديث الصحيحة فيه وذهب إلى عققى أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الجديده والحديث الوارد بالإطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا ورواه ابن ماجة والترمذي وقال الصحيح وقفه على رلويه من

(قوله) وجزم الماوردي وجماعة بلزومه) وهو المتمد (قوله من خواص رمضان) وذلك لأن وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره ولأنه سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عبء الفطر (قوله سوى الإثم) ويناب عليه لأنه واجب ولو ارتكب فيه مكرها مكره كالاستيائك بعد الزوال وقد مر أن التمدد عدم كراهته .

(فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله إن فات بعذر) قيد في عدم التدارك وعدم الإثم فما فات بغير عذر يجب تداركه مع الإثم وإن لم يتمكن من القضاء يصوم عنه وليه ويجب الإخراج من تركه عنه والمراد بالتحكّن أن يدرك زمنا قابلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر ولو قبل رمضان الثاني خلافا لابن أبي هريرة رضي الله عنه (قوله وإن مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التحكّن لا يقيد كونه بعذر أو فصيح التعميم بعده (قوله وفي الفدية يصوم عنه وليه) أي وإن مات مسلما ولا اثنين الإطعام (قوله يجوز) أي يندب إن لم يكن تركه ولا وجب (قوله والكفارة) ولو عن عيب أو نفع أو قتل أو طهار على المتمد فيجب منها ما تمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الطهار بعشرة أيام مثلا لزوم تداركه العشرة دون ما زاد وبازر الولى في الصوم إقام كل يوم شرع فيه ولا يجب عليه التتابع في كفارة طهار مثلا ولا في نذر شرط الميت

رمضان قبل الأكل فإن بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب الإمساك قطعا وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب أهو بها عرض الإنسوى على المنهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع أن عليه ما قبل الأكل قال وكانه توهم أن المراد بالفطر أي في عبارة الحرر الأكل فصرح به قال نعم كلام المنهاج صواب من حيث إن في الكفارة أن الأكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الأكل قال فما قاله في المنهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اهـ (قول الشارح ورفق الأول إغ) قال الإمام على قاعدة أن الأمر بالإسك تطليظ وعقوبة أنا قد نزل الخطيء منزلة العائد لانتسابه إلى ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لأن وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره (قول الشارح لا شيء عليه) بخلاف الميت للحج الفاسد (فصل من فاته شيء الخ) (قول الشارح فمات قبل إمكان القضاء) من صورته عروض الحيض الذي مات فيه قبل غروب خمس اليوم الثاني من شوال كذا قال الإنسوى وهو ظاهر لأنه فرض المسألة أنه فات بعذر (قوله المتن فلا تداركه له) كما لو تلف المال بعد الحول وقيل التحكّن فإنه لا ضمان ولا إثم (قول الشارح إن فات بعذر إغ) أما لو فات بغيره والصورة عدم التحكّن بعد ذلك فإنه يثم وتجب الفدية من تركه قاله الرافعي في باب النذر وينبني جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التحكّن) ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء إذا مات قبل رمضان الثاني قال لأنه قضاء مومس في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فإنه لا إثم عليه اهـ وخالفه سائر الأصحاب (قول الشارح أي يجوز له الصوم) يبنى إذا كان وارثا وله تركه أنه يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قول الشارح سواء فات إغ) هو كذلك إلا أن المقسم أولا مفروض في الفاتت بعذر لقوله ولا إثم فلا تشمل العبارة الفاتت بغير عذر هذا حصل إشكال الإنسوى وأجيب بأن المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزء الشرط الأول مقيد بحالة العذر بدلالة نفى الإثم ولا يلزم من ذلك تشييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أي كفارة القتل لأنه لا إطعام فيها بخلاف كفارة الطهار ورواق رمضان فإنه بالموت يعجز عن الصيام فينتقل إلى إطعام متين مسكينا من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بأن الصحيح في المذهب منع الصيام بل للمعروف القطع به (قول الشارح بأن المراد إغ) كما في الحديث الصعيد

أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه وليه ورواه الشيخان من حديث عائشة وتأوله ونحوه المصححون للجديده بأن المراد أن يفعل وليهما بقوم مقام الصيام وهو الإطعام لأن الصوم عبادة بدنية لا ندخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولى) الذي يصوم على القديم

(كل قريب) أى قريب كان (على الاحتضان) من احتالات لأمه أو هي أن المعتبر الولاية كإلى الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الإرث أو العصور بقال الرافعي وإذا فصلت عن نظائره وجدت الأشبه اعتبار الإرث أو هي صحيح مسلم أنه **عنه** قال: قال لأمرأة قالت له إنى ماتت وعليها نذر أقاصم عنها صومي عن أمك وهذا يبطل احتلال الولاية للمال والعصوبة كإفاله في شرح المذهب (ولو صام أجنبى بإذن الولي) على القديم (صح) بأجره أو دونها كإلى الحج (لا

مستقلا في الأصح) لأنه

ليس في معنى ما ورد به

النص والثاني يصح كإلى

دينه بغير إذنه (ولو مات

وعليه صلاة أو اعتكاف لم

يفعل ذلك) عنه ولله (ولا

فدية له) (ولي الاعتكاف

قول والله أعلم) أنه يفعل

عنه ولله وفي رواية يطعم

عنه عن كل يوم ببلية مدا

وهذا المسائل ذكرها

الرافعي في الشرح وقوله

وفي رواية أى عن الشافعي

(والأظهر وجوب الله)

لكل يوم (على من أفطر

في رمضان (للكبير) بأن لم

يطبق الصوم وكذا من لا

يطيقه لمرض لا يرجى بروه

قال تعالى: ﴿وعلى

الذين يطيقونه فدية طعام

مسكين﴾ المراد لا

يطيقونه والثاني يقول لا

تقدير لتخفيفهم في صدر

الإسلام بين الصوم

والفدية ثم نسخ بتعين

الصوم بقوله تعالى:

﴿فمن شهد منكم

الشهر فليصمه﴾ وعلى

الأول لو أصبر بالفدية

ففي استقرارها في ذمته

القولان في الكسرة

أظهرهما في الاستقرار كما

سياق قال في شرح المذهب

ينبغي هنا تصحيح

تابعه لا لقطعاه بالموت (قوله كل قريب) أى بالغ عاقل ولو رقيقا أو بعيدا وبلا إذن كالخج واجب وإنما لم  
تصح نية الرقيق في الحج لأنه ليس من أهل حجة الإسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الإرث  
ومن خصه شيء منها لزم إخراجها أو الصوم بدله بقدرة ولا يعض يوم صوما ولا إطعاما بل يجبر المكسر ولو  
اختلفت الأقارب في الصوم والإطعام أجيب من طلب الإطعام كما يجاب من طلب الأجرة ويصوم (قوله ولو  
صام) أى أو أطعم أجنبى أى مكلف بإذن الولي أى لو الملت قبل موته صح وكفى عن الملت (قوله لا مستقلا)  
وفارق صحة الحج الواجب عنه لو وجود النيابة فيه في الحياة نعم لو لم يكن ولي أو لم يكن أهلا أو لم يأذن كفى  
إذن الحاكم للأجنبى على المتمدن خلافا لشيخ الإسلام وابن حجر (قوله ولي الاعتكاف قول) وفي الصلاة قول  
أيضا وفيها وجه أنه يطعم عنه لكل صلاة مد قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده  
لأنه من مقابل الأصح نعم يصلي أجيرا للحج وكعتي الطواف وكذا لو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم محتكفا  
فلو له أن يصوم عنه محتكفا (تتبيها) علم ما ذكر أنه لا يصام عن حي وإن عجز لهم أو غيره ولم ينفذ الفدية  
وهل تصدق عنه أو يعتق راجعه (قوله وجوب الله) أى لا على الفور قال مال إليه شيخنا قال فلو تحمل  
للمشقة وصام أجزاء ولا فدية ولو له إذا مات أن يصوم وأن يطعم ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الإخراج  
فالوجه تعين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا يتخير بين الصوم والإخراج أو بعد الإخراج أو قبله الموقوع وبما  
ذكر علم أنه يقال إن الصوم واجب ابتداء ولا الفدية كذلك وإن صحح في الروضة الثاني (قوله لكل يوم)  
وله إخراجها من أول ليلة ولا يصح الإخراج عن المستقبل (قوله في رمضان) قال الإسوي كالرافعي ومثله  
النذر والقضاء (قوله بأن لم يطبق الصوم) أى في زمن أصلا فإن أطافه في زمن وجب قدر إطاقته وتقيد الشارح  
برمضان لا مفهوم له فغيره مثله كما مر (قوله أظهرهما فيها الاستقرار) وكذا هنا وهو المتمدن (قوله الحامل)  
ولو من زنا أو بغير آدمي وكذا المرضع ولو لكلب محترم وفي كلامه تغليب الولد على الحمل والكلية في كلام  
الشارح يراد بها مقابلة الثني بالثني فتأمل (قوله لزمتها مع القضاء الفدية) وهي مد لكل يوم ولا

الطيب وضرة المسلم وعلى هذا بقوله في الحديث صومي عن أمك بمعنى أطعمي (قوله المتن على الاحتضان) وجه  
ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم أنه لا يراعى هنا الأقرب فالأقرب (قوله) ينبغي أن يشترط  
البلوغ فيمن يصوم قالوا في الحج لا يجوز استتابة صبي ولا عبد لأنها ليسا من أهل الفرض (قوله المتن بإذن  
الولي) الحق والصدقة عن الحي هل يجوز كاليت أم تمتنع لعدم النية (قوله المتن لا مستقلا) بشكل عليه صحته في  
الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه النيابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل إطعام الأجنبى كصومه (قوله المتن  
ولي الاعتكاف قول) أى قياسا على الصوم مجامع أن كلا كف (قوله الشارح عن كل يوم ببلية) كذا قاله  
الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فإن قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار اده واعلم أن  
ما قيل في الاعتكاف قال البيهقي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي  
(قوله المتن والأظهر وجوب الله إخراج) ظاهره ولو فقيرا وهو كذلك لما سياتى أنها تستقر في ذمته (قوله  
الشارح في رمضان) جعل الإسوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله الشارح لتخفيفهم) يرجع  
للذين من قوله ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ (قوله المتن فإن أفطر تاخوفا) الخوف هنا كالتيهم (قوله الشارح أى  
ولد كل منهما) أى وإن تعدد (قوله الشارح مع القضاء) الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر للكبير حيث

ال سقوط لأن الفدية ليست في مقابلة جنابة بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فإن أفطر تاخوفا) من الصوم (على تفسيرهما) وحدهما مؤمرا وعلاهما كما  
قاله في شرح المذهب (وجوب) عليهما (القضاء ببلية فدية) كالريض (أو) خوفا (على الولد) أى ولد كل منهما (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الأظهر)

أخذنا من قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ قال ابن عباس إنها باقية بلا نسخ في حقهما رواه البيهقي عنه والثاني لا يلزمهما كالخرف على النفس لأن الولد جزء

تعدد وإن تعدد الولد ولا يصح الإخراج عن المستقبل كما مر ولا فدية على متحوة إلا لزمن. يتحقق فيه عدم الحيض كأن زاد فطرها على ستة عشر يوما فتخرج للزائد أو كانت عادتيا فيه الطهر قبل التحريم ولا فدية على مسافرة أنظرت للسفر لا للولد وحده (قوله في حقهما) فتقديره لا في الآية كما سبق في حق غيرها فلا منافاة كما ذكره بعضهم ضاملا (قوله للعلم بهما من المرض) أي فيجب عند خوف ضرر ريح التيمم ويجوز في غيره (قوله وقال صاحب التتمة نعم) هو للمعتمد بل لو كانت متبرعة ولو مع وجود غيرها أو كان الولد غير آدمي ولو كلبا أو من زنا جاز لها الفطر مع الفدية كما تقدم أنفا وهذا في الحرة أما الأمة فتبقى الفدية في ذمتها إلا أن تعتق ولا يصوم عنها قاله شيخنا عميرة وللمستأجرة للإرضاع الخيار إذا اعتنت عن الفطر (قوله مشرف) أي من حيوان محترم بخلاف المال فيجوز للفطر ولا فدية وفي المتحوة والسفارة ما تقدم (قوله على هلاك) أي تلف شيء من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك كما في شرح شيخنا (قوله لا ترقى به شخصان) هما الفريق والفطر وارتفاق الفطر تابع لارتفاق الفريق كما في المرضع وتستقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المقتد لإعسار أورك إلى اليسار بعد التحق كما مر (قوله جزما) فيه مع ما قبله تأمل فانظره (قوله تصديه) يراد ما قاله الأول إنه ليس اعتبار الكفارة لأجل التعدي وإنما هو لحكمة استأثر الله بها ألا ترى أن الردة فيه أفحش من الجماع ولا كفارة فيها (قوله ومن أخص) أي من الأضرار أمال الفريق فلا فدية عليه وإن عتق إلا أن أضره بعد عتقه كذا في شرح شيخنا وهو مقتضى اعتبار اليسار في جميع السنن فراجعهم مع ما يأتي (قوله ومضان) أي لا غيره ولو أوجبا إن أتم (قوله مقيما صحيجا) أي من مناسيع قضاء ما عليه فإن وسع بهضمه لم يقدر ذلك البض لا ما زاد (قوله لزمه إلخ) نعم إن كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا الرمل تبعوا للدعوى واعتمدوه وخالف شيخنا الزايدى نظر إلى اختلاف

لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قول الشارح أخذنا إلخ) لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقديره لا وقد استدل بها فيما مضى على وجوب المدى حق الكبير والمرضى الذي لا يرجى برؤه وذلك فرع عن تقديره لا كما سلف ولا يجوز اعتبار التقى تارة والإثبات أخرى في الآية الواحدة (قول الشارح وهل فطر المستأجرة إلخ) وكذا المتبرعة بالإرضاع تقطر ويلزمها القضاء والفدية (قول الشارح وقال صاحب التتمة إلخ) أفضى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة إذا اعتنت عن الفطر (قول الشارح وتقدي) الأمة المرضعة إذا أنظرت تبقى الفدية في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول المتن من أفطر لإتقاده مشرف إلخ) إنذار الأعمى في بطلان الصلاة فيه عتلاف والأكل لإتقاده يقطر به قطعا فما الفرق قبل منافاة الأكل للصوم (قول الشارح فلا تلزمه الفدية جزما) أي لأن الخلاف إنما يأتى على وجه الإلحاق (قول الشارح في الأصح إلخ) يريد بهذا أن تعبر للمصنف بعيد لجريان الطرفين في التعدي كالتعدي بغيره ولكن التصحيح متماكس (قول الشارح من غير تعد) يريد أن الكفارة جارية فالتحقيق بالتعدي وقرق أيضا بأن الفدية غير معتبرة بالإثم وإنما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها بدلها أن الردة في الصوم أفحش من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الأول يشكل عليه أن من تعدى بالفطر ومات قبل إمكانه يجب عليه الفدية بخلاف غير التعدي (قول الشارح مقيما صحيجا) أي فالمرض والسفر لا إمكان معهما كما سبق في كلام الشارح واعلم أن هذا المؤخر يأتي أيضا كما قاله الشارح بخلاف الصلاة للفتنة بعذر لأن الصوم يلقاه وقت لا يقبله وهو رمضان إلا في بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا إلى لقي العيد الكبير وأيام التشريق وذلك يراد الفرق المذكور لأن يتعذر بطول زمن رمضان فربما مات أو عارض (قول المتن لكل يوم مد) هذه الفدية ثلثتا خرو وفدية المرضع ونحوها الفضيلة الوقت وفدية

بها في لزوم من باب أولى لتعدي (و من آخر قضاء رمضان مع إمكانه) بأن كان مقيما صحيجا (حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد)



وأنتم كما ذكره في شرح المذهب وذكر فيه أنه يلزم المدبمجرد دخول رمضان وروى الدارقطني والبيهقي حديث أبي هريرة من أنه ذكر رمضان فأفطر

لمرض ثم صبح ولم يقضه حتى أذكره رمضان آخر صام الذي أذكره ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا وضعفاه قالا وروى موقفا على روايه بإسناد صحيح أما من لم يمكنه القضاء بأن استمر مسافرا أو مرضيا حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بالتأخير لأن تأخير الأداء جهلا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بسايلجوز (والأصح تكرره) أي المد (بتكرره) والثاني لا يتكرر أي يكفي المد عن كل السنين (و) الأصح (ألهو) أخر القضاء مع إمكانه فمات أخرج من تركه لكل يوم مدان مد للنفوات) على الجديد (ومد للناقصين) والثاني يكفي مد وهو للنفوات ويسقط مد التأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية المساكين) خاصة لأن المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حاله (وله صرف أمداد) منها (إلى شخص واحد) ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين (وجنسها جنس الفطرة)

الموجب مع أن التأخير طارىء بعد لزوم الكفارة وهو الوجه فحره (قوله وأنتم) صريح في أنه أخره عامدا علما فلا فدية على ناس أو جاهل ولو لما فات بغير عذر خلافا للخطيب ولا بد من كونه موسرا أيضا قال الخطيب وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم المجتر يساره بذلك زيادة على كفاية مومنه العمر الغالب لأنه كرامة وهل المجتر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل إذا أعسر تسقط عنه أو تستقر عليه حرر ذلك (قوله بمجرد دخول رمضان) وإن تأخر القضاء عنه لكونه لا يقبل غيره وظاهر الحديث الآتي تأخير الفدية عن القضاء وليس معتبرا وقضية ما ذكر أنه يجب الفدية قبل دخول رمضان فإن أبس من القضاء كمن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي من شعبان بحسبة أيام مثلا فلا يلزمه الإخراج عن الخمسة التي تحقق فواتها سواء مات أولا أو في الروضة للزوم في الميت دون الحي وهو الذي اعتمده شيخنا في شرحه فيلزم من الميت خمسة عشر مدا بخلاف الحي لأنه نظير ما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فلف قبله وقال السبكي بالزوم كالوقت ويقارق مسألة الخلف باحتال موته قبل الفد فراجع وخرج برمضان غيره كسبعين وإن نذر صومه وعلّم أن النقص هنا على عدم جواز التأخير عن رمضان الفرق بينه وبين من فاته صلاة بعد (قوله مسافرا) أو مرضيا أو حاملا أو مرضعا فلو أطلق المنع لشم ذلك وغيره وقضية ذلك عدم الزوم ولو لما فات بغير عذر (قوله بتكرره السنين) أي التي وقع فيها الإمكان لجميع الشروط السابقة فلا يلزمه لعام عجز فيه كما مر كذا قاله شيخنا ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي أنه يكفي تمكنه في العام الأول وبيننا علم أنه لا فدية على نحو الهرم بتأخير الفدية لعدم القضاء فيه ولا على مدم السفر لاستمرار عذره كما مر (فخرج) قال شيخنا الرمي لو عزم على تأخير القضاء قبل رمضان وأخرج الفدية أجزأ وإن حرم عليه التأخير فراجع (قوله يخرج مد التأخير) مقتضاه أنه لا يصح صوم الولي عن مد التأخير كما لا يكفي صوم الذي أخر عنه ويحمل خلافه فراجع (قوله خاصة) أي لا غيرهم من أهل الزكاة (قوله وله صرف أمداد إلخ) وذلك لأن الأمداد بدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياما متعددة عن المكتر بعد موته على القديم الرجوع في حياته لو قبل به وبذلك فارق الزكاة وليست الأمداد في الحي في الكفارة بدلا عن الأيام لأنها خصلة مستغلة فلم يخرج فيها ما ذكر فتأمل هذا فإنه ينبغي عسا أطالوا به هنا في الجواب مما لا يجدي نفعا (قوله ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة إلى شخصين لأن كل مد بدل صوم يوم وهو لا يتبعص<sup>(١)</sup> ولا يتصور هنا وجوب عند بعض مد وبذلك فارق فدية نحو الأذى في الحج (قوله وجنسها إلخ) قال ابن حجر ويحتر فضلها أيضا على ما في الفطرة ومقتضاه سقوطها مع الإعسار ويخالفه قولهم إنها تستقر في ذمة المعسر إلا أن يراد سقوط إخراجها حالا وما ذكر من إعسار الفطرة مخالف لما مر من إعسار العمر الغالب فراجع وهل مد التأخير مثلها أو أنه يسقط وإن قلنا بعدم السقوط هنا كل يحمل والثاني أقرب (فصل) في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطرة الذي تلزم فيه (قوله من رمضان) أي بقينا أو ظنا

الهرم لأصل الصوم (تنبيه) ما فات بغير عذر يحرم تأخيره بالسفر كذا نقله الرافعي عن البغوي وأقره وإذا كان حراما فتجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريمه مع السفر جماعة من الأصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق المنهاج (قول الحق وتكرره) أي لأن الحق في المالية لا تتدخل ووجه الثاني القياس على الخلود (فخرج) لو أخرج الفدية ثم أخر تكررت بلا خلاف (قول المتن بتكرره السنين) وظاهره ولو عجز في السنة الثانية وما بعدها (قول المتن أخرج من تركه لكل يوم مدان) لأن كلا من السنين المذكورين موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله الشارح والثاني إلخ) أي كافي الشيخ الهرم فإنه لا تكرير في حق (قول الشارح يصوم عنه الولي ويخرج إلخ) أي يجمع بينهما (فصل) تجب الكفارة (إلخ) أي وكذا التنزيه (قول المتن بإفساد صوم إلخ) يؤخذ من هذا أن كل يوم

فيحتر غالب قوت البلد على الأصح ولا يجزئ الدقيق والسويق كما سبق (فصل) تجب الكفارة) وسأنت (بإفساد صوم يوم من رمضان

بجماع أثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تستفي الكفارة بانتفاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لأن جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم وإن قلنا يفسده قليل نجب الكفارة لا انتسابه إلى التقصير أو الأصح لا نجب لأنها تبع الإثم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لأن

النص ورد في رمضان كما سيأتي وهو مخصوص بفضل لا يشاركه غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالأكل والشرب والاستنشاء والمباشرة فيما دون الفرج المنقضية إلى الإنزال لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جماع) بنية الفرجين لأنه لا يأنم (وكذا بقوهما) وإن قلنا يأنم به (في الأصح) لأن الإفطار مباح له فيصير شبهة في ذمة الكفارة وهذا دفع لقول الثاني تلزمه لإثمه فإن الرخصة لا تباح بدون قصده والمريض كالمسافر فيما ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فيان) نهاراً لعدم إثمه قال الإمام ومن أوجب الكفارة بجماع الناسي يوجبها هنا للتقصير في البحث ولو ظن غروب الشمس فجماع فيان خلافه ففي التهذيب وغيره أنه لا كفارة لأنها تسقط بالشبهة قال الرافعي وهذا ينبغي أن يكون مفرعاً على تجويز الإفطار بالظن ولا تصحب الكفارة وفاء بالضابط المذكور أول الفصل لما يوجبها (ولا) على (من جماع) عامداً (بعد

يخرج عدل أو خير من وثق به أو صدقه كما مر نعم لو ظنه باجتهاد أو شك هل نوى ليلاً فجماع فلا كفارة وإن تبين أنه نوى (قوله بجماع) ولو في دبر أو لبيحة أو لميت أو فرج ميان حيث بقى اسمه وإن لم ينزل (قوله فهذه خمسة قيود) خصها بالذكر لكون المصنف نص على حتمزاتها ولا نفى أكثر لأنها عشرة قيود بل أحد عشر إذا الإفساد قيد يخرج به ما لو علت عليه المرأة ولم تحرك فلا كفارة عليه وإن أنزل والصوم قيد يخرج به إفساد نحو صلاة واعتكاف واليوم قيد يخرج به بعض اليوم كما سيأتي وزاد في المنهج ضميراً متصلاً يصوم أي صوم نفسه وأخرج به من أفسد صوم غيره كمسافر مغطر وطىء زوجته فأفسد صومها لكن هذه قد تؤخذ من قول المصنف والكفارة على الزوج عنه كما سيأتي وزاد أيضاً عدم الشبهة وأخرج به من ظن دخول الليل بلا اجتهاد أو شك فيه وجماع فيان بقاء النهار كما سيذكره الشارح وقيد بعضهم الجماع بكونه وحده يخرج ما لو أفسده بجماع وغيره كالأكل معاقبته لا كفارة كما في خوف الحامل على نفسها مع الحمل (قوله كالأكل) ولو مع الجماع كما تقدم (قوله مباح) أي في نفسه وإثمه إذا لم ينز الرخص لعدم النية المذكورة لا لأجل الصوم فهو من ائتمرت عنه بقوله للصوم كما فعل في النجاس فقول الشارح فيصير شبهة إلخ لا حاجة إليه بل هو مضر لاقتضائه أنه لا يخرج بكلام المصنف (قوله والمريض كالمسافر) ومثله الصبي لعلم إثمه (قوله ولا على من ظن) أي باجتهاد أخذنا من الملة (قوله ولو ظن غروب الشمس) أي بغير اجتهاد فالمراد ما يشمل الشك كما يدل له ما بعده (قوله إنه لا كفارة) هو المعتد (قوله تسقط بالشبهة) أي وإن كان أتما به فهو وجوب عما ذكره الرافعي بعده (قوله الأصح بطلان صومه) هو المعتد وفارق عدم بطلان صلاة من تكلم ناسياً فظن بطلان صلاته فتكلم عامداً بأن

نجب فيه كفارة (قول المتن بجماع) قیده الغزالي يتام ليخرج المرأة ورد بأنها تغطي بعض الحشفة ولا يسمى جماعاً (قول المتن على ناسي) لو نسي النية فأمرناه بالإمساك فجماع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال بالإمساك صوم شرعي وجوباً ومثل الناسي المكروه (قول الشارح والأصح لا نجب) أي فهو خارج بهذا إن قلنا يفسد وبالأول إن قلنا لا يفسد (قول الشارح أو قضاء) وقيل نجب في هذا الكفارة الصغرى وهو المد لكل يوم (قول الشارح وهو مخصوص بفضائل) لأنه أفضل الشهور كما سلف (قول الشارح لأن الإفطار مباح له) أي لا في الجملة في خصوص هذه الحالة (قول الشارح فإن الرخصة إلخ) وذلك يجري في تأخير الظهر إلى العصر بغير نية الجمع فإنه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم أننا إذا قلنا بالتحريم يكون ذلك وارداً على الضابط لكن التصحيح عليها سهل الإيراد (قول الشارح ولو ظن) عبارة التهذيب ولو شك وكان الشيخين عدلاً نأخذ بقولهم فيان خلافه إذ لا يخفى أن مجرد الشك يحرم الجماع ويفسد الصوم لكن صرح القاضي بأنه لو شك في الغروب حرم عليه وفسد ومع ذلك لا كفارة عليه للشبهة (قول الشارح على تجويز الإفطار إلخ) أي وهو الراجح لأن المراد الظن الناشئ عن الاجتهاد بدليل قوله فيان خلافه ثم رأيت المحامد قال إن الرافعي عبر بالظن ومارده للبنى وليست صورة المسألة إنما صورتها الظن من غير أمارة لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم الخلاف شبهة يشكّل عليه وجوباً على الصبي إذا جماع بعد بلوغه نهاراً وعلى المسافر إذا جماع بعد عروض سفره نهاراً (قول الشارح والأصح بجماع الكفارة إلخ) أي فهي بدون هذا واردة على الضابط (قول المتن بعد الأكل ناسياً) لو تكلم عامداً بعد السلام ناسياً لم تبطل الصلاة وكان الفرق أن هذا الظن لا يبيح القطر بل يخلفه وجوب الإمساك وقوله في المتن ناسياً يرجع للأكل من قوله بعد الأكل (قول الشارح فلم يأنم به) هذاعله إذا لم يعلم أن الإمساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه وإلا فهو أثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقيده الأخير دون الرابع وما يخرج بقيد الإثم أيضاً جماع الصبي (قول الشارح قيل لا يطل صومه) هو مقابل الأصح

الأكل ناسياً وظن أنه افطر به وإن كان الأصح بطلان صومه) بالجماع لأنه جامع وهو يعتقد أنه غير صائم فلم يأنم به ولذلك قيل لا يطل صومه

وبطلانه مقيس على ما لوطن الليل وقت الجماع فإن خلافه وعن القاضي أبي الطيب أنه يحتمل أن تجب الكفارة لأن هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كما في الروضة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لأنه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم لأنه ناس له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أظفر بالزنا متر خصا) بالفطر لأنه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فإن الفطر به جائز له وإنما بالفطر به من حيث إنه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لأنه المخاطب بها في الحديث كاسيا (في قول قول عنه) لا شتر اكهما في الجماع ويحملها عنوا في قول عليها كفارة

(أخرى) لأنها اشترى كافي  
الجماع فيستويان في  
العقوبة بالكفارة كحد  
الزنا والكلام فيما إذا  
كانت صائمة وبطل  
صومها فإن كانت مفطرة  
يحيض أو غيره أو لم يطل  
صومها لكونها نائمة مثلا  
فلا كفارة عليها قطعا  
(وتلزم من الفرد برؤية  
الهلal وجماع في يومه)  
لأنه يوم من رمضان برؤيته  
(ومن جماع في يومين  
لزمه كفارتان) سواء كفر  
عن الأول قبل الثاني أم لا  
بختلاف من جامع مرتين في  
يوم فليس عليه إلا كفارة  
للجماع الأول لأن الثاني  
لم يفسد صوما (وحدوث  
السفر بعد الجماع لا  
يسقط الكفارة وكذا  
المرض على المذهب)  
والقول الثاني في حدوث  
المرض أنه يسقطها لأنه  
يبح الفطر فيبين به أن  
الصوم لم يقع مستحقا  
ودفع بأنه هناك حرمة  
الصوم بما فعل ومنهم من  
قطع بالأول وبعضهم الحق  
السفر بالمرض في الخلاف

جنس الكلام مغتفر في الصلاة بخلاف جنس الجماع والأكل في الصوم (قوله متر خصا) أي نأى التواخيص  
وليس قيذا في عدم الكفارة وهذا محرز قوله بسبب الصوم لأنه إنما بسبب الزنا فلا يفتى عنه ما مر بقوله بالجماع  
ناسيا (قوله على الزوج) لو قال على الواطئ دون الموطوء لشمل غير الزوج والزوجة كأجنبي وفي الدبر  
وقد يقال إنما قيد بالزوج لأنه محل الخلاف فغيره تجب الكفارة عنه قطعا لا على الموطوء وسواء الكفارة بالصوم  
أو غيره وفيه بحث ظاهر على أن الموطوء يطل صومه بدخول بعض الحشفة فلا يتصور فيه إفساد بجماع فتأمل  
(قوله ويحملها عنها) إن كان أهلا ولا كميون فتقرر عليها على هذا دون الأول وفي معنى التحمل على ذلك  
خلاف لأنه يحتمل أن معنى تحمله عنها اندراج كفارتها في كفارته وهو أحد وجه ثلاثة ويحتمل أن معناه سقوطها  
عنها بأخراجه كالسبوق في الصلاة وهو الوجه الثاني ويحتمل أنه وجب على كل منها نصف كفارة وأنه تحمّل  
نصفها عنها وهو الوجه الثالث ذكر ذلك الإسنوي وكلام الشارح ظاهر في الأولين وعمل الثالث (قوله وبطل  
صومها) ويتصور توقف بطلانه على الجماع مع أنه يطل بمجرد دخول بعض الحشفة بما لو أدخل الحشفة وهي  
نائمة أو ناسية أو مكروهة ثم زال عنها واستدامت فإن استدامة الجماع جماع فتأمل (قوله من الفرد برؤية  
الهلal) وكذا من اعتقد صدق من أخيره برؤيته عن تقدمه وجب الفطر بذلك في هلal شوال ويندب إخفاؤه  
ولا يحرر بفطره فيما لو شهد ورد وإن سبق جماعة على شهادته (قوله وحدوث السفر) أي بخبر غير مطلع  
مخالف وإلا سقطت ولا تعود لبلده على المعتمد وإن كان التعليل المذكور يخالفه وكذا يسقطها الجنون والموت  
نعم قال العلامة السبائي لا يسقطها قتله نفسا أو تعاطى ما يجنبه رجمه (قوله وكذا المرض) ومثله الردة الأولى .

(قول الشارح وقلنا إلخ) دفع ما أورد عليه من أن هذا ذكره الغزالي فيبعه عليه في الحر وهو مستثنى عنه لدخوله  
في قوله أولا ولا كفارة على ناس (تفصيلا) أورد عليه المسافر إذا جامع غير ناءو للتخص وجماع المرأة إذا  
أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلاً ثم انتهت ولم تدفع وما لو جامعها به علن يبيح الفطر له دونها  
فلا كفارة بإفساد صومها فلو قيد بصومه لخرج هذا الرابع إذا جامع شاكاً في غروب الشمس الخامس إذا  
طلع عليه القمر جامعاً فاستدام ولو قلنا إن صومه لا يتعد وهي واردة على العكس فإن الجماع فيها لم يفسد  
صوما ومع ذلك تجب الكفارة (قول الشارح) لأنه المخاطب بها أي ولأنه <sup>مخاطب</sup> : لم يبين الذي عليها قال في  
الرائية واغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها (قول الشارح ويحملها) لو كان بمنزلة على هذا  
استقرت عليها ولا يلزم ما شيء على الأول (قول الشارح والكلام إلخ) قيد المسألة أيضاً في الكفاية بما إذا وطلت  
في القبل (قول المتن وتلزم من الفرد) خلافاً في حنيفة رحمه الله (قول الشارح بخلاف من جامع) مرتين خلافاً  
لأحمد رحمه الله (قول المتن لا يسقط الكفارة) لأن السفر الحادث لا يبيح الفطر كاسلف مع ما حصل منه من  
هتك الحرمة (قول المتن وكذا المرض) أما حدوث الردة فلا يسقطها قطعاً وحدوث الجنون والحيض على القول  
بأنها تجب على المرأة يسقطها على الأظهر لأنها نياتان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول المتن ويجب معها إلخ)  
لأنه لو ي ذلك من المعلوم الذي يجب عليه القضاء (قول الشارح ما لا حق رقية) لما كان الملك كالمثل في الرقية والعق

(ويجب معها قضاء الإفساد على الصحيح) والثاني لا يجب لأن الخلل انغير بالكفارة والثالث إن كفر بالصوم دخل فيه القضاء ولا فلا يدخل فيجب  
(وهي عتق رقية فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام مسكينين) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جابر جل إلى رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> :  
فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين

قال لا قال فهل تجد ما تطعمه ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأبى النبي ﷺ : يعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال على أفقر منافو الله ما بين لابتها أهل بيت أخرج إليه منافضك النبي ﷺ : حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك وفي رواية البخاري فأعقر ربة فقصم شهرين فاطعمه ستين بلفظ الأمر وفي رواية لأبي داود فأبى يعرق فيه ثم قدر خمسة عشر صاعا واتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث وكمالها مستقصى في كتاب الكفارة الآن عقب كتاب الظهار

(قوله يعرق) هو يفتح للمهلتين مكل من خوص النخل وسيدكر مقداره في الحديث بقوله بسع خمسة عشر صاعا والصاع أربعة أمداد فهي ستون مدا (قوله استقرت في ذمته في الأظهر) لأن حقوق الله تعالى المالية إذا وجبت بشيء كإزالة شعر وقتل بغير سبب الشخص سقطت عند العجز قطعاً كركاة الفطر أو بسببه كإتلاف صيد في عرم استقرت قطعاً أو بغير إتلاف ككفارة الجماع استقرت على الأظهر وإذا استقرت في ذمته دامت مرتبة على المتعمد (قوله فعلها) أي الحصلة المقدور عليها فإن قدر على خصلته أعل منها وجبت إن كان قبل الشروع فيها وإن بدت ولو قدر على الكل رتب كعلم وفيه نظر بالقدره على الماء في أثناء التيمم وقد يفرق بأن كل خصلة هنا أصل (قوله كفارته) أي التي من ماله أما لو كفر غيره عنه فله ولعائله الأخذ منها سواء فرقها غيره أو هو على المتعمد الذي عليه الأصحاب فلو كفر أب من ماله عن ابنه الصغير فله دفعها للولد إن كان محتاجاً فيأكل من كفارة نفسه ولو حمل حديث الأعرابي المذكور المسمى مسلمة بن صخر البياضي على ما ذكر لم يكن بعيداً بل هو أولى من غيره من الأجوبة ولعلو أهلها كانوا استين آدمياً علم ﷺ : بذلك.

### [باب صوم التطوع]

(قوله تعرض الأعمال) أي أعمال الأسبوع على الله تعالى وأما العرض على الملائكة بمعنى كتابتهم له فإنه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في نصف شعبان كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك لإظهار العدل وإقامة الحجة إذ لا يخطئ على الله من شيء في الأرض ولا في السماء (قوله الإئين) سمي بذلك لأنه ثاني أيام إيجاد

يزيله عبر عنه بهذا العضو الذي هو محل العمل (قول الشارح وأن كلامهم) يرجع لقول المتن ستين مسكينا (قول المتن استقرت) استدلل عليه بأنه ﷺ : أمر الأعرابي بالتكفير مع إخباره بعجزه ثم المتعمد أن المستقر أصل الكفارة بصفة ترتيبها فإن قدر على خصلته منها فعلها أو أكثر رتب (قول المتن على خصلته) أي فليس الثابت في ذمته عند العجز المرتبة الأخيرة (فائدة) حقوق الله سبحانه وتعالى المالية إذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالعجز كركاة الفطر وإلا فإن كانت بسبب الإتلاف ككفارة المحرم استقرت قطعاً وإلا كفارة الظهار واليمين ودم التمتع والقران استقرت على الأظهر (قول الشارح لأنه لا يأمن وقوعه في الصوم) لما فيه من الحرارة مع حرارة الشهوة ففي الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت إلا من الصوم كذا في الواق وغيره وفي شرح الروض أن قاتل هذا كان في حادثة ظهار ١ هـ وهو تابع في ذلك للأذعن (قول المتن للملقى) أي بخلاف غيره ويجوز أن يكفر على عيال الفقير عنه بعد إسنه في التكفير عنه (قول الشارح لما توسط بينهما إلخ) لك أن تقول يقدح في هذا الجواب أن حاجته قد علمت من قوله إنه عاجز عن إطعام ستين مسكينا وقيل بل تصدق عنه النبي ﷺ : وأمره بإطعام أهلها واستشكل بأمرين كون الأهل لم يكنوا استين وما روى أبو داود : كله أنت وأهلك قال الزركشي والسبكي ولا نعلم أحداً قال بجواز كفه هو أهـ.

### [باب صوم التطوع إلخ]

هو يتكرر في الأسابيع والشهور والسنين (قول المتن الإئين) قيل سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع والخميس خامسة كذا ذكره النووي في التحرير على التنبية وقد نقل ابن عطية أن الأكثرين على أن أول الأسبوع الأحد وسبق في باب التندر أن أول السبت (قول الشارح وقال تعرض الأعمال إلخ) قال الإنسوي أي على الله

والأقرب كتاب الظهار ومنه كون الرقة مؤمنة وأن الفقير كالمسكين وأن كلا منهم يطعم مدا مما يكون فطرة (قوله عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الأظهر فإذا قدر على خصلته منها فعلها) والثاني لاستقراره في سقط كركاة الفطر (والأصح) أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدة العلة) بغض للمعصية وسكون اللام إلى الحاجة إلى التكاح لأنه لا يأمن وقوعه في الصوم فيقبل تاتيه ويؤدى إلى حرج شديد والثاني بنظره في قدرته على الصوم (و) الأصح (أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله) كفروها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فاطمعه أهلك وجوابه لا نسلم أن إطعامهم عن الكفارة وإن تقدمه الإذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من ذكر احتياجه وأهله إليه والكفارة إنما يجب إخراجها بعد الكفارة.

### [باب صوم التطوع]

(بمن صوم الاثنين)

والخميس) لأنه ﷺ : كان يتحرى صومهما وقال : تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عمل وأنا صائم ورواهما الترمذي

وغيره الأول من حديث عائشة والثاني من حديث أبي هريرة (و) يوم (عرفة) لغفر الحاج وهو التاسع من ذي الحجة (وعاشوراء) وهو العاشر من الحرم

(وقاسو عاء) وهو التاسع منه قال عليه السلام: «صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، وقال ولئن بقيت إلى قابل لأصومن اليوم التاسع لغفرت قبله، [رواه مسلم] أما الحاج فيستحب له الفطر يوم عرفة للتباعد من الشيطان وسواء كما قال في شرح المهذب عن الجمهور أنه يضعه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج لم لا فصومه له خلاف الأول وقيل مكروه لحديث أبي داود أنه عليه السلام: «نهي عن صوم يوم عرفة بهرفة وضعف بان في إسناده مجهولا» (وأيام) الليال (البياض) وهي الثلاث عشر وتاليه قال أبو ذر أمرا رسول الله عليه السلام: «أن تصوم من الشهر ثلاثة أيام البياض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمسة عشرة» [رواه النسائي وابن حبان] ووصفت الليال بالبياض لأنها بياض بطول القمر من أولها إلى آخرها (وسنة من شوال) قال عليه السلام: «من صام رمضان ثم أتبعه

المخلوقات غير الأرض والحسم خمسها كما في الحديث وما قيل لأنه ثاني الأسبوع مبنى على مرجوح أن أوله الأحد وإنما أوله السبت على المحدث كما في باب النذر والاثنتين أفضل من الخميس (قوله وعاشوراء) (الخ) وسمى بذلك لأنه عاشر أيام شهر الحرم وتاسوعاء تاسعه ويندب معها صوم الحادى عشر والثامن احتياطا ويندب صوم بقية العشر (قوله أحسب) هو بلفظ المضارع وضميره عائد إلى النبي عليه السلام وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره يعود إلى صوم وفيه بعد وحكمة كون عرفة تكفر ستين لأنه من خصائص هذه الأمة بخلاف عاشوراء لمشاركة قوم موسى عليه السلام ، والسنة الماضية آخرها شهر الحجة والمستقبل أولها الحرم والتكفير للذنوب الصغار التي لا تتعلق بالآدمي<sup>(١)</sup> قال النووي فإن لم تكن صفات فیرجى أن تحت من الكبائر وعمه ابن المنذر في الكبائر أيضا ومشى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغار فتحكم وعفو الله واسع ومال إليه شيخنا الرملي في شرحه فإن لم تكن له ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق بمعنى الغفران بمعنى المعصية فيحمل الأول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل المراد به في المستقبل أنه إذا وقع كان مغفورا وقيل المراد عدم وقوعه وهذا عائد إلى معنى المعصية (مفاداة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع (قوله أما الحاج) ومثله المسافر ولو سافرا قصيرا فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عرفة ويندب صوم الثانية قبله للحاج وغيره ولو حصل فيه شك في ليلة العيد ينقص الشهر وكاله كان كالشك في يوم الثلاثين من رمضان فلا حرمة فيه ولا كراهة ويوم عرفة أفضل أيام السنة (قوله خلاف الأولى) هو للمحدث وكذا المسافر (قوله الثالث عشر) أى في غير ذي الحجة لأنه من أيام التشريق فيبدل بالسادس عشر منه (قوله لأنها بياض) (الخ) فحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم ويندب صوم أيام الليال السود وهي الثامن والعشرون وتاليه وسمى بذلك لأنها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل إلى آخره فحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا ويسن صوم السابع والعشرين معها احتياطا لنقص الشهر فإن لم يصمه ونقص الشهر أبدهل من أول الشهر بعده وعلى هذا هل يطلب لهذا الشهر ثلاثة أيام أخرى أو أنه يكفي للشهرين راجعه ويندب صوم ثلاثة أيام من كل شهر ولو غير المذكورة لأنها كصيام الشهر إذا حسنة بعشر أمثالها (قوله من شوال) أى وإن أفطر رمضان ولو بغير عذر فإن صامه عنه دخلت فيه وبحصل ثوابها مخصوص وكذا ثواب رمضان المحض خلافا للإسنوي فإن قصد تأخيرها لم تدخل ويصومها من ذي القعدة وفيه ما بآني (قوله ثم أتبعه) أى حقيقة إن صامه وحكما إن أفطره لأن قضاءه يقع عنه فكانه مقدم (قوله كصيام الدهر) أى فرضا لتمييز عن غيرها (قوله وتابها أفضل) فله نظر فيهما في جميع الشهر وتفتت بفواته في شرح شيخنا الرملي ما يقتضى أنه يندب قضاؤها بعد شوال إذا لم يصمه فيه ولو بغير عذر فيه نظر لأن جميع أنواع هذا الصوم

سببها وتعالى وأما رفع الملائكة فإنه بالليل مرة وبالنهار أخرى (قوله الشارح ويوم عرفة) ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا تحرم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله موهوب الجحدري (قوله الشارح أن يكفر) قال الإمام أى الصغار قال في الذخائر وهو مردود ويحتاج إلى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير وتأيان قيل الغفران وقيل المعصية منها (تنبيه) قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تقديم الكفارة على الحنث ونقل الإسوي عن النضر أن يستحب فطر عرفة للمسافر غير الحاج أيضا (قوله الشارح هي الثالث عشر) (الخ) يستثنى ذو الحجة فإنه يسقط الثالث عشر وقد سكتوا عن سن توبيخه (قوله الشارح بعشرة أشهر) ظاهره أن الحال لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس

سما من شوال كان كصيام الدهر) رواه مسلم وروى النسائي حديث صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة

(وتابعها الفضل) وكذا اتصالها بيوم السبت مبادرة إلى العبادة (ويكرهه أفراد الجمعة وأفراد السبت) بالصوم قال **عليه السلام**: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده» [رواه الشيخان] وقال لا تصوموا السبت إلا فيما افترض عليكم، [رواه أصحاب السنن الأربعة] وتجنبه الترمذي وصححه إمام على شرط الشيخين (وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكره لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومستحب لغيره) وعلى الحالة الأولى حمل حديث مسلم لا صام من صام الأبد واستحباه في الحالة الثانية هو مراد الروضة كأصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاه فله قطعهما ولا قضاء) قال **عليه السلام**: «والصائم المتطوع أمير بنفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر» [رواه الحاكم] من حديث أم هانئ، وقال صحيح الإسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فحرمها عليه الصلاة والسلام بين أن تقطر بلا قضاء وبين أن تم صومها وقيس الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بقضاء للصوم الغالت مسن رمضان

المذكور لا يقضى إذ ليس لها وقت محدود الطرفين كما في الصلاة فتأمله (قوله أفراد الجمعة) (إخ) وفاقا لأحمد وأبي يوسف وخلافا لأبي حنيفة وعبد (قوله وأفراد السبت) وكذا أفراد الأحد قياسا على السبت لكون التصاري تعطلمه كما تعظم اليهود السبت وخرج بالإفراد نفس الصوم فهو مندوب وخرج به جمعا أو بعضها مع غيرها أو الإثنين منها لأن ذلك لم يعظمه أحد ويؤخذ من العلة أنه يخرج من الكراهة بصوم الجمعة والأحد وهو غير بعيد وحكمة كراهة الجمعة الضعف عن أعمالها غالبا (قوله فيما افترض عليكم) من قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الأفراد فيها (قوله وصوم الدهر) فيه إطلاق الدهر على الزمان فهما مترادفان وهو كذلك عرفا ولغة دائما أو غالبا وقيل الزمان مدة الأشياء المتحركة والدهر مدة الأشياء الساكنة وقيل الزمان مدة الأشياء المحسوسة والدهر مدة الأشياء المعقولة فراجع (قوله خاف به ضررا) ظاهره ولو ميحا للتيمم وفيه نظر لأنه يجرم صوم رمضان مع ذلك كما مر فلعلم المراد بالضرر هنا ما دون ذلك فراجع (قوله فوت حق) قال شيخنا الرملي في شرحه كاهن حجر ولو مندوبا ومقتضا الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديها للواجب على المنسوب إلا أن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم أو الظن فيحرم راجعه (قوله ومستحب لغيره) هو التعمد ويندب صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وعلى هذا لو وافق يوم فطره يوم خميس أو عرفة فطره فيه أفضل ليم له ذلك فراجع (فتجيبه) أفضل الصيام بعد رمضان صيام الأشهر الحرم وأولها شهر ذي القعدة على المتمد عند شيخنا كما يأتي في باب الطلاق وأفضلها على الأصح شهر المحرم ثم رجب ثم القعدة والحجة وقيل بتقدم الحجة ثم بعدها شعبان وعشر رمضان الأخير أفضل من عشر ذي الحجة الأول لأنه من الأفضل (فروع) قال الماوردي لو وقع زفاف في أيام صوم معتاد نذب فطرها (فروع) ورد في الحديث الشريف القدسي أنه **عليه السلام**: «قال إن الله تعالى يقول كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لله وأله أجره به» فقبل في الجواب عنه إن الحسنه بعشر أضعافها إلى سبعمائة ضعف وكل عمل معين لصاحبه إلا الصوم فيها وقيل إن الصوم يوم القيامة تتعلق على الأعمال فإذا لم يبق إلا الصوم فيكفل الله براءة الصوم فيم يدخل الصائم الجنة ويحتمل هو الأقرب أن يقال إن أعمال بني آدم مسبوقة بطلوع عليها يعلمون الجزاء عليها جريا على العادة بخلاف الصوم ولذلك قال ابن حجر إنه لا رياء فيه بذاته وإنما الرياء بإختيار صاحبه بنحو أنه صام مثلا وقيل غير ذلك (قوله فله قطعهما) أي ولا كراهة مع العذر ومثلها سائر النوافل كاعتكاف وقراءة ولو في صلاة وطواف ووضوء وذكر ولو في صلاة أو عتيا وفرض الكفاية كالنفل فيما ذكر على التعمد إلا في حج وعمره سواء الفرض والنفل وإلا في تجهيز ميت لم يمت غيره مقامه فيه ويناب على ما مضى فيما لا يتوقف على نية دون ما يتوقف عليها (قوله ولا قضاء) خلافا للأئمة الثلاثة وأفتى شيخنا الرملي بقضاء المؤقت منها ندبا كما مر (قوله وقيس الصلاة على الصوم) وقيس عليه أيضا بقية النوافل وفرض الكفاية لعدم تعينه (قوله بقضاء) ليس قيدا (قوله من رمضان) ليس قيدا أيضا بل كل فرض عني كذلك نعم لا يجرم قطع تعلم العلم لأن كل مسألة مستقلة برأسها ومنه يعلم حرمة قطع المسألة الواحدة (فروع) يكره الصوم تطوعا لمن عليه قضاء ولو غير غوري ويحرم أن تصوم المرأة تطوعا مما يتكرر وزوجها حاضر إلا بإذنه للنهي عنه أما (قول المتن ويكرهه أفراد الجمعة) قيل لأنه يضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لأنه يوم عيد فنبى عنه نحو النبي عن العبدن قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لئلا يعتقد وجوبه وقيل لئلا يبالغ في تعظيمه كاليهود في السبت (قول المتن أو فوت حق) أي واجبا كان أو مستحبا لكن تقويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم أو الظن (قول المتن فله قطعهما) أي ولا يناب على الماضي قاله في التهمة (قول المتن ولا قضاء) خلافا لما لك وأبي حنيفة ولكن يستحب قضاءه خروجا من الخلاف .

(حرم عليه قطعه إن كان)

قضاؤه (على الفور وهو

صوم من تعدى بالفطر

وكذا إن لم يكن على الفور

في الأصح بأن لم يكن

تعدى بالفطر) والثاني

يجوز الخروج منه لأنه

متبرع بالشروع فيه فلا

يلزمه إتمامه .

[كتاب الاعتكاف]

يؤخذ مما سيأتي أنه

اللبث في المسجد بنية

(وهو مستحب كل وقت)

ويجب بالنذر (ر) هو (في

العشر الأواخر من

رمضان أفضل) منه في غيره

لما اُتِيَ به ﷺ على

الاعتكاف فيه كما تقدم في

حديث الشيخين وقالوا في

حكمة ذلك (لطلب ليلة

القدر) التي هي كما قال الله

تعالى: ﴿خير من ألف

شهر﴾ أي العمل فيها خير

من العمل في ألف شهر ليس

فيها ليلة القدر وقال ﷺ:

ومن قام ليلة القدر إيماناً

واحساناً غفر له ما تقدم

من ذنبه [رواه الشيخان]

وهي في الشهر المذكور

(وميل الشافعي رحمه الله

إلى أنها ليلة الحادي أو

الثالث والعشرين) منه دل

على الأول حديث

الشيخين وعلى الثاني

حديث مسلم قال المزني

وابن خزيمة إنها تنقل كل

سنة إلى ليلة جمعا بين

الأخبار قال في الروضة

ما لا يتكرر كمرة وستة شوال فلها صومها إلا إن منعها وليس الصلاة كالصوم لقصر زمنها .

## [كتاب الاعتكاف]

هو من الشرائع القديمة كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه اللغوي بدليل آية ﴿لن نرح عليه﴾ أي على عبادة العجل عاكفين وأما كونه بالنية المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الأمة فراجعه ومعناه لغة الإقامة على الأمر خير أو شر، وشرعاً ما ذكره الشارح (قوله كل وقت) من النهار ولو بلا صوم أو الليل وحده كما سيأتي خلافاً للإمامين مالك وأبي حنيفة لما ثبت أنه ﷺ: اعتكف العشر الأول من شوال وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً (قوله كما تقدم) أي في باب الصوم وتقدم ما فيه (قوله وقالوا) أي الأصحاب فليس مراده التبري منه بل بيان هذه الحكمة وقيل مراده التبري وإليه مال شيخنا لعدم تعيين هذه الحكمة (قوله ليلة القدر) هي من خصائص هذه الأمة وباقي إلى يوم القيامة وسميت بذلك لعل قدرها أو لشرفها أو لفصل الأقدار فيها كما قيل به وترى حقيقة ويندب لمن رآها كمها ويندب لإحيائها كما في العيد ويتأكد هنا قول اللهم إنك عفو كريم تحب العفو فاعف عني<sup>(١)</sup> ويحصل فضلها لمن أحيائها وإن لم يشربها وفيه محمول على نفي الكمال كما حمل رفعها على رفع عيبتها ومن صلب المشاء والفجر في جماعة فقد أخذ بحظه منها وعلاقتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلامتها طلع قمسه بياض منكسرة الشعاع لما قيل من كثر تردد الملازمة فيها واستفاد بعلامتها مع فها باقي الأعوام بناء على أنها لا تنقل الذي هو الأصح (قوله كل سنة) إلخ) لو ترك هذا القيد لكان أو لي يدخل توافق ستين أو أكثر في ليلة مع أن التوافق فيها محقق بكثرة الأعوام أمام التوالي أو التفرق (قوله إلى ليلة) أي من العشر المذكور مطلقاً أو مفرداته كما اختاره النزالي وغيره وقالوا إنها تعلم فيه باليوم الأول من الشهر فإن كان أوله يوم الأحد أو الأربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة إحدى وعشرين

(قول المتن حرم عليه قطعه) أي لأن وجوبه فوراً ينافي بجواز فطره وقوله وكذا إن لم يكن إلخ أي قياساً على الصلاة إذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وإن كان وجوبها موسماً (قول المتن وهو صوم من تعدى بالفطر) يرد عليه قضاء يوم الشك فإنه فوري وليس هناك تمتد (فروع) التجدي بالفطر يلزمه الفور في القضاء وإن سافر وبكره أن يصوم تطوعاً قبل قضاء ما عليه سواء فاته بمذم أم لا .

## [كتاب الاعتكاف إلخ]

هو لغة: الإقامة على الشيء ولو شراً قال الله تعالى: ﴿فأتوا على قوم يهكفون على أصنامهم﴾ والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وطهر بيتي للطائفين والعاكفين﴾ وهو يجمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول المتن هو مستحب كل وقت) روى مسلم أنه ﷺ: اعتكف في العشر الأول من شوال (قول المتن وهو في العشر الأواخر إلخ) هذا قد ذكره في الصوم ولكن أعاده هنا لبيان حكمته أعنى طلب ليلة القدر (قول المتن لطلب ليلة القدر) أي فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فإنها أفضل ليالي السنة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال الأنسوي ولو شهد المشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها كذا نقله في الروضة عن نصه في القديم ويستحب أن يجتهد في يومها كما يجتهد في ليلتها قاله الشافعي رضى الله عنه في القديم (فائدة) ليلة القدر من خصائص هذه الأمة (قول الشارح أي العمل فيها) ظاهره ولو قل (قول المتن وميل الشافعي إلخ) يحصل ما في الرافعي أنها قولان للشافعي رضى الله عنه (قول الشارح حديث الشيخين) منه قوله ﷺ: «إني رأيتها ليلة وأراني أسجد في صحتها في الطين والماء» فأصبحوا من ليلة إحدى وعشرين وقد قام التمس إلى الصبح فمطرت السماء فوكف للمسجد فخرج من صلاة الصبح وجبته وأرنبه أنه فيها أثر الماء والطين وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين

(١) كما قال ﷺ للسيدة عائشة رضى الله عنها عندما سأته عما تقول إذا رأت ليلة القدر .

وهو قوى ومذهب الشافعي أنها تلتزم ليلة بعينها (وإنما يصح الاعتكاف في المسجد) كإفعله عليه السلام : (والجامع أولى) لتلا يحتاج إلى الخروج للجمعة

(والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنزل المهيأ للصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا ففي صحته للرجل في مسجد بيته وجهان أصحهما في شرح المذهب لا يصح وعلى الجديد كل امرأة يكره لها الخروج للجمعة يكره لها الخروج للاعتكاف ومن لا فلا (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف عين وكذا مسجد المدينة) والمسجد (الأقصى) إذا عينها في نذره تعينا (في الأظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها لزيد فضله قال عليه السلام : ولا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى [رواه الشيخان] ومقابل الأظهر أنها لا يتعينان بخلاف المسجد الحرام لا اختصاصه بتعلق النسك به ومنهم من خرجه على القولين ولو عين في نذره غير الثلاثة لم يتعين كما لو عينه للصلاة وفي وجهه وقيل قول يتعين لأن الاعتكاف مختص بالمسجد بخلاف الصلاة (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس) لزيد

أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنه ما بلغت سن الرجال ما فاقتي ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها بقول :

يا سائل عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الأخير حلت  
فإنها في مفردات العشر تعرف من يوم ابتداء الشهر  
فالأحد والأربعاء في التاسعة وجمعة مع الثلاثاء السابعة  
وإن بدا الخميس فالحامسة وإن بدا بالسبت فالثالثة  
وإن بدا الاثنين فهي الحادية هذا عن الصوفية الزهاد

(قوله تلتزم ليلة بعينها) فمن عرفها في سنة عرفها فيما بعدها كما مر (قوله في المسجد) ومنه روشته ورحبته القديمة ومنه ما ينسب إليه عرفا من نحو ساباط أحد جاتيبي على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصحة فيه من غير تقييد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك الوجه الأول فراجعوه ويصح على غصن شجرة خارجه وأصلها فيه كعكسه والمراد به الكامل فلا يصح في المشاع وإن طلبت التحية ولو شك في المسجدية اجتهد وليس منه ما أرضه مملوكة أو محكرة نعم إن بنى فيها ذكة ووقفت مسجدا صح فيها وكذا منقول أبيه ووقفه مسجدا ثم نزعه أو يصح فيما بنى في حرم النهر (قوله لتلا يحتاج) هذه العلة للغالب فالجامع أولى مطلقا خروجا من خلاف من أوجه بل يجب على من نذره مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وهو ممن تلتزمه ولم يشترط الخروج لها لأن خروجه لها يقطع تنابعه نعم لو أقيمت في غير مسجد لم يقطع تنابعه لعنره وكذا لو حدث الجامع بعد نذره ولو شرط الخروج لها ومر على أحد جامعي البلد إلى آخر فإن كان الثاني يصلي قبل الأول لم يضر ولا يبطل اعتكافه (فروع) قال بعضهم ليس لنا عبادة تتوقف على المسجد إلا ثلاثة الطواف والاعتكاف والتحية (قوله والقديم يصح) ورد بأنها عبادة شرط فيها المسجدية للرجل فشرط للمرأة والخشى كالرجل (قوله المسجد الحرام) والمراد به ما يصح فيه الطواف وما حوله وإن وسع وكذا جوف الكعبة لا غيره من بقية الحرم ولو في مسجد آخر (قوله مسجد المدينة) والمراد به ما كان في زمنه عليه السلام : دون ما زيد فيه أخذنا من الإشارة الآتية دون غيره ولو صلى فيه ولو في المدينة نحو مسجد قباء (قوله قال عليه السلام صلاة الخ) الذي دلت عليه الأحاديث المذكورة أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة في مسجد المدينة ومن مائتين في الأقصى ومن مائة ألف في غيرها وأنها في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في الأقصى ومن ألف في غيرها وأنها في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها وذكر ابن حجر ما يخالف هذا أخذنا من الأحاديث غير المذكورة.

(قول الشارح كما فعله عليه السلام) استدلل أيضا بآية ﴿ولا تبشروهن بأنكن عاكفات في المساجد﴾ من حيث إن ذكر المساجد لا جائز أن يكون لأجل أنها شرط في منع مباشرة المتكف لأنه ممنوع منها خارج المسجد أيضا إذا خرج لنحو قضاء الحاجة ولأن غير المتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فعين أن يكون ذكرها لا اشتراط صحة الاعتكاف ولك أن تعرضه باسئال أن التقييد لموقفة الغالب (قول الشارح أصحهما في شرح المذهب لا يصح) لأنه لا يطلب منه الستر بخلاف المرأة (قول المتن ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف) مثله الصلاة (قول الشارح في الحديث الشريف صلاة في مسجد الخ) إذا تأملت فيه علمت منه أن الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد المدينة فإن قلت فلو كان أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت الوجه أن تعدل مائتي صلاة في فقط لأن قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي

فضله عليهما (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس) لأن مسجد المدينة أفضل من المسجد الأقصى قال عليه السلام : صلاة في مسجدي هذا



أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى [رواه الإمام أحمد وصححه ابن ماجه] ولو عين زمن الاعتكاف في نذر تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (وقوله) الأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً أى إقامة يقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في الطمأنينة في الصلاة ولا يعتبر فيه السكن بل يكفي التردد (وقيل

بقوله أقل ما يكفي (إخ) أى فلا بد من زيادة عليه ويندب يوم لأنه لم يرد أنه <sup>مكتف</sup> ولا أحداً من الصحابة اعتكف دونه وضم إليه بعض أصحاب الشافعى ليلة أيضاً (وقوله) صح نذر (و) يخرج من عهده بلبطة واعتبر شيخنا ساعة فلكية (وقوله) لحظت فإن زاد عليها وقع الجميع فرضاً على المصنف كذا قاله شيخنا وهو مبنى على بقاء الاعتكاف بعد فراغ تلك اللحظة ولا قائل به لأن اللحظة المحمول عليها النذر كالمعينة بالنذر والنذر المقيد بمدة فرضاً أو نفلاً لا يلزم بعد فراغه لمن دام في المسجد فافهم ولا تغفل وهذا سقط ما هنا من الاعتراض ولا يقال إن الفية تتم الفرض والتفيل كما هو في الصلاة مثلاً للفرق الواضح والله أعلم (وقوله) بالجماع أى للوجوب للفعل (١) بخلاف الخشنى في بعض أسواله (وقوله) عند الخروج (إخ) أى معه (وقوله) لا تسحاب (إخ) قال الإسنى سواء قلنا إنه معتكف حالة خروجه أم لا إذ الكلام في اعتكاف لم يخرج منه بالخروج من المسجد والجماع حرام في الواجب مطلقاً وللنوب في المسجد من حيث المسجدية (وقوله) كالصوم يفيد أن ذلك في لمس ينقض الوضوء بلا حائل كما مر من شيخنا وأن الاستثناء يبطله مطلقاً (وقوله) حرمتها أى في الواجب لما مر (وقوله) ولا يضر التطيب (إخ) ولا الأكل ولا الشرب ولا الأمر بإصلاح معاشه وكتابة العلم وإن كثرت ولا الصنعة ولا غير ذلك ولا تكره الصنعة فيه ما لم تكن ولا غسل يده في نحو إناؤه ما لم يكن إزاراً ولا الوضوء فيه أو على حصره والأولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة وبمجالسة أهل العلم والتحديث وقرأة القرآن والمغازي غير الموضوعة ولا افتحرم كفتوح الشام وقصص الأنبياء وحكايتهم للنسوة للواقعة (فاشدة) ذكر الإمام الشرحاني في المتن ما نصه ويجذر من مطالعة مواضع من كتاب إحياء العلوم للزلازلي ومن كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكي ومن تفسير مكي ومن كلام ابن مسيرة الحنبلى ومن كلام منفر من مسجد البلوطي ومن مطالعة كتب أبي حيان أو كتب إخوان الصفا أو كلام إبراهيم النجاشي أو كتاب خلع النعلين لابن قسبى أو كتب محمد بن حزم الظاهري أو كلام المفيد بن رشيدى أو كتب محبى الدين بن العربى أو تائيه محمد بن وفا أو نحو ذلك انتهى (وقوله) ولا القطر وإن وجب كالعيد والتشريق كما مر (وقوله) يوم صومه ولو نفلاً ولازمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلو اعتكف من أوله ونوى الصوم في أثناءه لم يكن به.

هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه يجب حمل ما سواه على غير الأقصى ولا يلزم أن الواحدة في مسجد المدينة تزيد على ألف في غير الأقصى من جهة أن الواحدة في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيره (وقول الشارح) أفضل من ألف صلاة (إخ) هو يفيدك أن الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غير مسجد المدينة ثم قوله في الحديث فيما سواه لا يشمل الأقصى لئلا يلزم أن يزيد على الألف بالنسبة لغیر الأقصى (قول الشارح) فلا يكفي فيه يرجع للاعتكاف (قول المتن) وقيل يكفي (إخ) أى قياساً على الوقوف برفة وهذا مقابل قوله لبث والوجه الذى بعده مقابل قوله يسمى عكوفاً (قول المتن) ويطلب بالجماع قال الرافى بالنسبة للمستقبل أما الماضي فكذلك إن كان متفورا متتابعاً فيستأنف وإن لم يكن متتابعاً لم يطل ما مضى سواء كان متفورا أم نفلاً وإنما يطلب بالجماع لأنه تعالى نبى عنه فيه بقوله تعالى: ﴿ولا يباشرهن﴾ الآية والنهى في العبادة يقتضى الفساد (قول الشارح) حرمتها (استدل غيره بعموم قوله تعالى: ﴿ولا يباشرهن وأنتم عاكفون﴾ الآية (قول الشارح) وهى حرام (إخ) حاول في المهمات منع التحريم فيها إذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح كالروضة خلافه (قول المتن) ولا يضر التطيب لأنه لم ينقل تركه ولا الأمر بتركه (قول المتن) لزمه

للذهب وكذا جماع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والتزين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (ولا) القطر بل يصح اعتكاف الليل وحده وحكى قول قدم أنه لا يصح وأنه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صام لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له إفراد أحد ما عدا الآخر

فلو اعتكف في رمضان أجزأه لأنه لم يلتزم بالنذر صوما (ولو نذر أن يحكف صائما أو يصوم معكفا لزمه) أي الاعتكاف والصوم (والأصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كالم نذر أن يحكف مصليا أو يصلي معكفا لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وقرئ الأول بأن الصوم يناسب

الاعتكاف لا اشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تتناسب الاعتكاف والثالث يجب الجمع في المسألة الأولى دون الثانية والفرق أن الاعتكاف لا يصح وصفا للصوم بخلاف عكسه فإن الصوم من بنيويات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارة المهر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها الروضة كالوجوب بالركن (ويؤى في السلسل) (الفرضية) وجوبا (وإذا أطلق) نية الاعتكاف (كفته نيته) هذه (وان طال مكثه لكن لو خرج من المسجد (وعاد) إليه (احتاج إلى الاستئناف) للنية سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغرضه فإن ما مضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (لمخرج فيها وعاد فإن خرج لغرض قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو لها فلا يلزمه وإن طال الزمان لأنها لا بد منها فهي كالمتستني

أي لأن الاعتكاف بالصوم أفضل فصحب التزامه لحديث من نذر أن يطعم الله فليطعمه (قول المتن أن يحكف صائما) مثله ما لو نذر أن يحكف بصوم لأنه حال أيضا قال الإسنوي وينبغي فيها أن يحكف باعتكاف لحظة (قول الشارح وقيل بطرد الوجهين) مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول المتن ويؤى في النذر الفرضية) لم يحكوا هنا بخلاف الصلاة لأن تقيد البالغ الصلاة بكونها ظهرا مثلا يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لأنه لا يكون إلا به قال في الذخائر ولو اقتصر على نية المنذور كفته عن الفرضية (قول المتن وإن طال مكثه) قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية أنه لا يزيد على ركعة وقياسه هنا الانصرار على ما يسمى عكفا ووجه أنه لا يزيد على ركعتين وقياسه هنا الانصرار على يوم (قول المتن ولو نوى مدة) مثله لو نذر ما ولم يشترط التابع قاله السبكي وغيره (قول المتن لزمه الاستئناف) أي ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الأذرعى وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيما إذا نذر مدة ولم يشترط فيها التابع وكذا قاله السبكي (قول الشارح وسواء) (خ) قال الإسنوي هو كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب اهـ وفيه نظر (قول المتن ولو نذر مدة متتابعة) يحمل أن نيتها كتنزها كما هو قضية الإرشاد لكن قضية كلام الإسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسألة قبلها خلافاً وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قال الإسنوي (قول المتن لعلم لا يقطع التابع) قال الإسنوي كالأكل وقضاء الحاجة والحضي والمرض والخروج ناسيا وغير ذلك مما يأتي إيضاحه (قول المتن لم يجب استئناف النية)

عند النية (وقيل إن طال مدة خروجه استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغرضه (وقيل لا يستأنف مطلقا) لأن النية فعلت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة لمخرج بعدل لا يقطع التابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل إن خرج لغرض الحاجة

وغسل الجنابة) يعنى بماله منه بد كالأكمل فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز له الخروج على الصحيح لأنه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع إمكانه في الأصح فإنه لا يستحي منه في المسجد (وجوب) استئذان النية لأنه يخرج عن العبادة بما عرض والأصح لا يجب لشمول النية

جميع المدة أما ما لا بد له منه كالخيش فهو كالحاجة قطعاً ولو خرج لعذر يقطع المتابع كعبادة المريض وجب استئذان النية عند العود (وشرط المحكف الإسلام والعقل والفقه من الحيض) والنفس (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر والجنون وكذا المفسى عليه والسكران إذ لا نية لهم ولا اعتكاف الحائض والنفساء والجنب حرمة المكث في المسجد عليهم (ولو اوقف المحكف أو سكر بطل) اعتكافه زمن الردة والسكر (واللهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتابع) من حيث المتابع فإن ذلك أشد من الخروج من المسجد بلا عذر وهو يقطع المتابع كما سبقنا وقيل لا يبطل فيما فينيان بعد العود والصحو أما في الردة فترغياً في الإسلام وأما في السكر فالحاق له بالنوم وقيل يبطل في الأول دون الثاني لما تقدم فيه وقيل يبطل في الثاني دون الأول لما تقدم فيه وهذا بمعنى المنصوص عليه فيها من البناء في الأول بعد الإسلام والاستئذان في الثاني بعد الصحو وقيل فيها قولان

في النذر والإبطال اعتكافه (قوله بد) بضم اللوحدة وتشديد المهملة أى غنى (قوله وشرط المحكف) أى وصفة شرط وأما هو فركن وبه يتم أر كان الاعتكاف الأربعة وهى النية والمسجد واللبث فيه والمحكف (قوله وكذا المعنى عليه) الحقه وما بعده بانجنون لأنه لم يرد بالعقل التمييز وفي بعض النسخ إسقاط لفظ كذا على إرادة ذلك وهو أولى لأن الكلام هنا في الابتداء وسياًقى في الإنشاء (قوله والجنب) ولو صبياً والعلة للأصل والأغلب (قوله حرمة المكث) أى من حيث ذاته فيصح اعتكاف من به جراحة نضاجة على الجهد عند شيخنا الزياى ونقل عن شيخنا الرمل ما يخالفه ولم يرتضه واعتكاف زوجة وأمة وعبد وولد بغير إذن مالك أمرهم لأن الحرمة في ذلك لأمر خارج بإذنه لا حرمة وله تحليهم من نقل إذن فيه لا من فرض إذن فيه ولو غر متابع ونذر العبد صحيح فإن إذن له سيد فيه ثم باعه لم يكن للمشتري تحليله وله الخيار إن جهل والمكاتب في الحرمة كالنكر إن فات عليه كسب والإفلا والمبعض في نوبته كالحر (قوله أو سكر) أى معتدياً والإفلا لإغواء إذا لم يتعد به أيضاً كما بآق (قوله من اعتكافهما) اعترض على التثنية لأن العطف قبله وأجاب العراق بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للمرتدو السكران انتهى وفيه نظر ولذلك لم يرتضه الشارح بقوله قبله يبطل اعتكافه (قوله من حيث المتابع) وكذا يبطل الثواب في المرتد مطلقاً وكذا العمل إن مات مرتداً (قوله حملوا نصي المرتد إلخ) في هذا الحمل نرفع فرض أن النصين في المتابع كالقديم (قوله ولو طرأ) أى بلامتد (قوله بالبناء للمفعول) لمل ضبطه بذلك إما لكون كل منهما

ولكن اشترط بالمبادرة إلى العود عند زوال العذر (قول المتن وغسل الجنابة) أى غير المنظر (قول الشارح يعنى مما له منه بد) حاول بهذا دفع ما قال الأسنوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه الحر فإن الرافى قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج قضاء الحاجة فقد سبق أنه لا يحتاج معه إلى تجديد نية ثم قال وفي معناه ما لا بد منه كالأغسال وأجنه إذا جازتا الخروج له وأما الذى منه بد أى لا يقطع المتابع ففيه وجهان أظهرهما لا يجب وذكر في الروضة مثله قال أعنى الأسنوى رحمه الله تلخص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفساء والمرضى وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخيل اغتسل الأذنان دون الحيض ونحوه أدهم فيه أيضاً على أنه لو خرج لفرض أنشأه مع عاذقى التجديد الخلاف فيما له منه بد (قول المتن وشرط المحكف إلخ) دخل في ضابطه الصبى والمرأة والعبد وإن توقف على إذن السيد والزواج (قول الشارح وكذا المعنى عليه) قال الأسنوى لكن سبأنى أن زمنه يحسب إذا طرأ أو حبتد فلا يمكن حمل هذه الشروط على الإطلاق ولا على الابتداء فقط فامله اهد والظاهر أنه أراد الابتداء وأما الدوام فذكره بقوله ولو ارتد إلخ (قول الشارح زمن الردة إلخ) أى دون الماضى من غير المتابع (قول المتن من اعتكافهما) اعترض التثنية بأن العطف السابق بأو وأجاب العراق بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للمرتدو السكران فلا إيراد (قول الشارح من حيث المتابع) وإلا فهو محسوب له ولا يحطه عليه ولكن في الردة يشترط العود (قول الشارح وقيل يبطل في الأول إلخ) أى لأن الردة تنال العبادة والسكر كالنوم (قول الشارح لما تقدم فيه) عبارة الرافى رحمه الله لأن المرتد لا يمتنع من المسجد ولذا تجوز استنابته فيه وتمكنه من الدخول لاستيعاق القرآن ونحوه والسكران يتمتع من المسجد للآلة فإذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أعلية اللبث (قول الشارح وأصحاب الطريق الأول) كذا أصحاب الطريق الثاني حملوا النصين جميعاً على ما ذكر وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك للعلم به مما قاله في الأولين (قول الشارح لأنه معذور بما عرض له) هو فينبك أن الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعاً وبه

هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق الأول حملوا نص المرتد على اعتكاف غير متابع وأصحاب الطريق الثاني حملوا نص السكران على ما إذا خرج من المسجد (ولو طرأ جنون أو إغواء) على المحكف (لم يبطل ما مضى) من اعتكافه المتابع (أن لم يخرج) بالبناء للمفعول من المسجد لأنه معذور بما عرض له

فإن أخرج منه وكان يمكن حفظه فيه بمسقة بطل تابع اعتكافه في قول والأظهر لا يبطل كما لو لم يمكن حفظه فيه لعذره بالإخراج من غير

لا ينسب إليه خروج أو لبعد خروجه بنفسه أو لإدخال إخراج غيره لا لإخراج خروجه بنفسه ولذلك اعتمد شيخنا كشيخنا الرمي أنه لا يبطل تابع اعتكافهما سواء خراجا أو أخرجا أمكن حفظهما في المسجد بلا مسقة أو لا حرم إيقافهما في المسجد لنحو تنجس أو لا قفوله لحققة إلخ قبل المخلاف للحكم وفي ابن حجر بطلان التابع فيما إذا وجب إخراجهما كالكره بحق<sup>(١)</sup> وتبعه شيخنا في شرحه بسكوته عليه والمشهور عنه ما تقدم **(قوله ويحسب زمن الإغماء)** أي إن لم يخرج من المسجد **(قوله وكذا الجنبية)** أي غير المفطرة لأن المفطرة تقطع التابع مطلقا **(قوله فلو أمكن الفصل)** أي بلا مكث ومثله التيمم **(قوله زمن الحضيض)** أما المستحاضة فلا تخرج من المسجد إن أمنت الثلاث .

**(فصل في الاعتكاف)** المنصور وكيفية نذره **(قوله وفي مدة الأيام)** إلخ أفاد أنه إذا تلفظ بالتابع دخلت الليالي في لفظ الشهر قطعا سواء عينه أو لا بل وإن نقاه في نيته ومثله الأسبوع والعشر الغلاني من شهر كذا وتدخل في لفظ عشرة الأيام على الأرجح ومثله سبعة أيام وثلاثون يوما وأنه إذا لم يتلفظ بالتابع دخلت في نحو الشهر قطعا أيضا ولا تدخل في نحو عشرة الأيام على الأرجح نعم إن نواها دخلت كما نذر يوما فلا تدخل ليلته إلا إن نواها وبذلك علم أن التابع لا يلزم واليالي من الجنس ولازمة للأيام فقول الشارح ويلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بعينها في الأرجح مبنى على المرجوح وهو لزوم التابع بالنية أو معمول في ما إذا نواها وفي نسخة ولا يلزم إلخ وهو مبنى على الأرجح إذا لم ينوها وخرج بقوله المتخللة الليلة السابقة فيها ما في ليلة اليوم المذكور فليأتنا من ذلك وليحرر **(قوله ولو شرط التطرق)** ولو في مدة معينة على المعتمد وهذا مفهوم شرط التابع **(قوله خرج عن المهلة بالتابع)** وفارق عدم أجزاء التابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فصامها متواليبة حيث يحسب له منها خمسة فقط لوجوب وجود الفطر في تحللها بخلافه هنا وفارق أيضا عدم أجزاء التوالى في عشرة الأيام للتمتع في الحج بالنس على تفريقها بأنه في أدائها تحللها فطر وجوبها في التشريق أيضا فأقول **(قوله كأي الروضة)** خلافا لمقتضى كلام المصنف من التعبير بالصحيح عطفًا على ما قبله **(قوله يوم)** وهو ما بين طلوع الفجر وغروب

اختياره **(ويحسب زمن الإغماء من الاعتكاف)** كالصوم **(فون)** زمن **(الجنسون)** لما فاتته للاعتكاف **(أو)** طرأ **(الحضيض وجب الخروج وكذا الجنبية إن تعذر الفصل في المسجد)** حرمة المكث فيه على الحائض والجنب **(فلو أمكن)** الفصل فيه **(جواز الخروج)** له **(ولا يلزم)** بل يجوز الفصل فيه ويلزم أن يادر به كي لا يبطل تابع اعتكافه **(ولا يحسب زمن الحضيض ولا الجنبية)** في المسجد من الاعتكاف لما فاتهما .

**(فصل إذا نذر مهلة متتابعة)** كان قال الله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة أو شهر متتابع **(لزمه)** التابع فيها وفي مدة الأيام يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأرجح **(والصحيح أنه لا يجب التابع بلا شرط)** والثاني أنه يجب كالحول حف لا يكلم فلانا شهرا يكون متتابعة وفرق الأول بأن مقصود الهين المخبران ولا يتحقق بدون التابع وعلى الأول لو نوى التابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الأصح كما لو نذر أصل الاعتكاف قبله ولا يلزم من مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينهما في الأرجح ولو شرط التفريق خرج عن المهلة بالتابع في الأصح لأنه أفضل **(و)** الأصح كأي الروضة وأنه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعته

صرح في الكفاية نقلا عن البندنجي **(قول المتن ويحسب زمن الإغماء)** نظير ما سلف في الصائم إذا زال في بعض النهار لكن هنا لا يشترط ذلك كما هو قضية إطلاقهم إما الشرط جنبات لا تقطع التابع **(قول المتن زمن الحضيض ولا الجنبية)** أي سواء اتفق المكث معها في المسجد لعذر أو غيره لأنه حرام وإنما يباح للضرورة وهل يبطل بالحضيض ما سبق من التابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب .

**(فصل إذا نذر إلخ)** **(قول المتن لزمه)** أي كالصوم ولأن التابع وصف مقصود لما فيه من المبادرة إلى الباقي عقب الإتيان ببعضه وأفهم كلامه عدم لزوم نذر التفريق وهو كذلك بخلاف الصوم **(قول الشارح)** يلزم اعتكاف الليالي إلخ قال الروائي إلا أن يستثنى الليالي بقلبه **(قول المتن والصحيح)** إلخ أي قياسا على نظيره من الصوم **(تتبعه)** لو نذر يوما ونوى ليلته معه لزمته باتفاق قاله السبكي واستشكله الإمام بأن النية وحدها لا تعمل وأجاب بأن اليوم قد يطلق عليها واحد ولو نوى ليلتها فكذلك وأما الشهر فإن ليلته تدخل من غير نية لأنه اسم للأيام والليالي **(قول الشارح)** لو نوى التابع ولم يتلفظ به لا يلزم اختيار السبكي وغيره اللزوم واستدل بأن الليالي في نذر الأيام تلزم بنتها وهي زمن فالصفة أعنى التابع أولى بذلك وفرق بعضهم بأن الليالي من جنس المنصور فلزمته بالنية بخلاف التابع فإنه من غير جنسه **(قول الشارح ولا يلزم إلخ)** هو معطوف على قوله لو نوى والمراد أن من نذر الأيام إذا لم يشترط التابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد إن شاء الله فلا تغتر بما كتبه في حاشية أخرى من أنه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام احتراز عن الشهر فإن الليالي تلزم وإن لم تعرض للتابع **(قول الشارح كأي الروضة)** يرجع لقوله والأصح

على الأيام لأن المفهوم من

لفظ اليوم المتصل والثاني  
يجوز تنزيلا للساعات من  
اليوم منزلة الأيام من  
الشهر (و) الأصح كما في  
الروضة (أنه لو عين مدة  
كأسبوع) عنه (وتعرض  
للتابع وفاته لزم التابع  
في القضاء) والثاني لا  
يلزمه لأن التابع يقع  
ضرورة فلا أثر لتصرُّعه به  
(وإن لم يتعرض له لم يلزمه  
في القضاء) فطحا (وإذا  
ذكر التابع في نذره  
وشرط الخروج لعارض  
صح الشرط في الأظهر)  
لأنه لم يلزم إلا بحسبه  
والثاني يلزمه خالفه  
لمقتضى التابع وعلى  
الأول إن عين العارض  
فقال لا يخرج إلا لمادة  
المرضى أو لمادة زيد  
خرج لما عينه دون غيره  
وإن كان أهم منه وإن أطلق  
فقال لا يخرج إلا لعارض  
أو شغل خرج لكل شغل  
دنى كالمادة والجماعة أو  
دنيوى مباح كقضاء  
السلطان واقتضاء الغريم  
وليس التزعم من الشغل  
ويلزمه العود بعد قضاء  
الشغل (وإن لم يمس  
المصرف إليه) أى  
العارض لا يجب تداركه  
إن عين المدة كهذا الشهر  
لأن النذر في الحقيقة لماعده  
(والأ) أى وإن لم يمين  
المدة كشهر (فيجب)

الشمس قال الخليل (قوله على الأيام) ربما يرشد فيما لو دخل في أثناء يوم واستمر إلى منزله من اليوم الثاني  
أنه يكفيه وهو المتمدن فليست من أفراد كلام المصنف<sup>(١)</sup> وخرج بقوله واستمر إلى مثله ما لو خرج منه ليلا  
فلا يكفيه عند شيخنا خلافا للخطيب ولو نذر وقت الزوال مثلا اعتكاف يوم أوله من هذا الوقت لزمه من  
ذلك الوقت إلى مثله من الغد ودخلت الليلة لضرورة التعيين ولو اعتكف ليلا عوضا عن النهار فإن كان قضاء  
صبح بشرط أن لا ينقص عن قدر اليوم المعين والأوجب التكميل وفارق أجزاء يوم قصير عن طويل في الصوم  
باعتداد جنس الزمان كما في قضاء رمضان وبأن الصوم لا يتجزأ وقد يقال لا حاجة لهذا لأنه لو اعتكف يوما  
كفاه وإن كان أقل من المنذور وإنما احتجج إلى التكميل في الليل لعدم اسم اليوم فيه فاعتبر فيه مثل الزمن المنذور  
فتأمل (قوله والثاني يجوز) قال أصحابنا ويكفيه على هذا قدر ساعات أقصر الأيام لأنه لو اعتكفه عنه كفاه  
قال الإمام وهو واضح إن فرقه في ستين فإن فرقه في أيام متوالية في الطول أو القصير فينبغي اعتبار الجزئية  
إلى ذلك اليوم فإن كان ثلثا مثلا خرج عن ثلث ما عليه قال الرافعي وهو حسن وسكت عليه في الروضة  
وعمل الخلاف إذا غلب بين الساعات فلو أتى بساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من يوم آخر وهكذا إلى  
أن استكمل ما عليه لم يجز له جرما (قوله عنه) قيد لتصور القضاء ولو ترك يوما منه قضى بدله فقط وفارق  
استئناف صوم الكفارة بدمع معين زمنها ولو نذر العشر الأخير من شهر معين لزمه ما بعد العشرين من الأيام  
والليالي وإن نقص أو نذر عشرة أيام من آخر شهر معين لزمه قضاء يوم إذا نقص والأحوط اعتكاف يوم  
العشرين ويجزى له إن نقص والأتمه ولو نذر يوم قدوم زيد لزمه من وقت قدومه فقط إن قدم نهارا حيا غائرا  
والأفلا ويلزمه قضاء نذره إذا فات والأفضل يوم (قوله فلا أثر لتصرُّعه به) فهو لغو أو مؤكد (قوله لم يلزمه  
في القضاء) لأن لزومه في الأداء لضرورة الوقت كرمضان (قوله لعارض) دنى أو دنيوى كما ذكره الشارح  
بشروط أربعة كونه معينا مباحا مقصودا غير منافي للاعتكاف فإن فقد شرط منها بطل النذر كما في شرح  
شيخنا ودخل في المعين ما ينصرف إليه عند الإطلاق كما ذكره الشارح وخرج به ما لو قال إن يدي في  
عارض أو أريد الخروج مثلا وسألت البقية في كلامه (قوله كالمادة) المنذوبة لمريض (قوله مباح) لا نحو  
سرة أوزنا (قوله كقضاء سلطان) لا لنحو تفرج بل لنحو سلام أو منصب لأنه غير منافي للاعتكاف وخرج  
به نحو جماع نعم لا يعسر نحو حبس غير مبطل للتابع (قوله وليست الزهة إلخ) وكل غير مقصود كذلك  
(تنبه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة وغيرها نحو الله على صوم كذا إلا إن حصل  
شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر التصديق بماله إلا إن احتاج إليه في عمره وإذا مات لزم الوارث التصديق  
بجميعه على المجدد (قوله يلزمه العود) إن لم يكن شرط في نذره قطعه الاعتكاف بالعارض كقوله لله  
على اعتكاف كذا إلا إن حصل لي كذا كمرض أو سفر على نظير ما في تحلل الحصر الآتي كذا صوره

(قول الشارح لأن المفهوم إلخ) قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قول الشارح  
والثاني يجوز) عمل ذلك إذا غلب بين الساعات أملا أو أتى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من آخر إلى أن  
استكمل فإنه لا يجوز جرما ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق والتميز للنوع (قول  
الشارح عنه) خرج بذلك ما لو عر بالأسبوع فقط وشرط التابع فلا يتصور فيه الفوات فإنه على التراخي إسئوى  
(قول الشارح لزمه التابع إلخ) لا لزمه له (قول المتن وإذا ذكر التابع) أى باللفظ (قول المتن وشرط الخروج)  
خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فإنه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض خرج به ما لو قال إلا أن  
يدلى فإنه شرط باطل لخالفاته الالتزام كذا في الاستوى وقضية تعليله بطلان الالتزام في الأخيرة (قول الشارح إلا  
بحسبه) الضمير فيه يرجع للشرط من قول المتن صح الشرط (قول المتن فيجب) أى تدار كموىكر متتابعاً .

تدراكه لستم المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا ينقطع به (ويقطع التابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسياقي بيانه في صور (ولا يضرب إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قاعد مالمها فإن اعتمد عليها فهو خارج وإن كان رأسه

داخلاً (ولا) يضرب (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسفاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشفة في الأول والثقة في الثاني (ولا يضرب بعدها) عن المسجد (إلا أن يفتش في بعض الأصحاب) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهباب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بماله أن يدخل لقضائها غير داره والثاني لا يضرب لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضرب ما لم يطل وقوله أن) لم يعدل عن طريقه فإن طال أو عدل ضر ولو كثر خروجه لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه قليل يضرب لنسوره والأصح لا يضرب نظر إلى جنسه ولا يكلف في الخروج لما الإسراع بل يمشى على سجيسته

(قول الشارح وتكون فائدة الشرط إلخ) قضية هذا أن المستثنى لو كان لا يقطع التابع كالخض لا يجب تداركه وقد يلزم ذلك (قول المتن ويقطع التابع إلخ) أي لأنه غير معكف إذا خرج ولا عذر (قول المتن ولا يضرب إلخ) كثيراً ما يستدل لهذا بأن النبي ﷺ : « كان يذئ رأسه إلى عائشة رضي الله عنها ترجله وهو معكف » واعترض الاستدلال من وجهين الأول احتمال أن عائشة هي التي تدخل بها المسجد . الثاني أن اعتكافه ﷺ لم يكن عن نذر واجب عن الأخير بأنه كان إذا عمل شيئاً فهو في معنى التنوير (قول الشارح أو إحدى رجليه) لو أخرج إحدى رجليه واعتدب عليها قال الإسوي فقيه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض يده فهل يعتبر بالساحة أو بالتفلس الظاهر الثاني (قول المتن ولا الخروج لقضاء الحاجة) أي أن كثر لعارض كسياقي (قول الشارح ودار صديقه) يحتمل أن يكون مثله دار أصوله وفروعه وزوجته وعقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قول الشارح أو عدل) علله الرافض لما فيه من إنشاء السير بعد قضاء الحاجة وقد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعيادة المريض ومثل عيادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنابة فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة أو لم ينتظرها ولم يخرج جازو جعل الإمام والغزالي قدر صلاتها حد اللوفة السير وقاحتها لسائر الأغراض (فخرج) لا يجوز الخروج لفصل العياد أو الجمعة في أصبح الوجهين (قول الشارح بل يمشى على سجيته) لو تباطأ أكثر من ذلك ضر (قول الشارح كذا ذكره) الضمير فيه يرجع لأظهر من قوله في أظهر القولين .

المهودة ، وإذا فرغ منها واستنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابها لما بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد فلا يجوز في الأصح (ولا ينقطع التابع) بالخروج (بمرض يجوز إلى الخروج) في أظهر القولين كما ذكر في المحر كالخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لأن

المرض لا يقبل عروضا بخلاف قضاء الحاجة وقوله يجوز إلى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلوث المسجد كالإسهال وإدارة البول وفي الروضة كأصلها حكاية القولين في الأول والقطع في الثاني بالنفي وقيل على القولين أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحمى الخفيفة فيقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا) ينقطع (بعض) إن طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالبا كشهركه (فإن كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الأظهر) وقيل الأصح أنها بسبيل من أن تشرع في الاعتكاف عقب طهر هاتفا في به في زمن الطهر والثاني لا ينقطع لأن جنس الحيض يتكرر بالجيلة فلا يؤثر في التتابع قضاء الحاجة (ولا) ينقطع (بالخروج) من المسجد

(ناسيا) للاعتكاف (عل

المذهب) وقيل فيه قولان أو وجهان أحدهما ينقطع لأن البت مأثور به والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات وعبر في الحرر بأظهر القولين والمكره كالناسي فيما ذكر وعلى الراجح لو لم يتذكر الناسي إلا بعد طول الزمان فوجهان كما لو أكل الصائم كثيرا ناسيا (ولا) ينقطع (فخرج) المؤذن الراتب إلى منارة) يفتح الميم (منفصلة) عن المسجد لسلاخان بخلاف غير

الراتب (في الأصح) فيها والثاني ينقطع فيها لأنه لا ضرورة إلى صعود المنارة لإمكان الأذان على سطح المسجد والثالث لا ينقطع فيها لأنها بنية للمسجد معلومة من توابعه والأول يضل بهذا اعتداد الراتب صعودها واستئناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الأذان والخروج له

فورا بعد زوال ذلك (قوله بالخروج) يفيد أنه لو لم يخرج في هذا ما قبله لم يطل تبعه فيحسب زمنه وإن حرم المكث كما في ذي جراحة تضاعف<sup>(١)</sup> قاله شيخنا الرمي ويحرم المكث مع التلوث مطلقا ومع عدمه إلا في إخراج الدم للعفو عن جنسه (قوله لا تخلو عنه غالبا كشهركه) يفيد اعتبار غالب عادة النساء ويوافقه شرح شيخنا واعتبر شيخنا الزبائدي غالب عاداتها (قوله ناسيا) أي للاعتكاف أو للتتابع (قوله والمكره كالناسي) إن كان بغير حق سواء الإكراه الحمسي كأن أخرج محمولا عاجزا عن خلاص نفسه أو الشرعي كخروجه لأداء شهادة تحملها قبل الاعتكاف قال شيخنا الرمي أو تعين عليه الأداء والتحمل معا في حال الاعتكاف فراجعوه في كون ما ذكر إكراهه بغير حق نظر فأنمله فإن كان بحق باطل كإكراه زوج وزوجه وسيد عبده على الخروج من اعتكاف متتابع لم يأن فيه أو إكراه حاكم لمن لزمه دين وفاته وكان مقصرا فيه ولا لم يطل ولو خرجت لوفاء عدة بطل إن لزمها باختيارها كغفوض حلالها إليها ولا كوفاة أو غيرها فلا (قوله لو لم يتذكر الناسي إلا بعد طول الزمان فوجهان) أصحهما لا يضرب أخذا من التشبيه (قوله الراتب) المراد من ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأنوس وألحق بعضهم بالأذان التسبيح الممهود في آخر الليل ولم يرتضه شيخنا الزبائدي (قوله: لإمكان الأذان) (الخ) وبهذا قال الأذري إذا حصل به الشعار وأقره شيخنا الرمي (قوله منفصلة عنه) بحيث تنسب إليه عرفا وإن لم تكن له (قوله ولإمام احتجال) هو مرجح (قوله ولا يصح) أي على احتجال الإمام للمذكور (قوله كلام الأصحاب) هو المعتمد (قوله إلا أوقات قضاء الحاجة) وكذا كل ما طلب الخروج له وقصر زمنه كما كل وغسل جنبه فذكر غسل الجنابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حسا لأن

(قول الشارح قولان أو وجهان) سبب هذا أن الخلاف يخرج فمنهم من عبر عنه بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين وكل صحيح لأن الفرج يسوغ فيه ذلك (قول الشارح ويجعل زمان الأذان) (الخ) أي فلا يقضى أيضا كما يأتي في كلام الشارح (قول المتن إلا أوقات قضاء الحاجة) قال الرافعي رحمه الله لذلك مأخذان أحدهما أن الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني أن زمان الخروج لها كالسنتي لفظا عن المدة اهـ وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتداد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الأول ونقله عن قطع جماعة وأنهم استدلوا بأنه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم أنه غير معتكف زمن الخروج قطعا في غير قضاء الحاجة قال الاستو رحمه الله ما ذكره من تعميق القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحدا قال به غيرها بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضا خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض والتفاس والمرض ونحوها مما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك أن الغزالي قال فليعه قضاء الأوقات المصروفة إلى هذه الأعدار وأشار بالأعدار إلى أمور عددها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه فحمل الرافعي هذا

مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج إليها لغیر الأذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحرم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضرب صعودها للأذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في المسجد أم خارجة عن سميت البناء وترتبعه ولإمام احتجال في الخارجة عن السميت قال لأنها لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الأصحاب يمتاز عن فيما وجه به وسكت عن ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور المتتابع (بالأعدار) التي لا ينقطع التتابع بها كأوقات الحيض والجنب وغيره ما لا نهى عنه معتكف فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة)

فإنه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالاستسناة لقطاعان: العدة المنلورة وكذا أوقات الأذان الراتب للمؤذن كما تقدم وتقدم أن الزمان المصروف إلى المعارض في العدة المعينة لا يجب تدلركه لذلك أيضا .

### [كتاب الحج]

(هو فرض) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ ولا يجب بأصل الشرع في العمر إلا مرة واحدة ونحو الزيادة عليها بعارض كالنذر والقضاء (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) كالحج وقد قال تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ﴾ أي التواجعا ل

وجه التمام والثاني أنها سنة لحديث الترمذي عن جابر أنه عليه السلام : سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تصرفه أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ولا يثر بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيده صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل حل علي النبيا جهاد قال جهاد لا فقال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي بإسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال في الإيمان والإسلام والإحسان الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتصوم وتقتل من الجنبية وتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحرفه ثم قال هذا إسناد صحيح ثابت (وشرط صححه) أي الحج (الإيلاء) فقط فلا يصح حج كافر أصلا أو مرتد ولا

حكمه منسحب عليه فلو ارتكب ما يبطله بطل (فوج) يقطع التتابع الخروج لمباشرة أو وظيفة أو لصلاة جمعة وإن وجب ألا بشرطهما وظاهر كلامهم عدم كراهة إفراد نحو يوم جمعة أو تخصيص ليلتها به .

### [كتاب الحج]

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لأدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظائر الطواف ليس حجا وبفرضه حملا على قول إبراهيم عليه السلام : بأنها الناس كتب عليكم الحج إلخ فلم يرد أنه بهذه الهيئة المخصوصة فالمخصوص بهذه الأمة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وبهذا يجمع التناقض ومناه كالعمرة لغة الزيارة أو القصد أو كثرة القصد وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي أو أعمال مخصوصة بنية (قوله العمرة) سميت العمرة بذلك لكونها وظيفة العمر من حيث الوجوب كالحج خلافا للإمام مالك قال الشافعي وأبو حنيفة إنهما على التراخي وقال المزني من أمثمتا كالإمام مالك وأحمد وأبي يوسف إنهما على الفور ويقعان تطوعا فيما بعد المرة الأولى ولا يقعان فرض كفاية أبدا وإنما فرض الكفاية إحياء الكعبة جميعا (قوله وشرط صحته) إلخ جملة ما ذكره أربع مرات بقى الخامسة وسطها وهي مرتبة النذر وشرطها الإسلام والتكليف وأما مرة الأعمال فليست شرطا لصحة الإحرام إلا مكان معرفتها بعده (قوله أي الحج) لم يبق كل منهما ويستثنى عن التسمية الآية لقول المصنف وإما يقع عن حجة الإسلام إلخ قال العلامة للرسول ولا يصح إقامة الحج عن العمرة بخلاف الفسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما انتهى وفيه نظر إذ الشرع بالمعنى الغروي هناك وهنا ساء ولا ليعمل فيما بالمعنى الشرعي فتأمل (قوله فللولى إلخ) وفي نفسه أو مأثوره السيد في عبده غير البالغ كالولى والمبعض يشترط إحرام الولي والسيد عنه جميعا أو أحدهما بإذن الآخر ولا مدخل للمهاياة هنا .

اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه اه نقلنا من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الإسنوى زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قول الشارح فإنه) الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قول الشارح لذلك أيضا) اسم الإشارة راجع لقوله كالاستسناة لفظا .

### [كتاب الحج]

(قول المتن فرض) أى مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعدها في الخامسة وقيل في السادسة وصحاحه في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصححه القاضي عياض (فائدة) قيل لا يتصور حج تطوع إلا من العبد والصبي لأنه لا يلزم بالشروع (قول الشارح كالنذر والقضاء) كاللزام بالشروع وفيه نظر (قول الشارح لله) قيل حكمة ذكرها فيها ما كان فيها من كثرة البراءة (قول الشارح في الحديث الشريف وأن تصوم) قال النووي هو يفتح الحزرة (فوج) لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزه بخلاف الفسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قول المتن) وحل لا يثر بقول الترمذي إلخ أجاب بعضهم عنه باحتال أن يكون خرج جوابا لذلك السائل (قول المتن) وشرط صحته الإسلام) أورد الوقت ومعرفة الأعمال وأعترض الثاني بانقضاده مطلقا يصره للحج أو للعمرة أو لكليهما (قول الشارح) قال الإسنوى الأولى أن يرجع الضمير إلى المذكور من الحج أو العمرة قلت عن الشارح رحمه الله قول المتن وإما يقع عن حجة الإسلام (قول الشارح فلا يصح حج كافر) أى

يشترط فيها التكليف (فللولى أن يحرم عن الصبي الذى لا يميز والمجنون) وإن لم يحج عن نفسه أو أحرم عنها والمميز يحرم بإذن الولي وقيل يثريه وعلى الأولى للولى أن يحرم عنه في الأصل في أصل الروضة والأصل في حج الصبي ولما راد به الجنس الصادق بالصبي أيضا ما روى مسلم عن ابن عباس أن النبى عليه السلام :



لقى ركباً بالروحاء ففزع امرأة فأخذت بعضدها صبي صغير فأخرجته من مخبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر والمجنون على الصبي والولي الأب والجد وإن علا عند عدم الأب وقيل وجوده أيضاً وكذا الوصي وقيم الحاكم دون الأخ والعم والأخفى الأصح ولو أن الأب لمن يحرم عن الصبي فالصحيح في الروضة صحته وفي شرح المهذب عن الأصحاب صفة إحرار الولي عن الصبي أن يتوى جعله محرماً ليس بصبي

الصبي محرماً بمجرد ذلك

ولا يشترط حضوره

ومواجهته في الأصح

ويطوف الولي به ويصل

عنه ركعتي الطلوع

ويسعى به ويحضره عرفة

والرفقة والمواكف

ويأوله الأحجار فيرميها

إن قدر والرامي عن من لا

رمى عليه والمميز يطوف

ويصلي ويسعى بنفسه

وظاهر أن المجنون كغير

المميز فيما ذكر والمنهي

عليه لا يحرم عنه غيره لأنه

ليس بزائل العقل وبرؤه

مرجو على القرب (وإنما

صح مباشرة من المسلم

المميز) بالغا كان أو غير

بالغ حراً كان أو عبداً فلا

تصح مباشرة المجنون

والصبي غير المميز وتقدم

افتقار المميز إلى إذن الولي

(وإنما يقع عن حجة

الإسلام بالمباشرة إذا

بأشبهه (المكلف) أي البالغ

العاقل (الحرة) وإن لم يكن

غنياً (فحجزه) حج

الفقير كالمعمل الغني

خطر الطريق وحج

(دون) حج (الصبي

والعبد) إذا أكمل بعده قال

(قوله بالروحاء) بالمد اسم واد مشهور بالمدينة الشريفة على نحو خمسة وثلاثين ميلاً منها وفزعت أسرع (قوله صبي) أي ذكر لأنه الواقع ولا يتغير الحكم به إذ مثله الصبية (قوله ولك أجر) أي على الإحرار عنه أو النفقة عليه (ولعله عليه السلام علم أن لها عليه ولاية ما لم (قوله أن يتوى) أي يقول نويت الإحرار من هذا أو عن فلان أو جعلته محرماً بكذا ولا يصير الولي محرماً بذلك ثم إن جعله قارناً أو متمتعاً فالدم على الولي وإذا ترك محظوراً بنفسه فلا ضمان إن لم يكن مميزاً وإلا فعلى وليه ولو إتلفا أو بغيره فعل ذلك الغير ولو أجنبياً ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عامداً غافلاً غييراً ويقضيه ولو في حالة العبا ولا يصح إحرار الصبي بغير إذن وليه لأن شأن النسك الاحتياج إلى المال وبذلك فارق الصلاة والصوم (قوله ويطوف الولي به) أي بغير المميز ولا يكفى فعل أحدهما حتى إذا ركب دابة اعتبر كونه قائداً له أو سائقاً به ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وستر عورتهما نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لأن المعبر أصالة هو الولي (فتعبيه) لا يصح الإحرار عن ولد الكافر وإن اعتقد الإسلام ولا يضر اعتقاد ولد المسلم الكفر في صحة الإحرار عنه وقال شيخنا يضر فيه إذا قارن البتة عنه (قوله ويأوله) أي يتأول الولي غير المميز ندباً الأحجار ليومئها إن قدر فوائته له كرميه عنه فليس مستثنى (قوله والمميز يطوف) بنفسه وجوباً وكذا السعي والرمي وتشترط شروط الطواف فيه وإلا ولا في الولي (قوله الحرة) ولو في الواقع (قوله إن أكمل بعده) أي بعد حجها أي بعد قوت الوقوف فيه وإلا لزوماً فعله وإن تخلل أو وقع منهما جماع بلا تجديد إحرار لبقاء أثره ولزوماً إعادة الطواف والسعي إن كان فعلاً خلافاً لبعضهم (فتعبيه) الطواف في العمرة كالوقوف في الحج فيلزمها فعله وما قبله إن أكمل قبل فراغه ولا يبدان ما فعله بعد كمالهما (فتعبيه) المجنون كالصبي فيما مر وإفادته بعد الإحرار عنه كبلوغ الصبي (قوله فعليه حجة أخرى) اعتبار الوقوع حالة الكمال لأنه وظيفة العمر ولا يتكرر وبذلك فارق أجزاء

لأمنه ولا عنه وأما ولد المسلم إذا اعتقد الكفر فقد حكى الروايان عن والده أنه يصح حجه لأنه محكوم بإسلامه ثم خالفه واختار أنه لا يصح وقامه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جراً (قول الشارح لقي ركباً بالروحاء) وجه الدلالة أن الصبي الذي يؤخذ بعضده لا تميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها حج عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحمل وأنها كانت وصية أو مأذونة (قول الشارح وكذا الوصي الخ) قال الأذرى قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وإن بدلت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الأب والجد (قول الشارح فيرميها الخ) على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم شرط مباشرة التمييز (قول المتن من المسلم) دخل فيه العبد بغير إذن سيده وإن عصى والسيد تحليله إن شاء. قال الإمام الفرق بين صحة حج الصبي وعدم صحة إسلامه غامضاً هـ ورفق بأن الحج قد يكون نفلاً وبأن الإسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه وأعلم أن الصبي يثاب على الطاعات ولا تكسب عليه معصية بالإجماع قاله السبكي رحمه الله (قول الشارح فلا تصح مباشرة المجنون) أي ولو في الوقوف بعرفة قال الأذرى وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المهذب نسبة تصحيح الصحة إلى الرافعي وهو غلط (قول الشارح قال تعالى: ﴿من استطاع إليه سبيلاً﴾) وهو إجماع أيضاً

عليه السلام: أي ما صي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وإنما عيّد حج ثم أعين فعليه حجة أخرى (رواه البيهقي) بإسناد جيد كإقاله في شرح المهذب (وشرط وجوبه الإسلام والتكليف والحرة والاستطاعة) قال تعالى: ﴿من استطاع إليه سبيلاً﴾ أما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرّر في الأصول فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في الرد فإن الحج يستقر في ذمته.

بإستطاعته في الرد ذكره في شرح المذهب (تتمة) العبرة على القول الأظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والإجزاء عن عمدة الإسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعاً (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط وأحكامها وجود الزاد وأوعيته ومؤونة ذهابه وإيابه) وعبرة الحرر وما يحتاج إليه في السفر مدة الذهاب والإياب وعبرة الرخصة أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج إليه في

السفر فإن كان له أهل أو عشيرة اشترط ذلك لذهابه ورجوعه وإن لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل إن لم يكن له بلده) بهاء الضمير (أهل) أي من يلزمه نفقته (وعشيرة) أي أقارب أي لم يكن له واحد منهما (يشترط) في حقه (نفقة الإيابة) المذكورة من الزاد وغيره لأن البلاد في حق مثله متقاربة والأصح اشتراطها لما في الغربة من الوحشة ونزاع النفوس إلى الأوطان ويجري الوجهان في اشتراط الرحلة للرجوع وسأنتي وليس المصارف والأصدقاء كالعشيرة لأن الاستبدال بهم متيسر (فلو) لم يجد ما ذكر لكن (كان يكسب) في سفره (ما يفي بزياده) ومؤنته (وسفره طويلاً) أي مرحلتان فأكثر (لم يكلف) الحج لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض ويقدر أن لا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وإن قصر) أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بأن يخرج له

صلاة صبي بلغ بعدها في الوقت (قوله بإستطاعته في الردة) فيلزمه فعله إذا أسلم ويقضى من تركه إن مات بعد إسلامه (إلا فلا يقضى) (قوله ولها شروط) أي سبعة ذكر المصنف منها أربعة وباقها يعلم من كلامه مع الشارح وهي وجود الزاد والراحلة وكون الزاد ونحوه موجوداً في محله المتعذرة وأمن الطريق والثبوت على الرحلة بلا مشقة وإمكان السير والوقت (تفتيته) يعتبر في الاستطاعة امتدادها من وقت خروج أهل بلده للحج إلى عودهم إليه فمن أعسر في جزء من ذلك لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة بيساره قبل ذلك الوقت ولا بعده (قوله ذهابه وإيابه) وكذا إقامة بمكة أو غيرها (قوله تلزمه نفقته) واستثنى بعضهم الرجعية وإن لم ينفقها (قوله وعبرة الحرر إلخ) هي أعم من عبارة الكتاب وعبرة الرخصة أولى منهما لعدم احتياجهما إلى التأويل الذي ذكره الشارح (قوله والأصح اشتراطها) هو العمدة وهذا مكرر لتقدمه في عبارة الرخصة وشمل الأهل أقارب الأم قال العلامة البرلسي وعدم تيسر حرفة له بالحجاز كالأهل (قوله) ولنزاع النفوس أي شوقها وطلبها للوطن (قوله وهو يكسب) أي بحسب عادته أو ظنه (قوله في يوم) أي في اليوم الأول من أيام سفره على المتمدن ولا نظر لما بعده ولا للكسب في الحضر (قوله كفاية أيام) أو سبعة ويعتبر في العبرة قدر ما يسع أعمالها وهو نحو ثلثي يوم (قوله الرحلة) أي ما يليق به ولو آدمياً (تفتيته) من وجود الزاد والراحلة ما لأرباب وظائف الرب في بيت المال أو موقوف عليها (قوله مكة) أي لأحرماها (قوله للقادر) ولو أنشئ على المتمدن عند شيخنا كشيخنا الرمل (قوله مشقة شديدة) هي ما لا يحمل

(قول الشارح بإستطاعته في الردة) فإذا أسلم كلف به حتى لو مات بعد الإسلام وقبل التحكّن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها إلا على مسلم وكذا لا أثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرتداً حتى مات إذ لا سبيل إلى الحج عنه في حال رده (قول المتن وأوعيته) حتى السفارة كما نقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول المتن ومؤونة ذهابه) هذا يعني عما قبله (قول الشارح وعبرة الحرر إلخ) هي أحسن لإيغام الأولى أجرة السفر خاصة (قول الشارح من تلزمه نفقته) ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وإن لم تفتت (قول الشارح أي أقارب) ولو لم الأم (قول الشارح) أي لم يكن له واحد منهما) دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما إذا انفصا معاً (فرح) ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تيسر حرفة له بالحجاز (قول الشارح لما في الغربة من الوحشة) بدليل تقريب الزاقي (قول المتن كان يكسب في سفره) قال الإسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج فهل عليه لم يصحوا به غير أنا نقول إن كان على دون مسافة القصر وجب لأهم إذا كلفوه مثله ذلك في السفر ففي الحضر أولى فإن كان طويلاً فيجوز أيضاً للوجوب لانقضاء اخذوا المذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول المتن الرحلة) قال الجوهري عى الناقة التي تصلح لأن ترحل وقال في شرح المهذب هي البعير النجيب ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول المتن مشقة شديدة) قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قول الشارح بأن وجد مؤنة الحمل بتأمله) قال في الوسيط لأن بذل الزائد خسران لا مقابل له اهـ قال الإسنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من

لقلة المشقة فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم إلا كفاية يومه فلا يلزمه لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فينصرف (الثاني) من الشروط (وجود الرحلة) بينه وبين مكة من حلتان) سواء قدر على المشى أم لا لكن يستحب للقادر على الحج (فإن حقه بالراحلة مشقة شديدة) شرط وجود حمل يفتح المم الأولى وكسر الثانية ذكره الجوهري (واشترط طهرى كما يجلس في الشق الآخر) فإن لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وإن وجد مؤنة الحمل بتأمله

قال في الشامل ولو لحقه مشقة عظيمة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق المحامل وغيره أن الرأى يعتبر في حقها المحمل لأنه أشتر لها (ومن يبينه ويثبت) أى مكة (دون من حلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الرحلة (فإن ضعف) عن المشى (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الرحلة المحمل أيضاً إن لم يمكنه الركوب به ولو نهى حيث اعتبر وجودهما قلنا إذا تمكن من تحصيلهما بشرأى أو استحباب بشرأى المثل أو أجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكر معهما (فأفضلين عن دينه ومؤثقه عن عليه نفقته مدة ذهابه وإيابه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في الحرر وغيره كالأكسوة وسواها في الدين الحال لأنه ناجز والحج على التراخي والمؤجل لأنه إذا صرف ما معه إلى الحج فقد بطل الأجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تجرعه منية

بقضى ذمته مروهة ولو كان ماله ديناً في ذمة إنسان فإن أمكن تحصيله في الحال فكالحاصل وإلا فكالمعسوم (والأصح) اشتراط كونه أى المذكور الفاضل عما ذكر (فاضلاً) أيضاً (عن) مسكنه وعبد يحتاج إليه لخدمته لزمانته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بينهما ويكتفى بالاكتراء والخلاف فيما إذا كانت الدار مشرفة لحاجة وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فأما إذا أمكن بيع بعض الدار ولو شئ بمؤنة الحج أو كانا نفسين لا يلبقان بمثله ولو أبدلما لوى في التفاوت بمؤنة الحج فإنه يلزمه ذلك جزماً ولا يلزم أن يأتى في النفسين المأوفين الخلاف فيما في الكفارة لأن ما بدله في الرخصة معتزلاً به قول

عادة عند شيخنا كابن حجر واعتبر شيخنا الرملى ما يبيع التيمم ويعتبر في الشريك أن يليق به مجالسته وليس به مشوه نحو برص ولا بد من قدرته على مؤنته أيضاً (قوله الكنيسة) وهى المعروفة الآن بالمحارة مأخوذة من الكس وهو السفر فإن عجز فالحقة فإن عجز فسير يحملة الرجال (قوله وأطلق المحمل وغيره أن المرأة) ومثلها الخنثى المشكل يعتبر في حقهما المحمل وإن قدرتا على المشى بلا مشقة وهو المحمد (قوله أى مكة) فلا تعتبر عرفة ولا الحرم وفارق اعتبارها في حاضرى الحرم منه نظراً للتخفيف فيها (قوله فإن ضعف عن المشى) أى وإن قدر على الزحف أو الحبو (قوله والمحمل) هو الذى يعرف الآن بالتشندق ولو جرت العادة بالمعادلة بالأثقال لم يكف عن الشريك في الوجوب على المعتمد (قوله بما ذكر معهما) كالحمل (قوله عن دينه) ولو لله تعالى كتنزير وكفارة (قوله من عليه نفقته) منهم زوجاته والقدرة على نفقته مدة ذهابه وإيابه بحسب نفس الأمر ومنها إعفاف الأب<sup>(١)</sup> ومن المؤنة أجرة طبيب وتعم أدوية ونحو ذلك لمن عليه نفقته وأجرة مسكنه ذهابه وإيابه قال شيخنا الرملى ويحرم الحج على من لا يقدر على ما ذكره وإن أوهم كمالهم جوازه (قوله يحتاج إليه) أى إلى ما ذكر وأمة الاستمتاع والخدمة كالعبد وخرج بالحاجة من استغنى بسكنى زوج أو بنحو رباط فيلزمه بيعه وصرفه في الحج على المعتمد (قوله لزمه بيعها إلخ) وسواء أحسن الكسب أو لا ولو استقر بعد استطاعته لم يلزمه الكسب ولا سؤال الصدقة أو الزكاة لبقاء الحج في ذمته على التراخي خلافاً للفرزلى في الإحياء (قوله ولا يلزم الفقيه بيع كعبه) ومثله كل ذى حرقة لا يلزمه بيع آلة حرقة احتاج إليها ومثلها خيل الجندي وسلاحه وبهائم الزارع وعمرانه (قوله أهم) هو الصحيح للمعتمد (قوله وصحجه في الروضة) هو المعتمد لأن حاجة النكاح لا تمنع وجوب الحج لكن تقدم النكاح أولى

الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضى تعين الشريك قال الزركشى والأول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه (قول الشارح ولو لحقه إلخ) هو عجز عن الركوب في الكنيسة وهى المعروفة الآن بالمحارة ولكنه قادر على الركوب في الحقة التى تكون بين جبلتين ويمكن من مؤنتها فالظاهر لزوم وتوقف الأذرعى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول المتن دون من حلتين) أى من مكة نفسها لا من الحرم بخلاف للمسافة فيمن هو من حاضرى المسجد الحرام فإنها معتبرة من الحرم رعاية للتخفيف في الوضيين (قول المتن ومؤنة) قال الجمهورى هى الكلفة تقول ما ثمة أمأته كسأته أسأله ومثلاً أمون كفلت أقول وبدخل فيها إعفاف الوالد وأجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كلما قالوا لكن قالوا أيضاً إن احتياج الشخص إلى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما إذا لم يبلغ به الحال إلى أن يجب إعفاف نفسه إن قلنا بوجوبه فإن إعفاف نفسه مقدم على إعفاف والده (قول الشارح فقد بطل الأجل) أى يموت أو غيره كما سيأتى وسواء كان الدين لله تعالى أو لأدمى (قول المتن عن مسكنه) لو احتاج للسكنى بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والإياب

الرفعى لا بد من عوده هناك (الأصح) أنه يلزمه صرف مال تجارته إليها أى إلى الزاد والراحلة بما ذكر معهما وفارق المسكن والعبد لأنها محتاج إليها في الحال وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه فلا يلحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها إلى ما ذكر في الأصح أيضاً لا يلزمه الفقيه بيع كعبه للحج في الأصح لحاجة إليها إلا أن يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع أحدهما لعدم حاجته إليها ذكره في شرح المذهب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج إلى النكاح خوفاً العت فصرف المال إلى النكاح أهم لأن الحاجة إليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الإمام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصحجه في الروضة (الثالث) من الشروط (أمن الطريق) قلنا بحسب

ما يليق به **(قلو خائف)** في طريقه **(على نفسه أو ماله مبعوا أو وعدوا أو وصديقا ولا طريق)** له **(سواء لم يجب الحج)** عليه وإن كان الرصدى يرضى بشئ يسير ويكره بذل المال لهم لأنه يخرجه من الحرم على التعرض للناس وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أو كفارا لكن إن كانوا كفارا أو أطافوا مقاماتهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاتلوا لثواب الحج والجهاد وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وإن كان أبعد من الأول إذا وجد ما يقطع به **(والأظهر وجوب ركوب البحر)** لمن لا طريق له سواء **(إن غلبت السلامة)** في ركوبه كسلوك طريق البر عند

وعليه لو مات بعد تقديم النكاح لم يكن عاصيا ويقضي من تركه وإذا لم يخف العنت فالأفضل تقديم الحج وفي هذه لو مات قبله عاصيا كذا اعتمد شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل فراجع **(قوله قلو خائف)** أى وإن اختص الخوف به على المحدث **(قوله ماله)** أى الذى يملكه للحج لا نحو مال تجارة وشرط شيخنا الرمل الأمن على ماله في الحضر لو سافر فلا يجب عليه الحج لو كان إذا سافر له لا يأمن على ما يبقى من أمواله في بلده فراجع **(قوله أو وصديقا)** وهو يفتح الرأى وفتح الصاد وإسكانها من قرب الطريق ليأخذ من المارة شيئاً نعم لو كان البازل للرصدى الإمام أو أجنى عن جميع الركب لا عن واحد بخصوصه لم يسقط الوجوب **(قوله أن يخرجوا)** وإذا خرجوا اتفقت الصفوف حرم الانصراف وما في ابن حجر وغيره محمول على غير هذه فراجع **(قوله وجوب ركوب البحر)** أى ابتداء أو دواما ولو قطع بعضه في حالة عدم الوجوب فله الرجوع إن لم يكن الباقي أقل خوفاً أو مشقة سواء استوت المسافة أم لا قال بعضهم ويقال مثل ذلك في البر **(قوله لمن لا طريق له سواء)** يحتمل أن لا طريق له أصلاً ويحتمل أن لا طريق له يأمن فيه وقول المنهج تعين بشرع بالثاني ولو كان معه مال ينال بالبحر دون البر فهل هو من التعين أو لا حرره **(قوله عند غلبة السلامة)** صريح في أن البر كالبحر بقوله فيما مر أمن الطريق أى غلبت السلامة فيها **(قوله أصبحهما لا يجب)** هو المحدث **(قوله وإذا قلنا لا يجب)** أى على مقابل الأظهر **(قوله أصبحهما التحريم)** هو المحدث **(قوله ففيها خلاف)** للمحدث أنها كالرجل فيما ذكر فيه ومثلها الخشي **(قوله وليست إلخ)** المحدث في وقت هيجانها كالبحر **(قوله أجرة البئرقة)** وهى كلمة عجيبة مرعبة ويجوز فيها إعمال الدال ووزنها مفعلة كمنطقة وعلم إن كانت أجرة مثلها فأقل **(قوله الخفارة)** بتلث الخاء المعجمة **(قوله والخلاف إلخ)** فيه اعتراض على المصنف **(قوله ويشترط)** هذا شرط رابع في ضمن الثالث وهو راجع إلى الأول إلا أن الأول في وجود ما ذكر بالفعل معه وهذا في

كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لأن عوارض البحر عسرة الدفع فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو ليجان الأمواج في بعض الأحوال لم يجب ركوبه جزماً وإن استوى الأمران فوجهان قال في الروضة أصبحهما لا يجب وإذا قلنا لا يجب استحب على الأصح إن غلبت السلامة وإن غلب الهلاك حرم وإن استويا قسى التحريم وجهان قال في الروضة أصبحهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقاً للزوم للظواهر المطلقة في الحج وعدم الزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الأحوال ولأنها عورة معرضة للاكتشاف وغيره لضيق المكان فإن لم توجه عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الأتباع العظيمة

نقطاً على النوام **(قول الشارح ما يليق به)** الضمير فيه يرجع للطريق من قول المتن أمن الطريق **(قول المتن أو وصديقا)** لو كان البازل لل الإمام لم يمنع الوجوب وأما الأجنبى فقال في المهمات القياس عدم الوجوب للمنة والرصدى يسكنون الصاد وفتحها المترقب والمراد الأمن العام فلا يلتفت إلى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكالمقدم كايته الأذرى وهو ظاهر **(قول المتن وجوب ركوب البحر)** بحث الاستوى تحريم السفر بالولد فيه للعدو واعترضه الزركشى بأن غاية ذلك التفرير وهو جائز محافظة على الأجر للولد كإلى حضارته والغزو والرضخ له **(قول الشارح في بعض الأحوال)** بقدر هذا لا يلزم غلبة الهلاك **(قول الشارح ففيها خلاف مرتب)** أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فإن لم توجه إلخ **(قول المتن وأنه يلزمه إلخ)** بحث الزركشى أن القدر اليسير الزائد على أجره المثل يتفر **(قول الشارح بفتح الموحدة وسكون المعجمة)** زاد الاستوى بالمعجمة أيضاً ونه على أنها أعجوبة مرة يقول الشارح والخلاف وجهان اعتراض على المصنف في عطفه على الأظهر ولذا لم يقدره الشارح فيما سلف **(قول المتن ضمن الخلل)** أى سواء كان غالياً أو رخيصاً .

كجبرون ونحوه في حكم البحر لأن المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم **(وأنه يلزمه أجرة البئرقة)** بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لأنها من أعاب الحج فيشرط في وجوه القدره عليها والثاني يقول هى خسرات لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للإمام وفي شرح المهذب عن جمهور العراقيين والخراسانيين إنه إذا احتاج إلى خفارة لم يجب الحج وحمله على إرادة ما يأخذه الرصدى في المراد وقد تقدم **(ويشترط)** في وجوب الحج **(وجود الماء والزاد في المواضع المتعاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان)** فإن

كان لا يوجد بها الخلو ما من أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد بها أكثر من ثمن الشغل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لأن المؤنة تعظم بمحملته لكونه في شرح المهذب ينبغي اعتبار العادة فيه كالعادة (ويشترط في المرأة) لو وجوب الحج عليها (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والأصح أنه لا يشترط وجود محرم لإحداهن) لأن الأطعمة تنقطع بجماعتين والثاني يشترط وجوده ليكمل الرجال عنهن ويعين إذا تابن أمر مثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المهذب بأو (و) الأصح (أنه يلزمها أجرة قاهرهم إذا لم يخرج إلّا بها) لأنه من أجرة سفر هافتي حديث الشيخين لا تنافر امرأة إلا مع محرم يشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على الحج ثمرة الثاني يقول من حقه الخروج معها فإن لم يخرج إلّا بأجرة لا يجب الحج عليها والمسألة مبنية على أجرة البقرة وأولى باللزوم ويظهر أن أجرة الزوج كاجرة المحرم قال في شرح المهذب الخشيش للمشكّل يشترط في حقه من المحرم ما

وجوده بشمنه في محله ولعل المراد أن له الرجوع فاقبل (قوله بأكثر من ثمن الشغل) نعم تخفف هنا الزيادة اليسيرة بخلاف ما مر في التيسيم لأن له بدلا بخلاف ما هنا (قوله وفي شرح المهذب ينبغي اعتبار العادة) وهو للمتعهد (قوله ويشترط في المرأة) ومثلها الخشيش (قوله لو وجوب الحج عليها) ويكتفى في الجواز للواجب من السفر ولو لغرم الحج امرأة أو أمتها على نفسها ويجوز لها النفل من الزوج أو مع محرم لا مع نسوة وإن كثرن كسفرها وإن قصر لغرم واجب ولو مات المحرم ونحوه بعد إحرامها لزوما الإجماع إن أسنت على نفسها وحرم عليها التحلل حينئذ<sup>(١)</sup> وإلا جاز أو قبل إحرامها لزوما الرجوع إن أسنت (قوله أو محرم) ولو مرافقا ويشترط كونه بصيرا فالأصح كالعدم قال شيخنا الرمل إلا إن كان فلطنا حاذقا فينبغي الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم لما يجمع عنها أعيان الناظرين إليها ينال ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج والمحرم عبدا ثقة والممسوح الثقة والأمرد كالمرأة (قوله نسوة) أقلهن ثنتان ولو إماء على المتعهد ولو غير بالغات حيث لم يحدق (قوله ثقات) أي إن كن غير محارم وإلا فلا (قوله إن كن أجنبيات فلا إلح) المتعهد خلافه وأن الخشيش كالمرأة في الخلوة وغيرها (قوله بلا مشقة شديدة) تقدم المراد بها وتقدم ضبط الحمل أنه يفتح للم الأول وكسر الثانية أو عكسه كما في المنهج والعياب (قوله إن وجد قائدا) وإن أحسن المشى ولو بغر الصبا (فرع) لو طن مسقطا من عدو أو غيره استصحب الغالب فإن لم يغلب شيء وجب الخروج فإن لم يخرج لظنه وجود المانع والمسقط بيان علمه تبين الوجوب كمكسه (قوله إنه شرط في وجوب الحج) هو المتعهد خلافا لابن

(قول المتن في كل مرحلة) استشكله المتأخرون فإن أريد الرعي فرمما يقرب (قول الشارح لو وجوب الحج عليها) يخرج الجواز فإنه ثابت إذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفل فيمتنع عليها وإن وجدت عددا من النسوة هذا ولكن الذي نص عليه الشافعي أن السفر الواجب يكتفى فيه بواحدة (قول المتن أو محرم) شرط العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم ظاهر كلامهم اعتباره حتى في حق العمجوز (قول الشارح فاستغنى إلح) مخالف بعضهم في هذا وقال إن معنى قوله تحرم عليه الخلوة بين أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينال ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قول الشارح في حمل) دفع لاعتراض الإسئوي بأن المتقدم في الشرط الثاني في عبارة القدرة على الرحلة يعني الحالية عن الحمل فتكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت المباشرة<sup>١</sup> والحق أن المراد بالرحلة الشرعية فلا إيراد (قول الشارح لا يجب عليه الحج بنفسه) بل يكون من النوع الثاني (قول الشارح بخلاف إلح) دفع لما عساه يقال المذكور هنا هو الذي سلف نعم المذكور هنا يكاد يكون تصريحاً

(وهو) في حقه كالمحرم في حق المرأة قال في شرح المهذب فيكون في وجوب استجاره وجهان أصحهما الوجوب (والمحجوز عليه لفسه كثير) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال إليه) لتبذره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصه له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر أن أجرة كاجرة المحرم (تقتضيها) بدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكره البغوي وغيره أنه يشترط أن يجد رفقة يخرج معهم على العادة قال المتولي فإن كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة إلى الرفقة أما إمكان السيور هو أن يبقى زمن السير في إلى الحج السير المعهود فنقل الرافعي عن الأئمة أنه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح إنما هو شرط لا استقراره في ذمته ليجب قضاءه من تركه لو مات قبل الحج وليس شرطاً لأصل الوجوب عند النزول وبكرهه ويتزله

فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تجنب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمعنى زمن السكن من فعلها وصوب في الروضة الأول وأجاب عن الصلاة بأنها إنما تجب في أول الوقت لإمكان تميمها (الوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج وجب الإحجاج عنه من تركه) كما تقتضي مدايوته فلو لم يكن له تركه استحب لوارثه أن يحج عنه فإن حج عنه بنفسه أو باستئجار سقط الحج عن الميت ولو حج عنه أجنبى جاز وإن لم يأذن له الوارث كما يقتضى دينه بغير إذن الوارث ويرأ الميت به ذكر ذلك كله في شرح المذهب

الصلاح وتعين تصوير المسألة بأن يقال إنه استطاع عند خروج أهل بلده ثم أعسر قبل عودهم كما مر لا أنه مات فعند ابن الصلاح أنه وجب ولكن لم يستقر وعند غيره لم يجب وتصوير كلامهم بغير هذا فاسد ولا يختر بقله قال البلقيني ويترتب على الخلاف الاستئجار عنه من تركه فإن قلنا وجب صح الاستئجار قطعاً وإلا ففيه قولان وأما لو مات في أثناء وقت الاستطاعة فهو كمن مات في أثناء وقت الصلاة في زمن لا يسعها وبه يبين عدم الوجوب كما مر (قوله فمن مات) أى غير مرتد وفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية (قوله ولو حج عنه أجنبى) أى فرضاً أو حجة الإسلام وإن كانت نفلاً بأن لم يستطع قبل موته جاز والطفة للأصل والأغلب وأما النقل غير هذه فلا يصح بغير إذنه سواء من الوارث أو غيره على المعتمد كما يأتي في الوصية (قوله والمعتوب) من المصوب بمعجمة وهو القطع لقطعه عن كمال الحركة وبمحملة كأنه قطع عصبه (قوله أو غيره) من كل مشقة لا محتمل ولو ممن يسكنه كان لا يقدر على الثبوت على المركب وعلى هذا يحمل ما قاله في المنهج ولا يصح استنباطه عن لزمه الحج ثم جن لأنه قد يقيم فلو استأجر عنه ولية فمات قبل إفاقته لم يجره وكذا مريض يرجى برؤه (قوله لزمه) أى على الفور إن طرأ العجز ولا كمن بلغ عاجزاً فعل التراخي وعلى كل ليس للحاكم إجباره على استنباطه إن امتنع (قوله فاضلة عن الحاجات إلخ) أى يوم الاستئجار فقط وتشرط معرفة العاقلين أعمال الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك مندوباً سقط من الأجرة ما يقابله ولو أفسد الأجير الحج وقع له ولا شيء على المستأجر وحجه بعدمه قضاء له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبقى عليه الحج إن كان في الذمة (قوله أو أجنبى مالا) نعم يجب قبوله إن كان إماماً وله حق في بيت المال ولو تبين له مال أو مطع تبين الوجوب باعتبار الإلحاق (قوله ولو بذل الولد الطاعة) ولو غير وارث أو بعيداً ولو بذل الطاعة لوالديه تغرر الأب أو الولد ويجب سؤال الولد به إن تسم منه الإيجاب أو لا تسم منه الإجابة مثله الأجنبى ويشترط في كل منهما أن يكون متوفياً به حج عن نفسه أهلاً للفرض وليس معصوباً أيضاً كذا في شرح شيخنا وغيره وشرط شيخنا كونه

بما فهم من هناك فليأتمل (قول الشارح فيجب على المستطيع في الحال) انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا يقتضى من تركه إلا إن تمكن بعد ذلك (قوله الشارح كما تقتضى منها ديونه) أشار بهذا إلى أن الحج عنه يكون قضاء لفوات الوقت وهو العمر (قول الشارح قال نعم) وجه الدلالة أنه شبه الحج بالدين وأذن له في الحج عنه والدين يجب قضاؤه أو صى به أو لا فكذا الحج ومن ثم سأل للأجنبى أن يحج عنه (قول المتن لزمه) قال الرافعي إن بلغ معصوباً كان على التراخي وإن غضب بعدما أسير فيجب الاستئجار على الفور على الصحيح وأما الإذن لبذل الطاعة فعل الفور كما جزم به في الكفاية وشرح للمذهب وقبول المال إذا أوجبهه كالأذن على ما يقتضيه كلامهم قال الأستاذ ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه أن وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويجمله على الفعل فوكل إلى دواعيته وذلك متنفذ في حق الغير فوجب المبادرة اهـ وقيد القبول بكون البذل غيراً بين الفور والتراخي (قول المتن لكن لا يشترط إلخ) لو كان عاجزاً عن كسبه ينبغي أن يحجر (قول الشارح في معنى التفسير للمعتوب) من المصوب وهو القطع لأنه قطع عن الحركة ويقال للمصوب بالصاد للهملة كأنه قطع عصبه (مفائدة) لا يشترط أن يعرف من استأجر عنه بل يكفي أن ينزى عن استأجر عنه (قول المتن الولد) أى بعد أو قرب وارثاً أو غير وارث وفي الحاد من الشاشي أنه يشترط في

الحج عن الميت ولو حج عنه أجنبى جاز وإن لم يأذن له الوارث كما يقتضى دينه بغير إذن الوارث ويرأ الميت به ذكر ذلك كله في شرح المذهب وروى مسلم عن يريدة أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال حجسني عنها وروى النسائي وغيره بإسناد جيد أن رجلاً سأل النبي ﷺ : عن الحج عن أبيه فقال أ رأيت لو كان على أبيك دين فقتضيه عنه أكان ذلك يجرى عنه قال نعم قال فأحجج عنه (والمعتوب العاجز عن الحج بنفسه) لكر أو غيره (إن وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المال لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة) فمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة المال ذهبا ولباباً فإنه إذا لم يفارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم ولو لم يجد إلا أجرة ماش وجب استئجاره في الأصح إذ لا مشقة عليه

في مشي الأجير بخلاف ما إذا حج بنفسه يشق عليه المشي وقوله العاجز إلخ صفة كاشفة في معنى التفسير للمعتوب (ولو بذل) بالمعجمة أى أعطى (ولده أو أجنبى مالا للأجرة لم يجب قوله في الأصح) لما فيه من اللنة الثقيلة والثاني يجب حصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبى وبذل الأب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبى فيه احتمالان ذكرهما الإمام أصحهما الأول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج

(وجوب قبوله) بالإذن له فيه (وكذا الأجنبي في الأصح) والمثني في ذلك ليست كالمنة في المال ألا ترى الإنسان يستتفك عن الاستعانة بمال الغر ولا يستتفك عن الاستعانة بيده في الأشغال ومقابل الأصح يفرق بأن الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره والأب والأجنبي لأن استخداهما يقتل ولو بذل الولد أو الولد الطاعة ليحج ماشيا ففى وجوب قبوله وجهان أحدهما في الرخصة لا يجب لأنه يشق عليه مشيما بخلاف

مشى الأجنبي ولو طلب

الوالد من الولد أن يحج عنه

استحب له إيجابه كما ذكره

في شرح المذهب ولو بذل

الولد الطاعة ثم أراد الرجوع

فإن كان بعد إجماعه لم يجوز

قبله جاز في الأصح وإذا كان

رجوعه الجائر قبل أن يحج

أهل بلده تبيته أنه لم يجب على

الأب وروى الشيخان عن

ابن عباس أن امرأة من خضم

قالت يا رسول الله إن فريضة

الله في الحج على عباده

أدركت أبى شيخا كبيرا لا

يستطيع أن يشهد على

الرحلة فأجعبه قال نعم

وذلك في حجة الوداع

[باب المواقيت]

للحج والعمرة زمانا

ومكانا وقت إحرام الحج

وشوال وفؤ القعدة وعشر

ليال بالأبام بينها (من ذى

الحجوة في ليلة النحر) وهي

العاشرة (وجه) إنها ليست

من وقت الطلوع ثم بدل غير

وقت انعقد عمرة على

الصحيح لأن الإحرام

شديد العلق والزوم فإذا لم

يقبل الوقت ما أحرم به

انصرف إلى ما يقبله وهو

العمرة الثانية لا يتعدى عمرة

إلى لا يتعدى حجا ولكن

يتحلل بعمل عمرة كمن

فأت حجة فعلى الأول إذا

بعمل العمرة سقطت عنه عمرة الإسلام بخلاف الثاني وسواء في الانقضاء الجاهل بالحال والعالم به والأول هو المرجح من أصح

الطريق الحاكية لقولين بما تقدم والثانية قاطعة والثالث تقول يتعدى إحرامه ميبها فإن صرفه إلى العمرة كان عمرة صحيحة ولا تحلل بعمل عمرة

(١) وهي زمان الحج .

ذكر أيضا وقد تقدم في الحديث ما يخالفه بقوله حجي عن أمك فراجعوه ومثل الطاعة فيهما ما لو طلبا منه أن يأذن لهما في أن يستأجرا من يحج عنه ولا يشترط معرفة من استأجر عنه وينوي عمن استأجر عنه (قوله بالإذن له) أي على الفور فيه وفي الأجنبي وكذا قبول المال لو وجب وأما فعل البازل فعل التراخي (قوله ماشيا) ومثله معولا على الكسب أو السؤال (قوله لا يجب) هو المتمد (قوله بخلاف مشى) (إخ) اعتمد شيخنا الرمي أن الأجنبي كالولد في عدم الوجوب في المشى (قوله ولو طلب الولد) (إخ) تقدم وجوبه في حالة (قوله قبل أن يحج) (إخ) المراد به الزمن الذي يكون فيه مستطاعا كما مر فرجوع الولد كسلف المال وتجاوز النهاية في حج النفل لمبعد وتميز ويجوز الحج بالثقة أى الكفاية ولو لأكثر من واحد كالاستحجار ويقع ما زاد عن الواحد نفلا كما في الميت وتجاوز النهاية بالجماعة نحو من حج عنى فله كذا والإذن فيها لو واحد فقط فإن أحرم عنه إثنين مرتبا بقيتا وقع عنه الأول ولا لم يقع له واحد منهما ويقع لهما ولا شيء عليه ولو نسي توقف الأمر ولو شفى المعضوب تبين بقاء الحج عليه وحج الأجير يقع لنفسه ويترمه إذا أخذ منه الأجرة (قوله خضم) هو بالخاء المعجمة المفتوحة والثالثة الساكنة والمهملة المفتوحة اسم قبيلة ولفظ الحج في الحديث بدل من فريضة .

### [ باب المواقيت ]

هي لغة الحدود والأوقات المضروب بها وفي الاصطلاح اسم للمكان أو للزمان المضروب لما يأتى (قوله ذى الحججة) (١) هي بكسر الحاء أقصم من فضها سميت بذلك لوقوع الحج فيها وأقصم في قاف القعدة الفتح وسميت بذلك للعدود عن القتال فيها (قوله وفي ليلة النحر وجه) أى مرجوح ففى من وقته فيصح الإحرام به فيها وإن لم يتمكن من الإتيان بأعماله لكن يتعقد فيه عمرة خلافا لابن عبد الحق والوجه قول ابن عبد الحق للمتأمل (قوله ولكن يتحلل) (إخ) انظر كيف هذا التحلل مع عدم الانقضاء .

المطاع عدم المال وفي نظر (قوله المتن وجوب قبوله) وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخي (قول الشارح ماشيا) (إخ) بحث بعضهم وجوب القبول إذا كان السفر قصيرا (فرع) لو بذل لوالديه معا يصره بعد ذلك لمن شاء منهما والأب أولى .

### [ باب المواقيت ]

هو في اللغة : الحد وأصله الزمان وكذا في السنوى وقال الجوهري الميقات الوقت المضروب للتعلم والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذى يحرمون منه (قول المتن وفؤ القعدة) هو بفتح القاف ويجوز الكسر والحجة بكسر الحاء ويجوز الفتح سمي الأول بذلك لقعودهم فيه عن القتال وأما تسمية الثاني فظاهر قال ابن الرفعة في قوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ أنهم أنه لا يصح الحج إلا في أشهر لأن الأشهر لا يصح حملها على الحج لكونه فعلا فلا بد من إضمار ولا يجوز فعل الحج في أشهر لأن فعله لا في أشهر ولا يجوز أن يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات كما قال الزجاج لحلوه عن الفائدة فتعين أن يكون التقدير وقت الإحرام بالحج أشهر معلومات فظهر الفائدة حيث (قول المتن وفي ليلة النحر وجه) قال الرافعي يجوز أن يكون قاله هو القتال بعدم صحة الوقوف فيها (قول الشارح إنها ليست من وقته) تبعا ليوهمها (قول الشارح لأن الإحرام لا) (إخ) على أيضا بأنه إذا بطل قصد الحج بقى مطاق الإحرام والعمرة تتعقد بذلك كما في حالة الإطلاق ولو أحرم بالظهور قبل الوقت عمدًا لا يتعدى نفلا لأن الجمع لا بدغي من التعيين (قول الشارح الحاكية لقولين) يرجح

(قوله وجميع السنة إلخ) وصرف الزم فيها أفضل من صرف مثله في الطواف وقد اعتمر عليه السلام أربعاً كلهن في ذى القعدة إلا التي في عام حجته إحداها في السنة السادسة وهي التي صد عنها من الحديبية وثانها عمرة القضاء في العام بعده وثالثها عمرة في السنة العاشرة مع حجته ورابعها عمرة في السنة العاشرة أيضاً من الجمرات حين قسم غنم الطائف بعد فتح مكة (قوله لإحرام العمرة) قال البندنجي ولدوامها فلا يجب عليه التحلل منها وتوقف فيه الأذرعى وأوجب التحلل (فروع) منع المزمى من جواز أكثر من عمره في السنة كالحج وهو مروج (قوله كالعكاف بمعنى) المراد به من بقى عليه بعض أعمال الحج ولو لم يكن بمنى أو سقط عنه المبيت بها قوله لمعجزة أى شرعاً وتصح بمن نقر النفر الأول ومن غير المتلبس بالحج إلى أشهره (قوله نفس مكة) أى جميعها نعم الأفضل أن يصل ركعتين في المسجد ثم يذهب إلى بيته فيحرم منه ثم يعود للمسجد لطواف الوداع (قوله وقيل كل الحرم) فيزيد على ما قبله بمن مسكنه خارج مكة (قوله ذو الحليفة) سميت بذلك لوجود الثبات المعروف بذلك فيها وهي المعروفة الآن بأبيار على رضى الله عنه زعم العامة أنه قاتل الجن فيها وهي أبعد المواقيت عن مكة على ثلاثة أميال من المدينة الشريفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة (قوله ومن الشام) وهو طولاً من الرمث إلى القرات على الصحيح وقيل إلى البلس وعرضاً من جبل الطى إلى بحر الروم ولنظفه مذكر وسمى بذلك لما قيل إنه كالشامة في الأرض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجلال السيوطي وهو المرجح وقيل لأنه منسوب إلى سام بن نوح لما قيل إنه الذى أنشأه وأبدلت فيه الهمة بمعجزة وقيل غير ذلك وهذا كان في الزمن الأول (قوله ومصر) سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح وقال ابن حجر سميت مصر لأنها حد بين الشرق والمغرب والمصر لغة : الحد وبها يمكن للمدينة فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح وللفظها ذكر ويؤتى ويصرف ولا يصرف وهي طولاً من بلة إلى برقة بجانب البحر الرومى من جنوبه ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضاً من مدينة أسوان وما حاذها من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما حاذها من مسافة النيل في البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من

فهذه من مقابل الصحيح أيضاً وعبر به دون المذهب إشارة إلى ضعف الخلاف (وجميع السنة وقت لإحرام العمرة) وقد يمتنع الإحرام بها لعرض كالعكاف بمعنى للمبيت والرمى لا ينقذ إحرامه بها لمعجزة عن التشاغل بعملها (والمواقيت المكاتى للحج في حق من بمكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة) للحديث الآتي (وقيل كل الحرم) لاستواء مكة وما رايها من الحرم في الحرمة وقوله للحج يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن إلى أدنى الخل كالو فرد العمرة (وأما غيره فمبيلات المتوجه من المدينة ذو الحليفة ومن الشام ومصر

لقوله من أصح الطرق (قول الشارح فهذه من مقابل الصحيح) دفع لا اعتراض الإنسوى بأن هنا طريقة قاطعة بعدم انعقاد عمرة فاختلاف قوى ضميمه بالصحيح معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالمذهب أيضاً (قول المتن لإحرام العمرة) أى ولأدائها (فروع) ذهب المزمى إلى أن العمرة لا تجوز في العام إلا مرة واحدة (فروع) قال البندنجي يجوز أن يستمر على إحرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء قال الأذرعى وفي النفس منه شيء (قول الشارح كالعكاف بمعنى) أى وإن كان بعد التحللين ومن هنا أخذ أنه لا يجوز حجتان في عام واحد بأى بدع بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويحرم من مكة ويعود إلى الموقف قبل الفجر وقد حكى الإجماع على ذلك لكن التحليل بالاستغسال في المسألة الأولى ضعيف لأنه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها إلا بعد النفر من منى أو في وقت من تلك الأيام غير مشتغل فيه بمبيت ولا رمى ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من ترك منى والرمى وخرج منها يجوز له الإحرام بالعمرة وبحث الزركشى عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع إن جعلناه من التماسك (قول المتن نفس مكة) في الصحيحين عن جابر أنهم في حجة الوداع أحرموا بالأبطح متوجهين إلى منى وذلك يقتضى أن يراد بمكة جميع الحرم واختاره المذهب الطبرى خلاف ما عليه الأصحاب (قول المتن المتوجه) عبر به ليشمل أهلها وغيرهم (قوله المتن ومصر) أورد البارزى أنه ينبغي أن يحرم المصرى من بدر لأنه ميثاق أهلها كأن الشامي يحرم من ذى الحليفة ولا يصير للحجفة قلت فيه نظر فإن الحجفة ونحوها قال الشارع فيها إنها لأهلها والمبار بها ولا كذلك من دون الميثاق كبدر فإنه لم يقل فيها ذلك ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الإشكال من أصله حيث قال إن أهل بدر ميثاقهم للحجفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح الحجفة



والمغرب الجحفة ومن تهامة اليمن يعلمون من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن من المشرق العراق وغيره ذات عرق) روى الشيخان عن ابن عباس

قال وقت رسول الله ﷺ

لأهل المدينة ذا الحليفة

ولأهل الشام الجحفة

ولأهل نجد قرنا ولأهل

اليمن يلمس وقال : « هن

من ولن أتى عليهن من غير

أهلهن ممن أراد الحج

والعمرة فمن كان دون

ذلك فمن حيث أنشأ

حتى أهل مكة من مكة »

وروى الشافعي في الأم

عن عائشة أن رسول الله

ﷺ : « وقت لأهل

المدينة ذا الحليفة ولأهل

الشام ومصر والمغرب

الجحفة » [ وروى أبو

داود والنسائي ] وكذا

الدارقطني بإسناد

صحيح كما قاله في شرح

المهذب عن عائشة أن

النبي ﷺ : وقت لأهل

الصراق ذات عرق

(والأفضل أن يحرم من

أول الميقات) وهو

الطرف الأبعد من مكة

ليقطع الباقى محرماً (ويجوز

من أخره) لوقوع الاسم

عليه (ومن سلك طريقاً

يتنى إلى ميقات) ما ذكر

(فإن حاذى) بإجماع

الدال (مقياتاً) منها أى

سامته بمنه أو بسره (أحرم

من محاذاته) سواء كان في

البر أم في البحر (أو)

حاذى (مقياتين) منها بأن

ثلاثين يوماً ويكتفيها في العرض جبلان للقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها (وقوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه إقليم الأندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر وأقصاه جزائر الخلبات الستة ومسيرها نحو مائتي فرسخ (وقوله الجحفة<sup>(١)</sup>) ويقال لها مبيعة بوزن مرمة أو مغيثة وهي المعروفة الآن بربيع وسميت بذلك لأن السيل أجفها أى ذهب بها وكانت قرية كبيرة وهي على ستة مراحل من مكة (وقوله اليمن) وهو من الإقليم الثاني ومسافته طولاً فيما بين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل وعرضه فيما بين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهند (وقوله يلمس) أصله ألمس ويقال له يرمم براعين بدل اللامين فقلت المزمة باء وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (وقوله قرن) هو يسكون الراء غلط من حركها ويقال قرن الثعالب وقرن المنازل وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة أيضاً وأما قرن يفتح الراء فاسم قبيلة ينسب إليها أوس القرني رضي الله عنه (وقوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء قرية مشرفة على وادي العقين وهي على مرحلتين من مكة أيضاً (وقوله وقت رسول الله ﷺ) أى في عام حجة كما قاله الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وفي الحديث الثاني زيادة على الأول بل ذكر مصر والمغرب (وقوله وقال هن) أى المواقيت فمن أى اللواحي أى لأهلن ولن أتى أى من ولو منفردا عليهن أى المواقيت من غير أهلن أى أهل المواقيت المذكورين ممن أراد راجع لم على الظاهر والأولى رجوعه لأهل أيضاً لأنه المقصود الحج والعمرة أى معاً أو منفردين فالأول بمعنى أو مائة خلو (وقوله لأهل العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والأحجار ولقظه مذكر على المشهور وسيأتي مقداره في الجزية ويدخل ما انضم إليهم من الحديث الأول (فاضة) أصل نجد اسم للمكان المرتفع وتهامة اسم للمكان المنخفض ويقال له الغور أيضاً والحجاز واليمن مشتعلان على نجد وتهامة وحيث أطلق نجد فهو نجد الحجاز وسمى بالحجاز لأنه حاجر بين اليمن والشام وفيه نظر لما يأتي أو بين تهامة ونجد أو لا احتجازاً بالجبال والصخور وهو اسم لمكة والمدينة ومخاليهما وهو من اليمن كما في الحديث وقيل المدينة نجد وقيل تهامة وقيل نصفها نجد ، ونصفها تهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيه وبينهما عرض البحر فقط ومسيره نحو شهر وأوله مدينة أيلة المعروفة بالبقية من منازل الحج المصري ومنها من شامة مدينة سدوم من قرى قوم لوط ومن غربيه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هي طولاً من أقصى عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة على ساحل البحر إلى أطراف الشام وسميت جزيرة لأنها أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس (وقوله من أول الميقات) نعم إن كان في الميقات مسجد فالأفضل الإحرام منه (وقوله أحرم من محاذاته) ولو بالاجتihad ويقال غير (وقوله من محاذاتهما) للراد من محاذة أول من حاذاه منهما وإن كان الآخر أقرب إليه سواء حاذاه أيضاً أم لا خلافاً لما في شرح المنيع (وقوله سواء تساوبا (إخ)

(قول المتن والمغرب الجحفة) قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضاً إحرام المصرى الآن من رابع سابق على الميقات لأن الجحفة بعده ما على مكة (وقوله الشارح وهو الطرف الأبعد (إخ) قال الاستوى مثله من أراد الإحرام من قرته الأفضل أن يحرم من طرفها الأبعد (قول الشارح بمنة أو بسرة) أى لجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال الاستوى رحمه الله (قول الشارح بأن كان طريقه بينهما) خرج ما لو كانا في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الاستوى سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معا في جهة واحدة (قول المتن بعدهما من مكة) قال الاستوى وهو الذي يحاذيه قبل محاذة الآخر قال أما لو حاذاهما معا فإنه يحرم من موضع المحاذة قال الرافعي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد إلى مكة لانحراف الطريق لكن هل ينسب الإحرام حيث إلى الأبعد أم إلى الأقرب وجهان حكاهما الإمام قال وتظهر قائلتهما فيما إذا جاوز الميقات بغير إحرام وأراد العود لدفع الإساءة ولم يعرف موضع المحاذة هل يرجع إلى الأطول أو الأقصر

كان طريقه بينهما (فالأصح أنه يحرم من محاذة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فإن تساوبا في المسافة إلى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساوبا

في المسافة إلى طريقه أم تغافتا ومسألة الخلاف مفروضة كأصلها فيما إذا تساوى في المسافة إلى طريقه وفيهما لو تفاوتت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب إليه أو إلى مكة وجهان أصحهما الأول (وإن لم يحاذ) ميقاتا (أحرم على مرحلتين من مكة) إذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه) من قرية أو حلة لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتا غير مريد نسكا ثم أراد فميقاته موضعه) لما ذكر في الحديث أيضا (وإن بلغه من مريدا) نسكا (لم تجز مجاوزته بغير إحرام) قال في شرح المذهب بالإجماع (لأن فعل لزومه العود) إليه (ليحرم منه إلا إذا) كان له عند كان (ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا) أو خاف

هو المعتمد (قوله ومسألة الخلاف إلخ) فيحمل عليها ما في كلام المصنف (قوله أصحهما الأول) هو المعتمد فلو كان الأقرب إليه هو الأبعد من مكة أحرم من مجازته بلا خلاف (قوله وإن لم يحاذ ميقاتا) كالجانب من سواكن في البحر إلى جدة فإنه لا يحاذي ميقات رابغ ولا يلملم إلا في دون مرحلتين (قوله فميقاته مسكنه) أي إن لم يكن أمامه ميقات ولا أكاهل بدر والصفراء فميقاتهم الجحفة لأنها أمامهم وذو الحليفة قبلهم (قوله ثم أراد) وتتصرف إرادته الحج بإرادة زيارة أهل أو تجارة (قوله وإن بلغه) أي وهو مكلف حر ولو كافرا ثم أسلم لا يجنون وعيد وصبي وإن كملوا قبل الوقوف (قوله مريدا نسكا) أي في عامه في الحج ومطلقا في العمرة على المعتمد وهو المراد بقوله إلا أني إذا أحرم إلخ والمراد بالمجازة المجاورة إلى جهة إلى مكة، فلو جاوزته أو يسره وأحرم من مثل مسافته فلا دم (تقريبه) سيأتي أنه يكره إحرام الجنب ونحو الحائض فهل يعذر في مجاوزته بلا إحرام هنا راجعه (قوله وإن أحرم) ليس قيدا من حيث الحكم بسقوط

الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المذهب أو كان به مرض شاق فإنه لا يلزمه العود (فإن لم يعد) للعذر أو غيره (لزومه دم) إذا أحرم لإساعته بترك الإحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فلهيرك دما رواه مالك وإن عاد وأحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان داخل مكة أو لا وقال الإمام والغزالي إن كان دخلها فعليه دم وقيل إن عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وإن أحرم ثم عاد) إلى الميقات (فالأصح أنه إن عاد) إليه (قبل تلبسه بنسك سقط) الدم عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما وأداء المناسك بعده (وإلا) أي وإن عاد بعد تلبسه بنسك (فسا) يسقط الدم لتأدي

(قول الشارح أو إلى مكة) ظاهره أن الوجه الثاني يعتبر القرب إلى مكة وفيه فالظاهر والله أعلم أن المراد القرب والبدن من مكة أي فيكون المعتبر الأبعد من مكة ليلا ثم ما سلف نظيره (قول المتن أحرم على مرحلتين) قال ابن الرفعة هذا الحكم من تخرج الإمام رحمه الله (قول الشارح لما ذكر في الحديث أيضا) مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك من أراد الحج والعمرة (قول الشارح إليه) أو إلى مثل مسافته من ميقات آخر (قول المتن ليحرم) يبره أنه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مرادا (قول الشارح إذا أحرم) أي بالهيج في تلك السنة أو بالعمرة مطلقا (قوله وأداء المناسك بعده) وهو احتراز عن المسألة الآتية (قول الشارح إطلاق الغزالي) دفع ما اعترض به الإنسانى من أن مقابل الأصح فيما لو عاد بعد التلبس بنسك ما قيل إنه لا يضر التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر إطلاق المصنف اهـ وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الأصحاب بمحاكاة ما اقتضاه إطلاق الغزالي (قول الشارح عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميقات أو جاعلا به لأن المقيم بأى ذلك إذ هو فيمن بلغ الميقات مريدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار نظر (قول المتن من دويرة أهله) قال الإنسانى لك أن تقول كيف راعى الرافعي طول الإحرام هنا لم يراع فيه من أراد الإحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على أن الخروج إلى التمتع أفضل من الحديبية (قول الشارح لأنه أكثر عملا) وأيضا فقد فسر عمر وعلى رضي الله عنهما الإتمام في الآية بذلك (قول المتن قلت الميقات أظهر) قال ابن الرفعة قد علمت بما ذكره أن تقديم الإحرام على الميقات للمكان سائغ ولا كذلك الزمان والفرق أن المكانى مبنى على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزمانى أهـ أقول ولأن تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الأوقات المكروهة دون الأماكن المكروهة (فروع) لو نذر الإحرام من دويرة أهله اعتقد نذره كما لو نذر الحج ماشيا (قول الشارح إنه عليه السلام) بدل

النسك بإحرام ناقص وسواء كان النسك ركنا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الأصح، إطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكد الإساءة بإنشاء الإحرام من غير موضعه قال الإمام وإن طالبت المسافة فأولى بأن لا يسقط وإن دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل للمذهب ولا فرق في لزوم الدم للمجاوز بين أن يكون عالما بالحكم ذكره أنه أو ناسيا أو جاعلا به ولا يمت على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من دويرة أهله) لأنه أكثر عملا (وأي قول) الأفضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للأحاديث الصحيحة والله أعلم) أنه عليه السلام أحرم بمجته وبعمره للحديبية من ذى الحليفة روى الأول الشيخان من رواية

جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (ومقات العمر قلن هو خارج الحرم بمقات الحاج) لقوله في الحديث السابق من أراد الحج والعمره (ومن بالحرم ميزان مدها حرو وجلى أدنى الحل ولو بخطوة) من أى جهة شافى حرمها لأنه <sup>مكة</sup> أرسل عائشة بعد مضى بالحج إلى التعميم فاعتبرت منه رواه الشيخان

والتعيم أقرب أطراف الحل إلى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أربعة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأه) عن عمرته (في الأظهر وعليه دم) لترك الإحرام من المقات والثاني لا يجزئ لأن العمرة أحد التوسكين فيشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كالخروج لأدبته من الوقت يعرفه وهي من الحل (فلو خرج) على الأول (إلى الحل بعد إحرامه) قطع (سقط الدم على الذهب) والثاني نخرجه على الخلاف في عود من جاوز المقات إليه حرما وقرن الأول بأن المجاوز متى غلبت الحرام من مكة فإنه شبيه بمن أحرم قبل المقات (وأفضل بقاع الحل) للإحرام بالعمرة (الجهرات ثم التعميم ثم الحديبية) لأنه <sup>مكة</sup> أحرم بها من الجهرات [رواه الشيخان] وأمر عائشة بالاعتبار من التعميم كما تقدم وبعد إحرامها بآذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول إليها من الحديبية فصد المشركون عنها تقدم الشافعي ما فعله ثم أمر به

الدم فيجب عليه العود ولو قبل الإحرام وسقط الدم عنه (قوله ومن بالحرم) أى وأراد الإحرام بالعمرة فقط فإن أراد القرآن فمن مسكنه أو من مكة (قوله ولو بخطوة) ولو برجل اعتمد عليها فقط (تضييه) علم ما ذكر أن تقديم الإحرام على مقاته المكاني جائز بخلافه في الرماني لأن تعلق العبادة بالزمان أشد كما في بطلان الصلاة في الأوقات المكروهة دون الأماكن المكروهة وأيضا المقات المكاني مختلف بالنواحي (قوله الجهرات) بإسكان العين وتخفيف الراء على الألفح سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمر منها ثلثة نبي عليهم الصلاة والسلام وسيد ذكر مسافتها في حدود الحرم أنها تسعة أميال وفي شرح شيخنا وغيره كالشارح فيما يأتي أنها على ستة فراسخ من مكة وهو غير مستقيم فراجع (قوله ثم التعميم) سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم وفي واد يقال له نعمان وسيد ذكر مسافته ثلثة أميال (قوله الحديبية) بتخفيف الياء اسم على عند البئر المعروفة بعين شمس وسيد ذكر عليها (قوله بالدخول إليها) لما صدده الكفار في السنة السادسة من الهجرة بعد إحرامه بآذى الحليفة بالعمرة فما قيل إنه منها مردود وهم بذلك مع تمكنه من الدخول من غيره المساوي له من حيث إنه من بقاع الحرم دليل على أفضليته على غيره فتأمل (قوله على ستة فراسخ) ظاهر كلامه رجوعه للجهرات والحديبية وهو في الأول مخالف لما قالوه في تحديد الحرم لأنها آخر موضوه بأنه تسعة أميال وفي الثاني مخالف للمشاهد فهو غير مستقيم فيما وفي شرح شيخنا الرمي أن الحديبية على ثلثة فراسخ من مكة وهذا هو المعروف للمشاهد وبعضها من الحل وبعضها من الحرم كما مر (قوله بين طريق حدة) بالحاء المهملة المكسورة وقيل بالجيء من معطف عن الطريق (قوله وطريق المدينة) على فرسخ من مكة وهو خارج الحرم (قوله وفيه مساجد عائشة) وزجه <sup>مكة</sup> نسب إليها إحرامها بالعمرة منه بأمره <sup>مكة</sup>.

### [باب الإحرام]

سمى بذلك لأنه لدخول الحرم ولو لأنه يحرم به ما كان حلالاً قبله (قوله للدخول في التل) أى لا بمعنى التية

(قول المتن ومن بالحرم) تعبيره بمن في هذا في الذي قبله يفيد أنه لا فرق في هذا بين المكي وغيره وهو كذلك (قول المتن ولو بخطوة) لو أراد أن يحرم قار ناسا على ذلك من مكة على الأصح كإسلاف صدر الباب (فروع) لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارج جتو حدها جاز الإحرام بالعمرة فيما يظهر (قول المتن سقط الدم) قال الإسوي بمعنى لم يجب قال وحديث أو جينا الدم لم يميز فعل ذلك بل يجب الخروج قبل الإحرام وإن لم توجه جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيته في المجموع للمحامل والتحرير للحرجاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستيجاب اهـ (قول المتن الجهرات) قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجهرات ثلثة نبي عليهم الصلاة والسلام (قول المتن ثم التعميم) سمي بذلك لأن على يمينه جبل يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نعمان (قول الشارح لأنه <sup>مكة</sup> إغ) اشتكل بأن هذا إذا تعارض قولوه فعله علم المتأخر كان ناسخا للمقدم فكيف تقدم الجهرات على التعميم وقد يجب بأنه إنما بالتعميم لضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب بشكل عليه أفضلية التعميم على الحديبية (قوله الشارح الحديبية على ستة فراسخ) إغ قال الرافعي وقد ظهر بهذا أن التفضيل ليس لبعد المسافة وقصرها اهـ أقول من ثم اشتكل الإسوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دورة أهله (باب الإحرام إلى)

(قول الشارح أى للدخول في التل) كذا نقله النووي رحمه الله عن الأزهرى واقتصر عليه ويطلق أيضا على

ما هم بهو الجهرات والحديبية على ستة فراسخ من مكة والأولى بطرف الطائف والثانية بين طريق جدوة وطريق المدينة والتعميم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة .

### [باب الإحرام]

أى الدخول في التل (يقصد معينا بأن ينوي حجا أو عمرة أو كليهما ومطلقا بأن لا يزيد) في التية (على نفس الإحرام) روى مسلم عن عائشة

قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال : « من أراد منكم أن يبل بحج وعمرة فليقبل ومن أراد أن يبل بحج وعمرة فليقبل » وروى الشافعي رضي الله عنه أنه ﷺ خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجمل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجمل حجا (والتعين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وي قول الإطلاق) أفضل ليمتكن من صرفه إلى ما لا يخاف فواته (فإن أحرم مطلقا)

لأنها من الأركان وستأتي ولا بد منها لهذا الدخول فلا يجوز بدونها (قوله بأن يوي حجا) وكذا نصف حج أو حجتين (قوله أو عمرة) وكذا نصف عمرة أو عترتين (قوله أو كليهما) صوره بعضهم بتقديم العمرة على الحج لأنه إذا قدم فيه الحج اشتمت العمرة لأنها لا تدخل عليه ورده بعضهم بأن هذه صيغة واحدة متعلقة ببعضها فلا يتم المراد إلا بتأنيدهما خصوصا وهو قاصدها فيها<sup>(١)</sup> (قوله بأن لا يزيد) أي ما ذكر قلوزاد كونه متعلقا أو نذرا أو قيده بزم من كيوم أو غير ذلك لغاوا انصرف لما عليه وعلم أنه لا يحتاج لنية فرض أيضا وفارق الصلاة بانصرافه هنا قهره وإن ذكر غيره ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فأبهما عنه كان فاسدا (قوله وروى الشافعي إجماع) هذا دليل الإطلاق فعني مهلين محرمين وإن يجمل بمعنى يصرف وهذا من حيث الأكمل لما سيأتي وهذا لا يعارض ما في الحديث السابق لأنه فيه قد خبرهم قبل إحرامهم فيما يفعلونه لذا أحرموا الكلب عند إحرامهم أطلقوا فتأمل الواقع من أحرم كإحرام النبي ﷺ : إلهام ويعلم منه جواز الإطلاق (قوله إلى ما شاء من التمكن) أي للعمرة مطلقا وللحج وإن لم يفت والتعين صرفه للعمرة كقوله الرواي وأعمده شيخنا الرمي وشيخنا الزبدي (قوله ولا يجوز العمل) كالطواف والوقوف فله صرفه بعده للعمرة ولا يتعين به الحج نعم نقل في المهمات عن شرح المذهب عن صاحب البيان والحضرمي أنه لو صرفه للحج بعد الطواف انصرف الطواف للتقدم قال بعضهم وقاسه أنه لو صرفه له بعد السعي أو الوقوف انصرف لهما وصريح كلامهم بخلافه والوجه الفرق بين الطواف وغيره فراجع (قوله قبل النية) أي قبل الصرف إذ النية تقدمت (قوله فلا يصح انعقاده عمرة) عبر هنا بالأصح لأن الانعقاد لا خلاف فيه وعبر فيما مر بالصحيح لأنه في الانعقاد وعدمه فلا مخالفة فتأمل (قوله كإحرام زيد) قلوا قال كإحرام زيد وعمرو فهو مثلهما إن اتفقا وقارن إن اختلفا وصح إحرامهما وتابع للصحيح منهما ومطلق إن فسد إحرامهما كما يأتي (قوله فلم يكن محرما) أي أن كان زيد محرما انعقد إحرامه ولو قال إن أجم زيد أحرمت لم ينقد وإن كان زيد محرما كإحرامه ولو قال إذا جاء رأس الشهر أحرمت وقال بعضهم ينبغي انعقاده إذا علم بإحرام زيد وتكون « إن » بمعنى « إذا » بل يجوز أن يقال بانعقاد إحرامه وإن لم يعلم (قوله كإحرامه) ويجب سؤاله إذا لم يعلم به بإخباره ولو فاسقا ويعمل بالثاني من خبره إن تعدد ما لم يظهر نعت فلو أخبر بحج بعد إخباره بعمرة بعد الفوات وجب القضاء وأراق دما ولا يرجع به على زيد لأن حجه له ولا نظر لتخيره ولا يأتينا الاجتهاد لأنه متلبس بالمعادة كالشك في عدد الركنات فإنه ابن الرفعة وفيه نظر فراجع إجماعا لمن

نية الدخول في ذلك ووجه التسمية ظاهر (قول الشارح وروى الشافعي إجماع) هو دليل الإطلاق السابق في المتن واستدل أيضا بحديث أبي موسى على : لبيت بإهلال النبي ﷺ قال بعضهم كذا استدلال الإمام وخالفه العلماء لأن الذي في حديثهما إيهام لا إطلاق قال السبكي إذا إيهام جاز الإطلاق (قول الشارح فأمر إجماع) انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمرون بالدوام على ما عتوا أو أفسدوا ضم شيء إليه (قول المتن فلا يصرفه إلى الحج في أشهره) قبل يشكل على تعليق العبد الطائفة الثالثة ثم يفتى (فرع) إذا قلنا بالجواز كان الإحرام حاصلا وقت الصرف للحج لا في وقته (قول الشارح طيف بالبيت) قد

أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من التمكن أو إليها ثم اشغل بالأعمال ولا يجزئ العمل قبل النية وإن أطلق في غير أشهره فلا يصح انعقاده عمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره والثاني ينقد مبهما فله صرفه إلى عمرة وبعد دخول الأشهر إلى حج أو فإن صرفه إلى الحج قبل الأشهر كان كالأحرام بالحج قبل أشهره فيعتقد عمرة على الصحيح كالتقدم (وله أن يحرم كإحرام زيد) روى الشيخان عن أبي موسى أنه ﷺ قال له : « لم أهلك قلت لبيت بإهلال كإهلال النبي ﷺ : قال فقد أحسنت طيف بالبيت وبالصفا والمروة وأحل (فإن لم يكن زيد محرما انعقد إحرامه مطلقا) ولنت الإضافة إلى زيد (وقيل إن علم عدم إحرام زيد لم

ينعقد) إحرامه كإحرامه كإحرامه إن كان حجا فحج وإن كان عمرة فعمرة وإن كان قرنا فقران وإن كان مطلقا فمطلق ويتخير كإحرام زيد محرما انعقد إحرامه كإحرامه إن كان حجا فحج وإن كان عمرة فعمرة وإن كان قرنا فقران وإن كان مطلقا فمطلق ويتخير كإحرام زيد

جهة النية كما يأتي (قوله ولا يلزمه إلخ) أى وإن قصد التشبيه به الآن أو فيما يأتي أو هما (قوله مطلقاً) أى إن لم يقصد التشبيه به الآن ولا يلزمه ما فيه زيد (قوله فاصداً) بأن أحرم بالعمرة وأفسدها بالجماع ثم أدخل الحج عليها فإنه يدخل فاسداً ولا يتصور فساده حال النية بغض هذه الصورة لأنه لا يتعد إحرامه حالة الجماع كما في الروضة فلا يلزم المضي فيه ويتعد إحرامه حالة الشرع (قوله يجعل هذا نفسه) قال في المنهج كالمو شك في إحرام نفسه أى ولا يجوز له الاجتهاد على الجديد لما مر وبذلك فارق الصلاة والأواني والقبلة ولأن عدم الاجتهاد هنا لا يؤدي إلى فعل محظور بخلاف غيره لأدائه إلى الصلاة لغیر القبلة أو بنجس ولو شك في إحرام نفسه بعد رفعه من الأعمال ففيه تفصيل يعلم من مراجعة كلام الرافعي (قوله بأن ينوي القرآن) أى أو الحج وحده ولا يأتي الاجتهاد هنا قطعاً لعدم الأمانة على نية الغير ولا يجوز له العمل قبل هذه النية فلا يبرأ من الحج ولا من العمرة ويحصل له التحلل بعمل العمرة نعم لو نوى القرآن أو الحج بعد ذلك وأدرك الوقوف وأعاد العمل برىء من الحج كما يأتي ويلزمه لأنه إما متمتع أو حائض قبل وقته ولا يعينه عن جهة بل يوقعه عن الواجب عليه ولو لم يتم أعمال العمرة ونوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال لم يبرأ من الحج ولا من العمرة لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف وقد يكون متمتراً كلما قيل والوجه خلافه بأن يأتي فيه كالذي قبله لأن الأعمال ليست من عمل العمرة كما مر (قوله أعمال المسكين) وهى أعمال الحج وحده كما يأتي (قوله ليتحقق إلخ) ولا يبرأ من العمرة لاحتمال تقدم الحج عليها أى ويرأى من الحج كما قاله في العباب ولا دم عليه لعدم تحقق القرآن ولكنه يستحب .

**(فصل في كيفية الإحرام بالحج أو بالعمرة أو بهما)** (قوله المحرم) أى من يريد الإحرام (١)  
 (قوله فيقول) أى حالة كونه مستقبلاً للقبلة ندبا بقلبه وجوباً ولسانه ندبا بنوى الحج مثلاً وأحرمت به تفسير لنوى أو تأكيده ليلك إلخ أى عقب النية ندبا كما يندب التلفظ بما نواه في التلبية الأولى فقط برفع صوت بحيث

سلف أن النبي ﷺ أحرم مطلقاً وخرج ينتظر القضاء فيقول لأبي موسى إنه أهل كإهلاله ﷺ يقتضى الانعقاد بهما ولو صرف النبي ﷺ إحرامه إلى الحج بعد ذلك فلا ينافي ذلك أمره لأبي موسى بأعمال العمرة أما إن قلنا إنه ﷺ كان محرماً بحج كما هو المرجح عندنا فيكون أمره لأبي موسى من باب الفسخ إلى العمرة خصوصية له ولأمثاله في ذلك العام (قول المتن فإن تعلقوا إلخ) قال ابن الرضا ولا يحسن هنا الاجتهاد لأنه مثلب بالمعادة كما شك في عدد الركعات ثم لو قلنا يتحرى فلم يظهر له شيء جعل نفسه قارناً (قول الشارح ليتحقق الخروج) يريد أنه يبرأ من الحج دون العمرة لأنه إذا كان ذلك قبل الإتيان بالأعمال مثلاً فإن كان محرماً بالحج لم يضر تجديده النية وإدخال العمرة عليه لا يقدح وإن كان محرماً بالعمرة فإدخال الحج عليها جائز بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرماً بالحج وإن كان قد وقف ولم يطف فإذا نوى القرآن ثم عاد ووقف ثانياً أجزاء الحج دون العمرة وإن طاف ثم شك فأنعم عمرة ثم أحرم بالحج برىء منه فقط أيضاً ولو لم يتم أعمال العمرة ولكن نوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال فلا يبرأ عن شيء لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز أن يكون متمتراً وإن كان الطواف والوقوف وأحرمت بحج أو قرآن لم يبرأ من شيء فإن لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برىء منه وعليه دم وإن أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برىء منه ولا دم .

**(فصل المحرم ينوي إلخ)** (قول المتن فإن لبي بلانية لم يتعد إحرامه) وقيل في قول يتعد وعليه إذا

أطلق التلبية انعقد مطلقاً وخص الإمام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يخط بياله قصد الإحرام أم أن ذكرها حاكياً أو معلماً أو قصد ما سوى الإحرام لا يمكن محرماً (قول الشارح والثاني إلخ) انظر هل يشترط عليه اقتران النية بلفظ

ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد وإن عين زيد قبل إحرامه انعقد إحرامه مطلقاً وقيل معينا وإن كان إحرام زيد فاسداً انعقد لهذا مطلقاً وقيل لا يتعدله (فإن تعلقوا معرفة إحرامه بجهته) أو جونه أو غيبته كما في الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارناً) بأن ينوي القرآن . (وعمل أعمال المسكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه .

**(فصل المحرم)** أى يريد الإحرام (وينوي) أى الدخول إلى الحج أو العمرة أو فيها ويستحب أن يتلفظ بما نواه (ويلى) فيقول بقلبه ولسانه نسيت الحج وأحرمت به لله تعالى ليلك اللهم إلخ (فإن لبي بلانية لم يتعد إحرامه وإن نوى ولم يلب انعقد) إحرامه (على الصحيح) والثاني لا يتعد لإطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الإحرام ولا يجب التعرض للفرضية جزماً ذكره في شرح المذهب في باب صفة

الصلاة (ويسن الغسل للإحرام) لأنه عليه السلام: «احتصل لإحرامه» [رواه الترمذي] وحسنه وسواء في ذلك الإحرام بمح أم بعمرة أم بهما ذكره في شرح المذهب (فإن عجز عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (يجب) لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فمن مندوب أول (و) الغسل (للدخول مكة) لأنه عليه السلام: «فعله بذي طوى» [رواه الشيخان] وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان حرا أم بمح أم عمره أم قران (و) للوقوف بعرفة عشة (ويؤداه غداة النحر وفي أيام التشريق) الثلاثة (للمحرم) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فمن الغسل لها قطعاً للروائح الكريهة وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرها وروى مسلم

أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بذي الحليفة فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتبعل وللإمام نظر في نية الحائض وانفساء قال الرافعي والظاهر أنها يتويان لأنها يقيمان مسنوناً ولا يسن الغسل لرمي جرة العقبة أكفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغیر الإحرام تيمم أيضاً وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجه أن من عجز عن غسلها لا يتيمم بأى هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التطهير وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للإحرام بمحلق العانة وتنف الإبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في

التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل أن لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير في الصلاة (قول المن ويسن الغسل (إخ) ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكز على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهي مقصود فإنه لم يرد نهي هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب صبح الأمر به فصداً كره تركه أهـ واغتسل الشافعي للإحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فإن له تأثيراً في جلاء القلوب وإن ذهب حزن الغفلة يترك ذلك أرباب القلوب الصافية (قول المن فإن عجز (إخ) لو أخره إلى بعد كل أو لم يعم هذا سائر الأغسال (قول الشارح مستحب لكل داخل محرم) وكذا حلال (قول المن غداة النحر) ظاهره أن وقته يدخل بالفجر (قول الشارح ويستحب أن يتأهب (إخ) ومن السنن السواك أيضاً قاله السبكي (قول الشارح وينبغي تقدم هذه الأمور) لو كان جنباً طلب تأخيرها (قول الشارح أى إزار الإحرام ورداؤه) ومثله ثياب المرأة .

حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للإحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة إن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجزيرة والحديبية وإن أحرم من موضع قريب منها كالتميم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للإحرام) لا يتابع روى الشيخان عن عائشة قالت كتبت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا قوله) أى إزار الإحرام ورداؤه (في الأصح) قياساً على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لأنه يترى ويلبس وإذا نزع ثم أعاده كان كما لو استأنف لبس ثوب مطبوف في الروضة وأصلها التعيير

في الأول بالجواز وفي التهمة بالاستحباب قال في شرح المذهب وهو غريب ولو تعطل ثوبه من يده فلا بأس به قطعاً ولا بأس باستدائه بعد الإحرام ولا يعطيه له جرم لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كاتي أنظري إلى ويص العطب في مفرق رسول الله ﷺ وهو عرم والويص بالوحدة والمهمة الريق وسواء في الاستدانة البدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه العطب لم يسه له زمة الفدية في الأصح) كالرأع العطب من يده ثم رده إليه والثاني لا تراه لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعد ففعل عفا ولو تعطلت المرأة ثم لم يرها عدة يلزمها زمة العطب في وجهه لأن في العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر (وإن تعطلت المرأة للإحرام بعدها) أي كل يدينها إلى الكوع بالخناء لأنها قد ينكشفان وأن تعسج وجهها بشيء من الخناء لأنها توتر بكشفه فتستر لون البشرة بلون الخناء ويكرهها

الخصاب بعد الإحرام لما فيه من إزالة الشمت ولا تعصب الرجل والخنى للإحرام (ويستجوز الرجل لإحرامه عن غيط الثياب) لينى عنه لسه في الإحرام الذي هو عرم عليه كما سيأتي ويستجوز بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب كالرائي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب لغيره (وليس إزاراً ورداء أبيضين) جديدين. ولا فسخولين (ولعين ويصلى ركعتين) للإحرام ونفى عنها الفريضة روى الشيخان أنه ﷺ أحرم في إزار ورداء وأنه ﷺ صلى بذي الخليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنازة حديثه وأما من ثيابكم البياض وقال ابن المنذر ثبت أنه ﷺ قال: «لحرم أحكم في إزار ورداء وتعين» ورواه أبو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم إذا نظعت به راحته) أي استوت قائمة إلى طريقته (أو توجه لطريقه ماشياً)

(قوله في الأول) أي الأصح بالجواز أي مع الكراهة وهو للمعتد وكأزار الإحرام وردائه وثياب المرأة وليس في شرح شيخنا ولا غيره ذكر الكراهة فراجع (قوله وفي التهمة بالاستحباب) والمعتد بخلافه كما تقدم (قوله لزومه الفدية) وإن لم تجد فيه راحة العطب لكن بحيث لو مسه ربما ظهرت ولو مس ثوبه عمداً يده لزمته الفدية ولا يضطر تعطل ثوبه من يده أو عكسه ولا مسه سهواً ولا انتقاله بنحو عرق (قوله في وجهه) هو المعتد (قوله وإن تعطلت المرأة) أي غير الحدة كما مر (قوله بالخفاء) خرج بها التسويد والتطريف والنقش فحرام (قوله فلتس) أي تغير وهذا التغيير لا يمنع من حرمة رؤية الأجنبية (قوله ولا تعصب الرجل والخنى) فيحرم عليهما في البدن والرجلين لما فيه من التشبيه بالنساء<sup>(١)</sup> لا الحاجة ولا يحرم أن يغيرها ولو غير الإحرام ونحوه الخفاء للنسبي كالحرير (قوله الذي هو عرم عليه) يفيد أنه في دوام الإحرام لا حالة الإحرام ولا يلزمه الفدية إذا نزعها حالاً فاقبل (قوله ويستجوز) بالرفع ليفيد أنه جملة ابتدائية تفيد الوجوب لا بالتعصب عطفاً على ما قبله المفيد للندب (قوله بوجوب التجرد) هو للمعتد كما مضى عليه في المنهج وإن كان الوجه ما قاله النووي في مناسكه من أنه مستنون وتبعه السبكي فيما للمحب الطبري وغيره قائلين بأن سبب الوجوب وهو الإحرام لم يحصل ولا يعصى بالتزعم الإحرام حالاً وجواب بعضهم كما في المنهج عن هذا بأن التجرد في الإحرام واجب ولا يتم إلا بالتجرد قبله فوجب كالسعي إلى الجمعة ممنوع إذ لم يوجب هنا بالتجرد حال الإحرام لا قبله ولا يقاس بالسعي المذكور المقتضى عدمه إلى الحرمة بالتفويت بخلافه هنا وجوابه في شرح الروض عما قاله السبكي من التأييد للقول بالندب لا يجدي نفعاً فراجع وتأمله (قوله وليس) أي ندبا (قوله أبيضين) أي ندبا ويكره المصبوغ وغير البياض ولو بعضاً وإن قل ولو قبل تسجده (قوله جديدين) ويندب غسلهما مع توهيم بجماعة (قوله ويصلى) أي من يريد الإحرام ولو امرأة دخلت في غير وقت الكراهة كان في غير الحرم ويندب كونهما في مسجد كما مر ويسرهما ولو ليلاً (قوله ونفى عنهما الفريضة) وكلتا نافلة ولو غير موقفة ويقرأ فيها سورتي الإخلاص (قوله أن يحرم) نعم للخطيب يوم السابع أن يعظب عرماً فقد تقدم إحرامه على سيده يوم لأنه في الثامن (قوله كثار الطيبة) ولو بالمجمعة لقادر على المربية وتكره في مواضع التنجاسات كسائر الأذكار (قوله ورفع صوته بها) نعم يندب في الطيبة الأولى أن يقتصر على إسماع نفسه ولا يندب الرفع كما مر ولو حصل تشويش على مصلي أو ذكر أو قارئ أو نائم أو غيرهم لا يندب الرفع بل يندب الرفع على ما مضى (قوله بمعنى خصوصاً) فهو اسم فاعل

(قول الشارح في الأول) متعلق بقول المتن في الأصح (قول المتن لكن لو نزع ثوبه) إلخ كذلك لو وضع يده عليه عمداً لزمته الفدية (قول الشارح لأنها إلخ) عبارة الإسئوى لأنها مأمورة بكشفها وإدخال الأول أحسن (قول الشارح ويستجوز بالرفع إلخ) أي فيكون التجرد واجباً وجوز غيره أن يكون منصوباً عطفاً على ما سلف فيكون مستحباً ويبدأ بالتزعم عقب الإحرام وفي المسألة كلام طويل في شرح الروض وشرح الأذرع وغيرها (قول الشارح أي استوت قائمة) قال السبكي هذا معنى الانبثاث ولكن

روى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ لم يبل حتى انتبث به دأبه وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله ﷺ إذا أمألتنا أن نغرم ذاتو جهنا (وفي قول لغرم عقب الصلاة) جالساً روى الترمذي عن ابن عباس أنه ﷺ أهل بالبحر حين فرغ من ركعته وقال حديث حسن (ويستحب إكثار الطيبة ورفع صوته) أي الرجل (بها) بحيث لا يضرب نفسه (في دوام إحرامه) هو متعلق بإكثار ورفع أي مادام عرماً في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصاً

(عند تغاير الأحوال كركوب وهبوط وصعود واختلاط رقة) بضم الراء وكسرها وفراغ صلاة وإقبال الليل والنهار ووقت السحر فالاستحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي ﷺ أنه لم يلبس ثيابه حتى أتاه جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإحلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على إسماع نفسها فإن رفعته كره والحشي كالمرأة ذكره في شرح

المهذب (ولا تستحب) التلبية في طواف القدوم) والسعي بعده لأن فيها أذكارا خاصة (وفي القدوم تستحب فيه) وفي السعي (بلا جهرا) ولا يلى في طواف الإفاضة جزما لأخذه في أسباب التحلل وتستحب التلبية في المسجد الحرام ومسجد الحيف بمنى ومسجد إبراهيم بمكة وكذا سائر المساجد في الجدد ويرفع الصوت فيها (ولفظها) ليك ، اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) للاتباع رواه الشيخان ويستحب تكبيرها ثلاثا والقصد بليك وهو متنى مضاف الإجابة لدعوة الحج في قوله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ (وإذا رأى ما يعبه قال ليك إن العيش عيش الآخرة) قال ﷺ حين وقف بعرفات ورأى جميع المسلمين رواه الشافعي والبيهقي عن مجاهد

مرسلا ومعناه أن الحياة المطلوبة الحنية الدائمة هي حياة الدار الآخرة (وإذا فرغ من تلبية صلى على النبي ﷺ) قال تالان : ﴿ورفعا لك ذكره﴾ أي لا تذكر معي لطلب ذلك (وسأل تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به) من النار) روى الشافعي والدارقطني والبيهقي أنه ﷺ كان إذا فرغ من تلبية في حج أو عمرة سأل الله ورضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال في شرح المهذب والجمهور ضغفوه .

محتوم بالناء استعمال المصادر (قوله وهبوط وصعود) بضم أو لهما المصدر وبفتحهما مكانه وكل صحيح (قوله وفراغ صلاة) ولا تقوت بها الأذكار الواردة عقب الصلاة كما في تكبير العيد ويندب للمبلى وضع أصبعه في أذنه كما ورد به الحديث (قوله فإن رفعته كره) وفارق حرمة الرفع في الأذان منها بطلب الإصغاء إليه وهذا أولى مما فرق به المنهج فراجع (قوله طواف القدوم) ومثله المنذور والمنسوب (قوله ومسجد إبراهيم) أي الخليل ﷺ خلافا لمن زعم أنه غيره (قوله وهو متنى مضاف) حذف نونه للإضافة منصوب بمحذوف والمراد منه التذكير وهو من لب لبنا وألب إليها إذا أقام بالمكان والمعنى أنا مقم على طاعتك إقامة بعد إقامة وكسر هزة إن استغنا فأنصح ويجوز الفتح تعليلا أي لأن وضعه أبو البقاء بوجهين إتيان تخصيص التلبية باستحقاق الحمد وإتيان قصر الحمد على التلبية وفيه نظر فخامله ويجوز نصب النعمة على العطف فيكون لك خبر إن ورفعا على الابتداء فيكون لك خبره ويكون خبر إن محذوفاً ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لاتصافه بالتني وعدم نقص أو زيادة فيها فلماذا لم يكره نحو وسعديك والخير كله يديك والرباع والعمل إليك لوروده ويكره الكلام في أثناءها والسلام عليه ويندب له رده وتأخيرها إلى فراغها أحب (قوله ما يعبه) وكذا ما يكرهه فقد قال ﷺ في أشد أحواله يوم الحديق (قوله قال ليك) أي إن كان عمر ما ولا قال اللهم إن العيش إلخ وهل يكره له التلبية راجعه ولا بأس بالجواب بليك بل هو مندوب وقد ضمن بعضهم ذلك لغیر الحرم نظما بقوله .

لا توهن إلى الشباب الفاعصرة وذكر عظامك حين تمسى لآخره وإذا رأيت زخارف الدنيا فقل لا هم إن العيش عيش الآخرة (قوله وإذا فرغ) أي بعد فراغ تكبيرها ثلاثا كما يأتي (قوله صلى على النبي ﷺ) أي بصوت أخفض من صوت التلبية بحيث يميزان ويندب الصلاة والسلام على آله وصحبه وتكبيرها ثلاثا ويدعو بما شاء من ديني ودينوي ومنه اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وأمنوا بك وزفوا بهديك ووثقوا بوعدك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم يسر لي أداء ما نويت وتقبل مني يا كريم ما أدبت والمراد بالرسول المذكور إبراهيم ﷺ لما ورد أن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء الكعبة أوحى الله إليه أن أذن في الناس بالحج قال يا رب ما يبلغ صول قال أذن وعلى البلاغ فقام إبراهيم على المقام ونادى يا أيها الناس كعب عليكم الحج إلى بيت الله الحقيق وفي رواية عباد الله أجيئوا داعي الله فسمعه من كان بين السماء والأرض حتى من في

الأصحاب عبروا عنه بالأخذ في السير (قول المن رقة) هم الجماعة يرتق بعضهم ببعض (قول المن في طواف القدوم) مثله غيره من الطواف للمنوب فيما يظهر أي يجرى فيه الخلاف (قول الشارح ويرفع) استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك إلى تشويش على المصلين (قول المن ولفظها ليك إلخ) أملة آتية لين لك فضحت النون من المتنى للإضافة والفعل مضمر وجوبا والمعنى على كثر الإجابة لا خصوص التنية (قول الشارح ويستحب تكبيرها ثلاثا) وأن يقف وقفة لطيفة على قوله وللملك (قول الشارح وهو متنى مضاف) سقطت النون للإضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وليس للمعنى على التنية فقط بل المراد كثر الإجابة وأصل الفعل منها لبب فاستقلوا ثلاث بايات فأبدلوا الثالثة بأى كما في تطيت فقبلوا الباء بياء

والبيهي عن مجاهد مرسلا ومعناه أن الحياة المطلوبة الحنية الدائمة هي حياة الدار الآخرة (وإذا فرغ من تلبية صلى على النبي ﷺ) قال تالان : ﴿ورفعا لك ذكره﴾ أي لا تذكر معي لطلب ذلك (وسأل تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به) من النار) روى الشافعي والدارقطني والبيهقي أنه ﷺ كان إذا فرغ من تلبية في حج أو عمرة سأل الله ورضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال في شرح المهذب والجمهور ضغفوه .



## [باب دخوله (أي المحرم) مكة زادها الله شرفا]

(الأفضل للمحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) برة كما فعل ﷺ وأصحابه وهو مشهور (وأن يفضل داخلها) الجاني (من طريق المدينة بذي

طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصل به الصبح ويغتسل ويحدث أن نبي الله ﷺ كان يفعل ذلك وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله وروى عن ابن عمر وعائشة أنه ﷺ كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتونين والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتونين وهي عند جبل قيعقان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين الثنتين وأقرب إلى السفلى وهو مثلث الطاء أما الجاني من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالنسل بذي طوى بل يتنحو مسافة من طريقه كما ذكره في شرح المهذب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها

الأصلا والأرحام (قوله ضمهوه) أي هذا الحديث الذي فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي ﷺ خلافا لما توهمه عبارة المنيع فراجعوه والله أعلم .

## [باب صفة النسك]

أي كيفية المطلوب فيه من حين الإحرام به (قوله مكة) هي بالميم وبالموحدة لفتان اسم للبلد وقيل بالميم اسم للبلد وبالباء<sup>(١)</sup> للبيت وحده أو للبيت والمطاف وقيل بالميم للحرم وبالباء للمسجد وهي من الملك بمعنى المص يقال أمثك البعير ما في ضرع أمه إذا امتصه لقلته مائها وبالباء من البك أي الإخراج لإخراجها الجبارية أو لما فيها من الدفع والزحام وهي أفضل بلاد الله إلا البقعة التي ضمت أعضائه ﷺ فهي أفضل حتى من العرش والكرسي قال ابن حجر وكذا سائر الأنبياء وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حوفا ثم بيت خديجة رضى الله عنها وتندب المجاورة بها إلا خوف اغطاط رتبة أو غلور من غو معصية وأول من بنى البيت للملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة والسلام وطافوا به كما مر ثم آدم ثم ابنه شيث ثم إبراهيم ثم العماقة ثم جبرهم ثم قصي ثم قريش ثم عبد الله بن الزبير ثم الحجاج بجانب الحجر بكسر الحاء فقط ثم عبد الملك بن مروان وسبأ بنى المسجد في الطواف وكذا كسوة البيت ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالمؤلف الذي ذكرناه فيه (قوله داخلها) بالرفع فاعل يغتسل ولو حللا أو أنى (قوله من طريق المدينة) وكذا مصر والشام والمغرب (قوله طوى) سبأ في ضبطها (قوله نهارا) فهو أفضل من الليل وبعد الفجر أفضل وخولف بين طريقى الدخول والخروج كالجمعة وغيرها وسواء في ذلك الدخول محرما وغيره ويندب كون الداخل ماشيا وحافيا إلا لعذر والمرأة في مودعها وملها الخشن وداعيا وخاشعا ومتذلا ومتذكرا لجلالة الحرم ومزينة على غيره ومجتنبا للزحمة والإذاء ومتلطفا بمن يراهم (قوله والعليا) هي المروة وباب المعلاوه خصت بالدخول لكون الداخل يطلب مكانا رفيعا ومربة عالية ولأنها دعا إبراهيم ﷺ بقوله لجعل أفدنة من الناس غوى إليهم ولأنها مواجهة لباب الكعبة وجهته أفضل الجهات (قوله والسفلى تسمى ثنية كدى) (غ) وتصرف ولا تصرف على ما يأتي وهي المروة الآن بباب الشبيكة وبكة موضع ثالث يقال له كدى بتشديد الباء على طريق اليمن (قوله قيعقان) ويقال قينقاع (قوله وذو طوى) اسم واد طوى مثلث الطاء والفتح أجود بالقصر وتصرف ولا تصرف على معنى المكان أو البقعة وهي اسم بئر مطوية بين الحجونين أي مبنية بالحجارة فنسب الوادى إليها (قوله كما ذكره في شرح المهذب) معتمد (قوله يستحب) وهو المعتمد (قوله أبصر البيت) أي حقيقة أو حكما فدخل الأعمى ومن في ظلمة والجلال

## [باب دخول مكة إلخ]

(قول المتن دخوله) الأفضل أن يكون نهارا ماشيا وحافيا قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه وتذكر جلالة الحرم ومزينة على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمي على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأمل طاعتك (قول المتن وأن يغتسل) قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كانت بين الثنتين وهي إلى السفلى أقرب سعى بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة أي مبنية والطنى البناء وهو مقصور ويجوز تهنئته وعدمه باعتبار إرادة المكان والبقعة هذا إذا جعل طوى علما أما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذو اسما كان بالصرف لا غير (قول الشارح أي الكعبة) بنتها للملائكة قبل خلق آدم بألفي عام وحجوا لها ثم بنى إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنته قريش ثم بنى ابن الزبير

وصححه في الروضة وشرح المهذب لما قاله الشيخ من أنها ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها (ويقول إذا أبصر البيت) أي الكعبة

بعد رفع يديه (اللهزم هذه البيت نشر بفاء وتعظيما وتكراما ومهابة وز من شرفه وعظمته من حجه أو اعظمه وتشربا وتكراما وتعظيما وبرا) للاتباع  
رواه الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظها بديل وعظمه وكرمه (اللهزم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) قاله عمر رضي الله عنه  
رواه عنه البيهقي قال في شرح المهذب وإسناده ليس بقوي ومعنى السلام الأول ذو السلام من التفائض والثاني والثالث السلام من الآفات، وبناء البيت

رفع يرى قبل دخول  
المسجد إذا دخل من أعلى  
مكة (ثم يدخل المسجد من  
باب بني شيبه) سواء كان  
في صوب طريقه أم لا بلا  
خلاف لأنه عليه السلام دخل منه  
ولم يكن على طريقه قاله  
الرافعي وغيره وروى  
البيهقي دخوله عليه السلام منه عن  
ابن عباس في عهد قريش  
وذلك في عمرة القضاء  
وعن ابن عمر وعطاء ولم  
يصرحا بالخروج الذي الكلام  
فيه ولا يفهمه وفي شرح  
المهذب اتفق أصحابنا على  
أنه يستحب للمحرم أن  
يدخل المسجد الحرام من  
باب بني شيبه (ويبدأ  
بطواف القدوم) روى  
الشيخان عن عائشة أنه  
عليه السلام أول شيء بدأ به حين  
قدم مكة أنه توضأ ثم طاف  
بالبيت وأورده الرافعي  
حج فأول شيء أجزأه ولو  
دخل والناس في مكتوبة  
صلاها معهم أولا ولو  
أقيمت الجماعة وهو في  
أثناء الطواف قدم الصلاة  
وكذا لو خاف فوت  
فريضة أو سنة مؤكدة ولو  
قدمت المرأة نهارا وهي

والحرم وذلك هو باب المسجد الآن وأما أول الرمد الذي كان يرى منه البيت قبل وجود الأبنية الحائلة فيطلب  
فيه الدعاء من حيث إنه كان على الرؤية ودعاء الأخير فيه والتشريف العلو والتعظيم التبريل والتكريم التفضيل  
والمهابة التوقير والبر الإحسان الواسع وقدم التعظيم على التكريم في الدعاء للبيت وعكسه في الدعاء لآثره لأن  
فضل البيت معلوم فليراجع ابن حجر هنا (قوله وبناء البيت إخراج) تقدم ما فيه ومن بناء (قوله يرى قبل دخول  
المسجد) أي فيما كان كما تقدم (قوله ثم يدخل) ولو حلالا كما مر (قوله من باب بني شيبه) وهو المعروف الآن  
بباب السلام وهو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الأسود وباب الكعبة وهو أشرف جهات البيت كما مر وأن يخرج  
إلى بلده من باب بني سهم المعروف الآن بباب العمرة وهو طاعة واحدة (قوله بطواف القدوم) ويسمى طواف  
القدوم وطواف الصبر وطواف الصادق وطواف الورد وطواف الوار وطواف التحية (قوله أخرت الطواف) ما  
لم تغف غطو رحى وقضى ويقدم على الطواف كالأبواب بعضها أقيمت أو خيف فوها ولو تفلأ ولو تذكر فيه قطعه  
وفعلها وإن فاتت بعذر بل يجب إن فاتت بغير عذر (قوله أي المسجد الحرام) المتعمد أنه تحية البيت وأن تحية المسجد  
الركعتان بعده أي أنها تدرج فيهما أو في غيرها من صلاة يفعلها ولا تقوت إحدى التحيتين بالأخرى (قوله  
وجهاً) أصحهما لا تقوت إلا بالطواف بصفة بشرطه الآن وإذ فاتت فلا يقضى (قوله للدخول وقت إخراج) يقضى  
أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل أنه يطوف للقدوم قال شيخنا وقال ابن حجر إن هذا الطواف  
لهذا القدوم لا لأول رده العلامة ابن قاسم بأن الأول لم يفت لا يصح كونه للثاني دونه انتهى والوجه كلام

على القواعد ثم بناء الحجاج بأمر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية  
الحجر ستة أذرع وشبرا وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعا وكان في بناء  
قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتا للحرم وعرفات وإن كانت  
من الحج قال بعضهم بين الركن والمقام وزعم قبر تسعة وتسعين نبيا منهم هود وصالح وشعيب وإسماعيل  
عليهم الصلاة والسلام (قول الشارح بعد رفع يديه) أي وهو واقف (قول المتن تشربا) أي رفعة وعلوا (قول  
المتن وتكراما) أي تفضيلا (قول المتن مهابة) أي إجلالا (قول المتن وبرا) قال الإسنوي هو الاتساع في  
الإحسان (قول الشارح ومعنى السلام الأول إخراج) في السبكي السلام الأول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه  
بالسلام فقد سلم فحينا ربنا بسلام أي سلمنا بتحياتك إيانا من جميع الآفات (قول الشارح وبناء البيت إخراج)  
توطئة لقول المتن يدخل (قول الشارح قال الرافعي وغيره) فيه أن الذي كان على طريقه عليه السلام باب إبراهيم  
أهديل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ الْيَهُودُ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ قال الشيخ  
عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفا (قول المتن ويبدأ بطواف القدوم) هو تحية البيت وتحية  
المسجد تطالب أيضا هنا وتحصل بر كعتي الطواف كذا قاله الإسنوي هنا نفلا عن القاضي أي الطيب وسيأتي  
عن شرح المهذب ما يخالفه وفي السبكي إن دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الإسنوي  
ذكره السبكي أيضا (قول الشارح وهذه المسألة فقد تستفاد إخراج) بخلاف قول المنهاج من يدخل المسجد فلا يفت إلا  
ينفذ ذلك (قول الشارح فلا يطلب من الداخل إخراج) لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطواف وقع

جميلة أو شريفة لا تميز للرجال آخرت الطواف إلى الليل وهو تحية البقعة أي للمسجد الحرام كما ذكره في شرح للذهبي قال وفي قواته بالتأخير وجهان حكاهما  
إمام الحرمين ويؤخر عنه أكثره منزله وتغيير ثيابه وهذه المسألة قد تستفاد من قول الحروري أن يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويخص طواف  
القدوم) في الحرم (نحو) دخل مكة قبل الوقوف فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتبر لدخول وقت طواف الغرض عليه أما الحلال فيستحب

طواف القدوم له أيضا (ومن قصد مكة لا النسك) كأن دخلها التجارة أو رسالة أو زيارة (استحب) له (أن يحرم بحج أو عمرة) كتحية المسجد لدخوله (وقول يجب) لإطباق الناس عليه والسنن يندر فيها الاتفاق العمل، (إلا أن يتكرر دخوله كخطاب وصيد) فلا يجب عليه جزا للمشفقة بالتركرر وللجوب في غيره شروط أن يجيء من خارج الحرم فأهله لإحرام عليهم قطعاً وأن لا يدخلها القتال ولا خائفاً فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفاً من ظلم أو

ابن حجر إن كان طواف للقدوم الأول بل لا يبعد كون هذا الطواف واقعا عنهما معا فراجعه وظاهر قول المصنف ويخص إلخ أن طواف القدوم ليس مطلوباً في غير ذلك وفي شرح المذهب أنه مطلوب أيضاً لكنه يدخل في طواف الفرض كتحية المسجد وبه قال الإسني وفي عبارة الرافعي ما يوافق ذلك أيضاً وسيأتي التصريح به في كلام الشارح للجلال قريباً عند ذكر الرمل في المعتمر وقد يقال إن كلام المصنف في طواف القدوم المنصرف إليه الاسم عند الفقهاء وهو لا ينافي طلبه وتسميته لذلك في مطلق القدوم وعلى هذا فالفرق بأن تحية المسجد ممكنة استقلالاً ليس فيه منافاة لذلك (قوله استحسب) له أي وإن كان عاصياً كآبق (قوله بحج) أي إن كان في أشهره أو بعمرة مطلقاً (قوله فلا يجب) أي فلا استثناء من الوجوب والتدب على إطلاقة لأنه لا حرج فيه لجواز تركه (قوله والحرم كمكة فيما ذكر) أي في أن من قصده يحرم بحج إلخ .

**(فصل فيما يطلب في الطواف)** وهو أفضل أركان الحج حتى من الوقوف<sup>(١)</sup> على ما اعتمده

شيخنا الرمي (قوله كطواف إلخ) أشار بالكاف إلى أنه بقي من أنواعه أفراد وهي طواف التحلل وطواف النذر وطواف النفل ولا يجوز التطوع بطوفة واحدة (قوله أما الواجب) أي المشروط لصحته فهو ثمانية السرة والظهر وجعل البيت عن اليسار والبداهة بالحجر وكونه في المسجد وعدم صرفه ونيت إن استقل وهذا ذكرهما الشارح في التسمية آخر الفصل (قوله كما في الصلاة) راجع للسرة والطهارة وعند أبي حنيفة صحة طواف المحدث ويجب مع الجنابة والحض وبدنه ومع الحدث شاة (قوله عارياً) أي مع القدرة على السرة والا فلا إعادة (قوله أو محدثاً) أي مع القدرة على الطهارة وكذا في المتنحس بغير معفو عنه وشملت طهارة الحدث ما لو كانت بالتميم حيث تسقط به الصلاة وهو كذلك ويجب الصبر على من رجا الماء حيث أمكن قبل رحيله أما العاجز عن الطهارة والمتنجس فليس له فعل شيء من أنواع الطواف ويسقط عنه طواف الرضاع بلا دم ويجب عليه فعل طواف الركن متى أمكن ولو بعد سنين ولا يحتاج إلى نية ومثله المالحض والتقصاء وفائد الطهورين ومنه فائد الماء وعلى بدنه نجاسة لعدم صحة تيممه معها وسواء تحلوا بعد مفارقة مكة أو لا وفي حاشية شيخنا أنه اعتمد أن المالحض يجب عليها أن تتحلل بذهب وحلق ونية ومع ذلك لا تحتاج إلى نية لطوائفها إذا قدرت عليه وأعادته وأما التيمم الذي تكرر مع إعادة الجيرة مثلاً أو لنذور فقد الماء فليس له فعل طواف النفل وله فعل الفرض ويحصل به تحلله ويلزمه إعادة طواف الركن متى أمكن ولا يحتاج لنية أيضاً لأن الإحرام باق في حق الجميع بالنسبة له هذا ما قاله شيخنا الرمي واعتمده (قوله وينبغي إلى أخوه) هو المعتمد بشرطه في الصلاة

عن القدوم فيما يظهر (قول الشارح فإن دخلها لقتال إلخ) استدلل الرافعي بذلك بأن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح غير عرم واعتز بأن من خصائصه ﷺ أن يدخل مكة بغير إحرام ودفع بأن أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير إحرام فإن قلت قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها لقتال قلنا كان غير واقف بصلحه .

**(فصل للطواف بأنواعه إلخ)** (قول الشارح كطواف القدوم إلخ) بقي من الأنواع الصلاة (قوله الصلاة) وقال ﷺ : الصلاة بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا يطبق إلا بخير<sup>(٢)</sup> (رواه الحاكم وقال

### فصل للطواف

#### بأنواعه) كطواف

القدوم وطواف الفرض

وطواف السواد

(واجبات) لا يصح إلا بها

(وسنن) يصح بدونها (أما

الواجب فيشترط) له

(سنة العورة وطهارة

الحدث والجس) كما في

الصلاة قال ﷺ :

ه الطواف بمنزلة الصلاة

إلا أن الله قد أحل فيه المنطق

فمن نطق فلا يطبق إلا

بخير<sup>(٢)</sup> (رواه الحاكم وقال

صحيح على شرط مسلم قل طواف عارياً أو محدثاً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان يطاق في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وعليها فيه مما عمت به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين المعفو عنها وينبغي أن يقال يعفى عما يشق الاحتراز عنه من ذلك .

(فلو أحدث فيه وضاً وبني وفي قول استأنف) كما في الصلاة يحمل فيه ما لا يحمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث فإن قلنا في التعمد يعني فيها أولى ولا قول أن أوجهها البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء على ما ساقى أن من سنن الطواف موالاة و قول إنها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على هذا وحيث لا توجب الاستئناف فنستحب (وأن يحمل البيت من يساره) وبغير تلقاء وجهه (مبتدأ)

في ذلك (بالحجر الأسود محاذياً بالمعجمة) (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بأن يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الإمام والغزالي أن المراد بجميع البدن جميع الشق الأيسر (فلو بدأ بالحجر لم يحسب فإذا انتهى إليه ابتداء منه) ولو حاذاه بعض بدنه وبعضه تجاوز إلى جانب الباب فالجديد لا يعتد بهذه الطوفة ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه ذكره الرافعيون كذا في الروضة كأصلها في المسالكين وفي شرح المذهب في الثانية إن أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدد وغيره في المسالكين قولين انتهى وظاهر أن المراد بمحاذاة الحجر في المسالكين استقباله وأن عدم الصحة في الأول لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به ما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر

وهو أن لا يعتمد المشي عليه وأن لا تكون رطوبة وأن لا يجتمع مكاناً خالياً منه (قوله فلو أحدث) أي أو انكشفت عرته أو تنجس (قوله وبني) (لا المسمى عليه) المجنون فيستأنف مطلقاً (قوله وبغير تلقاء وجهه) ولو منكسأو على ظهره أو وجهه أو عملاً على دابة مثلاً نعم المعنى في الصبي المحمول الولي دونه كأم في شرح شيخنا (قوله بالحجر الأسود) ومعه في جميع ما يأتي (قوله بأن لا يخ) أشار بأن إلى أن هذا هو المراد بالمحاذاة وإن كان بدنه أصغر من قدر الحجر أو أكبر (قوله يستحب استقباله) أي قبل شروعه في الطواف (قوله وظاهر أن المراد لا يخ) ليس هذا الظاهر بظاهر بل المراد أنها بالشق الأيسر كما مر عن الغزالي إذ مع طلب الاستقبال لا بد من انحرافه إليه بشقه الأيسر بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه كما تقدم فقوله في المنهج فإذا جاوزته انقل المراد إذا قرب من مجاوزته ولا حاجة لقوله وهذا مستثنى (لأن كان في شرح شيخنا كائن حجر ما يؤاqqه لأنه غير محسوب من الطواف إذا لم ينزله) وانقله ولا يصح ما قاله من كون الحجر عن يمينه لأنه مستقبل له فأمله وحرره (قوله وهو الجدار البارز لا يخ) ولو رتقاه مطلقاً مع وغم ذراعاً وعرضه في جهة الباب ونصف وربع ذراعاً وفي غير هاذراع وكلامهم صريح في أنه ليس للبيت شاذروان قدم غير الذي في جهة الباب فالوجود في غير هاحادث فلا يضر المشي فوقه ولا لمس الجدار فوقه لأنه ليس جزءاً من الطائف

وجه الدلالة الاختصار على استثناء حكم واحد واستدل أيضاً ببناءه أي بكرضى الله عنه ولا يطف بالبيت عريان وكانوا في الجمالية يطوفون عراة ويرون أن ذلك أفضل ليكونوا كما خلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سورا (قول المن فلو أحدث لا يخ) نقل في الكفاية عن النص أنه لو أغشى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعلمه يزوال التكليف بخلاف أحدث غيره (فروع) حكم الخارج لحاجة حكم الخارج للحدث قاله الماوردي (قول الشارح وبغير تلقاء وجهه) من جملة ما خرج بهذا أن يدار بالبرص وهو مستلق على ظهره وشقه الأيسر لجهة البيت (قول المن مبتدأ لا يخ) هو حال فيصير المعنى يجعل البيت عن يساره في حال ابتداءه بالحجر الأسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء بل ولا وجوب الجعل في حالة عدم الابتداء كذا أورده الإسئوي ثم قال ومثله يجري في محاذيا (قول الشارح بأن لا يقدم جزء لا يخ) أي بأن يكون ذلك الجزء جاوز الحجر إلى جهة الباب فهذا هو المضر لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي في جهة الركن الثاني بذلك على ذلك مسألة البعض الآتية عن الرافعين (قول المن فإذا انتهى إليه ابتداء منه) قضيته أنه لا فرق في ذلك بين العمد والسهو لكن قد ذكر في الصلاة أنه لو قرأ النصف الثاني عمداً قرأ الأول لا يبنى عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه أن المحدث إذا ابتداء من الباب ودار حتى انتهى إليه لا يحسب له مروره من الحجر إليه حتى يعود إلى الحجر ثانياً وإذا تم تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها وهكذا حتى ينتهي إلى طرفة قد عاد فيها من الباب إلى الحجر كذا ذكره الإسئوي ثم قال والفرق مشكل (قول المن ابتداء منه) أي مع النية حيث اعتبرت (قول الشارح وظاهر لا يخ) فيه رد على الإسئوي حيث قال في الثانية قد تكلفوا التصويروها ولا رقة فيه وصورته أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله عن يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب أن المشكك ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله إن المراد لا يخ هو مستفاد من قوله بجميع بدنه وقوله إن أمكن ذلك (قول المن على الشاذروان لا يخ) فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم أن الترتيب يعتبر بين الأشرطة كذا بين أجزاء كل شوط (قول الشارح وهو الجدار لا يخ) كذا في الإسئوي وبه تعلم أن قول الكمال المقدسي في شرح

المذكور في الروضة أصلاً وإن عبر فيه ببنين ولو استقبل البيت أو استدبره وجعله عن يمينه ومشى نحو الركن الثاني أو نحو الباب أو عن يساره أو مشى فقهرى نحو الركن الثاني لم يصح طوافه (ولو مشى على الشاذروان) يفتح الدال المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن الثاني

(أو مس الجدار) الكائن (في موازاته) أي الشاذرون (أو دخل من إحدى فتحي الحجر) بكسر الحاء (وخرج من الأخرى) وهو بين الركنين

الشاميين عليه جدار قصير (لم تصح طوفه) في المسائل الثلاث لأنه فيها طائف في البيت لا به وقد قال تعالى : ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ والصحيح في الحجر قيل جميعه من البيت والصحيح قدر ستة أذرع فقط (وفي مسألة المس وجهه) أنه تصح طوفه فيها لأن معظم بدنه خارج فيصدق أنه طائف بالبيت (وأن يطوف بها داخل المسجد) ولو في أخرباته ولا بأس بالخلاف فيه كالسجدة والسواري الأصيل فيما ذكر الأنباغ منه ما روى مسلم عن جابر أنه ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا وروى البخاري من حديث ابن عمر نحوه إلا المشى على يمينه وروى مسلم عن جابر رأيت رسول الله ﷺ يوم راحته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فأول لا أدري لعل لا أحج بعد حجتي هذه (وأما السنن فإن يطوف ما فيها) كما تقدم في الحديث ولا يركب إلا لغير كمرض وطاف ﷺ راكبا في حجة الوداع كما رواه الشيخان ليراه الناس فيستفتوه ولو طاف راكبا بلا غير جاز بلا كراهة

في هواء البيت وما في شرح شيخنا الرمل عن النووي لا يخالف ذلك لمن تأمله (قوله أو مس الجدار) أي بجزء من بدنه ولا يضرب مسه بلبوسه أو بشيء في يده كما لا يضرب مس جدار الشاذرون من أسفله يدهن ولا مس جدار البيت عن غير جهة الشاذرون كما مر (قوله وهو) أي الحجر وفتحناه ملاصقتان لجدار البيت فهما منه وإن كان يصح استقبال المصل لما قالوا لعدم اليقين في كونهما منه (قوله عليه جدار قصير) وحكم هذا الجدار حكم جدار البيت فيضرب جمل جزء من بدنه فوقه أو رفرفه ولو فيما زاد على ستة الأذرع غروجا من الخلاف كما يأتي (قوله والحجر) أي بكسر الحاء كما مر ويسمى الخطم لما قيل إنه حطم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم وفيه قبر إسماعيل عليه السلام وقيل وأمه هاجر وكان محل مأوى غنمه ليلا ويسمى ما بين الحجر الأسود والمقام حطيمًا أيضا كما في اللعان (١) (قوله ستة أذرع) فقط أي تقريبا لما قيل إنها ستة أذرع ونحو شير وذلك من جملة ما بين صدره وجدار البيت وهو خمسة عشر ذراعا تقريبا وعرض جداره ذراعان وثلاث ذراع أو ارتفاعه فوق ذراعين وسعة كل فتحة منه فوق أربعة أذرع (قوله داخل المسجد) أي وإن وسع ما لم يبلغ الحل ولا يضرب ارتفاع الطائفت على البيت كسطح المسجد وغيره وأول من حوط على المسجد النبي ﷺ ثم وسعه بعده الإمام الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ثم بعده الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجعل له جدار نحو القائمة ثم بعده الخليفة عثمان ابن عفان رضي الله عنه وجعل له الأروقة ثم الأمير عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ثم الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ولده الوليد بن عبد الملك المذكور ثم الخليفة المنصور ثم الخليفة المهدي ثم يمتعه قسمه بعده ولده الخليفة الهادي وزاد في بعض جهاته بحيث جعله مربعا بين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعا من كل جانب واستقر الأمير عليه وبناء السلاطين بعده تعجيد من غير زيادة فيه ، وأول من كسى الكعبة من داخلها قصي جده ﷺ حين بناها قبل بناء قريش ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطي من خارجها حين بناها ثم أبداها السلطان فرج ابن برقوق في خلافة الكسوة السوداء من خارجها واستمرت وعمل بسط ذلك التواريخ ومنها مؤلفنا السابق (قوله ماهيا) ولو امرأة ويندب أن يقصر خطه لكثرة الأجر وحافيا أولى إلا لغير ويكره الزحف وأما الركوب فخلافاً للأولى والحمل على الرجال أولى من الدواب والإبل أولى من غيرها وانظر هل يصح الطواف في هواء المسجد أو لا يصح كالوقوف راجعه ، وينتج فيه الصحة هنا (قوله بلا كراهة) أي بل هو خلاف الأولى كما مر .

الإرشاد هو القدر الذي تركه قريش من عرض الأساس خارجا عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير صواب ومن ثم تعلم أن البناء الذي يشبه الشاذرون الكائن الآن من الأسود إلى اليماني ثم منه إلى الشامي محدث ولعله منشأ وهم شارح الإرشاد على أن الذي قاله هو ما في نفوس الناس فليتبه له وقد يعتبر له بأنه في تينك الجهتين أيضا ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراق تعرض للمسألة وقال إن اختصاصه بجهة الباب قاله الرازي تبعا للإمام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدر الثلاث كما صرح به الأزرق في تاريخ مكة اهـ (قوله المن في موازاته) احتراز عن مشابهة في موازاة الشاذرون كما في الجهة التي بين اليماني والركن الأسود وكذا التي بين اليماني والشامي (قول الشارح والصحيح قدر ستة أذرع) إلى آخر الفتحة منها (فروع) لو استقبل هذا المقدار في الصلاة لم تصح له غير قطعي وقد يشكل عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن الزبير فإن قيل ذلك إجماع قيل فعلا دام حكمه بعد هدم الحجاج له (قول المن وجهه) هو وجهه ويؤيده أن الجنب إذا دخل يده في المسجد لا يثم عليه (قول لمن سبها) هو في طواف النسك أما النقل فحاول في الخادم جواز التطوع بطوفة واحدة وأنه يجوز إطلاق النية ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول المن ماهيا) أي حافيا أيضا قال في الإملاء وأحب لو كان المطاف خالياً أن يقصر في المشي ليكره له الأجر .

قال الإمام وإدخال الهيبة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقيله) روى الشيخان عن ابن عمر أنه رأى رسول الله ﷺ قبله (ويضع جبهة عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي ﷺ سجد على الحجر (فإن عجز) عن التقبيل ووضع الجبهة لرحمة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فإن عجز) عن الاستلام (أشار يده) ولا يشير بالقم إلى التقبيل

وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها إذا لم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فإن لم يتمكن بعضا ونحوها أشار يده أو بشيء فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل إلا عند خلوص الطواف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب أن يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا يستعملهما ويستلم الجاني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى

(قوله مكروه) قال شيخنا الرملي هي كراهة تحريم سواء كان لحاجة أو لا فإن أمن التلويث فمكروه تنزيها سواء كان لحاجة أو لا أيضا ومثل الدابة الصبي والجنون وقال بعضهم إنه مع عدم أمن التلويث يحرم إن لم تكن حاجة ولا كراهة ومع أمنه إن لم تكن حاجة كراهة (قوله ويستلم الحجر) أي ثلاثا وكذا ما بعده من التقبيل وغيره سواء فعلها متوالية أو متخللة ومحلة لو أزيل والعياذ بالله مثله كما مر وارتقاعه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقريبا وهو من الجنة وأشد يابضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم كما في الحديث ويحترز عند تقبيله عن مرور قدميه ولو بأذى جزء بل يشتمها حتى يعتدل ثم يمر فإن مر وهو منحرف قيل أن يعتدل وجب عليه العود إلى محله عند استقباله (قوله يديه) واليمنى أولى (قوله في كل طوفة) والأوتار أكد (قوله ولا يقبل الخ) أي لا يستحب بل هو مباح وكذا بقية أجزاء البيت مما لم يطلب فيه ذلك وكذا لا يسجد على غير الحجر ولو على ما استلمه به من يد أو غيرها (قوله لكن يقبل اليد الخ) فإن عجز عن استلامه أشار إليه يده أو بشيء فيها وقبل ما أشار به خلافا لما ذكره بعضهم من عدم طلب ذلك وبحث بعضهم تلويث الإشارة والتقبيل لما أشار به أيضا وبحث بعضهم أن هذه السنن لا تخص بمن يطوف فراجعوه وحكمة تفاوت الأركان أن ركن الحجر فيه فضيلتان : الحجر وكونه على قواعد إبراهيم ﷺ وفي الركن الجاني الثانية منهما وخلو الركبتين الشاميتين عنهما (قوله أول طوافه) أي أول كل طوفة من طوافه والأول أكد واستحب أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (قوله ووفاء بهدك) أي بما أمرت به وتبعتها عنه أو لما ذكره بعض العلماء أن الله تعالى لما خلق آدم استخرج ذريته من صلبه ثم قال لهم أنست بركم قالوا بلى فأمر أن يدرج ذلك العهد في الحجر الأسود وقد صرح بذلك على ابن أبي طالب فراجع من مؤلفنا المشار إليه فيما مر (قوله الباب) وارتقاعه فوق خمسة أذرع وعرض عتبه ثلاثة أرباع ذراع (قوله ويشير) أي يقبله إلى مقام إبراهيم ﷺ الذي هو من الجنة كالحجر الأسود وسمى مقاما لأنه قام عليه حين نادى بالحج كما مر وأنه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يبيت به حتى يأخذ ما يني به وهكذا وقال ابن الصلاح يشير إلى مقام نفسه وضفوه (قوله مع دعاء عند الركن الشامي) وهو اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد (قوله تحت الميزاب) وهو اللهم أظنني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقني بكأس نبيك محمد ﷺ شرابا هنيئا لا أظما بعده أبدا يا ذا الجلال والإكرام (قوله ودعاء بين الركن الشامي والجاني) وهو

الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ كان يستلم الركن الجاني والحجر الأسود في كل طوفة ولا يستلم الركبتين اللدني بليان الحجر (وإن يقول أول طوافه باسم الله والله أكبر اللهم إنيأتا بك وتصديقا

(قول الشارح الإمام الخ) كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضه الإنسوي بتصريحهم بتحريم إدخال الصبيان للمساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضه النووي فقال في زيادة الروضة إذا لم يغلب تنجسهم كان مكروها قال الإنسوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة نجاسة والكراهة عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله ﷺ فكان لمنذر وهو استفتاء الناس له وتعلم الناس (قول المتن ويستلم الخ) قال الإنسوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول المتن ولا يقبل الركبتين الخ) قال الإنسوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الأركان أن الركن الأسود فيه فضيلتان ، وجود الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم ﷺ والجاني فيه الفضيلة الثانية والشاميان خاليان عن هذين ١ هـ وهو صريح في أن

بكتابتك ووفاء بهدك وإتباعا لسنة نبيك محمد ﷺ قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي ﷺ انتهى وهو غريب وقوله إيمانا مفقولا له ولا طرف مقدرا (وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أملك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم وهذا الدعاء أورده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي والجاني

وأسقطها جميعها من الروضة **وبين المجتاهدين اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة** قالوا عذاب النار رواه داود بلفظ بنابدل اللهم عن عبد الله ابن السائب سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركنين وفي الحزور الشرح ربنا وفي الروضة اللهم ربنا **(وليدع عما شاءه) في جميع طوافه** (وما أثر الدعاء) فيه

**(أفضل من القراءة وهي)**

فيه **(أفضل من غير**

مأثوره) وفي وجه أنها

أفضل من مأثوره أيضا

وأن يرمل في الأشواط

الثلاثة الأول بأن يسرع

مشيه مقربا خطاه وعيشي

في الباقي على هيئته للتأجيل

كما تقدم ويستوعب البيت

بالرمل ويروى مسلم عن ابن

عمر قال رمل رسول الله

ﷺ من الحجر إلى الحجر

ثلاثا ومشي أربعة أو طاف

راكبا أو عمولا لآخره الدابة

ورمل به الحامل ولو ترك

الرمل في الثلاثة لا يقضيه في

الأربعة لأن هيأتها السكينة

فلا تغير **(ويخصي الرمل**

بطواف يعقبه سعي وفي

قول بطواف القدم) لأن

ما رمل فيه النبي كان

للقدم وسعى عقبه فعل

القولين لا يرمل في طواف

الوداع ويرمل من قدم

مكة معتمرا لإفراجه طوافه

عن القدم وكذا من لم

يدخلها حاجا إلا بعد

الوقوف فإن دخلها قبله

لم يرد السعي عقب طوافه

للقدم رمل فيه على الثاني

دون الأول والحاج منها

يرمل في طوافه على الأول

دون الثاني ومن أراد السعي

عقب طوافه للقدم رمل

فيه على القولين وإذا رمل

في سعي عقبه لا يرمل في طواف الإفاضة إن لم يرد السعي عقبه وكذا إن أراد في الأظهر لأنه غير مطلوب منه فقول المصنف يعقبه سعي أي

اللهم اجعله أي ما أتاه فيه حجا مبرورا وذنباً أي واجعل ذنبي مغفورا وسعيًا مشكوراً أي واجعل سعيي في طاعتك مشكوراً<sup>(١)</sup> وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور قال الإسني والمصنف يقول عمرة مبرورة وضعفه شيخنا اتباعاً للحديث وينزل الحج في كلام المصنف على القنوي وهو المقصد أو الزيارة وإن لم يقصد ذلك فيه بعد وما قاله الإسني أقرب فراجعه **(قوله وأسقطها جميعاً من الروضة)** ولعل إسقاطها لقول الشافعي رضي الله عنه الآتي **(قوله وبين المجتاهدين اللهم آتاني الحج)** قال الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب إلى وأحب أن يقال في جميع الطواف وفي الشرحين والحزور ربنا بدل اللهم قال الإسني وهو الوارد وما في المنهاج كالروضة سهو ولذلك تعرض الشارح له **(قوله وليدع)** أي في خلال الذكر المطلوب بعد فراغ كل دعاء في محله أو بتركه تلك الأدعية وهذا هو الظاهر من قول الشارح في جميع طوافه ويكره فيه ما يجرم كل يكره في الصلاة وغير ذلك **(قوله فيه)** أي في الطواف أي في محله المخصوصة فقط **(قوله وهي)** أي القراءة **(قوله وفي وجه أنها)** أي القراءة أفضل ففي الخبر يقول الله عز وجل من : **وهضله ذكرى عن مسألي أعطيته أفضل** ما أعطى السائلين ، **وفضل كلام الله** على سائر الكلام **كفضل الله** على سائر خلقه وأنت خبير بأن الذكر لا يخص بالقرآن وإن طلب غيره لخصوصه لا يعارض أفضليته فأصل **(تثنيته)** يندب الإسراع في جميع ما ذكر **(قوله وأن يرمل)** أي الذكر كما سيأتي ويكره تركه ولو قصد السعي فرمل ثم عن له تركه أو عكسه جاز وهل يرمل من أطلق فلم يقصد السعي ولا عذمه أو تردد في أنه يفعله لأن فراجعه وينهى بناءً على أنه مطلوب في أيها أصالة أو على أفضليته وسيأتي **(قوله في الأشواط)** قال شيخنا الرمل للمصنف أنه يكره تسمية الطواف شوطاً ودوراً والذي اختاره النووي عدم الكراهة وشدد التنكير على من قال بالكراهة **(قوله بأن يسرع)** أي قال في المنهج ويسمى يخيا قال شيخنا الرمل ومن قال إن الرمل دون الحجب فقد غلط بل هو مشي لا عدو فيه ولا وب وحكمته الأصلية أنه **عَلَيْهِ** لما قدم بأصحابه إلى مكة في عمرة القضاء قال المشركون إنه قدم عليكم قوم قد أوهنتهم حمي يرب فيلغتهم أو أن الله أطلع نبيه عليها فأمر **عَلَيْهِ** أصحابه بالرمل ليرى المشركون جلدهم فلما رأوهم قالوا لبعضهم هؤلاء الذين زعمتم كذا وكذا والله إنهم أجلد من كذا وكذا وفي رواية كأنهم الغزاة وطلب منا ذلك ليتذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأمله **(قوله ومشى أربعة)** وهكذا كان في طواف القدم فلا ينافي ما ورد من ركوبه لأنه كان في طواف الركن تأمل **(قوله لأن ما رمل فيه)** أي انظره مع ما مر أنه كان في عمرة القضاء وليس في العمرة قدم وأجاب عنه بقوله ويرمل من قدم مكة معتمراً **(قوله يرمل في طوافه)** أي الذي بعد وقوفه وهو طواف الإفاضة لا الذي عند خروجه لأنه وداع **(قوله السعي عقب طوافه للقدم)** قال ابن حجر والشمس الخطيب وهو أفضل وقال شيخنا الرمل

الشافعيان خاص بما بين الركن الأسود والشمسي كما سلف قريباً **(قول المتن وبين المجتاهدين اللهم)** قال الإسني الذي في الشرحين والحزور ربنا بدل اللهم وهو الوارد وقد سها في الروضة فتبعه في المنهاج **(قول المتن وليدع عما شاءه)** أي في الصلاة **(قول المتن وهي)** فيه أفضل أي لقوله **عَلَيْهِ** يقول الرب سبحانه وتعالى : **من هضله ذكرى عن مسألي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين** ، **وفضل كلام الله** تعالى على سائر الكلام **كفضل الله** تعالى على خلقه رواه الترمذي وقال حديث حسن **(قول المتن وأن يرمل في الأشواط)** أي قيل ليس فيه دلالة على استيعابها **(قول الشارح ويستوعب)** به عليه لأن عبارة الكتاب قد لا تفيد **(قول الشارح ومشى أربعة)** هذا كان في طواف القدم فلا ينافي ما سلف في ركوبه لأنه كان في طواف الركن **(قول الشارح كان للقدم وسعى عقبه)** أي فأول نظر إلى الثاني لانتهاه إلى تواصل الحركات بين الجبلين والثاني نظر إلى الأول لأنه

مطلوب أو محسوب وإذا طاف للقدم وسعى عقبه ولم يرمل فيه لا يقضيه في طواف الإفاضة في الأصح وقيل الأطهر ولو طاف ورمى ولم يسع رمل في طواف الإفاضة لبقاء السعي عليه (وليل فيه) أى في الرمل (اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيماً مشكوراً) قال الرافعي روى ذلك عن النبي ﷺ وقوله اجعله أى ما أتانا فيه من العمل بالمحسوب بالذنب قال في التبيين ويقول في الأربعة اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ربنا أتأفينا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (وأن يضطلع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي

على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه على منكبه (الأيسر) كدأب أهل الشطارة ما عوذ من الضمح بسكون الموحدة وهو العضد روى أبو داود عن ابن عباس بإسناد صحيح قاله في شرح المهذب أنه ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجمرات فرملوا بالبيت وجعلوا أردتهم تحت أيهاهم ثم قذفوها على عواقبهم اليسرى ويس السفي على الطواف بجانب قطع مسافة ما مور بتكررها سبعا ومقابلته يقف مع الوارد (ولا تحمل المرأة ولا تضطلع) أى لا يطلب منها ذلك قال في شرح المهذب والحشى في ذلك كالمرأة (وأن يقرب من البيت) تركا به (فلو طاف الرمل بالقرب لزحمة فالرمل مع بعد أولى) لأنه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها (إلا أن يخالف صدم النساء) بحاشية المطاف (فالقرب

تأخيره لما بعد الإفاضة أفضل وكلام الشارح بعده يدل له ولا يعيد الرمل إذا فعله وإن أخر السعي (قوله مطلوب أو محسوب) أى سواء قلنا إنه مطلوب أو إنه محسوب غير مطلوب فقوله غير مطلوب أو غير محسوب وأشار بمطلوب إلى ما ليس بعد طواف القدوم بالمحسوب إليه وكذا يقال إنه مطلوب في نفسه فيستغنى عن محسوب (قوله وليقل إلخ) أى يدل الذكر المطلوب فيه مما مر أو في وقت لا ذكر فيه مما مر (قوله ويقول في الأربعة إلخ) أى على ما ذكر (قوله لا يطلب منها ذلك) فلو فعلته لم يجرم بل يكره وفي البرلسي أنه مباح ما لم تقتصد التشبه بالرجال (قوله مع بعد أولى) سواء أول طوافه وآخره وما بينهما ويندب في القرب الاحتياط ويندب أن يكون بعده بقدر ثلاث خطوات وقيل ثلاثة أذرع نعم الطواف وراء زمزم مكروه فربه عنها مع تركه الرمل أولى حيث (تنبيه) يكره في الطواف الأكل والشرب والبصاق وتفرق الأصابع وتشبيكها وتكفيها خلف خلف ظهره أو كونه حاقباً أو حاقماً أو غير ذلك من مكروهات الصلاة التي تأتي هنا كون المرأة متقبية وقطعه لصلاة فرض كفاية أو نافلة أو سجدة تلاوة أو شكر وكل ذلك حيث لا عذر ولو شك في شيء من شروطه وجب تدبره إلا أن تحلل كما قاله الأذرعى وسكت عليه شيخنا وفيه بحث والوجه أنه لا يؤثر الشك بعد فراغه كما في الفاتحة والصلاة فراجعوه ودخل في عدم الموالاة ما لو فرق الأشواط الأربعة على الأيام وهو ما قاله السبكي وخالفه الزركشي (فروع) التطوع بالصلاة في زمن أفضل من الطواف فيه (قوله ويصل بعده) ويندب قبل الصلاة أن يأتي الملتزم وسعى بذلك لأن النبي ﷺ التزمه وأخير أن هناك ملكاً يؤمن على الدعاء وهو ما بين الحجر الأسود ومحاذاة الباب من أسفله وعرضه علو أربعة أذرع ويصلق بطنه بمجدار البيت ويضع خده الأيمن عليه ويسط ذراعيه وكفيه ويتعلق بأستار الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعتق رقبتى من النار وأعلنى من الشيطان الرجيم ووسواسه ويدعو بما شاء ثم ينصرف للصلاة ولا بد من التنية فيها إن استقلت بخلاف الطواف لأنها ليست من أفعال الحج ويندب إذا والى بين

أول العهد بالبيت فيليل به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قول وقوله وسعى عقبه يرجع لقول المتن ويخص (قول المتن مبروراً) أى لا يخاطله مضية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله ذنباً مغفوراً أى اجعل ذنبى مغفوراً والسعى هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذى يشكر عليه (قوله المتن في جميع كل طواف إلخ) أى فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعى وبحث الزركشي أن لا يس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قول المتن وكذا في السعى) بخلاف ركعتي الطواف لأن هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قول الشارح) أى لا يطلب منها إلخ ظاهره أنه غير مكروه (قول المتن إلا أن يخاف) ينبئ أن يكون خوف مخالطة النساء في معنى لمسهن (قول المتن وأن يوالى إلخ) وجه عدم الوجوب أنها عبادة يجوز أن يتجملها ما ليس منها فلما تجب موالاة كالوضوء (فروع) لو فرق الأشواط على الأيام أو جزء الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر خصوصاً عن الشافعي صريحة في المنع (قول الشارح) وفي قول تجب موالاة إلخ إن قلت ما وجه ذكر هذا مع أنه سياتى قلت ليملكك أن عمل القرويين في التفريق الكثير بلا عذر (قول المتن ويصل بعده ركعتين) أى بنية ولم يستغن عنها

بلا ولم أولى) غرض من مصادمتين المؤدية إلى انتفاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضاً نساء بخلاف مصادمتين في الرمل فتركه أولى ولو كان من يفوته الرمل مع القرب لزحمة يرجو فرجة وقف ليحدها فيرمل فيها (وأن يوالى طوافه) وفي قول تجب موالاة كإسقاط فيطل بالتفريق الكثير بلا عذر قال الإمام وهو ما يوجب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه تفريقه فيها تفريق بعذر (ويصل بعده ركعتين



أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والأفضل أن تكون صلاة لكل طواف عقبه ولو قصد كون الركعتين عن الكل كفى بلا كراهة وقياس مسجود التلاوة أن يكون الإطلاق كذلك فليراجع قوله خلف المقام<sup>(١)</sup> فهما فيه أفضل من داخل الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحجر وأولاه ما قرب من البيت ثم في الحطيم ثم في وجه الكعبة ثم فيما بين الجانبيين ثم بقية المسجد ثم في بيت خديجة ثم في منزله عليه السلام المعروف بدار الخيزران ثم في بقية مكة ثم باقي الحرم ثم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان إلا بالوت والمراد بخلف المقام كون المقام بينه وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهتها غير ويجزئ عن الركعتين فريضة نافلة أخرى كما في المنهج وغيره ونظر بعضهم في الجمع بين هذا وما قبله فقال حيث قيل بمصولهما مع غيرها فكيف يأتي قولهم فحيث شاء متى شاء وكذا ما قبله لا يقال إن ذلك فيمن لم يقع منه صلاة بعد الطواف في بقية عمره إذ لا قال به ولا أنهما لا يبد من قصد معهما مع غيرها ولا فلا يدخلان فيه نظر المناقاة لما مر ولا إنه كمن قصد تأخيرهما لعدم صحته كما في التحية وفي ابن حجر بعض شيء من ذلك وانتظر هل يجوز إجماعه بأربع ركعات أو أكثر على أنها سنة الطواف كما في التحية ظاهر كلامهم جواز ذلك فراجع (تفصيله) سمي البيت كعبة لثريبعه من التكسب وهو التريب وذلك على التقريب لأن عرض جهة الباب من خارج البيت ثلاثة وعشرون ذراعاً وربع ذراع ومن داخله ثمانية عشر ذراعاً ونحو الثلثين من ذراع وعرض ما بين الشاميين من خارج ثمانية عشر ذراعاً وثلاثة أرباع من ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعاً وقيراطان وعرض جهة ما بين الشامي واليماني من خارج ثلاثة وعشرون ذراعاً ومن داخله ثمانية عشر ذراعاً وثلاثان وعرض جهة ما بين اليمانيين من خارج ثمانية عشر ذراعاً وربع ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعاً وثلاث ذراع وارتفاع جدرانها أربعة وعشرون ذراعاً تقريباً كل ذلك بالنزاع المصري ويندب دخول الكعبة من غير إلهاء أحد قال بعضهم وإذا دخلها خر ساجد للشكر أي مع التبة وغيرها من شروطه **قوله** ويجهر بها للإمام ومنه ما بعد الفجر واستشكل ابن الصلاح وواقفه البلقيني الفرقة بين الليل والنهار مع أن الصحيح في النوافل ليلا أو نهاراً لا يقيس على الخسوف لأن سببه ليل ولا على الكسوف لأن سببه نهارى وبأن الجماعة مطلوبة في الكسوفين فطلب الجهر والإسرار وهذه صلاة سببها واحد وهو الطواف فواجه الفرقة فيها والوجه الإسرار فيها ليلاً ونهاراً كصلاة الجنازة وقد يجب بأن هذه ذات سبب فلا تقاس على النفل المطلق وبأن سببها مطلوب كل وقت فلا تقاس بطوات الأسباب المقيدة وبأن ما هنا باب اتباع وأما القياس على الكسوف كما في المنهج فهو من حيث وجود الجهر أو الإسرار لا من حيث الدليل عليهما مثلاً تأمل **قوله** وفي قول تجب الموالاة) وقياس الصلاة وجوبها على صاحب الضرورة بلا خلاف

كالطواف في الحج لأنها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بمرئان النيابة فيها في الحج عن الغير **قوله** (قوله خلف المقام) أي فهما في المسجد أفضل من المنزل وإن كانتا نافلة ثم قضية كلامهم أن فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما في الكعبة زادها الله شرفاً وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل منه في المسجد **(تفصيله)** أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وظاهر أن مراده ما عدا نفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما في الحجر وهذا ظاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذي في الحجر في البيت ولا يقال فيه إنه أفضل إلى جهة من البيت **قوله** (قوله وفي قول تجب الموالاة) أي لأنه عليه السلام فعلها وقال - دخلوا على مناسككم - ثم عمل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعي قبل الركعتين اتفاقاً **قوله** الشارح وعرض بما في (إلخ) انظر هل تنوقف المعارضة على تأخر تاريخ هذا الحديث وأيضاً انظر هل تعارض ذين من تعارض الخاص والعام فيكون الخاص مخصوصاً أم لا أقول إن كانت السورة مكية

خلف المقام يقرأ في الأول **﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾** أول الثانية الإخلاص للاتباع رواه في غير القراءة الشيوخ وفيها مسلم **(ويجهر بها)** (لإمام) ويسر نهاراً (ولي) قول تجب الموالاة) كما تقدم **(والصلاة)** لأن عليه السلام لما فعلها تلا قوله تعالى : **﴿ واتخلوا من مقام إبراهيم مصل ﴾** رواه مسلم فافهم أن الآية أمرة بها والأمر للوجوب وعرض بما في حديث الصحيحين المشهور هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وعلى الوجوب يصح الطواف بدونها ولا يجزئ تركها مسلم

(تتمة) لا تجب النية في الطواف في الأصح لأن نية الحج أو العمرة تشمله نعم يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم في الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء صح طوافه في الأصح أما الطواف في غير حج وعمرة فلا يصح بغير نية بلا خلاف ذكره في شرح المهذب

(ولو حمل الحلال محرما) لمرض أو غيره (وطاف به حسب الطواف للمحمول وكذا لو حمله محرما طاف عن نفسه وإلا) أي وإن لم يكن طاف عن نفسه (فالأصح أنه إن قصد للمحمول لله) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا مخرج على اشتراط أن لا يصرف الطواف إلى غرض آخر والثاني يقع الطواف للحامل وهو مخرج على عدم اشتراط ما ذكره والثالث يقع لما لأن أحدهما دار والآخر دبره (وإن قصد لنفسه أو لهما للحامل فقط) قاله الإمام وحكى اتفاق الأصحاب عليه في الصورة الأولى وحكى البغوي في الثانية وجهين في حصوله للمحمول مع الحامل لأنه دار به ولو لم يقصد واحدا من الأقسام الثلاثة فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما أي فيقع للحامل فقط ويؤخذ بما ذكر أن الحلال لا نوى الطواف لنفسه وقع له

(قوله نعم يشترط أن لا يصرفه) أي إلى غير الطواف كما مثله الشارح أما لو صرفه لطواف آخر فرضا أو نفلا فلا ينصرف بل يقع عما عليه إلا في صورة المحمول الآية ولو صرفه عن الطواف وغيره فالقياس وقوعه عما عليه وكذا لو قصد به الطواف وغيره كما في الصلاة ولا تدخله النيابة وأما الرمي فكذلك الطواف فيما ذكر لكن لا ينصرف إلى المحمول ولو بالصرف إليه وتجوز في النيابة وأما الوقوف والسعي والحلق فلا تنصرف ولا تجزئ، فيها النيابة وفي شرح شيخنا ما يقتضي صرف السعي كابين حجر وفيه نظر ولا يرد النائب عن المضروب لأن الحج من أصله واقع له فتأمل ومنه صغير حمله وليه أو غيره وهو غير مميز وينبغي تنقيده في غير الولي أن يكون بإذنه لما يأتي أنه لو ركب دابة فلا بد أن يكون الولي قائدا له أو سائقا وخرج بالحمل ما لو وضعه على نحو خشبة وجذبه فلا تعلق لطواف أحدهما بالآخر (قوله ولو حمل الحلال محرما) أو المحرم محرما أو حلالا واحدا أو أكثر في كل منهما (قوله وطاف به) خرج السعي والمبيت بمنزلة وقوف فيقع في السعي للحامل مطلقا وفي الوقوف لهما معا مطلقا ومثله المبيت (قوله حسب الخ) وشرط من يقع له الطواف وجود شروطه فيه من ستر وغيره ولو صرفه الحامل لغير الطواف كطلب غريم لم يقع عن واحد منهما كما مر (قوله إن قصد للمحمول لله) قال شيخنا وإن صرفه المحمول للحامل لم يقع لو أحدهما فراجع (قوله وينزل الحامل منزلة الدابة) أي لا من كل وجه بدليل وقوعه له بخلافها إذ لا قصد لهما ولو تعدد الحامل وقصده واحد لنفسه وآخر للمحمول لم يقع للمحمول فراجع (قوله أو لهما) علم منه أنه لا عبرة بقصد المحمول مع قصد الحامل تأمله (قوله لنفسه) أي أو لهما كما في المحرم (قوله ونوى الطواف) فإن نواه المحمول دون الحامل وقع للمحمول وكذا يقال في الحلالين (قوله كاللذابة) تقدم الفرق بينهما والله أعلم .

(فصل في كيفية السعي وشرطه وما يطلب فيه) (قوله يستلم الحجر) أو قبله ويسجد عليه محاكاة للاقتداء فيما مر (قوله والمروة) وهي أفضل من الصفا لأنها ختام على المعتمد وقدر المسافة بينهما بلراع اليد سبعمائة

وقوله للأعرابي في سنة الوفود هي السنة التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص والعام بل قوله ليس عليك غيرها إخبار لا يمكن صدوره والصلوات الواجبة أكثر من خمس فليتأمل (قول الشارح تمتع لا تجب النية في الطواف في الأصح) هذا الخلاف يجري في غيره كالرمي والوقوف ونحوهما (قول الشارح أما الطواف في غير حج وعمرة) ظاهر هذا دخول طواف القدوم في القسم الأول ثم قلنا من أن القدوم كالركن قال الإسني لم يصحوا به ولكنه القياس لأن الإحرام شمله ولا يحتاج إلى نية وتوقف ابن الرفعة في طواف الوداع لو وقوعه بعد التحليل التام قال تجب نية بلا شك ونازعه الإسني وقال القياس يخرج به أنه من المناسك أم لا (قول الشارح فلا يصح بغير نية) (فرع) لو نوى أسبوعين بنية واحدة لم يصح فيما يظهر بخلاف الصلاة لأن لها تحللا بخلاف هذا فإنه يخرج منه بتمام السبع فلا بد من نية للطواف الآخر (قول المتن ولو حمل الحلال محرما) أي دخل وقت طوافه (قول المتن حسب للمحمول) بحث ابن الرفعة وغيره تنقيده بما إذا نواه للمحمول أو أطلق عليه مشى شيخنا في شرح المنهج وغيره (قول المتن قد طاف عن نفسه) أي الطواف الذي شمله الإحرام من قدوم وركن كلنا في الإسني ثم هذه الصورة أيضا يأتي فيها بحث ابن الرفعة المذكور .

(فصل يستلم الحجر) قال الرافعي رحمه الله ليكون آخر عهده الاستلام كما أن أول شيء ابتدأ به

فقط وفي شرح المهذب لو كانتا غريمين ونوى الطواف فأقرب إلى أصحهما وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثاني عن المحمول فقط والحامل كاللذابة والثالث عنهما لنيتهما مع الدوران ويقاس بهما الحلالان الناولان فيقع للحامل منهما في الأصح .

(فصل) (يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) استحبابيا (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) بين الصفا والمروة للإتياع في ذلك رواه مسلم

وشرطه أن يبدأ بالصفا وأن يسعى سبعا ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه أخرى) للاتباع في كل ذلك وقال أبداً بما بدأ الله به رواه مسلم (وأن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعي وطواف القنوم كما في الحر (الوقوف بعرفة) بأن يسعى قبله للاتباع المعلوم من الأحاديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة ويقاس به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد طواف قدوم لم يعده) لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول أي سعيه وفي التنزيل

﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ عبارة الحر كالشرح لم تستحب إعادته بعد طواف الركن ففى خلاف الأولى وقال الشيخ أبو محمد مكروه (ويستحب أن يرقى حل الصفا والمروة قدر قامة)

لما روى مسلم عن جابر أنه ﷺ بدأ بالصفا فركب عليه حتى رأى البيت وأنه فعل على المروة كما فعل على الصفا قال الشيخ في التبيه والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلبس عقبه بأصل ما يذهب منه ويلبس رعوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة (فإذا رقى) بكسر القاف قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له

وسبعة وسبعون ذراعاً ولأن عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً فأدخلوا بعضه في المسجد والصفا من جبل أي قيس والمروة من جبل قيس فأبى باب الصفا يقال ما بين الركنين الجناتين وهو خمس طاقات (قوله للاتباع) ومن الاتباع نفى الجناح في قوله تعالى: ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ وأصل نفيه أن الصنم المسعى أساقا كان على الصفا وأن الصنم المسعى نافذة كان على المروة وكان الجاهلية إذا سعرا يمسحونهما فلما جاء الإسلام نزع المسلمون عن السعى لذلك فنزلت الآية (قوله أبداً) هو مضارع يعود ضميره للنبي ﷺ (١) لأنه جواب لقوله يا رسول الله بماذا تبدأ إذا طفت وفي رواية للنسائي فابعدوا لبلغط الأمر للجماعة جواباً لقوله بماذا تبدأ إذا طفتنا ولعل السؤال تعدد بذلك (قوله وأن يسعى) أي جميع السعى وهو حرم فلم أخر بعضه لما بعد الوقوف لم يحسب ما فعله قبله أو أحرم بعد طواف فرض أو نفل لم يميز له السعى كمسكى أراد الخروج إلى مسافة القصر فطاف للوداع أو طاف ففلا ثم أحرم وأراد أن يسعى حيثنذ وعلم بما ذكر أنه لو سعى بعد طواف الوداع وإن قصد الخروج إلى مسافة القصر أو أخرجه بالتعل لم يعتد به ولا يعتد بطواف الوداع لأنه لا يصح من الحرم كما في شرح الروض وفيه نظر يعلم ما مر في إحرام المكى وما يأتي في الخروج إلى منى ويشترط كونه في بطن الوادي المعروف وقد مر ضبطه فلو سقف وطاف على سقفه هل يكفيه حرره وفي كلام العلامة العبادي جوازه وهل يكفى السعى طائراً (قوله أو قدوم) وهو أفضل عند ابن حجر والخطيب وقال شيخنا الرمي إنه بعد الركن أفضل كما مر (قوله بأن يسعى قبله) أي الوقوف وتقدم جواز طواف القدوم بعده قبل نصف الليل لكن لا يسعى بل بعد طواف الركن كلما قاله عن ابن حجر وقال شيخنا له السعى ويكفيه عن الركن ونقله عن شيخنا الرمي نعم لو لم يطف لم يميز له السعى إلا بعد طواف الإفاضة وإن طاف قبل الوقوف فإن حمل كلام ابن حجر على هذه فواضح وظاهر كلامهم أنه لا يسعى بعد غير طواف القنوم وقول بعضهم بجوازه بعد كل طواف ولو نفلاً أو لوداع إلا طواف الوداع بعد فراغ الحج غير محتمد كما مر (قوله لم تستحب إعادته) بل تكره أو تحرم إن قصد بها العبادة لأنها فاسدة وقد تستحب كما في القارن خروجاً من خلاف من أوجهه كما في حنيفة وقد تجب كما لو بلغ أو عتق عبده وأمكنه إعادته بأن أدرك الوقوف كما تقدم وتوزع في الوجوب (قوله مكروهة) هو المعتمد (قوله والمرأة لا ترقى) أي لا إن خلا أهل من غير المحارم فيستحب لها الرقى ومثلها الخشي (قوله والواجب الخ) هذا بحسب ما كان وأما الآن فقد استمر من الصفا نحو ثمانى درجات ومن المروة نحو ثلاث درجات والوقوف فوق ذلك يكفى عن الإصاف المذكور (قوله فإذا رقى) ليس قيدا بل الرقى وغيره الذكر وغيره سواء طلب الذكر

الاستلام أهو لم يذكرنا هنا تقييلاً ولا سجداً فاعلم سببه المبادرة إلى السعى (قول الشارح بما بدأ الله به) اعلم أن الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله ﷺ اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى وغير ذلك (قول المتن بعد طواف ركن أو قدوم) أنهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف كمن أحرم من مكة ثم طاف نفلاً أو أراد الخروج حاجة فطاف للوداع وفي المسألة كلام في شرح الإرشاد وغيره (قول الشارح وفي التنزيل) متعلق بقوله أي سعيه (قول الشارح وقال الشيخ أبو محمد مكروهة) اعتبده السبكي

الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنيا قلت ويعد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم كذا قال الرافعي في الشرح أيضاً إلا الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة فمجد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده

ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى وبميت عقب وله الحمد (وأن يمشی) على هيته (أول السعي وآخره ويعود) أى

يسعى سعياً شديداً (إلى الوسط) تقول جابر بعد قوله مرات ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه إلى بطن الوادى سعى حتى إذا صعدت مشى إلى المروة (وموضع التوعين) أى المشى والعدو (معروف) هناك فيمشى حتى يلقى بينه وبين الجبل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعود حتى يتوسط بين الميادين الأخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضى الله عنه فيمشى حتى ينتهى إلى المروة وإذا جاد منها إلى الصفا مشى في موضع مشبه وسعى في موضع سعيه ولو المرأة لا تسعى ويستحب أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أننت الأعر الكرم وأن يوالى بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله ركباً أو لوشك في عدد ما أتى به من مرات السعي أو الطواف أخذ بالأكل ولو كان عنده أنه أتمها فغيره فقة يتقاء شيء منها لم يلزمه الإتيان به لكن يستحب .

الآتى (قوله ثم دعا بين ذلك) أى بما شاء كما مر منه قاله الأصحاب اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم وأنت لا تخلف الميعاد وإلى أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزع منى حتى توفاني وأنا مسلم والمراد بقوله بين ذلك أى بعده لأنه عليه السلام لا يكرهه أو المراد بين كل مرتين من الدعاء المذكور لما مر أنه يكرر ثلاثاً والأول ظاهر الحديث فهو أولى لئلا يخرج الدعاء عقب المرة الثالثة أو لفظ الشافعى رضى الله عنه ودعا بين كل تكبيرتين كما ذكره في القوت (قوله وأن يمشی) أى لقاء وجهه على الأكل (قوله ويعود) قال شيخنا الرمل ولا يقصد بسعيه لعباً ولا مسابقة لغيره<sup>(١)</sup> ولا لم يحسب سعيه وفيه نظر لما تقدم عنه أن السعى لا ينصرف كالوقوف فراجع (قوله انصبت) أى نزلت (قوله حتى يبقى بينه وإخ) لأن هذا الموضع كان محل ذلك الليل فلما رماه السيل لصقوه بجدار المسجد تقدم عن محاذاة محله بذلك المقدار (قوله والمرأة لا تسعى) أى لا تمشى ولو ليلاً في خلوة ومثلها الخشى (قوله ويستحب أن يقول) أى الساعى ولو أتى أو خشي في المشى والعدو (قوله ولا يشترط) أى بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرطه أو مندوبه (قوله ويجوز فعله ركباً) وتقدم في الطواف أنه خلاف الأول (قوله أخذ بالأكل) أى إن كان قبل التحلل كما مر عن الأذرى وفيه ما مر (قوله لم يلزمه) أى لم يلغوا عدد التواتر ولا لزمه سواء القول والفعل كما في الصلاة والله أعلم .

**(فصل في الوقوف بعرفة)** وما يطلب قبله وفيه وما يذكر معه (قوله أو منصوبه) قالوا ونصبه واجب على الإمام (قوله أن يخطب) أى بعد إحرامه كما مر (قوله بمكة) كونه عند الكعبة وعند بابها أفضل وإذا لم يدخل الحجاج مكة بل توجه إلى عرفة من الميقات مثلاً من إمامهم الخطبة أيضاً (قوله سابع ذى الحجة) ويسمى يوم الزينة لأنهم يزيتون هوادجهم لأجل السير في غده كما سبأ (قوله بعد صلاة الظهر) أى أداء فإن خرج الوقت فأتت الخطبة قاله شيخنا الرمل كابن حجر (قوله خطبة) فردة ويفتتحها الحرام باللبية والخلال والتكبير ويستحب له إن كان فقياً أن يقول هل من سائل ويجب أن يأتي فيها بالأركان الخمسة كما مال إليه شيخنا وهذه أول خطب الحج الأربع والثانية يوم عرفة بمسجد إبراهيم عليه السلام والثالثة يوم العيد والرابعة في ثاني أيام التشريق وكلها فرادى وبعد الصلاة إلا الثانية فيها وكلها بعد الزوال (قوله بالغدو) أى قبل الزوال كما يؤخذ من لفظ الغدو وفي اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يترجون فيه الماء ويأمر فيها الخمتين والمكئين بطواف قبل خروجهم وبعد إحرامهم وهذا الطواف مندوب وخرج بالمتعمتين والمكئين غيرهم من المفردين والقارنين والأفاقيين لعدم تحملهم وعدم إقامتهم (قوله إلى منى) بكسر الميم

(قول الشارح ثم دعا بين ذلك) انظر ما معنى هذه العبارة وكان المراد أنه لما فرغ من هذا يدعو ثم يعيد التكبير ثم يدعو وهكذا حتى لفظ الشافعى ودعا بين كل تكبيرتين بما شاء ثم وجدت نص البيهقي مصرحاً ذكره الأذرى في القوت (قول المتن وأن يمشی) (إخ) قال في الكفاية إنما يجوز ترك العدو في عمله لأن ابن عمر رضى الله عنهما مشى بين الصفا والمروة وقال إن مشيت فقد رأيت رسول الله يمشی وإن سميت فقد رأيت رسول الله يمشى وأنا شيخ كبير (قول الشارح ولا يشترط فيه الطهارة) (إخ) استدل على ذلك بقوله عليه السلام فعل ما بفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالنبى فعلم أن السعى غير داخل فيه ولأنه نسل لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرضفة في الكفاية (قول الشارح أخذ بالأكل) أى ولو كان بعد فراغهما في النسل .

**(فصل يستحب للإمام)** (قول المتن بالغدو إلى منى) يؤخذ منه أن الذهاب قبل الزوال لأن العرب تقول غداً فلان لأن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذى يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد

**(فصل)** (يستحب للإمام) إذا خرج مع الحجاج (أو منصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله ﷺ أبابكر رضى الله عنه أميراً على الحجاج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه (أن يخطب بمكة في سابع ذى الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغدو إلى منى

ويعلمهم ما أمامهم من المناسك إلى الخطبة الآية قال ابن عمر كان رسول الله ﷺ : إذا كان قبل التروية يقوم خطب الناس وأخبرهم عناسكهم [رواه البيهقي] بإسناد جيد كما قاله في شرح المهذب ويوم التروية اليوم الثامن ولو كان التابع يوم جمعة خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرج بهم من غلدة)

للتابع رواه مسلم بعد صلاة الصبح وإن كان يوم جمعة قبل فجر (إلى متى ويبتوا بها فإذا طلعت الشمس فصلوا عرفات قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولا يدخلون بل يقبضون بمنرة. بقرب عرفات حتى تسزل الشمس وهي أعلم ثم يخطف الإمام بعد الزوال عخطتين) للتابع في كل ذلك رواه مسلم بين لهم في أولها ما أمامهم من المناسك إلى خطبة يوم النحر ويحرضهم على إكثار الدعاء والتهليل بالموقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر منورة

الإخلاص ثم يقوم إلى الثانية ويأخذ المؤذن في الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قبل من الإقامة وقبل من الأذان وصححه في الشرح الصغير والروضة وفيه حديث رواه البيهقي ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا للاتيا عرواه مسلم والجمع للسفر وقيل للنسك ويقصرهما أيضا للمسافرون بخلاف الكيعين وتقلعان والخطبتان قيل بمنرة والجمهور بمسجد إبراهيم وصدره من عرفة

وفتح التون خفيفة على الأصح وقال بعضهم ضم للم خطا لأنه جمع منية أى ما يتحنى وهي بالقصر وتذكيرها أغلب وفيها الصرف وعدمه سميت بذلك لكثرة ما يحنى أى يراق<sup>(١)</sup> فيها من الدعاء وهي ما بين وادى محسر وأسفل جرة العقبة لأن الجرة ليست منها وذلك سبعة آلاف ذراع وماتنا ذراع بذراع اليد وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها إلى مزدلفة وكذا منها إلى عرفات (قوله إلى الخطبة الثانية) هذا قيد لما هو الأكل والأكمل أن يذكر في كل خطبة ما أمامهم من المناسك إلى آخر تمام الحج كما قاله الإسنوي (قوله بعد صلاة الجمعة) فلا يكفى خطبة الجمعة عنها وإن تعرض لها فيها لأنه لم يدخل وقتها (قوله بعد صلاة الصبح) والأول عند الضحى كما فعله ﷺ (قوله إلى متى) فيصلون فيها الظهر وما بعدها يتدب الشئ في جميع المناسك (قوله ويبتوا) عطف على يخطف فهو مندوب ومن الديق المنكرة ما اعتاده الناس من إيقاد الشموع في هذه الليلة (قوله طلعت الشمس) أى أشرقت على ثبير بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على بين الذهاب إلى عرفة ويذهبون إلى عرفة من طريق ضب وهو جبل مطل على منى ويعودون من طريق المازمين وهما جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضيق هى المازم لغة كما تقدم (قوله بمنرة) بفتح التون مع كسر الميم وإسكانها وبكسر التون مع إسكان الميم موضع يتدب الفسل فيه للوقوف كما مر (قوله من الأذان) المراد به الإقامة كما قاله ابن حجر وبه يزول الخلاف المذكور ويؤول من قبل إن الأذان يتبع من سماع الخطبة الثانية فينبغ المقصود منها ولا حاجة إلى الجواب عنه بأن المقصود من الخطبة التعليم وقد حصل بالخطبة الأولى وإنما الخطبة الثانية ذكر ودعاء فأمثل (قوله بمسجد إبراهيم) الخليل ﷺ ومن قال إنه شخص من بنى العباس سى بذلك وهو الذى نسب إليه باب إبراهيم بالمسجد فقد سهاوا إليه بعض أهل الفضل (قوله عرفة) بضم العين وفتح الراء المهملتين وفتح التون وليست عرفة ولا عرفة من عرفات ولا من الحرم (قوله ويقفوا) عطف على يخطف فهو مندوب وسياق الواجب منه .

صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول الحق ويعلمهم ما أمامهم) (إخ) ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم إن كان الخطيب محرما افتتح الخطبة بالتلبية ولا يأتى التكبير (قول الحق منى) سميت بذلك لكثرة ما يحنى فيها من الدعاء الذى يراق وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها إلى المزدلفة ومنها إلى عرفات وقوله ويبتوا بها قال الرافعي هو هيئة وليس بنسك يجبر بدم والفرس منه الاستراحة للسرى من الغد إلى عرفات من غير تعب قال في شرح المهذب ولا خلاف في أنه سنة (قول الحق ثم يخطف الإمام) (إخ) روى مسلم أنه ﷺ نزل بمنرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطف الناس ثم أذن ثم أقام فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم ركب ﷺ حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا (قول الشارح) ثم يصل الناس الظهر (إخ) ويسر فيما خلافا لأبى حنيفة (قول الشارح والجمع للسفر) (إخ) أى وأما القصر فهو للسفر بخلاف ما صرح به الأصحاب رضى الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا فقد ذهب مالك إلى أن أهل مكة يقصرون (قول الشارح ويقصرها) أيها المسافرون ولا يضر في ذلك كون الخارج من مكة إلى وطنه عازما على العود إليها للطواف وغيره إن كان مقيما بها قبل ذلك والمستوطن بها إذا خرج قاصدا السفر إلى مصر مثلا يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لأنها وطنة ونية العود إليه دواما فاطمة فكيف بها ابتداء هكذا ظهر لي ولم أره مسطورا وقد حدث الآن إقامتهم بمكة قبل المناسك أياما وذلك مانع من قصر غير أهل مكة أيضا فليأمل (قول الحق ويقفوا) منصوب عطفًا على يخطف فاقضى أنه مستحب

وأخره من عرفة ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك قال البغوى وصدره على الخطبة والصلاة (ويقفوا) أى الإمام أو منصوبه والناس

بعد الصلاتين (بعرفة إلى الغروب) للاتيان رواه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي ﷺ بالصحران نحو ميل (ويذكروا الله

تعالى ويذبحوه ويكفروا  
التهليل) روى الترمذي  
حديث غير الدعاء دعاء  
يوم عرفة وغير ما قلت أنا  
والنيبون من قبل لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له له  
الملك وله الحمد وهو على  
كل شيء قدير وزاد  
البيهقي اللهم اجعل في  
قلبي نوراً وفي سمعي نوراً  
وفي بصري نوراً اللهم  
اشرح لي صدري ويسر  
لي أمري (إذا فرغت  
الشمس قصدوا مزدلفة  
وأحسروا المصرب  
ليصلوها مع العشاء  
بمزدلفة جمعاً) للاتيان  
رواه الشيخان والجمع  
للسفر وقيل للسك  
ويذهبون بسبكية ووقار  
فمن وجد فرجة أسرع  
(وواجب الوقوف  
حضره) أي المحرم (بجزء  
من أرض عرفات) قال  
عليه السلام وقتت ههنا وعرفة  
كلها موقف رواه مسلم  
(وإن كان ماراً في طلب  
أبيي ونحوه كدابة  
شاردة) أي لا يشترط فيه  
المكث ولا أن لا يصرفه  
إلى جهة أخرى قال الإمام  
ولم يذكروا فيه الخلاف  
السابق في صرف  
الطواف ولعل الفرق أن  
الطواف قرينة مستقلة  
(بشرط كونه أهلاً  
للعبادة لا معنى عليه)

(قوله بعرفة) سميت بذلك لأن آدم وحواء تعارفا فيها بعد نزولهما من الجنة متفرقين آدم بجبل سرنديب وحواء  
بعرفة وقيل لأن جبريل عرف إبراهيم الناسك فيها وقيل غير ذلك ولها حدود أربعة أحدها بيتي إلى جادة طريق  
الشرق والثاني إلى حافات الجبل الذي وراعاها والثالث إلى البساتين التي عند القرية التي ترى من عرفات  
والرابع إلى وادي عرينة بالنون وجبل الرحمة وسطحها وعلامتها من جهة مكة العلمان المشهوران وما يزرعه  
العوام فيها من نزول حواء عليهما ومن فضيلة الدخول والخروج من بينهما فمن خرافاتهم ومسايقها من باب  
السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنان وثمانون ذراعاً بذراع اليد (قوله إلى الغروب) أي عقبه  
بزوال الصغرة (قوله وموقف النبي ﷺ) المشهور بموقف الهامل أفضل جبال مكة للدعاء وغيره وهو أسفل جبل  
الرحمة الذي يوسط عرفات وليس للوقوف على هذا الجبل فضيلة بل قيل بكرهته كبقية جبال عرفة وهذا  
للرجال وبعدمهم الصبيان وبعدمهم الحناني وبعدمهم النساء إلى حاشية عرفة كما في الصلاة والأفضل الوقوف  
راكباً لا أعون (قوله ويذبحوه) أي الله تعالى ومن ما نثر الدعاء اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول  
ويندب أن يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثاً وأن يفتحه ويختمه بالتسبيح والتحميد والتهليل والصلاة والسلام على  
رسول الله ﷺ وأن يكثر من التلبية وقراءة القرآن خصيصاً سورة الحشر لأن ورد فيها وأن يرفع يديه ولا  
يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط في الجهر بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل يبرز للشمس إلا لعذر وأن يكون في  
جهة ذلك مستقبلاً منتهزاً مستوراً ركباً خاشعاً ركباً أو متباً كما وأن يحذر المشاققة والمخاصمة وانتهاز السائل  
واحتقار أحدو كثرة الكلام (فروع) قال شيخنا وغيره ولا بأس بالترتيب بغير عرفة إن خلا من نمو الاختلاط  
رجال ونساء (قوله قصدوا) أي من طريق المأزمين كما مر (قوله مزدلفة) من الأزداف أي القرب لقرب  
الحاج فيها من منى أو قربها من عرفة وتسمى جمعا بفتح الجيم وسكون الميم لاجتماع الحاج فيها وهي ما بين  
المأزمين ووادي محسر (قوله ليصلوها) أي بعد إناخه جملهم وقيل حط رحالهم نعم إن خافوا خروج وقت  
اختيار العشاء صلوا في الطريق ويندب لهم صلاة الرواتب لا التوافل المطلقة (قوله من أرض عرفات) قال  
شيخنا ولو على قطعة نقلت منها إلى غيرها فراجعه وخرج بأرضها هوأها كنحو سحب أو غصن شجرة  
أصلها خارج عنها أو عكسه فلا يكفي فلو وقف على غصن في هوائها وأصله في أرضها كفي لأن الاعتبار هنا  
بالأرض وبذلك فارق ما في الاعتكاف من الاكتفاء فيه بذلك كله وتقدم الاكتفاء هنا بالركوب على دابة (قوله  
ماراً) أي لا طائراً كما مر وعلم بما ذكره أن الوقوف لا ينصرف لغیره ولو نفاه كما مر (قوله أهلاً للعبادة) وتقدم

مع أنه ركن والجواب أن قوله إلى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف لإفراد الضمير ولكن جمعه بالنظر إلى  
ما قاله الشارح (تنبيه) أهمل المصنف الفصل لهذا الموقف وللمشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيما سبق  
(قول المتن ويذبحوه) من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروابن اللهم إنك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم  
سري وعلانيتي ولا يخفى عليك شيء من أمري أسألك مسألة للمسكين وأنبئ إليك أنبئ الدليل وأدعوك دعاء  
الخائف الضعيف دعاء من خضعت لك وقبته وفاضت عبرته وذل لك جسده ورغم لك أنه اللهم لا تجعلنى  
بدعائك شقياً وكن في عروفا رحيماً يا خير المسؤلين يا خير المعطين لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (قول المتن وأحسروا المغرب) قال  
الإسنوي نقلنا عن الإمام أن ذلك في حق من قصد المسير إليها حالاً ولا فيقدم ونوزع أي بدلالة النص كما في  
النكت (قول المتن وإن كان ماراً في طلب أبيي) أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المكث وطلب الأبق إلى أن  
الصرف لغرض آخر لا يصير قال الإمام ولم يجزوا فيه الخلاف في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف قرينة  
مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما في الشرح (قول المتن أهلاً للعبادة) قال الأصحاب يشترط أن يكون  
أهلاً لها أيضاً عند عدم الإحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للحلق وقياس كونه نسكاً لا لاشتراط قاله

فلا يجوز ولا السكران ولا المجنون وقيل يجوز لهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقيل يضرب ولو لم يعلم أنها عرفة أجزأه وقيل لا (وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعد مضي زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) والثاني لا ينعى إلى ذلك بل

يخرج بغروب الشمس والثالث يبقى بشرط تقدم الإحرام على ليلة النحر وبدل للأول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج وأصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المهذب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف بها ثم غاب فارق عرفة قبل الغروب لم يعد أراق) مع إدراك الوقوف (دما استحبها) خروجها من خلاف من أوجب (وقيل يجب) لأنه ترك نسكا هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في

ما يعلم منه اشترط ذلك للمباشرة في الطواف والسعي والحلق (قوله فلا يجزئه) أي حيث لم يقع من إتمامه لحظة ولا ينعى الولي على فعله فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا على المتمد وما في المنهج وغيره مرجوح (قوله ولا السكران) أي الذي لم يزل عقله وليس له نوع يتميز فهو كالمغنى عليه فيما ذكر فإن كان له نوع يتميز فحجه صحيح أو زال عقله فكالمجنون وحكمه أن ينعى الولي على فعله لأن له الإحرام عنه ابتداء كما مر ويقع حجه نفلا وسواء تعدى السكران والمغنى عليه بما فعلوه أو لا فالحاصل أن المجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلا وكذا السكران إن زال عقله وأن المغنى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضا ولا نفلا إن لم يقع لحظة وكذا السكران إن لم يزل عقله (قوله من الزوال) وجوزته الإمام أحمد قبله (قوله وليلة جمع) (إخ) رد به على من قال ليلة جمع ليلة التاسع فهو مستثنى من كون الليل سابق النهار (قوله خروج) (إخ) وهو الإمام مالك رضي الله عنه ويوافقه القول المذكور (قول ورجع القطع) (إخ) فالتعبير بالمذهب أنسب (قوله غلط) حال من الفاعل أخذنا بما بعده وقال بعضهم يصح كونه مفعولا لأجله بل هو أولى وقال شيخنا بل هو متعين كما يصرح به كلام الشارح ولا يضرب فيه فقد بعض شروط المفعول له كما قيل وإنما تعين ليدخل ما لو ظهر لهم الغلط في اليوم العاشر فوقفوا بعد زواله فإنه يجزئهم وأشار بقوله لظنهم إلى دفع قول الإسنوي رحمه الله تعالى إن التصوير المذكور جهل لا غلط (قوله هلال ذي القعدة) أي المتصل بها وهو في الحقيقة هلال ذي الحجة وكان الأصوب التعبير به كما عبر به غيره (قوله أجزأهم وقوفهم) أي بعد زوال العاشر قبله وإن تبين أنه العاشر وتكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزئ الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج إلا بعد نصفها ويجب مبيت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا يجزئ الأضحية قبل طلوع حمسه ويحرم صوم يوم تكون أيام التشريق ثلاثة بعده يجزئ الأضحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيرهم فيما يظهر نعم من رأى أو

العراق (قول الشارح وقيل يضرب) أي بناء على أن كل ركن يحتاج إلى نية (قول الشارح وقيل بعد مضي) (إخ) اعلم أن الإسنوي سابق حديثنا صحيحا عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فإن تمسكنا بالحديث لزمتنا ذلك وإن تمسكنا بالفعل وجعلناه ميينا للمراد من النهار المذكور في الحديث لزمتنا أن نتخير إمكان الصلاة كصلاة العيد للأضحية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معا انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشيء أن تكون في وقت ذلك الشيء (قول الشارح وبدل للأول) ودليل الثاني هو العمل (قول الشارح ورجع القطع به) ومن ثم اعترض الإسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالأصح دون الصحيح (قول المتن غلط) مفعول لأجله فتشمل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين القوات بخلاف ما لو أعرب حالا قاله الإسنوي وفيه نظر لأن المفعول لأجله يشترط اتحاده مع الممثل به في الوقت (قوله لظنهم) حاول به تصحيح إطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الإسنوي رحمه الله أنه يسمى جهلا لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير مغتفر فما اقتضاه كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قول الشارح هلال ذي القعدة) عبر غيره بذى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ فكانه أراد نسبته إليها باعتبار أنه تغلب رويته ليلة الثلاثين منها فله بانواع ارتباط مصحح للإضافة أو مراده أن هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكملوا عداة شوال وعدة القعدة وشروعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحجة رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عاشرا (قول المتن أجزأهم) أي بالإجماع (قول المتن ليقضون) أي فإنهم يقضون

بأن أكل الهلال أهل ليلة الثلاثين إما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم (إلا أن يقولوا على خلاف العادة) في الحجيج (فيقضون) هذا الحج (في الأصح) لأنه ليس في قضائهم مشقة عامة والثاني لا يقضون لأنهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بأن أكل قبل الزوال من العاشر فوقفوا بعده

قال في التهذيب المذهب أنهم لا يجزئهم لأتهم وقفوا على يقين الفوات قال الرافعي وهذا غير مسلم لأن عامة الأصحاب ذكروا أنه لو قامت البيئة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كما لو قامت البيئة بعد الغروب يوم الثلاثاء من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثاء نص على أنهم يصلون من الغد العيد فإذا لم يحكم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لزم من ثلثه في اليوم العاشر وسكت عن ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وإن وقفوا في) اليوم (الثامن) وعلوموا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت (وإن علموا بعده) أي بعد فوات الوقوف (وجب القضاء) لهذا الحج (في الأصح) والثاني لا يجب

كما في الغلط بالتأخير وفرق بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فإنه إنما يقع لغلط في الحساب أو الخلط في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفة لم يصح حجهم .

(فصل) (ويستون) بمزدلفة للاتباع للمعلوم من الأحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني بأن كان بها في النصف الأول فقط أو ترك المبيت بها أصلاً أو أراقى دماً ولو وجوه القولان) السابقان فيمن

أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كما في الصوم (قوله قال في التهذيب إغ) هو غير معتمد والمعمد الإجزاء كما قاله الرافعي عن الأصحاب وقد تقدم وسكوته في الروضة عليه يدل على أنه ارتضاه (قوله يقفون من الغد) لعله بعد الزوال أخذاً مما قبله فراجع (قوله والثاني لا يجب) وبه قال الإمام مالك والإمام أحمد رضي الله عنهما (قوله لغلط في الحساب) وهو لا عيرة بالغلط بسببه وهذا خارج بقوله فيما مر بأن غم إغ (قوله ولو غلطوا في المكان إغ) هذا خرج بقوله العاشر إغ لأنه زمان .

(فصل في المبيت بمزدلفة وما معه) ولا يتصور صرفه ولو عن حاصل لغيره (قوله والأظهر وجوب الدم) هو المعتمد لأن المبيت بها واجب (قوله ساعة) أي لحظة ولو بالمرور وإن لم يعلم بها أو كان طالباً لا يثبت كرفة قاله شيخنا ومقتضاه أنه لا يكتفى بالمرور بها في هوأها فراجع (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) أي نظراً إلى كونه يسمى ميئاً والأول لم يوجب لكونه ميئاً إذ لم يرد الأمر بالمبيت هنا وإنما هو لكونهم لا يصلونها لنحو ربع الليل فخفف عليهم ما بين أيديهم من الأعمال الكثيرة كذا استدلوأ به وفيه نظر لأنه لا يفيد اعتبار الوجوب ولا النصف الثاني من الليل فاضمه (تتبيها) لو أغشى عليه أو جن جميع النصف الثاني لم يضر في حجه وليس هو كرفة لما لا يخفى (قوله فلا شيء عليه) قال شيخنا الرمي محله إن لم يتمكن من الوقوف بمزدلفة وكذا التي بعدها وإلا فعليه دم (قوله ولو أفاض) أي قبل نصف الليل وفارق مزدلفة قبله أيضاً (قوله قال الفقهاء) هو المعتمد بالشرط المتقدم ولا يجب عليه العود إلى المزدلفة وإن تمكن منه كما هو ظاهر كلامهم ومثل هذا من بادرت إلى الطواف خوف طر وغر حيزي وجميع أعذار منى تأتي هنا

ولا يصح نصبه (قول الشارح قال الرافعي وهذا غير مسلم) قال الأذري ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً لم ينكف الحال قبل الزوال قال الأذري فالأظهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله وسكت على ذلك في الروضة) صحح في شرح المذهب الإجزاء ثم قضية كلامها بتمام البيئة وقضية رمضان عدم مماعها فما الفرق (قول الشارح والثاني إغ) قال الإسني عليه الأكرون .

(فصل ويبيتون بمزدلفة) هي ما بين مأزمية عرفة ووادي محسر وكلها من الحرم وتسمى جمعاً والسنة الاعتصام منها بعد نصف الليل للوقوف بها وللعبد كما سلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن المبيت بها ركن والصحيح وجوه في جزء من النصف الثاني وكفاية المروفي لمرقات ويدل لعدم الركنية سقوطه عن المعذورين قيل وبعبارة الكتاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف وبعده (قول الخن وفي وجوه إغ) نظريه من وجهين الأول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يبتدى الناظر البيها الثاني أن قضيته استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله وأعلم أن الذي ساقه الشارح عن الروضة لا ينفع شيء منه من عبارة المنهاج (قول الشارح حصل المبيت) أي حصل ما يمنع من وجوب الدم وإن لم يسلم مبيتاً (قول الشارح وفي قول يشترط معظم الليل) هذا قال الرافعي إنه أظهر ثم استشكله من جهة

لم يكن بعرفة عند الغروب وقال في الروضة والأظهر وجوب الدم بترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الأول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الأم وفي قول يشترط معظم الليل (ويست تقديم النساء والضعة بعد نصف الليل إلى منى) لرواها بجمرة العقبة قبل الرحمة روى الشيخان عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الأخير من مزدلفة بإذن رسول الله ﷺ ولم يأمرها بالدم والنفر الذين كانوا معها ورواها عن ابن عباس قال أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضبعة أهله ولو انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة فلا شيء عليه ولو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للإفاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفة قال الفقهاء لا شيء عليه لا اشتغاله بالطواف قال



الإمام وفيه احتمال لأنه غير مضطرب إلى ترك المبيت بخلاف الأول (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغسلين) بهالاتبا عرواه الشيخان والتغليس هنا

أشد استحباباً من باقي الأيام  
ليست الوقت لما بين أيديهم  
من الأعمال في يوم النحر  
ثم يدفنون إلى متى  
ويأخذون من مزدلفة  
حصى الرمي قال  
الجمهور ليلاً وقال البغوي  
بعد صلاة الصبح والمأخوذ  
سبع حصيات لرمي يوم  
النحر وقيل سبعون حصاة  
لرمي يوم النحر وأيام  
الشرق على ما سأتى بيانه  
روى البيهقي والنسائي  
بإسناد صحيح على شرط  
مسلم كما قاله في شرح  
المهذب عن الفضل ابن  
عباس أن رسول الله ﷺ  
قال له غدا يوم النحر اتفقت  
في حصى قال فلفطت له  
حصيات مثل حصى  
الخذف وهو بأعجام الحاء  
والذال الساكنة وظاهر أن  
المستقبلين بالليل يأخذون  
حصى الرمي من مزدلفة  
أيضاً (فاذا بلغوا المشعر  
الحرام) وهو جبل في آخر  
المزدلفة يقال له قرح يضم  
القاف والزاى (ووقوفاً)  
فذكروا الله تعالى (ودعوا  
إلى الإسفار) مستقبلين  
الكعبة روى مسلم عن  
جابر أنه ﷺ لما صلب ركب  
القصور حتى أتى على  
المشعر الحرام واستقبل  
القبلة ودعا الله تعالى وكبر

(قوله يدفنون) أى قبل طلوع الشمس ويكره التأخير إليه (قوله قال الجمهور ليلاً) هو المعتد (قوله والمأخوذ سبع حصيات) هو المعتد والأحسن أخذ حصاة زيادة خشية سقوط واحدة منه ويسن أن يسهلها ولا يكره أخذها من بقعة من البقاع إلا من الرمي<sup>(١)</sup> أو من عمل نجس أو من الحل أو من المسجد ويحرم من وقف مسجد (قوله وظاهر إخراج هذا) ورد على كلام المصنف وقد يقال إن كلامه يشمل يجعل يأخذون عطفاً على يبتون لا على يدفنون فتأمل ويندب لهم جميعاً الاشتغال بالتلبية لا التكبير خلافاً للقفال (قوله المشعر) بفتح الميم وفيه لغة شاذة بكسر ها والحرام بمعنى الحرم لأنه منه وهو من مزدلفة وسمى بذلك لما فيه من شعار الدين (قوله وهو جبل إخراج) أى عند الفقهاء وعند الحديث جميع مزدلفة (قوله في آخر المزدلفة) وقال الحبيب الطبري بأوسطها وقد استبدل به الناس عنه الآن الوقوف على بناء عمت هناك يظنونه المشعر الحرام وليس كذلك وإن حصل به أصل السنة ونوزع في ذلك (قوله وقوفاً) أى عنده فهو أفضل من الوقوف بغیره من مزدلفة ومن ترك الوقوف من أصله (قوله القصواء) اسم لثقة من إبله عطفاً وهي بفتح القاف والمد وقيل بالضمة والقصر ونسب قائله إلى السهو (قوله ثم يسرون) بسكنية قبل طلوع الشمس ويكره التأخير إليه خلافاً لما كانت عليه الجاهلية ومن وجد فرجة من الطريق أسرع وإذا وصلوا إلى وادى عسر وهو فاصل بين مزدلفة ومتى كما رجع وجه تسميته بذلك أسرع للمشاة وجرك الراكب دابته قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (قوله فيصلون متى) ويندب لكل من دخلها أن يقول اللهم هذه متى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمن على بما منتت به على أوليائك اللهم إلى أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني ودنياي وأرحم الراحمين (قوله بعد طلوع الشمس) أى وارتفعها كرمي هذا وقت الفضيلة إلى الزوال (قوله في كل شخص) وهو مستقبل الجمر في سبيله إلى جهة مكة ويمينه إلى جهة متى لأن الجمره ليست منها كما روى ويندب في رمي غير هذا اليوم أن يستقبل الكعبة ثم يأخذ له

أتمهم لا يصلون المزدلفة إلا قريباً من ربيع الليل والنصف بعد انتصافه جائز (قول الشارح والتغليس إخراج) هي عبارة الروضة قال الرافعي والذي أتاده لا يستفاد من المنهاج (قول المن ويأخذون) ظاهره العطف على يدفنون فيكون قاصراً عن إفادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضياً لأن يكون الأخذ نهاراً وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على يبتون السابق فيغيث (قول المن ودعوا) منه اللهم كما أوفقتنا فيه وأرتنا إياه وفقتنا لذكرك كما هدبتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله) إلى قوله: ﴿غفور رحيم﴾ وروى الإمام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير يخطب وذكر حديثاً طويلاً ثم قال كان الناس في الجاهلية إذا وقفا بالمشعر الحرام يبتل أحدهم اللهم ارزقني إبلًا اللهم ارزقني غنًا فأنزل الله تعالى: ﴿فمن الناس من يقول ربنا آتانا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول إلى آخر الآية اللهم رب المشعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أركب تحية وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك باذا الجلال والإكرام اللهم احفظ على ديني واجمل خشيتك نصب عيني وأسأل على شأني يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير من رجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذلل نفسي حتى تنقاد لطاعتك ويسر علي العمل بما يقربها إلى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم يصل على النبي ﷺ (قول المن ثم يسرون) أى قبل طلوع الشمس (قول المن في رمي) أفادت الفاء أن السنة المبادرة إلى الرمي وهو كذلك بحيث إن الراكب لا ينزل حتى يرمي وهو ركب وعبارة التحرر وكما أوفوها ما قال الإسمرى واستعمال الكاف بمعنى «مع» أو عند لغة عجمية وليست من كلام العرب فعبارة المنهاج أصوب وسيأتى شروط الرمي ومستحباته

وملأ ووجد ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً (ثم يسرون فيصلون متى بعد طلوع الشمس لرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات إلى جرة العتبة

ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لأخذه في أسباب التحلل (ويكره مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام أتى الجمرة يعني يوم النحر فرماها بسبع حصيات يكره مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف (ثم يبلع من معه هدي ثم يحلق) للابن رواه مسلم (أو يقصر والحلق أفضل) قال

تعالى : ﴿ ثم يحلقن ﴾ وعوسكم ومقصرين ﴿ وقال عليه السلام : ه اللهم ارحم الخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم الخلقين فقال في الرابعة والمقصرين ه [ رواه الشيخان ] (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب حديث ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة يكره للمرأة الحلق وعن العجل أن التقصير للختن أفضل كالمرة (والحلق) أي إزالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسك على المشهور) فيتاب عليه وهو ركن كما سيأتي واستدل على أنه نسك بالدعاء لقاعله بالرحمة في الحديث السابق والثاني هو استحبابه عظم لأنه كان محرما عليه كما سيأتي فأبيح له فلا ثواب فيه كما قاله في شرح المذهب كالرأى وقال الغزالي إنه مستحب بلا خلاف

(وقال ثلاث شعرات)

(قول الشارح في الحديث حصي الخذف) قال في شرح مسلم هو راجع إلى حصيات (قول المتن والحلق نسك إلخ) جملة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قول المتن أو تقصير إلخ) لكن لو نذر الحلق تعين حلق الجميع ولا يجزئ التقصير ولا حلق البعض ولا إزالته بغير الحلق كذا في شرح المذهب قال الإسوي والأوجه حمله على عدم الجواز فإنه إذا نذر صفة في واجب لم يقدح ترك تلك الصفة في الاعتدال بذلك الواجب كما لو نذر الحج ماشيا فركب انتهى ، القول لعل مراده الواجب أصالة لئلا يرد ما لو نذر أن يتكف شعرا ثم نذر أن يكون متابعا (قول المتن ومن لا شعر برأسه) لو كان عدم الشعر ناشئا عن إزالته قبل دخوله وقته ولكنه يثبت بعد ذلك فظاهر أنه يستحب له إمرار المومي الآن

يفتح العين أي إزالة الشعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو نفا أو إحراقا أو قضا) مما يجازى الرأس أو ما استرسل عنه في دفعة أو دفعتا قال تعالى : ﴿ محلقين وعوسكم ومقصرين ﴾ أي شعرا وهو يصدق بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (إمرار المومي عليه) تشبيها بالخالقين

(فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع ورواه مسلم (وسمى إن لم يكن سمي) بعد طواف القدوم كما تقدم أن من سعى بعده لم يعده وسبأ في أن السعي ركن (ثم يعود إلى منى) ليستبها (وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرناه) ولا يجزئ روى مسلم أن رجلاً جاء

إلى النبي ﷺ فقال

يا رسول الله إنى خلقت قبل

أن أرمى فقال ارم ولا حرج

وأناه آخر فقال إنى أنفست

إلى البيت قبل أن أرمى فقال

ارم ولا حرج روى

الشيخان أنه ﷺ ما سئل

عن ربي يومئذ قدم ولا آخر

إلا قال اقبل ولا حرج وأنه

قبل له في الذبح والحلق

والرمي والتقدم والتأخير

فقال لا حرج وعلى القول

بأن الحلق استباحة محظور

لو فعل قبل الرمي

والطواف معارضة القعدة

لوقوف الحلق قبل التحلل

(ويدخل وقتها) يعني غير

الذبح لماسياً في (يصف

ليلة النحر) لمن وقف قبل

ذلك روى أبو داود بإسناد

صحيح على شرط مسلم كما

قاله في شرح المهذب عن

عائشة أنه ﷺ أرسل أم

سلمة ليلة النحر فرمت قبل

الفجر ثم أقاضت وقبض

الباق منها على ذلك (ويسمى

وقت الرمي إلى آخر يوم

النحر) روى البخاري أن

رجلاً قال للنبي ﷺ إنى

رميت بعد ما أسيت قال

لا حرج والمساء من

بعد السوروال (ولا

يختص الذبح) للهدى

(يزمن قلت الصحيح

المسح في الوضوء ولو تعذر عليه الحلق صبر إلى إمكانه ولا يسقط عنه الحلق ولا تكفيه القعدة ولا يجب زواله إذا نبت بعد إمرار الرمي عليه ويندب له أخذ شيء من نحو شاربته ولحيته وشيء من أظفاره ولا ينبدل الإمرار لغیر الحرم وقد أخطأ من نسب لشرح شيخنا الرمي (قوله طواف الركن) ويسمى طواف القرض وطواف الزيارة وطواف الصلوة يفتح الدال ويندب أن يشرب بعده من سفاية العباس ومن زمر (قوله ثم يعود) أى قبل صلاة الظهر ولو عبر بالفاء<sup>(١)</sup> في السعي والعود لكان أولى وفعله ﷺ الصلاة بمكة ليبيان الجواز (قوله ولا يجب) أى الترتيب وأشار به إلى أن ما ذكر من الأحاديث يفيد عدم الوجوب لا التندب الذى هو المدعى فتأمل (قوله يعنى غير الذبح) وسكت عن السعي لما مر من جوازه قبل الوقوف (قوله ليلة النحر) أى حقيقة أو حكماً كما مر في الغلط (قوله لمن وقف) أى عرفة ولا عبرة بالوقوف بمزدلفة وإن كان ما ذكر يتأخر من اللحظة التى لها لأنه لضرورة الزمن لأنه شرط (قوله قبل ذلك) أى قبل النصف فلو فعل شيئاً من هذه الأمور قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت إعادته بعده ولو فات الوقوف فانت ولذلك قال الرافعى ينهى أن يعد الترتيب هنا ركناً كما في الوضوء والصلاة بأن تقدم الإحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وإزالة الشعر ثم الطواف على السعي على ما مر (قوله ويعنى الرمي) أى الاختيار وأما وقت الفضيلة فمن طلوع الشمس إلى الزوال كما مر وأما وقت الجواز فما قبل ذلك وبعد إلى آخر أيام التشريق فله ثلاثة أوقات (قوله الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية) فيه نظر فحين اعتمر في أثناء العام ومعه هدى لا تقتضاه وجوب تأخيره لوقت الأضحية ولم يرد أنه ﷺ أخر هديه في عمرة الحديبية ولا في عمرة القضاء لذلك الوقت فراجع ذلك فإنه مشكل على المذهب كذا في البرلى وهو غير مستقيم ولا وجه لما سبأ في أن دم الهدى الذى يساق تقرباً من الحلال في غير أيام الحج أو من المحرم كذلك لا يختص بوقت وأن دم الجبران المذكور هنا كذلك وقد غرر ﷺ في الحديبية وقت حصر وأما هدى التقرب من الحاج فليس الكلام فيه فتأمل (قوله وسبأ في) أى في كلام الرافعى رحمه الله تعالى (قوله وعبارته) أى الرافعى (قوله والمراد إلخ) فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هدياً وعلى هذا فكلام الرافعى

ولكن متى هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول المتن ثم يعود إلى منى) أى قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صل الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بأنه صل بمكة وأعاد بأصحابه بنى أقول قضية الجميع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول المتن ولا يختص الذبح بزمن) أى ولكن يختص بالحرم (قول المتن بوقت الأضحية) أى فوقته إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا فمن اعتمر أثناء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيره بمكة لوقت الأضحية والذى ساقه عليه الصلاة والسلام في عمرة الحديبية هل كان يريد تأخيره إلى وقت الأضحية وكذا عمرة القضاء لا يد أنه ساق فيها وفي حد طر<sup>(٢)</sup> أنه غر بالمرودة ولم يؤخره لوقت الأضحية فليتأمل ذلك فإنه مشكل على المذهب (قول المتن وسبأ في إلخ) يريد أن كلام الرافعى رحمه الله اختلف والصواب الأخير قال الأسنوى الهدى يطلق على دم الجيرانات والمخطوات وعلى ما يساق تقرباً فالأول لا يختص بزمن والثاني يختص بوقت الأضحية فالأول أراده المحرم والثاني أراده فيما بآى قال وقد أوضح الرافعى ذلك في آخر باب الهدى من الشرح الكبير غاية الأمر أنه لم يفصح في المحرم عن المراد فظن النووي رحمه الله أن المسألة واحدة فاعترض في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول المتن على الصواب) أى في كلامه المختصر في المحرم

اختصاصه بوقت الأضحية وسبأ في آخر باب محرقات الإحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هنا ووقته وقت الأضحية على الصحيح والمراد به

ماسبق تقربا لله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الأضحية أنها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبدى الأضحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العبد من أجل حجه انتهى وفي شرح التبيين للمحب الطبري عن الإمام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والحلق والطواف والسعي) إن لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (وإذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي والحلق والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يفعل قبل (حصول التحلل الأول) من تحلل الحج (وحل به البس والحلق) إن لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكر في المحرر ستر الرأس دون الحلق (وكذا الصيد وعقد النكاح)

يعلان به (في الأظھر قلت) كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الأظھر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم في المباشرة فيما دون الفرج كاقبله أن الأظھر تحريمها ورجح في الشرح الصغير الحل في المسالكين قال وفي التطيب طريقتان أشهرهما أنه على القولين والثاني القطع باطل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم نثبت فالذهب أنه يحل بل يستحب أن يتطيب لخله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم وخله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بلفظ كنت أطلب والذهبي ملحق بالتطيب (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصول التحلل الثاني وحل به باقي اغرمات) وهو الجماع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم

صحيح في المؤرخين واعتراض المصنف عليه بحسب ما فهمه من أن الهدى هنا ماساة الحاج تقربا لأنه المراد عند الإطلاق فتأمل (قوله إنها) أي الأضحية تستحب هو للمتمد (قوله كما لا يخاطب) أي ندبا بصلاة العبد أي جماعة وكلام الإمام محمول على طلبها فرادى فلا يخالفه (قوله لا آخر لوقتها) أي الثلاثة يعنى الطواف والسعي والحلق ولو لم يفته الوقوف وجوب التحلل عليه لا لخروج وقتها بل لأن في مصابرة الإحرام مشقة بلا فائدة فلا حاجة لما اعترض به الإمام السبكي وجوابه (قوله ففعّل اثنين إلخ) ولا دخل للذبح في التحلل وإن كان من أعمال يوم النحر لأنه سنة ولا بد من السعي لمن لم يكن سعى في حصول التحلل بالطواف (قوله دون الحلق) وعدم ذكره أنسب لأنه أحد أسباب حل غيره (قوله وكذا نقل عنهم إلخ) هو المعتمد خلافا لما في الشرح الصغير المذكور ولا يحل الجماع بالأولى من مقدمته وسيأتي (قوله فإذا فعل الثالث) نعم لو كان هو الرمي وفاته بفرغ أيام التشريق توقف التحلل على الإتيان بيده ولو صوما على المعتمد وفارق عدم توقف تحلل المصوم على الصوم لأن له تحللا واحدا قلنا استمر تحريم اغرمات عليه ولو غير الجماع لثبوت ذلك عليه بخلاف الحج (قوله وهو الجماع إلخ) لكن يندب تأخيرها عن أيام منى لأنها من بقية أيام الحج والله أعلم (قوله ليس بنسك) وكذا لو سقط لعدم

(فصل) في البيت بمنى ليالي أيام التشريق وما يذكر معه ولا ينصرف إلى غيره ولو من الحامل كما مر (قوله إذا عاد) وكذا لو استمر في منى وأخر الطواف (قوله بات) أي وجوبا كما سيأتي (قوله والثالثة أيضا) أي يجب سببها كما سيذكره (قوله التشريق) سميت بذلك لإشراق أيامها بالشمس ولياليها بالقمز أو لإشراق (قول الشارح ما سبق تقربا إلى الله تعالى) أي لا دماء الجيران (قول المتن لا آخر لوقتها) لأن الأصل عدم التأخير قال الإسئوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل الإسئوي بقاءه محرما دائما كما اقتضاه كلام الشيخين قال لأن من فاته الحج منعه من ذلك لأن ذلك كابتداء الإحرام في غير أشهره ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال من بالجواز في مسألتنا عمله بعد التحلل الأول فيما يظهر له ولا يصير محرما بالحج في غير أشهره واعتراض الإسئوي مقالته بأن وقت الحج يخرج بطلوع فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقا بل الأفضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الرفعة وغيره أنه يجوز الإحرام بالتأخر في غير وقت الكراهة ثم بعدها ذلك نظير مسألتنا (قول الشارح وذكر في المحرر إلخ) أي ففى المنهج ذكر ما تركه وذكره (قول الشارح وكذا نقل عنهم في المباشرة) أعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الأولين بتعلقها بالنساء وقد قال عليه السلام إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وعلل الصيد بعموم قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ ومن قال بالحل نظر إلى أنها من اغرمات التي لا يجب تعاطيها لإفسادها كانت كالحق (قول الشارح وهو الجماع إلخ) لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام كذا حزم به الشيخان قال الحب الطبري ويشكل عليه حديث أيام منى أيام كل وشرب وبعال .

(فصل إذا عاد إلخ) (قول الشارح وفي قول يستحب) هو الذي مال إليه الرافعي رحمه الله وأما الرمي

وإذا قلنا الحلق ليس بنسك حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وروى البيهقي حديث إذا رميت وحلقتم وفي رواية وذهبت فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء وضعفه . والحكمة في أن للحج تحللين بخلاف العمرة أنه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فيأتي بعض غرماته في وقت وبعضها في آخر .

(فصل إذا عاد) بعد الطواف يوم النحر (إلى منى بات بها ليلتي التشريق) الأوليين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي

الحادى عشر وتالياه (إلى الجمرات الثلاث كل جرة سبع حصيات) فمجموع الرمي ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فإذا رمى اليوم الثانى فأراد النفر) يسكنون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميتة الليلة الثالثة ورمى يومها) قال تعالى :

﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا

إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (فإن لم ينظر)

بكسر الفاء (حتى غربت)

الشمس (وجوب ميتها

ورمى الغد) كما رواه مالك

في الموطأ عن ابن عمر وعلم

بما ذكر وجوب الميت

والرمي إلى الجمرات وفي

قول يستحب الميت

ويحصل بمعظم الليل وفي

قول المتعجل كونه حاضرا

طلوع الفجر (ويدخل

رمي الشريق بزوال

الشمس) أى رمى كل يوم

من الثلاثة بزوال شمس

للاتباع رواه مسلم

(ويخرج بفروها) لعدم

وروده بالليل (وقيل يقى)

في اليومين الأولين (إلى

الفجر) كما يقى الوقوف

إلى الفجر بخلاف الثالث

خروج وقت المناسك

بفروها فمسه ويطلب

الإمام بنى بعد الزوال يوم

النحر خطبة يعلمهم فيها

رمي أيام التشريق وحكم

الميت وغير ذلك وثانى أيام

التشريق خطبة يعلمهم فيها

جواز النفر فيه وغير ذلك

ويودعهم (ويشترط رمي

السبع واحدة واحدة)

للحم فيها أى جمعه في الشمس (قوله فإذا رمى اليوم الثانى) أى بعد ميتته وميت ما قبله ورميه أيضا ولا بأن فاته الميت أو الرمي لهما أو لأحدهما فإن كان بلا عنبر لم يسقط ميتة الليلة الثالثة ولا رمى يومها أو بعنبر سقطا وظاهر قوله إن الرمي تابع للميت أنه لا يتدارك رمى يوم فات ميتته ولو بلا عنبر مع أن الرمي يمكن تداركه كما سياتى في نحو الرعاة فراجع ذلك وحرره (قوله فأراد النفر) بأن نواه وتمت أشغاله وسار بالفعل قبل الغروب وإن لم يفارق محله ولا يجب عليه بعد النفر ولو بقصد الميت (قوله ورمى يومها) أى فسقوط الرمي تابع لسقوط الميت أى في هذه الصورة فقط كما يعلم مما يأتى في نحو الرعاة وقد مر ويكره النفر بخصى الرمي بل يطره أو يدفعه لمن يرمى به ودفعه لا أصل له (قوله فإن لم ينظر) أى لم ينز النفر أو لم يتم أشغاله وإن شرع فيها قبل الغروب أو لم يسر بالفعل (قوله ويحصل بمعظم الليل) هو المعتد وفارق مزدلفة بما مر أنه لم يرد فيها الميت (قوله ويدخل رمي الشريق) ويذهب فعله في وقت فضيلة وهو تقديمه على صلاة الظهر إن اتسع الوقت ولم يؤخر لجمع تأخير (قوله ويخرج) أى وقت الرمي الاختيارى بفروها (قوله بعد الزوال) أى ولو بعد الصلاة كما مر (قوله خطبة) أى فردة كما مر وكذا التى بعدها أيضا (قوله ويشترط) أى لصحة الرمي شروط ثمانية أو تسعة أو عشرة كونه في الوقت وترتيب الرمي وترتيب الجمرات وكونه سبعا وكونه واحدة واحدة<sup>(١)</sup> وكونه بمجر وكونه يسمى رميا وكونه بيد وقصد الرمي ووقوعه في المرمى ولم يذكر المصنف الأخيرين لعلمهما ذكرهما كما سياتى (قوله واحدة واحدة) أى رمية بعد رمية ولو بمحصاة واحدة أو أكثر فلورمى اثنتين معا ولو يديه معا حسبتا واحدة وإن ترتبتا في الوقوع بخلاف ما لو رامها مرتبا فيحسبان مرتين وإن وقعا معا أو سبقت الثانية الأولى في الوقوع (قوله مسجد الخيف) نسبة إلى محله لأن الخيف اسم لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلط الجبل وقبل غير ذلك (قوله جرة العقبة) وهى الأقرب إلى مكة وليست من منى كما تقدم (قوله حجرا) ولو منصوبا أو منتجسا وإن حرم أو كره (قوله كاللذنان) هو بالذال المعجمة البلات المعروف (قوله والبرام) وهو ما يعمل منه القنود (قوله والمرمى) وهو نوع من الرخام المشهور (قوله وكذا ما يتخذ منه القصوص) فيجزىء كالمقيق والياقوت والزبرجد ولا يحرم لأنه لغرض وفي شرح شيخنا الحرمه (قوله كالآئد) وهو الكحل الأسود فلا يجزىء (قوله والجص) وهو الكلدان بعد طبعه ومثله الخزف لأنه مطبوخ كالآجر فلا يجزىء وكخرز وملح ومدر وتبر لا حجر فيه (قوله وما ينطبع) أى وطبع بالفعل وصفى من حجره ولا كفى لأنه فيه الحجر كائنا ومن هنا يعلم صحة الرمي بخاتم فضة

فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الإسنى هو من تصرفه وعبارة المحرر فعليه قال وهى صادقة بالاستحباب (قول المتن بزوال الشمس) قال في شرح المهذب ويستحب فعله قبل الصلاة وقوله أى رمى كل يوم يعنى ليس المراد جميع رمى أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذى يخرج هو وقت الاختيار وأما وقت الجزاء فهو باقى إلى آخر أيام التشريق كما سياتى في إيضاحه (قول المتن ويشترط رمى السبع) أى هو يفيدك أن العبرة في العدد بالرمي لا بالوقوع فلورمى مرتبا ثم وقعا معا أو سبقت المتأخرة صح بخلاف ما لو رامها معا وإن وقعا مرتبا (قول المتن واحدة واحدة) ربما يقتضى عدم الإجزاء فيما لو رامها مصحوبة بغيرها وهكذا حتى أتى السابع وليس مرادا

للاتباع رواه البخارى (وترتيب الجمرات) بأن يرمى أو لا إلى الجمرة التى تلى مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع رواه البخارى (وكون المرمى حجرا) لذكر الحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزىء بأشواكه كاللذنان والبرام والمرمى وكذا ما يتخذ منه القصوص كالياقوت والعقيق في الأصح ولا يجزىء اللؤلؤ وما ليس بمجر من طبقات الأرض كالآئد والزبرنج والجص وما ينطبع كالذهب والفضة

وفيه نص من حجر كياقوت خلافا لبعضهم **(قوله وأن يسمى رميا)** يعلم منه أنه باليد لأنه لا يسمى رميا بغيرها وأنه مقصود لأنه بغيره وقوع وأنه لا يكفي الوضع في الرمي لأنه لا يسمى رميا وبذلك فارق مسح الرأس بوضع نحو اليد الملتزمة لأن المراد وصول الماء إليه ولو تعدلت اليد والوجه اعتبر ما ليس زائدا ولا يكفي برجل ولا مقلع قال بعض مشايخنا وظاهر كلامهم أن فاقده الدين يستتيب ولا يرمى برجله مثلا فراجعه وفي ابن حجر جوازها بالرجل ثم الفهم لفاقد الدين وسكت عنه شيخنا في شرحه ويندب بتقديم اليد اليمنى على اليسرى ووضع الحصى على باطن الإبهام ورميها بظفر السبابة وأن يرمى راجلا إلا في يوم النفر وأن يدنو من الرمي وأن يرمى من علوه إلا في جرة العقبة فمن بطن الوادي ويندب للرجل رفع يده إلى أن يظهر بياض إبطه وأن يستقبل القبلة في حالة الرمي إلا في جرة العقبة يوم العيد كما مر ويكره الرمي بدون قدر حصي الخذف أو بأكثر منه **(قوله قصد الرمي)** أي أن لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصى المقدر بثلاثة أذرع حول الشخص المشهور من سائر جهاته إلا في جرة العقبة لأن لها وجهها واحدا فلو قصد الشخص ورمى لم يكف وإن وقع في الرمي أو قصد الرمي ورمى إلى الشخص فوقع بعد إصابته في الرمي كفى وبهذا يجمع التناقض في كلامهم ولو أصابت الحصى شيئا كحمل فعادت إلى الرمي فإن كان عودها بحركة ما أصابته لم يكف وإلا كفى كما لو رده الرمي أو تدرج إلى الرمي من الأرض لا من نحو ظهر بعير لاحتياجه بحركته فإن تحقق عدم الحركة كفى ولو شك هل أصابت الرمي أو لا لم يكف ولو شك في عدد ما أتى به أو في عين المتروك منه أخذ بالاحتياط فلو شك في واحد من السبع فعلها أو في تمام جرة كملها وفعل ما بعدها فإن كان الشك في واحدة من الجمرات الأولى أو في واحدة من الثلاث جعلها من الأولى وكملها وأعاد الاثنين بعدها أو من جرة العقبة يوم العيد كملها وأعاد الثلاثة من أولها نعم إن كان الشك بعد رميه لما كملت مما رماه وأعاد الثلاثة لأن الرمي ينوب عن بعضه كما سيأتي ويندب الموالاة بين الجمرات وبين رميها **(تنبيه)** مقتضى ما ذكرنا الشك في عدد الرميات بعد فراغ السبع أو بعد فراغ الجمرات الثلاث يؤثر بقياس الصلاة وغيرها خلافا وهو الوجه فراجع **(قوله ورمى إلى الطرف الآخر)** خرج ما لو رمى تحت رجله يكتفى إلا إن سمي رميا كما لا يكفي الرمي في موضع الشخص لو أنزل **(تنبيه)** تقدم حكم صرف الرمي في الطواف فراجع **(فروع)** يندب أن يقف على كل جمرة من الأولين بعد رميها يدعو بما شاء بقدر سورة البقرة **(قوله ومن عجز إلخ)** ومن المعجز الحيس ولو نبح لماجز عن الأداء بخلاف القادر عليه كما في تحمل الحصر ودخل في العاجز النائب عن معصوب **(قوله قبل خروج وقت الرمي)** بفهم أنه لو ظن قدرته في اليوم الثالث لم يستتب فيما قبله قال شيخنا وهو كذلك **(قوله استتاب)** أي وجوبا ولو لخلال ولو بأجرة فاضلة عما في الفطرة ولا ينزل النائب بإغماء المستتيب أو جنونه

**(قول المتن وأن يسمى رميا)** قيل ربما يستغنى عن هذا بقوله أو لا ويشترط رمي السبع واحدة واحدة **(قول الشارح)** ويشترط قصد الرمي قضيته أنه لو رمى إلى العلم المنصوب في الجرة فأصابه ثم وقع فيه لا يجزئ قال الحب الطبري وهو الأظهر عندي ويحتمل الإجزاء لأنه قصد الرمي الواجب عليه قال الخذف والثاني أقرب قال الحب الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا فينبغي أن يرمى في أصل العلم وقريبا منه وهو مجتمع الحصى دون ما سأل **(قول المتن والمسة أن يرمى إلخ)** لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله ويسن أن يرفع يده اليمنى حتى يرى بياض إبطه وأن يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستبطن الوادي ويجعل القبلة عن يساره وعرفات عن يمينه ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نية التسلك ولو وقعت في غير الرمي ثم تدرجت إليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت وكان الفارق احتيال كون التدرج ناشئا عن حركة البعير ولو أصابت عتق البعير ونحوه ورجعت إلى الرمي لم يضر فإن استقبل القبلة في رمي جرة العقبة أيام التشريق لأعلم له مستند لو رمى بأصغر من حصي الخذف أو بأكثر **(قول الشارح وقت الرمي)**

وغيرها **(وأن يسمى رميا فلا يكفي الوضع)** في الرمي لأنه خلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلورمي في الهواء فوقع في الرمي لم يحد به **(والسنة)** أن يرمى بقدر حصي الخذف لما تقدم في جرة العقبة وروى مسلم حديث عليكم بحصى الخذف وهو دون الأمانة طولاً وعرضاً في قدر الباقلا **(ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي)** فلو تدرج وخرج منه لم يضر **(ولا كون الرمي خارجاً عن الجمرة)** فلو وقف في طرفها ورمى إلى الطرف الآخر جاز **(ومن عجز عن الرمي)** لعله لا يرجى زوالها قبل خروج وقت الرمي **(استتاب)** ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب

عن المستتيب إلا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عذر المستتيب بعد رمي الثائب والوقت باق فليس عليه إعادة الرمي وظاهر أن ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا أو ما بعده إلى هنيأى فى رمي يوم النحر (وإذا ترك رمي يوم أو يومين عمد أو سهو أو تدارك في باقي الأيام على الأظهر) فيتبدرك الأول في الثالث والثاني أو الأولين في الثالث ويكون ذلك أداء في قول قضاء يجاوز تله الوقت المضروب له وعلى الأداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وحمله الأيام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال

وتجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال على القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء لا يتأخر وقيل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكى في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أصحهما المنع لأن ما قبل الزوال لا يشرع فيه رمي قضاء ولا أداء قال ويجزى الوجهان في التدارك ليلا وإن جعلناه أداء فمما قبل الزوال والليل الخلاف قال الإمام والوجه القطع بالمنع فإن تعين الوقت بالأداء ليل وهذا ما أورده في الكتاب فقال إذا قلنا أداء تأخرت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الأظهر في المنهاج أن الرمي التروك في بعض الأيام لا يتدارك في باقيها لا يتدارك بعدها (ولا دم) من التدارك وفي قول يجب الدم معه كالوآخر قضاء رمضان حتى أخره رمضان آخر يقضى ويفدى (والأ) أى وإن لا يتدارك

بخلاف عكسه (قوله إلا بعد رميه عن نفسه) أى الجمرات الثلاث فلو رمى الجمرة سبعة عن نفسه وسبعة عن مستتيب لم تحسب هذه فى رمي الثلاثة عن نفسه ثم يعود فى رميها عن مستتيب كما أنفى به شيخنا الرمل (قوله فلو خالف) بأن رمى عن غيره لم يقع عن الغير وإن نواه كما مر ويقع عن نفسه (تفصيلا) ذكرهم الاستتابة للعاجز عن الرمي وسكوتهم عن غيره من بقية أركان الحج وواجباته يقتضى عدم صحة الاستتابة فيها ويصرح به ما قالوه فى الحائض من أن الطواف يبقى فى ذمتها ولم يقولوا بجواز استتابتها فيه فراجع ذلك (قوله والوقت) أى وقت الرمي (قوله فليس عليه إعادة الرمي) أى لكنها تسن (قوله أو الثالث) فيه نظر لأنه لا يتصور تأمله (قوله ويجب الترتيب) بمعنى أنه يقع مرتبا وإن قصد خلافه ولا يحسب رميه عن يومه إلا بعد تمام الثلاث عن أمسه بين الجمرات سميت بذلك لرمي الجمرات أى الحصىات فيها ومسافة بعد الأول عن مسجد الخيف ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعة ومخمسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا وبين الوسطى وجرمة العقبة مائتا ذراع وعثمانية أذرع وبين هذه وباب السلام أحد عشر ألف ذراع ومائتا ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذرأ اليد وهو ينقص عن الذراع المصرى بنحو ثمنه كما مر (قوله وعلى القضاء لا يجب الترتيب) فيه نظر مع وقوع الرمي عن الفائت قهرا كما مر (قوله ويجوز التدارك بالليل) هو المعتمد وكذا قبل الزوال وهذه مفهوم قول المصنف وكذا فى باقي الأيام ويجزى على غير معذور تأخير رمي كل يوم عن غروبه وإن قلنا إن التدارك أداء (قوله أصحهما المنع) للمحمد الجواز كما مر (قوله فى الكتاب) أى الوجيز (قوله كما لو أخر إخراج) ودفع بأن التدارك هنا أداء ولو فى الليل على الأصح (قوله فعليه دم) أى وإن تركه لعذر كسهو ونسيان وغفلة وكذلك لشغل كما بأتى (قوله ثلاث حصيات) أى فأكثر

بحث السبكي أن يكون المراد الوقت إلى النحر على قول الأداء (قول المتن تدارك فى باقي الأيام على الأظهر) أى لأنه <sup>عنه</sup> يجوز ذلك للراحة فلو كانت بقية الأيام غير صالحة يفتقر الحال بين المعلوم وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يرض لهم فى تأخير النحر ولا فى تأخير يومين (قول الشارح وعلى الأداء إخراج) قال الإسنى إذا قلنا بالأداء جاز تأخير يوم ويومين ليفعله بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثانى والثالث ليفعله مع اليوم الأول كما نقله فى الكبير عن الإمام وجرم به فى الصغرى انتهى والذى صححه الروايات خلافه فى التقديم وقال النوى إنه الصواب وبه قطع الجمهور (قول الشارح على الزوال) أى ولو ليلا وإن لم تغد عبادة المنهاج (قول الشارح ويجوز التدارك بالليل) سكت من قبل الزوال وقد صرح فى الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الأداء وأيضا فالتأخر على للرعى فى الجملة فكيف يمنع فيه ويجوز ليلا (قول الشارح كما لا يتدارك بعدها) أى وكما لا يتدارك الوقوف (قول الشارح وفى قول يجب إخراج) أى إذا جعلناه قضاء (قول الشارح والثلاثة) مثلها الأربعة (قول الشارح كما يكمل) أى بالاتفاق (قول الشارح فى وظيفة حرة) أى وهى سبعة وهذا ساقه الإسنى قولا خامسا وجعل الثانى أن لو وظيفة كل يوم دما كاملا والثالث ليوم النحر دم ولياق دم والرابع ثلاث الجمرات كالشعرات الثلاث فإذا ترك جميعها من يوم واحد كمل الدم وفى الجمرة والجمرتين الأقوال فى الشعرة والشعرتين انتهى وكله مأخوذ من كلام الرافعى رحمه الله

التروك (فعليه دم) فى ترك رمي اليوم وكذا فى اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها كالشعر الواحد فى قول يجب ترك رمي كل يوم دم لأنه عبادة نهر أسهاو على قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لفوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله فى الذمة (واللهب تكميل الدم) فى ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل فى حلق ثلاث شعرات وقيل إنما يكمل فى وظيفة جمرة كما يكمل فى وظيفة جمرة يوم النحر وفى الحصة والحصيتين على الطرفين الأقوال فى حلق الشعرة والشعرتين

أظهرها أن في الحصة الواحدة مد طعام والثاني درهما والثالث ثلث دم على الأول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك (تقمة) يجب وفي قول يستحب في ترك الميت ليالي التشريق دم وفي قول في كل ليلة وعلى الأول في الليلة مد وفي قول ثلث دم وفي الليلتين

ضعف ذلك إن لم ينفر قبل الثالثة فإن نفر قبلها ففي وجه الحكم كذلك لأنه لم يترك إلا ليلتين والأصح وجوب الدم بكماله لترك جنس الميت بمنى قال في شرح المذهب وترك الميت ناسيا كتركه عاملا صرح به الدارمي وغيره هذا كله في غير العلورين أما هم كأهل سقاية العباس ورعاء الإبل فلم يترك الميت ليالي منى من غير دم روى الشيخان عن ابن عمر أنه عليه السلام رخص للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل السقاية وروى مالك وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم عن عاصم بن عدى أنه عليه السلام رخص لرعاء الإبل أن يتركوا الميت بمنى الحديث قال الترمذي حسن صحيح وإذا رمى يوم النحر ففي تداركه في أيام التشريق طريقتان أصحهما أن على القولين أن تدارك رميها والثاني لا يتدارك قطعاً لأن له أتراف التحلل بخلاف رميها على التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال ووجوب

قال في المنهج ولو من الأيام الأربعة قال شيخنا الغاية راجعة لقوله فأكثر في بعض أفراده كترك واحدة من اليوم الثاني وما بعده أو من اليوم الأول وما بعده أو من يوم العيد وما بعده إذ لا يتصور ترك عشرين رمية فاقبل في أكثر من يوم فاقبل (قوله أظهرها أن في الحصة الواحدة مد طعام) وفي الاثنين مدان وهو المتمد وعليه وعجز عن المد صام خمسة أيام بجير النكسر كذا قاله النشيلي ومن تبعه وفيه نظر إذ المد مقابل ثلث عشرة الأيام وهو ثلاثة أيام وثلث يوم وذلك عشرة أثلاث منها ثلاثة أعشارها في الحج وهي يوم واحد وباقية إذا رجع إلى أهله وهو سبعة أثلاث فهي يومان وثلث يوم فيكمل الثلث يوماً (١) فالجملة أربعة أيام فقط ولعل النشيلي اعتبر أن ثلث العشرة وهو ثلاثة أيام وثلث تكميل أربعة وثلثها في الحج هو يوم وثلث فيكمل الثلث يوماً فهي يومان وباقية إذا رجع وهو يومان وثلثان فيكمل يوماً فهي ثلاثة والذي ينبغي بل الصواب الأول فتأمل وعلى ما فقهى المدين سبعة أيام يومان في الحج وخمسة إذا رجع إلى أهله (قوله يجب) هو المتمد (قوله في الليلة مد) هو المتمد (قوله والأصح وجوب الدم) وهو المتمد (قوله فلم يترك الميت ليالي منى) من غير مد بشرط أن يخرج الرعاء من منى قبل الغروب بخلاف أهل السقاية لأن عملهم ليلاً وخرج بالبيت الرمي ولو من يوم النحر فليس لهم تركه ويتدار كونه ما بقي الوقت وإلا ففيه الدم على قياس ما رمى غيرهم (قوله كأهل الخ) فمثلهم من يخاف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كآبى أو ضياع مريض بلا تمهيد أو موت نحو قريب في غيبته فلو ترك الميت بلا دم لا الرمي وسقاية العباس ليست قيدياً بل كل سقاية كذلك وسواء رعاء إبل الحاج وغيرها (تقديمية) استنبط البلقيني من ذلك أنه لو بات من شرط ميته في مدرسته مثلاً خارجاً نحو خوف على نفس أو مال أو زوجة لم يسقط من معلومه شيء (فروع) ظاهر كلامهم أن الميت لا يسقط بالسهر والغفلة والسيان كما رمى الرمي ففيه الدم فراجع (قوله أصحهما) هو المتمد والمتمد من القولين جواز التدارك كما تقدم في غيره (فروع) يندب لمن نفر من منى في اليوم الثالث وكذا في الثاني على ما يمتنع شيخ الإسلام أن ينزل بالمحصب ويصلى به العصرين والعصرين ويبيت به لثلاثي وأليس ذلك من المناسك وهو بضم الميم ثم مملتين مفتوحين وتشديد الثانية منهنما وآخره موحدة وادمتع بين مكة ومنى وإلى منى أقرب ويقال له الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة والله أعلم (قوله بعد فراغ السنك) صرح هذا أن طواف الوداع ليس من أعمال الحج فلا بد له من نية ولا يكفي عنه طواف الركن لو أخره إلى خروجه ولا يلزم الأجر عن مستأجره ولا

(قول الشارح فلم يترك الميت) لم أيضاً أن يدعو في يوم ويأتوا به في الثاني قبل رميه نعم لا يرخس لهم في ترك رمي يوم النحر قاله في شرح المذهب وقال الإسوي في محل آخر بعد ذلك إن هذا لا يعقل مع تصريحهم بجواز تأخير الرمي لغير أرباب الأعذار وأجيب بأن مسألة العلور فيها ضم ترك الرمي إلى ترك الميت وقال الأذري سبب الإشكال خلط طريقة بطريقة فإن طريقة البغوى أن التدارك قضاء والجمهور أداء والبغوى مع أرباب العذر من الزيادة على يوم فقبه الرافعي وغفل عن كونه مرفوعاً على طريقته من القضاء في الإشكال وقال السبكي الأداء أو القضاء أمر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختار أنه يحرم تأخير رمي كل يوم عن غروبه لغير العلور مع القول بأن التدارك يكون أداء (قول الشارح لرعاء الإبل) حاول بعضهم أن يكون المراد إبل الحاج والوجه خلافه أخذاً من مسألة الخوف على المال (قول الشارح لأن له أثراً في التحلل) أى فلا يقاس عليها (قول الشارح وجوب الترتيب بعده) الضمير فيه راجع للزوال من قوله وجوازه قبل الزوال (قول الشارح طواف الوداع) لو أخر الحاج طواف الركن حتى انتهى أمره من الميت والرمي

الترتيب بعده كما صرح المصنف كابن الصلاح في مناسكهما (وإذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ السنك (طواف الوداع) روى البخاري عن أنس أنه عليه السلام لما فرغ من أعمال الحج طواف الوداع وروى مسلم عن ابن عباس أنه عليه السلام قال لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت



أى الطواف بالبيت كسائر أحواله أو داود قال فى شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلدته من أرضه مدخول مكة لطواف الواضع إن قلناه هو واجب ولو طاف يوم النحر للإفاضة ثم للرداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها حتى وقته إلى وطنه فقيل يجوز ذلك الطواف وقيل لا ذكره صاحب البيان وهذا الثانى هو الصحيح وهو مقتضى كلام الأصحاب أنه من لم يكن فى نسك وأراد الخروج من مكة المكى يريد سفرا أو الأفاق يريد الرجوع إلى وطنه طاف للرداع أيضا فى الأصح تعظيما للحرم وتيسيرا لانتفاء خبره والرداع بانقضاء دخوله للإحرام والثانى يجعل طواف الواضع من المناسك فىخصه بذى النسك

ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أى إلى مسافة القصر وفى شرح المذهب وردنا على الصحيح (ولا يثبت بعده) لحدث ابن عباس السابق فإن مكث بعده لغير اشتغال بأسباب الخروج كشراء متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض أعاده وإن اشتغل بأسباب الخروج كشراء الزاد وشد الرحل ونحوها لم ينجح إلى إعادته قال فى الروضة ولو أقبلت الصلاة فصلاها لم بعده (وهو واجب بخير تركه بدعي) وجواب (وقوله) سنة لا يجوز أى لا يجب جيره ولكن يستحب (فإن أوجبه فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر وطاف (سقط الدم) كالأول جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه (أو عاد إليه بعده) وطاف (فصل) يسقط (على الصحيح) لاستقراره والثانى يسقط كالخاتمة الأولى ويجب العود فيها ولا يجب فى الثانية

يحط من الأجرة شيء بتركه ولا يلزم الولي أن يطوف عن طفله ولا به على المعتمد فى جميع ذلك ولزوم الدم بتركه لتبعيته للمناسك وشبهه بها صورة ويلزم الحرم بعده والحلال كما مر (قوله أى الطواف) هو بيان لشمول الجار وهو إما اسم كان أو خبر ما (قوله لزومه دخول مكة) أى هو المعتمد (قوله وهذا الثانى هو الصحيح) وهو المعتمد (قوله فى الأصح) هو المعتمد (قوله إلى مسافة القصر) أى سواء أراد الإقامة أو لا إلى وطنه أو لا (قوله) ودونها على الصحيح أى إن كان إلى وطنه أو قصد إقامة تقطيع السفر وإلا فلا يلزمه والمسافة معتبرة من مكة لا من الحرم كما فى شرح شيخنا الرمل (قوله فإن مكث بعده) أى فى محل لا يجوز قصر الصلاة فيه (قوله لغير اشتغال) أى ولو أغشى عليه أو جن أو أكره على عدم الخروج لم يجب إعادته لأن لا يمكن بأن مكث بعد زوال ذلك وإلا فلا ، نعم يخفى هنا ما يخفى على الاعتكاف كأشعار إليه بقوله أو عيادة مريض ويخفى فعل ما ندب فعله كدخول البيت والصلاة فيه والتمسك بالملتزم والدعاء فيه وشرب ماء زمزم منها ومن سقاية العباس ونحو ذلك وينصرف بعد ذلك لتقاء وجهه ولا يمشى القهقري كما يفعله الغوام (قوله بخير تركه) ولو بترك بعضه وسواء تركه عامدا أو عالما أو ناسيا أو جاهلا فقله فى المنهج تركه نسكا مبنى على أنه من المناسك وتقدم أن المعتمد خلته (قوله قبل مسافة القصر) أى وقبل وطنه أو محل إقامته كما مر (قوله وطاف سقط الدم) والإثم فإن لم يطف كان مات لم يسقط عنه (قوله وللحائض تركه) نعم للمتحيرة فعله ولا دم لو تركته للشك فى طهرها وكالحائض من خاف على نفس أو مال أو منفعة أو تحلقه على رفقته (قوله خطه مكة) أى أبينها لا بعدها ولو قبل مفارقة الحرم فلا عود عليها (قوله ويسن شرب ماء زمزم) ولو لغير حاج ومحتر وأمن يتصلع منه وأن يستقبل القبلة عند شربه منها وأن ينوى حال شربه ما شاء من جلب نفع أو زوال مرض لما فى الحديث ماء زمزم لما شرب له وسبأى ما يتعلق بفضله فى الحرمات (قوله طعام طعم) لعل المراد أنه يفتنى عن المطعمات من حيث إنه يشبع كالطعام (قوله وشفا عصم) أى شرب ما يشفى من السقام بقصده (قوله بعد فراغ الحج) ليس قيلا إلا

ثم دخل مكة فطاف للركن وخرج مسافرا لم يفتن ذلك عن الواضع لأنه لا يدخل تحت غيره (قول المتن وهو واجب) أى لحدث ابن عباس وقوله وفى قول سنة استدلل به أنه لو كان واجبا جيره على الحائض لأن الفداء لا يفتقر الحال فيه بين المعذور وغيره كما فى ترك الرمي قال السبكي لا أنظر أحدا يقول بأنه بخير إذ لم نجعله نسكا فإن قيل به فهو فى غاية الإشكال واختاره أنه من المناسك لذلك وأجاب عن عدم طلبة من المقيم بمكة بأن شرطه إرادة فراقها ولم توجد وحمل النسك فى حديث المهاجر على غير التابع (قول الشارح) ما لو عاد<sup>١</sup> مات مثلا قبل الطواف فإن الدم لا يسقط (قول المتن ويسن) أى فى سائر الأحوال لا عقب طواف الواضع وخاصة ويسن دخول الكعبة من غير إيذاء قال الخليلي وإذا دخلها يجر ساجدا قال بعضهم هو مسجود شكر (قول المتن وزيارة قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج) عن العبدى للملكي أن زيارته عليه

(وللحائض النفر بلام طواف) وروى الشيخان عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض فلو ظهرت قبل مفارقة مكة نذرها العود والطواف أو بعدها فلا النساء كالخائض فى ذلك ذكره فى شرح المذهب (ويسن شرب ماء زمزم) للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديث إنهما باركنا فى طعام طعمهم أداؤهم ولو دلت على السبى من مسنده وشفا عصم (وزيار قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج)

(١) قول الخليلي الموجود فى المتن وللحائض النفر

(٢) قول الخليلي ما لو عاد ومات (إخ) كذا الأصل الذى بأيدنا وليس فى الشرع كما ترى ولعل فيه سقطا والأصل (قوله وطاف سقط الدم) بخلاف ما لو عاد ومات (إخ) أو نحو ذلك تأمل اهـ مصححه

ففى حديثه من حج ولم يززل فقد جفائي ، رواه ابن عدى فى الكامل وغيره وروى الدارقطنى وغيره من زار قبرى وجبت له شفاعتى ، ومفهومه أنها تجوز لغير زارقه و فى شرح المهذب زيارة قبر رسول الله ﷺ من أهم القربات فإذا انصرف الحاج والمعمرون من مكة استحب لهم استحبابا ما كذا أن يتوجهوا إلى المدينة لزيارته ﷺ وليكثر المتوجه إليها في طريقه من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما إذا أبصر أشجارها مثلا

ويستحب أن يغسل قبل دخوله وليس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة وحى ما بين القبر والخبر فيصل تحية المسجد بحسب المنبر ثم يأتى القبر فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويعد منه نحو أربع أذرع يقف ناظرا إلى أسفل ما يستقبله فى مقام المية والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وروى أبو داود بإسناد صحيح ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام ، ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أى بكر رضى الله عنه فإن رأسه عند منكبر رسول الله ﷺ ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به فى حق نفسه ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو

**(فصل فى أركان النسك وما يتعلق بها) (قوله خمسة)** سكت عن عدد الترتيب ركنا سادسا كما هو الصحيح فى الروضة وغيره لأنه لا بد منه فى الحج إلا فى جواز تقديم السعى والحلق على ما يأتى وفى العمرة مطلقا **(قوله أى نية الدخول فيه)** أى قصد أفعاله كإى الصلاة وقدر تفسير الإحرام بالدخول أيضا لم يجعله هناك كذلك لأنه لا يناسب الركنية المذكورة هنا **(قوله كما قاله فى شرح المهذب)** فيه رد على السبكي بقوله إن التوى ضعف أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس قال فى القوت ويكره مسح الجدار باليد وتقبيله وكذا إصصاق البطن أو الظهر بالجدار قال ولا تغتر بمن يفعل ما يخالف ذلك **(قول الشارح وأقل السلام عليه السلام عليك إلخ)** وإذا حمله أحد سلا ما يقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ونحو ذلك قاله السبكي .

**(فصل أن كان الحج الشيخ) (قول الشارح أى نية الدخول)** قد فسر فيما سلف بالدخول فى النسك وعدل هنا

لنفسه ومن شام من المسلمين انتهى **(فصل)** أر كان الحج خمسة الإحرام به أى نية الدخول فيه (والوقوف) بقرعة للحديث السابق (الحج عرفة والطواف) قال تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ (والسعى) روى الدارقطنى والبيهقى بإسناد حسن كما قاله فى شرح المهذب أنه ﷺ

استقبل الناس في المعسى وقال بأية الناس اسعوا فإن السعي قد كسب عليكم (والخلق إذا جعلناه نساك) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تحج) هذه الخمسة أي لا مدخل للحجر فيها بحال وقد تقدم ما يغير بالدم ويسمى بعضا وغيره يسمى هيئة (وما سوى الوقوف أو كان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدي النساك على أوجه) بأن يحرم بهما معا أو يبدأ بالتحج أو بالعمرة قالت عائشة : خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل تحج ومنا من أهل تحج وعمرة [رواه الشيخان] (أحدهما الأفراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة كأحرام المكي) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (وأي أن يعملها) هذه الصورة الأصلية للأفراد ويضم إليها صور فوات الأئمة في التحج على وجه (الثاني القرآن بأن يحرم بهما معا) (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقرآن (ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا)

يكفيه عمل الحج قارن  
مسلم أن عائشة أحرمت  
بعمرة فدخل عليها رسول  
الله ﷺ فوجدتها تبكي  
فقال ما شأنك قالت  
حضنت وقد حل الناس  
ولم أحل ولم أطف بالبيت  
فقال لها رسول الله ﷺ  
أهلي بالتحج ففعلت  
ووقت المواقف حتى إذا  
ظهرت طافت بالبيت  
وبالصفا والمروة فقال لها  
رسول الله ﷺ قد حلت  
من حجك وعمرتك  
جميعا وقوله قبل الطواف  
أي قبل الشروع فيه فلو  
شرع فيه لم يصح الإحرام  
بالحج لأنه اشتغل بعمل  
من أعمال العمرة (ولا  
يجوز عكسه في الجدي)  
وهو أن يحرم بالحج في  
أشهره ثم بعمرة قبل  
الطواف للقدم وجوزه  
القديم قياسا على العكس  
فيكون قارنا أيضا وفرق  
الأول بأن إدخال الحج  
على العمرة يفيد زيادة على  
أعمالها بالوقوف والرمي  
ولم يمت بخلاف الرمي

هذا الحديث (قوله يؤدي النساك) أما أحدهما فيؤدي على خمسة أوجه الثلاثة المذكورة والحج وحده والعمرة وحدها (قوله على أوجه) أي ثلاثة والإطلاق لا يخرج عنها صرفة (قوله فيحصلان) ويكتفيه عن حجة الإسلام وعمرة والأعمال التي أتت بها قبل للحج وأن العمرة انتمت فيه كالحديث الأصغر مع الأكبر<sup>(١)</sup> وقيل عنهما معا لما قالوا إنه يستحب أن يأتي بطواف وسعيين خروجا من خلاف أي حنيفة وفيه نظر فقد قالوا في الرضوء مع الغسل كذلك (قوله على وجه) أي مرجوح (قوله من الميقات) بيان الواقع لا قيد (قوله في أشهر الحج) هو غير قيد في الإحرام والعمرة (قوله قبل الشروع فيه) ولا يضر تنبيل الحجر ومسها مثلا (قوله فلو شرع فيه) ولو بخطوة ولو شك له أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده صح إحرامه وكان قارنا (قوله وقيل يصح) هو المختص (قوله من ميقات بلده) ومن مكة ليس للتقييد كما يعلم من كلامه بعد (قوله مسافة القصص) ليس قيذا إذ لزم وفيما دونها أولى .

إلى نية الدخول لأنه الملامم للركنية (قول الشارح لتوقف التحلل عليه) أي مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي (قول الشارح لشمول الأدلة) قال الأنسوي بدله قياسا على الحج (قول المتن على أوجه) هو جمع قلة لأن الكيفيات ثلاث (قول الشارح على وجه) متعلق بقوله يضم (قول المتن بأن يحرم بهما معا) أي فإن كان مكيًا أحرم بهما من مكة تغليب الميقات الحج (قول المتن ويعمل عمل الحج) مخالف أبو حنيفة فاشترط طوافين وسعيين (قول الشارح هذه الصورة الأصلية للقرآن) أي بخلاف الصورة في قوله ولو أحرم بالغ وكذا الصورتان في قول الشارح الثاني ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج إغ فإن كلا منهما من القرآن ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القرآن بهذه الصورة فقط (قول الشارح بخلاف العكس) أي فإن أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الإحرام بالحج فلم ينفذ الإحرام بها شيئا (قول الشارح مريدا للإحرام) احتجز عن غير المريد إذا بدلا له الإحرام بعد ذلك فإنه من جملة صور المتن أعنى قوله بأن يحرم بهما من الميقات (قوله الشارح هذه الصورة الأصلية للتمتع) أي فلا يرد على ذلك أن منه الصورة الآتية فربما في كلام الشارح (قول الشارح ويلزمه فيه دم) حكمة التعرض لهذا هنا مع أنه سيأتي أن التعرُّع المذكورة عقبه تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قول الشارح وبينه وبين مكة مسافة القصص) احتجز عن دونها فإنه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لا من مكة زادها الله شرفا ذكره الأسنوي رحمه الله أقول ولينظر في هذا وفي الفرع المنقول عن الغزالي وهو إذا دخل الأفاقي مكة غير مريد للنسك فكما دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون متمتعا وعلمه بأنه صار من حاضري المسجد إذ لا يخطر بباله قصد الإقامة قال الراعي وهذه المسألة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة بما ينازع فيه كلام عامة الأصحاب ونقلهم عن النص فإنه ظاهر في اعتبارها بل

ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فقيل لا يصح هذا الإدخال لأنه يؤدي إلى صحة الإحرام بالحج قبل أشهره وقيل يصح لأنه إما يصير محرما بالحج وقت إدخاله قال في الروضة الثاني أصح أي فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد ما جاوزت الميقات مريدا للإحرام كان قارنا أيضا وإن أساء (الثالث التمتع بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حججا من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزم فيه دم بشرطه كما سيأتي ولو جاوز الميقات مريدا للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة مسافة القصص لزمه دم التمتع مع دم الإساءة عند الأكثرين فيكون متمتعا .

وكذا لو جازوه غير مرید للنسك ثم بدله فأحرّم بالعمرة فإنه يلزم عدم التمتع على ما سياتي فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرّم بالحج من الميقات الذي أحرّم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سياتي وهو متمتع وجه التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الأجرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أو جماداء النسكين (الإفراد بعد التمتع) في قولنا **أفضل** من الإفراد أو أماً القرآن فهو خير منهما جاز من لأن أفعال النسكين فيها أكمل منها فيقوم حكمي عن المرفق وابن المنذر وإلى إسحاق المروزي أن القرآن أفضل منهما لو منشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه عليه السلام وروى الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليك عمرة وحجاً، وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما أحرّم متمتعاً وروى عن جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرّ الدالح ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح هذا

(قوله اختلاف الرواة) (خ) ويمكن الجمع بينهما وإن كان الإفراد هو الأرجح بأن يقال إنه صلى الله عليه وسلم أحرّم أولاً مطلقاً ثم صرفه للعمرة ثم أدخل الحج عليها فمن قال إنه مطلق نظر إلى أول إحرامه ومن قال إنه متمتع نظر إلى أول صرفه ومن قال إنه قارن نظر إلى ما بعد إدخال الحج ومن قال إنه مفرد نظر إلى أنه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متجه فراجعهم وتأمل (قوله في سنته) أي قبل فراغ شهر الحجة سواء اعتمر فيه بعد فراغ الحج أو قدم العمرة على الحج كأن وقعت في رمضان ولو بوقوع إحرامها فيه (قوله وعلى المتمتع دم) فلن قول بعد عمرته لزمه دمان وقال الإسنوي دم فقط (قوله من مساكنهم) (خ) صرح بالمساكن لأنها المرادة كما يأتي في الروضة ومن له مسكان قريب وبعد يعتبر ما فيه أهله أي زوجته وأولاده وماله ثم ما فيه أهله <sup>(١)</sup> ثم ما كثر إقامة فيه ثم ما عزم على الرجوع إليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرّم منه ولا عبرة بقصد توطن غريب بعد أداء النسك (قوله ومن إطلاقاً) (خ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم إلا قوله تعالى : ﴿ولولم يجهك فطر المسجد الحرام﴾ فالمراد به الكلمة فقط كذا أطلقوه والوجه أن يستثنى منه أية ليلة الإسراء أيضاً لأن المراد فيها حقيقة المسجد فقط (قوله لزمه دم التمتع) لأنه ربح ميقاتاً بخلاف حاضري المسجد الحرام لأنهم لم يرجوه (قوله على الأصح من الحرم) هو المعتمد وكذا المختار وقول الشافعي كما في المنهج أن اعتبار الحرم

بكثره رواه وبأن جابراً منهم أقدم صحة وأشدّ رعاية بنضبط الناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لندن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تفضيل الأفراد أن يحتمر في سنته فلو أغثت عنها فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى المتمتع دم) قال تعالى : ﴿ومن تمتع بالعمرة في أي بسببها إلى الحج﴾ فيها استهسر من الهدى (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ فلا دم على حاضريه (وحاضروه من) مساكنهم (دون) من حلتين من مكة) كمن مساكنهم بها (فقلت) الأصح من الحرم والله أعلم والرافعي في الشرع

في اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار أنه متمتع ليس بمحاضر بل يلزمه الدم واختار السبكي مقالة الغزالي (قوله الشارح) وكذا لو جازوه (خ) أي سواء بلغ مكة قبل الإحرام أم لا كما سياتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعلها بأنه يسمى متمتعاً وإن كان ظاهر المتن يأتي ذلك فقد اعتزل عنه بأن الغرض منه بيان الصورة الأصلية (قوله الشارح وهو متمتع) جعل المحب الطبري هذا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قوله المتن وفي قول التمتع أفضل) لما يأتي ولأن فيه المبادرة بالعمرة قال الإسنوي ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعترض بأنه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لأطلاق التأدية (قوله الشارح فلا دم على حاضريه) قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته نفس مكة فلا يكون راجعاً ميقاتاً اعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذاعن له النسك يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب الدم به تركه فإذا تمتع فقد استفاد ميقاتاً ولك أن تقول فطعموا النظر عن ذلك وجعلوا هذا ضابطاً لأن هذا القدر الذي يستفنده مشقة يسيرة غالباً فألحق بمن في مكة نفسها (قوله المتن وحاضروه) (خ) أي بدليل منع القصر والفطر في مثل هذه المسألة (قوله المتن من مكة) (خ) دليله أن المسجد في الآية ليس المراد منه حقيقة اتفاقاً فلا بد من تجوز وحمله على مكة أقل تجوزاً ودليل الثاني أن المسجد غالب إطلاقته بمعنى الحرم فكان الإطلاق بالغالب أولى (قوله الشارح وهم من مسكنه) يريد أن عبارة الروضة تصريحا بالسكنى بخلاف عبارة النهاج

حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين وقال في الشرح الصغير إنه أشبهه بعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقريب من الشئ يقال إنه حاضره قال تعالى : ﴿وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر﴾ أي قرية منه ومن إطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى : ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عاهم هذا﴾ ومن جازز الميقات غير مرید نسكاً ثم بدله فأحرّم بالعمرة قبل دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع على الأصح في الأولى والمختار في الروضة في الثانية لأنه ليس من الحاضرين والثاني بعده منهم

(وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره أو فيها والحج في سنة قابلة فلا دم ولو أحرّم به قبل أشهره وأنى جميع أفعاله في أشهره ففى قول يجب الدم والأظهر لا تقدم أحدراً كما هو لو تقدم بعض أفعاله فأولى أن لا يجب الدم أيضاً وعلى الأول فيجب والأصح لا (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات) الذى أحرّم بالعمرة منه فلو عاد إليه أو إلى مسافته وأحرّم بالحج فلا دم وكذلك عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته

وأحرّم منه لا دم عليه في الأصح لانتفاء تمتعه وترفعه ولو أحرّم به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم في الأصح ثم الشرط الثانى مساط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كل استثنى منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تنافى إراقاته بوقت وهو دم شاة بصفة الأضحية ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة (والأفضل ذبحه يوم النحر ويجوز قبل الإحرام) بالحج بعد التحلل من العمرة في الأظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الأصح (فإن عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بأن لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتريه به فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج تستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج

إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب عنها لاختلاف المواقيت يقال عليه واعتبار مكة يؤدي إلى إدخال البعيد من الحرم وإخراج القريب منه لما ذكره فتأمل (قوله وأن تقع عمرته) (إخ) هو قيد للزوم الدم وكون الأفراد أفضل والأفصح أفضل ولا دم ولا يتكرر الدم بتكرارها على الأرجح ولا يشترط في وجوب الدم قصد التمتع ولا بقاؤه حياً ولا وقوع التمكن عن واحد فلو استأجره واحد للحج وآخر للعمرة فتمتع عنهما أو استمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه فهو متمتع ثم إن تمتع بلا إذن مستأجره فعليه دمان للتمتع واحد وإساءته بمجاوزة الميقات واحد أو بإذنه قدم واحد عليهما نصفان إن أيسرهما ولا فالصوم على الأجير وحده (قوله والأظهر لا) هو المعتمد (قوله فأولى) هو المعتمد (قوله والأصح لا) هو المعتمد (قوله في الأصح) هو المعتمد في الصورتين (قوله لانتفاء تمتعه) يعلم منه أن الدم إنما وجب عليه لسقوط مسافة الميقات من أحد النسكين الذى هو الحج وأحدهما في القارن الآتى ولذلك سقط الدم عنه إذا عاد إلى ميقات ولو أقرب من ميقاته أو إلى مرحلتين ولو بغير ميقات ومتى سقط الدم سقط الإثم أيضاً وما ذكره هنا لا يخالف ما مر في معنى تسميته متمتعاً كما يؤخذ مما ذكره بقوله ولا تعتبر هذه الشروط في تسميته متمتعاً الذى هو الأصح (قوله ووقت وجوب إخ) ويجوز ذبحه عند إرادته إحرامه لأنه مما له سببان (قوله ولا تنافى إراقاته بوقت) ويتقيد مكانه بالحرم (١) (قوله والأفضل ذبحه يوم النحر) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قوله فإن عجز أى وقت إرادة الأداء وإن كان موسراً قبله وعلم قدرته بعده (قوله أو لم يجد إخ) أى أو وجده بأكثر من غن الثمل ويشترط أن يكون زائداً على العمر الغالب كما في نفقة الزوجة وغنى الزكاة ولو وجده لكن احتاج إليه فهو عاجز (قوله تستحب قبل يوم عرفة) بل يجب إن كان إحرامه قبل يوم العيد بمن يسعها فأكبر ويجب بقدر ما أدركه منها إن كان إحرامه بقدر زمن لا يسعها فإن أخر ما أدركه من عصى وكان قضاء ولا يجب عليه أن يقدم الإحرام بمن يسعها لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب (قوله إلى أهله) أى

(قول المتن وأن تقع عمرته .. إخ) أى لأن العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور فشرع التمتع رخصة لأن القريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الإحرام لو أحرّم من الميقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير إحرام فرض له الشرع أن يعتمر ويتحلل مع الدم (قول المتن من سنته) أى ما روى سعيد ابن المسيب أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يعتمرُونَ في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عاهمهم ذلك لم يجدوا ثم كلام الكتاب إخ يفهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع التمكن عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك وفي الأولى وجه وفي الأخيرة قول (قول الشارح وعلى الأول) متملق بقوله ففى قول تجب (قول الشارح يكون مفرداً) ذهب إليه القاضى والإمام فيما لو فرغ منها قبل أشهر الحج وأبقاها الخلاف فيها واختاره السبكي (قول المتن والأفضل ذبحه إخ) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قول المتن ويجوز قبل الإحرام إخ) لأنه حتى مالى متملق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كما ذكره (قول المتن فإن عجز عنه في موضعه) أى أنه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قول الشارح بأن لم يجده .. إخ) يريد أنه لا فرق بين العجز الحسى والشرعى (قول الشارح ولا يجوز تقديمه على الإحرام) كذلك لا يجب عليه تقديم الإحرام بمن

فطره كأن تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج لأنها عبادة بذنية فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شىء عنها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومه هاله القديم كأن تقدم في كتاب الصيام (وسبعة إذا جمع إلى أهله في الأظهر) قال تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع﴾ وقال عليه السلام للمتمتعين: من كان معه هدى فليهدو من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله [رواه الشيخان].

والثاني إذا فرغ من الحج لأن قوله تعالى: ﴿وسبعة إذا جمع﴾ مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فتصرف إليه وكأنه بالفرغ رجع عما كان مقبلا عليه من الأعمال وعلى الأول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وإن لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق إذا توجه إلى وطنه لأنه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لأن ابتداء السير أول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع إلى وطنه جاز بل هو أفضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة إلى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لأنه يعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة) وكذا (السبعة) وحكى قول خرج من كفارة الذين آتوا بمكة فيما التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) ورجع إلى أهله (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضاءها بينها وبين السبعة) كما في الأداء

والثاني يقطع النظر عن الأداء وعلى الأول يكفى التفريق بيوم في قول الأظهر يفرق بأربعة أيام ومدة إمكان سوره إلى أهله على العادة الغالبة لتتم عاكاة القضاء للأداء وإن قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفى التفريق بمدة إمكان السير وإذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق فرق بأربعة أيام وفي قول بيوم في آخر لا يلزم التفريق وإن قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الأداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس يخرج أنها لا تقتضى ويستقر الهدى في ذمته

إلى وطنه الذي تعتقد به الجمعة ولا يتصور فيها القضاء وسيأتي لو توطن غيره (قوله صام بها) أى مكة ويجب أن يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام التي هي العيد والتشريق (قوله وإن لم يتوطنها) (إخ) فلا عبرة بإقامته بغير توطن (قوله ويندب) (إخ) نعم تقدم أنه لو أحرم قبل يوم العيد يز من يسمها أو بعضها وجب التتابع (قوله والأظهر يفرق) (إخ) هو المحتمل (قوله على العادة الغالبة) يفيد اعتبار إقامة مكة وأثناء الطريق مما جرت به العادة (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي عدم لزوم التفريق لزومه بأربعة أيام فقط لزومه بمدة سيره لزومه بالأخيرين معاوه المحتمل (قوله ثم عاد إلى الميقات) التقدم في التمتع يفيد أنه يكفى أى ميقات من مواقيت الحج وإن كان أقرب مما أحرم منه وفارق لزوم عود الحجاز لما أحرم من لإسائه (فخرج) لو شرع التمتع أو القارن في الصوم ثم وجد الهدى سن له العود إليه أو قبل الشروع وجب العود إليه ولو مات قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط ويجب صرفه لفقراء الحرم أو صوم فمكرا مضان فيسقط عنه إن لم يتمكن منه وإلا وجب أن يطعمه عن لكل يوم مد ويسن صرفه لفقراء الحرم ولا يجب لأنه بدل الصوم وهو غير مختص بهم

يمكفه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أتم وصارت قضاء وإن صدق عليه أنه في الحج لأن تأخيره نادر فلا يكون مرادا في الآية قال الإمام وإنما يلزمه صوم الثلاثة في الحج إذا لم يكن مسافرا فإن كان فلا كصوم رمضان وضعفه الشيخان (فاشادة) قال الأسنوى رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء ففي السبعة قولان في تحريم الجرجاني قال الأسنوى والذي فهمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قول الشارح والثاني إذا فرغ من الحج) وقيل على هذا المراد الرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول الخن ويندب تتابع الثلاثة) (إخ) مبادرة إلى فعل الواجب (قول الشارح كالم الأداء) يشكك عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالأحسن ما قاله غيره أنه تفريق واجب في الأداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب أفعال الصلاة والثاني وصححه الإمام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الأولى وفارق تفريق الصلوات لأن ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع (قول الشارح والحاصل خمسة أقوال) وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الأداء وقوله بيوم في قول وقوله والأظهر وقوله بمدة إمكان السير وقوله بأربعة أيام (قول الشارح وما بعد الخامس) أى وهو قوله بيوم في الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها مقابل الأظهر (قول الشارح للملحق به القارن) أى فدمع فرغ عن دم التمتع لأنهم يجب بالقياس عليه فالحال الثاني لا يجب فيها على الأصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الأولى فهو متعلق بقوله للملحق يعنى أن القارن ألحق في وجوب الدم عليه بالتمتع بطريق الأولى لأن أعمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروض قال لأن دم القارن فرع عن دم التمتع فإذا لم يجب في الأصل ففرعه أولى اه وفيه نظر

بدها وفواتها بقوات يوم عرفة وإن جوز ناله صوم أيام التشريق فيفوات أيامه وأن تأخر طواف الركن عنها لأن تأخيره بعيد في العادة فلا يقع قبله بعدها مرادا من قوله تعالى: ﴿ثلاثة أيام في الحج﴾ وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كما في التمتع للملحق به القارن فيما ذكر بطريق الأولى فإن أفعال التمتع أكثر من أفعاله وروى الشيخان عن عائشة أنها <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ذبح عن نساءه البهائم يوم النحر قالت وكن قارنات ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات

سقط عنه الدم كما يسقط عن المتمتع إذا بعد الإحرام بالحج إلى الميقات وتقل لا يسقط والفرق أن اسم القرآن لا يزول بالعود إلى الميقات بخلاف المتمتع

### [باب محرمات الإحرام]

أى ما يحرم بسبب الإحرام (أحدهما ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر (أو لا بما بعد ساترا) من غيظ أو غيره كغلتسوة وعمامة وخرقة وعصابة وكذا طين ثخين في الأصبع (إلا لحاجة) كمدواة أو حر أو برد فيجوز ونجب الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وبما بعد ساترا عما لا بعد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو حمل والتوسد بسواد أو عمامة والانغماس في الماء والاستظلال بالخل وإن مس رأسه وشده بغير طين الشعر من الانتشار وغيره (وليس الخيط كالتمصيص أو المنسج كالسرد أو المعقود كجبة اليد) (سائر أى بالى (بلفه) أى الرجل (إلا إذا لم يجد غيره) فيجوز لبس السراويل منه والخفين إذا قطعنا أسفل من الكعبين ولا فدية وإن احتاج إلى لبس الخيط المدواة أو حر أو برد جاز ووجب الفدية كاتقدم في السرد وإن ستر أو لبس الخيط من غير عذر ووجب الفدية ومن أغمم عليه الفغاز وسباني وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلا غيظا أو للحيثه خريطة بغيرها إذا خضبها

### [باب محرمات الإحرام]

أى بيان الأمور التي تحرم بسبب الإحرام وزيادة ما يحرم على الحلال غير معيب والمذكور فيه المحرمات على المذاهب الأربعة لزيادة الفائدة وعدها المصنف خمسة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشرين وهو اختلاف لفظي<sup>(١)</sup> من حيث عدم الترجمة والأنسب لخصوص الحرم الثاني والأهم الثالث أو الرابع لموافقته للنظم الأتى (قوله رأس الرجل) أى بشرا وشرافا في حده بخلاف ما استرسل منه ومن الرأس البيضاء خلف الأذن ويجب كشف جزء مما حوالى الرأس الملاصق له لإتمام الواجب وخرج به الوجه خلافا للأئمة الثلاثة والمراد بالرجل الذكر يقينا فدخل الصبي وخرج الحشى لأنه كالمرأة (تنبيه) تعدد الرأس يعتبر بما فى الرضوء (قوله بما بعد ساترا) أى عرفا وإن لم يمنع إدراك لون البشرة كالزجاج ومهلل النسج (قوله طين ثخين) بخلاف الرقيق (قوله كوضع يده إلخ) ولا فدية في شيء من ذلك وإن قصد به السرد وإن حرم قاله شيخنا المولى وعند شيخنا كاهن حجو وجوب الفدية عند قصد المذكور وشرح شيخنا كاهن حجو وفيه أن الزنبيل إذا صار كالغلتسوة وجبت فيه الفدية مطلقا (قوله في الماء) ولو كدبر أو مثله لم ير مصل وفارق الصلاة بأن المقصود فيها ما يمنع إدراك لون البشرة (قوله والاستظلال بالخملى) ومنعه مالك وأحمد ومثله رفع ثوب على أعود مثلا لئلا يطلع عو حر (قوله وشده بغير) خرج العصابة تنجب فيها الفدية ولو شد جراحه بخرقه ووجب الفدية إن كانت في الرأس وإلا فلا (قوله أسفل من الكعبين) وإن ستر القدم ومثله الزربول والزمزمة ونحو القبايق والقطع قبل اللبس وإن خالفه ظاهر الحديث (قوله ولا فدية) أى عند عدم وجدان غيره فخرج ما لو وجد غيره كتنليل أو احتاج له مع عدم قطعه لحر أو برد مثلا فيلزمه الفدية وأجاز الحنفية نحو الزمزمة مطلقا (قوله مثلا) بقبية أعضائه كساعد نعم لا يضرب لف خرقة على يده ويحرم ربطها عليها (قوله أو للحيثه خريطة) وكذا الوجه (قوله ووجه المرأة) أى وإن تعدد كما في الرضوء .

وأظن منشأ عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الأستاذى ذكر ما قاله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقط قالوا عاد القارئ الغريب إلى الميقات محرما فالذهب لا دم وقال الإمام إن قلنا في المتمتع إذا أحرم بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذا هنا وإن قلنا يسقط فوجهان والفرق أن القرآن في حكم نسل واحد فلا أثر لعوده اهـ وذلك ما منع من صحة ما قاله شيخنا تبعا للإستوى (قوله يسقط عنه الدم) أى فكان ينبغي للمؤلف أن يقول وأن لا يعود إلى الميقات قبل يوم عرفة .

### [باب محرمات الإحرام]

(قول المعنى وليس المعطى) أى على العادة في لبسه كما ساقى في كلام الشارح وقوله أو المنسج أو المعقود أى لأيهما في معنى الخيط والمعقود هو الذى لرق بعضه ببعض كتوب اليد ومثل ذلك لبس ثوب لونه من ورق (قول الثمن إذا لم يجد) أى ولو بإعارة كما ساقى في كلام الشارح ثم قضية كلام المتن أن لبس الخيط يتوقف جوازه على فقد الغير ولا تكفى فيه الحاجة كحجر وبرد ومدواة وليس كذلك كما ساقى في قول الشارح وإن احتاج إلخ (قول الشارح والخفين إلخ) أى بشرط عدم التعيين للحديث الآتى قال الأستاذى وحكم المداس وهو الزمزمة حكم الخف المقطوع اهـ أى بشرط فيها عدم التعيين وذلك لأن فيها بعض إحاطة (قول الشارح من غير عذر) أى وهو الجهل أو النسيان مطلقا أو الفقد أو السراويل والخف (قول الشارح ومن أغمم إلخ) قال الأستاذى رحمه الله في سائر يده يخذ منه أنه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئا يحيط به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ للحيثه خريطة فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه إحاطة للبدن أو لبعض الأعضاء قال نعم خريطة المحية لا تدخل في عبارة الكتاب لأنها ليست من مسمى البدن (قول الشارح من غير عذر)

(وجه المرأة كرسه) أى الرجل في حرمه المستر المذكور فيه إلا لحاجة فيجوز ونجيب الفدية كاتقدم وإن سترته من غير عذر ووجب الفدية (ولها ليس

المخيط) في الرأس وغيره (إلا القفاز في الأظھر) وهو غيظ حشو يقطن بعمل اللبدین ليقبها من البرد ويوزر على الساعدين روى الشيخان أنه عليه السلام قال في الحرم الذي خر من بعيره ميتة لا تخمروا رأسه فإنه يموت يوم القيامة ملياً ، وأنه عليه السلام قال لا يلبس الحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف إلا أن لا يجد الثعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو عرفان زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى بأنه عليه السلام قال السراويل لمن لم يجد الإزار وروى مسلم من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل وروى الشافعي في الأم عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الإحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث لبس على المرأة إحرام إلا في وجهها قال والصحيح وقعه عن ابن عمر رواية الأصل في وجوب القفدي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِيهِ ﴾ أي فحلل قفدي وقبس على الخلق باقي الإحرامات للعذر فلفغره أولى ثم اللبس مرعى في وجوب القفدي على ما يعتاد في كل ملبوس

فلو ارتدى بقميص أو اتزر بسراويل فلا فدية كما لو اتزر بلزوا ملفق من رفاق ولو لم يجد رداء لم يجوز له لبس القميص بل يرتدى به ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل يتأتى الاتزار به على هيئته اتزر به به في شرح المذهب والمراد بعدم وجدان الإزار أو الثعلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استحجار بعض مثله أو استعارة بخلاف الهبة فلا يلزم قبوله لعظم المنفعة فيها وإذا وجد الإزار أو الثعلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فإن أخر وجبت القفدي ويجوز له أن يعقد الإزار ويشد

(قوله بعمل اللبدین) أي الكفين أما ما يعمل للساعدين فيجوز للمرأة لا للرجل وتلزمه القفدي (قوله إنه كان يأمر بناته) (إخ) هذا دليل مقابل الأظهر الذي سكت عنه الشارح (قوله فلا فدية) أي في الارتداء بالقميص وإن ألقى كعبه على عاتقيه وكذا الارتداء بالقباء بحيث لا يستمسك في قيام أو قعود وكذا لو أدخل رجله في ساق الخف أو لبس السراويل في إحدى رجليه وكذا لو تقلد بنحو سيف خلافاً للمالك وأحمد ويجوز لف نحو عمامة على وسطه بلا عقد وإدخال يده في كم غيره والاحتواء بحبرة مثلاً وليس نحو خاتم لا درع وزردي (قوله بل يرتدى به) وله التغطية به عند النوم (قوله ويجوز له أن يعقد الإزار) خلافاً للمالك وأحمد يخرج بالمعقد الإزار فتجوز إن تابعت وإلا فلا وأما الإزار في الرداء فحرم وإن تابعت خلافاً للحنفية ووافقهم ابن حجر في التباعدة (قوله مثل الحبيزة) بماء مهيمة مضنومة وجم ساكنة وزاي معجمة وهي ما يدخل فيها التكة بكسر التاء (قوله وإن يفرز) (إخ) أي مع الكراعة خلافاً للمالك وأحمد يخرج بفرزه فيه جعل إزاراً بينهما فحرم خلافاً للحنفية (قوله ولا حله بخلال أو مسلة) فيحرم خلافاً للحنفية أيضاً وكذا ربط طرف أحداهما بالأخر (قوله ولا يلبد للمرأة) أي الأخرى أن تسترخ ولا فدية عليها فيه وإن ندى كالخولة بالمحارم على المعتد (قوله لم يفرقوا فيه بين الحرة والأمة) في التحريم

والمراد بالعذر هنا الجهل أو النسيان (قول المتن إلا القفاز) (إخ) من هنا تعلم أن ما شد كعبها على يدها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفازين المذكورين (قول الشارح في الحديث لا تخمروا رأسه) يمسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه وحمله أئمتنا على أنه ذكر الوجه احتياطاً للرأس (قول الشارح في الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما) هو على التقديم والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل (قول الشارح وروى الشافعي) (إخ) هذا تزجيته مقابل الأظهر (قول الشارح وقبس على الخلق) (إخ) نظره فيه الإسنى بأن الخلق إتلاف وهو أغلظ من الاستمتاع (قول الشارح ولا يقدر على تحصيله) (إخ) لو توفرت الإزار على فق السراويل وبخاطة إزار منه لم يكلف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكلف بيع السراويل وشراء إزار إلا إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكلف ربط السراويل على حد السرة خلافاً للإمام (قول الشارح ويجوز له أن يعقد الإزار) لو زره بأزرا أو شاكه أو خاطه لم يجز نص عليه في الإيلاء وسيأتي في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قول الشارح وله أن يفرز طرف رداءه) كذا له أن يربطه في الإزار (قول الشارح ونحوه)

عليه خطأ لبس وأن يجعل مثل الحبيزة ويدخل فيها التكة إحكاماً وأن يفرز طرف رداءه في طرف إزاره ولا يجوز عقد الرداء بخلال أو مسلة ولا ربط طرفه على طرفه بخط ونحوه فإن فعل ذلك لم يمتد القفدي لأنه في معنى المخيط من حيث إنه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرافة أن تستر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس إذا لا يمكن استيعاب الرأس الواجب الإبه ولها أن تسدل على وجهها أو بامتصاصها عنه بخبشة ونحوها لحاجة من حر أو برد أو فتنة ونحوها فغير حاجتها وقت الخبشة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيار ما ورثته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو استدامة من مها القفدي قال في شرح المذهب ما ذكر في إحرام المرأة وليسها لم يفرقوا بين الحرة والأمة وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجهاً الأمة كالرجل في حكم الإحرام ووجهين فيمن نصفها رقيق هل هي كالأمة أو كالحره وإذا ستر الخشن المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط



فلا فدية وإن سترهما وجبت وفي شرح المهذب عن القاضي أبي الفتح وليس له كشفهما لأن فيه تركا للواجب وله كشف الوجه قال:

صاحب البيان وقياسه  
وليس الحقيط ويستحب  
أن يستتر بغيره لجواز  
كونه رجلا فإن لبسه فلا  
فدية لجواز كونه امرأة  
وقال القاضي أبو الطيب  
لا خلاف أنا فأمره بالستر  
وليس الحقيط كما أمره أن  
يستتر في صلاته كالمرأة  
ولا تلزمه الفدية لأن  
الأصل براءته وقيل تلزمه  
احتياطاً (الثاني) من  
محرمات الإحرام  
(استعمال الطيب في  
لونه أو بدنه) كالمسك  
والكافور والورس وهو  
أشهر طيب في بلاد اليمن  
والعزقران وإن كان  
يطلب للصنع والتداوي  
أيضاً وقد تقدم ذكره مع  
الورس في الحديث في  
الثوب وقبس عليه البدن  
وعليهما بقية أنسواع  
الطيب وأدرج فيها ما  
معظم الغرض منه والحنه  
الطيبة كالورد والياسمين  
والنرجس والبنفسج  
والريحان الفارسي وما  
اشتمل على الطيب من  
الدهن كدهن السورد  
ودهن البنفسج وعد من  
استعمال الطيب أن  
بأكمله أو بمحرق به أو  
يستعمل وأن يحتوي على  
بجعة عود فيخبر به وأن  
يشد المسك أو العنبر في

وهو المعتمد إلا في الجزء المذكور من الأمة (قوله فلا فدية) لاحتفال أنوشة في الأول وذكرته في الثاني ولذلك  
لو سترهما معاً ولو مرتبا حرم ووجبت الفدية لتعين الاحتالين (قوله وله كشف الوجه) أي يجب عليه لأنه  
جواز بعد منع ويجب ستر رأسه لأنه كالمرأة احتياطاً كما مر ولأن كشف الوجه من الرجل جائز ومن المرأة  
واجب والوجوب لا ينافي الجواز فتأمل (فتنبه) إذا لبس المحرم ثوباً فوق آخر أو عمامة فوق أخرى فإن  
ستر الثاني زائداً على ما ستره الأول تعددت الفدية وإلا فلا واعلم أنه يجب على ولي الصبي منعه من  
محرمات الإحرام فإن وجد شيء منها بفعل أجنبي فعليه الفدية وإلا فعلى الولي إن كان مميزاً فيهما وإلا  
فلا فدية مطلقاً كما مر (قوله استعمال الطيب) ولو من أخشم سواء الذكر والحشى وكذا بقية المحرمات  
الآتية وخص المالكية الطيب بما قرى ربحه كالمسك والكافور والعزقران (شتميه) يشتر في تحريم جميع  
المحرمات كون الفاعل مكلفاً عالماً بما ذكر الإحرام مختاراً وإلا فلا حرمة ولو على جاهل غير معذور  
لأنها مما يخفى وكذا لا فدية على غير مميز كاتشم ومغنى عليه مطلقاً ولا على مميز إلا فيما فيه إلتلاف  
كإزالة شعر وظفر لا غيره كجماع وطيب (قوله ما معظم الغرض منه والحنه) أي واستعمله على الوجه  
المعتاد فخرج أكل المودود وحمل المسك في نحو: كيس كأيما وأشار إلى عدم حصر أفراد بقوله كالورد والتسرين  
واللبان والسوسن والعيثران والمنثور والتمام والكاذي بالمعجمة ومحل المنع في الربط منها وإلا فلا فدية ولا  
حرمة وخرج بما ذكر ما معظم الغرض منه أكله كالنخاع والسفرجل والأترج والنازنج والليمون ونحوها أو  
ما معظم الغرض منه التداوي كالقرفة والقرقة والمصطكي والسنبلي وحب الخلب ونحوها وما معظم الغرض  
منه لونه كالصبر والحناء وما لا يقصد شيء من ربحان العرب وغيره كالشيع والقيصوم والشقائق وزهر  
نحو التفاح والكشمري فلا حرمة ولا فدية في شيء من ذلك (قوله الفارسي) ليس قيلاً كما علم فيمثل المرسين  
والريحان القزنفلي وغيرها (قوله وما اشتمل) قالوا وخرج بذلك ما لو روى السمسع بورق نحو الورد ثم  
عصر دهنه فلا حرمة ولا فدية في استعماله (قوله أن يأكله) أو يشربه نعم لو أكله مع غيره ولم يظهر له  
ربح ولا طعم فلا حرمة ولا فدية وإن ظهر لونه وبه قال الحنابلة وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقاً وأجاز  
المالكية أكل ما سته النار (قوله وأن يحتوي) وكذا لو وصل البخور إليه يجعله أمامه مثلاً وأجاز الأئمة  
الثلاثة شم الرياحين وغيرها مطلقاً (قوله وأن يدوس) (إخ) أي إن علم أنه طيب وأنه يعلق بنعله  
منه أن يجعل له أزراراً أو عرايمسكه به (قوله الشارح وإن سترهما) أي لو على التعاقب (قوله الشارح قال  
صاحب البيان (إخ) عبارة الإسنوي رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس  
معاً لأن فيه تركاً للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان صحيحاً لأنه إن كان رجلاً فكشف وجهه  
لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب قال يعنى صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا  
يلبس الحقيط لجواز كونه رجلاً فإن فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة اهـ وقوله في الأول عن القاضي أنه يمنع  
من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ما ساقه الشارح عن شرح المهذب في حكاية  
كلام أبي الفتح (قوله الشارح وقياسه) أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتح من أنه ليس له كشفهما (إخ)  
وقوله ويستحب أن يستتر بغيره (إخ) من تنمة كلام صاحب البيان (قول المخن الثاني استعمال الطيب (إخ)  
ولو لأخشم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قول الشارح وقبس عليه البدن)  
أي بالأولى (قول الشارح كدهن الورد ودهن البنفسج) صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السمسع ونحوهما  
يطرح فيه الورد أو البنفسج إما لو طرحا على السمسع أو اللوز مثلاً فآخذ رائحة منهما ثم استخرج الدهن  
فلا فدية عند الجمهور لأنه ربح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الأول (قول  
الشارح وأن يدوس الطيب بنعله) كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الإسنوي وشرطه أن يتعلق به شيء

طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبيها أو تلبس الحلى الخشبو به وأن يجلس أو ينام على فراش مطبق أو أرض مطيبة وأن يدوس الطيب بنعله

لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطيب في محل الصلابة به تطبيقاً فلا استعمال بشم الورد ولا بحمل المسك ونحوه في كبس أو نحوه ولا بأكل العود أو شدة في ثوبه لأن التطيب إنما يكون بالتبخير به ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهلاً بكونه طيباً أو ظاناً أنه يابس لا يعلق به منه شيء أو ناسياً لإحرامه ولا فدية في ذلك ولا فيما إذا ألقت عليه الريح الطيب لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته في هذه الصورة وفيما قبلها عند زوال

عذره فإن أخر وجبت الفدية كما تجب في استعماله الحرم وتجب فيه المبادرة إلى الإزالة أيضاً (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بشم غير مطيب كالزيت والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزوين المتألف لحديث الحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك ففي مخالفته بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المخلوق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي ينبت بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلع وذفن الأمد

ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعره وبشره لأنه لا يقصد تزينه ويجوز أكله (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بمطعمي) أو سدر أي يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكي قديم بكرامته لما فيه من التزوين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزوين التسمية (الثالث) من عمرات

وعلق به وإلا فلا حرمة ولا فدية إلا فيما يأتي (قوله لأنها) أي التعل ملبوسة وبذلك يعلم أن المراد بثوبه فيما مر مطلق ملبوسة وإن لم يسم ثوباً (قوله فلا استعمال بشم ماء الورد) أو غيره من الراحين ولو بوضعه أمامه (قوله جاهلاً بكونه طيباً) أو بأنه يعلق به نعم إن علم الحرمة وجهل الفدية أو ظنه نوعاً ليس من الطيب فإن من لزمته الفدية فيما (قوله ألقت عليه الريح) وكذا لا فدية عليه فيما لو طيبه غيره بخير إذنه وعجز عن دفعه عنه والفدية فيه على الفاعل إلا إن استدماه فعليه أيضاً (قوله في هذه) وهي إلقاء الريح (قوله وفيما قبلها) وهي صور الجهل وظن اليس وعدم كونه يعلق ونسيانه للإحرام (قوله عند زوال عذره) بقدرته على إزالته وعلمه وتذكره (قوله فإن أخر) أي الإزالة بعد زوال عذره المذكور وجبت الفدية (قوله ودهن شعر الرأس أو اللحية) ولو شجرة أو بعضها بقية شعور الوجه كاللحية على المحدث وسواء الذكر والأنثى والخشى (قوله ودهن اللوز) والشرج وغيرهما ولو من حيوان كشحم مذاب (قوله وذفن الأمد) لا فدية في دهنه إلا في زمن نبات شعره كما في رأس المخلوق (قوله ويجوز أكله) أي بحيث لا يمس شيئاً من شعر وجهه كما مر ويجوز الاحتفال بالإنتمد بلا طمع مع الكراهة بخلاف التوثيق ولا كراهة لعدم التزينة وأجاز المالكية الدهن غير المطيب مطلقاً (قوله لكن المستحب أن لا يفعل) الفصل بالخطمي فهو مباح (قوله إزالة الشعر) ولو من الناسي والجاهل لأنه إتلاف بخلاف نحو الطيب لأنه ترفه ولو بواسطة كحجم وحك بنحو ظفر كتحريك رجل راكب على برذعة أو قتب وامتناع فيحرم ذلك إن علم إزالته به وتجب الفدية وإلا فيكره ولا فدية ومنع الحنفية والمالكية الامتناع مطلقاً (قوله من الرأس) وغيره من سائر البدن ولو ما تطلب إزالته كشمع العانة وداخل الأنف والأذن نعم لا فدية في إزالة ما غطى عينه من شعر رأسه أو حاجبه ولا في إزالة ما نبت في داخل العين (قوله الصادق بالشعرة الواحدة) وكذا بعض

منه كما نقله الماوردي عن النص (قول الشارح ومعنى استعمال الطيب إلخ) قال السبكي عبر في تنبيهه بشم الراحين وقضيته الاكتفاء فيها بالوضع بين يديه للشم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها مع لصوق البدن من الشم ونه على أن فيها من الشجر لا شيء فيه (قول الشارح وتجب فيه) الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول المتن ودهن شعر الرأس) ولو بالشحم الذائب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الأدعان نوعاً مستقلاً لتقاربهما يعني من حيث إن كلا منهما ترفه ليس فيه إزالة عين (قول المتن أو اللحية) ولو لامرأة (قول الشارح لحديث الحرم إلخ) نظر فيه الإستثنى بأنه إخبار ولو كان للنهي لحرم إزالة الشمت والغبارة هـ والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك من قوله بعده وفارق دهن الرأس بأن فيه من التزوين التنمية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه امتنع من معنى خصصه (قول الشارح وذفن الأمد) وحرم مالك نظره لوجهه في المرأة بخلاف الماء (قول المتن إزالة الشعر) أي من نفسه (قول الشارح من الرأس أو غيره) يكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قول الشارح فعل غيره أولى) لا يقال هذا التوجيه لا يشمل ثلاث الشمرات إذا أزيلت لعذر لأننا نقول هذا من جهة المقيس عليه المنصوص لقوله والشعر يعني المخلوق بالعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر

الإحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلماً أو غيره قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْقِرُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ﴾ وقيل على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الخلق غيره وعلى إزالة الشعر الظفر بجميع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالشعرة الواحدة فصاعداً لما سيأتي (وتكمل الفدية في) إزالة (ثلاث شمرات أو ثلاثة أظفار) لأنها تجب على المنور بالخلق للآية كما سيأتي فعلى غيره أولى

والشعر يصدق الثلاث وقس بها الأظفار ولا يعتبر جميعه بالإجماع وتعتبر إزلة الثلاث دفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الإفادة واحدة لأنه يعد فعلا واحدا وكذا حلق جميع شعر رأسه ويدنه على التواصل ويقاس بالشعر في ذلك الأظفار من الدين

والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحد ما يجب فيها لو اتفردت وقد ذكره في قوله (والأظفار) في الشعر مد طعام وفي الشعرين مد طعام وفي الشعرين درهم والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأولان قالوا تبييض الدم عسر فعند الأول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل من القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده  $\frac{1}{3}$  ثلاثة دراهم تقريرا فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع ونجى الأقوال في الظفر والظفرين (والمعذور) في الحلق (أن) غلق ويفسد للآية المتقدمة وسواء كان عذره بكثره القتل أم للتأذى بجراحة أو بالحر (الرابع)

الشعرة خلافا للأكمة الثلاثة (قوله في مكان واحد) أي وزمان واحد عرفا (قوله ثلاث شعرات) وكذا ثلاثة أبعاض من ثلاث شعرات فإن كانت من شعرة واحدة ففيها مدان أخذ الزمان والمكان ولا في كل بعض مد كذا قاله شيخنا واعتمد فرأجه والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفادا وبعضا أو كلا ولا فدية في إزالة ظفر انكسر وتأذى به ولا في إزالة قطعة لحم من رأسه مثلا عليها شعر ولا في قطع أصبع بظفره لأنه تابع ولو أزال غيره بإذنه أو <sup>(١)</sup> قدرته على دفعه فالفدية عليه ولا فعل المزيل وله مطالبته بالإخراج ولا يصح إخراجها عنه كال كفارة وقول المنهج بالبحث في السكوت مرجوح مبني على مرجوح ولو أمر غيره ولو حللا بإزالة شعر عرم الحلق مثلا فالفدية على الخلق إن قدر على الدفع وإلا فعل الأمر إن عذر المأمور الخالق بجهل أو إكراه أو اعتقاد وجوب طاعة فعل المأمور الخالق (قوله إن الشعرة الواحدة مد طعام وفي الشعرين مدلين) وإن تكررت الإزالة في الشعرة أو الشعرين حيث لم يتحد الزمان والمكان سواء اختار الإطعام أولا على المتعمد خلافا لما في النهج وإذا عجز عن ذلك استقر في ذمته ولا يتنقل إلى الصوم (قوله الجماع) أي في فرج قبل أو دبر متصل أو مبان من آدمي أو بهيمة من نفسه أو غيره من حليلة أو غيرها بإدخال حشفة من ذكر متصل أو مبان من آدمي أو بهيمة يفسد به النسك من الرجل والمرأة وينتج في الحشفة اعتبار وجوب الفسل عليه بالجناية (فروع) يحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الجماع ومعلوم أنه لا يفسد نسك صاحب المبان لو كان محرما ومسيئا في كلامه بعض ذلك (قوله وتفسد به العمرة) المستقلة وأما في القرآن فهي تابعة للحج وعلم من فساد النسك به أنه لا ينقصد معه إلا إن نوى في

جميعه بالإجماع (قول الشارح والشعر يصدق الثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيعم قال المترض فليقم الدليل بان الإجماع صمد عن الاستيعاب أو يقدر الشعر منكرا مقطوعا عن الإضافة (قول المتن والأظفار) أعلم أن حلق أو قلم ثلاثة فأكبر غير ين إرافة مد ثلاثة أصبع وصيام ثلاثة أيام فلو قلم ظفرا أو أزال شعرة فقط تخير بين الثلاثة أيضا فإن اختار الصوم صام يوما واحدا جزا وإن اختار الطعام أخرج صاعا جزا وإن اختار الدم فهو محل الأقوال هنا أحدها ثلث دم عملا بالتبسيط والثاني درهم لما بينه الشارح بمد والأظفر مد لما قاله الشارح أيضا كذلك قرره صاحب البيان وهو يؤول إلى التخير بين الصوم والصاع والمد فإن قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فإن للمد بعض الصاع فالجواب أن ذلك معهود كالتخير بين القصر والإتمام وبين الجمعة والظفر ولو قص الشعرة أو قلم الظفر دون القدر للعتاد كان الحكم كاتقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوابه فإن قلنا يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وإن قلنا مد فلا سبيل إلى تبعية كذا في الأسنى ملخصا بعد أن قال قل من فطنت لسرهذه المسألة وتصورها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والأولان إلخ كأنه إشارة لذلك والله أعلم (قول الشارح عند اختياره) الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قول الشارح) وكانت قيمة الشاة إلخ قال النووي هو مجرد دعوى لأصلها (قول الشارح وسواء إلخ) لو تأذى بالوسخ كان الحكم كذلك مثل مثل الحلق كل محظور أتيح للحاجة فإن الفدية يجب ليس السراويل والخفين المقطوعين لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما مور به فحفظ فيها لذلك (فائدة) ما كان إلتافا محضا كالصيد فقه الفدية وإن كان ناسيا أو جاهلا وما كان ترفها وتمتعا كاليس والعلب فلا فدية في حال النسيان والجهل وما أخذ شيئا منهما كالجماع والقلم والحلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف الأصح في الجماع لا وفيهما نعم (قول الشارح أي فلا ترفوا إلخ) إما أول بهذا لأنه لو كان خيرا على بابه لاستحال تخلفه (قول المتن وتفسد به العمرة) معنى

من محرمان الإحرام (الجماع) قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ أي فلا ترفوا ولا تفسقوا ولا تفسقوا بالجماع (وتفسد به العمرة)

قبل الحلق إن جعلناه نسكا أو لا قبل السعي (وكذا الحج) يفسد به (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف قبله ولا يفسد به بين التحللين وقبل يفسد ولا يفسد به العمرة في ضمن القرآن أيضا لجهالة وقيل يفسد به إن لم يأت بشيء من أفعالها والواط كالجماع وكذا إتيان البهيمة على الصحيح ولا فساده بجماع الناس والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عاقلا في الجديد (وتحجب به) أي بالجماع للمفسد (بلدنة) وقيل لا يجب في إفساد العمرة إلا شاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة في قول بلدنة ولو جامع ثانيا بعد أن فسده حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة في قول بلدنة ولو كانت المرأة عمة أيضا ففسد حجه بالجماع بأن طاول عته فلا بدنة عليها في الأظهر والبدنة الواحد من الإبل أو البقر ذكر أو أنثى (والمنصفي في فاسده) أي للمذكور من حج أو

حالة نزع (قوله ولا يفسد) أي الحج به أي بالجماع بين التحللين بخلاف الردة يفسد بها في ذلك وقيل (قوله ولا يفسد بجماع الناس) للإحرام أو للحكم (قوله والجاهل بالتحريم) ولو غير معذور كما مر (قوله ومن جن) أي والجنون ومثله المغمى عليه والنائم وكل غير مميز وفسد بجماع الصبي المميز كغيره (قوله بناء على عدم الفساد به) الذي هو المتمدن (قوله شاة) وتعمد بتعمد هذا الجماع كالذي بعده (قوله فلا بلدنة عليها) أي المرأة يفسد حجه بالجماع من الزوج أو غيره بل هي على الواطئ أي إن كان محرما بشرطه (قوله والبدنة) أي لغة ما ذكره وأو في كلامه للتبويب كما سيأتي (قوله والمنصفي في فاسده) ويجب فيه اجتناب الجماع ومقدماته وتلزم به الفدية وخرج بالفساد الباطل بالردة ولو بين التحللين كما مر فلا يعضي فيه ولا يلزم قضاءه لخروجه منه بها (قوله القضاء على الفور) وعلى الواطئ إن كان زوجا مؤنة قضاء حج زوجته ذهابا وإيابا وغيرها وإذا غضبت أتت عنها من ماله بخلاف غير الزوج والمراد بالقضاء الإعادة لأنه في وقته يقع نفلا (قوله عن المفسد) بفتح السين (قوله ويتأدى به إلخ) فعلم أن الإعادة من الصبي تقع نفلا فإن بلغ وقعت عن حجة الإسلام أيضا أو بلغ قبلها وقعت عن حجة الإسلام وبقي القضاء في ذمته وأنها من المتطوع تقع تطوعا وتقدم على المنذور بعد الفساد (قوله أحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء) نعم يظهر أنه لو كان في طريقه ميقات أبعد من تلك المسافة لزمه الإحرام منه فراجع (قوله ولا يلزمه أن يحرم إلخ) وكذا لا يلزمه وصف ما أفسده من أفراد أو تمتع أو قرآن ويلزم القارن بالفساد بلدنة فقط لانغمار عمرته في الحج ويلزمه دمان للقرآن الذي أفسده والذي لزمه بالإفساد وإن أفرد لأنه متبرع به ويلزمه في القضاء قرآن أو حجة وعمرة مستقلتان وتغرت عمرته بفوات الحج لما مر ويلزمه ثلاثة دماء لفوات مع الدينين السابقين فمثل (قوله بأن يخصر إلخ) أو بأن يتحلل بمرض بشرطه (قوله يحرم على المحرم مقدمات الجماع) حاصل ما فيها أنها إنما تحرم على العائد العالم المكلف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الأول وإن لم ينزل وتلزم فيها الفدية حيث إن كانت قبل التحلل الأول مطلقا وقال شيخنا الزياي إن أنزل ومتى انتفى شرط من ذلك فلا حرمة ولا فدية وأنه لا يفسد بها النسل

الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قول الشارح وكذا الحج) والردة تبطلهما من ثم فرق فيه بين الفساد والبطلان (قول الشارح إن لم يأت بشيء من أفعالها) كأن صورة هذا أن يتحلل التحلل الأول بالرمي فقط إن بناء على أن الحلق ليس ينسك أو لأنه لا شعر يرأسه (قول الشارح وقيل لا يجب) أي لأن رتبته دون الحج (قول الشارح شاة) أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الأول فلا بد أن يرد أحدهما إلى الآخر (قول الشارح ولو كانت المرأة إلخ) هي وأردة على الكتاب (قول الجن والمنصفي في فاسده) فلو ارتكب محظورا بعد ذلك لزمه الفدية كالصحيح (قول المتن والقضاء) به أي ابن عباس وابن عمرو بن العاص ولا يعرف لهما مخالف وأيضا فثقله لا يقال بال رأي (قول الشارح ولا يلزمه أن يحرم إلخ) فرق الرافعي بأن اعتناء الشارح

عمره بأن يتم قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ وهو يتناول الصحيح والفساد وغير النسل من العبادات لا يعضي في فاسده إذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء اتفاقا وإن كان نسكه تطوها فإن التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الإتمام كالقرض بخلاف غيره من التطوع (والأصح أنه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالأداء الأول نظر إلى تضيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد ويتأدى به ما كان يتأدى بالمفسد لولا الفساد من فرض الإسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الأداء من ميقات أو قبله من ديرة أهله أو غيرها وإن كان جاوز الميقات مریدا للنسل لزمه في القضاء

الإحرام وكذا إن كان جازه غير مردي في الأصح هذا إن سلك في القضاء طريق الأداء قال في الروضة ولا يلزمه سلو كبله بخلاف لكن يشترط إذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء يعني إن لم يكن جاوز الميقات غير محرم كاتقدم ولا يلزمه أن يحرم من الزم الذي كان أحرم فيه بالأداء فله التأخير عنه والتقدم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الإفساد بأن يحصر بعد الإفساد ويتعذر عليه المنصفي في الفساد فيتحلل ثم يزول المحصر والوقت باقي فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمه الكفارة ولزمه قضاء واحد (قصة) يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كالمفاحضة

مطلقاً وإن أنزل والاستمتاع كذلك ولا حرمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقاً وقال المالكية والحنابلة يفسد بالإتزال في جميع ذلك **(فتنبيه)** كلامهم هنا في المباشرة شامل لما لا ينقض الموضوع كالأمرد وصرح به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجعوه ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فإن اتحد الزمان والمكان ففدية واحدة ولا تعددت قلنا شيخنا **(قوله ثم جامع إيج)** أي إذا فعل شيئاً من المقدمات وجامع بعده دخلت فدية المقدمة في بدنة الجماع ظاهره سواء طال الزمن بأن لم ينسب الجماع إلى تلك المقدمة أو لا وهو ظاهر شرح شيخنا واعتمد شيخنا أن عمل التداخل إن نسب إليها وإلا فلا ولو عكس ما ذكر بأن جامع ثم فعل مقدمة أو قعاً معاً فمقتضى كلامه أنه لا تداخل ومال بعض مشايخنا إلى التداخل أيضاً بشرطه <sup>(١)</sup> وظاهر تقييده بالبدنة أنه لو فعل بين التحليلين مقدمة وجامع أنه لا تدخل شاة المقدمة في شاة الجماع ومال بعض مشايخنا إلى التداخل في شرح شيخنا للتداخل أيضاً فراجع ذلك وحرره **(فتنبيه)** يتبدل تفريق المجامعين في حجة القضاء من وقت الإحرام وقيل من محل الجماع إلى تمام التحلل **(قوله اصطفا)** أي تعرض بفعل أو قطع أو ضرب أو تنفیر أو صباح أو إغارة على ذلك أو دلالة عليه أو إشارة إليه أو إغارة آله أو غير ذلك **(قوله كل صيد)** لكلمة أو بعضه أو ريشه أو شعره أو وبره أو صوفه أو فرخه أو بيضه إلا المنزر من غير النعام وفي شرح شيخنا خلافه **(قوله ما كُول)** أي بقيتنا فلو شك فيه لم يحرم **(قوله يرى)** أي بقيتنا أيضاً ويؤخذ منه كونه وحشياً أيضاً وهو كذلك لأنه منه أو في معناه ولذلك لم يذكره الشارح فذكر غيره له إيضاح **(قوله وكذا وضع اليد عليه)** أي تملكه له أخذاً من تغشيه بالشرء وغير الملك مثله كقصص وإجارة وعارية وغيرها **(قوله ولا فرق بين المستأنس وغيره)** نظراً لأصله ومنه دجاج الحبش المشهور ومنه الأوز المعروف لكن قيده الماوردي بما يطهر منه **(قوله ولو توحش إنسى لم يحرم التعرض له)** أي للوحشي منه نظراً لأصله أيضاً **(قوله ولا يحرم التعرض لغير المأكول)** ولو وحشياً وحرم الخفية التعرض للوحشي منه **(قوله فله ما هو مؤذ يستحب قتله كالثور والنسر)** وكذا الحية والعقرب والحذأة والغراب الأبقع والذئب والأسد والعقاب والذئب والكلب العقور وكذا الكلب غير العقور الذي لا نفع به عند والد شيخنا الرمي تبعاً للإمام الشافعي وقال شيخنا يحرم قتله ومنه البق والبعوض والزنبور والقراد والبرغوث والقمل ويبيضه وهو الصبيان نعم يكره التعرض له في رأس المحرم ولحيته خوفاً للانتفاف ويذهب لمن قتله منهما أن يتصدق بلقمة في القملة أو البرغوث الواحد وبدون اللقمة في الواحدة من الصبيان ومنه التخل

بالمقاييس المكانى أكثر بدليل تعين مكان الإحرام دون زمانه ثم قال ولا يخلو من نزاع وتعجب منه الإسنوى فإنه صحح في التنزيل تعين الزمان كالكلاب بالندر وحاول الإسنوى الفرق بأن المكان هنا ينضبط بخلاف الزمان **(قول الشارح قبل التحلل إلى قوله وتعجب به الفدية)** قضيه أنها لا تجب بالاستمتاع بين التحليلين **(قول الشارح ومن أحرم عاقلاً إيج)** يشكك عليه أن عمدته كالكلب والإشكال هنا وفي الجماع **(قول الشارح دخلت)** لو قبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل يشكك على نظره من الجراح لأن واجبهام مقدر كقطع الأذن مع الإيضاح **(قول الشارح كل صيد)** هو مستفاد من لفظ الاصطفاً فكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن الصيد هو للتوحش بطبيعته الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة **(قول الشارح أي أخذه)** دفع ما قيل إن الاستدلال إنما يتم إذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق أنه المصاد فيكون المراد تحريم أكله إذ لا بد من إضمار أكله وأخذه مما تمتع لأن مثل هذا لا عموم له فعين إضمار البعض وهو الأكل ولا يلزم منه تحريم الاصطفاً **(فروع)** لو صيد للمحرم حرم عليه الأكل منه فلو أكل فلا فدية **(قول الشارح ولا فرق بين المستأنس وغيره)** قال في القوت من هذا دجاج الحبش ومنه الأوز وقال الماوردي إن كان ينهض بمناحيه حرم وإلا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس **(قول الشارح كالثور والنسر)**

ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالنفهد والصقر فلا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخمة فيكره

قتله ويحل اصطيد البحرى وهو ما لا يعيش إلا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبرى (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (وكذا المتولد منه) أى من المأكول البرى (ومن غيره) يحرم اصطاده (والله أعلم) احتياطاً ويصدق غيره بغير المأكول من وحشى أو إنسى وبالمأكول غير البرى أى الإنسان مثلاً المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الخمار الوحشى والخمار الأهل والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أى اصطيد المأكول البرى والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما يؤخذ من شرح المذهب قال عليه يوم فتح مكة إن هذا البلد حرام بغيره الله تعالى لا يصعد شجرة ولا ينظر صيده الحديث رواه الشيخان أى لا يجوز تنفير صيده حرم ولا حلال فاصطياده وما ذكر معه أولى وقيس على مكة باقى الحرم وقوله في الحرم حال من ذا المشابهة إلى الاصطياد وهو نسبة متعلقة بالصائد والمصيد صادق بما إذا كانا في الحرم أو أحدهما فيه والآخر في

الصغير ويجوز إراقته إن تعين طريقاً كالتمل وأما الجمل السليمانى فنقل عن شيخنا الرمل حرمة قتله وقتل النحل (قوله) ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالنفهد والصقر ومنه الشاهين والبايزى والعقاب فيباح قتلها (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والبايزى والرخمة ومنه الفرد والمدهن والحطاف والصدرد والضفدع والخنفساء والجعل بضمت الجيم وفتح العين وهو الزعوق فيكره قتل ذلك كما ذكره الشارح واعتمد شيخنا كشيخنا الرمل حرمة قتل جميع ذلك فتحمل الكراعة في كلامه على الحرم وفي شرح شيخنا موافقة الشارح (فتنبية) يكره حمل ما يصاد به من كلب وغيره إلى الحرم فلو حمله وانفلت منه وأتلف شيئاً من صيد أو غيره فلا ضمان فيه لأن لها اختياراً كما ذكره في المجموع عن الماورى وأقره (قوله) أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبرى أى فيحرم التعرض له إن كان ما كولا وحشياً (قوله) يحرم اصطيد أى المتولد المذكور أى يحرم التعرض له وتملكه كما مر (قوله) ويصدق غيره عقلاً بالمتولد من ضبع وضفدع كما ذكره في المنهج وفارق عند الزكاة في المتولد بين زكوى وغيره لبناء الزكاة على التخفيف (قوله) ويحرم ذلك أى الاصطياد خص مرجع الإشارة به لأنه الذى في كلام المصنف وأورد عليه وضع اليد بعده (قوله) في الحرم على الحلال ولو كان (قوله) وقيس على مكة التى في الحديث باقى الحرم لأنها منه محدودة معروف قد نظمها بعضهم بقوله :

وللحرم التحديد من أرض طيبة      ثلاثة أميال إذا رمت إيقافه  
وسبعة أميال عراق وطائف      وحدة عشر ثم تسع جمراته  
زاد بعضهم :

ومن أين سبغ بتقديم سينه      وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

ولو قال ومن أين مثل العراق فطائف لكان أولى فتأمل وقدره بعض المؤرخين بقدر عشرة أميال في مسير يوم سير اعتدال وقال بعضهم هو بريد وثلاث في مثله تقريباً واختلف في هذه الحدود فقيل إنها قديمة لا يعلم ابتدأها وقيل إن الله خلق مكة قبل الأرض بألف عام وحققها بالملائكة فكان قدر الحرم حيث وقفوا وقيل علمها جبريل لإبراهيم عليه السلام لما قال : ﴿ ربنا أرونا مناسكنا ﴾ وقيل بتوقيف من النبي عليه السلام في عام فتح مكة أو في عام حجة وقيل لما جاء آدم إلى البيت بعد هبوطه من الجنة خاف من شياطين الأرض بحسب الطبع البشرى فأرسل الله تعالى إليه الملائكة وقفت على تلك الحدود فتحنن عنه ما يخافه وقيل لما نزل الحجر الأسود من الجنة أضاء فوصل ضوءه إلى تلك الحدود وقيل أضاءت له الدنيا فجاء أهلها لينظروا ذلك النور فمنعهم الملائكة عند ذلك وقيل نزلت ياقوتة من الجنة حين قبول توبة آدم حلفت رأسه فتناثر شعره إلى ذلك وقيل إنها أو أواخر مرعى غنم إسماعيل وكان مأواها في الحجر كما مر وقيل غير ذلك (قوله) إذا كانا أى الصائد والمصيد (قوله) في الحرم أى في حالتي الرمي والإصابة معاً أو في إحداها وسواء كان كل منهما أو أحدهما فيه أى في أرضه أو هوائه كنفص شجرة فيه وأصلها خارجه (قوله) أو أحدهما فيه أى إذا كان الصائد كله أو بعضه في الحرم أو المصيد كذلك راقداً كل منهما أو مضطجعاً أو واقفاً نعم إن كان الصيد واقفاً وبعضه في الحل وهو معتمد عليه وحده وأصابه الصائد فيه فلا حرمة ولا فدية (تنبيه) يلحق بهذا ما لورمى وهو عرم وحل قبل الإصابة كأن قصر شعره أو عكسه فعليه الحرمة والفدية أيضاً ويلحق به أيضاً ما لو كان الصائد والمصيد في الحل ولكن مر السهم في الحرم لوجود المنوع منه وبذلك فارق عدم حرمة البصاق

أى غير الملوكن (قول الشارح والصقر) قال في الخادم هو شامل للبايزى والشاهين والعقاب التى يصاد بها (قول الشارح) فلا يستحب ولا يكره (إخ) مراده غير المملوك (قول الشارح) ومنه ما لا يظهر فيه (إخ) منه الذئب والدود ونحو ذلك (قول الشارح) ويحل اصطيد البحرى (إخ) قال السبكي الطيور التى تنقص في الماء وتخرج منه برية (قول الشارح) لا يصيد شجرة أى لا يقطع (قول الشارح) بما إذا كانا في الحرم) لو رمى إلى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب الجزاء هذا إن

الحل كأن رمي من الحرم  
صيدا في الحل أو من الحل  
صيدا في الحرم أو أرسل  
كلية في صورتين فيحرم  
في جميع ذلك (فإن أئلف)  
من حرم عليه الاصطياد  
المذكور من حرم أو حلال  
كما تقدم (صيدا) مما ذكر  
مملوكا أو غير مملوك  
(ضمنه) لما سيأتي قال  
تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا  
الصيد وأنتم حرم ومن  
قتله منكم متعمدا فجزاء  
مثل ما قتل من النعم﴾  
الآية ونفس على الحرم  
الحلال المذكور بمجامع  
حرمة الاصطياد ولو  
تسبب في تلف الصيد  
كأن أرسل كلية فأتلفه أو  
نصب الحلال شبكة في  
الحرم أو نصب الحرم حيث  
كان تقتل به صيدا وهلك  
ضمنه كالأتلف ولو تلف  
في يد الحرم صيد ضمنه  
كالغاصب لحرمته إيساكه  
وكذا التلف في يد الحلال  
في الحرم صيد من الحرم  
ضمنه لما ذكر بخلاف ما  
لو أدخله معه إلى الحرم  
صيدا مملوكا أو إيساكه فيه  
وذبحه والتصرف فيه  
كيف شاء لأنه صيد حل  
ولو أحرم من ماله صيد  
بيده زال ملكه عنه ولزمه  
إرساله وإن تحمل ولا يملك  
الحرم صيدا ولو أرسله  
وأخذ منه الصيد بشراء  
لا يملكه لعدم صحة شراؤه  
ويلزمه رده إلى مالكه  
ويقاس بالحرم في السائتين

خارج المسجد لعدم وجود الاستفاد بالمنوع فتأمل (قوله أو أرسل كلية) خرج ماله أو استرسل بنفسه وإن أغراه  
وزاد عنه فلا ضمان كما مر (قوله في الصورتين) وهما كون الصائد والمصيد في الحرم أو أحدهما فيه وكذا لو كانا  
في الحل ومر الكلب في الحرم نعم إن أرسله في طريق خارج الحرم فعدل الكلب إلى الحرم أو تعامل به الصيد فأدخله  
فيه أو دخل مع الصيد فيه وجود مقر خارج فلا فدية قال شيخنا لكن لا يحل أكل ذلك الصيد احتياطا (قوله فإن  
أئلف) أي يقينا فلو جرح صيدا فغاب ثم جده ميتا واحتمل موته بغير الجرح ضمن الأرض فقط وخرج بالإتلاف  
الإعانة ولو على ذبحه والدلالة عليه ونحو ذلك فلا ضمان عليه (قوله من حرم) هو فاعل أئلف سواء انفرد أو تعدد  
بضربات أو جراحات ولا يتعدد الجزاء بل يوزع على العروس فلو شارك حلال محرما في صيد الحل ضمن الحرم  
نصفه ولو على الحل (قوله مملوكا) وعليه مع الجزاء قيمته للمالكه وقد ألفوا ابن الوردى في ذلك بقوله نظما .

عندي سؤال حسن مستطرف  
فخرج على أصلين قد تفرعا  
قايض شيء برضا مالكه  
ويضمن القيمة والمثل معا

(قوله ضمنه) أي كلاً أو بعضاً ولو بنحو تنف يرشه من جناحه فيفقد نقص ماله مثل بجزء من مثله بحسب  
القيمة فإن قتل قبل بره فعليه جزاء كامل أو بعد فعلية مثل ناقص كالأول قتله غيره مطلقاً ولو لم يبق فيه نقص بعد البرء  
فرض القاضي له أرشاً باجتهاده كأي الحكومة (قوله وقيس على الحرم الحلال) أي في الضمان بالإتلاف المذكور  
(قوله ولو تسبب إلخ) أشار إلى أن الإتلاف كما في كلامه ليس قيداً ومثل إرسال الكلب حل رباطه ولو غير معلم  
على الأرجح ومن السبب ما لو نفره فتعثر بنحو شجرة أو جدار أو أكله نحو سبيع أو مات قبل سكونه أو أمسكه  
لمن قتله أو حبسه عنه أموره ورضيع فمات ونحو ذلك كترقه بيول مركوبه (قوله نصب الحلال شبكة) ولو في ملكه  
لكن بقصد الاصطياد (قوله في الحرم) لا في الحل وإن أحرم بهدو وحفر البئر تعدياً كنصب الشبكة (قوله ضمنه)  
النائب ولو بعد موته أو بعد تحمل الحرم (قوله ولو تلف) أشار إلى أن التلف كالإتلاف الذي في كلامه (قوله بيده)  
ليس قيداً في زوال ملكه عنه وعن أجزائه ويضبطه وفرخه واحتز به في الإرسال عن مشترك بينه وبين غيره (قوله  
ولزمه إرساله) نفسه أو وليه ولو بعد تحمله وماتلف منه مضمون ولو على الولي بقيمته ومن أخذه ولو قبل إرسال  
ملكه نعم ولو رث صيدا حال إصرامه لم يزل ملكه عنه إلا بإرساله ويصح بيعه له ولا يبرأ من الجزاء إذا تلف ولو عند  
المشترى (قوله بشراء) أو هبة من حلال أو حرم فيها (قوله ويلزمه رده إلى مالكه) أي إلى من أخذه منه نعم لا يلزمه  
رده حرم بل يرسله وعليه قيمته في غير الحق ولا جزاء عليه فإن رده إليه من الجزاء حتى يرسله الحرم (قوله ويقاس) أي

كان واقفاً فإن كان ثامناً فالعبرة بمستقره ذكر التقيد في الاستقصاء ولو سعى الشخص من الحرم إلى الحل  
ومثله أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المهذب لأن ابتداء  
الاصطياد من حين الرمي لا من حين السعي ولذا تشرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العلو بل  
ضربه (قول الحق فإن أئلف إلخ) أعلم أن جهات الضمان إحداها المباشرة الثانية التسبب ومنه أن يضر صيدا  
في موت بعثرة أو يأخذه سبيع أو يتصدد بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون  
الثالثة اليد بديعة أو عارية أو غير ذلك وعبرة للثمن لا تقيد الثالثة (قول الشارح مملوكا) لو أتلفه حرم ضمنه  
بالجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالكه (قول الشارح بما سيأتي) قال السبكي الحلال إذا أئلف في الحرم صيدا  
مملوكا لغريمه ضمنه بالقيمة للمالكه ولا جزاء فيه (قول الشارح ويقاس إلخ) قضيت أنه الحلال في الحرم لا يجوز  
له شراء الصيد المملوك للحلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشراء أو غيره لكن في  
شرح البهجة التصريح بالجواز أخذنا من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف

الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالإنثاف وغيره بين العائد والخاطيء والناسي للإحرام وفي المذهب وغيره والمجاهل بالتحريم كما في الضمانات الواجبة للآدميين ولا مفهوم لمتمعد في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلس المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذته ليدلوه أو يتهمه فمات في يده لم يضمنه في الأظهر ولو أحرّم ثم جن قتل صيدا لم يجب ضمانه في الأظهر ويقاس به في المسائلين الحلال في الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجهه والأصح عليه الجزاء

في جميع ما ذكر في الحلال في صيد الحرم (فتنبيه) ظاهر كلامهم لزوم الجزاء في عدم الإرسال حالا فلو أخرجه ثم أرسله فيجبر رجوعه فيه كإزالة المعجلة ولا يكره له شراء ما أرسله ممن أخذه بعد تحلله (قوله نعم إلخ) هو استثناء من لزوم الضمان فيما مر (قوله فقتله دفعا) لصياله عن نفسه أو عن غيره وكالصيال أكل طعامه أو شرب مائه أو تنجس حوائجه بنحو بوله أو ضيق مكانه عليه أو غراشه كذلك<sup>(١)</sup> وتردد العلامة العبادي فيما لو عتس في المسجد الحرام وتأذى الناس بنجاسته (قوله وأخذته ليدلوه) الأولى التعبير بأو كافي الروضة (قوله والأصح عليه الجزاء) هو المتمدد أي يجب على المكره بفتح الراء جزاء ما قتله ويرجع به على من أكرهه قال شيخ شيخنا عميرة ولو كان مملوكا فعليه قيمته معا فراجعه (فيه) مذبح الحرم من الصيد مطلقا والحلال في صيد الحرم ميتة فلا يجوز أكله لأحد وعليه الجزاء مطلقا وقيمته مالكة لو كان مملوكا نعم لو ذبح أحدهما صيدا لم يل له التصرف فيه في الحرم لم يحرم على غير الحرم وخرج بالذبح ما لو جلب حرم صيدا أو قتل جرأدا أو كسر يضيافلا يحرم على غيره (قوله في الصورة والحلقة على التصريب) أي لا في القيمة مطلقا ولا في الصورة على التحقيق قال الرافعي بدليل أن الصحابة رضی الله عنهم حكموا في نوع من الصيد بنوع من غيره مع اختلاف البلاد والأزمان والقيم (قوله ومنه) أي مما له مثل ما فيه نقل عن السلف فيتعين لأهمل عدول الآية المذكورة دليل عليه (قوله ففي النعامة) قتلا أو إزمانا (قوله بدنة) ولا يجزى عنها بقرة ولا غيرها وكذا البقرة نظرا لاعتبار الصورة هنا (قوله وهما المراد إلخ) ظاهره وجوب عز في الظني وليس كذلك لأن فيه تيسا كما سيأتي (قوله ما يجب في الصغار) وهو جدى أو جفري الذكر وعناق أو جفرة في الأنثى ويقال للجدى غروف وللجفرف حلال وحلام بضم الحاء فهما وتشديد اللام في الثالث (قوله وفي اليربوع) ومثله الوبر بالوحدة وهو دوية دون السنور كحلاء اللون لا ذئب لها (قوله جفرة) سميت بذلك لأنها جفرت جنبها أي عظمًا (قوله ما فوق الجفرة) أي ما زاد على أول سنائها وهو أربعة أشهر تعلم من كلامه أن ما دون أربعة الأشهر عناق فقط وما زاد عليها عناق وجفرة ولم يذكر انتهاء سن الجفرة فليراجع (قوله وفي الضبع كبش) وهذا اسم للأنثى ويقال للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ويجزى عنه الكبش بالأولى وفي الضلع شاة وفي الضب وأم حين بضم المهملة أوله وفتح الموحدة جدى (قوله يتيس أغص) هو ما يبايضه صيف صاف أو يعلوه حمرة (قوله عدلان) ولو ظاهرا ذكران حران فقيهان ولو بهذا الباب فقط فطيان أي ذوا حذق ومعرفة ولو حكم عدلان بمثل وآخران بقيمة قدم الأولان أو بمثل آخر غير (فاشدة) فيفسق العدل يقتل الصيد عمدا عدوانا لأنه كبيرة قاله السبائي فراجعه

شاء وكذا صرح بالمسألة في شرح الدميري وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره إذا كان الذي يتصدق معه حلالا وهو ظاهر إن شاء الله وأما كلام الشارح آخر أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قول الشارح ولا مفهوم لمصدا في الآية) لأنه لمراقبة الغالب (قول الشارح ويرجع به على الأمر) وأما قيمته للمالك فالظاهر أنها عليها نصفان (قول الشارح من النعم) أي وهو الإبل والبقر والغنم .

ويرجع به على الأمر، ثم الصيد ضربان أحدهما ما له مثل من النعم في الصورة والحلقة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيتعين قال تعالى: **ففيكم به ذوا عدل منكم** (وفي النعامة) الذكر أو الأنثى (بدنة) أي واحد من الإبل (ولي بقر الوحش) أي الواحد منه (وهو بقر) أي واحد من البقر (و) في الغزال علف وهي الأنثى من الغمر التي تمت لها سنة والغزال ولد الظبية إلى أن يطلع قرناه ثم يسمى الذكر ظليا والأنثى ظبية وهما المراد بالغزال هنا ليناسب كبير العنز ويجب فيه بمناء الأصل ما يجب في الصغار قاله الإمام (و) في (الأولب عناق) وهي الأنثى من الغمر من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) (اليربوع) وهو معروف (جفرة) وهي

الأنثى من الغمر إذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فإن الأنثى خير من اليربوع وفي الضبع كبش روى البيهقي عن عمر وعلى وابن عباس ومعاوية أنهم قضوا في النعامة بدنة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا في حمار الوحش وبقره وبقرة وعن ابن عباس أنه قضى في الأرنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفرف أو جفرة وعن عمر وابن عوف أنهما حكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أنهما حكما في الظبي بيتس أغفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع كبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة وهذا إسناد صحيح مليح (وما لا نقل فيه) عن السلف (يحكم بمثل) من النعم (عدلان) قتيهان



فطنان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من النعم والصغير بالصغير ويجزىء فداء الذكر بالأُنثى وعكسه والمرضى بالمرضى والمعيب بالمعيب إذا اتحد جنس العيب كالعور وإن كان عور أحدهما في اليمين والأخر في اليسار فإن اختلف كالعور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المهذب ويفدى السمين بسمين والهزيل بهزيل (وفيما لا مثل له) كالجراد والعضايف (القيحمة)

قياسا ويستثنى منه الحمام

ففى الحمامة شاة رواه

الشافعي والبيهقي عن

عمر وعثمان وابن عباس

زاد البيهقي وابن عمر وهو

معمول على أن مستندهم

فيه توقيف بلغهم وتعتبر

القيمة بمحل الإلتلاف

ويقاس به محل التلف

وسأى ما يفعل بالقيمة

والتخيير بينه وبين الصوم

والتخيير في المثل بين ذبح

مثله وتقويمه والصوم

(ويجزم قطع نبات الحرم

الذى لا يستبطن) بالبناء

للمفعول أى لا يستبته

الناس وهو ما ثبت بنفسه

شجرا كان أو غير شجر

وهو الحشيش الرطب

وسأى أن المستبطن من

الشجر كغيره ودليلهما ما

في حديث الشيخين

السابق بعد ذكر البلد أى

مكة لا يهصد شجرة هى لا

يقطع ولا يخلى خلاه هو

بالقصر الحشيش الرطب

أى لا يتزع بقطع ولا قطع

ويقاس بأق الحرم على مكة

وقلح الشجر كقطعه

(والأظهر تعلق الضمان

به) أى نبات الحرم من

الحشيش الرطب إذا قطع

أو قلع (ويقطع أشجاره)

أو قلعها قياسا على صيده

(قوله ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزىء الذكر بالأُنثى وعكسه) أى فى غير ما فيه نقل بخصوصه كما مر (قوله والمرضى بالمرضى) ظاهره وإن لم يتحد المريض ويدل له ما ذكره بعده بقوله والمعيب بالمعيب نعم تفدى الحامل بمثلها ولكنها لا تذبح فيخرج بقدر قيمتها فى محل ذبحها لو ذبحت طعاما للفقر أو يصوم عنه (قوله فإن اختلف) أى جنس العيب كالعور والجرب فلا يجزىء (قوله ويستثنى منه) أى عما لا مثل له الحمام لم يقل ومنه ما فيه نقل كالذى قبله لأن ما فيه النقل هنا فرد بخصوص المراد به كل ما عاب أى شرب الماء بلامص وهدر أى صوت وهو لازم للأكل كالقناعت والقمرى والقطا والكروان والجمام (فائدة) قال ابن قاضي عجولن كل دماء الحج يعتبر فيها الإجزاء فى الأضحية إلا دماء الصيد وأرضاه شيخنا (قوله وتعتبر القيمة بمحل الإلتلاف) أى التلف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح مثلا (قوله ويجزم على الحلال والغرم قطع أو قلع نبات الحرم) ولو فى بعض أصله أو علو كالأركان أغصانه فى هواء الحل بخلاف عكسه (قوله شجرا كان) وهو ما له ساق أو غير شجر وهو عكسه (قوله وهو) أى غير الشجر الحشيش الرطب لو قال العشب أو الحلا أو الكلا الرطب لكان أولى أو صوابا لأن الحشيش والمشمع اسم لليابس والعشب بالقصر اسم للرطب والكلا بالهمز جميعا (قوله ويقطع) هو بالياء الموحدة عطف على الضمير فى به من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولا والمغاير على تفسيره ثانيا فأمل (قوله ففى الشجرة) أى الحرمية وإن كانت كلها أو بعضها فى الحل إزاء الحرمتها فى أصلها كما أن شجرة الحل لا تثبت لها الحرمية فى الحرم لذلك ففارتقت الصيد بثبوت أصلها وحل ضمانها وإن ماتت فإن نبت ولو فى الحل فلا ضمان ويجب عودها للحرم وللنواة حكم أصلها (قوله بقوله) تجزىء أضحية كما مر وسأى أجزاء البينة

(قول الشارح ثم الكبير) (إغ) قال السبكي هذا جار فى القسمين للذكرين يعنى ما لا نقل فيه وما فيه نقل اه وهو مسلم فى غير المذكورة والأئمة وكذا فيها عند عدم النص على شيء منهما بخصوصه كالنيس فى الظبي والعنز فى الظبية والعتاق فى الأرنب والكيش فى الضبع والجفرة فى اليربوع والوبر . قال الأسوى رحمه الله وإذا علمت أن الغزال اسم للصغير وأنه يطلق على الذكر والأنثى فإن الغزال ذكر فواجبه ذكر من صغار المعز كالجندى أو الجفر على ما يقتضيه جسم الصيد وإن كان أنثى فالعتاق أو الجفرة اه فهذا ظاهر فى التعيين لكن صرح شيخنا فى شرح البهجة بعدمه فى هذا وفى غيره وكلام السبكي يوافقوه وكذا صرح بالأدعى وظاهر كلام الشارح فليعتمد وكلام الأسوى تبعاً للحديث قد لا يتناهى لإمكان حمله على أن هذا هو الواجب ولكن غيره يجزىء عنه (قول الشارح وعكسه) أى فى القسمين صرح به السبكي رحمه الله (قول الشارح قياسا) أى على ضمان إلتلاف مال الغير المتقوم (قول الشارح وهو معمول) (إغ) وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث إن كلا منهما يألف البيوت ويأنس به الناس وفائدة الخلاف لو كان صغيرا فهل تجب مسخلة أو شاة قاله الماوردى وغيره (قول الشارح شجرا كان أو غير شجر) لو ضيق الشجر الطريق وضرب المارة جاز قطعه ففى مسلم رأيت رجلا فى الجنة يعصد شجر شوك أزاله من الطريق (قول الشارح وهو بالقصر الحشيش الرطب) قيل هذا مستفاد من المنهاج لأن اليابس مغروز لا ثابت (فائدة) الحشيش والهيثم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب والكلا بالهمز يعمهما (قول الشارح ويقاس بأق الحرم) (إغ) معطوف على قوله ما فى حديث الشيخين (قول الحن ويقطع أشجاره) هو مستدرك لأن الضمير السابق يعود على النبات

إذا ألتفت بإجماع المنع من الإلتلاف لحرم الحرم الثانى لا يتعلق به الضمان لأن الإحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الأول (ففى الشجر الكبرية بقوله والصغير قشاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير وضم إليه الراعى ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق إلا عن توقيف قال الإمام أبو البينة معنى

البقرة وتضيظ الشجرة المضمونة بالشاة بأن تقع قريبة من سبع الكبيرة فإن الشاة من البقرة سبعها فإن صفت جدا قالوا يجب القيمة وجزم بجميع هذا الذي قاله الإمام في أصل الروضة وعبر فيها كاصلها بأن ما دون الكبيرة تضمن بشاة فضبط الإمام بالنسبة إلى أقل ما يضمن بها وبذل عليه ما عبقه به أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة إن لم يخلف فإن أخلف فلا ضمان قطعا والمضمون به هنا على التعديل والتخفيف

عنها وكذا سبع شياه أيضا **(قوله قريبة من سبع الكبيرة)** أي فأكثر إلى ستة أسباع وفيما دون السبع الضمان بالقيمة كالخشيش كما ذكره وينبغي اعتبار زيادة الشاة فيما زاد على السبع **(قوله فإن أخلف)** أي الحشيش يعني العشب كما مر فلا ضمان إن كان مثله وإلا ضمن نقصه **(قوله والمستحب من الشجر)** أي لا من غيره **(قوله كغيره)** أي كغير المستحب المتقدم في الحرمة والضمان **(قوله فإنه يجوز قطعه)** أي المذكور من الزروع والبقول والخضراوات وإن نبت بنفسه ويحل التصرف فيه بالبيع وغيره **(قوله ويحل من شجر الحرم)** لو قال من نبات الحرم لكان أولى أو صوابا الأذخر قطعاً وتلفاً وتصرفاً ببيع وغيره **(قوله وكذا الشوك)** خلافا للحنفية يحل قطعاً وتلفاً وتصرفاً ببيع وغيره أيضاً **(قوله وصححه في شرح مسلم)** وهو مر جوح وفارق الصيد المؤذى بأنه له اختيار في قطع الأذى **(قوله يسكنون اللام)** ويجوز فتحها وفيه بعد **(قوله كالأذخر)** أي من حيث جواز الأخذ لا التصرف في قطعها ويجوز تسريح البهائم في حشيشه خلافا للحنابلة **(قوله ومن المتع أخذ لهيبه)** أي لهية ولو لم يعلمف به كما ذكره **(قوله ويجوز أخذ ورق الشجر)** بالمعنى الشامل للنبات كالسناظاهرة ولو لنحو البيع وبه قال بعض مشايخنا **(قوله ويجوز أخذه ثمره)** أي الشجر وفيه ما ذكر في الورق **(قوله وعود السواك)** قال شيخنا لا يبيع أو هبة ولم يرتضه بعض مشايخنا **(قوله ونحوه)** أي عود السواك من أطراف أغصان الأشجار وفيه ما في السواك المذكور لكن قال شيخنا إنها إذا لم تخلف مثلها في عامها ضمنها بالقيمة وأما العشب فيجوز أخذه ما يخلف

وهو شامل للشجر **(قول الشارح أما غير الشجر إلخ)** هذا لا تنيد عبارة الكتاب **(قول الشارح فإن أخلف إلخ)** لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف لا ضمان **(قول المتن والمستحب من الشجر)** أي كان أخذه غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل إذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل إلى الحرم غصنا أو نواة فالحكم عدم ثبوت الحرمة لذلك كما صرح به في شرح البهجة **(قول الشارح فإنه يجوز قطعه إلخ)** سواء نبت بنفسه أو استنبه الناس **(قول الشارح إلا الأذخر فإنه لقيهم إلخ)** انظر لو قطع الأذخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا **(قول الشارح وصححه في شرح مسلم)** لهذا قال في المتن عند الجمهور و لم يقل على الصحيح ونحوه على عادته **(قول المتن لعلف البهائم)** مثله أخذه للحاجة التي يؤخذ لأجلها الأذخر وكذا الأكل **(فروع)** لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز الأخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كافتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه **(فائدة)** نظم بعضهم حدود الحرم فقال :

وللحرم التحديد من أرض طيبة      لثلاثة أميال إذا رمت إبقائه  
وسبعة أميال عراق وطائف      وحدة عشر ثم تسع جعرانه

**(قول المتن وللدواء والله أعلم)** قال الإسنوي رحمه الله ولو أخذ له للحاجة التي يؤخذ لها الأذخر كتنسيق البيوت جاز قطعه لذلك كما ذكره الغزالي في البسيط والوسيط وتبعه الحارثي الصغير وصرح بجواز قطعه مطلقا قال وقل من تعرض لذلك اهـ قلت وما اقتضاه ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار الرطبة يجوز قطعها لتنسيق البيوت ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد صرح في شرح البهجة بأنه لا يجوز قطع الشجر لحاجة السقف ونحوه **(قول الشارح في حشيشه)** زاد في شرح الروض وشجره **(قول الشارح ومن المتع أخذه لهيبه)** هذا يفيدك أن السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السنا **(قول الشارح ورق الشجر)**

كما في الصيد **(قلت)** كما قال الرافعي في الشرح **(والمستحب من الشجر كغيره)** في الحرمة والضمان **(على المذهب)** وهو القول الأظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث له والثاني النع تشبيها له بالزرع أي كالخلفة والشعر والذرة والقطنية والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب **(ويحل من شجر الحرم الأذخر)** بالذال المعجمة لما في الحديث السابق قال العباس بأمر رسول الله إلا الأذخر فإنه لقيهم ويؤتهم فقال **عليه السلام** : إلا الأذخر ، ومعنى كونه لبيوتهم أنهم يسقونها به فوق الخشب والطين الحداد **(وكذا الشوك)** أي شجره **(كالعوسج وغيره)** يحل **(عند الجمهور)** كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم إطلاق الحديث

وصححه في شرح مسلم ويضمن **(والأصح حل أخذه ثباته)** من حشيش ونحوه **(لعلف البهائم)** يسكنون اللام **(وللدواء والله أعلم)** للحاجة إلى ذلك كالأذخر والثاني ينف مع ظاهر الحديث ويجوز تسريح البهائم في حشيشه لترعى جزئاً ومن المتع أخذه لهيبه كما أفصح به في شرح المذهب وهو صادق بيبعه ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يحيط قال في شرح المذهب ويجوز أخذه ثمره وعود السواك ونحوه

باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلمه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلمه قال البغوي لزمه الضمان لأنه لو لم يقلعه لنبت ثانيا قال في شرح المهذب ولا يخالفه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قلمه وأخذته بقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي الحرر صيد المدينة وفي الروضة كأصلها وشجره يؤخذ من شرح المهذب وخلاصه روى الشيخان أنه **مكة** قال: إن إبراهيم حرم مكة وإلى حرمة المدينة ما بين لا يتبطل لا يقطع **شجرها** زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بسند صحيح كذا قال في شرح المهذب لا يتجلى خلاها ولا الابتناء الحرثان تنبت لآية وهي الأرض المكتسية حجارة سوداء وماشر في المدينة وغريها فخرهما ما بينهما عراضا ما بين جبلها طولاً وهما في حديث الشيخين المدينة حرم من غيرى لئلا يورثا وعرض بأن ذكر ثور هنا هو بمكة من غلط الرازي وأما رواية الصحيحة أحد ودفع بأثره جيل صغير يقال له ثور (ولا يضمن) الصيد

والشجر والخلا (في الجليل) لأنه ليس محلاً للنسك بخلاف حرم مكة والقدر بضمن فقيل كحرم مكة والأصح بضمن بسلب الصائد وقاطع الشجر أو الخلا واختاره في شرح المهذب للأحاديث الصحيحة فيه بلا معارض روى مسلم أن سعد بن أبي وقاص وجد عبداً يقطع شجراً أو يخطه فسلمه فلما رجع سعد جماع أهل العبد فكلوه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً فقلبه رسول الله ﷺ وأنى أن يرد عليه وروى أبو داود أنه وجد رجلاً يصيد في حرم المدينة فسلمه فبأه فجاه مواليه فكلوه فيه فقال إن رسول الله ﷺ حرم هذا الحرم وقال : من أخذ أحداً يصيد فيه فليس به فلا أرد عليكم طعمة أطعمتها رسول الله ﷺ

منه ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافاً للمالكية قطعه مطلقاً وكذا قلمه إن مات وإلا فلا كما ذكره عن البغوي ويجوز تقليم شجر الحرم للإصلاح وفيه يؤخذ منه من جريد ونحوه ما مر وظاهر كلامهم جواز التصرف بنحو البيع فراجع (قوله وصيد المدينة) لو أسقط لفظ الصيد لشمّل الشجر والخلا الذي أوردناه للشارح عليه لأن المتحدّث تحريم الثلاثة (قوله وفي الحرر صيد حرم المدينة) وهي أول (قوله إن إبراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريمها لأنه قدّم (قوله وإن حرمت المدينة) أي ابتدأت تحريمها فهو حادث (قوله فحرمها ما بينهما) للابتنين الشرقية والغربية عرضاً (قوله وما بين جبلها) غير بفتح العين وسكون التحتية وثور بالثاء طولا وقدره بعضهم (قوله بأن وراءه) أي أحد جبلا صغيراً (١) وفي نسخة جبل فاسم إن ضمير الشأن أو هو خيرها واسمها وراء بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد والشجر والخلا في الجليل) وهو المعتمد ومثل حرم المدينة في ذلك وإدعى وج بفتح الواو وتشديد الجيم بالطائفة (تتمّة) نقل تراب الحل إلى الحرمين خلاف الأولى على المعتمد ونقل أجزاء أرضهما ولو من ترابهما وأوأيتهما نحو الكثران والبارقي إلى الحل حرام ويجب رده ولا ضمان فيه لو تلف ويؤخذ من تنقيح حرمة النقل بكونه إلى الحل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما كخشب لسقف الكعبة وجنوعها إذا انكسرت مثلاً إلى الحل ونحو ذلك ولا يمنع منه ظهير الجوع والحرير ولا بأس بنقل ثمارهما وحشيشهما وورق شجرهما وأغصانه للائتناف وكذا لا بأس بنقل ماء زمزم بل هو مندوب وما قيل بأنه يبدل فمن خرافات العلوم ويحرم أخذ طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطينه له وأخذها وأما كسوتها فإن علم وقفها عليها فقبل أمرها للإمام من بيع وهبة وغيرهما والأصح أنها ابتاع إن لم يبق فيها جمال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وإن لم يعلم وقفها فهي لمالكها إن علم وإلا فالأمر فيها لقيمتها من بيعها وصرفها في مصالحها وإن وقف لها وقف تكسي منه كما هو الآن في مصر فإن شرط التأمر شيئا أتبع وإلا فإن وقفها الناظر فحكمها ما مر وإلا فله بيعها وصرفها في كسوة أخرى فإن شرط تجديدها كل عام مثلاً كما هو الآن فالمتنجه أنها لساندها أي خدامها وإن لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للإمام ويتبع فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

منه السعف (قول الشارح قطعه) إن قلت لم يضمن القيمة كيبض النعام قلت أجب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كالصيد والبيض تبع فكان كالطيب وقد يترى بالورق والثمر اليابسين (قول الشارح لأنه ليس محلاً للنسك) زاد الرافعي رحمه الله فأشبه مواضع الحصى وإنما أثبتنا التحريم بالنصوص (قول الشارح وروى البيهقي .. إلخ) هذه الرواية تزيد على الأولى بالتقييد بالرطب وإضافته إلى المدينة وقوله وإن لم أكر الناس مالا (قول الشارح من ثياب وقرص ونحو ذلك) اقتضى هذا كما ترى أن الثياب والقرص ونحو

ولكن إن شئت فقل إنكم تسمونه وروى البيهقي أنه كان يخرج من المدينة فيجد المحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ عليه فيكلمه فيه فيقول لأدع غنيمة غنيتها رسول الله ﷺ وإن لم أكر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة في الاصطفاة أن يسلب وإن لم يلف الصيد وقال الإمام لا أدري أيسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ثم يسلب الصائد ولو القاطع كسلب القاتل جميع ما معه من ثياب وقرص ونحو ذلك وقيل ثيابه فقط وهو للسالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك للمسلوب ما يستر به عورتا وجهان أصوبهما في الروضة

وأصحها في شرح المذهب نعم (ويتغير في الصيد الخلق بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين الحرم) بأن يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جلته مذبحاً

لا حياً (وبين أن يقوم الخلق  
دراهم ويشترى بها  
طعاماً) مما يجزى في  
القطرة قال الإمام وأشار  
إلى أنه يجوز أن يخرج  
بقدرها من طعامه (لحم)  
أى لأجلهم بأن يصدق به  
عليهم ولا يجوز أن يصدق  
بالدراهم (أو يصوم عن  
كل مد من الطعام يوماً)  
حيث كان قال تعالى :  
﴿ هديا بالغ الكعبة أو  
كفارة طعام مساكين أو  
عدل ذلك صياماً ﴾  
(وغير الخلق يصدق  
بقيمتهم طعاماً) لمساكين  
الحرم ولا يصدق  
بالدراهم (أو يصوم) عن  
كل مد يوماً كائناً فإن  
انكسر مد في القسمين  
صام يوماً لأن الصوم لا  
يتجزئ ويقاس بالمساكين  
الفقراء ، والعبرة في قيمة  
غير الخلق بمحل الإلتلاف  
قياساً على كل متلف متقوم  
وفي قيمة مثل الخلق بمكة  
يوم إرادته تقويمه لأنها محل  
ذبحه لو أريد وهل يعتبر في  
العدول إلى الطعام سره  
بمحل الإلتلاف أو بمكة  
احتالان للإمام والظاهر  
منهما الثاني (ويتغير في  
فدية الخلق بين ذبح شاة)  
بصفة الأضحية  
(والتصدق بثلاثة أصع)  
بالمد (لستة مساكين) لكل  
مسكين نصف صاع

وحائضاً هذا حصل ما قاله شيخنا كشيخنا الرمل (قوله ويتغير في الصيد إلخ) هذا شروع في دماء الحج  
وجعلها كما ساقى في النظم أحد وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب لا ينتقل إلى خصلة إلا إن عجز  
عما قبلها مقدر بشيء معين لا يزيد ولا ينقص وهي تسعة دماء ثانياً مرتب كما مر معدل أى مقوم بالعدول  
وهو دمان ثالثاً غير مرتب يجوز العدول فيه إلى خصلة مع القدرة على غيرهما معدل كما مر وهو دمان أيضاً رابعاً غير مقدر كما  
مر وهو ثمانية دماء وقد نظمها ابن المقرئ بقوله :

أولها المرتب المقسود  
وترك رمى والمبيت بمنى  
أو لم يودع أو كمشى أخلفه  
ثلاثة فيه وسبعا في البلد  
في حصر ووطء حج إن فسد  
به طعاماً طعمة للفقراء  
أنصى به عن كل مد يوماً  
صيد وأشجار بلا تكلف  
عدلت في قيمة ما تقدمها  
إن شئت فاذبح أو فجد بأصع  
تجت ما اجشاه اجتالاً  
لبس وتقييل ووطء ثنى  
هذى دماء الحج بالتام

أربعة دماء حرج تحصر  
تجمع فزوت وحج قرنا  
وتركه المقات والمزدلفه  
ثاذه يصوم إن دما فقد  
والثان ترتيب وتعديل ورد  
إن لم يجد قومه ثم اشترى  
ثم لم يجد عدل ذلك صوماً  
والثالث التحجير والتعديل في  
إن شئت فاذبح أو فعدل مثل ما  
وخون وقدرن في الرابع  
للشخص نصف أو قسم ثلاثاً  
في الخلق والقلم وطيب دهن  
أو بين تخلط ذوى إحرام

ونظمها الدميري أيضاً وغيره والمصنف ذكر غالباً كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى (قوله ذبح مثله) ما  
لم يكن حاملاً ولا فلا يجزى ذبحها والواجب قيمتها كما مر (قوله على مساكين الحرم) ويكفى ثلاثة منهم وإن  
انحصروا كما قال ابن حجر ولا يكفى أقل من ثلاثة فإن دفعه لاثنتين منهم ضمن للثالث أقل متحول وإضافتهم  
إلى الحرم من حيث وجودهم فيه ذلك الوقت ولو غير قاطنين فيه لكن القاطن أفضل <sup>(١)</sup> كما سيذكره فلو خرج  
بهم عن الحرم تعين القاطنون كذا قال بعضهم وفيه نظر والوجه خلافه ولو لم يوجد وأحفظ إلى وجودهم  
(قوله بأن يفرق لحمه) وكذا بقية أجزائه كجلده وشعره وإن صار قدقداً (قوله أو يملكهم جلته مذبحاً)  
ولو قبل سلخه وسبأني لو تلف قبل ذلك ولو قال وتعليكه لهم مذبحاً لكان أولى فتأمل (قوله دراهم) إن  
كانت الغالب وإلا فالغالب من غيرها نصبا على نزع الخافض وهي متعلقة بقوم (قوله ويشترى بها) إن شاء  
وله أن يخرج من طعام نفسه كما في الروضة وأشار إليه الشارح (قوله أى لأجلهم) لأن الشراء لنفسه فعمل  
أنه لا يكفى التصديق بالدراهم كما ذكره (قوله والعبرة إلخ) أى أن المعير في قيمة غير الخلق بمحل الإلتلاف  
زماناً ومكاناً وفي قيمة مثل الخلق بمكة يوم إرادته تقويمه وفي سعر الطعام كذلك على الظاهر الآتي في كلامه  
والمعير في قيمة بدنة الجماع سعر مكة وقت الوجوب (قوله ذبح شاة) ويكفى عنها سبع بدنة أو بقرة فإن  
ذبح البدنة وقع الزائد تطوعاً على المعتد (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس في الكفارات

ذلك يؤخذ في العشة الواحدة وتقدم في حرم مكة أن مادون سبع الكعبة من الشجر وسائر الخلاضين بالقيمة  
في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وإن كان حرم مكة أعظم حرمة (قول المتن والصدقة به) أى فلا يجوز أن  
يتناول منه شيئاً ولو جلدًا (قوله) لو قال أهدى عن ثلثه وأطعم عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزه ذلك (قول  
الشارح أى لأجلهم) يعنى ليس المراد أن الشراء يقع لهم (قول الشارح ولا يجوز أن يصدق إلخ) خلافاً لأبي  
حنيفة رحمه الله (قول الشارح بصفة الأضحية) لو اجتمع عليه سبع أشياء أجزأت عنه بدنة أو بقرة ولو ذبح

وجمع في الأصل أصبوع أبداً من ولوه هزمة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضمنها إليها وقلت هي ألفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَإِذَا ضَلَّ فِيهِ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِهِ فَلْيَنْقُصْ مِنْهُ صِيَامَهُ أَوْ صَدَقَةً أَوْ رُءُوسًا ﴾ قال الشيخان أنه عليه السلام قال لكعب بن عجرة أيؤذيك هو أم أرسلك قال نعم قال أنسلك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقامن الطعام على ستة مساكين أو الفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصبوع وقيس القلم على الحلق وغير المذكور فيها عليه والفرق على المساكين وكفدية الحلق فدية الاستمناح كالطلب والادعاء والليس ومقدمات الجماع لا اشتراكها في التره هذا دم تخيير (و) الأصح أن الدم في ترك المأمور بالإحرام من الميقات والمبيت بمنزلة ليلة النحر وبني ليالي التشريق والرمي وطواف الوداع (دم ترتيب) إلحاقه بدم التمتع لما في الإحرام من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فإذا عجز) عن الدم واشترى بقيمة الشاة طعاماً

وتصدق به فلان عجز عن

باقى المأمورات (فإن

عجز) عن ذلك (صام لكل

مد يوماً) وهذا يسمى

تعديلاً وصححه الغزالي

بالإمام، والإكثرون على

أنه إذا عجز عن الدم يصوم

كالتمتع ثلاثة أيام في الحج

وسبعة بعد رجوعه وهو

الأصح في السروضة

كأصلها ويسمى تقديرًا

والأول قال التعديل جار

على القياس والتقدير لا

يعرف إلا بتوقيف وقيل

يلزمه إذا عجز عن الدم

صوم الحلق ومقابل

الترتيب أنه دم تخيير وتعديل

كجزاء الصيد (ودم

الفوات) أى فوات الحج

بفوات الوقوف وسأيت في

آخر الباب الآتى وجوبه مع

القضاء (كدم التمتع) في

صفته وحكمه عند المعجز

عنه وغيره لأن دم التمتع لترك

الإحرام من الميقات

والوقوف المتروك في

عمل يزداد فيه المسكين على مد غير هذا كذا قالوا فانظره مع ما مر في الصوم أنه يجوز دفع أمداً أيام لمسكين واحد (قوله والأصح إلخ) هذا ما ذكره الإمام والغزالي وهو مرجوح والمعتد ما ذكره عن الأكثرين أن الدم في ترك المأمورات دم تخيير وتقدير كما في دم الحلق قبله (قوله ودم الفوات) أى للحج والعمره معه تابعة له كما مر (قوله كدم التمتع في صفته وحكمه) فهو دم ترتيب وتقدير (قوله يذبحه في حجة القضاء وجوباً) فلا يكفى ذبحه في حجة الفوات ويدخل وقته ذبحاً وصوماً بالإحرام بها كما سيذكره وله الذبح أيضاً عند إرادة الإحرام ولو أخرجه قبل إحرامه كما في التمتع (قوله والدم الواجب) قيد به لمصلحة المذكور وإلا فالراد به المطلوب ولو ندبا كدم عدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف (قوله بفعل حرام) أى أصالة وإن جاز لعذر وتجب للمبادرة به إذا عصى بسببه كما قاله السبكي واعتمده شيخنا الرمل (قوله لا يختص بزمان) أى من يوم النحر وغيره لكن بعد وجود سببه (قوله فلو ذبحه خارج الحرم لم يعتد به) فيلزمه إبداله .

بذنة مثلاً ونوى التصديق بسبعها عن الشاة وأكل الباقي أجزأه وهذا الحكم مطرد إلا في جزاء الصيد بل لا تجزىء فيه البذنة عن الشاة (قول الشارح أبداً إلخ) رد على ابن مكى في قوله أن أصح خطأ من كلام العوام وأن الصواب أصبوع (قول الشارح روى الشيخان) اشتمل هذا الحديث الشريف على تفسير أقسام الآية الشريفة (قول الشارح وغير المذكور إلخ) أى لأن كل كفارة ثبت فيها التخيير إذا كان سببها مباحاً ثبت فيها التخيير إذا كان محرماً ككفارة البين وقتل الصيد (قول الشارح يصوم كالتمتع) أى لما ألحق بالتمتع في الترتيب بجماع ترك المأمور وألحق به في واجبه عند المعجز أيضاً (قول الشرح ومقابل الترتيب إلخ) يعنى أن الأصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق بالمعجز عن الدم وهو قول الأكثرين السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل يتعلق بالترتيب ذهب إلى أن الدم هنا دم بذنة تخيير وتعديل لكن الإسنى نقل عن النووي أن مقابل الترتيب المذكور ضعيف شاذ فاعترض الإسنى التعير بالأصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان الصواب أن يعبر بالأصح بعد ثبت الحكم بكونه مرتباً (قول الشارح كما أمر به عمر رضى الله عنه) أى بقوله الآتى فإذا كان عام قابلاً فحجوا وأعدوا (قول الشارح وعلى الأول إذا أحرم إلخ) وقيل هو كالتضام يجب في سنة الفوات وإن وجب تأخيره صرح بمحكمة هذا الوجه في شرح المذهب وأشار إليه في الروضة وأصلها (مقتضيه) لك أن تقول حيث كان هذا الدم يجب إذا أحرم بالقضاء فهلا جاز تقديمه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع تقديمه على الإحرام بالحج قلت في مسألة التمتع إذا قدم على الإحرام بالحج كان واقعاً في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء ، نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الإحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول الحق بفعل حرام) أى ما أصله ذلك يشمل دماء المعذورين

الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوباً (في الأصح) كما أمر به عمر رضى الله عنه وراه مالك والموطأ وسأيت بطوله في آخر الباب الآتى والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفساد يراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وشرح المذهب منهم من حكاها وجهين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الأول إذا أحرم بالقضاء كما يجب دم التمتع إذا أحرم بالحج أما إذا كفر بالصوم وقتنا وقت الوجوب إذا أحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه وإن قلنا يجب بالفوات ففى جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه المنع أنه في إحرام ناقص والمعهود إيقاعها في تسلك كامل (والدم الواجب) في الإحرام (بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان) بل يجوز في يوم النحر وغيره وإنما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحايا (ويختص ذبحه بالحرم في الأظهر) قال تعالى : ﴿ هَذَا بِالنَّحْيِ الْكَبِيرِ ﴾ فلو ذبحه خارج الحرم لم يعتد به

والثاني يعتد به بشرط أن يتقل ويترك في الحرم قبل تغير اللحم لأن المقصود هو اللحم وقد حصل به الغرض المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه إلى مساكنه)

أي الحرم جزاء الغاطئين والطارئين والصرف إلى الغاطئين أفضل وكذا الحكم في دم القتل والقران ولو كان يكفر بالإطعام بدلا عن الذبيح وجب تخصيصه بمساكن الحرم وأقل ما يجوز في الصرف إلى ثلاثة وقيل يتعين في الإطعام لكل مسكين مد كالنشارة وتجب النية عند التفرقة ذكره في الروضة عن الرواية وقيل الفقهاء على المساكن (وأفضل بقعه) من الحرم (لذبح المحرم المروءة والحاج نية) لأنها محل تلحمها (وكذا أحكمها سالما من هدي) تطوع أو مندور (مكانسا) في الاختصاص والأفضلية (ووقع وقت الأضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول لو أخر ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قبضاعا أو اقتدافا فإن ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم أن الواجب يجب صرف لحمه إلى مساكن الحرم وقرائه وأنه لا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفة إليهم وفي الصحيحين أنه ﷺ أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة بجمع أو عرفة أن يهدي إليها شيئا من النعمو لا يجب ذلك إلا بالنذر

(قوله قبل تغير اللحم) أي على الوجه المرجوح (قوله ويجب صرف لحمه) وكذا بقية أجزائه كما مر ولو تلف قبل صرفة بنحو غضب أو سرقة ولو من فقراء الحرم لم يجز له لكن له شراء اللحم بدله وبقرقه (قوله ولو كان يكفر بالإطعام) أي يجب في نقره أي طعام ما يجب في صرف اللحم كما مر (قوله وتجب النية عند التفرقة) أي الإطعام وتكفي النية عند عزله كما في الزكاة والنية في الذبيح عنده ولو نوى عند الصرف فهو أكمل (قوله وأفضل بقعة) بناء التائب كذكره الشارح يجوز كونه بهاء الضمير أي الحرم وهي أولى لشمول الأول لتغير الحرم (قوله والحاج) ولو قارنا أو متمتا (قوله لأنها) أي المروءة متى عمل تلحمها ويندب أن يذبح المعتمر قبل حلقه بعد سعيه (قوله ووقته) أي الهدى الذي يقع ضحية من تطوع أو مندور وقت الأضحية وإن تعين غيره لأن تعين الزمان ليس قرينة فلا يصح نذره ولا بد من صرفة فيها لفقراء الحرم وله الأكل من غير الواجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت وبفوت المندوب كذا ذكره (فروع) الهدى من غير المحرم أو من المعتمر في غير أيام الحج لا يختص بزمان كما مر ولو غضب الهدى المساق إلى الحرم في الطريق أي عجز عن المشي ولم يقدر على حمله فإن كان واجبا معينا وجب ذبحه في محل غضبه وتفرقة جميعه على أهل أو معينا عما في الذمة فلا كله ويجب إيداءه أو مندوبه أكله بلا إيداء .

### [ باب الإحصار والغوات ]

أي يباحها وحكمها وما يترتب عليها والإحصار لغة : المنع من أحصره وحصره والأول في العرض أشهر والثاني في العنو أشهر ووقع الأول في القرآن للعدو لا يخرج عن الفصاحة وشرعا المنع من النسك ابتداء أو دوما كلا أو بعضا والغوات لغة : عدم إدراك الشيء وشرعا هنا عدم إدراك الوقوف بقرعة وأسباب الحصر ستة العنو والرض والسيدة والزوجة وذكرها المصنف والأصلية والدينية فيندب للرفع وإن سفل استئذان جميع أصوله ولو كفارا أو أرقاء في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه منه إحراما وسفرا وتحليه بعد إحرامه إن كان تطوعا إلا إن كان مسافرا أو كان سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتي ويندب لمن عليه الدين استئذان دائه وإن قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو قضائه وله منعه من الخروج ولو بعد الإحرام وامتنع من أدائه بعد طلبه إن كان الدين حالا وهو موسر وإن فاتته النسك وليس له نائب في قضائه لتعديه وألا فليس له منعه كالأمنع من الإحرام مطلقا وإذا فاتته

(قول المتن ويجب صرف لحمه) أي لو ذبحه بالحرم فسرقت منه سقط الذبيح وبقي وجوب التصديق إما بذبح أو بلحم يشترطه وبقرقه (فروع) قوله ويجب صرف لحمه قال الأذري وكذا سائر أجزائه المأكولة فيما يظهر (أد قول الشارح الصرف إلى ثلاثة) استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الإحصار كإثره بجامع عدم جواز النقل فيها وقرى السبكي بأن المقصود هنا حرمة البلد والمقصود في الزكاة سد الحاجات ثم لا يخفى أن ذبذبة الحلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من الستة (قول الشارح عند التفرقة) قال الأذري وشبهه أبي في النية المتقدمة على التفرقة ما قبل في الزكاة (قول المتن وأفضل بقعة) يجوز قراءته بجمعا مضاعفا للضمير للحرم (قول المتن لذبح المحرم) أي غير القارن أو المتمعن أما المتمعن الذي عليه دم فالأفضل ذبح دم تمتعه بمنى أهله السبكي (قول المتن ووقته) وقت الأضحية قياسا عليها (قول الشارح وأنه لا بد) أي انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كأضحية التطوع (قول الشارح إلا بالنذر) انظر هل يكفي فيه التعيين كالأضحية ثم الهدى إن غضب في الطريق غرم فدان كان تطوعا أو عين عما في الذمة جاز أكل الجميع ويبدل عما في الذمة عند بلوغ الحرم إن كان معينا ابتداء حرم عليه وعلى أهل القافلة ولو قراءه بل يترك لأهل الموضوع الذي غضب فيه .

### [ باب الإحصار والغوات ]

(قول الشارح الإحصار) يقال على المشهور : حصره العدو ، وأحصره المرض ويقال مافيهما في الاصطلاح المنع

### [ باب الإحصار والغوات ]

للحج (من أحصر) عن إتمام حج أو عرفة أي منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تخلل) أي جاز له التحلل وسيأتي

ما يحصل به قال تعالى:

﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ أى

وأردتم التحلل فما استيسر

من الهدى وفى الصحيحين

أنه <sup>عليه السلام</sup> تحلل بالحدبية لما

صده المشركون وكان

عمرهما بالعمرة وسواء

أحصر الكل أم البعض

(وقيل لا تتحلل

الشرذمة) بالمعجمة من

جملة الرقعة لا اختصاصها

بالإحصار كما لو أخطأت

الطريق أو مرضت ودفع

بأن مشقة كل واحد التى

جاز التحلل لها لا تختلف

بين أن يتحمل غيره مطلقا

أو لا ثم إن كان الوقت

للحج واسما فالأفضل أن

لا يجعل التحلل فرما زال

المنع فاقم الحج ومثله

العمرة والا فالأفضل

تعبيل التحلل لئلا يفوت

الحج ولو منصوا ولم

يتسكروا من المنصى إلا

ببذل مال فلهم أن يتحللوا

ولا يذلولوا والمال وإن قل إلا

يجب احتياط الظلم في أداء

الحج ومثله العمرة ولو

منصوا من الرجوع أيضا

جاز لهم التحلل في الأصح

(ولا تحلل بالمرض) لأنه لا

يفيد زوال المرض بخلاف

التحلل بالإحصار بل

يصير حتى يرا فإن كان

عمرهما بعمرة أتمها أو بجمع

وفاته تحلل بعمل عمرة

(فإن شرطه) أى

الحج لم يجز له التحلل إلا بإتيان مكة وأعمال العمرة تغليظا عليه بتعديه وعليه القضاء فإن لم يوجد منه تعد كان حبس ظلما تحلل كثيره بما يأتى ولا قضاء عليه (قوله للحج) متعلق بالقوات كما يأتى (قوله عن إتمام حج أو عمرة) عبر بالإتمام لقول المصنف تحلل فهو مسبق بالإحرام وإلا فقد يكون المنع عن ابتدائه كما يأتى إن كان المنع من الوقوف فهو من القوات الآتى أو كان من الطواف أو السعى فلا آخر لوقتها كما مر فى نيتي بها متى شاء فإن لم يتيسر له فعلهما تحلل ولا قضاء عليه ولا يتصور المنع من التقصير أو كان من الرمي لزمه الفدية عنه أو من المبيت بمزدلفة أو منى لما مر أنه يسقط بالعذر وظاهره شرح شيخنا لزوم الفدية فيه فراجعهم (قوله أى منعه عن ذلك) أى الإتمام عدو إتمامه الحصر هنا بالعدو لأن غيره سيأتى وسواء منعه مع ذلك من الرجوع أيضا أو لا (قوله تحلل) وإن فات إحياء الكعبة في ذلك العام (قوله أى جاز) فلا يجب فوراً كما يأتى (قوله تحلل بالحدبية) حين هم بالدخول منها إلى الكعبة في سنة ست وتحلل معه أصحابه وسيأتى عندهم (فاشادة) قال السهيلي إن الصحابة لما حلقوا رعو سبهم بالحدبية جاءت ريح حملت شعورهم وألقتها فى الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم انتهى <sup>(١)</sup> (قوله وكان عمرهما) هو وأصحابه بالعمرة من ذى الحليفة ميقات المدينة الشريفة خلافا للفرز ول من تبعه (قوله من جملة الرقعة) أشار إلى أن عمل الخلاف إذا كان الحصر لبعض الحجاج وليست الشرذمة قيدا وليست هى جميع الحجاج فأصل (قوله ثم إن كان الحج) أى إذا كان وقت الوقوف مستقبلا بزمان واسع يرجون إدراكه فالأفضل الصبر إليه بل إن غلب على ظنهم إدراكه بعد الحصر وجب عليهم الصبر (قوله ومثله العمرة) من حيث أفضلية الصبر فيها لأن وقتها واسع بل إن غلب على ظنهم إدراكها في ثلاثة أيام وجب الصبر (قوله لئلا يفوت الحج) لو قال لأن في مصابرة الإحرام مع التردد في إدراكه النسك فيه مشقة شديدة لكان أولى (قوله فلهم الحج) يفيد أنه لا يجب عليهم بذل المال بل يكره للكفار ما فيه من الصغار ومثل بذل المال القتال نعم إن كان فيهم قوة لقتال الكفار ندب لهم لئلا يواؤا ثواب الجهاد والحج (قوله وإن قل) أى لا يازمهم بذل المال ولو قليلا نعم لا عبرة بنحو درهم أو درهمين (قوله ولو منصوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الأصح) هو للمصنف (تنبه) هذا كله فيما إذا منصوا من جميع الطرق كما تقدم فى كلامه فلو منصوا من طريق دون غيره وجب عليهم سلوك ذلك الغير وإن كان أطول وأشق ولا يجوز لهم التحلل ثم إن كان مثل الأول أو دونه طولا وسهولة وفاتههم الحج فيه لزومهم القضاء كما لو صابروا الإحرام غير متوقعين زوال الحصر قبله وإلا فلا قضاء كما لو صابروا الإحرام متوقعين زواله (قوله ولا تحلل بالمرض) أى لا يجوز في الحج قبل فوات ولا في العمرة مطلقا ومثل المرض نفاد النفقة وإضلال الطريق وخطأ العدد والحس لدن هو موسر به وفى المعسر ما مر (قوله فإن شرطه) أى ذكر لفظه حالة إحرامه ذلك بقوله إنه تحلل إذا مرض يتحلل صورته بذلك لقول المصنف تحلل فلو قال إنه يصير حللا لم ينجح إلى تحلل ولو شرط أنه يقبض حججه عمرة فله قلبه أو أنه ينقلب حججه عمرة انقلب من غير

عن إتمام أو كان الحج أو العمرة (قول الشارح للحج) كذلك يتصور فوات العمرة تبعا للحج في حق القارن

(قول الشارح عن إتمام حج أو عمرة) أى إتمام أو كان حج أو عمرة ففى كلامه مضاف مخلوف إذ لو حصر

عن الرمي والمبيت جبرهما بدم مع تمام الأركان وتم حججه وينبئ أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا

(فروع) لو حبس ظلما أو كان معسرا ولا يئنه ساغ التحلل كالحصر العام (قول الشارح لما صده المشركون

الحج) هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لأسمة وقتها (قول الشارح من جملة الرقعة

الحج) وهذا وكذا قوله الآتى ودفع يهتدك إلى أن عمل هذا الوجه إذا كان الحصر لبعض من الجماعة وفيها (قول

الشارح لأنه لا يفيد زوال المرض) منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشرذمة اليسيرة نعم قد يرد على التعليل

ما لو أحصر حتى عن الرجوع ويرد بأنهم استفادوا الأمن من العدو الذى بين أيديهم (قول المتن فإن شرطه)

التحلل بالمرض أى أنه يتحلل إذ مرض (تحلل به) أى بسبب المرض (على المشهور) والثانى لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدنى إلا وجمعة فقال حجى واشترطى وقول اللهم على حيث حبستى وما قبل من جهة القول الآخر أنه مخصوص بضباعة بخلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال إذا مرضت فأنا حلال صار حلالاً بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل (ومن تحلل) أى أراد التحلل

أى الخروج من النسك بالإحصار (ذبح) لزوماً للآية السابقة (شاة) حيث أحصر من حل أو حرم وفرق بينهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقرؤه ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يمت بها إلى الحرم فإنه ﷺ ذبح بالحدبية وهى من الحل ، ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع إحداهما ولا يسقط الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أحصر وقيل يسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (إنما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده احتياجه لغير التحلل (وكلما الحلقي إن جعلناه نسكاً) وهو المشهور كما تقدم وينزى عنده التحلل أيضاً لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كما سيأتى من غير

قلب وتكتفيه عن عمرة الإسلام ولو شرط مع ذلك هلها لزمه وإلا كفاه الحلقي والنية كما يأتى ومثل المرض في الشرط المذكور ما ألحق به مما مر ويكتفى في المرض مشقة لا لتحلل عادة كما اعتدله شيخنا (قوله ضباعة) بضم الضاد المعجمة وبالموحدة وبعد الألف عين مهجلة ثم هاء بنت الزبير عم رسول الله ﷺ (١) وعبد الله بن الزبير المشهور الذى قتله الحجاج أخوها من أبيها وأمه عمه رسول الله ﷺ ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضاً قتل في أحد (قوله ما أجدنى إلا وجمعة) أى متوقعة حصول وجع مستقبل بليل ما بعده (قوله حجى واشترطى) أى أنوى الحج واشترطى التحلل بالمرض إذا حصل (قوله وقولى إرخ) هو تفسير للشرط وعلى بكسر الحاء بمعنى التحلل لا بمعنى أصبر حلالاً وإن احتملته العبارة لما يأتى وضمير حبستى بناءً على التأنيث الساكنة عائد لليلة (قوله) ولو قال إذا مرضت فأنا حلال صار حلالاً بنفس المرض) وأوردته لما فيه من الخلاف ولم يجعل الحديث شاملاً له (قوله بالإحصار) لا بالمرض لأنه لا ذبح فيه إلا بشرطه كما مر (قوله وفرق حلمها) وكذا بقية أجزائها كما مر (قوله لذلك الموضع) أى موضع الحصر ولا يجوز لغيره في الحل ويجوز نقله إلى الحرم ولا يجب كما ذكره ويجوز لمن أحصر في الحرم نقله لأى مكان منه (قوله ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة) لكن تقدم عن شيخنا أن ما زاد على سبعة يقع تطوعاً (قوله ولا يسقط إرخ) أى سكوته عن شرط الذبح حال نية الإحرام لا يسقطه بغيره أيضاً بخلاف المرض فيها كما علم (قوله وقوة الكلام إرخ) أى كلام الحرف تقييداً للتحلل بمحصل بمجرد الذبح وحده وليس كذلك فلا بد من النية معه ومن الحلقي والنية معه أيضاً ولا بد من تقديم الذبح على الحلقي (قوله والأظهر إرخ) أى المتخذ أن دم

أى في أول إحرامه (قول الشارح أى إنه يتحلل إذا مرض) لو شرط أن يقلب حجه عمرة كان أولى بالصحة إذا مرض ويجزله عن عمره فالإسلام قاله البلقيني (قول الشارح إنه مخصوص بضباعة) أجاب الإجماع بمحمل الحبس على الموت (قول الشارح أى أراد) أنه بذلك لأن الذبح يكون قبل التحلل (قول الشارح ويقاس بهم إرخ) انظر ما وجه جعل المساكين أصلاً مع عدم ورود النص فيهم هنا كما أنه نظراً إلى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الحلقي وفيه نظر (قول الشارح أى يمت إرخ) كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وإن أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الإحصار من الحل ونظيره منع التنفل من التوجه في النفل لغير مقصده قال في شرح الروض والأولى بعثه إلى الحرم (قول الشارح إنه يتحلل إذا أحصر) زاد في شرح الروض وإن شرط نفيه (قول الشارح لا احتياجه لغير التحلل) اعلم أن النية اجتبرت هنا وإن لم تعتبر في أفعال الحج والعمرة التى يحصل بها التحلل لأمرين أحدهما ما ذكره الشارح الثانى فيقول نية الحج أو لا لأفعاله بخلاف الذبح عند العجز عنها وإنما توقف التحلل على الحلقي أيضاً لأنه لو ركن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النية عنده فلا يأتى إلا على التوجه الأول كما يعلم من صنيع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثاً ذكره الأصحاب وهو أن الحصر يريد الخروج من الأفعال قبل كمالها فاحتاج إلى نية كالصالح إذا مرض وأراد الفطر (قول المتن فإن فقد الدم) أى حساً أو شرعاً وهو يفتح القاف (قول الشارح الطعام فقط)

تنبه على زيادته وإن قلنا الحلقي ليس بنسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد النية (فإن فقد الدم فالأظهر أن له بدلاً) كما في دم التمتع وغيره والثانى لا بد له لعدم ورود خلاف دم التمتع (و) الأظهر على الأول (أنه) أى بدله (طعام بقيمة الشاة فإن عجز) عنه (صام) عن كل مد يوماً وله) إذا انتقل إلى الصوم (التحلل في الحال في الأظهر والله أعلم) بالحلق والنية عنده ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام وفرق الأول بأن الصوم يطول زمانه فمعظم المشقة في الصبر في الإحرام إلى فراغه والقول الثانى بدل الدم الطعام فقط .



الإحصار دم ترتيب وتعديل ويتوقف التحلل فيه على الذبيح أو الإطعام لا على الصوم (قوله وجهان) أى على المرجوح أصحهما الأول (قوله أقوال) أى على المرجوح أرجحهما الثالث (قوله وجه ترجيح الأول) وهو الأظهر للمبني على الأظهر قبله (قوله وإذا أحرم العبد) بالمعنى الشامل للأمة خلافا للإمام كما يأتى والمراد من فيه رق كما يأتى (قوله فلسيده) ولو أتى أو لوليه أو الخجور سواء من أحرم من ملكه أو من أملاكه له كان اشتراه علما بالإحرام أو أجاز العقد نعم لو نذر نسكا في وقت معين بإذن سيده فأحرم به ثم باعه لم يكن للمشتري تحليله (قوله والأولى أن يأذن له في الإجماع) معنى أنه لا يحلله (قوله والمراد إخراج) أى معنى تحليل السيد له أمره به لا قطع نية ولا منعه عن السفر مثلا (قوله فيجوز) أى يجب بأمره ويجوز قبله وإذا امتنع من التحلل فلسيده استخدمه في محرمات الإحرام<sup>(١)</sup> ولو جماعا والإثم والفداء والقضاء عليه لا على السيد ولا يلزمه الإذن له في القضاء وفداء الصوم وسيدته منعه منه وسيدته الفداء عنه بالذبيح بعد موته لا في حياته (قوله فيحلق وينوى) فلا يتوقف تحلله على الصوم كالحر (قوله وإن أحرم بإذن السيد) سواء أطلق له في الإذن أو لا وله فيه أن يهرم ما شاء فإن ادعى السيد إرادة غير ما أحرم به صدق السيد إن كان الذى أرادته دون ما أراد العبد ولا صدق العبد أو قيد له بزمان وأحرم فيه فإن أحرم قبله فله تحليله قبل دخوله لا فيه أو قيد له بنوع وواقفه فيه كإفراد أو تجميع فإن مخالفه فله تحليله إن كان ما أذن فيه دون ما أحرم به كأن أدخله في العمرة فأحرم بالبيع ولا فلا كان أذن له في حج ففرد أو في تمتع فأفرد أو في قران فتمتع فله شيخنا فتأمله (قوله لم يكن له) أى لسيدته تحليله وإن طرأ ملكه وله الخيار (تقريبه) إذنه له في الإجماع كالإتداء فإن ادعى أنه أذن له فيه لظنه معتبرا فإن حاجا لغيره تصديق السيد (قوله ثم رجع) أى رجع السيد عن الإذن قبل إحرام العبد ولم يعلم به ولو اعتفلا في أن إحرامه قبل الرجوع أو بعده فكما في الرحمة ولو أنكر السيد أصل الإذن صدق (قوله ومن بعده حر كالنحر) نعم إن كانت مهاباة ووقع جميع أعمال الحج في نوبة العبد فليس لسيدته تحليله (تقريبه) سكت الشارح عن المكاتب لأنه كالتن فيها ذكره وإن كانت كتابته صحيحة نعم قال بعضهم في الصحيحة إنه إذا لم يحتج في حجه إلى سفر ولم يحل عليه شيء من النجوم مدته فليس له تحليله ولم يرتضه الشمس المخطيئة ويجوز في تحليله أن يذبح بإذن سيده وأن يذبح عنه سيده (فرد) لو أسلم عبد حربي وأحرم فغنمته لم يجز تحليله (قوله وللزوج) الممكن وطؤه ولو بوليه في نحو مجنون أو رقيقا أو سفيها تحليل زوجته ولو أمة وأذن لها سيدها فيه وحله إن أمكن وطؤها وحل له ولم يكن لها عذر وكان له سلطنة عليها فلا يحلل صغيرة أحرم عنها ولها مثلا ولا حرمة حال إحرامه أيضا ولا من وقع حجهما في زمن غروجهما للنفقة في معسر ولا من أخبر طبيبان أنها إذا لم تكمل حجهما عضبت ولا مطلقة ولو رجعية وإن راجعها وكان قد أذن لها نعم إن أحرمت حال الطلاق بإذنها لم يراجعها فله تحليلها وله حبس معتدة ولو بالثا في العدة وإن أحرمت بإذنه أو خافت القوات ويلزمها به القضاء والقعدة وإن تحللت بعمل العمرة

أى لأنه أقرب إلى الحيوان من الصيام لا اشتراكها في المالية فكان الرجوع إليه أولى وقوله وهو ما تقدم أى لأننا اعتبرنا القرب ولا شك أن الطعام يقدر بقيمة الهدى أقرب إليه من اعتبار ثلاثة أصعب وقوله أو ثلاثة أصعب أى في فدية الحلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أى قياسا على التمتع لأن التحلل والتمتع شرعا تخفيفا وترفعها واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر أن التحلل لا يتوقف على الصوم في هذا القول أيضا (قول المتن فلسيده) أى ولو الذى اشتراه بعد ذلك (قول الشارح) فأحرامه منعقد لكنه يهرم عليه لكونه بغير الإذن وكذا الزوجة (فائدة) نقل النووي عن الأصحاب أنها حيث أباحت للزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل إلا بإذنه ونظر فيه السيكي بسبب العصيان قال ويعد ثبوت الحرمة أولا وزوالها دوما (قول الشارح فله تحليله) قال الأذرى يبنى اشتراط

وهو ما تقدم أو ثلاثة أصعب  
لستة مساكين كالخلق  
وجهان والثالث بدله  
الصوم فقط وهو عشرة  
أيام كصوم التمتع أو ثلاثة  
كصوم الحلق أو ما يؤدي  
إليه التعديل بالأمداد كما

تقدم أو بالوجه ترجيح  
الأول من أقوال البذل  
اشتبه على الطعام  
والصيام (وإذا أحرم  
العبد بلا إذن فلسيده  
تحليله) لأن تقريره على  
الإحرام يعطل منافعه عليه  
والأولى أن يأذن له في إتمام  
النسك فأحرامه منعقد  
والمراد بتحليل السيد له أن  
بأمره بالتحلل فيجوز له  
حينئذ فيحلق وينوى  
التحلل وإن ملكه السيد  
شاة وقتنا بالمرجوح إليه  
ملك ذبيح ونوى التحلل  
وحلق ونوى التحلل وإن  
أحرم بإذن السيد لم يكن  
له تحليله وإن أذن له في  
الإحرام ثم رجع ولم يعلم  
السيد فأحرم فله تحليله في  
الأصحب وأم الولد والمدير  
والمعلق عتقه بصفية ومن  
بعضه حر كالقسن  
(وللزوج تحليلها) أى

زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه كذا من) الحج (الفرض) أى فرض الإسلام بلا إند (في الأظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع

بها والثاني يقيسه على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الأول بأن مدتهما لا تطول فلا يلحق الزوج كبير ضرر وحكى الثاني في التطوع لأنه يصير فرضاً بالشروع وله منعهما من الابتداء بالتطوع جزماً وبالفرض في الأظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ثالثها له المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليلها إياها أن يأمرها بالتحلل وتحللها كتحليل الحصر ولو لم تحلل فله أن يستمتع بها والإثم عليها حكاه الإمام عن الصيدلاني ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كالمتردة فيحمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع إلى أن تحلل قال في شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضمن الأمة إلى الزوجية في ذلك (ولا قضاء على الحصر المطوع) إذا تحلل لعدم وروده (فإذا كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه

(قول له أى فرض الإسلام) حل الفرض على ذلك لاتصافه إليه عند الإطلاق وليس قيده بالنذر ولو معينا والقضاء كذلك إلا فيما مر (قوله له منعهما من الابتداء بالتطوع جزماً) ومن الفرض على الأظهر قياساً على التحليل بالأول فذكره تنبيهاً للأقسام فعلم أنه يحرم عليها الإحرام بغير ذنبه (قوله ولو أذن لها) أى في التطوع أو الفرض فليس له تحليلها وإن لم يراجع قبل إحرامها وإن لم تعلم به فإن اختلفا فكالرجعية (قوله ويقاس بالحج العمرة) فلو قال المصنف من نسك إغ لكان أعم (قوله أن يأمرها بالتحلل) ويجب عليها بأمره ويتنوع عليها قبله بخلاف الرقيق كما مر لكمال الحر في الجملة (قوله وتحللها كتحلل المحصر) فهو بذبح ثم حلق ونية فيما (قوله والإثم عليها) هو للتعتمد ويفسد نسكها وعليها القضاء فوراً قال شيخنا شيخنا عميرة وعليها الكفارة أيضاً وفيه نظر فراجعهم (قوله وضمن الأمة إغ) أى ذكر في شرح المذهب أن الأمة كالزوجة فإذا أمرها سيدها بالتحلل ولم تحلل فليس له أن يستمتع بها والإثم عليها وقد تقدم (قوله ولا قضاء على المحصر إغ) حاصله أن المحصر خاصة أو عاملاً لا يوجب قضاء التطوع ولا الفرض ولا يسقط ما استقر قبله من فرض أصل أو قضاء أو نذر على ما مر لعدم وروده أى لعدم الأمر به بل أحصر لأنه قد أحرم معه <sup>عليه</sup> من أصحابه عام الحديبية ألف وأربعمائة وأكثر من أحرم معه في عمرة القضاء في العام بعده سبعمائة ولم ير أنه أمر أحدًا غيرهم بالقضاء (قوله إذا تحلل) سواء مع بقاء الحصر قبل الوقوف أو بعده نعم إن زال الحصر قبل الوقوف وتمكن منه وتحلل قبل فعله فهو من الفوات (تفصيلاً) لو أحصر بعد الوقوف فتحلل ثم زال الحصر لم يكن له البناء ولا الإحرام (قوله بعد زوال الإحصار) أى في الزمن الذي تعتبر الاستطاعة فيه فيما مر وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الإحصار ولو خاصاً غير مختصة فراجعهم (قوله ومن فاته الوقوف) سواء تمكن منه أو لا يحصر أو

ثبوت الرجوع بالبينية (قول الشارح أى فرض الإسلام) خرج النذر قال في المهمات المتجه فيه أن يقال إن تعلق بزم معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع ولا فله المنع أو خرج القضاء أيضاً قال السنوى المتجه فيه عدم المنع إذا كان سببه وطء الزوج أو أجبنى ولكن قبل النكاح فإن وطئها أجبنى بعده في نسك لم يأذن فيه فله المنع وإن أذن ففي المنع نظر (قول الشارح لأن تقريرها عليه يعطل حقه إغ) قيل يؤخذ من هذا التحليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة إذا سافرت مع الزوج وأحرمت وقت إحرامه (قول الشارح مبنى عليه) الضمير فيه راجع للأظهر من قوله وبالفرض في الأظهر (قول الشارح فيكون في المنع إغ) أى بالنسبة إلى الفرض ثم وجه أخذ المفضل من ذلك أن مقابل الأظهر القائل بعدم التحليل أن له المنع ابتداء فإنه إذا كان الخلاف في التحليل مفرعاً على المنع في الابتداء كأن معنى الكلام أن القائل بالمنع في الابتداء اختلف قوله في المنع في الدوام (قول الشارح والإثم عليها) أى وكذا الكفارة في الوطء (قول الشارح لعدم وروده) استدلت أيضاً بالنبى <sup>عليه</sup> أحصر معه في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يحرم معه في العام القابل إلا نقر يسير أكثر ما قبل إنبهم سبعمائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أن ببعض الناسك قبل الحصر وكذا هو ثابت أيضاً في حق الشرمة اليسيرة والحصر الخاص كافي للمريض والزوجة والولد واستشكله السنوى بوجود القضاء عند غلط الشرمة اليسيرة في يوم عرفة يؤخذ أيضاً في الإطلاق أنهم لو أخروا التحلل طامعين في زوال الحصر حتى فات الحج لا قضاء وهو كذلك وحلوه أو سلكوا طريقاً أطول من الأول أو أوعر ففاتهم بل سلكوا واجب وإن علموا الفوات وما أخذ ذلك أن الفوات تأتي عن الحصر بخلاف ما لو صابروا على غير طمع الزوال أو سلكوا طريقاً مساوياً بالأول أو أقرب منه ففاتهم الوقوف فإن القضاء واجب

كحجة الإسلام بعد السنة الأولى من سنى الإمكان وكالقضاء والنذر (بقي في فخته) كالوشرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الإسلام في السنة الأولى من سنى الإمكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الإحصار وإن وجدت وجب وإلا فلا (ومن فاته الوقوف)

وبقائه بفوت الحج كما تقدم (تحلل) أي جاز له التحلل لأن في بقائه عمر آخر جازاً بعد منع فحرم بقاؤه على الإحرام ولا يجوز له لو أخره

إنيما لا يجبان في التحلل بناء على أن الحلق ليس بسنك ونظر إلى أن السمي ليس من أسباب التحلل لإجرائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سمي فمن سمي عقب طواف القدوم لا يحتاج في تحلله إلى سمي (وعليه دم والقضاء للحج) الذي فاته بفوات الوقوف تطوعاً كان أو فرضاً وغيره في الرخصة كاصلها والخبر بأن القرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الأصح والأصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح كقوله في شرح المهذب إن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر ابن الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر أذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة واخروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا جازع واشتر ذلك في الصحابة ولم ينكر والله أعلم .

### [كتاب البيع]

هو كقوله بعك هذا بكذا فيقول اشتريته به .

غيره (قوله تحلل أي جاز له التحلل) أي وجب فوراً لأنه جواز بعد منع فحرم بقاؤه على الإحرام ولا يجوز له لو أخره إلى عام قابل (قوله بطواف وسعي وحلق) وهي أعمال العمرة كما عير بها غيره ويحصل التحلل الأول بواحد من الحلق أو الطواف أو السعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم ويحصل بالآخر التحلل الثاني العام لأنه لا رمى هنا ولا مبيت لغواتهما تبعاً للوقوف فلا يجوز فعلهما ولا يحتاج في أعمال هذه العمرة إلى نية اكفاء بنية التحلل ولا يلبس عمرة حقيقة ولهذا لا تنكح في تحلله إلى سعي) فكلام المصنف ليس فيه (قوله وعليه دم القضاء) بالطواف وحده أو مع سعيه (قوله لا يحتاج في تحلله إلى سعي) فكلام المصنف ليس فيه (قوله وعليه دم القضاء) وإن لم يكن فات بمصر كما رمي قضاء لتضييقه بالفوات وإلا فليس قضاء كما أشار إليه بعبارة الرخصة وأصلها واخبر (قوله تطوعاً كان أو فرضاً) بعبارة المصنف أولى من تعبير الرخصة وأصلها واخبر بالفرض لإيجابها عدم وجوب قضاء التطوع (قوله ثم القضاء على الفور في الأصح) وهو المعتدل وإن فات بعدئذ لأنه لا يخلو عن تقصير غالباً (قوله والأصل في ذلك كله) أي المتعلق بالفوات (قوله هبار) تشديد للوحدة وأخره راء مهمله (قوله أخطأنا العد) بفتح العين للمهلة وتشديد الدال أي العددي أيام الشهر وضمير المتكلم إما هبار بتعظيمه نفسه أو له ولأصحابه وهذا أظهر (قوله واسعوا) لعل الإمام عمر رضي الله عنه علم أنهم لم يكونوا سعيوا بعد طواف القدوم أو أنهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً تأمل (قوله واخروا هدياً) أي ولينحر كل منكم هديه والتقييد بكونه معهم لا مفهوم له كما علم مما مر (قوله ثم احلقوا أو قصروا) أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقص (قوله فإذا كان عام قابل فحجوا) فيه إفاضة الفورية في القضاء بالفداء في فحجوا بتقييد العام بالقابل تأمل (خاتمة) ينذب أن يحج الرجل بأهله وأن يحمل هديه معه وأن يأتي إذا عاد من سفر ولو قصيرا بهدية لأهله وأن يرسل لهم من يخبرهم بقدمه إن لم يعلموا به وأن لا يطرهم ليلاً<sup>(١)</sup> وأن يقصد أقرب مسجد فوصل فيه ركعتين سنة القدوم وأن يصنع أهله له وليمة تنسى النسيان وأن يتقوه كثيرهم وأن يقال له إن كان حاجباً أو محترقاً قبل الله حجك أو عمرتك ولو غفر ذنبك وأخلف عليك نفقتك أو غاب بالحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك ويندب للحاج الدعاء لغفره بالمغفرة وإن لم يسأله لغفره سؤال الدعاء منه بها وذكروا ذلك بمقتدار بين يمين يمين يمين فجمعوا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

### [كتاب البيع]

أخره عن العبادات لأنها أفضل الأعمال ولأن الاضطراب إليها أكثر ولقلة أفراد فاعله ولظفه في الأصل مصدر فلذا أفردوه وإن كانت تحت أنواع صبار اسم الما فيه مقابلة على ما سياتي ثم إن أريد به أحد شقي العقد الذي يسمى من يأتي به بالما فيعرف بأنه تملك بموضع على وجه مخصوص ويقابله الشراء الذي هو الشق الآخر الذي يسمى من يأتي به بمشتري ويعرف بأنه تملك بموضع كذلك ويجوز إطلاق اسم البائع على المشتري وعكسه اعتباراً والتعبير بالتمليك والملك بالنظر للمعنى الشرعي كما سياتي وإن أريد به المركب من الشقين معاً بمعنى العلقة الحاصلة من الشقين التي ترد عليها الإجازة والنسخ فيقال له لغة مقابلة شيء بشيء على وجه

(قول الشارح أي جاز له التحلل إلخ) قد جزم في شرح المهذب بالجواب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الإحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً في كلام الرافعي ما هو ظاهر فيه فقلل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قول الشارح لإجرائه قبل الوقوف) أي وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول المتن وعليه دم) أي لما سياتي عن عمر رضي الله عنه ولأن الفوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالإفساد ثم هو دم ترتيب وتقدير كما سلف ووجه القضاء ما سياتي وأنه لا يخلو عن تقصير بخلاف الحصر فكان كالفساد .

### [كتاب البيع]

(قول الشارح لأنها أهم) قال شيخنا العلامة النووي والحلي لأن المعاهد والمعقود عليه من حيث كونها

المعاوضة فدخل فيه ما لا يصح تملكه كالاختصاص وما لو لم تكن صيغة المعاوضة وخرج بوجه المعاوضة نحو السلام وشرعا عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه القرية أو كانه ثلاثة عاقد ومعقود عليه وصيغة وهي في الحقيقة ستة كما سيأتي والعقد في التعريف جنس وشأنه الإدخال لكن إذا كان بينه وبين نفسه عموم من وجه يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الآخر ولذلك قالوا خرج بالعقد المعاوضة وبالمعاوضة نحو الهدية وبالمالية نحو النكاح وبإفادة ملك العين الإجارة وبغير وجه القرية القرض والمراد بالمنفعة بيع نحو حق العمر والتقييد بالتأيد فيه لإخراج الإجارة أيضا وإخراج الشيء الواحد بقبدين غير معيب وهذا التعريف أولي من التعريف بأنه مقابلة مال بمال على وجه مخصوص لما لا يخفى ثم البيع منحصر في خمسة أطر الأولى في صحته وفساده والثاني في جوازه ونزومه والثالث في حكمه قبل القبض وبعبء الرابع في الألفاظ المطلقة والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة على الراجح (قوله هو) أي البيع بالمعنى الشرعي المركب كما مر وعرفه بالمثل دون الخدم لأنه أظهر والإشارة كالقول وغير لفظ البيع كما سيأتي (قوله يهلك) فيه الإسناد إلى جملة المخاطبات فلا يكتفى بالإسناد إلى جزئه كمراسه وإن أريد به الجملة ومال شيخنا الرمي إلى الصحة في النفس والعين من إرادة الجملة وشيخنا زى إلى الصحة ولو في نحو اليد مع الإزالة المذكورة فراجع ولا يكتفى بقصد خطاب غير العاقد ولا الإشارة لغرضه ولا قصد غيره بالأسم الظاهر ولا الإسناد لغير المخاطب كعبت موكلك ولا باعك الله لأنه عقد لا يستقل به المالك بخلاف نحو العتق نعم هو كناية هنا ويكتفى عن الخطاب اسم الإشارة كهذا أو ما يتميز به كالاسم الظاهر كزيد والعقد معه ولا يشترط الخطاب في بيع ماله لطفله وعكسه ولا في البيع مع الواسطة بل لا يصح الخطاب فيهما ويكتفى بصيغة أحد العاقدين ولو قبل علم الآخر أى ولا يضر للحن في الصيغة من العامي كفتح تاء الحكم وإبدال الكاف حمزة (قوله اشترى به) فلا بد من ذكر العوض والمعرض في كل من الجانبين والخبر الخطيب عدم ذكرهما من الثاني (قوله ليحقق) بهذا اعتدائه أنها لو كان كاسر (قوله وهما شروط إلخ) أى فذكر شروطها يقتضى اعتبارهما وأنها غير شرطين لبعد اعتبار شرط في شرط لشيء واحد أصالة فسكونه عنهما للملزم بوجوهما ضرورة (قوله للخلاف فيها) أو لأنها سبب في تسميته عاقدا (قوله وعبر عنها بالشرط) أى وهو غير مناسب وإن قال الإمام إنه لا حرج على الفقيه في التعبير أو قلنا إن المراد بالشرط ما لا بد منه والاعتراض بأنها لو كانت ركنا لما قيل بصحة المعاوضة عند قائله مردود (قوله هن الثلاثة) وهي ستة في الحقيقة كما مر ولم يعلوا الزمان ركنا ولا المكان لعمومهما وإنما عد الزمان في نحو الصوم لعدم وجود صورته في الخارج فأمثل (قوله بأركان البيع) الإضافة بيانية كما علم مما مر (قوله وملكتك) أى مثله في

فيحقق بالعاقد والمعقود عليه ولهما شروط تأتي والصيغة التي بها يعقد وبدأ بها كثيرة لأنها أهم للخلاف فيها وعبر عنها بالشرط بخلاف تبينه في شرح الملهذ كالنزالي عن الثلاثة بأركان البيع فقال (شرطه الإيجاب كعبتك وملكتك والقبول كاشتريت

كذلك لا يتحققان إلا بالصيغة وإن كانت ذاتهما من حيث هي مقدمة عليها (قول المتن شرطه الإيجاب) المراد به ما لا بد منه ليوافق ما في شرح الملهذ من جعلها ركنا والإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا وجبت جنوبا﴾ (قول المتن كعبتك وملكتك) صراحة هذا تعلم من قوله بعد وينعقد بالكتابة وفارق ملكك وملكتك وأدخلته في ملكك باحتيال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشترى منى كما سيأتي في كلام الشارح ومنها شريكك ووليتك وأشركك وصارتك وعوضتك قال الإسنى والمشتقات كبايع ومبيع قياسا على طلق ومطلقة ومنها نعم ولفظ الهبة مع العوض قال الإسنى رحمه الله أشار بكاف الخطاب في يهلك وملكتك إلى أن إسناد البيع إلى المخاطب لا بد منه ولو كان نائبا عن غيره وهو كذلك حتى لو لم يسند إلى آخر كما يقع في كثير من الأوقات أن يقول المشتري بعت هذا بعشرة مثلا فيقول البائع بعت أو أسنده إلى غيره كما لو قال بعت موكلك فقبل فإنه لا يصح بخلاف النكاح فإنه يصح بذلك بل لا يصح إلا به كما هو مبسوط في الوكالة ثم قال في نعم ولو قال المتوسط بعت هذا بكذا فقال نعم أو بعت ثم قال للمشتري

وقلت وأحببت ونعم كذلك  
 يصح البيع بوثقها لأنه  
 منوط بالرضا لحديث ابن  
 ماجه وغيره إنما البيع عن  
 تراض والرضا خفى  
 فاعتبر ما يدل عليه من  
 اللفظ فلا يصح بالمعاطاة ويرد  
 كل ما أخذه بها أو بدله لأن  
 تلف وقيل بالعقد به في المحقر  
 كمرطل خبز وحزمة بقل  
 وقيل في كل ما بعد فيه بها  
 بخلاف غيره كالذواب  
 والنفار واختاره المصنف  
 في الروضة وغيرها (ويجوز)  
 تقديم لفظ المشري على  
 لفظ البائع لحصول  
 المقصود مع ذلك ومنع  
 الإمام تقديم بقلت وحزم  
 الرافعي والمصنف بجوازه  
 في عقد النكاح والبيع مثله  
 وهذا ناظر إلى المعنى  
 والأول إلى اللفظ (ولو قال  
 بعني فقال بعك العقد)  
 البيع (في الأظهر) لدلالة  
 بعني على الرضا والثاني لا  
 ينمقد لاحتمال بعنسى  
 لاستتانة الرغبة وبهذه  
 الصيغة تقديرا للبيع  
 الضمني في أشتق بعك  
 عنى بكلا فاعمل فإنه يعنى  
 عن الطالب ويلزم العوض  
 كاسيأتى في كفارة الظهار  
 فكانه قال بعني وأعتقه عنى  
 وقد أجابه ولو قال اشترى منى  
 فقال اشترى فكما لو قال  
 بعني فقال بعك بعتك قاله  
 البيهقي ثم ما ذكر صريح  
 (ويعقد بالكتابة) وهى

الصحة والصرحة أعطيتك وأعطيت كاشترى منى (قوله وقيل) ومثله رضىت وقلت وأحببت ونعم كذلك  
 وهى صريحة إن وقعت جوابا لصريح وإلا فكفاية سواء في المتوسط وغيره ولا يشترط في المتوسط أهلية البيع  
 ولا نيته في الكتابة ولا صحة تلك البيع (قوله من اللفظ) أى وإن اتفق هو باعنا وسيأتى أن الإشارة من  
 الأخرس كاللفظ من غيره (قوله فلا يصح بالمعاطاة) بأن لم توجد صيغة (١) كما هو الظاهر والأول أن يراد بها  
 الأعم منها بأن لم يستوف العقد باعتباره شرعا ويعزم تماطى ذلك العقد إن قصد للمعنى الشرعى أو أطلق ولا  
 قرينة تصرفه إلى غيره كعلمه وملاعبة زوجته بقوله بعك نفسك مثلا وحيث حرم وجبت التوبة منه مطلقا  
 كما قاله السبكي وقال غيره ما لم يوجد مكفر فهو صغيرة ونقل عن شيخنا أنه كبيرة وهو بعيد جدا (قوله ويرد  
 كل) أى ولو بلا طلب قال شيخنا وينبى أن يكون إرادته مثله حيث علم الحال وإذا لم يرد ما أخذه  
 فلا مطالبة في الآخرة إن كان ثم رضا قال الغزالي وللبائع أن يملك من الثمن قدر قيمة متاعه من باب الظفر  
 حيث وجدت شروطه ويحتمل أن لا ذلك مطلقا (قوله ويجوز تقديم بعني) أى إلا ينعم ونحوها وفعلت ورضيت  
 (قوله ومنع الإمام) حمله شيخنا م ر على ما إذا قصد بها جواب كلام قبلها ولا يصح تقديمها عليه حمل  
 كلام الرافعي (قوله إلى اللفظ) أى لأن لفظ بقلت يستلحق شيئا قبله (قوله بعني) أى إلى الصريح أو أجعله  
 لى في الكتابة (قوله وهذه الصيغة) أى التى بها تقدم لفظ المشتري والمقدر فيها الصريح ولا يخص الحكم بذلك  
 ولفظ تقدير حال من الصيغة والمراد بالبائع الضمني في العقد ولو معلقا فقط لا نحو وقف ولا من يعنى على  
 الطالب كبعضه فنقول بعضهم كما شئت عندك بعني يحمل على أن الكاف استقصائية أو مثال أفراد الصيغة (قوله  
 ففعل) أى قال أعتقته عنك ولا يكفى فعلت ولا نعم ونحوها (قول فكما لو) أى التشبيه يشمل الحكم  
 والخلاف (قوله صريح) قال شيخنا ر نعم إن قصد عدم جوابه أو عدم قبله لم يصح العقد وحمل الصراحة  
 في غير صيغة المضارع ولا نحو أقبل أو أبا ع أو أشتري بكتابة (قوله ويعقد بالكتابة) ومنها تسلمه بكذا وإن  
 لم يقل منى أو بارك الله لك فيه أو هذا لك أو سلطتك عليه أو باعك الله وفارق صراحة نحو العقد بهذا لا م  
 وليس من الكتابة أجمعت لصراحتها في عدم العوض ولا أرتبنا أو أعتبنا بخلاف وهنك وإن رادفها  
 ومن الكتابة الكتابة بالكتابة القولية قبل الألف قال شيخنا م ر إلا على مائع أو هواء وتصح من سكران

اشترى بكذا فقال نعم أو اشترى صح ونقله عن الرافعي ولك أن تقول كذا ينبنى في الصورة أن يصح إذا  
 قبل المشتري بعد ذلك فإن أحجب بأن صورة المسألة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبنى أن يهروها  
 بقول المشتري بعني هذا بعشرة فإن بعت هذا بكذا استفهام لا ينبنى عن القبول والله أعلم ثم قضية إطلاق  
 المصنف اشتراط الإعجاب والقبول ولو في حق والطفل وهو كذلك وقيل يكفى أحد اللفظين وقيل تكفى التوبة  
 قال الإسئوى وهو قوى لأن اللفظ إنما اعتبر ليدل على الرضا ولم ينتقده به وقوله والقبول كاشترى من ألفاظه  
 أيضا اجتعت واشترى وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعت ونعم ولفظ طلبة ومنها فعلت في جواب اشترى  
 منى قال السبكي ولو قال بعني فقال فعلت أو نعم فكفوله بعك أهوى في الرافعي في النكاح لو قال بعك بألف  
 فقال نعم صح البيع وفى شرح البهجة لشيخنا خلافه لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما أشعر به ظاهر متن البهجة (قول  
 الشارح لحديث ابن ماجه) مثله قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (قول الشارح ما يدل  
 عليه من اللفظ) يرد عليه الصحة بالكتابة (قول المتن انعقد) أى البيع روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال  
 لسلمة بن الأكوع رضى الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هى لك فقبس عليها باقى العقود ثم المذهب في  
 نظيره من النكاح القطع بالصحة والفرق أن النكاح غالبا يسبقه خطبة فيتخلف فيه توجيهه مقابل الأظهر ولو  
 أتى بمضارع مفروق بلام الأمر قال الإسئوى انه لحاقه بالأمر (قول المتن ويعقد بالكتابة) لحديث سلمة  
 السابق في الحاشية التى قبل هذه وفى قصة جمل جابر رضى الله عنه بعني جملك قلت إن لرجل على أوقية

(١) كما هو منع الآن قول إعطيتك بجهه كذا يأتى بالفتح الجنيه وبسطك ليس فيه ألفاظ الإعجاب والقبول .

وتعلم النية منه ومن الأخرس بالكتابة أو الإشارة أو غيرهما ودخل في الكتابة ما لو كانت لحاضر وقيل فورا أو لغائب ولا يشترط فيه إرسال الكتاب فورا ولا علم المكتوب إليه بالبيع ويشترط قبوله فورا وقت اطلاعه على لفظ البيع في الكتاب لا قبله وإن علم ويمتد خياره ما دام في مجلس قبوله ولا يعتبر للكتاب مجلس ولو بعد قبول المكتوب إليه بل خياره ما دام خيار المكتوب إليه **(قوله ناويا البيع)** أى ولو في جزء من الصيغة كما في الطلاق قاله شيخنا م ر وقال شيخنا زى يشترط اقترانها بجميع اللفظ ومنه ذكر العرض عندهما وإن لم يكن من الصيغة الأصلية **(قوله المشروط عليه الإشهاد فيه)** أى لا بصيغة الأمر نحو بشرط أن تشهد أو على أن تشهد أو وكلت في البيع وتشهد إما بالأمر كبيع واشهد فلا يشترط الإشهاد عليه فيه **(قوله فالظاهر انعقاده)** هو المتمدد والمراد بالقرائن ما يدل على المقصود ولو قرينة واحدة **(تقنييه)** الصحة وانتقال الملك بقرائن آخر الصيغة على المتمدد **(قوله أن لا يطول الفصل)** أى بسكوت ولو سهوا أو جهلا كما في الفاعقة على المتمدد ولا يضر اليسر إلا من عاهد قصد به القطع كذلك **(قوله لفظيها)** المراد به ما ينقد به البيع ولو إشارة أو كتابة منهما أو من أحدهما وذكر اللفظ للغالب **(قوله كلام)** وهو ما تطل به الصلاة من الكثير مطلقا أو نحو حرف مفهم فأكبر من عاهد عالم نعم لا يضر قد أو أنا بفرو ونحو يازيد نحو قد قبلت أنا اشتريت بعثت كذا يازيد وسواء كان الكلام من الموجب أو القابل ومنه التعليل إلا إن شئت من الأول بعد تمام صيغته على المتمدد وكذا إن كان ملكي فقد بعثته لما هو ملكه لأن فيه معنى إذ وفي كلام العلامة ابن قاسم أن إشارة الأخرس كالكلام المذكور ونوزع فيه **(تقنييه)** بنفى أنه لا يضر الكلام من الكاتب لنحو غالب مطلقا ولا من المكتوب إليه إلا بعد وجوب ثورية القبول عليه بما مر **(قوله أجنبي)** أى إلا يسير النسيان أو جهل عذر فيه كما علم مما تقدم والمراد بالأجنبي ما ليس من مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ولو بحسب الأصل فلا تضر الخطيئة كالحمد لله إلى آخره وإن لم تستحب بينهما كما في النكاح **(تقنييه)** هو لقرار الكلام الأجنبي صيغة المتأخر منهما فالذي رجحه العلامة ابن قاسم أن يضر أخذنا من التعليل بالإعراض ويؤخذ منه البطلان بمقارنة صيغة المتقدم أيضا فليراجع واغفر الكلام اليسير العمدة في الخلع وإن قصد به القطع لأن ما هنا معارضة محضة **(قوله عن القبول)** أى أو عن الإيجاب **(قوله على وفق الإيجاب)** أى في المعنى من حيث النوع والصفة والقدر والحلول والتأجيل وإن اختلف لفظيها ومن الشروط أن لا تنفرد صيغة الأول قبل تمام صيغة الثاني ولو بإسقاط أجل أو خيار وأن يتكلم كل منهما بحيث يسمعه من يقره بلا مانع وإن لم يسمعه صاحبه كأن وقع قبوله اتفاقا ولا عبرة بحمل الرخ وإن تبقى أهليهما إلى تمام الصيغة فلو جن أو مات لم يصح قبول وليه أو وراثته وأن يشتمل الإيجاب على خطاب أو ما يقوم مقامه كما مر وأن يكون الخطاب للقبال لكنه لو جازته على ما مر وأن يكون الجواب بمن صدر معه الخطاب لا من وكيله مثلا على المصد وأن لا يكون تأقيت ولو بألف عام ولا تعليق إلا فيما مر وأن يقصد كل منهما اللفظ لعمته أى أن يأتي باللفظ قاصدا له حالة كونه عارفا بمعناه كما في

ما يحتمل البيع وغيره بأن ينويه **(كجعلته لك هكذا)** أو خذه بكذا ناويا بالبيع **(الأنصح)** هو راجع إلى الانعقاد والثاني لا يتعقد بها لأن الخطاب لا يدرى أحط ببيع أم بفرو وأجيب بأن ذكر العرض ظاهر في إرادة البيع فإن توفرت القرائن على إرادته قال الإمام وجب القطع بصحته وبيع الوكيل المشروط عليه الإشهاد فيه لا يتعقد بها جزما لأن الشهود لا يظلمون على النية فإن توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده **(ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيها)** ولا يتخللها كلام أجنبي عن العقد فإن طال أو تخلف لم ينقد كذا في الروضة كاصلها وفي شرح المهذب الطويل ما أشعر بإعراضه عن القبول ولو تخللت كلمة أجنبية بطل العقد **(وأن يقبل على وفق الإيجاب فلو قال بعثت بألف**

فهر لك بها فقال **عليه السلام** قد أخذته خرج الشيخان **(قول الشارح بأن ينويه)** تفسير لقول المصنف ويتعقد بالكتابة **(قول المتن كجعلته لك إلخ)** قضية كونه كناية أنه يحتمل غير البيع كالإجارة **(قوله الشارح أو خذه)** وكذا تسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا يابك الله وبارك الله فيه جوابا لمن قال بعنى أفتى بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره **(قول الشارح ناويا البيع)** الظاهر أنه لو نرى قبل فراغ لفظ الكناية كفى أى فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله **(قول المتن ويشترط إلخ)** لنا في النكاح وجه أن يكفى القبول في مجلس الإيجاب والقياس طرده هنا بل صرح بعضهم بحكايته هنا **(قول المتن بين لفظيها)** هو جرى على الغالب وإلا فالخط والإشارة كذلك وكذا المعاطاة

الطلاق فلا يصح مع سبق لسان ولا من أعجمي لقته بخلاف الهازل واللاعب **(تفصيه)** هذه الشروط معتبرة في الحاضر والغائب على ما هو في غير ما مر فراجعهم **(قوله مكسرة)** قال بعضهم هي قطع نقد مضروب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا أنه لا يتقيد بذلك فيه نظر **(قوله لم يصح)** قال شيخنا وإن تساوت قيمتهما على المتمد وكذا لو أوجب بقصد قبيل بقصد آخر وإن ساواه فلا يصح أيضا كما علم ما مر **(قوله ولو قال ونصفه بخمسائة الف)** وحمل شيخنا م ر القول بالصحة على ما إذا لم يقصد تعدد الصفة والقول بالطلاق على ما إذا قصدته وخرج بنصفه ما لو قال بعتك بعضه بخمسائة وبعضه بخمسائة فلا يصح لاحتمال البعض لغير النصف قال بعضهم وظاهر هذا عدم الصحة وإن قصد البعض النصف مثلا فراجعهم وأما عكس هذه بأن عدد الأول فلا يصح مطلقا وكذا لو قال بعتك هذا بألف وهذا بمائة قبيل أحدهما ويصح لو قال بعتك بألف على أن لي نصفه لأن المعنى بعتك نصفه قاله شيخنا وانظر ماذا يلزمه ويظهر توزيع الثمن عليها نصفين **(قوله والظاهر فساد العقد)** هو المتمد **(قوله لا يلزمه عنده)** أي لا يلزمه القابل عند القفال على كلامه المرجوح إلا الألف لا ما زاد عليها لكونه متميزا عنها وبذلك فارق ما مر في الصحاح **(قوله في الحل أيضا)** وقد قالوا إن إشارة الأخرس كالنطق في سائر الأحكام إلا في شهادة وطلاق وصلاة وحش وفيه نظر يعلم من سير مسائل البقعة **(قوله ولو شرط العاقد)** ولو في غير بيع وخرج به الدلال والمتوسط كما مر **(قوله مصلحا لدينه)** بأن لا يفعل محرما يبطل المعدلة وبه خرج المجنون كما سيذكره **(قوله وماله)** بأن لا يتفق في عزم فيخرج عن الرشد بعدم صلاح واحد من دينه وماله وحملت إضافة المال ما لو كانت للملابسة فيدخل

على القول بها **(قول الثمن فقال قيلت)** مثل هذا ما لو أوجب بمؤجل قبيل بحال **(قول الشارح وكذا عكسه)** المفهوم بالأولى **(قول الثمن وإشارة الأخرس)** مثلها كتابته **(قول الثمن بالعقد)** هي من زيادته على المحرر قال في الدقائق احتجرت بها عن إشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الإسئوى بأنها وإن حسنت من هذا الوجه لكن يرد بسببها أن إشارته في الدعوى والأقارير والإجازات والفسوخ وغيرها قائمة مقام النطق وكان الشارح رحمه الله أشار إلى بعض الاعتراضات بقوله وسيأتى في كتاب الطلاق **(قوله الثمن وشرط العاقد الرشد)** **(قوله)** عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لأنه يرد عليه السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الإسئوى فيه أمران أحدهما أن النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير لا يصح بيعهم فإن كانوا عنده ملحقين بنوى الرشد وردوا عليه ولا فيلزمه انتفاء الرشد عن السكران المتعدى بسكره بطريق الأولى وحديثه فيلزمه أن لا يصح بيعه مع أنه يصح وأيضاً فالرشد يطلق على الرشد في المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما في السفينة المهمل الأمر الثاني السكران لا يرد على المحرر لأنه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الأصوليين والمصنف ينفي عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خطأ طريقة بطريقه قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال أعنى الإسئوى رحمه الله وليت شرى ما الذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقييد تصرفاته له وعليه قال وأما السفينة والمكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا يهده من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكلف يعتبر بيعه فليس هو مدلول كلامه اه أقول ما منع به إيراد السفينة والمكره فلا منع به إيراد النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا إلا تحكم اللهم إلا أن يقال أورد ذلك عليه على طريقة إيرادته على المحرر وإن كان الإسئوى لا يرى صحة ذلك **(قول الشارح مصلحا لدينه)** لم يبين ضابطه والظاهر أن المرجع العرف ثم قضية تعبير الشارح أن من بلغ سفيا ثم رشد لا يصح بيعه وليس مرادنا رأي في تفسير البغوى الصلاح في الدين أن يكون مجتبا للفواحش والمعاصي المسقط للمعدلة **(قول الشارح فلا يصح عقد الصبي)** ولو أذن له الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث **(قول الشارح وماله)** الزواو بمعنى أو

**مكسرة فقال قيلت**  
بألف صحيحة لم يصح  
وكذا عكسه ولو قال  
بعتك هذا بألف فقال  
قبلت نصفه بخمسائة لم  
يصح ولو قال ونصفه  
بخمسائة قال الشولى  
يصح ونظر فيه الرافعى  
بأنه عدد الصفة قال في  
شرح المهذب لكن  
الظاهر الصحة قال فيه  
والظاهر فساد العقد فيما  
إذا قبل بألف وخمسائة  
خلاف قول القفال  
بصحته اه ونبه الإمام  
على أنه لا يلزمه عنده إلا  
ألف **(وإشارة الأخرس)**  
بالعقد كالباع والنكاح  
**(كالنطق)** به من غيره  
فيصح بها وسيأتى في  
كتاب الطلاق الاعتداد  
بإشارته في الحل أيضا  
كالطلاق والحاق وأنه إن  
فهمها القطن وغيره  
فصريحة أو الفطن فقط  
فكناية **(وشرط العاقد)**  
البائع أو غيره **(الرشد)**  
وهو أن يبلغ مصلحا لدينه  
وماله فلا يصح عقد  
الصبي والمجنون ومن بلغ  
غير مصلح لدينه وماله

نعم من بلغ مصلحا لهما ثم بذر فإنه وإن صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده **(قلت وعلم الإكراه بغير حق)** أى فلا يصح عقد المكره في ماله

الريق **(قوله نعم)** هذا الاستثناء فيمن بذر في المال بعد صلاحه حال بلوغه وخرج به من فسق بعده فكالرشيد ولا يحجر عليه وفي كلامه إشارة إلى أن المراد بالرشد في كلام المصنف ولو فيما مضى وقيل إنه إشارة إلى أن في مفهوم كلام المصنف تفصيلا فتأمل **(قوله المكره)** إن لم يظهر منه قرينة اختيار ولم ينو صحة العقد **(قوله في ماله)** أى في مال معين له فيه ولاية التصرف ولو بوكالة فخرج المصادق فإن عقده صحيح وإن علم أنه لا يتخلص بغير البيع وبقية عقود المكره وحلوله كبيع **(فاشدة)** قول المكره لا غنى إلا في بطلان صلاته فتبطل به وفعله أيضا لا غنى إلا في عدم الاستقبال في الصلاة والفعل الكثير فيها وعدم القيام في الفريضة فتبطل صلاته في ذلك ولا غنى وجود الرضاع منه فيترتب عليه التحريم وإلا في وجود القتل فيقتل هو ومن أكرهه **(قوله وإلحاقكم)** أى من له ولاية ولو بالتبطل **(قوله إكراهه)** أى الغير **(فخرج)** من الإكراه بحق إكراه الحاكم من عبده طعام على يده عند حاجة الناس إليه إن بقي له قوت سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فرأجه **(قوله ولا يصح شراء الكافر المصحف)** أى لا يصح تملكه له ولو بغير شراء ولو بوكالة مسلم عنه لأن الملك يقع له وبذلك علم صحة العقد بو كاته عن المسلم في شرائه وفارق عدم صحة وكاته عن المسلم في قبول نكاح مسلمة بالأحياء والأرضاع وقول بعضهم ولأنه لا يتصور نكاح كافر لمسلمة بخلاف ملكه أنسلم مردود بإسلام زوجته والمراد بالمصحف هنا ما فيه قرآن مقصود ولو قليلا كروح أو قيمة أو رسالة وأجاز ابن عبد الحق القيمة والرسالة اقتداء بفعله **(فخرج)** وخرج بالمقصود ما على جدار أو سقف أو ثوب أو غيرها **(فخرج)** يمنع الكافر من تجليده مصحف وتذهيبه لا من شراء جلده وإن لم تقطع نسبته **(قوله وكتب الحديث)** وكتب فيها حديث ولو ضيعها لا مضرها قال شيخنا وكالحديث علم شرعي وآثمه الصالحين لا علم خلا عن جميع ذلك فيصح **(قوله والمسلم)** ولو فيما مضى كالمرتد **(قوله لما في ملكه إخراج)** مخرج بملك المذكورات من المصحف وما بعده إيجارها أو إعارتها ومنها لصحيفة له لكن من الكراهة في العقد على العين وعلى كل لا تسلم العين إليه بل يقبضها عنه إلحاقا ثم يأمره وجوبا بإزالة ملكه عنها في نحو إيجار العين ويمنعه من استخدام المسلم فيها وفي غيرها **(قوله تصحيح طريقة القطع)** فالمناسب التصبر بالمذهب **(قوله بالرغم)** جوابا لمعاد الاستثناء ولا يصح نصبه عطلا على يعتق المقتضى لكونه من مدخول الاستثناء أو لكون الصحة مرتبة على العتق من أنها إنما ترتبت على استحقاقه لا عليه أو لكونه استثناء من نقيضه إذ يصير المعنى لا يصح إلا أن يصح وكل غير صحيح فتأمل **(فتنبيه)** هذه من صور دخول المسلم في ملك الكافر وقد أوصلها بعضهم إلى نحو أرهن صورة فكلها داخلة تحت ثلاثة أمور إما قهرا على الإلزام أو بفسخ عتق **(قوله المحرق)** ولو في دارنا كالمؤمن والمعاهد **(قوله سلاحا)** أى آلة حرب كسيوف وترس ورمح وفرس وسفينة سواء تملك جميع ذلك أو كل واحد من ذلك أو بعضه وخرج نحو سكن صغيرة ومقسط وعبود وكبير الإلزام عن مقاتلتها به **(قوله لأنه يستعين)** أى مع مخالفتي الدين بخلاف المسلم وإن حرم بأن علم منه ما ذكر **(قوله بخلاف الذمي)** أى الذي بذارنا ولم يعلم أنه يدمس إلى دارهم وإلا فلا يصح قتاله شيخنا م ر وخالفه شيخنا كان حرج في صورة الدس

**(قول المتن ولا يصح شراء الكافر المصحف إخراج)** ولا خلاف في التحريم والشراء بالمد والتقصير وجمعه أشربة **(قول الشارح المصحف)** ولو بعضا **(قول الشارح والثاني يصح)** أى قياسا على الإلزام بجامع أن كلا سبب للملك **(قول الشارح والثاني إخراج)** أى ولأن العبد يرجى عتقه والمصحف أكثر حرمة بدليل منع الحديث من مسه وحيث فلا بد من بيع العبد الصغير **(قول الشارح فيصح بالرغم)** أى لأنه بالنسب يصير التقدير إلا أن يصح وهو كلام لا معنى له إذ نصبه يصير من المستثنى ولا معنى له **(قول الشارح بخلاف الذمي)** خرج أيضا الحربي المؤمن قال الأستاذ والمسألة محتملة على القول بالجواز لأنه في قبضتنا ويحمل المنع وهو الأوجه لأن الأصل إيساره إلى عوده وأن الحاربة متأصلة والأمان عارض .

بغير حق ويصح بحق قال في الروضة المزيد فيها هذا الشرط بأن توجه عليه بيع ماله لو فادى من أو شراء مال أنسلم إليه فيه فأكراهه عليه الحاكم أه ولو باع مال غيره بإكراهه عليه صح قاله القاضي حسين كالصحيح فيمن طلق زوجة غيره بإكراهه عليه أنه يقع الطلاق لأنه أبلغ في الإذن **(ولا يصح شراء الكافر المصحف)** وكتب الحديث **(والمسلم في الأظهر)** لما في ملكه للأولين من الإمامة ولثالث من الإذلال وقد قال تعالى **ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا** والثاني يصح ويؤمر بإزالة الملك عن كل من الثلاثة وفي السروضة كأصلها تصحيح طريقة القطع بالأول في الأولين والفرق أن العبد يمكنه الاستثناء ودفع النذل عن نفسه **(إلا أن يعتق عليه)** كآتيه أو ابنه **(فصح)** بالرفع شراؤه **(في الأصح)** لاقتضاء إذلاله بعدم استقرار ملكه والثاني لا يصح لأنه لا يتلو عن الإذلال **(ولا)** شراء **(الحربي سلاحا والله أعلم)** كما ذكره

الرافعي في الشرح في الناهي لأنه يستعين به على قتالنا بخلاف الذمي فإنه في قبضتنا وبخلاف غير السلاح مما يتأتى منه كالحديد فإنه



لا يتعين جعله سلاحاً وسيأتي آخر الباب أنه يصح سلم الأعمى أى بخلاف بيعه أو شرائه فلا يصح لعدم رؤيته وفي شرح المذهب أن بيع المسلم

المصحف وشرائه مكروه وقيل يكره البيع دون الشراء (وللمبيع شروط) خمسة أحدها (طهارة عينه فلا يصح بيع الكلب والحمر) وغيرهما من نجس العين لأنه <sup>مكروه</sup> نجس عن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير ورواهما الشيخان والمعنى في المذكورات نجاسة عنها فألحق بها باقي نجس العين (والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره) لأنه في معنى نجس العين (كالحمل واللين وكذا الدهن) كالزيت والسنن لا يمكن تطهيره (في الأصح) والثاني يمكن بغسله بأن يصب عليه إناء ماء يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل إلى جميع أجزائه كما تقدم في باب النجاسة مع رده بما في حديث الفأرة ثبوت في السنن إن كان جامداً فألقوها واما حوالها وإن كان مائماً فلا تقربوه وفي رواية فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك وعلى إمكان تطهيره قيل يصح بيعه قياساً على الثوب المتنجس والأصح المنع للحديث ويجري الخلاف في بيع الماء النجس لأن تطهيره ممكن بالكثرة وأشار بعضهم

(فرع) لا يصح شراء الكافر داراً في الحرم لمنعه منه كما قاله ابن حج وخالفه شيخنا قال شيخنا ويجري مثل ذلك في الإجارة ومع الصحة يؤمر بإزالة ملكه عنه كما مر (قوله وسيأتي) هو جواب عن سكوت المصنف عن اشتراط البصر في العاقد (قوله أو شرائه) أى إلا لنفسه أو لمن يعتق عليه فيصح (قوله وقيل يكره البيع) أى بيع المصحف دون شرائه<sup>(١)</sup> وهذا هو المتمدن قال الخطيب والمراد هنا ما يسمى مصحفاً قال نحو تفسير وقال شيخنا إن حرم مسه فكالمصحف وإلا فلا (قوله وللمبيع شروط خمسة) لو عبر بالعروض لتشمل الثمن لأنه مثله وذكر الخمسة لإيضاح وبعضهم اكتفى بالملك والعلم وبعضهم بذلك مع النفع وهذه الخمسة عامة ويزاد عليها في نحو الربوي وفي نحو الزروع ما يأتي فيهما (قوله طهارة عينه) ومنه الماء المستعمل ومظنون الطهارة بالاجتهاد ولا يضر اشتغال العقد على تابع كلون بناء مخلوط بسرجين وریش فصل من نحو حدة ووشم عبد ودود ميت في نحو خل وفاكهة فهو مبيع تباع عند مشايخنا وقال العلامة العبادي الوجه أن المبيع هو الظاهر وحده ودخل غوه من باب نقل اليد كالاختصاص وأما ما نقل عن شيخنا الرمي من صحة بيع بناء نجس كله ولو على أرض مختكرة لم يصح عنه فراجع (قوله فلا يصح بيع الكلب) ولا يجوز اقتناؤه إلا لحاجة بقدرها كحراسة ماشية وزرع وصيد ويجب زوال اليد عنه برفائها ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقاً ويجوز اقتناء باقي الحيوانات ونحو السرجين (قوله والمتنجس) منه الأجر والخزف للمجنون بالنجس كالسرجين والمراد فلا يصح بيعه لكن تقدم أن شيخنا ألقى بمصحة يبيعها ويجوز أن نحو الصلاة عليه وعدم تنجيس ما يوضع فيه من المائعات وغير ذلك ثم رأيت أنه عن الإمام الشافعي وخرج به ما فيه مئة لا يسيل دمه لأن طاهر لكن لشتره بالخيار إن جهله (قوله لا يمكن إلخ) أشار إلى أن الخلاف في عدم إمكان التطهير للترتب عليه عدم صحة البيع بلا خلاف الذي هو مفاد كلام المصنف ولو قال المصنف على الأصح لكان أقرب إلى المراد تأمل وراجع (قوله على الثوب المتنجس) فإيراد كل ما يطهر بالغسل (قوله ألجزه بالمائع) نظر للنجاسة لأن وهو المتمدن كان دون ثنتين وإلا فيصح بيعه كما قاله شيخنا وهو صريح في أن المتنجس الكثير بالتفريق يصح بيعه وفيه نظر (قوله النفع) أى الشرعى ولو ما لا كجش صغير فخرج به ما لا نفع فيه كحمار زمن وما فيه نفع عرم كأيأى ولا يخفى أن نفع كل شيء بحسبه فنفع العلق بامتصاص الدم ونفع الطاووس بالاستمتاع بزيرو لونه ونفع العندليب باستماع صوته ونفع العبد الزمن بمقتفه ونفع المرأة بصيد

(قول الشارح وفي شرح المذهب أن بيع المسلم المصحف إلخ) كأن وجه هذا صونه عن أن يكون في معنى السلع المبذولة بالبيع والشراء (قول الثمن طهارة عينه) هذا يعني عنه الملك وما عدا النفع يرجع إلى العاقد فانحصرت الشروط في الملك والنفع نعم يحتاج أن يضم إليهما إمكان الطهر بالغسل (قول الثمن فلا يصح بيع الكلب) وإن كان بصيد (فائدة) لو أراد أن يقتنى الكلب ليحرسه لإذا احتاج لزرع مثلاً لم يجز (قول الثمن والحمر) وإن كانت محترمة وقيل إن المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قول الشارح والمعنى في المذكورات) وجه ذلك أن هذه الأشياء لها منافع فالحمر يطفأ بها النار ويعجن بها الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلى بشحمها السفن ويسرج به والكلب يصيد فلعلمنا أن منشأ النجاسة العين (قول الثمن والمتنجس إلخ) حكى في شرح المذهب الإجماع على ذلك ثم قضية هذا أن الأجر ونحوه مما يعجن بالزبل يمتنع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قول الشارح والثاني يمكن) قال الرافعي يمكن أن يطرده هذا الوجه في الدبس والحل وسائل المائعات لأن إصصال الماء إلى أجزائها يمكن بالتحريك والغسالة طاهرة فلا يضر بقاؤها وأعلم أن الشارح إنما رجع الخلاف إلى إمكان التطهير وعدمه لأننا حيث قلنا بعدم إمكان التطهير بطل البيع قطعاً (قول الشارح للحديث) أى لأن الأمر بعدم قربانه أو بإراقته مانع من جواز بيعه كذا استدلل به الرافعي

إلى الجزم بالمائع وقال إنه ليس بتطهير بل يستحيل بيلوغه ثنتين من صفة النجاسة إلى الطهارة كالخمر تنخل (الثاني) من شروط المبيع (النفع)

فما لا نفع فيه ليس بهمال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) يفتح الشين كالحيات والعقارب والفئران والخنثافس والحمل ونحوها إذ لا نفع فيها يقابل بالمال وإن ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كالأسد والذئب والفحل وما في اقتناء الملوك لها من الهيبة والسياسة ليس من المنافع

المخترة والسبع النافع  
 كالضيق للأكل والفهد  
 للصيد والغيل للقتال  
 (ولا) بيع (حتى الخطئة)  
 ونحوها لأن ذلك لا يعد  
 مالا وإن عد بضمه إلى  
 غيره (وآلة اللهو)  
 كالطهور والزمار لا  
 نفع مباشر عا (وليل تصح  
 الآلة) أي يبيها (إن عد  
 رضاها) بضم راء أي  
 مكسرها (مالا) لأن فيها  
 نفعا متوقفا كالجيش  
 الصغير ورد بأنها على  
 هيئتها لا يقصد منها غير  
 المعصية (ويصح بيع الماء  
 على الشط) أي جانب  
 النهر (والشراب  
 بالصحراء) من حازها  
 (في الأصح) لظهور  
 المنفعة فيها ولا يقدح في  
 ذلك ما قاله الثاني من  
 إمكان تحصيل مثلها بلا  
 تعب ولا مؤنة (الثالث)  
 من شروط البيع (إمكان  
 تسليمه) بأن يقدر عليه  
 ليؤتي بمحصل العرض  
 (ولا يصح بيع الضال  
 والأتق والمغصوب)  
 للجزع عن تسليمه في  
 الحال (إن باعه) أي  
 المغصوب (للقادر على  
 اقتضائه) دونه (صح على  
 الصحيح) نظرا إلى

القار والقرد بالتعليم ونحو ذلك (فوق) لا يصح بيع دار بملء وإن أمكن إحداث ممر لها من نحو شارع وملك للمشتري لعدم النفع الشرعي بها حال البيع نعم إن كانت محفوفة بملك البائع صح والمشتري للمرور من أى جهة شاء أو من جهة عينها له البائع فإن من المرور أو ذكر له جهة ولم يعينها لم يصح كما مر (قوله فلا يصح بيع الحشرات) أى غير المأكولة ونحوها كما مر وأصلها صغار دواب الأرض المراد هنا الأعم (قوله والنخل) بالمعنى بخلاف النحل بالخاء المهملة فيصح بشرطه الآتى (قوله الثمر) أى الكبير غير المعلم وإنما لم يصح بيعه لأنه يحتفل لا يقبل التعليم (قوله والسياسة) هى حسن السير فى الرعية (قوله والفهد) أى يصح بيعه ولو كبيرا غير معلم لأنه يقبل التعليم بخلاف الثمر كما تقدم (قوله وآلة اللهب) أى الحرمة لا نحو الشرطخ ومنها فى عدم الصحة الصور والصلبان ولو من ذهب أو فضة أو حلى لكن قال شيخنا م ب صحة بيع صور الخلافة لأن المقصود منها الزواج وقيل صحة بيع المذكورات هنا من النقد كالإناء منه كما بآتى و الفرق بأن الإناء من جنس ما يجوز استعماله وقد يجوز استعماله أيضا عند الحاجة ولا يصح بيع كتب العلم المحرم (قوله تحصيل مظهره) يفيد أنه لو برد الماء أو غربل التراب مثلا صح بيعه مطلقا (قوله بأن يقدر إلخ) أشار إلى أن المراد بإمكان القدرة وجودها بالفعل حسنا وشرعا لا حقيقته (قوله والآبى) وإن عرف محله أو أراد عتقه نظرا لحلوله للنفعة فيه نعم يصح بيعه لمن يقدر على رد بلا مشقة لا تخمّل عادة وبلا مؤنة لها وقع ومنها الضال والمغصوب وكذا بيع سمك فى بركة وطير فى برج بشرطهما ونخل فى كوزاته إن رآه قبل دخولها وإلا فلا ولا يصح بيع الطير فى الهواء وإن اعتاد العود لا نخل خارج الكوزاة وإن كانت أمه فيها واعتاد الرجوع إليها أو شرح شيخنا الصحة فيه فى هذه الحالة لأنه لا يقصد للجوارح بخلاف غيره من الطيور وذكر الخطيب مثله (قوله لقادر) وإن جهل الغصب وله الخيار حيثنذ وكذا لو أطر المميز وصدق بيمينه فى عدم قدرته وفى

ونظر فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع إمكان طهره بالدبغ (قول الشارح لما لا نفع فيه إغ) علله الرافعي بأن أخذ المال في مقابلته قريب من أكل المال بالباطل وقد قال تعالى: ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ثم فوات النفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول المخن فلا يصح بيع الحشرات) أى التى لا نفع بها (قول المخن وكل سبع لا ينفع) السبع هو الحيوان للفترس وقوله لا ينفع أى مثل أن لا يؤكل ولا يصاد ولا يقتال عليه ولا يتعلم ولا يصح للحمل (قول الشارح وما في اقتناء المولود إغ) قال السبكي بل يحرم اقتناؤها (قول الشارح والفهد للصيد) مثله المرأة لصيد الغار (قول الشارح ونحوها) الضعير فيه يرجع للحنطة (قول المخن وآلة الله) قال الرافعي الوجهان فيهما يبرهان في الأصنام والصور ادهم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة لم لا يخفى أن من الصور ما يحمل من الخلود بمصر على صور الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكتب الكفر والسحر والفلسفة يحرم بيعها ويجب إتلافها (قول الشارح والمزار) ولو من ذهب (قول الشارح ولا يقدر في ذلك إغ) بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما إذا لم يتميز للبيع بوصف زائد كبروة الماء ونعومة تراب وإلا فصح بلا خلاف قلت والنظر في توجيه الثاني يعلم أن هذا يخرج عن المسألة (قول الشارح من إمكان إغ) أى فيكون بذل المال والحال ما ذكر سنهنا (قول المخن والآبق) لا يشكل بصحة بيع الزم لأن هنا منفعة حول بين المشتري وبينها بخلاف الزمن (ملاحظة) يقال آبق باقى على وزن ضرب يضرب وعلم يعلم (قول الشارح في الحال) هذا يفيدك أن الضرر العجز في الحال ولو أمكن الوصول إليه بذلك وسواء عرف مكان الآبق والضال أم لا وإلحاصل أن يكون عاجزا بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قول الشارح والثاني ينظر إلى عجز البائع) لأن التسلم واجب عليه .

وصول المشتري إلى المبيع والثاني ينظر إلى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبق

ممن يسهل عليه رده فقيه الوجهان في المنصوب وكذا يقال في الضال قال الأزهري وغيره ولا يقع إلا على الحيوان إنسانا كان أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الإناث والسيف ونحوهما) كتوب نفيس ينقص بقطعه قيمته للجزء عن تسليم ذلك شرعا لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال (ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كخليفة الكرسي (في الأصح) والثاني قال بقطعه لا يخلو عن تغيير لعين المبيع وقيل يصح في النفيس لرضا البائع بالضرر قال الرافعي والقياس طرده في السيف والإناث وما يصدق به النصف أو نحوه من

الثوب أن يكون ذراعًا قابل في شرح المهذب وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح أن يواطىء صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف أما بيع الجزء الشائع من الإناث ونحوه فيصح وبصير مشتركًا وبيع ذراع معين من الأرض يصح أيضا لحصول التمييز فيها بين النصفين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ولك أن تقول قد تضيق مرافق البقعة بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الأرض على التفصيل في الثوب وسيأتى بيع ذراع مبهم من أرض أو ثوب (ولا) يصح بيع (المرهون بغير إذن موثقه) للجزء عن تسليمه شرعا (ولا) الجاني المتعلق بريقته مال في الأظهر) تعلق حق الجاني عليه بكا في المرهون والثاني يصح في المورس قبل والمسر والفرق أن حق الجاني عليه ثبت من غير

طرو عجزه (قوله من يسهل إلخ) فإن كان عنده صحح قطعًا ولم يجعل الشارح هذا دخلا في كلام المصنف نظرا للنزاع والخلاف (قوله ولا يقع) أي الضال إلا على الحيوان وكذا لا يقع الآتي إلا على الآدمي وقيل إن كان من خوف أو تعب يقال له هارب (فتصح) عتق للمذكورين صحيح من المالك ولو عن الكفارة أو بيع ضمنى أو بنفس العقد كمن يهتق عليه إذ لا يهتق التسليم في ذلك (قوله من الإناث) نعم إن كان من النقد صحح البيع لأنه مأثور بزوال هيئته مع إمكان الانقضاء به كما مر (قوله كتوب نفيس) ونفس من خاتم وجذع في بناء (قوله وفيه نقص) أي لا يمكن تداركه بخلاف نحو فردة خف (قوله لعين المبيع) لا حاجة إلى هذا وهو بالعين المهملة والنون آخره وبالفين للمجعة والراء آخره (قوله فيصح بلا خلاف) لغرض الربح والقطع غير ملجئ إليه وإن جاز الإعراض عن الشراء بعد القطع قال الزركشي والأولى شراؤه شالما ثم قطعه لأنه يصور شريكا ويحبر على القطع عند طلبه لعدم التعت (قوله ولك أن تقول إلخ) تقدم ما يعلم منه جوابه بإمكانه تدارك النقص في الأرض (قوله ولا المرهون) ولو شرعا كأجرة نحو قصار بعد شروعه في قصارته ولو قبل فراغها وماء طهارة بعد دخول الوقت (قوله بغير إذن موثقه) فيصح بإذنه وأن يشتريه (قوله في المورس) فالمعسر على غيرته قطعًا (قوله فسحق) إن لم يسقط الفسخ حقه كما قاله الماوردي كوارث البائع لأنه يعود إلى ملكه فيسقط الأرض والفاسخ الحاكم وله أن يبيع من مال المورس بقدر الأرض (قوله ولو باعه) أي المورس كإلى المأب (قوله صح جزما) فإن تعدل الفداء ولو بإفلاس أو صبر على حبس أو غيبة فسحق أيضا (قوله بدمته) أي أو كسبه (قوله بالعين) أي جمانا عن كله أو بعضه ولا تبين بطلان البيع كما في شرح شيخنا كالرافعي قال شيخنا والوجه الفسخ بناء على الأصح من وجوب الفصص ابتداء نعم لو اعتقه السيد

(قول المتن ونحوهما) مما ألحق بذلك بيع الفسخ في الحاتم والجذع في البناء نعم استشكل الرافعي على ذلك صحة بيع بعض الجدار والأسطوانة إذا كانا من أجر أو لبن وجعل على القطع نهاية صف لا بعض سمك اللبن أو الآخر (قول الشارح وقيل يصح) قال الأذري هذا هو المختار لدللا على العمل في الأعصار والأمصار والحاجة ماسة إليه وهو نوع استباح وفيه أغراض صحيحة (قول الشارح والقياس إلخ) اعترضه الإسئوي بأن الثوب ينسج ليقطع بخلاف الإناث والسيف (قول الشارح وما يصدق إلخ) يريد به الإيضاح قول النووي الآتي حيث قلنا لا يصح وأنه مبنى على الرجح (قول الشارح وطريق من أراد إلخ) فيه إشعار بمجاز القطع لهذا الغرض واستشكل بالمالعة امتناع البيع موجودة فيه والإشكال قوی جدا (قول المتن ولا يبيع المرهون إلخ) قال الدميري مثله أشجار المساق عليها قبل القضاء المدة اه قلت والظاهر بطلان المساقاة إذا أخذ العامل وبيع (قول المتن والجاني المتعلق إلخ) قضية إطلاقه أن الحكم كذلك ولو قلل المال وزادت القيمة عليه (قول الشارح قيل والمهرس) أي ويختار الجاني عليه مختار الفداء ولكن لو تعدل تحصيل الفداء وتأخر لإفلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فسحق البيع ومثل ذلك يجزى فيمالو اختار الفداء ثم باعه (قول الشارح لأنه ترجى سلامته إلخ) أي فكان كالمرضى لكن لو باعه ثم حصل المنقوع على مال

اختيار المالك بخلاف حق المهرن وعلى هذا يكون السيد المورس يبيع مع علمه بالجناية مختار الفداء أو قبل لا بل هو على غيرته إن فدى أمضى البيع ولا فسح ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزما وفداءها قل الأمرين من قيمته وأرض الجناية كإساق في باب موجبات الدق وصور تعلق المال بريقته أن يكون جنسي بخطا أو شبه عمد أو عمدًا عن غي على مال أو أتلف مالا (ولا يضر تعلقه بدمته) بأن اشترى شيئا فباعه بغير إذن سيده أو أتلفه لأن البيع بائرا دعى الرقيق لا تعلق لرب الدين بها (وكذا تعلق القصاص) بريقته لا يضر (في الأظهر) لأنه ترجى سلامته بالعمو والثاني يضر لأن مستحق القصاص قد يغفو على مال

ثم عفا عنه على مال لم يطل العتق ولا يفسخ ويقتصر بفساد السيد بالفداء **(قوله ولا يضر في تعلق القصاص بضره)** وإن تخم قطع طريق **(قوله الرابع للملك)** أي ملك التصرف التام فدخل الوكيل وخرج ما قبل القبض **(قوله الواقع)** أي الموجود أن أي يصدر العقد الموجود من له ولاية إيداع فخرج الفضولي<sup>(١)</sup> وهذا أولى من تفسير الواقع بالتأخر بل لا يستقيم لمن تأمله **(قوله فيج الفضولي)** وكذا سائر تصرفاته ولو حلا عتق كاستيثار إليه **(قوله مالكة)** أي الأهل عند العقد لا نحو صبي وإن بلغ وقت الإجازة **(فرع)** يصح أن يبيع الحر أبي أخاه ومستولده وولد غيره لملكه بالاستيلاء لا ولد نفسه لعتقه عليه بملكه **(قوله بالمعجمة)** من ياب نصره وبالمهمله من ياب علم ومعناه فرغ **(قوله بنته)** أي الغير وكذا ما بعده لقوله بغير إذنه أو بنت نفسه بأن أدت له وهي خلية ولم يعلم وزوجة نفسه بأن زوجها له وكيهه ولم يعلم **(قوله مورثه)** أي مثلاً فمال غيره كذلك ويصح عكسه قطعاً كأن ظن في ماله أنه لغيره **(قوله طائناً حياته)** أي متردداً فيها فإن ظن موته صح قطعاً ولا يضر التعليق مع العلم بالموت كما مر كأن يقول إن كان مورثي مات أو إن كان ملكي **(قوله يسكون الباء)** أي على الأصح **(قوله والأصح صحته)** هو المعتمد عند شيخنا وغيره قالوا وفارق عدم الصحة فيما تزوج بمختلى فإن أنشئ أو بن شك في حلها فبانت حلالاً بأن الشك في الولاية أخف منه في المعقود عليه **(تحفيظه)** قال شيخنا يحرم الإقدام على العقد المذكور وإن كان صحيحاً وهو صغيرة

فهل يتبين بطلان البيع أم لا -حكي الرافعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه إشعار برجحان البطلان قال ابن الرزمة فليجرح ذلك هنا (متممة) مما يندرج في هذا الشرط بيع الثوب المحتاج إليه في السستر والماء الذي يحتاج إلى الطهارة به ولم يجد غيرهما (قول المتن لن له العقد) فمن التعاقد ليدخل نحو الوكيل للولول والقاضي فورده عليه الفضولي وخرجه إخراجاً بذييل ترتيب حكمه بالفاء ثم الدليل على هذا قوله عنه لا إطلاق لإنيما تملك ولا اعتق لإنيما تملك ولا بيع لإنيما تملك ولا فاء يندرج لإنيما تملك (قول الشارح الواقع) هذه اللفظة لم أفهم معناها أو قال المتن لن يقع له العقد لكان واضحاً (قول الشارح أو مواليه) ومثل ذلك الظاهر بغر جنس حقه وللتلفظ (قول المتن فبيع الفضولي أرغ) كلامه يومه أن الشراء لا يجري فيه قول الوقف وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبا كان به عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما الصحة فناجزة نقله الرافعي عن الإمام (قول المتن وفي القديم أرغ) احتج لذلك بما روى شبيب بن غزقة التابعي عن عروة البارقي حدث توكله في شراء شاة فاشتري شاتين ثم باع أحدهما بدنانر وأحضر الأخرى مع الدينار فدعا له النبي ﷺ والحديث رواه شبيب قال حدثني الحمي عن عروة فذكره قبل لجهالة الحمي لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء شاة بدنانر له أن يشتري به شاتين لأن المرسل يحتج به إذا وافق القياس ويبخ الفضولي بخلاف القياس وكان ينبغي للمصنف التعبير بالأظهر لأن القول الثاني متصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو قوي في شرح المذهب وقد علق الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمختار إجازة من يملك التصرف عند العقد حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قول الشارح أو وليه) الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكة (قول المتن لفظ) منه تنفيذ القاضي ومضاره مضموم بخلاف نقد المهل ومضاره مفتوح ومعناه الفراغ (قول الشارح بعين ماله وقوله أو في ذهنته) الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغیره (قول الشارح أو أعتق عبده) ضبط الإمام ذلك بأن يكون العقد يقبل النيابة (قول المتن صح في الأظهر) لصوره من المالك كذا عبر الرافعي ثم المالك للمشتري يتبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قول الشارح ويجري الخلاف) هو جاز أيضاً فيما لو باع العبد على ظن بقاء الإباق والكتابة ثم تبين الرجوع والفسخ ولو ظن شيئا لغيره فتبين أنه له صح جزما

فيتلحق برقبته وتعلقه بها  
 ضار كما تقدم ولا يضر  
 تعلق القصاص بخصوه  
 جزما كما ذكر في باب  
 الحياض فيثبت به الذم كما  
 سيأتى فيه (الواقع) من  
 شروط البيع (المالك) فيه  
 (لأن له للعقد) الواقع وهو  
 العائد أو موكله أو مواليه  
 أى أن يكون مملوكا لأحد  
 الثلاثة (بيع الفضولى  
 باطل) لأنه ليس بمالك  
 ولا وكيل ولا ولى (وفى  
 القديم) هو (موقوف إن  
 أجاز مالكه) أو وليه  
 (فقد) بالجمعة (والأ  
 فلا) يغفل ويغري القولان  
 فيما لو اشترى لغوه بلا  
 إذن بعين ماله أو في ذمته  
 وفيما لو زوج أمه غره أو  
 بنته أو طلق منكره أو  
 أعطى عبده أو آخر دابته  
 بغر إذنه (ولو باع مال  
 مورثه) طائفا بحياته وكان  
 ميتا يسكنون البقاء (صح  
 في الأظهر) تبين أنه ملكه  
 والثاني لا يصح لظنه أنه  
 ليس ملكه ويجزى  
 الخلاف فيمن زوج أمه  
 مورثه على ظن أنه حي  
 فيان ميتا هل يصح  
 الشكاح قال في شرح  
 المذهب والأصح صحته

(الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عينا وقدرًا وصفة على ما سيأتي بيانه حذرًا من الغرر لما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (بيع الغرر (بيع أحد الثوبين) أو العبدان مثلاً (باطل))

وإن تساووت قيمتهما للجهل بعين المبيع (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيعانها) للمتعاقدين وينزل على الإشاعة فإذا علما أنها عشرة أصعب فالبيع عشرها فلو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع وقبل المبيع صاع منها أى صاع كان فيبقى المبيع ما بقى صاع (وكذا إن جهلت صيعانها للمتعاقدين يصح البيع (في الأصح) النصوص والمبيع صاع منها أى صاع كان والباع تسليمه من أسفله وإن لم يكن مريباً لأن رؤية ظاهر الصبرة كروية كلها والثاني لا يصح كالأول فرق صيعانها وقال بعثك صاعاً منها ولو باعه ذراعاً من أرض أو دلو أو ثوب وهما يعلمان ذراعاً ذلك كعشرة صبح وكأنه باعه العشر وإن جهل أحدهما الذرعان لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصبرة المجهولة لأن أجزاءها لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكر (ولو باع بماء ذا البيت حصة أو بوزنة هذه

لا ينسق به خلافاً لبعضهم وفيه نظر مع ما مر عنه في بيع المطأة أنه كبيرة وقد يفرق بصحته هنا (قوله الخامس العلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله عينا) أى في المشاهد الذى لم يختلط بغيره وقدرًا وصفة في غيره نعم لا يصح بيع المختلط كالقمح بالشعير ولو بالدرهم وسياق في الرابا أن اللحم مع عظمه والطحينة والقشطة والزبد والمعجونة بتواها والعسل بشمعه كذلك (قوله باطل) أى وإن نوباً واحداً منهما واتفقت بينهما ما لا يوجب ذكر للمعقود عليها هنا وبذلك فارق الاكتفاء بنية النكحة نعم قد يتفرق الجهل في صور لضرورة أو لمحاكاة كبيع حصته من غلة الوقف أو رزقه من الجيش قبل قبضه وكبيع دار له فيها حصه لا يعلم قدرها فيصح في حصته منها ولا يصح بيع بعض الدار مطلقاً نعم إن تبين أن ذلك البعض قدر حصته منها في الواقع فينتجه الصحة أخذاً مما مر (قوله الغرر) هو ما انطوت عن عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبيهما أخوهما (قوله من صبرة) أى مشاهدة مما تتساوى أجزاؤه ويدل بعضه على بعض وهذه من أفراد ما سياتي في الاكتفاء برؤية بعض المبيع وذكرها هنا لإفادة أن الإشاعة لا تنافي العلم أنفد من ذكرها بعده خلافاً لبعضهم وخرج بما ذكر صبرة نحو الليمون والمان والبطيخ كرامة منها بكذا فلا يصح وخرج غير الصبرة كشاة بكذا من الأغنام ذراع بكذا من الثوب مثلاً فلا يصح أيضاً (قوله وينزل على الإشاعة) فإن قصدنا معينا منها فسد العقد<sup>(١)</sup> وكذا لو قال بعثك صاعاً من أسفله أو بعثكها إلا صاعاً منها أو بعثك نصفها إلا صاعاً منه ففسد العقد في ذلك بخلاف بعثك نصفها صاعاً من نصفها الآخر أو بعثك نصفها كل صاع بدرهم ونصفها الآخر كل صاع بدرهمين فالحقد صحيح (قوله تلف بقدره) أى بقدر ما يخصه من التالف وهو عشر الصاع في هذه الصورة (قوله المنصوص) فيه اعتراض على التعبير بالأصح (قوله أى صاع كان) فالإشاعة بعد العقد لا معه كمر (قوله والباع تسليمه من أسفله) ظاهر كلامه أن ذلك في المجهولة ومثله المعلوم ويمكن قبول كلامه لأن خصص المجهول بقوله لو لم يبق منها غير صاع معين وكذا لو صوب عليها غير هالو لم يبق غيره قاله شيخنا ويظهر أن علمه فيما إذا لم يعلم الصاع من المصبرة (قوله كما لو فرق) (إلخ) ورد بأنه بعد التفريق صار من بيع المجهول (قوله بخلاف أجزاء ما ذكر) فإن شأنها التفات مع عدم الإشاعة فيها أيضاً (تقريبه) علم من لفظ من أن الصبرة أكثر من الصاع فإن لم ترد عليه لم يصح العقد قال بعض مشايخنا إلا أن قصد بمن الابتداء وفيه نظر فراجع (قوله حصة) أى غير مشار إليها ولا كنهها لاختطاف فيصح لقلته الغرر مع إمكان الاستيفاء حالاً ومثله من الذهب (قوله بمثل ذلك) أى ينزل على المثلية وإن لم يقصد نعم إن انتقل ذلك للمشتري تعين عنه فإن صرحا بالمثلية بعد علمهما أو

والفرق أن ما سلف قوى المانع بالنظر للأصل (قول الشارح أو العبدان) زاد الشارح هنا وفاء بما في المحرر وإشارة إلى أن في مسألة العبيد قولاً قديماً موافقاً للمذهب أبى حنيفة من أنه لو زاد فيها على أن تختار ما شئت في ثلاثة أيام فما دونها صاحب العقد (قول الشارح وإن تساووت قيمتهما) وإن جعل الخيرة للمشتري (قول الشارح للجهل بعين المبيع) لا يقال أى غرر في هذا عند استواء القيمة لأننا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على أنه لا يخلو من الغرر لتفاوت الأغراض في مثل ذلك للمتعاقدين فلا يكفي علم أحدهما (قول الشارح والمبيع صاع إلخ) إذ لو حمل على الإشاعة فسد البيع (قول الشارح والثاني إلخ) هذا اختاره الفقهاء وكان يفتى بالأول ويقول إنما يستفتي عن مذهب الشافعي لا عما عدى (قول الشارح كما لو فرق إلخ) اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيعان المفرقة ربما تتفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم أن بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كما سلف وعمل بأمرين وجود الغرر وكون العقد لا بد له من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله فالخلاف في مسألة الصبرة المجهولة مبنى على التعالين فإن قلنا بالأول اغترنا الإيهام هنا لتساوى الأجزاء أو الثاني لم يصح البيع (فروع) لو قال بعثك صاعاً من باطن الصبرة فهو كبيع الغائب (قول الشارح للجهل إلخ) إيضاح ذلك أن الثلاثة الأول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدر الفضة وإنما كان

الحصاة ذهباً وما باع به فلان (فروسة) أى بمثل ذلك وأحدهما لا يعلمه أو بالثمن ذراعاً مهم وذاتين لم يصح البيع للجهل بقدرة الثمن والذهب والفضة وغيرهما

(١) وذلك لحديث الغرر في مثل هذا .

أحدهما بنقله فسد العقد **(قوله وهو صحيح)** لأنه مبيع وله حكم الثمن **(قوله بنقله)** أى بما يتعامل به فى المبيع ولو مغبوشاً أو عروضا مثلية فقول له أو فلوس معطوف على دراهم لأنها من النقد بالمعنى المذكور فلا اعتراض بل هو متعين لإقادة ذلك فافهم **(قوله تعين الغالب)** وإن أبطله السلطان أو كان ناقصاً أو أراد خلافه فإن فقد تعين مثله إن بقى له قيمة ولا فقيته نعم فى صحة العقد مع إرادة خلافه نظر فراجع **(قوله أو نقدان من واحد مما ذكرى)** أفاد أنهما من الدراهم فقط أو من الدنانير فقط وهكذا فيما مر وأشار بذلك إلى دفع الكرار فى كلام المصنف لأن ما قبله فى نقدين أيضاً لكن من دراهم و فلوس معاً مثلاً وأحدهما غالب فلو أسقط المصنف لفظ غالب لسلم من ذلك قأمل وفيه نظر والحاصل أنه متى انفرد نقد فهو المتعين أى لفظاً لتعيين ذكر العوض هنا مع كون تعين الأغلب إن كان والا اشترط التعيين **(قوله اشترط التعيين)** أى لفظاً لتعيين ذكر العوض هنا مع كون المعاوضة عضوة وبذلك فارق الاكتفاء بالنية فى المنكوحه كما مر **(قوله فإن استوت)** أى قيمتهما صح العقد بلا تعيين وهو المعتمد ظاهر ذلك الصحة وإن لم يعلما بالاستواء فراجع ولو اختلفا فى الغلبة أو غيرها قدم مدعى الصحة **(فروع)** لو باع بعشرين درهماً من التى قيمة كل عشرة منها دينار مثلاً لم يصح فإن قال من دراهم البلد التى قيمة الخ صح ولو باع بدراهم أو بالدرهم لم يصح إلا إن علم قدرها بعهد أو قرينة **(قوله ويصح بيع الصبرة الجوهرة)** أى بيع جميعها بذكر جملتها وتفصيلها كبتكتها كل صاع بدرهم ولا كبتكت كل صاع منها بدرهم أو بهتكت منها كل صاع بدرهم لم يصح قال ابن حجر نعم إن أريد بمن البيان صح وفيه نظر فراجع ولو قال بهتكت صاعاً منها مثلاً بدرهم مازاد بحسابه بطل فى الزائد فإن قال على أن مازاد بحسابه بطل فى الكل **(قوله ينصب كل)** أى فى عبارة المصنف دفع به رفعه لا بتأديداً لجملة مستأنفة فيوهم أن العاقد لم يجمع بين الجملتين وهو

وفى الروضة كأصلها ملء منصوباً وهو صحيح أيضاً **(ولو باع بنقله)** دراهم أو دنانير أو فلوس **(وفى البلد نقد غالب)** من ذلك ونقد غير غالب منه **(تعين)** الغالب لظهور أن المتعاقدين أراداه **(أو نقدان)** من واحد مما ذكر **(لم يوجب أحدهما اشترط التعيين)** لأحدهما فى العقد ليعلم وهذا كما قال فى البيان إذا تفاوتت قيمتهما فإن استوت صح البيع بدون التعيين وسلم للمشتري ما شاء منهما **(ويصح بيع الصبرة الجوهرة الصيمان)** للمتعاقدين **(كل صاع بدرهم)** ينصب كل كأن يقول بهتكت هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بهتكت هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الأغنام كل شاة بدرهم

الجهل بالمقدار مضى لأن العوض فى الذمة ثم أشار فى المتن بقوله حنطه وذهب إلى أن كلا من الثمن والثمن إذا كان فى الذمة لا بد من معرفة قدره فينبأ أعنى كيلاً أو وزناً أو ذراعاً فلو كان الثمن معينا كأن قال بئله ذا البيت من هذه الخنطة صح لإمكان الأخذ قبل تلف البيت ذكره الرافعى فى جانب المبيع والثمن مثله بالأولى بدليل جواز الاستبدال فى الثمن دون الثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقى **(قول الشارح وفى الروضة كأصلها ملء منصوباً الخ)** قيل لو عر به هنا لكان أولى لأن كلامه فى أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منه وإن كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام أن غرض المؤلف أن يبع أحد التوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالقدر فإذا كان المصنف فى أقسام علم المبيع **(قول الشارح دراهم الخ)** يريد أن تعين الجنس لا بد منه ثم إذا اختلف النوع حمل على الغالب **(قول الشارح أو فلوس)** مثل ذلك ما لو باع بصاع خنطة مثلاً فإنه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عر بدل النقد بالثمن كان العمل **(قول الشارح فى العقد)** أى باللفظ ولا تكفى النية بخلاف نظره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعى فى باب الخلع واعترض الإسئوى بما لو قال زوجتك بتى ونوباً واحدة من بناته فإنه يصح على الأصح قال هذا شئى يجوز إلى الفرق **(قول الشارح فإن استوت صح الخ)** ولو فى صحاح ومكسرة **(قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ)** أى لأنه لما عرف مقدار الجملة تخميناً وقابل كل فرد منها بشئى معين انتفى الغدر والغبى وخرج عن عبارة المصنف صورتان الأولى قال بهتكت كل صاع منها بدرهم بقتل الإمام عن الأصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً لشيوخه ، الثانية أن يقول بهتكت كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعل فى المسألتين لكونه لم يبع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بهتكت صاعاً منها بدرهم مازاد فيحسابه صح أى فى صاع فقط كما فى شرح الروض بخلاف على أن مازاد بحسابه فإنه شرط عقد فى عقد **(قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ)** أعلم أن المصنف لما ذكر البطالان فى المسائل الأربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطر دأحوال الذى يجعل عليه عند الغفلة وعدمها

لا يصح كما مر ونصبه إمامي الحالية مع البيع أو الصبرة أو على البلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم  
النصب على الجرم مع صحته بدلا من لفظها أو لوليته لكون البديل على نية تكرار العمل ولا يتعين في صيغة  
البائع شيء من ذلك (فروع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجعولة للذرعان<sup>(١)</sup> وكذا الأغنام مثلا  
المجعولة للعدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقييد بالمجعولة لمحل الخلاف فمع العلم يصح جزما كما ذكره  
وفي ذكر هذا اعتراض على تقييد المصنف بالحكم بالصبرة إلا أن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها  
وكلها ناسب الاختصار عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة اعتراض عليه  
بعدم ذكر الخلاف فيها (قوله منه) أي من الجرم به مسألة الدار وغيرها مثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح  
إن خرجت مائة) ولا عبرة بما جرت به العادة من حط قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله  
فلا يصح) وفارق ما لو باع صبرة بر صبرة شعير مكاييلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا  
وعين كمية إحدى الصبرتين تكما هنا يصح إن خرجا سواء أو لا فلا وحيتض الحكم واحد فلا فرق يتعين  
كمية الثمن هنا فامل خلاف ما مر ثم إن زادت إحداها ثم إن صح صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة  
بقدر ما دام العقد ولا يسقط ولو قال بعتكها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويخبر المشتري في النقص والبائع  
في الزيادة فإن قال نقصت فعل وإن زادت فلك تخبر المشتري في النقص ولا شيء له في مقابلته كما لا شيء له من  
الزيادة قاله شيخنا الرمي (قوله وجهان) أي على الوجه المرجوح أو وجههما الثاني (قوله وكذا الكلام إلخ) أي  
لو جمع في الأرض أو الثوب أو الأغنام بين جملة الثمن وتفصيله بعتك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الأغنام  
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقد إن خرجت المائة أو لا فلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف  
كأمر (فروع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره ويأخذ ترابه لم يصح لأنه لا يمكن إلا بأكثر منه (تنبيه)  
لو قال بعتك هذا الثمن وطره أو السمك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح إن علم وزن كل واحد  
من الظرف والمطرطوف فيهما وكان للظرف قيمة أو لا فلا ولو قال بعتك كل رطل بدرهم على أن يوزن معه  
الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أطلال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعتك  
بعشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح إن علم مقدار وزن الظرف  
والمسقط أو لا فلا (قوله كلفت معاينته) نعم لا تكفي الرؤية من وراء حاج ولا ما عاين صاف إلا في رؤية ميم  
فيه أو أرض تحت (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بحسنه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة إلى غوشم أو ذوق  
ولا إلى معرفة استواء عمل الصبرة أو عدمه فإن ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الخيار لمن لحقه الضرر فإن رأياه قبل  
البيع صح ولا خيار نعم إن كان الانخفاض حفرة أعلاها مساو لوجه الأرض فالمبيع ما فوق وجهها المساوي  
لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع ذكة وجه الأرض فالوجه أنه كالارتفاع المذكور  
فراجعهم وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه فتامله (فروع) لو شك في

ذكر هذه المسألة ليليه فيها على الصحة وإن كان قدر الثمن فيها قريبا من الجهول وكذا صنع نظير هذا في صدر  
الشرط فتأمل (قول الشارح) وقيل لا يصح البيع أي نظرا إلى أنه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قول الشارح)  
ولو علما إلخ هو يفيدك أن الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المثني أيضا وأيضا هذا فهم من المثني بالأولى  
(قول المثني صح إلخ) أي لحصول الترضين أي وهما بين الجملة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قول الشارح)  
لتصلر الجميع إلخ هي عبارة حسنة وعبارة الرافعي رحمه الله لأنه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع  
بدرهم والجمع بين هذين الأمرين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليظ للإشارة  
إلى الصبرة (قول الشارح وجهان) الأصح في شرح المهذب بالقسط (قول المثني كلفت معاينته) أي اعتدادا على  
التخمين وفي الثمن وجه والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو

وقيل لا يصح البيع في  
الجميع ولو علما عدد  
الصيمان والذرعان  
والأغنام يصح البيع جزما  
كما هو ظاهر وذكرته في  
شرح المذهب مسألة  
الدار (ولو باعها بمائة  
درهم كل صاع بدرهم  
صح إن خرجت مائة  
والإ) أي وأن يخرج مائة  
بأن خرجت أقل منها أو  
أكثر (فلا) يصح البيع  
(على الصحيح) لتعذر  
الجمع بين جملة الثمن  
وتفصيله والثاني يصح  
وللمشتري الخيار في  
الناقصة فإن أجاز فجميع  
الثمن لمقابلة الصبرة به أو  
بالقسط لمقابلة كل صاع  
بدرهم وجهان والزيادة  
للمشتري ولا خيار للبائع  
وقيل هي للبائع  
وللمشتري الخيار وكذا  
الكلام فيما لو قال بعتك  
هذه الأرض أو هذا الثوب  
بمائة درهم كل ذراع  
بدرهم وقوله على  
الصحيح تبع فيه المحرز في  
حكاية الخلاف وجهين  
وحكاه في الروضة  
كأصلها قولين (ومضى  
كان العوض معينا) أي  
مشاهدا (كلفت معاينته)  
عن العلم بقدره وكذا  
العوض فلو قال بعتك

بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها صاحب البيع لكن يكره لأنه قد يقع في الندم وفي التهمة أن شراء مجهول الفرع لا يكره (والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتياداً على الوصف بذكر جنسه ونوعه كأن يقول بعثك عبدي التركي

وفرسى العرفى ولا يفترق بعد ذلك إلى ذكر صفات أخر نعم لو كان له عبдан من نوع فلابد من زيادة يقع بها التمييز كالعرض للسن أو غوره (ويثبت الخيار للمشتري عند الرؤية) وإن وجده كما وصف لأن الخبر ليس كالمعاينة وفيه حديث من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه لكن قال الدررطنى والبهيتى إنه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار إن لم يكن رأى المبيع وحيث ثبت فقبل هو على الفور والأصح بمقتضى امتداد مجلس الرؤية ويجرى القولان في رهن الغائب وهيته وعلى صحتهما لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه (و) على الأظهر أن اشتراط الرؤية (تكفى الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد) كالأراضي والأواني والمخمسيد والتحاس (دون ما يتغير غالباً) كالألمعة التى يسرع فسادها نظراً للغالب فيها وفيما يحتمل منها التغير وعلمه سواء

جنسه مثلاً أشعر أم أروص صحت العقد ولا خيار إن لم يصرح باسمه كما يأتي في الجهرة (قوله بهذه الدراهم) فإن خرجت نحاساً بطل العقد إن صرح بلفظ الدراهم والأفوه صحيح ولا خيار كالأشترى زجاجة يظهرها جهرة فالعقد صحيح ولا خيار إن لم يصرح بلفظ الجهرة (والأفوه باطل وقال شيخنا بصحة العقد وثبت الخيار وفيه نظر بما قبله (قوله وفي التهمة أن شراء مجهول الفرع لا يكره) وهو كذلك والبيع كالشراء والمد كاللدرع (قوله لا يصح بيع الغائب) خلافاً للأئمة الثلاثة وغير البيع مثله كما سيذكره إلا في نحو الوقف (قوله ولا يفترق إلخ) بل يتعين عدم ذكر الصفات لأنه مع ذكر ما فيه وجهان كما سياتى (قوله كما وصف) أو أكثر (قوله ضعيف) بل قال ابن حجر إنه باطل (قوله فيما لا يتغير) أى من وقت الرؤية إلى وقت العقد والمراد بالتغير ما يأتى (قوله نظر للغالب فيما) فقالباً في الأول راجع للنفي وفي الثاني للتغير وظاهره الصحة في الأول وإن تغير في الواقع وعندهما في الثاني وإن لم يتغير في الواقع فيرجع إلى تبيين الحال (قوله كالحيوان) وفي نسخة والحيوان وهو من عطف الخاص (قوله أصحهما صحة البيع) هو المصنف وفيه ما مر (قوله فإن وجده متغيراً) أى بحالة أو علمها المشتري لم يشتره وإن لم يكن وصفاً يقصد وضمر وجده راجع لما لا يتغير غالباً والمستوى وإنما أفرد الشارح بالذكر مع إمكان شمول كلام المصنف له لمكان الخلاف (قوله والأصح قول للمشتري يمينه) هو المصنف.

السمن ونحوه في ظرف مختلف الأجزاء وقطعة فإن علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرئ وإن ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها مقبرة فالباع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة إلى أصحاف فإن كانت معلومة الصيमान والأفلا وهذا قد تشكل بما لو كان صبره جزافاً ويحاج بأن التخمين مع الاستثناء لا يثبت به (قول الشارح وهو ما لم يره إلخ) ولو حاضر (قول المتن والثاني يصح) للحديث الآتى (قول الشارح ونوعه) فلا يكفى ما في كفى مثلاً وقيل يكفى من هذا القول ذهب إليه الأئمة الثلاثة وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضاً لكن نصوص البطلان متأخرة (قول الشارح ذكر صفات أخر) كان يذكر المظلم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وما وجهان محكيان (قول المتن ويثبت الخيار) هذا يستفاد منه أن شراء الأعمى لا يصح وإن جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قول الشارح ولا خيار للبائع) ولو وجده زائداً ثبت له الخيار قطعاً (قول المتن وقيل له الخيار) رجحه الإسئوى ونسبه للرافعي عند الكلام على شراء الأعمى (قول الشارح في رهن الغائب) كذا يجريان في إجارته وعفوه عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضاً (قول المتن وتكفى الرؤية قبل العقد إلخ) لأن العلم بالمعقود حاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالتفرك (قول الشارح وفيما يحتمل إلخ) كان الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قول الشارح كالحيوان) في نسخة والحيوان وعليها فالضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف يكون فيما بمعنى الأشياء (قول الشارح متغيراً) فله الخيار لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية قال الإمام رحمه الله ليس المراد أن يتغير بالعين فإن ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفاً في صفة مشروطة تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة فيها ومنه يؤخذ أن الخيار فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذى يخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والإحاطة (قول الشارح والأصح قول المشتري) أى لما سياتى ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا البائع نظراً

كالحيوان وجهان أصحهما صحة البيع لأن الأصح بقاء المرئ فيها بحالة فإن وجده متغيراً افله الخيار فإن نازعه البائع في تغيره فقبل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح قول المشتري يمينه لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينكره وفي شرح المهذب عن الماوردي أن صور المسألة في الاكتفاء



بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع متذكر الأوصاف فإن نسيها لطول المدة ونحوه فهو بيع غائب قال وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور

(وقوله أن يكون) أى كل من العاقلين متذكرا حالة العقد الأوصاف التي رآها وقت الرؤية (وقوله وهذا) أى

المبيع إن دل على باقية

كظاهر الصبرة) من

الخبطة والشعر والجوز

واللوز وغيرها مما الغالب

أن لا تختلف أجزأؤه ولا

يخبر له إذا رأى الباطن إلا

إذا خالف الظاهر بخلاف

صبرة البطيخ والرمان

والسفرجل لأنها تختلف

اختلافا بينا وتباع عددا

فلا بد فيها من رؤية واحد

واحد (و) مثل (المؤذج

المثالي) أى المتساوي

الأجزاء كالجوز فإن

رؤيته تكفي عن رؤية

باق المبيع فلا بد من

إدخاله في البيع وهو بضم

الحزنة والميم وفتح الغال

المعجمة (أو كان صوانا)

بكسر الصاد (للباقي

خلفه كقشر الرمان

والبيض والقشرة

السفل للجوز واللوز)

أى تكفي رؤية القشر

المذكور لأن صلاح

باطنه في إيقاظه فيه وإن لم

يدل هو عليه فقله أو

كان إلى آخره قسم قوله

إن دل إلى آخره وقوله

كالحجر خلقه مزيد على

الروضة وأصلها وهو

صفة لبيان الواقع في

أشترط تذكر الأوصاف غريب أى من حيث النقل قاله شيخنا م ويدل له ما بعده قال ابن حجر ومن حيث المدر أيضا (وقوله وغيرها) أى للذكورات في الاكتفاء برؤية بعضها مثلا كاللغات في ظرفها كالسمن ولو جامدا والزيت والعسل الأسود أو من التحل وخلا عن الشمع ونحوه وكالقطن في عذله أو في جوزه بعد فتحة وجعل شيخنا هذا من رؤية الصوان بمعنى عدم وجوب نزعه منه لرؤية باقية قسائل وكالأدقة والعنب أو الزبيب في سلتة والطرب أو حجر في قوصرته والكبيس والعجوة غير المعجونة مع نواها والسكر في قدره كذا عن شيخنا م وخالفه شيخنا في الأدقة والعنب والسكر والعجوة وهو الوجه (فروع) لا بد في المسك من نزعه من فارتة<sup>(١)</sup> ورؤيتهما معا قبل البيع (وقوله إن دل على باقية) خرج به بعض كين وبقية في الضرع ونسج بعض ثوب دون باقية ونحو ذلك فهو باطل (وقوله ومثل) هو في موضع الكاف فاعوذج عطف على ظاهر فهو من أفراد ما دل على باقية (وقوله فلا بد من إدخاله في البيع) أى في صفته كبتك كذا وهذا منه ولا يضر عدم خطفه به ولا تلفه ولو قبل القبض (وقوله بضم المعجمة والميم) أى وضم الميم مخففة فيه رد على القاموس بجعل هذا من اللحن وأن الصواب كونه بفتح المعجمة والنون وتشديد الميم أو بلا همزة (وقوله بكسر الصاد) ويجوز ضمها (وقوله كقشر الرمان) وكذا كوز الطلع وقشر القصب إلا على الذى يحس معه وجوز القطع بعد فتحة كامر لأنه قبله لم يبد صلاحه فلا يمكن رؤية قشره وعلى هذا يحمل ما في المنهج (وقوله وإن لم يدل) أى صفة كاشفة توطئة لما بعدها (وقوله قسم) أى فهو بعض المبيع أى خلافا للزركشى في جعله عطف على بعض المبيع فليس منه (وقوله والخشكان) فهو من الصوان غير الخلقى قال ابن حجر كل مانوق بقاء ما فيه عليه كالجوز والخشكان الخشواو لم يقصد ما فيه كالخشو من الجبة والطافية والجوزة يصح مطلقا ولا فلا بد من رؤية بعضه كقطن الفرس والأخفة

إلى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فما فرق به الإسنى من قوله أنه ما قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والأصل عدم وجوده به يد البائع لأن الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذى عدم وجوده فيه لا يخلو عن نظر قال نعم قد يشكل على ما تقرر قوله في الفاصب إذا ادعى بعد تلف المصسوب عيبا خلقيا كأن قال خلق أعنى أو أخرج ونحو ذلك فإنه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر يحى ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري علمها فالظاهر تصديق البائع (قول الشارح وغيرها ما الغالب) أى كاللغات أو عتيها وكذا القطن في عذله وكذا صبرة الحجر انفردت حباته أو التصفت كقوصرة العجوة (قول الشارح بخلاف صبرة البطيخ) أى مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوها فشراء سلة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قول الشارح فلا بد فيها من رؤية واحد) أى لورأى أحد جانبي البطيخة لم يكف بل هى كبيع الغائب (قول الشارح ومثل) يريد أنه معطوف على ظاهر الصبرة فيفيد اشتراط إدخاله في البيع وليس معطوفا على بعض المبيع (قول الشارح أى المتساوي الأجزاء) يعنى ليس المراد به للملئ واعلم أنه إذا أحضر المؤذج وقال بعتك من هذا النوع كذا فهو باطل لأنه لم يبين ما لا يكون بيعا لم يراع شرط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصوره للمتساوي أن يقول بعتك الخبطة التى في هذا البيت وهذا مؤذجها فإن أدخله في البيع صحح لا فلا قال الإسنى وشرط الإدخال أن يرد إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير ذلك كان كبيع عيين رأى أحدا ما نقل ذلك عن البزوى وكفى الزركشى بالإدخال في البيع وحمل عليه كلام البزوى (قول المتن صوانا) هو الوعاء الذى يضاهى فيه الشيء عو يقال

الأمثلة المذكورة ونحوها وقد يجتز به عن جلد الكتاب ونحوه واحتروا بواصف القشرة بالسفل لما ذكره وهو التى تكسر حالة الأكل عن العليا فلا تكفى رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كما سأتى في باب بيع الأصول والثار لاستتاره بما ليس من مصلحته والخشكان تكفى رؤيته ظاهره كما ذكره في شرح المذهب

مع أمثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بفكر الإمكان وأطلق الغزالي في الإحياء المسامحة به قال في الروضة وغيرها الأصح قول الغزالي لأن بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة وفي البستان رؤية الأشجار والجدران ومسائل الماء وفي العبد رؤية الوجه والأطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الأصح والأمة كالعبد وقيل يكفى فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها.

**(فروع)** لا يصح بيع لب نحو الجوز في قشره ولا بيع العروس والأكارع ونحوها قبل إهانتها ولا مذبح أو جلده أو لحمه قبل سلخه ولا مسلوخ قبل تنقية جوفه إلا نحو سمك لقلته ما فيه ولا بيع صوف قبل جزه أو تذكية حيوانه لاختلاطه بالحادث نعم إن قبض على قدر معين وباعه صح ولا يصح بيع حصته من الماء الجاري وحده أو مع كوزه ولا يشترط رؤية شيء منه على كلام الغزالي المذكور والمتمم (قوله على ما يليق به) وهو ما يخل عدم رؤيته بمطعم المالئة (قوله غير العورة) ولو من أحد الزوجين (قوله في الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها) وكذا بطنها وشرها لا أسنانها وأسنانها وحوافرها ومشيبها ومنها الرقيق ويعتبر في السفينة رؤية جميعها حتى ما في الماء منها (قوله والأصح أن وصفه) (إخ) تقدم أن هذه ليست من بيع الغالب (قوله يعين في المجلس) أي يعينه بصير بقبضه (قوله كالبيع) مثله الإقامة (قوله وإن قلنا) أي عدم وجود رؤية هنا (قوله لا يشتري نفسه) وكذا من يعتق عليه قال العبادي ولو بالبيع الضمني وتصح إقالته ولو في العين فراجعه (قوله مما لا يشتري) أي من وقت رؤيته قبل العمى إلى وقت المقد عليه بعده (قوله كالبيع) يفيد اعتبار تذكر الأوصاف حالة المقد (قوله ويصح نكاحه) أي عقده النكاح وفي قبض المهر وإقباضه مأمور في عوض السلم.

### [باب الربا]

بكسر الراء مع القصر ويفتحهما من المد ويرسم بالأنف والواو والياء ويقال فيها الراء بكسر الراء مع الميم والمد والرية بضم الراء وتخفيف التحتية وهو حيث حرم من الكبار كالبركة علامة على سوء الحاققة كإهداء إلهاء الله تعالى قالوا لأن الله لم يأذن بالمحاربة إلا فيهما وحرمة تعبدية وما ذكر فيه حكم لا علل ولم يحل في شريعة قط وآكله في الحديث بعد الهزم كأخذ الأداة أو كلفه دفعها قال بعضهم والملعون بسببه عشرة كفا في الخنزير وهو لغة: الزيادة ولو في الزمن كربا اليد وشرعاً ما ذكر القاضي الروباني بقوله عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة القعد أو من تأخير في البديل أو أحدهما المراد بالعوض المخصوص أنواع الربويات ويقيد غير المعلوم بمتحد الجنس فلوزاد في التعريف لفظي معلوم الجنس بعد لفظ التماثل لأغنى عن

الصيان أيضاً بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قول الشارح مع أمثلة الصوان) (إخ) جعله من مسائل الصوان ظاهر لأن ظاهره لا يدل على باطنه (قول المتن وتعبر) (إخ) يرده أنه يشترط أن يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لأن ذلك صار وصفاً (قول الشارح والجودان) أي ادخلها وخارجاً (قول الشارح كالعبد) يشترط في الأمة رؤية الشعر أيضاً (قول المتن بصفة السلم) أي ولو تواتر واشتهر (قول الشارح عند الرؤية) (إخ) يصح أيضاً أن يكتب عبده نظراً للعتق قال الزركشي وقياسه صحة شرائه من يعتق عليه (قول الشارح بعض في الذمعة) عبارة الرض ويصح أن يسلم ويسلم إذا كان رأس المال في الذمة إذ للمعين لا يصح منه كالبيع به.

### [باب الربا]

(قول المتن اشترط) أي وحرم تعاطى ما خلا عن واحد منها وإن كانت العبارة قاصرة عن إفادة ذلك

وفي الثوب الدياح والمشق رؤية وجهه وكذا البساط وفي الكرباس رؤية أحد وجهيه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والبورق البيضاء والمصنف رؤية جميع الأوراق (والأصح أن وصفه) أي الشيء الذي يراد به (بصفة السلم لا يكفى) عن رؤيته والثاني يكفى ولا خيار للمشتري عند الرؤية لأنه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بأن الرؤية تفيد ما لا تفيد العبارة (ويصح سلم الأعصى) أي أن يسلم أو يسلم إليه بعوض في الذمة يعين في المجلس ويوكل من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لأن التسليم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقول إن عمى قبل تميزه) بين الأشياء أو خلق أصمى (فلا) يصح سلمه لاتناء معرفته بالأشياء ودفعاً بأنه يعرفها بالسماع ويتخلل فرقا بينها أما غير السلم مما يعتمد الرؤية كالبيع والإجارة والرهن فلا يصح منه وإن قلنا يصح بيع الغائب وسيله أن يوكل فيها وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لأنه لا يجهلها ولو كان رأى قبل العمى شيئاً مما لا يتغير صح بيعه وشرائه إياه كالصير ويصح نكاحه.

### [باب الربا]

بالقصر وألفه بدل من ولو والقصد بهذا الباب بيع الربويات وما يختبر فيه زيادة على ما تقدم (إذا بيع الطعام بالطعام إن كانا) أي الطعام من

ذلك القيد وأو مع تأخير الخ عطف على غير معلوم فيشمل مختلف الجنس وأقسامه هنا ثلاثة : ربا الفضل وهو زيادة أحد العرضين في متحد الجنس وربا اليد وهو تأخير قبض العرضين أو أحدهما مطلقا من غير ذكر أجل وربا النساء بالفتح والمد كذلك وهو ذكر الأجل في العقد ولو قصيرا فمتى وقع على وجه من هذه كان حراما وإلا فلا وحرمة من حيث فساد العقد مطلقا ومع أخذ المال إن أخذت الزيادة وكلام المنهج في الحالة الثانية بل فيه تدافع وقصور كما يعلم بالوقوف عليه (قوله إذا بيع الطعام) هذا أحد الروايات وثانها النقد وسيأتى فلا ربا في غيرها (قوله إن كانا) وفي نسخة إن كان بغير ألف أى كل منهما أى جموعهما (قوله جنسا) بأن يشملهما اسم خاص واشتركا فيه اشتراكا معنويا فخرج بالاسم الخاص الاسم العام كالحب والدقيق وبما بعده نحو البطیخ الأخضر والأصفر لأن اشتراكهما في الاسم لفظي وحقيقتهما مختلفة وكذا نحو اللحوم والألبان (قوله اشترط في صحة البيع) أى ابتداء ودواما لأن اشتراط القبض لئولهما (قوله المحلول) بأن لا يذكر في العقد أجل مطلقا كما مر (قوله والمالة) أى في متحد الجنس بقينا (قوله والتفاضل) أى القبض الحقيقي للعرضين مطلقا من له ولاية القبض عن نفسه أو عن غيره ولو مع حق الجنس فلا يكتفى بالإبراء ولا الحوالة ولا الضمان وإن أقبض الضامن في المجلس كما قاله شيخنا فراجعه ويكفى سيد العاقد أو موكله أو عبده أو وكيله بإذن العاقد أو بعد موته أو جنونه إن بقي العاقدان في المجلس في الجميع خلافا لابن قاسم في الميت ويكفى قبض وارث العاقد لنفسه إن كان حاضرا وبقي العاقدان في المجلس فإن كان غالبا لم يعتبر بقاء الميت في المجلس بل المختير مجلس الوارث عند بلوغه الخبر فإن تعدد اعتبر مجلس الأخير قاله شيخنا ولعل محله ما لم يحصل قبض بمن قبله وإلا اعتبر مجلس من حصل منه القبض إن لم يتوقف القبض على من بعده وفيه نظر فإذا تعدد قبض الوارث في مجلسه تميز التوكيل منه لمن يقبض عنه وقال الخطيب وابن عبد الحق يخفى له حضور مجلس العقد كالمكره ويعتبر بقاء العاقد الحي في المجلس عند الجميع حتى يحصل القبض من الوارث ولو تعدد وطال الزمن فإنه فارقه ولو قبل بلوغ الخبر للوارث بطل العقد كلما قيل والوجه خلافه كما في الكتاب بالبيع للغائب وإن أمكن الفرق بأنه وجد للعاقد هنا مجلس فاعتبر دوامه فأنمله (شرح) لو اشترى دينار بعشرة دراهم من الفضة وأقبض للبائع منها خمسة واستقرض منه خمسة غيرها وأعادها له في المجلس جاز بخلاف ما لو استقرض منه تلك الخمسة فأعادها له فإن العقد يبطل فيها على المحدث في الروضة لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر إجازة وقد يقال إنما حصلت الإجازة فيما قابل الخمسة المعقوضة بوقوع التصرف فيها دون ما قابل الخمسة الأخرى لبقاء المجلس فيها فإذا دفعها المشتري للبائع دام العقد فيها أيضا فيتوزع العقد في الإجازة بالتصرف كما يتوزع في التفريق إذ لو تفرقا بعد قبض الخمسة فقط لم يبطل فيما قابليها ويبطل في باقي المبيع فتأمل إلا أن يقال إن الإجازة لا تبعض كالفسخ كما

وطريقهما إذا أرادا التفريق من غير قبض أن يتفاسخا وإلا أمّا وإن كان التفريق بعذر قاله في شرح المذهب (تفخييه) عبارة الروض تبعا لأصله المحيلة في بيع ذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدرهم أو عرض ويشترى بها الذهب بعد التفاضل فيجوز وإن لم يتفرقا ويتخارا لتضمن البيع الثاني إجازة الأول بخلافه مع الأجنبية أى لما فيه من إسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتوآها أو يجب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وإن كره قصده اهـ قال شارحه والتحقيق أن كلا من العقد والقصد مكروه اهـ قلت ولو حلف إنسان أن لا يبيع سلعته إلا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب للمشتري نصفها بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة إجازة للعقد الأول على قياس هذا وأما لو أقره من تبعض في المجلس قبل التخالف فمحل نظر .

الطرفين (جنسا) وأحدا  
كتحطة وحنطة  
(اشترط) في صحة البيع  
ثلاثة أمور (المحلول  
والمالة والتفاضل



بالماء العذب وهو روى مطعوم قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ (وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهاها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الخطة بدقيق الشعير مغضاضا وخل القمح بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحتراز باختلافه عن المتحددة كأدقة أنواع الخطة فهي جنس (واللحوم والألبان) أى كل منهما (كذلك) أى أجناس (لئلا يظهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن

متفاضلا ولبن البقر بلبن الضأن متفاضلا والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكر وعلى الأول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الضأن والماعز جنس وألبان البقر والجواميس جنس وألبان الضأن والماعز جنس (والمائلة تعبر في الكيل كيلا والموزون وزنا) فالكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ولا يضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلا (والمعبر في كون الشيء ميكلا أو موزونا) غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله ﷺ لظهور أنه اطلع على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار بإحداثهم (وما جهل) أى لم يعلم هل كان يكال أو يوزن في عهد رسول الله ﷺ أو علم أنه كان يوزن في عهده مرة ويكال أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن في عهد رسول الله

(قوله بالماء العذب) أى عرفا كما في شرح شيخنا وابن حجج أو المراد غير الملح (قوله وأدقة الأصول) وكذا يوضحها وصفار البيض ويضاهه جنس واحد (قوله ودهن البنفسج) (إلخ) صريح كلامه وغيره من المصنفين كابن حجر والخفيف وغيرهم أن اختلاف جنس الدهن تابع لاختلاف جنس الأوراق وإن اتحد الدهن ففروق البنفسج وورق الورد في الشيرج جنسان وما نقل عن شيخنا الرملي من اعتبار اختلاف الدهن كالزيت والشيرج لا معنى له لأنه يلغى اعتبار الأوراق ويصرح برده ما نقل عنه من أنه إذا رى ورق البنفسج وورق الورد بالسهم جاز بيع دهنه من أحدهما بدهنه من الآخر ولو متفاضلا فمأمل وراجع وحرر (قوله فهي جنس) ولا يصح بيع بعضها ببعض كإساق (قوله لحوم البقر) ومنها الجاموس والماعز من الغنم والمراد منها الأهلية لأن كل أهل ووحش جنسان والمتولد بين جنسين جنس ثالث وقال شيخنا الرملي إنه مع كل من أصله كالجنس الواحد (فتعني) الجراد جنس قال شيخنا والسموك المعروفة جنس وقال شيخنا الرملي أجناس وأما بقية حيوان البحر أجناس اتفاقا والطيور والعصافير أجناس والرأس والأكرار والكبد والطحال والقلب والكرش والرئة والمخ وشحم الظهر والألية والسنام أجناس ولو من حيوان واحد (فروع) الزيب والعنب والمصرم جنس فلا يصح بيع أحدهما بالآخر ولو متماثلا وطلع الإناث من النخل والبلح والبسر والربط والتمر جنس كذلك كل منها مع خله وعصيره أجناس وطلع الإناث والذكور جنسان والسمن والمخيض جنسان والسكر والغنايد أصله وهو العسل جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه أجناس وإن لم يصح بيع الأول بأحد الآخرين والبطيخ الأخضر والأصفر والقشاع والخيار أجناس وكذا البقول وستأني الحلول (قوله لم يعلم إلخ) منه ما لم يعلم هل كان في زمنه ﷺ أم لا أو هل كان في الحجاز أو لا أو علم شيء من ذلك ثم نسي (قوله ولم يغلب أحدهما) أى لم تعلم غلبته (قوله يراعى فيه إلخ) وإن خالف عادة الحجاز فإن اختلفت المادة في البلد روى الأغلب فالأكثر شيئا به لجواز الكيل والوزن معا (قوله أو الوزن فيه) أى في

(قول الشارح كأصولها) عبارة الإسني تبعاً للرفعي رحمه الله لأنها فروع لأصول وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قول الشارح ودهن البنفسج بدهن الورد) يمتنع أن يكون محل ذلك إذا لم يكن أصلهما واحدا كالشيرج مثلاً وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قول الشارح والثاني هي جنس) أى لا اشتراكها في الاسم الذي لا يقيم تمييز بعده إلا بالإضافة فكانت أنواع الثمار ولأن أصولها غير روية وتمسك أصحاب الأول بأن أصولها مختلفة بدليل أن الإبل في الركة لا تقضم إلى الغنم مثلاً فليت فرقوها بالاختلاف كأصولها (فروع) إذا قلنا إنها جنس استوى الوحش والأهلي والبري والبحري على الأصح في الروضة (قول المخن وزنا) حديث مسلم ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزنا بوزن ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن وعن أنس بن مالك رضي الله عنه يرفعه ما وزن مثل مثل إذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك روى الدارقطني (قول الشارح فيه) أى الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قول الشارح فعل هذا إلخ) زاد الإسني رحمه الله فإن لم يكن كذلك كالصلى فهو على الوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن أكبر جرمان (قول الشارح أيضاً فعل هذا إلخ) في شرح الكمال المقدسي عند ما ثبت في زمنه ﷺ قال فلا أدهان والأكيان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كثيرة كما ترى يخالفه في دهن السهم والوزن وقد يفرق بينهما بأنهما من المجهول حاله أو لم يكونا في زمنه ﷺ .

ﷺ (يراعى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل) لأن أكثر المطعومات في عهد رسول الله ﷺ ميكيل (وقيل الوزن) لأنه أصغر وأقل تفاوتاً (وقيل يتخير) بين الكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل إن كان له أصل اعتبر) أصله في الكيل أو الوزن فيه فعل هذا دهن السهم ميكيل

ودهن اللوز موزون والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرما من التمر فإن كان كالبيض فالاعتبار فيه بالوزن جزما وسواء المكيال المعتاد في عصره <sup>عليه</sup> والمكاييل المحدثة بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلا في الأصح والوزن بالقبان (والنقد) أى الذهب والفضة مضروباً كأن أو غير مضروب

(بالقصد كطعام بطعام)

فإن بيع بحسبه كذهب بذهب أو فضة بفضة اشترط المائلة والحلول والتفاضل قبل التفريق وإن بيع بغير جنسه كذهب بفضة جواز التفاضل واشترط الحلول والتفاضل قبل التفريق للحدث السابق ولا ربا في الفلوس الرابعة في الأصح فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا وإلى أجل (ولو باع) طعاما أو نقدا بحسبه (جزأ) بكسر الجيم (تخمينا) أى حسرا للتساوى (لم يصح) البيع (وإن خرجما سواء) للجهل بالمائلة حال البيع

وبيعه بغير جنسه جزأا يصح وإن لم يتساويا ولو باعه هذه الصبرة بتلك مكايلة أى كىلا بكل أو هذه الدراهم بتلك موزنة فإنه كالأوزن وأخرجنا سواء صح البيع وإلا لم يصح على الأظهر وعلى الثاني يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ولخشى الكبيرة الخيار (وتعبر المائلة) في الثار والجبوب (وقت الجفاف)

الأصل (قوله ودهن اللوز موزون) كذا قال الشارح وتبعه شيخ الإسلام وابن حجر وشرح شيخنا وغيرهم وهو كما في بعض نسخ شرح شيخنا مبنى على مروج لأن الصحيح أن اللوز مكيل (قوله والوزن بالقبان) أى لا يملكه وفارق الزكاة والسلام تعين عادة الرسول هنا (قوله الرابعة) قيد للخلاف فلا ربا في غيرها قطعا (قوله بكسر الجيم) أى على الأصح وفيها الفتح والضم (قوله جزوا) بفتح المهملة وسكون الزاى المعجمة هو تفسير التخمين وخرج به علم التساوى ولو باعبار أحدهما للآخر فيصح ولا حاجة في قبضهما إلى كيل وكذا ما يأتي (قوله ولو باع الخ) هذا في متحد الجنس فقهره صحيح مطلقا سواء أخرجا أو لا لكن يثبت الخيار من لحقه الضرر فإن سمع صاحب الزيادة بها أو رضى الآخر بتركها بقى العقد وإن تشاحا ففسخ كما مر (قوله وتعبر المائلة) أى يقصد وجودها أو لا بد منها أو توجد وتحقق أو تتوفر صحة البيع عليها (قوله في الثار) وفي التبع الثمر بالمثلثة (قوله الذى يحصل به الكمال) لأنه المختار وهو وصول الشئ إلى حالة يطلب فيها غالبا (قوله وقد يحسن) أى يفرض ويقدر قبل وجوده أو يوجد بالفعل كما في اللبن وعصير نحو العنب واختار الشارح الأول لعلم غيره من كلام المصنف الآتى (قوله فلا يباع برطب برطب) خلافا للأئمة الثلاثة وضبطه بضم الراء لتلا يتكرر مع ذكر العنب وغيره المذكور بعده ولذلك ضبطه في المنهج بفتح الراء واستغنى عما بعده فهو أعصر وأعم ولعل المصنف هنا راعى لفظ الدليل (قوله ولا يضمن ولا يبيع ولا يسر ولا يطلع إناث ولا يبيع بعضها ببعض لأنها جنس كما مر (قوله للجهل الآن بالمائلة) أو زاد أو تحقق المفاضلة ليكمل بيع عمر بقدره من الرطب لكان أول لأن يقال إنها تعلم بالأولى فهو اقتصار على أقل درجات البطان (قوله والأصل في ذلك) أى في اعتبار الكمال الذى يتحقق به المائلة أو في اعتبار المائلة وقت الجفاف ولا ترد مسألة الرايا الآتية لأنها مستثناة من حيث عدم اعتبار الكمال فيها بالفعل وإلا فالكمال معتبر فيها تقديرا (قوله أو ينقص الرطب إذا يس) أى هل يحصل فيه نقص في ذاته بجفافه فشميل بيعه بمثله من الثمر أو يلوته منه أو يثله (قوله فيه إشارة) أى في السؤال عن هذا المعلوم وجوده إشارة إلى ما ذكر

(قول الشارح ودهن اللوز) اقتضى هذا أن اللوز موزون وضبطه الإسئوى رحمه الله (قول الشارح فلا اعتبار فيه بالوزن جزما) ألقى الإسئوى بذلك الرمان والبطيخ والسرغل ونحوها قال هذه لا تنقدر بكل ولا وزن. فالقديم منع بيع بعضها والجديد يجوز وزنا بشرط الجفاف (قول الشارح بالقبان) أصله عجمى بلقاء المشوبة فاء ثم عرب بقاء خالصة (قول الشارح وإن يبيع بغير جنسه الخ) (فروع) قال يهلك هذا الدينار المشرقى بكذا فإذا هو مغربى صح وثبت الخيار ومثله العيد الحبشى فإذا هو تركى (قول الشارح بكسر الجيم) وضبطها وفتحها قاله في الدقائق (قول المتن تخمينا) قال ابن النقيب كأنه احتج بما إذا علمنا تماثل الصبرتين ثم تابعا جزأا فإنه يصح ولا يحتاج في القبض إلى كيل بل لما حكم البيع جزأا (قول الشارح للجهل بالمائلة) أى والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الأصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم من أنه <sup>عليه</sup> نهى عن بيع الصبرة من الثمر لا يعلم مكايلاها بالكيل للمسمى من الثمر (قول الشارح في الثار والجبوب) وكذا اللحم (قول الشارح وذلك في مسألة الرايا الخ) قيل ويجوز أن يريد المائلة قد تعتبر أو لا ويكتفى بذلك كما في العصير ولا تشتط الحالة الأخيرة كالثلث قاله السبكي واقتصر عليه (قول المتن فلا يباع برطب برطب) وذهب الأئمة الثلاثة إلى جواز بيع الرطب بالرطب (قول الشارح فيه إشارة) وجه الإشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الإشارة إلى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب

أى الذى يحصل به الكمال (وقد يعبر الكمال) بالجفاف (أو لا) وذلك في مسألة الرايا الآتية في باب الأصول والثار (فلا يباع برطب) بضم الراء (برطب) ولا يجر ولا عنب بعنب ولا يزيب للجهل الآن بالمائلة وقت الجفاف والأصل في ذلك أنه <sup>عليه</sup> سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أنقص الرطب إذا يس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذى وغيره وصححه فيه إشارة إلى أن المائلة تعتبر عند الجفاف

وقوله وألحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم) وكذا طرى الثمار كالعنب والجريب كالبر المبلول والفريك وسكت عن ذلك لظهوره إن كان الوجه ذكره لعموم القياس في كل رطب ولو عارضا ينقص بجفافه نعم لا يعتبر تنامي جفافها بل وصولا إلى حد ولو جفت بعده لم تنقص قدرا يظهر في المكيا لومته بيع الفريك والمصرح به في الروض إذا تم جفافه (قوله من جسمه) قيد في الطرى والتقدير (قوله بلا عظم) أى لم تجر العادة بقيائه فيه (قوله ولا ملح) أى لنزول الإصلاح فيه وهذا القيد لا حاجة له مع العلم بالمماثلة إذ الكمال يحصل بالجفاف (قوله يظهر في الوزن) راجع للمظن والملح ونفى ظهور ما قيد لوجود المماثلة لصحة البيع في متحد الجنس الذى في كلامه وكذا قيد لصحة البيع مع اختلافه ولو متفاضلا فإن ظهر شيء من ذلك لم يصح البيع مطلقا ولو بالدرهم كما علم مما مر للجهل بالمقصود (فروع) لا يصح بيع نحو بر مبلول بجسمه ولو بعد جفافه أو بغير مبلول ومثله ما يبطل كماله بغير ذلك كالمقل والمشوى ومنزوع النوى من نحو التمر بخلاف مقل البطيخ والكشمش والمشمش ونحوها نعم يتجه صحة بيع العجوة المنسولة للعروفة لكمالها وخلوها عما يمنع للمماثلة فيها كما علم مما مر (قوله كالقثاء) وإن عرض الجفاف لبعض أنواعها خلافا للأذرى وإن وافقه ظاهر شرح شيخنا (قوله بكسر القاف) أو ضمها (قوله ما يمكن كيله) فالتميز على هذا الوجه إمكان الكيل وإن لم يكن معيارا فلا ينافى ما مر اعتبار الوزن فيما هو أكبر جرم من التمر (قوله وما لا جفاف فيه الزيتون) لكن رطوبته دهنية لا مائية فلذلك كان المتمد صحة بيع بعضه ببعض ولا حاجة لاستثنائه كما فعله بعضهم وقد يقال إن عدم الجفاف أعم من الرطب بفتح الراء لأنه ما فيه مائة فهو مستثنى باعتبار الأول دون الثانى وعلى ذلك يحمل كل من القولين وكلام الشارح يشير إليه بل صريح فيه قائله (قوله صاحب الطريب) وهو ابن التفال (قوله ولا تكفى بمائلة الدقيق) أى ما يتخذ من الجيوب وإن لم يمس دقيقا كجربش الفول والعسد والكثافة والشعيرة وعطف السوق عليه خاص لإفادة المنع فيما دخلته النار وتفسره بما يعمل من الشعر نظرا لمعناه اللغوى والمراد الأعم (تنبيه) لا يجوز بيع شيء مما فيه الدقيق بما فيه شيء منه كالخلوى بالنشاء والأقط<sup>(١)</sup> (فروع) النخالة والحب المسوس الخالى من اللب ليس ربووين كالشعع وفى شرح شيخنا صحة بيع النخالة والمسوس المذكور بالحب السليم وفيه نظر مع القاعدة المذكورة فالوجه خلافه (قوله حبوب الدهن) أى من الربوى بخلاف البزروالفرطمو دهنما وكسبهما لأنها غير ربوية كإمر (قوله حبا أو دهن) وكذا الكسب الخالى من دهن بقصد فضله وغير حب السمسم كالجوز مثله وخرج بما ذكر الطحينة وهى من الدقيق كإمر فلا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالشجر ولا بالكسب ولا بالسمسم قال شيخنا ولا بالدرهم كإمر (قوله أو دهنه) أى يجوز بيع بعض دهن السمسم ببعضه متائلا وكذا بعض كسبه ببعض وكذا بيع دهنه بكسبه ولو متفاضلا لأنهما جنسان كما مر نعم قد تقدم أنه إذا وضعت في دهنه أو روى بميه أو راق كالورد والبنفسج فهو أجناس فيجوز بيع دهن واحد منها بدهن الآخر ولو متفاضلا ويجوز بيع بعض كل منها ببعض متائلا إلى الرقى وفي غيره إن خلا عن يسر ورق فيما ألقى

بالجفاف لتحقق التقصان وامتاع بيع الرطب بالرطب لجهل المائلة كلما قاله الإسئوى والشارح فيما سلف اقتصر في الكل على جهل المائلة وهو صحيح أيضا (قول الشارح بكسر القاف) وبالضم أيضا (قول المتن أصلا) يومهم عدم الصحة ولو عرض له جفاف على ندور الظاهر خلافه (قول الشارح وقيل ما يمكن كيله) أى انظر هذا هل يشكل ما سلف من أن الذى يكون أكبر جرم من التمر معياره الوزن قطعاً (قول المتن الخبز) مثله العجين والنشا (قول المتن بل تعتبر المماثلة في الجيوب) أى التى لا دهن لها (قول المتن حبا) أى متامى الجفاف غير مقل ولا فريك ولا مقشور ولا مبلول وإن جف لتفاوت انكماشه عند الجفاف ثم كلامه يفيد أنه لا يصح بيع الحب بشيء مما يتخذ منه كالنشا والخبز ولا بما فيه شيء مما يتخذ منه كالخلوى المعمولة بالنشاء والمصل فإن فيه الدقيق قال الرافى وكذا لا يجوز بيع هذه الأشياء بعضها ببعض خروجها عن حالة الكمال

بعض عصير العنب ببعض ومقابل الأصح فيه يمنع كاله ومثله عصير الرطب والرمان وقصب السكر ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض بخلاف خل الزبيب أو الحمض لأن فيه ماء فيمتنع العلم بالمائلة والميعار في الدهن والخل والعصير الكيل (و) تعتبر المائلة (في اللبن لبناً) بحاله (أو حمضاً أو غيضاً صافياً) أى خالصاً من الماء فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلاً سواء فيه الحليب والحامض والرائب والخالص ما بالنار ولا بمالة يكون ما يحويه للمكيل من الخافئ أكثر وزناً ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزناً على النص وقيل كيلاً وقيل وزناً كان جامداً وكيلاً إن كان مائلاً ويجوز بيع بعض الغيض الصافي ببعض أما المشوب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائلة (ولا تكفى المائلة في سائر أحواله) أى باتقيا (كالحسين والأفط) والمصل والزبد لأنها تخلو عن مخالطة شيء فالجين تخالطه الأنفة والأفط يخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق والزبد لا يخلو عن قليل غيض فلا تحقق فيها المائلةعتبر فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه

أحدهما (قوله ومثله) أى ومثل عصير العنب في الحكم والخلاف عصير الرطب والرمان وقصب السكر وكذا غيرهما (قوله ويجوز بيع بعض خل الرطب) حاصل صور الخلول المذكورة هنا ست عشرة صورة من ضرب أربعة في مثلها لأنها من عنب وزبيب ورطب وتمر وكل منها إما مع نفسه أو مع واحد منها فيسقط منها ستة مكررة يبقى عشرة منها خمسة صحيحة وخمسة باطلة لأنه إن لم يكن في الخلين ماء أو كان الماء في أحدهما واختلف الجنس فهو صحيح وإلا فباطل سواء كان الماء عذبا أو غير عذب بخلاف لبن شبة في اعتاده الصحة في غير العذب إذ قاعدة مدعوجة والتعليل بالجهل بالمقصود يردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطان في تخلف الجنس فتأمل (قوله والميعار في الدهن والخل والعصير الكيل) نعم الميعار في السمن الجامد الوزن على المتعمد كما مر ومنه يعلم أن لا يصح بيع جامده بمائه لاختلاف معيارهما ويجزى ذلك في كل دهن جامد مع مائه (تنبيه) علم مما ذكر ومن قاعدة علم صحة بيع شيء مما اتخذ منه أو بما فيه شيء مما اتخذ منه كما مر أنه لا يصح بيع عصير العنب به ولا غله به ويصح بيع غله بعصيره ولو متفاضلا لأنهما جنسان بخلاف للرراني كما مر وكذا يقال في الرطب مع غله وعصيره لا يقال العصير أصل للدخل لأننا نقول هو غير مشتمل عليه مع كثرة التفاضل بينهما في الاسم والصفة وأما بيع الزبيب بغل العنب أو عصيره فقال السبكي بطلانه وهو وجيه وقال الشيخان بصحته وإليه مال شيخنا م. وفيه نظر وأضح وقد نقل العلامة العبادي عن شيخنا م. في حاشية الباب البطان ويقاس به غل الرطب وعصيره مع التمر وعكسهما وأعلم أن قول المنهج ولا حبه به أى لا يصح بيع حبه بما يتخذ منه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قيلها لعدم صحة دخولها فيه أو فيما علل به ولفساد شمول الاستثناء بعدها لها فراجعها وتأمله (قوله لبناً بحاله) أى غير مستقل إلى حالة بما بعده (قوله فاقطع قسم منه) (١) لا قسم له خلافاً لمن زعمه ولا يضر خلطه يسير ماء لإصلاحه (قوله خالصاً) راجع للمخضض كما هو ظاهر كلام الشارح لأن خلوص غره معلوم ويجوز رجوعه لجميع ما قبله ليخرج خلط اللبن بنحو ما لا يخفى (قوله من الماء) أى أو من فئات سمن أو ملح (قوله الخافئ) بالخاء المعجمة والمثلثة هو ما بين الحليب والرائب وما فيه مثلث العين (قوله ما لم يكن) أى اللبن بأنواعه مغلى بالنار فلا يضر تسخينه وفارق الماء المغلى لأن الذاهب منه ماء من جنسه (قوله وقيل وزناً) أى للميعار في السمن الوزن في الجامد والكيل في المائع وهو المتعمد كما تقدم ذكره أو الجامد يعتبر بما مر في النجاسة (قوله أما المشوب بالماء) أى الذي لغير ضرورة وكذا ما فيه فئات سمن أو ملح يظهر في الوزن فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائلة وصرح هذه العلة جواز بيعه بالدرهم وبقية أنواعه الآتية وسأق في ما فيه (قوله لأنها) أى الجبن والأفط والمصل والزبد (قوله فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه) ولا يبيع واحد منها باللبن ولا بما فيه شيء منه أما يبيع واحد منها بواحد من البقية فإن قلنا هي أجناس كما صرح به الحطبي فصحيح ما لم يكن المخالط يمنع العلم بالمقصود

(قول المتن أو غيضاً) اعترض الإنسوى بأنه قسم من اللبن فكيف جمعه قسمياً له (قول الشارح أى خالصاً من الماء) كذا يشترط كونه خالصاً من الزبد ولا فيمتنع بيعه بزيد وبسمن لكونه حنيئاً من قاعدة مدعوجة لا لعدم كاله كما يرميه كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قول الشارح ويجوز بيع بعض السمن) إغ مثله غسل النحل (قول الشارح ويجوز بيع بعض الغيض الصافي) يجوز أيضاً بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلاً ويمتنع باللبن مطلقاً (قول الشارح أما المشوب بالماء) فيه إشعار بأن الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبده لا يخرج له إلا الماء (قول الشارح فلا يجوز بيعه) إغ قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه مطلقاً للجهل بالمقصود (قول الشارح والأفط) وأيضاً الأفط والمصل يدخلهما النار (قول الشارح فلا يجوز بيع إغ) قال السبكي لو كان الزبدان جنسين جاز لأن ما فيهما من اللبن غير مقصود ويجوز بيع الغيض المنزوع الزبد بالسمن متفاضلاً اتفاقاً وبالزبد كذلك (تنبيه) ذكر السبكي الجبن والأفط والمصل ثم قال وكما يمتنع بيع بعض هذه الأشياء بمثلها كذلك



والزيت وإن قلنا إنها جنس واحد لم يصح مطلقا **(قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن)** أى ولا بغیره ولو من الدراهم لاشتاله على الخيض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فإن خلا عنه صح وعليه يحمل قول السبكي بالصحة فيه **(قوله وفيما أثرت إرخ)** أورد على كلام المصنف لمكان الخلاف فيه ويرجع فيه عدم الصحة وهو المتمد ومنه الغايد والبا **(قوله كالصل)** ما لم يصل إلى المقد **(قوله ولا يجوز قبله)** أى لا يجوز بيع السمل في شعبة بعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شعبة أيضا ولا بسله الخالص ولا بشعبة الخالص ولا بالدراهم كما مر في الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لأن الشمع غير ربوي وفيه نظر ظاهر لأن المانع عدم العلم بقدر المقصود كما في اللحم بعظمه لأنه من قاعدة مد عوجة مع أن السمل غير مرئي داخل الشمع ولا يكفى رؤية بعضه لاختلافه ولا رؤية شعبة لأنه ليس من الصوان فتأمل ثم رجع شيخنا إلى الأول **(قوله أى عقد البيع)** شامل للمعين ولما في اللمة وفيد ابن حجر بالأول ليخرج منه ما لو كان له عليه ألف درهم وخمسون دينارا فصاحبه على ألف دينار عنها فإنه جائز سواء بلفظ الصلح أو التعريض ووافقه شيخنا الرملى في لفظ الصلح وعليه فلا حاجة للتقييد بصورة الصلح مستتة نظرا للمساغة فيه **(قوله ربويا)** أى مبيعا ربويا لكن يقيد بالحد العلة كما قيد بكونه مقصودا ليخرج ما لو باع دارا فيها بقر ماء مذنب بثلثها فإنه يصح لأن للماء تابع بالإضافة إلى الدار وإن كان لا بد من النص عليه في المقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء دار بموه ذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار بذهب فإنه صحيح فإن حصل فباطل وما لو باع دارا بذهب فظهر بها معدن ذهب ولم يعلمها به حال البيع فإنه صحيح فإن علما به فباطل واغتر هنا الجهل لأنه في تابع **(قوله من الجانيين)** والربوي بارز في الجانيين كما مثل أو في أحدهما كسمنم بشرج أو كلابوز فيما أو في أحدهما كشائين واللين فيما وكشاة فيها لين من جنسها فإنه غير صحيح لأن اللين فيما مقصود وقد تبين للخروج فخرج الضمني من الجانيين كسمنم بسمنم فصحيح ويصح بيع ذات لين بثمنها من الأديان وكذا من غيرهن إن اختلف الجنس كشاة وبقرة وكذا غير ذات لين بلين من جنسها والبيض كاللين وفي الثانية بحث لأنها من قاعدة مد عوجة ولأن اللين مقصود مجهول فالوجه البطلان سواء كان اللين فيما أو في أحدهما سواء اتحد الجنس أو لا فتأمل **(قوله أى جنس الربوي)** أو قال جنس المبيع لكان أولى ليدخل درهم وثوب بدرهم **(قوله جسيمين)** ظاهره ربويين وترد عليه الصورة للذكورة وإن استوت قيمتهما وكذا النوعان لأنها مظنة الاختلاف ، نعم يغتر في الجنس الحيات اليسيرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في المكيال وفي النوع وإن كثرت أى ما لم يتساو مقدار النوعين وإلا كبيع صباغين معقل وصباحين مختلطين بصباغين معقل أو صباغين مختلطين صباغين مختلطين وغيره كذا قاله شيخنا الزيدى واعتمد شيخنا الرملى الصحة فيما لم يذكر وفيه نظر ظاهر **(قوله عجوة)** هو اسم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرته اللينة بكسر اللام وسكون التحيية وقد أوصل بعضهم أنواع تمرها إلى مائة ونيف وثلاثين نوعا<sup>(١)</sup> .

كالتزيت وإن قلنا إنها جنس واحد لم يصح مطلقا **(قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن)** أى ولا بغیره ولو من الدراهم لاشتاله على الخيض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فإن خلا عنه صح وعليه يحمل قول السبكي بالصحة فيه **(قوله وفيما أثرت إرخ)** أورد على كلام المصنف لمكان الخلاف فيه ويرجع فيه عدم الصحة وهو المتمد ومنه الغايد والبا **(قوله كالصل)** ما لم يصل إلى المقد **(قوله ولا يجوز قبله)** أى لا يجوز بيع السمل في شعبة بعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شعبة أيضا ولا بسله الخالص ولا بشعبة الخالص ولا بالدراهم كما مر في الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لأن الشمع غير ربوي وفيه نظر ظاهر لأن المانع عدم العلم بقدر المقصود كما في اللحم بعظمه لأنه من قاعدة مد عوجة مع أن السمل غير مرئي داخل الشمع ولا يكفى رؤية بعضه لاختلافه ولا رؤية شعبة لأنه ليس من الصوان فتأمل ثم رجع شيخنا إلى الأول **(قوله أى عقد البيع)** شامل للمعين ولما في اللمة وفيد ابن حجر بالأول ليخرج منه ما لو كان له عليه ألف درهم وخمسون دينارا فصاحبه على ألف دينار عنها فإنه جائز سواء بلفظ الصلح أو التعريض ووافقه شيخنا الرملى في لفظ الصلح وعليه فلا حاجة للتقييد بصورة الصلح مستتة نظرا للمساغة فيه **(قوله ربويا)** أى مبيعا ربويا لكن يقيد بالحد العلة كما قيد بكونه مقصودا ليخرج ما لو باع دارا فيها بقر ماء مذنب بثلثها فإنه يصح لأن للماء تابع بالإضافة إلى الدار وإن كان لا بد من النص عليه في المقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء دار بموه ذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار بذهب فإنه صحيح فإن حصل فباطل وما لو باع دارا بذهب فظهر بها معدن ذهب ولم يعلمها به حال البيع فإنه صحيح فإن علما به فباطل واغتر هنا الجهل لأنه في تابع **(قوله من الجانيين)** والربوي بارز في الجانيين كما مثل أو في أحدهما كسمنم بشرج أو كلابوز فيما أو في أحدهما كشائين واللين فيما وكشاة فيها لين من جنسها فإنه غير صحيح لأن اللين فيما مقصود وقد تبين للخروج فخرج الضمني من الجانيين كسمنم بسمنم فصحيح ويصح بيع ذات لين بثمنها من الأديان وكذا من غيرهن إن اختلف الجنس كشاة وبقرة وكذا غير ذات لين بلين من جنسها والبيض كاللين وفي الثانية بحث لأنها من قاعدة مد عوجة ولأن اللين مقصود مجهول فالوجه البطلان سواء كان اللين فيما أو في أحدهما سواء اتحد الجنس أو لا فتأمل **(قوله أى جنس الربوي)** أو قال جنس المبيع لكان أولى ليدخل درهم وثوب بدرهم **(قوله جسيمين)** ظاهره ربويين وترد عليه الصورة للذكورة وإن استوت قيمتهما وكذا النوعان لأنها مظنة الاختلاف ، نعم يغتر في الجنس الحيات اليسيرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في المكيال وفي النوع وإن كثرت أى ما لم يتساو مقدار النوعين وإلا كبيع صباغين معقل وصباحين مختلطين بصباغين معقل أو صباغين مختلطين صباغين مختلطين وغيره كذا قاله شيخنا الزيدى واعتمد شيخنا الرملى الصحة فيما لم يذكر وفيه نظر ظاهر **(قوله عجوة)** هو اسم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرته اللينة بكسر اللام وسكون التحيية وقد أوصل بعضهم أنواع تمرها إلى مائة ونيف وثلاثين نوعا<sup>(١)</sup> .

يتمتع بالآخر وباللين وكذلك بالزبد والسمن والخيض قاله الخليل **(قول الشارح ولا بيع اللين بما يتخذ منه)** أى لأنه من قاعدة مد عوجة كما في الشيرج بالسمن **(قول المتن بالطبخ إرخ)** خرج به تأثير التمييز الآتي وكذا تأثير الحرارة كاليه وحمل كلامه قوى النار وضميها **(قول الشارح حيا كان أو غيره)** أى لأن تأثير النار فيه غير منضبط **(قول المتن كالصل)** وكذا الذهب والفضة **(قول الشارح للجهل بالمائلة)** فيكون من قاعدة مد عوجة **(قول المتن ربويا)** أى جنسا واحدا كقيد في الثمر فلا يرد ما لو باع ذهباً وفضة بمحطة مثلا **(قول المتن واختلف الجنس)** أى الجنس المبيع لا الجنس المتقدم فإن المراد به واحد ويستحيل انقسامه إلى شيئين لا يصدقان عليه قاله الأسنوى ثم لا فرق في المضمون إليه بين الربوي وغيره وإن كانت عبارة الكتاب لا تفي بذلك إلا بتأويل ولو قال واختلف المبيع جنسا لكان يتنا **(قول الشارح جميعها إرخ)** دفع لما يقال عبارته لا تشمل إلا ما لو حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الآتية .

باعتلاف الصفة ثلثان الجائزين جميعهما أو مجموعهما باء اشتمل أحدهما من الدرهم والدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كصاحح ومكسرة بهما) أى بصاحح ومكسرة (أو باء أحدهما) أى بصاحح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الجميع (فباطلة) لأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على ما بين تخلفين أن يزوع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثله باء شقصا من دار وسبقا بألف وقيمة الشقص مائة السيف خمسون يأخذ الشقيم الشقص بثلثي الألف والتوزيع ما فغن فيه يؤدى إلى المفاضلة أو عدم تحقق الماثلة

فبيع مد ودرهم بمد  
 ودرهم إن اختلقت قيمة  
 للمد من الطرفين كدرهمين  
 ودرهم فمد الدرهمين ثلثا  
 طرفه فيقاله ثلثا مد وثلثا  
 درهم من الطرف الآخر  
 يبقى منه ثلث مد وثلث  
 درهم في مقابلة الدرهم  
 من ذلك الطرف بالسوية  
 فتحقق المفاضلة في مقابلة  
 ثلث درهم بنصف درهم  
 وإن استوت قيمة المد من  
 الطرفين فالمال من غير  
 عفة لأنها تحمد التوقيع

وهو تخمين قد يخطئ أو  
يبيع مد ودرهم بمدين أو  
درهمين إن كانت قيمة المد  
التي مع الدرهم درهما  
فالمائلة غير محقة ما ذكر  
وإن كانت قيمته أكثر من  
درهم كدرهمين أو أقل منه  
كتصيف درهم تحققت  
المفاضلة على الصورة  
الأولى مقابلة بمد أو  
بثلثي مد وفي الثانية مقابلة  
درهم بثلثي درهم أو  
بدرهم وثلاث درهم وفي  
بيع الدراهم أو الدنانير  
الصالح أو المكسرة بهما  
إن استوت قيمة المكسرة  
من الطرفين لم تتحقق

(قوله باختلاف الصفة) لو قال ولو باختلاف الصفة لشمل اختلاف النوع وجده بل وعذره تمثيل المصنف (قوله في الجميع) أي جميع صور الصفة دون قيمة الصحيح بخلاف الجنس والنوع فإنه باطل وإن استوت القيمة فيها كما مر فإن استوت في الصحاح والمكسرة في الواقع لم يطل البيع أو بالتقويم فباطل أيضاً وعلى هذا يحمل كلام المنهج لأن ظاهره رجوع اختلاف القيمة للنوع أيضاً لكن تقدم عن شيخنا أن يقول البيع بالصحاح عن المكسرة وعكسه باطل وإن استوت القيمة على المتعمد فليراجع فإنه هنا أولى بالاطلاق (قوله الأول) وهي مبدن والثانية وهي بدرمين (قوله إن استوت) أي بالتقويم كما مر (قوله تصحى المائلة) لم يقل تحققت المفاضلة كالذي قبله وبعده ولعله ليعد تحققها في النقود قال بعضهم والمراد بالمكسرة قطع صغار تقرر من نحو الدنانير لشراء الحوائج الصغيرة كما مر في البيع وهو الوجه لإخراج نحو أرباع القروش بقول شيخنا ولا يتقيد ما هنا بذلك فيه نظر (قوله فلو تساوت) أي في الواقع كما مر (قوله ولو فضل في العقد) باللفظ أي لا بالنية كما اعتمد شيخنا م ر مخالفو والده ولا عربة تبعد البائع ولا المشتري هنا فهو كالاتخاذ وهذا عجز لفظ عقد فيما مر (قوله ولو لم يشتغل) هذا محترز جمع (قوله ويعزم) أي ولا يصح قوله (قوله بيع اللحم) مثله الشحم والكبد والطحال والقلب والألية وجلده صغير يؤكل وسمك وجراد لا روح فيها (قوله بالحيوان) ومنه جراد وسمك لم يموت وإن جاز البيه خلطاً للموتى (قوله وغيره) قيل الآدمي .

(قول الشارح باختلاف الصفة) يريد أن مراده هنا بالوعاء ليس بنجس فيشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالمغلق والبراني (قول الخن ومكسرة) المراد بها القراضة التي تقترض من الدينار لتستعمل في شراء الحاجة الطيفة مثلا (قول الشارح وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح) الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليتأمل وأن الصحة والتكسر في غير الدراهم كالدرهم في اعتبار الشرط المذكور (قول الشارح فتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم) ظاهر صحيحه أن المذكور قبيله أعنى مقابلة المد بثلثي مد وثلثي درهم لا محذور فيه وهو متبوع لأن فيه أيضا المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلثي مد بنصف مد فليتأمل (قول الشارح ففي الصورة الأولى) يعني بيع مد ودرهم بمدين وقيمة المد مع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مد ودرهم بدرهمين وقيمة المد درهمان أو نصف درهم (قول الشارح إن استوت الخ) هذا لا يتألى ما سلف من اشتراط أن تكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قول الشارح أو مكسر فقط) مثاله باع درهما صحيحا ودرهما مكسرا بدرهمين مكسرين إن قلت قضية عبارته أن المفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسر بهما واستوت قيمة المكسر أن الثابت الجهل بالمائلة ، قلت إذا كان الشرط في سائر الصور أن يكون قيمة المكسر دون الصحيح لزم في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعاً نظراً إلى الصحيح الذي فيه فإنه يوجب اختلاف العرضين في القيمة ولا كذلك لثال الثاني (قول الشارح فلا بطلان) أى في سائر الصور (قول الشارح ولو فصل) هو محرز قوله والصفة ولا أثر هنا لتعدد ما تعدد البائع أو المشتري فإن كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قول الشارح أو مقليل جان تنتمه) لو باع فضة مغشوشة ببشلهأ أو بخالصة إن كان الغش

المائلة الناقدم وإن اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم كأي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط ما تقدم من فرض المسألة أن قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا يعلنان ولو فصل في العقد فنجعل المدق مقابلة المداو درهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المدسح ولو لم يشتمل أحد جانبي العقد على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصحاح حنطة وصاع شعروا بصحاح حنطة أو شعروا بصحاح حنطة وبيع دينار صحيح وآخر مكسور بصحاح غمر برن أو صاع معقل أو بصاعين برن أو معقل جاز (وغيره) **بيع اللحم بالخواب** إن من جنسه) كبيع لحم البقر والبقر (وكذا بقير جنسه) ما كُول

وغيره) كبيع لحم البقر بالشاء وببيع به بالحمار (في الأظهر) لأنه عليه السلام نهي أن تباع الشاة باللحم ورواه الحاكم والبيهقي وقال إسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان ورواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسلًا وأسنده الترمذي عن زيد بن سلمة الساعدي ومقابل الأظهر الجواز أمافي المأثور وهو مبني

على أن اللحم أجناس  
فبالقياس على بيع اللحم  
باللحم وأمافي غيره فوجه  
بأن سبب المنع بيع مال  
الربا بأصله المشتل عليه  
ولم يوجب ذلك هنا .

### [باب]

فيما نهى عنه من  
اليبوع وغير ذلك (نهى  
رسول الله ﷺ عن  
عصب الفحل) رواه  
البخاري في رواية ابن عمر  
وعصب يفتح السين  
وسكون السين المهملة  
(وهو ضرابه) أي طروقه  
للأشئ (ويقال مساؤه  
ويقال أجرة ضرابه)  
وعلى الأولين يقدر في  
الحديث مضاف ليصحب  
النهي أي نهي عن يذل  
عصب الفحل من أجرة  
ضرابه لو غن مائة أي بذل  
ذلك وأخذ (فيحرم لمن  
مائه وكذا أجرته)  
للضراب (في الأصح)  
عملا بالأصل في النهي من  
التحريم والمعنى فيه أن ماء  
الفحل ليس بمقوم ولا  
معلوم ولا مقدور على  
تسليمه وضرابه لتعلقه  
باختياره غير مقدور عليه  
للمالك ومقابل الأصح  
جواز استجاره للضراب  
كالاستجار لتلقيح

### [باب فيما نهى عنه من اليبوع وغير ذلك]

(قوله عن عصب الفحل) وفي مسلم عن بيع عصب الفحل ولعلها لم تثبت عند الفقهاء فلم يحملوا غيرها  
عليها والنهي يقتضي التحريم والفساد إن رجع لذات الشيء يفقد ركن أو يخرج لازم لم يفقد شرط وإلا  
فالتحريم فقط كما سياتي كذا قالوا ويرد عليه وجود الشرط الفاسد كالجبل بالأجل إلا أن يزول فثامله والإثم  
على العامد العالم والجاهل المقصر نعم إن لم يقصد المعنى الشرعي كملاعة أو تعلم أو اضطراب أو غو ذلك  
فلا حرمه (قوله وهو ضرابه) قدمه لأنه الأشهر (قوله ويقال أجرة ضرابه) أي استجاره للضراب بدليل ما  
بعده (قوله مضاف) هو للجنس إذ المقدّر مضافان (قوله ليصحب النهي) لأنه لا يتعلق إلا بفعل المكلف (قوله  
غن مائه) أي دفعه وأخذته كما علم (قوله لتعلقه باختياره) (إخ) والإزاء كالضراب أو هو عينه وما قيل من صحة  
استجاره للإتراء محمول على ما إذا استأجره مدة فله حيثما أئزؤه وهذه الطريقة واجبة على مالكه حيث اضطرب  
إليه أهل ناحية وعليها حمل قول بعضهم إن منعه كبيرة (قوله ومقابل الأصح إلى آخره) وأجيب بأن فعل  
الأجير في التلقيح من المغتور عليه وليس فيه عين حتى لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز) أي يستحب  
(قوله محبوبة) أي مندوبة خلافا للإمام أحمد ومنهيا مكروه وقد تجب إذا تعينت في محل ومنها حرام حيثما  
وتقدم (قوله يفتح المهملة والموحدة) أي في التلقيح وغلط من سكنها فيها أو في أحدهما وكلام الشارح يدل  
على أن الحيلة مفردة فلهذه للمبالغة أو الدلالة على التأنيث وقيل جمع مفردة حابل كقنفة وناقل وفيما ذكر إطلاق  
المصدر على اسم المفعول وإطلاق الحبل على غير الأدمى وكل منهما مجاز (قوله بأن يبيع) (إخ) هذا تفسير أبي  
عبيد وأبو عبيدة وبه قال الإمام أحمد رضي الله عنه (قوله أو بضمن) (إخ) هذا تفسير ابن عمر روى الحديث وبه قال

قدرا يظهر في الوزن امتنع والإجاز (قول الشارح بأن سبب المنع) (إخ) من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم  
بدهنه أو كسبه ونحو ذلك (تتممة) بيع الثمر بطلع الذكر جائز دون طلع الإناث (قول الشارح أيضا بأن  
سبب المنع) (إخ) أي فيكون هذا المعنى مختصا لعموم الحديث والأول تمسك بعموم اللفظ لكن عمومته في  
لفظ الراوي ومثله لا يمتنع به .

### [باب نهى رسول الله ﷺ]

(قول المتن وهو ضرابه ويقال مساؤه) استدلت لهما بقوله :

ولسولا عصب لرددثوه وشرح منحة فحل يمار

(قول المتن ويقال أجرة ضرابه) هذا التفسير اقتصر عليه الجوهري (قول الشارح أو غن مائه) قد ورد  
التصريح بالنهي عن غنه في رواية الشافعي في المختصر (قول الشارح كالاستجار لتلقيح النخل) رد بأن الأجير  
قادر على التلقيح ولا عين عليه إذ لو شرطت عليه فسد العقد (قول الشارح ويجوز) (إخ) أي خلافا للإمام أحمد  
رضي الله عنه (قول المتن وعن حبل) هو مصدر بمعنى المفعول وإطلاقه مختص بالأدنيات ففيه تجوز من  
وجوبين والحيلة جمع حابل كفتاس وفسقة وقيل مفرد (قول الشارح بلفظ نهي عن بيع حبل الحيلة) قال  
الإسنوي عبارة الكتاب توهم أنه لم يرد في النهي التصريح بالبيع في حبل الحيلة والملاقيح والمضامين والملاسة  
والمنابدة كما لم يرد التصريح في مسلم قال وليس كذلك بل ورد في الكل النهي وسيشير الشارح رحمه الله  
في الجميع أهو في القوت رواية عن مسلم نهي عن بيع ضراب الفحل (قول المتن بأن يبيع تاج التاج) صورته أن  
يقول بعثك ولد ماتلده هذه (قول المتن بضمن) (إخ) هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعي والأول تفسير أهل اللغة

النخل ويجوز أن يعطى صاحب الأثنى صاحب الفحل شيئا هدية أو الإعارة للضراب محبوبة (وعن حبل الحيلة) يفتح المهملة والموحدة واما النبيخان عن  
ابن عمر بلفظ نهي عن بيع حبل الحيلة (وهو تاج التاج بأن يبيع تاج التاج أو بضمن إلى تاج التاج) أي إلى أن تلده الدابة ويلدو لداهن ولدو لداهن ولدو لداهن

تاج التناج وهو بكسر التون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالمصدر يقال تنجت الناقة بالنباء للمفعول تناجا بكسر التون أى ولدت وبطلان البيع المستفاد من النهي على التفسير الأول لأنه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لأنه إلى

أجل مجهول (وعن الملايح وهي ما في البطون) من الأجنسة (والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء روى النهي عن بيعهما مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسلًا والبراز عن سعيد عن أبي هريرة مسندًا وبطلان البيع فيما لم أعلم مما ذكر (والملازمة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال والمناذبة وعن أبي سعيد بلفظ نهى عن بيعتين المناذبة والملازمة (بأن يلمس) بضم الميم وكسرها (وأيًا مطلقًا) أو في ظلمة (ثم يشره على أن لا خيار له إذا راه) اكتفاء بلمس عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئًا على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمابضة) بالمعجمة (بأن يجعل التلبيح) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبأ إليك ثوبى بمشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعته هذا بكذا على أنه إذا

مالك والشافعي رضى الله عنهما (قوله تاج) هو مصدر تنج بضم التون ولا يقال إلا كذلك (قوله بضبط المصنف) أى بالقلم وفيه أنه تبرأ منه لأن المشهور في اللغة أنه بالفتح فعمل ذلك عرف الفقهاء وأنه لغة أخرى (قوله وعن الملايح) ويقال لما تمخر يفتح الميم وسكون الجيم وآخره راء مهمله وهى جمع مفتوحة أى مفتوح بها من قولهم لفتح الناقة بضم اللام أى حملت فهى لا تقع أى حامل وتفسيره بأنه جنين الناقة فيجد فيه ذكره لذكره فهاؤه فيما مر للوجدة<sup>(١)</sup> (قوله ما في البطون) أى بطون الإبل كما قاله الجوهري وقال غيره بطلان وهو المراد شرعا (قوله والمضامين) جمع مضامين كمفتاح أو مضمون كمنجون قال الأزهرى سميت بذلك لأن الله تعالى أودعها ظهورها فكأنها مضامينها (قوله من الماء) فإعادة مع علمها من عصب الفحل لإفادة أنها تسمى بذلك أو أن النهي ورد باللفظين أو للتقابل بينها وبين ما قبلها ذاتا وعلاذى إلى الماء في ظهور الذكر وما قبلها الماء في بطون الإناث وقال الإسوي إن هذا لما يباع عما أو عامين (قوله بأن يلمس) بضم الميم وكسرها قال شيخنا الرملى في شرحه وما اشترى على الأكنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضى مفتوحة وفتحة حرف حلق واحد ونقل الإسوي في باب الإحداث الكسر في الماضى وعليه فيكون المضارع بالفتح فتأمل (قوله عن رؤيته) فيطعن هنا قائلًا وإن قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللمس لا يقوم مقام الشرط شرعا ولا عادة (قوله عن الصيغة) أى عن القبول فيها أو عن الإيجاب وحده إن قيل أو عنهما معا وكلام المصنف عمتل للأخيرين وأشار الشارح إلى أن يجعل بمعنى يقول وأن هذا القول ليس قبولًا ولا إيجابًا لتقدمه على وقته أو أنه فاسد لتعليقه فهو كالعدم (قوله له أو يبيعه) أى بإيجاب وقبول والفساد في هذه للشرط الفاسد كما بأن (قوله له أو يقول) هو عطف على يجعل إذ هما صيغة (قوله فيهما) أى الملازمة والمناذبة (قوله لعدم الرؤية) أى في الملازمة إذ لم يذكر حال المناذبة وقد صورها ابن حجر فيها بقوله أن يقول بعته بشرط قيام نيته مقام رؤيته (قوله للشرط الفاسد) اعترض فساد به أنه ليس فيه نفي خيار المجلس لأن قطعه معلق على شيء وهو غير مضر إلا أنه يقال إن خيار المجلس لا يقطع إلا بالتفرق أو اللفظ بنحو اخترنا لزومه وهذا ليس واحدا منهما فسد لعدم إفادته أو لقطعه خيار العيب المشار إليه بقوله ولك الخيار إلى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الرد به عند الإطلاع عليه أو لقطعه خيار الشرط المشار إليه بقوله ولك الخيار إلى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الشامل لجميعها فتأمل ذلك وحرره ولعل الواو في وغيره بمعنى أو<sup>(٢)</sup> لأن أحدهما كاف في البطلان إما لتعليق إن جعل للمس شرطًا أو لأن المملوك عن الصيغة الشرطية (قوله فيقول إن غ) هو تفسير لقوله يجعل فله عطف على

(قوله بضبط المصنف بالقلم) قال غيره بفتح التون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول المتن وهي ما في البطون إن غ) هو مختص بالإبل (قول المتن والمضامين) فسرهم الإسوي بما عملهم من ضرب الفحل من عام أو عامين مثلاً ونحوه في الثوب (قول المتن أو يقول إن غ) علل الإمام بطلانه بالتعليق والمعلول عن الصيغة الشرعية وبينه الإسوي بأنه إن جعل الشرط شرطًا فبطلانه بالتعليق وإن جعل ذلك فيما تفقد الصيغة (قول الشارح اكتفاء بلمسه إن غ) أى فيكون أن قد جعل المسمى بيعاً (قول المتن بأن يجعل التلبيح) هو الطرح والإلقاء قال الرافعي اختلاف المعاطاة يجرى هنا واعترضه السبكي، أن الفحل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع إلا من قوله السابق أنبأ إليك ثوبى بخلاف الفعل في المعاطاة فإنه كالوضوع عرفاً لذلك (قول الشارح لعدم الرؤية) قال الإسوي ولو صح بيع الغائب لا نقول به هنا في الملازمة لأنها شرطان يقوم للمس مقام النظر ثم قال بعد ذلك إنه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وإن كان الأصح فيه البطلان لو ردد النهي هنا أقول وإلى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلمسه عن رؤيته (قوله الشارح إذا رميت إن غ) يصح قراءته

نبدته إليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيها لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (وبيع الحصاة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بأن يقول بعته من هذه الأثواب ما تقع هذه الحصاة عليه أو يجعل الرمي) لما (يعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما إذا رميت هذه الحصاة

فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك) ولك الخيار إلى رعيها) والبطلان في ذلك للجعل بالمبيع أو بزم الخيار أو لعدم الصيغة (وعن يعقوب في بيعه) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال الحسن صحيح (بأن يقول بعثك) هذا (بأنف أو الفين إلى ستة) فخذ بأيهما شئت أو شئت أنا (أو بعثك هذا العبد بأنف

على أن تبني دارك بكذا) أو تشري مني داري بكذا والبطلان في ذلك للجعل بالعرض في الأول وللشرط الفاسد في الثاني كاسياني في قوله (وعن بيع وشرط) رواه عبد الحق في الأحكام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى أبو داود وغيره بهذا الطريق لا يحمل سلف وبيع ولا شرط وبيع (كبيع بشرط أن أتقدم أو قرض) كأن يبيعه عبده بأنف بشرط أن يقرضه ماله والمعنى في ذلك أنه جعل الألف وربع العقد الثاني مئنا واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (ولو اشترى زوعا بشرط أن يهبهده بالبائع) بضم الصاد وكسر هاء (أو لو باع وخطبه) البائع (أو بشرط أن يخطبه فالأصح بطلانه) أي الشراء لاشتراطه على شرط عمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثاني يصح ويلزم الشرط وهو في المعنى بيع وإجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة الثالث يبطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرقتين الثلاثة في المسألة

بعثك إذ معناه أن يقول لا تخلف فضمير الثانية صحيح إن وقع اللفظ منهما أو من حيث اتفاقهما إن لم يقبل لفظا ولا يعتد بهذه الصيغة للتعليل أو عدم القول (قوله فهذا الثوب إلخ) استفيد من الغناء أنه جواب الشرط فهو مرتب عليه فلو جعله ابتداء صيغة وقبل الآخر فلا يعتد بالصحة (قوله أو يقول بعثك) أشار إلى أن بعثك عطف على بعثك الأول وجملة يجمعا إلخ فاصلة بينهما وهو فصل جائز قاله شيخنا الرملي وفيه نظر لما علمت قبله فالوجه أن يكون يجمعا عطفًا على يقول وأن يكون بعثك عطفًا على الرمي فتأمل (قوله للجعل بالمبيع) أي في الأول أو بزم الخيار في الثالثة في تقديمها على الثانية إشارة إلى أنه كان المناسب للمصنف ذلك أو لأجل الاختصار بإسقاط لفظة الجعل (قوله وعن يعقوب) أي على البديلة فلا يجوز (قوله أو الفين) والغناء ثم مثل أو بخلاف الواو فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف منها ألفان مؤجلة (قوله وللشرط الفاسد إلخ) فيه إشارة إلى أنه ليس من أفراد البيعتين آخره عما بعده لكان أو لي إذا وقع البيع الثاني ففيه ما يأتي (قوله سلف وبيع) أي فرض وبيع فإن كان المراد القرض عقده فهو جمع بين عقدين جائز وأ لازم وهو باطل أو المراد شرط القرض في البيع فهو من أفراد بيع وشرط المذكور عبده (قوله قرض) ومثله الإجارة والتزويج (قوله بشرط أن يقرضه) فلو قال في جوابه قبضت البيع وأقرضتك المائة فباطل أيضا ولو وقع عقد قرض بعد ذلك فإن علما بطلان الشرط صحح ولا فلا كذا اعتمد شيخنا الرملي وقال بعضهم بنهي الصحة مطلقا نظرا للواقع مع تمام الصيغة ولا يضر اعتقاد ترتبه على الشرط السابق من غير تعليل لأن اعتقاد الفساد غير مضر كما في بيع مال مورثه أه وهو ظاهر وعليه يحمل كلام الإمام (قوله بشرط أن يهبهده) أو ويهبهده أو يهبهده بغير ولو أو على أن يهبهده ويقال له مثل ذلك في ويخطبه ويخرج بذلك صيغة الأمر كاحصده وخطبه فلا يضر قال شيخنا الرملي كائن حرج إلا إن أراد الشرطية ومثل ذلك شراء نحو حطب بشرط حمله لمنزله وإن عرف أو بطبيعة كذلك (قوله البائع) ومثله الأجني<sup>(١)</sup> فإن شرط الحصاد على المشتري لم يضر وإن كان الشارط البائع بخلاف لظاهر ما في العباب (قوله فيما لم يملكه بعد) أي الآن لأن المشتري لا يحصل له الملك إلا بعد تمام الصيغة والضمير في يملكه عائد للمشتري ويحتمل أن يقال إن المشتري شرط على البائع عملا فيما لم يملكه البائع بعد تمام الصيغة وكذلك لو شرط عليه المشتري عملا فيما يملكه البائع غير المبيع بطل العقد قطعا إذ لا تبعية (قوله بيع وإجارة) ورد بأنه ليس فيه ذكر مدة ولا عمل معلوم (قوله الطرقتين الثلاثة) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمذهب وقول بعضهم إن المصنف أشار إلى ترجيح طريق الخلاف مردود بأن ذلك ليس من اصطلاحه وبأن الراجح طريق القطع كما ذكره الشارح (قوله ويستثنى من النسي) لعل المراد من الاستثناء فيه تخصيصه

بضم الناء وفتحها وكذا كل صورا لا فرق بين رمي البائع والمشتري (قول الشارح أو يقول) قيل كان الصواب التصريح بقول ليرشاد إلى عطفه على الأول أو كأن يقدمه على الثاني (قول الشارح أو لعدم الصيغة) به تعلم أن قوله في صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة القرض منه الإخبار لا الإنشاء (قول المتن أو بعثك إلخ) هذا التفسير وما قبله ذكره الإمام الشافعي رضي الله عنه (قول الشارح وللشرط الفاسد إلخ) أي فهو منهي عنه بكل من الحديتين (قول المتن بشرط أن يهبهده البائع) من هذا التعليل اشترت هذا الحطب بشرط أن تحمله إلى البيت سواء كان البيت معروفا أم لا وكذا لو شرط عليه حمل البطيخة المشتراة وما أشبه ذلك ومسألة البطيخة تقع كثيرا فليحترز عنها (قول المتن أو بشرط) هو بالأولى (قول المتن فالأصح بطلانه) قال السنوي لأنه شرط بخلاف مقتضى العقد (قول الشارح أصحها إلخ) ثم اعترض السنوي على تغيير المصنف بالأصح من وجهين الأول المسألة ذات طرق الثاني أن التعبير بالأصح يقتضي قوة الخلاف مع أنه ضعيف لأن الراجح طريق القطع (قول المتن ويستثنى) هذه

أصبحها بطلان البيع والشرط والثانية فيها القولان في الجمع بين بيع وإجارة والثالثة يبطل الشرط وفي البيع قولان في الصفة (ويستثنى) من النسي عن

(١) أي قوله شرط الحصاد على البائع أو أجني أي لا للمشتري .

بيع شرط (صور) تصح لما سمي (كالبيع بشرط الحيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمن) وسيأتي الكلام على ذلك في محاله (والأجل والرهن والكفيل المعينات بشمن من الذمة) أما الأجل فلعله تعالى ﴿إِذَا تَدَانِيْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أي معين ﴿فَأَكْبِهْهُ﴾ وأما الرهن والكفيل فللحاجة

إليهما في معاملة من لا يرضى إلا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فإن شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتائه على شرط رهن ما لم يملكه بعد والتعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم والى الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفى الوصف كموسى ثقة قال الراعى هذا هو الثقل ولو قال القائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله لم يكن مبدلاً وسكت عليه في الروضة وتعيين الثمن بكونه في الذمة للاحتراز عن المعين كما لو قال بعثك بهذه الدراهم على أن تسلمها لي في وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فإن الشرط باطل ذكره في الروضة كأصلها في الأجل لأنه رفق أثبت لتحصيل الحق في المدق للمعين حاصل ثم ذكر الراعى في التكلم على ألفاظ التوجيه الرهن والكفيل ويقال في كل منهما أنه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل بشرط كل من

بغير ما ذكر فأنشأ (قوله والأجل) أي في غير الربوى كما مر فيصح في غيره وأن بعد بقاء العاقدين إليه لأن ورائه يقوم مقامه نعم إن بعد بقاء الدنيا إليه كآلف سنة لم يصح (قوله والكفيل) أي بالمشتري بشمن في ذمته أو بالبايع لمبيع في ذمته بأن شرط البايع على المشتري أن يكفله في الثمن الذي عليه شخص آخر حاضر أو غائب نحو هذا الشخص أو فلان بن فلان وكذا للمشتري واقتصار المصنف على الأول لأنه الأغلب وخرج بذلك شرط كفاة أحدهما الأجنبي فباطل ومنه قول الوسيط لو باع عبداً من اثنين بشرط أن يتضامنا بطل العقد لما فيه من شرط ضمان العاقد أجنبياً لأن كلا منهما أجنبي عن الآخر قال في الروض بخلاف عكسه فيصح وهو المذكور في كلام المصنف وحيث فلا حاجة لقول شيخنا بأن يبيع لشخص بشمن في ذمته ويشترط كل منهما عليه أن يأتي بمن يضمنه له لأن عكس ضمان المشتري لغرض ضمان غيره له وبذلك صرح في الحادى وتصور بعضهم بأن يبيع لثلاث عينا الشخص ويشترط للمشتري على كل منهما أن يضمن صاحبه أو أن يضمنه كل منهما لصاحبه فيه نظر بل هو فاسد أخذاً بما تقدم فتأمل وراجعه (فرع) في شرح شيخنا الرملى لو قال اشتريته بألف على أن يضمنه زيد إلى شهر صبح وإذا ضمنه زيد مؤجلاً ثبت الأجل في حقه وحق المشتري اه فأنظره وتامل معناه (قوله على شرط رهن ما لم يملكه بعد) أي الآن فلو رهنه المشتري عند البايع بعد تمام البيع وبعد قبضه ولو في المجلس لم يكن مضراً (قوله في الرهن بالمشاهدة) أي في المعين أو الوصف فيما في الذمة واكتفى في الكفيل بالمشاهدة لأدائها غالباً إلى معرفة حال الشخص صعوبة وسهولة وبهذا فارق عدم الاكتفاء بمشاهدة القرآن في الصداق الذي اعترض به الإسنى وقد يجاب أيضاً بأن القرآن آن هناك معقود عليه وهو يخاط له وجواب بعضهم بأن الشارط هنا مقصر بعدم البحث فيه نظر فأنشأ (قوله قال الراعى إلع) أجيب بأن الأحرار لا تثبت في الذم ولا يعترض بالرقق لأنه لا يدخل لقوله مؤسرة أو يقال الضامن لا يدخل تحت اليد من حيث الضمان وإن دخل من حيث الرق (قوله أو يضمنك إلع) قال الإسنى لم لا يصح ضمان الثمن المعين كما في الأعيان المضمونة بنقص ونحوه ويجب بأنه إن أراد ضمان الدرك فهو هنا صحيح وليس الكلام فيه وإن أراد غيره فممنوع وضمن الأعيان المذكورة إنما هو الرد لأهلها فأنشأ (قوله فإن الشرط باطل) مثله العقد (قوله لأنه رفق) أي لأن الأجل المشروط رفق إلع ونظر فيه بعضهم بأنه لنا خير الحق لا لتحصيله فأنشأ نعم إن تلف كله أو بعضه بعد قبضه فلا خيار لفوات رد ما تلف فتأمل ويصدق الرهن في حدوث العيب بعد القبض إن أمكن (تتمية) الأجل لا يسقط بإسقاطه بخلاف الرهن والكفيل لأنهما مستقلان وينبئ أن الإشهاد كذلك راجعه (قوله والإشهاد) أي على جريان العقد مثلاً (قوله للأمر به) وصرفه عن الوجوب الإجماع وهو أمر إرشادى لا ثواب فيه إلا من قصد به الامتثال كذا قيل فلو راجع

الأمر في المعاملات كالخاص في العبادات فيتبع فيها توقف الشارع ولا تعدى لكل ما فيه مصلحة (قوله الثمن والكفيل) قال الإسنى سئل التروى رحمه الله عن موافقة على الاكتفاء بالمشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فيما لو أمدها تعليم مقدار من القرآن وعين مكانه من المصحف بالمشاهدة معللاً بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قوله الثمن بشمن من الذمة) لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن فقي كتاب الضمان من تعليق القاضى والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لأنه شرط على المشتري أن يكون ضماناً لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيراً فليفتن لها (قوله الشارح أو الوصف إلع) قيل هذا لا يلزم قولهم إن رهن الغائب كبيع فلا يكتفى وصفه قلت قد يجاب بأن صورته هنا مع الذمة (قوله الشارح أو يضمنك بها فلان) اعترض الإسنى بأن ضمان الأعيان للمعينة المضمونة صحيح والثمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله الشارح رفق) نائب الفاعل ضمير يعود على كل

الثلاثة معه في غير ما شرع به (والإشهاد) للأمر به في الآية قال تعالى ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَدَانِيْتُمْ﴾ ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح والثاني يشترط كالرهن والكفيل وفرق بفاوت الأغراض فيما بخلاف الشهود فإن الحق يثبت بأى عدول كانوا وقطع الإمام بالأول ورد الخلاف إلى أنه لو عينهم

(قوله هل يتعينون) والأصح عدم تعينهم خلافا لما يوهمه ظاهر كلام الروض ولا أثر لتفاوت الأغراض بنحو  
وجاعة (قوله فإن لم يوهن) بأن امتنع منه لأنه لا يجبر عليه لزوال الضرر بالفسخ وكذا لو أراد إبداله بغيره  
لتفاوت الأغراض في الأعيان أو تغير حاله إلى نقص أو تلف كله أو بعضه أو اعتقه كذلك أو دبره أو علق  
عتقه أو زوجه أو ظهر به عيب أو امتنع من إقباضه بعد العقد (قوله أو لم يشهد) بأن امتنع منه وكذا لو مات  
المشروط لشهادته كما في شرح الروض (قوله أو لم يتكفل الميعن) وكذا لو مات أو ظهر أنه معسر (قوله فللبائع  
الخيار) أي على الفور قاله شيخنا وهو في شرح الروض (قوله إن اشترط التعيين) أي على المرحوم (قوله  
ولو باع عبدا) أي رقيقا<sup>(١)</sup> ولو أنقضى وليس بمن يتحقق عليه بالشراء كأصله وإلا لم يصح العقد مع ذلك  
الشرط ولابد من كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدئ سواء المشتري أو البائع  
وموافقة الآخر عليه ولو بالسكوت فإن وقع الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم وهو البايع بطل العقد  
إن كان قبل تمام الصيغة وإلا لغا وصح العقد (قوله بشرط إعتاقه) أي العبد كله أو بعضه الميعن ولو اشترى  
بعضه بشرط إعتاق ما اشتراه أو بعض ما اشتراه معناه صح وإن لم يكن باقيه حرا على الرأب أو مبهما لم يصح  
أو شرط عتق كله كذلك وله بيع ما لم بشرط عتقه منه قبل عتق ما شرطه (قوله كما لو شرط بيعه أو هبته)  
وفرق بتشوف الشارع للعتق ولو هبه له بشرط عتقه فهو كما لو باعه له بذلك (قوله كما في النكاح) فيما  
لو قال تزوجت أمتك بشرط أن تعتقها فإنه يصح النكاح ويطل الشرط وأجيب بأن النكاح لا يتأثر بالشرط  
الفاصد (قوله للبائع مطالبة المشتري) ومثله وارثه والحاكم لا غيره من الآحاد خلافا لما يوهمه كلام المنهج  
وبالطلب يلزمه العتق فورا ويحرم تأخيرهم بعده وله قبل الإعتاق ولو بعد الطلب استخدامه ولو بالوعد وإعارته  
لأرهنه ولا يبيع ولا يوقه ولا إجارته ويلزمه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره  
بها ولا يجبر له عتقه عن كفايته فيعتق له عنها (قوله أجبر عليه) أي أجبره الحاكم عليه فإن امتنع نائب الحاكم عنه  
فيه كالولي وبتجهم حاملها إن عتقت حاملا لا ولدها وإن اشترها حاملا به بشرط العتق كما في المجموع لا ينقطع  
البيعة لا يلزمه عتقه كذا قالوا وفيه نظر لأن الحمل من سيدها إذ الفرض أنها مستولدة فالولد حر مطلقا ولعل  
كلامهم مصور بكونه من غير سيدها بنحو تزويج إن قلنا بصحته فليجمع (قوله وإذا اعتقه المشتري فالولد  
له) وكذا لو مات وأعتقه وارثه نعم إن عتقت بموته كان استولدها أجزأ عن الإعتاق وسقطت مطالبة الوارث  
به فعلم أنه لا يكفي للمشتري استيلاءه عن الإعتاق ولا يمنع من مطالبته به (قوله وإن قلنا) قبل الأول حذف الواو  
وهو خطأ لأن مفاد الغاية كون ما ورائها أولى بالحكم وهو هنا كذلك لأن ما ورائها لا خلاف فيه ولأن  
مطالبة البايع من كون الحق لله ببيعة وتخصيص الثاني بكون الحق لله يضر في تعميم الأول نعم فيه إجماع جريان  
الخلاف إذا كان الحق لغير الله وليس كذلك خاتما (قوله أي للبائع) وكذا للأجنبي وكذا لو شرط عتقه

(قول المتن فإن لم يوهن) مثله لو رهن أو يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قول المتن أو لم يتكفل  
إلخ) أو مات التكفل قبل الكفالة أو أعسر على ما قال الإسوي أنه القياس (قول المتن فللبائع الخيار) أي ولا  
يجبر للمشتري على القيام بذلك لأن للبائع مندوحة (قول الشارح لتشوف الشارع إلخ) أيضا فللمصدة بريرة وهي  
في الصحيحين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها أنها اشتملت على شرط العتق والولاء لم ولم ينكر النبي  
عليه السلام إلا شرط الولاء وأما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتي هذا وقد اعترض الباقين بأن  
بريرة كانت مكانية وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد عن  
سبب وصورة السبب لا يخرج كما في الولد للفراش فإنه كان في أمة (قول الشارح وإن قلنا الحق إلخ) الأحسن  
ترك الولو بدليل حكاية الخلاف الآتي (قول الشارح كالنذر) تنظير لقوله وهو الأصح (قول المتن مع العتق)

هل يتعينون (فإن لم  
يرهن) المشتري أو لم  
يشهد كما في أصل الروضة  
(أو لم يتكفل الميعن فللبائع  
الخيار) لقوات ما شرطه  
ولو عين شاهدين فامتعا  
من التحمل ثبت الخيار إن  
اشترط التعيين وإلا فلا  
(ولو باع عبدا بشرط  
إعتاقه فالشهر صفة  
البيع والشرط لتشوف  
الشارح إلى العتق والثاني  
بطلانها كما لو شرط بيعه  
أو هبته والثالث صحة  
البيع وبطلان الشرط كما في  
النكاح (والأصح) عل  
الأول وأن للبائع مطالبة  
المشتري بالإعتاق وإن  
قلنا الحق فيه لله تعالى وهو  
الأصح كالمترم بالنذر  
لأنه لزم باشرطه والثاني  
ليس له مطالبة لأنه لا  
ولاية في حق الله تعالى  
فإن قلنا الحق له فله  
مطالبة ويسقط بإسقاطه  
فإن امتنع من الإعتاق  
أجبر عليه بناء على أن الحق  
فيه لله تعالى وإن قلنا الحق  
للبيع فله الخيار في فسخ  
البيع وإذا اعتقه المشتري  
فالولاء له وإن قلنا الحق  
فيه للبائع (و) الأصح  
(أنه) لو شرط مع العتق  
الولاء له) أي للبائع

عن البائع أو أجنبي لم يصح العقد (قوله أو شرط تدبيره) وكذا تعليق عقته بصفة أو وقف لم يصح (قوله وهو في مسألة الولاء إغ) فتعير المصنف عن مقابلة بالأصح صحيح ما لم من الاعتراض (قوله ولو شرط مقتضى العقد إغ) حاصله أن للشرط في العقد خمسة أحوال لأنه إما لصحته كشرط قطع الشرة أو من مقتضياته كالقبض والرد والبیع أو من مصالحه كالكتابة والحيطة أو بما لا غرض فيه كأكمل المهرية أو مخالفة لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معمول به في الأول وتأكيده في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولا غ في الرابع قال الإسني وينبغي أن يصح إذا كان الشارع لعدم القبض هو المشتري كالمو شرط للرفع في النكاح أنه لا يطل أو كالمو اشتري طعاما وشرط على نفسه أن يطعمه للغير فإنه يصح إلا أن شرطه البائع فإنه يطل كما قاله الماوردي وقد يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي إلى استمرار ضمان البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبأن القدرة على التسليم في البيع شرط وهي القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله كل المبيع لحصول القبض به لأن إباحة كإباحة فيه فحرره (قوله لا غرض فيه) أي عرفا ولا نظرا لغرض العاقدین (قوله وأصله من كلام إغ) قد نازع ابن عبد السلام وابن الرضائي عدم الغرض في هذا بأن فيه نفعاً للعبد فينبغي فيه الصحة ورد بأن نص الأم يخالفهما ويصرح بالفساد ونفظة كما نقله الإسني بقوله قال محمد بن إدريس إذا باع الرجل العبد عن أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا فالبيع كله فيه فاسد أهو من هذا يعلم أن ما قاله الشارع عن النص صحيح وأن ما اعتمد الشيخان من الصحة مخالف للنص المذكور وأن ما جمع به شيخنا من بين كلام الشيخين ونص الأم غير صحيح حيث قال إن ما في الأم فيما لو جمع بين شيئين كأن قال تطعمه كذا وكذا وذلك ما لا يلزم السيد دائما كشرط أن يصل الفرائض والنوازل أول وقتها فهو مفسد وما في غير الأم فيما إذا لم يجمع كشرط أن يطعمه كذا كالمهرية لأنه مما يلزم السيد دائما إذ لا يمكن أقل من شيء واحد من المعلوم وإن لم يكن عين المذكور بل ربما يتعين إذا لم يكن غيره فهو غير مفسد اهـ فتأمل (قوله يقصد) أي عرفا وإن لم يقصده العاقدان أو عكسه كما في الثبوت فإنها لا تقصد عرفا وخرج يقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بغوئهما (فخرج) لو شرطها ثيبا فبانت بكرا أو شرطه مسلما فبان كافرا أو شرطه فحلا فبان مسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسها لعلو البكر والممسوح ورغبة الفريقتين في الكافر (قوله كاتبا) وبكى ما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فإن شرط حسنا اعتبر ولا يحتاج إلى وصف الكتابة بكونها بالعربية أو العجمية مثلاً إن لم يتعلق به غرض وإلا وجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وإن تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فكالحال فيصدق المشتري بعد موته والبائع في حياته كذا قاله وفيه بحث بإمكان اختياره في حياته لتسهيله الكتابة بخلاف الحمل فتأمل (قوله حاملما) ويرجع في حملها لأهل الخبرة ولو نسو ولو اختلفا في الحمل قبل موتها

خرج ما قاله فإن أعتقه فولأه في فإن البيع باطل جزا (قول الشارع من الحق الناجز) وأيضا فقصد البيع قد يقتضي الحق كما في شراء القريب بخلاف هذه الأمور (قول الشارع وهو في مسألة الولاء قول منصوب) فيه نقد على المؤلف في تصويره بالأصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله ~~في~~ واشترطى لهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لم يمتنع عليهم كما في قوله تعالى : ~~وإن أسأتم فلها~~ قال ويدل على إنكار طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج إلى العمرة وأجاب الأكثر بأن الشرط كان خارج العقد وما وجبه الصحة في غير الولاء ففصول المفضل ثم الموقف كالتدبير (قول المتن لا يأكل إلا كذا) أما فيما يقتضيه فلائحة تأكيد وتبييه على ما أوجبه الشارع عليه وأما ما لا غرض فيه فلائح ذكره لا يورث نزاعا واختلفوا في الأول هل الشرط لا غ كالتأني أم هو صحيح مؤكّد عضد بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول المتن يقصد) من جملة ما خرج بهذا الشرط أن يشترط الثبوت فتظهر

أو شرط تدبيره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر مثلا (لم يصح البيع) أما في شرط الولاء فلمخالفته لما تقرر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلائح لم يحصل في واحد منه ما تشوف إليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوب أو خرج (ولو) شرط مقتضى العقد كالقبض والرد وببيع أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا (صحيح) العقد فيما ولنا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التمسك ونص في الأم فساد العقد في الثاني (ولو) شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتبا أو الدابة حاملما



أو لبونا صح الشرط مع

العقد (وله الخيار إن أخلف)

الشرط (وفي قول يطيل

العقد في الدابة) بصورتها

للجمل بما شرط فيها بخلاف

شرط الكتابة لإمكان العلم

بها بالاختيار في الحال وأجاب

الأول بأن العلم بما شرط في

الدابة في ثاني الحال كاف

وبجري الخلاف في بيع الجارية

بشرط أنها حامل وقطع

بعضهم فيها بالصحة لأن

الحمل فيها يجب فاشتراطه

إعلام بالبيع كإلزامها بذلك

أو ساقط (ولو قال يصحها)

أي الدابة (وحملها بطل) البيع

(في الأصح) لجعله الحمل

المجهول مبنيًا بخلاف بيعها

بشرط كونها حاملًا فيه

جعل الحملية وصفا ثابتا

والثاني يقول لو سكت عن

الحمل دخل البيع فلا يضر

التبصير عليه (ولا يصح

بيع الحمل وحده) لأنه غير

معلوم ولا مقنن عليه (ولا

الحامل فوله) لأنه لا يجوز

إفراد الباطن فلا يجوز

استثناء كأعضاء الحيوان

(ولا الحامل بحر) لأنه لا

يدخل في البيع لكانه استثنى

وقيل يصح البيع ويكون

الحمل مستثنى شرعا (ولو

باع حاملًا مطلقا) عن ذكر

الحمل معها وتليه (دخل

الحمل في البيع) تماثلا.

(فصل) ومن النسي

عنه ما لا يطيل بضم

الياء يضبط المصنف

صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحمل كونه ذكرا أو أنثى بطل العقد (قوله أو لبونا) أي ذات لبن كما عبر به شيخ الإسلام وتخير بأمثاله فإن شرطا خللته بطل العقد (قوله إن أخلف) أي لا الأعل كما مر (قوله بعثتها وحملها بطل) وكذا حملها لو مع حملها ليس لأن الحمل من مسمى الدابة وبهذا فارق صحة بيع الجدار وأسأه أو بأسه أو مع أسه أو الجبة وحشوها أو به أو معه (قوله وصفا ثابتا) أخذ منه بعضهم عدم الصحة لو قال بعثتها إن كانت حاملا فراجعه (قوله ولا يصح بيع الحمل وحده) هذا تقدم في الملائق وذكره هنا لغرض التقسيم (قوله كأعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحمل آيل إلى الانفصال فالأول أي يقال هو استثناء مجهول من معلوم وبهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع إذا باعها مسلوقة المنفعة وغرة الشجر ولو غير مؤجرة نعم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها غير مؤجرة فإنه لا يصح إلا أن يقال يصح إذا قدر مدة فراجعه وقد يقال إن هذا يخالف لمقتضى العقد فيبطله مطلقا فراجعه (قوله بحر) ومثله المملوك لغیر البائع ولو للمشتري قال شيخنا أي كائن حجر ومثله الحمل النجس نحو كسب وخالفهما في استخدام ولو تبين الحمل بذلك بعد البيع تبين بطلانه إن علم وجوده حال البيع بأن ولدته لسة أشهر فأقل وإلا فلا وهو للمشتري في غير نحو آخر (قوله مستثنى شرعا) ورد بأن الاستثناء الشرعي كالخس أو قد مر عدم صحته لأنه مجهول (قوله ولو باع حاملًا) ولو مرهنة بغير إذن مالكيها (قوله دخل الحمل) أي وإن تعدد ولو انفصل أحد توأمين قبل البيع والثاني بعده فالثاني للمشتري والعقد صحيح على الممتد وقيل للبائع كالأول والعقد باطل ولعل عن النص (تفصيله) حذف المفسد في مدة الخيار لا يصحح البيع الفاسد لأن ما وقع فاسدا لا يقلب صحيحا والحق المفسد به فيه يفسده لأن الواقع في مدة الخيار كالواقع في العقد وأعلم أن المصنف أسقط هنا فصلا في حكم البيع الفاسد وحاصله أنه يجب رده ولا يجوز حبسه لرد الثمن ولا رجوع له بالنفقة وإن جهل الفساد ولا يحد بوطئه إن جهل وعليه حيثد مهر بكر وأرش بكارة<sup>(١)</sup> والولد حر ونسب وعليه فيمنعه يوم الولادة إن انفصل حيا للباع الجاهل بخلاف العالم لأنه يرجع عليه لأنه ولو خرجت مستحققة ثم قيمة الولد لمالكها ورجعها للبائع وإذا تلف المبيع ضمنه ضمان المصنوب بدلا وزيادة ومنفعة .

(فصل) في المنهيات التي لا تصد العقود معها سواء سبقتها أو فارتتها أو في العقود المنهى عنها ولا تفسد بما ذكر (قوله بضم الهاء) أي مع كسر الطاء بدليل ما بعده وضمومه عائد لما بمعنى شيء ومفعوله محذوف أي العقد وهو يشمل ما يقع مقارنا للبيع وما يقع البيع بعده كالسوم فهو أعم من فتح الهاء المذكورة بعده لقصر بكرة أخلاقا للحواشي الصغير وقوله أخلف قال الجمهور أي أخلفه أي وجد مرعده خلفا قال وأخلف في المستقبل كالكدب في الماضي (قول الشارح صح الشرط) لأنه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الغرض وعمله الغزالي بأنه التام أمر موجود عند العقد غير متوقف على إنشاء شيء فلا يدخل في النهي عن الشرط وإن سماه شرطًا وبين الاستثنى ذلك بأن الشرط لا يكون إلا مستقبلا فلم يتناول هذا وفيه نظر (قول الحق وفي قوله) قال الرافعي الخلاف مبني على أن الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الحوامل في الذنابات أو لا لا محال أن يكون نفعا (قول الشارح للجمل) أي فكان كإلزامها (قول الشارح لجعله الحمل) (إخ) وكإلزامه وحده (قول الشارح والثاني يقول لو سكت (إخ) أي فكان كإلزامها بعتك الجدار وأسأه وأجيب بأن اسم الجدار شامل للأشياء بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول الحق ولا يصح (إخ) هذه مسألة الملائق السابقة إلا أن يقال الملائق تختص بالإلزام .

(فصل ومن المنهيات عنه) قال الاستثنى في أسنائه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تماثيلها ومع ذلك تصح (قول الشارح بضم الهاء) أي وسوغ عود الضمير إلى النهي تقدم ذكر النهي عنه وأعلم أن هذا

أى النهى فيه البيع بخلافه فيما تقدم ويفتحها أيضا (لرجوعه) أى النهى في ذلك (إلى معنى يقترن به) لا إلى ذاته (كبيع حاضر لباد) أن يقدم غريب يحتاج تعم الحاجة إليه لبيعه بسمر يومه فيقول له (بلدى اتركه عندى لأبيعه) لك (على التدرج) أى شيئا فشيئا (بأعلى) فبواقفه على ذلك قال **عنه**: ولا يصح حاضر لباد [من رواية أبى الشيخان] من رواية أبى هريرة وغيره زاد منسلم **وهذا الناس يوزق الله بعضهم ببعض** والمعنى فى النهى عن ذلك ما يؤدى إليه من التضييق على الناس بأن يكون بالشرطين المشتمل عليهما التفسير أحدهما أن يكون المتاع مما تعم الحاجة إليه كالأطعمة فما لا يحتاج إليه لا نادر إلا يدخل فى النهى ثانيهما قصد القامد البيع بسمر يومه فلو قصد البيع على التدرج فضاله البلدى تفويض ذلك إليه فلا بأس لأنه لم يضر بالناس ولا يسيل إلى منع الملك منه والنهى للتحریم فإنهم يارتكبه العالم به ويصح البيع قال فى السروضة فقال القفال الإثم على البلدى دون البلوى ولا خيار للمشتري **هـ** والبادى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وعصب

على الأول قاله شيخنا وفيه نظر والوجه على هذا أنه واقع على نفس المقد أى من المنهى عنه عقد لا يطل بما يقارنه أو يسبقه فساوى الضبط الأول وهذا صريح كلام المصنف أولا والأول ظاهره آخره إلا أن يؤول أحكامها بما يرجع إلى الآخر ولعل المصنف راعى الأحكام يقطع النظر عن موافق المعطوفات أو عدمه وأما فتح الطاء مع ضم الياء فلا قال به وإن ذكره بعض الشراح فراجعه وقول الديميرى لا يصح كسر الطاء إلا لو قال من المناهى مرود بما قاله الشارح ويقول ابن حجر إنه بعيد وهذه المنهيات صفات وقال ابن حجر إن التفريق من الكياتر (قوله ويفتحها) أى الياء مع ضم الطاء بضبط المصنف أيضا وقدم الأول لما مر (قوله لا إلى ذاته) بأن لم يفقد زكنا ولا إلى لازمه بأن لم يفقد شرطا بل لأمر خارج غير لازم كالنضييق والإيذاء (قوله تعم الحاجة إليه) أى وإن لم يظهر به سعة لنحو كبر البلد (قوله لبيعه) ومثله ليشتري به (قوله لأبيعه لك) قال شيخنا الرملى ولا يحرم البيع الصادر من الصاد بعد ذلك قال بعضهم لأنه تنهى به الحرمة وهو يفيد دوام الحرمة على الصاد إلى البيع وفيه كبير فراجعهم وعلى هذا ففى التمثيل بالبيع للنهى عنه تجوز على كل من الضبطين السابقين على ما مر عن شيخنا فتأمله (قوله فبواقفه) ليس قيدا فى الحرمة فالقول حرام وإن لم يوافق عليه بل وإن خالفه بعدم امتثاله بالبيع حالا (قوله دعوا الناس) زاد ابن شعبة فى رواية مسلم فى غفلاتهم قال ابن حجر وقد سبرت أحاديث مسلم فلم أجعلها (قوله يوزق) هو بالرفع استعنافا إذ يلزم على الجزم تخصيص الرزق بالذكور إلا أن يراد الرزق المرتب على ذلك كذا قيل وفيه بحث واصلح فتأمله (قوله من التضييق) أى شأنه ذلك (قوله بالشرطين) وهما عموم الحاجة والبيع حالا وسكت عن الثالث الذى هو القول لأنه ليس منشأ للتضييق وما عدا هذه الثلاثة مما اشتمل عليه التفسير المذكور ليس قيدا كالحاضر والبادى والتدرج (قوله لفسأله إلخ) ولو أراد صاحب المتاع التأخير إلى شهر مثلا فقال له الآخر أخره إلى شهرين لم يحرم ولو استشاره صاحب المتاع فى التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقدما لها على المعضد (قوله منه) أى من البيع على التدرج الذى هو مراده أو من ضرر الناس دفعا لضرره إذ لا يزال الضرر بالضرر (قوله العالم) ومثله الجاهل المقصر ولو فيما يفتنى غالبا قال شيخنا وللحاكم أن يعزى ارتكابه ما لا يفتنى غالبا وإن ادعى جهله والحاصل أن الحرمة مقيدة بالعلم أو التفسير وأن التميز مقيد بعدم الخفاء (قوله دون اليدوى) أى لو أنظر لموافقته فيما مر مراعاة لقرضه بوجود الربيع فى ماله قالوا وفارق حرمة تمكين المراقزو وجه الحرمة من الوطء وهى غير محرمة بأنه لا غرض لها فى عدم تمكينه فراجعهم (قوله وهو) أى الريف أرض فيها أى عادقوا لا عبرة بنحو بيوت نحو أعراب من نحو شمر .

الوجه الأول الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن من الثالث ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث قبول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعلمه وإنما يتصف بعدم الإبطال كلقى الركبان وغيره مما باتى فى الفصل (قوله الشارح أى النهى فيه) لم يقل أن النهى ليه لأنه يريد أن يدخل فى العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا بعلمه كلقى الركبان وغيره (قوله المتن بأن يقدم غريب) هو أعم من البادى وإنما عبر بالبادى أو لا موافقة للحديث ثم التعبير بالغريب بالترك عندنا لمفهومهما فيما يظهر فنظر للمعنى ثم هل يحرم الإرشاد والبيع أو الإرشاد فقط قال الأستاذ المشجبه الثانى لأنه لا يهمل يحصل به التضييق وأما البيع ففى الحقيقة توسيع على الناس (قوله الشارح أى شيئا فشيئا) أى فهو كالصاعد فى درج (قوله الشارح أحدهما أن يكون إلخ) قال السبكي هذا الشرط لم يشترطه إلا البغوى والشاشى والرافعى وهو يحتاج إلى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس إليه (قوله الشارح ثانيهما إلخ) لو استشار الحضرى فى ذلك فقال أبى الطيب وأبوسحقا يجب إرشاده وقال ابن الوكيل يرشده توسيعا على الناس **هـ** ومراده أن يسكت (قوله الشارح ساكن البادية) قال تعالى : ﴿ يودوا لو أنهم بادون

وذلك خلاف البادية والنسبة إليه بدوى وإلى العاضرة حضرى (وتلقى الركبان بأن يطلق طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيشتريه) منهم (قول) قدمهم ومعهم بالسعر ولم الخيار إذا عرفوا الغنى قال **عنه** : لا تلتصقوا الركبان للبيع [رواه الشيخان] عن أبي هريرة قال رواية تسلم

فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى فى النبي غنيمته وهو نبي غريم فيأثم مرتكبه العلم به ويصح شراؤه ولو لم يقصد التلقى بل خرج لأصطياد أو غيره فراهم فاشترى منهم فالأصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وإن كانوا مغربين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم علون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعي أنه لا يأثم فى الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور ولوتلقى الركبان بأعهم ما يقصنون شراؤه من البلد فهل هو كالنقل للشراء ؟ فيه وجهان المتعمد منهما أنه كالنقل والركبان جمع ركب (والسوم على سوم غيره) قال **عنه** : لا يسوم الرجل على سوم أخيه [رواه الشيخان] عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النبي فيأثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الإيذاء (وأما يحرم ذلك بعد استقراء الصنن) وصورة أن يقول لمن أخذ شيئا ليشتر به كذا رده حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو

(قوله وتلقى الركبان) عطف على بيع بناء على الضبط الأول أو المراد البيع الواقع فيه على الضبط الثانى فهو عطف على حاضر فاعلم (قوله طائفة) تطلق على ما يشمل الواحد والجماعة وتذكر وتوث (قوله متاعا) وإن لم تتم الحاجة إليه (قوله إلى البلد) ولو غير بلد التلقى (قوله فيشتريه منهم) أى بغير طلبهم ولا فلا حرمة ولا خيار وإن جهلوا السعر وغنيتا (قوله غنيمته) أى بالفضل فى ثبوت الخيار والحرمة على المتعمد بقول المنهج احتمال غنيمته يراد به هذا ولفظه احتمال مقحمة (قوله العالم) سواء أخبرهم بالسعر كاذبا أو لا فإن صدقوه فى الإخبار به أو كان صادقا فيه واشترى منهم بالغبى فلا حرمة ولا خيار (قوله ولو لم يقصد التلقى) بل ولو اتنى التلقى بأن قدموا عليه فى عمله أو اشترى بعضهم من بعض (قوله وهم علون) أى ولو باخبره كامر وتمكنهم من العلم كالعلم أن كان بعد دخوله البلد ولا فلا على المتعمد ولا يكفى فى التمكن اجتماعهم بالتلقى أى غيره (قوله إنه لا يأثم فى الصورتين) هو الذى اعتمد شيخنا الرملى ولو عاد السعر بالخص إلى ما اشترى به فلا خيار على المتعمد خلافا لما سئى عليه فى المنهج (قوله فهو على الفور) ويصدق مدعى الجلب به أو بفورته إن خفى على الباع (قوله وباعهم) أى بغير طلبهم كامر ومن هذا ما هو وقع الآن من سبق البغالة المملاتين الحجاج بنحو العقبة لشراء البضائع منهم (قوله وجهان) أرجحهما التحريم (قوله جمع ركب) وأصله لغة للإبل والمراد هنا الأعم (قوله والسوم) بالرفع عطفا على كبيع الذى هو بدل من ما بدليل ما بعده وبالجر عطفا على بيع ولا بد من التأويل فى أحدهما على ما مر أو ما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفا على ما جره عطفا على حاضر ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فاعلم (قوله لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ذكر الرجل والأخ للالتباس وخصوص الأخوة للعطف وإما فى النسب أو الإسلام أو العصمة ولو كافرا كالعامل فخرج الحرفى قال بعض مشايخنا ومثله الزاى المحسن والمرد وقاطع الطريق وهو يقتضى أن إيذاء هؤلاء جائز والوجه خلافه إلا فيما أذن الشارع بأذيتهم فيه فراجعهم (قوله وإما يحرم إغ) وكذا على الحرمة إن كان السوم الأول جائزا وإلا كسوم العنب من عاصر الحمر فلا حرمة بل قال بعضهم يندب الشراء بعده (قوله أنه أن يقول) ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يريد شراؤه وهو أرخص منه أو من غير جنسه مما يبنى عنه وقامت فريضة على إرادة الرد والتقييد بالأقل لا مفهوم له (قوله حتى أبيعك إغ) فإن سكنت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا الرملى فلا حرمة لأنه قد يكون لغوت غرض أو عيب وإعلامه به جائز وإن أزم عليه الرد كما فى ذكر المساوى فى النكاح وقيد بعضهم بما إذا كان من البائع تديس ولا فلا يجوز الإعلام إذا زال الضرر بالضرر (قوله له صرح) ظاهره ولا حرمة كما مر فى بيع الحاضر فراجعهم (قوله وغير الصريح) ومنه حتى أشار عليه (قوله والبيع على بيع غيره) هو بالرفع عطفا على كبيع أو بالجر عطفا على بيع وفيه التأويل السابق (قوله قيل لزمه) وكذا بعده فى زمن خيار عيب على المتعمد

فى الأعراب أى أنه نازلون (قول المتن وتلقى الركبان) قيل المعنى فى النبي غنم الركبان وهو ما صححه فى شرح مسلم واعتمد الشارح رحمه الله وقيل نظر التصريح لعل البدو هو ما حكاها المارودى عن الجمهور والركبان قال النورى فى التهذيب هم راكبو الإبل خاصة قال وأما الطائفة فالمشهور إطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هى كالجمع ويجوز ذكرها وتأتيها (قول المتن ولهم الخيار إغ) هو باطلاعه بفيد أن ثبوته لا يتوقف بعد الثبوت على دخول البلد (قول الشارح) إنه لا يأثم فى السنوى محاولة الإثم فى الصورتين ووافقته فى شرح المنهج على الأولى فأنبت فيها التحريم دون الخيار (قول الشارح وجهان) قال فى القوت الأصح لا يحرم (قول المتن والسوم على سوم غيره) ولو كافرا أو غير الصريح منه أشار عليك على ما فى الكفاية والمطلب

مثله باقل أو يقول للمالك استردده لأشتر به منك بأكر ولو باع أو اشترى صرح واستقر الثمن بالراضى بصريحه يافى السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم ما يطاف به على من يزيد لغير من طلبه الدخول عليه أو الزيادة فى الثمن (والباع على بيع غيره قبل لزمه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط

(بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) أي المبيع بأقل من غنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ لبيشرته) بأكثر قال  
عليه السلام: لا بيع بضمكم على بيع بعضه [رواه الشيخان] عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتباع أو يذروا في معناه الشراء على الشراء وروى مسلم

من حديث عقبة بن عامر  
والمؤمن أنحو المؤمن فلا  
يحل للمؤمن أن يتباع على  
بيع أخيه ولا يخطب على  
خطبة أخيه حتى يذر  
والمعنى في تحريم ذلك  
الإيذاء وهو للعالم باللهي  
عنه ولو أذن البائع للبيع  
على بيعه ارتفع التحريم  
وكذا للمشتري في الشراء  
ولو باع أو اشترى دون  
إذن صاحبه (والنفسج بأن  
يزيد في الفطن للسلمة  
المعرضة للبيع لا  
لوجه) في شرائها (بل  
ليخضع غيره) فيشرها  
روى الشيخان عن ابن  
عمر أنه عليه السلام  
النفسج والمعنى في تحريمه  
الإيذاء وهو للعالم باللهي  
عنه كما نقله البيهقي عن  
الشافعي وإن سكت عنه  
في المختصر (والأصح أنه  
لا يحل للمشتري  
تفريطه والثاني له الخيار  
إن كان النفسج بمواطأة  
من البائع لتقليسه أي لا  
يخيار له في غير المواطأة  
جزوا ما لا فيها على الأصح  
ويؤخذ من قوله ليخضع  
غيره ما ذكره في الكفاية  
أن يزيد عنه تساويه العين  
(ويجرب الرطب والعنب

(قوله بأن يأمر المشتري) قال شيخنا الرمل ولو مغبونا في صفقته أو لم يوافقه المشتري على الفسخ ومثل الأمر  
في الحرمة بأن يشتري السلمة من المشتري بزيادة مع حضور البائع وكذا يقال فيما يهدو على الحرمة إذا لم يعلم  
الرضا باطنا (قوله حتى يتباع أو يذر) لعل المراد حتى ينظر ما يتول إليه الأمر بأن يتباع أي يلزم لبيع فبتركه  
أو يذر أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الأول أو أن لفظ يتباع معقود بدليل الرواية بعده  
ومثل البيع على البيع أن يبيع المشتري في زمن الخيار سلمة مثل الذي اشتراها خشيته أن يرد الأولى كما نص عليه  
الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على بيع أخيه) أي على بيع الواقع لأخيه لأنه دليل الشراء على الشراء وفي  
ذكر المؤمن والأخ ما تقدم (قوله ولو أذن) أي عن رضا لا لنحوه من غير رضا ولا يمتنع لأن وكيل أو ولي (قوله  
صحيح) أي ولا حرمة إن كان بعد وقرع ففسخ ولا إكراه عليه يحمل التناقض (قوله والنفسج) قوله لغة الإيذاء  
باللفظ لما فيه من إثارة الرغبة يقال نفسج الطائر آثاره من مكانه (قوله بأن يزيد) أي يمدح السلمة كما قاله شيخنا  
الرمل (قوله بل ليخضع غيره) لا حاجة إليه بل هو مضر وما ذكره عن الكفاية المبني على ذلك ضعيف وإن  
كانت السلمة لنحوه ولا خيار للمشتري لو وقع البيع وكذا لا خيار لمن اشترى اعتمادا على قول غيره أعطيت  
فيه كذا كاذبا أو أنه جوهر فبان زجاجا لتفريطه (قوله الأصح التحريم) هو المعتمد (قوله ويصح البيع إلخ)  
وإنما لم يقولوا هنا بالبطالان وعللوا بالعجز عن التسليم شرعا كبيع المسلم للكافر والسلاح للحر لأن المنع  
هنا ليس ناشعا عن الوصف المقصود من البيع كالقتال في الحرب لأنه لا يقصد من السلاح إلا القتال ولا من  
بيع المسلم إلا تسليط الكافر عليه كذا أجاب به بعضهم فراجع (قوله لأنه سبب لمعية إلخ) ومنه يبيع سلاح  
لنحو قاطع طريق وديك لمن يبارش به وكيش لمن يتناطح به وعلوك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرهها  
على الزنا ودابة لمن يحملها فوق طاقتها وللحاكم يبيع هذين على مالتهما فقرا عليه ويحسب لشخصه آلة هو  
ومن الثول عن وظيفة لغير أهل إن علم أن الحاكم يقرره فيها قال شيخنا ولا يصح تقريره لو وجد ومنه  
الثول عن نظر من يستبدل بالوقف أو يأكله بغير وجه جائز عند من يراه قال شيخنا الرمل ومنه يبيع المعلوم  
للكافر في نهار رمضان لحرره (قوله مصحفة) ولو بالظن أو متوهم ولو بالملك كما ذكره قبل ذلك

(قوله المحن بأن يأمر) قال الاستوى لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماروي أنه يحرم طلب السلمة من المشتري  
مثلا بزيادة ربيع والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشترى رجل من رجل سلمة ولم يتفرقا يبي أن يتباع  
المشتري سلمة تشبه السلمة التي اشتراها لأنه ربما يحملها على رد الأولى (قوله المحن بأن يزيد) قد يكون الفاعل  
لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنى بمواطأة أو غيرها (قوله المحن بل ليخضع غيره) يرد عليه ما لو قصد  
بذلك ضرر المشتري (قوله الشارح وهو للعالم باللهي) إشارة إلى رد قول بعضهم لا يشتري ذلك بخلاف  
البيع على البيع لأنه خدعة وتحريم الخدعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع إنما هو في شيء خاص أما  
العلم بالتحريم فلا بد منه في التأني قطعا أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقتضا فما اشترى تحريمه  
لا يحتاج فيه إلى اعترا ببالعلم بخلاف الخفي (قوله الشارح والثاني له الخيار) أي كما في التصمية وقرع الأول  
بأن التقليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفرط عنه (قوله الشارح فإن توهم إلخ) هذا التفصيل ينتج  
طرد في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله الشارح وحره) استدل البيهقي بحديث ثمن الله الخمر وشاربها وساقها  
وبالهما ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم  
السبب إلى الحرام أقول وبالجملته فليس مضافا خصوصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معقود لما فيه نهي خاص

لعاصر الخمر) والبيد أي ما يتول إليها فإن توهم اعتقاد إياهما من المبيع فاليح له مكروه أو محقق فحرام أو مكروه وجهان قال في الروضة الأصح  
التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الظن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لأنه سبب لمعية متحققة

(قوله الأم الرقيقة) وإن رضيت وإتماما بالرق في الأم والولد ليناسب المصنف وإلا فالترقيق بين البهيمة وولدها حرام إلا إن استغنى عنها أو بذبحه هو لا بذبحها ولا يبيعه للذبح وخرج بالترقيق التفریق بين الرقيق والحر كما يأتي وكذا بين الحرين فلا يجرم خللا للزنا (قوله الصغير) ومثله الجنون ولو كبيرا وله نوع تمييز ويمكن أن يشمله كلام المصنف ولا ينافيه ذكر التمييز وحمل الشارح له على الزمن لأنه الظاهر ودخل في الأم المستولدة وغيرها والآفة المجنونة إن كان لها نوع تمييز وإلا جاز فإن باعها ثم أفاقت بطل البيع وكذا الولد ويجوز التفریق بين الكافر والمسلم منهما ويجب إزالة ملك كافر عن أمة مثلا أسلمت وولدها لأنه يتبعها في الدوام قال بعضهم ويتعين بيعهما لمشتري واحد وفيه نظر فراجعه (قوله لسبع سنين) اعتمد شيخنا الرملي في شرحه كآبن حجر وشيخنا في حاشيته وابن عبد الحق كذلك أن التمييز المتعبر هنا بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وإن لم يبلغ سبع سنين وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها السبع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار السبع هنا كالصلاة واكتفى بعضهم هنا بفهم الخطيب ورد الجواب ولو قبل السبع أيضا (قوله يوم القيامة) قال في الزواجر المراد به عند دخول الجنة وقيل في المحشر وقيل عند الاحتياج إليه وقيل غير ذلك (قوله بالبيع) نعم إن باع بعض كل منهما متساويا لمشتري واحد صح قال بعض مشايخنا وعليه يجب التسوية في المباشرة وإذا وقعت وكالبيع سفر فيه وحشة ولو مع زوجها فيحرم التفریق به أيضا (قوله ونحوها) أي الهبة كالإقالة والرد بالبيع بعد الشراء فيها ورجوع مقرض أو لقطعة ونحوها كالفلس نعم يجوز الرجوع في أحدهما في حبة الفرع لأن في المنع ضياعه بلا بدل لعدم تعلق حقه بالذمة وبهذا فارق المقرض ونحوه (قوله في العتق) ولو ضمنيا والوقف كالعتق على المصنف وخرج بالعتق بيعه بشرط العتق فلا يصح كما علم (قوله لفعل الموت إلخ) فإن مات الموصي قبل زمن التمييز بطلت الوصية خللا للخطيب (قوله ولو كانت الأم رقيقة والولد حرا أو بالعكس) أو كانا حريين فلا منع من التفریق بالبيع وغيره كما مر وكذا لا يجرم إذا كان أحدهما مملوكا لغیر مالك الآخر (تنبيه) الأب وإن علا ولو من جهة الأم كالأب عند هدمها والجدة كذلك وتقدم الجدة من الأم عليها من الأب إذا اجتمعا فيحرم التفریق بينه وبين الأولى دون الثانية وإذا اجتمع الأب وإن علا والجدة ولو من الأم وإن علت فهما سواء فيما عداهما ولا يقدم أب من الأم عليه من الأب وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يجرم التفریق في بقية المحارم (قوله موافق لما في الروضة) قال الإسنوي وهو

(قول المتن ويحرم التفریق) ولو رضيت الأم (فخرج) لو كانت أم ولد ولها ولد رقيق سابق على الإبلاد وركبت الديون السيد فهل يحل بيع الولد ويحرم التفریق أم يستغن عن محل نظر (قول الشارح الرقيق الصغير) مثله الجنون البالغ (قول المتن حتى يميز) لأنه حيثما يستغنى عن التصهد (قول المتن وفي قول حتى يبلغ) حديث ورد فيه وضعف وأيضاً فمن أدته ضعف الولد قبله بدليل جواز الانقطاع وأيضاً عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قول الشارح ونحوها) كالقرض والأجرة (قول الشارح ولا يجرم التفریق إلخ) لو كان التفریق يرجع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة فنظر فيه قال الإسنوي والمتجه المنع في القرض واللقطة لأن الحق فيها ثابت في الذمة فإذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول المتن بطلان الأحسن بطل لأن العطف بأو (قول الشارح والثاني إلخ) إن قلنا بهذا فلا نقرهما على دوام التفریق بل إن تراخيا على ضم أحدهما إلى الآخر استمر البيع ولا نسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو بغير بيع هكذا ظهر لي ثم الخلاف عليه بعد سقي الولد الثلبا (قول الشارح لكن يكره) مخالف أحمد رضي الله عنه فقال بالتحريم لناقصة السبي الذي كان فيه امرأة هابت بنت جيلة أصحابها سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ثم أخذها النبي ﷺ وبعث بها إلى مكة فقضى بها ناسمان للمسلمين ونظر فيه السبكي من حيث إنها أمة حال يتطرق لما الاحتمال من جهة إنها أن تكون مائت أو غير ذلك .

أو متومة (ويحرم التفریق بين الأم) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يبلغ) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريبا (ولي قول حتى يبلغ) قال الخطيب من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينهما وبين أخيه يوم القيامة حسن الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفریق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ولا يجرم التفریق في العتق ولا في الوصية لفعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الأم رقيقة والولد حرا أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (وإذا فرق بيع أو هبة بطلا في الأظهر) للعجز عن التسليم شرعا بالمنع من التفریق والثاني بقول المنع من التفریق لما فيه من الإضرار لا لخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ بيع أو هبة صح قطعا لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي آخر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح السين والسر

الصواب **(قوله وبضم العين إلخ)** وأما الفتح مع الإسكان فلحن لم تتكلم به العرب **(قوله بالنصب)** خصه لكونه أظهر في جمع العاقدين الجمليتين الذي هو المراد فيجوز الرفع ولذلك قال الأستاذ لو دخلت الصيغة عن ذلك لم يضر وإن اتفقا عليه قبل **(قوله لفتح ثالثة)** يوتبدل العين همزة في اللغات الثلاث **(قوله له على شرط الرد والهبة)** قال ابن حجر هما مفيدان ولذلك سكنت في الروض عن شرط الرد وما قيل إن سكوتة عنه لكونه من مقتضياته مردود لأنه هنا مذكور التشهي على أن شيخنا الرمل صرح بأن إن وضيت بناء المتكلم من الكلام الأجنبي المفسد للعقد فلا حاجة لقوله لا شتاله إلخ فتأمل **(قوله فكان ينبغي تفدييه)** وأجاب عنه شيخنا الرمل بأنه لما كان مختلفا في البطلان والتفريق ولم يثبت في العيون نبى كانا نوعا ثالثا وأخرهما عن التوعين قبلهما لذلك أه أو يقال لما كان يترجمها الصحة تارة والفساد أخرى كانا نوعا مستقلا وهذا أظهر فراجع **(تفنييه)** اعلم أن البيع يتعثر به الأحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار ومال مفلس ومحجور عليه ويندب في نحو زمن الغلاء وفي المحاباة للعالم بها والإلزام يتركه في نحو بيع مصحف ودور مكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ومن أكثر ماله حرام خلافا للزالي وفي خروج من حرام بحيلة كتحويرها ويحرم في بيع نحو العنب لعاصر الخمر كما مر ويجوز فيما عدا ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوته سنة إذا احتاج الناس إليه وبجبره الحاكم عليه ولا يكره إمساكه مع عدم الحاجة وما يحرم التسعير على الحاكم ولو في غير المطعومات ولا يحرم البيع بخلافه لكن للحاكم أن يعز من خالف إذا بلغه لشق العصا فهو من التعزير على الجائر وقيل يحرم وما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قوتا لا غيره في زمن الغلاء بقصد أن يبيعه بأعلى فخرج بالشرء ما لو أسسك غلة ضميته ليبيعه في زمن الغلاء بالقصد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له إمساكه لذلك وبزمن الغلاء من الرخص ومكان الغلاء كأن اشتراه من مصر لينقله إلى مكة ليبيعه بأعلى أو من أحد طرفي البلد إلى طرفها الآخر لذلك فلا حرمة في شيء من ذلك على المتحذ عند شيخنا الرمل خلافا لابن حجر في بعض ذلك .

**(فصل في تفريق الصفقة وتعددها)** وتفرق بثلاثة أقسام لأنه إما في ابتداء وضابطه أن يجمع بين عينين يصح البيع في أحدهما دون الأخرى وإليه أشار بقوله خلا وخمرا إلى آخره وإما في الدوام وضابطه أن يجمع بين عينين يفرد كل منهما بالمقد وتلف أحدهما قبل القبض وإليه الإشارة ولو باع عديدين إلخ وإما في اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدين لازم أن يجمع بينهما أو يبيع ما بطل فيهما إلا أن يقال نظرا لجرى ما قولى إلخ وفي إدخال هذا في تفريق الصفقة يجوز لأنه إما صحيح فيهما أو باطل فيهما إلا أن يقال نظرا لجرى ما قولى تفريق الصفقة فيهما وتعددها بثلاثة أقسام أيضا لأنه إما بتفصيل الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري ويدخل فيه تعددهما معا بجعل أو مائة غلو أو يقال بتعدد العاقدين أو أحدهما **(وله باع)** خصه لكونه موضوع البحث وإلا فالإجارة والتزويج وغيرها كذلك **(قوله خلا وخمرا)** سواء قال في صيغته يبتك الخلل والخمر أو عكسه أو الخليلين أو الخمرين أو غير ذلك خلافا لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده ويؤخذ من ذكر هذه الأمثلة أنه لا بد أن يكون الحرام معلوما مقصودا وإلا بطل العقد في الأول فيهما معا كهباء اليد وعبد آخر أو الفحل رعو سه وورقة وصح بجميع الثمن في الثاني ولا خيار كالدمل أو الحشرات مع الجهل أو العبد منعم إن ذكر جمليتين وقدم الحرام فلا خلاف أنه يبطل فيهما نحو هذا الخمر مبيع منك وهذا الخلل مبيع قاله شيخنا وقال شيخنا م كالتحطيط يثبت الخيار ولا بد من دوام الولاية حالة العقد وكون أحد الشئيين أولى بالصحة من الآخر فيخرج بالأول إجارة الرامن المهرن مئة تزيد على عمل الدين والناظر الموقوف زيادة على ما شرط الواقف من مدة أو أجرة ولو جهاهلا بالشرط لغیر ضرورة والزيادة في الربوى وفي خيار الشرط على المدة

وبضم العين وإسكان  
الراء (بأن يشتري  
ويعطيه دراهم لتكون  
من الثمن إن رضى  
السعة ولا فهية)  
بالنصب روى أبو داود  
وغیره عن عمرو ابن  
شعيب عن أبيه عن جده  
أنه <sup>عليه السلام</sup> نبي عن بيع  
المرابن أى بضم العين  
وسكون الراء لفتح ثالثة  
وعدم صحته لا شتاله على  
شرط الرد والهبة إن لم  
يرض السعة وقد ذكره  
الرافعي في الشرح هنا ونبه  
على أنه من قسم للنهي  
الأول وقدمه في الروضة  
إلى عمله فكان ينبغي  
تفدييه هنا أيضا وتقديم  
مسألة التفريق للبطلان  
فيها **(فصل)** **(باع)** في  
صفقة واحدة (خلا  
وخمرا أو عبده وحرا أو)  
عبده (وعبد غيره أو  
مشترا كما يغير إذا ن الأخرى)

**(قول الشارح بالنصب)** أى فهو من جملة الذى شرط في البيع .

**(فصل باع خلا إلخ)** **(قول الشارح أى الشريك)** سيظهر لك حكمة التقييد بالشريك وهو البطلان

أى الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الحل والعبد وحصته من المشترك وبطل في غيره (في الأظهر) إعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليبا للحرام على الحلال قال الربيع وإليه رجع الشافعي آخره والقولان بالأصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور والصحة

في الأولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة وفي الثالثة دونها في الرابعة لما سبأ في من التقدير في الأولين مع فرض تغير الخلقة في الأولى ولما في الثالثة من المجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن له الشريك في البيع صح بيعه جز ما بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فإنه لا يصح بيع العبدين في الأظهر في شرح المذهب للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد والثاني

يكفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كأصلها عن الترجيح في ذلك (في تخير المشعري). بناء على الصحة (إن جهل) كون بعض المبيع خمرًا أو غيره مما ذكر بين الفسخ والإجازة لتبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فإن علم ذلك فلا خيار له كما لو اشترى مبيعًا يعلم عيبه وفيما يلزمه الخلاف

وفي الثمرايا على خمسة الأسبق فإنه لا يصح العقد في الجميع لخروج العاقد بذلك عن الولاية ويخرج بالثاني الجميع بين أختين مثلا (قوله أى الشريك) قيد به لأن القولين جاريان في عبد الغير وإن أذن كما يأتي فذكره يوهم القطع فيه مع الإذن كما في الشريك وليس كذلك فتأمل (قوله تغليبا للحرام) أى واللفظة الواحدة لا تنجز صحة وفسادا وغلب الحرام لأنه لا يمكن صحته بخلاف بطلان الحلال ولأنه مانع وقيل العلة الجهل بالثمن فيرد عليها ما لا يتأثر بفساد العوض كجمع مسلمة ومجوسية في عقد (قوله وإليه رجع الشافعي آخره) قال ابن المنذر وهو مذهب الشافعي وحيثه فينظر لماذا خالف الأصحاب إمامهم في هذه وقد يجاب بأن الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الأصحاب اطلعوا على خلافه أو أن عبارة الربيع أحد قولي الشافعي فتصحفت على الناقل بأخر قوله فقير بما قاله وقول ابن المنذر مبنى على صحة الرجوع المذكور وقد علمت بطلانه وقول بعضهم إن الإمام الشافعي رجع في الذكر لا في الإنشاء لا يمتري فتأمل (قوله والصحة إلخ) حاصل ما في المسألة خمسة أقوال أصلها طرق أحدها الصحة في الأخيرة فقط ويبطل غيرها قطعاً ثانياً بصحته في الأخيرتين فقط ويبطل غيرها قطعاً ثالثاً بصحته في غير الأولى ويبطل فيها قطعاً رابعاً بصحته في ملكه في الجميع وهو الأظهر خامساً بطلان في الجميع فتأمل وسبب قوة الصحة وضعفها أن في الأولى تغير ذات وفي الثانية تغير وصف وفي الثالثة تنازع كما سيذكره (قوله للجهل بما يخص كلا إلخ) أى مع التنازع في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا إلى غاية وقد يشك فيه بأن الرجوع في القيم لأهل الخبرة (قوله لتبعض الصفقة عليه) أى مع عذره (قوله فلا خيار له) هو المصنف (قوله وفيما يلزمه) أى حالة العلم (قوله من الحصص) هو المصنف (قوله فلا خيار له) تغليظاً عليه (قوله باختيار قيمتهما) نعمان كانا مثليين متفقين القيمة أو مشتركين ولو مقومين فالوزير بالجزاء على المصنف عند شيخنا (قوله خلا) أنها تقول، إليه عادة (قوله وفيما) لأنه تصبف به كمن يتحقق ببدار الحرب

في عبده وعبد غيره مع الإذن لكن لك أن تقول سلمنا ولكنها خرجت وإن كان الحكم البطلان (قول الشارح) دونهما في الثانية) أى لأنها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله إن في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصحة ولذا قال الأئمة بتحصيل من جملة الطرق خمسة أقوال الصحة فيما يملكه مطلقاً عدمها مطلقاً يصح في المشترك فقط يصح فيه في مسألة عبده وعبد غيره يصح فيها وفي المضموم إلى الحر فقط (قول الشارح بخلاف إلخ) أى فإن التوزيع باعتبار الإجزاء في تلك باعتبار القيمة (قول الشارح للجهل) انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو انتفى إذا صاحب العبد حيث يصح في عبد نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل هذاك عبيداً بألف فإن الصفقة تعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد إنما هو بالنسبة لما يترتب عليهما من الأحكام كالرد بالبائع أم الشر وطفلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط علمه به كما يقوم مقامه في الرؤية فكما أنهما إذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكيلهما لا يقال الجهالة موجودة في عدم الإذن لأننا نقول تلك صفقة واحدة وهي موضع التفريق بخلاف الآتي (قول الشارح) فإن علم متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول المتن في حصصه إلخ) منه استنبط الإسئري تخصيص الحكم بما إذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بأن يقصد ولا فيصح العقد بكل الثمن (قول المتن وفي قول بجمعيه) إن كان المبيع مما ينقسم الثمن على أجزائه كالمشترك وجب القسط وإن تقسط قيمة العبدين وجب المسمى لأن التقسيط يوجب جهالة عند العقد .

الآتي من الحصص أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع قطعاً لأنه التزمه علماً بأن بعض المذكور لا يقبل العقد (فإن أجاز) البيع (في حصصه) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدّر الحر خلا وقيل عصبوا والحر قيقاً فإذا كانت قيمتهما ثلثاً والمسمى مائة ومخسین وقيمة المملوك مائة فصحصته من المسمى خمسون (وفي قول بجمعيه) وكأنه بالإجازة فرضى بجميع الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وإن لم يجب له إلا الحصص

تعبده حيث باع ما لا يملكه وطمع في ثمنه (ولو باع عبده خلف أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم و (لم ينفسخ في الآخر على

المذهب) وإن لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين انخرجه من القولين السابقين في بيع عبده وعبده معه (بل يتخير) المشتري بين النسخ والإجازة (فإن أجاز فالحالصة) من المسى باعتبار قيمتهما (لقطعا) وطرد أبو إسحاق المروزي في القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقرن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفة تخلفي الحكم كإجازة وبيع أو إجازة و (سلم) كقولك بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكلا وكقولك أجرتك داري شهراً وبعتك صاعاً لخملي ذمى سلماً بكلاً (صحاً في الأظهر) ويوزع المسمى على قيمتهما أي قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني يطلان لأنه قد يصرح باختلاف حكمهما باختلاف أسباب النسخ والانفساخ وغير ذلك ما يقتضي نسخ أحدهما فيحتاج إلى

وأمر ورق وتقدر للبيعة مذكاة والخزير عزاز مثله وإن كبر (قوله لتعبده) أي ولو حكماً كترط الجاهل ولو عبر بالترط كما عبر غيره لشمولهما (قوله خلف أحدهما) خرج بالتلف ما لو تيب فله الخيار فإن أجاز له جميع الثمن وبتلف أحدهما ما لو تلفا معا بعد قبض أحدهما فلا خيار على الرجوع وبازمه حصه المقبوض من الثمن (قوله بل يتخير المشتري) أي لا البائع (قوله باعتبار قيمتهما) فيه ما تقدم (قوله قطعاً) عبارة انحرط بخلاف وعلى طرد أبي إسحاق فالتصريح بالمذهب أولى (تفصيلاً) لو كان الثالث أحد فردتي خف فهل تقوم الأخرى منفردة أو مجموعة مع الثالثة مال شيخنا الطيلاوي إلى الأول وفيه نظر لأنه خف من غير تعدد فخره (قوله تخلفي الحكم) أي عقدين تخلفي الحكم وما قيل إنه أسقطه من الحرر ليشمل غير العقدين فيه نظر وقد صرح به في المنهج مقيدها بكون العقدين لازمين أو جائزين ويطلق في غيرها مطلقاً واعتمد شيخنا الصفة في الجمع بين الجمالة والبيع المعين وإنما قيد الصفة بالتخلفي الحكم لأجل هل الخلاف فيصحب في المتلفين جزماً كالشركة والقراض كان يخلط الثمن له بالثمن الآخر ويقول شاركك في أحدهما وقارضتك على الآخر لأنهما قيمتا في القبض والتصرف وغيرها لأن اختلاف الأحكام إما بوجوب الثالث كالإجازة ووجوب عدمه كالبيع أو بوجوب قبض رأس المال في المجلس كالتسليم وعدمه كالبيع وإن جاز ذلك (قوله بعثك عبدي) (إخ) أفاده أنه لا بد أن يكونا في عيدين يهوض واحد فإن كانا في حين واحدة بطل جزماً أو بهوضين صح جزماً كما قاله العراقي (قوله سلم) عائد إلى أجرت وانظر ما لو قصدر جوهه إلى بعت أيضاً هل يطل محرره ويحجه البطان (قوله لم يصرح) أي بوجود أو بطل على العقد (قوله وغير ذلك) أي بما يقتضي البطان كالتوقيت في البيع وعدمه في الإجازة (قوله نسخ أحدهما) أي أو انفساخه كما مر (قوله الأتري) (إخ) أي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حاله وجوده لم يطل فأولى أن لا يضر مثله في العقدين وقار في عدم الصفة في عبده وعبده كما مر لما تقدم من التنازع (قوله أو بيع وكناج) و مثله بيع وخلع فيصحب الخلع في البيع والمسمى القولان (قوله عبدهما) خرج عبده

(قول المتن لم ينفسخ في الآخر على المذهب) لانتفاء على البطان فيما سلف وما أجمع بين الحلال والأحرار والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطاري قبل القبض وبين المخارن كما سويناهما في الرد بالبيع (قول الشارع) وإن لم يقبضه فإن قبضه فيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانفساخ وإن تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير التالف وأولى بعدم لكن هذه الأخيرة لا خيار فيها لتأكد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول للفتن في صفة) غير الحرر بعقدين تخلفي الحكم فنورد عليه ما لو باع صاع حنطة ولوبا بصاع شعير ونحوه فإنه يخرج على القولين وكذا لو باع عيدين في صفة وشرط الخيار أو زيادته في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن يرد عليه بيع شخص مشغوع وسيف فإنه لا يخرج على القولين كما يرد عليهما ما لو خلط الثمن بالثمن الآخر وقال شاركك على أحدهما وقارضتك على الأخرى فإنه يصح ولا يخرج على هذا الخلاف قال الإسنوي عقب هذا ولك أن تبحث فتقول هل لذكر الاختلاف بعد ذكر العقدين معنى أم هو تكرار أها أقول وهذا الذي قاله أخيراً يصدك عن الاعتراض عليه في إيراد مسألة القراض والشركة على الحرر فتأمل في شرح الروض وإنما قيد والعقدين باختلاف حكمهما لبيان على الخلاف فإن المتلفين كقراض وشركة يصح فيها جزماً (قول المتن صحاً) كما لو باع شخصاً وسيلاً (قول الشارع) باختلاف أسباب النسخ (إخ) كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الإجازة وغير ذلك قال الإسنوي لما كان في الحكم بالبطان لأجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفة (قول الشارع عبدهما) خرج ما لو قال زوجتك بنتي وبعتك عبدي بكلاً فإنه يبنى على القولين

التوزيع ويلزم للجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك عنود وأوجب بأنه لا عنود في ذلك ألا ترى أنه يجوز بيع ثوب وشخص من دار في صفة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج إلى التوزيع اللازم لما ذكر (أو يبيع وكناج) كقولك زوجتك بنتي وبعتك عبدها وهي



في حجره **(صح النكاح في البيع والصدقات القولان)** السابقان أظهرهما صحتهما ويوزع السمي على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها وبجب مهر المثل وأعاد المصنف المسألة في كتاب الصداق بأبسط مما ذكره هنا **(وتعدد الصفة بتفصيل الثمن كجئت ذا بكذا وذا بكذا)** فيقبل فيها وله رد أحدهما بالعيب

غير هائل هو الولي فيبطل البيع والصداق وعبداه مثال شوبها ونحوه كذلك **(قوله في حجره)** أو رشيده وأذنت في البيع **(قوله ومهر المثل)** وتلك ما قبله إن كان قدر مهر المثل فأكثر ولا يبطل فيه ورجع إلى مهر المثل إلا إن كانت رشيده وأذنت فيه ويوزع على هذه ما أذنت لا على مهر المثل تأمل **(قوله بتفصيل الثمن)** أي مع تفصيل المبيع وكون ذلك من المبتدئ سواء فصل الثاني أيضاً أو لا كما يأتي فإن فصل الثاني فقط قد مر في الصيغة أنه إن قصد تعدد العقد لم يصح الأصح **(قوله كجئت ذا بكذا إلخ)** فلا بد من تفصيل المبيع ومن ذكر عن الأول عقبه سواء اتخذ جنس المبيع والثمن أو لا فليس من التعدد بعثك ذاء أو بعشرة من الدراهم أو الدنانير أو منهما ولا بعثك ذاء بعشرة من الدراهم وعشرة من الدنانير **(فتجيبه)** لو قال بعثك ذاء أو الأول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل الصيغة في ذلك صحيحة وهي من التعدد أو لا كل محتمل وتجه فساد الصيغة فراجع **(قوله لفيقبل فيها)** وإن لم يفصل فإنه قبل أحدهما لم يصح على التعدد لعدم المطابقة وقد يكون للبايع غرض في بيعهما معا دون أحدهما **(قوله بعثك ذاء)** سواء قاله معا أو مرتباً مع الفور من الثاني كما يأتي أو دخل في الترتيب مالم قال أحدهما بعثك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك فحرره **(قوله لفيقبل منهما)** فيه مثل ما قبله **(قوله لفيقبلان)** أي معا أو مرتباً كما مر لم يبطل الفصل ولا يبطل فيما معا فيتوقف صحة قبول الأول قبل الثاني فوراً **(قوله ولو وفي أي وفي كأي)** بعض النسخ أي دفع **(قوله في البيع أو الشراء)** وكذا سائر العقود إلا في الرهن والشفعة فالعبرة فيها بالموكل نظر الاتحاد الدين والملك والخلف فيها الرابا **(قوله اعتبار الوكيل)** ومثله الولي والوصي والقيم والحاكم في مال عاجز هم **(قوله تصحيح الأول)** هو للمتعهد .

### [ باب الخيار ]

هو اسم من الاختيار أي طلب خير الأمرين وهو عارض على العقد ثم ثبت في بعض أفرادها أعنى خيار المجلس فها هو حتى لو نفى فساد العقد وكون الأصل في العقد الزوم بمعنى أن الغالب أو اللائق بوصفه ذلك وهو نوحان خيار ترؤوه لسيان المجلس والشرط وخيار قبضة وهو المتعلق بالعيب ويلحق به الخلف والفلس والتحالف واختلاط الشار وتلقى الركبان بقول بعضهم ينظر في الفسخ إلى البيع بعد صحتة بأحد أسباب سبعة خيار المجلس والشرط والعيب والخلف والتحالف والإقالة وتلف التبع قبل قبضه غير موف بالرد تأمل

ليما لو كان لكل شخص عبد فباع عبيدهم رجل بثلثين وأحد بأدبهم فإن أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح هنا بمهر المثل وإن صححناه كان في مسألتنا القولان المذكوران هنا **(قول المتن صح النكاح)** وذلك لأنه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدائق والبيع **(قول الثمن وتعدد الصفة إلخ)** لما كان الخلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لأجل ذلك ولما يرتب عليه من الرد بالعيب وغيره **(قول الشارح لفيقبل فيها)** أي ولو من غير تفصيل لأن القبول ينحط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لو قيل أحدهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المهذب هنا وقد خالف ذلك الأزرعي وغيره ونقل عن جميع كثير من الأصحاب الصحة وأنه في المهذب صحيحها في غير هذا الباب والمسلمة مبسوطة في شرح الروضة والثوت وغيرهما وكذا القول في مسألة البايع إذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما ينص فيه **(قول الشارح فيقبلان)** لو قيل أحدهما نصفه لم يصح واختار ابن الرفعة تبعاً لطائفة الصحة إذ لو توقفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروضة لو قبل مرتباً لم يبطل الفصل صح هـ .

### [ باب الخيار ]

**(قول المتن في أنواع البيع)** دخل فيه الإقالة وبيع الأب لطفله وعكسه وكذا قسمة الرد نعم لا خيار في

خروج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معاً فبطل الأول للموكل الواحد ونصفه وليس لأحد الموكلين ونصفه وعلى الثاني ينعكس الحكم .

### [ باب الخيار ]

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة **(ثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف وبيع الطعام بتمامه والسلم**

وصالح المعاوضة قال  
عليه السلام : البيعان بالخيار  
ما لم يتطرقا أو يقول  
أحدهما للآخر اختر ،

[ رواه الشيخان ]

ويقول قال في شرح  
المذهب منصوب بأو  
بتقدير إلا أن أو إلى أن ولو  
كان معطوفا لكان جزوما  
وقال أو يقل وسيأتي  
السلم وما بعده وتقدم ما  
قبله واحترز بكسر

للمعاوضة عن صالح

الخطيئة فليس بيع ولا

خيار في غير البيع كاسياني

(ولو اشترى من يهق

عليه) من أصوله أو فروعه

بنى الخيار فيه على خلاف

الملك (فإن قلنا الملك في

زمن الخيار للبائع أو

موقوف فلهما الخيار) كما

هو الأصل (وإن قلنا

للمشتري فغير البائع

فوله) فلا يمكن من إزالة

الملك وهذه أقوال سياتي

توجيهها في خيار الشرط

أظهرها الثاني فيكون

الأظهر في شراء من يهق

عليه ثبوت الخيار لهما ولا

يحكم بحقه على كل قول

حتى يازم العقد فيبين أنه

عق من حين الشراء ولو

باع العبد من نفسه فقي

ثبوت الخيار وجهان

رجع في شرح الصغير

وشرح المذهب النفي

(ولا خيار في الإبراء

والنكاح والمهبة بسلا

قواب) لأنها ليست بيعا

وفى شمول خيار التزوي للمجلس وللشرط لا ما قابلهما نظر لأنه إن أريد بالتزوي الشامل في ثبوت الخيار  
وعدمه فهو خاص بخيار الشرط أو الشامل في الفسخ والإجارة فهو عام في الأقسام الثلاثة فأمثل (قوله)  
يثبت خيار المجلس) خلافا للإمام مالك رضي الله عنه ولو حكم بنيه حاكم نقض حكمه لأنه وإن كان رخصة  
فقد نزل منزلة العزيمة بنيه كامر (قوله في أنواع البيع) أي في أفراد ما يقع العقد فيه بيعا شرعا ولو بغير لفظ  
البيع وفي مفهوم ذلك التخصيص بنحو الإقالة لثبوت الخيار فيها ومن منطوقه التخصيص بنحو بيع العبد من  
نفسه والبيع الضمني إذ لا خيار فيها كالشفعة ولذلك كان الأولى في تعريفه أن يقال يثبت خيار المجلس في  
كل عقد معاوضة محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها فخرى ولا جارية مجرى الرخص فخرج  
نحو الهدية والنكاح والإجارة والشركة والرهن والكتابة والشفعة والحالة نعم يقال حق للمران وقع بلفظ  
البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الإجارة فلا ويثبت بلفظ الإقالة وإن كان الأرجح أنها فسخ وسيأتي ما فيه زيادة  
على هذا (قوله وصالح المعاوضة) أي المحضة على عين فاما الصلح على الذينة في غير عدم العبد باطل وفيه غير  
محضة وعلى منفعة إجارة فلا خيار فيها (قوله ولو كان معطوفا) أي في تسليم صحة العطف وليس كذلك  
ولهذا عزاه الشارح لقائله ليبرأ منه فإنه فاسد لاختصاصه بخلاف المطلوب لأن المقصود نفى الخيار بوجود  
أحدهما والعطف يقتضي ثبوته معه وقول بعضهم إن العطف بأو بعد النفي يتوجه إلى نفيهما معا هو استعمال  
عرفي ولا يصح هنا أيضا وأصل اللغة واستعمالها الأول ضاملا (قوله وسيأتي) أي من أمثله (قوله بني الخيار)  
هو هنا وفيما يأتي بمعنى الاختيار الذي هو الإجارة والفسخ والمراد بني أثره الذي هو ما ذكره وإلا فالخيار  
ثابت لهما فقرا بمجرد العقد بلا خلاف (قوله في زمن الخيار) أي خيار الشرط فالخيار هنا مبني على الملك  
المبني على الخيار في الشرط لهما (قوله أظهرها الثاني) وهو الموقف فالممكن هنا أقوال ثلاثة لأن الخيار هنا  
لا يتصور ثبوته لأحد العاقدين ابتداء نعم يتصور ثبوته للبائع ابتداء في بيع من أقر المشتري بحرمته لأنه من جهة  
المشتري ابتداء فيتصور هنا ستة أقوال لكن قول الشارح من أصله وفرعه لا يشمل لأنه لا يناسب ما سياتي  
بقوله أظهرها الثاني فأمثل (قوله ولا يحكم بحقه) أي وإن كان الثمن حالا وتسلمه المشتري (قوله من حين  
الشراء) شامل لما إذا قلنا الملك للبائع وبه صرح الإسني ولا منافاة فيه لأن ملكه مزلزل لعدم انفراجه بالخيار  
فنامله (قوله النفي) أي نفى الخيار للعبد ولسيده ومثله البيع الضمني ولا خيار فيه للبائع ولا للمشتري الذي وقع

الحالة ولا في غير قسمة الرد وإن جعلناهما بيعا ولا في بيع العبد من نفسه (قول المتن كالصرف) هو  
النقد بالنقد (قول الشارح ما لم يتطرقا) أي من مكانها بدليل قصة ابن عمر راوي الخبر (قول الشارح  
ولو كان معطوفا) أي المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما  
للاخر اختر فيقتضي ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما للآخر اختر وثبوته في الثانية  
وإن انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قال النووي رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم هذا الجمل فليأمل  
(قول الشارح واحترز) أي هو مسلم لكن عبارته شاملة للصلح على المنفعة والصلح عن الدم ولا خيار  
فيهما وبجواب عن الأولى بأنه إجارة والمؤلف قال في أنواع البيع (قول الشارح فليس بيع) بل هو إبراء وإن  
كان في دين وجة إن كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول المتن فلهما الخيار) عبارة الإسني لوجود  
للمقتضى له بلا مانع (قول المتن وإن قلنا للمشتري) أي لو كان الخيار لهما ثم ألزمه البائع فينبغي أن يقطع  
خيار المشتري لأن الملك صار له (قول الشارح فلا يمكن) أي عبارة غيره لأن مقتضى ملكه له أن لا  
يتمكن من إزالته وإن ترتب عليه الحق فلما تعلل الثاني بقى الأول (قول الشارح من حيث الشراء) هو  
مشكل إذا جعلنا الملك للبائع وحده (قول الشارح لأنها ليست بيعا) أي لأنه لا معنى للخيار في الهبة  
والإبراء لأن دفع العين الذي هو حكمه ثبوت الخيار مفقود فيهما وكذا النكاح لأنه لا يصدر في الغالب إلا بعد

والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والإجارة والمساقاة والصداق في الأصح) في المسائل الخمس لأنها لا تسمى بيعا والثاني يثبت فيها لأن الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى المشتري له الرد بالعيب والإجارة بيع للمتاع والمساقاة قريب منها والصداق عقد عوض

فإن فسخ ووجب مهر  
المثل ومثله عوض الخلع  
فلا خيار فيمولا في الحوالة  
على الأصح قال القفال  
وطائفة الخلاف في  
الإجارة في إجارة العين  
وأما إجارة الذمة فيثبت  
فيها الخيار قطعا كالسلم  
(ويقتطع) الخيار  
(بالتجارب) بأن يختاروا  
لزوجهم أي العقد بهذا  
اللفظ أو نحوه كأرضيته  
أو لزوجته أو أجزائه (فلو  
اختار أحدهما) لزومه  
(سقط حقه) من الخيار  
(وبقي الحق فيه  
للآخر) ولو قال أحدهما  
للاخر اختار سقط خياره  
لتضمنه الرضا بالزوج  
وبدل عليه الحديث  
السابق وبقي خيار الآخر  
ولو اختار أحدهما لزوم  
العقد والآخر فسبغه قدم  
الفسخ (و) ينقطع الخيار  
أيضا (بالتفريق بينهما)  
لحديث السابق ويحصل  
المراد منه بمفارقة أحدهما  
الآخر وكان ابن عمر  
راوي الحديث إذا باع  
فارق صاحبه رواه  
بخاري وروى مسلم  
قام بمعنى هبة ثم رجع  
(فلو طال مكثهما أو قاما  
وتقاسما مبالا دام  
خيارهما) وإن زادت المدة  
على ثلاثة أيام وقيل ينقطع

المتح عنه لأن مقصود العاقدين بهذا العقد الحاق وبهذا فارق شراء بعضه (قوله لا تسمى بيعا) أي عرفنا (قوله  
في المعنى بيع) وهذا هو المعتمد (قوله والشفيع) أي في عقد الأخذ بالشفعة في معنى المشتري أي في عقد البيع  
الأول أو المراد للمشتري من حيث هو وبذل لهذا تعليقه بقوله له أي للشفيع الرد بالعيب ولا خيار للمشتري في  
عقد الأخذ قال شيخنا لأقبل الأخذ ولا بعده وهو ظاهر إن لم يكن في مجلس عقد شرائه وإلا فالوجه بقاء الخيار  
له حتى لو فسخ بطل أخذ الشفيع فراجع ولا خيار في قسمة غير الرد وإن وقعت بالتراضي (قوله والصداق  
عقد عوض) فعليه يثبت الخيار لكل من الزوجين (قول ومثله عوض الخلع) لكن عليه يثبت الخيار للزوج فقط  
لأن البضع حقه (قوله فيثبت فيها الخيار قطعا) هو غير متحدد وتنفق التسليم بأن شأن الإجارة أن تلتف المنفعة  
فيها زمن الخيار دونه مع أنها لم تنفذ بلفظ البيع (قوله أو نحوه) منه التقابل بعد القبض فيعطى الخيار في العقد  
الأول (قوله وبقي الحق للآخر) نعم إن كان يحتق عليه سقط خياره أيضا فقول أنتج ولو مشتريا لا حاجة لهذه  
الغاية إلا أنها لو طلة لما بعد الإيضاح (قوله ويدل عليه) أي على السقوط المفهوم من سقط (قوله قدم الفسخ)  
وإن تأخر أو كان في البعض فينسخ في الكل فقرأ عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسيأتي فعلم أنه يسرى  
فسخه على صاحبه دون إجزائه ولو قال فسخت أجزأت أو عكسه عمل بأول كلامه (قوله بالتفريق) منهما  
أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا أو هاربا وإن منع الآخر من لحوقه وإن لحقه بقي خيارهما ما لم يتباعد ومشى  
أحدهما للآخر لو تباعدا من بعد كالنفر ولو فارق مكرها بحق بطل خيارهما أيضا كأن وقع التبايع في ملك  
شخص بغريته فأخرج أحدهما أو أخرجهما مرتبا أو بغير حق لم يطل خياره وإن لم يسد فسخه ومجلس زوال  
الإكراه هو مجلس خياره وأما الآخر فإن تبع المكره أو منع لحوقه بقي خياره وإلا بطل كذا قاله شيخنا لكن تقدم  
في الرها بأنه يبقى خيار الآخر مادام في المجلس مطلقا كالكره فإن فارق جلس بطل خياره وحده وهذا هو الذي  
يتجه هنا أيضا وإليه مال شيخنا ثانيا وسيأتي هنا في الحلي مثله وفارق ما مر في المهارب بوجود الاختيار من المفاقر  
ثم والناسم كالكره فيبقى خياره قال ابن حجر (قوله يبدل بينهما) ولو تقدير كولي باع ماله لطفله أو عكسه فينقطع  
خيارهما بمفارقة مجلسه وقياسه في المصنفين كذلك ونقل عن شيخنا الخطيب بقاء الخيار لهما دائما مخرج بذلك  
بناء حائل بينهما ولو بإذنيهما أو فعلهما فلا يطل الخيار به (قوله منه) أي التفرق (قوله دار صغيرة) ومثلها السفينة

تأمل واحتياط وكذا لا خيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لأن جواز من غير الخيار (قول  
المتن وكذا ذات الثواب) قال السبكي أي مع الحكم بأنها هبة وإنما يكون ذلك على القول الضعيف أهد أي  
ويكون من القبض بخلاف ما إذا قلنا إنها بيع فإنه يكون من العقد (قول الشارح لأنها لا تسمى  
بيعا) وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فيعده والإجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم إليه  
والمساقاة كالإجارة والصداق تابع للكناح (قول الشارح والثاني يثبت إلخ) أعلم أن الشفيع لا بد في ملكه  
بعد الأخذ من إعطاء الثمن أو رضا للمشتري بذمته أو حكم الحاكم قال الإسئوي يجب أن يكون فرض  
الخلاف بعد واحد منها وإلا فله الرد قطعا (قول الشارح والشفيع) أي أما المشتري فلا خيار له قطعا ولما  
اتجه منه الخيار فيها لأنه بعد ثبوت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قول الشارح والصداق  
عقد عوض) أي فهو مستقل لاتابع (قول الشارح على الأصح) مقابله في الخلع بقول ثبوت الخيار للزوج  
فقط فإذا نسخ وقع الطلاق رجعا وسقط العوض (قول الشارح كالسلم) الفرق بينهما عسر (قول المتن  
بأن يختار لزومه) من صبح ذلك أبطلنا الخيار أو أفسدناه (قول الشارح وبقي الحق إلخ) أي كأي خيار  
الشرط (قول المتن يبدل بينهما) خرج التفرق بالزوج وهو الموت كما سيأتي (قول المتن العرف) أي لأنه نص

بالزيادة عليها لأنها نهاية الخيار المشروط شرعا (ويجوز في التفرق العرف) فما بعده الناس تفرقا يلزم به العقد فإن كانا في دار صغيرة فالتفرق  
بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فإن ينتقل أحدهما من صحنها إلى صفتها أو بيت من يوبعا أو في صحراء أو سوق

فَبَأَن يُولَى أَحَدَهُمَا ظَهَرَهُ  
وَيَمْشِي قَلِيلًا (وَلَوْ مَاتَ)  
أَحَدُهُمَا (وَلَوْ اجْتَلَسَ أَوْ جَنَ)  
فَالْأَصَحُّ اتِّفَاقُهُ أَيْ  
الْخِيَارُ (إِلَى الْوَارِثِ)  
وَالْوَلَّى وَتَوَلَّى الْوَلَّى مَا  
فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنَ الْفُسْخِ  
وَالْإِجَازَةُ فَإِنَّ كَانَا فِي  
الْجُلُوسِ فَوَاضَحٌ أَوْ غَالِبَيْنِ  
عَنْهُ وَبَيْنَهُمَا الْخِيَارُ امْتَدَّ  
الْخِيَارُ لِمَا امْتَدَّادَ الْجُلُوسِ  
بَلَوُغِ الْخِيَارِ وَقِيلَ لَا يَمْتَدُّ بَلْ  
يَكُونُ عَلَى الْفُورِ وَمُقَابِلِ  
الْأَصَحِّ سُقُوطُ الْخِيَارِ لِأَنَّ  
مُقَارَفَةَ الْحَيَاةِ أُولَى بِهِ مِنْ  
مُقَارَفَةِ الْمَكَانِ وَفِي مَعْنَاهَا  
مُقَارَفَةُ الْعَقْلِ لِسُقُوطِ  
التَّكْلِيفِ بَيْنَهُمَا وَعَبَّرَ فِي  
الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ  
بِالْأَظْهَرِ وَهُوَ مَتَّصُوعٌ  
وَمُقَابِلُهُ مَخْرُجٌ فَيُصَحِّحُ  
التَّصْوِيرَ فِيهِمَا بِالْأَصَحِّ تَغْلِيظًا  
لِلْمُقَابِلِ كَمَا يَصْحَحُ بِالْأَظْهَرِ  
تَغْلِيظًا لِلْمَتَّصُوعِ وَلَكِنْ  
مِنَ الْمُجَابِهَيْنِ فُسْخُ الْبَيْعِ  
قَبْلَ لُزُومِهِ (وَلَوْ تَنَازَعَا فِي  
التَّفَرُّقِ أَوْ الْفُسْخِ قَبْلَهُ)  
أَيَّ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بَانَ جَوَادُ  
مَعَاوَدَةِ أَحَدِهِمَا التَّفَرُّقِ  
قَبْلَ الْجَهْدِ وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ  
لِيُفْسَخَ أَوْ اتَّفَقَا عَلَى التَّفَرُّقِ  
وَادَّعَى أَحَدُهُمَا الْفُسْخَ  
قَبْلَهُ وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ  
(صَدَقَ النَّاقِلُ) يَمِينُهُ  
لِمَوَاقِفَتِهِ لِلْأَصْلِ .  
(فَصَلُّ) (لَهُمَا) أَيْ  
لِكُلِّ مِنَ الْمُتَبَايَعَيْنِ  
(وَلَا أَحَدَهُمَا شَرْطُ الْخِيَارِ)  
عَلَى الْآخَرِ الْمُدَّةُ الْآتِيَةُ

الصغيرة بَأَن تَجَرَّ بِحَرِّهِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ عَادَةً فِي بَرٍّ أَوْ بَحَرٍ وَالسَّفِينَةُ الْكَبِيرَةُ كَالْعِمَارِ الْكَبِيرَةِ (قَوْلُهُ قِيَانُ يُولَى أَحَدَهُمَا ظَهَرَهُ) لَيْسَ قِيَانًا (قَوْلُهُ وَعَشَى قَلِيلًا) أَيُّ زِيَادَةٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ عَلَى الرَّاجِحِ (قَوْلُهُ وَلَوْ مَاتَ) هُوَ وَمَا بَعْدَهُ مَفْهُومٌ بِدَيْنِهِمَا (قَوْلُهُ أَوْ جَنَ) وَكَذَلِكَ أَعْنَى عَلَيْهِ وَأَيْسَ مِنْ نَفَاقَتِهِ أَوْ طَالَتْ مَدَّتُهُ وَلَا أَنْتَظِرُ وَقَالَ شَيْخُنَا لَا يَنْتَظِرُ مُطْلَقًا وَكَذَا عَجَزَ مَكَاتِبُ وَخَرَسَ لَمَنْ لَمْ تَفْهَمْ إِشَارَتَهُ وَلَيْسَ كَاتِبًا وَالْوَلَّى فِي الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَالْأَخْرَسُ لِلْمَذْكُورِ هُوَ الْحَاكِمُ يَنْصَبُ مِنْ يَتَصَرَّفُ عَنْهَا كَالطِّفْلِ الَّذِي لَا وَلِيَ لَهُ نَعَمْ لَوْ عَقَدَ جُنُونٌ فَاثَاقًا أَوْ الْعَصَى فَبُلَغَ رَشِيدًا لَمْ يَنْتَقِلْ لَهَا الْخِيَارُ بَلْ يَبْقَى لِلْوَلِيِّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ (قَوْلُهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلَّى) هَذَا إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ أَوْ الْجُنُونُ مُتَصَرِّفًا عَنْ نَفْسِهِ وَلَا انْتَقَلَ لَمَنْ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ كَالْوَلِيِّ أَوْ عَزَلَهُ لَا لَوَلَى الْجُنُونِ وَلَا لَوَارِثِ الْمَيِّتِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ نَائِبٍ عَنْهُ أَهْلًا كَطِفْلٍ نَصَبَ الْحَاكِمُ مِنْ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ (قَوْلُهُ امْتَدَّادَ الْجُلُوسِ بَلَوُغِ الْخِيَارِ) وَالْعَبْرَةُ بِالْأَخِيرِ مِنْهُمْ لَوْ تَمَدَّدُوا فَلَا يَحْتَرِ لَمَنْ قَبْلَهُ الْجُلُوسُ وَيَنْتَقِطُ خِيَارُهُمْ بِمَقَارَفَتِهِ وَلَوْ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْمَوْتِ انْتَفِخَ الْعَقْدُ فِي الْكُلِّ وَهَذَا بِخِلَافِ الْفُسْخِ بِالْبَيْعِ لَوْ تَمَدَّدَ لِلْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ فِيهِ يَنْفُسَخُ فِي حَصَةِ الْفَاسْخِ مِنْهُمْ فَقَطُّ لَوْ جُودَ الْجَابِرُ فِيهِ لَأَهْنَا وَلَآنَ الْعَقْدُ هُنَا وَاحِدٌ تَمَدَّدَ مُسْتَحَقٌّ وَأَمَّا الْخِيَارُ فَالْعَبْرَةُ فِي حَقِّهِ جُلُوسُهُ فَمَتَى فَارَقَهُ انْتَقِطَ خِيَارُهُ وَلَا يَضُرُّ نَقْلَ الْمَيِّتِ عَنْ الْجُلُوسِ لِانْتِقَالِ الْخِيَارِ عَنْهُ وَكَذَا مِنْ الْخُرُوجِ بِهِ (تَضْيِيقُهُ) لَوْ كَانَ الْبَيْعُ بِالْمَكْتُوبَةِ وَالْمُعْتَمَرُ مَجْلِسٌ كُلُّ مَنْهُمَا بَعْدَ قَبُولِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ بَعْدَ قَبُولِهِ وَهُوَ الْوَجْهَ هُنَا أَيْضًا (قَوْلُهُ وَفِي مَعْنَاهَا مَعَ مَا فِي الْبَيْعِ الَّذِي اعْتَبَرْتُ فِيهِ مَجْلِسُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ بَعْدَ قَبُولِهِ وَهُوَ الْوَجْهَ هُنَا أَيْضًا (قَوْلُهُ وَفِي مَعْنَاهَا مُقَارَفَةُ الْعَقْلِ) فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لَوْلِيهِ فَإِنَّ أَفَاقَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ عَادِلَةٌ (قَوْلُهُ لِيَهْمَا) أَيْ فِي النَّصِّ وَمُقَابِلُهُ (قَوْلُهُ صَدَقَ النَّاقِلُ) وَلَيْسَ لِمَدْعَى الْفِرْقَةِ الْفُسْخُ وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى الْفُسْخِ وَالتَّفَرُّقِ وَاخْتَلَفَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا فَكَمَا فِي الرَّجْعَةِ (فَوُجَّعَ) لَوْ اخْتَلَفَا فِي الرَّبْوِيِّ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَبْضِ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ صَدَقَ الْأَوَّلُ لِبَقَاءِ الصَّحَةِ وَالْآخَرُ لَعَدَمِ اللُّزُومِ قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ فَراجِعْهُ .

(فَصَلُّ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ) أَيُّ التَّرْوِيِّ النَّاشِءُ عَنْ الشَّرْطِ فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى سَبَبِهِ (قَوْلُهُ لَهَا وَلَا أَحَدَهُمَا) (إِخْرَاجُ) هُوَ يَبَيِّنُ لَمَنْ يَقَعُ مِنْهُ الشَّرْطُ فَلَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ لَهَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا وَمَعْنَى وَقُوعُهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهِ كَأَن يَقُولَ الْمُبْتَدِئُ مِنْهُمَا بِهَذَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ<sup>(١)</sup> يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِهَذَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَكَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَعْنَى وَقُوعُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهِ الْمُبْتَدِئُ مِنْهَا وَلَا يَدَّ مِنْ مَوَاقِفَةِ الْآخَرِ عَلَيْهِ وَلَوْ بِالسَّكُوتِ كَأَن يَقُولَ بِهَذَا بِهَذَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا اعْتِرَاضَ وَلَا إِشْكَالَ وَأَمَّا الْمَشْرُوطُ لَهُ فَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا مَعِينًا أَوْ أَجْنَبِيًّا كَذَلِكَ (قَوْلُهُ عَلَى الْآخَرِ) لَوْ قَالَ لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ لَكَانَ أُولَى كَمَا عَلِمْتَ لَكِنَّهُ رَاعَى تَعْيِينَ الْمَشْرُوطِ لَهُ لِيَخْرُجَ مَا لَوْ قَالَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِأَحَدِنَا مِثْلًا فَلَا يَكُنِي وَيُسَدُّ الْعَقْدَ كَمَا لَوْ سَكَتَ عَنْ الْأَوَّلِ أَوْ نَفَاهُ الثَّانِي وَلَوْ قَالَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ يَوْمًا وَلَمْ يَقُلْ لَنَا وَلَا لِي

لِلشَّارِعِ وَلَأَمْلُ اللَّفْظِ (قَوْلُ الْمَخْنِ فَالْأَصَحُّ اتِّفَاقُهُ) أَيُّ قِيَاسًا عَلَى خِيَارِ الشَّرْطِ وَالْبَيْعِ (قَوْلُ الشَّارِحِ لِيَهْمَا) الضَّمِيرُ فِيهِ يَرْجِعُ لِلْمَتَّصُوعِ وَمُقَابِلُهُ (قَوْلُ الشَّارِحِ وَلِكُلِّ مِنَ الْمُجَابِهَيْنِ) تَوَلَّيْتُ لَهَا بِعَدَمِهِ (فَوُجَّعَ) لَوْ اتَّفَقَا عَلَى التَّفَرُّقِ وَالْفُسْخِ وَاخْتَلَفَا فِي السَّابِقِ قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ مِنْ سَبِقٍ بِدَعْوَى الْفُسْخِ قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِنْ سَبَقَ بِدَعْوَى التَّفَرُّقِ أَوْ تَسَاوَا فِي دَعْوَى الْفُسْخِ وَالتَّفَرُّقِ صَدَقَ النَّاقِلُ لِلْفُسْخِ (قَوْلُ الشَّارِحِ لِمَوَاقِفَتِهِ لِلْأَصْلِ) وَلَمْ يَخْرُجُوا الْأَوَّلَى عِنْدَ طَوْلِ الزَّمَنِ عَلَى تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ خِلَافًا لِجَوَابِ الرَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا نَظَرُوا فِي الثَّانِيَةِ إِلَى كَوْنِ مَدْعَى الْفُسْخِ آخَرَى يَتَصَرَّفُ خِلَافًا لَوَجْهِ مَرْجُوحٍ صَحِيحِهِ الْمَاوَرَدِيُّ .

(فَصَلُّ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ) (قَوْلُ الشَّارِحِ عَلَى الْآخَرِ إِخْرَاجُ) دَفْعُ مَا قَبِلَ عِبَارَتَهُ لَا تَقِيدُ مِنْ بَشَرِطِ الْخِيَارِ لَهُ



مضى ما شرطاه وهما بالمجلس وإن كان المشروط ثلاثة أيام امتنع شرط مدة أخرى قليلة أو كثيرة أو كان دون الثلاث جاز شرط ما بقي منها فقط فإن شرطاً مدة في الأولى أو أكثر مما بقي في الثانية بطل العقد فيها ويقوم وارث كل منهما مقامه فيما يجوز له فعله **(فتنبيه)** لو شرط ما ثم تفرقا عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرطاً يوماً آخر مثلاً جاز وهكذا إلى تمام الثلاث ولو أسقط أحدهما مدة من خياره سقطت وما بعدها لا ما قبلها **(فروع)** يجوز في زمن الخيار الحاق الأجل لما في الذمة وزيادة أحد العوضين ونقصه إلا في روى بيع بجنسه فيبطل فيه ولو حط فيه جميع الثمن بطل العقد مطلقاً أو بعده بطل العقد في الروى المذكور لا في غيره مطلقاً **(فتنبيه)** قال في العباب لو مات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارثه فإن كان غائباً حسب له من وقت بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وإن زاد على ثلاثة أيام اهـ وعلى هذا فينتجه أنه لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي إلا من بلوغ آخرهم وأنه لو فسح من قبله نفذ فسخه لأن المقصود عدم حساب ذلك الزمن من المدة لا نفي الخيار فيه عنهم قبل وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمله وراجع **(قوله الصالح)** فتحسب المدة منه على الثاني ولو شرط منه على الأول بطل العقد لما تقدم **(قوله من العقد إلخ)** هو محرز متصلة للشارح بقوله المصنف من العقود بقول الشارح من الشرط **(قوله إلى جوازه بعد لزومه)** أي من حيث المدة للمشروطة فلا يتأى دوام جوازه من حيث المجلس لو دام فيه وقول بعضهم يحمل على إذا حصل تغاير أو تفرق عقب الشرط غير مستقيم فتأمله ويؤخذ من هذا شرط توأى المدة كما مر فلا يتعقد بهذا المثال فيبطل فيما لو شرطاً مدة متفرقة وإن اتصل أوها بالشرط فتأمل **(قوله ولو شرط لأحد العاقدين يوم وللآخر يومان أو ثلاثة جاز)** لأن المعنى أن اليوم الأول مشترك بينهما بشروط الخيار فيه لما لا أنه منفي خياره عن شرط له اليومان أو الثلاثة لأن ذلك يبطل للعقد كما تقدم وأن اليوم الثاني يخص بمن شرط له اليومان وأن اليوم الثاني والثالث يخص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة للمشروطة زيادة على ثلاثة أيام خلافاً لمن توهم ذلك من ضعة الطلبة وغيرهم **(قوله للضرورة)** هو حيث كانت الليالي داخلة في المدة وإلا فلو شرط وقت الفجر الخيار يوماً ما تدخل الليلة التي تليه أو يومين لم تدخل الليلة الثانية أو ثلاثاً لم تدخل الليلة الثالثة فإن شرط دخول واحدة منها بطل العقد وفارق دخولها في مسح الحنف بالنص على الليالي فيه **(قوله المصل بذلك الليل)** ويدخل بقيمة تلك الليلة وإن لم ينص عليها للضرورة **(قوله ولو شرط الخيار لأجنبي جاز)** بشرط كونه بالغاً ولو سفياً أو غيره كما يأتي ولو هو العبد المبيع المراد من شرط الخيار له إيقاع أثره من الفسخ وإلا جاز بدليل صحة شرطه بغيره من شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشرط منهما أو من أحدهما ولا يضر فقد ثمرته المذكورة لأنه منع نفسه منها بجعله لغوه وبدل لذلك صريحاً أمور منها قول الروضة شرط الخيار للأجنبي يبطل للعقد على الظاهر ومنها قول البهوي لو كان بائع الصيد محرماً أو بائع العبد المسلم كافراً لا يجوز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم إرث الخيار عن الأجنبي لو مات أو نقله لوليه لو جن مثلاً ومنها ملك المبيع في زمن الخيار إذ لا قاتل بأنه للأجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير إليه ولا يجوز المولود عنه وقوله ليس لشارطه للأجنبي خيار أي إيقاع أثر كما علم وهذا يعلم أنه لا حاجة لقوله إنه تخليك أو توكيل المني عليه مسألة الصيد والعبد المذكورتين إلا من حيث إيقاع الأثر المذكور لأجل ما يأتي عن الغزالي **(قوله لواحد)** أو أكثر عنهما أو عن أحدهما وليس للأجنبي رد ذلك ولا ينزل بعزل نفسه ولا بقول الشارط له كما قاله الغزالي ولا يلزم الأجنبي مراعاة الأصح للشارط بناء على أنه تخليك وهو المعتمد **(قوله إلا أن يموت الأجنبي)** أي في زمن الخيار

التخاير ولو شرط في العقد الخيار من العقد بطل العقد ولا لأدى إلى جوازه بعد لزومه ولو شرط لأحد العاقدين يوم وللآخر يومان أو ثلاثة جاز حتى اليوم قال في شرح المهذب إن كان العقد نصف النهار ثبت الخيار إلى أن يتصفى النهار من اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وإن كان العقد في الليل ثبت الخيار إلى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولي وغيره ولو شرط الخيار لأجنبي جاز في الظاهر لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك لكون الأجنبي أعرف بالمبيع وسواء شرطه لواحد أم شرطه أحدهما لواحد والآخر لآخر وليس للشارط خيار في الظاهر إلا أن يموت الأجنبي في زمن الخيار فيثبت له الآن في الأصح وليس للتوكيل في البيع شرط الخيار

أي أما على الثاني فلا إشكال في كونها من وقت التفرق **(قول الشارح)** وتدخل الليلة إلخ قبل قضية هذه العلة أنه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة **(قول الشارح)** إلى غروب الشمس إلخ قضية هذا أنه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة إذ لا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في المهابت وقال بخلاف نظره في مسح الحنف **(قول الشارح)** الأجنبي يستثنى

للمشتري ولا للوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع فإن خالف بطل العقد ولو وكيل البيع أو الشراء شرط الخيار للموكل وقيل لا وطرد في شرطه الخيار لنفسه فإن جوزناه أو أدفع له صريحاً ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم نفى خيار المجلس فيه جزاً ما على الأصح فلا يجوز شرط الخيار في الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لكيلهما على وزن

ما تقدم في خيار المجلس

وعلى وزانه أيضاً في بيع

العبد من نفسه لا يجوز

شرط الخيار فيه وقضية

عدم الجواز فيما ذكر أنه لو

شرط بطل العقد (تتمعة)

على وزن ما تقدم في خيار

المجلس ينقطع خيار

الشرط باختيار من شرطه

منهما أو من أحدهما لزوم

العقد وانقضاء المدة

المشروطة ولو مات

أحدهما أو جن قبل

انقضائها انتقل الخيار إلى

الوارث أو الولي ولعن

شرط الخيار الفسخ قبل

انقضاء المدونة وتنازع عافي

انقضائها أو في الفسخ قبله

صدق الثاني يمينه

(والأظهر أنه إن كان

الخيار المشروط للبائع

فصلك المبيع في زمن الخيار

له وإن كان للمشتري

فله أي الملك وإن كان

لها فموقوف أي الملك

(فإن تم البيع بان أنه أي

الملك للمشتري من حين

العقد واللافتحاه وكانه

لم يخرج عن ملكه والثاني

الملك للمشتري مطلقاً فقام

البيع له بالإيجاب والقبول

والثالث للبائع مطلقاً لنفوذ

فيعود الأثر لشارطه أو لوارثه أو لوليّه يزوال الأهلية بإغواء أو سكر أو جنون وإذا انتقلت لا تعود بعود الأهلية وقال بعض مشايخنا لا ينتقل إلا إذا أس من عود الأهلية مدّة من الخيار وإلا فلا نقل وعليه فالمتصرف عنه الحاكم أو وليّه (قوله للمشتري) ولا لأجنبي بالأولى (قوله للبائع) ولا لأجنبي كذلك (قوله للموكل) وإن كان الموكل وكيلاً (قوله فإن جوزناه) أي على الأصح في المسألتين (قوله فيه) أي الخيار لنفسه أو لو كله (قوله ثبت له) ولا يتجاوز (قوله لا يجوز شرط الخيار فيه) أي لا للعبد ولا لسيده (قوله بطل العقد) وهو كذلك (قوله له من شرطه) لو قال من شرطه لكان أولى (قوله وبانقضاء المدة) هذا نظير التفريق كما قيل (قوله أو جن) والإغواء والخرس مثله كما مر (قوله أو الولي) فإن كان الولي هو العاقد انتقل للعاقد إن لم يكن هناك ولي آخر وفي الوارث الغائب ما مر عن العيب (قوله ولو تنازع عا) (خ) ولو فسخ أحدهما ولو في البض أو بعد إجازة الآخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس نعم قد مر أنه يجوز شرط الخيار في بعض العقود عليه وحيداً فيختص الفسخ به (قوله والأظهر) (خ) هذا بيان أحكام خيار الشرط إذا انفرد أو من حيث ذاته لأنه إذا اجتمع مع خيار المجلس اعتبر خيار المجلس لثبوته قهراً فالملك موقوف وإن كان خيار الشرط لأحدهما وإذا أسقط أحدهما سقط وحده فإن خيار المجلس لثبوته قهراً فالملك موقوف وإن كان خيار الشرط لأحدهما وكذا لو كان العاقد وكيلاً وشرط الخيار لنفسه وكذا يقال في المشتري (قوله فصلك المبيع له) وإن شرط إيفاء الأثر من أجنبي كما مر والشفقة على من له الخيار وعليهما في حالة الوقف ويرجع من لم يمت له العقد على الآخر إن اتفق بإذنه أو بإذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بإشهاد عند فقد الحاكم أو امتناعه والأفلا يرجع على المتعبد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع إن توى الرجوع عند فقد الحاكم والإشهاد وغير بعيد (قوله لنفوذ تصرفاته) أي في الجملة فلا يرد كون الخيار للمشتري وحده ولو عبر بالاستصحاب لما كان كما عبر غيره لكان أولى (قوله وحيث حكم) (خ) أي على الراجح والمرجوح من الأحوال (قوله فإن تم) (خ) أي أن الزوائد للبائع إن كان الخيار له وحده وإن تم البيع للمشتري وأنها للمشتري إن كان الخيار له وحده وإن فسخ البيع وعاد للمبيع للبائع وأنها تابعة للمبيع إن كان الخيار لهما وهي أمانة في يده الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده وسيأتي حكم تلفهما (قوله اللين) وكذا الصوف والوبر والشعر والبيض وحل الوطء ونفوذ الحق وسيأتي ، ولا يجب تسليم عوض في زمن الخيار لهما وله استرداده إن تزع به ما لم يلزم العقد وليس لأحدهما بعد الفسخ حبس ما في يده لصاحبه بعد طلبه وكذا سائر الفسوخ على المتعبد عند شيخنا واستثنى شيخنا الرمل الإقالة والرد بالعيب وسيأتي (قوله ويحصل الفسخ) أي بالقول وسيأتي بالفعل

الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول المتن والأظهر) (خ) وجه هذا القول أن الخيار إذا كان لأحدهما فهو المتصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فإن كان لهما استوبا في التصرف فزوقنا بالحكم بالملك (قول الشارح تمام البيع) أي وثبوت الخيار فيه لا يمنع الملك كخيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر القلق أو عقبه مرتباً عليه فيه وفي نظائر خلاف كراهه الراضي رحمه الله في باب الظهار (قول الشارح لنفوذ تصرفاته) علله غيره باستصحاب ما كان (قول الشارح وكونه) الضمير فيه يرجع إلى قوله خيار (قول الشارح ويبنى على الخلاف) من جملة ما بنى على ذلك أيضاً النفقة لكن إن قلنا موقوف قال إن يجوز في نفعها وإن نازعه ابن القفط قال يبنى الوقف كما في نفقة الموصى به بعد الموت وقبل القبول (قول المتن ويحصل الفسخ) (خ)

تصرفاته فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وكونه لأحدهما بأن يخار الآخر لزوم العقد وحيث حكم ملك المبيع لأحدهما حكم ملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن ويبنى على الخلاف كسب المبيع العبد أو الأمة في زمن الخيار فإن تم البيع فهو للمشتري إن قلنا الملك له أو موقوف وإن قلنا للبائع فهو له وإن فسخ البيع فهو للبائع وإن قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع وفي معنى الكسب اللين والبيض والثمرة ومهر الموطوعة بشبهة (ويحصل الفسخ والإجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (يلفظ بدل عليهما) نفى الفسخ

(كفستخت البيع ووفسته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (وفي الإجازة أجزته) أى البيع (وامتصيته) وأجزته ونحو ذلك (ووطء البائع) المبيع

وجميع ما ذكره من صرائع الفسخ والإجازة قال شيخنا ولعل من كتبها ما غوى لأبيهم أو اشتري إلا بكذا أو أرجع في بيعي أو في شراي فراجعه (فرج) لو قال فسخت أجزت أو عكسه عمل بأول كلامه (قوله ووطء البائع) أى الذكر يقينا للمبيع الأثني يقينا في قبيلها مع علمه بأنها المبيعة لم يقصد الزنا وهى تحل له وإن لم تحل أو حرم عليه الوطء يكون الخيار لمسا فلا فسوخ في غير ذلك نعم لو اتضع البائع الخشنى بعد الوطء بالذكورة أو للمبيع الخشنى بالأنوثة بعده تبيين انقضاءه ويجزى مثل ما ذكر في وطء للمشتري للثمن (قوله وإعتاقه) أى إعتاق البائع الرقيق للمبيع أو إعتاق بعضه ولو معلقا ففسوخ ويسرى لباقيها وفعل ما ذكر ما لو أعتق الحامل دون حملها وهو ظاهر وكذا لو أعتق حملها دونها وهو كذلك إن علم وجود الحمل حالة العقد بأن ولدته لدون ستة أشهر منه وإلا فلا عقد ولا فسوخ (تقضيها) الإحمال باستئصال المني والوقف كالعتق من البائع أو المشتري في الفسخ والإجازة والصحة (قول الخيار المشروط له أو لهما) وكذا للمشتري وحده لكنه أذن للبائع في الإعتاق ونحوه كما هو صريح كلام النجاشي وصرح به ابن عبد الحق وابن قاسم وغيرهم فراجعه (قوله وبه) أى بيع البائع للمشتري غير الأول والخيار له أو لهما أو للمشتري وإذن كما مر فسوخ لأكثر أن انقطع خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري الثاني وحده وإلا لم يفسخ البيع الأول ويستند إن فسوخ أحدهما بقى الآخر أو لزم أحدهما أو لا انفسخ الآخر وإن لزم معا كما كانت المدة المشروطة في الثاني بقدر ما بقى من مدة الأول فالوجه فسوخهما إذا مرجع فراجع ذلك وحرره (قوله وإجازته) أى إجازة البائع للمبيع عينا أو ذمة وإن قصرت المدة والخيار كما سبق فسوخ للبيع وكذا تزويجه ذكره أبو أنس وكذا بهتته ورهنه مع قبض فيها (قوله وفي وجهه أن الوطء) أى الذى لم تحل منه كما علم (قوله وهى) أى العقد نافذ بأنواعه السابقة ومثله الوقف كما مر (قوله من أقوال الملك) هو شامل للقول بأن الملك للمشتري وحده وهو كذلك لئلا يزل ملكه بعدم انفراجه بالخيار كما مر (قوله الإشارة إليه) (قوله إن قلنا الملك له) شامل لما لو كان الخيار لهما أو للمشتري وحده وليس كذلك كما مر (قوله والإحرام) شامل لما لو كان الخيار له وحده وليس كذلك كما مر (قوله وهما) أى المضمندان جميع المسائل من المشتري إجازة صحيحة إن كان الخيار له أو لهما أو للبائع وأذن له على قياس ما تقدم وقد علم أنه لا عبرة بالإذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافا لقتضى كلام الإسوي وغيره (قوله أقوال الملك) الشاملة لما لو كان الملك للبائع وحده وهو كذلك كما مر (قوله غير نافذ) أى إن لم يأذن البائع كما مر (قوله ثم البيع نافذ) يفيد أن الحق موقوف كالملك (قوله حرام قطعا) أى وإن أذن له البائع فيه وكانت زوجة له قبل ذلك لأن الحرمة والحلل هنا من حيث الخيار وعدمه وإن كان حراما مطلقا قبل الاستبراء أو حللا مطلقا

لو قال البائع لأبيهم حتى تزيد الثمن أو تجعله فيمالو كان مؤجلا فانتع المشتري أو قال للمشتري لأشترى حتى تقبض الثمن أو مؤجلا فيمالو كان حالا فانتع البائع كان ذلك فسوخا حكاه الرافعي عن الصمري وأقره (قول المتن ووطء البائع) بخلاف الرجعة لا تحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والمدينة (قول الشارح والثاني ما يمكن في الفسخ بذلك) ويقول لا بد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والإعتاق (قول الشارح وهو نافذ) أى والفرض ما سلف من أن الخيار لهما أو للبائع (قول الشارح فهو حلال له إن قلنا الملك) للبائع عبار قالسبكي إن كان الخيار لهما أو للبائع حل للوطء للبائع في الأصح وقيل لا وقيل يبنى على الملك أهـ والذي في الرافعي يوافق كلام الشارح وكذا الذى في الروضة (قول الشارح صحيحة) ظاهر منيها أنها صحيحة وإن قلنا الملك للمشتري (قول الشارح وهما) أى اقتضى هذا أن البيع إذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع إذا عاين البائع وإذا عاين له أو لا فلا في شرح الإرشاد وشرح النجاشي خلاف هذا ثم راجعت الروضة

(وإعتاقه) إياه في زمن الخيار المشروط له أو لهما (فسوخ) للبيع (وكذا به) وإجازته وتزويجه) للمبيع في زمن الخيار المذكور فسوخ للبيع (في الأصح) لإشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يمكن في الفسخ بذلك وفي وجهه أن الوطء ليس بفسوخ ولا إعتاق ولا خلاف في الإعتاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع إن قلنا الملك له وإلا فحرام وعقد البيع وما عطف عليه بناء على أنها فسوخ صحيحة وقيل لا لبعد أن يحصل بالشئ الواحد الفسخ والعقد جميعا (والأصح أن هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له أو لهما (إجازة) للشراء لإشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يمكن في الإجازة بذلك ومساكنها الإجازة والتزويج ذكرهما الوجيز وخلا عنيهما الروضة كأصلها زهما ومساءلة البيهقي غير صحيحة قطعا والإعتاق فيما إذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع

أقوال الملك وفيما إذا كان الخيار لهما غير نافذ إن قلنا الملك للبائع أو للمشتري وإن تم البيع في الأصح صيانة لحق البائع عن الإبطال وإن قلنا الملك موقوف فإن تم البيع بقدر الحق وإلا فلا والوطء فيما إذا كان الخيار لهما حرام قطعا وفيما إذا كان للمشتري وحده حلال إن قلنا الملك له



من حيث الزوجية **(قوله ولا فحرام)** فيه ما تقدم **(قوله العرض للمبيع على البيع)** وكذا الرهن والمبة بلا قبض كما علم مما مر **(تنبيه)** الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حر نسيب في جميع الأحوال ولاحد عليهما للنشئة ويلزم كل منهما المهر وقيمة الولد إن وطئ في مدة خيار الآخر وحده ولم يأذن له على ما مر سواء تم البيع أو لا فإن كان الخيار لهما فهما على البائع إن تم البيع أو لم يأذن له المشتري وعلى المشتري إن فسخ البيع ولم يأذن له البائع كما مر وبهت الاستيلاء حيث لا مهر ولا فلا فراجع ذلك وحرره .

**(فصل في خيار العيب)** ويقال له خيار القيمة كما مر وهو الحق بفوات مقصود مقنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو قضاء عرفى أو تقرير فعلى وتقدم الأول والكلام هنا فى الثاني وسيأتى الثالث وكالعيب زوال وصف كان حالة العقد وظن العيب لا يسقط الرد به إلا إن كان راجحاً **(فائدة)** الميوب فى عرف الفقهاء ثمانية أقسام فى عشرة أبواب القسم الأول عيب المبيع وهو المراد هنا وسيأتى ضابطه وبعض أفرادها القسم الثانى عيب الغرة وهو كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الأضحية والمهدى والعتيقة وهو ما نقص اللحم القسم الرابع عيب الإجارة وهو ما أثر فى المنفعة تأثراً يظهر به تفاوت فى الأجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يخل بمقصوده الأصيل كالتنفير عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعده وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب فى جنسه علمه أو لا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل إضراراً بينا القسم الثامن عيب المهر ونقص القيمة فقط **(قوله إلى القبض)** أى تمامه فيشمل المقارن له نعم إن زال قبل الفسخ سقط الرد غالباً **(قوله كخصاء وحق)** كواسق لفظ الرقيق لكان أولى وأخصر وأعم كما سيشرح إليه الشارح وهو حرام إلا فى ما كحل صغير لطيف لحم <sup>(١)</sup> **(قوله كخصاء)** بكسر الخاء المعجمة والمدة إن رسم بالآلف ويفتح الحاء وسكون الصاد وتخفيف الباء إن رسم بها ويصح كل منهما فى كلام الشارح والحصى يفتح الحاء وكسر الصاد وتشديد الباء لفة حيوان قطع خصيتيه والمراد هنا فقدما خلقه أو يقطع أو سل لهما أو لجلدهما أو لهما معا أو مع الذكر المعروف بالمسوخ **(قوله فى البهيمة عيب)** وإن نجاها كما مر ما لم يخلب فى جنسها وجوده وإلا كالثيران فلا خيار به والغلبة قال شيخنا محيرة بالإقليم كله لا يبدل منه وقال شيخنا الرملى: بجميع الإقليم وفيه نظر ظاهر، والغلبة معتبرة

وأصلها فرأيت الذى فيها كالصريح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه **(قول الشارح والأصح (خ)** الخلاف بخار فى الهبة والرهن غير القبوضين .

**(فصل فى خيار العيب (قول الحق للمشتري الخيار (خ) (تنبيه)** قال فى شرح الروض يجب عليه إعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتاً للخيار قال الأذرى وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكفى فيه جميع العيوب ثم رأيت فى الفتاوى قال الإمام : الضابط فيما يحرم كتمان أن من علم شيئاً ثبت الخيار أخفاه أو سعى فى تدليس فيه فقد فضل محرماً وإن لم يكن الشيء مثبتاً للخيار فترك العرض له لا يكون من التدليس المحرم أهملوا بما ع ولم يعلمه ثم علمه هل يخرج بذلك من ظلمة المشتري هو محتمل **(فروع)** قال الشيخ عز الدين لو كان الفزل كتماناً ومشافاً فإن باع ممن يخفى عليه ذلك وجب إعلامه وإلا فلا قلت ويدل لما سلف من شرح الروض قوله يجب الإعلام بالعين فى الرابحة مع أن العين لا خيار به وأيضاً تطليخ ثوب العبد بالمدة والعتف وإرسال الزنبرور على الضرع كلها لا خيار بها وجواز إخفاها مشكل فإن ضرر غيرها يرفع بالخيار بخلاف ضررها **(قول الشارح كما سيأتى)** أى فالذى يأتى قرينة على كشف مراده هنا ثم دليل هذا فى العيب المقارن الإجماع وما روت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ثم وجد به عيباً فخاضه بالعمه إلى رسول الله ﷺ فرده عليه ربه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ولأن المشتري لم يبدل المال إلا فى مقابلة الصحيح **(قول الحق كخصاء وحق)** لو قال كخصاء كان أولى

ولا فحرام (و) الأصح  
(أن العرض للمبيع  
على البيع والتوكيل  
فيه) فى زمن الخيار  
المشروط (ليس فسخاً  
من البائع ولا إجازة من  
المشتري) والثانى أن ذلك  
فسخ وإجازة منهما  
لإشعاره من البائع بعدم  
البقاء على البيع ومن  
المشتري بالبقاء عليه  
والأول يمنع إشعاره  
بذلك ويقول يخلع معه  
الفسخ فى السفسخ  
والإجازة .

**(فصل فى (المشتري**

الخيار فى رد المبيع

(بظهور عيب قديم)

بالنسبة إلى القبض

فيصدق بالحادث قبله

بعد العقد كما سيأتى

(كخصاء رقيق) بالمد

وجب ذكره لنقصه

الفتوى للفرض من

الفعل فإنه يصلح لما لا

يصلح له الحصى والمجبوب

وان زادت قيمتهما

باعتبار آخر والحصى فى

البهيمة عيب أيضاً قاله

الجزائى فى شافيه .

في مراة نحو القماء والخيار وفي نحو حموضة الرمان ونحو ذلك بأول با كوزته ويعتبر الباكورة في كل بطن لا في البطن الأول وحده وهكذا كل مبيع **(قوله وزناه)** وألحق به اللواط وإتيان البهائم وتمكين من نفسه والمساحة **(قوله وسرقته)** وألحق بها جنابة العمد نعم لا يضر سرقته من دالر الحرب لأنه غنيمة ولا سرقة مال سيده للخضوب لردّه إليه **(قوله وإيأقه)** وألحق به رده ولا يرد الأبق حتى يعود **(قوله بكل منها)** أي الثلاثة وما ألحق بها فهي تسعة عيوب له الرد بكل منها وإن تاب منه أو وجد عند المشتري وما عداه لا رد بها تاب عنه **(قوله واستثنى الهروي إلخ)** مرجوح والمضمد خلافه **(قوله وبوله إلخ)** إن وجد المشتري بعد وجوده عند البائع وإلا فلا ، فقول بعضهم له الرد به وإن لم يعلم به إلا بعد كبره غير مستقيم لأن ما في الصغر لا رد به مطلقا وما في الكبر لا يرد به إذا لم يوجد عند المشتري قبل فعلها عبارة من يقول بالرد في الصغر جرت على لسان غيره فراجعته قال بعض مشايخنا واعتبار وجود العيب عند المشتري لا بد منه في جميع العيوب حتى في الزنا ونحوه وفيه نظر **(قوله مع اعتياده)** وهو بأكثر من مرتين عند البائع **(قوله أما في الصغير فلا)** هو المعتد **(قوله سبع سنين)** هو المعتد **(قوله من تغير المعدة)** سواء خرج من الفم أو الفرج وهو المستحكم وعلم أنه منها ومثله وسخ الأسنان المترا إذا تملز زواله **(قوله أما تغير الفم إلخ)** لم يسمه بخرا وفي القاموس خلافه ولعله حاول صحة إطلاق المصنف **(قوله على خلاف العادة)** أي عرفا **(فتجيبه)** من عيوب الرقيق كونه ذا صمم أو عرس أو سن زائدة أو أنملة كذلك أو فاذا فاء أو ناما أو أعور أو أعرج أو أقرع أو أخشم أو أجذم أو أبرص أو أبله أو أعشى لا يصير ليلا أو أجهر لا يصير نهارا أو أخفش لا يصير في الضوء أو صغير العين أو أعمش يسيل دمه دائما مع ضعف بصره أو أعلم بشق شفته العليا أو أقمم يبرز ثنياه السفلى أو أرت لا يفهم كلامه أو مقلوع بعض الأسنان في غير أوانه أو أبيض الشعر في غير أوانه أو عمله يساوه أكثر أو به نفخة طحال أو ذا خيلان بكسر الخاء المعجمة شامات يضي في بطنه أو مقامرا أو تاركا للصلاة في جنس لا يلبس فيه تركها أو شاربا للسكر كذلك أو به مرض مما يضر به تارك الجمعة أو كونه الأمة كبيرة الثدي أو حاملا أو لا تحيض في أوانه أو تطول مدة طهرها فوق العادة أو معتدة أو نحو عيوسية أو محرمة بنسك أو بغير ختان وإن غلب في جنسها كإني وليس من العيوب كونه غليظ الصوت أو رقيقه أو سبيء الأدب أو مضيا أو أكولا أو قليل الأكل أو ولد زنا أو يعق عليه أو كونه الأمة أخته من نسب أو رضاع أو مولوعة لأبيه أو ابنه ونحو ذلك **(فروع)** لو ظن مرضا عارضا فبان أمليا أو يابضا بهقا فبان برصا فله الخيار كذا قالوا فراجعته من قولهم لا خيار فيما لو ظن الرجاجة جوهرة **(قوله وجاح الدابة)** قال بعض مشايخنا وهو مما يرجع إلى الطباع فهو كالإنيق في الرقيق ومقتضاه ثبوت الخيار به وإن برئت منه فراجعته **(قوله وعيها)** أي رفضها أو كونها ترهب من كل شيء تراه أو قليلة الأكل أو تشرب لبن نفسها أو خشنة المشي بحيث يتألف منها السقوط لا حاملا أو أكولا **(فروع)** من العيب قرب المكان من نحو قفصا يزجج بالحق المحيطان أو غيرها وظهور مكبوب وقف عليه خطوط المتقدمين وإن لم يكن في الحال من يشهد به وليس منه إبطال السلطان المعاملة ولو قبل القبض ولا ظهور خراج معتدل للأرض ولا يضر في صحة بيعها كما قاله الرازي **(قوله بالجرى)** أي عطفها على ظهور أو عطفها على خصاء ويلزم على الأول أن ما دخل تحت هذا الضابط يثبت به الخيار وليس من العيب وعلى الثاني أن الخصاء وما بعده ليس مما ينقص العين إلخ وكل غير صحيح ولو جعله الشارع مبتدأ لخبر محنوف معلوم مما قبله أو عكسه لكان أولى

**(وزناه وسرقته وإيأقه)**  
أي بكل منها وإن لم يتكرر لنقص القيمة بذلك ذكرنا كان أو أنى واستثنى الهروي في الإشراف الصغير **(وبوله بالفراش)** في غير أوانه مع اعتياده ذلك لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنى أما في الصغير فلا وقدره في التهديد بما دون سبع سنين وقيل لا يعتبر الاعتداء **(وبخوره)** وهو الناشئ من تغير المعدة لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنى أما تغير الفم فلفح الأسنان فلا لزوم له بالتنظيف **(وصالته)** على خلاف العادة بأن يكون مستحكما لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنى أما الصنان لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ فلا **(وجاح الدابة)** بالكسر أي امتناعها على ركبها **(وعيها)** ورعيها لنقص القيمة بذلك **(وكل ما بالجر ينقص العين)**

**(قول المتن وزناه إلخ)** أي وإن تاب من كل وأقيم عليه الحد **(قول الشارح أما تغير الفم إلخ)** من يقل الناشئ من تغير الفم إشارة إلى ما قاله صاحب الذخائر أنه لا يسمى بخرا **(قول المتن وجاح الدابة)** هو مصدر جحمت الدابة بالفتح جاحا وجوحا فهي جوح **(قول الشارح بالجرى)** الظاهر أنه عطف على خصاء فإن قيل لم يبق شيء غير هذا

بضم القاف مع ضم الياء يعبط المصنف (أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع علمه) عطف هذا الضابط للمبيع على ما ذكره من أمثله للإشارة إلى أنه لا مطمع في استيعابها واحترز بقوله يفوت به غرض صحيح عمالو بان قطع لفظة صغرى فمن غلده أو ساقيله لا يورث شيئا ولا تفوت غرضها فإنه لا رد بذلك ويقول إذا غلب إلى آخره عن الثبوتية أمقا بها تنقص القيمة ولا رد بها لأنه ليس الغالب في الإمامة علمها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للبائع إلى المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (إلا أن يستد إلى سبب متقدم) على القبض (كعطفه) أي للمبيع العبد أو الأمة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فهيته) له (الرد) بذلك (في الأصح) لأنه تقدم سببه كالقصد والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الأرض وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحق من الثمن فإن كان

المشتري عالما بالحال فلا رد له به جزا وما لأرض (بخلاف موته) أي المبيع (معرض سابق) على القبض جهله المشتري فلا يثبت به لازم الرد للمتعلم من استرجاع الثمن (في الأصح) المقطوع به لأن المرض يزداد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالسابق والثاني يسؤل السابق أقضى إليه فكأنه سبق فينفسخ البيع قبيل

إذا التقدير حينئذ وكل ما ينقص الخ عيب أو هو أي المبيع كل ما ينقص الخ والخصاء وما بعده أمثلة له فقول بعضهم وليس مبتدأ لأنه لا خير له ولا عكسه غير مستقيم فأنمله (قوله بضم الخ) أي على الأنصحب ولقوله بعده نقصا واستدله بضبط المصنف أي بالقلم ليرأى أنه ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد القاف المكسورة لكنها لغة رديئة (قوله غرض صحيح) وهل المختبر في ذلك الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله غلب) أي عرفا وقدر ما فيه (قوله عطف الخ) وقدمه بعضهم لأنه قاعدتو ما ذكر من جزئياته وهو الأنسب (قوله لا يورث) أي القطع المذكور وكذا لا يفوت الغرض ويجوز فيها التأنيت بالتأويل وهذا في نقص العين وسكت عن نقص القيمة فمقتضاه أنه يفوت الغرض بها مطلقا والمتعمد أنها كالعين قال كالعين قال شيخنا ويمكن أن يكون أشار إليه بقوله لا يفوت غرضا (قوله الثبوتية في الألف) وعدم ختان العبد الصغير ليس عيبا بخلاف العبد الكبير (١٠) أما عدم ختان الأمة فريب وإن غلب وجوده فيها كأم (قوله قبله) أي قبل تمامه فيشمل المقارن لكل العقد أو لبعضه (قوله قبل القبض) وكذا بعده والخيار للبائع وحده لأنه باق على ضمانه (قوله بجناية) ومثله زال بكاره بزواج سابق جهله المشتري واستلحاق البائع للمبيع لا يطل البيع وإن ثبت النسب إلا بتصديق المشتري أو بيينة (قوله المتعذر) صفة للرد ومن استرجاع الثمن بيان اللازم (قوله إلى الموت) قضية العلة امتناع الرد وإن لم يمت ويرجع بالأرض وإن نحو الجرح الساري والبرص المتزايد والحمل كالمرض وفي الحمل نظر يعلم محاسباتي ولذلك فرق شيخنا الرمل بين المرض والحمل بأن زيادة المرض مرض وليس زيادة الحمل حملا ويرد عليه نحو الجرح إذا لا يقل زيادة الجرح جرح إلا أن يقال إن ما زاد في الجرح لا انفرد كان جرحا فرجه (قوله وهو يضا) أي وقت القبض لأن ما بعده من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع (قوله بردة) مطلقا كل قتل غير مضمون كصبيال وترك صلاة بعد الأمر وزنا محصن كان التحق بدار الحرب بعده زناه واسترق في بيع وحرابة (فروع) لا يضمن غاصب المرتد بخلاف

فكيف يكون مدخول الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الأفراد المتوهمه وإن لم تصح في الخارج (قول الثمن يفوت به) يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وإن لم ينقص القيمة كالخصاء وأما عكسه فكثير كالزنا والسرقة وما أشبه ذلك (قول الشارح واحتراز الخ) قضية صعيه أن قول الثمن يفوت به غرض راجع للأول وأن ما بعده راجع للقيمة فأما رجوع فوات الغرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فمثاله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الأسنان في الكبير وأما يياض شعر الرأس فيه فهو من القسم الأول وقد يقال مسألة الثبوتية من زوال العين أيضا (قول الثمن فلا خيار) أي لأنه ضمانته فكذا جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالتبعية ثبوت الخيار به للمشتري لأنه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول الثمن بجناية سابقة) مثل ذلك انقضاء البكر بالعقد السابق وجلبه المؤثر فيه لمعصية سابقة (قول الشارح لكونه) أي المبيع (قول الشارح من الثمن) لعله حال (قول الشارح المقطوع به) يريد أن في المسألة طريقين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهي الأشهر (قول الشارح أقضى إليه) التضمير فيه يرجع إلى الموت (قول الثمن في الأصح) هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية إلا أن الحكم لكونه من ضمان البائع يوجب هناك الرد

الموت وعلى الأول للمشتري أرش المرض وما بين قيمة للمبيع صحيحا ومريضا من الثمن فإن كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزا (ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) على القبض جهله المشتري (ضمنه البائع في الأصح) بجميع الثمن قبله لتقدم سببه كالقصد فينفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الأرض وهو ما بين قيمته مستحق لقتل وغير مستحق من الثمن فإن كان المشتري عالما بالحال فلا شيء له جزا ما بين على الخلاف في المسائلين

مؤنة التجهيز والدفن فهي في الأصح على المشتري في الأولى وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الأولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع حيواناً أو غيره) بشرط بيعه من العيوب في المبيع (فالأظهر أنه يبرأ من عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره) أي دون غير العيب المذكور من العيوب فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالقمار والنياب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أو لا ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه والثالث

يبرأ عن كل عيب عملاً بالشرط والثالث لا يبرأ عن عيب ما للجهل بالبرأ منه وهو القياس وإنما خرج عنه على الأولى صورة من الحيوان لما روى مالك في الوطأ وصححه البيهقي أن ابن عمر باع عبداً له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به داه لم تسمه لي فاختصموا إلى عثمان فقضى على ابن عمر أن يخلع لقد باعه العبد وما به داه يعلمه فأبى أن يخلع وأرجع العبد فباعه بألف ومخمسة وفي الخواص والشامل أن المشتري زيد ابن ثابت كأورده الرافعي وأن ابن عمر كان يقول تركت الدين لله فعرضني الله عنها خيراً دل قضاء عثمان رضى الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهد فيها اجتهد الشافعي رضى الله عنه وقال الحيوان يخلو في الصحة والسقم وتعمل طبيعته فقلما ينفك عن عيب غفلى أو ظاهر أى فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة كي لا يبرم البيع فيما لا يعلمه من

غاصب من ارتد بعد بيعه غضبه (قوله مؤنة التجهيز) في الأول والدفن في الثانية ومثل الدفن الحمل ونحوه بما يحتاج إليه فيه والأولى مسئلة الموت والثانية مسئلة الرد (قوله التأويل السابق) بقوله لازم الرد (قوله براءته) أن البائع على ما سلكه الشارح ويصح رجوعه للمبيع كان يقول بشرط أن يرى من كل عيب فيه أو أن المبيع يرى أى سالم من كل عيب ومثله لو قال به كل عيب أو كل شرة تحتها عيب أو لا يرد على عيب أو هو لحم في قفة أو يحكه قرناً وحبالاً أو ييمة رمية أو نحو ذلك (قوله باطن) ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد به ما يفسد الإطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه تن لحمل الجلالة لأنه يسهل فيه ذلك وهذا ما قاله ابن حجر وتمه شيخنا الزبائدي وشيخنا الرملي وقيل الباطن ما يوجد في عل لا نجيب رؤيته في المبيع لأجل البيع والظاهر بخلافه وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصدق المشتري في عدم رؤية عيب ظاهر (قوله وقد وافق إلخ) هو جواب عما يقال أن الشافعي يجتهد كالصحابة والمجتهد لا ينفك مثله أى فهو من باب التوافق في الاجتهاد لا من التقليد لكنه غير مناسب لقوله دل إلخ مع الدليل لا يحتاج إلى الاجتهاد وقد يقال إن الدليل المرتب على الاجتهاد لا يمنع منه لعدم استقلاله ما لم يكن مجعماً عليه ولذلك قال بعضهم الأولى قول الماوردي أن القضية انتشرت بين الصحابة فصار إجماعاً مسكوتاً وسيأتى في كلامه ما يصرح به (قوله يخلو) بالذال المعجمة أى يأكل (قوله وتعمل) هو يفتح التاء والنشأة وضم الواو المشددة مجرور وعطف تفسير على ما قبله أو يضم التاء وضم الواو مضارع مجهول وطباعه نائب فاعله أى يتغير أحواله فهو عطف عام (قوله على بطلان الشرط) أى إنعاقه (قوله موجوداً عند العقد) ويصدق البائع في وجوده يمينه (قوله لم يصح الشرط) وأما العقد فصحيح على المتحد وكذا في ذكرها الشارح ولو أدخلها في كلام المصنف لجاز واستغنى عن ذكرها لإيجاد الحكم والخلاف فيها ولعل غيره وجود التعطيل في الثانية دون الأولى كما سيأتى قيل وسكت من مقابل الأصح فيما القائل بالصحة لأنه ليس له علة في الأولى وعلته في الثانية بالتبعية للموجود مودة بأن التبعية تجعل الباطل صحيحاً بخلاف عكسه ولذلك بطل الشرط في الموجود لا تضامه للحادث قال شيخنا الرملي ومن هنا يؤخذ أنه لو دفع للبائع ثمناً وقال إن فيه زيو فأنقذه فقال رضى به ثم يقبضه فوجد فيه زيو فأنقذه رداً لأنه لم يشاهد زيو

بالعيب وهنا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري يوجب الرجوع بالأرضين في الموضوعين (قول الشارح مطلقاً) أى ظاهر أو باطن علمه أو جهله (قول الشارح عملاً بالشرط) به قال أبو حنيفة رحمه الله ووجهه أصحابنا بأن خيار العيب إما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الإلحاق (قول الشارح وقال إلخ) يريد أن هذا قياس معارضى للقياس السابق تمسك به الشافعي رضى الله عنه لأنه اعتضد بموافقة اجتهد عثمان رضى الله عنه خرجته الشافعي رضى الله عنه من التي عن بيع وشرط لما ذكره (فائدة) لو قال بشرط أن لا ترد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال علمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضاً لأن ما لا يمكن ممانعته منها لا يكفي ذكره مجعلاً وما يمكن لا تغني تسميته (قول الشارح يخلو في الصحة إلخ) يعنى أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا يتهدى إلى معرفة مرضه إذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال بينا (قول الشارح باشتار القضية) أى بأنه مؤكد ما يقتضيه الحال من السلامة غالباً (قول الشارح بين الصحابة) قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينض الإجماع (قول المتن الرد بعيب) أى لا يمنع على القول الأول الرد بما حدث ولو باطن ولا على القول الثاني (قول المتن لم يصح في الأصح) والثاني يصح بطريق التبع وإن أورد الحادث فهو

الحق دون ما يعلمه لتبليسه فهو ما لا يعلمه من الظاهر لتدفع خفاته عليه والبيع صحيح على الأحوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتار القضية المذكورة بين الصحابة وقد علم أنكارهم (وله) أى للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لأنصراف الشرط إلى ما كان موجوداً عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح الشرط في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح

في الأصح ولو شرط البراءة من عيب عينة فإن كان مما لا يعاين كالزنا أو السرقة أو الإباح يرى منه قطعاً لأن ذكرها إعلام بها وإن كان مما يعاين كالبرص فإن أراه قدره وموضعه يرى منه قطعاً وإلا فهو كشرط البراءة مطلقاً فلا يبرأ منه على الظاهر لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كأن مات العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب) به

(رجع بالأرض) لتعذر

الرد بفوات المبيع حساً أو

شرعاً ولو اشترى بشرط

الإعتاق وأعتق أو اشترى

من يعتق عليه ثم علم

العيب ففى رجوعه

بالأرض وجهان (وهو)

أى الأرض (جزء من ثمة)

أى المبيع (نسبة إليه) أى

نسبة الجزء إلى الثمن

(نسبة) أى مثل نسبة (ما

نقص العيب من القيمة

لو كان) المبيع (سليماً)

إليها وترك هذه اللفظة

للعلم بها فإذا كانت

القيمة بلا عيب مائة

وبالعيب تسعين فنسبة

النقص إليها عشرها

فالأرض عشر الثمن فإن

كان مائتين رجع بعشرين

منه أو خمسين فيخمس

وإنما كان الرجوع جزء

من الثمن لأن المبيع

مضمون على البائع

بالثمن فيكون جزؤه

مضموناً عليه بجزء من

الثمن فإن كان قبضه رد

جزءه وإلا سقط عن

المشتري وطلبه وقيل بلا

طلب (والأصح اعتبار

أقل قيمته) أى المبيع (من

يوم البيع إلى القبض)

كل درهم فيها (قوله ولو شرط إلخ) هذه عترة إطلاق العيب فيما قبلها (قوله أراه) أى بالمشاهدة فلا يكفى إعلامه به على المتمد ولا يجوز لنفاض الحكم بعدم الرد به كما يقع لبعض المؤرخين في شرط البراءة المذكور إذا كان باختيار البائع ومثله قول البائع للمشتري في بطيخة هي قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان من زمن لا يخلب وجوده فيها وقال شيخنا في هذه لا رد له فراجع (قوله أو أعتقه) ولو كان المعتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الإسنى في الكافر إنه قد يلحق بدار الحرب ثم يرد فلم يحصل اليأس من رده (قوله أو وقفه) أو جعل الشاة أنحية (قوله أو استولد الجارية) أو زوجها لغير البائع لكن في هذه إذا زال النكاح فله الرد والأرض إن كان أمهدة وفي رد صيد على عرم نظر وإن صرحوا به فتأمل (قوله رجع) أى ثبت له الرجوع فيشمل ما لو حدث عيب يمنع الرد القهري (قوله بالأرض) قال في المنهج إلا في ربوي بيع مجنسه فيعين الفسخ لئلا يلزم الربا في مقابلة الجنس بأكثر منه وهذا محصل ما قاله وفيه نظر لأنه إن ظهر العيب بنقص كيل في الكيل مثلاً فالعقد باطل أو ينقص قيمة فإن ضيبت إليه وجعل كان العقد وقع عليهما فغير الجنس بل غير الربوي كذلك لأنه من قاعدة مد عوجة وهو الذى في كلامهم كما يأتي والأفلا وجه للبطالان لاستواء الكيل حالة العقد قال بعضهم ولعل المراد الثاني وإنما ضرب بتوزيع الثمن فراجعه وحرره والفاسخ في الربوي المذكور هو المشتري دون البائع والحاكم كما قاله شيخنا م (تفصيلاً) قال شيخنا وغيره محل الرجوع بالأرض إن نقصت قيمته وإلا فلا كما في الخصاء وفيه نظر فراجعه وسى المأخوذ أرباً لتعلقه بالخصومة المسماة به قال ابن قتيبة وغيره يقال أرشت بينهما تأريشاً أو قمت بالخصومة بينهما (قوله وجهان) المتمد منهما الرجوع لزوال ملكه بالعقد فيها مع اليأس من عود ملكه ولو كان أعتقه من كفارة أجزأه إن لم يكن المبيع مانعاً من الإجراء عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيباً قبله كأن قد حدث عند المشتري رجوع بما نقص من القيمة مطلقاً لا بنسبة نقص القيمة من الثمن على المتمد قبله شيخنا في شرحه خلافاً لقول الذخيرة بالرجوع بالنقص من الثمن كعكس قال بعضهم وفي بقاء الفسخ نظر والوجه بطلانه لتبين سقوط الرد القهري ويرجع المشتري على البائع بأرض القديم ويجزى مثل ذلك في قولهم فيما يأتي أن للبائع فسخ الفسخ في هذه فتأمل (قوله للعلم بها) أى في حد ذاتها أو من ذكر المنسوب إليه في الثمن أو من ذكر النسبة لأنها تقتضى منسوباً إليه (قوله بطله) هو المتمد والطلب على التراخي لأنه قد يرضى بالمبيع بجميع الثمن (قوله وله) أى للقاتل بأقل القيمتين سواء كان قولاً أو وجهاً أو طريقة فلا يخالفه ما سأل في قوله لا لاختاره الوسيط أى فيكون الأصح اعتبار أقل قيمة معيياً في الأوقات الثلاثة وأقل قيمة سليماً فيها فالباع مستمر إلى

أولى بالبطالان (قول الشارح أو تلف الثوب) أى بآفة أو بتلف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول المتن أو أعتقه) قيل هو هلاك شرعى فلو مثل به لاستقام (فرو) لو أحرم بائع الصيد ففى الرد عليه بالعيب نظر لأنه إتلاف (قول الشارح أو اشترى من يعتق عليه) عبارة للمصنف لا تشمل هذه ثم الذى رجحه السبكي في المسألتين الرجوع (قول المتن من القيمة) يرجع لقوله ما نقص (قول الشارح للعلم بها) أى من ذكرها في الثمن (قول المتن قيمه) يجوز أن يقرأ مفرداً وجماً وهو الذى اعتمده الشارح (قول الشارح إنه أصوب) اعترضه الإسنى بأن النقصان الحاصل قبل القبض إذا زال قبل القبض أيضاً لا يثبت للمشتري به

عبارة المحرر كالشرح وتيمه في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لأنه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لأنه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين أن القيمة إن كانت يوم البيع أقل فما زاد حدث في ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فما نقص من ضمان البائع وهذه أقوال محكية في طريقة والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قول يوم البيع على ما إذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق إنه أصوب من قول المحرر لاعتباره الوسط

أى بين قيمتي اليومين وعبر بالأصح دون الأظهر ليوافق الطريقة الراجحة وإن لم يشعر بها ولو عبر بالمذهب كما فى الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض أو خرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد به بالعيب (وإيه وأخذ مثل الثمن) إن كان مثلياً (أو قيمته) إن كان متقوماً قال الراعى

أقل ما كانت من يوم المبيع  
إلى يوم القبض لأنها إن  
كانت يوم المبيع أقل  
فالزيادة حدثت في ملك  
البائع وإن كانت يوم  
القبض أقل فالنقصان من  
ضمان المشتري قال  
ويشبه أن يجرى فيه  
الخلاف المذكور في اعتبار  
الأرض انتهى وأسقط هذا  
الأخير من الروضة مع  
التعليل وفيه إشارة إلى أن  
أقل القيمة هنا لا ينافي أقل  
قيمة اليومين هناك ويكون  
المراد هناك ما إذا لم تنقص  
القيمة بين اليومين عن  
قيمتها بأن ساءت قيمة  
أحدها أو زادت على  
قيمتها فإن نقصت عن  
القيمتين فالعبر بها كاتقدم  
عن المصنف (ولو علم  
العيب بالمبيع) بعد زوال  
ملكه عنه (إلى غيره)  
بمعرض أو بلا عرض (فلا  
أرض) له (في الأصح)  
المعرض لأنه بعد دليبه  
فبرده كما قال (فإن عاد  
الملك) إليه (فله الرد)  
سواء عاد إليه بالرد بالعيب  
أم بغيره كالإقالة والهبة  
والشراء (وقيل) فيما زال  
ملكه بمعرض (إن عاد) إليه  
(بغير الرد بعيب فلا رد)  
له لأنه بالاعتراض عنه  
استردك الظلماة وغبن غره  
كاغبن هو و لم يطل ذلك

وقت القبض لأنه زال عما كان توهم ولو لم تنقص القيمة فلا أرض كما مر والكلام هنا في الرد بالعيب المعلوم منه أنه ليس بخيار مجلس ولا شرط (قوله وغيره) أى فالمراد بالأصح الراجح من الطرق وهو طريق القطع وكلامه غير مشعر بها لأنه لم يعبر بالمذهب جرياً على اصطلاحه (قوله ولو تلف الثمن) أى ولو لم يتلف رجع في عينه وإن كان دفعه عما في الذمة بزيادته المتصلة ويرجع بأرض تنقص عين وكذا صفة مضمونة كجناية أجنبى ضامن وشمل التلف الحسى كالوتى والشرعى كالعتق ومثله تعلق حق لازم به كرهن فقوله أو خرج عن الملك لا حاجة إليه لدخوله في كلام المصنف ولو أبديته بتعلق الحق المذكور لكان أولى وقد يقال هو من عطف الخاص لإفادة أنه كالطرف في الرجوع بالبدل حالا ولا يكلف الصبر إلى عوده لملك البائع لتضرره بذلك مع تلف المبيع وليس كالرجوع بالأرض الآتى فامل (قوله وأخذ) أى وأخذ المبيع والمأخوذ ملك للمشتري إن كان من ماله أو من مال أبيه أو جده وهو في حجرهما كما في الصداق فإن كان من مال أجنبى رجع إليه ولو أبرأه البائع من الثمن قبل لزوم بطل العقد أو بعده ورد المبيع لم يرجع بشئ كما في الصداق أيضاً وفيه بحث ولو كان اعتراض عنه شيئاً كتب رجع به لا بالتبطل على المتمدن وسياً (قوله ويشبه) أى عدم ذكر الخلاف في لزوم أقل القيم هنا للموهم للقطع فيه ليس مراداً وأسقط هذا من الروضة الموهمة أنه غير قائل به مع ذكره التعليل فيها بقوله لأنها إن كانت إغشاً الشامل لاعتبار الوسط لصعوبة بلام التعريف أو الإضافة يرفع ذلك التوهم بل فيه إشارة إلى اعتباره لأن ذكر أقل قيمة هنا الشامل لذلك لا ينافي اعتبار أقل القيمتين في الأرض لإمكان حمل ما هناك على ما إذا لم تنقص بينهما المؤدى إلى أنها لو نقصت ضمناً اعتبرت فهو يقال باعتبار الوسط فيه أيضاً فلا مخالفة بين الموضعين فامل ذلك وحرره مع ما ذكره أصحاب الحواشي هنا بما فيه تدافع لا يلاقى بعضه بعضاً (قوله زوال ملكه عنه) أى كلاً أو بعضاً ومثل زوال ملكه تعلق حق به فلا رجوع عليه بالأولى كرهته المقبوض وكتابه الصحيحة وغصبه وإبقائه وجارته ما لم يرض به مسلوب المنفعة ولا جرة له ببقية المدد لرضاه مع كونه له منلوحة عنه فلا يخالف ما في التحالف وقد يراد بملكه سلطنته فيعزم جميع ما ذكر نعم قال شيخنا إن كان العيب في الآتى للمذكور غير الإباق فله الأرض لتضرره فراجع فإنه خلاف صريح كلامهم (تتبعه) لو علم البائع عيباً بالثمن بعد زوال ملكه عنه فحكمه كملكه (قوله فله الرد) وحديث يرجع بما وقع المقد عليه ولو في الذمة أو اعتراض عنه غيره كما مر نعم إن اعتراض عنه من جنسه كصحاح عن مكسرة رجع بالصحاح فقط لأنه يجب قبولها والزيادة صفة لا تتميز وعلم بما ذكر أنه ليس للمشتري الثاني رده على البائع الأول لأنه لم يملك منه ولو حدث عند المشتري الثاني عيب يمنع الرد أبقي المقد فإن أخذ أرض القديم رجع به على البائع الأول ولا فلا لإمكان العود خلافاً للإسنوى (قوله بالاعتراض) أى بما أخذه الموضع الذى هو الثمن من المشتري

خيار فكيف يكون من ضمان البائع اهـ وبعبارة السبكي أوضح منه فإنه قال عبارة المنهاج تقتضى أنه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيما سواه يعتبر النقص فيه وفيه نظر لأن النقص الحادث قبل القبض إذا زال قبل القبض لم يضمن لأنه لا خيار به اهـ (قول الشارح ليوافق الطريقة الراجحة) كأنه والله أعلم من حيث أن القاطعة لا أقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالأظهر فإنه يكون المعنى الأظهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قول الشارح هذا الأخير) يرجع إلى قوله ويشبه (قول الشارح وفيه إشارة) أى في التعليل وذلك لأنه اقتصر في التعليل على ذكر الطرفين والمطل شامل للوسط فدل على اقتصره فيما مضى على ذكر الطرفين لا ينافي اعتبار الوسط (قول المتن بعد زوال ملكه) مثله لو رهنه أو أجره أو حصل غضب أو إباق وأما تلفه حساً أو شرعاً فقد سلف له (قول الشارح ومقابل الأصح) أى زاد الإسنوى والثالث إن زال بمعرض لم يرجع لاستردك الظلماة أو غبن غره كاغبن وإن زال بجنا رجع ثم تكلم على قول المنهاج فإن

الاستدراك بخلاف ما ورد عليه بالعيب وهذا مبنى على أن العلة في أن الأرض له استردك الظلماة والصحيح أنها إمكان عود المبيع كاتقدم ومقابل الأصح

الثاني (قوله وهو من تخرج إلخ) بمقابله نص كما أشار إليه أولاً فقيه اعتراض على المصنف (قوله فلو أخذه) أي الأرض على القول المخرج المذكور (قوله وجهان) أحدهما أن له الرد بناء على القول المذكور (قوله وعلى الأصح) الذي هو النص المتقدم (قوله والرد بالعيب على الفور) أي إن كان في مبيع معين في العقد أو في مجلسه عما في الذمة وإلا فلي التراضي لأنه لا يملك إلا بالرضا بجميع عيوبه فلو علم عيباً فرضيه ثم علم عيباً آخر فهو على التراضي لثبوت أنه ملكه له في الظاهر والمراد أنه على الفور من حيث العيب وإن كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض ولا بد فيه من التلطف بالفسخ فلا يكتفي بإرادته وإنما كان الرد فوراً لأن وضع العقود الزلوم فيالتزم تبقى على أصلها كما في نية القاصر في الصلاة (قوله من غير علم) فلا يضر التأخير للعذر كجهله بالخيار إن غفى عليه بأن يكون غير مختلط لنا ولو ذمياً أو بقورته مطلقاً ويصدق يمينه في ذلك وكتمان الزكاة بالمبيع حتى يخرجها من غيره و كانتظار شفع حاضر لا غائب هل يأخذ أولاً وكقول البايع له أنزل عتك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة و كانتظار خلاص مغبوب أو رجوع أبى وإن أجاز فله الفسخ ولو قبل عوده وكأجارتها إن لم يرض البايع به مسلوب المنفعة (قوله على العادة) أي عادة مريده كما يدل له ما قبله إلى المختبر كل شخص بحاله كما قال الفقهاء وهو المتمد (قوله فلو علمه) أي أنه ظنه قوياً ولو بإختيار عدل أو من صدقه (قوله وهو يصلى) أي فرضاً أو نقلاً موقفاً أو مطلقاً لكن لا يزيد فيه على ركعتين وإن نوى عدداً إن علم قبل فراغها وأتم الركعة التي هو فيها فإن زاد على ذلك الفرض أو غيره على ما يطلب لإمام غير المحصورين من نحو قصر المفضل مثلاً أو شرع في النفل المطلق بعد علمه بطل رده هكذا قال الخطيب وقال شيخنا الزيادة والشروع والتطويل ما لم يعد مقصراً عرفاً وقال شيخنا الرملى إنه يعذر بها ما يرخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فيجب عليه الإشهاد كالأعذار الآتية وفيه نظر وعلى ما ذكر لو أشهد سقط لأنها إلى البايع والمحاكم فراجه (قوله وقد دخل وقت هذه الأمور) خرج النفل المطلق وليست بإرادته وقتاً وفيه ما تقدم ويشمل الأكل ولو تفكها ما لم يعد مقصراً أيضاً (قوله فاشتمل) أي شرع بالفعل لا تكتفي بالإرادة (قوله ليلاً) أي مما لم تجر العادة بالمشي فيه ولا فلا يعذر (قوله بلبس ثوبه) ولو للتجمل (قوله وإغلاق بابيه) ولو مع الأمن (قوله أو وكيله) فحوله عذر في عدم إشهاد الوكيل لو كان عدلاً (قوله على وكيله) أي البايع ومثل وكيله موكله ووليّه ووارثه وكذا يقال في المشتري ويتنظم من ذلك خمس وعشرون صورة يقطع النظر عن الحاكم (قوله كذلك) أي بنفسه أو وكيله (قوله ولو تركه) أي لو ترك المشتري الرد على البايع أو وكيله أو نحوه ابتداءً أو بعد ملاقاته على المتمد عند شيخنا الرملى لم يعذر إذ حاصل ما اعتمده أنه لا يطل حقه بمحمله عن نحو البايع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة إلا أن مر مجلس

عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد إلخ فقال أما الأول وهو القتال بالرد مطلقاً فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند زوال الملك مطلقاً وعلى بدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفضل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى بمحصول استدراك الظلامة بالبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره أو رد قوله أيضاً ومقابل الأصح أخره إلى هنا ليفيد أن قول المتن فإن عاد إلخ فترفع على الأصح (قول الشارح لتعذر الرد) أي فأشبه الموت (قول الشارح فلو أخذه) مفرع على قوله ومقابل الأصح (قول المتن على الفور) أي لأن وضع العقد على الزلوم فإذا ترك الرد مع إمكانه لزمه حكم العقد (فروع) لا بد للناظر من اللفظ فكسخت البيع ونحوه (فروع) لو أطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضاً (قول المتن وهو يصلى) فرضاً أو نقلاً ولا يلزمه التخفيف (قول الشارح وقد دخل وقت إلخ) أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر ابتداءه بالسالم فإن أخذ في محادثته بطل (قول الشارح وإغلاق بابيه إلخ) والظاهر المعنى بالرجل والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه ليلاً لم يعذر (قول الشارح كذلك) يرجع إلى كل من قول المتن بنفسه أو وكيله

وهو من تخرج ابن سريج له الأرض لتعذر الرد فلو أخذه ثم رد عليه بالعيب فهل له رده مع الأرض واسترداد الثمن وجهان وعلى الأصح لو تعذر العود لتلف أو إعتاق رجع بالأرض للمشتري الثاني على الأول والأول على ما به بلا خلاف وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع إقراره منه وقيل لا فيهما بناء على التعليل باستدراك الظلامة (والرد) بالعيب (على الفور) فيبطل بالتأخير من غير عذر (فليدار) مريده إليه (على العادة فلو علمه) يقضى حاجته (له) تأخيرها حتى يفرغ) ولو علمه وقد دخل وقت هذه الأمور فاشتمل بها فلا بأس حتى يفرغ منها (أو) علمه (ليلاً لحى يصيح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابيه ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرده (فإن كان البايع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبلد كذلك لتقيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو تركه) أي ترك البايع أو الوكيل (ورفع الأمر

إلى الحاكم ليستحضره ويرده عليه (فهو أكدم) في الرد (وإن كان) البائع (غائباً) عن البلد أو لم يكن له وكيل بالبلد (ورفع الأمر إلى الحاكم) قال القاضي

حسين يهدي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بشئ معلوم قبضه ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع وبيع البينة على ذلك في وجه مسخر نصيبه الحاكم وخلفه أي أن الأمر جرى كذلك وبحكم بالرد على الغائب ويعين الشئ ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من مال الغائب فإن لم يجد له سوى المبيع باعه فيه انتهى وأقره الشيخان ولا ينافي ذلك ما ذكرناه في باب المبيع قبل القبض عن صاحب التتمة وأقره أن للمشتري بعد الفسخ بالبيع حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع فإن القاضي ليس كالبائع كما هو ظاهر وسكوتهما على نصب مسخر للعلم بما صححاه في محله أنه لا يلزم الحاكم نصيب في سماع الدعوى على الغائب كما سيأتي (ووالأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى يذهب إلى البائع أو الحاكم والثاني لا لكن يفسخ عند أحدهما فإن عجز عن الإشهاد يلزمه التلطف بالفسخ في الأصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم والثاني تلزمه المبادرة إلى الفسخ ما لم يكن (ويشروط) في الرد ترك الاستعمال فلو استعمل المبيع

الحكم وعدل عنه إلى غير حاكم كما في الأنوار نعم ينبغي عدم سقوط حقه في مروره به إذا لم يرفع له غرامة لها وقع فأنه لو عدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاءة لم يضر ولا ضرر ويحتج أن يلحق بذلك عدوله عن أحد ورثته أو أحد وليه أو أحد وكيله إلى الآخر فراجع (قوله الحاكم) أي الحاضر بالبلد (قوله ليستحضره) ويشترط أن يبدأ بالفسخ عنده قبل طلب حضور البائع منه (قوله غائباً عن البلد) سواء طالت المسافة أو قصرت لكن لا يحكم عليه الحاكم إلا إن كان في مسافة يقضي فيها على الغائب أو كان متمتعاً أو متولياً وعلى هذه يحمل كلام القاضي للمذكور (قوله وأنه فسخ) هو إنشاء للفسخ لا إخبار عنه فتقديم الدعوى عليه هنا لا يضر فإن كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلاً أو قبل طلب حضور خصمه كما مر فهو إخبار به (قوله نصيبه) أي ندبا (قوله وبحكم بالرد) أي إن كان الغائب في مسافة يصح فيها القضاء على الغائب كما مر (قوله فإن لم يجد له) ضريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه ولو في البيع فيحافظ على إقامته لا احتمال أن الغائب حجة يظهرها إذا حضر (قوله إن للمشتري) أي إن عتمد شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي ما هنا من أنه له الحبس تبعاً للشيخين ومثله الإقامة فيبعد عدم الحبس في الفسخ بغير ذلك وفي شرحه هنا ما يفيد عدم الحبس هنا وإذا حبسه فهو مضمون عليه ضمان به قال شيخنا ومنه يعلم أن مؤنة الرد عليه لا حل البائع وإن دلس وهو للمعتد وبه صرح شيخنا في شرحه والرد بما يحل القبض في عبارته محل الردود عليه كما هو ظاهر فأنه (قوله والأصح أنه يلزمه الإشهاد) حاصل ما في كلام المصنف والشارح أنه إذا ذهب للمشتري إلى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو إلى الحاكم وجب عليه الإشهاد في طريقه إذا لم يقم به يشهده ولو عدل استورا ليحلف معه وليس عليه تحري طلب الشهود فإن عجز بأن لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التلطف به وغاية وجوب الإشهاد وصوله إلى الردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الإنهاء في ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا ولو ظهر من أشهده غير عدل لم يطل حقه من الرد وقياس ما يأتي أنه يجب الإشهاد على الموكل الذي يمت وكيله إلى الرد إذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وأنه إذا أشهد سقط الإشهاد والإنهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع وأما حال عجزه بعجزه عن المضى إلى الردود عليه أو الحاكم كمرض أو خوف من نحو عدو أو غيبة من يرد عليه وعدم الحاكم فذكرها في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها أنه يلزمه الإشهاد إن حضر الشهود ولا يلزمه إحضارهم وأنه يلزمه التلطف بالردود عليه بأن حضره أو وكيل بعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب الإشهاد فمتى حضره الشهود أو تقيم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما الإشهاد ومتى أشهد أحدهما سقط الإشهاد عن الآخر وسقط الإنهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ الإسلام وأما ما ذكره شيخنا كونه من تحري الإشهاد تارة وعنده أخرى فليس في محله ولا ينبغي المنصير إليه ولا التحويل عليه فافهم وتأمل والله ولي التوفيق وعليه الموعول (فتقريبه) قولهم لم يلزمه التلطف يفيد أنه لو تلفظ به صح لكن لو أنكره البائع مثلاً احتج في إثباته إلى بينة به كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأن البائع له من جملة الشهود فيسار فهو من الإشهاد السابق فأنزل (قوله ويشترط ترك الاستعمال) أي بعد العلم بالعيب وهو شامل لترك من المشتري وموكله وكيله ووليّه وموئله وورثته فانظر هل هو كذلك وهل يتقيد الترك بالعلم أم دون غيره راجعه

(قول الشارح عن البلد) طالت المسافة لم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي إن هنا قضاء على غائب بمر فترك تقيد التقية بما يصح فيه ذلك فما معنى هذا الكلام (قول الشارح ليس كالبائع) أي لأن يحفظه ويراعى مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبائع (قول الشارح والخالف) لأنه إذا كان طالباً لأحدهما لا يعد مقصراً (قول المتن فإن عجز أي لفقد الشاهد أو لمرضه ونحوه) قول المتن لم يلزمه أي لأن الكلام الذي يقصد به إعلام الغير يعد إيجاباً به من غير سماع وأنه ربما تعذر ثبوته فيعترض المشتري بالسلمة (قول المتن ويشترط ترك الاستعمال)



كقوله استقنى أو ناولنى الثوب أو أغلق الباب **(أو ترك على الدابة سرجهما أو كافها)** أى البرذعة **(بطل حقه)** من الرد لإشعار ذلك بالرضا بالعيب وإضافة السرج أو الإكاف إلى الدابة للملازمة لها وبعبارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو إكاف فخره عليها بطل حقه لأنه انتفاع **(ويعدل في ركوب جرح يصسر سقوها وقودها)** أى يعدل في ركوبها حين توجهه ليردها ولو ركوب غير الجموح لردها بطل حقه منه وقيل لا يبطل لأنه

أسرع للرد **(وإذا أسقط**

**رده بتقصي)** منه **(فلا**

**أرضه)** له كما لا رد **(ولو**

**حدث عنده عيب)** بأفقاو

غيرها ثم أطلع على عيب

قديم **(سقط الرد فها)** أى

الرد القهري لإضراره

بالبائع **(ثم إن رضيه)** أى

المبيع **(البائع ميسر)** **(رده**

**المشتري)** بلا أرض عن

الحادث **(أو وقع به)** بلا

أرض عن القديم **(والأى**

**وإن لم يرضه)** البائع به ميسر

**(فيضم المشتري أرضه**

**الحادث إلى المبيع ويرد أو**

**يهرم البائع أرض القديم**

**ولا يرد المشتري)** رعاية

للجانين **(فإن اتفقا على**

**أحدهما فذاك)** ظاهر

**(والأى)** بأن طلب أحدهما

الرد مع أرض الحادث

والآخر الإمساك مع أرض

القديم **(فالأصح)** إجابة عن

**طلب الإمساك)** مع أرض

القديم سواء كان الطالب

المشتري أم البائع لتقريره

العقد والثاني يجب

المشتري مطلقا لتدليس

البائع عليه والثالث يجب

البائع مطلقا لأنه إما غرام

أو أخذ ما لم يرد العقد

عليه بخلاف المشتري

**(قوله كقولها)** والإشارة ولو من ناطق كالقول وسواء أجباه للخدمة أم لا ولو خدمه من غير سؤال لم يضر وإن لم ينه فلو جابه العبد بنحو كوز مثلا للشرب فإن تناول له منه يبطل حقه مطلقا سواء شرب منه أم لا وإن وضعه العبد على الأرض أو على يده مبسوطة فأخذه ولم يردده إليه فيما لم يبطل مطلقا فإن رده إليه يبطل حقه مطلقا **(قوله أو ترك على الدابة سرجهما)** ولو حال الرد إلا تخوف عليه أو عليها أو كونه لا يليق به وحله ولم يجد من يحمله وله الركوب عليه إن لم يلق به المشى ولم يجد ما يركبه **(قوله للملازمة لها)** أى فيشمل ما ليس له وما اشتراه منها وغير ذلك وبعبارة الروضة صادقة بذلك وخرج بما ذكر اللجام والعذار والمقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو ألبسه لها فلا يضر لأنه لحظها ولو حلبها أو جز صوفها أو علفها أو سقاها أو رعاعا أو الطريق واقعة من إمكان ذلك وهى سائرة يبطل حقه لأنه غدر وعثر وفعلها كذلك بخلاف خلط نعلها إن لم يعبها خلمه ويكلف خلط ثوب يلقى بثلمه خلمه أو عليه ما يقوم مقامه **(قوله كافها)** هو بكسر الهمزة أشهر من ضمها اسم لما تحت البرذعة وقيل لما فوقها وهو المعروف الآن وقيل هو اسم للبرذعة ولعل اختيار الشارح لهذا لانضمامه إلى السرج **(قوله يصسر إغ)** صفة كاشفة لجروح فهو لبيان الواقع **(قوله فلا أرض)** نعم إن صح بغير خيار العيب فله الأرض **(قوله ولو حدث عنده عيب)** وهو كل ما يثبت الرد ابتداء نعم الثبوت في أو أنها لا تثبت الرد وحلونها بمنعه وكذا عدم معرفة العبد صيغة لا يثبت الرد ونسيانها بمنعه **(تضييع)** لو فسخ المشتري قبل علمه بالحادث ثم علمه البائع فله فسخ الفسخ فسلم أن الحادث يسقط الرد وإن لم يعلم المشتري بالقديم **(قوله ثم إن رضى به)** أى وهو من يعتبر رضاه لا نحو وكيل وولى **(قوله أو وقع به)** عطف على رده **(قوله فيضم)** أى في غير الربوى كما مر **(قوله أرض الحادث)** وهى ما بين قيمته سليما من العيب الحادث ومعيها به فقط لا بمقابلته من الثمن كما مر بخلاف أرض العيب القديم ولو تلف المبيع أو باعه المشتري أو أجره كما قاله البلقيني ثم تقابل فطالب طلب الأرض والمشتري في الإجارة المنسوبة عليه للمبايع أجرة للثمن **(قوله فإن اتفقا إغ)** نعم يتعين الأخط منهما في نحو ولى محجور **(قوله إجابة من طلب الإمساك)** نعم لو صيغه المشتري بصيغة لا يمكن فصله وطلب البائع رده ورغم قيمة المبيع أجب أن ما يهرم في مقابلة المبيع فكانه لم يهرم شيئا بخلاف غير هذه ولو كان غزا لفسخه ثم علم عيبا فإن شاء البائع تركه وغرم أرض القديم أو أخذه وغرم أجرة النسخ **(قوله على الفور)** ويعذر دعوى جهله مطلقا **(قوله ولا أرض)** وإن تراضيا بالرد لأنه لم يثبت له حق أصلا فلا يرد ما تقدم **(قوله قريب الزوال)** أى شأنه وغاية القرب إلى ثلاثة أيام فإن لم يزل فيها رده بعد ما قورا زلا سقط حقه ولو اختلفا بعد

أى طلب العمل فيفيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وأنه لو طلب منه ضر وإن لم يفعل وفى الأخير نظر **(قول الثمن أو كافها)** ويقال أيضا وكاف **(قول الثمن يبطل حقه)** ولو حلبها وهى سائرة لم يضر فإن أوقفها لذلك ضر وبعبارة الإسنى رحمه الله ولو سقى الدواب وعلفها وحلبها إذا لم يوقفها لذلك **(قول الشارح)** سرج أو إكاف أى فهو شامل للمملوك له ولو بالشرء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بعبارة ونحوها **(قول الثمن فلا أرض)** أى لأن الرد هو حقه الأصلي والأرض إنما عبدل إليه للضرورة فلا يثبت للمقصر **(قول الثمن ولو حدث عنده عيب)** لو صيغه فزادت قيمته ثم علم عيبه فطلب الرد من غير مطالبة بهرض الزائد لزم البائع القبول **(قول الثمن من طلب الإمساك)** وهو الذى طلب بذل الأرض القديم **(قول الشارح)** لتقريره **(العقد)** وأيضا فالرجوع بأرض القديم يستند إلى أصل العقد لأن تضييعه أن يستقر الثمن بكماله إلا في مقابلة

ووجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث مع القديم **(ليختار)** ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء الأرض **(فإن أخر إعلانه)** بذلك عن فور الإطلاع على القديم **(بلا عذر فلا رد)** له به **(ولا أرض)** عنه لإشعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالمرءى المحمى فيعذر

على أحد القولين في انتظار زواله لم ير دالمبيع سالما عن الحادث ولو زال الحادث بعد أن أخذ المشتري أرض القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذ فليس له الفسخ ورد الأرض في الأصح ولو تراضيا من غير قضاء فله الفسخ في الأصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذه أو شهده لم يأخذ ولو بعد أخذه رده وقبل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يضي) وجوز (وواجب) بكسر التون وهو الجوز

المندى ظهر عيبا (وغيره)  
**بطيخ** بكسر الباء معطوف  
 بكسر الواو في بعض  
 أطرافه (رد) ما ذكر  
 بالقديم فها (ولا أرض  
 عليه) للحادث (في  
 الأظهر) لأنه معلور فيه  
 والثاني يرد وعليه الأرض  
 رعاية للجائين وهو ما بين  
 قيمته صحيحا معيبا  
 ومكسورا معيبا ولا نظر  
 إلى الثمن والثالث لا يرد  
 أصلا كما في سائر العيوب  
 الحادثة فوجع المشتري  
 بأرض القديم أو بغرم أرض  
 الحادث إلى آخر ما تقدم أما  
 ما لا قيمة له كالبيض اللز  
 والبطيخ الملوذ كله أو للعفن  
 فيتين فيه فساد الباع ولو رده  
 على غير مقوم ويلزم البائع  
 تنظيف المكان منه (فإن  
 أمكن معرفة القديم بأقل  
 مما أحده) المشتري  
 كتفوير البطيخ الحامض  
 إن أمكن معرفة حموضته  
 بغرز شيء فيه وكالتفوير  
 الكبير المستغنى عنه  
 بالصغير وكشف الرمان  
 المشروط حلالاته لإمكان  
 معرفة حموضته بالقرز  
 (فكسائر العيوب  
 الحادثة) فيما تقدم فيها ولا  
 رد قهرا أو قيل فيه القولان  
 وفي الروضة كأصلها أن

زواله في أنه القديم أو الحادث حلف كل فإن حلفا أو نكلا سقط الرد ووجب أرض القديم ولو اختلفا في قدر الأرض صدق مدعى الأقل لأنه المتين (قوله على أحد القولين) هو المحدث (قوله ورد الأرض) هو مصدر عطف على الفسخ أي وليس له رد الأرض أي عوده للبائع في الأولى وعدم أخذه في الثانية (قوله ولو علم القديم بعد زوال الحادث فله الرد) وهل مثله قبل زواله وقبل التحكيم من الرد راجعه وهل زوال الحادث ما لو كان بمخالفة (قوله رده) هو المحدث (قوله ككسر يضي) أي ثقبه كما سيذكره والمراد بكونه يعرف في العرف لا عند المشتري (قوله بكسر التون) على الأنصحب (قوله بكسر الباء) على الأنصحب وفيه لغات ومثله نشر ثوب ينقص بنشره وكان رآه قبل طيه (قوله تنظيف المكان منه) قال الزركشي إن لم ينتقله المشتري وإلا لزمه (فروع) لو اشترى نحو بطيخ كبير فوجد في واحدة ولو غير الأولى مثلا عيبا لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الرد بها فإن تجاوزها سقط الرد والأرض ولو علم عيب دابة بعد نعلها فإن لم يبيعها نزع فله نزع وله ردها به لكن لا يلزم البائع قبوله بخلاف الصوف لأنه يشبه السمن وإن عيبها نزع وذهابها ولزم البائع قبولها ولا يلزمه رده للمشتري وإن طلبه إلا إن سقط فإن نزع فلا رد ولا أرض (قوله فإن أمكن) أي في نفسه كما مر فلو غرز إبرة في بطيخة فصادفت حلالة فكسرها فوجد بها حموضة في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا أرض (قوله فروع) زاد الترجمة به لطول الكلام على ما قبله وهو في تفريق الصفة بالرد وتقدم تفريقها بالمقد وسيد كما ما ترتب عليه (قوله عبيدين) هما من الخنوم وهو مثال فالثلث كذلك (قوله معينين) أي في الواقع كما أشار إليه الشارح بقوله ولم يعلم عيبهما وأشار بقوله ويجري إلخ إلى دفع ما يؤمه كلام المصنف من اختصاص رد أحدهما بالسليم مع المعيب مع أن رد أحد المعيين كذلك (قوله دون الآخر) بأن استمر الآخر سليما فضمير أحدهما راجع إلى العبيدين لا بقيد كونهما معينين (قوله ردهما) إن لم يقصر في الرد وإلا فلا رد فلو ظهر عيب الآخر ردهما معا ولا يضر رده عيب الأول كمبيع ظهر به عيب ورضى به ثم ظهر به عيب آخر فله رده (قوله لا المعيب وحده) وإن رضى به الآخر أو انتقل إليه السليم ولا أرض عليه لأن العلة تفريق الصفة لا الضرر حتى لو فسخت فيه وحده لفا الفسخ كذا قال شيخنا وقياس ما مر أنه ينفسخ في الكل لأن يفرق فحرره (قوله ولو تلف) أي تلفا لا يصح المقد عليه كما تقدم في تفريق الصفة (قوله أو بيع) أي كله أو بعضه ولو من البائع (قوله فرد المعيب أولى بالجواز) أي على القول الثاني أما على الأظهر فله في التلف أخذ الأرض حالا وفي

السليم وأرض الحادث إدخال شيء جديد (قول المتن وواجب) يجوز فتح نونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا الطيخ (قول الشارح بكسر الواو) مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهري (قول الشارح رعاية للجائين) وأيضاً للقياس على المصراة (قول الشارح تنظيف المكان) وتكون القشور له وقيل إن المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والمقد باقي بالقشور للمشتري (قول الشارح وقيل فيه القولان) أحدهما هذا والثاني يرد وعليه أرض الحادث رعاية للجائين (فروع) اشترى عبيدين إلخ (قول الشارح قبل ظهور العيب إلخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه الحلبي والبنوي وعبارة البنوي الصحيح من المذهب علم الرد ١. هـ. وهل يرجع في مسألة الشارح بالأرض للباق في ملكه إذا باع الآخر الذي في

ترخيص يضي الثعلبي كسر الراجح من هذا القسم وتيقنه من الأول (فروع) (إذا اشترى عبيدين معينين صفقة) ولم يعلم عيبهما (ردهما) بعد ظهوره ويجري في رد أحدهما بخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (ردهما لا المعيب وحده) الأظهر إذا لا ضرورة وإلى تفريق الصفة والثاني له رده وأخذ قسمه من الثمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد المعيب أولى بالجواز لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما ينصل أحدهما عن الآخر

كالذين بخلاف ما لا يفصل كزوجي الخف فلا يرد الميب منهما وحده قطعاً وقيل فيه القولان ولو رضى البائع بإفراد أحد الميعين بالرد جاز في الأصح وسبيل التوزيع تقديرهما سليمين وتقويمهما وتقسيم الثمن المسمى على القيمتين (ولو اشتري عبد رجلين مبيعاً فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة

باعتد البائع (ولو اشترياه) أى اشتري اثنين عبد واحد كما في الحر (فلا أحدهما الرد) لنصيبه (ر) الأظهر المبني على الأظهر في تعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم (ولو اختلفا في قدم العيب) الممكن حدوثه بأن ادعاه المشتري وأتركه البائع (صدق البائع) لموافقة الأصل من استمرار العقد (بمجهت) لاحتياط صدق المشتري (على حسب جوابه) بفتح السين أى مثله فإن قال في جزائه ليس له الرد عليه بالعيب الذي ذكره أولاً يلزمى قبوله حلف على ذلك ولا يكلف التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك، كلف البينة عليه وإن قال في جوابه ما أقضته وبه هذا العيب أو ما أقضته إلا سليماً من العيب حلف كذلك وقيل يكفيه الاقتصار على أنه لا يستحق الرد به أو لا يلزمى قبوله ولا يكفى

الباع عند البأس (قوله ما لا يفصل) أى وليس مثلياً ولا فكالمعدين في الأصح (قوله جاز في الأصح) اعتمده شيخنا الزبائدي كشيخنا الرملي وإن كان مخالفاً للغة السابقة وعندهما اعتقاد شيخ الإسلام له في المنهج مع أنه يمكن حمل ما هنا كالنسخ على أنه مبني على القول الثاني المبني على التعليل بالضرر وهو واضح بل هو المتعين في عبارتهما لمن تأملها فإن ذكرهما لما إشارة إلى أن رد أحدهما على الثاني لا يتقيد بكون أحدهما سليماً بل يجزى في أحد الميعين أيضاً وكيف يجوز اعتداد رد أحد الميعين بالرضا دون الميب مع السليم فتأمل وانهم على أن هذا مخالف لما مر من أنه إذا فسح في بعض المبيع انفسخ في كله فقرأ على المعاهد فلا يتصور رد أحدهما به وإن لم يكن فسح فينظر ما معناه لأنه ليس هنا إقالة ولا عقد جديد فراجع (قوله تقديرهما) أى تقدير كل منهما سليماً على انفراد (قوله كما في الحر) فهو عذر له في التقيد وإن كان الحكم لا يتقيد به ولعلم الخلاف في تعدد العقد بتعدد البائع وتعدد تفصيل الثمن أيضاً (قوله في قدم العيب) بكونه قبل تمام القبض وحدثه بعده (قوله بأن ادعاه المشتري إلخ) وعكس ذلك كذلك كما في شرط البراءة من العيوب واقتصار الشارح على الأول لأنه الأغلب (قوله صدق البائع) نعم لو اختلفا في قدم عيبين واعترف البائع بأحدهما صدق المشتري وكذا لو اختلفا بعد التنازل فإنه يصدق المشتري أيضاً كما يصدق في عدم رؤيته للعيب وفي عدم علمه أنه عيب وفي عدم قصوره في الرد إن خفى عليه شيء من ذلك ولو اختلفا في كونه عيباً أو في وصفه ما ثبت إلا بعدلين عارفين ثم يخلف البائع على عدم قدمه وهذه المسائل الأربع المحتاج فيها إلى البينة واليمين كما في التحرير وقد أشرنا إليه فيما كتبناه عليه فراجع ثم تصديق البائع إما هو من حيث منع الرد لا لتفريم المشتري أروا بل للمشتري بعد عود المبيع للبائع أن يدعي عدمه وأن يخلف أنه قدّم ولو نكل المشتري فيما طلب فيه منه اليمين سقط رده ولا يخلف البائع لأن يمينه لا يتقيد بها بخلاف عكسه ولو زال العيب المتفق على قدمه صدق البائع في حدوث الآخر أو اختلف فيه رجع إلى ما مر بقوله ثم إن رضى إلخ (قوله وقيل يكفيه) قال شيخنا الرملي وفي عكس ذلك يكفيه ما ذكره بلا خلاف (قوله من غير يمين) راجع لكل من للمشتري والبائع معا وهذا الحرز عنهما بقوله الممكن حدوثه وقدمه فيما مر (قوله وتعلم الصنعة) أى هو من الزيادة المتصلة ولو بمعلم والقصورة والصنعة كالمتصلة من حيث إنه لا شيء له في نظيرها على البائع في الرد والتمفصلة من حيث إنه لا يجبر معها على الرد فله الإمساك وطلب الأرض كلها قاله شيخنا فتأمل (قوله كالولد) أى الذي حملت به بعد العقد ومثله الحمل بعده بأن لم يفصل وإذ ارداها بعبأ آخر فله حبسها حتى تضع ومؤنتها على البائع لأنها

أصل الروضة تبعاً للبعوى نعم والذي صححه السبكي والأذعن وابن المقرئ تبعاً لظاهر النص وقول الأكثرين لا نظر إلى إمكان العود منه يظهر لك أنه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة (قوله الشارح تقديرهما) أى تقدير كل منهما سليماً وتقويمه على انفراده وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قوله الثمن اشترياه) الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشترياً للربع من هذا الربع من ذلك ولكن الشارح حمل المسألة على ما في الحرز (قوله الشارح لموافقة الأصل) وعلى أيضاً بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وبني على العلتين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناوله الشرط وعكس البائع ونقضه الأول في تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشيخين اقتصر على العلة الأولى في مسألة الكتاب (قوله الشارح صدق البائع) لو تقابلما اختلفا في قدم العيب وحدثه صدق المشتري (قوله الثمن تصح الأصل) أى لأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة

في الجواب والخلف ما علمت به هذا العيب عندى ويجوز له الحلف على البت اعتداعاً على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجرة للتدمل والبائع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجر طرى والبائع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (و الزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن وكر الشجرة (تصح الأصل) في الرد ولا شيء على البائع بسببها (و المتفصلة كالولد)

والثمرة (والأجرة) الحاصلة من البيع (لا تمنع الرد) بالعيب (وهي للمشتري إن رد) البيع (بعد القبض) سواء أحدث بعد القبض أم قبله (وكان) إن رده (قبله في الأصح) بناء على الأصح أن الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابلته مبنى على الرفع من أصله (ولو بأعها) أي الجارية أو البهيمة (حاملًا) وهي مبيعة (طائفصل) الحمل (رده معها) حيث كان له ردها بأن تنقص بالولادة (في الأطهر) بناء على الأطهر أن الحمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن ومقابلته مبنى على عدم ذلك فيفوز المشتري بالولد ولو نقصت بالولادة لليس له ردها ويرجع بالأرض ولو لم ينفسخ الحمل ردها كذلك (ولا يمنع الرد الاستعداد) ووطء الثيب (الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ولا مهر في الوطء) (واقضاض البكر) بالتلف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث) فيمنع الرد (وقبله جناية على البيع قبل قبضه) فإن كان من المشتري فلا رده بالعيب أو من غيره وأجاز هو البيع فله رد بالعيب ولا شيء له في اقتضاض البائع وله في اقتضاض الأجنبية بذكره مهر مثلها بكرة.

ملكه وإذا لم يمسحها وولدت وجب على البائع ردعا إليه ولو في ولد الأمة قبل التخصيص لاختلاف المالك فإن لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الأرض حالًا والتعجيل بالولد فيه رد على الإمام أبي حنيفة القائل بأنه يمتنع الرد وعلى الإمام مالك القائل بأنه يرد مع الأم (قوله والتمرة) أي التي حدثت بعد العقد سواء أبرت أم لا فإن كانت موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع (والأفكاحل) فهي له أيضا كالثمرة الصوف والوبر والبيض واللين فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أو لا وإذا اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان فهو كاختلاط الثمرة وسياق (قوله بأن لم تنقص) وكذا لو نقصت وكان جاهلًا به واستمر جهله إلى ما بعد الوضع لأنه حينئذ مستند لسبب مقدم وزيادة الحمل لا تمنع الرد فليست كالمرض لأن زيادة المرض مرض بخلاف الحمل كما قاله شيخنا الرملي وتقدم ما فيه (قوله ولو نقصت) أي الحامل عند البيع من الأمة والبهيمة بالولادة لأن هذا النقص عيب حادث يمنع الرد القهري (قوله ولو لم ينفسخ الحمل) أي فيما لو اشتراها حاملًا كما هو الفرض سواء الأمة والبهيمة ردها كذلك أي حاملًا لأن ذلك الحمل للبائع حيث ردت بخلاف الحمل الحادث بعد العقد فإن للمشتري مطلقا وله ردها حاملًا فها كما ركن في البهيمة دون الأمة لأن الحمل الحادث فيها عيب مطلقا فلا ترد إلا بالتراضي (قوله ووطء الثيب) ومثلها الغوراء نعم إن وقع الوطء بصورة الزنا كأن ظنته أجنبيًا امتنع الرد لأنه عيب حادث إن كان بعد القبض وقبله لا يمنع لأنه عيب قديم كما مر (قوله ولا مهر في الوطء) المذكور سواء وقع قبل القبض أو بعده (قوله واقضاض) أي زوال البكرة من الأمة البكر ولو بغيرة ذكر وفي الصحاح: اقتضى الجارية اقترعها والزوج ثوبها هـ. وهو مبتدأ خبره نقص (قوله فلا رده) بالعيب الذي اطلع عليه بعد الانقضاء فهو غيره كما هو ظاهر كلام الشارح وبه قال ابن عبد الحق وهو واضح ولا نظر لقول شيخنا إن العيب المراد هنا هو نفس الانقضاء لأنه استوفى به ما يقابل البكرة فيازم تفريق الصفقة رد (قوله وأجاز هو البيع) أي قبل علمه بالعيب القديم (قوله بالعيب) الذي هو الانقضاء على ما مر (قوله ولا شيء في اقتضاض البائع) ومثله الألف وفعل من لا يضمن زواج سابق فلا أرض للمشتري بشيء من ذلك لو أجاز العقد وإن ثبت له به الخيار (قوله وله) أي للمشتري عل الأجنبية (قوله بذكره) أي الأجنبية لا يزنا منها (قوله مهر مثلها بكرة) أي بلا أفراد أرض بكرة لضعف

فيه تابعة للعقد ثم لا فرق في الزيادة بين أن تكون أو الثمن أو الثمن ولا في الفسخ بين أن يكون من البائع أو المشتري (قول المتن لا تمنع الرد) أي خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله في الولد ونحوه كالثمرة، لنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله ثم وجده عيباً فخاصمه إلى رسول الله ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال ﷺ: : **الخارج بالضم** روه أبو داود ومعنى الخارج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلته فهو للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكان من ضمانه قاله الرافعي رحمه الله (قول المتن وهي للمشتري) بخلاف مالك رضي الله عنه فيما هو من جنس الأصل كالأصل فقال يرد مع الأصل وبذلك تعلم أن تمثيل المصنف بالولد إشارة إلى الرد عليه (قول المتن بعد القبض) ولم يكن الخيار للبائع أو لهما (قول الشارح من جهته) لأنه لا يسقط الشفعة ولا يطل الحق فيما لو اشترى جارية بثن معين ثم أعتقها قبل رد البائع الثمن عليه والوجه الثاني يرفعه من أصله وعلى بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في المطلب وإذا قلنا به وكان الفسخ بسبب حدث قبل القبض فينبغي أن يستند الفسخ إلى وقت حدوثه لا إلى العقد وقيل إن الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقاً أي قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما في قول الأول بأنه يرد مع الأصل وقول الثاني أنه مانع من الرد (قول المتن ولا يمنع الرد الاستعداد) أي بالإجماع (قول المتن ووطء الثيب) أي قياساً على الاستعداد (قول الشارح من المشتري) خرج به الوطء الواقع من الأجنبية بعد القبض لأن الرد يرفع العقد من حينه (قول المتن واقضاض البكر) هو إزالة القصة بكسر القاف

وبغير ذكره ما نقص من قيمته فإن ردها بالعيب فالبائع من ذلك قدر أرش البكار فإن تلفت بعد اقتضاها المشتري فعليه البائع من الثمن ما استقر باقتضاه وهو قدر ما نقص من قيمتها **(فصل)** (التصرية حرام) وهي أن تربط اختلاف الناقاة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها وبطن الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فغير غيب في شرائها بزيادة أو اختلاف جمع خلفه بكسر المعجمة وسكون اللام والباء حلبة الضرع والأصل في التحريم والمعنى فيه التلبس حديث الشيخين **لا تصمر** والإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها وإن ضيأ أسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر ، وقوله

نصروا بوزن تزكوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أي بعد النسي (تثبت الخيار على الفور) من الإطلاع عليها كخيار العجب (وقيل يمتد ثلاثة

أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها صاع تمر أو غيره أي حنطة أو جبيب عنه بأنه محمول على الغلب وهو أن التصرية لا تظهر إلا بعد ثلاثة أيام لإحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو الماوى أو تبدل الأيدي أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت التصرية

قبل تمام الثلاثة بإقرار البائع أو بيعة امتد الخيار إلى تمامها أو بعد انقضاء فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الأول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصرية فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الأول كسائر العيوب (فإن زد) المصرة (بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر للحديث (وقيل يكفى صاع قوت)

الملك ومثله النكاح الفاسد على المتمد وما في قول المتنج إما ضعيف أو مؤول وتقدم في البيع الفاسد وجوب مهر بكر وأرش بكارة وأما في الغصب والديات فالواجب مهر ثيب وأرش بكارة **أهـ** . **(قوله وبغير ذكره)** ومثله بزنا منها **(قوله ما نقص من قيمتها)** أي من غير نسبة إلى الثمن **(قوله فللبائع من ذلك)** أي الذي أخذه المشتري من الأجنبية وهو مهر للثل أو ما نقص من القيمة **(قوله قدر أرش البكار)** أي قدر نسبته إلى القيمة من الثمن كما أشار إليه بقوله وهو قدر ما نقص أي بنسبة ما نقص من القيمة من الثمن واعلم أن قدر أرش البكار تابع للمبيع فهو للبائع إن فسخ العقد وللمشتري إن لم يفسخ وما عده للمشتري مطلقا .

**(فصل في التغير الفعلي)** **(قوله التصرية)** ويقال للمصرة مخفلة بتشديد الفاء من الحفل وهو الجمع **(قوله حرام)** أي على العالم بآ لا فلا حرمة وإن ثبت الخيار بها **(قوله وهي)** أي لغة وأما شرعا فهي أعم كما سيأتي **(قوله الخبيس)** أي عند إرادة البيع والضرر مطلقا **(قوله بوزن تزكوا)** فهو بضم التاء وفتح الصاد وقيل بالمكس **(قوله تثبت الخيار)** أي إن لم تدر على ما أشعرت به التصرية على الأوجه وسواء كان المبيع بعضها أو كلها وسواء كانت التصرية بقصد كمر أو لنحو نسيان أو شغل أو غفلة بنفسها **(قوله وابتداء الثلاثة)** (إخ) اعتبر البلقيني أن الثلاثة من ظهور التصرية وهو مرجوح كالذي قبله **(قوله ولو اشترى)** هو مفهوم قيد الإطلاع المتقدم **(قوله فإن رد المصرة)** أي ولو بعيب غير التصرية وغير المصرة مثلها في رد الصاع **(قوله بعد تلف اللبن)** أي حسا وسيأتي مقابله وبضمنه متلفه الأهل ولو بائعا **(قوله صاع تمر)** وإن كان اشتراه بأقل من صاع أو اشتراه بعبه إذ لا ربا هنا ويتعدد الصاع بتعدد العاقد بائعا أو مشتريا لا بتفصيل الثمن **(قوله للحديث)** أي مع ما فيه من ضرب من التجدد **(قوله من طعام)** يمكن حمله على التمر لأنه مطلق **(قوله أصحابها الثاني)** أي على الوجه الثاني **(قوله أو غيره)** (ولو على الرد بلا شيء على المتمد) **(قوله ولو فقد التمر)** أي في بلد اللبن لأنه المتعذر وحواله إلى مسافة القصر بأن لم يجد ضمن مثله **(قوله قيمته)** أي يوم الرد بالمدينة الشريفة كارجحه الماوردي وهو للمتمد وقول شيخ الإسلام الماوردي لم يرجح شيئا مردود **(قوله له)** أي مع وجوده .

وهي البكار **(قول الشارح وهو قدر ما نقص)** أي فتنظر نسبته للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلا ريب .

**(فصل التصرية حرام)** أي من صرى الماء في الحوض إذا جمعه ويقال لها مخفلة من الحفل وهو الجمع ومنه المخفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم إطلاق المصنف يقتضي أنها حرام وإن لم يقصد البيع وله وجه من حيث إنها تضر بالدابة **(قول الشارح بوزن تزكوا)** أي نصب الإبل كنصب أنفسهم من قوله تعالى : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم ﴾ **(قول المتن تثبت الخيار)** (إخ) أما الخيار فللحديث وأما الفور فكاليب واعلم أن اللبن يقابله قسط من الثمن وأن تلف بعض العقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصرة قال الرافعي لكن جوزناه ابتاعا للأخبار ولو رضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا قال الإسوي ولو جلب غير المصرة ثم ردها بعيب فالنصوص جواز الرد بمجاناة وقيل مع الصاع **أهـ** . **(قول الشارح وعلى الأول له الخيار)** يرجع إلى قوله في المتن على الفور **(قول الشارح أصحابها الثاني)** لكنه نبه الإمام على أن الطعام هنا لا يتعدى إلى الأنط **(قول الشارح)** أمارد المصرة (إخ) هذا الكلام إذا تأتت عهدة يقتضي

لما في رواية أبي داود والترمذي للحديث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الأقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أصحابهما الثاني وقيل يكفى رد مثل اللبن أو قيمته عند إعرار الثل كسائر الخلفات وعلى تعيين التمر أو ترضاعه على غيره من قوت أو غيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالمدينة ذكره الماوردي وأقره الشيخان أمارد المصرة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يراد للمشتري اللبن ويأخذ البائع فلا شيء له غير وفان

لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حموضته من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم التصرية قبل الحلب ردوا لشيء عليه (والأصح أن الصاع لا يختلف بكثره اللبن) وقوله لظاهر الحديث والثاني يختلف فيقدر الحر أو غيره بقدر اللبن فيقدر يد على الصاع وقد ينقص عنه (و) الأصح (أن)

(قوله ذلك) أي الرد والأخذ (قوله بما حدث) أي الحادث من اللبن الذي هو للمشتري بما كان قبله الذي هو للبائع وفي الصرع (قوله وبذهاب) الروا فيه بمعنى أي (قوله طراوة) أي بمجرد حلبه على المتمد (قوله وقلته) أي ولو غير متمول على المتمد عند شيخنازي ونقل عن شيخنا م راغب القبول وما يخص كل عاقد عن التعداد فيه هذا الخلاف (قوله ما كؤل) ومنه نبات عرس وأرنب (قوله لا يعاض عنه) أنه لم تجر المادة أي شأنه ذلك بخلاف غيره (قوله خلاف الظاهر منه) التكررة في حيز الشرط نعم ولم يستتب من النص معنى يخصه لما فيه من التعبد كما مر (قوله وحس ماء القنافة) ولو بنفسه وجهه البائع ومثله تحميم الوجه وتسويد الشعر وتوريم البدن لإيها السمن كما في التصرية في جميع ذلك ومثل ذلك تعجيد الشعر عند الشيخ الخطيب وغيره وقال شيخنا لا خيار فيما لو تعجيد بنفسه فقط (قوله بجامع التلبس) أي أو الضر وإن انتفى التلبس كما في المصرة (قوله يثبت الخيار) إن لم ينسب المشتري إلى تقصير بأن كان ظاهرا لا يجهله أحد (قوله والثاني إلخ) أنهم أهملوا لم يكن تلبس فلا خيار قطعاً وهو محتمل فراجعوه ومثل الكتابة كل صنعة ألبسه ثياب أهلها يهرب منه يهرقها وكله حرام للتلبس وإن لم يثبت به الخيار (تفسيه) لا أثر لروحه العيب كما مر (فروع) تندب إقالة التادم وتصح وهو قبل القبض ومن الوارث وبعد تلف المعقود وعليه ولو بعد القبض ولا بدلهام من صيغة ويقع قسحاً للمعد من حينه على الأصح .

### [ باب في حكم المبيع قبل قبضه ]

من فسح أو خيار أو تصرف وخص المبيع لمراجعة الحديث ومثله الثمن وكل ما يضمن بقصد كالصداق ولو غير بهذا لكان أولى (قوله بالتوبين) دفع به توبهم الإضاة اللازم لما عدم أحد ركبي الإسناد ويجوز عدم التوبين بنية إضاة الجملة (قوله المبيع) خرج زواته فهي أمانة ولا أجرة لها وإن استعملها ولو بعد طلبها كالبيع (قوله قبل قبضه) أي عن جهة البيع ولو حكماً وإن كان له حق الحبس فخرج قبضه عن نحو وديعة أو بلا إذن حيث اعتبر ودخل إحيال أصل لأمة اشتراها فرعه ووضع المبيع بقرب المشتري بلا مانع وتعجيز مكاتب بعد

أن تراضيها على الرذ من غير شيء متمتع ثم رأيت السبكي تعرض للسائلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع تفريق الصفقة شرعاً هـ (قول الشارح لظاهر الحديث) للمعنى في هذا أن اللبن الموجود عند البيع غلط بالحادث يتعذر تميزه فعين الشارع له بدلاً قطعاً للمصومة كالفرعة وأرض الموضحة (قول الشارح والثاني إلخ) صححه من رواية أبي داود فإن رد هار د معها مثل لبنها قمحا (قول المتن والأمان) جميعاً في اللغة أن على وزن أنفلس وفي التكررة أن يضم الحمزة والثاء وإسكانها أيضاً (قول المتن ولا يرد معها) اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كؤل قال السبكي وهو المشهور (قول الشارح ومقابل الأصح) جملة في الروضة وجها شاذاً ففي التعبير بالأصح نظر (قول الشارح لعدم وروده) عبارة الإسئوى لأن لبن غير النعم لا يقصد إلا على ندور بخلاف النعم (قول الشارح والمراد في الحديث) يرجع إلى قوله سابقاً لرواية السلم واليخاري (قول المتن يثبت الخيار) لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تخلف بنفسها وقد صحح فيها البهري والقاضي الثبوت خلافاً للزالي والحاوي الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤية ذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وإن كان بفعل البائع (قول المتن في الأصح) هما جاريان فيما لو أكثر علفها حتى انتفخت بطنها فيتحيل حبلها وفيما لو أسبب الزنبر على الضرع حتى انتفخ فظنها لبونا .

### [ باب المبيع إلخ ]

(قول المتن انفسخ) أي لأنه قبض مستحق بالعقد فإذا تعذر انفسخ البيع كالأمر تفرقا في عقد الصرف قبل

خيارها أي المصرة (لا يخص بالعم) وهي الإبل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كؤل) من الحيوانات (والجارية والأمان) بالثابة وهي الأنثى من الحمر الأهلية لرؤية مسلم من اشترى مصرة وللبخاري من اشترى عفلة وهي بالتشديد من الحفل أي الجمع (ولا يرد معها شيئاً) بدل اللبن لأن لبن الأدميات لا يعاض عنه غالباً ولبن الأتان نجس لا عوض له (و) (الجارية وجه) أنه يرد معها بدل اللبن لظهارته ومقابل الأصح أن الخيار يخص بالنعم فلا خيار في غيرها من الحيوانات المأكول لعدم وروده والمراد في الحديث المصرة والمفلة من النعم ولا في الجارية لأن لبنها لا يقصد إلا نادراً ولا في الأتان إذ لا مهالة بلبنها ودفع بأنه مقصود لتربية الجحش ولبن الجارية للزير مطلوب في الحضانة مؤثر في القيمة وما ذكره المراد في الحديث خلاف الظاهر منه (وحس) ماء القنافة والرحا المرسل عند البيع وتحميم الوجه وتسويد الشعر وتجميده الدال على قوة البدن (يثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالصرية بجامع التلبس

(لا يلحق ثوبه) أي العبد بالمداد (تحميلاً لكماجه) فيبان غير كاتب فإنه لا يثبت الخيار بذلك (في الأصح) لأنه ليس فيه كبير غرر والثاني ينظر إلى مطلق التلبس .

### [ باب المبيع إلخ ]

بالتوبين (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فإن تلف) بأفة (انفسخ البيع وسقط الثمن) عن المشتري (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ إلى الأظهر ولم يتغير

بيعه شيئا من ماله سيده وموت مورثه بعد بيعه شيئا من ورثته قال شيخنا وفادته في هذين أنه لو كان على المكاتب أو المورث دين تعلق بالثمن لا بالمبيع (فتنبية) حكم ما بعد القبض والخيار للبائع وحده كحكمه قبل القبض كما صرح به في الررض وغيره (قوله من ضمان البائع) وإن أودعه له المشتري (قوله فإن تلف إغ) هنا وما بعده معنى الضمان هنا وفعل التلف الحسى والحكمى كوقوع ذرة في بحر لم يرج إخراجها وانفلت طير لم يرج عوده وصيد متوحش كذلك فإن رجي ذلك ثبت الخيار وانقلاب عصير خمر إن لم يعد خلا ولا ثبت الخيار واختلاط مقوم بمثل إن لم يحمز وإلا ثبت الخيار إن حصل فوات غرض ولا فلا واختلاط المثل بصوره مشتركا وبثبت الخيار ظاهره ولو بأجود فراجعه وغرق الأرض ووقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها عادة مثبت للخيار لبقاء المعقود عليه ولذلك يصح قبضها مع ذلك وبذلك فارق مثل ذلك في الإجارة حيث تنفسخ وأما غصب المبيع وإباقه وجدد البائع له ولو بلا حلف مثبت للخيار ما دام ذلك لتجدد البثت كل وقت وإن أجاز قبله فقول بعضهم أن الخيار في هذه على التراخي مضى أو لا حاجة إليه قائل (قوله باقة) هو بيان معنى التلف المساوى لقوهم بنفسه لعدم التلف وأحق بذلك إتلاف من لا يضمن كحصول عليه وغيره وأعجمى بلا أمر من غيرهما وكذا ثبت حرية العبد ولو بعد قبضه على المتخذ (قوله انفسخ البيع) فيقدر عود ملكه للبائع قبيل التلف فعليه تجهيزه وغره (قوله ولم يتغير الحكم) تفسير الشارح الحكم بالانقضاء وعدمه المتعلقين بالتلف المرتين على الإبراء فيه رد على من فسره بالضمان وعدمه اللازم عليه أنه مستدرك في كلام المصنف وبه يعلم أن ما ذكره شيخنا في شرحه غير مناسب فراجعه (قوله سبب الضمان) وهو العقد (قوله وإتلافه للمشتري) أى من وقع له العقد ولو بإذن البائع أو مكرهاً أو أمره لغير محيز أو أعجمى لو كان المبيع في يد لكنه قبضه تعدياً مثلاً (قوله قبض له) أى لما أتلفه إن كان أهلاً ولم يكن إتلافه بوجه جائز وإلا كإتلافه وهو غير محيز أو أعجمى لا بأمر غيره فيهما فكالاته كما مر وإن زعمها البذل كإتلافه القصاص أو لصبال أو لترك صلاة بعد بأمر الإمام أو لزنا أو لمروره بين يدي مصل إلى ستره معتزلة أو مع بغاة وإن علم أنه للمبيع وكذا لو قتله الإمام لردة أو حرابة وكان هو المشتري فيهما وإلا فهو قبض (قوله وقد أضافه) هو قيد تمام التشبيه وإلا فهو قبض وإن أكله بنفسه أو بتقديم غيره له (قوله وجهان) ووجه الديموى (قوله كأكمل المالك إغ) نعم أكل غير محيز هنا لا يحصل به القبض كما مر ويرأ به الفاضل لتحقق الملك السابق فيه (قوله أن إتلاف البائع) أى من يقع له العقد وإن يكن ضماناً لنحو صبال مما مر أو كان غير محيز أو بدعوه التلف أو بإذنه لأجنبى في إتلافه أو بعتق ولو لبعضه لأنه يمسى أو كان في يد المشتري والخيار له وحده أو أخذه المشتري تعدياً مثلاً (قوله وقطع بعضهم إغ)

القباض (فتنبية) لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضاً (قول المتن ولم يتغير الحكم) قال الإسنى مستدرك (قول الشارح والثاني يرام) بحث الأذرى اختصاصه بغير الربوى (قول المتن قبض) كإتلاف المالك للمصوب (قول الشارح وقد أضافه به البائع) كأن الحامل له على هذا القيد قرينة التشبيه وقد أدخل فيه الإسنى ما لو صدر تقديم من أجنبى غير البائع قال فيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد فالجارية تشمله أيضاً فيحمل تخريجها على القولين أى فيكون قابضاً على قول وكالاته على آخر قال الإسنى ولكن النجعة الجرم فيها بمصوب القبض (قول الشارح كإتلاف البائع) زاد في الوقت إن قدمه البائع فإن قدمه أجنبى بغير إذنه قبل قبضه أن يكون كإتلاف الأجنبى قال الأذرى وفيه نظر للبشارة قال وإن لم يقدمه أحد فهل هو كالاته أو يصور قابضاً الأقرب الثانى بل هو الظاهر والمقول إنما هو في تقديم البائع الطعام إلى المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسألة في تقديم البائع كما سلف (قول المتن كلفه باقة) وجه ذلك أنه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فإذا أتلفه سقط الثمن ووجه مقابله جريان الإتلاف على

الحكم المذكور للتلف لأنه أبراه عما لم يجب والثاني يرام أوجود سبب الضمان ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا ينفسخ به البيع ولا يسقط به الثمن (والسلاف المشتري) للبيع كأن أكله (قبض) له (إن علم) أنه المبيع حالة إتلافه (والأى وإن جهل ذلك) وقد أضافه به البائع (فقولان) وفي الروضة كأصلها وجهان (كأكمل المالك طعامه المصوب ضيفاً) للفاصل جامعاً بأنه طعامه هل يرام أضافه بذلك فيه قولان أرجحهما نعم فعلى هذا إتلاف للمشتري قبض وعلى مقابله يكون كإتلاف البائع وقد ذكره بقوله (واللهب أن إتلاف البائع) للمبيع (كلفه) باقة فينفسخ البيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم بهذا ومقابله قول إنه لا ينفسخ البيع

بل يتخير المشتري فإن فسخ سقط الثمن وإن أجاز غرم البائع القيمة وأدى الثمن وقد يتقاصن (و الأظهر أن إتلاف الأجنبي لا يفسخ البيع) (بل يتخير المشتري) به (بين أن يجيز ويغرم الأجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة وقطع بعضهم بهذا ومقابله أن البيع يفسخ كالثلث باقة (قبل

القبض فرضيه) المشتري بأن أجاز البيع (أخذه بكل الثمن) ولا أرض له لقبوته على الفسخ (ولو عيه المشتري فلا خيار له) بهذا العيب (أو الأجنبي فالحيار بتعيينه للمشتري (فإن أجاز) البيع (غرم الأجنبي الأرض) بدتقبض المبيع أما قبل قبضه فلا يجوز تلفه وانفساخ البيع قاله الماوردي وأقره في الروضة كأصلها ولو كان المبيع عبداً وعيه الأجنبي يقطع يده فأرضه نصف قيمته وفي قول ما نقص من قيمته (ولو عيه البائع فاللهيب ثبوت الحيار لا التفريم) ومقابله ثبوت التفريم مع الحيار بناء على أن فضل البائع كفضل الأجنبي والأول مبنى على أنه كإتلافه الذي هو التلف باقة على الرجاء المقطوع به كما تقدم فصح التعبير هنا باللهيب كما هناك ولو قال ثبت الحيار لا التفريم في المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولاً كان أو عقاراً وإن أذن البائع وقبض الثمن قال عليه السلام حكم ابن حزم لا ليعين شيئاً حتى قبضه [رواه البيهقي] وقال إسناده حسن متصل وروى أبو داود عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهي

فيه اعتراض على المصنف في تعبيره بالأظهر (قوله بل يتخير المشتري) فورا على المعتمد نعم يفسخ في الربوى ولو بغير إذنه من جنسه ولو عبر بالبدل بدل القيمة لكان أولى (قوله أن إتلاف الأجنبي) أي إن كان بغير حق وهو أهل للضمان فإن تلافه لنحو صيال كالآفة كما مر وكذا إتلاف الحرفى وغير المميز كما مر (قوله فلا خيار له) وهو قاضى لما أتلفه فيستقر عليه سقط ما أتلفه من الثمن باعتبار القيمة ولو فيها له أرض مقدر كالبندى فارق ثبوت الخيار لمستأجر خرب الدار ولا مرة أجبته ذكر زوجها لأنه ليس فيها ما يحيل أنه على ملك الثلث (قوله أو الأجنبي) ومن ولد المشتري فإن مات أبوه قبل الاختيار انتقل الخيار له على المعتمد فإن فسخ فكلا الأجنبي وإن أجاز فلا شيء له لأنه استحقه على نفسه (قوله فالحيار) أي فورا في هذا وما بعده على المعتمد كما مر (قوله أما قبل قبضه فلا) لا خيار لأنه يفسخ العقد وهو المعتمد وإن نظره في الزر كشى بأن فيه ترك حق ثابت لأمر متوهم وباقتضائه عدم المطالبة لواحد منهما وباقتضائه أنه لو غصب المبيع لم يكن لأحدهما المطالبة فراجع (قوله لا التفريم) لأن فعل البائع كالآفة ومثله ما ألحق به مما مر (قوله كان أوضح) لأن ثبوت الحيار لا خلاف فيه (تعيينه) من الأجنبي وكيل البائع أو المشتري ولو في العقد ومنه عبدهما وعبد الأجنبي نعم إتلاف عبد المشتري بإذنه قبض كفضله ودابة كل منهم كفضله إن ضمن متلفه وإلا فكالآفة وفي شرح شيخنا مخالفة في بعض ذلك فليراجع (قوله ولا يصح بيع المبيع) وغير المبيع مثله كما يأتي ويخرج به زوائد فيصح التصرف فيها مطلقاً (قوله قبل قبضه) وكذا بعده إن كان الحيار للبائع وحده أو لهما ولم يأت ذلك البائع فيه ولا يصح قاله شيخنا م ر فراجع أما بعد القبض ولو حكماً فيصح التصرف فيه ومنه مسألة العبد والوارث السابقتين نعم يصح بيع العبد من نفسه قبل قبضه من ياتمه كما بينه الزر كشى (قوله حرام) بمهملة مكسورة وقراءة معجبة (قوله لا تبين شيئاً) أي اشتريته كإلى الحديث بعده (قوله حيث ناع) أي تشتريه حيث تجوز من الزمان والمكان لأن المراد بحوز التجارة وجود القبض كما في الحديث قبله فكل من الحديثين مبين لما ليس في الآخر (قوله أن يبيع للبائع

ملك الغير (قول لمن لا يفسخ) أي لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التخيير فروات العين المقصودة (قول الشارح وقطع بعضهم بهذا) به تعلم أن المؤلف لو حذف الأظهر وقال بدله وأن إتلاف الأجنبي إلغ لكان مؤبداً بقاعدته مع الاختصار غاية الأمر أن المقطوع به هنا غير المقطوع به في مسألة البائع (قول الشارح ومقابله أن البيع يفسخ إلغ) أي لتعذر التسليم (قول لمن أخذه بكل الثمن) أي بخلاف ما لو عرض تلف شيء يقر بالعقد كأحد العبدين فإنه يميز بالحصة من الثمن كما سلف (قول لمن فلا خيار) أي بل يتبع الرد بغير ذلك من الصوب وبعد قاضى لما تلف بتعيينه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فمات بعد الاندمال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل بجزء من الثمن (تعيينه) إذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا لو جبت ذكر زوجها والفرق تعيين المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيهما ذلك (قول الشارح قاله الماوردي) قال الزر كشى : يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضاً وأنه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (قول الشارح فأرضه نصف قيمته) بخلاف نظير ذلك من قبل المشتري إذا مات العبد بعد الاندمال فإنه يضمن بجزء من الثمن ويترجم العبد صحيحاً ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (قول لمن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) ذكر الأصحاب في ذلك معينين أحدهما ضعف الملك والثاني تولى الضمان على شيء واحد بمعنى اجتماعهما عليه ويلزم ذلك أنه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قبل التلف من ملك المشتري التالى إلى المشتري

تباع سلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى وحالم قال في شرح المذهب وفي الصحيحين أحاديث بمعنى ذلك (والأصح أن يبيع للبائع غيره)



فلا يصح لمعوم الأحاديث  
والشأن يصح كبيع  
المغصوب من الغاصب  
والخلاف في بيعه بغير جنس  
التمن أو بزيادة أو نقص أو  
تفاوت صفة وإلا فهو إقالة  
بلفظ البيع قاله في التمه  
وأقره في الروضة كأصلها  
(و) الأصح (أن الإجارة  
والرهن والبة كالبيع) فلا  
تصح لو جرد المثل للمثل به  
النهي فيها وهو ضعف الملك  
(وأن الإحاطة بخلاف)  
فيصح لشبوح الشارع إليه  
ويكون به قابضا ومقابل  
الأصح فيه يسلمه بالبيع لأنه  
إزالة ملك ومقابل الأصح  
فيما قبله لا يلحق بالبيع غيره  
(والتمن للمعين) دراهم كان  
أو دنائره أو غيرها (كالبيع  
فلا يبيعه البائع قبل قبضه)  
لمعوم النبي له وعبر في  
الروضة كأصلها وأخر  
بالتصرف وهو أعم ولو  
تلف انفسخ البيع ولو أبدله  
للمشتري بمثله أو بغير جنسه  
برضا البائع فهو كبيع المبيع  
للبائع (وله بيع ماله في يد  
غيره أمانة كوديسة  
ومشترك وقراض  
ومرهون بعد انفكاكه  
وموروث وباقي يد وليه  
بعد رشده وكذا عارية  
وما عود بسوم) تمام الملك  
في المذكورات وأفضل  
الأخيرين بكذا لأنها  
مضمونان ويستثنى من  
الموروث ما أشرته المورث  
في قبضه فلا يملك الوارث

أى تصرفه معه كتصرفه مع غيره (قوله وإلا) بأن كان تعين التمن الأول إن كان باقيا أو بمثله إن تلف أو كان  
في الذمة فهو إقالة بلفظ البيع ويقع فسخا كما مر (قوله والأصح أن الإجارة كالبيع) <sup>(١)</sup> فهي باطلة ولو مع البائع  
وفارق صحة إجارة المؤجر من المؤجر من غير قبض عليها لعدم القبض الحقيقي فيها قاله ابن حنبل وغيره  
(قوله والرهن) أى كالبيع فهو باطل ولو مع البائع وإن لم يكن له حق الحبس على المعتمد وما في المنهج ضعيف  
وليس المراد بالمغصوب فيه قول الشافعي بل هو بحث للأدعي والسبكي كما قاله شيخنا فرجعه (قوله والبيعة)  
أى كالبيع فهي باطلة ولو مع البائع ومنها الصدقة والمدينة ومثل ذلك عوض الخلع وصلح نحو دم وقراض وقراض  
وشركة وغيرها (قوله وأن الإحاطة نافذة) أى صحيح وإن كان للبائع حق الحبس إن كان عن نفسه ولو عن  
كفارته لا عن غيره ولو بلا عوض لأنه هبة أو بيع وكل منهما باطل كما مر واعتمد شيخنا كشينا الرمل أن  
الوقف صحيح كالتمتع ولو على معين وكذا الاستيلاء ويحصل بكل منهما القبض (تقنيته) تصح الرخصة  
والتهدير والتزويج وقسمة غير الرد وإباحة الطعام للمفقر ألا يحصل القبض بشيء منها وفي المنهج حصول  
القبض بأخذ الفقراء وقيد بعضهم الطعام بما اشترى جزا لأن المقدر يتوقف قبضه على التقدير وعلى كل  
فهو يشكل على ما مر في الصلقة فيما تقدم وحيث لم يحصل القبض بما ذكر يتوقف على القبض بالفعل  
من المعاقدين أو رآته فليراجع ذلك ويحرر (قوله ولو باعه بمثله) أى وهو باق عنده أو بغير صفته أو جنسه مطلقا  
ولو برضا البائع (قوله فهو كبيع المبيع للبائع) أى فهو باطل فإن كان بعين المبيع أو بمثله بعد تلفه أو كونه في  
الذمة فهو إقالة كما تقدم في المبيع ولو باع التمن بعد قبضه ثم تلف المبيع قبل قبضه انفسخ العقد فيه دون التمن  
وإن لم يقبضه مشتر به وغضن البائع بدله للمشتري ويظهر مثل ذلك في عكسه لأن يقال القبض هنا في الإباحة  
ضمنية وفيه بحث قال شيخنا الرمل ومثل التمن المذكور وفي البطلان كل عين مضمونة في عقد معاوضة  
كأجرة أو بدل خلع وصدائق وعوض صلح عن مال أو دم كما مر (قوله وله بيع ماله) بالإضافة أولى من جعل  
(ما) موصولة لشموله غير الأموال ونقل عن خط المصنف ضبطها بالفتح والكسر (قوله كوديسة) ومثله جمل  
وقف وغنية فلا أحد المستحقين أو العائنين بيع حصته قبل إفرازها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال  
فلا يصح بيعها قبل إفرازها ورؤيتها واكتفى بعض مشايخنا بالإفراز فقط ولو مع غيره (قوله ومشارك) أى يصح  
تصرفه في حصته منه قبل قسمته فإن قسم قسمة غير رد جاز تصرفه في حصته أيضا قبل قبضه وإن قلنا إنها  
بيع إذ ليست على قوانين البيع لعدم اعتبار الرضا فيها بخلاف قسمة الرد لا يصح تصرفه في حصته قبل قبضها  
لأنها بيع (قوله وقراض) فيصح التصرف فيه لكمالها سواء ربح أو لا وقعت قسمة أو لا على المعتمد (قوله  
ومرهون بعد انفكاكه) أما قبله فلا يصح التصرف فيه ومنه الرهن الشرعي نحو ثوب عند خياط شرع في  
خياطته أو عند قصار شرع في قصارته أو عند صباغ كذلك وإن لم يعمله أما إذا أجزته أو كان قبل شرعه  
فيصح تصرفه وإن سلمه له بناء على جواز إبدال المستوفى به الآتي ومنه يعلم جواز بيع غنم استأجره لرعيها  
شهرًا مثلا وإن مضى بعض الشهر ما ذكر وإذا أسلم الأجير نفسه بقية الشهر استحق أجرته وفارق نحو القسامة  
بعد الشرع لأنها عين فأنمله (قوله ومعار) أى يصح التصرف فيه وإن لم يكن رده على المعتمد بخلاف  
للمالوردي حيث قال إن أمكن رده كدابة وصح أو لا كأرض بيت أو غرست فلا يصح لجعل المدة لأن  
استرجاعها لا يمكن إلا بقرم قيمة البناء أو الغراس أو أرض النقص وذلك لا يجب على واحد من المعاقدين اهـ  
(قوله لأنهما مضمونان) وهكنا حكمة فصل المعار والمستم بكذا وهو يفيد أن ما قبلهما

الأول ومن الأول إلى البائع ويبيع من البائع فيه المعنى الأول خاصة ولذا جرى وجهه فيه بالصحة مراعاة للمعنى  
الثاني قال في شرح المهذب لأن من يشتري ما في يد نفسه يصير قابضا في الحال فلا يتولى ضمانان (قول  
الشارح فلا يصح) ولو كان للبائع حق الحبس (قول الشارح فهو إقالة) أى تغليباً لمعنى العقد على لفظه (قول  
الشارح لا يلحق بالبيع) أى لعدم توالى الضمانين فيما ذكر أى فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قول  
الشارح ويستثنى) لك أن تقول هذه تخرج بقول النهج أمانة .

يبعه كالمورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لحدِيث ابن عمر كنت أبيع الإبل بالذنانير وأخذ مكانها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكانها الذنانير فأتيت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال :

ولا بأس إذا عرفنا ليس

بينكما شيء رواء

أصحاب السنن الأربعة

وابن حبان وصححه

الحاكم على شرط مسلم

والقديم المنع لعموم النهي

السابق لذلك والثمن

النفذ والثمن مقابلة فإن لم

يكن نقد أو كانا نقدين

فالثمن ما دخلته الباء

والثمن مقابلة (فإن

استبدال موافقا في علة

الربا كدرهم عن ذنانير)

أو عكسه (اشتراط قبض

البدل في المجلس) كما دل

عليه الحديث المذكور

حذرا من الربا (والأصح

أنه لا يشترط التعيين

للبدل أي تشخيصه في

العقد) كما لو تصارفا في

الذمة والثاني يشترط

ليخرج عن بيع الدين

بالدين (وكذا) لا يشترط

في الأصح (القبض) للبدل

(في المجلس إن استبدل ما

لا يوافق في العلة) للربا

(كقوله عن درهم) كأنه

باع ثوبا بدرهم في الذمة

لا يشترط قبض الثوب في

المجلس والثاني يشترط لأن

أحد العوضين دين

فيشترط قبض الآخر في

المجلس كراس مال السلم

وسكت المصنف عن

اشتراط التعيين للبدل في

مطوف على وديعة فهو من الأمانة وعلى هذا فلا حاجة لاستثناء المورث الذي ذكره لأنه في يد البائع مضمون ولو عطف المشترك وما بعده على ماله ليشمل ما فيه ضمان بعقد وغيره لكان أولى وعليه يكون الاستثناء لا بد منه كذا قاله شيخنا فانظره مع ما مر (تفصيله) من هذا القسم المملوك يفسخ بعيب وإقالة وهو كذلك إن لم يكن له حصة على المروجع عند شيخنا الرملي فيها كما تقدم قريبا على الرابع في غيرهما ومما فيه حق الحبس مبيع يضمن في الذمة لم يسلم فيه الثمن مثلاً فلا يصح وهذا ما اعتمدته شيخنا الرملي وهو ما ذكره المتولي فما في المنهج من التقيد بمحمد (تنبيه آخر) المأخوذ بالسوم مضمون كله إن أخذه لشراء كله وإلا فقد مر يريد شراءه فلو أخذ عرقه عشرة أذرع لشراء خمسة منها لم يضمن من الخمسة الثانية لأنها في يده أمانة فلو كانا قطعتين ليشتري خمسة من واحدة منها ضمن خمسة من كل منهما أو ليشتري واحدة منها ضمن كلاهما هذا ما اعتمدته شيخنا (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) ولو نقدا والمراد به كل مثنى في الذمة ولو غير مسلم فيه فيشمل المبيع في الذمة بغیر لفظ السلم وقول المنهج وتعمير بالثمن أعم من تمييزه بالمسلم فيه لا يناسب طريقته من كون المبيع في الذمة من المسلم فيه وخرج بالثمن غيره من نحو أجرة وصدقة وعرض خلعت ودين ضمان ولو سلم فيه ومن ذلك الثمن وسذكره المصنف (قوله ولا الاعتياض عنه) هو أعم ما قبله (قوله لعموم النهي) للمذكور فيما مر بقوله لا يبيع شيئا .. إلخ (قوله والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) أي الذي لا يشترط قبضه في المجلس ولا كراس مال سلم وروى وأجرة في إجارة ذمة فلا يصح (قوله وهذا بيع الدين لمن هو عليه) هذه الجملة ساقطة من بعض النسخ (قوله وليس بينكما شيء) أي علقه (قوله أصحاب السنن الأربعة) هم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله والقديم المنع) وحمل على ما سياتي (قوله والثمن النقدي) سواء كان هو العين أو ما في الذمة وتقدم أنه يصح الاعتياض عنه إذا وجب قبضه في المجلس (قوله فإن لم يكن نقد) أي لم يوجد في كل من العوضين (قوله فالثمن ما دخلته الباء) وفي الاعتياض عنه ما مر وأما الثمن مطلقا فلا يصح الاعتياض عنه فلعلم أن السلم لا يصح الاعتياض عن أحد العوضين فيه (قوله والثاني يشترط) أي التعيين في العقد ليخرج إلخ وأوجب بأنه بالقبض في المجلس خرج عن ذلك مع أن هذا دين نشأ الآن والمنوع ما كان بدين سابق (قوله للعلم به .. إلخ) أي لأن هذا إن كان من المسلم فيه فسباق تعيين رأس المال في المجلس أو من المبيع المعين ولا يكون منه إلا بعد التعيين فلا يرجع (قوله ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلج جاز) قال شيخنا م ر عن نفس القرض

(قوله الثمن ولا يصح بيع المسلم فيه) مثله للمبيع الموصوف في الذمة إذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تقصد فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالغرض منه ماله (قوله الثمن والجديد) الخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض (تفصيله) المضمونات ضمان عقد كالأجرة والصدقة وعرض الخلعت والدم حكمها كالثمن فيحصل فيها بين المعين وما في الذمة (قول الشارح وسكت المصنف .. إلخ) عبارة الإسئوي فإن قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس واشتراط التعيين في العقد في الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يتبين لي وجهه (قوله الشارح ولا يشترط .. إلخ) قال الإسئوي فتحصل أن هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قوله ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض عمدا على ما بعد اللزوم أما قبله فتعين برضاها وبمثل ذلك منزلة: لا يادقو الحط هكنا قاله في المطلب وهو جديد يقتضي إلحاق زمن خيار الشرط بخيار المجلس (هـ) قول الشارح لاستقرار ذلك) أي بخلاف دين السلم (قول الشارح والمحرر) عبارة وإن ثبت لا تخاف ولا مشنكا كدين القرض

المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الأصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فروع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل معمله (ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلج جاز) لاستقرار ذلك وبغير في الروضة كأصلها والمحرر بدين القرض والإنلاف

وهو شامل لمثل المتلف (وأي اشتراط قبضه) أي البذل (في المجلس ماسبق) فإن كان موافقا في علة الاشتراط أو لا يشترط في الأصح وفي تعيينه ماسبق

(وبيع الدين لغو من عليه باطل في الأظهر بأن يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كبيعته من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالفاً للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلو تفرقا قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في السروضة وأصلها كالتبذير وفي المطلب أن مقتضى كلام الأكرمين يخالفه (ولو كان لزيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد عمرا دينه بدينه بطل قطعا) اتفق الجلس أو اختلف نبيه عليه في بيع الكالء بالكالء ورواه الحاكم وقال إنه على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي وقوله قطعا كقول الحرر بلا خلاف مزيد على الروضة كأصلها (وبقيس العقار تخليه للمشتري وتمكينه من التصرف) فيه (بشرط فراقه من أصعة البائع) نظرا للعرف في ذلك لعدم ما يضيئه شرعا أو لفة ولو أُلِّ المصنف بالياء في التولية كما في الروضة وأصلها والحرر كان

أو دينه وإن أوهمت عبارة الحرر المذكورة تخصيصه بالثاني اهـ وفيه نظر واضح إذ الاستبدال إما هو عما في الذمة وليس فيها إلا مقابل الشيء المقرض لا عينه سواء كان تالفا أو باقيا ولا ينتقل الاستبدال عن عينه سواء مع بقائه أو عدمه ومن منع مع بقائه إما هو تمككه من الرجوع فيه لا لكونه عن عينه فتأمله (قوله وهو شامل لمثل المتلف) فبعبارة الحرر أولى لذلك بل وتشمل الحكومات والدين الموصى به والواجب في المتعة أو غيرها وزكاة القطر عند حصر الفقهاء والدين الثابت بالحوالة وغير ذلك ويكفي هنا العلم بقدر ما يعارض عنه ولو باخبار أحدهما ولا يشترط كبل ولا وزن وحل الجزاء ما لم يكن ربا ولا فلا يصح كان اعتاض عن دين القرض الذهب ذهباً أو فضة نعم إن كان بلفظ الصلح صح (قوله وبيع الدين لغو من عليه) أي بغير دين سابق كما مر (قوله بأن يشتري .. إلخ) لا يخفى أن الدين في مثاله ممن لا مبيع فيخالف ما قبله إلا أن يقال إن الثمن يقال له مبيع أو يراد بالبائع مطلق المقابل تأمل (قوله والثاني يصح) وصححه في أصل الروضة وهو المعتمد (قوله قبض العوضين) وما البذل والمائة في المثل المذكور وعلى هذا فلا حاجة لاشتراط كون من عليه مليفا مقرا كما قاله شيخنا م ر وعلم أنه لا فرق بين ما اتفقا في علة الربا وعدمه على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين وما في المنهج من الحمل ضعيف (قوله شخص) إشارة إلى دفع أن يراد بالتصين نحو الجنس أو القدر (قوله ولو كان) المناسب للتفريع بالفاء (قوله الكالء) هو بالألف قبل اللام وهزمة مكسورة بعدها (قوله وفسر) أي عند الفقهاء وفي اللغة أنه بيع النسبة بالنسبة (قوله وقبض العقار .. إلخ) حاصل أطراف هذه المسألة أن المبيع إما منقول أو غيره وكل إما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل إما بيد المشتري أو غيره وكل إما غير مشغول أو مشغول والمشغول إما بأمتعة المشتري أو البائع أو أجنبي أو مشتركة والمشتري إما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بأمتعة المشتري ماله يد غلبا وحده ولو بدوية وإن كانت للبائع أو لأجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضته أنه يشترط في المنقول نقله ولو حكما وفي الغائب مطلقا مضى زمن يمكن فيه الوصول إليه عادة ثم إن كان كل منهما غير مشغول بأمتعة اشتراط تمكك المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلا أو الإذن له في فعله واشترط إذن البائع له في قبضه إن كان له حق الحبس وإن كان مشغولا بأمتعة المشتري وحده اشترط مضى زمن التفريغ لأفعله أو بأمتعة غيره اشترط التفريغ بالفعل هذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الإقباض تارة باللفظ وتارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التولية كذلك يجب رجوعه إلى ما يوافق ما ذكرناه وبالله التوفيق والهداية إلى سواء الطريق (قوله تخليه للمشتري وتمكينه منه) عطف التمكين على التولية تفسير كما في المنهج فإن أريد بالتولية اللفظ بها وبالتمكين تسليم نحو المفتاح أو عدم مانع فمغاير (قوله أمتعة البائع) ومنها أمتعة الأجنبي والمشتري ولو مع المشتري وتقدم المراد بها (قوله كان أقوم) بل لكان قريبا لأن القبض غير ما وإنما يحصل بها على ما مر (قوله وغيرهما) ومنه زرع في الأرض أو ثمر على الشجر وإن شرط قطعه أو بداصلاحه أو بلغ أن يجنأه على المعتمد فيصح قبض ذلك الزرع بلا نقل وقبض

والإتلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف اهـ فخذ منه الجزاء في الدراهم المأخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحاكم في المتعة أو مسبب الضمان وكذا زكاة القطر إذا انحصر الفقهاء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحوالة نظر يحمل تحريمه على الخلاف في كونها بيعا أو استيفاء ويحتمل النظر إلى أصله وهو الحال به هل هو ثمن أو غيرهما (قوله الثمن بأن يشتري .. إلخ) يريد أنه ليس من صور ذلك نحو مسألة زيد وعمرو الآية (قول الشارح وفسر .. إلخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أعزاهم الرواية الأخرى والذي في الصحاح وغيره أن الكالء هو الكالء وهو النسبة بالنسبة أي المؤجل بالمؤجل (قول الثمن تخليه) أي فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف وقوله وتمكينه عطف تفسير على التولية (قول الثمن بشرط فراقه .. إلخ)

أقوم لأن القبض فعل المشتري والتولية فعل البائع فلو لا التأويل المذكور لما صح الحمل لأن يفسر القبض بالإقباض والعقار يشمل الأرض والبناء وغيرهما .

الأرض المشغولة وملتها بالحجارة المدفونة كما سيأتي ومنه ماء بحر وصهر يجي فلا يشترط في قبضه أو قبض محله ونقله ولا يشترط في صحة البيع النص على ماء الصهر يجي بخلاف ماء البحر ومنه السفينة التي لا تنجر بجره عادة وإن كانت في البحر كما في شرح شيخنا وفي حاشية شيخنا أنها في البحر كالمنقول مطلقا (قوله ولو كان إلخ) ذكره توفيق لقوله ولو جمعت إلخ وإلا فهو مكرر مع كلام المصنف المذكور (قوله فإن لم يحضر .. إلخ) بأن لم يكن في مجلس العقد (قوله اعتبر .. إلخ) وإن كان غير مشغول ويبد المشتري كما تقدم (قوله مضى زمن) من العقد أو من الإذن إن كان له حق الحبس (قوله وقبض المنقول) أي غير التابع في صفقة البيع عند الإطلاق وإن نص عليه كماء البحر ونحو الزند لا ما جمع في صفقته مما لم يدخل (قوله تحويلة) وإن اشترى محله معه أو بعده أو كان متولى الطرفين كالأب وعلى اعتبار التحويل في غير ما يبد المشتري قبل بيعه بنحو غصب أو ودعة وإلا فلا حاجة لتحويله بالفعل ولا إلى إذن البائع في قبضه إلا إن كان له حق الحبس كما قال شيخنا الرمي ولا بد مع التحويل من وضعه في مكان آخر ولا يكتفى نقله من غير وضع ولا عوده في مكانه أو يرثه شيخنا وسيأتي ما يدل له ووضع البائع المبيع يقرب المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع قبض وإن ناه عنه لكن لا يضمننا لو خرج مستحقا (فتبينه) قبض الجزء الشائع بقبض الكل وإن لم يأت شريكه كما في شرح شيخنا وإنما يعتبر الإذن لعدم الضمان فقط وتقدم أن المنقول شرطه تفرغه إذا كان ظرفا كصندوق فيه أمتعة وإن اشترىها معه أو بعده على ما مر (قوله روى الشيخان إلى آخر الحديث) فيه ذكر الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل منقول وكونه جزافا ليس قيدا بل هو بيان للواقع أو هو قيد للاكتفاء بقبضه من غير تفرغ ويقاس على منع بيعهم له ببقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك وأشار بقوله له إلخ إلى بيان ما هو المقصود من النهي وبقوله كما هو العادة فيه إلى تقريرة ذلك المعقود السببه فمثل (قوله يجوز وضع لا يختص بالبائع) أي ليس للبائع فيه حصه وإن قلت وليس تحت يده بإعارة أو نحو ودعة لا مضمون مع البائع فيكنى النقل إليه وإدخال الباء على المقصور عليه صحيح وإن كان خلاف الأكثر ولو قال يختص به غير البائع أو ليس للبائع فيه حق لكان أولى لما تقدم (قوله أو دار للمشتري) ومثل داره ظرف معه وإن كان موضوعا في ملك البائع وكذا دار أجنبي وإن لم يأت فيه وإن حرم (قوله إلى حمز) ولو رأسه أو رأس ولده أو ظهر دابة (قوله أخرى) ليس

ولو كان في الدار المبيعة أمتعة للبائع توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت منها توقف القبض له على تفرغه (فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) في حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه في الأصح) اعتبار الزمن إسكان الحضور عند علمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده ليتأتى إثباته بدء المبيع ودفع الوجهان بالمشقة في الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (وقبض المنقول تحويلة) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يتناعون الطعام جزافا بأعلى السوق فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعه حتى يحمله ذلك على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه (فإن جرى البيع والمبيع يجوز وضع لا يختص بالبائع) كشارح أو دار للمشتري (كفى) في قبضه (نقله) من حمزه إلى حمز آخر من ذلك للموضع .

ظاهر هذا كغيره أنه لا يشترط في الدواب تفرغها من أمتة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكفاية بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغير ما أي كالشجر (قوله المتن فإن لم يحضر العاقدان .. إلخ) أي ولا يفي عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضى زمن النقل إن كان في يد المشتري وإلا فلا بد من النقل شرح الروض (قول المتن اعتبر في حصوله .. إلخ) للمعنى في هذا أنه لا سقط الحضور لمعنى وهو المشقة اعتبرنا زمنه الذي لا مشقة في اعتباره (قول الشارح حضور العاقدين) أي لأنه أقرب إلى حقيقة الإقباض (قول الشارح لا يحضر ما ذكر) أي لأنه لا معنى لاشتراط مضى الزمن من غير حضور (قول المتن تحويلة) ولو في حق متولى الطرفين ولو كان تابعا للمقار في صفقة واحدة (قول الشارح كما هو العادة) يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول المتن لا يختص بالبائع) من جملة ما يصدق عليه هذا المضمون والمشتري بين البائع وغيره وفيه نظر (قول الشارح أو دار للمشتري) قال السبكي قد جزموا بوجوب ذلك فيها وقالوا لو باعه شيئا في يده ودعة أو غصبا لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا يثبت حق الحبس لأنه رضي بدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى هذا تصور المسألة مسالة دار المشتري بما إذا لم يفرغ باليد بل كان البائع معه قال وتحرير القول فيما إذا باعه شيئا في يده أنه إن كان الثمن حالا ولم يوفوه احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وإن خالفت ما في التمسك وإن كان مؤجلا وفوه لم يحتج إلى إذن ثم في اشتراط مضى الزمن واشتراط السر مع ونقله الخلاف الذي في الرهن والصحيح هنا كالصحيح هناك اهـ والراجح هناك اعتبار مضى الزمن دون النقل بالفعل (قول الشارح من ذلك الموضوع) يريد أنه لو نقله إلى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد

(وإن جرى) البيع والمبيع (في دار البائع لم يملك) في قبضه (ذلك) النقل (إلا بإذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبراً للبيعة) التي أذن في النقل إليها للقبض نعم أو نقله المشتري من غير إذن دخل في ضمانه لاستيلائه عليه ومن المنقول العبد فيأمره بالانتقال من موضعه والدابة

فيسوقها أو يقودها

والثوب فيتناوله باليد

(فروع) زاد الترجمة به

(المشتري قبض المبيع)

من غير إذن البائع (إن

كان الثمن مؤجلاً أو

سلمه) إن كان حالاً

لمستحقه (والأى) أى وإن

لم يسلمه (فلا يستقل به)

أى بالقبض وعليه إن

استقل به الرد لأن البائع

يستحق الحبس لاستيفاء

الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه

لكن يدخل في ضمانه ولو

كان الثمن مؤجلاً وحل

قبل القبض استقل به

أخذاً مما في الرخصة

كأسلمها في مسألة

الترجمة بالفروع الآتى لأنه

لا حبس للبائع في هذه

الحالة وسيأتى فيه نص

بمخالف ذلك (ولو بيع

الشيء تقديراً كقوب

وأرض ذرعاً) بإعجام

الذال (وحطه كيلاً أو

وزناً اشترط) في قبضه

(مع النقل) في المنقول

(فروعه) إن بيع ذرعاً بأن

كان بذرع (أو كيلاً) إن

بيع كيلاً (أو وزناً) إن بيع

وزناً (أو عدده) إن بيع

عدداً والأصل في ذلك

حديث مسلم من ابتاع

طعاماً فلا يبيع حتى

يكتاله دل على أنه لا

يحمل القبض فيه إلا

قيداً فيمكن لو أعاده إلى موضعه كما علم (قوله دار البائع) أى ماله يد عليها أو على جزء منها ولو بإعارة كما تقدم وصحت إعارته لها بعد دفعها إليه بخر وجه من الضمان (قوله من غير إذن) أى من البائع للقبض فلا يكتفى إذنه في النقل لغير القبض وإن لم يكن له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أى ضمان يدو خرج مستحقاً وينسخ العقد بتلفه منه الخيار بتعيينه نعم إن تلفه هو أو عيبه فقايض له كإمر (قوله فيما مره بالانتقال) وإن لم يقصد به القبض بل وإن قصد غيره كذا سوق الدابة وتناول الثوب بنحو اليد وفارق اعتبار القصد في إذن البائع كإمر لأن الفعل أقوى من القول ولا عبرة بالقصد معه غالباً ولهذا لو أقبضه البائع بالفعل لم يعتبر فيه قصد (قوله له والدابة) ومثلها ولدها ولا يشترط تفرغها من حمل عليها ولا يكتفى ركوبها بلا تحويل ولا استخدام العبد كذلك (فتنبه) يشترط في القبض الرؤية كما في البيع فيمكن الرؤية قبل القبض فيما لا يتغير إلى وقت القبض ويكتفى رؤية الوكيل في القبض وإن لم يره الموكل ولو ألتفه بعد قبضه بلا رؤية كان قبضاً كاملاً له لعموم كلامهم وفيه بحث ولا يشترط في القسمة تحويل ولا قبض وإن جعلت بيعاً (قوله والثوب) ومثله كل خفيف (قوله فيتناوله باليد) وإن لم يضعه في مكان آخر كإمر (فروع) أجرة النقل المفتقر إليه القبض على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كما سيأتى في التقدير (قوله فروع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله (قوله لو سلمه) أى يرى منه ولو باستبدال أو بخوالف أو صلح أو سلم الحال منه كذلك (قوله فلا يستقل به) أى القبض فيحرم عليه فعله (قوله لكن يدخل في ضمانه) أى ضمان عقد كما يصرح به قول المنهج فيستقر عليه الثمن وبذلك قال حج والخطيب وغيرهما وأحمد شيخنا الرملى في شرحه أنه ضمان بدني فينسخ العقد إذا ألتفه البائع أو تلف بأية كسبائية ويتخير المشتري إن ألتفه أجبتى كإمر ويدل له وجوب رده (قوله لا يستقل به) هو المعتمد ولا عبرة بتسليم بعضه إلا إن تعددت الصفقة وحل الاستقلال المذكور في غير المنقول إلى حيز البائع والأفلايد من الإذن للقايض كإمر (قوله من ابتاع طعاماً) أى غير جزأف أخذاً من المعنى وقد قام الإجماع على عدم اعتبار الكيل فيما بيع جزأف (قوله إلا بالكيل) ثم إن اتفاق الكيل غير هام فواضح لو أنصب الحاكم كيلاً أميناً فإن تولاه المقبض منها للقايض فواضح أيضاً وإن تولاه للقايض لم يصح كما يصرح به قول شيخنا الرملى في شرحه بأنه لا بد من إقباض الأول أو نائبه أهأى لأنه لا يصير قابضاً مقبضاً من نفسه وهو لا يصح كإبائى وقال بعض مشائخنا وجه الصحة أن لم يكن له حق حبس أو كان له وأذن لآخر لا يكون نائباً عنه كما هو ظاهر كلامهم بل صريحه وقول شيخنا الرملى المذكور وإنما ذكره لإخراج جملة نائباً عنه لا مطلقاً كما يرشد إليه تعليقه المذكور ويدل له قولهم فلو قبض ما ذكر جزأف دون أن يقولوا به لا تقدر مقبض فتأمل (قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه) قال شيخنا الرملى ضمان عقد واعتذر بما تقدم عنه أنفاً وأجاب

(قول المن وإن جرى في دار البائع... إلخ) قال الأذرى هذا فيما اعتيد نقله وأما الدرهم الخفيفة ونحوها إذا أخذها يديه أو لبس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضاً وإن كان موضع يخص بالبائع أهتم عدم الحصول ثابت وإن لم يكن للبائع حق الحبس لأنه في مكان البائع لم يخرج عن يده (قول الشارح في قبضه) لو نقله إلى مكان لا يخص بالبائع كفى (قول المن لم يملك ذلك) أى وإن لم يكن له حق الحبس (قول الشارح لم يملك ذلك) أى وإن لم يكن له حق الحبس (قول الشارح للقبض) هذا يفيد أن الإذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكتفى قال الأذرى وهو ظاهر إذا كان له حق الحبس (قول الشارح دخل في ضمانه) أى فإذا تلف لا ينسخ البيع وفى السبكي خلاف هذا فلو أجمع (قول الشارح ومن المنقول... إلخ) أنه على هذه المسائل لأنه ليس فيها تحويل حقيقى من المشتري (فروع) للمشتري قبض المبيع إن كان الثمن مؤجلاً أى ابتداء (قول المن فلا يستقل) أى ولو كان في يده خلافاً للتناول (قول الشارح لكن يدخل في ضمانه) أى ضمان اليد وضمان العقد .

بالكيل وقبس عليه باليالى (مثاله) في الكيل (بعتكها) أى الصبرة (كل صاع يدرهم أو) بعتكها بعشرة مثلاً (على أنها عشرة أصع) ولو قبض ما ذكر جزأف لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لشخص (طعام مقدور على زيد) كمشرة أصع سلماً (ولعمرو

عليه مثله فيلكن لنفسه) من زيد (ثم يكتل لعمرو) ليكون القبض والإقباض صحيحين (فلو قال) لعمرو (القبض من زيد مالي عليه لنفسك) عنى (فعل)

فالقبض فاسد) له وهو بالنسبة إلى القاتل صحيح تبرأ به ذمة زيد إلى الأصح لإذنه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضا لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه وبزومه رده للدافع على مقابل الأصح وعلى الأصح بكيه المقبوض له للقباض وكدين السلم دين القرض والإقباض والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به إذا (قال البائع) بمن في الذمة حال (لا) اسلم المبيع حتى القبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله) أي لا أسلمه حتى قبض المبيع وترافعا إلى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بطلحقه بالذمة (وأي قول المشتري) لأن حقه لتعلقه بالبائن لا يفوت (وأي قول لا إجبار) أولا ومنهما الحاكم من الخصام (فمن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وأي قول بجبر إن) بغير مال الحاكم كل واحد منهما بإحضار ما عليه فإذا أحضره سلم الثمن إلى البائع والمبيع إلى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت فإن كان الثمن معينا سقط القولان والأجبر) في الأظهر والله أعلم) وذكر الرافعي في الشرح سقوط الأولين في بيع عرض

بأن النقص هنا مأخوذ فيه وإنما الفاتت وصف قائم بالمعقود عليه كذا قاله والوجه خلافه إذ ليس هنا عقد بالكيفية فلا ثمن وأيضا المقابل هنا واحد سواء قلنا ضمان يد أو عقد فراجع وحرر وتأمل (قوله عليه) أي الشخص مثله أي الطعام فيلكن أي الشخص بأن يأمر زيدا أن يكيل له بنفسه ثم يكيل أي الشخص وبكيفية الاستدامة في المكيل إلى دفعه لعمرو (قوله ليكون) .. (إلخ) فرد أو نقص بقدر تفاوت الكيلين لم يضر وإلا رجع الشخص بالنقص ورد الزيادة لتبين الغلط في الكيل الأول (قوله ولو قال لعمرو) مثل عمرو ورفقه ولو مأذونا ووكيله بخلاف مكاتبه وأبيه وابنه وليس لواحد تولى الطرفين ولو بوكالة عنهما ولو للمحجور ذلك كما في البيع (قوله عني) بيان للواقع فلا يحتاج إلى ذكره إذ لو قال أحضر معي لأقبضه لك أو لي لم يصح أيضا (قوله له) أي لعمرو (قوله صحيح) فلا يرد له دافعه (قوله مضمون عليه) أي على عمرو وفي ضمانه ما تقدم (قوله على مقابل الأصح) لأن قبضه للقائل فاسد أيضا (قوله تشمل الفاتلة) وإنما قيدها بقوله سلما لأنه الذي في كلام الأصحاب (تفصيها) أجرة التقدير وإحضار الغائب على الموفى باتما أو مشتريا وأجرة التحويل والنقد على الآخر المستوفى فعلم أن أجرة الدلال في المبيع على البائع فإن شرطت على المشتري فسد العقد ومنه بطل كذا سلما ولا يضمن النقاد ولو بأجرة لأنه مستجهد ولا يستحق أجرة لو أخطأ خلافا لابن عبد الحق بخلاف نحو الوزن ونقش القبان والكتاب لتقدر العوض فعليه الضمان ولا أجرة لهم أيضا كما في غلط الناسخ ولو قال لفرهيمه وكل من يقبض لي منك صح ومثله وكل من يشتري لي منك ولو قال لفرهيمه اشتر بهذه الدراهم لي ما تستحقه على وأقبضه لي ثم لك صح الشراء والقبض الأول دون الثاني (قوله فرع زاد الترجمة به) أي لما مر (قوله قال البائع) أي المصروف عن نفسه نحو وكيل وولي وناظر وقف وعامل قراض فتيمن عليهم قبل التسليم فيجبر المشتري وحده إن لم يكن نائباً أيضا ولا أجبرا معا (قوله بمن في الذمة) أي وبعد لزوم العقد فلا إجبار في زمن الخيار ولو خرج الثمن زيوفا فكما لو لم يقبض فلو تلف المبيع انفسخ العقد فلم يعد جريان هذا الخلاف في السلم بخلاف الإجارة (قوله معينا) أي كالبئيب فلو كان الثمن معينا والمبيع في الذمة انعكس الحكم في القولين الأولين من الخلاف فيتخير المشتري على الأظهر ولا يتصور كونهما في الذمة (قوله سقط القولان الأولان) وهما إجبار البائع وحده أو المشتري وحده والثالث هو مقابل الأظهر وهو عدم إجبارهما وما في شرح شيخنا مما يخالف ذلك غير

(قوله الثمن عليه) الضمير فيه يرجع إلى قوله ولو كان له (قول الثمن فيلكن لنفسه) .. (إلخ) أي حديث الحسن أنه عليه السلام نهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية جابر مرفوعا والمرسل يعقده برووده مرفوعا وإن كان ضعيفا ولأن الإقباض هنا متعدد ومن شرط صحة الكيل يلزمه تعدده نعم لو دام في المكيل كفي (قول الثمن القبض من زيد) .. (إلخ) لو قال القبض لي ثم قبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال أحضر معي لأكتاله لك منه فذلكم أيضا (قول الشارح عني) يرجع إلى قول الثمن القبض (قول الشارح على مقابل الأصح) يرجع إلى قوله وبزومه (فرع) قال البائع (قول الشارح لرضاه بطلحقه بالذمة) ولأنه يتصرف في الثمن بالخوالة والاعتراض فأجبر كي يتصرف المشتري ولأن المشتري يتوقع الفسخ بتلف المبيع والبائع آمن فأجبر كي يأمن المشتري ولأن البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قول الشارح لأن حقه) .. (إلخ) عبارة غيره لأن حقه معين في المبيع وحق البائع غير معين في الثمن فأمر بالتعيين (قول الثمن وفي قول لا إجبار) أي لأن كلا منهما ثبت له الاستيفاء وعليه الإيفاء فلا يكلف الإيفاء قبل الاستيفاء (قول الشارح فإذا أحضره) لو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دافعه (قول الثمن وأجبرا في الأظهر) أي فيكون القول الثالث جاريا وهو مقابل الأظهر هذا ما ظهر له وهو المراد إن شاء الله تعالى : ﴿ قول الشارح في غيره ﴾ الضمير

بعرض وانقصر في غيره على سقوط الثاني وزاد الروضة سقوط الأول أيضا عن الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضا فسكوت الكبير عنه لا ينفيه

(وإذا سلم البائع) بإجبار أو دونه (أجر المشتري إن حضر الثمن) على تسليمه (والأى) أى وإن لم يحضر (فإن كان) للمشتري (معسر) أى بالثمن فهو مفلس (فالبائع الفسخ بالقسط) وأخذ المبيع بشرطه لما ساقى في بابه (أو موسر) أو ماله بالبلد أو بمسافة قريبة) أى دون مسافة القصر (حجر عليه) فى

معمل عليه فراجعهم (قوله وإذا سلم البائع) أى عن جهة المبيع لا لتحو ودية إذ له الاسترداد حيث (قوله بما جاز) أى على الأظهر أو بدونه على مقابلة فذكر المبيع لعدم الإجبار ليس فى محله إذا أصبح معه الفسخ والحجر وغيره مما ساقى نعم هو صحيح بالنسبة لإجبار المشتري (قوله أجر المشتري) على التسليم وليس للبائع باعته الفسخ كملكه وحيث يصير المشتري مجبوراً عليه فى أمواله الحاضرة وإن جاز له الوفاء من غير ما فيجبره الحاكم على الوفاء منها إن لم يوف غير ما (قوله إن حضر الثمن) أى حضر نوعه لأنه فى الذمة (قوله معسر) أى بالثمن) بأن لم يكن له مال غير المبيع وإن كثرت قيمته فقوله فهو مسلف إنما ذكره توطئة لكلام المصنف وليس المراد به حجر القسط (قوله بشرطه) وهو حجر الحاكم عليه فقط من غير نظر إلى زيادة دينه على ماله ولا إلى طلب وغير ذلك مما يأتى ولو كان مجبوراً عليه سابقاً لم يحتج إلى حجر وحيث كان الحجر شرطاً فى الفسخ فلا يفسخ البائع قبله ولا يتوقف فسخه على إذن الحاكم بعده (قوله وماله بالبلد) أى البلد الذى فيه البائع وإن لم يكن بلد العقد كما قاله شيخنا الرملى (قوله حجر عليه) أى حجر عليه الحاكم فى أمواله كلها الحاضرة منها والغائبة ويسمى هذا الحجر الغريب لأنه لا يتوقف على سؤال ولا ضيق مال ولا يتعدى لمال حادث بعده ولا يفسخ به بائع ولا يباع فيه مسكن ولا خادم ولا يتوقف زواله بعد الوفاء على ذلك حاكم وينتفع على عمه نفقة المورسين (قوله بمسافة القصر) أى من البلد المذكور أنفاً (قوله والأصح) أن له الفسخ) ولا يحتاج فى الفسخ هنا إلى حجر حاكم ويأتى هنا ما فى القرض من جواز أخذ القيمة للمقبوض إن كان فى غير بلد العقد وكان لحمله مؤنة ولم يتحملها ومحل الفسخ إن لم يف المبيع بالثمن وإلا فلا فسخ إن سلم متبرعاً كما قاله القاضى أبو الطيب وكلام الإمام والرافعى يخالفه فراجعهم (قوله فالحجر كما ذكرنا) أى يدام عليه الحجر إن كان وجد قبل ذلك ولا ضرب الآبى وعلى هذا يحمل كلام الشارح والمبيح (قوله به) الضمير عائلى عدم الخلاف كفسره الشارح للتسليم كما هو بعضهم ولو خافا معاً جبراً بلا خلاف أيضاً (قوله أى البائع فوت الثمن) لو قدم لفظ البائع بعد يمدف لأنه فاعله لكان أو لى ولو قال الشارح لم يمدف أحدهما فوت عوضه ليناسب ما بعده لكان أنسب وكان يستثنى عما زاد بقوله وكذلك المشتري (إع فتأمل (قوله فليس للبائع حبس المبيع) ولا يطالب المشتري به من ولا تكفيلاً وإن كان غريباً أو خيف به هو له الاستقلال بقبض الثمن كاتقيد .

### [باب التولية والإشراك والمرايحة والمحاطة]

وقدم هذا الباب من الألفاظ على ما بعده منها لأن هذا له مدلول شرعى سابق يزل عليه ومعنى هذه الألفاظ

فيه يرجع إلى قوله فى بيع عرض يعرض (قول الثمن أجبر المشتري) أى فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول الثمن الثمن) أى نوعه لأن صورة المسألة أن الثمن فى الذمة (قول الشارح بشرطه) أى وهو حجر الحاكم عليه قبل الفسخ وقيل لا فسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها مكملاً حكاة الرافعى وهو يدل على أن السلعة لا تخرج عن الإعسار ولو زادت على مقدار الثمن (قوله الثمن حجر عليه) أى ولو زادت على الثمن أضغافاً ولهذا يقال له الحجر الغريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الثمن هنا ولا ينفك إلا بملك القاضى (قول الشارح ويؤدى حقه من ثمنه) كسائر الديون (قول الثمن فإن صير فالحجر) فى البسيط عن العراقيين أنه لا يحجر حيث يثبت الفسخ وهو ظاهر إذ كيف يسوغ الحجر مع تمكنه من الفسخ ولكن المنقول لا يحصى عنه (قول الشارح كما ذكره) يرجع إلى قوله وكذلك (قول الشارح أما الثمن المؤجل) مفهوم قوله أو لى القرض بضمن فى الذمة حال .

### [باب التولية]

وهى نقل جميع المبيع إلى المولى بمثل الثمن المثلوى أو عين المتقوم بلفظ وليتك والإشراك نقل بعضه بنسبه من

### [باب التولية والإشراك والمرايحة]

وفيه المحاطة إذا (اشتري) شخص (شيئاً) بمثل (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالثمن) بإعلام المشتري أو غيره (وليئك هذا العقد قبل) كقوله قبلته أو

أمواله (قوله) كلها (حتى يسلم) الثمن فلا يتصرف فيها بما يطل حق البائع (فإن كان بمسافة القصر لم يكلف البائع الصبر إلى احتضاره) لتضرره بذلك (والأصح أن له الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالإفلاس به والثانى لا يفسخ ولكن يباع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه (فإن صير البائع إلى احتضار المال فالحجر كما ذكرنا) أى يحجر على المشتري فى أمواله كلها إلى أن يسلم الثمن لما تقدم (وللبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال بالأصله (إن خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور إن خاف فوت المبيع كما ذكره فى الروضة كأصلها أى بلا خلاف (وإنما الأقوال) السابقة (إذا لم يمدف فوته) أى البائع فوت الثمن وكذلك المشتري فوت المبيع (وتنازعاً فى مجرد الإبطاء) بالتسليم أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بالتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضاً كذا فى الروضة كأصلها وفى الكفاية فى

مختلفة لغة متحدة شرعا كما قالوه وفيه بحث فالتولية لغة تقليد العمل للغير **(قوله والإشارة)** جعل الغير شريكا والمراجعة الزيادة والمحاطة النقص ومعناها شرعا نقل كل المبيع أو بعضه إلى الغير بمثل الثمن الأول وزيادة عليه أو نقص عنه كما سيأتي **(قوله وفيه المحاطة)** وسكوته عنها إما اكتفاء بالمراجعة لأنها مراعاة في المعنى للمشتري أو اختصار أو لعدم ذكر أصله لما والزيادة على الترجمة غير معية فتأمل **(قوله اشترى)** مثلاً إذ مثله السلم بعد قبض المسلم وفيه وعرض الخلع والصلح والشفعة وصلاح دم العمد والإجارة ويلزمه فيها جميع الأجرة إن ولاء قبل مضي زمن ثلثه أجرة وإلا فيقسط ما بقي وإن قال من أولها قاله شيخنا الرمل وظاهره عدم بطلان العقد بذلك الشرط والذي يتجه فيه بطلانه به ويلزمه أجرة مثل مدة انتفاعه ويلزمه في الخلع والصلح مهر المثل وفي الشفعة ما دفعه للمشتري وفي الصلح الدية والتولية في جميع ذلك بما قام على **(قوله بمثل)** قيد به لقول المصنف لزومه مثل الثمن ويقابل العرض الآتي فهو المتقدم **(قوله بعد قبضه)** أي المفيد للتصرف **(قوله لعالم بالثمن)** ولو قبل القبول ويدخل فيه العلم بكيه ووزنه ونحو ذلك فلا بد من العلم بها وقال شيخنا الرمل يكفي في المرفق رؤيته ولو تخميناً في التولية وفي الإشارة لا في المراجعة والمحاطة وفيه بحث فتأمل ومثل الثمن ما قام به فيما مر وسيأتي وقد يشمله الثمن تجوزاً قاله شيخنا وهو يقتضي أنه يشترط العلم بمهر المثل في نحو الخلع وقيمة الدية في صلح الدم فراجع **(قوله هذا العقد)** هذا صريح بنفسه ونحو بعث بما اشترت صريح بغيره ولو سكت عن ذكر العقد فهو كناية على المصنف ومن الكناية جعلته لك بما اشترت مثلاً **(قوله لزومه مثل الثمن)** أي إن لم ينتقل للمتولى وإلا وقع العقد على عينه سواء علم بانتقاله أو لا بل لو علم بانتقاله وقال مثله أو لا بعينه بطل العقد فيها ويجري ذلك في عوض الخلع ونحوه مما مر وسيأتي أنه لو انتقل الثمن ونحوه بعد العقد للمتولى تبعت عينه أيضاً ولا يضر لفظ الثمنية في العقد ويلغو **(قوله وصفه)** ومنها الأجل فيعتبر جميعه في حق المتولى وإن وقعت التولية في آخره ولا يلزم رهن وتكليف كاتنا في الأول على المعتمد **(قوله منها يجهد الشفعة)** ومنها أنها لو اطلع المتولى على عيب قدم مقدم على التولية رده على المولى لا على البائع الأول خلافاً لابن الرفعة ومنها أن للمولى مطالبة المتولى وإن لم يطالبه البائع الأول أيضاً خلافاً للإمام **(قوله لكن .. إلخ)** هذا على مخالفة التولية لغيرها **(قوله ولو حط)** أي بعض الثمن عن المتولى لا بلفظ نحوه سواء كان بلفظ حط أو إسقاط أو غفر أو بارت أو إبراء من البائع أو وكيله أو موكله أو سيد مكاتب بعد عجزه لا من موصل به بالثمن ومحال لأنهما أجنبيان ويوجد الخط في غير التولية مما يأتي إلا في المراجعة إن كان بعد لزومها أو وقت لغو لفظ تولية أو إشراك كما سيأتي **(قوله بعد التولية)** ذكره مراعاة لكلام المصنف وسنذكر مفهومه وكلامه شامل لما قبل لزومها وقيد بعضهم هذا الخط بغير الربوي يجنسه لأنه يطل إذ لا يتصور بقاء العقد معه لا قبل التقاض ولا بعده فراجع **(قوله ولو حط جميعه)** أي بعد لزوم التولية وإلا بطلت **(قوله الحط عن المولى)** وحيتلوا تقابلاً لم يرجع المتولى على المولى بشئ عقاله شيخنا الرمل قال ولا يصح أخذ الشفع بعد حط الكل ولا يلحقه الخط بعد الأخذ فراجع **(قوله إلا الباقي)** بأن يصرح به أو يطلق فإن صرح بالكل بطل العقد

توليت **(لزمه مثل الثمن)** جنساً وقدرًا وصفة **(وهو)** أي عقد التولية **(بيع في شرطه)** كالتدرة على التسليم والتقاضى في الرسوى **(وشرط)** أحكامه منها تجديد الشفعة إذا كان المبيع شقصاً مشفوعاً وعفا الشفع في العقد الأول **(لكن لا يحتاج عقد التولية إلى ذكر الثمن ولو حط عن المولى)** بكسر اللام **(بعض)** الثمن بعد التولية **(الحط عن المولى)** بفتحها لأن خاصة التولية التنزيل على الثمن الأول ولو حط جميعه الحط عن المولى أيضاً ولو كان الحط قبل التولية للبعض لم تصح التولية إلا بالباقي أو للكل لم تصح التولية أصلاً .

الثمن بلفظ أشركت والمراجعة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على الأجزاء والمحاطة بيع كذلك مع حط منه موزع على الأجزاء **(قول المتن لعالم بالثمن)** اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المراجعة الآتي وإن اقتضى صنيعة خلافه لا فرق في ذلك بين المولى والمولى **(فروع)** لو حط عنه البعض ثم ولاء بجميع الثمن هل يصح ويلحقه الحط أم يطل ولا يصح إلا الباقي بعد أن يعلمه المولى الظاهر الثاني **(قول المتن وهو بيع إلخ)** وقيل ليس بيعة جديداً بل يكون المولى نائباً على المولى فتستقل الزوائد إليه ولا تجدد الشفعة **(قول المتن لكن لا يحتاج إلخ)** أي لأن لفظ التولية مشعر به **(قول الشارح إلا الباقي)** هل يشترط عمل نظر



(قوله عرضاً) أى متوقفاً كما مر (قوله لم تصح التولية) ويطلق العقد الأول إن كان الحط في زمن الخيار لأنه يصير مبيعاً بلا ثمن ومن هذا علم صحة ما أفنى به بعضهم في ولى باع لموليه داراً وأبرأه من ثمنها في مجلس العقد من بطلان البيع وبقاء الدار على ملك الولي (قوله إلا إذا انتقل) أى قبلها سواء علم بانتقاله أو لا لكنه عالم به وبقيته فلا ينافي ما مر قال شيخنا ويقوم مقام انتقاله ذكره جميع قيمته كما في المبيع وسيصرح به كلامه الآتي في القذف ولابد من ذكر جنسه إن اختلف به غرض كقطن أو كتان قال شيخنا الرمي وذكر العوض لدفع الإثم لا لصحة العقد فيكفى ذكر القيمة وفيه نظر وسيأتى ما فيه قال شيخنا ولو انتقل العرض أو المثل بعد التولية تعينت عليه لعدم تعذره كما مر (قوله أى المشتري) هو بفتح الراء أى المبيع ولم يذكره بهذا اللفظ لعدم ما يدل عليه من لفظه فيما سبق (قوله في الأحكام السابقة) منها الحط ولو للبعض وأنه لو كان حط البعض قبل الاشتراك لم يصح إلا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد الإشراك لم يصح أو بعده الحط عن الثاني وأنه لو كان عرضاً لم يصح الإشراك إلا إن انتقل أو ذكره مع قيمته كما مر وأنه متى انتقل تعين عليه وأنه إذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كما مر وعلى ذلك يحمل كلام المبيع ويصح رجوع كلامه للتولية أيضاً وغير ذلك من الأحكام (قوله من مثل الثمن) إن لم ينتقل ومن عينه إن انتقل وكذا نصف قيمة العرض أو نصف عينه قال شيخنا وهو يقتضى أن نصف العرض الذى انتقل يخص به المولى وليس مشتركاً بينهما فراجع (قول كان له الربيع) إن لم يقل بنصف الثمن ولا ظله النصف قاله النووي ولو قال بالنصف ربع الثمن فقال شيخنا لم يصح العقد إلا إن أراد بالباء الأولى الظرفية (قوله فلو أطلق) أى لم يذكر جزءاً من المبيع ولا ثماً بأن قال أشركك في هذا العقد أو المبيع فإن قال أشركك في بعضه لم يصح لعدم تعين البعض كما مر (قوله وكان المشتري) هو بفتح الراء أى (قوله مناصفة) أى بين القائل والمقابل وهذا شامل لما لو تعدد كل منهما فيبقى لكل من الأول إن تعدد نصف حصته سواء ساءت حصته غيره أو لا والنصف الآخر للثاني سوية إن تعدد ويلزم كلا منهما لكل من الأولين بقدر ما يخصه من حصته من مثل ثمن حصته لأن ما أخذ من حصته كل واحد من الأولين موزع سوية على الأخذين وهذا واضح جلي إليه ترشد عباراتهم لأن كل واحد منهم لو انفرد كان له نصف حصته فضم غيره إليه لا يخرج عنه ذلك وقول شيخنا الرمي فيما إذا تعدد الأول فقط أن للثاني مثل أحدهم بعد انضمامه إليهم وإن كانوا اثنين كان له الثلث أو ثلاثة كان له الربيع وهكذا غير صواب بل يلزمه البطلان إذا اختلفت الحصص وسكت عن تعدد الثاني فقط أو تعددهما معاً فلينظر ما يقوله فيما يجرى (قوله للجهل بقدر المبيع) وهو الجزء المأخوذ بعقد الإشراك وقد علم رده بتزيلة على المناصفة (قوله ويصح بيع المراجعة) قال شيخنا ويلحق فيها الحط وإن وقعت بلفظ تولية أو إشراك وله فيها الزيادة على الثمن الأصلي والنقص عنه كأن يقول فيما اشترته بخمسة عشر بعتك بعشرين وربع درهم لكل عشرة أو بعشرة إلخ ولو لم يذكر لفظ المراجعة وما في معناه من لفظ بعتك بكذا مثلاً لم يكن العقد منها ولا خيار ولا حط وإن كان كاذباً كما في الأنول وهو يشمل ما لو كان العقد بلفظ تولية

(قول الشارح ولو كان الثمن عرضاً .. إلخ) لو أراد في هذا أن يولى بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالرأية والثاني لا لأن العقد الثاني في المراجعة مخالف للأول في قدر الثمن فاحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة يجوز فيه التولية بلفظ القيام لأن الشفع لا يأخذ إلا بماله مثل إن كان مثالياً وإن كان متوقفاً بالثمن الغالب سبكي (قول الثمن كالتولية .. إلخ) هو يفيدك أن الثمن إذا كان عرضاً يشترط الإشراك بعينه وقد يلتزم (قول الثمن مناصفة) كالرأية أى يردو عمرو (قول الشارح للجهل) أى فكان كالمثل قال بعتك بألف ذهباً قضية (قول الثمن ثم يقول .. إلخ) مثل ذلك أن يضم إلى رأس المال شيئاً آخر كأن يقول بعتك بمائتين وربع درهم لكل عشرة أى بمثل قال الرافعي ويجزى في المسألة خلاف ما أوصى له بنصيب ابنه ورده النووي لأن المفهوم هنا معنى المالية .

ولو كان الثمن عرضاً لم  
تصح التولية إلا إذا انتقل  
العرض إلى من يتولى العقد  
(والإشراك في بعضه) أى  
المشتري (كالتولية في  
كله) في الأحكام السابقة  
(إن بين البعض) كقوله  
أشركك فيه بالنصف  
فيلزمه النصف من مثل  
الثمن فإن قال أشركك  
في النصف كان له الربيع  
ذكره في الروضة وهو  
مبنى على الراجع في قوله  
(فلو أطلق) الإشراك  
(صح) العقد (وكان)  
المشتري (مناصفة) وقيل  
لا يصح للجهل بقدر  
المبيع ونحوه (ويصح  
بيع المراجعة بأن يشترطه  
بمائة ثم يقسول)

لعالم بذلك (بعك بما اشترت) أى بمثله (وربح درهم لكل عشرة) أو فى كل عشرة (وربح ده يا ده) فسرده الرافى بما قبله كأنه قال بمائة وعشرة فيقبله الخطاب (و) يصح بيع (المحاطة كبعث) لك (بما اشترت وحدده يا ده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كأن الرابح فى المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كما يزيد فى المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان اشترى بمائة وعشرة فاحطوط منه على الأول عشرة وعلى الثانى

أحد عشر (وإذا قال بعث بما اشترت لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزوم ذلك صادق بما فيه حط عما عقد به العقد أو زيادة عليه فى زمن خيار المجلس أو الشرط (ولو قال بما قام على دخل مع ثمنه أجرة الكيال) للثمن المكمل (والدلال) للثمن المتأدى عليه إلى أن اشترى به المبيع كما أنصح بهما ابن الرافعة فى الكفاية والمجسب (والمحارث والقصار والرفاه) بالبد من رفأت الثوب بالهمز وربما قيل بالسواو (والمصاغ) كل من الأربعة للبيع (وبيعة الصبح) له (وصائر المؤن الزائدة للاسترباح) أى لطلب الربح فيه كأجرة الحمال والمكان واختان وتطين الدار لا يدخل ما يقصد به استبقاء الملك دون الاسترباح كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ويقع ذلك فى مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع نعم العلف الزائد على المعتاد للتمسين يدخل (ولو قصر بنفسه أو كال أو حلق أو طوع)

أو أشرك وبه قال شيخنا الرملى لكن ثبت الخيار للمشتري كما نقله عنه العلامة ابن قاسم قال وقوله خاصة التولية التنزيل على الثمن الأول يحمل على ما إذا لم يذكر غيره فراجع ذلك وحرره (قوله لعالم بذلك) قال شيخنا بقدر الثمن وصفته ولا يكفى رؤيته عن قدره وفيه ما مر (قوله بمثله) أى إن لم ينتقل كما مر ولا تعين وإن ضم إليه زيادة عليه ودرهم الربح من جنس الثمن إن صرح به وإلا فمن نقد البلد (قوله أو فى كل) وكذا على كل وكذا من كل عشرة إن لم يرد بمن معناها على المعتمد عند شيخنا الرملى كوالده وتكون من معنى على أو فى أو اللام سواء أراد ذلك أو أطلق فإن أراد بمن معناها بطل العقد وفى شرح الرضى صحة العقد واعتمده شيخنا ويكون الربح عليه واحدا على كل تسعة لأنه جعله واحدا من العشرة على قياس الحط فراجع هذا والذي يتجه أنه متى قال من عشرة كان الربح واحدا منها كما فى الحط (قوله فسرده الرافى) ... (إلخ) لأن ده اسم للعشرة ويازا اسم للواحد بشرط إضافته إلى ده وأما داه فهو داه اثنا عشر (قوله كبعث لك) أى وهو عام لا يقتد فى المراجعة (قوله وحط ده ... إلخ) ومثله حط درهما على كل عشرة أو فى كل عشرة أو لكل عشرة وكذا من كل عشرة لكن فى هذه يحط العاشر (قوله فاحطوط منه على الأول) أى من الوجهين عشرة فلو كان الثمن مائة فاحطوط عليه تسعة وجزء من أحد عشر جزءا من واحد وعلى الثانى عشرة (قوله وإذا قال بعث ... إلخ) هذه وما بعدها من صور المراجعة كما سيذكره الشارح وذكرها لأجل معرفة ما يدخل فى الصيغة فى كل منهما (قوله لما اشترت) ومثله برأس المال كما بأتى (قوله وهو ما استقر) أى المراد الثمن هنا ما لزم المشتري دفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده فإن كان الحط قبل عقد المراجعة صححت بلفظ الشراء دون القيام أو بعده لم يتعد الحط للمشتري الثانى (قوله أو الشرط) أى خياره لهما (قوله بما قام) ومثله بما ثبت أو حصل أو وزته أو بما هو على قال شيخنا الرملى ومعنى الدخول المذكور للعائد على الثمن أنه يضمه إلى الثمن ويذكر جهته لأنه لا يدخل عند الإطلاق وفائدته أنه لو ذكر شيئا وضمه وتبين أنه فى مقابلة ما لا يدخل سقط هو وربحه ونظر بل الوجه أن يقال إن الأمور المذكورة إذا علم ما يقابلها من أجرة وغيرها ثم قال المولى للمولى وليت هذا العقد بما قام على وربح كذا أنها تدخل مع الثمن الأول ويكون جهتهما هي الثمن فى عقد التولية ويكون الربح بقدرهما فافهم وراجع وتأمل (قوله أجرة ... إلخ) عمل دخول تلك الأجرة إن لزمت المولى وأدعاه كما قاله شيخنا م ر نعم فى مؤقت دخولا على أدائها نظر ظاهر فراجع (قوله للثمن ... إلخ) دفع به اعتراض دخول ما ذكره لأنه لازم للبائع وليس من الثمن فكيف يدخل فيه واستدل على كلامه بما ذكره ابن الرافعة (قوله وصائر المؤن) ومنها المكس المعروف وإن لم يميز خلافا للخطيب ومنها ما غرمه فى خلاص منصوب أو رد أبق أو أجرة طبيب أو ثمن دواء للمريض أو فداء الجاني وقد اشتره كذلك فى الجميع بخلاف الحادث بعد الشراء (قوله نعم إلخ) لا حاجة لاستثنائه لأنه ليس من مؤن الاستبقاء ولذلك أسقطه فى النجى إلا أن يقال إنه لدفع تروهم فمول العلف له (قوله بنفسه) ومثله عمل من يستحق منفعة بأجرة أو غيرها (قوله وليعلم) أى وجوبه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالمراجعة والمحاطة وقال شيخنا لا مانع من فموله للتولية والأشتراك ولا ينافيه ما مر وكلام الشارح الآتى يدل له نعم قد مر أن التحمين

(قول الشارح فإذا كان اشترى بمائة وعشرة إلخ) لو كان الشراء بمائة فقط فاحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد عشر جزءا من درهم ولو قال وحط درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة حط درهم من كل أحد عشر (قول المنى بما اشترت) أى بمثله (قول الشارح كأجرة الحمال) من ذلك

به شخص لم تدخل أجرته مع الثمن فى قوله بما قام على لأن عمله ما تطوع به غيره لم يبق عليه وإنما قام عليه ما بذله وطريقه أن يقول وعملت فيه ما أجرته كذا أو عمله لم يتطوع (وليعلم) أى المتبايعان (ثمنه) أى المبيع فى صورة بعث بما اشترت (أو ما قام به) فى صورة بعث بما قام على

(فلو جهله أحدهما بطل) البيع (على الصحيح) والثاني يصح لسهولة معرفته وفي اشتراطها في المجلس وجهان ولو قيل في الصورة الثانية وريح

كلنا كانت من صور المراجعة كما ذكره المصنف في الأولى وها صورة الثالثة وهي بعتك برأس المال وريح كلنا وهو كقوله بما اشتريت وقيل بما قام على (وليصدق البائع في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع عليه عند الإخبار به أي يجب عليه الصدق في ذلك (والأجسل والشراء بالعرض ويبان العيب الحادث عسده) لأن المشتري يعتمد أمانته فيما يخبر به بذلك الثمن فيذكر أنه اشتراه بكذا لأجل معلوم لأنه يقابله قسط من الثمن وأنه اشتراه بعرض قيمته كلنا ولا يقتصر على ذكر القيمة لأنه يشهد في البيع بالعرض فوق ما يشهد في البيع بالنقد وأنه حادث عنده هذا العيب لنقص المبيع به عما كان حين شراء (فلو قال) اشتريته (بمائة) وباعه مراعية أي بما اشتراه وريح درهم لكل عشرة كما تقدم (فبان أنه اشتراه بتسعين) بينة أو إقرار (فأظهر أنه يحط الزيادة ووجهها) لكذبه والثالث لا يحط شيء لعقد البيع بما ذكر (و) أظهر بناء على الخطأ ولا خيار للمشتري لأنه قد رضى بالأخير فأول أن رضى بالأقل والثاني له

بالرؤية كاف فيها عند شيخنا م فلا يلزم ذكره لما هنا فأمل . (قوله فلو جهله أحدهما) قدر أو جنسا أو صفة لم يصح . (قوله وجهان) أي على الوجه الثاني أصحهما الاشتراط . (قوله ولو قيل إغ) ولو لم يقل ذلك فهي من صورة التولية لصحتها بغير لفظ التولية كما تقدم . (قوله كما ذكره المصنف) أي فيما تقدم . (مقتبیه) لا يجوز أن يقول بما اشتريت ولا بما قام على ولا غيرهما مما تقدم فيما أخذه هبة بشرط ثواب معلوم وأراد بيعه مراعية لأنه كذب ولا يجوز بما اشتريت ولا برأس المال في عيب هو أجرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح عن دم عمد وأريد بيعه مراعية لأنه كذب أيضا بل يذكر قيمة العبد كمائة مثلاً فيقول قام على بمائة أو يزيد وهي أجرة مثل كذا أو مهر مثل كذا أو صلح عن دية كذا . (قوله في قدر الثمن) أي وإن لم يخالف العادة خلافاً للسبكي . (قوله الذي استقر عليه العقد) فإن تعدد العقد أخبر بالأخير ولو هو الأكثر فإن تبين أن كثرة بمواطة وهي مكروهة على المعتمد فله الخيار إن باع مراعية وإلا فلا كما مر ولا يلزم بيان رخص السلعة مثلاً . (قوله لو قام به) هو عطف على استقر فيكون من الثمن كما تقدمت الإشارة إليه لكن قد تقدم أنه قابله به فعله يجوز فيه . (قوله أي يجب عليه الصدق) أي لدفع الإثم عنه ولا فالعقد صحيح مطلقاً وفائدة الوجوب سقوط الزيادة وريحها إذا كذب فيها وثبت الخيار له في غير ما ولا يحط خلافاً للإمام والغزالي . (قوله ويبان العيب الحادث) وكذا عيب قدّم أخذ أرشه لكن إن باع بما قام على حط الأرض بخلاف بما اشترت فأمل . (قوله يعتمد أمانته) أفهم أنه لو كان عالماً لم يحتج إلى إخبار وهو كذلك وكذا كل ما يجب الإخبار به . (قوله يعرض إغ) المراد بالعرض المتقوم كما تقدم والمثل يصح البيع به مراعية وإن لم يذكر قيمته خلافاً للسبكي وعليه هل ينزل الربح على قيمته أو على وزنه أو كيله راجعه . كذا قال شيخنا وفيه بحث . (قوله قيمته كذا) والمعتبر قيمة يوم العقد وأخبر بما بعده من رخص أو غلاء ويكتفي بتقريبه بنفسه إن كان أهلاً ولا لفعل فإن تنازع عاقدان . (قوله ولا يقتصر إغ) تقدم أن ذكر القيمة شرط للصحة بخلاف ذكر العرض وبذكر أبعضا أنه اشتراه من مولى أو من مديته المسرور أو الماطل . (مقتبیه) قول شيخنا الرملي أنه لا يشترط ذكر العرض يشمل ما لو كانت عشرة دراهم مثلاً وقال بعتك هذا بعشرة دراهم الوجه أن مثل هذا ليس من التولية ولا يلحق فيه حطو ولا حط عن الأول فأمل وراجع . (قوله إنه يحط) عبارة الروضة سقطت وهي أولى لإفادة أن العقد لم يقع عليها فأمل . قال العلامة قاسم : وحديث فلزم الجهل بقدر الثمن في الواقع وهو مبطل إلا أن يقال صح هنا نظر للمسمى ويجري مثل هذا

المكس الذي يأخذه السلطان . (قول الثمن بطل) أي كما لو قال بعتك بما اشتريت ولم يقل مراعية . (قول الشارح لسهولة إغ) عبارة القاضي لأنه إذا قال براءة كان مبني على الثمن الأول بخلاف ما إذا لم يقله بديل أنه إذا خان فيه لا حط ولا خيار . (قول الشارح وفي اشتراطها) يرجع إلى قوله والثاني يصح . (قول الشارح ولو قيل في الصورة الثانية) هي قوله في الثمن ولو قال بما قام على إغ . (قول الشارح أي يجب عليه) أي لأن هذا الباب مبني على الأمانة فإن المشتري يعتمد على نظره البائع وراضى لنفسه بما رضى به مع زيادة أو حط . (قول الشارح ويبان العيب الحادث) معناه أنه يبين حدوثه ولا يكتفي بإعلامه بالعيب كما سنبه عليه الشارح وبه تعلم أن هذه زيادة على ما تقرر من أن كل بائع يجب عليه الإعلام بالعيوب وكذا يجب إعلامه أنه اطلع على القديم ورضى به ولا يكتفي إعلامه بالعيب . (قول الثمن به يحط الزيادة) أي ولا يتوقف ذلك على طلب بل يثبت أن البيع انتقد بذلك كما في الشفعة وبذلك تعلم أن هذا الحط ليس كأثر العيب القديم ثم وجه الحط التنزيل على الثمن الأول . (قول الشارح لأنه قد يكون له غرض إغ) لأنه إن باع كذبه بالإقرار لم يؤمن كذبه ثانياً وإن بان بالبينه فقد تكون كاذبة ويكون الباطن مخالفاً للظاهر . (قول الشارح للمشتري الخيار) إلا أن يكون عالماً بكذب البائع أو يكون المبيع تالفاً وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت

الخيار لأنه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لإيراد قسم أو إنفاذ وصية وعلى قول عدم الحط للمشتري الخيار جزءاً لأن البائع غرر وعلى قول الحط

لا خيار للبائع وفي وجهه وقيل قول له الخيار لأنه لم يسلم له ما ساء (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله أو لباية (وصدقه المشتري) في ذلك (يصح البيع) الواقع بينهما مائة (في الأصح) لتعذر إضائه من يداني العشر فالمتبوع يرغبها (قلت الأصح صدقه الله أعلم) ولا ثبت العشرة

للمذكورة وللبيع الخيار وقيل ثبت العشرة يرغبها وللمشتري الخيار (وان كلفه) المشتري (ولم يبين) هو لفظه (وجها محتمل) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يبيته) إن أقامها عليه لتكذيب قوله الأول لما يعرف ذلك في الأصح لأنه قد يقر عند عرض الميم عليه والثاني لا كما لا تسمح بيته وعلى الأول أن حلف المضي العقد على ما حلف عليه وإن نكل عن الميم ردت على البائع بناء على أن الميم المردودة كالإقرار وهو الأظهر وقيل لا بناء على أنها كالبينة وعلى الرد بخلاف إن ثمة مائة وعشرة للمشتري حيثما الخيار بين إضاء العقد بما حلف عليه وبين فسحه. قال في الروضة كذا أطلقوه ومقتضى قولنا أن الميم المردودة مع نكول المدعي عليه كالإقرار أن يرد فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وان يبين) لفظه وجها محتمل كان قال كنت راجعت جريدتي فلفطت من ثمن متاع إلى غيره (الله التحليف) كاسبق لأن ما بينه يجرى كمن صدقه وقيل فيه الخلاف (والأصح) على التحليف (صحيح بيته) التي يعيدها بالثمن مائة وعشرة ولا يسمع لتكذيب قوله الأول لها. قال في المطلب: وهذا هو المشهور في المذهب والنص على

في التولية بعد الخط وقيل علمه به فراجه. (قوله لا خيار للبائع) كالمشتري وهو للمعد. (قوله ولو زعم) أي بعد عقد الرجعة أنه اشتراه أو صدقه المشتري في ذلك الزعم الأصح بقاء صحة البيع. (قوله والبائع الخيار) بناء على الصحة الذي هو للمعد أي لقوات العشرة التي هو زعمها عليه مع تصديق المشتري له. قال شيخنا: وخياره على الفور كالب. (قوله لم يقبل قوله ولا يبيته) والبيع صحيح ولا خيار له. (قوله أمضى العقد على ما حلف عليه) ولا خيار للبائع. (قوله يفتح الميم) أي قريبا وبكسرها لنفس الواقعة كما يقال الأمر محتمل لكذا. قال في شرح الروض: اقتصر وافي النقص على الغلط وقياس ما مر في الزيادة ذكر التعمد وكأنهم تركوه لعدم جريان التفاريع فيه اه تأمله. (تقريبه) لو أقر بالرق لشخص فيع ثم ادعى الحرية لم تقبل دعواه إلا إن بين له وجها محتملا. وقال ابن حجر: يقبل مطلقا لأجل حق الله ولو باع دارا مثلا ثم ادعى وقيتها قبل البيع أو أنها لم تكن ملكه فإن كان صرح حال البيع بالملكية لم يقبل دعواه ولا قبلت. قال شيخنا: وغير العتق والوقف لا يسمع مطلقا كما لو ادعى أنه باعها قبل هذا البيع مثلا. (قوله وللمشتري حيثما الخيار) هو مرجوح مبنى على مرجوح وسيأتي الصحيح عن الروضة بقوله أن يعود الخ. (قوله ما ذكرنا في حالة التصديق) وهو سقوط الزيادة ورغبها وثبت الخيار للبائع للمشتري. (قوله جريدتي) هي بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفع المكتوب فيه ثمن أمتعة ونحوها. (قوله صماع بيته) وحيثما يأتي ما ذكر في التصديق. (قوله وهذا هو المشهور) مرجوح والمعتمد ما قبله. (فروع) الخيار فيما تقدم على الفور كما مر.

### [ باب بيع الأصول والثمار ]

أي بيان ما يدخل في لفظ المعقود عليه منها وما لا يدخل وفي جعل المذكورات أصولا لتجوز أو هو حقيقة عرفية

وحصته من الرب. (قول الشارح لا خيار للبائع) أي لأنه يمد أن يكون غلطه أو تلبسه سببا لثبوت الخيار له. (قول الشارح لتعذر إضائه الخ) أي لأن الزيادة لا تختمل في العقد بخلاف النقص فإنه معهود بدليل الأرض ولا كذلك الزيادة وأيضاً فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فإنه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر. (قول المتن قلت الأصح صحته) أي كالمو غلط بالزيادة. (قول الشارح ولا ثبت الخ) قال السبكي: هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التزويل على العقد الأول نعم يرتفع الإشكال على مقابلة الآتي ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجعولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فإنه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة. (قول الشارح يفتح الميم) أي وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها. (قول الشارح لأنه قد يقر الخ) للخلاف أيضا عند الأصحاب مدرك آخر وهو أننا إن قلنا الميم المردودة كالإقرار حلف وإن قلنا كالبينة فليس له طلب التحليف لا احتال أن يحمده النكول لحلمه عدم الرد. (قول المتن فله التحليف) لو رد الميم أنجه تحليف البائع سواء قلنا الميم المردودة كالبينة أو كالإقرار لأن البينة هنا تسمح ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان صماعها مبنيا على جواز رد الميم لم يصح ما قلناه ثم إن حلف يمين الرد فإن قلنا كالبينة فهو كالمو صدقه وإن قلنا كالإقرار فيحتمل أن يكون كاسلف في حالة عدم إبداء المعنوي أو في إشكال الشيخين. (قول المتن والأصح صماعها) قال السبكي: فيكون كالمو صدقه فعل رأى الرافض يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجزى الخلاف في ثبوت الزيادة

### [ باب بيع الأصول والثمار ]

قال في التحرير: عبارة السبكي رحمه الله الأصول الشجر وكل ما ينمو مرة بعد أخرى وقيل الشجر والأرض والبناء

### [ باب بيع الأصول والثمار ]

كذا ترجم الشيخ في التبيين وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الأصول الشجر والأرض والثمار جمع ثم وهو جمع ثمرة وسيأتي في الباب

غير ذلك إذا بطلت هذه الأرض أو الساحة أو البقعة أو العرصة (ولها بناء وشجر فاللهب أنه يدخل) البناءو الشجر (في البيع دون الرهن) أي إذا قال

وهنتك هذه الأرض إلى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيها والطريق الثاني فيها قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول أنها للنبات والدوام في الأرض فتبيع ووجه المنع أن اسم الأرض وغوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيها وحمل نضه في البيع على ما إذا قال بمقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بمقوقها والفرق على الطريق الأول أن البيع قوى بنقل الملك فيستبيع بخلاف الرهن ولو قال بعتكها بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بمقوقها وجه أنها لا تدخل في البيع وبأنى مله في الرهن ووجهه أن حقوق الأرض إنما تقع على المر ويجري الماء إليها وغو ذلك وسبأنى أنه يدخل في بيع الشجرة أغصانها إلا اليابس لأن العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول النقل التي تبقى في الأرض مستعين) أو أكثر بالبناء والغصب بالمعجمة (والهتدبا) بالمد والقصر

فتأمل . (قوله الأصول) جمع أصل والمراد به ما يتجه غيره في دخوله في العقد والثار إما مفرد لثمر بضم أوليه الذي هو مفرد ثمار وإما جمع لثمر بفتح أوليه الذي هو جمع ثمرة واختاره المصنف لحفته ولأنه وسط فاضل . (قوله وترجم في آخره بفصل) نظراً إلى أنه من الألفاظ المطلقة كالذي قبله لأنها قسمان ما له مدلول شرعي يحمل عليه وهو الأول وفيه أربعة ألفاظ كما مر وما يستبعد غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ بحسب النوع الأرض والدار والبستان والقرية والدابة والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب . (قوله قال) أي البائع ولو بوكالة أو ولاية . (قوله وفيها) خرج ما ليس فيها كتصميمها من نهر خارج عنها وقناة ومسيل ماء فإن قال بمقوقها دخل ذلك وإلا فلا ولا يدخل مكتوب دار مثلاً مطلقاً . (قوله بناء) ولو لبئر أو نهر أو قناة فيدخل أرض ذلك وبناءؤه ولا يدخل الماء فيها إلا بالنص عليه فإن لم ينص عليه لم يصح عقد البيع وإن عقد عليها وحدها وكلام المحدث الظاهر كاللغ والكريت والثورة أما الباطن كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به . (قوله وشجر) ولو شجر موز أو نيلة أو مما تؤخذ أغصانه مراراً كالخوخ يهملتين على المتعمد كما يأتي . (قوله وحمل إلخ) فصل الخلاف عند الإطلاق في البيع والرهن فإن قال بمقوقها فيها دخل ما ذكر من أرض البر والقناة والنهر وبناء وما فيها كما مر . وقال ابن قاسم : الدخول هنا استحقاق المنفعة فقط وحمل بعضهم على ما جرت العادة به وليس ملكه وإن قال بدون حقوقها لم يدخل فيها ما ذكر وسيدكر ما لو قال بما فيها أو دون ما فيها . (قوله ينقل الملك) فيلحق به كما هو كذلك كالوقف والهب والصنقة والهدية والوصية وعوض الخلع والصلاق وصلاح الدم والأجرة . (قوله بخلاف الرهن) ومثله العارية والإجارة والإقرار بالقراد بما لا ينقل الملك ما ليس به نقل ملك الأرض لأن الإقرار بإخبار بملك سابق وعدم دخول غير الأرض فيه لا احتمال حدوثه . (قوله وغو ذلك) مما مر نعم يدخل في الإجارة ما يتوقف النفع عليه . (قوله ليقال إلخ) أي فلا يدخل الشجر اليابس إلا إن احتيج إليه لجملة دعامة وغوها بما يأتي وفارق دخول التوت بأنه للدوام وما جرت العادة بنقله من الشجر الرطب كاليابس . (فتعبيه) لو لم يكن البناء والشجر مملوكاً لم يدخل شيء منه وإن كان مشتركاً بينه وبين غيره دخل ما يخصه فإن كان الأرض وما فيها مشتركاً دخل منه ما سوى حصته من الأرض فأقل فإن زاد عليها لم يدخل الزائد قاله ابن حجر . وقال شيخنا : يدخل جميع ما يخصه وإن زاد على قدر حصته من الأرض وهو ظاهر فراجع . (قوله النقل) يخرج الشجر فيدخل جميعه كما تقدم . (قوله أو أكمل أي أو أقل لأن الحكم دائر مع كونه يجر مرة بعد أخرى كما أشار إليه الشارح بتصميمه للضابط . (قوله والغصب بالمعجمة) أي الساكنة بعد القاف وفي ابن حجر أنه اسم الثقت فطلقه عليه تفسير<sup>(١)</sup> ويرادفه القوط والطبة والفصصة وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم ونحوه . (قوله والهدب بالمد والقصر) أي مع كسر الدال المهملة قبل الموحدة وهو للشهور في العرف بالنقل . (قوله تؤخذ ثمره) أو أغصانه وليس شجرها كما مر . (قوله كالرجم) والنقل المجازي وهو بعيد قال : وهذه الترجمة جمعت بين ترجمتي بابين متجاورين للشافعي رضى الله عنه أحداهما باب ثمر الحائط يباع وأصله الآخر باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثار . (قول الشارح للنبات والدوام) أي فكان في معنى الأرض كما جملنا بمحتما في ثبوت الشفعة فيما واستدل أيضاً بقوله **تجوز** : « من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » مفهومه أنها إذا لم تؤبر للمشتري مع أن اسم النخلة لا يشملها لكن لأصلها بها والبناء والغراس كذلك . (قول الشارح ووجه المنع) إذا قلنا بهذا بقيت دائماً بالأجرة وللمشتري الخيار عند الجهل . (قول الشارح ليقال إلخ) أي بحكم الأولى بدليل أن الفصن الرطب يدخل في اسم الشجرة بلا خلاف بخلاف الشجرة الرطبة مع الأرض فإن فيها خلافاً كما تقرر . (قول المتن والهدب) أي النقل .

والتناوع والكرفس أو تؤخذ ثمره بعد أخرى كالرجم والبنفسج (كالشجر) ففي دخوله في بيع الأرض ورهنا الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه

(١) أي من عطف القصر . وراجع أنواع العطف في شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا .

واقصر في الروضة كأصلها على أن في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزة الظاهرة عند البيع للبايع فليشترط عليه قطعها لأنها لا تزيد ويشبه المبيع بغيره سواء بلغ ما ظهر أو أن الجز لا ؟ قال في التمهيد إلا القصب فإنه لا يكلف قطعه إلا أن يكن ما ظهر قدرا يتنفع به وسكت عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الأرض كما في الحرر والروضة وأصلها (ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة

والشجر وسائر السزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لأنه ليس للدوام والنبات فهو كالمنقولات في الدار (ويصح بيع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كما لو باع دارا مشحونة بأمتعة والطريق الثاني يفرجه على القولين في بيع الدار المستأجرة لغرم المكتري أحدهما البطلان وقرق الأول بأن يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار إن جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للأرض قبل البيع وجدت الزرع بينهما تأخر انتفاعه فإن كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يبيع الزرع) المذكور (دخول الأرض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخلية في الأصح) والثاني يمنع كما تمنع الأمتعة المشحون بها الدار من قبضها وقرق الأول بأن تفرغ الدار منأت في الحال (والبذر) بالذال المعجمة (كالزروع) فالبذر الذي

والباذنجان. (قوله فليشترط عليه قطعها) أي الثمرة وكذا الجزة والمراد بالظاهرة هنا ما لا تدخل في بيع الشجرة كما يأتي. (قوله إلا القصب) هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من شرطه. قال بعض مشايخنا: ولا أجرة له مدة بقائه والمراد بالقصب الفارسي وهو البوص المعروف فهو بالهملزة المفتوحة وقول الإسنوي هو بالمعجمة سهوم رء ولعل القصب المأكول وهو الخلو مثله والأحق به بعضهم شجرا لخلاف أيضا. (قوله فإنه لا يكلف قطعه) ثم الحادث للمشتري أن تميز لا نحو غلط قصبتها وإذا تنازع فيه فسخ العقد وعلم من كون الاستثناء من تكليف القطع أنه لا بد في صحة البيع من شرط قطعه وأن البيع صحيح وإن لم يكن قدرا يتنفع به هنا. (قوله في مطلق بيع الأرض) وإن قال بمقوقها وخرج بالمطلق فيهما مع ما فيها وسيأتي في كلام المصنف. (قوله وسائر الزروع) ومنها القطن الخراساني. (قوله هذا الزرع) أي قيد لخل الخلاف ولثبوت الخيار الآتي فما يدخل يصح معه البيع قطعاً ولا خيار وإن لم يكن معلوماً ولا مرئياً كالخجل فقيد المنتج بهذا القيد لا يحتاج إليه في الأول. (قوله وقرق الأول) أي من حيث القطع. (قوله وللمشتري الخيار) أي فوراً. (قوله بأن سبقت (إخ) أو رآها من خلال الزرع وظنه للمالك فإن لغره. (قوله لتأخر انتفاعه) أي فيتضرر بذلك فلا حاجة لقول المنتج وتضرر لأن يقال هو عطف تفسير فلو أمكن تفرغها في زمن لا يقابل بأجرة. قال شيخنا الرمي: كيوم أو بضعة فلا خيار فرجعه. (قوله دخول الأرض) أما ما فيها من الزرع فلا يدخل تحت يده ولا يضمن وإن تلف بتقصيره لأنه لم يضع يده عليه. (قوله وضمانه) قال الإسنوي: هذه اللفظة من زيادات المتأخرين ولا حاجة إليها وأجاب عنها شيخنا الرمي بأنه لا يلزم من اليد الضمان كالودعة وفيه نظر إذ الدخول هنا هو كون المشتري قابضاً للأرض ويلزم كونها في ضمانه ولعل شيخنا المذكور فهم أن الضمان هنا ضمان اليد فرجعه. (قوله منأت في الحال) أي شأنه ذلك فلا يرد ما لو كان الزرع قليلاً والأمتعة كثيرة. (قوله فإن تركه) أي المذكور من البذر والزرع. (قوله وعليه القول) بمعنى سقوط خياره لأن تركه إعراضاً لتعليك (إل) إن وقع بصيغة تعليل وأمكن وإذا عطفه عاد الخيار. (قوله لحكم الشئ) أي يدخل عند الإطلاق ويصح البيع مع استثناءه نعم إن كان مما جرت العادة بنقله من الأرض لتحويله بموضع آخر فهو كالزرع الذي لا يدوم قاله شيخنا عموه وقد مر. (قوله إنه لا أجرة للمشتري مدة بقاء الزرع) أي ولو بعد القبض وكذا مدة تفرغه وإن طالت، نعم إن جرت العادة

(قول الشارح واقصر (إخ) أي فلم يذكر مسألة الرهن. (قول الشارح وعلى الدخول (إخ) هذا مفهوم من تعبير المتأخر بالأصول. (قول الشارح الجزة) هي بكسر الجيم. (قول الشارح إلا القصب) أي الفارسي. (قول الشارح فإنه لا يكلف) أي فيكون بيع الأرض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلاً. (قول الشارح في مطلق (إخ) الذي في الروض أنه لا يدخل وإن قال بمقوقها. (قول الشارح كالجزر (إخ) يريد أنه لا فرق في ذلك بين ما يحصل كتمثال الحن أو يقلع كهذه الأمثلة كما فعلها قول المصنف يؤخذ. (قول الشارح بأن يد المستأجر (إخ) وبأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهة المدة كدار المعتدة بالآراء أو الحبل ثم جعل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ قطعاً ولا يصح بلا خلاف لأنه ينتقل للمشتري كأشكال إليه الشارح قبيل هذا بقوله: هذا الزرع الذي لا يدخل. (قول الشارح ومثله) أي الحصاد. (قول الشارح ولو قال (إخ) هو جار أيضاً في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف. (قول الشارح والبذر الذي يدوم) لو كان عادتهم في هذا أن يقلع بعد بروزه ويحول لكان آخر

لثبات نباته ويأخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الأرض ويبقى إلى أن الحصاد ومثله القلع فيما يقلع وللمشتري الخيار إن جهله فإن تركه البائع له سقط خياره وعليه القول ولو قال أخذه وأفرغ الأرض سقط خياره أيضاً إن أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كزيت النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الأرض حكم الشجر (والأصح أنه لا أجرة للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كما لا ريب له في الإجازة في العيب والثاني وصححه في الوجيز له الأجرة. قال في البسيط لأن النافع متميزة عن المقود عليه أي فليست كالعيب

وفي أصل الروضة قطع  
 الجمهور بأن لأجرة وقيل  
 وجهان الأصح لا أجرة  
 وظاهر أن الزرع يبقى إلى  
 أن الحصاد أو القلع (ولو  
 باع أرضاً مع بذر أو  
 زرع) بها (لا يفرد بالبيع)  
 عنها لا يجوز بيعه وحده  
 كالخطة في سبلها  
 وسأيت فهي مستورة  
 كالنهر (بطل) البيع (في  
 الجميع قطعاً للجهل)  
 بأحد المقصودين وتعذر  
 التوزيع (وقيل في الأرض  
 قولان) أحدهما الصحة  
 فيها بجميع الثمن وذكر في  
 النهر البذر بعد صفة  
 الزرع وقدمه في النجاء  
 قيل لتعود الصفة إليه أيضاً  
 فيخرج بها ما رأى قبل  
 العقد ولا يتغير وقدر على  
 أخذه فإنه يفرد بالبيع ولم  
 ينفه في الدقائق على ذلك  
 وقد أطلق البذر في الروضة  
 كأصلها (ويدخل في بيع  
 الأرض الحجارة المخلوطة  
 فيها) والمبينة (دون  
 المدفونة) كالكنوز (ولا  
 خيار للمشتري إن علم)  
 الحال (ويلزم البائع  
 النقل) المسوق بالقلع  
 وتسوية الأرض ولا أجرة  
 عليه لمدة ذلك وإن طالت  
 (وكذا إن جهل) الحال  
 (ولم يضر قلعه) لا خيار له  
 ضر تركها أو لا ويلزم  
 البائع النقل وتسوية  
 الأرض ولا أجرة عليه  
 لمدة ذلك (وإن ض)  
 قلعهما (فله الحصاد)

يقطعه قبل أن الحصاد لزمه ولا يمكن من دياسه في محله إلا بالرضا وإذا وقع شرط قطع وجبت الأجرة  
 ولو بلا طلب وفارق توقف وجوب الأجرة على الطلب في الثمرة لأن التأخير هنا في غير المبيع ويصح  
 قبض الأرض مشغولة كما يؤخذ من التشبيه المتقدم وأشار بقوله الذي جهل إلى تهديد محل الخلاف  
 فلا أجرة للعالم قطعاً (قوله وفي أصل الروضة إلخ) هو اعتراض على المصنف في تمييزه بالأصح (قوله  
 وظاهره إلخ) تقدم ذكره لأنه معلوم ومثله ما تقدم في البذور وكان حقه أن يؤخره إلى هنا ويلزم في القطع  
 تسوية الأرض وإزالة عروق تضرها (قوله للجهل إلخ) فإن أمكن علمه بعد كان من تفریق الصفة (قوله  
 أحدهما إلخ) سكت عن مقابلة لموافقة لطريق القطع وعلى الصحة يبقى الزرع للبائع وهل يلزم المشتري  
 بقاؤه إلى أن الحصاد أو القلع راجعه (قوله قيل لتعود الصفة) حكاها بقيل للإشارة إلى عدم الاعتناء به  
 ويدل لضعفه عدم ذكره في الروضة والشرح وسكوته عنه في الدقائق ولا نظر لصورة نادرة وتعذر وجودها  
 وخرج بالصفة التي هي لا يفرد بالبيع ما يدخل في بيع الأرض عند الإطلاق فالبيع صحيح قطعاً وذكره  
 تأكيداً لأنه محقق الوجود وبذلك فارق بيع الدابة وحملها تأمل (قوله يدخل في بيع الأرض الحجارة إلخ)  
 فهي ليست عيباً إلا في أرض تقصد للزراعة أو نحوها بما تضره الحجارة (قوله والمبينة) بموحدة فنون فحتمية  
 أو بمثلثة فموحدة فمشناة والأنسب الأول تقديماً للتأسيس (قوله إن علم الحال) نعم إن كان لقلعهما زمن لخله  
 أجرة ثبت الخيار وكذا إن جهل ضرر قلعهما دون تركها لا عكسه قاله شيخنا الرمي وقال شيخنا الزبائدي  
 يثبت الخيار في صورة العكس أيضاً فما في التني عن المتول محمد عنده ويصدق المشتري في جهله ويصدق  
 البائع بعد قلع المشتري الحجارة في أنها مثبته لا مدقونة على الأصح (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أي  
 النقل والتسوية وكذا القلع اللازم للبائع أيضاً كما أشار إليه الشارح على ما تقدم (قوله وإن طالت) وإن  
 كانت بعد القبض (قوله ولم يضر قلعهما) بأن لم يحصل به في الأرض عيب ولا لزمته أجرة وإلا فله الخيار  
 وإن قال له أغرم لك الأجرة نعم إن تركها له ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كما في البذر والزرع  
 الذي لا يدخل كما مر ولا نظر للثمة هنا لأنها كجزء من المبيع وتركها إعراض لا عليك إلا أن جرى بلفظ  
 تمليك كهية بشرطها وإذا رجع عاد الخيار (قوله ويلزم البائع النقل) وإن لم يرض المشتري وله أن يغير  
 البائع عليه تبرعاً للملك بخلاف ما مر في الزرع لأن له أمداً ينتظر (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك)

فالظاهر إحقاقه بما لا يدوم ثم أعلم أن معنى دخول البذر الذي يدوم في البيع جملة تأييداً للأرض كالحمل فلا تشتت  
 رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قول الشارح وظاهر أن الزرع يبقى إلخ) عبارة الإسنوى كلام  
 للمصنف يفهم استحقاق البائع لإبقاء الزرع وعمله إذا شرط الإبقاء أو أطلق فإن شرط القطع فنفى وجوب الوفاء  
 به تردد للأصحاب حكاها الإمام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافعي لهذه المسألة غير أنه جزم في بيع الثمرة المؤيرة  
 قبل بدو الصلاح بوجوب القطع إذا شرط وهو نظير هذا (قول المتن مع بذر) لو كان البذر داهم النبات صح  
 وإن لم يره وكان تأكيده ذكره المتولي (قوله الثمن أو زرع) الزرع الذي لا يفرد هو المستور إما بالأرض كالنخل  
 ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سبلها والبذر الذي لا يفرد هو ما لم يره أو تغفر أو امتنع أخذه (قول المتن  
 وقيل في الأرض قولان) هما مبنيان على أن الإجارة في تفریق الصفة بجميع الثمن لا بالقسط (قول الشارح قيل  
 إلخ) قاله الإسنوى رحمه الله قال ولا يقل لا يفرد لأن المعروف في مثل هذا الترتيب وجوب إفراغ الضمير  
 (قول المتن المخلوطة فيها والمبينة) أي لثابتها ثم إن كانتا يضران بالفراس والبناء والأرض مما قصد لذلك ثبت  
 الخيار (قول المتن إن علم) كسائر العيوب (قول المتن ويلزم البائع النقل) بخلاف الزرع فإنه له أمداً ينتظر ثم إن  
 يلزمه ذلك وإن كان تركها لا يضر (قول المتن ولم يضر) أي بأن كان القلع لا ينقص الأرض وليس لزمته أجرة  
 هنا يحصل ما في الإسنوى يتلاقح الرافعي وهو عند التأمل يشكل على قول الشارح الآتي ولا أجرة عليه لمدة ذلك .

ضر تركها أو لا فإن أجاز لزوم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يبعد التراب المراد بالقلع مكانه قاله في المطلب (و) وجوب أجره ما قبل مدة النقل أو جبه أصحها تجب إن نقل بعد القبض لا قبله) لأن النقل الموقوف للمنفعة مدته جنائية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله في المرجع والثاني تجب مطلقا بناء على أنه يضمن جنائبه قبل القبض والثالث لا تجب مطلقا لأن إجازة المشتري رضا بتلف المنفعة مدة النقل ويجري الخلاف في وجوب الأرض فيما لو بقي في الأرض بعد

أى القلع وما يتبعه وإن طالَّت كما مر (قوله فإن أجاز) تقدم أنه لا يتقيد الزوم بهذه (قوله بأن يبعد) أي فلا يلزم تحصيل تراب غيره فإن تلف لزومه مثله (قوله وفي وجوب) أي حيث غير لا في حالة العلم كما مر وإنما لم تجعل إجازته كالمعلم لأنه مع العلم موطن نفسه على الفوات من الابتداء وفارق عدم لزوم الأجرة في الزرع مطلقا لما مر فهو كامتعة الدار (قوله أصحها تجب) أي فيه تصرع بصحة قبض الأرض المشغولة بالحجارة كما مر فلو باعها لأجنبي وجبت الأجرة مطلقا (قوله مدته) ظرف للبقعة الفائتة (قوله ويجري الخلاف) أي مع تصحيحه المذكور فيجب أن كان بعد القبض لا قبله (قوله في بيع البستان) والمبنة مثله كما مر وكذا الرهن هنا على المتعمد إلا في الأبنية فيه فلا تدخل عند شيخنا الزايدى وشيخنا مريد دخلها ولفظ البستان فارسي معرب ومثله الباغ بموحدة فمعجمة بينهما ألف في لغة فارس وأيضا وكذا الحائط في لغة العرب وكذا الجنينة والحديقة والكرم كما قاله الخطيب (قوله والشجر) أي الرطب على ما مر (قوله والحيطان) وإن هدمت وتدخل عريشة نحو عنب وفي ماء البئر ما مر (قوله في بيع القرية) بالمعنى الشامل للمدينة والبلد بأي لفظ منها (قوله يحيط بها السور) وكذا السور أيضا لا ما وراءه من الأبنية وإن التصق به خلافا للإسنوي وما لا سور لها يدخل ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر منها نعم يدخل حرمتها وما فيه من شجر وبناء وإن جاز فيه القصر (قوله وهما غريبان) فالخمس خلافتها وأشار الشارح بذلك إلى الاعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمشهور واعتذر عنه بأنه تابع لأصله بقوله وعبر في الحرر بالصحيح فالمصنف تابع لما غافل عن اصطلاحه السابق في التعبير بالمشهور (تتبعه) لا يدخل ما تسمد به الأرض إلا إن بسط واستعمل ومثل القرية المدسكرة وقيل إنها اسم لقصر حوله يبيت أو للقرية أو للأرض المستوية أو للصومعة أو لبيوت الأعاجم المتخذة لنحو شراب أو التكهو (قوله في بيع الدار) مثلها الخان والحوش والوكالة والزرية وتجه إحقاق الربع بذلك فراجع (قوله لأنه من مرافقها) أي لأن الحمام من مرافق الدار لنفعه فيها أو لكونه من البناء فيها أو ليوثه فيها فهو كالجزء منها فصيح كونه حتى عاقلة ولا حاجة لجعل الحمام من خشب ولا كونه حتى ابتدائية (قوله الخلاف السابق) والأصح منه دخول تلك الأشجار وإن كثرت خلافا للإمام (قوله يسكون الكاف) ويجوز فتحها (قوله والحمام الخشب) أي غير الخشب (قوله وتدخل الأبواب المنصوبة) ليس النصب قيدا بل كلما يتوقف عليه نفع كباب مخلوع لا مقلوع ودرايب نحو دكان وروشن وسباط جذوعه على طرف حائطين لا على

(قول الشارح ضر تركها أو لا) يستثنى من الشق الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فإن خياره يسقط ويكون ذلك إضرعا لا تمليكا فله الرجوع متى رجع عاد الخيار فإن وجد إعطاها بما بصيغة تمليك فلا رجوع وكذا الحكم في إزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتهاء ضرر الترك (قول المتن وفي وجوب أجرة) أي في حالة الجهل (قول المتن أصحها تجب) أي هذا يشكل بما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فإن فرق بأن الزرع يجب إبقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة تفرغ الحجارة كمدة الزرع (قول الشارح بقوله بهتك) أي بخلاف ما لو انتفى في البيع لفظ البستان (قول المتن يحيط بها) وصف للساحات بدليل تنكيرها وتعريف الأبنية ويستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الأبنية الخارجة عنه المتصلة به لأنه عرف الأبنية فعمت ونكر الساحات ووصفها (قول المتن المنصوبة) أي

بناء) بها (حي حامها) لأنه من مرافقها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكى الإمام أبو جها ثلثها إن كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستانا لا تدخل ولا تدخل (لا المنقول كالدلو والبكرة) يسكون الكاف (والسرين) والحمام الخشب (وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء وإغلاقها (والإحاثات) المثبتة بكسر الحمة وتشديد الجيم ما يقبل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (المسمران) وكذا الأسفل من حجرى الرخا) يدخل (على الصحيح) ثباته والثاني لا يدخل لأنه منقول وإنما أثبت لسهولة الارتفاق به كى لا يتزعزع عند الاستعمال



(والأعلى) من الحجرين (مفتاح غلق) بفتح اللام ما يغلّقه الباب (مفتاح) يدخلان (في الأصح) لأنها تابعان لشيء مثبت والثاني لا يدخلان نظر إلى

أحدهما على المتمد وبلاط مفروش وسقف ودرج مثبت ومرق كذلك وفي ماء البئر ما مر وإن لم يمنع منها أحد نحو مطوى حياكة ومنارها فلا يدخل قاله شيخنا وقياس دخول آلات السفينة أنها تدخل وهو الوجه فراجمه ويدخل وترقوس في يمينه ومال شيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم إلى الجمع بأنه إن بيع وهو موتور دخل وتره والأفلا فراجمه (قوله والأعلى) ومثله كل ما توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور أو صندوق طاحون وآلات سفينة (قوله وأسقطه من الروضة كالنخج) هو اعتراض على المصنف في مخالفته لأصله فيها (قوله قيل) حكاية بقيل لما سيذكره من فهم المصنف وفيه إشارة إلى صحة فهمه في ذلك وإن لم يكن وإياها بالمقصود (قوله لما ولياه فقطع) هما الرفوف والحجر مع أنه يصح جعل التقيد بالثبوت في الحرر راجعا للإجازات لا للرفوف وأن الخلاف عائد للسلاط كالحجر (تقضيته) لو كانت الأرض فيما مر محتكرة لم تدخل ولا يسقط في مقابلتها شيء من الثمن قاله شيخنا الرمي قال ولو باع علوا على سقف فالسقف كحجر السجدة الآتي ولو كان شيء معمار من نقد لم يدخل كما في نعل الدابة نعم إن لم يقصد كزويق سقف وصنائح أبواب دخلت ولا تضر في صحة البيع وإن كان الثمن من نوعها ومثلها من الرقيق وأمنته وأصعبه وأنه ونحو ذلك (قوله في بيع الدابة) سواء بهذا اللفظ أو بلفظ فارس وكذا يقال في العبد (قوله نعلها) إلا إن كان من نقد فلا يدخل ومثله بريرة البعير وعزام البغلة ولا يدخل النجاء ولا المقدود ولا السرج ولا البرذعة ولا الحزام (قوله لا تدخل ثياب العبد) ولو سائر عورته ومثله قرط في أذنه وخاتم في أصبعه ومداس في رجليه (فروع) اشتري مسكة فوجد في جوفها جوهرة فهي للبايع إن لم يكن عليها أثر ملك وإلا فللقطع (قوله فروع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله وفيه لفظان من السبعة المطلقة هما الشجر والتمر (قوله باع شجرة) أي منفردة أو مع عملها تصريحا أو تبعا والردا بها ما يعم النجم فيشمل شجر نحو الحناء إذ بيع وحده أو مع الأرض تصريحا لأنه لا يدخل تبعا كما مر فليس مبيعا حيث قلل للنجح أو تبعا هو فيما يمكن فيه التبعية كما هو معلوم فلا حاجة لما أطال به بعضهم عليه مما لا طائل تحته ولا مصر إليه فتأمل (قوله دخل عروقها) أي إن لم يشرط القطع ولم تكن من نوع جرت العادة بترك سقته قاله شيخنا الرمي (قوله وورقها) ولو من نيلة أو حناء على المتمد وتقدم أن الجزء الظاهرة لا تدخل في الإطلاق فلا تغفل (قوله الثوت) أخره مثناة أو مثناة (قوله وأغصانها) ولو من الخلاف (قوله إلا اليابس) عائد للأغصان والعروق والورق على المتمد خلافا لما في شرح المنهج من تخصيصه بالأغصان بناء على ما فهمه من كون استثناء النجاء لما وليه فقطع وسيأتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسيأتي ما فيه المرجون وأوعية الطلع وإن كان الثمر مؤثرا كالعروق على المتمد .

الركبة خرج المتلوعة (قول الثمن ومفتاح غلق) لو باع سفينة ففي دخول أثنا المنفصلة هذان الوجهان قال الإسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح وثياب العبد على القول بدخولها على نظر (قول الشارح والخلاف في الأعلى ميني) قيل أشار الثمن إلى ذلك بتعبيره هنا بالأصبع وفيما سلف بالصحيح (قوله الثمن قلت الأصح لا تدخل ثياب العبد) أي كسرج الدابة (فروع) الحلقة في أذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والتمل في رجليه والحلي بأذن الجارية لا يدخل قطعا وقيل على الخلاف (فروع) باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لأنها معدودان من أجزائها فدخلان ولو بايسن إلا إذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول الثمن وفي ورق الثوت) (فروع) ما أورد ورق الحناء والنيلة فالوجه فيها عدم الدخول صرح بالأول المارودي والرويانى والثاني القمولى (قول الثمن أو القطع) مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول الثمن الإبقاء) لكن لو قرعت بجانبها شجرة أخرى هل يستحق الإبقاء لها إباحة لما بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت باستخلافه وعدمه أو تبقى مدة الأصل فقط احتالات لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي

أنهما منقولان والخلاف في الأعلى مبنى على دخول الأسفل صرح به في الشرح والحرر وأسقطه من الروضة كالنخج قيل وأسقط منه تقيد الإجازات بالثبوت وحكاية وجه فيه وفي المسألتين بعدها ولفظ الحرر وكذا الإجازات والرفوف المثبتة والسلام المسمرة والنحتان من حجرى الرخا على أصح الوجهين وفهم المصنف أن التقيد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط (و) يدخل (في بيع الدابة نعلها) لاتصاله بها (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في يمينه في الأصح) للصرف كما صححه الغزالي قلت الأصح لا تدخل ثياب العبد) في يمينه (والله أعلم) كما قال الرافعي أن صاحب التهذيب وغيره رجحوه مستدركا به تصحيح الغزالي بقوله لكن لا يدخل يدخل سائر العورة دون غيره والأمة كالعبد قاله في شرح مسلم (فروع) إذا (باع شجرة) وطية (دخل عروقها وورقها وفي ورق الثوت) المبيع شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) أنه لا يدخل

لأنه كسرة سائر الأشجار إذ يرى به حدود القرو وورق الأبيض الأثني قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق البتق وجه من طريق أنه لا يدخل لأنه يغسل به الرأس (وأغصانها إلا اليابس) فلا يدخل لأن العادة فيه القطع فهو كالسرة (ويصح بيعها بشرط القلع وبشرط الإبقاء) ويصح الشرط

(والإطلاق يقتضي الإبقاء) للعادة (والأصح أنه لا يدخل) في بيعها (المغروس) بكسر الراء أى موضع غرسها حيث أبقيت لأن اسمها لا يتناولها (لكن يستحق) المشتري (منفعة ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعة لا إلى غاية وله على هذا إذا انقلعت أو قلعها أن يقرس بدلها

وأن يبيع المغرس (ولو كانت) الشجرة المبيعة (بابسة) لزوم المشتري (القلع) للعادة فلو شرط إبقاؤها بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الأرض قال ذلك جميعه المتولى وسكت عليه في الروضة كأصلها (وثمرة) النخل المبيع أى طلعه (إن شرطت للبائع أو المشتري عمل به) تأبرت أولاً (والأى وإن لم تشرط لواحد منهما بأن سكت عنها (فإن لم يتأبر منها شيء فلهى للمشتري (والأى وإن تأبر منها شيء (فالبائع) أى فلهى جميعها له والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال «من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع» مفهومه أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشرط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق

(قوله والإطلاق يقتضي الإبقاء للعادة) ولا أجرة لمدة الإبقاء وإن كانت الأرض غير مملوكة للبائع ولكنه يستحق منفعتها ولو بوصية أو وقف ، نعم تلزمه الأجرة في شرط القطع إن طلبت وإذا كانت الأرض مستأجرة مع البائع فله مطالبة المشتري بالأجرة بقية مدته قاله شيخنا الرمي خلافاً للطبائى وبعد فراغ المدة يجري هنا ما في إعاره الأرض للبناء وأجرة القطع والقلع على المشتري (قوله المغروس) يفتح الميم وكسر الراء وهو ما امتدت إليه عروقها وقال الخطيب والطبائى هو ما سامت أصلها فقط وما زاد حرره له (قوله حيث أبقيت) قيد لعل الخلاف ولقول المصنف ما بقيت (قوله لكن يستحق المشتري منفعة) لا بمعنى أنه له إجارته أو وضع متاع فيه أو إعارته بل بمعنى أن له منع البائع أن يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو بنحو زرع (قوله ما بقيت الشجرة) وخلفها مثلاً وإن أزيلت وكذا ما ثبت من محل قطعها وله عودها بعد قلعها إن كانت حية تنبت ولا فلا وليس له غرس بدلها مكانها ولا إبقاؤها إن جفت وله وصل غصن في حياته ولا يطلب المشتري مقطعه إلا إن زاد على عادة أغصانها (قوله بطل البيع) إن لم يكن غرض وإلا كنحو دعامة لم يطل (قوله وتدخل العروق) أى الرطبة والبابسة هنا لوجود شرط القلع فيها قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه خلافه لأنها لم تدخل في البيع كما مر (قوله قال ذلك) الإشارة لقوله فلو شرط (إخ) (تنتهيه) يبيد أن تكون الشجرة بابسة وأغصانها مثلاً رطبة فقول المنهج مطلقاً مراده به يشترط القطع أو القلع أو الإطلاق بدليل ما بعده (فروع) لو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المغرس في الاستثناء وإن انتفع به كما مر ومحل البيت كمغرس الشجرة (فروع) لو قطع شجرة فزعمت على شيء وأثلثته ضمنه إن علم به وإلا فلا قاله شيخنا الرمي وقال ابن حجر وغيره بالضمآن مطلقاً لأنه من باب الإنثالاف ولا دخل لشرط العلم فيه فراجع (قوله أى طلعه) الأولى ولو طلعا لأن غير الطلع مثله ولعله راعى قول المصنف الآتي مطعماً لأن التأبير وعدمه ظاهر في حالة كونه طلعا فقط (قوله إن شرطت) كلا أو بعضاً معينا كالنصف (قوله أو لا) وشرطها قبل التأبير للمشتري تأكيد ولا يطل العقد كالحمل بل أولى لتحققها فعمل أنها موجودة خلافاً لبعضهم (قوله يتأبر) هو من باب كلم يتكلم ويصح من أكل (قوله للبائع) ومثلها الشماريخ بخلاف المرجون والكمام فللمشتري كما مر وأشار بقوله أى جميعها إلى دفع توهم أن الذى للبائع هو ما تأبر فقط (قوله صادق (إخ) أى لأنه استثنى من جعلها للبائع ما إذا شرطت للمشتري فكانه قال فلهى البائع سواء شرطت له أو لا وهذا واضح نعم يلزم على الصدق في الجانبين استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يستقيم فاصل (قوله وألحق تأبير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أوانه (قوله ويتشقق الكل) لو سكت عن

يعلم استخلافه كشجر الموز لا شك في وجوب إبقائه (قوله الخن والأصح (إخ) هذا الخلاف جار فيما لو باع أرضاً فيها ميتفون هل يبقى له مكان القبر أم لا كما قاله الرافعي في أول الدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها ؟ (قوله الشارح حيث أبقيت) بالشرط أو الإطلاق (قول الشارح والثاني يدخل (إخ) انظر مكان المروق ما حكمه على هذا (قول الشارح بطل) قال الأذرى بحثاً إلا أن يكون له فيه غرض (قول الخن فإن لم يتأبر) يقال أبرت النخل أبره أميراً أكأكلت أكل أكلاً وبالتشديد أيضاً ككلم يكلم تكليماً المعنى في الحكم المذكور أن عند عدم التأبير تكون مسترة كالحمل وعند وجوده تكون كالولد المتفصل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالكمام نفسه للمشتري قال في شرح الروض وكذا المرجون فيما يظهر (قول الشارح في ذلك) يرجع إلى قول الخن للبائع وما بعده من الخن (قول الشارح تشقيق) أى في وقته

تأبير بعضها كلها بتجعية غير المؤبر للمؤبر لما في تتبع ذلك من العسر والتأبير تشقيق طلع الإناث وذو طلع الذكر فيه ليحيى رطبها أجود مما لم يؤبر والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يتشقق بنفسه وتثبت ربح المذكور إليه وقد لا يؤبر شيء ويتشقق الكل والحكم كالزبر اعتباراً بظهور المقصود

ولذلك عدل المصنف عن

قول الحر لم تكن مؤثرة إلى

ما قاله وشمل طلع الذكور

فإنه يتشقق بنفسه ولا يشق

غالباً وفيما لم يتشقق منه

وجه أنه للبايع أيضاً لأنه لا

ثمرة له حتى يعتبر ظهورها

بمخلاف طلع الإناث (وما

يخرج ثمرة بلا نور) ينتج

النور أي زهر (كأن

وعتب إن برز ثمرة) أي

ظهر (للبايع والراعي

فلمشتري) اعتبار البروز

بتشقق الطلع وفي التهذيب

فيما إذا ظهر بعض الثين

والعنب دون بعض أن ما

ظهر للبايع وما لم يظهر

فلمشتري قابل الرفض

وهو محل التوقف وبعبارة

الروضة وفيه نظر ثم في

التهذيب وفي المذهب والصحة

والبحر (وما خرج في نوره

ثم سقط) أي نوره

(كمشتم) بكسر الميم

(ونفاخ فلمشتري إن لم

تتعقد الثمرة وكذا إن

انعقدت ولم يتأثر النور في

الأصح لحاقها بالطلع

قبل تشققه والثالث بلحقها

به بعد تشققه لاستتاره

بالقشر الأبيض فتكون

للبايع (وبعد التأثر للبايع)

جزماً لظهورها وعدل عن

قول الحر يخرج بالناسب

للتقسيم بعده كأنه فلا

يشبه بما قبله (ولو باع

غلات بمكان مظلمة)

بكسر اللام أي خرج

طلما (وبعضها) من حيث

الطلع (مؤثر) دون بعض

لفظ الكل كان أولى . (قوله إلى ما قاله) لشمله ما لو تأثرت بنفسها . (قوله وشمل) أي ما قاله المصنف .

(فرع) لو اختلف في وقت البيع والتأثير فكما في الرجعة . (قوله وفي التهذيب إلخ) اعتمد شيخنا الرمي

وقال في شرحه إن الثين والعنب والجميز والقضاء والخيار والبطيخ ونحوها لا تبعة فيها بل ما ظهر منها للبايع

وما لا للمشتري . وقال شيخنا الزبائدي : إن كان ما لم يظهر من بقية الحمل الذي ظهر فهو للبايع والآن هو

للمشتري . (قوله وما خرج في نوره إلخ) أي ما شأنه ذلك وجواب الشارح غير مستقيم فتأمل . (قوله

ثم سقط) أي بلغ أن سقطه وإن لم يسقط بالفعل ولا نظر إلى سقوطه قبل أو أنه وفارق تأثير الطلع كما مر

بأن تشقيقه قبل أو أنه لا يفسده بخلاف هذا . (قوله بكسر الميم) وحكي فصحبها . (قوله ولم يتأثر النور)

أي شيء منه . (قوله لحاقها بالطلع إلخ) حاصله أن الوجه الأصح يجعل الثمرة المنفردة كالطلع ويجعل نورها

ككوزه وعدم تأثير النور كعدم تشقق الكوز ومقابله يجعل انعقاد الثمرة كشقق الكوز ويجعل استتارها

بالنور كاستتار الطلع في الكوز بالقشر الأبيض الذي عليه فافهم وتأمل . (قوله وبعد الثالث) أي بنفسه في

أو أنه وتقدم الفرق بينه وبين الطلع فراجع . (قوله وعدل إلخ) هو جواب عن سؤال هو كيف يحكم المصنف

بسقوطه ثم يقسمه لما يسقط وما لا يسقط وحاصل الجواب أن المضارع هو المراد وإنما عدل عنه إلى الماضي

لأجل خوف الاشتباه على الكاتب أو الغفاري أو نحوها . وقال شيخنا الرمي : إن الشارح أشار إلى أن حكمة

عدوله خشية اعتماد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا قد يوجد وقد لا يوجد وليس كذلك إذ نفى النور عن

ذلك نفى له من أصله وفيه نظر فراجع . (تجنيبه) بقي ما ثمرته مشحومة وهو إما له كمام كالورد

فيعتبر فتحه أو لا كمام كالياسمين فيعتبر خروجه وهما كالتين في أن ما ظهر للبايع وما لا للمشتري

وأما القطن الذي تبقى أصوله ستين مثلاً فشجره كالنخل وجوزه كالطلع وتشققه كالتين وما لا تبقى

أصوله فهو كالحنطة . (قوله ولو باع إلخ) أشار المصنف بذكر الفروع الآتية إلى أنه يشترط في كون الثمرة

للبايع فيما ذكر أن يتحد الحمل والجنس والبسان والعقد . وزاد بعضهم اتحاد ملك المالك ليخرج ما لو باع

أرضاً فيها نخل فزرع المشتري نخلاً أيضاً ثم أفلس فرجع البايع في ملكه ثم أطلعت وتأثر بعض نخل البايع دون

نخل المشتري ثم باع النخل فلا تبعة فتأمل وحره . فإن اتحاد العقد يعني عنه كما تقدم مع أن في صحة البيع

هنا نظراً لأنه كبيع عبيد بثلث فراجع . (قوله خرج طلما) أي كله أو بعضه لأن ما لم يخرج تابع لما

خرج وعدم التأثر لا يستلزم الوجود فافهم . (قوله من حيث الطلع) أي لا من حيث ذاتها أو جريدها

(قول الشارح ولذلك عدل المصنف إلخ) أي لأن مؤثرة تستدعي فعل فاعل . (قول المتن ثمرة) المراد به ما يقصد

من تلك الأصول مطعوماً كان أو مشحوماً من هذا الذي يخرج بلا نور والجوز والفستق قاله الراعي رحمه الله .

(قول الشارح أي زهر) على أي لون كان . (قول الشارح وفي التهذيب) أي فحينئذ لا يكون حكم البروز فيها

كالتأثير في تبعة ما لم يبرز ما يبرز . (قول المتن وما خرج في نوره إلخ) من هذا القسم الرمان واللوز . قال

الإسنوي : وكذا الورد لأنه يخرج في كام يفتح عنه أقوال هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمنفتح أم

لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالتين والذي في التبيين الأول كالتين . (قول المتن إن لم تعقد الثمرة) لأنها

كالمدومة . (قول المتن ولم يتأثر) اعتبار التأثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التبيين وغيره اعتبار ظهوره من

نوره وهو أقرس . (تجنيبه) حكم التأثر كالتين في أن غير المتأثر يبيع المتأثر صرح به في الإرشاد نعم الورد

أحقه في التهذيب بالتين فكل حكمه وفي التبيين بالتين فيبيع غير المنفتح المنفتح (قول الشارح لاستتاره

بالقشر الأبيض) أي فكان استتارها بعد الاعتقاد بالنور شبهاً باستتار ثمر النخل بعد التأثر بالقشر الأبيض . (قوله

الناسب للتقسيم) أي لأن الذي خرج وسقط نوره لا يناميه قوله إن لم تعقد الثمرة إلخ . (قول المتن ولو باع غلات)

أما النخلة الواحدة فكذلك بالاولى . (قول المتن مؤثر) الأحسن أن يقول تأثر كما سلف له البعير بهذه المادة

(فالبائع) أي نفعه الذي هو الشجرة له كما تقدم اتحد النوع أو اختلف وقيل في المختلف أن غير المؤبر للمشتري لأن لا اختلاف النوع تأثير في اختلاف وقت التأبير (فإن أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (فلمشتري) طلبة في (الأصح) لما تقدم والثاني هو البائع اكتفاء بدخول وقت التأبير عنه وهذا الفرع فيما إذا اتحد النوع كما في الروضة

أو نحو ذلك وما فعله الخطيب هنا يردده كلام الشارح. (قوله كما تقدم) فيه إشارة إلى أن هذه مكررة وإنما ذكرها توطئة لما بعدها. (قوله وقيل إلخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم التعميم قبله ولو خصصه بما لا خلاف فيه لكان أولى كالذي بعده. (قوله فإن أفرد إلخ) هو شامل لما إذا بيع المؤبر أيضا فهو من تعدد الصفقة بالتفصيل أو لا. (قوله كما تقدم) أي في مفهوم الحديث. (قوله وهذا الفرع) الذي هو الإفراد مفروض فيما إذا اتحد النوع فهو محل الخلاف ومقتضاه أنه إذا اختلف كان للمشتري قطعا وحيثه فأما أن يحمل كلام المناهج على ما في الروضة للذكر الخلاف أو يرد الأعم ولا ينظر لتخصيص الروضة بدليل الفرع قبله. (قوله سواء تباعدا) ولو في إقليمين خلافا لابن الرضا. (قوله ولو باع غنلة) أشار إلى أن الجمع في كلام المصنف ليس قيده وأن المراد به ما فوق الواحدة وأن التأبير بالفعل المأخوذ من لفظ مؤبر كما تقدم في كلام الرافعي ليس مراداً أو الشجرة بين البساتين تلحق بأقربها ولا فلا تلحق بواحد منهما وعلم من كلامهما أنه لا بد من اتحاد الجنس فلو باع بستانا في عقد وفيه غنل وعنب وتأبير النخل وحده فهو للبائع ولا يتبعه العنب بل هو للمشتري وأنه لا بد من اتحاد الحمل فلو باع بين أحد الحملين الآخر كما في التين وغيره نعم لو باع غنلة وبقي له ثمرها ثم أثرت بحمل آخر فهو للبائع لأنه من ثمرة العام والحاقا للنادر بالأعم الأغلب. قال شيخنا: ومثله كل شجر جرت العادة بأنه لا يحمل في العام إلا مرة كما قيل في بعض أنواع العنب. (قوله لزمه) أي البائع القطع عملا بالشرط وإن لم يكن الثمر منتفعا به لأنه ليس معيبا بل هو استدامة ملك فلا يخالف ما مر من أن شرط للمعقود عليه الانتفاع فتأمل. وفي شرح شيخنا بطلان العقد إذا لم يكن الثمر منتفعا به ولم يرضه شيخنا وحمل كلامه على تكليف القطع كما مر في العصب فرأجه. (قوله للعادة) تعليل للزم لا للترك كما هو عبارة بعضهم لأنه قد يكون بالشرط كما علم. (قوله بفتح الجيم إلخ) أي على الأنصح. (قوله وإمال الدالين) زاد الأسنوي إعجمهما أيضا وهو في الصحاح وفيها أيضا جواز إمال أحدهما وإعجم الآخر خلافا لما زعمه بعضهم وسيأتي في المساقاة. (قوله مزيدة إلخ) أي من حيث قبول اللفظ هنا إذ حكمها معلوم من الإطلاق بالأولى ولعل هذا وجه سكوت الحر والروضة وأصلها عنها. (قوله لم يكن إلخ) فإن أخرج لزمه الأجرة لما بعد العادة ولو بطلاب. (قوله على التدريج) ظاهر كلامه أنه لا يمكن منه وإن جرت العادة به لأنه لا نهاية له ولم يرضه بعض مشايخنا حيث كانت عادة وقد يجعل قول الشارح على العادة راجعا له أيضا ولا أجرة لمدة بقاءه بقدر العادة كما علم. (قوله على العادة) يفيد أنها من أفراد كلام المصنف ومثلهما في لزوم القطع ما لو تعذر السقي وتضرر الشجر أو أصاب الشجرة آفة ولا تقع ببقائها. (قوله إن انتفع به الشجر والضم) أو أحدهما لم يضر الآخر ويغير الآخر على موافقته ولو قال إن لم يضرهما كان أولى. (قوله وإن ضرهما) قد يرد به عدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو انتفى النفع والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الرمي أنه المصنف خلافا لما في شرح الإرشاد. (قوله لا يضرهما) أي بالنظر لحقهما وإن حرم من حيث حق الله تعالى فعلى عدم الجواز المنع وهذا في الرشيد المتصرف عن نفسه. (قوله وإن ضر أحدهما)

(قوله الحق فالبائع) كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسألة علمت مما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم. (قول الشارح والثاني إلخ) قال في المطلب: يشترط في هذا أن يكون في إقليم واحد في مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كان باعه غنلة وغنل غيره وأحدهما مؤبر دون الآخر فلكل حكمه وإن اتحد البستان كذا نقله الأزرعي ثم قال: وفيه نظر من وجوه لعل منها أنه كبيع عبيد بجمع بمن فلا يصح. (قول الشارح للعادة) لم يقل ورواه بالشرط كما قال غيره إشارة إلى أن الشرط إنما احتمل هنا نظرا للعادة ثم نظير هذا اعتبار التقيد الغالب والمنازل المتعددة في الإجارة للرکوب. (قول الشارح وإمال الدالين) زاد الأسنوي وإعجمهما أيضا.

به الشجر والضرر ولا منع للآخر منه وإن ضرهما لم يضر الآخر (إلا أن يضر أحدهما) أي الضرر أحدهما أو العكس (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) تعذر إرضائه إلا بالإضرار بأحدهما (لأن يضر أحدهما) أي يضر الشجر ونفع الشجر أو العكس (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فلا يفسخ حينئذ) وقيل لطالب السقي وهو البائع

في الصورة الأولى والمشتري في الثانية (أن يسقى) ولا يزال بضراً الآخر لأنه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا نسخ على هذا أيضاً وعلى الفسخ الفاسخ البائع أو إلحاق وجهان في المطلب (ولو كان الثمر ينقص وطرية الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر (أو يسقى) الشجر دفعا لنقص المشتري.

### (فصل) يجوز بيع الثمر

بعد بدو صلاحه وسيأتي

تفسيره (مطلقاً) أى من

غير شرط (وبشرط قطعه

وبشرط إيقائه) روى

الشيخان عن ابن عمر أن

النبي ﷺ قال واللفظ

للبخاري: ولا تباعوا

الثمر حتى يسو

صلاحه. وفي لفظ

للمسلم: ابتاعوا وفي

رواية له: «صلاحه» وفي

أخرى له: «تيسره»

وصلاحه أى فيجوز بعد

بدوه وهو صادق بكل من

الأحوال الثلاثة وفي

الإطلاق وشرط الإبقاء

يبقى إلى أوان الجداد

للعرف. (وقيل الصلاح

إن بيع مفردا عن الشجر

لا يجوز البيع للمحدث

المذكور (إلا) بشرط

القطع) فيجوز إجماعاً

(وأن يكون المقطوع

منطقاً به) كحصرم (لا

ككثيرى) يفتح للم

المشدة وبالمثناة الواحدة

كثمرة ذكره الجوهري في

باب الرء زاد الصغاني:

كثيرية وكثيريات

وكثيرية أى بكسر الرء

فيها وذكر هذا الشرط

المعلوم من شروط المبيع

للتبعية عليه (وقيل إن كان

أى ونفع الآخر كما علم ما مر. (قوله وجهان) أحصاهما الحاكم حجة والذي اعتمد شيخنا الرملى والزى أن الفاسخ المتضرر منهما: وقال بعض مشايخنا: والحاكم أو المتضرر. (فتنبية) يمكن البائع من دخول البستان والسقى مما اعتيد السقى منه ولو من بئر دخلت في البيع وليس ذلك من شرط النفع لنفسه لأنه تابع فلا يطل عقد البيع ولو لم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا ومؤنته على من لم يأمن ولو لم يسق البائع وطلب أن يأخذ لنفسه الماء الذى كان يسقى به لم يمكن من أخذه.

(فصل في بيان كيفية بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما) (قوله يجوز بيع الثمر) أى كله غير شريكه وسيأتي بيع بعضه لشريكه. (قوله وبشرط قطعه) نعم إن بيع أصله امتنع شرط القطع وكذا لما لك أصله عند شيخنا الزى وفي شرح شيخنا الرملى كاهن حج خلافه وهو نظير ما باق. (قوله وبشرط إيقائه) ومثله شرط عدم قطعه. وقال شيخنا: يتنع في هذه مطلقاً نعم إن قال فيها دائماً لم يصح اتفاقاً. (قوله لا تباعوا) هو نهي البائع والمشتري والحدثان بعده مصرحان بذلك الرواية الثالثة لإثباتها المقصود. (قوله لا يبقى إلخ) أى على ما مر في بيع الشجرة وعليها الثمرة. وقال أبو حنيفة في الإطلاق لا يبقى أيضاً ومنع من شرط الإبقاء. (قوله إن بيع) أى لا إن وهب أو رهن لأن رهن ما يسرع فساده جائز بشرطه. قيل: وفي التحريم عدم صحة رهن الزرع بمؤجل وقد أودعنا ما فيه فيما كتبناه عليه فلو اجمع. (قوله عن الشجر) بالمعنى الشامل للنجم كالبطيخ والباذنجان ونحوهما. (قوله لا يجوز) أى ولا يصح. (قوله لا بشرط القطع) أى حالاً ولا يبقى عنه العادة ويلزم للمشتري القطع فوراً ولا أخر، لو تأخر ولو بغر رضا البائع. قال شيخنا: إلا إن طالبه البائع به أو قدر خلافه عنه والشجر في يد المشتري أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجر الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب شرط القطع بل يجوز بشرط الإبقاء لأنه استدامة ملك. (قوله إجماعاً) فهو تخصص لمعوم النفع في مفهوم الحديث السابق وفارق ما بعد بدو الصلاح لأن العادة فيه غالباً بخلاف ما قبله وبهذا الفارق يشعر الحديث بوضع الجوانح الآتى. (قوله فيها) أى الثلاثة التى في كلام الصغاني. (قوله وذكر هذا الشرط إلخ) وقول بعضهم: إن النفع فيما مر شامل للمستقبل بخلاف هنا فلا يبقى عنه ممنوع لأن المستقبل هنا منع منه شرط القطع فافهم. (قوله بلا شرط) الصواب لا بشرط القطع بدليل التشبيه. (قوله قلت إلخ) الوجه أنه إفادة حكم زائد وقيل استدرك على وجوب القطع المفهوم من شرطه. (قوله وشرطنا القطع) أى شرطنا في صحة البيع ذكر شرط القطع. (قوله لا يجب الوفاء) هذا موضع الزيادة أو الاستدراك المفهوم لزوم من شرط القطع كإمرو فائدة شرط القطع فيه الخروج من النسي وصحة

### (فصل يجوز بيع الثمر إلخ) (قول المتن وبشرط قطعه) أى بالإجماع لأنه إذا جاز هذا الشرط قبل

بدو الصلاح فينبه أولى. (قول الشارح وفي الإطلاق) خالف أبو حنيفة في حالة الإطلاق فقال: إنه يقتضى

القطع حالاً ومنع أيضاً من شرط الإبقاء، قال لأنه لا ينافى التسليم ورد بأن التسليم بالتخلية. (قول المتن إلا

بشرط القطع) لو شرط ثم رضى البائع بالإبقاء جاز وأفضت مدة قبل قطعه فإن طالبه به فيها وأخر لزومه

الأجرة وإلا فلا. (فروع) لو جرت العادة بقطعه حصراً مثلاً فهل يبنى ذلك عن الشرط محل نظر. (قول

الشارح كحصرم) وبلع أخضر. قال الأذرنى: يشكل على هذا قولهم بصحة بيع البطيخ قبل بدو صلاحه

بشرط القطع فإن البطيخ قبل بدو صلاحه لا تقع فيه. (قول المتن ككثيرى) وجوز. (قول الشارح بعد

ظهور الثمر) أى بعد تأمره في النخل مثلاً وقيل بدو الصلاح.

الشجر للمشتري) كأن اشتراه أولاً بعد ظهور الثمر (جواز) بيع الثمر له (بلا شرط) لأنها يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشترىهما معا (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (فإن كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كما هو الأصح (لجب الوفاء به والله أعلم) ولا معنى لتكليفه قطع ثمره من شجرة وفي الروضة

لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم  
 باع الثمرة وهي عليها جاز  
 من غير شرط القطع لأن  
 الثمرة لا تبقى عليها فيصير  
 كشرط القطع (وإن بيع)  
 الثمر (مع الشجر) بثن  
 واحد (جاز بلا شرط ولا  
 يجوز بشرط قطعه) لما فيه  
 من الحجر عليه في ملكه  
 والفاقر بين الجزأين هنا  
 والنفع يبيع الثمر من مالك  
 الشجر تبعية الثمر هنا  
 للشجر ولو قال يبتك  
 الشجر بعشرة والثمر  
 بدينار لم يجوز إلا بشرط  
 القطع لأنه فصل فانفك  
 التبعية ذكره الرافعي في  
 باب المساقاة استشهدا  
 وأسقطه من السروضة  
 (ويخرج بيع السورع  
 الأرض في الأرض إلا  
 بشرط قطعه) كالتمر قبل  
 بدو صلاحه أو الخمر  
 المقطع أو القلع (فإن بيع  
 معها أو) وحده (بعد  
 اشتداد الحب جاز بلا  
 شرط) كأي الثمر مع  
 الشجر أو الثمر بعد بدو  
 صلاحه (ويشترط لبيع)  
 الجائز بعد الاشتداد (وبيع  
 الثمر بعد بدو الصلاح  
 ظهور المقصود) ليكون  
 مرئيا (كهن وعقب) لأنها  
 مما لا يكمل له (وشعر)  
 لظهوره في سنبله (وما لا  
 يرى حبه كالخطة  
 والعنبر) يفتح الدال  
 في السنبلة لا يصح بيعه  
 دون (سنبله) لاستتاره  
 (ولا معه في الجديسد)

البيع (قوله لو قطع شجرة) وكذا لو جفت. (قوله لأن الثمرة إلخ) قدم الشرط لفساد الثمرة لو بقيت لا  
 للعادة ولذلك يكلف القطع وإن أعيتت الشجرة وبقيت لتوجه المطالبة عليه ويؤخذ من هذا أنه لو أعيد  
 الشجر في المسألة السابقة للبائع بنحو إقالة لم يطلب المشتري بالقطع لعدم توجه المطالبة عليه وإليه مال  
 شيخنا. (قوله وإن يبيع الثمر مع الشجر) بالمعنى الشامل لثمر النجم كالبطيخ والقناخ لا تقدم امتنع شرط  
 القطع. (فروع) يصح بيع بعض المعين من الثمر على الشجر بشرط القطع ولو من غير مالك أصله لأن قسمته  
 لو وقعت إقرارا مع صحته مع بقاءه فيما يخرص بالخرص ولو باع لشريك حصته من الثمر بخصته من  
 الشجر جاز بشرط القطع كغير الشريك ويلزمه قطع جميع الثمر وفاء بالشرط وتقريفا للمبيع فإن باعه له  
 بغير حصته من الشجر لم يصح وإن شرط القطع لتكليف المشتري قطع ملكه عن ملكه السابق ويصح بيع  
 بعض الثمرة مع كل الشجر أو بعضها ولو بشرط القطع إذا ليس الثمر كله للمشتري فلا يخالف ما مر وفي  
 بعض ذلك توقف العلامة ابن قاسم ويعلم الجواب عنه بمرأته. (قوله جاز بلا شرط) أي على أي حالة  
 من الإطلاق وشرط الإبقاء وشرط القطع لكن لما كان شرط القطع مبطلا استدرك بإخراجه بقوله ولا يجوز  
 شرط قطعه والتعميم واجب لصحة الاستدراك فقول بعضهم صوابه لا بشرط غير صواب لما ذكره وما يلزم  
 عليه من عدم الصحة مع شرط الإبقاء وليس كذلك فاقبل. (قوله ولو قال إلخ) أفاد بهذا أن المراد بالبيعة فيما  
 قبله اتحاد الصفقة ومثلها تعددها بغير تفصيل الثمن فقول حج ولو بتفصيل الثمن غير صحيح. (قوله لأنه  
 فصل فانفك التبعية) هذا ساقط من بعض النسخ. (قوله وأسقطه من السروضة) أي في الباب المذكور لذكره  
 له في عمله لا لعدم اعتباره. (قوله ويخرج بيع الزرع الأخضر) ومنه البطيخ والبادنجان ونحوهما قبل إثمارها ومنه  
 البقول فلا يصح بيع شيء منها إلا بشرط القطع ومثل القطع القلع ولم يذكره المصنف لمسأواته له في الجملة.  
 (قوله فإن يبيع) أي جميعه معها ولا يصح بيع بعضها معها لأن قسمته يبيع بخلاف الثمر مع الشجر كما مر. (قوله  
 جاز بلا شرط) أي جاز على أي حالة من شرط إبقائه أو قطعه أو إطلاعه أو إقلاعه نعم يجمع بيعه معها بشرط القطع  
 أو القلع كما يؤخذ من التشبيه. (قوله بعد الاشتداد) إنما قيل به لمناسبة ما بعده وإلا فظهور المقصود شرط  
 مطلقا. (قوله وشعر) ومنه الثرة في أحد نوعيها والقطن في أحد نوعيه وسياق صحة بيع شعر الأرز والعلس  
 لأنها مما له كإقام لبقائه. (قوله وما لا يرى حبه) ليس الحب قيما بل المراد ما لا يرى المقصود منه كله أو بعضه  
 فيدخل البصل والجزر والقلقاس والفجل والخس والكرنب نعم إن باع الظاهر منها بشرط قطعه جاز والوجه  
 الذي يثبت في نحو الخس والكرنب الصحة مطلقا لأن المستور منها غير مقصود لأنه يقطع ويرى عند إرادة  
 استعماله. (قوله كالخطة إلخ) ومثلها الكتان والبرسيم بعد انعقاد بزرها. (قوله لا يصح بيعه) أي الحب بدليل  
 ما بعده ففى كلامه استخدام أي لا يصح بيع حب في سنبله وكذا لا يصح بيعه مع سنبله وأما العود من ذلك  
 فإن بيع مع السنبال أو الحب أو هما فيأكل أيضا ولو في الإطلاق وإن يبيع قبل انعقاد سنبله بشرط القطع ولم  
 يبد صلاحه أو بعد نقض سنبله كالكتان أو يبيع بدون سنبله فصحيح لأن المقصود من الكتان مرعى ولا يكتفى عن  
 شرط القطع في نحو البرسيم شرط أن ترعاه البهائم لما مر فيجب بشرط قطعه ثم يباع بالثمن بشرط بقاءه مدة الرعي.  
 (فتقبيه) أما ذني الشجر أو الزرع المبيع إن لم يتميز كغسل العود فلم يشتري مطلقا وإن كان يميز وكان من شجر  
 ثمر نحو بطيخ وقناخ أو اشتراه قبل إثماره بشرط القطع أو كان من زرع كبير سيم وسنبال حنطة وكان الشراء بغير

(قول الشارح لما فيه من الحب) نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فينبغي أن يلو، ولا يضر العقد كشرط ألا يأكل إلا  
 كذا (فتقبيه) أو يبيع البطيخ أو البادنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح مع أموره فالأصح على ما دل عليه كلام الرافعي أنه  
 كبيع الثمر مع الشجر وقيل لا بد من شرط القطع لضعف أصوله. (قول الخن ويخرج بيع الزرع إلخ) يرى مسلم أنه  
 نهي عن بيع ثمرة التخل حتى تنضج والسنبل والزرع حتى يبيض ويأمن العاعة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل  
 البقول. (قول الخن بعد) جعله الإسني ظرفا للثمر والزرع. (قول الخن المقصود) غير الذي يشمل الثمر والحب.

لأن المقصود مستر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر أنه <sup>كلمة</sup> نهى عن بيع السنبلي حتى يبيض أى يشتد فيجوز بعد الاستعداد ويجاب بأنه فى سنبلي الشعير جمعاً بين اللبيلين (ولاً بأس بكلام) بكسر الكاف وعا الطلوع وغيره (لا يزال إلا عند الأكل) كافى

الزمان فيصبح بيضاء قشره لأن بقاؤه فيه من مصلحته وفى الروضة يصبح بيع طلع النخل مع قشره فى الأصح (وما له كإمان كالجوز واللوز والباقى) بتشديد اللام مقصوراً أى القول (يأى فى قشره الأسفل ولا يصح فى الأعلى) لاستارته بما ليس من صلاحه بخلافه فى الأسفل (وولى قول يصح إن كان رطباً) لتعلق الصلاح به من حيث إنه يمضون الأسفل ويحفظ رطوبة السلب وفى السروضة كأصلها يجوز فى بيع اللوز فى القشر الأعلى قبل انعقاد الأسفل لأنه مأكول كله كالنضج ونقله فى شرح المهذب عن الأصحاب ثم المنع فى الصور المذكورة ونحوها قيل مبنى على منع بيع الغائب وقيل ليس مبنى عليه لأن البيع فى بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية ويصفته وهنأ لا يمكن ذلك. قال فى الروضة هذا أصبح (وبدو صلاح الشعر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون) منه بأن يتموه ويلين كافى المحرر وغيره وكأن المصنف رأى فى إسقاطه

شرط القلع فإن كان الشراء فى هذا بشرط القطع بالطاء فهى البائع وشارك الثمرة بأنها المقصودة هكذا قاله شيخنا الرملى فراجع. (قوله الدليلين) أحدهما الحديث المذكور والثانى التعليل المذكور أو دليله الآتى فى المحاقلة. (قوله بكلام) هو جمع وكذا أكمة وأكام وأكامى والواحد كم كامة بكسر الكاف فيها فقول له الآتى إيمان صوابه إكان أو كإمتان. (قوله الأكل) يفتح الحزمة لأنه بضمها المأكول. (قوله كافى الرومان) ومثله أرى الشعير والعسل وإن امتنع السلم فيها ويصح بيع القصب بالمهملة فى قشره الذى لا يمض معه ولو مزروعا على المعتمد حيث بلغ قدراً ينتفع به ولا يكلف قطعه إلا عند كاله على العادة كآمر. (قوله يصح بيع طلع النخل) مع قشره فى الأصح فكلام المصنف لم يشمله لأجل الخلاف ومثله جوز القطن قبل تكامل قطنه وبيع بشرط القطع فإن كان بعد تكامل قطنه صح إن تشقق الجوز لظهوره ويدخل القطن فى البيع على المعتمد لأنه المقصود كآمر فى الثمرة فإن لم تشقق بطل العقد لأنه مستور بما ليس من صلاحه. (قوله وفى قول يصح) قال به الأكمة الثلاثة وما قيل إن الشافعى أمر بالبيع فى بغداد بشراء قول أخضر بكسرة أى قطعة درهم فباطل لأن الربيع إنما صحبه بمصر مع أنه إن صح كان من القديم المرجوع عنه. (قوله وفى الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز إىخ) هو المعتمد ومثله القول وإن نقل عن شيخنا الرملى خلافه والمراد بالانعقاد عدم فساد فى الأسفل بعد زوال الأعلى. (قوله ثم المنع فى الصور المذكورة) وهى ما له إكان ونحوها ما له كم لا يزال للأكل وقيل كجلد الكتاب وقيل كالزرق فى سنبله. (قوله هذا أصبح) أى بناء على الوجه المرجوح. (قوله وفى تكملة الصحاح) دليل للإسقاط. (قوله فقوله إىخ) وهو جملة لا يتلون فقط كما يصرح به الشارح بعد بقوله بدو الصلاح فيه وقيل جملة لا يتلون وغيره وفيه نظر وفى عبارة المحرر ما يقتضى الثانى وهى وبدو صلاح الشعر ظهور مبادئ النضج والحلاوة وذلك فيما لا يتلون يتموه ويلين وفى غيره بأن يأخذ إىخ. (قوله وفى غيره إىخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح أربعة أنواع من ثمانية ذكرها الماوردى كغيره بقوله: أحدهما: باللون كاللبخ والعناب، ثانياً: بالطعم كحلاوة القصب وحموضة الرمان، ثالثاً: بالنضج واللين كاللبن والبطيخ، رابعاً: بالقوة والاستعداد كالنضج والشعير، خامساً: بالطول والامتلاء كالنخل والبقول، سادساً: بالكبر كالنضج، سابعاً: بانشقاق كإمه كالقطن والجوز، ثامناً: بانفتاح كالورد أى يبقى منها ما لا يكامل كالياسمين فيظهوره ويمكن دخوله فى الأخير والضابط لذلك كله أن يقال هو بلوغ الشيء إلى حالة يطلب فيها غالباً. (قوله كالبلخ إىخ) هو

(قول الشارح ويجاب بأنه إىخ) قول: قد يؤيد هذا أن الغالب على قوت الحجاز فى ذلك الزمن الشعير. (قول المتن بكلام) هو جمع وكذا أكمة وأكام وأكامى والواحد كم بكسر الكاف وكأمة وبهذا اعترض على المنهاج فى قوله الآتى إيمان بأن الصواب إكان أو كإمتان. (قول الشارح كافى الرومان) منه أيضاً الباذنجان هذا فى الثمار ومثاله فى الزرع العسل. (قول المتن ولا يصح فى الأعلى) أى سواء كان على وجه الشجر أو الأرض هذا ولكن قد حكى الربيع أن الشافعى لم يبيد فاعطاه كسرة يعنى قطعة من حرهم فاشترى بها فولاً أخضر واعتراض بأن هذا إن صح فهو قديم وبأن الربيع إنما صحبه بمصر. (قول المتن وبدو صلاح الشعر إىخ) الذى فى المحرر وغيره أن بدو الصلاح يحصل بظهور مبادئ النضج والحلاوة غير أن تلك المبادئ تكون فيما لا يتلون بأن يتموه ويلين وفيما يتلون بأن يأخذ فى الحمرة أو السواد مثلاً وصنع المنهاج مخالف لذلك فإنه جعل ظهور مبادئ النضج والحلاوة قسماً للتلون. (قول المتن النضج) هو بالضم والفتح مصدر نضج بالكسر. (قول الشارح أنه لا حاجة إليه إىخ) ما نقله عقبه عن تكملة الصحاح كاللبليل لذلك

أنه لا حاجة إليه مع ما قبله وفى تكملة الصحاح للصنفان ثمرة النخل والعنب إذا امتلأ ماء وتبعاً للنضج فقوله فيما لا يتلون متعلق بظهوره وبدو (وفى غيره) وهو ما يتلون أى بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ فى الحمرة أو السواد) أو الصفرة كالبلخ والعناب والإجاز بكسر الحمز وتشديد الجيم المشتمل

وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقضاء بكمه بحيث يؤكل (ويكفى بدو صلاح بعضه وإن قل) البعض بيع كله من شجر أو أشجار متحدة الجنس فإن اختلف كرطب وعنب بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدا صلاح بعضه) واتحد الجنس (فعل ما سبق في التأخير) فيبيع ما لم يبد صلاحه في البستان أو كل من البستانين فإن بدا صلاح بعض غير أحدهما دون الآخر فقبل بالبيعة أيضاً

لا اجتماعهما في صفقة والأصح لا فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر (وقد باع ما بدا صلاحه) من الثمر كافي المحرر وغيره ومثله الزرع وأبقى (لزمه) سقيه قبل التخلية وبعدها قلر ما ينمو به ويسلم من التلف والفساد لأن السقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط على المشتري بطل البيع لأنه خلاف قضيته ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أعلا من تعميل يأتي (ويتصرف مشتريه بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض مهلك بعدها كبرد) أو حر (فالجلد أنه) أي البيع (من ضمان المشتري) لقضيه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام أمر بوضع الجوائح وأجيب بمحمله على الاستحباب. قال في أصل الروضة: ولا فرق على القولين بين أن يشترط القطع أم لا وقيل إن شرطه كان من ضمان المشتري قطعاً بقرطه بترك القطع ولأنه لا علقه بينهما إذ

(قول الخن ويكفي إرخ) وجهه أن اشتراط بدو صلاح الجميع فيه عسر على العباد وذلك لأن الباري سبحانه وتعالى من علينا بأن الثمار تطيب شيئاً فشيئاً فلو اشترط ذلك أدى إلى أن لا يباع شيء منها أو تباع الحبة بعد الحبة. (قول الشارح متحداً الجنس) قيل أشار إلى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم ظاهر كلامهم الاكتفاء ببذوه في حبه أو سبله فقط وفيه نظر. (قول الخن لزمه سقيه ثم قوله ويتصرف مشتريه) هذا أصل المسألة الجواز التي قدما عليها فالأصل الأول مؤيد للقديم والأصل الثاني مؤيد للجديد. (قول الشارح لأن السقي من تمة التسليم إرخ) إيضاحه أن البائع كأنه التزم البقاء الذي استحقه المشتري بالنقل وهو لا يتم إلا بالسقي. (قول الخن ويتصرف إرخ) أي لأنه لما كان الثمر متروكاً إلى هذه جعلنا قبضه قبل تلك المدة بالتخلية لشبه فيها بالعقار. وقال الإسنوي: نعم لو باع الثمر بعد أن الجداد فقد تقدم في الكلام على القبض أن كلام الرافعي هناك يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه. (قول الخن كبرد) قيل: يجوز أن يقرأ بتحريك الراء بالفتح أيضاً ثم في المثال إشارة إلى أن تكون تلك الجائحة حموية فلو غصب أو سرق كان من ضمان المشتري قطعاً عند الأكبرين. (قول الشارح لقضيه) روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله عليه السلام في ثمار ابتاعها فذكر دينه فقال عليه السلام لغرمائه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» ولأن التخلية كفت في جواز التصرف فلتكن كافية في نقل الضمان كما في العقار. (قول الشارح ولا فرق على القولين إرخ) إخفاء الذي يشترط قطعه لا يكون قبضه إلا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولاً بأن القبض يحصل بالتخلية فكيف التوفيق بين هذا وذاك. (قول الشارح هذه الطرق) يريد بها أحد القولين وهي الأرجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع. (قول الشارح لا البيع قبل بدو الصلاح) أي وهو الآتي في قول الخن ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه إرخ

لا يجب السقي في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعاً لأن ما شرط قطعه قبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى. والرافعي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو الصلاح وجربانها بعد بدوه ظاهر عدل إليه المصنف تميمها للمساءلة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر



كان من ضمانه بلا خلاف لا قطع والعاقبة لو تعيب بالجائحة فلا خيار له على الجديد ولو عرض المهلك قبل التخلية فالتالف من ضمان البائع فإن تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولان تفرق الصفة (ولو تعيب بترك البائع السقي لله) أي المشتري (الحيار) وإن قلنا بالجائحة من ضمانه لأن الشرع أزم البائع التسمية بالسقي فالتعيب بتركه السقي انفسخ البيع قطعاً وقيل لا ينفسخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو

ذكرة لأنه ليس في كلامه هنا طرق وفي ذكر التتميع مع العلول منافاة فتأمل . (قوله كان من ضمانه) أي ولا يلزم البائع السقي أيضاً بعد التخلية . (قوله يترك البائع السقي) أي المقدور له فإن انقطع ماء النهر مثلاً فلا خيار . (قوله الحيار) أي فوراً . (قوله انفسخ) أي إن لم يقصر المشتري بأن علم بالعيب المؤدى إلى التلف ولم ينفسخ وإلا فلا يخرم له البائع شيئاً على الأصح للمحمد . (قوله حتى هلك بالجائحة) أي بعد التخلية . (قوله وهذه المسألة) المشار إليها بقوله ولو بيع قبل إخراج مزرعة من المناهج على الرخصة مذكورة في أصلها الذي هو الشرح الكبير كما تقدم بقوله والرافعي إلى آخره وكان صواب العبارة أن يقول : وهذه المسألة مذكورة في أصلها الذي أصل الرخصة مذكورة في الشرح لأن إيراد بالرخصة جعلها لا ما اختصره النووي من كلام الرافعي فتأمل . (قوله ولو بيع) أي استقلاً مع أصلها . (قوله بعد بدو إخراج) هو أولى من قوله المنهج ولو بعد إخراج لأن ما قبل البدو لا يحتاج شرط القطع فيه إلى علي التلاحق . (قوله يغلب تلاحقه) يقينا أو ظناً . (قوله عند خوف) متعلق بقطع فليس من الصيغة ولو سكت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد عملاً بالشرط . (قوله فيما يندر) الأولى فيما لا يغلب ليدخل المساوي والمشكوك فيه والمجهول حاله أنهما ما مر لكنه راعى كلام المصنف بعد . (قوله بل يتخير المشتري) أي فوراً ابتداء على المعتمد فيها ولا يتوقف على مراجعة البائع ولا على حاكم لأنه خيار عيب لنقص القيمة بالاختلاط حتى لو بادر بالنفسخ نفذ فإن أجاز فكما بعد التخلية لكن اليد هنا للبائع . (قوله فإن صح) أي مبادراً قبل فسخ المشتري ولو بغير لفظ هبة وهو تحريك لا إعراض لتعذر التخيير وهذا فارق نعل الدابة والحجارة كما مر واغتر الجهل للضرورة ولو تقارن الفسخ والسماح . قال شيخنا : بقدر السماح نظراً لبقاء العقد ، وقال غيره : يقدم الفسخ لأن السماح كالإجازة . (قوله وأصبحهما فيه القولان) وأصبح القولين عدم الانفساخ . (قوله وهو المشتري) هو المحدث كضمان الجوارح . (قوله وفي ثالث اليد هبة) وعليه قال في شرح الروض بقسم المتنازع فيه بينهما . وقال العزى : لكل تخليف الآخر . (تقنيته) لو اشترى شجرة عليها ثمرة للبائع اشترى لصحة البيع شرط القطع إن غلب تلاحقها وإلا فلا وعلى كل إذا حصل اختلاط فكما مر فمن سمح أجبر صاحبه فإن تشاح ففسخ العقد

(قول المتن فلو تعيب) أي بعد التخلية لكن يجب تقيده بما إذا لم يشترط القطع وإلا فلا خيار ولا يفسخ بالتلف . (قول الشارح لأن الشرع إخراج) يؤخذ من هذه العلة أن محل ثبوت الخيار إذا لم يشترط القطع وكذا يقال في الانفساخ بترك السقي الآتي . (قول المتن فأولى) أي يكون الخلاف هنا مرتباً على ذلك الخلاف وهذه المسألة حكى فيها الرافعي ثلاث طرق أظهرها أنها على القولين والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نهى عليها الشارح في قوله والرافعي ذكر إخراج ثم لا يخفى أن كلام المصنف لا يبيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافيها . (قول المتن لم يصح) أي لانقضاء القدرة على التسليم . (قول المتن ثمرة) الضمير يرجع للمشتري . (قول المتن بل يتخير المشتري) أي لأن الاختلاط أعظم ضرراً من إيقاع العيب كذا علل الرافعي وفضيته الصحاح بالمعرب فتضمن الثورية . (قول الشارح والثاني ينفسخ إخراج) صححه الشيخ أبو إسحاق والقاضي أبو الطيب والغزالي والشافعي وابن أبي عمير وغيرهم وكذا المصنف في نكت الوسيط . قال السنوي : ولم ينقل الرافعي ترجيح الأول سوى عن الجوز ثم صرح برجحانه في كتيبه فبهه النووي رحمه الله . (قول الشارح فإن توافقا إخراج) يريد أنه لا خيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل التخلية كما سبق

المثل (ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالجائحة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح لتعريضه بترك القطع المشروط وهذه المسألة مذكورة في أصلها كما تقدم مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع ثم أوزع بعد بدو الصلاح) يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود (كثير وقضاء) وبطبخ (لم يصح) البيع (إلا أن يشترط المشتري قطع ثمرة) أوزعه عند خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ ويصح فيما يندر تلاحقه البيع مطلقاً وبشرط القطع والتبعية فإن لم يتفق القطع في الأول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) أي قبل التخلية (فالأظهر أنه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والإجازة والثاني ينفسخ لتعذر تسليم المبيع

وعلى الأول وهو تخيير المشتري قال (فإن صح له البائع ما حدث سقط خياره في الأصح) والثاني لا يسقط لما في قول السموح به من المنة ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فأحد الطريقتين القطع بعدم الانفساخ وأصبحهما فيه القولان فإن قلنا لا انفساخ فإن توافقا على شيء فذاك وإلا فالتقول قول صاحب اليد قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبيان أن الجواز من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليد هبة (ولا يصح بيع الخطأ في سبلها

بصافية) من التبن (وهو المحاقلة ولا) بيع (الربط على النخل بترو وهو المزبنة) روى الشيخان عن جابر قال: نبى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزبنة وفسرا بما ذكر والمعنى في البطلان فيهما عدم العلم بالمائلة وتزيد المحاقلة أن المقصود من المبيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (ويخصص

في العرايا وهو بيع الربط على النخل بترو في الأرض أو العنب في الشجر بزبيب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حنسة أن رسول الله ﷺ نبى عن بيع الثمر بالتمر وخصص في العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً ويس العنب على الربط بجماع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر بإسه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف مثله فيباع مثلاً رطب غلات عليها يجيء منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق تمراً. روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبى ﷺ أخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود ابن الحصين أحد رواه فاعذ الشافعي بالأثر في أظهر قوليه وتقديم في زكاة النبات أنه خمسة ألف وستائة رطل بقنادية وهي ثلاثة صاع (ولو زاد) على ما دونها (في صفتين) كل منهما دونها (جواز) وكذا لو باع في صفقة لرجلين يخص كل منهما دونها ولو باع رجلاً لرجلين وقيل كيبه لرجل (ويشترط التقاضى) في المجلس (بتسليم الثمر كيلاً والتخيلة في النخل) وسكت عن شرط المائلة للعلم به

(فروع) الاختلاط في الثليات قبل القبض يقتضى الشيوخ فلا انفساخ وللمشتري الخيار إن لم يسمح له البائع والاختلاط في المتقومات يقتضى الانفساخ لمنعه الصحة ابتداءً والبيع للبدل قبل القبض كما مر. (قوله بصافية) ولا بغيرها كما مر لكن لا يسمى محاقلة وهي مأخوذة من الحقل يفتح الحاء وسكون القاف جمع حقلة وهي الساحة التي تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقلة. (قوله ولا يبيع الربط) ولو خرصاً ومثله العنب. (قوله للمزبنة) بيم مضمومة فرأى فموحدة بينهما ألف فنون من الزين بسكون الواو المحدة وهو الدفع لتدافع المعادين فيها بسبب الغبن. (قوله وفسراً) أى شرعاً وقد علما بما مر وذكرنا هنا لأجل التسمية. (قوله العرايا) جمع عرية فعيلة بمعنى فاعلة أى عارية عن حكم بقية البستان باعراً مالكة لها بافرداً للأكل فلا مهايأة على هذا أو بمعنى مفعولة من عراه إذا أتاه لأن مالكةا يأتها لياً أخذها وعلى هذا فلانها واو وأصلها. عرو يؤولون كمساجد قليت أو لاهما هزرة للاجتماع والثانية باء لتطرفها ثم فحت الهزرة فقلت الباء ألفاً ثم قليت الهزرة باء لوقوعها بين أثنين تقسيمية العقدها بجاز على القولين. (قوله وهو) أى اصطلاحاً والتذكير باعتبار الخبر. (قوله يبيع الربط) أى الذى لم يتعلق به زكاة بأن خرص على مالكة أو لم يبلغ نصاباً وإلا بطل في الجميع لتحقق المغاضلة قاله شيخنا والوجه صحته في غير قدر الزكاة بقدره من الأجزاء كما صرحوا بمثله في الزكاة فراجع. والبسر كالربط وليس المحصرم كالعنب لعدم بدو صلاحه. (قوله بصور في الأرض) اعتمد شيخنا الرمل أن الأرض قيد خلافاً لشيخ الإسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أريد كونه على الأرض حالة التسليم فهو لا يخالف شيخ الإسلام لاعتباره كيه فلا حاجة لاعتدال أو تضييف أو كونه عليها حالة العقد فلا معنى له لأنه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالأرض ما ليس على الشجر. لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام وأما كون الربط والعنب على الشجر فلا بد منه لأنه يسمى العرايا والأفهر من الربا الغرم فتأمل واقمهم. (قوله خمسة) بمهمل مفتوحة فمثلة ساكنة. (قوله الثمر باليمن) بالثنية في الأول والقوقية في الثاني كما في شرح مسلم وقيل عكسه وهو صحيح. (قوله بجماع إلخ) أشار إلى صحة القياس في الرخصة إذا وجد فيها معنى يخصها وليس وجود المعنى فيها موجباً للقياس كما فهم بعضهم فلا يرد نحو الإبراد بالظهر. (قوله فيما دون خمسة أوسق) بقدر يزيد على تفاوت الكيلين فالخمس تقرب وقيل تحديداً فإن زادت بطل في الكل ولا تفرق الصفقة. (قوله في صفتين إلخ) أشار إلى أن الصفقة هنا تعدد بتعدد البائع أو المشتري وكذا بتفصيل الثمن فيع التبن لاثنتين يصح فيما دون عشرين وسقاً، وفي الروضة عشرة أوسق ونسب إلى سبق القلم. (قوله والتخيلة في النخل) والعنب ولو غاباً عن المجلس وقبضه بمضى الزمن

(قول المتن بصافية) أى خالصة من التبن فيكون من قاعدة مدعوجة مع الاستمرار في الأولى أيضاً ولو باع الشجر في سنبله بمخطئة صافية جاز ويقضى الحنطة بالنقل والشعر بالتخيلة ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لأنه حشيش غير مطبوع. (قول الشارح وفسراً بما ذكر) قال الرافعي: فإن كان التفسير من النبى ﷺ فذلك وإن كان من الروى فهو أعرف من غيره. (قول الشارح عدم العلم بالمائلة إلخ) أما عدم العلم في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلأن المائلة إما تعتبر حال الجفاف. (قول الشارح نبى عن بيع الثمر بالنخل) الأولى بالثاء المثلثة والثانية بالثناة وقوله بخرصها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به الخروص قال ذلك كله في شرح مسلم. (قول الشارح في أظهر قوليه) والقول الثاني يجوز في خمسة أيضاً وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو مزبنة. (قول الشارح وقيل كيبه لرجل) ليحلم أن الذى سلف أن الصفقة تعدد بتعدد البائع قطعاً وتعدد المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك ووجه أن الربط هنا هو المقصود

فإن أكل الرطب فذلك وإن جفف وظهر تغاوت بينهما وبين الثمر فإن كان قدر ما يتعمين الكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز والشمش ونحوها مما يدخر لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يأتى الخرص فيها والثاني يمنع ذلك

ويقسمها على الرطب كما  
فيس على العنب (و)  
الأظهر (أنه) أي بيع العرايا  
(لا يخص بالفقراء)  
إطلاق الأحاديث فيه

والثاني يخص بهم لما روى  
عن زيد بن ثابت أن رجلاً  
محتاجين من الأنصار  
شكروا إلى رسول الله ﷺ  
أن الرطب بأتى ولا نقد  
بأيديهم يتاعون به رطباً  
يأكلونه مع الناس  
وعندهم فضل فوثقهم من  
القر فرخص لهم أن يتابعوا  
العرايا بخرصها من القر  
ذكره الشافعي في الأم بغير  
إسناد ورواه البيهقي في  
المعرفة بإسناد منقطع  
وأجيب بأن هذا حكمته  
الشرعية ثم قد عدم الحكم  
كأى الرمل والأضلعاب على  
الطواف .

[باب اختلاف المتبايعين]

(إذا اتفقا على صحة  
البيع ثم اختلفا في كيفية  
قندر الثمن) كآلة أو  
تسعين (أو صفته)  
كصحاح أو مكسرة (أو  
الأجل) بأن أثبت المشتري  
وفناه البائع (أو قدره)  
كشهر أو شهرين (أو قدر  
البيع) كهذا العبد وقال

(قوله فإن أكل إلخ) وله تركه ليتسر خلافاً للإمام أحمد رحمه الله تعالى . (قوله يمنع ذلك) ورد بأن منع  
الحرص لا قائل به وبيعه بلا حرص لا قائل به فراجع . وزاد الشارح لفظ مثل لأنه لا يسمى عرايا . (قوله)  
ولا نقد بأيديهم) فالعقود هنا من لا نقد يده . (قوله حكمته الشرعية) وفي نسخة حكمه الشرعية والمراد  
أنها لا تخصص الحكم كأي الرمل وما ورد ما يومه التخصيص يعمل على ما ذكر أو هو ضعيف .

### [باب كيفية اختلاف المتبايعين في كيفية العقد]

(قوله إذا اتفقا) وكذا لو اختلفا في صحة العقد وثبت باليمين كما يأتي ولكن فيه خلاف وكالبيع بقية العقود  
ولو جازفة أي غير محضة . (قول قندر الثمن) أو المبيع بنفسه أو فيما دخل تبعاً نعم إن لم ينفرد التابع بعقد  
كولادة أو تأخير اختلاف في زمن وجوده قبل المقد أو بعده صدق البائع . (قوله أو تسعين) أو بمعنى الواو وذكرها  
دون الواو لدفع توهم أن الثمن المجموع وكذا ما بعده . (قوله أو صفته) مما يصح شرطه كرهن ولو بنحو مزج  
وكتميل وكابة . (قوله أو مكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معلومة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة  
أما نحو أربع القروش فهي نقود صحيحة وأما نحو المقاصيص والذهب المشعور أو المكسر فالعقد بها باطل  
للجهل بقيمتها . (قوله أو الأجل) فهو من عطف الخاص كاعلم . (قوله أو قدر المبيع) هي مائة جمع فيخرج  
ما لو اختلفا في قدر المبيع والثمن معاً فلا تحالف فيه بل يحلف كل منهما على نفى دعوى الآخر ويطلق العقد قاله  
شيخنا . (قوله ولا يئنه) أي يعمل بها فيخرج ما لو أختار بتارين فيعمل بهما ويسلم مدعى المشتري له بيئته  
ويترك مدعى البائع يده لأن المشتري يتكره إن لم يكن قبضه وإلا فله التصرف فيه لا بوطء للضرورة . (قوله)  
(تحالفاً) أي عند الحاكيم نعم إن اختلفا في شيء مما ذكر بعد الإقالة أو بعد فسخ قبل القبض كإقالة العلامة ابن عبد الحن  
لا بعد القبض خلافاً للعبادى وعلى الأول يعمل ما في المنهج بليل قرنه بالإقالة فلا تحالف بل يحلف كل لأنه  
مدعى عليه في النفي والإثبات معاً فسقط ما للسبكي هنا فإن نكل أحدهما قضى للآخر وإن نكل تركا . (قوله)  
على نفى إلخ) ولا يكفيه الحرص نحو ما بهت إلا بكذا لأنه لا يكفى بالواو في الإيمان . (قوله ويبدأ بالبائع) كما  
قطع به بعضهم لأن المبيع معين وفي عكسه يبدأ بالمشتري لقوة جانب كل منهما بقاء عرضه له بعد الفسخ فإن  
كانا معينين أو في الذمة تساوى فيختار الحاكم . (قوله وفي قول بالمشتري) هو مخرج من النص بالبداية بالمسلم إليه في  
السلم والزوج والمهر بالسيد الكابة . (قوله وفي قول يتساوى) هو مخرج من النص بالتخير في الدعوى وما

ومحل الخرص هو تخمين وقد دخل في ملكه . (قول الثمن بالفقراء) المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره

### [باب اختلاف المتبايعين]

(قول الثمن على صحة البيع) اقتصر عليه لأجل الترجمة والا فلا يخص ذلك البائع بل بسائر عقود  
المعارضات كذلك ثم عبارته يرد عليها ما لو اختلفا في عين المبيع والثمن معاً فإنه لا تحالف والعبارة صادقة . (قول  
المن كيفية) خرج ما لو اختلفا في نفسه كأن قال بهت فقال بل وهبت كآلة أو آخر الباب . (قول الثمن أو  
صفته) أو جنسه . (قول الثمن أو قدر المبيع) أي أو جنسه أو صفته . (قول الثمن وفي قول بالمشتري) لأنه نص  
في الصداق على البداية والزوج وهو كالشترى ولقوة جانبه يكره المبيع في ملكه . (قول الثمن وفي قول يتساوى) إن  
لأن كلاهما ممدوع مدعى عليه فلا ترجيح . (قول الثمن فيختار الحاكم) أي كآلة أو جماما معاً إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيختار  
بمن شاء منهما . (قول الثمن وقيل يقرع) أي كآلة أو جماما معاً إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيختار

للمشتري والثوب (ولا يئنه) لأحدهما (تحالفاً فيحلف كل) منهما (على نفى قول صاحبه وإثبات قوله ويبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول  
يتساوى) وعلى هذا (فيختار الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته والخلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط

(والصحيح أنه يكفي كل واحد منهما (بمعن تجمع نفيًا وإثباتًا ويقدم النفي يقول) البائع في قدر الثمن مثلاً والله (ما بعث بكذا ولقد بعث بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة تنبيه وعدل إليها عن قول الحرر الشارح وإنما بعث بكذا لأنه لا حاجة إلى

الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح أنه لا بد من بين للنفي وبين للإثبات فيحلف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط وإذا تخالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بشئ إلا أن تراضيا بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك (والا) فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم أي لكل منهما الفسخ (وقيل إنما يفسخ الحاكم) ومقابل الصحيح أنه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد البيع) إن كان باقيا في ملكه فإن كان قد هب أو اعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمة يوم التلف وما في معناه من المبيع أو غيره (في أظهر الأقوال) والثاني قيمة يوم القبض لأنه يوم دخوله في ضمانه الثالث أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على الأول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف وقوله الأقوال تبع

ذكر علم أنه كان الأول للمصنف التعبير بالنسب أو بالمذهب. (قوله إنه يكفي إلخ) فيندب بينان على الكيفية الآتية ويجوز تواليها هنا. (قوله ويقدم) عطف على يكفي فيه الوجهان. (قوله لا حاجة إلخ أي من حيث لزوم الإظهار فهو تأكيد فلا بد من ذكره. (قوله ومقابل الصحيح) في الاكتفاء باليمين وسكت عن مقابله في القديم كإي الروضة لعدم ذكره هنا ولا يخفى أن الحلف هنا على البت في النفي والإثبات إلا في نحو الوارث. (قوله فيحلف البائع إلخ) ظاهره أنه لا يكفي بالتوال هنا فليراجع. (قوله إن تراضيا) أو رضى أحدهما بدفع ما ادعاه الآخر ويجوز على القبول وليس لها بعد التراضي المورد للفسخ. (قوله أي لكل منهما الفسخ) وإن لم ترض البقية كالكتابة على المعتد ولكل قبل الفسخ لأنه على التراخي أن يتصرف فيما في يده ولو بالوطء الفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا فيفسخ الحاكم أو هما أو الصادق منهما أو لا فظاهر انقضاء ولا آخر إنشاء فسخ بعده. (قوله ثم بعد الفسخ) أو الانفساخ على القولين. (قوله على المشتري رد المبيع) ومؤنه عليه نعم إن قال أقرنا العقد فلا رد. (قوله باقيا في ملكه) أي بلامانع ولا فله الصبر لزواله بعد الفسخ في الباقي أخذ القيمة للحلول وفي المهرمون والمكاتب كتابة صحيحة أخذ القيمة للفيصولة وفي المؤجر أجرة المثل بعد الفسخ ولا ينزع من المستأجر ولا يطالب بالمسعى. (قوله لزمه قيمته) إن تلف كله وكان متقوماً مثله إن كان مثليا وفي تلف بعضه برد بدل ما تلف مع الثاني بالرضا. (قوله أوجه) هو الرجوع. (قوله رده مع أوجه) ومع زيادته المتصلة مطلقا والمنفصلة إن حدثت بعد الفسخ وعليه مؤنه رده كما مر. قال السبكي: واغتر الحكم هنا للظلم لعدم تعيينه. (قوله وهو ما نقص من قيمته) قال شيخنا الرمي: إن لم يكن له مقدر ولا فيمقدره كيد العبد كإي الجاني والمخير في النقص عن قيمة يوم العيب بخلاف ما مر في البيع من اعتبار أقل القيم لأن اعتبار القيمة هناك لحرقة قدر النقص ولسبب مغروره بخلافه هنا واعتمد شيخنا الرمي أن ما هنا كاليجب وفيه نظر واضح فراجع. (قوله المشهور وجوب المثل) هو المعتد. (قوله ولا خلاف) وإرثهما كهما وكذلك اختلاف موكلهما وولييهما من أب

(قول المتن والصحيح أنه يكفي إلخ) أي لأن منفي أحدهما في ضمن مثبتة فجواز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والإثبات ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العول إلى اليمين. (قول المتن ويقدم النفي) لأن الأصل بين المدعى عليه. (قول الشارح ومقابل الصحيح إلخ) وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه. (قول الشارح ثم البائع عليه) قال الإسئوي: لا حاجة إليه بعد حلفهما على النفي بل يكفي بذلك وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر فإن حلف على النفي اكتفينا بذلك وإن نكل حلف الأول بين الإثبات وقضى له وإن نكل الأول عن النفي حلف الآخر على النفي والإثبات وإن نكلا جميعا توقفتا أحدهما. (قول المتن فالصحيح إلخ) لأن غاية اليمين أن يكونا كاليبيين المتعارضين. (قول المتن وقيل إنما يفسخ الحاكم) لأنه فسخ مجدد فيه كالعنة ولأننا لا نعلم الظالم منهما وتقرض الفسخ إلى الظالم بعيد. (قول الشارح ومقابل الصحيح إلخ) أي كما يفسخ النكاح بعد اللعان. (قول المتن ثم على المشتري رد المبيع) والمؤنة. (قول المتن فإن كان وقته إلخ) فيه إشارة إلى جواز الفسخ بعد التلف وإلى أنه لا فرق بين التلف الحسى والشرعى. (قول المتن قيمة يوم التلف) قال السبكي: لأن الفسخ يرفع العقد من حينه وقبل التلف لم يتعلق للبائع حق. (قول الشارح لحدوث الزيادة إلخ) كأن مراده من هذا ما قال غيره لأنها إن كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه. (قول الشارح على الأول) يرجع إلى قوله يوم العقد. (قول الشارح والرابع) وجه ذلك بأن يده ضامنة كالاستام والمقبوض بعقد فاسد. (قول المتن كهما) لأنها يمين في المال فكانت كاليمين في دعوى المال

في الحرور في الروضة كأصلها في القيمة للمخير فلو جموعا لإمام أقوال (وإن تعيب رده مع أوجه) وهو مانع من قيمته كما يضمن كله بقيمته ولو كان مثليا فوجهان أحدهما في الحاروى وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب المثل (والاختلاف وإرثهما كهما) أي كاختلافهما فيما تقدم

فيحلف الوارث لقيامه مقام المورث (ولو قال يحكه بكذا فقال بل وبهتية فلا تخالف) إذ لم يتفق على عقد (بل يحلف كل على نفى دعوى الآخر فإذا حلفا رده مدعي الهبة بزواله) أي لزمه ذلك (ولو ادعى صحة البيع والأخير فساده) كأن ادعى اشتباهه على شرط مفسد (فالأصح تصديق مدعي الصحة بيمينه) لأن الظاهر معه والثاني تصديق مدعي الفساد بيمينه لأن الأصل عدم العقد الصحيح (ولو اشترى عبداً) وقبضه (فجاء بهد مبيع لورده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) بيمينه لأن الأصل مضي العقد على السلامة (ولي ملته في السلم) وهو أن يقبض المسلم المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتي بمبيع فيقول المسلم إليه ليس هذا المتبرض (يصدق المسلم في الأصح) بيمينه أن هذا هو المتبرض لأن الأصل بقاء شئ ذمة المسلم إليه والثالث يصدق المسلم إليه بيمينه كالبايع ويجري الوجهان في الثمن في الذمة إن قابض البائع المؤدى عنه ثم جاء بمبيع هل يصدق هو أو المشتري باليمين .

[باب في معاملة العبد]

وملته الأمة (العبدان لم يؤذن له في التجارة

أوجد أو وصى أو حاكم أو سيد الرقيق وكذا اختلاف واحد من المذكورين مع واحد منهم وينتظم من ذلك صور كثيرة تزيد على المائة فتأمل<sup>(١)</sup> . (قوله على عقد) أي معين بخلاف البيع كما مر . (قوله بزواله) ولو منفصلة أو من غير عين المبيع نحو كسب العبد فإن تلفت لزمه بدلها كاليمين ولا أجرة لها لو استعملها لانفاقهما على عهدها وقياسه أنه لا يرجع بأفق عليه قالوا وإنما وجب ردها مع اتفاقهما أنها المدعى الهبة بدعواهما لأنه لا سقطت دعواهما رجوع إلى أصل استصحاب لذلك . (فروع) قال شيخنا الرملي كابين حجر : لو اشترى شجراً واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر الشراء حلفه عليه ثم رد المبيع ولا يفرمه البائع ما استغله لا عرافه لا بالملك وإنما يدعى الثمن وقد تميز بحلفه وللبائع حيث دفع المبيع الذي اعترف به وفارق ما في الثمن بأنه هنا انتقل ملكه من غير أن يوجد رافع بزعمه اهـ فانظره وحرره . (قوله فساده) كعدم الرؤية أو لصبا أو جنون أو مكن صدق مدعي الصحة ومنه دعوى الزوج أن المقد بولي وشهود مع إنكارها ذلك وكذا دعوى المهرين أنه إنما أذن بشرط رهن الثمن وإنكار الراهن ذلك وكذا دعوى المكاتب تعدد النجوم في العقد وإنكار السيد ذلك فيصدق مدعي الصحة في جميع ذلك . (قوله لأن الأصل عدم العقد الصحيح) ورجح الأول باعتضاده بأن الأصل عدم الفساد . (مقتضيه) قد يصدق مدعي الفساد في مسائل كما لو اختلفا هل وقع الصلح على إنكار أو إقرار لأن الإنكار أقوى لمواقفته لأصل العدم وكذا لو اختلفا في بيع ذراع من أرض فادعى البائع تبعه ليطلب البيع فيصدق لأنه أعلم بإرادته وكذا لو ادعى السيد صبا أو جنونه حال الكتابة وأمكن وأنكر العبد فيصدق السيد . (قوله عبداً) أي معيناً في العقد أو في المجلس أو في زمن خيار الشرط لأنه كالتابع في العقد . (قوله صدق البائع) وكذا كل معين في ملكه . (قوله ويجري الوجهان في الثمن) كإثبات الذمة والتمسك كل ما في الذمة . (فروع) اشترى مقدارا وادعى نقصه كيلا أو غيره فإن كان بقدر التفات بين الكيلين مثلاً صدق وإلا فلا فإن كان بعد تلقه صدق البائع مطلقاً ولو صب البائع المبيع في ظرف المشتري فوجد فيه فارة ميتة وادعى البائع أنها كانت في ظرف المشتري وخالفه المشتري فالمصدق البائع ولو اختلفا في ذكر البذل فالمصدق الأخذ في دفع الدين ولو فيما زاد على قدر دينه على ما قاله شيخنا الرملي .

### [باب في معاملة العبد]

ولو قال الرقيق لكان أولى ولما احتاج لقوله ومثله الأمة ولعله لموافقة المصنف مع أن ابن حزم ادعى شمول لفظ العبد لهما وتأخير هذا الباب عما قبله لعدم تأني التحالف فيه في الوارث للعبد والولي والوكيل أنسب من تقديمه نظراً لوجود التحالف في العبد وأنسب من ذكره عقب القراض نظراً للربح فيه وغير ذلك فتأمل . (قوله العبد) أي الذي يصح تصريفه لو كان حراً وتصرفات الرقيق مطلقاً على ثلاثة أقسام ما لا ينفذ وإن أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ وإن منعه السيد كالعبادات والطلاق والخلع وقبول الهبة والصبي ويدخل في ملك السيد قهر عليه وما يتوقف على إذنه غالباً وهذا ثلاثة أنواع من حيث التعلق فما وجب بغير رضا مستحقه يتعلق برقبته سواء أذن فيه السيد أو لا كجنائين أو إلفا مال ومنه مالو تابعين رقيقان بمال سيدهما بلا إذن ومنه معاملته لغیر كامل كصبي لأن رضاه هنا كعدمه وما وجب برضا مستحقه الكامل يتعلق بذمته فقط ثم الحكم كذلك ولو لم يسبق للمورثين اختلاف . (قول الشارح فيحلف الوارث) في الإثبات على البت وفي النفي على نفى العلم . (قول المتن بزواله) أي المتصلة والمنفصلة . (قول المتن صحة البيع) ملته غيره من عقود المعاوضات . (قول المتن تصديق مدعي الصحة) من صور ذلك أن يقول بعتك بألف فيقول بل بزي بخم ونحو ذلك . قال القاضي : إذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمناً فإن وافق البائع فيما يبيته وإلا تخلفا .

### [باب العبد إن لم يؤذن له]

(قول الشارح لأنه محجور عليه إلخ) علل أيضاً بأنه لو صح لم يثبت الملك لأنه ليس أهلاً له ولا لسيده

إن لم يأذن فيه السيد وإلا تعلق بها وبكسبه وتجارتها. (قوله لا يصح شراؤه) وكذا غيره من التصرفات ولو في غير المال كالاختصاص ومن قيد بالمالية نظر للأغلب أو مراده العقود التي توجد في المال والمراد شراء معين ولو لغیر التجارة فاحتاج إلى تقييد بغير الإذن نعم بحث الأذرعی صحة شرائه ما عسى حاجته إليه كمنفقته عند امتناع سيده عنها وتعلز مراجعة حاكم أو لغية سيده أو غيبته عن سيده مع تعلز ما ذكر أو إذنه في حج أو غزو مع سكوتها عنها. قال شيخنا: وعلى هذا لا يصح ولو بعين مال سيده أو في ذمته فقط وهل تعلق بكسبه أيضا حرره. (قوله بغير إذن) مستدرك أو لأنه لا يلزم من نفى عموم الأقل في التجارة نفى خصوصه في فرد تأمل. (قوله سيده) أي الكامل أو وليه وإن تعدد فلا بد في المشترك من إذن جميع الشركاء وإن كان التصرف لواحد منهم وفي المهايأة يعتبر إذن صاحب الثوبة والمبعض في نوبته كالحرر وفي غيرها كالرفيق إن تصرف لغيره فإن تصرف لنفسه بما له صحح ولو في نوبة السيد بغير إذنه ورفيق المبعض مثله كما قاله العلامة الطباطبائي. (قوله وقطع إغ) فكان الأولى التعبير بالمذهب جريا على اصطلاحه. (قوله ويسترده إغ) أي يجب رده على مالكه وإن لم يطل رده فمؤنة الرد على من العين في يده وتتعلق بذمة العبد على القاعدة. (قوله بدمته) أي إن كان التصرف مع رشيد وإلا فبقية ولا يضمن السيد بإقراره العين في يد العبد لرضا المالك وهذا فارقت اللفظة. (قوله بعد الحق) أي لجميعه على المعتمد وما في المنهج مرجوح وإن تبعه ابن حجر عليه. (قوله وله مطالبة العبد بعد الحق) وإذا غرم لا يرجع على سيده ولو ردها العبد براء السيد. (قوله وإن أذن) بالبناء للفاعل والأثر إلى كلامه السابق بناؤه للمفعول والفاعل معلوم. (قوله بحسب) بفتح السين أي بقدر الإذن ولا يحتاج العبد إلى قبول لأنه استخدام. (قوله في نوع) أو زمن أو محل أو قدر فلو دفع له مالا وقال اجعله رأس مالك وتصرف جاز له الشراء ولو بأكثر منه معينا وفي الذمة وإن قال له انجز فيه لم يزد عليه وله الشراء بعينه وفي الذمة بقره فلو تلف قبل دفعه للبائع انفسخ العقد في المعين وثبت للبائع الخيار فيما في الذمة إن لم يوف له السيد. (قوله وقوابها) مرادف لما قبله. (قوله في المهدة) أي الناشئة عن المعاملة لا عن نحو غضب وسرقة. (قوله وليس له النكاح) فلا يزوج عبيد التجارة ولا يتزوج نفى أولى من عبارة الحرر ولا يؤجر نفسه ولا يعبرها بالأولى إلا بإذن فيها صريح أو ضمنى كأن لزمه مؤن نكاح بإذن وضمان به فله إيجار نفسه لذلك ولو لم يكن مأذونا يؤجر وما بعده من الأفعال مرفوعة استئنافا أو منصوبة من عطف مصدر مؤول على صريح ولا يوكل أجنبيا إلا في معين كعبد التجارة وإلا فيما عجز عنه. (قوله ولا يأذن لعبد في التجارة) خرج بها شراء معين ولو للتجارة فيصح. (قوله فإن أذن له السيد فيه جاز أي إذا أذن

لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح) لأنه محجور عليه لحق السيد والثاني يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا حجر للسيد فيها وقطع بعضهم بالأول (ويسترده) أي المبيع على الأول (البائع سواء كان في يد العبد أو) يد (سيده) لأنه ما يخرج عن ملكه (فإن تلف في يده) أي في يد العبد (تعلق الضمان بدمته) فيطالب به بعد الحق (أو في يد السيد فالبائع تضمنه) لوضع يده (وله مطالبة العبد) أيضا لذلك لكن (بعد الحق) وانقضاه كشرائه في جميع ما تقدم (وإن أذن له في التجارة تصرف بحسب الإذن فإن أذن له في نوع لم يتجاوز) فيبيع فيه ويشترى ويستفيد بالإذن فيها ما هو من لوازمها وتوابها كالنشر والطي وحمل المتاع إلى الحانوت والرد بالمبيع والمخاصمة في المهدة (وليس له) بالإذن فيها (النكاح) لأنها لا تتناول (ولا يؤجر نفسه) وله أن يؤجر مال التجارة كميدها وثيابها وحوابها (ولا يأذن لعبد في التجارة) فإن أذن له السيد فيه جاز وإضافة عبد التجارة إليه لتصرفه فيه

بعض في ذمته لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغير من يلزمه الآخر. (قول الشارح والثاني يصح) اختاره السيكي قياسا على الفسلى قال لأننا نقول إن تعلق المال بدمته عيب بخلاف أي حثيفة فإنه قال بذلك والعجب أنه مع ذلك صحح شراؤه قال: ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزمه أن يقول هنا بالصحة ثم هذا الوجه نسب للجمهور والظاهر على هذا الوجه أن شرائه يقع للسيد. (قول الشارح ولا حجر للسيد إغ) ولذا قال الإمام: لا احتكام للسادات على ذم عبيدهم ولا يمكن إلزام ذمهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وإن كان عمل الديون التي تلزم بالإذن الكسب وهو ملك السيد لأنه لا استقلال ما لم يتحقق التعلق بالذم. (قول المتن بعد الحق) لا قبله لأنه معسر. (قول المتن كشرائه) أي لأنه معاوضة مالية بخلاف النكاح فإنه لا يصح جزما. (قول المتن تصرف) بالإجماع. (قول المتن فإن أذن إغ) يستفاد من التعبير بأن أن تعيين النوع ليس بشرط لأنها تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف إذا. (قول المتن النكاح) عبارة الحرر أن ينكح عدل عنها ليغيد عدم إنكاحه لعبد التجارة بخلاف ينكح فإنه قاصر على عموم هذا سواء كانت الباء مضمومة أو مفتوحة. (قول المتن ولا يؤجر)

(ولا يتصدق) ولا يتفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعامل سيده) يباع وشراء لأن تصرفه لسيدته بخلاف المكاتب (ولا يعزل بإيقافه) فله التصرف في البلد الذي أتى إليه إلا إذا خص السيد الإذن بهذا البلد (ولا يبيع العبد ما ذؤنا له بسكوت سيده على تصرفه) وإنما يصير

مأذونا باللفظ الدال على ذلك (ويقبل إقراره) أى المأذون (بديون المعاملة) وتؤدى مما سبق ذكره وأعاد المصنف المسألة في باب الإقرار في تقسيم (ومن عرف رق عهده لم يعامله) أى لم يجر له أن يعامله (حتى يعلم الإذن) له (بسماع سيده أو يئنه أو شيوخ بين الناس) حفظا لماله (ولى الشيوخ وجهه) أنه لا يكفى في جواز معاملته لأنه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكفى قول العبد) أنا مأذون لأنه منهم في ذلك (فإن باع ما ذؤن له) سلمة ما في يده (وقبض الثمن فلف في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (جمع المشتري بيدها) أى بدل ثمنها في الروضة كأصلها والمحرز بيده أى الثمن (على العبد) لأنه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لأن العقد له فكانه البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لأنه بالإذن للسيد أعطاه استقلالاً (وقيل إن كان في يد العبد وفاء فلا يطالب السيد لحصول الفرض بما في يده ولا يطالب (ولو اشترى) المأذون (سلمة) ففي مطالبة السيد بيمينها

السيد لعبد التجارة أن يأذن في التجارة لعبد اشتراه العبد من مال التجارة جاز فالضمير في فيه راجع للإذن خلافا لمن زعم غير ذلك فتأمل. (قوله ولا يتصدق) ولو بلمعة من نفقته إلا فيما يعلم رضا السيد به. (قوله ولا يتفق على نفسه من مال التجارة) ولو من كسب أيضا إلا للضرورة ولا يقترض على السيد لنفقته إلا إن تعذر مال التجارة وخرج بنفسه عبداً يتفق عليهم لأنها من توابعها. (قوله ولا يعامل سيده) وإن كان السيد وكبلا عن الغير بمال الغير أخذنا بالعلة الآتية بقوله فكانه البائع والملة الأخرى للغالب ولا يعامل وكيل سيده بمال سيده ولا مأذونا آخر لسيدته كذلك ولا يتجر في كسابه بنحو احتطاب أو قبول وصية أو هبة ولا يبيع نسبية بخلاف الشراء بما ولا يبيع بثمن ثمن الخلل وإن لم يدفع له مالا وله البيع بالمعرض كعالم القراض ولا يسافر ولا يسلم ميمعا قبل قبض ثمنه ولا يشتري من يعتق على سيده فإن أذن له فيه صح وعق وإن لم يكن على العبد دين أو كان السيد موسرا. (قوله ولا يعزل بإيقافه) وله التصرف في البلد الذي أتى إليه وهل يتقيد بقصد البلد المأذون فيه وبثمن الخلل فيه راجعه. ولا يعزل باستئلاذ السيد له لو كان أمة ولا يجنون منه أو من سيده أو إغواء كذلك ولا يعزل نفسه لأنه استخدام ويعزل بإجازة سيده له وبكتابته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه. (قوله ولا يصير العبد) أى غير المأذون له وكان حق الشارح ذكر ذلك. (قوله بسكوت سيده) ولا بقوله لا أمتنع من التصرف وإن اشتراه مع مال التجارة. (قوله وأعاد لإع) جواب عن أى يكون مكررا. (قوله ومن عرف) أى ظن ولو بقول العبد والمراد بالعبد الشخص دفعنا لتحصيل الحاصل أو المراد العبد في الواقع وخرج بذلك بجهول الرق ومثله بجهول السفه لأن الأصل الكمال. (قوله حتى يعلم) ولو بالظن أخذنا بما بعده ومنه أن يسمع سيده يقول أذنت لك أو لفلان أو لعبد في التجارة والمراد بالبيعة عدلان وكذا عدل ولو رواية أو فاسقا اعتقد صدقه. (قوله حفظا لماله) فله بعد المعاملة أن لا يسلمه الثمن حتى يثبت الإذن له وإن صدق. (قوله ولا يكفى قول العبد لإع) وإن اعتقد صدقه ويعتمد قول العبد أنا محجور على أو غير مأذون لى وإن كذبه سيده وليس للعبد أن يدعى على سيده أنه أذن له إلا إن اشترى شيئا وطالبه البائع بثمنه وأنكر السيد وللعبد تحليفه أيضا وله بعد حلفه أن يدعى عليه مرة أخرى رجاء أن يقر فيغيره البائع الثمن. (قوله في يده) ليس قيما. (قوله وفي الروضة) اعتراض على المصنف نعم إن أريد البذل المقابل لم يمتنع حيث لا اعتراض ولا إلى تأويل فتأمل. (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر كما مر بخلاف الوكيل وعامل القراض إذا غرما بعد العزل نعم لا يطالب السيد في العقد الفاسد لأن الإذن لا يتناوله فيعتل بلمة العبد فقط وعلم من الخلاف أنه لو أخذ السيد المال من العبد طوبى جزما. (قوله ولا ذمة سيده) وإن باع العبد أو أعتقه نعم لو سام العبد سلمة بإذن سيده فلفتت تعلقت بيمينهما معا على المتمد خلافا للإمام وليس من كسب العبد مهر المأذون بخلاف مهر إماء التجارة ولا يلزم العبد الكسب لما تعلق به كالفلس. (قوله من مال التجارة) فيمنع على السيد التصرف فيه بغير إذن العبد أو التزماء فإن أئلفه غرم الأقل من قدره والدين ولو أذن العبد صح وتعلق

بالفنح والضم. (قول الثمن ويقبل إقراره) أى ولو لأبعاضه. (قول الثمن ومن عرف رق عهده) خرج بجهول الرق والحرية فتجوز معاملته. (قول الثمن حتى يعلم) أراد به ما يشمل الظن بقرينة المعطوف على السماع من السيد ففيه جمع بين الحقيقة وإجازة. (قول الشارح لأنه قد ينشأ إع) أوجب بأن تكليف السماع من السيد أو شهادة البيعة فيه مخرج. (قول الثمن هذا الخلاف) أى والتعليل ما سلف ولو ذكر ذلك الشارح لعلم الأوجه كلها كما فعل الإسوي ولعله أفرده لكونه تعليل الأصح ولتغايرته ما سلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الآخرين فإنه ات هنا بلفظه ومعناه. (قول الثمن ولا ذمة سيده) كالنفقة في النكاح. (قول الثمن من مال التجارة)

هذا الخلاف وجهه ما سبقته أن العقد له فكانه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة بيمينه) أى المأذون (ولا ذمة سيده بل يؤدى من مال التجارة) أصلا ورجعا

(وكذا من كسبه بالأصطيا ونحوه) كالأخطاب (في الأصح) والثاني لا يؤدي منه كسائر أموال السيد ثم إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد إلى أن يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الأصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابلته ينفي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبة بما تقدم بما إذا لم يكن في يد العبد وفاء أي فمن أين يؤدي وبجواب بأنه يؤدي مما يكسبه العبد بعد أداء ما في يده كما

الدين بذمة العبد. (قوله وكذا من كسبه) أي قبل الحجر لا بعده كما يأتي. (قوله ومقابل إخ) هو صريح في أن في تعلق الباقي بذمة العبد خلافا لما في أصل الروضة كالشرح والتهذيب وهو يرد ما قاله العلامة البرلسي من أنه لا خلاف فيه في أصل الروضة لأن نظر الشارح للحق في تحرير الخلاف لا يقاوم بنظر غيره وبفرض صحته فيمكن أن يحمل المقابل على معنى أنه ينفي تعلقه بذمة العبد وحدها بل بها وبكسبه بعد الحجر فلا مخالفة اعترض ويسقط ما للعلامة المذكور أيضا فأمه. (قوله إذا لم يكن إخ) لا حاجة إليه في الإشكال إلا أن يقال إنه عمل التروم. (قوله مما يكسبه العبد) أي ولو بعد الحجر وكذا من مال السيد لأن هذا من حيث الوفاء لا من حيث التعلق ولا منافاة بين المطالبة وعدم التعلق كما في نفقة القريب. (قوله وعلى ما صححه في التهذيب إخ) كلام غير مستقيم والصواب إسقاطه فأمه. (قوله ولا يملك العبد) أي غير المكاتب والمبعوض أما ما هيئتملكان لكن يتمتع عليهما وطعامهما يملكانهما ولو بإذن. (قوله يملك إخ) هو غير قيدخل الخلاف لأنه بغر يملك لا يملك بلا خلاف وقيد بالسيد لأن في الأجنبية طريقين كما يأتي. (قوله لا للملك) ولا لأنفاه كونه للبايع. (قوله للتصرع بالترجيح) أي بمعنى الأظهر الرجح ومما قيل من أنه ليس في ذكر الجديد بترجيح غير مستقيم.

### [كتاب السلم]

ويقال فيه السلف وسمى سلما لتسليم رأس المال فيه وسلفا لتقدمه على تسليم المبيع فهو لغة التعجيل أو التأخير وشرعا ما سيأتي واختار لفظ السلم وإن كرهه ابن عمر كما نقل عنه لإطلاق السلف على القرض وذكر الشارح السلف لأنه الذي في الحديث. (قوله هو بيع) فلا يصح لكافر ولا من كافر في سلم ولا مصحف ولا من حر في آلة حرب ونحو ذلك. (قوله بالجر) للإضافة لا بالرفع نعم لأن الذي يوصف المبيع لا البيع. (قوله هذه خاصته) أي حقيقته فلفظ السلم من حقيقته على الأصح لأنه جزء من الصيغة فذكر كونه دينيا فيما يأتي وتوطئه لما بعده. (قوله مع شروط البيع) أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستنباط الرؤية كما فعله المنهج إلا أن أراد بالبيع المعلن وهو غير صحيح. (قوله التوقف صحته عليها) فالمراد بالشروط ما يعم الأركان

ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الإعتاق نظر إن أذن العبد والغرماء جاز ولا فلا. (قول المتن من كسبه) كالمهر ومؤن النكاح. (قول الشارح في الأصح) يرجع إلى قوله يكون في ذمة العبد. (قول الشارح مما يكسبه العبد) إن كان المراد قبل الحجر فظاهر وإن كان المراد بعد الحجر لمه أن تكون المطالبة مفرعة على ضعيف أو تضعيف مالى أصل الروضة المحرز في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرد على أن مراده قوله وعلى ما في التهذيب إخ. (قول الشارح لأنه ليس بأهل للملك) عبارة غير أنه مملوك فاشبهه بهيمة. (قول الشارح وله الرجوع) قال الأسنوي: حتى لو كانا عبدان فملك كلا منهما الآخر لا يملك للملك الثاني ويكون رجوعا ولو أثلغ العين المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد ويقطع حق العبد أو تنتقل القيمة إلى العبد أم فقههما الانقطاع قاله الرافعي رحمه الله.

### [كتاب السلم]

(قول الشارح هذه خاصته إخ) اعتذار عن إسقاط قول غيره بلفظ السلم المانع من إيراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع. (قول المتن مع شروط البيع إخ) ما سلف قريبا في التعريف من أن السلم بيع

صحيح الإمام وعلى ما صححه في التهذيب من أن الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأني مطالبة السيد به (ولا يملك العبد بتملك السيد) في الأظهر الجديد لأنه ليس بأهل للملك والقديم يملك بتملك السيد لحديث الشيخين: ومن باع عبدا وله مال فماله للبايع إلا أن يشترطه المتبايع، دل إضافة المال إليه على أنه يملك وأجيب بأن الإضافة فيه للاختصاص لا للملك وعلى القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه إلا بإذن السيد وله الرجوع فيه متى شاعوهل يقبل للعبد أو يحتاج إلى قبوله وجهان في كتاب البيع من التبعة مبنين على القولين في إيجابه على النكاح بأن يقبله السيد له بغير رضاه فعل المتع الرجح يحتاج إلى قبول العبد للملك ولا يملك بتملك الأجنبية. قال الرافعي في باب الوقت والظهار بلا خلاف، وفي المطلب أن جماعة أجروا فيه القولين منهم المارودي والقاضي الحسين وقول المصنف الأظهر عدل إليه عن قول الحر كالشرح الجديد للتصرع بالترجيح وفي أصل الروضة الأظهر الجديد.

### [كتاب السلم]

ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجر (في الذمة) هذه خاصته المتفق عليها ويختص أيضا بلفظ السلم في الأصح كما سيأتي (يشترطه مع شروط



اليح التوفع صحته

عليها ليصح هو أيضا  
(أمور أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن في المجلس فلو أطلق في العقد كان قال أسلمت إليك دينارا في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقا قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) للمسلم (به قبضه أحال) وهو المسلم إليه في المجلس فلا يجوز ذلك لما سيأتى فلا يصح العقد سيأتى فلا يصح العقد (ولو قبضه) المسلم إليه في المجلس (وأودعه المسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد ولو رده إليه عن دين. قال أبو العباس الروائي: لا يصح أي العقد لأنه تصرف فيه قبل انبرام ملكه عليه وأقره الشيخان قالا: ولو أحال المسلم إليه برأس المال على المسلم عن دين تفرقا قبل التسليم بطل العقد وإن جعلنا الحوالة قبضا لأن المعتز في السلم القبض الحقيقي انتهى، ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في إحالة المسلم والفرق ما وجها به المتقدم من أن القبض فيه يقبض عن غير جهة المسلم أي بخلافه هنا (يجوز كونه)

كما يأتي. (قوله أمور) أي سبعة لم يذكر المصنف أولها وهي حلول رأس المال وتسليمه في المجلس وبين محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدره والعلم بأوصافه وذكرها في العقد وزاد بعضهم العلم بقدر رأس المال وكونه ديناً ولا حاجة إليهما لأنهما من شروط البيع في الذمة كما مر. (قوله تسليم) المراد به ما يعم التسليم كما في الربا فلا يصح مع التبي عنه كما لا يكتفى الوضع بين يديه. وقال شيخنا م: لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم: يكتفى القبض هنا ولو مع التبي عنه خفرا من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا ما لو قال لمدينه اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما قابض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالة ماله نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالباً كونه حالا فلا يصح فيه الأجل وإن قل وحل وقبض في المجلس. (قوله في المجلس) وإن قبض فيه المسلم فيه. (قوله ولو تفرقا) ومثله التخار. (قوله بطل العقد) أي في الجميع فإن قبض بعضه صح فيما يقابله تفرقا للصفقة وللبائع الخيار وليس من التسليم عقد العبد المجهول رأس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فإن قبض قبل التفرق صح العقد ونفذ المقتضى على المتخذ. (قوله وهو إلخ) ساقط من بعض النسخ والحوالة باطلة هنا وفيما يأتي والإذن فيها لا غنى وإن وقع القبض بعده في المجلس. (قوله فلا يجوز) فلو أخذه المسلم بإذن المسلم إليه من الخيل ورده له وأذن المسلم إليه للمحتال في دفعه جاز وصح العقد. (قوله المسلم) أظهر الضمير لدفع توهم عوده للمشتري. (قوله لا يصح) للمحمد الصحة لأن تصرف العاقد في زمن الخيار إجازة كما تقدم. (قوله أي العقد) أي لعدم صحة القبض عنده تفرقهما بعده تفرق قبل القبض وهو مبطل لعقد السلم كما مر بقوله أودعه له أي وتفرقا بعد الإيداع. (قوله ويؤخذ إلخ) للمتخذ خلافه وليس بين ما هنا وما تقدم فرق لأن المسلم هنا يؤدي عن دين الحوالة وهو غير جهة السلم وما ذكره بقوله بخلافه هنا غير مستقيم فتأمل. وقول بعضهم: يحمل ما هنا على ما إذا جدد المسلم إليه للمسلم إذنا في القبض من المختار صحيح من حيث الحكم باطل من حيث الحمل لإبطال الفرق المذكور وخروج المسألة عن موضوعها.

(قول المتن أمور) قال السبكي: سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقبوراً على تسليمه معلوم بالمقدار معروف بالأوصاف والعلم بقدر رأس المال وبين موضع التسليم، قال: وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لأنه ركن مذكور في الحد وكونه مقبوراً على تسليمه معروف بالأوصاف ومعلوم بالمقدار لأن ذلك يرجع إلى القدرة على التسليم والعلم المشتركين في أصل المبيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان معنا على قول وبين موضع التسليم انتهى. (قول المتن رأس المال) فلو تخار أو تفرقا قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض صح بقسطه ولو قبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يخن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم ينفذ ذلك الصحة. (قول المتن جاز) أي نظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم إذا كان الثمن في الذمة فحكه في اشتراط الوصف حكم الثمن. (قول المتن ولو قبضه وأودعه إلخ) قياساً على سائر أموره وقياساً للمسلم على غيره. (قول الشارح لا يصح) نازع في ذلك الأذري وغيره وقالوا: العلة مفرقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والأصح خلافه. قال الأذري: في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين إذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده إليه عما بقي عليه أن الأصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضى البطلان في مسألة الشارح لأن البعز قال عقب ذلك قلت الأصح الصحة لأنه لا تصرف من المشتري بإذن البائع في زمن الخيار. (قول الشارح من أن القبض إلخ) بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيل عن الخيل والشخص لا يكون في إزالة ملكه وهو المال المدفوع فإن باقياضه يزول ملك القبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض رأس المال. (قول المتن ويجوز إلخ) أي كالموجعها ثمناً وصدقا وأجرة وغير ذلك.

أى رأس المال (منفعة) كأن يقول أسلمت إليك منفعة هذه الدار شهرا في كذا (وتقبض بقبض العين) في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم أن المتبرع في السلم القبض الحقيقي وهذه المسألة المذكورة في الشرح ساقطة في الروضة. (وإذا فسح السلم) بسبب يقبضه كاتقطاع المسلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في المقدم أو في المجلس (وقيل للمسلم إليه أو دبدبه له إن عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتناول

وعرض بأن المدين في المجلس كالعين في المقدم ولو كان تالفار جمع إلى بدلته وهو المثل في الثقل والقيمة في المتقوم (ورؤية رأس المال) المثل (تكنى عن معرفة قدره في الأظهر) كالتمن وقد تقدم في البيع والثاني لا تكنى بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في الكيل والوزن في الموزن والذرع في الذرع لأنه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدرى بم يرجع واعترض بإتيان مثل ذلك في الشن والمبيع أما رأس المال المتقوم فتكنى رؤيته عن معرفة قيمته قطعا وقيل فيه القولان وعلمها إذا تفرقا قبل العلم بالتقدير والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الأمور المشتركة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العيد) فنيل (ليس بسلم) قطعا (ولا يتقدم بيعا في الأظهر) لا لاختلاف اللفظ فإن لفظ السلم يقتضى الدينية والثاني يتقدم نظرا إلى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا بهذه الدراهم فقال بعك انعقد بيعا) لا سلما

(قوله أى رأس المال) تفسير على الظاهر المراد بدليل ما بعده وإن كان يصح كون المسلم فيه منفعة أيضا. (قوله هذه الدار) أو عدي أو عبدا صفته كذا أو منفعة نفسى كذا ومتى أقبض نفسه امتنع عليه إخراجها. (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي للمتبرع هنا كما قاله السبكي والإسنوى والولي العراقي وقد أشار الشارح إلى الجواب فتأمله. (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وإن زال وعاد. (قوله استرده) ولو ناقصا ولا أرش له في نقص وصف كشال بخلاف نقص جزء كيد فيرجع بأرضه. (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بما مر في البيع قبل قبضه فلا بد في الغالب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقهما. (قوله ثالثا) أى حسا أو شرعا أو تعلق به حق على ما مر في اختلاف المتبايعين. (قوله والذرع في المذروع) الصواب إسقاط هذه لأن الكلام في المثل لأن يقال إن ذلك بيان لما في البيع لا بقيد وجود مثله هنا. (قوله فلا يدرى بم يرجع) ورد بتصديق صاحب اليد لأنه غارم. (قوله ومحلهما) أى القولين في المثل والمتقوم. (قوله كما فهم) فذكره هنا لتصریح أو توطئة لما بعده كما مر. (قوله أسلمت إليك) ومثله بعك كذا في ذمتي سلما ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدئ قبل قبول الآخر ولا عبرة به فيما بعده. قال اللبثي: وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه إلا السلم والنكاح والكتابة. (قوله هذا الثوب) أو دينار في ذمتي لأن هذا رأس المال. (قوله في هذا العيد) ومثله سكنى هذه الدار لأن منفعة العمار لا تكون إلا معينة. (قوله ولا يتقدم بيعا) وإن نواه على المحدث. (قوله انعقد بيعا) هو المحدث اعتبارا باللفظ والأحكام فيه أيضا تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس وبصح الاعتياض عنه وتكنى الحوالة به وعليه يقبض بعينه لو كان رقيقا وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الأحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في التبع هنا من الاضطراب والتراجع ما يختلف ما ذكر غير محتمل. (قوله ما تضمنته) قدر ذلك ليصح الحمل. (قوله وحمله)

(قول الشارح فلا يعكر) تفرع على قوله لأنه الممكن. (قول المتن ورؤية رأس المال إغ) لكن بكرة. (قول الشارح والذرع في المذروع إغ) هذا مع قوله السابق المثل يقتضى أن المذروع يكون مثليا أى ليس كذلك كما سيأتى في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه. (قول الشارح لأنه قد يظن إغ) فإن قلت: فإذا فرعنا على الأول وعرض مثل هذا كيف الحال؟ قلت: القول قول الغارم وهو المسلم إليه ثم عمل القولين إذا تفرقا قبل العلم بالتقدير ولا فيصح جز ما كما سيأتى في كلام الشارح. (قول الشارح بالتقدير) يرجع إلى قول المتن قدره في الأظهر وقوله والقيمة يرجع إلى قوله عن معرفة قيمته. (قول المتن كون المسلم فيه ديناً) أى لأن لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لأن كونه ديناً دخل في الحقيقة فليس خارجا كما يسمى شرطا. (قول المتن ولا يتقدم بيعا في الأظهر) لو قال بعك هذا بلاثن ففى انتقاده جبة هذان القولان. (قول المتن بهذه الدراهم) مثله لو كانت في الذمة ثم إن جعلناه سلما اشترط التعيين والتسليم وإن جعلناه بيعا لم يجب التسليم واشترط التعيين فلا يؤدى إلى بيع الدين بالدين. (قول المتن انعقد بيعا) لو زاد المشتري مع هذا الذى صدر عنه لفظ سلما انعقد سلما قاله الرافعي رحمه الله كذا نقل عن الإسنوى ونازعه الأذرى وقال إنه لم ير ذلك في الرافعي. (قول الشارح اعتبارا بالمعنى) أى وأما اللفظ فلا يعارضه لأن كل سلم بيع فعلى هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز

اعتبارا باللفظ (وقيل سلما) اعتبارا بالمعنى (الثالث) من الأمور المشتركة ما تضمنته قوله (المذهب أنه إذا أسلم بوضع لا يصلح التسليم أو يصلح وحمله) أى المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) تفاوت الأغراض فيما يرد من الأمكنة في ذلك (والأ) بأن لم يكن لحمله مؤنة (فلا) بشرط ما ذكر

ويتعين موضع العقد  
للتسليم وإن عين غيره  
تعين والمسألة فيها نصان  
بالاشتراط وعدمه فقبلهما  
مطلقا وقيل هما في حالين  
قبل في غير الصالح ومقابله  
وقيل فيما لحمله مؤنة  
ومقابله وقيل هما في الصالح  
ويشترط في غيره وقيل هما  
فيما لحمله مؤنة ولا يشترط  
في مقابله وقيل هما فيما ليس  
لحمله مؤنة ويشترط في  
مقابله والمفتي به ما تقدم  
والكلام في السلم المؤجل  
أما الحال فيتعين فيه موضع  
العقد للتسليم ولو عين غيره  
جاز وتعين المراد بموضع  
العقد تلك الحلة لا ذلك  
الموضع بعينه (ويصح)  
السلم حالا ومؤجلا بان  
يصرح بهما ويصدق بهما  
تعريفه السابق (فإن أطلق)  
عن الحلول والتأجيل  
(انقصد حالا) كالسلم في  
البيع (وقيل لا ينعقد) لأن  
المعتاد في السلم التأجيل  
فيحمل المطلق عليه ويكون  
كالر ذكر أجلا مجعولا  
(ويشترط) في المؤجل  
(العلم بالأجل فإن عين  
شهور العرب أو الفرس أو  
الروم جاز) لأنها معلومة  
مضبوطة (وإن أطلق)  
الشهر (حمل على الحلال)  
لأنه عرف الشرع وذلك  
بأن يقع العقد أوله (فإن  
انكسر شهر) بأن وقع  
العقد في أثنائه والتأجيل

أي من المحل الذي يطلب تحصيله منه إلى محل العقد. (قوله ويتعين موضع العقد) إن كان صالحا وإلا فلا بد من البيان. (قوله تعين) أي الغير وإن كان محل العقد صالحا. (قوله وقيل هما في الصالح) وسكت عن عكس هذه الطريق لأنها المذكورة في كلام المصنف أولا فجملة الطرق حينئذ بهذه سبعة وبقي طريقة ثامنة هي المذكورة في كلام المصنف، ثانيا لأنها ملققة من طريقين من هذه الطرق المذكورة ولذلك جعلها الزركشي ثلاثة أوجه تأمل. (قوله موضع العقد) أي حيث صلح وإن كان لحمله مؤنة فإن لم يصلح تعين البيان ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج على التسليم عن الصلاحية تعين أقرب محل إليه ولو أبعد من الأول ولا أجرة ولا خيار بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب إليه تعين الأقرب شرعا كالنص عليه. (قوله تلك الحلة) فيكفي أي موضع منها وإن لم يرض به المسلم ولا يلزمه انتقاله إلى منزله ولو قال في أي مكان من الحلة أو البلدان لم يضر ولم يتسع البلد ولا فسد كما لو قال في أي البلاد شئت أو في بلد كذا أو بلد كذا. (قوله حالا) خلافا للأئمة الثلاثة<sup>(١)</sup> ولا ترد الكتابة لعجز الرقيق فيها. (قوله العلم بالأجل) أي للعاقدين ويكفي عنهما أن يكون في مسافة عدوى ممن يعرفه عدلان أو عدد تواتر في الخبر والخبر عنه ولو من كفار ولا يكفي عدل واحد. (قوله شهور العرب) وأولها الحرم ويجعل أوله وغرته وهلاله على أول جزء منه وآخره وسلخه ووافره على آخر جزء منه وكذا البقية فإن قال فيه لم يصح العقد والأجل بالنيروز صحيح وهو نزول الشمس أول برج میزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن أنه أوله وكذا بالصليب وهو سابع عشر شهر توت وبالمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج الحمل وهو نصف شهر برمهات القبطي ولا يجوز بفصح النصارى بكسر الفاء ولا بفطر اليهود وهما عيدان هما ر كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه لاختلاف وقتها. قال بعضهم: ولعل ذلك كان في زمنه ولا فيما الآن في زمن معين عندهم ورد بأن وقتها قد يتقدم وقد يتأخر كما يعرفه من له إلمام بحساب القبط فراجع. (قوله وإن أطلق الشهر) فلم يقيد به بمرى ولا غيره كما ذكره حمل على الحلال وإن خالف عرف العاديين. (قوله لأنه عرف الشرع) ولا يحمل على الفارسي ولا الرومي ولا القبطي وأول شهور الفرس

الاعتياض عن التوب على الأظهر ويجوز الأولان. (قول الشارح لقليل هما مطلقا) يخبر بذلك في المسألة ست طرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكر السبكي أنها طريقة سابعة حيث قال بعد حكاية الست، والسابع إن لم يصلح وجب بيانه وإن صلح خلافة وجه ثالثها إن كان لحمله مؤنة وجب وإلا فلا. (قول الشارح وتعين) بخلاف البيع لأن السلم يقبل التأجيل قبل شرطا يتضمن التأخير بخلاف البيع. (قول المتن حالا ومؤجلا) أما المؤجل في الاتفاق ولقوله تعالى: (إلى أجل مسمى) وأما الحال فبخلاف فيه الأئمة الثلاثة لأنها إذا جاز مؤجلا ففي الحال أجوز لأنه عن الفرر أبعد. (قول المتن العلم بالأجل) أي فلا يصح بالميسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالحصاد والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا الآية وحديث إلى أجل معلوم والقياس على مجيء المطر وقدم زيد. (قول المتن فإن عين إلخ) شهور العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون إلا إذا الحجة فإنه تسع وعشرون وخمس وسدس فالفئة العربية ثلاثة وأربعة وخمسون وخمس وسدس يوم، وشهور الفرس كل واحد ثلاثون إلا الأخير فخمسة وثلاثون، وأما شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون وربع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثلاثة وخمسة وستين وربع يوم فإذا صار الربع أكثر من نصف زيد في الخامس فصير أيام الخامس تسعة وعشرين وأيام السنة ثلاثة وستة وستين يوما، والسرانية كالرومية إلا في التسمية ويجوز التوقيت بالنيروز والمهرجان والأول وقت نزول الشمس برج میزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بفصح النصارى وفطر اليهود وهما عيداهما إذا لم يختص بمرقتهما الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ بإطلاقه بعضهم تحزنا من موافقتهم.

بأشهر (حسب الباقي) بعد الأول المنكسر **بالأهلة وتحم الأول ثلاثين** مما بعدها ولا يلغى المنكسر كي لا يتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلة ولا يتجم اليوم مما بعدها **(والأصح صحفة تأجيله بالعقد جهادى)** وربيع (ويجمل على الأول) من

العديد من والجمادين والربيعين لتحقق الاسم به والثاني لا يصح لتردده بين الأول والثاني .

**(فصل) يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم** وذلك في السلم الحال والعقد وفى المؤجل بحلول الأجل فإن أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذكر توطئة لقوله **فإن كان يوجد ببلد آخر صح** السلم فيه **(إن اعتيد نقله للبيع)** للقدرة عليه **(والإلى أى وإن لم يعتد نقله للبيع)** بأن نقل له على نذور أو لم ينقل أصلا أو اعتيد نقله لغير البيع كالمدينة **(فلام)** يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التضمين ذكره الإمام وقال لا يعتد مسافة القصر هنا ونزع الرافعى في الإعراض عنها بما سياتى قريبا **(ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله)** بكسر الحاء أى وقت حلوله **(لم يفسخ في الأظهر)** والثاني يفسخ كالتلف المبيع قبل القبض وأجاب

فروردين ماه وأول شهر الروم تشرين الأول وأول شهر القبط توت وأما بقايا فمذكور في محله . **(قوله في اليوم الأخير)** قال شيخنا الرملى : أو ليلته وفيه نظر فراجع . **(قوله ولا يتجم مما بعدها)** وإن نقض آخرها ويكمل من آخرها إن كمل . **(قوله ويجمل على الأول)** إن وقع العقد قبله لا يملئ الثاني وقديره بالأول ما يملئ العقد منها . **(فصل) في بقية شروط السلم** . **(قوله مقدورا على تسليمه)** أى تسلمه كإمر بلا مشقة لا لتحمل عادة . **(قوله بحلول الأجل)** أى إن يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الأجل . وقال الإمام مالك وعند العقد . وقال الإمام أبو حنيفة وفيما بينهما . **(قوله وذكر توطئة إلخ)** فذكره مستدرك ولم يقل كغيره أن القدرة هنا غيرها لأنها هنا تارة تعتبر حالة العقد كإفى السلم الحال وتارة تأخر كإفى المؤجل بخلاف بيع المعين أهله لأنه مردود فإنه إن أريد وصفه بالقدرة فهو حالة العقد مطلقا كإمر أو أريد القدرة على التسليم بالفعل فهى عند وجوده مطلقا وتأخرها فى المؤجل لعدم وجوده إلا أن يقال إن القدرة على الثاني لما اختلف وقتها احتيج لذكر هذا الشرط للتنبية عليها فأمل . **(قوله لا يعتد نقله)** أى إلى على التسليم وعلم من الاعتناء عدم الصحة فيما لا يبلب نقله للبيع . **(قوله كالمدينة)** أى لم تجر عادة الملهدى إليه بالبيع ولم يكن هو المسلم إليه ولا يفصح فيها قاله شيخنا ونوزع في الثانية . **(قوله لا يعتد مسافة القصر)** هو المتمد . **(قوله ونزع الرافعى)** الإمام نقلنا عن الأئمة كإفى شرح الروض . **(قوله بما سياتى قريبا)** من أن السلم إليه لا يكلف تحصيل المسلم فيه من مسافة القصر وأجب بأنه لا ضرر على المسلم إليه هنا لأن أبواب البضائع ينقلونها للبيع إلى على التسليم بخلاف ما يأتى . **(قوله فانقطع)** كله أو بعضه ومثله تعذر تحصيله بنية المسلم إليه . **(قوله بين فسخه)** أى العقد في جميعه ولا يصح لى بعضه وإن قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ في بعضه انفسخ في جميعه كذا قالوا هنا وقد مر أنه إذا تفرق بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابلة فقياسه هنا كذلك إلا أن يفرق فراجع . **(قوله إلى تصحيح الثاني)** وهو كون الخيار على التراخي هو المتمد . **(قوله وفيهما)** أى الروضة كأصلها فهو عطف على فيها

**(قول الشارح ولا يتجم اليوم إلخ)** أى خلافا للإمام حيث قال : لو عقد وقد بقى من صفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فقص الريعان وجمادى حسب الريعان بالأهلة ويضم جمادى إلى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر يوم إلى اللحظة . قال الإمام عقب هذا وكنت أود لو اكتفى بهذه الأشهر فإنها عربية كوامل . قال الرافعى : والذي تبناه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جمادى انتهى . وقوله : بانسلاخ جمادى أى إذا كان ناقصا كما هو صورة المسألة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلا من اليوم الأخير من صفر حل بزوال اليوم الأخير من جمادى وأعلم أنا إذا اكتفينا بثلاثة الأشهر التوافق تكون تلك اللحظة التى من صفر معتبرة أيضا على الأشهر ولا تنقصها من الشهر الأخير .

**(فصل يشترط كون المسلم فيه إلخ)** **(قول الشارح وفى المؤجل إلخ)** خالف في ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه فاشتراط القدرة فيه من العقد إلى الحل لنا أنه **فإن قدم للمدينة فوجدهم يسلون فى الثار السنتين والثلاث ومن بين التقاطعها فى هذه المدة وذهب مالك إلى الاشتراط عند العقد والحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمشقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو معجز عنه شرعا .** **(قول الشارح بما سياتى)** يرجع إلى قوله ونزع الرافعى . **(قول الخن فى الأظهر)** هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانتفاع بتقصير المسلم إليه فى الإعطاء وقت الحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع في حال الغيبة بعد الحل . **(قول الشارح يتعلق بالذمة)** أى وكان كإفلاس المشتري بالثمن

الأول بأن السلم فيه يتعلق بالذمة **(فيغير المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد)** فيطالب به وخياره على الفور أو التراخي وجهان في الروضة عن التهمة وأشار إلى تصحيح الثاني من قوله فيها كأصلها فإن أجاز ثم بدا له أن يفسخ مكن من الفسخ وفيها لو أسقط حقه من الفسخ

لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل الخلل) بكسر الحاء انقطاعه عنه فلا خيار قبله في الأصح لأنه لم ينجى وقت وجوب التسليم والثاني بالخيار لتحقق المعجز في الحال وبأن مع الخيار القول بالانقضاء ثم الانقضاء الحقيقي للمسلم فيه الناشئ عن تلك البلدة أن نصيبه جائزة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بقله لو لم يوجد إلا عند وقوع امتناع من يعمه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه بشئ غالي فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله مما دون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج إليها بكرهه من الرجوع إلى أهله ليلاً وجهان نقلهما صاحب التهذيب في آخرين أحدهما الأول وقال الإمام لا

اعتبار بمسافة القصر ولا ينفسخ السلم قطعاً وقيل فيه القولان انتهى (و يشترط (كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال (أو وزناً) فيما يوزن (أو علواً) فيما يمد (أو ذرعاً) فيما يذرع (و يصح المكيل) أي سلمه (وزناً وعكسه) أي للوزن الذي يتأني كيلا هذان بخلاف ما تقدم في الرويات لأن المقصود هنا معرفة القدر وهناك المائلة بعادة عهده <sup>عليه السلام</sup> كاتقدم وحمل الإمام إطلاق أصحاب جواز كيل للوزن على ما يند الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في ثبات المسك والصنبر ونحوهما كيلا لم يصح لأن القدر اليسير منه مائة كثيرة والكيل لا يعد ضابطاً فيه وسكت الرافعي على ذلك ثم ذكر أنه يجوز السلم في الألاء الصغار إذا عم وجودها كيلاً ووزناً قال في الروضة: هذا مخالف لما تقدم عن الإمام فكأنه اختارهما تقدم من إطلاق الأصحاب انتهى (ولو أسلم في مائة صاع حطة

بقطع النظر عن المقابل. (قوله لم يسقط في الأصح) هو المتعمد. (قوله وبأن) إلخ مراده حكاية قول ثالث بناء على القول بثبوت الخيار والمعنى أنه إذا قلنا لا خيار فلا انقضاء قطعاً وإن قلنا بالخيار فلا انقضاء على الأصح وقيل ينفسخ فأملاً. (قوله الناشئ عن تلك البلدة) صفة للانقطاع الذي لا ينشأ إلا بالبلد الواجب فيها التسليم. (قوله تستأصله) أي في جميع البلاد أختارها بعده. (قوله بشئ غالي) أي وهو ثمن مثله ولا لم يجب تحصيله على المتعمد ومثله ارتفاع الأسعار. (قوله أو من مسافة لو خرج إلخ) وهي مسافة العدوى وهي تنفس عما قبلها بما بين المسافتين. (قوله أحدهما الأول) وهو دون مسافة القصر أي مسافة العدوى وهو المتعمد. (قوله وقال الإمام) مرجوح والمتعمد خلافه هنا. (قوله ويشترط إلخ) هذا الشرط ما لم يبيع أيضاً لأن السلم من البيع في الذمة وذكره توطئة لما بعده ولعل سكوت الشارح عن التنبيه عليه اعتياداً على ما ذكره أولاً. (قوله وعكسه) وكذا يصح في الموزن عند إذا علم قدره بالاستفاضة كالنصفين خلافاً للجرجاني لكن لا بد من الوزن عند التسليم. (قوله الذي يتأني كيلاه) وهو ما جرمه كالجز فاقل. (قوله على ما يمد إلخ) أي فهو مما يتأني كيلاه فليس مفهوماً مما قبله. (قوله لم يصح لتعدد الجمع) بين الكيل والوزن وهو المتعمد. (قوله الألاء الصغار) وهي ما تتطلب للتداعي لا للزينة وقدرها بعضهم بما زنة الواحدة سدس دينار ورده شيخنا الرمي. (قوله كيلا أو وزناً) هو المتعمد فيهما. (قوله مخالف إلخ) المتعمد ما ذكره الرافعي وليس فيه مخالفة لأن الألاء كالجزب لا تنكس في المكيل ينقل اليد مثلاً بخلاف غو المسك. (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لأنه أربعة أمداد والمداو وطل وثلاث بالهنداد في صحر اسمها للكيل عرفاً وهو المراد هنا فكلام المصنف صحيح. (قوله لأن ذلك) أي الجمع بين الكيل والوزن متعذر كإمر. (قوله في البطيخ بكسر الباء) ويجوز فضحها وتأخيرها عن الطاء مع كسر الطاء كإمر. (قوله والجمع فيها) أي المذكورات سواء الواحدة والجملة بين العد والوزن فمفسد وهو المتعمد عند شيخنا الزبائي وأحمد شيخ الإسلام الصحة في الجملة دون الواحدة وفي شرح شيخنا اعتماد الصحة مطلقاً ولو في الواحدة إذا أريد بالوزن التقريب وكلام ابن حجر يوافقه وعليه يحمل كلام الشارح ومثله البيهقي وخرج الثياب. (قوله ويصح في الجوز) كيلاً ووزناً ومثله كلما كان مثله أو دونه في الجرم كالهندق والفستق والمشش

(قول الشارح وبأن إلخ) من ثم قيل لو قال المؤلف من يتغير حكم الانقطاع في الأصح كافي الروضة كان أولى. (قول الشارح الناشئ عن تلك البلدة) قيد بهذا توطئة لقوله الآتي ولو وجد في غير ذلك البلد. (قول الشارح بشئ غالي) بحث الاستثنى أن المراد ارتفاع الأسعار وهو مع ذلك غن مثله وإلا فلا يجب كإلا يجب على الغاصب. (قول الشارح ولا ينفسخ السلم قطعاً) قال الأزرعي: مراده لا ينفسخ قطعاً ما ثبت بالخيار وإن كان يمنع إيراد النقد عليه كما صرح به به انتهى. (قول الشارح وهناك المائلة) عبارة غيرة بخلاف الرويات فإن الغالب عليها التعبد. (قول الشارح لأن ذلك يجر وجوده) وكذا الثياب إذا اشترط وزنها كيلاً يجر مع الذي يغير فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لإمكان نغمته من الثياب يعتبر فيها العدم مع الذرع كاللبن. (قول المتن والرومان) وكذا البيض والرايح والبقول. (قول الشارح فمفسد لما تقدم) نقل في شرح الروض عن السبكي وغيره أن على ذلك إذا شرط الوزن لكل واحدة بخلاف ما إذا قال مائة بطيخة وزن جمعتها كذا

على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يجر وجوده (ويشترط الوزن في البطيخ بكسر الباء) (والبافخا) بفتح للمجمة وكسرها (أو القفاة) بالثنية وبلدة (والسفرجل) بفتح الجيم (والرومان) فلا يكتفى فيها الكيل لأنها لا تتجلى في المكيل ولا العد لكثرة تفاوتاتها والجمع فيها بين العد والوزن فمفسد لما تقدم من لا يجوز السلم في البطيخة والسفرجلة لأنه يحتاج إلى ذكر حجمهما مع وزنها فيورث عزة الوجود (ويصح السلم) في الجوز والوزن بالوزن في نوع يقل اختلافه) بلفظ قسره ووزنها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الأغراض في ذلك وهذا استدركه الإمام على إطلاق الأصحاب

قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره : و المشهور في الملعب هو الذي أطلقه الأصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كبري الأوصاف) والثاني لانتجافه في المكال ولا يجوز بالعقد (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العدو الوزن) فيقول مثلاً ألف لبنوزن كل واحد كذا لأنه يضرب عن اختيار فلا يحرر الأمر في وزنه على التقريب . قال في الروضة إن الجمع بين العدو والوزن اشترطه الخراسانيون ولم يعتبره العراقيون أو

(قوله والمشهور إلخ) هو المحمد . (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقة إن لم يكن رخوا وكذا الحرف إن انضبط ومياريه العدد وسياً و كذا الخشب لغو القود أعنا من العلة ولا اعتبر فيه الوزن فقط . (قوله على القوي) أي عند الإطلاق فإن أريد التجديد اعتبر . (قوله مستحب) هو المعتمد . (قوله لكن يشترط) أي على القولين . (قوله ولو عين كيلاً أو وزناً أو نحوه) فسد العقد . (قوله إن لم يكن ذلك الكيل معاداً) بأن لم يعلم مقداره فإن علم للعاقدين وعلين صح ويجب تعيين المكال إن تعددت المكائيل ولا غالب وتعين زراع اليد مفسد إن لم يعلم قدره كإمرا لاحتال الموت . (قوله وقطع الشيخ أبو حامد إلخ) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه . (قوله قوتية صغيرة) أي من حيث قلة ثمرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرية للغالب ولأجلها ذكرت هذه المسألة هنا مع أنها من القدرة على التسليم . (قوله في قدر معلوم منه) فيفضل في كله بالأولى وإن اعتيد نقل مثله أو أجود منه إليها صح ويتعين ثمرها ولا يجب قبول غيره إلا أجود منه . (قوله والثاني) هو مقابل الأصح في المكال المتأخر وقوله هنا معنى ما في الروضة أنه إن أفاد توابعها أصبح قطعاً ولا فضل الأصح . (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعلد لشهادة لور وجل و امرأتين بأن يو جد في دون مسافة القصر . وقال شيخنا : دون مسافة المدعى كإمرو في شرح شيخنا على التسليم . (قوله وذكرها في العقد) بلفظ يعرفها من تقدم فلا يكتفى بذكرها قبل العقد ولا بعده ولو في مجلسه ولا نيتها مطلقاً وما قبل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بنيتها في العقد

فإنه يصح اتفاقاً . (قول المن وكذا كيلاً) أي قياساً على الحبوب . (قول الشارح لكن يشترط إلخ) الظاهر أنا لو قلنا بالأول اشترطنا أيضاً . (قول المن إن لم يكن معاداً) زاد الإسني : ولم يعلم قدر الذي يوجبه . (قول الشارح ويلغو شرط ذلك الكيل) قال الإسني : المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكائيل بالغة أو التنصيص فلا بد منه . (قول الشارح لأنه قد ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأعيانها أو صوفها أو يرها أو سمها أو جبتها نص عليه والأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضى الله عنه أن زيد بن سعة قال لرسول الله ﷺ : يا محمد هل لك أن تبني ثمر معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان . فقال : لا يا يهودى لا يهلك من حائط مسمى إلى أجل مسمى ولكن أهلك وسوقاً مسمية إلى أجل مسمى . وزيد بن سعة أسلم وشهد المشاهد مع رسول الله ﷺ وقال : ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه محمد ﷺ . (قول الشارح خلوه عن الفائدة كتحسين المكال) أي يفسد العقد في وجهه ويصح في آخر ويلغو الشرط وهو الأصح . (قول العقد معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعلين كإسبيعي ثم هو معطوف على المسألة أول الفصل . (قول المن التي يختلف بها الغرض) لأن القيمة يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة وتنبه أيضاً على أنه لا بد من أن يزداد الضابط من الأوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها يخرج نحو القوة والكتابة والضعف والأمية في العبد وأنه يخرج بالتي يختلف بها الغرض نحو التكلم والكحل والسم في الرقيق . (قول الشارح وينضبط) صرح به لأنه مستفاد من المذكور قبله وإلياه قول المن الآتي فلا يصح إلخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور . (قول المن وذكرها) الضمير فيه يرجع إلى قوله ومعرفة الأوصاف . (قول المن على وجه إلخ) لأن السلم غرر فلا يجوز إلا فيما يوثق

معظمهم الوزن ونص الشافعي في الأم على أنه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه وثخاثة وأنه من طين معروف (ولو عين كيلاً فسد السلم (إن لم يكن ذلك الكيل معاداً) كالكلوز لأنه قد يتلف قبل الحمل فيه غرر بخلاف مالو قال بعثك من هذا الكلوز من هذه الصبرة فإنه يصح في الأصح لعدم الغرر لسلم الحال كالو جل أو كالبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالو جل (والأم بأن كان الكيل معاداً فلا) يفسد السلم (في الأصح) ويلغو شرط ذلك الكيل لأنه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جاربان في البيع (ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء (أو عظمه صح في الأصح) لأن ثمرها لا ينقطع غالباً والثاني يقول إن لم ينفذ توابعه فسد خلوه عن الفائدة كتحسين المكال

بخلاف ما إذا أفاده كمعقلى البصرة فإنه مع معلوم بخلافه صنف واحد وكل منهما يتنازع عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصحة السلم معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً) وينضبط بها المسلم فيه (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود فلا يصح) السلم

فيما لا ينضبط مقصوده  
 كاختلط المقصود  
 الأركان) التي لا تنضبط  
 كهربية ومعجون  
 وغالية) هي مركبة من  
 مسك وعنبر وعود وكافور  
 كلها في الروضة كاصلها  
 وفي التحرير ذكر الدهن مع  
 الأولين فقط (وخف) عبارة  
 الرافعي وكذا الخفاف  
 والنصال لاشتغالها على  
 الظهارة والبطانة والخش  
 والعبارة تنضيق عن الوفاء  
 بذكر أطرافها وانطافاتها  
 (وترياق مخلوط) فإن كان  
 نباتا واحدا أو حجرا جاز  
 السلم فيه (والأصمحه  
 في المختلط المنضبط كعالي  
 وخف) من الثياب الأول  
 مركب من القطن والحرير  
 والثاني من الإبريسم والوبر  
 أو الصوف وهما مقصود  
 أركانها (وجين) وألف) كل  
 منهما فيه مع اللبن المقصود  
 الملح والأفحة من مصالحه  
 (وشهد) بنفس الشين  
 وضما هو عسل النحل  
 بشمعه خلقة (وخل قمر أو  
 زبيب) وهو يحصل من  
 اختلاطهما بالماء ومقابل  
 الأصمحه في السبعة ينفي  
 الانضباط فيها قائل كل من  
 الماء والشمع والملح والحرير  
 وغيره يقل ويكثر (لا الحزين)  
 أي لا يصح السلم فيه  
 (في الأصمحه عند  
 الأكثرين) لأن ملحه يقل  
 ويكثر وتأثير النار فيه غير  
 منضبط والأصمحه عند الإمام  
 ومن تيم الصحة لأن الملح  
 من مصالحه ومستهلك فيه

كالمعقود عليه في الكاح لم يرضه شيخنا قال: ويفرق بينهما باختلاف اللغات هنا. (قوله فيما لا ينضبط مقصوده) بأن لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضبط خلافة وهذا هو المعتمد. (قوله وفي التحرير) للنوى ذكر الدهن مع الأولين وهما للسلك والعنبر وسكت عن العود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن وقيل دهن البان. (قوله وخف) أي لا يصح السلم فيه إلا مفردا جليدا من غير جلد. (قوله ترياق) بديل مهمله أوله أو طاء مهمله بدلها أو مثناة كذلك ويجوز إسقاط التحتية من الأولين مع تشديد الراء وكل منهما بضم أوله أو كسره ففيه عشر لغات. وقال الجلال لغات الطاء رديئة. (قوله نباتا) هو بنون فموحدة فمشناة فوقية أخرى على الأولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا أو حجرا خلافا لمن ضبطه بموحدين ثابتهما مشددة وأخره تون لأنه بمعنى شيء واحد فذكر واحد بعده مستدرك. (قوله وهما) أي العنابي والخز مقصود أركانها يرفع أركانها على الثياب عن الفاعل ولا يصح إضافتهما تأمل. (قوله وجين) بضم فسكون أو بضمين مع تخفيف النون وتشديدها نعم إن عثرى أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والسلك المالح مثله. (قوله من مصالحه) أي مصالح كل منهما ويزيد الأقط يسير دقيق. (فخرج) تقدم عن شيخنا أنه لا يصح بيع القشلة ولا بيع العسل بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فيها فقل هنا كغيره أنه يصح السلم في الزبد إن خلا عن غير مخيض وفي القشلة ولا يضر ما فيها من بعض نظرون أو دقيق أرز وفي العسل بشمعه مخالف لذلك مع أن السلم أمتيق من البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في السم لأن الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه من مصالحه كما هو ظاهر جلي لأنه إن عجن معه فهو كالمعجوة المعجونة المختلطة بالنوى فلا يصح وإلا فالشمع مائع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل بأحد المقصودين على أنه مائع من رؤية العسل فيه أيضا لأنه ظرف له والشهد في كلام المصنف يراد به من حيث الصحة العسل الخالص من شمعه فقط لا معه كما يصرح به ما سيأتي في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح له بيان لمعناه اللغوي في ذاته أو لضرورة كونه من المختلط الذي في كلام المصنف على أنه غير مختلط تأمل وافهم. والحق أقبح من المرء ويصح السلم في المخيض إن خلا عن الماء وكذا يصح في اللبن يسائر أنواعه إلا الحامض لاختلاف حموضته. (قوله بفتح الشين وضما) أي مع سكون الماء وبكسرهما معا. (قوله ومقابل الأصمحه إخراج) يفيد أن الخز وما بعده معطوفة على العنابي فهي من أمثلة المضبوط وما في شرح شيخنا تبعا لابن حجر غير مستقيم فراجعهم. (قوله قائلنا إخراج) وأجابوا بأن الماء ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في القمر والملح للإصلاح والحرير وغيره مضبوط كإبر كذا قالوا وقد علمت ما في الشمع العسل فأخف فيه ما قاله الوجه الثاني. (قوله لا الحزين) أي ما يميز فمعه الكنافة والقشلاق وكذا يقل ومنه الزلاية أو ما يشوى ومنه البيض. (فخرج) يصح السلم في المسحوط لعدم تأثير النار فيه. قال شيخنا الزينادي: ويصح السلم في القليلة باللام والنيذة بالدال وخالفه شيخنا الرملي في الأولى وعدها كالخيز بتسليمه. (قول المتن كاختلط) لو قال من المختلط إخراج كان صوابا لما سيجيء من أن العنابي والخز يجوز السلم فيهما. (قول الشارح عبارة الرافعي) يريد أنها أولى من عطف المتن الخف على الحريسة فإن قدر العطف على المختلط سهل الأمر. (قول المتن وترياق) وكذا النشا والخلوى. (قوله الشارح والوبر) أي ذلك هو النوع الرقيق منه. (قول الشارح وهما مقصود) بالتونين بالإضافة. (قول المتن وجين إخراج) هذا ليس من نوع العنابي لأن المقصود فيها واحد والباقي من مصالحه أو هما واحد خلقه. قال الرافعي: المختلطات أربع: ما قصد أركانه ولا ينضبط كالحريسة، الثاني: هذا لأنه لا ينضبط كالعنابي، الثالث: ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجين، الرابع: الحلقى كالشهد ومن ثم قال الأسنوي: ينبغي أن تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العنابي وكان ينبغي أن يقدم الشاهد على الأربعة أو يؤخره. (فخرج) قال الماوردي: لا يجوز السلم في الكشكش. (قول الشارح كل منهما) قضية هذا أن الأقط فيه متفحة. (قول الشارح بشمعه خلقة) فكان كالنوى في القمر

وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (لما ندر وجوده كالحصيد بموضع العرة) أى بالموضع الذى يمز وجوده فيه لانتهاء الوثوق بتسليمه (ولا فيما

لو استقصى وصفه) الذى لا يد منه فى السلم (عز) وجوده لما ذكر (كالؤلؤ الكبار واليوث) لأنه لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يذكر فيها من هذه الأوصاف نادر واحرز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما تتطلب للتدلى والكبار ما تتطلب للتزين (وجارية وأختها) لأن اجتماعهما بالصفات المشروطة فيما نادر (فرع) (يصح) السلم (ل الحيوان) لأنه ثبت فى النعمة فرضا فى حديث مسلم أنه عليه اقتضى بكرا قيس عليه السلم إلى الإبل وغيرها من الحيوان (فيمشروط فى الرقيق ذكر نوعه كتركي) وروى فإن اختلف صنف النوع وجب ذكره على الأظهر (و) ذكر (لونه كأبيض) وأسود (ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كثرة فإن لم يختلف لون الصنف لم يهب ذكره (و) ذكر (ذكوره أو أنثيته وسنه) كإن مست أو سبع أو حمل (وقله) طولا وقصرا أو ربة (و كله فى التقريب) وفى الروضة كاصلا والخر والأمر فى السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بزيادة ولا نقصان لم يجز لنسوره ويعتمد قول العبد فى الاحتلام وكذا فى السن إن كان بالغا وإلا لقول سيده إن ولدنى الإسلام وإلا لقول

وهذا التشبيه بفيد البطلان فى الثانية بالأولى فتأمل. (قوله وتأثير النار فيه منضبط) مردود. (قوله ولا يصح فيما ندر) (عز) وصححه شيخنا الرمل فيمن هو عنده وفيه نظر. (قوله كالؤلؤ الكبار) وهو ما يطلب للزينة كما ذكره الشارح. (قوله وهي) أى الصغار ما تتطلب للتدلى فيصحب فيها كيلا ووزنا ولا نظر لصغر أو كبر فيها كما ذكره الشارح أيضا. (قوله وجارية وأختها أو ولدها) ومثلها نحو دجاجة وأترانها. (فتعنيبه) علم مما ذكر أنه يصح السلم فى الأمهات غير المستترجة بالأوراق. قال شيخنا: وكذا فى المستترجة بها إن عصرت بعد المزج وفيه نظر وأنه يصح السلم فى الوبر والشعر والصفوف والريش ما لم يعين حيوانها وفى الحرير والقز بعد نزع دوده وفى القطن والغزل والكتان بعد نقض ساسه أو رعو سه وفى الحديد والنحاس ونحوها وفى أنواع المياه كماء الورد وفى أنواع العطر كالسكك والزعفران وفى أنواع البقول كالسلق والبصل وفى نحو الجزر بعد إزالة ورقه وفى النشا والقمح والدرس والتبن والنبالة والعلبلع ولو شمشعا وفى قصب السكر بعد نزع قشره الأعلى وقطع طرفيه وفى الجبس والجير والزجاج ونحوها من بقية المعادن والحوار نم قال الماوردى لا يصح فى العقيق لا لاختلاف أحجاره ويصح فى الصابون ومعار جميع ذلك الوزن ويذكر فى كل واحد منها ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وأنه يصح فى الأرز والعلس بعد نزع قشرهما وفى الدقيق ومعارها الكيل ويذكر فيها ما فى الجوبب ويصح فى ورق البياض بالمد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورقته وصحته وزمنه صيفا وخريفها وغيرهما ويصح فى المعجوة الكبيس والمعجوة بدون نواها دون المعجوة معه ولا يصح فى الكشك المعروف والله أعلم. (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله. (قوله فى الحيوان) غير الحامل كالأر بعضا خلافا للحنفية ولا يضرب وصفه بنحو كاتب أو ماشطة بخلاف نحو حامل أو مغن أو قواد. (قوله بكرا) ويسمى الثنى وهو ما دخل فى السنة السادسة والرابعة ما دخل فى السابعة. (قوله فقيس عليه السلم فى الإبل) فيه قياس الشيء على نفسه وهو فاسد ولعل الأصل وقيس غير الإبل. (قوله وروى) هذا صنف لأنواع خلافا للشارح. (قوله فإن لم يختلف) كالأرغ. (قوله وذكرته) (عز) فلا يصح فى الخنى. (قوله أو محتمل) أى دخل فى سن الاحتلام وهو تسع سنين ولا يصح إرادة المحتمل بالفعل. (قوله وقله) ولو بنحو الأشرار لا بمطلق طول وقصر. (قوله وكله) أى الذى المذكور بما يمكن فيه التقريب فلا يقتيد بالنس على المعتمد ولا يصح دخول الذكورة والنوع فيه لأن التقريب فيما معلوم الانتفاء. (قوله ويعتمد قول العبد فى الاحتلام) ولو كفرا. (قوله إن كان بالغا) أى عدلا. (قوله سيده) أى البالغ العاقل المدل. (قوله إن ولد) أى للعبد فى الإسلام أى إن كان حين ولادته مسلما وسيده كذلك والمراد للمسلم المدل فى كل ما ذكره فيه كما علم

(قول المتن ولا فيما) (عز) مرتب على قوله فى الضابط السابق على وجه لا يؤدى إلى عزة الوجود. (قوله واجتماع) (عز) تبع على ذلك الرفاعى رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لأن الصفات تختلف ولا تنضبط. (قول المتن وجارية وأختها) وكذا الجارية وعمتها والنساء وسخلتها والجارية الحامل وفى الشاة اللبن قولنا والأظهر المنع. (فرع يصح فى الحيوان) (قول الشارح فى حديث مسلم) وكذا يكون أجرة فى النعمة وصدقا وكا فى إبل الدية ومنع ذلك أصحاب الرأى. (قول الشارح ذكره) الضمير فيه راجع إلى قوله كون أرغ. (قول الشارح أو محتمل) قال الأذرى فى النفس من هذا شيء لأن الاحتلام مظنته من العاشرة إلى الخامسة عشرة والغرض يختلف بذلك. (قول المتن وقله) لو قدره بالأشياء أو الأذرى قضية كلام الراضى الصحة. (قول الشارح لو شرط كونه أرغ) الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص. وأعلم أن الأذرى قال: الظاهر أن المراد بالبالغ أول أوانه وإلا فابن عشرين سنة يقال له محتمل أيضا. (قول الشارح ويعتمد قول العبد) ظاهر إطلاقه قبول قول العبد والسيد وإن كانا كافرين

سبع سنين مثلا بزيادة ولا نقصان لم يجز لنسوره ويعتمد قول العبد فى الاحتلام وكذا فى السن إن كان بالغا وإلا لقول سيده إن ولدنى الإسلام وإلا لقول



النخاسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والحاء وهو أن يعلو جفون العينين سواد كالكحل من غير احتكاك (والسمن) في الجارية (ونحوها) كالدهج وهو شدة سواد العين مع سحتها وتكلم الوجه أى استدارته (في الأصح) لتساق الناس بإصاهاها وإن قال الثاني إنها مقصودة لا يورث ذكرها الغرة ولا يشترط ذكر الملاحه في الأصح ويجب ذكر الثيابة والبكارة في الأصح (و) يشترط (في الإبل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والحمير المذكورة والأنثى والسن واللون والنوع) أى ذكر هذه الأمور فيقول في النوع من نتاج بنى نعيم مثلا فإن اختلف نتائجهم اشترط التمييز في الأنثى وبين النوع أيضا بالإضافة إلى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجفنة) أى أحدهما وفي الوسيط وغيره واللون أى ذكر هذه الأمور وإن عرف السن ذكره أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن يقول (لحم بقري) عرب أو جواميس (أو ضأن أو معز ذكر خصي

أو ضبع معلوف أو ضدها) أى أتى فحل فطعم راع والرضيع والفطيم من الصغير أما الكبير فمنه الجذع والنثى فيذكر أحدهما ولا يكفى في المملوف العلف مرة أو مرات بل لابد أن ينتهى إلى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الإمام (من فحل) بإعجام الدال (أو كشف أو حب) أو غيرها وفى كتب العراقيين من سمين أو هزيل (ويقبل عظمه على العادة) فإن شرط نزع جاز الشرط لم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم في اللحم بين الطرى والقديد والملح وغيره (و) يشترط (في الثياب الجنس) أى ذكره كقطن أو كتان وفى الروضة كأصلها والنوع والبلد الذى ينسج فيه إن اختلف به الغرض وقد

(قوله النخاسين) ولو واحدا سمي بذلك لأنه ينخس الدواب عند بيعها. (قوله ونحوها) ومنه رقة الخصر وثقل الردف ويندب مفلج الأسنان جعد الشعر. (قوله الملاحه) وهى تناسب أعضاء جميع البدن وأوردها على كلام المصنف لأنها في الذات وما قبلها في صفتها. (قوله وفى الإبل) (إخ) ولا يصح فى الأبقار. قال شيخنا الرملى: إلا فى بلد غلب وجوده فيها وفى القاموس البقر محرمة سواد وبياض إلى أن قال ويلقب كزبر مراء وفرس سباق ومع ذلك كان يعاب وهو مثل للحسن يذم به ويصح فى الأعرى وهو لون بين البياض والسواد. (قوله والسن) والقند كسربوع. (قوله واللون) لا وصفه كأغبر ومجمل. (قوله واللون) كبخانق وعراب وصفه كأرجحية ومهرة والنوع فى الخيل كالسجين والمترف واللون كالأحمر والأسود والنوع فى الحمير. (قوله فى الطير) غير النحل لعدم صحة السلم فيه. (قوله واللون) إن اختلف به غرض وإلا فلا وكذا المذكورة والأنثى وفى السمك والجراد حى أو ميت بحرى أو نهري طرى أو مالح ونوع ما صيد به ومعار ميتة الوزن وحية العدد قال شيخنا. (قوله أن يقول) أعلم أن الشارح بقدر يقول فيما هو من لفظ المسلم بعينه بخلاف غيره فافهم هذا فإن غيره فسفاسف. (قوله ويقبل عظمه) وجوبا كجمل يؤكل لآس ورجل من طير وذنب من سمك. (قوله وقد يعنى) (إخ) كبعلبكى ويجب ذكر اللون والخطوط فى نحو البرود. (قوله بالنسبة إلى الغزل) وقد يطلقان بالنسبة للنسج وعكسه. (قوله صفة زائدة) فيجب قوله عن الحمام. (قوله فى المقصور) إن خلا عن دواوينار. (قوله ما صيغ) أى ويجب ذكر لونه. (قوله المراد) (إخ) أشار إلى أنه ليس فى المسئلة طرق وأن معنى الأقبس

(قول الشارح النخاسين) هم بالحو الرقيق والدواب والدالون على ذلك من النخس وهو الضرب باليد على الكحل. (قول الشارح مع سحتها) قال فى الخادم: شدة سواد العين مع شدة بياضها. (قول المتن وفى الإبل) اشترط الماوردي فى الإبل والخيل ذكر القند فيقول مربوع أو مشرف. (قول الشارح من نتاج بنى فلان) (إخ) قال الأذعى: والصنف كأرجحية ومهرة والنوع كالبخانق والعراب النثى. والمهرة نسبة إلى مهرة قبيلة من العرب، والأرجحية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان. (قول المتن وفى الطير) (إخ) لو أسلم فى السمك وصفه بالسمن والمزل وما صيد به والطرى والملح. (قول المتن وكبر الجفنة) كأن يقول كبير الجفنة أو صغيرها. (قول الشارح من سمين أو هزيل) ويذكر فى لحم الصيد ما يذكره فى غيره إلا كونه خصيا أو مملوفا أو ضدهما نعم يبين أنه صيد بمذا. (قول الشارح والبلد) هو عين نسج رجل معين بطل إلا أن يكون للترفيف. (قول المتن والصفاف) من الصفق وهو الضرب. (قول المتن والرقة) هو يوافق ما نقل عن الشافعى لكن فى الصحاح والفتاوى والرقيق خلاف الغليظ. (قول الشارح المراد) (إخ) غرضه من هذا أن طائفة قالوه لأنه مجرد بحث المؤلف وأصله. (قول الشارح ولفرق المانعون) (إخ) هذا يفيد أن المقصور إذا كان فيه دواء يمنع أقول

الجنس أيضا (والطول والعرض والغلظ والدقة) ما بالنسبة إلى الغزل (والصفافة والرقة) ما بالنسبة إلى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل متقابل بعد الأولين معهما (ومطلقة) أى الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخادم) دون المقصور لأن القصر صفة زائدة (ومجوز) السلم (فى المقصور) وما صغر غزل قبل النسج كالبرود والأقبس صحته فى المصبوغ بعدة قلت الأصح منه وبه قطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك ما فى الروضة كأصلها أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف للنسج. قال الرافعى: ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبيغ عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره، والثاني أنه يجمع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب. وقال بعد ذكره أن الجواز القياس ولو صبح الثوب جهازا لما جاز السلم فى المصبوغ قبل النسج أيضا وفى الغزل المصبوغ النثى. ولفرق المانعون بأن الصبيغ بعد النسج يفسد الفرج فلا تظهر

معه الصفاقة بخلاف ما قبله. **(فروع)** قال الصيمري: يجوز السلم في القصص والسراريات إذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً (و) يشترط أن (في) أن يذكر (ولونه ونوعه) كمعقلى أو برى (وولده) كبنغدادى أو بصرى (وصغر الجيات وكبرها) أى أحدهما (وعتقه وهدائه) أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه وفي الرب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والخطة والشمير وسانر الجيوب كاتفى) في شروط المذكورة (و) يشترط (في العمل) أن

المناسب للفروع الفقهية وأن المراد بالصبيح ما له جرم لا ما هو غويه لأنه يصح فيه مطلقاً. **(قوله الصيمري)** يفتح الميم أو ضمها. **(قوله في القصص)** أى غير الملبوسة لعدم صحته فيها. **(قوله وسعة وضيقاً)** في القصص والسراريات. **(قوله في التمر)** ومثله الزبيب. **(قوله وعتقه)** بضم العين وكسرها وكون جفافه على الشجر أو لا ويعمل العتق على العرف ويندب ذكر عتيق عام أو عامين مثلاً. **(قوله وفي الربط)** ومثله العنب. **(قوله وفي العمل)** من النحل لأنه المراد عند الإطلاق. **(قوله بلده)** وكون بلده حجازاً أو مصر ومرعاه إن اختلف به غرض لا رقه وضدها ويقبل رقيق حر لا عيب. **(قوله أبيض)** وسكوا عن وصف لونه كالأبيض الشديد والأحمر القاني وهذه الأوصاف تنقيد أنه خالص من شمع كما مر الإشارة إليه فراجعه. **(قوله في اللحم)** لو أسقطه لكان أولى ما مر. **(قوله وجهان)** الأصح منهما الصحة ومعياره كالسمن الآتى. **(قوله لطيفة)** أى مضبوطة وإن كانت قوية. **(قوله السمن)** ومعياره مائه الكيل وجامده الوزن. **(قوله منعه في رعوس الحيوان)** ولو من سلك وجراد وأكارع ولو نية. **(قوله ولا يصح في مختلف)** ومنه الحزف المعروف ومال شيخنا إلى صحته فيه كما مر بالمدان انضبط كما مر ويذكر جنسه ونوعه وبلده ورقته وغلظه. **(قوله طس)** يفتح أوله وكسره. **(قوله ومناورة)** من النور وجمعها مناور. **(قوله وطعج)** بكسر أوله وهو عجمي معرب. قال الحريرى: وضفها من لحن الناس ورده شيخنا الرمل تبعاً للإمام النووي. **(قوله كاطب)** بضم الحاء المهملة وهو مشترك بين لحن النفس وغيره والمراد به تنازير الماء كالحانية وجمعه حباب بكسر الحاء. **(قوله واختلاف الجملد)** أى شأنه ذلك خلافاً لما في الصحيح نعم يصح في قصاصات صفوة تساوأت أجزاؤها سواء دبت كالمأخوذ منها القراء بالقاء أو غير مذبوغة كالمأخوذ منها الثياب المصنوعة. **(قوله من اليرام)** بكسر الياء الموحدة حجارة يعمل منها القدور ونحو الطبخ. **(قوله ونحوه)** أى نحو الحفر كالصناعة في غيرها من المذكورات. **(قوله المربعة)**

يقول (جبل أو بلدى صفي) أو خرفى أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والهداية) لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوى) لاختلاف الفرض باختلاف تأثير النار فيه وتعذر الضبط (ولا يشتر تأثير الشمس) فيجوز السلم في العمل المصنعي بها وفي جوازها في المصنعي بالنار وفي السكر والفانيد واللبس واللبا بالهمز من غير مد وجهان سكت عن الصحيح منهما في الروضة وصحح في تصحيح التبيه الجواز أن كل ما دخلته نار لطيفة ومثل ما ذكر غير العمل. وهو أولى ومثله السمن **(والأظهر منعه)** أى السلم **(في رعوس الحيوان)** والثاني الجواز بشرط أن تكون متقاة من الشعر والصوف موزونة قياساً على اللحم بمنزله وفرق الأول بأن عظمتها أكثر من لحمها عكس سائر الأعضاء **(ولا يصح)** السلم **(في مختلف كريمة معموله)** وهى القدر **(وجلد وكوز وطس)** يفتح الطاء ويقال فيه

خصر صا إذا كان يغلى على النار كما هو موجود ببلادنا بل وفي البلطيق فيما بلغنى فإن تأثير النار وأخذها من قواه غير مضبوط بل ولو خلاص من الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالنشأ مثل ذلك فيما يظهر. **(قول الشارح في القصص)** (إخ) في البهجة يتمتع في الملبوس. قال شارحها شيخنا رحمه الله: مفصول كان أو جديداً لأنه لا ينضبط فأشبه الجلباب والخفاف والطبقة والقلانس والياب المنقوشة صرح بذلك الصيمري انتهى. وقوله: الجلباب يؤخذ منه أن السلم في الكبيرة للضرورة لا يصح. **(قول المتن وعتقه)** قال الإسنوى: بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى. وفي شرح المنع بضم العين. **(قول المتن والخططة وسانر الجيوب)** (إخ) قال السبكي: عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الجيات وهى عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعى والأصحاب فليتبع لها. **(قول المتن والحلقة)** قال الإسنوى: ولا بد من بيان مرعاة قوته ورقته. **(قول الشارح سكت عن الصحيح)** (إخ) قال الإسنوى: قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الحبس والزجاج والأواني وكذا الأجر إلى الأصح. **(قول المتن والأظهر)** (إخ) هو جار في الأكارع أو يشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الأيدي أو الأرجل. **(قول المتن في رعوس الحيوان)** مثلها الأكارع. **(قول المتن معموله)** وكذا غيرها الآتى لا بد في البطلان أن يكون معمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بالمثل وأشار إلى ذلك بقوله الآتى وفيما صلب منها في قالب. **(قول الشارح ويقال فيه طست)** أى بإبدال الميم الثانية ناء. **(قول الشارح والطعج)** عجمي معرب. **(قول الشارح تعذر الضبط)** أى ولفترة اجتماع الوزن مع صفاتها المتغيرة. **(قول الشارح من اليرام)** عبارة الإسنوى والجمع برم قاله الجوهري. **(قول المتن المربعة)** أى لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرعوس وقوله

طست **(وقمقم ومناورة)** يفتح الميم **(وطعج)** بكسر الطاء أى دست **(ونحوها)** كالحب لتعذر الضبط في ذلك واختلاف الجلد بتفاوت أجزائه دقة وغلظا واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلاً والعمل في البرمة من اليرام حفرها ونحوه **(ويصح)** السلم **(في الأسطال المربعة)** وفيما صلب منها

أى المذكورات أى من أصلها المذاب (فى قالب) يفتح اللام وعجارة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعنت من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصيب منها فى القالب لأنه لا يختلف وفى الأسطال للبرمة (فروع) يجوز السلم فى الدراهم والدنانير على الأصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز إسلام الدراهم فى الدنانير ولا عكسه سلما مؤجلا أو حالا وقيل يصح فى الحال بشرط قبضهما فى المجلس ويجوز السلم

فى الدقيق على الصحيح (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (فى الأصح) ويجعل مطلقه عنهما (على الجدية) للعرف والثاني يشترط ذكر أحدهما لأن القيمة والأعراض تختلف بهما فيفضى تركهما إلى النزاع وهذا مندفع بالحمل المذكور وبزل الجيد به أو بالشرط على أقل درجاته وإن شرط رداءة الدين لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع صح لانضباطه وهى المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من السروضة. وإن شرط الأجود لم يصح العقد لأن أقصاه غير معلوم وإن شرط الأردأ أصبح العقد ويقتل ما يأتى به منه (ويشترط معرفة العاقلين الصفات) للمسلم فيه المذكورة فى العقد فإن جهلها أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أى مرفضة (فى الأصح)

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس. (قوله المذكورات) أى مما يتأتى فيه الصب لأن أصل البرمة حجر إلا أن يريد بها الأعم. (قوله وعجارة الروضة) أى ذكرها ليستدل بها على عود الضمير للمذكورات لا للأسطال كما توهه عبارة المصنف. (قوله يفتح اللام) ويجوز كسرهما وهو آله يعمل بها الأوفى بصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق. (قوله أو حالا) وإن نوباً فى الصرف لأن وضع السلم التأجيل قاله شيخنا م. ر. (قوله فى الدقيق) ويذكر فيه ما يذكر فيه من حيث ما يأتى هنا ومعاره الكيل كما مر ويصح فى النخالة كالتين ومعارها الوزن على التعمد كما مر ولا يصح فى المدشوش والمسوس. (قوله لعدم انضباطه) فإن انضبط صبح قاله شيخنا تبعاً لابن حجر كالصبي وفيه نظر لأنه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله البصير لأنه أجود منه. (قوله وإن شرط الأردأ) أى من النوع لا من العيب على التعمد خلافاً لبعضهم. (قوله عدلان) قال شيخنا م. ر. فى عمل التسليم وشيخنا زى فى دون سلفاة القصر وقد مر ذلك. (قوله لأن المراد بمعرفتها هناك) أى والمراد هنا معرفتها للعاقلين ليذكرهما فى العقد كما أشار إليه بقوله المذكور فى العقد والعديلين لدفع التخالف بهما كما أشار إليه بقوله ليرجع إياهم فاندفع التكرار باختلاف الغرض. (تقريبه) كل ما لا يجب ذكره فى العقد من الأوصاف إذا ذكر تعين وجوده لاكتزاه بالشرط فأمل.

(فصل) فى الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه. (قوله عن المسلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح الاستبدال عنه فلا يصح من ضمن المسلم إليه أو كالمسلم فيه كل شئ من كافر. (قوله كالمقر الرضى عن العقل) وكذا

وفيما صاب إياهم أى لأنه يمكن أن يزناً مقدار أو يذيه ويصبه فى قالب معروف مبيع أو غيره وحسب فالضبط يمكن. (قول الشارح الدراهم والدنانير) لو كانت منشوشة فلظاهر الصحة لأن الغش غير مقصود لكن بشكل عليه الرجوع المنشوش فإنه لا يصح فيه كل شئ بشرط وصفه أم يكفى إطلاق الدراهم ويحمل على الغالب كالنعم فى ذلك خلاف لرجوع من الخادم. (قول الشارح أو حالا) لم يتعرض لنظر ذلك من غير التقيد كصاع برى صاع شعير على حكم الحلول والظاهر عدم الفرق فى غلة البطلان تضاد أحكام السلم والصرف هذا يقتضى التقاض وهذا لا يقتضى ذلك نعم لو نوباً بذلك الصرف جاز. (قول الشارح فى الدقيق) ويذكر فيه ما يذكر فى الحبز إذا المارودى: والنعموة والخشونة والجديد والقديم. (قول الشارح الجديده) الضمير فيه راجع إلى قوله بالحمل. (قول الشارح فإن جهلها) أى قال الإسنوى: إما إخفاء الصوت أو لغزابة الأنفاط المستعملة فيها. (تتمة) يتزل الوصف فى كل شئ على أقل درجاته. وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط. (قول الشارح وهو عدلان) حاصل ما فى شرح الروض نقلاً عن أبى على السجى أن المراد بذلك كأن يوجد أبداً فى الغالب بمن يعرف ذلك عدلان فافكر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لأنها قد يموتان. (قول الشارح أن تعرف فى نفسها) أى يعنى أن تكون فى نفسها معروفة يمكن الضبط فيخرج صفات ما لا ينضبط كالماجين. (فصل لا يصح) أى أحدث: من أسلف فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله أو لأنه يبيع للمبيع قبل قبضه. (قول الشارح كالمقر الرضى) أى والزبيب الأبيض عن الأسود المسقى بماء السماء عن المسقى بغيره العبد التركى عن الهندى والعكس. (قول المتن ويجوز أردأ) من ردأ الشئ بالضم يراد بالضم أيضاً رداءه فهو ردى أو أردأ كله

ليرجع إليه عند تنازهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الأصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار فى المشترط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الأوصاف لأن المراد بمعرفتها هناك أن تعرف فى نفسها ليضبط بها كاتقدم (فصل) لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه كالشعير عن القمح (و) غير (نوعه) كالمقر الرضى عن العقل لأن الأول اعتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدليله والثاني يشبه الاعتياض عنه (وقيل يجوز فى نوعه ولا يجب) قبوله كإثبات اختلاف الصفة المراد فى قوله (ويجوز أردأ من الشروط) أى ذفه (ولا يجب) قبوله (ويجوز أجود) من الشروط

(ويجب قبوله في الأصح) والثاني لا يجب لما فيه من المنة ويجب تسليم الخطئة ونحوها فنية من الزوان والمدر والثراب فإن كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم

نمر عن رطب ومسقى بماء عن مسقى بمطر وعكس ذلك. (قوله ويجب قبوله) أى إن لم يكن عليه ضرر في قبوله كسحق نكاح في زوجته أو عتق أو أصله أو فرعه<sup>(١)</sup> أو أقر بحريته وكذا حواشيه كأخ أو عم على المعتمد لاحتلال رفعه لخفي يحكم عليه بعتقه ولو قبض شيئا من ذلك جاهلا به صح القبض ولزمه ما ترتب عليه من فسق أو عتق قاله شيخنا الرمل وخالفه ابن حجر وخرج بالأجود الأكثر كخشبة عشرة أذرع عن خشبة تسعة أذرع فيجوز ولا يجب. (قوله ويجب تسليم إغ) بمعنى عدم وجوب القبول. (قوله الزوان) بضم الزاى المعجمة أوله وبعدها ولو مهموزة حب يشبه الخطئة وليس هو الدحرج كما قيل والمدر طين مستحجر. (قوله جاز) أى وجب إن لم يكن لإخراجه مؤنة وإلا فلا. (قوله لم يجز) أى لم يجب قبوله فيجوز بالتراضى. (قوله وما أسلم فيه إغ) فإن خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ تصرفه فيه ويلزمه بدله إن تلف ومثل ذلك ما لو قبض عدد ما أسلم فيه ذراعا وعكسه أو قبض بأحدهما ما أسلم فيه بغيرها أو قبض بمكيال أو ذراع غير ما عينه كأن قبض بقدر ما أسلم فيه برع أو عكسه فراجعه. (قوله جافا) أى غير مستحشف. (قوله والرطب صحها) أى غير مشدح ومثله المذهب بكسر التون وهو بسر طرفه مرطب والمشدح بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وآخره خاء مصحبة بفتح أخضر يغير في نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر للمعمول فإن اختلفا في أنه معمول صدق المسلم كما لو اختلفا في لحم أنه ميتة أو ملكى نعم إن قال للمسلم إليه ذبحته بنفسى صدق هو والتصديق فيما ذكر باليمين. (تنبيه) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الربا كالصفة ولعله للاحتياط في الموضعين فراجعه. (قوله ولو أحضره) سواء في عمل التسليم أو غيره. (قوله إلى علف) أى له وقع أو يحتاج إلى مكان حفظ أو كان يترقب به زيادة سعر. (قوله غارة) الأفضح إغارة وإن وقع العقد فيه وكان هو أمنا. (قوله لو كان ثمرة) أى بالثلاثة أو لخمس يرد أكليهما طريا الأولى إثر أدأكله لأنه بعد العطف بأو ولذلك أفرد طريا وبذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طرين لأنه فعل يخبر به عن الواحد وغيره. (قوله أى وإن لم يكن إغ) أشار إلى أن الامتناع مقسم وإن لم تقده عبارته. (قوله أجبر المسلم على القبول) أى من للمسلم إليه أو وارثه وكذا من أجنبي إن كان عن ميت لا تركه وإلا فلا يجبر. قال في العباب: ويكتفى الوضع بين يديه كالبيع واعتمده شيخنا م ر وروحه شيخنا على حالة عدم الامتناع وإلا فلا كما يدل له ما يأتي من أنه إذا أصر على الامتناع أخذه الحاكم فقامل. (قوله وكذا بمجرد عرض البراءة) يجبر المسلم وكذا يجبر إن لم يكن له غرض أصلا قاله شيخنا م ر نقلا عن الشرحين والروضة أحد لكن في وجوبه نظر. (قوله ولو تقابل غرضاهما) روى المسلم فلا يجب عليه القبول بخلاف ما إذا لم يكن لهما غرض أصلا أخذ ما ذكره لأن عدم قبوله تمتع وليس في ذلك إسقاط للأجل لأنه لا يسقط بالإسقاط. (قوله الحال) أى أمالة أو بعد حلول أجله وكان في مكان التسليم. (قوله أجبر على قبوله) أى عينا. (قوله أجبر على القبول أو الإبراء) وإنما لم يجبر على أحدهما في الشق الأول لعدم تحضض غرض البراءة فيه. (قوله أخذه الحاكم) أى عينا في الصورة الأولى وفعل الأسلم في الصورة الثانية وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الغنائين. (تنبيه) مثل دين السلم فيما ذكر دين غيره ويجب فاء الدين والطلب ويعذر فيما لا يسقط الشفعة ومن هذا المذکور ما يقع كثيرا من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وأبرأته من كذا من صداقها ففى طلاق منعها إذا تمتعت من أخذ صداقها بعد إحضار الزوج لم تعبر على القبول لها غرضافى عدمه مهموز. (قول الخن ويجب قبوله في الأصح) أى لأن إعطاء الأجود يدل على أنه لم يتيسر له غيره فهو أمر المنة. (قول الخن بأن الأحسن كان، وقرله غارة في الأفضح إغارة. (قول الخن أجبر) لأن امتناعه من قبوله تمتع ومن الأغراض خوف انقطاع الجنس عند الحلول. (قول الخن إن كان لثقله مؤنة) مثله لو كانت القيمة في

وجد المسلم المسلم إليه بعد اغل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أى مكانه المصين بالشرط أو المقدو طالبه بالمسلم فيه (لم يلزمه الأداء إن كان لنقله)

من موضع التسليم (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها المسلم  
بطلبه بقية للجبل على  
الصحيح لأن الاعراض عنه  
ممتنع كما تقدم والثاني بطلبه  
لجبله يتبينه وبين حقه وعلى  
الأول للمسلم السفسخ  
واسترداد رأس المال كما لو  
انقطع المسلم فيه وإن لم يكن  
لنقله مؤنة لزمه أدائه (وإذا  
امتنع المسلم (من قبوله  
هناك) أى في غير مكان  
التسليم وقد أحضر فيه (لم  
يجبر) على قبوله (إن كان  
لنقله) إلى مكان التسليم (مؤنة  
أو كان الموضع) المحضر فيه  
(مخوفاً وإلا) أى وإن لم يكن  
لنقله مؤنة ولا كان الموضع  
مخوفاً (فالأصح إجبارهم) على  
قبوله لتحصل براءة الذمة  
والخلاف مبنى على الخلاف  
السابق في التحصيل قبل  
الحلول لقرض البراءة ولو  
اتفق كون رأس مال السلم  
على صفة التسليم فيه فأحضره  
وجب قبوله لأصح .

**(فصل) (الإقراض)**  
وهو تملك الشيء على أن يرد  
بله (منعوب) أى مستحب  
لأن فيه إعانته على كشف كربة  
ويتحقق بعاقده ومعقود عليه  
وصيته كغيره وترجمه  
كأصله بالفصل دون الباب  
لشيء المقرض بالمسلم فيه في  
الثبوت في الذمة (وصيته  
أقرضت أو أسلفتك) هذا  
(أؤخذه) بمثل أو ملكه  
على أن ترد (بله) أى يؤخذه  
وأصرفه في حوائجك ورد  
بله كذا في الروضة كأصلها

(قوله من موضع التسليم) أى إلى موضع الظفر وهذا غير ما مر أول الباب (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها المسلم  
والأثر منه الأداء وارتفاع الأسعار في محل الظفر كالؤنة المذكورة قاله شيخنا الرمي (قوله للمسلم السفسخ)  
وله الدعوى عن المسلم إليه وإلزامه بالسفر معه أو التوكيل لا حسيه (قوله رأس المال) أى مثله إن تلف ولا  
نظر لؤنة حمله (قوله لنقله) أى من محل الظفر فلا ينافى ما مر أيضاً (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها المسلم إليه  
لا بالدفع للمسلم لأنه يشبه الاعراض (قوله أو كان الموضع مخوفاً) مثال المراد وجود غرض المسلم (قوله  
فالأصح إجبارهم) أى المسلم (قوله على قبوله) أى عينا وإن كان غرضه البراءة لأنه كالمضطر قبل التحل كما مر  
وسواء كان للمؤدى غرض أو لا فما في المنهج من التقييد بالفرض ليس في محله لأن هذه من أفراد ما تقدم  
(قوله ولو اتفق إلخ) كأن أسلمه جارية صغيرة في كبيرة فكبرت وفيها الصفة المشروطة .

**(فصل في القرض)** هو بفتح القاف على الأصح لغة القطع ويطبق بمعنى ما يقرض وبمعنى  
الإقراض<sup>(١)</sup> وهو المراد هنا فلذلك عبر المصنف وبسمى سلفاً أيضاً كالسلم ولذلك ذكره عقبه وعرفه  
وعرفه الشارح بمعناه الشرعي بقوله هو تملك الشيء إلخ لكن ذكر التملك لا يناسب قول الإحاحة (قوله  
بله) قبل المنعوم والمنافع (قوله مستحب) فهو من التضييق أو الحذف والإيصال فراراً من أن المنعوب هو  
نفس الفعل وقد يجب كما في المضطر وقد يكره كمن توهّم أنه يصرفه في معصية وقد يحرم كمن ظن منه ذلك  
وكثير مضطر لم يرج فاه إذا لم يعلم المقرض بماله وكمن أظهر صفة لو علم المقرض بماله لم يقرضه  
كما في صدقة التطوع ولا تدخله الإحاحة لأصله التندب وقال شيخنا بها فيما إذا لم يرجع وفاء كما مر  
وعلم المالك بماله فراجع (قوله لأن فيه إعانته إلخ) فهو أفضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ذلك  
ولما ورد أنه عليه السلام رأى أبا المراح على باب الجنة مكتوباً إن درهم الصدقة بمشرة ودرهم القرض بتجانية عشر  
وزيادة الثواب دليل على الفضل ولذلك علّله جبريل لما سأله النبي ﷺ عن زيادة ثوابه بأنه لا يقع إلا في بد  
عحتاج واعتمد شيخنا الرمي أن درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بتجانية عشر أنه درهمين  
بدلاً ومبدلاً فهما عشرون يرجع المقرض في الأصل وهو اثنان بقيت المضاعفة وهي ثمانية عشر (قوله  
ويتحقق) أى تتوقف حقيقته فهي أن كان كالبيع (قوله دون الباب) الأول دون الكتاب لأن الباب مندرج  
تحت الكتاب كالفصل (قوله أخذه بمثله) أو يبدله فهما صريحان خلافاً في المنهج وهو أخذ هذا الدرهم بغيره كناية  
لأنه يشمل البيع والقرض فإن نوى به البيع والإقراض وأما أخذه فقط فكناية لأنه يشمل القرض والصدقة وشبه  
البذل أو المثل كذكره ويصدق في إرادتهما كذا ملكتك ولو في مضطر دفعاً للمنع من هذه المكرمة وفي ابن حجر أن  
لفظ العارية كناية في قرض النفعة الممنوعة فراجع (قوله ملككته إلخ) هو صريح أيضاً حيث ذكر البذل والإفلا  
موضع الطلب أغل وكذا يقال في الذي لا مؤنة له الآتي في كلام الشارح (قول الشارح والثاني إلخ) أى لأن ذلك  
ليس تمام حقيقة حتى لو اجتمع في محل التسليم وجب رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول المتن لم يجبر إن كان لنقله  
مؤنة) قال السبكي رحمه الله ولو بدل له المؤنة لم يجبر أيضاً لأنه كالاغتياض انتهى وفي شرح المنهج ما قد يخالفه  
فليحذر .

**(فصل الإقراض إلخ)** الإقراض مصدر أقرض فهو أولى من القرض لأن المعنى على الإعطاء والقرض مضمر  
القطع واسم للمقرض ومنه من ذا الذي يقرض الله قرضاً أو لاقال إقراضاً نعم سمي هذا الباب إقراضاً لأن  
المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل التندب حديث من نفس عن مؤمن كربة إلى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب  
أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجره ما دام عند المقرض (قوله المتن أو أخذه بمثله) أى إذا قلنا يضمن القرض  
بالمثل والإفصل نظر (قول المتن على أن نؤد ببدله) لو اختلفا في ذكر البذل في هذا كان القول قول الخاطب وهو الآخذ

(قوله وكان إسقاطه) أى خذ وأصرفه إلخ (قوله للاستغناء إلخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذ بمثل  
 المساوى ليدل كما مر (قوله بكذا) المراد من كذا ما صدقه كعشرة أو خمسة لا لفظه فلا حاجة لما طول به  
 بعضهم هنا من الإشكال والاعتراض وغرض الشارح إفادة أن للقرض كتابات كالبيع وضعها هنا بأن يقول  
 له خذ هذه العشرة بعشرة كما مر فتأمل (قوله ويشترط قبوله) أى الإقراض غير الحكيم أما الحكيم فلا يحتاج  
 إليه ولا إلى الإيجاب فيه كإطعام جائع وكسوة عار وإتفاق على لقيط مع إذن حاكم أو إشهداد ولا تكفى نية رجوع  
 ومنه نقول الأفراح وإن لم يقبضه صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج ممن جرت العادة بأنه يرد ومنه أمر  
 غيره بصرف ماله غرض فيه كظالم أو شاعر أو بناء دار أو شراء متاع ومنه القبض ويعنى قرضا عليك بخلاف  
 قبض ديني قرضا عليك وإن بوىء به الدافع لأن الإنسان لا يكون وكيلًا في إزالة ملك نفسه ولو قال اقترض  
 لى مائة ولك عشرة لزمته العشرة لأنها جمالة كذا قالوه ولعله إن كان في الاقتراض كلفة تقابل بمثل فراجع  
 فإن كان المائة من مال المأمور لم يستحق شيئا وصور بعض مشايخنا إطعام المضطر ونحوه مما ذكر بما إذا كان  
 المظلم ممن لا يلزمه ذلك كالفقير وعجز المضطر عن المعاقدة معه حتى لا ينافي ما ذكره في السير من وجوب  
 ذلك فتأمل (فروع) الجماعة المشهورة بين النساء بأن تأخذ امرأة من كل واحدة من جماعة منهن قلرا  
 معنا في كل جمعة أو شهر وتدفعه لواحدة بعد واحدة إلى آخرهن جائزة كما قاله الولي العراقي (قوله  
 كالبيع) ومنه توافق الإيجاب والقبول فلو أقرضه ألفا قبل بمحسنة لم يصح ومنه صحة تقديم الاستيجاب  
 وتقديم قبلت (قوله الرهنة) أى والاختيار أيضا فلا حاجة للذكر هنا فشرط المقرض أهلية المعاملة (قوله أهلية  
 الفروع) أى بما يفرضه بأن لا يكون محجورا عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا يرد صحة تدير السفينة  
 ووصيته (قوله لأن في الإقراض تبرعا) ولذلك امتنع تأجيله ولا يجب فيه التقاض في الربوى (قوله فلا يصح  
 الإراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) نعم للحاكم إقراض مال العبي كالفلس برضا الغرماء لغير  
 ضرورة فيها ولا يفرض الولي مال محجوره حيث جاز إلا من أمين ثقة مع أخذ وثيقة وإشهاد على المعتد  
 قال شيخنا ومن الضرورة الاضطرار فيجب على الولي أن يطعم المضطر ويكسوه من مال محجوره قرضا في  
 غير الموسر وبلا بدل من مال محجوره الموسر لأنه من أغنياء المسلمين (قوله ما يسلم فيه) أى لصحة ثبوته  
 في الذمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض الفضة كالتقاضي للجهل بمقدار ما نقص منها خلافا لما عليه المفتون  
 في هذا الزمن الذين هم كقريبى العهد للإسلام (قوله من حيوان وغيره) مينا أو موصوفا في الذمة ولا يشترط  
 في الممين كهذا قبضه في المجلس ولا بعده وإن طال الزمن ويشترط فيما في الذمة قبضه في المجلس أو بعده على  
 الفور قاله شيخنا الرمي وخمل ما ذكر المشوش وهو كذلك وإن جهل قدر غشه حيث اعتد بصيرة الدراهم  
 إن أمكن علمها بعد ذلك وخمل المنفعة لعين أو لما في الذمة وبما تقرر علم أنه لا حاجة لما قاله شيخنا الرمي  
 في شرحه وتبعه شيخنا الزبدي في حاشيته على المنهج (قوله الجارية) ولو رتقاء أو قرناء أو غير مشتبهة لصغر  
 أو كبر على المتمد (قوله التي تحل) أى في نفسها فدخل في المنع من تحته نحو أختها وخرج الجوسية والوثنية  
 وكذا المطلقة ثلاثا على المعتد لأن طرو الحل مستبعد مع كونه ليس إليه ولا يضر إسلام نحو الجوسية لأنه  
 دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه اتفاسخه بإسلاها فراجع (قوله للمقترض)

وكان إسقاطه هنا  
 للاستغناء عن وأصرفه في  
 حوالجك وتقدم في البيع  
 أن خذ بهكذا كتابة فيه  
 فيأني مثله هنا فيحتاج إلى  
 النية (ويشترط قبوله) أى  
 الإقراض (في الأصح)  
 كالبيع والثاني قال هو  
 إباحة إتلاف على شرط  
 الضمان فلا يستدعي  
 القبول (و) يشترط (في  
 المقرض) بكسر الراء  
 زيادة على ما تقدم في البيع  
 أن بشرط العاقد الرشيد  
 الشامل للمقرض  
 والمقترض (أهلية  
 الفروع) لأن في الإقراض  
 تبرعا فلا يصح إقراض  
 الولي مال المحجور عليه من  
 غير ضرورة (ويجوز  
 إقراض ما يسلم فيه) من  
 حيوان وغيره (الاجارية  
 التي تحل للمقترض)

(قول الشارح وكان إسقاطه هنا إلخ) لو اقتصر على قوله خذ وأصرفه في حوالجك فضية كلام الراعي  
 المذكور أنه لا يكتفى وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قول الشارح فيأني مثله هنا) أى في قول المتن السابق  
 خذ بمثل (قول الشارح والثاني قال إلخ) أى ليس سبيله سبيل المعاوضات بل دليل صحة الرجوع فيه عند بقاءه  
 وعدم اشتراط قبض الربوى في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن الإلجارية إلخ) قال الاستوى يؤخذ منه  
 حل قرض الحنثي للرجل لأن المانع لم يتحقق ثم إن أخبر بأنوثته بعد ذلك انتبه بقاء العقد وإن اتضحت أنوثته  
 بغیر إخباره انتبه فساده فأول هو غفلة عن كون الحنثي لا يصح السلم فيه (قول المتن للمقترض) أى ولو كان صغيرا

فلا يجوز إقراضها له (في الأظهر) بناء على الأظهر الآتي أن المقرض يملك القبض لأنه ربما يطوِّها ثم يستردها المقرض فيكون في معنى إعارة الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على أن المقرض لا يملك القبض فيمتنع الوطء (وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراضه في الأصح) بناء على الأصح الآتي أن الواجب في المقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على أن الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الخبز وجهاً كالسلم فيه أصبحهما في التهذيب للتع واختار ابن الصباغ

وغيره الجواز هو المختار في

الشرح الصغير للحاجة

وطباق الناس عليه وعلى

الجواز يرد مثله وزناً إن

أوجبنا في المقوم رد المثل

وإن أوجبنا القيمة وجبت

هنا (ويؤيد المثل في المثل)

وسياتي في النصب أنه ما

حصره كيلاً أو وزناً وجاز

السلم فيه (وفي المقوم) يرد

(المثل صورة) وفي حديث

مسلم أن <sup>١</sup> المقرض يكره

ورد رباها وقال إن خياركم

أحسنكم قضاء (وقيل)

يؤيد (القيمة) كما لو أنفد

متقوماً وتحت قيمة يوم

القبض إن قلنا يملك المقرض

به وإن قلنا يملك بالتصرف

فيعتبر قيمة أكثر ما كانت

من يوم القبض إلى يوم

التصرف وقيل قيمته يوم

القبض وإذا اختلفا في قدر

القيمة أو في صفة المثل

فانقول قول المستقرض

(فروع) أداء القرض في

الصفة والزمان والمكان

كالمسلم فيه (ولو ظفر)

المقرض (به) أي بالمقرض

(في غير محل الإقراض

والتلف) من محله إلى غيره

(مؤنة طالبه بقيمة بلد

الإقراض) يوم المطالبة

وليس له مطالبته بالمثل وإذا

ولو بمسح أو أصغراً لا يمكن وطؤه لأن التمتع كالوطء وكذا لو كان ملتقطاً في أمة التقطها نعم للحنثي إقراض أمة محل له وإذا اتضح بالذكورة بغير اختياره تبين الإبطال أو باختياره لم تبطل لتمكن الغير به قاله شيخنا الرمل وفيه نظر (قوله فلا يجوز إقراضها) أي الأمة كلها ويجوز في بعضها لانقضاء العلة (قوله ربما يطوِّها) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل المسح كما مر (قوله يستردها المقرض) أو يردّها المقرض لجواز العقد من الجانبين فلا يرد هبة الأصل ورد العيب (قوله وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراضه) ومنه الحنثي والجواهر والخطة المختلطة بشعر ونحو الجارية وأختها والحامل والمقار ومفتحة ولو معينا نعم يصح في نصف العقار فما دونه شاتما عيناً ومنفعة لثبوته في الذمة (قوله الجواز أي جواز إقراض الخبز (قوله وهو المختار) <sup>(١)</sup> هو المختار ومثل الخبز العجين ولو حامضاً وبخيره كذلك ولا يصح قرض الروبة وهي خميرة اللبن كما لا يصح سلمها خلافاً لما يرويه كلام المنهج وعلوها بقله الحاجة إليها وفيه نظر فإن الأنط وهو لبن يجفف مثلها والحاجة إليه قليلة فالوجه صحة سلمهما وقرضهما وليس اختلاف الحموضة مانعاً كما علمت فتأمل (قوله يرد مثله) أي الخبز وزناً واعتمده شيخنا زكي وشيخنا رام واعتمد الطبراني ما في الكافي من رد مثله عدداً وهو ما جرى عليه الناس في الأمصار والأعصار فالوجه اعتباره والعمل به (قوله يرد المثل) وإن أبطله السلطان إن بقى له قيمة وإلا رد قيمة أقرب وقت إلى الإبطال ومعار المثل هنا كالمسلم كيلاً في المكيل ووزناً في الموزون (قوله المقرض يكره) ورد رباها والبكر ما دخل في السنة السادسة والرابعى ما دخل في السابعة ويقال له الثنى (قوله له أو في صفة المثل) علم أنه من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القبول في الأجل ودون الأجل دائماً النوع والجنس فليس كالمسلم فيما لجوازها هنا لجواز الاعتياض في القرض (قوله والزمان) تبع فيه الروضة ولم يذكره في المنهج وهو الصواب إذ لا يدخل المقرض أجل وقال بعضهم أشار به إلى وجوب قبوله إذا أحضره في زمن نهب كالمسلم الحال واعتمد شيخنا عدم وجوب قبوله في ذلك هنا لأنه عمن بخلاف السلم وقال الإمام مالك رحمه الله يثبت في القرض الأجل ابتداءً وكذا انتهاء كسائر الديون لحالة عهده (قوله والمكان) هو المذكور في قول المصنف ولو ظفر أخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكره وهو كما في السلم المتقدم (قوله إلى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) ولم يتحملها المقرض وكالمؤنة ارتفاع الأسعار كما مر (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هنا إن لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبته بالمثل) إن لم يتحمل المقرض تلك المؤنة كما مر وكما تقدم في السلم (قوله أصبحهما) أي ليس للمقرض رد القيمة وطلب المثل ولا للمقرض طلب القيمة ودفع المثل فاقية للمأخوذة للفيصولة وهو المختار ولو كان ما دفعه دون القيمة لكذب متلازم ما بقي (قوله كما رأيت) أي أخبر الشارح عن نفسه أنه رأى على هامش نسخة فروض بخط المؤلف قلت أصبحهما لا والله أعلم مكتوباً بامع لفظ صحيح الإشارة إلى أنه من الأصل (قوله ولو لم يكن لنقله مؤنة) أو تحمله

لا يمكن وطؤه كما هو قضية إطلاقتهم (قول الشارح فيمتنع الوطء) وذلك لأن المراد التصرف المزيل للملك كما سياتي (قول المتن وما لا يسلم فيه) (أخ) قال في التبيين من أمثله ذلك الجواهر والخطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة ولدها فيمتنع وكذا المقار ويقيد أنه لا بد من العلم بالتصرف ولو كان معينا في هذا الباب وهو كذلك (قول الشارح يكره) هو الثنى من الإبل كالغلام في الآدمي والرابعى ما دخل في السابعة (قول الشارح والزمان) المراد الزمن الحال وإلا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور

أخذ القيمة وعاد إلى بلد الإقراض فهل له ردّها بمطالبتها بالمثل وهل للمقرض المطالبة برد القيمة وجهاً قال في الروضة أصبحهما لا كما رأته في خطه مصححاً عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ولو لم يكن لنقله مؤنة كالتقدم عليه مطالبته به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه

(ولا يجوز) الإقراض في النقد وغيره (بشرط رد صحيح عن مكسر أو) رد (زيادة) أو رد الجيد عن الردي، ويفسد بذلك العقد (فلو رد هكذا بلا شرط

فحسن) لما في حديث مسلم السابق (إن خياركم أحسنكم قضاء) وفي الروضة قال الحامل وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض أن يرد أجود مما أخذ للحدث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أن يعد ذلك (ولو شرط مكسر عن صحيح أو أن يقرضه غيره) أي شيئاً آخر (لغا الشرط) أي لا يعتبر (والأصح أنه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرط أجلاً فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض فرض) فلا يعتبر الأجل (وبصح العقد وإن كان) للمقرض غرض (كزمن يهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للمقرض (شرط) ومنه وقيل (وأشهاد أنها) توثيقات لا منافع زائدة فله إذا لم يوف المقترض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وإن كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي (وعلك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كاللهوب (وول) (قول) بملك (بالصرف) أي

المقرض كما مر ولو أحضره له لزمه قبوله إن لم يكن لحمله مؤنة أو تحملها الدافع ولو بينهما له لجزأ الانتياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط إغ) أي لا يجوز التلفظ بذلك وهو حرام بالإجماع ويطلق به وأما نية ذلك فمكروهة ولو لم يعرف برد الزيادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح إغ) ومثله كل ما جر نفعا للمقرض ولو مع المقرض كإقراضه شيئاً أن يستأجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائداً صفة أو قدراً ولو في الربوي ولو من غير جنسه (قوله بلا شرط فحسن) نعم لا تجوز الزيادة لمن اقترض ضموره أو لوقف من مال المجهور أو الوقف (قوله ولا يكره للمقرض أخذ ذلك) وعلكه بالأخذ ولا رجوع به لأنه تابع فلا يحتاج إلى صيغة نعم لو ادعى أنه جاهل بدفع الزيادة أو أنه ظن أن ما دفعه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يفسد) إشارة إلى أن هذا هو المراد بالغلو لوجود الخلاف بعده إذ مع الغلو لا يتصور الخلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كما في الرهن ورفق بقوة داعية القرض بكونه مندوباً (قوله فيفسد العقد) أي إن كان المستقرض ملياً وإلا فلا يفسد لأنه زيادة إرفاق (قوله فله إذا لم إغ) قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بما شرطه كما يتنوع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرمل (قوله قبله) أي من وقت القبض فعلم أنه لا يملكه بالعقد قطعاً ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل يندب إن كان مكروهاً ويجب إن كان حراماً كما مر (قوله ما دام بالها) أي مدة بقائه في ملك المقرض وإن عاد بعد زواله لأن عينه أولى من بدله حيث لم يتلف حساً أو شراً ومن التلف جذع بني عليه وخيف من إخراجها تلف شيء قاله شيخنا الرمل ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بماله) بأن لم يتعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة ويرده بزيادته المتصلة دون المنفصلة ويرجع بأرض بقصه أو بأخذ بدله سليماً فإن وجدته مروهناً أو مكتأباً أو متعلقاً به أرض جنباً فله الرجوع في بدله والصبر إلى زوال مانعه وإن وجدته موهراً أو معلقاً بصفة فله أخذ البدل حالاً وله الرجوع حالاً أيضاً لكن لا ينزع من المستأجر ولا أجرة لما بقي وله الصبر إلى فراغ المدة وعلم من عدم نزع أنه لا تصح الدعوى

إحضاره قبل أجل (قول المتن ولا يجوز إغ) دليله ما صرح أنه **مكروه** نبي عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديث **كل قرض جر منفعة فهو ربا** فهو موقوف على روايه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن أو أن يقرضه غيره) فاعله ضمير المقرض (قول المتن ولو شرط أجلاً إغ) يخالف في ذلك الإمام مالك رحمه الله فقال بئس الأجل ابتداء وانتهاء بأن يقرضه حالاً ثم يؤجله بعد ذلك وقال أيضاً بتأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال إلا بالإيقاع أو النذر ذكره في القوت عن الأصحاب (فخرج) لو أسقط الأجل لم يسقط قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الأصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهر الآيات والسنة ولأن خلفه كذب وهو من خصال السفليين وكذا الخلف (قول الشارح ويلغو الشرط) كحالة عدم القرض (قول الشارح كاللهوب) زاد الإسني وأولى نظراً للمعوض ووجه القول الآتي بأن القرض ليس ببيع بعض لكان العرض ولا هو جارياً على حقيقة المعامضات بدليل الرجوع فيه ما دام باقياً وعدم اشتراط القبض في الربوي (قول الشارح بمعنى إغ) لو تصرف تصرفاً لا يزيل الملك كالإجارة لا يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الأصح) على ذلك بأن له الرجوع إلى بدله لو تلف فالرجوع إلى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه أنه ليس له المطالبة بالبدل إلا عند القوت وهو ظاهر لأن الدعوى بالبدل غير ملزمة تمكن المدعي عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو بدله وجهان والمتجه الأول وبه جزم العمراي (قول الشارح بناء على القول الأول) يريد أن الوجهين مفرعان على القول الأول

المزيل للملك بمعنى أنه يتبين به الملك قبله (وله) أي للمقرض (الرجوع في عينه ما دام بالها) أي إلى الأصح بناء على القول الأول وجزءاً بناء على القول الثاني



به لأنها غير ملزمة وأنه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الرافع كذا قاله شيخنا الرملي (قوله بعينه) أي وإن زاد لا إن نقص كما مر ويصدق المقرض أن أنه قبضه بذلك النقص إن اختلفا فيه .

### [كتاب الرهن]

هو لغة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم ومحله في غير الأنبياء وغير من مات معسرا عازما على الوفاء أو خلف وفاء مع أنه لم يمت نبي وعليه دين كما سيأتي وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فهران مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي إنه مصدر بمعنى ارهناوا وأقبضوا بعيد يحتاج إلى تأويل ويطلق على العقد ويعرف بأنه يجعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين إلا في رهن ولى على مال محجور ومنه رهنه عنه درعه بالندال المهمة عند يهودى يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير أهله والصحيح أنه افترقه قبل موته كما رأيت مصرحاً به عن الماوردى وغيره من الأئمة وكون الدرع لم تؤخذ من اليهودى إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وآله لا يدل على بقاءه على الرهن لا احتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال إن اليهودى أبرأه من الدين لأن الإبراء من الصدقة كما ذكره في باب الأيمان وهى محرمة عليه وبذلك يعلم رد القول بأنه لو افترض من أصحابه كانوا يبرئونه فتأمل وإنما أثر اليهودى بالرهن والقرض منه على أصحابه ليان جواز معاملة أهل الكتاب وجواز الأكل من أموالهم أو لأن أصحابه لا يسترهنونه أو غير ذلك والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالأول لخوف الجحد والأخران لخوف الإفلاس (قوله يتحقق) فيه ما مر في الفصل السابق فأما كانه أربعة عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وهى في الحقيقة ستة (قوله يبدأ) أي لأصحابه بها للخلاف فيها كما مر في البيع أو لأنه لا يسمى العاقد رهنًا ومرتبًا إلا بعد وجودها (قوله أي بشرطها) أي ومنه خطاب من وقع معه العقد على المتعهد (قوله كالإشهاد) أي بالعقد أو بالمرهون (قوله إلا كذا) وقياس ما مر في البيع بطلان العقد إن جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك (قوله ولما الشرط الأخير) قال ابن حجر وهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الأول تأكيد والثاني غير معتبر (قوله كان لا يباح) أي أصلاً أو إلا بأكثر من ثمن مثله أو إلا بعد مدة من الحلول (قوله وإن نفع الشرط) أعاد الضمير للشرط المتقضى للإضمار في بطل لعدم صحة عوده إلى ما مضى لأن ما يمس الرهين لا ينفعه ولأن المنتصف باللغو والفساد هو الشرط (قوله كشرط منفعة) أي نعم إن قدرت المنفعة بمدة معلومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن وإجارة إن كان الرهن بمزوجة باعقد البيع وإلا فهو جمع بين بيع وإجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبرة شيخنا من رى في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلاً وكان الرهن مشروطاً في بيع وإجارة فيصحاحاً اهـ قال شيخنا وسكت عن اشتائه على عقد الرهن لأن الرهن المشروط في البيع يحتاج إلى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم إن المشروط عليه قد لا يفي بالشرط ويحتج فيقال إن استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من إجارة مرهون وإلا فلا جمع لتوقف الإجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الروض أن الشرط من جملة المزوج حيث قال ما نصه ولو قال بعنتك أو زوجتك أو أجزرتك بكذا على أن ترهنتي كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صبح وإن لم يقل الآخر بعده قبلت أو ارتبعت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اهـ وعلى هذا فليتظر ما صورة الشرط المحتاج إلى عقد رهن بعده المشار إليه بقولهم السابق فأمله وسيأتي لهذا مزيد بيان (قوله أو زواته) هو (قول الشارح ومقابل الأصل) أي كسائر الديون .

### [كتاب الرهن]

( قول الشارح كأن لا يباح ) مثله أن بشرط يبيع بأكثر من ثمن المثل أو بعد مدة من الحلول

ومقابل الأصح أن للمقرض أن يرد به ولو رده بعينه لزم المقرض قبوله قطعاً .

### [كتاب الرهن]

يتحقق بعاقده ومعقود عليه وصيغة وبدأ بها فقال ( لا يصح إلا بالإيجاب ) وقبول أي بشرطها المتعبر في البيع وفي المعاطاة والاستيجاب مع الإيجاب كقوله أو هن عندى فقال رهنه عندك الخلاف في البيع (لأن شرط فيه مقتضاه كقصد المرهين به) أي المرهون عند ترأحم الغرماء (أو مصلحة للعقد كالإشهاد) به (أو ما لا غرض فيه) كأن لا يأكل العبد المرهون إلا كذا (صبح العقد) ولذا الشرط الأخير (زوان شرط ما يضر المرهين) وينفس الرهن كان لا يباح عند الغل (بطل الرهن) لإخلال الشرط بالعرض منه (وإن نفع) الشرط (المرهين وضر الرهن) كشرط منفعة أي المرهون أو زواته (للمرهين بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر)

لما فيه من تغيير قضية العقد  
والثاني يقول الرهن تبرع  
فلا يتأثر بفساد الشرط  
(ولو شرط أن تحدث  
زواله) كثار الشجر  
ورنتاج الشياه (مرهونة)  
فلا يظهر فساد الشرط  
لأنها مجهولة معلومة  
والثاني يتسمخ في ذلك  
(و) أظهر (أنه متى  
فسد الشرط المذكور  
(فسد العقد) يعني أنه  
يفسد بفساد الشرط لما  
تقدم فيه (وشرط العاقد)  
من رهن أو مرتهن (كونه)  
مطلق التصرف فلا يرهن  
الولي مال العبي  
والمجنون ولا يرهن لما  
إلا للضرورة أو غبطة  
ظاهرة فيجوز له الرهن  
والارتبان في هسنتين  
الحاليتين دون غيرهما سواء  
كان أباهما جدهما وصبا أم  
حاكما أم أمته مثلهما  
للضرورة أن يرهن على ما  
يقترض لحاجة النفقة أو  
الكسوة ليؤتي مما ينتظر من  
حلول دين أو نفاق متاع  
كاسد وأن يرهن على ما  
يقترض أو يبيعه مؤجلا  
للضرورة نهب ومثلهما  
للغلبة أن يرهن ما يساوي  
مائة على غن ما اشتراه بمائة  
نسيئة وهو يساوي مائتين  
وأن يرهن على غن ما يبيعه  
نسيئة بغلبة كإسيات في  
باب الحجر (وشرط  
الرهن) أي المرهون (كونه)  
عينا (الأصح) فلا يصح  
رهن الدين لأنه غير مقدور

عطف على منفعته (قوله لما فيه من تغيير قضية العقد) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغيير قضية العقد التي  
هي التوثيق وفيه نظر فإن التوثيق باق يقبض المرهون وليست المنفعة والزوائد مما يتوثق به لأنها غير مرهونة  
والمنفعة يستوفى المالك وتوفت بمضى الزمن فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لأصلهما  
تأمل (قوله أن تحدث زوائده مرهونة) أي أن تكون زوائده مرهونة حال حدوثها لأنها تحدث موصوفة  
بالرهن ولا يصح شرط رهن الإكساب والمنافع قطعا مما سيأتي (قوله المذكور) أي حدوث الزوائد مرهونة  
وذكرها مع أنها من أفراد ما ينفع المرتهن للخلاف في فساد الشرط فيها ويجوز على بعد جعل المذكور راجعا  
لما يخالف قضية العقد لتكون قاعدة عامة وهو ما سلكه ابن حجر وغيره وهو أقيده ولو أسقط لفظ المذكور  
لكان أولى (قوله فسد العقد) قال ابن عبد الحق أي عقد الرهن وكذا عقد البيع المشروط فيه بخلاف عقد  
القرض المشروط فيه ذلك لأنه مندوب فاعتذر انتهى فراجع (قوله يعني إلخ) أشار إلى أن المراد أن الشرط  
سبب لفساد الجواب لا ما تنفذه الجملة الشرطية من ترتب الجواب على الشرط في الزمان فأمثل (تتبعيه)  
بقي ما لو ضربه ما عاؤ فنعهما كذلك وكلام المصنف شامل للبطلان فيهما وتقيد الشارح لأجل التشيل  
المذكور في كلامه فأنظره (قوله لما تقدم فيه) أي في الشرط وهو كون الزوائد مجهولة معلومة على ما سلكه  
الشارح (قوله مطلق التصرف) أي غير مقيد بتصرف دون آخر ولا بخال دون آخر فهو مساو لقولهم أهل  
تبرع وقولهم الولي مطلق التصرف في مال محجوره معناه جواز نقل عقد فيه مصلحة فأمثل (قوله مال العبي  
والمجنون) وكذا السفيه (قوله فيجوز) هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب وهو المراد (قوله أم حاكما) كذا  
في شرح شيخنا الرمل واعتمد شيخنا الزبدي جواز الرهن والارتبان بلا ضرورة ولا غبطة كإمر القرض  
(قوله أن يرهن) أي من أمين آمن موسر مع إشهاد وأجل قصير عرفا وإلا ما يصح الرهن (قوله بما ينتظر)  
فإن لم يوجد ما ينتظره باع ما يرهنه كما في الباب (قوله وأن يرهين) نعم لا يرهين إن خيف تلف المرهون  
لئلا يرفع إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه (قوله يساوي مائتين) مثل حالة ومؤهلة بمثل ذلك لأجل وتغلبهم  
بالحال لعله ليس قيدا (تتبعيه) المكتاتب والمأذون كالولي فيما ذكر بلا إذن السيد وفي غير ذلك يحتاج  
إلى إذن وعليه يحمل ما في الكتابة نعم لو قال السيد لما ذنه اتجر بجاهلك لم يتوقف رهنه ولا ارتهانه على  
ما ذكر ولا على إذن قاله شيخنا وكذا لو كان رهن المكتاتب وارتهانه مع سيده أو على ما يؤدي به النجم  
الأخير لأنه يؤدي إلى التثق (قوله هينام) ولو موصوفة في النعمة أو مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن  
المشغولة عمول على غير المزية وسيأتي ما يعلم منه شرط كون المين ما يصح بيعها (قوله فلا يصح رهن  
الدين) ولو لمن هو عليه لأنه لا يلزمه إلا بالقبض الذي ليس من مقتضيات العقد وبذلك فارق بيعه لمن هو  
عليه وعلى منعه في الدين إن كان في الابتداء فلا يرد ما لو كان تركة أو بدل مرهون أثلف

(قول الشارح يقول إلخ) أي فكان كظهوره من القرض والتثق (قول الشارح والثاني يتسمخ إلخ) علل بأن  
الرهن إنما لم يسر إلى الزوائد لضفها فجاز تقويته بالشرط ليسرى إليها وخرج بالزوائد الإكساب فهي باطلة  
قطعا (قول المثل فلا يرهين) وجه منعه من الرهن في غير هذه الحالة كون الرهن يمنع من التصرف ووجه عدم  
ارتهانه أيضا أنه لا يقرض ولا يبيع إلا بمال مقبوض قبل التسليم فلا إرهاب أقول قد سلف أن القاضي يقرض  
فينبئ أن يجوز له الارتبان بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المنهج فليتا مل (قول الشارح  
وهو يساوي مائتين) أي تقدمهما هكذا ينبغي أن يفهم فليتا مل (قول الشارح لأنه غير مقدور عليه) أيضا قوله غير  
لأن الرهن لا يلزم إلا بالقبض وقبض المرتهن هنا لا يصادف ما يتناوله العقد لأنه فرع عن أخذ المالك له وإذا أخذ  
خرج عنه أن يكون ديناً وقوله لا يصح رهن المنفعة أخره عن حكاية الثاني لأنه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب

على تسليمه والثاني يصبح رهنه تنزيلا له منزلة العين ولا يصبح رهن المنفعة كان رهن سكنى داره مدة لأن المنفعة تلتف فلا يحصل بها استيثاق (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله في الروضة فإن كان مما لا ينقل على الراهن بين الرهن وبينه وإن كان مما ينقل لم يحصل قبضه إلا بالنقل ولا يجوز نقله بغير الشريك فإن أذن قبض وإن امتنع فإن رضى الرهن بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعا

(قوله ولا يصح رهن المنفعة) ولو في الذمة ابتداء أيضا فلا يرد ما لو كانت تركة (قوله ويصح رهن المشاع) فلو رهن حصته من بيت معين في دار مشتركة قسمت إفرازا فوقع البيت في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنها مكانها لأنه بعد إلتحاق (قوله على الراهن إخراج) ولابد من التفريق ويأتي هنا جميع ما مر في قبض المبيع ، والرهن هنا يقوم مقام المشتري هناك (قوله إلا بالنقل) أى مع التفريق إن كان كآمر (قوله ولا يجوز) أى فيحرم ويحصل القبض به ويدخل في ضمانه (قوله فإن رضى الرهن) ولو أجنبيا بكونه في يد الشريك ولو مهايأة جاز وناب عنه في القبض قال شيخنا وحيد لا يحتاج في المنقول إلى نقل واعتمده (قوله من الإمام) قيد به لاعتبارهم الحضانة في التفريق وهو لا يأتي في غير الإمام وإن كان الحكم لا يختلف ويؤخذ من العلة الآتية عدم التقيد بالألم أيضا بل المدار على ما يمرر التفريق فيه (قوله بإيعان) إن تعين المبيع أو أراه فلا يرد جواز ذبح الولد المأكول ووفاء الدين من غير بيع (قوله أى في صورة رهن الأم) صريح في أنه يصح تقوم غير المرهون وحده ابتداء ولا دواما فراجع (قوله ثم مع الولد) وعكس هذا التقوم صحيح فلم يستلزم للترتيب ولابد من وصف الأم بكونها حاضنة والولد بكونه محضونا ولا يصح عكس هذا التصوير كما مر بأن يقوم الولد وحده ثم مع الأم لأن حق الملك أقوى ولأن للمرتهن مرادا يرجع إليه غير الرهن (قوله فيهما) أى في تعلق المال والقصاص وسكت عن الرهن للعلم به من التشبيه وقيل سكوته عنه لما في الروضة من بناء الخلاف في الرهن عليه في البيع أى إذا قبل بعدم صحة البيع لم يصح الرهن قطعاً أو يصحته ففى الرهن قولان فراجع (قوله وعلى الصحة في الجاني الأول) أى على مقابل الأظهر لافاقال بصحة رهن المتعلق برقبته مال لا يكون السيد مختارا للفداء برهنه على الأصح وإذا قلنا بصحة بيعه على ذلك القول يكون السيد مختارا للفداء على الأصح والفرق ما ذكره وعلى هذا التفريق يتزل ما في المنهج وما قيل بخلاف ذلك فاسد لما تله فراجع (قوله لا محل للجناية) استشكله بعضهم بعدم صحة بيع الرجوة الجانية

وأما الحكم على بدل المرهون بالرهنية في حالة ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي أن يرد على المؤلف (قول الشارح والثاني يصح) أى بشرط أن يكون الدين على من (قول الشارح بتسليم كله) كأي البيع (قول الشارح وناب عنه) يحتمل حيث عدم اشتراط تحويله ويحتمل خلافاً لأن الرهن لا يلزم إلا بالقبض وقد قالوا في رهن الدين ممن هو عليه إذا قلنا بصحته لابد من قبض حقيقى نظراً لذلك وقد يؤيد الأول بأن العين إذا كانت في يد شخص ثم ارتبها كفى مضى الزمن كما سبأني (قول الشارح ويصح إخراج) أى لأن الملك لم يزل بالرهن (قول المحن بإيعان) أى لأن التفريق منتهى عنه وقد التزم بالرهن بيع الأم فجعل ملتزماً لما هو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول المحن وحده) أى بصفة كونها حاضنة أعني مصاحبة للولد إذ لو كان كبيراً فليس هناك سوى مجرد المصاحبة وإلّا فما قومت بصفة الحضانة لأنها رهنه كذلك فلو حدث الولد بعد الرهن قومت لا بصفة الحضانة (قول الشارح والثاني يقوم الولد وحده) انظر هل يعتبر أن يكون بصفة كونه محضوناً كي تزيد قيمته الظاهر نعم لو كان هو المرهون (قول الشارح فيصلى إخراج) أى سواء كان منها مثل القيمتين أو زائداً أو ناقصاً قاله الأسنوى ونسبه لمضى كلام الشرحين والروضة (قول الشارح يقوم وحده) أى بصفة كونه محضوناً (قول المحن كيهما) قضية التشبيه بجريان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا والذي في الشرحين والروضة ترتيب الخلاف إن لم يصح البيع فالرهن أولى وإن صح قولان والفرق أن الجناية العارضة تقدم على حق الرهن فأولى أن تنمعه في الابتداء (قول الشارح بخلاف المتعلق إخراج) بحث السبكي أن يكون

جميعه صورة رهن الولد فيقال يقوم وحده ثم مع الأم أو تقوم الأم وحدها أيضاً ونجم القيمان ثم تنسب قيمة الولد إلى المجموع ويوزع الثمن على ذلك النسبة ففي المثال المذكور يتعلق حق الرهن بثلاث أسهم ويسدسه (ورهن الجاني والمراد كيهما) وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته فقصا في الظاهر فيها ويباع المراد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مقرر عليه في الرد المبيع على الصحة في الجاني الأول لا يكون بالرهن مختاراً للفداء عند الأكثرين على خلاف الأصح في البيع المتقدم لأن على الجناية باق في الرهن بخلاف البيع (ورهن المدين أى المتعلق بحريته

بوت السيد (ومعلق الحق بصفة يمكن سبقها حلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من الضرر والقول الثاني هو صحيح لأن الأصل استمرار الرق والطريق

الثانية القطع بالبطان في كل من المسائلين ولا تنقيد الأولى بكون الدين من جلا كأطلقها فلا يبالا لتسلم مع كونه حالاً من الضرر يموت السيد فجأة ولو كان في الثانية الدين حالاً أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة صح الرهن جزماً ولو يتيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزماً (ولو) رهن ما يسرع فساداً فإن أمكن تخفيفه كرتب) وجب (فعل) وصح الرهن وفاقه المالك تجب عليه مؤنته قال ابن الرنفة (والا) أي وإن لم يمكن تخفيفه (فإن) رهنه بدين حال أو مؤجل محل قبل فساداً (أو) بعد فساداً لكن (شرط) في هذه الصورة (يبيع) عند الإشراف على الفساد (وجعل الثمن رهنًا) (صح) الرهن في الصور الثلاث (ويباع) المرهون في الصورة الأخيرة وجوبا (عند عروف فساد) ويكون ثمنه رهنًا) كاشتراط

(قوله يموت السيد) وكذا يموت غيره وإن لم يسم تدبيراً (قوله ومعلق الحق) لكله أو بعضه المملوك فقط أو حيث يسرى (قوله يمكن سبقها) قيد محل الخلاف أخذ بما سيذكره الشارح وهمل إمكان سبقها احتمال وجودها مع حلول الدين أو بعده أيضاً لحلول أو معهما وكذا احتمال الملية والثأخير وتأويل شيخنا مرام كلام المصنف لإدخال هذه بقوله لم يعلم حلول الدين قبلها صحيح من حيث الحكم لا من حيث الخلاف لشموله علم تأخيرها ولا خلاف فيه تأمل (قوله باطل على المذهب) وما في الروضة من الصحة في المدبر دون المعلق هو من حيث الدليل والمذهب خلافه وما ذكره في المنهج من الفرق على ما في الروضة بأن العقد في المدبر أكد لاختلافهم في جواز بيعه يقتضي العكس بل هو خلاف الصواب بدليل الفرق الآتي فيما يسرع فساداً فتأمل (قوله الأولى) هي المدبر (قوله يتيقن حلوله) أي يزمن يمكن فيه البيع (قوله قبل الحلول) وكذا مع (قوله بطل) جزماً نعم لو شرط في هذه وما مر في صور المنع في المعلق أن يبيع قبل وجود الصفة صح الرهن ثم إذا وجدت الصفة قبل البيع نفذ العقد على المعتمد وخرج بما ذكر المكاتب والموقوف وأم الولد فلا يصح رهنهم جزماً (قوله) ما يسرع فساداً ولو غير غير كالزرع الأخضر ومنه قصب السكر وكثرة لا تخيف ولم يبد صلاحها ولو مع أصلها أو لم يشترط قطعها وما قيل عن التحريم إن رهن الزرع الأخضر بالمؤجل لا يصح وإن شرط قطعه مرفود كإتيائه فيما كتبناه عليه فليراجع منه (قوله فعل) أي إن لم يخل الدين قبل فساد الوكيل والبيع وروى عنه الدين (قوله تجب عليه مؤنته) كتملكه على المالكه وبغيره الحاكم إن امتنع أو يبيع من ماله ما يتجفف به ولا يتولاه إلا بإذن الحاكم أو الرهن (قوله يخل) أي يقبض قبل فساداً ولو احتالاً يزمن يمكن فيه بيعه وصح الرهن من الاحتمال هنا بخلاف ما مر في المعلق لمقارنة المفسد هناك للعقد (قوله في هذه الصورة) ولا يحتاج ما قبلها إلى شرط (قوله عند الإشراف) متعلق بالبيع فلو شرط بيعه قبله لم يصح الرهن لأنه خلاف قضيتيه من البيع وقت الحلول أصالة (قوله) وجعل) فلا بد من الشرطين معاً فلو سكت عن أحدهما لم يصح الرهن ولو قال وكون بدل جعل لكان أولى وما في شرح شيخنا من الجواب غير واضح (قوله ويبيع) أي يبيع المرهون أو غيره من أذن له قال شيخنا ولا يحتاج إلى إذن في البيع اكتفاء بالشرط السابق حتى لو لم يبيع حتى فسد ضمنه (قوله وجوبا) على المرهون ومن امتنع أوجبه الحاكم (قوله ويكون) فلا يحتاج إلى إنشاء عقد رهن خلافاً لبعضهم وهذا مقتضى تنقيح الشارح بهذه الصورة (قوله) ويجعل أي بإنشاء عقد خلافاً لبعضهم ولا يصح تصرف الرهن في شيء من الثمن قبل إنشاء العقد على المعتمد عند شيخنا لبقاء حكم الرهن والبيع في هذين أيضاً عند عروف الفساد كالأولى ويحتاج المرهون في البيع إلى إذن الرهن

كمعلق الحق بصفة وأجب بأن الغالب العرف (قول الشارح) صح الرهن جزماً نقل الروابي عن والده تنقيح ذلك بما إذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها ولا فلا يصح (قول الشارح) وفاقه المالك تجب عليه (الخ) محل الوجوب إذا تخيف فساداً قبل الحلول والإتياع وطياً (قول المتن) أو شرط (الخ) ربما يقال على هذا هو شرط بخلافه مقتضى العقد بدليل الحكم بطلان العقد عند الإطلاق كسابقاً (قول الشارح عند الإشراف) قضيتيه أنه لو شرط في هذه الصورة يبيع الآن فسد وهو ظاهر (قول الشارح) كاشتراط أي فلا يتوقف على إنشاء رهن (قول الشارح) ويبيع أيضاً في صورتين الأولى (الخ) عبارة الرافعي ثم إن بيع في الدين أو قضى مع موضع آخر ولا يبيع وجعل الثمن رهنًا انتهى والبيع الأول لو فاء حق الرهن والثاني لمسا فلو تركه المرهون حتى فسد قال في التهذيب إن كان الرهن أذن له في البيع ضمنه وإلا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الأمر إلى القاضي ليعينه قال النووي هذا إذا احتمل قوى أو متعين قال السبكي الذي فهمته أن هذا الاحتمال على قول البغوي وإلا فلا يضمن فإن كان كذلك فيجب فرضه عند تعذر مراجعة الرهن (قول الشارح والثاني) يصح) قال السبكي لم يصح القاضي أبو

(في الأظهر) لأنه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند انحلال البيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند تعثره للفساد لأن الظاهر

أنه لا يقصد إفساد ماله وفي الشرح الكبير أن الأول أصح عند العراقيين وميل من سواهم إلى الثاني وفي الشرح الصغير أنه أظهر عند الأكثرين وفي الروضة أن الرافعي رجع في المحرر الأول (وإن لم يعلم هل يفسد الموهون (قبل) حلول (الأجل صح) الرهن المطلق (في الأظهر) لأن

الأصل عدم فساده إلى  
الحلول والثاني يجعل جهل  
الفساد كمله (وإن رهن  
مالا يفسد فسادا طارئا  
عرضه للفساد) قبل  
حلول الأجل (كحصة  
ابتلت) وتعذر تجفيفها (لم  
ينفسخ الرهن بحال) ولو  
طارأ ذلك قبل قبض  
الموهون ففى انفساخ  
الرهن وجهان أرجحهما  
في الروضة أنه لا ينفسخ  
وإذا لم ينفسخ في  
الصورتين يباع ويجعل ثمنه  
رهنًا مكانه وفي الروضة  
يجبر الرهن على بيعه حفظا  
للوئقة (ويجوز أن يستعير  
شيئا ليرهنه) بدنيه (وهو)  
أى عقد الاستعارة بعد  
الرهن (في قول عارية) أى  
باق عليها لم يخرج عنها من  
جهة المبرر إلى ضمان  
الدين في ذلك الشيء وإن  
كان يباع فيها كسائق  
(والأظهر أنه ضمان دين  
في رتبة ذلك الشيء  
فيشرط على هذا (ذكر  
جنس الدين وقدره  
وصفته) ومنها الحلول  
والتأجيل (كذا الموهون  
عنده في الأصح)  
لاحتلاف الأغراض  
بذلك ولا يشترط واحد  
مما ذكر على قول العارية

أو مراجعة الحاكم لأن قصر في ذلك وباعه ضمن كما مر (قوله أنه) أى الثاني كفى الإسئوى والدميرى ونقل  
عن نص الأم والاختصار وعلى كل فهو مرجوح والمتمم الأول وفي كلام الشارح اعتراض على المصنف (قوله  
المطلق) بتقييد لخل الخلاف فعند شرط البيع يصح قطعاً وعند منعه يطل قطعاً نعم بحث ثم أن منع البيع في  
المؤجل قبل حلوله لا يضر لجواز أن يولى الراهن من غيره انتهى وفيه نظر ولو اتفق المرئيين مع الراهن على نقل  
الوئقة من عين إلى عين من غير رفع للعقد الأول لم يصح فإن أرادوا فسخ الأول وإنشاء الثاني صح وكلام  
المصنف شامل لجميع صور الاحتمال بأن احتمل حلول الدين قبل الفساد ومعه أو بعده أو هما معا أو معه وبعده  
وفارق ما هنا عدم الصحة فيما مر في نحو المدبر يتشوف الشارع إلى العقق ولأن الموت يقع بغتة بخلاف ما  
هنا (قوله كحصة ابتلت) الأول كاتلال حنطه ومثلها مرض العبد خوفاً ولو طلب الرهن بذلك قيمة ذلك  
رهنًا مكانه وعدم البيع أجيب (قوله أرجحهما) هو المتمم (قوله يجبر الراهن) هو المتمم (قوله ويجوز أن  
يستعير) أى يجوز أن يكون الموهون مستعاراً ولو ضمناً فيجوز أن يرهن الشخص مال نفسه عن غيره ولو  
بلا إذنه كقضاء دينه وأن يقول لغیره ارهن عديك عن فلان بدنيه على وأن يقول غيرة ضمنت مالك على زيد  
في رتبة عديك هذا مثلاً ودخل فيما ذكر إعارته الدراهم وهو كذلك كما تصح إعارتها للترتين أو الضرب على  
صورتها ولا تصح إعارتها في غير ذلك (قوله بعد الرهن) أى بعد قبضه كما يأتي وقيد به لأنه لا خلاف في  
أنه عارية قبل الرهن (قوله فيشرط على هذا الخ) نعم إن قال ارهن عديك بما شئت فله رهنه باكثر من قيمته  
كما قاله القسولي واعتمده شيخنا الرملى قال بعض مشايخنا ولا يشترط شيء مما ذكر (قوله وكذا الموهون عنده)  
من كونه زيدا أو عمر أو وكلاً أو موكلاً واحداً متعدداً (قوله في الأصح) ومقابله لا يشترط ما ذكر ولعل  
سكوت الشارح عنه لأنه معلوم كقبول العارية (قوله لم تجز مخالفته) ولو من وكيل لموكله وعكسه أو من  
صفة لغيرها متى خالف بطل الرهن في جميعه ولا تنفرق الصفة (قوله قدرا) أى من المال قال شيخنا أبو الأجل  
وعزاه لشيخناهم وخالفه ابن قاسم (قوله لا يرهنه باكثر من قيمته) ينبغي إن لم يقل ارهنه بما شئت على نظير ما مر عن  
القسولي على الوجه الأول (قوله فلو تلف في يد المرتهن) خرج بها يد الرهن فيضمته سواء قبل الرهن وبعد انفكاكه

الطلب شيئا من الوجهين ولوى به أسوة لأن مأخذهما متجاذبان (قول الشارح والثاني يجعل الفساد كمله)  
أى لأن جهل الفساد يوجب جهل إمكان البيع عند الحمل (قول المتن بحال) أى سواء شرط فعل ذلك على تقدير  
عروض مثل هذا أم لا (قول الشارح للوئقة) (تتممة) لو توافق المتراهنان فيما لا يتسارع إليه الفساد على  
نقل الوئقة من عين إلى عين من غير رفع للعقد فوجهان أصحهما يلفو ولو أريد بذلك فسخ الأول وإنشاء  
الثاني قال الأرباعي يصح قاله السبكي (قول المتن ويجوز أن يستعير شيئا الخ) قال الإسئوى ولو كان ذلك  
دراهم ودنانير فالتجبه الجواز وإن منعنا عاريتها لغیر هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المدينون ارهن عديك  
بدينى من فلان ففعل صح ويصح أيضاً أن يرهنه بدین الغير بلا إذن (قول المتن وهو في قول عارية) لأنه قبض  
مال الغير ليتبع به نوع انتفاع ووجه الأظهر الآتى أن العارية ينتفع بها مع بقاء عينها والانتفاع هنا بالبيع في  
الدين ثم إن قدر أنها الرهن لزم بالقبض مع برائة ذمة المالك فلا عمل له غير الضمان في رتبة ما أعطاه كالأذن لبعده  
في ضمان دين غيره فإنه يصح وتكون ذمة المالك فارة فكذا ملك أن يلزم دين الغير في ذمة مملوكه وجب  
أن يملك التزام ذلك في رقبته لأن كلاً على تصرفه أى ويقدر في هذا كونه لا يقدر على إيجاب عبده على الضمان  
في ذمته قال الإمام وليس القولان في التخصيص عارية أو ضماناً بل في الغلب منهما (قول المتن في الأصح)

وإذا عين شيئا من ذلك لم تجز مخالفته على القولين نعم لو عين قدره رهن بما دونه جاز قال في الروضة وإذا قلنا عارية قلناه أنه لا يرهن عند الإطلاق بائى  
جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التتمة لكن لا يرهنه باكثر من قيمته لأن فيه ضرراً فإنه لا يمكنه فكه إلا بقضاء جميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن

**فلا ضمان** على الرهن لأنه لم يسقط الحق عن ذمته وعلى قول العارية عليه الضمان ولا شيء على الرهن بحال **(ولا رجوع للمالك بعد قبض المرمين)** وعلى قول العارية له الرجوع في وجه الأصح لا رجوع وإلا لم يكن لهذا الرهن معنى وله قبل قبض المرمين الرجوع على القولين **(فإذا حل الدين أو كان حالاً ورجع المالك للبيع وياع إن لم يقبض المدين من جهة الرهن أو المالك على القولين وإن لم يأذن المالك وعلى الوجه المرجوح بجواز الرجوع على قول العارية يتوقف البيع على الإذن (ثم يرجع المالك على الرهن) ما يبيع به)** على قول الضمان سواء يبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتفان الناس بمثله وعلى قول العارية يرجع بقيمته إن يبيع بها أو بأقل وكذا باكثر عند الأكثرين لأن العارية بها تضمن وقال القاضي أبو الطيب وجماعة يرجع ما يبيع به لأنه ثمن ملكه قال الرافعي وهذا أحسن زاد في الرخصة هذا هو الصواب .

**(فصل) شرط الموهون** (به) ليصح الرهن (كونه ديناً ثابتاً لازماً فلا يصح) الرهن (بالعين المحبوبة

ضمان العواري ولو أتلفه أجنبي قبل قبض المرمين قام ببله مقامه قال شيخنا وفيه بحث لأن العارية عقد جائز وهو يبطل بالتلف فراجعوه ولو اعتقه مالكة نفذ قبل الرهن مطلقاً ولا غرم وبعد الرهن من الموسر ويغرم قيمته رهناً مكانه كما في الرهن ولو استعار من يعتق عليه فرهنته ثم ورثه لم يعتق عليه لتعلق حق الغير به **(قوله فلا ضمان)** قال شيخنا وإن فسد الرهن بمخالفته بما تقدم ومنها ما لو عدل عن زيد عمرو ونوزع في هذه لأنها من الغصب **(قوله بحال)** وإن فسدت العارية **(قوله بعد قبض المرمين)** أي الشروع في قبضه فيشمل ما معه **(قوله ورجع المالك)** أي بعد مراجعة الرهن وامتناعه ولو مات الدين مؤجل لم يجب وفاؤه من العين حتى يحل الأجل **(قوله من جهة الرهن)** أو المالك أو غيرهما أو براءة المرمين والبايع له الحاكم أي وللرهن شراؤه ولو بغير إذن المرمين أي مع بقائه على الرهينة وبها يلزم فيقال مرهون يباع بغير إذن المرمين قاله الدميري ويقال أيضاً مرهون يباع مع بقائه على الرهن **(قوله ثم يرجع المالك)** أي إن كان قد رهن بإذن الرهن وإلا فلا يرجع كما في الضمان وكذا لو أدى الدين من غير المرهون بلا إذن الرهن ويصدق الرهن في عدم الإذن تنص شهادة المرمين به عليه للمعير **(قوله بما يبيع به)** هو المعتمد ولو على قول العارية كما ذكره عن القاضي وغيره وصوبه في الرخصة **(قوله بقدر يتفان الناس بمثله)** فإن أذن المالك بأكثر منه جاز قال بعض مشايخنا وينبغي عدم الجواز إذا لم يف ما أذن فيه بالدين مراعاة لحق المرمين فراجعوه ومن هنا يعلم أن القدر المتفان به يفتقر في العقود لا في الإطلاقات **(قاعدة)** حكم المخالف بتقضى إن خرج مخرج الإفاء وإلا فلا ثم إن كان الحكم بالموجب يفتح الجسيم امتنع التقض فيما حكم به وفيما يترتب عليه أو بالصحة تقضى فيما يترتب عليه دونه فلو حكم شافعي بصحة الرهن ثم استعاد الرهن ثم أنلس أو مات ثم رفع لمخالف يرى بطلان الرهن بالاستعادة ويرى قسمة المرهون بين الغرماء نفذ حكم المخالف لأن هذه قضية طرأت بعد اتفاقهما على الصحة وإن كان الشافعي قد حكم بالموجب لم ينفذ حكم المخالف بطلان الرهن بالاستعادة ولا بالقسمة لأن الموجب يشبه الآثار الموجودة والطارئة ويخرج على ذلك مسائل من الهبة والإجارة وتعليق الطلاق قبل العصمة وغير ذلك قال ذلك شيخنا الرملي عن والده واعتمده قال بعضهم ومحل التفوذ في الطارئة فيما إذا حكم بالموجب أن يصح توجه الحكم إليها وقت الحكم فلو علق شخص طلاقاً أجنبية على نكاحه لها وحكم مالكي بموجبه فله بعد عقده عليها رفع الأمر لشافعي ليحكم له بعدم وقوع الطلاق لأن السبب الذي علق عليه الطلاق لم يكن موجوداً وقت الحكم فهو كقول الحاكم حكمت على فلان بصحة رهنه إذا رهن أو يبيع عبده إذا جنى قال وهذا واضح جلي لا غبار عليه وليس في كلامهم ما يخالفه لمن أنصف وإن كان في كلام شيخنا الرملي خلافه وسيأتي لذلك مزيد بيان في القضاء إن شاء الله تعالى .

**(فصل في بقية أن كان الرهن)** وهو المرهون به الذي هو الدين وما يجوز فيه الرهن والمرهون وما يمتنع عليهما وما يتبع ذلك **(قوله شرط المرهون به)** هو مفرد مضاف إلى شرطه وهي خمسة كما سيأتي **(قوله كونه ديناً)** ولو منفعة في الذمة كما يأتي ثانياً أي موجوداً لازماً أي في نفسه على ما سيأتي ومعلومًا ومعيناً كما وجهه مقابله ضعف اختلاف الغرض في المرهون عنده **(قول الشارح لأنه لم يسقط الحق)** أي فلا يمكن رجوع الضامن والحق باقي ذمة الأصل **(قول الشارح ولا شيء على المرمين)** أي لأنه أمسكه رهناً لا عارية **(قول الشارح وله قبل إلخ)** أي لأن الرجوع في مثل ذلك ثابت للمدين ولزوم في حقه فأولى أن لا يلزم في حقه غيره **(قول المتن ورجع المالك)** وذلك لأن المالك لو رهن عن دين نفسه لرجع فهذا أولى **(قول الشارح من جهة الرهن)** أي ولو كان موسراً وامتنع من الإعطاء كما لا يتنع يسار الأصل مطالبة الضامن **(قول الشارح أو بأقل)** لو كان التقص هذا قدرًا يتساع الناس به رجوع بتمام القيمة خلاف ما سلف على قول الضمان .

والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الأصح) لأنها لا تستوفي من ثمن الموهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع والثاني لا يلزم هذا الغرض وقاس الرهن بها على ضمانها لترد بجامع التوفيق وفرق الأول بأن ضمانها لا يبر لو لم تنلف إلى ضرر بخلاف الرهن بها فيجر إلى ضرر دوام الحجر للموهون وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينا (ولا يصح الرهن بما يصرفه) ولا ثمن ما يشتريه لأنه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة وعن ذلك

بأن (قوله والمستعارة) ومثلا كل ما يجب رده فوراً كالأمانة الشرعية لا نحو الرديعة (قوله لأنها لا تستوفي إلخ) لأن المستحق العين المخصوصة وهي لا تستوفي من الثمن الموهون بها ولو قلنا به ومنه يعلم عدم صحة الرهن في الموقف فلو شرطه الواقف لغا الشرط إن أراد الرهن الشرعي وللناظر الإخراج بلا رهن فإن أراد الرهن اللغوي بمعنى التوفيق أو أطلق صح الشرط ولا يجوز الإخراج إلا برهن واف به ليكون باعنا على رده ولا يستوفي منه الموقوف أو تلف ولو شرط أن يخرج من محله أتبع فإن تمسك الانتفاع به فيه جاز إخراج له لغيره مع أمين يرده بعد الانتفاع به (قوله لو لم تنلف) قيد غل الفرق إذ بعد التلف يبطل الرهن كالضمان (قوله وعن ذلك إلخ) حاصله أن الدين توصف في ذاتها من غير نظر لدين معين بالثبوت وال لزوم فيقال دين الغرض ثابت لازم وثمر المبيع كذلك وهكذا وتوصف بالنظر لدين معين ببعض تلك الأوصاف فما يرد أن يقرضه زيد لعمر أو يوصف بشيء قبل وقوع عقد القرض حقيقة ويوصف بالثبوت بحسب المال مجازاً وبعده وقبل القبض يوصف بالثبوت أي الوجود حقيقة وباللزوم في المال مجازاً وبعد القبض يوصف بالثبوت وال لزوم حقيقة وكذا ثمن ما يبيعه زيد لعمر وقبل وقوع العقد لا يوصف بشيء كما مر وبعده مع الخيار يوصف بالثبوت حقيقة وباللزوم بحسب المال مجازاً وبلا خيار يوصف بالثبوت وال لزوم حقيقة فمثل ذلك والفهمه فهو ما يبيع بمعرضه وحفظه (قوله أقرضت ورهنت) فإن لم يقل ورهنت بطل القرض والرهن وكذا في صورة البيع بعده وخرج بقوله أرهنت ما لو قال بشرط أن ترهني به الثوب أو على أن ترهني به الثوب فإن قال القابل في جوابه أقرضت ورهنت أو اشتريت ورهنت كان من المزج أيضاً لقيام الشرط مقام الإيجاب كما مر وإن أبدل لفظ رهنت بقوله على ذلك مثلاً كان من شرط الرهن فالقرض أو البيع صحيح ويحتاج إلى إنشاء عقد للرهن بعد ذلك وعلى هذا ينزل ما مر عن شرح شيخنا وعن شرح الرض فراجعه (قوله صح في الأصح) سواء شرط في البيع خيار للبايع أو للمشتري أو لهما أو لم يكن خيار على المعتمد (قوله لنقدم أحد شقيه على ثبوت الدين) وثبوت بهام عقد القرض والبيع كما مر أنفاً فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض وقول القاضي في البيع بقدر وجوب الثمن أي ثبوت وجوبه ومثله القرض فتأمله وبشرط تقدم شق القرض والشراء على شق الرهن في كل من الإيجاب والقبول وأن يكون الأول من شقي الرهن من المبتدى وإلا بطل العقدان كما مر (فخرج) لو جمع بين بيع وكتابة صح في الكتابة وبطل في البيع لأن العبد ليس من أهل مبايعة سيده (قوله وإن لزم لجاعل إلخ) أي حيث لم يعلم العامل بالفسخ قبل العمل ووقع العمل مسلماً كما سيأتي (قوله لانتفاء الأمر فيه إلى اللزوم) فهو كتمن المبيع ورد بأن وضع الثمن اللزوم كما سيأتي (قوله ملك للمشتري المبيع) بأن كان الخيار له وحده (قوله بين المستقر) وهو ما لا يتطرق إليه سقوط وغير المستقر عكسه (قوله كدين القرض) أي بعد قبضه ولا يصح الرهن به قبل في غير المزج المتقدم قاله شيخنا أخذاً من التقييد المذكور في ثمن المبيع (قوله والأجرة) أي في إجارة العين لأنها في إجارة الذمة يلزم قبضها في المجلس وكل ما هو كذلك لا يصح الرهن به

**(فصل شرط الموهون به)** (قول الشارح احتجز بقوله ثابتاً) كذا خرج به أيضاً ما جرى سبب وجوبه ولم يجب كفتة الزوجة في الغد (قول الشارح لانتفاء الأمر إلخ) أي فكان كالتمن في زمن الخيار

كالشهادة وعن ذلك  
الداخل في الدين يجوز  
احتجز بقوله ثابتاً ولو قال  
أقرضت هذه الدراهم  
وأرهنت بها عبدك فقال  
أقرضت ورهنت أو قال  
بعته بكذا وأرهنت  
الثوب) به (فقال  
أشريت ورهنت صح في  
الأصح) والثاني لا يصح  
الرهن لتقدم أحد شقيه  
على ثبوت الدين والأول  
اغتفر ذلك حاجة الوثيقة  
(ولا يصح) الرهنين  
(بمجمو الكتاب) لأن  
الرهن للثوب والمكاتب  
بسييل من إسقاط النجوم  
متى شاء فلامعني ثبوتها  
(ولا يجعل الجملة قبل  
الفراغ) من العمل وإن  
شرع فيه لأن لهما فسخها  
فيستقطب به الجعل وإن لم  
يكن الجعل يفسخه وحده  
أجرة مثل العمل وعن  
المسائتين احتجز بقوله  
لازماً (وقيل يجوز بعد  
الشروع) في العمل لانتفاء  
الأمر فيه إلى اللزوم ويصح  
بعد الفراغ من العمل قطعا  
للزوم الجعل (ويجوز)  
الرهن (بالتمن في مدة  
الحياض) لأنه أي قبل اللزوم

والأصل في وضعه اللزوم بخلاف جعل الجملة وظاهر أن الكلام حيث قلنا ملك للمشتري المبيع يملك البائع الثمن كما أشار إليه الإمام ولا شك أنه لا يباع الموهون في الثمن ما لم يرض مدة الخيار ودخلت المسألة في قوله لا يباع يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وثمر المبيع للقبض وغير المستقر كتمن المبيع قبل قبضه والأجرة قبل استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة بإجارة الذمة ويأع الموهون عند الحاجة وتحصل المنفعة من ثمنه

ولا يصح الرهن بالمنفعة في إجارة العين (فتنبيه) سكت الشيخان وغيرهما من اشتراط كون الرهن به معلوما مع ذكره اشتراط كون

المضمون معلوما في الجديد كإسبأى ومهامتاربان وفي الكتابة يشترط أن يكون معلوما لما فلو لم يصلحة أحدهما لم يصح كإصرح به في الاستقصاء قال الإسني وفي شرطه الأحكام لابن عديان وفي العين لأبي خلف الطبري (و) يجوز بالدين رهن بعد (رهن) وهو كالرهنهما به معا (ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنه بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم بزيادة الرهن ورفق الأول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المرهون بالتعب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (إلا بقبضه) أي المرهون كأنه يصح منه عقده أي من يصح منه عقد الرهن يصح منه القبض (وتجوز فيه النيابة) كالعقد ولكن لا يستتبع وانها لأن الواحد لا يتولى طرقي القبض (ولا عبده) لأن عبده كعبه ويصدق بالماثون له والمدير ومثله أم الولد (وفي الماثون له وجه) أنه يصح استانتاجه لاتفراده باليد والتصرف ودفعه إلى السيد متمكن من الحجر عليه (ويستتبع مكاتبه) لاستقلاله باليد والتصرف

(قول المتن وبالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه طرفا على ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة من النحاة لكون المصدر مقدرا بأن الفعل والموصول الحر لا يتقدم معمول صلته عليه (قول المتن ولا يجوز إلخ) ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وأنه لا فرق بين المشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وإن أذن المبر بعد قبض المرتهن فليأت (قوله) لو رهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فالظاهر المنع نظر الحق الميت في الوفاء (قول المتن ولا يلزم إلا بقبضه) أي ولو كان مشروطا في بيع ودليله قوله تعالى ﴿فَرَهَا نَ مَقْبُوضَةً﴾ دل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا ينصل إلا بها (قول الشارح كأنه إلخ) قال الإسني إذا فسرت الاسم الموصول بخبره بمن بالقبض قدرت كأنه يتعلق به الجار وإن فسرت بالقبض كان الجار متعلقا بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع بأذنه

كأن جئني وصفة القبض هنا في العقار والمقول كاسبق في باب المبيع قبل القبض (ولو رهن ودية عند مودع أو مقصوبا عند غاصب لم يلزم) هذا الرهن



(مالم يبيض زمن إمكان قبضه) أي المهرن (والأظهر اشتراط إخلاله) أي الراهن (في قبضه) لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والثاني يقول العقد يتضمن الإذن في القبض (ولا يبرئه أرحامه عن الغصب) وإن لم (ويبرئه الإيداع في الأصح) لأنه اتیان بنای الضمان والأرتبان توثق

لا بنای الضمان فإنه لو تعدى في المهرن صار ضمانا مع بقاء الرهن بحال ولو تعدى في الردعة ارتفع كونها ودیعة ومقابل الأسبح قياس الإيداع على الارتبان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع (ويبرهن مقبوض وكاتبه وكذا تدبيره في الأظهر) بناء على الأظهر أن التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله أنه وصية لا يحصل الرجوع به (وبإحياها لا الوطء) من غير إحمال (والنزوح) إذ لا تعلق له بمورد الرهن بل رهن للزوجة ابتداء جائز (ولو ماتت العاقدة) الراهن أو المرتع (قبل القبض أو جن أو تخمر العصير أو أبى العهد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يطل) الزمن (في الأصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا أنه عقد جائز فترتفع بهما كالوكالة وأجاب الآخر بأن مصيره إلى الزوم فلا يرتفع بهما

عند مستأجره أو معاراً عند مستعيره أو مساماً عند سائمه أو مبيعاً فاسداً عند مشتربه (قوله مالم يبيض زمن إمكان قبضه) أي بعد الإذن فلا بد من مضي زمن الوصول في الغالب مطلقاً ومن زمن التفريق إن كان فيه أمثلة للمرتحن عليها يد وحده وإلا فلا بد من التفريق بالفعل والنقل كالتفريق كما مر في المبيع قبل القبض (قوله اشتراط إخلاله) أي في القبض عن الرهن فلو كان موجراً رهنه ونا وأذن في القبض عن الإجارة فقط لم يحصل القبض عن الرهن أو عن الرهن وحده أو مع الإجارة حصل القبض عنهما لأن قبض الإجارة لا يتوقف على إذن والإذن قصد الولي كونه قابضاً أو مقبضاً في رهن مال موله عنده وعكسه وإن رشد قبل القبض ولو اختلفا في الإذن أو مضي زمن القبض صدق الراهن (قوله ولا يبرئه أرحامه) ولا إعارته ولا تزويجه خلافاً للامعة الثلاثة ولا إقراره ولا إجارته ولا تزويجه أو بيع أو هبة نعم يبرأ بالتصرف في القراض ونحوه للمستعير أن يتنعم بالمعار الذي أرحمه حتى يرجع المعير والممرتحن الضامن فيما ذكر أن يبيع الراهن على قبضه ثم عوده إليه لأجل برائة فإن أبى أجبره إلحاقاً كآداب عنه أو قال للمرتحن أبرأتك أو استأمنتك أو ودعتك عنه وليس للراهن إجبار المرتحن على رده وعوده إليه إذ لا غرض للراهن في برائة ذمة المرتحن (قوله عن الغصب) ومثله كل عين مضمونة ويستمر ضمان الغصب عليه فأقصى القيم كما قاله سمس عن شيخنا الرمي وقال الطيلاوي بقيمة يوم التلف (قوله بتصرف إخل) إذ القاعدة هنا أن كل تصرف يمنع الرهن ابتداء إذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا إلا الرهن والمبة بلا قبض (قوله كهبه مقبوضة) قيد القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم لهما فمما رجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين في القبض لكونهما مثالين ما يزيل الملك حقيقة أو حكماً وخيل للرهن ما لو كان على المرتحن وهو كذلك فيكون فسخا للرهن الأول (قوله ويبرهن) هو عطف على تصرف فهو نوع آخر (قوله وكاتبه) ولو فاسدة على الأظهر (قوله بناء إخل) أفاد أن تعليق العتق بالصفة مبطل قطعاً ومحل على تعليق يمنع ابتداء كما علم من الضابط السابق (قوله وإحياها) من الراهن أو ابنه أو أبيه (قوله والنزوح) لعبد أو أمة ليس رجوعاً ومثله الإجارة وإن تقضت بها القيمة خلافاً للنفاري (قوله قبل القبض) أي قبل تمامه يدخل ما لو حصل الموت ونحوه في أثناء القبض فإنه لا يطل في الأصح ومتقضى قيام الوارث مقام المورث جواز إقباضه للمرتحن وإن كان على الميت دين ويقدم به على الغرماء وخالف البلقيني في ذلك (قوله أما بطلانه) هو مقابل الأصح وقدمه لتقصير الكلام عليه كالذي بعده ولم يذكر كونه قولاً أو غيره ما سياتي وعلى هذا لو قبض حال تخمره لم يعتد به فلا بد من قبضه بعد التخلل وفي شرح شيخنا كابن حجر أن ذلك جبار على القول الصحيح أيضاً وفيه نظر فراجع (قوله برعاية المصلحة له) أي من الفسخ والإجارة إن لم يكن رهن تبرع وإلا فلا بد من ضرورة أو غيلة ظاهرة كما مر (قوله يعود الرهن)

(قول المتن مالم يبيض إخل) وجه ذلك أنه لو كان خارجاً عن يده توقف الزوم على الذهاب إليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظراً إلى المشقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول المتن ولا يبرئه إخل) وذلك لأن الدوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كما لو تعدى المرتحن في المهرن فإنه يصير ضماناً مع بقاء الرهن فأولى أن لا يدفع ابتداء الرهن دوام الضمان (قول المتن في الأصح) يرجع إلى قوله ويبرئه (قول الشارح تعليق عتق إخل) قال السبكي وغروه هنا وتعليق العتق كالتدبير انتهى والظاهر أن التعليق لو كان مع حلول الدين أو على صفة تتأخر عن حلوله لم يضر كما لا يمنع صحة الرهن في الابتداء (قول الشارح والثاني للبطلان إخل) استند أيضاً إلى أن الدوام يختص فيه ما لا يختص في الابتداء وقول الشارح يقول ارتفع إخل غير يده الثاني لا يقول بالصحة حال التخمر بل لو فرض التخمر بعد القبض

كالمبيع في زمن الحيا وعلى هذا تقوم ورثة الراهن والمرتين مقامهما في الإقباض والقبض وبمطلعهما من ينظر في مال المجنون برعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمر فلخروج المهرن عن المالية والثاني للبطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وبالتقلاب الحمر خلافاً للرهن وإبقاء العبد

ملحق بالتخمر لأنه انتهى إلى حالة تمنع ابتداء الرهن ومسألة الموت نص فيها في المختصر على عدم البطان بموت المرتين ونقل نص آخر أنه يبطل بموت الراهن وخرج من كل من المسألتين قول إلى الأخرى وقرر بعضهم النصين فيهما وقطع بعضهم بعدم البطان فيهما والتخريج أصبح فإن قلنا لا يبطل بالموت فالجنون أولى أو يبطل به فلي الجنون وجهان والإخصاء كالجنون ولو تخمر العصور بعد القبض يبطل الرهن بمعنى ارتفع حكمه فإن عاد خلا عاد الرهن ولا بطلان قطعا في الموت أو الجنون أو الإباق بعد القبض (وليس للراهن المقتض تصرف قبيل الملك) كالبيع فلا يصح (لكن في إعتاقه أقوال أظهرها ينفذ بالمعجزة من المومر ويغرم قيمته يوم عقده) وتكون (رهنا) مكانه من غير عقد قاله الإمام ولا ينفذ من المومر والثاني ينفذ مطلقا ويغرم المومر إذا أسير القيمة وتكون رهنا والثالث لا ينفذ مطلقا (وإن لم ينفذ فانفك الرهن بإبراء أو غيره (لم ينفذ في الأصح) والثاني ينفذ لزوال المانع (ولو علقه) أي علق عتق الرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فكأن إعتاق)

أى حكمه وفارق الجدل إذا دعي لأن مالهته حصلت بالمعاجة فلا يعود رها ويملكه دابنه إن أعرض عنه ماله (قوله لأنه إن علق) تعليل للإلحاق وسكت عن تعليل الرجوع لعل من الإلحاق (قوله ومسألة الموت إن علق) هو شروع في الاعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (قوله والتخريج أصبح) أى طريق التخريج أصبح فصيح تعبير المصنف بالأصح دون المذهب كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأن يقال من حيث أن الفرج يصح التعبير عنه بالوجه وغلبه على النص فتأمل (قوله فإن قلنا إن علق) أشار إلى أن الخلاف الثاني مركب على الخلاف الأول فليس فيه تخريج فهو طرق محضة ومثله الإغماء كما يؤخذ من التشبيه (قوله والإغماء كالجنون) لكن الأولى له أن ينتظر زواله فإن أسير منه فويله ولي الجنون والخرس بعد الإذن لا يبطله وقيله تعتبر إشارته وإن وجدت ولا يبطل الرهن قاله شيخنا الرمل (قوله يبطل الرهن) لعله قطعاً كالذي بعده (قوله وليس للراهن المقتض تصرف إن علق) فلا يصح زفقه على المتعمد نعم له قتله قودا أو دفعاً أو عن ردة وهو إمام (قوله لكن في إعتاقه) أى الرهن للمرهون عن نفسه ولو عن كفارته لا عن غيره لأنه بيع أو هبة وكل منهما باطل وإعتاق وارثه عنه كإعتاقه وملكه وأورثه ليعضه كأيها وابنه كإعتاقه وإعتاق بعض المرهون كإعتاق كله ويسرى إلى باقيه بشرطه ولو كان المرهون بعض عبد وأعتق بعضه غير المرهون عتق ذلك البعض مطلقا وفي سرائره للمرهون مأمور وإعتاق وارث مبدون عنه عبداً من تركته كإعتاقه ولو رهن سيد ببعض بعضه عنده على دين له عليه ثم اعتقه فإن أذن البعض أو أسير السيد نفذ وإلا فلا (قوله ينفذ من المومر) وهو جائز له على المتعمد والمراد به من يملك قديم ما يغرمه زيادة على ما يترك للمفلس (قوله ويغرم قيمته) إن لم ترد على الدين لأن المعتبر أقل الأمرين من القيمة والدين ولو موجلاً فإن أسير ببعضها نفذ فيما أسير به (قوله وتكون رهنا) وأرش الجنابة عليه كالقيمة وإن زاد عليها كأن قطع ذكره وأنها على المتعمد وعلى كونها رهنا إن فصلها عن الغرم عند الدفع فإن قصد إبطالها صدق وبعد حلول الدين تغير بين جعلها عن الدين وإيقاها رهنا كذا قاله شيخنا الرمل ولا يتقدم الحكم على القيمة بكونها رهنا على الغرم بل يحكم عليها به قبله وإن كان المرتين هو الجاني ويتعلق بتركه لو مات فتصير مرهونة بها وكذا لو كان الجاني هو الراهن ويقدم المرتين بقدر البذل من تركته قال بعض مشايخنا ويمتنع على الجاني التصرف في ماله إذا لم يزد عليها ويستقل المرتين بتركه كذلك فيقدم بها على الغرامة فراجعه وحرره مع ما مر بقوله أن يقصد إن علق (قوله ولا ينفذ من المومر) وقت الإعتاق وإن أسير بعده فيما يظهر ويغرم عليه اتفاقاً (قوله أو غيره) كالبيع بأن عاد إليه بعده ولو سراً كما قاله الإستوى وحكى فيه طريقين (قوله ولو علقه) أى بعد قبضه أو قبله لا تحتل السبق كأمير

ارتفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتدخل في المسألتين (قول الشارح) وقرر بعضهم إن علق (قوله والمرتين) أى المرتين فإن لم يكن على الميت دين تعلق دينه بكل تركته وإن كان متعلقاً بهين الرهن لكونه قبل القبض فلا يحصل بتسليم الوارث الغرض فلا حاجة إلى نفاء الرهن وفي موت المرتين الدين باق بحاله والوثيقة حق للمرتين وورثته محتاجون إليها فانتقلت إليهم كسائر الحقوق (قول المتن وليس للراهن) أى لتلا يبطل معنى التوثيق (قول المتن لكن في إعتاقه إن علق) خرج سراً عتاقه إليه فإنها ثبتت سواء نفذ أو إعتاقه أم لا على الأصح لكن يشترط اليسار على الأصح (قول المتن أظهرها) وجهه هذا أنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره فوجب التفصيل بين المومر وغيره كعتق الشريك ووجه الثالث القياس على عتق العبد المستأجر والأمة للزوج ووجه الثالث كونه حراً على نفسه بالرهن (قول المتن ينفذ) أى بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع القيمة (قول المتن لم ينفذ في الأصح) أى كمال أو أعنت المحجور عليه بالسنة فزال الحجر (قول الشارح عتق المرهون) خرج ماله كان التعليق سابقاً على الرهن فإن الرهن باطل كما سبق

فيفذ العتق من الموصل إلى آخر ما تقدم (أو) وجدت (بعده) أى بعد فكك الرهن (نفذ) العتق (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالتمتيز في قول (ولا رهنه لغیره) أى غير الرهن عنده (ولا التزويج) فإنه ينقص الرهن ويقلل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد أو الأمة المرهوتين فالنكاح باطل صرح به القاضي أبو الطيب (ولا الإجارة إن كان الدين حالاً أو قبل قبليها) أى قبل مدتها فإنها تنقل الرغبة فيقتطع بخلاف ما إذا كان الدين يحل بعد مدتها مع ما عرّفها فتجوز الإجارة وتجوز للمرتهين مطلقاً ولا يبطل الرهن من (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل وحسماً للباقي في غيرها (فإن وطئ) فأحبل (فالولد حر) نسباً ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه أُرْسُ البكارة إن اقتضها فإن شاء جعله رهنًا وإن شاء قضاه من الدين (وإذا نفوذ الاستيلاء أقوال الإعتاق) أظهرها نفوذه من الموصى فيلزمه قيمتها وتكون وهنامكانها فإن لم ينفذ فالرهن بماله ولا يباع حاملها لحرية حملها (فإن لم تنفذه فالبطلان) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء (الأصح) والفرق بينه وبين الإعتاق أن الإعتاق قول يقتضي العتق في الحال فإذا رد لغاؤه الاستيلاء فعمل حكمه في الحال لحق الغير فإذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلمواسات بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنًا) مكانها (في الأصح) لأنه تسبب في هلاكها بالإحبال من غير استحقاق والثاني لا يفرم وإضافة الملاك إلى علل تقتضي شدة الطلق أقرب

(قوله نفذ العتق) كالموقفه بكه وانفك (قوله ولا التزويج) بخلاف الرجعة لأنها دوام (قوله ولا الإجارة) وكذا الإجارة إن كان الدين يحل قبلها أى يقينا (قوله وتجوز للمرتهين) وكذا غيرها كما يأتي (قوله نفوذه من الموصى) وقت الإحبال أو بعده أى البيع فيما يظهر ويحرم عليه هنا بخلاف الإعتاق كما مر لأن الوطء ممنوع لذاته بدليل من لم تحبل ويمزى العا لم والاستمتاع كالوطء إن أدى إلى الحبل والإجاز وسواء فيما ذكر الزوج كأن استعمار زوجته ورهنها وغيره وبهذا يلغى ويقال لنا زوج يتوقف حل وطئه لزوجه واستمتاعه بها على إذن أجنبي نعم إن خاف الزوج الزنا جاز له ويمتنع الإزراء على دابة مرهونة إلا أن ظن أنها قد تلد قبل حلول الدين (قوله قيمتها) أى أقل الأمرين كما مر (قوله ولا يباع حاملها) وإن وضعت وأرضعت اللبأ واستغنى عنها بيع منها ولو للمرتهين بقدر الدين وإن نقصت القيمة بالتقصيص رعاية للإيلاد فإن استغرقتها الدين أو لم يوجد من يشتري البعض يبعث كلها للضرورة ولو مات الرهن قبل بيعها فإن برىء من الدين بإبراء المرتهين أو بتبرع أجنبي مثلاً اعتقت وكسبها هاو لا ميراث لها وإن بيعت ثمت لها الميراث وكسبها للوارث (قوله نفذ الاستيلاء) وكذا لو ملكها بعد البيع ولو ملك بعضها سرى كمن ملك بعض من يحتق عليه (قوله وإنما يمنع حكمه) أى في الحال لحق الغير فإذا زال حق الغير ثبت حكمه كذا في بعض النسخ (قوله غرم قيمتها) على ما مر ولو نقصت بالولادة غرم الأرض هنا (فوق) في حكم وطء غير المرهونة إذا وطئ مملوكة غيره بشبهة وماتت بالولادة غرم قيمتها بخلاف الزنا ولو بإكراره ولادية للحررة مطلقاً (قوله كالكوكوب والسكبي) وله الاستخدام ولو لأمة ما لم يظن أنه يظنها نعم يمتنع عليه الكوكوب لسفر وإن قصر إلا للضرورة كخوف نهب وتعذر رد ولو على نحو حاكم (قوله لا البناء والغراس) إلا أن التزم قلمها قبل حلول الأجل ولم تنقص الأرض به وله بناء وغرس وزرع لا تنقص بها القيمة كتبنا على وجه الأرض وزرع يزال حالاً فإن اتفق أنه تأخر إدراكه لعارض ترك في الإدراك (قوله إن لم تقف إلخ) فإن وقت فلا قلع وإن زادت به (قوله وزادت به) أى حاجة الدين فإن أذن الرهن في بيعهما مع الأرض أو حجر عليه بيما معها وحسب النقص عليهما (قوله ثم إن أمكن الانتفاع) أى الذي يريده الرهن وإن أحسن غيره وله الرجوع عما أراده ولو بعد الشرع فيه لغيره ولو تلف الرهن حيث لم يضمنه (قوله ويردها إلخ) فلودام الانتفاع منع منه كذا من أمة يمكن الاستمتاع بها إلا أن أمن بنحو حليلة له أو بحرية (قوله ليلا) المراد منه وقت عدم الخدمة (قوله ويشهد) أى قهرًا بمعنى أنه له

(قول المتن فكذلك إعتاق) أى لأن التعليق مع وجود الصفة كالتمتيز ولو علقه بفكك الرهن نفذ قطعاً بخلاف العبد إذا علق الثلاث على عتقه فإنه ينفذ في الأصح وفرق الإمام بأن عمل العتق هنا مملوك له بخلاف الطلقة الثالثة (قول المتن وفي نفوذ الاستيلاء إلخ) قال الرافعي في شرح الكبير المكيون على أن الخلاف مرتب لأن الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ إيلاد المحجور عليهم لسفه أو جنون دون إعتاقهم (قول الشارح والاستيلاء فعل إلخ) أى بدليل نفوذه من السفينة والمجنون فهو أقوى (قول المتن لم يقطع) أى لاحتمال وفاء الدين من غير الأرض (قول الشارح ويسترد للخدمة) يريد أننا لا نعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة

كل انتفاع لا ينقصه أى الرهن (الكوكوب والسكبي) وفي ذلك حديث البخاري الظهير ركب بفتقه إذا كان مرهوناً (ولا البناء والغراس) فإنها ينقصان قيمة الأرض (فإن فعل) ذلك (لم يقطع قبل) حلول (الأجل) وبعده يقطع إن لم تقف الأرض أى قيمتها بالدين وزادت به أى بالقلع (ثم إن أمكن الانتفاع) بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كأن يكون عبداً له حرفة يعملها في يد المرتهين فلا يسترد لعملها ويسترد للخدمة (والأولى) وإن لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (فيسترد) كأن تكون داراً فتنسكن أو دابة فتركب ويردها عبد الخدمة إلى المرتهين ليلاً (ويشهد) المرتهين على الرهن بالاسترداد

للاستفاعة شاهدين (إن اتهمه) فإن وثق به فلا حاجة إلى الإشهاد (وله باذن المرتهن ما عناه) من التصرف والاستفاعة فيحل الوطء فإن لم تحبل فالرهن بحاله

وإن أسهل أو أعتق أو باع  
نفذت ويحل الرهن (وله)  
أى للمرتهن (الرجوع)  
عن الإذن (قبل تصرف  
الراهن فإن تصرف  
جاهلا يرجوعه  
لكن تصرف وكحل جهل  
عزله) من موكله فلا ينفذ  
تصرفه في الأصح (ولو  
أذن في بيعه ليعجل  
الموكل من ثمنه) أى لهذا  
الغرض بأن شرطه كما في  
المرحوم وغيره (لم يصح  
البيع) الفساد بالإذن بفساد  
الشرط (وكذا لو شرط  
في الإذن في بيعه (وهن  
المرن) مكانه لم يصح  
البيع (في الأصح) لما ذكر  
وفساد الشرط بجهالة  
المرن عند الإذن والثاني  
يصح البيع ويلزم الرهن  
الوفاء بالشرط ولا تصرف  
الجهالة في البذل فكما  
انتقل الرهن إليه في  
الإتلاف شرعا جاز أن  
ينتقل إليه شرطا وسواء  
كان الدين حالا أم مؤجلا  
(فصل) إذا لزم الرهن  
فأليده فيه) أى المرهون  
(للمرتهن ولا تزال إلا  
للاستفاعة كما سبق) ثم يرد  
إليه لئلا يكره وإن كان العبد  
من يعمل لئلا يكره لفساد رد  
إليه نهارا وقد لا تكون اليد  
للمرتهن كما في رهن العبد  
المسلم عند كافر والجارية

الامتناع من رده حتى يشهد على الراهن ويكفى الإشهاد مرة واحدة وقيل في كل استدادة<sup>(١)</sup> وحمل على  
ما إذا شهد عليه عند كل أعددة (قوله شاهدين) أو شاهدا وامرأتين ليحلف معه أو معها<sup>(٢)</sup> (قوله إن اتهمه)  
نعم إن كان مشهورا بالخيانة لم يلزم رده له وإن أشهد لأنه ربما تحبل في إتلافه بل يرد لعذر قاله شيخنا م  
(قوله فإن وثق إلخ) فلو كان ظاهر العدالة لم ينتج لإشهاد أصلا بل يندب كما قاله الشارح (قوله وله باذن  
المرتهن) وإن رده الراهن لأنه ليس عقدا والتصرف معه كاذنه إن كان المبتدى بالصيغة هو الراهن نعم إن رهنه  
عنده ثانيا بدين آخر فلا بد من التصريح بفسخ الرهن الأول بخلافه مع غيره لئوهم بقاء الرهن الأول معه دون  
غيره وبخلاف نحو البيع لزوال الملك فيه فلا يتوهم بقاء الرهن الأول (قوله فيحل الوطء) أى مرة فقط فيمن  
تحبل إن لم تحبل وإلا فله التكرار ومثل الوطء كل ما يتكرر مع بقاء الملك كالإعارة (قوله أو باع) وليس للمرتهن  
الرجوع بعد البيع ولو قبل لزومه بخلاف الحبة قبل القبض ومثلها الرهن (قوله ويحل الرهن) أى بالولاية لا  
بالحمل لاحتمال عدمه (قوله فلا ينفذ) ويصدق المرتهن في عدم إذنه فيما تصرف فيه الراهن فإن نكل حلف  
الراهن إلا في العتيق والمستولدة لأنهما يثبتان الحق لأنفسهما ولو اختلفا في تقديم الرجوع على  
التصرف أو عكسه فكالرجعة (قوله من ثمنه) ليس قيد (قوله بأن شرطه) قال شيخنا الرمي باللفظ أو بالنية  
أو بحمل الإطلاق عليه فراجع (قوله وكذا لو شرط) أى بما قبله قاله شيخنا المذكور (قوله لو شرط رهن  
المرن مكانه لم يصح) أى سواء كان بإنشاء عقد أو لا خلافا لابن حجر (قوله بجهالة المرن) أى شأنه ذلك  
وإن علم فلا حاجة لتبرير المنهج منه وفعل ماله كان الدين حالا أو عرض مفسد كبر الير فلا يصح مطلقا  
إن أريد بالشرط إنشاء عقد رهن فإن أريد استمرار الرهنية في الثمن لم يضر قاله الإسوي والسبكي (قوله  
فكما تنقل إلخ) دفع بأن الجهل في الإتلاف ضروري ليس اليها (قوله حالا) خلافا للإسوي بقوله إن شرط  
ما ذكر فيه تصرف بما يقتضيه الحال (تتبعه) لو أذن الراهن للمرتهن في ضرب المرهون فضره فمات فلا  
ضمان أو في تأديته فمات ضمنه لأن التأديب مشروط بسلامة العاقبة .

(فصل) في بيان من يقبض المرهون وفيما يترتب على لزوم الرهن بعد قبضه عنه (قوله إذا لزم الرهن)  
أى من جهة الراهن لأنه من جهة المرتهن جائز أبدا (قوله الحسنة) أى المشبهة (قوله بالصفة الآتية) وهى  
أن لا تكون زوجته إلخ (قوله ويجعل العبد في يد عدل) ويتولى العدل قبضه أيضا وجوبا ومثله المصحف وهى  
كافر والسلاح من حرف والصيد من محرم على المصنف في الجميع قاله شيخنا (قوله والجارية عند امرأة)

(قوله المرن وله باذن المرتهن) منه أن يكون التصرف مع المرتهن لكن لو صدر الإيجاب من الراهن أو لا فمحل  
نظر من حيث إنه صدر قبل الإذن وقد تردد في ذلك الإمام وحكى الغزالي فيها وجهين ونظر هاهنا لمرجع  
فيها الصحة (قول الشارح قبل تصرف الراهن) بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولورهن أو ووبه ولم  
يقبض فله الرجوع (قول الشارح أى هذا العرض إلخ) يريد بهذا أنه لا يكفى في الفساد أن يقول أذنت لك  
في بيعه لتعجل كما نفق به المصنف لأنه ليس شرطا لكن قال الإسوي فيها إن نوى بذلك الشرط ضرر وإلا فلا  
قاله بحثا (قول الشارح بفساد الشرط) إيضاح هذا أنه جعل التعجيل في مقابلة الإذن وشرط التعجيل فاسد  
باتفاق ففسد الإذن وقال المرنى يعطل الشرط ويصح البيع كما قال لرجل بع هذه السلعة ولك عشر ثمنها وقرق  
الأصحاب بأن مسألة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلا للإذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد  
ويستحق الوكيل أجره المثل (قول المرن وكذا لو شرط إلخ) بحث الأذرعى استثناء ماله شرط ذلك بعد عروض  
موجب البيع كابتلاع الخطئة ونحو ذلك (قول الشارح إليه) الضمير فيه يرجع إلى البذل .

(فصل) إذا لزم الرهن فأليده فيه للمرتهن) وجه ذلك أن الثقة بالتوثق لا تحصل إلا بذلك

الحسنة عند أجنبي بالصفة الآتية فيصحح الرهن في ذلك على الراجح ويجعل العبد في يد عدل والجارية عند امرأة ثقة إن لم يكن عند المرتهن

زوجته أو جاريته أو نسوة

يؤمن مهن الإلم بالرهونة (ولو شرطاً) أي الرهن والمرهين (وضممه) أي المرهون (عند عدل جاز) وفي الروضة كأصلها في يد ثالث وهو صادق بغير عدل وسياقاً عنهما ما يدل على جواز الوضع عنده (أو عند الدين ونصاً على اجتماعهما على حفظه أو الانفرد به) أي أن لكل منهما الانفرد (بمخالفته لذلك) ظاهر أنه يبيع الشرطية (وإن أطلقا ليس لأحدهما الانفرد) بمخفظه (في الأصح) فيجعله في حوز لهما كما في النص على اجتماعهما والثاني يجوز الانفرد لمصلحة الإجماع وعلى هذا إن اتفاقاً على كونه عند أحدهما فلا يكون إن تازعا وهو مما ينقسم قسم وحفظ كل واحد منهما نصفه وإن لم ينقسم حفظه هذا مدة وهذا مدة (ولو مات العدل) الموضوع عنده (أو لفسد جملة حيث يتفقان) وإن عند عدل يتفقان عليه (أو تشاحا) فيه (وضعه الحاكم عند عدل يراه في الروضة كأصلها لو كان الموضوع عنده فاسقاً في الابتلاء فرد فسقه نقل إلى آخر يتفقان عليه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) بأن حل الدين ولم يوف (ويقدم المرهين بضمه) على سائر الغراماء

أي بعد قبض المرهين لها (قوله) زوجته أو جاريته (قوله) أو نسوة ثقات شتان فأكثر وكذا واحدة على المتمد والممسوح كالمرأة والخنى كالأثني ولا يوضع عند امرأة لاحتال ذكورتها وقال شيخنا لا يوضع الخنى إلا عند عزم أو ممسوح (قوله) ولو شرطاً وضعه أي دائماً أو في وقت دون وقت كأن يشترط كونه عند العدل يوماً وعند المرهين يوماً وعند الرهن يوماً ولو شرطاً كونه عند الرهن دائماً جاز أيضاً على المتمد (قوله) عند عدل (ولو رواية ولها إجازته في القبض كالحفظ (قوله) بغير عدل) لكن عليه في من يتصرف عن نفسه وإلا كوكيل وولي وقيم ومأذون وعامل قراض ومكاتب فلا بد من العدالة (قوله) ونصاً على اجتماعهما كأن يقول لهما احفظاه معاً أو اجتمعا على حفظه أو اجعلاه تحت أيديكما أو نحو ذلك (قوله) الانفرد) وسياقاً معناه ومنه أدنا لكما أو لكل منكما في حفظه أو من يشاء منكما فليحفظ أو فليجعل تحت يده أو نحو ذلك وكيفية الحفظ فيه ما ذكره الشارح على مقابل الأصح الآتي وأما الاجتماع فليس فيه إلا ما ذكره الشارح بقوله فيجعلانه في حوز لهما اليد عليه بملك أو إجارة أو إعارة سواء اتفاقاً في ذلك أو اختلافاً فيه كملك لأحدهما وإجارة أو إعارة للأخر أو ملك ريعاً لأحدهما وباقي للأخر مثلاً ولا بد أن يكون لكل منهما عليه مفتاح وأنه متى طلبه أحدهما مكن منه وما عدا هذا انفرد ومتى انفرد أحدهما بمخفظه في حاله شرط الاجتماع سواء سلمه له الآخر أو لا طوبل كل منهما ببدل نصفه والقرار على من تلف تحت يده وعلى هذا تحمل عبارة المنهج بقوله ضمنا معاً النصف ومثله عبارة حجج نعم إن انفرد به أحدهما فقرأ على الآخر فكنا ناسب من أمين ولأمين سواء انفرد أو تعدد رده لهما أو لو كليهما أو لأحدهما بإذن الآخر وإلا طوبل ببدله رهناً مكانه والقرار على من تلف عنده (قوله) أو فسخ) أوزاد فسقه عما كان عند الوضع أو عجز عن الحفظ أو حدث عدو له لأحدهما أو أراد نقله بغير سبب (قوله) أي عند عدل) ليس قبلها كما مر (قوله) وإن تشاحا فيه) أي في العدل أي في بقاء المرهون عنده مع اتفاقهما على تغير حاله فعلم أنه لا ينزل بالفسخ كما قاله ابن الرفعة إلا إن كان من جهة الحاكم أما لو اختلفا في تغير حاله فالصدق الثاني لا يابن وقال الأذريعي يابن على نفى العلم وإذا لم يتغير وأراد أحدهما نقله لا يجاب لكن له رفع الأمر للحاكم ليفعل الأصلح وتغير حال المرهين لو كان عنده الثالث (تتنبه) محل ما ذكر إذا كان بعد القبض والخبرة قبله الرهن لجوازه الآن من جهته (قوله) وضعه الحاكم عند عدل) أي عدل شهادة<sup>(١)</sup> كما في الباب سواء شرط الرهن في بيع أو لا على المتمد وتقدم أنه ينزل بفسقه (قوله) وفي الروضة (إلخ) هو استدراك على تقييده بالعدل فيما مر وتقدم التنبيه عليه (قوله) ولم يوف) منه يعلم أن للرهن الوفاء من غير المرهون ولا يغير عليه منه وإن تأخر ولا حرمة في التأخير وليس مطلقاً لقيام البذل فيه نعم إن امتنع من الوفاء من غيره أجبر عليه منه وعليه يحمل كلام الإمام السبكي وتقدم أنه يستحق بيع المرهون في نحو إشرافه على الفساد أيضاً ولو دام (قوله) يقدم المرهين بضمه) وإن مات الرهن قبل القبض وأقبضه وارثه خلافاً للبلقيتي (قوله) على مبالغ الغراماء) أي بأهمهم لأنه منهم وإن تعدد

(قول المتن ونصاً إلخ) هذا التفصيل والخلاف جار في الوصية والوكالة (قول الشارح بمخفظه) ينفي جريان مثله في النص على الانفرد (قول المتن ولو مات العدل إلخ) قال الاستوى وغيره وكتفى حال العدل تغير حال المرهين (قول المتن ويقدم) أي لأن ذلك هو فائدة الرهن قال الإمام ولا يجب الوفاء من غير الثمن ولو تيسر واستشكله ابن عبد السلام لما في إجابة المالك إلى ذلك من تأخير الحق الواجب على الفور قال السبكي وهو معذور في اشتراكه أقول خصوصاً إذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت الحلول فإنه يتغير بينهما حتى تضع كما سياتي هذا ولكن يمكن الجواب عن الإشكال بأنه ليس من اللائق أن يستمر الرهن معجوراً عليه في العين المرهونة مع مطالبته من مال آخر حال الحجر فيها فإن كان المرهين حريصاً على ذلك فليكن ذلك الرهن

(وبيعه الراهن أو وكيله بإذن المهرتين فإن لم يأذن قال له الحاكم تأذن أو تبريء) هو بمعنى الأمر أي اتذّن لي في بيعه أو أبرئه كما في الروضة وأصلها (ولو طلب المهرين بيعه فأبى الراهن ألزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه فإن أصر باعه الحاكم) وقضى الدين من ثمنه (ولو باعه المهرتين

بقوله بإذن المهرتين) ولو بنائه بقوله قال له الحاكم (إلخ) فإن امتنع سأله الحاكم عن امتناعه فإن ذكر عذرا سائفا فظاهر (ولا باعه الحاكم لو أذن للراهن في بيعه ويمتنع من التصرف في ثمنه ثم يعلم المهرتين فإن سأل حقه وفاه له (ولا أعلمه بأنه بإذن للراهن في التصرف فيه فإن استمر أذن له في التصرف ولو سأل الراهن المهرين بقبض حقه ولو دينا مؤجلا فأبى أمره الحاكم بقبضه أو إبراء الراهن فإن أبى قبضه الحاكم أمانة عنده وبريء الراهن وكذا لو كان المهرتين غائبا ولو في دون مسافة القصر وسأل الراهن الحاكم بقبض دين المهرتين عنده ولو عجز الراهن عن مراجعة المهرتين والحاكم باعه وحفظ ثمنه (قوله فإن أصر) أي الراهن أو كان غائبا (قوله باعه الحاكم) أي إن رآه مصلحة (ولا باع غيره من مال الراهن إن لم يجد ما يوفي به من غير بيع وهذه مسألة اختلاف المفتين (قوله إذذن الراهن) فإن تعذر فإن الحاكم فإن تعذر لعمده أو لأخذ مال وقع فيه شاهد فإن تعذر فكالظاهر (قوله لم يحضرته) أي الراهن ولو بنائه فإن تعذر فبحضرة الحاكم فإن تعذر فبحضرة شهود فإن تعذر فكالظاهر كما مر (قوله فلا يصح) أي إن لم تنقص قيمة المهرين عن الدين والأصح لانتفاء التهمة أو ضعفها بمرجعه على الزيادة لو فاه دينه قاله شيخنا نعيما لو ولد شيخنا الرمي (قوله صح البيع جزما) أي إن لم يقل واستوف حقه منه (ولا بطل قاله ابن حجر (قوله ولو شرط بضم أوله) لإفادة أن الشرط يبيع العدل واقع من الراهن والمهرين جميعا سواء حالة وضعه عنده أو بعده وسواء قبل القبض أو بعده على المتمد وسواء وقع الشرط منهما معا أو مرتبا ويجوز فتح أوله ويرجع الضمير لكل منهما (قوله ولا تشترط مراجعة الراهن في الأصح) هو المتمد (قوله أما المهرين فقال العراقيون يشترط مراجعته) وهو المتمد سواء وجد إذنه قبل القبض أو بعده بتفصيل المنهج بما قبل القبض ليس في عمله لأن أفعلة الإسهال أو الإبرام (قوله لم انعزل) أي عن الراهن والمهرين معا (ولا يبعد الإذن بإذن جديد منهما (قوله لم ينعزل) لأنه ليس وكيله عنه وإنما أذن بشرط جزاء البيع ولكن يبطل بهزله إذنه (قوله وقيل ينعزل) أي عنها كما في عزل الراهن (قوله لمن ضمان الراهن) خلافا للمالك (وأي حنيئة فإنهما جملا من ضمان المهرين وأنه يسقط بطله قدره من الدين عن الراهن ولو زاد فإدخاله بالزيادة وسيأتي (قوله قبل قوله ليعينه) فإن ذكر سببا فيه ما في الوديعة (قوله فالقول (قوله) أي المهرين يمينه (قوله وإن كان أذن له في التسليم) وكذا لو صدقه في التسليم أي لتقصيره بترك الإشهاد فإن قال

وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه به كلام الأصحاب (قوله لمن بإذن المهرتين) لأنه صاحب حق وذاك مالك (قوله لمن ألزمه القاضي إلخ) لو كان الراهن غائبا ولا قاضي بالبلد باعه المهرين بنفسه كالظاهر وكذا لو كان هناك حاكما ولكن عجز المهرين عن البيعة (قوله لمن فالأصح أنه) هذا جزاء في بيع الجاني عليه للعبد وبيع الترماء للتركة (قوله لمن إن باع إلخ) لو غاب الراهن فأذن الحاكم للمهرتين هل يكون كذلك أم لا ؟ الظاهر الأول (قوله الشارح والثاني يصح) هو مذهب الأئمة الثلاثة (قوله الشارح على غير الثالث) وذلك لانتفاء علة التمسك على الأول ووجود علة المنع على الثالث (قوله الشارح فلا يصح البيع على غير الثاني) أي لأن علة المنع على الأول والثالث موجودة (قوله الشارح عند المحل) قال الأذري بأن ينجز التوكيل ويجعل التصرف عند المحل (ولا تقتلن الوكالة غير صحيح (قوله الشارح انعزل) لأنه وكيل (قوله الشارح وقيل ينعزل) قال السبكي قضيت أن ترفع وكالة الراهن حتى إذا عاد المهرتين وأذن احتج إلى توكيل من الراهن (قوله لمن ضمان الراهن) خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة نقلا بل هو من ضمان المهرتين (قوله الشارح رجع على العدل) أي لوضع يده وقوله وإن شاء على الراهن وجه ذلك إنه بالتوكيل ألجا المشتري شرعاً إلى تسليم الثمن للعدل

بإذن الراهن فالأصح أنه إن باع بحضرة تصح البيع (ولا فلا) يصح بيعه لأنه يبيعه لغرض نفسه فيتهم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور والثاني يصح مطلقا كما لو أذن له في بيع مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لأن الإذن له فيه توكيل فيما يتعلق بثمنه ولو قال به بكذا انتفت التهمة فيصح البيع على غير الثالث ولو قال به واستوف حقه من ثمنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير الثاني ولو كان الدين مؤجلا وقال به صح البيع جزما (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل) صح عند أهل (جواز) هذا الشرط (ولا تشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) لأن الأصل دوام الإذن والثاني يشترط لأنه قد يرد قضاء الدين من غيره أما المهرتين فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعاً فرما أمهل أو أبرأ وقال الإمام لا خلاف أنه لا يرجع لأن غرضه توفية الحق ولو عزل الراهن العدل قبل البيع انعزل ولو عزله المهرتين لم ينعزل لأنه يتصرف لهما ولا خلاف أنه لو منعه من البيع لم يبيع (فإذا باع) العدل وقبض الثمن (فالثمن عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المهرتين) وهو أمين فيه فإن ادعى تلفه قبل قوله ليعينه أو تسليمه إلى المهرتين فانكر فاقول قوله يبيعه فإذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وإن كان أذن له في التسليم (ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المهرين المبيع

عزل الراهن العدل قبل البيع انعزل ولو عزله المهرتين لم ينعزل لأنه يتصرف لهما ولا خلاف أنه لو منعه من البيع لم يبيع (فإذا باع) العدل وقبض الثمن (فالثمن عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المهرتين) وهو أمين فيه فإن ادعى تلفه قبل قوله ليعينه أو تسليمه إلى المهرتين فانكر فاقول قوله يبيعه فإذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وإن كان أذن له في التسليم (ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المهرين المبيع

لأن شاء المشتري رجع على العدل وإن شاء على الراهن والقراء عليه) فبرجع العدل الغارم عليه ولو مات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعه فباع وتلف الثمن ثم

استحق المبيع رجع  
المشتري في مال الراهن ولا  
يكون العدل طريقا في  
الضمان لأنه نائب الحاكم  
وهو لا يضمن وقيل يكون  
طريقا كالوكيل (ولا يبيع  
العدل) الموهون (ولا يضمن  
عظه حالا من نقد بلده)  
كالوكيل فإن أدخل بشيء  
من هذه الشروط لم يصح  
البيع والمراد بالنقص عن  
ثمن المثل النقص بما يتغابن  
به الناس فالتقص بما  
يتغابن به لا يضر  
لتساعيم فيه (فإن زاد  
راغب قبل انقضاء الحيار  
فليسخ وليعه) فإن لم  
يفعل انفسخ في الأصح  
وعدل عن قول المحرر  
كالشرح قبل التفرق إلى ما  
ذكره ليعم خيار المجلس  
والشرط كما ذكره في  
الروضة قال فيها ولو زاد  
الراغب بعد انقضاء الحيار  
فلا أثر للزيادة (وقوله  
الموهون) التي بها يقى  
كشفة العبد وكسوته  
وعلف الدابة وفي معناها  
سقى الأشجار وجداد  
الثار وتجهيزها ورد الآبق  
وأجرة مكان الحفظ (على  
الراهن ويجبر عليها خلق  
المؤمنين على الصحيح)  
والثاني لا يجبر عند  
الامتناع ولكن يبيع  
القاضي جزوا منه فيها  
بحسب الحاجة (ولا يبيع

أشهدت ومات أو غاب) فإن صدقه الراهن لم يرجع عليه ولا يرجع فإن كان شرط عليه عدم الإشهاد لم يضمن  
قطعا (قوله فإن شاء المشتري رجع إلخ) نعم إن تلف بتقصير من العدل في هذه والتي بعدعها في الشرح اختص  
الضمان والغرم به فلا رجوع له على الراهن ولا يطلبه المشتري ولو خرج الرهن المستعار مستحقا طوب  
الراهن والعدل والمعر والقرار عليه لأنه غاصب (قوله وإن شاء على الراهن) لأنه للعدل في البيع كأنه الجأ  
المشتري بدفع الثمن له فاستغنت مطالبته (قوله فبرجع العدل) والمعرن إذا باع كالعدل فيما ذكر فيه (قوله  
ولا يبيع العدل) ومثله المرعين وكذا الراهن إن لم يقف عنه بالدين ولا جاز له ولهما بإذنه البيع بدون ثمن المثل  
(قوله من نقد بلده) وإن لم يكن من جنس الدين ويذله للحاكم بمنحه فإن رأى الحاكم أو رضى الراهن يبيع  
الموهون بمنح الدين جاز (قوله كالوكيل) منه يؤخذ أنه لا يشترط الحيار بغير الإذن وأنه لا يسلم المبيع قبل  
قبض عنه ولا ضمن (قوله لم يصح) ويضمن البذل بالتسليم وله إذا رده يبعه بالإذن السابق بقيده الآتي أنفا  
وإذا باعه فضمنه أمانة فإذا تلف المبيع عند المشتري فالقرار عليه والعدل طريق في الضمان (قوله لا يبيع أى  
ما لم يوجد راغب بلا نقص أو زيادة كما يأتي (قوله الحيار) أى الذى ليس للمشتري وحده (قوله فإن لم يفعل  
انفسخ) بنفسه وإن لم يعلم بالزيادة قال الأذرعى وغير العدل من الكلاء والأوصياء والأولياء مثله في أمر  
البيع والنفسخ والأحوط أن يبيعه من غير فسخ ويكون يبعه فسحا ولا يحتاج في بيعه إلى إذن الراهن لعدم خروج  
المبيع عن ملكه فلا يتألى ما في خيار العيب من أن المبيع إذا رد بعيب لم يبعه الوكيل إلا بإذن جديد لأنه فيها  
خروج عن ملك الموكل بأن لم يكن له خيار أو كان للمشتري وحده (قوله فلا أثر للزيادة) لكن يندب استقالته  
ببيعه للراغب وارتفاع الأسواق في زمن الحيار كالراغب هنا بخلاف بقية الأمانة كالوكيل والوصى (فروع)  
قال الأذرعى وغيره وزيادة الراغب حرام عليه لأنه من الشراء على الشراء (١) كما مر ولا يحرم البيع له من  
الوكيل لأنه يتصرف عن غيره بالمصلحة (قوله التي بها يقى) فخرج نحو أجرة طليب ونحو دواء فبهى واجبة  
ولو لغير موهون ونحو مؤنة صن فلغير عليها لو تعذرت المؤنة من الراهن لغيته لو أعساره ماته الحاكم من ماله  
إن رأى له مالا وإلا يفرض عليه أو يبع جزء منه ولو ماته المرعين رجع إن كان بإذن الحاكم أو بإشهاد عند  
فقده وإلا فلا (قوله سقى الأشجار) ومثله ما عديم من الدار ونحو ذلك كمؤنة الحيوان وأورد هذه على كلام  
المصنف نظرا إلى أن الظاهر من المؤنة ما يتعلق بالحيوان (قوله خلق المؤمنين) فله أن يطلب الراهن به ويلزمه  
الحاكم به لا لخلق الله تعالى لأنه خاص بذي الروح ولا لخلق نفسه ومنه ترك سقيه ومنه ترك عسارة دار عديم  
ولو مؤجرة (قوله كفصده وحجامة) وكذا ختان ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع سلمة كذلك  
(قوله لا يلزمه ضمانه) وعند الإمام مالك يضمنه إن تلف بسبب خفى (قوله إلا إذا تعدى فيه)

هذا غاية ما قيل فيه وإلا فاطالبة له مشكلة لأنه لا يد ولا عقد ولا يضمن بالتفريط ولو تلف بتفريط فهل يخص  
الضمان بالعدل أم بالحكم على حاله قال السبكي الأقرب الأول (قول الشارح بما يتغابن به) أى يتلون  
بالثمن فيه كثيرا وذلك إما يكون بالشئ اليسير فلا يضر لتساعيم فيه (قول الثمن وليعه) هذا إذا يتجبه في  
منصوبهما إذا صرح له بالإذن في البيع الثاني ولا فقد صرحوا بأن الوكيل إذا رد عليه المبيع بالعيب أو فسخ  
البيع المشروط فيه الحيار للمشتري امتنع أن يبيع ثانيا إلا بالإذن اللهم إلا أن يقال فرض المسألة هنا إذا كان  
الحيار غير مختص بالمشتري (قول الثمن على الراهن) أى قوله <sup>مكة</sup> الظاهر مركب بتفطه إذا كان موهونا  
(قول الثمن ويجبر) ترك هذه الرواوى (قول الثمن خلق المؤمنين) يفيد أن له للمطالبة (قول الشارح ولكن يبيع  
القاضي) قال الإمام فعل هذا لو استغرقت المؤنة الرهن قبل الحلول يبيع الجميع وجعل عنه رهنا (قول الثمن  
وهو أمانة) خالف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه بأقل الأمرين من قيمته والحق الذى به وقال مالك إن كان تلفه

الراهن من مصلحة الموهون كفصده وحجامة) ومعالجة بالأدوية والمرام ولا يجبر عليها (وهو أمانة في يد المرعين) لا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى فيه

(١) قوله <sup>مكة</sup> : لا يشتري أحد على شراء أخيه وهل تحرم بين المسلمين لفظ أو بين المسلم وغيره أقوال .

أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط بطله شيء من دينه) كسوت الكنيل بجامع الترتي (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فالمقبوض بيع فاسد مضمون وبهية فاسدة غير مضمون (ولو شرط كون المرهون مبيعاً له عند الحلول ففسد) أن الرهن والبيع لتأقبت الرهن وتعلق البيع (وهو) أي المرهون في هذه المسألة (قبل اخل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (أمانة) وبعده مضمون (ويصدق المهرين في دعوى التلف بيمينه) أي من غير أن يذكر سبب التلف فإن ذكره ففيه التخصيص الآتي في الردعية كما أشار إليه الرافعي. وأسقطه من الروضة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) إلى الرهن (بعد الأكرين) وقال غيرهم يصدق بيمينه (ولو وطى المهرين المهرونة) من غير إذن الرهن (بلا شبهة فزأن) فله الحد ويجب المهر إن أكرهها بخلاف المطلوعة (ولا يقبل قوله جهلت تحريمه) أي الوطء (إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله لدفع الحد يجب المهر وقوله بلا شبهة احتراز به عما إذا نظاها زوجته أو أمته فلا حد عليه ويجب المهر

فيضمنه يبدله وكذا لو استعاره أو ساه (قوله أو امتنع) أي بعد طلبه كما يفهم من الامتناع فقبل طلبه أمانة والمراد برده تخليته (قوله ولا يسقط بطله شيء من دينه) وعنده أي حثيفة سقط أقل الأمرين من قبضته والدين وعنده مالك كذلك إن تلف بسبب خفي وإلا فلا كما مررت الإشارة إليه (قوله وحكم قاسد إلخ) هو قاعدة أغلبية إن كانت عامة لا يراد ما سياتي عليها أو كلية إن كانت مفروضة في العقود الصادرة من رشيد على الأعيان بلا تعد فيها فخرج بالفساد الباطل بقدر ركن أو عدم اعتباره كالم فليس كصحيحه وإلا فلا يترتب عليه حكم وبغير ذلك في سائر العقود كما تقدم في الصلاة والعقود العبادات فالفساد فيها والباطل سواء إلا في نحو الحج من حيث وجوب قضاء الفاسد فيه دون الباطل وبالرشيد غيره فحكمه الضمان مطلقاً وبالأعيان المتافع فلا يرد على طرد القاعدة القراض على أن الربح كله للمالك أو المساقاة على أن الثمرة كلها له أو على غرس ودى أو تعهده مدة لا يثمر فيها أو عرض العين المستأجرة على المستأجر من غير قبضها أو عقد الدمة من غير الإمام حيث لا ضمان من أجره ولا جزية في ذلك الفاسد بخلاف الصحيح ولا على عكسها الشركة حيث لزمته أجرة عمل الشريك في الفاسدة دون الصحيحة وخرج بلا تعد رهن المقتبض وإجارته فإن العين مضمونة فيما دون الصحيح منها ولا يرد الفضول وسياًق أن قرار الضمان على الأول إن جهل الثالث الغصب وإلا فله (قوله في الضمان) وإن اختلف الضمان كاستئجار الولي لطفله فالأجرة في الصحيحة على الطفل وفي الفاسدة على الولي أو اختلف المضمون به كالبيع فإنه في الفاسد مضمون بالبدل وفي الصحيح بالثمن والقرض فإن المتقدم فيه مضمون بالقيمة في الفاسد وبالمثل بصورة في الصحيح والقراض والمساقاة والإجارة فإنها مضمونة في الفاسد بأجرة المثل وفي الصحيح بالمسمى (تنبه) قد علم مما ذكر أن إيراد هذه الأحكام على القاعدة السابقة قبل تخصيصها بالأعيان صحيح وإيرادها عليها بعد تقييدها بذلك غير مناسب فالأولى لمن يريد الإيراد إيقاؤها على عمومها وجعلها أغلبية كذاب القواعد الفقهية فتأمل (قوله لتأقبت الرهن) صريحاً كان قال رهنك كننا إلى الحلول وإذا لم أقض فهو مبيع منك أو ضمنا كان قال رهنك هذا وإذا إخل خلافاً للسبكي في هذه ألا ترى أنه لو قال رهنك هذا إلى أن أوفى الدين كان باطلاً مع أنه تصرخ بالقتضي لوجود التأقبت فيه وقول بعضهم بالصحة في هذه ضعيف ومع القول به يمكن الفرق بأن هذا من المقتضى كما تقدم نعم قال شيخنا م ر بالصحة فيما لو تقدم جانب المهرين كان قال أرهن مني فقال رهنك وإذا إخل ولم يرضه شيخنا (قوله قبل اخل) وكذا بعده إلى مضى زمن يمكن فيه قبضه ابتداء (قوله أمانة) لأنه مقبوض بالرهن الفاسد (قوله وبعده مضمون) أي بأقصى القيم لأنه مقبوض بالبيع الفاسد (قوله يصدق المهرين في دعوى التلف) أي من حيث إنه لا يضمن وإلا فلتصدى بصدق في ذلك ليكرم (قوله وأسقطه) أي للعلم به (قوله ولا يصدق) أي المهرين في دعوى الرد ومثله المستأجر فهما مستثنيان من قاعدة أن كل من ادعى الرد على من اتهمه يصدق وفاقا غيرهما بأنها قبضا لفرض أنفسهما وبذلك يرد ما قاله غير الأكرين (قوله ولو وطى المهرين) أي الذكر الواضح المهرونة الأنثى الواضحة من غير إذن الرهن المالك فدخل المعبر وخرج المستعير (قوله فله الحد) والمهر والولد رقيق غير نسب (قوله أي الوطء) دفع به تروهم رجوع الضمير للزنا وهو غير مقبول (قوله إلا أن يقرب إلخ) أي لو محالاً ناعل المعتمد مثل ذلك وطء جارية أصله أو فرعه قال بعضهم وهذا استثناء من عدم قبوله إلى قبوله فهو مستثنى من بلا شبهة فهو منها وقال بعضهم هو الوجه إن هذا

ظاهراً لم يضمن وإن كان باطلاً ضمن بقيته (قول المتن لا يسقط) الفاء هنا أحسن من الواو (قول المتن وحكم إلخ) هذا توطئة للمسألة بعده (قول المتن ولا يصدق) أي لأنه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابله إلى كونه أمينا (قول الشارح فله الحد) أي خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله للقياس على المستأجر بالأولى



وقوله قرآن أي فهو زان كما  
في الخبر جواب لما معنى إن  
مجردة عن زمان وتقدم  
نحوه أول الباب وهو كثير  
في النجاج وغيره (وإن  
وطىء بأذن الراهن قبل  
دعواه جهل التصريح)  
مطلقا في الأصح لأنه قد  
يخفى والثاني لا يقبل إلا أن  
يكون قريب عهد  
بالإسلام أو في معناه وعلى  
القبول (فلا حد) عليه  
(ويجب المهر إن أكرهها)  
وفي قول حكاية في الخبر  
وجها لا يجب إلا أن  
مستحقه ودفع بأن  
وجوه حتى الشرع فلا  
يؤثر فيه إلا أن  
للفرضة تستحق المهر  
بالدخول ولو طوعته لم  
يجب مهر جزما (وإن ولد  
حر نسب وعليه قيمته  
للراهن) وكذا حكمه في  
صورت انتفاء الحد  
السابقين (ولو أثلث  
الموهون وقبض بدله صار  
رهنًا) مكانه وجعل في يد  
من كان الأصل في يده من  
الرهن أو العدل وقيل  
قبض قبل لا يحكم بأنه  
مرهون لأنه دين وقيل  
يحكم وإنما يمنع رهن  
الدين ابتداء فقال ل  
الروضة الثاني أرجح  
وبالأول قطع الماروضة  
(والخصم في البسند  
الراهن فإن لم يخاصم) فيه

ليس منها ولكن له حكمها وكلام الشارح يوافق (قوله فهو زان) قدره لأن جواب الشرط بغير الفعل  
لا يكون إلا جملة (قوله بمعنى أن إغ) جواب سؤال هو إن أو تدل على الزمان والامتناع ولا تعجب إلا جملة  
ففيه ماضوية لفظا أو معنى مجردة عن الفاء فأجاب بأن المراد منها مجرد التعليق (قوله وإن وطىء بأذن  
الراهن) أي المالك كما مر لا عبرة بأذن المستعير قاله بعض مشايخنا ولعله فيما إذا علم أنه مستعير (قوله  
لأنه قد يخفى) يفيد قبله وإن لم يخف عليه وهو مفاد كلام الشارح بذكر الإطلاق والذي اعتمد شيخنا  
الرمي والهادي تقييده بمن يخفى عليه (قوله والثاني إغ) يفيد أن نحو قريب العهد مقبول قطعاً (قوله وعلى  
القبول فلا حد عليه) وسكت عن مقابلة لأنه معلوم بما مر قبله (قوله ويجب المهر إن أكرهها) وكذا لو  
كانت أعجمية تجهل الحرمة قال شيخنا والمهر الواجب هنا مهر بكر وأرض بكارة في البكر ونوزع فيه بأن  
ما هنا من الغصب والواجب فيه مهر ثيب وأرض بكارة فقط (قوله وفي قول إغ) هو اعتراض على المصنف  
بعدم ذكر الخلاف مع أنه مذکور في أصله ولا اعتراض على الخبر في حكاية وجهه لأنه اصطلاح له (قوله  
وعليه قيمته للراهن) المالك وإن كان ممن يعتق على الراهن خلافاً للزركشي وإن تبعه الخطيب ولو ملكها  
الرهن بعد لم تصراً ولد له إلا إن كان أباً للراهن ولو ادعى الرهن الواسية أنه تزوجها من الراهن أو اشتراها  
منه أو أعياها منه وقبضها فأكثر الراهن صدق بيمينه والولد رقيق فإن رد عليه اليمين وملكتها بعد صارت  
أم ولد والولد حر (قوله وكذا حكمه في صورت انتفاء الحد السابقين) وهما قبله في دعوى الجهل مع  
عدم إذن الراهن ومع إذنه (قوله ولو أثلث الموهون أي كلاً أو بعضاً من أجنس أو الرهن أو وفادته  
تعلق الرهن بتركه لو مات إن لم ترد على قيمته ويقدم بها على مؤنة التجهيز (قوله وقبض بدله) سواء قبضه  
الراهن أو نائبه أو الرهن أو العدل كذلك على المصنف ولا يقبضه إلا من كان في يده ولو بعد الخصامة الآتية  
ويحكم على جميع البديل بالرهنية وإن زاد على الدين على المصنف عند شيخنا بلا إنشاء عقد وفارق قيمة  
الموقوف والأضحية إذا أثلثا حيث يحتاج مع شراء بدل الموقوف إلى إنشاء وقف وفي الأضحية كذلك إن  
لم يشتر بعين البديل بالأحاطة في الوقف لاحتياجه إلى بيان مصرف وغيره ويتعلق بدل الأضحية بذمة  
المضحي قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث ظاهر (قوله وقبل قبضه إغ) هو مفهوم قبض في كلام المصنف  
الذي لا خلاف فيه والحكم عليه بالرهنية في الذمة (قوله الثاني أرجح) هو للمصنف وإن زاد على قدر الدين  
كما مر وفي قابضة ما تقدم (قوله الراهن) أي المالك نعم للرهن أن يخاصم إذا تعلقرت خصامة الراهن  
وأن يخاصم مطلقاً بحق التوثيق وأن يخاصم الراهن إذا أثلثه أو باعه وللحاكم خصامة الغاصب بغصب

(قول الشارح فهو إغ) اعتلوا عن كون لو لا يصلح مجيء الفاء في نجوبها وقد اعتلوا أيضاً بأن الجواب  
محذوف أي فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليق المحذوف (قول الشارح مجردة عن زمان)  
أي فلا تكون لو في مثل ذلك دالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك .

لو حرف شرط في معنى وقيل لئلاها مستقبلاً لكن قبل

(قول الشارح لأنه قد يخفى) زاد غيره وإذا خفى على عطاء رحمه الله فعل غيره أولى أقول قد يشكك في  
هذا القياس بأن الخفاء هنا استند إلى مجرد الإذن وأما عطاء فإنه ذهب إلى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف  
يقال إن غيره في معناه (قول الشارح ولو طارعه لم يجب مهر جزماً) أي لا نضمام إذنه إلى مطاوعتها (قول  
الشارح وجعل في يد إغ) كذلك هو المتولى لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا يتأنيه كون الخصم في البديل  
الراهن (قول المتن والخصم في البديل الراهن) لو نكل عن اليمين ففى حلف الرهن قولان كفرهما المفسر  
وقوله لم يخاصم الرهن أي لأنه غير مالك والثاني نظر إلى أن له حقاً متعلقاً بالذمة فكان كما لو جنى الراهن  
على الموهون ثم قضية كلامه عدم خصامة الرهن جزماً إذا خاصم الراهن ونظر فيه الإسئوى ولو غشبت

(لم يخاصم المرتهن في الأصح) في الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وإذا خاصم الراهن فللمرتهن حضور خصموه متعلق حقه بالمأخوذ (قلو)

وجب قصاص في  
المروء التلغ كالعيد  
اقتص الراهن) أى له  
ذلك (وفات الرهن)  
لفوات عمله من غير بدل  
(فإن وجب المال بفوه)  
عن القصاص على مال (أو)  
بجناية خطأ لم يصح غفوه  
عنه) لحن المرتهن (ولا)  
يصح (إسراء المرتهن  
الجاني) لأنه ليس بمالك  
ولا يسقط بإيرائه حقه من  
الوثيقة في الأصح (ولا)  
يسرى الرهن إلى زيادته)  
أى للمروء (المنفصلة)  
كتمر وولد) وببيض  
بغلاف المتصلة كسمن  
العيد وكبير الشجرة  
فيسرى الرهن إليها (فلو)  
رهن حاملا وحل الأجل  
وهي حامل يسمت)  
كذلك لأنها إن قلنا إن  
الحمل يعلم فكانه رهنها  
ولا فقد رهنها والحمل  
عض صفة (وإن ولدت  
بيع معها في الأظهر) بناء  
على أن الحمل يعلم فهو  
رهن والثاني لا يباع بناء  
على أن الحمل لا يعلم فهو  
كالخاتمة بعد العقد (وإن)  
كانت حاملا عند البيع  
دون الرهن فالقول ليس  
برهن في الأظهر) بناء على  
أن الحمل يعلم ويتضمن  
بيها لأن استثناء الحمل  
متضمن ولا سبيل إلى بيعها  
حاملا وتوزيع الثمن على الأم والحمل لأن الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول تباع حاملا بناء على أن الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة .

متجنز إذا غاب المرتهن (قوله لم يخاصم المرتهن) هو مقابل الأصح إذ المعنى أنه ليس للمرتهن أن يخاصم مطلقا بقوله  
في الأصح عائد في الحقيقة لقوله والخصم (قوله اختص الراهن) ولا يجبر عليه ولا على العفو على الأرض (قوله)  
هو اعتراض على المصنف في نوع الخلاف (قوله اختص الراهن) ولا يجبر عليه ولا على العفو على الأرض (قوله)  
والمراد به المالك<sup>(١)</sup> فيحمل المعبر وله العفو بجنا (قوله وفات الرهن) أى فيها اقتص فيه من كله أو جزئه  
وكلام المصنف ظاهر في الكل وجرى عليه الشارح بقوله التلغ بفتح اللام والعفو بجنا كالقصاص (قوله على  
مال) ولو من غير جنس الدية لكن بإذن المرتهن وشمل ذلك ماله ورثة السيد كأن كانت الجناية على أبيه أو مكانه  
ومات المجنى عليه أو عجز المكاتب فلا يسقط المال ويبيعه السيد في الجناية (قوله أو بجناية خطأ) أو شبه عمد  
أو بعدم وجوب القصاص ابتداء مانع كأصلية أو سيادة (قوله لم يصح غفوه عنه) ولا التصرف فيه بغير إذن  
المرتهن (قوله ولا يسقط بإيرائه حقه من الوثيقة) إلا أن قال أسقطت حتى منها (قوله كتمر) فلا يكون مرهونا  
وإن كان موجودا حالة الرهن ولم يؤبر وفي العياد إن الطلع غير المؤبر من المتصلة وفي الخطيب إن تعلم الصنعة  
كذلك لكن سياق أنها إذا كانت يعلم فهي من المنفصلة (قوله وببيض) ولو موجودا حالة الرهن وصرف وإن  
لم يبيع أو أن الجز ولين ولو في الضرر وقت الرهن ولو رهن بيضة ففرخت ولو بلا إذن أو بدور فزعه كذلك  
فثبت فالفرخ والنيات رهن وقال الإمام أبو حنيفة يسرى الرهن إلى الزيادة المنفصلة كالمتصلة وقال الإمام مالك  
يسرى إليها إن كانت من جنس الأصل كولد جارية بخلاف ثمرة شجرة (قوله وكبر الشجرة) ظاهره أن المراد  
غظله لا طولها بل دليل عطفه على السمن ويصرح به تعليل المنهج بقوله إذا لم يمكن انفصالها وعلى هذا فلو لم  
الزيادة للمنفصلة فلا يسرى الرهن إليه ومثله سنابل الزرع الحادثة بعد الرهن ولو قبل قبضه وليف وسعف  
كذلك فراجع (قوله لأنها إن قلنا إلخ) يفيد أن الحمل داخل مطلقا فهو كازيادة المتصلة حيث كان موجودا حالة  
الرهن والأفلا فما قاله المنهج من البناء على أنه يعلم غير صحيح (قوله بناء على أن الحمل يعلم) أى يعطى حكم  
المعلوم (قوله ولا يصدر بيعها) أى من حيث الرهنية المقتضى إلى التوزيع مع التصدر كذا ذكره ولا فيلزم الرهن ببيعها  
حاملا أو توفية الدين وقول بعضهم يحمل كلام الشارح على ما إذا تعلق بالحمل حق ثابت كوصية أو حجر ليس  
في عمله فتأمل (قوله لأن استثناء الحمل متضمن) خرج به مالورن نخلة فأطلعت فإنه يصح بيعها واستثناء الثمرة  
فتأمل (تنبيه) نص في الأم واعتمده شيخنا أنه لو سأل الراهن أن تباع الحامل ويكون ثمنها كله رهنًا كان له ذلك  
كذا في المنهج ونظر فيه بعضهم بأنه يلزم أن يكون ما زال على قيمة الأم مرهونا بغير عقد مع أنه مجعول لا يقال  
يسرى إليه الرهن كازيادة المتصلة للفرق الواضح مع أنه لا ضرورة هنا وقد يجاب بأن الزائد ليس مرهونا وإنما  
له حكم الرهن تبعًا من حيث إن الراهن منع نفسه من التصرف فيه وهو واضح جلي فافهمه .

العين المؤجرة فالحكم كذا (قوله لئن اقتص الراهن إلخ) لو امتنع من الاقتصاص والعفو فلا إيجاب خلافا لابن  
أبي هريرة وصححه ابن أبي عسرون والأول اختاره السبكي وبينه (قوله الشارح) ولا يسقط بإيرائه حقه) أى  
كالو وبه لغيره بغير إذن فإن حقه باق نعم لو قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط (قوله لئن ولا يسرى) أى  
خلافا لثاني حنيفة مطلقا ومالك في الولد لنا ما سلف من الحديث والقياس على الكسب والإجارة والعبد الجاني  
(قوله لئن دون الرهن) هو يفيدك أن العبرة بحال الرهن دون حال القبض (قوله الشارح) والثاني يقول (إلخ)  
كلامه يؤهم أنه على هذا الثاني يكون الحمل رهنًا حتى لو انفصل بيع معها وليس كذلك بل معناه أنه مادام حلا  
يباع لأنه كالصفة فلو ولدت فلا يباع بل يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في مقابل الأظهر السابق

(١) (قوله والمراد به المالك) حدة العبارة غير موجودة في الشرح الذي بأيدينا ولعلها في بعض النسخ .

(فصل) إذا جنى المروء على أجنبي بالقتل (قدم الجنى عليه) لأن حقه متعين في الرقة بخلاف حق المرحم. لتعلقه بالذمة والرقة (فإن اقتصر) وارث

الجنى عليه (أو يبيع) المروء (له) إلى حقه بأن أوجبت الجنابة مالا أو عفى على مال (بطل الرهن) فلو عاد البيع إلى ملك المرحم لم يكن رهنًا (وإن جنى المروء على سيده) بالقتل (فاقتصر) بضم التاء منه (بطل الرهن) (وإن عفى على مال) أو كانت الجنابة خطأ (لم يثبت على الصحيح) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (فيبقى رهنًا) كما كان والشأن يثبت المال ويوصل به إلى فك الرهن وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وعبر في الضرر بالأصح ومعلوم أن الجنابة على السيد أو الأجنبي بغير القتل لا تبطل الرهن (وإن قتل المروء) (مرهونًا) لسيدته عند آخر (فاقتصر) السيد (بطل الرهنان) جميعًا (وإن وجب مال) بأن قتل خطأ أو عفى على مال (تعلق به حق مرعته) (القتيل) والمال متعلق برقة القاتل (يبيع) وغنه رهن وقيل (يبيع) نفسه (رهنًا) ودفع بأن حق المرحم في ماله لا ينفك عنه وعلى الثاني ينتقل إلى يده هذا إن كان الواجب أكثر من قيمة

(فصل في الجنابة من المروء وما يتبعه) (قوله جنى المروء) ولو مفسوفاً أو معاراً بعد

رهنه (قوله على أجنبي) ومنه المرحم<sup>(١)</sup> فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل) هو قيد لراعاة كلام المصنف فيقتل بطل بقدره منه وسيأتي في كلامه الإشارة إليه (قوله لأن حقه) (إخ) نعم لو كان المروء ينتقد وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره تعلق الضمان بذمة الأمر فقط أجنبياً أو سيداً فغير قيمته رهنًا ولا يقبل قول السيد في الأمر فبيع أو يقتصر منه لتلا بطل حق الجنى عليه منه (قوله بطل الرهن) أي إن لم تزد قيمته على الأرض ولم يكن مفسوفاً وإلا فالأثر أنه رهن بل لا يباع ما زاد إلا إن تعذر بيع بعضه بقدر الجنابة ويلزم الغاصب قيمته وهنا سواء اقتصر أم لا يبيع (قوله لم يكن رهنًا) نعم إن عاد بفسخ خيار بغير العيب بقي على الرهن (قوله بضم التاء) لعله الذي في كلام المصنف وإلا ففتحها صحيح بخلاف أن زعم فساده ويرجع ضميره لوارث السيد كما فعل فيما قبله ويستثنى عن لفظه منه (قوله وإن عفى على مال) أو كانت مستولدة له حال إيساره لأنه يلزمه فداؤها فجنابها عليه كالمعلم (قوله أو كانت الجنابة خطأ) أشار إلى أن العفو ليس قيداً ولذلك قال في المنهج وتعمير بذلك وهو لا إن وجد سبب مال أعمر من تعبيره يعنى على مال فقله فيه والجنابة على غير أجنبي متعين بخلاف ما في بعض النسخ من إسقاط لفظ عبر لكن تنقيده وجود السبب بالمال غير مناسب إذ وجد سبب القصاص كذلك إذ لا يفوت إلا أن اقتصر بالفعل وقد يقال إنما قيد بالمال لأنه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجب القوت في القصاص دون المال فتأمل (قوله لأن السيد) (إخ) عمل ذلك في الابتداء فلا يرد مالو جنى عمداً أو حصل عفو أو جنى غير عمد أو على طرف مورث السيد أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز لأنه يغتفر في الدوام (قوله وعبر في آخره بالأصح) فالمصنف مخالف لأصله ولما في الروضة وأصلها (قوله ومعلوم) (إخ) ولم يدخل ذلك في كلام المصنف مع قبوله له كما في المنهج لأن الظاهر من بطلان الرهن أنه في جميعه وقال بعضهم لما لم يدخله في الجنابة على السيد لأنه ليس من عمل الخلاف لم يدخله في الجنابة على الأجنبي للمناسبة فتأمل (قوله لا تبطل الرهن) أي نظراً للغالب وإلا فقد يسرى القصاص ويستغرق الأرض القيمة (قوله بطل الرهنان) فإن عفا السيد بمجاناً أو بلا مال بطل الرهن في القتل وبقي رهن القاتل (قوله تعلق به) (إخ) فليس له العفو عنه بعد العفو عليه (قوله وغنه رهن) بلا إنشاء عقد قاله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتين القاتل وصيرورته رهنًا لمرتين القاتل بمجرد الجنابة أو بمجرد البيع وعلى ذلك لو ساعه عنه مرتين القاتل رجع للراهن لا للمرحم القاتل وفيه نظر والذي يتجه عدم خروجه عن رهنية مرتين القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المساعدة المذكورة لأن عدم تعلقه به إنما كان لأجل تعلق مرتين القاتل بتقديم حقه فحيث زال تعلقه للمانع فليستمر على أصله فراجعوه وانظروا (قوله وقيل يصير) (إخ) ظاهره من غير إنشاء عقد وفيه لو ساعه ما علمته وقال السبكي في هذه لا بد من إنشاء عقد (قوله ههنا) أي يبيع كله أو صيرورته رهنًا كله (قوله يبيع من القاتل جزء) أي إن وجد من يشتري ذلك الجزء ولم تنقص القيمة بالتشقيص ولا يبيع كله ويكون الزائد رهنًا عند مرتين القاتل (قوله ومعه) أي الخلاف .

(فصل جنى المروء) (قول الشارح لأن حقه) (إخ) فلو قدم المرحم عليه لصاح حقه وأيضاً إذا قدم على حق المالك فعل حق المرحم أولاً (قول المتن وإن وجب مال) منه تعلم أن كون المال يثبت للسيد على العبد هنا منغفر لأجل حق المرحم ولو عفا على غير مال صالح بلا إشكال (قول المتن وغنه رهن) أي من غير توقف على إنشاء رهن كما سلف (قول المتن وقيل يصير رهنًا) أي لأنه لا فائدة في البيع (قول الشارح ومعه) أي الخلاف في المسألتين .

القاتل أو مثلها فإن كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون غنه رهنًا أو صار الجزء رهنًا على الخلاف وعمله إذا طلب مرتين القاتل البيع

وأبى الراهن وفي العكس يباع جز ما ولو اتفقا على عدم البيع قال الإمام ليس لمرتحن المقتل طلب البيع أى لأنه لا فائدة له في ذلك وأشار الرافعي إلى أنه قد

(قوله ولو اتفقا) أى الراهن ومرتب القتل (قوله على عدم البيع) أى بل على النقل كما صرح به في المنهج وكذا لو اتفق الراهن والمترتبان على النقل والمقتول الكل أو البعض من عين المقتل لا قيمته على ما تقدم قال السبكي ولا يحتاج في هذا النقل إلى إنشاء عقد وخالفه شيخنا نعم لا يحتاج إلى فسخ لأنه كالبيع للراغب في زمن الخيار والخبرة في النقل للمرتحن (قوله قال الإمام) هو للمعتد كما في إمساك الورثة عن التركة ونضاه الدين ما لهم ولا نظر لاحتمال وجود الراغب الذي أشار إليه الرافعي لأن الأصل عدمه كما ذكره هناك نعم إن وجد الراغب بالفعل أجيب مرتحن المقتل وشيخنا الرملي ضعف كلام الرافعي وفرق بين ما هنا والتركة وفيه نظر إذ مع التضعيف لا فرق ومع عدمه فالفرق الذي ذكره يعكس مراده فراجع (قوله وسكت عليه) أى على كلام الرافعي وظاهر هذا أنه إرضاه (قوله عند شخص) أو أكثر (قوله نقصت الوثيقة) فإن اتقص السيد فانت كلها (قوله أو بهديين) ولو عند شخص (قوله به) أى المقتل (قوله لفائدة) أى للمرتحن (قوله بأن يباع) أى كله أو بعضه على ما تقدم ومثله وقام وليس من الغرض طلب بيمه خوف جناية أخرى (قوله لم تنقل إلخ) نعم لو كان قيمة المقتل أكثر من دينه نقل منها ما زاد على قدره لدين المقتل قاله العلامة البرلسي (قوله فإذا كان إلخ) هو مثال لوجود الفائدة ولا نظر إلى يسار أو إعسار في ذلك (قوله قدر قيمة المقتل) أو أكثر منها بمزاد على دين المقتل كما تقدم إن كان دين المقتل أكثر من قيمته وإلا فلا (قوله بألف معاوية) ومثلهما إتلاف من لا يضمن ومنه الموت بضرب أذن له الراهن فيه كما مر (قوله وينفك بفسخ المرتحن) قال شيخنا الرملي لا في رهن التركة لأنه لمصلحة الميت وسواء انفسخ في الكل أو البعض ولا يلزم المرتحن بعد الفسخ أو الفلك أو الإذن رد الموهون ولا إحضاره للراهن بل عليه التخليه كالوديع فمؤنة إحضاره ولو لبيع على الراهن (قوله أو غيرهما) كإرث واعتياض ولو تلف للمحوض أو تقابلا فيه أو تفرقا قبل قبضه في الربوى بقى الرهن كما كان لعود سببه وهو الدين أما الأول إن قلنا الفسخ يرفع العقد من أصله وإما نظيره وأعطى حكمه إن قلنا برفع من حينه وبذلك فارق عدم عود الضمان على غائب يباع ما غصبه بالوكالة وتلف قبل قبضه لأن سبب الضمان الغصب وقد زال (قوله أى الموهون) ولو التركة (قوله ولو رهن) أى المالك لأن المير كالراهن (قوله لغيره من أحدهما) ولو بالدفع له سواء اتحد الدين خلافا للمخطوب أو اختلف لأن ما يأخذه يختص به وكذا سائر الشرأء في الديون المشتركة إلا في مسائل ثلاث الإرث والكتابة وبيع الوقف فما يأخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم إن أحال به اختص

(قول الشارح وأبى الراهن) فعل هذا إذا قلنا بالمرجوح هل يصير رهنا من وقت الجناية أم من حين إيلائه وامتناعه فيه نظر (قول الشارح وفي العكس يباع جز ما) أى لأنه لاحق للمرتحن في العين (قول الشارح وإن اتفق الدينان إلخ) بقى ماله اتفقا حلولا وتأجيلا واختلفا قدرًا فإن كان المقتل بالكثير قدره رهن نقل سواء كانت قيمته مثل قيمة المقتل أو فوقها أو دونها لكتبا فيما دونها لا ينقل مزاد على قيمة المقتل وإن كان رهنا بالقليل وقيمتها مثل قيمة المقتل أو فوقها فلا نقل فإن كانت قيمة المقتل أكثر قال في شرح الإرشاد يبيع منه بقدر قيمة المقتل لتصير رهنا مكان المقتل ويستمر الباقي بدين المقتل قال وبه يظهر أن قول الروضة إذا كانت قيمة المقتل أقل وهو مرهون بأقل الدين لا ينقل إلا لفائدة فيه متعقب أحاقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة المقتل لا تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف ضمنية لإطلاعهم الإعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضًا يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي أن يجعل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قول الشارح أو غيرهما) أى كإرث واعتياض لكن لو تقابلا في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين

يقال له ذلك لتوقع راغب بالزيادة وسكت عليه في الروضة (فإن كان) أى المقتل والمقتول (مرهونين) عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة ولا جابر (أو بهديين) ووجب المال متعلقا برقبة المقتل (ووفى) نقل الوثيقة به إلى دين المقتل (غرض) أى فائدة (نقلت) بأن يباع المقتل ويقام غنمه وهنا مقام المقتل أو يقام نفسه مقامه رهنا على الخلاف السابق وإن لم يكن غرض في نقل الوثيقة لم تنقل فإذا كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلًا للمرتحن التوفيق بالمقتل لدين المقتل فإن كان هو الحال فالفائدة استفادته من ثمن المقتل في الحال أو المؤجل فقد توفيق ويطلب بالحال وإن اتفق الدينان في القدر والحلول أو التأجيل وقيمة المقتل أو مساوية لما تم نقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة المقتل أكثر نقل منه قدر قيمة المقتل (ولو تلف الموهون بألف معاوية (ينفك) الرهن (بفسخ المرتحن) وحده أو مع الراهن (وبالبرائة من الدين) بقضاء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (فإن بقى شيء منه لم ينفك شيء من الرهن) أى الموهون لأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بأخر فبىء من أحدهما انفك قسمه)

لعدد العقد ولو رهنه) بدين (فهرى وأحدهما) بما عليه (انفك نصيبه) لعدد الدين ولو رهنه عند اثنين فهرى من دين: أحدهما انفك قسطة لعدد مستحق الدين .  
(فصل) إذا اختلفا في الرهن أى أصله كأن قال رهنتى كذا فانكر (أو قدره) أى الرهن بمعنى المهرون كأن قال رهنتى الأرض بأشجارها فقال بل وحدها

أو تعيينه كهذا العبد فقال

بل هذا الذئب أو قنر

المهرون به كباثنين فقال

بل بألف (صدق الراهن

ييمينه) وإطلاعه على المنكر

بالنظر للمدعى وقوله (إن

كان رهن يبرع) قيد فى

التصديق (وإن شرط)

الرهن اختلف فيه بوجهه بما

ذكر (فى بيع تخالف)

كسائر صور البيع إذا

اختلف فيها (ولو أدهى

أيهما وهذا عهدهما بمائة)

وأقبضاه (وصدقه

أحدهما فقصيب المصدق

رهن بخمسين والقول فى

نصيب الثاني قوله ييمينه

وتقبل شهادة المصدق

عليه فإن شهد معاً أعزأو

حلف للمدعى ثبت رهن

الجميع (ولو اختلفا فى

قبضه) أى المهرون (فإن

كان فى يده الراهن أولى به

المرتبن وقال الراهن

غصبته صدق يمينه) لأن

الأصل عدم لزوم الرهن

وعدم إسنه فى القبض

(وكذا إن قال أقبضته عن

جهة أخرى) كالإعارة

والإجارة والإسداء

يصدق يمينه (فى

الأصح) لأن الأصل عدم

إنه فى القبض عن الرهن

والثانى يصدق المرتبن

لائتفاقهما على قبض

مأذون فيه (ولو أقر)

الراهن (بقبضه) أى قبض

المرتبن

اختلاف بما أخذه وهذه من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيدين مثلاً من دين الكتابة لا يختص به وما أخذه أحد الموقف عليهم من ربيع الوقف لا يختص به وإن كان النظر فى حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا م وأعتمدته وصمم عليه ونظر قناتله وخرج بالموقف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فما يأخذه أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وإن حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم قاله شيخنا الرمل والزهايد (قوله لعدد العقد) فعلم أن المرتبن واحد وأن المراد تعدد العقد بالصيغة أخذنا بما بعده وعلم أيضاً براءة الراهن من أحدهما إن قصده عند الدفع أو جعله عند الإطلاق ويصدق فى إرادته .

(فصل فى الاختلاف فى الرهن وما يتعلق به) (قوله أو قدره) أى المهرون وكذا المهرون به أو

صفته كقدر الأجل ومنه ما لو قال رهنتى العبد بمائة فصدقه لكن قال كل نصف منه تخمسين مثلاً (قوله

صدق الراهن) ولو كان مستعراً بالتصير به أول من التصير بالمالك خلافاً لمن زعمه الاعتراض على التسمية

به فى الأولى أجاب عنه الشارح بقوله وإطلاعه (إخ وسياً) وسواء وقع الاختلاف بعد القبض أو قبله وفائدته

فى المسألة الأولى أنه لو نكل الراهن حلف المرتبن وثبت الرهن وأزوم الراهن بإقضاؤه له وفى غيرها أنه لو نكل

المرتبن سقط اللزم على الراهن فى عدم الإقباض (قوله وإطلاعه) أى إطلاق اسم الراهن عليه فى الأول

مع إنكاره أصل الرهن فهو غير رهن صحيح بالنظر إلى دعوى المرتبن بأنه رهن (قوله مما ذكر) منه

الاختلاف فى أصله بمعنى هل وقع بمزوجة بصيغة أم لا فاستثناء بعضهم لهذه ليس فى عمله وفى غيرها كأن

اختلفا فى أنه شرط أو فى قدر ما شرط أو فى صفة ما شرط نعم لو اتفقا على شرطه واختلفا فى وقوعه بعد

ذلك أو فى عينه كأن رهن الجارية وكيله وقال أمرتنى بها فقال بل أفنت فى رهن العبد أو عكسه فالمصدق

الراهن فيها ولا يثبت رهن واحد من العبد والجارية فى الثانية وللمشتري الخيار إن لم يرهن البائع فى الأولى

وهذه المرادة بقول المنهج فى غير الأولى (قوله أيهما رهنه) ومثله عكسه كأن ادعى أنه رهنها عبده (إخ قوله

وأقبضاه) (إخ) ليس قبداً على المصدق إذ الكلام فى ثبوت العقد لا فى الزامه ببقائه عند المرتبن (قوله وصدقه

أحدهما) أى ونكل الآخر فى حصته ولم يتعرض لشريكه وكذا لو كذبه كل منهما فإن قال أنا لم أرهن

وشريكى رهن فهى شهادة على شريكه فتقبل كما سيذكره ولا يعزى فى قبول الشهادة اعتراف المرتين بكذبهما

لعدم فسقهما بذلك على المتعبد عند شيخنا ونقله عن شيخنا م وما فى شرحه المخالف لذلك تبع فيه ابن

حجر تبعاً للقبضى ووافقهما الخطيب (قوله وعدم إسنه) فلو اتفقا على الإذن واختلفا فى قبضه صدق من هو

بيده سواء المرتين أو غيره سواء ادعى الراهن الرجوع عن الإذن أو لا فتقيد المنهج بالأولى لا مفهوم (قوله

أقبضته عن جهة أخرى) وكذا لم أقبضه عن جهة الراهن على المتعبد من وجوب قصد الإقباض عنه وفارق البيع بأن

البيع لازم (قوله فله تحليفه) أى فللراهن تحليف المرتين أنه قبضه عن جهة الراهن وهو المتعبد سواء وقع الإقرار فى

مجلس الحكم أو لا بعد الدعوى عليه أو لا حكم الحاكم عليه أو لا وقع الحكم بالصحة أو الموجب أو لا نعم إن أقر بعد

إقامته البينة عليه أو قبلها بأنه أقر أو رهن وأقبض سواء ذكر تأويلاً أو لا ثم حكم الحاكم عليه فإن علم استناد

(فصل اختلفا فى الرهن (إخ) (قول المتن صدق الراهن) أى لأنه مدعى عليه (قول المتن وإن شرط

الراهن اختلف فيه بوجه ما ذكر) أعلم أن مدلول هذه العبارة أيهما يتحالفان إذ اتفقا على اشتراط ولكن

اختلفا فى شىء مما تقدم كأصل الرهن أو قدره أو عينه أو غير ذلك فأما اتفاقهما على الاشتراط فليس بشرط

بل لو اختلفا فى اشتراط الراهن تخالفوا وكذا لو اتفقا على الاشتراط ولكن اختلفا فى القدر مثلاً وأما لو اتفقا

على الاشتراط واختلفا فى إيجاد الرهن والوفاء به بأن ادعى المرتين وأنكر الراهن كى يأخذ الرهن ويعمل المرتين

على فسح البيع كما قاله السبكي فلا تخالف خلافاً لفتضى العبارة لأنهما لم يختلفا فى كيفية البيع فالقول

المرتبن المهرون (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أى المرتين أنه قبض المهرون (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره وتأويله كقولنا شهد

المرتبن المهرون (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أى المرتين أنه قبض المهرون (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره وتأويله كقولنا شهد

على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لأنه إذا ما يذكر تأويله لا يكون مناقضاً بقوله لإقراره ما أوجب بأننا تعلم أن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فإى حاجته إلى لفظه بذلك ولو كان إقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فقبل لإبلاغه وإن ذكر تأويله لا يكاد يقر عند القاضي إلا عن تحقيق وقيل لا فرق لشمول الإمكان (ولو قال أحدهما) أى الرهن والمرتهن (جنى الموهون وأنكر الآخر صدق المنكر يمينه) لأن الأصل عدم الجناية وبقاء

الرهن وإذا بيع الدين فلا شيء للمقر له على الرهن بإقراره ولا يلزم تسليم الثمن إلى المرتهن المقر لإقراره (ولو قال الرهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فالأظهر تصديق المرتهن يمينه في إنكاره) الجناية صيانة لحقه ويحلف على نفى العلم بما والثاني يصدق الرهن لأنه مالك (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (بغرم الرهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه والثاني لا يبرم لأنه لم يقبل إقراره فكانه لم يقر (و) الأصح (أنه يبرم الأقل من قيمة العبد وأرض الجناية) والثاني يبرم الأرض فالأصح (و) الأصح (أنه لو نكل المرتهن ردت العين على المجنى عليه) لأن الحق له (لا لعل الرهن) لأنه لا يدعى لنفسه شيئاً والوجه الثاني ترد على الرهن لأنه المالك والخصومة تجرى بينه وبين المرتهن (فإذا حلف) المردود عليه منهما (بيع العبد) (في الجناية) إن استقرت قيمته ولا يبيع بقدره ولا يكون الباقي رهناً لأن العين المردودة كالتيه أو كالإقرار بأنه

الحكم للإقرار فكذلك ولا فليس له تخليفه قاله شيخنا م ر واعتمد قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كلمات الأولياء ولهذا قالوا لو تزوج وهو بمكة بامرأة من مصر فولدت ولدا لسنة أشهر من العقد لم يلحقه (قوله رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة بفتح أوله وثانيه اسم للورقة (قوله) بأننا تعلم (إخ) يعلم من هذا أن ما ذكر لا يختص بما هنا بل يجرى في سائر العقود وغيرها كالنقض وضمن البيع (قوله وقيل لا فرق) وهو المتمد كما تقدم فهو من هذا الوجه الأول ومقابل ما قبله نعم إن حكم الحاكم بنحو قبضه أو ثبت الحق في ذمته لم يكن له تخليفه بلا خلاف كذا نقل عن شيخنا الرمي (قوله ولو قال أحدهما (إخ) صريح كلام المصنف والشارح في هذه والتي بعدها أن وقت الإقرار متأخر عن القبض بدليل البيع في هذه والحيلولة في تلك وأن وقت الجناية مسكوت عنه في هذه ومفيد في الآتية ما قبل القبض وقيل العقد أما لو كان الإقرار فيما قبل القبض فلا يأتي ما ذكر إذ إقرار الرهن رجوع عن الرهن فلا فائدة لتصديق المرتهن في نفى الجناية فلا يباع في الدين لطلان الرهن ويتعلق حتى الجنى عليه برفقه لعدم المنع وفي إقرار المرتهن يطل حقه من الرهن فليس له تعلق به وللرهن يمينه ولو لغو الدين وإن لم يلزمه للجناية شيء ولو أقبضه للمرتهن جاز ولزم بقبضه (قوله صدق المنكر يمينه) ويحلف المرتهن على نفى العلم والرهن على البت فإن نكل من طلب تخليفه نفى ما يأتي في المسألة بعدها (قوله وإذا بيع) من جانب المرتهن أو الرهن ولا يتوقف على إذن المرتهن لإقراره بالجناية وبيع المرتهن صحيح ظاهر مطلقاً وكذا باطن من حيث الرهنية إن كان في الواقع جناية وإلا فباطل باطناً قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي وفيه نظر إذ كيف يبيع المرتهن للدين مع إقراره بالجناية فالوجه أن يقيد البيع بكونه من المنكر فأماله ولو لم يبع وانفك الرهن لزم الرهن المقر ما أثر به لزوم المنع على المتمد (قوله في الدين) ينبغي أن لا يتقيد ببيع الرهن المنكر بكونه للدين بل له نزع الرهن من المرتهن فهرأ عليه (قوله فلا شيء) (إخ) لأن الرهن لا يبرم جناية الموهون ولم يتلّف بالرهن شيئاً للمقر له لسبق الرهن على الجناية وفارق لزوم غرم السيد أرض جناية أم الولد بإقراره بجنايتها ولو قبل إيلاده به وجوب فدائها قاله الرامني (قوله ولا يلزم تسليم (إخ) أى من حيث كونه رهناً وإن لزمه من حيث وفاء الدين (قوله إذا حلف المرتهن (إخ) وإذا نكل سقطت دعواه وانتهت الخصومة ولا يبرم له الرهن شيئاً لأن الحيلولة حصلت بنكوله (قوله لأنه حال (إخ) أى لأنه منع الجنى عليه من وصوله إلى حقه من رقة الموهون بإقباضه للمرتهن فهو كما لو قتل فليس المراد أن الموهون للحيلولة كما فهمه بعض القاصرين فراجع (قوله ولا يكون (إخ) فيأخذ الرهن (قوله بأنه كان جانباً (إخ) أى يزل منزلة ما لو علم أنه كان جانباً في الابتداء فأماله (قوله وفي الروضة (إخ)

قول الرهن والمرتهن الفسخ إن لم يرض ولو ترك المصنف هذه المسألة استغناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول المنع على رسم القبالة) الرسم الكتابة والقبالة الورقة أى أشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي أخذ بعد ذلك (قول الشارح توجه الدعوى) أى يخفى من الحقوق ثم إنه أقرب به في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن إقراره به عن حقيقة هذا صورة المسألة (قول الشارح والثاني (إخ) كأن وجه جريان هذا هنا دون ما سلف إسناد الجناية إلى وقت خال عن حق المرتهن ثم حمل الخلاف إذا عين الجنى عليه وصدقه ودعوى زوال الملك كدعوى الجناية لكن في العتق لا يحتاج إلى تصديق العبد وقول الثمن قبل القبض أى سواء قال قبل الرهن أم لا (قول الشارح قولين) هما في الأولى المعروفان بقول الغرم للحيلولة وفي الثانية المعروفان بما يضمنه السيد

كان جانباً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف أنه وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع الموهون فيبيع ورجع عن الإذن وقال رجعت قبل البيع وقال الرهن بعده فالأصح)

تصديق الميراثين) يمينه لأن الأصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فيتمارضان ويبقى أن الأصل

فيه اعتراض على المصنف في التعبير بالأصح (قوله تصديق الميراثين) أي إن لم يتفقا على وقت أحدهما وإلا فكل الرجعة مقوله في الوقت الذي يدعيه أي في الواقع (قوله ويبقى إلخ) قال شيخنا وهذا مخالف للرجعة من اعتبار المعنى السابق فيها وفيه نظر: فراجعها حيث صدق الميراثين وحلف وأخذ المبيع من المشتري فهل يلزم الرهن له بدله إذا بيع أو هل يلزمه تسليمه إذا انفك بلا بيع حرره (قول ألفان إلخ) وإن اختلفا في الأصل أو قدره أو الصحة أو غير ذلك (قوله فأدى ألفا) ولو من غير جنس الدين ووارثه مثله ولا عبرة بنظر الأخذ أنه هدية مثلا ومن ذلك ما لو تزوج امرأة وعلق عليه أنه متى تزوج عليها مثلا وأبرأته من كذا من صداقتها فهي طالق فإذا دفع إليها مالا وقصده عن صداقتها برىء منه ولا يحنث بعد ذلك بزواجه وقيد شيخنا الرمل بما إذا كان المدفوع من جنس الصداق ولم يوافق عليه شيخنا الزبدي (قوله صدق إلخ) فإن كان من غير الجنس ولم يرض به رده وأخذ مثل دينه (قوله جعله إلخ) وإذا عين لأحدهما وكان به رهن مثلا انفك من وقت الدفع أو اللفظ وقيل من التعيين فعلم أن الخيرة للدافع انتهاء وكذا ابتداء إلا في المكاتب مع سيده بأن كان عليه دين لسيده وأحاله جمال وقال خذه عن النجوم وقال السيد بل عن الدين فالجواب السيد لأن دين الكتابة معرض للسقوط ولم يجب في الانتهاء لتقصيره (قوله وقيل يسقط) وحمل على ما إذا تميز معرفة كونه على أحدهما وهل يسقط بالمناصفة أو بالتوزيع وذكر الشيخان فيما إذا جعله عليهما أو أطلق أنه يسقط عليهما بالسوية بقياسه هنا كذلك لكن فيه نظر إذا اختلف فيه قدر الدينين خصوصا إن كان الأقل دون قدر النصف فتأمل (فتنبيه) ذكر بعضهم هنا مسائل مستتاة لم يقل بها شيخنا فأعرضت عن ذكرها<sup>(١)</sup>.

(فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله وعليه دين) أي غير لقطة تملكها لأنه لا غاية لتعلقه وقد صرح النووي بأنه لا مطالبة بها في الأخيرة لأن الشارع جعلها من جملة كسبه أي بخلاف دين من قطع خبره لا لتفاته لبست المال بعد مضي العمر الغالب بشرطه يدفع لإمام عادل قفاض أمين ثقة ولو من الورثة بعرفة كل منهم في مصارفه وفهم الدين ما به رهن أو كفيل وفهم أن الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث أن يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكتفى الاستعجار ودفع الأجرة كذا قاله السنباطي ولو كان الدين لو ارث سقط منه بقدرها (قوله بتركة) أي غير المرونة لتعلق حق الميراثين به قبل الموت فإن انفك تعلق الدين به بخلاف حق الميراثين فإنه يتعلق ببقية التركة أيضا قاله شيخنا م ر (قوله المستقلة إلخ) أفاد أن جميع ما يأتي من المسائل مفرع على هذا ولذلك قال الإسنوي كان الصواب تقديمه (قوله فلا ينفذ إلخ) وإن أذن له الدائن مراعاة حق الميت نعم ينفذ العتق والإيلاء عن مرسر ولو في من الدين بقدر ما يخصه نفذ تصرفه في حصته إلا إن كانت من مروهون

في جناية الرقيق ورجع في المروهون طريقة القطع تشبيها بأمر الولد لامتناع البيع فهما قول الثمن عما شاء) وقيل يسقط وجه الأول أن التعيين إليه ولم يوجد وجه الثاني عدم أولوية أحدهما على الآخر قال الإسنوي والإبراء كالأداء فيما تقدم اهـ وقضية صحة الإبراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر (فروع) إذا قلنا بالتبسيط فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الإمام إلى الثاني وصاحب البيان إلى الأول (فروع) لو مات من غير تعيين قام وراثته مقامه فيما يظهر وإن كان بأحد الدينين ضمن .

(فصل) من مات وعليه دين تعلق بتركة ظاهر هذا كخبره أنه يتعلق بها وإن كان به رهن في الحياة والمسألة في النكث (قول الشارح المستقلة إلخ) حكمة ذكر هذا التنبيه على أن ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الإسنوي سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وأن الصواب تقديم ذكر ذلك هنا لا تأخيرها كما فعل النجاشي (قول الثمن تعلقه بالمروهون) قال الإسنوي لأنه أحوط للميت إذ عليه يتنص تصرف الورثة فيه جزا بخلاف لخالقه بالجائبة فإنه يأتي فيه الخلاف المذكور في البيع اهـ وأقول ومrade أن القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي

استمرار الرهن والثالث يصدق الرهن لأنه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له الميراثين الإذن (ومن عليه ألفان بأحدهما رهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق) يمينه على المستحق القاتل إته أدى عن الألف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لأن المؤدى أعرف بقصدوه كيفية أدائه (وإن لم يبر شيئا جعله عما شاء) منهما أو عليهما (وقيل يسقط) عليهما (فصل) (من مات وعليه دين تعلق بتركة) قطعا المنقلة إلى الوارث على الصحيح الآتي (علقه بالمروهون وفي قول كعلق الأرض بالجاني) لأنه ثبت من غير اختيار المالك (لمعل) الأظهر الأول (يستوى الدين المستغرق وغيره) في رهن التركة به فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها (في الأصح) على قياس الديون والرهن والثاني قال إن كان الدين أقل من التركة نفذ تصرف الوارث إلى أن لا يبقى إلا قدر الدين لأن الحجر في مال كثير يشيء حقير بعيد قال في الروضة في المسألة وسواء أعلم السوارث بالدين أم لا لأن بالتعلق بحق الأديمين لا يتخلف به

وحكى في المطلب الخلاف على قول تعلق الأرض وذكرنا أمثله في تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها فبأنى ترجيحها هنا فيخالف المرجع على الأرض المرجع على الرهن بقوله فعلى الأظهر الخ صحيح (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر فظهر دين برميح يبيع) أكل البالغ ثمة (فالأصح أنه لا يبين

فساد تصرفه) لأنه كان جائزاً له ظاهر الكثر إن لم يقض الدين فسخ التصرف ليصل المستحق إلى حقه وقيل لا يفسخ بل يطلب الوارث بالدين ويجعل كالضامن ومقابل الأصح يبين فساد التصرف بإلحاقاً ما ظهر من الدين بالدين المقارن لتقدم سببه (ولا خلاف أن للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين من ماله) نعم لو كان الدين أكثر من التركة فقال الوارث أخذها بقيمتها وأراد الغرماء يبعها فتوقع زيادة راضح أجيب الوارث في الأصح لأن الظاهر أنها لا تزيد على القيمة (والصحيح أن تعلق الدين بالقرعة لا يجمع الإرث) لأنه ليس في الإرث المقيد للملك أكثر من تعلق الدين بالمروروث تعلق رهن أو أرض وذلك لا يمنع الملك في المهرن والعباد الجاني والثاني استند إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ فقدم الدين على الميراث وأجيب بأن تقديمه عليه لنفسه لا يقتضى أن يكون مانعاً منه وعلى الثاني هل التبع في قدر الدين أو في الجميع قال في الروضة كاصلها في أواخر الشفعة فيه خلاف

من الميث قبل موته لأنه لا ينفذ شيء منه إلا بأداء الجميع لأن الرهن الجعل أقوى من الشرعى (قوله وحكى في المطلب إلخ) هو اعتراض على المصنف في تخصيص الوجهين بتعلق الرهن مع أنها جارية على قول تعلق الأرض أيضاً وأشار إلى الجواب بأن سكوت المصنف عنهما على قول تعلق الأرض ليس لشيئهما بل لأن الترتيب مختلف فيهما وذلك أنهم ذكروا الوجهين على كل من القوانين في تعلق الزكاة والمال وقالوا فيها إن الأصح على قول تعلق الأرض أن التعلق بقدرها فبأنى مثله هنا فيكون الأصح هنا على قول تعلق الأرض أن التعلق بقدر الدين وهو يخالف الأصح هنا من أن التعلق بالجميع على قول تعلق الرهن الذي هو الأظهر تخصيص المصنف القول الأول بقوله فعل الأظهر إلخ صحيح وهذا من حيث صحة الجواب عن المصنف والألا فليحتم أن التعلق هنا بالجميع مطلقاً فالمراد بقوله الخلاف الأصح ومقابلة بقوله هنا مثله أى الترتيب على قول الأرض وبقوله تقدم أى في باب الزكاة وبقوله بقدرها أى الزكاة على قول تعلق الأرض وبقوله هنا أى في تعلق الدين على قول الأرض فيخالف المرجع هنا على قول الأرض المرجع هنا على قول الرهن فامل ذلك فإنه مما عثرت فيه الأفهام وتخالفت فيه الأرواهم والله ولى التوفيق والإلهام (قوله ظاهر) أى موجود لا باطن ولا ظاهر (قوله فظهر) أى نظر (قوله لا بد من بعده) (قوله لم يقض الدين) الأولى لم يسقط ليشمل الإبراء وغيره (قوله فسخ) أى فسخه الحاكم فقط على المعتد نعم إن وقت قيمة الميراث بالدين الطارىء على بقى من التركة بالتصرف ما ينفى به فلا نسخ لعدم الحاجة إليه (قوله ومقابل الأصح) إلخ قيد شيخنا الرضى الخلاف بما إذا كان البالغ موصراً ولا ينفذ جزماً (قوله لما ظهر) أى لما طرأ كأمارة (قوله المقارن) أى لتصرف الوارث وإن لم يعلم به كما تقدم (قوله إمساك عين التركة إلخ) نعم أن وصى برفاء الدين من ثمنها بعد بيعها أو من عينها أو بدفعها بدلاً عنه أو كانت من جنسه أو تعلق بينهما لم يكن للوارث إمسакها (قوله أجيب الوارث) نعم إن وجد الرضاغب بالفعل أجيب الغرماء كأمارة (قوله كالكسب والتنازع) يفيد أن المراد الزوائد المنفصلة ومنها سائر زرع وزادته في الطول وطول شجرة كأمارة أما الفصلة كسمن وغلظ شجرة وطلع من يؤبر وحمل موجود وقت الموت فهي من التركة فتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرضى أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت وتعرف قيمته فيما زاد عليها للوارث وهو لا يناسب القواعد لم يرضه شيخنا كالعامة ابن قاسم ولى بهما أسوة

الوجهين الآتين على قول الرهن (قول الشارح في تعلق الزكاة) أى بالمال الزكوى وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أى على كل من تعلق الرهن والأرض وقوله فبأنى ترجيحها هنا أى بالنسبة لتعلق الأرض لأن المرجع هنا على تعلق الرهن التعلق بالجميع كاسلف والعرض من ذلك كله دفع ما قبل الصواب أن يقول المنهاج فعل القوانين ولا يقول على الأظهر أى الأولى هنا ولك أن تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة مسألتها أن يقول بمثله هنا لأن الزكاة موصاة ورقق وفيها ضرب من العبادات لقوتها على النية فلا يلزم إلا التنازع في الترتيب فالحق لا اعتراض (قول المحن ولا خلاف إلخ) أى لأن الوارث خليفة للمورث فله الذى له (قول الشارح نعم لو كان إلخ) هذا يشكل على تعلق الرهن ولذلك اختار السبكي في هذه الصورة أن التعلق بقدر التركة من الدين (قول الشارح أجيب الوارث) أى فصدق عليه أنه أسس التركة ولو يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم إلخ (قول المتن والصحيح أن تعلق الدين إلخ) وذلك لأن التركة لو كانت باقية على ملك الميت لوجب أن يرثها من أسلم أو عتق من آثاره قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقيل الوفاء وقال أبو حنيفة إن كان مستغرقاً منع وإلا فلا يمنع مطلقاً (قول الشارح والثاني إلخ) قضيت أن وجود الوصية وحدها مانع من الإرث على هذا الوجه فإن

مذكور في موضعه كأنه أشار إلى مثل الخلاف المذكور هنا لا يمنع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبني على أن تعلق الدين لا يمنع الإرث ولم يذكر ذلك الخلاف هنا وعلى الأول وهو أن تعلق الدين لا يمنع الإرث فلا (تعلق) أى الدين (يزول) والذالك كالكسب والتنازع لأنها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني يتعلق بها أصلها



## [كتاب التفليس]

قال في الصحاح فلسه  
القاضي تفليس نادى عليه  
أنه أفسس وقد أفسس الرجل  
صار مفلساً هـ. والمفلس  
في العرف من لا مال له وفي  
الشرع من لا ينفق ماله بدنيه  
كما قال ذاكرنا حكمه (من  
عليه ديون حالة زائدة على  
ماله يحجر عليه) في ماله  
(سؤال الغرماء) وفي الحرر  
والشرع يجوز للحاكم الحجز  
عليه في أصل الرضعة يحجر  
عليه القاضي وزاد أنه يجب  
على الحاكم الحجز صرح به  
القاضي أبو الطيب  
وأصحاب الخواري  
والشامل واليسيط  
وأخرون من أصحابنا وإن  
قول كثيرين منهم للقاضي  
الحجز ليس مراده أنه غير  
فيه أي بل إنه جائز بعد  
امتناعه قبل الإفلاس وهو  
صالح بالواجب والأصل  
في ذلك ما روى الدارقطني  
والحاكم وقال صحيح  
الإستاد عن كعب بن مالك  
أنه عليه السلام حجز على معاذ في  
ماله وباعه في دين كان عليه  
وفي النهاية أنه كان يسأل  
الغرماء (ولا يحجز  
بالمؤجل) لأنه لا مطالبة في  
الحال (وإذا حجز بمال لم  
يجل المؤجل في الأظهر)  
والشأن بجل بالحجز  
كالموت بجامع تعلق الدين  
بالمال وفرق الأول بخبر  
اللغة بسالموت دون  
الحجز (ولو كانت الديون

## [كتاب التفليس]

أى إيقاع وصف الإفلاس من الحاكم على الشخص واختصار هذا التعبير على الإفلاس الذى هو وصف الشخص لأنه المقصود شرعاً كما أشار إليه الشارح بقوله يقال فلسه الحاكم نادى عليه بالفلس فهو لغة النداء على المفلس وبه يشتهر بصفة الإفلاس وشرعاً منع الحاكم له من التصرفات المالية فتعلق الدين بها كما في الرهن واعلم أن هذا الحجر لأجل الغرماء ولعل أجرة النداء عليه في ماله إن قلنا إنه لمصلحة له لأنه لبراءة ذمته، وسيأتى عن شخصنا خلافه وفيه نظر (قوله والمفلس في العرف من لا مال له) وفي اللغة من صار ماله فلوساً لأنها أخس الأموال (قوله وفي الشرع إلخ) سواء حجز عليه الحاكم أو لا فهما إطلاقان والحجر حكم عليه فلا يجعل قيده (قوله من عليه) أى من يطالب ولو رقيقاً مأذوناً فالحجر عليه بالفلس للقاضى لا للسيد (قوله ديون) الجمع ليس قيده والمراد ديون الأدمية العينية اللازمة للحالة كما يأتي فلا يحجز بالمنافع ولا بدنى الله تعالى ولو فوراً كتنزل وإن انحصر مستحقوه ولا ينجم كتابة ونحوها ولا بمؤجل كما يأتي (قوله على ماله) أى عيناً كان أو منفعة حيث تيسر الأداء منهما كدين على موسر باذل ومنفعة نحو وقف عليه يسهل إجارتها المستغلات والوظائف والمعنى أنه يجمع ماله الحاصل عنده وبدنيه المتيسر وما يحصل من الأجرة بحسب الرغبة ومن ربح المستغلات وما يرغب به في الوظائف ثم يقابل ذلك كله بما عليه من الديون فلا يختار المصوب والضال والمحمود والدين على معسر أو غائب أو منكر ولا يئنه المرمون وإن تعدى الحجر إلى الجميع ولو المرمون على المتعمد كما سيأتى فالمالك المراد بقوله في ماله أعم من الأول (قوله يحجز عليه) ولو رقيقاً كما مر أو محجور أو الحجر على وليه وإنما يقع الحجر من الحاكم أو المحكم لا غيرهما بقوله حجرت عليه أو منته من التصرف في الأموال أو نحو ذلك (قوله وزاد أنه يجب إلخ) وهو المتعمد سواء كان الطلب من المفلس أو الغرماء أو بلا طلب في نحو المحجور كما يأتي (قوله وأصحاب الخواري) وهو للماوردي والشامل وهو لآين الصباغ واليسيط وهو للزناي (قوله وهو صادق بالواجب) ليس في هذه العبارة إفادة ما ادعاء من الوجوب لصحتها بغيره فكان صواب النتيجة أن يقول فهو واجب فتأمل (قوله في دين كان عليه) وقسمه بين غرمائه فأصابعهم خمسة أسباع حقوقهم فقال النبي عليه السلام : ليس لكم إلا ذلك ، يعنى الآن (قوله ولا يحجز بالمؤجل) أى لا يجوز الحجر به مستقبلاً ولا يحجب من الدين المقابل بالمال ولا يطلب صاحبه ولا يشارك عند القسمة فإن حل قبلها شارك صاحبه الغرماء كما في شرح الروض (قوله كالموت) ومثله الردة أى المتصلة به وضرب الرق على الأسير بخلاف الجنون على المتعمد وتظهر فائدته في رد قيمه لو قسم ماله بين ردمو موته ثم مات فتبعين فساد القسمة (قوله بخلاف اللزوم بالموت) والذمة وصف قائم بالإسناد صالح للإثر أم لا الأثر أم هو يزول بالموت فلا يمكن التملك بعدلوا لذلك الحق به ضرب الرق كما مر .

كان كذلك وجب فرضه في الإيصاء الشائع (قول الشارح وعلى الثاني يتعلق إلخ) لأنها باقية على ملك الميت .

## [كتاب التفليس]

هو كما قال الماوردي والبندينجي والمحاملي في الشرع حجز الحاكم على المدينين بالشروط الآتية (قول الشارح وفي الشرع من لا ينفق إلخ) قال الأسنوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلوساً ثم كتب به عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لأجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا ينفق خرج من لا مال له ويجوز أن يقال هذا أعم من الأول (قول الشارح وإذا حجز) خرج به مالاً وأفسس ولم يحجز عليه فإنها لم تحل بلا خلاف (قول المتن لم يجعل المؤجل) في حلول المؤجل بالديون قولان قال النووي والمشهور الحلول قال الأسنوي

بقدر المال فإن كان كسواً ينفق من كسبه فلا حرج وإن لم يكن كسواً وكانت نفقته من ماله فكذلك لا حرج (في الأصح) والثاني يحجر عليه كي لا يضيع ماله في التفقة ودفع بالتمكن من معالته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلا طلب بعضهم) الحجر (ودينه قبل يحجر به) بأن زاد على ماله

(حجر ولا) أي وإن لم يزد الدين على ماله (فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص أثر الحجر بالطالب بل بمعهم نعم لو كانت الديون لمحجور عليهم بصياً أو جنوناً أو سفه حجر القاضي عليه من غير طلب لمصلحتهم ولا يحجر لدين الغائبين لأنه لا يستوفى ما لهم في الذمم (ويحجر بطلب المفسى في الأصح) لأن فيه غرضاً ظاهراً والثاني يقول الحق لم في ذلك قال الرافعي روى أن الحجر على معاذ كان بطلب منه (فإذا حجر) عليه بطلب أو بدونه (علق حق الغرماء ماله) حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا تزامهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم استحباباً (على حجره) أي المفسى (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو باع أو وهب أو أعقق فقي قول يوقف تصرفه) المذكور (فإن فصل ذلك عن الدين لارتفاع القيمة أو إبراء (نفذ) وإلا لغاى) أي بأن أنه كان نافذاً أو لاغياً (والأظهر بطلانه) لعلحق حق الغرماء بما تصرف فيه

(قوله بقدر المال) أنهم أنه لو لم يكن مال فلا حجر بطريق الأولى ولا نظر لما عساه أن يوجد بنحو كسب (قوله ودفع إلخ) فيزعمه الحاكم بالوفاء فإن امتنع أكرهه أو باع من ماله ما يوفي به مما رى فيه المصلحة وإن عين غيره خلافاً للسبكي ولو طلب المستحق الحجر عليه أجابه الحاكم سواء دين المعاملة والإتلاف لتلا يضيع أمواله لكنه حجر غريب لا حجر فلس فلا يرد على المصنف (فروغ) قال شيخنا م ر للحاكم تعزير المستمتع من أداء دين عليه بعد طلب مستحقه بحبس أو ضرب وإن زاد على التعزير بل وإن أدى إلى موته لأنه بحق ولا ضمان عليه فيه (قوله ولا يحجر) أي لا يجوز (قوله يحجور عليهم) مثلهم المسجد والجهة العامة كالنقراء (قوله أو سفه) قال بعضهم أو فلس بغير طلب من ولهم أو لم يكن لهم ول أصل (قوله لدين الغائبين) إلا إن كان له غير ملء أو غير موقوف فللقاضي الأيمن حيثما الحجر لأن له الاستيفاء كما يؤخذ من العلة (قوله بطلب المفسى) ولو بوكيله لكن بعد دعوى الغرماء بالدين وثبوته بينة أو إقرار ولا يكفي علم القاضي (قوله قال الرافعي إلخ) قال السبكي وهو أصوب مما تقدم عن النهاية (قوله أو يذونه) كما في المحجور السابق وألحق به (قوله حق الغرماء) أي لا حق الله كركه ونذر وكفارة وقيل تتعلق بنجوم الكتابة بمال المكاتب إذا حجر عليه بغير ما حره (قوله بماله) عيناً كان أو ديناً أو منفعة حالاً أو مؤجلاً ولو مروهاً خلافاً لابن الرفعة فلا يجوز بيعه بدون ثمن المثل إذا رضى المرحوم ولا بغير إذن الغرماء مع المرحوم وغير ذلك (قوله تصرفه) أي الواقع بعد الحجر فلو وقع الحجر في زمن خيار بيع لم يتعلق به الغرماء بل له الفسخ والإجازة (استحباباً) أي يندب للقاضي أن يشهد وأن يتأدى عليه أخذاً من العلة والقياس أنه لا يجب أجرة للمنادي على المفسى لأنه لحق الغرماء بل في مال المصالح أو نحو ما قاله شيخنا والوجه خلافه كما مر (قوله والأظهر بطلانه) أي تصرفه مطلقاً ومحرم عليه وطه الأمة مطلقاً وليس لأخيه وإذا حبلت لم تصرفه ولو لداله شيخنا وظاهره أنه لو انفك الحجر بغير بيعها أو ملكها بعده لا تعود دام ولدوه وهو بعيد لم يرتضه بعض مشايخنا فرأجه (قوله ومن الجائز) أي مع تقص نظر المفسى عن نظر القاضي فلا يرد ما بعده (قوله والكلام إلخ) أي محل الخلاف ما ذكره ولا فهو باطل قطعاً (قوله بإذن القاضي يصح) البيع للغرماء بشرط

وفي نظر قال وعليه يتمتع الشراء به بالوج (قول المتن بغير طلب) أي لأنه لمصلحة الغرماء والمفسى وهم ناظرون لأنفسهم (قول الشارح والثاني يقول) أي وأيضاً فالحرية والرشد يتأنيان الحجر وإما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قول المتن فقي قول يوقف) عليه لا يجوز الإقدام ولا ينفذ ظاهراً حالاً بخلاف المريض (قول المتن يوقف تصرفه) أي كالريض لكن المريض لا ينفذ حالاً ظاهراً أو قوله ولا لغاى كان هناك أنواع من التصرفات نقضنا الأضعف فالأضعف قال في الروضة ينقض الرهن من الحبة ثم البيع ثم الكتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض ينقض الآخر فالآخر وقرق ابن الرفعة بفرق المذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بأن أنه إلخ إيضاحه ما قاله في المطالب أن هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقدم فإن ذلك وقف صحة وهذا وقف تبين وكان ما أخذه أن حجر للمفسى إما يتناول القدر المأخوذ من الديون (قول المتن والأظهر بطلانه) أي كالرهن (قول المتن فلو باع ماله إلخ) أو شيئاً منه وقوله بدينهم خرج به البيع ببعضه أو بعين فإنه باطل قطعاً لعدم تضمنه ارتفاع الحجر فهو موصور قسماً لكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد فإن باع مرتباً بالبطالان وأضحى وإن باع معاود دينهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جميع يضمن واحد فيبطل إلى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتي والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن حجر (قول الشارح والثاني قال الأصل إلخ) لو صدر الإيجاب منه قبل

(فلا باع ماله لغرمائه بدينهم) من غير إذن القاضي (بطل) البيع (في الأصح) لأن الحجر يثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر والثاني قال الأصل عدمه وما مفرعان على بطلان البيع لأجنى السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن حجر بإذن القاضي يصح

(فلو باع مسلما) طعما أو

غيره (أو اشتري) شيئا بشئ

(في الذمة فالصحيح صحته

وثبت المبيع والتمن (في

ذمته) والثاني لا يصح

للحجر عليه كالسفيه وفي

الروضة كأصلها حكاية

الثاني قولاً شاذاً (ويصح

نكاحه وطلقه وعلمه)

زرجه (واقصاصه

واسقاطه) أي القصاص من

إضافة المصدر إلى مفعوله

(ولو أقر بعين أو دين وجب

قبل الحجر) بمعاملة أو

إتلاف (فالأظهر قبوله في

حق الغرماء) كإقبل في حقه

جزماً والثاني لا يقتل في

حقهم لا احتلال المواضعة

ودفع بأنها خلاف الظاهر

(وإن أسند وجوبه إلى ما بعد

الحجر بمعاملة أو مطلقاً) أي

لم يقيد بمعاملة أو غيرها (لم

يقبل في حقهم) فلا يلزمهم

المقر (وإن قال عن جناية

قبل في الأصح) فإزاحهم

إجتنى عليه والثاني لا يقبل كما

لو قال عن معاملة وإن أطلق

وجوبه قال الرافعي قبحا

المذهب التنزيل على الأقل

وجعله كالو أسند إلى ما بعد

الحجر زاد في الروضة هنا

ظاهر إن تغلرت مراجعة

المقر وإن أمكت فينبغي أن

يراجع لأنه يقبل إقراره

(وله أن يرد بالعيب ما

كان اشتراه إن كانت

أن يقع العقد لجميعهم بلفظ واحد وأن يكون دينهم من نوع واحد كما قاله الإسزوي وسيأتي أنه لو رضى  
الغرماء بأخذ مال المفلس بدينهم من غير بيع جاز ويفرق بأن العقد يحتاط له (قوله فلو باع مسلماً) خرج  
المشتري مسلماً فلا يصح منه وضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالي بالعين مفوت على الغرماء إنشاءً في الحياة  
ابتداءً (١) فخرج بالمال نحو الطلاق والبيع الذمة كالسلم والقبولات ملكة من يحق عليه بهية أو إرث أو صدق  
لها أو وصية قال بعضهم وفي هذا نظر لأنه بدخوله في ملكة تعلق به حق الغرماء فكيف ينفذ عتقه مع تقويته  
عليهم فتأمله وبالإشياء الإقرار وسيأتي بالحياة التدبير والوصية ونحوها وبالاجتماع رده بالعيب ونحوه قال  
الأذرعى وله التصرف في تفتته وكسوته بأى وجه كان فراجع (قوله من إضافة إلخ) دفع به فمحوه لإسقاط  
أرض أو دية أو دين لو رجع الضمير للمفلس وشمل ذلك إسقاطه القصاص مجاناً وهو كذلك وقد يقال إن  
غير القصاص لا يسمى إسقاطاً وإنما يقال له إزاء فلا يرد على رجوع الضمير للمفلس المناسب للضمائر قبله  
فتأمله (قوله وجب إلخ) أى ثبت وإن لم يلزم كبيع مع خيار كما مر (قوله فالأظهر قبوله) ولا يخلف هو ولا  
المقر له على المتمد لأن رجوعه لا يقبل (قوله إلى ما بعد الحجر) أى بعد ابتداءه فهو في زمة كوقت الإقرار  
(قوله قبل) ولا يخلف هو ولا المقر كما مر (قوله والثاني لا يقبل) ودفع بأنه ثبت بغير رضا مستحقة (قوله  
على الأقل) وهو دين المعاملة وجعله بعد التنزيل المذكور فهو تنزيل آخر (قوله هذا) أى المذكور من التنزيل  
والجعل مثله إطلاق الإسناد المتقدم في كلام المصنف وبعضهم جعل ما هنا شاملاً له وفيه بعد (قوله فينبغي)  
أى يجب أن يراجع وهو المتمد هنا وفيما مر فعلم أنه في هذه يراجع مرتين وفي الأولى مرة (قوله وله أن يرد  
إلخ) فلا يجب مع العبطة فيه لعدم وجوب رعاية المصلحة عليه وليس فيه تقويت حاصل وفارق لزوم الرد  
عن الولي لرعاية المصلحة عليه وفارق جعل إسكاف المريض ما اشتره في صحته والعبطة في الرد تقويتا فيحبس  
من الثلث لأن حجر المريض أقوى (قوله بالعيب) ومثله الإقالة (قوله ما كان) لفظ كان زائد فيدخل ما اشتره  
حال الحجر فلو رده بالشرط المذكور على المتمد خلافاً لأبن شبة (قوله فإن كانت إلخ) وكذا لو استوى  
الأمران فلا رد على المتمد وقد تنازعها المفهرمان في كلام الشارح مع أن كلام المصنف شامل لما فلو قرره  
الشارح على مقتضاه لكان مستغنياً (تتبعه) قال في المنهج أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد  
الحجر واعتذر بقدرته على وفائه قبل بطل ثبوت إعصاره أى لأن قدرته على وفائه شرعاً تستلزم قدرته على  
هبة الديون اهـ فقله قبل بفتح اللغات وسكون الموحدة يراد به وقت الحجر وهو واضح وفي بعض النسخ  
قبل وبطل أى قبل قوله بأنه قادر على الوفاء وهي المناسبة للتعليل المذكور لأن قدرته على وفاء ما أقر به

مواطئهم ففيه ما سلف في نظره من الرهن (قول المتن ويصح نكاحه) كذا يصح استلحاقه بالنسب (قول  
الشارح وزوجه) خرج به ما لو كان الخالم أجنبياً أو الزوجة وهما مفلسان فإنه لا يصح منهما إلا في الذمة (قول  
المتن وجب قبل الحجر) أى وإن لم يكن لازماً (قول المتن فالأظهر إلخ) قال الماوردى ما مبنيان على أن هذا  
الحجر حجر مرض أو سفه وفيه قولان أى أظهرهما الأول (قول الشارح كما يقبل في حقه إلخ) وكما يقبل إقرار  
المريض ولو طلب الغرماء تخليفه لم يخلف لأن رجوعه لا يقيد أقول ومن ثم تعلم أنه لو كان على إنسان إشهاد  
بدين أو مال شركه ونحوها فآقر مالك ذلك به لا آخر ثم ادعى من عليه الحق أنه لم يتناول ذلك مثلاً بل كان لشهادة  
على رسم القبالة لا يخلف المقر لأن رجوعه لا يقبل (قول المتن لا يقبل) وجهه في الإطلاق التنزيل على المعاملة  
لأن أقل المراتب (قول الشارح والثاني لا يقبل) على هذا في العين في الدين فلو كانت ودية فهل تضمنه وإحال أنه  
لم يقصر ولم ياذن في البيع محل نظر (قول المتن وله أن يرد بالعيب) يؤخذ منه عدم الإيجاب على الرد وقوله بالعيب  
خرج به الرد بالخيار فإنه جائز مطلقاً علة الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قول المتن ما كان اشتره) قضيته  
عدم رد ما اشتره في الذمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم العبطة في الرد والإسكاف معافى

لم يكن له الرد لما فيه من تقويت مال بغير عوض (و) الأصح تعدى الحجر إلى ما حدث بعدها لا اصطفاً والوصية والشراء في الذمة (إن صححناه) وهو الراجع كما تقدم والثاني لا يتعدى إلى ما ذكر (و) الأصح (أنه ليس لبايعه) أى الفليس في الذمة (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال وإن جهل فله

ذلك) والثاني له ذلك مطلقاً والثالث لا مطلقاً وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الأصح (أنه إذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (لا يزاحم الغرماء بالفهم) لأنه حدث برضاه والثاني يزاحمهم به لأنه في مقابلة ملك جديد زاد به المال .

(فصل) (ب) يصادر القاضي استحباباً (بعد الحجر) على الفليس (بيع ماله وقسمه) أى قسم ثمنه (بين الغرماء) فلا يطول زمن الحجر ولا يفرط في الاستحباب فلا يقطع فيه بشئ منس (ويقدم) في البيع (ما يخالف فسادهم) فلا يضيع (ثم الحيوان) لحاجته إلى النفقة وكونه عرضة للهلاك (ثم المنقول) ثم العقار لأن الأول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (وليس بمضرة

الفليس) أو وكيله (وغرمائه) لأنه أطيّب للقلوب (كل شيء في سوله) لأن طالبه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والأمر في هذين للاستحباب (بشئ من حالاً من نقد البلد) الأمر فيه للوجوب (ثم إن كان الدين غير جس النقد ولم يرض الغرماء

إلا يجس حقه اشتري) له (وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتراض عن المسلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره .

تقتضي أنه لا حجر عليه في وفاته فيزوم أنه كان موسراً حال الحجر فالجهر عليه ليس في محله فهو باطل وقول شيخنا الرمل إن المراد بالقدرة ملكه ما يوفى به الدين المقر به فهو الآن موسر بذلك والحجر باق عليه وفائدة إقراره حسبه وملازمه ليو في نظر لما يأتي من تعدى الحجر لما حدث وإن زاد على دينه ولا حبس ولا ملازمة فتأمل ذلك وراجع الفتاوى التي لا بين الصلاح (قوله لم إلى ما حدث) وإن زاد على الدين خلافاً للإستوى وعلم بقوله بالأصطفاً إذ أن ذلك فيما يبقى على ملكه لا نحو وصية له بمن يهتق عليه كما مر بما فيه (قوله بأن علم الحال) مفهومه أنه يزاحم إذا جهل الحال وأجاز وهو ما ذكره في المنهج والمعتمد خلافاً كما في العباب .

(فصل) فيما يفعل في مال الفليس من بيع وقسمته وإيجار ونفقة وما يتبع ذلك (قوله يصادر القاضي استحباباً) أى قاضى بلد الفليس وإن كان ماله في غيره (قوله يبيع ماله) ويكتفى في بيعه منه أو من الحاكم بوضع اليد ولا يحتاج إلى بينة على المعتمد كما في قسمة المشترك وخالف شيخنا في القسمة وبيع الحاكم ليس حكماً على المعتمد والأول أن يتولى البيع المالك أو وكيله بإذن الحاكم ليقع الإشهاد عليه (قوله فلا يطول زمن الحجر) أى عليه إما في ماله وهو علة للمبادرة أو في نفسه وهو علة للبيع والقسمة واحتال الوفاء وقول المنهج بقدر الحاجة بمقتضى رجوعه للمال فيقتصر على قدر ما يوفى أو للزمن فلا يؤخر عن زمن الحاجة ولا يقدم عليه أو لهما هو أفيد (قوله ولا يفرط) قال شيخنا ندباً وقال غيره وجوباً (قوله ويقدم في البيع) أى وجوباً كما يؤخذ من مفهوم كلام الشارح الآتى وقال شيخنا تبعاً لشيخنا الرمل أن التقديم في هذه المذكورات منوط برأى القاضي فيما يراه من المصلحة (قوله ما يخالف فسادهم) منه ما يسرع فسادهم فيقدمه على غيره منه (قوله ثم الحيوان) أى غير المدير فيؤخره حتى عن العقار وجوباً وألحق بعضهم به المعلق بصفة لا احتمال موت السيد ووجود الصفة فراجعه ويقدم جان على مروهون وهو (١٥) على غيره (قوله ثم المنقول) ويقدم منه المروهون ومال القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان ويقدم غير التحاس عليه (قوله ثم العقار) ويقدم البناء على الأرض (قوله والأمر في هلهين) وهما حضرة للفليس والغرماء وكل شيء في سولة للاستحباب فله الاستقلال بالبيع وفي غير سولة نعم وإن وجدت مصلحة وجب (قوله الأمر فيه) أى المذكور من اعتبار ثمن المثل والحلول وينقد البلد للوجوب فإن خالف في شيء منه لم يصح البيع نعم إن رضى الفليس والغرماء بشيء من ذلك ولو دون ثمن المثل جاز (قوله غير جس النقد) أى غير نوعه أو غير صفته (قوله وإن رضى جاز) قال في العباب ولو رضى الغرماء المتصرفون لأنفسهم بأخذ أعيان مال الفليس في ديونهم من غير بيع جاز واعتدته شيخنا ولو لم يوجد مشتر بما مر وجب الصبر وقيد ابن حجر بما إذا رضى مشتر بعد (قوله إلا في السلم) ومثله كل ما لا يعتاض عنه

مسألة الكتاب فمحل نظر (قول المتن والأصح أنه ليس لبايعه) هذه المسألة كان عليها عند ذكر التصرف في الذمة ولكن أخرها ليسوق تصرفات الفليس على غلط واحد وقوله وإن جهل تقديره وأنه إن جهل كى يدخله الخلاف (قول الشارح والثاني له ذلك) علته عدم الوصول إلى الثمن (قول الشارح وهو مقصص) خصوصاً والحجر يشتر (قول المتن وأنه إذا لم يمكن التعلق) حذف له اختصاراً (قول الشارح بأن علم الحال) ينبغي أن يكون مثله ما لو جهل وأجاز (قول الشارح والثاني في إتهم به) ظاهره في جميع المال .

(فصل فيما يصادر القاضي ببيع ماله) لا بد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافاً للسبكي وغيره قلت فهذه يبتو اضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أو لا أعلم أن السبكي قال قد فحقت عن هذه المسألة فحصلت على قولين أحدهما الاكتفاء باليد (قول المتن وقسمه) لو كان مكتاباً قدم دين للماملة ثم الأرض ثم النجوم (قول المتن ثم الحيوان) استثنى بعضهم

إلا يجس حقه اشتري) له (وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتراض عن المسلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره .

وقد تقدم جواز السلم في  
 النقد في كتابه (ولا يسلم  
 مبيعاً قبل قبض ثمنه) احتياطاً  
 لمن يتصرف عن غيره (وما  
 قبض) بفتح القاف (تقسمه  
 بين الغرماء إلا أن يمس)  
 قسمه (الفقه فيؤخر  
 ليجمع) فإن أبو التاجر  
 ففي النهاية إطلاق القول بأنه  
 يجهل قال الرافعي: والظاهر  
 خلافه وسكت عليه المصنف  
 (ولا يكلفون) عند القسمة  
 (بينة بأن لا يهرم غيرهم) لأن  
 الحجر يشترط أن كان ثم غريم  
 لظهر وطلب حقه (ولو قسم  
 لظهر غريم شارك بالحصة)  
 لحصول المقصود (وقيل  
 تلغى القسمة) وتسايف  
 فعل الأول لو قسم ماله وهو  
 خمسة عشر على غريمين  
 لأحدهما عشرون وللآخر  
 عشرة فآخذ الأول عشرة  
 والآخر بخمسة فظهر غريم له  
 ثلاثون استرد من كل واحد  
 نصف ما أخذه وعلى الثاني  
 يسترد منها القاضى ما أخذه  
 ويستأنف القسمة على الثلاثة  
 (ولو خرج شيء باعه قبل  
 الحجر مستحقاً والتمن)  
 المقبوض (الف فكدن) أى  
 فضل الثمن اللازم كدين  
 (ظهر) من غير هذا الوجه  
 وحكمه ما سبق فيشارك  
 المشتري الغرماء من غير تقض  
 القسمة أو مع تقضها (وان  
 استحق شيء باعه الحاكم  
 والتمن المقبوض تالف

كسجوم الكتابة والمبيع في الذمة وما في شرح شيخنا من صحة الاعتراض في هذه سبق قلم وكذا المنفعة في  
 الذمة وما اشترط قبضه في المجلس. (قوله وما تقدم) دليل للصدق. (قوله ولا يسلم) أى القاضى أى لا  
 يجوز فيجرى فإن خالف ضمن قال شيخنا الرملى بالقيمة للحيلولة نعم إن سلم باجتهاد أو تقليد صحيح  
 لم يضمن وغير القاضى يضمن البذل بالتسليم أيضاً إن تلف المبيع وإلا فالقيمة مطلقاً للحيلولة كالقاضى  
 ولو وقع تنازع في التسليم أجبر المشتري المتصرف لنفسه وإلا أجبر معا ولو كان المشتري أسداً الغرماء ولم يزد  
 الثمن على دينه فالأحوط بقاؤه في ذمته. (قوله قسمه) أى ندبا بين الغرماء نعم يقدم مرتين على غيره لتعلقه  
 بالعين ومستحق أجره على عمل في عين كقصوره لأن له الحبس ويقدم في مكاتب حجر عليه دين معاملة ثم  
 أرض جناية ثم نجوم كتابه وأجرة القاسم في مال المصالح فإن تعذر فعل المفسد وللديون غير المحجور عليه يقسم  
 ماله الناقص بين غرمائه بالنسبة لديونهم أيضاً لعدم المرجح. (قوله فيؤخر) بأن يبقى في ذمة المشتري إن كان  
 ملياً موسراً ويسلم للمبيع أو يقرضه الحاكم بعد قبضه عدلاً أميناً موسراً يعرضه الغرماء ولا يحتاج إلى رهن  
 فإن لم يوجد أو دعه نفسه كذلك ولا يضعه القاضى عنده للثمة فإن اختلفوا فعند عدل يراه الحاكم وإذا تلف  
 عند العدل كان من ضمان المفسد. (قوله ففي النهاية إلخ) ويجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة. (قوله ولا  
 يكلفون بينة بأن لا يهرم غيرهم) بخلاف الورثة فيكلفون بينة أن لا وارث غيرهم لأن الورثة أضبط غالباً  
 كذا قالوا وفيه نظر فراجعه. (قوله لأن الحجر يشترط) انظر هذا مع ما مر من عدم صحة بيعه لغرمائه. (قوله  
 وقيل تلغى إلخ) قياساً على ما لو قسمت التركة ثم ظهر وارث فإنها تنقض ورفق الأول بأن حق الوارث  
 في عين التركة وحق الغريم هنا في القيمة<sup>(١)</sup>. (قوله استرد من كل واحد نصف ما أخذه) إلا إن حدث  
 للمفسد مال فله أن يأخذ منه قدر ما يساوى نسبة دينه ثم يقسم الباقي بين الجميع وعلم بما تقدم أن زوائد  
 ما أخذه كل واحد له ولو أعسر بعض الأخذين جعل ما أخذه كالعدم وشارك صاحب الدين الظاهر من بقى  
 بالنسبة فإن أسير بعد ذلك أخذ منه ما كان يؤخذ لو لم يعسر ويقسمه البقية بنسبة ديونهم فلو أعسر صاحب  
 الخمسة في المثال المذكور أخذ صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس العشرة بمن أخذهما وهو صاحب العشرين فإذا  
 أسير صاحب الخمسة بعد ذلك أخذ منه الحاكم نصفها واقسمه الآخرين أخماساً بنسبة ديونهم. (تثنية)  
 لو فلك الحجر عن المفسد وحدث له مال بعده فلا تعلق لأحد به فيتصرف فيه كيف شاء فلو ظهر له مال  
 كان قبل الفلك تبين بقاء الحجر فيه سواء حدث له بعد الفلك مال وغرماء أو لا والمال الذى ظهر أنه كان  
 قبل فلك الحجر للغرماء الأولين ويشارك كون من حدث بعدهم فيما حدث بعد الفلك ولا يشارك غريم حادث  
 من قبله في مال حدث قبله أو معه فتأمل ذلك. (قوله تألف) سواء تلف قبل الحجر أو بعده وهل من التالف  
 قسمه بين الغرماء راجعه. (قوله من غير هذا الوجه) هو إصلاح لكلام المصنف المتعقضى أنه ليس من  
 الدين مع أنه منه حقيقة. (قوله وإن استحق) هو واضح على المتعذر من الاكتفاء باليد كما مر وأما على  
 القول بأنه لا بد من بينة بإثبات ملكه ففيه نظر وقد يجاب بأن النية تعتمد ظاهر اليد استصحاباً فلا إشكال.  
 (قوله باعه الحاكم) أى ولو بنائبه. (قوله والتمن المقبوض تالف إلخ) فإن كان باقياً رد بعينه

المدير. (قول الثمن قسمه بين إلخ) أى لتبرأ منه الذمة ويصل إليه المستحق ثم القسمة المذكورة على  
 وجه الأولوية فلو عكس جاز، قاله الرافعي، (قول الشارح يشترط) أى فهر بمنزلة الشاهد لهم على  
 عدم الغريم. (قول الثمن فظهر غريم) المراد به من يجب إدخاله في القسمة ولو بجناية حادثه أو سبب  
 متقدم بل لو حدثت حادثه بعد القسمة ينبغي أن يشارك لأن الحجر لا ينفك إلا بفك القاضى. (قول  
 الشارح ويستأنف) لأنها صدرت على غير الوجه الجائز شرعاً كذا علوه وهو يفيد أن معنى التقض  
 تبين فسادها من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث بعد قسمتها زوائد هل يتعين القول بنقض  
 القسمة أم كيف الحال. (قول الثمن فكدن ظهر) قبل الكاف مستدركة وقد أشار الشارح إلى الجواب

كما في الروضة وأصلها  
 (قدم المشتري بالنقد) أي  
 بمثله (وفي قول يخاص  
 الغرماء) به كسائر  
 الديون ودفع بأنه يؤدي  
 إلى رغبة الناس عن شراء  
 مال الفليس فكان التقديم  
 من مصالح المحسر  
 (ويتفق) الحاكم على الفليس  
 (وعلى من عليه نفقته) من  
 الزوجات والأقارب  
 (حتى يقسم ماله) منه لأنه  
 موسر ما لم يزل ملكه  
 وكذلك يكسوه من  
 المعروف وفي معنى  
 الزوجات أمهات الأولاد  
 (إلا أن يستغنى بكسب)  
 فلا ينفق عليهم ولا  
 يكسوهم ويصرف  
 كسبه إلى ذلك وظاهر أنه  
 إن لم يف به كمل والنفقة  
 على الزوجات، قال  
 الإمام: نفقة المهرسين،  
 والروايات نفقة المهرسين.  
 قال الرافعي: وهذا قياس  
 الباب ولا ما أتفق على  
 الأقارب قال في الروضة:  
 يرجع قول الإمام بقول  
 الشافعي في المختصر أتفق  
 عليه وعلى أهله كل يوم أقل  
 ما يكفيهم من نفقة  
 وكسوة. ثم قال فيها عن  
 البيان وتسلم إليه النفقة  
 يوما بيوم (ويباع مسكنه  
 وخادمه في الأصح وإن  
 احتاج إلى خادم لزم ماله  
 ومنصبه) أي لو ائتمرها  
 والثاني يفيان له الحاجة إذا  
 كانا لائقين به دون  
 التفقيس والثالث يفيي  
 المسكن فقط (ويترك له

(قوله أي بمثله) الأول يبدله وليس الحاكم طريقا في الضمان وشمل تقديم المشتري ما قبل القسمة وما بعدها  
 وما قبل التلف وما بعده وظاهره أنه لا تنقض القسمة فراجه. (قوله ويتفق) أي وجوبا. (قوله وعلى من عليه  
 نفقته) جعل الشارع هذا عطفًا على مقدر وهو الفليس ولعل سره أن نفقة نفسه لا ينفق لزومها له ولا يحتاج  
 إلى طلب وجعله شيخ الإسلام داخلا فيمن عليه لأن نفقته واجبة على نفسه وهو أول ما يأتي لكن يعتبر في  
 وجوب نفقة غيره طلبها بنفسه إن كان أهلا وإلا فويله فإن لم يكن ولى فلا حاجة للطلب. (قوله من  
 الزوجات) أي غير الحاديات في زمن الحجر لأن حلولهن جائز باختياره وإن وجب العقد عليهن بعد طلاقهن  
 بنحو وفاء قسم. (قوله والأقارب) ولو الحاديات في زمن الحجر ولو يقبل هبة أو وصية بأصله أو فرعه أو  
 بشرائه في ذمته لأنه يعتق عليه في ذلك لأن شأن الأقارب عدم الاختيار في تحصيلهم وإن كانوا من الزوجات  
 الحاديات أو من المستولدات أو باستحقاق لوجبه عليه وفارق عدم لزوم نفقة مستلحق السفيه في ماله بل على  
 بيت المال أو المسلمين لأنه ممنوع من التصرف في الأموال لذاته وإقراره بها باطل. (قوله منه) أي من ماله إلا  
 إن تعلق بعينه حق كرهن وخرج به كسبه فينفق منه ولو على الزوجات الحاديات. (قوله يكسوهن) ومثل  
 ذلك الإسكان والإخدام والتجهيز في الموت ولو بالمتوب ما لم يمنع الغرماء. (قوله وفي معنى إخراج) أي من  
 حيث الوجوب أو المراد غير الحاديات من الزوجات فلا ينفق ما مر والمماليك كأمهات الأولاد بل أولى لأنهم  
 لمصلحة الغرماء. (قوله إلا أن يستغنى بكسب) منه بفهم أنه لا يكلف الكسب. قال شيخنا: وهو كذلك  
 وإن لاق به وقدر عليه وإن كان قد عصى بسببه لكن من حيث الدين كما يأتي وتستمر النفقة ونحوها في ماله  
 إلى قسمة وعلى هذا فليس يستغنى عائد إلى الفليس وصرح كلام الشارع أنه عائد إلى من عليه نفقته لا إلى  
 الفليس لأنما يجمل داخلا فيه كما مر والحكم واحد. (قوله قال الإمام نفقة المهرسين) هو المتعبد والكسوة  
 كالنفقة. (قوله قياس الباب إخراج) هو مبنى على اتحاد يسار القريب مع يسار الزوجة وليس كذلك لأنه يكتفى  
 في يسار القريب القدرة على الكسب الواسع وبذلك علم عدم الترجيح بقول الشافعي المذكور رضى الله عنه.  
 (قوله ويبيع مسكنه) وإن احتاج إليه كما في الخادم المذكور فلو أبطل لفظ خادم بضمير لكان أحصر وأعم ومثله  
 المركوب نعم ينبغي أن يجب بقاء مسكن لائق به عجز عن السكنى في غيره. (قوله أي لو ائتمرها) لو أبى  
 كلام المصنف على ظاهره لقهمت منه هذه بالأولى إلا أن يقال لأجل المقابل وإنما بيعت المذكورات لإمكان  
 تحصيلها بأجرة فإن تعلرت فعل أغنياء المسلمين وقهده شيخنا في الخادم ونحوه بما فيه مصلحة عامة لأنه حيث  
 ملحق بالضروري لأنه الذي يلزمهم فراجه وفارق عدم لزوم بيع المسكن والخادم والمركوب في الكفارة  
 المرتبة لوجود البديل المتشغل إليه فيها هو الصوم بخلافه هنا. (قوله ولا يترك له) أي من ذكر من الفليس ومن عليه نفقته  
 على ما تقدم فلا حاجة لقوله ولا يترك له إخراج بل تركها أولى لشمولها لمن ليس عليه نفقته وليس مراد فاعمل

(قول الشارع إلى رغبة الناس إخراج) هذا التعليل يقتضي أن الفليس لو باع بإذن الحاكم كان الحكم كذلك. (قول  
 الشارع فكان التقديم من مصالح المحسر) أي كأجرة الكيال. (قول المتن ويتفق) دليله إطلاق قوله عليه  
 الصلاة والسلام: «أبدأ بنفسك ثم بمن تعول». (قول الشارع على الفليس) لك أن تقول هو داخل في عبارة  
 الكتاب لأنه يجب عليه نفقة نفسه. (قول الشارع بقول الشافعي إخراج) قال السبكي: لا دليل فيه لما قاله فإن  
 أهل اليسار يتفاوتون اهـ. وأعلم أن اليسار المعبر في نفقة القريب غير اليسار المعبر في نفقة الزوجة فالأول أن  
 يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجه فالقادر على الكسب الواسع معسر في  
 الزوجة موسر في الأول والمسكن والخادم يباعان في نفقة القريب ولا يباعان في نفقة الزوجة إلى غير ذلك. (قول  
 المتن ويبيع مسكنه إخراج) قال السنوي: لأن تحصيلها بالكره أسهل فإن تيسر وإلا فعلت كافة المسلمين

دست لوب يلق به وهو قميص وسراويل وعمامة ومكعب) أى مداس (ويزاد فى الشتاء جبة) ويترك لعماله من الثوب كما يترك له ويساغ بالبلد

والخصير القليل القيمة ولو

كان يلبس قبل الإفلاس فوق

ما يلقى به وردناه إلى اللائق

ولو كان يلبس دون اللائق

تقتير لم يزد عليه وكل ما قلنا

يترك له إن لم يوجد فى ماله

اشترى له (ويترك قوت يوم

القسمه) له (ولم عليه

نفتقه) لأنه موصى أو له قال

الغزالي وسكنى ذلك اليوم

ولم يترس لذلك غيره

(وليس عليه بعد القسمه أن

يكسب أو يؤجر نفسه

لبقية الدين) قال تعالى:

وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ

فَعُظْمَةٌ إِلَىٰ مَسْكَةٍ

بِإِنْظَارِهِ لِمَا بِهِ مِنَ الْكُسْبِ

(والأصح وجوب إجاره فأم

ولده والأرض الموقوفة

عليه) لبقية الدين لأن المنفعة

كالمعين يصرّف بدلها للدين

والثاني يقول المنفعة لا تمتد

مالا حاصلا وعلى الأول

يؤجر ما ذكر مرة بعد أخرى

إلى أن يقضى الدين. قال

الرائى: وقضية هذا إدامة

الحجر إلى قضاء الدين وهو

كالمستبد زاد فى الرضا:

ذكر الغزالي فى الفتاوى أنه

يجوز على إجارة الوقف ما لم

يظهر تغاير بسبب تعجيل

الأجرة إلى حد لا يتغايير به

الناس فى غرض قضاء الدين

والخلاص من المطالبة (وإذا

ادعى المدين (أنه ميسر أو

قسم ماله بين غرمائه

وزعم أنه لا يملك غيره

وأنكروا فإن لزمه الدين

معاملة ماله كشراء أو

قرض فعليه البينة)

(قوله دست إغ) هى لفظة أعجمية اشتهرت فى الشرع ومعناها جملة أو جماعة ثوب ومنها التنديل والتكة

وما تحت العمامة والطيلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدراعة بمسلمات مع تشديد الرءا وهى الملوطة

والمقنعة للرءاء ولو لم يخل ترك شئ من ذلك أو مما ذكره المصنف به وأنه لم يترك له نحو من لا يعتاد لبس

السراويل. (قوله ويؤجر فى الشتاء) وإن وقت القسمه فى الصيف. (قوله لعماله) أى من عليه نفقتهم كما مر.

(قوله ويساغ بالبلد إغ) أى بالفرش والبسط ونحوها. (قوله تقتير) قال شيخنا بخلاف من كان يقفله

زهدا وتواضعا فإذ إلى اللائق به فراجعه ويترك لما لم يتركه إن لم يستغن بوقوفه ولجندى مرتزق خيله وسلاحه

الاحتاج إليها لا لمطوع إلا إن تعين ولا يترك مصحف إلا لمجمل لا لحافظ فيه وتباع آلة محترف ورأس مال

تجارة وإن توقف الكسب عليها على المحتمد. (قوله وكل ما قلنا إغ) ذكره فى التبع بعد كتب العالم ما ويخل

الجندى وغير ذلك يقتضى أنها تشتري له أيضا قال شيخنا وهو كذلك خلافا لجمع قال بعضهم فخل كسب

العالم ما لو كانت لطيب فراجعه واخل شراء المذكورات ما لو استغرقت ماله فراجعه. (قوله يوم القسمه)

أى بيلته نعم إن تعلق بغير ماله حق كرهن لم يترك له شئ ولا ينق عليه منه كما مر. (قوله وليس عليه) أى

من حيث الدين كما مر وإن لزمه من حيث الخروج من المعصية لو عصى به ومنه وجوب التزويج على المرأة

وبهذا علم كذب ما قيل عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه من أنه يباع الحر فى دينه. (قوله

الموقوفة عليه) وكذا الموصى له بمنفعتها حيث جاز له إيجارها لا نحو الموقوفة على السكنى أو الموصى له بأن

يسكنها. (قوله فيصرف بدلها) أى ما فضل منه عن مؤنة ماله كما مر ولا يصرّف القاضى للغرماء إلا أجرة

استقر ملكه عليها. (قوله إدامة الحجر إلى قضاء الدين) هو المحتمد بل ويستمر بعد قضاءه إلى أن ينقضى القاضى

لا الغرماء وقال بعض مشايخنا: لا يجوز للقاضى فكه قبل وفاء الدين ولو فى الموقوف عليه والبوصى به وقبل

يجوز له الفلك فيها. (قوله يجوز على إجارة الوقف) هو معلوم من الوجوب وسكت عن أم الولد والظاهر

أنها كذلك وغير الأرض مثلها كما جعله كلامه هنا. (قوله وأنكروا) وله تخليفهم أنهم لا يملكون إعساره وإن

تكرر منه ذلك ما لم يظهر منه تعنت وكذا لهم الدعوى عليه بحدوث مال مرة بعد أخرى وتخليفه ما لم يظهر

منهم تعنت وإذارتهم من أحد الجانبين حلف الآخر وثبت ما حلف عليه. (قوله فى معاملة مال) المراد منها أن

يعرف له مال ولو بغيرها فلا يقال المال الذى عرف بالمعاملة قد قسم فأى حاجة إلى بینه عليه. (قوله فعليه البينة) فلا

يحكم القاضى بعلمه أى بظنه إعساره وهو له الحكم بالبينة فى غيبة الغرماء حيث شاع والبيئة هنا جلالا ولا يحتاج معها

إلى بين إن شهدت بتلف المال ولا فلا بد من الحلف معها بطلب المحض المعين المستقل الحاضر ولا حلف بالأبطال

(قوله الثمن وعمامة) ذكر الحرر بدلها للتدليل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد الرافى

يطلقون للتدليل على العمامة فلهاذا اقتصر الحاج عليها. (قوله الثمن مكعب) سمى به لأنه دون الكعبين. (قوله

الشارح ويترك لعماله) قضيت أن عبارة الثمن لا تنفذ ذلك وقد يجمع بأن ضمير له عائد على من فى قوله السابق

على من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله. (قوله الثمن قوت يوم القسمه) إنما نص عليه لأن بعضه متأخر فلم

يشمله ما مر. (قوله الثمن وليس عليه إغ) وقال الفراءى: عليه إن عصى بسببه وعلو ذلك بأن التوبة واجبة

ولا تحصل إلا برد المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وإن لم يسلم نفسه للقصاص لأنها معصية متجددة

قاله فى الخادم. (قوله الثمن والأصح إغ) قال الإنسانى: كلامهم فى هذه المسألة لا سيما تصرّفهم بالإيجار إلى

فناء الدين صريح فى أن ملك المنفعة لا ينعى الحجر وإن كان ماله معها وأذا على دينه. (قوله الشارح ذكر

الغزالي) هذا إنما ذكره جوابا لسؤال هل توجب بأجرة معجلة؟ مع أن القدر ينقص بسبب التعجيل. (قوله

الثمن فعليه البينة) أى فتشهد فى الأول بالإعسار وفى الثانية يكفى شهادتها بتلف المال ففى إثبات إشكال

كما لو ادعى هلاك المال (والأى وإن لزمه الدين في غير معاملة (فصل في بيعه في الأصح) لأن الأصل العدم والثاني لا يصدق إلا بينة لأن الظاهر من حال

الحر أنه يملك شيئا والثالث إن لزمه الدين باختياره كالصديق والضمان لم يصدق إلا بينة وإن لزمه لا باختياره كآش الجناية وغرامة الشلف صدق بيمينه والفرق أن الظاهر أنه لا يشغل دمه باختياره بما لا يقدر عليه (وتقيل بينة الإحصار في الحال) بالشرط في قوله (وشرط شاهده) وهو اتان وقيل ثلاثة وخيرة (باطنه) أى للمسعر بطول الجوار وكثرة المجلسة والمخالطة فإن الأموال غلبت فإن عرف القاضي أن الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فلا اعتماد قوله إنه بهذه الصفة قاله في البداية (وليقيل هو معسر ولا يحضن القلي كقولنا لا يملك شيئا) بل يقيد كقولنا لا يملك إلا قوت يومه وثياب يديه (وإذا ثبت إعساره) عند القاضي (لم يجر حيسه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوصى للآية نعم للزعم تخليفه ويجب بطله قبل ومع سكوته أيضا فيكون من آداب القاضي (والغريب العاجز عن بينة الإحصار يوكل القاضي به من يثبت عن حاله لا ذا غلب على ظنه إعساره شهده) لتلا يتخلد في الحبس ولو الروضة كأصلها تصدير الكلام بلفظ يثبتني أن يوكل قال في الكفاية وهذا أبدا الإمام تفقها نفسه.

ولو أبراه الغريم لظن إعساره فإن موثر فإن قيد لإبراه بعدم المال لم يبرأ أو لا يرى أثر المجلس بالمال الذي معه لجهول لم يقبل وللزم ماء أخذه أو لمعين غالب انتظر أو حاضر فكذبه أخذه الغرماء أو صدقه عمل بقراره فإيا خذه المقر له ولا يخلف هو ولا للمقر له على عدم الموافقة وإن شهدت بينة بأن المال للمجلس كامر ولو تعارض بينتان ييساره وإعساره قدمت بينة اليسار حيث لم يعرف له مال ونبت سبب ييساره لأنها نافذة والإا قدمت الأخرى ويعنى عن بينة الإعصار نية تلف المال وإن كان أثر بأنه من ع. (قوله وتقبل بينة الإعصار في الحال) من غير مضى مدة يحبس فيها ليخبر حاله فيها خلافا لأى حنيفة. (قوله وشرط شاهده) أى إن شهد بالإعصار فإن شهد بتلف المال لم يحتج إلى خيرة بباطنه كامر. (قوله بطول الخ) أشار إلى أن وجوه الاختيار ثلاثة أما الجوار أو المعاملة المشار إليها بالمخالطة أو المرافقة في السفر ونحوه المشار إليها بالمجالسة أو وقع ذلك لأمر المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه حيث قال لركى الشاهدين: بماذا ترفعهما؟ قال: بالدين والصلاح. فقال له: هل أنت جارهما تعرف صاحبهما ومساها قال لا، قال: فهل عاملتهما في الصفراء والبيضاء أى الذهب والفضة قال: لا، فقال: هل راقتكما في السفر الذى يسفر عن أحوال الرجال قال: لا، قال: فاذبح فإنك لا تعرفهما لملك رابتهما في الجامع يصليان. (قوله إنه بهذه الصفة) أى خيرة الباطن فلا يحتاج إلى أن يطلب من الشاهد من يشهد أنه يعلم بأن المعسر بهذه الصفة ولا بد من تخليف للمسعر كامر. (قوله ولا يحضن القلي) أى لأنه كذب لكن غير مفسق فتقبل شهادته معه وكذا لو ادعاه. (قوله نعم للغريم تخليفه) تقدم ما فيه. (قوله والغريب) المراد به من لا يعرف حاله. (قوله يوكل القاضي) قال شيخنا الزبائدي ندبا وقال شيخنا الرمل وجوباً وذلك بعد حيسه كما يؤخذ من الملة بعده. (قوله من يثبت) أى اثنين من الرجال فأكبر ولا يكفي واحد وأجرهما على الغريب في دمه فإن تعذر فعل بيت المال كذا قاله شيخنا هنا والوجه كما قدر من عنه خلافه ولا أجرة المتأدى عليه فرأجه. (قوله يهني) أى يندب أو يجب على ما تقدم. (تشنجيه) لا يحبس والندوان علا ولو أنشئ من جهة الأم أو الأب لذين ولده وإن سفل ولو من جهة الثقة وإن كان صغيراً أو زماً ولا يحبس مريض ولا مخدرة ولا ابن السبيل لكن يستوثق القاضي عليهم بما يراه وله لبعثه من السفر ولا يحبس غفل ولا مجنون ولا وصى ولا تميم ولا وكل فيما لا يتعلق بمعاملتهم ولا عبد جان ولا سيده ولا نوصى بمنفعته ولا مستأجر العين على عمل يتنزل في الحبس ولو في غير وقت العمل خلافا لابن حنبل ولا يكلف حضور مجلس الحكم لو استعدى عليه للقاضي أن يستوثق عليهم كما مر وحيث لا حبس فيما ذكر فيلازم للقاضي منع المعجوس مما يرى المصلحة في منعه كشم الرياحين ومحادثة الأصدقاء والاستمتاع بالحليلة وله ضربه ونحوه إن لم يترجر بالحبس ولا يقبل الحبس عليه إلا إن رآه القاضي مصلحة ولا يخرج إلا بإذن من حبس له وإن تعدد وعليه أجرة السجن والسجان ثم على بيت المال ثم المسلمين المومسين ولو انقلت من الحبس لم يلزم القاضي طلبة وإعادته إلا يطلب خصمه إن قدر عليه ويسأله لم هرب فإن علته بإعساره لم يعززه ولا عززه إن رآه مصلحة. (فروع) مما عمت به البلوى لو حلف أنه يوفى فلانا حق في وقت كذا ثم ادعى

وهو أن المال قد وجد وقسم فينبئ أن تصور بما إذا كان حال المعاملة يزيد على ما وجد وإلا فلا يكلف البينة. (فروع) البينة الشاهدة بتلف المال لا يجب معها يمين. (قول الشارح لأن الظاهر) اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد الحجر وقسمة المال. قال السبكي: فينتج هنا أن يقبل قوله بلا يمين إلا إن عرف له مال غير الذى قسم سابق عليه. (قول المتن في الحال الخ) أى خلافا لأى حنيفة حيث قال لا بد قبل ذلك من اختياره بالمجلس والظاهر أنه لا يخصص ذلك بمن عهده له مال. (قول الشارح وقيل ثلاثة) أى لحديث في ذلك (قول المتن وإذا ثبت إعساره الخ) له أن يخلف لزمه أنه لا يعلم إعساره وإذا طلب الخروج من الحبس كل يوم لذلك أجيب إلا أن يظهر للقاضي تعنته وكذا صاحب الدين في حق من يقبل فوقه في الإعصار له أن يخلفه كل يوم بشرطه المذكور أنه استفاد مالا بعد الخلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاده



(فصل) (من باع ولم

يقبض الثمن حتى حجر على

المشتري بالفلس) أى

بسبب إبلاسه والبيع باق

عنده (فله) أى البائع (فسخ

البيع واسترداد البيع) قال

عليه السلام: «إذا أنلس الرجل

ووجد البائع سلمته بعينها

فهو أحق بها من الغرماء»

رواه مسلم والبخارى

نحوه: «ولا فسخ قبل

الحجر» (رواه صحيح ابن

خياره) أى الفسخ (هل

القول) خيار العيب يجمع

دفع الضرر والثاني على

الثرائى خيار الرجوع فى

الحقة للولد وعن القاضي

الحسين لا يمتنع تأقيته بثلاثة

أيام (رواه الصحيح) (أله لا

يحصل الفسخ بالوطء)

لأدلة (رواه الإجماع والبيع) كما

لا يحصل بها فى الحقة للولد

والثاني يحصل بواحد منها كما

يحصل به فى زمن الخيار من

البائع وظاهر أنه يحصل

بفسخ البيع أو رفعه أو

نقضه ولا يفتقر إلى إذن

الحاكم (رواه الصحيح) (أى

للشخص (الرجوع) فى

عين ماله بالفسخ (فى سائر

المعاملات) التى (كالمبيع)

وهى المخفضة منها القرض

والسلم والإجارة فإذا

سلمه دراهم قرضاً أو رأس

مال سلم حال أو مؤجل

فحل ثم حجر عليه

والدراهم باقية فله الرجوع

فيها بالفسخ وإذا أجره داره

بأجرة حالة لم يقبضها

الإعسار فيه فقيه التفصيل السابق فى المفلس فيصدق يمينه إن لم يعرف له مال ويعذر بنية صاحب الدين قال شيخنا وبنيته هو قبل الوقت وتوزع فيه قال بعض مشايخنا: ولينظر ما المراد بالإعسار هنا هل هو كالمفلس فلا يحنث بما يترك له أو المراد عجزه عن جنس الدين وإذا ظن أن اليسار لا يكون بالمرضى بل بالفضة أو بالذهب مثلاً هل يصدق ويعذر فيه راجع وحرر ويتجه أنه يصدق فى كل ما يشعر حاله بأنه يخفى عليه ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج ظلماً وكذا عكسه إلا إن حبسته بحق فلها النفقة.

(فصل) فى الرجوع على المفلس فى المعاملة معه وما يتبعه. (قوله بسبب الإفلاس) خرج به حجر السفة وغير الحجر فلا فسخ ولا رجوع. (قوله فله) جوازاً للمصرف عن نفسه ووجوباً للمصرف عن غيره وفيه غبطة نعم إن حكم حاكم بمنع استنعم ولا يقبض وليس فى ذلك معارضة للنص لا احتمال أن يرد بقوله أحق بها أى بتمنيتها ولا يلزم من ذلك التقديم للثمن لأن المقصود دفع الإشكال. (قوله فسخ البيع) وإن مات المفلس خلافاً للمالك فى الميت ولأى حنفية فى البلى والميت (قوله واسترداد المبيع) أى كله وإن كان قبض بعض الثمن وتوله الفسخ فى بعضه وإن لم يكن قبض شيئاً من الثمن كإسائه ولو ظهر له مال بقى بديونه وكان أخفاه لم يمنع من الرجوع الذى وقع فلا يطل قاله شيخنا وفيه نظر لأنه تبيين بذلك فساد الحجر عليه للرب عليه الرجوع فنامل.

(قوله على الفور) هو المحدث أخذاً من التشبيه بعده. (قوله خيار العيب) فيعذر فى جهله ولو صالح بعض جاهلا ببيوته لم يطل على الأصح. (قوله على التراخي) هو مرجوح وعليه قال فى الحاوى يمتد إلى أن يعزم القاضي على بيع مال المفلس فهو مقابل قول القاضي المذكور. (قوله خيار الرجوع) ولفظ بعدم الضرر هناك. (قوله لا يحصل إلخ) ولفظ بعدم استقرار الملك فى زمن الخيار. (قوله وظاهر) أى هو أمر لا يخفى فلذلك سكنت عنه المصنف أو هو معلوم من كلامه حيث جعل الخلاف فى الفعل خاصة<sup>(١)</sup>. (قوله ولا يفتقر إلخ) ظاهره رجوع الوجهين للقول وهو ما فى الروضة ويحتمل رجوعه للفعل أيضاً وبه صرح شيخنا الرملى بقوله وعلى الخلاف فى الوطء إذا نوى به الفسخ ولتلا باحتياج إلى إذن حاكم أحد. (قوله التى كالبيع) أشار إلى أن الكاف للتظهير لإفادة تخصيص المعاوضات بالخصصة كما ذكره لا لتمثيل المفيد للمعوم الذى لا تصح إرادته فنامل. (قوله وهى المخفضة) أشار بذلك إلى ضابط ما فيه الرجوع وهو أن يقال له الرجوع بالقول فوراً فى كل معاوضة عضئة لم تقبض بعد حجر علمه والموض باق لم يتعلق به حق والتمن دين حال وتعذر حصوله بالإفلاس.

(قوله منها القرض والسلم والإجارة) اختار ذكر هذه الثلاثة لكتبت وهى فى القرض إنداء أن الرجوع فيه من حيث الإفلاس فورى وفى السلم إنداء أن ما فى الذمة كالتمن وفى الإجارة إنداء أن المنفعة كالتمن كما ذكره ولو حجر على المؤجر فلم يستأجر الفسخ إن لم تسلم له العين وكانت الأجرة باقية. (قوله ثم حجر عليه) أى حل بعد الحجر على الصحيح الآتى. (قوله باقية) فإن تلفت فلا فسخ ويضارب فى السلم بقدر قيمة المسلم فيه ثم يشتريه فما زاد رخص السعر وفضل منها على شيء فلغير ماء. (قوله بأجرة حالة) خرج المؤجلة ولو كان المؤجل بعضها فلا فسخ فيما يقابله. قال ابن الصلاح: ولا فسخ فى أجرة تحمل آخر كل شهر لأنها قبل فراغ الشهر مؤجلة وبعده قد فات للمرضى وهو

(فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري) فيقد أن البيع فى حال الحجر ليس كذلك وهو كذلك لكن يستثنى الجاهل وخرج بقيد الحجر مجرد الإفلاس وخرج بقيد الفسح الحجر بالسفة ونحوه كالجنون. (قول المتن فله فسخ البيع) خالف ابن حريه به فقال: لا يفسخ بل يقدم بضمه كالمؤمن ومنع أبو حنيفة من الفسخ ووافقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلساً من غير حجر. (قول الشارح والثاني على التراخي) قال المارودى: عليه يمتد إلى أن يقدم القاضي على بيعه. (قول المتن والإعاق) ولو أنقله البائع فالقياس كما قال الأندرجى أن يفرم البديل ويضارب بالثمن. (قول المتن كالبيع) مما يفيد هذا التشبيه اشتراط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتى. (قول الشارح بأجرة حالة) أما الأجرة

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين في البيع وفي قول لا إذ لا وجود للمنفعة لا رجوع في معاوضة غير محضة فاذا

ظاهر . (قوله له الدار بالفسخ) يضارب بأجرة ما مضى من المنفعة . (قوله فإذا خالها) ومثله النكاح كأن  
أصدقها عينا ذمته أو تقبضه حتى حجر عليه فليس لها الفسخ والرجوع إلى بضعها وسواء فيه وفي الخلع قبل  
الدخول وبعده والتبطل بفوات النكاح للأغلب وفي الخلع واضح بالبينونة . (قوله حديث الشيخين  
إلخ) أي مع تخصص ما هنا بالبيع حملا لإطلاقة على تنقيذ الحديث المتقدم أول الفصل بالبيع وغير البيع مفاص  
عليه وسكت عنه الشارح اعتيادا على الإشارة إليه بقوله سابقا التي كالبيع كما مر والقول بأن البيع في الحديث  
السابق فرد من أفراد هذا العام فاسد لشموله للمعاوضات غير المحضة ولأنه يطل قول الشارح ودليل الشق  
الأول وغير ذلك مما لا يخفى على ذي بصيرة والمراد بقوله قد أفلس حجر عليه وعبر بالإفلاس لأنه سببه فتأمله .  
(قوله في المبيع) قيد به لقول المصنف ضمن القول بالحكم أخذا من القياس السابق . (قوله على وجه صحيحه في  
الشرح الصغير) وهو المتمدن فالمتعبر كون الدين حالا وقت إرادة الرجوع . (قوله بالإفلاس) نعم إن كان به  
ضامن ملء أو كان به رهن أو حدث له مال بنحو احتطاب وهو يفتي بالدين مع المال القديم فلا رجوع في هذه  
الأحوال فإن نقصت قيمة الرهن عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته . (قوله فلو امتنع إلخ) هو مفهوم الشرط  
قبله مع قطع النظر عن فرض الكلام في المفلس . (قوله عطف على امتنع) فهو فعل وقيد اليسار معتبر به بدليل  
التعليل ولا يستقيم عطفه على يساره وأنه اسم ولا على يتعذر لما لا يخفى . (قوله عصي أي بالسultan وغيره .  
(قوله ونقدمك بالثمن) وله الفسخ بل له الفسخ وإن دفعه له بالفعل بخلاف مثل ذلك في المرتين في غير الفس  
لأن حقه ليس في عين المرحون وسواء قالوا من مالنا أو من مال المفلس والورقة كالغرماء إن قالوا من مال المفلس  
فإن قالوا من مالهم أجبروا لأن لهم إسك التركة كما مر وإذا أجاب الغرماء سقط حقه من الفسخ وإن رجعوا  
بخلاف الأجنبي ولو ادعى البائع الرجوع وصده المفلس وأنكر الغرماء صدقوا . (قوله في ملك المشتري) أي  
سلطته بدليل ما بعده . (قوله أو كاتب العبد) أي كتابة صحيحة ومثلها أجرة للفرع والقرض وإن أمكنه  
الرجوع فيها وكذا البيع لا بشرط الخيار له أو لها وكذا الشفعة تمنع الرجوع فيها بعد الأخذ وما يؤخذ من  
المال أي من الشفعين يكون بين الغرماء وما في الشفع ضعيف وفي شرح شيخنا ما يقتضي أنه يمنع الرجوع على  
البائع قبل أخذ الشفعين أيضا وفيه نظر ظاهر فليراجع . (تنقيبه) علم مما ذكر أنه ليس للبائع نقض تصرف  
المفلس والرجوع في مبيعه وفاق نقض الشفعين ذلك لسبق استحقاقه على تلك التصرفات بخلاف البائع هنا  
فأصل . (قوله ولو زال إلخ) هي من أفراد كلام المصنف وذكرها لأجل الخلاف . (قوله قبل الحج) وكذا  
بعده . (قوله أصحهما) وهو المتمدن لأن الزائل المعاند كالذي لم يعد وقد نظم السبكي رحمه الله تعالى ذلك  
وضده في جميع أبواب الفقه فليراجع . (قوله فيأخذه مسلوب المنفعة) ولا أجرة له وإن طالت المدة لأن له بدلا

المؤجلة في كل شهر فلا يصور ذلك فيها إذ قبل مضى الشهر الأجرة مؤجلة وبعده فانت المنفعة . (قوله الشارح  
حتى حجر عليه) أما لو حجر على المؤجر فينظر إن كانت إجابة عين فلا فسخ للمستأجر أو ذمة وسلم عينا  
فذلك وإلا فله الفسخ إذا كانت الأجرة باقية . (قوله الشارح وكذا بعده على وجه إلخ) واختاره المحامى  
الصغير وله وجه من حيث إن السبب قديم وغاية السبكي رجوع على الأصح . (قوله الثمن وأن يبعثر) لو حدث  
مال باصطاد وأمكن الوفاء به مع المال القديم . قال الزلائي لا رجوع ونسبه ابن الرضة لظاهر النص . (قوله الثمن  
بالإفلاس) خرج به ما لو تعدى بانقطاع جنس الثمن فلا فسخ إن جوزنا الاستبدال عن الثمن واستشكل لما في  
الاعتراض من مخالفة المقصود . (قوله الثمن ونقدمك) أي ولو قالوا من مالنا لو وجد المنة وإن تخلف التعليل الثاني .  
(قوله الثمن وكون المبيع باقيا) هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظما فذكره لإعادة أن الزائل المعاند هنا كالذي  
لم يعد وهو الأصح في الروضة لكن رجح الإسنى خلافه كآرد بالبيع والصدق . (قوله الثمن التزويج)

خالها أو صالحه عن دم  
العبد على عوض حال لم  
يقبض حتى وجد الحجر  
فليس له الرجوع إلى  
البضع أو الدم ودليل  
الشق الأول حديث  
الشيخين من أدرك ماله  
بعينه عند رجل قد أفلس  
فهو أحق به من غيره (وله)  
أي للرجوع في المبيع  
(شرط منها كون الثمن  
حالا في الأصل أو حل  
قبل الحجر وكذا بعده على  
وجه صحيحه في الشرح  
الصغير وليس في الروضة  
والكبير تصحيح (وإن  
يبتلع حصوله) أي الثمن  
(بالإفلاس) أي بسببه  
(فلو انتفى الإفلاس بأن  
امتنع من دفع الثمن مع  
يساره أو هرب عطف  
على امتنع فلا فسخ في  
الأصح) إمكان  
الاستيفاء بالسultan فإن  
فرض عجز فنادر لا عبرة به  
والثاني له الفسخ كما في  
المفلس يجامع تمتنر  
الوصول إلى حقه حالام  
توقعه مالا (ولو قال  
الغرماء) إن له بحق الفسخ  
(لا يفسخ ونقدمك  
بالثمن فله الفسخ) لما في  
التقديم من المنة وقد يظهر  
غريم آخر فيزاحم فيها  
أخذه (و) من الشروط  
(كون المبيع باقيا في ملك  
المشتري فلو فات) ملكه

تختلف أو يبيع ونحوه ولو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد) أو استولد الأمة (فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أصحهما في الروضة لا رجوع  
استصحبما لحكم الزوال (ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق الحق والإجارة فيأخذه مسلوب المنفعة أو يضارب من الشروط أن يتعلق به حق

كجناية أو زهون أن لا يحرم البائع والمبيع سيد (ولو تعيب بأفة) كسقوط عضر (أخذه ناقصاً أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع لله أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحقه المشتري مثاله قيمته سليماً مائة ومعباً تسعون فيرجع بمشر الثمن (وجناية المشتري كافة في الأصح) والثاني وقطع به بعضهم أنها كجناية أجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو الترتين (ثم الفللس) وحجر عليه (أخذه الباقي وضارب بمحضه التالف) بل

لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذه الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (ولو قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون القبرض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم لا يرجع بل يضارب بباقي الثمن لخديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولو لم يتلف شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع يقسط الباقي من الثمن فإن كان قبض نصفه رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن و تعلم) (صحة فاق البائع بها) فيرجع فيها مع الأصل (والمتفصلة كالفسرة

بالمضاربة كما في الصداق وبذلك فارق الرجوع بها في التحالف. (قوله كجناية إغ) وإذا زال التعلق من الجناية أو الزهون أو الإحرام فالبائع الرجوع وشملت الجناية ما لو أوجبت مالا أو فصصا ولا يمنع الرجوع إسلام العبد والبائع كافر لجواز ملك الكافر له في بعض الصور فيرجع به إلى ملكه وبهذا فارق الحريم وهذا الشرط ليس زائداً على كلام المصنف كما عرفته فيما تقدم ولو قال البائع للجاني أو للمرتين أنا أدفع لك دينك وأرجع في عين مالي لم يلزمه قوله كما يؤخذ مما مر. (قوله أو البائع) أي بعد القبض لأنها قبله كالأفة. (قوله بنسبة نقص القيمة) أي يضارب البائع من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة بالجناية وإن كانت بما له أرض مقدر وبضمنه الجاني بمقداره. (قوله وجناية المشتري كافة) وكذا المبيع على نفسه أيضاً. (قوله ولو تلف إغ) وإن لم يقبض شيئاً من الثمن. (قوله بل لو بقي إغ) فنقول للمصنف تلف لا مفهوم له. (قوله أخذه الباقي بباقي الثمن) ولا نظر لتفريق الصفة لأن مال المفلس مبيع كله والمعتبر في التالف أقل قيمته من يوم العقد ويوم التلف والمعتبر في الباقي أكثرهما ولو كان المبيع عينين مختلفتين رجع في نصف كل منهما لا في أحدهما. (قوله ولي قول إغ) أي قياسا على الصداق وأجيب بانحصار حقه هنا لعدم تعلقه بالبدل فيلزم ضرر البائع. (قوله ولو لم يتلف إغ) هذه مفرقة على ما مر بقوله بل لو بقي إغ أشار بها إلى تنصيص التفريق في المسألة. (قوله وصحة) أي بلا معالجة من سيد أو غيره وإلا فهي منفصلة. (قوله فاز البائع بها) ومنها غمر لم يثر ويبيح فرخ وزرع ثبت وكل ما يدخل في المبيع عند الإطلاق. (قوله والولد) ولو أحد توأمين فالتوأم الثاني إذا لم ينفصل يتبع الأم فلا يتبع أحدهما الآخر. (قوله صغيراً) أي غير مميز. (قوله طرمة التفريق) (١) كذا قالوا وأنت خير بأنه إذا اختلف المالك لم يحرم التفريق وحيث صححو الرجوع هنا في الأم فقد اختلف المالك فلا حرمه وقد يقال نظراً لما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم فليراجع. (قوله قيمته) أي المتفق عليها من المفلس وغرمه أو بقول خيرين عدلين. (قوله أخذه) أي بعد خلافاً لابن حجر قال شيخنا: وبغير المفلس إن امتنع من المبيع مع البدل وسيأتي في تلك الأرض ما يخالفه فراجع. (قوله فيا عان) على الكيفية السابقة في الزهون. (قوله إلى الولد) فيه تغليب الثانية على الأولى. (قوله قال الجويني قبل الوضع) هو الصحيح على مقابل الأصح وللعتمد الأول وفارق نظيره في الزهون بضعفه بعد نقل الملك وفي الرد بالمبيع وهبة الفرع بأن سبب الفسخ هنا شأن من أخذه منه

أي لأنه لا يمنع المبيع ثم هذا من جملة العيوب فيفسخ عنه ما يأتي. (قول الشارح وأن لا يحرم إغ) استشكل بجواز استرداد العبد المسلم للمفلس إذا كان يملكه كافراً. (قول المتن أخذه ناقصاً أو ضارب) أي كأن ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض. (قول المتن رجع في الجديد) وجهه أن الإفلاس سبب يعود به الكلف فيعده البعض كالفرقة قبل الدخول. (قول الشارح حديث) منه فإن كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء. (قول الشارح ولو لم يتلف شيء إغ) لو كان المبيع عينين متلاهما باقيا وقد قبض بعض الثمن فإنه يرجع عليهما وليس لأن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما. (قول المتن فاز البائع بها) لأن الفسخ كالعقد ولو ثبت الحب أو فرخ البيض رجع أيضاً. (قول المتن أخذه مع أمه) وذلك لأن مال المفلس مبيع كله. (قول الشارح في هذه الحالة) راجع لقوله وإن لم يذلها. (قول الشارح بعد الوضع) وحكمة التفريق ما مر

(للمشتري ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد صغيراً أو بذلاً بالمعجمة) (البائع قيمته أخذه مع أمه وإلا أي وإن لم يذلها فيا عان وتصرف فيه إليه حصه الأم) من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كان حاملاً عند الرجوع دون المبيع أو عكسه) بالنصيب أي حاملاً عند المبيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح تعدد الرجوع إلى الولد) وجهه في الأولى بأن الحمل تابع في المبيع فكذلك في الرجوع ومقابله قال إماما رجع فيما كان عند البيع فيرجع في الأم فقط. قال الجويني قبل الوضع والصيد لا في غيره بعد الوضع قال في الروضة: الأول ظاهر كلام الأكثرين إلى آخره

وبني التعدى في الثانية على أن الحمل يعلم ومقابله على مقابله ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما تقدم (وامتار الثمر بكماله) بكسر الكاف وهو أوبة الطلع (و ظهوره بالثأين) أى تشقق الطلع (قريب من امتار الجنين وانفصاله) فإذا كانت الثمرة على النخل البيع عند البيع غير مؤبرة وعند الرجوع مؤبرة فهى كالحمل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدي فهى كالحمل عند

البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدي الرجوع إليها على الراجح (و) هى (أولى) يعدي الرجوع إليها من الحمل لأنها مشاهدة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدث الثمرة بعد البيع وهى غير مؤبرة عند الرجوع رجع فيها على الراجح لما تقدم في نظير ذلك من الحمل وقيل لا يرجع فيها قطعا وهذه المسألة لا تتناولها عبارة المصنف ولو كانت الثمرة غير مؤبرة عند البيع والرجوع رجع فيها جزما ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهى عند الرجوع مؤبرة فهى للمشتري (ولو غرس الأرض) المشتراة (أو بني) فيها ثم حجر عليه قبل أداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فإن اتفق الغرماء والمفلس على تفريقها) من الغراس والبناء (فعلوا) وأخذها (البائع) برجوعه وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الثمراس والبناء ليمتلكهما مع الأرض وإذا قلوا وجب تسوية الخمر من مال المفلس وإن حدث في الأرض نقص

(قوله وبني) مبنى للمجهول عطف على وجه البنى لذلك أيضا. (قوله كما تقدم) فيه إشارة إلى أن هذه مكررة لأنها في كلام المصنف أولا. (قوله بالثأين) لو أسقطه كان أولى ليدخل غير النخل مما رفي بيع الأصول والثأير من تآثر نور وبروز وغير ذلك ولو في غرة من بستان كما تقدم. (قوله ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها) فالأولى التحير بالمذهب إلا أن يقال أشار بالأولوية إليه وإن كان بعيدا فأمله. (قوله لا تتناول عبارة المصنف) أى لذكره الأولوية مع أن هنا طريقا قطعيا بعدم الرجوع ولو سكت المصنف عن الأولوية لتشمل كلامه المسائل الأربع. (قوله ولو كانت الثمرة إلخ) ولو اختلفت المفلس والبائع في وقوع التأخير قبل الرجوع أو بعده صدق للمفلس ويخلف على نفي العلم بالسبق. (قوله ولو غرس إلخ) أشاروا إلى أن الزيادة ثلاثة أقسام لأنها إما متميزة كالولد وكالغراس أو غير متميزة كخلط الخنطة أو السمن أو صفة كالطحن والقسارة. (قوله ثم حجس) هو تصوير فيه الحجر كذلك. (قوله فعلموا) أى قلوا بعد الرجوع كما يفهم من كلام الشارح لأنه ربما وافقهم ثم لا يرجع فيضربون ومن ثم لو كانت لهم المصلحة لم يشترط تقديم رجوعه. (قوله وليس إلخ) هذا يشك على ما مر عن شيخنا من إلزام المفلس بأخذ قيمة الولد إلا أن يفرق بحجة التفرق هناك وإن كان فيه نظر كما مر. (قوله نقص) أى بالقلع بعد الرجوع لأنه قبله كالأقعة. (قوله يضارب البائع به) أى بالذكور من أجرة التسوية والأرض. (قوله يقدم به) هو المتمد. (قوله وإن اعتصموا) أى كلهم أما لو اختلفوا فيه فيعمل بالصلحة للمفلس. (قوله ويملك) أى بعد الرجوع وإن لم يشترطه في الرجوع ولا بد من عقد غلظ على المتمد. (قوله بغيره) أى وقت غلظ أى قائما مستحق القلع بالأرض لا بجنا. (قوله يجمع الآخرين) أى مما مدع به جواز الرجوع عن غير غلظ البناء والغراس المنافي لقول المصنف الآتي وليس له إلخ. (قوله بدل غلظ ما ذكر) فهو بعد الرجوع أيضا قال شيخنا الرمل: فيجوز على أحد الأمرين وله بعد اختيار أحدهما الرجوع على الآخر ويعتبر ذلك في الفروية لأنه نوع تزو وقال شيخنا إذا لم يفعل واحد منهما تبين بطلان الرجوع فحرره. (قوله أرض لنقصه) أى

(قول الشارح وهذه المسألة) إن أراد الطريقة القاطعة فهو حسن ظاهر وإن أراد قوله ولو حدثت الثمرة إلخ كما هو ظاهر العبارة بل صريحها ففيه غموض وكان وجه جعل التبيه السابق في مجموع الاستتار والظهور ثم الحامل للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بتعدي الرجوع بالنسبغة المسألة على أنه يجوز أن يكون مراد الشارح الاعتراض على المؤلف والله در الإمام الغزالي حيث قال: وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين أولى بالاستقلال انتهى. فإنها تفيد طريق القطع في الأولى وطريق القطع في الثانية. ولهذا قال الرافعي رحمه الله هو تعبير حسن مطرد في المسألتين. (قول الشارح وليس له إلخ) لأن الفرض الوصول إلى المبيع وقد حصل. (قول الشارح وجب أرشه) أى سواء كان القلع قبل الرجوع أو بعده. (قول الشارح يضارب البائع به) الضمير فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية الخمر ووجب أرشه. (قول المتن لم يجبروا) لأنه وضم بحق (قول المتن بل له إلخ) أى بخلاف الزرع فإنه يرجع ويقيه إلى أن الحصاد لأن له أمدا ينتظر وليس له مع ذلك أجرة وقوله: ويتملك عبارة الشرحين والروضة على أن يتملك وهى تقتضى الاشتراط لكن هل معنى ذلك الإتيان به فى صيغة الرجوع أم كفى التوافق عليه أو لا وعلى كل فهل يجبر عليه بعد ذلك إذا لم يقبل أو ينقض الرجوع أو تبين بطلانه على نظر. (قول الشارح لما سياتي) أى له المجمع دون كل على انفراد له ما سياتي في قوله والأظهر أنه إلخ هذا غاية ما ظهر في فهمه وأما تعليل ثبوت غلظ له فقد علل بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا عللوا القلع وغرامة أرض النقص. (قول المتن وله أن يقلعه إلخ) هو قسم يتملك كما بينه الشارح رحمه الله

وجب أرشه من مال الغنم أبي حامد: يضارب البائع به. و. في المذهب التهذيب أنه يقدم به لأنه لتخليص ماله (وإن اعتصموا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الأرض (ويملك البناء والغراس بقيته) أى له مجموع الآخرين لما سياتي (وله) بدل غلظ ما ذكر (أن يقلعه ويغرم أرض نقصه

والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيه ويقي الفراس والبئاء للمفلس) لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع إنما يثبت لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني له ذلك كالأصبع المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون للمفلس شريكاً معه بالصبيح وقرق الأول بأن الصبيح كالصفة التابعة للثوب وعلى الأول يضارب البائع بالثمن أو يعود إلى بذل قيمتهما أو قلعهما مع غرامة أو ش النقص (ولو كان المبيع له

(حطه فخلطها بمخلها أو

دونها) ثم حجر عليه (الله)

أى للبائع بعد الفسخ (أخذ

قدر المبيع من المخلوط)

ويكون في الدون مساعاً

بنقصة تنقص المعب

(أو) خلطها (أو جود فلا

رجوع في المخلوط في

الأظهر حذراً من ضرر

المفلس ويضارب البائع

بالثمن والثاني له الرجوع

ويباعان ويوزع الثمن على

نسبة القيمة (ولو طحنها)

أى الحطه للمبيعه له (أو

قصر الثوب) المبيع له ثم

حجر عليه (فإن لم تزد

القيمة) بالطحن أو

التقصير (رجع) البائع في

ذلك (ولا شيء للمفلس)

فيه وإن نقصت فلا شيء

للبياع مع (وإن زادت

فالأظهر أنه يساع

وللمفلس من ثمنه بنسبة ما

زاد مثاله القيمة محسنة

وبلغت بما فعل ستة

للمفلس سدس الثمن

والثاني لا شركة للمفلس

في ذلك كافي من الدابة

بطله وقرق الأول بأن

الطحن أو التقصير

منسوب إليه بخلاف

نقص قيمته مقلوعاً عنها قائماً مستحق القلق لا الإبقاء. (قوله ليس له أن يرجع فيها ويقي الفراس والبئاء للمفلس) وإن لم يطلب أجرة. (قوله ولا يزال الضرر بالضرر) أى لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري. (تقنيته) لو وقف الفراس أو البناء قبل الحجر فهو على ما يأتي في العمارة، وأعلم أن مثل الفراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله أو يجر مرة بعد أخرى<sup>(١)</sup> وأما زرع ليس كذلك وثمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على إبقائها إلى وقت الجذاذ بلا أجرة لأن لها مداً ينتظر فسهل احتمالهما ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الأرض بمافيها جاز وزع الثمن بما رمى الرهن واغتفر هنا تعدد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبدهما بثمان واحد ولو بيع ما في الأرض وحده من الفراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلق والمشتري الخيار إن جهل. (قوله وعلى الأول) وهو الأظهر يضارب إن لم يرجع أو يعود بعد الرجوع كامر واغتفر ذلك في الفورية المشروطة لا م. (قوله حطه) أى مثلاً فإراد كل مثل ونقص الحطه بالذكر لا سيذكره. (قوله فخلطها) أى المشتري ولو بإذنه أو اختلطت بنفسها أو خلطها نحو بيمية وخرج ما لو خلطها أجبتى فوجع البائع بالأرض على المفلس ويضارب به ويرجع به المفلس على الأجنبي فلا يلزم الضرر على المفلس والغرماء. (قوله بمخلها أو دونها) ولو للبائع آخر إذ لكل الرجوع في حقه فله أخذ قدر المبيع من المخلوط. (قوله ثم حجر) ليس الترتيب محترماً كامر. (قوله أى للبائع) وإنما لم يجعل كالتالف كإى الغصب فلا يلزم ضرر البائع لأن سبيله المضاربة وأموال المفلس لا تقي بدونه نعم لو لم يتميز واختلف الجنس كزيت بشوح ضمن التالف وعلم من جواز الأخذ أن المفلس والغرماء لا يجبرون على بيع المخلوط وقسم ثمنه لو طلبة البائع. (قوله مساعاً) فإن لم يساع لم يرجع ويضارب. (قوله أو بأجود) أى بقدر يزيد على تفاوت الكيلين منه وليس الأجود أكثر ولا قطع بالرجوع في الأول وبعدمه في الثاني. (قوله ولو طحنها) إشارة إلى أن ضابط ما هنا أن يكون ما فعله صفة يصبح الاستتجار عليها ويظهر أثرها فيشمل خبز المعجن وذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن وتعلم الرقيق قراءة أو حرفة أو كتابة ونحو ذلك يعلم ولو مترعاً على المفلس وخرج نحو حفظ الدابة وسقيها. (قوله ثم حجر عليه) فيه مامر. (قوله فلا شيء للبائع) في نقص الثوب إذا رجع ولأن لا يرجع ويضارب. (قوله من ثمنه) أى إن يبيع فإن دفعه البائع أجيب ولا بد من عقد كإى الفراس قاله شيخنا وكلام ابن حجر يدل له ولا بد من كون البائع بعد رجوع البائع. (قوله ولو صبه) ولو توخى ما قاله شيخنا. (قوله ثم حجر عليه) فيه ما تقدم. (قوله فإن زادت القيمة) أى بالصفة كأشار إلى بقوله لما فعل قاله زيادة للمفلس كالزاد لا بسبب شيء أو بسبب الصبيح بارتفاع سعره وخرج بذلك ما لو زادت بسبب ارتفاع الأسواق مجردة عن سعر واحد منهما كإياقي وإن زادت بسببها أو جهل سبب

(قول الشارح والثاني له ذلك) وقال الإنسوى: لكن لا يجبر على البيع معهم بخلاف الصبيح. (قول الشارح أو يعود) أى فلا امتناع أو لا يسقط العود لو أراد. (قول المتن فلا رجوع في المخلوط) أى لو كان الخليط قليلاً جداً فإن كان الكثير للبائع فالوجه القطع بتمكنه من الرجوع وإن كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه نيه عليه الإمام. (قول الشارح وإن نقصت فلا شيء) إلخ بحث ابن الرفعة تخريجه على أن تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون. (قول المتن يساع) أى إن أرادوا ولا فلبائع أيضاً أن يأخذها ويغرم الزائد

السمن فهو محض صنع الله تعالى فإن العلف يوجد كثيراً ولا يحصل السمن (ولو صبه) أى الثوب المشتري (بصبغة) ثم حجر عليه (فإن زادت القيمة قدر قيمة الصبيح) كأن تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبيح درهمين فنصارت قيمة الثوب مصبوغاً ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالصبيح) يساع الثوب ويكون الثمن بينهما أثلاثاً وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبيح للمفلس أو نقول يشتركان فيهما بالأثلاث لتعذر التمييز

وجهان (أو زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كأن صارت خمسة (فالنقص على الصبغ) لأنه هالك في الثوب والثوب قائم بماله فيباع وللبائع أربعة أحماس الثمن وللმفسل خمسة (أو زادت القيمة أكثر من قيمة الصبغ كأن صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفسل) فيباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني أنها للبائع كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن وللმفسل وبعمه الثالث أيها تنقص عليها فيكون للبائع ثلثا الثمن وللმفسل ثلثه وإن لم تزد القيمة بالصبغ شيئا يرجع البائع في الثوب ولا شيء للمفسل فيه وإن نقصت فلا شيء للبائع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغه ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بما أو تساوا أو نقصت عنها (فيكون فائدة الصبغ) فيضارب بثمنه من الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما إذا زادت

الزيادة فهي لهما بالنسبة كما يأتي في الأجنبية . (قوله وجهان) المعتمد منهما الأول فهي شركة مجاورة وترتب عليها أنه لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا لو جهل سبب الارتفاع فيهما ويأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للمفسل كما مر بقول المنهج ويشهد للثاني صوابه للأول وفي بعض نسخه ويشهد له أي للأول وما ذكره عن الشافعي في الغصب سبق قلم وليس في محله كما صرح به غيره فأمله . (قوله فيباع) أي بعد الرجوع وللبائع أخذه كما تقدم . (قوله إن الزيادة للمفسل) إن كانت بسبب الصنعة أو بارتفاع سعر الصبغ لأنه لو لا بسبب شيء كما مر وكذا ما بعده . (قوله تنقص) هو بمثابة فوقية وفاء وضاد معجمة مبنى للمجهول أي تقسم . (قوله ثم حجر) تقدم ما فيه . (قوله مع الرجوع في الثوب) أي إذا شاء . (قوله للمفسل شرك) إن كانت الزيادة بسبب الصنعة كما مر . (قوله وإن زادت) أي بالصنعة كما مر . (قوله أصحهما) وهو للمتعذر . (قوله ويؤخذ إلخ) والحاصل أن صاحب الثوب إذا رجع فيه لا شيء له إذا نقصت قيمته وله ترك الرجوع بجميع ثمنه وأن الصبغ كذلك والمضاربة . (تفصيله) يجري هنا في الصبغ الممكن فصله ما تقدم في البناء فلو اتفق المفسل والغرماء على قلعه فلعوا ولا للبائع بعد الرجوع قلعه وغرم أرض نقضه أو تملكه بالقيمة وللخياط والقصاب والصباغ والطحان الجبس بوضع المستاجر عليه عند عدل حتى يقبض أجره إن صحت الإجارة وزادت القيمة بما فعل وإلا فلا حبس وإذا تلف الثوب مثلاً قبض المستاجر فهو كثلث البيع قبل قبضه فإن أتلفه المستاجر أو أجنبى فإن زاد

(قول الحق لأصح إلخ) هو مبنى على أن عمله بمنزلة العين والوجهان بعده بناء على أنه كالأثر وأرجحهما الثاني قاله الإسوي . (فرع) لو طلب صاحب الثوب قلعه الصبغ فكطلب قلعه الأشجار من الأرض ولو طلب الغرماء والمفسل قلعه وغرامة أرض نقص قاله ابن كعب لهم ذلك . (قول الشارح من جهته) الضمير فيه راجع لقوله في الثوب . (قول الشارح وقيل لا شيء له) انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما أثلاثا فيما إذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لا بل قياسه فوز البائع بالزيادة لأن القرض أن الثوب والصبغ له نعم إن رجع في الثوب فقط وضارب بثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسألة السابقة . (قول الشارح وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي) لكن يؤخذ مما سيأتي آخر الباب أن له أن يرجع في الثوب ويضارب بثمن الصبغ ويكون للمفسل شركا بالصبغ وكذا يؤخذ أنه لو الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه . (قول الحق بقدر قيمة الصبغ) ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي أشار إلى أخذه مما يأتي عن الروضة . (قول الشارح والزيادة لهما إلخ) قياس ما تقدم أن يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن أو لهما بنسبة مالهما . (قول الشارح فيكون شركا) أي بشرط أن لا تزيد القيمة على قيمتهما معا وإلا فالزيادة للمفسل

وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فإن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفسل شرك في الباقي أخذنا عما تقدم في القصرية (ولو اشترى الممان الثمن) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائع أن يرجع (فإن لم تزد قيمته مضربا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فيصاحب الصبغ فائدة) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب ولجده فيرجع فيه ولا شيء له إن نقصت قيمته أخذنا مما تقدم في القصرية (وإن زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المهر قلعهما الرجوع ويشتركان فيه (وإن زادت على قيمتهما فالأصح أن للمفسل شرك لهما) أي

للبائعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مضربا ثمانية فالمفسل شرك بالربع والثاني لا شيء له والزيادة لهما بنسبة مالهما ولو اشترى صبغا وصبغ بثمنه ثم حجر عليه فللبائع الرجوع إن زادت قيمة الثوب مضربا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شركا فيه . قال في الروضة : وإذا شارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أصحهما أنه إن شاء قلعه به ولا شيء له غيره وإن شاء مضارب بالجميع والثاني لا أخذه والمضاربة بالباقي أهـ ، ويؤخذ منه حكم قسم في المسألة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيختار بينهما أي أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

ما يفرمه الأجنبي على قيمته قبل القصارة مثلا وجبت الأجرة وإلا فلا. (فروع) حكم العين المذكورة أنها لا تسلم للبائع ولا للمفلس ولا للفرء بل توضع عند عدل حتى تباع كما مر.

### [ باب الحجر ]

هو لغة: المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية فخرج الاختصاص فالمنع من نقله لإلغاء العبارة فيه وذلك قدر زائد على الحجر وخرج نحو الطلاق لصحته من السفه ونحوه. (قوله منه) أشار به إلى أن أنواع الحجر كثيرة وقد أنبأها بعضهم إلى نحو سبعين نوعا وهي إما لمصلحة الغير أو لمصلحة الشخص نفسه أو لهما على ما يأتي منها الحجر على الغريب والحجر على الساق في مال حرى عليه دين وعلى المشتري في المبيع قبل القبض أو عليه فيما اشتره بشرط الإعاق أو عليه بعد الفسخ بالعيب حتى يدفع المبيع وعكسه وعلى السيد في نفقة الأمة المزوجة فلا يتصرف فيها حتى يعطيا بدلها وعلى المعتدة بالإقراء والحمل وعلى السيد في أم الولد وغير ذلك. (قوله في غير الثلث) وأما فيه فلا حجر عليه وإن كان عليه دين مستغرق. (قوله والعبد) أى غير المكاتب وأما هو فالحجر فيه لنفسه والله تعالى كذا قاله الماورى والوجه أن يقال إن الحجر فيه لنفسه ولسيد له يلزم على الأول أنه لو أذن له سيده لم يصح وليس كذلك. (قوله فيها الجنون) ومثله الحرس الأصل بلا إشارة مفهمة قوله ول الجنون وأما الحرس الطارىء والنوم فكالجنون لكن لاولى له. (قوله والإبصاء والأيتام) هو من عطف الخاص لدفع توهم أن يزد بالإبصاء الوصية أو من عطف الخاص ويراد بالإبصاء أن يوصى إلى غيره وبالأيتام أن يكون وصيا عليهم من غيره وقيل عكسه أو يزد بالإبصاء الوصية منه أو له وبالأيتام الولاية عليهم منه أو له. (قوله وغيرها) كالإسلام وتغييره بالثلاث أولى من التغيير بالامتناع إذ قد يقع الامتناع من غير ثلث كالحرم في النكاح. (قوله فيعتبر الإلحاق منها) أى الأفعال منه الاستيلاء ويثبت النسب بصورة زناه بأجنبية قاله شيخنا. (قوله دون غيره) نعم يعتبر منه الاحتطاب والتحريم في الإرضاع وتقرير المهر وبوطه وعمده عمد إن كان له نوع تمييز. (قوله أى حجر الجنون) فيه إشارة إلى أن الانسلاخ لم يرتفع لعدم عود الولاية له إلا في الأب والجدة والحاضنة والنظر بشرط الوافق وانظر هل إمامة نحو مسجد بأذان ومخطبة ونحو ذلك لا تسلب أو تعود بعد السلب أو لا تعود إلا بتولية جديدة حرره ويظهر الأول فراجمه والإغماء كالجنون في ذلك غالبا. (قوله بالإلحاق) فينكح بلا فك قاض بلا خلاق لأنه ثبت بغير قاض. (قوله وحجر الصبي) بفتح الصاد وكسر الموحدة لأنه الأنسب بالساق وهو يشمل الصبية لغة أو جمعا بين الحقيقة والمجاز ويجوز عكسه والحجر فيه يسلب العبارات والولايات ولو ميز أو لا يرد صحة إسلام أمر المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه قبل بلوغه لأن الأحكام وقت إسلامه كانت منوطة بالتمييز ثم نسخ أو هو خصوصية له وسيأتى نعم يعتبر من أفعال الصبي ما مر في الجنون مما يمكن فيه والمميز من كل منعه تصح منه العبادات وكذا إبطال الهدية والإذن في الدخول إن كان مأمونا بأن لم يجرب

### [ باب الحجر ]

(قول الشارح كولاية النكاح والإبصاء) الأولى شرعية والثانية جمالية ومنها القضاء. (قول الشارح وغيره) أى كالإسلام وسواء كانت الأقوال له أم عليه ووجه سلب الولاية احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الأقوال عدم صحة قصد تم تغييره بالسلب أحسن من التغيير بالامتناع إذ لا يلزم من الامتناع السلب بدليل الحرم في النكاح. (قول الشارح أى حجر الجنون) دفع لما يورمه ظاهر المتن من أن القضاء مثلا يعود بارتفاع الجنون. (قول المحن وحجر الصبي) إلخ قال بعض الأصحاب بيلوغه ولم يتعرض للرد قال الرافعي وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامهما متغايرة لأن بعض أقوال السفهية معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث إن الصبا مظنة التبذير قال ولا ينافيه اختصاص الصبي بإلغاء أقواله اهـ

### [ باب الحجر ]

(منه حجر المفلس)  
حق الغرماء أى الحجر عليه في ماله (والزهرن للمرهمين) في السعين المرهونة (والريض للورثة) في غير الثلث (والعبد لسيدته والمرته للمسلمين) أى لحقهم (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتى بقاياها (ومقصود الباب حجر الجنون والصبي) والمبذر بالمعجمة وسيأتى تفسيره (فهاجنون تسلب الولايات واعتبار الأقوال) كولاية النكاح والإبصاء والأيتام وأقوال المعاملات وغيرها أما الأفعال فيعتبر الإلحاق منها دون غيره كالمدينة (ويرفع) أى حجر الجنون (بالإلحاق) التامة من الجنون (وحجر الصبي

يرتفع ببلوغه رشيدا والبلوغ يحصل باستكمال خمس عشرة سنة (قمرية أو خروج المني ووقت إمكانه استكمال تسع سنين) للاستبراء وفي

الأول حديث ابن عمر: عليه كذب وغر ذلك. (قوله يرتفع) أي من غير فلك قاض كامر. (قوله ببلوغه) ولو غير رشيد وبخلقه في غير الرشيد حجر السفة وتستمر الولاية عليه لوليه في الصغر وإذا رشد أنفك عنه الحجر بلا قاض فقله رشيدا معتبر لأنكالك الحجر المطلق ولا يقبل دعواه الرشيد بعد بلوغه إلا بينة نعم لو لم يعلم ثبوت حجر عليه بعد البلوغ فهو كالرشيد لأن الأصل الرشيد. (تقريبه) الرشيد ضد الضلال والسفه لغة: الخفة والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يعتبر الرشيد به ولو أنكرك رشد الولد صدق بلا حجين ولو بلغه وغالب لم ينزل الولي إلا إن علم برشده ولو تصرف الولي فيان رشده فالتقياس فساد تصرفه ولو تعارضت بيننا الرشيد والسفه قدمت النافذة منهما. (قوله استكمال خمس عشرة سنة) يفيد أنها تحديدية وهو المتعمد. (قوله قمرية) أي معتبرة بالأهلة. (قوله أو خروج المني) أي من طريقه المتأخر أو ما قام مقامه والمراد تحقق نزوله إلى قصبة الذكر وإن لم يبرز من الحشفة وفي الأثر إلى مدخل الذكر وإن لم يخرج إلى الظاهر ويصدق مدعيه بلا حجين إلا في مزاحمة كطلب كسهم غاز وإثبات اسم في ديوان فلا بد من البين ويشترط في الحشيت خروجه من فرجه جبهما. (قوله وقت إمكانه استكمال تسع سنين) فهي تحديدية على المتعمد كما في شرح شيخنا هنا وإن خالفه في باب الخيض كشرح المنج هنا. (قوله للاستبراء) يحتمل رجوعه للمني فقط وهو الظاهر ويحتمل رجوعه للسنة أيضا وذكر الحديث بعده تأكيد لدليله بأن ذكر الآية تأكيد للثاني. (قوله يوم أحد) أي في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا ومعنى لم يجرى أي لم يأت في الخروج للقتال وقيل لم يسهم لي. (قوله يوم الخندق) وهو في السنة الرابعة قبيل آخرها على الأرجح ومعنى فأجاز في أذن لي في الخروج لما ذكر وقيل أسهم لي واعترض بأنه ليس في وقعة الخندق غنيمة إلا أن يقول بأن يقال رآني ممن يستحق السهم. (قوله ونبات العانة) ظاهره أن العانة اسم للبشرة والأصح أنها اسم للشعر والإضافة بيانية والمراد بالشعر حول الفرج وفي الحشيت حول الفرجين معا. (قوله يقتضي الحكم ببلوغه وله الكافي) مثل الذكر والأنثى والحشيت والملة للأغلب ومثله من جهل إسلامه ومسلم تعذرت أقاربه. (قوله أي أنه أماره) أي علامة قلبي بقينا فلور قامت بينة أن عمره دون الخمس عشرة سنة أو ادعى بقوله إنه لم يحطم لم يحكم ببلوغه قاله شيخنا وعن شيخنا الرمل خلافة ولا تعتبر البينة وهذا يوافق ما اقتضاه الحديث المذكور. (قوله عليه) أي على البلوغ من حيث هو لا بقيد كونه بالاحتلام أو بالنس. (قوله قتل) في ترتب القتل على الإنبات تصرع بأن البلوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه علامة إلا أن يقال قد توجد مع العلامة قرائن تقتضي اليقين وهذا منها فتأمل أو يقال إن مطلق العانة علامة وأنها مع الحشوة قطعية وإن خالفه ظاهر كلام الشارح وخرج بالعانة شعر الإبط واللحية والشارب وثقل الصوت ونحو الندى وانفراق الأربطة ونحو الحلقوم ونحوها فليست علامات لأن بعضها يتأخر عن البلوغ بكثير وبعضها يتقدم عليها كذلك بخلاف نبت العانة فإن وقته وقت الاحتلام دائما. (قوله شعر خشن) هو شامل للمرأة على المتعمد خلافا للسنياطي. (قوله وتشوشا) بالفاء نظرا بالفاء عجة. (قوله بخلاف الكافي) فلو ادعى استعجالها بالمعالجة صدق لدفع القتل لا ضرب الجزية. (قوله يقتضي أي غالبا كامر. (قوله وتزیده المرأة) أي الأنثى بقتنا. (تقريبه) يعتبر في الحشيت نبات العانة على فرجه جميعا كامر ولا بد في المني من خروجه منهما أيضا كامر وكما لو أمسي وحاض من فرج النساء أو أمسي من فرج الرجال وحاض بالآخر فإن وجد أحدهما لم يحكم ببلوغه عند الجمهور وهو المعتمد عند شيخنا الرمل

وبالجملعة قبارة المصنف إن قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي. (قول المني ببلوغه وشيدا) لآية: ﴿واستألفوا النياطي﴾. (قول الشارح وفي الأول حديث ابن عمر) أي هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق في الرابعة لأحد في الثالثة بلا نزاع. (قول المني في الأصح) ما مر عن أن إنبات الكافر أماره أما إذا قلنا إنه بلوغ فلا مره هنا كذلك. (قول الشارح ويجوز النظر) وقيل يتمتع وسيله أن يجس من فوق حائل. (قول المني وتزیده المرأة) هو يفيدك أن ما سلف من الإنبات وغيره عام في الذكور والإناث كما أشار

عنه حديث ابن عمر: عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورأى بثلثه ورواه ابن حبان وأصله في الصحيحين وفي الثاني قوله تعالى: ﴿وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا﴾ والحلم والاحتلام وهو خروج المني (وربما العانة يقتضي الحكم ببلوغه وله الكافي) أي أنه أماره عليه (لا السليسم في الأصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال: كنت من سبي قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاني فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي، رواه ابن حبان وقال الحاكم: إنه على شرط الشيعين، والترمذي: حسن صحيح. والمعتبر شعر خشن يحتاج في إزالته إلى حلق ودفع قياس المسلم بأنه ربما استعجل نبات العانة بالمعالجة فدعا للحجر وتشوشا فالولايات بخلاف الكافر فإنه يفرض به إلى القتل أو ضرب الجزية. قال في الروضة: ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها للضرورة (وتزیده المرأة)



على ما ذكر من السن وخروج المعنى ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالإجماع (وحال) لأنه مسبوق بالإنزال لكن لا يتيقن الولد إلا بالوضع فإذا وضعت حكمتنا بمحصل البلوغ قبل الوضع بسنة أشهر وشيء (والرشد صلاح الدين والمال) كما نسر بذلك في قوله تعالى: **فَإِذَا وَجِدَ رَبُّنَا بَذْرًا فَكَرَّمْنَاهُ حِطْنًا وَنَبَاتًا** فإذا وضعت حكمتنا بمحصل البلوغ قبل الوضع بسنة أشهر وشيء (والرشد صلاح الدين والمال) كما نسر بذلك في قوله تعالى: **فَإِذَا وَجِدَ رَبُّنَا بَذْرًا فَكَرَّمْنَاهُ حِطْنًا وَنَبَاتًا**

رشدًا **كَيْفَ** فلا يفعل محرما  
يطلب العدالة من كبيرة  
أو إصرار على صغيرة (ولا)  
يلزم بأن يصحح المال  
باحتمال غير فاحش في  
المعاملة وهو ما لا يحتمل  
غالبًا كما سيأتى في الوكالة  
والسيرة كبيع ما يساوي  
عشرة تسعة (أو وميه في  
بهر أو إنفاقه في محرم)  
وظاهر أن المراد جنس  
المال (والأصح أن صرفه  
في الصدقة ووجوه الخير  
والمطاعم والملابس التي  
لا تلحق بحاله ليس بهيئتي)  
لأن المال يتصل ليتنفع به  
ويقتضى والثاني في المطاعم  
والملابس قال إنه تبخير  
عادة والثاني في وجوه  
الخير قال: إن بلغ الصبي  
مفرطًا في الإنفاق فيها فهو  
مبذر وإن عرض له ذلك  
بعد البلوغ مقتصدًا فلا  
(ويختبر رشد الصبي) في

خلافا لقول الإمام بالحكم ببلوغه وأنه إذا ظهر خلافه كأن حاض من فرج النساء بعد الإماء من فرج الرجال  
غيرنا الحكم بأن نحكم ببلوغه من الآن وأن ما قبله ليس ببلوغا فيبين فساد تصرفاته فيه وعدم وجوب قضاء  
صلاته فانت كذا فافهم. (قوله لأنه مسبوق) إغ أشار إلى أن الحكم فيه بالبلوغ إنما هو بالإنزال لا  
بالجل (١). (قوله ستة أشهر وشيء) أي لحظة هذا إن ولدت قبل الطلاق أو بعده وقبل مضي ستة أشهر منه  
والأحكام بالبلوغ قبل الطلاق بلحظة إن ولدت لأربع سنين نعم إن لزم أن تولد المدة قبل تمام التسع لم يحكم  
ببلوغها منه لعدم إمكانه ولا بلحقه الولد كما قالوا فيما لو أتت زوجة صبي بولد أنه إن أمكن خوفه به ثبت  
النسب ولا يحكم ببلوغه احتياطا للنسب وإن لم يمكن لم يثبت النسب أيضا فرجعه. (قوله والرشد) أي ابتداء  
لما سيأتى أنه في الأثناء يعتبر صلاح المال فقط. (قوله صلاح الدين) أي في المسلم والكافر باعتبار ما هو  
شرعهم واعتبر الأئمة الثلاثة صلاح المال وحده. (قوله محرما) أي على المكلف لأنه الآن صبي علما بتحرره.  
(قوله يطلب العدالة) بخلاف ما يطلب المروءة كآكل في سوق. (قوله بأن يصحح المال) بخلاف الاختصاص.  
(قوله في المعاملة) ولو في المطاعم والملابس مع جهل القيمة فالزيادة مع العلم بها عبادة وصدقة خفية.  
(تفسيره) قال الماوردي: التبذير الجهل بموضع الحقوق والإسراف الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي  
يفتضي ترادفهما والسرقة ما لا يكسب حمتها في العاجل ولا أجرا في الآجل. (قوله أو إنفاقه) لو قال  
إضاعته لكان أولى لأن الإنفاق لما في الطاعة. (قوله جنس المال) أي في جميع ما تقدم ولو نحو حبة ربه. (قوله  
ليس بهيئتي) فلا يحرم إلا بقصر عن لا يرجو جهة وفاء طاهرة. (قوله ويختبر) أي يختبره الولي ولو غير أصل.  
(قوله الصبي) الذكر يقينا ويختبر الحنثي بما يختبر به الذكر والأنثى وسياق الأئمة. (قوله في المال) قبله به لأجل  
ما بعده وتقدم أنه يختبر في الدين أيضا ومنه معايشة أهل الخير وملازمة الطاعة. (قوله ولد التاجر) ومنه  
السوق. (قوله الزرع) هو أولى من قول أصله الزراع لأنه الذي يدفع أرضه لغربه ليزرع كذا قاله فانظره  
مع الآية الشريفة. (قوله القوام) كالحافظ والحصاد والحراث. (قوله بالرفع) فهو عطف على ولد لإنفاذه أن  
المعبر عنه وإن لم تكن حرفة أيه أو لم يكن لأيه حرفة أصلا ومن لا حرفة له ولا لأيه يختبر بالنفقة على العيال  
ويختبر ولد أمه بنحو الكسب ونفقة العيال وولد الأمير بالإئفاق على نفسه والجند وغيرهم. (قوله بالغزل) أي  
المغزول من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقائه على المعنى المصدري وهذا في غير نبات  
الملك فحين يختبر بما يناسبه. (قوله عن الحرفة) هي الأئمة وجمعها هرر كقربة وقرب والذكر هو وجمعه هررة

إليه الشارح رحمه الله. (قول الشارح لكن لا يتيقن الولد إغ) هذا قد يشكل عليه قولهم الحمل يعلم والجواب  
عدم الاكتفاء به في هذا الشأن. (قول الشارح فإذا وضعت حكمتنا بمحصل إغ) من فرائد هذا الأمر بقضاء  
العبادات من تلك المدة. (قول المتن فلا يفعل محرما إغ) هذا تفسير الرشد في الدين. (قول المتن ولا يلد إغ)  
هذا تفسير الرشد في المال. (قول المتن بأن يصحح المال إغ) ومن يشع على نفسه جدا مع اليسار لا حرج عليه  
الأصح وعلى مقابلة عقوده نافذة والحجر عليه في أمر الإنفاق. (قول الشارح ووجوه الخير) من عطف  
العام على بعض أفراد. (قول الشارح قال إن بلغ إلى آخره) أي فما يورثه كلام المصنف من جريان الخلاف  
في الطاريء والمقارن ليس مراد. (قول الشارح مقتصدا) يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ. (قول الشارح في  
المال) كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخير وملازمة الطاعات وإنما تعرض للمال فقط لأنه يتوقف على  
إعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي ليختبر بخلاف أمر الدين. (قول الشارح على الخلاف الآتي إغ) إنما قال على  
الخلاف الآتي لأن قضية العبارة صحة بيعه شيء في ذلك خلاف يأتي. (قول الشارح بالرفع) لأجل قوله بمرثته

والمراد بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الأطعمة عن الحرقة ونحوها) كالكفارة كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط الاجتهاد مرفين أو أكثر)

بحيث يفيد غلبة الظن برشده (ووقعه) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقيل بعده) ليصح تصرفه (فعل الأول الأصح) بالرغم (أنه لا يصح عقده بل يتحقق في الماكسة فأذا أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لاختلال صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه

ويتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وإن بلغ رشيداً انكسرت الحجر عنه) (بنفس البلوغ وأعطى ماله) وقيل يشترط ذلك القاضي لأن الرشد يحتاج إلى نظر واجتهاد وينفك على هذا أيضاً بنفس الأب أو الجد أو الوصى والتميم وجهان (فلو بلغ بعد ذلك حجر عليه) أى حجر القاضي فقط قيل والأب والجد أيضاً وفى المطلب والوصى (وقيل يعود الحجر بلا إعادة) من أحد أى يعود بنفس التبذير (ولو فسق لم يحجر عليه فى الأصح) لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة والثاني يحجر عليه كالأول بغير فرق الأول بأن التبذير يحقق به توضيح المال بخلاف الفسق فقد بصان معه المال ولا يجيء على الثاني الوجه الذاهب إلى عود الحجر بنفس التبذير قاله الإمام (ومن حجر عليه لفسقه) أى سوء تصرف (طراً لقوله القاضي وقيل وله فى الصغر) أى الأب والجد والخلاف والتصحيح فى الروضة وأصلها على الوجه الذاهب إلى عود الحجر بنفس التبذير وفيها معنى أنه لا بد من حجر القاضي الجرم بأنه وليه (ولو

كفرد وقردة ويقال له السنور والقط والقطعة . (قوله بحيث يفيد إغ) وإذا ظن بحالة استمر حكمها حتى يعلم منه خلافها . (قوله قبل البلوغ) لأنه الوقت المختار ولو غبن فى وقت دون وقت لم يضر وإن كثر خلافاً للأدعى . (تنقيح) يختبر السفية بعد بلوغه ليسلم إليه المال إذا رشد ولو قرر على نفسه مع يساره حجر عليه بمعنى أنه يتفق عليه من ماله والمعروف ولا يحجر عليه فى التصرف فيه إلا إن خيف إغفاره . (قوله بالرغم) هو مبتدأ لا وصف لما قبله المتقضى لعدم صحة عقده قطعاً . (قوله فى الماكسة) أى فى البيع والشراء والأجرة والثففة وغير ذلك فهو راجع لجميع ما تقدم والماكسة التقصان يقال مكس يمسك بالكسر مكسا من باب ضرب وماكسه مأكسة ولا يحتاج إلى تسليم المال إليه . (قوله عقد الولي) ثم يدفع الولي المال إن كان معه أو يأخذه الصبي ويذمعه . قال بعض مشايخنا : ويصح دفع الصبي بأمر من الولي لأنه لمعين . (قوله دام الحجر) أى جنس الحجر لأن هذا حجر سفيه كما مر ويقال له السفية المهمل فهو محجور عليه شرعاً . (قوله بنفس البلوغ) الأول بالرشد ليسلم ما لو تأخر عن البلوغ كما مر . (قوله حجر عليه) أى حجر القاضي خلافاً لآى حنفية رحمه الله تعالى فى أنه لا يحجر عليه وقبل الحجر يصح تصرفه كالرشد ويقال له السفية المهمل أيضاً . (قوله طراً) بخلاف المستمر فوله فى الصغر كما مر . (قوله والخلاف إغ) فيه إشارة إلى أن ما فى المنهاج مبنى على القول المرجوح ويبقى النظر على القول ببحر الأب أو الجد أو الوصى من وليه والقياس أنه الذى يقع منه الحجر نعم يندب للقاضى فيمن حجر عليه أن يراد أنه أو جده ثم بقية عصبته لأنهم أشق على كائن على الإمام الشافعى رضى الله عنه . (قوله ولا يصح من المحجور عليه لفسقه) ولو حسا كمن حجر عليه القاضي . (قوله بيع ولا شراء) المراد تصرف مالى بديل ما يأتى نعم يصح أن يؤجر نفسه وأن يتبرع بمنفعته إذا استغنى بماله لأنها حيث لا غير مقصودة فقولهم لا للولى أن يكلفه الكسب ويحجر عليه يحمل على غير هذه . (قوله ولا إعتاق) ولو بكتابة أو تعليق أو عن كفارة أو عوض من غيره ويكره بالصوم نعم لوليته أن يكره عنه فى القتل بالإعتاق . (قوله وهبة) أى أنه لأنه المقسم وتصح الهبة له وبقيها بنفسه وإن منعه الولي وبقيضا أيضاً كوجوب القور فيها بخلاف الوصية ويجب على الولي قهرها وسبأى . (قوله قيد فى الجميع) أى فلا يلزم التكرار

(قول المتن وقوله قبل البلوغ) لقوله تعالى ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتَامَى ﴾ والتم قبل البلوغ وقوله وقيل بعده إغ قضيته أن محل الخلاف إذا أريد الاختبار بالتجارة ثم إذا قلنا بالوجه الثانى قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشد . (قول المتن دام الحجر) أى المفهوم قوله تعالى ﴿ فَإِذَا تَمَمَّ مِنْهُمْ شِدَا ﴾ المراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذى كان فإنه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفية . (قول المتن وإن بلغ رشيداً) مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشد . (قول المتن وأعطى ماله) أشار إلى ملحق مالك رحمه الله حيث قال إن المرأة إذا رشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمتع من الثيرعات إلا بإذن زوجها ما لم تصر عجزاً . (قول المتن فلو بلغ بعد ذلك إغ) خلافاً لآى حنفية لتأنيبه : ﴿ وَلَا تَتَزَوَّاتُ السَّفَهَاءُ أَمْوَالَكُم ﴾ أى أموالهم بديل باقى الآية . (فخرج) تقبل شهادة الحسبة فى السفية . (قول الشارح من أحد) قياساً على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات يصير نقضها . (قول الشارح والثانى يحجر عليه) أى إذا رأى الحاكم ذلك . (قول المتن ولا يصح إغ) أى لأن تصحيح ذلك يؤدى إلى إبطال معنى الحجر . (قول المتن ولا شراء) ولو بغبطة ولو فى الذمة ولو لزم كفارة يمين أو ظهار صام كالمعسر بخلاف كفارة القتل فإن وليه يعق من مال السفية وإنما منعا صحة الشراء فى الذمة ليطلب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لأن الحجر هنا خلق السفية وهناك خلق السيد . (قول المتن ولا إعتاق) أى ولو كتابة . (قول المتن وهبة) أى منه . (قول الشارح هو قيد فى الجميع) يعنى ليس راجعاً للنكاح فقط . قال السبكي : لأنه يلزم عليه أن يكون جرم

طراً جنوناً فوله فى الصغر وقيل القاضي) والفرق بين التصحيحين أن السفية مجتبه فيه فاحتاج إلى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لفسقه بيع ولا شراء ولا إعتاق وهبة ونكاح بغير إذن وليه) هو قيد فى الجميع وسبأى مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ فى يده أو أنفقه

فلا ضمان) في الحال (ولا بعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهل) لتقصيره في البحث عن حاله (ويصح بإذن الولي نكاحه) على ما سياتي بسطه في كتاب النكاح

(لا التصرف المالي في

الأصح) والثاني يصح إذا

قدر الولي العرض فما لا

عوض فيه كالإعتاق والحب

لا يصح جزئاً (ولا يصح

إقراره بدفين) عن معاملة

أسنده إلى ما (قبل الحجر

أو بعده وكذا بإتلاف

المال) أو جناية توجب

المال (في الأظهر) والثاني

استند إلى أنه لو أنشأ

الإتلاف ضمن فإذا أقر به

يقبل ثم مارد من إقراره لا

يؤخذ به بعد فك الحجر

(ويصح) إقراره (بالحل

والقصاص) فيقطع في

السرقه وفي المال قولان

كالمعد إذا أقر بها وهما

مبينان على أنه لا يقبل

إقراره بالإتلاف فإن قيل

فهنازل والراجح في العبد

أنه لا يثبت المال ولو عفا

مستحق القصاص على

مال ثبت المال على

الصحيح (و) يصح

(طلاقه وخلفه) وبجب

دفع العوض إلى ولبه

(وطهاره) وإبلاؤه

(ونفيه السب) لما ولته

زوجته (بالمسان)

واستلحاقه النسب ويتفق

على الولد المستلحق من

بيت المال (وحكمه في

العبادة كالرشيد) فينفعلها

(لكن لا يفرق الزكاة

بفعله) لأنه تصرف مالي

(وإذا أحرم بجه فرض)

أصل أو منور قبل الحجر

ومفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض. (قوله فلا ضمان) أي ظاهره عند شيخ الإسلام ويضمن باطنه ويؤدى بعد فك الحجر عنه أي لا ظاهراً ولا باطناً ولو بعد فك الحجر عنه عند شيخنا الزبائدي وشيخنا الرمل لأن مالكة سلطه على إتلافه ومنه يعلم أن ذلك فيما قبضه من رشيد بغير أمانة وإلا ضمنه وكذا يضمن ما تلف أو أتلفه بعد رشده أو قبله وبعد طلبه وتمكنه من رده وأنه إذا اختلفا في كونه قبل الرشده أو قبل الطلب صدق هو لا المالك. (قوله ويصح نكاحه بإذن وليه) ولا يصح إقراره به إلا الأثنى لمن صدقها وإن كتبها الولي والشهود. (قوله لا التصرف المالي) فلا يصح بإذن وليه كعدم الإذن السابق نعم له التصرف في المطاعم ونحوها عند تعمس الولي بحبسها وله التدبير والصوية وفداء نفسه من الأسر بمال ورده أبقاً بجعل ونزله للمال في ذمته وعقده الجزية بدينار لأكثر خلافاً لما في العباب وقبض دين له أذن له وليه في قبضه وصلحه عن قصاص له ولو بأقل من الدية أو بجنايا كإيأتى أو عن قصاص لزومه ولو بأكثر من الدية وينفذ لإيلاده لأمنته وسيأتى صحة طلاقه وخلفه ولعانه وظهاره ورجعته وإحرامه بالنسك وتقدم جواز تبرعه بتمتعة نفسه وإيجارها بشرطه ويصح كونه وكيل في قبول النكاح لغيره. (قوله والثاني استند إليه) وأجيب بأنه لا تازم بينهما فإن الصبي يضمن بالإتلاف ولا يصح إقراره. (قوله لا يؤخذ به إلخ) أي لا ظاهره ولا باطنه فيما لزمه بمعاملة حال الحجر ولا ضمنه باطنه كذا قاله شيخنا الرمل وتبعه شيخنا الزبائدي فانظره مع ما مر عنهما آنفاً. (قوله فيقطع في السرقة) ولا يتوقف على طلب المال لعدم لزومه وبذلك فارق توقف القطع على الطلب الآتي في بابها نعم لو أقر باتلافه بعد السرقة فالوجه لزومه. (قوله والراجح في العبد أنه لا يثبت المال) فلا يثبت على السفيه أيضاً وهو الممتنع فيها. (قوله على الصحيح) قال شيخ شيخنا عميرة: ومقابلة لزوم المال لذمته على الظاهر انتهى. وبوجه عليه لزوم غرامته له الآن كما لو أتلف شيئاً بالقتل فراجعه. (قوله ويصح طلاقه) ومثله مراجعته كما مر. (قوله وخلفه) أي إن كان ذكراً كما يدل له كلام الشارح بخلاف الأثنى. (قوله لزوجه) يقيد به لقول المصنف بملكان فنفهوا لدأمة بالخلف صحيح. (قوله بنفسه) فإن عين له الولي المدفوع والمندفع إليه يدفع بمضرة الولي صح ومثل الولي نائبه فإن لم يكن بمضرة له يصح فإن علم وصوره للمدفع له صح وخالف شيخنا فيه، قال شيخنا الرمل: والكفارة كالزوجه وفيه نظر فقد تقدم عنه وسيأتى أيضاً أنه إما يكفر بالصوم فراجعه. (قوله بجه فرض)

أولاً يمنع التصرف المالي ثم حكى فيه الخلاف وأن يكون ذكر التصرف المالي مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك ضرر وقوله إنه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه أن المرة الأولى خالية عن الإذن والثانية مع الإذن، قلت: إذا كان قيد عدم الإذن خاصاً بالنكاح اقتضى أن مقابله لا فرق فيه بين الإذن وعدمه وكلام المبكى ظاهر. (قول المتن لا التصرف المالي إلخ) كما في الإذن للصبي والثاني قاس على النكاح وصححه الإمام والغزالي وابن الرفعة وللولي إيجاب الصبي والسفيه على الكسب. (قول الشارح فما لا عوض فيه إلخ) هو وارد على إطلاق حكاية الخلاف وبجواب بأن مفهوم الأصحاب ليس عاماً بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس فيه وجه وأشار إليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والحبية ثابت إذا كان السفيه وكذا فيها وهذا كاف في صحة دعوها في كلام المتن. (قول المتن ولا يصح إقراره إلخ) كذلك لا يصح إقراره بعين في يده. (قول المتن وكذا بإتلاف المال إلخ) أي قياساً على دين للمعاملة. (قول الشارح على الصحيح) انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم لزمة الظاهر الثاني. (قول المتن بملكان) قيد مستدرك لأن النفي يجوز وإن لم يلائمه كالسبيد ينفي ولد أمته بالخلف ولا لعان في حقه. (قول المتن في العبادة) هو شامل للمالية ولكن لا يند في المالية من قيد الواجبة. (قول المتن وإذا أحرم) مهما لزمه فيه من الكفارات إن كان مخيراً بالصوم وإن كان مرتباً جاز المال لأن سببه فعل. (قول الشارح قبل الحجر) أما بعده فكذا إن سلكتا بالمندفع مسلكت واجب الشرع وإلا فكالتطوع وبه السبكي على أنه إذا صح في لزمة نذره للقرب المالية فلا تجب إخراجها إلا بعد فك الحجر وقرننا المالية فتخرج فتأمل

(أعطى الولي كتابه نفقة يتفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه ليتفق عليه كاتقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للإحرام وأن

العبرة بالحج فيما ذكر (وإن أحرم يتطوع) من حج أو عمرة (وإذا تمت مؤنة سفره) إتمام التسك (على نفقته المهدية للولاي منته) من الإتمام (وللذهب أنه كمحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالنقد للولاد والرحلة لا يتحلل إلا بقاء البيت (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويتحلل بالصوم إن قلنا لدم الإحصار بدل لأنه مفسوخ من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منه والله أعلم) وتقدم ترجيح أن لدم الإحصار بدلا وبأنه الصوم بعد المعز عن الطعام وعلى القول بأنه لا بدل له يبقى في الدمة قال في المطلب: ويظهر أن يبقى في دمة السفية أيضا .

ولو قضاء عن تطوع أقسده ولو بعد الحجر قوله قبل الحجر تبع فيه الروضة وليس فينا بل بعده كذلك وللمراد بعد وجود الحجر . (قوله وظاهر الخ) أشار إلى أن لفظ أحرم وبمعنى في كلام المصنف ليسا قيدا . (قوله أو يخرج الخ) نعم إن تقرر منه ورأى الولي دفعه إليه جاز . (قوله وإن أحرم يتطوع) وكذا لو سافر للإحرام به فعلم صحة إحرامه به بخبر إسناده وإن جاز له منه مثل سفره له ومن إجماله نعم لو حجر عليه بعد إحرامه به فهو كالواجب فيما مر . (قوله وإذا تمت مؤنة الخ) فإن لم ترد لم يمتعه وإن تعطل كسبه في الحضر . (قوله فلولي منته) أي يجب عليه منته لأنه جواز بعد منع . (قوله ويتحلل بالصوم) أي مع الحلق والنية ومثل التحلل كل ما لزمه من الكفارة في الحج أو غيره ولو مرتبة على ما اعتمدته شيخنا كشيعتنا الرملة وعلى هذا فقله هنا وفيما مر به الكفارة كالزكاة في الدفع بيان حكمها على القول به الذي اعتمدته الخطيب وغيره تبع للسبكي وغيره فقله وإذا لم يصم حتى انقضى الحجر عنه لم يجز له الصوم إن كان موسرا . (قوله في الدمة) أي دمة المحصر الذي منه المذكور هنا . (قوله وبالله) بموحدة أو له وهاء آخره قبلها نون عطف على ترجيع وقال بعضهم بنون أوله ومثناة آخره فوقية قبلها موحدة منصوب عطفا على بدلا أو مخفوض عطفا على إن وما بعدها وفيها نظر فراجع وحرره .

**(فصل فيمن يلى الصبي)** وكيفية التصرف في ماله . (قوله الصبي) هو شامل للذكر والأنثى وهو من أسرار اللغة فلا حاجة لقول بعضهم لأمه للجنس لأجل ذلك بل لا تمسح لأن لأم الجنس إنما تدخل أولاد ما دخلت عليه<sup>(١)</sup> ومثل الصبي المذكور السفية ومجنون له نوع تمييز وكذا الجنين إلى التصرف في ماله فلا يصح لأنه غير متحقق الوجود . (قوله أبوه) ولو كافر أعلى كافر ونقرهم لو لم ترفعوا إليها على المتعمد خلافا لما في المنهج . (قوله ثم القاضي) أي قاضي بلد المال لنحو حفظه وقاضي بلد الصبي للتصرف في ماله ولو كان القاضي جائرا أو فقد فالولاية لصالحه المسلمون في بلده . (قوله من شرط الوصي العدالة) أي الباطنة أي أريد تسجيلها عند القاضي والاكتفى بالظاهرة . (قوله ويهيى أن يكون الرجوع) هو المتعمد عند شيخنا وهذا يقتضي الاكتفاء بالعدالة الظاهرة في الأب والجد ولو لمع التسجيل وهو يخالف الوصي المتقدم وقال بعضهم متى أريد التسجيل فلا بد من العدالة الباطنة مطلقا والقيم كالوصي وشرط الولي مطلقا عدم عدو له للمول عليه ولو ظاهرة . (قوله ولا لائل الأم) ومثلا بقية الأقارب كالأخ والعلم لكن لمع عند غيبة الولي أو إذنه الإنفاق عليه من ماله في تاديبه وتعليمه للمساغة فيه ومثل الصبي المجنون الذي له نوع تمييز والسفيه كافر . (قوله) لو رأى أمين صبياً وماله وخاف عليه من جور قاض مثلاً فله التصرف فيه بالمصلحة ويناب على ذلك ولا ضمان عليه . (قوله ويتصرف الولي) وجوبا ولو بالزراعة حيث رآها أو لأب نصب غيره عنه ولو بأجرة مثلاً من مال المحجور أو رفع الأمر لحما لم يفعل ما فيه

**(فصل في الولي الصبي)** أبوه ثم جدّه لأبيه ثم وصيهما أي وصي الأب إن لم يكن جد ووصي الجد ثم القاضي أو من ينصبه وسيأتي في كتاب الوصايا أن من شرط الوصي العدالة في الروضة هنا وهل يحتاج إلحاقاً إلى ثبوت عدالة الأب والجد لثبوت ولايهما

(قول المتن للغة) اللام مستتركة لأن أعطى يتعدى بنفسه . (قول المتن وإن أحرم يتطوع) أي في حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو عزم به ومن ثم تعلم أن إحرامه ابتداء لا يتوقف على الإذن بخلاف الصبي . (قول المتن فلولي منته) قضيت المنع من السفر بنفسه . (قول المتن ويتحلل بالصوم) لو كان الإحصار في حج فرض تحلل بالمال . (قول الشارح يبقى في الدمة) أي في دمة المحصر .

**(فصل في الصبي أبوه)** أي بالإجماع . (قول الشارح إن لم يكن جد) ولو وصي الأب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الأب فالنسخة الصحة . (قول الشارح وهل يحتاج الخ) قال السبكي: لو فسق في زمن خيار البيع فالظاهر عدم اتفاسعه ويقوم غيره من الأولياء مقامه . (قول المتن ولا لائل الأم) أي قياساً على النكاح ثم حكم الجنون ومن بلغ سفيها كالصبي سائر ما تقدم من ثم تعلم أن الولد لا يلى أباه الجنون والسفيه . (قول الشارح والثاني على) بل أغرب القاضي فحكى عن الإصطخري تقدمها على الجد ثم قلنا ما ولاية فهل ثبت لأبويها وجهان وهو يكتفى فيها بالعدالة

وجهان ويبيى أن يكون الرجوع الاكتفاء بالعدالة الظاهرة اهـ (ولا لائل الأم في الأصح) والثاني على بعد الأب والجد وتقدم على وصيهما (ويتصرف الولي

بالمصلحة) فيشتري له المقار وهو أولى من التجارة (ويبنى دوره بالطين والأجسس أى الطوب المحرق (لا اللبن) أى الطوب الذى لم يحرق بدل الأجر لقلته بقله (والجص) أى الجبس بدل الطين لكثرة مؤنته (ولا يبيع عقاره إلا بالحاجة) كتنفقوا كسوة بأن لم تنف غلته بهما (أو غبطة ظاهرة) بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يجد مثله ببعض ذلك الثمن (وله يبيع ماله بعوض ونسيئة للمصلحة) التى رآها (وإذا باع نسيئة) وظهر أنه زيادة على النقد (أشهد) عليه (وإرهمين) به رهنا وإياها فإن لم يفعل ضمن قائله الجمهور وحكى الإمام فى صحة البيع إذا لم يرهمين والمشترى على وجوهين وقال الأصح الصحة. قال الرافعي: ويشبه أن يذهب القائل بالصحة إلى أنه لا يضمن ويجوز له اعتماد على ذمة المالى وإذا باع ماله ولده لنفسه نسيئة لا يحتاج إلى رهن لأنه أمين على حق ولده (وإذا خلد بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة) التى رآها فى ذلك (ويؤكسى ماله ويتفق عليه) ويكسوه (بالمعروف) ويتنفس

المصلحة وللولى غير الحاكم أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الأمرين من أجره مثله وكفايته فإن نقص عن كفاية الأب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف فى أخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الأخذ مطلقاً<sup>(١)</sup>. (قوله بالمصلحة) ومنها بيع ما وهبه له أصله ضمن مثله خشية رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابه أو هلاكه أو غصبه ولو بدون ثمن مثله وله ولو فيما فعل ما يرغب فى نكاح موليته أو بقاته ولو بنحو بيع حل لصبي ثياب وشراء جهاز معاد ولو بغير إذن حاكم وتقبل دعواه فيه إذا لم يكن بده ظاهر الحال. (قوله وهو أولى) إن أمن فيه وجور وخراب وكفى ربه وما يمكن به ثقل خراج ولا بعد عن بلد المحجور بحيث يحتاج فى تحصيل غلته إلى أجره من يتوجه إليه لأجلها أو لنحو عمارة. (قوله ويبنى دوره إلخ) قال شيخنا: العتمد الرجوع إلى عادة البلد وفى شرح شيخنا ما يخالفه وإن اعتبر ما نصوا عليه وإن خالف العادة وسواء فى البناء ابتداءه ودوامه فلو تركه أو ترك علف دابة أو سقيها ضمن وكذا ترك غنل بلا تلقيح كما قاله ابن قاسم واعتمد شيخنا خلافة قال القفال وبعض ورق الفرصاد إذا تركه حتى مات. (فروع) لا يشترط فى المقار أن يساوى بهد بنائه ما صرف عليه على العتمد لتدوره وإن وقع لبعض العلماء كرامة له. (فتحييه) حكم ناظر الوقف فى ذلك كالولى. (قوله الأجر) وأول من صنعه هامن عند بناء الصرح لفرعون. (قوله ولا يبيع عقاره) ومثله آلة الفتنه ومن الحاجة ما مر فى الحرف فلابد من كون الحاجة فى هذين أكيدة ويجوز بيع غيرها ولو الحاجة يسيرة وبيع مال التجارة لمصلحة. (قوله وله يبيع ماله) ولا يجوز إقراضه بلا ضرورة إلا للقاضى فيجوز للحاجة أيضاً ولا يبيع الولي إلا لنفقة ملء. (قوله على النقد) أى الحال. (قوله الأصح الصحة) مرجوح والمضمد عدم الصحة. (قوله وإذا باع ماله ولده لنفسه) ومثله عكسه وخرج الرسمى والقيم فلا يصح مطلقاً. (قوله لا يحتاج إلى رهن) وهو العتمد إن كان مليفاً قال شيخنا ر. ويجب الإشهاد وخالفه الخطيب نعم لا يجب شيء من ذلك فى البيع لمضطر توقف إنقاذ روحه وليس لولى سفر مال محجور فى البحر وإن غلبت السلامة وله السفر بالمحجور فيه عند غلبتها وله السفر به بماله فى غيره من الأمن وله إر كاب المحجور الدواب التى يضبطها ولو حاملها. (فروع) لو فسق الولي فى زمن الخيار لم يبطل البيع وبطل الخيار لمن يلى مكانه. (قوله فى ذلك) أى الأخذ أو الترك فلا يأخذ إلا مع المصلحة أو زيادتها ولم يأخذ للمولى عليه بعد كاله أن يأخذ وللأب الشريك أن يأخذ بالشفعة لنفسه فى بيع حصه المحجور لنفسه أو غيره أو شرائهما له ولغير الأب من الأولياء ذلك فى غير الأولى وليس للولى مطلقاً أن يقتص موليه ولا يحلف عن قصاص له إلا أب فى حق مجنون فقير ولا يكتب رقيقه ولا يديره ولا يعلق عتقه ولا يطلق زوجته ولو بعوض ولا يشتري له إلا من ثقة ولا يشتري له الجولرى ولا يصرف ماله فى نحو مسابقة ويجب عليه قبول هدية للمحجور أو هبة أو وصية وإلا فيأثم كما مر. قال بعضهم: وينزل أيضاً وتوقف شيخنا وشيخنا الرسمى فى القول بذلك. (قوله ويؤكسى ماله) وكذا بدنه قال شيخنا الرسمى وجواباً فوراً فيما قال شيخنا جوازاً إذا لم يعتقد وجوباً بأن كانا حنفين وفيه نظر إذ لا زكاة عندهما فهى عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرسمى المذكور على ما إذا كانا شافعين فإن كان أحدهما شافعيًا جاز للولى الإخراج وعليه يحمل كلام شيخنا، وقال بعضهم: يجب عليه فيما قال شيخنا والأولى للولى مطلقاً رفع الأمر لحاكم بأمره بالإخراج أو عدمه حتى لا يطالب للولى عليه بعد كاله وإذا لم يخرجها أخيره بها بعد كاله. (قوله ويتفق عليه ويكسوه)

الظاهرة كالأب. (قول الشارح أى الطوب إلخ) قال فى البيان: والمحجور أولى من أجر. (قول الشارح بدل) يشتر بهذا إلى أن المنع من اللبن والجص لا فرق فيه بين اجتماعهما وانفراقهما. (قول الشارح وهو يجده) ينبى أن يكفى بإمكان الوجود عدة ولا يشترط الوجود الحال. (قول المتن وإذا باع) أو أجر بأجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من الغنية للأدعى. (فروع) يجوز أن يدفعه قرضاً ولا يأذن فى النسيئة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل. (قول الشارح لأنه أمين على حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبى تقييده بأن يكون مليفاً وأن يشهد

(١) إلا هو الذى يلى أمور المسلمين وإن كان له أجر فمن بيت المال.

على قريه بالطالب (فإن ادعى بعد بلوغه على الأب والجديهما) ماله وبالمصلحة صدقا بائنين لأنهما غير متعين لو فور شفتهما (وإن ادعاه على الوصي والأمين) أي منصوب القاضى

(صدق هو عينه) التهمة في حقهما وقيل في غير العقار هما المصدقان والفرق عسر الإشهاد في كل قليل وكثير يباع ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولى وولى ولا بين العقار وغيره ودعواه على المشتري من الولى كهى على الولى.

**[باب الصلح]**

(هو قسمان أحدهما جبرى بين المتداعين وهو نوعان أحدهما صلح على إقرار لآخر جرى على عين غير المدعاة كان ادعى عليه دارا أو حصه منها فإقوله بها صالحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامها) أى البيع (كاشف عنه) والرد بالعيب ومنع تصرفه في المصالح عليه (قبل قبضه واشترط القضاء إن اتفقا) أى المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) واشترط التساوى في ميعار الشرع إن كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) في دار مثلا مدة معلومة (فإجارة) محل المنفعة بائنين للمدعاة (ثبتت أحكامها) أى الإجارة في ذلك (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كصفتها (فهيها لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (ثبتت أحكامها) أى لمية في ذلك من الإيجاب والقبول والإذن في القبض ومضى زمن إمكانه

وكذا على حيوانه ونحو زوجته وغيره والولى على الكسب لذلك إن لم يكن غنيا كأمير ونحو جرائه جنيته يوفى ديونه لكن بعد طلبها ولو بلا حاكم. (قوله على قريه) ومنه الأب والجد للزلى لا تقدم له خلط ماله بماله ومما اكنته مع المصلحة. (قوله بالطالب) ولو بوليه إلا في معذور كزمن عاجز عن الإرسال. (قوله بعد بلوغه) الأولى بعد كاله ليشمل النسبة والمجنون. (قوله يبعها) أو أخذها بشفعة بأن ادعى أن الولى ترك الأخذ مع المصلحة فيه صدق بائنين. (قوله لو فور شفتهما) قال شيخنا الرملى: ومثلها الأم وأصولها وإن توقفت ولا يتبعها على حاكم أخذها من العلة. (قوله على الوصى والأمين) أى من غير الأم وأصولها كأمير والقاضى ولو قبل عزله كالوصى على المتعمد. وقال الخطيب: يصدق في غير المال بلا بين (قوله صدق هو) قال شيخنا الرملى في غير أموال التجارة وفيما لا يعسر الإشهاد عليه وإنهما المصدقان (قوله وقيل لا) هو اعتراض على المصنف في عدم ذكر الخلاف وظاهر كلامه أن الخلاف أوجه ثلاثة فأنمله. (قوله ودعواه على المشتري لا) ظاهر كلامه شمول التشبيه للخلاف والحكم فرأجه. (تقنيته) لا يصح للمحاكم أن يحكم بصفحة بيع العقار ونحوه حتى يثبت عنده أن التصرف بالمصلحة. قال شيخنا الرملى: هذا في الوصى والأمين بخلاف الأب والجد.

### [باب الصلح]

هو لغة وعرفا ما قطع النزاع وشرعا عقد يقتضى ذلك وهو رخصة من المحظور وقيل أصل مندوب إليه وقيل فرع من غيره من العقود ولقظه يتعدى للمتروك بمن وعن وللمأخوذ بعلين والباء ولو اعتبار أو غالبا كما يأتي ودليل جوازها الكتاب كقوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ والسنة كقوله عليه السلام: «ه الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا» رواه ابن حبان وصححه. والإجماع هو الكفار كالمسلمين وتخصيصهم بالذكر لا يندمهم للأحكام غالبا. قال الإسنى: ومعنى أحل حراما كان يصلح على غو خمر أو من حال على مؤجل أو من درهم على أكثر منها ومعنى حرم حلالا كان يصلح زوجه على أن لا يطلقها انتهى. وفي ذلك كله نظر كما بينته في حاشية التحرير على أن يتم فليراجع منها ومنه ما يأتي في الصلح مع الإنكار. (قوله هو قسمان) أى باعتبار المذكور هنا الذى هو في المعاملة والدين فلا يرد أن من أقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كإلى الهدنة والأمان وبين الإمام والبغاة كإى بائنين الزوجين كإى القسوم والنشوز وغير ذلك. (قوله على عين) أى حقيقتها كما سيذكره لا ما قابل المنفعة كما سيذكره. (فخرج) يصح الصلح عن منفعة نحو الكلب وعن نحو السرجين لأن أخذ المال في مقابلة إسقاط حقه لا في مقابلة المنفعة أو الاختصاص. (قوله فافق) ومثل الإقرار بالحجة والبين المردودة. (قوله في المصالح عليه) وكلنا في المصالح عنه ولو ذكره لكان أولى. (قوله محل المنفعة لا) خوف الموت. (قوله الشارح لأنهما لا) قضية هذا الفرق قبول قول الأم إذا كانت وصية.

### [باب الصلح]

هو لغة: قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ما سبق والأموال. قال السبكي: المزاحمة تارة تقع في الأملاك وتارة في المشتريات وحينئذ فيفصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهما والباب معقود لذلك. (قوله المتن فإن جرى على عين غير المدعاة) أى غير العين المدعاة فالصلح عنه هنا أيضا عين وسياق قسمة في قوله ولو صالح من دين لا. قال السبكي: وصواب عبارة الكتاب على غير العين للمدعاة فيشمل ما صالح من عين دين أهو سيذكره الشارح. (قوله المتن فهو بيع) ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والإجارة والهبة والإبراء فالأولان صلح المعاوضة والآخران صلح الحظيطة. قال الإسنى: وزاد الرافعى في الشرح صلح العارية. (قوله الشارح وجريان التحالف) والترقب على شرط القطع في الزرع والإبطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك. (فخرج) أنفد له ثوبا قيمته عشرة لم يجز أن يصلحه على خمسة عشر لأنه ربا. (قوله المتن فإجارة) لصدق حدها عليه.

المدعاة كصفتها (فهيها لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (ثبتت أحكامها) أى لمية في ذلك من الإيجاب والقبول والإذن في القبض ومضى زمن إمكانه

فهى إجارة لغير العين المدعاة بها من المدعى عليه للمدعى وتصره الشارح على هذه نظراً للظاهر من لفظ على ولا فمكسها كذلك كان يصلح بعد أو ثوب على سكنى الدار المدعى بها مدة معلومة وهى إجارة العين المدعاة بغيرها من المدعى للمدعى عليه . **(قوله فيصح العقد بلفظ الهبة)** ونحوها كالتليك ولا بد مع ذلك من لفظ الصلح كما هو المقسم كأن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقى فلو قال وهبتك نصفها على أن تعطينى باقيا فسد الصلح قال شيخنا وكذا يفسد لو سكنت عن لفظ وصلحتك وانقصر على وهبتك نصفها قال ولا يشترط القول فيه كما يأتى فى الدين وفيه نظر فإن كلا من لفظ الصلح والهبة قد يحتاج إلى القبول بخلاف الإبراء فيما يأتى تأمل . **(قوله ولا يصح بلفظ البيع)** بأن يقول بهتت نصفها وصلحتك على الباقى . **(قوله والأصح صحته)** أى عقد الهبة المذكور ويسمى صلح الخطيئة . **(قوله بلفظ الصلح)** ويشترط فيه القبول كما يأتى فى الدين . **(قوله وهى الخصومة)** وفى نسخة وهو سبى الخصومة وإن لم تكن عند قاض ونحوه . **(قوله فالأصح بطلانه)** أى بطلان كونه صلحا وهو كناية فى البيع قاله شيخنا م . **(قوله ويصح العقد)** أى صلحا صريحا على المرجوح . **(قوله من عين)** أى غير نقد . **(قوله فظاهر أنه بيع)** لأن الثمن النقد وهو هنا فى الذمة وليس مسلما فيه لعدم لفظ السلم فلا ينافى صحة السلم فى النقود كما م . **(قوله موصوف)** نعت لعبد وثوب وسكت عن مثله فى النقد استثناء عنه لذكر كونه من الذهب أو الفضة وكون مثل هذا من البيع وما بعده من السلم غير مستقيم إذ كل منهما مع لفظ أنسلم سلم ومع عدم لفظه بيع كما هو مذكور فى عله . **(قوله فظاهر أنه سلم)** أى إن ذكر لفظ سلم وسكت عنه الشارح للعلم به وليس لفظ الصلح تابيا عنه وقال شيخنا الرملى : إذا لم يذكر لفظ السلم فهو سلم حكما وسيأتى رده لاحقا . **(قوله وسكت عنه الشيخان)** أى سكتا عن التصريح بتصويره وإلا فكلاهما شامل له إذ قد يراد بالعين فى كلامهما ما قابل للمنفعة وبما يدل له انقصارهم عليها فى مقابلة العين وقد أشار إلى ذلك الإسئوى وما قيل أن الشارح ذكر ذلك راداعا على الإسئوى غير ظاهر تأمله . **(فتجنيبه)** يقع الصلح جمالة كصلحتك من كذا على رد عبدي وهى فى الحقيقة صلح على منفعة فهو من أفراد ما تقدم ويقع خلعا كأن تصالحه من كذا على أن يطلقها طليقة . قال شيخنا : ولا بد بعد عقد الصلح من إنشاء عقد خلع كأن يقول طلفتك على ذلك أو خالعتك عليه فتقبل ، قال بعضهم : وعلى هذا ظم يقع الصلح خلعا فالوجه الاكتفاء بقوله طلفتك عليه مثلا عقب لفظها بالصلح ويقع فسحا وسيأتى قال شيخنا الرملى : ويقع وقفا وفيه نظر ويقع إعارة كأن يصلح من الدار على أن يسكنها المدعى عليه سنة ولا يصح على أن يسكنها المدعى لأنه مقابلة ملكه لأن المنفعة من المقر به له تبعا للعين وذلك باطل كما قاله الدميرى واعترض التصوير المذكور بأن من داخله على المأخوذ وعلى داخله على المتروك وهو عكس القاعدة السابقة وقد يجاب بأنه من غير الغالب أو بالنظر للمدعى عليه وبأن ذلك من الاختصار على بعض المدعى به لا من الصلح عنه بغيره الذى هو المقسم فى كلام المنهج وغيره وصوره بعضهم بأن يصلحه من الدار على سكنى حانوته مثلا شهرا واعترض بأنه وإن صبح من حيث التصوير فهو باطل من حيث إن العارية ليس لها مقابل وفى قولهم مقابلة ملكه بملكه نظر لأنه بالصلح تصوير العين بمنفعتها للمدعى عليه وكان المدعى استثنى لنفسه منها السكنى أو رجع فيها فالتباس الصحة فيها أيضا تأمل وجواب بعضهم عن عدم الصحة فى هذه مع الصحة فى الاختصار على بعض العين فيما تقدم بأن المنفعة لما كانت جنسا آخر مع العين ظهرت

فيصح العقد بلفظ الهبة  
للبعض للمتروك (ولا  
يصح بلفظ البيع) له لعدم  
الثمن (والأصح صحته  
بلفظ الصلح)  
كصلحتك من الدار على  
نصفها والثانى قال الصلح  
يتضمن المعاوضة ولا  
عوض هنا للمتروك  
والأول قال وجدت  
خاصية لفظ الصلح وهى  
سبق الخصومة فيحمل  
على الهبة للمتروك (ولو  
قال من غير سبق خصومة  
صالحى عن دارك بكذا)  
فأجابهم (سألتهم)  
بطلانه لأن لفظ الصلح  
لا يطلق إلا إذا سبقت  
خصومة والثانى يمنع ذلك  
ويصحح العقد (تتمة)  
لوصال من عين على دين  
ذهب أو فضة فظاهر أنه  
بيع أو عبد أو ثوب مثلا  
موصوف بصفة السلم  
فظاهر أنه سلم وسكت  
الشيخان عن ذلك  
لظهوره (ولو صالح من  
دين)

**(قول الشارح بلفظ الهبة)** كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقى **(قول المتن فالأصح بطلانه)** لو نوبأ به البيع صح ثم مأخذ الخلاف النظر إلى المعنى أو اللفظ **(قول الشارح يمنع ذلك)** أى ويقول هو بيع أو إجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك **(قول الشارح فظاهر أنه سلم)** أى سواء

غير دين السلم (على عين صح فإن لو انفك علة الربا) كالصلح عن ذنب بقضية (أشتر ط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا (ولام) أي وإن لم يوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا كالصلح عن فضة بمنطة أو ثوب (فإن كان العوض عنها لم يشترط قبضه في المجلس إلى الأصح) كالربا مع ثوبا بدراهم لئلا يشرط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشرط قبض الآخر في المجلس كترأس مال السلم (أو) كان

العوض (دنيا المضطرب

تعيبه في المجلس) ليخرج

عن بيع الدين بالدين (و) في

قبضه في المجلس

(الوجهان) أحدهما لا

يشترط فإن كانا ربويين

أشترط ولو صالح من دين

على منفعة صح أحدا مما

تقدم وتقبض قبض عملها

ويشترط قبضه في المجلس

إن اشترط القبض فيه في

العين تخربها عليه (وإن

صالح من دين على بعضه)

كصفه (فهو إبراء عن

باليه ويصح بلفظ

الإبراء والخط وخبرهما)

كالإسقاط نحو أبرأتك من

محمسة إلى ألف الذي

عليك أو حطعتك عنك أو

أسقطتني عنك وصالحك

على الباقي ولا يشترط في

ذلك القول على الصحيح

(و) يصح بلفظ الصلح

في الأصح نحو صالحتك

عن ألف الذي لي عليك

على محسمات والخلاف

كالخلاف في الصلح من

العين على بعضها بلفظ

الصلح يؤخذ توجهه مما

تقدم ويشترط في ذلك

القبول في الأصح ولا يصح

هذا الصلح بلفظ البيع

كنظيره في الصلح عن العين

(ولو صالح من حال على

مؤجل مثله) كالتف (أو

فيها المقابلة مردود بأن الكلام في الإعارة وتقدم أنه ليس فيها مقابلة فافهم . (قوله غير دين السلم) لو قال غير الثمن لكان أولى لبشمل المبيع في الذمة نعم لو صالح عن المسلم فيه برأس مال السلم صح وكان فسخا لعقده . (قوله قبض العوض) أي المصالح عليه لا المصالح عنه لأنه من بيع الدين بغير دين عليه وهو لا يشترط تعيينه ولا قبضه كما مر في بابيه ويشترط تساوي العوضين إن اتحد الجنس . (قوله والمصالح عليه) لم يقيد بالعين التي هي المقسم ليصح تقسيم المصنف بمدله إلى عين ودين فهو جواب عنه بجعل ضمير يتوافق واجعا للمصالح عنه بقيد كونه دنيا والمصالح عليه لا يقيد كونه عينيا والأولى ما أجاب به ابن حجر بأنه يراد بالعين ما قابل المنفعة فيصح التقسيم أيضا . (قوله كالربا مع ثوبا بدراهم في الذمة) هذا صريح في أن هذا ليس سلما حقيقة ولا حكما وهو يرد ما مر عن شيخنا م ر من أنه سلم حكما فليس لفظ الصلح نائبا عن لفظ السلم نعم موافقة المنهج على ما هنا لا يوافق ما مر عنه من أن المبيع في الذمة له حكم السلم فتأمل . (قوله أحصهما لا يشترط) تقدم أنه للمعتمد . (قوله فيشرط قبض الآخر) أي على الوجه الثاني الذي يشبهه بالسلم ورد التشبيه بأن الذنية هنا انقطعت بالصالح ولا كذلك في السلم فتأمل . (قوله فإن كانا ربويين) أي متحدي علة الربا كما مر اشترط القبض أي قطعا فشمول كلام المصنف لهذه المسألة لا يصح من حيث الحكم ولا من حيث الخلاف وقيل إنها ليست من أفراد ما مر فيها وإنما ذكرها لتتم الأقسام لأن ما تقدم في عين ودين وهذه في دينين . (قوله ويشترط قبضه) أي على المنفعة . (قوله تخربها عليه) أي على اشتراط القبض في العين على الوجه المرحوح فيما سبق ولا يخفى أن ذكر هذه المسألة تنصيص الأقسام الصلح عن الدين وصحتها بالقياس على ما تقدم في كلام المصنف في الصلح عن العين على المنفعة والتخريج المذكور ليس في محله إذ لم يتقدم في كلامه ولا في كلام المصنف فتأمل وافهم . (قوله كالإسقاط) ومثله الترك والإحلال والتحليل والعفو والوضع والمساحة . (قوله وصالحك إلخ) راجع لجميع أنفاط الإبراء واحتيج إلى لفظ الصلح مع الإبراء ليكون من أنواع عقد الصلح فيشرط فيه سبق الخصومة ولم ينجح لغيره نظرا للفظ الإبراء كذا ذكره في مامر وقياس مامر في العين أنه لو قال أبرأتك من نصفه على أن تعطيني باليه ففسد العقد وأنه لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الإبراء ففسد كما مر عن شيخنا فراجعه . (قوله على محسمات) ولو معينة على المعتمد ولا يشترط قبضها وإن كانت في الذمة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشيخنا الرمي فراجعه . (قوله ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع) ولا بلفظ الهبة وتقل عن شيخنا الرمي الصحة لأن هبة الدين إبراء وسأى ما يخالفه

صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ الصلح . (قول الثمن على عين) قال الأسنوي : كأنها تصحفت عن غير فإنه الصواب بدليل التقسيم الآتي إلى عين ودين . (قول الثمن صح) أي سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع . (قول الشارح فإن كانا ربويين) كأنه زاده تميم للأقسام والأقسام عدم الربوية وهو لا يشمل . (قول الشارح قبضه) الضمير فيه راجع لقوله عملها . (قول الشارح فيه) الضمير فيه راجع لقوله في المجلس . (قول الثمن فهو إبراء إلخ) نظرك إلى هذا مع الذي قبله فيقيد أن الصلح عن الدين يتقسم أيضا إلى صلح معاوضة و صلح حسيطة . (قول الثمن ويصح بلفظ الإبراء) قال الأسنوي : كأن يقول أبرأتك من كذا وأعط الباقي أو أبرأتك عن كذا وصالحك للباقي فإذا قال ذلك برى عن غير قبول . (قول الثمن في الأصح) مدرك النظر إلى اللفظ والمعنى . (فروع) لو عقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القول لأن هبة الدين إبراء . (قول الشارح على محسمات) أي في الذمة أما المعينة فكذلك عند الرافعي وعله بأنه استيفاء وخالف الإمام وعله بأنه معاوضة فيكون ربا . (قول الثمن فإن عجل إلخ) هي مسألة مستقلة أعنى ليس التصجيل

عكس) أي من مؤجل على حال مثله (لفظ) الصلح فلا يلزم الأجل في الأول ولا إسقاطه في الثاني لأنهما عد من الدائن والمدين (فإن عجل) المدين (المؤجل



(قوله صح الأداء) ووقع عن الدين وإن ظن صحة الصلح لكن له في هذه الاسترداد لأنه أدى على اعتقاد أمر باطل فلو لم يسترد وقع عن الدين خلافا لما نقل عن بعضهم وعلى هذا ينزل قول المنهج بعدم صحة التعجيل فتأمل . (فروع) نعم به البلوى وهو لو تصادق متعاملان على أنه لا يستحق أحدهما على الآخر شيئا على ظن صحة المعاملة ثم تبين فسادها بطل التصديق فإن قال ودعوى ولا نسيان ولا جهل ثم ادعى الجهل أو النسيان بعد ذلك لم يقبل ولا قبل . (قوله لغا الصلح) نعم إن صح مع ذلك بالإبراء صح على الممتد . (قوله الإنكار) مثله السكوت ويصدق مدعى الإنكار ولو اختلفا فيه بعد الصلح . (قوله فيبطل إغ) خلافا للأئمة الثلاثة في غير الكتابة والوصية والحلع ولو أقر بعد الصلح لم ينقلب صحيحا فإن صالح حيثذ صرح ولو قال له بعد الصلح على الإنكار برئت من الدين أو أبرأتك منه أو ملكتك العين فله العود إلى الدعوى بذلك ولا يؤخذ بهذا الإقرار لبنائه على فاسد ولو ادعى عليه عينا فقال رددتها إليك ثم صالحه فإن كانت العين مضمونة صح الصلح وإلا فلا ولو بذل للمنكر ما لا يقرب فأقر فصالحه فهو فاسد ولا يكون مقرا بذلك . (قوله وكان نسخة إغ) هذا لا يدفع الاعتراض عن الحرر كالمنهاج فالصواب أن يقال ونسخة الحرر غير الباقين المعجمة والراء فاشتبهت الراء بالثون فتوهم المصنف أنها عين العين للمهمة والثون فغير عنها بالنفس فتأمل . (قوله لهما) أى مسألة النفس ومسألة الغير الباقين المعجمة والراء مسألتان حكمهما واحد وهو البطلان فاندفع ما قيل إن الصواب في عبارة المنهاج (غير) ليوافق ما في الروضة وأصلها وغايته أن البطلان في مسألة النفس لأمرين الإنكار وفساد الصيغة بتخاذ المصالح به وعنه وإن أمكن الجواب عن هذا بما مر وأن البطلان في مسألة الغير للإنكار فقط للنهي عنه كما مر لأنه إن كان المدعى صادقا فقد ألزم بتحريم مدعاه للحلال له نهرا عليه أو كان كاذبا فقد أحل له أخذه ما لا يستحقه بيع ما لا يستحقه أيضا كذلك والمدعى كالمظن إن كان صادقا لا يقال الصلح الجائر بالإقرار مشتمل على التحريم والتحليل لأننا نقول إنه حيثذ به الرضا كالمبيع كما مر في الإشارة إليه وفيه نظر فتأمل . (قوله وإن كان المدعى ديناً إغ) هذه من أفراد قول المصنف وكذا إغ الشامل للعين والدين كما أن الصلح على نفس الدين داخل فيما قبلها الشمولة لذلك وإنما أفرد هذه بالذكر لعدم الخلاف في بعضها المخالف لذكر الخلاف في كلام المصنف فافهم . (قوله لم يصح جز ما) قال شيخنا م ر كفيه سبب الجزم في هذه دون ما بعدها صابرا عن مقتضى الصلح كي يعترض عما لو دفع على ظن الزور فإنه لا يصلح التعجيل كما قاله ابن الرفعة . (قول الحق الصلح على الإنكار) خالفنا فيه الأئمة الثلاثة وبمسك أئمتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع ما لا يملكه ويشتري المدعى عليه ما يملك وبالتقياس على ما لو صالح عن خلق أو وصية أو كتابة مع الإنكار ولأنه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يميز لكف الأذى لأنه أكل مال بالباطل ولا للإعفاء من إيجين لما ذكر إذ الدعوى وإيجين لا يقابلان بالمال ولأنه محرم للحلال إن كان المدعى صادقا لحرم المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل للحرام إن كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه . (قول الشارح حكمهما واحد) أى وهو البطلان ويكون صورة مسألة الكتاب أنه أنكّر ثم دفع له الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الإنكار وفساد الصيغة لكن هذا التصوير ينبغي أن يجري فيه خلاف المسألة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض بغير البعض الذى أخذه هذا والبعض الذى أخذه هذا فانهما بعقد الصلح قد اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره إذ جهة الاستحقاق مختلفة هذا يزعم أصالة الاستحقاق الآخر يزعم طريق المية . (قول الشارح للتوافق إغ) عبارة السبكي قال القفال يصح ويجعل المدعى وأهله للنصف إن كان صادقا وموهوبا له إن كان كاذبا ولا يبال بالخلاف في ذلك أ هـ . والجواب عن ذلك أن القول قول الدافع وهو أئمتي الدافع يقول إنما يثبت النصف لدفع الأذى حتى لا يرفض إلى القاضي ولا يقيم على شهادة زور والبلذ هكذا باطل . (قول الشارح لم يصح جز ما) أى لأن إيراد الهبة على ما في الذمة باطل ولك أن تقول المدعى مبرىء وأهله

صح الأداء وسقط الأجل (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برىء من خمسة وبقيت خمسة حالة) لأن إلحاق الأجل وعد لا يلزم بخلاف إسقاط بعض الدين (ولو عكس) أى صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لأنه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الترك (النوع الثاني الصلح على الإنكار فيبطل إن جرى على نفس المدعى) وفي الروضة كأصلها على غير المدعى كأن يدعى عليه دارا فينكر ثم يتصلح على ثوب أو دين أ هـ . وكان نسخة المصنف من الحرر عين بالثون فغير عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهما مسألتان حكمهما واحد (وكذا إن جرى الصلح على بعضه) أى المدعى كصنف الدار يبطل (في الأصح) والثاني يصح للتوافق على استحقاق البعض وإن كان المدعى ديناً وتصلح على بعضه فإن تصلح عن ألف على خمسمائة الذمة لم يصح جز ما أو خمسمائة معينة

لم يصح في الأصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس إقراراً في الأصح) والثاني إقرار تضمنه الاعتراف بالملك كالقول ملكني ودفع باحتيال أن يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الأول يكون الصلح بعد هذا الاتهام صلح إنكار (القسم الثاني) من الصلح (يجري بين المدعي وأجنبي) في العين

(إن قال وكنتي المدعي عليه في الصلح) عن المدعي (وهو مقر لك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كصفتي المدعي أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعي ملكاً للمدعي عليه (ولو صالح الأجنبي لنفسه) بين ماله أو بدني في ذمته (والحالة هذه) أي أن المدعي عليه مقر بالمدعي (صح) الصلح للأجنبي (وكانه اشتراه) بلفظ الشراء (وإن كان) للمدعي عليه (منكر) أو قال الأجنبي هو مبطل في إنكاره) وصالح نفسه به بعد أو عشرة في ذمته مثلاً لا يخدع المدعي من المدعي عليه (فهو شراء مفحوص) في فرق بين قدرته على انتزاعه فيصح (وعندها) فلا يصح (وإن لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكر وفي الروضة كأصلها وأنا لا أعلم صدقك وصالح نفسه أو للمدعي عليه (لها الصلح) لعدم الاعتراف للمدعي بالملك ولو كان المدعي ديناً وقال الأجنبي للمدعي وكنتي المدعي عليه بمصلحتك

أنه أبيع الدين لمن عليه بالطرفة أجمعه مع ما مر ويتجه أن يقال أن في الأول بيع الدين بالدين وهو باطل بلا خلاف وفي الثانية بيع عين بدين وكان القياس الصحة لا الإنكار فامل (قوله ملكني) مثله عيني وبعتي وزوجني وأمرشي فلو ادعى أنه أوقفه قبل ذلك سمعت دعواه وبنته ولو قال أخرى أو أجزني فإقرار بالمنفعة (قوله في العين) قيد بها لأجل ما سأتى من أنه شراء مفحوص ونحوه وسأتى بجزءه في الشارح (قوله وكنتي) أي وهو صادق وإن أفتو شراء فضولي (قوله وهو مقر لك) أي وهو صادق في ذلك ومثله وهي لك فإن كان كاذباً فهو صلح على إنكار (قوله وهو مقر لك) ليس قيداً في كونه شراء مفحوص كما يعلم من النصب فهو مجرد تصوير (قوله صح) أي إن لم يرجع للمدعي عليه لإتكاره قبل الصلح وإن أفتو عزل فبطل الصلح بعده (قوله من ماله) أي للموكل وكذا من مال الوكيل ويكون فرضاً على الموكل ومثل ذلك يأتي فيما بعده (قوله والحالة هذه) منها لفظ وكنتي ولا حاجة إليه ولذلك سكت الشارح عنه (قوله صح الصلح للأجنبي) ملك العين للمدعي فلو أنكرك المدعي إقرار المدعي عليه وأخذ العين من الأجنبي لم يكن له الرجوع على المدعي عليه بما صالح به لأنه غير ظالم له لدعواه إقراره (قوله بلفظ الشراء) جواب عن تشبيهه مع أنه شراء حقيقة (قوله منكر) أي حالته ذلك في الواقع وإن لم يقبله الأجنبي (قوله مع قوله هو منكر) ليس قيداً كما مر (قوله وأنا لا أعلم) ليس قيداً أيضاً فصار المنهج أو لم يشموها مالاً وقال وهو حق في إنكاره أو لم يزد على صالحني (قوله أو للمدعي عليه) مستترك إذ الكلام في صلح الأجنبي لنفسه بل إن ذكر هذين ما يؤهم ما لا يصح إرادته فامل (قوله وكنتي المدعي عليه) أي وهو صادق كما مر ولا بد أن يقول وهو مقر لك أو هي لك كاتخذت في العين فإن كان كاذباً في دعوى أو كالة فهو فضولي ولو لم يدع الو كالة أو إقرار المدعي عليه وإثاقاً له هو منكر ولكنه مبطل في إنكاره فصالحني عنه لقطع الخصومة يتكافأ في صالح على عين لم يصح إن كان المصالح عنه عيناً لعدم إمكان تملكه غير ماله فإن كان ديناً وصالح عنه من مال نفسه صح لأنه من قضاء دين الغير بخلافه وهو صحيح أو كاذباً في دعوى الإقرار فهو صلح على إنكار فلا يصح كما مر (قوله في هذه الحالة) أي حالة دعواه الإقرار بقوله وهو مقر لك ولعل الشارح توهم أنه ذكر ما قبل حال عليها (قوله أو حالة الإنكار) أي مع ذكره أنه مبطل في إنكاره كما مر وإلا لفا كما مر في العين (قوله فلا يصح) تقدم في بابه أن العمد الصحة كافي الروضة خلافاً لما في المنهاج أو علم أن المراد بالدين ما يشبهه لأن لا عين ثابت قبل ولا بد من قدرته على انتزاع الدين كما في العين (فصل) في التراجع على الحقوق المشتركة عموماً أو خصوصاً (قوله ويعبر عنه) أي عن الطريق بقيد كونه نافذاً وفي بيان أخذنا من التفوذ بالشارع وتطلق الطريق على غير النافذ كما يأتي وعلى ما في الصحراء

(قوله الشارح لم يصح في الأصح) علله الرافعي بأن فيه معنى المماوضة وهي لا تصح مع الإنكار واعترض عليه بنظره عند الإقرار فإنه جعله استيفاء خلافاً للإمام (قوله الشارح ملكني) مثله يعني بخلاف أخرى. قال السبكي: ولو زعم بعد ذلك أنه وقف عليه سمعت دعواه وبنته إن اعترف وإن قلنا بالتمتع في نظيره من المراجعة والمحمد في المراجعة القبول (قوله المتن صح) أي لأن من يدعي كالة غيره يقبل (قوله الشارح في صائر المعاملات) ثم إن كان صادقا وإن أفتو كصرفت فضولي (قوله الشارح ولو كان المدعي ديناً) هو قسم قول الشارح في العين (قوله الشارح أو حالة الإنكار) أي مع قوله مبطل في إنكاره (قوله الشارح على الظاهر) اعترض بأن شرط القول بصحته اعتراف المدين وهو هنا منكر فينبغي أن يصح جزماً وقد يجاب بأنه وإن أنكرك المدعي جاز أن لا يقر لأجنبي وحيث أنه اعتبر قدرته على الانتزاع

(فصل الطريق النافذ إلخ) والطريق يذكر ويؤث وجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص

على نصف المدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صالح الأجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الإنكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمته غيره فلا يصح على الظاهر السابق في بابه (فصل) (الطريق النافذ) بالمعجزة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمعقول

(بما يضرب المارة) في مروره فيه لأنه حق لهم (ولا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا ساباط) أي سقفة على حائطين وهو بينهما (يضربهم) أي كل من

الجناح والساباط (يل) يشرط ارتفاعه أي كل منها يجوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحته) المار (متصبا) قال الماوردي: وعلى رأسه الحمولة الغالبة وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم للموضع عند أكثر الأصحاب (وإن كان مفرق الفرسان والقفول) فليرفع به بحيث يمر تحته (المحمل) يفتح الميم الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أعشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل لأنه قد يتلف ذلك أما الذمي فيمنع من إخراج الجناح في شارع المسلمين لأنه كإعلاء بناءه على بناء المسلم أو أبلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على إشراع الجناح) بيشي وإن صالح عليه الإمام ولم يضرب المارة لأن الغراء لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار وما لا يضرب في الطريق يستحق الإنسان فعله من غير عرض كالمرور (و) يحرم (أن يبنى في الطريق ذكة) بفتح الدال أي مسطبة (أو يغرس شجرة) وقيل إن لم يضرب المارة (جاء) كالجناح وقرئ الأول بأن شغل المكان بما ذكر مانع من الطروق وقد تزدحم المارة فيصطكون به

فهو أعم مطلقاً وتذكر وتؤثت فقول للنجح وبينهما افتراق هو من الافتعال الكافي فيه مفارقة أحدهما لا من التفاعل المتعصى لمفارقة كل منهما فانهم. (قوله بما يضرب المارة) أي ضرراً دائماً لا يحتمل عادة فيجوز نحو عجن طين ونقل حجارة ونحها مدة العمارة إذا ترك من الطريق مقدار المرور ويجوز وقوف دابة بقدر الحاجة. قال شيخنا: ومنه ذواب المدرسين على أبواب المدارس ونحو هامة التبريس ونوزع فيه وكل ذلك مشروط بسلامة العاقبة فيضمن ما تولد منه وأما ذواب نحو العلافين على حوائثهم أو نحوها فيمنعون منه ولو بولي الأمور وجوبا عليه وما تولد منهم مضمون قطعا. (قوله جناح) مأخوذ من جناح الطائر أو من جناح إذا مال. (قوله ولا ساباط) جمعه سوابيط وساباطات ومثله سرداب تحت الأرض بين داريه وهواء البحر كالشارع ويمنع مطلقاً هو في هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك. (فخرج) يجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضرب وإن منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لبيعه وأما الموقوفة مثلا فإن لم يضرب ورضى بأخذها واقفه ومن مستحقه جاز قال شيخنا وكذا أخذ ما جرت العادة به منه ونوزع فيه وكل ما يفعل في حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوبا لأنه ممنوع وتلزم أجرته ومثله كل ما منع فعله مما له قرار. (فخرج) يظهر أنه يجري في فتح الباب هنا ما في الجناح ولا يصح الصلح على فتحه بحال لعدم تصور مستحق معين. (فتنبيه) لم يعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه الضرر وعدمه بل قال إن منعه شخص امتنع وإلا فلا وقال الإمام أحمد إن أذن له الإمام جاز وإلا فلا. (قوله الحمولة) بضم الحاء والميم. (قوله الغالبة) بمعنى موحدة بعد التلام وقيل بدلها مهيلة ونحية وهو بعيد لأنه يؤدي إلى الجهل بقدرها. (قوله أن لا يظلم الموضع) إطلافاً مخالفاً للعادة. (قوله المحمل) أي الغالب وإن نذر مروره. (قوله أما الذمي فيمنع) وإن لم يضرب وأذن الإمام له في إخراج الجناح ومثله الساباط ونحوه ما تقدم في شارع المسلمين وأما شارعهم فمختص بهم بأن لا يسلكهم مسلم فلهم ذلك فيه. (قوله أو أبلغ) أي لكونه على رءوس المسلمين بمرورهم تحته أو لأن شأنه الإشراف عليهم أو غير ذلك وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين فيجاء بما يأتي في السير. (قوله ذكة) إخراج الذكة أصالة على الجلوس والمراد هنا الأعم وحاصل المعتد في الذكة والشجرة وحفر البئر عن شيخنا الرمي وإليه يومىء كلام المصنف حيث أخرج ذلك عن التفصيل في الجناح أن الذكة يمنع منها ولو بقاء داره أو دعامة لجداره سواء في المسجد والطريق وإن اتسع وانتفى الضرر وأذن الإمام وكانت لعموم المسلمين وأن الشجرة في الطريق كذلك وتجوز في المسجد إن لم تضرب بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو صرفها في مصلحته وأن حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما في شرحه وما نقل عنه بخلاف ذلك لا يعول عليه قال وما ذكر من جواز إصطاع الإمام للشوارع كإي الجنايات ضعيف أو محمول على قطعة زائدة على محل المرور لا يحتاج إليها وفيه شيخنا الزيادة قال يجوز الذكة والشجرة والحفر في المسجد وغيره حيث: انتفى الضرر وأذن الإمام وكان لعموم المسلمين. (فتنبيه) علم من هذا منع وضع الخزائن في المسجد إلا بقدر الحاجة أو لعموم المسلمين ولا ضرر وتلزم الواضع الأجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم. (فتنبيه آخر)

وقوله ولا يشرع إلخ داخل فيما قبله ذكره ليبي عليه ما بعده وقال أبو حنيفة: لا عبرة بالضرر وعدمه بل إن نازعه شخص منع وإلا فلا، وقال أحمد: لا يجوز إلا بإذن الإمام. (قول الخن بما يضرب) يقال ضرب يضرب ضرا وأضرب يضرب إضرارا. (قول الشارح أما الذمي فيمنع) أفنى النزول بأنه يحرم عليه إشراعه للبحر أخذاً من التعليل هنا. (قول الشارح وإنما يتبع القرآن) كالحمل مع الأم. (قول الشارح) وما لا يضرب أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضرب فلا يجوز بعضه ولا غيره. (قول الشارح كالمرور) نظير أو مثال. (قول الشارح ويحرم أن يبنى) يريد أن يبنى عطف على الصلح لا على معموله لأنه حينئذ لا يفيد حرمة البناء ويجوز الانتفاع بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع بين الطين الذي يتحصل في الشارع وضربه لبناً جاز بيه. (قول الشارح أي مسطبة) قال الجوهري: الذكة والدكان ما يقعد عليه

لو أخرج جناحا تحت جناح جاره أو فوقه أو مقابله جاز بشروطه السابقة وأن لا يضر جاره أو يمنع نفعه ولو أنهدم جناحه فأخرج جاره جناحا مقابله جاز وإن منع من عود جناح الأول وإن كان على عزم عوده نعم إن كان جناح الأول أخرج حال الإحياء لم يكن لاخر منعه وله عوده وهمد ما يمنعه. (قول) يجرم على كل أحد أن يدخل بعض الشارع في داره ولا يجوز لو كحل بيت المال شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجات لأنا لا نعلم هل أصلها وقف أو موات أحسب وقد عمت البلوى بذلك ومن خالفه ولو بنحو جناح قلعه الإمام لا الأحاد عند خوف الفتنة وإلا فلهم القلع. (قوله وغير النافذ) أي الخالي عن نحو مسجد أو بئر مسبلة وإلا فهو من أوله إلى محل ذلك كالشارع فيما مر وقيد شيخنا م ر بما إذا كان ذلك غير حادث وإلا اعتبر رضاهم استصحابا لثبوت الحق لهم أو لا وفيه نظر فراجع. (قوله إلا برضا الباقين) راجع للمسلمين وفيه تغليب والمراد بهم من يرد تحت الجناح وهو من بابه مقابله أو أبعد منه عن رأس الدرب وما في المنهج محمول على هذا وإلا فهو مرجوح والمعتبر رضا الساكن غير المستعير وبعتبر رضا المعير والمؤجر وإن لم يسكنوا ولم يتضرروا منهم ما نظر الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة وبعتبر رضا غير الكمال بنحو صبا بعد كماله ولو رجوعا عن الإذن قبل الإخراج امتنع الإخراج أو بعده لم يعتبر المرجوع في الشراكه فلا يبلغ ولا أجره فيه جاز في غيرهم مع غم أرش النقص بقلعه ولا يبقى باجرة كعامة والمراد بالأرض ما مر في الفلس. (قوله داره) مثلا كحانوته وبثرة ولغيرهم مرور وجلس فيه جرت به العادة وإن كان فيه معجور عليه مثلا نعم لهم المنع من الدخول إلا لنحو ضيف لأحدهم. (قوله الدرب) هو عرى وقيل معرب ومعناه الأصل الطريق الضيق في الجبل. (قوله أصحهما الثاني) وهو الاختصاص وهو المتمد فكل واحد يختص بقدر ما يناسب داره ولم يستحقه إن أمكن وإجارته قاله شيخنا ولم سده لا لبعضهم بغير إذن من له حق في حل السد ومن استأجر دارا فله الانتفاع بقدر ما يختصها وليس له إجارته. قال شيخنا: ولو أضره أيضا وعلم أن من بابه آخر الدرب يختص بما أمام بابه إلى باب غيره فله حوزته وجعل باب عليه. (قوله إلا برضاهم) أي أهل الدرب أي جميعهم فلا يكفي رضا بعضهم سواء من بابه أقرب إلى رأس الدرب من المنفوح أو أبعد أخذنا من العلة والمراد بهم هنا الساكنون ولو بإعارة أو نحوها. (قوله ولهم) أي لكل منهم ولو أضافهم كالجامع الأذرعى. (قوله الرجوع متى شاعوا) وإذا رجعوا امتنع مرور الفاتح ولا غرم عليهم بالرجوع وفارق ما مر في الجناح

(قول المتن لغير أهله) علل ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير إذن لأنه من الإباحات المستفادة من قرائن الأحوال كالمرور في أرض الغير إذا لم يتخذ طريقا وتوقف فيه الإنسان إذا كان هناك معجور عليه لأن الإباحة بمنتهى منه ومن وليه. (قول) الظاهر أن لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كما له أن يؤجرها لجماعة فإن البغوى في فضاء صرح بجواز إجارتها لجماعة وصرحوا بجوازها حماما فاقضى أن الدناخل له لا يمنع وكذا الدناخل لمعاملة ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الأملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخاص ملكه على الوجه الذي يريد يهدك إلى هذا جواز جعلها مسجدا وإلجاء جماعة فكما ملك نقل حق المرور بالإيجار يملكه بقتله بالمارية فليتأمل. (قول الشارح يحرم الصليح) هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لأن حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس. (قول الشارح وهي تؤثت) اعتذر عن جعل الضمير هنا مؤثا في غيره من الضمائر مذكرا. (قول المتن لكلهم) أي لكل منهم. (قول المتن الدرب) هو عرى وقيل معرب ومعناه الأصل الطريق الضيق في الجبل. (قول المتن وجهان) قال الأذرعى: يجب أن يكون محلها في سكة أحييت كذلك وتركها لها طريقا ما لو كانت ساحة كبيرة واقتسموها وبني كل من سهمه دارا وتركها لها موالى أو بني مالك الساحة فيها دورا وترك لها طريقا ثم أثقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعين كونها للجميع قطعا ويجب في التي جهل حالها أن

(وغير الثالث يحرم الإشراف) للجناح (إليه لغير أهله) بلا خلاف (وكذا) يحرم الإشراف (لبعض أهله في الأصح) إلا برضا الباقين (تضرروا به) لم لا اختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم إن لم يتضرروا به لأن كلا منهم له الارتفاق بقراره فكذا بهواه كالشارع وعلى الوجهين يحرم الصليح على إشرافه بماله لما تقدم (وأهله من نذ باب داره إليه لا من لاصقه جداره) من غير نفوذ باب إليه (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق المذكورة وهي تؤثت وتذكر (لكلهم أم تخص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره) لأنه محل تردده (وجهان أصحهما الثاني) والأول قال ربما احتاجوا إلى التردد والارتفاق في بقية الدرب لطرح الأثقال عند الإدخال والإخراج (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) إلا برضاهم لتضررهم بمرور الفاتح أو مرورهم عليه ولم بعد الفتح برضاهم الرجوع متى شاعوا (وله فصح

إذا سمره) بالتخفيف (في الأصح) لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أول والثاني قال الباب بشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو أئنه (ومن له فيه باب للفتح) أي أراد فتح (آخر أهد من رأس الدرب) من الأول (لفتح كاله منعه) من بابه بعد الأول جزءاً ومن

بابه قبله على أحد الوجهين

السابقين في كيفية

الشركة في الجناح وسواء

سد الأول أم لا أخذاً من

الإطلاق مع التفصيل في

قوله (وإن كان أقرب إلى

رأسه ولم يسد الباب

القديم فكذلك) أي

لشركائه منه كما تقدم لأن

زيادة الباب تورث زيادة

زحمة الناس ووقوف

الدواب فيضربون به

(وإن سده فلا منع) لأنه

نقص حقه (ومن له داران

تفتحان) بفتح الفوقانية

أولسبه (إلى دربين

مسدودين) أي درب

(مسدود وشارع للفتح

باباً) أي أراد فتح (بينهما

لم يمنع في الأصح) لأنه

تصرف مصادف للملك

والثاني يقول فتحه بيت له

من كل درب من الثلاثة

عمر إلى الدار التي ليست به

ويزيد فيما استحق من

الاتضاع وعمل الخلاف إذا

فتح لغرض الاستطراق

قال الرافعي مد باب

إحدى الدارين زاد في

الروضة وعدم سده صرح

به الأصحاب قالوا: ولو

أراد رفع الحائط بينهما

وجعلهما داراً واحدة

ويترك بابهما على حالهما

جاز قطعاً انتهى. وهو

وأعارة الأرض للبناء بأنه هنا تصرف في ملكه وليس لأحد نقضه. (قوله إذا سمره) المراد عدم استطراقه منه. (قوله بالتخفيف) على الأصح. (قوله قال في الروضة) مرجوح. (قوله من بابه بعد الأول) دخل فيه مقابل المفتوح الجيد. (قوله له قبله) أي قبل الأول أي قبل آخره فيدخل مقابله. (قوله الوجهين) الأصح منهما عدم المنع. (قوله كما تقدم) اقتضى كلامه أن من بين البابين ليس له المنع على الأصح وليس كذلك بل الأصح هنا أن له المنع فالمراد بالشركاء هنا من ليس أقرب إلى رأس الدرب من للمفتوح. (قوله لأن زيادة الباب إلخ) أي مع تميزه عن شر كاله بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حمام. (قوله لم يمنع) هو المعتمد. (قوله من الثلاثة) أخرج الشارع. (قوله صرح به الأصحاب) فيه نسبة تصور للرافعي بعدم اطلاعه عليه فتأمل. (قوله قالوا) ليست صيغة تير بل تقوية للحكم لإفادتها اتفاق الأصحاب عليه المفهوم من شرط الاستطراق السابق فتأمل. (قوله أهل الدرب) أي المسدود للحال عن نحو مسجد وإلا فلا يجوز الصلح ولا يصح والمراد بأهله هنا من يتوقف الفتح على إزهم عن ملك الرتبة وإن لم يملك للنفعة أيضاً وخرج بفتح الباب الصلح على إخراج الجناح فلا يجوز ولا يصح كما مر نعم الصلح على إخراج الميزاب يصح لأنه انتفاع بالقرار بشرط أن لا يزيد على نصف هواء الشارع ليقضي لشريكه النصف الآخر لشدة الاحتياج إليه وبذلك فارق جواز إخراج الجناح وإن استغرق أكثر الشارع وإن منع مقابله من الإخراج كما مر فتأمل. (قوله بمال صبح) ويوزع المال على الدور بقدر مساحتها وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه كذا قاله شيخنا الرملي. (قوله فهو إجارة) وتقدر بقدرها. (قوله وسكت الشيطان على ذلك) أي فهو صحيح معتمد. قال الأذري: ينبغي تعقيد الجواز بما إذا لم يكن في الدرب نحو مسجد كدار موقوفة ولو على معين وإلا فلا يجوز إذ لا يتصور البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الإجارة ففيها تفصيل لا يخفى على الفقيه قال في شرح الإرشاد وكأنه يشير إلى أن ما يخص الوقف من الأجرة إن كان قدر أجرة المنزل وفيه مصلحة صبح وإلا فلا وشيخنا الرملي توقف في الإجارة ولو في الوقف الحادث ولو جواز الإذن في فتح الباب مجاناً أيضاً هـ. وفي هذه الإشارة والتوقف بحث ظاهر لأن كلام الأذري إن كان في القدر الذي من رأس الدار إلى المسجد أو الدار الموقوفة فلا يخفى أن له حكم الشارع النافذ فيما مر وليس فيه بيع ولا إجارة ولا صلح على جناح ولا فتح باب وإن كان في نفس المسجد فليس فيه ذلك أيضاً وإن كان في نفس دار موقوفة فلا

تكون كالأولى. (قول الشارع ومن بابه قبله) من جهتهم من بابه مقابل الباب القديم كما في الروضة عن الإمام. (فروع) لو سأن له في السكة قطعة أرض جاز أن يبنها دوراً ويفتح لكل دار باباً. (قول الشارع كما تقدم) ينبغي أن يقال إن من بابه بعد الحادث جزءاً من بابه قبله على أحد الوجهين. (قول الشارع لأن زيادة الباب إلخ) استشكل هذا التعليق بأن له في السكة المذكورة أن يجعل داره حماماً أو خزاناً مع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صرح بذلك الإمام والبخاري في الفتاوى ولو وقف داره مسجداً صرح السبكي نقلاً عن الأصحاب بأن حق المرور ثبت للمسلمين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فإنه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر ويمنع عند الضرر وإن رضوا. (قول الشارع بفتح الفوقانية) لأن الدار مؤنثة. (قول الشارع ويزيد فيما استحقه إلخ) معطوف على قوله بيت له. (قول الشارع أما إذا قصد التساع ملكه إلخ) هو محرز قوله لغرض الاستطراق. (قول الشارع وإن أطلق إلخ) هذا بخلاف ما لو صالح على إجراء المأمن فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك تمليكاً لأن الدرب لا يراد إلا الاستطراق فكان إثباته فيه تمليكاً بخلاف

مراد الرافعي يقول أما إذا قصد تساع ملكه فلا منع أي قطعاً (وحيث منع فتح الباب فصاحه أهل الدرب بمال صبح) قال في التمه: ثم إن قدرنا مدة فهو إجارة وإن أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء شائع من الدرب له وتنزيله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز للمالك

(فتح الكوات) في جداره للاستضاءة بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شباك مكانه والكوة بفتح الكاف طاق (والجدار بين المالكين) لبنانين (قد يخص) أي يتفرد (به أحدهما) ويكون سائرا للآخر (وقد يشتركان فيه فاختص) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجلوغ) بالمعجمة أي الخشب (عليه في الجليد ولا يغير المالك) له إن امتنع من وضعها القديم عكس ذلك الحديث الشيخين: ولا يمن جار جاره أن يضع خشبة في جداره أي الأول وخشبة روي بالإفراد متناوذا الأكثر بالجمع مضاعفا وعورض بحيث غطت خشبة الدواع: ولا يحل لأمره من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس، ورواه الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلو رضى) المالك على الجليد بالوضع (بلا عوض فهو إغارة له الرجوع قبل البناء عليه) أي على الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر المراري (وقائدة الرجوع تخيره بين أن يقيه) أي الموضوع المبني عليه (بأجرة أو يقلع) ذلك (ويغرم أرض نفسه) كما لو أعار أرضا للبناء (وقيل) فأنذته طلب الأجرة فقط لأن القلع يضر المسترقي فإن الجلوغ إذا رقت أطرافها

يخفى حكمها من باب الوقف فأمل وراجع. (قوله فتح الكوات) بفتح الكاف وضمها وتشديد الواو وجمع كوة وهو جمع قلة غايته إلى تسعة وجمع كتكوة الكواء بكسر الكاف مع اللد وعدمه ولو عبر به كان أولى كذا قيل ورد بأن تعريفه أخرجه إلى جمع الكثرة وفتحها جائز وإن أشرفت على دار جاره وحريمه نعم يمتنع من جعل أبواب لها تفتح إلى خارج ملك إلا إن جاز له الفتح لاستطرار. (تسقيفه) له قطعة أرض في سكة فأراد جعلها دورا ولكل دار بابا لم يمنع ولو كان له فيها دار في وسطها ودار في آخرها فملن بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة إلى آخر السكة لأن شره سببها إنما هو إليها. (قوله لبنانين إرخ) دفع به توهم للملكية في نفس الجدار فيأتي ما بعده وعبرة المحررين ملكين وهو أخضر وأولى فمدول للمصنف عنها لا وجه له فأمل. (قوله أي يتفرد به) فسر به الاختصاص لأنه أنسب بالاشتراك فتأمل. (قوله ليس للآخر وضع الجلوغ) تخصيصها بالذكر لكونها محل النص ومثلها غيرها من سائر الانتفاعات كبناء وفتح كوة وغرز وتد بكسر التاء أنصح من فتحها. قال شيخنا: ولو مما جرت به العادة غلظتها للشرع فراجع. (قوله والقديم عكس ذلك) لكن بشروط ستة أو أكثر وهي أن لا يحتاج مالكة لوضع جندوع نفسه وأن لا يزيد الجار في ارتفاع الجدران وأن لا يبنى أربعا وأن لا يضع عليه ما يضره وأن تكون الأرض له وأن لا يملك شيئا من جدران البقعة التي يريد تسقيفها أو لا يملك إلا جدارا واحدا كذا ذكره فراجع. (قوله أي الأول) فسر به الضمير ليصح أن يكون دليلا للتقدم لأنه لو رجع الضمير للجدار الثاني الذي هو صاحب الجدار لسقط استدلاله به ويكون فائدة النبي جوازها وإن منع الهواء عن جواره مثلا. (قوله وعورض) اكتفى في رد القديم بالمعارضة وإن ثبت بها استدلال الجليد أيضا ونوزع في المعارضة بأن الأول خاص وهو لا يعارض العام في حكمه لأنه فرد منه وبأنه يحتمل تخصيص الحديث الثاني بالأعيان دون النافع فالأولى محل الأول على التدب وصرفه عن الوجوب القياسي على بقية الأملاك فتأمل. (قوله من مال أخيه إرخ) المراد بالمال ما يشمل المنفعة والاختصاص تغليا وبالإعطاء ما يعم السماح وعلم الرضا وذكر الأخ للقلب وهذا يشمل الجار الذي الكلام فيه فراجع. (قوله وكل) مجرور عطف على الشيخين ومنفردا حال منه وفي بعضه عطف على في معظمه ولا يخفى ما في ذلك فإن شرط البخاري أحصى فتأمل. (قوله أرض نفسه) وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقولا وليس له التملك بالقيمة كما في إغارة الأرض للبناء لأن الأرض

سطح الدار يراد تغير إجراء الماء. (قول المتن الكوات) هو جمع قلة عند سبويه فلو عبر بجمع التكسير كان أولى كالكواء بالكسر مع اللد وعدمه كما أنه لو عبر في مسألة الجلوغ الآتية بجمع القلة كان أولى. (قول الشارح والقديم عكس ذلك) حتى لو احتاج إلى تقب الجدار ليضع ريعوس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جار في الإيجاب أيضا بخلاف ما توهمه عبارة الكتاب. (فروع) وضع طرف الرف ليس كالجلوغ. (فروع) لو كان ذميا له يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفا أو مسجدا فانظر ما حكمه. (قول الشارح في جداره) تمتع: ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بين أي أكافكم. (قول الشارح وعورض إرخ) فيه نظر فإنه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخر عن العام ثم رأيت المراق نقل عن البيهقي نحو هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث: «وإذا تبع أحدكم على حبل فليتبع» قال: صرف الأمر عن الوجوب القياسي اهـ. فإن صح أن القياس يصرف الأمر عن الوجوب جاز أن نقول به هنا صرف النبي عن التصريح القياسي فلي تأمل. (قول الشارح إلا ما أعطاه عن طيب نفس) أي فحمل الأول على الاستحباب لقوة الروايات المعارضة وكثر ما قاله الرافعي وفيه نظر. (قول المتن فلورضى إرخ) قال الإسكندر: هو ما بعده تقريع على الجليد اهـ. ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتي وإن قال بفتح إرخ. (قول الشارح كما لو أعار أرضا) أي لكن هناك خاصة أخرى وهي التملك

لم تستمسك على الجدار  
الباقى ومقابل الأصح لا  
رجوع لأصلاً لأن مثل هذه  
الإعارة يراد بها التأيد  
كالإعارة لفن ميت (ولو  
رضى بوضع الجدوع  
والبناء عليها بعض فإن  
أجر رأس الجدار للبناء فهو  
إجارة) تصح من غير تقدير  
مدة وتأيد للحاجة (وإن  
قال بعته للبناء عليه  
أو بعث حتى البناء  
عليه فالأصح أن هذا  
العقد له شوب بيع و)  
شوب (إجارة) لأنه عقد  
على منفعة تأيد فحسب البيع  
من حيث التأيد (لأنه يبي  
فليس للمالك الجدار نقضه  
بالمال) أى لا يجازى ولا مع  
إعطاء أرض نقضه لأنه  
مستحق للدوم بعقد لازم  
(ولو أنهدم الجدار بعد بناء  
المشتري فأعادته ماله  
فلمشتري إعادة البناء)  
بتلك الآلات وبمثلها  
والوجه الثانى أن هذا العقد  
بيع يملك به مواضع رعى  
الجلوع والثالث أنه إجارة  
مؤبدة للحاجة (وسواء كان  
الإذن فى البناء (بعض أو  
بغوه بشرط بيان فنو  
الموضع المبني عليه طولاً  
وعرضاً وصح الجدران)  
يفتح السمن أى ارتفاعها  
(وكيفية) ككونها متصفة  
أو خالية الأجزاء (وكيفية)  
السقف المغطى عليها  
ككونه خشباً أو أجزاً أى  
عند أن يفرض يختلف بذلك  
(ولو أذن للبناء على أرضه

أصل تستيع فالتشبيه ليس على عمومه. (قوله أصل) أى سواء طلب أجرة أو لا تخير بين التيقية والأجرة أو لا كما فى الرضوة. (قوله يراد بها التأيد) أى ما دام المبني عليه فلو أنهدم بطلت به العارية وليس له الإعادة بعد إلا بإذن جديد اتفاقاً أخذنا من التشبيه. (قوله تصح من غير تقدير مدة وتأيد للحاجة) فإن قدرت تقدرت ومحل عدم التقدير فى غير الوقف فلا بد من تقدير المدة فيه بلا خلاف وإذا انقضت جابت الحاصل المتقدمة فى رجوع المير. (قوله بعته إلخ) مما عاربان الأولى منهما للشاقضى رضى الله عنه والثانية للإمام وعلى كل فالمعقود عليه المنفعة ولو سكت عن ذكر البناء عليه أو نفى البناء صح العقد وامتنع البناء فى الثانى ويتنفع به بغير البناء كجلوس وغيره. (قوله شوب) وفى المحرر شائبة واعتراض بأنه مؤنت شائب ولا يصح هنا. (قوله فليس للمالك الجدار نقضه) نعم لو اشترى حق البناء عن اشتراه منه فله نقضه مع أرض نقضه وله إيقافه بأجرة كما فى العارية. (قوله ولو أنهدم الجدار) أى بنفسه بعد بناء المشتري أى بعد وضع المسحتق الشامل للبناء وغيره والمستأجر ولكن الشارح راعى كلام المصنف وكذا قبل الوضع وأعادته المالك أو غيره ولا يغير للمالك على إعادته على الصحيح ولا غرم على أحد فى هذا الهدم ولو هدمه للمالك ولو متعلداً لأنه يجرم عليه هدمه لم يجرم على إعادته أيضاً لكنه يجرم أرض نقض الموضع للفصل وقمة حق البناء للحيلولة فإذا أعيد الجدار والوضع أعيدت له ولو هدمه أجنبى لم يجرم هو ولا المالك على إعادته لكنه يجرم ما تقدم يجرم أرض نقض الجدار للمالك وإذا أعيد الجدار فعل ما تقدم ولو أراد المسحتق إعادة الجدار من ماله ليمكن من الوضع لم يمنع ولا أجرة له مدة أنهدم الجدار مطلقاً كذا قال بعض مشايخنا ولو كان الجدار أو البناء من لبنات ونقتت لزمه مثلها لأبها مثلية. (قوله للمشتري) قبل فراغ المدة وبذلك علم أن العقد لا يفسخ ولو كان إجارة مؤقة خلافاً للإسنوى وفارق الفسخ بأنهدم الدار المؤجرة لأن العقد واقع على عينها. (قوله والوجه الثانى) هو مقابل الأصح وعليه الإعادة بعد الهدم لتلف حقه وهو الجزء الملائق للجلوع ولعل هذا بحكمة تأخيره عن التفرع على الأول وتأخير الثالث لمناصبته للثانى وعليه بآنى ما تقدم فى الإجارة وأنه لو قدرت المنفعة بمدة سقطت الإعادة بهدم الجدار لا تنسخها. (قوله بيان قدر الموضع) الصواب إسقاط لفظ قدر لأن فى ذكره مخالفة للمراد من بيان على البناء والتقدير معلوم من الطول والعرض كما أشار إلى ذلك فى شرح الروض. (قوله ارتفاعها) فهو الأخذ من أسفل إلى أعلى وعكسه العمق

بالقيمة قال الرافعى: لا تتأذى هنا لأن الأرض لما قورة الاستيعاب بخلاف الجدار. (قول الشارح لم تستمسك) أى فقد تعدى أثر الرجوع لغیر العين المعارة فيمنع. (قول المتن ولو رضى بوضع الجدوع إلخ) هو من تفرع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بما لو أسلمت المرأة ولم تجد من يعلمها الفاتحة إلا واحداً فأصدقها تعليمها فإنه يصح لأننا نقول الوجوب لاق المرأة أو لا بخلاف هذا فإن الوجوب على الجار لصاحب الجدوع. (قول الشارح تصح من غير تقدير مدة إلخ) أى فكان كذلك فى معنى التكاثر. (قول المتن فيه شوب بيع إلخ) أى جوز ذلك لحاجة التأيد فى الحقوق المذكورة. (قول المتن بمال) لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقى خصال العارية فى المسألة السابقة قاله الإسنى وبما دخل فى الحال المنفعة أن يريد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن. (قول المتن ولو أنهدم الجدار إلخ) منه تعلم أن العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الإسنى إذا كان إجاراً مؤقتاً بلقطه تخريجه على الخلاف فى الفسخ بأنهدم الدار. قال السبكي فى الحالة الأولى: وإنما لم يفسخ بالهدم وإن قلنا إجارة لأن المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق بخلاف الدار المنهدة مثلاً فإن اسم العين المؤجرة قد زال. (قول المتن للمشتري إعادة البناء) وكذا ينبنى لو فرض الانهدام قبل البناء (قول الشارح والوجه الثانى) والثالث صيغة تفرع ما سلف على الأول خاصة وصرح السبكي بخلافه أى هذا العقد قال الرافعى وهو مشكل. (قول الشارح يملك به مواضع رعى الجدوع) بخلافه على الأول. (قول المتن ولو أذن إلخ) قال الإسنى: عبر بالإذن لأن الصور السابقة

كفي بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر سمكه وكيفيته لأن الأرض تحمل كل شيء (وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلا (فليس لأحدهما وضع جذوعه

والعرض أقصر المتدادين . (قوله كفي) أي في الوجوب ويجب أيضا ذكر عمق الأساس إن كان يحفر . (قوله  
بغير إذن من الآخر) فإن كان باذنه ففيه ما من من كونه عارية أو غيرها يأتي في هدمه ما تقدم . (قوله بكسر  
التاء فيها) وهو اسم عين في الثاني وسكونها فيه مصدر ما ضيه وتد كضرب . (قوله بلا إذن) ومثله علم الرضا  
وإذا فعل ذلك بالإذن لم تجزأ لئلا تلحق الرد وسد الكوة إلا باذن أيضا ولا يجوز ترتيب كتاب منه إلا بعلم الرضا .  
(قوله أصبحهما في الروضة لا يمتنع) أي ما لم يكن غرض في المنع كاطلاع على حرمة والأجنبي في هذا  
كالشريك . (تقريبه) السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور في الروض يجوز لصاحب العلو وضع  
الأتقال المتعade على السقف المملوك لآخر أو المشترك بينهما ولا يترتب تعليق المعتاد به كوث ولو بوذنته  
فيه أحد . وللمالك منهما أن يفعل ما يريد في ملكه وليس للأعلى غرض وتد فيه إذا لم يكن مملوكا له وحده  
بخلاف الأسفل كما مر نظرا للعادة في الانتفاع . (قوله وليس له إجبار شريكه على العمارة) نعم لو كانوا  
شركاء في وقف وطلب أحدهم أجبر باليقون وكذا يجبر ناظر الوقف وولي المحجور إذا طلب الشريك العمارة  
وفيه مصلحة بخلاف عكسه وخرج بالعمارة الأجرة فنظم الشريك لمن يعمر ودخل في الشريك ما بين علو  
وسفل كالسقف والسترة بين سطوحين والأشجار كالبناه فلا يجبر أحدهما على سقيها ولو أنهم السفلى ولو جهد  
مالكه تعديا لم يجبره صاحب العلو على إعادته لأجل بناءه عليه ولو أراد صاحب العلو بناء السفلى بماله لم يمنع منه  
وله هدمه بعد بناءه متى شاء ولصاحب السفلى السكنى في العريضة وليس له الانتفاع بالجدار أي ولو بنحو غرض  
وتد فيه وله هدمه إن كان قبل بناء الأعلى علوه ولو لم يكن امتنع قبل من البناء فإن بنى الأعلى علوه امتنع على  
الأسفل الهدم وله تملكها بالقيمة فإن كان امتنع فليس له الهدم ولا التملك بالقيمة تقصيره . (قوله فإن أراد إعادة  
منهم) أي في الجدار بخلاف الدار المنهدمة لأنه لا يصل فيها إلى استيفاء حقه وخالف الخطيب وجعلها كالجدار .  
(قوله لم يمتنع) أي لا يمتنع عليه ذلك قبل سؤال شريكه أو امتناعه فظاهر كلامهم أنه لا يلزم أجرة حصه شريكه  
من الأرض بوجهه بتقصيره كاسيأتى نعم إن منعه شريكه من الإعادة امتنع عليه . وقال بعض مشايخنا : ظاهر  
كلام المصنف أو صريحه فيما يأتي في المسألة بعدها أنه لا يمتنع أيضا وهذه ليست في شرح شيخنا ولا ابن حجر  
ولا غيرهما أنهم ذكروا أن الذي في كلام المصنف الانتفاع لا ينفع فرجع وحرر . (قوله يضع عليه ما شاء) نعم  
لو كان لأحد عليه جندع قبل الهدم ألزم المعيد بتمكينه من إعادتها أو بهدمه ليعيدها معالو وضعها . (قوله ولا ينقضه  
إذا شاء) وليس للأحد نقضه ولا تملكه ولا أجرة له في حصته من الأرض وفارق جواز نقض الأسفل لسفل بناءه  
صاحب العلو وجواز تملكه بشرطه كما مر بأن السفلى خاص بالأسفل بخلاف الجدار ولغير المعيد الشرب من البئر  
والاستفان من النهر لا بدار فأو دولا ب أو نحوهم ولو جعل للمعيد جزع من الأرض في مقابلة عمله جاز وعاد مشتركا  
سيأتى . (قوله لو سكنت عن ذلك) أي للذكور بقوله لا يضر أخو أو شريكه لظهوره إلى الاعتذار عن السكوت  
عنه . (قوله أي نصف القيمة) مر في المشترك مناصفون ليس قبل الإجازة كره لأنه هو الذي في الروضة . (قوله لا ينقضه)  
بكسر النون وضمها . (قوله فلا آخر منه) لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه واستيفاء من التعليل أنه يمتنع

من الإعادة والإجارة والبيع والأحكام المتقدمة تجرى هنا في عبارة تشمل ذلك . (قوله) باع شخص علو  
داره فإن شرط عدم البناء صح أو أطلق صح وبحت السبكي عدم جواز البناء هنا لأن الهواء حق  
لصاحب السفلى والمسألة فيها وجهان . (قول المتن يتد) يتد وتد تدا وكسوم يسم وسما . (قول المتن بلا  
إذن) أي بخلافه بالإذن لكن لا يجوز أخذ عوض على فتح الكوة لأنه يكون في نظير الضوء والمراء . (قول  
الشارح لا يستقل أحد الشريكين بالانتفاع) وفارق وضع الجندع على القديم بأن وضع أرفاقها في ملك صاحبها  
قد لا يتم إلا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره . (قول الشارح أحد الشريكين) ظاهره أن في الأجنبي لا المنع .  
(قول الشارح والقديم) له ذلك (أخ) صححه في الشامل والذخائر وأفتى به الشارح وابن الصلاح . (قول الشارح  
والقديم) يريد القديم بلزوم العمارة . (قول المتن فلا آخر منه) قوة العبارة تعطي أن له الإقدام من غير استئذان

عليه بغير إذن) من الآخر  
في الجديد) والقديم له  
ذلك كالقديم في الجار لما  
تقدم وأولى (وليس له أن  
يتد فيه ولذا) بكسر التاء  
فيهما (أو يفتح) فيه (كوة  
بلا إذن) كسائر الأملاك  
المشتركة لا يستقل أحد  
الشريكين بالانتفاع (ولو  
أن يستدل إليه ويستدل إليه  
متعاونا لا يضر) وهذا التقيد  
زائد على المهر (ولو)  
كفوه (ذلك في جدار  
الأجنبي) أيضا لعدم  
المضايقة فيه فإن منع أحد  
الشريكين الآخر منه ففي  
امتناعه وجهان أصبحهما  
في الروضة لا يمتنع (وليس  
له إجبار شريكه على  
العمارة في الجديد) -  
لتضرره بتكليفها والقديم  
له ذلك صيانة للملك عن  
التعطيل (فإن أراد)  
الطالب (إعادة منهدم بآلة  
لنفسه لم يمنع ويكره للمعاد  
ملكه يضع عليه ما شاء  
وينقضه إذا شاء) ولا يضر  
الاشتراك في الأرض فإن له  
حقا في الحمل عليه قاله  
القاضي أبو الطيب وابن  
الصباغ وسكت عن ذلك  
الشيخان لظهوره (ولو)  
قال الآخر لا تنقضه  
وأحرم لك حصتي أي  
نصف القيمة (لم يلزمه  
إجابه) كابتداء العمارة وعلى القديم تناز ما إجابته (وإن أراد إعادته بنقضه المشترك فلا آخر منه) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونا على إعادته بنقضه



عاد مشتركا كما كان فلو شرط زيادة لأحدهما لم يصح لأنه شرط عوض من غير معوض (ولو افرد أحدهما) بإعادته بنفسه (وشرط له الآخر) الآن في ذلك (زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا شرط له السدس يكون له الثلثان. قال الإمام: هذا مصور فيما إذا شرط له سدس النقص في الحال فإن شرط السدس بعد البناء لم يصح فإن الأعيان لا تؤجل (ويجوز أن يصالح على إجراء الماء وإلقاء الفلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصالحه على أن يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل الطريق وأن يجري ماء النهر في أرضه ليصل إلى أرض المصالح وأن يلقى الثلج من هذا السطح إلى أرضه وهذا الصلح في معنى الإجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهد بقدر ماء المطر لأنه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على إجراء ماء الغسالة على السطح على مال لأن الحاجة لا تدعو إليه بخلاف ما تقدم (ولو تازع جدارا بين ملكيهما فإن اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهما بناها معاً)

من الإعادة بلا إذن ولو قبل منعه وقال شيخنا: لا يمتنع قبل منعه وعلى كل إذا أعاده قبل المنع أو بعده فالظاهر أنه يعود مشتركا وأنه لا يطالبه بأجرة ولا يخبر أن يطالبه بهمه وأنه يمتنع عليه الهدم قبل المطالبة به فتأمل ذلك وحرره. (قوله عاد مشتركا) لعل الاشتراك من حيث كونه بالنقص بحسب ما كان كأشعار إليه بقوله كما كان لا من حيث الملاءمة فتأمل. (قوله وشرط له الآخر) أي بنقد بلفظ إجارة أو جمالة أو أشعار بقوله الآن في ذلك إلى أنه لم يعاون المعيد لما مر أنه لا يصح جعل زيادة معها فتأمل. (قوله في الحال) أي وعلمت الآلة ووصف الجدار والآن لم يصح. (فتنبه) لكل من الشريكين قسمة الجدار طولاً في عرض وعكسه بالتراضي ولا يجبر الممتنع ولا قرعة لأنها ربما أخرجت لأحدهما ما يضر الآخر. (قوله في ملكه) وكذا في موقوف فللناظر ومستحق الوقف ما ذكر لكن مع تقدير المدة في ذلك ولهم الصلح بلا مال وهو عارية ولو انتقلت الأرض لآخر باستحقاق أو غيره ثبت للثاني ما كان للأول من رجوع ومنع وغيرهما وله خرق بناء منع به الأول إجراء الماء مثلاً ولا يجوز الصلح في الموقوف والمؤجر ونحوه على حفر بئر ونحوها. (قوله على سطحه) وعلى أرضه بالأول نعم إن أمكن للقائه من السطح الأول إلى الطريق لم يصح الصلح لأنه لا حاجة إليه. (قوله في أرضه) لا على سطحه. (قوله إلى أرض المصالح) لا إلى سطحه. (قوله إلى أرضه) لا إلى سطحه خلافاً للقبليين وبمثل الإلقاء الجائر ما كان من ميزاب أو غيره. (قوله وهذا الصلح إلغ) حاصله أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الإجارة وتقدير المدة وأنه لا يجوز الصلح بلفظ العارية وينقد فيما يملك به عله وكذا لو وقع بلفظ البيع وفارق حق الممر بتقدير مدة ولفظ العارية ولفظ الصلح وينقد فيما يملك به عله وكذا لو وقع بلفظ البيع وفارق حق الممر فيما مر بأن العقد هنا متوجه إلى العين ولذلك يشترط هنا بيان موضع الإجراء طولاً وعرضاً وعمقا ومعرفة السطح قوة وضمناً. (قوله بقدر ماء المطر) ومثله الثلج. (قوله ولا يجوز الصلح على إجراء ماء الغسالة) هو المختص وإن كانت الغسالة من نحو حمام. (قوله على السطح) وعلى الأرض أيضاً. (قوله على مال) ولا مطلقاً ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المنصوصة في حش غيرة وعلى جمع القمامة ولو زبلا في ملك غيره ولو بمال وفي عهده ما مر في حق البناء. (فروع) لا يجوز الصلح على إبقاء أغصان شجرة أو عروقها في ملك غيره لأنه هواء كما مر وله إزالتها بالتحصيل إن تيسر ولا يباين قطع ولو بغير إذن مالكيها وله الانتفاع في ملكه ولو بما يضر هوائاً أو أدنى إلى تلفها ولا ضمان نعم إن حرقها فنقصير ضمانها لو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان بهارية صدق قالة البغوي وليس للمستحق دخول الأرض أو السطح إلا لتنقية المجرى ونحوه

قال في المطلب وهو مفهوم كلامه بلا شك. (قول المتن وشرط له الآخر إلغ) أي سواء كان ذلك بلفظ إجارة أو جمالة. (قول الشارح إلى أرضه) الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه. (قول الشارح يصح بلفظها) عبارة السبكي: ثم إن قدر المدة بإجارة ولا فعل الأوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء، وعبارة الأسنوي لك أن تقول إذا كان هذا النوع ملحقاً بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة إذا عقد بلفظ الإجارة كما سبق في حق البناء قال وإن قال بعتك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا؟ قال الرافعي وإن عقد بصيغة البيع نظر أن وجه البيع إلى الحق كما ذكره المصنف إيجاباً فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي. قال الأسنوي لك أن تقول إذا كان هذا النوع ملحقاً بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة إذا عقد بلفظ الإجارة كما سبق في حق البناء قال: وإن قال بعتك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي: وإن رد الناقلين يميل إلى ترجيح الملك قال الأسنوي: وإن عقد بلفظ الصلح فهل ينقد فيما أو إجارة لم يصح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينقد فيما سواء وجه العقد إلى الحق أو العين اهـ. أقول: قد سلف في مسئلة البناء أنه لا يملك عيناً ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مسالة الماء مثلاً تنصرف إلى العين بخلاف قوله بعتك رأس الجدار للبناء. (فروع) قال: صالحتك عن إجراء ماء المطر على سطح

كان دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر **(فله اليد)** فيحلف ويحكم له بالجدار إلا أن تقوم بينة بخلافه **(والإدنى وإن لم يتصل بيناته كما ذكره بأن اتصل بينتهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد وعبارة الحر والروضة كأصلها فهو في أيديهما (فإن أقام أحدهما بينة) أنه له (فرضي له) به (وإن حلفا) أي حلف كل منهما للآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لأنه لداه وجهان أصبحهما الأول (فإن حلفا أو نكلا) عن اليمين (جعل) الجدار بينهما) بظاهر اليد (وإن حلف أحدهما قضى له) وفي الروضة كأصلها والحر وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف بالجميع ويضيق ذلك بماز يد عليه في كتاب الدعوى**

وبالبنات أنه إن حلف الذي بدأ القاضي بتحلينه ونكل الآخر بعده حلف الأول اليمين المردودة أي ليقضي له بالجميع وإن نكل الأول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الإثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والإثبات أم لا بد من يمين للنفي وأخرى للإثبات وجهان أصبحهما الأول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له لـ النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لـ أهـ.

**(ولو كان لأحدهما عليه جدوع لم يرجع) بذلك لأنه لا يدل على الملك فإذا حلفا بقيت الجدوع بينهما لا احتمال أنها وضعت بحق (والسقف**

بين علوه أي شخص (وسفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أي يمكن إحداثه بعد الطول) بأن يكون السقف عليا فينقب وسط الجدار وتوضع رءوس الجدوع في النقب ويسقف (فيكون في يدهما) لأشترأهما في الانتفاع به (ولو لم) يمكن إحداثه بعد العلو

بفتح الحاء أفصح من كسر هالة التحويل والانتقال وتقال لما به حول أي قوة لما بين الحركة والقوة من الملازمة. وشرعا عقد يقتضي انتقال دين من ذمة إلى أخرى وتطلق على نفس الانتقال وتغير بعضهم بغير دين إلى ما يناسب المعنى اللغوي لأن أي يؤول بأن التقل سبب له فهي بيع بين يدين جواز للحاجة فهي خصمة وذكرت عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المحيل والمحتال وغير ذلك وتستحب على مليء ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الإستناد إلى جملة المخاطب فلا تصح مع الإضافة إلى جزئه وإن لم يعش بولونه وقصد به الجملة قاله شيخنا وهو دار كل سنة بكذا قال المتولي يصبح ويقتصر الحر في الأجرة كما اغتفر في المعقود عليه ويصير كالشارح المضروب. **(قول الشارح) كان دخل (إلخ) لا يكفي في هذا جوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لإمكان حدوث ذلك. (قول الشارح) على النصف (إلخ) أي يقول: والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا. (قول المن لم يرجع) وجهه أنها قد تكون بإعارة أو إجارة أو قضاء قاض يري الإيجار على وضعها. قال السنوي: وينزل ذلك على الإعارة لأنها أضعف الأسباب فله قلعه وغرامة أو أرض النقص وأن تقول هلا حمل على قضاء قاض أو شرائها من الجار فيقطع ولا يلزم أجرة فقد صرح السبكي بأن العمل يبقى على السافل من غير أجرة لا احتمال أنه اشترأ من صاحب السفل ثم يبيع بالجدوع إفادة الواحد وغوه لا يؤثر بالأولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجميع من بدون الواحد.**

### [باب الحوالة]

**(قول الشارح) فقول أحلتك أي جعلتك مختالا أي منتقلا (قول الشارح) جوزها الشارح) يريد أنها مستثناة**

كالأجر الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو **(فصاحب السفل)** يكون لاتصاله بيناته والعلو بضم العين وكسرها وسكون اللام ومثله السفل

### [باب الحوالة]

هي أن تحيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فقول أحلتك بعثرتك على فلان بعشرتي عليه فيقول أحلتك والأصل فيها حديث الشيخين

يخالف ما قاله في البيع مع أنها منه فليراجع ولا تصح بلفظ البيع وإن نواها ولا تدخلها الإقالة على المعتمد فيها كما في شرح شيخنا الرملي ولا يدخلها خيار . (قوله هي أن تحيل إلخ) عدل عن التعريف إلى التصوير ليلازم كلام المصنف بعده . (قوله أحطكت) ومثله أتجكت وملكتك أو نقلت حقت أو جعلت حقت إلى فلان أو حتى عليه لك ونحو ذلك وقول بعضهم يشترط في الصراحة أن يقول بحقت على إلخ مراده صريح لا يقبل الصرف كما يأتي آخر الباب . (قوله معلل) هو إطلاء المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو حيتض كبيرة مفسق وهو المراد بالظلم في الحديث ودونها حرام غير مفسق . (قوله مليء) هو بالهمز كما قاله الجوهري<sup>(١)</sup> . (قوله بسكونها) وجوز ابن حجر تشديدها وأدعى بعضهم أنه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وقال الشافعي بتدبها أو جوازها قياسا على سائر المعاوزات واعترض بأن خروجها عن المعاوزات يقتضى عدم قياسها ولذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب ورودها بعد النهي عن بيع الدين بالدين فنامل . (قوله يشترط إلخ) فالرضا ليس ركنا وإنما الركن الصيغة الدالة عليه ولذلك قال بعضهم: لا حاجة لذكره مع اعتبار الصيغة ورد بأن الدال غير المدلول وإن تلازم . (قوله لأنها) أى التحيل والمحال فهما ركنان وإن اتحدتا في الخارج كإحالة الولي نفسه على طفله وعكسه ويجوز أن يحيل الولي على دين مجبوره لمصلحة وأن يحتال به على مليء باذل فإن تبين خلافه بطلت وعلم أنه يجوز أن يحتال ولي بدين مجبوره من ولي على دين مجبوره مع المصلحة وناظر الوقت كالولي فيما ذكر ويجوز أن يحيل الولي أحد طفلين على الآخر وإن كان أحاه . (قوله فهي بيع) ولا تصح بلفظه كما سر نظر القول الاستيفاء ومن هذا ما مر في التصوير يعلم أن أركانها ستة: محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وللمحتمل أن يحيل على المحال عليه وللمحال عليه أن يحيل المحتال على غيره وهكذا كما في شرح الررض . (قوله جوزها إلخ) ولذلك لم يختبر فيها أحد الدينين وإن اتحدتا في علة الربا . (قوله لا إحمال عليه) ولذلك تصح الحوالة على ذمة الميت وتعلق تركته إن كانت ولا تصح الحوالة على التركة وإن كانت ديونا نعم تصح من الوارث على التركة إن كانت ديناً وتصح عليه أن تصرف في التركة لأنها صارت ديناً عليه والدعوى على الميت كالحوالة عليه . (قوله ويتعلقو إلخ) ويرد بطلانها في إحالة البائع مع الرد كما سيأتي ولو كانت قرضاً لم تبطل . (قوله ولا تصح على من لا دين عليه) أى بأن علم ذلك وإلا صحت فلو أنكر المحتال عليه الدين لم يقبل كما سيأتي وللمحيل أن يشهد على المحال عليه للمحال إذا لم يتعرض لنفسه بأن يشهد أن المحال يستحق على المحال عليه كذا بوجه شرعى أو بحالة شرعية ولو أقام المحال عليه بينة يبرأه من الدين بطلت الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فأقام المحتال شاهداً

من التبي عن بيع الدين بالدين كالقرض لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض وإنما امتنع الزيادة والنقصان لأنه ليس مأكسة ومعنى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع ما في ذمة المحال عليه وقيل بيع عين بعين ففراا من بيع الدين بالدين أى فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق متفقة تتعلق بعين الشخص . (قول الشارح للناحية أن يستوفيه) كما له أن يوكل في ذلك . (قول الشارح استيفاء حق) استند من جعلها استيفاء إلى عدم جواز الحوالة بالشيء على أكثر منه أو أقل إذا لم يكن ربويًا وعد وجوب التقابض في الربوي ولو كانت بيعاً لوجب كل ذلك وليس فيها خيار المجلس واعترض تقدير القرض بأن البائع إذا احتال ثم رد عليه بعيب تبطل الحوالة ولو كانت قرضاً لم تبطل كما لو قبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بعيب واختار أنها استيفاء واستدل بقول الشافعي رضى الله عنه لو كان للمكاتب على رجل مائة ووجب عليه لسيده مائة ووجب عليه مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يجز ولكن إذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعاً وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع اهـ . قال : فقيه رد على من يقول

ومطل الغنى ظلم وإذا أتبع  
أحدكم على مليء فليتبع .  
وروى الإمام أحمد  
والبيهقي : وإذا أحيل  
أحدكم على مليء فليحتل  
وأتبع بسكون التاء أحيل  
فليتبع بسكونها فليحتل  
(ويشترط لها) لتصح  
(رضا المحيل والمحتال)  
لأنها عقاها فهي بيع  
دين بدين في الأصح  
جوزها الشارع للحاجة  
(لا إحمال عليه في الأصح)  
لأنه على الحق فلصاحبه أن  
يستوفيه بغيره والثاني مبنى  
على أن الحوالة استيفاء حق  
كان المحتال استوفى ما كان  
له على المحيل وأقرضه  
المحال عليه ويتضمن  
إقراره من غير رضا  
(ولا تصح على من لا دين  
عليه وقيل تصح برضاه)

بناءً على أنها استيفاء إلى آخره فقبوله ضمان لا يراً به المحيل وقيل براءاً (وتصحح بالدين اللازم وعليه) وإن اختلف الدينان في سبب الرجوب كالتمن والقرض والأجرة وبديل التلف ويستثنى دين السلم فإنه لازم ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ومقابلته مبنى على أنها استيفاء ذكر هذا الاستدراك في الروضة (المحل) من الدين كالمير والحب (وكذا المقوم) منه كالشوب والبيد (ال) الأصح) والثاني يشترط كونه مثلياً ليتحقق مقصود الحوالة من إبطال المستحق إلى الحق من غير تفاوت (و) تصح (بالتمن في مدة الحيار وعليه في الأصح) لأنه آيل إلى الزوم والثاني ينظر إلى أنه غير لازم الآن (و) الأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه والثاني صحتهما والثالث عدم صحتهما وقرئ الأول بأن للمكاتب إسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوائث السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدرنا وصفه في قول تصح بإبل الدية وعليها) والأظهر النع للجهل بصفتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (محتملاً) وقسداً

بأنه يستحق عليه كلنا بطريق الحوالة من فلان وأن دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتفر الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لأنه وسيلة إلى ثبوت حق نفسه ولو أنكرك المحال عليه الحوالة صدق ويراجع المدين فإن صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وإن أنكرك المحتال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما في الإقرار. (فتنبه) سكت المصنف عن عدم صحة الحوالة ممن لا دين عليه. قال في المنهج: وهي تعلم مما ذكره المصنف بالأولي وجه الأولوية أنه إذا شرط ثبوت الدين على المحال عليه مع عدم صحة وقائه منه لأنه من قضاء دين الغير فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى وقيل غير ذلك مما فيه نظر. وقال بعضهم: في كلام المصنف الإشارة إلى الجواز بذكر الخلاف، وقول شيخنا: ولا يقع ما ذكر في كلام المصنف وكافة اعتباراً باللفظ فيه تأمل إذ لا دين على المحال عليه ليكون المحتال وكذا في قبضه منه. (فتنبه) علم مما ذكر أن من له معلوم في وقف لا تصح إحالته به على مال الوقف لما مر في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته إلا أن يتعدى بالتلف مال الوقف لأنه صار ديناً عليه وأن توسيع الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين للوقف ليس حوالة وله منعه من قبضه متى شاء. قال شيخنا: نعم إن تعين مال الوقف في جهة شخص معين صحت الحوالة عليه بل للمستحقين الحوالة عليه بغير إذن الناظر ويعتد بالتقيض منه وبراءاً به وتوزع في ذلك فراجمه. (قوله بناء على أنها إلخ) أي إذا قلنا مع وجود الدينين إن الحوالة استيفاء إلخ فمع عدم دين المحتال تكون ضماناً فشامل. (قوله والأجرة) أي في إجارة العين لأنها في الذمة كالتسليم فلا تصح بها ولا عليها وقد يراد بدين السلم كل ما لا يصح الاعتياض عنه كالبيع في الذمة. (فروع) لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وإن انحصروا لما فيه من شائبة العادة باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المنذور فراجع وانظر. (قوله في مدة الحيار) لها أو لأحدهما وتحصل بها الإجارة فلو فسخ المشتري بالحيار بعد حوالة البائع عليه ولم يرض بها بطلت على المتمد وبذلك علم أن المراد بالزوم وصف الدين به في نفسه لا عدم التطرق إلى إبطاله ولذلك جعلوا منه القرض كما مر فافهم. (قوله والأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم) على أجنبي وإن كان لا يصح الاعتياض عنها على المتمد خلافاً لما في شرح المنهج وفارقت دين السلم بتشوف الشارع للفقن وخرج بالنجوم دين للمعاملة على للمكاتب للسيد فتصح الحوالة به وعليه وإن سقط بالتعجيز لأنه تابع. (قوله للجهل بصفتها) فلو علمت صحت الحوالة بها وعليها قاله شيخنا وسأيت في الديات. (قوله ويشترط تساويهما) أي في الواقع وعند العقادين وإن تعدد المحال عليه أو زاد دين أحدهما على الآخر فيصح أن يحيل من عليه خمسة على من عليه عشرة بخمسة منها وعكسه ولو كان بالدين ضمان أو أكثر صحت الحوالة على كل منهم وعلى جميعهم ولو معا ويطلب المحتال كلاً منهم بجميع الدين

بأنها بيع من كل وجه. (قوله الشارح فقبوله إلخ) قال الرافعي: فتكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتماثل تفاريعه. قال الأسنوي: فعل هذا يكون قوله أحلتك إذا عجز الدائن عن الضمان وقبول المحال عليه بمعناه ضمانه وقبول المحتال بمعناه قبول الضمان فإن لم يشترط رضا المضمون له وهو الأصح لم يشترط. (قوله الشارح لأنه آيل إلى الزوم) هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه أهد. ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك. (قوله الشارح صحتهما) وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر إلى كونها استيفاء، وقوله: والثالث عدم صحتهما وجهه في الحوالة من المكاتب التفريع على أنها بيع وأن الاعتياض عن النجوم مجتمع. (قوله المتن ويشترط العلم إلخ) لأن الجهول لا يصح بيعه ولا استيفائه. (قوله المتن) وفي قول تصح بإبل الدية) هو مبنى على جواز الصلح عنها والأصح امتناعه. (قوله المتن ويشترط تساويهما) أي سواء جعلت بيعاً أم استيفاءً لأنه لا يمكن أن تستوفي فضة ويقرض قرضها ذهباً أما على البيع فلا إنها إرفاق كالقرض

أو ببعضه ولو بشرط ذلك وإذا أحال على الأصل برى الضمان بخلاف عكسه قاله شيخنا الرملي ، وقال غيره : يرى الأصل أيضا لأن الحوالة كالقبض وعلى الأول لو كان له ألف على شخص بها ضمان فأحال على الضمان بألف هل له أن يحيل على الأصل بألف أخرى واجبه . (فروع) يقع كثيرا أنه يصير ماله على زيد لعمر وملا ويحكم بذلك حاكم وحكمه أنه إن أريد الحوالة صح ويحمل عند الإطلاق عليها<sup>(١)</sup> فإن أريد خلافها أو علم خلافها لم يصح . (قوله وكذا حلولا وأجلا) نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدئته مدة أو نذر أن لا يطالب مدته بدئته مدة وقتنا بصحة النذر بأن كان مرغوبا فيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بأحال عليه وعكسه لأن ذلك ليس أجلا وإنما هو دين حال امتنعت المطالبة به لعارض فلو زاد في نذره وأنه لا يحيل به فنقل العلامة سم عن شيخنا الرملي أنه تصح الحوالة مع الإثم فراجعهم . (قوله وصحة وكسرا) وكذا كل صفة يختلف بها الغرض وهل منها اختلاف القروش وريال وكلا ب أو أرباع وأنصاف وكواهل ونحو ذلك أو الفضية ذات العدد والقروش والألثلاث فراجعهم . وتصح الصحة في نحو الأنصاف والأرباع والألثلاث بعضها على بعض وعلى الكواهل وعكسه حيث اتحد النوع دون غير ذلك وليس منها رهن وكفيل فلو كان بأحد الدينين ذلك لم يؤثر ولا يتنقل الوثيقة بل تسقط بخلاف الوارث لأنه خليفة المورث ولو بطلت الحوالة كالإقالة فيها إذا قلنا بها على المرجوح لم يعد الرهن والضمان نعم لو أحال على الضمان كالأصل لم يسقط الضمان كما مر وأما الرهن فإن كان للمحال عليه عند الأهيل فشرط بقائه صحيح أو للمحيل عند المحتال فشرط بقائه مفسد كذا تحرر مع شيخنا ولو بشرط عاقلة الحوالة رهننا أو ضماننا من الأهيل للمحتال لم تصح الحوالة أو من المحتال عليه للمحتال صححت وبغنى الشرط . (قوله أى يصير إلخ) إشارة إلى أن المراد بالتحويل الصيرورة لأن المتغير محل الدين لا نفسه فتأمل . (قوله بغنى) ومثله الرق بأن كان المحتال عليه عبدا لغیره ويرجع عليه بعد الحق قاله شيخنا ككفره ولعل المراد أن للمحيل دينا في ذمة العبد ينحو معاملة فأحاله صاحبه عليه به فإن بان أنه عبده لم تصح الحوالة وإن كان له في ذمته دين بمعاملة لسقوطه عنه بملكه له . (قوله أو جعده) أى للحوالة على ما تقدم فإنه المصدق في إنكارها أو لدين الأهيل لأن قبول المحتال مضمّن لاستجماع شروط الصحة نعم لم تحيل الأهيل أنه لا يعلم براعة المحتال عليه فإن نكل أو قامت بئنة بوفاء الدين بطلت الحوالة وتصح شهادة الأهيل على المحتال عليه كما مر . (قوله فلا رجوع) نعم لو احتال لهجوره جاهلا بالإعصار تبين فسادهما في شيء من ذلك بطلت الحوالة . (قوله فلا رجوع) نعم لو احتال لهجوره جاهلا بالإعصار تبين فسادهما كما مر عن شيخنا الرملي . (قوله بهيب) أى مثلا فاتح الحالف والإقالة كذلك . (قوله بطلت) أى بناء على أنها استيفاء وإلا لم تبطل كما قاله الأسنوي فلم ينههم لم يجعلوها استيفاء مطلقا ولا بيما مطلقا . (قوله في الأظهر) هو المتعمد صريح هذا التعبير أنه من كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه وليس كذلك لأن من هنال إلى آخر الباب من

(قول الخن وكسرا في الأصح) إلخ قاله للوصف بالتقدير . (فروع) لو أحال على الضمان والأصل معاصم ومطالب كلا منهما أو على الأصل برى الضمان ذكر ذلك مع غيره في تلمعة السبكي فراجعهم . (قول الشارح والثاني تصح بالمؤجل إلخ) عهده أن النفع إن عاد على المحتال صح وإلا فلا . (قول الشارح سواء قلنا إلخ) هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيهق من حيث إن ذلك يقتضى أن حقه باق بماله وإنما تحول من ذمة إلى ذمة وقضية البيع بخلاف ذلك . (قول الشارح كموت) أى وامتناع تركه . (قول الخن بطلت في الأظهر) أى بناء على أنها استيفاء لأشباع هذا التقدير نوعا رتفاق ومساعة فإذا بطل الأصل بطل هبة الارتفاق التابعة كما لو دفع عن الثمن المكسر صحيحا ثم رد المبيع بهيب فإنه يسترد الصحيح . قال السبكي : ومن ثم تعلم أن تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح وإلا لم تبطل الحوالة تقربا بعلية ومقابل الأظهر مبنى على أنها اعتياض كما لو استبدل عن الثمن ثوبا إلى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم أنهم تأخره بقلوب فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعوضة

لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا يتطل كما لو استبدل عن الثمن ثوبا فإنه لا يبطل برد المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كأن رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المشتري أم قبله وقبل أن كان الرد قبل قبض المبيع يبطل قطعا وقبل أن كان بعد قبض المشتري لم يبطل قطعا (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالمثل فوجد الرد للمبيع يجب (لم يتطل على المذهب) والطريق الثاني طرد القولين وفرق الأول يتعلق الحق هنا بثالث وسواء

عليه قبض المشتري أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع ولا فوله الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض وجهان أحدهما الثاني (ولو باع عبدا وأحاله بنفسه) على المشتري (ثم انفسخ الهبة) والمحال على حريته أو ثبت بينهما تشهد حسبة أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطان البيع فرد المشتري ما أخذه على المشتري ويبقى حقه (أو) إن كليهما (المحال) في الحرية (ولا بينه) بها (حلفاه على نفى العلم) بها (ثم) بعد حلفه (بأخذ المال من المشتري) وهل يرجع للمشتري على البائع المحل لأنه قضى دينه بإذنه أو لا يرجع لأنه يقول ظمني الحال بما أخذه والمظلم لا يطالب غير ظالمه، قال البغوي بالثاني والشيخ أبو حامد وابن كعب وأبو علي بالأول وهو أظهر في الشرح الصغير وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع إلى الحال فيه الوجهان السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمشتري (وكلت نقبض

(قول الشارح والثاني لا يتطل) عليه إن كان البائع قد قبض فيطالب المشتري وللبائع إسكان ما أخذه ودفع غيره وإن لم يكن قد قبض فلا يطالبه إلا بعد قبضه وأما المشتري فليس له أن يطالب الحال عليه بحال وهذه المسألة وما بعدها من تخرج المثل على قواعد الشافعي رضى الله عنه. (قوله قول الشارح تشهد حسبة) استشكل منع سماحا من المتبايعين بأنه ينبغي أن يثبت الحق حسبة وإن بطلت إقامتها من جهتهما كما لو شهدت حسبة فإن حقيهما يثبت فيما. (قول الشارح أو يقيمها العبد) إذا كان المشتري مقرا أو يبرج العبد عن ملكه فلا وجه لسماحا من العبد لأنه لا يعتق توافق المتبايعين من غير توقف على تصديق الحال فلعل صورته أن يكون العبد قد خرج عن ملكه ثالثا أو يكون المشتري غير مصدق. (قول الشارح لبطان البيع) وهكذا كما يمنع من صحة البيع. أقول: هذه المسألة مما يؤخذ منها أن الحال عليه لو ادعى الدفع قبلها أو أقام عليه يثبت الحوالة كذا لو أنكر الدين الحال عليه به كان للمحال أن يحلف المحل أنه ما يعلم ذلك ليرجع عليه لو أقر بذلك ثم رأيت بعض أهل اليمن

في وقال المستحق أحسني أو قال الأول أردت بقولي أحسنته أو قال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه يمينه لأنه أقر بقصدته والأصل بقاء الحقين (و) في الصورة الثانية وجهه) بتصديق المستحق يمينه لشهادة لفظ الحوالة وعمل الخلاف إذا قال أحسنت بمائة مثلا على عمرو

فإن قال بالساقطة التي لك على وعلى عمرو فالصدق المستحق قطعاً لأن هذا لا يحتمل إلا حقيقة الحوالة وإذا حلف المستحق عليه في الصورتين

انفذت الحوالة وبأنكار الآخر الوكالة انصرف فليس له قبض وإن كان قبض المال قبل الحلف يرى الدافع له أنه وكيل أو محال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق (وإن قال) المستحق عليه (أحلفك فقال) المستحق (وكلتي صدق الثاني

يعينه) لأن الأصل بقاء حقه وكذا يصدق يعينه إذا قال عن الآخر إن أراد بقوله أحلفك الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المسائلين عند إطلاق المحال عليه وإذا حلف للمستحق فيهما انفذت الحوالة وبأنخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن كعب.

### [باب الضمان]

ويذكر معه الكفالة: هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويتحقق بالضمان والمضمون له وغيرهما مما سيأتي (شرط الضمان) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر

صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل، وعبرة الحر إن يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان

الصبي والمجنون والمغنى عليه والمحجور عليه بالسفاهة.

الوكالة صريح كذلك وحاصل الجواب أنه لا كان الأصل بقاء الحق احتجنا إلى المسامحة هنا بصرف الصريح تأمل. (قوله فإن قال بالمائة التي لك على عمرو فالصدق المستحق) أي المختار قطعاً. قال شيخنا: ومثله ما لو قال أحلفك بحقك على فلان أو نقلت حقك إلى ذمة فلان (إخ) (قوله ووجب تسليمه) (إخ) نعم إن وجدت شروط النقائص أو الظفر لم يجب تسليمه ولو تلف المال بغير تقريط في يده سقط حقه لأنه محال بزعمه وليس للمدين أن يطالبه لأنه وكيل بزعمه أو بتفريطه ضمن ولا يطالب لسقوط حقه بزعمه الحوالة. (قوله لما تقدم) أي بقوله لأنه أعرف بإخ وأجيب بأنه لا نظر لذلك مع كون الأصل بقاء حقه. (قوله لما تقدم) أي بقوله لأنه أعرف بإخ وأجيب بأنه لا نظر لذلك مع كون الأصل بقاء حقه. (قوله عند الإفلاس) (إخ) وكذا عند دعوى المستحق أنه قبض وتلف عنده بلا تقصير. (قوله ويرجع به) أي بعد أخذه منه كما مر. (قوله في أحد وجهين) هو المصنف.

### [باب الضمان]

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الأحكام بالدين ومن تحول حق إلى ذمة أخرى ومن مطالبة من لم يكن له مطالبة قبله وغير ذلك وسمى بذلك لأن من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنته إياه فهو من الضمان لا من ضم ذمة إلى أخرى كما توهم لأن أصالة الدين تمنع ذلك وهو لغة الالتزام. وشرعاً بالمعنى الشامل للكفالة يقال على التزام دين أو إحضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولو مع قصد الرجوع خلافاً للرأفي وهو مندوب لقادر واثق بنفسه أمن غائلته. قال العلماء: وأوله شهامة أي شدة حماقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظاماً:

ضاد الضمان بصاد الصك متصل فإن ضمنمت فضاء الحمى في الوسط (قوله هو) أي الضمان بالمعنى الخاص به شرعاً التزام (إخ) وقد تقدم ثم إن الالتزام إما في الذمة فقط وهو الأغلب والأكثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقية عبدي وهذا أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقية عبدي هذا. (قوله وغيرهما) وهو المضمون والمضمون عنه والصفة فأركانها خمسة. (قوله شرط الضمان) ويقال له الضمين والزعم والحميل والكتيل والصبر والتقبل وقيل الأولان للمال مطلقاً والزعم للمال المطمئن والحميل للذمة والكتيل للنفس أو العين والتقبل والصبر للجميع. (قوله وهو كما تقدم) (إخ) لو فسره بعدم الحجر لكان أولى ليخرج من بلغ غير مصلح ويدخل السفه للهمل والسكران. (قوله وعبرة المحجور (إخ) واكتفى المصنف بالرشد اللازم له صحة العبارة والمراد بصحتها ترتب الأحكام عليها فيدخل السكران ويخرج نحو النائم. (قوله فلا يصح ضمان الصبي (إخ) ولو بإذن أولياءهم ولو ادعى واحد منهم ذلك بعد الضمان صدق إن أمكن الصبا وعهد نحو الجنون ومثله دعوى السكر ودعوى التعدي فيه وعدمه لأن الأصل براءة الذمة. (قوله أي ضمن في الذمة) قيل: لا حاجة إليه إن أريد ضمانته في ذمته أو مضر إن أريد ضمانه مطلقاً فالأولى أو الصواب إسقاطه فاعلم، وأما ضمان المريض فلا يصح إن كان عليه دين مستغرق وإن ثبت بإقراره بعد الضمان فيتبين بطلانه وقيد ابن حجر بما إذا قضى دينه بماله والإبقاء حدث له مال أو يرى من الدين أو بعضه أفتى في الأولى بالرجوع. (قول الشارح وحقه عليه باق) لأنه حال بينه وبين حقه بمجده الحوالة وحلفه.

### [باب الضمان]

(قول المتن شرط الضمان الرشد) يرد عليه المكره والمكاتب والسكران المتعدي بسكره فإن قيل هذا عارض يزول لا ينافي الرشد. أجيب: بأنه يلزم حيتضاً أن يقول برشد النائم والمغنى عليه ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضاً من سفه بعد رشد. وعبرة الغزالي: يشترط صحة العبارة وأعلى التبرع وهي أحسن من عبارة الحر والكتاب جميعاً كما لا يخفى وإن أورد بعضهم عليها الأخرى الذي له إشارة

الصبي والمجنون والمغنى عليه والمحجور عليه بالسفاهة. (و ضمان محجور عليه بغلس كشرائه) أي ضمن في الذمة والصحيح صحة كما تقدم في بابه

بغير الأداء أو بأداء غيره عنه تبرعا فتبين صحته فراجعه، ولا يصح ضمان المكره ولو بإكره سيده وفارق صحة بيع مال الغير بإكرهه لأن الضمان يتعلق بلمته فيعود ضرره عليه. (قوله وضمان عهده) ولو مكاتبها وموقوفها وموصى بمنجته ولو مدة باطل وفارق صحة خلع الأمة حاجتها إليه نعم إن ضمن سيده لغيره لم يمتنع لإذنه قاله الخطيب وخالفه شيخنا الرمل والزيادى واعتبرا إذن السيد لأنه يتصرف في ماله فلا بد من إذنه وفيه نظر فإن قلنا يتعلق بلمته فقط ولا يصح أن يضمن العبد أجنبيا لسيده ولو بالإذن ويصح أن يضمن السيد عهده لأجنبى مطلقا ولو مكاتبها وفي دين المعاملة ولا يرجع لمن أدى منها على الآخر إلا أن أدى العبد بعد عتقه. (قوله ويصح بإذنه) أى السيد وإن تعدد فإن كانت مهابة فقياس ما في البعض اعتبار إذن صاحبها فراجعه، ولا يجب الضمان على العبد بالإذن ولو بصيغة الأمر ويشترط أن يعرف السيد قدر الدين والمضمون له ويعتبر في الموقوف إذن الموقوف عليه إن المحصر والأتملر الإذن فلا يصح الضمان ولا عبرة بإذن ناظر الوقت ويعتبر في الموصى بمنفعة إذن الموصى له في الأكسباب المتعاقدة وإذن مالك الرقبة في النادرة وإذا عتق صح ضمانه بلا إذن بالنسبة له على المتحد والمبعض في نوبته لا يحتاج إلى إذن ولو غيرها كالقنن والمكاتب كالتنن لكن يصح أن يضمن أجنبيا لسيده بإذن السيد. قال شيخنا: وقال بعضهم لا حاجة لإذن سيده إن كان الضمان بإذن الأجنبى. قال شيخنا: وإذا عجز بطل الضمان ونوزع فيه والوجه بقاؤه. (قوله فإن عين) أى حال الإذن لا بعده. (قوله أو غيره) من الغير عهده آخر لسيده أذن له أن يعلى الضمان برقبته. (قوله قضى منه) فإن أحققه انقطع تعلقه به والنقل التعلق إلى ذمة العبد وكذا لو لم ينف ما عينه بالدين وليس له الأداء من غيره ولو من كسبه بلا إذن نعم إن أذن له في الأداء من معين لم ينقطع التعلق منه بعقده. (قوله أى وإن لم يعين) هو صادق بالإذن في الضمان فقط أو فيه في الأداء معا ونفسر الشارح على الأول لأنه الذى في الروضة وأصلها ولو أبقاه على عمومه لكان أولى وربما أن يكون العموم عن قصد من المصنف. (قوله وبيع) ولو سابقا على وقت الإذن. (قوله بعد الإذن فيه) ولو قبل الضمان لأن المأذون فيه ثابت قبل الإذن وبذلك فارق ما يأتي في مؤن النكاح حيث لا يتعلق إلا بالكسب بعد وجوبها ولو انتفى

(قول المتن وضمان عهده إلخ) لأنه إثبات مال في الذمة بعقد فكان كالنكاح. (قول الشارح إذ لا ضرر) أى وكأ لو أقر بإتلاف مال وكذبه السيد ويثبت بعضهم تخصيص هذا الوجه بغير العبد الموقوف لأنه لا يصح عتقه ثم نقول: إن خلع الأمة بغير إذن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمتها وفارق الضمان حاجتها إلى الخلع. (قول المتن ويصح بإذنه) قال الإسئوى: ينبغي أن يقال إن علقنا ذلك بشيء من أموال السيد اشترط معرفة السيد لثقل الدين وإن قصرناه على ذمة العبد فلا وتبه على أن قوله يصح يفيد أن العبد لا يلزمه فعل الضمان وإن أمره السيد وهو كذلك لأنه لا استحكام للسدادات على ذم العبد، وقول المتن قضى منه أى وما فضل يبقى في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الأكسباب لأن التعيين بقصر الطمع على ما عين وخالف المازردى وتبعه ابن الرضا. قال الإسئوى: والمفهوم من إطلاقتهم هو الأول ولم يتعرض الرافضى للمسألة وقول المتن فإن عين للأداء مشعر بأن صورة المسألة أن يقول ضمن على أن تؤدى من كذا أم لو قال ضمن كذا فلا يصح خلافا للقاضى الحسينى وفي شرح الرضى عن الإسئوى ظاهر كلام الروضة أن تعيين جهة الأداء إنما يؤثر إذا وقع متصلا بالإذن. (قول الشارح في يد المأذون) أو غيره من أموال السيد. (قول الشارح وبيع) أى ولو كسبه قبل الإذن في الضمان ثم اقتصره عليها يخرج ما شمله المتن من كسب البدين الحاصل قبل الإذن وهو في يده حال الإذن وبه صرح في المطلب. (قول المتن فيما يكسبه) ولو بالتجارة. (قول الشارح والوجه الثاني إلخ) هذا الوجه صححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازى في التبيين وجهه أنه إنما أذن في الضمان لم يتعرض للأداء وعلى الوجه كلفها لا يتعلق بذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف

(وضمان عهده بغير إذن سيده باطل في الأصح) وإن كان مأذونا له في التجارة والثاني يصح إذا ضرر على السيد فيه ويتبع به بعد العتق (ويصح بإذنه) فإن عين للأداء كسبه أو غيره) كمال الذى في يد المأذون (ففى منه وإلا) أى وإن لم يعين بأن لم يذكر الأداء كما قال في الروضة كأصلها وإن قصر على الإذن في الضمان (فالأصح أنه إن كان مأذونا له في التجارة) (تعلق أى غرم الضمان بها) (في يده) وقت الإذن فيه من رأس مال وبيع (وما يكسبه بعد الإذن) فيه كاحتسابه (والأى أى وإن لم يكن مأذونا له في التجارة) (فما) أى يتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الإذن فقط والوجه الثاني يتعلق بلمته في التضمن يتبع به بعد العتق والثالث في الأول يتعلق بما يكسبه بعد الإذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالربح الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والأصح اشترط



### معرفة المضمون له أي أحد

يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في استيفائه تشديدا وتسهيلا والثاني ينظر إلى أن الضامن يوفى فلا يبال بذلك (و) الأصح على الأول (أنه لا يشترط قبوله ورضاه) أي واحد منهما والثاني يشترط أن الرضا ثم القبول لفظا والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضامن ما بين الإيجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا) وهو من عليه الدين (ولا معرفته للأصح والثاني يشترط ليعرف حاله وأنه هل يستحق اصطناع المعروف إليه ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثابتا) فلا يصح الضامن قبل ثبوته لأنه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وهما في الجديده (و) صحح القديم ضمان ما سيجب كان ضمن المائة التي ستجب بيع أو قرض لأن الحاجة قد تدعو إليه (و) المذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو أن ضمن للمشتري الثمن إن خرج البيع مستحقا أو معيا

الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فإن حدث له كسب مثلا فينبغي التعلق به ومثله التجارة ولو انتقل العبد المأذون له عن استحقاق الأذن في الوقت أو عن ملك سيده بيع أو غيره بقي التعلق بكسبه وللمشتري الخيار إن جهل قاله شيخنا الرملي فراجع. (فرع) لو كان على العبد ديون معاملة سابقة على الضمان لم يؤد مما يده للضمان شيئا وإن لم يحجر عليه إلا ما فضل عنها. (قوله معرفة المضمون له) أي بشرط معرفة عنه لا باسمه ونسبه ووكيله ولو علما مثله وعلوه بأن الشخص لا يوكل غالبا إلا من يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلاء فانتظره. (قوله أي الرضا ثم القبول) ولا يتصور عكسه لتضمن القبول له ولذلك سكت الشارح عن اشتراط القبول دون الرضا وعلم بما ذكر أنه لا يبطل برده لكن له إيراؤه. (قوله ولا يشترط رضا) فاعلم أنه لا يرتد برده أيضا وهو ما قاله حج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا م أنه يرتد برده وسيأتي اعتاده فراجع. (قوله وهو الدين) لو قال: هو الحق لكان أولى ليشمل المنفعة كالمعمل المتروك في الذمة والعين كما قاله الأسنوي ولعل الشارح راعى الوصف بالزوم الآتي لأنه لا يوصف به ظاهر إلا الدين وقد يؤول بالزوم الأخطاء المستحقة فيهم وهو هنا أولى فاعلم. قال شيخنا: وفعل الدين الزكاة فيصحب ضمانها مستحق المحصر لكن لابد من الإذن في الأداء لأجل الثبة وكالزكاة الكفارة وفي شرح شيخنا ما يقتضي صحة ضمان الزكاة عن لابد من نظره فراجع. ويصح ضمان عين الزكاة أيضا كما قاله ابن حجر. (قوله أو قرضي) نحو أقرض زيدا ألفا وأنا ضامن له فلا يصح خلافا لابن حجر وفعل ثبوته ما لو كان باعترا فإشهاد الضامن وإن لم يثبت على المضمون عنه فله المضمون له مطالبة الضامن. (فرع) لو قال ائتمان ضمنا مالك على زيد فكل منهما ضامن لنصفه (١) كما لو رهننا عديدهما على ألف لغيرهما قال ذلك شيخنا الرملي واعتدته. (قوله صحة ضمان الدرك) بفتح الداء وسكونها سمي بذلك لوجود الغرم فيه عند إدراك المستحق عين ماله ويقال له ضمان المهدية والدرك لغة المطالبة والتبعة بكسر الباء الموحدة وتطلق على ما ضعف ولم يحكم وعلى الرجعة والمهدية لغة اسم للوثيقة التي يكتب فيها الشيء فسمية المكتوب فيها بذلك من تسمية الحال باسم عمله. (قوله بعد قبض الثمن) لا قبله ولا معه ولا بد من العلم بقدره كما يأتي والمبيع كالثمن فلو عبر بالمعوض لشملمها. قال شيخنا الرملي: والأجرة والمؤجر كالثمن والمبيع بخلاف نحو الرهن. (قوله وهو أن يضمن إخراج) قال العلامة الرلي: لو قال ضمنت لك خلاصك منه صبح أو قال ضمنت لك خلاص المبيع إن خرج مستحقا لم يصح أمه، وهو ظاهر. (قوله أن يضمن للمشتري الثمن) أي جميعه إن خرج مقابله مستحقا جميعه أو معيا ورد جميعه أو بعضه إن

للضامن ما فضل عنها ولا يراحم سواء حجر عليه أم لا. (قول الشارح والثاني ينظر إخراج) وأيضا لم يذكر في حديث الميت الذي صلى عليه النبي ﷺ بعد التوقف. (قول الثمن ورضاه) لعدم التعرض لذلك في حديث الميت الذي ضمنه أبو قتادة وحيثه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف. (قول الشارح والثالث يشترط الرضا) لأن ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد على هذا فيكفي رضا الوكيل ويجوز تقديم الرضا على الضامن. قال الماوردي: ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له وبعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي في الرافعي جواز تقدمه على القبول وإن تأخر عنه فهو إجازة إن جوزنا وقف العقود على القديم. (قول الشارح وعلى اشتراطه) الظاهر أن الضمير راجع إلى القبول وقد صرح به السبكي. (قول الشارح ليعرف حاله) أي هل هو ممن يباذل إلى قضاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر. (قول الشارح وهو الدين) خالفه الأسنوي وأدعى أن العبار فاعلم من ذلك فقال: قوله ثانياً أي حقاً ثابتاً كما صرح به الشيخان في كتبهما وحيث قد دخل الأعيان المضمونة والديون مالا أو عملاً ثابتاً في الذمة بقصد الإجازة بخلاف الرهن حيث قال: فيه دينا ثابتاً يحتاج هنالئ قيد كونه قابلاً لأن يتبرع به ليخرج القصاص وحد القذف ونحوهما. (قول الثمن وهو أن يضمن إخراج) لو قال ضمنت لك خلاصك منه صبح أو قال ضمنت لك خلاص المبيع إن خرج مستحقا لم يصح أي في مسألة الكتاب.

ورد (أو ناقضا لنقص الصنعة) التي وزن بها وردها بفتح الصاد ووجه صحتها الحاجة إليه في قول هو باطل لأنه ضمان ما لم يجب وأجيب بأنه إن خرج

المبيع كذا ذكر تبيين وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالأول ولا يصح قبل قبض الثمن لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لأنه قد تدعو الحاجة إليه بأن لا يسلم الثمن إلا بعده (وكونه) أي المضمون (الزاما لا كحجوم كتابة) إذ للمكاتب إسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كتمن المبيع بعد قبض المبيع وقيل (يصح ضمان الثمن لمدة الخيار في الأصح) لأنه آيل إلى الزوم والثالث ينظر إلى أنه غير لازم الآن. وأشار الإمام إلى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن إلى البائع أما إذا منعه فهو ضمان ما لم يجب (و ضمان الجمل) في الجملة (كالرهن به) وتقدم أنه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل. وقيل: يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (و قوله) أي المضمون (معلوما في الجملد) فلا يصح ضمان المجبورين وصحته القديم بشرط أن تتأني الإحاطة به كضمت

خرج بعضه مستحقا أو رد بعضه أو لم يرد ولكن نقص كما يأتي وذلك بحسب صبغة ضمانه فإن قال ضمته إن خرج مستحقا لم يضمنه إن خرج معيبا وعكسه أو ضمنت نقصه لصنعة لم يضمنه لعب وهكذا فإن أطلق حمل على خروجه مستحقا ثم إن كان المضمون وقت ضمانه معينا في العقد وكان باقيا ضمن عنه فقط ويسمى ضمان عين فإن تلف لم يطالب بشيء وإن كان وقت ضمانه تالفا لزمه بدله من مثل أو قيمة وإن كان معينا بعد العقد لزمه ردده إن كان باقيا فإن تعذر رده لزمه قيمته ولو تمليا للحيلة وإن تلف لزمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان البيع بخروج الأول مستحقا بخلاف الثاني. (قوله ورد) ليس قيدا وإنما ذكره للأخذ بظاهر كلام المصنف من ضمان جميع الثمن. (قوله لنقص الصنعة) باللام وفي نسخة بالكاف فيشمل النوع والصفة. (قوله وأجيب) إغ هذا الجواب لا يأتي في غير الخروج مستحقا إلا على القول بأن الفسخ يرفع العقد من أصله وهو ضعيف. (قوله لا كحجوم كتابة) فلا يصح ضمانها ومنها دون المعاملة التي للسيد على العبد وتقدم صحة الحوالة بنجوم الكتابة لا عليها وصحتها بديون المعاملة عليه وعليها وقد يفرق بأن هنا شغل ذمة فارغة فاحتجب له. (قوله آيل إلى الزوم) أي بنفسه وبذلك فارق جعل الجملة. (قوله وأشار الإمام إغ) هو للمحدد وذلك بأن يكون الخيار للمشتري وحده وما في الروضة وغيرها من صحتها مطلقا مبني على مرجوح. (قوله أما إذا منعه) أي الملك وهو ما إذا كان الخيار للبائع أو لما على الراجح. (قوله معلوما) ولو للضامن فقط جنسا وقدر اوصفة ومنها الحلول والأجل وقدره وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين، زاد الفزالي: كونه قابلا للترع به بخلاف قصاص وحد قذف وشفعة ولم يذكره الشيخان لما يرد على طرده كحق القسم فإنه لا يصح ضمانه مع صحة التبرع به وعلى عكسه من دين الله تعالى على مريض أو ميت مهسرين فإنه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به نعم قد يدفع حق القسم بأنه لا دين فيه. (قوله فيشترط علمهما) أي إن كان في ضمن معاوضة كخلع ولا يكفي علم المبرء فقط ويصح فيه التوكيل وإن لم يعلم الوكيل بالمبرء منه ويكفي العلم بعد الإبراء حيث أمكن ووجوده في الواقع فلو أبرأ من حصته من التركة وهو يعلم قدرها أو علم بها بعد عند تسميتها أو أبرأه من قدر معين أو من قدر لا يعلم نقصه عن دينه أو أبرأه ظانا حياة مورثه فإن ميتا أو من شيء يظن أنه ليس عليه فإن عليه صح الإبراء في جميع ذلك ودعوى الجهل بالمبرء منه بعد الإبراء لا تقبل إلا بقرينة ظاهرة كيكفر زوجت بالإجبار أو نحو نسيان نعم لو أبرأ مدينه بعد استيفاء دينه منه ثم وجده زيوفًا مثلا لم يصح

(قول الشارح تبيين إغ). (فروع) لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أو لا ولو كان باقيا ولكن تعذر تخليصه هل يرم الضامن القيمة للحيلولة أو لا كل ذلك محل نظر والظاهر للزوم ثم رأيت ابن الرضا قال: ليس المضمون هنا رد العين وإلا لما وجبت قيمتها على الضامن عند التلف. قال: وإنما المضمون السالبة عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا. (قول المحن لا كحجوم) هو يرشد إلى أن مراده باللام ما وضعه الزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كالنجوم. (قول الشارح لأنه آيل إلى الزوم) أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجمل قبل تمام العمل. (قول الشارح فلا يصح) أي لأنه إثبات مال في الذمة بقصد فكان كالبيع والإجارة ثم المراد العلم به جنسا وقدر اوصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الأجل. قلت: لا فرق في المجبور بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى يتوقف على الرضا الرضا بالمجهول غير مقبول. قلت: لا فرق في المجبور بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى يتوقف على التأجيل ومقدار الأجل بذلك على ذلك استثناء إيل الذمة ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الأشياء في الرضى. (فروع) قاله: قد اغتبتك فاعف عنى فغنى الصخرة جهان واعلم أن السبكي اختار أنه إسقاط وروجه

مالك على فلان وهو لا يعرفه لأن معرفته متيسرة بخلاف ضمنت شيئا مالمالك عليه فلا يصح قطعا (والإبراء من المجهول باطل في الجملد) بناء على أنه تمليك للدين مافي ذمته فيشترط علمهما به وفي القديم يصح بناء على أنه إسقاط كالإعتاق وعلى التامليك لا يحتاج إلى القول لأن المقصود منه الإسقاط وقيل يحتاج إليه

(إلا من إيل الدية) فيصح الإبراء عنها على القولين مع الجهل بصفتها لأنه اغتفر ذلك في إتيانها في ذمة الجاني فيغتفر في الإبراء تعالى (ويصح ضمانها إلى الأصح) على الجديد كالقديم لأنها معلومة السن والعقد ويرجع في صفتها إلى غالب إيل البلد الثاني ينظر إلى جهل صفتها (ولو قال ضمانت مالك على زيد من درهم إلى عشرة

فالأصح صحة) والثالث

بطلانه لما فيه من الجهالة

ودفعت بذكر الغاية (و)

الأصح على الأول (أنه)

يكون ضمانا لعشرة قلت

الأصح لسبعة والله أعلم

كذا صححه في الروضة

وقيل الثانية إخراجا

للفرفين والأول أدخلهما

والثاني أدخل الأول فقط

وصححه في الحرر في نظير

المسألة من الإقرار ونقل

في الشرح تصحيح الأول

عن البغوى في المسألتين

(فخرج) يجوز ضمان

المنافع الثلاثة في الذمة

كالأموال

(فصل) في المذهب صحة

كفالة البدن في الجملة

للحاجة إليها في قول لا

تصح وقطع بعضهم

بالأول (فإن كفل بدنه من

عليه مال لم يشترط العلم

بقدره) لعدم لزومه

للكفيل (و) لكن يشترط

كونه ما يصح ضمانه فلا

تصح الكفالة ببدن

المكاتب للنجس التي عليه

لأنه لا يصح ضمانها كما

تقدم (والمذهب صحها

ببدن من عليه عقوبة

لأدنى قصاص وحد

قذف ومنها في حدود

الله تعالى كحد الحر

والزنا والسرقة لأنها يسي

الإبراء فيرجع به ولو أبرأه مما عليه بعد موته مع صبح مع الجهل لأنه وصية ولو أبرأه من الدرهم التي عليه ولا يعلم قدرها يرى من ثلاثة لأنها أقل الجس على المصنف . (فخرج) يكفى في النية الندم والاستغفار إن لم تبلغ المغتاب ولو بحضرة غيره لو تمتر استحلالة بموت ونحوه ولا فلا بد من تعيينها وتعيين حاضرهما إن اختلف به الفرض ولو أبرأه في الدنيا دون الآخرة يرى فيها لا عكسه . (قوله لا من إيل الدية) مثلها والأرض والحكومة فيصح الإبراء منهما أيضا وفي تنقيده بقوله مع الجهل بصفتها نظر مما يأتي بعده فراجع .

(قوله ويصح ضمانها) عن الجاني مطلقا وعن العاقلة بعد حلولها لا قبله لسقوطها عنهم بنحو قرر ويرجع ضمانها بالإذن مثلها لا قبمتها كالفرض ولا يصح ضمان الحكومة والأرض لبعده وإن آل إلى لزوم حرره . (قوله ضمانت) أى مثلا فالإقرار والعقود والنذر والوصية واليمين كذلك وإنما وقع الثلاث في مطلق من واحدة إلى ثلاث لأنه عدد محصور فالظاهر استيفاءه ولو قال بعتك الأشجار من هذه إلى هذه دخلت الغاية أبى بعتك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لأن الأولى صيغة عموم بخلاف الثانية . (قوله يجوز ضمان المنافع

إلخ) قد مر أن كلام المصنف يشمل العين ويشمل العين أيضا وتأخير الشارح إلى الكفالة للمناسبة لأنها تشبه البدن . (فصل في الكفالة) التي هي ضمان الأعيان الدينية . (قوله البدن) أى بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم وقول شيخنا الرمل وشرح الرض وغيره أنه تصح الكفالة ببدن من عنده مال لغووه ولو أمانة انتهى فيه نظري الأمانة لأن اللازم فيها التخلية فهو مخالف للقاعدة الآتية ومثل البدن الجزء الشائع كرهه وما لا يعيش بدونه كقلبه ومثل ذلك عيه إن لم يرد بها الجارحة بأن أراد بها النفس أو أطلق بخلاف نحو يده ورجله فلا يصح مطلقا وسواء المبت والمحي . وقال بعضهم : لا يكفى في الميت الجزء ويشترط التعيين فلا يكفى كفل أحد هذين وشرط الكفاي كشرط الضامن . (قوله في الجملة) فلا يرد نحو المكاتب . (قوله كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرها وعده بنفسه لأنه بمعنى ضمن وعدم استعمال أئمة اللغة له بغير الباء لعله للأفصح وأما كفل بمعنى عال كما في الآية فيعتدى بنفسه دائما . (قوله ما يصح ضمانه) ومنه الزكاة والكفارة كما مر . قال شيخنا : وفيه نظر مخالفته للقاعدة المذكورة . (قوله للنجس) وكذا بدنين السيف غير النجس كما مر . (قوله ومعها في حدود الله) وإن

وعضده وأطال في بيانه وقال : لو كان تمليكك لصح الإبراء من الأعيان . (قول الشارح مع الجهل بصفتها) أى ألوانها . (قول المتن ويصح ضمانها) أى لما تقدم في الإبراء وكان وجه ثبوت الخلاف هنا دون الإبراء أن الضمان نقل دين وذاك إسقاط . (قول المتن مالمالك) مثله ما لك . (قول الشارح أدخل الأول) أى لأنه مبدأ الاتزام . (فائدة) قالوا ضمانا ما لك على زيد ولو ب كل منهما بالجميع على الأصح عند صاحب التمس كمالو رها عبدهما بألف فإن حصص كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصحح السبكي الأول . (قول الشارح تصحيح الأول) والله السبكي قال : لأن التقدير له على دراهم من درهم إلى عشرة فيدخل الغاية لأنها من جنس المنيا ويان له كما في قرأت القرآن من أوله إلى آخره . قال : ومثل ذلك بعتك الأشجار من هذه إلى هذه بخلاف بعتك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة فإن الغاية لم تجعل بياناً لما قبلها ، قال : والفرق في مسألة الدراهم قاض بقلته وإن لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسألة الأشجار فإنها صيغة عموم .

(فصل المذهب صحة كفالة البدن) أعلم أن الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة قليل معناه ضعيفة في القياس ولأنها لا توجب ضمان المال وتصح قطعاً وهي طريقة ابن سريج وقيل قولان . (قول الشارح وفي قول إلخ) وجهه أن الحر لا يدخل تحت اليد . (قول المتن قصاص) لأن الحضور مجلس الحكم واجب عليه . (قول المتن ومعها إلخ) ووجه الصحة فيها القياس على حق الأدنى

في دفعها ما يمكن وفي قول في المسألة الأولى أنها لا تصح لأن العقوبة مبنية على الدفع فقطع الذراع المؤدية إلى توسيعها وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني نظراً إلى أنه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسألة الثانية طريقة حاكمي للقولين (وتصح الكفالة ببدن صبي ومجنون) بإذن وليهما

لأنه قد يستحق إحضارهما لإقامة الشهادة على صورتها في الإختلاف وغيره وإن لم يقام مقام رضا المكفول المشترط كما سيأتي ويطلب الكفيل ولهما بإحضارهما عند الحاجة إليه (و) يبدن (محبوس) وغائب) وإن تعدل تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) يبدن (ميت) قبل دفعه (ليحضره) فيشهد) بفتح الماء (على صورته) إذا عملتموها الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه يظهر كإقال المطلب اشتراط إذن الوارث إذا شرطنا إذن المكفول (ثم إن عين مكان التسليم) في الكفالة (يعين) (والأى وإن لم يكن ويرى الكفيل بتسليمه في مكان التسليم المذكور (بلا حائل كمطلب) يتبع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا ير الكفيل (وإن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفى مجرد حضوره) عن القول المذكور (فإن غاب لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه (والأى وإن عرف مكانه (فيأمره) إحضاره من مسافة القصر فمما دونها (ويجوز دفعه) وإياب (فإن مضى ولم يحضره حبس وقيل إن غاب إلى

تحتمت ومثلها عقوبة الله كالتعزير ولو عبر بالعقوبة كالذى قبله لشملمها وخرج بالمعقوبة حقوقه المالية كإزالة كرامة وقد تقدم مسجتهما وقد علمت ما فيه. (قوله لأنه قد يستحق إخراج) أشار به إلى قاعدة هي أن كل دين لو ادعى به على شخص عند حاكم لزمه الحضور له تصح الكفالة ببدن من هو عليه لأن كل شخص يلزمه الحضور تصح كفالته كاتوهم فتأمل. (قوله على صورتهما) يفيد أنه لو عرف الشاهد اسمهما ونسبهما لم يحتاج إلى إحضارهما وهو كذلك ويعتبر في السفه إذنه لا إذن وليه ومثله العبد فيما لا يتوقف على السيد. (قوله ويطلب الكفيل ولهما) أى ما لم ينزل أو يكمل. (قوله ومحبوس) أى يحبس لتعذر تسليم غيره. (قوله وغائب) ولو فوق مسافة القصر وإن لم يلزمه الحضور حيثن. (قوله ميت) أى حال الكفالة أو بعدها. (قوله قبل دفعه) أى قبل وضعه في القبر فإن وضع فيه وإن لم يعل عليه التراب لم تصح الكفالة به. (قوله ليحضره) أى إن لم يلزم على حضوره تغير أو نقل عزم. (قوله بفتح الماء) فضمه عائدا للشاهد. (قوله ولم يعرفوا إخراج) فإن عرفوا ذلك لم يحتاج لإحضاره. (قوله إذن الوارث) وإن تمدد أو كان عاما كالإمام فإن لم يكن الوارث أهلا اعتبر إذن وليه ولو عاما نعم لو كان للميت ولي خاص قبل موته اعتبر إذن فقط ولو لم يكن وارثا كلمى مات بلا وارث لم تصح الكفالة. (قوله إذا شرطنا إذن المكفول) وهو المتعمد فكيفي إذن الغائب قبل غيبته وإذن المحبوس ولو في الحبس ويشترط الإذن باللفظ أو إشارة الأخرى لا إشارة ناطق ولو مفهمة ويشترط معرفة المكفول له كما في المضمون له ولا بد مع الإذن في الكفالة من الإذن في عمل التسليم فإن سكت عنه فسدت ولا يفتى عنه مطلق الإذن قاله شيخنا الرملي. (قوله ثم إن عين مكان التسليم) أى عين الكافل والمكفول له أى مع إذن المكفول فيه كما تقدم. (قوله تعين) أى إن صلح وإلا بطلت الكفالة. (قوله وإلا لمكانها يعين) أى إن صلح ولم يكن مؤنة وإلا فلي ما مر في مكان المسلم فيه من التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هنا لأن مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل. (قوله ويرى الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) أى وزمانه وفي غيرها ما مر في حضور المسلم فيه في غيرها فلا يلزمه القبول إن كان له غرض في الامتناع كاعتادة أهله ولا أجبر عليه فإن امتنع قبله الحاكم فإن لم يجده أشهد عليه ويرى منه. (قوله وبأن يحضر المكفول) أى بنفسه أو وليه أو ورائه وفي الامتناع ما مر وكيفي في التسليم مرة واحدة وإن كان قال في صيغته أحضره كلما طلب على المتعمد وكيفي تسليمه ولو محبوسا إن كان بحق وإلا فلا ولو سلمه أجنبي ورضى به الدائن يرى الكفيل وكذا لو سلمه الأجنبي بإذن الكفيل ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يرى الآخر أو عنهما قبله الدائن أو بإذن صاحبه يرثا معا وقال سمع عن شيخنا الرملي لا ير الثاني مطلقا وفارق الأجنبي بأن التسليم هنا واجب ولو كفل واحد الاثنين فسلمه أحدهما لم يرى ما حق الآخر ويرى بقول المكفول له أبرأتك من حقى أو لا حق لي على الأصل على الأصح كما لو قال لا دعوى لي على زيد ثم قال أردت في ثوبه دون داره لم يبق. (قوله إن جهل مكانه) ويصدق في دعواه الجهل. (قوله فيأمره) إن قدر وأمن الطريق ولا حائل. (قوله من مسافة القصر) أى مسافة يقصر فيها الصلاة ولو فوق مرحلتين ببديل ما بعده. (قوله مدة ذهاب وإياب) أى وإقامة وانتظار رقة وانقطاع نحو مطر وحل. (قوله حبس) ويдам حبسه إلى حضور المكفول أو تنظره كما يأتي أو دفعه الدين وإذا دفعه غير متبرع به ثم حضر المكفول أو تعدل حضوره يتبرع موت فله استرداد ما دفعه أو بدله إن تلف لأنه خلاص نفسه فإن تعدل استرداده لم يرجع

(قول المتن وغائب) بأن يكون أذن له فيها واختار السبكي أن شرطه أن يكون في مسافة العبدى ولا حاكم هناك وإلا فلا تصح لأنه يلزمه الحضور وكذا لا يلزم في مسافة الإحضار الآتية. (قول الشارح في الحال) أى لأنه متوقع. (قول المتن ولا يكفى إخراج) أى لأنه حيثن لم يسلمه الكفيل ولا أحد من جهته. (قول المتن إن جهل مكانه) لأنه لمعجزه كالمرس بالدين. (قول المتن فيأمره) أى ومهما احتاج له من الكلفة فهي في ماله لأنها ناشئة عن التزامه. (قول الشارح من مسافة القصر) هي شاملة لأولها وما فوق الأول وهو كذلك. (قول المتن وقيل إخراج) أى كما في غيبة الولي وشاهد الأصل

مسافة القصر لم يلزمه) إحضاره ولو كان غالبا حين الكفالة برضاه فالحكم في إحضاره كالرغاب بهذا الكفالة ومسافة الإحضار تنقيد غيبته في صحة كفالته كما قاله الإمام الغزالي. و قوله: جس، قال في الطلب: إلى أن يعتذر إحضار المكفول بموت أو غيره (والأصح أنه إذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لأنه

لم يلزمه والثاني يقول  
الكفالة وثيقة فيستوي الدين  
منها إذا تاملت تحصيله من عليه  
كل من وقبل الدين، يطالب  
الكفيل بإحضاره لإقامة  
الشهادة على صورته (و)  
الأصح (أنه لو شرط في  
الكفالة أنه يهرم المال إن  
فات الصليح بطلت) والثاني  
يصح وهو منى على الثاني  
مسألة الموت أنه يطالب  
بالمال (و) الأصح (أنها لا  
تصح بغير رضا المكفول)  
والأفان مقصدها من  
إحضاره لأنه لا يلزمه  
الحضور مع الكفيل حيث  
والثاني تصح وبغير الكفيل  
المال عند العجز عن إحضاره  
وهو مبنى على الثاني في  
مسألة الموت أيضا .

(تشمع) في ضمان الأعيان  
إذا ضمن عبدا لملكه أن  
يردها ممن هي في يده  
مضمونة عليه كالمقصورة  
والمستأجرة والمستهمة فيه  
الطريقان في كفالة البدن  
وعلى الصحة إذا ردها  
بريء من الضمان. وإن  
تلفت فهل عليه قيمتها  
وجهان كما لو مات  
المكفول وعلى وجوبها  
هل يجب في المصروفة  
أكثر القيم أو قيمة بالتلف  
وجهان أقوالهما الثاني لأن  
الكفيل غير محمد أما إذا

على المكفول عنه على المعتمد عند شيخنا تبعاً لولد شيخنا ركاين حجر ونقل عن شيخنا الرمل أنه يرجع عليه  
وفي نظر . (قوله مسافة (إخ) فعل الوجه المرجوح تنقيد صحة الكفالة بما دون مسافة القصر وعلى الأصح تصح  
في ذلك وما فوقه وإن حال وهو المعبر عنه بمسافة القصر فتأمل . (قوله ودفن) قيد محل الخلاف قبله لا مطالبة  
قطعا كما يأتي والمراد بالدفن وضعه في القبر كما تقدم . (قوله بإحضاره) ما لم يلزم تغير أو نقل عزم كما مر . (قوله  
لو شرط (إخ) بأن يقول تكفلت على أني أغرم أو بشرط الغرم فإن قال تكفلت به وإذا مات أغرم صححت الكفالة  
ولغا الالتزام فإن قال أردت الشرطية بطلت وإن اتقه المكفول له ولا ما تبطل تقديداً لدعى الصحة وفارق  
بطلانها هنا بالشرط عدم بطلان الترض بشرط رد مكسر عن صحيحه لأنه هناك وصف تابع فقصر الإنشاء عليه  
بخلافه هنا فتأمل . وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لأنها التزام أهدان الأحرار فتأثرت  
بالشروط الفاسدة . (قوله لا تصح (إخ) أى باللفظ ونحوه منه أو من وليه كما مر . (قوله لأنه لا يلزمه الحضور)  
وإن طلبه المكفول له نعم إن طلبه باستئذ وجب حضوره مع اللقاضي من حيث كونه وكذا عن صاحب  
الحق لا من حيث الكفالة . (قوله تهمه) تقدم وجه زياتها وتأخيرها . (قوله ممن هي في يده) أى بإذنه أو لقسرة  
على انتزاعها منه . (قوله كما لو مات المكفول) يفيد أن الأصح عدم لزوم قيمتها بل لا تصح الكفالة على أن يهرم  
قيمتها لو تلفت كما مر في الكفيل لأنه ضمان ما لم يجب وبذلك فارق لزوم قيمتها في ضمان الدرك كما مر . (قوله  
فلا يصح ضمانها لقطعاً انظره مع ما مر من صحة كفالة بدن من هي عنده على كلام شيخنا الرمل .

(فصل) في بقاء أركان الضمان والكفالة وهو الصيغة فالشرطية في كلامه متوجهة إلى إشعار اللفظ  
بما ذكر لا إليه فتأمل . (قوله لفظ) وفي معناه إشارة الأخرى المفهومة وهي صريحة إلى فهمها كل واحد  
فإن اعتصم بفهمها الفطن فكفاية وإلا فلفظ، والكتابة ولو من نطق كتابة وهذا الحكم يجري في سائر  
الأبواب كما أشار إليه شيخ الإسلام . (قوله يشعر) أولى من قول غيره يدل لأن الكتابة مشيرة لا دالة

(قول المتن ودفن) قال السبكي: وقيل الدفن قبل تنقطع المطالبة بالإحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت  
الكفالة به والأصح لا تنقطع المطالبة بالإحضار قال: فإن قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان في المطالبة بالمال وإن قلنا  
لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جزاء لعدم التصرف فلهذا قيد المصنف بالدفن. اهـ. ثم رأيت في آخر كلام السبكي  
أنه إذا لم يخلف تركه ينهى جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضاً ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال  
مطلقاً فالوجه انتفاؤه قبل الدفن . (قول المتن لا يطالب الكفيل بالمال) هو يفيد أنه لا يطالب على المرحوح بأقل  
الأمرين من المال ودية المكفول ويفيد أن العقوبة لا يطالب بها جزاء . (قول الشارح فيستوي الدين منها) وقيل على  
هذا يستوي أقل الأمرين من الدية ودفع المكفول ولو خلف المكفول ديناً فالظاهر أنه لا يطالب الكفيل جزاء .  
(قول الشارح وقبل الدفن (إخ) قيل هذا القيد أعنى قول المتن دفن إنما يحتاج إليه لإخراج ما قاله الشارح أي لو كان  
الكلام في بطلان الكفالة وكلامه إما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاءها بين قبل الدفن وبعده قاله السنوي .  
(فصل) بشرط (إخ) (قول المتن يشعر) لأنه التزام أي فلا يصح بغير اللفظ . (قول المتن لفظ) يريد عليه  
الكتابة وإشارة الأخرى وقوله يشعر قبل أحسن من يدل لأن الكتابة فيها إشعار لا دلالة وأعلم أن الزعم  
وقع في القرآن والضمان والحالة في السنة والباقي في معناها ومن ألفاظه أيضاً التزم وعلم ما على فلان وأنا  
قبل بفلان ونحو ذلك . (قول المتن كضمنت) لو قال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندي

لم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالدوية والمال في يد الشريك والوكيل والوصي فلا يصح ضمانها قطعاً لأن الواجب فيها التولية دون الرد .  
(فصل) (بشرط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالانضمام كضمنت دينك عليه) أي فلان (أو تحمله أو تقلدته أو تكفلت بهدنه أو أنا بالمال)

المعهود (أو بإحضار الشخص) المعهود (ضامن أو وكيل أو زعيم أو حيل) وكلها صرائح (ولو قال أودى المال أحضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والأصح أنه لا يجوز تعليقها بشرط) نحو إذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو كفلت (ولا توقيت الكفالة) نحو أنا وكيل بزيد إلى شهر فإذا مضى برئت ولا يجوز

(قوله يبدنه) أو بجزئه الشائع أو بما لا يبقى بدينه كإمر. (قوله المعهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الإشارة إلى أن اللام عهيدة لما يصح ضمانه أو كفايته لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن يقول المال الذي على فلان أو الشخص الذي هو فلان وهكذا بدليل أنها كلها صرائح كإمر. (قوله وكلها صرائح) ومنها الذي عنده فلان على بخلاف عندي فهو كناية وكذا ضمنت فلاناً أو ضمان فلان على أو دين فلان إلى أو عندي فإن نوى في ذلك المال لزوم أو البدن لزوم وإلغاؤه شيناً في الثالثة نظر. (قوله فهو) عدم أي ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عدم من غير بها التبعة وعلم مما ذكر أنه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرد برده على المتعهد. (قوله لا يجوز) أي ولا يصح تعليقهما ولا شرط الخيار فيما إلا للمستحق وهل يتقيه فيه بمن راجعه. ولا يصح بشرط إبراء إلا في نحو جملة كإذا ردت عيدي فأنت برى من ديني فإذا رده برى ونحو وصية كأبرأك بعد موتك أو إذا مت فأنت برى من ديني ولو اختلفا في وجود مفسد صدق مدعى الصحة وتقييد المصنف عدم صحة التوقيت بالكفالة لأجل الخلاف لأنه لا يصح توقيت الضامن بلا خلاف كما أشار إليه الشارح. (قوله نظر إرخ) يفيد أن الخلاف هنا مبني على عدم اشتراط القبول قبل مقابلة يتبع التعليق قطعاً فرأجعه. (قوله لا شرط تأخير إرخ) قال السبكي: فهذا تأجيل لا تعليق. (قوله بعد شهر) فإن أحضره قبله ففيه ما مر في السلم والمراد من الشهر كون الأجل معلوماً كما أشار إليه الشارح بالطلاق في المجهول. (قوله وأنه يصح ضمان الحال مؤجلاً) لم يقمده بالمال فيشمل الكفالة. (قوله ويثبت الأجل في حق الضامن) أي أصالة بمعنى أنه لا يطالبه قبل فراغه وهذا هو الأصح من وجهين أشار إلى تانها بقوله: وقيل لا يثبت وهذا الخلاف زائد على ما في كلام المصنف مبني عليه فتأمل. (قوله وهو العوالب) ضميره عائذ إلى البعض أو إلى التصحيح ولذلك جرى عليه المصنف. (قوله فهو كضامن إرخ) أي في الخلاف والحكم وفي الشهر الثاني ما مر. (قوله بكل يموت الأصيل) أي على الضامن على قول التبعة الذي هو المتعهد من الوجهين. (قوله فهو كضامن إرخ) وفي الشهر الثاني ثبت الأجل تبع ففيه ما تقدم. (قوله أي المضمون له) وكذا وارثه والمختال. (قوله مطالبة الضامن) وإن تعدد عن الأصيل أو عن ضامن آخر وهكذا. (قوله بالدين) أي بجميعه أو بعضه نعم إن قال ضماناً مالك على زيد فكل ضامن للتصنيف فقط على المتعهد كإمر والأصح أن الدين لا يتعدد بتعدد الضامن بل هو واحد فتعد عمله كفرض الكفاية. وقال الإمام مالك: لا يطالب الضامن إلا عن الأصيل ولو طالب المستحق الضامن فقبل له أذهب إلى الأصيل فطالبه فقال لا حق له عنده فإن جهل إسقاط حقه بذلك وخفى عليه ولم يرد الإقرار فضعه باق ولا إسقاط ولا مطالبة له على أحد

فإنه كناية. (قول المتن يبدنه) مثله الجزء الذي لا يبقى بدينه وكذلك الجزء الشائع. (قول المتن لا يجوز تعليقهما بشرط) كعليق بجامع أنها عقود. (قول الشارح نظر إلى أنها إرخ) علل أيضاً بأنها وسيلة والضامن التزام مقصود للمال ويختار في الوسائل ما لا يتغير في المقاصد. (قول المتن جاز) أي لأنه التزام لعمل في الذمة فجاز تأجيله كالمعمل في الإجارة وعبارة السبكي لأن هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق. (قول الشارح) ولو شرط التأخير إرخ هذا أشار إليه المصنف بقوله شهراً. (قول الشارح ويثبت الأجل) أي ولا ضير في ثبوته في حقه وإن كان حالاً على الأصيل كما لو مات الأصيل وكان الدين المضمون مؤجلاً. (قول المتن وأنه يصح إرخ) وجه هذا أنه زاد في التبرع تبرعاً فلم يقدح كما لو شرط في القرض رد المكسر عن الصحيح. (قول الشارح كما لو التزمه إرخ) وكلا يثبت للفرع مزية على الأصل. (قول الشارح ومقابل الأصح إرخ) أي فصار ذلك كما لو التزم عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك. (قول المتن والمستحق) هو شامل

توقيت الضامن قطعاً نحو أنا ضامن للمال إلى شهر فإن مضى ولم أغرم فأنا برى ومقابل الأصح في التعليق نظر إلى عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفالة نظراً إلى أنها تبرع بعمل وبهذا وجهه الثالث يجوز لتعليق الكفالة دون الضامن (ولو تجزها وشرط تأخير الإحضار شهراً جاز) للحاجة نحو أنا وكيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالخضاد لم تصح الكفالة في الأصح. (و) الأصح (أنه يصح ضمان الحال مؤجلاً أجلاً معلوماً) للحاجة ويثبت الأجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضامن للمخالفة وهو الأصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال: وفي بعضها تصحيح الأول وهو الصواب أي الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلاً إلى شهرين فهو كضامن الحال مؤجلاً (و) الأصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالاً) والثاني لا يصح للمخالفة (و) الأصح على

الأول (أنه لا يلزمه التصحيح) كما لو التزمه الأصيل وعلى هذا يثبت الأجل في حقه مقصوداً أو تعاملاً بموت الأصيل وجهان ومقابل الأصح قال: الضامن تبرع لزم فلتزم صفته ولو ضمن المؤجل إلى شهرين مؤجلاً إلى شهر فهو كضامن المؤجل حالاً (و) للمستحق أي للمضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين

(والأصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصل) بخلافه الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فإن صححتاهما برى الأصل ورجع الضمان عليه في الحال إن ضمن بإذنه لأنه حصل براءته كما لو أدى (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين

(بريء الضامن) منه (ولا

عكس) أي لو أبرأ الضامن لم

يرى الأصل (ولو مات

أحدهما) والدين مؤجل

(رحل عليه دون الأخر) فإن

كان الميث الأصل للضامن

أن يطالب المستحق بأخذ

الدين من تركه أو إبرائه هو

لأنه قد عملك التركة فلا يجد

مرجعاً إذا غرم وإن كان

الميث الضامن وأحسد

المستحق الدين من تركه لم

يكن لورثته الرجوع على

المضمون عنه الأذن في

الضمان قبل حلول الأجل

(وإذا طلب المستحق

الضامن فله مطالبة الأصل

بتخليصه بالأداء إن ضمن

بإذنه والأصح أنه يطالبه

قبل أن يطالب) والثاني

لا يطالب بتخليصه

(والضامن) الفسارم

(الرجوع على الأصل إن

وجد إذنه في الضمان

والأداء وإن انقضى لهما

فلا رجوع) (وإن أذن في

الضمان فقط) أي لم يأذن

في الأداء (رجوع في الضمان)

لأنه أذن في سب الغرم

والثاني يقول الغرم حصل

بغير إذن (ولا عكس) أي لا

رجوع في المكس وهو أن

يكون أذن في الأداء فقط (في

الأصح) لأن الغرم بالضمان

ولم يأذن فيه والثاني يقول

منها . (قوله لا يصح الضمان بشرط براءة الأصل) ومثله الكفالة . (قوله ولو أبرأ) أي أبرأ صاحب الدين الأصل من الدين وكذا لو أدى الأصل إليه دينه وإن أحوال به أو اعتاض عنه أو نحو ذلك برىء الضامن وإن تعدد عن الأصل أو عن بعضهم لأنهم كلهم فروع الأصل وقد حصلت براءته . (قوله أي لو أبرأ الضامن) أي لو أبرأ صاحب الدين الضامن من الدين على المضمون كما هو صريح العكس بقول الشارح من الدين فيما قبله ولا ينافيه تعليقه بأنه إسقاط للوثيقة لأن براءة الضامن بذلك إسقاط لما فحمل كلام الشارح على البراءة من الضمان غير مستقيم نعم إن قصد صاحب الدين مع إبراء الضامن إسقاط الدين عن الأصل سقط ومتى برىء ضامن بإبراء برئت فروع فقط أو بأداء أو حوالة ونحوها برىء الأصل وجميع الضامين ولو أقال للمستحق الضامن برىء ولا يحتاج إلى قبول إن قصد إبرائه وإلا فإن قبل برىء وإلا فلا ويصدق للمستحق في عدم قبول الضامن . (قوله فله مطالبة الأصل) أو ليه إن كان عسجوراً فائدة المطالبة إحضاره مجلس الحكم وتفسيره لو امتنع وليس له حبسه ولا ملازمته . (قوله لا يطالبه) أي أن الضامن لا يطالب الأصل بتخليصه ولا يطالب المضمون له بأن يطالب الأصل أو يرثه من الضمان نعم له أن يقول له إما أن تطالبني أو تبرئني قاله شيخنا ولو رهن الأصل عند الضامن شيئاً بما ضمنه أو أقام به كفيلاً لم يصح لو دفع له الأصل مالا لم يملكه ويلزمه رده ويضمنه إن تلف فإن أمره بقضاء ما ضمنه عنه منه كان وكبلاً والمال في يده أمانة . (قوله وللضامن الرجوع) أي إن لم يقصد غير جهة الضمان ولم يؤد من سهم الغارمين ولم يكن عبداً عن سيده وإن عتق بعده أو سيده أدى عن عبده ولو مكاتباً قبل تجديده ولم يكن مأثراً بحر النسي عن دين ضمنه له عن دين مسلم وقلنا بالمرجوع من سقوط الدين فلا رجوع في شيء من ذلك كالارجوع له لو لم يخرم للفهرم من تقييده بالغرم بأن أبرأه الاحتال خلافاً للقبلي ولو نذر عدم الرجوع لم يرجع أيضاً كذلك قالوا في صحة النذر ونظر وكذا لا رجوع لو أنكر الضامن وقامت عليه يئنه به وغرم لأنه مظلوم بزعمه ولا يرجع على غير ظالمه . (قوله رجوع) أي وإن ناه عن الأداء بعد الضمان . (قوله ولم يأذن فيه) شامل لما نواه عنه أو عن الأداء بعد الأذن فيه وقيل في النسي لا يرجع قطعاً ولا عبرة بنية الرجوع إلا من ولو أدى عن محجور ولو أذن له في الأداء بعد الضمان بغير إذن بشرط الرجوع رجوع إن قصد الأداء عن الإذن كما سيأتي . (قوله لو صالح) بخلاف ما لو باع فيرجع بالأصل . (قوله إلا ما غرم) وفي عكس هذه يرجع بالأصل ولو أدى مثل المضمون رجوع به ولو مقوماً كالقرض . (قوله والمساحة جوت معه) أي عنه وعن الأصل . (تقديمه) حوالة الضامن للمستحق وحوالة المستحق على الضامن وإرث الضامن للمضمون كالأداء إلا فيما مر . (قوله فلا رجوع) وإن نواه إلا في ولي عن محجوره كما مر

للوارث . (قول الشارح والثاني يصح الرجوع) لما في حديث أبي قتادة من أنه ﷺ قال له : قد وفي الله حق الغرم وبرىء الميث ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فيطلب الشرط فقط لو أعتق عبداً بشرط أن يعطيه درهما . (قول المتن ولا عكس) بحث التركش أن يكون عمل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال : فلو قال أبرأتك عن الدين برئاً لا عتاده وفيه نظر . (قول الشارح فله الرجوع) أي قياساً على تبرعه إذا غرم . (قول الشارح والثاني) أي كأن كان للمعير للزهر يطلب بتخليصه وفرق بأن الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا . (قول المتن فلا) يدل عليه صلته ﷺ على الميث لما ضمنه أبو قتادة إذ لو كان له الرجوع فالدين باق . (قول الشارح والثاني يقول الرجوع) أيضاً فالضامن قد يؤدي وقد لا يؤدي فلم يقع الإذن في شيء يوجب الغرم . (قول المتن ولو أدى الرجوع) قال : بهتك التوب بما ضمنته لك رجوع بالدين لا بأقل الأمرين على المختار في الروضة . (قول المتن فلا رجوع) أي كما لو أنفق على دواب الغرم بغير إذنه

أسقط الدين عنه بإذنه (ولو أدى مكسر عن صحاح أو صالح عن مائة يوجب قيمته نحو الأصل) أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصحاح والمائة لأنه حصل البراءة منهما بما قبل والمساحة جرت معه (ومن أدى دين غير بلا ضمان ولا إذن فلا رجوع) له في الأداء (بشرط الرجوع

رجوع عليه (وكذا إن أذن مطلقاً) عن شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للمرفوع والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (و الأصح أن مصالحه) أي المأذون (على غير جنس الدين لا تمنع الرجوع) لأن مقصود الأداء أن يرى ذمته وقد فعل والثاني تمنع فإنه إنما أذن في الأداء دون المصالحه وعلى الرجوع

يرجع بما غرم كالضامن ثم  
إنما يرجع الضامن  
والمؤذي إذا أشهد  
بالأداء رجلين أو رجلاً  
واثنين وكذا رجل  
أشهد كل منهما (ليحلف  
معه) فيكفي (في الأصح)  
لأن ذلك حجة والثاني  
يقول قد يرغمان إلى  
حلفي لا يقضى بشاهد  
ويبين فإن لم يشهد أي  
الضامن بالأداء أو أنكره  
رب الدين (فلارجوع له  
(أن أدى في غيبة الأصيل)  
وكذا إن صدقه في الأصح  
لأنه لم ينتفع بأدائه والثاني  
ينظر إلى تصديقه فإن  
صدقه المضمون له مع  
تكذيب الأصيل (أو أدى  
بمضرة الأصيل)  
تكذيب المضمون له  
(رجع على المذهب) أي  
الراجع من الوجهين في  
المسائلين لسقوط الطالب  
في الأول وعلم الأصيل  
بالأداء في الثانية والثاني في  
الأول يقول تصديق رب  
الدين ليس حجة على  
الأصيل وفي الثانية يقول لم  
ينتفع الأصيل بالأداء وترك  
الإشهاد واجب بأنه القصر  
ترك الإشهاد ويقاس بما  
ذكر في الضامن المؤذي في  
الأحوال المذكورة.

### [ كتاب الشركة ]

هي اسم مصدر لأشرك ومصدره الإشراك ويقال لمن أنشأها مشرك وشريك لكن العرف خصص الإشراك  
والمشرك بمن جعل لله شريكاً فأمثل . (قوله وكسر الراء) أي وسكونها . (قوله هي) الشركة الشرعية لأن  
اللفظة أعم من هذه الأربعة إذ معناها الخلقة مطلقاً كذلك قالوا الوجه أن الشرعية أعم على خلاف الأصل أو  
أن بينهما عموماً من وجه فأمثل . ومعناها شرعاً ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر فدخل نحو القصاص وحد  
القذف والشفعة . وقوله عقد يقتضى ثبوت ذلك قاصراً أو المراد به بخصوص الأموال غالباً . وقوله ثبوت الحق  
إخ مرادهم حالاً أو مآلاً بالقول أو بالقول بدليل الأنواع المذكورة فأمثل . (قوله شركة الأبدان) جزؤها

(قول المتن رجوع) لحديث المؤمنون عند شروطهم . (قول المتن في الأصح) بخلاف غسل ثوب إذا اقتصر  
عليه ونحو ذلك والفرق المساعة في المنافع أكثر منها في الأعيان . (قول المتن والأصح أن مصالحه) لم  
يمر هذا الخلاف في مصالحة الضامن لأنه صالح عن حق عليه بخلاف هذا . (قول المتن في الأصح) عمل  
هذا الخلاف إذا مات الشاهد أو غاب أو وقعت المحصورة لحلفي أما لو كان حاضراً وشهدا وحلف معه  
فإنه يرجع بالاختلاف فيه عليه ابن الرفعة . (قول المتن فإن لم يشهد) إما جعل الشارع قاعله خاصاً بالضامن  
مع أن المؤذي يغير ضمان حكمه كذلك كما سيبيء لأجل قول المتن الآتي المضمون له . (قول المتن فإن  
صدقه) لو كان أمره بالإشهاد لم يرجع جزماً وهو ظاهر فصوره المسألة عند السكوت .

### [ كتاب الشركة ]

هي لغة: الاختلاط على الشيوع أو المجاورة شرعاً: ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثر  
على وجه الشيوع وهذا شامل للثبوت القهري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث  
بالاختيار لقصد التصرف والربح . (قول المتن هي أنواع) أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة

### [ كتاب الشركة ]

بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هي أنواع شركة الأبدان كشركة الحمالين وسائر الخرفة) كالدالين والنجارين  
والخياطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرفهما (مصاصاً أو متفاعلاً مع اتفاق الصنعة) كاذكر (أو اختلافاً) كالخياط والرفاع والتجار والخراط (و شركة



أبو حنيفة مطلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الحرفة قال بعضهم : والوجه أنه ليس من الشركة وإنما له حكمها وهو ظاهر حيث انفرد كل واحد وكلما يقال فيما بعدها ثم على البطالان فما انفرد أحدهما بكسبه فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة أجرة المثل . ( قوله بالمفاوضة ) جزوها بأبو حنيفة . ( قوله بأموالهما ) أى من غير خلطهما كما يصرح به كلام الشارح الآتى وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة فاستندرك بعضهم بقوله نعم إن نوبا بمفاوضتنا شركة العنان صحت فيه نظر إلا أن يقال إنه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خلطوا مابين وقالوا تفاوضنا ونوبا به شركة العنان فإنه صحيح . قال شيخنا الرمل : ولا بد من نية الإذن فى التصرف أيضا فإن فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد شرط فتأمل ذلك . ( قوله وأبدانها ) عبارة غيره أو أبدانها وهى تفيد أنها تكون بالأبدان فقط أو الأموال فقط أو بهما معا بمخلطها مانعة غلوا<sup>(١)</sup> .

( قوله من حرم ) أى ولو بغير الشركة كغصب ونحوه وسيأتى أن هذا الشرط لا يضر فى شركة العنان إلا إن صرح بمرامة ما لا يتعلق بالشركة . ( قوله وشركة الوجه ) من الوجعة أى العظمة والصدقة لا من الوجه . ( قوله الوجهان ) أى هذا أشهر ما فسرت به وفسرت بأن يشترك وجهه وخاملا إما بأن الوجه يشترى والمخامل يبيع أو بأن يعمل الوجه والمال للمخامل فى يده أو يدفعه إلى الوجه ليعمله بزيادة وعلى كل يكون الربح بينهما . ( قوله ويكون ) منصوب عطفا على يتباع لبيان متعلق لما يفيد أن كلا منهما يشترى لنفسه وأهبا المتفاعل أن ذلك للمشتري وبعد الشراء يكون لما ولى المنهج أن فما متعلق بيشترى به وهو صحيح أيضا حيث لم يأت أن الآخر له فيه لأنه من الأقسام الفضولى فإن أذن كل منهما أو أحدهما للآخر أن يشترى كل منهما ويكون ثمن ما يخصصه قرضا عليه صحت وكانت من شركة العنان . ( قوله يبدله ) راجع لشركة الأبدان والمفاوضة . ( قوله أو ماله ) راجع لشركة المفاوضة . ( قوله أو يشترى ) راجع لشركة الوجه . ( قوله صحيحة ) خير السائب بن أبى السائب جيسى بن عافى المخزومي أنه كان شركا لنبى ﷺ قبل البعثة ثم جاء إليه يوم فزع مكة فقال له : مرحبا بأخى وشريكى اهد . ففى ذكره ﷺ للشركة دليل على جوازها لأنه تقرير لما وقع قبله وفى ذكرها أيضا تعظيم للسائب المذكور خصوصا مع قربها بالأخوة والترحيب وليس فى ذلك انقضاء منه ﷺ بالشريك كما توهم وإن كان لا مانع منه وقيل إن قال ذلك السائب انقضاء بشرئته ﷺ وفيه دليل أيضا لإقراره ﷺ على ذكرها . ( قوله بكسر العين ) وقيل بفتحها والأصح فى فتحها أنه من عنان السماء أى سحابها لأنها علت كالسماء بصحتها وشهرتها للاتفاق عليها . ( قوله من عن الشيء ظهري ) لأنها أظهر الأنواع أو لأن مال كل ظهر للآخر . وقال السبكي : أو من عنان الدابة لاستواء الشريكين فى التصرف والفسخ والربح بقدر المالين كاستواء طرفى العنان أو لمنع كل من الشريكين الآخر من التصرف كمنع العنان للدابة أو لمنع الشريك نفسه من التصرف مع أنه لا حرج عليه كمنع أخذ عنان الدابة يده التى فيها العنان من التصرف كيف شاء دون الأخرى . ( قوله ويشترط فيها لفظا ) أى المراد بالشرط ما لا بد منه أو الشرطية متوجهة لى دلالة اللفظ لا لى لأنه صيغة العقد وهو ركن كالعاقدين والمعقود عليه فأمر كأنه أربعمائة عمل فأمر خارج عنها يترتب عليها بعد وجوبها فعمله من الأثر كان كالمنهج فيه . ( قوله من كل منهما ) أى مع عدم رد الآخر كأن يقول كل منهما للآخر انحر أو بيع واشتر أو تصرف يباعا . ( قوله من كل منهما ) أى مع عدم رد الآخر كأن يقول كل منهما للآخر انحر أو بيع واشتر أو تصرف يباعا

( قول الشارح بأموالهما ) قال السبكي : من غير خلط الأموال . ( قول المتن وشركة العنان صحيحة ) أى بالإجماع . ( قول الشارح من عن الشيء ظهري ) أى لأن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها . وقيل من عنان الدابة قال القاضى عياض : فعل الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور . ( قول المتن ويشترط فيها لفظا ) أى اعلم أن الإنسانى رحمه الله نقل عن الشيخين أنها قال لا بد من

المفاوضة) بفتح الواو بأن  
يشتركا (ليكون بينهما  
كسبهما) قال الشيخ فى  
التنبيه : بأموالهما  
وأبدانها (وعليهما ما  
يعرض) بكسر الراء (من  
حرم) وبسمت مفاوضة  
من تفاوضا لحدث  
شرعا فيه جميعا (وشركة  
الوجهه بأن يشترى  
الوجهان ليعمل كل  
منهما بمؤجل) ويكون  
المتاع (لهما فارذا بها  
كان الفاضل حسن  
الأثمان) المتاع بها (بينهما  
وهذه الأنواع) الثلاثة  
(باطلة) ويختص كل من  
الشريكين بما يكسبه  
يبدنه أو ماله أو يشترى  
(وشركة العنان  
صحيحة) وهى أن  
يشتركا فى مال لما  
ليشترى فيه على ما سأتى  
بيانه والعنان بكسر العين  
من عن الشيء ظهر قاله  
الجزهرى (ويشترط فيها  
لفظ يدل على الإذن  
فى التصرف) من  
كل منهما للآخر

ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصر على اشتراك في البيع) في الإذن المذكور (في الأصل) لقصور اللفظ عنه والثاني بقول فیهما عرفا (و) بشرط فیهما أهلية التوكيل والوكالة فإن كانا منهما أو كل في ماله عن الآخر (وتصح) الشركة (ل كل على) نقد وغیره كالخطة (دون المظنوم) بكسر الواو كالتبويب (وقيل يخص بالتلفد المضروب) من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المضروبة وجهان أصحهما في الروضة الجواز إن استمر في البلد وواجبها ولا يجوز في البر وفي وجه في التهمة (ويشترط) خلط المالكين (بحيث لا يميزان) ويكون الخلط قبل العقد فإن وقع بعده في مجلسه فوجهان في التهمة أصحهما المنع أي فيعاد العقد (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كصباح ومكسرة) وحطلة حمراء وحطلة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هنا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرج ما ملين وعقدان ملكا مشتركا) مما تصح فيه الشركة (بإثبات وشراء وغيرهما

وشراء لا تصرف فقط خلافا لابن حجر إلا إن حمل على ما يأتي فإن قال أحدهما للآخر ذلك تصرف الغائب في نصيبه فقط والآخر في الجميع قاله شيخنا وفيه بحث لأن نصيبه غير مميز ثم قال: وهذه الصورة إبطاء لا شركة ولا قراض وهو غير مستقيم نعم إن قال أحدهما اشتركا على أن تصرف كل منابعا وشراء ورضى الآخر كفى وعلى هذا يحمل قول المنهج أو أحدهما. (قوله ومعلوم) (إخ) أفاد أن لفظ التصرف في كلامه غير كاف وحده بل لا بد معه من إرادة التجارة أو البيع والشراء وأن لفظ التصرف في عبارة الروضة عطف مرادف. (قوله لم يكف) أي فلا شركة نعم إن تويا به الإذن في التصرف كفى فيها كما قاله السبكي. (قوله ويشترط فيهما) أي الشريكين ومنهما ولي المحجور وحكما ويعلم منه أن شرطه في الوصي والقيم عجزهما عن التصرف بخلاف الأب والجد ثم إن كان الولي هو المتصرف فواضح أن الآخر فشرطه صحة الإبداء عنه وشمل المكاتب وشرطه أن يأذن له سيده وإلا فلا يصح لأن عمله تبرع وشمل البعض فيما ملكه بجرته. قال بعضهم: وله مشاركة سيده فراجع. وعلى كل فإن كان المتصرف شريكه فقط فظاهر وإلا فلا بد من إذن سيده إلا في نوبة نفسه إن كان بينهما مهاباة فتأمل. (قوله فإن كلا) (إخ) فإن تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فيجوز أن يكون أعمى كالطالب وطريقه أن يوكل في الخلط ويأذن قاله شيخنا فانظره مع ما مر عنه من أنه إذا كان المتصرف أحدهما يكون إبطاء لا شركة فتأمل. (قوله وتصح الشركة) وإن كرهت كشره كذمي وآكل الربا ومن أكثر ماله حرام. (قوله دون المظنوم) أي لعدم وجود الخلط فيه كما يأتي عنه نعم لو اشتبه نحو ثوب بثوب صحت الشركة فيها. (قوله المضروب) المراد به الخالص من الغش والتراب ولو من السبائك أملا بما بعده. (قوله في الدراهم المضروبة) ولو من أحد الجانبين حيث لا تميز وجهان أصحهما الجواز وهو التعمد ومنه التبر للذكور لاختلاطه بالتراب فعلم أن ما في التهمة هو التعمد إلا إن حمل على تراب يجعله متقوما مع أنه حيث لا يكون ليس من محل الاختلاف. (قوله خلط المالكين) لو عبر بالاختلاط لكان أولى. (قوله لا يميزان) أي عند العاقدين وإن تميزا عند غيرهما على التعمد. (قوله فإن وقع بعده) أي العقد أو معه فوجهان أصحهما في التهمة المنع وهو التعمد. (قوله فيعاد العقد) أي الإذن في التصرف. (قوله كصباح ومكسرة) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة. (قوله أي اشتراط الخلط) أفاد أن كلامه في المثل وهو المراد بقوله مما تصح فيه الشركة وإنما اقتصر عليه لأجل العلة المذكورة ولذكركه المتقوما بعده لا للاحتراز عن المتقوما من حيث صحة الشركة فتأمل. (قوله مشتركا) أي ما حصل الاشتراك فيه حين الملك فنصبه ملكا يجوز إن جعل مفعولا لا على طريقة صاحب المعنى فهو مفعول مطلق عنده وعلى طريقة غيره

لفظ يدل على التجارة نحو انجر فيما شئت وكذا انجر على الأصح. قال: وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالتبر فإن قال تصرف فيها وفي أعواضها تقريبا وإن لم يذكر الأعواض فهو إذن فقط وليس شركة إلا أن تقوم قرينة أحد. فقول الشارح ومعلوم (إخ) رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهج تفيد أن الإذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فتكون الصيغة حاصلة به. (قول الشارح ويشترط (إخ) دخل في الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث إن الخلط قبل العقد يكون مضرا منقضا للمال وفيه نظر. (قول الشارح بكسر الواو) أي لأنه ليس متعديا بل مطاوعا للفعل يتعدى إلى واحد فيكون لازما فلا يبنى منه اسم المفعول. (قول الشارح كالتبويب) أي لعدم إمكان الخلط فيها. (قول المتن وقيل يخص (إخ) أي لأنه عقد تصرف في مال الغير للربح فكان كالقراض ثم عبارة الكتاب توهم أن النقد يطلق على غير المضروب. (قول المتن أو صفة (إخ) من ثم تعلم أنه لو كان أحد التقدين من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح عقد الشركة عليه والظاهر أن اختلاف القيمة في المثل لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الراعي نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة. وقال ابن الرقمة: فيسد كالصباح والمكسرة.

وأذن كل لآخر في التجار فيه تمت الشركة (لأن المقصود بالخط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتبائع (أن يبيع كل واحد منهما) ببعض عرضه بعض عرض الآخر وبأذنه في التصرف) بعد التقاض والبعض كالنصف والنصف والثلث والثلثين ولا يشترط علمهما بقيمة

العرضين على الصحيح

ذكره في الروضة وسواء

تجانسا أم اختلفا . وقوله :

كل محتاج إليه في الإذن

ونسبة البيع إليه بالنظر إلى

المشتري بتأويل أنه بائع

للمشتري (ولا يشترط) في

الشركة (صاوي) قدر

(المالين) أي تساويهما في

القدر كما في الحرر وغيره

وقيل يشترط للتساوي في

العمل (والأصح أنه لا

يشترط العلم بقدرهما

عند العقد) أي بقدر كل

من المالين أحر النصف أم

غيره إذا أمكن معرفته من

بمده وأخذ الخلاف أنه إذا

كان بين اثنين مال مشترك

كل منهما جاعل بقدر

حصة منه فأذن كل منهما

للآخر في التصرف في

نصيبه منه يصح الإذن في

الأصح ويكون الثمن

بينهما مهما كالتسعين

(ويستلزم كل منهما على

التصرف بلا ضرر

فلا يبيع نسبة ولا يغير

نقد البلد ولا يبيع فاحش

ولا يسافر به ولا يضعه

بضم التحتانية وسكون

الوحدة أي يدفعه لمن

يعمل فيه متبرعا (بغير

إذن) هو قيد في الجميع فإن

أبضعه أو سافر به ضمن

وباع بغير فاحش لم

صحيح وإن جعل مفعولا به . (قوله وأذن كل) أي بعد التقبض في غير الإرث . (قوله في العروض) أي وكذا التقود إذا اختلفت جنسا أو صفة . (قوله من المتقوم) بيان للمراد من العروض ليخرج العروض الثلثة كما مر . (قوله بعد التقاض) متعلق بالإذن فهو بعد العقد وهذا الإذن كاف عن عقد الشركة ولو شرط الشركة حالة العقد لم يصح العقد . (قوله أي تساويهما) إغ أشار إلى أن المراد من عبارة المصنف ما في أصله لا أنها مساوية لها كما قيل إذا لم يصح نسبة التفاضل للمفرد فاضل . (قوله أي بقدر كل) أشار إلى أن ذلك هو المراد لا ما تفيده عبارة المصنف من اعتبار المجموع وأشار بقوله أحر النصف أم غيره إلى أن المراد النسبة الجزئية ولو بنحو ميزان ولو خالف الوزن أو العدد القيمة اعتبرت القيمة ويقوله إذا أمكن إغ إلى أن ذلك على الخلاف فإن لم يمكن بعد لم تصح الشركة قطعا ولم طرأ عدم العلم بعد التصرف لم يطل العقد ويرجع إلى اصطلاح عليه بعد ، قاله شيخنا فراجع . (قوله يصح الإذن) ولما التصرف قبل العلم لأن الحق لا يدور وما . (قوله لهيما كالتسعين) فإذا عرف نسبة الثمن بعد ذلك نزل الثمن عليها ويقوم غير نقد البلد به . (قوله بلا ضرر) الأول بمصلحة ليشمل ما لو زاد راغب قبل البيع بزيادة على ثمن المثل فإنه يتعين المبيع له بل لو كان في زمن الخيار تعين الفسخ بالبيع له فلو لم يفسخه انفسح وإن لم يعلم به إلا أن يدعى أن في قوت هذه الزيادة ضررا فراجع . (قوله ولا يغير نقد البلد) وإن راج بخلاف عامل القراض لأنه لا يضيض عليه في حصته من الربح والمراد بنقد البلد ما يتعامل به فيها ولو عروضا فيصحب به البيع وإن لم يرج . (قوله ولا يسافر به) أي لغير ضرورة كتهب . (قوله متبرعا) قيد لكونه يسمى إضاعا للمحكم . (قوله يغير الإذن) هو راجع لجميع ما قبله بالإذن في شيء منه يجوز ودخل في الإذن في السفر ما لو كان ضمنا كأن وقع العقد في مفازة فله السفر به إلى العمران أو في لغة البحر فله السفر به إلى البر نعم لا يجوز السفر في البحر المالح إلا بالنص عليه . (قوله في نصيب شريكه) وبضمه بالتسليم وخرج بباع ما لو اشترى بالثمن فإن كان بعين المال لم يصح أو في ذمته صح ويقع الشراء له لا للشركة ويلزمه الثمن من ماله وحده . (قوله ولكل إغ) هذا في المتصرف لنفسه فعل ولي وورث إيقاضها لمصلحة

(قول الثمن تمت الشركة) أي فيكون هذا الإذن التابع لما ذكره من غير لفظ الشركة بل وكذا يقال إذا وجد الإذن بعد الخط وإن لم يذكر لفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المناجج فيما مضى ويشترط فيها إغ . (قول الشارح من المتقوم) وإلا فالتاليات من العروض والشركة تصعب فيها بدون ذلك . (قول الثمن بعض عرضه) هو أحسن من قول آخر نصف . (قول الثمن وبأذنه) الأحسن ثم بأذن واعلم أن هذا الإذن قائم مقام عقد الشركة . (قول الشارح ولا يشترط علمهما إغ) ولا يشترط أيضا عقد شركة في الأثمان بعض نصوصها بخلاف للقاضي والمتولى وقوله كل إغ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج إليه . (قول الثمن ولا يشترط) قيل ينبغي عن هذا قوله الآتي أن الربح والخسار على قدر المالين . (قول الثمن تساوي قدر المالين) المتساوي هو المائتال فيكون بين شيعين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد أن يؤول قدر المالين بقدرهما أو يتركب ما قاله الشارح رحمه الله . (قول الثمن بقدرهما إغ) أي بقدر نسبتها كما صرح به الشارح رحمه الله . وقوله : إذا أمكن إغ أشار إليه المصنف بقوله عند العقد : أما لو علما النسبة وجهلا القدر فإنه يصح بلا خلاف . (قول الشارح وأخذ الخلاف إغ) أي فالوجه الثاني يمنع لأنه يؤدي إلى الجهل بالتقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها مأخذ الخلاف يحتمل أن تكون شركة وحيدة فينبغي اشتراط إمكان المعرفة بعد ذلك كالصورة الثنية والوجه أن ذلك مجرد التوكيل . (قول الشارح متبرعا) راجع لقوله يعمل . (قول الشارح أي عقد الشركة) قال الإسوي

يصح في نصيب شريكه ولا نصيبه فلا تفرق الصفة فإن فرقناها انفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركين المشتري والشريك كذا في الروضة كأصلها ويقاس بالثمن البيع بنسبة وغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (معى شاء) كالمالك (ويمنع لأن التصرف) جميعا



(ولا) توكيل المرأة

واظروم) بضم الميم (في  
النكاح) أي لا توكّل المرأة  
في تزويجها ولا اهرم في  
تزويجها أو تزويج موليتها  
لأنهما لا تصح مباشرتهما  
لذلك ولو قالت لوليا  
وكلت يتزويجى قال  
الرافعي: فالذين لقبتهما  
من الأعمى لا يمتدونه إذا  
وبجوز أن يعتد به إذا.  
ونقل في الروضة عن  
صاحب البيان نص  
الشافعي على جواز الإذن  
بلفظ الوكالة وصوبه ولو  
وكل اهرم من يعتد  
النكاح بعد التحلل صح كما  
ذكر في كتاب النكاح  
(ويصح توكيل الولي في  
حق الفسق) كالأب  
والجد في التزويج والمال  
والوصي والقيم في المال  
(ويستثنى من الضابط  
توكيل الأعمى في البيع  
والشراء فيصح مع عدم  
صحتها منه للضرورة  
(وشرط التوكيل صحة  
مباشرة الصفرة لنفسه  
لا يصح ولا يجوز) أي لا  
يصح توكيله في شيء  
غير ما يأتي (وكذا المرأة  
واهرم في النكاح) أي  
وقبلا (لكن الصحيح  
اعتاد قول صبي في الإذن  
في دخول دار وإيصال  
هدية) لاعتدال السلف عليه  
في ذلك والثاني لا كفره

فهو أركان لها وهي أربعة موكل وموكل فيه وصيغة. (قوله أو ولاية) خرج بهذا توكيل الوكيل  
وتوكيل عبد أو سفينة أذن له في نكاح وظاهر مجتنب<sup>(١)</sup> ومطلق في تبين أو تعيين لزومه ومن لومه اختيار أربع  
ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافرا في نكاح مسلمة إيجابا أو قبولا أو استفاء قود من مسلم فلا يصح  
التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة ولها في  
نكاحها إذن بلفظ الوكالة لا وكالة كآتي وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافرا في شراء نحو مصحف  
بالاحتياط في الإيضاح. وقول بعضهم: لأن العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لأن العقد هنا كذلك بل  
أولى لاشتراط ذكر الموكل في العقد هنا فثأمله. (قوله في تزويج) أي حال الإحرام كما يأتي. (قوله أو تزويج  
موليته) أي حال الإحرام أيضا وقياسه عدم صحة إذن السيد اهرم لعبده الحلال في أنه يتزوج وإن صرح بما يفسد  
الإحرام لأنه قول إنا رد لنا وكذا الذي بعدهما قاله شيخنا الرمل فيهما في تزويج المحجور وعدم صحة إذن المرأة  
الهرمة لوليا في تزويج أمها الحلالين. (قوله ولو قالت إني) على إيراد ذلك إن قلنا إنه توكيل والصحيح أنه إذن  
فهو صحيح بلا خلاف. (قوله بعد التحلل) وكذا لو أطلق لأنه يعمل على ما بعد التحلل كما لو صرح به فإن  
قيد اهرم توكيله للحلال بعقد له حالة الإحرام لم يصح التوكيل ولا العقد. (قوله ويصح توكيل الولي) أي  
ولو قاضيا أو منصوبه العدل عن نفسه وعن الطفل وعنها ومطلقا وينزل الوكيل بعزل الولي في الأول فقط  
لأنه وكيل عنه فيها لا في غيرها لأنه وكيل عن الولي عليه فقط. (قوله الطفل) فيه إشارة إلى أنه المراد بالصبي  
فيما مر الشامل للأبني ولو قال محجوره لكان أولى ليشمل غير المجنون. (قوله والوصي والقيم في المال) أي فيما  
عجزا عنه أو تلقى بهما مباشرة ولا لم تصح. (قوله من الضابط) أي من عكسه اعتدنا بما بعده والأعمى صور  
اهرم السابقة وجعل الأعمى من المستثنى أولى من جعل ابن حجر له من القاعدة والمراد منها المباشرة في الجملة.  
(قوله لا يصح) بالمتن الشامل للأبني كما مر ومثله للمغنى عليه والمعتوه والنام. (قوله وكذا المرأة) ولو احتسلا  
كالحنثي وكساح الرجمة والاختيار لمن أسلم وأما غيره فله فيصح كون المرأة وكيلة فيه وإن فوت حق الزوج  
وإن كان له المنع منه لأنه لا تعلل للوكالة بالعين وبذلك فارق عدم صحة إجارتها لنفسها. (قوله لكن إني) وهو  
استثناء من عكس القاعدة كما تقدم. (قوله صبي) ولو رقيقا أنشأ أعيرت بإهداء نفسها ويجوز وطؤها ومثل  
الصبي الفاسق والكافر ويشترط أن يكون من مذهبنا ما مونا وأن يظن صدقه وحيث اعتد إخباره صح  
النقل عنه وفي كلام شيخنا مر أن من عهده كذا إذا قامت قرينة على صدقه عمل به وحيث صحت مباشرته فله  
توكيل غيره فيما عجزوا عنه. (قوله وإيصال هدية) ودعوة ولجبة وذبح أضحية وتفرقة زكاة وكذا في احتطاب  
واستقاء كما نقل عن شيخنا الرمل وسيأتي ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفينة ليتصرف بعد الكمال وفارق

يوكّل عن نفسه في التقدير المعجوز عنه. وقوله: فلا يصح إني قال الإنسوي: كل ذلك شرح لما خرج بالقديم الأول  
ولم يتعرض لما خرج بالقديم الثاني. (قول المتن فلا يصح توكيل صبي إني) وكذا التام والمغنى عليه والفاسق.  
(قول المتن ويصح توكيل الولي) أي سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للتزويج رحمه الله  
ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه وغير ذلك لكان أولى. (قول المتن في البيع والشراء)  
مثلها سائر المقترفة على الرؤية. (قول المتن في النكاح) كذلك الرجمة واختيار الزوجات لمن أسلم على  
أكثر من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخصه بالمرأة أو الظاهر أن اهرم كذلك ثم صورة للسألة أن يمين من  
يختار هو إلا فلا يصح من المرأة أو لا من الرجل لتعلقه بالشهوة. (هروغ) لا يجوز للمرأة أن تتوكل في شيء بهن إذا  
زوجها والظاهر أن محله إذا أوجع إلى الخروج كما اقتضاه كلام الروباني رحمه الله. (قول المتن قول صبي)

(١) وهي ما يطلق عليه مسألة الظاهر وقد اعطفت فيها الفقهاء.

وعلى الأول هو وكيل عن الآذن والمهدي (والأصح صحة وكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) والثاني صحته فيها والثالث منعه فيها وفي الشرح حكاية الوجهين في التوكيل في القبول بغير آذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه بإذن السيد أيضا ويقاس به في الإذن وعدمه الإيجاب المطلق فيه

الخلاف (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (فلو وكل بيع عهد سميحه وطلاق من سينكحها بطل في الأصح) لأنه لا يتمكّن من مباشرته ذلك بنفسه فكيف يستتبع فيه غيره والثاني يصح ويكتفى بمحصل الملك عند التصرف فإنه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلا للولاية فلا يصح في عبادة إلا الحج) ومثله العمرة (وتفرقة كافة وفهح أضحية) لأدائها (ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الإيمان) أي بالتيافا لإلزامه للعان بيمين (ولا في ظهار في الأصح) إلتخافا له باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكل كظهور أنه ويلحق بالزكاة الكفارة ومصدق التطوع والأضحية الهدى واليمين النذر وتعلق الحق والطلاق (وبصح) التوكيل (له في طري بيع وجهه وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصالح

الغير بموجب الأهلية فيه . (قوله وعلى الأول إلخ) فيه إشارة إلى تصحيح الاستثناء . (تقنيته) يصح توكيل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتد أن يوكل ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل . (قوله صحة توكيل عبد) لو حذف التقنية كما فعل الشارح لكان أولى وهو كذلك في بعض النسخ لأنه مصدر مضاف لمفعوله أي يصح أن يوكل شخص عبدا في قبول نكاح . (قوله ومنعه) أي منع أن يوكل العبد ولو مبعضا وكيفا في إيجاب النكاح نعم يصح ذلك من المكاتب والمبعض في أمة لصحة مباشرته له في أمتهما . (قوله المطلق فيه الخلاف) أي في كلام المصنف ولكن الترجيح مختلف . (تقنيته) شرط التوكيل أن يكون مينا فلا يصح وكلت كل مسلم أو أحد كما في بيع كذا إلا تبعا كوككك في بيع كذا وكل مسلم على المعتمد . (قوله بطل في الأصح) ومنه توكيل الولي بزوج موليته إذا طلق أو انقضت عنتها ويصح توكيله ولو ليها بطل ذلك لأنه آذن وهو أوسع وقضية كلام الدمري وغيره أن صورة كلام المصنف باطلة قطعا إذ قالوا عمل الخلاف في نحو العبد والزوجة إذا عين ذلك بوصف أو عم نحو كل عبد فإن أت بكرة محصة بطل قطعا فراجع . وعمل البطلان في ذلك استقلالاً إما تبعا ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده وهذا وطلاق من سينكحها فصحيح ومنه توكيله في بيع هذا وأن يشتري له بشئ كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما سيحدث من ثمرها بخلاف توكيله في بيع الثمرة وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في المنهج عن ابن الصلاح وإلا فهو ضعيف ولو قال في كل حق في دخول الموجود والحادث أو في كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاختص بالموجود قاله شيخنا الرمي . (قوله إلا الحج) ويدخل فيه ركعتا الطواف تبعا . قال شيخنا الزيادي : ومثلها الغسل المنسوب له وتردد في نحو صوم لم يترك واجب وفيه نظر . (قوله إلحاقا له باليمين) لأنه محصية ولا يصح التوكيل في المعاصي . (قوله لعل لفظه إلخ) ومثله جعلت موكل مظهرا منك وقول بعضهم الأشبه أن يقول موكل يقول أنت عليه كظهور أنه مردود لأن ذلك إخبار لا ظهار عنه ويجري ذلك في الإيلاء وغيره . (قوله وصلة التطوع) ومثلا في الصحة الوقف والعتق والأضحية في الصحة أيضا العقيقة وشاة نحو الوليمة وكتعليق الحق في عدم صحة التذبير وكتعليق الطلاق في عدم الصحة أيضا الوصاية وكذا لا يصح في عبادة كصلاة ولو على ميت وطهارة حدث بخلاف النجس ولا في غسل نحو جمعة أو عيد أو حج ولو لأجير فيه وما مر عن شيخنا فيه نظر ولا في غسل ميت ولا بقية تجهيزه نعم يصح الاستئجار لتجهيز الميت غير الصلاة لأن فعل الأجير واقع عن المستأجر وكذا يصح التوكيل في ذلك بمن لم يخاطب به كما قاله الأفرعي وعمل المنع في الشهادة في غير الاسترعاء الآتي في بابه . (قوله وباليمين التذنب) فلا يصح التوكيل فيه من حيث إيجابها وأما تفرقة المنذور فيصح كالكفارة . (قوله في طري بيع إلخ) أي يصح التوكيل فيما له طرفان فيها معا أو في أحدهما وفيما له طرف واحد في ذلك الطرف . (قوله وطلاق) أي فيصح تعيينه ولا يصح في طلاق إحدى زوجيه . (قوله والحوالة والضمان) فيصح فيها وصيغتها أحلتك بمالك على موكل من كذا بنظرة مما له على فلان وجعلت موكل ضامنا لك بكذا ومثله الوصية . (قوله وإقباضها) أي الديون والإبراء منها وسياق : وأما الأعيان ولو غير مضمونة فيصح التوكيل في قبضها لا في إقباضها ولو لأهلها خلافا للجوزي

أي بشرط أن يكون مأمونا ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا . (قول المتن والأصح صحة توكيل إلخ) وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الإيجاب صحة عبارته في الجملة وإنما منع في ابته لأنه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول أنه إنما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الإيجاب أنه لا يزوج بنت نفسه فثبت غيره أولى وحكم السفية كالعبد . (قول الشارح فإنه) الضمير فيه راجع لقوله التصرف

والحوالة والضمان والشرط والإقالة الرد بالعيب . (وقبض الديون وإقباضها والدعوى والجواب) رضى الخصم

ألم لم يرض في مال أو غيره وفي الإعتاق والكتابة (وكلما في تلك المباحات كالإحياء والاصطياد والاحتطاب في الأظهر) فيحصل الملك فيها للموكل إذا قصد الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها للوكيل بخلافه والرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال

في الرخصة تقليدا لبعض  
الخراسانيين وما تولا  
مشهوران وأوجب بأههما  
خرجان (لا في إقرار) أي  
لا يصح التوكيل فيه (في  
الأصح) والثاني يصح  
وبين جنس المقر به  
وقدره ولا يلزمه قبل إقرار  
الوكيل وقيل يلزمه بنفس  
التوكيل وعلى عدم  
الصحة يجعل مقرا بنفس  
التوكيل على الأصح في  
السروضة (وبصح)  
التوكيل (في استيفاء  
عقوبة آدمي كقصاص  
وحده قذف وقيل لا  
يجوز استيفاءها (إلا  
بحضرة الموكل) لا احتيال  
الغفر في الغيبة وهذا  
الضحكى بقيل قول من  
طريقة والثانية القطع به  
والثالثة القطع بمقابله  
ويجوز للإمام التوكيل في  
استيفاء حدود الله تعالى  
وللسيد التوكيل في حد  
مملوك (وليكن الموكل  
فيه معلوما من بعض  
الوجوه ولا يشترط  
علمه من كل وجه)  
مساعدة فيه (فلو قال  
وكلت لك كل قليل  
وكثير أو في كل أموري  
أو فوضت إليك كل  
شئ) والمضى في هذا

(قوله ألم لم يرض) خلافاً لأبي حنيفة. (قوله وفي الإعتاق والكتابة) ذكرهما لدفع توهم عدم الصحة فيهما لما فيهما من شائبة العبادة وأخرهما إلى هنا لمناصبتهما لما ذكرهما معه. (قوله إذا قصد الوكيل) أي المتبرع قصدته فيخرج بذلك نحو الصبي. وتقدم من ابن قاسم خلافة عن شيخنا الرملي وفيه نظر وسيأتي وعليه فيتعين كون القصد مقارناً لأول الفعل فإن طرأ بعده لم يعتبر كما يأتي في الصبي. (قوله مخرجان) أي من الدراية والرواية فيصح التعبير عنهما بالقولين وبالوجهين ولا يصح التوكيل في الانقطاع العام إلا تبعاً فيصح في هذه اللقطة أو فيها وفي كل لقطة. (قوله يلزمه بنفس التوكيل) وعلى هذا يتسوى القولان بالصحة وعدمها فتأمل. (قوله يجعل إلخ) محل الخلاف إن قال وكتلت لتفتر عنى لفلان بألف فإن زاده له على فهو إقرار قطعاً وإن قال أقر على لفلان بألف لم يكن إقرار قطعاً. (قوله ولا يصح في استيفاء عقوبة آدمي) وفي إثباتها بل يتعين التوكيل في استيفاء حد القذف وفي فود الطرف كما يأتي. (قوله وهذا الضحكى إلخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف. (قوله ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله) أي لا في إثباتها فلا يصح التوكيل إلا تبعاً كما لو ثبت عليه القذف بينه فله أن يوكل في إثبات زنا المذنوب لدوره الحد عنه فضعف فيه الدعوى والبيئة تأمل. ولو قال عقوبات لتشمل التعزير لله. (قوله وللسيد إلخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل أفراد عدم الخلاف فيه فتأمل. (قوله في كل أموري) وكلنا في بعض أموري ولا يصح فيها وهذا فيه الإضافة للموكل بخلاف ما قبله وما بعده وأشار الشارح إلى اعتباره فيها أيضاً. (قوله لم يصح) ولو تبعاً على المتقدم وفارق ما مر في الوكيل ببقاء الغرر هنا لشدة الإبهام. (قوله بيع أموالي) خرج ما لو قال في بيع بعض أموالي أو شيء منها فلا يصح نعم لو قال أبيع قلانا عن شيء من مالي صح وحل على أقل شيء منه فإن أبرأ من أكثر من ذلك الأفضل لا يصح فإن قال أبرأ من ديني تعين بقاء شيء منه أو عين دين جاز في الجميع وكذا عما شئت وفي ذلك بحث ومر أنه لو قال أبيع نفسيك عن دين عليك تعين القبول فورا لأنه تملك ولو قال أبيع غير ما بي لم يدخل الوكيل إذا كان منهم ولو قال بيع أو هب من أموالي ما شئت أو أتت من عبيدي أو طلق من نسائي من شئت لم يستوف الجميع أو أتت من شاء أو طلق من شاءت جاز في الجميع ولو قال بيع أحد هذين أو طلق إحدى هاتين صح تقل هذا عن شيخنا وتقدم قريباً خلافاً فراجع. ولو قال وكلت أحد هذين لم يصح لإمكان التنازع هنا ولو وكله في طلاق زوجته فطلقها الموكل فللوكيل أن يطلقها أيضاً إذا كان رجعيًا. (قوله شراء عبد) أي غير التجارة فلا يشترط فيها ذكر جنس ولا نوع لأن الغرض فيها الربح فيمكن اشتريه من شئت. (قوله لو وجب بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتريه كاتشاء ولا يكفي زوجتي امرأة بل لابد من التعيين بخلاف زوجتي من شئت وفارق ما ذكر في العبد بأن الأموال

(قول المتن والاحتطاب إلخ) كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الغنم لأن سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد فلا ينصرف بالنية. (قول الشارح والثاني يصح) أي لأنه يلزم به الحق فاشبهه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكل بمقرا بكذا وأقرت عنه بكذا. (قول الشارح وقيل يلزمه) أورد شيخ السبكي أبو الحسن الباجي على ذلك أنه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عبيد ثم باعها ووفق السبكي بأن ذلك مسلم في الإنشاء بخلاف الإقرار لأن المقر له والشهود قد لا يسمعون إلا إخبار الموكل ومن كل من إقرار الموكل والوكيل إخبار وارد على شيء واحد فلا يضر. (قول المتن في استيفاء عقوبة إلخ) كسائر الحقوق. (قول الشارح لا احتيال الغفر إلخ) وإذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف غير الغفر ولأنه قد يرق إذا حضر فيغفر ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو أبطلنا التوكيل. (قول الشارح ويجوز للإمام التوكيل إلخ) أي وإن أومهم كلام الأصل خلافاً نعم يتمتع التوكيل في إثباتها. (قول الشارح كتركي)

والأول لأن الإنسان إنما يوكل فيما يتعلق به (لم يصح) التوكيل لأن فيه غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتياله (وإن قال في بيع أموالي وعق أوقاف صح) وإن لم تكن أمواله معلومة لأن الغرر فيه قليل (وإن وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركي ومضى

أو دار وجب بيان الحلة  
والسكة، بكسر السين أى  
الحارة والرفاق (لا قدر  
الغنم) أى لا يجب بيان قدر  
الغنم (فى الأصح) فى  
المساكين والثالث يجب قدره  
كأية لو غابته كان يقول من  
مائة إلى ألف ومساءلة الغنم  
فى الدار مزيدة فى الروضة  
ومساءلة العبد إن اختلفت  
أصناف النزع فيه اختلفا  
ظاهرا. قال الشيخ أبو  
محمد: لا بد من التعرض  
للمنفرد (ويشترط من  
الموكل لفظ يقتضى رضاه  
كوكلتك فى كذا أو فوضته  
إليك أو أنت وكيل فيه فلو  
قال بيع أو أعتق حصل  
الإذن) والأول إيجاب وهذا  
قام مقامه (ولا يشترط  
القبول لفظا) إلتصافا  
للتوكيل بإباحة الطعام  
(وقيل يشترط) فيه كونه  
(وقيل يشترط فى صيغ  
المفرد كوكلتك دون  
صوغ الأمر كبيع أو أعتق)  
إلتصافا لهذا بالإباحة أما  
القبول معنى وهو الرضا  
بالوكالة فلا بد منه قطعا فلو  
رد فقال لا أنهل أو لا أنهل  
بطلت ولا يشترط فى هذا  
القبول التسجيل قطعا ولا فى  
القبول لفظا إذا شرطه  
المور ولا المجلس وقيل  
يشترط المجلس وقيل النور  
(ولا يصح تعليقها بشرط  
فى الأصح) نحو إذا قدم زيد  
أو إذا جاء رأس الشهر فقد  
وكلتك فى كذا (فإن  
نجزها وشرط للمصرف  
شرطا جازا قطعا

أصيح. (قوله أو دار) أى لغرض التجارة كما تقدم ويصح التوكيل فى بيع مغصوب من الغاصب وكذا من غيره  
وإن لم يقدر الوكيل على انتزاعه لإمكان بيعه لمن يقدر عليه. (قوله لا بد من العرض للمنفرد) وهو كذلك  
وسكت عن ذكر الثمن فى العبد والدار فلا يشترط ذكره ويتزل على ثمن المثل وكذا لو قال له اشتريه بما شئت  
أو بما شئت من ثمن المثل أو أكثر فإنه يتقيد بثمن المثل فيها أيضا فليتيه لذلك فإنه يقع كثيرا ولو اشترى  
من يتق على موكله صح وعق عليه وفارق القراض لأنه لا ربح فيه. (قوله ويشترط من الموكل لفظا) (إع)  
للمحمّد أنه يكفى اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر والشرطية فيما ذكر بمعنى ما لا بد منه أو متوجهة  
إلى انتزاعه الرضا أو إلى عدم الاكتفاء بالفعل من الجانبين فأمثل. (قوله كوكلتك) يفيد أنه لا بد من تعيين  
الوكيل بخطاب أو اسم صريح أو إشارة فلا يصح وكلت من أراد بيع دارى أو أراد تزويجى مثلا نعم لو لم  
يتعلق بتعيينه غرض نحو من أراد عتق عبدا هذا أو تزويج أمى هذه أو تزويجى بفلانة صح وعليه يعمل عمل  
القضاة لكن لا بد أن يقول الشهود ووكل وكلاء القاضى فلا يكتفى ووكل وكيلا فى ثبوته والحكم به، قاله  
شيخنا الرمل. (قوله ولا يشترط القول) ولا العلم بالوكالة فلو تصرف قبل علمه بأنه وكيل ثم تبين أنه  
وكيل صح وبذلك يعلم أن بطلانها بالرد بمعنى فسخاها فأمثل. (قوله لفظا) أى ولا معنى بمعنى الرضا بها  
فلو أكرهه على الفعل صح نعم يشترط اللفظ فى مسألتين إذا كانت الوكالة بعمل لأنها إجارة ولذلك اشترطوا  
كون الموكل فيه مضطرا وكذا إذا كانت العين للموكل فيها نعت يد الوكيل قبل الوكالة ولو بغصب أو ودعة.  
(قوله إلتصافا) (إع) نعم بشرط أن لا ترد بالرد. (قوله وهو الرضا) أى عدم الرد وإن لم يرض باطنا  
أو ندما كر. (قوله فلو رد) لعله فورا لجماع ما مر أنه مع التراخي فسح ثم قول الشارع بطلت دون أن  
يقول لم تصح فيه إشارة إلى أن الرد فسح مطلقا لأن البطلان ظاهر فى سبق انتقاد قبله فأمثل. (قوله التصحيح)  
لعمل المراد تسجيل التصرف للموكل فيه فراجعهم نعم يشترط التيقول لفظا فورا فيما لو كله أو لبراء نفسه كما  
مر ولو من إلزامه لكن هذا من حيث إنه تمليك لا توكيل ففى الحقيقة لا استثناء فأمثل. (قوله ولا يصح  
تعليقها) (إع) لأنها ولاية. قال البلقينى: إلا فى عمل الضرورة كالوصاية والإمارة ومنه يعلم فحين شرط النظر  
لشخص ثم لا ولاده بطلانه فى حق الأولاد واعتمده شيخنا كشيخنا الرمل وفى شرح الرضى خلافه فراجعهم.  
وإذا بطلت الوكالة فى التعليق جاز له التصرف بعموم الإذن وفائدة بطلانها سقوط الجمل لو كان وزعم أجرة  
المثل نعم لو فسد الإذن أيضا امتنع التصرف كما مر فى نحو وكلت من أراد بيع دارى مثلا. (قوله فى  
الأصح) سكت عن مقابله هنا ولعله لأنه المذكور فيما مر قبله فلو وكل فى بيع عبد سيملكه أو طلاق من

نقل الإمام الاتفاق على أنه لا يشترط أوصاف السلم ولا ما يترتب منها. (قول الشارع أى لا يجب بيان (إع)  
(فروع) لو ترك ذكر الثمن نزل على ثمن المثل. قال السبكي: وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن  
المثل أو أكثر قلته تقفها وينبى التنبيه عليه لأنه يقع كثيرا. قلت: وهذه ستأى فى الفروع آخر الصفحة. (قول  
المن ويشترط من الموكل لفظا) أى كسائر المفرد. (قول الشارع فلا بد منه) فتيهته أنه لو تصرف قبل العلم  
بالتوكيل لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه على البيع صح. قال الإسئوى: فلتخص أن القبول لفظا  
ومعنى بمعنى الرضا بشرط على الصحيح وبمعنى عدم الرد بشرط بلا خلاف. (قول المن ولا يصح تعليقها) فى  
فتاوى البلقينى فى باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية؟ الجواب: لا يصح تعليق الولاية بتق مذهب الشافعى إلا  
عمل الضرورة كالإمارة والإيصاء. ومنه تستفيد أن ما يجعل فى توقيف الأحياس من جعل النظر له ولو لا دمه  
لا يصح فى حق الأولاد. (قول المن بشرط فى الأصح) كالأشركة والقراض وغيرهما مقابل الأصح قاس على  
الإمارة فى حديث غزو مؤتوفى بالحاجة وباختيار الإمامة كانت منجزة أو لم تكن على الموت التصرف وأعلم  
أن واقعة مؤتة أخذ منها المحصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير فى الوظائف وقد عرفت الجواب



نحو وكتلتك الآن في بيع هذا العبد ولكن لا تبعه حتى يبيع رأس الشهر فليس له بيعه قبل مجيئه وتصحب الوكالة المؤقتة كقولك وكتلتك إلى شهر رمضان (ولو قال وكتلتك) في كذا (ومعنى عزلك فأنت وكيلي) فيه (صحت في الحال في الأصح) والثاني لا تصحب لاشتغالها على شرط التأيد وهو الزام

المعد الجائر وأجيب بمتع التأيد فيما ذكر ما سياتي (و) على الأول (في عوده) وكلاهما يدل العزل الوجهان في تعليقها) أصحهما للمنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فإن كان التعليق بكلمة تكرر العود بتكرر العزل (ويجوز أن في تعليق العزل) أصحهما عدم صحتها أخذنا من تصحيحه في تعليقها وفي الروضة كأصلها أن العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لأنه لا يشترط فيه قبول قطعا. (فصل) (الوكيل بالبيع مطلقا) أي وكلا لم يفيد ليس له (نظر العرف) (البيع بغير نقد البلد ولا بنسبة ولا بغير فاحش وهو ما لا يحصل غالبا) بخلاف اليسر وهو ما يحصل غالبا فيختر فيه بيع ما يساوي عشرة بنسبة (فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن) لتعديبه بتسليمه ببيع باطل فيسترده إن بقي وله بيعه بالإذن السابق وإذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضمانه وإن تلف المبيع غرم المالك قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم

سببها بطل في الأصح لأنها من التعليق في الممنوع فأمله وراجعه. (قوله نحو وكتلتك الآن) (إع) قبل ومنه لو قال قبل رمضان وكتلتك في إخراج فطر في رمضان والمحمد أن هذه من بطلان الوكالة وله الإخراج بعموم الإذن وكذا لو قالت وكتلتك في تزويجي إذا انقضت عدتي فإن كان قائل ذلك الولي لو كليه بطل الإذن أيضا على المحدث كما مر. (قوله أصحهما المنع) وهو للمحدث وعليه فله التصرف بعموم الإذن كما مر. (قوله مرة واحدة) فإذا عزله مرة ثانية لم يعد بعدها. (قوله بكلمة تكرر العود) (إع) أي فطره أن يدير للعزل بكلمة أيضا. (قوله أصحهما عدم صحته) هو للمحدث لكن سياق في الشهادات أن تعليق عزل القاضي صحيح كأن يقول وليتك ومعنى بلفظ كتابي فأنت معزول وقد يقال هذا من توقيت الوكالة فأمل.

**(فصل فيما يجب على الوكيل وما يمتنع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة المطلقة)** (قوله بالبيع) وكذا بالشراء. (قوله أي وكلا) (إع) أشار إلى أن مطلقا صفة لمصدر غنوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فالظاهر أن للوكيل التصرف على ما يريد وإن خالف غرض الموكل فراجع. (قوله بغير نقد البلد) أي بلد البيع لا بلد التوكيل والمراد بتقدمها ما يتعامل به فيها ولو عرضا نعم إن كان الغرض التجارة جاز بغير تقدمها بما يتوقع فيه ربح ومثله شراء المعيب ولو سافر به بلا إذن معين أن يبيع بنقد بلد كان حقه أن يبيع فيه ومع ذلك يكون ضمانا للثمن والتمنن كما في شرح الروض فيما لو عين له بلدا فباع في غيره فراجع. (قوله ولا بغير) (إع) ولا يشترط مثله ثم راعى ما أكثر بل يمتنع عليه البيع له ولو في زمن الخيار فإن لم يفسخه انفسخ وإن لم يعلم به كما مر. (قوله غالبا) أي في عرف بلد البيع ولا نظرا للمثال المذكور. (قوله ضمن) أي صار ضمانا لما سيذكره بعد. (قوله قيمته) (إع) أي يوم التسليم وما ذكره الشارح في المتقوم على إطلاقه وأما المثل فيغرم المشتري مثله لا قيمته لأن ما يفرمه الوكيل للحيلة فهو القيمة ولو في التلئ وما يفرمه المشتري للقبض هو البذل الشرعي ولذلك لو لم يتلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لأنها للحيلة فيها فإذا رد رجع من غرم منهما القيمة بها والمغرم في جميع ما ذكر قيمة واحدة إما من الوكيل أو للمشتري أو قيمتان كما توهم فافهم، وعلى ما ذكر يحمل ما في المنهج نعم يجوز أن يفرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع. (قوله تغير فيهما) وله البيع بهما أيضا ولو أبطل السلطان نقد البلد لم يبيع به الوكيل وإن كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحدوث إلا بإذن جديد. (قوله بما قال) (إع) أفاد بزيادة الوحدة أن الثمن الذي باع به إلى شهر هو المأذون فيه بالبيع إلى شهرين ومقتضاه أنه لو نقص عنه

**(قول المتن صحت في الحال في الأصح)** قال الإسنوي: يشترط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وأن يكون بصيغة الشرط نحو بشرط أن أو على أن (إع) قال في المطلب: ويظهر أيضا أن عمله إذا انقضت الصيغة التكرار أو قال بنفسى أو بغيرى. (قول الشارح وعلى الجواز) (إع) استشكل بأن الشرط يقارن بالشرط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأجيب بأن التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل فيها. (قول الشارح عدم صحته) استشكل بأن الوكالة المطلقة إذا بطلت يبقى غرض الملك في التصرف بعموم الإذن والعزل إذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن الموكل غير ما يملك بذلك أقول هذا الإشكال فيه اعتراف بأنه إذا بطل العزل للمعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظره من التوكيل للمعلق لكن في شرح الروض ما يخالف.

**(فصل الوكيل)** (قول المتن وولده الصغير) أي ومن في معناه (قول الشارح لأنه منهم في ذلك) ولأن

البيع بنقد البلد لو كان في البلد نقدا لم يبيع بأغلبها فإن استوى في المعاملة باع بأغلبها للموكل فإن استوى تغير فيها وقابل النصف التوكيل المطلق بقوله (فإن وكله لبيع مؤجلا وقدر الأجل فذلك) أي التوكيل صحيح جز ما يبيع ما قدره فإن نقص عنه كان باع على شهر بمقال الموكل يبيع على شهرين

صح البيع في الأصح (وإن أطلق) الأجل (صح) التوكيل (في الأصح وحل) الأجل (على المتعارف في مثله) أي المبيع بين الناس فإن لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الأنفع للموكل والثاني لا يصح التوكيل لاختلاف الغرض يتفاوت الأجل طولاً وقصراً (فروغ) لو قال الموكل بعه بكم شئت فله البيع

بالبغين الفاحش ولا يجوز بالنسيئة ولا بغير نقد البلد ولو قال بما شئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالبغين ولا بالنسيئة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالبغين ولا بغير نقد البلد (ولا يصح) الوكيل بالبيع مطلقاً (لنفسه وولده الصغير) لأنه متهم في ذلك (والأصح أنه يبيع لأبيه وأبيه البالغ) لانتفاء التهمة فيهما والثاني يقول هو يبيع إليهما ولو أذن له الموكل في البيع لنفسه أو ابنه الصغير صح بيعه لهما في وجه (و) الأصح (أن) الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع لأنهما من مقتضيات البيع والثاني لا لعدم الإذن فيهما (و) على الأول (لا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن فإن خالف) بأن سلمه قبل القبض (ضمن) قيمته وإن كان الثمن أكثر منها فإذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد الغروم والوكيل في الصرف له القبض والإقباض بلا خلاف لأن ذلك شرط في صحة العقد والوكيل بالبيع إلى أجل له تسليم المبيع في الأصح وليس له قبض الثمن إذا حل إلا بإذن جديد (وإذا وكله في شراء لا يشتري معياً) أي لا ينبغي له شراؤه لانتضاء الإطلاق عرفاً التسليم (فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقبض الشراء (عن الموكل إن جهل) المشتري (العيب وإن علمه

بطل قطعاً وأنه لو باع بالدرهم ما أذن له في بيعه بالدنانير لم يصح قطعاً وهو واضح فراجعه. (قوله صح البيع) ما لم يكن نهاء عن التصرف ولم يلزم عليه ضرر بنحو مؤنة حفظ أو خوف هيب ولم يعين له المشتري لظهور قصد الحماية فيه. (قوله على المتعارف) أي على الأصح كما في الروضة وقيل يؤجل بسنة فقط وقيل بما شاء وانظر لم سكت عنه الشارح. (قوله راعى الوكيل الأنفع للموكل) ويشترط الإشهاد حيث باع نسيئة وكون للمشتري ملياً أميناً فإن خالف لم يصح البيع. (قوله بكم شئت إلخ) وجه ذلك أن كم للأعداد وما للأجناس وكيف للأحوال وسواء كان المعاهد غريباً أو لا خلافاً لابن حجر ولو جمع بين الألفاظ الثلاثة جاز البيع بالأموال الثلاثة. (قوله بالبغين الفاحش) ولو مع وجود رغب. (قوله ولا يجوز بالبغين) ظاهره ولو بغير النقد بأن باع بعرض لا يساوي قيمته بالنقد. (قوله ولا يجوز بالبغين ولا بغير نقد البلد) فلو قال بما عزمه من جاز بغير النسيئة. (قوله لأنه متهم) أي ولا اتحاد الموجب والغالب فلا يصح وإن أذن له فيه وانتفت التهمة بتقدير الثمن فلو اتفقا معاً كأن وكل الولي عن طفله من قبل مع تقدير الثمن صح وقال بعضهم يصح هنا إذا قدر له الثمن ونهأ عن الزيادة لأن اتحاد الطرفين حيث جهة الأبوة. قال شيخنا: ولا يصح أن يوكل عن نفسه ويقبل هو لنفسه لأن المقدل لا وأن يوكل وكيلين عن نفسه وطفله وفي الثانية نظر إذ لا وجه للمنع فيها فراجعه. (قوله صح بيعه لهما في وجه) هو مرجوح والمضد خلافاً فلا يصح أن يبيع الولي لنفسه مطلقاً وفي البيع لطفله ما مر وكليهما غيره من كل عقد فيه إيجاب وقبول لا نحو إبراء فيصح توكيله في إبراء نفسه أو طفله أو إعاقتهما ونحو ذلك ولو وكله في إبراء غريمه وهو منهم لم يدخل إلا بالنص عليه كما مر. (قوله له قبض الثمن) أي ما لم ينه فإن خالف ولو مكراً لا بإيجاب حاكم ضمن قيمته ولو مثلاً وقت التسليم للحلوله وله التصرف فيها قبل ردها والوكيل حبس الثمن إلى رد ما غرم من القيمة وليس له حبس مبيع غرم عنه من ماله. (قوله وتسليم المبيع) ظاهره وإن كان مسلماً أو باعته بحال وصححناه. وفي شرح شيخنا أن ذلك محتتمل نعم لو كان المعاقدان وكيلين أجبراً معاً. (قوله في شراء) أي لوصف أو معين وإن جهل الموكل عينه على المعتمد. (قوله لا ينبغي له إلخ) أي فلا حرمة عليه إلا أن علم العيب أو اشتري بالبغين لفساد العقد حيث كاسياً في نعم إن كان المراد التجارة فله شراء للمعيب كالتقراض كما مر وله شراء من يعتق على الموكل ويعتق ولا يرد إلا إن ظهر معيياً فله رده ولا عتق. (قوله فإن اشتراه) أي المعيب ومثله ما طرأ عليه قبل القبض قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل. (قوله في الذمة) فائدة ذكره عدم رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للموكل في الذمة وقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل أن الشراء يقع للموكل مع الجهل

تولى الطرفين خاص بالأب والجد على خلاف القياس نعم لو وكله في إبراء نفسه صح لعدم الحاجة إلى القبول ولو وكله في إبراء غريمه لم يدخل هو إلا بالنص عليه. (قوله الشارح لانتفاء التهمة إلخ) قال الرافعي: ولأنه يجوز للعم أن يزوجه موليته الآذنة له في تزويجها إذا لم يضمن الزوج وصححناه من ابنه البالغ فكذا هنا. (قوله الشارح هو يبيع إليهما) وكذا لو فرض إليه الإمام أن يولي القضاء من شاء فإنه لا يولي أمه وقرعه وقرق بعضهم بأن هنار دواوهم عن المثل. (فروغ) لو نص له عليهما جاز قطعاً وإليه أشار بقوله الوكيل بالبيع مطلقاً. (قوله الشارح له القبض والإقباض إلخ) وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرضا وكان بعض شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك إذا وكله لبيع في غير بلد الموكل للعرف. (قوله الثمن في شراء) ظاهر إطلاقه ولو في معين.

فلا يقع عن الموكل (في الأصح) نظر المرف والثاني ينظر إلى إطلاق اللفظ (وإن لم يسأه لم يقع عنه إن علمه) المشتري (وإن جهله وقع) عن الموكل (في الأصح) كالأشتره بنفسه (وإذا وقع للموكل) في صورة الجهل (للكل من الوكيل والموكل الرد) بالعيب وإن رضى الموكل به فليس للوكيل بخلاف العكس ويقع الشراء في صورة العلم للوكيل وإن اشترى بعين مال الموكل فحيث قلنا هناك لا يقع عنه لا يصح هنا حيث قلنا هناك يقع عنه فكذلك هنا ليس

للكيل هنا رد في الأصح (وليس لو كبل أن يوكل بلا إذن أن تأتي منه ما وكل فيه وإن لم يأت) منه ذلك (لكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل) فيه وقيل لا (ولو كل) الموكل فيه (وعجز) الوكيل (عن الإتيان بكلمة فالمذهب أنه يوكل فيما زاد على الممكن) له دون الممكن وقيل يوكل في الممكن أيضا وهذه طريقة والثانية لا يوكل في الممكن وفي الرائد عليه وجهان والثالثة في الكل وجهان (ولو أذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالتالي وكيل الوكيل والأصح أنه يعزل بعزله إياه (وانعزاله) بموته أو جنونه أو عزل موكله والثاني لا ينزل بذلك بناء على أنه وكيل عن الموكل وهو وجه في الروضة كأصلها والمعنى عليه أتم غيرك مقام نفسك ولو عزل الموكل الثاني انعزل كما لا لأنه ليس وكيلا من جهته (وإن قال) وكل

سواء كان الشراء في الذمة ولكل منهما الرد أو البعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقا ويقع للوكيل الشراء في الذمة ولا رد له ويطلق في الشراء البعين. (قوله فلكل إخراج) لكن محل رد الموكل على البائع إن وافق على أن العقد له وإلا فبرد على الوكيل. قال شيخنا: وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفي شرح شيخنا خلافا فرأجه. (قوله ويقع للوكيل) ولا خيار له. (قوله في الأصح) لم يذكر الشارح مقابلة لدخول حكمه فيما قبله بالأولى وما في الخطيب وغيره علة لعدم وقوعه للوكيل فقط. (قوله وليس لو كبل إخراج) سواء قال له وكلت في أن تبنيه أو في يمينه خلافا للسبكي في هذه. (قوله فله التوكيل) أي عن الموكل فقط بشرط علم الموكل بعجزه حال التوكيل وإلا فلا بد من إذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه ولو قدر العاجز فله المباشرة بالأولى لزوال العجز بل ليس له التوكيل حيث قلنا تشره. (قوله وعجز) أي يحصل مشقة لا تحتمل عادة وإن كان العجز لعارض كسفر أو مرض وعلم بذلك الموكل وإلا فلا يصح. (قوله وهذه طريقة إخراج) إنما صرح الشارح بذلك لأن حكاية هذه لیس على نظام الطرق في غير ما إذا هذه الطرق القطع بجواز التوكيل في غير الممكن وحكاية وجهين في الممكن ومفاد الطريق الثاني عكسها وهو القطع بعدم جواز التوكيل في الممكن وحكاية وجهين في غير الممكن فتأمل. (قوله وكل عني إخراج) وكذا لو قال وكل عناو عني وعنت. (قوله فالتالي وكيل الموكل) أي إن قصد الوكيل عن الموكل أو عنهما معا أو أطلق فإن قصده عن نفسه فقال شيخنا لم يصح. (قوله وكذا لو أطلق) وفارق إطلاق السلطان أو القاضي خليفته حيث يجوز له أن يوكل عن نفسه لأن المقصود إصانة الخليفة بخلافه في الموكل وبأن القاضي ناظر في حق غير المولى له والوكيل ناظر في حق المولى له. (قوله فيقصد التوكيل) ليس قيما. (قوله أمينا) أي وإن علم له الموكل كقولنا وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لأن المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بغير الكف لأن الثاني تزوجني من

(قول الشارح فلا يقع عن الموكل) ظاهره ولو كان الغرض للتجارة. (قول الشارح كما لو اشترى إخراج) ومقابل الأصح يقول لو فرض ذلك بالبعين وهو تسليم لم يقع فالمبيع أولى وأجيب بأن الخيار يثبت في المبيع بخلاف الغبن. (قول الشارح في صورة الجهل) قيد بذلك لأنه على الوجه المرجوح القتال بوقوعه عن الموكل حالة العلم يختص الرد بالموكل. (قول الشارح وليس للوكيل إخراج) قال الإسوي: حكمة تقييد المصنف أو لا بالذمة الآخر أن هذه المسألة فقط جعل القيد في المسألة الأخيرة فقط كأصوب لأنه يفيد أن ما عداها لا فرق فيه بين الشراء في الذمة والشراء البعين. (قول المتن فالمذهب إخراج) هذه الطرق يرجع حاصلها إلى الجواز مطلقا للنوع مطلقا التفصيل ثم إذا وكل يوكل عن الموكل. (قول الشارح وقيل يوكل في الممكن أيضا) أي تبعا. (قول الشارح بموته أو جنونه أو عزل موكله) الضمير في هذا كله وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع للوكيل من قول المتن فالتالي وكيل الوكيل. (قول الشارح بناء على أنه إخراج) منه تعلم أن ما اقتضت عبارة الكتاب من كون الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما بينى. (قول الشارح وقيل لا) أي لا ينزل بالعزل أما بالمت والمجنون فلا كلام في انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك. (قول الشارح فيقصد التوكيل إخراج) (فخرج) هل للموكل أن يقيم وكيلا عن الوكيل كنظيره من الإمام مع القاضي محل نظر. (قول الشارح وقيل وكيل الوكيل) أي نظرا إلى أن المقصود تسهيل الأمر عليه.

(عني) ففعل فالتالي وكيل الموكل وكذا لو أطلق أي قال وكل ففعل فالتالي وكيل الموكل (في الأصح) فيقصد التوكيل عنه وقيل وكيل الوكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وفي هاتين الصورتين) مع البناء على الأصح في الثانية لا يعزل أحدهما الآخر ولا يعزل بالنعزاله) وللموكل عزل أيها شاء (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) فيما ذكر من المسائل (بشرط أن يوكل أمينا إلا أن يعين الموكل غيره) أي من ليس بأمين في إذنه في التوكيل

يتبع تعيينه (ولو وكل) الركيل (أعني) في صورتين السابقتين (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) هذا التصحيح زاد على الراجعي وعبر

في الروضة بالأيسر ووجه  
في المطلب العزل بأنه من  
توابع ما وكل فيه.

**(فصل) قال بسع**  
لشخص معين أو في زمن  
معين (أو مكان معين)  
يعني بتعيينه في الجميع نحو  
لزيد في يوم الجمعة في  
سوق كذا (تعين) ذلك  
(وفي المكان وجه إذا لم  
يتعلق به غرض) أنه لا  
يتعين والغرض كأن  
يكون الرغيبون فيه أكثر أو  
النفد فيه أجدد فإن قدر  
التمن كافة فباع بها في غير  
المكان المعين جاز ذكره في  
الروضة (وإن قال بعمالة  
لم يبع بأقل منها (وله أن  
يزيد عليها (لأنه يصح  
بالتسوية عن الزيادة فلا  
يزيد ولو عين المشتري  
فقال بزيد بمائة لم يجوز أن  
يبعه بأكثر منها لأنه ربما  
فصد إرفاقه ولو لم يبه عن  
الزيادة وهناك رغب بها لم  
يجز البيع بدونها في الأصح  
في الروضة (ولو قال اشترى  
بهذا اللبصار شاة  
ووصفها) بصفة (فاشترى  
به شاتين بالصفة فإن لم  
تساو واحدة) منها  
(دبتار) لم يصح الشراء  
للموكل) وإن زادت  
قيمتها على الدبتار لقوات  
ما وكل فيه (وإن ساوته

شئت وشمل ما ذكر ما لو وكل أصله أو فرعه. (قوله فيبيع تعيينه) أي إن علم الموكل بفسقه والامتنع توكيله  
ولو علم بفسقه فوكله فزاد فسقه امتنع توكيله أيضا. قال بعضهم: إلا إن كان لو عرض على الموكل رضيه.  
(فرع) هل للموكل أن يقيم وكلا عن الموكل كتنظيمه من الإمام مع القاضي فراجحه.

**(فصل في بعض ما يجب على الوكيل في الوكالة المقتضية بمكان أو زمان أو غيرهما)**  
(قوله يعني إلخ) دفع به توهم أن لفظ معين من صيغة الموكل. (قوله لزيد) فلا يصح من وكيل ولا عبده  
وعكسه نعم إن قامت قرينة على عدم تعيينه نحو بيع للسلطان لم يتعين ولو مات المعين بطلت الوكالة أو امتنع  
من الشراء لم تبطل لأنه قد يرغب. (قوله في يوم الجمعة) ويتعين ما يلي التوكيل فإن كان فيه حمل على بقيته  
إن وسع التصرف. قال بعض مشايخنا: فإن قال في يوم جمعة جاز في أي يوم فيها. (قوله في سوق كذا تعين)  
نعم إن قامت قرينة على عدم تعيينه كالزمان كأن كان غرضه الربح لم يتعين. (فتعيينه) لم يطف الشارح  
المذكورات وأما لولا توهم أن كل واحد منها كاف في تعيين الجميع ولا بالواو الإيهام وجوب الجميع في  
الوكالة. (قوله تعين) كما في الطلاق والتمتع على المتحد وإن لم يظهر له غرض في هذا وما بعده فلو خالف في  
شيء من ذلك ضمن التمن والتمن. (قوله جاز) أي ما لم يبه عن غيره ومثله الزمان والشخص كما تقدم. (قوله  
بأقل منها) ولو بما يتفان به سواء كانت المائة قدر ثمن المثل أو لا علم بذلك كل منهما أو لا. (قوله لم يجوز أن يبيعه  
بأكثر منها) وفارق ما لو عين له البائع كاشترى عبد فلان بكذا حيث يجوز له النقص عنه بأن البيع ممكن من غير  
المعين بخلاف الشراء. (قوله وما قصد إرفاقه) فلو قامت قرينة على عدم الإرفاق عبا كما نقل عن شرح  
شيخنا م. ر. (قوله لم يجوز البيع بدونها) ويلزمه الفسخ بالبيع له في زمن خياره فإن لم يفعل انقضى وإن لم يعلم  
بالرغب كامر في الرهن. (قوله فاشترى) أي في صفقة واحدة وإلا وقعت المساواة فقط للموكل. قال شيخنا:  
ولو اشترى شاة واحدة بالصفة في صفقتين لم تقع للموكل لأن المأذون فيه عقد واحد وفيه وقفة فراجحه. (قوله  
شاتين بالصفة) قال شيخنا: قيدان للخلاف فيصح في شاة بالصفة تساوي دبتارا ومعها ثوب ولو في شاة بالصفة  
كل وكأخرى يبيعها وسواء قدم في العقد ذات الصفة أو غيرها. (قوله لم يصح الشراء للموكل) ولو للوكيل  
إن اشترى بالعين والأوقع للوكيل. (قوله فالأظهر الصحة إلخ) سواء اشترى بالعين أو في الذمة أخذا بما بعده  
وليس له بيع أحدهما بدبتار والإتيان به مع الأخرى للموكل لعدم الإذن فيه. (قوله والثاني يقول إلخ)

(قول الشارح في الصورتين السابقتين) ينبغي أن يزيد وفرعا على الأصح في الثانية لكنه علم بما قدمه فسهل  
الأمر. (قول الشارح من توابع إلخ) قال الإسئوي: ولو قيل بانتماله بلا عزل كعدل الرهن لكان أوجه أي فإن  
الدشاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه كما قاله السبكي.

**(فصل قال بيع إلخ) (قول المتن قال إلخ) قيل:** مدلول هذه العبارة أن معين من تسمية لفظ الأمر بأن تكون  
صيغة الموكل مع من شخص معين لا مبيع، وقول الشارح يعني بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك. (قول المتن تعين)  
وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في عاقبته أو لكون ماله غير مشوب بالشبهة أو غير ذلك بل وإن لم يكن  
غرض ووقفا مع الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كإفراجه التي تلبس في زمن الشتاء دون  
زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تعين التي تلبس إلا إذا لم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون التقديده أجدد  
والمطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي. (قول الشارح إنه لا يتعين) أي لأن المقصود  
حيثما أجماعا البيع والتعين إقامتا مع على سبيل الاتفاق ولو تنبه عن غير المكان المعين لم يصح جزما. (قول المتن وله  
أن يزيد) قضيت عدم لزوم ذلك مع تبسره وليس مرادا. (قول الشارح لم يجوز أن يبيعه بأكثر إلخ) بخلاف اشترى  
عبد فلان بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ما لو وكل له الخلع بمائة فإنه يجوز له الزيادة عليها  
لأن الخلع غالبا يكون عن شقاق فيضعف قصد الحماية. وبحت ابن الرفة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة

كل واحدة) منها (فالأظهر الصحة) أي صحة الشراء (وحصول الملك لهما للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد خير أو الثاني يقول إن اشترى في الذمة

فلموكل واحدة بنصف دينار والأخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وإن اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة بأن وشاة بلا إذن فيعطى في شاة ويصح في شاة بناء على تفريق الصفقة قال في الروضة ولو ساءت إحداهما دينارا والأخرى بعض دينار فطريق أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما أنه كما لو ساءت كل واحدة دينارا فيملكهما الموكل في الأظهر وعلى مقابله إن قلنا للوكيل إحداهما فله التي لا

تساوى دينارا بمحضتها (ولو أمره بالشراء بجميع) أى بعين مال كإى الحرر (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لأنه أمره بعقد ينفسخ بتلف العين فأتى بما لا ينفسخ بتلفه ويطلب بغيره (وكذا عكسه) أى لو أمره بالشراء في الذمة ودفع للمعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الأصح) والثاني يقع له لأنه زاده خفوا حيث عقد على وجه غيره وعرض هذا بأنه قد يكون فرض الموكل تحصيل الموكل فيه وإن تلف للمعين ولو دفع إليه دينارا وقال اشتر كذا فقبل بتعين الشراء بعينه لقرينة الدفع والأصح أنه يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء هما ولو قال اشتر بهذا تعين الشراء بعينه على الأول ويؤخذ مما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الأظهر أنه يتخير (ومع مخالف) الوكيل (الموكل) في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عبد

وعلى هذا فأيمما للموكل في شراء الذمة وأيمما يتبطل في شراء العين وقد يقال يرجع في الأول إلى خيرة الموكل وكذا في الثانية إلى أول خيرة الوكيل فيها فراجع. (قوله فيعطى في شاة) وعلى هذا المرجوح فهل يلزم دفعها للبايع أو تبقى له أو المراد بطلان كونها للموكل ويقع للوكيل كل محتمل والأقرب الأول لأن الشراء بالعين فأم له. (قوله لا يصح في حق الموكل واحدة منهما) وعلى هذا المرجوح يقعان للوكيل إن اشترى في الذمة وإلا بطل فيها. (قوله وأصحهما) أى الطريقتين وقوعهما للموكل وهو المحتمل. (قوله إن قلنا للوكيل إحداهما) بأن اشترى في الذمة فإن اشترى بالعين بطل في التي لا تساوى الدينار بمحضتها. (قوله بعين مال كإى الحرر) أى قال له اشتر بعين هذا الدينار وهذا هو الصواب. (قوله في الذمة) قال شيخنا: ولم ينقده في المجلس وإلا فهو كالشراء بالعين فيقع للموكل وينفسخ العقد بتلفه وظواهر كلامهم ربما لا توافق عليه فراجع. (قوله لم يقع الشراء للموكل) وإن ساء أو نواه ويقع للوكيل. (قوله ودفع العين) قال شيخنا بعد المجلس وهو جرى على ما مر عنه. (قوله لم يقع الشراء للموكل) ولا للوكيل. (قوله والأصح أنه يتخير) هو المعتمد في هذه والتي بعدها. (تفصيله) لو تلف ما دفعه له الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزعزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فإن لم يتلف أو عاد إليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وقلنا يقع للموكل فإن دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذلك وإن دفع غيره من مال الموكل بطل العقد إن دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع إن كان بعده وإن دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل وإن كان أمره بنقد ما دفعه له في الثمن ويلزمه رده للموكل فإن لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده هو المعتمد كما مر. (قوله فاشترى به آخر) هذه أنسب وأولى من قول المنهج فاشترى به آخر إذ المخالفة في الشراء بدليل مقابلته بالمخالفة في البيع لا في عين المدفوع وجعل في المنهج من أفراد هذه ما لو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالعين بحمل المبراة على معنى أن الشراء بالعين وقع مخالفاً فأشرب. (قوله فقال البائع بعك فقال اشترى ولو اشترى إلخ) أى في حالة المخالفة فلو فرعه بالفاء لكان أنسب. (قوله فقال البائع بعك فقال اشترى لفلان) فكذلك يقع الشراء للوكيل في الأصح لوجود المخالفة أما عكس هذه بأن قال البائع بعك لموكلك فقال

وكان يساوى خمسين مثلاً. (قول الشارح فلموكل واحدة) انظر هل الخيرة له أو يفرع ومن ثم تعلم إشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأنها معا يقعان للوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين إحداهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس. (قول الشارح ويرد على الموكل نصف دينار) أى للموكل أن يتخير الثانية منه ويقدر العقد فيهما لأنه عقد العقد له. قال السبكي: وكان ذلك خرج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر. (قول الشارح فيعطى في شاة إلخ) من ثم قال الرافعي هذا القول الثالث مشكل لأن تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس أهد. (قول الشارح إن قلنا إلخ) وذلك إذا كان الشراء في الذمة فإن كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوى دينارا بثلاثي دينار أى إذا كانت الأخرى تساوى نصف دينار. (قول الشارح أى بعين) غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة الثمن توهم أنه لو قال اشتر بهذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لما سلف في مسألة الشاة وسيذكره الشارح قريباً ويحتمل أن يقال غرضه ما دفعه من أن للمعين مقابل المبيع. (قول الشارح بتلف للمعين) راجع لقوله أى بعين مال. (قول الشارح على الأول) راجع لقوله فقبل بتعين

فباع آخر أو بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترى به آخر (فحصر له باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى) غير المأذون فيه (في الذمة لم يمس الموكل) (وقيل) الشراء (للكوكل) ولغت نية للموكل (وإن ساء فقال البائع بعك فقال اشترى لفلان) يعنى موكله (وكذا) يقع الشراء للوكيل (في الأصح)

وتلغو تسمية الموكل والثاني يبطل العقد (وإن قال بعت موكلك زيدا فقال اشتريت له فالمطلب بطلانه) أى العقد لأنه لم يمر بين المتبايعين

اشترت له فيبطل العقد على الأقرب من احتالين لبعض المتأخرين فراجعه . (قوله وتلغو تسمية الموكل) قال شيخنا: ما لم يصدقه البائع عليها ولا يبطل العقد أخذنا من مسألة الجارية الآتية (فهرج) لو اشترى بمال نفسه لغيره بإذنه وقع الشراء للغير وإن ساءه في العقد ولا وقع لنفسه وتلغو تين وإن وجدت وكذا لو اشترى شيئا بصفة ما وكل فيه على الأثر . (قوله وإن قال إغ) ليست هذه مما هو مبنى على المخالفة كأشعار إليه الشارح والبطان فيها لعدم الخطاب . (قوله لأنه لم يمر إغ) قال شيخنا الرمل كاي حجر : ويجب تسمية الموكل ، قال شيخنا أو نيته في كل ما لا عرض فيه كطبية والوقف والرهن والوصية والإعارة والوديعة فإذا نوبها مع الموكل أو صرحا به أو نواه أحدهما وصرح به الآخر وقع وإن أطلق الواهب مثلا وصرح الوكيل بالموكل أو نواه يبطل العقد بخلاف البيع في هذه ولا وقع للوكيل وفي شرح الروض بعض مخالفة لذلك لم يعرض بها شيخنا الرمل لمخالفتها للمنقول . (فتعجب) علم مما مر أن تسمية الموكل ليست شرطا في صحة العقد إلا في صور منها النكاح ومنها ما لو قال اشترى عبد فلان بثوبك هذا وما لو وكل عبدا ليشتري له نفسه من سيده وإن لم يأذن سيده وما لو وكل العبد شخصا ليشتريه لنفسه فإذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للباشر . (قوله ولم يصرح إغ) اعترض على المصنف فكان حقه أن يسكت عن الخلاف أو يعبر بالأصح نظر الماني في الكفاية . (قوله ويؤخذ من التعليل إغ) إشارة إلى أن هذه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها الذي فيه المخالفة . (قوله وفي المطلب إغ) هي مفهوم كلام المصنف وهي توافق الإذن أخذنا من التعليل أيضا . (قوله ويد الوكيل يد أمانة) فيصدق يمينه في دعواه الثمن والرد على الموكل وإن كان ضامنا كان وكل المضمون له الضامن في قبض ماعل المضمون عنه فتبعض ثم ادعى تلغه أو رده على الموكل فيصدق ولا نظير لإتيامه ببراءته من الضمان . (قوله أو ليس الثوب) أو وضع المال في غير حرزه أو في مكانه ونسبه أو لم يعرف كيف ضاع . (قوله ولا ينعزل بالصدى) ولو وكلا عن ولي أو وصي في مال مجزور لكن يتزع المال منه لعدل يتصرف هو فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة تركه لماله فاسقا ابتداء لأنه يفتقر في الدوام . (قوله محض التبان) بخلاف الوكالة فإذا إغ في التصرف والأمانة حكم يترتب عليها فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاعها ومثلها الرهن فإنه ترقى . (قوله عاد الضمان) وإن قلنا الفسخ برفع العقد من حينه نظرا لأصله وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعه الغاصب بإذن مالكه بضعف يد الغاصب . (قوله الوكيل) هو نائب فاعل يعتبر . (قوله بخيار المجلس) ومثله خيار الشرط وكذا خيار العيب إلا إن رضى الموكل كما تقدم . (قوله طالبه) أى طالب البائع الوكيل وكذا الموكل . (قوله إن كان دفعه إليه) أى إن كان الموكل قد دفع الثمن للوكيل وهذا قيد لمطالبة الوكيل سواء اشترى بالعين أو في الذمة . (قوله فلا يطالبه) ولو تخلصه . (قوله لو يكون الوكيل كضامن إغ) ومثله وكيل أو سله ليقرض له ففعل قللمقرض مطالبته

(قول الشارح ويؤخذ إغ) قال السبكي نقلا عن أبي علي السنجي أن قضيتيه الشراء بالعين . (قول الشارح في موافق الإذن) أى في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق إذن الموكل . (قول الشارح صح جزما) (فهرج) قال له أبيعك لنفسك وإن كنت تشتري لغيرك فلا يملك فافقه على ذلك ثم عقدا نوى المشتري من كله صلي على الأصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد . (قول المتن ويد الوكيل يد أمانة) قال البقوي في الفتاوى : لو ضاع المبلغ من يد الدال لم يلزم بغيره أم سقط أم نسبه أم سلمه لصاحبه ضمن وكذا لو وضعه في مكان وأنسى المكان وإما لم يضمن إذا لم يأت الملاك من جهته اهـ . (قول المتن طالبه إغ) يقتضي هذا أن الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق أن العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا قال الإسني . واعلم أنه ليس خاليا من الخلاف بل فيه طريقان أحدهما وجهان في وكيل البائع وأرجحهما القطع بالجواز للعرف . (فتعجب) كما يطالب الوكيل يطالب الموكل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن إلى الوكيل على الأصح

خطابة ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل أن ذلك في موافق الإذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسألة وفي المطلب إذا قال بعتك لموكلك فلان فقال قبلت له صح جزما (ويد) الوكيل يد أمانة وإن كان يجمل فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد (فإن تعدى) كأن ركب الدابة أو ليس الثوب (ضمن ولا ينعزل) بالصدى (في الأصح) والثاني يقول ينعزل كالودع وفرق الأول بأن الإيداع محض التبان وعليه إذا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع بميب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيحتج في الرؤية ولزوم العقد بمعارضة المجلس والقاضي إلى المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لأنه العاقد حقيقة وله الفسخ بخيار المجلس وإن أراد الموكل الإجارة قاله في التهمة (وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل وإلا فلا) يطالبه (إن كان الثمن معيا) لأنه ليس في

يده (وإن كان الثمن في الذمة) طالبه به (إن أنكره) كالتها أو قال لا أعلمها وإن اعترف بها طالبه أيضا (الأصح) كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن

والموكل كأصيل) والثاني يطالب الموكل فقط لأن العقد له وفي ثالث يطالب الوكيل فقط لأن العقد معه الأول لا حظ الأمرين وإذا قبض الموكل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) ببدل الثمن (وإن اعترف بوقالته في الأصح) لحصول التلف في يده (ثم يرجع

الوكيل على الموكل) بما

غرمه لأنه غره ومقابل

الأصح أنه لا يرجع إلا على

الوكيل (قلت) كما قال

الرافعي في الشرح

(وللمشتري الرجوع

على الموكل ابتداء) أيضا

(في الأصح والله أعلم)

لأن الذي تلف في يده

الثمن سفوه وبده يده

والثاني لا يرجع إلا على

الوكيل وعلى الأصح من

الرجوع على أيهما شاء قيل

لا يرجع الوكيل بما غرمه

على الموكل وقيل يرجع

الموكل بما غرمه على

الوكيل والأصح لا .

(فصل) (الوكالة جازئة

من الجانبين) أي غير لازمة

من جانب الموكل وجانب

الوكيل (فإذا عزل

الوكيل في حضوره) بقوله

عزلتك (أو قال) في

حضوره (ولفت الوكالة

أو أبطلتها أو أخرجك

منها انزل) منها (فإن

عزله وهو غائب انزل في

الحال وفي قول لا ينزل

(حتى يبلغه الخبر) بالزول

كالقاضي وعلى الأول

ينبغي للموكل أن يشهد

بالعزل لأن قوله بعد

تصرف الوكيل كنت

عزله لا يقبل وعلى الثاني

ويرجع إذا غرم بخلاف ما لو أرسله إلى بزاز مثلاً لآتي له بثوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لأنه ليس بعاقب ولا سامم. (قوله في يده) ليس قيداً فيد الموكل كذلك على الأصح من وجهين أطلقهما. (قوله رجع عليه) نعم إن كان منصوباً من جهة الحاكم لم يرجع عليه فليس طريقاً في الضمان. (قوله لا الأصح له) هو المتحد فالترار على الموكل نعم لو تلف في يده ما اشتراه لو كاله بعقد فاسد وغرمه لما كاله ثم يرجع على موكله.

(فصل في حكم الوكالة) من حيث الجواز والزوجوم ورفعها وارتفاعها. (قوله جازئة) ولو جعل ما لم تقع بلفظ الإجارة. (قوله غير لازمة) فليس المراد بالجواز الإباحة. (قوله أو قال) هو من العزل لكن بغير لفظه كما ذكره الشارح لدفع التكرار أو تهم المغايرة. (قوله انزل في الحال) ولا ينفذ تصرفه وإن جهل العزل ويضمن ما أتلفه ولا يرجع بما غرمه. (قوله كالقاضي) وقرر الأول بأن شأن القاضي التولية في الأمور العامة بخلاف الوكيل والوديع والمستعير كالقاضي فلا ينزل لأن لا بعد بلوغ الخبر كذا قاله شيخنا وغيره وانظر ما معني عزل الوديع. (قوله لا يقبل) إلا بينة وهذا إذا لم يتفق على العزل فإن اتفقا عليه واختلفا في وقته فكأل رجعة وعمل قبولهما في حق أنفسهما لا في حق ثالث كما مر في الحوالة ولا تقبل بينة العزل إلا إن يثبت ما عزل عنه لا احتمال عزله عن تصرف مخصوص ولو عزل أحد وكيليه مبهما لم يتصرف واحد منهما للشك فإن تصرف ثم عين غوه للعزل فالوجه صحة تصرفه لما اتفقت للواقع. (قوله انزل) لأنه يبطال لإذن الموكل وبذلك علم رد ما قيل لا يلزم من العزل عدم التصرف كما مر نعم إن لم يزل من عزله ضياع المال أو نحوه لم ينزل بهزل نفسه. وقال ابن حجر: لم عزل نفسه وإن لم يزل ضياع المال ولا يذاعه في محل في طريق سفوه وإن لم يزل على الموكل مشقة في الوصول إليه لأنه المورط لنفسه فراجع. (قوله بموت) قيل هذا انتهاء لزمها لا عزل وعلم بقوله عن أهلية التصرف أنه لا عزل برودة أحدهما وأن كلاهما ينزل بمجر السفوه وبطرو الرق وبمجر الفلس وهو في الموكل ظاهر

(قول الخن والموكل كأصيل) وذلك لأن العقد واقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر معه فلهذا جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع. (فروع) ولي الطفل إذا سماه في العقد لا يكون ضامناً للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لأن شرائه لازم للطفل بغير إذنه. (قول الشارح لأن العقد له) والوكيل سفير كوكيل النكاح. (قول الشارح لأن العقد معه) أي والأحكام تتعلق به. (قول الخن وإذا قبض إلخ) هذا إلى آخر زيادة المصنف بفيد ثلاثة أوجه أحصاها تغيير المشتري في مطالبة من شاء منهما وهذه الأوجه الثلاثة هي الأوجه السالفة قريباً في المسألة قبلها وتعليقها ما سلف ثم هذه الأوجه مع تعاقبها تجرى أيضاً في وكيل الشراء إذا تلف المبيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقاً. (قول الشارح وعلى الأصح) أي الذي في الزيادة أما على مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزماً ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه القائل بأنه لا يطالب إلا الموكل ينتجه عدم رجوع الموكل جزماً.

(فصل الوكالة جازئة إلخ) (قول الشارح بقوله إلخ) أي هذا هو المراد من العزل في عبارة ليصح عطف ما بعده عليهم إلا لفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد به لقوله بعد فإن عزله وهو غائب. (فروع) من الصيغ نقتضها صريحاً أنها زلتها وما أشبه. (قول الخن انزل في الحال) لو تصرف لم يعلم بالعزل وسلم إلى الغير كان ضامناً على ما نقله في البحر عن بعضهم اقتضاه كلام النزائي والشافعي وغيرهما كآلو تصرف بعد التوكيل مع عدم علمه بالعزل وبحت الروباني في الأول عدم الضمان. (قول الشارح كالقاضي) أي ولأن عزله بدون ذلك يقتضي

المعتبر خبر من تقبل روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (انزل) ولا يشترط في انزاله بذلك حصول علم الموكل (ويعزل) أيضاً (بفروج أحدهما) أي الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وإن زال عن قرب

وفي الوكيل فيما لو كان وكيلًا والشراء بشيء من أعيان ماله كما رجع إليه شيخنا آخرًا. (قوله وكذا إغشاء) إلا في إغشاء موكل في رمي الجمار. (قوله إلحاقًا) مثل ما قصر زمنه والسكر بلا تعد كالإغشاء ولا ينزل به المتعدى ومن الإغشاء التقريف الواقع في نحو الحمام فليتبين له فإنه تتم به البلوى. (قوله كأن باع إلخ) فهو عزل وإن كان بشرط خيار البائع أو هما كالوصية ومن حيث كونه مثلاً لخروج محل التصرف فيفيد بغير ذلك وخروج محل التصرف عن المنفعة عزل أيضًا كإجارة وإعارة ووصية وتبديل وتعليق عقد وتزويج أمة أو عيد وهبة ولو بلا قبض وبرهن مع قبض كما قاله شيخنا وبكاتبه ولو فاسدة وبطلن حنطة ولو من أجنبي ونحو ذلك لا يعرض على بيع ولا بتوكيل وكيل آخر ولا ببيع عبده أو وكيل ولا بتطلاق زوجة كذلك. (قوله كالوكيل) هو للمتمد. (قوله أو لا) يكون الواو حرف عطف مع لا النافية تأمل. (قوله في أصلها) أي وكان ذلك بعد وقوع تصرف وإلا فإنكارها قبله عزل كما تقدم فلا حاجة للمخاصمة وتسميته فيها موكلًا باعتبار زعم الوكيل. (قوله يمينه) وإذا لم يخلف الموكل أو أقام الوكيل بينة بما قاله ثبت الشراء للموكل ولا تقبل بينة الموكل لو أقامها لأنها شهادة على نفى. (قوله جارية) تخصيص ذكرها لما ترتب من الوطء وغيره الآتي. (شبهة) اعلم أن هذه المسألة مشهورة بمسألة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير في تعدد صورها وحاصلها أن يقال إن الشراء الواقع من الوكيل إما بمن ماله الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل إما أن يقع من الوكيل نية الموكل أو تسميته من غير ذكر ماله أو مع ذكره وكل منهما إما أن يقع في العقد أو بعده وعلى كل فإما أن يصدقه البائع على ما ادعاه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ست وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون والباطل منها ستا وعلى قول شيخنا الآتي من أن التسمية من غير ذكر المال مبطلّة مع التصديق بكون الباطل منها عشرة وعلى ما ذكره أيضًا من أن التصديق على النية مبطل بكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل الثمان وعشرون كالتصديق بالحجة وبها تزيد الصور على المذكورة وتزيد أيضًا مع عدم شيء مما ذكر فاعلم وفهم واسع ولا تنوهم والله اعلم. (قوله وسماه في العقد) لقوله اشتريتها لفلان والمال له أو بقوله اشتريتها بقال فلان هذا أو بقوله هذا المال لفلان واشتريتها به. قال شيخنا: أو بقوله اشتريتها لفلان فقط لكن صدقه البائع فلا يشكل بما مر من إلغاء التسمية لأنه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الأصح الآتي بخالفه فاعلم أن المراد بالتسمية هنا ذكر المال لأنه الذي لا يحتاج معه إلى تصديق وهو المراد أيضًا في التصديق الآتي في جميع الصور الآتية وصرح كإصلاحها هنا أن نية في العقد لا تحجر وإن صدقه البائع عليها وأنه يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو مشكل إذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغي البطلان وإن لم يتوه أيضًا بل وإن نوى نفسه وقد مر ما فيه لا يقال إن الاختلاف في الإذن يقتضي أنه لا يعمل إلا بالصرح لأننا نقول لا بخلاف في أن المال للموكل ولا في أن العقد وقع به فالوكيل إما صادق بنهى للموكل أو كاذب بنهى على ملك البائع فأى صراحة في وقوعها للوكيل لا يقال إنكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لأننا نقول يبطل ذلك الحكم بالبطلان فيما لو سماه في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع. (قوله بعد العقد) أي في زمن تؤثر فيه التسمية وهو في زمن خيار المجلس أو الشرط لأنها بعد ذلك إخبار ولذلك جرى فيها التصديق وعدمه. (قوله القول) وهو اشتريتها لفلان والمال له قال شيخنا فإن لم يقل والمال له لم يبطل البيع ويقع للوكيل وإن اتفقا على تسمية الموكل وتلفو تسميته كما تقدم وصرح به الرافعي وفيه نظر فاعلم مما مر. (قوله رد ما أخذه) أي للموكل أو للوكيل وعليه رده

عدم الوثوق بتصرفه ولحق الرافعي بينه وبين القاضي بأن القاضي يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق في الحكم في جزئية خاصة. (قول الشارح لا يلحقه به) أي لأنه لا يولى عليه بسبب الإغشاء واختاره السبكي. (قول المتن أو صفحتها) أي لأن الموكل أعرف بحال الإذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله في شيء كان

(وكذا إغشاء في الأصح) إلحاقه بالجنون والثاني لا يلحقه به (ويخرج محل التصرف عن ملك الموكل) كأن باع أو أعتق ما وكل في يده (وإنكار الوكيل الوكالة لتسليمها) لها (أو لغرض في الإغشاء) لها (ليس بعزل) لنفسه (فإن تتمد إنكارها) ولا غرض له فيه (العزل) بذلك الموكل في إنكارها كالوكيل في عزله به أو لا (وإذا اختلفا في أصلها) كان قال وكنتي في كذا فأنكر (أو صفحتها) بأن قال وكنتي في البيع نسيت أو الشراء بعشرين فقال الموكل (بل لقد أخذت بعشرة صدق الموكل يمينه) لأن الأصل عدم الإذن فيما ذكره الوكيل (ولسو اشترى جارية بعشرين) دينارًا (وزعم أن الموكل أمره) بذلك (فقال له) أذنت (في عشرة وحلف) على ذلك (فإن اشترى) الوكيل (بعين مال الموكل وسماه في العقد أو) لم يسمه ولكن (فقال بعده) أي بعد العقد (اشتريتها) أي المذكور (لفلان والمال له وصدقه البائع) في هذا القول (فالباع باطل) في الصورتين (على البائع رد ما أخذه) وإن كذبه فيما قال



بأن قال لست وكيلا في الشراء المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الثمن المعين للبائع وغرم

للموكل (قوله فإن قال) هنا ملزوم ما قال الوكيل فيلزم من تكذيبه فيه تكذيبه فيما قال خاتم . (قوله حلف) أي للموكل وللوكيل تخليفه فإن ادعيا معا كفته يمين واحدة وإلا فلا فإن نكل حلف للموكل لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجع . (قوله الناشئة عن التوكيل) أشار إلى أن الخلو في نفي الوكيل والشراء للوكيل وكالة ناشئة عنه فصيح الحلف على نفي العلم بها فإذا حلف أخذ المال وغرم الوكيل بدله للموكل وإن أقر عند عرض يمين عليه أو نكل وحلف الوكيل ردت الجارية للبائع والمال للموكل وبرى الوكيل من عهده . (قوله ووقع الشراء للوكيل) قال شيخنا : عمله إن لم يعترف البائع بأن المال للموكل ولا يطل البيع لأنه شراء للغير يمين ماله بغير إذنه وعلى هذا لو ادعى على البائع بأنه يعلم أن المال للموكل سمعت الدعوى فإن أنكره حلف فقول بعضهم يلزم من نفي الوكالة كون المال للموكل غير مستقيم لأنه يعلم بطلان البيع فلا يصح قول المصنف وقع الشراء للوكيل خاتم . (قوله بأن نواه) ليس فيما إذا في عدم النية يقع التوكيل بالأولى ولم يذكره الشارح لما يأتي من الرفع . (قوله يقع الشراء للوكيل) قال شيخنا : ما لم يصدقه البائع في نيته ولا يطل كما مر في التسمية وهو في شرح الروض وابن حجر وفيه نظر لأن تسمية الموكل مع عدم ذكر المال لا تؤثر فينته كذلك ونية المال غير معتبرة . (قوله وكذا إن سمعها) أي في المقدور بعده فيما مر بأن قال اشترت فلان والمال له . (قوله في تسميته) المشتملة على كون المال له لأن تسميته مع عدم ذلك لا تؤثر وإن صدقه عليها وقد علمت ما فيه وأشار بقوله مبطل إلى أن التسمية وجدت فصيح لتعليل الأصح بقوله وتلغو تسمية الموكل ويعلم منه وقوعه للتوكيل مع إنكارها بالأولى . (قوله وإن سكنت إلخ) مراده أن السكوت كالتكذيب وهو في الصور الاحتجاج فيها إليه ويصح أن يراد الأصم . (قوله قبل) أي قبل هذا الفصل ووجه الأعدان التسمية لا تمنع من وقوعه للتوكيل فصع النية أولى وقد مر ما فيه . (قوله إن الشراء يقع للتوكيل في الأصح) ظاهره أنه لا يحتاج في هذه وما قبلها إلى تخليف على نفي الوكالة كما مر ولعله لا بد منه وسكوته عن هذا لما علم به من ذلك فراجع وقد رأيت العلامة سم استوجه الحلف أيضا . (قوله وحيث حكم إلخ) وذلك في غير صورة الشراء باليمن مع التسمية في العقد مطلقا وفي غير صورة التصديق في غيرها فهو في صورة التكذيب والسكوت والنية . (قوله يستحب للقاضي) المراد به من تقع المحصورة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع <sup>(١)</sup> . (قوله أن يرفق بالموكل) أي مطلقا وبالبائع في صور الشراء باليمن بأن يقول إن لم يكن موكلك أمرك بشراء جارية بعشرين فقد بعثتك بها . (قوله ويظهر) أي لا يضر في صحة البيع فمع تركه يصح جز ما قلص المراد بالضرورة عدم إمكان غيرها وفي حلها له باطنا بما ذكر نظر يعلم من الرفع بالبائع كما مر . (قوله ولا التصرف فيها بيع أو غيره) قال في الروضة

القول قوله في صفة ذلك الشيء . (قول الشارح بأن قال لست وكيلا إلخ) إنما قدر الشارح هذا طرفة لكالام المتن الآتي ولا أفلا أنكرو كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها فإنه يحلف على الذي أنكره فقط ويكون ذلك كافيا في وقوع الشراء للوكيل قاله الإسنوي . وقال السبكي : إنما قال المنهاج يحلف على نفي العلم بالوكالة لأنه فرض المسألة في الشراء بعين مال الموكل . أقول : اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وإن كذبه في التوكيل كما في الإسنوي . (قول الشارح الناشئة عن التوكيل) يريد أن التوكيل فعل الغير فنفى الوكالة نفى له فاقفه كون الحلف على عدم العلم لأن هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير . (قول المتن ووقع الشراء للوكيل) أي ظاهرا . (قول الشارح بأن قال أنت مبطل) هو معنى قول الإسنوي سميته ولم تكن وكيلا عنه . (قول المتن في الأصح) قال الإسنوي : هما الوجهان السابقان في قول المتن وإن سمع فقال البائع بعثتك فقال اشترت فلان فكذا في الأصح . أقول : لا مخالفة لأن الوكيل هناك معترف بالخالفه وهنا يدعي الموافقة . (قول المتن يبطل الشراء إلخ) قال الإسنوي : هو بخلاف ما سلف في قول المتن وإن سمع فقال البائع بعثتك فقال اشترت فلان أقول قد يفرق بأن الوكيل

مثله للموكل (وكذا إن اشترى في الدفعة ولم يسم الموكل) بأن نواه يقع الشراء للوكيل (وكذا إن سمع وكذبه البائع) بأن قال أنت مبطل في تسميته يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلغو تسمية الموكل والثاني يبطل الشراء (وإن صدقه) البائع في التسمية (يبطل الشراء) لاتفاقهما على أنه للسبي وقد ثبت يمينه أنه لم ياذن فيه بالثمن المذكور وإن سكنت عن التكذيب والتصديق فيؤخذ من قول المصنف قبل وإن سمع فقال بعثتك فقال اشترت فلان إلخ أن الشراء يقع للتوكيل في الأصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله إنه للموكل (يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل) أي يتلطف به (يقول الوكيل إن كنت أمرتك) بشراء جارية (بعشرين فقد بعثتك بها) أي بعشرين (ويقول هو اشترت لفلان له) باطنا ويخسر هذا التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل بالضرورة وإن لم يجب للموكل إلى ما ذكر فإن كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤهما ولا التصرف فيها بيع أو غيره

إن كان الشراء بعين مال الموكل بطلانه وإن كان في الذمة حل ما ذكر للوكيل لوقوع الشراء له وإن كان صادقا فهي للموكل وعليه للوكيل

نعم له التصرف فيها من حيث الظاهر لأن البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وزعم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحقه وتعذر عوده على البائع للموكل ماله فنجاز التصرف في مال البائع لذلك، (قوله حل ما ذكر) فيه نظر باحتيال كذب البائع في تكذيبه، (قوله فيجوز له بيعها) قال ابن حجر عن البندنجي: إن له أيضا أن يؤجرها حتى يستوفى حقه ثم يردها للمالك وهو من الظاهر أيضا وبأن مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فليراجع باب الظفر إن كان يجوز فيه مثل ذلك انتهى، (قوله صدق الموكل) أي يمينه وسقط الجعل لو كان نعم يصدق الوكيل في قضاء دين صدقه به ويستحق الجعل، (قوله لم يصدق) أي الوكيل إلا بينة ويصدق الموكل قطعاً فمحل الخلاف فيما قبل العزل، (قوله وقول الموكل) ولو بعد العزل مقبول في التلف والرد ومثله جاني الأموال ومثل دعوى الرد والتلف أن يقول لاحق لك على أو لا يلزمني تسليم شيء إليك ونحو ذلك نعم لو جحد الوكالة أو القبط فأقيمت عليه بينة به ثم ادعى الرد أو التلف لم يقبل، (قوله والثاني يلزمه) يعني أن الموكل يطالب الرسول ولا يقرم الوكيل، (قوله قبل تسليم المبيع) وكذا بعده وكان تسليمه بحت بأن أذن له الموكل فيه مثلاً وظاهر ما ذكر أن التسليم بعد قبض الثمن واجب فوراً ويوجه بأنه من المصلحة لئلا يتلف المبيع قبل قبضه فيغتر الثمن على الموكل فراجع، (قوله فالوكيل المصدق) وفي برائة المشتري حينئذ من الثمن وجهان الرجوع منهما عدم برأته ولو اعترف الموكل بأن الوكيل قبض الثمن وطلب منه فانكر قبضه صدق يمينه ويمتنع على الموكل مطالبة الوكيل بحقه ومطالبة المشتري لاعتراضه ببرأته ولو خرج المبيع حينئذ مستحقاً رجوع المشتري على الوكيل لأن يمينه لدفع الثمن عنه فقط لا على الموكل لإنكاره القبض من الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل لذلك ولو خرج معياره على الموكل أو الوكيل ولا يرجع من غرم منهما على الآخر لأم، (فخرج) لو قال الموكل باع الوكيل بغير فاحش وقال المشتري بضمن المثل صدق الموكل فإن أقاماً يثبتين قدمت بينة المشتري، قال شيخنا ر: وفي تصديق الموكل هنا تقديم قول مدعي الفساد فراجع، وعلى نظير ما ذكر لو أجزأ الولي مال الصبي أو الناظر الوقف وقامت بينة بأنه أجرة المثل وأخرى بخلافها قدمت الشاهدة بأجرة المثل وفيه كلام آخر مذكور في محله فليراجع، (قوله بقضاء دين) أما لو وكله بقبض حقه عن أو دين من زيد وادعى زيد دفعه له وصدقه الموكل وأنكر الوكيل صدق يمينه وليس لموكله مطالبة ولا مطالبة زيد لاعتراضه ببرأته ولا يطالب الوكيل زيداً بهذا المثل وكل الدائن المدين أن يشتري له شيئاً بما ذمته لم يصح لأنه

هناك معترف بالخالفه وهنا يدعى الموافقة، (قول الشارح لأن الموكل إلخ) علل أيضاً بأنه مالك لإنشاء التصرف فيملك الإقرار به كالولي الجبر إذا قرر بنكاح موليته، قال الإمام في باب الرجعة: من خالف هذا القول كان ماهجاً على غرق الإجماع اهـ، (فخرج) إذا صدقنا الوكيل لم يستحق الجعل المبشروط إلا بينة، (فخرج) لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة، (فخرج) قال الموكل باع الوكيل بغير فاحش وقال المشتري بل بضمن المثل صدق الموكل فإن أقاماً يثبتين قدم المشتري لأن من بينته زيادة علم بانتقال الملك، أقول: قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر إذا تعارضت بينتان في أجرة المثل ودونها أو ثمن المثل ودونه، (قول المتن مقبول) كذلك الغاصب ولكن الفارق الضمان وعدمه، (قول المتن وكذا في الرد) أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الأمانات الشرعية فإنه لا يقبل، (قول الشارح فلا يقبل) أي لأنه أخذها لغرض نفسه ورد بأنه إنما أخذها لخفة المالك وانضاعاً إنما هو بالعمل فيها لا يميناً، (قول المتن ولا يلزم) كذا لو اعترف الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع إليه، (قول الشارح فالوكيل المصدق) على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الإمام والقاضي يبرأ وعند البيهقي لا، (قول الشارح وفي وجه إلى آخر كلامه) به تعلم أن المذهب في الكتاب أريد به القطع في الحال الأول وأحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الأول

التمن هو لا يزيده وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها وأخذ الثمن في الأصح ولو قال الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لأن الأصل عدم التصرف (وإن قول الوكيل) لأن الموكل اتهمه فعليه تصديقه ولو اختلفا في ذلك بعد انقضاء الوكيل لم يصدق إلا بينة (وقول) الوكيل في تلف المال مقبول يمينه وكذا في الرد) على الموكل لأنه اتهمه (وقيل إن كان) وكذا (بجعل) فلا يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لأن يد رسوله يده فكانه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق الموكل إن كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع وإلا) أي وإن كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب)

حملاً على أنه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه أن المصدق الموكل لأن الأصل بقاء حقه والطريق الثاني المصدق منهما في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وإنكار الموكل له (ولو وكله بقضاء دين) بمال دفعه إليه (فقال قضيته وأنكر المستحق) قضاءه

(صدق المستحق بيمينه) لأن الأصل عدم القضاء (والأظهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الإبينة) والثاني يصدق بيمينه لأن الموكل اتهمه (وقم اليمين) أو الوصى (إذا ادعى دفع المال إليه بعد البلوغ يحتاج إلى بينة) عند إنكاره (على الصحيح) لأن الأصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله بيمينه لأنه أمين (وليس لو كيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لأن الأصل ألا يشهد في الأصح) لأنه يقبل قوله في الرديمينه والثاني لذلك

قايض مقبض ويصح أن يوكل الولي سفياً في قبض عين أو دين وأن يوكله أجنبياً في قبض عين لا دين وفارق الولي بقوة الولاية (قوله إلا بينة) فإن لم تكن رجع الموكل على الوكيل وإن صدقه في الدفع للمستحق نعم إن كان بخضرة الموكل صدق الوكيل ولا ادعى الوكيل أنه أشهد بينة وأنكر الموكل صدق الموكل بيمينه على المعتمد كما لو ادعى الغيبة ويكفي في البينة واحد هنا وفيما يأتي قاله العلامة البرلسي فراجع (قوله والوصي) وكذا الأب والجدة والحكماء على المعتمد وإنما اقتصر الشارح على الوصي لأن اليمين لأب له (قوله ولا مودع) مثله كل من يصدق بيمينه في الرد أخذاً من العلة إذا امتنع ليشهد صار ضامناً بقيمته يوم التلief (قوله وللغاصب .. إلخ) وأتم عليه في هذا التأخير لفرض براءة ذمته (قوله ومن لا يقبل) عطف عام (قوله كالمتعين) ومثله الولي ولو أبا وحاكماً (قوله في الأصح عند البغوى) وهو المعتمد (قوله عندك) فيه تغليب العين لأن الدين عليه ولا يقال عنده (قوله وصدقه) قال شيخنا بل وإن كذبه في الدين لأنه تصرف في مال نفسه (قوله فله دفعه إليه) هو في الدين ولا يجوز دفع العين إلا بينة بوكالته على المعتمد قال شيخنا م ر ويكفي غلبة الظن مع قرينة وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نقضها أخذ دينه من مدينه وهو يرجع على من دفعه به إن بقي أو يبطله إن تلف بتقصير وإلا فلا رجوع وفي دفع العين يرجع على من هي عنده منهما فإن تلفت طالب كلا منهما ولا يرجع الغارم على الآخر إلا إن فرط القايض والقرار عليه (قوله إلا بينة) فإن لم تكن لم يحلف لأن إقراره لا يلزمه الدفع كما مر وليس له بعد إقامة البينة بالوكالة أن يلزمه بينة أخرى بأنه باق عليها أو أنه لم يزل (قوله لمن عليه دين) قيد به لأجل الحوالة (قوله وصدقه) فإن كذبه لم يجب وله تخليفه فإن أقر أو حلف الطالب بعد نكوله لزمه الدفع وإذا دفع ثم أنكر المستحق الحوالة وحلف على نقضها أخذ دينه من الدافع ولا يرجع الدافع على المدفوع له لأن الاعتراض بأن الملك له (قوله أنا وأرثته) أو أنه وصى بي بما تحت يده وكان يخرج من الثلث أو أنا ناظر وقف أو أنا وصى عنه وفارق الوكيل فيما مر لأن الوصي له التصرف قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لو كان الوكيل له التصرف وجب الدفع له أيضاً وراجع ولو ظهر المستحق حياً رجع على الدافع وهو يرجع على المدفوع له لتبين كذبه وإنما قيد الوارث بالمستغرق لأن غيره لا يخص بما يأخذه ومثل الوارث أحد سبدي المكاتب وأحد مستحق ريع الوقف كما تقدم في الرهن .

وحاكية لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول الحسن صدق المستحق) أي ثم يطلب بحقه الموكل لا الوكيل (قول الحسن إلا بينة) أي ولو شاهدوا أحداً مع يمينه كالضامن (قول الحسن وقم اليمين) كذلك الأب والجدة قاله الإسئوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول الحسن من لا يقبل قوله) فيه إشارة إلى العلة ولو قال في الدفع كان أحسن ليشمل المدينون (قول الشارح وقطع العراقيون) أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الأول بأنه يحتمل أن يرفعه إلى من يرى الاستفصال كالمالك (قول الحسن أنا وأرثته) مثله أنا وصيه أنا موصى به بتلك العين (تتمة) لو ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكالة فلا أثر له لأن الحكم على الغائب جائز ذكره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهار كيف يكون الحال .

[ تم بعون الله الجزء الثاني من حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى

على المنهاج وبليبه الجزء الثالث وأوله كتاب الإقرار ]

(إعان الله على إتمامه)

حتى لا يحتاج إلى يمين (وللغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمتعين (ذلك) أي أن يقول لأرد إلا بأشهاد إن كان عليه بينة بالأخذ وكذا إن لم تكن في الأصح عند البغوى وقطع العراقيون بمقابله ولو قال رجل لمن عنده مال لمستحقه (وككنسى المستحق يقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه إليه والمذهب أنه لا يلزمه) أي دفعه إليه (إلا بينة على وكالته) لاحتلال إنكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما أنه هو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع إليه بلا بينة لاعتراضه باستحقاقه الأخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحاطني) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) إليه (في الأصح) لاعتراضه بانتقال الدين إليه والثاني لا يجب الدفع إليه إلا بينة لاحتلال إنكار المستحق للحوالة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وإن قال) من عنده مال عين أو دين لمستحقه (أنا وأرثته)

المستغرق لتركه (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) إليه (على المذهب والله أعلم) لاعتراضه بانتقال المال إليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما أنه هو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع إليه بينة على إرضائه لاحتلال أن لا يرضى إلا بحياته ويكون ظن موته خطأ



## فهرس الجزء الثانى (من حاشية قليوبى وعميرة)

الصفحة

الموضوع

٢	( كتاب الزكاة )
٩	فصل إن اتحد نوع الماشية .....
١٥	باب زكاة النبات .....
٢٢	باب زكاة النقد .....
٢٥	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة .....
٢٧	فصل التجارة تقلب المال .. إلخ .....
٣٢	باب زكاة الفطر .....
٣٨	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه .....
٤٢	فصل تجب الزكاة على الفور .....
٤٤	فصل لا يصح تعجيل الزكاة .....
٤٨	( كتاب الصيام )
٥٢	فصل النية شرط للصوم .....
٥٥	فصل شرط الصوم الإمساك إلخ .....
٥٩	فصل شرط الصوم الإسلام .....
٦٣	فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ .....
٦٦	فصل من فاته شيء من رمضان فمات .....
٦٩	فصل تجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان .....
٧٢	باب صوم التطوع .....
٧٥	( كتاب الاعتكاف )
٨٠	فصل إذا نذر مدة متتابعة .. إلخ .....
٨٤	( كتاب الحج )
٩١	باب المواقيت للحج والعمرة .....
٩٥	باب الإحرام .....
٩٧	فصل المحرم ينهى أى الدخول فى الحج والعمرة .....
١٠١	باب دخول مكة زادها الله شرفاً .....
١٠٢	فصل الطواف بأنواعه واجبات وسنن .....

١١٠	فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
١١٢	فصل يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب
١١٦	فصل ويبيتون بمزدلفة
١٢٠	فصل إذا عاد بعد الطواف يوم النحر ... إلخ
١٢٦	فصل أركان الحج خمسة الإحرام ... إلخ
١٣١	باب محرمات الإحرام
١٤٦	باب الإحصار والقوات للحج
١٥١	( كتاب البيع )
١٦٦	باب الربا
١٧٥	باب فيما نهي عنه من البيوع وغير ذلك
١٨١	فصل ومن المنهي عنه ما لا يبطل إلخ
١٨٦	فصل فيمن باع في صفقة واحدة خللاً ونجساً
١٨٩	باب الخيار
١٩٢	فصل لما أى لكل من المتبايعين ولأحدهما شرط الخيار ... إلخ
١٩٧	فصل للمشتري الخيار ... إلخ
٢٠٩	فصل التصرية حرام ... إلخ
٢١٠	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع
٢١٩	باب التولية والإشراك والمراعاة
٢٢٤	باب بيع الأصول والثمار
٢٣٣	فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه
٢٣٩	باب اختلاف المتبايعين
٢٤١	باب في معاملة العبد
٢٤٤	( كتاب السلم )
٢٤٨	فصل يشترط كون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه
٢٥٥	فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه
٢٥٧	فصل الإقراض مندوب
٢٦١	( كتاب الرهن )
٢٦٦	فصل شرط المرهون به كونه ديناً ... إلخ
٢٧٢	فصل إذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن

٢٧٩	فصل إذا جنى المرهون قدم المجنى عليه .....
٢٨١	فصل إذا اختلفا في الرهن ... إلخ .....
٢٨٣	فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته .....
٢٨٥	( كتاب التفليس ) .....
٢٨٨	فصل يبادر القاضى استحبابا بعد الحجر ببيع ماله وقسمه ... إلخ .....
٢٩٣	فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر ... إلخ .....
٢٩٩	باب الحجر .....
٣٠٤	فصل ولى الصبي أبوه ثم جده ... إلخ .....
٣٠٦	باب الصلح .....
٣١٠	فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة .....
٣١٨	باب الحوالة .....
٣٢٣	باب الضمان .....
٣٢٧	فصل المذهب صحة كفالة البدن .....
٣٢٩	يشترط فى الضمان والكفالة لفظ ... إلخ .....
٣٣٢	كتاب الشركة .....
٣٣٦	( كتاب الوكالة ) .....
٣٤١	فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ... إلخ .....
٣٤٤	فصل قال بع لشخص معين أو فى زمن معين ... إلخ .....
٣٤٧	فصل الوكالة جائزة من الجانبين .....

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٦/١٤٥٣٩









Bibliotheca Alexandrina



0679512